

وَمَا تَنْبِكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوا وَمَا نُهُكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

حاشیہ الترمذی

و فی آخره

تتمائم الترمذی

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ وَآلُهُ الطَّيِّبُونَ

الحاشی

بِالْحَوْلِ شَيْءٌ لَا يَفِيدُ الْقَوْلَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْحَشَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَافِرِ

مع

العرفان الشك

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ وَآلُهُ الطَّيِّبُونَ

وبها مشه

نفع قوت المعتمد

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ وَآلُهُ الطَّيِّبُونَ

و فی اوله

تفسير الترمذی

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ وَآلُهُ الطَّيِّبُونَ

المجلد الأول

المكتبة اليونانية في ديوبند الهند

Shop No. 2, Madani Market, Near Masjid e Rasheed
Deoband - Mob. 9319522565, E-mail : maktabayusufiya@gmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في خدمة القاري

لقد اعتنينا كل الاعتناء في كتابة وتصحيح وطباعة وتجليد هذا الكتاب،
لكن مع ذلك كله هناك تبقى أخطاء في كل كتاب إلا ما شاء الله، لذلك
نرجو من القراء الأفاضل إخبارنا بكل ما وجدوا فيه من خطأ أو نقص،
لنقوم بإصلاحها في الطبقات الآتية.
وشكراً للجميع.

جامع الترمذي

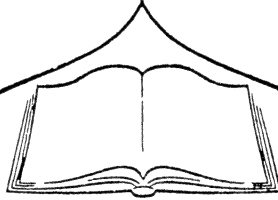
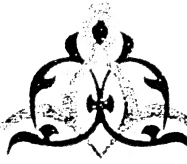
وفي أمره

شمس الترمذي

إمام الحديث والسنن في سنن الترمذي

المجلد الأول

الطبعة الأولى: ١٤٣٧ هـ / ٢٠١٦ ع



مكتبة اليوسفي بن عبد الله

Shop No. 2, Madani Market, Near Masjid e Rasheed
Deoband - Mob. 9319522565 , E-mail : maktabayusufiya@gmail.com

التَّقريرُ لِلتَّرمِذيِّ

للمجلد الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة على سيدنا ومولانا رسوله محمد وآله وصحبه أجمعين. أما بعد، فإن موضوع علم الحديث الشريف هو الذات المتبرك لمن وُجد الكائنات له ﷺ؛ لأنه يُسَبَّح فيه عن أقواله وأفعاله، وأما آثار الصحابة ﷺ ففي الحقيقة أنها راجعة إليه ﷺ. واعلم أن درجات أساتذة الحديث منا إلى رسول الله ﷺ أربعة: الأولى: منا إلى الشاه محمد إسحاق المحدث ﷺ. والثانية: منه إلى عمر بن طبرزد البغدادي ﷺ. والثالثة: منه إلى الإمام الترمذي ﷺ. والرابعة: منه إلى سيدنا ومولانا رسول الله ﷺ. وأكتفي على بيان الأولى فقط، فأقول: أخبرنا وأجازنا الشيخ المحدث الفقيه قطب الزمان شيخ الهند الولي الكامل مرشدنا ومولانا المولوي الحاج محمود حسن الديوبندي -صانه الله تعالى عن الشرور والفتن- عن الشيخ المحدث رئيس المتكلمين مولانا المولوي محمد قاسم النانوتوي ثم الديوبندي -غفر الله تعالى له- عن الشيخ الشاه عبد الغني الدهلوي ثم المدني -غفر الله تعالى له- عن الولي الكامل المحدث الشهير في الآفاق مولانا الشاه محمد إسحاق الدهلوي ثم المكّي -غفر الله تعالى له-. وأيضًا له إجازة عن مولانا المولوي أحمد علي السهارنفوري محشي البخاري -غفر الله له-، وعن القاري مولانا الحافظ المولوي محمد عبد الرحمن الهباني بتي -غفر الله تعالى له- عن قطب الإرشاد الشاه محمد إسحاق -غفر الله تعالى له- عن الشيخ الحبر النبيل مولانا المولوي الشاه عبد العزيز -غفر الله تعالى له- عن أبيه الشيخ المحدث حجة الله مولانا المولوي الشاه محمد أحمد المعروف بـ «ولي الله» الدهلوي، غفر الله تعالى له. وأيضًا للمحدث الشاه عبد الغني الدهلوي ثم المدني -رحمه الله تعالى- إجازة عن المحدث والده مولانا الشاه أبي سعيد النقشبندي -غفر الله تعالى له- عن الشيخ المحدث الشاه عبد العزيز -غفر الله تعالى له- عن أبيه المحدث مولانا المولوي الشاه محمد أحمد المعروف بـ «ولي الله» الدهلوي، غفر الله تعالى له ولهم أجمعين، آمين. واعلم أن الشيخ المحدث مولانا الشاه عبد العزيز البهلي ثم الدهلوي - غفر الله له - كتب في رسالته «العجالة النافعة» أن كتب الأحاديث على خمسة أصناف: الجامع، والسنن، والمسائيد، والمعاجم، والأجزاء. أما الجامع فهو كتاب تذكر فيه ثمانية مضامين التي جمعها الشاعر في بيته: «ير، آداب، تفسير وعقائد، فتن، وإشراط، أحكام، ومناقب» فـ «البخاري» و «الترمذي» من الجوامع. وأما السنن فهي ما تذكر فيه أحكام الفقه فقط، فـ «أبو داود» و «النسائي» و «مسلم» من السنن. وأما المسائيد فهي ما تجمع فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة ﷺ، مثلًا: ذكرت أولًا فيها أحاديث التي رويت عن الصديق ﷺ، ثم عن الفاروق ﷺ، وهكذا. وأما المعاجم فهي ما رتب المصنف أولًا كل أحاديث الشيخ ثم أحاديث الشيخ الآخر، مثل: «معجم الطبراني». ولكن لا تكون الأحاديث التي رواها عن شيخ واحد في مسألة واحدة لا محالة، بل أعم من أن تكون في مسألة واحدة أو في مسائل شتى. وأما الأجزاء فهي ما جمع فيه كل حديث شيوخ في مسألة واحدة فقط، مثل «جزء القراءة» للبخاري ﷺ. ثم اعلم أن المتقدمين لم يتوجهوا إلى بيان الفرق بين الخبر والحديث، هل هما من الألفاظ المترادفة أم لا؟ والمتأخرين قد فرقوا بأن «الحديث» ما يقرأه الأستاذ على التلميذ، وهو يسمعه منه، وحصل له الإجازة بهذا النمط. و«الخبر» ما يقرأه التلميذ على الأستاذ، وهو يسمعه، كما هو مروج في زماننا، وكلا القسمين متساويان في الاعتبار والقوة عند المحدثين، نور الله تعالى مراقدهم أجمعين. والمراد ههنا اصطلاح العلماء المتأخرين - غفر الله تعالى لهم أجمعين - بقريئة قول الإمام الترمذي ﷺ: «قراءة عليه وأنا أسمع». اعلم كلمة «نا» عبارة عن «حدثنا»، و«أنا» عبارة عن «أخبرنا»، و«ح» عبارة عن أن تروى عن أشخاص متعدّدة وبطرق متعددة رواية واحدة، بأن يكون للأساتذة في روايته شيخ واحد جامع. وفي قراءته اختلاف، فقرأ بعضهم: «حا» بالالف، وبعضهم: «حي» بالياء، وبعضهم: «تحويل». قوله: [قراءة عليه وأنا أسمع] يعني: أن القارئ غيري، وما قرأت عليه، بل قرأ على الأستاذ شخص ثالث وأنا أسمع في مجلسه. قوله: [فأقره الشيخ الثقة الأمين] يحتمل أن يكون قائله عمر بن طبرزد البغدادي، فحينئذ بـ «الشيخ الثقة» الشيخ أبو الفتح عبد الملك الكرخي، ويحتمل أن يكون قائله أبو محمد عبد الجبار، فحينئذ يراد من «الشيخ» أبو العباس، ورتب الأستاذ محمود الدهر الاحتمال الأول. وإننا احتيج إلى هذا القول؛ لأن التلميذ إذا كان قارئًا فلا بد من إقرار الأستاذ بأن ما قرأه التلميذ صحيح لا شك فيه، وإلا فلا يكون الخبر صحيحًا، فلذا قال عمر بن طبرزد البغدادي: لما قرأت السند على الأستاذ أقر بصحته وقال: لا غلط فيه. قوله: [عن رسول الله ﷺ]: هذه العبارة إما تشريح المقصود فقط، وإما إشارة إلى أن الأحاديث التي سنذكر في هذا الباب كلّها مرفوعة. قوله: [لا تقبل إلخ]: أي لا تصحّ، كما ورد في رواية أخرى، ويقال بأن الصحة والقبول متحدان في العبادات المحضة، فلا يرد أن عدم القبول لا يدلّ على عدم

الصحة. قوله: [هذا الحديث أصح شيء إلخ]: أي أصح الأحاديث التي سنذكرها في هذا الباب وإن كان ضعيفاً في نفسه. اعلم أن الإمام الترمذي التزم على نفسه عدة أمور، الأول: بيان أقسام من الصحيح والحسن وغيره. والثاني: بيان أحوال الرواة من الجرح والتعديل. والثالث: بيان مذهب الفقهاء. والرابع: أن يذكر الحديث القوي باعتبار السند في أول الباب، ويذكر بقية الأحاديث في الباب إجمالاً بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان وفلان. والخامس: إن كان الراوي مشهوراً بالكنية ولم يعرف اسمه فيذكر اسمه، وإن كان مشهوراً بالاسم وغيره فيذكر كنيته وما هو غير مشهور به أيضاً. والسادس: الاختلاف الذي جاء من الرواة في متن الحديث يذكره. قوله: [هذا حديث حسن صحيح]: الصحيح عند أهل الأصول أن يكون الراوي ثقة عدولاً حافظاً، وفي الحسن أيضاً كذلك، إلا أن كمال العدل والضبط ليس بشرط في الحديث الحسن بخلاف الصحيح؛ فإنه يشترط فيه كمال العدل والضبط، وهذا هو الفرق بينهما، فيكون الصحيح والحسن قسمين، فكيف الجمع بينهما؟ فيمكن الجمع بأن يراد المعنى اللغوي منهما أو من أحدهما، لا الاصطلاحي الذي يتعذر الجمع به، فمعنى الحسن ما تميل إليه النفس والطبع، وهذا أبعد التأويلات. والثاني: أن يراد بالصحيح الصحيح لغيره، وهو رواية الحديث من طرق لا يكون شيء منها في درجة الكمال، ويراد بالحسن الحسن لذاته، وهو أن يكون الحديث في درجة الحسن من كل طريق. والثالث: أن يكون الواو محذوفاً، يعني أن هذا الحديث صحيح بسند وحسن بسند آخر، هذا إذا كان مروياً بطرق متعددة، وأما إذا كان مروياً من طريق واحد فحينئذ يكون كلمة «أو» محذوفاً للشك. وقال البعض: إن اصطلاح الإمام الترمذي في الصحيح والحسن مخالف لاصطلاح المحدثين؛ فإن عنده الحسن عام، يطلق على الصحيح وغيره، يعني أعم من أن يكون فيه كمال الضبط والعدل أو لا، بخلاف الصحيح؛ فإنه يشترط فيه الكمال، فحينئذ لا محذور في جمعهما، فكلما وجد الخاص وجد العام من غير عكس. قوله: [وأبو هريرة رضي الله عنه اختلفا في اسمه]: يمكن رفع الاختلاف بأن يراد أن عبد الشمس كان اسمه في الجاهلية، وفي الإسلام: عبد الله بن عمرو، وقيل: عبد الرحمن بن صخر. قوله: [مفتاح الصلاة إلخ]: تمسك الشافعي بهذا الحديث على فرضية التكبير بلفظ «الله أكبر» خاصة، وعلى فرضية لفظ «السلام» بأن المصدر المضاف موضوع، والخبر المعرف باللام محمول، فيفيد الحصر، كما هو مقرر في موضعه، وعندنا التكبير ليس بمنحصر في لفظ «الله أكبر» خاصة، بل يجوز كل لفظ يدل على عظمة الباري تعالى، فنقول في جوابه: إن الخبر الواحد لا يفيد الفرضية كما قال أهل الأصول، أو إن المراد من التكبير معناه اللغوي (يعني: بزرگواري كسے بیان کردن)، أو نقول: سلمنا أن التحريم في «الله أكبر»، والتحليل في «السلام»، لكن على سبيل الأفضلية، لا أنه لا يجوز التحريم والتحليل بغيرهما، وأما عدم فرضية التكبير خاصة فقد ثبت بقوله تعالى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ (الاعلى: ١٥)، وأيضاً لو كان السلام فرضاً لما قال النبي ﷺ لابن مسعود رضي الله عنه: إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك؛ فإنه لو كان السلام فرضاً، فما معنى تمامية الصلاة بدونه؟ وأيضاً لو كان فرضاً لعلم النبي ﷺ الأعرابي حين علمه الصلاة؛ فإنه مقام التعليم. قوله: [إذا دخل الخلاء]: التعمد إما لدفع ضرر الشيطان؛ لأن له دخلاً في مثل هذه الأمكنة، أو لأن التلوث بالنجاسات أيضاً من أنواع الفجور. قال مولانا رحمه الله: صنف الإمام البخاري كتاباً في علم الحديث، سماه بـ «الأدب المفرد»، وذكر فيه روايته، أي إذا أراد الدخول، وفي هذه المسألة اختلاف، فقال الجمهور: إذا كان موضع الخلاء في البيت كما هو معتاد، فإذا أراد الدخول فيه يتعمد من الخبث كما في «الأدب المفرد»، وإن كان صحراء فيتعمد إذا تهيأ للعود وقرب إلى الأرض، وقال الأوزاعي ومالك رحمه الله: إذا دخل في بيت الخلاء ونسي التعمد وقت الدخول، فليقله وقت القعود، والجمهور يمنعونه في هذه الحالة قولاً، بل يقول في القلب. قوله: [في إسناد اضطراب]: في هذا المقام ثلاث اضطرابات: الأول: أن السعيد ذكر في حديثه بين أستاذه قتادة وبين زيد بن أرقم واسطة، وهو القاسم بن عوف الشيباني، ولم يذكر هشام الدستوائي، فيمكن رفع هذا التعارض بأن يقول: إن حديث هشام الدستوائي مختصر لم يذكر فيها القاسم. والاضطراب الثاني: أنه يعلم من رواية هشام وسعيد أن أستاذ قتادة هو القاسم بن عوف الشيباني، ويعلم من حديث شعبة ومعمّر أن أستاذه نضر بن أنس، وإلى دفع هذا التعارض أشار البخاري رحمه الله: يحتمل أن يكون قتادة روى عنهما جميعاً. قال العيني رحمه الله: مرجع ضمير «عنهما» القاسم بن عوف الشيباني ونضر بن أنس. والاضطراب الثالث: أنه علم من رواية شعبة أن أستاذ نضر بن أنس زيد بن أرقم، وعلم من رواية معمّر أن أستاذ نضر بن أنس هو أبوه. قوله: [من الخبث والخبائث]: الخبث جمع خبيث، فيراد به الذكور من الشياطين، والخبائث جمع خبيثة، فيراد به الإناث من الشياطين، لعنهم الله. قوله: [إذا أتيتم الغائط إلخ]: ههنا ثلاث مذاهب: مكروه مطلقاً، وهو قول أبي حنيفة وقول المجاهد والنخعي، آخذاً بعموم الحديث مع تقويته بقول أبي أيوب الأنصاري رحمه الله: نستغفر الله تعالى شأنه. وعند الشافعي: مكروه في الصحراء دون البنيان، أعم من أن يكون الاستدبار أو الاستقبال، وهو قول الشعبي، آخذاً بحديث أبي داود، وعن مروان الأصفر قال: «رأيت ابن عمر أناخ راحلته ويال إلى القبلة، فقلت: يا أبا عبد الرحمن، أليس قد نهى النبي ﷺ عن هذا؟ قال: بلى، إنه نهى عنه في الصحراء دون البنيان، فإذا كان بينك وبين القبلة ما يستر فلا بأس». قوله: [«ما يستر»] فعلم أن مدار التعظيم على التستر، إن تستر فقد عظم بيت الله تعالى وإلا فلا، وروى أبو داود في باب الاستتار في الخلاء عن أبي هريرة

عن النبي ﷺ قال: «من أتى الغائط فليستتر، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج»، فعلم منه أن التستر ليس بضروري، فالتعظيم أيضًا كذلك، وإن خص بالتخصيص على التخصيص مخدوش. [وأيضًا بحديث ابن عمر في الصحيحين: «رقيت يومًا على بيت حفصة ؓ»، فرأيت النبي ﷺ يقضي حاجته مستقبل الشام مستدبر القبلة». وعند الإمام أحمد: الاستقبال مكروه مطلقًا، سواء كان في الصحراء أو البنيان، ففي هذا الجزء صار شريكًا لأبي حنيفة، وفي الجزء الآخر صار شريكًا للشافعي، وقال: الاستدبار جائز في الأبنية دون الصحارى. واحتج الأحناف بوجوه، الأول: أنه إذا اجتمع المباح والحرام فالترجيح للحرام، كما هو مذكور في أصول الحديث. والثاني: أن الحديث القولي عام والفعل خاص، يحتمل الخصوصية، فالعمل على الأول أحوط. والثالث: ما قال الإمام الترمذي: حديث أبي أيوب أصبح شيء في هذا الباب. والرابع: قول أبي أيوب الأنصاري بعد وفاة النبي ﷺ قرينة على هذا. والخامس: القياس بأن المقتضي للكرهية في الاستدبار والاستقبال ترك تعظيم بيت الله، وهو موجود في كلا الحالين، فلا وجه للتخصيص. قوله: [سراحيض]: جمع مرحاض، جائز قضائًا حاجت، بائخانه. قوله: [فتنحرف عنها]: فيه أربعة أوجه، وجهان في نفس الانحراف: يعني يحتمل أن يكون الانحراف على وجه الكمال أو بقدر الإمكان، ونحن نقضي الحاجة فيها، ووجهان في مرجع الضمير في «عنها»، الأول: أن يكون راجعًا إلى القبلة، فحينئذ المعنى ما ذكرنا. والثاني: أن يرجع الضمير إلى المراحض فيكون المعنى: ونحرف عنها ولا نقضي الحاجة فيها. قوله: [وأنستغفر الله]: لعدم الانحراف على الكمال أو لقبح هذا الواقع أو نستغفر الله لبانيها؛ لأنه فعل فعليًا شنيعًا لا ينبغي أن يفعل مثله. قوله: [أن نستقبل القبلة ببول]: من جانب الأحناف الجواب عنه أي عن حديث جابر بوجوه: الأول: أن الناس في الحكم بالكرهية في الاستقبال والاستدبار على فريقين، كما في التوجه في الصلاة، فريق لهم الكراهية في جهة الكعبة أي ثابت، وهم الذين بعدوا من الكعبة، وهكذا حكمهم في توجه القبلة في حالة الصلاة، يعني إلى جهة القبلة لا عينها، ونحن منهم، وفريق لهم حكم الكراهية لا في جهة الكعبة، بل في عين الكعبة، وهكذا حكمهم في الصلاة أن يتوجهوا إلى عين بيت الله، وهم سكان الكعبة وحواليها، فإن توجهوا إلى عين الكعبة في حالة البول أو البراز فيكون سوء الأدب، وإن توجهوا إلى جهتها فلا يكون مكروهًا، ونحن إن توجهنا إلى جهة الكعبة فأيضًا لا يصح؛ لما أن جهة الكعبة في حقنا مثل عين الكعبة في حقهم. وإذا تقرر هذا فيمكن أن يكون النبي ﷺ في حالة البول عالمًا بطريق الوحي أنه منحرف عن عين الكعبة، [قوله: «منحرف عن عين الكعبة»] بأن الخط المستقيم لا يمر من صدره ﷺ في القبلة فانحرف بقدرها، وبإدبي الرأي يحكم أنه متوجه إليها. [فلا كراهية في حقّه ﷺ]. والثاني: أنه يمكن أن يكون الخطأ في رواية الراوي [ابن عمر]؛ إذ لا يمكن له الرؤية على الكمال؛ لمكان الحياء. والثالث: أن هذا الحديث في درجة الانحطاط؛ لكونه حسنًا غريبًا كما قال الترمذي، وحديث أبي أيوب صحيح، فالعمل عندنا عليه. والرابع: إذا تعارض الحرام والمباح فالترجيح للحرام لا للمباح، كما هو مقرر في أصول الحديث. والخامس: احتمال الخصوصية به ﷺ؛ لأنه أشرف درجة من بيت الله وبيت المقدس، فليس عليه تعظيم الكعبة. والسادس: يمكن أن يكون بعذر، بأن كان القعود بدون الاستقبال متعذرًا، فلذا قعد مستقبل الكعبة الشريفة. وبالفرض إن استقبل صحيحًا فما جواب القاعدة المسلمة عندنا وعندكم «واقعة حال لا عموم لها». قوله: [يحيى بن سعيد القطان]: قال مولانا: «القطان» صفة «يحيى» لا صفة «سعيد» كما يوهمه الظاهر. قوله: [فبال عليها قاتلًا]: لا تعارض بين هذا الحديث وحديث عائشة ؓ؛ لأن قول عائشة ؓ محمول على بيان عادة النبي ﷺ، وبمرة لا يثبت خلاف العادة، بل يكون شاذًا، أو يقال: إنها لم تكن عامة بهذه الحالة؛ لأن هذه الواقعة وقعت خارج البيت، أو يقال: إن البول قائمًا كان بعذر، مثل تلوث الثياب بالنجاسات من السباطة، أو لأنه كان به ﷺ وجع لا يمكن به القعود. وقال بعض الأطباء المتقدمين: إن الوجع الذي يظهر في فقار الظهر علاجه البول قائمًا، فلعل النبي ﷺ رأى البول قائمًا بهذا المرض إن كان به، أو لبيان الجواز. قوله: [أومر مولى طم]: إشارة إلى أنه ما كان في الأصل من قوم الكاهل، بل كان مولى الموالاة لاحقًا بهم. قوله: [فورثه مسروق]: يعني كان مات أبو المهران وهو صغير، فحملته أمه وأنت به في قوم الكاهلين، فصار فيهم شابًا، فماتت أمه، فورثه المسروق من تركه أمه، وعند أبي حنيفة: لا يرث الولد من الأم ما لم يقر الأب أنه ولدي، أو ما لم يثبت ببينة. قوله: [أنهى أن يسر الرجل ذكره ببينه]: يعني في الاستنجاء، كما في ترجمة الباب، أو في حالة البول وغير ذلك. قوله: [عن عبد الله]: قال مولانا: إذا جاء فقط «عبد الله» في طبقات الصحابة ﷺ مطلقًا، فإراد منه سيدنا ابن مسعود ؓ. قوله: [عبد الله بن عبد الرحمن]: هذا هو الإمام الدارمي المحدث المعروف. قوله: [لأن سماعه منه بأخرة]: أي سمع الزهير الحديث في وقت كون أستاذه -يعني أبا إسحاق- شيخًا، والحديث إذا نقل عن الشيخ الفاني فلا اعتماد عليه. قوله: [فإنه زاد إلخ]: قال مولانا: في ضمير «إنه» احتمالان، أحدهما: أن يكون راجعًا إلى العظام، وهو القريب، فيكون العظام طعامًا للجنات. ويحتمل أن يكون راجعًا إلى العظام والروث كليهما فردًا فردًا، فحينئذ نسبة طعام الروث إلى الجنات مجاز لأدنى ملاسة؛ لأن الروث زاد دواب الجنات لا زادهم. ويحتمل أن يكون الروث زادهم أيضًا، ولا تعجب فيه، وعلى هذا الاحتمال اعترض الطلبة وقت قراءة «الترمذي»، بأنه كيف يكون الروث زاد الجنات؟ فإن من الجنات المؤمنون، والنبي المبعوث إلينا هو المبعوث إليهم، وشريعتنا هو شريعته، ولما كان

الروث والرجيع وغيرهما من النجاسات، وكان أكلهن حراماً في حقنا، فكيف يجوز في حق الجنات؟ فأجاب شيخنا على طريق الإلزام: ألا ترى أن شريعة الرجال والنساء واحدة، مع أن لبس الحرير والذهب والفضة في الرجال حرام دون النساء، فيمكن أن يكون الجنات أيضاً مخصوصين منّا في هذا الحكم، وأيضاً لا نقول: إن الجنات يأكلون الروث على هذا الحال، بل يمكن أن يغيروا فيه ويخرجوا منه خلاصته بطريق لا يبقى فيه تأثير الروث وغيره، وأيضاً جاء في بعض الروايات من غير الصحاح: أن الجنات إذا يأخذون الروث للأكل فينتقل ثمرة لهم، وكذلك إذا يأخذون العظام اليابسة البالية المغيرة للأكل، فيصير وينقلب لهم ذا لحم جديد، فحينئذ لا محذور في كون الروث وغيره زاداً لهم. فسكت السائل. قوله: [المذهب]: إما مصدر ميمي أي في الذهاب، وإما ظرف مكان، أي أبعد في موضع الذهاب إذا أراد الحاجة. قوله: [ربنا الله لا شريك له]: بين ابن سيرين بقوله معنى الحديث بأن النهي عن البول في المغتسل للشفقة لا للكرهية التحريمية، فإن كان منفذاً من المغتسل بأن يخرج منه البول وقت إهراق الماء عليه فلا بأس به، فإنه لا دخل للبول في وجود الوسوسة؛ فإن الله واحد لا شريك له، وهو الموجد لجميع الأشياء، إن شاء أوجد الوسوسة، وإن شاء لم يوجد، لا مدخل للبول في إيجاد الوسوسة. قوله: [لا أمرهم بالسواك إلخ]: المشهور في الناس أن الشافعي وأبا حنيفة يختلفان فيما بينهما، فإن الشافعي يقول بسنية السواك عند كل صلاة، وأبو حنيفة يمنعه في هذه الحالة، والحق أنه لا خلاف ولا نزاع بينهما؛ فإنه لم ينقل من أبي حنيفة النفي في قوله: [السواك عند كل صلاة] أي ليست بسنة، بل قال بمطلق السنية، [قوله]: [بل قال بمطلق السنة] أي لا يقول إمامنا: إنه مسنون عند كل صلاة، بل يقول: إنه مسنون بلا قيد، وكيف يقيد، وثبت عن عبد السلام أنه استعمل إلخ. ولا ينفي، كيف؟ ورويت أنه ﷺ استعمل السواك عند الصلاة أحياناً، وكذلك فعل بعض الصحابة، بل النفي في قوله مثل النفي في قول عائشة: [إن نزول المحصب ليس بسنة]، مع أنه ﷺ وأصحابه نزلوا فيه، فكذلك في قول أبي حنيفة. ولم ينقل من الشافعي أنه قال: السواك عند الصلاة سنة ضرورية مؤكدة مثل السواك عند الوضوء، بل غاية ما في الباب أنه مستحب، وبه يقول أبو حنيفة. من أول الأمر، والعلة الغامضة لنفي أبي حنيفة ﷺ من السواك عند الصلاة أنه فيه خوف خروج الدم، وفيه فوت التحريمة الأولى بالجماعة، فلمثل هذا الرجل لا يقول الشافعي أيضاً أنه يستاك لا محالة؛ لأن خروج الدم يفوت التحريمة. والحق أن السواك عند الصلاة ليست بسنة ضرورية، كيف؟ ولو كانت لنقلت لها واقعات كثيرة من تعهد النبي ﷺ والصحابة على ذلك، مع أنه ما نقل أن غير زيد بن خالد وضع السواك على أذنه، ولم يتعهد عليه أحد، ونقل في علم أصول الحديث والفقه: أن الحديث إذا ورد في حادثة مشهورة، وما رواه إلا واحد عن واحد، يحمل على الاستحباب، وبعمل الصحابة بخلافه يستدل على أن ليست له حقيقة ضرورية، وما نحن فيه كذلك، وكيف يقول الشوافع ﷺ: إن السواك سنة ضرورية عند الصلاة، مع أنه لم يقل أحد من الشوافع: إن السواك في الوضوء سنة ضرورية، بل كلهم يقولون باستحبابه فيه، وهو أشدّ تعاهداً من الصلاة، فتدبر. قوله: [إذا استيقظ أحدكم إلخ]: علم منه بطريقة الإشارة أن وقوع النجاسة - ولو كانت قليلة - في الماء القليل يضره، وإلا فما وجه المنع عن إدخال اليد في الإناء. قوله: [لا وضوء إلخ]: ذهب بعض أصحاب الظواهر - منهم الإمام محمد إسحاق - إلى أنه إن ترك التسمية عمداً فيعيد الوضوء، وأول الشافعي بأن المراد من ذكر اسم الله على الوضوء النية، وأثبت فرضية النية بهذا الحديث وبغيره من الأحاديث المذكورة في الصحاح. وقال سيد الفقهاء إمامنا أبو حنيفة: لا نقول بفرضية التسمية كما قال الإمام محمد إسحاق ﷺ؛ لأن الفرضية لا تثبت بالخبر الواحد، ولا تؤوّل بالنية كما أوّل الشافعي، بل نقول: إن الحديث على ظاهره، ومعناه: أن من لم يذكر اسم الله وقت الوضوء، فليس له الوضوء على الكمال، لا أنه لا يكون مفتاحاً للصلاة، وأمثاله كثيرة، منها: قوله ﷺ: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»، و«ليس المؤمن الذي يبیت شعبان وجاره في جنبه جائع»، و«ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمران واللقمة واللقمتان»، و«لا إيمان لمن لا حياء له». فإن كل ما ذكرنا محمول على نفي الكمال بالاتفاق، فكذلك فيما نحن فيه، وأيضاً لو كانت التسمية فريضة في الوضوء، فكان أولى أن تكون فريضة في التيمم أيضاً؛ لأن الاهتمام في التيمم أزيد؛ فإن النية فرض فيه، أو نقول: إن الوضوء والطهارة غير مترادفين، ففي الحديث الشريف نفي الوضوء عند عدم التسمية لا نفي الطهارة، والوضوء عبارة عن كرامات الله تعالى ومرضاته الحاصلة للمؤمن في يوم القيامة عوض الوضوء في الدنيا إذا ذكر التسمية. ونقل الطحاوي رواية مهاجر بن قنفذ: أنه دخل على النبي ﷺ، وهو يستنجي غالباً، فسلم عليه، فلم يرد عليه، فلما فرغ من فعله قال: «إنه لم يمنعي أن أرد عليك إلا أنني كرهت أن أذكر اسم الله إلا على طهارة». ففي هذا الحديث دليل صريح على أن النبي ﷺ توضعاً قبل ذكر التسمية، فمن أين قال الإمام إسحاق بفرضية التسمية. قوله: [فانتشر]: أي استخرج ما في أنفك من الماء المستنشق. قوله: [من كف واحد]: أي كان يأخذ كفاً واحداً، فيمضمض ببعضه ويستنشق ببعضه، ثم أخذ ثانياً وفعل ذلك، ثم ثالثاً هكذا. وإن مضمض ثلاثاً بهاء كف واحد يجوز، ولا يصير الماء مستعملاً، وإن استنشق ثلاثاً بهاء كف واحد لا يجوز؛ لكون الماء مستعملاً؛ لاختلاط ما بقي في الكف بما خرج من الأنف. قوله: [وقال الشافعي إن جمعها إلخ]: وهذا بعينه مذهب أبي حنيفة ﷺ. قوله: [أبي أمية]: كنية عبد الكريم. قوله: [بدأ بسوخر رأسه]: ما ثبت بروايات كثيرة

أنه ﷺ تعامل على ما في الحديث الأول من الابتداء من المقدم إلى المؤخر، وهو مذهب الجمهور، ومنهم أبو حنيفة، وعليه أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين. فهذا الحديث إما أن يحمل على أنه ﷺ ارتكب خلاف العادة القديمة؛ لبيان الجواز، أو ارتكب بوجه عذر، أو يؤول بأن يقال: الباء في قوله: «بدأ بمؤخر رأسه» بمعنى «إلى»، وكذلك في قوله: «ثم بمقدمه» بمعنى «إلى»، فالمعنى حينئذ: بدأ من مقدم إلى مؤخر رأسه، ثم بدأ من مؤخر إلى مقدم رأسه. فحينئذ يكون معنى الحديثين صحيحًا واحدًا، ولا يمكن أن يستدل الشافعي بهذا الحديث على تكرار المسح في الرأس، كما هو مشهور من مذهبهم في كتب فقهاءنا؛ لأن النبي ﷺ فعل ذلك للاستيعاب لا للتكرار، فتدبر. قوله: «غير فضل يدي» في «باب ما جاء أنه يأخذ لرأسه ماء جديدًا» نقل لفظ «غير» بالياء المثناة بمعنى «سوى»، فحينئذ مناسبة الحديث بالباب ظاهرة. ونقل لفظ «غير» بالياء الموحدة بمعنى «بقي»، فحينئذ يكون المعنى مخالفًا لترجمة الباب، فعلى هذا يمكن أن يقال: إن راوي هذا الحديث ضعيف، ضعفه الترمذي في مواضع، يعني ابن لهيعة، أو يمكن أن يقال: إن رسم الخط في «غير» و«غير» سواء، فلعل الكاتب أخطأ أولاً في كتابة «غير»، وكتب موضعه «غير»، وهكذا نقل. قوله: «الأذنان من الرأس» فيه ثلاثة مذاهب، الأول: أنه يمسح مع الرأس، وهو قول الجمهور وأبو حنيفة. والثاني: أن يمسح مع الوجه. والثالث: أن يمسح بطونها مع الوجه، وظهورهما مع الرأس. وهذا الحديث حجة على الإمام الشافعي في أنه قال: يمسحهما بماء جديد. وهذا الحديث وإن ضعفه الترمذي بحديث الإسناد، ولكنه مؤيد بوجوه آخر من الأحاديث والدراية؛ فإنه قد مر في «باب ما جاء أنه يبدأ بمؤخر رأسه» أنه ﷺ مسح الأذنين ظهورهما وبطونها، وأيضاً ما مر في حديث ربيع بنت عفرأ من أنه ﷺ مسح الرأس والأذنين مرة واحدة. قوله: «لخلل إلخ» إن كان لا يصل الماء بدون ذلك والخلال فالأمر لطوjob، وإلا فللاستحباب. قوله: «إذا توضأت فانتضح» النضح إما علاجاً بأن البرودة تمسكة عن جريان البول، وإما لدفع الوسواس. قوله: «افذلكم الرباط» هذا بالجملة الأخيرة، يعني انتظار الصلاة بعد الصلاة. والرباط في الأصل اسم لطائفة ينتظر على منتهى حد الغنيم كيلا يسبق عن الحدود، يعني انتظار الجند للجهاد، فمعنى الحديث أن انتظار الصلاة بعد الصلاة من قسم الجهاد في مقابلة الغنيم. والتوجيه الآخر في الحاشية. قوله: «إن الوضوء يرزأ» أي الماء الذي بقي على الأعضاء بعد الوضوء ويجذبه الجسم، لا الماء الذي أهرق من البدن على الأرض. [وفي بعض الرواية: «فناولته المنديل»]، فقال صاحب المنية: لا بأس، وقال قاضي خان: مكروه تنزيهي. ويحمل الحديث على الجواز، وعليه الاعتماد. قوله: «حدثني علي بن مجاهد عني» أي قال جرير: إن علي بن مجاهد قرأ هذا الحديث عني في زمان، ثم ذهب ونسيت أنا هذا الحديث، ثم جاء علي بن مجاهد بعد زمان عندي، وقرأ الحديث بطوله، فقلت له: عمن أخذت هذا الحديث؟ فقال علي بن مجاهد: أخذت عنك، لكن نسيت وأنا لم أنسه. قوله: «أوهو عندي ثقة» أي قال جرير: إن علي بن مجاهد ثقة عندي حافظ ضابط، فإني وإن نسيت الحديث، لكن عليه اعتماد في حفظه وضبطه. قوله: «عن الحسن قوله: (أي كلهم قالوا: هذا الحديث موقوف على الحسن، ليس بمرفوع إلى النبي ﷺ). قوله: «كان يتوضأ لكل صلاة» في هذه المسألة مذهبان: ذهب فريق إلى أن تجديد الوضوء كان فرضاً عليه، ولكن رخص له ﷺ في بعض المواضع للضرورة أن يصلي الصلوات بوضوء واحد، كما في يوم فتح مكة، وفي السفر في حالة الجمع بين الظهر والعصر، وأما على الأمة فليس التجديد ضرورياً وفرضاً. وقال الفريق الآخر: إن تجديد الوضوء ما كان فرضاً على رسول الله ﷺ، بل كانت له الرخصة ولأئمة أيضاً، إلا أنه ﷺ كان يتجدد عند الفريضة، وكذا بعض الصحابة ﷺ. قوله: «أنهى رسول الله ﷺ إلخ» مذهب الجمهور في هذه المسألة -منهم أبو حنيفة- أنه لا بأس أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة، وقالوا: ليس نهي النبي ﷺ عن التوضي بفضلها بصيرورته نجساً، كيف؟ ولو كان النهي لهذا الوجه فينبغي أن تمنع النسوان عن التوضي بفضلها أيضاً كما منع الرجال، بل ينبغي أن تمنع هذه المرأة التي توضأت أولاً عن أن تتوضأ بفضل طهورها ثانياً أيضاً؛ لأن النجاسة حكمها في حق الرجال والنساء سواء، فعلم أن نهي النبي ﷺ عن التوضي بفضل طهور المرأة ليس بسبب صيرورته نجساً، بل لأمر آخر، فقال أكثر الشراح: إن الأحاديث التي تدل على النهي عن التوضي بفضل طهور المرأة كلها منسوخة بأحاديث الرخصة، لكن الأولى أن لا يقال بالناسخ والمنسوخ؛ فإن دعوى النسخ فيه نوع من الإشكال، فقال البعض: إن النهي عن التوضي بفضل طهور المرأة الأجنبية؛ لما فيه من احتمال الفساد وميلان النفس إلى الشهوات، لكن هذا التأويل ليس بصحيح؛ فإنه جاء في رواية أخرى: «وليغترفا جميعاً»، وهذا أقبح، وصار كمن هرب من المطر ووقف تحت الميزاب؛ فإن في الاعتراف جميعاً احتمال الفساد بالطريق الأولى. فالأولى أن يقال: إن النهي تنزيهي، ووجه النهي: أن العادة كانت جارية في زمن النبي ﷺ على أن الرجال والنساء كانوا يتوضؤون من إناء واحد، والنظافة في طبيعة النساء ليست بمركوزة كما في الرجال، فيحتمل أن تدخلن أيديهن في الأواني بغير الغسل، أو يقع رشاش الماء وقت الوضوء فيه، فيختلج منه أن الماء -والله أعلم- نجس أو طاهر، فلو كانت المرأة نظيفة طاهرة فلا بأس بالتوضي بفضل طهورها. قوله: «لا ينجسه شيء» في المسألة ثلاثة مذاهب: ذهب أصحاب الظواهر إلى أن الماء لا ينجس مطلقاً، ولم يفرقوا بين القليل والكثير وتغيير الأوصاف وعدمه، وذهب الإمام مالك ﷺ إلى أن الماء لا ينجس إلا بتغيير طعمه أو ريحه أو لونه، وأما إذا لم يتغير

إحدى المذكورات فلا يتنجس، وذهب أبو حنيفة والشافعي رحمهما والجمهور وأهل الحديث إلى أن الماء القليل يتنجس بوقوع النجاسة، وفرقوا بين القليل والكثير. قال أهل المعاني في الأصول: الأصل في اللام أن يكون للعهد ما لم تكن قرينة صارفة عنه، فاللام في قوله رحمهما: «الماء» للعهد الخارجي، والمعهود هو الماء في بثر بضاعة، يعني أن الماء الذي في بثر بضاعة لا يتنجس، لا أن مطلق الماء لا يتنجس. وعدم تنجس مائه؛ لأنه كان جارياً في البساتين، وحكم الجاري هو ما ذكر، ودليل الجريان ما حدثنا الواقدي رحمهما أنه كان جارياً في البساتين، ذكرها ابن المهام. وأجاب الطحاوي بأن السؤال عن حكم الماء كان بعد إخراج النجاسات من بثر بضاعة، لا وقت كون النجاسة موجودة فيها؛ فإنه لو كان السؤال في حالة كون النجاسات موجودة فيها، فكيف يحكم النبي ﷺ بطهارته؟ لأن البداهة شاهدة بأن ماء البثر تتغير أوصافها بوقوع النجاسات فيها، ونظافة طبيعة النبي ﷺ معلومة من قصة العسل وغيرها، بل كان السؤال بعد إخراج الماء، ووجه السؤال أن الناس خطر في قلوبهم ونفوسهم بأن الماء كيف طهر، وقد بقي الطين وجدرا البثر نجساً؟ فقال رحمهما: إن الماء طهور لا ينجس بما خطر في قلوبكم ونفوسكم؛ لأن الله تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها. ثم حديث المستيقظ من منامه وحديث منع البول في الماء الراكد وغيره يدل على أن الماء يتنجس بوقوع النجاسة، فلهذه القرينة لا يصح أن يحمل اللام على الاستغراق. فبالنظر على هذه الأحاديث لا يصح مذهب أهل الظواهر، ولا يصح مذهب مالك رحمهما أيضاً؛ لأنه لا يتغير وصف من أوصاف الماء بمجرد إدخال اليد بعد الاستيقاظ، ونهي النبي ﷺ يدل على أن الماء يكره بعد الإدخال. وأجاب بعض الناس في قصة بثر بضاعة بأنها كانت عشراً في عشر، وهذا لا يصح؛ لأن هذا الجواب من قبيل توجيه كلام القائل بما لا يرضى به قائله؛ لأن تقدير عشر في عشر لم يثبت من إمامنا أبي حنيفة رحمهما، وما ذكر صاحب «شرح الوقاية» رده في «الأشباه والنظائر»، بل مأخذه قول محمد رحمهما: كصحن مسجدي هذا. قوله: إذا كان الماء قليلين لم يغسل الخبث. إمامنا أبو حنيفة والشافعي رحمهما متفقان في أن الماء القليل يتنجس، والكثير لا يتنجس، ما لم يتغير أحد أوصافه، ثم اختلفا في تعيين مقدار القليل والكثير، فقال إمامنا أبو حنيفة رحمهما: لا تقدير في هذا الباب من الشارع رحمهما، بل هو مفوض إلى رأي المبتلى به، والشافعي رحمهما يعين القليل والكثير، فقال: مقدار القلتين كثير، وما نقص فهو قليل. وقال الأحناف: لا يمكن أن يتعين التقدير بمثل هذا الحديث؛ فإنه ضعيف غاية الضعف؛ لأنه رواية محمد بن إسحاق، وهو ضعيف عند أهل الحديث، حتى أن بعضهم قال: إني أخلف بين مقام إبراهيم والحجر الأسود بأنه كذاب. وإن محققي الشوافع تركوا الحديث منه، وقالوا: هذا الحديث ليس بقابل للاحتجاج. والثاني: أن لفظ القلتين فيه نزاع واختلاف، فورد في بعض الروايات: قلتين، وفي بعضها: ثلاث قلال، وفي بعضها: أربعين قلة، فكيف يمكن التحديد والتقدير بالقلتين. والثالث: أن القلة مشترك، جاء بمعنى الجرار والقرية ورأس الجبل وقامة الرجل، وما يستقله البعير. ولو تعين قلال الهجر خاصة فهي أيضاً تكون مختلفة بالصغر والكبر، فبأي وجه يثبت التقدير بالقلتين خاصة؟ فالأولى أن يقال: مقدار القلتين ما كان للتعين، بل ما كان كثيراً في رأي المبتلى به، فهو كثير، وفي رأي المبتلى به لو كان مقدار القلة الواحدة كثيراً، فحكمه أنه لا ينجس أيضاً فضلاً عن القلتين. وأما جواب صاحب «الهداية» بأنه إذا بلغ الماء مقدار القلتين لا يحمل الخبث، بمعنى «يتنجس»، مخالف لاصطلاح العرب؛ فإن عندهم: «لا يحمل الخبث» يستعمل فيما إذا كان الغرض بيان عدم النجاسة، على أنه ورد في بعض الروايات لفظ «لا يتنجس» صريحاً. قوله: الحل ميتان. قال بعض الناس: إن المسكون في الماء أكثر من المسكون في الأرض. ههنا ثلاثة مذاهب: ذهب البعض إلى أن ما في البحر حلال، أعم من أن يكون خنزيراً أو آدمياً أو غيرهما؛ لإطلاق الحديث الشريف. وذهب البعض إلى أن ما يشابه الحيوان البري من البحر فهو في حكمه، فما يشابه الخنزير فهو حرام، وما يشابه البقر فهو حلال، وما لم يشابه فهو حلال أيضاً. وذهب أبو حنيفة رحمهما إلى أن ما سوى السمك فهو حرام مطلقاً، ودليله ما روي أن النبي ﷺ قال: «أحل لنا ميتتان: السمك والجراد». والمراد من الحل الطهارة، والمعنى أن الماء الكثير لا يتنجس بموت الحيوان البحري فيه؛ لأن الحيوان البحري طاهر، فحينئذ تكون هذه الجملة جواباً لسؤال من سأل عن ماء البحر مع أنه تموت فيه الحيوانات. فأجيب بأنه لا يتنجس لطهارة ميتته، فحينئذ لا دخل لهذه الجملة في بيان حكم الأكل والشرب. قوله: [فرشه عليه]: ذهب بعض العلماء إلى التفريق في بول الغلام والجارية، فقال: يغسل بول الجارية، ويؤش بول الغلام، واعتقد أن النجاسة في بول الجارية أشد وأكثر من بول الغلام، وهو مخالف للدراية والقياس. وأجيب بأن معنى النضح الغسل الخفيف، يعني لا حاجة في إزالة بول الغلام إلى غسل شديد، بل يزيل بغسل خفيف، بخلاف بول الجارية؛ فإنه يحتاج إلى غسل شديد. وهذا كما قال رحمهما: «حتىه ثم اقرصه ثم انضحيه بالماء»؛ فإن المراد بالنضح ههنا الغسل بالانفاق. ويحيى النضح بمعنى السيلان أيضاً، كما قال رحمهما: «إني لأعرف مدينة ينضح البحر بجانبها» يعني يسيل بجانبها، مع أنه ورد في رواية الحسن أنه قال: يغسل بول الجارية، ويتبع بول الغلام. وعن سعيد بن المسيب رحمهما أنه قال: الرش بالرش، والصب بالصب. والفرق في بول الغلام والجارية باعتبار المنفذ؛ فإن منفذها وسيع يخرج منه البول كثير الرطوبات، ويقع على الثوب في موضع كثير، فلذا يحتاج إلى شدة الغسل، وأما الغلام فمنفذه ضيق يخرج منه البول قليل الرطوبات، ويقع بعيداً، فلا حاجة إلى غسل شديد. قوله: (باب ما جاء في بول ما يزكّل

لحمه: ذهب محمد عليه السلام إلى أن بول ما يؤكل لحمه طاهر نظرًا إلى الحديث؛ لأنه عليه السلام شربهم للدواء، فعلم أنه حلال؛ لأنه لا شفاء في الحرام، كما جاء في حديث آخر. وذهب أبو حنيفة والشافعي عليهما السلام والجمهور إلى النجاسة، ومستدلهم ما روي عنه عليه السلام: «استنزها عن البول؛ فإن عامة عذاب القبر منه». ولو كان البول طاهرًا، فما معنى التعذيب في القبر؟ فهذا الحديث عام شامل لبول مأكول اللحم وغيره. وأيضًا ما روى الترمذي: أنه عليه السلام مرّ على قبرين إلخ صريح في أن البول نجس، فلما تعارضت الروايتان ترجع إلى القياس ليدفع التعارض. والقياس مرجح لمذهب أبي حنيفة عليه السلام؛ لأنه لا فرق في بول مأكول اللحم وغيره. فلما كان بول غير مأكول اللحم نجسًا، فكذلك بول ما يؤكل لحمه، وأيضًا ما ذكرنا من حديث النهي: «استنزها عن البول» حديث قولي ومحرم، فعلى قاعدة الأصول الترجيح للمحرم؛ لما فيه من الاحتياط. وأجاب البعض بأنه عليه السلام علم وحيا بأن شفاءهم فيه، فلذا حكم بالشرب، أو علم النبي عليه السلام أنهم كفار في الحقيقة وإن أسلموا ظاهرًا، كما وقع بعد بأن ارتدوا، فلذا حكم لهم بالشرب. قوله: [حتى يسمع صوتا] يجد ريحا: حاصله أن يتيقن بخروج الريح، بأن يحصل اليقين بالشئ أو الصوت أو بوجه آخر، فلا يرد أنه إذا لم يشم بأن كان الريح قليلًا أو يكون قوة الشامة ضعيفة، أو لم يسمع بأن كان الرجل أصم، فينبغي أن لا ينقض وضوؤه. قوله: [لا يجب إلا على من نام مضطجعا إلخ]: حكم النقض بالنوم للأمة لا لذاته عليه السلام، كما جاء في رواية: «تنام عيني ولا ينام قلبي». قوله: [باب الوضوء مما غيرت النار]: ثبت برواية الباب أن الوضوء مما مسّت النار ضروري، وثبت برواية أخرى أن الوضوء ليس بضروري، مثل رواية جابر عليه السلام، قال: خرج رسول الله عليه السلام، فدخل على امرأة إلخ. فلما تعارضت الروايات فالأصل عند أبي حنيفة عليه السلام أن يرفع التعارض ويطابق بينها حتى الإمكان، وإن لم يكن فترجح إحداها على الأخرى. وله عليه السلام ههنا تقريران، الأول: أنه لا تعارض بين الروايات؛ لأن الأمر بالوضوء مما مسّت النار للاستحباب لا للوجوب بقريضة صارفة عنه، وهي فعل النبي عليه السلام خلاف قوله، أو يقال: إن المراد من الوضوء المضمضة، كما جاء أنه عليه السلام شرب لبنًا فمضمض، وقال: «هذا الوضوء مما مسّت النار»، أو يقال: إن الوضوء والطهارة غير مترادفين، كما قال أهل التحقيق: إنه ليست في العالم ألفاظ مترادفة، ولا لفظ مشترك، بل كل لفظ مغاير معناه من معنى اللفظ الآخر، فحينئذ يقال: إن في الحديث الأمر بالوضوء مما مسّت النار لا بالطهارة؛ لأن الوضوء عبارة عن الإضاءة، والطهارة عبارة عن تطهير الأعضاء، فإذا أكل مما مسّت النار، فطهارته باقية تجوز الصلاة بها وإن لم يطهر مرة ثانية، وأما الوضوء فلم يبق، ووجه زوال الإضاءة أنها من كرامات الله تعالى، وأنه شغل بأمور الدنيا وغفل من ذكر الله تعالى. ولا يرد أن هذا القدر من أمور الدنيوية ضروري، فإنه لو لم يأكل ولم يشرب يموت جائعًا، وفيه تهلكة النفس؛ لأننا نقول: نعم، الأمر كذلك، لكنه لما لم يقنع على ما خلق الله تعالى للأكل والشرب، وشغل بالطبخ وغيره، فلذا زالت عنه الإضاءة وأنوار الطهارة. ولو حلت الأحاديث على التعارض فالجواب من جهة التعارض أنه إذا تعارضت الروايات فبالقياس ترجح، فقلنا أولًا: إن حديث «الوضوء مما مسّت النار» منسوخ كما قال الترمذي عليه السلام، والقياس أيضًا يقتضي عدم الوضوء مما مسّت النار؛ لأننا رأينا أن الماء الحميم إذا يتوضأ به فلا يقول أحد: إنه يجب الوضوء بالبارد، فعلم أن لا تأثير للنار في نقض الوضوء، ثم عمل الأصحاب عليهم السلام بعد النبي عليه السلام خلاف الحديث يدل على النسخ أو التأويلات التي ذكرناها؛ فإن أبا بكر الصديق عليه السلام أكل خبزًا أو لحماً فصلّى ولم يتوضأ، حدثنا به جابر، وكذلك ابن مسعود وعلقمة عليهما السلام أكلوا الثريد فصلّيا ولم يتوضأ، وكذلك روي أن عمر بن الخطاب وعثمان وابن عمر وأنس وأبا طلحة والجابر وابن كعب عليهم السلام كلهم أكلوا السخن ولم يتوضؤوا. وكل ذلك مذكور في «معاني الآثار» طالعه إن شئت. قوله: [الوضوء من لحوم الإبل]: المراد من الوضوء: اللغوي، يعني غسل اليدين، أي اغسلوا الأيدي إذا أكلتم لحوم الإبل؛ لأن فيه دسومة كثيرة، وبقاء الدسومة على الأيدي خوف الإيذاء من الفأرة وغيرها، بخلاف لحوم الغنم؛ فإن الدسومة فيه قليلة. قوله: [باب الوضوء من مس الذكر]: رواية الباب وما جاء في ترك الوضوء من مس الذكر متعارضتان، فإن يحملا على التوافق فهو أولى، خصوصًا عند الإمام بأن يقال: إن الأمر بالوضوء من مس الذكر للاستحباب بقريضة صارفة عن الوجوب، وهي قول النبي عليه السلام: «هل هو إلا بضعة منك أو مضغة»، وقوله عليه السلام: «لم تلق بالجسد»، أو كما قال عليه السلام، وقول بعض الصحابة عليهم السلام: «ما أبالي مسست أنفي أو ذكري»، أو يقال: إن المراد من مس الذكر للاستنجاء. ولو حملا على التعارض فرفعه يكون بأقوال الصحابة عليهم السلام، وهي تدل على عدم الوضوء من مس الذكر. ثم بعد أقوال الصحابة عليهم السلام يرجع إلى القياس، والقياس أيضًا يرجح مذهب إمامنا أبي حنيفة عليه السلام؛ لأنه قال: لو مس الذكر بظهر اليد أو بالذراع فلا ينقض الوضوء، فكذلك قلنا: إذا مس بالكف فلا ينقض أيضًا، وأيضًا قال: إن مس الذكر بالفخذ فلا ينقض الوضوء، والفخذ عورة، فإذا لم تكن ممارسة العورة الذكر ناقضة للوضوء فممارسة غير العورة بالطريق الأولى لا تكون ناقضة للوضوء. قوله: [ولا نعرف لإبراهيم التيمي سماعًا من عائشة عليها السلام]: قال شيخنا الديوبندي -مد الله تعالى ظله-: إن الإمام الترمذي عليه السلام لإثبات مذهبه جرح في رواية إبراهيم، وقال: إنه مرسل، ولم يتوجه إلى قاعدة الأصول؛ فإن أهل الأصول قالوا: إن مرسل الثقة معتبر، بل مرسله زائد من مسنده عندنا، وعند الشافعي عليه السلام مرسله ضعيف. وإبراهيم ثقة حافظ عدل ضابط عند أهل الحديث، مع أنه جاء في رواية أخرى عن عائشة عليها السلام

أنها قالت: «فقدت النبي ﷺ ليلة عن الفراش فالتمسته، فوقعت يدي على قدم رسول الله ﷺ وهي منصوبة، فعلمت أنه ﷺ في الصلاة» فعلم أن مس المرأة لا ينقض الوضوء، ولو كان ناقضاً لتوضأ سيدنا ﷺ، وجاء في رواية أخرى: (وكلماتها في «مشكاة المصابيح» هكذا: عن عائشة قالت: كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبلته فإذا سجد غمزني، فقبضت رجلي، وإذا قام بسطتهما، قالت: والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح. متفق عليه.)

أنها قالت: كنت نائمة، وكان النبي ﷺ يصلي، والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح، فإذا سجد النبي ﷺ غمزني فقبضت رجلي، فلو كان مس المرأة ناقضاً للوضوء، فكيف النبي ﷺ غمزها ومسها باليد؛ لأن الغمز في ظلمة البيوت لا يكون إلا باليد، ولا يصح أن يستدل الشافعي ﷺ بآية: ﴿لَتَسْسُطُمُ اللَّيْسَاءُ﴾ (النساء: ٤٣)؛ لأن اللمس بمعنى الجماع، كما قال ابن عباس ﷺ: أينما ذكر في القرآن لفظ اللمس فهو بمعنى الجماع. قوله: [قاء فتوضأ]: هذا عند الأحناف مقيد بملء الفم؛ لما أن خروج نفس القيء ليس بمفسد للوضوء، بل المفسد في الحقيقة خروج النجاسة، وهي إنما تخرج إذا قاء بملء الفم، وقال مالك والشافعي ﷺ: لا وضوء في القيء والرعاف، والحجة عليهما ما قال ﷺ: «الوضوء من كل دم سائل»، وقوله ﷺ: «من قاء أو رعف في صلاته فليتوضأ، ولين على صلاته ما لم يتكلم»، وقول علي ﷺ حين عد الأحداث جملة: أو دسعة تملأ الفم. قوله: [ثمرة طيبة وماء طهور]: الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي ﷺ في جواز الوضوء وعدمه بالنبيذ الذي يجري ويسيل على الأعضاء مثل الماء، وأما إذا اشتد فلا يجوز وفاقاً. ذهب الطحاوي إلى مذهب الشافعي ﷺ، وقال: لا يجوز بنبيذ التمر. واستدل بأن الحديث ضعيف؛ فإن الراوي أنكر موجوديته مع النبي ﷺ ليلة الجن. وأجيب بأن ليلة الجن وقعت مراراً، فيجوز أن يكون عبد الله بن مسعود ﷺ مع النبي ﷺ في ليلة دون ليلة، ولو سلم أنها كانت مرة واحدة، فنقول: معنى قول عبد الله: «إني لم أكن مع النبي ﷺ» يعني في وقت خاص، وهو تذكيره للجنات، ثم بعد التذكير كنت معه. قوله: [سبع مرات أو لاهن أو أخراهن بالتراب]: ذهب الجمهور وأبو حنيفة والشافعي ﷺ إلى أن سور الكلب نجس نجاسة شديدة، وذهب مالك إلى أن الماء الذي ولغ فيه الكلب ليس بنجس، كما مر من مذهبه أنه لا يفرق بين القليل والكثير، بل الاعتبار عنده لتغير الأوصاف، وبولوغ الكلب لا تتغير الأوصاف، لكن يحكم بغسل الإناء وإن كان الماء طاهراً؛ لما أنه جاء في الرواية حكم الغسل، ولكن لا للنجاسة بل للنظافة. ثم اختلفوا في كيفية الغسل، فقال الأكثرون -منهم الشافعي ﷺ-: إن ما جاء في الرواية من السبع فهو للتحديد، لا يجوز أقل منه. وقال أبو حنيفة ﷺ: لا للتحديد، بل للاستحباب والنظافة، وحكم غسله مثل سائر النجاسات، ولأبي حنيفة ﷺ وجوه، الأول: أن أبا هريرة ﷺ روى الحديث وأفتى بعد النبي ﷺ بالثلاث، وعمل عليه، وفعل الراوي يكون بياناً لحديثه. والثاني: أنه جاء في رواية عبد الله بن مغفل ﷺ ثمان مرات، فلو كان السبع للتحديد كما قال الشافعي ﷺ، فما معنى الثمانية؟ والثالث: أن سور الخنزير وغائطه، وبول الكلب وسوره كلها سواء في النجاسة، مع أن الشافعي ﷺ يقول: يطهر الإناء من غائط الخنزير والكلب بغسل ثلاث مرات، فبأي وجه قال: التطهير من سور الكلب يكون بسبع مرات؟ مع أن من قال: إن السبع للتحديد، قال: ما جاء في الرواية من الغسل بالتراب فهو لزيادة النظافة، لا حاجة إليه، فهذا أيضاً قرينة على أن السبع ليس للتحديد؛ لأنه لو كان للتحديد لم يصح قولهم: إن التراب لزيادة النظافة؛ لأن التراب والسبع وردا في جملة واحدة، فيدخلان تحت حكم واحد، ولم يجز التفريق بأن السبع ضروري دون التراب. وقال بعض الشراح: إن رواية السبع منسوخة، ولو لم يحمل على النسخ فلا حرج فيه أيضاً على مسلك الإمام؛ لأنه لا يقول: إن السبع للتحديد، فعلى مسلكه قلنا حينئذ أيضاً: إن غسل رجل ثمان مرات أو سبع مرات بالتراب أو غيرها لزيادة النظافة، فلا حرج. فعلى مذهب أبي حنيفة ﷺ لا إشكال في جميع الروايات من السبع والثمانية، بل كلها محمول على الاستحباب، والشافعي ﷺ لما قال: إن السبع للتحديد وأشككت عليه رواية الثمانية، أول بتأويلات ضعيفة، منها: أن الثمانية عبارة عن الدلك بالتراب. قوله: [وإذا ولغت فيه أهرة غسل مرة]: مذهب الجمهور: أن سور أهرة طاهر، ومذهب الإمام: أن سورها مكروه، ثم اختلف الأحناف في أن سورها مكروه تحريماً أو تنزيهاً، وجواب الإمام للجمهور القائلين بالطهارة: ما قال النبي ﷺ: «أهرة سبع»، والمراد بيان الحكم، وبقوله ﷺ: «إنها ليست بنجس»، إنما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات. لما سقطت النجاسة لعل الطواف بقيت الكراهة، والحق في اختلافهم: أن سورها مكروه تنزيهاً، وإن قالوا بالكراهة تحريماً فما استدلوا على الكراهة التحريمية برواية الباب، بل بطريق آخر. قوله: [مسح أعلى الخف وأسفله]: إليه ذهب مالك والشافعي ﷺ، وقال أبو حنيفة ﷺ بمسح أعلاه فقط؛ لما قال علي ﷺ: «لو كان الدين برأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، لكن رأيت النبي ﷺ مسح على ظاهر خفيه». ويمكن أن يكون الخطأ في رؤية الراوي الذي روى فعل النبي ﷺ لا قوله بأن وضع النبي ﷺ يده في جانب الأسفل لتسوية الخف، فزعم الراوي أنه مسح على الأسفل، ولو مسح على الأعلى والأسفل كليهما فلا يمنعه أبو حنيفة ﷺ أيضاً، لكن ينبغي أن لن يقتصر على الأسفل فقط؛ لأنه خلاف التواتر والمشهور من الروايات في باب المسح. قوله: [ومسح على الجوربين والنعلين]: يمكن أنه ﷺ مسح عليهما في زمانين بأن مسح على الجوربين مرة وعلى النعلين مرة أخرى، فحينئذ يقال: إن مسح النعلين منسوخ، وإن كان في زمان واحد، فيقال: إن النبي ﷺ مسح على الجوربين فقط لا النعلين، وكان على النعلين

صورة في رؤية الراوي، فإن نعلي العرب يكون تحت القدم فقط، أو يقال: إنه خطأ الراوي بأن فهم بتسوية النعلين مسح النعلين. قوله: [يمسح على العمامة]: أجاز أحمد رحمته وغيره المسح على العمامة فقط، وقال أبو حنيفة رحمته: إن مسح على العمامة فقط لا يسقط الفرض؛ لما ورد في القرآن المسح على الرأس، والحديث خبر واحد لا يعارض الكتاب، مع أن قول جابر رحمته: «مسّ الشعر» مخالف للحديث المذكور، فيقال في جواب الحديث: يمكن أن يكون خطأ الراوي، بأن زعم تسوية العمامة مسح العمامة، أو يمكن أن تكون هذه الواقعة قبل نزول المائدة، أو يقال: إنه رحمته مسح على مقدار الناصية وسقط الفرض، ثم مسح على العمامة للاستيعاب، وأبو حنيفة رحمته لا يمنع هذه الصورة، كما في «الدر المختار». قوله: [إن انغمس الجنب إلخ]: هذا عند الشافعي رحمته؛ لأن المضمضة والاستنشاق ليسا بفرض عنده في الغسل، وأما عند أبي حنيفة رحمته فلم يجزئه؛ لفرضيتهما في الغسل؛ لقوله تعالى: ﴿فَاطْهَرُوا﴾ بصيغة المبالغة، فيجب إيصال الماء حتى الإمكان. قوله: [إذا جاوز الختان الختان إلخ]: هذا حجة لنا على الشافعي رحمته في وجوب الغسل بمجرد الإدخال بدون الإنزال، ومستدله - يعني «الماء من الماء» - محمول على أول الإسلام، كما قال أبي بن كعب رحمته: إنما الماء من الماء رخصة في أول الإسلام، ثم نهى رحمته عنها، أو نقول: إنه في الاحتلام، كما قال ابن عباس رحمته: إنما الماء من الماء في الاحتلام. قوله: [فتنضح به ثوبك]: أي تغسل غسلاً خفيفاً. وافقنا الشافعي رحمته ههنا في تفسير النضح بالغسل الخفيف، فعلى هذا ينبغي للشافعي رحمته أن يفسر النضح في باب بول الغلام أيضاً بغسل خفيف كما قال أبو حنيفة رحمته. قوله: [ولا يمس ماء]: ورد في رواية نضر من أنه رحمته كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ، فهذه القرينة قلنا في هذا المقام: إن المراد من عدم مسّ الماء عدم الغسل، ويمكن أن يكون المراد من عدم المسّ عاقماً، يعني لم يغتسل ولم يتوضأ ونام، فعلى هذا يقال: إن المراد منه أن النبي صلى الله عليه وسلم ارتكب خلاف عادته الشريفة أحياناً، مرة أو مرتين؛ تعليماً لبيان الجواز. قوله: [عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده]: قال شيخنا رحمته: قال أهل أصول الحديث: إن العبارة المذكورة أينما ورد، فمرجع ضمير «أبيه» و«جده» يكون واحداً، فيكون في تلك العبارة مثلاً مرجع ضمير «أبيه» و«جده» عدياً، أي روى عدي عن أبيه - يعني ثابت - وروى ثابت عن أبيه الذي هو جدّ عدي، إلا في «عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده»؛ فإن مرجع الضميرين فيهما مختلف؛ فإن مرجع ضمير «أبيه» عمرو، ومرجع ضمير «جده» شعيب الذي هو أبو عمرو، فالمعنى: يعني روى عمرو عن أبيه - يعني شعيباً - وروى شعيب عن جدّه الذي هو جدّ أبي عمرو. قوله: [وهو أعجب الأمرين إلي]: أي الأمر الأول الوضوء لكل صلاة. والأمر الثاني لم يذكر في الحديث، وهو الغسل عند كل صلاة، ووجه الغسل عند كل صلاة أو للصلاطين إما زيادة النظافة والطهارة، وتقليل الدم في الحال، وتركبة النفس، كما قاله الطحاوي رحمته؛ فإن النظافة في أن تغسل عند كل صلاة، وأن تصلي بالوضوء فقط بغير الغسل فيجزئها، إلا أن الغسل عند كل صلاة أحب وأطهر. وإما العلاج ببرودة الماء، ويحتمل أن يكون كلا الأمرين ملحوظين للنبي صلى الله عليه وسلم وقت الأمر بالغسل، كذا قال مد ظله. والمستحاضة إن كانت مبتدأة تصلي خمسة عشر يوماً، ثم تدع الصلاة بعد ذلك أقل ما تحيض النساء، وهو يوم وليلة عند الشافعي رحمته، وعندنا ثلاثة أيام ولياليها. قوله: [أحرورية]: أي خارجية، فإنهم يوجبون قضاء صلاة أيام المحيض، وهم قوم من الخوارج، نسبة إلى حروراء، قرية من الكوفة، كان مجتمعهم فيها، وهم الخوارج الذين قاتلهم علي رحمته. قوله: [فقد كفر بها أنزل على محمد]: الكفر إما على الحقيقة إن استحل الوطء في هذه الحالة، أو محمول على التغليب؛ لما أنه جاء في رواية أخرى أنه صلى الله عليه وسلم أمر أن يتصدق، فلو كان إتيان الحائض كفراً، فكيف أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتصدق؟ فإن الصدقة لا يجب على الكفار، أو معناه: كفر دون كفر، كما قال البخاري رحمته. قوله: [يتصدق بنصف دينار]: ورد في بعض الروايات: نصف دينار، وفي بعضها: ثلثي دينار، وفي بعضها: دينار. قال مد ظله: اختلف أهل العلم في هذه المسألة، فقال بعضهم: الأمر للوجوب، وقال إمامنا أبو حنيفة رحمته: الأمر للاستحباب لا للوجوب، فعلى مذهبنا لا تعارض بين الروايات؛ فإن التفويض إلى المتصدق، إن شاء أعطى دينارين، وإن شاء أعطى ثلاثة دنائير؛ لما أنه لا تقدير من جانب الشرع في هذا الباب، كيف! ولو كان التقدير من الشارع رحمته ضرورياً، فبما معنى أنه جاء في روايات متعددة مقدار متخالف لا على التعيين؟ واستشكل على من قال: إن الأمر للوجوب، فتأول في الروايات بأن الأمر بالتصدق بدینار فيما إذا أتى في أول حيض أو وسطه، أما إذا أتى في آخره فنصف دينار. قوله: [أمره بالتيمم للوجه والكفين]: ذهب بعض أهل العلم - منهم الشافعي رحمته - إلى أن التيمم ضربة للوجه واليدين إلى الكفين، وخالفه فيه إمامنا أبو حنيفة رحمته، وقال: بل التيمم ضربتان إلى المرفقين (أي ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين). لأبي حنيفة رحمته: أن رواية عمار رحمته وإن كانت صحيحة لا شك في صحته، إلا أن بعض الروايات معارضة لها، كما في «سنن أبي داود»، فيها الأمر إلى المرفقين، فتلک الروايات وإن لم تكن في الصحة مثل رواية عمار بن ياسر رحمته، إلا أنها رويت بطرق متعددة، والرواية إذا نقلت بطرق متعددة فتكون قابلاً للاستدلال، فالعمل على تلك الروايات أولى؛ لما فيه من الاحتياط، بخلاف رواية عمار؛ فإنها خال عن الاحتياط، وأيضاً التيمم خليفة الوضوء، ولخلف حكم الأصل، وأيضاً رواية عمار رحمته مضطرب، ورد في البعض: أنه مسح إلى الإبطين، وفي البعض: أنه مسح إلى نصف الذراع، وفي البعض: أنه مسح ظهر الكف فقط لا الباطن، وجمع الروايات المتعارضة الواردة في هذا الباب على مذهب أبي حنيفة رحمته: «التيمم

ضربتان، ضربة للوجه، وضربة للدين إلى المرفقين» غير متعذر. ورواية عمار رضي الله عنه ليست مخالفة له؛ لأنه يقول: إن كيفية تيمم الوضوء كانت معلومة له، ولم يكن يعلم كيفية تيمم الغسل، كما جاء في الحديث: أن الفاروق وعمار بن ياسر رضي الله عنهما كانا في سفر واحتلما، فتمرغ عمار رضي الله عنه إلخ، فلما جاء عند النبي ﷺ واستفتيا، أشار ﷺ إليها اختصاراً، وقال ﷺ لعمار رضي الله عنه: «يكفيك هكذا»، أي تيمم الوضوء الذي كان لك معلوماً قبل، ولا حاجة إلى التمرغ في التراب، بأن لا فرق بينهما إلا بالنية، فلما أشار النبي ﷺ إلى كيفية تيمم الوضوء على طريق الاختصار والتعجيل، فبلغ يده ﷺ إلى نصف الذراع من جانب ظهر الكف، فمن رأى أنه ﷺ مسح إلى نصف الذراع روى هذا، ومن رأى أنه مسح على ظهر اليد فقط روى ذلك على حسب رؤيته، وفي الحقيقة لا تعارض، بل كيفية التيمم هي التي كانت معلومة لهم قبل، وأما عمار فاجتهد في كيفية تيمم الجنابة، فعلمه ﷺ بأنه لا حاجة إلى التسرع في التراب. وهذا معنى قوله: «إنه ﷺ أمر بالتيمم للوجه والكفين» أي أشار النبي ﷺ على سبيل الاختصار بالوجه والكف، لا أنه أمر ﷺ بهذا. قوله: «أهريقوا عليه سجلاً من ماء إلخ»: مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه أن الأرض تطهر باليُس، وبإهراق الماء عليها، إلا أن عنده تفصيل في أن الأرض إن كانت ذات مسامة، فلا تطهر بإهراق الماء ما لم تيسس، وإن لم تكن ذات مسامات بل كانت صلبة، فتطهر بإهراق الماء، وظاهر أن مسجده ﷺ لم تكن أرضه ذات مسامات؛ لكثرة اجتماع الناس ومرورهم عليها، وكانت صلبة، فلذا أمر بإهراق الماء، وفي رواية أبي داود: أنه ﷺ أمر أن يحفر التراب، فعلى هذا إهراق الماء كان لزوال الرائحة الكريهة. قوله: «حين كان الفيء مثل الشراك»: في هذه المسألة مذاهب: مذهب الشافعي وأبي يوسف ومحمد رضي الله عنهم: حدّ وقت الظهر إلى كون ظل كل شيء مثله، وأما بعد المثل فلا يبقى وقت الظهر نظراً إلى الحديث المذكور في الباب، وهو رواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه أيضاً، وأما ظاهر الرواية وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه أن وقت الظهر يبقى إلى كون ظل كل شيء مثليه، وما بعده وقت العصر، ورواية أخرى عن أبي حنيفة رضي الله عنه هي أن وقت الظهر إلى المثل فقط، ووقت العصر من بعد المثلين وما بينهما واسطة، ثم بعد ذلك أقول: إنه علم من رواية إمامة جبريل عليه السلام أن وقت الظهر إلى المثل فقط، كما قال الشافعي رضي الله عنه، وعلم من روايات أخرى أن وقت الظهر يبقى بعد المثل أيضاً، منها: ما قال النبي ﷺ: «أبردوا بالظهر، فإن شدة الحر من فيح جهنم»، والإبراد لا يحصل إلا بعد المثل الواحد، خصوصاً في العرب. ومنها ما روي عن أبي ذر رضي الله عنه أنه قال: كنا مع النبي ﷺ في سفر، فأخّر الظهر إلى أن رأينا فيء التلول، ثم صلى، فعلم من هذه الرواية بشرط الإنصاف أن وقت الظهر يبقى بعد المثل أيضاً؛ لما أن فيء التلول لا يرى إلا إذا انتقل من أعلاه إلى الأسفل، وانتقاله من الأعلى إلى الأسفل لا يكون إلا بعد مدة مديدة؛ لما أن التلول تكون قاعدته عريضاً. ومنها: ما روي أنه ﷺ قال: «مثالكم كمثال من أخذ أجيراً من الصبح إلى نصف النهار على قيراط، ثم أخذ أجيراً من نصف النهار إلى العصر على قيراط، ثم أخذ أجيراً ثالثاً من العصر إلى المغرب على قيراطين، فغضب الأجيران الأولان على أنه ما بالثالث، عملنا كثيراً وأعطينا قليلاً، وعمل الثالث قليلاً وأعطي كثيراً». فهذا لا يتأتى إلا إذا أخذ وقت العصر من بعد المثلين، وإلا فإن أخذ من بعد المثل فيزيد وقت العصر حينئذ على وقت الظهر من الزوال إلى المثل، وينقص من الصبح إلى نصف النهار فقط، كما هو معلوم بالمشاهدة. فنظراً إلى هذه الأحاديث قال أبو حنيفة رضي الله عنه بأن وقت الظهر تبقى بعد المثل أيضاً؛ ولذا قال بعض الناس: إن حديث الإمامة منسوخ، وهذا هو الجواب المشهور، لكن قال الأستاذ مدّ ظله: الأولى أن يؤوّل بتأويل تجمع به الروايات التي رويت في مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه، ويجمع الأحاديث، ولا يحتاج إلى التكلف، فأقول وبالله التوفيق: إنه لما نظر أبو حنيفة إلى رواية الإمامة، فقال: صلاة الظهر إلى المثل، فلما نظر بعد ذلك إلى ما ذكرنا من الروايات فقال: يبقى الوقت إلى المثلين، ثم بعد ذلك قال: ينبغي للمستيقظ الحريص على الصلاة أن يصلي الظهر قبل المثل الواحد، فهذا اشتهر أنه قال: وقت الظهر لا يبقى بعد المثل، بل الوقت الذي هو بين المثلين واسطة، وما كان غرضه في الواقع هذا، بل غرضه أن الصلاة قبل المثل أولى وأعلى، وإن لم يصل قبل الأول لعارض فليصل قبل الثاني، ولكن الأفضل هو الأول، وأيضاً العمل على الروايات التي ذكرنا في بداية العصر من المثلين أولى؛ لأن فيه احتياطاً؛ فإن التقديم عن الوقت ليس له مثل في الشرع، بخلاف التأخير؛ فإنه إن لم يؤد يكون قضاء، وأيضاً الروايات المذكورة متأخرة عن رواية الإمامة، وظاهر أن للمؤخّر ترجيحاً على المتقدم. قوله: «إن للصلاة أولاً وآخرًا»: هذا حجة على الشافعي رضي الله عنه في أنه قال: وقت المغرب مقدار ثلاث ركعات، وكذا قوله: «قبل أن يغيب الشفق إلخ»، وكذا قوله: «إن وقت المغرب حين يغيب حاجب الشمس، وآخرها حين يغيب الشفق». قوله: «معنى الإسفار أن يضح إلخ»: مذهب الشافعي رضي الله عنه أن التغليس أفضل، ومذهب إمامنا أبي حنيفة رضي الله عنه الأفضل الإسفار. وجمع الشافعي رضي الله عنه بين الروايات بأن قال: إن معنى الإسفار: أن يكون الفجر واضحاً لا يشك في وجوده، لا أنه يؤخّر الصلاة، وهذا التأويل ليس بصحيح؛ لأن النبي ﷺ قال: «أسفروا بالفجر؛ فإنه أعظم للأجر». والصلاة لا يجوز في وقت الشك فضلاً عن الأجر، وأوّل الطحاوي رضي الله عنه بتأويلات، منها أن معنى قوله: «فتمرّ النساء متلفعات بمروطهن، ما يعرفن من الغلس إلخ»: ما يعرفن في مسجد النبي ﷺ، والتأويل الثاني للجمع بين الروايات الواردة في الغلس والإسفار: يعني أن النبي ﷺ كان يشرع الصلاة في الغلس، ويختتم في الإسفار. قال مدّ ظله: كلا التأويلين خلاف

الظاهر، بل الأولى أن يقال: إن ما قال أبو حنيفة رحمه الله: الإسفار أفضل، يعني فيه فضيلة لغيرها، وهو كثرة الجماعة، لا أنه أفضل في ذاته. قوله: [ما يدل على خلاف ما قال الشافعي]: قال مدّ ظله: اعتراض أبي عيسى رحمه الله على الشافعي رحمه الله ليس في محله؛ لأن غرض الشافعي رحمه الله أن الأفضلية في أول الوقت إلا إذا عارض عارض، فحينئذ يؤخرون، والعوارض كثيرة، مثل انتياب الأهل من البعيد وغيرها؛ لأن الشافعي رحمه الله قال بالتأخير لوجه الانتياب خاصة، ففي قصة السفر وإن لم يكن الانتياب من البعيد، لكنه يمكن أن يكون وجه آخر موجب للتأخير، مثل عدم وجود مكان وسيع يسع فيه جميع العسكر ويصلون فيه، فلذا أخر رحمه الله إلى الإبراد؛ لأن المكان الواسع وإن لم يكن موجوداً، لكنه إذا حصل البرودة، فحينئذ يمكن أن يصلى بدون الظل. قوله: [حتى رأينا في التلؤلؤ]: وفي بعض الروايات: حتى بدأ في التلؤلؤ، وفي بعضها: حتى ساوى التلؤلؤ، ومآل الكل واحد، وقال بعض من هو راسخ في الحنفية بأن معنى «ساوى في التلؤلؤ» هو أن ظل التلؤلؤ صار مساوياً له في الطول والعرض، مثلاً: لو كان التلؤلؤ مقدار عشرة أذرع في الطول، فصار ظله كذلك في الأرض، ثم صلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا ليس بسديد؛ لأنه يفضي إلى أنه صلى النبي صلى الله عليه وسلم قريب الغروب، بل المعنى ما ذكرنا يعني بدأ في التلؤلؤ في قاعدته، وانفصل عنه إلى الأرض. قوله: [والشمس في حجرتها]: أي صحن حجرتها [جدران بلا سقف]، وعلى هذا يكون الحديث مطابقاً لترجمة الباب. وقال بعض من هو راسخ في التقليد بأن معناه: بلغ شعاع الشمس داخل حجرتها، بأن كان لحجرة عائشة رضي الله عنها باب صغير إلى جانب الغروب، فلما بلغت الشمس الأفق الأسفل، وقربت إلى الغروب، بلغ شعاعها داخل حجرتها من جانب الباب المقابل لها. وظاهر أن هذه الحالة لا تتأتى إلا إذا قرب الشمس للغروب، فلو صلى النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ، لأدى إلى خلاف ما في ترجمة الباب، أي تعجيل العصر. قوله: [ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة لوقتها الآخر مرتين]: استشكل بقصة إمامة جبريل وتعليم الأعرابي أوقات الصلاة، وأجيب بأن معناه أنه صلى الله عليه وسلم ما صلى باختياره وبغير عذر في آخر الوقت، وما وقع في قصة إمامة جبريل وتعليم الأعرابي فهو للضرورة بوجه التعليم والتعلم، وقيل في الجواب بأن عائشة رضي الله عنها لم تكن عالمة بقصة جبريل؛ لوقوعها قبل ولادتها، لكن مثل هذا التأويل ليس له مجال في كل موضع؛ فإنه لا يمكن أن يقال: إن عائشة رضي الله عنها لم تكن عالمة بقصة تعليم الأعرابي وقضاء الصلوات المتعددة يوم الخندق وجمع الصلاتين في السفر بتأخير الأولى وتقديم الأخرى، مع سفرها مع النبي صلى الله عليه وسلم، فالأولى أن يقال: إن غرض عائشة رضي الله عنها بيان عادة النبي صلى الله عليه وسلم، يعني أنه صلى الله عليه وسلم كانت عاداته الشريفة بأن كان يصلي الصلاة مهما أمكن في أول الوقت، وما وقع خلاف عاداته المستمرة من المواضع المذكورة فهو شاذ، ولا يثبت به خلاف العادة؛ إذ وقع للضرورة. قال مدّ ظله: إن الأحاديث الواردة في مواقيت الصلاة متخالفة متعارضة، تثبت من بعضها أفضلية أول الوقت ومن بعضها آخر الوقت، كما في رواية الإسفار والإبراد، فلذا لا بدّ من التأويل للجمع بين الروايات، فيقال: إن الأفضلية في أول الوقت، وما وقع خلافه فهو مخصوص، أو يقال: إن المراد من أول الوقت وقت المستحب، لا أول الجزء من الوقت، أو يقال: إن وجوه الأفضلية كثيرة، فنظرًا إلى بعض الوجوه تثبت فضيلة أول الوقت، مثل تطويل القنوت والقيام في طاعة الله تعالى وامتنال أمره تعالى بمجرد الوجوب بدون التأخير، ونظرًا إلى بعض الوجوه تثبت فضيلة آخر الوقت، مثل تكثير الجماعة وغيرها، والترجيح في وجوه الأفضلية من شأن المجتهد، وشأن المقلد أن يتبع إمامه ومقتداه فقط. قوله: [يُمَيَّنون الصلاة إلخ]: علم من هذه الأحاديث أن ترك الوقت المستحب لإحراز فضل الجماعة لا يجوز. قوله: [فليصلها إذا ذكرها]: وجاء في رواية البخاري ومسلم رحمهما الله أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في الأوقات الثلاثة، فلما تعارضت الروايات فالترجيح لرواية النهي؛ لكونها محرماً، وللحرم ترجيح على المباح، وإن حديث النهي قوي من رواية الإجازة. فالحاصل: أن الشافعي رحمه الله خصّص واستثنى من حديث النهي الناسي والمستيقظ من منامه إذا ذكر الصلاة، وأبو حنيفة رحمه الله خصّص هذه الأحاديث بحديث النهي، وقال الشافعي رحمه الله: لا تجوز الصلاة في هذه الأوقات المكروهة إلا لهذين الرجلين، وقال أبو حنيفة رحمه الله: من نام عن صلاته أو نسيها فليصلها في أي وقت ذكرها، إلا في هذه الأوقات المكروهة. قوله: [وأما أصحابنا فذهبوا إلى قول علي إلخ]: لا يصح أن يستدل الشافعي رحمه الله بقول علي رضي الله عنه؛ لأن معناه: فليصلها إذا ذكرها في وقت الصلاة الفائتة، أو في غير وقتها، فإن استيقظ في وقتها فليؤدها، وإلا فليقضها. قوله: [ما كدت أصلي العصر حتى تغرب الشمس]: الترتيب بين الفائتة والوقية واجب عند أبي حنيفة رحمه الله ما لم يؤد إلى الكثرة، أعني ست صلوات، وعند الشافعي رحمه الله مستحب، وهذا الحديث حجة عليه، وبهذا الحديث يثبت وجوب الترتيب؛ لأن عند الشافعي رحمه الله وقت المغرب منحصر في ثلاث ركعات أو خمس ركعات، فلما كان وقت المغرب ضيقاً مقدار ثلاث ركعات، فكيف صلى النبي صلى الله عليه وسلم أربع ركعات العصر قبل المغرب؛ لأن الترتيب مستحب، ولفعل الاستحباب لا يجوز ارتكاب المكروه التنزيهي فضلاً عن التحريمي، وفي تفويت وقت المغرب كراهة تحريرية، بل زائد عنها؛ لأنه إذ جاء تعارض الاستحباب والكراهة التنزيهية فترك الاستحباب أولى؛ لثلايق في الكراهة، وهذا مسلم عند الشافعي رحمه الله أيضاً، فلو كان الترتيب مستحباً فلم لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم الأمر المستحب في مقابلة الحرام، أعني تفويت وقت الصلاة. وعند أبي حنيفة رحمه الله لا ضرر فيه؛ لأن الترتيب كان ضرورياً بعدم مسقطه يعني الكثرة أو تفويت الوقية؛ لو سعة المغرب عنده إلى الشفق. قوله: [صلاة الوسطى

صلاة العصر: هذا هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله؛ لورود النصوص الصريحة فيها. قوله: [إنما صلى رسول الله ﷺ الركعتين بعد العصر]: وروي عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ ما دخل عليها بعد العصر إلا صلى ركعتين. لا تعارض بين الروايات؛ لأن ابن عباس رضي الله عنهما كان خارج البيت، وأم المؤمنين تبين حال داخل البيت، والجواب عن حديث عائشة رضي الله عنها: أن حديث النهي قولي، وهذا فعلي، والترجيح للقول على الفعل. وقال بعض أهل العلم في التأويل بأن النهي من الصلاة بعد العصر وإن كان صحيحاً، لكن من عادة رسول الله ﷺ أنه لم يكن يترك العبادة بعد أدائها مرة. وقال البعض: إن النهي بعد العصر عن النوافل والتي صلى النبي ﷺ هي ما فات بعد الظهر من السنة، وكلا الجوابين مخدوش. أما الأول؛ فلأنه لو كان الأمر كما ذكروا لما يترك النبي ﷺ ركعتين بعد طلوع الشمس؛ لأنه قضى ركعتي الفجر بعد طلوع الشمس في ليلة التعريس، وأما الثاني؛ فإنه وإن سلم أنه ﷺ قضى ما فاتة بعد الظهر، لكن قضاء السنة والنفل يكون نفلاً، والنفل بعد العصر ممنوع، سواء كان قضاء أو أداء، فالأولى أن يقال: إنه ﷺ كان من خصوصياته الصلاة بعد العصر، ولا تجوز لغيره من الناس، والبداية تدل على أنها من خصوصياته ﷺ؛ لأنها لو لم تكن من خصوصياته ﷺ لما زجر عمر رضي الله عنه الناس على الصلاة بعد العصر، وقد نقل عنه أنه كان يضرب بالدرة على الصلاة بعد العصر. قوله: [بين كل أذانين صلاة لمن شاء]: يستحب النوافل بين الأذانين إلا في المغرب؛ لأنه يستلزم تأخير المغرب، وهو مكروه، ولو صلى قبل المغرب من غير التزام وتأخير الصلاة فلا حرج، لكن لم ينقل عن النبي ﷺ أنه صلى قبل المغرب. قوله: [من أدرك من الصبح ركعة إلخ]: [وقال شيخنا مولانا أنور شاه سلمه: إن من المعلوم أن الطلوع والغروب من التخمينيات بأن الأرض كروي، ولكل شخص باعتبار الطلوع والغروب فرق كما بين في الهيئة، فإذا صلى ركعة أحد مثلاً في مسجد فقال شخص: لا تصل الركعة الأخرى بطلوع الشمس، وفي ظن المصلي أنه لم يطلع، فقال رسول الله ﷺ: «فليبن الركعة الأخرى عليها وليصل، ومن أدرك ركعة قبل الغروب فقد أدرك العصر»، وعلى هذا من أدرك ركعة قبل الطلوع فقد أدرك الصبح، والله أعلم.] ذهب الإمام الشافعي رحمه الله إلى هذا الحديث، وحمله في حق الناسي والنائم، واستثناهما من رواية النهي عن الصلاة في الأوقات المكروهة هكذا، وأخذ إمامنا أبو حنيفة رحمه الله بحديث النهي؛ لترجيحه بكونه محرماً، وجوابه عن هذا الحديث بأن يقال: لما تعارضت الروايات فنرجع إلى القياس، والقياس يرجح حديث النهي في الصبح لا العصر، كما ذكره شارح «الوقاية»، أو يقال: إن هذا الحديث في حق الصبي إذا بلغ، والكافر إذا أسلم، والحائض والنفساء إذا طهرتا في وقت الطلوع أو الغروب، فيجب عليهم قضاء صلاة هذا الوقت؛ لما أنهم أدركوا الجزء الأخير الذي هو موجب الصلاة. أو يقال: إن معنى من أدرك صلاة قبل الغروب والطلوع، فقد أدرك الصلاة أي ثواب الصلاة مطلقاً. وأما أداء الصلاة الكاملة في هذا الوقت المكروه، فلا بحث عنه في الحديث، بل يجب عليه أن يؤدي الصلاة كيف ما أمكن في الوقت الضيق، ثم يقضيها في وقت آخر لإحراز الكمال، كما روي عن أبي يوسف رحمه الله أنه كان مع شيخه أبي حنيفة رحمه الله في السفر، ولم يجد أول وقت صلاة الفجر لعارض، وكانت الشمس كادت أن تطلع، فقدم أبو حنيفة أبا يوسف رحمه الله، وصار لأبي يوسف رحمه الله تلميذه مقتدياً به، فصلى أبو يوسف رحمه الله ركعتي الفجر من غير رعاية تعديل الأركان، وإقامة الحدود، ورعاية الآداب والسنن والواجبات، بل أدى الفرائض فقط على سبيل التعجيل؛ مخافة طلوع الشمس في الصلاة، ثم إن أبا حنيفة رحمه الله أعاد الصلاة بنية النفل في وقت آخر لترك الواجبات والسنن وغيرها من الآداب، إلا أنه لم يترك هيئتها أيضاً؛ ابتغاءاً للثواب، ومن ههنا قال أبو حنيفة رحمه الله: صار يعقوبنا فقيهاً. قوله: [جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر]: وفي بعض الروايات: «بلا مرض»، فيه للفقهاء فريقان، قال بعضهم، منهم أبو حنيفة رحمه الله لا يجوز الجمع الحقيقي بعذر وبغير عذر إلا في الموضعين من الحج، وقال بعضهم: الجمع بعذر جائز. ثم اختلفوا في سبب الجمع، فقال الشافعي رحمه الله: المرض والسفر، وقال مالك رحمه الله: المرض فقط. الحاصل أنه لا يقول أحد بالجمع بغير عذر، فهذا الحديث إما متروك بالإجماع كما قال الترمذي رحمه الله، أو يحمل على الجمع الصوري كما قال الإمام البخاري رحمه الله، وقال الترمذي رحمه الله في «كتاب العلل» في صحيحه: كل حديث أدخلته في كتابي هذا، فهو معمول به لأحد من أهل العلم لا محالة إلا الحديثين؛ فإنهما متروكان إجماعاً مع قوة سندهما وصحتها، الأول: ما ذكر. والثاني: حديث القتل، وهو ما قال رسول الله ﷺ في حق شارب الخمر: «فإن عاد في الرابعة فاقتلوه». فعلم منه أن الحديث الصحيح القوي قد يترك بوجه ويعمل على الضعيف، لا أن وجوه الترجيح منحصرة في القوة والصحة. قوله: [أولا تبعثون رجلاً ينادي بالصلاة]: أي يقول في السوق والسكك: «الصلاة جامعة وحاضرة»، وغير ذلك. قوله: [فناد بالصلاة]: هذه العبارة تحتمل معنيين، أحدهما: أنه إذا اتفقوا على رأي عمر رضي الله عنه، فقال النبي ﷺ: قم يا بلال، وناد في السوق والسكك: «الصلاة جامعة» بصوت أمدى وأمد. وثانيهما: أن يراد بالنداء بالصلاة الأذان، يعني رأى بعد هذه المشورة عبد الله بن زيد بن عبد ربه رضي الله عنه كيفية الأذان في الرؤيا، فقضى على النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «قم يا بلال، فناد بالصلاة»، أي بالأذان. قوله: [باب ما جاء في أن الإقامة مثني مثني]: الاختلاف بين أبي حنيفة والشافعي رحمه الله أنه يقول بالترجيح في الأذان، وهو ينكر، وأنه يقول: الإقامة فرادى فرادى، وهو يقول: هي مثل الأذان، في الأولوية وعدمها لا في نفس الجواز؛ فإن عند أبي

حنيفة عليه السلام الأولى بدون الترجيع ومع تكرار الإقامة، وعند الشافعي عليه السلام الأولى الترجيع والإفراد في الإقامة، فتمسك أبو حنيفة عليه السلام في هذا الباب بما هو الأصل والأساس في قصة الأذان، يعني منام عبد الله بن زيد بن عبد ربه عليه السلام؛ فإنه لم ينقل فيه الترجيع ولا إفراد كلمات الإقامة، فاعمل على حديث عبد الله عليه السلام أصح وأولى من حديث أبي مخذرة عليه السلام؛ لأن الحال إليه أكشف بالنسبة إلى أبي مخذرة عليه السلام، وأيضاً لا ترجيع في أذان بلال، ولو فرضنا أن بلالاً كان يرجع في الأذان ثم ترك الترجيع، فنقول: لما لم يأمره النبي ﷺ بالترجيع على تقدير الترك، فتركه الترجيع عندكم وعدم أمر النبي ﷺ يدل على ما قال إمامنا أبو حنيفة عليه السلام، وأما حديث أبي مخذرة فجوابه: أن النبي ﷺ ما أمره بالترجيع، بل فهم الترجيع من تكرار كلمات الأذان عليه للتعليم. والقصة: أن مؤذن النبي ﷺ أذن يوماً في السفر فتمسخر الصبيان بالأذان، وكان منهم أبو مخذرة عليه السلام، وكان اليوم كافراً، وكان أندى صوتاً، فلما تمسخر بالأذان بلغت صوته النبي ﷺ، فأمر النبي ﷺ أن يحضر، فلما جاء بمجلس النبي ﷺ أمره النبي ﷺ بأن «قل: الله أكبر الله أكبر»، فقال، ثم قال ﷺ: «قل: أشهد أن لا إله إلا الله»، فقال بصوت خفي؛ لما أن أبا مخذرة كان مشركاً، والمشركون لا يعترفون بوحدانية الله تعالى، بل يقولون: هو أكبر الآلهة، ثم قال ﷺ: «قل: أشهد أن محمداً رسول الله»، فقال بصوت خفي؛ لأن المشركين لا يعترفون برسالته ﷺ، وهو منهم، فهدده النبي ﷺ وقال: «قل بصوت أندى»، فكرر عليه الشهادتين، ثم علمه ﷺ بقية كلمات الأذان، فهداه الله وشرف بالإسلام، فقال للنبي ﷺ: يا رسول الله، فوضني هذا الأمر، فقال ﷺ: «أذهب إلى مكة، وكن فيها مؤذناً». ففهم أبو مخذرة عليه السلام من هذه القصة الترجيع، مع أنه لا يقضيه الذهن السليم والفهم المستقيم، وأيضاً الخلاف بيننا وبين الشافعي عليه السلام في أذان الصلاة، وظاهر أن أذان أبي مخذرة عليه السلام ما كان للصلاة، بل أذان الصلاة قد كان أذن، ثم بعد ذلك وقعت هذه القصة، ونحن أيضاً نقول: إن رجلاً لو يذكر الله من الصبح إلى العشاء، ومن العشاء إلى الصبح، ويكبر الله ويشهد بالشهادتين مراراً، بل آفاقاً فلا بأس فيه، بل هو أحب وأولى، وأيضاً أبو مخذرة عليه السلام كان مشركاً في تلك الأيام، والكلام في المسلمين؛ فإن أبا مخذرة أسلم بعد تعليم الأذان. [وقال شيخنا الشاه مد ظله: يمكن معنى حديث أبي مخذرة عليه السلام في ترجيع الأذان وإيتار الإقامة: الترجيع في النفس في الأذان، والإيتار في النفس في الإقامة، يعني يؤذن ويشهد في نفس ثم يشهد في نفس أخرى، ويقيم ويشهد الشهادتين الأوليين في نفس، ويشهد الشهادتين الأخريين في نفس. ترجيع، زوج، شفعة مرادف. ووتر، فرد، طاق مرادف.] قوله: [التثويب أن يقول إلخ]: وقال إسحاق: للتثويب معنى آخر. ولا تخالف في هذين القولين؛ لأن من قال: التثويب هو «الصلاة خير من النوم» فمراده التثويب المسنون، وهو جائز بلا ريب، ومن يقول: «بين الأذان والإقامة» فمراده المحدث والبدعة، وهو ليس بجائز اتفاقاً، فتدبر. قوله: [باب ما جاء في الأذان بالليل]: غرض الترمذي عليه السلام من ههنا إثبات مذهبه، يعني يجوز أذان الصبح بالليل، واستدل بحديث سالم عن أبيه أن النبي ﷺ قال: «إن البلال يؤذن بليل إلخ»، وكان رواية حماد بن سلمة موافقاً لمذهب أبي حنيفة عليه السلام، فضغفه بأنه غير محفوظ، وكان أثر عمر عليه السلام موافقاً لمذهب الإمام، فضغفه بأنه منقطع، ثم بعد ذلك ضعف حديث حماد بن سلمة عليه السلام من جهة المعنى بقوله: لم يكن لهذا الحديث معنى، لكن مذهب أبي حنيفة عليه السلام كالشمس بين النجوم موافق بالرواية والدراية والقياس، ولا يحتاج فيه إلى ترك الحديث، ويجمع جميع الروايات. فقال رئيس المحدثين: أما مذهب الترمذي، فلا يثبت من هذا الحديث أصلاً إلى يوم القيامة؛ فإن الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة عليه السلام في أن أذان الليل هل يكفي لصلاة الصبح أم لا بد من الإعادة؟ فقال الشافعي عليه السلام: يكفي أذان الليل، ولا ضرورة إلى الإعادة، والظاهر: أن هذا المذهب لا يثبت من هذا الحديث، أي من حديث سالم عليه السلام؛ لأن أذان بلال لم يكن في الليل لصلاة الصبح، كيف! ولو كان لصلاة الصبح، فأبى ضرورة إلى تأذين ابن أم مكتوم عليه السلام بعد الصبح؛ فإن تكرار الأذان في الوقت محدث شنيع، فعلم من قرينة تأذين ابن أم مكتوم عليه السلام بعد الصبح أن أذان بلال لم يكن لصلاة. وأيضاً جاء في روايات أخرى: «أن أذان بلال ليرجع قائمكم ولينتبه نائمكم»، فهذا صريح في أن أذان بلال لم يكن للصلاة، وأيضاً لو كان أذان الصبح مشروعاً في الليل، فبأي وجه إذا سئل سفيان بن سعيد عن الأذان قبل الفجر، قال: لا، حتى ينفجر الفجر، وبأي وجه إذا سمع علقمة عليه السلام مؤذناً في طريق مكة يؤذن قبل إدبار الليل، قال: أما هذا، فقد خالف ﷺ. فجميع هذا يدل على أن الأذان قبل الصبح ليس بمشروع، وأن أذان بلال عليه السلام لم يكن للصلاة، بل لينتبه النائم، ويرجع القائم. وأما مذهب أبي حنيفة عليه السلام فموافق للقياس والروايات، أما القياس؛ فلأن الشافعي عليه السلام وغيرهم اتفقوا على أنه لا يجوز تأذين الصلاة قبل أوانها في المغرب والعصر والعشاء والظهر، إلا أنهم اختلفوا في الصبح فقط، وجوزوا قبل الصبح، وأبو حنيفة عليه السلام يقيسه على أخواته بأنه لا يجوز فيه أيضاً، وأما الروايات فما ذكرنا من إنكار الصحابة عليه السلام على التأذين قبل الفجر، وبيانه ﷺ «أن أذان بلال عليه السلام لينتبه نائمكم» لا للصلاة، فعلى مذهب أبي حنيفة عليه السلام لا تعارض بين الروايات. وأما تضعيف الترمذي عليه السلام حديث حماد من جهة المعنى ب قوله: «لم يكن لهذا الحديث معنى» لا يصح؛ لأن معنى حديث حماد واضح، وليس بمعارض لقوله ﷺ كما قال الترمذي عليه السلام، بل قصته أنه كان يؤذن في الصبح في زمانه ﷺ أذانان، أذان قبل الصبح؛ لينتبه النائم وليرجع القائم، وأذان بعد الصبح للصلاة، والمؤذن كان بلالاً، وابن أم مكتوم أعمى، فكان بلال يؤذن قبل الصبح والأعمى بعد

الصباح، ولهذا قال رحمه الله: «إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم»، وبقي الأمر عليه إلى مدة، ثم عكس الترتيب بأن الأعمى كان يؤذن قبل الصباح؛ لينتبه النائم وليرجع القائم، وكان بلال يؤذن بعد الصباح للصلاة، ففي هذه المدة أخطأ بلال يوماً عن وقته، وأذن قبل الصباح خطأ، فقال رحمه الله: «يا بلال، ناد إن العبد نام»؛ لئلا يقع الناس من أذانك في الخبط والظنون أن الصباح قد بدت، فعلى هذا لا حاجة إلى قول الترمذي رحمه الله بأنه لم يكن لهذا الحديث معنى، وما قال الترمذي رحمه الله: إن أثر عمر رضي الله عنه منقطع لا يصح الاحتجاج به، فليس بصحيح؛ لأن الشافعي رحمه الله ربما يستدل بمنقطعات نافع، فبأي وجه ألقاه ههنا عن النظر؟ أو نقول: إنه يجوز أذان الصباح قبل الفجر، لكنه للشارع رحمه الله لا لنا؛ فإن الشارع رحمه الله يجوز أن يخصص أمراً. فلما قال مدّ ظله إلى ههنا، سأل عنه بعض الطلبة بأنه علم من جميع ما ذكرتم أن أذان بلال رضي الله عنه لم يكن للفريضة، بل للتهجد والنوافل، ففي زماننا هذا، هل يجوز التأذين للنوافل أم لا؟ فقال الأستاذ بعد بسط المقام بأن كلاً من الأئمة والمجتهدين يرغب إلى أن يعمل بالحديث، ولا يخالفه أصلاً، لكن الروايات إذا تعارضت، ولا يمكن العمل على الجميع، فيسلك كل واحد مسلكه، ولكل وجهة هو موليها، فمسلك الإمام المالك أنه إذا تعارضت الروايات يرجح قول أهل المدينة؛ لأنه منهم، والشافعي يرجح قول أهل مكة؛ لأنه منهم، ومسلك أحمد بن حنبل أنه يساوي، ويقول: إن عمل على هذا فيجوز، وإن عمل على ذلك فيجوز أيضاً، ومسلك رئيس المجتهدين النعمان الكوفي أبي حنيفة رحمه الله: أنه يلاحظ القواعد الكلية والضوابط الشرعية، فما هو موافق للقواعد الكلية الشرعية فيرجحه على ما ليس كذلك، فنظر أبو حنيفة رحمه الله إلى القواعد الكلية الشرعية بأنه لم يكن التأذين جائزاً للصلاة الواجبة مثل العيدين، والمسنونة مثل الكسوف، فالأولى أن لا يكون التأذين في الصلاة النافلة جائزاً. قوله: لا يبدل القول لدي وإن لك بهذا الخمس خمسين: له معنيان، أحدهما: أن يقال: إن ما كان في علمي أن لك ثواب خمسين صلاة فهو لا يبدل، بل لك ثواب خمسين صلاة وإن نقص تعداد الصلوات من الخمسين إلى الخمسة، أو يقال: ما يبدل القول لدي؛ لأنه كان في علمي أن الفرض عليك خمس صلوات في يوم وليلة، لكنه كان في علمي أن أفرض عليك خمسين صلاة أولاً، ثم إنك تشفع لأمتك، فبقي خمس صلوات على ما كان في علمي من أول الأمر. قوله: لكفارات لما بينهن ما لم يغش الكبائر: مذهب المعتزلة أن الاجتناب عن الكبائر شرط لغفران الصغائر، ودليلهم قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ (النساء: ٣١)، وهذا الحديث يشير إلى مذهب أهل السنة والجماعة أن غفران الصغائر ليس بمشروط باجتنب الكبائر، بل غفران الصغائر بالطاعات، وغفران الكبائر بالتوبة. ثم اختلف أهل السنة في ما بينهم في أن الكبائر هل تغفر بالطاعات أم لا؟ والجواب عن الحديث بأنه ليس معنى الحديث كما زعمتم من تعليق غفران الصغائر على اجتناب الكبائر، بل معناه: إن اجتنب عن الكبائر تغفر جميع ما بين الجمعيتين من الصغائر، وإن لم يجتنب عن الكبائر فلا نقول: إنه يغفر جميع الصغائر، بل نرجو غفران البعض، وإن شاء الله تعالى يغفر جميعاً. إنه غفور رحيم. قوله: (بسبع وعشرين درجة): وفي رواية: «بخمسة وعشرين درجة»، فلا تعارض بين الروایتين، كما قال أهل الأصول: لا تعارض في اختلاف العدد؛ لوجود الأقل في الأكثر، أو يقال: إن التفاوت باعتبار تفاوت حال المصلين، فلبعض خمس وعشرين (الأظهر خمس وعشرون)، وللبعض سبع وعشرين (الأظهر سبع وعشرون)، وللبعض زائد على سبع وعشرين، هذا على تقدير أن يقال: إن العدد ليس للتحديد. قوله: (لقد همست أن أمر فتيتي أن يجمعوا حزم الخطب إلخ): علم من هذا الحديث ثلاث قواعد، الأولى: تأكيد الجماعة، ولهذا قال الأحناف بتأكيدها وبسنتها قريباً من الواجب، بل بوجوبها عند البعض. الثانية: كراهة الجماعة الثانية؛ فإن الجماعة الثانية لو كانت مشروعة لما شدد النبي ﷺ في أول الجماعة. الثالثة: أن ترك الأمر العظيم - مثل الجماعة - لمصلحة المسلمين جائز؛ لما أن النبي ﷺ قصد على ترك الجماعة وإن لم يترك. قوله: (إفذا هو برجلين في أخرى القوم إلخ): ذهب الشافعي رحمه الله إلى هذا الحديث، وجوز إعادة الصلوات بعد أداء الصلاة وحده بالإمام، وأما أبو حنيفة رحمه الله فنظر إلى قاعدة كلية، يعنى النهي عن الصلاة بعد العصر والفجر، فلم يجوز فيها، وما جاء في «الدارقطني» عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «إذا صليت في أهلك، ثم أدركت الصلاة فصلها إلا العصر والمغرب»، يؤيده. ووجه ترجيح مذهب إمامنا من حيث الرواية قد مرّت مراراً. قوله: (باب ما جاء في الجماعة في مسجد قد صلي فيه مرة): للجماعة الثانية ثلاث صور، الأولى: بالأذان والإقامة، وهو مكروه تحريماً بالاتفاق. والثانية: بلا أذان وبلا إقامة، وهو مكروه تنزيهاً. والثالثة: أن يصلي فرادى فرادى، وهو أولى، كما نقل في «الغنية» أنه سئل أبو حنيفة رحمه الله عن رجل يصلي في مسجد قد صلي فيه مرة بالجماعة، فقال في الجواب: يصلي فرداً فرداً. فإن قيل: في هذا الحديث إشارة إلى جواز الجماعة الثانية بدون الكراهة؛ لما أنه رحمه الله أمر وقال: «من يتجر على هذا؟» قلنا: إنه رحمه الله أمره لبيان الجواز وإن كانت مكروهة تنزيهاً، أو إن هذه القصّة خارجة عما نحن فيه؛ فإن كلامنا في اقتداء المفترض خلف المفترض بالجماعة الثانية، وفي هذه القصّة اقتداء المتفعل خلف المفترض، وهو جائز عند أبي حنيفة رحمه الله، إلا في الفجر والعصر والمغرب. وتحقيق هذه المسألة على وجه التفصيل في الرسالة التي صنفها مولانا رشيد أحمد الكنگوهي غفر الله له، إن شئت فارجع إليها. قوله: (أو ليخالفن الله بين وجوهكم): إما في الدنيا بالمسوخ، وإما في الآخرة، وإما كناية عن التخالف في القلوب، كما ورد في رواية أخرى:

«أو ليخالفن الله بين قلوبكم». وتغليط الاحتمال الأول بأن المسخ معفو من أمة محمد رسول الله ﷺ ليس بسديد؛ لأن العفو هو المسخ الكلي، كما كان في الأمم الماضية، وأما الجزئي فليس بممنوع. قوله: [وإياكم وهيشات الأسواق]: يعني في المساجد، أو معناه: وإياكم والمشي إلى الأسواق بغير الضرورة. قوله: [يجلس إلى حذاء]: معناه بالفارسية: كشف دوز، يعني ما كان خالد يفعل فعل الحذاء، إلا أنه نسب إليه؛ لجلوسه عند الحذاء. قوله: [أقرؤهم إلخ]: هذا الحديث بظاهره مخالف بمذهب أبي حنيفة، وأجاب عنه صاحب «الهداية»: فليطالعه. وقال مدّ ظله: معنى «الأقرأ»: أن يكون عالمًا بتفاصيل القرآن وبأحكامه، وماهرًا بوجوبه وفرائضه، وواقفًا بأوامره ونواهيه، ومن هو هذا شأنه فهو عالم لا محالة، فثبت أحقية تقديم العالم، وليس معناه أن يكون حافظًا لألفاظ القرآن فقط من غير فهم المعنى، كما في زماننا. كيف! وقد نقل أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان حفظ سورة البقرة في سنين، ولو كان الحفظ عبارة عما في زماننا، فأني حاجة إلى سنين. قوله: [فليصل كيف شاء]: هذه الجملة وقعت بصورة الضابطة للإمام والمفرد، يعني إذا كان إمامًا فليخفف، وإن كان وحده فليصل كيف شاء، بتطويل القراءة أو بتخفيفها، وليس معناه أنه يصلي كيف شاء في الأوقات المكروهة، والمنهي عنها، وغير ذلك. والشافعي رضي الله عنه موافق لأبي حنيفة رضي الله عنه في هذا القدر، والتعجب على أنه يخالفنا في موضع آخر؛ لما قال النبي ﷺ لخدام الكعبة: «لا تمنعوا أحدًا طاف بهذا البيت، وصلى في أي وقت شاء»، فالشافعي رضي الله عنه يستنبط من هذا القول جواز الصلاة بمكة في الأوقات المكروهة، والحال أن هذا القول أيضًا ورد في ضوابط خدام الكعبة، بل معناه: أنتم لا تمنعوا من طاف وصلى في أي وقت شاء بعد خروج الأوقات المكروهة؛ لحديث ورد بها، فمعنى قوله ﷺ: «فليصل كيف شاء» يعني بعد خروج الأوقات المكروهة فليصل كيف شاء. قوله: [لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب]: الاختلاف بين أبي حنيفة والشافعي في المسألتين، الأولى: أن الفاتحة قراءتها فريضة أو سنة أو واجب؟ فقال أبو حنيفة رضي الله عنه بوجوبها، والشافعي رضي الله عنه بفرضيتها، نظرًا إلى الحديث، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: الحديث من أخبار الآحاد، وبمثله لا يزداد على الكتاب الشريف. والثانية: في أن قراءتها واجب على الكل، أعظم من أن يكون إمامًا أو مأمومًا أو منفردًا، فقال الشافعي رضي الله عنه بالعموم، وأوجب قراءتها على المقتدي، نظرًا إلى كلمة: «من» في الحديث؛ لأنها عامة شاملة للإمام والمأموم، وخصّ سيدنا أبو حنيفة رضي الله عنه المقتدي نظرًا إلى القرائن والنصوص والوعيد، منها: ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ (الأعراف: ٢٠٤) كما قال الشافعي رضي الله عنه: إن الآية وردت في القراءة خلف الإمام ونسخت بعد ما كانت جائزة، وهذا أرجح الأقوال. وقيل: وردت في الخطبة، وقيل: في غيرها، لكن الأرجح ما ذكرناه. ومنها: ما قال ﷺ: «من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن، فلم يصل إلا أن يكون وراء الإمام». ومنها: ما قال ابن مسعود رضي الله عنه: ليت الذي يقرأ خلف الإمام بأن في فيه ترابًا. فجميع ما ذكرنا تدل على خصوصية المقتدي من الحديث. وأيضًا ورد في رواية أبي سعيد: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة وسورة معها»، والحال أن الشافعي رضي الله عنه لا يقول بفرضية ضمّ السورة، بل يقول باستحبابها، وحمل دخول كلمة: «لا» على قوله: «وسورة معها» لنفي الكمال، فما هو وجه الشافعي رضي الله عنه في عدم فرضية ضمّ السورة، فهو دليلنا في عدم فرضية الفاتحة. وقال أبو حنيفة: إن الفاتحة واجبة قراءتها، فلما دخل كلمة: «لا» على نفي الكمال بترك السنة (أي السورة) أي كما قال الشافعي، فالأولى أن تدخل «لا» لنفي الكمال بترك الواجب، كما قال أبو حنيفة رضي الله عنه، وأيضًا ورد في رواية أخرى: أنه ﷺ قال: «من لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصلاته خداج، خداج غير تمام»، فهذا الحديث صريح في أن ترك الفاتحة موجب لنقص الصلاة لا لعدم أدائها، وأبو حنيفة رضي الله عنه أيضًا قال: إن ترك الفاتحة موجب لنقصان الصلاة؛ لما أنها واجبة عندنا، ومخلصه من هذا الحديث: أن قراءة الإمام قراءة المقتدي، فلا يصدق في حق المأموم أن صلاته خداج غير تمام؛ لأن المقتدي قارئ حكما. فالحاصل: أن قراءة الفاتحة كانت فريضة على المقتدي، ثم نسخت، وتحقيق هذه المسألة الخلافية في الرسالة التي صنفها مولانا رشيد أحمد الكنگوهي رضي الله عنه في القراءة خلف الإمام. قوله: [وقال أمين ومدّ بها صوته]: مذهب الترمذي رضي الله عنه: أن الجهر بالتأمين أولى، ومؤيدنا رواية مخالفة لمذهب الترمذي، فضغفه بوجوه، الأول: أنه قال شعبة في روايته: عن حجر أبي العنبر، وإنما الرواية عن الحجر بن العنبر، وكنية حجر أبو السكن. قال مدّ ظله: التضعيف ليس بصحيح؛ لأنه يمكن أن يكون أبو العنبر كنية حجر أيضًا، بأن يكون اسم ولده ووالده واحد، فيكون للحجر كنيّتان: أبو السكن وأبو العنبر، وقد ثبت من الشارح ثبوت الكنيّتين له. والتضعيف الثاني: أنه زاد فيه علقمة، وليس فيه علقمة، وهذا لا يصح؛ لأنه يمكن رواية سفيان التي لم يذكر فيها علقمة غير متصلة، ولا يلزم من عدم ذكره علقمة في رواية عدم وجوده في الأصل، وكيف لا يكون موجودًا ومذكورًا في السند؛ فإنه مذكور في رواية شعبة، وهو أقوى وأصح؛ لأن شعبة في حفظ الحديث زائد من سفيان، وسفيان زائد عنه في الاجتهاد، كما قال بعض المحققين: إن الشعبة أمير المؤمنين في الحديث. والتضعيف الثالث: أن الشعبة قال: «خفف بها صوته»، وإنما هو «مدّ بها صوته» ليس بسديد؛ فإننا ذكرنا زيادة حفظ شعبة على سفيان، فلروايته اعتبار، وأيضًا نقول: إن قوله: «مدّ بها صوته» لا يدل على رفع الصوت بالتأمين؛ إذ معناه: مدّ الصوت بـ«آمين»، ولم يقصر، وقوله: «سمعت» لا يدل على السماع بالجهر؛ لأن السماع يمكن بالسر أيضًا؛ لأن أدنى السر إسماع نفسه، وأيضًا جاء في رواية أخرى: أنه ﷺ مدّ بها صوته،

وسمع من يليه من الصف الأول. فلو كان المد بالصوت عبارة عن الجهر، فما وجه سماع من يليه، وعدم سماع الآخرين؟ ولو كان الجهر يسمع في الصفوف الآخر، والتأمين بالسّر يسمع من يليه الإمام من الصف الأول على ما رأينا وسمعنا، وأيضا قال ابن الهمام: روى أحمد والطبراني وأبو علي والدارقطني والحاكم في «المستدرک» في حديث شعبة عن علقمة بن وائل عن أبيه: أنه صلى مع النبي ﷺ، فلما بلغ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ أخفى صوته. قال مدّ ظله: والحق ما قال ابن القيم في كتابه: إن الاختلاف بين الأئمة في التأمين بالجهر ورفع اليدين ليس نزاعا، كما في القراءة خلف الإمام، بل النزاع في الاستحباب والأولية، وثبت عن النبي ﷺ الجهر والسّر كلاهما، والروايات وأقوال الصحابة موجودة في الجانبين، ثم المجتهدون رجحوا في الأحاديث، وسلك كل واحد مسلكه، والإلزام والاحتجاج على أحد لا يصح، فأبو حنيفة رحمه الله رجح جانب السّر؛ لما أن التأمين دعاء، كما ورد في الحديث، والإخفاء أولى في الدعاء، كما قال الله تعالى: ﴿أَذْعُوا رَبِّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ (الأعراف: ٥٥)، وأن الأمين ليس من القرآن؛ ولذا لا يكتب في القرآن عقيب الحمد، ولهذا أجمعوا على إخفاء التعوذ، فالأولى أن لا يجهر بها كما بالتعوذ. قوله: [ثم قال بعد ذلك إلخ]: هذه العبارة تحتل أن تكون بيانا وتفسيرا لقوله: [وبعد الفراغ من القراءة، يعني المراد من القراءة ختم الفاتحة، وتحتل أن تكون بيانا لسكتة ثالثة، فيكون ثلاث سكّنات، الأولى: إذا دخل في الصلاة. والثانية: بعد الفراغ من الحمد. والثالثة: بعد ختم السورة. قوله: [حتى يتراد إليه نفسه]: نقل عن الإمام الشافعي رحمه الله أنه يقول: إذا ختم الفاتحة فعليه بالسكتة حتى يفرغ المقتدي عن قراءة الفاتحة ويقرأ حينئذ، ثم بعد ذلك يضم السورة، وهذا الحديث حجة عليه، فإنه لما كانت السكتة قدر ما يتراد إليه نفسه فقط، فمن أين قال الشافعي رحمه الله بقراءة الفاتحة للمقتدي فيها؟ فإنه لا بد لقراءتها من ساعة طويلة على ما يتعارفه الناس. قوله: [باب رفع اليدين عند الركوع]: ومالك رحمه الله يرسل ولا يرفع إلا في الافتتاح، وعنه أيضا كالشافعي، ذهب الشافعي رحمه الله إلى حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وقال برفع اليدين عند الركوع وعند القيام منه، وقال إمامنا أبو حنيفة رحمه الله: لا رفع إلا في الافتتاح، ولا يرفع عند الركوع والقيام منه، ولا بين السجدين؛ لما أن رفع اليدين كان مشروعا في أول الإسلام، ثم نسخ شيئا فشيئا إلا في الافتتاح، فنقول في مقابلة الشافعي رحمه الله: إنه أخذ بالرفع في الركوع والرفع منه، وترك البواقي، فما وجه ترك البواقي؟ فإن الشوافع يقولون: نحن نعمل على حديث ابن عمر رضي الله عنهما؛ لقوة سندها، مع أنه ذكر في البخاري رواية ابن عمر رضي الله عنهما، وروايته صحيحة، فيها ثبوت الرفع عند القيام عن القعدة الأولى، وجاء في رواية أخرى: أن رسول الله ﷺ كان يرفع عند كل خفض ورفع، وعند كل انتقال، مع أنه ترك الشافعي جميع الأحاديث، فما هو وجهه. وجوابه في ترك هذه الأحاديث، فهو جوابنا في ترك رفع اليدين عند الركوع والرفع منه، مع أنه نقل مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه لم يرفع سوى الافتتاح. وقال الإمام الطحاوي رحمه الله: وكل من روي عنه حديث رفع اليدين فقد نقل عنه رواية عدم الرفع أيضا، ومؤيد أبي حنيفة رحمه الله حديث ابن مسعود رضي الله عنه؛ فإنه لم يرفع يديه سوى الافتتاح إلى أن مات. فلو كان رفع اليدين جائزا لرفع ابن مسعود بعده مرة أو مرتين، فترك ابن مسعود رواية الرفع - مع كونه حافظا ومجتهدا، حتى فضله بعض الناس على الشيخين رضي الله عنهما في العلم والاجتهاد - أيضا دليل مذهب أبي حنيفة رحمه الله. نقل في مناقب ابن مسعود أنه كان رجلا ذا احتياط، وكان لا يترك الحديث إلا إذا تحقق عنده كالتحقيق عنه؛ فلذا لم يترك التطبيق في الركوع إلى أن مات؛ فإنه كان رأى رضي الله عنه أنه وضع يديه على ركبتيه، وروى أصحابه رضي الله عنهم أنهم كانوا يضعون أيديهم على ركبتيهم، ومع هذا لم يترك التطبيق؛ فإنه كان يقول: كيف أترك ما أمرني به رضي الله عنه؟ يعني التطبيق، وأما فعله رضي الله عنه وأصحابه خلاف أمره لا يدل على نسخ التطبيق. غاية ما في الباب: أنه يكون كلا الأمرين جائزا، فعلم أن الاحتياط كان في طبيعة ابن مسعود، فلما ترك بعده رضي الله عنه، وترك ابن عمر بعده ما فعل، وقال: فعل رضي الله عنه وفعلنا، وترك وتركنا، يستدل به على نسخ رفع اليدين. ونقل عن سفيان بن عيينة في «المحيط»: أن الإمام الأوزاعي ناظر أبا حنيفة لم لا ترفع يديك؟ فأجاب: لم يثبت عندي، فقال الأوزاعي: وكيف لم يثبت؟ فإنه حدثني ابن شهاب الزهري، عن سالم، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: أنه كان يرفع يديه، فقال أبو حنيفة رحمه الله: حدثني حماد، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود عن النبي ﷺ: أنه لم يرفع. فقال الأوزاعي: بينك وبين ابن مسعود ثلاث وسائل، وبين ابن عمر واسطتان. فقال أبو حنيفة رحمه الله: نعم، ولكن رجال سندنا أقوى من رجال سندكم؛ فإن حمادا أفضل عن الزهري، وإبراهيم النخعي عن سالم، وأما ابن عمر رضي الله عنهما فلم تكن للصحابة فضيلة صحبة النبي ﷺ لقلت: إن علقمة زائد عنه، وأما ابن مسعود رضي الله عنه فهو رجل يعرفه كل واحد، حتى فضله الناس على الشيخين، وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حقه: هو بيت العلم، وقال أبي رضي الله عنه: ما دام هذا الخبر موجودا فيكم فلا تسألوني، وكان خادما للنبي ﷺ في كل حال، سفر وحضر، فالانكشاف عليه زائد عن ابن عمر، فسكت الأوزاعي وتحير. فهذا هو دليل في قوة رواية ابن مسعود رضي الله عنه. قوله: [ولم يثبت حديث ابن مسعود رضي الله عنه إلخ]: رواية ابن عمر حسن صحيح، ورواية ابن مسعود أدنى درجة من رواية ابن عمر رضي الله عنهما لكنها ليست من الروايات التي لا تصح الاحتجاج بها ههنا؛ لأنها رويت بطرق متعددة، والرواية إذا رويت بطرق متعددة تصير صحيحةا لغيرها، وأيضا قال بعض العلماء: تقوية رواية ابن مسعود رضي الله عنه. قوله: [أستحب للإمام أن يسبح خمس تسيبحات لكي يدرك إلخ]: مذهب أبي حنيفة رحمه الله أن

المؤتم إذا سبَّح مع الإمام في السجود وقام ولم يقيم المؤتم وسبَّح بعد رفع الإمام فلا يعتبر، وهو فعل شنيع يحذر عنه، ففي مذهب ابن المبارك إشارة إلى مذهب إمامنا، وأنه لو كان فعل المقتدي معتبراً سوى الإمام، فأَيُّ حاجة إلى أن يقول الإمام خمس تسيحات، بل يتم المأموم بعد رفع الإمام رأسه. وهذا في السنن، وأما في الواجبات فيقول أبو حنيفة رحمه الله: أن يتم فعله، وإن تقدم الإمام، مثلاً: قام الإمام عن القعدة الأولى، فعلى المأموم أن يختم التشهد ولا يقوم إلا بعد الاختتام. قوله: [لم يحسن رجل منا ظهره إلخ]: في مذهب إمامنا أنه تجب متابعة الإمام على المأموم على سبيل الاتصال من غير مكث كثير؛ لقوله رحمه الله: «إذا ركع فاركعوا إلخ». فمعنى الحديث أن هذا وقع أحياناً للضرورة، وهي أن الإمام إذا كان شيخاً، والمأموم شاباً قوياً، فعلى المأموم أن ينتظر الإمام حتى يقرب إلى السجود، ثم بعد ذلك ينحني المأموم ويسجد، وإلا فيبلغ المأموم الشاب قبل الإمام الشيخ في السجود، وفيه وعيد، فلهذا كان ينتظر الصحابة؛ لأنه رحمه الله صار في آخر عمره جسيماً، وأما لو كان المأموم شيخاً والإمام شاباً فعلى المأموم أن يتابعه متصلًا مع إمامه، وإلا فربما يقع أن يقوم الإمام الشاب من السجود، والمأموم لم يسجد إلى الآن، أو معنى قوله: «حتى يسجد رحمه الله» يعني قرب إلى السجود. قوله: [بل هي سنة نبكم رحمه الله]: الإقعاء على قسمين، أحدهما: أن يقعد على أليتيه ناصباً ركبتيه لإقعاء الكلب. وثانيهما: أن ينصب قدميه كما في السجود ملصقاً ركبتيه بالأرض، واضعاً أليتيه على قدميه. فلما تعارض قول ابن عباس رضي الله عنه مع نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الإقعاء، فأول بعض العلماء بأن الإقعاء المكروه هو الأول لإقعاء الكلب، والسنّة هو الثاني أي الإقعاء على القدمين، لكنه ليس بسديد؛ لأن إقعاء الكلب مكروه اتفاقاً، والخلاف في الثاني فقط؛ لأن الإقعاء يفعل لحصول الاستراحة بين السجدين، وهي بالإقعاء على القدمين لا بإقعاء الكلب. فالأولى أن يقال: الإقعاء على القدمين أيضاً ليس بأولى سوى الضرورة، وأما للضرورة فجائز، وهذا هو معنى قول ابن عباس رضي الله عنه: «سنة نبكم» أي جائز في الضرورة، يحتمل أنه رحمه الله فعله للضرورة أو لبيان الجواز. قوله: [باب ما جاء في التشهد]: أخذ أبو حنيفة رحمه الله بتشهد ابن مسعود رضي الله عنه؛ لكون حديثه أصح الأحاديث في هذا الباب، ومعنى قوله: «التحيات لله والصلوات والطيبات»: أن العبادات القولية والبدنية والمالية كلها لله. وروى النسائي في هذا التشهد: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله»، فعليك أن تتأمل بازدياد الكلمات بعد قولك: «أشهد أن لا إله إلا الله» في حالتي الإمامة والانفراد. قوله: [تسليمة واحدة تلقاء وجهه]: له معنيان، أحدهما: أن يشرع السلام من تلقاء وجهه ويحول إلى الأيمن ويختمه. والثاني: أنه رحمه الله كان يدور بعد التسليم إلى الجانب الأيمن كثيراً، وإلى الأيسر قليلاً، فعلى هذا المعنى، لا تعارض بين هذا الحديث وحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وإن حمل على التعارض، فالأخذ بحديث ابن مسعود رضي الله عنه أولى؛ لكونه أقوى من حديث عائشة رضي الله عنها كما قال الإمام الترمذي رحمه الله، وإن لم يحمله على التعارض فيمكن التطبيق بينهما، بأن في حديث عائشة ليس نفي السلام الثاني؛ لأن فيه كيفية السلام الأول، بأنه كان يشرع من تلقاء وجهه، ويختم بالجانب الأيمن، وأما السلام الثاني فمسكوت عنه في الحديث، وابتدأه من الأيمن، واختتامه في الأيسر. وقال أحمد في تأويل حديث عائشة رضي الله عنها: يعني أنه رحمه الله كان يسلم بالجهر في الجانب الأيمن فقط. قوله: [ولا ينفع ذا الجذ منك الجد]: له معنيان، أحدهما: ذكره المحشون، فانظروا. والثاني: يعني لا ينفع منك لصاحب النسب نسبه، بل صاحب النسب الشريف والخسيس سواء ان عندك، والمرجح العمل، فمن عمل صالحاً فلنفسه، ومن أساء فعليها، والله الواحد الصمد، سبحانه لا إله إلا هو. قوله: [فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك]: فهم سيدنا أبو حنيفة رحمه الله معنى قوله رحمه الله: «فارجع فصل فإنك لم تصل» من أول الأمر ما فهم الصحابة بعد بيانه رحمه الله، يعني إنك لم تصل على وجه الكمال، وفهم الشافعي رحمه الله من قوله: «فارجع فصل إلخ» ما فهم أصحابه رحمه الله قبل تفسيره رحمه الله، يعني عدم جواز الصلاة، فعليك بالإنصاف في فرق الذهانة بين إمامنا والشافعي وأبي يوسف رحمهم الله في فهم معنى قوله رحمه الله، فقالوا: إن التعديل من أركان الصلاة، ولا تجوز الصلاة بدون التعديل، وأيضاً استدلالاً بقوله رحمه الله: «لا تجزئ صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود». قوله: [وفتح أصابع رجله]: أي وجه أصابع رجله إلى القبلة. قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»: مؤيد مذهب الشافعي رحمه الله في الصحاح حديثان فقط، الأول: ما مر من رواية عبادة، يعني: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأَم القرآن». والثاني: ما ذكر في هذا الباب، يعني رواية عبادة بن الصامت، ولا يصح الاحتجاج بكلا الحديثين. أما رواية عبادة التي مرّت في «باب لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»، فإنها وإن كانت قوية، لكنها ليست بصريحة في المقتدي؛ لأننا نخصّص من كلمة «من» المأموم بقرائن، وأما رواية الباب، فإنها وإن كانت صريحة في حق المقتدي الذي هو محل الخلاف بين الإمامين، لكنها ليست بقوة، بل ضعيفة غاية الضعف. فالحاصل أن ما هو مصرّح لمقصود الشافعي رحمه الله فهو ضعيف، وما هو قوي فهو غير مصرّح، فاستدلال الشوافع رحمهم الله برواية الباب على فرضية الفاتحة لا يصحّ بوجهين، الأول: إنا نتكلّم في إسناد الحديث، وإسناده وإياه؛ لأن في إسناده محمد بن إسحاق، فهو ضعيف غاية الضعف، حتى قال بعضهم بأن حديثه إن كان في فضائل الأعمال فيقبل، وإن كان في الأحكام من الحرام والحلال فلا يقبل، وههنا في الأحكام فلا يقبل، وقال البعض: إن كان حديثه معنعناً فلا يقبل، وإن كان بقلوبه: «حدثنا» و«أخبرنا» فمقبول، ورواية الباب معنّنة، والثاني: أن استدلال الشوافع على فرضية الفاتحة بالاستثناء بعد النهي،

والاستثناء بعد النهي يفيد الإباحة لا الوجوب والفرضية إلا بقرينة، وأي قرينة عند الشوافع على أن الاستثناء للفرضية؟ قوله: [قال إني أقول إلخ]: هذا الحديث مصرّح لجزء من دعوى أبي حنيفة رحمته الله، يعني عدم القراءة خلف الإمام في الصلاة الجهرية، ثم نقول: إن العاقل المنصف يعلم من هذا أن القراءة ممنوعة مطلقاً خلف الإمام؛ فإن علة المنع النزاع مع القرآن، وهو كما يتحقق في الجهرية يتحقق في السرية أيضاً، بل في السرية زائد من الجهرية؛ فإن الإمام إن تكلم بالجهر لا يضره تكلم غيره؛ لما أنه مشغول بفعله، وأما إن يقرأ سرّاً فيضره تكلم غيره؛ لأنه ليس بشاغل حينئذ كاملاً، حتى يشغل عن سماع صوت غيره، مع أن عموم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ (الأعراف: ٢٠٤) يدل على ما ذكرنا، وكذا يدل قوله رحمته الله: «وإذا قرأ فأنصتوا». قوله: [وليس في هذا الحديث ما يدخل على من إلخ]: [أي لا يرد بهذا الحديث الاعتراض على إلخ] ولما كانت رواية أبي هريرة مخالفة لما ذهب إليه الإمام الشافعي رحمته الله، فقصد الترمذي رحمته الله تخلص نفسه من الحديث وتأييد مذهبه، وقال: وليس في هذا الحديث إلخ، وحاصل قول الترمذي: أن رواية أبي هريرة التي ذكرت في أول الباب ليست بمعتبرة؛ لأن أبا هريرة أفتى خلاف مروي، وروى عنه رحمته الله: «أن من لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصلاته خداج غير تمام»، وقال لتلميذه في الجواب: اقرأ بها في نفسك. والعجب من الشافعي أنه يترك الحديث المرفوع في مقابلة رأي الصحابي، ولم يعمل بالحديث، والله در أبي حنيفة رحمته الله! لم يترك الحديث ولا قول الصحابي، فقال: إن ما روى أبو هريرة واستدل به الترمذي على فرضية الفاتحة - يعني خداج غير تمام - فيه دليل على أن الفاتحة ليس بفرض، ولم يفهم الترمذي رحمته الله أن قوله: «خداج غير تمام» لا يصح إلا إذا انتقص وصف من أوصاف الصلاة؛ فإن نقصان الركن يُبطل الصلاة، وحينئذ ينبغي أن يقول النبي ﷺ: فهي باطلة فاسدة أو غيرها. ثم قوله: «اقرأ بها في نفسك» لا يصح أن يستدل به الإمام الترمذي رحمته الله؛ لأن المراد من قوله: «اقرأ بها في نفسك» القراءة النفسية لا اللفظية، وكيف تكون لفظية؟ فإن الجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال، والتطبيق لا يصح إلا بالقراءة النفسية؛ لأن قول السائل: إنا نكون أحياناً وراء الإمام، لا يصح أن يحمل على السؤال عن القراءة بالجهر؛ لأنه لا يجوز كل عاقل، وقد منع بقول النبي ﷺ: «ما لي أنزع القرآن» أولاً، بل يحمل على القراءة السرية خلف الإمام، فلو حمل جواب أبي هريرة رحمته الله على القراءة اللفظية انعدم التطابق، فلما سأل التلميذ عن أوقات القراءة وقال: إنا نكون وراء الإمام، وأنت تأمر يا أستاذ بقراءتها مطلقاً، فقال الأستاذ: اقرأ بها في نفسك، ففهم التلميذ أن مراد الأستاذ التدبر والقراءة لنفسه، فلذا سكت. وفي قول أبي هريرة رحمته الله قرينة على أن المراد بـ«اقرأ» التدبر، وإن كان الأصل في القراءة التلقظ، وهي قوله: [في نفسك، فإن قول النبي ﷺ: «أقول: ما لي أنزع القرآن؟» المراد بالقول التخيل في القلب بالاتفاق، مع أنه ليس هناك قرينة، ففيما نحن فيه بعد وجود قرينة كيف لا يكون التخيل مراداً. قوله: [وروي عن عبد الله بن المبارك أنه قال إلخ]: ليس بمؤيد للترمذي؛ لأنه لا يعلم أن قراءة عبد الله والناس خلف الإمام كانت على سبيل الوجوب أو الفرضية أو الإباحة. وذهب الترمذي إلى الفرضية، وتصريح الترمذي بمذهب الفقهاء بقوله: [وبه يقول أحمد وابن المبارك ومالك وإسحاق، لتكثير السواد؛ لأن القول بفرضية الفاتحة ليس إلا قول الشافعي فقط، وما سواه فقال بعضهم بالكراهة التحريمية، ومنهم أبو حنيفة الكوفي رحمته الله، وقال بعضهم بالقراءة في السرية دون الجهرية، ومنهم مالك، وقال بعضهم بالإباحة في الجهرية والسرية، ومنهم أحمد. فالأحق بالتحقيق والأولى بالنظر والتدقيق مذهب إمامنا أبي حنيفة رحمته الله الذي هو موافق للدراية والرواية؛ فإن الصلاة كانت فيها وسعة في أول الإسلام، ثم نسخ فيها التكلم بقوله ﷺ: «وهذا صلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هي التسبيح والتلهيل» لكن القراءة بقيت مشروعة مطلقاً خلف الإمام، ثم بعد ذلك نسخت في الجهرية بقوله ﷺ: «أقول ما لي أنزع القرآن»، وبقيت القراءة مشروعة في الصلاة السرية، ثم نسخت بعد الأيام بقوله ﷺ: «من كان له إمام فقراءة الإمام قراءة له»، لكن لما كان فكر أبي حنيفة رحمته الله صائباً وذهنه سليماً، ففهم من أول الأمر أن مقصود الشارع ﷺ أن المأموم تابع للإمام، وصلاة الإمام والمأموم واحدة، وقد ثبت غرضه بعد الأيام بفضل الله تعالى، فحكم من أول الأمر بنهي القراءة للمأموم، والأئمة الباقية لما لم يكن لهم يد طولى في مثل أبي حنيفة رحمته الله فحكم البعض بالفرضية مطلقاً، وحكم البعض بالمنع في الصلاة الجهرية، وحكم البعض بالإباحة في السرية والجهرية وغير ذلك. وأما الدراية فكلهم اتفقوا على أن سهو الإمام سهو المأموم، فلو كانت صلاة كل واحد على حدة فما وجه وجوب سهو الغير على الغير؟ وكذلك قالوا: إن الإمام لو تلا آية السجدة فعلى المأموم أن يسجد، مع أن سجدة التلاوة لا تجب إلا على من تلا أو سمع آية السجدة، فلو كانت صلاة كل واحد على حدة فما وجه وجوب سجدة التلاوة على من لم يقرأ ولم يسمع في الصلاة السرية؟ وأما على طرز أبي حنيفة رحمته الله فلا إشكال؛ لأن عنده رحمته الله صلاة الإمام والمأموم واحدة، فيصدق في حق المقتدي أنه قرأ بقرينة قوله ﷺ: «من كان له إمام فقراءة الإمام قراءة له»، وهكذا ما قال رسول الله ﷺ ينبغي أن يكون الإمام عالماً متقياً، وأقرأ وأتقى، فلو كانت صلاة كل واحد على حدة فأني حاجة إلى تقوى الإمام وحفظه؟ وأما على طرز أبي حنيفة رحمته الله فلا إشكال؛ فإنه يقول بالإفادة من الإمام، والاستفادة من المأموم، فيكون علمه واتقاؤه وحفظه أزيد من خلفه، ومنها ما قال ﷺ: «الإمام ضامن»، والضمانة لا تتحقق إلا بالاتحاد والإفادة والاستفادة، وأمثالها كثيرة

تظهر بالتتبع، سند ذكر في موضعه إن شاء الله تعالى، فانتظر. روي أن الإمام الأوزاعي وغيره قالوا لأبي حنيفة رحمته الله: لم لا تقرأ خلف الإمام؟ فقال أبو حنيفة رحمته الله: لم يثبت عندي، فقالوا لأبي حنيفة رحمته الله: تعال، نناظر معك في هذه المسألة، فقال: نعم، ولكن عيّنوا منكم رجلاً واحداً عالماً مقتدياً للكل؛ لأنناظر معه؛ فإنه لا يمكن المعارضة والمناظرة بالجميع في آن واحد، فقالوا: عيّننا، فقال أبو حنيفة رحمته الله: لو ألزمته في هذا المبحث فلزامه إلزام لكم؟ فقالوا: نعم. فقال: ولو غلب عليّ في المسألة فغلبته غلبة لكم؟ فقالوا: نعم. فقال أبو حنيفة رحمته الله: عجبت منكم؛ فإنكم قلتم: إن إلزام الواحد وغلبته إلزام للجميع وغلبة لهم، ولا تحسنوا أن يتكلّم كل واحد، فكيف في سلطان السلاطين ومالك الأملاك خالق الأفلاك، يتكلّم كل أحد، ولا يسمع عن غيره، وتصدر عنه الحركات المشعرة إلى سوء الأدب؟ وأوجبتم القراءة على المأموم في حضرة الله تعالى، مع كون الإمام كفيلاً للكل، فسكتوا. قوله: [إذا جاء أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس]: سوى الأوقات المنهي عنها والمكروهة. قوله: [وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في غير حديث رخصة في إنشاد الشعر في المسجد]: لا تعارض بين ما مرّ من رواية الباب في النهي عن تناشد الأشعار في المساجد، وبين ما ثبت برواية أخرى جواز التناشد في المساجد؛ لأن المنهي عنه التناشد، فهو عبارة عن أن يقول الرجلان أو الرجال في المحفل والمجلس الأشعار، ويعرض كل واحد شعره على الآخر، كما يقال في عرفنا: «بيت بازي ومشاعره»، وأما تعليم كتب الأدب والأشعار فجائز، مثلاً: أن يسأل أحد عن معنى الشعر في المسجد، فلنا أن نبين معنى الشعر. وقال البعض: معنى التناشد: شعر گوئی با خوش الحانی ونغمه گوئی، وهو غير جائز، والجائز ما بيّنا. قوله: [باب ما جاء في المسجد الذي أسس على التقوى]: قوله تعالى: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّطَهَّرُوا﴾ (التوبة: ١٠٨) أنزلت الآية المذكورة في تعريف سكان مسجد القباء، وقصته: أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزلت عليه الآية ذهب إلى أهل مسجد القباء، وقال لهم: «أي طهارة اخترتموها؟ فإن الله وصف في كلامه عليكم؟» فقالوا: اخترنا الاستنجاء بالماء، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هو هذا». فهذا صريح في أن شأن نزول الآية في أهل مسجد القباء، ويخالفه ما قال النبي صلى الله عليه وسلم في جواب السائل، فقال: «هو هذا» يعني مسجده؛ فإنه مشعر بأن شأن نزول الآية المذكورة هو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم، فأجاب بعض الشراح لدفع التعارض بأن الآية نزلت مرتين: مرة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم، وأخرى في شأن مسجد القباء. وقال الأستاذ مدّ الله ظله: هذا التأويل بعيد غاية البعد، فالأولى أن يحمل معارضة الصحابين في معنى آخر، وهو أن يقال: إنه كان يقول: إن أهل القباء مختصّون في هذه الفضيلة، وكان يقول الخدوي: الآية وإن نزلت في حق أهل القباء إلا أن أصحاب مسجد النبي صلى الله عليه وسلم داخلون فيها؛ لأن العبرة لعموم الألفاظ لا لخصوص الموارد، فأجاب النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الحصر الادعائي والمبالغة: «هو هذا»، يعني أهل مسجدي داخلون فيها بالطريق الأولى وإن نزلت الآية في شأن القباء. قوله: [زياد مديني]: لأكثر في النسبة إلى المدينة الطيبة مدني، وقد يقال في النسبة إلى المدائن: المدائني، وإلى المدين: مديني. قوله: [لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد]: بعموم النهي استدلال البعض إلى منع شدّ الرحال إلى القبور، وقال الآخرون: لا يصح الاستدلال على منع شدّ الرحال إلى القبور بهذا الحديث؛ لأن المستثنى منه لا بد أن يكون من جنس المستثنى، فيكون المستثنى منه لفظ «مساجد»، والمعنى: «لا تشدّ الرحال إلى مسجد من المساجد إلا إلى ثلاثة مساجد»، فثبت من الحديث نفي شدّ الرحال إلى مساجد لا إلى القبور، وإن توسع ويقال: إن مستثنى منه عام مثل لفظ «موضع» أو «مكان» أو غيرها، فلا يثبت أيضاً ما ادعوه؛ لأنه ليس المقصود في شدّ الرحال إلى القبور زيارتها، ولا رؤية الموضع والمكان، بل القبور والمكين. رجع قطع النظر عن الاستدلال بالحديث، هل يجوز شدّ الرحال إلى القبور أم لا؟ فقال الجمهور بالجواز، وقال مولانا شاه ولي الله المحدث الدهلوي -طيب الله ثراه- وجعل الجنة مثواه-: الأولى عندي أن يمنع عن شدّ الرحال إلى القبور في زماننا هذا؛ فإن فيه تضيق الدين، وترويج البدعة؛ فإن الجهال يقولون: زيارة مزار. خواجه معين الدين چشتي الأجميري رحمته الله مرة تعدل حجّين في الثواب وغيرها، معاذ الله تعالى. قوله: [إذا جعلت المغرب عن يمينك إلخ]: هذا إذا كان مقيماً في جانب الشمال، وأما إذا يقوم الرجل وهو مقيم في الجنوب، فحينئذ يقع المغرب في اليسار، والمشرق في اليمين. قوله: [وقال ابن المبارك إلخ]: ظاهره مخالف للمشاهدة؛ لأن وقوع القبلة بين المشرقين لأهل المدينة؛ لأنهم واقعون في جانب الشمال عن الكعبة، وأما في حق أهل المشرق فالقبلة قدّامهم، فقال الأكثرون: إن المراد من أهل المشرق هم سكّان المدينة المقدسة. وقال البعض: إن المراد من وقوع قبلة أهل المشرق في المشرقين: مشرق الشتاء ومغرب الصيف بحضرة الصورة. والحق ما قال الديوبندي مدّ الله ظله: إنك إذا كنت بين الشيتين، أحدهما عن يمينك والآخر عن يسارك، فيصدق حينئذ أنك بينهما، وكذلك إذا كنت بين الشيتين، أحدهما قدّامك والآخر خلفك، فحينئذ يصدق أنك بينهما، فعلى هذا لا شك في كون قبلة أهل المشرق بين المشرقين، وإن كان أهل المشرق في جانب الشرق من القبلة الشرقية. قوله: [وإذا صلى قاعدا فصلوا قعوداً أجمعون]: هذه الجملة منسوخة عند الجمهور بحديث إمامة النبي صلى الله عليه وسلم في مرض الوفاة قاعداً، والناس كانوا قائمين، وهذه قصّة آخر عمره صلى الله عليه وسلم. وتأول البعض بأن المراد: صلوا قعوداً في التشهد. وهو بعيد؛ لمخالفته بظاهر الحديث، يعني: فصلينا معه قعوداً إلخ. قوله: [صلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر إلخ]: هذا الحديث ههنا مختصر، والتفصيل ما سيأتي بعد -إن شاء الله تعالى- من حديثها بقولها: «وأبو بكر رضي الله عنه يصلي بالناس إلخ». فلا

تعارض بين روايتها؛ لأن معنى الرواية الأولى أنه ﷺ خرج من بيته في مرض الوفاة، وقعد إلى جنب أبي بكر ﷺ ليأتم به، فلما علم أبو بكر ﷺ بمجيء النبي ﷺ، دعا من الله تعالى وصار متأخرًا، فصار النبي ﷺ إمامًا، فكان أبو بكر ﷺ يأتهم بالنبي ﷺ، والناس يأتون بالصديق ﷺ. قوله: إن زاد على التشهد فعليه سجدة السهو: هذا هو مذهب سيدنا أبي حنيفة ﷺ. روي عنه أنه رأى النبي ﷺ في المنام، فقال ﷺ له: «وأنت توجب سجدة السهو بالصلاة علي؟» فقال أبو حنيفة: نعم، لكن لا للصلاة عليك يا رسول الله، بل لأنه ليس من فعلك؛ فإني حدثت بأنك قمت من الركعتين كأنك على الرضف. وقيل: إنه ﷺ قال له ﷺ في الجواب: لا للصلاة عليك، بل للنسيان في الصلاة عليك. قوله: (ومن صلاها نائماً فله نصف أجر القاعد): إلى ظاهر الحديث ذهب الحسن، قال: تجوز صلاة التطوع نائماً، وقال الجمهور: لا تجوز النافلة نائماً ومضطجعاً من غير عذر. واستشكل في محمل الحديث؛ لأنه إن كان محمله الصحيح فلا يصح؛ لأن النافلة لا تجوز نائماً، فضلاً عن أن يثاب بنصف الثواب، وإن كان محمله المريض فلا يصح تنصيف ثوابه؛ لأن قعود المريض مثل قيام الصحيح، فقال البعض: بأن محمل الحديث الذي هو بين بين، لا صحيحاً تاماً، ولا مريضاً كاملاً، أي هو مريض بقدر يستريح بالقعود، ومع هذا إن يقيم فيمكن له القيام بالكلفة، لكنه لم يتحمل التكليف، وصلى قاعداً، فأجره نصف أجر القائم، يعني قيام المريض لا قيام الصحيح؛ لأن أجر قيام الصحيح وقعود المريض سواء، وأجر قيام المريض الذي يجوز له القعود شرعاً يتضاعف على أجر قيام الصحيح؛ فإن صلى المريض قاعداً مع إمكان القدرة على القيام ولو بالمشقة، فأجره يتنصف من أجر قيام المريض. ويمكن أن يقال: إن الغرض من الحديث بيان ثواب الصلاة، مع قطع النظر عن الصحيح والمريض والفرائض والنوافل، يعني: أجر القائم يزيد على أجر القاعد، وأجره نصف أجر القائم في حد ذاته، مع قطع النظر عن المرض والصحة، ففي المذخور يحكم القياس بتنصيف الثواب، لكن حصول زيادة الأجر من كرامات الله تعالى وإنعامه. وأما الجواز وعدمه فلا تعارض له في الحديث، بل الحديث ساكت عنهما. قوله: (واختلف أهل العلم في الفسخ في الصلاة): في مذهب أبي حنيفة ههنا تفصيل، بأنه إن حصلت الحروف بالفسخ تفسد صلاته، وإن لم تحصل الحروف فلا تفسد الصلاة. قوله: (باب ما جاء في سجدة السهو قبل السلام): يجوز عند أبي حنيفة ﷺ سجدة السهو قبل السلام وبعده، لكن الأولى بعد السلام الأول وقبل الثاني، فجميع الروايات معمول بها عنده، وأما الإمام الشافعي ﷺ فقال: إن ما روي من حديث ابن بُحينة فهو ناسخ لما قبلها من سجدة السهو بعد السلام، لكن دعوى النسخ لا يصح بدون علم التاريخ بالتقديم والتأخير، وبدونه خرب القتاد، ورويت الروايات في الجانبين من قوله وفعله ﷺ، لكن أبا حنيفة رجح جانب البعدي من السلام؛ لقاعدة كلية عامة روي في «سنن أبي داود»: ولكل سهو سجدة بعد السلام فما ورد من الجزئيات خلافها فتأول، مثل بيان الجواز وغيرها. قوله: (إذا صلى الرجل الظهر خمسا فصلاته جائزة): إليه ذهب بعض أهل العلم، منهم الشافعي وأحمد وإسحاق. وقال بعضهم: لا يجوز إذا لم يقعد في الرابعة مقدار التشهد، فمبنى الخلاف بينهم على فرضية القعدة الأخرى، فمن قال بفرضيتها فلم يجوز الصلاة بدونها، ومن لم يقل بفرضيتها فبقيت الصلاة عنده بدونها، نذهب الثوري وأبو حنيفة ﷺ وأهل الكوفة إلى الفرضية بدليل قوله ﷺ لابن مسعود ﷺ: «إذا قلت هذا، أو فعلت هذا، فقد تمت صلاتك»؛ فإن الخبر الواحد يثبت به الفرائض العملي وإن لم يثبت الاعتقادي، وأيضاً لا نقول بثبوت فرضية القعدة الأخرى بالحديث، بل بالنص القرآني الذي هو مجمل، وبينه النبي ﷺ بقوله لابن مسعود ﷺ. قوله: (باب ما جاء في الرجل يسلم إلخ): اختلف الإمامان الهامان: أبو حنيفة والشافعي ﷺ أن الكلام ناسياً يفسد الصلاة أم لا؟ فقال أبو حنيفة ﷺ: يفسد، وقال الشافعي ﷺ: لا بأس ولا فساد، واستدل الشافعي ﷺ بهذا الحديث، وقال: إن كلام النبي ﷺ كان ناسياً، وحمل أن هذه القصة وقعت بعد نسخ الكلام في الصلاة، واستدل بأن أبا هريرة ﷺ راوٍ لحديث ذي الدين ﷺ، وأبو هريرة ﷺ متأخر الإسلام، قد أسلم بعد غزوة خيبر، ووقعت هذه الغزوة ستة سبعة من الهجرة النبوية، والحكم بنسخ الكلام كان ورد بعد الهجرة سنة ثانية غالباً، فلا خفاء أن نسخ الكلام مقدم ولم يكن مؤخرًا؛ لما أن أبا هريرة ﷺ قال في رواية أخرى: «صلى بنا رسول الله ﷺ إلخ»، وقال في رواية أخرى: «صليتُ بصيغة المتكلم، فلا مجال لتأويل فيه. ودليل الإمام: ما روي أن زيد بن أرقم ﷺ قال: كنا نتكلم خلف النبي ﷺ في الصلاة، حتى نزل قوله تعالى: ﴿وَقَوْمُوا لِّلَّهِ قَبِيلًا﴾ (البقرة: ٢٣٨)، فنهينا عن التكلم في الصلاة، فهذا صريح في نسخ الكلام في المدينة الطيبة على الإطلاق، ولا خصوصية لها بالسهو والنسيان. وأما جواب الحديث فهو أن مدار استدلال الشافعي ﷺ على أن ذا الدين وذا الشمالين رجلان، وثبت لقاء أبي هريرة بذي الدين ﷺ، وقتل ذو الشمالين في غزوة بدر، وهذا لا يصح؛ لأن ما علم من التتبع والنظر في الكتب المعتمدة فهو الاتحاد كما علم من رواية النسائي وقول الزهري، وأسماء الرجال، ومن كلام صاحب «القاموس» الذي هو من متعصبي الشوافع، وثبت أنها رجل واحد، وشهادة ذي الدين ﷺ في غزوة بدر، ولم يثبت لقاء أبي هريرة ﷺ به، وأيضاً لا نسلم أن كلام النبي ﷺ بعد السلام من الركعتين مع ذي الدين ﷺ كان نسياناً، بل كان عمدًا؛ فإنه جاء في رواية أخرى: «أنه ﷺ بعد السلام من ركعتين دخل في حجرته، ودخل عليه ذو الدين ﷺ، فقال للنبي ﷺ قصة الصلاة، فقال ﷺ: «كل ذلك لم يكن»، فقال ذو الدين ﷺ: بلى، قد كان

بعض ذلك يا نبي الله، ثم خرج ﷺ، ومشى إلى أسطوانة في المسجد، وقام بها متشبكاً، فحُمل هذا الكلام على النسيان إغماض عن الإنصاف، وبعيد عن الإنصاف؛ فإن كل أحد يعلم أن مثل هذه المناظرة والجواب والسؤال لا يكون إلا بالعمد، وجاء في رواية أخرى: أنه ﷺ قال لأصحابه: «إني بشر انسى كما تنسون، فإذا نسيت فعلموني»، فهذا مناف للنسيان، فينبغي أن تفسد صلاته ﷺ وذو اليدين أولاً، ثم بعده لما مشى ﷺ إلى حجرته، وخرج منها، وذهب إلى الأسطوانة، فهذا تحويل عن القبلة، وهو مفسد آخر، ثم قال ﷺ لأصحابه: «أصدق ذو اليدين أم كذب؟» فقالوا: نعم، صدق يا رسول الله، فعلى هذا ينبغي أن يفسد صلاة جميع الصحابة ﷺ. والشوافع والأحناف كلهم متفقون في أنه إذا قال المصلي: «نعم» في جواب السائل، فيفسد صلاته، فالتذكير والسؤال والجواب والتصديق والمشي والانحراف عن القبلة لا يحصل إلا بمدة مديدة، والحمل على النسيان لا يقبله ذهن سليم وفهم مستقيم، فلا بد أن يحمل على العمد، ويقال: إن قصة ذي اليدين كانت قبل نسخ الكلام. وأيضاً قال العيني: إن في هذه القصة كان سيد المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ داخلاً وحاضراً فيها، ووقع مثل هذه القصة في زمان خلافته ﷺ، فأمر بالاستيناف، فهذا دليل صريح في أن قصة ذي اليدين كانت قبل نسخ الكلام، فمذهبنا موافق للروايات والنصوص، منها: أن هذه الصلاة لا يصح فيها شيء من كلام الناس، وغيرها من الدراية، والله أعلم بالصواب. قوله: [وهو على راحلته وأقام فتقدم على راحلته فصلى بهم إلخ]: ظاهر الحديث مشعر بأنه ﷺ أتهم في هذه الحالة، وهو مذهب الجمهور. وعند أبي حنيفة ﷺ لا تصح الجماعة؛ لاشتراط اتحاد المكان عنده فيه. والجواب عن قوله: [«وتقدم» أن التقدم ليس للإمامة، بل لتعليم أن النبي ﷺ كيف صلى. قوله: «ثم يكون سائر عمله على ذلك»: له معنيان، أحدهما: أن حال جميع العبادات مثل حال الصلاة بأن يكمل الفرض بالنفل، مثلاً: ما نقص من فرض الزكاة فيكمل بالصدقة النافلة، وكذلك الحج والصوم. والثاني: أن مدار جميع العبادات على الصلاة؛ فإن صلحت صلاته فأصلح وأفلح في جميع العبادات، وإن خاب وخسر في الصلاة فقد خاب وخسر في جميع العبادات، فكانت الصلاة مكملة لجميع العبادات، وموقوفاً عليها، ولا نعلم كيفية التكميل. قوله: [إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه]: الأمر للوجوب عند البعض من أصحاب الظواهر. وعند الجمهور للاستحباب لمن استيقظ ليلة في عبادة الله تعالى؛ ليرتفع عنه التكاسل، وليصلي الفريضة بعده بالطمأنينة، لا لمن نام جميع الليل حتى الصباح، وكذا حال من شغل بالكتب الدينية، فله أن يضطجع ملياً؛ ليصلي الفريضة بالتسكين والاطمئنان. قوله: [إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة]: اللام في «المكتوبة» للعهد، أي الصلاة التي أقيمت لها، وخصّ في قوله ﷺ ركعتي الفجر؛ لتأكيدهما بقوله ﷺ: «إنهما خير من الدنيا وما فيها»، وما جاء من قوله ﷺ: «لا تتركوهما ولو طردتكم الخيل»، فلا يترك حتى يطمئن على وجدان الركعة الواحدة من فرض الصباح، وإن خاف على المكتوبة فيتركها. قوله: [قال فلا إذن]: هذه العبارة تحتل معنيين، أحدهما: لا بأس إذن، أي فليصل. والثاني: لا تصل إذن، فأخذ الشافعي بالمعنى الأول، وخصّ قضاء ركعتي الفجر عن النهي من الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وقال إمامنا: لما استوى الاحتمالان فلا مجال إلى أن يقال: إنه ﷺ غضب عليه بأنه يعيد الفريضة؛ لأن الأحناف لما أجابوا في قصة إمامة معاذ ﷺ بتكرار الفريضة لم يسلمه الشافعي، ولو فرضنا أنه ﷺ غضب بالإعادة، فتكرار الفرائض يكون لمصلحة وداع، كما في إمامة معاذ ﷺ، وههنا لما كان صلى مع النبي ﷺ مرة، فأبى داع إلى التكرار؟ فتعين الثاني، أي لا تصل إذن، ومن المعنيين المذكورين الأول مبيح، والثاني محرم، وقال علماء الأصول: للنهي والتحريم ترجيح على المبيح. فإن قلت: ورد في رواية «سنن أبي داود»: «فسكت النبي ﷺ»، والسكوت تقرير وقرينة الرضا ما لم يدل أمر على خلافه. قلنا: فيما نحن فيه كان استفهام النبي ﷺ على سبيل الإنكار بقوله: [«صلتان معاً؟» يدل على أنه سكت غضباً لا رضا على فعله، كما أن سكوت عائشة في مقابلة قول النبي ﷺ: «أتخافين أن يحيف الله تعالى عليك ورسوله؟» لها لا يدل على رضائها، وتقرير قوله ﷺ، وكما أن سكوت عمر بن الخطاب ﷺ في قصة الجمعة، وتهديده رجلاً على ركعتين في موضع صلاته بدون التقديم والتأخير لا يدل على رضا عمر بن الخطاب ﷺ. قوله: [قال صليت إلخ]: رواية ابن عمر ﷺ مخالفة لرواية عائشة وأم حبيبة وعلي ﷺ وغيرهم حيث قالوا: إنه ﷺ كان يصلي أربعاً قبل الظهر، فالتطبيق أن ما قالت عائشة ﷺ هو ما رأت في بيتها أنه ﷺ كان يصلي أربع ركعات، وما قال ابن عمر ﷺ فهو ما رأى في المسجد أنه ﷺ صلى ركعتين مكان أربع ركعات أحياناً؛ بيانا لتعليم الجواز، وإن كانت السنة هي أربع ركعات قبل الظهر، ويجري التأويل الثاني بين قولنا عائشة ﷺ. قوله: [فأوتر بواحدة]: أي اجعل آخر صلاتك وترّاً بالركعة الواحدة [مع] ما صليت من شفعة، كأن الوتر ركعة واحدة بالاستقلال. قال الشافعي ﷺ: لا أحب التطوع بعد الوتر بقوله ﷺ: «اجعل آخر صلاتك وترّاً»، وقال أبو حنيفة: لا يكره؛ لثبوت الركعتين عن النبي ﷺ بعد الوتر جالساً، والمراد من الأخرى الإضافية لا الحقيقية؛ لثلاث تضاد الروايات، ولو أريد بالأخرى الحقيقية، فحينئذ المراد من الصلاة صلاة العشاء، فمعناه حينئذ: اجعل آخر صلاتك العشاء وترّاً، ولا تقدّم الوتر على العشاء. قوله: [كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة]: ثمان ركعات للتهجد، وثلاث ركعات للوتر، وركعتين بعد الوتر على حسب عادته، وقيل: ركعتي الفجر. قوله: [باب في نزول الرب تبارك وتعالى إلخ]: مذهب المتقدمين أن ما

وقع من ثبوت صفات الأجسام مثل الوجه واليد والنزول، هو من متشابهات لا يعلم تأويله إلا الله، وتأول المتأخرون؛ لئلا يقع الناس في الخطب، لكن التأويل معنى مجازي لا حقيقي. قوله: [الوتر ليس بحتم كصلاتكم المكتوبة]: وبه يقول شيخنا وإمامنا أبو حنيفة رحمته؛ فإن درجة الواجب عنده أدنى من الفرائض، فلا يكون الحديث حجة على أبي حنيفة رحمته. قوله: [فأوتروا يا أهل القرآن]: إن أريد بالوتر صلاة التهجد، فحينئذ يراد به «أهل القرآن» الحفاظ للقرآن، وإن أريد بالوتر حقيقة الوتر، فحينئذ المراد به «أهل القرآن» المؤمنون العاملون على القرآن المجيد. قوله: [عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أمرني رسول الله ﷺ إلخ]: ما ثبت من عادة النبي ﷺ ومن أمره هو أن يوتر في آخر الليل، والأمر لأبي هريرة رضي الله عنه خلاف عادته وأمره وقع للضرورة، وهي أن أبا هريرة رضي الله عنه كان شاغلاً بالعلم وخادماً وجامعاً للأحاديث، وكان القيام على آخر الليل متعذراً، فلذا أمره ﷺ بالوتر قبل النوم، وإلا فالفضيلة في التأخير. قوله: [عن عائشة قالت كانت صلاة رسول الله ﷺ من الليل إلخ]: فقد اتفق من لدن زمان الأصحاب إلى ساعتنا على ترك الوتر بثمان وسبع وتسع وإحدى عشرة وثلاث عشرة. وذهب الجمهور إلى وجوب الوتر بثلاث ركعات لا بركعة واحدة، وذهب السفينان إلى جواز وتر بركعة وثلاث وخمس، ولم يذهب إلى جواز الوتر بخمس ركعات أحد سوى السفينان، لكن كلهم اتفقوا حتى الجمهور والشافعي والسفينان على أفضلية الوتر بثلاث ركعات، حتى أن الإمام أحمد نقل الإجماع على أفضلية الوتر بثلاث ركعات، فالأخذ بالمجمع عليه في الفضيلة أولى وأصوب، فلذا قال أبو حنيفة: إن الوتر ثلاث ركعات. ثم اختلف أبو حنيفة والشافعي في التسليمة والتسليمين، فقال: بواحدة، وقال: باثنين، وقال الإمام الطحاوي: رواية عائشة لا يفهم معناه؛ لأنه إن كان جميع ثلاث عشرة ركعة وترًا، لزم نفي صلاة التهجد عن النبي ﷺ، مع أنها ثبتت بروايات معتبرة، ومخالفة للروايات الأخرى لابن عباس وعلي وعائشة رضي الله عنهن، فلذا نتركها ولا نعمل عليها؛ فإن بيان عائشة عادة النبي ﷺ بقولها: «حتى لقي الله تعالى» يدل على نسخ ما سوى الثلاث، وهذا الطريق هو الأسهل، ويمكن التأويل بأن المراد «يوتر بخمس» يعني كان يوتر بثلاث مع الركعتين بعدها، ومعنى قولها: «لا يجلس في شيء منهن إلا في آخرهن» يعني كان لا يصلي التهجد والوتر جالسًا إلا الركعتين الأخيرتين. قوله: [من نام عن الوتر أو نسيه فليصل إلخ]: مؤيد لأبي حنيفة رحمته؛ لأنه ﷺ لما أمر بقضاء الوتر، والأمر للوجوب ما لم تعرف قرينة صارفة، وظاهر أن القضاء على حسب الأداء، فيكون أداء الوتر واجبًا، وهو مشرب لإمامنا. قوله: [رأيت رسول الله ﷺ يوتر على راحلته]: الخلاف في جواز صلاة الوتر على الراحلة وعدم الجواز مبني على خلاف آخر، وهو: أن الوتر واجب أم لا؟ فمن قال بالوجوب، فقال بعدم الجواز، ومن قال بعدم الوجوب ذهب إلى الجواز، فقال أبو حنيفة رحمته بالوجوب، ولا يجوز على الراحلة، والجواب عن الحديث: أنه أخرج الطحاوي رحمته بإسناد صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه كان يصلي على راحلته ويوتر على الأرض، فلما تعارض رواية ابن عمر رضي الله عنهما بفعله فأنخذ بفعله؛ لأن فعل الراوي بيان الحديث كما هو في الأصول، وتبين معنى الحديث بأن المراد بالوتر صلاة الليل، وهي التهجد، ولا خلاف في جوازه على الدابة، وإطلاق الوتر على صلاة الليل كثيرًا، ونقول: إن المراد بالوتر على الحقيقة، فحينئذ قول ابن عمر رضي الله عنهما يحمل على مكان الضرورة، وعند الضرورة تجوز الفريضة أيضًا، أو نقول: إن هذه القصة قبل وجوب الوتر. قوله: [بعد العصر إلى غيبوبة الشمس]: هذه الساعة إما دائرة وسائرة كما هو في ليلة القدر، وهو المشهور من المذاهب، فحينئذ لا إشكال في الأحاديث المتعارضة، وإما أن تكون متعينة، فحينئذ يقال: إن ما قيل في الأحاديث بعد العصر إلى غيبوبة الشمس، أو إقامة الصلاة إلى الانصراف عنها أو غير ذلك، فعلى احتمال غلبة الظن لا اليقين. قوله: [من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنها قرب بدنة إلخ]: ورد في هذه الروايات خمس ساعات، وورد في رواية النسائي ست ساعات، وورد فيها بعد الكباش البط، ثم الدجاجة، ثم البيضة. واختلف في ابتداء هذه الساعات، فقال الجمهور: من أول النهار إلى الزوال، وقال الآخرون: من الزوال إلى أن يخرج الإمام. قوله: [واختلف أهل العلم على من تحب عليه الجمعة]: ذهب البعض إلى قوله ﷺ: «الجمعة على من آواه الليل»، وقالوا: تحب الجمعة على من هو مصداق الحديث، وذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو حنيفة إلى قوله ﷺ: «الجمعة على من سمع النداء»، ونقول: إن قوله ﷺ وأمره لأهل القباء بالإتيان إلى الجمعة في المسجد النبوي يحتمل أن النبي ﷺ أمرهم بأن تحب الجمعة على كل أحد مكلف، وعليكم الإتيان إلى الجمعة. والثاني: أنه ﷺ أمرهم على طريق الاستحباب، يعني الأولى أن يحضر منكم رجال إلى الجمعة إذا كانوا فارغين من أمور الدنيا، وأما من شغل بأمر الدنيا، فليس الحضور عليه ضروريًا، فالمعنى الثاني يوافق أبا حنيفة، ونحن نرجح المعنى الثاني؛ لما جاء في «البخاري» و«أبي داود»: «أن أهل عوالي المدينة وأهل القباء كانوا يأتون جماعة جماعة»، يعني جماعة في هذه الجمعة، وأخرى في الأخرى وهكذا، فلو كان أمر النبي ﷺ لهم على طريق الوجوب، فما معنى إتيانهم «جماعة جماعة»؟ وأما قوله ﷺ: «الجمعة على من آواه الليل إلخ» ليس بمخالف لأبي حنيفة أيضًا؛ لأن الأمر للاستحباب، وعلى تقدير الوجوب معناه: تحب الجمعة على من آواه الليل في أهله، أي يكون مقيمًا لا مسافرًا، يعني جمعه بر آن كس ست كه شب باشي او در خانه خود باشد، وأن كس كه شب باشي او در خانه خود باشد آن مقيم باشد نه مسافر. قوله: [باب في الركعتين إذا جاء الرجل والإمام يخطب]: إليه ذهب الشافعي وخصص عن النهي عن الكلام وقت

الخطبة هاتين الركعتين، وأما مذهب جمهور الصحابة منهم عمر وأبو بكر وعلي عليهم السلام والسلف عن كبار التابعين، فهو عدم الجواز، فلذا ذهب إليه أبو حنيفة أيضًا، وأما قول الترمذي: «والقول الأول أصح» فهو رأيه. قال شيخنا مدّ ظلّه: إن الإمام النووي من متعصبي الشافعية، ومن دأبه أنه يثبت مذهبه بجِدّ وجهد، ولما لم يكن لعلمه سبيل في تلك المسألة، فقال غضبًا: «أقول: من قال بعدم جواز الركعتين فقلوه مردود». سبحان الله! كيف يكون قول الشيخين وعلي وكبار الصحابة مردودًا؟ فلو قيل: قول أبي حنيفة على هذا مردود، فلا بأس به، فالعياذ بالله من التعصب. وكيف تجوز الركعتان وقت الخطبة؟ فإن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ (الأعراف: ٢٠٤) أنزل في الخطبة على رأيهم فيخالفه، ومخالف النص متروك، وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من قال يوم الجمعة والإمام يخطب: أنصت، فقد لغا»، فلما سقط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع فرضيتهما وقت الخطبة، فكيف تجوز الركعتان من النافلة؟ مع أن قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام»، صريح في النهي من الصلاة وقت الخطبة، وقال في جواب الحديث: بأنه صلى الله عليه وسلم كان ترك الخطبة حتى فرغ الرجل عن الصلاة، وقيل: صلى ركعتين قبل بدايته صلى الله عليه وسلم في الخطبة. والأصح أن يقال: إن هذه القصة كانت قبل نسخ الكلام في الخطبة؛ فإنه صلى الله عليه وسلم كان ترك الخطبة إذا جاء الرجل، وأمر الناس بالتصدق عليه، ونزل عن المنبر، وذهب بعض الصحابة إلى بيوتهم. وجاءوا بأشياء، وجمعوا المال والثياب له، والعقل السليم والفهم المستقيم يعلم أن مثل هذه الأفعال لا يتأتى في أثناء الخطبة بعد نسخ الكلام، فلذا نحمله على ما قبل النسخ، مع أن قاعدة أهل الأصول أن الإباحة والنهي إذا تعارضا، ولم يعلم التاريخ، فالأولى بتأخير النهي اجتنابًا عن تعدد النسخ تؤيد أبا حنيفة. قوله: «من تخطى رقاب الناس إلخ»: الوعيد في حق من يتخطى رقاب الناس مع عدم خلو الموضوع في الصف المقدم، وأما لو كان الموضوع في الصف المقدم خاليًا، فحكمه أن يتخطى رقاب الناس، ويجلس في مقدم الصف، ولكن لا يؤذي أحدًا. قوله: «ويقال إن أول من خطب قبل الصلاة مروان بن الحكم»: كان مروان بن الحكم ظالمًا فحاشا مستدبرًا عن سنته صلى الله عليه وسلم، وكان يسب الناس في المجامع مثل الجمعة والأعياد، والناس كانوا لا ينتظرون بعد الصلاة إلى الخطبة؛ لسببه في أثناء الخطبة، فلذا قدّم الخطبة على الصلاة؛ لثلاث يتشتر الناس، وكانوا ينتظرون للصلاة لا محالة. قوله: «إلا أن الشافعي إلخ»: قال شيخنا مدّ ظلّه: لا سبيل إلى ما ذهب إليه الشافعي؛ فإنه صلى الله عليه وسلم كان عادته الشريفة أنه كان يفعل المكروه تعليلًا لبيان الجواز، ولو كان الإتمام مشروعًا لفعله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر ولو مرة. والشافعي يقول: إن الإتمام أيضًا عزيمة، كيف ولو كان عزيمة فينبغي أن يترك صلى الله عليه وسلم القصر في عمره ولو مرة واحدة؛ فإنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه أبو بكر وعمر كانوا أشدّ حرصًا منّا على العبادة والتقرب إلى الله تعالى، وكانوا لا يتركون الأمور المستحبة، كيف! وقد نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه كان يتطوع في السفر جميع الليلة على الراحلة، وغيرها أحيانًا، ونوازن بين إتمام الفريضة والنفل، أيها أهون؟ فعلمنا بداهة أن الإتمام أهون، ومعلوم أن التقرب إليه تعالى بالإتمام أفضل من إحياء الليل بالنوافل، فلو كان الإتمام عزيمة كما قال الشوافع، لزم اختيار الشاق والمفضول، وترك الأهل والأفضل عيادًا بالله، ولما أتم عثمان رضي الله عنه بعد ثمان سنين مرة، أنكر عليه جميع الصحابة الكبار الفقهاء المجتهدين، فلو كان الإتمام عزيمة، فما وجه إنكار جم غفير من أصحابه صلى الله عليه وسلم؟ ولما أنكر الأصحاب على عثمان رضي الله عنه، فلم يقل في جوابهم: إن الإتمام عزيمة كما قال الإمام الشافعي، بل استدلّ بوجوه آخر، مثل الإقامة والإمامة وغيرهما، ولو كان الإتمام عزيمة وفضيلة لقال عثمان رضي الله عنه في جواب الأصحاب المنكرين على فعله: إني عامل بالعزيمة؛ والله أعلم بمراده. قوله: «وأما إسحاق ف رأى أقوى المذاهب فيه إلخ»: لا يصح تعيين تسعة عشر يومًا بحديث ابن عباس رضي الله عنه؛ لأنه ورد فيه روايات آخر أقل من تسعة عشر يومًا، مثل خمسة عشر يومًا، وأقل من خمسة عشر أيضًا، انظر في الصحيحين، فلا يصح توقيت إسحاق به، وهذه قصة فتح مكة، شرفها الله تعالى. قوله: «وروي عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يتطوع في السفر إلخ»: وروي عنه خلافه أيضًا، فالتطبيق بين قولي ابن عمر رضي الله عنه يمكن بوجهين: أحدهما ما قال البخاري: إن النوافل على قسمين: تابع للفرائض، وغير تابع، مثل: التهجد وصلاة الضحى، فما ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يتطوع، فهو راجع إلى القسم الأول، وما ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يتطوع، فهو راجع إلى القسم الثاني. أو يقال: إن المسافر إن كان في طريق السفر يترك النوافل، وإن كان في موضع الإقامة مثلاً، فعليه أن يصلي النوافل حيثن؛ إحرارًا للفضيلة. قوله: «عن ابن عمر رضي الله عنه أنه استغيث على بعض أهله فجده به السير فأخر المغرب حتى غاب الشفق»: الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي في كيفية الجمع، فقال الشافعي بالجمع الحقيقي، وقال أبو حنيفة بالجمع الصوري، ومؤيد الشافعي أثر ابن عمر رضي الله عنه، وسنذكر معناه، وقال شيخنا مدّ ظلّه: لا سبيل إلى ما ذهب إليه الشافعي؛ فإنه على مسلكه يلزم خلاف نص القرآن، نحو قوله تعالى: ﴿حَنِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ (البقرة: ٢٣٨)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ (النساء: ١٠٣)، وقاعدة أصحاب الأصول: أن الزيادة على نص القرآن لا يجوز بالخبر الواحد، وعلى مسلكه تلزم الزيادة، ويلزم خلاف الأحاديث في هذا الباب، منها: ما قالت عائشة رضي الله عنها: كان صلى الله عليه وسلم في السفر يؤخر الظهر ويقدم العصر، ويؤخر المغرب ويقدم العشاء. ومنها: ما قال سعد بن مالك: كنا نجمع، نقدم هذه ونؤخر هذه. ومنها: ما روى عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله، قال: ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم صلى لغير ميقاتها إلا بجمع، وكذلك عائشة رضي الله عنها أيضًا، فهذا صريح

بشرط الإنصاف في كيفية الجمع بتقديم الأخرى وتأخير الأولى. ولو كان ما ذهب إليه الشافعي في معنى التقديم والتأخير، لا يصح استدلال الشافعي بأثر ابن عمر رضي الله عنه؛ لأن معناه: حتى غاب الشفق الأحمر، كذا قال العيني، أو يقال: إن معناه: حتى قرب غيبوبة الشفق، وأثر ابن عمر في «الترمذي» مختصر، وجاء في الصحاح مفصلاً على وجه لا يبقى فيه وجه استدلال الشافعي، ولا يسع التأويل فيه، وهو موافق لأبي حنيفة؛ فإن نافعاً مولى ابن عمر قال: كنت مع ابن عمر في هذا السفر، فلما جد به السير وغربت الشمس، فقلت: الصلاة، فما أجابني، واجتهد في السير، فقلت ثانياً بعد ساعة: الصلاة، فما أجابني، وجد به السير. قال نافع: فتعجبت أنه كيف يتغمض عن الصلاة؟ مع كونه جليل المناقب، ضرب المثل في اتباع السنة، فنزل ثم صلى المغرب، وقال: أحضر الطعام، قال نافع: فأحضرت الطعام، فأكل، فلما فرغ عن الأكل، اشتغل بالحوائج الضرورية، وانتظر مدة وزماناً قليلاً حتى غاب الشفق، فصلّى العشاء، ثم ارتحل. فهذا صريح في أن ابن عمر صلى قبل غيبوبة الشفق صلاة المغرب، فكيف يمكن استدلال الشافعي بأثر ابن عمر رضي الله عنه. قوله: [باب ما جاء في صلاة الاستسقاء]: الأصل في الاستسقاء الدعاء عند إمامنا، أعم من أن يكون في ضمن الصلاة أو سواها؛ لقوله تعالى: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ۖ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ۖ﴾ (نوح: ١٠، ١١)، وأيضاً كان عليه السلام قائماً يخطب الجمعة وجاء أعرابي فقال: يا رسول الله، ضاع المال وهلك العيال، فاستغفر عليه السلام ربّه قائماً، فأطبق الغمام وأمطر السماء، حتى سال الماء على لحيته عليه السلام، ثم صلى الجمعة. فعلم مما ذكرنا أن الجماعة في الاستسقاء ليست بضرورية، ولو كانت ضرورية لما ترك عليه السلام؛ فإن صلى بالجماعة جاز، وإن صلى واحداً جاز عند أبي حنيفة، ولا حرج في الوجهين. وأما الشافعي فقال بالجماعة، وأجاب عما ذكرنا من النصة، بأن صلاة الجمعة قامت مقام صلاة الاستسقاء، ولم تبق الجماعة إلى صلاة الاستسقاء على حدة، ورُدَّ بأن المطر إذا نزل، فأتي حاجة إلى الصلاة؟ وأيضاً ثبت برواية أخرى: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعا على الكفار، فحصل القحط ومنع المطر، فجاء أبو سفيان إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقال: يا رسول الله، هلك الناس، فادع لنا ربك، فدعا عليه السلام، فمطر السماء، مع أنه لا يمكن هناك صلاة الجمعة ولا غيرها، فلا يجري جواب الشافعي في مقامنا هذا، فثبت أن الحق ما قال أبو حنيفة رضي الله عنه. قوله: [باب في صلاة الكسوف]: ورد في الروايات من ركوع إلى ستة ركوعات، واختلف الإمامان المهامان: أبو حنيفة والشافعي، فقال إمامنا أبو حنيفة بركوع واحد، وقال الشافعي بركوعين، وترك كل من الإمامين الروايات الباقية، فالشافعي وأبو حنيفة سواءان في الترك، إلا أن أبا حنيفة سبق عليه بفضيلة لم يبينها الشافعي، وهي القاعدة الكلية الشرعية، أعني ركوعاً واحداً في ركعة واحدة، واستدل الشافعي في الأخذ بركوعين برواية ابن عباس وعائشة أنهما رويَا ركوعين في ركعة، ولا يصح استدلاله بروايتهما، كيف؟ وقد روي عنهما خلاف ما استدلل به الشافعي؛ فإنه روي عن عائشة رضي الله عنها ثلاث ركوعات، وكذا عن ابن عباس رضي الله عنه، وقال الإمام الترمذي لحديث عائشة وابن عباس رضي الله عنهما: حديث حسن صحيح، فالعجب! أن الشافعي كيف رجّح أحد مرويهما على الآخر؟ مع أن كلا الحديثين حسن صحيح. والله در إمامنا أبي حنيفة! حيث تأوّل في الروايات المختلفة المتعارضة، واجتهد اجتهداً بليغاً، ثم حكم نظراً على القاعدة الكلية الشرعية، وقياساً على ما سواها بركوع واحد، وقال: أما الروايات المختلفة المتعارضة فوقع فيها اضطراب، ورؤاة تعدد الركوع كلّهم أطفال، ونساؤهم اللاتي مرتبتهن متأخرة عن مرتبة الرجال، ولم يرو أحد من الرجال البلغاء تعدد الركوع، وأيضاً ليس يحمل ما فيها شائبة تعدد الركوع، والاختلاف في الروايات على تعدد القصة؛ لأن الكسوف وقع في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرة واحدة يوم مات سيدنا إبراهيم بن محمد عليه السلام. ووجه تعدد الركوع اضطراب، ووجه الاضطراب: أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان أطال القيام يومئذ على خلاف عادته الشريفة صلى الله عليه وآله وسلم، وكان النهار قد أظلم، وأظلمت الشمس، وكان الحرّ في درجة الكمال، وأغمي أكثر الناس من الحرّ والظلمة وإطالة قيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وكانت قد أحضرت الجنة والنار عند وجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وكان صلى الله عليه وآله وسلم في حالة عجيبة وقصة غريبة، كما هي مذكورة في الأحاديث، وكان صلى الله عليه وآله وسلم يقول مرة: الله أكبر، ومرة: سبحان الله، ومرة: لا إله إلا الله، وغيرها، وكل ذلك ثبت بالحديث، فلما سمع المتأخرون «الله أكبر» من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ظنوا أنه ركع، فركعوا على زعمهم، ثم لما قال صلى الله عليه وآله وسلم: «سبحان الله»، أو غيرها، ظنّ المتأخرون أنه قال: سمع الله لمن حمده، فقاموا، ثم لما قال صلى الله عليه وآله وسلم لفظاً آخر ففهموا أنه ركع ثانياً، وهكذا، مع أنه لم يكن سوى ركوع واحد، ولذا لم يرو المتقدمون المتصلون بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم تعدد الركوع؛ لأنهم كانوا يعلمون أنه صلى الله عليه وآله وسلم ما ركع، وما خرج من الألفاظ مثل: الله أكبر وغيره، فخرج قائماً لا راكعاً، أو يقال في تأويل تعدد الركوعات: إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أطال الركوع تعذّر ذلك على الأطفال والنساء اللذين هما قليل الهمم فقاموا ورفعوا رؤوسهم؛ لينظروا ما ذا حال المتقدمين، أهم في القيام أم في الركوع؟ فلما رأوا وجدوا بعضاً من المتقدمين أنه أيضاً رفع رأسه لينظر سابقه، فلما رأى الناظر أنهم في الركوع ركع هو أيضاً، فلما نظر المتأخرون إليه أنه انتقل من القيام إلى الركوع، ظنّ أنه ركع ثانياً، ومن رأى ثالثاً ومن رأى رابعاً، ظنّ أنهم ركعوا رابعاً، مع أنه لم يكن شيء منها، وإن قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد انجلاء الشمس: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله تعالى، لا تنخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك فصلّوا كأنصرت صلاتكم»، يعني فريضة الصبح، يدل بشرط الإنصاف على مذهب إمامنا أبي حنيفة؛ فإن المقصود من التشبيه أن يكون أفعال المشبه مثل

أفعال المشبه به. والحاصل: أنا لا نسلم تعدد الركوع، ولو سلم فلا يمكن العمل، إلا إذا تعين مقدار واحد، وهو لم يتعين؛ فإنه قد روي من الركوع إلى خمس ركوعات، ولو سلم تعيين المقدار الواحد فنقول: إنه عليه السلام أمر بعد تمام الصلاة: «إذا رأيتم مثل هذا فصلوا كأقصر صلاتكم»، يعني الصبح. فأمر بركوع واحد، فترجح قوله وأمره على فعله. قوله: [واختلف أهل العلم في القراءة في صلاة الكسوف]: اتفق الإمامان السعيدان: أبو حنيفة والشافعي على ترك القراءة بالجهر في الكسوف بقوله عليه السلام: «صلاة النهار عجماء»، وترك المقلدون إمامهم، ترك الأحناف أبو حنيفة، والشوافع الشافعي، وقالوا بالجهر. قوله: [عن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال صلى بنا رسول الله ﷺ في كسوف لا نسمع له صوتاً]: هذا ما استدل به أبو حنيفة والشافعي في عدم الجهر في الكسوف، واستدل مالك وأحمد وإسحاق على الجهر في صلاة الكسوف، وقالوا في جواب حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه: إن عدم سماع سمرة لا يدل على عدم القراءة في الواقع؛ لاحتمال أنه لم يسمع لبعده، والعجب! أنهم كيف قالوا في الجواب، لو كان عدم سماع سمرة بوجه بعده، فينبغي أن لا تسمع عائشة بطريق أولى؛ لبعدها عن سمرة أيضاً، ونقول في الجواب من حديث عائشة: إنها لم تسمع في الحقيقة، بل وقعت في الغرر من ألفاظ النبي ﷺ؛ فإنه ﷺ لما قال: الله أكبر أو سبحان الله وغيره بالجهر، كما ذكرت في باب الكسوف، فسمعت، فظننت أنه يقرأ بالجهر، والدليل عليه أنه ما روي عنها أنها قالت: قدرت قيام النبي ﷺ في صلاة الخسوف قدر قراءة سورة البقرة تخميناً، فهذا دليل قوي على أنها لم تسمع، كيف! ولو سمعت فما معنى التخمين؟ ولقالت صريحاً: إنه ﷺ قرأ بسورة كذا وكذا. قوله: [باب ما جاء في صلاة الخوف]: ثبت في ترتيب صلاة الخوف ستة عشرة صورة غالباً، وأقوى الروايات فيها روايتان: رواية ابن عمر وسهل بن أبي حنيفة برواية ابن عمر، وأخذ الشافعي برواية ابن أبي حنيفة، ولكل وجهة هو موليها. ورجح سيّد الفقهاء أبو حنيفة رواية ابن عمر؛ لما أنها موافقة للنص القرآني، ولما في اختياره اجتناب عن مفاصد في رواية ابن أبي حنيفة، منها الكيفية التي في رواية ابن أبي حنيفة لا يتأتى إلا إذا كان العدو جانب الكعبة. ومنها أنه على حسب روايته يلزم خلاف وضع الإمام، يعني اتباع الإمام للمأموم، بأن يقعد الإمام نظراً إلى تمام هذه الطائفة صلاتها، ومجيء الطائفة الأخرى. ومنها فراغ المأموم قبل إمامه، وهو منهي عنه؛ لقوله ﷺ: «لا تسبقوني في الركوع والسجود». قوله: [لم يكذب ربعي بن حراش في الإسلام كذبة]: ونقل في فضائله أنه ﷺ كان دائم الصحة، عديم الضحك، متباكياً، متحسراً ومتبذلاً، وسئل عنه وجهه عدم الضحك، فقال: كيف يضحك من هو غريق في غمه؟ فإني لا أعلم مسكني في الجنان أم في النيران، وسأضحك في يوم اليقين أي من أهل الجنان؛ فانتهر عمره إلى أن ضحك وقت النزاع. قوله: [عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سجدنا مع رسول الله ﷺ إلخ]: وهذا الحديث حجة على الإمام مالك، حيث لم يقل بالسجود في المفصلات، وقال: إن السجود في المفصلات كانت مشروعة في مكة، ثم نسخ بالمدينة، ووجه الحجة أن أبا هريرة متأخر الإسلام، أسلم بالمدينة، وأنه يبين سجوده مع النبي ﷺ في المفصلات بالمدينة. قوله: [إنما ترك النبي ﷺ السجود إلخ]: هذا التأويل على مذهب الشافعي؛ لأن عنده يجب السجود على السامع اتباعاً للقارئ، فإذا لم يسجد زيد لم يسجد ﷺ أيضاً، وهذا لا يستقيم على مذهب إمامنا، فالتأويل على مذهبه ما ذكره الترمذي بقوله: «وقالوا: إن سمع الرجل وهو على غير وضوء فإذا توضأ سجد». قوله: [عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه إلخ]: الأصل في هذا الباب أنه لا يجوز اقتداء المفترض خلف المتنفل عندنا، وعند الشافعي يجوز، وكذا اقتداء مفترض خلف مفترض آخر، واستدل الشافعي برواية معاذ بن جبل، وحمل المغرب على العشاء، وقالوا: إن معاذ بن جبل كان يصلي مع النبي ﷺ الفريضة، ثم يأتي ويؤم قومهم فرائضهم، وكانت صلاته نفلاً. قال شيخنا مدظلّه: لا يصح استدلال الشافعي بحديث معاذ بن جبل؛ فإن لفظ المغرب يستعمل في معنى العشاء، لكنه قليل نادر جداً، وأما استعمال العشاء في المغرب فكثير شائع في العلوم، فعلى أي وجه أخذ الشافعي فلا يصح الاستدلال؛ لأنه لو أخذ العشاء فنسلم، لكنه لا يصح تخصيصه بأن معاذاً كان يصلي مع النبي ﷺ الفرائض ويؤم قوم النوافل، والتخصيص لا دليل عليه؛ فإنه يحتمل أنه صلى مع النبي ﷺ النوافل ويصلي مع قومه الفرائض، وهذا الاحتمال مساوٍ لاحتمال الشافعي، وهو مستدل، ويضّر الاحتمال لقول أهل الأصول: إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال. فلا يتم استدلاله حتى ينفي احتماله، فنحن لا نؤول في المغرب، بل نبقى على حاله، وإن لم يحمل الشافعي على العشاء، بل على المغرب، فلا يصح أيضاً؛ لأنه إما أن معاذاً يصلي مع النبي ﷺ فريضة المغرب، ويؤم قومهم النافلة، وهذا لا يجوز عند الشافعي؛ لأن تعدد ركعات النفل بثلاث لا يجوز عنده، ولو صلى معاذ مع النبي ﷺ النوافل، فلا يجوز عنده أيضاً النوافل بثلاث ركعات. فالحاصل: أن الشافعي يضّر كل حال، أعم من أن يقول: إن هذه القصة في العشاء أو المغرب، فلو حمل في العشاء فيضّر احتمال الجانب المخالف، وإن حمل على المغرب فيضّر النوافل بثلاث ركعات مع احتمال الجانب الآخر، وأما أبو حنيفة فلا يضّر شيء؛ لأنه يقول: إن هذه قصة من قبل نسخ تعدد الفريضة في وقت واحد، وأما بعد النسخ فلا يجوز، ولا يصح اقتداء المفترض خلف المتنفل أو مفترض آخر؛ لأن صلاة الإمام والمقتدي واحدة، والاتحاد ينافي الاختلاف، والاتحاد وإن لم يعلم من الأحاديث صراحة، لكنها علم بإشارات ودلالات، منها فساد صلاة المقتدي بفساد صلاة الإمام، وصحتها بصحتها. ومنها أن الإمام يجب أن يكون متورعاً ومتديناً ومتقياً عالماً وعابداً ومتبعاً للسنة، ولولا الاتحاد فما

الفائدة في اتقاء الإمام؟ فعلم أن من الإمام إفادة، ومن المأموم استفادة. ومنها: قوله ﷺ: «الإمام ضامن» أي صلاة المقتدي في ضمن صلاة الإمام. ومنها: سهو الإمام سهو المأموم، وإن لم يسه المأموم. ومنها أن سجدة التلاوة للإمام سجدة للمقتدي، مع أنهم اتفقوا أن سجود التلاوة لا تجب إلا على من تلا أو سمع، ولم يسمع المأموم في الصلاة السرية، ولذا قال الإمام أبو حنيفة بعدم وجوب الفاتحة على المأموم بصلاة إمامه. فجميع ما ذكرنا يدل على اتحاد صلاة المأموم بصلاة إمامه، فلذا لم يميز اقتداء المفترض خلف المتنفل أو مفترض آخر. فقصة معاذ بن جبل محمول على الابتداء، ولو لم يحمل على الابتداء، ويقال: في العشاء، فيجوز إذا كان صلى خلفه ﷺ النافلة، ولو حمل على المغرب فلا يصح أيضًا؛ لكرهه النافلة بالثلاث، ولا يصح استدلال الشافعي به، أعم من أن يكون المغرب؛ لكرهه النفل عنده بثلاث ركعات، وإن كان عشاء فلا احتمال الجانب المخالف. قوله: [باب ما ذكر في الالتفات في الصلاة]: الالتفات على ثلاثة أقسام: بالعين وبالرأس وبالصدر. الأول جائز بالاتفاق بلا كراهية وخلاف الأولى. والثاني جائز في الضرورة. والثالث لا يجوز بحال، بل يفسد الصلاة. قوله: [أن النبي ﷺ كان يتوضأ بالمكوك]: المكوك: المذ، و«مكاكي» جمعه خلاف القياس، والمذ ربع الصاع، ومقدار المد رطلان. فلما كان المد رطلان، والمد ربع الصاع، علم أن الصاع ثمانية أرتال، وهو الصاع العراقي الذي قال به أبو حنيفة. قوله: [باب ما جاء إذا أدت الزكاة فقد قضيت ما عليك]: أي من حقوق الله تعالى من هذا الجنس، وأما حقوق العباد مثل نفقة الأولاد والزوجة والوالدين والقرض وغير ذلك، فبإيقاعه، أو يقال: أدت ما عليك من حق الله المعين، وأما غير المعين، مثل إطعام البائس والفقير واليتيم وابن السبيل وأداء حاجة بيت المال إذا كان خاليًا، فبإيقاعه، فلا إشكال عليه. قوله: [إن صدق الأعرابي دخل الجنة]: يحتمل أن يتعلق «إن صدق الأعرابي دخل الجنة» بقول أعرابي: «لا أدع منهن شيئًا»، ولا يتعلق بقوله: «ولا أجاوزهن»؛ لأن الزيادة على الفريضة لا قباحة فيه، ويحتمل أن يتعلق بكلا الفعلين، والمعنى: أؤذي كما أمرني ﷺ، وليس فيه نفي الزيادة، بل مجرد نفي النقصان، ويحتمل أن يكون نفي الزيادة والنقصان على سبيل الفرضية، يعني لا أزيد شيئًا معتقدًا لفرضيته، ولا أنقص شيئًا معتقدًا بعدم فرضيته، فلا يفهم نفي زيادة التطوع. ولا يبعد أن يقال: إن النبي ﷺ بين الفرائض والنوافل بحذافيرها إجمالًا، فقال الأعرابي حينئذ ما قال، ولا يخفى ما من البعد. قوله: [قد عفوت عن صدقة الخيل إلخ]: الخيل ثلاثة أقسام: للخدمة، وللتجارة، وقسم ثالث لا للخدمة ولا للتجارة، يعني السائمة. فالأول لا تجب فيه الزكاة بالاتفاق. والثاني تجب فيه اتفاقًا. والثالث مختلف فيه، فقال أبو حنيفة بالوجوب، وقال الآخرون بعدم الوجوب، هذا خلاصة المذاهب. فالمعنى: «عفوت عن صدقة الخيل» أي للاستخدام. قوله: [من كل أربعين درهما درهم]: هذا بيان الحساب لا تحديد النصاب بدليل قوله ﷺ: «وليس لي في تسعين ومائة شيء»، فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم. قوله: [فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين ابنة لبون]: وعند أبي حنيفة إذا زادت على مائة وعشرين فيستأنف، بأن في خمسة إبل شاة، وفي عشرة شاتين إلخ. وعمل الشافعي بهذا الحديث، والحديث بظاهره يخالف لأبي حنيفة، والجواب عن الحديث: أنه ليس فيه نفي الأقل، بل الحديث ساكت عنه، وثبت برواية عمرو بن حزم في النسائي «فما كان أقل من ذلك ففي كل خمس ذود شاة». فيعمل بالزيادة. وإذا بلغ النصاب -بعد العمل بالزيادة- إلى خمسين فتجب الحقة، وإذا بلغ أربعين فتجب بنت لبون، فعمل أبو حنيفة بالحديثين، وترك الشافعي حديث الأقل. قوله: [ولا يجمع بين متفرق إلخ]: الجسع والتفريق عند أبي حنيفة باعتبار الأملاك، وعند الشافعي باعتبار الرعاة والمنزل والمرعى، فمثاله: أنه كان لرجل عشرون شاة في مرعى، وثلاثون في مرعى آخر، فعند أبي حنيفة تجب الزكاة، وإلا يلزم تفريق المجتمع في ملك واحد، وعند الشافعي لا تجب، وإلا يلزم جمع المتفرق. صورة أخرى مثلاً: كان لرجل عشرون شاة، ولآخر أيضًا عشرون شاة، فاجتمعا عند راع واحد، فعند أبي حنيفة لا تجب الزكاة، وإلا يلزم وجوب الزكاة في أقل من نصابها، وعند الشافعي تجب وإلا يلزم التفريق. قوله: [وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بالسوية]: الخليطان الشريكان بحيث يكون كل واحد منهما شريكًا للآخر في كل جزء شائع من المال، مثلاً: حصل لهما المال بالإرث والهبة والشراء وغير ذلك. وهذا التفسير عند أبي حنيفة. وأما عند الشافعي فيصدق الخليطان، وإن لم يكن كل واحد منهما شريكًا لصاحبه في كل جزء شائع من المال، مثلاً: كان لأحد عشرون إبلًا، وللآخر عشرون أيضًا، فاجتمعا عند راع واحد، فعند الشافعي يصدق أن يقال: إنها شريكان خليطان، وعند إمامنا أبي حنيفة لا يصدق؛ لأنه ليس كل أحد شريكًا لصاحبه في كل جزء شائع من المال، بل التفسير عنده ما قلنا وقدّمنا. فإذا كان لرجل عشرون إبلًا، وللآخر أربعون إبلًا، فاجتمعا عند راع واحد، فإذا جاء المصدق ففي أخذه الزكاة خلاف بيننا وبين الشافعي، فقال الشافعي: يأخذ من مجموع ستين إبلًا زكاة هذا النصاب، يعني حقة، ولا يلاحظ ملك كل واحد، وعندنا ليس له أن يأخذ من المجموع الزكاة، بل يأخذ من كل واحد زكاة حصته. ثم اختلفا في التقسيم والتراجع بالسوية، فترتيب التراجع عند الشافعي أنه إذا أخذ المصدق من المجموع حقة، وكانت قيمة الحقة مثلاً ستين درهماً، فعشرون درهماً في حق صاحب عشرين إبلًا؛ لأن لماله بهال صاحبه نسبة الثلث، فكذا في القيمة، وأربعون درهماً في حق صاحب أربعين إبلًا؛ لأن لماله بهال صاحبه نسبة الثلثين، فكذا في القيمة، فإن زاد درهم على ذمة خليطه فله أن يرجع على صاحبه حتى

يستوفي حقه. وأما عندنا في صورة الخليطين فمثلاً: حصل لهما ستون إبلاً بالشراء والإرث والهبة، فترتيب التراجع عندنا إذا جاء المصدق فيأخذ من صاحب عشرين إبلاً أربع شياه، ومن الآخر بنت لبون، لا كما قال: إنه يأخذ زكاة مجموع النصاب، ولا يلاحظ الأملاك، فالترتيب أن يقوم أربع شياه، فكانت قيمتها مثلاً ثلاثين درهماً، فيقسم القيمة على أملاكهما، فيعطى لصاحب أربعين إبلاً عشرون درهماً، ثم بعد ذلك يقوم بنت لبون، مثلاً: كانت قيمتها ستين درهماً، فيقسم القيمة أثلاثاً، فيعطى لصاحب عشرين إبلاً عشرون درهماً، وبقي المالك أربعون درهماً، والتقسيم على هذا الترتيب إنما يحتاج إليه؛ لأنها شريكان في كل جزء من المال. قوله: [فإن هم أطاعوا لذلك إلخ]: علم من إشارة الحديث أن الكفار ليسوا بمأمورين بالفروقات والعبادات، بل بالإيمان فقط، كما هو مذهبنا. قوله: [ليس فيما دون خمسة ذود صدقة]: لفظ الصدقة مشترك بين العشر والزكاة، فعين الشافعي في «ليس في ما دون خمسة أوسق صدقة» العشر، ووافقه صاحب أبي حنيفة. وقال أبو حنيفة: لا مجال إلى المعنى الذي ذهب إليه الشافعي؛ لمخالفة النص الصريح، يعني: «كل ما أخرجت الأرض فيه العشر»؛ فإنه بعمومه يقتضي ثبوت العشر في الكل قليل وكثير. وأيضاً لمعنى أبي حنيفة قرائن، منها: الحملتان الأوليان من الحديث، يعني: «خمسة ذود صدقة، وخمسة أواق صدقة»؛ فإن المراد فيهما الزكاة بالاتفاق، فكذا فيما نحن فيه، فالمعنى على هذا ما ذكره المحشون. قوله: [من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول]: المال المستفاد ثلاثة أقسام: قسم يحصل للرجل ابتداء من غير أن يكون عنده مال قبله، وقسم يحصل للرجل بعد أن يكون عنده مال قبل حصوله، فهذا المال لا يخلو إما أن يكون ربح المال المستفاد الحاصل قبله، أو لا يكون ربحاً بل حصل بطريق آخر، مثل الإرث والهبة وغيرهما. فالقسم الأول يشترط عليه حولان الحول للزكاة اتفاقاً، وفي القسم الثاني لم يشترط حولان الحول اتفاقاً، والثالث يختلف فيه، فقال إمامنا أبو حنيفة بعدم اشتراط الحولان، وقال الآخرون باشتراطه، والحديث مطلق، فلا يتنهض حجة على أبي حنيفة. ولنعم ما قال شيخنا مدّ ظله في تأييد مذهب الإمام: ينبغي أن يتأمل في حكمة إيجاب الشارع الزكاة بشرطين، الأول: النصاب مائتي درهم، والثاني: حولان الحول. أما الأول فلأن التكليف لا يصحّ إلا عند وجود القدرة على الامتثال، فلو لم يكن الرجل غنياً فكيف يحكم عليه بوجوب الزكاة؟ فلذا أمر الشارع بوجوب الزكاة بعد وجود مائتي درهم؛ فإنها قدر معتد بها يكفي لقضاء حاجة الإنسان متوسطاً. وأما الشرط الثاني فهو أنه لما لم يصرف الرجل من مائتي درهم في حاجته الضرورية في مدة الحول؛ وكان مدة مديدة، ويختلف فيها الفصول والأيام والمواسم، ثم بعد الاتفاق وقضاء حاجة في مدة معتد بها بقي عنده مائتا درهم، فعلم أنها زائدة من حاجاته، فأمر الشارع حينئذ بأنه إذا قضيت حاجتك واستغنيت فأنفق ما يجب في سبيل الله؛ كي نصيب جميل الثواب. فأقول: في أثناء الحول لما حصل له مال، وكان عنده مال قبل الحصول على قدر معتد به، وكان زائداً من حاجاته، فالمال المستفاد يكون زائداً بالطريق الأولى، فلما لم تبق الحاجة إلى حولان الحول، وعلمنا أن المال المستفاد زائد عن حاجته، فلم لا نوجب الزكاة؟ والعجب من الشافعي أنه ضمّ المال المستفاد في حق النصاب بالمال الأول، وفي حق حولان الحول جعله مستقلاً وأما أبو حنيفة فضمّه إلى المال المستفاد في حق النصاب وحولان الحول. قوله: [ألا من ولي يتيماً له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة]: إلى ظاهر الحديث ذهب الشافعي وأحمد وإسحاق ومالك، وأوجبوا الزكاة في مال اليتامى. وذهب أبو حنيفة وعبد الله بن المبارك إلى عدم وجوب الزكاة في أموال اليتامى، وأجاب بأن المراد من الصدقة غير الزكاة، يعني نفقته، كما قال عليه السلام: «نفقة المرء على نفسه صدقة». ونفقة الزوجة وصدقة الفطر والأضحى والعشر لكلها قال عليه السلام: «إنها صدقة»، وإلا ليعارضه النص الصريح، يعني: «رفع القلم عن ثلاثة إلخ». أو يقال: إن الحديث ضعيف، ولم يعمل به الشافعي في كثير من المواضع. أو يقال: إن المراد باليتيم: البالغ، وتسميته يتيماً باعتبار ما كان؛ فإن اليتيم يبقى في ولاية الولي عند أبي حنيفة إلى خمس وعشرين سنة. ولعل منشأ الخلاف في وجوب الزكاة وعدم وجوبه في أموال اليتامى مبني على خلاف آخر بين إمامنا أبي حنيفة والشافعي، فرأى أبو حنيفة أنها من العبادات المحضة، واليتيم بريء من العبادات المحضة لصغره، ورأى الشافعي من المؤنات المسلمة، فقال بالوجوب. قوله: [وفي الركاز الخمس]: عند الشافعي الركاز غير المعدن، يعني دفيئة الجاهلية، ففيه الخمس عنده، وأما في المعدن فجاء من أربعين جزءاً. وعند إمامنا أبي حنيفة المعدن داخل في الركاز، ففي كل واحد منهما الخمس. والاختلاف بينهما دائر على اللغة، واللغة والسياق يؤيدان أبا حنيفة؛ لأن صاحب «القاموس» من متعصبي الشوافع، وقال في كتابه: الركاز المعدن. وقال صاحب «منتهى الأرب» في مصنفه: الركاز كالجبال، مالئك حق تعالى در كانه پیدا ساخت و مال پنهان کرده اول جاهليت در زمين. وأما السياق فهو لما قال عليه السلام: «المعدن جبار»، فنشأ منه الوهم أنه جبار في حق الخمس أيضاً، فدفعه عليه السلام بقوله: [وفي الركاز الخمس]، وسلم أن النبي ﷺ كان أفصح العرب وأبلغه، فلا بد أن يكون بين كلماته تناسب، وبهذا حصل وتمّ، والله أعلم بالصواب. قوله: [أن النبي ﷺ كان يبعث على الناس من يخرص عليهم كرومهم وثمارهم]: الخرص في الزراعات كما هو مروج في زماننا، يعني «اثكل كرنا» لا يجوز؛ لأن مال الزارع مشترك به المالك، وتقسيم الأموال المشتركة عند إمامنا أبي حنيفة معاوضة، وعقد المعاوضة في الأموال المتحدة الأجناس لا يجوز بطريق الخرص لشبه الربا، وأما الخرص في البساتين

والثمار الغير المشتركة فيجوز؛ فإن بيت المال ليس بشريك لصاحب الثمار حتى يتحقق العقد والمعاوضة؛ فإن زاد من صاحب الثمار إلى بيت المال شيء فهي صدقة. قوله: [خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك]: أي في الحال، وأما بعد قدرة المشتري على أداء الثمن فيجب عليه الأداء للغريم. وعلم من الحديث مسألتان: جواز بيع الثمار قبل بدو الصلاح، ووجوب الثمن على ذمة المشتري إن هلك المبيع في يده؛ لأنه ﷺ أمر الناس بالتصدق على المشتري، ثم بأداء الثمن إلى البائع. قوله: [أعطاني رسول الله ﷺ يوم حنين إلخ]: إعطاء المؤلفة القلوب ليس بجائز عند الجمهور؛ لأنه كان قبل غلبة الإسلام، وإذا رفع العلة رفع الحكم عليها، فإن الله غلب الإسلام. وأما الشافعي فيجوز. قوله: [لا تعد في صدقتك]: هذا محمول على الأولوية والاستحباب؛ لئلا يلزم عوده في بعض صدقته؛ لأن الظاهر أن البائع يبيع من المتصدق بأدنى من ثمن المبيع، فيكون الرجوع صورة بما لم يأخذ البائع ثمنه كما كان حقه. قوله: [أفينعها إن تصدقت عنها إلخ]: لا خلاف في وصول ثواب العبادات المالية إلى الميت من أهل السنة والجماعة، وأما العبادات البدنية ففي إيصال ثوابها خلاف بين أهل السنة، فقال أبو حنيفة بالإيصال، وقال الآخرون بعدم الإيصال. [ذكره البخاري في «باب من مات وعليه صوم» عن عائشة ؓ أن رسول الله ﷺ قال: «من مات وعليه صوم صام عنه وليه». وقال المحشي: اختلفوا فيه على أقوال، أحدها: جواز الصيام عن الميت كما هو ظاهر الحديث، احتج به أصحاب الحديث وبه قال الشافعي في القديم. والثاني: وهو أن يطعم الولي عن الميت كل يوم مسكيناً، وهو قول الزهري ومالك والشافعي في الجديد، وأنه لا يصوم أحد عن أحد، وإنما يطعم عنه عند مالك إذا أوصى به، ورجح البيهقي والنووي قوله القديم؛ لصحة الأحاديث فيه. قال الكرمانى: للشافعي قولان، أشهرهما لا يصام عنه، وقال أحمد بظاهره، وقال أكثرهم: لا يصوم أحد عن أحد وشبهوه بالصلاة، وأولوا الحديث بأنه يكفر عنها بالطعام فيقوم ذلك مقام الصيام. والثالث: يطعم عنه كل يوم نصف صاع من بر أو صاعاً من غيره، وهو قول أبي حنيفة ؓ، وهذا إذا أوصى به، فإن لم يوص فلا يطعم عنه، وحجة أصحابنا الحنفية ما رواه النسائي عن ابن عباس ؓ: أن رسول الله ﷺ قال: «لا يصلي أحد عن أحد ولكن يطعم عنه»، وعن ابن عمر ؓ قال رسول الله ﷺ: «من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً»، ولنا قاعدة في مثل هذا الباب وهي أن الصحابي إذا روى شيئاً ثم أفتى بخلافه، فالاعتبار لما أفتاه؛ لأن فتواه بخلاف ما رواه إنما يكون لظهور نسخ عنده، ولا يمكن أن يخالف ما رواه من النبي ﷺ لأجل اجتهاده؛ لأنه مصادمة للنص، وإذا لا يقال في حق الصحابي. وقد روى الطحاوي بسند صحيح عن عمرة: قلت لعائشة: إن أُمي توفيت وعليها صيام رمضان، أ يصلح أن أقضي عنها؟ فقالت: لا، ولكن تصدقي عنها مكان كل يوم على مسكين خير من صيامك. وقد اجتمعوا على أنه لا يصلي أحد عن أحد، فوجب أن يرد ما اختلف فيه إلى ما أجمع عليه. (العيني) وأما المعتزلة فأنكروا إيصال ثواب العبادات مطلقاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لِّي سَلْبٌ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (النجم: ٣٩)، وأجوبتها مذكورة في شرح ملا علي القاري على «مشكاة المصابيح». قوله: [إني لأرى مدين إلخ]: اعتبر أبو حنيفة في أداء صدقة الفطر نصف صاع من بر، وقال الشافعي بالصاع كما في بقية الأطعمة، وما استدلل به أبو حنيفة حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حديث مرفوع، وأقوال الخلفاء الراشدين: أبي بكر وعمر وعلي ؓ، واستدل الشافعي بحديث أبي سعيد الخدري على مذهبه، وأيده به. وقال شيخنا مدّ ظله: لا يصح استدلال الشافعي بهذا الحديث أصلاً؛ فإن لفظ الطعام مشترك بين الأطعمة، فكيف يصح الحنطة بخصوصيته، والمتبادر عما في زمن النبي ﷺ يقتضي أن يراد به غير الحنطة؛ لأن الحنطة كانت قليلة في زمن النبي ﷺ، والذرة كانت كثيرة، فالمتبادر يقتضي أن يراد به الذرة، فإرادة الشافعي الحنطة من اللفظ المشترك مع رجحان خلافها لا سبيل إليه، وأما خلاف أبي سعيد عن حكم معاوية فلا نسلم، كما سنين إن شاء الله، ولو سلم أن أبا سعيد خالف معاوية فإننا نختار فتوى معاوية في مقابلة أبي سعيد الخدري؛ لأن معاوية فقيه مجتهد؛ لأن النبي ﷺ قال في حقه: «إنه فقيه»، وعمل على فتواه جميع الصحابة والتابعين الذين كانوا حضوراً في مجلس تخطيب معاوية ؓ، كما قال الترمذي ؓ في كتابه، فأخذ الناس بذلك، ولم ينكر أحد من الصحابة والتابعين على معاوية، وأخذوا قوله بلا إنكار ودليل. فإنكار أبي سعيد في مقابلة جم غفير من الصحابة والتابعين والخلفاء الراشدين لا يسمع، وأيضاً لا نقول: إن أبا سعيد خالف معاوية؛ فإنه ليس في الحديث ما يشعر على إنكار أبي سعيد لمعاوية، بل في الحديث بيان فعل أبي سعيد أنه كان يخرج صاعاً، وفعله لا يدل على خلاف فتوى معاوية؛ لأنه يجوز أن يعمل أبو سعيد على العزيمة، وإن كان الواجب نصف صاع، كما يدل عليه قوله: [وقد وسع الله على الناس فلم تضيقوا؟ يعني نصاب نصف الصاع من البر كان بوجه عدم وجود الحنطة، وأما اليوم فقد وسع الله على عباده، فلا حرج في أداء صاع تام تطوعاً، ومثله لا ينكره أبو حنيفة أيضاً؛ لأن التطوع ليس له حد، والله تعالى أعظم بالصواب. قوله: [صدفت الشياطين إلخ]: استشكل بصدور الذنوب عن العباد في رمضان، مع أن الشياطين قد صفت، وأجاب صاحب «الخازن» بأن المحرك للعباد على الذنوب شيان: الشيطان والنفس، ففي رمضان وإن صفت الشياطين، لكن النفس مرسلة على حالها، محرّكة على المعاصي، أو يقال: إن المردودين كبائر الشياطين ورؤساؤهم، كما يشعر عنه لفظ الحديث، يعني مردة الجن، وأما الصغار فمرسلون يحركون العباد على الذنوب، أو يقال: إن الشياطين

ليسوا علة تامّة لتحريك العباد على الذنوب، حتى يلزم من انتفاء العلة انتفاء المعلول، أو يقال: إن الشياطين وإن صفت، لكن أثر صحبتهم باقٍ بعد في قلوب العباد؛ لاختلاطها بهم مدة طويلة، فلذا يصدر الذنوب، كما أن الحديد يبقى حارًّا بعد إخراجه عن النار. قوله: [وغلقت أبواب النيران فلم يفتح منها باب إلخ]: استشكل بكافر مات في رمضان، فيقال: إنه بشاره لمسلم عاص فقط، وأما الكافر فموضعه جهنم، هم فيها خالدون بلا تأمل. وقال البعض: إن الكفار لا يدخلون مدة رمضان في النار، أو يقال: إن مقتضى شرافة رمضان أن يدخل الجنة بشرط أن لا يكون مانعًا. قوله: [باب ما جاء لكل أهل بلد رؤيتهم]: نقل في مذهب إمامنا أبي حنيفة ثلاث روايات، الأولى: عدم اعتبار رؤية أهل بلد على أهل بلد آخر. والثانية: اعتبارها منظّور. والثالثة: الاعتبار في مقام الاحتياط، مثل هلال رمضان، وعدم الاعتبار في مقام عدم الضرورة والاحتياط، مثل الإفطار من رمضان. لكن أشهر الروايات هي الأوسط، وعليه مجرى المذهب: وعند الشافعي لا يعتبر رؤية أهل بلد على أهل بلد آخر ما لم يروا، إلا أهل بلد قريب، يلزمهم رؤية أهل بلد آخر قريب لهم، وأما البعيد فلا. والحديث يوافق الشافعي ظاهرًا، ويخالف إمامنا أبا حنيفة ظاهرًا. والجواب: وجه عدم اعتبار ابن عباس رضي الله عنه خبر قريب، هو أن كريبًا لم يكن رأى الهلال بنفسه، بل أخبر عن رؤية معاوية رضي الله عنه والناس في الشام، والدليل عليه أن ابن عباس رضي الله عنه لما سأل أبا كريب: وأنت رأيته؟ فلم يقل في جوابه: إني رأيته، بل قال: رآه الناس ومعاوية رضي الله عنه، فصاموا، فصمت إلخ، فقال له ابن عباس رضي الله عنه: إنك إذا لم تراه وأخبرت فقط، فخبرك ليس بحجة علينا، هكذا أمرنا رضي الله عنه. أو يقال: إن ابن عباس رضي الله عنه وهم من قوله رضي الله عنه: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته»، أن الخطاب فيه لكل واحد. أو يقال: إن النزاع وإن كان في الحال في رمضان في بادئ الرأي، لكن في المال يرجع إلى هلال شوال؛ لأنه لما مضت أيام رمضان فلا يمكن أن ينزع فيه، وهلال شوال لا يثبت بشهادة رجل، هكذا أمرنا رضي الله عنه. والجواب الأول مخدوش؛ لأنه ورد في رواية «مسلم»، قال له ابن عباس رضي الله عنه: أنت رأيته؟ فقلت: نعم، ورآه الناس، فصاموا وصام معاوية رضي الله عنه. قوله: [باب ما جاء في التشديد في الغيبة للصائم]: الظاهر أنه لا مناسبة بين ترجمة الباب والحديث، فالأولى أن يقال: الغيبة على القول الزور. قوله: [رخص في الإفطار إلخ]: عند إمامنا أبي حنيفة لقاء العدو ليس بموجب للإفطار، بل الموجب الحرج؛ فإن لقي العدو في الحضر ولم يكن بلفائه مشقة فلا إجازة للإفطار، وإن وقع في التكليف بلفائه فله رخصة في الإفطار. قوله: [الحامل والمرضع يفطران ويطعمان ويقضيان]: وقال إمامنا أبو حنيفة: تفطران وتقضيان، ولا تطعمان؛ لما ثبت بنص القرآن. قوله: [فحق الله أحق]: أي بالقضاء، لا حجة في الحديث على جواز الصوم عن الموتى؛ لأن في الحديث أمرًا بالقضاء، وهو أعم من أن يكون بالصوم عنه أو بالفدية. قوله: [لا يصوم أحد عن أحد]: وبه يقول الجاهل من العلماء وأبو حنيفة، قالوا: إن العبادات البدنية لا تجوز فيها النيابة، وقد ورد الأحاديث والآثار فيما ذهبوا إليه. قوله: [ومن استقاء عمدا فليقض]: وبه يقول أبو حنيفة رضي الله عنه، والفرق بين ما «قاء» و«استقاء» أن في الأول يخرج ما يخرج دفعة ولا يعود شيء منه إلى البطن، وفي الثاني يخرج ما يخرج ويعود إلى البطن بعد ما خرج. قوله: [المكتل]: قيل: ما يسع فيه خمسة عشر صاعًا، ورد في بعض الروايات ما أعطاه النبي ﷺ كان ثلاثون صاعًا، وورد «ستون صاعًا» أيضًا، فحينئذ لا إشكال. قوله: [واختار الشافعي لمن كان على مثل هذا الحال إلخ]: اتفقوا على أن الأهل لا يكون أهلًا ومحلاً للكفارة، فتأويل الأحاديث كما قال الشافعي من أن الكفارة عليه دين، أو يحتمل الخصوصية بذلك الرجل. قوله: [باب ما جاء في السواك للصائم]: قال بعض العلماء: لا يتسوّك الصائم آخر النهار، منهم: أحمد وإسحاق والشافعي؛ لقوله ﷺ: «لخُلو فم الصائم أحب إلى الله من المسك»، وفي السواك إزالة الأثر المحبوب إلى الله. وقال أبو حنيفة بعدم الكراهة، وما استدلل به حديث الباب، وهو حجة على الأولين. ونقول: إن بقاء الخلو فحجة وفضيلة لا ينافي الحكم الشرعي بالسواك، على أن في السواك آخر النهار فضيلة، يعني تحرز عن شائبة الرياء على أن عدم مشروعية السواك آخر النهار يُظهر صومه، وعلم إشارة من قول النبي ﷺ المذكور في حديث الباب بمشروعية السواك، فأين يقال: هذا ذاك. نقل الإمام الترمذي مذهب الشافعي بعدم كراهة السواك في آخر النهار، مع أن كتب فقهاء الحنفية مصرحة بعدم جواز السواك آخر النهار عند الشافعي، ولعله رواية أخرى عنه. قوله: [من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له]: هذا الحديث اختص منه صوم رمضان أداء، والنذر المعين، والنفل عند أبي حنيفة، أما اختصاص النوافل فيجيء إن شاء الله تعالى، وأما اختصاص رمضان، فلأنه جاء أعرابي في زمن النبي ﷺ، وشهد برؤية الهلال، فقال ﷺ: «ألا من أكل فلا يأكل بقية يومه، ومن لم يأكل فليصم»، وأيضًا لما قال أصحاب الأصول في الفرق بين المعيار والظرف. وللحديث جواب ومعنى آخر خارج عما نحن فيه، مذكور في «الهداية». قوله: [أمن قضاء كنت تقضيه قالت لا قال فلا يضرك]: الحديث ساكت عن تكلم وجوب القضاء وعدمه، بل فيه إجازة الإفطار، وهي ليس محل النزاع بين الإمامين، فلاحتماج بالحديث على عدم وجوب القضاء - كما فعل الترمذي - خارج عن الإنصاف، بل علم الحكم بالقضاء، كما سيأتي إن شاء الله تعالى من قول النبي ﷺ لهما: «اقضيا يوما آخر مكانه»؛ فإن إطلاق الأمر للوجوب مع تقويته بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ (محمد: ٣٣). قوله: [لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده]: قيل في وجه كراهية صوم يوم الجمعة: لوجوبه النقصان في الاهتمام بالجمعة، وهذا

ليس بسديد؛ لأنه موجود فيما إذا صام يوم قبله وبعده، فالأولى أن يقال: إن الشارع لم يخص الجمعة من بين الأيام للصوم، فليس لنا أن نخصصه بفضيلة؛ فإن هذا هي البدعة. ورجح النووي التأويل الأول، وأجاب عن الاعتراض بأن الله يقويه ببركة الصوم في هذه الأيام على اهتمام الجمعة، فإذا نهم الجمعة، وهذا معنى قول ابن عمر رضي الله عنهما: لا أضومه ولا آمر به ولا أنهي عنه. قوله: [باب ما جاء في كراهية صوم يوم عرفة بعرفة]: علم من جميع الأحاديث أن الصوم في عرفة ليس فيه قباحة صلبية، بل القباحة عارضية، يعني الضعف بسبب الصوم عن الاجتهاد في الدعاء، فلو كان رجل قوي لم يضعف عن الاجتهاد في أداء النسك والدعاء، فلا بأس أن يصوم. وقال شيخنا مدّ ظله في وجه كراهية الصوم بعرفة: إن في الصوم استغناء؛ لأنه شبه بأفعال الله تعالى، وفي أركان الحج ذلة معلومة بالمشاهدة من عريان الرأس والرجلين والسعي وغيرها، فلا يجتمعان. قوله: [إن كان عاشوراء يوماً تصومه قريش في الجاهلية إلخ]: الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي في أن أبا حنيفة يقول: إن صوم عاشوراء كان فرضاً لأي واجباً، ثم نسخ بـرمضان، وعند الشافعي كان مسنوناً لا فرضاً، فالحديث حجة على الشافعي. قوله: [باب ما جاء في عاشوراء أي يوم هو]: الجمهور على أنه يوم عاشوراء من السحرم لقول ابن عباس مرفوعاً، قال: أمر عليه السلام بصوم عاشوراء يوم العاشر، وما قال ابن عباس: أصبح من يوم التاسع صائماً، فلا يخالفه؛ لأنه يبين كيفية ترتيب الصوم، بأن يصوم من التاسع، وإن كان عاشوراء هو العاشر؛ تحريزاً عن تشبه اليهود. قوله: [والرثك هو القسم إلخ]: اختلف العلماء في سبب لقبه بالـرثك، فقيل: معناه بالفارسية: القاسم، وقيل: الغيور، وقيل: كثير اللحية، وقيل: الرثك بالفارسية اسم العقرب؛ لأن العقرب دخلت في لحيته، فمكثت فيها ثلاثة أيام ثم علم؛ لأن اللحية كانت طويلة عظيمة. قوله: [والصوم لي وأنا أجزي به]: اختلف العلماء في بيان معنى الحديث؛ فإنه يخالف الظاهر؛ لأن جميع العبادات لله تعالى، والله تعالى يجزي جزء جميع العبادات، فقيل في بيان معنى الجملة الأولى: إن في جميع العبادات حظ النفس، مثلاً في قراءة القرآن تنشيط السمع إن كان القارئ متلحناً، وفي أداء الزكاة إشارة إلى الجود، وكذا في الحج، وأما في الصوم فليس فيه حظ النفس بل ذلتها، حيث أمسكها عن لذات الأكل والشرب والجماع، فمعنى الحديث: «الصوم لي»؛ لأن فيه ليس حظ النفس، بخلاف بقية العبادات؛ لأن فيها نوع حظ للعباد، أو يقال: إن الكفار كانوا يعبدون الأصنام في زمان الجاهلية، مثلاً: كانوا يسجدون ويذبحون ويتطوفون ويتصدّقون لطواغيتهم، وأما الصوم فلا يصوم أحد للأصنام، وهذا معنى الصوم خاصة لي، يعني أنها عبادة لا يعبد به غيره تعالى من الأصنام، بل هو خاصة لله تعالى، أو يقال: إن في بقية العبادات احتمال الرياء مثل الصلاة والزكاة. وأما الصوم فهو أمر عديم ليس فيه شائبة الرياء ما لم يقل بلسانه: إني صائم. فمعنى الحديث: «الصوم لي» يعني ليس فيه شائبة الرياء بخلاف غيره من العبادات، أو يقال: في الصوم تشبه بالبرئ تعالى؛ فإن الصوم عبارة عن إمساك الأشياء الثلاثة، والله تعالى منزّه أيضاً من هذه الأشياء الثلاثة، فكان العبد في الصوم يشبه بصفة البرئ تعالى، وهذا معنى قوله: [«الصوم لي»]، يعني أن عبدي امتثل لأمره، وترك شهوات نفسه، وتشبه بي في صفاتي، أو يقال: أنا المنفرد بعلم ثواب الصوم لا غيري، بخلاف غيره من العبادات؛ فإن الله تعالى أظهر مقدار ثوابه على من شاء، وقيل: الإضافة إلى الله تعالى للتشريف كما في «نَاقَةُ اللَّهِ» مع أن العالم كله لله تعالى. وأما الجملة الثانية: «أنا أجزي به» روي على وجهين: مبني للفاعل والمفعول، فعلى الأول: أنا أجزي جزء الصوم بلا واسطة الملائكة، بخلاف بقية العبادات؛ فإن الملائكة يعطون جزءاً ما بحكمه تعالى وبقانونه المتعين، وفي إعطاء الثواب بلا واسطة الملائكة فصيلة ليست في واسطة الملائكة، وإن كان ما أعطى الله قليلاً بالنسبة إلى ما أعطاه بالواسطة؛ لأن إنعام السلطان على رجل بيده فخر وفضيلة ليس فيما أمر به غيره فيعطيه، كما روي أن الشاهجهان سلطان الدهلي أعطى لوزيره الممثل بأمره إنعاماً بيده شيئاً قليلاً، يعني (ينج دانه الانجي فقط)، فأظهر الوزير عليه فخره ومرتبته، وتصدّق بآلاف درهم على أن السلطان أكرم مني بيده. وأيضاً لو كانت الملائكة يعطون الثواب، لكن يعطون ما أمروا به، ولا يقدر أن يعطوا حبة زائدة على ما أمروا به، وأما لو كان الله معطيّاً، ففيه فضل ليس في غيره؛ فإن العبد حريص سائل والله مجيب، معطٍ غير مانع، قادر، جواد، لا انتهاء لخزائن مغفرته وفضله، فيسأل مراراً، ويعطي الله مرة بعد أخرى إلى أن ينتهي العبد أعلى عليين، وهذا كما قال الداعي: ما يَمُّ بِرِغْنَاهُ تَوَدُّرِيَّاهُ رَحْمَتِي جَانِكُهُ فَضْلُ تَسْتِ بِشَدْنَاهُ مَا. وأما على البناء للمجهول، فمعناه: جزء الصوم أنا نفسي لا غيري، بخلاف غيره من العبادات؛ فإن جزءها الثواب لا ذات الله تبارك وتعالى سبحانه. (واعلم أن رواية البناء للمجهول ومعناه ما سمعته إلا من أبي محدومنا المطاع مولانا الحافظ المولوي نور الحسن مدّ ظله العالي ابن العلام الولي الكامل مولانا الحافظ المولوي عبد الخالق - طاب الله ثراه وجعل الجنة مثواه - باني جامعة الديوبند). قوله: [للصائم فرحتان فرحة حين يفطر وفرحة حين يلقي ربه]: الفرحة عند الإفطار؛ لأنه أدّى كما أمر به على وجه الكمال من غير نقصان؛ فإنه إذا أمر أحد بأمر فالمأمور لا يطمئن قلبه ما لم يتم؛ لأنه والله أعلم: أيتمّ المأمور به على ما أمر، أو يعرضه آفة في أثناء الامتثال، ويرضى أم لا؟ فإذا أتمّ كما أمر به يطمئن قلبه، ويفرح شكراً على الامتثال، أو يفرح؛ لأنه يأكل بعد الإفطار ما تشتهي إليه نفسه. قوله: [لا صام ولا أفطر]: يحتمل الإنشاء والإخبار، على الإخبار معناه: ليس بمفطر؛ لأنه صائم ظاهراً. وليس بصائم

أيضاً؛ لأن صيامه يخالف للسنة، أو لأنه لا يحصل الغرض الذي صار الصوم مشروعاً لأجله، يعني تكليف النفس، وسدّها عما تشتهي من الأكل والشرب والجماع؛ لأن التكليف إنما يحصل إذا كان مخالفاً لعادته، وأما في الصوم الدهري فتصير عاداتها الكف عن الأشياء، بل تكلف بالأكل والشرب؛ فإننا شاهدنا من كان صائماً الدهر إذا أكل يوماً أضربه، فأين تكليف النفس فيه؟ بل التكليف أن تكون عاداتها الاشتها، وأن تمنعها وتسدها عما تشتهي إليه. اختلف العلماء في كراهية صوم الدهر، فقال بعضهم -ومنهم الشافعي-: إن العلة أنه يلزم صوم أيام منهي عنها، وأما بدون صوم أيام منهي عنها فليس بمكروه. وعند إمامنا أبي حنيفة بعد إخراج الأيام المنهي عنها مكروه أيضاً، ويصدق عليه صوم الدهر؛ لأن العلة ليست لزوم صوم أيام منهي عنها؛ لأنها خارجة من أول الأمر بالنص الصريح؛ لأن صوم الدهر مكروه، وصوم العيدين حرام، فلا يدخل فيه من أول الأمر، فيكون المراد بصوم الدهر: ما سوى خمسة أيام، وكراهيته لعله الشافعي تقتضي دخولها من أول الأمر، فنقول: بل كراهيته لحديث: «إن لنفسك عليك حقاً، ولعينك عليك حقاً، ولزوجك عليك حقاً»، فافهم. قوله: [إن ربي يطعمني ويسقيني]: يحتمل المجاز، يعني أن الله يعينني ويقويني على الوصال، وأنتم لستم مثلي، فهذا من خصوصياته ﷺ، ويحتمل الحقيقة، يعني أن الله تعالى يطعمني ويسقيني من نعمائه، فأكل من رزقه تعالى، ولا أواصل وأنتم عنه غافلون، فعلى هذا لا يجوز الوصل، لا له ﷺ ولا لنا، وعلى كل تقدير علم كراهية الوصال. وصوم الوصال له صور: الأولى: أن لا يأكل شيئاً في اليوم واللييلة، ويواصل صومه بصومه. والثانية: أن يأكل شيئاً قليلاً عند الإفطار بحيث لم يسدّ الجوع. والثالثة: أن يأكل شيئاً، لكن لا في وقت الإفطار، بل وقت السحور، فالأولى مكروه عند الجمهور، والثانية والثالثة جائز خصوصاً عند إمامنا أبي حنيفة ﷺ. قوله: [باب ما جاء في ليلة القدر]: وردت الروايات في هذا الباب متعارضة مختلفة، فكل من الأئمة والمتقدمين سلك مسلكه، فمذهب الإمام أبي حنيفة ﷺ أنها دائرة سائرة في رمضان، بل في جميع السنة، وأشهر الروايات عنه أنها في رمضان خصوصاً. فعلى مذهبه لا تعارض بين الروايات؛ لأنها تقع مرة في ليلة سبع وعشرين، ومرة أحد وعشرين، ومرة خمس وعشرين، ومرة سبع عشرة، كما ورد في رواية في ليلة سنة، وقد تقع تلك الليلة في شهر شعبان. وأما قول أبي بن كعب مع التحليف على أنها ليلة سبع وعشرين فلا يخالف أبا حنيفة ﷺ؛ لأنها كانت في تلك السنة في هذه الليلة، لا أنها متعينة بليلة سبع وعشرين أبداً، وأما قول أبي بن كعب بأن علامتها بأن تطلع الشمس غير مضيئة فليس بحجة؛ لأن العلامة قد تكون عامة من ذي العلامة، فلا يدل على أنها ليلة القدر، ولو سلم أن أبي بن كعب رأى ليلة القدر بتلك العلامة، فلا يضر أبا حنيفة ﷺ كما تقدم، لكن الاتفاق على أن يطلب في رمضان، بل في العشرة الأخرى، بل في ليلة سبع وعشرين. وقال مولانا الشاه ولي الله المحدث الدهلوي غفر الله له: إن ليلة القدر التي ذكرت في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (القدر: ١) فهي في جميع السنة، وأما ليلة القدر التي هي ليلة البركة، فهي في العشرة الأخرى من رمضان، كما قالت عائشة ﷺ: إنه ﷺ كان يجتهد في العشرة الأخيرة ما لم يجتهد في غيرها، مع أنه ﷺ قال: «كل ليلة من هذه الليالي يساوي ليلة القدر». وقال شيخنا أبي مدّ ظله: ليلة سبع وعشرين من رمضان بعلامات مدلولات شتى من القرآن، منها: قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ وَمَا أَذْرَكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ (القدر: ١-٣)، لفظ ليلة القدر ثلاث مرّات، وحروف ليلة القدر المكتوبة تسع، وتسع في ثلاث يكون سبعا وعشرين، لعل تكريره تعالى بثلاث إشارة إليه، والله أعلم بالصواب. قوله: [باب ما جاء فيمن أكل ثم خرج يريد سفراً]: حديث الباب بظاهره يخالف الجمهور؛ فإن مذهبهم أنه لا يجوز الإفطار والقصر ما لم يجاوز بيوت المصر، ولم يذهب إليه أحد من الأئمة سوى إسحاق بن إبراهيم، وكيف يصح بدون التجاوز عن بيوت المصر؛ فإن علة القصر والإفطار السفر، وهو بعد مقيم في بيته، ولم يخرج إلى السفر، مع أن الأحاديث وعمل النبي ﷺ يدل على أنه لا يجوز القصر والإفطار ما لم يشرع في السفر؛ فإنه نقل أنه ﷺ خرج في حجة الوداع، وأفطر على كراع الغميم خارجاً من المدينة، وجاء في «باب قصر الصلاة» عن أنس بن مالك أنه ﷺ صلى بالمدينة الظهر أربعاً، والعصر بذى الحليفة ركعتين، وكذا قال علي كرم الله وجهه: «لو جاوزنا هذا الخصر لقصرنا» وقت خروجه من الكوفة إلى المدينة، وهذا دليل صريح للجماهير. فالجواب عن حديث الباب: أن محمد بن كعب لما سأل أنس بن مالك ب قوله: [سنة؟ فقال في الجواب: سنة، معناه: الإفطار للمسافر سنة، وأما الإفطار في البيت فليس بسنة، بل هو مذهب أنس بن مالك، لا حجة علينا. هذا على تقدير أن يعلم أن أنس بن مالك أكل في بيته، ولقيه محمد بن كعب في بيته، وأما على جواب آخر فلا نقول ولا نسلم أنه لقيه في بيته؛ فإنه ليس في الحديث تصريح البيت ولا الإشارة، بل مسكوت عنه، ونقول في الجواب: إن من عادات العرب السفر بالقافلة، كما هي مروجة إلى الآن، ومن عاداتهم أنهم كانوا يخرجون عن بيوتهم يوماً قبل الارتحال، ويجمعون في موضع خارج مصر على قدر ميل أو ميلين، فلما اجتمعوا فكانوا يرتحلون قافلة عظيمة، فتلقى محمد بن كعب ﷺ أنس بن مالك خارج مصر في جميع الناس، فرآه يأكل، وقال ما قال، فحينئذ لا إشكال؛ لأن أنس بن مالك ﷺ كان خارجاً عن بيوت مصر. قوله: [باب ما جاء في قيام شهر رمضان]: لا خلاف بين أهل السنة في سنية التراويح وأدائها بالجماعة سنة مؤكدة، واختلف العلماء في عدد الركعات، فذهب

أهل المدينة إلى إحدى وأربعين مع الوتر، وذهب أهل مكة والجمهور من الصحابة والتابعين، منهم ابن مسعود وعمر وعلي رضي الله عنهم، ومنهم أبو حنيفة والشافعي رحمهما الله إلى عشرين ركعة، وذهب بعضهم إلى ست وثلاثين، ومذهب من ذهب إلى إحدى وأربعين وست وثلاثين، فلا أصل لهما في الحديث، وأما مذهب من ذهب إلى عشرين، فله أصل في الحديث المرفوع وإن ضعف، ولو لم يكن له أصل في الحديث المرفوع، لكن لما اجتمع كبار الصحابة والخلفاء الراشدون على عشرين ركعة، فأَيُّ دليل أقوى على ذلك؟ لأنهم كانوا عالمين بأقواله رضي الله عنه وأفعاله، فلما تركوا جميع ما سوى عشرين ركعة، فعلم أنه ظهر لهم دليل أقوى على ثبوت عشرين ركعة. وأما قول من ذهب من أهل الحديث إلى ثمان ركعات، فلا أصل له في الحديث، بل نشأ من قلة الفهم، وعدم التدبر في الفرق بين صلاة التراويح والتهجد، وبينهما بون بعيد؛ فإن عائشة رضي الله عنها تقول: «ما قام صلى الله عليه وسلم للتهجد ليلة كَلَّها»، وفي باب التراويح: «قام إلى أن خيف الفلاح»، وقد جاء من حديث ابن عباس: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر»، أخرجه ابن أبي شيبة، ولا يبعد أن يقال: حصله العلم من غير طريق عائشة رضي الله عنها من سائر أمهات المؤمنين، ونقل الإجماع أيضًا على ما تقرّر، ونعترف بأداء صلاة التهجد بالتراويح؛ فإنه كما تؤدّى صلاة الضحى في ضمن العيد، مع أنه لا يقال باتحادهما، وكما تؤدّى صلاة تحية المسجد بركعتي الوضوء، وبالعكس، فكذا هذا. فالخاصل: أنه نقل الإجماع أيضًا على ما تقرّر في خلافة أمير المؤمنين، فنسبة البدعة إليه خروج عن دائرة الإنصاف، وأما وجه خلاف أهل المدينة ومكة -شرفهما الله تعالى- في تعدد الركعات، فهو أن أهل مكة كانوا يتطوفون عقيب أربع، مقام جلسة الاستراحة حول بيت الله المعظم. وأما أهل المدينة الطيبة لما كانوا بعيدين أو محرومين عن هذه الفضيلة، اختاروا أربع ركعات بدل الطواف مقام جلسة الاستراحة، إحرازًا لفضيلة الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم، فكانوا يصلّون مع الإمام عشرين ركعة، وستة عشر انفرادًا في الجلسات. وذكر الشافعي رحمهما الله أن يقول في جلسة الاستراحة ثلاث مرّات: سبحان ذي الملك والملكوت، سبحان ذي العزة والعظمة والقدرة والكبرياء والجبروت، سبحان الحي الذي لا ينام ولا يموت، سبح قدوس ربنا ورب الملائكة والروح، لا إله إلا الله نستغفر الله، ونسألك الجنة، ونعوذ بك من النار. والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. قوله: [فلا عليه أن يموت يهوديًا أو نصرانيًا]: وهذا كما قال صلى الله عليه وسلم: «من لم يدع قول الزور والعمل به، فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشرابه». الغرض منه التشديد، يعني لا فرق بينه وبين الكفر. والاستشهاد بالآية لا يتم إلا إذا قرأت إلى آخرها، يعني: «وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ» (آل عمران: ٩٧)، فعبّر عن عدم الحجج بالكفر. قوله: [باب ما جاء كم حج النبي صلى الله عليه وسلم]: ما حج صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة فغير فرض، بل الفرض ما حج بعد هجرته صلى الله عليه وسلم مرة بآخر عمره، بأن حج في ذي الحجة، وارتحل من دار الفناء إلى دار البقاء في الربيع الأول. إنا لله وإنا إليه راجعون. قوله: [باب ما جاء كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم]: اعتمر صلى الله عليه وسلم في الواقع ثلاث عمرات، عمرة القضاء في ذي القعدة، وعمرة الجعرانة، وعمرة مع حَبَّته. وأما عمرة الحديبية فقد كان صلى الله عليه وسلم شرع في بعض أفعالها، مثل الإحرام وغيره، ولم تتم حتى قضاها في العام القابل، فمن روى ثلاث عمرات فبحسب الواقع، ومن روى أربع عمرات فبحسب الظاهر، وعدّ عمرة الحديبية أيضًا، فلا تضاد. قوله: [باب ما جاء في الجمع بين الحج والعمرة]: اعلم أن الحج ثلاثة أقسام: أفراد، وتمتع، وقران. أما الأفراد فهو أن يحرم بالحج فقط من المواقيت. وأما التمتع فهو أن يحرم من المواقيت إحرام العمرة، فيؤدي أفعالها، ثم يتحلل إن لم يسق الهدي إلى أن يحرم يوم التروية، وإن ساق بقي محرّمًا. وأما القران فهو أن يحرم من المواقيت لهما، ولا يتحلل إلى أن يفرغ عن أفعالهما. فاختلف العلماء في الأفضلية، فقال إمامنا أبو حنيفة: القران أفضل، ثم التمتع، ثم الأفراد. وقال الشافعي: الأفضل الأفراد ثم التمتع ثم القران. وقال إمام دار الهجرة مالك: الأفضل التمتع ثم القران ثم الأفراد. وملاك ذلك كله فعل النبي صلى الله عليه وسلم، فما فعله صلى الله عليه وسلم فهو حسن. فقال أبو حنيفة رحمهما الله: إنه صلى الله عليه وسلم كان قارنًا، ودليله ما روي عن أنس قال: سمعته صلى الله عليه وسلم يقول: «لبيك بعمرة وحجة». ودليل الشافعي رحمهما الله ما قالت عائشة رضي الله عنها: إنه صلى الله عليه وسلم أفرد الحج. ودليل مالك ما روى سعد بن عمر وابن عباس كلهم، قالوا: تمتع صلى الله عليه وسلم. قال شيخنا مدّ ظلّه: الأولى بالتحقيق مذهب إمامنا أبي حنيفة رحمهما الله، وهو الأظهر بالنظر إلى روايات، حتى أن المحققين من الشوافع -ومنهم النووي وابن حجر- تركوا مذهب الشافعي رحمهما الله، وقالوا: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مفردًا في بدء الأمر كما قال الشافعي، ثم صار قارنًا بأن أدخل العمرة في الحج. فطريق الجمع على مذهبنا بين الروايات المتضادة المتعارضة الواردة في هذا الباب هو أنه صلى الله عليه وسلم كان قارنًا من أول الأمر، لا كما قال الشافعي رحمهما الله، وللقارن توسع في أن يقول آية تلبية شاء، إن شاء أن يقول: لبيك بحجة وعمرة، وأن يقول: لبيك بحجة فقط، أو بعمرة فقط. فمن سمع أنه صلى الله عليه وسلم قال: «لبيك بحجة» فقط، ظنّ أنه كان مفردًا، ومن سمع أنه صلى الله عليه وسلم قال: «لبيك بعمرة»، ظنّ أنه صلى الله عليه وسلم تمتع، ومن سمع أنه صلى الله عليه وسلم يقول: «لبيك بعمرة وحجة»، تيقّن أنه صلى الله عليه وسلم قارن، فلهذا لا تعارض في الروايات. فأقوى الدلائل على مذهب إمامنا أبي حنيفة رحمهما الله جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين تلبية الحج والعمرة؛ لما أن المفرد لا يجوز له أن يقول: لبيك بهما، بل بالحج فقط، وكذلك للمتمتع ليس له أن يقول: لبيك بهما، بل بالعمرة فقط. وأما القارن فله توسع فيه، إن شاء جمع بينهما، وإن شاء أفرد، فجمعه صلى الله عليه وسلم بين التلبيتين لا يستقيم على مذهب الشافعي ومالك رحمهما الله أصلاً، وأما على مذهبنا فقد قدّمنا على أنه ورد في بعض الروايات صريحًا أنه صلى الله عليه وسلم

قال: «قارنت بهما». فبشرط الإنصاف هذا مؤيد لما ذهب إليه إمامنا أبو حنيفة رحمته الله، ومعارض ومخالف لما ذهب إليه الإمام الشافعي والإمام مالك رحمتهما الله. وما رويت من الروايات خلاف مذهب أبي حنيفة من التمتع فمعناه التمتع اللغوي لا الاصطلاحي، ومعنى رواية عائشة رضي الله عنها: «أنه عليه السلام أفرد الحج» يعني أنه عليه السلام كان قارئاً، فأدّى أفعال كل واحد من الحج والعمرة على سبيل الأفراد والاستقلال، لا بأنه أدخل أفعال العمرة في أفعال الحج كما قال الشافعي رحمته الله. فهذا التأويل أفاد فائدة أخرى لمذهب إمامنا أبي حنيفة رحمته الله، وكذلك معنى أفراد أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، يعني لم يدخلوا أفعالها في أفعالها، بل أدوا كل واحد على سبيل الاستقلال. ويمكن أن يقال: إنهم حجوا حجاً متعدداً، فأفردوا أيضاً مرة وقارنوا أخرى. وأما نهي عمر ومعاوية رضي الله عنهما فإنما يفيد الشافعي رحمته الله إذا حمل على التجريم، ولا يحمل أدنى عاقل عليه كيف! وقد ثبت مشروعية القران والتمتع بنص القرآن الشريف، وأجمع المسلمون على حسنهما. بل النهي كان للشفقة على أمة محمد عليه السلام، بأن لا يتكلفوا عليهما في سفر واحد إلى بيت الله تعالى، بل عليهم أن يؤدوا الحج والعمرة بسفرين، وأجمعوا فضيلة السفرين مرتين. وهذا كما قال أبي: إن ابن مسعود رضي الله عنه يعلم يقيناً أن ليلة القدر هي ليلة سبع وعشرين، لكن كره أن يخبركم فتشكلوا. قوله: «أولا تلبس القفازين»: النهي للاستحباب عند الجمهور، وعند أبي حنيفة أيضاً لبس القفازين جائز للمرأة؛ لأن النهي عن لبسها لها إما لكونها مخيطين أو ستر الأيدي، لا سبيل إلى الأول؛ لأن لبس المخيط جائز لها، ولا سبيل إلى الثاني؛ لأن ستر الأيدي جائز عن الرجل أيضاً فضلاً عن المرأة. قوله: «أبواب ما جاء في لبس السراويل والخفين إلخ»: الإجازة في لبس الخفين والسراويل عند إمامنا أبي حنيفة رحمته الله مشروطة بأحد الشرطين: قطع الخفين من أسفل من الكعبين، والاتزار بالسراويل، بأن يشقها ويصنعها رداء (تهبند) بغير الخياطة، وإن لبسها على حالها يلزم عليه الدم لا محالة. قوله: «وأمره أن ينزعها»: الأمر بالنزع للوجوب؛ لأن لبس المخيط بعد الإحرام حرام للرجل. ثم في كيفية النزاع اختلاف، فقال البعض: يشقها من الصدر، وينزعها عن الجانبين لا من الرأس. وقال الجمهور: لا بأس بأن ينزعها تعجلاً من جانب رأسه. قوله: «أبواب ما جاء في كراهية تزويج المحرم»: اختلف الإمامان إمامنا أبو حنيفة والشافعي رحمتهما الله في أنه هل ينعتد نكاح المحرم في حالة الإحرام أم لا؟ فقال إمامنا أبو حنيفة رحمته الله بالانعتاد. واستدل الشافعي رحمته الله بقول أبان بن عثمان في أخيه: لا أراه إلا أعرابياً جافياً، إن المحرم لا ينكح ولا يُنكح. قال شيخنا مدّ ظلّه: لا دليل في قول أبان بن عثمان على ما ذهب إليه الشافعي رحمته الله؛ لأنه لا تصريح فيه أن نفي النكاح على الاستحباب أو على الوجوب؛ فإن كان الأول فيسلمه أبو حنيفة من أول الأمر؛ فإن كان الثاني فلا نسلّمه بلا دليل وقرينة. وأما قول الترمذي رحمته الله: «منهم عمر بن الخطاب وعلي وابن عمر رضي الله عنهم» فليس دليلاً صريحاً على مذهب الإمام الشافعي رحمته الله أيضاً؛ لأنهم متفقون بالشافعي رحمته الله في الجزء الذي يسلمه أبو حنيفة رحمته الله من أول الأمر، يعني عدم الأولوية، ولا يوافقون له في جميع مذهبه؛ فإن من دأب الترمذي والنووي رحمتهما الله أنهما يعدّان بقليل الاشتراك أسماء الصحابة وكبار التابعين، ويقولان: إنهم موافقون لنا، مع أنه لا يكون الاشتراك إلا في جزء قليل، فظاهر عبارتهم يوهّم الاشتراك في الكل. وحديث ابن عباس مخالف لما ذهب إليه الشافعي رحمته الله. فلما تعارضت الروايات فليرجع إلى ما مهّده أهل الأصول يعني القياس، فإن القياس يرجّح مذهب إمامنا أبي حنيفة رحمته الله؛ لأن نفس النكاح ليس بمحرم في حالة الإحرام، نعم، الوطء حرام. وأبو حنيفة رحمته الله يمنعه من أول الأمر، وعلى طرز أهل الحديث فمذهبه قوي أيضاً؛ لأن رواية ابن عباس أقوى وأصحّ بالنسبة إلى رواية غيره، وإن كان رواية غيره صحيحاً وأحفظ وأثبت بالنسبة إلى يزيد بن الأصم. وابن عباس فقيه مجتهد لا هو، فلروايته ترجيح على رواية غيره، كما هو مقرر عند أهل الأصول. وأما قول الترمذي رحمته الله: «وزيد بن الأصم هو ابن أخت ميمونة» فمسلّم، لكن ابن عباس أيضاً ابن أخت ميمونة، فلو كان الترجيح بهذا فهو موجود في ابن عباس رحمته الله من أول الأمر، مع أن قول أبان بن عثمان: «لا ينكح ولا يخطب» مخالف للشافعي رحمته الله أيضاً، فما هو تأويله في هذا القول، ولا يصحّ بدون التأويل عنده، فهو تأويلنا في «لا ينكح ولا يخطب». فالحاصل أنه لا سبيل إلى ما ذهب إليه الشافعي رحمته الله، لا من جهة الرواية ولا من جهة الدراية والقياس وقواعد الأصول. فالأقرب إلى التحقيق والأولى بالتدقيق مذهب إمامنا أبي حنيفة رحمته الله. قال شيخنا مدّ ظلّه: إنهم اتفقوا على أن نكاح ميمونة وموتها وبناء النبي عليه السلام بها من الأمور الثلاث التي وقعت بـ«سرف»؛ فإن تحقّق أن نكاح ميمونة كان في وقت رجوع النبي عليه السلام عن مكة إلى المدينة فقول الشافعي رحمته الله صحيح، ولا سبيل حينئذ إلى مذهب أبي حنيفة رحمته الله، وإن تحقّق أنه عليه السلام نكح بها وقت رحله إلى مكة لا وقت الرجوع، فحينئذ مذهب أبي حنيفة رحمته الله صحيح، ولا يفي السبيل إلى مذهب الشافعي رحمته الله، لكنه قد تحقّق بالنظر إلى الرواية والدراية أن النكاح كان وقت ذهابه عليه السلام إلى مكة، لا وقت الرجوع. وأما الدراية فهي تعجب الأصحاب من أمر غريب، وهو وقوع موتها ونكاحها والبناء بها في مكان واحد، وهو «سرف»، والعجب لا يتحقّق إلا إذا وقعت أمور ثلاثة في أوقات متعدّدة متجدّدة لا في وقت واحد؛ لأنه لا تعجب في أن ينكح ويبنى ويموت الرجل في موضع إقامة، وأما على طرز أن يقال: إن النكاح والبناء وقعا في وقت الرجوع في وقت واحد فلا تعجب، بل التعجب في أنه عليه السلام نكحها وقت الذهاب إلى مكة، وبنى بها وقت الرجوع إلى المدينة، ومات بعد وفاته عليه السلام بمدة مديدة في موضع نكاحها وبنائها بها. وأما الرواية فهي أنه عليه السلام لما أقام بمكة ثلاثة أيام، فقال كفار مكة لأمير

المؤمنين علي كرم الله وجهه: قل لصاحبك أن يذهب ويرجع حسب وعده، فقال علي رضي الله عنه لرسول الله ﷺ ما قالوا، فقال ﷺ له: «قل لهم: إني نكحت ميمونة وأريد الوليمة؛ فإن أبقيتموني أكلتم من وليمتي»، فقالوا: لا نأكل من وليمتك، ولا حاجة لنا في طعامك وشرابك، فاذهب أنت وأصحابك. فإنهم لم يأكلوا من طعام النبي ﷺ. وهذا من قسمتهم، فهذا بشرط الإنصاف صريح في أن النكاح وقع وقت ذهابه إلى مكة، وكان ﷺ محرمًا؛ لأن ميقات أهل المدينة ذا الحليفة قريب من المدينة على قدر فرسخين، فبهذا ثبت مذهب إمامنا أبي حنيفة رحمه الله. فحينئذ نؤول في روايات أخر خلاف رواية ابن عباس رضي الله عنهما، منها «وهو حلال»، معناه أنه ﷺ نكح بها وهو في الحل لا في الحرم، ولا شك أن السرف في الحل. وأما القول بأن ميمونة صاحبة القصّة، وهي تقول: «وهو حلال»، فلا اعتبار لقولها؛ لأن لها انكشف ما غيرها انكشف. ومسلم أنها صاحبة القصّة، لكن لا يلزم منه أن تكون عالمة بحال النبي ﷺ؛ لأنها جاءت في خدمته ﷺ بعد النكاح وقت البناء، وأما قبل النكاح فهي وغيرها سواء في العلم وعدم العلم. ولو سلم زيادة علمها بالنسبة إلى غيرها، فيمكن أنها قالت: «تزوجني وهو حلال»، معناه: بنى بي وهو حلال، كما قالت مرة أخرى: «بنى بي وهو حلال»، فمعنى الكلامين واحد، لكن لما فهم يزيد بن الأصم معنى الكلامين متغايرًا، روى الرواية باللفظين، فوقع الناس في الخط من مقابلة الالفاظ، مع أن غرض أم المؤمنين ميمونة رضي الله عنها كان من قولها: «تزوجني وهو حلال» البناء والوطء لا النكاح؛ لما أن الزوج بمعنى الوطء شائع وذائع، حتى قالوا: إن استعمال النكاح في الوطء على سبيل الحقيقة، والله أعلم. قوله: «ما لم تصيده أو يصد لكم»: أي بإعانتكم وإشارتكم؛ لقوله ﷺ: «هل دللتكم؟ هل أعنتكم؟ هل أشرتكم؟» قالوا: لا. قال: «إذن فكلوا». فعلى هذا رد النبي ﷺ هدية صعب بن جثامة؛ لأنه كان أهدي حمارًا وحشيًا حيًا، وليس للمحرم ذبح الحي، بل يصير واجب الإرسال في يده. وقال الشافعي رحمه الله: معنى قوله ﷺ: «لم يصد لكم»، أي بنيّتكم اصطادوا. فأكله للمحرم مكروه تنزيهًا. وأبو حنيفة رحمه الله يوافقه في هذا القدر؛ لثلا يجترئ الحلال على الصيد لهدية الغير، فهذا النهي من قبيل سد الذرائع. وأما الجواب عن رواية ابن جثامة بأنه كان أهدي للنبي ﷺ حمارًا وحشيًا حيًا، فلذا رده ﷺ، فيشكله أنه ورد في بعض الروايات لفظ «لحم»، وفي البعض «عضد». فقليل في الجواب: إن رواية اللحم والعضد غير محفوظة. بقي شبهة أن أبا قتادة لما خرج مع النبي ﷺ من المدينة فكيف بقي حلالًا؟ فيمكن أنه جاء للضرورة إلى سبيل لا يخاذي ميقات المدينة، فبقي حلالًا. قوله: «فأهدى له حمارًا وحشيًا فردّه عليه»: ذهب البعض إلى أنه لا يجوز أكل لحم الصيد للمحرم أصلًا، وإن لم يصده بأسره وإعانتته، واستدلوا بهذا الحديث. وأجيب بأنه ﷺ إنما كان رده؛ لأنه أهدي حيًا، أو يقال: إن سلم أنه أهدي لحمه لا الصيد حيًا، فيمكن أن رده ﷺ؛ لاحتمال أن يكون المحرم أعان الصائد أو أشار به غيره، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال. قوله: «أكلوه فإنه من صيد البحر»: فيه تفصيل: ذهب البعض إلى أن الجراد من صيد البحر، أكله حلال، وصيده مباح للمحرم، ولا فدية عليه؛ لأنه من صيد البحر كالخوت. وأما فتوى عمر رضي الله عنه: «تمرة خير من جرادة، فمتروك في مقابلة الحديث». وأما مذهب إمامنا أبي حنيفة رحمه الله فهو: يجوز أكله لا اصطياده للمحرم. غاية ما في الباب أن ما اصطاده المحرم فهو ميتة، وميتة الجرادة يجوز أكلها، وأما الصدقة فتجب بالاصطياد لفتوى عمر رضي الله عنه، ولا دليل في الحديث على نفي الصدقة؛ لأن معنى قول النبي ﷺ: «إنه من صيد البحر» يعني مشابهة بصيد البحر في أنه يجوز أكله بلا ذبحه، وليس معناه أنه من صيد البحر خلقه، كيف! وهو مخالف لمشاهدتنا؛ لأنه يولد في البر والجبال. فاعترض على هذا الجواب بأنه لا يلائم ما قلتم في معنى صيد البحر ما ورد في رواية «ابن ماجه»: أن صحابيًّا يقول: إني رأيت الحوت انتثر، فخرج الجراد من أنفه. فإنه صريح في أن خلقته من البحر، لا كما قلتم من المشابهة. أجيب بأنه يمكن أن يكون الجراد قد دخل في أنف الحوت من الخارج؛ فانتثر الحوت، فخرج الجراد، فزعم الناظر أنه خلق من أنفه. ثم اعترض بأنه لا يلائم ما ورد في رواية «ابن ماجه»: أن النبي ﷺ دعا بهلاك الجراد، فقال الصحابة رضي الله عنهم: يا رسول الله، إنه أمة عظيمة من الأمم، وإعدام الأمة برأسها لا يناسب بشأنك، ولا يقتضيه العقل ولا النقل؛ فإنه ﷺ قال: «لولا الكلاب أمة لأمرت بقتل الكلاب». فقال النبي ﷺ: «إنه من صيد البحر». فحاصل جواب النبي ﷺ أنه وإن هلك بدعائه ما على الأرض من الجراد، لكن لا يهلك نسله؛ فإن خلق الجراد من الحوت فيزيد نسله ولا ينقطع. فقليل في الجواب: إن معنى قوله ﷺ: «إنه من صيد البحر» على سبيل المجاز، يعني يكثر وجوده في أطراف العالم حتى الجبال والبحار؛ فإن هلك طائفة فيحتمل أن تبقى أخرى في أنواع العالم، وهذا كما نقول في عرفنا: إن هذا الشيء كثير من كذا. قال شيخنا مدّ ظلّه: هذا ما قالوا، ولا يخفى ما فيه من التكليف والتكلف والبعد وتحويل النصوص عن ظواهرها، فالأولى عندي أن لا تحوّل النصوص عن الظاهر، ويبين معنى الأحاديث على وجه لا يبقى شائبة البعد، فأقول: قوله ﷺ: «إنه من صيد البحر»، على ظاهره، يعني خلقته، لا حاجة إلى التأويل، وأما القول بأنه يخالف المشاهدة، فلا نسلم؛ لأننا لا نقول: إن خلقته منحصرة في البحر، بل يخلق في البحار، ويعيش في البر أيضًا، فعلى هذا لا حاجة إلى تأويل معنى رؤية الصحابي، أو تأويل جواب النبي ﷺ. فهو متوسط، يخلق في البحار وفي الجبال وفي البر أيضًا، فمن حيث إنه من صيد البحر يحل للمحرم أكله بلا ذبح، ومن حيث إنه من خلق البر والجبال فتجب في اصطياده الفدية، فلذا قال عمر رضي الله عنه: «تمرة خير من

جرادة. فلا نترك فتوى عمر رضي الله عنه كما ترك البعض، ولا نؤول في النصوص. قوله: [باب ما جاء في الضبع يصيبها المحرم]: ههنا مسألتان: وجوب الفدية على صائد الضبع، وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه، وجواز أكل الضبع كما يوهمه ظاهر الحديث، وإليه ذهب الشافعي رضي الله عنه، وعند إمامنا أبي حنيفة رضي الله عنه لا يجوز أكله. والجديد يخالف أبا حنيفة رضي الله عنه ظاهراً، فدللنا قول النبي ﷺ: «نهي عن أكل كل ذي ناب ومخلب من السباع». وهو قاعدة كلية، ويدخل في جزئياته الضبع. وأيضاً سيجيء في «الترمذي» -إن شاء الله تعالى- في «أبواب الأطعمة»: أن النبي ﷺ نهى عن أكل الضبع خاصة، وشدد فيه. فلما تعارضت الروايات، وقاعدة الأصول تقتضي ترجيح عدم المبيع على المبيع، ولذا أخذ أبو حنيفة رضي الله عنه بما ذكرنا. ويحمل حديث الباب على النسخ؛ لقول أهل الأصول: إذا تعارض المحرم والمبيع، ولم يعلم التاريخ، فالأولى بالتقديم المبيع، وبالتأخير المحرم؛ لما فيه التحرز عن تعدد النسخ. ويمكن التطبيق بين الأحاديث بأن يقال بأن حديث الباب ليس بمصرّح لمقصود الشافعي رضي الله عنه؛ لما فيه من وجود الاحتمال، كما سنبينه إن شاء الله تعالى، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال، وهو أن يقال: إن مرجع ضمير «أقاله» قوله: «الضبع أصيد هي» لا قوله: «أكلها». فالحاصل أن النبي ﷺ لم يحكم بحلّة الضبع، بل قال: «الضبع صيد». يعني تجب الفدية على صائدها المحرم؛ لأنه في حكم الصيد. ولما كان الصيد في العرف يتبادر منه الحلال، فاستنبط جابر بن عبد الله من قول النبي ﷺ: «الضبع صيد» أنها حلال أكلها. وهذا اجتهاده، والمجتهد قد يصيب وقد يخطئ؛ لأن النبي ﷺ ما قال: «حلال أكلها». قوله: [باب ما جاء كيف الطواف]: حديث الباب بتمامه مذهب إمامنا أبي حنيفة رضي الله عنه، فالأولى بركعتي الطواف مقام إبراهيم عليه السلام، ثم مسجد الحرام كله، ثم الحرم. قوله: [باب ما جاء في الرمل إلخ]: فيه مذهبان، مذهبان أن الرمل من الحجر إلى الحجر في أربعة جوانب، ومذهب البعض أن الرمل من الحجر الأسود إلى الركن اليماني في ثلاثة جوانب، فحديث الباب حجة لنا عليهم. قوله: [في المسعى]: أي موضع السعي بين الميدين الأخضرين. قوله: [وأنا شيخ كبير]: له معنيان، الأول: أنه لما أنكر المعترض على ابن عمر رضي الله عنهما بأنك تمشي في المسعى، مع أن السعي سنة، رأيت النبي ﷺ يسعي. فقال ابن عمر رضي الله عنهما في الجواب: نعم، السعي سنة، ولكني رأيت النبي ﷺ سعى بين الميدين الأخضرين، ورأيت يمشي أحياناً بياناً لتعليم الجواز أو للعذر، فلما علم أن السعي يسقط في الضرورة، وإني شيخ كبير، فلا أطيق السعي، وأمشي للعذر. فعلى هذا معنى قول ابن عمر رضي الله عنهما: رأيت النبي ﷺ يمشي بين الميدين الأخضرين ويسعى بينهما. وأما الثاني فهو أن يقال: معناه: رأيت النبي ﷺ يمشي ويسعى بين الصفا والمروة، فالسعي بين الميدين الأخضرين، والمشي خارجاً عنهما، فعلم أن كلا من الأمرين جائز بين الصفا والمروة؛ فإني أختار المشي؛ لمكان الضرورة بين جمع الصفا والمروة. قوله: [باب ما جاء في الطواف راكباً]: عند البعض تجب الفدية بالطواف راكباً، وأما عندنا فلا تجب؛ بل الطواف راكباً يكره. وجه الكراهة أن فيه خوف تلوث المسجد بالنجاسة بأن يبول الدابة. وقيل في وجه الكراهة: إن فيه خوف إيذاء الناس؛ لأنه مجمع عظيم، وفيه خوف أن تضرب الدابة أحداً، فإن أمن من الوجهين فلا بأس. والنبي ﷺ كان مأثراً من جهة ناقته من الأمرين، إما بعادتها أو ببيان الوحي. ووجه طوافه ﷺ راكباً: قيل في بعض الروايات: علالة طبيعته، وقيل: لأن كل أحد قريب وبعيد كان جاء؛ ليتعلم أفعاله، ويسهل على الناس سؤال السائل وجوابه ﷺ وغير ذلك، على موضع هو أعلى من مجمع الناس، ويحتمل أن يكون جميع الأمور ملحوظة له ﷺ؛ لما لا تعارض في الأسباب. قوله: [من طاف بالبيت خمسين مرة إلخ]: المراد بالطواف إما الطواف المصطلح الشرعي الذي هو عبارة عن سبعة أشواط، فخمسون طوافاً ثلاث مائة وخمسين شوطاً، وإن أريد بالطواف الشوط، فخمسون شوطاً سبعة طواف، ويبقى حينئذ شوط زائد، فعليه أن ينضم إليه ستة أشواط أخرى حتى يتم الطواف. قوله: [باب ما جاء في الصلاة بعد العصر إلخ]: مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه أنه لا تجوز الصلاة بمكة أيضاً في الأوقات المكروهة نظراً إلى حديث النهي، وجوّز الشافعي في الأوقات المنهي عنها؛ لحديث الباب. فإن حمل الأحاديث على التعارض فيرجح وقت التعارض حديث النهي؛ لكثرة الطرق والرواة والصحة. مع ترجيح قاعدة الأصول، وللنهي تقوية بفعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وإن لم يحمل على التعارض فيمكن الجمع بوجهين، الأول: كما اختاره الشافعي، يعني يخصص من النهي هذا، والثاني: ما اختاره أبو حنيفة، يعني يخصص أحاديث النهي عن هذا الحديث. وتخصيص إمامنا أبي حنيفة أولى وأوفق بالنسبة إلى تخصيص الشافعي؛ لما قدّمنا أن للنهي ترجيحاً على المبيع. ويمكن بل الأولى أن يقال: إنه لا تعارض أولاً بين الأحاديث؛ فإن عموم إجازة الصلاة في الأوقات المكروهة لا يستفاد إلا إذا كان المخاطبون بقلوبهم: «وَصَلِّ أَيْةَ سَاعَةٍ شَاءَ» المصلين، وليس كذلك، بل المخاطبون خدام الكعبة الشريفة. ووجهه أن خدام بيت الله تعالى كانوا يسدّون بيت الله تعالى، وكانوا يمشون عقيب حاجاتهم، والناس كانوا يتضررون بفعلهم، فزجرهم النبي ﷺ بأنه ليس لكم أن تسدّوا أبواب بيت الله، وتمنعوا الناس عن الطواف والصلاة في المسجد الحرام، بل عليكم أن تفتحوا أبواب الكعبة الشريفة كل ساعة بليل ونهار، وللمصلي وسعة في أن يصلي بليل أو نهار بعد خروج الأوقات المكروهة المنهي عنها أو لا. فليس فيه إجازة أداء الصلاة كل وقت، كما أنه يفهم من قول النبي ﷺ في باب الزكاة للمتصدقين: «أَرْضُوا مَصَدِّقَكُمْ وَإِنْ ظَلَمَكُمْ»، قالوا: يا رسول الله، وإن ظلموا؟ قال: «وإن ظلمتم». فلا يفهم منه أدنى عاقل أن النبي ﷺ أجاز الظلم وأباحه؛ لأنه ﷺ كان

قال للمتصدقين أولاً: «المتعدي في الصدقة كمانعها»، وزجرهم ومنعهم عن التعدي والظلم، ووعظهم وذكرهم، ثم قال للمتصدقين: «وإن ظلمتم». وكان غرض النبي ﷺ أنهم لا يظلمون عليكم إن شاء الله تعالى؛ لأنني منعهم وزجرتهم، بل عليكم أن ترضوهم، فكذا فيما نحن فيه أن النبي ﷺ كان نهى أولاً عن الصلاة في الأوقات المنهي عنها، ثم بعد ذلك أجاز الصلاة في جميع الأوقات سوى التي منع فيها أولاً. قوله: [باب ما جاء في دخول الكعبة]: دخولها سنة من غير المؤكدات، وأما الدخول كدخول اليوم فحرام، كما قال فقهاؤنا؛ لأن الله تعالى لعن الراشي والمرشي، والأمر في اليوم على الرشوة. قوله: [باب ما جاء في الصلاة في الكعبة]: جائز نوافلها وفرائضها إلى أي جدار توجه. وبلال وابن عباس ؓ اختلفا في صلاة النبي ﷺ في الكعبة، فنحن نرجح قول بلال ؓ؛ لأنه مثبت، ويخبر عن شيء رآه وعلمه وتيقن بوقوعه. وأما الناهي فيخبر عن عدم رؤيته فعل النبي ﷺ، وعدم رؤيته ليس دليلاً على عدم الفعل في الواقع، إلا إذا كان النهي ناشئاً عن دليل، وأي دليل هناك لابن عباس ؓ؟ ووجه الخلاف أن النبي ﷺ لما دخل الكعبة، ودخل معه بلال وابن عباس ؓ، فسد الباب؛ لئلا يزدحم الناس في الدخول، وأظلم النهار، فرأى بلال ؓ أن النبي ﷺ جعل العمود بين العمودين، فكبر، فصلى بقربه ﷺ، ولم ير ابن عباس ؓ فعل النبي ﷺ؛ لبعده والظلمة، بل سمع «الله أكبر». ففي قول ابن عباس ؓ أيضاً قرينة لنا على أن النبي ﷺ صلى. قوله: [باب ما جاء في كسر الكعبة]: اعلم أن بناء إبراهيم وإسماعيل كان على بابين، فلما بنيت ثانياً بنيت على باب واحد، فلما ملك ابن زبير ؓ هدمها، وجعل لها بابين؛ لحديث النبي ﷺ، فلما تسلط عليها حجاج بن يوسف وجاء زمان إمارته هدمها، فجعل لها باباً واحداً على ما كان قبل بناء ابن زبير ؓ، فلما جاء خلافة هارون الرشيد، استفتى مالك بن أنس ؓ لبناء الكعبة حسب بناء إبراهيم وولده إسماعيل ؑ، فلم يجوز؛ لئلا يجترئ الناس على هدم الكعبة؛ صونا لحرمتها. أدام الله تعالى بناءها. قوله: [الحلق أو قصر ولا حرج]: يؤدي في يوم النحر أربعة أفعال، الأول: رمي الجمرة العقبة، ثم بعد ذلك الذبح، ثم الحلق، ثم الطواف. والترتيب بينها واجب عند أبي حنيفة، ويلزم الدم بالترك. وعند الشافعي سنة، لا يلزم شيء بالترك. وفي قوله ﷺ: «لا حرج»، لا دليل للشافعي علينا؛ لأن معنى الحرج: الإثم، قاله صاحب «القاموس». فمعناه: لا إثم عليك؛ لأنك جاهل، والجهل عذر، يعني في ابتداء الإسلام. فلا بحث في الحديث عن وجوب الصدقة وعدمها، بل الحديث ساكت عنهما مع أنه روي في رواية ابن عباس ؓ بعد تلك الجملة: «إنما الحرج في أذى الناس»، ففي تلك الجملة معنى الحرج عند الشافعي الإثم، فكذا فيما نحن عندنا، مع أن ابن عباس راوي الحديث أفتى بوجوب الفدية، وفعل الراوي بيان لمروية، كما هو مقرر في الأصول، ولو سلم عدم وجوب الفدية من قوله ﷺ: «لا حرج»، كما فهم الشافعي، ففي زمان النبي ﷺ لا الآن؛ لأن زمان النبي ﷺ كان زمان ابتداء الإسلام، وكان الجهل معتبراً، وأما في زماننا فلا. قوله: [باب ما جاء في الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة]: الجمع جمعان: في العرفات، بأن يقدم العصر ويجمعها إلى الظهر. وجمع في المزدلفة، بأن يؤخر المغرب إلى وقت العشاء فيجمعهما إما مطلقاً أو منفصلاً، ففي الجمع الأول يقيم إقامتين عندنا، وفي الجمع الثاني يكتفي بالإقامة الأولى. ووجه الفرق أن العشاء في وقته، فلا يفرد بالإقامة إعلاماً، بخلاف العصر في العرفات؛ لأنه مقدم عن وقته، فيفرد بالإقامة إعلاماً، كذا قال في «الهداية». ويشكل أنه روي في رواية: أنه ﷺ صلى بالمزدلفة بأذان وإقامتين، فيعارض حديث الباب، فيمكن التطبيق بأن يقال: إن صلاتهما متصلين بغير مكث بينهما فتكفي الإقامة الواحدة، وإن صلاتهما بمكث بينهما يصلي بإقامتين، والله أعلم. قوله: [فحضر الأضحى فاشتركتنا في البقرة سبعة وفي الجزور عشرة]: هذا خلاف ما ذهب إليه الجمهور، وهو أن حكم الإبل مثل حكم البقرة. فالجواب إما أن يقال بنسخ رواية ابن عباس ؓ، لكن دعوى النسخ لا يصح بدون علم التاريخ، ودونه خرق القتاد، فتدبر. أو يقال: إنه متروك بالإجماع. أو يقال: إنه ضعيف غريب، كما قال الترمذي. ورواية جابر ؓ صحيحة فلا يعارضها، فنعمل عليها، أو يقال: إن ابن عباس لا يبين حكم الأضحية، بل يقول: إنا كنا في سفر من الأسفار، فلما نحررت البقرات والجزور، فاشتركتنا في البقرة سبعة سبعة، وفي الجزور عشرة عشرة؛ للأكل والخصص والتقسيم. قوله: [باب ما جاء في إشعار البدن]: المشهور من مذهبنا أنه يكره الإشعار، والحديث يخالفه. فأجيب بأنه إنما يكره؛ لأنه مثله، وقد نهي عنها، وأما إشعار النبي ﷺ فكان قبل النسخ. ولكنه ليس بسديد؛ لأن إشعاره ﷺ كان بعد نسخ المثلة؛ لأنه أشعر في حجة الوداع، ونسخ المثلة كان في غزوة خيبر، فلا يصح دعوى النسخ. وأجاب البعض بأنه ﷺ وإن أشعر بعد نسخ المثلة لكن للضرورة، وهي أن المشركين كانوا لا يتركون الجزور ما لم يعلموا أنها بدنة، فأشعر النبي ﷺ بهذه الضرورة، وأما اليوم فهو من قبيل رفع الحكم برفع العلة. وقال الديوبندي مذهبنا لم يقل أبو حنيفة بكراهة الإشعار، ووقع المتأخرون في نقل مذهبه في الغلط، فجميع الاعتراضات على المتأخرين، لا على إمامنا أبي حنيفة ؓ، كما نقل مذهبه أنه قال: صلاة الاستسقاء ليست بسنة، مع أنه يقول بسنيتها. فأحسن الأجوبة ما أجاب الطحاوي ؓ أن أبا حنيفة ؓ لا يكره الإشعار مثل إشعاره ﷺ، بل قائل بسنيتها، بل قال: يكره إشعار جهال زمانه، بأن يضربوه بقناة، ويقطعون اللحم، فيفضي إلى المثلة وتهلكة البدنة. وأما إشعاره ﷺ فهو خراش في الجلد فقط حتى يخرج الدم لا قطع اللحم. قوله: [باب ما جاء في طواف الزيارة بالليل]: علم من ظاهر الحديث أن النبي ﷺ طاف بالبيت

بالليل، ويخالفه ما جاء في رواية أخرى: أن النبي ﷺ طاف طواف الزيارة بعد رمي الجمرة العقبة يوم النحر، بأن طاف ثم رجع ثم صلى الظهر بعد الرجوع بمنى، فيمكن التطبيق بأنه ﷺ طاف طوافين، طواف الفرض - وهو المسمى بالزيارة والإفاضة - نهارًا قبل الظهر كما جاء في رواية أخرى، ولم يعلم راوي الحديث، ثم طاف بالبيت ليلاً طواف النافلة، فعلم أن النبي ﷺ طاف طواف الزيارة الآن، فهذا ظنه، وموجبه عدم علمه بطواف قبل ذلك، أو يقال: إن له معنى آخر، يعني أجاز التأخير إلى الليل لا أنه أخر بنفسه، فالإسناد مجازي، والمراد حينئذ إما ليلة يوم الثالث عشر التي هي آخر أوقات الطواف، وهو بعيد ظاهرًا، وإما ليلة يوم الطواف، يعني ليلة يوم الحادي عشر، وهو قريب، فعلى هذا الشق معنى التأخير إليه يعني إلى الوقت المستحب والأفضل، فالأداء يتحقق إلى ليلة الثالث عشر. قوله: [باب ما جاء في حج الصبي]: وصورته: أن يلبسه ثياب الإحرام، أو يكون عريانًا؛ فإنه صبي، وستر العورة ليس بلازم في حقه، أو يلبسه المخيط، ولا يجب الدم عليه بلبس السخيط، والصبي إذا بلغ في حالة الإحرام انقلب إحرامه بالفريضة فيجزئ؛ لعدم لزومه الإحرام الأول، بخلاف الرقيق المحرم إذا أعتق فلا ينقلب إحرامه بإحرام الفريضة ما لم يحدد؛ للزوم الإحرام الأول، هذا هو الفرق بينهما. قوله: [باب منه]: الحج عن الغير يجوز عندنا بشرط العجز الدائم إلى أن يدركه الموت، وإلا فينقلب الفرض عليه، وأما حج التطوع فيجوز النيابة فيه بلا شرح مذكور، وإن أوصى الميت بالحج عنه وترك مالا فيجب عنه على الموصي له حتمًا مقضيًا، وأما بغير الوصية فيسقط الفرض إن شاء الله تعالى، كذا قال الإمام محمد ﷺ. قوله: [باب ما جاء في العمرة إلخ]: عند الجمهور سنة مؤكدة، وعندنا واجب في رواية، وسنة في أخرى، وعند الشوافع فرض. قوله: [دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة]: معناه كما قال الشافعي ﷺ، ونقله الترمذي، يعني دخل وقته في وقته، لا كما اعتقد أهل الجاهلية أن العمرة في أشهر الحرام من أفجر الفجور، ومن خرافاتهم: إذا صحَّ الدبر، وعفى الأثر، وانسلخ صفر، دخلت العمرة لمن اعتمر. واستدل بعض الشوافع على وحدانية السعي والطواف لهما بهذا الحديث، يعني دخل أفعالهما في أفعاله، وليس بسديد، والسديد ما قال الشافعي، لا كما قال الشوافع. قوله: [من كسر أو عرج فقد حل]: حجة على الشافعي ﷺ من أبي حنيفة ﷺ حيث لم يُجَزَّ الإحصار بالمرض. قوله: [باب ما جاء في الاشتراط في الحج]: عند إمامنا الشرط وعدمه سواء، وإن حل فعليه الحج والعمرة من قابل، وهذا هو مذهب ابن عمر وابن مسعود ﷺ، وأما عند الشافعي فيعتمر، ويخرج بلا وجوب الدم، وأما الجواب في اشتراط الشرط فهو تطيب القلب، بأن يحل وقت الإحصار بلا تردد، وأما لو كان لم يشترط من أول الأمر، فيختلج في صدره اختلاجًا في التحليل وقت الإحصار، ولا يطيب نفسه بنقض عمله بعد ما شرع فيه. قوله: [عن جابر أن رسول الله ﷺ قرن إلخ]: كما قال أبو حنيفة: إن النبي ﷺ كان قارئًا، فيؤيده رواية جابر صريحًا بلفظ «قرن»، ثم اختلف أبو حنيفة والشافعي، فقال بطواف وسعي واحد، وقال أبو حنيفة بطوافين وسعين، ولا يصح أن يحتج الشافعي بحديث جابر؛ لأن مدار استدلاله بروايته على أن يسلم أولاً أن النبي ﷺ كان قارئًا، وهو لا يسلم، ودونه خطر القتاد، فكيف يحتج علينا بما أنكره هو؟ بل يمكن أن يحتج الشافعي برواية ابن عمر ﷺ، ولكن لا يصح، كما سنذكره إن شاء الله تعالى. ومؤيد أبي حنيفة ما جاء في غير رواية الصحاح: «سعى سعين»، وهو مذهب علي وابن مسعود، فمع فقاهتهما مثبتان للزيادة، ولرواية الفقيه وللمثبت ترجيح على غيره، وفيه احتياط ما ليس في مذهب الشافعي، كما صرح به المحققون من الشوافع، وللاحتياط مزية على غيره، كما هو مشرح في علم الأصول. وأيضًا القياس بأن كل واحد عبادة مستقلة فلا يتداخل أفعالهما. وأما جواب رواية ابن عمر ﷺ: فهو أن في سلسلة روايته عبد العزيز الدراوردي، وهو ضعيف عند أهل الحديث، ولم يعتبر الشافعي روايته في كثير من المواضع، فكيف يحتج بمتروكاته علينا؟ الثاني: أنه غريب، لم يروه غير ابن عمر ﷺ، كما صرح به الإمام الترمذي في مختصره. الثالث: أن حكم الطواف الواحد بعد الرجوع من المنى، وهو طواف الزيارة؛ لأنه قد صحَّ عن جابر ﷺ أن النبي ﷺ طاف حين قدم مكة أولاً. الرابع: أن المراد من طواف الواحد الطواف للتحليل، وهو يكفي. الخامس: أن معناه: أجزأه طواف واحد واحد، وسعي واحد واحد. قوله: [باب ما جاء أن مكث المهاجر بمكة بعد الصدر ثلاثًا]: لا ينبغي أن يمكث زائدًا على قدر حاجته بعد انقضاء أيام الحج؛ لئلا يموت خارجًا عن المدينة الطيبة، فينقص ثواب هجرته. قال مهنايخ الدين: أفضل الأمكنة للحياة مكة المعظمة، وأفضل الأمكنة بعد الوفاة المدينة الطيبة، فما قام النبي ﷺ بمكة عام الفتح تسعة عشر يومًا فللضرورة، وكذا ما مكث أمير المؤمنين عثمان ﷺ. قوله: [باب ما جاء في المحرم يموت في إحرامه]: عندنا حكمه كسائر الموتى من تغطية الرأس والإغسال والتطيب نظرًا إلى عموم الأحاديث الواردة في أبواب الجنائز، فهذا الصحابي مخصوص، وقرائن الخصوص إرجاع ضمائر المفرد إليه، يعني أنه يبعث يهل أو يلبي. وكذا فعل ابن عمر ﷺ بمن مات محرمًا بالجحفة من الإغسال والتكفين، وقوله: [لولا أنا حرم لطيئناه] يؤيد أبا حنيفة. فالحاصل أن أبا حنيفة لا يجتهد ولا يدخل الرأي في الأحاديث، بل يعمل بكل في موضعه، فيعمل على الأحاديث العامة الواردة في أبواب الجنائز على عمومها، ويحمل قصة ما نحن فيه على موضعه، لا يقيس هذا على غيره، ولا غيره على هذا. وأما الشافعي فأدخل رأيه في الأحاديث، فخصَّ حكم الأموات المحرمين عن الأحاديث العامة، فهذا تصرف في تلك الأحاديث، ثم تصرف في قصة جزئية مشتبهة بأن أجرى

قياسه على هذه القصة، وحمل في جميع المحرمين، فتصرف في الجانبين. وأما إمامنا فلم يخالف الأحاديث، بل خالف قياس الشافعي، وقياس المجتهد ليس بحجة على مجتهد آخر، وصرح المحققون من الشوافع أنه لا يصح قياس الشافعي على قصة شخصية جزئية لحكم بقية الأموات المحرمين، ولو يقيسه مثلاً، فعليه أن يقيس على قصة سيد الشهداء أمير المؤمنين حمزة عليه السلام حال بقية الشهداء، مع أنه لم يفس، وهو أنه لما قتل حمزة عليه السلام في مسكنه وغرخته، فلما رأى النبي صلى الله عليه وآله نعشه تشئت قال: «لولا مخافة حزن قلب صافية -أخت عمه حمزة- لتركته للسباع يأكلنه، حتى يخرج في بداء المحشر من بطون السباع»، فعلم من كلام النبي صلى الله عليه وآله جواز ترك الشهداء بدون التكفين والتدفين، وإن لم يعمل في قصة حمزة لعارض بيته عليه السلام، فعلى الشافعي أن يقيس قصة جميع الشهداء على قصة حمزة ويتركهم بدون التدفين، فما هو جوابه في ترك القياس ههنا فهو جوابنا في ترك القياس فيما نحن فيه. قوله: [باب ما جاء في الرخصة للرعاة أن يرموا يوماً ويدعوا يوماً]: معنى «يرموا يوماً»: يعني يجمعوا رومي يومين في يوم، ومعنى «يدعوا يوماً»: يعني يدعوا في يومه، ويرموا يوماً آخر مع الآخر. لا خلاف بين الإمامين المهامين: أبي حنيفة والشافعي في نفس الجمع، إنما الخلاف في كيفية الجمع، فعند الشافعي كيفية الجمع بأن يقدم رمي اليوم الثاني عشر، ويجمعه برمي يوم الحادي عشر، ويرميها معاً فيه، ولا يجوز التقديم عندنا؛ لأن جواز التقديم عن الوقت لا نظير له. وأما جواز التأخير فله نظير، يعني القضاء؛ لأن الأداء لا يصح قبل نفس الوجوب، ورمي يوم الثاني عشر لم يجب في الحادي عشر بعد، فكيف يؤديه، فعلى مذهب الشافعي يلزم المحظوران المذكوران، وأما رمي يوم النحر فيرميه مستقلاً عندهما اتفاقاً، وكذا رمي الثاني عشر، يرميه مستقلاً، لا يجمع كل أحد منهما لا إلى هذه ولا إلى ذلك، ورمي يوم الثالث عشر متعلق بمشيئة الرامي ورضاه؛ لقوله تعالى: «فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى» (البقرة: ٢٠٣). قوله: [أهللت بها أهل به رسول الله صلى الله عليه وآله]: إذا علق الرجل إحرامه بإحرام الغير فلا خلاف بين الإمامين في أنه ينعقد نفس الإحرام، إنما الخلاف في كفيته، فقال الشافعي: ينعقد إحرامه مثل إحرام المضاف إليه، وعندنا بعد انعقاد نفس الإحرام يبقى الخثار في الكيفيات، إن شاء أفرد وإن شاء قارن أو تمتع. واحتج الشافعي بحديث علي عليه السلام -إذا قدم من اليمن- بها أهل به النبي صلى الله عليه وآله، فأمره النبي صلى الله عليه وآله بالقران كما هو كان قارئاً، وأجيب بأن عدم تحلل علي عليه السلام من إحرامه المجل لا لأنه كما قال الشافعي، بل لأنه كان ساق الهدي معه، والمحرم إذا ساق الهدي معه، فليس له التملك حتى يفرغ من أفعال الحج جميعاً، كيف! وقد كان أبو موسى الأشعري عليه السلام بها أهل بها النبي صلى الله عليه وآله مثل علي عليه السلام، فأمره عليه السلام بعد أداء أفعال العمرة بالتحليل؛ لأنه كان لم يسق الهدي معه، فلو كان الأمر كما قال الشافعي فما جواب تلك القصة؟ قوله: [عن علي قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عن يوم الحج الأكبر إلخ]: لا خلاف في أن العمرة حج أصغر، والحج حج أكبر، كما ورد في الحديث، إنما الخلاف في تعيينه، فقال البعض: هو يوم النحر؛ لكثرة الأفعال فيه مثل الرمي والذبح والخلق والطواف. وقال البعض: هو يوم عرفة؛ لكون معظم أركان الحج فيه، وهو وقوف العرفات. قوله: [له عيان يبصر بهما]: من ههنا علم أن له عينين في الدنيا، وإلا فكيف يعرف من استلمه في الآخرة. قوله: [لقد كنت وما أجد درهما على عهد إلخ]: له معنيان، أحدهما: أني كنت على عهد النبي صلى الله عليه وآله مفلساً، وكنت ما أجد درهماً غير مشغل بالدنيا وما فيها، راجعاً إلى الله تعالى ورسوله، والآن قد حبست في حبس الدنيا، وفي ناحية بيتي الآن أربعون ألف درهم، ففي تعلق المال نسيت الدار الآخرة، فهذا بلية أخرى سوى البلية الأولى، ولولا أني سمعت عن النبي صلى الله عليه وآله النهي عن تمني الموت لتمنيته؛ تخليصاً لنفسه عن هاتين البليتين. والثاني: أني كنت على عهد النبي صلى الله عليه وآله مفلساً محتاجاً إلى الناس في مهمات الأمور، والآن قد وسع الله تعالى من رزقه عليّ، وأكفاني، واستغناني عن الخلائق، وفي ناحية بيتي آلاف درهم، لكنه مع هذا قد ضاقت معيشتي بسبب المرض، ولولا سمعت النبي صلى الله عليه وآله بأنه نهى عن تمني الموت لتمنيته؛ تخليصاً لنفسه من بلاء المرض. قوله: [إلا ووصيته مكتوبة عنده]: إن كان الأمر للوجوب والعموم في كل شيء فهو منسوخ، كذا قيل، وإن كان الأمر للاستحباب، فعلى هذا التقدير يكون عامّاً، فلا نسخ فيه. قوله: [المؤمن يموت بعرق الجبين]: يحتمل الحقيقة، فمعناه: أن علامة الإيمان أن يكون جبينه معرقاً وقت الموت، ويحتمل المجاز بأن يكون كناية عن الندامة، يعني ينبغي للمؤمن أن يموت حال كونه نادماً على الذنوب، أو يكون كناية عن شدة الغمرات وسكراته، يعني المؤمن يموت شديداً كما مات عليه السلام، أو يكون كناية عن الاجتهاد في العمل وامتنال أوامر الله، والاجتهاد عن النواهي، فمعناه: ينبغي للمؤمن أن يجتهد في الأعمال الصالحة، حتى يموت على ذلك. قوله: [باب ما جاء في كراهية النعي]: النعي نعيان: نعي أهل الجاهلية، وهو أن ينادى بصوت أندى: يا سيده! يا منعاه! واجبله! وغيره، فهذا غير جائز، وممنوع عنه في الأحاديث، وأما النعي وهو أن يخبر الرجل جيرانه بأن فلاناً مات اليوم فليحضر جنازته، فلا بأس به. قوله: [وضفرنا شعرها ثلاثة قرون]: ههنا ثلاث مسائل: الضفر، ولا يسلمه إمامنا أبو حنيفة، والإيقاع خلفها، ولا يسلمه، والتمشيط فلا يسلمه، فالحديث بثلاثة جملها يخالف إمامنا؛ فإنه لا يقول بالضفر، ولا بالإيقاع خلفها، بل على صدر، ولا بالتمشيط، فالجواب: أن هذا فعل الصحابييات لا بأمره صلى الله عليه وآله، وهو ليس بحجة علينا في مقابلة

نهي عائشة عن التمشيط، ولما نهت عن التمشيط، فعلم نهي الإيقاع خلف الميت؛ لأن الإيقاع خلف الميت والصفائر لا يتحقق بدون التمشيط للاختلاط، والتمشيط ممنوع عنها، فكذلك ما لا يتأتى إلا به، وظاهر أن نهي عائشة عليها السلام في مثل ما لا يعقل محمول على السماع. قوله: [باب ما جاء في الغسل من غسل الميت]: إما منسوخ، كذا قال الشراح، أو الأمر للاستحباب، يعني يحتمل أن يكون بدن الميت ملوثاً بالنجاسات، وعند غسله يقع رشاش الماء النجس على الغاسل، فالأولى أن يغسل، وبالجمله الأمر إما منسوخ كما في الغسل، أو يقال: إن «من» بمعنى اللام، يعني ينبغي أن يتوضأ أولاً، ثم يحمل الميت حتى يكون بعد وضعه قادراً على أداء الصلاة، فربما يشغل بالطهارة وتفوت عنه الصلاة، وإلا فالوضوء بسبب الحمل لم يذهب إليه أحد من العلماء. قوله: [باب ما جاء في كم كفن النبي صلى الله عليه وآله وسلم]: كفن في ثلاثة أثواب كلها برد، والآن قد اختلف الإمامان الهامان، فقال الشافعي: الأولى بالكفن ثلاثة برد، وقال إمامنا أبو حنيفة: بردين وقيص. واحتج الشافعي به، وهو ليس بحجة علينا؛ لأنه فعل الأصحاب، لا أمره عليه السلام وفعله، ونحن نحتج بفعله عليه السلام؛ فإنه كان أعطى لعبد الله بن رباح قميصه، وكذا قال أبو بكر رضي الله عنه: كفنوا في قميصي [واللفظ المروي عنه في «فتح الباري»]: كفنوني في ثوبي [وقال بعض الأحناف: في ثلاثة أثواب ليس فيها قميص، فيمكن أن يكون القميص رابعاً، وهذا ليس بسديد كما تراه. قوله: [أجرب بغير إلخ]: بيان «لعدوى»، قوله: [«أجرب مائة بغير» لفظة «مائة» وقعت مفعول «أجرب»، أي أجرب البعير الأول مائة بغير. من أجرب البعير الأول؟ هذا زجر لهم على اعتقادهم بتعدي الأمراض، بأن ينقل مرض شخص ويعرض للآخر، و«من» استفهامية، أي أخبروني أنكم إذا اعتقدتم أن البعير الواحد المجروب يجرب بقية البعير، فمن أجرب البعير الأول المجرب للبقية؟ فلا محالة تقولون: إن الله أجربه، فلم لا تقولون: إن الله أجرب بقية البعير أيضاً؟ ولم وقعتم في ضلال؟ قوله: [كراهية البكاء على الميت]: في المسألة مذهبان: مذهب الجمهور من الصحابة والتابعين، ومنهم أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: أن الميت لا يعذب ببكاء أهله عليه، وتمسكت بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (الأنعام: ١٦٤)، ومذهب عمر وابنه رضي الله عنهما ومن تبعهما: أن الميت يعذب ببكاء أهله عليه، فمعنى الأحاديث التي دلت على ما ذهب إليه عمر وابنه رضي الله عنهما متأول فيها بالتأويلات. أما التأويل الذي قالت عائشة رضي الله عنها، يعني لم يفهموا معنى كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: وإنهم ييكون عليها، ويذكرون مفاخرها، وإنهم ليسوا بعالمين من حالها؛ فإنها تعذب في القبر بسبب كفرها، ففهم السامع أنها تعذب بسبب بكائهم عليها، أو يؤول بأن وعيد التعذيب ليس عامّاً في حق كل أحد، بل في حق من مات وكان راضياً ببكاء أهله عليه، أو أوصى بأن يُبكي، فحينئذ لا يرد قوله تعالى المذكور، بل وزره حينئذ وزر نفسه، ويمكن أن يكون النزاع لفظياً؛ فإن عمر رضي الله عنه وغيره لا يقولون بتعذيب الميت إن لم يوص، وكيف! وهو خلاف النص الصريح القرآني، وإن عائشة رضي الله عنها وغيرها لا يقولون بعدم التعذيب إن كان راضياً بالبكاء أو أوصى، وكيف يرتكبون خلاف النص الصريح؟ يعني «من سنّ سنة إلخ». فغرض الفريقين من التعذيب التعذيب الروجاني والندامة، كما جاء في الأحاديث: أنه إذا نبح عليه يوكل الملكان به، ويلهزانه ويقولانه: أهكذا كنت؟ أهكذا كنت كما تذكر في الدنيا بالمفاخرة؟ قوله: [باب ما جاء في المشي أمام الجنازة]: مذهب الشافعي: المشي أمامها أفضل من المشي خلفها، وقال أبو حنيفة بالعكس. اعلموا أولاً: أن النزاع بين الإمامين في الأفضلية وعدمها، لا في نفس الجواز. وثانياً: أن النزاع في الذين هم لا يحملون الجنازة، وأما الحاملون فلهم فضيلة واستحباب في كل جهة، فدلّل الشافعي حديث الباب: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر رضي الله عنهم كانوا يمشون أمامها. فأقول: لا يصح احتجاج الشافعي بأحاديث الباب؛ لأن أصح أحاديث الباب منها حديث الزهري مرسلًا كما قال الترمذي، لكن المراسيل عند الشافعي ليست بقابلية للاحتجاج وإن كانت مراسيل الثقات. ودليل أبي حنيفة ما سيأتي بعد هذا ما قال عليه السلام: «ليس منا من تقدمها»، وهو نهي، وما استدلل به الشافعي فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والفعل لا يعارض القول، فضلاً عن النهي، فتأويل الأحاديث المذكورة إما أنه عليه السلام ارتكبه لبيان الجواز، ولا نزاع فيه كما قدمنا، أو يحتمل أن يكونوا حاملين، وله توسع إلى أي جهة قدر، وليس بمحل النزاع. يقول العبد الضعيف: قال الطحاوي: إن النزاع بينهما في الأولوية وعدمها، فلا يكون أن يستدل على الأولوية بمجرد مشي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه أمامها، كيف! ولو كان مجرد الفعل موجباً للفضيلة، فنحن نقول: الأفضلية فيما قلناه؛ لأنه روي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كانوا يمشون خلفها أيضاً، بل الموجب للأفضلية أقوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقوال الصحابة، فمنها ما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ليس منا من تقدمها». وفي حديث براء بن عازب: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر باتباع الجنازة. وإذا سئل عبد الله بن مسعود قال: أما تراني أمشي خلفها. وقال ابن عمر: الذي يسير أمامها ليس معها. وقال علي: المشي خلفها أفضل من المشي أمامها، كفضل المكتوبة على التطوع، وفي بعض الروايات: كفضل صلاة الجماعة على المنفرد. وقال: أما مشي أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فهو لثلا يخرج الناس، فمع هذا القول والوعيد كيف يذهب أحد إلى أفضلية المشي أمامها! بل للمشي أمامها وجوه بينها من تعليم الجواز، ولغرض التحميل، ولثلا يخرج الناس. ولا يصح الاحتجاج بأن عمر رضي الله عنه كان يقدم الناس في جنازة زينب؛ لأننا نقول: فعله لعذر، وهو أنها كانت معها نساء، فقدم الناس تحرراً عن الاختلاط بالنساء، وأيضاً القياس يؤيد أبا حنيفة بأن يقدم الجنازة، حتى يرى الناس أخاه بأنه ينتقل من دار الفناء إلى دار البقاء،

فنحن أيضًا نرتحل يومًا مثله، فيعتبرون ويخافون ويرجعون عن الدنيا وما فيها إلى الله والدار الآخرة ويهتتون عدة وزادًا وراحلةً لسفرهم. قوله: [باب ما جاء في التكبير على الجنازة]: مذهب الجمهور، منهم أبو حنيفة: أن التكبير على الجنازة أربعة؛ أخذًا بتكبيرات النبي ﷺ على النجاشي، والزائد عن الأربع كانت مشروعة في زمان النبي ﷺ، ثم نسخ بفعل النبي ﷺ في آخر عمره، وكذا بإجماع الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ على التكبيرات الأربع في جنازة النبي ﷺ؛ أما زيد بن أرقم، فهو وإن كبر خمس تكبيرات، لكنه فعل مرةً فلا تعهد به، ومن دأبه أنه كان يكبر أربعًا كما يفهم من الحديث، وبعد خلاف العادة المستمرة ارتكب مرةً لضرورة، وهي يحتمل أن يكون الميت قد حكمهم بها، هكذا قال صاحب «معاني الآثار». قوله: [الراكب خلف الجنازة والماشي حيث شاء منها]: لأن الراكب فارغ عن تحميل الميت، فلذا أمره ﷺ خلف الجنازة، فأقول: فكذا الماشي الذي لا يحمل الجنازة ينبغي أن يكون متأخرًا؛ لشركته مع الراكب في العلة. قوله: [باب ما جاء أين يقوم الإمام من الرجل والمرأة]: عندنا الإمام يقوم حذو صدر الرجل والمرأة؛ لأن النبي ﷺ كان يقوم كذلك، وأما فعل أنس فلعله يكون خطأ الراوي؛ فإنه لا فرق بين الصدر والوسط إلا قليلًا، ويضيق الفرق، وأيضًا جاء في بعض الروايات أن أنسًا لما سئل عن كيفية القيام، فقال: قمت وسط المرأة لأكون حائلًا لها، فبين أنس أن فعله كان خلاف المعمول بها للضرورة، ووجهه: أنه لم تكن اليوم الجنازة للمرأة ذات ستر كيومنا هذا، وهذه الرواية إنما يخالف الإمام إذا كان لفظ «وسط» بالحركة، وأما إذا كان بالسكون فلا؛ لقولهم: المتحرك ساكن، والساكن متحرك، فتدبر. قوله: [باب ما جاء في ترك الصلاة على الشهيد]: فيها مذهبان: مذهب الشافعي، وهو لا حاجة إلى الصلاة على الشهيد. ومذهب إمامنا أبي حنيفة، وهو أن يصلى عليهم. فمستدل الشافعي روايات عدم الصلاة، ومستدل الإمام أبي حنيفة الرواية والدراية. وأما الرواية، فهو أنه قد روي في الصحاح أنه ﷺ صلى على عمه حمزة سيد الشهداء، فكذلك القياس في البقية على أنه روي في غير صحاح: «أنه ﷺ كان يصلي على تسعة والحمة عاشرهم»، فهذه الرواية مثبتة، وما استدلل به الشافعي ناف، فالقول قول الميث، هذا طرز الإجمال. وأما على طريق المحدثين، فهو أنه يعلم من «صحيح البخاري» وغيره أن ترك الصلاة عليهم كان أولًا ثم نسخ، فهذا أيضًا يؤيد أبا حنيفة. ويمكن أن يقال: إن النبي ﷺ لم يصلي هو بنفسه على بعض الأموات يوم أحد؛ لأن كان به من كسر سنه الشريف، وشج وجهه المبارك، وصلى عليهم الصحابة ﷺ، فحينئذ يصدق قول الراوي: لم يصلي عليهم هو بنفسه، وأما عدم الصلاة فكلًا، أو نقول: إنه ﷺ لم يصلي في معركة القتال، بل انتقلوا من موضع القتال إلى موضع الدفن، ثم صلى عليهم هناك، فلما رأى الراوي أنهم انتقلوا من المعركة بلا صلاة، ظن أنه لم يصلي عليهم، ومنشأ التأويل الآخر يعلم من الحديث. وأما الدراية، فهو أن صلاة الجنازة إما للاستغفار، وهي على المؤمنين المكلفين، وإما لإظهار العزة والشرف، وهي على الأنبياء والأطفال الذين لم يبلغوا الحلم، فالقسم الأول لا يتحقق في حق الشهداء، ولكن القسم الأخير هم أولى به، ألا ترى أن حكمهم أن لم يغسلوا؛ إظهارًا لفضيلتهم حتى يخرجوا يوم القيامة بدمائهم وجراحاتهم، فالأولى أن يصلي عليهم إظهارًا للفضيلة والشرافة. قوله: [باب ما جاء في الصلاة على القبر]: ههنا مسألتان، إحداها: الصلاة على القبر. والثانية: بعد ما صلى على الميت قبل الدفن. أما المسألة الأولى: فهي جائزة عند الجمهور، لكنهم اختلفوا في تعيين المدة، فجوز البعض إلى شهر؛ نظرًا إلى فعل النبي ﷺ أنه صلى بعد شهر، وعند البعض عشرة أيام، وعندنا ما دام لم يفسد، والتعيين على رأي المبتلى به. وأما المسألة الثانية: فهو من خصوصيات النبي ﷺ. وفريق لم يجوز، وقالوا: لا بد للصلاة أن تكون الجنازة حاضرة؛ لأن من عادته الشريفة المستمرة هو الصلاة على الجنازة الحاضرة، وما وقع خلاف دأب القوم، فتؤول بأن سرير النجاشي قد كان حاضرًا عند وجهه ﷺ كما قال ابن عباس ﷺ، فعلى هذا هو ليس مما نحن فيه، أو يحتمل الخصوصية، كيف! ولو كانت الصلاة على الغائب مشروعة مطلقًا، لنقل أنه ﷺ صلى على غير النجاشي؛ فإن أصحاب النبي ﷺ كانوا يقتلون في الغزوات، فلما كان يبلغ الخبر إلى النبي ﷺ كان يتحسر ويتأسف، ولم ينقل أنه ﷺ كان يصلي عليهم، ثم تعامل عليه أصحابه ﷺ، والخلفاء الراشدون؛ فإنها لو كانت مشروعة، فكيف تركوا بأجمعهم مع أنها فريضة؟ وأصحاب النبي ﷺ كانوا لا يتركون المستحبات، فضلًا عن الفرائض. قوله: [اللحد لنا والشق لغيرنا]: معنى «لنا» أي لأمتنا، والشق لغيرنا من الأمم السابقة، أو معناه: اللحد لنا أي لأهل المدينة، والشق لغيرنا، وهو أهل مكة، أو اللحد لنا يعني للأنبياء خاصة، والشق لغيرنا من الأمة، وهذا ليس بسديد؛ لأنه على هذا التقدير لا ينبغي أن يلحد للصحابة في زمانهم، ولما خيّر في الأمرين بعد وفاة النبي ﷺ، فعلى كل تقدير، فقد علم فضيلة اللحد على الشق مهما أمكن. قوله: [باب ما جاء في الثوب الواحد يلقي تحت الميت في القبر]: الجمهور يكرهونه؛ لأن الشقران وإن كان ألقى ثوب النبي ﷺ تحته ﷺ، لكنها أخرجت؛ فإن ابن عباس ﷺ راوي الحديث يفتي خلاف مرويه مثل الجمهور، فهو يؤيد الجمهور؛ نظرًا في الأصول. قوله: [باب ما جاء في تسوية القبر]: المراد بالتسوية إما ملع الأرض، فحينئذ محمول على الزجر والتغليظ، وإما التسوية بعد أن يبقى قدر شبر فيترك، فهو على الحقيقة، فالحاصل أنه لا يجوز في زماننا. قوله: [لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها]: يعني لا ينبغي الإفراط والتفريط، فلا تهاونوا القبور حتى تجلسوا عليها، ولا تعظموا حتى تسجدوا إليها. والمراد بالجلوس قيل: للبول والبراز، وقيل: مطلقًا، وقيل:

بقصد الاعتكاف، والتمكّن مثل المجاورين، أو المزاورين في زماننا هذا. قوله: [والله لو حضرتك إلخ]: ما دُفنت أجساد الأنبياء إلا حيث رحلوا؛ لأن نقل جسدكم بدون الضرورة الشديدة من مكان الوفاة لا يستحب. قوله: [ولو شهدتك ما زرتك]: أي لو شهدتك وقت الوفاة لما زرت قبرك الآن؛ لأن زيارة القبور للنساء ممنوعة وإن زرت قبرك هذا في فرط المحبة فتركّ الأُولى، ولأن النساء يُنَحْنُ زيارة القبور للين قلوبهن، وإن النبي ﷺ لعن زوارات القبور، روي أن عائشة ؓ كانت تبكي دائماً، وتظهر التأسف على فعلها هذا. وفي مسألة زيارة القبور للنساء فريقان: فريق يجوز؛ لأن إجازة النبي ﷺ بعد المنع عن زيارة القبور يعمّهن، فعلى مذهبهم قول النبي ﷺ: [أي قول الراوي]: «إن رسول الله ﷺ لعن زوارات القبور» محمول على ما قبل النسخ، وفريق لم يجوز؛ مستدلاً بأن النساء لم يعمّهن إجازة النبي ﷺ؛ لأن في مزاجهن كثرة الجزع والفرع والعقائد الفاسدة، ومستدلهم قول عائشة ؓ هذا، وبكأوها على فعلها والله أعلم، فعند هذا الفريق قول النبي ﷺ: [أي قول الراوي]: «إن رسول الله ﷺ لعن إلخ» لا حاجة إلى الحمل على ما قبل النسخ. قوله: [فأخذه من قبل القبلة]: هذا هو مذهب إمامنا أبي حنيفة، وامتسكه فعل النبي ﷺ هذا، وقال الشافعي: يسئ سلاً؛ لأن النبي ﷺ سلّ سلاً. قلنا: هذا فعل الأصحاب، وهذا فعل النبي ﷺ، فأين يقابله؟ ووجه فعل الأصحاب أنه لم يكن في جانب القبلة موضعٌ وسيعٌ؛ لأن قبره ﷺ متصل بالجدار في الحجرة الشريفة. قوله: [فقال رسول الله ﷺ وجبت]: ورد في بعض الروايات: «من قال: لا إله إلا الله، فقد دخل الجنة»، وفي بعضها: «لا إله إلا الله مفتاح الجنة»، فكل من هذا القول مورد الشبهة؛ لأن ظاهره يقتضي أن من يثنى عليه فقد وجبت له الجنة، وإن لم يعمل الميت في مدة عمره عملاً صالحاً، وكذا من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة، وإن كان فاسقاً، تاركاً أوامر الله تعالى، مرتكباً منهياته. فمعنى قول النبي ﷺ: «وجبت» قال بعضهم: مخصوص بمن ورد في حقّه، ولا يبعد أن يقال: إن المؤمنين لما أثنوا عليه وذكروا بمحاسنه، فيغفر الله تعالى ذنوبه، ويجاوز عنه، فهذا الثناء كان ثناءً عند الله أيضاً، يعني هو قابل له عنده أيضاً؛ لأن ما رآه المسلمون حسناً وقابل ثناءً، فعند الله تعالى هو كذلك. وأما الجواب في «لا إله إلا الله» فقال البعض: إن هذا حكم من قبل أن تنزل بقية الفرائض، فلما نزل الفرائض لم يبق حكمه، وقال البعض: المراد من الدخول الدخول الغير الأُولى. قال شيخنا مدّ الله ظلّه: الأُولى عندي أن لا يتأول في الأحاديث، ويحمل النصوص على ظواهرها مهما أمكن، وغرض النبي ﷺ من قوله: [من قال: لا إله إلا الله فقد دخل الجنة]، وكذا ثناء المسلمين، وكذا: «من حجّ حجةً لله خرج عن ذنوبه كيوم ولدته أمه»، بيان ما يقتضيه هذه الأقوال والأثر المترتب عليه؛ فإن الأثر المترتب على كلمة التوحيد الفلاح والدخول في الجنة، وأما الفلاح في يوم القيامة، فلا نقول: إنه يترتب على كلمة التوحيد وغيره؛ بل الفلاح إنما يترتب على مجموع ما ارتكب في الدنيا بأوامر الله، واجتناب عن نواهيه، بأن ينظر إلى المجموع من حيث المجموع، ويلاحظ أن حسناته كثيرة أم سيئاته؛ فإن كانت حسناته كثيرة فأدخل الجنة؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ ۖ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ۖ﴾ (القارعة: ٦، ٧) وإن غلبت سيئاته فالغفور مالكة، اللهم اجعلنا من الأولين. مثاله في المحسوسات: أن الطبيب مثلاً يقول: هذا الدواء حار، وذلك بارد، وهذه رطب، وتلك يابس، فغرضه من هذه الأقوال بيان أثر الأدويات المفردات، فكذا قول النبي ﷺ: «من قال: لا إله إلا الله إلخ» غرضه بيان أثر المرتب على كلمة التوحيد، ثم إذا ركب المعجون من هذه الأدويات المخالفة المزاج للمفردات، فلا يقول أحد من العقلاء: إن هذا المعجون المركب حار؛ لأن بعض أجزائها حار، وكذلك لا يقول: إنها باردة؛ لأن بعض أجزائها بارد، بل للمركب المجموع تأثير مغاير لتأثير المفردات، فربما يكون المركب معتدلاً؛ لاستواء أجزائه في التأثير، وربما يكون حاراً؛ لغلبة أجزائها الحارة، وربما يكون بارداً؛ لغلبة أجزائه الباردة، فكذا الفلاح في القيامة يترتب الحكم على المجموع المركب من المفردات، وتأثيره يكون مغايراً لتأثير المفردات، ويلاحظ الغلبة، اللهم اجعلنا من الغالبين في الحسنات، وأدخلنا في جنة الفردوس، آمين ثم آمين. قوله: [إلا تحلة القسم]: كناية عن القلة، أو معناه: ولا يمسّه النار إلا تمسه تحلة القسم، يعني قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا ۖ﴾ ثُمَّ نُنتَبِهِ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَتَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ۖ﴾ (مريم: ٧١، ٧٢)، والتحلل يتحقق بالعبور على الصراط. قوله: [من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه إلخ]: حاصل شبهة عائشة ؓ: أن التوسل إلى لقاء الله تعالى الموت، ويكرهه كل أحد، فكيف يحب المقصد لما يكره الوسيلة؟ وحاصل جواب النبي ﷺ: أن المؤمن حالة الموت إذا شارف النزاع، ورأى مقعده من الجنان وملكوت السماء وعجائب الجبروت، فحينئذ يشقاق نفسه للقاء ربّه، ونيل مراتبه، فيحبّ الله تعالى لقاءه، والكافر إذا شارف النزاع، ورأى مقعده من النيران وأنواعاً من العذاب، فيكره لقاء الله تعالى خوفاً عما يراه، فيكره الله تعالى لقاءه. وأما قبل الموت فكلّ يكره الموت، مؤمناً كان أو كافراً. والأولى أن يقال: إن الكراهة على قسمين: طبيعية وعقلية، فالمؤمن يكره الموت كراهة طبيعية لا عقلية، كيف؟ وينال بالموت الدرجات العليا، وجنان المأوى، وجزيل نعمة، وزيارة ربّه، اللهم اجعلنا منهم. وأما الكافر الملعون فكراهته عقلية وطبيعية، اللهم لا تجعلنا منهم. قوله: [رجلا قتل نفسه]: هل يصلى عليه؟ مذهب الجمهور - ومنهم إمامنا أبو حنيفة - أن يصلى على أهل القبلة وإن كان أفسق الفساق، تارك الفرائض غير مشرك. نعم، لو ترك الخواص من الناس الصلاة زجراً لتارك الصلاة، وتنبهها لهم وعبرة لهم، فيجوز. ولو رأى الإمام مصلحة

عظيمة لتارك الصلاة، فأيضًا جائز، ولكن ترك الصلاة بأن لا يصلي عليه الخواص والعوام فممنوع، وهذا هو مذهب إمامنا أبي حنيفة مشهور في العجم والشام، وهذا مذهب الإمام أحمد. قوله: [باب ما جاء في المديون]: ما اشتهر في مذهب إمامنا أبي حنيفة من عدم الضمان وإن لم يترك الميت مالا، فمعناه: لا يلزم الضمان على غيره، ولا يجب، لا أنه لا يجوز، فلا يخالف الحديث إمامنا. قوله: [باب ما جاء فيمن يموت يوم الجمعة]: قيل: معناه: يلتوي عنه العذاب يوم الجمعة فقط لا غير، والأولى وهو ما قد قدمنا من أن الأولوية الذاتية للجمعة تقتضي عدم عذابه، وأثره بالذات وهو هذا، ولكن عند اختلاط عارض آخر يمسك هذه الفضيلة الأصلية، وهكذا جاء لشهر رمضان المبارك: من مات فيه فلا يعذب في القبر إلى يوم القيامة، لكن في كل بشارية الإيمان شرط. قوله: [أبواب النكاح عن رسول الله ﷺ]: النكاح عند إمامنا أبي حنيفة أولى من الاشتغال بالنوافل، وعند الإمام الشافعي ليس النكاح من جملة العبادات، والاشتغال بالنوافل عنده أولى من الاشتغال بالنكاح. قوله: [نهي عن التبتل]: لا يستحب ترك النكاح بلا ضرورة، وأما للضرورة الدينية لو ترك فجاز، ولا يترك لخوف عدم النفقة، بل عليه أن يسعى، ويبدل جهده، ويكسب الحلال، ويأكله هو وأولاده: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ (هود: ٦)، ﴿وَنَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ (الأنعام: ١٥١). قوله: [باب ما جاء فيمن ينكح على ثلاث خصال]: معناه أن الأولى بالاهتمام والرعاية هذه الأمور، لا أنه لا يجوز رعاية الجاه والمال، بل عليه أن يطلب أولًا ذات ديانة ودين، ثم يلاحظ المال والجاه إن شاء. قوله: [باب ما جاء في النظر إلى المخطوبة]: النظر إليها جائز قبل الخطبة، وإن نظر إليها بشهوة فحرام. قوله: [باب ما جاء في إعلان النكاح]: الإعلان العام ليس بضروري؛ فإن في نكاح عبد الرحمن بن عوف ؓ لم يخبر الصادق المصدوق، شفيع المذنبين، رحمة للعالمين، سيدنا رسول الله ﷺ، وعلم بعد التفتيش، وكذا في نكاح جابر ؓ، بل القدر الضروري وهو ما يكتفى به، وطرقه متعددة، يتحقق بالدف، وكذا يتحقق الإعلان بدون الدف إن نكح في المسجد أو بجمعة عظيمة، وعندنا النكاح في المسجد جائز؛ لأنه عندنا عبادة، وعند الشافعي لا يجوز؛ لأنه ليس بعبادة عنده. قوله: [لم يضره الشيطان]: ليس معناه أنه لا يمسه أصلا، بل معناه لا يضره ضررًا عظيمًا، أو معناه لم يضره ضرر المس في وقت الولادة. قوله: [وكانت عائشة ؓ تستحب إلخ]: ليس معناه الاستحباب الشرعي، ولا أن الفضيلة في أن ينكح في شوال، بل معناه أن أهل الجاهلية كانوا يكرهون النكاح في شوال، فنكح عائشة ؓ لرد اعتقادهم الفاسد، وكذا عائشة تستحب أن ينكح امرأة قبيلتها في شوال؛ لرد اعتقادهم الفاسد، ففي زماننا لو اعتقد الجاهلون بحرمه النكاح في شهر، فإن نكح لرد اعتقادهم فيستحب. قوله: [وطعام يوم الثالث سمعة]: له معنيان: المعنى المشهور، وهو أن في تأخير الوليمة إلى اليوم الثالث سمعة ورياء؛ لأنه إن لم يولم في أول اليوم لعارض ففي اليوم الثاني، فلما أخرها عن اليوم الثاني أيضًا علم أن غرضه منها سمعة ورياء، فعلى هذا المنهاج خرج الكلام مخرج عادتهم في تأخير الوليمة إلى اليومين، ففي زماننا لو تعامل الناس على تأخير الوليمة أكثر من ثلاثة أيام إلى ثمانية أو تسعة مثلاً، فنحن نقول في حقهم مثل ما قال ﷺ حسب عادة الناس في زماننا. والمعنى الثاني: أن الأصل في طعام الوليمة أن يطعم الناس في ليلة الزفاف؛ فإن لم يطعم مثلاً لعارض فيطعمها غداً، ولا حاجة إلى التأخير إلى يوم ثالث، أو إلى رابع وخامس في غير وقتها؛ لأنها ليست بواجبة وفريضة، فلا حاجة إلى الأداء ما دون الوقت. قوله: [لا نكاح إلا بولي]: في المسألة مذهبان: مذهب الشافعي، وهو أن لا ينقذ النكاح ببيان النسوان بدون إذن الولي، أعم من أن تكون صغيرة أو كبيرة، ومذهب إمامنا أبي حنيفة أنه ينقذ النكاح بعبارة النسوان إلا أنه يكون موقوفاً، فللولي الاعتراض أو إجازة الانعقاد. والحديث بظاهره يخالفنا، ولنا في إثبات مذهبنا طريقان، الأول: بطريق التعارض في الأحاديث، وترجيح الراجح على المرجوح، فأقول وبالله التوفيق: الأحاديث اللاتي ذكرها الترمذي في الباب كلها مخدوشة، ليست بقابلية للاحتجاج؛ فإن حديث أبي إسحاق فيه اضطراب تراه كما ذكره الترمذي ؓ في «المختصر»، وكذا حديث عائشة ؓ يعني «لا نكاح إلا بولي»، قال الترمذي: إنه حسن، مع أنه لا يبلغ إلى هذه الدرجة أحد سوى الترمذي، وقد روي خلاف هذه الآثار ما يدل على ما: ب إليه أبو حنيفة، منها: أن عائشة ؓ زوّجت ابنة أخيه عبد الرحمن بن أبي بكر على غيبته، فلما جاء لم يرض بنكاحها، ولم يحسن فعل أخيه عائشة، ومع هذا قال: لا أرد فعل أختي وإن لم أحبه، فهذه عائشة ؓ قد روت حديث: «لا نكاح إلا بولي» الذي استدلل به الشافعي، فإما أن لا ترى مرويا صحيحاً، ولم تعمل عليه، ولا تبالي به، فقد سقطت عدالتها، فلا يصح الاحتجاج بما روت، العياذ بالله، وإما أن تراه معمولاً إلا أنها فهمت معنى خلاف ما فهم الشافعي، فنحن نرجح معناها؛ لأن ما فهم راوي الحديث يكون أولى بالاتباع لا ما فهم غيره، فضلاً أنها مجتهدة. ودليلنا أيضاً ما روي في الصحيح أنه ﷺ لما خطب أم سلمة ؓ قالت: يا رسول الله، ما من أوليائي حاضر، وأيضاً قال ﷺ: «الأيام أحق بنفسها من وليها»، وأيضاً النصوص القرآنية ترجحنا حيث أسند النكاح إلى نفسها في مواضع عديدة من كلام الله تعالى، وأيضاً القياس يؤيدنا أنهم اتفقوا على أنها قبل بلوغها محجورة من التصرفات في مالها ونفسها، فلما بلغت فهي في يد نفسها في جميع التصرفات المالية، ولا تبقى للولي عليها ولاية حينئذ، فكذا نقول: إنها بعد الحلم في يد نفسها تتصرف في نفسها كما في بقية التصرفات، وأيضاً يأبى العقل السليم من أن تكون الحرة العاقلة البالغة المالكة لجميع التصرفات

مُحْجُورَةٌ فِي تَصَرُّفِ بَعْضِهَا. فَلَمَّا رُوِيَ هَذِهِ الْأَثَارُ خِلَافَ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الشَّافِعِيُّ مَعَ قُوَّتِهَا وَصَحَّتِهَا مَعَ النُّصُوصِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْقِيَاسِ، فَنَحْنُ نَرْجِّحُهَا، وَنَتْرَكُ مَا يُقَابِلُهَا بِوَجْهِهِ ذِكْرُنَا. الطَّرِيقُ الثَّانِي: التَّوَافُقُ فِي الرِّوَايَاتِ، فَأَقُولُ: الْأَثَارُ الْمَرْوِيَّةُ فِي هَذَا الْبَابِ لَا تَخَالِفُ أَبَا حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»، نَفْيُ الزَّوْمِ، يَعْنِي لَا يُلْزَمُ النِّكَاحُ بِدُونِ الْوَلِيِّ، بَلْ لِلْوَلِيِّ الْإِعْتِرَاضُ، وَلَهُ أَنْ يَفْسَخَ، وَهَذَا كَمَا يُقَالُ: لَا بَيْعَ بَيْنَ الْمُشْتَرِيِّ وَالْبَائِعِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَفِي هَذَا الْقَوْلِ الْمُرَادُ بِنَفْيِ الْبَيْعِ نَفْيُ لَزُومِ الْبَيْعِ قَبْلَ تَفَرُّقِ الْبَائِعِينَ، وَإِلَّا فَالْبَيْعُ قَدْ تَمَّ، فَكَذَا هَهُنَا، وَأَيْضًا قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ يَحْتَمِلُ مَعْنَاهُ: أَنَّ لَا وَلَايَةَ لِلنِّكَاحِ إِلَى النِّسْوَانِ، أَيْ لَيْسَ لَهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ وَلَا يُنْكِحْنَ؛ لَمَّا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا أَنْكِحَتْ رَجُلًا مِنْ بَنِي أَخِيهَا، فَضَرَبَتْ بَيْنَهُمْ بَسْتَرًا، ثُمَّ تَكَلَّسَتْ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا النِّكَاحُ، أَمَرَتْ رَجُلًا فَأَنْكِحَ، ثُمَّ قَالَتْ: لَيْسَ إِلَى النِّسَاءِ النِّكَاحُ، وَهَذَا أَيْضًا مَذْهَبُ الْبَعْضِ. فَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا لَا يَثْبُتُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ» إِخْبَارًا فِي مَعْنَى الْإِنْشَاءِ، وَالْمَخَاطَبَاتِ بِهَذَا النَّهْيِ النِّسْوَانِ، فَمَعْنَاهُ: لَا يَنْبَغِي لِلنِّسْوَانِ أَنْ يَنْكِحْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ بِدُونِ إِجَازَةِ الْأَوْلِيَاءِ وَإِخْبَارِهِمْ؛ لِأَنَّهُنَّ نَاقِصَاتُ الْعَقْلِ وَالْدِّينِ، فَلَوْ يَنْكِحْنَ بِغَيْرِ الْأَوْلِيَاءِ لَفَاتَتْ مَقَاصِدَ النِّكَاحِ، يَعْنِي التَّوَافُقَ وَالْمَعَاشَ؛ لِأَنَّهُنَّ لَسْنَ وَاقِفَاتُ بِأَحْوَالِ الرِّجَالِ وَطُرُقِ النِّكَاحِ، فَرُبَّمَا يَرْضَيْنَ لِأَنْفُسِهِنَّ حَسِينًا عَلَى حَسَنِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَدَيِّنًا وَذَا مَالٍ مِثْلًا وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَفَاسِدِ، وَكَذَا فِي قَوْلِهِ: «فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ»، يَعْنِي فَعَلْتُ فَعَلًا شَنِيعًا. وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ زَجْرًا وَتَنْبِيْهًا: بَاطِلٌ وَإِنْ ائْتَقَدَ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَقِّ بَيْعِ النِّسَاءِ: «لَا بَيْعَ لَهَا مَا لَمْ يَسْتَأْذِنْ أَزْوَاجَهُنَّ»، مَعَ أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ بَيْعِهِنَّ فِي أُمُومَاتِهِنَّ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَأْذِنْ أَزْوَاجَهُنَّ، فَمَعْنَى هَذَا الْقَوْلِ عِنْدَهُمْ مِثْلُ مَا قَدَّمْنَا، يَعْنِي أَنَّهُ خَبَرٌ فِي مَعْنَى الْإِنْشَاءِ، يَعْنِي لَا يَنْبَغِي لَهَا أَنْ يَبْعَنَ بِدُونِ إِذْنِ أَزْوَاجِهِنَّ؛ لِعَدَمِ عِلْمِهِنَّ بِفُنُونِ التِّجَارَةِ وَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، فَرُبَّمَا وَقَعْنَ فِي الْخُسَارَةِ، وَمَا رُبِحَتْ تِجَارَتُهُنَّ، فَكَذَا فِيمَا نَحْنُ فِيهِ. قَوْلُهُ: [بَابُ مَا جَاءَ فِي اسْتِثْنَاءِ الْبُكَرِ وَالثِيْبِ]: الْحَدِيثُ بِجُمْلَتِهِ يُوَافِقُ أَبَا حَنِيفَةَ، وَعَدْلُهُ مِنْهُ أَنَّ لَهُ وَلَايَةَ لِإِجْبَارِ الصَّغِيرِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُهُ، وَالْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِيهِ حَيْثُ قِيلَ فِيهِ: إِذَا بَلَغَتْ، فَلَا بَدَلَ لَهُ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ، وَحُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ حَيْثُ قَالَ: إِنْ مَدَّارَ وَلَايَةِ الْإِجْبَارِ الْبُكَارَةُ. قَوْلُهُ: [وَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَا احْتَجَّوْا بِهِ إلخ]: لَهَا كَانَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا»، حُجَّةٌ لِلْأَحْنَفِ عَلَى الشَّوَافِعِ، فَقَصَّدَ التَّرْمِذِيُّ تَرْدِيدَ الْاسْتِدْلَالِ بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْاسْتِدْلَالُ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَاوَاهَا أَفْتَى بَعْدَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خِلَافَهَا، وَكَذَا رَوَى قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»، فَمَعْنَاهُ أَنَّ الْوَلِيَّ لَا يَزْوَجُهَا إِلَّا بِرِضَائِهَا وَأَمْرِهَا، يَعْنِي لَيْسَ لَهُ الْإِجْبَارُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا ثِيْبٌ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ: أَنَّ لَا حَاجَةَ لَهَا إِلَى إِذْنِ الْوَلِيِّ. فَأَقُولُ: يَصِحُّ اسْتِدْلَالُ الْأَحْنَفِ بِالرِّوَايَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَأَمَّا الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَاوَاهُ يَفْتِي خِلَافَهَا، فَهَذَا إِنَّمَا يَصِحُّ عِنْدَ التَّنَاقُضِ بَيْنَ مَا رَوَاهُ وَمَا أَفْتَى بِهِ، إِذَا كَانَ غَرَضُهُ مِنَ الْفَتْوَى عَدَمُ انْعِقَادِ النِّكَاحِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ غَرَضُهُ مِثْلُ مَا قَدَّمْنَا مِنْ غَرَضِ أَبِي حَنِيفَةَ، يَعْنِي أَنَّهُ خَبَرٌ بِمَعْنَى الْإِنْشَاءِ، فَلَا يَبْقَى التَّعَارُضُ، وَكَذَا مَا مَرَّ فِي الْبَابِ الْمُتَقَدِّمِ مَا قَالَ التَّرْمِذِيُّ: مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَمَذْهَبُهُمْ إِنَّمَا يُوَافِقُ الشَّافِعِيَّ إِذَا كَانَ غَرَضُهُمْ نَفْيُ انْعِقَادِ النِّكَاحِ، وَأَمَّا لَوْ كَانَ مُرَادُهُمْ كَمَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، يَعْنِي أَنَّهُ خَبَرٌ بِمَعْنَى الْإِنْشَاءِ فَلَا، وَلَا تَصْرِيحٌ، وَلَنَا احْتِمَالُ كَافٍ. قَوْلُهُ: [بَابُ مَا جَاءَ فِي إِكْرَاهِ الْيَتِيمَةِ إلخ]: الْمُرَادُ بِالْيَتِيمَةِ الْبَاكِرَةِ الْبَالِغَةِ، بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَإِنْ أَبَتْ فَلَا جَوَازَ عَلَيْهَا»، وَتَسْمِيَتِهَا يَتِيمَةً بِاعْتِبَارِ مَا كَانَتْ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَعَانُوا أَلْيَتَنِّيَ أَمْوَالَهُمْ» (النِّسَاءُ: ٢)، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَإِنْ أَبَتْ فَلَا جَوَازَ عَلَيْهَا» يُوَافِقُ أَبَا حَنِيفَةَ، وَيَخَالِفُ الشَّافِعِيَّ خِلَافًا صَرِيحًا، فَكَيْفَ قَالَ الشَّافِعِيُّ بِوَلَايَةِ الْإِجْبَارِ عَلَى الْأَبْكَارِ الْبَالِغَةِ؟ قَوْلُهُ: [فَهِيَ لِلأَوَّلِ مِنْهَا]: هَذَا إِذَا كَانَا فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَقْرَبَ مِنَ الْآخَرِ فَيَصِيرُ عَقْدُ الْأَوَّلِ جَائِزًا، وَيَرَدُّ عَقْدُ الثَّانِي، وَيَكُونُ مَعْنَاهُ: هِيَ لِلأَوَّلِ مِنْهَا بِاعْتِبَارِ الرِّبَّةِ وَالْقَرْبَةِ، فَحِينَئِذٍ لَا حَاجَةَ إِلَى الْقَوْلِ بِالتَّسَاوِيِّ. وَعَدْلُهُ مِنَ الْحَدِيثِ مَسْأَلَتَانِ، الْأُولَى: أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى رَجُلَانِ مِيبَعًا مَعًا، فَهُوَ مُشْتَرِكٌ بَيْنَهُمَا نَصْفًا نَصْفًا. الثَّانِيَةُ: أَنَّهُ إِذَا بَاعَ الْمُوَكَّلَ عَلَى الْآخَرِ، وَالْمُوَكَّلَ عَلَى الْآخَرِ، فَيُعْتَبَرُ تَصَرُّفُ الْمُوَكَّلِ. قَوْلُهُ: [بَابُ مَا جَاءَ فِي نِكَاحِ الْعَبْدِ إلخ]: بِغَيْرِ الْإِذْنِ جَائِزٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، لَكِنِّهِ مَوْقُوفٌ عَلَى الْإِجَازَةِ، فَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَهُوَ عَاهِرٌ» مَحْمُولٌ عَلَى التَّشْدِيدِ. قَوْلُهُ: [بَابُ مَا جَاءَ فِي مَهْوَرِ النِّسَاءِ]: الشَّافِعِيُّ وَالْبَعْضُ الْآخَرُونَ يَقُولُونَ: إِنْ النِّكَاحُ مِثْلُ الْبَيْعِ، يَعْنِي أَنَّ الْمَعَاضِضَةَ كَمَا يَتَحَقَّقُ فِي الْبَيْعِ بِكُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ، جَيِّدٌ وَرَدِيٌّ، فَكَذَلِكَ فِي النِّكَاحِ يَكُونُ الْمَهْرُ مَا يَعْاوِضُ بِهِ فِي الْبَيْعِ. وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ مُتَّفَقَانِ فِي التَّحْدِيدِ، إِلَّا أَنَّهَا اخْتَلَفَا فِي الْمَقْدَارِ، فَقَالَ مَالِكٌ: لَا مَهْرَ أَقَلَّ مِنْ رِبْعِ دِينَارٍ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا مَهْرَ أَقَلَّ مِنْ عَشْرَةِ دِرَاهِمٍ؛ لِأَنَّهُ رَوَى بِهَذِهِ الْأَلْفَافِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي «الْبَيْهَقِيِّ»، وَأَيْضًا الْقِيَاسُ عَلَى نَصَابِ السَّرْقَةِ، وَمَا وَرَدَ فِي الرِّوَايَاتِ مِنَ الْمَهْرِ النِّعْلَانِ وَالْخَاتَمِ مِنْ حَدِيدٍ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَهْرِ الْمَعْجَلِ، أَوْ يُقَالُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النِّعْلَانِ قِيمَتُهُمَا عَشْرَةُ دِرَاهِمٍ. وَأَمَّا النِّكَاحُ عَلَى سُورَةِ الْقُرْآنِ فَلَا يَصَحُّ، بَلْ يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»، يَعْنِي بِسَبَبِ فَضِيلَةٍ مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، كَيْفَ وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَنْ يُؤْكَلَ بِالْقُرْآنِ أَوْ يَتَعَوَّضَ، وَحَدَّثَنَا بِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَبِلٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: سَمِعْتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ، وَلَا تَأْكُلُوا بِهِ، وَلَا تَسْتَكْثِرُوا بِهِ»، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهَبَ نَفْسَهَا لِهَذَا الرَّجُلِ بِلَا مَهْرٍ كَمَا وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِلَا مَهْرٍ، فَهَذَا مِنْ خُصُوصِيَّاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَكَيْفَ يَكُونُ الْمَهْرُ قَلِيلًا وَأَدْنَى، مَعَ أَنَّهُ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ: «وَأَنْ

تَبَتُّعُوا بِأَمْوَالِكُمْ» (النساء: ٢٤)، وفي العرف لا يطلق اسم الهال على فلس أو فلسين، فلو حلف رجل بالمال، فلا ينحل اليمين على أقل من ثلاثة دراهم، ويلزمه ثلاثة دراهم، والشافعي يجوز في المهر ما يكون مالا وسييا للمال، فلذا يجوز بالتعليم والإعتاق، ولو كان كذلك فعليه أن يجوز في الشغار، مع أنه لا يجوز، بل يبطله، وفي نكاح أم سليم وقع الإسلام مهرًا، وهو عند الشافعي لا يصح ولا يسلمه، ويؤول فيه بأن الإسلام لم يقع مهرًا، بل كان النكاح والعقد بسبب فضيلة الإسلام وشرافته، فكذا نحن نؤول فيما نحن فيه. قوله: [باب ما جاء في الرجل يعتق الأمة ثم يتزوجها]: عند إمامنا يجب مهر المثل، وعند الشافعي العتاق مهر كما مر. ومستدل أبي حنيفة أن المهر لا بد أن يكون مالا، والعتاق ليس بهال، كيف؟ وقد روي في رواية نافع عن ابن عمر: أن عمر رضي الله عنه كان مع النبي ﷺ في غزوة بني المصطلق، ورأى فعل النبي ﷺ الإعتاق لا التزويج، ثم أفتى بعد وفاته رحمته الله بخلافه، فعلم أن الإعتاق لا يصح صدقًا، فمعنى قوله: [جعل عتقها صداقها] يعني أنه كناية عن عدم التعيين للمهر، يعني أنه لما سأل الراوي: أنه رحمته الله أي شيء عين في مهر صفيه؟ فقال مجيبًا: لم يكن هنا مهر، ولا شيء آخر، بل كان عتقًا، هذا هو الصداق، وهو المهر، فهذا من خصوصياته رحمته الله. قوله: [باب ما جاء في الشرط إلخ]: فعند الشافعي إذا لم يعمل بعد النكاح حسب شرطه يظهر الخلل في النكاح، وعندنا لا يضر في النكاح، وهو قائم على حاله، كما هو مذهب علي رضي الله عنه. والحديث بظاهره يخالف أبا حنيفة، فأجاب بعض الشراح عن الحديث بأن المراد بالشرط الشرط اللاتي من مقتضيات النكاح، مثل المهر والنفقة والسكنى، لا مطلق الشروط. فهذه الشروط يجب على الزوج استيفاؤها. أو يقال: إن المراد بالشروط مطلق الشروط بلا تخصيص، ولكن ليس في الحديث تصريح أنه إذا لم يف بالشروط يضر نكاحه، بل في الحديث تشديد على الإيفاء. ونحن أيضًا نقول: إنه إذا شرط أي شرط فعليه أن يفي به؛ لأن شأن المؤمن الوفاء بما شرط. شعر: مكن وعده اگر کردی وفا کن :: طریق به وفای را برآ کن. وقال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ (الإسراء: ٣٤). ولكن إذا لم يف به فهل يضر نكاحه أم لا؟ فلا بحث عنه في الحديث، بل الحديث ساكت عنه. قوله: [أن يتخير منهن أربعًا]: أي الأربعة المتقدمة في النكاح هذا عندنا، وعند الشافعي يتخير أيتهن شاء. وكذا في الأختين أولاهما عند أبي حنيفة، وعند الشافعي أيتهما شاء. ودليل حديث الأختين لم يبلغ أبا حنيفة. والله أعلم. قوله: [كنا نزل القرآن ينزل]: يعني كنا نزل في زمان نزول الوحي ولم نمنع، فلو كان العزل حرامًا كما زعمت اليهود لمنعنا فالحاصل أن العزل قبل أن تصير النطفة علقه ومضغة، فجاز عند إمامنا، إلا أن الحرة تستأمر لا محالة، وأما بعد العلق فلا يجوز؛ لأنه يدخل حينئذ تحت الوعيد: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ (التكوير: ٨، ٩)، ولكن بعد الجواز فالأولى أن لا يعزل وإن جاز. قوله: [باب ما جاء في القسمة للبكر والثيب]: السنة والأولى أنه إذا تزوج البكر أن يقيم عندها سبعة، وإذا تزوج بالثيب أن يقيم عندها ثلاثًا. ثم اختلف فيه، فقال الشافعي: ثم يقسم بينهما بالعدل، ولا يحسب هذه الأيام في الدور. وذهب أبو حنيفة إلى أن عليه أن يعدل بينهما؛ لعسوم الأحاديث الواردة في هذا الباب. ولإطلاق النصوص. ألا ترى إلى إطلاق وعيده رحمته الله: «من كانت له امرأتان، فلم يعدل بينهما، جاء يوم القيامة وشقه ساقط»، وقوله رحمته الله: «اللهم هذا قسمتي فيما أملك، فلا تلمني فيما لا أملك». فمع هذا الوعيد كيف يذهب إلى ما ذهب إليه الشافعي! وأما حديث الباب فلا يخالف إمامنا؛ لأن فيه هو أن يقيم عند البكر سبعة، وعند الثيب ثلاثًا. هذا القدر متفق عليه بين الإمامين، ثم بعد ذلك يعدل بينهما. ولا تصريح في الحديث على أنه لم تحسب تلك الأيام في الدور، بل نقول: عليه أن يعدل بينهما بأن يحسب تلك الأيام في الدور، يقيم عند الباقيات أيضًا ثلاثًا أو سبعة كما أقام عندها، والدليل الصريح عليه قوله رحمته الله لأم سلمة: «إن سبعت عندك، سبعت عندهن أيضًا»، نقله الطحاوي في «معاني الآثار». قوله: [باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما]: إن أسلم أحد الزوجين فلا يخلو إما أن يكونا في دار الإسلام أو في دار الحرب، فإن كانا في دار الإسلام لم يفرق بينهما حتى يعرض على الآخر الإسلام، فإن أسلم فبها وإلا يفرق بينهما، ويكون الفرقة تطليقة بائنة، وإن كانا في دار الحرب فلا يمكن هناك عرض الإسلام على الآخر، فحكمه أن لا يفرق بينهما مدة العدة؛ فإن أسلم في مدة العدة فبها، وإلا يفرق بينهما، وإن انقضت العدة ولم يسلم الآخر فقد وقع التفريق. فهنا حديثان: حديث عمرو بن شعيب وحديث ابن عباس، فحديث عمرو بن شعيب عليه عمل العلماء وإن كان ضعيفًا، وحديث ابن عباس رضي الله عنه قوي، كما قال الترمذي: لا بأس بإسناده. ولكنه مخالف لحديث عمرو بن شعيب ومخالف لمذهب جميع العلماء، ولم يذهب إليه أحد؛ فإنهم قالوا: إن بعد انقضاء العدة في دار الحرب يجب التفريق، وفي انقطاع النكاح الأول وانعقاد الثاني كانت قد انقضت مدة ست سنين، وفي بعض الروايات زائدة عنها. وأبو العاص بن الربيع بمكة، وزينب بنت النبي ﷺ كانت بالمدينة، وكان مكة دار الحرب. وروي مكان «بالنكاح الجديد»: «بالنكاح الأول». وإما أن يقال: قوله رحمته الله: «بالنكاح الأول» أي رد بنته رحمته الله زينب على أبي العاص بن ربيع بسبب النكاح الأول بنكاح جديد، وإن كان قد انقضى بين النكاحين ست سنين. ولكن يشكل حينئذ قوله: [«ولم يحدث بينهما نكاحًا»] فتأول البعض بأن معناه: ولم يحدث رحمته الله في مدة ست سنين نكاح زينب برجل آخر، بل كانت في تلك المدة بلا زوج، ثم زوجها بعد ست سنين بأبي العاص بن ربيع. واستنكف الأستاذ من هذا التأويل، وقال: الأولى أن يقال: إن قوله: [«لم يحدث بينهما نكاحًا»]

ليس من الحديث، بل من قول الراوي، وفسر به قوله: «بالنكاح الأول»، والله أعلم بالحقيقة. قوله: [باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها]: روي في رواية أخرى أن ابن مسعود لما سئل عن هذه المسألة فقال: لا أعلم في هذه المسألة شيئاً في كتاب الله وسنته ﷺ، فذهب فاسأل العلماء، فذهب السائل ثم جاء، فقال: سألت العلماء ولم يجبني أحد. فقال ابن مسعود: إني أقول برأيي شيئاً لم أسمع من أحد، فإن كان صواباً فمن الله تعالى، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان الرجيم. فاجتهد وقال ما قال، وشهد معقل بن سنان الأشجعي بتوافق اجتهاده بقضاء النبي ﷺ ففرح. وروي عنه أنه قال: ما فرحت فرحة مثل هذا منذ أسلمت. ومذهب أبي حنيفة موافق اجتهاده بنص النبي ﷺ، مع أن النص خلاف الظاهر. والنصوص لا يكون شيء منها خلاف القياس، وما كانت خلاف القياس فهو بحسب الظاهر وبإدائ الرأي، فما قال العلماء: إن هذا النص مثلاً خلاف القياس، فمعناه: بحسب الظاهر أو باعتبار بعض الأذهان. قوله: [باب ما جاء لا تحرم المصّة ولا المصتان]: فيه مذاهب. مذهب أبي حنيفة: أن ما فتق الأمعاء فهو محرم، بدليل: «لا تحرم المصّة والمصّتان»، وفي بعض الروايات: «ولا الإملاجة ولا الإملاجتان». ودليل الشافعي قول عائشة ؓ: وأما أبو حنيفة فيقول: أما ما قالت عائشة ؓ من نسخ عشر رضاعات وبقاء خمس، فلا يصح؛ لأنها قالت: إن آية خمس رضاعات كانت مكتوبة عندي، فجاءت الشاة وأكلت بغفلتي. وإنا لا نجد في القرآن آية خمس رضاعات، ولو كانت لكتبت، على أنا لو سلمنا أن آية خمس رضاعات ليست بمنسوخة، فهي قراءة شاذة، والقراءة الشاذة لا توجب العمل عند الشافعي، فكيف يحتج بها علينا؟ ونحن نقول بنسخ قراءة خمس رضاعات، يعني كان في القرآن أولاً حكم عشر رضاعات ثم نسخ، فبقي حكم خمس رضاعات، ثم نسخ، فبقي مطلق الإرضاع، يعني «وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ» (النساء: ٢٣). ولم تعلم عائشة ؓ بنسخها. وكذا قوله ﷺ: «لا تحرم إلا ما فتق الأمعاء» لا يفرق بين القليل والكثير. ثم كل واحد من أصحاب المذاهب الثلاث يخالفه ما استدل به الآخر، فأحد يخالفه ما استدل به أبو حنيفة والشافعي، والله أعلم بالصواب بجواباته، والشافعي يخالفه «لا تحرم المصّة والمصّتان» فأحاب بأن معناه: لا تحرم المصّة والمصّتان ولا الإملاجة إلخ، بل يحرم خمس رضاعات. أما أبو حنيفة فهو يقول: إن قوله ﷺ: «لا تحرم إلخ» يحمل على ما قبل نسخ عشر رضاعات أو خمس. أو يقال: إنه لم ينسخ، بل باق حكمه بعده، ومعناه: لا يحرم وجود صرف المصّة والمصّتان، بل المحرم ما فتق الأمعاء من اللبن؛ فإن محض المص لا ينزل اللبن من الثديين، بل ينزل اللبن بعد مص وملاصقة، فإذا وصل إلى جوف الصبي فيحرم حينئذ. قوله: [باب ما جاء في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع]: ولا يجوز عندنا وعند الشافعي. فمعنى الحديث إما محمول على التقوى والاحتياط. أو يقال: إنه ﷺ قال بطريق الوحي والإلهام. أو يقال: إنه مبني على خصوصيات النبي ﷺ. قوله: [باب ما جاء أن الرضاعة لا تحرم إلا إلخ]: حرمة الرضاع عند الإمام تثبت في مدة ثلاثين شهراً، وعند البعض إلى الحولين، وعند البعض إلى أربعة أعوام، وعند البعض إلى اثني عشر عاماً. قوله: [باب ما جاء في الأمة تعتق ولها زوج]: أعلم أن الروايات اللاتي استدلل بها الشافعي لا تخالف أبا حنيفة؛ لأنه يثبت الخيار للأمة في كلا الحالين، أعم من أن يكون زوجها حراً أو عبداً؛ لأن عنده اعتبار الطلاق بالنساء، وإن لم يكن الاستدلال بها، فعلى تقدير التعارض في الروايات نرجح المذهب كما هو في الأصول. أو يقال: إنه لا تعارض بين الروايات؛ لأن زوج بريرة ؓ كان عبداً أو حراً قبل عتقها، أما عبوديته فكان قبل عتقها، وأما حرّيته فكان قبل عتقها متصلاً به، فمن روى أن زوج بريرة ؓ كان عبداً فغرضه بيان عبديته السابقة، ومن روى أنه كان حراً فغرضه بيان حاله قبيل عتقها. يعني زوج بريرة كان رجلاً اسمه مغيث، من قوم بني المغيرة، وكان أسود اللون، وكان عبداً، وأما قبيل عتقها فكان حراً. وهذا من ألفاظ الحديث، يعني اسمه مغيث، وكان من قوم بني المغيرة، أسود اللون، كلّها يشعر بأن الغرض بيان علامته وأحواله، لا أنه كان وقت العتق عبداً، بل كان حراً. وهذا التطبيق يجري بين قولي ابن عباس وقولي عائشة ؓ أيضاً. قوله: [باب ما جاء أن الولد للفراش]: هذا هو مذهبنا، ومستنده حديث الباب، وكذا قضاؤه ﷺ في قصة عبد بن زمعة يؤيدنا، ويخالفه الشافعي. فلو كان أحد الزوجين في المشرق، والآخر في المغرب، وولدت بعد ستة أشهر وإن لم يكن وصال الزوج إليها في مدة ستة أشهر، ثبت نسب الولد من الزوج للحديث، وإن لم يقتضيه القياس. وصحّح بعض العلماء بأنه يمكن بطريق خرق العادة أن يصل إليها من بُعد المشرق، لكن إذا ثبت في النص فلا حاجة إلى هذا التوجيه. قوله: [باب ما جاء في كراهية أن تسافر المرأة وحدها]: ورد في بعض الروايات: «ثلاثة أيام»، وفي البعض: «يومين»، وفيه فريقان: فريق قال بحرمة خروج المرأة وحدها، أعم من أن يكون سفر يوم وليلة أو ما فوقه، وما ورد في بعض الروايات من يوم أو يومين أو أكثر، فلا تعارض فيه؛ لأن التصريح بالعدد لا يوجب الحصر. وعندنا السفر إن كان سفرًا شرعيًا -يعني مسيرة ثلاثة أيام ولياليها- فخروجها حرام، وإن كان ما دونها، كيوم أو يومين، فحرام دون حرام، يعني فيه تشكيك كما في الكفر. = = مثاله: كما جاء في أبواب الصدقات في الروايات: «لا تحل الصدقة لغني»، وورد في بعض الروايات: «من كان عنده خمسون درهما»، وفي بعضها: «من كان عنده قوت يوم وليلة فلا يحل له السؤال». فالتطابق بين هذه الروايات المتعارضة علينا أن من كان عنده نصاب شرعي، يعني مائتي درهم، فالمسألة له حرام، وإن كان أقل من ذلك،

فحرام دون حرام، يعني الأولى أن لا يسأل، فكذا هذا. قوله: [إن الشيطان يجري من أحدكم مجرى الدم]: له معنيان، أحدهما: أن الشيطان له دخل تام وقدرة كاملة على إغواء الإنسان، ويؤثر في البدن مثل الدم؛ فإنه يجري في جميع العروق. والثاني: أن الشيطان مثاله مثال الدم، كما أن الدم يجري في العروق ولا يحس أحد، وهو من مقتضيات الطبيعة، كالنفس وحيله، كذلك الشيطان يقدر على الإنسان بحيث لا يحس الإنسان، فينبغي أن يحترز عن وساوسه وحيله. قوله: [أن يراجعها]: لا شك في أن الطلاق أبغض المباحات، لا يجوز إلا في حالة الضرورة، وبعد الاتفاق على هذا القدر اختلفوا، فقال أهل الظواهر: لا يقع الطلاق في حالة الحيض، وذهب الجمهور إلى أن الطلاق في حالة الحيض يقع وإن كان مبعوضاً، وما استدلوا به رواية ابن عمر رضي الله عنهما بأنه طلق امرأته في حالة الحيض، فأمره عليه السلام بالرجوع، ولو لم يقع كما قال أصحاب الظواهر، فما معنى الرجوع؟ قوله: [البتة]: هو من الكنايات، والكنايات تحتاج فيها إلى النية، ومذهب أبي حنيفة فيه موافق لعمر عليه السلام، يعني إن نوى واحدة فواحدة، وإن نوى ثلاثة فثلاثة؛ لأنه فرد حكمي، وإن نوى ثنتين في حق الحرة لا يجوز إلا إذا كان المرأة أمة، وموضعه الأصول. قوله: [باب ما جاء في المطلقة ثلاثاً لا سكنى لها ولا نفقة]: اعلم أن الخلاف في مطلقة الثلاث غير الحاملة، وأما الحاملة فتجب لها النفقة والسكنى اتفاقاً، وفي المسألة ثلاثة مذاهب، صرح به الترمذي: الأول: أنه لا يجب شيء لها، وهو مذهب أحمد وإسحاق والحسن البصري والشعبي وعطاء، أخذوا بحديث فاطمة. والثاني: مذهب أبي حنيفة وسفيان: لها النفقة والسكنى. والمذهب الثالث: بين بين، وهو مذهب الشافعي، وهو أن لها السكنى أخذوا بنص القرآن، وليس لها من النفقة شيء؛ لحديث فاطمة عليها السلام، واستدل أبو حنيفة بفتوى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في مجمع الأصحاب، ولم ينكره أحد: لا ندع كتاب الله وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم. وكذا قالت عائشة رضي الله عنها لما سئل عنها في زمان مروان، قالت: ألا تخافين يا فاطمة، وتبين تلك المسألة، وأوقع الناس في الضلال. قوله: [باب ما جاء لا طلاق قبل النكاح]: تفرد الشافعي في هذه المسألة من الجمهور ولم يجز التعليق، وقال: يلغو كلامه بعدم وجود المحل؛ لأنه وقوع الطلاق قبل الملك هنا، وأما عند أبي حنيفة: يجوز، وعليها الجمهور وإبراهيم النخعي وغيره، وتأويل الحديث منا: أن في التعليق ليس وقوع الطلاق قبل الملك كما قلتم؛ لأن في التعليق الحكم والسبب معلقان بالشرط، ولم يوجد السبب الآن، حتى يلزم الإعتاق والطلاق قبل الملك، بل نقول: إن السبب لم يتحقق بعد، بل يتحقق بعد وجود الشرط، ويلزم المحذور على مذهب الشافعي؛ فإن التعليق يمنع تحقق الحكم عنده، وأما السبب فقد انعقد عنده، لكنه غير مؤثر بالشرط الآن، وحيث أجاز إعتاق ما لا يملكه الآن؛ لأنه لو كان العبد مشتركاً بين الشركاء، فلو أعتق أحدهم حقه، فيعتق حق الجميع بإعتاقه، مع أنه لم يملك أملاكهم، وهل هذا إلا إعتاق ما لا يملكه ابن آدم، وأما عندنا فلا يعتق بمجرد الإعتاق، بل يعتق بإعتاقهم، أو بالسعي، فما هو جوابه هنا فهو جوابنا في الطلاق. قوله: [طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان]: علم من الحديث مسألتان، الأول: أن اعتبار الطلاق بالنساء؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «طلاق الأمة إلخ»، فلو كانت أمة تحت حرّ فليس له أن يطلقها ثلاثاً؛ لأن المحل محل لتطليقتين، والشافعي لا يسلمه، فهذا حجة عليه. الثاني: أن العدة بالحيض، والشافعي لا يسلمه، فهذا حجة عليه على أن بعض الروايات ورد فيها: «قروءها حيضتان»، فهذا يفسر ما في القرآن: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: ٢٢٨) بأن المراد من القروء الحيض، كما قال الأحناف، لا كما قال الشافعي. قوله: [باب ما جاء في الخلع]: هذا يخالف أبا حنيفة، فنقول في الجواب: «الخلع طلاق» صغرى؛ لأنه ثبت بنص القرآن كما أثبت أهل الأصول، ولأنه ورد في رواية: «الخلع طلاق»، وكل طلاق عدتها ثلاث حيض كبرى، ينتج «الخلع عدتها ثلاث حيض»، على أنه لا يثبت بهذه الرواية مذهب الشافعي أيضاً، وإن كانت الرواية ظاهرها يخالفنا أيضاً؛ لأن العدة عند الشافعي بالطهر، وورد في الروايات لفظة «حيضة»، بل هو يوافقنا، فنقول: الحديث إما منسوخ وإما أن تاء في «حيضة» ليس للوحدة؛ لأن هذا ليس مطرداً كلياً. قوله: [باب ما جاء في الرجل يسأله أبوه أن يطلق زوجته]: قال الفقهاء: إن كان القصور من الزوجة فالإطاعة واجبة، وإلا فمستحبة. قوله: [باب ما جاء في طلاق المعتوه]: لا يقع الطلاق في حالة الجنون اتفاقاً، أما حالة السكر، فقد اختلف العلماء فيها، وقال الأحناف: إن كان السكر من محرّمات الشرع، كالخمر، فيقع الطلاق زجراً، وإن لم يكن من المحرّمات، فلا يقع. وعلم من قوله صلى الله عليه وسلم: «كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه المغلوب» أن طلاق المكره واقع؛ لأن المكره أيضاً فرد لهذه الكلية، وعند الشافعي لا يقع طلاق المكره، فعليه حجة بهذا الحديث. قوله: [باب ما جاء في الحامل المتوفى عنها زوجها]: إن سلم التعارض بين آيات القرآن يعني «أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» (البقرة: ٢٣٤)، و﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (الطلاق: ٤)، فأية الحمل ناسخة؛ لأنها متأخرة. قوله: [باب ما جاء في كفارة الظهار]: المقدار الواقع في الحديث يخالفنا؛ لأنه لا بد من ستين صاعاً، ويخالف الشافعي؛ لأنه لا بد عنده من ثلاثين صاعاً، فلما أن يقال: إن تفسير الكتاب من الراوي، وكان في الواقع زائداً، ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم: «أطعمه ستين مسكينا» مع شيء آخر، لا أن يكتفى به، وثبت برواية أخرى أنه قد كان أعطى شيئاً آخر أيضاً. قوله: [باب ما جاء في اللعان]: عندنا لا يفرق إلا بقضاء القاضي، ويؤيدنا حديث الباب، وأيضاً جاء في بعض الروايات: أن رجلاً قال: يا رسول الله، أنا طلقته، ولو لم أطلقها لكذبت عليها، ولم ينكر صلى الله عليه وسلم، فعلم أن الزوجة كانت

مثلاً للطلاق بعد اللعان، وأما الشافعي فقال: لا حاجة إلى تفريق القاضي، بل يقع التفريق بمجرد اللعان. فجميع ما ذكرنا حجة عليه، وأما قول الترمذي: «والعمل على هذا عند أهل العلم» إن تعلق بنفي الولد وإلحاقه بأمه فلا محذور، وإن تعلق بعدم تفريق القاضي فليس بسديد؛ لأن فيه اختلافاً، وقد بيناه. قوله: [باب ما جاء أين تعتد المتوفى عنها زوجها]: مذهبنا: أن العدة في بيت زوجها أعم من أن يكون ذلك المكان مملوكه، أو موهوناً عنده، أو على الكراء، أو على غيره، وليس على ورثة الزوج نفقتها، ولها أن تخرج في طلب النفقة إن لم تجد منها بدءاً. قوله: [الحلال بين والحرام بين إلخ]: يجب الاجتناب عما فيه شبهة الحرمة، وإلا ربما وقع الرجل في الحرام، كما أوضحه رحمته بطريق التمثيل، ولذا قال أصحاب الأصول: إذا تعارض المبيع والمحرم، فالترجيح للمحرم على المبيع. قوله: [باب ما جاء في بيع المدبر]: مولى المدبر إن كان حياً، ففيه اختلاف بين الفقهاء، فقال الشافعي: يجوز بيعه، وقلنا: لا، إلا إذا باع القاضي؛ لأن له ولاية تامة، وهذا في المدبر المطلق، وأما المدبر المقيّد فيجوز بيعه عندنا حال حياة المولى وبعد مماته، ففي الحديث ليس حجة لأحد على بيع المدبر؛ فإن الحديث كما يخالفنا يخالف الشافعي؛ لأن المدبر بعد وفاة المولى يصير حرّاً، وبيع الحر لا يجوز عند أحد، لا عندنا ولا عند الشافعي، فالمدبر المذكور إن كان مطلقاً، فبيعه من خصوصياته رحمته، وإن كان مقيّداً فلا حجة علينا. قوله: [باب ما جاء في كراهية تلقي البيوع]: الكراهية فيما إذا كان يتضرر أهل البلد أو البائع، وإلا فلا، وكذا اختيار الفسخ إنما يكون إذا اشترط، وأما بدون الاشتراط فلا، أعم من أن يكون الغبن فاحشاً أو يسيراً، وكذا الحال في بيع الحاضر للبادي. قوله: [باب ما جاء في النهي عن المحاقلة والمزانة]: لم يعمل الشافعي على الحديث مثل أبي حنيفة؛ لأن الشافعي جَوَزَ العرايا، وهو قسم من المحاقلة، والنهي مطلق، وأجوبة العرايا مذكورة في العرايا، وأما بيع البر بالسلت فيجوز عند الجمهور؛ لقوله رحمته: «إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم بعد أن يكون يدّاً بيد»، وأما القياس على بيع الرطب بالتمر، فالنهي على طريق الأولوية، لا أنه لا يجوز؛ لأنه نقل في «الطحاوي»: أن معمر بن عبد الله كان يمنع بيع القمح بالشعير، فإذا سئل عنه، فقال: إني أخاف أن يضارعه. وأما بيع التمر بالرطب فيجوز عندنا، وعند الجمهور والشافعي وصاحبي أبي حنيفة لا يجوز، وجواب أبي حنيفة للفقهاء: أنها لا تخلو إما أن يكون من جنس واحد أو جنسين، إن كان الأول فيجوز بأول الحديث، وإن كان الثاني فيجوز بآخر الحديث، وأما للمحدثين: فكما روي عنه أنه دخل «ريّاً»، فسأل عنه المحدثون علة جواز البيع، واستندوا في عدم الجواز بحديث زيد أبي عياش رحمته، فقال لهم: زيد أبو عياش ضعيف، فأحسنوا عليه الثناء، وأيضاً روي في غير رواية الصحاح، ظني أنها في «الدارقطني»، وزاد فيها: «نسيئة». وبيع الرطب بالتمر نسيئة لا يسلمه أبو حنيفة، وكذا البيع قبل بدو الصلاح جائز عند الإمام، ويخالفه رواية الباب، والجواب: أن النهي عنه على سبيل الشفقة، كما روي في بعض الروايات: «أنه رحمته نهى عنه مشورة»، أو النهي عن البيع قبل بدو الصلاح في بيع السلم، كما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أنه سأله النخلي عن السلم فقال: نهى رحمته عن بيع النخل حتى يؤكل» أو معنى بدو الصلاح: يعني قبل وجود الثمار، ولو كان هذا، فيسلمه أبو حنيفة؛ لأنه بيع المعدوم، كذا قال الطحاوي. قوله: [نهى عن بيع جبل الحبل]: يحتمل معنيين، أحدهما: أن يكون جبل الحبل مبيعاً، وإذا لا يجوز؛ لأنه بيع المعدوم. والثاني: أن يكون جبل الحبل أجل أداء الأثمان، وهو ليس موجوداً وقت العقد، ولا يتيقن بتحصيله؛ لأنه يمكن أن يموت المبيع قبل الحمل. قوله: [باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة]: عقد بيع الحيوان بالحيوان بعد أن يكون يدّاً بيد جائز عندنا، أعم من أن يكون متفاضلاً أو متساوياً، ولا يجوز نسيئة كما يشعر عنه رواية بيع عبيدين بعد؛ لأنه ربا، وعند الشافعي يجوز كيف ما كان، أعم من أن يكون نسيئة أو يدّاً بيد، متفاضلاً أو متساوياً، وحمل رواية نهى النسيئة على النسيئة من الجانبين؛ لأنه رحمته نهى عن بيع الكالئ بالكالئ، ولكن هذا ليس بسديد؛ لأنه ما ورد في رواية جابر رضي الله عنه أنه لا بأس به بعد أن يكون يدّاً بيد، فالظاهر: أن المراد به أن يكون مقابلًا للنسيئة من جانب واحد، وأيضاً روايات النهي قوليات، وروايات الجواز فعليات، وأيضاً الروايات الناهيات محرمات والمنجوزات مبيحات، فقاعدة أهل الأصول يقتضي ترجيح هذه على تلك. قوله: [باب ما جاء في ابتياع النخل بعد التأبير إلخ]: الثمرة عندنا تابعة للأشجار على كل حال للبائع قبل التأبير وبعده، وعند البعض بعد التأبير لا يكون تابعاً كما هو مدلول الحديث، وقبل التأبير تكون تابعاً. قوله: [باب ما جاء البيعان بالخيار إلخ]: اعلم أن الأصل في هذه المسألة أن الشافعي يثبت للبائع وللمشتري بعد انعقاد البيع خيار المجلس، وأبو حنيفة رحمته لا يسلمه، وأكثر الروايات موافق للشافعي رحمته، فمعنى «ما لم يتفرقا» عنده التفريق بالأبدان، ومعنى «أو يختارا» أن يقول كل واحد من البائع والمشتري بعد انعقاد العقد: اخترت الثمن أو المبيع، فبعد هذا القول لا يبقى لأحد الخيار، أو المراد بالخيار خيار الشرط، يعني ليس لهما الخيار بعد انعقاد العقد، إلا إذا اشترط في العقد خيار الشرط، فحينئذ لكل منهما خيار البتة. والمعنى الأول يقرب إلى الذهن بالنظر إلى الروايات، فتأويل الروايات المخالفة لنا أن المراد بالخيار خيار المجلس، إلا أن المراد بالتفرق التفرق بالأقوال، أو يقال: إن المراد بالخيار خيار القبول، فالمراد من التفرق التفرق بالأقوال، وإنما احتيج إلى تأويل الروايات؛ لئلا يلزم خلاف القاعدة الكلية الشرعية، وهي أن مدار إتمام انعقاد البيع على أهلية المتعاقدين، ومحلية المعقود عليه، وعدم ما يفسد البيع أو يبطله، وصدور الإيجاب من الأول، والقبول من الثاني، فبعد

وجود هذه الأمور لا يتوقف البيع على أمر آخر، كما رأينا في الإجارة والإعارة والنكاح وغيرها من العقود، فكذا فيما نحن فيه، لو نترك الروايات بلا تأويل يلزم خلاف هذه القاعدة. وأما قول الترمذي: بأن ابن عمر رضي الله عنهما أعلم بمعاني الحديث؛ لأنه روايته فمسلم بلا ريب فيه، لكن لا يلزم من هذا القدر مرجوحية مذهبنا وراجحية الشافعي؛ لأنه مستدل، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال. فأقول: يمكن أن يكون لم يتعين عند ابن عمر رضي الله عنهما معنى من المعاني التي ذكرنا معنى خيار المجلس أو خيار القبول، والتفرق بالأبدان أو الأقوال؛ لأنه كان يقوم احتياطاً وزهداً واتقاءً. ونقول: إنه يمكن أن يكون مذهبه مثل مذهبنا من عدم إثبات خيار المجلس، وانعقاد العقد بعد التفرق بالأقوال، إلا أنه رضي الله عنه كان يقوم إلزاماً للحجة على خصمه؛ لأنه يمكن أن يكون خصمه ممن يرى خيار المجلس، فكان يقوم ابن عمر رضي الله عنهما؛ لثلاث يلزم عليه الحجة من جهة مذهبه، وإن كان مذهبنا عدم اختيار المجلس، فمجرد قيام ابن عمر رضي الله عنه لا يفيد الشافعي؛ لاحتمال ما ذكرناه. وأما الاستدلال برواية أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه فليس بصحيح؛ لأن روايته لا يستقيم معناه على طرز الشافعي، فكيف يحتج بها علينا؛ لأنه روى هذه الرواية مفصلة بأنه كان في السفر مع الناس، فابتاع الرجلان في فرس، والفرس كان مربوطاً على حاله في بيت البائع، ثم بعد ساعة ذهب المشتري إلى تسريحه، فقال البائع: لا أجزى البيع، فذهبوا إلى أبي برزة الأسلمي في السفينة، فاختصما عنده، فقال: لا أراكما افترقتما. فبعد هذا التفصيل لعلك علمت عدم صحة استدلال الشافعي بحديث أبي برزة الأسلمي، بل هو مضر لمذهبه؛ لأنه يقول: إن بعد الافتراق بالأبدان لا يبقى الخيار، وفي قصة ذكرناها يأبى العقل السليم، والفهم المستقيم، من أن يقول بعدم الافتراق في يوم وليلة، وكيف يتغمض عن الخوائج الضرورية والصلاة والأكل وغيرها، ومع قطع النظر عن جميع هذه الضرورات الموجبات للافتراق، ذهب المشتري عن مجلس العقد وتسريحه الفرس مصرحاً بها في الروايات، فلا يمكن أن ينكره الشافعي، فبعد هذا الافتراق قال أبو برزة الأسلمي رضي الله عنه: «لا أراكما افترقتما»، وهو ليس بمذهب الشافعي، فروايته مضر له لا مؤيد له. ثم بعد هذا قال الإمام الطحاوي في الاستدلال على مذهبنا بقوله رضي الله عنه: «لا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقبله»، حاصله: أنه لا يصح أن يستدل الشافعي بهذا القول على مذهبه، بل هو يؤيدنا؛ لأنه فيه نهي عن الافتراق خشية الإقالة، والإقالة رفع العقد بعد أن يتم، فعلم أن العقد قد تم، ولزم بمجرد قول البائع والمشتري، وإلا لما صح إطلاق الإقالة، ثم اعترض الطحاوي بهذا القول على مذهب الشافعي بأنه لو كان معنى قيام ابن عمر رضي الله عنه كما قال الشافعي، فيلزم الاعتراض على ابن عمر رضي الله عنه بهذا القول، وأما على طرز أبي حنيفة فلا، ولم يرض باستدلاله في مقابلة نصوص الشافعي. فالحاصل: أن ههنا ثلاثة مذاهب، الأول: مذهبنا، وهو أنه يلزم العقد بمجرد الإيجاب والقبول، ولا يبقى خيار المجلس. والثاني: مذهب الإمام الشافعي، وهو أنه ينعقد العقد، ويبقى الخيار، خيار المجلس. والثالث: مذهب أصحاب الظواهر والمحدثين، وهو أنه لا ينعقد العقد أصلاً؛ لقوله رضي الله عنه: «لا بيع بينهما ما لم يتفرقا». قال شيخنا مدّ ظلّه: الأولى بالتحقيق أن يقال: إن أبا حنيفة أيضاً يسلم خيار المجلس كما يسلم الشافعي على سبيل التبرع والإحسان، لا على سبيل الوجوب والإلزام، وإلا لتعارض كثير من الروايات، فنقول: إن ما ورد في الروايات: «ما لم يتفرقا أو يختارا» معناه: أنه ينبغي للمؤمن أن يخير أخاه المؤمن بعد انعقاد العقد حتى يتفكر في نفعه ونقصانه، فيختار المبيع أو يدعه، كقوله رضي الله عنه: «من أقال أقاله الله تعالى يوم القيامة»، كذا قوله رضي الله عنه: «المؤمن أخو المؤمن لا يخذله»، وإن كان ليس بلام عليه، وقرائن هذا التوجيه موجودة في الأحاديث، منها قصة كعب رضي الله عنه: أنه ارتفع صوته في مسجده رضي الله عنه حين طلب دينه من مديونه، فسمع رضي الله عنه صوته فخرج، فقال: «يا كعب، ضع دينك»، وقال لمديونه: «أعط ما بقي»، فكل واحد يسلم أن هذا الحكم كان بجهة التبرع والإحسان، وليس فيه أن القاضي يحكم في مثل هذه المقدمة بهذا الحكم، ويتلف حقوق الناس. وكذلك في قصة شراج حرة، أن الأنصاري وابن عمته رضي الله عنه يعني الزبير اختصما عنده رضي الله عنه في ماء الشراج، فقال رضي الله عنه تبرعاً على الأنصاري للزبير رضي الله عنه: «إذا استقيت أرضك فاترك الماء له»، فلم يفهم الأنصاري تبرع النبي رضي الله عنه به وغضب، فقال للنبي رضي الله عنه: أن كان ابن عمك، فغضب رضي الله عنه عليه، وقال للزبير: «عليك أن توفي حَقَّك ثم اترك له»، فكل واحد يسلم أن أول حكمه رضي الله عنه كان تبرعاً لا قضاءً. والثاني كان قضاءً، فكذا فيما نحن فيه، لو يحمل الإجازة في خيار المجلس على التبرع والإحسان فليس ببعيد. فعلى هذا الطرز لا يرد الاعتراض على الشوافع بحديث أبي برزة الأسلمي؛ لأن معنى قول أبي برزة: «إني لا أراكما افترقتما» يعني ينبغي للبائع أن يأخذ فرسه ويعطي أثمان المشتري له؛ لأنه لم يفترق بعد افتراقاً بعيداً، ولم ينتفع بالأثمان، ولم يتصرف فيها، ونادم ببيعه، وقد قال رضي الله عنه: «من أقال نادماً يبعه أقال الله عثراته يوم القيامة»، وكذا قال: «للمسلم حق على أخيه المسلم»، وحيث لا يرد الاعتراض على ابن عمر رضي الله عنه بقوله رضي الله عنه: «لأن الأمر كما قلنا كان للتبرع، والمتبرع أمير نفسه، إن شاء تبرع، وإلا فلا، ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾» (التوبة: ٩١). وأيضاً لهذا التوجيه قرينة أنه جاء في رواية الترمذي وأبي داود والنسائي قوله: «ما لم يتفرقا أو يختارا» ثلاثاً، وزاد البخاري: ثلاث مرار، فلو لم تحمل الروايات على المعنى الذي ذكرنا لم يستقم معنى هذه الرواية على مذهب الشافعي؛ لأن الخيار فيه ثلاث مرات، ولا يقوله أحد، ولا يسلمه الشافعي، بل يكفي عنده القول مرة واحدة، فعلم أن هذا تأكيد على جهة التبرع والإحسان. قال شيخنا: هذا المعنى الذي ذكرناه لم أجد في كتاب، وإن

لم يقدح في حسنه إلا أن ابن حجر نقله في «فتح الباري» بعد رد دلائل الحنفية، وقال: هذا الاحتمال بعيد، والعجب من مثل هذا المتبحر أنه كيف يقول ببعد هذا الاحتمال الذي هو موافق للرواية والدراية، والله أعلم بما في صدور العباد، والشافعي ارتكب في كثير من المواضع الاحتمال الأبعد من هذا الاحتمال، ولم يقدح عليه ابن حجر، وللناس فيما يعشّقون مذاهب. أو يقال: إن الخيار كلي مشكك، فبعض أفراده أقوى، وهو بعد قيام المتعاقدين عن مجلس الخيار، وقوته لأنه لا خيار لأحد المتعاقدين حينئذ، وأضعفه وهو قبل الإيجاب والقبول، وضعفه لأن فيه الخيار لكل واحد من المتعاقدين على سبيل الاستقلال، وبين وبين، وهو بعد انعقاد العقد قبل تفرق الأبدان، فهو أقوى بالنسبة إلى الثانية، وأضعف بالنسبة إلى الأولى، ووجه ضعفه: أنه ليس كل واحد مستقلاً على الفسخ، ولكن إن رضي الآخر فله أن يفسخ، فحينئذ يسلم أبو حنيفة أيضًا خيار المجلس، يعني إن أجاز الآخر لا مستقلاً، أو يقال: إن الخيار ذو جهتين: جهة الانعقاد وجهة الفسخ، فلكل من العاقلين خيار انعقاد العقد؛ فإن اتفقا على انعقاد فينفذ، وإن اتفقا على الانفساخ يفسخ، وإن اختلفا فالشافعي يرجح جانب الفسخ، ونحن جانب الانعقاد، والحديث ليس بمصرّح للترجيح، بل المرجح القياس، فنحن لا نرتكب خلاف الحديث، بل نخالف قياس الشافعي، وقياسه ليس بحجة علينا. فالحاصل: أن مسألة الخيار من مهمات المسائل، وخالف أبو حنيفة فيه الجمهور وكثيراً من الناس من المتقدمين والمتأخرين صنفوا رسائل في ترديد مذهبه في هذه المسألة، ورجح مولانا الشاه ولي الله المحدث الدهلوي - قدس سره - في رسائل مذهب الشافعي من جهة الأحاديث والنصوص، وكذلك قال شيخنا مدّ ظلّه: بترجّح مذهبه، وقال: الحق والإنصاف أن الترجيح للشافعي في هذه المسألة، ونحن مقلّدون، يجب علينا تقليد إمامنا أبي حنيفة، والله أعلم. قوله: [لا يفرق عن بيع إلا عن تراض]: لا يخالفنا كما قدّمنا من تقرير مذهبه، يعني ينبغي أن لا يفرّق المتعاقدان إلا عن رضاء تمام؛ فإن لم يرض أحدهما فعلى الآخر أن يفسخ تبرعاً وإحساناً، وإن كان بعد انعقاد العقد، وكذا قوله: [«خير أعرابياً» لا يضرّ أبا حنيفة؛ لأنه عليه السلام أولى بالمؤمنين بالفضل، كما جاء: «إنا نستحق بمكارم الأخلاق»]. قوله: [ولا خلافة]: ههنا مسألتان، الأولى: هل العاقل البالغ الحرّ يحجر عليه أم لا؟ فقلنا: لا، وقال الشافعي بالحجر على السفه، واستدل بحديث الباب أنه عليه السلام مَنَعَهُ عن البيع والشراء، وهذا الاستدلال لا يصح؛ لأن حجره عليه السلام كان شفقةً ومروءةً عليه وعلى ماله، لما جاء أقاربه يشتكون إلى النبي ﷺ، لا حكماً وقضاءً، فلما قال: لا أصبر يا رسول الله، أجازة عليه السلام له مع أنه مصرّح أنه عليه السلام أجازة بعد عدم صبره، وللقاضي أن يصون قضاءه مهما أمكن، لا أن يقضي ساعة، وينقض تارة، وشأن القضاة أعلى وأرفع منه، فضلاً عن قضاء النبي ﷺ. والثانية: أنه هل ثبت بمجرد قوله: [«لا خلافة»] الخيار؟ فقال بعض أهل العلم: يثبت وإلا لضاع التقييد به، ويلغو الكلام، وقال الجمهور - منهم الشافعي وأبو حنيفة -: لا يثبت بمجرد هذا القول، والحديث بظاهره يخالفهم، فأجاب الشراح بأن ثبوت الخيار بهذا القول فقط من خصوصيات ذلك الرجل. والأولى في الجواب أن يقال: إنه جاء في رواية الحاكم: [«لا خلافة، ولي الخيار ثلاثة أيام»]، فثبت الخيار بهذا الكلام، لا بمجرد القول أي بـ [«لا خلافة»]. وأما القول بأنه لو لم يثبت الخيار بهذه الألفاظ للزم إلغاء التقييد وتضييع الكلام، فلا نسلمه؛ لأن فوائد التقييد ليست بمنحصرة فيما قالوا، حتى يلزم من نفيه إلغاء التقييد وتضييع الكلام، بل للتقييد فوائد لا تعدّ ولا تحصى، وأعلى الفوائد ههنا: أنه إذا كان المشتري مثلاً ممن لا يعرف فنون البيع، ويقول وقت الشراء والبيع لخصمه: إني غير واقف بفنون المعاملة، ولا أعلم موجبات الخسران والمنافع، واتكلت على دينك، وفوّضت أمري في تلك المعاملة إليك، وأنت تعلم بمنافعي ومضاري، فاعمل بي معاملة الصديقين، الخائفين من الله تعالى، فلا محالة يتأثر البائع من هذا الكلام، ويعامل معه معاملة المخلصين الصديقين، يدفع عنه مضاره، ويحلب إليه منافعه، فلهذه الفائدة قاله عليه السلام: [«قل: لا خلافة»]، فلا يلزم إلغاء الكلام، وهذا الجواب مع قطع النظر عما رويناه من رواية الحاكم، فإنه جواب آخر. قوله: [باب ما جاء في المصرة]: ذهب الإمام الشافعي إلى ظاهر الحديث، وقلنا يرجع النقصان، والحديث بظاهره يخالفنا، فأجيب عنه بوجوه: الأول: ما أجاب صاحب «نور الأنوار» بأن راوي الحديث أبو هريرة، وهو غير مجتهد، ورواية غير المجتهد متروكة في مقابلة القياس. وقال شيخنا مدّ ظلّه: هذا الجواب من قبيل توجيه الكلام بما لا يرضى به قائله؛ فإن من دأب الإمام أبي حنيفة أنه يترك القياس في مقابلة قول الصحابي، فضلاً عن أن يبيّن حديث النبي ﷺ، كما صرح به المحققون من علمائنا. الثاني: ما أجاب ابن عمر عليه السلام بأن الحديث منسوخ، وناسخه قوله عليه السلام: [«البيع بالخيار ما لم يفرّق»]، فلما حكم عليه السلام بانقطاع الخيار إلا لمن استثناه بقوله: [«إلا بيع الخيار»]، فعلم أنه لا خيار لأحد، ورده الإمام الطحاوي: أن بيع المصرة داخل في ما استثناه عليه السلام بقوله: [«إلا بيع الخيار»]؛ لأن المصرة من جملة العيوب، ورد المبيع بخيار العيب مشروع في الشريعة، لا يقول أحد بنسخه. الثالث: ما أجاب عيسى بن أبان بأن حكم حديث المصرة في وقت ما كان العقوبات يؤخذ بها الأموال، كما روي عن النبي ﷺ في الزكاة: «من أدى طائعاً فله أجرها، وإلا أخذناها منه، وشطر ماله غرامة من غرامات ربنا عز وجل»، وكما قال في سارق الثمرة التي لم تحرز: فإنه يضرب جلادات ويغرم مثلها، ثم لما نسخ الله الربا، ورُدّت الأشياء إلى أمثالها، إن كان مثلياً فمثل، وإن كان من ذوات القيم فقيمة، فنسخ حكم المصرة أيضًا، والعقوبة فيه هي أن يبقى

اللبن عند المشتري، ويرد إلى البائع صاعاً من طعام، ولا ينظر إلى أن صاعاً من طعام هل يساوي اللبن أم لا؟ فلو كان اللبن زائداً من الطعام، وأضعافاً مضاعفة، فيسلم إلى المشتري عقوبة للبائع الفاعل هذا الفعل الشنيع، ولم يرض أبو جعفر بهذا الجواب أيضاً. الرابع: ما أجاب الطحاوي: بأن الحديث منسوخ، ووجه النسخ أنه يخالف النصوص الصريحة من كلام الله تعالى ورسوله ﷺ والقياس بل الأقيسة. أما كلام الله تعالى؛ فلقوله تعالى: ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ يَوْمَ مَا تُلَاقُونَهُ﴾ (البقرة: ١٩٤). وأما كلام النبي ﷺ، فلقوله ﷺ ونهيه عن بيع الدين بالدين، وفي المصراة بيع الدين بالدين، ووجهه: أن المشتري إذا حلب اللبن يومين أو ثلاثة أيام وأهلكه، ثم ردّ الشاة على بائعه، ووجب الصاع من الطعام ديناً في ذمته بدل اللبن الذي هلكه، فكان ديناً عليه، فهذا بيع الدين بالدين، وقد نهى ﷺ عنه، وكذا يخالف قوله ﷺ: «الخراج بالضمان، والغنم بالغرم»، فعلى مذهب الشافعي يلزم خلاف هذه النصوص؛ لأن الشاة لو هلكت مثلاً في تلك الأيام الثلاثة هلكت من مال المشتري، وهذا بالاتفاق بينهم. فلما كان الضمان والغرم على المشتري، فيجب أن يكون الخراج والغنم له: عملاً بالنصوص، كما لو اشترى رجل عبداً واستغله، ثم ردّه على بائعه فغائبه للمشتري، وكذا لو اشترى شاة، وأحلب لبنها أياماً، ثم ردّت على البائع بعيب آخر، فاللبن للمشتري بلا شيء، فكذا فيما نحن فيه نقول: اللبن للمشتري بلا شيء. وكذا يخالف قاعدة الضمان؛ لأن الضمان بالمثل، أعم من أن يكون صورياً أو معنوياً، فصاع الطعام ليس مثلاً صورياً للبن وهذا ظاهر، ولا معنوياً؛ لأن المثل المعنوي عبارة عن قيمة الشيء، وصاع الطعام لا يساوي قيمة اللبن على كل حال؛ فإنه لم يفرّق في الحديث أن الصاع عوض لبن يوم أو يومين، أو عوض لبن شاة أو بقرة، والمشتري قد تكون شاة، وقد تكون بقرة، وقد تكون نافقة، والصاع لا يساوي قيمة لبن كل شاة؛ للتفاوت بين ألبانها بالقلّة والكثرة، فضلاً أن يساوي لبن ثلاثة أيام، أو لبن النافقة والبقرة، وأيضاً الحديث يخالف لمذهب الشافعي؛ لأن مذهبه أن ردّ صاع التمر أو الشعير فقط لا غير، وفي الحديث أمر مطلق سوى السمراء في رواية أبي هريرة التي احتج بها، وأيضاً الحديث يخالف لقواعد خيار العيب يتحقّق فيها ثلاث صور: الأولى: أن يظهر عند المشتري عيب كان عند البائع بدون أن يحدث عند المشتري عيب، يتعين الرد. الثاني: أن يظهر عند المشتري عيب كان عند البائع، وقد حدث عيب في يد المشتري أيضاً، ففي هذه الصورة لهما خياران، الرجوع بالنقصان، أو الرد. الثالث: أن يزيد المشتري في المبيع، مثلاً: اشترى ثوباً فخاطه أو صبغته، ففي هذه الصورة إن لم تراضيا على الردّ، فليس للبائع أن يأخذ؛ لأن امتناع الردّ ههنا لحق بعدد، بل يتعين الرجوع بالنقصان، فصورة الشاة صورة ثانية؛ لأنه حدث عيب عند المشتري، وهو إخراج اللبن عن الضرع، وكان معيباً بعيب كان عند البائع، فحكمها الرجوع بالنقصان، أو الردّ إن تراضيا، لا الردّ وردّ صاع من التمر أو الشعير. فبسبب ما ذكرناه من الوجوه تركنا حديث المصراة، والله أعلم. أو يقال: إن الحكم بردّ الشاة وردّ تمر أو صاع شعير معها ليس قضاء ووجوباً، بل تبرعاً ومصالحة، يعني لما ظهر عيب عند المشتري وردّ المعيبة، فعليه أن يردها معها صاعاً من طعام بدل ما انتفع بلبنها؛ لتلا يضيع مال أخيه المؤمن، فلا يخالف بهذا المعنى أبا حنيفة. قوله: [باب ما جاء في اشتراط ظهر الدابة عند البيع]: جوز أحمد وإسحاق الاشتراط في البيع؛ نظراً إلى ظاهر الحديث، وقال الإمام مالك: إن كان المسافة يسيراً قليلاً فيجوز وإلا فلا، وقال الإمام أبو حنيفة بعدم جواز الاشتراط مطلقاً؛ لأنه ﷺ نهى عن بيع وشرطين، وجاء في بعض الروايات نهيه ﷺ عن بيع وشرط، وكذا نهيه ﷺ عن صفقة في صفقتين، والروايات الواردة في هذا الباب متخالفة ومتعارضة ظاهراً، جمعها البخاري في مصنفه، علم من بعضها أن النبي ﷺ أباح ظهره بعد البيع، وعلم من بعضها أن النبي ﷺ أجاز على طلب جابر ﷺ، وعلم من بعضها الاشتراط، فعين أبو حنيفة واحدة منها، وتأول في الباقيات بأن جابراً لما أراد البيع اختلج في صدره أي كيف أصل المدينة؟ فقال له ﷺ: «سأبيع لك ظهرها»، أو يقال: إن النبي ﷺ أعطاه عارية بعد البيع، كما قال جابر ﷺ في رواية: «أفقرني ظهرها». قوله: [باب الانتفاع بالرهن]: عند أبي حنيفة لا يجوز للمرتهن أن ينتفع بالرهون، وظاهر الحديث يخالف أبا حنيفة، فأجاب الطحاوي بأنه لا دليل في هذا الحديث على جواز الانتفاع بالرهون؛ لأنه فيه على الذي يشرب ويركب نفقة، ولم يبين من الذي يركبه ويشرب اللبن، ولو سلم كما جاء في بعض الروايات مصرحاً، فنقول: إن هذا حكم من قبل نسخ الربا، فقد نهى ﷺ بقلوبه: «كل قرض جرّ نفعاً فهو حرام»، وكذا نهى عن بيع المعدوم، وفيما نحن فيه يلزم بيع المعدوم، وهو باطل؛ لأن المرتهن لما عين الشيء فهو في ذمته من نفقة المرهون بدل اللبن الذي يشربه، فهو بيع معدوم؛ لأن البيع قد انعقد الآن، والمبيع معدوم؛ لأنه في الضرع، وبيع اللبن في الضرع ليس بصحيح. قوله: [باب ما جاء في المكاتب إلخ]: ترك أبو حنيفة الروايات اللاتي فيها تجزي العتق، وقال: المكاتب عبد ما بقي عليه درهم، فالروايات اللاتي ذهب إليها أبو حنيفة رويت بطرق متعدّدة، ومن أقوال الصحابة أيضاً، فمنها ما قال عمر بن الخطاب ﷺ: المكاتب عبد ما بقي عليه درهم، وكذا قال ابن عمر وزيد بن ثابت وعبد الله، وكذا قالت عائشة وأم سلمة، وأورد الإمام الطحاوي قياساً تذكره، وهو أن الصحابة لما اختلفوا في هذا الباب، وكل قد أجمع على أن المكاتب لا يعتق بعقد الكتابة، وإنما يعتق لحالة ثانية، فقال بعضهم لتلك الحالة: هي أداء جميع بدل الكتابة، وقال بعضهم: هي أداء بعضها، وقال البعض: يعتق منه بقدر ما أدى من مال المكاتب، فكل قد أجمع على أن المكاتب ليس مثل

المعتق على مال يعتق في الحال قبل أن يؤدي شيئاً، وسائر الأشياء لا تجب بنفس العقد، وإنما تجب بحالة أخرى كما في المكاتب، فأبنا أنه إذا بيع شيء، فلا يجب بنفس العقد على البائع تخلية المبيع، وتسليمه المشتري ما لم يقبض جميع أثمائه، وكذا الراهن، ليس له المرهون ما لم يؤد جميع بدل الرهن، فكذلك يجب أن لا يعتق المكاتب ما لم يؤد جميع بدل الكتابة، قياساً على ما ذكرنا. قوله: [باب ما جاء إذا أفلس للرجل غريم فيجد عنده متاعه]: لا خلاف في أن من وجد سلعته بعينها فهو أحق بها من غيرها، إلا أنهم اختلفوا في «بعينها»، فقال أبو حنيفة: من أفراد «بعينها» المرهون والمقبوض على سوم الشراء، والوديعة والمغصوب والإعارة والإجارة لا المبيع. وقال الشافعي: المبيع أيضاً، فهذا مختلف. ووجه أبي حنيفة: أنه ورد في هذا الباب روايات: أن من وجد سلعة بعينها، فهو أحق بها ما دام المتعاقدان، وفي أخذ الثمن، فبعد التأمل في جميع الروايات يظهر وجه الاشتراط، وهو أنه إذا تم البيع لزم العقد، فحينئذ لا يبقى بعينها؛ لما روي في قصة بريرة أن تبدل الأحكام يوجب تبدل الأملاك، والبيع يتم إذا أخذ البائع الثمن، أو مات أحدهما، فلذا قال أبو حنيفة: إنه لم يدخل المبيع في «بعينها». قوله: [باب ما جاء في النهي للمسلم أن يدفع إلى الذمي الخمر يبيعها له]: ههنا مسألتان: تحليل الخمر، وأن الخمر بعد التحليل هل يبقى طاهراً أو نجساً؟ ففي المسألة الأولى مذهب أبي حنيفة أن التحليل جائز، لكنه لا يستحب. وفي المسألة الثانية عند الإمام أبي حنيفة يصير طاهراً، سواء صار بنفسه، أو بصنع أحد، فيرد الاعتراض أنه لما كان التحليل جائزاً، فلم حكم بتضييع مال اليتيم، وإن تضييع مال اليتيم قبيح؟ فأجيب: إنها يكون قبيحاً إذا لم يكن لحكمة ومصلحة شرعية، وههنا ليس كذلك. أو يقال: إن الخمر ليس من الأموال في حق المسلم. أو يقال: إنه عنه أمر بإهراقه زجراً وتأكيذاً؛ لأنه كان أول زمان تحريم الخمر. وأما مناسبة الحديث بترجمة الباب في النهي أنه لو كان بيع الخمر بأمر المسلم ذمياً جائزاً بلا كراهية، لأمر عنه ذمياً ببيع خمر اليتيم. قوله: [ولا تخن من خاتك]: ذهب بعض العلماء وقالوا: إذا وجد الرجل مال غاصبه أو سارقه من جنس ماله أو غيره، فلا يأخذه؛ لقوله عنه: «لا تخن من خاتك». وذهب إمامنا أبو حنيفة عنه فيه إلى تفصيل، وهو إن وجد من جنس ماله ونوعه، فيأخذ ويتملك، وإن لم يكن من جنسه، فليس له أن يتصرف فيه إلا أن يحبس مثل المرهون حتى يستوفي حقه؛ لأن في غير الجنس لا بد من البيع، وبيع مال الغير لا يجوز. قوله: [باب ما جاء أن العارية مؤداة]: يسلمه أبو حنيفة إلا أنه لا يلزم منه الضمان؛ لأن معناه: إن كانت العارية موجودة فمؤداة. وأما إذا لم تكن موجودة فحكسها لم يذكر في الحديث، بل إذا تعمق النظر فتعلم من مقابلة «الدين مقضي» بقوله: [«العارية مؤداة»] أنه يثبت به مذهب أبي حنيفة؛ لأن الأداء إنما يكون في عين الواجب، والقضاء إنما يجب في الذمة. وعند الإمام أحمد والشافعي يجب الضمان في العارية، وعند أبي حنيفة لا، إلا إذا تعدى المستعير، فحينئذ يجب. وقال قتادة: إن الحسن نسي، لكن نقول: ما نسي، بل كان مذهبه مثل أبي حنيفة أنه لا يجب الضمان. ولا تصريح في الحديث بوجوب الضمان حتى تيقن بنسيان الحسن، بل فعله كان بياناً للحديث، فحينئذ يقوى مذهبنا قوة شديدة؛ فإن كلهم اتفقوا أن فعل الراوي بيان لمرويه، حتى قال في مواضع في كتابه. قوله: [باب ما جاء في كراهية بيع المغنيات]: إنها يكره البيع والشراء إذا كان بغرض الغناء، وإن كان لآخر فيجوز. قوله: [باب ما جاء في كراهية أن يفرق بين الأخوين إلخ]: هذا مشروط بكونهما صغيرين، أو أحدهما صغيراً والآخر كبيراً. قوله: [باب ما جاء فيمن يشتري العبد إلخ]: مضمون حديث الباب مسلم عند الشافعي أيضاً، لكن العجب من أنه كيف نسيه في قصة المصرة. قوله: [باب ما جاء في احتلاب المواشي بغير إذن الأرباب]: لما كان أكل مال الغير حراماً بالنصوص القرآنية الصريحة والأحاديث، فلذا قال العلماء في مثل هذه الأحاديث: إما أنها منسوخة، أو يقال: إن الإجازة في وقت الضرورة والمخمصة. أو يقال: إن هذا كان حسب عادة الناس في زمان النبي صلى الله عليه وسلم، أنهم كانوا لا يمنعون من أكل التمرات الساقطات على الأرض، كما يشعر عنه قصة رافع بن عمرو بأن النبي صلى الله عليه وسلم منعه عن رمي نخل الأنصار، وأجازه بالأكل عن الساقطات تحت الأشجار. قوله: [باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة]: ذهب الإمام الشافعي إلى ظاهر الحديث، وقال: لا يجوز لأحد أن يرجع في هبته إلا الوالد فيما يعطي ولده. ومذهب إمامنا أبي حنيفة: لكل أحد أن يرجع في هبته، إلا إذا اتصل بالموهوب زيادة متصلة، كالغرس والبناء، أو يموت أحد المتعاقدين، أو يخرج الشيء الموهوب عن ملك الموهوب له. وهذا التفصيل في الهبة للأجنبي، وأما إذا وهب لذي رحم محرم أو أحد الزوجين للآخر، فلا يرجع أصلاً. ومستدله ما روى ابن ماجه: «الواهب أحق بهبته ما لم يشب»، وأما تشبيه النبي صلى الله عليه وسلم للعائد في الهبة بكلب يعود في قيئه، فلا يثبت به الحرمة؛ لأن معناه: رجوعه شنيع مثل رجوع الكلب في قيئه، كما قال عنه لعمر رضي الله عنه حين أراد أن يبتاع فرساً تصدق به على الغير: «لا تعد في صدقتك؛ فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه». فكل أحد يسلم أن الرجل إذا ابتاع ما تصدق فيجوز، وأما نهى النبي صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه فمحمول على التنزيه. فكذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم للعائد في الهبة تنزيهياً. وكذا قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يحل لواهب أن يرجع في هبته»، لا يدل على مذهب الشافعي؛ لأنه قيل تشدداً في المنع عن مثل هذا اللغو الشنيع، فمعناه: لا يحل له حلالاً تاماً كاملاً، كما قال صلى الله عليه وسلم: «لا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقبله»، وكذا قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي»، فكلمة «لا يحل» فيما ذكرنا من القولين محمولة على التشديد، فكذا فيما نحن فيه. وأما وجه عدم الرجوع إذا وهب لذي رحم فلا أنها صلة

رحم، فيها لا يجوز الرجوع، كما قال رحم: «من وهب هبة لصلة رحم، أو على وجه صدقة؛ فإنه لا يرجع فيها، ومن وهب هبة يرى أنه يراد به الثواب فهو على هبته، يرجع فيها إن لم يرض منها». وكذا قال عدة من الأصحاب. ويرد على مذهب الإمام أن الرجوع في هبة إذا كان حراماً من ذي رحم محرم، فكيف يرجع الوالد فيما وهب لولده؟ أجيب بأن رجوعه لا لأنه وهبه، بل لأن للوالد حقاً في مال ولده وقت الضرورة؛ لقوله رحم: «أنت ومالك لأبيك»، فرجوع الوالد ليس في هبته بل في حقه. قوله: [باب ما جاء في العرايا والرخصة في ذلك]: اعلم -أرشدك الله تعالى- أن النبي رحم نهى عن المزابنة لا ريب فيها. ثم اختلف الإمامان الهامان: أبو حنيفة والشافعي في تفسير العرايا، فقال الشافعي: العرايا قسم من المزابنة، إلا أنه رحم أجاز في مقدار خمسة أوسق وما دونها؛ ضرورة للناس. ودليله: أن الأصل في الاستثناء المتصل، وهو لا يستقيم إلا إذا كانت العرايا داخلة في المزابنة، كما هو مقرر في موضعه، فيجوز المزابنة في مقدار خمسة أوسق؛ تحديداً عنده لا في الزائد. قال رئيس المحدثين -مد الله ظله-: العجب من مثل الإمام الشافعي أنه كيف ترك النصوص واللغة والقياس والاحتياط في مقابلة الاستثناء المتصل؟ مع أن الاستثناء المتصل ليس شيئاً معتداً به، بل وقع في كلام الله تعالى ورسوله رحم، وكلام الفصحاء والبلغاء وشعراء الجاهلية الاستثناء المنقطع، ولا يخل بالفصاحة والبلاغة، بل يكفي أدنى قرينة عقلية أو نقلية لارتكابه، ولنا قرائن فضلاً عن القرينة، كما سنذكره، إن شاء الله تعالى. فنقول وبالله التوفيق: إن في تفسير العرية اختلاف الناس، ففسر مالك بن أنس بأن يكون لرجل نخلة أو نخلتان في نخل كثير لرجل، فيبتاع صاحب الكثير من صاحب النخلة والنخلتين الرطب بالتمر المجذوذ. وقال الآخرون في تفسيره: إنه كان لأهل العرب رسم، وهو إذا قاربت النخلات بدو الصلاح، كانوا يعطون الفقراء من بساتينهم نخلة أو نخلتين، فإذا قرب زمان الصلاح، كانوا يقيمون مع أهلهم وعيالهم في البساتين، وكان صاحب البساتين ربما يتضرر من مجيء الفقراء؛ لتعاهد أثمارهم في البستان؛ لكون ماله وعياله في البستان، فدفعا للضرر كانوا يشترون من الفقير ما على النخلة الموهوبة بالتمر المجذوذ خرصاً. فهذا التفسير للعرية، وقد جاء مفصلاً في الروايات مثل ما ذكرنا، فعلى المنصف أن ينظر فيه، هل هي عطية أو بيع؟ فاللغة تؤيدنا؛ لأن صاحب «القاموس» مع كونه من متعصبي الشوافع قال في كتابه العرية العطية. وقال زيد بن ثابت في تفسيره: «رخص في العرايا»: النخلة والنخلتان توهبان. قوله: [باب ما جاء في مطل الغني ظلم]: علم من الحديث جواز الحوالة، وفيها ثلاثة مذاهب، مذهب الشافعي: أنه إذا أحال المديون الدائن على رجل آخر محتال عليه، فقد برئ المحيل، فعلى المحتال أن يستوفي حقه من المحتال عليه، وإن لم يتيسر له المال من المحتال عليه فليس له أن يرجع على المحيل. والمذهب الثاني: أنه إذا أحيل رجل فقد برئ المحيل، وليس له أن يطلب من المحيل إلا إذا أفلس المحتال عليه. ومؤيدهم ما ورد في الروايات: «ليس على مال مسلم توى» خبر بمعنى الإنشاء، يعني عليكم أن لا تهلكوا أموال المسلمين. والثالث: مذهبنا، وهو أنه إذا أحال المحيل المحتال على المحتال عليه، فقد صحح الحوالة، وليس للمحيل الرجوع في مدة حياة المحتال عليه وإن أفلس، إلا إذا يئس المحتال عن استيفاء حقه. والإياس منحصر في صورتين، الأولى: أن ينكر المحتال عليه الحوالة، ولا يئس عليه للمحتال، فحينئذ يرجع على المحيل. والثانية: أن يموت المحتال عليه قبل الاستيفاء، ولم يترك تركة. وأما في حياة المحتال عليه فليس للمحتال أن يرجع على المحيل وإن أفلس المحتال عليه؛ لأنه لا اعتبار لإفلاسه؛ لأن المال غادر ورائح. قوله: [باب ما جاء في استقراض البعير أو الشيء من الحيوان]: عندنا لا يجوز استقراض البعير، وكذا بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، وكذا السلم في الحيوانات؛ لأنه لا بد في السلم من ضبط المسلم فيه نوعاً ووصفاً. ففي الحيوانات لا يتحقق الضبط من حيث الوصف، وهو خارج عن مقدور العباد، وكذا في الاستقراض والبيع نسيئة؛ لأنه ورد أن النبي رحم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة. فحديث الباب محمول على ما قبل النسخ، فلا تعارض. فإن سلم التعارض فالقياس يرجح مذهبنا؛ لما ذكرنا من عدم إمكان ضبط الأوصاف. وأيضاً في الحديث فعله رحم، وما ذكرنا من الحديث قول، والقول يعارض الفعل. وأيضاً إذا تعارض المبيع والمحرم، ولم يعلم التاريخ، فحينئذ الأولى الحكم بتأخر المحرم وتقدم المبيع، كما هو مصرح في الأصول. قوله: [باب النهي عن البيع في المسجد]: يجوز للمعتكف بغير إحضار المبيع في المسجد، ولا يجوز إنشاد الضالة في المسجد إلا إذا أنشد خفية وسراً، لا جهراً. والممانعة فيما إذا أنشد ضالة الخارج في المسجد، وأما إذا أنشد ضالة المسجد في المسجد فلا بأس. قوله: [أبواب الأحكام إلخ]: الأفضل والأولى أن لا يطلب الرجل القضاء، وإن وكل إليه فيتحرز مهلاً أمكن كما احترز ابن عمر رحم. فلذا قال علماؤنا وفقهاؤنا: يكره اختيار القضاء. وما ورد في الروايات «أن ينقلب منه كفافاً»، فهذا معاملة العدل والإنصاف ومقتضى القاضي، وما يعطي الله تعالى من الثواب فهو من فضله ولطفه لا عوض قضائاً، فلا يتعارض روايات الباب بالروايات اللاتي وردت في فضيلة القضاء وأجرها. وإن لم يكن الرجل قابلاً للقضاء أو يكون ظالماً أو مرتشياً فيه تضييع حقوق الناس فحرام. وإن اختار الرجل القضاء بغرض أن لا يتلف الأمن فلا بأس، ومع هذا ينبغي أن يكون اهتمامه بتدليل نفسه لا إلى فخر رتبة القضاء. قوله: [باب ما جاء في القاضي كيف يقضي]: علم من جواب معاذ رحم وسؤال رسول الله رحم عن كيفية القضاء أن العمل بالقياس ضروري بعد الكتاب والسنة. قوله: [باب ما جاء لا يقضي القاضي وهو

غضباً: النهي عن القضاء حالة الغضب محمول إذا اشتد غضبه، حتى كاد لم يفرّق بين الحق والباطل، ويخاف تفويت الحقوق، وأما إذا لم ينته إلى ذلك المبلغ فيجوز القضاء. قوله: [فإنما أقطع له من النار إلخ]: إن كان النزاع في الأملاك المرسلة فينفذ القضاء ظاهراً وباطناً بالاتفاق بينهم، إنما الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي رحمهما وغيره في صورة أخرى، وهي أنه إذا كان المحل قابلاً لإنشاء الملك، ويكون الدعوى في سبب خاص، مثل البيع والنكاح، فينفذ ظاهراً وباطناً عندنا، وأنكر الباؤون النفاذ باطناً. فنفاذ القضاء باطناً عندنا مشروط بهذين الشرطين. ولا يرد الاعتراض بحديث الباب على الإمام؛ لأن في الحديث تخويفاً ووعيداً، وإمامنا يسلم الوعيد في حق مثل ذلك الرجل؛ لأنه ارتكب ما حرم الله عليه؛ لأنه ادّعى دعوى كاذباً، فيعذب بهذا الفعل. وأما ثبوت الملك أو عدمه فلا بحث عنه في الحديث. ألا ترى أن الرجل لو ابتاع شيئاً نجساً بالحلف الكاذب، فقد دخل المشتري في ملكه، مع أنه يعذب على هذا الفعل الشنيع. فثمرة النزاع بين الإمام والباقي من الأئمة تظهر فيما إذا ادّعى الرجل بدعوى كاذب على غير المنكوحة أنها امرأتى، فإذا قضاه القاضي، فعندنا تكون منكوحة، ويترتب جميع آثار النكاح من وجوب المهر والنفقة وغيرهما، وعند الباقي لا يترتب آثار النكاح، بل هو زنا وحرام. وأيضاً إن قصة الحديث في الأملاك المرسلة؛ لأنه روى أبو داود أن هذه القصة قصة المواريث. قوله: [قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد الواحد]: على هذا الحديث عمل الشافعي، وإمامنا تركه؛ لأن هذا الحديث حسن غريب، وحديث: «البيّنة على المدعي واليمين على من أنكر» حديث حسن صحيح، كما قال الترمذي. وهو صحيح على شرط البخاري ومسلم، حتى رواه البخاري في مصنفه مراراً، حتى قيل: إنه متواتر أو مشهور. وهو قاعدة كلية، حتى روي في بعض الآثار والروايات بلفظ «الكل». والخبر الواحد الغريب كيف يعارض الحديث الحسن الصحيح المتواتر المشهور والقاعدة العامة الكلية؟ وأيضاً هذا الحديث فعلي، وما تقدّم من «أن البيّنة على المدعي واليمين على المدعى عليه» قولي، فكيف يقول أحد بأنه يعارض ذلك؟ وأيضاً اليمين مع الشاهد مخالف للنصوص القرآنية، وهو قوله تعالى: «وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمُ» (البقرة: ٢٨٢) فإنه قال بعض رواة حديث اليمين: لو كان اليمين مع الشاهد الواحد كافياً، فأتي فائدة إلى حكم طويل به «إن لم يكونا رجلين فاستشهدوا رجلًا وامرأتين»، لأنه لو كان اليمين كافياً، ليقال: إن لم يكونا رجلين فاقضوا باليمين والشاهد. فعلم أنه ليس حديث اليمين والشاهد على درجة يعارض حديث البيّنة، على أنه ﷺ قضى بيمين وشاهد، ولم يعلم أن اليمين أخذ من المدعي أم من المدعى عليه. ومذهب الشافعي إنما يثبت إذا لم يبق احتمال الجانب المخالف أصلاً، ويكون التصريح بأنه ﷺ أخذ اليمين من المدعي. فأول الشراح بأن معنى الحديث أنه ﷺ أخذ الشاهد من المدعي، وأقول: لما لم يتيسر الشاهدان فأخذ ﷺ اليمين من المنكر، أو يقال: إن اليمين والشاهد كانا من المدعي، إلا أنه لم يقض به الحكم الشرعي، ووجهه أن المدعي لما أحضر أحد الشاهدين، ولم يحضر الآخر، فقال ﷺ للمنكر: «عليك اليمين»، فنكل المنكر، فقال ﷺ بعد ذلك للمدعي: «إن المنكر قد نكل، فخذ ما ادّعت إن كنت صادقاً»، فقال المدعي: والله، إنه ملكي. فأخذ ملكه. ففهم الراوي أنه قضى باليمين مع الشاهد، وفي الواقع لم يكن القضاء باليمين، بل بنكول المدعى عليه. أو يقال: إن المدعي لما ادّعى عنده ﷺ، فقال ﷺ للمدعي وعظاً ونصيحة: «اصدّق في دعواك ولا تقل كذباً». فقال المدعي: والله، يا رسول الله، ما أكذب. فسمع ﷺ دعواه، ثم طلب منه البيّنة، فلم يتيسر سوى الشاهد الواحد، فتوجّه على المدعى عليه أن عليك اليمين، فنكل، فأعطى ﷺ المال للمدعي، ففهم الراوي من أنه لم يأت من المدعي إلا يمين وشاهد؛ لأنه ﷺ قضى بيمين المدعي وشاهده، مع أنه لم يكن في الواقع القضاء بيمينه، بل يمينه كان لتصديق دعواه، والقضاء كان بنكول المدعى عليه. والتأويلان الأخيران مذكوران في «المسلم». قوله: [باب ما جاء في العبد إلخ]: عن ابن عمر، من النبي ﷺ: «من أعتق نفسه، فكان له ما يبلغ ثمنه بقيمة العدل، فهو عتيق - مجازاً - وإلا فقد عتق منه ما عتق». هذا الحديث بظاهره يدل على أن المعتق إن كان موسراً ضمن للشريك، وإن كان معسراً لا يستسعى العبد بل عتق ما عتق، ورقّ ما رقّ. ومذهب أبي حنيفة: إن كان موسراً ضمن أو استسعى الشريك العبد أو أعتق، وإن كان معسراً لا يضمن، لكن الشريك إما أن يستسعي أو يعتق، والولاء لهما؛ لأن الإعتاق يتجزأ. وقال صاحباه: له ضمانه غنيا والسعاية فقيراً، والولاء للمعتق؛ لعدم تجزئ الإعتاق عندهما. قوله: [العمري جائزة لأهلها إلخ]: العمري ثلاث. انظر في الحاشية [حاشية السهارنفوري]. وللرقبي صورتان، إحداهما: أن يقول: هذا الشيء لك ما عشت. والثانية: أن يقول: إن هذا الشيء لك إن متّ قبلك، فإن متّ قبلي فهي لي. فالفرق بين الصورتين أن الهبة في الصورة الأولى تثبت الآن، وفي الصورة الثانية الهبة لم تقع الآن، بل علّق الهبة على الشرط، فالصورة الأولى جائزة؛ لأنه ليس فيها تعليق الملك بالشرط، وفي الصورة الثانية لما علّق التملك بالشرط لم يجز أبو حنيفة تلك الصورة. فما هو مشهور أن أبا حنيفة لا يجوز الرقبي، فهو ليس على الإطلاق. قوله: [باب ما جاء في الرجل يضع إلخ]: الرجل إذا قصد أن يضع الخشب على جدار صاحبه، فمن مروءة الجار أن لا يمنعه، وإن منع فله ذلك، وليس في الحديث ما يدلّ على خلاف هذا؛ لأن فيه التشنيع على المانع، ونحن أيضاً نقول: إن المنع خلاف المروءة والإحسان؛ لأن على المسلم أن ينفع أخاه المسلم، ولكن إن منعه فله؛ لأن جداره في ملكه، فقول الترمذي ﷺ: «والقول الأول أصح» لا يرى له وجه

صحيح؛ لأن الترمذي فهم أن نهي النبي ﷺ على أن ليس له حق المنع، مع أنه ليس كذلك. قوله: [باب ما جاء أن اليمين على ما يصدقه صاحبه]: لما كانت التورية جائزة، وهذا الحديث يشعر بعدم الجواز؛ فلذا أول العلماء تطبيقاً بين الأحاديث، فقالوا: إن المستحلف إن كان ظالماً فالنية نية الحالف، وتصح التورية، وإن كان المستحلف مظلوماً، فالنية نية الذي استحلف، ولا تصح التورية. قوله: [باب ما جاء في الطريق إذا اختلف فيه كم يجعل]: تعيين النبي ﷺ مقدار الطريق ليس على التحديد، بل لأنه قدر معتد به، فإن اتفقوا على الزائد أو الناقص فيجوز أيضاً. قوله: [بخير الغلام إلخ]: لا يجوز عند أبي حنيفة إذا كان صغيراً رضيعاً؛ لأن حق الحضانة للوالدة لا للأب، وبعد انقضاء مدة الحضانة فحق الأب إلى البلوغ، وبعد البلوغ فالولد مختار. فحديث الباب ليس بحجة على أبي حنيفة رحمه الله؛ لأنه من خصوصيات النبي ﷺ، كيف؟ وقد روي أن الزوجين كانا جاءا إلى النبي ﷺ، والزوجة كانت كافرة، فاقتصما للولد، فخير النبي ﷺ الولد، فاتبع الولد الأم، وهي كانت كافرة، فقال النبي ﷺ: «اللهم اهده»، فانقلب الولد واتبع الأب. فكل واحد يعلم أنه لا تخيير بين المؤمن والكافر للولد؛ لأن الولد يتبع خير الوالدين ديناً. وحملوا تخيير النبي ﷺ على خصوصياته، فكذا فيما نحن فيه حق الحضانة للأم، وتخيير النبي ﷺ من خصوصياته. قوله: [وإن أولادكم من كسبكم]: ذهب بعض أهل العلم إلى أن للوالد أن يتصرف في أموال ولده؛ لأنها مملوكة له؛ لقول النبي ﷺ: «أنت ومالك لأبيك». وقال أبو حنيفة: لا يجوز سوى الضرورة. قوله: [استعار قصعة فضاعت فضمنها لهم]: هذا يخالف مذهب أبي حنيفة؛ لأن مذهبه أن لا ضمان في العارية، والنبي ﷺ قد ضمن القصعة. والجواب أن هذا الحديث غير صحيح، كما قال الترمذي، وما تقدم «أن العارية إلخ» قوي صحيح، وأيضاً هو قولي، وهذا فعل النبي ﷺ، فنحن نرجحه على هذا، ونقول: إن النبي ﷺ تبرع بأداء الضمان؛ لأنه أحق بمكارم الأخلاق، فلا يدل فعل النبي ﷺ على وجوب الضمان. قوله: [باب ما جاء فيمن تزوج امرأة أبيه]: في الحديث دليل لأبي حنيفة على الآخرين؛ فإنه يقول: النكاح بالمحرّمات ليس بزنا. وقال الآخرون: النكاح بالمحرّمات حرام، وإن وطئ فزناً. وقال أبو حنيفة: النكاح وإن كان حراماً لكن الوطء لا يكون زناً، كيف؟ ولو كان الوطء بالمحرّمات زناً، فهذا الرجل إما يرحم إن كان محصناً، وإما يجلد إن كان غير محصن، مع أنه لم يرحم ولم يجلد. وأما عند أبي حنيفة فلا إشكال؛ لأن النبي ﷺ حكم بقطع رأسه تعزيراً. قوله: [باب ما جاء فيمن يعتق ممالিকে إلخ]: الوصية تجري في الثلث، وههنا قد أعتق كل واحد. وهذا بالاتفاق، وإنما الخلاف في التعين، فقال الشافعي: يتعين بالقرعة. وأبو حنيفة لا يسلمه، وسنذكر جواب القرعة. والحديث لا يوافق الشافعي أصلاً؛ فإن مذهبه أنه لا تجزئ في الإعتاق، فباعناك النصف والثلث والربع يعتق الكل. وفي الحديث: أن النبي ﷺ ردّ أربعاً منهم إلى العبدية. والرجوع إلى العبدية بعد الحرية لا يصح، لا عند الشافعي ولا عند غيره. وأما على طرز أبي حنيفة فلا إشكال؛ لأنه يقول: يتجزأ الإعتاق، ولا يعتق الباقي بعق حصته منه، فهو يقول: عليهم أن يسعوا في الباقي ويعتقوا في الجميع. وأما جواب القرعة فقال الشراح من الأحناف: إنه محمول على ابتداء الإسلام. ولكن هذا لا يصح؛ لأنه على هذا التقدير يلزم تسليم الإرجاع إلى الرقية بعد الحرية، وهو لم يكن جائزاً في ابتداء الإسلام أيضاً، فالأولى أن يقال: إن إرجاع الحر إلى الرق من خصوصيات النبي ﷺ، والنبي ﷺ له ذلك، كما روي أن رجلاً ضرب عبده، فجاء العبد متلوثاً بالدم ومستغيثاً إلى النبي ﷺ، فأعتقه رسول الله ﷺ، مع أنه لم يكن هناك مالك، فكذا فيما نحن فيه كان الأصل أن يعتق من كل واحد ثلث، ويسعى لورثته في الباقي حتى يعتقوا؛ لأن النبي ﷺ ردّ أربعاً منهم في الرق، وأعتق الاثنين تاماً. والمال واحد في عتق ثلث المال، إلا أن في الترتيب خلافاً، فهذا الترتيب مخصوص بالنبي ﷺ. وأما الشافعي فالحديث يخالفه؛ لأنه يقول: إن يعتق البعض يعتق الكل، وفي الحديث الأمر بالعكس؛ لأن النبي ﷺ ردّهم في الرق. قوله: [باب ما جاء من زرع إلخ]: لم يعمل على حديث الباب أحد من المجتهدين سوى أحمد وإسحاق. ومذهب الجمهور أن الزرع لمن زرع فيها، ولصاحب الأرض المؤونة والأجرة. وقد ثبت ما ذهب إليه الجمهور في الآثار والأحاديث؛ فلذا تركوا هذا الحديث. قوله: [باب ما جاء في النحل إلخ]: التسوية بين الأولاد واجبة، إنما الخلاف فيما إذا فعل عدم التسوية، أيجوز الهبة أم لا؟ فذهب الأكثرون إلى أنه يجوز. وقال البعض: يجب الرد ولا يجوز. ورد في بعض الروايات: «إنا لا نشهد على الجور». قوله: [باب ما جاء في الشفعة]: في المسألة خلاف، فقال البعض: إن الشفعة للشريك فقط. وقال أبو حنيفة: الشفعة للشريك والجار؛ لقول النبي ﷺ: «الجار أحق بشفعته، ينتظر به وإن كان غائباً»، وقوله ﷺ: «الجار أحق بالدار»، وقوله ﷺ: «الجار أحق بشفعته». وغير ذلك مما ورد في الصحاح يؤيد أبا حنيفة رحمه الله. وأما الإمام الشافعي رحمه الله فلا دليل له في الأحاديث إلا حديث جابر بن عبد الله: «إذا وقعت الحدود فلا شفعة». فقال الشافعي رحمه الله: إن النفي في قوله: «فلا شفعة» على الإطلاق، فعلم أنه لا شفعة لأحد أعم من أن يكون جاراً أو شريكاً بعد ما وقعت الحدود. وقال: إن علة ثبوت الشفعة هي دفع ضرر الانقسام والتقسيم للشريك، وهذه العلة توجد في الشريك، ولا توجد في الجار، فلا شفعة له وقال أبو حنيفة رحمه الله بأن علة ثبوت الشفعة هي دفع ضرر الجار، وهي موجودة في الجار والشريك كليهما. قوله: [من أحيا إلخ]: وأما جواب ما استدلل به فهو أنه بإجازة الإمام والسلطان يثبت له الملك، أو يقال: إن اللام في قوله: «فهي له» للاستحقاق، فمعناه: من أحيا أرضاً ميتة فهي

مستحقة له. ولا شك فيه؛ لأن ذلك الرجل اجتهد بماله ونفسه في إحيائها، فلا ينبغي للإمام أن يعطيها غيره. قوله: أوليس لعرق ظالم حقاً: يروى بالإضافة وبالصفة، فعلى كلا التقديرين فهو حجة للجماهير - القائلين بأن من زرع في أرض قوم بغير إذنهم، فالزرع للزارع، ولمالك الأرض الأجرة - على أحمد وإسحاق؛ لأن معناه كما بين الترمذي من أن من غرس في أرض الغير بغير إذن، فلا يستحق للأشجار الظالمة الأرض بأن تبقى في الأرض، بل عليه أن يقلع أشجاره، ويفرغ ملك صاحب الأرض، فكذا في من زرع في أرض قوم، فليس لصاحب الأرض منه شيء، بل يقلع الزرع، ويعطي لصاحب الأرض القيمة. قوله: [فانتزعه منه]: علم من استرداد النبي ﷺ المملوك من الأبيض بن حمال أنه يجوز الرجوع في الهبة، كما هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله. قوله: [باب ما جاء في المزارعة]: المساقاة في البساتين والنخيل، والمزارعة في الزرع. الشافعي وأبو حنيفة رحمهما متفقان في أنه لا يجوز المزارعة، وخالفهما مقلدوهما كما سبق. وتنفرد الشافعي بجواز المساقاة، ولا تجوز عند أبي حنيفة. وحديث ابن عمر رضي الله عنهما حجة للشافعي رحمه الله. وللأحناف على الشوافع ما قد سبق أن النبي ﷺ نهى عن المخابرة، وأنه قاعدة كلية وهذا فعل جزئي، وأنه نهي وهذا مبيح، وأنه قول وهذا فعل، فله الترجيح من جميع هذه الوجوه. وجواب هذا الحديث أنه لم يكن مزارعة، بل خراج مقاسمة. وما جاء في الروايات من امتناع الإجارة أو النهي تنزيهي. وللجمهور روايات الأصحاب رضي الله عنهم أن المزارعة صوراً، إحداها: أن يعطي رب الأرض أرضه بأن ما يخرج منها فهو على النصف أو الثلث. وهذه الصورة هي المروجة في زماننا هذا، ويجوز عند الجمهور، ولا يجوز عند الإمامين. والثانية: أن الأرض يعطيها رب الأرض على أن ما يخرج من الأرض من ذلك الجانب المعين فهو لرب الأرض. الثالثة: أن يعطي الأرض على أن رب الأرض يأخذ منا أو منين أو ثلاثة أمناء مثلاً. وهاتان الصورتان غير جائزتين اتفاقاً. الرابعة: أن يعطي الأرض رب الأرض على كراء الذهب والفضة بأن لصاحب الأرض عشرين درهماً مثلاً في الحول فقط، فهذه الصورة تجوز اتفاقاً. ورواية رافع بن خديج متخالفة في الألفاظ، روي في بعضها امتناع الإجارة، وفي بعضها امتناع الكراء. فلهذا الاختلاف ترك البعض روايته، واستدل بها البعض. قوله: [الموضحة]: من الوضاحة، اسم لجراحة يظهر بها العظم، ويتفرد الجلد من فوقها. وفيه خمس من الإبل، وفي الأمة والجائفة ثلث الدية. وموضع التفصيل كتب الفقه. قوله: [باب ما جاء فيمن رضح رأسه بصخرة]: هنا مسألتان، الأولى: أنه هل يرضخ الرأس بالصخرة كما رضح القاتل رأس المقتول أم يقود بالسيف؟ فقال أحمد وإسحاق بالرضخ نظراً إلى ظاهر ألفاظ الحديث، وقال أبو حنيفة بقود السيف؛ لقوله ﷺ: «لا قود إلا بالسيف»، وبقوله ﷺ: «إذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته». فحديث الرضخ إما منسوخ أو محمول على السياسة. المسألة الثانية: أنه هل يقود من قاتل بمجرد إقرار المقتول أم لا بد من إقرار القاتل أو البيعة؟ فقال الإمام مالك رحمه الله: يكفي مجرد قول المقتول: إنه قتله فلان. وتمسكه مبني على عفوهم التدبر في الروايات؛ فإنه لم ينقل في بعض الروايات إقرار القاتل، فظن مالك أنه لا حاجة إلى إقرار القاتل. وقال الجمهور - ومنهم أبو حنيفة -: لا بد من أحد الأمرين: البيعة أو إقرار القاتل؛ لأنه في الحديث أن ذلك الرجل اعترف بالقتل. قوله: [فهو بخير النظرين إلخ]: بل له ثلاث اختيارات: إما أن يقتل أو يودي أو يعفو. اختلف في أنه إذا أراد أن يأخذ الدية، هل يعتبر فيه رضا القاتل أم لا يعتبر، بل كاختيارنا في القصاص والعفو؟ فقال أبو حنيفة: لا بد في الدية من رضا القاتل أيضاً؛ لأنه عقد معاوضة كسائر العقود، فلا بد من تراضي المتعاقدين. ويؤيده ما جاء في رواية أبي هريرة رضي الله عنه في صحة الدية. وقصته: أن ذا النسعة لما جيء إلى النبي ﷺ، فقال ﷺ: «لولي المقتول شفاعة في حق ذي النسعة: «خل سبيله»، فما سلم الولي. ثم قال ﷺ: له: «خذ الدية»، فأقر بالدية إلى ذي النسعة، وقال له: «هات الدية»، فقال: لا أملك شيئاً يا رسول الله. فقال ﷺ: «قل لأقربائك وقبائلك أن يؤدوا الدية منك»، فقال: لا أرجو منهم شيئاً. فأدى ﷺ من عند نفسه الشريفة له. فعلم من هذا أنه لا بد من رضا القاتل في الدية؛ لأنه لو لم يكن ضرورياً لما توجه ﷺ بعد إقرار الولي بأخذ الدية إلى ذي النسعة، ولما طال كلام النبي ﷺ معه. وأما قوله ﷺ: «فهو بخير النظرين» فلا يخالف أبا حنيفة؛ لأنه أيضاً يقول: إن له اختياراً، لكن في صورتين كامل، وفي الصورة الواحدة ناقص يحتاج إلى رضا القاتل، كما قلنا: إن لنا اختياراً ببيع كتابنا هذا بثوب زيد. فليس معناه: أن لا حاجة إلى رضا زيد أيضاً. قوله: [باب ما جاء لا يقتل مسلم بكافراً]: في المسألة خلاف، قال الشافعي رحمه الله والجماهير: لا قود بين المسلم والكافر؛ لقوله ﷺ: «لا يقتل مسلم بكافر». ولا يؤخذ دية المسلم، فقال البعض: دية اليهودي والنصراني نصف دية المسلم. وهو مذهب عمر بن عبد العزيز خليفة الله وأحمد. وقال مالك والشافعي وإسحاق: دية اليهودي والنصراني ثمان مائة. وهو مذهب عمر بن الخطاب رحمه الله. وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري: دية الذمي نحو دية المسلم، لا فرق بين الكافر والمسلم. ودليل أبي حنيفة في أنه يقود المسلم من المعاهد: قوله ﷺ: «إنما أدوا مالاً إلينا؛ ليحفظ أموالهم ودماؤهم عنا، لهم ما لنا وعليهم ما علينا»، فعلم أن أهل الذمة حكمهم مثل أحكام أهل الإسلام. وما جاء في الأحاديث أن النبي ﷺ ودى المعاهدين دية المسلمين، فهو أيضاً حجة لأبي حنيفة عليهم؛ لأن فيه: أن النبي ﷺ أدى ديتهم مثل دية المسلمين، فظهر أنهم مثل أهل الإسلام في الأحكام، فلما علم أنه ﷺ أدى ديتهم كدية المسلمين، فعلم أن حكمهم أن يقود من المسلم لهم؛ لأن

القائل بالتفريق لم يوجد. فمن يقول: إنه ينزل درجتهم في الدية، يقول: إنه لا يقود من المسلم، ومن قال: إنه تساوى ديتهم ودية المسلم، يقول: يقود لهم من المسلم. فلما قامت الحجة عليهم من الحديث في الدية، قامت في القصاص: لأنهم لا يقولون بالتفرقة. قوله: «من قتل عبده قتلناه»: فيه ثلاثة مذاهب، الأول: أنه يقتل الرجل بدل العبد، أعم من أن يكون عبده أو عبد غيره، نظرًا إلى قوله ﷺ: «من قتل عبدًا إلخ». الثاني: أنه لا يقتل مطلقًا. الثالث: بين بين. وهو مذهب أبي حنيفة والسفيان، وهو أنه إذا قتل عبده لا يقتل، وإذا قتل عبد غيره يقتل. والحديث محمول على التهديد والسياسة. أو سمّي عبده باعتبار ما كان، في صورة قتل عبدًا كان له، وبأثمه قتله. أو إسناد العبد إليه تجازي؛ لأن المسلمين إخوة، فبسبب عبد أخيه المسلم صار كأنه عبده. قوله: [باب ما جاء في القسامة]: فيها مسألتان، الأولى: أن كيفية القسامة ماذا هي؟ فقال الشافعي مثل ما جاء في الحديث، يعني يقسم أولياء المقتول الذين هم المدعون. وهذا ثاني المقامات التي خصّها الشافعي مثل ما في الحديث من قوله ﷺ: «البينة على المدعي واليمين على من أنكر»، والأول قد سبق في القضاء بيمين وشاهد. وقال الإمام أبو حنيفة: لا يقسم المدعي عليهم، نظرًا إلى القاعدة الكلية: «البينة على المدعي واليمين على من أنكر». واتفق الإمام البخاري أبا حنيفة في تلك المسألة، وأورد في مصنفه دلائل عليها، منها: ما أورد أنه اجتمع العلماء في زمان خليفة الله أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ﷺ عنده، فتكلّموا في مسألة القسامة، وكان فيهم أبو قلابه ﷺ، فأفتى العلماء جميعهم خلاف ما ذهب إليه إمامنا أبو حنيفة، وكان أبو قلابه ﷺ ساكتًا، فلما رجعوا إليه أفتى خلافهم موافقًا لمذهب أبي حنيفة، فازدحموا عليه، فبيّن أبو قلابه ﷺ بيانًا شافيًا، ورفع شكوكهم، فأنثوا عليه وحمدوا، ورجعوا جميعًا عن قولهم، وكان ذلك في مجلس عمر بن عبد العزيز ﷺ. فهذا دليل قوي على أن الحق في القسامة ما ذهب إليه إمامنا. والحافظ ابن حجر لما لم يكن لعلمه سبيل في تلك المسألة، وقامت الحجة عليه بقصة ذكرناها، غضب واعترض على أبي قلابه ﷺ اعتراضات كثيرة. والعجب منه أنه كيف سلك مسلك العناد والتعصب؟! ولما رجعوا عن أقوالهم، وهم قدماء الأمة ومقتدو دينهم، فما بال ابن حجر أنه يعترض على أبي قلابه ﷺ؟! وما هذا إلا من قبيلة (مدعى سست، گواه چست). وأيضًا جاء في بعض الروايات: أن القسامة أقرها ﷺ على ما كانت عليه في زمن الجاهلية. وكانت مثل ما ذهب إليه أبو حنيفة. وأما تأويل حديث الباب -والله أعلم بالصواب- هو أن الروايات الواردة في هذا الباب متخالفة؛ فإنه في رواية الباب لم يذكر البينة، مع أن البينة ضرورية، ويسلمها الشافعي؛ لأنه يقول: يطلب البينة أولًا، ثم بعد العجز عن البينة يقسم أولياء المقتول. وفي الحديث لا ذكر للبينة، بل فيه أنه ﷺ طلب الحلف منهم. وذكر في رواية الباب أنه ﷺ طلب الحلف من أولياء المقتول أولًا، وفي بعضها ذكر أنه ﷺ طلب الحلف من الأولياء بعد ما طلب من اليهود. فهذا خلاف آخر، فمع هذا الخلاف كيف يمكن للشافعي أن يعيّن مذهبًا واحدًا؟ وظهر لإمامنا أبي حنيفة بعد ملاحظة جميع الروايات المتخالفة الواردة في هذا الباب وجه الاختلاف وصورة التطابق، بأن القصة كانت كما نذكرها. وهي أنه لما ادعى ورثة المقتول عند النبي ﷺ، فقال ﷺ: «هاتوا البينة». فقالوا: لا بينة عندنا؛ لأننا لم نكن هناك حاضرين. = فقال ﷺ: «لكن ادعوا عليهم: عليكم الحلف؛ لأنه إذا لم يكن للمدعي بينة فاليمين على المنكر». فقال ورثة المقتول: كيف نأمن على أيمان الكفار. فقال ﷺ: في صورة الغضب وبطريق الاستفهام الإنكاري: «إنكم ما وجدتم البينة، ولم ترضوا بتحليف اليهود أيضًا؟ فعلم أن غرضكم أن تحلفوا خمسين حلفًا وتستحقوا قاتلكم، وهذا ليس بصحيح؛ لأن البينة على المدعي واليمين على من أنكر». فقال ورثة المقتول اعتذارًا: يا رسول الله، ليس هذا غرضنا، وكيف نحلف فإننا لم نكن هناك حضورًا؟ ويؤيد الاستفهام الإنكاري ما ورد في بعض الروايات بغير الهزمة، فلما وصلت النوبة إلى هذا أذى النبي ﷺ لهم مائة إبل من عند نفسه الشريفة، وكتب إلى يهود خيبر: «إنا قد عفونا صنيعتكم هذا، وإن صنعتم بعد هذا فلن نغفو أصلاً». وأما المسألة الثانية فهي أنه إذا حلف خمسون رجلًا من المنكرين، فبعد ذلك ما حكمهم؟ فقال إمامنا الهمام أبو حنيفة: يؤخذ منهم الدية، وهي القسامة. وللإمام الشافعي قولان: الدية والقصاص. وقال بعض الفقهاء: لا يؤخذ منهم شيء، ويتركون بالتحليف فقط. قوله: [باب ما جاء في درء الحد عن المعترف إذا رجع]: اعتراف الزاني: لا بدّ عند إمامنا الهمام نعمان بن ثابت أبي حنيفة الكوفي في ثبوت الحد من الإقرار أربع مرات، ولا يجزئ الأقل منها. واستدل بإعراض النبي ﷺ في قصة ماعز الأسلمي وغيره. وقال مالك والشافعي: يكفي مرّة واحدة. واستدلوا بحديث أنيس: أنه ﷺ أمره إن اعترفت فأجر الحد عليها، ولم يقل: إن اعترفت أربع مرات. وهذا الاستدلال ليس على موقعه؛ لأن المراد من الإقرار في قوله ﷺ: «فإن اعترفت» الإقرار الشرعي الذي هو موجب الحد والذي كان معلومًا للناس من قبل، لا مطلق الإقرار. ألا ترى أنا إذا قلنا: إذا ثبت البينة فيصحّ الدعوى، فليس معناه: أن يثبت الرجل البينة كيف ما كانت من النسوان والصبيان والمجنون أو الشارب أو السارق، بل المراد البينة المعتبرة في الشرع بالشرائط التي بيّن الشارع ﷺ لا مطلق الشرائط. وأيضًا إن إمامنا اهتم في إدراء الحدود ما ليس في مذهب الشافعي. وأيضًا لو كان الاعتراف في ثبوت حدّ الزاني يكفي مرّة واحدة كما قال الشافعي، فما وجه إعراض النبي ﷺ حين أقر ماعز الأسلمي ﷺ مرارًا عنده ﷺ؛ لأن بعد ثبوت الحدود عند الإمام والقاضي لا يجوز له التغمّض والإدراء، وإن كان التغمّض قبل

الثبوت أفضل. فلو ثبت الحدّ بالاعتراف مرة واحدة فما جواب إعراض النبي ﷺ بعده؟ وأما على مذهبننا فظاهر لا خلاف فيه؛ لأنه لا يثبت عنده ما لم يعترف أربع مرّات، فلهذا أعرض النبي ﷺ قبل الثبوت، فلما أقرّ أربع مرّات وثبت الحدّ فلم يعرض ﷺ بعد ذلك وأمر بالرجم. فإن قيل: لما كان مقصود الشارع ﷺ إدراة الحدّ ما استطاع، فلم أقدم ﷺ على ما عذب قوله: «أحق ما بلغني عنك؟» فإن النبي ﷺ تحسّس حاله، وللحاكم القاضي أن يتغمّض في الحدود، وكذا أمره ﷺ لأنيس: «اغد يا أنيس، فإن اعترفت فارجمها» يدلّ على خلاف ما ذكر قبل. قلت: إنه لم يكن غرض النبي ﷺ من قوله: «أحق ما بلغني عنك» إثبات الإقرار، بل غرضه ﷺ هو لعلّه أن ينكره ما عذب. وقصته: أن ما عزا لما وقع على جارية رجل، فاشتهر بين الناس أن ما عزا ﷺ زنى، فوسل الخبر إلى النبي ﷺ أيضًا، فكان مقصوده ﷺ أن ما عزا لو أنكر لمنع الناس عن التهمة، فلما سأل ﷺ فأقرّ على عكس مقصوده ﷺ، فأعرض أربع مرّات، ثم لما التجأ إلى الأمر بالرجم، فأمر لا محالة. وكذا في قصة أنيس لم يكن مقصوده ﷺ ثبوت حد الزنا على امرأة ذلك الرجل، بل غرضه ﷺ من أمره لأنيس أن ذلك الرجل قذفها بالزنا فاغد إليها؛ لأن لها الحق على ذلك الرجل، فإن طلبت فنجري حد القذف عليه، فلما غدا أنيس إليها، فأقرت بالزنا خلاف ما كان غرضه. قوله: [باب ما جاء في رجم أهل الكتاب]: اتفق العلماء على أن الرجم لا يكون إلا على المحصن، واختلفوا في شرائط الإحصان. فقال أبو حنيفة: الإسلام شرط في الإحصان. وقال غيره بشرائط أخرى. فجواب الحديث أن الرجم الذي هو في كتابهم لا الرجم على ما في شريعتنا على ما يشعر عند جميع القصة. قوله: [وغيره]: المشهور أن أبا حنيفة لا يسلم التغريب إلا سياسة، والشافعي قال به. لكن الحق أن يقال: إن أبا حنيفة أيضًا يسلم التغريب، إلا أن الاختلاف في أنه هل هو جزء الحد أم لا؟ فقال الشافعي: هو جزء الحد؛ لأنه ﷺ وأبا بكر وعمر ﷺ فعلوه. وقال أبو حنيفة: ليس بجزء للحد؛ لأن التغريب لم يذكر في القرآن، وبخبر الواحد لا تجوز الزيادة على القرآن. وأيضًا عمر ﷺ غرّب رجلًا فارتد، فلحق بدار الحرب. ثم قال: لا أغرب بعد هذا. فعلم أن التغريب ليس بداخل في الحد، وإلا لما أمسك عمر ﷺ عنه بوجه خوف الارتداد؛ فإن الحدود الشرعية لا يمسك عنها شيء، فإننا لو خضنا الارتداد أن نجلد أو نرجم، فلا يجوز لنا أن نترك الرجم والتجليد. وورد في بعض الروايات الرجم والجلد والتغريب، فالشافعي لا يسلم الجلد مع الرجم، ويقول: إنه منسوخ. والقول بالنسخ صعب بالنسبة إلى التأويل الآخر، فأما على طرزننا فلا إشكال، ولا حاجة إلى القول بالنسخ، بل كله محمول على التشديد والتهديد، وليس بجزء من أجزاء الحد، على أن الشوافع اختلفوا في ما بينهم في تغريب العبد. فقال بعضهم: يغرب. وقال بعضهم: لا يغرب؛ لأن فيه ضرر السولى. فلو كان التغريب جزء الحد فما وجه قولهم: إن فيه ضرر المولى؛ لأن الحدود الشرعية - مثل قطع اليد والجلد وحد الخمر - لا تترك لضرر أحد، ولو كان المحدود عبدًا. فعلم أنه ليس جزء له. وكذا قال الشوافع كلهم: إن الأمة لا تغرب؛ لأن في تغريبها خوف ازدياد الفتنة، وعليها أن تكون في بيت مولاه. ولو كان التغريب جزء الحد فما وجه قياسهم في مقابلة النصوص الشرعية. وأما فعله ﷺ وأبي بكر وعمر ﷺ فلا يدل على أن التغريب جزء الحد؛ فإنه روي أنه ﷺ علّق يد السارق في عنقه، فلا يقول أحد: إنه جزء الحد، مع أنه ﷺ فعله، وكذا قتل ﷺ شارب الخمر، لا يقول أحد: إنه جزء الحد، مع أنه ﷺ فعله. قوله: [باب ما جاء أن الحدود كفارة لأهلها]: وهذا عند الشافعي، وأما عندنا فالحدود زاجرات. ورواية الباب تخالفه، فلذا قال الأحناف: الحق أنها كفارات، وإن قال إمامنا: إنها ليست بكفارات. وأجيب عن رواية الباب: أنه روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا أدري الحدود كفارات أم زاجرات». فهذه الرواية تدل على أن الحدود ليست بكفارات. وردّ بأن فيه عدم العلم، وفي الروايات العلم، فعدم العلم لا يعارض ثبوت العلم، على أنه لو سلّم أنه لا يعارض رواية: «لا أدري» قوته، لكنه لا يصحّ احتجاج أبي حنيفة ههنا؛ لأن أبا حنيفة يقول: إن الحدود لا تكون كفارات. وفيها ليس ثبوت النص، بل فيه عدم العلم، يعني لا أدري ماذا حالها؟ أهى كفارات أو زاجرات؟، وكذا قوله ﷺ: «ادروا الحدود ما استطعتم»، وغيره من الأمر باستتار المسلم ودرء الحدود يدل على أن الحدود ليست بكفارات، وإلا لما أمر ﷺ بالدرء والاستتار. ألا ترى أن رجلًا لو كان عليه صوم شهرين كفارة، فلا يقول أحد: أن يستتر، بل كلهم قالوا: عليه أن يصوم، فكذا لو كانت الحدود كفارات لما منع عنها ولما أمر بالدرء. فالحق أن يقال: إن أبا حنيفة لا ينكر أن تكون الحدود كفارات، بل قال: إن أصل وضع للزجر، فلو كفر الله بها الخطايا نرجو إن شاء الله تعالى. فعلى هذا يستقيم معنى قوله ﷺ: «لا أدري أنها كفارات أم زاجرات»، يعني لا أتيقن أنها كفارات، وإن كفر الله بها فهو عفو غفور. وقد رويت رواية تدل على ما ذكرنا من التأويل، وهي أنه إذا سئل ﷺ أن الرجل إذا أقيم عليه الحدّ، فهل يعذبه الله تعالى في الآخرة؟ فقال ﷺ: «إن الله أرحم من أن يعذب عبده مرّتين». وسئل أن الرجل إذا لم يحّد في الدنيا فيعذبه الله تعالى في الآخرة، فقال ﷺ: «إن الله أرحم فليستره في الآخرة كما ستره في الدنيا». ربنا آتانا ما وعدتنا على رسلك ولا تخزنا يوم القيامة. قوله: [باب ما جاء في كم يقطع السارق]: مقدار ما يقطع به البدن عندنا يقطع في عشرة دراهم لا في ما دونها؛ لأن مقدار عشرة دراهم متفق عليها لا خلاف فيها لأحد، والمقدار الباقي اختلف فيه العلماء، فثبت النسبة. والحدود تندرى بالشبهات. وما جاء أنه ﷺ قطع في مجن قيمته خمسة دراهم أو ثلاثة دراهم، فهو من اجتهاد

الراوي. وقول ابن مسعود رضي الله عنه يؤيد أبا حنيفة، وأكثر الروايات في النسائي موقوفا ومرفوعا في هذه المسألة، والاعتراض فيها ما قال الترمذي رضي الله عنه في كتابه. وكذا نقل عن علي رضي الله عنه أنه لا قطع إلا في عشرة دراهم. قوله: [باب ما جاء أن لا يقطع الأيدي في النزوا: إن سرق مال الغنيمة فلا قطع؛ لأن فيه شبهة ملكه. ولو جنى جناية أخرى فلا يقطع ولا يجري عليه الحد؛ لئلا يلحق بدار الحرب. وأيضا عندنا لا يجري حكم الإمام في دار الحرب، فلذا قال: يقسم مال الغنيمة بعد الانتقال إلى دار الإسلام. وقال الآخرون: يقسم فيها؛ لأنهم عندنا لا يملكونها ما داموا في دار الحرب، وعند الآخرين يملكونها. ولا تعارض في الأسباب. قوله: [باب ما جاء في الرجل يقع إلخ]: ذهب أحمد وإسحاق إلى ظاهر الحديث، وقال البعض: يغرب ولا يرجم. رجع أبو حنيفة بأن الشبهة على قسمين: شبهة في المحل، وشبهة في الفعل، فلا حد في شبهة المحل مطلقا. مثلاً: إن وطئ الرجل جارية ابنه. وأما في شبهة الفعل كما في الصورة المتنازع فيها، فلا يخلو من أن يستحلها، فلا حد عليه ويعزر، وإن حرّم وطأها فعليه الرجم. قوله: ذكره أن يؤكل من لحمها إلخ: بين ابن عباس رضي الله عنه وجه قتلها. ويمكن وجه القتل لئلا تكون مذكرة للغيبة. واللحم لا يكون حراما، إلا أن الأولى أن لا يؤكل. قال بعض الفقهاء فيه بحد الزنا، وعند الجمهور يعزر فقط، ولا حد فيه. قوله: [واختلف أهل العلم في حد اللوطي إلخ]: يلزم عليه حد الزنا، وعند أبي حنيفة لا حد، بل فيه التعزير، إن شاء الإمام قتل، وإن شاء غرق، وإن شاء هدم عليهما الجدار. قوله: [باب ما جاء في الغال إلخ]: إحراف المتاع ليس حدا شرعيا، بل سياسة، كما يشعر عنه أن سالما أخرج القرآن من المال، ولو كان حدا لما يكون الإخراج صحيحا. قوله: [باب ما جاء في التعزير]: الروايتان متعارضتان، فعلم من الرواية الأولى أنه يجوز فوق عشر جلدات، وعلم من تلك الرواية أنه لا يجوز. وعمل الجمهور من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين على الرواية الأولى، فالرواية الثانية إما منسوخة أو متروكة العمل. أو يقال: إن المراد من حدود الله تعالى أعم حتى يدخل فيه إهانة المؤمن، ولا يكون المراد من الحدود الحدود الشرعية الاصطلاحية. أو يقال: ما في تلك الرواية ليس قاعدة كلية بل أكثرية، حتى تتفق الروايات ولا تتضاد. قوله: [وذكرت اسم الله عليه]: لا بد من التسمية وقت إرسال الكلب والصقر والبازي، وإلا فما صادوه حرام. وكذا في الرمي بالسهم لا بد من التسمية. وصيد كلب المجوسي حرام؛ لأن كلب المجوسي لا يكون معلما في أكثر الأحوال، ولو كان معلما فهو لا يسمي وقت الإرسال، ولو سمي مثلاً، فتسميته ليست بمعتبرة. فلهذه الوجوه لا يحل صيد كلبه. وليس معناه أن صيد كلب المجوسي حرام وإن أرسله المسلم، بل إن أرسله المرسل المسلم فيجوز أكله، فلا اعتبار للإرسال لا للأكل. قوله: [باب في ذكاة الجنين]: إن خرج الجنين من بطن أمه حيا فيجب ذبحه بالاتفاق، ولا يكون ذكاة أمه ذبحه، وإن خرج ميتا فعند البواقي من الأئمة لا بأس بأن يؤكل؛ لأن ذكاة أمه كافية له. وعندنا لا يتبع، وهو ميتة، كما ورد في الرواية الثانية: «ذكاة» بالنصب بنزع الخافض، فهذه الرواية تؤيد ما قال أبو حنيفة، يعني معناه: ذكاة الجنين كذكاة أمه. وبقرينة هذه الرواية علم أن معنى الرواية بالرفع مثل ما ذكرنا من رواية النصب، وأيضا ما روى إبراهيم النخعي: «أن ذكاة نفس لا تكون لنفسين» يوافق أبا حنيفة. قوله: [الحمر الإنسية ولحوم البغال وكل ذي ناب من السباع إلخ]: والعمل على هذه الرواية كلية من إخوان أبي حنيفة رضي الله عنه؛ فإنه لم يخص منها شيئا. وخصص البعض من الأئمة من هذه الكلية الشرعية بعضا من ذي خلب وذي ناب، مثلاً: خصص الشافعي الضبع. قوله: [باب في قتل الوزغ]: أمر عليه السلام بقتل الوزغ؛ لأنه أخط من الخبائث، ولذا نفخ في نار خليل الله إبراهيم عليه السلام. وتخصيص الضربة الأولى ثم الثانية ثم الثالثة هكذا للترغيب في قتله. قوله: [باب في قتل الحيات]: قال الأكثر: لا حاجة في زماننا إلى التحريج، بل يقتل بغير التحريج. ولو كان أبيض مثل الفضة فلا فائدة في قتله؛ لأنه لا يكون ذا سم. وقال البعض من الأئمة: الحاجة إلى التحريج إنما هي في المدينة الطيبة؛ لأنه هناك كان قوم من الجنات بصورة الحيات. الحاصل أنه لا حاجة إلى التحريج، وإن حرّج مرة أو مرتين فهو أفضل وأولى. قوله: [باب ما جاء في قتل الكلاب]: وإن كانت في نفسها أرذل الحيوانات وأخبثها، إلا أنه لا بد لبقاء عالم المجموع والهيئة الكذائية من بقاء الكلاب أيضا؛ لأن العالم مركب من أجزاء مختلفة، بعضها أشرف، وبعضها أرذل. كما أنه لا بد لبدن الإنسان من جميع الأجزاء، بعضها أشرف الأجزاء، وبعضها أخسها، ولو لم يكن جزء من أجزاء بدن الإنسان وإن كانت ناقصة، فيكون البدن ناقصا. فكذا ينقص العالم إن عدت أمة الكلاب؛ فلذا أمر عليه السلام بتركها، إلا الكلب الأسود البهيم؛ لأن في مزاجه الشرارة. وقال أحمد: لا يحل صيد الكلب الأسود؛ لأنه عليه السلام قال: «إنه شيطان». والجمهور يقولون بجوازه؛ لأنه كلب في الحقيقة إلا لزيادة خبائثته قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنه شيطان»؛ لأنه أخط الحيوانات. لا ينقص الأجر من حفاظة الكلب للماشية والحراسة، بل ينقص بسبب ما لا يحفظ للضرورة ولا يكون إليه حاجة. وفي القيراط والقيراطين ليس التحديد مقصودا فلا تضاد، أو الفرق باعتبار أقسام الكلب، أو للفرق في شدة الضرورة وضعفها أو غيرها. قوله: [وقد رخص بعض أهل العلم أن يضحي عن الميت]: تجوز هذه الأضحية، فإن كانت بأمر الميت فلا يجوز الأكل منها، بل يتصدق بالجميع، وإن لم تكن بأمره فيجوز الأكل. ويجوز الجذعة من الضأن، ولا يجوز من غيرها. وأما جواز الجذعة من الضأن فشرط أن تكون مساوية بما تم عليه الحول. وتجوز مكسورة القرن بشرط أن لا يبلغ صدمة الكسر إلى جوف دماغه، فالنهي عن مكسورة القرن للتنزيه. قوله:

[يستحبون إلخ]: العقيدة مستحبة. الأفضل في اليوم السابع، وفي اليوم الرابع عشر والحادي وعشرين أيضًا مستحبة. وقال مشايخ الدين: لا يبقى الاستحباب بعد هذه الأيام، يعني بعد الحادي وعشرين. قوله: [أبواب النذور والأيمان عن رسول الله ﷺ]: وردت الروايات في هذا الباب متخالفة، ورد في بعض الروايات: «لا نذر في معصية الله تعالى» فقط. ولا ذكر للكفارة، وورد في بعضها: «عليه كفارة». فيجوز نذر المعصية عندنا، وتحب الكفارة. فمن قوله ﷺ: «وعليه الكفارة» ثبت أمران: انعقاد النذر ووجوب الكفارة، فهو حجة على الشافعي؛ لأنه قال: لا ينعقد النذر في معصية، وقال: إن جملة «وعليه الكفارة» لم يثبت. وضعفها. قوله: [الاستثناء في اليمين]: جائز عند الجمهور متصلًا، وجوز ابن عباس رضي الله عنهما منفصلًا أيضًا. وفي الحج: إن حلف بالمشي ثم لم يقدر فعله الدم، وأقلها الشاة. قوله: [للفارس ثلاثة أسهم إلخ]: عندنا للفارس سهمان وللراجل سهم فقط، وعند البواقي حتى صاحبيه للفارس ثلاثة أسهم. ومؤيدهم حديث الباب، ومؤيدنا ما جاء في بعض الروايات: «للفارس سهمان وللراجل سهم»، والتأويل لحديث الباب: أن المراد من الفرس الفارس، ومن الرجل الراجل. وهذا هو المشهور. وعند شيخنا مدّ ظله تأويل آخر، وهو أن يكون السهم الثالث بطريق التفضيل لا بطريق الحصص، كما روي أن سلمة بن الأكوع تقدّم من الجيش وأظهر الشجاعة، فأعطاه رسول الله ﷺ سهمين، وهذا سهم الفارس، ثم أعطاه سهم الراجل إنعامًا له. ولا سهم للعبد والذمي والنسوان والصبيان عند أبي حنيفة، وإن أعطاه الإمام بطريق الإنعام بغير تعيين السهم فجائز، وكذا من لم يكن شريكًا في الجهاد ولا شركة له في الغنائم. فما قال أبو موسى: «قدمت على النبي ﷺ بخير، فأسهم لنا مع الذين افتتحوها»، فإما أن يقال: إن النبي ﷺ طلب الإجازة من المجاهدين وأعطاه من الخمس، أو لم يكن له سهمًا لكن أعطاه كما يعطي لأهل الذمة والنساء والأطفال. قوله: [باب في النفل]: اختلف فيه، فقال البعض: إنه يخرج من الخمس. وقال البعض: يخرج مما بقي بعد إخراج الخمس. وقال أبو حنيفة: التفويض إلى الإمام، إن شاء أخرج من الخمس، وإن شاء أخرج مما بقي. قوله: [من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه]: فيه اختلف، فقال البعض: هذا حكم عام كلي أن من قتل قتيلاً فلا يجوز أن يعطى سلبه لغيره. وقال أبو حنيفة: هذا أيضًا مفوض إلى الإمام، إن شاء أعطاه أو لم يعطه، أو أعطاه كله أو بعضه، كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه. قوله: [باب ما جاء في أمان المرأة والعبد]: أمان الحرائر معتبر، أعم من أن يكون الرجال أو النساء. وأمان العبد يجوز عند غير أبي حنيفة، ولا يجوز عند أبي حنيفة؛ لأن أهل الأمان من له ولاية إلا إذا أجاز الإمام فله ذلك. وأمان الحرائر لا يجوز للإمام أن ينقضه. قوله: [وما منا إلخ]: حاصله أنه ليس منا رجل لم يختلج في صدره مضمون الطيرة. قوله: [وما الفأل]: فإنه خارج عن مقدوراتنا، ولكن ينبغي للمؤمن أن يتوكل على الله تعالى وإن اختلج في صدره مضمون الطيرة. وأحبّ ﷺ الفأل، واستكره الطيرة. ووجهه أن الفأل عبارة عن أن يسمع الرجل وقت خروجه إلى الحاجة كلمة حسنة، أو يلاقي رجلاً صالحاً، فتفاعل به، والطيرة خلاف هذا. ففي الفأل حسن الظن بالله تعالى، وفي الطيرة سوء الظن به تعالى، فلذا أحبه رسول الله ﷺ دون هذا، ولكن مع هذا من شأن المؤمن أن لا يعتمد بأن لهما أثراً وهما مؤثران، بل الفاعل الله تعالى، وفيهما تطيب القلب أو تحزينه. قوله: [من اغبرت قدماه في سبيل الله إلخ]: علم من معنى كلام الصحابي أن المشي إلى الجمعة أيضًا داخل فيه، فللمشي في سبيل الله تعالى أفراد، أعلاها وأولها المشي إلى الجهاد. قوله: [باب ما جاء في فضل الشهداء عند الله]: ذكرت الروايات في أبواب فضل الشهداء أربعة أقسام، علم منها أن درجة العلم سابقة على درجة العمل؛ لأن درجة العالم الغير العامل الدرجة الثانية، وذكر غير العالم في الدرجة الثالثة. قوله: [باب ما جاء في غزو البحر]: اعلم أن أم حرام رضي الله عنها ماتت في زمان خلافة عثمان رضي الله عنه؛ لأن أول غزوة البحر وقعت في زمنه، والغزوة الثانية وقعت في خلافة معاوية رضي الله عنه، فالمراد من زمان معاوية في الحديث زمان إمارته ورياسته؛ لأن معاوية رضي الله عنه كان حاكمًا لفوج عثمان رضي الله عنه. قوله: [تفلي رأسه]: علم من هذه الرواية أن النبي ﷺ كان رأسه الشريف مقمل، وقد علم من الرواية الأخرى أن رأس النبي ﷺ كان خاليًا عن الدنس والقمل، فيمكن التطبيق بأنه لا يلزم من تفتيش الشعر أن يكون غرضه تفتيش القمل، أو يلزم وجود القمل بعد التفتيش، بل لغرض آخر من تفتيش الحيوان أو الغبار وغير ذلك، ولكن لما كان المتبادر من تفتيش الرأس تفتيش القمل وهم الراوي وقال: «تفلي رأسه ﷺ». قوله: [باب ما جاء في غزوات إلخ]: وفي تعداد غزوات رسول الله ﷺ خلاف، فقال بعضهم بسبعة عشر، وقال البعض: زائد منها. ووجه الاختلاف أن بعض الرواة لم يطلع على بعض غزوات النبي ﷺ، فلذا روى ما روى حسب علمه. قوله: [لا والله ما ولى رسول الله إلخ]: حاصل الجواب أنا لم نول؛ لأنه ﷺ وأصحابه كانوا قائمين ثابتين، وإنما فرّ من فرّ من سرعان القوم، ولا نقول له الفرار؛ لأنه يصدق إذا فرّ جميع العسكر، أو معناه: أنه ﷺ كان ثابتًا وفرّ بعض سرعان القوم، ولا يصدق الفرار؛ لأن الفرار إنما يصدق إذا فرّ سلطان الجيش. وأبو سفيان المذكور في الرواية ليس هو أبو سفيان رضي الله عنه والـ معاوية رضي الله عنه؛ لأنه لم يكن في ذلك اليوم مشرفًا بالإسلام، بل أسلم يوم فتح مكة، وهذه الغزوة وقعت قبل فتح مكة، بل المراد بهذا أبو سفيان ابن عم النبي ﷺ، يعني ابن الحارث بن عبد المطلب. ولعل هذا تسامح من الشيخ رضي الله عنه، لأن غزوة هوازن هي غزوة حنين بعينها، وقعت بعد فتح مكة، كما هو المشهور. (مصحح) قوله: [باب ما جاء في السيوف وحليتها]: إن كان السيف وغيره من الآلات ملمعًا بهاء الفضة

والذهب فلا بأس به؛ لأن المنهي عنه الجرم. وإن كان عليه جرم الفضة والذهب فلا يجوز في موضع الاستعمال، ويجوز في غيره، فسيف النبي ﷺ كانت الفضة خارج القبضة لا عليها. وقيل: كانت الفضة على قوس القبضة التي تكون وراء اليد. وقيل: كانت الفضة خارج القبضة جانب الفوق. قوله: [كره الشكال إلخ]: في تفسيره اختلاف، فقال بعضهم: الشكال: الفرس الذي يكون جميع بدنه مع قوائمه الثلاثة على لون واحد، والقدم الرابع يخالف لونه لون جميع البدن، يعني تكون محمرة مثلاً، وهو أبيض مثلاً. وقال البعض: أن يكون الاثنان من أقدامه محجلتين. ثم اختلف في هذا، فقال البعض: أن تكون المحجلتان في الأمام، وقال بعضهم: أن تكونا في الخلف. وقال بعضهم: إن الواحد من المقدم، والآخر من المؤخر. ثم اختلف فيه، فقال بعضهم: يمين المقدم ويسار المؤخر، وقال بعضهم بالعكس. والله أعلم بالصواب. قوله: [باب ما جاء فيمن يستشهد وعليه دين]: المراد من الدين عام، يعني كل حق من حقوق العباد. وعلم من ظاهر الحديث أن ذنوب الشهداء يغفر صغائرها وكبائرها إلا حقوق العباد. وقال بعض العلماء: إنه لا يغفر الذنوب الكبائر. ولكن المتأخرين نقل عنهم الإجماع على غفران الكبائر أيضًا. والله أعلم. قوله: [باب ما جاء في الحرير والذهب للرجال]: الحرير عند الجمهور يحرم للرجال دون النساء، وعند البعض الحزمة عام شامل للرجال والنساء، ويجوز للرجال الحرير والفضة بقدر أربعة أصابع وثلاث ماشة فما دونها، وإن كان متفرقاً فيجوز وإن كان زائداً من أربعة أصابع في مواضع متعددة من ثوب واحد. والرخصة في لبس الحرير جائز وقت الضرورة، وفيه تفصيل؛ لأن ثوب الحرير لا يخلو إما أن لحمه وسداه من الحرير، أو السدى من الغير، والآخر منه، أو بالعكس؛ فإن كان الأول فيجوز عندهما وعند الشافعي في حالة الحرب، ولا يجوز عند إمامنا إمام المشهور في العجم والشام أبي حنيفة، وإن كان الثاني فيجوز في جميع الأحوال في الضرورة وغيرها، وإن كان الثالث فيجوز في الضرورة، فالصورة الأولى مختلف فيها، والأخريان متفق عليهما. ومبنى الخلاف على أن الإمام الشافعي يعتبر الأغلب، وإمامنا أبو حنيفة يعتبر السدى؛ لأن ثوبية الثوب به. قوله: [في الثوب الأحمر]: للأحناف في هذا الباب عشرة أقوال، واحد منها مستحب، بل المعصفر أيضًا جائز. وأرجح الأقوال أن الثوب الأحمر للرجال خلاف الأولى؛ لأنه وإن وردت روايات الجواز، لكنه قد وردت روايات المنع أيضًا، والثوب الأحمر للنبي ﷺ محمول على بيان الجواز والخصوصية. قوله: [جر الإزار]: وإن كان بدون التكبر فمستوع أيضًا؛ لأنه من شعار المتكبرين، ومن تشبه قوماً فهو منهم. والإسبال يوجد في كل ثوب لا خصوصية بالإزار، فالإسبال في العمامة أن يرسل شملة بحيث تتجاوز الحد. والأولى في السدل أن يكون بقدر الذراع الشرعي، وإن زاد فيجوز إلى النطاق [أي ناف]، ولا يجوز أزيد منه. والله تعالى أعلم.

التقرير للترمذي

للمجلد الثاني

أبواب الأطعمة: قوله: [الأرنب]: يجوز عند الجماهير من العلماء أكلها، وقيل بعدم جواز الأكل؛ لأنها تدمى، كما أن بعض الحيوان تدمى فلا يجوز أكلها، فكذا حكم الأرنب. قوله: [الضب]: فيه اختلاف، فعند الجماهير من الصحابة رضي الله عنهم وأئمة المجتهدين يجوز أكلها، وعندنا يكره ولا يحرم، وفي رواية: كراهية تنزيهية، وفي رواية: تحريمية، لكن التحريم راجح، ولنا في «سنن أبي داود»: أن النبي ﷺ نهى عن أكل الضب. قوله: [لحوم الخيل]: يكره عندنا أكل لحوم الخيل، وأيضاً هو آلة الجهاد، فالأولى الاجتناب، وفيه روايتان إلا أن الراجح فيه كراهية تنزيهية، وكذا في سؤر الهرة الراجح التنزيه، وفي الضب التحريمي. قوله: [الثوم والبصل]: أكلها مكروه بوجه كراهة رائحتها، وإن كانا مطبوخين فيجوز لزوال العلة. قوله: [والمؤمن يأكل في معنى واحد]: قيل: إن اللام فيه للعهد، يعني هذا المؤمن يأكل في معنى واحد، أو يقال: إن المؤمن الكامل يأكل قليلاً، ولا ضرورة إلى هذه التكاليفات، بل الأولى أن يقال: إن من شأن المؤمن أن يأكل شيئاً قليلاً ويكتفي به - كما قال ﷺ: «طعام الواحد يكفي الاثنين» - ويجتهد في عبادة الله تعالى، حتى يكون طعامه وشرابه من جانب الله تعالى، كما قيل: ذكرك للمشتاق خير شراب. والمعنى الواحد والأمعاء الكثيرة كناية عن القلة والكثرة، وإلا فمعاء المؤمن والكافر سيان. قوله: [الجلالة]: اسم لكل حيوان يأكل النجاسة كثيراً، فإن ظهر أثرها في لحمها ولبنها فحرام، وإلا فلا. قوله: [حبارى]: بالفارسية تعذر، وبالهندية كرمائك، وهو على قسمين: صغير وكبير. أما الكبير فاسمه تعذر، وأما الصغير فاسمه تعذري. قوله: [كفضل الثريد]: ذهب البعض إلى أن مريم رضي الله عنها أفضل النساء حتى قالوا بنبوتها، وذهب البعض إلى أن فاطمة رضي الله عنها أفضل النسوان، وذهب البعض إلى أن آسية امرأة فرعون أفضلها، وذهب البعض إلى أن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها سيدة النساء، ولكن الظاهر من التشبيه بالثريد وفضله على الأطعمة فضل عائشة رضي الله عنها. قوله: [كل مسكر خمر]: يعني خمر حكماً لا لغة؛ لأن الخمر في اللغة اسم لعنب غير مطبوخ، وعندنا ما سوى الخمر الحقيقي لا يحرم إلا إذا بلغ حد السكر، وعندنا كل ما أسكر - قليله وكثيره - حرام، وحكمه حكم الخمر الحقيقي، والفتوى على قولها، وأبو حنيفة رضي الله عنه أجاز القليل للتقوى على العبادة بشرط أن لا يكون قليله مفضياً إلى الكثير، ويؤيد بعض آثار الصحابة رضي الله عنهم أبا حنيفة رضي الله عنه، إلا أن كثرة الروايات والفتوى الصريح يدل على عموم الحرمة، فلذا أفتى المتأخرون

على قولها خصوصاً في زماننا. قوله: [نبذ الجرا: حرمة نبذ الجر منسوخة عند الجماهير من العلماء، وعند البعض ليست بمنسوخة، والجمهور يقولون: إن التشدد كان في وقت تشدد الحرمة من الخمر، وهو أول الإسلام، ثم لما رسخ الحرمة في صدور قلوب المؤمنين، أجاز عليه السلام، وأيضاً وجه المنع عن النبي في الجر أن فيه خوف أن يسكر، ولم يعلمه الرجل فيشرب، ويقع في الإثم، وأيضاً أن الظروف مذكرات، والآن قد انتفت جميع هذه الوجوه. في الانتباز للنبي عليه السلام روايات مختلفة، في بعضها: أن النبي عليه السلام كان يشرب في الصباح ما ينبذ في أول الليل، ويشرب ما ينبذ في أول الصباح وقت الليل، وفي بعضها: أنه عليه السلام كان يشرب بعد ثلاثة أيام، ولا تعارض بينهما؛ فإن هذا بحسب اختلاف الأزمنة والموسم واختلاف الأمكنة والظروف. الغرض أنه عليه السلام يشرب قبل أن تبلغ حد السكر، ولا تعيين في المدة. قوله: [خليط البسر والترا: جازز عند الأحناف كما علم من الروايات إثبات الاختلاط للنبي عليه السلام، ولكن بشرط أن لا يفضي إلى الإسكار، ووجه الامتناع أن في الاختلاط مظنة أن يتعجل السكر، وإن أمن من هذه المظنة فلا بأس فيه. قوله: [أنه نهي عن اختناث الأسقية: وجه المنع أنه يصل بسبب الاختناث الماء دفعة واحدة في المقر، ولا يطبقها فيتضرر، وأيضاً فيه مظنة أن تصل إلى المعدة زائدة عن قدر معتد به، وأيضاً يحتمل أن يكون في القرية حيوان ودوية من حشرات الأرض، فيصل في الجوف على الغفلة. الغرض أن النهي على سبيل الشفقة. قوله: [إن أحدكم مرآة أخيه: معناه: إن رأى أحدكم عيباً في المؤمن الآخر فعليه أن يخبره ويزيله؛ فإنه بمنزلة مرآتكم، والمرآة يتعاهد في تصفيتها وتصقيلها، ويحترز بها عن الغبار والعيوب، أو معناه: إن اطلعتكم على عيب أحد فعليكم أن تنظروا إلى هذا العيب، هل يوجد في أنفسكم أم لا؟ فإن يوجد فطهروا أنفسكم عنه؛ لأن المؤمن مرآة المؤمن؛ لأنكم اطلعتكم على عيوبكم بسبب رؤيتكم هذه العيوب في أخيك، فهو بمنزلة مرآة أحدكم، والمعنى الثالث ما في الحاشية. قوله: [لا حسد إلا في اثنتين: الفرق بين الحسد والغبطة أن في الحسد يتمنى الرجل أن يزول هذه الفضيلة عن ذلك الرجل، وفي الغبطة أن يحصل مثل تلك الفضيلة له أيضاً من غير أن يزول عن الآخر، فالمراد من الحسد ههنا إما الغبطة مجازاً، أو مجرد التمني بدون رجاء زوال المال والفضيلة عن الآخر؛ فإن هذا حرام. قوله: [يطعمهم إلخ: معنى إعطاء الطعام والشراب من الله للمريض هو أن المريض يعينه الله ويقويه، ولا يبقى له الاحتياج إلى الأطعمة، وأيضاً في الإطعام للمريض بغير اشتهاؤه إليه مظنة ازدياد الأمراض، فلذا منع النبي عليه السلام. قوله: [فإن فيها شفاء من كل داء إلخ: وهذا لا يصح بحسب الظاهر، فلذا قيل فيه: إن هذا الحكم الكلي باعتبار الأكثر، والحق أن طرق استعمال الأدوية مختلفة، ففي بعض الأمراض بالسعوط، وفي بعضها باللدود، وفي البعض بالضاد، فالدواء الواحد يستعمل في الأمراض المتعددة، وينفع بطريق استعماله، ولا ينفع إذا لم يستعمل على هذا الوجه، فالخبة السوداء تنفع في الأمراض اللاتي نعلم طرق استعمالها فيها. وأما إذا لم تنفع في بعض الأمراض فلا يقدح في كونها شفاء من كل داء؛ لأن القصور منا حيث لا نعلم طرق استعمالها، لا أنه لا تأثير فيها. وعلم الطب علم ظني مبني قواعده على التتبع والاستقراء، فما يعلم الأطباء تأثيرات الأدوية لا يمكن أن يقال: إن تأثير تلك الدواء منحصر في الأمراض المعدودة؛ لأنهم علموا تأثيراته بالاستقراء والتجربة، يحتمل أن لا يصل علمهم واستقراؤهم إلى بقية التأثير، فلا يلزم من عدم علمهم عدم التأثير في الواقع. قوله: [فلدوا كلهم غير العباس عليه السلام]: وجه ترك النبي عليه السلام عباساً أنه لم يكن شريكاً في تلك المشورة كما ثبت بالروايات، أو تركه عليه السلام لتعظيمه؛ لأنه عمه، وعم الرجل كأبيه، كما جاء مروياً عنه عليه السلام. وتختلج الشبهة ههنا بأن النبي عليه السلام كان حليم المزاج عميم الإشفاق، وكان يعفو عن كثير، ولم يأخذ البذل عن أحد في تمام عمره الشريف، وفي هذا المقام أخذ بدله عن الصحابة بالاهتمام، كما روي في رواية عائشة عليها السلام أنها تقول: إنه عليه السلام أخذ هذا البذل بحيث أفطر على الصائمين صيامهم. فيقال في التوجيه: إن النبي عليه السلام أمر بنقض صيامهم، وأخذ البذل عنهم اهتماماً بالأمر الشرعي والنص؛ فإنه عليه السلام كان منعهم عن اللدود، فلما غشي عليه عليه السلام لدوه خلاف أمره وحكمه، فغرض النبي عليه السلام من فعله هذا تعليم أن يتعاهد بالنصوص ويهتم بشأنها، فما روت عائشة عليها السلام: أن النبي عليه السلام لم يأخذ بذل نفسه قط، فصحيح لا يعارض هذا؛ لأن هذا في النصوص الشرعية، وما روته ففي حقوقهم بالنبي عليه السلام. ويقال: إنه عليه السلام أخذ البذل منهم رحمة وشفقة عليهم؛ لأنه عليه السلام علم من طريق الإشارة أن الله ليعذب عليهم عذاباً بسبب ارتكابهم خلاف النص، فسبق النبي عليه السلام زجراً؛ لصيانتهم، وأخذ بدله؛ كي لا يصيبوا من الله تعالى عذاباً شديداً. كما روي أن رجلاً شدد أبا بكر عليه السلام عند عليه السلام، وكان أبو بكر عليه السلام ساكناً، فلما ردّ الجواب قام النبي عليه السلام، وذهب أبو بكر عليه السلام، فسأل النبي عليه السلام وجه سكوته وقت تهديد الرجل له، وقيامه عليه السلام وقت ردّ الجواب، فقال النبي عليه السلام: [إن الملائكة يلعنون القائل ما كنت ساكناً، فإذا أنت رددت الجواب إليه سكتوا]. وكما روي أن امرأة الشيخ عصته يوماً، فأمر الشيخ غلامه أن يضربها لطمًا، فتأخر الغلام في تعميل الحكم ملياً إلى أن ماتت امرأة الشيخ، فقال اللو كنت ضربت على التعجيل لردّ عذاب الله عنها، ولما تأملت في امتثال أمري غضب الله عليها. فلذا أخذ النبي عليه السلام بدله عنهم على التعجيل، بحيث لم ينتظر إلى وقت الإفطار مخافة أن ينالهم عذاب الله. قوله: [الحال]: (مامون) اختلف الأئمة أن أصحاب الفروض والعصبات متقدمة على ذوي الأرحام، ثم بعدهم هل يرث ذوو الأرحام أم لا؟ فعند الإمام الشافعي عليه السلام لا يرثون تركة الميت، وعندنا يرثون، والحديث حجة على الإمام الشافعي عليه السلام، وكذا قوله

تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ (الأنفال: ٧٥)، ومذهب الجماهير مثل مذهبنا. قوله: [فادفعوه إلى بعض أهل القرية]: لم يأخذ عليه السلام تركته إما تنزيهاً، وإما أن الأنبياء لا يرثون ولا يورثون، وحكم عليه السلام بإعطاء تركته لأهل القرية إما تبرعاً، وإما أن يكون في القرية من يرثه، كما في الروايات أنه عليه السلام أمر أن ينظروا أكبر رجل من خزاعة، وادفعوا إليه تركته. مذهب الجمهور: أن المؤمن لا يرث الكافر، وكذا بالعكس، إلا أن البعض ذهبوا إلى أن المؤمن يرث الكافر فقط، وورثة المرتد إن كانوا كفاراً، فإله في بيت المال اتفاقاً، ولا يرثون، وإن كانوا مسلمين ففيه اختلاف، فعند البعض أيضاً لبيت المال، وعند البعض لهم، وعندنا تفصيل بأن ما اكتسب في الإسلام فهو لورثته المسلمين، وما اكتسب في الكفر فهو في بيت المال، ويجري الوراثة بين المشرك والكتابي؛ لأن الكفر ملّة واحدة، ولا يثبت الوراثة بالقتل في القتل عمداً وخطأً عندنا، إلا في بعض صور قتل الخطأ بمحياه. واختلف أبو حنيفة والشافعي رحمهما الله في وراثة مولى الموالاة، فعندنا يرث بعد الأقارب، وعند الإمام الشافعي رحمهما الله لا يرث، وعنده في صورة عدم أقاربه مال الميت في بيت المال، لا يرثه ولي الموالاة، وعندنا التركة لمولى الموالاة، وهذا الحديث حجة على الشافعي رحمهما الله، واحتج الإمام الشافعي رحمهما الله بقوله عليه السلام: «إن الولاء لمن أعتق»، وفي رواية بلفظ «إنما» بالحصص، فلما حصر عليه السلام الولاء في العتاقة، علم أن الولاء لمولى الموالاة، وأجيب منا: أن حصر الولاء إنما هو في ولاء العتاقة، لا في مطلق الولاء، فولاء العتاقة منحصرة لا محالة، وأما ولاء الموالاة فليس بمذكور هنا. قوله: [المدينة حرم]: في المدينة اختلاف، ف قيل: حرمها كحرم مكة، وحكمها مثل حكم مكة، وجزاؤها مثل جزائها، وقيل: حرمتها كحرمتها، لكن الجزاء ليس كجزائها، وقيل: لا حرمة ولا جزاء؛ لأنه علم من الروايات أن قطع الأشجار والكلاء يجوز بالضرورة، وورد في الروايات: في جزائها سلب الثياب، فمن جميع هذه الوجوه علم أن حرم مدينة حرام من النبي ﷺ لا من الله تعالى، وحرمتها سوى الضرورة لا في ضرورة، فحرمتها عبارة أنه لا ينبغي بدون الضرورة قطع الأشجار وغيره صوتاً لحرمتها. قوله: [ثور]: أكثر الشراح على أن الثور وقع من سهو الراوي؛ لأن الثور في مكة لا في المدينة، ولكن المحققين قالوا: لا سهو، الثور ثوران: في مكة والمدينة، أما الذي في مكة فهو مشهور، وأما في المدينة فهو غير مشهور، كما قال صاحب «القاموس»: إني ذهبت بالمدينة، ورأيت جبلاً صغيراً، يسمى بالثور. قوله: [كل مولود يولد على الفطرة]: في الأطفال ثلاثة مذاهب، الجمهور: أن الأطفال الصغار - أعم من أن يكونوا أولاد المشركين أو المسلمين - من أهل الجنان. وعندنا: الله أعلم بما كانوا عاملين، وقيل: إن هذا القول منه في حق ذراري المشركين، وأولاد المؤمنين عنده من أهل الجنان. والمذهب الثالث: أن أولاد المؤمنين في الجنة، وأولاد المشركين في النار. قوله: [أعظم الجهاد إلخ]: لا شك في أن كلمة الحق عند السلطان الجائر جهاد أكبر، وهذا هو العزيمة، وإن خاف على نفسه ينبغي أن يترك الأمر بالمعروف، وعند أبي حنيفة رحمهما الله وإن خاف في ذلك الوقت فله رخصة أن يترك. قوله: [يأجوج ومأجوج]: لا يضرّ عدم رؤية أهل الجغرافية سدّ ذي القرنين في ناحية العالم؛ لأنه يحتمل أن لا يصلوا إليه؛ لأن إحاطة جميع العالم خارجة عن مقدورات العبد، بحيث لا يبقى شيء من مساحته، وإن سدّ ذي القرنين يحتمل أن يكون أسود مثل ألوان الجبال بسبب طول اللبث، ولم يبق نظارته، فلم يميز الرائي بينه وبين الجبال، والأصل: أن الله تعالى إذا أراد أن يخفي شيئاً عن أعين الناس فلا يمكن أن يراه أحد. قوله: [الحجاج بن يوسف]: الكذاب والمبهر، من بني ثقيف، فالكذاب هو المختار بن أبي عبيدة؛ لأنه ادّعى النبوة، والمبهر المهلك، ومصادقه حجاج بن يوسف، كان شقيّاً، أشقى الناس وأبترهم، وكان ظالماً جابراً، لم يظلم أحد مثله قط. قوله: [أحصوا ما قتل الحجاج صبرا]: يعني حبساً مائة ألف وعشرين ألفاً، وأما الذين قتلوا في الحرب بدون الاحتباس، فالله أعلم بتعدادهم، وأكثر المقتولين كانوا زهاداً قدماء الدين الأمرين بالمعروف والناهيين عن المنكر من الصحابة رضي الله عنهم، منهم عبد الله بن عمر رضي الله عنه، وقصة قتله أن الحجاج أمر رجلاً أن يطعنه، فطعنه ذلك الشقي في رجله، وزاد الجرح إلى أن مات ابن عمر رضي الله عنه. وقتل ذلك الخبيث كبار التابعين، منهم سعيد بن جبير، فلما قتله ما قدر على قتل رجل بعد ذلك إلى أن مات. روي أن الشيخ ولي الله المحدث الدهلوي رحمهما الله رأى في المنام بعد موته بأن في ميدان الحشر أناس، كل واحد في هولة، ورجل في هيبة شديدة، وزلة كثيرة بالي الثياب مغبرة الحال كأقبح ما في الدنيا، فسأل الشيخ عن اسمه، فقال: أنا حجاج بن يوسف، قال الما حالك؟ وما فعل بك ربك على قتلك قدماء الدين وأحباء النبي ﷺ؟ فقال: من قتلته في الدنيا بأي نوع عذاب قتلت في بدله بهذا النوع من العذاب في بدل كل واحد ممن قتلته مرة، إلا سعيد بن جبير، فإني قتلت في عوضه سبعين مرة، ثم أحيى ثم أقتل، ثم أحيى ثم أقتل، وهكذا يفعل بي ربي، فسأله الشيخ فما تزجو من ربك بعد ذلك؟ قال: أرجو مغفرته. وروي أنه قال رجل بعد موت حجاج بن يوسف لامرأته: إن لم يكن الحجاج بن يوسف من أهل النار فأنت طالق، فسأل الرجل العلماء في هذه المسألة فلم يجيبوا، فسأل ولياً من أحبّاء الله تعالى، فقال: لم تطلق امرأتك، والله أعلم بالصواب. قوله: [فخفف فيه ورفع]: يعني رفع عليه السلام صوته مرة في بيان أحوال الدجال، وخفف صوته مرة؛ لأن من العادة أن الإنسان إذا يعظ بأمر عظيم، فيخفف صوته مرة، ويرفع مرة أخرى، والمعنى الثاني في الحاشية. قوله: [باب ما جاء في ذكر ابن صياد]: فيه للعلماء فرقتان: منهم من قالوا: إن الدجال هو ابن الصياد، ومنهم من قالوا: إنه غيره، فمن قالوا: إن الدجال هو ابن الصياد، فيخالفهم رواية تميم الداري رحمهما الله، ويمكن أن

يجاب: أنه حبس في الجزيرة للساعة، ثم ترك حتى سافر معه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه، وعند غير المحققين: يمكن أن يرى شخص واحد في مواضع متعددة في وقت واحد، فعلى هذا لا محذور أصلاً. قوله: [وهي على رجل طائر إلخ]: ظاهر معناه أنه يقع كما عبر، وفيه اختلاف، ذهب البعض إلى أن هذا قاعدة كلية، يعني الرؤيا يقع حسب ما عبر، وذهب البعض إلى أنها قاعدة أكثرية، وإليه ذهب البخاري رضي الله عنه. قوله: [من رأي إلخ]: فمن أعطاه الله تعالى إياها فرؤيته حق لا شبهة فيها؛ لأن الشيطان ليس له قدرة أن يتمثل بصورة النبي ﷺ، وفيه أيضاً اختلاف، فقليل: إنها يكون رؤيته ﷺ باليقين إذا رآه ﷺ في حليته، وأما إذا لم يره في حليته، فلا اعتماد. وقيل: كل من يراه ﷺ أعم من أن يكون في حليته أو في غير حليته، فرؤيته حق. قوله: [أحب الله لقاءه]: أي عند النزاع وقرب وقت مشاهدة مقعده في الجنان، كما مر مفصلاً في «أبواب الجنائز». قوله: [لا أملك لكم إلخ]: يعني ليس في قدرتي شيء، وأما الشفاعة فهي أمر آخر، بل الشفاعة إنما تكون إذا لم يكن الاختيار والقدرة على شيء. قوله: [الدنيا سجن المؤمن إلخ]: هذا باعتبار الأكثر، أو معناه أن شأن المؤمن أن يكون في الدنيا مثل المحبوس في السجن، وشأن الكافر أن الدنيا له بمثل الجنة؛ لما يرى في الآخرة عذاب الله الشديد، فإن كان خلاف ما في الحديث لا يلزم الاعتراض؛ لما أنه لا ينافي القاعدة الأكثرية، ولا ينافي بيان شأن المؤمن والكافر، أو معناه أن المؤمن الكامل الذي يكون حاله كحال المحبوس في السجن، يعني الدنيا مرگب من شرار الناس ومن خيارهم، فلا يتم أمرها بأحدهم، فإذا كان جميع الناس شراراً لقامت الساعة، وإن كان جميعهم خياراً لجاء الله بالآخرين يذنبون ويتوبون ويعطون عليه جزاء الخير، كما قيل: لولا الحمقى لخربت الدنيا. قوله: [أحب الله لقاءه]: أي عند النزاع وقرب وقت مشاهدة مقعده في الجنان، كما مر مفصلاً في «أبواب الجنائز». قوله: [لا أملك لكم إلخ]: يعني ليس في قدرتي شيء، وأما الشفاعة فهي أمر آخر، بل الشفاعة إنما تكون إذا لم يكن الاختيار والقدرة على شيء. قوله: [الدنيا سجن المؤمن إلخ]: هذا باعتبار الأكثر، أو معناه أن شأن المؤمن أن يكون في الدنيا مثل المحبوس في السجن، وشأن الكافر أن الدنيا له بمثل الجنة؛ لما يرى في الآخرة عذاب الله الشديد، فإن كان خلاف ما في الحديث لا يلزم الاعتراض؛ لما أنه لا ينافي القاعدة الأكثرية، ولا ينافي بيان شأن المؤمن والكافر، أو معناه أن المؤمن الكامل الذي يكون حاله كحال المحبوس في السجن، يعني الدنيا مرگب من شرار الناس ومن خيارهم، فلا يتم أمرها بأحدهم، فإذا كان جميع الناس شراراً لقامت الساعة، وإن كان جميعهم خياراً لجاء الله بالآخرين يذنبون ويتوبون ويعطون عليه جزاء الخير، كما قيل: لولا الحمقى لخربت الدنيا. قوله: [لنار نفسين إلخ]: نفساه إما باعتبار السقر والزمهرير، يعني أحد النفسين حارة، والثانية باردة، أو تكون النفسان للسقر، الأولى الخارجي، والثانية الداخلي. واعلم أن مظهر نفس النار الشمس، وبوساطتها تصل إلينا الحرارة والبرودة بحسب اختلاف الأمكنة والأزمنة، والقرب والبعد، فالشمس بمنزلة الآلة، بوساطتها تصل إلينا، فلا يرد أن الحرارة والبرودة تصل إلينا من الشمس لا من النار. قوله: [ترك الصلاة]: الفرق الذي بيننا وبينهم بالصلاة، فمن تركها عامداً فهاها بلا عذر فقد كفر، وهذا يخالف أهل السنة والجماعة، فتأول العلماء بأن المراد أن العهد الذي بيننا وبينهم أي بين المنافقين الصلاة، فهذا الحديث في حق المنافقين خاصة، فمعناه: أن امتياز المنافقين عن المشركين بأداء الصلاة وتركها، فمهما أقاموا الصلاة فلا تتعرض لهم ولا لأموالهم، وإن تركوها فقد كفروا جهراً، فتعامل معهم مثل معاملتنا مع المشركين. وأيضاً يمكن أن يقال: إن معناه كفر دون كفر، كما هو من دأب الإمام البخاري، فحينئذ لا تعارض، ويمكن أن يقال: إن معنى الحديث: أن الحد الوسط والأمر المانع عن وصول الكفر إلى المؤمن الصلاة، فهي مثل السد للحصن المانع عن وصول الجيش في ملكه وسلطنته، فمهما أقاموا الصلاة فلا يصل عدو الكفر إليهم، وإذا كسروا سد الحصن فيقرب العدو إليهم، وحينئذ يخاف عن الوقوع في الكفر، اللهم اجعلني من دائمي الصلاة، آمين ثم آمين. قوله: [إن الإسلام بدأ غريباً إلخ]: معناه على ما قاله المحشون: إن الإسلام لما بدأ من أول الإسلام والنبوة بدأ في الغرباء وأسلموا، ولم يسلم الأغنياء والكبراء من أول الأمر وإن أسلموا بعد مدة، هذا ظاهر؛ لأن القريش لم يسلموا من أول الأمر. «وسيعود غريباً» معناه: أنه لما انقضى خير القرون، وجاء زمان الفساق والفجار، وقرب مجيء الساعة، فيبقى الإيثار والإسلام في الغرباء والمساكين، ولا يبقى في الأغنياء والكبراء، فحينئذ نسبة الغربة إلى الإيثار مجاز من قبيل الإسناد المجازي، والحق ما قال شيخنا مدظلّه: إن الغربة إسناده إلى الإسلام ليس من سبيل الإسناد المجازي، بل على الحقيقة، ومعنى الغربة هنا بالفارسية: مسافر. فمعنى الحديث: أن الإسلام بدأ من أول الأمر مسافراً، يعني كما أن المسافر يكون حقيراً ذليلاً، لا يكون له المأوى ولا الملجأ، وينظر إليه الناس بعيون الحقارة والكراهة، فكذلك الإسلام لما بدأ في أول النبوة، كان ذليلاً عند المشركين وأهل الكتاب، وكانوا ينظرون إليه بعيون الحقارة والكراهة، وأسلم من أسلم من الغرباء والفقراء وإن أعطاه الله تعالى رتبة وشرفاً وقدراً ومنزلة بعد مدة؛ لقوله ﷺ: «الإسلام يعلو ولا يعلى»، خصوصاً في زمان الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وسيعود غريباً وذليلاً وحقيراً، حتى يقوم القيامة على شرار الناس. وهذا ظاهر، كما نرى في زماننا هذا أن الإسلام حقير غاية الحقارة، حتى أنه يرتد كثير من المسلمين عن خير الملل، فعلى هذا التقرير لا يظهر مناسبتة لقوله ﷺ: «طوبى للغرباء»، وأما على المعنى الأول فظاهر، فوجه المناسبة على هذا التقرير: أن الذين صاروا عند

الناس من جملة الغرباء والأدلاء بسبب اختيارهم الإسلام، وبسبب إظهارهم ما قال الله تعالى ورسوله، فطوبى لهم؛ لأنهم اختاروا ذلّهم في مقابلة الإسلام والإيمان، وصاروا من أدلاء الناس بسبب عدم كتبهم أحكام الله تعالى وبيابهم. قوله: [لو أن أحدهم ينظر إلى قدميه لأبصرنا] إلخ: معناه: إن قعد ونظر إلى قدميه لأبصرنا؛ لأن غارات الجبال تكون في الأغلب بحيث لا يمكن النظر فيها ما لم يتشرف؛ لوقوعها تحت الأحجار والشعب، خصوصًا غار الحراء؛ فإنها لا يمكن رؤية ما فيها ما لم يقعد ويتشرف على ما رأيناها بأعيننا. قوله: [ثم صلى عليه] إلخ: في وجه إحسان النبي ﷺ رئيس المنافقين أنه كان أحسن إلى عباس عليه السلام - عم النبي ﷺ - يوم بدر، فأحسن عليه مكانه بقميصه المبارك بعد وفاته. وقيل: تطيب قلب ابنه عبد الله بن عبد الله بن أبي، وهو كان من المخلصين المؤمنين، وإنه طلب عنه عليه السلام إذا مات أبوه ابن أبي أن يصلي عليه ويستغفره من الله تعالى، وأما الاعتراض بأنه عليه السلام إذا يش عن قبول شفاعته له كما قال الله تعالى: ﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ (التوبة: ٨٠)، فما فائدة الاستغفار بعد هذا؟ وأجيب بأنه عليه السلام وإن يش من مغفرته إلا أنه عليه السلام استغفر تحررًا للثواب والفضيلة، أو يمكن أن يقلّ عذابه وإن لم يخرج عن النار، ألا ترى أن عمه عليه السلام - أبا طالب - استغفر عليه السلام له، وقد أخرج عن قعر النار، والآن في ضحضاح النار ببركة دعائه عليه السلام. وأما النجاة عن النار أصلاً فمبني على التوحيد. قوله: [فوجدت آخر سورة براءة مع خزيمة بن ثابت] معناه: وجدت آخر سورة البراءة مكتوبة عنده، ولم أجدها مكتوبة عند غيره، وأما الحفظ، فكثير من الصحابة عليه السلام كانوا يحفظونها، بل جميع القرآن، مثل: أبي بكر وعمر وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وعثمان عليه السلام وغيرهم، احتيج إلى هذا المعنى؛ لأنها لو لم تكن محفوظة إلا لخزيمة بن ثابت فلا تكون متواترة الألفاظ. قوله: [يوسف ولوط] ما قال عليه السلام في حقهما قيل: هو مدح لهما. وقيل: هو تعريض عليهما، لكن الأولى أن يقال: إنه مدحهما، أما مدح يوسف؛ فغرضه عليه السلام أنه بقي في السجن محبوساً بضع سنين، فلما جاءه الرسول وقال له: اذهب إلى ملك مصر، قال: ﴿أَزِجْ إِلَى رَبِّكَ فَأَسْأَلْهُ مَا بَالُ﴾ إلخ، لا أخرج حتى يطهر عليه أي محبوس بغير الجرم، ولو كان أحد منا في السجن لخرج من السجن بمجرد الطلب. وأما مدح لوط عليه السلام؛ فإنه لما أتاه الملائكة بصورة البشر فأتاه القوم؛ لتفضيحه، فاعذر لقومه وقال: يا قوم هؤلاء صيفي فلا تفضحوه، وهن بناتي إن كانت لكم حاجة فيها، فلما لم يبقوا قال في غاية الإياس والعجز: ﴿أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾؛ ليحفظ صيفي عنكم. والتعريض أنه اجتهد بليغا ولم يتوكل على الله وقال: ﴿أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾. وأما تعريض على يوسف؛ فإنه لما جاءه الرسول ولم يخرج عن السجن فقد ترك شأن العبودية: أي الاتباع. ولكل إنسان وسف لم يوجد في غيره فإن نوحا عليه السلام كان فيه وصف الجبارية كما قال: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي﴾ إلخ، وفي إبراهيم حلم لم يوجا. في غيره كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾، وفي نبينا صلى الله عليه وسلم شأن العبدية كما قال عليه السلام: إبراهيم خليل الله، وموسى كليم الله، وعيسى روح الله، وأنا عبد الله. اللهم صل على سيدنا ومولانا وعلى آله وصحبه أجمعين. آمين.

مُصْطَلَحَاتُ أَصُولِ الْحَدِيثِ

لِلسَّيِّدِ الشَّرِيفِ عَلِيِّ الْجُرْجَانِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ. وَبَعْدُ، فَهَذَا مُخْتَصَرُ جَامِعٍ لِمَعْرِفَةِ عِلْمِ الْحَدِيثِ مُرْتَبٍ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَمُقَاصِدٍ. الْمَقْدِمَةُ فِي بَيَانِ أَصُولِهِ وَاصْطِلَاحَاتِهِ.

المتن: وهو ألفاظ الحديث التي يتقوم بها المعاني والحديث أعم من أن يكون قول الرسول ﷺ أو الصحابي أو التابعي وفعلهم وتقريرهم. والسند: إخبار عن طريق المتن. والإسناد: هو رفع الحديث إلى قائله. وهما متقaban في معنى اتحاد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليهما. والخبر المتواتر: ما بلغت رواته في الكثرة مبلغاً أحالت العادة تواطؤهم على الكذب، ويدوم هذا فيكون أوله كآخره، ووسطه كطرفيه: كالقرآن والصلوات الخمس. قال ابن الصلاح: من سئل عن إبراز مثال لذلك في الحديث أعياء طلبه، وحديث «إنما الأعمال بالنيات» ليس من ذلك، وإن نقله عدد التواتر وأكثر؛ لأن ذلك طراً في وسطه إسناده نعم حديث «من كذب علي متعمداً فليتبأ مقعده من النار» نقله من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. قيل: هم أربعون. وقيل: اثنان وستون. وفيهم العشرة المبشرة، ولم يزل العدد على التوالي في ازدياد. والآحاد: ما لم ينته إلى التواتر وهو مستفيض وغيره. قال ابن الجوزي: حصر الأحاديث بعبء إمكانه، أن جماعة بالغوا في تتبعها وحصرها. قال الإمام أحمد رضي الله عنه: صح سبع مائة ألف وكسر، وقال: قد جمعت في المسند أحاديث انتخبتهما من أكثر من سبع مائة ألف وخمسين ألفاً، فما اختلفتم فيه فارجعوا إليه، ومالم تجدوا فيه فليس بحجة. والمراد بهذا الإعداد الطرق لا المتون.

المقاصد: اعلم أن متن الحديث نفسه لا يدخل في الاعتبار إلا نادراً بل يكتسب صفة من القوة والضعف وبين بين بحسب أوصاف الرواة من العدالة والضبط والحفظ وخلافها وبين ذلك، أو بحسب الإسناد من الاتصال والانقطاع والإرسال والاضطراب ونحوها. فالحديث على هذا ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف، هذا إذا نظر إلى المتن وأما إذا نظر إلى أوصاف الرواة فقليل: هو ظقة عدل ضابط أو غير ظقة أو متهم أو مجهول أو كذوب أو نحو ذلك، فيكون البحث عن الجرح والتعديل وإذا نظر إلى كيفية أخذهم وطرق تحملهم الحديث كان البحث عن أوصاف الطالب وإذا بحث عن أسمائهم وأوصافهم كان البحث عن تعيينهم وتشخيص ذواتهم.

فالمقاصد مرتبة على أربعة أبواب،

الباب الأول: في أقسام الحديث وأنواعه وفيه ثلاثة فصول.

الفصل الأول: في الصحيح: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله وسلم عن شذوذ وعلة ونعني بالمتصل ما لم يكن مقطوعاً بوجه كان وبالعدل من لم يكن مستور العدالة ولا مجروحاً، وبالضابط من يكون حافظاً متيقناً، وبالشذوذ ما يرويه الثقة مخالفاً لرواية الناس، وبالعلة ما فيه أسباب خفية غمضة قاذحة وتتفاوت درجات الصحيح بحسب قوة شروطه وضعفها. وأول من صنف في الصحيح المجرى الإمام البخاري، ثم مسلم وكتابهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز. وأما قول الشافعي: ما أعلم شيئاً بعد كتاب الله أصح من مؤطا مالك فقبل وجود الكتابين. وأعلى أقسام الصحيح ما اتفقا عليه ثم ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم ثم ما كان على شرطهما وإن لم يخرجاه ثم على شرط البخاري ثم على شرط مسلم ثم ما صححه غيرهما من الأئمة فهذه سبعة أقسام، وما حذف سنده فيهما وهو كثير في تراجم البخاري، قليل جداً في كتاب مسلم، فما كان منه بصيغة الجزم نحو: قال فلان وفعل وأمر وروى وذكر معروفاً فهو حكم بصحته، وما روى من ذلك مجهولاً فليس حكم بصحته، ولكن إيراد في كتاب الصحيح مشعر بصحة أصله. أما قول الحاكم: «اختيار البخاري ومسلم أن لا يذكر في كتابيهما إلا ما رواه الصحابي المشهور عن رسول الله ﷺ وله راويان ثقتان فأكثر ثم يرويه عنه تابعي مشهور وله أيضاً راويان ثقتان فأكثر ثم كذلك في كل درجة» ففيه بحث. قال الشيخ محي الدين النووي رحمه الله: ليس ذلك من شرطهما؛ لإخراجهما أحاديث ليس لها إلا إسناد واحد، منها حديث: «إنما الأعمال بالنيات»، ونظائره في الصحيحين كثيرة. قال ابن حبان: تفرد بحديث: «إنما الأعمال» أهل المدينة، وليس هو عند

أهل العراق ولا عند أهل مكة ولا الشام ومصر وراويه هو يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن إبراهيم عن علقمة عن عمر بن الخطاب. هكذا رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة مع اختلاف في الرواة بعد يحيى يعرف بالرجوع إلى هذه الصحاح.

الفصل الثاني في الحسن. الترمذي: هو ما لا يكون في إسناده متهم ولا يكون شاذاً، ويروى من غير وجه نحوه. الخطابي: ما عرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث. فالمنقطع ونحوه مما لم يعرف مخرجه، وكذا المدلس إذا لم يبين. بعض المتأخرين: هو الذي فيه ضعف قريب محتمل وصلاح للعمل به. ابن الصلاح: هو قسمان، أحدهما: ما لم يخلو رجال إسناده عن مستور غير مغفل في رواية، وقد روي مثله أو نحوه من وجه آخر. والثاني: ما اشتهر راويه بالصدق والأمانة وقصر عن درجة رجال الصحيح حفظاً وإتقاناً بحيث لا يعد ما انفرد به منكرًا. ولا بد في القسمين من سلامتهما عن الشذوذ والتعليل. قيل: ما ذكره بعض المتأخرين مبني على أن معرفة الحسن موقوفة على معرفة الصحيح والضعيف؛ لأنه وسط بينهما، فقوله: «قريب» أي: قريب مخرجه إلى الصحيح، محتمل كذبه؛ لكون رجاله مستورين.

والفرق بين حدي الصحيح والحسن: أن شرائط الصحيح معتبرة في الحسن، لكن العدالة في الصحيح ينبغي أن يكون ظاهرة والإتقان كاملاً، وليس ذلك شرطاً في الحسن، ومن ثم احتاج إلى قيد قولنا: «أن يروى من غير وجه مثله أو نحوه»؛ لينجبر به. فالضعيف هو الذي بعد عن مخرج الصحيح مخرجه واحتمل الصدق والكذب، أو لا يحتمل الصدق أصلاً كالموضوع. وإنما سمي حسناً؛ لحسن الظن بـراويه. ولو قيل: «الحسن: هو مسند من قرب من درجة الثقة أو مرسل ثقة وروي كلاهما من غير وجه وسلم عن شذوذ وعلة» لكان أجمع الحدود وأضبطها وأبعدتها عن التعقيد. ونعني بالمسند: ما اتصل إسناده إلى منتهاه، وبالثقة من جمع بين العدالة والضبط والتنكير في ثقة للشيوخ كما سيأتي بيانه في نوع المرسل. والحسن حجة كالصحيح ولذلك أدرج في الصحيح. قال ابن الصلاح: تسمية محيي السنة في المصابيح السنن بالحسان تساهل؛ لأن فيها الصحاح والحسان والضعاف. قول الترمذي: «حديث حسن صحيح» يريد به أنه روى بإسنادين، أحدهما يقتضي الصحة والآخر الحسن، أو المراد اللغوي، وهو ما تسيل إليه النفس وتستحسنه، والحسن إذا روي من وجه آخر ترقى من الحسن إلى الصحيح؛ لقوته من الجهتين فيعتضد أحدهما بالآخر، ونعني بالترقي أنه ملحق في القوة بالصحيح لا أنه عينه. وأما الضعيف فلكذب راويه وفسقه لا ينجر بتعدد طرقه، كما في حديث «طلب العلم فريضة». قال البيهقي: هذا حديث مشهور بين الناس وإسناده ضعيف قد روي من أوجه كثيرة كلها ضعيف.

الفصل الثالث في الضعيف: هو ما لم يجتمع فيه شروط الصحيح والحسن ويتفاوت درجاته في الضعف بحسب بعده من شروط الصحة والحسن. ويبرز عند العلماء التساهل في أسانيد الضعيف دون الموضوع من غير بيان ضعفه في المواعظ والقصص وفضائل الأعمال لا في صفات الله تعالى وأحكام الحلال والحرام. قيل: كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه. وأي داود كان يأخذ مأخذه ويخرج الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره ويرجحه على رأي الرجال. وعن الشعبي: ما حدثك عن النبي ﷺ هؤلاء فخذ به وما قالوه برأيهم فآلقه في الحش. وقال: الراوي بمنزلة الميتة إذا اضطرت إليها أكلتها. وعن الشافعي: مهما قلت من قول أو أصلت من أصل فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت فالقول ما قاله ﷺ وهو قول وجعل يردده، وهاهنا عدة عبارات منها ما يشترك فيه الأقسام الثلاثة، أعني: الصحيح والحسن والضعيف. ومنها ما يختص بالضعيف. فمن الأول المسند: هو ما اتصل سنده مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ. والمتصل: هو ما اتصل سنده سواء كان مرفوعاً إليه ﷺ أو موقوفاً. والمرفوع: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة من قول أو فعل أو تقرير سواء كان متصلاً أو منقطعاً فالمتصل قد يكون مرفوعاً وغير مرفوع، والمرفوع قد يكون متصلاً وغير متصل، والمسند متصل مرفوع. والمعنعن: هو ما يقال في سنده: «فلان عن فلان»، والصحيح أنه متصل إذا أمكن اللقاء مع البراءة من التدليس، وقد أودع في الصحيحين. قال ابن الصلاح: كثر في عصرنا وما قاربه استعمال «عن» في الإجازة. وإذا قيل: فلان عن رجل عن فلان، فالأقرب أنه منقطع، وليس بمرسل. والمعلق: ما حذف من مبدأ إسناده واحد فأكثر، مأخوذ من «تعلق الجدار والطلاق»؛ لاشتراكهما في قطع الاتصال فالحذف إما أن يكون في أول الإسناد، وهو المعلق. أو في وسطه وهو المنقطع. أو في آخره وهو المرسل. والبخاري أكثر من هذا النوع في صحيحه وليس بخارج من الصحيح؛ لكون الحديث معروفًا من جهة الثقات الذين علق عنهم، أو لكونه ذكره متصلاً في موضع آخر من كتابه، والإفراد إما فرد عن جميع الرواة أو من جهة نحوه: تفرد أهل كوفة، فلا يضعف، إلا أن يراد به تفرد واحد منهم. والمدرج: هو ما أدرج في الحديث من كلام بعض الرواة، فيظن أنه من الحديث، أو أدرج متنان بإسنادين كرواية سعيد بن أبي مریم: «لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا» أدرج ابن أبي مریم فيه «ولا تنافسوا» من متن آخر، أو عند الراوي طرف متن واحد بسند شيخ هو غير سند المتن فيرويها عنه بسند واحد فيصير الإسنادان سنداً واحداً، أو يسمع حديثاً واحداً من جماعة مختلفين في سنده أو متنه فيدرج روايتهم على الاتفاق ولا يذكر الاختلاف، وتعتمد كل واحد من الثلاثة حرام. والمشهور: ما شاع عند أهل الحديث خاصة بأن نقله رواة كثيرون، نحوه:

«أن رسول الله ﷺ قنت شهرا يدعوا على جماعة». أو اشتهر عندهم وعند غيرهم ، نحو: «إنما الأعمال بالنيات». أو عند غيرهم خاصة، قال الإمام أحمد: قوله: «للسائل حق»، و«يوم نحرکم يوم صومکم» يدوران في الأسواق ولا أصل لهما في الاعتبار. والغريب والعزيز: قيل: الغريب كحديث الزهري وأشباهه ممن يجمع حديثه لعدالة وضبط إذا تفرد عنهم بالحديث رجل يسمى غريبا فإن رواه عنهم اثنان أو ثلاثة يسمى عزيزا، وإن رواه جماعة يسمى مشهورا، والأفراد المضافة إلى البلدان ليست بغريب، والغريب إما صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح أو غير صحيح وهو الأغلب، والغريب أيضا إما غريب إسنادا ومتنا وهو ما تفرد برواية متنه واحد أو إسنادا لا متنا كحديث يعرف متنه عن جماعة من الصحابة إذا تفرد بروايته واحد عن صحابي آخر، ومنه قول الترمذي: «غريب من هذا الوجه». ولا يوجد ما هو غريب متنا لا إسنادا إلا إذا اشتهر الحديث الفرد فرواه عن تفرد به جماعة كثيرة فإنه يصير غريبا مشهورا. وأما حديث «إنما الأعمال بالنيات» فإن إسناده متصف بالشهرة في طرفه الآخر. والمصحف قد يكون في الراوي كحديث شعبة عن العوم بن المراجم - بالراء والجيم -، صحفه يحيى بن معين فقال: «مزاحم» بالزاء والحاء المهملة. وقد يكون في الحديث كقوله ﷺ: «من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال» صحفه بعضهم فقال: «شيئا» بالشين المعجمة. والمسلسل: هو ما تتابع فيه رجال الإسناد إلى رسول الله ﷺ عند روايته على حالة واحدة، أما في الراوي قولنا نحو: سمعت فلان يقول سمعت فلانا إلى المنتهى. أو أخبرنا فلان والله، قال: أخبرنا فلان والله إلى المنتهى، أو فعلا كحديث التشبيك باليد أو قولنا وفعلا كما في حديث «اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك». وفي رواية أبي داود وأحمد والنسائي قال الراوي: «أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: إني لأحبك اللهم أعني إلخ، وإما على صفة كحديث الفقهاء فقيه عن فقيه: «المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا». وإما في الرواية كالمسلسل باتفاق أسماء الرواة وأسماء آبائهم أو كناههم أو أنسابهم أو بلدانهم. قال الإمام النووي: وأنا أروي ثلاثة أحاديث مسلسلة بالدمشقيين. والاعتبار: هو النظر في حال الحديث هل تفرد به راويه أم لا، وهل هو معروف أو لا.

والضرب الثاني ما يختص بالضعيف: الموقوف: وهو مطلقا ما روي عن الصحابي من قول أو فعل، متصلا كان أو منقطعا، وهو ليس بحجة على الأصح، وقد يستعمل في غير الصحابي مقيدا نحو: «وقفه معمر على همام، ووقفه مالك على نافع». وقول صحابي كنا نفعله في زمن النبي ﷺ مرفوع؛ لأن الظاهر الاطلاع والتقرير. وكذا كان أصحابه يقرعون بابه بالأظافير مرفوع في المعنى وتفسير الصحابي موقوف وما كان من قبيل سبب النزول كقول جابر كانت اليهود تقول كذا فأنزل الله سبحانه وتعالى كذا ونحوه مرفوع. المقطوع: ما جاء عن التابعين من أقوالهم وأفعالهم موقوفا عليهم وليس بحجة. المرسل: قول التابعي: قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا، وهو المعروف في الفقه وأصوله، وفيه خلاف، وللشافعي تفصيل مذكور في أصل الفقه. المنقطع: ما لم يتصل إسناده بأي وجه كان سواء ترك ذكر الراوي من أول الإسناد أو وسطه أو آخره، إلا أن الغالب استعماله في من دون التابعي عن الصحابي كمالك عن ابن عمر. المعضل: بفتح الضاد، وهو: ما سقط من سنده اثنان فصاعدا كقول مالك: «قال رسول الله ﷺ»، وقول الشافعي: «قال ابن عمر كذا». الشاذ والمنكر: الشافعي رحمه الله: الشاذ: ما رواه الثقة مخالفا لما رواه الناس. قال ابن الصلاح: فيه تفصيل: فما خالف مفردة أحفظ منه وأضبط فشاذ مردود، وإن لم يخالف وهو عدل ضابط فصحيح، وإن رواه ضابط لكن لا يبعد عن درجة انضباط فحسن، وإن بعد فسنكر. ويفهم من قوله: «أحفظ» و«أضبط» على صيغة التفضيل أن يخالف إن كان مثله لا يكون مردودا، وقد علم من هذا التقسيم أن المنكر ما هو. المعلن: ما فيه أسباب خفية غامضة قاذحة، والظاهر السلامة، ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي ومخالفة غيره له مع قرائن تنبه العارف على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث، أو وهم وإهم بحيث يغلب عن ظنه ذلك فيحكم به أو يتردد فيتوقف، وكل ذلك مانع عن الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه. وحديث يعلى بن عبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ «البيعان بالخيار» إسناده متصل عن العدل الضابط وهو معلن، والمتن صحيح؛ لأن عمرو بن دينار وضع موضع أخيه عبد الله بن دينار، هكذا رواه الأئمة من أصحاب الثوري عنه فوهم يعلى. وقد يطلق اسم العلة على الكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحوها. وبعضهم أطلقه على مخالفة لا يقدح كإرسال ما وصله الثقة الضابط حتى قال من الصحيح ما هو صحيح معلن، كما قال آخر من الصحيح ما هو صحيح شاذ، ويدخل في هذا حديث يعلى بن عبيد: «البيعان بالخيار». المدلس: ما أخفي عليه إما في الإسناد وهو أن يروي عن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه على سبيل يوهم أنه سمعه منه فمن حقه أن لا يقول: «حدثنا»، بل يقول: «قال فلان» أو «عن فلان» ونحوه، وربما لم يسقط المدلس شيخه لكن يسقط من بعده رجلا ضعيفا أو صغير السن يحسن الحديث بذلك كفعل الأعمش والثوري وغيرهما وهو مكروه جدا وذمه أكثر العلماء واختلف في قبول روايته والأصح التفصيل فما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع فحكمه حكم المرسل وأنواعه. وما رواه بلفظ مبين للاتصال كسمعت وأخبرنا وحدثنا وأشباهها فهو محتج به، وأما في الشيوخ وهو أن يروي عن شيخ حديثا سمعه فيسيم أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كيلا يعرف وأمره أخف لكن فيه تضييع للمروي عنه وتويعير بطريق معرفة حاله والكراهة بحسب الغرض الحامل عليه نحو: أن

يكون كثير الرواية عنه فلا يجب الإكثار من واحد على صورة واحدة وقد يحمله عليه كون شيخه الذي غير سمته غير ثقة أو أصغر منه أو غير ذلك. المضطرب: ما اختلفت الرواية فيه فما اختلفت الروايتان أن ترجحت إحداها على الأخرى بوجه، نحو: أن يكون راويهما أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه، فالحكم للراجح، فلا يكون حينئذ مضطرباً وإلا فمضطرب. المقلوب: هو نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه وحديث البخاري حين قدم بغداد وامتحان الشيخ إياه بقلب الأسانيد مشهور. الموضوع: الخبر إما أن يجب تصديقه، وهو ما نص الأئمة على صحته وإما أن يجب تكذيبه وهو ما نصوا على وضعه أو يتوقف فيه لاحتمال الصدق والكذب كسائر الأخبار ولا يحل رواية الموضوع للعالم بحاله في أي معنى كان إلا مقروناً ببيان الوضع ويعرف بإقرار واضعه أو ركافة ألفاظه أو بالوقوف على غلطه كما وقع لثابت بن موسى الزاهد في حديث «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار» قيل: كان شيخ يحدث في جماعة فدخل رجل حسن الوجه فقال الشيخ في أثناء حديثه «من كثرت» إلخ فوقع لثابت أنه من الحديث فرواه. والواضعون للحديث أصناف وأعظمهم ضرراً من انتسب إلى الزهد فوضع احتساباً ووضعت الزنادقة أيضاً جملاً ثم نهضت جهابذة الحديث بكشف عوارها ومحو عارها والحمد لله وقد ذهبت الكرامية والطائفة المبتدعة إلى جواز وضع الحديث في الترغيب والترهيب ومنه ما روي عن أبي عصمة نوح بن أبي مريم أنه قيل له: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة فقال إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقهاء أبي حنيفة ومغازي محمد بن إسحاق فوضعت هذه الأحاديث حسبة وقد أخطأ المفسرون في إبداعها في تفاسيرها إلا من عصمه الله. ومما أودعوا فيها أنه ﷺ قال حين قرأ «ومن آية الثالثة الأخرى تلك الغرائق الأولى وإن شفاعتهن لترتجى». ولقد أشبعنا القول في إبطاله في «باب سجدة التلاوة»، وكذا ما أورده الأصوليون من قوله: إذا روي عني حديث فأعرضوه على كتاب الله فإن وافقه فأقبلوه وإن خالفه فردوه. قال الخطابي: وضعت الزنادقة، ويدفعه قوله ﷺ: «إني قد أوتيت الكتاب وما يعدله». وبروي: «أوتيت الكتاب ومثله معه». وقد صف ابن الجوزي في الموضوعات مجلدات. قال ابن الصلاح: أودع فيها كثيراً من الأحاديث الضعيفة مما لا دليل على وضعه وحققها أن يذكر في الأحاديث الضعيفة، وللشيخ الحسن بن محمد الصنعاني «الدر الملتقط في تبين الغلط».

الباب الثاني في الجرح والتعديل

وجوز ذلك صيانة للشرعية وبهما يتميز صحيح الحديث وضعيفه فيجب على المتكلم التثبت فيهما فقد خطأ في غير واحد في تحريجهما بما لا يجرح. وفيه فصلان، الأول في العدالة: أن يكون الراوي بالغاً مسلماً عاقلاً سليماً من أسباب الفسق وخوارم المرأة. والضبط: أن يكون متيقظاً حافظاً غير مغفل ولا ساه ولا شاك في حالتي التحمل والأداء، فإن حدث عن حفظه ينبغي أن يكون حافظاً، وإن حدث عن كتابة ينبغي أن يكون ضابطاً له، وإن حدث بالمعنى ينبغي أن يكون عارفاً بما يختل به المعنى. ولا يشترط الذكورة ولا الحرية ولا العلم بفقهاء وغريبه ولا البصر ولا العدد بتنصيب عدلين عليهما أو بالاستفاضة. ويعرف الضبط بأن يعتبر روايته بروايات الثقات المعروفين بالضبط فإن وافقهم غالباً وكانت مخالفتهم لهم نادرة عرف كونه ضابطاً ثبوتاً. الثاني في الجرح لا يقبل رواية من عرف باتأهل في السماع والإسماع بالنوم أو الاشتغال أو من يحدث لا من أصل مصحح أو يكثر سهوه إذا لم يحدث من أصل مصحح أو كثرت الشواذ والمناكير في حديثه. ومن غلط في حديثه فبين له الغلط فأصر ولم يرجع قيل: يسقط عدالته. قال ابن الصلاح: هذا إذا كان على وجه العناد، وأما إذا كان على وجه التنفير في البحث فلا. تذييل: أعرض الناس في هذه الأعصار عن مجموع الشروط المذكورة، واكتفوا من عدالة الراوي بأن يكون مستورا، ومن ضبطه وجود سماعه مثبتاً بخط موثوق به، وروايته من أصل موافق لأصل شيخه. وذلك؛ لأن الحديث الصحيح والحسن وغيرهما قد جمعت في كتب الأئمة فلا يذهب شيء منه عن جمعهم، والقصد بإسماع بقاء السلسلة في الإسناد المخصوص بهذه الأمة.

الباب الثالث في تحمل الحديث

يصح التحمل قبل الإسلام وكذا قبل البلوغ، فإن الحسن والحسين وابن عباس وابن الزبير تحملوا قبل البلوغ ولم يزل الناس يسمعون الصبيان. واختلف في الزمن الذي يصح فيه السماع من الصبي، قيل: خمس سنين. وقيل: يعتبر كل صغير بحاله فإذا فهم الخطاب وزد الجواب صححنا سماعه وإن كان دون سماع وإلا لم يصح. ولتحمل الحديث طرق: الأول: السماع من لفظ الشيخ. الثاني: القراءة عليه. الثالث: الإجازة ولها أنواع، إجازة معين لمعين كـ «أجزتك كتاب البخاري» أو «أجزت فلانا جميع ما اشتمل عليه فهرسي». وإجازة معين في غير معين كـ «أجزتك مسموعاتي أو مروياتي». وإجازة العموم كـ «أجزت المسلمين أو لمن أدرك زمانني»، والصحيح جواز الرواية بهذا الأقسام. وإجازة المعلوم كـ «أجزت لمن يولد لفلان»، والصحيح المنع. ولو قال: «لفلان لمن يولد له أو لك ولعقبك» جاز كالوقف والإجازة للطفل الذي لم يتميز؛ لأنها إباحة للرواية،

والإباحة تصح للعافل وغيره. وإجازة المجاز كـ «أجزت لك ما أجز لي»، ويستحب الإجازة إذا كان المجيز والمجاز له من أهل العلم؛ لأنها توسع يحتاج إليه أهل العلم. وينبغي للمجيز بالكتابة أن يتلفظ بها فإن اقتصر على الكتابة صحت. الرابع: المناولة، وأعلها ما يقرن بالإجازة، وذلك بأن يدفع إليه أصل سماعه أو فرعاً مقابل به، ويقول: «هذا سماعي أو روايتي عن فلان أجزت لك روايته» ثم يبقيه في يده تمليكا أو على أن ينسخه. ومنها أن يناول الطالب الشيخ سماعه فيتأمله وهو عارف متيقظ، ثم يناوله الطالب ويقول: «هو حديثي أو سماعي فارو عني»، ويسمى هذا «عرض المناولة»، ولها أقسام آخر. الخامس: المكتبة: وهي أن يكتب مسموعه لغائب أو حاضر بخطه، أو يأذن يكتبه له، وهي إما مقترنة بالإجازة كأن يكتب: «أجزت لك» أو مجردة عنها، والصحيح جواز الرواية على التقديرين. السادس: الإعلام: وهو أن يعلم الشيخ الطالب أن هذا الكتاب روايته من غير أن يقول: إروه عني. والأصح أنه لا يجوز روايته؛ لاحتمال أن يكون الشيخ قد عرف فيه خلافاً يأذن فيه. السابع: الوجداء: من: «وجد يجد مولداً». وهو أن يقف على كتاب بخط شيخ فيه أحاديث ليس له رواية ما فيه فله أن يقول: «وجدت أو قرأت بخط فلان أو في كتاب فلان بخطه: حدثنا فلان» ويسوق باقي الإسناد والمتن، وقد استمر عليه العمل قديماً وحديثاً، وهو من باب المرسل، وفيه شوب من الاتصال واعلم أن قوماً شددوا فقالوا لا حجة إلا فيما رواه حفظاً. وقيل: يجوز من كتابه، إلا إذا خرج من يده، وتساهل آخرون وقالوا: يجوز الرواية من نسخ غير مقابلة بأصولها، والحق أنه إذا قام في التحمل والضبط والمقابلة بما تقدم جازت الرواية عنه، وكذا إن غاب عنه الكتاب إذا كان الغالب سلامته من تغيير، ولا سيما إذا كان ممن لا يخفى عليه تغييره غالباً.

الباب الرابع في أسماء الرجال:

الصحابي: مسلم: رأى النبي ﷺ وقال الأصوليون: من طالت مجالسته. والتابعي: كل مسلم صحب صحابياً. وقيل: من لقيه وهو الأظهر، والبحث عن الأسماء والكنى والألقاب والمراتب في العلم والورع لهاتين المرتبتين وما بعدهما يفضي إلى تطويل.

توفي مالك رحمه الله بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة، وولد سنة ثلاث أو إحدى أو أربع أو سبع وتسعين. وأبو حنيفة رحمه الله ببغداد سنة خمسين ومائة، وكان ابن سبعين. والشافعي رحمه الله بمصر سنة أربع ومائتين، وولد سنة خمسين ومائة. وأحمد بن حنبل رحمه الله ببغداد سنة إحدى وأربعين ومائتين، وولد سنة أربع وستين ومائة. والبخاري رحمه الله ولد يوم الجمعة لثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة، ومات ليلة الفطر سنة ست وخمسين ومائتين بقرية «خر تنك» من بخارا. ومسلم رحمه الله مات بـ «نيسابور» سنة إحدى وستين ومائتين وكان ابن خمس وخمسين. وأبو داود رحمه الله بالبصرة سنة سبع وسبعين ومائتين. والترمذي رحمه الله مات بـ «ترمذ» سنة تسع وسبعين ومائتين. والنسائي رحمه الله سنة ثلاث وثلاث مائة. والدارقطني رحمه الله ببغداد سنة خمس وثمانين وثلاث مائة، وولد بها سنة ست وثلاث مائة. والحاكم رحمه الله بـ «نيسابور» سنة خمس وأربع مائة، وولد بها سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة. والبيهقي رحمه الله ولد سنة أربع وثلاثين وثلاث مائة، ومات بـ «نيسابور» سنة ثمان وخمسين وأربع مائة. والخطيب رحمه الله ولد في جمادى الآخرة سنة اثنين وتسعين وثلاث مائة، ومات ببغداد في ذي الحجة سنة ثلاث وستين وأربع مائة.

.....

فَهْرَسُ أَبْوَابِ «جَامِعِ التَّرْمِذِيِّ»

المجلد الأول

الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين
١٣٦	باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض	١٢٦	باب في المسح على الخفين أعلاه وأسفله	١٠٩	باب ما جاء في الوضوء مرة مرة	٣	التقرير للترمذي لشيخ الهند
١٣٧	باب ما جاء في الكفارة في ذلك	١٢٧	باب في المسح على الخفين ظاهرهما	١١٠	باب ما جاء في الوضوء مرتين مرتين	٦٧	مصطلحات أصول الحديث
١٣٧	باب ما جاء في غسل دم الحيض من الملتوب	١٢٧	باب في المسح على الجوربين والنعلين	١١٠	باب ما جاء في الوضوء ثلاثا ثلاثا	٧٢	فهرس الكتاب
١٣٧	باب ما جاء في كم تمكث النفساء	١٢٧	باب ما جاء في المسح على العمامة	١١٠	باب ما جاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثا	٩٤	أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ
١٣٨	باب ما جاء في الرجل يطوف على نسائه بغسل واحد	١٢٨	باب ما جاء في الغسل من الجنابة	١١٠	باب ما جاء في الوضوء بعد الوضوء	٩٤	باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور
١٣٨	باب ما جاء إذا أراد أن يعود ترضاً	١٢٨	باب هل نقض المرأة شعرها عند الغسل	١١١	باب في إسباغ الوضوء	٩٥	باب ما جاء في فضل الطهور
١٣٨	باب ما جاء إذا أقيمت الصلاة ووجد أحدكم الخلاء فليبدأ بالخلاء	١٢٩	باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنباً	١١٢	باب في المنديل بعد الوضوء	٩٦	باب ما جاء مفتاح الصلاة الطهور
١٣٩	باب ما جاء في الوضوء من الموطئ	١٢٩	باب في الوضوء بعد الغسل	١١٢	باب ما يقال بعد الوضوء	٩٧	باب ما يقول إذا دخل الخلاء
١٣٩	باب ما جاء في التيمم	١٢٩	باب ما جاء أن الماء من الماء	١١٣	باب الوضوء بالمد	٩٨	باب ما يقول إذا خرج من الخلاء
١٤٠	باب ما جاء في البول يصيب الأرض	١٣٠	باب في الوضوء بعد الغسل	١١٣	باب كراهية الإسراف في الوضوء	٩٩	باب في النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول
١٤١	أبواب الصلاة	١٣٠	باب ما جاء إذا التقى الختانان وجب الغسل	١١٣	باب ما جاء أنه يصلي الصلوات بوضوء واحد	١٠٠	باب ما جاء من الرخصة في ذلك
١٤١	باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي	١٣٠	باب ما جاء أن ينظف ويبرى بللاً ولا يذكر احتلاماً	١١٣	باب كراهية الإسراف في الوضوء	١٠٠	باب النهي عن البول قائماً
١٤٣	باب ما جاء في التغليس بالفجر	١٣١	باب في المنى يصيب الثوب	١١٣	باب الوضوء لكل صلاة	١٠١	باب ما جاء من الرخصة في ذلك
١٤٣	باب ما جاء في الإسفار بالفجر	١٣١	باب في المنى يصيب الثوب	١١٤	باب ما جاء أنه يصلي الصلوات بوضوء واحد	١٠١	باب في الاستئذان عند الحاجة
١٤٤	باب ما جاء في التعجيل بالظهر	١٣١	باب في الجنب ينام قبل أن يغتسل	١١٤	باب في وضوء الرجل والمرأة من إناء واحد	١٠١	باب كراهية الاستنجاء باليمين
١٤٤	باب ما جاء في تأخير الظهر في شدة الحر	١٣١	باب في الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام	١١٤	باب كراهية فضل طهور المرأة	١٠٢	باب الاستنجاء بالحجارة
١٤٥	باب ما جاء في تعجيل العصر	١٣١	باب ما جاء في مصافحة الجنب	١١٤	باب كراهية البول في الماء الراكد	١٠٢	باب في الاستنجاء بالحجرين
١٤٦	باب ما جاء في تأخير صلاة العصر	١٣٢	باب ما جاء في المرأة ترى في المنام مثل ما يرى الرجل	١١٤	باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور	١٠٣	باب كراهية ما يستنجى به
١٤٦	باب ما جاء في وقت المغرب	١٣٢	باب في الرجل يستدفئ بالمرأة بعد الغسل	١١٤	باب ما جاء في بول الغلام قبل أن يطعم	١٠٣	باب الاستنجاء بالماء
١٤٦	باب ما جاء في وقت صلاة العشاء الآخرة	١٣٢	باب التيمم للجنب إذا لم يجد الماء	١١٤	باب ما جاء في بول ما يؤكل لحمة	١٠٣	باب ما جاء أن النبي كان إذا أراد الحاجة أبعد في المذهب
١٤٧	باب ما جاء في تأخير العشاء الآخرة	١٣٣	باب في المستحاضة	١١٤	باب ما جاء في الوضوء من الريح	١٠٤	باب ما جاء في كراهية البول في المختل
١٤٧	باب ما جاء في كراهية النوم قبل العشاء والسمر بعدها	١٣٣	باب ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة	١١٤	باب الوضوء من النوم	١٠٤	باب ما جاء في السواك
١٤٧	باب ما جاء في الرخصة في السمر بعد العشاء	١٣٣	باب في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد	١١٤	باب الوضوء مما غيرت النار	١٠٥	باب ما جاء إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها
١٤٧	باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل	١٣٥	باب ما جاء في المستحاضة أنها تغتسل عند كل صلاة	١١٤	باب في ترك الوضوء مما غيرت النار	١٠٥	باب في التسمية عند الوضوء
١٤٨	باب ما جاء في السهو عن وقت صلاة العصر	١٣٥	باب ما جاء في الحائض أنها لا تقضي الصلاة	١١٤	باب ترك الوضوء من القيء والرعاف	١٠٦	باب ما جاء في الضمضة والاستنشاق
١٤٨	باب ما جاء في تعجيل الصلاة إذا أخرجها الإمام	١٣٥	باب ما جاء في الجنب	١١٤	باب الوضوء بالنبيذ	١٠٦	باب المضمضة والاستنشاق من كف واحد
١٤٩	باب ما جاء في النوم عن الصلاة	١٣٦	باب ما جاء في مباشرة الحائض	١١٤	باب المضمضة من اللبن	١٠٧	باب في تحليل اللحية
١٤٩	باب ما جاء في الرجل ينسى الصلاة	١٣٦	باب ما جاء في مواكبة الجنب والحائض وسورهما	١١٤	باب في كراهية رد السلام غير متوضئ	١٠٨	باب ما جاء في مسح الرأس أنه يبدأ بمقدم الرأس إلى مؤخره
١٤٩	باب ما جاء في الرجل تنوته الصلوات بأيتهن يبدأ	١٣٦	باب ما جاء في الحائض تتناول الشيء من المسجد	١١٤	باب ما جاء في الوضوء بالكلب	١٠٨	باب ما جاء أنه يبدأ بمؤخر الرأس
				١٢٥	باب ما جاء في سور الهرة	١٠٨	باب ما جاء أن مسح الرأس مرة باب ما جاء أنه يأخذ لرأسه ماء جديداً
				١٢٥	باب المسح على الخفين	١٠٨	باب مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما
				١٢٦	باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم	١٠٩	باب ما جاء أن الأذنين من الرأس
						١٠٩	باب ما جاء في تحليل الأصابع
						١٠٩	باب ما جاء ويل للأعقاب

الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين
١٩٧	باب ما جاء في الصلاة في مسجد قبا	١٨٠	باب ما جاء في الاعتدال في السجود	١٦٦	باب ما جاء ليليني منكم أولو الأحلام والنهي	١٥٠	باب ما جاء في الصلاة الوسطى أنها العصر
١٩٧	باب ما جاء في أي المساجد أفضل	١٨٠	باب ما جاء في وضع اليدين ونصب القدمين في السجود	١٦٦	باب ما جاء في كراهية الصف بين السواري	١٥١	باب ما جاء في كراهية الصلاة بعد العصر وبعد الفجر
١٩٨	باب ما جاء في المشي إلى المسجد	١٨٠	باب ما جاء في إقامة الصلب إذا رفع رأسه من السجود والركوع	١٦٦	باب ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده	١٥١	باب ما جاء في الصلاة بعد العصر
١٩٩	باب ما جاء في القعود في المسجد وانتظار الصلاة من الفضل	١٨٠	باب ما جاء في كراهية أن يبادر الإمام في الركوع والسجود	١٦٧	باب ما جاء في الرجل يصلي ومعه رجل	١٥٢	باب ما جاء في الصلاة قبل المغرب
١٩٩	باب ما جاء في الصلاة على الحفرة	١٨١	باب ما جاء في كراهية الإقعاء بين السجدين	١٦٧	باب ما جاء في الرجل يصلي مع الرجلين	١٥٣	باب ما جاء في من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس
١٩٩	باب ما جاء في الصلاة على الحصير	١٨١	باب ما جاء في الإقعاء باب في الرخصة في الإقعاء	١٦٨	باب ما جاء في الرجل يصلي ومعه رجال ونساء	١٥٣	باب ما جاء في الجسع بين الصلاتين
١٩٩	باب ما جاء في الصلاة على البسط	١٨٢	باب ما جاء في الاعتماد في السجود	١٦٩	باب ما جاء إذا أم أحدكم الناس فليخفف	١٥٤	باب ما جاء في بدء الأذان
٢٠٠	باب ما جاء في الصلاة في الحيطان	١٨٢	باب كيف النهوض من السجود	١٦٩	باب ما جاء في تحريم الصلاة وتحليلها	١٥٥	باب ما جاء في الترجيع في الأذان
٢٠٠	باب ما جاء في ستره المصلي	١٨٢	باب ما جاء في التشهد	١٦٩	باب في نشر الأصابع عند التكبير	١٥٥	باب ما جاء في أفراد الإقامة
٢٠٠	باب ما جاء في كراهية المرور بين يدي المصلي	١٨٣	باب ما جاء أنه يخفي التشهد	١٧٠	باب في فضل التكبيرة الأولى	١٥٦	باب ما جاء في أن تغرب الشمس
٢٠١	باب ما جاء لا يقطع الصلاة شيء	١٨٣	باب كيف الجلوس في التشهد	١٧٠	باب ما يقول عند افتتاح الصلاة	١٥٦	باب ما جاء في إدخال الأصبع الأذن عند الأذان
٢٠١	باب ما جاء أنه لا يقطع الصلاة إلا الكلب والحمار والمرأة	١٨٤	باب ما جاء في الإشارة	١٧٠	باب ما جاء في ترك الجهر باسم الله الرحمن الرحيم	١٥٧	باب ما جاء في التشويب في الفجر
٢٠١	باب ما جاء في الصلاة في الثوب الواحد	١٨٤	باب ما جاء في التسليم في الصلاة	١٧١	باب من رأى الجهر بلام الله الرحمن الرحيم	١٥٧	باب ما جاء أن من أذن فهو يقيم
٢٠١	باب ما جاء في الصلاة في الثوب	١٨٥	باب ما جاء أن حذف السلام سنة	١٧١	باب في افتتاح القراءة	١٥٧	باب ما جاء في كراهية الأذان بغير وضوء
٢٠٢	باب ما جاء في ابتداء القبلة	١٨٥	باب ما يقول إذا سلم	١٧٢	باب ما جاء أنه لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب	١٥٨	باب ما جاء أن الإمام أحق بالإقامة
٢٠٢	باب ما جاء أن ما بين المشرق والمغرب قبلة	١٨٥	باب ما جاء في الانصراف عن يمينه وعن يساره	١٧٢	باب ما جاء في التأمين	١٥٨	باب ما جاء في الأذان بالليل
٢٠٣	باب ما جاء في الرجل يصلي لغير القبلة في الغيم	١٨٦	باب ما جاء في وصف الصلاة	١٧٣	باب ما جاء في فضل التأمين	١٥٨	باب ما جاء في كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان
٢٠٣	باب ما جاء في كراهية ما يصلى إليه وفيه	١٨٨	باب ما جاء في القراءة في الصبح	١٧٤	باب ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة	١٥٩	باب ما جاء في الأذان في السفر
٢٠٣	باب ما جاء في الصلاة في	١٨٨	باب ما جاء في القراءة في الظهر والعصر	١٧٤	باب ما جاء في التكبير عند الركوع والسجود	١٥٩	باب ما جاء في فضل الأذان
٢٠٣	باب ما جاء في الصلاة في	١٨٩	باب ما جاء في القراءة في المغرب	١٧٤	باب ما جاء في التكبير عند الركوع والسجود	١٦٠	باب ما جاء أن الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن
٢٠٣	باب ما جاء في الصلاة في	١٨٩	باب ما جاء في القراءة في صلاة العشاء	١٧٥	باب رفع اليدين عند الركوع	١٦٠	باب ما يقول إذا أذن المؤذن
٢٠٤	باب ما جاء في الصلاة على الدابة حيث ما توجهت به	١٨٩	باب ما جاء في القراءة خلف الإمام	١٧٦	باب ما جاء في وضع اليدين على الركبتين في الركوع	١٦١	باب ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذن على الأذان أجرا
٢٠٤	باب ما جاء إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء	١٩١	باب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر الإمام بالقراءة	١٧٦	باب ما جاء أنه يجافي يديه عن جنيبه في الركوع	١٦١	باب ما يقول إذا أذن المؤذن من الدعاء
٢٠٤	باب ما جاء في الصلاة عند النعاس	١٩٤	باب ما يقول عند دخوله المسجد	١٧٦	باب ما جاء في التسيح في الركوع والسجود	١٦١	باب ما جاء أن الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة
٢٠٥	باب ما جاء فيمن زار قوما فلا يصل بهم	١٩٤	باب ما جاء إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين	١٧٧	باب ما جاء في النهي عن القراءة في الركوع والسجود	١٦١	باب ما جاء كم فرض الله على عباده من الصلوات
٢٠٥	باب ما جاء في كراهية أن يخص الإمام نفسه بالدعاء	١٩٥	باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمامة	١٧٧	باب ما جاء في من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود	١٦٢	باب في فضل الصلوات الخمس
٢٠٥	باب ما جاء فيمن أم قوما وهم له كارهون	١٩٥	باب ما جاء في فضل بنيان المسجد	١٧٨	باب ما يقول الرجل إذا رفع رأسه من الركوع	١٦٢	باب ما جاء في فضل الجماعة
٢٠٦	باب ما جاء إذا صلى الإمام قاعدا فصلوا قعودا	١٩٥	باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجدا	١٧٨	باب ما جاء في وضع اليدين قبل الركبتين في السجود	١٦٣	باب ما جاء فيمن سمع النداء فلا يجيب
٢٠٦	باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسيا	١٩٦	باب ما جاء في النوم في المسجد	١٧٩	باب ما جاء في السجود على الجبهة والأنف	١٦٣	باب ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة
٢٠٧	باب ما جاء في مقدار القعود في الركعتين الأولين	١٩٦	باب ما جاء في كراهية البيع والشراء وإنشاد الضالة والشعر في المسجد	١٧٩	باب ما جاء أين يضع الرجل وجهه إذا سجد	١٦٤	باب ما جاء في الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة
٢٠٧	باب ما جاء في الإشارة في الصلاة	١٩٩	باب ما جاء في المسجد الذي أسس على التقوى	١٧٩	باب ما جاء في التجافي في سجود	١٦٤	باب ما جاء في فضل العشاء والفجر في جماعة
٢٠٨						١٦٥	باب ما جاء في فضل الصف الأول
						١٦٥	باب ما جاء في إقامة الصفوف

الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين
٢٥٠	باب ما جاء في الكلام بعد نزول الإمام من المنبر	٢٣٤	باب ما جاء في الوتر بثلاث	٢٢٠	باب ما جاء في الصلاة على الدابة في الطين والمطر	٢٠٨	باب ما جاء أن التسييح للرجال والتصفيق للنساء
٢٥١	باب ما جاء في القراءة في صلاة الجمعة	٢٣٥	باب ما جاء في الوتر بركعة	٢٢١	باب ما جاء في الاجتهاد في الصلاة	٢٠٨	باب ما جاء في كراهية التأؤب في الصلاة
٢٥١	باب ما جاء في ما يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة	٢٣٦	باب ما جاء في القنوت في الوتر	٢٢١	باب ما جاء أن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة	٢٠٩	باب ما جاء أن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم
٢٥١	باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة وبعدها	٢٣٦	باب ما جاء في مبادرة الصبح بالوتر	٢٢١	باب ما جاء فيمن صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة من السنة ما له من الفضل	٢٠٩	باب فيمن يتطوع جالساً
٢٥٢	باب فيمن يدرك من الجمعة ركعة	٢٣٧	باب ما جاء لا وتران في ليلة	٢٢٢	باب ما جاء في ركعتي الفجر من الفضل	٢١٠	باب ما جاء أن لا تقبل صلاة الحائض إلا بخمار
٢٥٢	باب في القائلة يوم الجمعة	٢٣٧	باب ما جاء في صلاة الضحى	٢٢٢	باب ما جاء في تخفيف ركعتي الفجر والقراءة فيها	٢١٠	باب ما جاء في كراهية السدل في الصلاة
٢٥٢	باب فيمن ينسى يوم الجمعة أنه يتحول من مجلسه	٢٣٨	باب ما جاء في صلاة عند الزوال	٢٢٢	باب ما جاء في الكلام بعد ركعتي الفجر	٢١٠	باب ما جاء في كراهية مسح الحصى في الصلاة
٢٥٢	باب ما جاء في السفر يوم الجمعة	٢٣٩	باب ما جاء في صلاة الحاجة	٢٢٢	باب ما جاء لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتين	٢١١	باب ما جاء في كراهية النفخ في الصلاة
٢٥٣	باب في السواك والطيب يوم الجمعة	٢٣٩	باب ما جاء في صلاة الاستخارة	٢٢٣	باب ما جاء في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر	٢١١	باب ما جاء في كراهية النهي عن الاختصار في الصلاة
٢٥٣	أبواب العيدين	٢٤٠	باب ما جاء في صلاة التسيح	٢٢٣	باب ما جاء إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة	٢١١	باب ما جاء في كراهية كف الشعر في الصلاة
٢٥٣	باب في المشي يوم العيد	٢٤١	باب ما جاء في صفة الصلاة على النبي	٢٢٤	باب ما جاء في من تفوته الركعتان قبل الفجر يصليهما بعد صلاة الصبح	٢١٢	باب ما جاء في كراهية التشبيك بين الأصابع في الصلاة
٢٥٣	باب في صلاة العيدين قبل الخطبة	٢٤١	باب ما جاء في فضل الصلاة على النبي	٢٢٤	باب ما جاء في إعادةتها بعد طلوع الشمس	٢١٢	باب ما جاء في طول القيام في الصلاة
٢٥٣	باب أن صلاة العيدين بغير أذان ولا إقامة	٢٤٢	أبواب الجمعة	٢٢٥	باب ما جاء في الأربع قبل الظهر	٢١٣	باب ما جاء في كثرة الركوع والسجود
٢٥٣	باب الفراء في العيدين	٢٤٢	باب فضل يوم الجمعة	٢٢٥	باب ما جاء في الركعتين بعد الظهر	٢١٣	باب ما جاء في قتل الأسودين في الصلاة
٢٥٤	باب في التكبير في العيدين	٢٤٢	باب في الساعة التي ترجى في يوم الجمعة	٢٢٥	باب ما جاء في الأربعين بعد الظهر	٢١٣	باب ما جاء في سجدي السهو قبل السلام
٢٥٥	باب لا صلاة قبل العيدين ولا بعدها	٢٤٤	باب ما جاء في الاغتسال في يوم الجمعة	٢٢٦	باب ما جاء في الأربع قبل العصر	٢١٤	باب ما جاء في سجدي السهو بعد السلام والكلام
٢٥٥	باب في خروج النساء في العيدين	٢٤٤	باب في فضل الغسل يوم الجمعة	٢٢٦	باب ما جاء في الركعتين بعد المغرب والقراءة فيهما	٢١٥	باب ما جاء في التشهد في سجدي السهو
٢٥٥	باب ما جاء في خروج النبي إلى العيد في طريق ورجوعه من طريق آخر	٢٤٤	باب في الوضوء يوم الجمعة	٢٢٦	باب ما جاء في الركعتين بعد المغرب والقراءة فيهما	٢١٥	باب فيمن يشك في الزيادة والنقصان
٢٥٦	باب في الأكل يوم الفطر قبل الخروج	٢٤٥	باب ما جاء في ترك الجمعة من غير عذر	٢٢٧	باب ما جاء في فضل التطوع ست ركعات بعد المغرب	٢١٦	باب ما جاء في الرجل يسلم في الركعتين من الظهر والعصر
٢٥٦	أبواب السفر	٢٤٥	باب ما جاء من كم يؤتى إلى الجمعة	٢٢٧	باب ما جاء في الركعتين بعد العشاء	٢١٧	باب ما جاء في الصلاة في التعال
٢٥٦	باب التقصير في السفر	٢٤٦	باب ما جاء في وقت الجمعة	٢٢٧	باب ما جاء أن صلاة الليل مثنى مثنى	٢١٧	باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر
٢٥٨	باب ما جاء في كم تقصر الصلاة	٢٤٦	باب ما جاء في الخطبة على المنبر	٢٢٧	باب ما جاء في فضل صلاة الليل	٢١٨	باب في ترك القنوت
٢٥٨	باب ما جاء في التطوع في السفر	٢٤٧	باب ما جاء في الخطبتين	٢٢٨	باب ما جاء في وصف صلاة النبي بالليل	٢١٨	باب ما جاء في الرجل يعطس في الصلاة
٢٥٩	باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين	٢٤٧	باب ما جاء في قصر الخطبة	٢٢٨	باب ما جاء في صلاة النبي بالليل	٢١٨	باب في نسخ الكلام في الصلاة
٢٦٠	باب ما جاء في صلاة الاستسقاء	٢٤٧	باب ما جاء في القراءة على المنبر	٢٢٩	باب في نزول الرب تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا كل ليلة	٢١٨	باب ما جاء في الصلاة عند التوبة
٢٦١	باب في صلاة الكسوف	٢٤٧	باب في استقبال الإمام إذا خطب	٢٣٠	باب ما جاء في القراءة بالليل	٢١٩	باب ما جاء متى يؤمر الصبي بالصلاة
٢٦٢	باب كيف القراءة في الكسوف	٢٤٨	باب في الركعتين إذا جاء الرجل والإمام يخطب	٢٣١	باب ما جاء في فضل صلاة التطوع في البيت	٢١٩	باب ما جاء في الرجل يحدث بعد التشهد
٢٦٣	باب ما جاء في صلاة الخوف	٢٤٨	باب ما جاء في كراهية الكلام والإمام يخطب	٢٣١	باب ما جاء في فضل الوتر	٢١٩	باب ما جاء إذا كان المطر فالصلاة في الرحال
٢٦٤	باب ما جاء في سجود القرآن	٢٤٩	باب ما جاء في كراهية الكلام والإمام يخطب	٢٣٢	باب ما جاء أن الوتر ليس بحتم	٢٢٠	باب ما جاء في التسييح في أدبار الصلاة
٢٦٤	باب في خروج النساء إلى المساجد	٢٤٩	باب ما جاء في كراهية الاحتباء والإمام يخطب	٢٣٢	باب ما جاء في كراهية النوم قبل الوتر		
٢٦٥	باب في كراهية البزاق في المسجد	٢٤٩	باب ما جاء في كراهية رفع الأيدي على المنبر	٢٣٣	باب ما جاء في الوتر من أول الليل وآخره		
٢٦٥	باب في السجدة في المسجد	٢٥٠	باب ما جاء في أذان الجمعة	٢٣٣	باب ما جاء في الوتر بسبع		
٢٦٥	باب ما جاء في السجدة في النجم	٢٥٠	باب ما جاء في أذان الجمعة	٢٣٣	باب ما جاء في الوتر بخمس		
٢٦٦	باب ما جاء من لم يسجد فيه						
٢٦٦	باب ما جاء في السجدة في						
٢٦٧	باب في السجدة في الحج						

الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين
٣٠٢	باب ما جاء في القبلة للصائم	٢٩٠	باب ما جاء في تقديمها قبل الصلاة	٢٧٤	أبواب الزكاة عن رسول الله ﷺ	٢٦٧	باب ما جاء ما يقول في سجود القرآن
٣٠٢	باب ما جاء في مباشرة الصائم	٢٩١	باب ما جاء في تعجيل الزكاة	٢٧٤	باب ما جاء عن رسول الله ﷺ	٢٦٧	باب ما ذكر فيمن فاتته حزيه من الليل فقضاه بالنهار
٣٠٢	باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل	٢٩١	باب ما جاء في النهي عن المسألة	٢٧٥	قضيت ما عليك	٢٦٧	باب ما جاء من التشديد في الذي يرفع رأسه قبل الإمام
٣٠٢	باب ما جاء في إفطار الصائم المتطوع	٢٩١	أبواب الصوم	٢٧٥	باب ما جاء في زكاة الذهب والورق	٢٦٨	باب ما جاء في الذي يصلي الفريضة ثم يؤم الناس بعد ذلك
٣٠٣	باب ما جاء في إيجاب القضاء عليه	٢٩١	باب ما جاء في فصل شهر رمضان	٢٧٦	باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم	٢٦٩	باب ما ذكر من الرخصة في السجود على الثراب في الحر والبرد
٣٠٤	باب ما جاء في وصال شعبان برمضان	٢٩٢	باب ما جاء لا تتقدموا الشهر بصوم	٢٧٨	باب ما جاء في زكاة البقر	٢٦٩	باب ما ذكر مما يستحب من الجلوس في المسجد بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس
٣٠٤	باب ما جاء في كراهية الصوم في النصف الباقي من شعبان	٢٩٢	باب ما جاء في كراهية صوم يوم الشك	٢٧٨	باب ما جاء في كراهية أخذ خيار المال في الصدقة	٢٦٩	باب ما ذكر في الالتفات في الصلاة
٣٠٤	باب ما جاء في ليلة النصف من شعبان	٢٩٣	باب ما جاء في إحصاء هلال شعبان لرمضان	٢٧٩	باب ما جاء ليس في الخيل والرقيق صدقة	٢٧٠	باب ما ذكر في الرجل يدرك الإمام ساجدا كيف يصنع
٣٠٤	باب ما جاء في صوم المحرم	٢٩٣	باب ما جاء أن الصوم لرؤية الهلال والإفطار له	٢٨٠	باب ما جاء في زكاة العسل	٢٧٠	باب كراهية أن ينتظر الناس الإمام وهم قيام عند افتتاح الصلاة
٣٠٥	باب ما جاء في صوم يوم الجمعة	٢٩٤	باب ما جاء أن الشهر يكون تسعا وعشرين	٢٨٠	باب ما جاء لا زكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول	٢٧٠	باب ما ذكر في التناء على الله والصلاة على النبي قبل الدعاء
٣٠٥	باب ما جاء في كراهية صوم يوم الجمعة وحده	٢٩٤	باب ما جاء في الصوم بالتشهادة	٢٨٠	باب ما جاء ليس على المسلمين جزية	٢٧٠	باب ما ذكر في تطيب المساجد
٣٠٥	باب ما جاء في صوم يوم السبت	٢٩٥	باب ما جاء شهر اعيد لا ينقصان	٢٨١	باب ما جاء في زكاة الحلي	٢٧٠	باب ما جاء أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى
٣٠٥	باب ما جاء في صوم يوم الاثنين والخميس	٢٩٥	باب ما جاء لكل أهل بلد رؤيتهم	٢٨١	باب ما جاء في زكاة الخضراوات	٢٧١	باب كيف كان يتطوع النبي بالنهار
٣٠٦	باب ما جاء في صوم الأربعاء والخميس	٢٩٦	باب ما جاء ما يستحب عليه الإفطار	٢٨٢	باب ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيرها	٢٧١	باب ما جاء في كراهية الصلاة في لحف النساء
٣٠٦	باب ما جاء في فضل صوم يوم عرفة	٢٩٦	باب ما جاء أن الفطر يوم تفتطرون والأصحى يوم تضحون	٢٨٢	باب ما جاء في زكاة مال اليتيم	٢٧١	باب ما يجوز من المشي والعمل في صلاة التطوع
٣٠٦	باب ما جاء في كراهية صوم يوم عرفة بعرفة	٢٩٦	باب ما جاء إذا أقبل الليل وأدبر النهار فقد أفطر الصائم	٢٨٢	باب ما جاء أن العجاء جرحها جبار وفي الركاز الخمس	٢٧٢	باب ما ذكر في قراءة سورتين في ركعة
٣٠٦	باب ما جاء في الحث على صوم يوم عاشوراء	٢٩٦	باب ما جاء في تعجيل الإفطار	٢٨٣	باب ما جاء في الحرص	٢٧٢	باب ما ذكر في فضل المشي إلى المسجد وما يكتب له من الأجر في خطاه
٣٠٧	باب ما جاء في الرخصة في ترك صوم يوم عاشوراء	٢٩٦	باب ما جاء في تأخير السحور	٢٨٤	باب ما جاء في العامل على الصدقة بالحق	٢٧٢	باب ما ذكر من التسمية في دخول الخلاء
٣٠٧	باب ما جاء في عاشوراء أي يوم هو	٢٩٧	باب ما جاء في بيان الفجر	٢٨٤	باب ما جاء في المعتدي في الصدقة	٢٧٣	باب ما ذكر من سيماء هذه الأمة من آثار السجود والطهور يوم القيامة
٣٠٧	باب ما جاء في صيام العشر	٢٩٧	باب ما جاء في الغيبة للصائم	٢٨٤	باب ما جاء في رضا المصدق	٢٧٣	باب ما يستحب من التيمن في الطهور
٣٠٧	باب ما جاء في عمل في أيام العشر	٢٩٧	باب ما جاء في فضل السحور	٢٨٤	باب ما جاء أن الصدقة تؤخذ من الأغنياء فتد على الفقراء	٢٧٣	باب ذكر قدر ما يجزئ من الماء في الوضوء
٣٠٨	باب ما جاء في صيام ستة أيام من شوال	٢٩٧	باب ما جاء في كراهية الصوم في السفر	٢٨٤	باب ما جاء من تحل له الزكاة	٢٧٣	باب ما ذكر في نضح بول الغلام الرضيع
٣٠٨	باب ما جاء في صوم ثلاثة من كل شهر	٢٩٨	باب ما جاء في الرخصة للإفطار في الإفطار والمرضع	٢٨٥	باب ما جاء من لا تحل له الصدقة	٢٧٣	باب ما ذكر في الرخصة للجنب في الأكل والنوم إذا توضأ
٣٠٩	باب ما جاء في فضل الصوم	٢٩٩	باب ما جاء في الرخصة في الإفطار للحمل والمرضع	٢٨٥	باب ما جاء من تحل له الصدقة من الغارمين وغيرهم	٢٧٣	باب ما ذكر في فضل الصلاة
٣٠٩	باب ما جاء في صوم الدهر	٢٩٩	باب ما جاء في الصوم عن الميت	٢٨٥	باب ما جاء في كراهية الصدقة للنبي وأهل بيته ومواليه	٢٧٣	
٣١٠	باب ما جاء في سرد الصوم	٢٩٩	باب ما جاء في الكفارة	٢٨٦	باب ما جاء في الصدقة على ذي القرابة	٢٧٣	
٣١٠	باب ما جاء في كراهية الصوم يوم الفطر ويوم النحر	٢٩٩	باب ما جاء في الصائم يذره القيء	٢٨٦	باب ما جاء في الصدقة على ذي القرابة	٢٧٣	
٣١٢	باب ما جاء في كراهية صوم أيام التشريق	٣٠٠	باب ما جاء في استقاء عمدا	٢٨٦	باب ما جاء في فضل الصدقة	٢٧٣	
٣١٢	باب ما جاء في كراهية الحجامة للصائم	٣٠٠	باب ما جاء في الصائم يأكل ويشرب ناسيا	٢٨٦	باب ما جاء في حق السائل	٢٧٣	
٣١٣	باب ما جاء من الرخصة في ذلك	٣٠٠	باب ما جاء في الإفطار متعمدا	٢٨٦	باب ما جاء في إعطاء المولفة قلوبهم	٢٧٣	
٣١٣	باب ما جاء في كراهية الوصال في الصيام	٣٠١	باب ما جاء في كفارة الفطر في رمضان	٢٨٦	باب ما جاء في المتصدق يرث صدقته	٢٧٣	
٣١٣	باب ما جاء في الجنب يدركه	٣٠١	باب ما جاء في السواك للصائم	٢٨٨	باب ما جاء في كراهية العود في الصدقة	٢٧٣	
		٣٠١	باب ما جاء في الكحل للصائم	٢٨٨	باب ما جاء في نفقة المرأة من بيت زوجها	٢٧٣	
			باب ما جاء في صدقة الفطر	٢٨٩	باب ما جاء في صدقة الفطر	٢٧٣	

الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين
٣٤٥	باب ما جاء في العمرة أو اجبة هي أم لا	٣٣٥	باب ما جاء في الخروج إلى منى والمقام بها	٣٢٦	باب ما جاء فيها لا يجوز للمحرم لبسه	٣١٤	باب ما جاء في إجابة الصائم الدعوة
٣٤٦	باب ما جاء في ذكر فضل العمرة	٣٣٥	باب ما جاء أن منى مناخ من سبق	٣٢٦	باب ما جاء في لبس السراويل والخفين للمحرم إذا لم يجد الإزار والتعلين	٣١٤	باب ما جاء في كراهية صوم المرأة إلا بإذن زوجها
٣٤٦	باب ما جاء في العمرة من التنعيم	٣٣٦	باب ما جاء في تقصير الصلاة بمعنى	٣٢٧	باب ما جاء في الذي يحرم وعليه قميص أو جبة	٣١٤	باب ما جاء في تأخير قضاء رمضان
٣٤٦	باب ما جاء في العمرة من الجمرة	٣٣٦	باب ما جاء في الوقوف بعرفات والدعاء فيها	٣٢٧	باب ما جاء ما يقتل المحرم من الدواب	٣١٤	باب ما جاء في فضل الصائم إذا أكل عنده
٣٤٦	باب ما جاء في عمرة رجب	٣٣٦	باب ما جاء أن عرفة كلها موقف	٣٢٧	باب ما جاء في الحجامة للمحرم	٣١٤	باب ما جاء في قضاء الحائض الصيام دون الصلاة
٣٤٧	باب ما جاء في عمرة ذي القعدة	٣٣٧	باب ما جاء في الإفاسة من عرفات	٣٢٧	باب ما جاء في كراهية تزويج المحرم	٣١٥	باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم
٣٤٧	باب ما جاء في السي يهل بالحج فيكسر أو يعرج	٣٣٨	باب ما جاء في الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة	٣٢٨	باب ما جاء في الرخصة في ذلك	٣١٥	باب ما جاء فيمن نزل يقوم فلا يصوم إلا بإذنه
٣٤٧	باب ما جاء في الاشتراط في الحج	٣٣٨	باب ما جاء من أدرك الإمام بمتبع فقد أدرك الحج	٣٢٩	باب ما جاء في أكل الصيد للمحرم	٣١٥	باب ما جاء في الاعتكاف
٣٤٨	باب ما جاء في المرأة تحيض بعد الإفاسة	٣٣٩	باب ما جاء في تقديم الضعفة من جمع ليل	٣٢٩	باب ما جاء في كراهية لحم الصيد للمحرم	٣١٥	باب ما جاء في ليلة القدر
٣٤٨	باب ما جاء ما تقضي الحائض من المناسك	٣٣٩	باب ما جاء أن الإفاسة من جمع قبل طلوع الشمس	٣٣٠	باب ما جاء في صيد البحر للمحرم	٣١٦	باب ما جاء في الصوم في الشتاء
٣٤٨	باب ما جاء من حج أو اعتمر فليكن آخر عهده بالبيت	٣٣٩	باب ما جاء أن الجمار التي ترمى مثل حصي الخذف	٣٣٠	باب ما جاء في صيد البحر للمحرم	٣١٧	باب ما جاء في الصوم في الشتاء
٣٤٨	باب ما جاء أن القارن يطوف طوافاً واحداً	٣٤٠	باب ما جاء في الرمي بعد زوال الشمس	٣٣٠	باب ما جاء في صيد البحر للمحرم	٣١٧	باب ما جاء فيمن أكل ثم خرج يريد سفراً
٣٥٠	باب ما جاء أن مكث المهاجر بمكة بعد الصدر ثلاثاً	٣٤٠	باب ما جاء في رمي الجمار راکباً	٣٣٠	باب ما جاء في الضيع بصيها	٣١٧	باب ما جاء في تحفة الصائم
٣٥٠	باب ما جاء ما يقول عند القفول من الحج والعمرة	٣٤٠	باب كيف ترمى الجمار	٣٣٠	باب ما جاء في الاغتسال لدخول مكة	٣١٧	باب ما جاء في الفطر والأضحى متى يكون
٣٥٠	باب ما جاء في المحرم يدوت في إحرامه	٣٤٠	باب ما جاء في رمي الجمار	٣٣٠	باب ما جاء في دخول النبي مكة من أعلاها وخروجه من أسفلها	٣١٧	باب ما جاء في الاعتكاف إذا خرج منه
٣٥٠	باب ما جاء أن المحرم يشتكي عينه فيضمه بالصبر	٣٤٠	باب ما جاء في رمي الجمار	٣٣٠	باب ما جاء في دخول النبي مكة من أعلاها وخروجه من أسفلها	٣١٨	باب المعتكف يخرج لحاجته أم لا
٣٥٠	باب ما جاء في المحرم يخلق رأسه في إحرامه ما عليه	٣٤٠	باب ما جاء في رمي الجمار	٣٣٠	باب ما جاء في دخول النبي مكة من أعلاها وخروجه من أسفلها	٣١٨	باب ما جاء في قيام شهر رمضان
٣٥١	باب ما جاء في الرخصة للرعاة أن يرموا يوماً ويدعوا يوماً	٣٤٠	باب ما جاء في رمي الجمار	٣٣٠	باب ما جاء في دخول النبي مكة من أعلاها وخروجه من أسفلها	٣١٩	باب ما جاء في فضل من فطر صائلاً
٣٥٢	أبواب الخائز	٣٤٢	باب ما جاء في رمي الجمار	٣٣١	باب ما جاء في كراهية رفع اليد عند رؤية البيت	٣١٩	باب ما جاء في قيام شهر رمضان وما جاء فيه من الفضل
٣٥٢	باب ما جاء في ثواب المرض	٣٤٢	باب ما جاء في رمي الجمار	٣٣١	باب ما جاء كيف الطواف	٣١٩	أبواب الحج عن رسول الله ﷺ
٣٥٣	باب ما جاء في عبادة المريض	٣٤٢	باب ما جاء في رمي الجمار	٣٣١	باب ما جاء في الرمل من الحجر إلى الحجر	٣١٩	باب ما جاء في حرمة مكة
٣٥٣	باب ما جاء في النهي عن التمني للموت	٣٤٢	باب ما جاء في رمي الجمار	٣٣١	باب ما جاء في استلام الحجر والركن اليماني دون ما سواهما	٣٢٠	باب ما جاء في ثواب الحج والعمرة
٣٥٤	باب ما جاء في التعمد للمريض	٣٤٢	باب ما جاء في رمي الجمار	٣٣١	باب ما جاء في استلام الحجر والركن اليماني دون ما سواهما	٣٢٠	باب ما جاء من التغليظ في ترك الحج
٣٥٤	باب ما جاء في الحث على الرخصة	٣٤٣	باب ما جاء في رمي الجمار	٣٣١	باب ما جاء في استلام الحجر والركن اليماني دون ما سواهما	٣٢٠	باب ما جاء من التغليظ في ترك الحج
٣٥٤	باب ما جاء في الوصية بالثلث والربع	٣٤٣	باب ما جاء في رمي الجمار	٣٣١	باب ما جاء في استلام الحجر والركن اليماني دون ما سواهما	٣٢٠	باب ما جاء من التغليظ في ترك الحج
٣٥٥	باب ما جاء في تلقين المريض عند الموت والدعاء له	٣٤٣	باب ما جاء في رمي الجمار	٣٣١	باب ما جاء في استلام الحجر والركن اليماني دون ما سواهما	٣٢٠	باب ما جاء من التغليظ في ترك الحج
٣٥٥	باب ما جاء في التشديد عند الموت	٣٤٤	باب ما جاء في رمي الجمار	٣٣١	باب ما جاء في استلام الحجر والركن اليماني دون ما سواهما	٣٢٠	باب ما جاء من التغليظ في ترك الحج
٣٥٦	باب ما جاء في كراهية النعي الأولى	٣٤٤	باب ما جاء في رمي الجمار	٣٣١	باب ما جاء في استلام الحجر والركن اليماني دون ما سواهما	٣٢٠	باب ما جاء من التغليظ في ترك الحج
٣٥٦	باب ما جاء في تقبيل الميت	٣٤٤	باب ما جاء في رمي الجمار	٣٣١	باب ما جاء في استلام الحجر والركن اليماني دون ما سواهما	٣٢٠	باب ما جاء من التغليظ في ترك الحج
٣٥٧	باب ما جاء في غسل الميت	٣٤٤	باب ما جاء في رمي الجمار	٣٣١	باب ما جاء في استلام الحجر والركن اليماني دون ما سواهما	٣٢٠	باب ما جاء من التغليظ في ترك الحج
٣٥٧	باب ما جاء في المسك للميت	٣٤٥	باب ما جاء في رمي الجمار	٣٣١	باب ما جاء في استلام الحجر والركن اليماني دون ما سواهما	٣٢٠	باب ما جاء من التغليظ في ترك الحج
٣٥٧	باب ما جاء في الغسل من غسل الميت	٣٤٥	باب ما جاء في رمي الجمار	٣٣١	باب ما جاء في استلام الحجر والركن اليماني دون ما سواهما	٣٢٠	باب ما جاء من التغليظ في ترك الحج
	الميت		الكبير والميت				

الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين
٣٩٤	باب ما جاء أن الرضاعة لا تحرم إلا في الصغر دون الحولين	٣٨١	باب ما جاء في خطبة النكاح	٣٦٩	باب ما جاء في تسوية القبر	٣٥٨	باب ما جاء ما يستحب من الأكلان
٣٩٤	باب ما يذهب مذمة الرضاع	٣٨٢	باب ما جاء في استثمار البكر والثيب	٣٧٠	باب ما جاء في كراهية الوطء على القبور والجلوس عليها	٣٥٨	باب ما جاء في كم كفن النبي
٣٩٥	باب ما جاء في الأمة تعتق ولها زوج	٣٨٣	باب ما جاء في إكراه اليتيمة على التزويج	٣٧٠	باب ما جاء في كراهية تجصيص القبور والكتابة عليها	٣٥٩	باب ما جاء في الطعام يسنع لأهل الميت
٣٩٥	باب ما جاء أن الولد للفراش	٣٨٣	باب ما جاء في نكاح العبد بغير إذن سيده	٣٧٠	باب ما يقول الرجل إذا دخل المقابر	٣٥٩	باب ما جاء في النهي عن ضرب الحدود وشق الجيوب عند المصيبة
٣٩٦	باب ما جاء في الرجل يرى المرأة فتعجب	٣٨٣	باب ما جاء في مهور النساء	٣٧٠	باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور	٣٥٩	باب ما جاء في كراهية النوح
٣٩٦	باب ما جاء في حق الزوج على المرأة	٣٨٤	باب ما جاء في الرجل يعتق الأمة ثم يتزوجها	٣٧١	باب ما جاء في كراهية زيارة القبور للنساء	٣٦٠	باب ما جاء في كراهية البكاء على الميت
٣٩٦	باب ما جاء في حق المرأة على زوجها	٣٨٥	باب ما جاء في الفضل في ذلك	٣٧١	باب ما جاء في الزيارة للقبور للنساء	٣٦٠	باب ما جاء في الرخصة في البكاء على الميت
٣٩٧	باب ما جاء في كراهية إتيان النساء في أدبارهن	٣٨٥	باب ما جاء فيمن يتزوج المرأة ثم يطلقها قبل أن يدخل بها هل يتزوج ابنتها أم لا	٣٧١	باب ما جاء في الدفن بالليل	٣٦٠	باب ما جاء في المشي أمام الجنائز
٣٩٧	باب ما جاء في كراهية خروج النساء في الزينة	٣٨٥	باب ما جاء فيمن يطلق امرأته ثلاثا فيتزوجها آخر فيطلقها قبل أن يدخل بها	٣٧١	باب ما جاء في الثناء الحسن على الميت	٣٦١	باب ما جاء في المشي خلف الجنائز
٣٩٧	باب ما جاء في الغيرة	٣٨٦	باب ما جاء فيمن يطلق امرأته ثلاثا فيتزوجها آخر فيطلقها قبل أن يدخل بها	٣٧٢	باب ما جاء في ثواب من قدم ولدا	٣٦١	باب ما جاء في كراهية الركوب خلف الجنائز
٣٩٨	باب ما جاء في كراهية أن تسافر المرأة وحدها	٣٨٦	باب ما جاء في المحلل	٣٧٢	باب ما جاء في الشهداء من هم	٣٦٢	باب ما جاء في الرخصة في ذلك
٣٩٨	باب ما جاء في كراهية الدخول على المغيبات	٣٨٦	باب ما جاء في نكاح المتعة	٣٧٢	باب ما جاء في كراهية الفرار من الطاعون	٣٦٢	باب ما جاء في الإسراع بالجنائز
٣٩٩	باب ما جاء في طلاق السنة	٣٨٧	باب ما جاء من النهي عن نكاح الشغار	٣٧٣	باب ما جاء فيمن أحب لقاء الله أحب الله لقاءه	٣٦٢	باب ما جاء في قتل أحد وذكر حزمة
٣٩٩	باب ما جاء في الرجل طلق امرأته البتة	٣٨٧	باب ما جاء لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها	٣٧٣	باب ما جاء فيمن يقتل نفسه لم يصل عليه	٣٦٣	باب ما جاء في الجلوس قبل أن توضع
٤٠٠	باب ما جاء في أمرك بيدك	٣٨٨	باب ما جاء في الشرط عند عقدة النكاح	٣٧٣	باب ما جاء في المديون	٣٦٣	باب فضل المصيبة إذا احتسب
٤٠٠	باب ما جاء في الخيار	٣٨٨	باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة	٣٧٤	باب ما جاء في عذاب القبر	٣٦٣	باب ما جاء في التكبير على الجنائز
٤٠١	باب ما جاء في المطلقة ثلاثا لا سكنى لها ولا نفقة	٣٨٨	باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده أختان	٣٧٤	باب ما جاء في أجر من عزي مصابا	٣٦٤	باب ما يقول في الصلاة على الميت
٤٠٢	باب ما جاء لا طلاق قبل النكاح	٣٨٨	باب الرجل يشترى الجارية وهي حامل	٣٧٥	باب ما جاء فيمن يموت يوم الجمعة	٣٦٤	باب ما جاء في القراءة على الجنائز بفاتحة الكتاب
٤٠٢	باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان	٣٨٩	باب ما جاء يسمى الأمة ولها زوج هل يحل له وطؤها	٣٧٥	باب ما جاء فيمن يموت يوم الجمعة	٣٦٥	باب كيف الصلاة على الميت والشفاعة له
٤٠٣	باب ما جاء فيمن يحدث نفسه بطلاق امرأته	٣٨٩	باب ما جاء في كراهية مهر البغي	٣٧٥	باب ما جاء فيمن يموت يوم الجمعة	٣٦٥	باب ما جاء في كراهية الصلاة على الجنائز عند طلوع الشمس وعند غروبها
٤٠٣	باب ما جاء في السجد والهزل في الطلاق	٣٨٩	باب ما جاء أن لا يخطب الرجل على خطبة أخيه	٣٧٥	باب ما جاء فيمن يموت يوم الجمعة	٣٦٥	باب ما جاء في الصلاة على الأطفال
٤٠٣	باب ما جاء في المختلعات	٣٩٠	باب ما جاء في العزل	٣٧٦	باب ما جاء فيمن يموت يوم الجمعة	٣٦٦	باب ما جاء في ترك الصلاة على الطفل حتى يستهل
٤٠٤	باب ما جاء في مداراة النساء	٣٩١	باب ما جاء في كراهية العزل	٣٧٦	باب ما جاء فيمن يموت يوم الجمعة	٣٦٦	باب ما جاء في الصلاة على الميت في المسجد
٤٠٤	باب ما جاء في الرجل يسأله أبوه أن يطلق زوجته	٣٩١	باب ما جاء في القسمة للبكر والثيب	٣٧٧	باب ما جاء فيمن ينكح على ثلاث خصال	٣٦٦	باب ما جاء أين يقوم الإمام من الرجل والمرأة
٤٠٤	باب ما جاء لا تسأل المرأة طلاق أختها	٣٩١	باب ما جاء في التسوية بين الضرائر	٣٧٧	باب ما جاء في النظر إلى المخطوبة	٣٦٧	باب ما جاء في ترك الصلاة على الشهيد
٤٠٤	باب ما جاء في طلاق المعتوه	٣٩١	باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما	٣٧٧	باب ما جاء في إعلان النكاح	٣٦٧	باب ما جاء في الصلاة على القبر
٤٠٤	باب ما جاء في الحامل المتوفى عنها زوجها تضع	٣٩٢	باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها	٣٧٨	باب ما يقال للمتزوج	٣٦٧	باب ما جاء في صلاة النبي على النجاشي
٤٠٥	باب ما جاء في عدة المتوفى عنها زوجها	٣٩٢	باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها	٣٧٨	باب ما جاء فيما يقول إذا دخل على أهله	٣٦٨	باب ما جاء في فضل الصلاة على الجنائز
٤٠٦	باب ما جاء في المظاهر يواقع قبل أن يكفر	٣٩٢	باب ما جاء في الرضاع	٣٧٨	باب ما جاء في الأوقات التي يستحب فيها النكاح	٣٦٨	باب ما جاء في القيام للجنائز
٦٠٦	باب ما جاء في كفارة الظهار	٣٩٣	باب ما يحرم من الرضاع	٣٧٨	باب ما جاء في الوليمة	٣٦٨	باب في الرخصة في ترك القيام
٦٠٦	باب ما جاء في الإيلاء	٣٩٣	باب ما يحرم من النسب	٣٧٩	باب ما جاء في إجابة الداعي	٣٦٩	باب ما جاء في قول النبي : للحد لنا والنشق لغيرنا
٦٠٧	باب ما جاء في اللعان	٣٩٣	باب ما جاء في لبن الفحل	٣٧٩	باب ما جاء فيمن يبيع إلى الوليمة بغير دعوة	٣٦٩	باب ما جاء فيما يقول إذا أدخل الميت قبره
٤٠٨	باب ما جاء أين تعتد المتوفى عنها زوجها	٣٩٤	باب ما جاء في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع	٣٧٩	باب ما جاء في تزويج الأبكار	٣٦٩	باب ما جاء في الثوب الواحد يلتقى تحت الميت في القبر

الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين
٤٤٢	باب ما جاء من زرع في أرض قوم بغير إذنههم	٤٣٣	أبواب الأحكام عن رسول الله ﷺ	٤٢٣	باب ما جاء أن العارية مؤداة	٤٠٨	أبواب البيوع عن رسول الله ﷺ
٤٤٢	باب ما جاء في النحل والتسوية بين الولد	٤٣٣	باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي	٤٢٣	باب ما جاء في بيع المحفلات	٤٠٨	باب ما جاء في ترك الشبهات
٤٤٢	باب ما جاء في الشفعة	٤٣٤	باب ما جاء في القاضي يصيب ويخطئ	٤٢٣	باب ما جاء في بيع الفاحرة	٤٠٩	باب ما جاء في أكل الربا
٤٤٣	باب ما جاء في الشفعة للغائب	٤٣٤	باب ما جاء في القاضي كيف يقضي	٤٢٤	باب ما جاء في بيع فضل الماء	٤٠٩	باب ما جاء في التغليظ في الكذب والزور ونحوه
٤٤٣	باب إذا حدث الحدود ووقعت لسهام فلا شفعة	٤٣٤	باب ما جاء في الإمام العادل	٤٢٤	باب ما جاء في كراهية عصب الفحل	٤٠٩	باب ما جاء في التجار وتسمية النبي إياهم
٤٤٤	باب ما جاء في اللقطة وضالة الإبل والغنم	٤٣٤	باب ما جاء في القاضي لا يقضي بين الخصمين حتى يسمع كلامهما	٤٢٥	باب ما جاء في كسب الحجام	٤٠٩	باب ما جاء فيمن حلف على سلعة كاذبًا
٤٤٥	باب ما جاء في الوقف	٤٣٤	باب ما جاء في إمام الرعية	٤٢٥	باب ما جاء في كسب الحجام	٤١٠	باب ما جاء في التكرير بالتجارة
٤٤٥	باب ما جاء في العجماء أن جرحها جبار	٤٣٥	باب ما جاء لا يقضي القاضي وهو غضبان	٤٢٥	باب ما جاء في كراهية ثمن الكلب	٤١٠	باب ما جاء في الرخصة في الشراء إلى أجل
٤٤٦	باب ما ذكر في إحياء أرض السموات	٤٣٥	باب ما جاء في هدايا الأمراء	٤٢٦	باب ما جاء في كراهية بيع المغنيات	٤١١	باب ما جاء في كتابة الشروط
٤٤٦	باب ما جاء في القطائع	٤٣٥	باب ما جاء في الراشي والمرثي في الحكم	٤٢٦	باب ما جاء في كراهية أن يفرق بين الأخوين أو بين الوالدة وولدها في البيع	٤١١	باب ما جاء في المحكيال والميزان
٤٤٦	باب ما جاء في فضل الغرس	٤٣٥	باب ما جاء في قبول الهدية وإجابة الدعوة	٤٢٦	باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عبدا	٤١١	باب ما جاء في بيع من يزيد
٤٤٧	باب ما جاء في المزارعة	٤٣٥	باب ما جاء في التشديد على من يقضي له شيء ليس له أن يأخذه	٤٢٦	باب ما جاء في كراهية بيع الثمرة للمار بها	٤١١	باب ما جاء في بيع المندبر
٤٤٧	أبواب الديات عن رسول الله ﷺ	٤٣٥	باب ما جاء في البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه	٤٢٦	باب ما جاء في كراهية بيع الطعام حتى يستوفيه	٤١٢	باب ما جاء في كراهية تلقي البيوع
٤٤٧	باب ما جاء في الدية كم هي من الإبل	٤٣٥	باب ما جاء في العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه	٤٢٦	باب ما جاء في كراهية بيع الخمر والنهي عن ذلك	٤١٢	باب ما جاء لا يبيع حاضر لباد
٤٤٨	باب ما جاء في الدية كم هي من الدراهم	٤٣٦	باب ما جاء في العمرى	٤٢٦	باب ما جاء في احتلاب المواشي بغير إذن الأرباب	٤١٢	باب ما جاء في النهي عن المحاقلة والمزابنة
٤٤٨	باب ما جاء في الموضحة	٤٣٦	باب ما جاء في الرقى	٤٢٧	باب ما جاء في بيع كراهية بيع الطعام	٤١٣	باب ما جاء في كراهية بيع الثمرة قبل أن يبدو صلاحها
٤٤٨	باب ما جاء في دية الأصابع	٤٣٦	باب ما جاء في اليمين مع الشاهد	٤٢٧	باب ما جاء في كراهية بيع الخمر والنهي عن ذلك	٤١٣	باب ما جاء في النهي عن بيع حبل الحبلية
٤٤٨	باب ما جاء في العفو	٤٣٦	باب ما جاء في اليمين على ما يصدق صاحبه	٤٢٧	باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة	٤١٤	باب ما جاء في كراهية بيع الغرر
٤٤٨	باب ما جاء فيمن رضخ رأسه بصخرة	٤٣٧	باب ما جاء في حد بلوغ الرجل	٤٢٧	باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة	٤١٤	باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعة
٤٤٩	باب ما جاء في تشديد قتل المؤمن	٤٣٨	باب ما جاء في حد بلوغ المرأة	٤٢٧	باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة	٤١٤	باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عنده
٤٤٩	باب الحكم في الدماء	٤٣٨	باب ما جاء في حد بلوغ الرجل	٤٢٨	باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة	٤١٥	باب ما جاء في كراهية بيع الولاء وهبته
٤٤٩	باب ما جاء في الرجل يقتل ابنه يقاد منه أم لا	٤٣٨	باب ما جاء في حد بلوغ الرجل	٤٢٨	باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة	٤١٥	باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة
٤٥٠	باب ما جاء لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث	٤٣٨	باب ما جاء في حد بلوغ الرجل	٤٢٨	باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة	٤١٦	باب ما جاء في شراء العبد بالعبد
٤٥٠	باب ما جاء فيمن يقتل نفسا معاهدا	٤٣٩	باب ما جاء في حد بلوغ الرجل	٤٢٨	باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة	٤١٦	باب ما جاء في كراهية بيع الخنطة بالخنطة
٤٥٠	باب ما جاء في حكم ولي الصيل في القصاص والعمو	٤٣٩	باب ما جاء في حد بلوغ الرجل	٤٢٩	باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة	٤١٦	باب ما جاء في كراهية التفاضل فيه
٤٥١	باب ما جاء في النهي عن الملة	٤٣٩	باب ما جاء في حد بلوغ الرجل	٤٣٠	باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة	٤١٦	باب ما جاء في الصرف
٤٥١	باب ما جاء في دية الجنين	٤٣٩	باب ما جاء في حد بلوغ الرجل	٤٣٠	باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة	٤١٧	باب ما جاء في ابتياع النخل بعد التأييسر والعبد وله مال
٤٥١	باب ما جاء لا يقتل مسلم بكافر	٤٣٩	باب ما جاء في حد بلوغ الرجل	٤٣٠	باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة	٤١٨	باب ما جاء في البيع بالخيار ما لم يتفرقا
٤٥٢	باب ما جاء في الرجل يقتل عبده	٤٤٠	باب ما جاء في حد بلوغ الرجل	٤٣٠	باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة	٤١٩	باب ما جاء فيمن يخدع في البيع
٤٥٢	باب ما جاء في المرأة توت من دية زوجها	٤٤٠	باب ما جاء في حد بلوغ الرجل	٤٣١	باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة	٤١٩	باب ما جاء في المصرة
٤٥٣	باب ما جاء في القصاص	٤٤٠	باب ما جاء في حد بلوغ الرجل	٤٣١	باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة	٤٢٠	باب ما جاء في اشتراط ظهر الدابة عند البيع
٤٥٣	باب ما جاء في الحبس في التهمة	٤٤٠	باب ما جاء في حد بلوغ الرجل	٤٣١	باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة	٤٢٠	باب الانتفاع بالرهن
٤٥٣	باب ما جاء من قتل دون ماله فهو شهيد	٤٤١	باب ما جاء في حد بلوغ الرجل	٤٣٢	باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة	٤٢٠	باب ما جاء في شراء القلادة وفيها ذهب وخرز
٤٥٣	باب ما جاء في القسامة	٤٤١	باب ما جاء في حد بلوغ الرجل	٤٣٢	باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة	٤٢١	باب ما جاء في اشتراط الولاء والزجر عن ذلك
٤٥٥	أبواب الحدود عن رسول الله ﷺ	٤٤١	باب ما جاء في حد بلوغ الرجل	٤٣٢	باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة	٤٢١	باب ما جاء في المكاتب إذا كان عنده ما يؤدي
٤٥٥	باب ما جاء فيمن لا يجب عليه النحد	٤٤٢	باب ما جاء في حد بلوغ الرجل	٤٣٣	باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة	٤٢٢	باب ما جاء إذا أفلس للرجل غريم فيجد عنده متاعه
						٤٢٢	باب ما جاء في النهي للمسلم أن يدفع إلى الذمي الخمر يبيعها له

الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين
٤٩٢	باب ما جاء قال النبي يوم فتح مكة: إن هذه لا تغزى بمد اليوم	٤٨٣	باب ما جاء في السرايا	٤٦٨	باب في كراهية كل ذي ناب وذئ	٤٥٥	باب ما جاء في درء الحدود
٤٩٢	باب ما جاء في الساعة التي يستحب فيها القتال	٤٨٣	باب من يعطى الفيء	٤٦٨	محلل	٤٥٦	باب ما جاء في السر على المسلم
٤٩٣	باب ما جاء في الطيرة	٤٨٤	باب هل يسهم للعبد	٤٦٨	باب ما جاء ما قطع من الحي فهو ميت	٤٥٦	باب ما جاء في التلقين في الحد
٤٩٣	باب ما جاء في وصية النبي في القتال	٤٨٤	باب ما جاء في أهل الدعة يغزون مع المسلمين هل يسهم لهم	٤٦٨	باب في الذكاة في الحلق واللبة	٤٥٦	باب ما جاء في درء الحد عن المعترف إذا رجع
٤٩٤	أبواب فضائل الجهاد عن رسول الله ﷺ	٤٨٤	باب ما جاء في الانتفاع بآنية المشركين	٤٦٩	باب في قتل الحيات	٤٥٦	باب ما جاء في كراهية أن يشفع في الحدود
٤٩٤	باب فضل الجهاد	٤٨٤	باب في النفل	٤٦٩	باب ما جاء في قتل الكلاب	٤٥٦	باب ما جاء في تحقيق الرجم
٤٩٤	باب ما جاء في فضل من مات مرابطا	٤٨٥	باب ما جاء فيمن قتل قتيلًا فله سلبه	٤٦٩	باب من أسلك كلبا ما يقص من أجره	٤٥٧	باب ما جاء في الرجم على الثيب
٤٩٤	باب ما جاء في فضل الصوم في سبيل الله	٤٨٥	باب في كراهية بيع المغنم حتى تقسم	٤٧٠	باب في الذكاة بالقصب وغيره	٤٥٨	باب ما جاء في رجم أهل الكتاب
٤٩٥	باب ما جاء في فضل النفقة في سبيل الله	٤٨٥	باب ما جاء في كراهية وطء الحبال من السبايا	٤٧٠	باب ما جاء في فضل الأضحية	٤٥٨	باب ما جاء في النفي
٤٩٥	باب ما جاء في فضل الخدمة في سبيل الله	٤٨٥	باب ما جاء في طعام المشركين	٤٧١	باب في الأضحية بكبشين	٤٥٩	باب ما جاء أن الحدود كفارة لأهلها
٤٩٥	باب ما جاء في فضل الجهاد في سبيل الله	٤٨٦	باب في كراهية التفريق بين السبي	٤٧١	باب ما يستحب من الأضحية	٤٥٩	باب ما جاء في إقامة الحد على الإمام
٤٩٥	باب ما جاء فيمن جهز غازيا	٤٨٦	باب ما جاء في قتل الأسارى والعداء	٤٧٢	باب ما يكره من الأضحية	٤٦٠	باب ما جاء في حد السكران
٤٩٥	باب من اغبرت قدماه في سبيل الله	٤٨٦	باب ما جاء في قتل الأسارى	٤٧٢	باب في الجذع من الضأن في الأضحية	٤٦٠	باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه
٤٩٥	باب ما جاء في فضل الغبار في سبيل الله	٤٨٧	باب ما جاء في النهي عن قتل النساء والصبيان	٤٧٢	باب في الأضحية	٤٦١	باب ما جاء في كم يقطع السارق
٤٩٦	باب ما جاء من شاب شبية في سبيل الله	٤٨٧	باب ما جاء في العلول	٤٧٣	باب ما جاء أن الشاة الواحدة تحرى عن أهل البيت	٤٦١	باب ما جاء في تعليق يد السارق
٤٩٦	باب ما جاء من ارتبط فرسا في سبيل الله	٤٨٧	باب ما جاء في خروج النساء في الحرب	٤٧٣	باب في الذبح بعد الصلاة	٤٦٢	باب ما جاء في الخائن والمختلس والمتهم
٤٩٦	باب ما جاء من ارتبط فرسا في سبيل الله	٤٨٧	باب ما جاء في قبول هدايا المشركين	٤٧٤	باب في كراهية أكل الأضحية فوق ثلاثة أيام	٤٦٢	باب ما جاء لا قطع في ثمر ولا كثر
٤٩٦	باب ما جاء في فضل الرمي في سبيل الله	٤٨٨	باب ما جاء في سجدة الشكر	٤٧٤	باب في حصه في أكلها بعد ثلاث	٤٦٢	باب ما جاء أن لا يقطع الأيدي في الغزو
٤٩٦	باب ما جاء في فضل الرمي في سبيل الله	٤٨٨	باب ما جاء في أمان المرأة والعبد	٤٧٤	باب ما جاء في القرع والعتيرة	٤٦٢	باب ما جاء في الرجل يقع على جارية امرأته
٤٩٧	باب ما جاء في فضل الحرس في سبيل الله	٤٨٨	باب ما جاء في الغدر	٤٧٥	باب في الأذان في أذن المولود	٤٦٣	باب ما جاء في المرأة إذا استكرهت على الزنا
٤٩٧	باب ما جاء في ثواب الشهيد	٤٨٨	باب ما جاء أن لكل غادر لواء يوم القيامة	٤٧٦	أبواب النذور والأيمان عن رسول الله ﷺ	٤٦٣	باب ما جاء فيمن يقع على البهيمة
٤٩٧	باب ما جاء في فضل الشهداء عند الله	٤٨٨	باب ما جاء في النزول على الحكم	٤٧٦	باب ما جاء عن رسول الله ﷺ أن لا نذر في معصية	٤٦٣	باب ما جاء في حد اللوطي
٤٩٨	باب ما جاء في غزو البحر	٤٨٩	باب ما جاء في الحلف	٤٧٧	باب لا نذر فيما لا يملك ابن آدم	٤٦٤	باب ما جاء في المرتد
٤٩٨	باب ما جاء من يقاتل رياء وللدنيا	٤٨٩	باب في أخذ الجزية من المجوسي	٤٧٧	باب في كفارة النذر إذا لم يسم	٤٦٤	باب ما جاء فيمن شهر السلاح
٤٩٨	باب في الغدو والرواح في سبيل الله	٤٨٩	باب ما جاء ما يحل من أموال أهل الذمة	٤٧٧	باب فيمن حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها	٤٦٤	باب ما جاء في حد الساحر
٤٩٩	باب ما جاء أي الناس خير	٤٨٩	باب ما جاء في الهجرة	٤٧٨	باب في الكفارة قبل الحنث	٤٦٤	باب ما جاء في العال ما يصنع به
٤٩٩	باب ما جاء فيمن سأل الشهادة	٤٩٠	باب ما جاء في بيعة النبي	٤٧٨	باب في الاستثناء في اليمين	٤٦٥	باب ما جاء فيمن يقول للآخر: يا محنت
٤٩٩	باب ما جاء في المعاهد والمكاتب والناكح وعون الله إياهم	٤٩٠	باب في نكس البيعة	٤٧٨	باب في كراهية الحلف بغير الله	٤٦٥	باب ما جاء في التعزير
٥٠٠	باب ما جاء في فضل من يكلم في سبيل الله	٤٩٠	باب ما جاء في بيعة العبد	٤٧٩	باب فيمن يحلف بالمشي ولا يستطيع	٤٦٥	أبواب الصيد عن رسول الله ﷺ
٥٠٠	باب أي الأعمال أفضل	٤٩٠	باب ما جاء في بيعة النساء	٤٧٩	باب في كراهية النذر	٤٦٥	باب ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل
٥٠٠	باب ما جاء أي الناس أفضل	٤٩٠	باب ما جاء في عدة أصحاب بدر	٤٧٩	باب في وفاء النذر	٤٦٦	باب ما جاء في صيد كلب المجوسي
٥٠١	أبواب الجهاد عن رسول الله ﷺ	٤٩١	باب ما جاء في الخمس	٤٨٠	باب كيف كان يمين النبي	٤٦٦	باب في صيد الزاة
٥٠١	باب في أهل العذر في القعود	٤٩١	باب ما جاء في كراهية النهية	٤٨٠	باب في ثواب من أعتق رقبة	٤٦٦	باب في الرجل يرمي الصيد فيغيب عنه
٥٠١	باب ما جاء فيمن خرج إلى الغزو وترك أبويه	٤٩١	باب ما جاء في التسليم على أهل الكتاب	٤٨٠	باب في الرجل يلطم خادمه	٤٦٦	باب فيمن يرمي الصيد فيجده ميتا في الماء
٥٠٢	باب ما جاء في الرجل بيعت سرية وحده	٤٩١	باب ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين	٤٨١	باب فضاء النذر عن الميت	٤٦٧	باب ما جاء في صيد المعراض
٥٠٢	باب ما جاء في كراهية أن يسافر الرجل وحده	٤٩٢	باب ما جاء في إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب	٤٨١	باب ما جاء في فصل من أعتق أبواب السير عن رسول الله ﷺ	٤٦٧	باب في الذبح بالمروءة
			باب ما جاء في تركه النبي	٤٨٢	باب في التحريق والتخريب	٤٦٧	باب ما جاء في كراهية أكل المصبورة
				٤٨٢	باب ما جاء في الغنيمة	٤٦٧	باب في ذكاة الجنين
				٤٨٣	باب في سهم الخيل		

الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين
٥٢٧	باب ما جاء في الأكل مع المملوك	٥٢٠	باب ما جاء في القارة تموت في السمن	٥١٠	باب ما جاء في لبس الفراء	٥٠٢	باب ما جاء في الرخصة في الكذب والخديعة في الحرب
٥٢٧	باب ما جاء في فضل إطفاء الطعام	٥٢١	باب ما جاء في النهي عن الأكل والشرب بالشمال	٥١١	باب ما جاء في ذبول النساء	٥٠٢	باب ما جاء في غزوات النبي كم غزا
٥٢٧	باب ما جاء في فضل العشاء	٥٢١	باب ما جاء في لعق الأصابع	٥١١	باب ما جاء في لبس الصوف	٥٠٢	باب ما جاء في الصف والتعبئة عند القتال
٥٢٨	باب ما جاء في التسمية على الطعام	٥٢١	باب ما جاء في كراهية الأكل من وسط الطعام	٥١٢	باب ما جاء في العمامة السوداء	٥٠٢	باب ما جاء في الدعاء عند القتال
٥٢٨	باب ما جاء في كراهية البيوتة وفي يده غمر	٥٢١	باب ما جاء في كراهية أكل الثوم والبصل	٥١٢	باب ما جاء في خاتم الذهب	٥٠٣	باب ما جاء في الألوية
٥٢٨	أبواب الأشربة عن رسول الله ﷺ	٥٢٢	باب ما جاء في الرخصة في أكل الثوم مطبوخا	٥١٢	باب ما جاء في خاتم الفضة	٥٠٣	باب ما جاء في الرايات
٥٢٨	باب ما جاء في شارب الخمر	٥٢٢	باب ما جاء في تمخير الإناء وإطفاء السراج والنار عند المنام	٥١٢	باب ما جاء في لبس الحاتم في اليمين	٥٠٣	باب ما جاء في الشعر
٥٣٠	باب ما جاء في مسكر حرام	٥٢٢	باب ما جاء في كراهية القرآن بين التمرتين	٥١٣	باب ما جاء في نقش الخاتم	٥٠٣	باب ما جاء في صفة سيف رسول الله ﷺ
٥٣٠	باب ما جاء في أسكر كثيره فقليله حرام	٥٢٢	باب ما جاء في استحباب التمر	٥١٣	باب ما جاء في الصورة	٥٠٣	باب ما جاء في الفطر عند القتال
٥٣٠	باب ما جاء في نبيذ الجر	٥٢٢	باب ما جاء في استحباب التمر	٥١٣	باب ما جاء في الحضاب	٥٠٣	باب ما جاء في الخروج عند الفزع
٥٣٠	باب ما جاء في كراهية أن يبتذ في الدباء والتفير والحنتم	٥٢٢	باب ما جاء في الحمد على الطعام إذا فرغ منه	٥١٤	باب ما جاء في الجُمَّة واتخاذ الشعر	٥٠٤	باب ما جاء في الثبات عند القتال
٥٣١	باب ما جاء في الرخصة أن يتنذ في الظروف	٥٢٢	باب ما جاء في الأكل مع المجذوم	٥١٤	باب ما جاء في النهي عن الترجل إلا غبًا	٥٠٤	باب ما جاء في السيوف وحليتها
٥٣١	باب ما جاء في السقاء	٥٢٣	باب ما جاء في المؤمن يأكل في معى واحد	٥١٤	باب ما جاء في الاكتحال	٥٠٤	باب ما جاء في الدرع
٥٣١	باب ما جاء في الحبوب الذي يتخذ منها الخمر	٥٢٣	باب ما جاء في طعام الواحد	٥١٤	باب ما جاء في النهي عن اشتغال الصماء والاحتباء بالثوب الواحد	٥٠٤	باب ما جاء في المغفر
٥٣٢	باب ما جاء في خليط البسر والتمر	٥٢٣	باب ما جاء في أكل الجراد	٥١٤	باب ما جاء في ركوب الميائير	٥٠٤	باب ما جاء في فضل الخيل
٥٣٢	باب ما جاء في كراهية الشرب في آنية الذهب والفضة	٥٢٣	باب ما جاء في أكل الحبارى	٥١٥	باب ما جاء في القمص	٥٠٤	باب ما يستحب من الخيل
٥٣٢	باب ما جاء في النهي عن الشرب قائما	٥٢٤	باب ما جاء في أكل الشواء	٥١٥	باب ما يقول إذا لبس ثوبا جديدا	٥٠٥	باب ما يكره من الخيل
٥٣٢	باب ما جاء في الرخصة في الشرب قائما	٥٢٤	باب ما جاء في كراهية الأكل متكئا	٥١٥	باب ما جاء في لبس الجبة	٥٠٥	باب ما جاء في الرهان
٥٣٣	باب ما جاء في التنفس في الإناء	٥٢٤	باب ما جاء في حب النبي	٥١٦	باب ما جاء في النهي عن جلود السباع	٥٠٥	باب ما جاء في كراهية أن يتزي الحمر على الخيل
٥٣٣	باب ما ذكر في الشرب بنفسين	٥٢٤	باب ما جاء في كراهية الأكل بالحلواء والعسل	٥١٦	باب ما جاء في نعل النبي	٥٠٦	باب ما جاء في الاستفتاح بصعاليك المسلمين
٥٣٣	باب ما جاء في كراهية النفخ في الشراب	٥٢٥	باب ما جاء في كثرة المرقعة	٥١٦	باب ما جاء في كراهية المشي في النعل الواحدة	٥٠٦	باب ما جاء في الأجراس على الخيل
٥٣٣	باب ما جاء في كراهية التنفس في الإناء	٥٢٥	باب ما جاء في فضل الثريد	٥١٦	باب ما جاء في الرخصة في النعل الواحدة	٥٠٦	باب من يستعمل على الحرب
٥٣٤	باب الرخصة في ذلك	٥٢٥	باب ما جاء في قطع اللحم بالسكين	٥١٧	باب ما جاء في رجل يبدأ إذا انتعل	٥٠٦	باب ما جاء في الإمام
٥٣٤	باب ما جاء أن الأمنين أحق بالشر	٥٢٥	باب ما جاء في أكل اللحم كان أحب إلى رسول الله ﷺ	٥١٧	باب ما جاء في ترقيع الثوب	٥٠٧	باب ما جاء في طاعة الإمام
٥٣٤	باب ما جاء أن ساقى القوم آخرهم شربا	٥٢٦	باب ما جاء في الخل	٥١٧	باب ما جاء في النهي عن جلود السباع	٥٠٧	باب ما جاء في الاستفتاح بصعاليك المسلمين
٥٣٤	باب ما جاء أي الشراب كان أحب إلى رسول الله ﷺ	٥٢٦	باب ما جاء في أكل البطيخ بالرطب	٥١٧	باب ما جاء في نعل النبي	٥٠٧	باب ما جاء في الأجراس على الخيل
٥٣٤	أبواب البر والصلة عن رسول الله ﷺ	٥٢٦	باب ما جاء في أكل الفتاء بالرطب	٥١٧	باب ما جاء في كراهية المشي في النعل الواحدة	٥٠٧	باب ما جاء في طاعة الإمام
٥٣٤	باب ما جاء في بر الوالدين	٥٢٦	باب ما جاء في شرب أبوال الإبل	٥١٧	باب ما جاء في الرخصة في النعل الواحدة	٥٠٧	باب ما جاء في الاستفتاح بصعاليك المسلمين
٥٣٥	باب الفضل في رضا الوالدين	٥٢٦	باب الوضوء قبل الطعام وبعده	٥١٧	باب ما جاء في رجل يبدأ إذا انتعل	٥٠٧	باب ما جاء في طاعة الإمام
٥٣٥	باب ما جاء في عقوق الوالدين	٥٢٦	باب ما جاء في ترك الوضوء قبل الطعام	٥١٧	باب ما جاء في ترقيع الثوب	٥٠٧	باب ما جاء في الاستفتاح بصعاليك المسلمين
٥٣٥	باب ما جاء في إكرام صديق الوالد	٥٢٦	باب ما جاء في أكل الفتاء بالرطب	٥١٧	باب ما جاء في رخصة في النعل الواحدة	٥٠٧	باب ما جاء في طاعة الإمام
٥٣٥	باب ما جاء في بر الخالة	٥٢٦	باب ما جاء في أكل البطيخ بالرطب	٥١٧	باب ما جاء في رخصة في النعل الواحدة	٥٠٧	باب ما جاء في طاعة الإمام
٥٣٦	باب ما جاء في دعاء الوالدين	٥٢٦	باب ما جاء في أكل الفتاء بالرطب	٥١٧	باب ما جاء في رخصة في النعل الواحدة	٥٠٧	باب ما جاء في طاعة الإمام
٥٣٦	باب ما جاء في حق الوالدين	٥٢٦	باب ما جاء في أكل الفتاء بالرطب	٥١٧	باب ما جاء في رخصة في النعل الواحدة	٥٠٧	باب ما جاء في طاعة الإمام
٥٣٦	باب ما جاء في قطيعة الرحم	٥٢٦	باب ما جاء في أكل الفتاء بالرطب	٥١٧	باب ما جاء في رخصة في النعل الواحدة	٥٠٧	باب ما جاء في طاعة الإمام
٥٣٦	باب ما جاء في صلة الرحم	٥٢٦	باب ما جاء في أكل الفتاء بالرطب	٥١٧	باب ما جاء في رخصة في النعل الواحدة	٥٠٧	باب ما جاء في طاعة الإمام

فهرس أبواب «جامع

الترمذي» للمجلد الثاني

أبواب الأطعمة عن رسول الله ﷺ

باب ما جاء على ما كان يأكل النبي

باب ما جاء في أكل الأرنب

باب ما جاء في أكل الضب

باب ما جاء في أكل الضبع

باب ما جاء في أكل لحوم الخيل

باب ما جاء في لحوم الحمر أهلية

باب ما جاء في الأكل في آنية كفار

الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين
٥٦٨	باب ما جاء في القافة	٥٥٩	باب ما جاء في أجر الكاهن	٥٤٧	باب ما جاء في المزاح	٣٦٥٢٦	باب ما جاء في حب الولد
٥٦٩	باب ما جاء في حث النبي	٥٥٩	باب في كراهية التعليق	٥٤٧	باب ما جاء في المرء	٥٣٧	باب ما جاء في رحمة الولد
	على الهدية	٥٥٩	باب ما جاء في تبريد الحمى	٥٤٧	باب ما جاء في المداراة	٥٣٧	باب ما جاء في النفقة على البنات
٥٦٩	باب ما جاء في كراهية الرجوع		بالماء	٥٤٨	باب ما جاء في الاقتصاد في الحب	٥٣٧	باب ما جاء في رحمة اليتيم
	في الهبة	٥٥٩	باب ما جاء في الغيلة		والبغض	٥٣٧	باب ما جاء في رحمة الصبيان
٥٦٩	أبواب القدر عن رسول الله ﷺ	٥٦٠	باب ما جاء في دواء ذات	٥٤٨	باب ما جاء في الكبر	٥٣٨	باب ما جاء في رحمة الناس
٥٦٩	باب ما جاء من التشديد في		الجنب	٥٤٨	باب ما جاء في حسن الخلق	٥٣٨	باب في النصيحة
	الخوض في القدر	٥٦٠	باب ما جاء في العسل	٥٤٩	باب ما جاء في الإحسان والعفو	٥٣٨	باب ما جاء في شفقة المسلم على
٥٧٠	باب ما جاء في الشقاء والسعادة	٥٦١	أبواب الفرائض عن رسول الله ﷺ	٥٤٩	باب ما جاء في زيارة الإخوان		المسلم
٥٧١	باب ما جاء أن الأعمال		بالحوائيم	٥٤٩	باب ما جاء في الحياة	٥٣٩	باب ما جاء في السر على
	باب ما جاء كل مولود يولد على	٥٦١	باب ما جاء فيمن ترك ما لا	٥٤٩	باب ما جاء في التآني والعجلة		المسلمين
٥٧١	الفطرة		فلورثته	٥٤٩	باب ما جاء في الرفق	٥٣٩	باب ما جاء في الذب عن
٥٧١	باب ما جاء لا يرد القدر إلا	٥٦١	باب ما جاء في تعليم الفرائض	٥٥٠	باب ما جاء في دعوة المظلوم		المسلم
	الدعاء	٥٦١	باب ما جاء في ميراث البنات	٥٥٠	باب ما جاء في خلق النبي	٥٣٩	باب ما جاء في كراهية الهجرة
٥٧١	باب ما جاء أن القلوب بين أصبعي		باب ما جاء في ميراث بنت	٥٥٠	باب ما جاء في حسن العهد	٥٣٩	باب ما جاء في مواساة الأخ
	الرحمن	٥٦٢	الابن مع بنت الصلب	٥٥٠	باب ما جاء في معالي الأخلاق	٥٤٠	باب ما جاء في الغيبة
٥٧٢	باب ما جاء أن الله كتب كتابا		باب ما جاء في ميراث الإخوة من	٥٥٠	باب ما جاء في اللعن واللعن	٥٤٠	باب ما جاء في الحسد
	لأهل الجنة وأهل النار	٥٦٢	الأب والأم	٥٥٠	باب ما جاء في كثرة الغضب	٥٤٠	باب ما جاء في التباغض
٥٧٢	باب ما جاء لا عدوى ولا هامة		باب ما جاء في ميراث العصابة	٥٥١	باب ما جاء في إجلال الكبير	٥٤٠	باب ما جاء في إصلاح ذات
	ولا صفر	٥٦٢	باب ما جاء في ميراث الجند	٥٥١	باب ما جاء في المتهاجرين		البين
٥٧٣	باب ما جاء أن الإيمان بالقدر	٥٦٣	باب ميراث الجددة	٥٥١	باب ما جاء في الصبر	٥٤٠	باب ما جاء في الخيانة والغش
	خيره وشره	٥٦٣	باب ما جاء في ميراث الجددة	٥٥١	باب ما جاء في ذي الوجهين	٥٤١	باب ما جاء في حق الجوار
٥٧٣	باب ما جاء أن النفس تموت		مع ابنها	٥٥١	باب ما جاء في المنام	٥٤١	باب ما جاء في الإحسان إلى
	حيث ما كتب لها	٥٦٣	باب ما جاء في ميراث الخال	٥٥١	باب ما جاء في العي		الخدام
٥٧٣	باب ما جاء لا ترد الرقي		باب ما جاء في الذي يموت	٥٥٢	باب ما جاء إن من البيان سحرا	٥٤١	باب النهي عن ضرب الخدام
	والدواء من قدر الله شيئا	٥٦٤	وليس له وارث	٥٥٢	باب ما جاء في التواضع		وشتهم
٥٧٣	باب ما جاء في القدرية		باب ما جاء في إبطال الميراث	٥٥٢	باب ما جاء في الظلم	٥٤١	باب ما جاء في أدب الخادم
٥٧٤	باب ما جاء في الرضاء بالقضاء	٥٦٤	بين المسلم والكافر	٥٥٢	باب ما جاء في ترك العيب للنعمة	٥٤٢	باب ما جاء في أدب الولد
٥٧٥	أبواب الفتن عن رسول الله ﷺ		باب ما جاء في إبطال ميراث	٥٥٢	باب ما جاء في معظم المؤمنين	٥٤٢	باب ما جاء في قبول الهدية والكافاة
٥٧٥	باب ما جاء لا يحل دم امرئ	٥٦٤	القاتل	٥٥٢	باب ما جاء في التجارب		عليها
	مسلم إلا بسأحدي ثلاث		باب ما جاء في ميراث المرأة	٥٥٢	باب ما جاء في المتشيع بما لم	٥٤٢	باب ما جاء في الشكر لمن
٥٧٦	باب ما جاء في تحريم الدماء	٥٦٤	من دية زوجها		يعطيه		أحسن إليك
	والأموال	٥٦٤	باب ما جاء أن الميراث للورثة	٥٥٣	باب ما جاء في الثناء بالمعروف	٥٤٢	باب ما جاء في صنائع المعروف
٥٧٦	باب ما جاء لا يحل لمسلم أن		والعقل للعصابة	٥٥٣	أبواب الطب عن رسول الله ﷺ	٥٤٢	باب ما جاء في المنحة
	يروع مسلما	٥٦٥	باب ما جاء في الرجل يسلم على	٥٥٣	باب ما جاء في الحمية	٥٤٣	باب ما جاء في إمطة الأذى عن
٥٧٦	باب ما جاء في إشارة الرجل		يدي الرجل	٥٥٣	باب ما جاء في الدواء والحث		الطريق
	على أخيه بالسلاح	٥٦٥	باب من يرث الولاء		عليه	٥٤٣	باب ما جاء أن المجالس
٥٧٦	باب النهي عن تعاطي السيف	٥٦٥	أبواب الوصايا عن رسول الله ﷺ	٥٥٤	باب ما جاء ما يطعم المريض		بالأمانة
	مسلولاً	٥٦٥	باب ما جاء في الوصية بالثلث	٥٥٤	باب ما جاء لا تكرهوا مرضاكم	٥٤٣	باب ما جاء في السخاء
٥٧٦	باب من صلى الصبح فهو في ذمة	٥٦٦	باب ما جاء في الوصية بالثلث	٥٥٤	باب ما جاء في الحبة السوداء	٥٤٣	باب ما جاء في البخل
	الله عز وجل	٥٦٦	باب ما جاء في الحث على	٥٥٤	باب ما جاء في شرب أبوال الإبل	٥٤٤	باب ما جاء في النفقة على الأهل
٥٧٦	باب ما جاء في لزوم الجماعة		الوصية	٥٥٤	باب من قتل نفسه بسم أو غيره	٥٤٤	باب ما جاء في الضيافة
٥٧٧	باب ما جاء في نزول	٥٦٦	باب ما جاء أن النبي	٥٥٥	باب ما جاء في التدوي بالمسكر	٥٤٤	باب ما جاء في السعي على الأرملة
	العذاب إذا لم يغير المنكر	٥٦٦	لم يوص	٥٥٥	باب ما جاء في السعوط		واليتيم
٥٧٧	باب ما جاء في الأمر بالمعروف	٥٦٧	باب ما جاء لا وصية لوارث	٥٥٥	باب ما جاء في كراهية الكي	٥٤٤	باب ما جاء في طلاقه الوجه
	والنهي عن المنكر	٥٦٧	باب ما جاء يبدأ بالدين قبل	٥٥٥	باب ما جاء في الرخصة في ذلك		وحسن البشر
٥٧٧	باب ما جاء في تغيير المنكر		الوصية	٥٥٥	باب ما جاء في الرحمة في ذلك	٥٤٥	باب ما جاء في الصدق والكذب
	باليد أو باللسان أو بالقلب	٥٦٧	باب ما جاء في الرجل يتصدق	٥٥٥	باب ما جاء في الحجامة	٥٤٥	باب ما جاء في الفحش
٥٧٨	باب أفضل الجهاد كلمة عدل		أو يعتق عند الموت	٥٥٦	باب ما جاء في التدوي بالحناء	٥٤٥	باب ما جاء في اللعنة
	عند سلطان جائر	٥٦٧	أبواب الولاء عن رسول الله ﷺ	٥٥٦	باب ما جاء في كراهية الرقية	٥٤٥	باب ما جاء في تعليم النسب
٥٧٨	باب سؤال النبي ثلاثاً في أمته	٥٦٧	باب ما جاء الولاء لمن أعتق	٥٥٦	باب ما جاء في الرخصة في ذلك	٥٤٦	باب ما جاء في دعوة الأخ لأخيه
٥٧٨	باب ما جاء في الرجل يكون في		باب النهي عن بيع الولاء	٥٥٧	باب ما جاء في الرقية بالمعوذتين		بظهر الغيب
	الفتنة	٥٦٧	وهبته	٥٥٧	باب ما جاء في الرقية من العين	٥٤٦	باب ما جاء في الشتم
٥٧٩	باب ما جاء في رفع الأمانة	٥٦٧	باب ما جاء فيمن تولى غير	٥٥٧	باب ما جاء أن العين حق	٥٤٦	باب ما جاء في قول المعروف
٥٧٩	باب لتركين سنن من كان		مواليه أو ادعى إلى غير أبيه	٥٥٧	باب ما جاء في أخذ الأجر على	٥٤٦	باب ما جاء في فضل المملوك
	قبلكم	٥٦٨	باب ما جاء في الرجل ينتفي	٥٥٨	باب ما جاء في الرقي والأدوية	٥٤٣	باب ما جاء في معاشرته الناس
٥٧٩	باب ما جاء في كلام السباع		من ولده	٥٥٨	باب ما جاء في الكفاءة والمعجزة	٥٤٦	باب ما جاء في ظن السوء

الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين
٦٤١	باب ما جاء في خلود أهل الجنة وأهل النار	٦١١	باب ما جاء أن الغنى عنى النفس	٥٩٦	أبواب الرؤيا عن رسول الله ﷺ	٥٨٠	باب ما جاء في انشقاق القمر
٦٤٢	باب ما جاء صفت الجنة بالكثرة وحفت النار بالشهوات	٦١١	باب ما جاء في أخذ المال	٥٩٦	باب أن رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة	٥٨٠	باب ما جاء في الخسف
٦٤٢	باب ما جاء في احتجاج الجنة والنار	٦١٢	باب ما جاء في كراهية كثرة الأكل	٥٩٦	باب ذهبت النبوة وبقيت المبشرات	٥٨٠	باب ما جاء في طلوع الشمس من مغربها
٦٤٢	باب ما جاء ما لأذى أهل الجنة	٦١٢	باب ما جاء في الرياء والسمنة	٥٩٦	باب ما جاء في قول النبي : «من رآني في المنام فقد رآني»	٥٨١	باب ما جاء في خروج يأجوج ومأجوج
٦٤٢	باب ما جاء ما لأذى أهل الجنة	٦١٤	باب الصبر مع من أحب	٥٩٧	باب ما جاء إذا رأى في المنام ما يكره ما يصنع	٥٨١	باب ما جاء في صفة المارقة
٦٤٢	باب ما جاء في كلام الحور العين	٦١٤	باب ما جاء في البر والإثم	٥٩٧	باب ما جاء في تعبير الرؤيا	٥٨١	باب ما جاء في الأثر
٦٤٢	باب ما جاء في صفة أنهار الجنة	٦١٤	باب ما جاء في إعلام الحب	٥٩٧	باب ما جاء في الذي يكذب في حلمه	٥٨٢	باب ما جاء في أهل الشام
٦٤٢	أبواب صفة جهنم عن رسول الله ﷺ	٦١٥	باب كراهية المحدث والمداحين	٥٩٨	باب ما جاء في رؤيا النبي في الميزان والدلو	٥٨٢	باب لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض
٦٤٢	باب ما جاء في صفة النار	٦١٥	باب ما جاء في صفة المؤمن	٥٩٨	أبواب الشهادة عن رسول الله ﷺ	٥٨٢	باب ما جاء أنه تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم
٦٤٢	باب ما جاء في صفة قعر جهنم	٦١٥	باب ما جاء في البلاء	٦٠٠	أبواب الزهد عن رسول الله ﷺ	٥٨٢	باب ما جاء ستكون فتنة كقطع الليل المظلم
٦٤٢	باب ما جاء في عظم أهل النار	٦١٦	باب ما جاء في ذهاب البصر	٦٠١	باب ما جاء في المبادرة بالعمل	٥٨٣	باب ما جاء في الهرج
٦٤٢	باب ما جاء في صفة شراب أهل النار	٦١٧	باب ما جاء في حفظ اللسان	٦٠٢	باب ما جاء في ذكر الموت	٥٨٣	باب ما جاء في اتخاذ السيف من خشب
٦٤٥	باب ما جاء في صفة طعام أهل النار	٦١٨	باب ما جاء في شأن الحساب والقصاص	٦٠٢	باب ما جاء في إندار النبي قومه	٥٨٣	باب ما جاء في أشراط الساعة
٦٤٦	باب ما جاء أن ناركم هذه جزء من سبعين جزءا من نار جهنم	٦١٩	باب ما جاء في شأن الحشر	٦٠٢	باب ما جاء في فضل البكاء من خشية الله تعالى	٥٨٤	باب ما جاء في قول النبي : «بعثت أنا والساعة كهاتين»
٦٤٦	باب ما جاء أن للنار نفسين وما ذكر من يخرج من النار من أهل التوحيد	٦٢٠	باب ما جاء في العرض	٦٠٣	باب ما جاء في قول النبي : «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا»	٥٨٥	باب ما جاء في قتال الترك
٦٤٨	باب ما جاء أن أكثر أهل النار النساء	٦٢١	باب ما جاء في الصور	٦٠٣	باب ما جاء من تكلم بالكلمة ليضحك الناس	٥٨٥	باب ما جاء إذا ذهب كسرى فلا كسرى بعده
٦٤٩	أبواب الإيمان عن رسول الله ﷺ	٦٢١	باب ما جاء في شأن الصراط	٦٠٣	باب ما جاء في قلة الكلام	٥٨٥	باب لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من قبل الحجاز
٦٤٩	باب ما جاء أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله	٦٢١	باب ما جاء في الشفاعة	٦٠٤	باب ما جاء في هوان الدنيا على الله	٥٨٦	باب ما جاء لا تقوم الساعة حتى يخرج كذابون
٦٤٩	باب ما جاء أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ويقوموا الصلاة	٦٢٣	باب ما جاء في صفة الحوض	٦٠٤	باب ما جاء أن الدنيا سجن للمؤمن وجنة الكافر	٥٨٦	باب ما جاء في ثقيف كذاب ومبير
٦٤٩	باب ما جاء في الإسلام على خمس	٦٢٣	باب ما جاء في صفة أواني الحوض	٦٠٤	باب ما جاء مثل الدنيا مثل أربعة نفر	٥٨٦	باب ما جاء في القرن الثالث
٦٤٩	باب ما وصف جبريل للنبي الإيمان والإسلام	٦٢٣	باب ما جاء في صفة أواني الحوض	٦٠٥	باب ما جاء في هم الدنيا وحبها	٥٨٦	باب ما جاء في الخلفاء
٦٥٠	باب ما جاء في إضافة الفرائض إلى الإيثار	٦٢٣	باب ما جاء في صفة أواني الحوض	٦٠٥	باب ما جاء في طول العمر للمؤمن	٥٨٧	باب ما جاء في الخلافة
٦٥١	باب في استكمال الإيمان والزيادة والنقصان	٦٢٣	باب ما جاء في صفة أواني الحوض	٦٠٥	باب ما جاء في أعمار هذه الأمة ما بين الستين إلى السبعين	٥٨٧	باب ما جاء أن الخلفاء من قريش إلى أن تقوم الساعة
٦٥١	باب ما جاء الحياء من الإيمان	٦٢٣	باب ما جاء في صفة أواني الحوض	٦٠٥	باب ما جاء في تقارب الزمن وقصر الأمل	٥٨٧	باب ما جاء في الأئمة المضلين
٦٥٢	باب ما جاء في حرمة الصلاة	٦٢٣	باب ما جاء في صفة أواني الحوض	٦٠٥	باب ما جاء في قصر الأمل	٥٨٨	باب ما جاء في المهدي
٦٥٣	باب ما جاء في ترك الصلاة	٦٢٣	باب ما جاء في صفة أواني الحوض	٦٠٥	باب ما جاء أن فتنة هذه الأمة في المال	٥٨٨	باب ما جاء في نزول عيسى بن مريم
٦٥٣	باب لا يزي الزاني وهو مؤمن	٦٢٣	باب ما جاء في صفة أواني الحوض	٦٠٥	باب ما جاء لو كان لابن آدم واديان من مال لا تبغى ثالثا	٥٨٨	باب ما جاء في الدجال
٦٥٤	باب ما جاء المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده	٦٢٣	باب ما جاء في صفة أواني الحوض	٦٠٥	باب ما جاء قلب الشيخ شاب على حب اثنين	٥٨٩	باب ما جاء من أين يخرج الدجال
٦٥٤	باب ما جاء أن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا	٦٢٣	باب ما جاء في صفة أواني الحوض	٦٠٥	باب ما جاء في الزهادة في الدنيا	٥٨٩	باب ما جاء في فتنة الدجال
٦٥٤	باب في علامة المنافق	٦٢٣	باب ما جاء في صفة أواني الحوض	٦٠٥	باب ما جاء في الكفاف والصبر عليه	٥٩١	باب ما جاء في صفة الدجال
٦٥٥	باب ما جاء سباب المؤمن فسوق	٦٢٣	باب ما جاء في صفة أواني الحوض	٦٠٥	باب ما جاء في فضل الفقر	٥٩١	باب ما جاء في أن الدجال لا يدخل المدينة
٦٥٥	باب فيمن رمى أخاه بكفر	٦٢٣	باب ما جاء في صفة أواني الحوض	٦٠٥	باب ما جاء أن فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم	٥٩١	باب ما جاء في قتل عيسى بن مريم الدجال
٦٥٥	باب فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله	٦٢٣	باب ما جاء في صفة أواني الحوض	٦٠٥	باب ما جاء في معيشة النبي وأهله	٥٩٣	باب ما جاء في ذكر ابن صياد
		٦٢٣	باب ما جاء في صفة أواني الحوض	٦٠٥	باب ما جاء في معيشة أصحاب النبي		باب ما جاء في النهي عن سب الرياح

الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين
٦٨٦	باب ما جاء في يابني	٦٧٩	باب ما جاء في الرخصة في اتخاذ	٦٦٩	باب التسليم قبل الاستئذان	٦٥٦	باب افتراق هذه الأمة
٦٨٦	باب ما جاء في تعجيل اسم المولود	٦٧٩	الأنماط	٦٦٩	باب في كراهية طروق الرجل أهله ليلاً	٦٥٧	أبواب العلم عن رسول الله ﷺ
٦٨٧	باب ما يستحب من الأسماء	٦٧٩	باب ما جاء في ركوب ثلاثة على دابة	٦٦٩	باب ما جاء في ترتيب الكتاب	٦٥٧	باب إذا أراد الله بعبد خيراً فقهه في الدين
٦٨٧	باب ما جاء ما يكره من الأسماء	٦٧٩	باب ما جاء في نظرة الفجاءة	٦٧٠	باب في تعليم السريانية	٦٥٨	باب فضل طلب العلم
٦٨٧	باب ما جاء في تغيير الأسماء	٦٧٩	باب ما جاء في احتجاب النساء من الرجال	٦٧٠	باب ما جاء في مكانة المشركين	٦٥٨	باب ما جاء في كتمان العلم
٦٨٧	باب ما جاء في أسماء النبي	٦٧٩	باب ما جاء في النهي عن الدخول على النساء إلا بإذن أزواجهن	٦٧٠	باب كيف يكتب إلى أهل الشرك	٦٥٨	باب ما جاء في الاستيصاء بمن يطلب العلم
٦٨٧	باب ما جاء في كراهية الجمع بين اسم النبي وكنيته	٦٧٩	باب ما جاء في تحذير فتنة النساء	٦٧٠	باب ما جاء في ختم الكتاب	٦٥٨	باب ما جاء في ذهاب العلم
٦٨٨	باب ما جاء إن من الشعر حكمة	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب كيف السلام	٦٥٨	باب ما جاء في فممن يطلب بعلمه الدنيا
٦٨٨	باب ما جاء في إنشاد الشعر	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٥٩	باب فيممن يطلب بعلمه الدنيا
٦٨٩	باب ما جاء لأن يمتلئ جوف أحدكم قبحاً خير له من أن يمتلئ شعراً	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٥٩	باب في الحث على تبليغ السماع
٦٨٩	باب ما جاء في الفصاحة والبيان	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٥٩	باب في تعظيم الكذب على رسول الله ﷺ
٦٩٠	أبواب أمثال النبي عن رسول الله ﷺ	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٥٩	باب ما جاء فيممن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب
٦٩٠	باب ما جاء في مثل الله عز وجل لعباده	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٦٠	باب ما جاء فيممن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب
٦٩١	باب ما جاء مثل النبي والأنبياء صلى الله عليه وعليهم أجمعين وسلم	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٦٠	باب ما جاء فيممن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب
٦٩١	باب ما جاء مثل الصلاة والصيام والصدقة	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٦٠	باب ما جاء فيممن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب
٦٩٢	باب ما جاء مثل المؤمن القارئ للقرآن وغير القارئ	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٦٠	باب ما جاء فيممن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب
٦٩٢	باب ما جاء مثل الصلوات الخمس	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٦٠	باب ما جاء فيممن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب
٦٩٣	باب ما جاء مثل ابن آدم وأجله وأمله	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٦٠	باب ما جاء فيممن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب
٦٩٤	أبواب فضائل القرآن عن رسول الله ﷺ	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٦٠	باب ما جاء فيممن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب
٦٩٤	باب ما جاء في فضل فاتحة الكتاب	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٦٠	باب ما جاء فيممن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب
٦٩٤	باب ما جاء في سورة البقرة وآية الكرسي	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٦٠	باب ما جاء فيممن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب
٦٩٥	باب ما جاء في آخر سورة البقرة	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٦٠	باب ما جاء فيممن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب
٦٩٥	باب ما جاء في آل عمران	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٦٠	باب ما جاء فيممن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب
٦٩٦	باب ما جاء في سورة الكهف	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٦٠	باب ما جاء فيممن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب
٦٩٦	باب ما جاء في يس	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٦٠	باب ما جاء فيممن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب
٦٩٦	باب ما جاء في حم الدخان	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٦٠	باب ما جاء فيممن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب
٦٩٧	باب ما جاء في سورة الملك	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٦٠	باب ما جاء فيممن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب
٦٩٧	باب ما جاء في إذا زلزلت	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٦٠	باب ما جاء فيممن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب
٦٩٨	باب ما جاء في سورة الإخلاص وفي سورة إذا زلزلت	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٦٠	باب ما جاء فيممن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب
٦٩٨	باب ما جاء في سورة الإخلاص	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٦٠	باب ما جاء فيممن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب
٦٩٩	باب ما جاء في المعوذتين	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٦٠	باب ما جاء فيممن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب
٦٩٩	باب ما جاء في فضل قارئ القرآن	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٦٠	باب ما جاء فيممن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب
٧٠٠	باب ما جاء في فضل القرآن	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٦٠	باب ما جاء فيممن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب
٧٠٠	باب ما جاء في تعليم القرآن	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٦٠	باب ما جاء فيممن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب
٧٠٠	باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ما له من الأجر	٦٨٠	باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة	٦٧٠	باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول	٦٦٠	باب ما جاء فيممن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب

الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين
٨٢٦	أبواب المناقب عن رسول الله ﷺ	٧٩٠	باب ما جاء في الدعاء إذا أصبح وإذا أمسى	٧٦٨	سورة الذاريات	٧٠٢	باب ما جاء كيف كانت قراءة النبي ﷺ
٨٢٦	باب ما جاء في فضل النبي ﷺ	٧٩١	باب ما جاء في الدعاء إذا أوى إلى فراشه	٧٦٨	سورة الطور	٧٠٣	أبواب القراءات عن رسول الله ﷺ
٨٢٨	باب ما جاء في ميلاد النبي ﷺ	٧٩٢	باب ما جاء فيمن يقرأ من القرآن عند المنام	٧٧٠	سورة النجم	٧٠٥	باب ما جاء أن القرآن أنزل على سبعة أحرف
٨٢٨	باب ما جاء في بدء نبوة النبي ﷺ	٧٩٢	باب ما جاء في التسييح والتكبير والتحميد عند المنام	٧٧٠	سورة القمر	٧٠٧	أبواب التفسير عن رسول الله ﷺ
٨٢٩	باب ما جاء في مبعث النبي ﷺ وابن كم كان حين بعث	٧٩٢	باب ما جاء في الدعاء إذا انتبه من الليل	٧٧١	سورة الواقعة	٧٠٧	باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه
٨٢٩	باب ما جاء في آيات نبوة النبي ﷺ وما قد خصه الله به	٧٩٣	باب ما جاء في الدعاء إذا قام من الليل إلى الصلاة	٧٧١	سورة الحديد	٧٠٨	ومن سورة فاتحة الكتاب
٨٣١	باب ما جاء كيف كان ينزل الرحي على النبي ﷺ	٧٩٣	باب ما جاء في الدعاء عند افتتاح الصلاة بالليل	٧٧٢	سورة المجادلة	٧٠٩	ومن سورة البقرة
٨٣١	باب ما جاء في صفة النبي ﷺ	٧٩٤	باب ما جاء في الدعاء عند سجد	٧٧٣	سورة الحشر	٧١٥	ومن سورة آل عمران
٨٣٢	باب ما جاء في خاتم النبوة	٧٩٤	باب ما جاء في الدعاء عند سجد	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧١٩	ومن سورة النساء
٨٣٣	باب ما جاء في سن النبي ﷺ وابن كم كان حين مات	٧٩٦	باب ما جاء في الدعاء عند سجد	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٢٤	ومن سورة المائدة
٨٣٤	مناقب أبي بكر الصديق ؓ	٧٩٦	باب ما جاء في الدعاء عند سجد	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٢٨	ومن سورة الأنعام
	واسمه عبد الله ابن عثمان ولقبه عتيق	٧٩٦	باب ما جاء في الدعاء عند سجد	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٢٩	ومن سورة الأعراف
٨٣٨	مناقب أبي حفص عمر بن الخطاب ؓ	٧٩٦	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٣١	ومن سورة الأنفال
٨٤٠	مناقب عثمان بن عفان ؓ وله كنيان يقال: أبو عمرو وأبو عبد الله	٧٩٧	باب ما يقول إذا خرج من بيته	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٣٢	ومن سورة التوبة
٨٤٣	مناقب علي بن أبي طالب ؓ	٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٣٧	ومن سورة يونس
٨٤٧	مناقب أبي محمد طلحة بن عبيد الله ؓ	٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٣٧	ومن سورة هود
٨٤٨	مناقب الزبير بن العوام ؓ	٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٣٩	سورة يوسف
٨٤٨	مناقب عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف الزهري ؓ	٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٣٩	سورة الرعد
٨٤٩	مناقب أبي إسحاق سعد بن أبي وقاص ؓ واسم أبي وقاص مالك بن وهيب	٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٣٩	سورة إبراهيم
٨٤٩	مناقب أبي الأعور واسمه سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ؓ	٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٤٠	سورة الحجر
٨٥٠	مناقب أبي عبيدة عامر بن الجراح ؓ	٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٤١	من سورة النحل
٨٥٠	مناقب أبي الفضل عم النبي ﷺ وهو العباس بن عبد المطلب	٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٤١	سورة بني إسرائيل
٨٥٠	مناقب جعفر بن أبي طالب ؓ	٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٤٤	سورة الكهف
٨٥١	مناقب أبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالب ؓ	٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٤٦	من سورة مريم
٨٥٣	مناقب أهل بيت النبي ﷺ	٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٤٧	من سورة طه
٨٥٤	مناقب معاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبي بن كعب وأبي عبيدة بن الجراح	٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٤٨	من سورة الأنبياء
٨٥٥	مناقب سلمان الفارسي ؓ	٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٤٨	من سورة الحج
٨٥٥	مناقب عمار بن ياسر وكنيته أبو القحطان ؓ	٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٤٩	من سورة المؤمن
٨٥٥	مناقب أبي ذر الغفاري ؓ	٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٥٠	سورة النور
٨٥٦	مناقب عبد الله بن سلام ؓ	٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٥٣	ومن سورة الفرقان
٨٥٦	مناقب عبد الله بن مسعود ؓ	٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٥٣	سورة الشعراء
٨٥٧	مناقب حذيفة بن اليمان ؓ	٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٥٤	سورة النمل
٨٥٧	مناقب زيد بن حارثة ؓ	٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٥٤	سورة القصص
٨٥٨	مناقب أسامة بن زيد ؓ	٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٥٤	سورة العنكبوت
٨٥٨	مناقب جرير بن عبد الله البجلي ؓ	٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٥٤	سورة الروم
		٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٥٥	سورة لقمان
		٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٥٥	سورة السجدة
		٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٥٦	سورة الأحزاب
		٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٦٠	سورة سبأ
		٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٦٠	سورة الملائكة
		٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٦٠	سورة يس
		٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٦٠	سورة الصافات
		٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٦١	سورة ص
		٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٦١	سورة الزمر
		٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٦٢	سورة المؤمن
		٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٦٣	سورة السجدة
		٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٦٤	سورة الشورى
		٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٦٤	سورة الزخرف
		٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٦٥	سورة الدخان
		٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٦٥	سورة الأحقاف
		٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٦٦	سورة محمد
		٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٦٦	سورة الفتح
		٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٦٧	سورة الحجرات
		٧٩٧	باب ما يقول إذا دخل السوق	٧٧٣	سورة الممتحنة	٧٦٨	سورة ق

الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين	الصفحة	العناوين
٩٠٨	باب ما جاء في كلام رسول الله ﷺ	٨٩٥	باب ما جاء في تقنع رسول الله ﷺ	٨٨٣	«سَمَائِلُ التِّرْمِذِيِّ»	٨٥٨	مناقب عبد الله بن العباس ؓ
٩٠٨	حديث أم زرع	٨٩٥	باب ما جاء في جلسة رسول الله ﷺ	٨٨٣	باب ما جاء في خلق رسول الله ﷺ	٨٥٩	مناقب عبد الله بن عمر ؓ
٩٠٩	باب ما جاء في صفة نوم رسول الله ﷺ	٨٩٥	باب ما جاء في تكأة رسول الله ﷺ	٨٨٥	باب ما جاء في خاتم النبوة	٨٥٩	مناقب أنس بن مالك ؓ
٩٠٩	باب ما جاء في عبادة رسول الله ﷺ	٨٩٥	باب ما جاء في اتكاء رسول الله ﷺ	٨٨٦	باب ما جاء في شعر رسول الله ﷺ	٨٥٩	مناقب أبي هريرة ؓ
٩١٢	باب صلاة الضحى	٨٩٥	باب ما جاء في أكل رسول الله ﷺ	٨٨٦	باب ما جاء في ترجل رسول الله ﷺ	٨٦٠	مناقب معاوية بن أبي سفيان ؓ
٩١٣	باب صلاة التطوع في البيت	٨٩٦	باب ما جاء في صفة أكل رسول الله ﷺ	٨٨٦	باب ما جاء في ثياب رسول الله ﷺ	٨٦٠	مناقب عمرو بن العاص ؓ
٩١٣	باب ما جاء في صوم رسول الله ﷺ	٨٩٦	باب ما جاء في صفة خبز رسول الله ﷺ	٨٨٧	باب ما جاء في شيب رسول الله ﷺ	٨٦١	مناقب خالد بن الوليد ؓ
٩١٥	باب ما جاء في قراءة رسول الله ﷺ	٨٩٦	باب ما جاء في صفة إدام رسول الله ﷺ	٨٨٧	باب ما جاء في شيب رسول الله ﷺ	٨٦١	مناقب سعد بن معاذ ؓ
٩١٦	باب ما جاء في بكاء رسول الله ﷺ	٨٩٧	باب ما جاء في صفة إدام رسول الله ﷺ	٨٨٨	باب ما جاء في كحل رسول الله ﷺ	٨٦١	مناقب قيس بن سعد بن عبادة
٩١٦	باب ما جاء في فراش رسول الله ﷺ	٩٠٠	باب ما جاء في صفة وضوء رسول الله ﷺ عند الطعام	٨٨٨	باب ما جاء في لباس رسول الله ﷺ	٨٦١	مناقب جابر بن عبد الله ؓ
٩١٦	باب ما جاء في تواضع رسول الله ﷺ	٩٠٠	باب ما جاء في قول رسول الله ﷺ	٨٩٠	باب ما جاء في عيش رسول الله ﷺ	٨٦١	مناقب مصعب بن عمير ؓ
٩١٨	باب ما جاء في خلق رسول الله ﷺ	٩٠١	باب ما جاء في قدح رسول الله ﷺ	٨٩٠	باب ما جاء في خف رسول الله ﷺ	٨٦٢	مناقب البراء بن مالك ؓ
٩٢١	باب ما جاء في حياة رسول الله ﷺ	٩٠١	باب ما جاء في صفة فاكهة رسول الله ﷺ	٨٩٠	باب ما جاء في نعل رسول الله ﷺ	٨٦٢	مناقب أبي موسى الأشعري ؓ
٩٢١	باب ما جاء في حجامه رسول الله ﷺ	٩٠٢	باب ما جاء في صفة شراب رسول الله ﷺ	٨٩١	باب ما جاء في ذكر خاتم رسول الله ﷺ	٨٦٢	مناقب سهل بن سعد ؓ
٩٢١	باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ	٩٠٢	باب ما جاء في صفة شرب رسول الله ﷺ	٨٩٢	باب ما جاء في أن النبي رسول الله ﷺ	٨٦٢	باب ما جاء في فضل من رأى النبي وصحبه
٩٢٢	باب ما جاء في عيش النبي	٩٠٣	باب ما جاء في تعطر رسول الله ﷺ	٨٩٣	باب ما جاء في صفة سيف رسول الله ﷺ	٨٦٢	باب ما جاء في فضل من بايع تحت الشجرة
٩٢٤	باب ما جاء في سن رسول الله ﷺ	٩٠٣	باب كيف كان كلام رسول الله ﷺ	٨٩٣	باب ما جاء في صفة درع رسول الله ﷺ	٨٦٢	فيمن سب أصحاب النبي
٩٢٤	باب ما جاء في وفاة رسول الله ﷺ	٩٠٤	باب ما جاء في ضحك رسول الله ﷺ	٨٩٣	باب ما جاء في صفة مغفر رسول الله ﷺ	٨٦٣	باب ما جاء في فضل فاطمة ؓ
٩٢٦	باب ما جاء في ميراث رسول الله ﷺ	٩٠٤	باب ما جاء في صفة مزاح رسول الله ﷺ	٨٩٣	باب ما جاء في صفة غفر رسول الله ﷺ	٨٦٤	من فضل عائشة ؓ
٩٢٧	باب ما جاء في رؤية رسول الله ﷺ في المنام تمت	٩٠٥	باب ما جاء في صفة كلام رسول الله ﷺ في الشعر	٨٩٤	باب ما جاء في مشية رسول الله ﷺ	٨٦٥	فضل خديجة ؓ
						٨٦٦	باب ما جاء في أي دور الأنصار
						٨٦٦	باب ما جاء في فضل المدينة
						٨٦٧	باب ما جاء في فضل مكة
						٨٦٧	باب ما جاء في فضل العرب
						٨٦٨	باب ما جاء في فضل العجم
						٨٦٩	باب ما جاء في فضل اليمن
						٨٧٠	باب ما جاء في غفار وأسلم وجهينة ومزينة
						٨٧٠	باب ما جاء في ثقيف وبني حنيفة
						٨٧١	باب ما جاء في كتاب العِلَلِ
						٨٧٢	
						٨٧٢	
						٨٧٤	

تَرْجَمَةُ صَاحِبِ «الْعَرَفِ الشَّذِيِّ» ﷺ

هو الشيخ الإمام المحدث الكبير إمام العصر مولانا أنور شاه بن الشيخ معظم شاه بن شاه عبد الكبير، ينتهي نسبه إلى الشيخ مسعود البروري الكشميري. جاء سلفه من «بغداد» إلى «ملتان» فرحوا منها إلى «لاهور»، ومنها إلى «كشمير»، وكان والده شيخا كبيرا في الطريقة السهروردية، وتسلسلت هذه الطريقة في سلسلة نسبه صلبا بعد صلب.

أخذ مبادئ قراءاته على والده ثم على علماء كورته وبلاده في «كشمير» ونواحيه، ثم وصل إلى أكبر مراكز العلم بالهند «دار العلوم ديوبند» قرأ بـ «ديوبند» على شيخ العالم الشيخ محمود حسن جزئين آخرين من «الهداية» و«صحيح البخاري» و«سنن أبي داود» و«جامع الترمذي»، وعلى غيره بقية كتب الحديث.

وبعد الفراغ صار مدرسا للحديث بـ «دار العلوم ديوبند» ونائبا عن شيخه ثم صدر المدرسين سنة ١٣٢٢هـ، وهو مدرس الصحاح الست وأمّهات الحديث، وبعد زمان ترك منصب صدارة التدريس ورحل إلى «دهابيل» سنة ١٣٤٦هـ وأسس الجامعة الإسلامية وإدارة التأليف والنشر بها. قضى جميع عمره الميمون في التدريس والتأليف والوعظ والتذكير إلى أن حان أجله المحتوم وتوفي بـ «ديوبند» في شهر صفر سنة ١٣٥٦هـ.

وله غاية سبق في التصنيف والتأليف والتحقيق مع إمعان النظر ودقته. ومن ملفوظاته في أثناء دراسة «جامع الترمذي» المدونة باسم «العرف الشذي» الذي علقناها على «جامع الترمذي» على كل صفحة ما تتعلق بها.

أثنى عليه أكثر علماء الهند والعرب بكلمات بليغة: منها ما قال مولانا أشرف علي التهانوي ﷺ: إن وجود مثله في الملة الإسلامية آية على أن الإسلام دين حق وصدق. وقال مولانا حبيب الرحمن العثماني مدير «دار العلوم ديوبند» ﷺ: إنه مكتبة حية ناطقة تمشي على الأرض.

مُقَدِّمَةٌ «الْعَرَفِ الشَّذِيِّ»

حمداً لمنعم الآلاء العظام ومالك زمام الأنام على ما وفّقنا لشرح معاني الآثار وحل مشكل الأخبار، وألهمنا اختيار ميزان الاعتدال، صادقين عما قيل أو قال، وهدانا لما هو عمدة القاري ومشكاة الساري وفي فيض فتح من الباري، ونور قلوبنا بنور الهداية، وشرح صدورنا بفيض نصّ الرسالة. والصلاة والسلام على من أرسله شافياً لجميع السقام، وسبباً للفوز والسعادة يوم القيام، وأطلععه على ما شاء من الأمور العظام، وعلى آله وأصحابه الغرر الكرام الذين حازوا النعم الجسام - وهم نجوم الاهتداء وسبب الفلاح بأيهم أردنا الاقتداء، سيما الخلفاء البررة الذين هم كالأصول الأربعة - وتبعهم إلى يوم الدين. وبعد، فيقول العبد المقتدر إلى رحمة الله المقتدر، وفّق الله لامثال الأمر والانتها عن المنكر، المدعو بمحمد چراغ - وقاه الله عما زاع - حاكياً عن لسان الشيخ العلامة الخبر الفهامة مولانا وأستاذنا سيدي محمد أنور شاه - كان الله مولاه - أخبرنا الشيخ محمود الدهر وفريد العصر مولانا محمود حسن، أخبرنا الشيخ قاسم العلوم والخيرات مولانا محمد قاسم النانوتوي، أخبرنا الشيخ الشاه عبد الغني الدهلوي - طيب الله ثراه -، أخبرنا الشيخ المشتهر في الآفاق الشاه محمد إسحاق الدهلوي. وقال مولانا ومرشدنا محمود حسن مد ظله العالی: حصل لي الإجازة من مرشدنا مولانا رشيد أحمد الكنگوهي المرحوم، أخبرنا الشيخ الشاه عبد الغني الدهلوي ﷺ، أخبرنا الشيخ المشتهر في الآفاق الشاه محمد إسحاق. وأيضاً قال: حصل لي الإجازة من مولانا أحمد علي السهارنفوري ﷺ ومولانا محمد مظهر النانوتوي ﷺ ومولانا عبد الرحمن الهاني بتي. وقال مولانا أحمد علي ومن بعده: أخبرنا الشيخ المشتهر في الآفاق الشاه محمد إسحاق ﷺ، قال: حصل لي الإجازة والسماعة والقراءة من الشيخ الأجل والخبر الأجل الذي فاق بين الأقران بالتميز، أعني الشيخ عبد العزيز ﷺ، وحصل له الإجازة والقراءة والسماعة عن والده الشيخ ولي الله بن الشاه عبد الرحيم الدهلوي، أخبرنا الشيخ أبو الطاهر المدني، أخبرنا الشيخ والذي إبراهيم الكردي عن الشيخ المزاحي، عن الشهاب أحمد السبكي، عن الشيخ النجم الغيطي، عن الزين زكريا، عن العز عبد الرحيم، عن الشيخ عمر المراغي، عن الفخر بن البخاري، عن عمر بن طبرزد البغدادي ﷺ، أخبرنا الشيخ أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم إلخ. وليعلم أن للسند منا إلى صاحب الشريعة ﷺ قطعات: الأولى: منا إلى الشاه محمد إسحاق، وهي غير مذكورة في الكتاب. والثانية: من الشاه محمد إسحاق إلى عمر بن طبرزد البغدادي، وهي مذكورة في الكتاب قبل التسمية؛ لكونها سائرة في بعض البلاد لا في بعض. والثالثة: من البغدادي إلى الإمام الترمذي، وهي مذكورة في الكتاب بعد التسمية؛ لاشتغالها في أكثر البلاد. والرابعة: من المصنف إلى فصّ الرسالة ﷺ. ومتكفلها الإمام المصنف.

مَقْدَمَةُ «نَفْعُ قُوتِ الْمُغْتَذِي»

بسم الله الرحمن الرحيم

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّهِ، سَيِّدِ كُلِّ الرِّجَالِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، تَضَاعَفَ كَلًا بِالْدارين، كالأقوال والأفعال. أما بعد! فيقول الدمنتي اليعمودي علي بن سليمان - الراجي من ربه الرحمن له وكل موحد عموم الغفران -: هذا هو المختصر الرابع مما وعدت بوضعه علي الكتب الستة، وهو تعليق علي جامع أبي عيسى الترمذي بنمط ما علّفته علي صحيح «خ» المسمي بـ «روح التوشيح»، وعلي صحيح «م» المسمي بـ «وشي الديباج»، وعلي سنن «و» المسمي بـ «درج مرقاة الصعود». وسميته «نفع قوت المغتذي علي جامع الترمذي»، جعله الله تعالى خالصا لوجه الكريم، موجبا للفوز بجناب النعيم. مقدمة: قال الحافظ أبو الفضل بن طاهر في «شروط الأئمة». لم ينقل عن واحد من الأئمة الخمسة أنه قال: شرطت بكتابي هذا أن أخرج علي كذا، لكن لما سيرت كتبهم علم به شرط كل، فشرط «ق»: أن يخرجهم مجمعا عليه عن ثقة نقلته إلي الصحابي المشهور، وإما دون، فإن كتابيهما ينقسمان علي ثلاثة أقسام، الأول: الصحيح المخرج بـ «ق». الثاني: صحيح علي شرطهما، وقد حكى أبو عبد الله ابن مندة: إن شرطهما إخراج أحاديث أقوام لم يجمع علي تركهم، إذا صح الحديث باتصال إسناد بلا قطع ولا إرسال فيكون هذا القسم من الصحيح، إلا أنه طريق لا يكون كطريق ما أخرج بصحيحهما، بل طريق ما تركاه من الصحيح؛ لما بينا أنها تركا كثيرا من الصحيح الذي حفظنا. الثالث: أحاديث أخرجاها بلا قطع منها بصحتها، وقد أبانا علتها بما بينه أهل المعرفة، وإنما أودعنا هذا القسم بكتابيهما؛ لرواية قوم لها واحتجاجهم بها، وأورداها وبيننا سقما؛ لترسل «شبهة» وذلك إن لم يجد له طريقا غير، لأنه أقوى عندهما من رأي الرجال. وأبو عيسى الترمذي فكتابه علي أربعة أقسام: قسم صحيح مقلوب به، هو ما وافق «ق». وقسم بشرط دون، كما بينا بالقسم الثاني لها. وقسم آخر كالثالث لها، أخرجه أبان عن علته. وقسم رابع أبان هو عنه وقال: ما أخرجت بكتابي، إلا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء، فعلي هذا الأصل كل حديث احتج به محتج أو عمل بموجبه عامل أخرجه، سواء صح طريقه أو لم يصح، وقد أزاح عن نفسه؛ إذ تكلم علي حديثه بما فيه، وكان من طريقه أن يترجم بابا به حديث مشهور من صحابي آخر لم يخرجوه من حديثه، ولا يكون الطريق إليه كالطريق إلي الأول، إلا أن الحكم صحيح أن يقول: وفي الباب عن فلان وفلان. وبعد جماعة منهم الصحابي الذي أخرج ذلك الحكم من حديثه. وقلما يسلك هذه الطريق إلا في أبواب معهودة. وقال الحازمي: شروط الأئمة مذهب من يخرج صحيحا أن يعتبر حال راو عدل في مشائخه وفيمن روي عنهم، وهم ثقات أيضًا، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخراجهم، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجهم، إلا بالشواهد والمتابعات. قال وهذا باب به غموض وطريق أيضًا معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم، فلنوضح ذلك مثالا. وهو: أن تعلم أن أصحاب الزهري مثلاً خمس طبقات، ولكل طبقة منها مزية علي ما يليها، فالأولي: بغاية الصحة كمالك وابن عيينة وعبد الله بن عمر ويونس وعقيل، وهو مقصد «خ». الثانية: شاردت الأولي بالثبوت، غير أن الأولي جمعت حفظًا وإتقانًا، وطول ملازمة سفرا وحضرا، والثانية لم تلازمه إلا مدة يسيرة قلما تمارس حديثه فكانوا بالإتقان دون الطبقة الأولي، فهذه شرط «م» كالأوزاعي والليث بن سعد والنعمان بن راشد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وابن أبي ذئب. الثالثة: جماعة لزموا الزهري كالأولي، غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح وهم بين الرد والقبول كسفيان بن حسين وجعفر بن يرقان وإسحاق بن يحيى الكلبي، وهم شرط دون. الرابعة: قوم شاركوا أهل الثالثة في الجرح والتعديل وتفرّدوا بقلّة ممارستهم لحديثه؛ إذ لم يصاحبوه كثيرا كزمنة بن صالح ومعاوية بن يحيى الصدفي والمثنى بن الصباح، وهم شرط «ت». قال: وبالحقيقة من شرط «و»؛ لأن الحديث إذا كان ضعيفا أو من حديث أهل الطبقة الرابعة فإنه يبين ضعفه وينبّه عليه، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات، ويكون اعتقاده علي ما صح عند الجماعة. الخامسة: قوم من الضعفاء والمجهولين لا يجوز لمن يخرج الحديث علي الأبواب أن يخرج لهم، إلا علي سبيل الاعتبار والاستشهاد عنده، فمن دونه، لا عند «ق» كحجر بن كثير السقاء والحكم بن عبد الله الباهلي وعبد القدوس بن حبيب ومحمد بن سعيد المصلوب. وقد يخرج «خ» أحيانا عن أعيان الطبقة الثانية، وعن أعيان الطبقة الثالثة رو عن مشاهير الرابعة، وذلك لأسباب تقتضيه. وقال الذهبي بـ «الميزان» الخطت رتبة جامع «ت» عن سنن دون؛ لإخراجه حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما، وقال أبو جعفر بن الزبير: أولي ما أرشد عليه ما اتفق المسلمون علي اعتماده، وهو الحمسة. والمؤطا الذي تقدمها وضعها لم يتأخر عنها رتبة. وقد اختلف مقاصدهم فيها وللصحيحين بها مشغوف، ولمن أراد التفقه مقاصد جليلة وله في حصر أحاديث الأحكام واستيعابها ما ليس لغيره دلت في فنون الصناعة الحديثة ما لم يشاركه غيره، وقد سلك «ن» أغمض تلك المسالك

وأجلها. وقال قب بأول شرح «ت»: إعلموا! أنار الله أفئدتكم أن كتاب الجعفي هو الأصل الثاني في هذا الفن، والمؤطا هو الأول واللباب، وعليهما بني الجميع كالقشيري دت فما دونهما ما طفقوا يصنفون، وليس في قدر كتاب أبي عيسى مثله حلاوة مقطع وحلاوة مشرع وعذوبة مشرع، وبأربعة عشر علما؛ إذ قد صنف، وذلك أقرب إلى العمل والسند صحيح وأسلم وعدد الطريق وجرح عدل وسمي وكني، ووصل وقطع، وأوضح المعمول والمتروك، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول والآثار، وذكر اختلافهم في تأويله، وكل علم من هذه العلوم أصل ببابه، وفرض في نصابه، فالقاري له لا يزال في رياض موفقة وعلوم متدققة، وبه قال بعضهم:

كتاب الترمذي رياض حكمت أزبائه زهر النجوم
به الآثار واضحة أبين بالقاب أقيمت كالرسوم
فاعلاها الصحاحوقد أنارت نجوما للخصوص وللعموم
ومن حسن يليها أو غريب وقد بان الصحيح من السقيم
فعله أبو عيسى مبينا معاملها لطلاب العلوم
وطرزه بآداب صحاح تخيرها أولو النظر السليم
من العلماء والفقهاء قدما وأهل الفضل والنهج القويم
فجاء كتابه علما يقينا ينافس فيه أرباب العلوم
ويقتبسون منه نفيس علم يفيد نفوسهم اسني الرسوم
كتبناه رويناه ليروي من التسليم في دار النعيم
وغاص الفكر في بحر المعاني فادرك كل معني مستقيم
فاخرج جوهرها يلتاح نورا فقلد عقده أهل الفهوم
لنصور بالمعاني للمعاني بسعد بعد توديع الجسوم
حل العلم لا يادي ترابا ولا يبلي علي الزمن القديم
فمن قراء العلوم ومن روايا لتنقله إلي المعني المقيم
فأن الروح يآلف كل روح دريحا منه عاطرة النسيم
تحلي من عقائده عقودا منظمة بياقوت ونوم
تدرك نفسه المعني ضياء من العلم النفيس لدي العليم
ويحيي جسمه علي لذاذ محاهاة علي الخير جسيم
جزى الرحمن خيرا بعد خير أبا عيسى علي الفعل الكريم
والحقه بصالح من حواه مصنفه من الجمل العظيم
وكان سمي فيه شفيعا محمد السمي بالرحيم
صلاة الله تورثه علاء فإن لذكره أزكي نسيم

وقال ابن الصلاح بعلوم الحديث كتاب أبي عيسى ت أصل في معرفة الحسن فهو الذي نوه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشائخه والطلبة التي قبله كأحمد بن حنبل وخ تختلف النسخ بكتاب ت بقوله هذا حديث حسن أو حسن صحيح فينبغي أن تصح أصلك به بجماعة أصول وتعتمد علي ما اتفق عليه الأكثر وقال حج بنكته علي ابن الصلاح قد أكثر علي بن المديني من وصف الأحاديث بصحة وحسن بمسند وعله فكانه الإمام السابق لهذا الإصلاح وعنه أخذه خ ويعقوب بن شيته وغير واحد وعن خ أخذت وغير هذا حديث حسن صحيح وبه إشكال لأن الحسن قاصر عن الصحيح فبالجمع بينهما بحديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وثباته قال فجوابه أنه راجع للإسناد فإذا روي الحديث بسندين أحدهما حسن وصحيح جاز أن يقال به حسن صحيح أي حسن بالنسبة لسند وصحيح بالنسبة الآخر علي أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قاله أراد بالحسن معناه لغة وهو ما تمل له نفس دولا باباه قلب لا معناه إصطلاحا وهو ما نحن بصده وقال ابن دقيق العيد بالإفتراح يرد

علي الجواب الأول أحاديث قيل بها حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذه الوجه قال در جوابه عندي أنه لا يشترط في الحسن قيد قصور عن الصحيح وإنما يجيئه قصور ويفهمه فيه إذا اقتصر علي قوله حسن فالقصور يأتيه من قبل الاختصار لا من حيث حقيقة وذاته وبيان أن ههنا صفات الرواة تقتضي قبول رواية لتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض كتيقظ وحفظ واتقان فوجود الدرجة الدنيا كصدق وعدم تهمة بكذب لا ينافيه وجود ما هو علي منه كحفظ واتقان فإذا وجدت الدرجة العليا لم يناف وجود الدنيا كحفظ مع صدق فيصح أن يقال بهذا أنه حسن بإعتبار وجود الصفة الدنيا وهي الصدق مثلاً صحيح بإعتبار الصفة العليا وهي حفظ وإتقان فيلزم عليه أن يكون كل صحيح حسناً ويلتزم ذلك يؤيده ورود قولهم هذا حديث حسن في أحاديث صحيحة كما هو بكلام المتقدمين آه وقال عماد الدين بن كثير أصل هذه السؤال غير متجه لأن الجمع بين حسن صحيح بخبر واحد رتبة متوسطة بين الصحيح والحسن قال فالمقبول ثلاث مراتب الصحيح أعلاها والحسن أدناها والثالثة ما ينتشر من كل ما به شبه من شيئين ولم يتمحص لأحدهما اختص برتبة منفردة كقولهم للمروية وهو ما فيه حلاوة وحموضة هذا حلو حامض أي أمر فعلي هذا يكون ما قال هو حسن صحيح أعلي رتبة عنده من الحسن ودون الصحيح ويكون الحكم عليه بصحة محضه أقوى من حكمه عليه بصحته وحسن معاً قال أبو الفضل العراقي نبكة علي ابن الصلاح هذا الذي قاله ابن كثير تحكم لا دليل عليه وهو بعيد من فهم كلام ت وقال بدر الدين الزركشي وحج كلاهما بالنكت علي ابن صلاح هذا يقتضي إثبات قسم ثالث ولا قائل به قال الزركشي وهو خرق للاجماع ثم يلزم عليه أن لا يكون بكتاب ت حديث صحيح إلا قليلاً لقلة إقتصاره علي قوله هذا صحيح مع أن ما يعرفه بحسن صحيحه أكثره موجود في ق وقال سراج الدين البلقيني بمحاسن الاصطلاح بهذا الجواب نظر لكن جزم به شمس الدين بن الجزري بالهداية فقال وما قال به ت حسن صحيح أراد يشاب صحتة وحسناً فهو إذا دون الصحيح معني وقال الزركشي فان قلت فما جواب رفع هذا الإشكال قلت أصله أراد بقوله حسن صحيح في هذه الصورة الخاصة الترادف واستعمال هذا قليلاً دليل علي جوازه كما استعمله بعضهم حيث وصف الحسن بصحة علي قول من أدرج حسناً في قسم الصحيح أو أراد حقيقتها في سند واحد بإعتبار حالين وزمانين فيجوز أن يسمعه مرة من رحيل في حال كونه مستورا أو مشهورا بصدق وأمانته فارتقي حاله لدرجة عدالة فسمعه منه ثانياً فآخبر بالوضعين وقد روي عن غير واحد أنه سمع حديثاً واحداً عن شيخ واحد غير مرة قال وهذا الإحتمال وإن كان بعيداً فهو أشبه ما يقال قال أو حسن باجتهادات وصحيح باجتهاد غيره أو بعكسه أو الحديث بأعلي درجات الحسن وأول درجات الصحة فجمعهما بإعتبار مذهبين وأنت إذا تأملت تصرف ت فلعملك وتمكن إلي أن هذا قصده وقال الجعبري مثله قد صح الطريق اليه وأخرج حديثه بالكتب الصحاح فيورد الباب ذلك الحكم من حديث صحابي بمختصره بانهما بإعتبار سنيين أو مذهبين وقال حج بالنكت قال بعض المتأخرين أنه بإعتبار صدق الوصفين علي الحديث بحسب أحوال رواته عند الأئمة بأن كان بهم من حديثه حسن عند قوم صحيح عنه قوم قبل به ذلك فتعقب بأنه لو أراد لأتي بواو نحو حسن وصحيح قال ثم إن الذي يتبادر للفهم أنه إنما يقوله بحسب إجهاده واجتهاد وغيره فهذا يقدر في الجواب ويتوقف أيضاً علي إعتبار أحاديث جمع بهاتين الوصفين فإن كان في بعضها ما لا خلاف فيه عند كل صحة قدح فالجواب أيضاً لكن لو سلم هذا الجواب لكان أقرب إذا من غيره قال وإني لأميل إليه وارتضيه والجواب عما يرد عليه يمكن ويجوز أن يريد أنه بإعتبار وصفين وحالين فساق كلما للزركشي قائلًا قال بعضهم به واختار أنها مترادفات فصحيح أو جيد قوي فالثاني تأكيد للأول ويقدر به بأن الحمل علي تأسيس خير من غيره لأنه الأصل وأقوى الاجوبة في الجملة ما أجاب به ابن دقيق وقال بشرح النجبة إذا قال صحيح حسن في حديث واحد فتردد وحصل من مجتهد في ناقله هل اجتمعت به شروط صحة أو نقص عنها وهذا في حديث يحصل منه تفرد بتلك الرواية فمحصل جوابه أن تردد الأئمة بحال ناقله اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحدهما فيقال به حسن بإعتبار وصفه عند قوم وغاية ما به أنه حذف منه حرف تردد إذ حقه أن يقول حسن أو صحيح وهذا كما يحذف حرف عطف فما بعده وعلى هذا فما قيل به حسن صحيح دون ما قيل به صحيح فقط لأن الجزم أقوى من التردد وهذا حيث انفرد وإلا بأن تعدد سنده فالوصفان إذا باعتبارهما إذ أحدهما حسن والآخر صحيح وعلى هذا فما قيل به حسن صحيح فقط إذا كان فرداً إذ كثرة الطرق تقوي فإن قيل قد صرح ت بأن شرط الحسن أن يروى من غير وجه فكيف يقول ببعضها حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه فجوابه ان ت لم يصرف الحسن مطلقاً بل نوعاً منه خاصاً وهو ما يقول به في كتابه حسن فقط إذ يقول ببعضها حسن وبعضها صحيح وبعضها غريب وبعضها حسن صحيح وبعضها صحيح غريب وتعريفه إنما هو للأول فقط وعبارة ترشد إليه إذ قال بآخر كتابه وما قلنا فيه في كتابنا حديث حسن فإنما اردنا به حسن إسناده عندنا فكل حديث يروى ولا يكون راويه منها بكذب ويروى من غير وجه نحو ذلك ولا يكون شاذاً فهو عندنا حديث حسن تعرف أن مراده ما قيل به حسن فقط إلا قال به حسن صحيح أو حسن غريب أو حسن صحيح غريب فلم يعرج على تعريف كما لم يعرج على تعريف ما قال به حسن صحيح فقط أو غريب فقط فكأنه تركه استغناء بشهرته عند أهل الفن فاقصر على تعريف ما يقول به بكتابه حسن

إما لغموضه أو لأنه إصطلاح جديد فله قيده بعندنا ولم يعره لأهل الفن كما فعله طب وهذا التقرير يندفع كثير من الايرادات التي طال البحث فيها ولم يسفر عن وجه توجيهها فله الحمد على ما ألهم وعلم قال جط وظهر لي توجيهان آخران الأول أن مراده حسن لذاته صحيح لغيره والآخرايه حسن باعتبار إسناده صحيح اي اصح شيئورد به ببابه إذ يقال أصح ما ورد كذا وأن حسنا أو ضعيفا والمراد ارجح أو اقله ضعفا ثم ان ت لم ينفرد بهذا المصطلح بل سبقه إليه شيخه خ كما نقله ابن الصلاح في غير مختصره والزرکشي و حج بنکتهما قال الزرکشي اعلم أن هذا السؤال يرد بعينه بقول ت هذا حديث حسن غريب إذ من شرط الحسن كونه معروفا من غير وجه والغريب ما انفرد به بعض رواته وبينهما تناف فجوابه أن الغريب يطلق على اقسام غريب من جهته متنه وغريب من جهته اسناده وأراد ههنا ثانيا لا أولا لأن هذا الغريب معروف من جماعة ومن الصحابه لكن انفرد برواية عن صحابي فحسب منه حسنه إذ عرف مخرجه واجهده فوجد شرط القرافي في معتمد البيهنة قول أبي عيسى حديث حسن صحيح غريب وهذا حسن غريب أراد صيق المخرج أنه يخرج إلا من وجه واحد ولم تتعدد طرق خروجه إلا أن رواته ثقة لا يضر ذلك فيشتهر به هو لثقة التابعة وهؤلاء الأئمة شروطهم عجيبة وقد يخرج الشيوخ احاديث يقول بها أبو عيسى هذا حديث حسن أو حسن غريب كما قال بخبر أبي بكر قلت يا رسول الله علمني دعاء ادعوا به في صلوتي الحديث هذا حدث حسن مع أنه متفق عليه ه قال حط اعلم أن الكتب الأربعة الصحيحة وسنن دون وقعت لنا من عدة روايات عن موليفهما ولم يقع لثبات الامن من رواية أبي العباس محمد بن أحمد بن محبوب عن ت ولا نعلم أنه شرحه احد كاملا إلا القاضي أبا بكر بن العربي بكتابه عارضة الأحوزي وكتب عليه الحافظ فتح الدين بن سيد الناس قطعة وكمل عليها زين الدين العراقي مقطعه اخرى ولم تتم وكتب عليه شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني قطعة وحج مجلد الم افق عليه وله كتاب اللباب بما يقول به ت وفي الباب ولم افق عليه والله تعالى اعلم وقال الإمام أبو عبدالله محمد بن عمر بن رشد الذي عندي أن الاقرب للتحقيق والاخرى على واضح الطريق أن يقال ان كتاب ت تضمن الحديث مصفا على الابواب وهو علم براسه والفته علم ثان وعلل الأحاديث ويشتمل على بيان الصحيح والسقيم وما بينهما من المراتب علم ثالث والأسماء والكنى رابع والتعليل والتخريج خامس ومن أدركه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مما يدركه ممن اسند عنه بكتابه سادس وتعدد من روى ذلك الحديث سابع هذه علومه الجميلة والفصيله فمتعددة وبالجمله فمتنعة كبيرة وفوائد كثيرة فان فتح ادين ابن سيد الناس ومما لم يذكر ما تضمنه من الشذوذ وهو ثامن ومن الوقوف وهو ناسع والمدرج وهو عاسر وهذه الأنواع مما تكثر في فوائد التي تستجد منه وتستفاد عنه وأما ما يقل فيه وجوده من الوفيات والتنبيه على معرفة الطبقات أو ما يجري مجراه فداخل فيما أشار إليه من فوائد الفصيلية. فائدة: قال الحافظ أبو جعفر بن الزبير ببرناجه روى هذا الكتاب عن ت ستة رجال بما علسه أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب وأبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي وأبو ذر محمد ابن إبراهيم وأبو محمد الحسن بن إبراهيم القطان وأبو حامد أحمد بن عبدالله التاجر وأبو الحسن الفزاري قال وما ذكر أنه لم يصح سماع أحد في هذا المصنف من أبي عيسى ولا رواية عنه وهو كلام لغيري لأبي محمد بن عتاب عن أبي عمرو السفاوسي عن أبي عبدالله المقبري فهو باطل قاله من قاله فإن الرواية بالكتاب منتشرة شائعة عن جلة معروفين إلى ت ثم أن أبا عبدالله بن عتاب وابنه أبا محمد المذكور والحافظ أبا علي الغنصاي وغيرهم من ائمة هذا الشأن قد اسند والكتاب في فهارسهم وما ذكروه باطل من جهل هذا الكتاب وإنقطاع رواية وإلا ذكروه عن أحد انتهى وقال الحافظ خطيب الدين القسطلاني:

أحاديث الرسول جلا المهموم	وبرء المرء من ألم الكلوم
فلا تبغ بها أبدا بديلا	واعرف بالصحيح من السقيم
وأن الترمذي لقد تصدى	لعلم الشرع مع عن علوم
غدا حضر انغيرا في المعاني	فاضحى روضة عطر السموم
فمن جرح وتعديل حواه	ومن علل ومن فقه قويم
ومن ابر ومن اسماء قوم	ومن ذكر الكنى قصد فيهم
ومن سخ وشبه الإمام	ومن فرق ومن جمع بهم
ومن قول الصحاب وتابعيهم	بحل أو بتحريم عميم
ومن نقل إلى الفقهاء لغيري	ومن معنى بديع مستقيم
ومن طبقات اعصار تقضت	ومن حل لمنعقد عقيم
وقسم ما روى حسنا صحيحا	غريب فارتضاه دوو المهموم

ففاق مصنفات الناس قدما ورق فكان كالعقد النظيم
 وجاء كانه بدر ثلاثلا نير غياهب الجهل العظيم
 فنافس في اقتباس من نفيس بانفاس ودع قول الخصوم
 فإن الحق ابلج ليس تخفي طلاوته على الدهن السليم
 وفضل العلم يظهر حين ينشأ عن الأرواح مالوف الجسوم
 فقاري العلم يرقى للثريا ويبقي الرى ار الرسوم
 وليس العلم ينفع من حواه بلا عمل يعين على القدوم
 كتاب الترمذي غدا. كتابا يعطر نشره مر النسيم
 واسنادي لدي العصر يعلو اساوي فيه ذا سن قديم
 فربي الله أحمد كل حين على ايلاء افضال عميم
 وصل حدي الزمان على رسول يفوح لذكره ارج النسيم

فائدة: قد زدت على رموز كروح التوشيح. قب: قافا فموحدة القاضي أبي بكر العربي. وحق: حاء وقافا للحافظ العراقي.

قَالَ الشَّيْخُ الْمَكْرَمُ الْمُفَخَّمُ الْمُشْتَهَرُ بَيْنَ الْأَفَاقِ الْمَرْحُومُ الْمَغْفُورُ مَوْلَانَا مُحَمَّدٌ إِسْحَاقٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَصَلَ لِي الْإِجَازَةُ وَالْقِرَاءَةُ وَالسَّمَاعَةُ مِنَ الشَّيْخِ الْأَجَلِّ وَالْخَيْرِ الْأَجْمَلِ الَّذِي فَاقَ بَيْنَ الْأَقْرَانِ بِالتَّمْيِيزِ، أَغْنَى الشَّيْخَ عَبْدَ الْعَزِيزِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَحَصَلَ لَهُ الْإِجَازَةُ وَالْقِرَاءَةُ وَالسَّمَاعَةُ عَنِ وَالِدِهِ الشَّيْخِ وَلِيِّ اللَّهِ بْنِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الدَّهْلَوِيِّ. وَقَالَ الشَّيْخُ وَلِيُّ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا بِهِ الشَّيْخُ أَبُو الطَّاهِرِ السَّدَنِيُّ عَنْ أَبِيهِ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ الْكُرْدِيِّ، عَنِ الشَّيْخِ الْمَرَّاحِيِّ، عَنِ الشَّهَابِ أَحْمَدَ السُّبْكِيِّ، عَنِ الشَّيْخِ التَّجَمِّ الْغَيْطِيِّ، عَنِ الزَّيْنِ زَكْرِيَّا، عَنِ الْعِزِّ عَبْدِ الرَّحِيمِ، عَنِ الشَّيْخِ عُمَرَ الْمَرَّاحِيِّ، عَنِ الْفَخْرِ بْنِ الْبُخَّارِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ طَبَرَزْدَ الْبَغْدَادِيِّ إِنْخ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو الْفَتْحِ عَبْدُ السَّلَاحِ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ أَبِي سَهْلٍ الْهَرَوِيُّ الْكَرْوَجِيُّ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَخَمْسٍ مِائَةٍ بِسَكَّةَ - شَرَفَهَا اللَّهُ - وَأَنَا أَسْمَعُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْقَاضِي الرَّاهِدُ أَبُو عَامِرٍ تَحْمُودُ بْنُ قَاسِمٍ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ، فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ مِنْ سَنَةِ اثْنَيْنِ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعٍ مِائَةٍ. قَالَ الْكَرْوَجِيُّ: وَأَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو نَصْرِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّرْيَاقِيِّ وَالشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ ابْنِ أَبِي الْفَضْلِ بْنِ أَبِي حَامِدٍ الْغُورَجِيُّ رَحِمَهُمَا قِرَاءَةً عَلَيْهِمَا وَأَنَا أَسْمَعُ، فِي رَبِيعِ الْآخِرِ مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعٍ مِائَةٍ. قَالُوا: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْجُبَّارِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْجَرَّاحِ الْجَرَّاحِيُّ الْمُرُوزِيُّ الْمُرْزُبَانِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَبُوبٍ بْنِ فَضِيلٍ الْمَحْبُوبِيُّ الْمُرُوزِيُّ،

العرف الشذبي: قوله: حصل لي الإجازة والقراءة والسماعة إلخ: واعلم أن القراءة على قسمين، أحدهما: أن تقرأ على الشيخ، وهو يسمع، وثانيهما: أن يقرأ غيرك على الشيخ، وأنت تسمع. ويقال في الثاني: قراءة عليه وأنا أسمع. والسماعة أيضا على قسمين: السماع على الشيخ، وهي أن يقرأ التلميذ، ويسمع الشيخ. ويعبر عنها بـ«أخبرنا فلان إلخ». والسماعة من الشيخ، وهي أن يقرأ الشيخ، ويسمع التلميذ. ويعبر عنها بـ«حدثنا فلان إلخ». وأما الإجازة في هذا الزمان أن يقرأ التلميذ على شيخه كتابا كاملا، ثم بعد الحتم يطلب الإجازة بكتابة السند المتعارف فيما بيننا أو غيره، وأما في المتقدمين فكانت بأن يكتب التلميذ الأحاديث، ويعرضها بحضرة شيخه، أو يعرضها بحضرة بدون الكتابة، فيحيزه الشيخ بالكتابة أو غيرها. وأما التحديث والإخبار فليس بينهما فرق لغة، وفرق الحدوث بينهما كما حررنا. وقيل: إن الراوي خبير بين التعبير بـ«حدثنا» موضع «أخبرنا»، وبالعكس؛ لأنه إذا قرأ على الشيخ، وأجاز به، كان كأنه أخبر به، كما إذا سمعت واقعة، وعرضتها على أحد، فأخبرك بها أيضا حتى وثقت بها، تقول بعد ذلك: أخبرني بها فلان. فهذا هو الوجه لمن خبر بينهما. وقيل: إنه ليس بمخير، بل يستعمل كل واحد منهما في موضعه مع تسليم الطائفتين التساوي في القبول والقوة. قال مسلم صاحب الصحيح ومن تبعه: إن التحديث أقوى من الإخبار. وقال مالك بن أنس بالعكس، ويقولان بقبولهما في التمسك والاحتجاج، والفرق في المراتب. قوله: المدي: إذا كان منسوبا إلى مدينة الرسول فيقال: «مدي» بلا ياء قبل النون، وإذا نسب إلى مدينة آخر، كمدينة منصور (بغداد)، يقال: «مديني» بالياء قبل النون. والمنسوب عند النحاة كالمشتق في العمل والاشتغال على الذات والصفة. قوله: بسم الله الرحمن الرحيم: شرع الإمام المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه بالتسمية، ولم يذكر الحمد؛ اقتداء بكتب النبي ﷺ. وأما حديث: «كل أمر ذي بال لم يبدأ إلخ» فمضطرب؛ فإن في بعض ألفاظه «بحمد الله»، وفي بعضها «بذكر الله»، وفي بعضها «بسم الله». وقال الشيخ تاج الدين السبكي: إن الحديث يبلغ مرتبة الحسن، وفي سنده قرة، وهو مختلف فيه. وأما على تقدير ثبوته فيدل على الابتداء بذكر الله لا بخصوص «الحمد لله». وأما ما قال المصنفون من الجمع بين «بسم الله» و«الحمد لله» بالابتداء الحقيقي والجازي، فليس بمراد، وتدل أقوالهم على تعدد الحديث، والحال أن الحديث واحد، واختلفت الألفاظ. قوله: عبد الملك بن أبي القاسم إلخ: لفظ الابن إذا وقع بين العلمين المتناسقين يسقط التنوين من العلم الأول، ويسقط الهمة من الابن في الكتابة أيضا، ولا يكون الابن مضافا إليه للعلم الأول. وأما إذا وقع في ابتداء السطر لا يسقط الهمة. قوله: الهروي الكروخي: صفة لأبي الفتح؛ لضابطة أن الصفات والأحوال إنما تكون للراوي لا لأبيه أو جده إلا عند النقل، كما في «يحيى بن سعيد القطان» أن القطان صفة سعيد على قول. قوله: في العشر الأول: عادة العرب أنهم يعتبرون الليالي في التواريخ. ولذلك أتى بـ«العشر» بدون التاء. قوله: الأزدي: نسبة إلى بني أزد - بسكون الزاء المعجمة - اسم قبيلة، وقد يبدل الزاء بالسين، فيقال: بني أسد. فإذا نلتبس «الأسدي» المنسوب إلى هذه القبيلة بالمنسوب إلى بني أسد قبيلة أخرى، فقيل في رفع اللبس: إن المنسوب إلى بني أزد يستعمل باللام، فيقال: بني الأسد. والمنسوب إلى بني أسد بلا لام، فيقال: بني أسد. أقول: هذا إذا لم يكن معه ياء نسبة، وإن كانت فلا فرق بينهما، فلا يرتفع الالتباس إلا بأن المنسوب إلى بني أزد يقرأ أسديا بسكون الوسط، والمنسوب إلى بني أسد يقرأ أسديا بفتح الوسط، ومعرفة أسماء الآباء والأجداد والتلامذة والمشايع بالاستقراء. قوله: وأنا أسمع: وإنما زاد هذا؛ لأنه لم يكن قارئاً، بل القارئ غيره، وكان هذا سامعا، فكان اسمه مكتوبا في الطبقة. والطبقة في اصطلاح المحدثين ثبت يكون فيه أسماء شركاء الجماعة، ويكتبه كل واحد من الشركاء؛ ليكون سنداً عند التحديث بالأحاديث التي أخذها من ذلك الشيخ مع هؤلاء الشركاء. قوله: المروزي المرزباني: قال علماء اللغة: إن «مرو» إذا نسب إليه الشخص فيقال: «مروزي» بزيادة زاي، كما في النسبة إلى الرزي يقال: رازي. وأما إذا نسب إليه غير الشخص يقال: مروزي. و«مرزبان» لفظ فارسي يقال له: دقان. ومرز اسم نبت.

حاشية: قوله: أخبرنا: قائله الشيخ عمر بن طبرزد البغدادي، تلميذ عبد الملك بن أبي القاسم. قوله: الكروخي: [أو «كروخ» كـ«صبور»، بلدة هرات. (القاموس)] قوله: الجراحي: [منسوب إلى الجند، بمفتوحة وشدة راء وبجاء مهمل. (عبد الجبار)] قوله: المروزي: بسكون راء وبزاي، نسبة إلى «مرو» بزيادة زاي، مدينة بـ«خراسان». (المغني) «المرزباني» بميم مفتوحة وسكون راء وضم زاي وبوحدة وبنون، منسوب إلى المرزبان، جد محمد راوي الترمذي. (المغني)

فَأَقَرَّ بِهِ الشَّيْخُ الثَّقَةُ الْأَمِينُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عِيْسَى مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى بْنِ سَوْرَةَ بْنِ مُوسَى التِّرْمِذِيُّ الْحَافِظُ قَالَ:

العرف الشذي: قوله: فأقر به الشيخ الثقة الأمين: المراد بالشيخ هو المحبوبي، كما في ثبت ابن عابدين. وهذه العبارة ليست في النسخ المعتبرة، كما قال مولانا مد ظله العالي. وأما على تقدير وجودها في الكتاب، فمرادها أن الشيخ المحبوبي نسخ الكتاب، وكان علم من قبله بالصدور، فإذا صار العلم بالكتاب، فاحتاج تلامذة الشيخ المحبوبي إلى أن يقر المحبوبي بكتابه وصحته، فلذا قال تلميذ المحبوبي: أقر الشيخ المحبوبي بهذا الكتاب لتوثيق الكتاب. قوله: قال أخبرنا أبو عيسى إلخ: قد ورد النهي عن التكني بهذه الكنية، ولعل المصنف رحمه الله حمله على خلاف الأولى، لكنه بعيد عن شأن المصنف، ولم يتعرض أحد إلى هذا، وعند العذر من جانب المصنف أن مغيرة بن شعبه رحمه الله تكنى بأبي عيسى بإجازة النبي ﷺ. واسم المصنف محمد بن عيسى الترمذي، وترمز بلدة على ساحل جيحون، وهو النهر الذي يضاف إليه ما وراء النهر، وأما النهران جيحان وسيحان ففي بلدة الشام. وعمر المصنف رحمه الله سبعون سنة، وارتحل إلى دار البقاء سنة مائتين وتسعة وسبعين (٢٧٩) من الهجرة النبوية، كما قيل:

الترمذي محمد ذو زين عطر مداه وعمره في عين

وله مناقب غير عديدة، منها ما قال شيخه البخاري: استفدت منك ما لم تستفد مني. وأقول: لست أحصل هذا القول؛ فإن الترمذي وإن كان من جبال الحديث، ولكن البخاري كان شمس سماء هذا الفن، ولعل مراده أنه أخذ منه العلم مثل ما لم يأخذ غيره؛ فإن التلميذ كما يحتاج إلى الاستفادة من الشيخ، كذلك يكون الشيخ محتاجاً إلى إفادته وإفشائه حلم الدين، ويحتاج إلى تلميذ ذكي، والله أعلم. وله مناقب في الحفظ، منها أنه سافر للحج، فلقبه بعض المحدثين في الطريق، والتمس منه التحديث، قال الشيخ: جئ بالقلم والدواة. فالتمس الترمذي فلم يجدهما فجلس بين يدي شيخه، وجعل يجر أصبعه على القرطاس، وأخذ الشيخ في التحديث، وروى له قريب ستين حديثاً، فإذن وقع نظر الشيخ على القرطاس، فوجده خالياً صافياً، فغضب على الترمذي، وأخذ يقول: إنك تضيق أوقاتي. فقال الترمذي: حفظت الأحاديث. فقرأ الأحاديث المسموعة عنده. وله مناقب أخرى. وأما مرتبة كتاب المصنف رحمه الله، فأول مراتب الصحاح مرتبة «البخاري»، والثاني مرتبة «مسلم»، والثالث مرتبة «أبي داود»، والرابع مرتبة «النسائي»، والخامس مرتبة «الترمذي». وهذا المذكور من الترتيب هو المشهور، وعندني أن مرتبة النسائي - أي كتابه - أعلى من كتاب أبي داود، فيكون «النسائي» في المرتبة الثالثة؛ لما قال النسائي: ما أخرجت في الصغرى صحيح. وقال أبو داود: ما أخرجت في كتابي صالح للعمل. فيعم الحسن والصحيح. ومرتبة «الترمذي» في المرتبة الخامسة حتى قال الحافظ سراج الدين القزويني الحنفي: إن في «الترمذي» ثلاثة أحاديث موضوعة. لكن المحدثين لم يسلموا حكم وضعه، نعم قبلوا ضعفها أشد الضعف. ولو التفت إلى أن الترمذي يحكم على أكثر الأحاديث من الصحة والحسن والضعف، فيكون أعلى من «أبي داود»، لكن «أبا داود» أعلى من «الترمذي» بحسب الإجمال وإن لم يحكم على كل واحد من الأحاديث. وأما «ابن ماجه» [بالهاء، ذكره ابن خلكان] فقالت جماعة من المحدثين: إن «ابن ماجه» ليس بداخل في الصحاح؛ لاشتماله على قريب من اثنين وعشرين حديثاً موضوعاً، فعلى هذا السادس من الصحاح الستة «موطأ مالك بن أنس»، إلا أنه رثي مكتوباً على ابن ماجه «صحيح ابن ماجه» بقلم علاء الدين المغلطي الحنفي، وهو معاصر ابن تيمية ومن حفاظ الحديث. واعلم أن المؤلفات على أنواع. كما ذكر الشاه عبد العزيز رحمه الله في «العجالة النافعة»: ١ - الجامع: الذي يحتوي على ثمانية أشياء، وهي هذه:

سير، آداب، تفسير وعقائد فتن، إككام، إشراف ومناقب

والجامع هو «الترمذي» و«البخاري»، وأما «صحيح مسلم» فليس بجامع؛ لقلة التفسير فيه. ٢ - والسنن: هي التي فيها الأحكام فقط على ترتيب أبواب الفقه، والسنن: «أبو داود» و«النسائي» و«ابن ماجه». ويسمى «الترمذي» أيضاً سنناً تغليبا، وكذلك إطلاق «الصحاح الستة» على هذه المعهودة؛ لأن الصحيح «صحيح البخاري» و«مسلم»، وباقيتهما السنن. ٣ - والمسند: الذي يذكر فيها الأحاديث من الصحابة بحسب رعاية ترتيبهم بدون الترتيب في أبواب الفقه، مثلاً: يذكر أولاً الأحاديث المروية عن أبي بكر، ثم عن عمر، ثم عن عثمان، وهكذا. ٤ - والمعجم: الذي يذكر فيه أحاديث الشيوخ مرتبة كالترتيب في المسند. ٥ - والجزء: الذي يحتوي على أحاديث مسألة واحدة معينة، كـ «جزء القراءة» للبخاري، و«جزء رفع اليدين» له. ٦ - والمفرد: الذي يحتوي على أحاديث شخص واحد، مثل: أحاديث أبي هريرة أو حذيفة. ٧ - والغريبة: التي فيها تفردات تلميذ واحد من شيوخه، ولم تكن مروية عن غيره من تلامذة ذلك الشيخ. وأنواع أخرى، مثل: «المستخرج» و«المستدرک». أما شروط أبواب الصحاح فاشتراط البخاري الإتقان وكثرة الملازمة للشيخ، واشتراط مسلم الإتقان فقط، ولا يشترط ثبوت اللقاء أو كثرة الملازمة، بل يكفي بالمعاصرة بين الراوي والمروي عنه، وهو مذهب الجمهور في التمسك. واشتراط أبو داود كثرة الملازمة فقط، ولم يشترط الترمذي شيئاً منهما. والمراد بهذه الشروط أهم يكتبون هذه الشروط، ويأتون بما يكون بشرط أعلى من شرطه أيضاً. وبسبب اعتبار كثرة الملازمة وقلتها؛ يقال: «إن فلاناً ضعيف في حق فلان» وإن كانا ثقتين في أنفسهما، فعلم أن الضعف على قسمين: ضعف في نفسه، وضعف في غيره. وأما مذهب أبواب الستة الصحاح فقليل: إن البخاري شافعي؛ لأنه تلميذ الحميدي، وهو تلميذ الشافعي. أقول: لو كان المدار على هذا لقل: إنه حنفي؛ لأنه تلميذ إسحاق بن راهويه، وأما غيره من شيوخه فمفيدون، وإسحاق من أساتذته الكبار، وإسحاق من خاصة تلامذة ابن المبارك، وهو من خاصة تلامذة أبي حنيفة. ولكن الحق أن البخاري مجتهد، وكثيراً ما يكون اجتهاده موافقاً للأحناف، إلا أنه وافق في المسائل المشهورة بين أهل العصر الإمام الشافعي، مثل: القراءة خلف الإمام ورفع اليدين والجهار بآمين. ويظهر هذا لمن يتتبع صحيحه. والله در ما قال القاضي أبو زيد الدبوسي: وَلَمَسَّأَلَةٌ يَخْتَلِفُ فِيهَا كِبَارُ الصَّحَابَةِ يَعُوزُ فَهْمُهَا وَيَصْعَبُ الْخُرُوجُ مِنْهَا، وَأَنَّ الْمَسَائِلَ مُخْتَلِفَةً فِيمَا بَيْنَ الْمُجْتَهِدِينَ، وَهِيَ تَحْتَ الْحَدِيثِ، وَيُسَاعِدُهُ تَعَامُلُ السَّلَفِ، وَيَكُونُ السَّلَفُ الصَّالِحُ مُخْتَلِفِينَ فِيهَا، لَا يُمْكِنُ الْإِتِّفَاقُ عَلَى أَحَدِهَا إِلَى قِيَامِ الْقِيَامَةِ. وَأَمَّا مُسْلِمٌ فَلَا أَعْلَمُ مَذْهَبَهُ بِالْحَقِيقِ. وَأَمَّا ابْنُ مَاجَةَ فَلَعَلَّهُ شَافِعِي. وَالتِّرْمِذِيُّ شَافِعِي. وَأَمَّا أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُمَا شَافِعِيَانِ، وَلَكِنْ الْحَقُّ أَنَّهُمَا حَنْبَلِيَانِ، وَقَدْ شَحَنْتُ كِتَابَ الْحَنْبَلَةِ بِرَوَايَاتِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ أَحْمَدَ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

حاشية: قوله: فأقر به الشيخ الثقة الأمين: اعلم أن قوله: «الشيخ الثقة الأمين» يحتمل الوجهين، أحدهما: أن يقال بأن المراد بـ «الشيخ الثقة الأمين» هو أبو العباس الذي تلميذه أبو محمد عبد الجبار، والمعنى على هذا الوجه أن القاضي الزاهد أبا عامر أو الشيخ أبا نصر أو الشيخ أبا بكر الذين هم تلامذة أبي محمد عبد الجبار، قد سأل أستاذ أستاذه - أعني به أبا العباس - عن أنك أخبرت تلميذك أبا محمد عبد الجبار بهذا الكتاب؟ فأقر به - أي بالإخبار بهذا الكتاب - أبو العباس، وأجاب بإقرار الإخبار. هذا هو أحد الوجهين. وثانيهما: أن يراد بـ «الشيخ الثقة الأمين» أبو محمد عبد الجبار، ويكون المعنى على هذا: أنه سأله أحد تلامذته - وهم القاضي الزاهد أبو عامر وأبو نصر وأبو بكر - عن أنك أخبرت شيخك أبو العباس، فأقر به أبو محمد عبد الجبار بأخذ هذا الكتاب من شيخه أبي العباس. هذا هو الوجه الثاني. فعلى كلا الوجهين الضمير في قوله: «به» راجع إلى الإخبار بهذا الكتاب الذي يفهم ضمناً، وفاعل قوله: «أقر» المعبّر عنه بـ «الشيخ الثقة الأمين» إما أبو العباس وإما أبو محمد عبد الجبار. هذا خلاصة كلام أستاذي - أعني به أحدث العلامة والأديب الفهامة مولانا المولوي محمد عبد العلي دام فيضهم الجلي والحنفي - في هذا المقام، فافهم وكن من الشاكرين؛ فإنه شيء عزيز. (محمد بيگ) قوله: الترمذي: بكسر تاء وميم، وضمهما، وفتح تاء وكسر ميم، فذا ثلاثة، ن في «الأرب» هو بمكسورة وإعجام ذال، منسوب إلى الترمذ، مدينة من وراء جيحون. (المغني)

أَبْوَابُ الطَّهَّارَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بَابُ مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوَرٍ: ١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، ح: قَالَ: وَحَدَّثَنَا هَنَّا، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ مُضْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوَرٍ، وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ».

المراد: لا تصح

العرف الشاذي: قوله: أبواب الطهارة: قال الحافظ بدر الدين العيني الحنفي: ومن مصطلحات أرباب الحديث التعبير بالكتاب إذا كانت تحت أحاديث أنواع مختلفة، وكذلك التعبير بالأبواب وبالباب إذا كانت الأحاديث من نوع واحد، وقول الترمذي: «أبواب الطهارة» ترجمة. ويظهر فقه المحدث من ترجمته، كما قيل: فقه البخاري في تراجمه، وله محملان، أحدهما: أن مسائل فقهه المختارة عنده تظهر من تراجمه. وثانيهما: أن ذكائه يظهر من تراجمه، والبخاري سابق الغايات في وضع التراجم؛ فإنه قد تحيرت العقلاء فيها، وسهل التراجم تراجم الترمذي، وتراجم أبي داود أعلى من تراجم الترمذي، واقتفى النسائي في تراجمه أثر شيخه البخاري، وبعض تراجمهما متحدة حرفاً حرفاً، والتوارد مستبعد -والله أعلم- سيما إذا كان النسائي من تلامذة البخاري، وما وضع مسلم بنفسه التراجم. قوله: عن رسول الله ﷺ: كان المحدثون المتقدمون يخلطون بين المرفوعات والآثار، وأول من ميز بينهما الإمام أحمد بن حنبل وتبعه المتأخرون. وقال الترمذي: «عن رسول الله» مشيراً إلى أن الواردة هنا مرفوعات لا آثار. والمرفوع: ما أسند إلى النبي ﷺ فعلاً أو قولاً أو تقريراً. قوله: ح قال وحدثننا إلخ: «ح» يسمى تحويلاً، والاختلاف في القراءة؛ فإن المغاربة يقرؤون «نحويل»، والمشاركة يقرؤون «ح» بالمد أو القصر. قال سيبويه: إن أسماء حروف التهجى إن كانت مركبة في الكلام فممدودة، كما قال محمد في قصيدة البردة: لولا التشهد كانت لأوه نعم. وإن كانت منفردة فمقصورة كما يقال في حين التعداد: با، تا، ثا. أقول: إن هذه الضابطة ليست بأسماء حروف التهجى بل كذلك في كل كلمة ثنائية تكون في آخرها ألف. واعلم أن التحويل على قسمين، أحدهما: اجتماع الطرق المتعددة من الأسفل، ويسمى الراوي المشترك مداراً ومخرجاً، وهذا التحويل كثير. ثانيهما: افتراق الطريق الواحد من الأسفل إلى طرق كثيرة، والتحويل بكلا قسميه قد يكون بطريقتين، وقد يكون بأزيد منهما. فائدة: ربما تجد في كتب الصحاح وغيرها أهم بيدون السند من الأول -أي الأعلى- بالعنعنة، ثم في الأسفل بالإخبار والتحديث؛ لأن التدليس لم يكن في السلف، وحدث في المتأخرين، فاحتاج المحدثون إلى التصريح بالسماع، ولا يقبل حديث المدلس إلا عند التصريح بالسماع، أو ما يدل عليه. والتدليس على أنواع، أحدها: أن يسقط الراوي اسم شيخه لغرض من الأغراض، ويروي عن شيخه بـ«عن»؛ كيلا يكون كاذباً. وثانيها: تدليس التسوية، وهو حذف الرواة الضعفاء من بين السند، ورواية الحديث بطريق ثقافته بالعنعنة، كتدليس وليد بن مسلم عن الأوزاعي كما سيجيء. وثالثها: أن يذكر الراوي اسم شيخه إن كانت المشهورة كنيته، أو يذكر كنيته إن كان المشهور اسمه، ولا يسقط بهذا عدالته ولا ضيق في هذا، وأما القسمان الأولان فقبیحان، وقال شعبة: إن التدليس حرام والمدلس ساقط العدالة، ومن ثم قالوا: السند الذي فيه شعبة بريء عن التدليس وإن كان بالعنعنة، والجمهور إلى قبح التدليس، ولكنه لا يسقط به العدالة، وإذا صرح بالسماع أو ما حاذاه يقبل الحديث، ومن عادة المحدثين ضم المتن لأقرب الطرق المتعددة، ومن عَادهم أيضاً ضم متن الحديث للسند العالي، والمصنف راعى العادة الثانية كما يدل عليه قوله: «قال هناد في حديثه: إلا بطهور»، فعلم أن المذكور ليس من هناد، وأما وجه اختياره العادة الثانية على الأولى، فعلى ما قيل: سئل ابن المبارك: ما يشتبه قلبه؟ قال: سند عال وبیت خال. قوله: لا تقبل صلاة إلخ: القبول على قسمين، أحدهما: كون الشيء مستجمعاً بجميع الأركان والشرائط. وثانيهما: وقوعه في حيز مرضاة الله، وقال ابن دقيق العيد: إن القبول مشترك في المعنيين ولا قرينة على المعنى الأول، وأما الثاني فغير معلوم بغير الله تعالى، فلا نعلم ما في حديث اباب. وأقول: إن المراد هو الأول بقرينة الإجماع على عدم صحة الصلاة بدون الطهور، وعدم القبول هو الرد، سواء كان لذا أو لهذا، ونسب إلى مالك بن أنس عدم الإعادة على من صلى بلا وضوء، وليست هذه النسبة صحيحة، ولعل وجه النسبة للاشتهار على الألسنة عدم اشتراط طهارة الثوب والمكان عند مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقاموا عليهما طهور البدن أيضاً. واعلم أن قول: «لا تقبل صلاة» بالتثنية مثل «لا رجل في الدار»، بمعنى «نميت بمرور درخانه» ومعنى «لا رجل في الدار» بالفتح «نميت مرد درخانه» ومعنى «ما من رجل في الدار» «نميت مرد در درخانه» فعلى هذا معنى «لا تقبل صلاة بلا طهور» «قول لى شوری نازی بغير طهور پاک» فعلم أن كل فرد صلاة موقوف على الطهور. واختلفوا في صلاة الجنابة وسجدة التلاوة في اشتراط الوضوء لهما، فقال بعض: لا يشترط الوضوء لصلاة الجنابة، وأما الإمام الشافعي فليس بقاتل بما قالوا، ولعل وجه ما قالوا: إن قال الشافعي بالجنابة على الغائب، وقال: إنما دعاء كسائر الأدعية، فزعموا أنها دعاء كسائر الأدعية في عدم وجوب التوضي أيضاً، والإمام البخاري موافق لنا في اشتراط الوضوء للجنابة، وأما سجدة التلاوة فقال الشعبي والبخاري: لا يشترط التوضي، كما أخرج البخاري عن ابن عمر: «أنه كان يسجد على غير وضوء إلخ». وفي نسخة البخاري الأصلي: «كان ابن عمر يسجد على وضوء»، وقال خدام البخاري: إن الأول أصح، وأما الأئمة الأربعة فقالتون بوجوب التوضي في سجدة التلاوة؛ لأنها -أي السجدة- أخص مدارج الصلاة فيشترط لها كما اشترط لها. وأما فاقد الطهورين فرواية عن أبي حنيفة أنه يشبه بالمصلين، أي يركع ويسجد بلا قراءة، قال مالك: لا يصلي الآن، وقال أحمد بن حنبل: يصلي الآن ولا يقضي، وللشافعية وجوه أربعة، أحدها: القضاء فقط، وثانيها: الأداء فقط، وثالثها: الأداء في الحال ثم القضاء بعده، ورابعها: وجوب الأداء واستحباب القضاء. من مصطلحات فقهاءنا التعبير بالقول عما قال المشايخ، وبالرواية عما قال الأئمة، وعند الشافعية قول الإمام رواية وأقوال المشايخ وجوه. لنا في التشبه بالمصلين لفاقد الطهورين القياس المستنبط من الإجماعين، أحدهما: من أفسد الصوم أو حاضت المرأة في نهار رمضان أو طهرت أو بلغ الصبي، يجب عليهم الإمساك في بقية النهار، وهل هذا إلا تشبه بالصائمين. والإجماع الثاني: أن من أسند حجه يجب عليه المضي على الأركان ثم يقضي، وليس المضي على الأركان إلا تشبه بالحنجج، فلما ثبت التشبه في الصوم والحج نعدية إلى الصلاة، وكذا اكتفاء بعض السلف بالنكبة في التحام القتال من هذا. واعترض الخصم علينا في قولنا: «البناء على الصلاة لمن أحدث فيها» بحديث الباب، فالجواب أولاً: أن المشي في الصلاة ليس بصلاة كالإياب والذهاب في صلاة الخوف ليس بصلاة، بل فعل في الصلاة. وثانياً: بأن البناء روي مرفوعاً عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ولكن الصواب عند أرباب الحديث الإرسال، والإرسال مقبول سيما إذا كان مؤيداً بفنينا الصحابة، فيكون حجة قطعاً، ومن الفتاوى استخلاف عمر وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قوله: ولا صدقة من غلول: الغلول في اللغة: سرقة الإبل، وفي اصطلاح الفقهاء: سرقة مال الغنيمة، ثم اتسع فيه فاطلق على كل مال خبيث. قال في «الدر المختار»: إن التصديق بالمال الحرام ثم رجاء الثواب منه حرام وكفر، وفرق البعض بين الحرام لعينه ولغيره، ومنهم العلامة التفتازاني. أقول: ينبغي الفرق بين الحرام الظني والقطعي، لا في «لعينه ولغيره»، قال ابن القيم في «بدائع الفوائد»: من اجتمع عنده مال حرام فتصدق به يثاب عليه، وفي «الهداية»: من اجتمع عنده مال حرام سبيله التصديق. وقع التعارض بين «الدر» و«الهداية». أقول في دفع التعارض: إن ههنا شيان، أحدهما: ائتمار أمر الشارع والثواب عليه. والثاني: التصديق بمال خبيث، والرجاء من نفس المال بدون لحاظ رجاء الثواب من امتثال الشارع، فالثواب إنما يكون على ائتمار الشارع، وأما رجاء الثواب من نفس المال فحرام، بل ينبغي لمصدق الحرام أن يزعم بتصدق المال تخليص رفته ولا يرجو الثواب منه، بل يرجوه من ائتماره أمر الشارع، وأخرج الدار قطني في أواخر الكتاب: أن أبا حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سئل عن هذا، فاستدل بما روى أبو داود من قصة الشاة والتصديق بها.

نفع قوت المغتذي: أبواب الطهارة: [لا تقبل]: لكن لا يقبل الله. [صلوة بغير طهور]: قال «قب»: قراءته كرسول الله، وهو كجلوس عبارة عن الفعل، وكرسول هو الماء، وبالنهيضة بضم: التطهر، ويفتح: ما يتطهر به، وسيبويه كرسول ماء، ومصدر معا، فعليه بضم، ويفتح بالسين على أنه التطهر. آه وابن سيد الناس يضم فقط. وقال قب: قبول الله عملاً أرضاه، وثوابه عليه، وابن دقيق عليه، قد استدل جماعة المتقدمين بانتفاء القبول على انتفاء الصحة، كما فعلوه بقوله - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لا نقبل الله صلاة حائض إلا بخمار، أي: من بلغت سن حيض، ومعنى هذا اشتراط طهارة في صحة صلوة، ولا يتم ذلك إلا أن يكون انتفاء قبول دليلاً على انتفاء صحة، وقد ورد بإمكان انتفاء قبول مع نيت صحة، كصلاة عبد أبى لا تقبل له صلاة، ومن أتى عرافاً أو شارب حمر، فإذا أريد تقرير الدليل على انتفاء الصحة من انتفاء القبول، كان من تفسير معنى القبول، فقيل: أنه ترتب غرض مطلوب من شيء على شيء من قبل عذر فلان، إذا رتب على عذره غرضاً مطلوباً منه، وهو نحو جنابة وذنب، فإذا ثبت ذلك، فالغرض المطلوب ههنا من الصلاة وقوعها بحجة؛ لمطابقتها للأمر، فإذا حصل هذا الغرض ثبت القبول على ما ذكر تفسيراً، وإذا ثبت القبول بهذا التفسير ثبت الصحة، وإذا انتفى به انتفت، فرمما قال بعض المتأخرين: أن القبول كون عبادة يترتب عليها الثواب درجات، وإلا جزائه كونه مطابقة للأمر، والمعنيان إذا تغايرا، وكان أحدهما أخص من غيره، لم يلزم من نفي الأخص نفي الأعم، والقبول على هذا التفسير أخص من الصحة، فإن كل مقبول صحيح بلا عكس، فهذا إن نفع في تلك الأحاديث التي نفي فيها القبول مع بقاء الصحة، فإنه يضر في الاستدلال بنفي القبول على نفي الصحة، كما حكينا عن السلف، اللهم إلا أن يقال: دلالة الدليل على القبول من لوازم الصحة، فإذا انتفى انتفت، فيصح الاستدلال بنفي القبول على نفي الصحة إذا، ويحتاج في تلك الأحاديث التي نفي عنها القبول مع بقاء الصحة؛ لتأويل وتخريج على أنه يرد، وعلى من فسر القبول بكونه عبادة، يثاب عليها أو مرضية أو ما أشبه إذا قصد به أنه لا يلزم من نفي القبول نفي الصحة، إذ يقال: أن القواعد الشرعية تقتضي، أن العبادة إذا أتى بها مطابقة للأمر، كانت سبباً لثواب ودرجات وأجزاء، والظواهر بذلك لا تحصى. أولاً صدقة من غلول: بنقط غنيه قال نود ابن سيد الناس: كجلوس، و«قب»: هو خيانة في خفية أي: لا تقبل صدقة من حرام، كصلاة بلا طهور، و«قر» بشرح «م» هو خيانة مطلقاً في حرام.

قَالَ هَذَا فِي حَدِيثِهِ: «إِلَّا يَطْهُورُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا لِبَابِ وَأَسَس. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ أَبِيهِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَسٍ رضي الله عنه. وَأَبُو الْمَلِيحِ ابْنُ أَسَمَةَ اسْمُهُ عَامِرٌ، وَيُقَالُ. زَيْدٌ بْنُ أَسَمَةَ بْنِ عُمَرَ الْهَدِيُّ

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الطُّهُورِ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيْسَى، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، ح: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ أَوْ الْمُؤْمِنُ فَعَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بِعَيْنَيْهِ مَعَ الْمَاءِ أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ أَوْ نَحْوِ هَذَا، وَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتْ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ بَطَّشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ حَدِيثُ مَالِكٍ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. وَأَبُو صَالِحٍ وَالِدُ سُهَيْلٍ هُوَ أَبُو صَالِحٍ السَّمَّانُ وَاسْمُهُ ذُكْوَانُ.

طلب الرب إلى الكوفة

العرف الشاذي: قوله: هذا الحديث أصح إلخ: لا يلزم من قوله هذا أن يكون صحيحاً في نفسه، بل مراده بالأصح والأحسن أنه أعلى الحديث في هذا الباب وإن لم يكن حسناً عند الحديثين، ومن عادة الترمذي إخراج الأحاديث التي لم يخرجها غيره للاطلاع على ذخيرة الحديث، فمراده أنه أعلى الأحاديث التي لم يخرجها أرباب الصحاح، كذلك قال بعض حفاظ الحديث في عادة الترمذي هذه. قوله: أبي المالح إلخ: المراد بذكره هنا هو أبو أبي المالح لا أبو المالح نفسه؛ لأن الراوي أبوه. واعلم أن «الترمذي» مع كونه جامعاً ذخيرة الحديث فيه قليلة بخلاف غيره من أرباب الصحاح، إلا أنه يكافئه بذكر «وفي الباب عن فلان وعن فلان إلخ»، وصنف ابن حجر العسقلاني في استخراج ما ذكر الترمذي «في الباب»، وسماه: «اللباب فيما قال الترمذي: وفي الباب»، ولكنه غير مطبوع، والأسهل لاستخراج أحاديثه المراجعة إلى مسند أحمد بن حنبل رضي الله عنه. قوله: المسلم أو المؤمن: لفظة «أو» قد يكون لشك الراوي، وقد يكون للتنويع، وإذا كان الشك من الراوي فقرأ بعده لفظ «قال» ويعرف ذلك بالذوق. واعلم أن المصنف أخرج حديث الباب مختصراً، وفي غيره: «وإذا مسح الرأس خرجت كل خطيئة سمعها بأذنيه إلخ»، فدل على أن الأذنين في حكم الرأس، ودل على عدم ضرورة تجديد الماء لمسح الأذنين، كما هو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه قوله: حتى يخرج نقياً من الذنوب: قال السمعاني: الحسنات مكفرات للنسيئات الصغائر. وقال المتقدمون: يفوض الأمر إلى الله فلا تقيد بالصغائر والكبائر. ومسك المتأخرون بما سيأتي: «ما لم يغفر الكبائر». وأقول: التحقيق أن لا يقيد بالصغائر، ويتشبه على ألفاظ الأحاديث لغة، وفي اللغة: الذنوب: العيوب، والخطايا: ما ليس بصواب، والمعصية: نافرمان، والسيئة: برأى، فالمعاصي في أعلى مراتب، ودونها السيئات، ودونها الخطايا، ودونها الذنوب. وأشكل الحديث بأنه يدل على خروج الذنوب، والخروج يقتضي أن يكون الشيء الخارج ذا جرم، والذنوب وأحوالها من المعاني، فالأصوب التفويض إلى الله تعالى، ومن أراد أن يقع في التكاليف ف يرجع إلى ما قاله النبوة بأن وراء هذا العالم المشاهد عالماً يسمى بعالم الأمثال، وراءه عالم أرواح، وفي عالم الأمثال صور كل شيء في هذا العالم من الأجسام والمعاني. وفي عالم الأرواح أرواح كل شيء، كما قالوا: غيب رازي وأب دكرات: آسمان وآقب دكرات. وقالوا: إن عالم الأمثال متصرف في هذا العالم المشاهد والطف منه، وعالم الأرواح متصرف في عالم الأمثال والطف منه، وليس عالم الأمثال هو در الآخرة بل موجود الآن، وقالوا: من يذهب في عالم الأمثال أو الأرواح لا يتميز بين أشياء عالم الشهادة وأشياء عالم الأمثال. وأما الروح فعند أهل الإسلام جسم لطيف على شكل كل ذي ذلك الروح، واحتجوا على هذا أي جسمية الروح بما ورد في الأحاديث، كما في حديث البراء بن عازب: «لا يفتزعها كما يفتزع السفود من الصوف المبلول إلخ»، أخرجه أحمد في مسنده، وصاحب «المشكاة»، وفيه: «فخرج تسيل كما تسيل القطرة من السقاء، فيأخذها فإذا أخذها لم يدعها في يده طرفة عين حتى يأخذوها فيجعلوها في ذلك الكفن»، وأحاديث أخر دالة على جسمية الروح، ونقل قاضي زاده في «تأليف الفلاسفة»: أن الغزالي قائل بتجرد الروح، وكذلك نسب إلى القاضي أبي زيد الدبوسي الحنفي. فأقول أولاً: إن خلافاً لا يكفي، فإننا نتمسك بنصوص الشريعة من القرآن والحديث. وثانياً: بأن نقل المذهب متعسر، فما لم أر عبارة القاضي أبي زيد لا أنسب إليه هذا الخلاف، وأما الغزالي فقال تلميذه أبو بكر بن العربي: إن الأستاذ غمس في الفلسفة، ثم ضرب يده وسعى للخروج فلم يسعف بمرامه، والمتقدمون من علماء الإسلام يريدون بالتجرد وعدم الكثافة يظهر ذلك من تفسير سورة الإخلاص للحافظ ابن تيمية رحمته الله، ثم اختلف الصوفية بعد اتفاقهم على مادية الروح في أنه كالبدن للثاب، أو أعضائه سارية في أعضاء الجسد المشاهد. وقال الشيخ الأكبر في «الفصوص»: الروح يتشكل بأشكال مختلفة، وقال الجهلاء الفلاسفة: إن الروح مجرد، وتشبهوا بأوهام بما هي أوهن من بيت العنكبوت، منها ما قال الفارابي: إن الروح محل التصور والتصديق، وهما معنيان مجردان، وعمل مجرد مجرد، وهذا كما ترى؛ لأنه لم لا يجوز أن يكون تعلق التصور والتصديق بالروح كتملك النفس الناطقة بالبدن المادي؟

حاشية: قوله: مع بن عيسى: [كان أرم الناس بصحبة مالك، وجامع فتاواه]. قوله: هذا حديث حسن صحيح: اعلم أن الصحيح ما اتصل بسنده بنقل العدل الضابط عن مثله، وسليم عن شذوذ وعلة، والشذوذ: أن يرويه الثقة مخالفاً لغيره، والحسن: ما لا يكون شاذاً ويروى من غير وجه نحوه، قاله في «المجمع». قال السيد: والفرق بين حدّي الصحيح والحسن: أن شرائط الصحيح معتبرة في حد الحسن، لكن العدالة في الصحيح ينبغي أن يكون ظاهرة والإتقان كاملاً، وليس ذلك شرطاً في الحسن، ومن ثم احتاج إلى قيد قولنا: «أن يروى من غير وجه مثله أو نحوه» وليجبر به، وقول الترمذي: «حديث حسن صحيح» يريد به أنه يروي بإسنادين: أحدهما يقتضي الصحة والآخر الحسن، أو المراد اللغوي، وهو ما يميل إليه النفس وتستحسنه. وقال المؤلف -أي الترمذي- في آخر هذا الجامع في «كتاب العلل»: وما ذكرنا في هذا الكتاب «حديث حسن» فإنما أردنا حسن إسناده عندنا، كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه ونحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن.

نفع قوت المغتذي: [إذا توضع العبد المسلم أو المؤمن]: قال الباجي بشرح الموطن: الظاهر أنه شك من روايه. [وغسل وجهه، خرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه]: قال «ق»: أي غفرت؛ لأن الخطايا هي أفعال، أعراض لا تبقى، فكيف توصف بدخول، ولكنه - تعالى - لما أوقف مغفرة على طهارة كاملة في عضو، ضرب له مثلاً بخروج، ولأن الطهارة حكم ثابت استقر له دخول، قال «جط»: بل الظاهر أنه حمله على حقيقة؛ لأن الخطايا تؤثر في باطن، والطهارة تزيله؛ لما أخرجه «دون ده». وابن حبان والحاكم، عن أبي هريرة، قال - رضي الله عنه -: «أن العبد إذا أذنب ذنباً، نكت في قلبه نكتة سوداء، فإذا تاب، ونزع، واستغفر، صفى قلبه، وإن عاد، زادت، حتى تملأ قلبه، وذلك الران الذي ذكره الله بالقرآن: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾» وأحمد وابن خزيمة، عن ابن عباس، قال رسول الله - ﷺ -: «الحجر الأسود ياقوتة بيضاء من الجنة، وكان أشد بياضاً من الثلج. وإنما سودته خطايا المشركين»، فإذا أثرت في حجر. فيجسد فاعلمها أولى، أي: خرج من وجهه سوداء، حدث بقلبه بنظر عينه، أو ذات سوداء لا عرض بناء على إثبات عالم المثال، وإن كل ما بهذا العالم عرضاً، فله صورة بعالمه، فله صبح عرض الأعراض على آدم على نبينا بآله وعليه الصلاة والسلام على ملائكة، فقال لهم: أنبئوني بأسماء هؤلاء، وإلا فكيف يتصور عرض الأعراض لو لم تتشخص، قال: وقد بسطته بمؤلف مستقل، وأشارت له بحاشيتي على البيضاوي، ومن شواهد خطايا ما أخرجه البيهقي بسننه عن ابن عمر قال سمعت - رضي الله عنه -: «يقول: [إن العبد إذا قام يصلي، أتى بذنوبه فجعلت على عاتقه، فكلما ركع، أو سجد، تساقطت عنه]. والبرار والطيراني عن سلمان، قال رسول الله - ﷺ -: «يصلي العبد، وخطايا مرفوعة على رأسه، كلما سجد، تحات عنه». [مع الماء أو مع آخر قطر الماء]: كعب قال الباجي: هذا شك من روايه. [فإذا غسل يديه]: قال الباجي: كذا رواه رواة الموطن مقتصرين على غسل وجهه ويديه، إلا أن ابن وهب زاد مسح رأسه وغسل رجليه، قال «جط»: زاد الطيراني، بحديث أبي هريرة: ذكر مضمضة واستنشاق، وأحمد، بابي أمانة: مسح رأسه وأذنيه. [حتى يخرج نقياً من الذنوب]: قال «ق»: الخطايا المحكوم بغفرانها، هي الصغائر لا الكبائر لخبر الصلوات الخمس: والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينها ما اجتنبت الكبائر، فإذا كانت مع اقترانها بوضوء، لا تكفر كبائر، فانفراد الوضوء بالتقصير عنه أخرى، قال: وإنما تكفر ذنوباً هي حقوق له - تعالى - لا حقوق آدمية؛ لأنها إنما يقع النظر فيها بالمقاصة مع الحسنات والسيئات، قال: ولو وقعت الطهارة باطناً بتطهير قلب عن أوضاع معاصر، وظاهراً باستعمال ماء على جوارح بشرط الشرع، واعتبرت به صلاة، انفرد بما قلبك عن علائق دنياه، وطردت خواطره، واجتمع فكره على ثمام عبادته، كما انعقد عليه إحرامها، فاستمر حاله حتى سلم، فإن الكبائر تغفر كصغائر، والحالة هذه، فهكذا كان وضوء وصلوة السلف.

وَأَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه اخْتَلَفُوا فِي اسْمِهِ، فَقَالُوا: عَبْدُ شَمْسٍ، وَقَالُوا: عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَهَكَذَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَهَذَا أَصَحُّ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ وَثَوْبَانَ وَالصُّنَابِيَّ وَعَمْرِو بْنِ عَبَّسَةَ وَسَلْمَانَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه. وَالصُّنَابِيُّ الَّذِي رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه لَيْسَ لَهُ سَمَاعٌ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُسَيْلَةَ، وَيُكْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، رَحَلَ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَبِضَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ فِي الطَّرِيقِ، وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَحَادِيثَ. وَالصُّنَابِيُّ بْنُ الْأَعْسَرِ الْأَحْمَسِيُّ صَاحِبُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم يُقَالُ لَهُ: «الصُّنَابِيُّ» أَيْضًا، وَإِنَّمَا حَدِيثُهُ: قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الْأَمَمَ فَلَا تَقْتَتِلَنَّ بَعْدِي».

بَابُ مَا جَاءَ مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ: ٢- حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَقُتَيْبَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ عِيْلَانَ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ».....

ابن أبي طالب

العرف الشاذي: قوله: والصنابجي إلخ: الصنابجي ثلاثة، أحدهم: صنابجي بالياء صحابي، والثاني: صنابجي بالياء تابعي، واسمه عبد الرحمن ويكنى بأبي عبد الله، ورجل آخر صنابج بلا ياء، وهو صحابي، وقد يقال له: صنابجي بالياء أيضًا. قوله: عن سفیان: بعد سفیان تحويل، ولكنه غير مكتوب في الكتاب، وسفیان مدار. وأشکل على أرباب الحديث أنه سفیان بن عيينة أو سفیان الثوري؛ لأن المعرفة إنما يكون بذكر الآباء والأجداد أو التلامذة أو الشيوخ، والأب والجد غير مذكور، وأكثر تلامذة سفیانين وشيوخهم متحدون، فتبعت ووجدت في تخريج «الهداية» للطبراني أنه ثوري لا ابن عيينة. قوله: مفتاح الصلاة الطهور: واعلم أن في هذه الجملة قرينته قصرًا لتعريف المبتدأ والخبر، كما قال صاحب «التلخيص»: تعريف أحد الطرفين قد يفيد القصر، وقال العلامة: وإنما قال: قد يفيد إلخ؛ لأن إفادة تعريف أحد الطرفين القصر ليس بضابطة كلية، فإنه قد لا يفيد، وقال السيوطي: إن تعريف الطرفين يفيد القصر، وأقول: إن تعريف أحد الطرفين يفيد القصر إذا كان الطرف الآخر مشتتملاً على معين القصر كاللام أو «في» أو غيرهما، مثل: الحمد لله، والكرم في العرب. ثم اعلم أنه قلما يفيد تعريف أحد الطرفين تقصر بلا معين أيضًا، كما في قصيدة «بانت سعاد»: ذواب مسهن الأرض تحليل. أي تحلة قسم، ففي «مسهن الأرض تحليل» قصر بلا معين، وقد لا يكون القصر مع تعريف الطرفين أيضًا، كما في «الكرم الخلق الحسن»، ولذا قال مولانا مد ظله العالی: إن الضوابط عصا الأعمى. وقال الزخشرى في «الفائق» في حديث «إن الله هو الدهر»: إن فيه قصر المسند إليه على المسند، والمعنى: أن الله هو جالب الحوادث لا غير الجالب، وقال العلامة: فيه قصر المسند على المسند إليه، وردَّ على الزخشرى، وأقول: إن ردَّه ليس بذلك؛ لأن تعريف الطرفين يصلح لقصر المسند إليه على المسند ويصلح للعكس. ثم اعلم أن اللام عند أهل المعاني قسمان: لام العهد الخارجي، ولام الحقيقة، والأول على ثلاثة أقسام، أحدها: ما يكون المعهود مذكورًا سابقًا، ويسمى بالعهد الذكري. والثاني: ما يكون حاضرًا، ويسمى بالعهد الحضورى. والثالث: ما يكون معلومًا بين المتكلم والمخاطب، ويسمى بالعهد العلمي. ومثال العهد الحضورى: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ» (المائدة: ٣) إلخ. والثاني أيضًا على ثلاثة أقسام؛ لأنه إما أن يكون المراد من مدخوله نفس الحقيقة من حيث هي هي، ويسمى لام الجنس، أو من حيث وجودها في حصة منتشرة، ويسمى لام العهد الذهني، أو من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد التي يتناولها اللغة، فيسمى لام الاستغراق. وأما عند النحاة فالقسم الثالث للعهد الخارجي عهد ذهني عندهم، ولام العهد الذهني لأهل المعاني لام لجنس عند النحاة، والمختار عندي هو قول النحاة. وبالجملة الحديث مشتمل على القصر. فقالت الشافعية ومن تبعهم بفرضية صيغة السلام، وصيغة «الله أكبر»، وقالوا: الحديث دال على عدم صحة الصلاة وعدم وجودها بدون «السلام عليكم ورحمة الله» وبدون «الله أكبر»، ويقول الأحناف بعدم فرضيتهما، ومدار الخلاف على أن المتكلم إذا تكلم ففي كلامه مفهوم ومنطوق. ثم المفهوم المخالف غير معتبر عندنا، ومعتبر عند الشافعية حتى جعلوه دليلًا. أقول: إن الكلية غير صحيحة من الطرفين، بل يقال باعتبار المفهوم المخالف من غير جعله دليلًا فيحتاج إلى بيان نكات الشروط والقيود والصفات المذكورة في النصوص، ولا يدل نفيها على نفي الحكم، وقد بسطه أبو البقاء في «كلياته». ثم قال الأحناف: إن المفهوم المخالف معتبر في عبارات كتب الفقه والمحاورات فيما بيننا؛ لأن تحصيل مرادها سهل بخلاف نصوص الشارع، فإن تحصيل مراد كلامه متعسر، فقال الشافعي ومالك وأحمد بركنية «السلام» و«الله أكبر» بعينهما، والفرض عند الأحناف كل ذكر مشعر بالتعظيم، والسنة المؤكدة «الله أكبر»، وكذلك الخزوج بصنع المصلي فرض، ولفظ «السلام» واجب، هذا هو المشهور منا. ثم اعترض علينا بـ الفرق بين سنة «الله أكبر» وجوب «السلام» مع أن الحديث لهما واحد، فإما أن يكون كل واحد منهما سنة، وإما أن يكون واجبًا؟ فيقال: إن هناك قولًا بالسنة أيضًا، ذكره في «البنية على الهداية» عن «المحيط»، ومذهب الطحاوي -وهو أعلم الناس بمذهب أبي حنيفة- سنة السلام، وتمسك الطحاوي أن عليًا رضي الله عنه راوي حديث الباب أفنى بتمامية صلاة من سبقه الحدث بعد التشهد، وأما تأويل كلام الطحاوي بأن المراد بالسنة ثبوته بالسنة وجعله موافقًا للفتاين بالوجوب، يأبى عنه العقل السليم، فقال الشيخ الكمال بوجوب «الله أكبر»، وتمسك بأن في «الكافي» أن تارك «الله أكبر» آثم، ومن المعلوم أن الإثم لا يكون إلا على ترك الواجب. أقول: إن صيغة الأمر من الشارع للوجوب عند صاحب «الفقه» و«البحر»، وكذلك نكيره على الترك يدل على الوجوب، ومواظبة النبي صلى الله عليه وسلم مع الترك أحيانًا يدل على السنة عندهما، وأما مواظبته على أمر بلا تركه أحيانًا فللوجوب عند ابن همام، وللسنة عند صاحب «البحر»، فمدار اختلافهم على هذا، وأما اختلافهم في إثم تارك السنة -بأن الشيخ يقول بعدم الإثم، وابن نجيم يقول بالإثم- مبني على الاختلاف الأول، لكن صاحب «البحر» يقول بإثم أقل من الإثم على ترك الواجب، وقال المحقق ابن أمير الحاج: ترك السنة ليس بإثم إلا من اعتاد أو اعتقد عدم السنة، وقال ابن همام: من ترك رفع اليدين عند التحريمة مع التهاون بإثم، والله أعلم. أقول: ترك السنة بقدر زائد على ما تركه النبي صلى الله عليه وسلم لا يخلو من إثم، فبالجملة اندفع الاعتراض الوارد علينا بناء على المشهور، ثم يرد علينا حديث الباب على وجوب لفظ «السلام» و«الله أكبر»، وأجاب المدرسون عنه بأن المراد من التكبير كل ذكر ينبي عن التعظيم. أقول: هذا التأويل يرد ذخيرة الحديث من تصريح لفظ «الله أكبر»، أحرجه أرباب الصحيحين وغيرهما، وجرى تعامل السلف على الشروع في الصلاة بـ «الله أكبر». واعلم أن ههنا مرتبة الواجب التي قال بها الأحناف، ومدارها على تمهيد مقدمة. وهي أن الخبر على ثلاثة أقسام، المتواتر: وهو المروي عن جماعة يستحيل اجتماعهم على الكذب، ويكون هذا الحال في القرون الثلاثة، والمشهور: هو الذي يكون خبر الواحد في القرون الأول، واشتهر بعده، وخبر الواحد: الذي يكون واحدًا في القرون الثلاثة.

حاشية: قوله: اختلفوا في اسمه: قال الحاكم أبو أحمد: أصح شيء عندنا في اسم أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر، وغلبت عليه كنيته، فهو كمن لا اسم له، أسلم عام خير، وشهدا مع النبي صلى الله عليه وسلم، ثم لزمه وواظب عليه راغبًا في العلم، راضيًا بشيعة بطنه، وكان يدور معه حيث ما دار. وقال البخاري: روى عنه أكثر من ثمان مائة رجل من بين صحابي وتابعي، فمنهم ابن عباس وابن عمر وجابر وأنس رضي الله عنهم. قيل: سبب تلقبه بذلك ما رواه ابن عبد البر عنه أنه قال: كنت أحمل يومًا هرة في كمي، فرآني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «ما هذه؟» فقلت: هرة، فقال: «يا أبا هريرة» (المرقاة) فائدة: قال النووي: وذكر الإمام الحافظ تقي بن غلد الأندلسي في مسنده: لأبي هريرة رضي الله عنه خمسة آلاف حديث وثلاث مائة وأربعة وسبعون حديثًا، وليس لأحد من الصحابة هذا القدر ولا يقاربه. قال الإمام الشافعي رحمته الله: أبو هريرة رضي الله عنه أحفظ من روى الحديث في دهره. وكان أبو هريرة ينزل بالمدينة بذي الحليفة، وله بها دار، مات بالمدينة سنة تسع وخمسين، وهو ابن ثمان وسبعين سنة، ودفن بالقيع، ومات عائشة رضي الله عنها قبله بقليل، هو صلى عليها. انتهى ما في «النووي». (أحمد حسن) قوله: والصنابج: بضم أوله ثم نون وموحدة ومهمله، ابن الأعسر الأحمسي، صحابي، سكن الكوفة، من قال فيه: «الصنابجي» فقد وهم. (التقريب) قوله: الحنفية: [وكثير من المحدثين يثبتون الياء بعد النون فرقا بالنسبة إلى المذهب، كذا في «المغني»].

نفع قوت المغتذي: [مفتاح الصلوة الطهور]: قال الرافعي: كجلوس، قاله بعضهم: ويجوز فتحه؛ لأن الفعل إنما يأتي بالته، قال «قب»: هذا مجاز عما يفتحها عن غلقها؛ لأن ما منع منها حدث، كفضل وضع على محدث، فإذا توضأ، أزال غلقه، فهو استعارة بدعية لا يقدر عليها إلا النبوة، كقوله: «مفتاح الجنة الصلاة»؛ إذ أبواب الجنة مغلقة، تفتحها الطاعات، وركنها الصلاة، وتحرمها التكبير. قال قب: هو مصدر حرم كقدس، ويشكل استعماله ههنا؛ لأن التكبير جزء من أجزائها، فكيف يحرمها، فقيل مختاره مجاز، وأصله إحرامها من أحرم، دخل بالبلد الحرام أو الشهر الحرام، ولما حرم بالصلاة أشياء، قيل للتكبير: أول أجزائها تحريم، وبالنهاية كان مصليا بتكبيره، ودخوله بها صار ممنوعا من كل قول أو فعل، ليس منها، فمسي تحريما وتكبيره الإحرام.

وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَقِيلٍ هُوَ صَدُوقٌ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَالْإِمِيدِيُّ يَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ البحاري ابن إسحاق هنا من الفاظ الحديث بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْحَلَاءُ: «حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ،.....

العرف الشاذي: ثم قال الأحناف -أي العرافيون- بعدم جواز الزيادة على القاطع بخير الواحد. وقال الشافعية ومن تبعهم بجواز الزيادة به على القاطع. أقول: يجوز الزيادة بخير الواحد عندنا لكن لا في مرتبة الركن والشروط، فثبت الوجوب والسنية بالخير الواحد، ولا تفعل خير الواحد عن الأصل كما زعمه بعض من لا حظ له في العلم، وتصدى إلى الاعتراض علينا، كالنواب المعزول، وليعلم أن الثابت بالظني يجوز إثبات ركنه وشرطه بالظني وخير الواحد، والكلام فيما ثبت بالقاطع. ونقول: إن خير الواحد لا يفيد إلا الظن، فعاملنا به معاملة الظن، ولم نثبت به الركن والشروط، وأما الشافعية فعاملوا بالظني معاملة القاطع، فجوزوا زيادة ركن أو شرط بسخير الواحد، والأقرب إلى الضوابط مذهبننا، فإذا تمهد هذا فنقول: إن الشافعية قالوا بركنية ما ثبت بسخير الواحد، ونقول: لا يوجب الركنية؛ لأنه ظني الثبوت فلا يثبت به إلا الوجوب، فثبت مرتبة واجب الشيء من هذا المذكور، وليعلم أن واجب الشيء لم أجده إلا في الصلاة والحج لا في المعاملات، ولم أجده فيها فرائض أيضاً، وإنما يذكرون لها شرائط وأركاناً لا واجبات وفرائض، بخلاف الشيء الواجب فهو عام، وقد قال الشافعية في الحج بواجب الشيء، وأنكروه في الصلاة. وكذلك أنكروا غير الشافعية أيضاً مرتبة الواجب، وأقول: قال ابن تيمية في «منهاج السنة»: إن الصلاة تتركب من الفرائض والواجبات والسنن عند الثلاثة، وعند الشافعي من الفرائض والسنن، فدل على قول الموالك والحنابلة بواجب الشيء، فكيف ينكرون علينا إلا أن الواجب قسم من السنة عند الموالك. وأقول أيضاً: يقول الحنابلة بفرضية القعدة الأولى وإنجبارها لو تركها بسجدة السهو، وهل هذا إلا مرتبة واجب الشيء، والاختلاف في الألقاب لا في الحكم. ولما وجدنا في الصلاة والحج أشياء أكيدة ثم حبر نقصانها وعدم فساد الصلاة والحج فقلنا بمرتبة الواجب، فالخصل أن ثبوت مرتبة الواجب من ظنية الدليل، وكذلك يدل تعريف أرباب أصولنا الواجب عليها، فعلى هذا قال ابن همام: ليس الواجب في حقه بشيء، فإنه ليس له ظن في شيء. وأقول: إن بحث أرباب الأصول في الواجب يكون من حيث صورة الدليل، ولا يتعرضون إلى حقيقة الواجب، وتعرض إليها بعض الحذاق، فحقيقته أن الواجب يكون لاستكمال الفرض مثل السنن إلا أن الواجب أكد في الاستكمال، فإذا ثبت وتمهد ما ذكر نقول: إن «وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى» القاطع دل على فرضية ما يشعر بالتعظيم، والحديث الظني ثبوتاً دل على وجوب «الله أكبر» خاصة، وكذلك يقال في غيره، فأصل المناسبة لكل ذكر مشعر بالتعظيم، وكما لها للفظ «الله أكبر»، وهذا هو الجواب عما استشكله في «التحرير» من اعتبار جنس العلة في عين الحكم، فقال: إنه راجع إلى اعتبار العين، وليس كذلك، فإن هناك أصل وحكم، على أن الجنس هناك بمعنى المجانس لا بمعنى الوصف الشامل، فعلم أن بحث الشيخ في «لا صلاة لمن لم يقرأ إلخ» -بأن «لا» لنفي الكمال، فدل على وجوب الفاشية- غير جيد، فإن مقتضاه ظنية الدليل في الدلالة مع كونه ظني الثبوت، وهو لا يوجب الواجب كما سيبدو عن قريب، والأصوب البحث في ظنية الدليل في الثبوت، كما أشار إليه صاحب «المهذبة»: هو أيضاً الحديث ليس ظني الدلالة، بل هو قطعي الدلالة؛ لتعامل السلف على ابتداء الصلاة بـ«الله أكبر»، وإن قيل: فعلى هذا التعامل وإجماع السلف يكون «الله أكبر» ركنًا، نقول: إن اجتماعهم وتعاملهم على الإتيان بـ«الله أكبر» لا على ركنيته، وبينهما بون بعيد، فمرتبة الواجب القائل بها الأحناف ثابتة بلا ريب. إوعندي أحاديث كثيرة تدل على مرتبة الواجب، وأعلى ما في المرام حديث قوي في خارج السنة: «أقبح السرقات سرقة في الركوع والسجدة»، ومثل: «جائع يأكل ثمرة أو تمرتين»، فدل على بقاء أصل الصلاة مع ترك الطمانينة، وهل هذا إلا حكم الواجب! وتفصيل الأمر أن الأدلة على أربعة أنواع: الأول: الدليل قطعي الدلالة والثبوت، ويُفِيد الفرضية في جانب الأمر، والحرمة في جانب النهي. والثاني: ظني الثبوت والدلالة، ويُفِيد الكراهة تنزيهاً في جانب النهي، والاستحباب في جانب الأمر. والثالث: ظني الثبوت وقطعي الدلالة. والرابع: بالعكس، وكلا القسمين يفيدان الوجوب أو السنية في جانب الأمر، والكراهة تنزيهاً في جانب النهي، فعلى هذا ظهر الفرق بين الفرض والواجب، فهذه نبذة من إثبات مرتبة الواجب والكلام المحول، وبعض كلام سيأتي في باب صفة الصلاة في صلاة مسيء الصلاة. قال الحق ابن أمير الحاج: إن الخروج يصنع ليس بفرض، فإن الفرض يتأدى في ضمن القربات لا في ضمن المنكرات، وقد قلنا بأداء الخروج يصنع تحت القهقهة والتكلم، وهما مكروهان في الصلاة. وزعم هذا السامع أن هذا القائل قاس القهقهة وإخراج الريح والتكلم وغيرها على لفظ «السلام» بجامع الخروج يصنع المصلي، والحال أنه لم يقس بل أبدى حكمه، وحقق أمراً واقعياً على وزن ما يقال: إن الصلاة للذكر، والصوم لقمع النفس عن الشهوات، فهو حكمة مجردة، وإن كان قياساً فمرسل ملائم. واعلم أن ههنا ثلاثة أعمال: تحقيق المناط، وتنقيح المناط، وتخريج المناط. قال الشيخ الكمال ابن همام: إن هذه الألقاب الثلاثة ألقاب عند الشافعية لا عندنا، ولكن العمل كذلك عند مشايخنا أيضاً، فأما تحقيق المناط فهو إجراء الأحكام النوعية أو الجنسية على أفرادها وأنواعها، ولا يختص بالجهت، بل كل مكلف يقدر عليه، مثل: «وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ»، فإجراء الآية على أفرادها ليس بمختص بالجهت، وأما تنقيح المناط فقال الشوكاني في «إرشاد الفحول في علم الأصول»: إن تنقيح المناط نوع من أنواع القياس، والفرق أن القياس هو إبداء لجامع، وتنقيح المناط إلغاء الفارق بين المقيس والمقيس عليه، وقال الأسنوي في شرح «منهاج الأصول»: إن التنقيح يجري في النصوص أيضاً، وقال: التنقيح حذف الأوصاف التي ليست بمؤثرة وإبقاء المؤثرات، كما في قصة الأعرابي الذي وقع على امرأته في نهار رمضان، فكانت فيها أوصاف: كونه عامداً، أو كونه صحيحاً، أو رجلاً، أو كونه مفطر صومه في نهار رمضان عمداً، فقال أبو حنيفة: إن الوصف المؤثر إفساده صومه في نهار رمضان عمداً، فيتعدى الكفارة إلى الأكل والشرب عمداً، وسائر الصفات غير مؤثرة، وقال الشافعي: إن المؤثر جماعه في نهار رمضان فلا تكون الكفارة في الأكل والشرب. فهذا التنقيح تنقيح في النصوص، فعلم أنه ليس بقياس يكون في غير المنصوص، فقول الشوكاني غير جيد، وتنقيح المناط مختص بالجهت، وأما تخريج المناط فهو ترجيح الجتهد وصفاً من الأوصاف لعلية الحكم، وفي التنقيح حذف غير المؤثر وإبقاء المؤثر، وفي التخريج ترجيح وصف للعلية، ومثال التخريج: الأشياء الستة الواردة في حديث الربا من الخنطة والشعر إلخ، ففي هذه الأشياء أوصاف عديدة من الكيل والوزن والادستار والطعم والتمنية وغيرها، فقال أبو حنيفة: إن العلة القدر والجنس، وقال الشافعي: إن مشار النهي هو الطعم والتمنية، وقال مالك: إنه اقتيات وادخار، فهذا القسم أي التخريج قياس؛ لأن الجتهد لما قرر علة يبي عليها الأحكام والفروع. ثم إن القياس قد يكون مثل تشبيه أهل المعاني؛ فإن التشبيه عندهم بيان الجامع بين المشبه والمشبه به؛ ليحمل المشبه على المشبه به، ولعله هو قياس التشبه، وأما في القياس للعلية فيجدي الجتهد كون الوصف علة للحكم واقتضاء الحكم، ولا يكفي الصحة الخضة، والفرق بين القياس وتنقيح المناط أن في القياس تعدية الحكم الشرعي بعينه إلى المقيس، ويكون الالتفات إليه أولاً ثم يلحقونه بما أشبه من المنصوص، والتنقيح لتعرف حال المنصوص أولاً، وإن لزمه التعدية آخرًا. ثم إن قيل: فاي شيء ألجأ إلى القول بالشئينين الفرض والواجب؟ يقال: إن في أخواته أيضاً فرضاً واجباً فكذلك قلنا فيما نحن فيه وأخواته، مثل: «الله أكبر» واجب لحديث الباب، وذكر الله المشعر بالتنظيم فرض لآية: «وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى» وكذلك القراءة المطلقة لفريضة لآية: «فَأَقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ» وتعيين الفاتحة مع ضم آية سورة واجب. واعلم أنه لا يقال في الآية: «ما» في «مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ» عامة، والمراد منها أية سورة شاء من الفاتحة أو السورة بلا تعيين الفاتحة كما يقول أهل العصر، بل يقال: إن المراد مما في الآية هو الفاتحة وآية سورة شاء، إلا أن هذا المراد من هذه الآية ظني، فالظن في كون المراد مراداً له. لو قلنا ما قال أهل العصر لزم إدخال الكراهة التحريمية في أمر الشارع، ولا يقبله العاقل ذو عقل سليم، فإن الإمتثال بهذا الأمر يوجب الثواب، والحمل والإتيان بما قالوا لا يوجب الثواب، فإزاء بأمره ما يكون جامعاً للفرائض والواجبات والسنن الأكيدة، وكذلك أقول في حديث مسيء الصلاة: «ثم اقرأ بما تيسر معك من القرآن». ومن أخوات ما نحن فيه الركوع والسجود، فإن ما يصدق عليه الركوع والسجود فرض لآية: «أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا» وأما المكث قدر تسيحة أو ثلاث تسيحات فثابت بالحديث ويكون واجباً، وأما فرضية القعدة فثبت بالإجماع، فكذلك قلنا فيما نحن فيه، أي في فرضية الصنع بخروجه ووجوب السلام، وفي مثل هذه الأشياء يتأدى الفرض في ضمن الواجب، ويكون المرئي ظاهر الواجب، وفي ضمنه الفرض، ولذا قال مولانا محمد قاسم النانوتوي: إن الفرض كالمادة، والواجب كالصورة. هذا ما حصل وتيسر الآن بيانه في هذا الموضوع. قوله: صدوق: صادق في لهجته وسيء في حفظه. قوله: وهو مقارب الحديث: اختلفوا في أنه توثيق للراوي أم تضعيفه، وأما في اللغة فلا يدل اللفظ على التلويح، فإن معناه أنه متوسط، ولكنه لفظ التوثيق كما سيأتي في «الترمذي» في مواضع أنه ثقة ومقارب الحديث، منها ما ذكر أن إسماعيل بن رافع ثقة وقوي ومقارب الحديث.

ننع قوت المغتذي: [تحليلها التسليم]: قال الرافعي: ونسند محمد أسلم بلفظ «وإحرامها التكبير، وإحلالها التسليم» بالنهاية، لما حل له بتسليمه كل ما حرم عليه؛ بتحريمه من كل فعل وقول ينافيها، كما يحل محرم بفتح بفرع ما حرم عليه سمي تحليلاً. [هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب]: قال البزار: لا نعلمه عن علي إلا من هذا الوجه، وأبو نعيم تفرد به ابن عقيل عن ابن الحنفية عن علي، والعقيلي بإسناده لزن، وهو أصح مما بجابر و«قب» ما بجابر أصح شيء بالباب، و«حج» بتخريج أحاديث الشرح، كذا قال، وعكسه العقيلي، وهو أقعد منه بهذا الفن.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ». قَالَ شُعْبَةُ: وَقَدْ قَالَ مَرَّةً أُخْرَى: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخُبَيْثِ»، أَوْ: «الْخُبْثِ وَالْخُبَائِثِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ وَجَابِرِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ رضي الله عنه أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ. وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رضي الله عنه فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ، رَوَى هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ، وَقَالَ سَعِيدُ: «عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَوْفٍ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رضي الله عنه»، وَقَالَ هِشَامُ: «عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رضي الله عنه». وَرَوَاهُ شُعْبَةُ وَمَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، وَقَالَ شُعْبَةُ: «عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رضي الله عنه»، وَقَالَ مَعْمَرٌ: «عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه». قَالَ أَبُو عِيَسَى: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا، فَقَالَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَتَادَةُ رَوَى عَنْهُمَا جَمِيعًا. هـ. حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّمِيِّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخُبَائِثِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ: ٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: «غُفْرَانُكَ».....

العرف الشاذي: قوله: إذا دخل الخلاء: قيل: معناه حين دخوله، وقيل: إذا أراد الدخول، قال ابن هشام صاحب «المعني»: إن تقدير «أراد» بعد «إذا» في مثل هذا المقام مطرد. وأقول: قد ورد في بعض ألفاظ الحديث: «إذا أراد الدخول»، وفي «البحر»: إذا كان بين بيت الخلاء وموضع الخلاء مسافة شيء، فقيل: يدعو بهذا الدعاء عند الباب، وقيل: عند موضع الخلاء، وقال مالك: إن نسي وقت الدخول فليقل وقت الجلوس، خلاف الجمهور في هذه الحالة. قوله: من الخبث والخبثي إلخ: هنا شك الراوي، وفي رواية أخرى: «من الخُبْثِ والخبائِثِ» كما سيحكي، والخبث ذكور الشياطين، والخبائث إناث الشياطين، ويأمر الشارع بالأوراد نظراً لنا. وأما الأول أي «من الخبث والخبثي» إن كان الخبث بسكون الوسط فمصدر، وإن كان بضمه فجمع خبيث، ويكون المراد من الخبيث: الفعل الخبيث، ومن الخبث بضم الوسط: ذكور الشياطين، وفي الحديث: «الحشوش محتضرة إلخ» أي مواقع النجاسة، وقصة سعد مشهورة أنه ذهب في المغسل، فأبطأ عليهم، فذهب الناس فوجدوه ميتاً، وسمعوا من ظهر غيب: قتلنا رئيس الخزرج سعد بن عبادة :: رميناه بسهمين فلم نخطئ فؤاده. فعلم وجود الجنات والشياطين في الحشوش والمغسل، ولهذا نهي رسول الله ﷺ عن البول في الحجر. قوله: في إسناده اضطراب: الاضطراب قد يكون في المتن، وهو اختلاف الألفاظ، وقد يكون في الإسناد، وهو اختلاف الرواة وقتاً ورفعاً ووصلاً وإرسالاً، والاضطراب هنا من ثلاثة أوجه؛ لأن لقنادة أربعة تلامذة، اثنان في أول الكلام، وهو هشام وسعيد، واثنان في آخر الكلام، وهو معمر وشعبة، ثم اختلف الأولان فيما بينهما، ثم اختلف الآخران فيما بينهما. واختلاف الأولين إنما روي عن قتادة، ثم قال سعيد: إن بعد قتادة قاسم بن عوف الشيباني، فأنبت الوسطة بين قتادة وزيد بن أرفم، ونفى هشام الوسطة، والراجح ما قال سعيد، وأما هشام فحذف الوسطة. وأما الآخران فرويا عن قتادة عن النضر بن أنس، ثم اختلفا، فقال شعبة: إن الراوي فوق النضر هو زيد بن أرفم، وقال معمر: إن الراوي فوقه هو أبوه، أي أنس، فصار الخلاف من ثلاثة أوجه: الأول: إن الأولين يرويان عن قتادة عن زيد بلا واسطة النضر، وقال الآخران بواسطة النضر. والثاني: بين الأولين، فقال أحدهما بواسطة قاسم بن قتادة وزيد، ونفاهما الآخر، وأما الخلاف الواقع بين سعيد وبين شعبة ومعمر، فدفعه الترمذي بقوله نقلًا عن البخاري، قال: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَتَادَةُ رَوَى عَنْهُمَا، أَي عَنْ النَّضْرِ وَعَنْ الْقَاسِمِ. ومرجع الضمير للنضر والقاسم، لا ما هو مذكور فيما بين سطور الكتاب أن المرجع زيد والنضر. والثالث: بين الآخرين، فقال أحدهما: أنس بعد النضر، والآخر قال: زيد. أقول: إن الصحيح عن النضر عن زيد، ومن قال: عن النضر عن أبيه، فقد وهم، ولقد نظمت فيما ذكرت: هشام عن قتادة ثم زيد :: سعيد عن قتادة فابن عوف، وشعبة معمر عنه عن النضر :: عن أنس وعن زيد بخلف، وقال البيهقي: أنس خطأ :: وعن زيد قتادة غير صرف. وأخذت هذا المضمون من «السنن الكبرى» للبيهقي، ولقد غلط بعض الناظرين في هذا المقام. وحكم الاضطراب: أن يطلب الترجيح وإلا فيسقط الاحتجاج بالمضطرب. قوله: باب ما يقول إذا خرج من الخلاء: قرر الشارع الأوراد والأذكار في الأحوال المتواردة، كدخول المسجد والخروج عنه، والدخول في الخلاء والخروج عنه، وفي حديث: «كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه»، فقيل: المراد به الذكر اللساني، فيرد عليهم أنه ﷺ كان يشتغل بغيره من الأشغال، فكيف يذكر الله على كل أحيانه، وقيل: إن الذكر هو الذكر القلبي، كما في أشغال التصوف، وهذا أيضاً بعيد؛ فإن اللغة آية عن هذا المعنى؛ فإن الذكر في اللغة هو اللساني، وأقول: إن المراد من الأحوال هي الأحوال المتواردة لا الأحوال المتشابهة. قوله: غفرانك: في الحاشية: أي اغفر غفرانك، أو أسأل غفرانك. ويعني أنه مفعول مطلق أو مفعول به، وعندني أنه مفعول مطلق، كما ذكر الرضي ضابطة، وهي هذه: إذا كان فاعل عامل المفعول المطلق أو مفعوله مذكوراً بعده بواسطة الإضافة أو حرف الجر، يجب حذف العامل، كما في «سبحانك»، وأشار إليه ابن حبيب مجسلاً، وأما نكتة حذف العامل فمذكورة في كتاب سيبويه. قال المغربي: رأيت في كتاب أن آدم عليه السلام لما هبط على الأرض وجد الريح التنتة من الغائط، فقال: «غفرانك» زعماً منه أنه بسبب ما صدره من أكل الحبة، فحرت هذه السنة في أولاده، والله أعلم.

حاشية: قوله: عن أنس بن مالك: فائدة: قال ابن حجر في خلاصته: هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام الأنصاري النجاري، خدم النبي ﷺ عشر سنين. وذكر ابن سعد: أنه شهد بدرًا، له ألف ومائتان وستة ومائون حديثاً، واتفقا على مائة وثمانية وستين، وانفرد البخاري بثلاثة وثمانين، ومسلم بإحدى وسبعين، وروى عن طائفة من الصحابة، وعنه نبوه: مرسى والنضر وأبو بكر، والحسن البصري وثابت البناني وسليمان التيمي وحلق لا يحصون، وقد جاوز عمره المائة، وفي «الإكمال»: كنيته أبو حمزة، خادم النبي ﷺ، أمه أم سليم بنت ملحان، وانتقل إلى البصرة في خلافة عمر ليفقه الناس بها، وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة سنة إحدى وتسعين، وله من العمر مائة وثلاث سنين، وقيل: تسع وتسعون سنة. أقول: وروى الشيبان عن أم سليم أنها قالت: يا رسول الله، أنس خادمك، ادع الله له، قال: «اللهم أكثر ماله وولده، وبارك له فيما أعطيته»، قال أنس: فوالله، مالي يكثر وإن ولدي وولد ولدي ليتعادون على نحو المائة اليوم، وذكر ابن حجر عنه: إن أرضي ليشر في السنة مرتين. (أحمد حسن) قوله: من الخبث إلخ: بضم الباء ويسكن، جمع خبيث، وهو المؤذي من الجن والشياطين، والخبائث جمع خبيثة، يريد ذكور الشياطين وإناثهم، وقيل: الخبث بسكون الباء، وهو خلاف طيب الفعل من فجور ونحوه، والخبائث: الأفعال المذمومة والحصول الرديئة، كذا في «المجمع» و«المرواة». قوله: في إسناده اضطراب: يعني روى بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، فبيته بقوله: «روى هشام إلخ». قوله: الدستواني: [نسبة إلى دستواء، كورة من الأهواز أو قرية. (المعني)]. قوله: غفرانك: [أي اغفر غفرانك أو أسأل غفرانك].

نفع قوت المغتذي: [كان إذا دخل الخلاء]: = بنقط خاء كسحاب، مكان ليس به عمارة، قال النووي: إذا أراد دخوله، كما جاء مصرحاً به، «بغ» قال: كان إذا أراد أن يدخل. إقال: «اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث»: قال «طب» بكتاب إصلاح الألفاظ التي صحفها الرواة: روى كقفل، فكذا رواه أبو عبيد بكتابه، أي: الشر الخبائث الشياطين وطبا وطب كقفل، جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة، استعاذ بالله منردة جن، ذكورهم وإناثهم، و«قب» كثلث، أي ذكور الجن وإناثها، وكقفل أي: المكروه وأهله، والخبث كل مكروه، فإن كان قولاً ففسب، واعتقاداً فكفر بحال، واعتقاد سوء بأخرى، وطعاماً وشرباً فحرام، قال: وغلظ «طب» من رواء كقفل، وهو الغائط، فقد سمعت معناه، فكان ... ﷺ - معصوماً من شيطان، حين من قريته؛ بشرط استعاذته منه، كما غفر له بشرط استغفاره، قلت: بل أعاده - تعالى - وغفر له بلا شرط، وإنما هذا تعليم لأمتي، وتواضع لربه - تعالى - آه. قال: وخص استعاذته بهذا؛ لأنه خلاء، وللشيطان بإرادته - تعالى - وقدرته بالخلاء تسلط، يسلبه بالملأ، فله ... ﷺ - الراكب شيطان، والراكبان شيطانان، والثلاثة ركب، أو لأنه محل قدر، يترك ذكره - تعالى - به باللسان، فيقتنه؛ لأن ذكره - تعالى - مطردة له، للجناء الاستعاذة به قبله، لنعقد بها عصمة بينه وبين الشيطان، حتى يخرج، وليعلمه أمتي آه. ولو لا يصح إنكار «طب» كقفل؛ لأنه باب واسع معروف بالتصريف إن كثلث ينفذ بسكونه، وهما وجهان مشهوران هنا رواية، وهل معناه شراً وكفراً، والخبث الشيطان، والخبائث المعاصي، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء قال: «غفرانك»: قال «قب»: هو مصدر كسبحانك، نصب بفعل حذف، أي اطلب، فكانه - ﷺ - يطلب مغفرة من ربه قبل أن يعلمه، أنه غفر له، فصار يسألها بعده، إذ ...

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ. وَأَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى اسْمُهُ غَامِرٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْنِسٍ الْأَشْعَرِيِّ، وَلَا يُعْرَفُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها.

بَابٌ فِي التَّهْنِ عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ: ٧- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عَيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا». قَالَ أَبُو أَيُّوبَ رضي الله عنه: فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَايِضَ قَدْ بُنِيَتْ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَتَنَحَّرَفْنَا عَنْهَا وَتَسْتَفِيرُ اللَّهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ وَمَعْقِلِ بْنِ أَبِي الْهَيْثَمِ -وَيُقَالُ: مَعْقِلُ بْنُ أَبِي مَعْقِلٍ- وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَسَهْلِ بْنِ حَنِيفٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ. وَأَبُو أَيُّوبَ اسْمُهُ خَالِدُ بْنُ زَيْدٍ، وَالزُّهْرِيُّ اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ عُيَيْدٍ اللَّهِ بْنِ شَهَابٍ الزُّهْرِيُّ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو بَكْرٍ. قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْمَكِّيُّ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا»: إِنَّمَا هَذَا فِي الْفَيَافِي، فَأَمَّا فِي الْكُفِّ الْمَبْنِيَةِ لَهُ رُخْصَةٌ فِي أَنْ يَسْتَقْبِلَهَا. وَهَكَذَا قَالَ إِسْحَاقُ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِنَّمَا الرُّخْصَةُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي اسْتِدْبَارِ الْقِبْلَةِ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، فَأَمَّا اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فَلَا يَسْتَقْبِلُهَا، كَأَنَّهُ لَمْ يَرِ فِي الصَّخْرَاءِ وَلَا فِي الْكُنُفِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ.

العرف الشاذي: قوله: غريب حسن: في بعض المواضع يكون «غريب حسن» بتقدم الغريب، فقال أبو الفتح ابن سيد الناس اليعمري: إن الأقدم اهتم بشأنه. ثم جمع المصنف بين الحسن والغريب، وللغريب معان، أحدها: ما فسرهُ الجمهور به، وهو ما حصل فيه التفرد في أي موضع كان، ولا تنافي بين الغريب والحسن عند الجمهور؛ لأن سند الحسن أيضًا قد يكون واحدًا. وثانيها: ما تفرد فيه الراوي بزيادة شيء، وليس في المشهور تلك الزيادة. وثالثها: أحد السندين الواصلين إلى شيخ معين يكون أحدهما مشهورًا والآخر متفردًا فيه، فالثاني يكون غريبًا، لكن باعتبار قول الترمذي بين الحسن والغريب تناف؛ لأنه فسر الحسن في «العلل الصغرى»، واشترط فيه تعدد الطرق، وفي الغريب تكون وحدة الطريقة، فالأجوبة عديدة، أن مدار الحديث قد يكون واحدًا والرواة عن المدار كثيرًا، فيسمى الحديث بالنسبة إليه غريبًا، وبالنسبة إلى ما تحته من الرواة حسنًا، كما تشير إليه عبارة الترمذي في مواضع، لكن هذا الجواب لا يجري فيما قال الترمذي في الحسن من تعدد الطرق، وقال: ويروى من غير وجه نحو ذلك. وأجيب بأن تعريف الترمذي إنما يؤخذ به إذا كان غير مقرون بالغريب، وإذا كان مقرونًا بالغريب لا يكون المراد ذلك الحسن، وقال ابن صلاح: إن تعريف الخطابي للحسن محمول على الحسن لذاته، وتعريف الترمذي له محمول على الحسن لغيره، ولكنه بعيد؛ لأن الترمذي ربما يحكم بالحسن على أحاديث الصحيحين، ومن القطع أن أحاديث الصحيحين لا تنحط عن مرتبة الحسن لذاته، فكلام ابن صلاح بمراحل عن الصواب، ومنشأ زعمه عدم تقييده رواة الحسن بالإتقان، والحال أن القيد مراد له ومنوي، والجواب: أن تعدد الطرق في الحسن مشروط إذا كان التفرد تفردًا مضرًا، وأما إذا لم يكن مضرًا فلا يشترط التعدد، والتفرد المضر: زيادة راوٍ في حديث عن شيخ لم يذكرها غيره من تلامذة ذلك الشيخ، وغير المضر: الذي يروي راوٍ حديثًا بتمامه عن شيخ لم يروه غيره من تلامذته عنه، وتفرد الراوي المضر قد يكون مقبولًا عند المحدثين، وقد لا يقبل، وأما بعضهم فيقبلونه كليًا، وسبيل التفرد تتبع متابع له أو شاهد، والمتابعة تكون في الرواة، والشهادة من الصحابي، ثم المتابعة قريبة وبعيدة. وإذا أقول: «لفظ الحجازيين» فأريد به الشافعية والمالكية، وإذا أقول: «لفظ العراقيين» أريد به الأحناف، ومذهب أحمد دائر بين العراقيين والحجازيين، ومن عادة الترمذي وأبي داود والنسائي إخراج أحاديث الحجازيين والعراقيين، وقد يأتي بهما مسلم، وأما البخاري فيبوب على ما هو مختار عنده. قوله: باب في النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول: في الاستقبال والاستدبار عند الخلاء سبعة مذاهب: قال أبو حنيفة بكراهيتهما في الصحارى والبيانات. وقال الشافعي بالجواز في البيئات، لا في الصحارى. وقال أحمد بن حنبل بجواز الاستدبار لا الاستقبال، وفي رواية شاذة عن أبي حنيفة -كما في الهداية- وفاق أحمد، وينبغي الجمع بين الروايات عن الأئمة مهما أمكن، والاختيار في الأقوال عن المشايخ: وترجيح أحدها، والجمع في روايتي أبي حنيفة رضي الله عنه، ولعله مما في «البنية على الهداية» وعن «البنية» في «النهر»، وذكر صدر الإسلام أبو اليسر الأخ الأكبر لفخر الإسلام أبي العسر: إن بين الكراهة تحريمًا وتنزيهاً واسطة تسمى إساءة. قال أشيائنا رحمهم الله: إذا وردت الأحاديث المختلفة في المسألة فإباحة الشافعي رضي الله عنه بأصح ما في الباب مرفوعًا، وبأخذ مالك رضي الله عنه بتعامل أهل المدينة وإن خالفه حديث مرفوع، وبأخذ أبو حنيفة رضي الله عنه بكل المرفوعات بالحمل على محمل واحد، وربما يأخذ بالقولي ويخرج الخامل في الوقائع المخالفة له، وبأخذ أحمد بن حنبل رضي الله عنه بالكل مع لحاظ أقوال الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، ولذا نجد عنه روايات في مسألة، وإذا تعارض الحديثان ففي كتب الشافعية يعمل بالتطبيق ثم بالترجيح ثم بالنسخ ثم بالتساقط، وفي كتبنا يؤخذ أولاً بالنسخ ثم بالترجيح ثم بالتطبيق ثم بالتساقط، والمقدم عندنا هو النسخ الثابت بالنقل، وأما النسخ الاجتهادي فمرتبته بعد الترجيح وقبل التطبيق، وأما تقدم الترجيح قبل التطبيق فهو مقتضى القرينة السليمة، فإن في الترجيح عملًا بالعلم، وفي التطبيق عملًا بعدمه، والعلم مقدم على عدمه. قوله: إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا إلخ: هذا الأمر لأهل المدينة، والغائط: الأرض المنخفضة المطننة، وقد يطلق على ما يخرج. قوله: ولا تستدبروها: استنبط الغزالي رحمهم الله من حديث الباب أن الواجب في الصلاة إدراك جهة القبلة لا عيناها؛ لأنه ﷺ ذكر أربع جوانب، وإدراك الجهة يتحقق بإمكان الخط المستقيم بين بيت الله وصدور المصلي. ونقل ابن عابدين رحمهم الله أن الاستقبال والاستدبار عند الخلاء معتبر باعتبار العضو المخصوص لا الوجه. قوله: فتتحرف عنها إلخ: مرجع الضمير إما الكعبة فيكون المعنى: تتحلى في تلك المراحيض، وتتحرف عن القبلة مهما أمكن، وتستغفر الله من عدم الانحراف الكامل،

حاشية: قوله: غريب حسن: وهو الذي انفرد به العدل الضابط من يجمع حديثه، كما إذا انفرد عن الزهري رجل من يجمع حديثه، ويقبل. (الجواهر) حاشية: قوله: شرفوا أو غربوا: أي توجهوا إلى جهة المشرق أو المغرب، هذا خطاب لأهل المدينة، ومن قبلته على ذلك سمت من هو في جهة الشمال والجنوب، كذا في «بجمع البحار». قوله: إنما معنى قول النبي ﷺ إلخ قال ابن الهمام: اعلم أن هذه المسألة اختلف العلماء فيها على ثلاثة أقوال: ذهب طائفة إلى الكراهة مطلقًا، منهم مجاهد والنخعي وأبو حنيفة، أخذًا بعموم الحديث مع تقويته بقول أبي أيوب: «قدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بُنيت نحو الكعبة فتتحرف»، الحديث. وطائفة كرهوه في الفضاء دون البيئات مطلقًا، منهم الشعبي والشافعي وأحمد، أخذًا بحديث أبي داود عن مروان الأصغر: «رأيت ابن عمر أناخ راحلته وجلس يول إليها، فقلت: يا أبا عبد الرحمن، أليس قد نهي عن هذا؟ قال: بلى، إنما نهي عن ذلك في الفضاء، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس»،

نفع قوت المغتذي: غفر له بشرط استغفاره، ورفع به شرف منزلة؛ بشرط اجتهاده في الأعمال الصالحة، والكل حاصل بفضل - تعالى -، قلت: شرطه عليه ما ذكر دعوى بلا دليل، ولكن يستغفر لغيره، والظاهر قوله: «واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات»، وهل يسأل مغفرة ههنا؛ لتزكك ذكرا بتلك الحال، أو أنه سألها، وإن تركه بأمره - تعالى -؛ لأنه حاجة نفسه، أو سأل مغفرة في عجز عن شكر نعمته في تيسير غداء، وإبقاء منفعة، وإخراج فضلة بسهولة، ويحق أن يعتقد أن هذا المقدار نعمه، تستحق شكرًا كثيرًا، فأداه باستغفاره، وهو المشهور، وأخص أو هذا خرج منه مخرج تشريع وتعليم؛ لسلامته منه داخلًا وخارجًا، فوجب شكر هذه النعمة، فاستغفر خوف عدم إثباته بشكرها، فهو قريب من تحميد عاطس على سلامته، مما يخشى من تغير حاله. [هذا حديث غريب حسن:] قال «نو» بشرح المذهب: هو صحيح، وجاء مما يقال عقب الخلاء أحاديث كثيرة، ليس بها شيء ثابت، إلا ما لعائشة المذكورتان، فهو مراد بقوله، ولا نعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة. [إذا أتيتم الغائط، فلا تستقبلوا القبلة بغائطًا]: قال أهل لغة: أصل الغائط مكان مطمئن، يأتيه الحاجة، فكأنوا به عن نفس حدث؛ كراهية لاسمه، ومن عادة العرب التعفف في ألفاظها واستعمال الكنايات في كلامها، وصور الألسن مما تصان الإسماع والإبصار عنه، قال «جط»: وقد اجتمع الأمران بالحديث، فالغائط بأوله المكان وبآخره الخارج، قال قب: غلب هذا الاسم على حاجة، حتى صار فيها أعرف منه في مكانها، وهو أحد قسمي الجاز. [ولكن شرفوا، أو غربوا]: قال: وهذا خطاب لأهل المدينة، ومن بمعناهم، بحيث إذا شرف وغرب، لا يستقبلها، وقلت: هم أهل الجنوب والشمال، وأما من بالمشرق أو المغرب، فيخاطبون: «افشملوا أو جنبوا». [فوجدنا مراحيض]: جمع مرحاض، كمحارب مفعال، من رخص، اغتسل بالنهاية أمكنة مبنية لاغتسال أو غائط، فتتحرف عنها، وتستغفر الله، قال «قب»: أي تستغفر من الاستقبال ومن ذنوب، أو لمن بناها، فإن الاستغفار للمذنبين سنة.

بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الرَّخْصَةِ فِي ذَلِكَ: ٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةُ بِبُولٍ، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ بِعَامٍ يُسْتَقْبَلُهَا. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ وَعَائِشَةَ وَعَمَّارٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ رضي الله عنه فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. ٩- وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ لَهَيْعَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَبُولُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ. أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ. وَحَدِيثُ جَابِرٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لَهَيْعَةَ. وَابْنُ لَهَيْعَةَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، ضَعَفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَغَيْرُهُ. ١٠- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: رَقِيتُ يَوْمًا عَلَى بَيْتِ حَفْصَةَ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى حَاجَتِهِ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَدِيرَ الْكُغْبَةِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْبَوْلِ قَائِمًا: ١١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ شَرِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبُولُ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ، مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِدًا. وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَبُرَيْدَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ. عَمَّا حَدَّثَ عُمَرَ رضي الله عنه إِنَّمَا رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَبُولَ قَائِمًا، فَقَالَ: «يَا عُمَرُ، لَا تَبُلْ قَائِمًا». فَمَا بُلْتُ قَائِمًا بَعْدُ.

العرف الشاذي: أو يكون المرجع المراحيض فيكون الاستغفار من فعلهم الشنيع، أي فعل أهل الشام، والمراحيض: جمع مرحاض، من الرحض: (ساف كردن). قوله: وهكذا قال إسحاق: أي إسحاق بن إبراهيم بن راهويه. وفي راهويه ونفطويه وسيبويه وأحوالنا لغتان، قال الخلدون: يقرأ سيبويه ونفطويه وراغوية، وقال النحاة -وهو المشهور على الاستئناس-: ويقرأ سيبويه ونفطويه، وكذلك في غيرها قوله: الرخصة إلخ: حديث الباب تمسك الشافعي رحمته الله وتمسكنا ضابطة الشارع. قوله: محمد بن إسحاق: اختلف أهل الجرح والتعديل فيه ما لم يختلفوا في غيره، حتى أن قال مالك بن أنس: إن قست بين الحجر الأسود وباب الكعبة، خلعت أنه دجال كذاب، وقال البخاري: إنه إمام الحديث، وقال ابن الهمام: إنه ثقة (ثلاث مرات)، وقال حافظ الدنيا: إنه ثقة، وفي حفظه شيء، وأما البيهقي فيتكلّم فيه في كتابه «الأسماء والصفات»، واعتمد في كتاب «القراءة خلف الإمام» فالعجب، وعندي أنه من رواة الحسن كما في «الميزان»، ويمكن أن يكون في حفظه شيء. قوله: أبان: إن كان على وزن الفعل فغير منصرف، وإن كان على وزن فعّال فمنصرف. قوله: وابن لهيعة ضعيف إلخ: لأن كتبه احترقت، فكان بعده يروى عن حفظه، فحفظ الصحيح بالتسليم، وأما في علمه فلا ريب فيه، وقال السفينان الثوري: إني قصدت الحج لحضر زيارته حين سمعت أنه يريد الحج. وأما جواب حديث الباب من جانب الأحناف، فهذه وقائع فخرج لها المحاصل، ونأخذ بالضابطة والحديث القولي: لأن حديثنا مشتمل على الحكم مع السبب، والحكم النهي عن الاستقبال والاستدبار، والسبب إتيان العائط، وأما حديث الشافعية فواقعة حال لا عموم لها، ولا نعلم سببها وحكمها، فيكون الأقدم حديثنا كما هو مقتضى الأصول، والمراد من «السبب» الذي يلزم من وجوده وجوب الحكم، وأما حديث ابن عمر رضي الله عنه فيحتمل احتمالات كثيرة موافقة لنا ومنافية لنا، قيل: إنه من خصوصيته رضي الله عنه؛ لأن الحقيقة الحميدة أعلى من حقيقة الكعبة، ويمكن فيه لأحد أن الأفضلية في عالم التكوين والخلق لا في عالم التشريع والأحكام التكليفية، ويمكن لنا أن نقول بما في «الطحطاوي» و«النوادر الأصول»: إن ابن عمر رضي الله عنه لم ير إلا رأسه رضي الله عنه، وكان النبي ﷺ غاطًا بلبنتان، وفي الاستقبال والاستدبار اعتبار العضو المخصوص لا الرأس، فالتشبه بالتشريع الكلّي، ولنا أثر أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أيضًا، وراوى صفة مخرجه رضي الله عنه من «الوفاء» وبلغ فضلات الأنبياء من الخسائص. ومن مستندات الشافعية رواية عراك عن عائشة رضي الله عنها، أخرجه الدارقطني وابن ماجه أنه لما قيل للنبي ﷺ: إن الناس يكرهون أن يستقبلوا القبلة بغائط أو بول بفروجهم، فقال النبي ﷺ: «أو قد فعلوا ذلك، استقبلوا بمقعدتي القبلة»، وحسن النووي سندها، وكذلك حسن ابن الهمام، ولم يجب من جانب الحنفية. وقال العيني نقلًا عن أحمد بن حنبل: إنه مرسل؛ لأن عراكًا لم يسمع عن عائشة رضي الله عنها، وقيل: أخرجه مسلم حديث مسكينة: تحمل مسكنتين دخلت على عائشة، عن عراك عن عائشة رضي الله عنها، فنقول: أحمد بن حنبل أفضل وأعلى من مسلم. ثم المرسل عند الأحناف مقبول إلا أن الاعتبار لما قال الطحاوي من أن الأعلى هو المتصل لا المرسل كما في «فتح المغيث»، لا ما في «الحسامي» من غلو المرسل عن المتصل، وأما المرسل فبقوله مالك وأبو حنيفة، وفي رواية عن أحمد، وقوله أبو داود، ولم يقله البخاري والشافعي رحمتهما الله، إلا أنه اعتبر به الشافعي في ستة مواضع مذكورة في «اللبية»، وأكثر السلف موافق لأبي حنيفة في قبول المرسل. ونقول أيضًا: إن مسلمًا ناف -أي للواسطة- وأحمد مثبت، والمثبت مقدم على النافي، وروى جعفر بن ربيعة -الذي هو أوثق تلامذة عراك حديث عراك- موقوفًا، وقد ذكره. في «الجواهر» عن البخاري، وقال في «الميزان»: إن الحديث منكرو. وقال عمر بن عبد العزيز خليفة العدل: ما استقبلت وما استدبرت مدة عمري، فروى عراك في مقابلة ذلك الحديث، فلم يعمل عمر بن عبد العزيز بذلك الحديث بعد السماع أيضًا، وكان يكره البصاق نحو القبلة، كما في «الفتح». ونقول أيضًا: إن حديثنا أصح شيء في هذا الباب، ومشتمل على الوجه والحكم فيؤخذ به، ونظمت في هذه الضابطة: يا من يؤمل أن تكون: : ن له سمات قبولة، خذ بالأصول ومن نصو: : ص نبيه ورسولة، نصًا على سبب أتى: : بسالساكت المسجولة، دع ما يفوتك وجهه: : بسالبيين المسجولة، وخذ الكلام بغسوره: : لا عرضه أو طولة، ليس الوقائع في شرا: : نعمه كممثل أصوله، لتطرق الأغذار في: : فعل خلاف مقبولة ومثل ما قلت قال ابن حزم، وفرياب من هذا ما قال أبو بكر بن العربي في شرحه على الترمذي، وقال: إن الأقرب مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه، وقال ابن القيم في «مقذّب السنن»: الترجيح لمذهب أبي حنيفة رضي الله عنه، واستدل لمذهبنا بما روى حذيفة بن اليمان قال: قال النبي ﷺ: «من بزق إلى القبلة يأتي يوم القيامة والبراق على جبهته»، قال الحافظ في «الفتح»: إن المصلي يناجي ربه، وتحول رحمة البارئ بينه وبين القبلة، فلا يزق نحو القبلة، وقال العيني: إن الحكم عام في الصلاة والمسجد وغيرهما، فإذا لم يأت عن البراق يكون الاستقبال والاستدبار منهيا عنه بالأول، أقول: لا يضح هذا دليلًا لنا؛ لأن في «الكنز»: فيد المصلي في متن حديث حذيفة، وغفل عنه. قوله: باب النهي عن البول قائمًا: يكره البول قائمًا. قوله: ما كان يبول إلا قاعدا: قيل: إن الصديقة تنفي عادته ﷺ من البول قائمًا، أي لم يكن يعتاده، أو يقال: إنها تذكر علمها، أو تقول: إن رواية حذيفة في حال العذر، وأيضًا البول قائمًا جائز وخلاف الأدب، ويكره تنزيهاً.

حاشية: ورواه ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما، وعن ابن عمر في الصحيحين قال: «رقيت يَوْمًا على بيت أخي حفصة، فرأيت النبي ﷺ يقضي حاجته مستقبل الشام مستدير الكعبة». وطائفة رخصوه مطلقًا، فمنهم من طرح الأحاديث لتعارضها، ثم رجعوا إلى الأصل، وهو الإباحة، والمعارضة بحديث ابن عمر الذي في الصحيحين، وبحديث رواه ابن ماجه عن عراك عن عائشة، قالت: «ذكر عند النبي ﷺ قوم يكرهون أن يستقبلوا بفروجهم القبلة»، فقال: «أراهم قد فعلوها، استقبلوا بمقعدتي القبلة». ومنهم من ادعى النسخ تمسكًا بما أخرجه أبو داود والترمذي وابن حبان في صحيحه والدارقطني عن جابر بن عبد الله قال: «نهي رسول الله ﷺ أن يستقبل القبلة، فرأيت قبل أن يقبض بعام يستقبلها»، وقال الترمذي في «العلل الكبير»: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: صحيح، والأحوط المنع؛ لأن الناسخ لا بد أن يكون في قوة المنسوخ، وهذا -إن صح- لا يقاوم ما تقدم، مع أن الذي فيه حكاية فعله هو ليس صريحًا في نسخ التشريع القولي؛ لجواز الخصوصية، انتهى كلام ابن الهمام مع اختصار وتغيير. قوله: الفياضي: [جمع فيفاء بمعنى الصحراء].

نفع قوت المعتزدي: [عن جابر قال: «نهي رسول الله ﷺ - أن نستقبل القبلة ببول»]: زاد ابن حبان: «أو نستديرها، فرأيت قبل أن يقبض بعام، يستقبلها». قال «الحج»: تخريج أحاديث الشرح الكبير بالاحتجاج به نظر؛ لأنها حكاية فعل، لا عموم لها، إذ لعله فعله؛ لعذر أو بنسيان. [حديث حسن]: قال «حج»: صححه الحفاظ، وتوقف به، لو ضعفه ابن إسحاق، وقد صرح بالتحديث كأحمد، وضعفه ابن عبد البر بأبان بن صالح، وغلط به؛ لأنه ثقة، وادعى ابن حزم، أنه مجهول، فغلط. [رقيت]: بكسر قاف فياء ميت.

وَأَيْمًا رَفَعَ هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْمَخَارِقِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، ضَعَّفَهُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ وَتَكَلَّمَ فِيهِ ١٣- وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: مَا بُلْتُ قَائِمًا مُنْذُ أَسَلَمْتُ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْكَرِيمِ. وَحَدِيثُ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه فِي هَذَا غَيْرُ مُحْفُوظٍ. وَمَعْنَى التَّهْيِ عَنِ الْبَوْلِ قَائِمًا عَلَى التَّأْدِيبِ لَا عَلَى التَّحْرِيمِ. ١٤- وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ مِنَ الْجَفَاءِ أَنْ تَبُولَ وَأَنْتَ قَائِمٌ.

بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ: ١٥- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ عَلَيْهَا قَائِمًا، فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوءٍ فَذَهَبْتُ لِأَتَأَخَّرَ عَنْهُ، فَدَعَانِي حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ عَقْبِيهِ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَكَذَا رَوَى مَنْصُورٌ وَعُبَيْدَةُ الصَّنِّيُّ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه مِثْلَ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ. وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَعَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنِ السُّغَيْرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. وَحَدِيثُ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه أَصَحُّ. وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا.

بَابُ فِي الْإِسْتِثَارِ عِنْدَ الْحَاجَةِ: ١٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُو مِنَ الْأَرْضِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَكَذَا رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه هَذَا الْحَدِيثَ. ١٧- وَرَوَى وَكِيعٌ وَالْحِمَاطِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُو مِنَ الْأَرْضِ. وَكَلَّا السُّدَيْثِيَّيْنِ مُرْسَلٌ، وَيُقَالُ: لَمْ يَسْمَعْ الْأَعْمَشُ مِنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه وَلَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَقَدْ نَظَرَ إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: رَأَيْتُهُ يُصَلِّي، فَذَكَرَ عَنْهُ حِكَايَةً فِي الصَّلَاةِ، وَالْأَعْمَشُ اسْمُهُ سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْكَاهِلِيُّ، وَهُوَ مَوْلَى لَهُمْ. قَالَ الْأَعْمَشُ: كَانَ أَبِي حَمِيلًا قَوْرَةً مَسْرُوقًا.

بَابُ كَرَاهِيَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِالْيَمِينِ: ١٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى أَنْ يَمَسَّ الرَّجُلُ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَسَلْمَانَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَسَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

العرف الشاذي: قوله: عبد الكريم بن أبي المخارق: قيل: إن مالكاً روى عن عبد الكريم بن أبي المخارق في موطنه، فيكون ثقة، فقال ابن عبد البر في «التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد»: إن مالكاً اعتمد على سمعته، وكان يقرن الصبيان، وهو سيء الحفظ. قوله: إن من الجفاء إلخ: يدل على الكراهة تنزيهاً، والجفاء: البلادة والأعرابية، كقوله: إن من الجفاء إلخ. قوله: باب ما جاء من الرخصة إلخ: في حديث حذيفة ليس مسح الناصية، وفي حديث مغيرة ليس ذكر البول قائماً، كما في «مسلم»، وفي حديث مغيرة بن شعبه واقعة القول من غزوة تبوك وإمامة عبد الرحمن بن عوف كما في «مسلم». واعترض علاء الدين المارديني على القدوري من جمعه بين رواية حذيفة ومغيرة. أقول: لا اعتراض على الإمام القدوري؛ لأن الجمع والاختلاط من الذين فوقه لا منه، نعم، يلزم عليه عدم التقيد والتفتيح. ويستنبط من الحديث أن النفاط الحجر للاستنجاء من أرض الغير بلا نقصانه جائز، ويكفي الإجازة دلالة وعادة، وأيضاً يكفي الإجازة دلالة للبول في أرض الغير. قوله: فبال عليها قائماً: قيل: لبيان الجواز؛ لأنه مكروه تنزيهاً وجائز. وقيل: كان لعذر بوجع كان به صلى الله عليه وسلم، كما في «السنن الكبرى» للبيهقي: أنه بال قائماً بوجع، بما بضعه، كما في «النووي شرح مسلم»، وسنده ضعيف، ولكنه يكفي للثبوت، وفي «النووي»: أنه صلى الله عليه وسلم استدناه؛ ليستتر به عن أعين الناس وغيرهم من الناظرين؛ لكونها حالة يستخفى بها ويستحي منها في العادة، فكانت الحاجة التي يقتضيها بولاً من قيام يؤمن معها خروج الحدث الآخر والرائحة الكريهة، ولذا استدناه. يجوز إرتكابه صلى الله عليه وسلم الكراهة تنزيهاً لا الكراهة تحرماً، قال الشيخ جلال الدين السيوطي في حاشية «النسائي»: إن ثلاث الوضوء سنة، وتركه مكروه تحرماً، وتركه صلى الله عليه وسلم يورث الثواب له. أقول: هذا ليس بمختار عندنا؛ لأننا نقول: إن ترك التلث ليس بإثم بشرط عدم الاعتقاد. وأقول: إن في البول قائماً رخصة، وينبغي الآن المنع عنه؛ لأنه عمل غير أهل الإسلام؛ لأن الفتيا يختلف باختلاف الأزمنة والحالات؛ فإنه كان الاستنجاء بالماء كافياً وبجزئاً، وأفتى الشيخ ابن الهمام بكون الجمع سنة، فإن السلف كانوا يأكلون قليلاً، وأناس العصر أكلون. قوله: باب في الاستنار عند الحاجة: الاستنار فرض، وكان عادته صلى الله عليه وسلم الإيعاد في الحاجة، وأما واقعة بوله على سباطة قوم فمن عذر، كما قال النووي في «شرح مسلم»، فقد ذكر القاضي عياض أن سببه إلخ. قوله: كان أبي حميلاً فورثه مسروق: مسروق تابعي جليل القدر. والحميل من أبي به من دار الحرب وهو صغير. والولاية على قسمين: ولاية المولاة وولاية العتاقة، والأولى صحيحة عندنا لا عند الشافعية، وقوله: «وهو مولى لهم» يحتملها، وعند أبي حنيفة: لا يرث، كما ذكره محمد في موطنه، ولنا فتوى الفاروق الأعظم رضي الله عنه.

حاشية: قوله: سباطة إلخ: هي الكناسة موضع يرمى فيه التراب والأوساخ وما يكتس من المنازل. وأضاف إلى القوم للتخصيص لا للملك. وبال قائماً؛ لأنه لم يجد موضعاً للقعود، أو لمرض منعه عن القعود، أو للتداوي من وجع الصلب. كذا في «الجمع» وغيره. هذا تأويل من كره البول قائماً، وأما من ذهب إلى ظاهر الحديث فقد رخص في البول قائماً، كما بينه المؤلف. قوله: والحمامي: [بكسر المهملة وشدة النون]. قوله: مرسل: [المرسل قول التابعي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، أو فعل هكذا]. قوله: الأعمش: [ولد سنة إحدى وستين]. قوله: كان أبي حميلاً: قال العيني: الحمل الذي يحمل من بلده صغيراً، ولم يولد في الإسلام. وفي توريثه من أمه خلاف، وإليه أشار بقوله: «فورثه» يعني أفتى مسروق بالورثة له، وعندنا -أعني الحنفية-: لا يرث من أمه إلا بيئته، كما ذكره الإمام محمد في موطنه. قوله: مسروق: [هو من كبار التابعين].

نفع قوت المغنذي: [أتى سباطة قوم]: بسين فموحدة فطاء مثال كغراب، هي ما بقي كتراب وكناسة بفناء دور مرفقا للقوم، قال «طب»: وغالبه سهل لين، مبتال يجذب البول، ولا يرجع على بائل. [فبال قائماً]: قال «نو»: بشرح المذهب: ذكر «طب» فالبيهقي بسبب بوله قائماً، أنه صلى الله عليه وسلم - كان به وجع صلب، والعرب كانت تشتفي منه بالبول قائماً، روي عن الشافعي، قال القاضي حسين في تعليقه: فصار هذا عادة لأهل هراة، يبولون قياماً بكل سنة مرة [حياء لتلك السنة، أو لعله بما نصه، رواه البيهقي عن أبي هريرة، أو لم يجد محلاً يصلح للقعود؛ لأن الطريق الذي يليه عال مرتفع، فقام أو لبيان جوازه، وبال بسباطتهم؛ لعلمه أنهم يرضونه، ولا يكرهونه، أو هي عامة للناس، وإنما أضيفت لهم لقرابا منهم، قلت: بل ملكه ربنا - تعالى - العالم كله، فهو ملكه لا شريك له فيه إلا بعارية، ونياية عنه صلى الله عليه وسلم. [لحقى عن أن يمس الرجل ذكره بيمينه]: لفظ «لحقى»: [إذا بال أحدكم فلا يمس ذكره بيمينه].

وَأَبُو قَتَادَةَ اسْمُهُ الْحَارِثُ بْنُ رَبِيعٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَرِهُوا الْإِسْتِنْجَاءَ بِالْيَمِينِ.

بَابُ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْحِجَارَةِ: ١٩- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: قِيلَ لِسَلْمَانَ رضي الله عنه: قَدْ عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ ﷺ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْحِرَاءَةِ؟ قَالَ سَلْمَانُ رضي الله عنه: أَجَلْ، نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بِبَوْلٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ يَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ أَنْ يَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ بِعَظْمٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَخُرَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ وَجَابِرٍ وَخَلَادِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ سَلْمَانَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، رَأَوْا أَنَّ الْإِسْتِنْجَاءَ بِالْحِجَارَةِ يُجْزِي وَإِنْ لَمْ يَسْتَنْجِ بِالْمَاءِ، إِذَا أَنْقَى أَثَرَ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ. وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ فِي الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْحَجَرَيْنِ: ٢٠- حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَفُتَيْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَاجَتِهِ، فَقَالَ: «الْتِمِسْ لِي ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ». قَالَ: فَاتَّيْتُهُ بِحَجَرَيْنِ وَرَوْثَةٍ، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَالَّتِي الرَّوْثَةُ، وَقَالَ: «إِنَّهَا رِكْسٌ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَكَذَا رَوَى قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه تَحْوِ الْحَدِيثِ إِسْرَائِيلَ. وَرَوَى مَعْمَرٌ وَعَمَارُ بْنُ رُزَيْقٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه. وَرَوَى زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه. وَرَوَى زَكْرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه. وَهَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَيُّ الرَّوَايَاتِ فِي هَذَا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ أَصَحُّ؟ فَلَمْ يَقْضِ فِيهِ بِشَيْءٍ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا، فَلَمْ يَقْضِ فِيهِ بِشَيْءٍ، وَكَأَنَّهُ رَأَى حَدِيثَ زُهَيْرٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَشْبَهَ، وَوَضَعَهُ فِي كِتَابِهِ الْجَامِعِ. وَأَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا عِنْدِي حَدِيثُ إِسْرَائِيلَ وَقَيْسٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه؛ لِأَنَّ إِسْرَائِيلَ أَثْبَتَ وَأَحْفَظَ لِحَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ. وَسَمِعْتُ أَبَا مُوسَى مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّى يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ

العرف الشاذي: قوله: باب الاستنجاء بالحجارة: قال الشافعي رحمته الله: التلث والإبقاء واجب، والإيتار مستحب، وفي رواية: الإيتار أيضاً واجب. وعندنا: التلث مستحب والإبقاء واجب، كما في «الطحاوي» و«البحر»، وأما ما ذكره صاحب «الكنز» من أنه ليس فيه عدد مسنون إنما يتناول به بنفي السنة المؤكدة، كما في «البحر»: أن تلث الأحجار مستحب عندنا. والطحاوي أعلم بمذهب أبي حنيفة رحمته الله، وهو تلميذ الشافعي رحمته الله بواسطة واحدة، وتلميذ مالك بواسطتين، وتلميذ أبي حنيفة بثلاثة وسائط. وذكر في باب الحج إجازة عن أحمد بواسطة، والطحاوي إمام مجتهد ومجدد كما قال ابن أثير الجزري: إنه مجدد. أقول: إنه مجدد من حيث شرح الحديث، وهو بيان محامل الحديث والأسئلة والأجوبة وغيرها، والمتقدمون كانوا يروون الحديث سنداً ومثلاً لا بحثاً. وقال النووي في «شرح المذهب»: إنه إذا اضطر إلى الاستنجاء باليمين، فله أن يأخذ الحجر باليسار أو بين العقبين، ويمر عليه العضو المخصوص باليمين، فعلم أن في عهد السلف كان الإمرار في البول أيضاً ثلاثاً كما في الغائط، لا مثل هذا العصر، ولنا في استحباب التلث ما أخرجه أبو داود في سننه: «من استحجر فليوتر، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج»، وفي رواية أخرى: «من يذهب الخلاء ليستحمر بثلاثة أحجار فإنها مجزئة»؛ فإن الكفاية تدل على عدم الوجوب إن لم نقل: إن إطلاق الإجزاء مختص بالوجوب، وأطلق ههنا بالنسبة إلى أصل وجوب الإزالة، ونقح أبو حنيفة رحمته الله والشافعي رحمته الله أن الحجارة كل عين قالع للنجاسة غير محترم ولا مال، وقال داود الظاهري: إنه منحصر في الحجارة بعينها. واختلفوا في أبوال مأكول اللحم وأزباله، قال أبو حنيفة والشافعي رحمته الله: إنما نجسة، وقال مالك ومحمد: إنما طاهرة، وجوز أبو يوسف التداوي بها، واستدل أبو حنيفة والشافعي رحمته الله بحديث «لا يرجع أو عظم» حديث الباب؛ لأن النهي عن الاستنجاء يرجع لكونه نجساً، والنجس لا يزيل النجاسة، وأيضاً لم ينه النبي ﷺ عن أداء الصلاة في المزبلة، وصححه ابن السكن، وأيضاً سيأتي أنه عليه السلام أخذ الحجرين وألقى الروثة، وقال: إنما ركس، فإن قيل: في بعض الروايات تصريح بأنه طعام دواب إخوانكم فلم يبق حجة، قلت: إن الركس بمعنى الرجيع فيقال في الاستدلال: إن الرجيع مشتق، والحمل على المشتق يدل على عليه المبدأ، ولفظ «ركس» علة، بخلاف الرجس؛ فإنه حكم من ولاية شرعية لا علة حسية. قوله: باب في الاستنجاء بالحجرين: استدل بعض السلفية بحديث الباب على عدم وجوب التلث والإيتار بأنه عليه السلام ألقى الروثة، واستنحى بالحجرين، ولكنه في رواية: أنه عليه السلام ألقى الروثة، وقال: «اتنني بثالث». قوله: إنما ركس: استدل البعض بهذا على أن علة النهي في الروثة النجاسة، وهذا إنما يصح لو كان الركس بمعنى الرجيع حتى يكون وصفاً، ولو كان بمعنى الرجس يكون الاستدلال ضعيفاً؛ لأنه حكم لا علة. قوله: وهكذا روى إلخ: هذا بيان المتابع للحديث المذكور للتقوية، والمتابعة على قسمين: كامل وناقص؛ لأنه إذا وجد التفرد عن راو عن شيخ، تفحص متابع أو شاهد، فإن وجد المتابع عن ذلك الشيخ يكون كاملاً، وإن وجد عن شيخه فصاعداً فناقص، والتحقيق في «النخبة»، والظاهر عن كلامهم أن المتابع أو المتابع يجب أن يكونا قريبين، وقد يقال للعالي متابعاً للنازل، وفي «فتح الباري»: إن أصل المتابعة أن يكونا في قرن واحد، وقد يتابع العالي السافل وإن لم يكونا في قرن واحد.

حاشية: قوله: قيل لسلمان إلخ: أي الفارسي، والقائل له بعض المشركين استهزاءً، كما صرحه مسلم. قوله: الخراءة: [هو العذرة والبروث] بكسر الحاء وبالمدة: التحلي والفعود للحاجة. قال الخطابي: أكثرهم يفتحون الحاء. قال الجوهري: خريء خراءة كـ«كره كراهة»، ولعله بالفتح المصدر، وبالكسر الاسم. وجواب سلمان من أسلوب الحكيم، ولم يلتفت إلى استهزائه. (بجمع البحار) قوله: اضطراب: المضطرب ما اختلفت الرواية فيه، فما اختلفت الروايتان إن ترجحت إحداها على الأخرى بوجه، نحو: أن تكون إحداها أرجح بحفظ الراوي أو كثرة صحبته للرووي عنه، فالحكم للراجح، فلا يكون حينئذ مضطرباً، وإلا فمضطرب، كذا قاله السيّد، وفي «الجواهر»: ويقع الاضطراب تارة في الإسناد وفي المتن أخرى وفيهما، من راوٍ واحد أو أكثر.

نفع قوت المغتذي: أقبل لسلمان: قد علمكم ﷺ - كل شيء حتى الخراءة: قال «طب»: عوام الناس يقولون: كسحابة فنبخل معناه، وإنما هو كتجارة، أي الجلسة لتنخل، ولطافة وذبرة بالنهاية، وزاد، وقال الجوهري: كسحابة من خريء بمز خراءة، ككره كراهة قال بفتحه: مصدر أو بكسره اسماً، قلت: إن كانت الجلسة، فقياسه كسدره، وهو المطابق لسياقه؛ لأنه وزن الهيات. [أجل: بسكون لامه حرف جواب، كنعم معاً. [برجيع: براء فحيم فعين، كاسير خالط. [إنما ركس: براء فكاف فسین، كسدر نجس قال «لقب»: معناه: رجوع لحالة مذمومة عن حالة محمودة.

يَقُولُ: مَا فَاتَنِي الَّذِي فَاتَنِي مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ إِلَّا لِمَا اتَّكَلْتُ بِهِ عَلَى إِسْرَائِيلَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَأْتِي بِهِ أَتَمَّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَزُهَيْرٌ فِي أَبِي إِسْحَاقَ لَيْسَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ سَمَاعَهُ مِنْهُ بِأَخْرَجَةٍ. سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: إِذَا سَمِعْتُ الْحَدِيثَ عَنْ زَائِدَةَ وَزُهَيْرٍ فَلَا تُبَالِ أَنْ لَا تَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِهِمَا إِلَّا حَدِيثَ أَبِي إِسْحَاقَ. وَأَبُو إِسْحَاقَ اسْمُهُ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّيِّعِيُّ الْهَمْدَانِيُّ. وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ، وَلَا يُعْرِفُ اسْمَهُ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرُو بْنِ مَرَّةٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ: هَلْ تَذْكُرُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه شَيْئًا؟ قَالَ: لَا.

بَابُ كَرَاهِيَةِ مَا يُسْتَنْجَى بِهِ: ٢١- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسْتَنْجُوا بِالرُّوثِ وَلَا بِالْعِظَامِ، فَإِنَّهُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجِنَّ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَسَلْمَانَ وَجَابِرٍ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ الْجِنِّ - الْحَدِيثُ بِطَوْلِهِ - فَقَالَ الشَّعْبِيُّ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَسْتَنْجُوا بِالرُّوثِ وَلَا بِالْعِظَامِ، فَإِنَّهُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجِنَّ». وَكَانَ رِوَايَةً إِسْمَاعِيلَ أَصَحَّ مِنْ رِوَايَةِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه.

بَابُ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالنَّاءِ: ٢٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَحُمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُعَاذَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: مَرُنَ أَرْوَاجَكُنَّ أَنْ يَسْتَطِيبُوا بِالنَّاءِ، فَإِنِّي أَسْتَحْيِيهِمْ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ وَأَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَخْتَارُونَ الْإِسْتِنْجَاءَ بِالنَّاءِ، وَإِنْ كَانَ الْإِسْتِنْجَاءُ بِالْحِجَارَةِ يُجْزَى عَنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْإِسْتِنْجَاءَ بِالنَّاءِ وَرَأَوْهُ أَفْضَلَ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ أَبْعَدَ فِي الْمَذْهَبِ: ٢٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ،

العرف الشاذي: قوله: ما فاتني إلخ: «ما» نافية، وعبد الرحمن من الأسماء، ومذهبه دائر بين العراقيين والحجازيين؛ لأن مشايخه يختلفون. قوله: همداني: همدان بفتح الأول وسكون الثاني قبيلة، وأكثر الرواة من هذا القبيل، وهمدان: بفتح الثاني خطه أرض، ولم يكن هذا من الرواة ووصف راو، ويسمى هذا الفن مؤلفاً ومختلفاً، ويعرف به الفرق بين اللفظين المتقاربين في رسم الخط لا التلفظ، وفنون علم الحديث أربعة ولهمانون فُتَا. قوله: وأبو عبيدة بن عبد الله إلخ: إذا أطلق لفظ «عبد الله» في مرتبة الصحابي يراد به ابن مسعود رضي الله عنه، وإذا أطلق «حسن» في مرتبة الصحابي، يراد به ابن علي رضي الله عنه، وإذا أطلق في مرتبة التابعي يراد به الحسن البصري. قوله: لم يسمع من أبيه ولا يعرف اسمه: أي اسم أبي عبيدة، إن قيل: كيف رجع الترمذي منقطعه علم متصل البخاري؟ قلت كما في «الطحاوي»: إن الترجيح لعلم أبي عبيدة؛ لأنه وإن لم يسمع من أبيه - لأنه كان ابن سبع حين رحلة أبيه - لكنه أعلم الناس بعلم أبيه، فلم يلاحظ ضابطة ترجيح المتصل على المنقطع، وعلى هذا قال الشاه ولي الله في «حجة الله البالغة»: إن العلم هو شرح الصدر، لا اتباع الضوابط المخرجة، ولتعلم أن الكلام في حق أحد من جانب الحديث لا يوجب سوء ديانته - عياداً بالله - بل تنكلم من حيث الحفظ والضبط، كما قال ابن الجوزي: إذا وقع في الإسناد صوفي فاغسل يديك منه؛ فإهم يقولون: ظنوا المؤمنين خيراً، ولا يطلبون حقيقة الحال، وقا ابن معين: تنكلم في الذين غرروا خيامهم في الجنة قبلنا بماتين. سها الشوكاني ههنا، فإنه روى رواية أنه ﷺ ألقى الروثة، وفيها: «فإنه روثة حمراء»، وزعمه مرفوعاً، والحال أنه قول ابن مسعود رضي الله عنه حين يروي لتلميذه، وليس بمرفوع. قوله: فإنه زاد إخوانكم من الجن: تعرضوا إلى بيان طريق استعمال الجن العظام، فقيل: تلقى الروثة في أراضيهم، وعند البخاري: «لا يعمرون على عظم إ» وجدوا عليه أوفر ما كان عليه من اللحم، والروث زاد دواهم» ثم الروايات مختلفة؛ فإن في بعضها: أن اللحم يجدون على الذكية، وفي بعضها: على الميتة، والجمع بينهما بأن الأول للمسلمين والثاني للكفار، لكن فيه أن الحديث واحد فاضطرب. يدل الحديث على أن الجن تبع للإنسان، ويأكل الجن سور الإنسان، وكذلك يكون تابعاً للإنسان، وعن أبي حنيفة رضي الله عنه أن المسلمين من الجنات لا يكونون في الجنة ولا في النار، ولعل مراده عدم كونه أصالة، وفي رواية عنه: لا أدري أين يكونون كما قال: من قال لا أدري لما لا يدريه: فقد اقتدى في الفقه بالنعمان، في الده والخنثى كذلك جوابه: ودخول أطفال وقت ختان. ونقل أن أبا حنيفة رضي الله عنه ناظر مالكا رضي الله عنه في مسألة الباب، فقرأ أبو حنيفة رضي الله عنه آية، ثم قرأ مالك رضي الله عنه، ثم قرأ أبو حنيفة رضي الله عنه، فسكت مالك رضي الله عنه. قوله: كان مع النبي إلخ: هذا يدل صراحة على كون عبد الله معه في ليلة الجن، ويفيدنا في الموضوع بالنيبذ، وأنكره الشافعية بقول ابن عبد الله: لو كان أبي معه لعدت من مناقبنا، ونقول: له ابنه لم يعلم، والأمر أنه أراد ليلة الجن الواردة في القرآن، لا غيرها من الليالي. قوله: باب الاستنجاء إلخ: الجمع بين الأحجار والماء أفضل، وفي زماننا أكيد، وفي «الكنز»: والجمع بينهما حسن. وعبارة الترمذي أيضاً بمنحتم الجمع وعدمه، وأما في البول فلعله يضطر إلى القول بالجمع بسبب رواية مغيرة: «أنه ﷺ قضى حاجته وكنت قائماً بعيداً منه، فجاء وطلب الماء» ويدل هذا ضرره على أنه ﷺ ما أتاه بدون الاستنجاء بالأحجار. قوله: أبعد في المذهب: المذهب مصدر ميمي ومعنى «بَعُدَ» المجرد: دور، و«أبعد» المزيد: دورى، ولا يخلو من المبالغة،

حاشية: قوله: بأخرة: أي آخر عمره، وهي بفتح همزة وخاء، كذا في «الجمع البحار». قوله: فإنه زاد إلخ: ضمير «إنه» للعظام والروث بتأويل المذكور، وروي: «فإنها» فالضمير للعظام والروث تابع لها، كذا في «الجمع»، وفي «المرقاة»: قال القليبي: فيه أن الجن مسلمون حيث تتاهم إخواناً، وأهم يأكلون، روى الحافظ أبو نعيم في «دلائل النبوة»: أن الجن سألوا هدية منه ﷺ، فأعطاه العظم والروث، العظم لهم، والروث لدوابهم.

نفع قوت المغندي: [ولا بالعظام فإنه زاد إخوانكم من الجن]: بإفراد ضمير، فإنه - أي ماذكر - روى الطبراني وأبو نعيم بالدلائل، عن ابن مسعود قال: «بينما نحن مع رسول الله ﷺ - بمكة فذكر قصة الجن إلى أن، قال: قلت من هؤلاء؟ يارسول الله! قال: هؤلاء جن نصيبين، جازوني يختصمون في أمور، كانت بينهم، وقد سألوني الزاد، فزودتهم، فقال: الرجعة ما وجدوه من روى، ثم، وما وجدوه من عظم، ووجدوه كاسيا، فعنده همى - ﷺ - أن يستطاب بروث وعظم.

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ حَاجَتَهُ فَأَبْعَدَ فِي الْمَذْهَبِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي قُرَادٍ وَأَبِي قَتَادَةَ وَجَابِرٍ وَيَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ وَأَبِي مُوسَى وَابْنِ عَبَّاسٍ وَبِلَالِ بْنِ الْخَارِثِ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٢٤- وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَرْتَادُ لِبَوْلِهِ مَكَانًا كَمَا يَرْتَادُ مَنْزِلًا. وَأَبُو سَلَمَةَ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبَوْلِ فِي الْمُغْتَسَلِ: ٢٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَشْعَثَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ فِي مُسْتَحَمٍّ، وَقَالَ: «إِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَيُقَالُ لَهُ: أَشْعَثُ الْأَعْمَى. وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْبَوْلَ فِي الْمُغْتَسَلِ، وَقَالُوا: عَامَّةُ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ. وَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ ابْنُ سِيرِينَ، وَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ يُقَالُ: إِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ؟ فَقَالَ: رَبَّنَا اللَّهُ، لَا شَرِيكَ لَهُ. قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: قَدْ وَسَّعَ فِي الْبَوْلِ فِي الْمُغْتَسَلِ إِذَا جَرَى فِيهِ الْمَاءُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْأَمَلِيِّ عَنْ حَبَّانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّوَاكِ: ٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ ﷺ. وَحَدِيثُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كِلَاهُمَا عِنْدِي صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثُ. وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ إِنَّمَا صَحَّحَ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَأَمَّا مُحَمَّدٌ فَزَعَمَ أَنَّ حَدِيثَ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ ﷺ أَصَحُّ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ وَعَلِيِّ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَحَذِيفَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَأَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأُمِّ حَبِيبَةَ وَابْنَ عُمَرَ وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبِي أَيُّوبَ وَتَمَامَ بْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَوَائِلَةَ وَأَبِي مُوسَى ﷺ.

العرف الشاذي:.... ويقال لمثل هذا: إدخال المزيد على الجرد، وقال أرباب المعاني: إذا لم يتعلق الغرض بالمفعول ينزل الفعل المتعدي منزلة اللازم، فوضح الفرق بين «أخذت الحمام» و«أخذت بالحمام»؛ فإن معنى الأول: «میں نے کھانچا»، ومعنى الثاني: «میں نے کھانچے ساتھ ان کے فضل کیا». قوله: يرتاد لبوله إلخ: الارتداد من الرود: طلب الشيء. قوله: وأبو سلمة إلخ: هذا تابعي فقيه من الفقهاء السبعة من التابعين، الذي قال الدميري: إذا كتبت أسماءهم ووضعت في الحبوب لا تأكله الوسوس. والأسماء هذه: ألا كل من لا يقتدي بأئمة: فقسمة ضبزي عن الحق خارجة، فخذهم عبيد الله عروة قاسم: سعيذ أبو بكر سليمان خارجة. قوله: إن عامة الوسواس منه: قيل: إن الوسواس من رشاش البول. وفي «زهر الربى على النسائي»: أن الوسواس معناه حديث النفس والأفكار، والمصدر بالكسر، وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن أنس بن مالك أنه قال: إنما يكره البول في الغتسل مخافة اللسم، وذكر صاحب «الصحاح» وغيره: أن اللسم طرف من الجنون، ويقال أيضًا: أصاب فلانًا لَمَةً من الجن وهو المس. انتهى، وفيه في تلك الصفحة أن المستحَم أصله الموضع الذي يغتسل فيه بالحميم، وهو الماء الحار، ثم قيل للاغتسال بأي موضع كان، ذكر ثعلب أن الحميم من الأضداد أي الماء الحار والبارد. وعامة الشيء معظمه وجميعه. وقال النحاة: إن لفظ «عامة» لا يستعمل مضافًا بل حالًا، لكن التفتازاني ذكر في خطبة «شرح المقاصد» وقوعها في كتاب عمر مضافًا. أقول: لما وجد في كلام عمر فلا يعاب بما قال النحاة، وقال بعضهم: إن تفسير «عامة الوسواس» أنه نسيان، فإنه يوجب النسيان، مثل الأشياء الأخر السبعة، وتمسك بحديث لا ينبغي عليه إطلاق لفظ الحديث، وإسناده منكر. قوله: ربنا الله لا شريك له: هذا القول يدل على أن ابن سيرين لم يبلغه الحديث، وإلا فلم يقل مثل هذا القول، وليس مراده في هذا القول أن المخاطب يعتقد الشرك - عياذًا بالله - بل هذا من المحاورات، كما يقول أحد لأخيه المسلم: لا ترح إلى بلدة فلان؛ فإنها مطعونة، ويقول الآخر: لا شريك لله. قوله: باب ما جاء في السواك: اختلف في أن السواك من سنن الوضوء أو الصلاة، قال أبو حنيفة رحمه الله بالأول، وقال الشافعي رحمه الله بالثاني، والأحاديث من الطرفين، وتناول بعض في الروايات التي فيها لفظ الصلاة بأن المراد بالصلاة الوضوء، ويرد عليه ما أخرجه أحمد في مسنده: «لولا أن أشق على أمتي لأمرهم بالسواك عند كل صلاة، وعند كل وضوء». وقال في «رد المحتار»: إن ثمة الخلاف تظهر في رجل توضأ بالسواك وصلى الثانية والثالثة بالوضوء الأول، فعندنا قد أدى السنة، وعند الشافعي رحمه الله لم يؤدها. أقول: لا خلاف بيننا وبين الشافعي رحمه الله؛ لما صرح الشيخ في «فتح القدير» باستحباب السواك في مواضع عديدة، منها: القيام إلى الصلاة. فإن قيل: بين السنة والمستحب فرق، وقلنا بالاستحباب لا بالسنية، قلت: لا تدافع بين السنة والمستحب؛ فإن أحدًا يقول باستحباب شيء والثاني بسنيته، ولا يقول بأئمة مخالفا، ولهذا لم يذكر الطحاوي الخلاف بين مذهبي، وغاية ما في الباب اختلاف النظر لا العمل، أي هل هو سنة الوضوء أو سنة الصلاة؟ فالجواب لما رواه ألقم بالتطهير الحقوة بالوضوء، ولنا على هذا ما أخرجه الطحاوي أنه ﷺ كان يتوضأ لكل صلاة ولو كان على وضوء، فاتاه جبريل فقال: يجزئك السواك عند كل صلاة، فدل على كون السواك من أجزاء الوضوء. قوله: لأمرهم إلخ: قال محيي الدين النووي: يستفاد من هذا أن الأمر للوجوب؛ فإن السنة باقية الآن أيضًا. أقول: كان السواك عليه ﷺ واجبًا، وقال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرهم»، أي لأجعله عليهم أيضًا واجبًا. قوله: وأما محمد إلخ: قال حافظ من الحفاظ: إن الترمذي يأتي بالأحاديث الغير المشتهرة في الباب، لعل غرضه الإطلاع على القاعدة الجديدة؛ لأن البخاري شيخه قد أتى بما والترمذي يأتي بغيرها. قوله: وفي الباب إلخ: هذا يدل على أن حديث السواك متواتر إسناده، وأما المتواتر عملاً فلا ريب فيه.

حاشية: قوله: فأبعد في المذهب: أي في الذهاب عند قضاء الحاجة. (بجمع البحار) قوله: يرتاد: أي يطلب مكانًا لئنا؛ فلا يرجع إليه رشاش بوله، والارتداد: التطلب واختيار الموضع. (بجمع البحار) قوله: في مستحمة: بفتح الحاء أي الموضع الذي يغتسل فيه بالحميم، وهو في الأصل الماء الحار، ثم قيل للاغتسال بأي ماء: استحمام، وإنما هي عنه إذا لم يكن له مسلك يذهب فيه البول، فيوهم الغتسل أنه أصابه منه شيء، فيحصل منه الوسواس. قوله: إن عامة الوسواس إلخ: أي أكثره يحصل منه؛ لأنه يصير الموضع نجسًا، فيوسوس قلبه بأنه هل أصابه من رشاشه. (بجمع البحار) قوله: منه: [أي يحصل من البول في المستحمة]. قوله: لا شريك له: [لا موجد لشيء غير الله]. قوله: الأملي: [بالضم والميم، يكنى أبا جعفر، صدوق. (التقريب)] قوله: عند كل صلاة: [أي وضوئها؛ لما روى ابن خزيمة في صحيحه والحاكم، وقال: صحيح الإسناد، والبخاري تعليقًا في كتاب الصوم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرهم...»

نفع قوت المغتذي: [فأبعد في المذهب]: بالنهاية، أي: المكان الذي يتغوط فيه، مفعول من الذهاب. [لغى أن يبول الرجل في مستحمة]: بالنهاية، أي: مكان يغتسل فيه بحميم وأصله الماء الحار، وقيل: اغتسل بأي ماء استحتم، وإنما ينهى عنه إذا لم يكن له مسلك يذهب به بوله، أو كان صلبًا، فيوهم الغتسل أنه أصابه منه شيء، فيحصل منه الوسواس. [هذا حديث غريب لانعرفه مرفوعًا إلا من حديث أشعث بن عبد الله، ويقال له: أشعث الأعمى]: قال عبد الغني: هو أشعث بن جابر وأشعث بن عبد الله وأشعث الأعمى وأشعث الجملي، والذهبي بالميزان وثقه. «ن» وغيره، وأورده العقيل بالضعفاء، وقال: بخديته غلط، فأورد له هذا، قال الذهبي: قول العقيلي بخديته غلط ليس مسلم، فأننا أتعجب كيف لم يخرج له «ق».

٢٧- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجَهَنِيِّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَأَخَّرْتُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ». قَالَ: فَكَانَ زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ رضي الله عنه يَشْهَدُ الصَّلَوَاتِ فِي الْمَسْجِدِ، وَسِوَاكُهُ عَلَى أُذُنِهِ مَوْضِعَ الْقَلَمِ مِنْ أُذُنِ الْكَاتِبِ، لَا يَقْرُمُ إِلَى الصَّلَاةِ إِلَّا اسْتَنْ، ثُمَّ رَدَّهُ إِلَى مَوْضِعِهِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَغْمِسَنَّ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا: ٢٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ أَحْمَدُ بْنُ بَكَّارٍ الدَّمَشَقِيُّ مِنْ وَلَدِ بُسْرِ بْنِ أَرْطَاةَ صَاحِبِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا يَدْخُلْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يُفْرِغَ عَلَيْهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمرَ وَجَابِرٍ وَعَائِشَةَ رضي الله عنها. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: أُحِبُّ لِكُلِّ مَنْ اسْتَيْقَظَ مِنَ النَّوْمِ، قَائِلَةً كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا، أَنْ لَا يَدْخُلَ يَدَهُ فِي وَضُوئِهِ حَتَّى يَغْسِلَهَا، فَإِنْ أَدْخَلَ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا كَرِهْتُ ذَلِكَ لَهُ، وَلَمْ يُفْسِدْ ذَلِكَ الْمَاءَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى يَدِهِ نَجَاسَةٌ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي وَضُوئِهِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا، فَأَعَجَبَ إِلَيَّ أَنْ يُهْرِيقَ الْمَاءَ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنَ النَّوْمِ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ، فَلَا يَدْخُلْ يَدَهُ فِي وَضُوئِهِ حَتَّى يَغْسِلَهَا.

بَابُ فِي التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْوُضُوءِ: ٢٩- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَبُشَيْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْعَقَدِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ،

العرف الشاذي: قوله: «وأخّرت صلاة العشاء إلخ»: للأحناف فيه قولان، قيل: يستحب تأخير العشاء إلى ثلث الليل، وقيل: يستحب إلى نصف الليل، ووجه القولين مذكور في مبسوطات الفقه، وأما تأخير العشاء إلى طلوع الفجر فمكروه تحريراً أو تنزيهاً، واختار الطحاوي الثاني، وهو المختار عند المحقق ابن أمير الحاج. وأقول: يستثنى من هذا المسافر. قوله: «إلا استن»: الاستن مأخوذ من السن، وهو إمرار السواك على السن. قوله: «إذا استيقظ إلخ»: قال النووي: قال الشافعي وغيره من العلماء: معناه أن أهل الحجاز كانوا يستنجون بالأحجار، وبلاذهم حارة، فإذا ناموا عرقوا، فلا يأمن النائم أن يطوف يده على ذلك الموضع النجس. وقال البيضاوي: عُلِمَ بذلك أن الباعث على الأمر بذلك احتمال النجاسة. (زهر الربى على المجتبي) والمذاهب في مسألة الباب مذكورة بتفصيلها في الكتاب، ومن استنجن بالأحجار ثم أدخل يده في الماء لا يتنجس عندنا. وقيل: يتنجس. والمختار الأول. وبعض الأشياء يتنجس بعد التطهر إذا أصابه بلل عند بعضها، منها: موضع الاستنجا، ومنها: الخوض النجس المتطهر بالجفاف إذا أصابه ماء نجس، ومنها: الإهاب المدبوغ بالجفاف يتنجس إذا ابتل. والتفصيل في كتب الفقه، والله أعلم بالصواب، وعلمه أتم. إذا أدخل الخب يده في الماء ولم يغسلها، وليس شيء من النجاسة على يده، لا يفسد الماء، بل لا يصير مستعملًا أيضًا إن كان للاغتراق. وحديث الباب بظاهرة يدل على تنجس الماء - وإن كانت قليلة - وإن لم يتغير اللون أو الطعم أو الريح، ففقدنا في مسألة المياه. وأجاب ابن القيم في «تهذيب السنن» بأن ليلد ملامسة الشيطان في اليوم، فغسل اليد قبل الغمس من أحكام الطهارة الروحانية لا الفقهية. فقبل له: إنه محض احتمال، وإنما جاء: «ليبيت الشيطان على الخياشيم»، لا اليد، ويرده ما أخرجه الدارقطني وابن خزيمة في صحيحه: «فإنه لا يدري أين باتت يده منه»، فلا تعلق للشيطان بسبب زيادة لفظ «منه» أي من جسده. وقال الشيخ في «فتح القدير»: حديث الباب لا يصلح استدلالاً لنا على تنجس الماء القليل بدون تقييد بسبب الاحتمال المذكور. أقول: إسقاطه من المستلذات غير صحيح. وقال الشيخ: يمكن أن تكون علة المنع كراهة الماء. أقول: الكراهة لا تحقق بدون احتمال النجاسة؛ فإن الكراهة ليست بحكم مستقل عندنا، ولعله أراد كراهة الفعل. قوله: الوليد بن مسلم: هذا يدل على تنجس الماء عن الأوزاعي. وقيل له: لم تدلس؟ قال: لأجل الأوزاعي، وقيل: بل صنيعة؛ لأن الأوزاعي ثقة، وفي أسانيده إذا كانوا ضعفاء أسقطهم، يزعم أحدون التدليس عن الأوزاعي ويضعونه، وإن لم يسقطهم يحكمون بالضعف ليس بسبب الأوزاعي، فلم يصغ الوليد إلى هذا أدنى الإصغاء. قوله: قال الشافعي أحب إلخ: كثر في «موطأ محمد بن الحسن» لفظ «أحب» و«ينبغي»، ومثلهما عند المتقدمين قد يستعمل في الفريضة أيضًا. قوله: التسمية إلخ: نسب إلى داود الظاهري وجوب التسمية عند الوضوء، وكذلك في رواية عن أحمد بن حنبل. أقول: لم يرو الوضوء عن أحمد، وتفرد بالوجوب منا الشيخ ابن الهمام، وجدّ على تفرده، وكذلك تفرد بعض المسائل. وقال تلميذه العلامة قاسم بن قطلوبغا: لا تقبل تفردات شيخنا. وقال ابن الهمام: إن لفظة «لا» لنفي الكمال مجازاً، ولنفي الأصل حقيقة، فهو هنا على الحقيقة. وإنما قلنا بالوجوب؛ كيلا يلزم الزيادة بخبر الواحد على القاطع. ثم قال تحت بحث الصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب: إن لفظة «لا» مشتركة بين النفيين. فبين كلاميه تناقض. وأقول: إنما لنفي الأصل حقيقة، وأما لنفي الكمال فبإزالة الناقص منزلة المعلوم، وهذا ليس بمجاز؛ لأنه لا تغيير في المصادق لا في الدلالة، وأما التسمية فليس عليه تعامل كثير من السلف ليقال بالوجوب، وأما الحديث فضيع. وقال الإمام أحمد: ما وجدت في هذا حديثاً صحيحاً، فلا بد من كون التسمية مستحبة. وقيل: المراد من التسمية النية. ونسب هذا إلى ربيعة بن أبي عبد الرحمن، ولكن ذكر الاسم في أمثاله لإرادة التلغظ باللسان، وحسن الحديث ابن الهمام، وتمسك الطحاوي لعدم وجوب التسمية بحديث مهاجر بن قنفذ رضي الله عنه أنه ﷺ كان يتوضأ، فسلم عليه أحد، فرد عليه بعد الفراغ عن الوضوء، وقال: «لم أرد عليك؛ لأني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر». وقال صاحب «البحر»: إن تمسك الطحاوي ليس بصحيح؛ لأنه ينفي الاستحباب أيضًا، ولا نفيه، وإنما أراد الطحاوي ذلك الوضوء. وقد ذكر أيضًا في كتابه: إن الذكر كان ممنوعاً في الحديث، ثم نسخ. ثم إن لفظ تسميته ﷺ منقول عنه في الوضوء كما روى الطبراني في معجمه عن أبي هريرة أنه كان يقول في ابتداء الوضوء: «بسم الله والحمد لله». وحسن العيني إسناده والشيخ نور الدين الهيثمي أيضًا. الأخبار الأحاديث التي لم تبلغ مرتبة الضرورة موكولة إلى رأي المجتهد، والتأويل في ضروريات الدين غير مسموع، والمؤول فيها كافر، كما في «الخطاب»، وكما قال تقي الدين ابن دقيق العيد في «فتح المغيب». في كتب الفقه: «إن الرجوع عن التقليد بعد العمل غير جائز»، مراده أن مسألة بتحقيقه عند أحد تحقق، فعمل شيئاً على تلك المسألة والتحقق، ثم بدا له بعد العمل أن عمله لا يصح على تحقيقه، فيقول: أختار تحقيقاً آخر. فإنه ممنوع عنه، مثل: إن صلى حنفي، ثم ظهر له بعد الصلاة أن جسده كان يسيل منه الدم، فيقول: أختار مذهب الشافعي رضي الله عنه. فهذا غير جائز. وحكي أن أبا يوسف رضي الله عنه صلى، ثم بدا له أن في الماء فارة، والماء كان أزيد من قلتين، فقال بعد صلاته وإطلاعه على الفارة فيه: إنا نعمل بقول إخواننا أهل الحجاز. أقول: إنه لا يقدح؛ فإن بعد تسليم هذه الواقعة يمكن أن يكون مراده أسلوب الحكيم، وغرضه أنا نحكم بنجاسة الماء عند العلم بالنجاسة كما هو مذهبه، فصحت صلاته. وإنما كان الرجوع غير جائز؛ لتوارث السلف؛ لأنه لم يثبت عن أحد منهم مثل هذا الرجوع، نعم ثبت الرجوع عن تحقيق إلى تحقيق آخر، وهو جائز، كما أن الشافعي رضي الله عنه كان يقول أولاً بعدم وجوب القراءة حلف الإمام في الجهرية، ورجع عنه قبل موته بستين، وقال بوجوبها، ولم يقض ما كان أدى على التحقيق الأول من الصلوات، وكذلك نظائر أخر لا تحصى. وأما الاقتداء حلف مخالف في الفروع، كاقتهاد حنفي خلف شافعي أو عكسه أو غيرهما، فيه أقوال عديدة. قال صاحب «المهذبة» في باب الرتر بالجواز، ثم قال صاحب «البحر»: إن بعد الجواز قولين، قول: إن العبرة لرأي الإمام لا للمقتدي، ...

حاشية: ... بالسواك عند كل وضوء، والشافعية يجمعون بين الحديثين بالسواك في ابتداء كل منهما، وإنما لسم يجعله علماؤنا من سنن الصلاة نفسها؛ لأنه مظنة خروج الدم، وهو ناقض عندنا، ولأنه لسم يرو ﷺ استاك عند قيامه إلى الصلاة، فيحمل قوله ﷺ: «عند كل صلاة» على «عند كل وضوء» بدليل رواية أحمد وغيره: «لأمرهم بالسواك عند كل وضوء»، كذا قاله علي القاري. أي عند كل وضوء بدليل رواية أحمد والطبراني: «لأمرهم بالسواك عند كل وضوء»، «أو» للتصوير، والتقدير: لولا وجود المشقة عليهم بالسواك عند كل صلاة لأمرهم به، لكنني لم أمر به؛ لأجل وجودها. ثم إنه عرف سنة السواك للوضوء واستحباب تأخير العشاء بأدلة أخرى، وهذا الوجه بالقبول أخرى. قال الفاضل المحقق ابن الهمام: ويستحب في خمسة مواضع: اصفرار السن، وتغير الرائحة، والقيام من النوم، وعند القيام إلى الصلاة، وعند الوضوء. (المراقبة) قوله: «وأخّرت صلاة العشاء إلخ: أي أمرت وجوباً بتأخير العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه؛ فإن هذا التأخير مستحب عند الجمهور خلافاً للشافعي، كذا في «المراقبة».

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ عَنْ أَبِي ثَعَالٍ الْمُرِّيِّ، عَنْ رَبَاحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ حُوَيْطِيبٍ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَأَنْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: قَالَ أَحْمَدُ: لَا أَعْلَمُ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثًا لَهُ إِسْنَادٌ جَيِّدٌ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنَّ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَامِدًا أَعَادَ الْوُضُوءَ، وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا أَوْ مُتَأَوَّلًا أَجْزَأُهُ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ رَبَاحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَرَبَاحُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِيهِ. وَأَبُوهَا سَعِيدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وَأَبُو ثَعَالٍ الْمُرِّيُّ اسْمُهُ ثُمَامَةُ بْنُ حُصَيْنٍ. وَرَبَاحُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ حُوَيْطِيبٍ. مِنْهُمْ مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ: عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ حُوَيْطِيبٍ، فَتَسَبَّهَ إِلَى جَدِّهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُضْمَضَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ: ٣٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَجَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَانْتَشِرْ، وَإِذَا اسْتَجَمَرْتَ فَأَوْتِرْ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ وَلَقِيظِ بْنِ صَبْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَالْمُقَدَّامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبٍ وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيمَنْ تَرَكَ الْمُضْمَضَةَ وَالْإِسْتِنْشَاقَ، فَقَالَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: إِذَا تَرَكَهُمَا فِي الْوُضُوءِ حَتَّى صَلَّى أَعَادَ، وَرَأَوْا ذَلِكَ فِي الْوُضُوءِ وَالْجَنَابَةِ سَوَاءً.

العرف الشاذي: ... وقول: إن العبرة لرأي المعتدي. وقال نوح الأفتدي محشي «الدرر والغرر»: إن العبرة للإمام والمقتدي، فإن راعى الإمام المسائل المختلف فيها صحت الصلاة، وإلا فلا. وقيل: إن المعتدي لو وجد وشاهد ما ينقض الوضوء على مذهبه، لا تصح، ولا صحته، ولا يجب عليه السؤال عن الإمام، مثل: إن شاهد مقتتل حنفي سيلان الدم من إمامه الشافعي ففسد صلاته وإلا صحته، ولا يجب عليه سؤال: هل سال دمه أم لا؟ أقول: إن العبرة لرأي الإمام، والدليل هو توارث السلف؛ فإلهم كانوا يقتدون خلف كل واحد بلا تكبر، مع كونهم مختلفين في الفروع، ويتمشون على تحقيق إمامهم، وأما إذا صلوا منفردين في بيوتهم، فيتمشون على تحقيقهم، ورحح أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خمسين حجاً، وكان في مكة كثير من السلف خالفين له في الفروع، ولم يثبت منه التكبر خلف أحد منهم. وقال أحمد بن حنبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إن الدم الكثير مفسد، والقليل غير مفسد. وقال مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كلالها غير مفسد. وقيل لأحمد: لو وجدت مالك بن أنس هل تقتدي خلفه؟ قال: لم لا أقتدي؟ وفي فتاوى الحفاظ ابن تيمية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في المجلد الثاني: إن القاضي أبا يوسف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اقتدى خلف هارون الرشيد الخليفة، وكان هارون الرشيد مقتضداً، والحال أن الدم مفسد للصلاة والوضوء عند أبي يوسف، إلا أن مالكاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان أفتى هارون الرشيد بعدم نقض الوضوء بالدم ولو سائلاً، فعلم أن السعرة لرأي الإمام. ونقل ابن السهيم عن شيخه سراج الدين قارئ «الهداية»: أن نفي الاقتداء خلف المخالف من المتأخرين لا من المتقدمين. ثم أورد ابن المعمام عليه بمسألة «الجامع الصغير»، وعندني لا يرد على قارئ «الهداية» ما في «الجامع الصغير»؛ لأن القلة من الحسيات، لها سبيل إلى درك الواقع، بخلاف أكثر المسائل الاجتهادية. ولو اقتدى حنفي شافعيًا في الوتر، وسلم الشافعي على الشفعة، ثم أتم الوتر - كما هو مذهب الشوافع - لا تفسد صلاة الحنفي، كما قال ابن وهبان في منظومه: ولو حنفي قام خلف مسلم :: لشفع ولم يوتر وثم فدوتر. ولا يتوهم أن في الاقتداء خلف المخالف خروجاً عن المذهب؛ فإنه غلط، فإننا لو سئلنا - مثلاً - أن صلاة الشافعي مع الدم هل هي صحيحة على رأيه أم لا؟ فلا بد من أن نقول بصحة صلاته. مَرَّ الدامغاني عند مسجد أبي إسحاق الشيرازي الشافعي، فإذا كان وقت الصلاة قريباً، فدخل الدامغاني الحنفي، فأمر أبو إسحاق المؤذن أن لا يرجع، وقدم الدامغاني، فصلى بهم الدامغاني صلاة الشوافع. فائدة: الحق في موضع الخلاف واحد ودائر، وهو المشهور عند أرباب الأصول. وقيل: الحق متعدد، ونسب هذا إلى المعتزلة، وصرح في «فتح الباري» بأنه مروى عن الأئمة الأربعة، وهو مذهب الصاحبين وختار الشاه ولي الله في «عقد الجريد»، وفي «جمع الجوامع» أنه قول الأشعري، ومع هذا لا يجوز الخروج عن تحقيق نفسه. والمسألة طويلة الذيل، وسيجيء بعض بحثه في «الترمذي» في حديث: «الحرام بين والحلال بين وبينهما مثاهرات إلخ». وفي ذلك الحديث بحث طويل، لكنه يليق بثنان المجتهد، وذكر فيه الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد المالكي الشافعي شيئاً لطيفاً. قوله: المضمضة والاستنشاق: المضمضة: تحريك الماء في الفم. والاستنشاق - بالشين والقاف - كشيدن بادربن، والاستنثار - بالثاء المثناة والراء المهمل - إخراج الشيء من الأنف. قوله: وإذا استجمرت فأوتر: الاستجمار: الاستنجاء بالحجر. ونسب إلى مالك بن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تبخير الكفن وتحميره، وحكى الأصمعي عنه الأول كما في «الديباج المذهب». تمسك الشافعية بحديث الباب على وجوب الإيتار، ولنا حديث: «من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج»، كما قيل في موضعه. وأما المضمضة والاستنشاق فقال الشافعية بالوصل، ونقول بالفصل، ودليلنا سيأتي من عمل عثمان وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنهما أفردا المضمضة عن الاستنشاق، أخرجه ابن السكن في صحيحه.

-حاشية: قوله: لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه: قال القاضي: هذه الصيغة حقيقة في نفي الشيء، وتطلق على نفي كماله، وهنا محمولة على نفي الكمال، خلافاً لأهل الظاهر؛ لما روى ابن عمر وابن مسعود أنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «لأن توضع وضوءاً وذكر اسم الله كان طهوراً لجميع بدنه، ومن توضع ولم يذكر اسم الله كان طهوراً لأعضاء وضوئه». والمراد: الطهارة من الذنوب؛ لأن الحدث لا يتجزأ، كذا في «المراقبة». قوله: المضمضة: إهي إدارة الماء في الفم ثم بجه. قوله: والاستنشاق: [هو إدخال الماء في الأنف]. قوله: فانتشر: وروي «فاستنثر». شر ينثر - بالكسر - أي امتنط، و«استنثر» استفعل منه. أي استنشق الماء ثم استخرج ما في الأنف، وقيل: هو من تحريك الثرة، وهي طرف الأنف. قوله: وإذا استجمرت: أي إذا استنجحت بالحجرة - وهي الحجر - فأوتر أي ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً. قال الطيبي: والإيتار أن يتحرره وترأ، والأمر للاستحباب؛ لما ورد: «لأن فعل فقد أحسن». (المراقبة)

نفع قوت المغتدي: إبعيد الرحمن بن حرملة عن أبي ثعال المري عن رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفیان بن حويط عمن جدته عن أبيه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه: زاده بأوله: «لا صلاة لمن لا وضوء له»، والحاكم بآخره. «ولا يؤمن بالله من لا يؤمن بي، ولا يؤمن بي من لا يحب الأنصار». قال الدارقطني بالعلل: اختلف فيه، فقال وهيب وبشر بن المفضل وغير واحد هكذا، وحفص بن ميسرة وأبو معشر وإسحاق ابن حازم عن أبي حرملة عن أبي سفیان عن أبي رباح عن جدته، أنها سمعت، ولم يذكر أباه، وروى الدار وروى عن أبي ثعال عن رباح عن أبي ثوبان مرسلًا، وصدقه مولى أبي الزبير عن أبي ثعال عن أبي بكر بن حويط مرسلًا، قال الدارقطني: والصحيح مالك بن وهيب قال «حج»: وبالمختارة للضياء. عند الميثم بن كليب بطريق وهيب بن عبد الرحمن بن حرملة سمع أبا غالب، سمعت رباح بن عبد الرحمن، حدثني جدتي، أنها سمعت أباهما، كذا قال، قال الضياء: المعروف أبو ثعال بدل أبي غالب، وهو كما قال، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: أبو ثعال ورباح مجهولان، وزاد ابن القطان: أن جده رباح لا تعرف أسماء ولا حالا، قال «حج»: أما هي تعرف اسمها برواية الحاكم فيها، حاشيتي أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو، رواه البيهقي أيضاً مصرحاً باسمها، وأما حالها: فقد ذكرت بالصحاب، وإن لم يثبت لها صحبة، فمثلها لا يستل عن حالها، وأما أبو ثعال: فروى عنه جماعة، وقال «حج»: بحديثه نظر، فهذه عادته، فيمن يضعفه، وذكره ابن حبان بالثقات إلا أنه قال: لست بالمعتمد على ما انفرد به، فكانه لم يوثقه، وأما رباح: فمجهول، قال ابن القطان: فالحديث ضعيف جداً، والبراز أبو ثعال ومشهور ورباح وجدته لا تعلمها راوياً غير هذا الحديث، ولا حدث عن رباح إلا أبو ثعال، فالخير من جهة النقل لا يثبت، وأبو بكر بن أبي شيبة مثبت أنه ... رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ... قال: أي مجموع طرقه إذ ورد به أحاديث، تدل على أنه أصلاً، والبراز لكنه مؤول، أي لأفضل لوضوء من لم يذكر اسم الله، لا أن من لم يذكره ... تعالى ... يطل وضوء، و«لقب» قال: علماؤنا، أي لم ينو؛ لأن الذكر ضد السيان والشينان، إنما يقصداً محمل واحد، ومثل السيان القاب، ومثل الذكر أيضاً القلب، وذكر القلب هو النية. قلت: هو في غاية البعد من لفظه «نعم» لو لم يذكر الله، فقال: لمن لم يذكر عليه، لكأن حسناً، وأنت تراه غيره. إذا توضحاً فأشر: قال «لقب»: أي أدخل بأنفك ماء أخذ من الثرة، وهي الأنف، وبالنهاية: من نثر، كضرب امتنط، أي استنشق ماء، فاستخرج ما بأسك بتحريك الثرة، وهي طرف الأنف.

وَبِهِ يَقُولُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ أَحْمَدُ: الْإِسْتِنْشَاقُ أَوْكَدُ مِنَ الْمَضْمَضَةِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: يُعِيدُ فِي الْجَنَابَةِ وَلَا يُعِيدُ فِي الْوُضُوءِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَبَعْضِ أَهْلِ الْكُوفَةِ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يُعِيدُ فِي الْوُضُوءِ وَلَا فِي الْجَنَابَةِ؛ لِأَنَّهُمَا سُنَّةٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَا تَحِبُّ الْإِعَادَةَ عَلَى مَنْ تَرَكَهُمَا فِي الْوُضُوءِ وَلَا فِي الْجَنَابَةِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ.

بَابُ الْمَضْمَضَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ: ٣١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ﷺ: قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ، فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى مَالِكٌ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، وَلَمْ يَذْكُرُوا هَذَا الْحَرْفَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ»، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ خَالِدٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. وَخَالِدٌ ثِقَةٌ حَافِظٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْمَضْمَضَةُ وَالْإِسْتِنْشَاقُ مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ يُجْزِئُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُفَرِّقُهُمَا أَحَبُّ إِلَيْنَا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ جَمَعَهُمَا فِي كَفٍّ وَاحِدٍ فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ فَرَّقَهُمَا فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيْنَا.

بَابُ فِي تَحْلِيلِ اللَّحْيَةِ: ٣٢- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ أَبِي أُمَيَّةَ، عَنْ حَسَّانِ بْنِ بِلَالٍ قَالَ: رَأَيْتُ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ ﷺ تَوَضَّأَ فَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ، فَقِيلَ لَهُ: -أَوْ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: - أَتُحَلِّلُ لِحْيَتَكَ؟ قَالَ: وَمَا يَمْنَعُنِي؟ وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُحَلِّلُ لِحْيَتَهُ. ٣٣- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ حَسَّانِ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ عَمَّارٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَأَنَسٍ وَابْنِ أَبِي أَوْفَى وَأَبِي أَيُّوبٍ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ مَنْصُورٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: لَمْ يَسْمَعْ عَبْدُ الْكَرِيمِ مِنْ حَسَّانِ بْنِ بِلَالٍ حَدِيثَ التَّحْلِيلِ. ٣٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ غَامِرِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحَلِّلُ لِحْيَتَهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ غَامِرِ بْنِ شَقِيقٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عُثْمَانَ ﷺ. وَقَالَ بِهِذَا أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، رَأَوْا تَحْلِيلَ اللَّحْيَةِ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ. وَقَالَ أَحْمَدُ: إِنْ سَهَا عَنِ التَّحْلِيلِ فَهُوَ جَائِزٌ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ تَرَكَهُ نَاسِيًا أَوْ مُتَأَوِّلًا أَجْزَأُ، وَإِنْ تَرَكَهُ غَامِدًا أَعَادَ.

العرف الشاذي: قوله: يعيد في الجنابة إلخ: هذا مذهبا، وقلنا بأن آية: ﴿فَاطْهَرُوا﴾ تدل على المبالغة في التطهير. وإن التطهير في اللغة الغسل فقط. وأيضا جواز القراءة للمحدث وعدم جوازها للجنب يدل على أن الجنابة حلت في فم الجنب. قوله: باب المضمضة والاستنشاق إلخ: ذكر النووي للمضمضة والاستنشاق خمسة أوجه؛ فإلها إما بغرفة واحدة أو بغرفتين أو بثلاث غرفات أو بست غرفات، ثم في الغرفة الواحدة صورتان الوصل والفصل، وفي الغرفتين الفصل فقط، وفي ثلاث غرفات الوصل فقط، وفي ست غرفات الفصل فقط، والأخيرة مختارة عند الأحناف، ورواها الترمذي عن الشافعي، وفي كتب الشوافع اختيار ثلاث غرفات، ولكن الترمذي يروي عن الفقيه الزعفراني كثيرا ما هو موافق للأحناف. ثم السنة الكاملة عندنا ست غرفات، ويتأدى أصل السنة، بثلاث غرفات كما في «رد المحتار»، وهو المختار لوفائه للحديث، كما هو دأب الشيخ ابن الهمام، وقول آخر في «البحر»، وهو عدم أداء أصل السنة، وهو ظاهر عبارة «الدر المختار»، وحزم الشمني في «شرح الوقاية» بأداء أصل السنة أخذًا من «الفتاوى الظهيرية»، وراجعت إلى «الفتاوى الظهيرية»، ووجدت فيه أنه لو مضمض قبل الاستنشاق لا يصير الماء مستعملا، ولو عكس يصير مستعملا، ولم يتعرض إلى ما قال الشمني، ورد ابن القيم في «زاد المعاد» على ما قال النووي في «شرح مسلم»، وقال رادًا: إن الوصل بغرفة واحدة عسير جدًا، وقال: إن المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة في الوضوء مرة مرة، فلا يكونان ثلاثًا ثلاثًا، وبغرفتين في الوضوء مرتين مرتين، وثبت بالصحيح وضوؤه ﷺ بغسل بعض الأعضاء مرة والبعض مرتين والبعض ثلاثًا، وما قال ابن القيم صحيح عندي في بيان مراد الحديث. وأما دليل أن كمال السنة بست غرفات فما أخرجه ابن السكن في صحيحه، ونقله ابن حجر في «التلخيص الحبير» عمل علي عثمان ﷺ، وهو أمرح لنا بما في «الترمذي»، ويتعجب من عدم إخراج الزيلعي والعيني إياه، ولنا أيضًا ما أخرجه أبو داود عن طلحة بن مصرف، وتكلم فيه أبو داود والمحدثون، وحسنه الحافظ أبو عمر بن الصلاح كما نقل الشوكاني في «النيل الجراء»، وحسنه ابن الهمام من جانب نفسه، ووجه تضعيفه عند أكثر المحدثين وجود «ليث بن سليم» في سنده، ولكون سنده «طلحة» عن أبيه عن جده غير معروف. قوله: من كف واحد: قال ابن الهمام متأولًا: إن مراد الحديث أنه ﷺ استعمل بيده الواحدة في المضمضة والاستنشاق بخلاف باقي الوضوء؛ فإنه استعمل فيه اليدين، وتأول ابن السملك بأنه من تنازع العلين، ولكن تأويل الشيخ يعده ما في «أبي داود» في عمل علي ﷺ: بماء واحد إلخ. والأحسن قول أداء أصل السنة به، فلا تحتاج إلى التأويل. ولهذا قال العيني في شرح البخاري: إن واقعة عبد الله بن زيد ﷺ لبيان الجواز، وتبعت طرق حديث علي ﷺ، فوجدت اضطراب الرواة من تحت في حديث واحد، أدى بعضهم: «بكف واحد» وبعضهم: «ثلاثًا ثلاثًا»، فتأول الشوافع في الرواية الثانية، فإذا صار تأويل الشيخ توجيهاً، فيمكن ذلك التوجيه في رواية أبي داود أيضًا. ووجدت عند النسائي وغيره أنها -أي رواية عبد الله بن زيد- واقعة حال، ولم يتعرض الحافظ في «الفتح» إلى ست غرفات، ويفهم من «التلخيص الحبير» أنه صالح للبحث؛ فإنه أخرج فيه ما في «الترمذي»، ولكن ما في «ابن السكن» أصرح لنا، وظني أن قلة الماء أيضًا مرعية؛ فإن غسل اليدين إلى المرفقين أيضًا مرتين، وكان الماء ثلثي مد كما في «سنن أبي داود» عن أم عمارة أم عبد الله بن زيد، والنسائي. قوله: حسن غريب: حديث الباب حديث البخاري، وحسنه الترمذي وغيره، فكيف يجري قول العراقي صاحب «الألفية»: إن حسن الترمذي حسن لغيره.

حاشية: قوله: يعيد في الجنابة: لما ورد فيها من لفظ المبالغة في قوله تعالى: ﴿فَاطْهَرُوا﴾. قوله: مضمض واستنشق من كف واحد: فيه حجة للشافعي ﷺ، كذا قال ابن الملك وغيره من أئمتنا. والأظهر أن قوله: «من كف» تنازع فيه العلان، والمعنى: مضمض من كف، واستنشق من كف. وقيد الوحدة احترازًا عن التثنية. قوله: فعل ذلك ثلاثًا: أي كل واحد من المضمضة والاستنشاق على الوجه المذكور ثلاث مرات، فيكون الحديث معمولًا على أكمل الحالات المتفق عليها عند أرباب الكمالات، ويجوز أن يكون فعل ما ذكره لبيان الجواز، والله تعالى أعلم. (علي القاري) قوله: باب في تحليل اللحية: قال الأحناف: يجب إيصال الماء إلى البشرة لذي لحية خفيفة لا لذي لحية كثة، وفي المختلطة اعتبار الغالب، وتعجب صاحب «البحر» مما في «الكنز»؛ فإنه ذكر المرجوع عنه عن أبي حنيفة، وهو مسحها، ولم يذكر المرجوع إليه.

نفع قوت المغنذي: [رأيت النبي ﷺ - مضمض، واستنشق من كف واحد]: قال «قب»: أخبرنا شيخنا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أحمد القيسي قال: رأيت - ﷺ - يومًا، فقلت له: اجمع بين مضمضة واستنشاق في غرفة واحدة قال: نعم. [يحلل لحيته]: قال «قب»: أي يدخل يده في خللها، وهي فروج بين شعرها.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ أَنَّهُ يَبْدَأُ بِمُقَدِّمِ الرَّأْسِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ: ٣٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ، بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَاوِيَةَ وَالْمُقَدَّامِ بْنِ مَعْدِيكْرِبَ وَعَائِشَةَ رضي الله عنها. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يَبْدَأُ بِمُؤَخَّرِ الرَّأْسِ: ٣٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنِ الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذِ بْنِ خَفْرَاءَ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّتَيْنِ، بَدَأَ بِمُؤَخَّرِ رَأْسِهِ ثُمَّ بِمُقَدِّمِهِ، وَبِأُذُنَيْهِ كَلْتَيْهِمَا ظُهُورَهُمَا وَبُطُونَهُمَا. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه أَصَحُّ مِنْ هَذَا وَأَجُودُ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، مِنْهُمْ وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ. بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ مَسْحَ الرَّأْسِ مَرَّةً: ٣٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرَ عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنِ الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذِ بْنِ عَفْرَاءَ رضي الله عنها: أَنَّهَا رَأَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ، قَالَتْ: مَسَحَ رَأْسَهُ، وَمَسَحَ مَا أَقْبَلَ مِنْهُ وَمَا أَذْبَرَ، وَضَدَّعِيَهُ وَأُذُنَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَجَدَّ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفِ بْنِ عَمْرِو رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الرَّبِيعِ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ. وَبِهِ يَقُولُ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، رَأَوْا مَسْحَ الرَّأْسِ مَرَّةً وَاحِدَةً. ٣٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: سَأَلْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ مَسْحِ الرَّأْسِ: أَيْجُزِي مَرَّةً؟ فَقَالَ: إِيَّيْ وَاللَّهِ.

حرف إقبال

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يَأْخُذُ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيدًا: ٣٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ حَبَّانَ بْنِ وَاسِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، وَأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلٍ يَدَيْهِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى ابْنُ لَهْيَعَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَبَّانَ بْنِ وَاسِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، وَأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلٍ يَدَيْهِ. وَرَوَايَةُ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ حَبَّانَ أَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه وَغَيْرِهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيدًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، رَأَوْا أَنْ يَأْخُذَ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيدًا.

بَابُ مَسْحِ الْأُذُنَيْنِ ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَا: ٤٠- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا. وَفِي الْبَابِ عَنِ الرَّبِيعِ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى:

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في مسح الرأس إلخ: ثبت مسح الرأس بصفات كثيرة، وفي الصحاح القوية الإقبال والإدبار، وهذه بخاترة عندنا، وصفة أخرى عن ربيع بنت معوذ في «سنن أبي داود»، واختارها ابن الهمام، وصفة أخرى مروية عن أحمد بن حنبل عن ربيع بنت معوذ، وقد يعبر الراوي هذه الصفة بالمسح ثلاث مرار؛ فإن فيها ثلاث حركات؛ فإنه يبدأ من وسط الرأس، ويمدحها إلى لفتها، ثم منه إلى الأمام، ثم إلى وسط الرأس، وما ذكر الشيخ سديد الدين الكاشغري صاحب «المنية» تجافي السبابة والوسطى عن بعض الكتب اعترضه ابن الهمام بأنه لو كان لحرف صيرورة الماء مستعملًا فغلط؛ فإنه ما دام على العضو لا يكون مستعملًا. وأقول: كيف اختار الشيخ ابن الهمام غيرها في عامة كتبنا، والروايات الصحيحة من الإقبال والإدبار تدل عليه؟ وقد يعبر الراوي عن هذه الصفة بالمسح مرتين بسبب الحركتين، وإلا فالمسح مرة، والحركتان للاستيعاب، وزعم الشوافع المسح مرتين، وصفة أخرى للمسح إذا كان متعملاً، أخرجها أبو داود في سننه عن أنس رضي الله عنه، ووقع في سننه أبو معقل، وقال في كنى «التهذيب»: مجهول، وإني قد وجدت اسمه في «الفتح» عبد الله بن معقل. وتلثت المسح بماء واحد عن حسن عن أبي حنيفة أنه مستحب كما في «الهداية»، وأما تلثيته بمياه ففي بعض كتبنا أنه بدعة، وفي «فتاوى قاضي خان»: إنه ليس بسنة ولا بدعة. قوله: فأقبل بهما وأدبر إلخ: ظاهره خلاف المفسر المفسر، وبعض العلماء ذهب إلى ظاهر «فأقبل بهما وأدبر»، بدأ بمقدم رأسه إلخ» والإقبال في اللغة: أكل طرف آء، والإدبار: كجمل طرف آء، والجمهور إلى أن الراوي لم يعتد بالترتيب في المفسر. وقيل: إن الواو لا تدل على الترتيب، وإنما قدم الإقبال؛ فإن طريق استعمال العرف هكذا، كما قالت خنساء رضي الله عنها: فإنما هي إقبال وإدبار. وقال المتكلمون -ولست منهم-: أقبل على شيء، أي أقبل على القفا، أدبر من شيء، أي أدبر من القفا. وأقول: إن الإقبال في اللغة الإتيان إلى القدم، ولا يأتي في اللغة بما قيل، لا سيما إذا قرن بالإدبار. وقال النووي في «شرح مسلم»: إن الرجل إذا كان ذا شعر فله الإقبال والإدبار، لا إذا كان مخلوقًا، فهو تكلف. قوله: يبدأ إلخ: ذهب بعض أهل العلم إلى ظاهر حديث الباب، وعندي حمله على ما قال الإمام أحمد عن ربيع رضي الله عنه. قوله: مرتين: أي بالحركتين، لا الاستيعاب مرتين. قوله: مرة: مختار الأحناف المسح مرة، ومختار الشوافع تلثيته، وفي «سنن أبي داود» أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على المسح مرة، وهذا يؤيد الأحناف. قوله: بن عمرو: بالواو، والصحيح بدونها. أخرج الدارقطني حديث تلثت المسح بطريق أبي حنيفة، ثم أنكر عليه بأن عمله يخالف روايته، والعجب من رده على الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه مع أن المسألة عند الدارقطني هكذا. قوله: ماء جديد: يجوز المسح عندنا بيلة باقية في اليمين أو بماء جديد، وعند الشافعية بمسح بماء جديد، وأما المسح بيلة مأخوذة من العضو المغسول فغير مجزئ، وأما مسح الأذنين فيسن. بما بقي من مسح الرأس. وفي «فتح القدير»: لو مسح الرأس ولم يبق ماء لمسح الأذنين يأخذ لهما ماءً جديدًا. وحديث الباب للأحناف، وبسط الزيلعي طريقه وتلخص منه أن الحديث مرفوع. قوله: بما غير فضل يديه: ظني أن هذا تصحيف، والصحيح «بماء غير فضل يديه»، والله أعلم.

حاشية: قوله: وضدغيه وأذنيه: معطوفان على «رأسه»، عطف خاص على عام، أي إلهما مسح بماء الرأس، كما هو مذهب أبي حنيفة. والضدغ ما بين الأذن والعين، ويسمى الشعر المتدلي عليه ضدغًا، ذكره الطبري، كذا في «القاموس». (المراقبة) وفي «شرح السنة»: اختلف في تكرار المسح، هل هو سنة أم لا؟ فالأكثر على أنه مسح مرة واحدة، ومنهم الأئمة الثلاثة، والمشهور من مذهب الشافعي رضي الله عنه أن المسح بثلاثة أصابع بثلاثة مياه جديدة. (المراقبة) قوله: غير فضل يديه: أي أخذ له ماءً جديدًا، ولم يقتصر على البلل الذي بيديه، وفيه حجة للشافعي. قال علي القاري: قلت: وفيه أنه عمل بأحد الجانبين عندنا. وفي «شرح السنة»: اختلف في أنه هل يؤخذ للأذنين ماء جديد؟ قال الشافعي رضي الله عنه: هما عضوان على حالهما، يمسحان ثلاثًا بثلاثة مياه جديدة، وذهب أكثرهم إلى أنهما من الرأس، يمسحان معًا أي بماء واحد، وبه أخذ أبو حنيفة ومالك وأحمد.

حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَرَوْنَ مَسْحَ الْأُذُنَيْنِ ظُهُورَهُمَا وَبُطُونَهُمَا. بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْأُذُنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ: ٤١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سِنَانِ بْنِ رَيْبَعَةَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَقَالَ: «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: قَالَ قُتَيْبَةُ: قَالَ حَمَّادُ: لَا أَدْرِي هَذَا مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَوْ مِنْ قَوْلِ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ الْقَائِمِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَمَنْ بَعْدَهُمْ أَنَّ الْأُذُنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: مَا أَقْبَلَ مِنَ الْأُذُنَيْنِ فَمِنْ الْوَجْهِ، وَمَا أَذْبَرَ فَمِنْ الرَّأْسِ. قَالَ إِسْحَاقُ: وَأَخْتَارُ أَنْ يَمْسَحَ مُقَدَّمَهُمَا مَعَ وَجْهِهِ، وَمُؤَخَّرَهُمَا مَعَ رَأْسِهِ.

بَابُ فِي تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ: ٤٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ لَقِيطٍ بْنِ صَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلِ الْأَصَابِعَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالْمُسْتَوْدِ وَأَبِي أَيُّوبٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ يُخَلَّلُ أَصَابِعُ رِجْلَيْهِ فِي الْوُضُوءِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: يُخَلَّلُ أَصَابِعُ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ. وَأَبُو هَاشِمٍ اسْمُهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ كَثِيرٍ. ٤٣- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الرَّثَادِ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ صَالِحِ مَوْلَى الثَّوَمَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلْ أَصَابِعَ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. ٤٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنْ الْمُسْتَوْدِ بْنِ شَدَادٍ الْفَهْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم إِذَا تَوَضَّأَ ذَلِكَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ يَخْنَصِرُهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لَهَيْعَةَ.

بَابُ مَا جَاءَ وَيُلُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ: ٤٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «وَيُلُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَائِشَةَ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ وَمُعِيْقِيْبٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَشَرَحْبِيلَ بْنِ حَسَنَةَ وَعَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ وَيَزِيدَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٤٦- وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «وَيُلُّ لِلْأَعْقَابِ وَبُطُونِ الْأَقْدَامِ مِنَ النَّارِ». وَفَقَهُ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمَا خُفَّانِ أَوْ جَوْرَبَانِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً: ٤٧- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَهَنَادٌ وَقُتَيْبَةُ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً.

العرف الشاذي: قوله: الأذنان من الرأس: تناول الشوافع بعد تسليم صحة الحديث أن المراد أن الأذنين ممسوحان كما أن الرأس ممسوح، كما في «معالم السنن» للحطاي، وأما تأويل أنه بيان الخلقة فلا يليق بأن يُصغى إليه، وأظن الزيلعي الكلام، وأتى بسندين قوين دالين على أن الحديث «الأذنان من الرأس» مرفوع، ولنا حديث آخر بأنه إذا مسح رأسه يخرج ما سمع أذناه من المعصية. والذي أخرجه الترمذي أولاً غير تام، فظاهره مسح الأذنين بمائه. قوله: ويل للأعقاب من النار: قال سيويه: يستعمل الويل فيمن هو مستحق للهلاك، والويل فيمن ليس بمستحق له. وفي الحديث ضعيف السند أن الويل واد بجهنم. وفي حديث الباب رد على الروافض الملاعبة. ونسب إلى ابن جرير الطبري أنه يقول بالجمع بين الغسل والمسح. وقال ابن القيم: إن ابن جرير الطبري رجلاً، رافضي وسني، والثاني هو المشهور، وكلاهما صاحب التفسير، فلعل القائل بالجمع هو الشيعي، وأخطأ الناقلون. واستدل الروافض بآية: «وَأَرْجِلُكُمْ إِلَى الْكَفَيْنِ» جرأً، ولنا خاصة أن نقول: إن القراءتين بمنزلة الآيتين، فالجر حال التخفيف، والنصب حال عدمه. وماخذ هذا الأصل ما في «الترمذي»: «أَلَمْ تَغْلِبْتَ الرُّومَ» معروفًا وبمجهولاً، ونحوه. وللقراءتين واقعتان. ويجوز أن يقال: إن الجر على لغة من لغات العرب؛ فإنه إذا كانا فعلين متقاربين ولهما مفعولان، فيذكر أحد الفعلين في تلك اللغة، كما قال الشاعر: علفتها تبنًا وماءً باردًا. وحمل ابن الحاجب الآية على هذه اللغة في أماليه، وأما الطحاوي فأتى أن مسح الرجلين كان ثم نسخ، وأتى بالرواية. ويمكن لأحد أن يتناول المسح بالغسل الخفيف،

حاشية: قوله: لا أدري الخ: وأنت خير بأن مثل هذا لا يقال من قبل الرأي، وموقفه في حكم المرفوع. (علي القاري) قوله: يخلل الخ: [أصله إدخال شيء في خلال شيء، وهو وسطه.] قوله: ويل للأعقاب من النار: [اعلم أن هذه قطعة من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: «رجعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة، حتى إذا كنا بماء بالطريق تعجل قوم عند العصر، فوضووا وهم عجال، فانتبهنا إليهم وأعقابهم تلوح لم يمسحوا الماء، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ويل للأعقاب من النار، أسبغوا الوضوء»، رواه مسلم.] أراد صاحبها، وقيل: نفسها؛ لعدم غسلها؛ لأنها كانوا لا يستقصدون غسل أرجلهم في الوضوء، وهو جمع «عقب» بفتح عين وكسر قاف، وفتح عين وكسرها مع سكون قاف: مؤخر القدم. واستدل به على عدم جواز مسحها، كذا في «الجمع». قال علي في «المرقاة»: قال الإمام النووي: وهذا الحديث دليل على وجوب غسل الرجلين، وأن المسح لا يجزئ، وعليه جمهور الفقهاء في الأعصار والأمصار. قوله: وي زيد بن أبي سفیان: [أخو معاوية، صحابي مشهور.]

نفع قوت المغنذي: [لقيط بن صبرة:] بصاد فموحدة، ككلمة أو رحمة. [وويل للأعقاب من النار:] قال المعاني بن زكرياء بحالسه: الأعقاب جاء على من يجعل المثنى جمعا أو جمع العقبين، وماحولها آه. وهو جمع، ككف مؤخر قدم، وبالنهيأة خصها بعذاب؛ لأنها أعضاء لا تنفصل غالباً، أو أراد صاحب الأعقاب، فحذف إذا لا يستقصون غسل رجليهم بوضوء.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَبُرَيْدَةَ وَأَبِي رَافِعٍ وَابْنِ الْفَكَاهِ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ. ٤٨- وَرَوَى رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الصَّحَّاحِ بْنِ شُرْحَبِيلَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً. وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى ابْنُ عَجَلَانَ وَهَيْشَامُ بْنُ سَعْدٍ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ: ٤٩- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرَةَ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ ثَوْبَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه. ٥٠- وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا: ٥١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي حَيَّةَ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا. وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ وَابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبِي رَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَمُعَاوِيَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَأَبِي رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْوُضُوءَ يُجْزِئُ مَرَّةً مَرَّةً، وَمَرَّتَيْنِ أَفْضَلُ، وَأَفْضَلُهُ ثَلَاثٌ، وَلَيْسَ بَعْدَهُ شَيْءٌ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: لَا أَمْنُ إِذَا زَادَ فِي الْوُضُوءِ عَلَى الثَّلَاثِ أَنْ يَأْتُمْ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: لَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ إِلَّا رَجُلٌ مُبْتَلًى.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا: ٥٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى الْفَرَارِيُّ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ ثَابِتٍ بْنِ أَبِي صَفِيَّةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ: حَدَّثَكَ جَابِرُ بْنُ النَّبِيِّ رضي الله عنه تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً، وَمَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَثَلَاثًا ثَلَاثًا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَى وَكَيْعٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَبِي صَفِيَّةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ: حَدَّثَكَ جَابِرُ بْنُ النَّبِيِّ رضي الله عنه تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً؟ قَالَ: نَعَمْ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَنَادٌ وَفُتَيْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ ثَابِتٍ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شَرِيكٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ هَذَا عَنْ ثَابِتٍ نَحْوَ رِوَايَةِ وَكَيْعٍ. وَشَرِيكٌ كَثِيرُ الْغَلَطِ. وَثَابِتُ بْنُ أَبِي صَفِيَّةَ هُوَ أَبُو حَمْرَةَ الثَّمَالِيُّ.

بَابُ فِيمَنْ تَوَضَّأَ بَعْضَ وَضُوءِهِ مَرَّتَيْنِ وَبَعْضَهُ ثَلَاثًا: ٥٣- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ ذَكَرَ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ بَعْضَ وَضُوءِهِ مَرَّةً وَبَعْضَهُ ثَلَاثًا. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ، لَمْ يَرَوْا بَأْسًا أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بَعْضَ وَضُوءِهِ ثَلَاثًا وَبَعْضَهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ مَرَّةً.

بَابُ فِي وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ كَيْفَ كَانَ: ٥٤- حَدَّثَنَا فُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي حَيَّةَ قَالَ:

العرف الشذبي: ... وقد ثبت المسح بهذا المعنى، كما قال أبو زيد الأنصاري: تمسحنا وما توضعنا. ويجب ههنا رعاية أن مسح الرجلين ثبت في الوضوء على الوضوء، كما في كتاب الطحاوي عمل علي رضي الله عنه، وكذلك عمله في «أبي داود»، وقال: هذا وضوء من لم يحدث. اختلفوا في تكفير الروافض، وللأحناف قولان: قيل: إنهم كافرون، وقيل: لا، والمختار تكفيرهم؛ فإن مكفر جمهور الصحابة كافر. وقصر الروافض الإسلام على تسعة أصحاب أو سبعة أو خمسة، على اختلاف الأقوال، وللروافض في القرآن العظيم أقوال، قيل: زاد فيه عثمان ونقص، وقيل: نقص ولم يزد، وقيل: إنه محفوظ. ولا يقولون بصحة أحاديث كتب أهل السنة، ولهم صحاح أربعة، وهي سقام ومفتريات. قوله: باب ما جاء في الوضوء ثلاثا ثلاثا: السنة المستمرة تثلث الوضوء، ولو اكتفى بالمرة أو المراتين لا يائمه، كما في «المهابة»، وثبت وضوؤه ﷺ مرة مرة ومرتين مرتين وثلثا ثلاثا، وهذه مستمرة، وثبت جمع غسل مرة ومرتين وثلثا في وضوء واحد، ولم يذهب أحد إلى الزيادة على ثلاث مرار، نعم، ثبتت إطالة الغرة والتحجيل. قوله: الوضوء مرة ومرتين وثلثا إلخ: ليس المراد من حديث الباب جمع الطرق الثلاثة في وضوء واحد، بل وقوع الصفات الثلاثة في الوقائع المختلفة. وغرض هذا الباب بيان أن الراوي جمع القطعات الثلاثة في حديث واحد. قوله: وشريك كثير الغلط: شريك بن عبد الله النخعي من رواة مسلم، ومن رواة معلقات البخاري. وليعلم أن السند المعلق في «البخاري» مستقيم إلى المعلق عنه، والسند فوقه يكون تحت البحث، وشريك آخر من رجال البخاري ثقة. قوله: باب فِيمَنْ تَوَضَّأَ إلخ: ظني أن قلة الماء أيضا كانت مرعية في واقعة الباب، فلا يرد علينا في الجمع بين المضمضة والاستنشاق، والقرينة أن غسل اليدين إلى المرفقين مرتين، كما اتفق الرواة، وقال الحافظ أيضا كذلك، وأما غسل اليدين قبل الوضوء فكان ثلاثا، وأيضا كان الماء ثلثي مد، كما في «سنن أبي داود» عن أم عبد الله ابن زيد بن عاصم أم عمار، وكذلك أخرجه النسائي. قوله: ومسح برأسه: في الطرق الأخر: أنه مسح مرة. قوله: باب في وضوء النبي ﷺ كيف كان: الغرض من هذا الباب تفصيل صفة وضوء النبي ﷺ. حديث الباب حديث علي رضي الله عنه السابق. وقال الحافظ في «التلخيص الحبير»: الظاهر أنه أفرد المضمضة والاستنشاق ثلاثا ثلاثا. وقد سها مولانا عبد الحي رحمته الله في «السعاية» في حديث الباب؛ فإنه نقل السند عن «البنابة»، وكان في «البنابة» سهو الكاتب بأن كتب «عن ابن سفيان» بدل «ابن سلمة»،

حاشية: قوله: عن أبي حية: ابن قيس، بفتح الحاء المهملة وتشديد المثناة التحتانية، الكوفي، من الثالثة. قيل: اسمه عبد الله، وقيل: عمرو، وقيل: عامر. وقال أبو أحمد الحاكم وغيره: لا يعرف اسمه، مقبول من الثالثة، كذا في «التقريب». قوله: أن يائمه: والدليل عليه ما رواه ابن ماجه قال: «جاء أعرابي إلى النبي ﷺ يسأله عن الوضوء، فأراه ثلاثا ثلاثا، ثم قال: «هكذا الوضوء، فمن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم». وقيل: هذا إذا زاد بأن السنة هكذا، وأما ما زاد بطمأنينة القلب عند الشك أو بنية وضوء آخر فلا بأس به؛ لأنه ﷺ أمر بترك ما يريه. فيه أن الشك بعد التلث لا وجه له، وأن ما بعده فلا نهاية له، وهو الوسوسة، ولهذا أخذ ابن المبارك بظاهره. (علي القاري)

رَأَيْتُ عَلِيًّا عليه السلام تَوَضَّأَ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ حَتَّى أَنْقَاهُمَا، ثُمَّ مَضَمَضَ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَذَرَعَ عَيْنَهُ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً، ثُمَّ غَسَلَ قَدَمَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَامَ فَأَخَذَ فَضْلَ طَهْوَرِهِ، فَشَرِبَهُ وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ قَالَ: أَحَبُّتُ أَنْ أَرِيكُمْ كَيْفَ كَانَ طَهْوَرُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله. وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَائِشَةَ وَالرَّبِيعِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَيْسٍ رضي الله عنه. حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ ذَكَرَ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي حَيَّةَ، إِلَّا أَنَّ عَبْدَ خَيْرٍ قَالَ: كَانَ إِذَا قَرَعَ مِنْ طَهْوَرِهِ أَخَذَ مِنْ فَضْلِ طَهْوَرِهِ بِكَفِّهِ فَشَرِبَهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدَّثْتُ عَلِيًّا عليه السلام رَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْهَسْدَانِيُّ عَنْ أَبِي حَيَّةَ وَعَبْدِ خَيْرٍ وَالْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام. وَقَدْ رَوَاهُ زَائِدَةُ ابْنُ قُدَّامَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ عُلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام حَدِيثَ الْوُضُوءِ بِطَوِيلِهِ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خَالِدِ بْنِ عُلْقَمَةَ، فَأَخْطَأَ فِي اسْمِهِ وَأَسْمِ أَبِيهِ، فَقَالَ: «مَالِكُ بْنُ عُرْفُطَةَ». وَرَوَى عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عُلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام. وَرَوَى عَنْهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ عُرْفُطَةَ مِثْلَ رِوَايَةِ شُعْبَةَ. وَالصَّحِيحُ خَالِدُ بْنُ عُلْقَمَةَ.

بَابُ فِي النَّضِجِ بَعْدَ الْوُضُوءِ: ٥٥- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَحْمَدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ اللَّهُ السَّلِيمِيُّ الْبَصْرِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ سَلَمُ بْنُ قُتَيْبَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله قَالَ: «جَاءَنِي جَبْرِيلُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِذَا تَوَضَّأْتَ فَانْتَضِجْ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيُّ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الْحَكَمِ بْنِ سُفْيَانَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَزَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: سُفْيَانُ بْنُ الْحَكَمِ أَوْ الْحَكَمُ بْنُ سُفْيَانَ، وَاضْطَرَبُوا فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

بَابُ فِي إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ: ٥٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله قَالَ: «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ الْخَطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ،.....

العرف السدّي: ... وهو أبو وال شقيق بن سلمة كما في «سنن أبي داود». وأخرج الزيلعي صفة وضوئه صلى الله عليه وآله عن اثنين وعشرين صحابيًا، ويمكن الزيادة عليهم، وأما وجه اعتناء عثمان وعلي رضي الله عنهما ببيان صفة وضوئه صلى الله عليه وآله، ففي رواية صفه عثمان رضي الله عنه أن الناس اختلفوا في صفة وضوئه صلى الله عليه وآله، فبين لهم عثمان رضي الله عنه، وليس ذكره في رواية صفة علي رضي الله عنه حين توضع في راحة كوفه. قوله: باب في النضيج بعد الوضوء: في بعض كتب أرباب التصوف تسمية هذه المسألة بـ«بل المراويل»، وقالوا باستحبابه، وسره دفع الشبهات، ولم أحد هذه التسمية في كتب الفقه، وأما من طن حروح القنطرة فضلاته باطلة. قوله: السليمي: من كان من بني سليم يكون «سليماً» بضم السين، ومن يكون من بني سلمة يكون بفتح السين. قوله: الحسن بن علي الهاشمي: ليس هذا الحسن بن علي أمير المؤمنين، بل رجل آخر متأخر. قيل: إن المراد من النضج الاستنجاء، والله أعلم. وثبت النضج بعد الوضوء عن بعض السلف. باب في إسباغ الوضوء: الإسباغ على أنواع عديدة، منها: إكمال الوضوء بدون إسراف وتقتير، ومنها: إطالة الغرة والتحجيل، وهو مستحب عندنا وعند غيرنا، والشرط أن لا يقع الفساد في الاعتقاد ولا يزعجه فرضاً، والدليل على إطالته عمل أبي هريرة في «صحيح مسلم». وذكر بعض العلماء من مستحبات الوضوء، إلغاء الغرفة علي وسط الرأس بحيث تقطر على الجبهة بعد الوضوء، كما في «سنن أبي داود» و«حاشية السيوطي»، وقال الشوكاني في «نيل الأوطار»: إن المذكور في «سنن أبي داود» هو إلغاء الغرفة بعد غسل الوجه لا بعد ختم الوضوء. أقول: لعل الشوكاني لم يلتفت إلى ما نقل السيوطي من الرواية، ولعله يدخل في الإسباغ وإطالة الغرة، والله أعلم. قوله: وكثرة الخطا إلخ: المراد التزام حضور المسجد لا تصغير الخطوات حين الذهاب إلى المسجد كما يفعله بعض.

حاشية: قوله: توضع إلخ: أي شرع في الوضوء أو أراده، فالغاء تعقيبه، والأظهر أنها لتفصيل ما أجمل في قوله: «توضأ»، والمراد بالكفين اليدين إلى الرسغين. قوله: حتى أنقاهما: أي أزال الوسخ عنهما. وقوله: «ومسح برأسه مرة» فيه دليل لعدم التثليث الذي عليه الجمهور خلافاً للشافعي رضي الله عنه، وأما حملة على بيان الجواز - كما ذكره ابن حجر - فمردود؛ لأن علياً رضي الله عنه ليس بمشروع، وعلى تقدير تسليم أنه يريد الإعلام بأنه عند الشارع جائز، فكان عليه أن يترك سائر المنس، قاله علي القاري. قوله: عبد خير: إسماعيل أدرك زمنه رضي الله عنه ولم يلقه، من كبار أصحاب علي رضي الله عنه. قوله: خالد بن علقمة: أبو حية - بالتحانية - وكان شعبة بهم في اسمه واسم أبيه، فيقول: مالك بن عرفة، ورجع أبو عوانة إليه، ثم رجع منه. (التقريب) قوله: النضج: إعلى الإزار لإزالة الوسواس. قوله: فانضج: الانضج هو أن يأخذ قليلاً من الماء، فيرش به مذاكره بعد الوضوء، لينتفي عن الوسواس، والنضج: الرش والغسل. قوله: منكر الحديث: المنكر: ما تفرد به من ليس ثقة ولا ضابطاً. (جواهر الأصول) قوله: واضطربوا إلخ: [من طريق سفيان للاختلاف في تعيين اسمه]. المضطرب: هو الذي يختلف الرواية فيه، فهو يذهب بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر، ويوقع الاضطراب تارة في الإسناد وفي المتن أخرى وفيهما، من راوٍ واحد أو أكثر. (جواهر الأصول) قوله: إسباغ الوضوء: الإسباغ على ثلاثة أنواع، فرض: وهو استيعاب المحل مرة. وسنة: وهو الغسل ثلاثاً، ومستحب: وهو الإطالة مع التثليث، هكذا سمعته من شيخنا المرحوم مولانا محمد إسحاق. قوله: على المكروه: وهي جمع «مكروه»، ما يكرهه الشخص ويشق عليه، أي يتوضأ مع برد شديد وعلل يتأذى معها بمس الماء، ومع إعوازه والحاجة إلى طلبه، والسعي في تحصيله واتباعه بالثمن الغالي، ونحوها مما يشق. (بجمع البحار) قوله: وكثرة الخطا: جمع «خطوة» بضم الخاء، وهي ما بين القدمين، وكثرتهما إما لبعده الدار، أو على سبيل التكرار. (المرقاة)

نفع قوت المغنذي: إكان إذا فرغ من طهوره: كحلوس. [أخذ من فضل طهوره]: كرسول. [إذا توضأت، فانضج]: أمر كاضرب رش ماء، قال «قب»: قيل أي: نوضأت، فصب ماء على عضوان، ولا تقتصر على مسح، إذ لا يبرئ به إلا غسل أو استبر ماء بغسل وتنحج، أو رش إزارا يلي فرجا بماء؛ ليذهب وسواسك، أو استنج بماء إشارة للجمع بينه وبين أحجاره؛ لأن الحجر يخففه، والماء يظهره، وقد حدثني أبو مسلم المهدي عن الفقراء، إراقة الماء يذهب الماء، أي من استنجى بأحجار، لا يزال بوله يرشح، فيجد بللا منه، فإذا غسل بماء، نسب ما به ماء وضوئه، فارتفع وسواسه. [ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا]: قال «قب»: هذا دليل على محو الخطايا بالحنسنت من صحف، تكتبها بها الملائكة، لا من أم الكتاب الذي عنده - تعالى -، فإنه لا يزيد، ولا ينقص أبداً. [إسباغ الوضوء]: أي: إتمامه. [على المكروه]: قال «قب»: أي برد الماء، وألم الجسم، أو إثارة الرضوء على أمور دنياه، فلا يأتي به معه إلا كارهها مؤثراً لوجه الله، وبالنهاية جمع مكروه، وهو ما يكره المرء، ويشق عليه، أي بأن يتوضأ مع برد شديد، وعلل بدنية، يتأذى معها بمس ماء، ومع إعوازه وحاجته لطلبه، وسعى في تحصيله أو اتباعه بشن خال، وما أتته من أسباب شاقة. وكثرة الخطا إلى المساجد: قال «قب»: أي الجلوس بالمسجد بعد ظهر لعصر، وبعده لغرب، وبعده لعشاء لا بعده لصبح، أو تعلق قلبه بصلاة واعتماد بها، وتأهب لها، وذلك يتصور بكل صلاة.

وَانْتَظَرُ الصَّلَاةَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكُمُ الرَّبَاطُ». حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَلَاءِ نَحْوَهُ، وَقَالَ قُتَيْبَةُ فِي حَدِيثِهِ: «فَذَلِكُمُ الرَّبَاطُ، فَذَلِكُمُ الرَّبَاطُ، فَذَلِكُمُ الرَّبَاطُ» ثَلَاثًا. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَبِيدَةَ -وَيُقَالُ: عَبِيدَةٌ- بَنِي عَمْرٍو وَعَائِشَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ وَأَنَسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ يَعْقُوبَ الْجَهَنِّيُّ، وَهُوَ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

بَابُ الْمُنْدِيلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ: ٥٧- حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ حَبَابٍ، عَنْ أَبِي مُعَاذٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم خِرْقَةٌ يَنْشَفُ بِهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه. ٥٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا رِشْدِيُّ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ بْنِ أَنْعَمٍ، عَنْ عَثْبَةَ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ. وَرِشْدِيُّ بْنُ سَعْدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ بْنِ أَنْعَمٍ الْإِفْرِيقِيُّ يُضَعِّقَانِ فِي الْحَدِيثِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها لَيْسَ بِالْقَائِمِ، وَلَا يَصْحُحُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ. وَأَبُو مُعَاذٍ يَقُولُونَ: هُوَ سَلِيمَانُ بْنُ أَرْقَمٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي الْمُنْدِيلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ. وَمَنْ كَرِهَهُ إِنَّمَا كَرِهَهُ مِنْ قِيلٍ أَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ الْوُضُوءَ يُوزَنُ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَالزُّهْرِيِّ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُجَاهِدٍ عَنِّي -وَهُوَ عِنْدِي ثِقَةٌ- عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: إِنَّمَا أَكْرَهُ الْمُنْدِيلَ بَعْدَ الْوُضُوءِ، لِأَنَّ الْوُضُوءَ يُوزَنُ.

بَابُ مَا يُقَالُ بَعْدَ الْوُضُوءِ: ٥٩- حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عِمْرَانَ الثَّعْلَبِيُّ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حَبَابٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ الدَّمَشَقِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَائِيِّ وَأَبِي عُثْمَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ، فُتِّحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ مِنَ الْجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَعُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُمَرَ رضي الله عنه قَدْ حُوِّلَفَ زَيْدُ بْنُ حَبَابٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ. رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ وَغَيْرُهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه، وَعَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه. وَهَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ،

العرف الشاذي: قوله: وانتظار الصلاة إلخ: لم أجد شرحه، وقد ثبت من دأب السلف الخروج بعد الفراغ عن أداء المكتوبة في المسجد، فما وجدت ما يشفي الصدور إلا شطرًا عن القاضي أبي الوليد الباجي المالكي شارح «موطأ مالك» من انتظار الصلاة الثانية، وقال بعض العلماء: إن الخارج من المسجد بعد أداء الصلاة وقلبه معلق بالمسجد كالمصلي. وأقول: إن قول هذا البعض يناسب حديث «الصحيحين» أن المعلق قلبه بالمسجد يكون تحت ظل العرش. قوله: المنديل: المنديل من النادل، وهو الوسخ، قال صاحب «المنية»: التمدل بعد الوضوء مستحب، وقال في «قاضي خان»: إنه مباح، وهذا معتمد عليه. قوله: رشدين: غير منصرف، ولا سبب فيه إلا العلمية إلا على مذهب الأخفش؛ فإن الياء والنون عنده كالآلف والنون. والحاصل أن المنديل ليس بسنة، وفي صحيح البخاري عن ميمونة: أعطته عتيلاً ثوباً للنشف بعد الغسل، فلم يأخذه ونفض يديه هكذا. قوله: حدثني علي بن مجاهد عني: أي حدثت علياً ثم نسيت فحدثني عني. ويعبر هذا بالنسيان بعد الرواية، وهو معتبر، كما نسي أبو يوسف عدة من مسائل «الجامع الصغير» بعد روايته محمد بن الحسن رضي الله عنه. قوله: باب ما يقال بعد الوضوء: الأذكار الثابتة بالروايات القوية أربعة، ثلاثة منها مرفوعة، والواحد موقوف على عمر بن الخطاب رضي الله عنه. أولها في ابتداء الوضوء: «بسم الله والحمد لله»، رواه في «شرح الهداية» للنعيني عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. وثانيها: ما في «مسلم» وحديث الباب، إلا أن الترمذي زاد «اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين». وثالثها: ما في «الحصن الحصين» لابن الجزري رحمته الله: قال عتيلاً: «اللهم اغفر لي ذنبي، ووسع لي في داري، وبارك لي في رزقي»، مع كلمة الشهادة في الوضوء. ورابعها: ما هو موقوف على عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، أستغفرك وأتوب إليك».

حاشية: قوله: فذلکم الرباط: أصله أن يربط الفريقان خيولهم في نعر، كل منهما يعد لصاحبه. يعني أن المواظبة على الطهارة ونحوها كالجهاد، وقيل: معناها أن هذه الخلال تربط صاحبها عن المعاصي، وتكفّه عن الحارم. (بجمع البحار) قوله: ثلاثا: [أي كرره ثلاثا للتأكيد]. قوله: المنديل: [أي استعمال الثوب لإزالة الرطوبة]. قوله: ينشف إلخ: بصيغة الفاعل من التفعيل، وبالتخفيف كـ«يعلم»، أي يمسح بها وضوءه. وقال ابن حجر: هذا إن صح فمحمول على أنه لعذر أو لبيان الجواز. وقال الزيلعي: لا بأس بالتمسح بالمنديل بعد الوضوء، وروي ذلك عن عثمان وأنس والحسن بن علي ومسروق، كذا في «المراقبة». قوله: غنم: [يفتح المعجمة وسكون النون].

نفع قوت المغنزي: [فذلکم الرباط]: قال «قب»: أراد تفسير قوله - تعالى - «اصبروا وصابروا ورباطوا». وبالنهاية، أصله: إقامة على جهاد وعدد بحرب ورباط خيل وإعدادها، فشبّه به لما ذكر أفعالا صالحة وعبادة، والتبني: أصل المراقبة، أن يربط الفريقان خيولهم في نعر كل منهما لصاحبه، فسمى المقام بالغفور رباطا، ومنه قوله: فذلکم الرباط، أي: أن المواظبة على طهارة وصلاة وعبادة، كالرباط في سبيل الله، فهو مصدر رباط لازم، أو هو اسم لما يربط به شيء، وتشدّد، أي هذه الخلال تربط صاحبها عن معاصي، وتكفّه عن حارم. [عن الزهري قال: إنما كره المنديل بعد الوضوء؛ لأن الوضوء يوزن]: رواه البيهقي بشعب الإيمان بطرق «ت» بلفظ: لأن كل قطرة توزن، قال «حط»: ما ذكره الزهري ورد مرفوعا، فأخرج تمام بفوائده، وابن عساكر بتاريخه بطريق مقاتل عن حبان عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - من توضأ، فمسح بقبوب نظيف، فلا بأس به، ومن لم يفعل، فهو أفضل؛ لأن الوضوء يوزن يوم القيامة مع سائر الأعمال، وروى عبدالله بن صالح، وغيره عن معاوية ابن صالح عن ربعة بن يزيد عن أبي إدريس عن عقبة بن عامر عن عمرو إلخ، حديث الذكر بعد الوضوء هذا الطريق، أخرجه «ميم» قال «قب»: واعجبا للمصنف! كيف عرج عنها له فيها حديث في إسناداه اضطراب.

وَلَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ كَثِيرُ شَيْءٍ. قَالَ مُحَمَّدٌ: أَبُو إِدْرِيسَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُمَرَ ﷺ شَيْئًا.

بَابُ الْوُضُوءِ بِالْمَدِّ: ٦٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ عَنْ أَبِي رِيحَانَةَ، عَنْ سَفِينَةَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالْمَدِّ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ سَفِينَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو رِيحَانَةَ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَطَرٍ. وَهَكَذَا رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْوُضُوءَ بِالْمَدِّ، وَالْعُسْلَ بِالصَّاعِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: لَيْسَ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى التَّوْقِيفِ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْهُ وَلَا أَقَلُّ مِنْهُ، وَهُوَ قَدَرُ مَا يَكْفِي.

بَابُ كَرَاهِيَةِ الْإِسْرَافِ فِي الْوُضُوءِ: ٦١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا خَارِجَةُ بْنُ مُصْعَبٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ عُبَيْدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ، عَنْ عُثَيِّ بْنِ ضَمْرَةَ السَّعْدِيِّ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ لِلْوُضُوءِ شَيْطَانًا يُقَالُ لَهُ: الْوَلَهَانُ، فَاتَّقُوا وَسْوَاسَ الْمَاءِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقِلٍ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ﷺ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَسْنَدَهُ غَيْرَ خَارِجَةَ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الْحُسَيْنِ قَوْلُهُ، وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ، وَخَارِجَةُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَضَعَفَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ.

بَابُ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ: ٦٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ. قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسٍ: فَكَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ أَنْتُمْ؟ قَالَ: كُنَّا نَتَوَضَّأُ وَضُوءًا وَاحِدًا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَنَسٍ ﷺ. وَقَدْ كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَى الْوُضُوءَ لِكُلِّ صَلَاةٍ اسْتِحْبَابًا، لَا عَلَى الْوُجُوبِ. ٦٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ.

العرف الشاذي: قوله: باب الوضوء بالمدة: روي عن محمد بن الحسن بن عيسى ما في حديث الباب، ويقول الشوافع: إن في الحديث تقريبًا لا تحديدًا. قال صاحب «الغاموس»: المد ما تسعه الكفان، ومذهب الحجازيين وأبي يوسف أن المد رطل وثلاثة، وعند أبي حنيفة ومحمد بن الحسن بن عيسى المد رطلان، واتفقوا على أن الصاع أربعة أمداد. أقول: إن صاعنا ما تسعه الكفان ست مرات، نقل البيهقي بسند قوي في «السنن الكبرى»: أن أبا يوسف رجع عن مد العراقيين حين وقع مناظرته مع مالك بن أنس في المدينة، وأتى بخمسين رجلًا من ولد الصحابة بأمدادهم، فقدرت وكانت رطلًا وثلاثة، وقال الأحناف: لم يذكر محمد خلاف أبي يوسف في كتبه. أقول: إن هذا لا يصلح ردًا على ما نقل البيهقي. ووزن صاع العراقيين على تقدير علماء الهند فيه أقوال، منها: أنه مائتان وسبعون تولة، وأحسن ما صنّف في صاعنا رسالة الشيخ المحدث هاشم بن عبد الغفور السندي رحمه الله، وقال فيها: إن فلس السلطان عالمگیر مساوٍ لثقال شرعي: صاع كوفي يستلزم مردفهم: دوسدوبه تولة مستقيم، بازديتاريك دادر اعتبار: وزن آن از ماشه دال نیم وپهادر، درهم شرعی از بی سکنین شصت: كال سه ماشه ست يك سرخه دو جو، سرخه سه جو ست لیکن پاؤ كم: هشت سرخه ماشه ست صاحب كرم. ولقد أخطأ مولانا عبد الحي رحمه الله في نصاب الفضة والذهب، فإن حسابه غير مستقيم، واعتبر بأحمر الأطباء، وهي أربع شعيرات. وقال القاضي ثناء الله الهادي بي: إن نصاب الفضة اثنتان وخمسون تولة، ونصاب الذهب سبع تولات ونصفها، والقاضي المرحوم من حذاقنا، قال الحجازيون: إن الصاع العراقي لا أصل له. وأقول: إنه ثابت، وذخيرة الأدلة محفوظة، منها ما في «سنن أبي داود»: أن الإناء الذي كان يتوضأ النبي الكريم ﷺ منه يسع رطلين، لكن فيه شريك، وهو مختلف فيه. ومنها ما أخرج الطحاوي بسند صحيح: أن صاع عمر بن الخطاب رحمه الله ثمانية أرطال، وذكر فيه عن مالك أن عبد الملك تحرى صاع عمر ﷺ، فوجده خمسة أرطال وثلاثة، وقال الطحاوي: إنه تحريه، وقد بلغنا تقديره الحق أنه ثمانية أرطال. والعجب من حافظ الدنيا أنه لم يخبر أنه كان صاع عمر ﷺ ثمانية أرطال، إلا أنه ذكر أن الصاع العمري - أي صاع عمر بن عبد العزيز - ثمانية أرطال، فنسبه إلى عمر بن عبد العزيز لا عمر بن الخطاب. وأقول: إن صاعنا وصاع الحجازيين كان في عهده ﷺ، وثبت برواية صحيحة دالة على أن الصبيان والأمداد كانت عديدة، وأخرجها صاحب «المهذبة»: «يا رسول الله، مدنا أكبر الأمداد، وصاعنا أصغر الصبيان»، أخرجه الزيلعي عن «صحيح ابن حبان»، وظني أن مراد حديث «الصحيحين»: «اللهم بارك لهم في مدهم وصاعهم» البركة الحسية، ويمكن البركة المعنوية أيضًا. ومنها ما في «الذسائي»، وأخرجه في «معاني الآثار»، وفي أحد أسانيده محمد بن شجاع الطلحي معطوفًا عليه غيره، ويقال: إنه من المشبهين. وقال العيني: إن هذا القول ليس بصدید، إن مجاهدًا قال: أخرجت عائشة ﷺ صاعه فقدرته، لم يكن أقل من ثمانية أرطال. وقال ابن التيمية: إن الصاع في مسألة الماء ثمانية أرطال، وفي غيرها خمسة أرطال وثلاثة. ونقول: إن مقتضى الاحتياط أن يؤخذ ثمانية أرطال في جميع المسائل. وههنا مرحلة فقهية، وهي أن الصاع لو فرضنا زيادته في عهد عمر ﷺ على ما في عهده عليه السلام يسى بالصاع إلى الآن، فمقدار الحكم اسم أو وزن، وهذا شبه ما قال الشيخ في «فتح القدير»: إن درهم كل بلدة معتبر فيها في الزكاة، بشرط أن لا ينقص مما كان في عهده عليه السلام. قوله: الوهان: مشتق من الوه: سرقش. في «موطأ مالك»: أن رجلًا سأل سعيد بن المسيب: إني أتوسس في الصلاة، فقال سعيد: لا تتصرف عن الصلاة وإن سال على كعبك. وكذلك قال بعض السلف: لا تتصرف وإن ضربت، ومثلهما يعمل على المبالغة. قوله: باب الوضوء لكل صلاة: يستحب تجديد الوضوء عندنا وعند بعض العلماء، واشترطوا اختلاف المجلس أو توسط العبادة بين الوضوئين، وإن وضوءه عليه السلام الثاني كان في ابتداء الأمر لما يدل ما في «سنن أبي داود» أنه عليه السلام كان مأمورًا بالوضوء لكل صلاة، ثم خفف عليه وأمر بالسواك لكل صلاة. وهذا دال على أن السواك من أجزاء الوضوء كما هو منتهى، وبدا لي من عمل السلف أن الوضوء بعد الوضوء قد يكون ناقصًا كما يدل عمل علي عليه السلام، أخرجه أبو داود، وفي «معاني الآثار»: أن الوضوء الناقص قد يمسح فيه الرجلان، وكذلك رواه في «موطأ مالك». وليعلم أن الوضوء يطلق في الشريعة على معانٍ، بخلاف ما قال ابن التيمية، منها الوضوء المعروف...

حاشية: قوله: كثير: [في بعض النسخ بالوحدة موضع المثلثة]. قوله: بالصاع: مكيال يسع أربعة أمداد، والمد: رطل وثلاث بالعراق، وبه يقول الشافعي رحمه الله وفقهاء الحجاز. وقيل: هو رطلان، وبه أخذ أبو حنيفة وفقهاء العراق، فيكون الصاع خمسة أرطال وثلاثة، أو ثمانية أرطال. (بجمع البحار) قوله: الوهان: يفتح واو وفتح لام، مصدر «وله» إذا تغير لغاية العشق؛ لشدة حرصه على طلب الوسوسة، أو لإلقائه الناس بالرسوسة في مهواة الخيرة لا يدري كيف يلعب به الشيطان، ولا يدري هل وصل الماء أم لا؟ وهل غسل مرة أو أكثر؟ وهل طهر أم لا؟ وبلغ قلتي أم لا؟ (بجمع البحار) قوله: وسواس الماء: أي وسواس الوهان، فوضع «الماء» موضع ضميره؛ مبالغة في كمال وسوسته في شأن الماء. (بجمع البحار)

نعم قوت المغتذي: [ولا يصح عن النبي - ﷺ - في هذا الباب كبير شيء]. قال «الحج» بتخريج أحاديث الشرح: لكن رواية «م» سألته من هذا الاضطراب، والزيادة التي فيه، رواه البزار والطبراني بأسطه بطريق ثوبان بلفظ: من دعا بوضوء، فتوضأ، فساقه: فرغ من وضوئه، يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا رسول الله - ﷺ - ، اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين إلخ.

قُلْتُ: فَأَنْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ؟ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ مَا لَمْ نُحْدِثْ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٦٥- وَقَدْ رَوَى فِي حَدِيثٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ». رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْإِفْرِيقِيُّ عَنْ أَبِي غُطَيْفٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ الْمُرُوزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْوَاسِطِيُّ عَنِ الْإِفْرِيقِيِّ. وَهُوَ إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ. قَالَ عَلِيُّ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: ذَكَرَ لِهَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: هَذَا إِسْنَادٌ مُشْرِقِيٌّ. بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ: ٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَلَمَّا كَانَ عَامَ الْفَتْحِ صَلَّى الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ. فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: إِنَّكَ فَعَلْتَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ فَعَلْتَهُ؟ قَالَ: «عَمْدًا فَعَلْتَهُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَلِيُّ بْنُ قَادِمٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَزَادَ فِيهِ: «تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً». وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ. وَرَوَاهُ وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَارِبِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه. وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَغَيْرُهُ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُرْسَلٌ، وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ وَكِيعٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ مَا لَمْ يُحْدِثْ. وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ اسْتِحْبَابًا وَإِرَادَةً الْفُضْلِ. وَيُرَوَّى عَنِ الْإِفْرِيقِيِّ، عَنْ أَبِي غُطَيْفٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ». وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ.

بَابُ فِي وَضُوءِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ: ٦٦- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الشَّعَثَاءِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنَابَةِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ أَنَّ لَا بَأْسَ أَنْ يَغْتَسِلَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَأَنَسٍ وَأُمِّ هَانِئٍ وَأُمِّ صُبَيْةٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه. وَأَبُو الشَّعَثَاءِ اسْمُهُ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ.

بَابُ كَرَاهِيَةِ فَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ: ٦٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ الثَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي سَاحِبٍ،.....

العرف الشاذي: ... ومنها الوضوء الناقص، ومنها المضمضة، كما في المجلد الثاني من الترمذي بسند ضعيف، ولعل المسح على العمامة أيضاً كان في الوضوء الناقص. قوله: باب في وضوء الرجل والمرأة إلخ: يجوز للمرأة فضل طهور المرأة، وللرجل فضل طهور الرجل عند الكل، إلا إذا خلت المرأة بالماء عند أحمد بن حنبل. وقال الخطابي في «معالم السنن»: إن المراد بالفضل هو التساقط من اليدين، ولعله أراد به الماء الباقي في الإناء، نُهي عنه لمكان التقاطر فيه، ولا شك أن المراد بالفضل هو الباقي في الإناء، وهو الصواب. ونُهي الرجل عن فضل طهور المرأة ثابت بأحاديث كثيرة، ونهي المرأة عن فضل طهور الرجل ثبت بحديث رجاله موثوقون، وهو في فضل غسل الرجل فقط لا الوضوء، وعلمه بعض المحدثين، وأكثر الفقهاء حملوا النهي على التنزه، وأما منشأ النهي فعندي هو الاستعمال وأن يتقاطر منها فيه؛ فإن الطبع لا يقبله، والنظافة في طبع النساء قليلة، فاعتبر الشريعة هذا الاستنكاف، هكذا مفهوم صيغ الطحاوي، وإن قيل: إن هذا لا يجري في حديث نهي المرأة عن فضل طهور الرجل؟ أقول: إن الغسل من الرجل لا يندر فيه التقاطر، فاعتبر الشريعة بطبعهن أيضاً وإن كان طبعهن خلاف الواقع. ويمكن لطالب الحكم والأسرار أن يقول: إن الغرض من الوضوء الطمأنينة، ومقتضى الاستنكاف التوسوس، فنهى الشارع عن فضل الطهور. وفي «سنن أبي داود»: أن السلف كانوا يتوضؤون مع نسوانهم جميعاً. وفي «حاشية السرياني على كتاب سيبويه»: إن لفظ «جميعاً» قد يكون بمعنى «كلهم»، وقد يكون بمعنى المعية الزمانية. وأقول: إن المراد ههنا المعنى الثاني، والقرينة اختلاف الأيدي في الإناء، وفي «النسائي»: «وليفترقا جميعاً»، وفيه عن أم سلمة: «توضأت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم معاً»، فما ذكر دال على أن المدار هو ما ذكرنا، وأنه عند الاعتراف معاً لا يصدق عليه اسم الفضل، وأما دليل أن الشريعة قد تعدت بطبع الناس حديث نهي النفع واليزاق في الماء. في حظر «الدر المختار»: أن سور الأجنبية للأجنبي مكروه. وتكلم عليه ابن عابدين، قال السرخسي: سور الكافر مكروه. وحديث الباب ظاهره يفيد مشايخ ما وراء النهر في أن الماء المستعمل نجس، وكذلك يفيد ما في «مسلم» عن أبي هريرة: «لا يغتسل الجنب من الماء الدائم يتناول تناولاً». أقول: أنكر مشايخنا العراقيون رواية نجاسة الماء المستعمل عن الأئمة الثلاثة، وتصدى مشايخ ما وراء النهر إلى إثباتها عن الأئمة، وأفتوا بما قال العراقيون بطهارته لا طهوريته، وعندي لو ثبت رواية النجاسة عن الأئمة ينبغي أن يتأول فيها؛ كما تأول ابن التيمية رحمته الله في قول أحمد في رجل جنب أدخل يده في الماء: أنجسه، في فتاواه بأن المراد من النجاسة عدم صلاحه لإزالة الحدث. لما فرغ المصنف عن هذا الباب بوب: «باب الرخصة في فضل الطهور»؛ فإن استعمال ذلك خلاف الأولى، ولا نقول: إنه مكروه تنزيهاً؛ فإن الكراهة التنزيهية تحتاج إلى الرواية عن الأئمة. قال علماء المذاهب الثلاثة: إن العام ظني في تناول؛ فإنه ما من عام إلا وقد خص منه البعض، وللأحناف ثلاثة أقوال كما في «تلويح العلامة». قال مشايخ العراق: إنه قطعي، وقال مشايخ ما وراء النهر بظنيته، وقال أبو منصور الماتريدي بالتوقف، والعجب من ذكر علماء ما وراء النهر قول العراقيين في تصانيفهم، والمختار الظنية، ولعل مراد العراقيين بالقطعية القطع عملاً لا علماً، ومن فروع القطع عملاً عدم الزيادة بخير الواحد على القاطع، وما قال الشيخ في «التحجير» من أن العام قطعي في الدلالة لا في الإرادة عين ما قلت في قول العراقيين.

حاشية: قوله: [إسناده ضعيف: لأن الإفرقي ضعيف، كما مر.] قوله: هذا إسناد مشرقى: يعني: ما رواه أهل المدينة، بل رواه أهل المشرق، وهم أهل الكوفة والبصرة. قوله: عمداً فعلته: الضمير راجع للمذكور، وهو الصلوات الخمس بوضوء واحد، والمسح على الخفين. و «عمداً» تمييز أو حال من الفاعل، فقدم اهتماماً لشرعية المسالتين في الدين. واختصاصهما رداً لزعم من لا يرى جواز المسح على الخفين. فيه دليل على أن من قدر أن يصلي صلوات كثيرة بوضوء واحد لا يكره صلاته، إلا أن يغلب عليه الأخبثان، كذا ذكره الشراح، لكن رجوع الضمير إلى مجموع الأمرين يوهم أنه لم يكن بمسح على الخفين قبل الفتح، والحال أنه ليس كذلك، فالوجه أن يكون الضمير راجعاً إلى الجمع فقط، أي جمع الصلوات بوضوء واحد. (علي القاري) قوله: مرسل: والمرسل قول التابعي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، أو فعل كذا. وقوله: «هذا أصح» أي هذا المرسل أصح من حديث وكيع الذي مر عن قريب مسنداً، والمسند هو ما اتصل بسند مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي غَنَارٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجَسٍ ؓ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَكَرِهَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ الْوُضُوءَ بِفَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ كَرِهَا فَضْلَ طَهْوَرِهَا، وَلَمْ يَرَيَا بِفَضْلِ سُورِهَا بِأَسَا. ٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَنَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَاصِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَاجِبٍ يُحَدِّثُ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرِو الْغِفَارِيِّ ؓ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ، أَوْ قَالَ: بِسُورِهَا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَأَبُو حَاجِبٍ اسْمُهُ سَوَادَةُ بْنُ عَاصِمٍ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ فِي حَدِيثِهِ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ. وَلَمْ يَشْكُ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ.

بَابُ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ: ٦٩- حَدَّثَنَا فَتْيَبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ قَالَ: اغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَفْنَةٍ، فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْهُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا. فَقَالَ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنِبُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ: ٧٠- حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ؓ، قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَتَوَضَّأُ مِنْ بَثْرٍ بُضَاعَةٌ، وَهِيَ بَثْرٌ يُلْقَى فِيهَا الْحَيْضُ وَلَحُومُ الْكِلَابِ وَالتَّنُّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ جَوَّدَ أَبُو أُسَامَةَ هَذَا الْحَدِيثَ، لَمْ يَرَوْ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ ؓ فِي بَثْرٍ بُضَاعَةٌ أَحْسَنَ مِمَّا رَوَى أَبُو أُسَامَةَ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ؓ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ ؓ.

العرف الشاذي: قوله: بضاعة: في «بضاعة» لغتان: بصاد مهملة أو ضاد معجمة. قوله: يلقى فيها الحيض: ليس المراد الإلقاء بأنفسهم، بل كانوا لا يحرسون البثر، وعبره الراوي بالإلقاء، أي لا يعلم الملقى ولا وقوعها عند استعمالهم، بل المراد أنه قد يتفق ذلك. قوله: إن الماء طهور لا ينجمه شيء: استدلل الموالك بظاهر حديث الباب، وقيل لهم: ليس ههنا ذكر التغيير وعدمه، قالوا: إنه مستثنى للإجماع على النجاسة بالتغيير. وأجاب المتأولون منا -منهم ابن الهمام- بأن لام «الماء» لام العهد. أقول: إن القول بأنه لام العهد تأتي عنه المقدمة الممهدة من أن الماء طهور لا ينجمه شيء، والأصل لام الجنس، وقال الطحاوي بالتصرف والتأول في الخير: الماء طهور لا ينجمه شيء كما زعمتم. وأغبر في التعبير شيئاً مع إبقاء المراد، أي الماء طهور لا يبقى نجساً أبداً، بحيث لا يكون لطهارته سبيل. فإن هذا التعبير أقرب إلى لفظ الحديث عربية، وادعى الطحاوي أن الأنجاس كانت تخرج، وقال: إن بثر بضاعة كانت جارية، وأن الآبار كانت جارية، ولم يدرك مراد جريانه بعضهم؛ فإن مراده بالجرى إخراج الماء، لا أن الماء يخرج بنفسه، واحتج بما روي عن الواقدي. وقيل: إن الواقدي كذاب، وإنه ضعيف عند الكل، وفي ابتداء «عيون الأثر» لأبي الفتح بن سيد الناس البعري: إنه قوي. والظاهر أنه ليس بكذاب، نعم يأتي بالرطب واليابس في تصانيفه. وأنا أحتج على الجريان المذكور بما في «البخاري» أن بثر بضاعة يسقى منها لسما في البساتين. ثم أتى الطحاوي بالنظائر على ما حرر بأنه ﷺ قال لأبي هريرة: «إن المسلم لا ينجم»، أي كما زعمتم، وبأن الأرض لا تنجم مرفوعاً، وآتي بنظائر غير ما في «الطحاوي» مثل ما في «البخاري»: وقال الأصحاب رضوان الله عليهم أجمعين: يا رسول الله! يأتينا الأعراب بلحوم لا نعلم هل سموا عليها أم لا؟ فقال: «سموا عليها وكلوها». ولا يقول أحد بحله لو لم يسموا عند الذبح، وكذلك ما في «الترمذي» عن أم سلمة: «يظهره ما بعده»، وكذلك روي في «سنن ابن ماجه»، وشرح الشافعي حديث أم سلمة ؓ في «كتاب الأم» مثل ما شرحت، وإنه إلزام المخاطب بما لا يلتزمه. وقال الطحاوي: إن حديث بثر بضاعة لا يصح حجة للموالك؛ فإن سقوط مثل ما ذكر من الحيض ولحوم الكلاب يوجب تغيير الماء قطعاً، فيحتاجون إلى إخراج الأنجاس والماء حتى يطيب، ونحن أيضاً نقول هكذا، وأما تفصيل الدلاء من عشرين أو أربعين فيطلب أدلته من موضعه. فالخاصل أن الماء طهور بحسب طبعه وحيث يكون في معدنه، وأما نجاسة الماء الراكد فهو حكم النجاسة الواقعة، ونقول أيضاً: إن الناس هل شاهدوا سقوط الحيض ولحوم الكلاب في البثر فجأؤوه وسألوه، أم غرضهم أنه قد يتفق أن يكون هكذا مثل حال آبار زماننا؟ ومقتضى العقل السليم أن السؤال على بناء الصورة الثانية، فيكون جوابه سلباً بأسلوب الحكيم وعدم اعتبار الوسائس والأوهام، وأيضاً إذا كان معامل النجاسة المرئية ولم تكن مشاهدة بالعين ولا إخبار الثقة، فحكم النجاسة عندنا أيضاً بالتغير. إن قيل: إن التراب وغيره أيضاً يطهر، ويكون له سبيل طهارة، فما وجه القصر بالماء؟ نقول: إن الماء مخلوق للطهوية لا غيره، وأما حديث: «جعلت لي الأرض طهوراً»، فمن خصائصه ﷺ، وجعلت له طهوراً لا أنه طبع الأرض، فثبت القصر. قوله: وقد جود أبو أسامة: قال ابن دقيق العيد: إن التجويد تدليس التسوية، ولكن المراد ههنا الإتيان بسند جيد. قوله: عن ابن عباس: لعله المروي سابقاً من أن الماء لا يُجْنِب. واعلم أن المذهب في مسألة المياه خمسة عشر لأهل المذاهب الخمسة رواية وأقوالاً، والموقت في مسألة المياه الشافعي ؓ بأن الماء إن كان قاتنين لا ينجم ولو وقعت رطل نجاسة، ولو قل منه -ولو برطل- ينجم، والأجزاء المخلوطة بالنجاسة نجسة إجماعاً، والتوقيت خلاف القياس؛ فإن القياس حكم النجاسة بقدر العلة. وللموالك ثلاثة أقوال، المشهور أن العبرة للتغيير وعدمه، فإذا تغير لوقوع النجاسة نجس، وإلا فلا. وقال أبو حنيفة: يحكم بالنجاسة إلى حد يظن خلوص النجاسة إليه. ثم مالک اعتبر الحسن، وأبو حنيفة اعتبر العلم، والظاهر أن في أكثر الأنجاس عبرة العلم، وأما ما في كتبنا من العشر في العشر فعين توقيت، وهو ليس بمروي عن أئمتنا الثلاثة. وقال الشيخ في «الفتح»: ...

حاشية: قوله: نهي الخ: قال السيد جمال الدين: هذا النهي يحمل على أنه نهي تنزيه؛ لئلا يخالف الحديث الآتي. قوله: بعض أزواج النبي ﷺ: [هي ميمونة خالة ابن عباس ؓ]. قوله: جفنة: [أي قصعة كبيرة. (بجمع البحار)] قوله: لا يجنب: بضم الباء وكسر النون، ويجوز فتح الباء وضم النون، قاله الزعفراني. أي لا يصير جنباً. والجمع بين هذا الحديث وبين ما مر من النهي بأن النهي للتنزيه، وهذا لبيان الجواز، كما مر. قوله: بضاعة: بضم الباء -وأجيز كسرهما- وبالضاد المعجمة، وحكي بالصاد المهمل أيضاً، وهي بثر معروفة بالمدينة. قوله: الحيض: بكسر الحاء وفتح الباء، جمع حيضة -بكسر الحاء وسكون الباء- وهي الخرقعة التي تستعمل في دم الحيض. قوله: والتتن: بفتح النون وسكون التاء ويكسر، وهي الرائحة الكريهة، والمراد ههنا الشيء الممتن كله، كالقدرة والجيفة. وقوله: «فقال رسول الله ﷺ: إن الماء» الألف واللام للعهد الخارجي فتأويله أن الماء الذي يسألون عنه. فالجواب مطابق لا عموم كلي، كما قاله مالك. قوله: طهور: أي طاهر مطهر؛ لكونه جارياً في البساتين. قوله: لا ينجمه شيء: أي ما لم يتغير، بدليل الإجماع على نجاسة المتغير، كذا قاله علي القاري، وروى الطحاوي عن ابن أبي عمير عن أبي عبد الله محمد بن شجاع الثلجي -بالمثلثة- عن الواقدي قال: كانت بثر بضاعة طريقاً للماء إلى البساتين، ذكره ابن الهمام.

نفع قوت المغنسي: [جفنة]: بجيم فناء فنون، كرحمة أعظم فصاع من خشب. [عن أبي سعيد الخدري قال: قيل يارسول الله! أتتوضأ من بثر بضاعة]: قال «نو» بشرح المذهب: هو بفوقيتين خطاب له - ﷺ - ، قال: وقد رأيت من صحفة بنون، وهو غلط فاحش، ولقد مررت بالنبي - ﷺ - ، وهو يتوضأ من بثر بضاعة، فقلت: أتتوضأ منها، والدارقطني قيل: يارسول الله! أنه يستقي من بثر بضاعة، بثر بني ساعدة، وهي بثر يلقى بها، يلقى بها محاض النساء، ولحوم الكلاب وعذر الناس والمشهور بموحدة، فقط ضاد كغرابية، وحكاة جماعة، كتجارة وحكي بصاد، وهو اسم لصاحبها أو مكان. [مايلقى فيها الحيض]: قال: أو كعتب وزاد ابن سيد الناس جمع حيضة، كزينة اسم من الحيضة كرحمة. [حديث حسن، وجود أبو أسامة هذا الحديث]: قال «حج» بالتخريج: قد صححه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وابن حزم، ونقل ابن الجوزي أن الدارقطني قال: أنه ليس بثابت، ولم نره في العلل له، ولا في السنن، وأعلن القطان بجهالة رواية عن أبي سعيد، واختلاف الرواية في اسمه واسم أبيه.

بَابٌ مِنْهُ آخَرُ: ٧١- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُسْأَلُ عَنِ الْمَاءِ يَكُونُ فِي الْفَلَاةِ مِنَ الْأَرْضِ وَمَا يُنَوَّبُهُ مِنَ السَّبَاعِ وَالذَّوَابِّ. قَالَ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ». قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: الْقُلَّةُ هِيَ الْجَرَارُ، وَالْقُلَّةُ الَّتِي يُسْتَقَى فِيهَا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، قَالُوا: إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ، مَا لَمْ يَتَغَيَّرَ رِيحُهُ أَوْ طَعْمُهُ، وَقَالُوا: يَكُونُ نَحْوًا مِنْ خَمْسِ قِيرَافٍ.

بَابُ كَرَاهِيَةِ الْبُولِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ: ٧٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ».

العرف الشاذي: ... إن محمداً ليس بموقت، ولو سلم فرجع عنه، وحكي أن محمداً سئل عن الماء الكثير، فقال: نحو مسجدي هذا، فقد ردت تلامذته فوجدوه ثمانية في ثمانية من داخله، وعشراً في عشر من خارجه، وفي «الفتح» عن محمد: لا أوقت فيه. ونقل صاحب «البحر» عبارات أركان المذهب على أن العشر في العشر ليس عن الأئمة، وأما ما في «القدوري» من تحريك الطرف آخر فهو علامة العلم بالخلوص، وأول من قال بالعشر في العشر أبو سليمان الجوزجاني، كما في «الفتاوى الهندية». قوله: باب منه آخر: حديث الباب استدلل به الشوافع. قوله: وما ينوبه إلخ: أي قد يتفق هكذا، لا أنهم شاهدوا ورود السباع عليه. قوله: لم يحمل الخبث: ما قال صاحب «الهداية» متأولاً في حديث الباب، يرد عليه لفظ «لا ينحس». قوله: وأحمد: عن أحمد روايتان: رواية موافقة للشافعية، ورواية موافقة للمالك، واختار ابن التيمية قوله الذي هو موافق للمالكية في فتاواه، ولم يعل حديث القلتين، ونقل ابن القيم في «مذهب السنن» أن ابن التيمية أسقط حديث القلتين، ونقله صاحب «البحر» أيضاً. قوله: خمس قيراف: هو في قول للشوافع خمس مائة رطل. حديث الباب حسنه بعض الشوافع، وصححه بعضهم، وعلله أبو حنيفة والفاضل إسماعيل المالكيان، ونقل صاحب «الهداية» تعليقه عن أبي داود، وقال المخرجون: ما وجدنا تعليلاً أبي داود، فلعله استنبط من صحيحه، وذكر الحافظ التصحيح عن الطحاوي. أقول: إني ما وجدته في «معاني الآثار» و«مشكل الآثار»، لعله صححه في كتاب آخر، أو استنبط من صحيحه، وبخت الغزالي عدة أبحاث على حديث القلتين، وبخت ابن القيم خمسة عشر بحثاً في «مذهب السنن» في أوراق يزيد على العشرين، منها أنه قول ابن عمر رضي الله عنه، وليس بمرفوع؛ فإن تلامذته الكبار لا يروون مرفوعاً، وأيضاً لم يعمل به في المحجاز والعراق والشام واليمن، فلو كانت سنة ما اختلفوا عليهم، فلعل الرفع وهم الراوي. وأما كلام ابن التيمية في شرح حديث الباب فمضطرب كما حررت، وأثبت أبو داود الاضطراب رفعا ووقفاً، وفي بعض الطرق: «إذا كان الماء قُلْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَمَرَّ عَلَيْهِ الْبَيْهَقِيُّ فَقَالَ: إِنَّهُ شَكَّ الرَّائِدَ. وَقال ابن القيم: إنه تنوع من صاحب الشريعة؛ فإن ستة رجال رووه من كامل بن طلحة وإبراهيم بن حجاج وهدي بن خالد ووكيع ويريد بن هارون وعفان، فإذا لم يكن في الحديث تحديد، وفي «الدارقطني» بسند صحيح فتوى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، إذا كان الماء أربعين قلة. وفي بعض النسخ: «عبد الله بن عمر» بلا واو، فاضطرب شديد، ولكن ظني أنه بالواو أي ابن عمرو. وقال الأحناف: إن الحديث مضطرب سنداً ومتناً، أما سنداً فقال البعض: «عن عبد الله» مكبراً، وقال البعض: «عبد الله» مصغراً، وأيضاً قال بعضهم: عن محمد بن جعفر بن الزبير، وقال بعضهم: محمد بن عباد، وقال الشوافع: أي ما كان ثقة. وأما متناً فما ذكرنا من «قلتین» أو «ثلاثاً» أو «أربعين»، وقال ابن التيمية في موضع في فتاواه: إن حديث الباب راجع إلى حديث بثر بضاعة، أي الحكم دائر على حمل الخبث وعدمه بأن يتغير الماء أو لا، فالمراد بالحمل الحمل الحسي، وزعم الشوافع أن الحكم دائر على القلتين، ونظير هذا حديث الترمذي في «باب الوضوء من النوم»: «فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله». فإنه لم يقصر أحد حكم نقض الوضوء على الاضطجاع فقط، بل مدار الحكم عند الكل استرخاء المفاصل، وهذه الدقيقة قابلة القدر، وصوب ابن التيمية وابن القيم وأبو الحجاج المزني الشافعي رحمهم الله، كما في «مذهب السنن». وههنا دقيقة أخرى، وهي أن الماء كان بين مكة والمدينة في الفلاة ماءً دائماً كالعيون، وماءً ينسب إلى الأرض، ولذا قال في بعض ألفاظه: سئل عن الماء يكون في الفلاة من الأرض، فهو إذن ماء دائم لا ماء راكد من العاردين وماء الأمطار. ومدار حكمه ﷺ أنه ماء لم نشاهد ورود السباع عليه، ولم يتغير به ثقة، والحاسة غير مرئية، والماء ماء دائم، فلا يحكم عليه بالنجاسة بمحض الاحتمال. فالحاصل أن مثل هذا الماء طاهر عندنا وعند غيرنا، فلا حصة علينا، بل هذا الماء طاهر وإن كان أقل من القلتين، ثم نكأت ذكر القلتين ممكناً بأنه تقريب لا تحديد، ففي الحديث أسلوب الحكم، وشأن جوابه لثبته ههنا وشأن جوابه في ثر بضاعة مفترق؛ فإن الحاسة ههنا غير مرئية وثمة مرئية، وفي كليهما أسلوب الحكم. قوله: باب كراهية البول في الماء الراكد: وقع في لفظ البخاري: «الماء الدائم الذي لا يجري»، وقد ذكرنا الأقسام الثلاثة للماء مع أفراد الحكم، من أن الماء قدرة على ثلاثة أقسام: ١- الماء الجاري، وهو لا ينحس. ٢- الماء الراكد، وهو ينحس، ولا سبيل لطهارته. ٣- ماء البئر وهو ينحس، وله سبيل الطهارة. وأفرد أبو حنيفة رضي الله عنه لكل واحد حكماً، واعتبر الشافعي بالتوقيت، وأهمل هذه الأقسام الثلاثة، واعتبر مالك بالتغير وعدمه، ولم يمتد بالأقسام الثلاثة. شرح حديث الباب موقوف على بيان ما في «مغني ابن هشام»، فيه: إن في جملة «ما تأتينا فتحدثني» برفع «تحدثني» ونصبه أربعة معاني؛ فإن للرفع معنيين، أحدهما: نفي الفعل الأول والثاني، وثانيهما: نفي الأول وإثبات الثاني، ومعنى الأول: نه تؤمر به بأس آتية به بأس كراهية، ومعنى الوجه الثاني: تؤمر به بأس آتية به بأس باتم باتم باتم، وفي النسب أيضاً وجهان، أحدهما: نفي الأول ليتفي الثاني، ومعناه: تؤمر به بأس باتم باتم كراهية، وثانيهما: نفي الثاني فقط. وأقول: إن في الرفع وجهاً ثالثاً أي نفي الأول ليتفي الثاني كما يفهم من كتاب «سيبويه» في «لم تدر ما جزع عليك فنزع». وفي حديث الباب الوجه الثالث في الرفع، وفي الرواية لم يثبت إلا الرفع، وذكر النووي الرفع والنصب والجزم، وذكر شيبا عن شيخه ابن مالك صاحب «الألفية» مع أن المروي الرفع فقط، وزعم البعض في حديث الباب الوجه الأول للرفع، وزعم أن الغرض نفي كليهما، واشتباه عليه الأمر، وزعم أنه نفي عن الجمع ويجوز أحد الأمرين، وقال: يجوز البول في الماء الراكد، وليس كذلك، فإنه نفي الأول والثاني أولاً وثانياً لا نفي الجمع.

حاشية: قوله: إذا كان الماء قُلْتَيْنِ: القُلَّةُ: الحجرة الكبيرة التي تسع مائتين وخمسين رطلاً بالبغداد، فالقُلَّتَانِ: خمس مائة رطل. وقيل: ست مائة رطل، وقدر القلتين يسمى كثيراً، وما دونهما يسمى قليلاً. وقال القاضي: القُلَّةُ: التي يستقي ما؛ لأن اليد تعلقها. وقيل: القُلَّةُ ما يستقله البعير، كذا ذكره الطيبي، وفي رواية: «أربعين قلة» و«أربعين غرباً» أي دلواً. وهي وإن لم تصح توقع الشبهة. وقال الطحاوي من علمائنا: خبر القلتين صحيح، وإسناده ثابت، وإنما تركناه؛ لأننا لا نعلم ما القُلَّتَانِ؟ ولأنه روي «قُلْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا» على الشك. وقال ابن الهمام: الحديث ضعيف، وبمن ضعفه الحافظ ابن عبد البر والقاضي إسماعيل بن أبي إسحاق وأبو بكر بن العربي المالكيون. ولا يخفى أن الجرح مقدم على التعديل كما في «النجاة»، فلا يدفعه تصحيح بعض الحديث له ممن ذكره ابن حجر وغيره، كذا في «المرقاة» لعلي القاري رحمهم الله. وقال صاحب «الهداية»: ضعفه أبو داود، وقال: ولنا حديث المستيقظ من منامه، وقوله ﷺ: «لا يبولَنَّ أحدكم في الماء الدائم، ولا يغسلن فيه من الجنابة»، من غير فصل، والله تعالى أعلم.

نفع قوت المعتدي: [عن ابن عمر سمعت رسول الله ﷺ - يسأل عن الماء يكون في الفلاة من الأرض، وما ينوبه: أي: يتزل به، ويقصده، وقال ابن سيد الناس: أي بطرقه. [من السباع وإنه، اب، قال: إذا كان الماء قُلْتَيْنِ لم يحمل الخبث]: كيف ضرب، أي: لا ينحس بوقوع النجاسة فيه، كذا له وابن حبان، فإنه لا ينحس، والحاكم لا ينحس شيء، أي لا يقبل نجاسة بل يدفعها عن نفسه، فلو كان معناه أنه يضعف عن حمله لم يكن للتقيد بقلتین معنى، فإنه ما دونهما أولى بذلك، أو لا يقبل حكم النجاسة، كما في قوله - تعالى - : «مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها»، أي لم يقبلوا حكمها، قال «قب»: هذا الحديث على مطلعون عليه، أو مضطرب في الرواية، أو موقوف وحسبك أن الشافعي، رواه عن الوليد بن كثير بادي، واختلف رواية، فقيل قلتين وثلاث وأربعين غرباً، ووقف على ابن عمر وأبي هريرة، وعلى كثرة طرقه، لم يخرج من شرط الصحة، وقال ابن عبد البر بالتمهيد: هذا الحديث تكلم به جماعة من أهل العلم، يوفى على حقيقة مبلغ قلتين في أثر يثبت، وبالأستكار حديث رواه إسماعيل القاضي تكلم به، والطحاوي إنما لم تقل به؛ لأن مقدار القلتين، لم يثبت، وابن دقيق العيد صححه بعضهم، وهو صحيح بطريقة الفقهاء، وإن اضطرب سنده، واختلف في بعض ألفاظه، فإنه يجاب عنه بجواب صحيح بأنه يمكن الجمع بين الروايات، ولكن تركته إذا لم يثبت عندنا بطريق استقبالي، يجب الرجوع إليه شرعاً في تعيين مقدار القلتين، وأبو الفضل العراقي بأماليه، قد صححه الجرم الغفر من أئمة الحفاظ الشافعي، وأبو عبيد أحمد وإسحاق ويحيى بن معين وابن خزيمة والطحاوي وابن حبان والدارقطني وابن مندة والحاكم و«طب» والبيهقي وابن حزم وآخرون، وقال البيهقي: فأورد ببعض طرقه، قلتين بقلال حجر وقلال حجر، كانت مشهورة عندهم، ولذا شبه - ﷺ - مارأى ليلة الإسراء من نبق سادرة المنتهى، بقوله: فإذا أوقفها مثل أذان الفيلة، وإذا نبقها مثل قلال حجر أكبرها، و«طب» قلانها مشهورة الصفة معلومة المقادير، والقلة لفظ مشترك، وبعد صرفها إلى أحد معلوماتها، وهو الأواني يبقى مترددة بين كبار وصغار، والدليل على أنها من كبار، جعل الشارع الحد مقداراً بعدد، فدل على أنه أشار لأكثرها، إذ لا فائدة في تقديره بقلتین صعبتين مع القدرة على تقديره بواحدة كبيرة. [لا يبولَنَّ أحدكم في الماء الدائم]: أي: الراكد.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَاءِ الْبَحْرِ أَنَّهُ ظَهُورٌ: ٧٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ، ح: وَحَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ مِنْ آلِ ابْنِ الْأَزْرَقِ: أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ أَبِي بُرْدَةَ - وَهُوَ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَرْكَبُ الْبَحْرَ، وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا، أَفَتَتَوَضَّأُ مِنَ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ الظَّهْورُ مَائُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ».

العرف الشاذي: وقال الطيبي في «شرح المشكاة»: إن «ثم يتوضأ» موقع الاستبعاد، وهذا عندي لطيف شرحاً، والعجب من نقل الحافظ عبارة القرطبي شارح «مسلم» ثم الرد عليه. قال القرطبي: إنه إشارة إلى مال الحال مثل حديث: «لا يضرب أحدكم زوجته ضرب العبد ثم يضاجعها». فالنهي عن الأول، والثاني موقع الاستبعاد. وحديث الباب حجة لنا، وأجاب ابن التيمية: مختاراً مذنب مالك بن أنس بأن الغرض النهي عن الاعتقاد، فإن الماء لا ينحس إلا بعد التغير، ولا ينحس في الحالة الراهنة. وأتى بالنظائر، منها نهي الشارع عن البول تحت الظل وفي الشارع العام والمورد؛ فإن الغرض لغة النهي عن الاعتقاد. أقول: إنه من رأيه رأي؛ فإن في حديث الباب: «ثم يتوضأ منه»، والمتبادر منه أنه يحتاج إلى التوضؤ في الحالة الراهنة. وكذلك تدل طرق الحديث، منها ما في «معاني الآثار»: عن عطاء بن ميثاء عن أبي هريرة رضي الله عنه يغتسل منه ويشرب إلخ، أخرجه البيهقي ومالك في مدونه؛ فإن العاقل يزعم أن الشرب في الحالة الراهنة لا بعد زمان كثير وتغير الماء، وكذلك تدل فتوى أبي هريرة، وهو راوي الحديث، أخرجه في «معاني الآثار»: سئل عن رجل يمر على غدير أيول فيه؟ قال: «لا، لعله أخوه المسلم يمر عليه فيغتسل منه أو يشرب» على أن المنع باعتبار التوضؤ في الحالة الراهنة. قال ابن التيمية في موضع آخر: إن البول مائع، وإذا اختلط بالماء فلا يتميز، فالنجاسة بسبب الاختلاط، فلا يتعدى الحكم إلى البتني والروثة اليابسة؛ فإنها إذا وقعت في الماء فلا ينحس الماء إذا لم يختلط، وروي عن أحمد بن حنبل الفرق بين النجاسة الرطبة واليابسة. أقول: إن مُدْعَانَا أيضاً إثبات نجاسة الماء كما اعترفت، وأما القول بأن النجاسة بسبب الاختلاط والعرض، وإلا فالماء طاهر، والنجاسة المختلطة هي النجاسة، فتفسد، وأدلتنا في مسألة المياه حديث المستيقظ من النوم، وحديث ولو غ الكلب، وحديث الباب، وفي الثلاثة الأنجاس مما من أفعالنا واختيارنا، ونعلمها قطعاً، وفي الثلاثة الأنجاس غير مرئية، ولم يذكر الأنجاس المرئية؛ فإن حكم النجاسة المرئية كافي في الحكم؛ فإننا نحكم بنجاسة الماء إلى موضع سرى إليه أثر النجاسة. لقد نهي الشريعة الغراء عن النفخ والبصاق في الماء، وعن إدخال اليد فيه بعد اليقظة، فكيف يجوز استعمال الماء الذي يقع فيه لحوم الكلاب والحيض والنثن على ما زعم الخصوم؟ والحاصل عندي أن الشريعة لم تحكم بنجاسة ماء بثر بضاغة وماء الفلاة؛ فإن الناس لم يشاهدوا النجاسة فيها، وجرت فيها الأوهام والرساوس، وأما الموضع الذي ليس فيه طريق الوهم فليس شأنه هذا؛ فإن الشريعة تنهى عن استعمال الإناء الذي ولغ فيه الكلب قبل الغسل، وأيضاً أمرت بالغسل عن سور المرأة. وفي «معاني الآثار» عن ابن عمر رضي الله عنه النهي عن سؤر الحمار. وفي «تجميع الزوائد»: أن ابن عباس رضي الله عنه ردف النبي ﷺ على الحمار، فأمره ﷺ بالاعتزال، وفي سنده راوٍ مختلف فيه، ففي ما ذكر وأخواته مشاهدة سبب النهي عن استعمال الماء، ولا مشاهدة في ماء الفلاة وماء بثر بضاغة، فعمول فيها بأسلوب الحكيم. فالحاصل أن فيها مدخل الأوهام لا المشاهدة بخلاف غيرها مما ذكرنا وأخواتها، فتفرق شأن الأوجبة في الطائفتين، نقل البيهقي في «معركة الآثار والسنن» لفظ «ترده السباع والكلاب» في حديث القلتين، ثم علله البيهقي بأن الراوي متفرد. وأقول: إنه معلول في الواقع؛ فإن ابن عمر رضي الله عنه راوي حديث القلتين يغني بنجاسة سور الكلب، كما في «معاني الآثار»، فلا يكون فيه لفظ الكلاب، وكذلك في «الصحيحين»: «أن الإناء الذي ولغ فيه الكلب يغسل سبع مرات»، فلعلم أن لفظ «الكلاب» ليس في حديث القلتين، ولو سلم ففي ماء الفلاة ليست المشاهدة، بل فيه طريق الوهم، وفيما روينا طريق القطع واليقين، فافتراقا. يقول الشوافع: أسأر السباع طاهرة إلا الكلب والخنزير، ونقول: إن حديث القلتين دال على نجاسة أسأرها؛ فإنه ﷺ لم يجب الصحابة بأن أسأرها طاهرة، بل أجاب بأن الماء إذا كان قلتين لم يحمل الخبث، وأيضاً دال على أن الماء إذا كان أقل من القلتين ينتجس بأسأر السباع، فهذا إزام على ما قال الشوافع، فندبر. ويقول الشوافع: إن من دأب الدواب السباع البول حين شرب الماء. ونقول: إنا نتمشى على ما ذكرنا في الحديث، وأما ما في «المشكاة»: «لها ما أخذت في بولها، ولنا ما بقي»، فنضعف بجميع طرقه بإقرار البيهقي، وتصدي ابن الحجر المكِّي الشافعي إلى تحسينه بأن تعدد الطرق دال على أن له أصلاً. وأقول: إن فيه أيضاً أسلوب الحكيم، فإننا لا نشاهد السباع يشربون الماء، فالمدار على الأوهام، فلا ينتجس الماء بالشك، وأما مذاهب السلف في الماء فالجزئيات المروية عنهم قرية إلى قول أبي حنيفة؛ فإن أكثرهم يعتبر بالعلم، وبعضهم يأخذ بالتغير، ونحن أيضاً تأخذ بالتغير في بعض الأحيان. أخرج في «معاني الآثار» بسند صحيح فتوى ابن الزبير وابن عباس رضي الله عنه: ينزع حمام ما في البئر حين وقوع الغلام الحبشي فيها. وأيضاً إذا وقع حيوان في الماء يغني أكثرهم بنزع الماء حتى يظلم الماء، كما في «معاني الآثار». قال الشوافع في قصة وقوع الحبشي في البئر: إن سفيان بن عيينة قال: أقمت بمكة سبعين سنة، ولم أسمع هذه القصة. وقال ابن الهمام: إن سفيان بعد عهد ابن الزبير، فكيف يرى الواقعة؟ فعدم علمه ليس بحجة علينا، ثم أجاب الشوافع بأن الحبشي لعله سال دمه، فتغير الماء، وغلب على الماء. نقول: إن هذا الاحتمال بعيد، وخلاف المشاهدة. ونقول: إن الكوفة لم تكن خالية عن الصحابة. قال الأزرق: كان خمس مائة وألف رجل منهم في قرية قريبة في حوالي كوفة، ثم أقول: إن عمر سفيان سبعون سنة، وأقام خمسة وثلاثين سنة في كوفة، فتأول في كلامه بأنه حج سبعين مرة، قال الشيخ ابن الهمام في «الفتح»: إن حديث البول في الماء الراكد وحديث المستيقظ ليسا بمحتجينا لنا؛ فإن فيهما كراهة، نعم حديث ولو غ الكلب دليل لنا؛ فإن فيه لفظ «ظهور إناء أحدكم إلخ». أقول: لو كان الأمر كذلك، فالظهور أيضاً يأتي بمعنى النظافة؛ لما في الحديث أن السواك مطهرة للفم، فلا يكون حديث ولو غ الكلب أيضاً دليلاً، ولكن الحق متجاوز عنه. وأقول أيضاً: إن الكراهة ليست حكماً مستقلاً في الماء بل من فروع النجاسة؛ فإن الموضع الذي يحتمل النجاسة نحكم فيه بالكراهة، فسرجمع الأمر إلى النجاسة، فتكون الأحاديث الثلاثة أدلتنا، وإن مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه في المياه راجح إن شاء الله تعالى. قوله: البحر إلخ: أكثر أبواب اللغة أن البحر هو مالخ. وقع في بعض الروايات أن السائل في هذا الحديث رجل من بني مدج. قوله: هو الظهور مأوّه: «مأوّه» فاعل الصفة المشبهة، وكذلك في «الحل ميتته». اللام في «الظهور» ليس للقصير، بل لتعريف المبتدأ بحال الخبر، كما قال عبد القاهر الجرجاني: إن تعريف الخبر قد يكون ليعرف به المبتدأ مثل آية: «أَوَّلَيْكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» وكذلك في: «وإن قُتِلَ الْهَوَى رَجُلًا»: فإني ذلك الرجل. تكلم العلماء في منشأ سؤال الصحابة: فقيل: إن منشأ حديث: «إن تحت البحر ناراً»، وفي «الملل والنحل» لابن حزم الأندلسي: قيل لعلي رضي الله عنه: إن فلاناً اليهودي يقول: إن جهنم في البحر، قال علي رضي الله عنه: ما أراه إلا أن صدق. ومراد هذا الحديث قيل: إن جهنم يوضع موضع البحر، وإن ماءه يستعمل في جهنم، وقيل: إن منشأ السؤال موت الحيوانات في البحر. وأقوال أخر فيه. قوله: الحل ميتته: في حيوانات البحر أقوال للشوافع، في قول: إن جميع ما في البحر حلال، وفي قول: جميع ما فيه حلال إلا الضفدع والتمساح، وفي قول: حلال البر حلال في البحر، وحرام البر حرام في البحر،

حاشية: قوله: الحل ميتته: فالجميع من السمك حلال بالاتفاق، وفيما عداه خلاف، محله كتب الفقه. (المرفقة)

نفع قوت المغتذي: (ثم يتوضأ بالرفع مالك عن صفوان بن سليم عن شعبة بن سلمة من آل بني الأزرق: أن المغيرة بن أبي بردة، وهو من بني عبدالدار، أخبره، أنه سمع أبا هريرة يقول: سأل رجل رسول الله ﷺ - ، فقال: يا رسول الله! [إنا نركب البحر] إلخ. قال «ق»: هو حديث مشهور، لكن بطريقه مجهول، هو الذي منع «ق» من إخراجهم، أي: وأصل مالك أن شهرة الحديث بالمدينة يعني عن صحة سنده آه. والشافعي بسنده من لأعرufe، قال البيهقي: لعله سعيد بن سلمة، أو المغيرة أو معا و«حج» بالتحريج لم ينفرد به سعيد عن المغيرة، إذ رواه عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، والمغيرة وثقه «ن»، وقد صححه غيرت من المنذري وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن مدة وأبو محمد البيهقي، وسمى ابن بشكال السائل عبدالله المدلجي، وسماه «نو» بشرح المذهب عبيداً أو عبداً، قال: وأما قول السمعاني بالأنساب، اسمه العركي، ففيه إيهام أن العركي علم، وإنما هو وصف له، وهو ملاح السفينة. [إنا نركب البحر]: زاد الحاكم يزيد الصيد. [ونحمل معنا القليل من الماء]: للحاكم والبيهقي، فيحمل أحدنا معه الإدارة، وهو يرجو أن يأخذ الصيد قريباً، وربما وجدته كذلك، وربما لم يجد، حتى بلغ من البحر مكاناً، لم يظن أنه يبلغه، فلعله يحلم، أو يتوضأ، فإن اغتسل، أو توضأ بهذا الماء، فلعل أحدنا يهلكه العطش، فهل في ماء البحر أن يغتسل به، أو يتوضأ به، إذا خفنا ذلك، فقال: اغتسلوا منه وتوضؤوا به. [هو الظهور مأوّه]: كرسول. [الحل ميتته]: قال «طب»: بالإصلاح عوام رواية بكسر ميم ميتة، وإنما هو كرحمة، أي حيوان بحري مات به، سمعت أبا عمرو، يقول سمعت الميرد يقول: الميتة الموت وهو أمره - تعالى - يقع في بر وبحر، لا يقال به: حلال ولا حرام قال «ق»: وإنما توقفوا في ماء بحر؛ لأنه لا يشرب، أو لأنه طبق جهنم، كما روى عن ابن عمر، وطبق نخط لا يكون طريقاً لطهارة ورحمة، وإنما أحاجهم بما ذكره، ولا يقول: «نعم» إذ لو قاله لما جاز به وضوء، إلا ضرورة بحسب السؤال، واستأنف بيان الحكم لجواز الطهارة به، وزاد لجوابه ما تمم به فائدة، وهو محاسن الفتوى، وقد روى الدارقطني، أن البحر ظهور الملاحة، إذا نزلوا، وإذا عرجوا، قلت: المراد بالبحر ههنا بحر بين السماء والأرض حلو غاية، لا هذا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَالْفِرَاسِيِّ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، لَمْ يَرَوْا بَأْسًا بِمَاءِ الْبَحْرِ. وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ الْوُضُوءَ بِمَاءِ الْبَحْرِ، مِنْهُمْ ابْنُ عُمَرَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو رضي الله عنه. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو رضي الله عنه: هُوَ نَارٌ.

بَابُ التَّشْدِيدِ فِي الْبَوْلِ: ٧٦- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ وَقُتَيْبَةُ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ عَلَى قَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا هَذَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ، وَأَمَّا هَذَا فَكَانَ يَمْشِي بِالتَّمِيمَةِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَبِي بَكْرَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي مُوسَى وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى مَنْصُورٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ طَاوُسٍ. وَرِوَايَةُ الْأَعْمَشِ أَصَحُّ. وَسَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: الْأَعْمَشُ أَحْفَظُ لِإِسْنَادِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَنْصُورٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي نَضْجِ بَوْلِ الْغُلَامِ قَبْلَ أَنْ يَطْعَمَ: ٧٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مُحَمَّدٍ رضي الله عنه قَالَتْ: دَخَلْتُ بِابْنِ لِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ، فَقَالَ عَلَيْهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَرَشَّهُ عَلَيْهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَزَيْنَبَ وَلُبَابَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ - وَهِيَ أُمُّ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ - وَأَبِي السَّمْحِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو وَأَبِي لَيْلَى وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِثْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، قَالُوا: يُنَضَّجُ بَوْلُ الْغُلَامِ، وَيُغْسَلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ. وَهَذَا مَا لَمْ يَطْعَمًا، فَإِذَا طَعِمًا غُسِلَا جَمِيعًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَوْلِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ: ٧٦- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ وَقَتَادَةُ وَثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: أَنَّ نَاسًا مِنْ غُرَبَاءِ قَدِيمُوا الْمَدِينَةَ، فَاجْتَوَوْهَا، فَبَعَثَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي إِبِلِ الصَّدَقَةِ،

أي لم يوافقه ربهما

قوله

العرف الشاذي: وما لا نظير له في البر أيضًا حلال. ومذهب الأحناف أن الحلال من حيواناته السمك فقط. ثم لأهل المذاهب كلام في آية: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾، قالوا: إن الصيد بمعنى الصيد، وقلنا: إنه مصدر على حاله، والقرينة أن القرآن يبحث عن الفعل من المحرم بأنه هل يوجب الجزاء أم لا؟ وأما الحديث فأحسن ما قيل في حديث الباب ما قال مولانا أستاذ الزمن جعمود حسن مد ظله العالي على رؤوس المسترشدين: إن «الحل» بمعنى الطاهر، وثبت الحل بمعنى الطهارة، كما في قصة صفية بنت يحيى: «حلت بالصهباء» أي طهرت من الحيض، وأيضًا حديث آخر دال على أن الحل قد يكون بمعنى الطاهر، إلا أنه ضعيف السند، أخرجه الزيلعي والشيخ في «الفتح». ومعناه أن موت ما يعيش في الماء لا يفسده. ودليلنا: «أحل لنا ميتتان: السمك والجراد»، أخرجه الحافظ في «التلخيص الحبير» مرفوعًا وموقوفًا، وصحح سند الموقوف. وأيضًا لم يثبت من أحد من الصحابة أكل ما سوى السمك، وقال الشوافع: أكل السمكة العنبر، وهو غير السمك، ونقول: إن العنبر نوع من السمك، كما وقع في بعض الألفاظ لفظ «الحوت» بدل «العنبر» صراحة، فلا يصلح حجة لهم، والمراد بالميتة غير المذبوح، فلا يدل على حل الطائي، والمراد في الآية بصيد البحر فعل الاصطياد، وبطعمه هو السمك، فهو تخصيص، وأثر أبي بكر الصديق رضي الله عنه في الطائي مضطرب اللفظ. قوله: باب التشديد في البول: غرض الباب ذكر الاستنزاه عن البول. قوله: وما يعذبان في كبير: في بعض الروايات «نعم» أي كبيران، فتعارض جزء الكلام، فالدفع ألهمًا كبيران عقابًا، وليس بكبيرين فعلًا؛ فإن تركهما سهل. قوله لا يستتر: في بعض الروايات: «لا يستنزاه»، وفي بعضها: «لا يستري». والنميمة: نقل كلام الغير بقصد الإضرار. قبل: إن الرشايش ليس بكبيرة، فأجيب بأنه لعله يصلي بذلك الثوب الذي أصابه الرشايش، فصار كبيرة، وقيل: إن الإصرار على الصغيرة كبيرة، قال حافظ الدنيا: إن واقعة الباب واقعة الرجلين المسلمين، وما في آخر «صحيح مسلم» واقعة الكافرين، فلا يختلط الأمر بسطح الحديثين؛ فإن معرفة اتحاد الواقعة وتعددتها عسير جدًا. أقول: قد صح أن عامة عذاب القبر من البول، وأما نكتة هذا فخفية لم تحصل لي، إلا أنه في «الكفاية شرح الهداية»: إن أول الفرائض بعد الإيمان وسر العورة الصلاة، ومقدمتها الطهارة، والقبر أيضًا أول مراحل المحشر، فيليق المقدمة للمقدمة، والله أعلم. ثم نقل أن الأثر للنجاسة، وهم كانوا يهاونون في أمر البول، فخصه بالذكر، وإلا فالأمر عام في النجاسات. قوله: باب ما جاء في نضج بول الغلام إلخ: قال أتباع المذاهب الأربعة: إن بول الغلام نجس. والاختلاف في وجه التطهير، قلنا: إن في تطهيره تخفيفًا، كما في «موطأ محمد بن الحسن»: أن فيه رخصة أي تخفيفًا. وللشوافع وجهان، في وجه: يجب تغليب الماء فقط، وفي وجه: يجب التقاطر أيضًا، ذكرهما النووي في «شرح مسلم»، والوجه الأول مختار إمام الحرمين. وألزم بعض الموالك طهارة بول الغلام على الشوافع، لذلك لم يشترطوا التقاطر في وجهه، فكيف الطهارة؟ وفي «عارضة الأحوذى» لأبي بكر بن العربي و«الإحياء» للغزالي: وكذلك قال ابن التيمية: إن الماء مخيل أو مستهلك؛ فإنه إذا غلب على البول يحوله إلى الطهارة، كما قال الأحناف: إن الحمار إذا وقع في الملح وصار ملحًا طهر. أقول: إن حكم الإحالة في الفور مستبعد، بخلاف ما قلنا من طهارة الحمار؛ فإنه بعد زمان بعيد. تمشي الشوافع على ظاهر حديث نضج بول الغلام، ونحن حملنا النضج على الغسل الخفيف، وهو صب الماء شيئًا فشيئًا. وقد ثبت كثير من الألفاظ في بول الغلام، منها الرش والنضج والصب وإتباع الماء. وقال النووي: إن الأحاديث الصحيحة ترد على أبي حنيفة رضي الله عنه. ولعله لم يلتفت إلى ما بين يديه من روايات «مسلم»، منها ما فيه: أنه أتبعه الماء، ومنها: أنه لم يغسل غسلاً أي غسلاً شديدًا؛ فإن المفعول المطلق يكون للتأكيد. وذكر ابن عصفور في حاشية «كتاب سيبويه» أن للتأكيد أنواعًا، ومنها تأكيد الفعل؛ فإنه إذا قال: ضُرب زيد، فتوهم التجوز، فيقول: ضُرب زيد ضَرْبًا، للتأكيد، وقد ثبت النضج بمعنى الغسل الشديد أيضًا، فكيف الغسل الخفيف؟ كما ثبت في «الترمذي» «باب في المذي يصيب الثوب»، وكذلك نضج ثوب أصابه دم الحيضة كما في «مسلم». وقد استعمل الرش في ثوب أصابه دم الحيض كما في «الترمذي» «باب غسل دم الحيض من الثوب»، وكذلك في «مسلم». ثم قيل علينا: ما الفرق بين الصغيرة والصغير؟ فإن الحديث تعرض إلى بول الصغيرة، والحال أنكم تقولون: يغسل بولها؛ لأن الشوافع تقول: إن في بول الصغيرة لزوجة لا في بول الصغير، وأيضًا يؤتى بالصغير في المجالس لا الصغيرة، وأقوال آخر. قوله: باب ما جاء في بول إلخ: بول ما يؤكل لحمه طاهر عند مالك رضي الله عنه، وكذلك مذهب أحمد ومذهب محمد وزفر رضي الله عنه، ونجس عند أبي حنيفة والشافعي وأبي يوسف رضي الله عنه، وفي طهارة أزيل ما يؤكل لحمه رواية شاذة عن محمد بن الحسن، وهو مذهب مالك، ولابن التيمية كلام مظن في فتاواه. قوله: من عرينة: في الروايات أن ثلاثة كانوا من عكل، وأربعة من عرينة.

حاشية: قوله: والفراسي: [بكسر الفاء وتخفيف الراء وبالمهمله، صحابي. (التقريب)] قوله: في كبير: أي في أمر كان يكره عليهما ويشق فعله، لا أنه في نفسه غير كبير، وكيف؟ وهما يعذبان فيه؛ فإن عدم التنزه يطل الصلاة، والنميمة سعي بالفساد. (جمع البحار) قوله: ينضج بول الغلام إلخ: أي يغسل غسلاً خفيفًا. والفارق بين الصبي والصبية أن بولها بسبب استيلاء الرطوبة والبرد على مزاجها يكون أغلظ وأثخن، فيفتقر في إزالتها إلى مزيد مبالغة بخلاف الصبي. وقال الخطابي: ليس تجويز من جَوَزَ النضج في الصبي من أجل أن بوله ليس بنجس، ولكنه من أجل التخفيف، هذا هو الصواب، ومن قال: هو طاهر، فقد أخطأ. (علي القاري)

نفع قوت المغتذي: [وقال عبد الله بن عمر]: قال «قُب»: أراد أنه طبق النار، لا أنه نار بنفسه، قلت: أو أراد أنه سيكون نارًا قال - تعالى - : ﴿وَإِذَا الْبَحَارُ سُجِّرَتْ﴾. [إن ناسًا من عرينة]: هم ثمانية، كما بالصحيح. [قدموا المدينة، فاجتووها]: أي: لم توافقه.

وَقَالَ: «اشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا». فَتَقَلُّوا رَاعِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاسْتَأْفُوا الْإِبِلَ، وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، فَأَتَى بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ، وَأَلْقَاهُمْ بِالْحَرَّةِ. قَالَ أَنَسٌ ﷺ: فَكُنْتُ أَرَى أَحَدَهُمْ يَكُدُّ الْأَرْضَ بِفِيهِ حَتَّى مَاتُوا. وَرَبَّمَا قَالَ حَمَادٌ: يَكُدُّمُ الْأَرْضَ بِفِيهِ حَتَّى مَاتُوا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَنَسٍ ﷺ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: لَا بَأْسَ بِبَوْلٍ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ. ٧٧- حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا سَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْيُنَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ سَمَلُوا أَعْيُنَ الرَّعَاةِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا ذَكَرَهُ غَيْرَ هَذَا الشَّيْخِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْجٍ. وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ»، وَقَدْ رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَنْزَلَ الْحُدُودُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الرِّيحِ: ٧٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٧٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَسْجِدِ، فَوَجَدَ رِيحًا بَيْنَ أَلْيَتَيْهِ، فَلَا يَخْرُجُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا». ٨٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

العرف الشاذي: قوله: راعي رسول الله: قيل: يسار مولى رسول الله ﷺ، وقيل: ابن أبي ذر الغفاري. قوله: وسمر أعينهم: قال الشوافع: إن هذه مماثلة في القصاص، كما هو مذهب الشوافع، إلا في عمل قوم لوط وبعثن أحرق وجوههم. وعند أبي حنيفة ﷺ: لا قود إلا بالسيف، أخرجه في «سنن ابن ماجه»، وأكثر تفردات ابن ماجه ضعيفة. وتصدى الشيخ علاء الدين المارديني في «الجوهر النقي» إلى تقوية حديث: لا قود إلا بالسيف، أما حديث الباب ففي جوابه وجهان: إما حمله على السياسة، وإما حمله على أنه منسوخ، كما روى الترمذي عن ابن سيرين: أنه قبل أن تنزل الحدود، وكذلك في «النسائي» المجلد الثاني يقول الراوي: ما سمعت خطبة بعد هذا إلا هي النبي الكريم ﷺ عن المثلة، وحث على الصدقة. وقال الطحاوي: إن المنتهب في البلدة يقتل. وللشوافع فيه أقوال. قوله: وألقاهم بالحررة: وجه القائلهم بالحررة ما في كتب السير: أن لاقأ له ﷺ كانت في تلك الإبل، ويوتى اللبن لأهل بيته غنماً، فلما ذهب بها العربيون عطشوا، فدعا عليهم النبي ﷺ: «اللهم عطش من عطش آل محمد». وكذلك في «النسائي» المجلد الثاني. وجواب حديث الباب من حيث طهارة الأبوال فإنه يحتمل على التداوي، وفي «قانون ابن سينا»: أن لبن الإبل يفيد الاستسقاء. وفي كلام بعض الأطباء: إن رائحة بول الإبل تفيد لمرض الاستسقاء، وحسن ابن حزم الأندلسي هذا الجواب، ذكره في «عمدة القاري». ويستدل عليه بأن مرض العينين وشفاءهم مروى في الروايات، فلم لا نقول بالتداوي؟ وهو عن النخعي عند الطحاوي، وعن الزهري عند البخاري، فتحولت المسألة إلى التداوي بالحرم. فقال الطحاوي -وتبعه البيهقي-: يجوز التداوي بغير المسكر لا به، ولم ينسبه الطحاوي إلى أحد من أئمتنا الثلاثة، وأما أهل مذهبه فمضطربون، ففي رضاء «البحر»: أن أصل مذهبه عدم جواز التداوي بالحرم، وجوزه مشايخنا بقبول. قال في «الفتح»: يجوز بالمسكر وغيره، ونقل في «المصنف» الجواز اتفاقاً. وأقول: إن قول «البحر» بحمل؟ فإنه روي عن أبي يوسف عن أبي حنيفة ﷺ: من كان في أصبعه جرح وألقى فيه المراتة يجوز له، وروى الطحاوي عن أبي حنيفة جواز شد السن بالذهب، ويذكر في كتبنا جواز لبس الحرير للحكة، فلعل في أصل المذهب تفصيلاً أخرجه المشايخ. وفي حديث مرفوع بسند قوي: أنه ﷺ دخل بيت أم سلمة ﷺ، وكان النبي يغلي، فقال: «ما في هذا؟» قالت: نتداوى به الجارية، قال: «إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم». فقصره الطحاوي والبيهقي على المسكر، والأقرب عندي إجمال الألفاظ عامة على حالها وتخصيص الوقت، أي لا يجوز به التداوي حالة الاختيار. وإن الشفاء يطلق في الأمور المباركة، وأما في غيرها فكقوله تعالى: «فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ» (البقرة: ٢١٩)، ففي الحرم منفعة لا شفاء. وفي كلام ابن حزم أن التداوي بالحرم جائز حالة الاضطراب قطعاً، فإن القرآن يجوز أكل الميتة والخنزير حالة الاضطراب. وأدلتنا في نجاسة الأبوال والأبوال مخفوفة عندي، منها ما سياتي في «الترمذي»: «لغى النبي الكريم ﷺ عن ركوب الجلالة وألبانها». وفي «القاموس» أن الجلة البعرة، فسبب النهي أكل البعرة، وفي الحديث: «من دخل المسجد فلم يمسح يديه» وقصره على عذرة الإنسان مستبعد جداً، ونقول أيضاً: إن واقعة العينين متقدمة، كما ادعى ابن حزم النسخ حين مر على ما روي عن ابن عمر ﷺ: كنت أنام في المسجد وكانت الكلاب تدخل المسجد. فقال: إن هذا قبل نزول حكم الأنجاس. ويمكن لأحد ادعاء أنه من قبيل: «علفتها تبتاً وماء بارداً»، فيدل على استعمال البول لا على شربه، وأيضاً في «معاني الآثار»: قال حميد: يروى قنادة لفظ الأبوال، وما سمعنا عن شيخنا، وكذلك أخرج في «النسائي»، وفي طريق غير طريق أنس في «النسائي» ليس ذكر الأبوال أصلاً. واستدل الأصوليون بحديث: «استنزهوا من البول». أقول: إن المتبادر منه بول البشر أولاً، ويلحق به سائر الأبوال ثانياً، وأما ما ذكر في حاشية «نور الأنوار» عن «مستدرک الحاكم» قصة معاذ ﷺ أنه كان يرعى الشياه، فسند ضعيف، فلا يصح حجة لنا. قوله: والجروح قصاص: هذا عندنا فيما يمكن فيه القصاص من الأطراف لا في النفس، ويقول الشوافع: إنه في النفس أيضاً. قوله: باب ما جاء في الوضوء من الريح: أي لزوم الوضوء من الريح. قوله: لا وضوء إلا من صوت أو ريح: لا وضوء إلا من صوت أو ريح: قال الطيبي: نفى جنس أسباب التفاتاني، وعند الحنابلة إنما عين الحقيقة، والجاز المتعارف عند الناس ينكره الحنابلة. واعلم أنه إذا استعمل اللفظ فله مدلول وغرض، والغرض قد يكون أعم من المدلول، وقد يكون أخص، وقد يكون مساوياً له. والحقيقة: استعمال اللفظ فيما وضع له، والغرض قد يكون من توابع المدلول ورواده، والكنية تستعمل في مدلولها، والمكني به مدلول اللفظ، وغرض المنكلم مكني عنه، ففيما نحن فيه يتقن الحدث مكني عنه، والصوت والريح مكني به، والبحث عن الغرض كان مهتماً به، ولم يتعرض إليه إلا علماء المعاني حين ذكر المعاني الأول أي مدلولات الألفاظ، والمعاني الثواني أي أغراض المنكلمين. وعلماء الأصول حين ذكروا عبارة النص وإشارته، فما يكون مسوقاً له وعبارة النص فهو غرض، وأما القصر المفهوم من حديث الباب فقصر إضافي؛ فإن أبا هريرة كان يذكر أن انتظار الصلاة بعد الصلاة كالصلاة ما لم يحدث، فقيل: ما الحدث؟ قال: صوت أو ريح، فإن المتحقق في المسجد حدثاً هو الصوت أو الريح. وخرج الحديث مخرج المبالغة لدفع الوسواس وعدم اعتبارها.

حاشية: قوله: وسمر إلخ: بخفة الميم، وقد يشدد، أي أحمى لهم مسامير، ثم كحلهم بها. (بجمع البحار) قوله: لا بأس إلخ: اختلفوا في طهارة الأبوال، فقال بعضهم: بول ما يؤكل لحمه طاهر؛ مستنداً بهذا الحديث. وقال أبو حنيفة والشافعي: الأبوال كلها نجسة، وأباح لهم للمرض، قاله الكرمان. وقال العيني: الجواب المقنع في ذلك أنه ﷺ عرف بطريق الوحي شفاءهم فيه، والاستشفاء بالحرام جائز عند التيقن بحصول الشفاء، كتناول الميتة عند المخمصة، والخمر عند العطش وإساعة اللقمة. قوله: لا وضوء إلا من صوت أو ريح: قال الطيبي: نفى جنس أسباب التوضي، واستثنى منه الصوت والريح، والنواقض كثيرة، ولعل ذلك في صورة مخصوصة يعني بحسب السائل، فالمراد نفى جنس الشك وإثبات اليقين، أي لا يتوضأ عن شك مع سبق ظن الطهارة إلا بيقين الصوت أو الرائحة. (المرقاة) قوله: يجد ريحاً: أي يجد رائحة ريح خرجت منه، وهذا مجاز عن تيقن السحدث؛ لأنهما سبب العلم بذلك، كذا قاله بعض علمائنا. قال ابن حجر: أي يحسن بخروجه وإن لم يشمه. قال في «شرح السنة»: معناه: حتى تيقن الحدث، قاله علي القاري في «المرقاة».

نفع قوت المغذي: [فقتلوا راعي رسول الله ﷺ -] اسمه يسار. [وسمر أعينهم]: كنصر أحمى مسامير، فكحلهم بها. [يكدم الأرض]: بضم وكسر لداله بعض ونحوه يكدم. [تحتل]: كنصر فقاها بخديدة محماة أو غيرها.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَعَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ الْعُلَمَاءِ أَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ إِلَّا مِنْ حَدِيثٍ يَسْمَعُ صَوْتًا أَوْ يَجِدُ رِيحًا. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: إِذَا شَكَّ فِي الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ اسْتِيقَانًا يَقْدِرُ أَنْ يَخْلِفَ عَلَيْهِ. وَقَالَ: إِذَا خَرَجَ مِنْ قُبُلِ الْمَرَأَةِ الرَّيْحُ وَجَبَ عَلَيْهَا الْوُضُوءُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَإِسْحَاقَ.

بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ: ٨١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى وَهَنَادٌ وَحُمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْمُحَارِبِيُّ -الْمَعْنَى وَاحِدٌ- قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ عَنْ أَبِي خَالِدٍ الدَّالَانِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَامَ وَهُوَ سَاجِدٌ، حَتَّى غَطَّ -أَوْ نَفَخَ- ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ قَدْ نِمْتَ؟ قَالَ: «إِنَّ الْوُضُوءَ لَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا؛ فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرَحَّتْ مَقَاصِلُهُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَأَبُو خَالِدٍ اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ٨٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَنَامُونَ، ثُمَّ يَقُومُونَ فَيُصَلُّونَ وَلَا يَقُوضُونَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَسَمِعْتُ صَالِحَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَأَلْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ عَمَّنْ نَامَ قَاعِدًا مُغْتَبِدًا، فَقَالَ: لَا وَضُوءَ عَلَيْهِ. قَالَ: وَقَدْ رَوَى حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَوْلُهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَبَا الْعَالِيَةِ، وَلَمْ يَرْفَعُهُ. وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ، فَرَأَى أَكْثَرُهُمْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ إِذَا نَامَ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا حَتَّى يَنَامَ مُضْطَجِعًا، وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا نَامَ حَتَّى غَلِبَ عَلَى عَقْلِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ، وَبِهِ يَقُولُ إِسْحَاقُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مَنْ نَامَ قَاعِدًا، فَرَأَى رُؤْيَا أَوْ زَالَتْ مَقْعَدَتُهُ لَوْسِنَ النَّوْمِ، فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ.

الوسن أول النوم

بَابُ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ: ٨٣- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَمْرٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «الْوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، وَلَوْ مِنْ ثَوْرٍ أَقْبَلَ». قَالَ: فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَلَتَنَوَضَّأُ مِنَ الدُّهْنِ؟ أَلَتَنَوَضَّأُ مِنَ الْحَمِيمِ؟ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: يَا ابْنَ أَخِي، إِذَا سَمِعْتَ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَلَا تَضْرِبْ لَهُ مَثَلًا. وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَبِي طَلْحَةَ وَأَبِي أَيُّوبَ وَأَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْوُضُوءَ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى تَرْكِ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ.

بَابُ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ: ٨٤- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَمْرٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَقِيلٍ سَمِعَ جَابِرًا

العرف الشاذي: قوله: باب الوضوء من النوم: أصل مذهبا أن النوم الذي فيه تمكن المقعد على الأرض لا ينقض الوضوء، وفي الذي فيه تحاكي المقعد عن الأرض ينقض، ثم فصل القدوري تبعا للطحاوي من صورة الاتكاء والاستلقاء والاضطجاع وغيرها. قال ابن الهمام: يجب التفصيل؛ فإن أهل الزمان أكلون. ثم في كتبنا أن النوم في الصلاة غير ناقض، وفي بعض الكتب قيد أن النوم في الصلاة غير مفسد لو كان على الهيئة المستنونة. وأما ما ذكر من التمكن أو التحاكي فهو في خارج الصلاة. حديث الباب أبغله بعض المحدثين مثل أبي داود، وصححه ابن جرير الطبري في «تذهيب الآثار». ووجه إعلالهم أن سؤال ابن عباس رضي الله عنه كان عن نومه عليه السلام، وكان حق الجواب قول: إن نوم الأنبياء ليس بناقض. وأقول: إن هذا لا يصلح وجها لإسقاط الحديث؛ فإنه عليه السلام اختار أحد وجوه الجواب، وأيضاً كان الأنسب جواباً لابن عباس رضي الله عنه ما ذكر في الحديث؛ فإن عدم نقض الوضوء بالنوم من خصائص الأنبياء عليهم السلام، فبالجملة الحديث قوي. قوله: باب الوضوء مما غيَّرت النار: قال الجمهور: إنه كان ثم نسخ، والآن قريب من الإجماع على أنه ليس بناقض، وروى مالك في موطئه عن الخلفاء الثلاثة عدم الوضوء. وقال بعض المتأخرين، مثل الشاه ولي الله رحمته الله في ترجمة «الموطأ»: إنه باق الآن، وإنه مستحب للحواص، ومستحب الخواص ليس وظيفة الفقهاء، وقال قائل: إن المراد منه تزكية النفس والتشبه بالملائكة. وكنت أزعج أن حديث الباب يفيد القصر؛ فإن المسند إليه معرف، والمسند مشتمل على معين القصر، فيشكل الأمر. وقال بعض المحشئين: إن القصر إضافي، أي الوضوء مما دخل مما غيَّرت النار، وفي حديث: «الوضوء مما خرج، والفطر مما دخل»، أخرجه في «مسند أبي حنيفة» و«مسند أبي يعلى»، وأعلى مسانيد أبي حنيفة «مسند أبي بكر بن المقرئ». إطلاخ: جمع أبو عروبة السحراي أحاديث أبي يوسف، وأكثر أسانيد أبي يوسف معروفة. وظني أن القصر إنما يكون في الجملة الاسمية أصالة، وأما إذا كانت معدولة عن الفعلية فلا قصر، وجملة حديث الباب معدولة عن الفعلية، والثريفة عليه بعض ألفاظ الحديث: «توضؤوا مما مست النار»، بصيغة الأمر، ولم أجد النقل في هذا من أرباب اللغة، ويرد على قصر جملة «الحمد لله» اتفاقاً مع كونها معدولة من الفعلية، فأقول: إن المعدولة لو كانت فيها شائبة الفعلية فلا قصر، وإلا ففيها قصر، وأيضاً «الحمد لله» لا يفيد القصر عند من يقول: إنها إنشائية، فإذن انحل الإشكال الذي عجز عنه الزنخشري من أن مقتضى الضابطة أن يكون جملة «السلام عليكم» ذات قصر، ولم يقل به أحد؛ فإن هذه معدولة عن الفعلية، وفيها شائبة الفعلية.

شاشية: قوله: الدالاني: [منسوب إلى دالان، بطن من الحمدان]. قوله: حتى غط: أي سمع غليطه، هو صوت يخرج مع نفس النائم. قوله: أو نفخ: شك من الراوني، أي نام من غير أن يسمع غليطه. قوله: الوضوء مما مست النار إلخ: كان هذا الحكم في أوائل الإسلام ثم نسخ. وقيل: المراد من الوضوء غسل القدم واليد، كما قال مجاهد: من غسل فاه فقد توضأ، فعلى هذا ليس بمنسوخ. (تقرير شاه عبد العزيز رحمته الله) اعلم أن ما مسته النار كالطعام المطبوخ والخبز لا وضوء منه بالإجماع، وسكت عن بعض الصحابة كابن عمر وأبي هريرة وزيد بن ثابت رضي الله عنهم إيجاب الوضوء منه. وإنما اختلاف الأئمة في أكل لحم الجزور، فقول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الجديد الراجع من مذهبه: إنه لا ينقض، وقال أحمد: ينقض، وهو القاسم المختار عند بعض أصحاب الشافعي. (شرح الموطأ لعلي رحمته الله) قوله: أقط: وهو لبن يخفف مستحجر، والثور قطعة منه، يريد غسل اليد والقدم، ومنهم من حمله على ظاهره. (تجمع البحار)

نفع قوت المغتذي: [غط: ينقط غيبه وشد طاء مثال قال «قب»: هو ترديد نفس بخلق حتى يكون له صوت، كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم - ينامون زاد «ن» حتى تحقق رؤسهم. [الوضوء مما مست النار]: مبتدأ وخبر أي ثابت، أو مستقر منه. [ولو من ثور أقط]: بمثابة كعب، قال «قب»: أو جملة بمجموعة من طعام، وقد أضيف لا قط، وبالنهاية: قطعة من أقط، هو لبن جامد مستحجر، أي يجب غسل يد وفم منه، ومنهم من حمله على ظاهره، فأوجب به وضوء صلاة له بقناع، ككتاب طبق.

عَنْ أَبِي سَفْيَانَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرٍ عنه قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، فَدَخَلَ عَلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَدَبَّحَتْ لَهُ شَاةً فَأَكَلَ، وَأَتَتْهُ بِقَنَاجٍ مِنْ رُطْبٍ فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ تَوَضَّأَ لِلظُّهْرِ وَصَلَّى، ثُمَّ انْصَرَفَ فَأَتَتْهُ بِعَلَالَةٍ مِنْ عَلَالَةِ الشَّاةِ فَأَكَلَ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ عنه وَلَا يَصِحُّ حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ عنه فِي هَذَا مِنْ قَبْلِ إِسْنَادِهِ، إِنَّمَا رَوَاهُ حُسَامُ بْنُ مِصْكٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَالصَّحِيحُ إِنَّمَا هُوَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَكَذَا رَوَاهُ الْحُفَاظُ، وَرَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَرَوَاهُ عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ وَعِكْرِمَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: «عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ عنه»، وَهَذَا أَصَحُّ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي رَافِعٍ وَأُمِّ الْحَكَمِ وَعَمْرٍو بْنُ أُمِّيَّةٍ وَأُمِّ عَامِرٍ وَسُوَيْدُ بْنُ الثُّعْمَانِ وَأُمِّ سَلَمَةَ عنه قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، مِثْلُ سَفْيَانَ وَابْنِ الْبَارِكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، رَأَوْا تَرْكَ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، وَهَذَا آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ نَاسِخٌ لِلْحَدِيثِ الْأَوَّلِ حَدِيثِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ.

بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ: ٨٥- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ عنه قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: «تَوَضَّؤُوا مِنْهَا». وَسُئِلَ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ، فَقَالَ: «لَا تَتَوَضَّؤُوا مِنْهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَأُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ عنه قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَدْ رَوَى الْحُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ عنه وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ عنه وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَرَوَى عُبَيْدَةُ الصَّبِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ ذِي الْعُرَّةِ عنه وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْحُجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، فَأَخْطَأَ فِيهِ، وَقَالَ: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ عنه». وَالصَّحِيحُ «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ عنه». قَالَ إِسْحَاقُ: أَصَحُّ مَا فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: حَدِيثُ الْبَرَاءِ وَحَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ عنه.
بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ: ٨٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُوةَ قَالَ:

العرف الشَّاذِي: قوله: فدبحت له شاة: واعلم أن لفظ الشاة والغنم عام يطلق على ذات الوبر والشعر، مذكرة كانت أو مؤنثة، وأنه بمنزلة كوسند في الفارسية، و«المغر» يطلق على المذكر والمؤنث من ذات الشعر، ولفظ الضأن يطلق على المذكر والمؤنث من ذات الوبر. والتاء في «الشاة» ونحوها ليست للتأنيث، وفي «الكشاف» و«المدارك» عن أبي حنيفة رحمته ما يدل على أن التاء للتأنيث في قصة غلة سليمان عليه، فتنبت الكتب فوجدت عن ابن السكيت والمبرد ما يوافق أبا حنيفة؛ فإن في «كامل المبرد» أن مثل الشاة والنملة إذا نسب إليه الفعل يراعى فيها المرد والواقعة باعتبار تذكير الفعل وتأنيثه. قوله: وهذا آخر الأمرين إلخ: هذا اللفظ مروى عن جابر بن عبد الله عنه فيكون مرفوعاً فعلاً، وزعم الناس أن هذا حكم كلي وضابطة، والحال أنها واقعة يوم، كما نبه عليه أبو داود. واعلم أن النسخ عند المتقدمين يطلق على تخصيص العام أو تقييد المطلق أو تفسير المجهول أيضاً، ونسخ المتأخرين ما هو مذكور في كتب الأصول، والنسخ عند أبي جعفر الطحاوي ثبوت أمر بعد ما نعلم غيره، وإن كان الأمران باقيتين على الحال ومحكمين، والأكثر عنه غافلون. قوله: باب الوضوء من لحوم الإبل: مذهب أحمد بن حنبل أن أكل لحم الإبل ناقض الوضوء، وقال أصحابه: ولو كان ثباً، وقالوا: إن حديث نقض الوضوء من لحم الإبل مستقل ليس بمندرج تحت حديث الوضوء مما مسّت النار ليلزم نسخه. وقال أحمد: صح الحديثان في المسألة، وأطلب ابن التيمية، وقال: لا عذر لخصومنا. وقال أهل المذاهب الثلاثة: إن المراد من الوضوء المضمضة، ولما كان في لحم الإبل دسومة خلاف الغنم، فرق الشارع بين الإبل والغنم. قال ابن تيمية: لم يثبت معنى الوضوء في عرف الحديث سوى وضوء الصلاة. أقول: إن للوضوء معاني في عرف الشرع، وقد يكون بمعنى المضمضة كما في «الترمذي» بسند ضعيف، وأخرجه أبو بشر الدرواني الحنفي في «كتاب الأسماء والكنى»، وفي «الكنز»: «إلا أن يكون لبن الإبل إذا شربتموه فتمضمضوا بالماء» الطبراني. وأيضاً عن أبي أمامة. والأقرب عندي قول: إنه مستحب للخواص. وذكر الشاه ولي الله في «حجة الله البالغة»: إن يعقوب عليه حرم لحم الإبل على نفسه نذراً حين ابتلى بمعرض عرق النساء، فتركه بنوه، ثم أنزل الله حرمة في التوراة، ثم أنزل الله حلتها في شريعتنا، فلعل الاستحباب الخصوصي لحرمة في التوراة، والله أعلم. قوله: عن ذي العرة: بالغين المعجمة والراء المهملة، قيل: إنه لقب البراء بن عازب عنه وقيل: اسمه يعيش. قوله: باب الوضوء من مس الذكر: مذهب مالك والشافعي وأحمد عنه نقض الوضوء بمس الذكر بكف اليد بدون حائل، وفي رواية عن مالك أن الوضوء من مس الذكر مستحب، ومذهب أبي حنيفة وسنن الثوري وبعض السلف عنه عدم الانتقاض به. وفي الباب حديثان قويان: أحدهما لنا، والثاني للحجازيين، وقلنا بأنه مستحب الخواص فلا رد علينا، وتصدى الحجازيون إلى إسقاط حديثنا، ولكنسه لا يمكن إسقاطه. وقال ابن الهمام: إن المراد من مس الذكر البول كناية، ولعل الاختلاف مبني على اختلاف أصول نواقض الوضوء،

حاشية: قوله: بقنّاج: هو الطبق الذي يوكل عليه. (النهاية) قوله: حسام بن ميسك: بكسر الميم وفتح المهملة بعدها كاف مثقلة، الأزدي أبو سهل البصري، ضعيف يكاد أن يترك، من السابعة. (تقريب التهذيب) قوله: توضعوا منها: عمل بظاهره أحمد بن حنبل؛ فإنه يوجب الوضوء من أكل لحوم الإبل، وعند غيره المراد من الوضوء غسل اليدين والقدم؛ لما في لحم الإبل من رائحة كريهة ودسومة غليظة بخلاف لحم الغنم، والحديث منسوخ، والله تعالى أعلم، كذا في «المراقبة» وغيره. قوله: والصحيح حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى إلخ: وذلك لأن حديث ابن أبي ليلى عن البراء متفعل، وعن أسيد منقطع؛ لأن ابن أبي ليلى لم يلق أسيد بن حضير، ولأن الأعمش الراوي عن عبد الله بن عبد الله أوثق وأحفظ من الحجاج بن أرتاة. (التقريب)

نفع قوت المعتدي: [بعلالة]: يعين فلا حين، كغرامة البقية من كل شيء. [عن البراء بن عازب] قال: مثل رسول الله ﷺ - عن لحوم الإبل، فقال: توضعوا منها: قال «قُب»: هذا صحيح ظاهر مشهور، وليس يقوي عند ترك الوضوء منه آه. قال «حط»: واختاره من أصحابنا ابن خزيمة والبيهقي، وهو قول قدم للشافعي، ولو بشرح المذهب، وهو القوي والصحيح من حيث الدليل، قال: واعتقد رجحانه. [عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ذي العرة]: قال «حج»: بالتحريك: قيل أن العرة لقب البراء بن عازب والصحيح أنه غيره، وأن اسمه يعيش.

أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ ع أَنَّ النَّبِيَّ ص قَالَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلَا يَصِلْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ وَأَبِي أَيُّوبَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَرْوَى ابْنَةُ أَنَسٍ وَعَائِشَةُ وَجَابِرٌ وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ع قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. هَكَذَا رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِثْلَ هَذَا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بُسْرَةَ ع. وَرَوَى أَبُو أَسَامَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَرْوَانَ، عَنْ بُسْرَةَ ع. عَنِ النَّبِيِّ ص، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو أَسَامَةَ بِهِذَا. وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو الرَّنَادِ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ بُسْرَةَ ع. عَنِ النَّبِيِّ ص، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الرَّنَادِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ بُسْرَةَ ع. عَنِ النَّبِيِّ ص نَحْوَهُ. وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ص وَالتَّابِعِينَ، وَبِهِ يَقُولُ الْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. قَالَ مُحَمَّدٌ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ بُسْرَةَ ع. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: حَدِيثُ أُمِّ حَبِيبَةَ ع فِي هَذَا الْبَابِ أَصَحُّ، وَهُوَ حَدِيثُ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عَنبَسَةَ بِنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ ع. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَمْ يَسْمَعْ مَكْحُولٌ مِنْ عَنبَسَةَ بِنِ أَبِي سُفْيَانَ. وَرَوَى مَكْحُولٌ عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَنبَسَةَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَكَأَنَّهُ لَمْ يَرِ هَذَا الْحَدِيثَ صَحِيحًا.

بَابُ تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ: ٨٧- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا مَلَاذِمُ بْنُ عَمْرِو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ بْنِ عَلِيٍّ الْحَنْفِيِّ، عَنْ أَبِيهِ ع عَنِ النَّبِيِّ ص قَالَ: «وَهَلْ هُوَ إِلَّا مُضْغَةٌ مِنْهُ - أَوْ - بَضْعَةٌ مِنْهُ؟» وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ع. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ص وَبَعْضُ التَّابِعِينَ أَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا الْوُضُوءَ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَابْنِ الْمُبَارَكِ. وَهَذَا الْحَدِيثُ أَحْسَنُ شَيْءٍ رَوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ، عَنْ أَبِيهِ ع. وَقَدْ تَدَعَلَمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ وَأَيُّوبَ بْنِ عُتْبَةَ، وَحَدِيثُ مَلَاذِمُ بْنُ عَمْرِو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرِ أَصَحُّ وَأَحْسَنُ.

بَابُ تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنَ الْقُبْلَةِ: ٨٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ وَأَبُو عَسَاٍرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ع: أَنَّ النَّبِيَّ ص قَبَّلَ بَعْضَ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى السَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. قَالَ: قُلْتُ: مَنْ هِيَ إِلَّا أَنْتِ؟ فَصَحَّحْتُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ص وَالتَّابِعِينَ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ، قَالُوا: لَيْسَ فِي الْقُبْلَةِ وَضُوءٌ. وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: فِي الْقُبْلَةِ وَضُوءٌ. وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ص وَالتَّابِعِينَ. وَإِنَّمَا تَرَكَ أَصْحَابُنَا حَدِيثَ عَائِشَةَ ع عَنِ النَّبِيِّ ص فِي هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ عِنْدَهُمْ لِحَالِ الْإِسْنَادِ. قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ الْعَطَّارَ الْبَصْرِيَّ يَذْكُرُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ: ضَعَّفَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ

العرف الشاذي: ... قال الحجازيون: إن لنواقض الوضوء أصليين: الإتيان من العائط، ونقحوا مناطه بأن المراد الخارج من السبيلين، والأصل الثاني: لمس النساء، ومن لواحقه مس الذكر؛ لمسحة الحديث، وفي كليهما شهرة، وعند أبي حنيفة أصل واحد: وهو الإتيان من العائط، وتقيح مناطه خروج نجس من البدن، والمراد من ﴿لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ الجماع، فرجع إلى الأصل الأول. وأقول: إن أبا حنيفة أيضًا يقول بالأصليين، والمراد من ﴿لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ ما يعم الجماع ومس المرأة، وهو المباشرة الفاحشة، فلم يدخل تحت الإتيان من العائط، وفي كتابهما أي: أحدث الأصغر والأكبر - تيمم على صفة واحدة. وقال صاحب «المداية»: إن في المباشرة الفاحشة مظنة الخروج، فغرضه إدخاله تحت الأصل الأول. وقال الشيخ ابن الهمام: إن عبرة المظنة فيما لا يكون فيه المنتهى، فرجع قول محمد بن الحسن ع بأن النقص من المباشرة إذا خرج شيء وإلا فلا. وأقول: الترجيح لما قال الشيخان، أي الناقض المباشرة الفاحشة، خرج شيء أو لم يخرج، وأما داخلة في آية: ﴿لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾. قوله: أبو زرعة: الرازي، شيخ مسلم صاحب «الصحیح» ومعاصر البخاري، صاحب المناقب الكثيرة، غير أبي زرعة العراقي؛ فإنه متأخر عنه. قوله: حدثنا إلخ: هذا الحديث حديث العراقيين، والمذهب مرت. قوله: محمد بن جابر وأيوب بن عتبة: هذان راويا الحديث في الطرق الأخرى. نقل الطحاوي عن علي بن المديني أن حديث قيس أقوى من حديث بُسْرَةَ. وذكر القاضي أبو بكر بن العربي في «شرح الترمذي» بسنده: أنه اتفق بين ابن المديني وابن معين عند أحمد بن حنبل في موسم الحج، فتكلما في مسألة الباب، فروى ابن المديني حديث ملازم، وروى ابن معين حديث بُسْرَةَ. فقال أحمد: كلا الحديثين صحيحان، فتوجه إلى الآثار، فروى ابن معين أثر ابن عمر ع، وروى ابن المديني أثر ابن مسعود ع، فقال أحمد: الترجيح لأثر ابن مسعود ع. قوله: باب ترك الوضوء من القبلة: مذهب مالك والشافعي وأحمد أن مس المرأة غير المحرمة بدون سائل ناقض وضوء اللامس، وفي نقض وضوء المنعوس وجهان للشوافع. قوله: يحيى بن سعيد: حنفي مذهبًا كما في «تاريخ ابن خلكان»، وهو أول من صنف في الجرح والتعديل كما ذكر الذهبي في «الميزان»، إلا أن تقليد السلف كان التقليد في الاجتهادات التي لم يثبت فيها المرفوع والموقوف لا كتقليدنا، وهذا ظني.

حاشية: قوله: بسرة: [هي جدة لعبد الملك بن مروان من جانب الأم]. قوله: من مس ذكره إلخ: سيجيء معارضه حديث ملازم عن طلق ع، ونقل عن الخطابي أنه قال: إن أحمد بن حنبل وابن معين تذاكرا وتكلما في الأخبار التي رويت في هذا الباب، وكان عاقبة أمرهما أن اتفقا على سقوط الاحتجاج بحديثي طلق وبُسْرَةَ، أي لأنهما تعارضا فتساقطا. وقال المظهر: على تقدير تعارضهما نعود إلى أقوال الصحابة، قال علي وابن مسعود وأبو الدرداء وحذيفة وعمار ع، إن المس لا يبطل، وبه أخذ أبو حنيفة ع. وقال عمر وابنه وابن عباس وسعد بن أبي وقاص وأبو هريرة وعائشة ع بالبطلان، وبه أخذ الشافعي، كذا في «المراقبة». قوله: أصبح وأحسن: قال ابن الهمام: فهذا حديث صحيح معارض لحديث بسرة بنت صفوان، وكلا الحديثين لم يسلم من الطعن، والحق أنهما لا يتنزلان عن درجة الحسن، لكن يترجح حديث طلق بأن حديث الرجال أقوى؛ لأنهم أحفظ للعلم وأضبط، ولهذا جعلت شهادة امرأتين بمنزلة شهادة رجل، وقد أسند الطحاوي إلى ابن المديني أنه قال: حديث ملازم بن عمرو أحسن من حديث بسرة. وعن عمرو بن علي الفلاس أنه قال: حديث طلق عندنا أثبت من حديث بسرة بنت صفوان. وفي «معاني الآثار» للطحاوي: فإن كان هذا الباب يؤخذ من طريق الإسناد والاستقامة فحديث ملازم هذا أحسن إسنادًا، وإن كان يؤخذ من طريق النظر فلنا رأيناهم لا يختلفون في أن من مس ذكره يظهر كفه أو بذراعه لم يجب في ذلك وضوء، فالتنظر أن يكون مسه إياه بيطن كفه كذلك. قوله: ليس في القبلة وضوء: قال ابن الهمام: روى البزار في مسنده بإسناد حسن عن عائشة ع، أنه ع كان يقبل بعض نساءه فلا يتوضأ.

الْقَطَّانُ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَ: هُوَ شَبَهُ لَا شَيْءَ. قَالَ: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يُضَعِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَ: حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُرْوَةَ. ٨٩ وَقَدْ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ عليها السلام: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَّلَهَا وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. وَهَذَا لَا يَصِحُّ أَيْضًا، وَلَا نَعْرِفُ لِإِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ سَمَاعًا مِنْ عَائِشَةَ عليها السلام. وَلَيْسَ يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ.

بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ الْقِيءِ وَالرَّعَافِ: ٩٠ حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ أَبِي السَّفَرِ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَعْنَشِ بْنِ الْوَلِيدِ الْمَخْزُومِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ عليه السلام: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاءَ فَتَوَضَّأَ. فَلَقِيتُ ثُوبَانَ عليه السلام فِي مَسْجِدِ دِمَشْقٍ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: صَدَقَ، أَنَا صَبَبْتُ لَهُ وَضُوءَهُ. وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: «مَعْدَانُ بْنُ طَلْحَةَ». قَالَ أَبُو عَيْسَى: «إِنَّ أَبِي طَلْحَةَ» أَصَحُّ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: وَقَدْ رَأَى غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ مِنَ التَّابِعِينَ الْوُضُوءَ مِنَ الْقِيءِ وَالرَّعَافِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَخْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَيْسَ فِي الْقِيءِ وَالرَّعَافِ وَضُوءٌ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ. وَقَدْ جَوَّدَ حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ هَذَا الْحَدِيثَ، وَحَدِيثُ حُسَيْنٍ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ. وَرَوَى مَعْمَرٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ فَأَخْطَأَ فِيهِ، فَقَالَ: «عَنْ يَعْنَشِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ عليه السلام»، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْأَوْزَاعِيَّ، وَقَالَ: «عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ»، وَإِنَّمَا هُوَ مَعْدَانُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ.

بَابُ الْوُضُوءِ بِالنَّبِيدِ: ٩١ حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي فَرَّازَةَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عليه السلام: قَالَ: سَأَلَنِي النَّبِيُّ ﷺ: «مَا فِي إِذَاوَتِكَ؟» فَقُلْتُ: نَبِيدٌ. فَقَالَ: «تَمَرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ». قَالَ: فَتَوَضَّأَ مِنْهُ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَأَبُو زَيْدٍ رَجُلٌ مَجْهُولٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، لَا نَعْرِفُ لَهُ رِوَايَةً غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْوُضُوءَ بِالنَّبِيدِ، مِنْهُمْ سُفْيَانُ وَغَيْرُهُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يُتَوَضَّأُ بِالنَّبِيدِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَخْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ ابْتُلِيَ رَجُلٌ بِهَذَا فَتَوَضَّأَ بِالنَّبِيدِ وَيَتِيمَمُ أَحَبُّ إِلَيَّ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: وَقَوْلُ مَنْ يَقُولُ: «لَا يُتَوَضَّأُ بِالنَّبِيدِ»
أي الجمع بينهما

العرف الشاذي: قوله: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع عن عروة بن الزبير، وسمع عن عروة المزني، وعروة المزني لم يسمع عن عائشة عليها السلام، وتكلم أبو داود ولعل رجحانه إلى سماع حبيب عن ابن الزبير؛ فإنه قال: روى حبيب عن ابن الزبير حديثاً صحيحاً، ولكنه لم يخرج أبو داود، وأخرج الترمذي ذلك الحديث الصحيح، ولكنه ضعفه في كتاب الدعوات، وظني أن للحبيب سماعاً عن ابن الزبير فارتفع الإيرادان، وفي «مسند أحمد» و«ابن ماجه» بسند صحيح تصريح عروة بن الزبير عليه السلام، وأجمعه أبو داود وروى عن عروة. أقول: عندي حديثان صحيحان لنا في عدم نقض الوضوء بمس الذكر، ولا أقل من كونهما حسنين لهما. وأقول أيضاً: إن قول: «إن هي إلا أنت» أيضاً قرينة أنه عروة بن الزبير. ذكر السيوطي بالبسط والتفصيل أن إكثاره عليه السلام الأنكحة لم يكن لحظ النفس، بل لتعليم دين السوان، كما ذكر أن عائشة عليها السلام حصل عنها نصف الدين أو ثلثا الدين، ولم ينكح النبي الكريم عليه السلام إلى ثلاث ومهين سنة إلا خديجة عليها السلام، فإنه نكحها وهو ابن خمسة وعشرين، ونكاحه إياها أيضاً كان بإصرار أبي طالب كما في كتب السير. قوله: باب الوضوء من القيء والرعاف: القيء ملاء الفم ناقض الوضوء عند أبي حنيفة خلافاً للثلاثة، وعن أحمد: إذا كان الرعاف كثيراً فناقض الوضوء، وبغيدنا ما روى الترمذي عن أحمد: أن القيء والرعاف ناقض الوضوء، وحديث الباب لنا، وتعرض الحجازيون إلى إسقاطه، وأجاب الشافعي عليه السلام بأن المراد من الوضوء المضغضة وغسل الوجه، نقل العيني في «شرح الهداية» عن الخطابي: أن أكثر أهل العلم إلى أن الدم السائل الكثير ناقض الوضوء. ولنا حديث آخر رواه صاحب «الهداية»: «الوضوء من كل دم سائل»، وأخرجه الزيلعي من «كامل ابن عدي»، وفي التخرين سهو الكاتب؛ فإنه كتب «محمد بن سليمان» بدل «عمر بن سليمان»، ومحمد غير معروف وعمر معروف، وأكثر أسانيد التخرين مملوءة من سهو الكاتب، ولم يحكم الزيلعي على حديث: «الوضوء من كل دم سائل» بشيء، والحديث عندي قوي إلا أن في سننه أحمد بن الفرج، وأخرج عنه أبو نوانة في صحيحه، وقد اشترط أن يخرج الصحاح في صحيحه، وحديث الباب لم يحكم عليه المصنف بشيء، وصححه ابن مندة الأصبهاني، وللشوافع وموافقيهم ما أخرجه أبو داود موصولاً والبحاري معلقاً، وسياقي جوابه في «صحيح البخاري». قوله: باب الوضوء بالنبيذ: ما حلا وفيه حموضة، والقيح: ما حلا ولم يشتد شيئاً. إذا أسكر النبيذ لا يجوز الوضوء به عند أحد، وإذا لم يصير حلواً فليجوز إجماعاً، وإذا حلا ولم يسكر فمختلف فيه. لا يجوز عند الحجازيين، وعن أبي حنيفة روايات: في رواية: الجمع بين الوضوء والتيمم، وأيهما قدم جاز، وفي رواية: يتوضأ ولا يتيمم، وفي رواية: العكس. والثالثة حزم بما قاضي خان، واعتمد عليها صاحب «البحر»، واختارها الطحاوي، وربما ينقل رجوع الإمام إليها، فلم يبق المحل لأن يطعن فيه ويبحث، ولكني أذكر نبذة شيء، واتفق أئمة الحديث على تضعيف الحديث، وأبو زيد مجهول الحال لا مجهول العين، فإنه روى عنه التلميذان: أبو فزارة راشد بن كيسان وأبو روق عطية بن الحارث، فصار معلوم العين بضابطة الحديثين. قوله: قال أبو عيسى الخ: قوله هذا دال على أن الزيادة على القاطع بخير الواحد غير جائز، وهو يخالف الشوافع. تعرض الشوافع إلى إنكار كون ابن مسعود رضي الله عنه في ليلة الجن، وقد أثبتته بما روى الترمذي، وأجبت عما يتمسك الشوافع بقول عبد الله عليه السلام تفصيلاً، وأخرج الزيلعي طرق حديث الباب، منها ما في «مسند أحمد»، وفي سننه علي بن زيد بن جدعان، وأخرج عنه مسلم مقروناً مع الغير، والمقرون مع الغير قد يكون ملتبساً، ومع هذا علي بن زيد صدوق اتفاقاً، إلا أنه سيء الحفظ، ...

حاشية: قوله: والرعاف: بضم الراء، الدم الذي يخرج من الأنف، وأيضاً الدم بعينه، كذا في «القاموس». (علي القاري) قوله: ليس في القيء والرعاف وضوء. قال الشيخ عبد الحق: وتمسكوا بما روى الحاكم مسنداً والبحاري معلقاً عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ كان في غزوة ذات الرقاع، فرمى رجل منهم فنزفه الدم، فركع وسجد ومضى في صلاته. والجواب: إنما ينتهض حجة إن ثبت اطلاع النبي ﷺ على صلاة ذلك الرجل، وقال الخطابي: ولست أدري كيف يصح الاستدلال به؟ والدم إذا سال أصاب بدنه، وربما أصاب ثيابه، ومع إصابة شيء من ذلك لا يصح صلاته، إلا أن يقال: إن الدم كان يجري من الجرح على سبيل الدفق، حتى لم يقبض شيئاً من ظاهر بدنه، ولئن كان كذلك فهو أمر عجب، كذا ذكره الشمني. ولنا ما رواه ابن ماجه عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أصابه قيء أو رُعاف أو قَلَس أو مَذْي فليتنصرف وليتوضأ، ثم ليبن على صلاته ما لم يتكلم». ونقل من الشافعي أنه قال: بتقدير الصحة يعمل على غسل الدم لا وضوء الصلاة، ودفع بأنه غير صحيح، وإلا لبطلت الصلاة، فلم يجز البناء، والكلام في هذا المقام طويل ذكره الشيخ ابن الهمام. قوله: باب الوضوء بالنبيذ: قال علي القاري: وفي «خزانة الأكمال» قال: التوضؤ بنبيذ التمر جائز من بين الأشربة عند عدم الماء، ويتيمم معه عند أبي حنيفة، وبه أخذ محمد، وفي رواية عنه: يتوضأ ولا يتيمم، وفي رواية: يتيمم ولا يتوضأ، وبه أخذ أبو يوسف، وروى نوح الجامع أن أبا حنيفة رجع إلى هذا القول، ثم قال في «الخزانة»: قال مشايخنا: إنما اختلفت الأجوبة لاختلاف السائل، سئل مرة إن كان الماء غالباً؟ قال: يتوضأ، وسئل مرة: إن كانت الحلاوة غالباً؟ قال: يتيمم ولا يتوضأ، وسئل مرة إذا لم يدر أيهما الغالب؟ قال: يجمع بينهما، وهكذا في «الفتح».

أَقْرَبُ إِلَى الْكِتَابِ وَأَشْبَهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾.

بَابُ الْمَضْمَضَةِ مِنَ اللَّبَنِ: ٩٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا قَدَعًا بِمَاءٍ فَمَضْمَضَ، وَقَالَ: «إِنَّ لَهُ دَسَمًا». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنهما. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمَضْمَضَةَ مِنَ اللَّبَنِ، وَهَذَا عِنْدَنَا عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ. وَلَمْ يَرِ بَعْضُهُمُ الْمَضْمَضَةَ مِنَ اللَّبَنِ.

بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ رَدِّ السَّلَامِ غَيْرَ مُتَوَضِّعٍ: ٩٣- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَحُمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الصَّحَّاحِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَإِنَّمَا يُكْرَهُ هَذَا عِنْدَنَا إِذَا كَانَ عَلَى الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ، وَقَدْ فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ذَلِكَ. وَهَذَا أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ. وَفِي الْبَابِ عَنِ الْمُهَاجِرِ بْنِ قُنْفُذٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ وَعَلْقَمَةَ بْنِ الْقَعْوَاءِ وَجَابِرٍ وَابْنِ بَرَاءٍ رضي الله عنهم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي سُورَةِ الْكُلْبِ: ٩٤- حَدَّثَنَا سَوَّارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُغْسَلُ الْإِنَاءُ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكُلْبُ سَبْعَ مَرَّاتٍ،.....

العرف الشذبي: ... وقد يحسن رواية مثل هذا، وقال ابن دقيق العيد: إنه أحسن من حديث أبي زيد، ولم أجد أحدًا من الحفاظ والمحدثين يصحح حديثًا من أحاديث الوضوء بالنيذ. وعندي رواية أخرجهما الزيلعي ولم يحكم عليها بشيء، وأخرج الزيلعي عن الدارقطني، وفي كليهما سهر الكاتب، فبعد التصحيح يصير السند قويًا، وصورة الغلط أنه كتب هاشم بن خالد، والحال أنه هشام بن خالد من رواة أبي داود، وأيضًا في آخر السند عن ابن غيلان، وقال الدارقطني: إنه مجهول، ونقله الزيلعي كذلك. وقد أخرج الزيلعي صراحة عن عمرو بن غيلان بعد عدة أوراق، وفي «إصابة ابن حجر»: إن عمرو بن غيلان صحابي صغير، وفي بعض طرقه: «عن عبد الله بن عمرو بن غيلان»، وهو من رجال ابن ماجه، وفي الكتب أنه كان مع معاوية ومن تخاميه، ولم يذكر أنه ثقة أو ضعيف، إلا أنه لما مر في «السنن الكبرى» على مسألة المسح على الرجلين، فروى من العلماء من السلف غسل الرجلين وعدة في العلماء، فثبت كونه من العلماء، ولكن الصواب أنه عمرو بن غيلان، فصح الحديث ولا أقل من الحسن لذاته. وأما قول: إنه يلزم الزيادة على القاطع بخبر الواحد بقول الوضوء بالنيذ، فالجواب: أنه وإن كان الماء المنبذ ماءً مقيدًا في بادئ النظر، إلا أن العرب يستعملون النيذ موضع الماء المطلق، وفي «شرح البخاري» لشمس الدين الكرماني و«بلوغ الأرب»: أن هذا كان طريق جعل الماء المالح حلواً في العرب، فلم يكن على طريق التفكه، بل يكون مثل الماء المحلول بالثلج المستعمل في زماننا؛ فإنه لا يقول أحد بأنه ماء مقيد، وروي عن علي وعكرمة وابن عباس رضي الله عنهم الوضوء بالنيذ، وكذلك عن الأوزاعي، ومروان تيمية في «منهاج السنة» على هذه المسألة، ولم يأت بما احتجعت بما في «التخريج» و«الدارقطني» الذي ذكرته، والله أعلم. قوله: باب المضمضة من اللبن: قد نص الشارع بالعلّة بأن له دسماً، فتراعى العلّة في المواضع والمواقع، والحديث عندي أنه من آداب الطعام، وما في «مدونة مالك» يدل على أنه من آداب الصلاة. قوله: باب في كراهية رد السلام إلخ: في كتب الأحاف وغيرهم لا يسلم على من يبول، ولو سلم عليه لا يجب عليه الرد، وكذلك لا يسلم على بعض الرجال، ولو سلم عليهم لا يجب الرد عليهم مثل القارئ وغيره، وأما حال أخذ الحجارة لجف القملرات، كما هو معمول أهل زماننا، فلم يثبت فيه من المتقدمين، وقال مولانا محمد مطهر -باني المدرسة مظاهر العلوم الواقعة بسهارةنور- بترك الجواب إذ ذاك، ومولانا رشيد أحمد الكنگوهي -قدس سره- برد السلام، وأما الحديث فإنه رضي الله عنه رد السلام بعد التيمم أو التوضي كما ثبت بسند قوي، فالخاصل أنه لا يرد قبل الوضوء، ولو خاف ذهاب من سلم، يرده قبل التيمم أو الوضوء. قوله: وهو يبول إلخ: في «الصحيحين»: «أنه رضي الله عنه كان يأتي من ناحية بئر الجمل، فلقبه أبو الجهم بن حارث بن الضمة فسلم على النبي الكريم رضي الله عنه إلخ» فيدل على أنه رضي الله عنه كان قد فرغ من البول، وأخرجه في «معاني الآثار» أيضاً، فليطلب أن واقعة الباب وواقعة «الصحيحين» متحدة أو واقعتان، فلو كانتا واحدة فيطلب التوفيق بين الحديثين بأن وقع في حديث أبي الجهم تقدم وتأخير في سرد القصة، فذكر إتيانه رضي الله عنه مقدماً وهو موخر عن سلامه. وأعلم أن في «مسلم» لفظ «أبي جهنم»، وفي البخاري «أبي الجهم» مصغراً، ورجح الحفاظ لفظ البخاري، وواقعة أخرى لمهاجر بن قنفذ في «أبي داود» و«معاني الآثار» أنه سلم على النبي الكريم رضي الله عنه وهو يتوضأ، ومرد عليه إلا بعد الفراغ عن الوضوء، وقال: «كرهت أن أذكر الله إلا على طهر»، فحولت المسألة إلى الوضوء للأذكار. ففي أذان «الهداية»: يستحب الوضوء لكل من الأذكار، ولا يقول رضي الله عنه. بوجوب الوضوء للأذكار، واحتج الطحاوي بحديث: «إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر» على أن التسمية ليست بواجبة في ابتداء الوضوء، وقال صاحب «البحر»: إن قول الطحاوي يرفع الاستحباب أيضاً، مع أنا أيضاً لا ننكر الاستحباب. أقول: إن صاحب «البحر» غفل عما في موضع آخر للطحاوي، فإنه قال في باب آخر: إنه كان في زمان لا تجوز الأذكار فيه إلا بالتوضي ثم نسخ، وأتى على هذا برواية ضعيفة السند، ووافقه ابن الجوزي كما في «شرح المواهب». ولي إشكال آخر، وهو أنه سيأتي في «الترمذي» عن علي رضي الله عنه: «أنه خرج من الخلاه ثم شرع في تلاوة القرآن، فقيل له، فقال: كان النبي صلى الله عليه وآله يذكر الله على كل أحيانه»، أي لم يكن ممنوعاً من الذكر إلا القرآن كما سيأتي في «الترمذي»، فعارض بينه وبين حديث: «إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر». فلو قيل فيه كما قال الطحاوي من النسخ فلا تدافع، وإلا فيفصل بالكراهة قبل الاستنجاء لا بعده أو غيره، والله أعلم، ولكني لم أجد النقل على هذا. قوله: الشفواء: التصحيح: الغفواء، هذه الرواية التي أخرجهما الطحاوي بأن وجوب الوضوء للأذكار كان ثم نسخ، وفي سنده جابر وهو ضعيف. قوله: باب ما جاء في سور الكلب: قال الشافعي وأحمد: إن الإناء الذي ونع فيه الكلب يغسل سبع مرات، وفي رواية عن أحمد: ثمان مرات، ويستحب الترتيب عند أهل المذهبين، ويكفي للترتيب كدرة الماء، ولا يجب ذلك، وفي وجه للشافعية أن الترتيب مرة سابعة يعد منزلة المرة الثامنة، ومذهب مالك بن أنس رضي الله عنه: أن سور الكلب طاهر مثل سور المرأة عند الأحناف، ولهم فيه أقوال آخر. وقال مالك: لو كان في الإناء طعام يؤكل يغسل الإناء سبع مرات؛ فإن الطعام ذو قيمة، ولو كان فيه الماء يصب. ويرد عليه أنه لو لم يكن سورة نجساً فكيف يأمر الشارع بالغسل سبع مرات، ولم يكف بالمرة الواحدة؟ وفي «مدونة مالك بن أنس»: سأل ابن القاسم مالكا أنه لما كان سور الكلب طاهراً كيف يأمر الشارع بالتنسيق؟ قال مالك: لا أعلم وجهه، وأما أتباع مالك فقال البعض: إن المراد من التنسيق تركية النفس. وقال بعضهم: إن في سور الكلب سمية، فأمرنا بالغسل لا لكون سورة غير طاهر، ولكن الأقرب إلى الذوق أن الغسل بسبب النجاسة، ثم نقول بالغسل ثلاثاً، ويقول الشوافع بالغسل سبعاً. وجواب الحديث من جانبنا أن التنسيق مستحب عندنا، كما صرح به فخر الدين الزيلعي الفقيه شارح «الكنز»، ثم وجدته مروياً عن أبي حنيفة في «تحرير ابن الهمام» عن البربري عن أبي حنيفة. فإن أبا هريرة راوي الحديث أفنى بالغسل ثلاثاً كما في «الطحاوي»: عن عطاء عن أبي هريرة بسند قوي بإقرار ابن دقيق العيد، وفي القول الآخر لأبي هريرة التنسيق، فقال الحفاظ: المأخوذ من الفتونين ما يوافق المرفوع. ونقول: لو كان الواجب التنسيق كيف اكتفى أبو هريرة بالتنظيف؟ فالتنظيف واجب والتنسيق مستحب، وفنوى التثنية مرفوعة في «كامل ابن عدي» عن الكرابيسي، وهو حسين بن علي تلميذ الشافعي، فقال ابن عدي: إن الكرابيسي حافظ فيه. وأقول: إن الكرابيسي حافظ وإمام إلا أن أحمد بن حنبل كان غير راض عنه؛ لإخلاص رقبته بالكلمة المؤولة في واقعة خلق القرآن، ولا شيء سوى هذا سبب الكلام فيه، ومثل هذه الكلمة المؤولة ثابتة عن الشافعي رضي الله عنه في واقعة خلق القرآن، فالحديث حسن أو صحيح. قوله: محمد بن سيرين: قال العصام: إن سيرين غير منصرف؛ فإن فيه علمية وتأنياً معنوياً؛ فإنه اسم امرأة. أقول: قد سها العصام؛ فإنه اسم رجل كما في كتاب المكتبة في «البخاري»، فعدم انصرافه على ما قال الأخفش من أن الواء والنون بمنزلة الألف والنون.

حاشية: قوله: إن له دسماً: [يفتحين، ما يظهر على اللبن من الدهن. (مجمع البحار)] قوله: إذا ولغ: أي شرب منه بلسانه، من ولغ يُلغ بفتح لامهما، وحكي بكسر لامهما، وفيه حجة للجمهور والشافعي في نجاسة الكلب، ولمالك أربعة أقوال: طهارته، ونجاسته، وطهارة سور المأذون في اتخاذه، دون غيره، والفرق بين البسوي والحضري، والغسل سبباً مذهب الثلاثة خلافاً لأبي حنيفة، وإذا في أحد أقوال مالك تعبد، كذا في «مجمع البحار». وفي «شرح السنة»: مذهب أكثر المحدثين أنه إذا ولغ في ماء أو مائع يغسل سبع مرات، إحداهن مدركة بالتراب، وهو مذهب الشافعي، وعند أبي حنيفة رضي الله عنه يغسل من ولوغه ثلاثاً بلا تغفر كسائر النجاسات. قال ابن الهمام: روى الدارقطني عن الأعرج عن أبي هريرة عنه رضي الله عنه في كلب، بلغ في الإناء: «يغسل ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً»،

أَوْلَاهُنَّ أَوْ أُخْرَاهُنَّ بِالْثَّرَابِ، وَإِذَا وَلَعْتَ فِيهِ الْهَرَّةُ غُسِلَ مَرَّةً. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ: «إِذَا وَلَعْتَ فِيهِ الْهَرَّةُ غُسِلَ مَرَّةً». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ رضي الله عنه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي سُورِ الْهَرَّةِ: ٩٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ مُحَمَّدَةَ ابْنَةِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ كَبْشَةَ ابْنَةِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه - وَكَانَتْ عِنْدَ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه - أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا. قَالَتْ: فَسَكَبْتُ لَهُ وَضُوءًا. قَالَتْ: فَجَاءَتْ هَرَّةٌ تَشْرَبُ، فَأَصْعَى لَهَا الْإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ. قَالَتْ كَبْشَةُ رضي الله عنه: فَرَأَيْتُ أَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَتَعْجَبِينَ يَا ابْنَةَ أَخِي؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّهَا لَيَسْتَبْنَجِسُ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ أَوْ الطَّوَافَاتِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، مِثْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، لَمْ يَرَوْا بِسُورِ الْهَرَّةِ بَأْسًا. وَهَذَا أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ. وَقَدْ جَوَّدَ مَالِكُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، وَلَمْ يَأْتِ بِهِ أَحَدٌ أَتَمَّ مِنْ مَالِكٍ.

بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ٩٦- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: بَالَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه ثُمَّ تَرَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، فَقِيلَ لَهُ: أَتَفْعَلُ هَذَا؟ قَالَ: وَمَا يَمْنَعُنِي وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ؟ قَالَ: وَكَانَ يُعْجِبُهُمْ حَدِيثُ جَرِيرٍ رضي الله عنه؛ لِأَنَّ إِسْلَامَهُ كَانَ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَحَدِيفَةَ وَالْمُغِيرَةَ وَبِلَالٍ وَسَعْدٍ وَأَبِي أَيُّوبَ وَسَلْمَانَ وَبُرَيْدَةَ وَعَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ وَأَنَسَ وَسَهْلَ بْنَ سَعْدٍ وَيَعْلَى بْنُ مَرَّةَ وَعُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ وَأَسَامَةَ بْنَ شَرِيكٍ وَأَبِي أُمَامَةَ وَجَابِرَ وَأَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جَرِيرٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٩٧- وَيُرْوَى عَنْ شَهْرِ بْنِ سَوَّاسٍ قَالَ: رَأَيْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، فَقُلْتُ لَهُ فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، فَقُلْتُ لَهُ: أَقْبَلَ الْمَائِدَةَ أَوْ بَعْدَ الْمَائِدَةِ؟

العرف الشاذي: قوله: وإذا ولعت فيه الهرة: ظاهر الحديث أن هذا القول مرفوع، وقال الدارقطني: إنه موقوف على أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه البعض موقوفًا، وبعض الرواية شبهه بالمرفوع. ونسب إلى الطحاوي أنه قال بكراهة سور الهرة تحريمًا، وقال الكرخي بالكراهة تنزيهًا، وقال صاحب «البحر»: ولكن المتبادر من «الجامع الصغير» الكراهة تحريمًا؛ فإنه أطلق الكراهة، والمطلق يكون مكروهًا تحريمًا. أقول: قد صرح بمحمد في «الموطأ» و«كتاب الآثار» و«المبسوط» بالكراهة تنزيهًا، وهو المشهور في الكتب، ثم الكراهة إما لنجاسة لحمها، وإما لعدم توقيها من النجاسات، واختار ابن الهمام الثاني. قوله: باب ما جاء في سور الهرة: قال ابن مندة الأصبهاني: إن حميدة وكبشة غير معروفين، وأما تصحيح الترمذي، فلأن مالكًا روى عنها، وكبشة ليست بصحابية، وأثر الباب لا حجة علينا؛ فإننا أيضًا نتمسك بما مر من أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا أو موقوفًا. والأصل في أقوال الصحابة اختيار أحدها، والخروج عنها بدعة، وأما مرفوع الباب فلا نعلم مورده وسببه، وقال الطحاوي جاعلاً حديث الباب نظير «إن الماء طهور لا ينجسه شيء»: إن سور الهرة ليس بنجس، كما زعمتم من تحريم لحمها تحريم سورها. ثم قال الشافعية: إن طواف الهرة مثل طواف السباع، فيتعدى إلى أسرار السباع، فنكون أسرارها طاهرة، وقلنا: إن طوافها كطواف سواكن البيوت، فيتعدى إلى أسرار سواكن البيوت، وكلا الشرحان لطيفان، والراجح شرحنا، لما في «سنن الدارقطني» و«ابن خزيمة»: «إنها من الطوافين والطوافات»، وإنا هي كمناع البيت»، وفي «سنن الدارقطني» و«ابن خزيمة» و«السنن الكبرى»: «أنه ﷺ سكب لها الوضوء لتشرب»، وفي سننه أبو يوسف، وقال البيهقي: إن شيخ أبي يوسف وتلميذه ثقة. أقول: ينسب إلى أبي يوسف رضي الله عنه: لا بأس بسور الهرة، فلعله اعتمد على هذا المرفوع، وأقول: قد يعمل بالمكروه تنزيهًا، وهو ليس بإثم، فيكون قوله ﷺ لبيان الجواز. وقال ابن الهمام: لعله ﷺ شاهد الهرة ووجدها صافية الفم، فارتفع الكراهة أيضًا؛ فإنها كانت بسبب عدم توقيها من النجاسة. يذكر في الفقه والأصول أن المكروه تنزيهًا يحتاج إلى خصوص الدليل، فلا يقال لمن يترك النقل: إنه مرتكب الكراهة، نعم يقال: إنه مرتكب خلاف الأولى. قوله: باب المسح على الخفين: النعل: جمل، وتنقيح المناط في الخف أن يلبس على القدم بدون شيء، ولا يسري فيه الماء، ويكون إلى الكعبين، وكان الخف يستعمل مقام النعل في العرب: ودوية قفسر تمشي نعامها: كمشي النصارى في خفاف الأرندج. وأما المستعمل في زماننا الذي يقال له: جوتي ليس له اسم في العرب، وذكر صاحب «القاموس»: المداس، وذكر المتأخرون اسمه المكعب، قال ابن عابدين: إن المسح على الخفين اللذين يستقيمان على القدم، ولا شق فيهما، ولكنهما لو استعملتا بدون المداس لا يمكن تتابع المشي فيه، ولو استعملتا في المداس يقيان مدة طويلة: لا يجوز المسح عليهما، والناس عن هذا غافلون. وأما تتابع المشي فزعم الأكثر أن المراد المشي فرسخًا أو فرسخين مرة واحدة، والحال أن المراد إمكان تتابع المشي مدة المشي، وأما الجوربان المتخذان من القطن فيمسح عليهما بعض أهل العصر، إما متمسكين بما يأتي في الصفحة اللاحقة، وسيأتي الكلام فيه، وإما متمسكين بقول الفقهاء، وهم أيضًا يشترطون كونهما ثخينين. وأما النعل ففي عامة كتب الفقه أنه ما على أسفله الجلد، وزاد أخي يوسف جليلي في حاشية «شرح الرواية»: أنه ما عليه الجلد أسفل القدم مع موضع المسح عن أصابع الرجلين، فليتأمل فيه، وهو أخي يوسف جليلي تلميذ حسن جليلي. قوله: وفي الباب الخ: عن أبي حنيفة: أخاف الكفر على منكر المسح على الخفين، وعنه: لم أقل بالمسح على الخفين حتى جاءني مثل ضوء الصبح. وقد ثبت المسح عن سبعين صحابيًّا كما قال المحدثون.

حاشية: قال: تفرد به عبد الوهاب عن إسماعيل وهو متروك، وغيره يرويه عن إسماعيل بهذا الإسناد: «فاغسلوه سبعًا»، ثم رواه بسند صحيح عن عطاء موقوفًا على أبي هريرة: «أنه كان إذا ولغ الكلب في الإناء أهراقه، ثم غسل ثلاث مرات»، ورواه مرفوعًا ابن عدي في «الكامل» بسند فيه الحسين علي الكرابيسي قال: ولم يرفعه غيره، ولم أجده حديثًا منكراً غير هذا، وقال: ولم أر به بأسًا في الحديث، ولو طرحنا الحديث بالكلية كان في عمل أبي هريرة على خلاف حديث السبع، -وهو راويه- كفاية لاستحالة أن يترك القطعي للرأي منه، وهذا لأن ظنية خبر الواحد إنما هو بالنسبة إلى غير راويه، فأما بالنسبة إلى راويه الذي سمعه من في النبي ﷺ فقطعي حتى ينسخ به الكتاب، إذا كان قطعي الدلالة في معناه، فلزم أن لا يتركه إلا لقطعه بالناسخ؛ إذ القطعي لا يتركه إلا بالقطعي، فيبطل بتجويزه تركه؛ بناء على ثبوت ناسخ في اجتهداه المحتمل للخطأ، وإذا علمت ذلك كان تركه بمنزلة رواية الناسخ بلا شبهة، فيكون الآخر منسوخًا بالضرورة، انتهى. مختصرًا. قوله: إنما هي من الطوافين الخ: [بحيث يتعذر منه صون الأواني، فيبهذه الضرورة سقطت النجاسة. (الفتح)] قوله: بعد نزول المائدة: [سقط قول من يقول: إن آية الوضوء مدنية والمسح بها منسوخ.] قوله: وفي الباب عن عمر وعلي الخ: قال ابن الهمام: والأخبار فيه مستفيضة، قال أبو حنيفة رضي الله عنه: ما قلت بالمسح حتى جاءني فيه مثل ضوء النهار، وعنه: أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين؛ لأن الآثار التي جاءت فيه في حيز التواتر، وقال أبو يوسف رضي الله عنه: خير المسح يجوز نسخ الكتاب به؛ لشهرته.

نفع قوت المغتذي: [إنما ليست بنجس]: كسبب. [إنما من الطوافين عليكم أو الطوافات]: قال الباجي: لعله شك من راويه، أو قاله - ﷺ - أي لا يخلوونه من الذكور الطوافين، أو الإناث الطوافات.

فَقَالَ: مَا أَسْلَمْتُ إِلَّا بَعْدَ الْمَائِدَةِ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ زِيَادٍ التَّرْمِذِيُّ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ جَرِيرٍ رضي الله عنه. وَقَالَ: وَرَوَى بَقِيَّةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدَهَمَ، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ جَرِيرٍ رضي الله عنه. وَهَذَا حَدِيثٌ مُفَسَّرٌ؛ لِأَنَّ بَعْضَ مَنْ أَنْكَرَ الْمَسْحَ عَلَى الْحَقْفَيْنِ تَأَوَّلَ أَنَّ مَسْحَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم عَلَى الْحَقْفَيْنِ كَانَ قَبْلَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ، وَذَكَرَ جَرِيرٌ رضي الله عنه فِي حَدِيثِهِ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم مَسَحَ عَلَى الْحَقْفَيْنِ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ.

بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْحَقْفَيْنِ لِلْمُسَافِرِ وَالْمُقِيمِ: ١٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ، عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْحَقْفَيْنِ، فَقَالَ: «لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثٌ وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ». وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيُّ اسْمُهُ عَبْدُ بْنُ عَبْدِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي بَكْرَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَصَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ وَعَوْفٍ بْنِ مَالِكٍ وَابْنِ عُمَرَ وَجَرِيرٍ رضي الله عنه. ١٩- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ زُرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلِيَالِيَهُنَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى الْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ وَحَمَّادٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَعِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ، عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه، وَلَا يَصِحُّ. قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: قَالَ يَحْيَى: قَالَ شُعْبَةُ: لَمْ يَسْمَعْ إِبْرَاهِيمُ التَّخَعِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ حَدِيثَ الْمَسْحِ. وَقَالَ زَائِدَةُ عَنْ مَنْصُورٍ: كُنَّا فِي حُجْرَةِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، وَسَعَا إِبْرَاهِيمُ التَّخَعِيُّ، فَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ، عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي الْمَسْحِ عَلَى الْحَقْفَيْنِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهُوَ قَوْلُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ، مِثْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، قَالُوا: يَمْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَالْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ. وَقَدْ رَوَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُمْ لَمْ يُوقِفُوا فِي الْمَسْحِ عَلَى الْحَقْفَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ. وَالتَّوَقُّيْتُ أَصَحَّ.

بَابُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْحَقْفَيْنِ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلُهُ: ٢٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الدَّمَشَقِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، أَخْبَرَنِي ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ رَجَاءِ بْنِ خَيْوَةَ، عَنْ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم مَسَحَ أَعْلَى الْحَقْفِ وَأَسْفَلَهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا قَوْلٌ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَالتَّابِعِينَ، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ. وَهَذَا حَدِيثٌ مَعْلُولٌ، لَمْ يُسْنِدْهُ عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ غَيْرُ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ. وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ وَمُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَا: لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ رَوَى هَذَا عَنْ ثَوْرٍ،

ابن إسماعيل

العرف الشاذي: قوله: مفسر: المشهور في عرف المحدثين مفسر بفتح السين، والقياس مفسر بالكسر. قوله: باب المسح على الحقيين: إلخ: مدة المسح للمسافر ثلاثة أيام ولياليها، ويوم وليلة للمقيم عند الأئمة الثلاثة، وينسب إلى مالك بن أنس رضي الله عنه عدم توقيت المسح للمسافر، ومتعمكه رواية أبي داود: «ولو استزدناه لزدنا إلخ»، ومختار الحافظ ابن تيمية أن مدة المسح ومسافة القصر ليستا بموقوفتين، والمدة على العرف. ومذهب أحمد والشافعي رضي الله عنهما: أن مسافة القصر ثمانية وأربعون ميلاً، وكذا عند مالك: أن مدة القصر ثمانية وأربعون ميلاً، واستنبط شمس الأئمة السرخسي من حديث الباب توقيت مسافة القصر بأن في الحديث: «للمسافر ثلاث إلخ» ولو كان مسافراً يسافر يوم وليلة في نظر الشريعة لما صح لام الحسن في قوله: «للمسافر ثلاث إلخ»، ولما استقام الكلية، وأورد عليه ابن الهمام نقوضاً. قوله: سفر: اسم جمع. والفرق بين الجمع واسم الجمع: أن للجمع أوزاناً مضبوطة بخلاف اسم الجمع، وأن الحكم في الجمع على الأفراد، وفي اسم الجمع الحكم على المجموع من حيث المجموع، كما قال ابن مالك صاحب «الألفية». قوله: ولكن من غائط وبول إلخ: ههنا إشكال، وهو أن لفظة «لكن» تكون للعطف بعد النفي وههنا بعد مثبت. وأقول: إن هذا من تغير الراوي؛ فإنه وقع صحيحاً في «النسائي»؛ فإنه أخرجه سنداً ومثلاً، ولا يرد عليه هذا الإشكال. قوله: باب في المسح على الحقيين أعلاه وأسفله: زعم الشيخ ابن الهمام أن المراد من المسح أسفله مسح داخل الخف، ومعنى الحديث ظاهر. ومسح الخف أعلاه وأسفله ليس بمستحب، عندنا، ومستحب عند الشافعية، وفي «الدر المختار»: أنه مستحب عند بعض مشايخنا، ورد عليه ابن عابدين رضي الله عنه بأنه ليس قول أحد من مشايخنا، ومنشأ غلط صاحب «الدر» عبارة «البدائع». قوله: حديث معنول: لم يثبت معنى المعنول المراد عند المحدثين في اللغة؛ فإن المعنول مشتق من العَلَّ، وهو الشرب مرة بعد مرة، ويقال للشرب أولاً: **النهل**، وللشرب ثانياً: **العَلُّ**، ولم يثبت أن معناه الذي أعْل، وأما التعليل فمن العلة: بهانه، ومن العَلَّ كما قال: «لا تبعدين من جناك المعلل» لا بمعنى بيان العلة، والإعلال من العلة بمعنى التغير، فكان الأنسب لفظ **المعلل** في معنى مراد المحدثين. أقول: أثبت ابن هشام في شرح قصيدة بانت سعاد «المعنول»، ولا نقل سوى هذا.

حاشية: قوله: بعد المائدة: [فإنما نزلت قبل غزوة تبوك، وحديث المغيرة كان في غزوة تبوك]. قوله: الجدلي: [بجيم ودال مفتوحتين، منسوب إلى جديلة]. قوله: أبي السجود: [كـ«عمود» اسمه بهدلة]. قوله: سفر: جمع سافر كصاحب وصاحب. (بجمع البحار) قوله: ولكن من غائط إلخ: أي أمرنا أن ننزع خفافنا في الجنابة، لكن لا ننزع ثلاثة أيام من غائط وبول وغيرهما إذا كنا سفراً. (بجمع البحار) قوله: وبول ونوم: الواو فيهما بمعنى «أو»، يعني بل يتوضأ ويمسح عليهما، ويروي: «لا من جنابة»، وهو الأظهر. (علي القاري) قوله: حديث معنول: قال علي القاري: «المعنول على ما في كتب الأصول: هو ما فيه سبب خفي يقتضي رده، وقيل: ما وهم فيه نفة برفع أو تغير إسناده أو زيادة أو نقصان بغير المعنى».

تبع قوت المعتدي: [إذا كنا سفراً]: كعبد بالنهاية جمع مسافر، كصاحب وصاحب، والمسافرون جمع مسافر والسفر والمسافرون بمعنى، وقال «قب»: هو كلمة تقال لمفرد وذكر وذرعهما. [أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة، ولكن من بول وغائط ونوم]: قال «قب»: لكن حرف نسق وتختص باستدراك بعد نفي غالباً، فربما استدرك بها بعد إثبات، فتختص بجملة لا مفرد، ويلفظ إشكال إذ قوله: «أمرنا أن لا ننزع خفافنا إلا من جنابة» نفي معقب باستثناء فصار إثباتاً، وقوله بعد لاكن استدراك من إيجاب مفرد، وذلك بخلاف ما مر وبه نظر لمعناه بعد تأمل وفكر نقرر في رسالة ملحة للمتفتين لمعرفة غوامض التحوين، أي أمرنا أن لا نمسك خفافنا في السفر مدة ثلاثة أيام ولياليهن المرخص فيهن للإمسك عند الجنابة، لكن عند البول والغائط والنوم. .

عَنْ رَجَاءٍ قَالَ: «حَدَّثْتُ عَنْ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ»، مُرْسَلٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يُذْكَرْ فِيهِ الْمُغِيرَةُ.

بَابُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ظَاهِرِهِمَا: ١٠١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ﷺ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَهُوَ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ ﷺ. وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا يَذْكُرُ عَنْ عُرْوَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ «عَلَى ظَاهِرِهِمَا» غَيْرُهُ. وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَكَانَ مَالِكٌ يُشِيرُ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ.

بَابُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجُورِبَيْنِ وَالتَّلْعَيْنِ: ١٠٢- حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَمَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ﷺ قَالَ: تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَسَحَ عَلَى الْجُورِبَيْنِ وَالتَّلْعَيْنِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، قَالُوا: يَمْسَحُ عَلَى الْجُورِبَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَلْعَيْنَ إِذَا كَانَا تُخَيْتَيْنِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ: ١٠٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرِّي، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ. قَالَ بَكْرٌ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ. وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى نَاصِيَّتِهِ وَعِمَامَتِهِ». وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ﷺ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمُ الْمَسْحَ عَلَى النَّاصِيَةِ وَالْعِمَامَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ بَعْضُهُمُ النَّاصِيَةَ.

العرف الترمذي: قوله: حدث إلخ: وجه الإعلال عند المصنف لفظ «حَدَّثْتُ»، وعندني وجه آخر للإعلال، وهو أن حديث الباب مروي عن المغيرة بن شعبة ﷺ يستين طرقاً أو أريد منه، كما قال البزار في مسنده، ولا يروي أحد لفظ «أُسْفَلَهُ» سوى هذا الراوي، فيكون معلولاً قطعاً. قوله: باب في المسح على الجوربين والتلعين: يذكر مذهب أبي حنيفة ﷺ عدم جواز المسح على الجوربين إلا للجلدين أو التلعين، وجوازه عند صاحبيه إذا كانا تخيين، وذكر بعض أرباب التصنيف، منا رجوع أبي حنيفة إلى ما قال صاحبه قبل وفاته بثلاثة أيام، وقال: فعلت ما كنت هيت عنه. أقول: إنه كان ينهى عن المسح على الجوربين لما رآهما غير تخيين، ومسح عليهما حين وجدتهما تخيين، فالأولى التفصيل في الروايتين. ولحاصل جواز المسح عليهما إذا كانا تخيين عند أئمتنا الثلاثة، المبادر من حديث الباب أنه ﷺ مسح على الجوربين في واقعة، ومسح على التلعين في واقعة، ولم يقل أحد بالمسح على التلعين. فتعرضوا إلى توجيه الحديث، فقال الطحاوي بوحدة الواقعة، وكان إلي ﷺ لابس التلعين على الخفين، فمسح على الخفين قصداً ومسح على التلعين تبعاً، وقال الزبيدي في «التحريج»: إن أحاديث المسح على التلعين في الوضوء على الوضوء، وروى رواية، وقال ابن القيم بما ليس بمذهب أحد: إن المتوضئ على ثلاثة أحوال، لأنه إما أن يكون متخففاً، وإما عارياً، وإما لابس التلعين، وفي الأولى المسح، وفي الثانية الغسل، وفي الثالثة الرش، وشمسك بما في «أبي داود». وأقول: إن هذا لم يثبت تعامل السلف عليه، وقال المدرسون: إن المراد من التلعين التلعين، أي مسح على الجوربين التلعين، وليس مراد الحديث، وحكي عن مسلم أن لفظ حديث الباب غلط، وقد أسقطه أيضاً بعض المحدثين قبل الترمذي. وأقول: إنه غلط قطعاً، وبأنه فإن الحديث مروي عن المغيرة ﷺ يستين طرقاً، ولم يذكر أحد لفظ حديث الباب إلا هذا الراوي، وفي «أبي داود» كان عبد الرحمن بن مهدي لا يروي هذا الحديث. قوله: باب ما جاء في المسح على العمامة: قد بوب المصنف على لفظ الجوربين قبل أيضاً، وليس ذكر الجوربين في حديث الباب، فلا أعلم وجه ذكر المصنف في الترجمة إياه. مذهب أبي حنيفة والشافعي ومالك: أن الفريضة لا يتأدى بالمسح على العمامة، وقال الشوافع: لو مسح بعض الرأس واستوعب الباقي على العمامة بجزي. وأما الأحناف: فلم أجد أداء سنة الاستيعاب بالمسح على العمامة في كتبهم، وفي «شرح الترمذي» للقاضي أبي بكر بن العربي: أن الاستيعاب يتأدى بالمسح على العمامة عند الأحناف، ولكني لم أجد في كتبنا مع التبع البلغ، وفي «الموطأ» لحمد: بلغنا أنه كان تم نسخ، فعلم عن «الموطأ» أن المسح على العمامة عندنا لا شيء، وأما المالك ففي «مارساة الأحوذى»: أن أداء الاستيعاب ليس بمروي عن مالك ﷺ، وفي كتب بعض الموالك أن الاستيعاب يتأدى به، ولعله ليس بمروي عن مالك ﷺ، ومذهب أحمد بن حنبل ﷺ: أداء الفريضة بالمسح على العمامة بشروط، منها: أن يكون محكمة، وأما السلف فلم يثبت المسح على العمامة من الجمهور، وينسب إلى بعض السلف جوازه، والله أعلم. والمتبادر من حديث الباب ما قال الشافعية، وفي رواية البخاري عن عمرو بن أمية عن أبيه: «أنه مسح على العمامة»، وليس ثمة ذكر الرأس، فظاهره للحنابلة. وأما الجواب من جانبنا من حديث الباب، فقيل: إنه غلط مسح على الرأس وسوى عمامته، فزعم الراوي أنه مسح عليها، ويلزم على هذا تغليب الصحابي، وهم من أذكياء الأمة المرحومة، وهذا الجواب كان لأبي بكر بن العربي، وأصله أنه مسح على الرأس أصالة ووقع على العمامة تبعاً، وكذلك زعمه الصحابي فليس فيه تغليب الصحابي، فلم يدرك الناقلون مراده، فقالوا ما قالوا، ويمكن لنا ما قال محمد ﷺ: إنه كان تم نسخ، وهناك جواب له نفاذ لغة، وهو أنه مسح على الرأس متعمداً بدون نقضها، وفي «سنن أبي داود»: «أنه مسح على الناصية ولم ينقض العمامة»، وهذا الجواب يستدعي تطبيق كثير من الأحاديث؛ فلها واقعة واحدة، ويعبره بعض الرواة بأنه مسح على الرأس، وبعضهم بأنه مسح على العمامة، وبعضهم بأنه مسح على الرأس والعمامة. ولينظر أيضاً أما واقعة الوضوء على الوضوء أو غيرها، وقد ثبت الوضوء على الوضوء ناقضاً، كما في «كتاب الطحاوي» من عمل علي ﷺ، وقال علي ﷺ: «هذا وضوء من لم يحدث»، وأخرجه في «صحيح ابن خزيمة» من عمل علي ﷺ، ثم رفعه علي ﷺ، إلى النبي ﷺ، ولما ثبت مسح الرجلين في الوضوء ناقضاً فلعله يجوز فيه المسح على العمامة أيضاً، ثم هذه الواقعة مروية عن بلال ﷺ أيضاً في «مسلم» وأداها راوي أبي داود في شكل العادة: ﷺ أنه كان مسح على الخفين إلخ، ولكن الحق أنها واقعة واحدة كما هو مصرح في «النسائي»، وأيضاً في «مسلم» و«أبي داود»: أنه مسح على العمامة، وفي «النسائي»: أنه مسح على الرأس، فاختلصت تعبير الرواة، وفي بعض نسخ النسائي لفظ «الأسواق» بدل «الأسواف» وذلك غلط، وفي «المعجم» للطبراني في واقعة المغيرة أنها كانت في المدينة، وهو في «التحريج». وفي أكثر الكتب أن واقعة المغيرة عند القول من نوك، فيطلب التوفيق أو الترجيح، ويرد على الحنابلة القائلين بجواز المسح على العمامة آية: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ فقالوا: إن المسح على العمامة مسح على الرأس، ولكنه غير صحيح، ويمكن لهم الجمع بين القاطع وخبر الواحد، والبخاري لعله ليس بقاتل بالمسح على العمامة؛ فإنه أخرج الحديث ولم يوجب عليه، وقال أبو عمر في «التمهيد»: إن أحاديث المسح على العمامة كلها معلولة، نقله الشيخ الأكبر في «الفتوحات»، ولكنه لما أخرج البخاري فيشكل قول التلعين. قوله: ومسح على الخنين والعمامة: قال المتأولون: الخمار كان رقيقاً، فينقلب الماء على الرأس، والصحيح ما ذكرت أولاً....

حاشية: قوله: على ظاهرهما: والمراد من ظاهرهما أعلاهما، وبه قال أبو حنيفة ﷺ، وقد روي عن علي ﷺ أنه قال: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أول بالمسح من أعلاه»، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه، رواه أبو داود. قوله: الجوربين والتلعين: [المسح على التلعين منسوخ، كذا في «سنن الدارمي»]. السجورب: هو ما يلبس في الرجل؛ لدفع الرد ونحوه، مما لا يسمى خفاً ولا جرموقاً، فلا يجوز المسح عليهما، إلا أن يكونا بجلدين، أي استوعب الجلد ما يستر القدم مع الكعب، أو متعلين، أي جعل الجلد على ما يلي الأرض منهما، وقالوا: يجوز المسح عليهما إذا كانا تخيين، قاله الحلبي شارح «المنية». وقال الشيخ عبد الحق في «شرح المشكاة»: الجورب خف يلبس على الخف إلى الكعب للرد أو لصيانة الخف الأسفل من الدرن والغسالة، ويقال: «الجرموق» و«الموق» أيضاً. وقال الطيبي: ومعنى قوله: «التلعين» هو أن يكون قد لبس التلعين فوق الجوربين، وقال الشيخ: معنى الحديث: أن يكون قد لبس التلعين فوق الجوربين، كما قاله الخطابي، وقال: لم يقتصر على مسحهما، بل ضم إليهما مسح التلعين، فعلى من يدعي جواز الاقتصار على مسحهما الدليل، فتدبر. قوله: تخيين: [نحن الشيء ثخانة أي غلظ].

سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ بِعَيْنَيَّ مِثْلَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ وَسَلْمَانَ وَثَوْبَانَ وَأَبِي أَمَامَةَ عليه السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عليه السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ قَوْلُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عليه السلام، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَأَنْسُ عليه السلام، وَبِهِ يَقُولُ الْأَوْزَاعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، قَالُوا: يَمْسَحُ عَلَى الْعِمَامَةِ. قَالَ: وَسَمِعْتُ الْجَارُودَ بْنَ مُعَاذٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعَ بْنَ الْجَرَّاحِ يَقُولُ: إِنْ مَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ يُجْزِئُهُ لِلْأَثَرِ. أي الحديث المذكور ١٠٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمَّارٍ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ، فَقَالَ: السُّنَّةُ يَا ابْنَ أَخِي. وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ، فَقَالَ: مَسَّ الشَّعْرَ. وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عليه السلام وَالْتَّابِعِينَ: لَا يَمْسَحُ عَلَى الْعِمَامَةِ إِلَّا أَنْ يَمْسَحَ بِرَأْسِهِ مَعَ الْعِمَامَةِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ. ١٠٥- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ بِلَالٍ عليه السلام: أَنَّ النَّبِيَّ عليه السلام مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ وَالْخِمَارِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ: ١٠٦- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عليه السلام، عَنْ خَالَتِهِ مَيْمُونَةَ عليها السلام قَالَتْ: وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ عليه السلام غُسْلًا فَاغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَأَكْفَأَ الْإِنَاءَ بِشِمَالِهِ عَلَى يَمِينِهِ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَأَقَاضَ عَلَى فَرْجِهِ، ثُمَّ دَلَكَ بِيَدِهِ الْحَائِظَ - أَوْ الْأَرْضَ - ثُمَّ مَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، فَأَقَاضَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَقَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَجَابِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ عليه السلام. ١٠٧- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ عليها السلام قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ يَغْسِلُ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهُمَا الْإِنَاءَ، ثُمَّ يَغْسِلُ فَرْجَهُ، وَيَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَشْرِبُ شَعْرَةَ الْمَاءِ، ثُمَّ يَخْشِي عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَتِيَّاتٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ أَنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يُفْرِغُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ يَفِيضُ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَالُوا: إِنْ انْعَمَسَ الْجُنُبُ فِي الْمَاءِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ أَجْزَأَهُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. بَابُ هَلْ تَنْقُضُ الْمَرْأَةُ شَعْرَهَا عِنْدَ الْغُسْلِ: ١٠٨- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنِ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عليها السلام قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَفَرَ رَأْسِي، أَفَأَنْقُضُهُ لِيُغْسَلَ الْجَنَابَةَ؟ قَالَ: «لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَخْشِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَتِيَّاتٍ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ تُفِيضِي عَلَى سَائِرِ جَسَدِكَ الْمَاءَ فَتَطْهَرِينَ». أَوْ قَالَ: «فَإِذَا أَنْتِ قَدْ تَطَهَّرْتِ».

العرف الشذبي: ... قال ابن الجزري: وجدت بخط النووي أن عمامته عليه السلام في أكثر الأوقات كانت ثلاثة أذرع بالذراع العربي، وعمامته للصلوات الخمسة شبعة أذرع، وللجمعة والأعياد اثني عشر ذراعًا. قوله: باب ما جاء في الغسل من الجنابة: قال القدوري: لو اغتسل في مجتمع الماء يؤخر غسل الرجلين، وإلا فيغسلهما حين التوضي قبل الغسل، وقد ثبت تأخير غسلهما وتقديمه مرفوعًا، فنحملهما على الحالتين. قوله: فأفاض على فرجه: قال صاحب «البحر»: ينبغي الاستنجاء قبل الغسل؛ كيلا يبقى ما بين الألتين بابًا. قوله: إن انعمس الجنب إلخ: هنا مسألة الماء الملائقي والملقى. وفرق بين ظهوريهما عبد البر بن الشحنة، وأما صاحب «البحر» والعلامة قاسم بن قطلوبغا فلم يفرقا بينهما، والمختار مختارهما. في بعض كتبنا أن التيمم للقربة أو العبادة التي ليس الظهارة شرطًا لها مجزئ مع وجود الماء أيضًا، واختاره صاحب «البحر» وردده الشامي، والمختار ما قال صاحب «البحر» لنص الحديث؛ فإنه عليه السلام تيمم في واقعة أبي الجهم في المدينة، وقال ابن عابدين: إن هذه المسألة ليست في الكتب المشهورة لنا.

حاشية: قوله: يمسح على العمامة: قال القاضي: اختلفوا في المسح على العمامة، فمنعه أبو حنيفة ومالك عليهما السلام مطلقًا أي بظاهر التنزيل، وجوز الثوري وداود وأحمد عليهم السلام الاقتصار على مسحها، إلا أن أحمد اعتبر التعميم على طهر كلبس الخف. قال علي القاري: قال بعض الشراح من علمائنا: يحتمل أنه حيث مسح بناصيته ثم سوى عمامته بيديه، فحسب الراوي تسوية العمامة عند المسح مسحًا، ويحتمل أن يكون ذلك قبل نزول الآية، فقد ذكر العلماء أن المائدة آخر ما نزل من سور القرآن، فالأخذ بظاهر الآية في هذه المسألة أولى. قوله: مسح على الخفين والخمار: أراد به العمامة؛ لأن الرجل يغطي بها رأسه، كما أن المرأة تغطيها بخمارها. قوله: غسلا: الغسل بالضم: الماء الذي يغسل به، وبالكسر: ما يغسل به خطمي وغيره. (الدرر) قوله: تنحي: [أي تحول إلى ناحية]. قوله: ثم يشرب شعره الماء: تشريه بل جميعه بالماء، ثم يخشي على رأسه ثلاث حنيت جمع حنية، أي ثلاث غرف بيديه. (الجمع) قوله: يخشي: [يصب باليدين أي يغرف]. قوله: أجزأه: [أي عن فرض الغسل، وبه قالت الحنفية]. قوله: أشد ضفر رأسي: بفتح ضاد معجمة وسكون فاء، وهو المشهور رواية، أي أحكم قتل شعري. (الجمع) قوله: تحت كل شعرة جنابة: أي لو بقيت شعرة واحدة لم يصل إليها الماء، بقيت جنابته. (المراقبة)

نفع قوت المغنذي: [المسح على الخفين والخمار]: قال «قب»: ككتاب ما تستر به المرأة رأسها، وهو لها كعمامة لرجل، ولم أره مستعملًا لرجل إلا بهذا وحده، وإن اقتضاه اشتقاق؛ لأنه من التخمير، وبالنهي وهو ههنا العمامة، إذ ما يستر امرأ رأسه، كما أنها تغطي بخمارها، وذلك إذا اعتمدت العرب فأدارها تحت حنكه، فلا يستطيع نزعها لكل وقت، فتصير كخفين إلا أنه يحتاج إلى مسح قليل من رأسه، فعلى عمامة بدل على استيعابه. [على الجوربين]: تنحية جورب قال «قب»: وهو غطاء قدم من الصوف يتخذ للدفع. [فأكفأ الإناء]: أي: أماله، بالنهاية: من كفاه وأكفاه: كبه، وأماله. [ثم يشرب شعره الماء]: كيحسن، ويقاس أي: يسقيه. [وأشد ضفر رأسي]: بنقطة ضاد فناء كسب، بالنهاية: أي اجعل شعره ضفائر وذوائب مضمورة، قال «قب»: يقولونه كعبد إنما هو كسب؛ لأنه كعبد مصدر ضفر رأسه ضفرا نسج فصل شعره، وأدخل بعضها ببعض، وكسب الشيء المضفور.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا اغْتَسَلَتْ مِنَ الْجَنَابَةِ فَلَمْ تَنْقُضْ شَعْرَهَا أَنَّ ذَلِكَ يُجْزئُهَا بَعْدَ أَنْ تُفِيضَ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهَا.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ: ١٠٩- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهِ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ، فَاغْسِلُوا الشَّعْرَ وَأَنْقُوا الْبَشْرَةَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَنَسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ الْحَارِثِ بْنِ وَجِيهِ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ، وَهُوَ شَيْخٌ لَيْسَ بِذَلِكَ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ مِنَ الْأَيْمَةِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ. وَيُقَالُ: الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهِ، وَيُقَالُ: ابْنُ وَجْبَةَ.

بَابُ فِي الْوُضُوءِ بَعْدَ الْغُسْلِ: ١١٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا قَوْلٌ غَرِيبٌ وَاحِدٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَالتَّابِعِينَ أَنْ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ: ١١١- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ وَجَبَ الْغُسْلُ، فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَاغْتَسَلْنَا. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه. ١١٢- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَيِّدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ وَجَبَ الْغُسْلُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَالَ: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِنْ غَيْرِ وَجْهِ: «إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ وَجَبَ الْغُسْلُ». وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم - مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَعَائِشَةُ رضي الله عنهم - وَالْفُقَهَاءُ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، مِثْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، قَالُوا: إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ: ١١٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّمَا كَانَ «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ نَهِيَ عَنْهَا. حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَإِنَّمَا كَانَ «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ نُسِخَ بَعْدَ ذَلِكَ. وَهَكَذَا رَوَى غَيْرٌ وَاحِدٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، مِنْهُمْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ وَرَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ رضي الله عنه. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي الْفَرْجِ وَجَبَ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ، وَإِنْ لَمْ يُتَزَلَا. ١١٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي الْجَحَافِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّمَا «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» فِي الْإِخْتِلَامِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: سَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: لَمْ نَجِدْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا عِنْدَ شَرِيكٍ.

العرف الشذبي: قوله: باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة: حديث الباب ساقط السند، ولكن مسألة الباب صحيحة اتفاقاً. وأما الوضوء بعد الغسل فبدعة، كما في «الدر المختار»، ويؤب عليه المصنف. قوله: باب ما جاء إذا التقى الختانان إلخ: المراد من التقاء الختاتين غيبوبة الحشفة كناية، واتفق أهل المذاهب الأربعة على وجوب الغسل بغيبوبة الحشفة، أنزل أو لم ينزل، وكان الصحابة مختلفين، ثم أجمع الصحابة في عهد عمر رضي الله عنه على وجوب الغسل بها، فيمكن القول بأنه مما أجمع عليه الأمة، وأدعى البعض أن عدم وجوب الغسل بها كان ثم نسخ، ويساعده الروايات ووقعت عبارة البخاري موهمة إلى أن البخاري يخالف لجمهور الأمة، وأقول: إن البخاري موافق لهم. قوله: باب ما جاء أن الماء من الماء: هذا الحديث منسوخ، وقال ابن عباس رضي الله عنه: إنه ليس بمنسوخ، وتأوله بحمله على حال النوم. وأقول: يجب تأويل كلام ابن عباس؛ فإن جمهور الأمة على أنه منسوخ، وتأوله بأنه ذكر المسألة الفقهية، أو قال: إن بعض جزئيات ذلك المنسوخ محكم الآن أيضاً، ويدل صراحة على نسخ حديث الباب قصة عتبان بن مالك في «مسلم»، وأكثر الطحاوي من الروايات الدالة على النسخ.

حاشية: قوله: وأنقوا البشرة: (أي استقصوا في غسل الشعر بحيث يصل الماء إلى ما تحته ويغسل) من الإنقاء، والبشرة ظاهر جلد الإنسان مما ليس تحت الشعر، أي أنقوها من الوسخ بمالعة في الغسل. (الشيخ عبد الحق) قوله: وهو شيخ إلخ: أي كبر وغلب عليه النسيان والغسلة. قوله: «ليس بذلك»، أي ليس بقوي، أي ليس بذاك المقام الذي يوثق به، كذا في «شرح المشكاة» للطبري. قوله: الحارث بن وجيه: بوزن عظيم، وقيل: بفتح الواو وسكون الجيم بعدها مسووحة، أبو محمد البصري ضعيف، من الثامنة. (التقريب) قوله: الختانان: الختن: قطع غرلة الولد، والختان موضع، وهو من الذكر جلد حشفة الذكر، ومن المرأة جلد عالية مشرفة فوق أعلى الفرج كعرف الديك، هذا. (الشيخ) قوله: إذا جاوز الختان إلخ: أي تعدى، وفي رواية بالراء المهملة، أي «التقى الختانان» بالرفع «الختان» بالنصب، وهو موضع القطع من فرج الذكر والأنثى، وهو أعم من أن يكون محتوياً أم لا؛ إذ مجاوزة ختانهما كناية لطيفة عن الجماع، وهو غيبوبة الحشفة ولو في الدبر. (الرفاعة) قوله: باب ما جاء أن الماء من الماء: واختلف العلماء في وجوب الغسل بالإيلاج، فذهب جمهور الصحابة ومن بعدهم إلى أن إيلاج الحشفة في الفرج يوجب الغسل وإن لم ينزل، بحديث: «إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها، فقد وجب الغسل وإن لم ينزل»، رواه الشيخان، وبغيره من الأخبار المعاصرة له. وذهب سعد بن أبي وقاص في آخرين من الصحابة إلى أنه لا يجب الغسل ما لم ينزل، وتمسكوا بقوله صلى الله عليه وسلم: «الماء من الماء»، وذلك يفيد الحصر عرفاً. وأجيب بأنه منسوخ بقول أبي بن كعب رضي الله عنه قال: إنما كان الماء رخصة في أول الإسلام ثم نهي عنها، كذا في «الطبي». قوله: إنما الماء من الماء في الإختلام: قال الثوري: قول ابن عباس: «إنما الماء إلخ» قول قائله من طريق التأويل والإختلام، ولو انتهى الحديث إليه بطوله لم يكن ليؤوله هذا التأويل، وذلك أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قال: خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين إلى قباء حتى إذا كنا في بني سالم وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على باب عتبان، فصرخ به، فخرج يجر إزاره، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أعجلنا الرجل»، فقال عتبان: يا رسول الله، أرايت الرجل يعجل عن امرأته ولا يمني، ماذا عليه؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما الماء من الماء»...،

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَالزُّبَيْرِ وَطَلْحَةَ وَأَبِي أُتُوبَ وَأَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «النَّسَاءُ مِنَ الْمَاءِ». وَأَبُو الْجَحَّافِ اسْمُهُ دَاوُدُ بْنُ أَبِي عَوْفٍ، وَرُوِيَ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْجَحَّافِ وَكَانَ مَرْضِيًّا.

بَابُ فِيمَنْ يَسْتَقِظُ وَيَرَى بَلَلًا وَلَا يَذْكُرُ اخْتِلَامًا: ١١٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ الْحِطَّاطُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: سُئِلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلَلَ وَلَا يَذْكُرُ اخْتِلَامًا، قَالَ: «يَغْتَسِلُ»، وَعَنِ الرَّجُلِ يَرَى أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَمَ وَلَمْ يَجِدْ بَلَلًا، قَالَ: «لَا غُسْلَ عَلَيْهِ». قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رضي الله عنها: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ تَرَى ذَلِكَ غُسْلٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّ النِّسَاءَ شَقَائِقُ الرِّجَالِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَإِنَّا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: حَدِيثٌ عَائِشَةَ رضي الله عنها فِي الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلَلَ وَلَا يَذْكُرُ اخْتِلَامًا. وَعَبْدُ اللَّهِ صَعَّفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ فِي الْحَدِيثِ. وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَالتَّابِعِينَ: إِذَا اسْتَقِظَ الرَّجُلُ فَرَأَى بِلَّةً أَنَّهُ يَغْتَسِلُ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَأَحْمَدَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ: إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ إِذَا كَانَتِ الْبِلَّةُ بِلَّةً تُظْفَقُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَإِسْحَاقَ. وَإِذَا رَأَى اخْتِلَامًا وَلَمْ يَرَ بِلَّةً فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَنِيِّ وَالْمَذْيِ: ١١٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو السَّوَّاقِ الْبَلْخِيُّ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجَنْغِي عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم عَنِ الْمَذْيِ، فَقَالَ: «مِنَ الْمَذْيِ الْوُضُوءُ، وَمِنَ الْمَنِيِّ الْغُسْلُ». وَفِي الْبَابِ عَنِ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِنْ غَيْرِ وَجْهِ: «مِنَ الْمَذْيِ الْوُضُوءُ، وَمِنَ الْمَنِيِّ الْغُسْلُ». وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَالتَّابِعِينَ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ فِي الْمَذْيِ يُصِيبُ الْقَوْبَ: ١١٧- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ -هُوَ ابْنُ السَّبَّاقِ- عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ أَلْقَى مِنَ الْمَذْيِ شِدَّةً وَعَنَاءً، فَكُنْتُ أَكْثَرُ مِنْهُ الْغُسْلَ. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَسَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا يُجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الْوُضُوءُ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ بِمَا يُصِيبُ ثَوْبِي مِنْهُ؟ قَالَ: «يَكْفِيكَ أَنْ تَأْخُذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَتَنْضَحَ بِهِ ثَوْبَكَ حَيْثُ تَرَى أَنَّهُ أَصَابَ مِنْهُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَلَا نَعْرِفُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ فِي الْمَذْيِ مِثْلَ هَذَا. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْمَذْيِ يُصِيبُ الْقَوْبَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُجْزِي إِلَّا الْغُسْلُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُجْزِيهِ النَّضْحُ. وَقَالَ أَحْمَدُ: أَرْجُو أَنْ يُجْزِيَهُ النَّضْحُ بِالنَّسَاءِ.

العرف الشذبي: قوله: باب نيم يستيقظ الخ: في مسألة الباب أربع عشرة صورة، ذكر صاحب «البحر» اثني عشرة صورة، وذكر الباقيتين الشرنبلالي في «مراقي الفلاح»، وضبط الصور بأنه إما أن يكون يقين المني أو المذي أو الودي، أو شك في الأولين أو الآخرين أو الطرفين أو الثلاثة، فصارت سبعة، ثم إما أن يتذكر الاحتلام أو لا، ويجب الغسل في يقين المني يتذكر الاحتلام أو لا، وفي يقين المذي مع تذكر الاحتلام، وفي الصور الأربعة المشكوكة مع تذكر الاحتلام. والصور التي يجب الغسل فيها قابلة عند الشافعي رضي الله عنه المني: ماء نخين أبيض حائر، يتولد منه الولد وينكسر العضو بخروجه. والمذي: ماء نخين لا ينكسر العضو عند خروجه، ورائحة المني كرائحة العجين والطلع. والودي: ماء رقيق مغروش في الإحليل يتقدم البول أو يعقبه. قوله: باب ما جاء في المني والمذي: في بعض الروايات أن السائل علي رضي الله عنه، وفي بعض الروايات أنه أمر مقدادًا رضي الله عنه بالسؤال، وفي بعض الروايات أنه عجلًا ابتداء بنفسه، فنرض العلماء إلى التوفيق. وعامة الفقهاء إلى أن الوضوء من المذي من أحكام الصلاة، فيجب عند القيام إليها، وينسب إلى أحمد أنه من أحكام المذي، وهو الظاهر. ثم يذكر أن الواجب عند الثلاثة غسل الإحليل وما أصابه المذي، وقال أحمد: يغسل العضو والأنثيين وإن لم يصبه المذي. قوله: المذي: المذي بحس إجماعًا. قوله: حيث ترى أنه الخ: قال العلماء: إن معنى «يرى» الجهول: الشك، ومعنى «يرى» معلومًا: اليقين، ورأيت في «فتح القدير» أن الجهول من الرأي، والمعلوم من الرؤية، ولو كان لفظ الحديث مجهولاً فيكون بظاهره تمسك مالك بن أنس رضي الله عنه على أن النجاسة المشكوكة يكفي فيها النضح فقط، ومسألة المالكية المذكورة في «مدونة مالك بن أنس».

حاشية: ... وهو حديث صحيح، أخرجه مسلم في كتابه، كذا ذكره الطيبي وعلي القاري والشيخ. وقال: ويمكن أن يقال: إن قول ابن عباس هذا ليس تأويلًا للحديث، وإخراجًا له هذا التأويل من كونه منسوخًا، بل غرضه بيان حكم المسألة بعد العلم بكونه منسوخًا، وحاصله: أن عموم منسوخ، فيبقى حكمه في الاحتلام. قوله: شقائق الرجال: أي نظائرهم في الخلق والطباع، لأنهم شقق منهم، ولأن حواء رضي الله عنها شقت من آدم عليه السلام. يعني فيجب الغسل على امرأة برؤية البلل بعد النوم كالرجل، وظاهر الحديث يوجب الاحتلام من رؤية البلل وإن لم يتحقق أنه الماء الدافق، وهو قول جماعة من التابعين، وبه قال أبو حنيفة، وأكثر العلماء على أنه لا يوجب الغسل حتى يعلم أنه بلل الماء الدافق، واستحبوا الغسل احتياطًا، ولم يختلفوا في عدم الرجوع إذا لم ير البلل وإن رأى في النوم أنه احتلم. (المراقبة) قوله: ولم ير بلة فلا غسل عليه: لأن البلل علامة ودليل، والنوم لا عمرة به، فالمدار على البلل، سواء تذكر الاحتلام أم لا، كذا في «المراقبة»، وبه قالت الحنفية. قوله: والمذي: [قال في «القاموس»]: المذي والمذي كـ«غني»، والمذي ساكنة الياء: ما يخرج منك عند الملاعبة والتقبيل. [قوله: عن علي: بواسطة المقداد، وإنما حذف ذكره: لأن الغرض بيان الحكم لا إتمام القصة، وأيضًا السائل حقيقة علي رضي الله عنه، والمقداد إما كان سفرًا محضًا. (التقرير) قوله: هذا: [أي رواية سعيد بن عبيد، فيكون منفردًا. (التقرير)]

نفع قوت المغنذي: [إن النساء شقائق الرجال]: أي: نظائرهم وأمثالهم في أخلاق الطباع، كالمشقق منهم، وقد خلقت حواء من آدم على نبيها بآله وعليهما الصلاة والسلام، وشقيق المرء أخوه من أبيه وأمه.

بَابُ فِي الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ: ١١٨- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: صَافَ عَائِشَةُ ^{بِهَا} ضَيْقٌ، فَأَمَرَتْ لَهُ بِمِلْحَقَةٍ صَفْرَاءَ، فَنَامَ فِيهَا فَاحْتَلَمَ، فَاسْتَحْيَا أَنْ يُرْسَلَ إِلَيْهَا وَبِهَا أَثَرُ الْإِحْتِلَامِ، فَعَمَسَهَا فِي الْمَاءِ ثُمَّ أَرْسَلَ بِهَا، فَقَالَتْ عَائِشَةُ ^{بِهَا}: لِمَ أَفْسَدَ عَلَيْنَا ثَوْبَنَا؟ إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَفْرَكَهُ بِأَصَابِعِهِ، وَرَبَّمَا فَرَكْتُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} بِأَصَابِعِي. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ مِثْلُ سُفْيَانَ وَآخَمَدَ وَإِسْحَاقَ، قَالُوا فِي الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ: يُجْزِئُهُ الْفَرْكُ وَإِنْ لَمْ يَغْسِلْهُ. وَهَكَذَا رَوَى عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَائِشَةَ ^{بِهَا} مِثْلَ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ. وَرَوَى أَبُو مَعْشَرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ ^{بِهَا}. وَحَدِيثُ الْأَعْمَشِ أَصَحُّ. ١١٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَائِشَةَ ^{بِهَا}: «أَنَّهَا غَسَلَتْ مَنِيًّا مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَحَدِيثُ عَائِشَةَ ^{بِهَا}: «أَنَّهَا غَسَلَتْ مَنِيًّا مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}» لَيْسَ بِمُخَالِفٍ لِحَدِيثِ الْفَرْكِ، وَإِنْ كَانَ الْفَرْكُ يُجْزِئُ فَقَدْ يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ لَا يَرَى عَلَى ثَوْبِهِ أَثَرَهُ. ١٢٠- قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا}: الْمَنِيُّ بِمَنْزِلَةِ الْمُخَاطِ، فَأَمِظْهُ عَنْكَ وَلَوْ بِإِذْخِرَةٍ.

بَابُ فِي الْجُنُبِ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ: ١٢١- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ ^{بِهَا} قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ وَلَا يَمَسُّ مَاءً. حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ نَحْوَهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَغَيْرِهِ. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ ^{بِهَا}، عَنِ النَّبِيِّ ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}: أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْأَسْوَدِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ. وَيَرَوْنَ أَنَّ هَذَا غَلَطٌ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ.

بَابُ فِي الْوُضُوءِ لِلْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ: ١٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا}: أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}: أَيَنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا تَوَضَّأَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمَّارٍ وَعَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا}. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عُمَرَ ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا} أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ. وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} وَالتَّابِعِينَ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، قَالُوا: إِذَا أَرَادَ الْجُنُبُ أَنْ يَنَامَ تَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مُصَافَحَةِ الْجُنُبِ: ١٢٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ الطَّوِيلُ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرِّي، عَنْ أَبِي رَافِعٍ،

العرف الشاذي: قوله: باب في المني يصيب الثوب: مذهب الشافعي وأحمد ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا} طهارة المني، ومذهب أبي حنيفة ومالك ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا} أنه نجس، وأطنب ابن تيمية في «الطهارة» في فتاواه، وقال الشافعي: إن الأنبياء أيضًا يتولدون من المني، فكيف يقال بالنجاسة؟ ويقال فيه: إن كل ولد أعم من الأنبياء وغيرهم يكون الدم غذاءه في بطن الأم، ولا يقول أحد بطهارة الدم، ولنا آثار كثيرة، وثبت من التابعين أن المصلي في الثوب الذي أصابه المني يعيد الصلاة، وأما الحديث فثبت فيه الفرق والغسل، ونعمل بما بأن الفرق في اليابس، والغسل في الرطب. وقال الشافعي ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ}: إن الفرق دال على طهارته؛ فإن في الفرق يبقى بعض الأجزاء، ونقول: إن الخف الذي أصابه النجاسة يكفي فيه اللدك مع بقاء بعض أجزائها، وأخرج الحافظ في «الفتح» رواية الفرق في الرطب عن «صحيح ابن خزيمة»، ومر عليه الشيخ علاء الدين المارديني وأعله. قوله: ضيف: الضيف هو الراوي. قوله: قال ابن عباس إلخ: هذا أثر ابن عباس ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا}، فلا حجة علينا، وأيضًا نقول: إن التشبيه في الزوجية لا الطهارة. قوله: بإذخرة: في «حاشية أبي داود»: إن معنى الإذخر مرجئًا، ومأخذه «غياث اللغات»، وهو غلط، وربما يغلط في معاني الأدوية، وبسميه أهل السند كثر. قوله: باب في الجنب ينام قبل أن يغتسل: يستحب الطهارة للجنب قبل النوم، كما روي عن الطرفين، وروى الطحاوي عن أبي يوسف: أنه لا بأس بتركه. أقول: «لا بأس» دال على أنه خلاف الأول، فلا خلاف في هذه المسألة بين الثلاثة، ولسم يقل أحد بالوجوب إلا داود الظاهري، وفي «المعجم» للطبراني عن أبي هريرة ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ}: «من مات جنبًا بدون طهارة لا تشترك الملائكة في جنازته»، والمسألة جواز النوم للجنب قبل الطهارة، وفي «معاني الآثار» و«موطأ مالك» عن ابن عمر ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا}: أن الرضوء الذي يكون للجنب قبل النوم قد يكون ناقصًا أيضًا، وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه بسند قوي مرفوعًا: «إن الجنب لو لم يتوضأ قبل النوم يتيمم». قوله: ولا يمس ماء: أكثر أئمة الحديث إلى أن أبا إسحاق السبيعي ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ} وهم في حديث الباب، فإنه ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ} لم يبيت نومه بدون الطهارة، وقال قائل: إن المراد من مس الماء في حديث الباب مس الماء للغسل، وأنه توضأ وإن لم يغتسل، وقال النووي: لعل نومه ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ} بدون الطهارة كان مرة أو مرتين لبيان الجواز. أقول: لما أعل الحديث الحديث فلا حاجة إلى التوجيه، وأما صورة وهم عمرو بن عبد الله أبي إسحاق، فذكرها الطحاوي بأنه اختصر الحديث المفصل: «أنه إذا أجنب أول الليل كان يتوضأ، ولو أجنب آخر الليل لا يتوضأ» فإن كان إيمان الغسل فالنعاس لزمان قليل بدون الوضوء ثابت، وأخذت هذا مما في الروايات، فالخاصل أني أنكرت نومه ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ} بدون الوضوء أو التيمم أول الليل، بخلاف آخر الليل، فإنه إيمان الاغتسال، والحديث المفصل عن أبي إسحاق أخرجه مسلم أيضًا، وفي «مسلم» لفظ يخالف لفظ الطحاوي صراحة، والحال أنهما متحذقان سنًا ومثاق؛ فإن في «مسلم»: «وإن لم يكن جنبًا توضأ وضوء الرجل للصلاة»، وفي «معاني الآثار»: «وإن كان جنبًا توضأ وضوء الرجل للصلاة». ولم يتوجه إليه أحد من الحفاظ والمحدثين وإن أمكن الجمع بينهما، وأعل أبو داود حديث الباب. قوله: باب ما جاء في مصافحة الجنب: يجوز للجنب جميع المعاملات، ويمنع عن دخول المسجد والطواف وقراءة القرآن، وفي بعض الكتب زيادة في حديث الباب: «إن المؤمن لا ينحس حيًا ولا ميتًا»، ولكن السند ضعيف. وغسالة المؤمن طاهر، حيًا كان أو ميتًا، وفي «مبسوط محمد بن الحسن»: إن غسالة الميت نجسة، وحمله أرباب الفقه على أن فيه مظنة الألواث، وأما غسالة الكافر فنجسة؛ فإن حكمه حكم الميتة.

حاشية: قوله: الفرق: قال الطيبي: الفرق: الدلك حتى يذهب الأثر من الثوب، وفي «شرح السنة»: مذهب الشافعي أن المني طاهر، وعند أصحاب الرأي نجس، بغسل رطبه ويفرك يابسه. (علي القاري) قوله: أصح: [لكثرة الشركاء معه في الرواية بخلاف منصور]. قوله: يستحب إلخ: [أي يستحب أن يجمع بين الغسل والفرق]. قوله: بإذخرة: بكسر المزة وسكون ذال وكسر جها معجمتين، حشيش طيب الريح. (بجمع البحار)

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ تَرَى مَا يَرَى الرَّجُلُ: ١٢٤- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ ابْنَةُ مِلْحَانَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ -تَغْنِي غُسْلًا- إِذَا هِيَ رَأَتْ فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا هِيَ رَأَتْ الْمَاءَ فَلْتَغْتَسِلْ».

قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قُلْتُ لَهَا: فَضَحَّتِ النِّسَاءُ يَا أُمَّ سُلَيْمٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ غَامَةِ الْفُقَهَاءِ، أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا رَأَتْ فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ فَأَنْزَلَتْ: أَنَّ عَلَيْهَا الْغُسْلَ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سُلَيْمٍ وَخَوْلَةَ وَعَائِشَةَ وَأَنْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. بَابُ فِي الرَّجُلِ يَسْتَدْفِي بِالْمَرْأَةِ بَعْدَ الْغُسْلِ: ١٢٥- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ حُرَيْثٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: رَبِّمَا اغْتَسَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ جَاءَ فَاسْتَدْفَأَ بِي فَضَمَمْتُهُ إِلَيَّ وَلَمْ أَغْتَسِلْ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بَأْسٌ. وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا اغْتَسَلَ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَسْتَدْفِيَ بِامْرَأَتِهِ وَيَنَامَ مَعَهَا قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرْأَةُ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ التَّيَمُّمِ لِلْجُنُبِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ: ١٢٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ بُجْدَانَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيُسِّسْهُ بَشْرَتَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ». وَقَالَ مُحَمَّدُ فِي حَدِيثِهِ: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ بُجْدَانَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه، وَلَمْ يُسَمِّهِ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ أَنَّ الْجُنُبَ وَالْحَائِضَ إِذَا لَمْ يَجِدَا الْمَاءَ تَيَمَّمَا وَصَلَيَا. وَيُرَوَّى عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى التَّيَمُّمَ لِلْجُنُبِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ. وَيُرَوَّى عَنْهُ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ، فَقَالَ: تَيَمَّمْ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

العرف الشذّي: قوله: باب ما جاء في المرأة إلخ: ينسب إلى محمد بن الحسن رحمته عدم الغسل من الاحتلام للمرأة، وحمله أرباب التصنيف على حالة لا يخرج المني إلى الفرج الخارج، ولو خرج المني إلى الفرج الخارج يجب الغسل، والله أعلم، وأما الأطباء فمختلفون في وجود المني في المرأة بعد اتفاقهم على أن فيها ماء يصلح للولادة. قوله: لا يستحي إلخ: قالوا: معناه أن الله لا يأمر بالاستحياء؛ فإنه تعالى ليس محل الحوادث، والاستحياء حادث، وقال الحافظ ابن تيمية: إن الله تعالى يقوم به الأفعال الاختيارية مع كونه قديماً، وسيأتي تفصيل البحث في ابتداء البخاري إن شاء الله تعالى. قوله: باب التيمم للجنب إلخ: ينسب إلى عمر الفاروق وابن مسعود رضي الله عنهما أنهما لا يجوزان التيمم للجنب ولو إلى عشر سنين، وموممه رواية البخاري. وأقول: إن هذه النسبة غلط اللهم، كما صرح بمرادها في البخاري، بأن غرضهما سد الذرائع كيلا يتيممون بعذر يسر غير مبيح للتيمم. قوله: الصعيد الطيب: قال صاحب «القاموس»: إنه وجه الأرض، فاضطر مهنا إلى هذا القول مع رعاية مذهبه في اللغة، بأن يذكر ما يوافق مذهب الشافعي رحمته، وله اعتقاد في حق أبي حنيفة رحمته، وصنف الطبقات الحنفية المسماة بـ«طبقات فيروزآبادي». قوله: وهذا حديث حسن: حديث الباب ساقط السند.

حاشية: قوله: فانخنست: [أي تنحيت، انخنس: تأخر وتخلّف.] قوله: لا ينحس: من سمع وكرم، وكذا الكافر لا ينحس عندنا وعند الجمهور، وإنما النجاسة في اعتقاده، كذا في «الجمع»، وكذا قال علي القاري، أي لا يصر عنه نجسًا والكافر كذلك، أما قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الشُّرُكُونَ نَجِسٌ﴾ (التوبة: ٢٨) في النجاسة في اعتقادهم، وما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما من أن أعيانهم نجسة كالخنزير، وعن الحسن: من صافحهم فليتوضأ، فمحمول على المبالغة أي في التبعّد عنهم، كذا قاله ابن الملك. قوله: لا يستحي إلخ: أي لا يأمر بالحياء فيه. (الجمع) قال الشيخ: بل المعنى: أنه تعالى لم يأمر أن يستحيوا في الحق، وهذه توطئة للسؤال. (اللمعات) قوله: مثل ما يرى إلخ: ولأحمد: قالت: يا رسول الله، إذا رأيت المرأة أن زوجها يجامعها في المنام أتغتسل؟ (شرح الموطأ) قوله: قالت أم سلمة: وفي «الموطأ»: فقالت لها عائشة رضي الله عنها: قال القاضي عياض: ويحتمل أن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما كلتاها أنكرتا عليه، فأجاب النبي ﷺ بما أجابها، وإن كان أهل الحديث يقولون: إن الصحيح هنا أم سلمة رضي الله عنها لا عائشة رضي الله عنها، قال ابن حجر: وهو جمع حسن؛ لأنه لا يمتنع حضور أم سلمة وعائشة رضي الله عنهما عند النبي ﷺ في مجلس واحد. (علي القاري) قوله: فضحت: [إذ حكيت عنهن ما يدل على كثرة شهوتهن.] قوله: يستدفئ بالمرأة: أي يطلب الدفء -بفتحين والمدّ- وهي الحرارة بأن يضع أعضائه على أعضائها. (المراقبة) قوله: فاستدفا بي: أي طلب الحرارة مني بأن وضع أعضائه الشريفة بعد الغسل على أعضائي من غير حائل، وحلني مكان الثوب الذي يستدفا به؛ ليجد السخونة من بدني، كذا في «اللمعات». قال الطيبي: ومنه قوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ (النحل: ٥) أي تتخذون من أوبارها وأصوافها ما تستدفئون به، وفيه: أن بشرة الجنب طاهرة؛ لأن الاستدفا إنما يحصل من مس البشرة بالبشرة. قوله: الحذاء: [ما حذا نعلًا ولا باعها بل نزل فيه]. قوله: بجدان: [كـ عثمان] بضم الموحدة وسكون الجيم.] قوله: فليمسه بشرته: [بضم الباء وكسر الميم] من الإمساس....

نفع قوت المغذي: [عن أبي هريرة أن النبي ﷺ لقيه، وهو جنب قال: فأنجست]: قال «قُب»: بنون فموحدة فحجم، أي: اندفعت منه مستتراً قال - تعالى - : ﴿فأنجست منه اثنتا عشرة عينا﴾ أي: اندفعت منفجرة، بنون ففوقية، أي: اعتقدت نفسي نجسا بحسب طهارته جلالة، فكرهت لقائه نجسا، وبنون فقط حاء فنون، أي: تأخرت مستخفيا، قال - تعالى - : ﴿فلا أقسم بالخنس﴾. قوله: مثل ما يرى الرجل: ولأحمد، قالت: يا رسول الله! إذا رأت المرأة أن زوجها يجامعها في المنام تغتسل، شرح الموطأ.

بَابُ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: ١٢٧- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَعَبْدَةُ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ ابْنَةُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: «لَا، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ الْحَيْضَةُ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِي». قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ فِي حَدِيثِهِ: وَقَالَ: «تَوَضَّيْ لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَبْجِيَءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ، أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ إِذَا جَاوَزَتْ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا اغْتَسَلَتْ وَتَوَضَّاتْ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ: ١٢٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: «تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَتُصَوِّمُ وَتُصَلِّي». حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ قَدْ تَقَرَّرَ بِهِ شَرِيكٌ عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقُلْتُ: «عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ»، جَدُّ عَدِيِّ مَا اسْمُهُ؟ فَلَمْ يَعْرِفْ مُحَمَّدٌ اسْمَهُ. وَذَكَرْتُ لِمُحَمَّدٍ قَوْلَ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: «إِنَّ اسْمَهُ دِينَارٌ»، فَلَمْ يَعْهَدْ بِهِ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: إِنْ اغْتَسَلَتْ لِكُلِّ صَلَاةٍ هُوَ أَخُوْطُ لَهَا، وَإِنْ تَوَضَّاتْ لِكُلِّ صَلَاةٍ أَجْزَأُهَا، وَإِنْ جَمَعَتْ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ يَغُسِّلِ أَجْزَأُهَا.

بَابُ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ أَنَّهَا تَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ يَغُسِّلِ وَاحِدٍ: ١٢٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ التَّمِيمِيُّ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَمِّهِ عِمْرَانَ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أُمِّهِ حَمْنَةَ ابْنَةِ جَحْشٍ رضي الله عنها قَالَتْ: كُنْتُ أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَبِيرَةً شَدِيدَةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَسْتَفْتِيهِ وَأُخْبِرُهُ، فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِ أُخْتِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

العرف الشاذي: قوله: باب في المستحاضة: باب المستحاضة باب طويل الذيل. والفرق بين الحيض والاستحاضة: أن الحيض لأصلي الفعل على العادة، والاستحاضة للزيادة على ذلك، وفي كتبنا: إن الأقل من أقل الطمث أو النفاس، والأكثر من أكثرهما، والأكثر على العادة بشرط الزيادة على الأكثر من عشرة أو أربعين استحاضة، وأكثر إطلاق الاستحاضة في الحديث على متعارف اللغة. الحيض: دم يخرج من قعر الرحم بدون داء، والاستحاضة: دم يخرج من قعر الرحم من العاذل كما في الحديث، ثم للمستحاضة أنواع: المبتدأة، والمعتادة، والمنحيرة، ومذهبتنا: أن عشرة أيام للمبتدأة حيض والباقي استحاضة، والمعتادة تمضي على عادتها المستقرة، والمنحيرة التي لم تستقر عادتها ولم تكن مبتدأة، وأحكامها كثيرة لا توجد في المطبوعات، وقيل شيء منها مذكور في «البحر»، ولكن أغلاط الكتاب ماعة عن الاستفادة، وبعض شيء منها مذكور في «خلاصة الفتاوى». وقال صاحب «البحر»: إن في «خلاصة الفتاوى» أغلاط الناسخين، ومن أحكامها: أنها تتحرى وتعتبر بالظن الغالب، -وأسميها منحيرة-، والمنحيرة مذكورة في كتبنا وكتب الشوافع، وأنكر الحنابلة هذا النوع، ثم عند الشوافع نوع آخر يسمى بالمعيرة. وتعتبر بالألوان إذا رأت الدم أسود فهو حيض وإلا فاستحاضة، ثم لهم وجهان، أحدهما: أن تميز الألوان في حق غير المعتادة. والثاني: أن تعتبر في حق المعتادة أيضًا. وعندنا لا اعتبار للألوان، ولنا ما روي عن عائشة رضي الله عنها: «حتى ترين القصة البيضاء»، ولهم ما في «أبي داود»: «فإنه دم أسود يعرف»، وقال الطحاوي في «مشكل الآثار»: إنه مدرج من الرواي، وأشار النسائي إلى إعلاله في الموضعين في الحيض، ونقل المارديني إعلاله عن أبي حاتم. وفي مسألة الباب أحاديث، في بعضها عدة الأيام والليالي التي كانت تحيض، وهذا محمول على المعتادة، والحديث الذي فيه «إقبال الدم وإدباره» حملناه على المعتادة كما يدل ما في «الطحاوي»، وحمله الشافعية على المعيرة، والحديث الذي فيه «أيام أقرانها» الأقرب حمله على المعتادة، ويمكن أن يحمل الشافعي على المعيرة، ثم في المسألة ثلاثة أحاديث: حديث حمنة بنت جحش وحديث أسماء وحديث فاطمة بنت قيس، ومدار المسائل الفقهية على الثلاثة. قوله: فاطمة ابنة أبي حبيش: اسم أبي حبيش قيس، وفاطمة هذه غير فاطمة رضي الله عنها التي شكت إلى النبي ﷺ من نفقة زوجها، راوية حديث الدجال. قوله: فلا أطهر: أي لا أطهر حسًا، وليس غرضها نفى الطهارة الشرعية، وغرضها سؤال مسألة المعذرة. قوله: أفادع الصلاة: أي إني ذات دم، وإن لم يكن ذلك حيضًا، وحملنا حديث الباب على المعتادة. قوله: فاغسلي عنك الدم: هذا الغسل ليس هو الغسل الواجب، وفي الروايات الأخرى: «فاغسلي عنك الدم واغتسلي»، وفي «الطحاوي» ما يدل على الغسل الواجب. قوله: توضئي: قال مالك بن أنس رضي الله عنه: إن العذر المبطل في غير ناقض للوضوء. ولفظ «توضئي» في حديث الباب محمول على الاستحاضة عند، وحمله الثلاثة على الوجوب، وتصدى بعض الموالك لإسقاط لفظ «توضئي»، ولعل مسلمًا أيضًا متردد فيه كما يدل قوله، وفي حديث حماد لفظ «تركناه»، مسلم. وبحت فيه الحفاظ، وحاصله إثبات ذلك اللفظ، ورواه ابن سيد الناس اليعمري عن طريق أبي حنيفة رضي الله عنه، فقال: إنه مروى عن إمام من الأئمة فيكون صحيحًا، وأخرجه الطحاوي عن أبي حنيفة، وأخرج له التابع. قوله: باب في المستحاضة إلخ: قال الطحاوي: إن الغسل للعلاج، وزعم الأكثرون أنه علاج طهي، والحال أن المراد من العلاج الحيلة. وقال الطحاوي: إن حديث الباب في المنحيرة.

حاشية: ... أي فليوصل الماء إلى جلده، يعني فليتوضأ أو يغتسل، فإن ذلك أي الإمساس خير من الخيور، وليس معناه أن كليهما جائز عند وجود الماء لكن الوضوء خير، بل المراد: أن الوضوء واجب عند وجود الماء، نظيره قوله تعالى: «أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا» مع أنه لا خير بمسقر أصحاب النار. (علي القاري) قوله: استحاض إلخ: على لفظ المجهول، أي دائم الاستحاضة، وقوله: «إنما ذلك عرق» أي دم عرق، ويناسبه قوله: «وليس بحيض»، أو المراد المحل الذي يخرج منه الدم عرق لا رحم، قال الفقهاء: ما نقص عن أقل الحيض أو زاد على أكثره أو أكثر النفاس أو على عادة -وقد جاوز الأكثر واستمر دمها- أو ما رآته حامل فهو استحاضة، وإن كانت مبتدئة فحيضها أكثر المدة، وإن كانت معتادة فعادها حيض، وما زاد فهو استحاضة، وهذا معنى قوله ﷺ: «فإذا أقبلت حيضتك»، بكسر الحاء وفتحها أي أيام عادتك إن كانت معتادة، والظاهر أن هذه المرأة السائلة كانت معتادة أو أيام أكثر الحيض إن كانت مبتدئة، هذا عندنا، وعند الباقيين يعمل بالميز في المبتدئة، إن كان دمًا أسود يحكم بأنه من الحيض، كما جاء في الحديث عن عروة: «إذا كان دم الحيض فإنه دم أسود يعرف»، الحديث، وعندنا لا يعمل بالميز لخفائه. قوله: أفادع الصلاة: [أي أفاتركها ما دامت الاستحاضة معي]. قوله: توضئي لكل صلاة إلخ: أخذ بظاهره الشافعي رضي الله عنه، وعندنا اللام بمعنى الوقت، كقولك: أتيتك لصلاة الظهر، أي وقتها، وقد ورد في بعض الروايات: «المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة»، فنحمل عليه، كذا في «الهداية» و«شرح مختصر الطحاوي». روى أبو حنيفة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: أن النبي ﷺ قال لفاطمة بنت أبي حبيش رضي الله عنها: «توضئي لوقت كل صلاة»، ولا شك أن هذا يحكم بالنسبة إلى كل صلاة، لأنه لا يحتمل غيره، بخلاف الأول، فإن لفظ الصلاة شاع استعمالها في لسان الشرع والعرف في وقتها، كقوله ﷺ: «إن للصلاة أولًا وآخرًا»، أي وقتها، وهو مما لا يحصى كثرته، فوجب حمله على المحكم، ورجح أيضًا بأنه متروك الظاهر بالإجماع على أنه لم يرد حقيقة كل صلاة، لجواز النفل مع الفرض بوضوء واحد، كذا حققه ابن الهمام في «فتح القدير»، ونقله عن شرح «الموطأ».

نفع قوت المغتذي: [استحاض]: من أفعال بناء نائب لزمت، وإنما ذلك عرق، زاد البيهقي والدار قطني: انقطع. [ندع الصلاة أيام أقرانها]: أي: حيضها.

إِنِّي أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَبِيرَةً شَدِيدَةً، فَمَا تَأْمُرُنِي فِيهَا، فَقَدْ مَنَعْتَنِي الصَّيَّامَ وَالصَّلَاةَ؟ قَالَ: «أَنْعَثُ لَكَ الْكُرْسُفَ، فَإِنَّهُ يَذْهَبُ الدَّمَ». قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «فَتَأْخِذِي ثَوْبًا». قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، إِنَّمَا أُتِجُ نَجًّا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سَامُرُكَ بِأَمْرَيْنِ: أَيُّهُمَا صَنَعْتَ أَجْزَأَ عَنكَ، فَإِنْ قَوَيْتَ عَلَيْهِمَا فَأَنْتِ أَعْلَمُ». فَقَالَ: «إِنَّمَا هِيَ رَكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَتَحْيِضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ فِي عِلْمِ اللَّهِ، ثُمَّ اغْتَسِلِي، فَإِذَا رَأَيْتِ أَنَّكَ قَدْ طَهَرْتَ وَاسْتَنْقَأْتَ فَصَلِّي أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ لَيْلَةً أَوْ ثَلَاثَةً وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَأَيَّامَهَا، وَصُومِي وَصَلِّي، فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِئُكَ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي كَمَا تَحْيِضُ النِّسَاءُ وَكَمَا يَطْهَرْنَ لِمَيْقَاتِ حَيْضِهِنَّ وَطَهْرِهِنَّ. فَإِنْ قَوَيْتِ عَلَى أَنْ تُؤَخِّرِي الظُّهْرَ وَتُعَجِّلِي الْعَصْرَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ حِينَ تَطْهَرِينَ، وَتُصَلِّيَنِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ تُؤَخِّرِينَ الْمَغْرِبَ وَتُعَجِّلِينَ الْعِشَاءَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، فَافْعَلِي، وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الصُّبْحِ وَتُصَلِّيَنِ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي وَصُومِي إِنْ قَوَيْتِ عَلَى ذَلِكَ». فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَهُوَ أَغْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ». قَالَ أَبُو عَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَاهُ عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الرَّقِّيِّ وَابْنُ جُرَيْجٍ وَشَرِيكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَمِّهِ عِمْرَانَ، عَنْ أُمِّهِ حَمْنَةَ رضي الله عنها، إِلَّا أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ يَقُولُ: «عَمْرُ بْنُ طَلْحَةَ»، وَالصَّحِيحُ «عِمْرَانُ بْنُ طَلْحَةَ». وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهَكَذَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: إِذَا كَانَتْ تَعْرِفُ حَيْضَهَا بِإِقْبَالِ الدَّمِ وَإِدْبَارِهِ -فَإِقْبَالُهُ أَنْ يَكُونَ أَسْوَدَ- وَإِدْبَارُهُ أَنْ يَتَغَيَّرَ إِلَى الصَّفَرَةِ- فَالْحُكْمُ فِيهَا عَلَى حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ رضي الله عنها. وَإِنْ كَانَتْ الْمُسْتَحَاضَةُ لَهَا أَيَّامٌ مَعْرُوفَةٌ قَبْلَ أَنْ تُسْتَحَاضَ، فَإِنَّهَا تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَتُصَلِّي. وَإِذَا اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ وَلَمْ يَكُنْ لَهَا أَيَّامٌ مَعْرُوفَةٌ، وَلَمْ تَعْرِفِ الْحَيْضَ بِإِقْبَالِ الدَّمِ وَإِدْبَارِهِ، فَالْحُكْمُ لَهَا عَلَى حَدِيثِ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ رضي الله عنها.

العرف الشاذي: وذكر لها مسائل يتعدى إدراكها، ويمكن حمله على المعتادة، وتمشي على هذا؛ فإنه سهل. قوله: فاتخذذي ثوبًا: أي ثوبًا يكون مهيأ للصلاة. قوله: بأمرين: عامة المحشين على أن الأمر الأول الوضوء لكل صلاة، وهو في «كتاب الأم»، والأمر الثاني ثلاث غسلات لخمس صلوات، وأشار أبو داود إلى أن الأمر الأول الغسل لكل صلاة، والآخر الغسل ثلاث مرار لخمس صلوات، وقال: إن خمس غسلات ثابتة في بعض الطرق، أي في قصة حمنة بنت جحش رضي الله عنها، وأما الغسل خمس مرار في أحاديث غير بنت جحش فتأبى بلا ريب، وروى الترمذي تحسین أحمد رضي الله عنه حديث الباب، وروى أبو داود التردد عنه، والفصل تحسينه. قوله: ستة أيام أو سبعة أيام: عندي لفظة «أو» للتبوع منه رضي الله عنه، وقيل: إنه شك الراوي. قوله: لميقات حيضهن وطهرهن: هذا ظاهر الدلالة على أنها كانت معتادة. وههنا يرد علينا إشكال، وهو أنه عليه السلام لم يأمرها بالوضوء ثانيًا في صورة الصلاتين بغسل واحد، والحال أن خروج الوقت ناقض لوضوء المعذور، فقيل: إنه مسكوت عنه وليس ههنا نفيه، فلعله يكون أمرها. وأقول: إن الزيادة في الحديث القولي بعيدة، والجواب عندي موقوف على ذكر مقدمة، وهي أن المثل الثاني بعد في الزوال مشترك بين الظهر والعصر، والمثل الأول وقت مختص بالظهر، وبعد المثل الثاني مختص بالعصر، أو يعبر بأن المثل الأول وقت الاختيار، والمثل الثاني وقت الضرورة للظهر. وفي «عمدة القاري»: عن المعلى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة: إذا بلغ الظل أقل من قامتين يخرج وقت الظهر، ولا يدخل وقت العصر حتى يصير مثلين، صححه الكرخي، وقال ابن عابدين رضي الله عنه: إن رواية المثلين ظاهر الرواية، ورواية المثل شاذة، والحال أن في «البدائع» تصريح أن آخر وقت الظهر ليس بمذكور في ظاهر الرواية. أقول: قد وجدت «الجامعين» و«المبسوط» و«الزيادات» خالية من آخر وقت الظهر، نعم، ذكر السرخسي في مبسوطه المثل والمثلين، فإذا مهّدنا هذا، فيقال: إنما تغتسل في المثل الثاني، وتصلّي الظهر ثم العصر في المثل الثاني، فلم يتحقق خروج الوقت؛ فإن الوقت المختص ووقت الاختيار للظهر خرج قبل المثل الثاني، وكذلك نقول في العشاء الأولى والأخيرة، ولا يكون الوضوء إلا واحدًا، وفي «الوقاية» رجوع أبي حنيفة رضي الله عنه إلى الشفق الأحمر عن الأبيض، ورد عليه ابن المهام وصاحب «البحر». وأقول: لم يرجع أبو حنيفة رضي الله عنه إلا أن وقت الاختيار للمغرب إلى الشفق الأحمر، ووقت الضرورة إلى الشفق الأبيض، فتغتسل في الشفق الأبيض، وفي «الأشباه والنظائر»: يجوز للمسافر تأخير المغرب، فأقول: يجوز تأخيرها للمعذور بالطريق الأولى.

حاشية: قوله: يذهب الدم: [يمنع الخروج إلى ظاهر الفرج]. قوله: فتلجمني: [أي شدي الخرقه على هيئة اللجام]. قوله: أنج نحا: [التج السيلان، من نج الماء والدم، لازم ومتعد]. قوله: فإن قويت عليهما: أي على الأمرين، «فأنت أعلم» أي بما تختارينه منهما، فاختراري أيهما شئت. قوله: إنما هي ركضة: أي دفعة وضربة، والركضة: ضرب الأرض بالرجل في حال العدو وغيرها، أراد به الإضرار والإفساد، وأضافها إلى الشيطان؛ لأنه وجد بذلك طريقًا إلى التلبس عليها في أمر دينها وقت طهرها وصلاتها وصيامها، حتى أنساها ذلك. قوله: فتحيضي: أي التزمي أحكام الحيض وعذتي نفسك حاضًا. قوله: «ستة أيام أو سبعة» كلمة «أو» ليس للشك ولا للتخير، بل المراد اعتري ما وافقت من عادات النساء، كذا اختاره الطيبي في توجيهه، ومنهم من ذهب إلى أنه للشك من بعض الرواة، وإنما يكون النبي ﷺ قد ذكر أحد العددين اعتبارًا بالغالب من حال نساء قومها، وقال الثوري شتي: ويحتمل أنها أخبرت به عاداتها قبل أن يصيبها ما أصابها، وقيل: أمر ببناء الأمر على ما تبين لها من أحد العددين على سبيل التحري. وقوله: «في علم الله» أي فيما علم الله من أمرك، ومن قال: إن «أو» للشك، فله أن يقول: معناه: والله أعلم بما قال النبي ﷺ. قوله: فإذا رأيت أنك قد طهرت واستنقأت: أي بالغت في التنقية، أي مضت الأيام المذكورة وصرت طاهرة في حكم الشرع. قوله: «وصلي» أي بالوضوء عند كل صلاة، وهذا أول الأمرين المأمور بهما، وهو أن تتوضّأ وتصلّي في ثلاث وعشرين. وثاني الأمرين أن تغتسل فيها إما عند كل صلاة فرادى، وإما بالجمع بين صلاتي الظهر والعصر وصلاتي المغرب والعشاء، ولما كان الأولى من هاتين الصورتين أعني الاغتسال عند كل صلاة أشق وأصعب، نزل ﷺ إلى الثاني أعني الجمع بين الصلاتين، فقال: «فإن قويت إلخ». فإن قلت: لا يسمع الحنفية هذا التأويل؛ إذ عندهم خروج الوقت ينقض وضوء المعذور، قلنا: لعله لا ينقض الغسل في حق هذه المستحاضة بحكم هذا الحديث، على أنه يلزم مثل هذا على الشافعية أيضًا؛ فإنهم يوجبون الوضوء على المعذور لكل صلاة، فلا بد من التخصيص، كذا في «اللمعات». قال علي القاري: هذا عندنا منسوخ، أو الأمر بالغسل في الصورتين محمول على المعالجة لإزالة قوة الدم. قوله: وهو إلخ: [أي الجمع بين الصلاتين في الغسل، والأمر الآخر الغسل لكل صلاة].

نفع قوت المغتذي: [الكرسف]: بكاف فراء فسین ففاء، كهدهد القطن. [إنما شج شحا]: الضم مثله أنج فشد جيمة، أصب الدم صبا. [أيهما صنعت]: قال أبو البقاء بإعرابه: ينصب أيهما لصنعت لا غير. [إنما هي ركضة من الشيطان]: كرحمة، بالنهاية: أصل الركض ضرب برجل، وإصابة بها كركض دابة رجلها شيئا، أي: أن الشيطان قد وجد بذلك طريقا إلى تلبس عليها، وإضرار بها وأذى بها في أمر دينها وطهرها وصلاتها، حتى أنساها ذلك عادتها، وصار تقديرها، كأنه ركضة من ركضاته.

نفع قوت المغتذي: [قد طهرت واستنقأت]: كذا بالفتح ففاء هذه الرواية، فصوابه: استنقيت؛ لأنه من نفا الشيء وأنقاه، نظفه، فلا وجه بالألف ولا للهمزة. [فصلی أربعاً وعشرين ليلة أو ثلاثاً وعشرين ليلة بأيامها]: بنسخة بواو معية بدل باء، قال أبو البقاء: بأيامها متعلق بصلی، وضميره لليالي.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْمُسْتَحَاضَةُ إِذَا اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ فِي أَوَّلِ مَا رَأَتْ فَدَامَتْ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّهَا تَدْعُ الصَّلَاةَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، فَإِذَا طَهَّرَتْ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا أَوْ قَبْلَ ذَلِكَ، فَإِنَّهَا أَيَّامُ حَيْضٍ. فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، فَإِنَّهَا تَقْضِي صَلَاةَ أَرْبَعَةِ عَشَرَ يَوْمًا، ثُمَّ تَدْعُ الصَّلَاةَ بَعْدَ ذَلِكَ أَقَلَّ مَا يَحِيضُ النِّسَاءُ، وَهُوَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي أَقَلِّ الْحَيْضِ وَأَكْثَرِهِ، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَقَلُّ الْحَيْضِ ثَلَاثٌ، وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ، وَبِهِ يَأْخُذُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَرَوَى عَنْهُ خِلَافُ هَذَا. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ - مِنْهُمْ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاجٍ -: أَقَلُّ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةُ عَشَرَ. وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَأَبِي عُبَيْدَةَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ أَنَّهَا تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ: ١٣٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اسْتَفْتَيْتُ أُمَّ حَبِيبَةَ ابْنَةَ جَحْشٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنِّي أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ: «لَا، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، فَاغْتَسِلِي ثُمَّ صَلِّي». فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ. قَالَ قُتَيْبَةُ: قَالَ اللَّيْثُ: لَمْ يَذْكُرِ ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أُمَّ حَبِيبَةَ أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ فَعَلْتُهُ هِيَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَيُرَوَّى هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «اسْتَفْتَيْتُ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتُ جَحْشٍ». وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْمُسْتَحَاضَةُ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَرَوَى الْأَوْزَاعِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَائِضِ أَنَّهَا لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ: ١٣١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مُعَاذَةَ: أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَتَقْضِي إِحْدَانَا صَلَاتَهَا أَيَّامَ حَيْضِهَا؟ فَقَالَتْ: أَحَرُورِيَّةٌ أَنْتِ؟ قَدْ كَانَتْ إِحْدَانَا حَيْضُ فَلَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ: أَنَّ الْحَائِضَ لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ. وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ، لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّ الْحَائِضَ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ أَنَّهُمَا لَا يَقْرَأَانِ الْقُرْآنَ: ١٣٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْرَأُ الْجُنُبُ وَلَا الْحَائِضُ». وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، مِثْلَ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، قَالُوا: لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجُنُبُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا إِلَّا طَرَفَ الْآيَةِ وَالْحَرْفَ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَرَخَّصُوا لِلْجُنُبِ وَالْحَائِضِ فِي التَّسْبِيحِ وَالتَّهْلِيلِ. قَالَ: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: إِنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عِيَّاشٍ يَزِيهِ عَنْ أَهْلِ

العرف الشاذي: قوله: وقال الشافعي إلخ: هذا المذكور حكم المبتدئة، وهكذا مذكور في كتب الشوافع، وأخطأ بعض المحشين في نقل مذهب الشافعي. قال العلماء: إن أقل مدة الحيض وأكثرها ليس فيه المرفوع لأحد من المذاهب، ولنا أثر أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وللشوافع أثر عطاء بن أبي رباح، ويمكن لنا التمسك في أقل الحيض بما رواه الترمذي عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فتمكث إحداكن الثلاث أو الأربع إلخ»، وللخصم فيه مجال التأويل. واستنبط أبو بكر الرازي تلميذ الكرخي: أن «الأيام» جمع قلة فيؤخذ أقله، و«الليالي» جمع الكثرة فيؤخذ أقلها، فيكون ثلاثة أيام، وعشرة أيام. أقول: إن هذا فيما له جمع قلة وجمع كثرة، ولفظ «اليوم» ليس له جمع كثرة، ولفظ «الليل» ليس له جمع قلة، وأيضاً دخول اللام يخرج الجمع من الجمعية. قوله: باب ما جاء في المستحاضة إلخ: قال الشوكاني: إن الغسل عند كل صلاة تكليف بما لا يطاق، ولا أصل له من الشريعة، وقال: إن التحريم ليس له أصل من الشريعة؛ فإن التحريم والتوقف ليس في الشريعة. أقول: إن الحافظ أثبت الغسل عند كل صلاة، وكذلك في «أبي داود» وفي ابتداء «الدارمي»: سألت امرأة ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بكوفة وكانت متحيرة، وكانت سألت قبل علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فأمرها بالغسل عند كل صلاة، فقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: اللهم لا أعلم إلا ما قال علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقيل لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إنه مشقة لها، فقال: لو شاء الله تعالى لابتلاها في أشد منه. وقد ثبت توقفه على قصة لعان علال بن أمية، وفي بعض الصور يجب الغسل عند كل صلاة للمتحيرة عندنا وعند الشوافع. قوله: باب ما جاء في الحائض أنها لا تقضي الصلاة: أجمع أهل السنة والجماعة على قضاء الحائض الصوم لا الصلاة، وأوجب الخوارج قضاء الصلاة أيضاً. ثم تكلم العلماء في حكمة عدم قضاء الصلاة لا الصوم، فقيل: لما هبطت حواء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على الأرض حاضت، فسألت آدم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسأل آدم الله تعالى فعفا الله عن الصلاة، ثم قاس آدم الصوم على الصلاة فعاتب الله تعالى، وأمر بالقضاء عتاًباً، والله أعلم هذه القصة ثابتة أم لا. وأقول: يمكن أن يقال: إن الطهارة شرط الصلاة لا الصوم، نعم عدم الطهارة مانع من الصوم، وأيضاً في قضاء الصلوات مشقة لا في قضاء الصوم. قوله: باب ما جاء في الجنب والحائض إلخ: هذا مذهب الجمهور، وقال البخاري: يجوز قراءة القرآن. وبوب عليه ولم يأت بالنص، ثم عندنا تفصيل في الجزئيات، قال الطحاوي: يجوز قراءة أقل من الآية، ويعني الكرخي من الأقل منها والأكثر، والاحتياط فيما قال الكرخي، ولعل الطحاوي يبيّن على أن المعجز من القرآن الآية ولو قصيرة، وإذا قل منها لعله خرج من القرآنية. وعندي أن الآية معجزة ولو قصيرة، وهذا بديهي عندي أشد البدهية، وقيل: لم يدرك إعجاز القرآن إلا الأعرجان، وهما عبد القاهر والزمخشري. وأخذت هذا مما قال أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إن فرض القراءة الآية ولو قصيرة. ثم إن القراءة على نية الدعاء والثناء جائزة، ثم قيل: الشرط كون تلك الآية مشتملة على مضمون الدعاء والثناء، وقيل: لا يشترط.

حاشية: قوله: فإنها تقضي صلاة أربعة عشر يوماً: وذلك لأن أقل مدة الحيض عنده يوم وليلة، وأكثرها خمسة عشر يوماً، فلما رأت مبتدئة الدم فما لم يزد على خمسة عشر يوماً فكله حيض، ومن زاد على خمسة عشر فالزائد دم الاستحاضة البتة، ووقع به الشك في خمسة عشر أيضاً؛ لاحتمال أن يكون انقطاع الحيض بعد يوم وليلة من أول ما رأت، أو بعد يومين، أو ثلاثة إلى خمسة عشر، فمبني الأمر على اليقين وطرح الشك، والله تعالى أعلم بالصواب. قوله: أحرورية: بفتح حاء وضم راء أولى، أي خارجة؛ فإنهم يوجبون قضاء صلاة الحيض، وهم طائفة من الخوارج نسبوا إلى حروراء - بالمد والقصر - وهو موضع قريب من الكوفة، كان أول مجيئهم وتحكمهم فيه، وهم أحد الخوارج الذين قاتلهم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكان عندهم تشدد في أمر الحيض، فشبعتها بهم، كذا في «المجمع».

الحِجَارِ وَأَهْلِ الْعِرَاقِ أَحَادِيثَ مَنَائِكِرَ، كَأَنَّهُ ضَعَفَ رِوَايَتَهُ عَنْهُمْ فِيمَا يَتَفَرَّدُ بِهِ. وَقَالَ: إِنَّمَا حَدِيثُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ عَنِ أَهْلِ الشَّامِ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ أَصْلَحُ مِنْ بَقِيَّةِ، وَلِبَقِيَّةِ أَحَادِيثَ مَنَائِكِرَ عَنِ الثَّقَاتِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدَّثَنِي بِذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ بِذَلِكَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مُبَاشَرَةِ الْحَائِضِ: ١٣٣- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا حِضَّتْ يَأْمُرُنِي أَنْ أَتَزَرَ، ثُمَّ يُبَاشِرُنِي. وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَمَيْمُونَةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مُوََالَكَةِ الْجَنْبِ وَالْحَائِضِ وَسُورِهِمَا: ١٣٤- حَدَّثَنَا عَبَّاسُ الْعَنْبَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ حَرَامِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ مُوََالَكَةِ الْحَائِضِ، فَقَالَ: «وَاكْلُهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأَنْسٍ عَلَيْهَا السَّلَامُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ لَمْ يَرَوْا بِمُوََالَكَةِ الْحَائِضِ بَأْسًا. وَاخْتَلَفُوا فِي فَضْلِ وَضُوءِهَا، فَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ بَعْضُهُمْ، وَكَرِهَ بَعْضُهُمْ فَضْلَ طَهُورِهَا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَائِضِ تَتَنَاوَلُ الشَّيْءَ مِنَ الْمَسْجِدِ: ١٣٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَتْ لِي عَائِشَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَاوليني الخُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ». قَالَتْ: قُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ. قَالَ: «إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا تَعْلَمُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا فِي ذَلِكَ، بِأَنْ لَا بَأْسَ أَنْ تَتَنَاوَلَ الْحَائِضُ شَيْئًا مِنَ الْمَسْجِدِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَّةِ إِيْتِيَانِ الْحَائِضِ: ١٣٦- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَبَهْزُ بْنُ أَسَدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ حَكِيمِ الْأَثَرَمِ، عَنْ أَبِي تَيْمَةَ الْهَجِينِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى حَائِضًا أَوْ امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا

العرف الشاذي: قوله: من بقية: إن بقية مدلس، والبخاري صحح روايته في «مواقيت الصلاة»، ذكره في «التلخيص»، فإذا صرح بالسماع قبل روايته، قيل: أحاديث بقية ليست بنقية، فكن منها على نقية. قوله: باب ما جاء في مباشرة الحائض: مذهب أبي حنيفة والشافعي عليهما السلام عدم جواز الاستمتاع من السرة إلى الركبة، ومذهب أحمد ومحمد عليهما السلام أنه يبقى موضع الدم، وحديث الباب للجمهور، ويجوز لهما حمله على الاستحباب، ولهما ما في «مسلم»: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح». وقيل: إن الرحان لمذهبهما، وللجمهور عند أبي داود بسند حسن: سأل رجل رسول الله ﷺ: ما لي من زوجتي إذا كانت حائضة؟ قال: «للك فوق الإزار». وقيل: إن النهي عن استمتاع ما تحت الإزار مفهوم الحديث لا منطوقه. وقال الشيخ ابن الهمام: إنه وقع في جواب من سأل عن كل ما يحل له من زوجته، فيكون المعنى: لا يحل لك إلا ما فوق الإزار، أي لا يحل ما تحت الإزار فيكون منطوقاً، ونقول: إن ما في «مسلم» كناية عن نهي ما تحت الإزار. ربما يوافق محمد بن الحسن مالك بن أنس؛ فإنه تلميذه، وأقام عنده ثلاث سنين، وسمع محمد عليه السلام خمس مائة حديث عن مالك، وهذا من خصوصية محمد عليه السلام، وكان مالك لا يحدث من لفظه، بل كان يقرأ عليه. قوله: باب ما جاء في الحائض تتناول الشيء من المسجد: الاعتبار عندنا للرجلين لا للرأس واليدين، فيجوز لها إدخال اليدين أو الرأس لا الرجلين، وكذلك في صيد الحرم لو كان رجلاه في داخل الحرم ورأسه خارجه فصاده فعليه جزاء، ولو كان عكسه فلا جزاء. قوله: الخمرة: أكثر علماء اللغة على أن الخمرة ما يسر الوجه، فإذا يتمسك الروافض بهذا على عملهم الفاسد، وتعرض العلماء لتوجيههم. أقول: إن مراد علماء اللغة أن الغرض من الخمرة ستر الوجه وحفاظته وإن كانت كبيرة؛ لما في الحديث: «إن الفأرة ألقت الفتيلة على حمرة عليها السلام فاحترقت، وكان النبي ﷺ يجلس عليه». من احتلم في المسجد فلنا فيها قولان، قيل: يخرج بعد التيمم، وقيل: لا حاجة إلى التيمم، والراجح الثاني؛ فإنه ﷺ خرج من المسجد بدون التيمم حين أقيمت فتذكر أنه جنب، وأما قول: «إنه ﷺ لعله تيمم» فادعاء بعيد، وللقاتل بالأول أن يحمله على خصوصيته ﷺ؛ فإنه قد ثبت في الحديث النهي عن أن يطرُق أحد المسجد جنباً إلا له ﷺ ولعلي عليه السلام، وهذا كله في الخروج، وأما الدخول بلا تيمم فلا يجوز عندنا قولاً واحداً، ويجوز عند الشافعي عليه السلام الاحتياز دخولاً وخروجاً. قوله: إتيان الحائض: يحرم الوطء إجماعاً، وعبر المصنف بالكرهية، ومثل هذا التعبير يوجد في عبارات السلف. قوله: امرأة في دبرها: نسب إلى ابن عمر عليهما السلام أنه يجوز أن يأتي الرجل دبر زوجته. أقول: إن هذه النسبة إليه غلط، ومثل هذه تدع البلاد بلاقع. والبخاري حين روى «يأتيها في إلح» لم يذكر مدخول كلمة «في»، وكيف والحال أنه روى عن ابن عمر عليهما السلام في «معاني الآثار» إنكاره صراحة أشد التصريح، وأما ما يروى عنه الموهوم لتلك النسبة فمراده أن يولج في القبل من جانب الدبر، وينبغي الاحتياط في مثل هذه النسبة.

حاشية: قوله: أترز: هكذا وقع في الأصول بالإدغام، وقال الشيخ ابن حجر في «الفتح»: كذا في روايتنا بتشديد التاء المشاة بعد الهمة، وأصله «أترز» همزة ساكنة بعد الهمة المفتوحة ثم المشاة، بوزن أفعل، وأنكر أكثر النحاة الإدغام، قال أبو موسى: هو تحريف وتصحيف من بعض الرواة، كذا نقله السيد، قال في «المفصل»: قول من قال: «أترز خطأ» خطأ، وقال الكرماني في قول عائشة عليها السلام: وهي من فصحاء العرب حجة فالمنحط مخطئ. قوله: ياشري: استدلل أبو حنيفة ومالك والشافعي بهذا الحديث، وقالوا: يحرم ملابس الحائض من السرة إلى الركبة، وعند أبي يوسف ومحمد وفي وجه لأصحاب الشافعي: أنه يحرم الجماعه فحسب، ودليلهم قوله ﷺ: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح»، كذا نقله الطيبي. ولعل قوله ﷺ لبيان الرخصة، وفعله عزمة تعليمًا للأمة؛ لأنه أحوط؛ فإن من يرتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه، ويؤيده ما ورد عن معاذ بن جبل قال: قلت: يا رسول الله، ما يحل لي من امرأتي وهي حائض؟ قال: «ما فوق الإزار، والتعفف عن ذلك أفضل»، رواه أبو داود وغيره. قوله: ناوليني الخمرة: بالضم سجادة صغيرة، تؤخذ من سعف النخل. (الطيبي) قوله: إن حيضتك: بكسر الحاء، وهي الحالة التي تكون عليها الحائض من الحيض والتعصب، وقد روي بالفتح، وهي المدة من الحيض. قوله: ليست في يدك: يعني أن يدك ليست بنجسة؛ لأنها لا تحيض فيها، كذا قاله علي في «المراقبة». قوله: من أتى حائضاً: أي جامعها، «أو امرأة في دبرها» مطلقاً سواء كانت حائضاً أو غيرها، «أو كاهناً» قال في «الجمع»: الكاهن: من يتعاطى الخير عن كوائن ما يستقبل ويدعي معرفة الأسرار،

نفع قوت المغتذي: [إن حيضتك ليست في يدك]: قال «طب» بالإصلاح: يقوله رواية كرمية، فهو الاسم أو الحال، ليست حاسة الحيض، وأذاه في يدك، وأما كرمية، فمرة من الحيض. [من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فقد كفر بما أنزل على محمد - ﷺ]: قال الطيبي بشرح المشكاة: في لفظ مشترك ههنا بين جماعة وإتيان كاهن أي: من ارتكب الكهانة، فقد برئ من ملة محمد - الكتاب والسنة - إذا كلاهما مزل عليه آه. و«خطأ» بهذا الحديث استخدام، وهو عزيز بالحديث، ولما ألقت شرح الفبي بالمعاني والبيان، التزمت به ذكر أمثلة كثيرة من الحديث، فتيسر لي بكل نوع من أنواع البديع جملة من أمثلة إلا الاستخدام، فقد نزل على وجوده بالحديث، واعلم أن لعلماء البيان في الاستخدام طريقين:

أَوْ كَاهِنًا، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: لَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَكِيمٍ الْأَثَرَمِ عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ الْهَجِينِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. وَإِنَّمَا مَعْنَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى التَّغْلِيظِ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى حَائِضًا فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينَارٍ»، فَلَوْ كَانَ إِثْنَانِ الْحَائِضِ كُفْرًا لَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ بِالْكَفَّارَةِ. وَضَعَفَ مُحَمَّدٌ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ قِبَلِ إِسْنَادِهِ. وَأَبُو تَمِيمَةَ الْهَجِينِيُّ اسْمُهُ طَرِيفُ بْنُ مُجَالِيدٍ. بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكَفَّارَةِ فِي ذَلِكَ: ١٣٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ خُصَيْفٍ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الرَّجُلِ يَقَعُ عَلَى امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ، قَالَ: «يَتَصَدَّقُ بِنِصْفِ دِينَارٍ». ١٣٨- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ أَبِي حَمْزَةَ السُّكْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ دَمًا أَحْمَرَ فِدِينَارًا، وَإِذَا كَانَ دَمًا أَصْفَرَ فَنِصْفُ دِينَارٍ». قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ الْكَفَّارَةِ فِي إِثْنَانِ الْحَائِضِ قَدْ رَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: يَسْتَغْفِرُ رَبَّهُ، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ. وَقَدْ رَوَى مِثْلَ قَوْلِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ، مِنْهُمْ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَإِبْرَاهِيمُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ دَمِ الْحَائِضِ مِنَ الثَّوْبِ: ١٣٩- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ، عَنْ أَسْمَاءَ ابْنَةِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رضي الله عنه: أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الثَّوْبِ يُصَيِّهُ الدَّمُ مِنَ الْخَيْضَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُتَيْهِ، ثُمَّ اقْرُصِيهِ بِالْمَاءِ، ثُمَّ رُشِّيهِ، وَصَلِّي فِيهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مُحَمَّدٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ أَسْمَاءَ رضي الله عنها فِي غَسْلِ الدَّمِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الدَّمِ يَكُونُ عَلَى الثَّوْبِ فَيُصَلِّي فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهُ، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ: إِذَا كَانَ الدَّمُ مَقْدَارَ الدَّرْهِمِ فَلَمْ يَغْسِلْهُ وَصَلَّى فِيهِ أَعَادَ الصَّلَاةَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا كَانَ الدَّمُ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ أَعَادَ الصَّلَاةَ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ. وَلَمْ يُوجِبْ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةَ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجِبُ عَلَيْهِ الْغَسْلُ وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ، وَشَدَّدَ فِي ذَلِكَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَمِّ تَمَكُّثِ النَّفْسَاءِ: ١٤٠- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ أَبُو بَدْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ أَبِي سَهْلٍ، عَنْ مُسَّةَ الْأَزْدِيَّةِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَتِ النَّفْسَاءُ تَجْلِسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ يَوْمًا،

العرف الشاذي: قوله: كاهنا: قال ابن خلدون في مقدمته: إن الكهانة كسبية وطبيعية، وليعلم أن بعض حكايات الكهانة يكون صادقًا، ولكن لا ضابطة لها فلذا لم يعتبرها الشريعة القراء. قوله: فقد كفر الخ: أي فعل فعل الكافرين، وسيأتي تفصيل ما في «البخاري» على طريق المحدثين. المشهور أن المتأول ليس بكافر. أقول: إن المتأول في ضروريات الدين كافر كما صرح به في آخر «الحيالي» على شرح العقائد، وصرح الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد المالكي الشافعي رحمته الله، وليعلم أن الجهل في ضروريات الدين ليس بمعتر، وكذلك في الاعتقادات، فالصلاة فرض وتحصيل علمها واعتقاد فرضيتها أيضًا فرض، والجهل عنها وكذلك الجحود كفر، والسواك سنة وكذلك تحصيل علمه، وأما الاعتقاد بسننيتها ففرض والجحود كفر، والجهل عنه ليس بموجب الإثم. قوله: باب ما جاء في الكفارة في ذلك: الحديث الأول منقطع، والحديث الثاني لم يحسنه أحد من المحدثين، وفي سنده عبد الكريم بن أبي المخارق ضعيف، وأما المسألة فالكفارة مستحبة كما في «الدر المختار» و«الفتاوى الهندية». قوله: امرأة: قيل: هذه المرأة أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها، وقيل: امرأة أخرى. مذهبا أن الصلاة في الثوب الذي أصابه الحيض أو غيره من النجس إن كان أقل من الدرهم فمكروهة تنزيهاً، وإن كان قدر درهم فمكروهة تحريمًا، وإن كان أكثر منه فمفسدة. قوله: وبه يقول أحمد: مذهب أحمد أنه إذا علم أنه صلى في الثوب الذي أصابه المني أكثر من الدرهم صحت صلاته، وأما لو علم قبل ابتداء الصلاة فلا تصح الصلاة، فعبارة الترمذي قاصرة. قوله: باب ما جاء في كم تمكث النفساء: اتفق أهل المذاهب الأربعة على أن أكثر مدة النفاس أربعون يومًا.

حاشية: ... وحديث: «من أتى كاهنا» يشمل الكاهن والعراف والمنجم. قال الشيخ عبد الحق: إن كان المراد الإتيان باستحلال وتصديق فالكفر محمول على ظاهره، وإن كان بدوفا فهو على كفران النعمة، وفيه تغليظ وتشديد لا يخفى، وكذا قاله الطيبي وعلي القاري. وفي «الدر المختار»: ووطؤها يكفر مستحلًا، كما جزم به غير واحد، وكذا مستحل وطء الدبر عند الجمهور. (الاحتج) وقيل: لا يكفر في المسألتين، وهو الصحيح. (الخلاصة) وعليه المول؛ لأنه حرام لغیره، ولما يجيء في المرتد أنه لا يفتى بتكفير مسلم كان في كفره خلاف ولو رواية ضعيفة، انتهى كلام الدر. فعلى هذا حمله على التغليظ - كما ذكره المؤلف - أولى من القول بالتكفير، والله تعالى أعلم بالصواب. قوله: حته: الحت: الحك، و«حته» أي حكيه، والقرص: الدلك بأطراف الأصابع والأظفار مع صب الماء عليه، حتى ذهب أثره، وهو أبلغ في غسل الدم من غسله بجميع اليد. قوله: رشيه: أي صبتي عليه الماء. قوله: مسة: [بضم ميم وشدة سين مهملة. (المغني)] قوله: النفساء: بضم النون وفتح الفاء مع المد مفرد، المرأة الحديث الولادة، وجمعه نفائس. (الجمع) قوله

نفع قوت المغتذي: ... الأولى: طريقة المفتاح، وهو أن يؤتى بلفظ له معنيان بالإشتراك، أو بالحقيقة والمجاز، أو بالمجاز ويراد به أحد معنيه، فيؤتى بضميره مراد به المعنى الآخر، كقوله: إذا نزل السماء بأرض قوم رعيته وإن كانوا عضابا فالسماء أراد به مطر أو ضميره، أراد به نباتا، وقالوا: أو لم يقع بالقرآن إلا على هذا الطريقة، ولا يصح قولهم، فقد استخرجت أربع آيات وقع بها على هذه الطريقة ذكرهما بالإنتقان. الثانية: طريقة المصباح أن يؤتى بلفظ مشترك، فيلفظين يفهم من أحدهما المعنيين، ومن الآخر كقوله - تعالى - : «لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ» إلخ فالصلاة تحتل أن يراد بها فعلها أو أركانها، وقوله: حتى تعلموا ما تقولون، يخدم الأول، ولا عابري سبيل، يخدم الثاني، فإذا علمت بذلك، فلم أر بالحديث ما به استخدام على الطريقة الأولى، إلا أن يكون حديث: صلوا ركعتي الضحى بسورتها «والشمس وضحاها» «والضحى والليل إذا سجى» إن رد الضمير إلى الضحى، يثبت أن كل سورة بها ذكر الضحى، فاستخدام على الطريقة المفتاح، وإن عاد إلى ركعتي فلا استخدام، وأما على الطريقة المفتاح، فوجدت هذا الحديث، فإن أتى مشترك بين جماعة ويجيء، فقولوه: حائضا أو امرأة في دبرها، يخدم اللفظ الأول أو كاهنا، يخدم الثاني. [حته]: بضم الحاء فكسر فوقية فتحته، حكيه. [ثم أقرصه]: بضم راءه فصاد، بالنهاية: من القرص، الدلك بأطراف الأصابع والأظفار مع صب الماء عليه، حتى يذهب أثره.

وَكُنَّا نَطْلِي وَجُوهَنَا بِالْوَرَسِ مِنَ الْكَلْفِ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَهْلٍ عَنْ مُسَّةَ الْأُرْدِيَّةِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَأَسْمُ أَبِي سَهْلٍ كَثِيرُ بْنُ زِيَادٍ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ثِقَةٌ، وَأَبُو سَهْلٍ ثِقَةٌ. وَلَمْ يَعْرِفْ مُحَمَّدٌ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَهْلٍ. وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى أَنَّ التُّفْسَاءَ تَدْعُ الصَّلَاةَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، إِلَّا أَنْ تَرَى الظُّهَرَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَإِنَّهَا تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي، فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ فَإِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا: لَا تَدْعُ الصَّلَاةَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَيُرْوَى عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهَا تَدْعُ الصَّلَاةَ خَمْسِينَ يَوْمًا إِذَا لَمْ تَظْهَرْ، وَيُرْوَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاجٍ وَالشَّعْبِيِّ: سِتِّينَ يَوْمًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ يَغُسُّ وَاحِدًا: ١٤١- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ - مِنْهُمْ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ -: أَنَّ لَا بَأْسَ أَنْ يَعُودَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ. وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ هَذَا عَنْ سُفْيَانَ، فَقَالَ: عَنْ أَبِي غُرَّةَ عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَأَبُو غُرَّةَ هُوَ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، وَأَبُو الْخَطَّابِ قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ. بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعُودَ تَوَضَّأَ: ١٤٢- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءًا». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ فَلْيَتَوَضَّأْ قَبْلَ أَنْ يَعُودَ. وَأَبُو الْمُتَوَكِّلِ اسْمُهُ عَلِيُّ بْنُ دَاوُدَ. وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْمُهُ سَعْدُ بْنُ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ. بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَوَجَدَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلْيَبْدَأْ بِالْخَلَاءِ: ١٤٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَخَذَ بِيَدِ رَجُلٍ فَقَدَّمَهُ، وَكَانَ إِمَامَ الْقَوْمِ وَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَوَجَدَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلْيَبْدَأْ بِالْخَلَاءِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَثُوبَانَ وَأَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، هَكَذَا رَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْخَفَاطِ عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَرَوَى وَهَيْبٌ وَغَيْرُهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، قَالَا: لَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ وَهُوَ يَجِدُ شَيْئًا مِنَ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ، قَالَا: إِنْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ فَوَجَدَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَلَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يَشْغَلْهُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ وَبِهِ غَائِطٌ أَوْ بَوْلٌ مَا لَمْ يَشْغَلْهُ ذَلِكَ عَنِ الصَّلَاةِ.

العرف الشذبي: قوله: بالورس: قال ابن سينا: إن الورس نبت يجلب من اليمن يشبه الزعفران السحيق. وفي كتبنا أن نفخ الروح يكون بعد أربعة أشهر، ثم يكون الدم غذاء الولد، فإذا وُلِدَ يخرج الدم المحتقن في الرحم، وكان المحتقن لأربعة أشهر وعشرًا، فصار أربعين يومًا بحساب العشرة في كل شهر. قوله: بغسل واحد: أكثر عاداته ﷺ تكرار الجماع بتوسط الغسل، وأما لفظ «في غسل واحد» فالأكثر على أن المراد من الغسل هو الغسل في الآخر، ويمكن أن يكون المراد هو الغسل السابق على الجماع. وفي حديث الباب إشكال، وهو أن أقل القسمة يوم وليلة، والتسوية في القسمة واجبة، فكيف طاف النبي الكريم ﷺ في ليل؟ فقيل: إنه كان بعد ختم دور وابتداء دور آخر، وقيل: إنه كان برضاء أمهات المؤمنين، وقيل: إن القسمة ليست بواجبة على النبي ﷺ، وقال القاضي أبو بكر بن العربي المالكي: إن هذه واقعة حجة الوداع قبل الإحرام، وكان غرضه ﷺ قضاء حاجتهن، وإن غيرها الراوي بطريق الاستمرار ولفظ العادة. قوله: باب ما جاء إذا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ إلخ: قيل: إن الجماعة سنة، وقيل: واجبة، وقيل: فرض كفاية، وقيل: فرض عين، وقيل: شرط صحة الصلاة، ولتركها أعذار عند الكل، ووجدان الخلاء أيضًا عذر، ويحول إلى رأي من ابتلي به، فإن كان يعلم أنه يصلي بدون أن يجد في نفسه شيئًا، ولا يفسد الخشوع فيصلي، وإلا فلا إثم إن فاتته الجماعة، فيطلب الجماعة في مسجد آخر بدون وجوب، ورواية شاذة عن أبي يوسف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه لو ابتداء في الصلاة ثم وجد الخلاء فيذهب ويدفعه ثم يأتي ويبني الصلاة، وعن أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لأن يكون أكله كله صلاة أحب إلي من أن تكون صلاتي كلها أكلًا.

حاشية: وكنا نطلي وجوهنا بالورس إلخ: وهو نبت أصفر. «من الكلف» قال صاحب «الجمع»: الكلف لون بين سواد وحمرة وكدره تعلق الوجه، ومنه: «لكننا نطلي وجوهنا بالورس من الكلف». قال صاحب «القاموس»: وهو نبات كالسمسم ليس إلا باليمن، يزرع فيبقى عشرين سنة، نافع للكلف طلاء. قوله: كان يطوف على نسائه في غسل واحد: أي يجامعهن. فإن قيل: أقل القسمة ليلة بكل امرأة، فكيف طاف على الجميع في ليلة واحدة؟ فالجواب: أن وجوب القسم عليه مختلف فيه، قال أبو سعيد: لم يكن واجبًا عليه، بل كان ينقسم بالتسوية تبرعًا وتكرمًا، والأكثر على وجوبه، وكان طوافه ﷺ برضاهن، وأما الطواف بغسل واحد فيحتمل أنه ﷺ توضعًا فيما بينه، أو تركه لبيان الجواز. (علي القاري) قوله: فليتوضأ بينهما إلخ: أي بين الإتيانين، قال ابن الملك: لأن هذا أطيب وأكثر للنشاط والتلذذ.

نفع قوت المغتذي: [بالورس]: كعبد قال «قب»: هو نبات يزرع باليمن فقط. [من الكلف]: كسبب هي لمع سود تكون بوجهه. [عن أنس أن النبي ﷺ - كان يطوف على نسائه في غسل واحد]: قال «قب»: كان ﷺ - بالطوطي قوة ظاهرة على الخلق، وكان له بالأكل قناعة؛ ليجتمع الله بين الفضلين في الأمور العادية، كما جمع له الفضلين في الأمور الشرعية، قلت: من الأدلة الظاهرة في قوته مع أكل وكثرة ملازمة الحمامة؛ لنقض الدماء إذا كلا الأمرين جوعًا وجماعًا، يذهب بالكلية، فهو - ﷺ - بخلافه، وقد تواسى الأطباء على أن من أراد كثرة جماع لا يزيل قطرة دم من جسده بلا علة ظهر، وما بعده. قال: تلك في القشب باليابس.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الْمُوطِي: ١٤٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أُمِّ وَلَدِ لَعْبِدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رضي الله عنه قَالَتْ: قُلْتُ لِأُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها: إِنِّي أَمْرَأَةٌ أُطِيلُ ذَيْلِي وَأَمْشِي فِي الْمَكَانِ الْقَذِرِ؟ فَقَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُطَهِّرُهُ مَا بَعْدَهُ». وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أُمِّ وَلَدِ لَعْبِدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، وَهُوَ وَهْمٌ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ أُمِّ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، وَهَذَا الصَّحِيحُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا نَتَوَضَّأُ مِنَ الْمُوطِي. قَالَ أَبُو عَيْسَى: وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا: إِذَا وَطِئَ الرَّجُلُ عَلَى الْمَكَانِ الْقَذِرِ أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهِ غَسْلُ الْقَدَمِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَطْبًا فَيَغْسِلَ مَا أَصَابَهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّيَمُّمِ: ١٤٥- حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَزْرَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ بِالتَّيَمُّمِ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما. قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ عَمَّارٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَمَّارٍ رضي الله عنه مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - مِنْهُمْ عَلِيُّ وَعَمَّارُ وَابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما - وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ، مِنْهُمْ الشَّعْبِيُّ وَعَطَاءٌ وَمَكْحُولٌ، قَالُوا: التَّيَمُّمُ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ - مِنْهُمْ ابْنُ عُمَرَ وَجَابِرٌ رضي الله عنهما وَإِبْرَاهِيمُ وَالْحَسَنُ -: التَّيَمُّمُ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْوَجْهَ عَنْ عَمَّارٍ رضي الله عنه فِي التَّيَمُّمِ أَنَّهُ قَالَ: «الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ» مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَمَّارٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «تَيَمَّمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمَنَاقِبِ وَالْأَبَاطِ».

من غير طريق واحد بل بطرق

العرف الشذبي: قوله: باب ما جاء في الوضوء من الموطي: لم يقل أحد بطهارة الرجلين أو الثوب إذا مشى على الأرض اليابسة الطاهرة بعد أن مشى على الرطبة النجسة، إلا ما روى الشافعي عن أحمد فقال: الأوسط في مراد الحديث أنه إذا مشى على الأرض اليابسة النجسة ثم مشى على اليابسة الطاهرة، يظهر الرجل والثوب؛ فإن النجاسة اليابسة تسقط بمشيته على الأرض اليابسة، ومراد الحديث أنه إذا توضأ مذهب إلى المسجد حافياً بطريق لا نعلم حاله، ولا نشاهد النجاسة فيه، فهل يجب غسل الرجلين أم لا؟ فقال النبي ﷺ: «لا غسل فيه»، وفيه أسلوب الحكيم، وهذه المسألة اتفاقية، ولا خلاف فيها لأحد، وإلى مثل هذا الشرح أوما الشافعي في «كتاب الأم»، وليراجع ترجمة «الموطأ» للشيخ ولي الله رحمته الله عليه. قوله: المكان القذر: أي المستنكر طبعاً لا النجس شرعاً. قوله: باب ما جاء في التيمم: فيه اختلافات، منها: أنه ضربة عند أحمد، وضربتان عندنا وعند الشافعي رضي الله عنه، ومنها: أنه إلى الرسغين عند أحمد رضي الله عنه، وإلى المرفقين عندنا وعند الشافعية، وظاهر «الموطأ» مالك «الوجوب إلى المرفقين، وقال شارحوه من الزرقاني وغيره: إنه مستحب إلى المرفقين، واجب إلى الرسغين، وظاهر «مدونة مالك» أيضاً الوجوب إلى المرفقين، وقال المحدثون: إن الترجيح لمذهب أحمد بن حنبل؛ فإنه أخذ بما هو أصح ما في الباب، وتمسك الأحناف والشوافع بالحسان، وقالوا: إن في حديث عمار المسح إلى الرسغين إشارة إلى المعهود. واعلم أن الصفات الثابتة في الروايات خمسة، أحدها: المسح إلى الرسغين. وثانيها: المسح إلى نصف الساعد. وثالثها: إلى المرفق. والرابع: إلى نصف العضد. وخامسها: المسح إلى الآباط والمناكب، وقال الحافظ في «الفتح»: إن أحاديث المسح إلى النصفين ضعاف، وحديث المسح إلى الرسغين أصبح ما في الباب، وحديث المسح إلى المرفقين حسن، وحديث المسح إلى الإبط قوي. أقول: إن لعمار واقعيتين، أحدهما: واقعة نزول آية التيمم في قصة غزوة بني المصطلق حين فقدت قنطرة عائشة رضي الله عنها، فإذا نزل «فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا» (المائدة: ٦) عمل كل أحد من الصحابة ما بدا له من المسح إلى الرسغين والمرفقين والإبطين ونصف الساعد ونصف العضد، فبلغ الأمر إلى النبي ﷺ، فنزلت صفة التيمم: «فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ» (المائدة: ٦) وإلى هذا أشار الطحاوي، وأتى برواية فيها ابن لهيعة، وقال الذهبي: إن رواية العبادة الثلاثة عن ابن لهيعة معتدلة فإنهم أخذوا قبل حرق كتبه، وأيضاً هذه الرواية لابن لهيعة عن أبي الأسود، وكان ابن لهيعة يروي من كتاب عنده، فروايتهم من الكتاب معتبرة. ثم واقعة ثانية لعمار بن ياسر رضي الله عنه حين كان عمر وعمار رضي الله عنهما راعيين في السفر فأجنيا، فتمرغ عمار وصلى، وترك عمر رضي الله عنه الصلاة، فبلغ الأمر إلى النبي ﷺ فقال لعمار رضي الله عنه: «إِنَّمَا يَكْفِيكَ هَكَذَا»، ففي هذا إشارة إلى المعهود المبين صفة قبل، لا حكم المسح إلى الرسغين، ولم يبه على تعدد الواقعتين إلا الطحاوي، وإليه يشير كلام الشافعي رحمته الله عليه أن رواية عمار رضي الله عنه المسح إلى المرفقين قبل رواية المسح إلى الرسغين، فإذا ثبت تعدد الواقعتين فنقول: إن واقعة عمر وعمار رضي الله عنهما بعد بيان صفة التيمم، وإشارة إلى المعهود من الصفة، فلا يقال بترجيح رواية الرسغين؛ فإنها أيضاً إشارة إلى المرفقين، وإني تتبعت الكتب فلم أجد تاريخ واقعة عمر وعمار رضي الله عنهما، ولم أجد تعيين سفرهما، ولكنها بعد واقعة نزول صفة التيمم كما تدل القرائن. ثم استدللنا على المسح إلى المرفقين بما أخرجه الزيلعي عن «مسند البزار» والحافظ أيضاً في «الدراية» تلخيص «نصب الراية» وحسن إسناده. لخص الحافظ «نصب الراية» للزيلعي وسماه «الدراية»، وكتب الناسخ أن اسمه أيضاً «نصب الراية»، وهذا خطأ. ومستدللنا الثاني: ما في «لسن الدارقطني» بسند حسن، وليته الحافظ؛ فإن في سنده أبا صالح. وأقول: إنه من متابعات البخاري فيكون حسناً، ومستدللنا الثالث: ما في «لسن الدارقطني» عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه بسند حسن ورجاله ثقات، وقال: والصواب أنه موقوف، وأخرجه الزيلعي عن «لسن الدارقطني»، ولم يذكر لفظ: «الصواب أنه موقوف»، وكنت متردداً في هذا إلى أن وجدت في «التلخيص الحبير»: قال الدارقطني: رجلاه ثقات، وكتب في الحاشية: والصواب أنه موقوف، ونقل الزيلعي ما في حوض الكتاب ولم يذكر ما كان في الحواشي، ولعل الدارقطني أيضاً متردد في الوقف لكتابه في الحواشي، وقال جماعة من المحدثين: إن رواية جابر رضي الله عنه موقوفة، وقالت جماعة منهم: إنما مرفوعة، ووقفها الطحاوي، وعندي أنها مرفوعة، واختلط على الموقفين لفظ «أنا»؛ فإنهم زعموا أن مرجع الضمير المنصوب هو جابر بن عبد الله رضي الله عنه، والحال أن المرجع هو النبي ﷺ كما قال الحافظ العيني. قوله: أمره بالتيمم للوجه والكفين: هذا الحديث فعلي يقيناً، وعبره راوي حديث الباب بالحديث القوي، فهذا مسامحة. قوله: وبه يقول سفیان الثوري إلخ: هذا مذهب الأحناف. وقلنا يذكر المصنف مذهب العراقيين؛ فإنه لم يحصل له مذهبه بالسند.

حاشية: قوله: القذر: [أي النجس، وهي بكسر الهمزة، أي مكان ذي قدر. (ع)] قوله: يظهره ما بعده: هذا يؤول بأن السؤال إنما صدر فيما جرّ من الثياب على مكان يابس من القذر؛ إذ ربما يتشبث شيء منها، فقال ﷺ: «يظهره ما بعده»، أي إذا انجر على ما بعده في الأرض ذهب ما علق به من اليابس، وهذا التأويل على تقدير صحة الحديث متعين عند الكل؛ لانعقاد الإجماع على أن الثوب إذا أصابه نجاسة لا يظهر إلا بالغسل، كذا قاله علي القاري وغيره. قوله: ولا نتوضأ من الموطي: أي ما يوطأ من الأذى في الطريق، أي لا نعيد الوضوء منه، لا أنهم لا يغسلونه. (مجمع البحار) قوله: ضربة للوجه والكفين: اعلم أن الأحاديث وردت في الباب مختلفة متعارضة جاءت في بعضها ضربتين، وفي بعضها ضربة واحدة، وفي بعضها مطلق الضرب، وفي بعضها كفين، وفي بعضها يدين إلى المرفقين، وفي بعضها يدين مطلقاً، والأخذ بأحاديث ضربتين ومرفقين أخذ بالاحتياط وعمل بأحاديث الطرفين؛ لاشتغال الضربتين على ضربة، ومسح الذراعين إلى المرفقين على مسح الكفين دون العكس، وأيضاً التيمم طهارة ناقصة، فلو كان عمله أكثر بأن يستوجب إلى المرفقين، وكان للوجه واليدين ضربة على حدة، لكان أحسن وأولى، وإلى الاحتياط أقرب وأدق. لا يقال: إلى الآباط أقرب إلى الاحتياط؛ لأن حديث الآباط ليس بصحيح. فإن قلت: التعارض على تقدير أن يكون الأحاديث متساوية في المرتبة، والمحدثون حكموا بأن أحاديث الضربتين والمرفقين غير مذكورة في الصحاح. قلنا: عدم ذكرها في الصحاح محل بحث كما نقلنا عن الحاكم والدارقطني، على أن عدم صحتها وقوتها في زمن الأئمة الذين استدلوها بها محل منع؛

نفع قوت المغنذي: [ولا يتوضأ الموطي]: قال «قب»: كمسجد مفعول من طي اسم مكان قدر، ويجوز من المطو مفعولاً، وبالنهية: أي أن ما يوطأ من أذى بطريق، لا نعيد منه وضوء، ولكن نفسه.

فَضَعَفَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ حَدِيثَ عَمَّارٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي التَّيَمُّمِ: «لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ»؛ لِمَا رُوِيَ عَنْهُ حَدِيثُ الْمَنَائِبِ وَالْأَبَاطِ. قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدِيثُ عَمَّارٍ رضي الله عنه فِي التَّيَمُّمِ «لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ» هُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَحَدِيثُ عَمَّارٍ رضي الله عنه: «تَيَمَّمْنَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم إِلَى الْمَنَائِبِ وَالْأَبَاطِ» لَيْسَ بِمُخَالِفٍ لِحَدِيثِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ؛ لِأَنَّ عَمَّارًا رضي الله عنه لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَمَرَهُمْ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا قَالَ: «فَعَلْنَا كَذَا وَكَذَا»، فَلَمَّا سَأَلَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَمَرَهُ بِالْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ. وَالِدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا أَفْتَى بِهِ عَمَّارٌ رضي الله عنه بَعْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي التَّيَمُّمِ أَنَّهُ قَالَ: «الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ»، فِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى مَا عَلَّمَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم. ١٤٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْقُرَشِيِّ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ التَّيَمُّمِ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ قَالَ فِي كِتَابِهِ حِينَ ذَكَرَ الْوُضُوءَ: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ» وَقَالَ فِي التَّيَمُّمِ: «فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ»، وَقَالَ: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا». فَكَانَتِ السُّنَّةُ فِي الْقَطْعِ الْكَفَّيْنِ، إِنَّمَا هُوَ الْوَجْهُ وَالْكَفَّيْنِ، يَعْنِي: التَّيَمُّمُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

بَابُ: ١٤٧- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَعُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُقْرِئُنَا الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثٌ عَلَى رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَبِهِ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَالتَّابِعِينَ، قَالُوا: يَقْرَأُ الرَّجُلُ الْقُرْآنَ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ، وَلَا يَقْرَأُ فِي الْمُصْحَفِ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْبَوْلِ يُصِيبُ الْأَرْضَ: ١٤٨- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّخْرُورِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: دَخَلَ أَغْرَابِيُّ الْمَسْجِدَ، وَالنَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم جَالِسٌ، فَصَلَّى، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا، وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا. فَالتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: «لَقَدْ تَحَجَّرْتَ وَاسِعًا». فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ بَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَاسْرَعَ إِلَيْهِ النَّاسُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَهْرَيْقُوا عَلَيْهِ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ أَوْ دَلْوًا مِنْ مَاءٍ»، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُبَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ». قَالَ سَعِيدٌ: قَالَ سُفْيَانُ: وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه نَحْوَ هَذَا. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَوَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَدْ رَوَى يُوسُفُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

العرف الشاذي: قوله: عن ابن عباس إلخ: هذا قياس ابن عباس رضي الله عنه. ولنا أيضًا قياس: بأن التيمم أقرب إلى الوضوء من السرفة فالحقناه بالوضوء منه. قوله: يقرئنا: قيل: المراد بالذكر على كل حال الاستمرار، وهذا غلط، بل المراد ذكر الله تعالى في الأحوال المتواردة لا في الأحوال المتشابهة، أي لم يكن ممنوعًا، وقيل: إن الذكر ذكر قلبي. أقول: إن اللغة ترد؛ فإن الذكر القلبي هو الفكر في اللغة. قوله: ما لم يكن جنبًا: هذا دليل الجمهور في خلاف البخاري، والتفصيل يطلب من الفقه. وظيفة القرآن والحديث التبويبي، ولا يليق ذكر الجزئيات بشأن القرآن، والكمال في وضع الأبواب لا في ذكر الجزئيات، كما هو مقتضى العقل السليم. قوله: يصيب الأرض: الأرض تطهر بالبيس والغسل عندنا، وقال الشوافع: إن في الحديث إلقاء الدلو على ذلك البول، نقول: إنه عمل بأحد طريقي التطهير، ثم قال الشوافع: إنا نفرق بين الماء الوارد على النجاسة بأنه طاهر، والمورد عليه النجاسة بأنه نجس، وليس الفرق عندهم، فأي فائدة في إلقاء الدلو؟ ونقول: إنه بآل في ناحية المسجد كما في الروايات، فيخرج الماء ويظهر الأرض، وأيضًا في «العبي»: إن الأرض غير الصلبة إذا تنجست فالقي عليه الماء طهر ظاهرها، وأما باطنها بعد البيس، وأيضًا في «السنن أبي داود»: «أن الأرض حفرت» فلعله كان لإزالة الرائحة الكريهة. قوله: أغرابي: قيل: إنه ذو الخويصرة، وفي الروايات: أن ذا الخويصرة اعترض على النبي صلى الله عليه وسلم حين قسم الغنيمة، وأنه أصل الخوارج، ثم في بعض الروايات: «إن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الساعة؟ فقال: «ما أعددت لها؟» قال: حبك، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أنت مع من أحببت»، فهذه منقبة له، فكنت متحيرًا في أنه ذكر الخوارج اسم الرجل الأول أيضًا ذو الخويصرة، واسم الرجل الثاني أيضًا ذو الخويصرة، وحال الأول دال على خسارته، والثاني دال على المناقب، حتى أن وجدت في بعض الكتب أن ذا الخويصرة اثنان: تميمي ويماني، وصاحب المنقة يمني، ورأس الخوارج تميمي، هذا والله أعلم وعلمه أتم.

حاشية: ... إذ يَحْتَمِلُ أَنْ تَطْرُقَ الضَّعْفُ وَالْوَهْنُ فِيهَا بَعْدَهُمْ مِنْ جِهَةِ لَيْنِ بَعْضِ الرِّوَاةِ الَّذِينَ رَوَوْهَا بَعْدَ زَمَنِ الْأَنْعَمَةِ، فَالْمُتَأَخِّرُونَ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِينَ جَاءُوا بَعْدَهُمْ أَوْ رَدُّوهُا فِي «السنن» دُونَ «الصَّحَاحِ»، وَلَا يَلِيزُ مِنْ وَجُودِ الضَّعْفِ فِي الْحَدِيثِ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَجُودُهُ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ، مِثْلًا رِجَالُ الْإِسْنَادِ فِي زَمَنِ أَبِي حَنِيفَةَ كَانَ وَاحِدًا مِنَ التَّابِعِينَ يَرَوِي عَنِ الصَّحَابِيِّ أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً إِنْ لَمْ يَكُونُوا مِنْهُمْ، كَانُوا ثَقَاتٍ مِنْ أَهْلِ الضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ، ثُمَّ رَوَى ذَلِكَ الْحَدِيثَ مِنْ بَعْدِهِ مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي تِلْكَ الدَّرَجَةِ، فَصَارَ الْحَدِيثُ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ مِثْلَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ وَأَمَّا هُمْ ضَعِيفًا، وَلَا يَضُرُّ ذَلِكَ فِي الاسْتِدْلَالِ بِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَتَدْبِيرٌ، وَهَذِهِ نَكْتَةٌ جَيِّدَةٌ. (شرح المشكاة للشيخ عبد الحق) قوله: لقد تحجرت واسعا: أي ضيقت ما وسعه الله، وخصصت به نفسك. (الدر) قوله: أهريقوا عليه سجلًا إلخ: [هو الدلو الكبير، فـ «أو» للشك] قال ابن الملك في «شرح المشارق»: استدلل به الشافعي على أن الأرض النجسة تطهر بمسب الماء. قلت: يجوز أن يكون الصب لتسكين ريحه في تلك الحالة لا للتطهير، بل التطهير يحصل بالبيس لخبر: «لزكاة الأرض ييسها». (العلبي)

نفع قوت المغتذي: [دخل أغرابي المسجد]: زاد الدار قطني، فقال: يا محمد! متى الساعة؟ فقال له: ما أعددت لها؟ فقال: والذي يبعثك بالحق، ما أعددت لها من كثير صلاة، ولا صوم إلا أنا أحب الله ورسوله، فقال: مع أن أحببت قال: وهو شيخ كبير. [لقد تحجرت واسعا]: قال «قب»: أي اعتقدت منعًا فيما لا منع فيه من رحمة الله، قلت: وأفضل منه، سألت منع واسعا، فلا يستجاب لك فيه. [فأسرع إليه الناس]: زاد الدار قطني، فقال النبي: صلى الله عليه وسلم - دعوه نخشى أن يكون من أهل الجنة، قلت: وأيضًا ليجتمع ذلك بحمل واحد بعدم تزعيجه. [أهريقوا عليه]: بسكون وفتح هاء. [سجلًا]: كعبد قال «قب»: أي دلوا ملئي، فلا تسماء فارغة، والدلو مؤنث والسجل مذكر. [فائدة] قال «قب»: تبين بما للدار قطني: أن البائل بالمسجد، والسائل عن الساعة، والقاتل ولا ترحم معنا أحدًا رجل واحد، قال «حج»: أنه ذو الخويصرة ورد بمسلس سليمان بن يسار، أخرجه أبو موسى المديني بالصحابة، قلت: الظاهر أن ذا الخويصرة هو إمام المبتدعة الخوارج، اعقل أن يول بالمسجد وبحضرة الناس فلا أراه إلا أغرابيا غيره.

أَبْوَابُ الصَّلَاةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ١٤١- حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَيَّاشٍ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَكِيمٍ، وَهُوَ ابْنُ عَبَّادٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ مُطْعِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَمَّنِي جَبْرِئِيلُ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ، فَصَلَّى الظُّهْرَ فِي الْأَوَّلَى مِنْهُمَا حِينَ كَانَ الْفَيْءُ مِثْلَ الشَّرَاكِ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ كَانَ كُلُّ شَيْءٍ مِثْلَ ظِلِّهِ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ حِينَ وَجَبَتِ الشَّمْسُ وَأَفْطَرَ الصَّائِمُ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ بَرَقَ الْفَجْرُ وَحَرَّمَ الطَّعَامُ عَلَى الصَّائِمِ. وَصَلَّى الْمَرَّةَ الثَّانِيَةَ الظُّهْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ لَوْقَتِ الْعَصْرِ بِالْأَمْسِ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ لَوْقَتِهِ الْأَوَّلَى، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، ثُمَّ صَلَّى الصُّبْحَ حِينَ أَسْفَرَتِ الْأَرْضُ. ثُمَّ التَّفَتَ إِلَيَّ جَبْرِئِيلُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ، وَالْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقَّتَيْنِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَبُرَيْدَةَ وَأَبِي مُوسَى وَأَبِي مَسْعُودٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَجَابِرٍ وَعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ وَالْبَرَاءِ وَأَنَسٍ ﷺ.

العرف الشاذي: قوله: عن رسول الله ﷺ: ذكر لفظ «عن رسول الله ﷺ» بناء على أن المذكور ههنا مرفوع. قوله: قال أمي جبرئيل إلخ: قيل: إن هذا دال على جواز اقتداء المفترض خلف المتفل كما هو مذهب الشافعي ﷺ، ورواية عن أحمد، وأما مذهب أبي حنيفة ومالك بن أنس ﷺ والرواية المشهورة عن أحمد: عدم جواز اقتداء المفترض خلف المتفل، وقال أبو بكر بن العربي المالكي: إنه تعالى بمجده لما أمر جبريل بتعليمه النبي ﷺ صار جبريل ﷺ مكلفاً، وصارت الصلاة عليه واجبة، ونقول أيضاً: إن هذه واقعة حال متقدمة لا عموم لها. قوله: فصلى الظهر إلخ: قيل: لم يأت جبريل ﷺ عند صلاة الصبح؛ فإنها أولى الصلوات الواجبة في ليلة الإسراء، كما قال محمد بن إسحاق في سيرته: إنه أتى جبريل ﷺ صبيحة ليلة الإسراء، فقيل: إنه ﷺ نام عند صلاة الصبح فلم يوقظه جبريل ﷺ، وهذا غلط، واحتلط الأمر على هذا القائل، ووجه الاختلاط أنه ﷺ نام عن صلاة صبح ليلة التعريس، وغير بعض الرواة التعريس بليلة الإسراء. وأقول: إن صلاتي الصبح والعصر كان يؤديهما النبي ﷺ قبل ليلة الإسراء، فلا حاجة إلى تعليمها، وقد ذهب بعض العلماء إلى فرضية الفجر والعصر قبل ليلة الإسراء، وكثير من آيات القرآن دالة على هاتين الصلاتين، وفي الصحيحين: «أنه ﷺ صلى بالنخلة حين ذهب عامداً إلى عكاظ، واستمع له الجن وجهر بالقرآن»، واتفق العلماء على أنه ﷺ كان يصلي الفجر، والاختلاف في فرضيتهما ونفليتهما، فقال بعض العلماء بكونهما فرضين، والآخرين على أنهما نفلان. وأقول: لما اتحد صفتاهما قبل ليلة الإسراء وبعدها، فما وجه الفرق بين النفلية قبلها والفرضية بعدها؟ وعندني لا تردد فيه، وقال عماد الدين ابن كثير: إنه ﷺ صلى في بيت المقدس حين ذهب إلى السماء وحين رجع، وصلاته ذاهباً كانت تحية المسجد، وصلاته آتياً كانت صلاة الصبح، ووقع في بعض الروايات: بجيء جبريل ﷺ عند صلاة الصبح، أخرجه الدارقطني، وعندني فيه وهم الراوي، واحتلط عليه واقعة تعليم جبريل النبي ﷺ، وواقعة تعليمه ﷺ رجلاً في المدينة كما سيأتي، وتعليمه ﷺ ذلك الرجل من الصبح. قوله: حين كان الفتيء مثل الشراك: قال بعض غير المقلدين: إن استثناء الفتيء من المثل والمثلين لا أصل له من الشريعة، ويلزمه جواز الظهر، بل العصر أيضاً وقت الظهيرة في البلدة التي يكون فيء الزوال فيها مثل الرجل أو أكثر منه. قوله: الشفق: ذهب الجمهور إلى أن الشفق هو الأحمر، ومذهب أبي حنيفة ﷺ أنه الشفق الأبيض، وقال قائل: إن الشفق في اللغة بمعنى الحمرة، وقال الفراء: إن الشفق البياض، وللعلماء هنا كلام. وأقول: إن الشفق رقة الحمرة، فيكون أمراً بين البياض والحمرة. قوله: لوقت العصر بالأمس: ظاهر الحديث يخالف الشافعي ومحمداً وأبا يوسف ومن وافقهم؛ فإن ظاهره أداء الظهر حين صار الظل مثلاً فتأولوا فيه، ومذهب مالك ﷺ أن المثل الأول وقدر أربع ركعات بعده وقت الظهر. قوله: هذا وقت الأنبياء إلخ: قيل: إن الصلوات الخمسة من خصائص هذه الأمة. أقول: إن جميع الصلوات من خصائصنا، وإلا فهي متفرقة ثابتة عن الأنبياء السابقين كما يدل ما في «معاني الآثار»، وهذا حديث «معاني الآثار» لم أجده إلا في «الشرح مسند الشافعي» لابن الأثير الجزري. قوله: والوقت فيما بين هذين الوقتين: ظاهره لا يستقيم على مذهب أحد، فقال الشوافع: هو الوقت المستحب، وسيأتي تطبيقه على مذهبننا، وقيل: إن المراد من الوقتين وقتا أمس مثلاً ما بين الظهر والعصر، ولكنه لا يستقيم كلية أيضاً، وأيضاً لا احتياج في هذا إلى بجيء جبريل ﷺ يومين. واعلم أن جمهور الأمة إلى أن وقت الظهر إلى المثل، والعصر منه إلى قبيل الاصفار، وعن أبي حنيفة روايات، والمشهورة عنه - وذكرها أرباب المتون - أن وقت الظهر عنده إلى المثلين، وقال صاحب «النهاية» على «الهداية»: إنها ظاهر الرواية، وتبعه ابن عابدين. أقول: في «البدائع» تصريح بأن آخر وقت الظهر ليس بمذكور في ظاهر الرواية، ومرتببة «البدائع» أعلى وأرفع، وإني ما وجدت هذا في الجامعين «الزيادات» و«المبسوط»، وقد صرح السرخسي في مبسوطه أن محمداً لم يتعرض في مبسوطه لآخر وقت الظهر، ثم تعرض السرخسي وروى الروابطين. يطلق لفظ المبسوط على مبسوط محمد وشروحه، ولعلها تبلغ عدة شروح، والتمييز بالإضافة إلى مصنفه، مثل أن يقال: مبسوط محمد ومبسوط السرخسي، وكذلك حال «الجامع الصغير»، وله شروح تبلغ خمسين شرحاً. والرواية الثانية عن أبي حنيفة: أن وقت الظهر إلى المثل، وبعده وقت العصر، وفي عامة كتبنا أنها عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة، وفي «مبسوط السرخسي»: أنها عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة.

حاشية: قوله: الشراك: [هو أحد سيور النعل تكون على وجهها. (السمجوع)] قوله: حين كان كل شيء مثل ظله: اعلم أن هذا الحديث هو العمدة في هذا الباب، وبه قال الجمهور، واختاره الطحاوي، وقال أبو حنيفة: إذا صار ظل كل شيء مثليه يخرج وقت الظهر، ويدخل وقت العصر؛ لحديث الإبراد بالظهر؛ إذ شدة الحر في ديارهم في هذا الوقت، أو لحديث: «إنما أجلكم في أجل من خلا من الأمم كما بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس». وإذا تعارضت الآثار لا ينقض الوقت بالشك، كذا في «البرهان».

نفع قوت المغتذي: [أبواب الصلاة]: [أمي جبرئيل عند البيت]: للشافعي عند باب البيت، قال «قب»: سمعت بالجالس، ولم أره بكتاب أن جبرئيل لم يكن مصلياً، وإنما أمره بقوله، أو أنه بصورة الصلوة. بمعنى تعليمه - ﷺ - ، وهذا ضعيف يرد ظاهر قوله، فصلى إذ يقتضي أنه صلى مثله، والذي عندني أن إقرار هذا القائل بهذا القول، إنما هو من تعلق أصحاب الشافعي على علمائنا في صحة إمامة المتفل بهذا الحديث، قالوا: فإن جبرئيل متفل معلم، والنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - مفترض مخاذ عن ذلك، بأن جبرئيل لم يكن مصلياً، فأسقط قوله: أمي، وقوله: أن جبرئيل متفل، والنبي - ﷺ - مفترض خلف متفل، هو الدعوى، فمن أين علم أن جبرئيل متفل أو مفترض؟ فإن قيل: لا تكليف على ملك في هذه الشريعة، وإنما هو على الجن والإنس، قلنا: ذلك لا يعلم عقلاً، وإنما علم بالشرع وجبرئيل مأمور أن يؤم النبي - ﷺ - ولم يؤمر غيره من الملائكة به، فلما خص بالإمامة، جاز أن يخص بالفريضة، وقد روينا بحديث مالك من قول جبرئيل على نبينا وآله وعليه الصلوة والسلام، بهذا أمرت بضم التاء وفتح فاء ما ضمه، فثبت صحيح، وهو في أمر جبرئيل صحيح، ولم تعلم صفة أمر - تعالى - له، بل قال: بلغ ل محمد هيئة الصلوة قولاً أو فعلاً أو معاً، أو كيف شئت، فلا ينبغي هذا الإلزام، وقال ابن التين: لما أمر الله - تعالى - جبرئيل بتعليم النبي - ﷺ - هذه الصلوة، كان فرضاً عليه، إذا أمر به، فصلاته - ﷺ - خلفه صلاة مفترض، قلت: هذا هو الحق، وما قيل: إن الملك غير مكلف بهذه، يرد ما بالحائك: أن ما من صلاة من الخمس إلا، وللملائكة السماء مؤذن ومقيم، وإمام يصلونها بهم، وحين كان الفتيء مثل الشراك، ككتاب سير النعل قال «قب»: أي قصر الظل مثله، وابن قتيبة: يتوهم الناس أن الظل والفتيء بمعنى، ولا يصح بل الظل من أول النهار لآخره، وأما الفتيء، فلا يكون إلا بعد زوال، فلا يقال: لما قبله فيء، فسميه ما بعده؛ لأنه ظل، فإذا جمع من جانب لجانب سمي فياً من الفتيء الرجوع، قلت: ما قاله الناس هو الذي يساعده، قوله - تعالى - : «يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ إلخ» فكلامهما فيء وظل. [حين وجبت الشمس]: أي: سقطت. [حين برق الفجر]: كنصر. [هذا وقت الأنبياء من قبلك]: قال «قب» ظاهره يوهم أن هذه الصلوات في هذه الأوقات كانت مشروعة قبله من الأنبياء، ولا يصح بل معناه هذا الوقت المشروع الموسع الحدود بطرفيه الأول والآخر، مثل وقت الأنبياء في سعة ذات طرفيه، وإلا فلم تكن هذه الصلوات على هذه المواقيت، إلا لهذه الأمة فقط، وإن كان غيرهم قد شاركهم في بعضها، وقد روي بحديث العشاء: «اعتصموا بهذه الصلاة، فإنكم قد فضلتم بها على سائر الأمم»، ولذا قال ابن سيد الناس: أي في التسعة عليهم، فإن للوقت أولاً وآخرًا لأن الأوقات هي أوقافهم بعينها والوقت فيما بين هذين الوقتين. قال ابن سيد الناس: أراد هذين الوقتين وما بينهما، وهو إما إرادته أن الوقتين اللذين يوقع فيهما الصلوة وقت لها، فتبين بفعله، وإما لإعلام بأن ما بينهما وقت، فبينه بقوله عليه السلام، قال محمد: أصبح شيء في المواقيت حديث جابر، قال ابن القطان: بالخبر يجب أن يكون مرسلاً؛ لأن جابراً لم يذكر من حديثه بذلك، ولم يشاهده صبيحة الإسراء، لما علم أنه أنصاري، صحب بالمدينة، قال: وابن عباس وأبو هريرة - رضي الله عنهم - اللذان رويًا أيضاً قصة إمامة جبرئيل ليس في حديثهما من الإرسال ما بما لجابر، إذ قالوا: أن رسول الله - ﷺ - قال: ذلك وقته عليهما.

١٥٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنِي حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ، أَخْبَرَنِي وَهْبُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَمَنِي جَبْرِئِيلُ...». فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «لَوْ قَتِ الْعَصْرُ بِالْأَمْسِ». وَحَدِيثُ جَابِرٍ رضي الله عنه فِي الْمَوَاقِيتِ قَدْ رَوَاهُ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاجٍ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَأَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي الْمَوَاقِيتِ حَدِيثُ جَابِرٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

بَابٌ مِنْهُ: ١٥١- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ صَلَاةِ الظُّهْرِ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ، وَآخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْعَصْرِ حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُهَا، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ تَغْرُبُ الشَّمْسُ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ حِينَ يَغِيبُ الْأَفُقُ ^{أي السحاب} وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَنْتَصِفُ اللَّيْلُ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْفَجْرِ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيَسَى: سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: حَدِيثُ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي الْمَوَاقِيتِ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ خَطَأٌ، أَخْطَأَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ. حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَرَارِيِّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كَانَ يُقَالُ: إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. ١٥٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَالْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّارُ وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى -الْمَعْنَى وَاحِدٌ- قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «أَوِّمَ مَعَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ». فَأَمَرَ بِلَالًا فَأَقَامَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى الظُّهْرَ،.....

أي عن حد الاستواء

العرف الشَّذِي: ...والرواية الثالثة: أن وقت الظهر إلى المثل، ووقت العصر من المثل الثالث، والمثل الثاني مهمل، وهذه مروية بطريق أسد بن عمرو. والرواية الرابعة في «عمدة القاري»، وصححها الكرخي عن أبي حنيفة: أن وقت الظهر إلى أقل قامتين، ولا يدخل وقت العصر حتى يصير مثلين، وهذه الرواية مشتبهة أي مشتملة على زيادة الخبر، بخلاف غيرها؛ فإنها نافية أي غير مشتملة على زيادة الخبر، وهذه الروايات عندني عبارات محتاجة إلى التفصيل، ومحصل الكل عندي: أن المثل الأول مختص بالظهر، والمثل الثالث مختص بالعصر، والمثل الثاني مشترك بين الظهر والعصر، واشترك الوقت ثابت عن بعض السلف كما قال الطحاوي، وثابت عن الأئمة الثلاثة من أحمد والشافعي ومالك بن أنس رضي الله عنه، وقال الشافعي رضي الله عنه: من طهرت في آخر العصر يلزمها قضاء الظهر والعصر، ومن طهرت في آخر العشاء، يلزمها قضاء المغرب والعشاء، فلا بد من أن يقول باشتراك الوقت وإلا فكيف يوجب قضاء الوقتين؟ فأقول: إن حديث الباب لأبي حنيفة رضي الله عنه خاصة؛ فإن الظاهر أنه صلى الظهر يومًا ثانيًا بعد المثل الأول، وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه، وزعم الشارحون أن الحديث مخالف لأبي حنيفة رضي الله عنه. وحاصل حديث الباب الفصل بين الوقتين أي إذا صلى الظهر تعجيلًا صلى العصر تعجيلًا، وإذا صلى الظهر تأجيلًا، يصلي العصر تأجيلًا. وبعد هذا فأقول: إن المراد من الوقت بين الوقتين الوقت المستحب، ولا يرد علينا وقت العصر؛ فإن الظاهر من الحديث أنه صلى العصر بعد المثلين وقبل المثل الثالث، وهو المستحب عندنا فلا ضير. وأفتي صاحب «الدر المختار» بأداء الظهر في المثل الأول، ورد عليه ابن عابدين رضي الله عنه بأن المثلين ظاهر الرواية. وأقول: إن الحق إلى صاحب «الدر المختار»؛ فإن المثل الثاني وقت الضرورة للظهر، وذكر الشيخ سيد أحمد الدحلاني الشافعي في رسالة رجوع أبي حنيفة إلى المثل الأول ناقلًا عن «الفتاوى الظهيرية» و«خزانة المفتين»، والكتابان من المعتمدين، وأما خزانة الروايات فغير معتمد، وظني أن مراد أبي حنيفة رضي الله عنه بوقت الظهر إلى المثلين أنه إلى أقل المثلين؛ فإنه قال محمد في «المبسوط» و«الموطأ»: إن وقت العصر لا يدخل عند أبي حنيفة إلا بعد المثلين، وذكر مذهبه ومذهب أبي يوسف أن وقت الظهر إلى المثل وزيادة شيء، ولم يذكر آخر وقت الظهر عند أبي حنيفة، فلعله لا يبلغ إلى المثلين. وإمامة جبريل عليه السلام مروية عن خمسة أصحاب النبي ﷺ، عن جابر بن عبد الله وابن عباس رضي الله عنه، أخرجهما الترمذي، وعن أبي هريرة عند النسائي، وعن ابن عمر عند الدارقطني بسند حسن، وعن أنس عند الدارقطني وفي سنده رجل متكلم فيه، وأخرج عنه ابن السكن في صحيحه من رواية الحسن. وأما استدلالنا فذكرها صاحب «البحر» في رسالة: «إزالة الغشاة عن وقتي الظهر والعشاء». ومنها حديث: «أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم»، وفيه نظر؛ لأن الإبراد أمر إضافي يختلف باختلاف الفصول، ومنها حديث قوله ﷺ في السفر: «أبرد أبرد»، وقال الراوي: حتى تساوي فيء التلول، وقال النووي: إنه ﷺ جمع بين الظهر والعصر وقتًا، فلم يصح حجة لنا عليهم، ومنها حديث البخاري حديث تمثيل هذه الأمة بالأمة السابقة، وأخرجه محمد في آخر موطئه، واحتج به على تأخير العصر كما هو مستحب عندنا. وأقول: إن الاحتجاج به على المثلين فيه نظر، وعلى استحباب تأخير العصر صحيح، ووجه استدلال المتأخرين على المثلين أن الوقت بعد العصر يجب أن يكون أقل من الوقت بعد نصف النهار إلى آخر الظهر، ولو كان الوقت إلى المثل يكون أقل مما بعده إلى غروب الشمس، وإلا فلا يتحقق فضل هذه الأمة على الأمم السابقة. أقول: إن الوقت مما بعد نصف النهار إلى المثل الأول بأكبر مما بعد المثل الأول إلى غروب الشمس، فلا يصح الاستدلال، وقد ضعف الاستدلال ابن حزم الأندلسي في «المحلى»، وقال: إن المثل الأول أزيد من جميع الأمثال الباقية، نعم الاستدلال بالتشبيه الأول المذكور في «إنما أهلكم فيما خلا من الأمم كما بين صلاة إلخ» بتأييد الحديث الآخر: «بعثت بين يدي الساعة كهاتين الإصبعين إلخ»، وهو دال على وقت يسير، وأما وجه استدلال محمد ﷺ على استحباب تأخير العصر، فمذكور في «الموطأ»، وقيل: أول من احتج بهذا الحديث على المثلين القاضي أبو زيد الدبوسي رضي الله عنه. قيل: إن الوقت بعد العصر إلى الغروب سدس النهار على مذهب الأحناف، وربع النهار عند الشوافع، على بناء اختلاف وقت العصر المستحب. قوله: باب منه: واعلم أن الشريعة أحالت أوقات الصلوات إلى العرف واللغة، فالمدكور في الأحاديث تقريب لا تحديد. قوله: وإن أول وقت العشاء إلخ: تأخير العشاء إلى ثلث الليل مستحب، وإلى نصف الليل جائز، وبعده مكروه تحريمًا أو تنزيهًا، والثاني مختار الطحاوي والسحق ابن أمير الحاج. قوله: يغيب الأفق: ظاهره يؤيد مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه، فإن غيبوبة الأفق بغيبوبة الشفق الأبيض، قال الخليل بن أحمد شيخ سيويه: إن الشفق الأبيض يبقى إلى ثلث الليل، بل إلى نصفها أيضًا في بعض الأحيان. أقول: إن الغوارب أربعة مثل الطوالع؛ فإنها أيضًا أربعة، أما الطوالع: فالصبح الأول، والثاني الأبيض، ثم الأحمر، ثم طلوع الشمس، فكذاك يكون في الغوارب، غروب الشمس، ثم الحمرة، ثم البياض، وشيء آخر بدل المصبح الكاذب والمتعادي إلى ثلث الليل، ونصفها هو هذا الشيء، واختلط الأمر على الخليل، فإنه ليس هو البياض الذي يبقى فيه وقت المغرب عند أبي حنيفة رضي الله عنه، وليعلم أن الوقت بعد طلوع الفجر الصادق إلى الطلوع، مثل الوقت بعد الغروب إلى غيبوبة الشفق الأبيض لذلك اليوم. قوله: حين يطلع الفجر إلخ: قال علماء الرياضيات: إن طلوع الفجر الكاذب على ثمانية عشر درجة، وطلوع الفجر الصادق خمسة عشر، ورد عليهم ابن حجر المكي الشافعي في «تحفة المحتاج» بأن الصبح قد يتقدم وقد يتأخر، وكذلك قال الفقهاء، وذكر الشيخ في تفسيره «روح المعاني» قطعة «تحفة المحتاج». أقول: إن قول ابن حجر رضي الله عنه صادق، وقال أرباب الرياضيات الجديد: ربما نشاهد قرص الشمس بالأعين مع أنها غير طالعة، وذكروا له مثالا. قوله: رجل إلخ: قال الزرقاني: لا أعلم هذا الرجل، والواقعة واقعة السفر. أقول: إن الواقعة واقعة داخل المدينة، كما صرح البيهقي في بعض عباراته، وهو المتبادر من ألفاظ الحديث.

ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيَضاءُ مُرْتَفِعَةً، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْمَغْرِبِ حِينَ وَقَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعِشَاءِ فَأَقَامَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَمَرَهُ مِنَ الْعَدِ فَتَوَرَّ بِالْفَجْرِ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالظُّهْرِ فَأَبْرَدَ وَأَنْعَمَ أَنْ يُبْرَدَ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَصْرِ فَأَقَامَ وَالشَّمْسُ آخِرَ وَفَتْهَا فَوْقَ مَا كَانَتْ. ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ إِلَى قُبَيْلِ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعِشَاءِ فَأَقَامَ حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ. ثُمَّ قَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ؟» فَقَالَ الرَّجُلُ: أَنَا، فَقَالَ: «مَوَاقِيتُ الصَّلَاةِ كَمَا بَيْنَ هَذَيْنِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ عُلُقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ أَيْضًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّغْلِيصِ بِالْفَجْرِ: ١٥٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، ح: قَالَ: وَحَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَصَلِّي الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ - قَالَ الْأَنْصَارِيُّ: فَتَمُرُّ النِّسَاءُ - مُتَلَفِّقَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ، مَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْغَلَسِ. وَقَالَ قُتَيْبَةُ: مُتَلَفِّقَاتٍ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَأَنَسٍ وَقَيْلَةَ ابْنَةِ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، يَسْتَحِبُّونَ التَّغْلِيصَ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْفَارِ بِالْفَجْرِ: ١٥٤- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ، فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَرَّةَ وَجَابِرٍ وَبِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

العرف الشاذي: قوله: والشَّمْسُ بَيَضاءُ مُرْتَفِعَةً: قال الشوافع: إنه دليل لنا، وقال الطحاوي: لعله مفيد لنا بأن الراوي لم يقدر على بيان تأخير العصر إلا بهذا التعبير. أقول: إن في «مسند أحمد» بسند صحيح عن أنس: «والشَّمْسُ مَحْلَقَةٌ». قوله: الشَّفَقُ: أصل اللغة أن الشَّفَقَ هو بين الأحمر القاني والأبيض الناصع، وفي بعض الألفاظ: «حين يسود الأفق»، وقد مر «حين يغيب الشَّفَقُ»، فيفيد أبا حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. القول القديم للشافعي: أن وقت المغرب قدر خمس ركعات، ويجوز إخراج الصلاة عن هذا القدر بإطالة القراءة بشرط أن يشرعها في الوقت، وأعجب من هذا ما في كتب الشافعية أنه يجوز إخراج كل صلاة عن وقتها بإطالة القراءة، هكذا في كتبنا أنه: لو شرع في العصر وأطال القراءة إلى داخل الاصفرار فمتحمل، كما في «الدر المختار» عن «القنية»، وذكر هذه المسألة فخر الإسلام في «أصول البزدوي» فلا يمكن إسقاطها، واعتدوا بأن المصلي مستغرق، فلا يلزم دخول الاصفرار، والعذر بعيد ذو قَوْلٍ، فإما أن يبين عذر آخر، أو يقيد في هذا العذر قيد؛ فإن حديث: «لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس» متواتر. قوله: باب ما جاء في التغليس بالفجر: مذهب الشافعي ومالك وأحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: استحباب التغليس بداية ونهاية، ومذهب أبي حنيفة وأبي يوسف وسفيان الثوري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أفضلية الإسفار بداية ونهاية، ومذهب محمد واختاره الطحاوي: البداية في الغلس والنهاية في الإسفار، وزعمت من كتاب الحج أن مذهب محمد هو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ثم وجدت في كتب أركان النقل أنه مذهب محمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقط. قوله: متلفعات: إرخاء الثوب على الوجه كما قال البخاري: «متلفعا» بـروقه وعوده إلخ. نقول: إن المعرفة حال التلفع والتلفع متعذرة حال طلوع الشمس أيضًا، وقال النووي: إن عدم المعرفة هو عدم التمييز بين الذكور والإناث. أقول: إن هذا بعيد جدًا، وأما لفظ «من الغلس» ففي «ابن ماجه»: «تعني من الغلس» فيكون مدرجًا من الراوي، وكذلك في «الطحاوي» ما يدل على الإدراج بسند صحيح. قوله: أبو بكر وعمر إلخ: نقول: إن الإجمال في الغلس غير كاف لكم؛ فإن مذهبكم الابتداء والانتفاء في الغلس، وفي «معاني الآثار»: «لأن أبا بكر كان يطول صلاة الفجر حتى يخاف طلوع الشمس» عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي سننه سليمان وهو ابن قيس الكيساني، والسند صحيح، وفيه: «كان عمر يطول الفجر حتى نخشى طلوع الشمس»، وفي سننه محمد بن يوسف وهو الغريابي. ووقت الفجر عندنا ثلاث حصص، كما قال أرباب الفتوى: الأولى لأداء السنة، الثانية لأداء الغرض، والثالثة خالية ليقضي فيها لو بدا فساد الصلاة. الاطلاع: في باب تيمم من «مبسوط السرخسي»: يستحب الغلس وتعجيل الظهر إذا اجتمع الناس، ولكنه لم يذكره في باب المواقيت. قوله: باب ما جاء في الإسفار بالفجر: قال بعض الأحناف: إن لفظ الإسفار يقتضي الزيادة، فإن المزيد للزيادة كما في «القاموس» وغيره.

حاشية: قوله: يغيب الشَّفَقُ: وهو الحمرة عند الأئمة الثلاثة، أي مالك والشافعي وأحمد، وبه قال أبو يوسف ومحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا غير أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإن أشهر الرواية عنه أن الشَّفَقَ هو البياض، قال في «الدر»: الشَّفَقُ: وهو الحمرة عندهما، وبه قالت الثلاثة، وإليه رجع الإمام، كما هو في شروح «الجمع» وغيره، فكان هو المذهب، قال صدر الشريعة: وبه يفتي، وفي «المواهب»: وعليها الفتوى، ورجحها في الشرح أي «البرهان» حيث قال: وهو مروي عن عمر وعلي وابن عباس وعبادة بن الصامت وشداد بن أسوس وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وعليه انطباق أهل اللسان. لكن قال ابن الهمام: لا تساعده رواية ولا دراية، وكذا نقل عنه الحلبي في «شرح المنية»، وقال العيني: وقال عمر بن عبد العزيز وابن المبارك، والأوزاعي في رواية، ومالك في رواية، وزفر بن السهليل وأبو ثور والميرد والفراء: لا يخرج حتى يغيب الشَّفَقَ الأبيض، وروي ذلك عن أبي بكر الصديق وعائشة وأبي هريرة ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وعبد الله بن زبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وإليه ذهب أبو حنيفة؛ لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وآخر وقت المغرب إذا أسود الأفق»، واختاره الثعلب، كذا في «البرهان». وقال الطحاوي ما حاصله: إنهم أجمعوا أن الحمرة التي قبل البياض من وقتها، وأما اختلافهم في البياض الذي بعدهما، فقال بعضهم: حكمه حكم الحمرة، وقال آخرون: حكمه خلاف حكم الحمرة، فنظرنا في ذلك، فرأينا الفجر، فوجدنا الحمرة والبياض وقتًا لصلاة واحدة، فالنظر على ذلك أن يكون البياض والحمرة في المغرب أيضًا وقتًا لصلاة واحدة. ولا يخفى أن الاحتياط في تأخير العشاء، والله تعالى أعلم. قوله: أخطأ فيه: [أي أخطأ في الإسناد حيث قال: عن الأعمش، عن أبي صالح، والنسابة: عن الأعمش، عن مجاهد.] قوله: وأنعم أن يبرد: أي زاد وبالغ في الإبراد حتى انكسر وهج الحر بالكلية، يقال: أحسنت وأنعمت، أي زدت في الإحسان وبالغت. (الشيخ عبد الحق) قوله: التغليس بالفجر: يعني أداء صلاة الفجر في الغلس، والغلس ظلمة آخر الليل، كذا في «الجمع» وغيره. قوله: بمروطين: أي أكسيتهم، وتكون من صوف، وربما كان من خز أو غيره، جمع مرط بكسر ميم وسكون راء. (الجمع) قوله: متلفعات: متلفعات ومتلفعات متقاربان في المعنى، أي مغطيات الرؤوس والأجساد، كذا في «الجمع». قوله: باب ما جاء في الإسفار بالفجر: قال ابن الهمام: تأويل الإسفار بتبين الفجر، حتى لا يكون شك في طلوعه ليس بشيء؛ إذ ما لم يتبين لم يحكم بصحة الصلاة، فضلًا عن إصابة الأجر، على أن في بعض الروايات ما ينفيه: «أسفروا بالفجر، وكلما أسفروا فهو أعظم للأجر»، أو قال: «لأجورك». وروى الطحاوي حدثنا محمد بن حزيمة، حدثنا القعني، حدثنا عيسى بن يونس، عن الأعمش، عن إبراهيم، قال: ما اجتمع أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على شيء كما اجتمعوا على التنوير، وهذا إسناد صحيح، ولا يجوز اجتماعهم على خلاف ما فارقهم عليه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيلزم كونه لعلمهم بنسخ التغليس المروي من حديث عائشة: «كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يصلي الصبح بغلس» الحديث، وحديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الصحيحين» ظاهر في ما ذهبنا إليه، وهو: «ما رأيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلى صلاة إلا لميقاتها إلا صلاتين: صلاة المغرب والعشاء بجمع»، صلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها، مع أنه كان بعد الفجر، كما يفيد لفظ البخاري: «وصلّى الفجر حين يبرق الفجر»، فعلم أن المراد قبل ميقاتها الذي اعتاد الأداء فيه.

نفع قوت المغتذي: [أن كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ليصلي الصبح:] قال ابن سيد الناس: أن تأكيد مخففة من ثقيلة مؤكدة، واللام بعدها لازم للفرق بينهما وبين النافية. [فيمر النساء متلفعات:] بفائين. [بمروطين:] قال «قب»: أي: أكسيتهم جمع مرط كسدر كساء، وأكثر ما يستعمل النساء، وابن فارس هو ملحفة يؤتزر بها، وقال قتيبة: متلفعات بفاء فعين، قال «قب»: التلفع هو التلفع بنوب إلا أن به زيادة تغذية رأس، فكل متلفع متلفع بلا عكس. [أسفروا بالفجر:] قال «قب»: الإسفار ضوء أخذ من سقر، تبين وانكشف، وابن سيد الناس: هو تبين وتيقن، أي: إذا انكشف وانتضح، بحيث لا يصلي مصل في شك من دخول الوقت، وبالنهاية: لعلمهم حين أمروا بغلس صلاة الفجر بأول الوقت، كانوا يصلونها عند الفجر الأول حرصًا ورغبة، فقال: أسفروا بها، وأدوها لطلوع الفجر الثاني، وتحققوه، ويقويه، أنه قال لبلال: نور بالفجر قدر ما يصير القوم مواقع نبلهم، أو الأمر به بإسفار خاص لبلايا مقمرة؛ لأن أوان الصبح لا يتبين فيها، فأمرُوا بالإسفار احتياطًا.

وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ. وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ أَيْضًا عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَأَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَالتَّابِعِينَ الْإِسْفَارَ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: مَعْنَى الْإِسْفَارِ أَنْ يَضَحَ الْفَجْرُ فَلَا يُشَاكُ فِيهِ، وَلَمْ يَرَوْا أَنَّ مَعْنَى الْإِسْفَارِ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّعْجِيلِ بِالظُّهْرِ: ١٥٥- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا كَانَ أَشَدَّ تَعْجِيلًا لِلظُّهْرِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَلَا مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَلَا مِنْ عُمَرَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَخَبَّابٍ وَأَبِي بَرزَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَنَسٍ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَمَنْ بَعْدَهُمْ. قَالَ عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى: وَقَدْ تَكَلَّمَ شُعْبَةُ فِي حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ مِنْ أَجْلِ حَدِيثِهِ الَّذِي رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ». قَالَ يَحْيَى: وَرَوَى لَهُ سُفْيَانُ وَزَائِدَةُ، وَلَمْ يَرِ يَحْيَى بِحَدِيثِهِ بَأْسًا. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَدْ رَوَى عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي تَعْجِيلِ الظُّهْرِ. ١٥٦- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الرَّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم صَلَّى الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ: ١٥٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي ذَرٍّ

العرف الشذبي: قوله: معنى الإسفار أن يضح إلخ: قال ابن الممام: إن هذا بعيد جدًا، فإن الصلاة قبل تبين الفجر غير صحيحة، فضلًا عن الفضل وزيادة الأجر؛ فإن مقتضى ظاهر الحديث صحة الصلاة لو صلى قبل الإسفار، وأيضًا في «معاني الآثار» و«ابن حبان» لفظ: «كلما أسفرتم» بأسانيد قوية ولم يجب أحد من الشوافع، ويمكن لهم قول: إن المراد من «كلما» كل يوم يوم، لكن التبادر والظهور للإكتفاء في يوم واحد وهو مراد الحديث، وتعرض السيوطي إلى أنه رواية بالمعنى، كما في حواشيه على الستة. وفي «شرح الإحياء» عن السخاوي يقول شيخه الحافظ ابن حجر رحمته الله: إن مذهب الأحناف في الإسفار راجع، وللشوافع ما في «أبي داود» في قصة عمر بن عبد العزيز وأبي مسعود الأنصاري: «أنه عليه السلام صلى مرة بالغلس، وصلى مرة بالإسفار، ثم جرى عمله على التغليس حتى لقي الله تعالى». وقال أبو داود: إن الراوي في تفسير الحديث متفرد، وعندني محمله أنه غلس شديدًا مرة، وأسفر شديدًا مرة، ثم توسط أمره، وهذه واقعة تعليمه عليه السلام أوقات الصلاة لرجل في المدينة. ولنا حديث الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه: «أنه عليه السلام غلس في المزدلفة، وصلى قبل ميقاتها لا في غيرها»، ونقول: إن المراد من قبل ميقاتها هي الميقات المعتاد؛ فإنه لا يقول أحد بصلاة الفجر في الليل قبل طلوع الفجر في المزدلفة، وقال الحافظ: لعله غلس شديدًا. أقول: ما مراد التغليس الشديد والضعيف؟ فإن مذهبكم ابتداء الصلاة حين تحقّق وتبين طلوع الفجر في الفور، وقال النووي: إنكم تقولون بالجمع بين المغرب والعشاء في عرفة، والحال أنه ليس بمذكور في حديث ابن مسعود رضي الله عنه، والحال أن جمع المغرب والعشاء في حديث ابن مسعود رضي الله عنه مذكور عند النسائي، ونقول: إن فعله عليه السلام مختلف من التغليس مرة والإسفار مرة، ولنا قوله عليه السلام، والحديث القولي مقدم أي «أسفروا بالفجر؛ فإنه أعظم للأجر». وأما ثبوت الغلس فلا ننكره؛ فإنه أيضًا جائز؛ فإن الخلاف في الأفضلية، فصار الترجيح لمذهب الأحناف، وفي حديث مرفوع: «التغليس في الشتاء والإسفار في الصيف». وتبعته فوجدته ساقط السند؛ فإن في سنده سيفًا صاحب «كتاب الفتوح»، وهو قريب من الاتفاق على ضعفه، ثم وجدت منه في «حلية الأولياء» لأبي نعيم الأصبهاني، وليس في سنده، والله أعلم. قوله: باب إلخ: يستحب تأخير الصلوات في الجملة إلا المغرب عندنا، ويستحب التعجيل في الجملة إلا العشاء عند الشوافع. وحديث الباب نحمله على الشتاء أو على الابتداء؛ فإنه قد صرح المحدثون أن آخر عمله عليه السلام المستمر على الإبراد، وكذلك يروى عن بلال، وأيضًا نقول: إن له عليه السلام فعلًا وقولًا، وقوله عليه السلام مقدم، وهو في أيدينا حديث: «أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم إلخ». وأيضًا فعله عليه السلام مختلف. قوله: وخباب إلخ: حديث خباب أخرجه في «صحيح مسلم»، وفيه: شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يشكنا. ومراد «لم يشكنا» أي لم يدفع شكوتنا وعجل بالظهر، وقال بعض: معنى «فلم يشكنا» لم يدع شكوتنا بل أزالها وأبرد بالظهر، وعندني هذا التأويل بعيد غاية بعد، ومراده ما ذكرت أولاً. قوله: ولم ير يحيى بحديثه بأسًا: هذا يحيى بن سعيد القطان، وما كتب الخشي من يحيى بن معين فهو غلط صريح. قوله: باب ما جاء في تأخير الظهر إلخ: قال الشافعي: إن كان المسجد قريبًا تعجل وإلا فيؤجل، ولو كانوا في السفر مجتمعين يعجل وإن كان الحر شديدًا، وفي «سنن أبي داود» عن ابن مسعود رضي الله عنه: «كان قدر صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصيف من ثلاثة أقدام إلى خمسة أقدام، وفي الشتاء من خمسة أقدام إلى سبعة». قوله: فأبردوا عن الصلاة: قال العلماء: إن الأفصح صلة الإبراد بالبلاء. أقول: إن كلمة «عن» سيفيد في الرد على من لا فهم له في الحديث من غير المقلدين، فقد رأيت لبعضهم أن المراد إبرادها بأداء الصلاة. قوله: من فيح جهنم: ههنا سؤال عقلي، هو أن التجربة أن شدة الحر وضعفها بقرب الشمس وبعدها، فكيف «إن شدة الحر من فيح جهنم»؟ فنقول: لو كان السؤال على طريق اليونانيين فالجواب: إن قول: «إن الشدة والضعف بسبب الشمس» غير مستقيم على قولهم؛ فإن الأجرام الأثرية خالية عن البرودة والحرارة، وأما شراخ «قانون ابن سينا» فتعرضوا إلى إثبات الحرارة والبرودة، فقال البعض: إن الحرارة بسبب تحرك الأشياء، فيقال: إنه قد صرح في «الشفاء» الذي هو مرض في الحقيقة: أن الشعاع من مقولة الكيف، فكيف توجد النقطة؟ وأما أرباب الفلسفة الجديدة من الأوروبيين، فقالوا: إن حر الأشياء شمسي، فتجب بما يفيد في مواضع عديدة، وهو: للأشياء أسباب ظاهرة وباطنة، والباطنة يذكرها الشريعة، وأما الظاهرة فلا تنفيها الشريعة الغراء؛ فإنه أخير بها المخير الصادق، فكذلك يقال في الرعد والبرق والمطر وغر جيحان وسيحان. قوله: في شدة الحر: لنا قولان في إبراد الظهر، قيل: إن المدار على الحرارة، واختاره العيني، وهو المختار؛ لأنه أوفق بالحديث، وقيل: إن المدار على الصيف، واختاره في «البحر»، وكذلك قولان في تكبير الجمعة، وفي الحديث: «إن لجهنم نفسًا في الصيف، فيوجد حرًا شديدًا، ولها نفسًا في الشتاء، فيوجد البرد الشديد»، ويرد على هذا اختلاف البرودة والحرارة في البلاد المختلفة في زمان واحد، فيجاب أنها إذا أدخلت النفس في جانب فتوجب البرودة، وأخرجتها إلى جانب آخر فتوجب الحرارة في زمان واحد.

حاشية: قوله: الحلواني: يضم المهمله وسكون اللام وبالنون، منسوب إلى الحلوان موضع قريب بالشام. قوله: حين زالت الشمس: هو محمول عندنا على زمان الشتاء، أما في أيام الصيف فالمستحب الإبراد كما سيجيء، والدليل عليه ما في «البخاري»، قيل لأنس: كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر؟ قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتد البرد بكر بالصلاة، وإذا اشتد الحر أبرد الصلاة، والمراد الظهر؛ لأنه جواب السؤال عنها، كذا في «فتح القدير»، وبه تجتمع الأدلة. قوله: من فيح جهنم: [وهو سطوع الحر وفورانه].

نفع قوت المغتذي: [إذا اشتد الحر، فأبردوا عن الصلوة]: قال «لقب»: أي أخروها لزم من برد، ولا ينتظم مع قوله عن إذ صورته أخروا عن الصلوة إلا بخذف أي: أخروا أنفسكم عنها لم يقل، فأبردوا بالصلوة، وهو انتظام في الظاهر، فعن إذا بمعنى الباء، كرميت السهم عن القوس، أي: به، وقال ابن سيد الناس: أي أخروها عن ذلك الوقت، وأدخلوها بوقت برد، وهو زمن يتبين به انكسار شدة حر، وتوجد به برودة ماء، من أبرد صار في برد لماره، أو عن ههنا زائد أي: أبردوا الصلوة، من أبرد شيئًا، فعله يبرد لماره. [من فيح جهنم]: كعبد أي: انتشار حرها، وشده، غليانها، قال «لقب»: أصله واو، قاله ابن سيد الناس: وقد روى به بحديث أبي سعيد من فوح جهنم، قال أحمد: لا أعلم من رواه بواو إلا الأعمش.

وَأَبْنِ عُمَرَ وَالْمُغِيرَةَ وَالْقَاسِمَ بْنَ صَفْوَانَ عَنْ أَبِيهِ، وَأَبِي مُوسَى وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنَسٍ رضي الله عنه، وَرُوي عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا، وَلَا يَصِحُّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ اخْتَارَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ تَأْخِيرَ صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا الْإِبْرَادُ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ إِذَا كَانَ مَسْجِدًا يَنْتَابُ أَهْلُهُ مِنَ الْبُعْدِ، فَأَمَّا الْمُصَلِّي وَحْدَهُ وَالَّذِي يُصَلِّي فِي مَسْجِدٍ قَوْمِهِ، فَالَّذِي أُحِبُّ لَهُ أَنْ لَا يُؤَخَّرَ الصَّلَاةُ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَمَعْنَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى تَأْخِيرِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ هُوَ أَوَّلَى وَأَشْبَهُ بِالْإِتِّبَاعِ. وَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ أَنَّ الرُّخْصَةَ لِمَنْ يَنْتَابُ مِنَ الْبُعْدِ وَلِلْمَشَقَّةِ عَلَى النَّاسِ، فَإِنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه مَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافٍ مَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، قَالَ أَبُو ذَرٍّ رضي الله عنه: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَأَذَّنَ بِلَالٌ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا بِلَالُ، أَبْرِدْ ثُمَّ أَبْرِدْ». فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ لَمْ يَكُنْ لِلْإِبْرَادِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مَعْنَى؛ لِاجْتِمَاعِهِمْ فِي السَّفَرِ، وَكَانُوا لَا يَحْتَاجُونَ أَنْ يَنْتَابُوا مِنَ الْبُعْدِ. ١٥٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: أُنْبَأَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُهَاجِرِ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَأَرَادَ أَنْ يُقِيمَ، فَقَالَ: «أَبْرِدْ»، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْرِدْ فِي الظُّهْرِ». قَالَ: حَتَّى رَأَيْنَا فِيءَ التَّلْوْلِ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الْعَصْرِ: ١٥٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ، وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا، لَمْ يَظْهَرْ الْفَيْءُ مِنْ حُجْرَتِهَا. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَأَبِي أَرْوَى وَجَابِرِ بْنِ رَافِعٍ وَرَافِعٍ رضي الله عنه. وَيُروى عَنْ رَافِعٍ رضي الله عنه أَيْضًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَأْخِيرِ الْعَصْرِ، وَلَا يَصِحُّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - مِنْهُمْ عُمَرُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةُ وَأَنَسٌ رضي الله عنه - وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ تَعْجِيلَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَكَرَهُوا تَأْخِيرَهَا، وَبِهِ يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. ١٦٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ فِي دَارِهِ بِالْبَصْرَةِ حِينَ انْصَرَفَ مِنَ الظُّهْرِ، وَدَارُهُ يَجْنِبُ الْمَسْجِدَ،

العرف الشاذي: قوله: ينتاب: معناه الإتيان نوبة بعد نوبة، وقد يكون بمعنى الإتيان متواليًا. أقول: إذا نسب إلى الجماعة يكون بالمعنى الأول، وإذا نسب إلى المفرد يكون بالمعنى الثاني، كما قال: وعجبت من ليلاك وانتياها :: من حيث زارتني ولم أدري بها. وسيفيدنا هذا في مسألة الجمعة في القرى، وفي حديث الجمعة في لفظ من الافتعال وفي لفظ من التفاعل كما في «البحاري». قوله: خلاف ما قال الشافعي: هذا هو الموضع الذي اعترض فيه الترمذي على الشافعي مع كونه مقلد الشافعي، ويمكن الجواب من جانب الشافعي، بأن الأحوال تختلف في السفر أيضًا، ربما يجتمعون كلهم تحت شجرة واحدة، وربما ينفرون تحت أشجار متفرقة. قوله: فيء التلؤل: في بعض الألفاظ: ساوى فيء التلؤل، وفي هذا تأخير شديد؛ فإن التلؤل مخروطة فتساوي الفياء يكون بعد زمان طويل، وحمله النووي على الجمع وقتًا. وزعم بعض المستفرقين في السفاهة والفكاهة مع أئمة الدين أن مراد الحديث إيراد نار جهنم بأداء صلاة الظهر عجلة لا تأخير الصلاة، وترد عليهم صرائح النصوص؛ فإنه ﷺ قال لبلال رضي الله عنه: «أبرد أبرد»، وقال الراوي: «وساوى فيء التلؤل»، وأيضًا في الحديث: «أبردوا عن الصلاة». قوله: باب ما جاء في تعجيل العصر: يستحب عندنا تأخير كل صلاة في الجملة إلا المغرب، ويستحب عند الشوافع تعجيل كل صلاة في الجملة إلا العشاء. قالوا: إن الأفضل التبادر إلى العمل؛ لحديث: «أفضل الأعمال الصلاة لميقاتها»، أخرجه أرباب الصحيحين، وفي حديث: «الصلاة لأول وقتها»، أخرجه الترمذي والحاكم بسند ساقط، وتعرض الحاكم إلى تصحيحه، ولكنه لا يمكن تصحيحه؛ فإن الراوي متفرد، ومر عليه الحافظ فلم يحكم عليه بشيء، وأما الأحناف فتركوا العمومات والإجمالات وأخذوا بالخصوصيات، فقد أثبتنا الإسفار بالفجر والإبراد بالظهر، وثبت تأخير العصر، وأما تعجيل المغرب وتأخير العشاء فمسلم عند الخصوم أيضًا، ولتيسر النهيم في نهج الاستدلال بالعموم والخصوص أيهما أوفق؟ وأما عمله ﷺ في العصر فمختلف فيه، وكذلك قوله. قوله: والشمس في حجرهما: الشمس قد يكون بمعنى ضياء الشمس، وقد يكون بمعنى قرصها، كما قال الشاعر: قامت تظللني ومن عجب :: شمس تظللني من الشمس. والحجرة: هو بناء غير مسقف، والبيت: هو البناء المسقف، ذكر السيد السهمودي في «الوفاء بأخبار دار المصطفى»: أنه ﷺ بنى أولًا المسجد النبوي ثم بيت سودة رضي الله عنها. قوله: لم يظهر الفياء: أي لم يعمل على الجدار الشرقي، وهذا ثابت كما قال: وتلك شكاة طاهر عنك عارها. وقال الطحاوي: ينظر في جدران الحجرة، إن كانت قصيرة فلا يظهر الفياء إلا بلبث، ونقول: إنه ﷺ شرع في التهجد وهو في حجرة، واقتدى أصحابه بخارجها، فلا بد من كون الجدران قصيرة؛ فإن معرفة انتقالات الإمام شرط لصحة الاقتداء، وهذه الواقعة غير واقعة اقتداء الصحابة خلفه ﷺ، وهو في الحجرة المتخذة من الحصى في المسجد، فلا يختلط، قال الحافظ ههنا: إنه قال الطحاوي: إن التغليس بالفجر كان بسبب الجدران، وكان في الواقع الإسفار. أقول: إن الطحاوي لم يقل بما نقل الحافظ؛ فإن كلامه في الجدران في العصر لا الفجر. قوله: ويروى عن رافع رضي الله عنه إلخ: أخرجه الدارقطني بسند ساقط. قوله: أنه دخل على أنس بن مالك إلخ: وكان عهد الحجاج الثقفي مبير هذه الأمة، وكان يميت الصلاة، فكان السلف لا يصلون معه، وفي الآثار: أن بعض التابعين صلوا الظهر في خطبة الحجاج الظالم في الجمعة بالإشارة؛ فإنه كان يطيل الخطبة إلى أن يدخل العصر، وكان السلف يخافون على أنفسهم فصلوا بالإشارة، فإذا تعجيل أنس رضي الله عنه لم يكن فيصلاً بين المذهبين؛ فإنه تعجيل من تأخير الحجاج الذي يميت الصلوات.

حاشية: قوله: ولا يصح: [أي رواية عمر مرفوعاً بل موقوف عليه]. قوله: لا يحتاجون أن ينتابوا من البعد: بل كانوا مجتمعين في مكان واحد، وقيل: هناك علة أخرى، وهي شدة النزول والسجود في عين الحر. (التقرير) قوله: فيء التلؤل: الفياء أصله الرجوع، من فاء يفيء، والمراد هنا الظل الذي يكون بعد الزوال، والتلؤل جمع تل: كسل ما اجتمع على الأرض من تراب أو رمل، وهي منبطح لا يظهر لها ظل، إلا إذا ذهب أكثر وقت الظهر، كذا في «الجمع». قوله: والشمس في حجرهما: [أي في داخل بيتها، والجملة حالية]. قوله: لم يظهر: [أي لم يرتفع، قال القاري: وهذا باختلاف الأمكنة والأزمنة، وهو ظاهر لا يخفى].

نفع قوت المغتذي: [حتى رأينا فيء التلؤل]: بفوقته فلامين كفلوس، قال «قب» هي الروابي المرتفعة، والكدي الثابتة بأرض جمع تل، قال ابن سيد الناس: وظلها لا يظهر إلا بعد تمكن الفياء، واستطالته جدا بخلاف أشياء منتعبة، فإن ظلها يظهر سريعاً في أسفلها لاعتدال أعلاها، وأسفلها. [في حجرهما]: بجاء فجيم، كغرفة دارها. [لم يظهر الفياء]: قال ابن سيد الناس: أي لم يعمل سطحاً، أي: لم يزل عليها، والظهور يستعمل فيها.

فَقَالَ: قُومُوا فَصَلُّوا الْعَصْرَ، قَالَ: فَقُمْنَا فَصَلَّيْنَا، فَلَمَّا انْصَرَفْنَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِ، يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ، حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ قَامَ فَتَنَرَ أَرْبَعًا لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. بَابُ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْعَصْرِ: ١٦١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَشَدَّ تَعْجِيلًا لِلظُّهْرِ مِنْكُمْ، وَأَنْتُمْ أَشَدُّ تَعْجِيلًا لِلْعَصْرِ مِنْهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَحْوَهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ: ١٦٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ بِالْحِجَابِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَخَالِدِ بْنِ أَنَسٍ وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَأَبِي أَيُّوبَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ وَعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَحَدِيثُ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ رَوَى عَنْهُ مَوْقُوفًا، وَهُوَ أَصَحُّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ، اخْتَارُوا تَعْجِيلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَكَرَّهُوا تَأْخِيرَهَا، حَتَّى قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَيْسَ لِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِلَّا وَقْتُ وَاحِدٍ، وَذَهَبُوا إِلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ صَلَّى بِهِ جَبْرِئِيلُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَقْتِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ: ١٦٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِوَقْتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُهَا لِسُقُوطِ الْقَمَرِ لِقَالَةِ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ هُشَيْمٌ: «عَنْ بَشِيرِ بْنِ ثَابِتٍ». وَحَدِيثُ أَبِي عَوَانَةَ أَصَحُّ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ رَوَى عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ نَحْوَ رِوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ.

العرف الشاذي: قوله: يرقب الشمس إلخ: أجمعوا على كراهية الصلاة تحريمًا بعد الاصفرار، وأما حد الاصفرار فقال قاضي خان: إنه تغير ضياء الشمس، وقيل: تغير قرص الشمس، والمختار قول قاضي خان. قوله: قرني الشيطان إلخ: الصحيح شرحًا حمل الحديث على الظاهر، وفي الحديث: «يقوم الشيطان عند الشمس»، وأما الشروح الأخر من الاستعارات والتشبيهات فمقيمة عندي، والقرنان جانبان الرأس. واعلم أن الأرض كروية اتفاقًا، فيكون طلوع الشمس وغروبها في جميع الأوقات، فقل: إن الشياطين كثيرة، فيكون شيطان لبلدة وشيطان آخر لبلدة أخرى وهكذا، وعلى كروية الأرض تكون ليلة القدر مختلفة، وكذلك يكون نزول الله تعالى أيضًا متعددًا، وظني أن سجدة الشمس بعد الغروب تحت العرش المذكور في حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الترمذي» والصحيحين لا تكون متعددة، بل تكون بعد دورة واحدة لا كل حين من الغوارب المختلفة بحسب تعدد البلاد، وعيّن موضعها الشيخ الأكبر وكذا ابن كثير. قوله: ففر أربعة: هذا يدل على وجوب تعديل الأركان؛ فإن الشريعة عدت السجدة الثمانية الخالية عن الجلسة أربع سجدة، وعن أبي حنيفة: من ترك القومة أو الجلسة أخاف أن لا تجوز صلاته، وأيضًا يمكن لنا الاستدلال بحديث الباب على عدم فساد صلاة العصر بغروب الشمس، بخلاف صلاة الفجر عند طلوع الشمس، وأما حديث: «من أدرك ركعة من الصبح فقد أدرك الفجر»، ومن أدرك ركعة إلخ، فسيجيء شرحه، ووجه الاستدلال بحديث الباب أن الشريعة سماها صلاة مع كونها عند الغروب، وأما تقييد أنها صلاة المنافق، فنقول أيضًا بكراهتها تحريمًا مع بقاء وجودها. قوله: باب ما جاء في تأخير صلاة العصر: حديث الباب ظاهره مبهم، والتأخير هنا إضافي، وإطلاق الألفاظ الإضافية ليست بفاصلة، نعم يخرج شيء لنا، ورجال حديث الباب ثقات، فلا أعلم وجه كلف اللسان من المصنف عن تصحيحه. وأدلتنا كثيرة لا أستوعبها، ومنها ما في «أبي داود» عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أن وقت الإشراق من جانب الطلوع مثل بقاء الشمس بعد العصر». ومن المعلوم أن وقت الإشراق يكون بعد ذهاب وقت الكراهة، ولنا حديث آخر حسن عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه أبو داود في سننه، وكذلك أخرجه الحافظ في «الفتح»: «أن الساعة المحمودة من الجمعة بعد العصر في الساعة الأخيرة» واليوم اثنا عشر ساعة، وفي «فتح الباري» في موضع: أن ما بعد العصر ربع النهار، وفي موضع: أنه خمس النهار، وفي «رد المحتار» لابن عابدين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن وقت ما بعد العصر إلى الغروب قدر سدس النهار. قوله: باب ما جاء في وقت المغرب: اتفقوا على تعجيل المغرب، وفي «الدر المختار»: أن التأخير إلى اشتباك النجوم مكروه، وفي «حلية المحقق ابن أمير الحاج»: أن التأخير إلى ما قبل الاشتباك مكروه تنزيهًا، والتأخير إليه مكروه تحريمًا، وأما الجمع فعلا بين المغرب والعشاء، ففي «الأشباه والنظائر» لصاحب «البحر»: أنه مكروه للمسافر، وكذلك روي الجواز عن عيسى بن أبان تلميذ محمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قوله: باب ما جاء في وقت صلاة العشاء الآخرة: للعشاء ثلاث حصص؛ فإنه يستحب إلى ثلث الليل، وفي رواية إلى نصف الليل، ويجوز إلى نصف الليل، ويكره إلى الصبح كراهة تحريم أو تنزيه على القولين. قوله: لثلاثة: هذا يدل على زيادة التأخير؛ فإن القمر يتأخر كل ليلة قدر ١/٧ ساعة [أي ستة أسابيع الساعة] فيكون جميع الوقت إلى سقوط القمر للثلاثة ساعتين ونصفها، أو ثلاث ساعات إلا ربعها.

حاشية: قوله: تلك صلاة المنافق: [إشارة إلى ما في ذهن من الصلاة المخصوصة. (الطبيي)] قوله: ففر أربعة: يريد تخفيف السجود، وأنه لا يمكن فيه إلا قدر وضع الغراب منقاره فيما يريد أكله، كذا في «الدر». قوله: إلا قليلًا: [لعدم اعتقاده أو لخلو إحصائه. (المراقاة)] قوله: تأخير إلخ: قال محمد: تأخير العصر أفضل عندنا من تعجيلها إذا صليت الشمس بيضاء نفية لم تدخلها صفرة، وبذلك جاءت عامة الآثار، وهو قول أبي حنيفة، وقد قال بعض الفقهاء: إنما سميت العصر؛ لأنها تنصرف وتؤخر. (الموطأ) قوله: إذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب: هما بمعنى، وفائدة التكرار التأكيد، وهذا أول وقت المغرب، ومما البحث مضى في شروع ذكر المواقيت، فليراجع له. قوله: النعمان: كـ «عثمان»، هو من صغار الصحابة، قليل الرواية بلا واسطة. (التقرير) قوله: أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة: هذا من باب التحديث بنعمة الله عليه بزيادة العلم، مع ما فيه من حمل السامعين على اعتماد مرويه، ولعل وقوع هذا القول منه بعد موت غالب أكابر الصحابة وحفاظهم الذين هم أعلم بذلك منه. (علي القاري) قوله: لسقوط: [أي وقت غروبه أو سقوطه إلى الغروب. (المراقاة)] قوله: لثلاثة: [أي في ليلة ثالثة من الشهر].

نفع قوت المغتذي: [إذا كان بين قرني الشيطان]: قيل: هو على حقيقته وظاهره، ومراده: أنه يجاذبها بقرنيه عند غروبها وطلوعها، إذ يسجد الكفرة لها إذا، فيقارنها، فيكون الساجدون لها في صورة الساجدين له، أو هو مجاز، فقرناه علوه وارتفاعه، وسلطانه وغلبة أعوانه، وسجود مطيعه من كفار للشمس. [ففر أربعة]: كنصر، أي: خفف صلاتها جدا، كنصر طائر حبا. [وتوارت بالحجاب]: أي: استترت.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ: ١٦٤- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُؤَخِّرُوا الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ نِصْفِهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي بَرَزَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ، رَأَوْا تَأْخِيرَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَالسَّمَرِ بَعْدَهَا: ١٦٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا عَوْفٌ. قَالَ أَحْمَدُ: وَحَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ عَبَّادٍ -هُوَ الْمُهَلَّبِيُّ- وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ جَمِيعًا عَنْ عَوْنٍ، عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ، عَنْ أَبِي بَرَزَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَنَسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي بَرَزَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ كَرِهَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ النَّوْمَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ بَعْضُهُمْ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: أَكْثَرُ الْأَحَادِيثِ عَلَى الْكَرَاهَةِ. وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ فِي النَّوْمِ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فِي رَمَضَانَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي السَّمَرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ: ١٦٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْمُرُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فِي الْأَمْرِ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ وَأَنَا مَعَهُمَا. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَنَسٍ بْنِ حُذَيْفَةَ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ جُعْفَى يُقَالُ لَهُ: قَيْسُ أَوْ ابْنُ قَيْسٍ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثَ فِي قِصَّةٍ طَوِيلَةٍ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي السَّمَرِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، فَكَرِهَ قَوْمٌ مِنْهُمْ السَّمَرَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَى الْعِلْمِ وَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ مِنَ الْحَوَائِجِ. وَأَكْثَرُ الْحَدِيثِ عَلَى الرُّخْصَةِ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا سَمَرَ إِلَّا لِمَصَلٍّ أَوْ مُسَافِرٍ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوَقْتِ الْأَوَّلِ مِنَ الْفَضْلِ: ١٦٧- حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَنَامٍ، عَنْ عَمَّتِهِ أُمِّ قُرَّةَ رضي الله عنها -وَكَاثَتْ مِمَّنْ بَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ- قَالَتْ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا». ١٦٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ الْوَلِيدِ الْمَدَنِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَقْتُ الْأَوَّلُ مِنَ الصَّلَاةِ رِضْوَانُ اللَّهِ، وَالْوَقْتُ الْآخِرُ عَفْوُ اللَّهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه. ١٦٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ،

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في كراهية النوم قبل العشاء إلخ: السمر هو ضياء القمر، ثم يطلق على الخادثة في ضياء القمر توسعاً، وفي حديث مرفوع جواز السمر للمصلي أو المسافر. وأما النوم قبل العشاء فقال النقهاء: من كان له من يوقظه عند قيام الجماعة، يجوز له النوم قبل العشاء بلا كراهة، وثبت الاضطجاع في المسجد قبل العشاء عن عثمان رضي الله عنه. في أصول الفقه أن تخصيص النص بالرأي ابتداء غير جائز، ورأيت في «شرح عمدة الأحكام» لابن دقيق العيد رحمته الله تحت مسألة: متى يجوز تلقي الجلب ومتى لا يجوز؟ أن تخصيص النص بالرأي جائز إذا كان الوجه جلياً، وهذا صحيح، فيجب تقييد ما قال الأصوليون؛ فلما نجد تخصيص النصوص الواردة في الأخلاق من الشكر والصبر وغيرهما، وكذلك قد يخصص نصوص المعاملات بالرأي أيضاً. قوله: قال أحمد وحديثنا عباد إلخ: ههنا تحويل، والمدار سيار. قوله: جميعاً عن عون: المراد من الجميع هو عوف وعباد وإسماعيل. قوله: باب ما جاء في الرخصة في السمر إلخ: المرخص من السمر ليس هو المنهي عنه، بل المذكور ههنا من حوائج الدين، وهو ليس بسمر، واستعمل لفظ السمر مشابكة، واعلم أن الأمور قد تختلف باختلاف النيات. في «فتح القدير»: يجوز قراءة الأشعار العربية بشرط أن لا تكون المدحوة حاضرة، وتكون القراءة بنية معرفة العربية، وثبت أثر إجازة الأشعار عن عمر رضي الله عنه. أقول: إن معرفة العربية فرض كفاية، وكذلك في «رد المحتار» لابن عابدين رحمته الله. قوله: باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل: قال الشوافع: إن المراد من الصلاة في أول الوقت هو أولى حصص الوقت، من ابتداء دخول الوقت، والمراد عندنا من أول الوقت أول وقت كان معتاد النبي ﷺ، وأخذ الشوافع بالعمومات، ونزلنا على أخذ الخصوصية، وهو أقرب، وحديث الباب ساقط سنداً، وكذلك أخرجه في «مستدرک الحاكم»، وهو أيضاً معمول، وتعرض الحاكم إلى تصحيحه، ولا يمكن التصحيح، كيف وقد ورد الحديث في مواضع في الصحيحين؟ وفيها: «الصلاة على ميقاتها».

حاشية: قوله: والسمر: بفتح الميم، والمسامرة: الحديث بالليل. (الدر): قوله: عون: التفاوت في هذا الاسم؛ لأن هُشَيْمًا قال: عوف، وعباد قال: عون. (التقرير): قوله: يكره النوم قبل العشاء إلخ: أصل الحديث الطويل إنما هو عن عوف بن أبي جميلة عن سيار، وفيه ذكر الصلوات كلها، نقلته من كتاب مدرسة حضرة شاه ولي الله قدس سره. قوله: لأول وقتها: قال القاري في «شرح المشكاة»: والمختار أن المراد تأول الوقت المختار، أو مطلق، لكنه خص ببعض الأخبار. قوله: رضوان الله: أي سبب رضائه كاملاً؛ لما فيه من المبادرة إلى الطاعات. قال الشيخ في «اللمعات»: والظاهر أن المراد ما سوى ما استحب فيه التأخير، كالتبريد للظهر والإسفار للفجر ونحو ذلك. فالأظهر أن كلمة «من» في قوله: «من الصلاة» تبعية، كما قال علي القاري، وبه يجتمع النصوص. قوله: عفو الله: [بحيث يحتمل أن يكون خروجاً من الوقت، والمراد به وقت الكراهة].

نفع قوت المغتذي: [الوقت الأول من الصلوة رضوان الله، والوقت الآخر عفو الله]: قال «ق»: روى عن أبي بكر الصديق، أنه قال به: رضوان الله أحب إلينا من عفو، قال علمائنا: لأن رضوانه للمحسنين، وعفو من المقصرين، وللدارقطني يحدث أبي مخذولة زيادة وسط الوقت - رحمة الله -، قلت: أحفظ أنه لما روى لأبي بكر بالثلاث، قال راويه: عليك برضوان الله تعالى تربت يدك.

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله قَالَ لَهُ: «يَا عَلِيُّ، ثَلَاثٌ لَا تُؤَخَّرُهَا: الصَّلَاةُ إِذَا آتَتْ، وَالْجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ، وَالْأَيْمُ إِذَا وَجَدَتْ لَهَا كُفُؤًا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أُمِّ قُرَّةَ عليها السلام لَا يَرْوَى إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ، وَلَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَأَضْطَرُّبُوا فِي هَذَا الْحَدِيثِ. ١٧٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْقَزَارِيُّ عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعِزَّارِ، عَنْ أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِابْنِ مَسْعُودٍ عليه السلام: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: سَأَلْتُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى مَوَاقِيتِهَا». قُلْتُ: وَمَاذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ». قُلْتُ: وَمَاذَا؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى الْمَسْعُودِيُّ وَشُعْبَةُ وَالشَّيْبَانِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعِزَّارِ هَذَا الْحَدِيثَ. ١٧١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ عليها السلام قَالَتْ: مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله صَلَاةً لَوْفَتْهَا الْآخِرُ مَرَّتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْوَقْتُ الْأَوَّلُ مِنَ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ أَوَّلِ الْوَقْتِ عَلَى آخِرِهِ اخْتِيَارُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ عليهما السلام، فَلَمْ يَكُونُوا يَخْتَارُونَ إِلَّا مَا هُوَ أَفْضَلُ، وَلَمْ يَكُونُوا يَدْعُونَ الْفَضْلَ، وَكَانُوا يُصَلُّونَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو الْوَلِيدِ الْمَكِّيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّهْوِ عَنْ وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ: ١٧٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عليهما السلام، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله قَالَ: «الَّذِي تَفُوتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَكَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ بُرَيْدَةَ وَنُوفَلِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عليهما السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ عليهما السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ أَيْضًا عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الصَّلَاةِ إِذَا أَخَّرَهَا الْإِمَامُ: ١٧٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْبَصْرِيُّ،

العرف الشاذي: قوله: والجنزة إذا حضرت: في قولنا لو حضرت الجنزة في الأوقات الثلاثة المكروهة تجوز الصلاة عليها في الوقت المكروه، ثم اختلف فقيل: الأفضل تأخيرها إلى خروج الوقت المكروه، وقيل: تعجيلها في ذلك الوقت، وأما لو حضرت قبلها فلا يجوز أداؤها فيها؛ فإن الوجوب كامل، فيجب الأداء أيضًا كذلك، ومثل الجنزة حال سجدة التلاوة. قوله: أي العمل أفضل: اختلفت الأحاديث في بيان أفضل الأعمال، وجواباته متعددة بتعدد أسئلة السائلين، فقيل في التوفيق: إن الاختلاف بحسب أحوال السامعين، وقال ملك العلماء عز الدين بن عبد السلام رحمته الله: والشرط أن يكون السامع حاضرًا، وأن يكون السؤال من باب الأعمال لا العقائد، وقيل: ينظر إلى خصوص ألفاظ جوابه عليه السلام، ومنهم الشيخ الأكبر، وقال: لا ترادف في الألفاظ أصلاً، فمعنى الأفضل والخير مغاير، وقال: لكل اسم من أسماء الله حضرة لا يدخل فيها غيره، والمختار مختار الشيخ الأكبر وابن تيمية من نفى الترادف، والأقرب جواباً ما قال الطحاوي في «مشكل الآثار» بما حاصله: أن يؤخذ كل الأحاديث ويتبع الطرق، فيؤخذ كل أول أفضل الأعمال، فيدرج تحت نوع واحد، فالأولوية نوعية، وكذلك يؤخذ كل ثاني الأحاديث الدالة على أفضل الأعمال، فيدرج تحت نوع آخر وهكذا، وأما إشكال اختلاف الأحاديث تقديمًا وتأخيرًا في بيان أفضل الأعمال، فلم يجب عنه الطحاوي؛ فإنه محتاج إلى تتبع طرق الأحاديث وخصوص المتن، ولا تحتوي عليه ضابطة. قوله: مرتين: قد ثبت التأخير مرتين، مرة في مكة حين إمامة جبريل عليه السلام، ومرة في المدينة حين تعليمه عليه السلام رجلاً موقيت الصلاة. وأما قول عائشة عليها السلام فمعنى على علمها؛ فلما لم تكن في واقعة إمامة جبريل عليه السلام في مكة عند النبي صلى الله عليه وآله. قوله: وكانوا يصلون إلخ: هذا منظور فيه. قوله: أهله وماله: قرئ: «أهله وماله» منصوباً وقرئ مرفوعاً، والأفصح الأول، ويكون متعدياً إلى المفعولين، وفي القرآن: ﴿وَلَنْ يَزِيْرَكُمْ أَعْمَالُكُمْ﴾ ثم في فوات العصر أقوال، قال الأوزاعي: فواتها بدخول الاصفراء، كما في «أبي داود»، ولكنه مبني على قوله: إن وقت العصر إلى الاصفراء، وهو قول الحسن بن زياد من الأحناف والاصطخري الشافعي، وفي رواية: وفواتها أن تدخلها صفرة، وكنت أزعمه مرفوعاً حتى أن وجدت في «علل أبي حاتم» أنه موقوف، وقول نافع، وهذا الشرح كان لطيفاً لكنه غير مرفوع. أقول: يحمل الفوات على الظاهر، أي الفوات بغروب الشمس، ومحاورة «وتر أهله وماله» أنه يقال في حق من قتل ولم يرد ولم يقتض لوليه، فويله موتور الأهل والمال، وإن قيل: إن تخصيص العصر يدل على أن الفوات بدخول الاصفراء، أقول: إن حكم وتر الأهل والمال حكم الخمسة، وأما وجه التخصيص بالذكر فمذكور في «مسلم»: «أما عرضت على الأمم السابقة فضيعوها، ولو أقمتموها فلکم الأجران». ولذا اهتم القرآن بشأن صلاة الوسطى، ولحديث الباب شرح آخر، وهو: أن الفوات فوات الصلاة بالجماعة، ذكره المهلب شارح البخاري، ويؤيده ما في «معرفة الصحابة» لابن منده الأصباهاني مرفوعاً: «الموتور أهله وماله من فاتته صلاة العصر بالجماعة». نقل الزرقاني متنه، وتتبع الأسانيد، وفي سنده ليث بن أبي سليم، وهو من رواية مسلم مقروناً مع الغير، وقد يحسن حديثه فيكون من رواية الحسن. مذهب الجمهور: أن الصلاة حالة اصفراء الشمس مكروهة تحريماً وتصح، وربما تجتمع الصلحة مع الكراهة، مثل البيع حال أذان الجمعة، وقال ابن تيمية: لا يجتمعان، ويرد عليه جواز نكاح المخطوبة في العدة، مع كون الخطبة في العدة منهياً عنه، وكذلك الصلاة في الأرض المغصوبة. قوله: أخرها الإمام: أي الإمام الجائر. واعلم أن ههنا مسألتين لا يختلط بينهما، إحداهما: إن يعلم أن إمام الجور يعميت الصلاة. والثانية: إن صلى في البيت لعذر ثم دخل المسجد وأقيمت الصلاة، وللشوافع في المسألة الأولى وجوه أربعة، والمختار عندهم أن يصلي في البيت صلاته، ثم يصلي خلف إمام الجور بنية ما صلى في البيت من الظهر والعصر، الحاصل أنه يعيد الصلاة وتقع نفلاً، ثم صرحوا بأنه يتبع الإمام، وإن ارتكب الكراهة تحريماً. فالحاصل أنهم يقولون بالأداء في البيت وبالإعادة في الأوقات الخمسة واتباع الكراهة تحريماً، وأما مذهب أبي حنيفة رحمته الله فليس بمذكور في مسألة إمام الجور، ومسألة أخرى يجوز تعديتها إلى هذه المسألة، ويذكر في كتبنا أنه لو صلى في بيته منفرداً يعيد الظهر والعشاء لا الثلاثة،

حاشية: قوله: إذا آتت: قال الثوري: المشهور الموجود في أكثر النسخ: آتت -بالتائين- من الإتيان، وهو تصحيف، وإنما المحفوظ من ذوي الإتقان «آتت» على وزن كانت، بمعنى حانت، كذا في «اللمعات». قوله: العمري: [ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب]. قوله: وليس هو بالقوي: [لأنه شغلته العبادة عن حفظ الحديث وضبطه. (اللمعات)] قوله: مرتين: لعلها ما حسبت صلاته مع جبريل للتعليم وصلاته مع السائل للتعليم، يعني أن أوقات صلاته صلى الله عليه وآله كلها كانت في وقت الاختيار، إلا ما وقع من التأخير إلى آخره لبيان الجواز ونحوه، كذا قاله علي القاري. قوله: وليس إسناده بمتصل: [لأنه لم يثبت ملاقة إسحاق مع عائشة]. قوله: فكأنما وتر أهله وماله: بلفظ المجهول أي سلب وأخذ، أي فكأنما قدما بالكلية ونقصهما. قال السيد: روي بالنصب على أنه مفعول لـ «وتر»، أضمر في «وتر» مفعول ما لم يسم فاعله، وهو عائد إلى الذي نفوته، فالمعنى: أصيب بأهله وماله، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَزِيْرَكُمْ أَعْمَالُكُمْ﴾، وروي بالرفع على أن «وتر» بمعنى أخذ، فيكون «أهله وماله» هو المفعول الذي لم يسم فاعله، كذا في «المرقاة».

نفع قوت المغتذي: [الصلوة إذا آتت]: يسكون تاء ثان، قال «قب» وابن سيد الناس: روايتنا بفوقيتين وروى أنت همزة فنون، كباغت حانت وحضرت. [الذي نفوته صلوة العصر، فكأنما وتر أهله وماله]: قال «قب»: أي سلباً عنه، فبقي وترأ فرداً، قال: روى برفع أهله بدل من ضمير وتر، وينصبه مفعولاً، وزاد ابن سيد الناس: أو أهله نائب وتر بمعنى نزع، وماله عطف على كل، وهذا بمن فاتته بلاعذر حتى غربت، والداودي: أي يجب عليه أسف واسترجاع مثل ما يجب على من وتر أهله وماله، قال «جت»: ودخلت الفاء بالخبر، وهو فكأنما لتضمن الذي معنى الشرط. قلت: صوابه لشبهه لشرط في عمومته وإهامه.

حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الصُّبَيْعِيُّ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ^{المراد تأخيرها عن وقتها المختار} ^{المنحجب} ^{أي صلاة الإمام} عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، أَمْرَاءُ يَكُونُونَ بَعْدِي يُسَيِّتُونَ الصَّلَاةَ، فَصَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قُتِلَتْ، فَإِنْ صَلَّيْتَ لَوْ قُتِلَتْ، كَانَتْ لَكَ نَافِلَةٌ، وَإِلَّا كُنْتَ قَدْ أَحْرَزْتَ صَلَاتَكَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَعَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ الصَّلَاةَ لِمِيقَاتِهَا إِذَا أَخْرَهَا الْإِمَامُ، ثُمَّ يُصَلِّيَ مَعَ الْإِمَامِ، وَالصَّلَاةُ الْأُولَى هِيَ الْمَكْتُوبَةُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَأَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ اسْمُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّوْمِ عَنِ الصَّلَاةِ: ١٧٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَاتِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاجٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: ذَكِّرُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ تَوَمُّهُمْ عَنِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ فِي الْيَقَظَةِ، فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي مَرْيَمَ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ وَأَبِي جُحَيْفَةَ وَعَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمَرِيِّ وَذِي مَجْبَرٍ، وَهُوَ ابْنُ أَخِي النَّجَاشِيِّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَحَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الرَّجُلِ يَنَامُ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ يَنْسَاهَا فَيَسْتَيْقِظُ أَوْ يَذْكُرُ، وَهُوَ فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ أَوْ عِنْدَ غُرُوبِهَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُصَلِّيَهَا إِذَا اسْتَيْقَظَ أَوْ ذَكَرَ وَإِنْ كَانَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ أَوْ عِنْدَ غُرُوبِهَا، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُصَلِّي حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ أَوْ تَغْرُبَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَنْسَى الصَّلَاةَ: ١٧٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَبِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ وَأَبِي قَتَادَةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَيُرْوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَنْسَى الصَّلَاةَ، قَالَ: يُصَلِّيَهَا مَتَى مَا ذَكَرَهَا فِي وَقْتٍ أَوْ فِي غَيْرِ وَقْتٍ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَيُرْوَى عَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ نَامَ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ، فَاسْتَيْقَظَ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ. وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ إِلَى هَذَا. وَأَمَّا أَصْحَابُنَا فَذَهَبُوا إِلَى قَوْلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

العرف الشاذي: ويذكر أن يعيدها متنفلاً، وزعم البعض أنه ينوي النفل حتى أن صرح الشليبي في «حاشية الزيلعي»: أنه ينوي النافلة، والحال أن مراد أرباب التصنيف أنها تقع نفلاً لا أن ينوي النافلة، بل ينوي باسم ما صلى قبل وتقع نفلاً، كيف وقد صرح الطحاوي بالإعادة في قوله «ومن قال بأنه لا يعاد من الصلاة إلا الظهر والعشاء أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد عَلَيْهِمَا السَّلَامُ»، وكذلك عبر محمد بالإعادة في موطنه وكذلك عبر في «كتاب الآثار» و«الجامع الصغير» و«المبسوط». وأما تفقه الشافعية فإنه إذا أتمات الإمام الصلوات فلا بد من أدائها صحيحة، وأيضاً يخاف جور الإمام، فيدخل معه في الصلاة. وأما شرح الحديث على مذهب الشوافع فمعنى «فصل الصلاة لوقتها»، فإن صَلَّيْتَ لوقتها» أي بعد أن صلى في بيته، فيقولون بتكرار الصلاة في الشق الأول المذكور في الحديث، وشرحه عندنا: فمعنى «فصل الصلاة لوقتها» أي يقرر في نفسه، ويعود أنه يصلي الصلوات لوقتها، ثم إن صَلَّيْتَ لوقتها أي مع الإمام قبل أن تصلي منفرداً، فلا نقول بتكرار الصلاة في الشق الأول، وإن قيل: كيف يصح قول: «فإنما لك نافلة» فإن هذه الصلاة فرض؟ نقول: قد يطلق النافلة على صلاة الفرض، ويكون معناه أنها زيادة أجر لك، ويقع لك مجاًئاً كما في حديث «المشكاة»: «من ترويضاً فمضى فتخط الخطيئتين بخطوته اليمينية، وترفع درجته بخطوته اليسرى، وتكون صلاته نافلة»، وكذلك ذهب بعض العلماء إلى أن صلاة التهجد واجبة على النبي ﷺ، وأطلق في القرآن: «فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ» والقرينة على شرحنا ما في «المسلم»: «فصل الصلاة لوقتها» ثم أذهب لحاجتك، وإن أقيمت الصلاة وأنت في المسجد إلخ»، فدل على عدم التكرار، وتصدق النووي إلى التأويل فيه، وأما ما في «مسلم»: «فلا تقل: إني صليت فلا أصلي»، فمعناه لا تقل باللسان، أو يقال: لا يأتي عليك نوبة أن تقول: إني صليت بل انتظر صلاة الإمام، فإن صَلَّيْتَ في الوقت فصل معهم، وأيضاً ظاهر شقي حديث الباب يخالف الشوافع؛ فإن الصلاة في الحالين نافلة عندهم. قوله: باب ما جاء في النوم إلخ: مذهب الشافعي أن النائم إذا تنبه فذلك وقت صلاته، وإن استيقظ عند الأوقات المكروهة فيها الصلاة، ويقولون: إن حديث الباب مخصص لحديث: «لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس»، وتفصيل هذه الضابطة سيأتي في موضع ما. قوله: نومهم عن الصلاة إلخ: واقعة ليلة التعريس. والراجح عند المحذنين أنها حين القبول من غزوة خيبر، وأظن الطحاوي في المسألة. ومذهبنا أنه لا يصلي في الوقت المكروه، وقال الطحاوي: إن فعله ﷺ في هذه الواقعة مفسر لقوله في هذه الواقعة؛ فإنه أخر الصلاة حتى خرج وقت الكراهة؛ لما في «البخاري»: «حتى ابيضت الشمس»، وفي «الدارقطني»: «حتى أمكنتنا الصلاة». وقال الشافعية: تأخيرها ﷺ كان ليخرج من موضع الشيطان، ونقول: إن المكان والزمان مؤثران؛ لما روي أنفاً، وأقر الحافظ في «الفتح» بأن مذهب أبي بكر عَلَيْهِ السَّلَامُ ومذهب كعب بن عجرة موافق لمذهب أبي حنيفة. وقال عبد العلي بحر العلوم في «الأركان الأربعة»: إن بناء اختلاف المذنبين على أن «إذا» ظرفية عند المحاذين وشرطية عند العراقيين، كما قال أبو حنيفة فيمن قال: «إذا» لم أطلقك فأنت طالق: أن يقع الطلاق في آخر زمان الحياة، على أن «إذا» شرطية، وقال صاحباه: لو لم يطلق يقع في الحال؛ لأن «إذا» ظرفية، وليس البناء على ما قال بحر العلوم. قوله: يصليها متى ما ذكرها: يمكن أن يقال: إن التعميم باعتبار وقت الأداء ووقت القضاء، لا باعتبار وقت الكراهة أو غيره. قوله: عن أبي بكر إلخ: قصته أنه نام في بستانه عن صلاة العصر، وكان عنده أولاده فلم يوقظوه، فاستيقظ والشمس قربت أن تغرب فغضب عليهم، وجلس إلى أن غربت فصلى العصر، أخرجه في «مشكل الآثار» في الحصة القلمية، وأبو بكر الطائفي اسمه نفع بن حارث.

حاشية: قوله: الضبيعي: بضم المعجمة وفتح موحدة، نسبة إلى ضبيعة بن نزار. قوله: صليت: [هذا مبني على كونه ببناء المجهول، ويحتمل احتمالاً ههنا أن يكون هذا أيضاً للخطاب، والله أعلم]. قوله: وقال بعضهم لا يصلي حتى تطلع إلخ: وبه قالت الحنفية؛ لما رواه البخاري عن ابن عمر عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا طلع حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى ترتفع، وإذا غاب حاجب الشمس فأخروها حتى تغيب».

نفع قوت المغنذي: [بأبأذر أمراء يكونون بعدي بميتون الصلوة]: قال ابن سيد الناس: أي يخرجونها عن وقتها، فتكون كميت لاروح له. [فصل الصلوة لوقتها]: أي: المختار بدليل قوله. [فإن صليت لوقتها، كانت لك نافلة]: أي: زيادة في عمل وثواب. [وإلا كنت قد أحرزت صلاتك]: أي: فعلتها بوقتها، وما يجب أداؤها. [حديث أبي ذر حديث حسن]: بل هو صحيح، أخرجه «م».

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ تَقُوُّهُ الصَّلَوَاتُ بِأَيِّتِهِنَّ يَبْدَأُ: ١٧٦- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْمُشْرِكِينَ شَعَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ يَوْمَ الْخُنْدَقِ حَتَّى ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَأَمَرَ بِلَالًا فَأَذَّنَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعِشَاءَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَجَابِرٍ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بَأْسٌ، إِلَّا أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ. وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْقَوَائِدِ: أَنَّ يُعْنَمَ الرَّجُلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ إِذَا قَضَاهَا، وَإِنْ لَمْ يُعْنَمَ أَجْزَأُهُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. ١٧٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ يَوْمَ الْخُنْدَقِ، وَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا كَذْتُ أَصْلِي الْعَصْرَ حَتَّى تَعْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ، إِنْ صَلَّيْتُهَا». قَالَ: فَتَرَلْنَا بُطْحَانَ، فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَوَضَّأْنَا، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ بَعْدَ مَا عَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ الْوُسْطَى أَنَّهَا الْعَصْرُ: ١٧٨- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ فِي صَلَاةِ الْوُسْطَى: «صَلَاةُ الْعَصْرِ». ١٧٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ وَأَبُو النَّضْرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ مِرَّةَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عِيٍّ وَعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي هَاشِمٍ بْنِ عُثْبَةَ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: قَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ عِيٌّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدِيثُ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ سَمِعَ عَنْهُ. وَقَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ سَمُرَةَ ﷺ فِي صَلَاةِ الْوُسْطَى حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَعَائِشَةُ ﷺ: صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الظُّهْرِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ ﷺ: صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الصُّبْحِ. حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى،

لأن واقعة في وسط النهار

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الرجل إلخ: الترتيب في قضاء الفوات واجب عند أبي حنيفة ومالك ﷺ، ويستحب عند الشافعي وأحمد ﷺ، وقد ثبت ترتيبه في واقعة الباب غزوة الخندق، والخلاف في أنه باعتبار الوجوب أو الاستحباب، وقال مولانا عبد الحفيظ: إن الرجحان لمذهب الحجازيين، فإن فعله ﷺ لا يورث الوجوب. أقول: إن صابغته منقوشة في مواضع كثيرة. قوله: عبد الله: إذا أطلق عبد الله في مرتبة الصحابي فهو ابن مسعود ﷺ، وإذا أطلق الحسن في مرتبة التابعي فهو الحسن البصري ﷺ. قوله: عن أربع إلخ: في البخاري ذكر العصر فقط، فقال ابن سيد الناس اليعمرى بتعدد الواقعتين، وأتى برواية الأربع بما في «معاني الآثار» بسند الشافعي، وهو أجل الأسانيد. ثم اختلف في وجه تركه ﷺ الصلوات، فقال الشوافع: إن صلاة الخوف لم تكن نازلة، وقال المالك: إنه ﷺ فرغ قبل المغرب، ولكنه تأخر بسبب بطء توضع الصحابة، وهذا على رواية الصحيحين لا رواية السنن، وهذا الحمل مستبعد، ونقول: إن وجه الترك أن الصلاة حالة المسابقة غير صحيحة، وأما جواب أن عصر اليوم جائز عندكم عند الغروب أيضاً، فنجيبه عنه إن شاء الله تعالى، ويصح لنا فعله ﷺ المذكور في الصحيحين دليلاً على تأخير الصلاة من الوقت المكروه، وإني تتبعت كتباً كثيرة لمسألة «هل الرجل مأمور بأداء عصر يومه عند الغروب؟» فما وجدته، بل يدل عبارة محمد في موطنه على عدم المأمورية، فلعل مسألة الخفية في الصحة لا غير. قوله: ما كدت أصلي إلخ: قيل: إن هذا يدل على أن عمر ﷺ أدى الصلاة قبل الغروب. والمختار عند النحاة أن «كاد» مثل باقي الأفعال مثبت عند الإثبات، ومنفي عند النفي، وأما إذا علم وجود الفعل وثبوته في الواقع فيدل «كاد» المنفي على تحقق ذلك الفعل بالبطء. قوله: باب ما جاء في الصلاة الوسطى أنها العصر: في تفسير الصلاة الوسطى خمس وأربعون قولاً: مذهب أبي حنيفة في ظاهر الرواية أنها العصر، وفي «شرح النقاية» لملا علي القاري رواية شاذة عن أبي حنيفة: أن الصلاة الوسطى صلاة الظهر، وله ما في «أبي داود»، وعندي لا بد من توجيه الرواية الشاذة والحديث، وعندي أن ما في «أبي داود» فهو من اجتهاد زيد بن ثابت ﷺ، ولنا صحت المرفوعات. وقال النووي: كان مذهب الشافعي ﷺ أنها صلاة الفجر، إلا أنها صحت الأحاديث في أنها صلاة العصر، وقال الشافعي: إذا صح الحديث فهو مذهبي، فيكون مذهبه أنها صلاة العصر. في «مدخل البيهقي» عن أبي حنيفة ﷺ: إذا صح الحديث فهو مذهبي، وذكر البيهقي عن ابن المبارك عن أبي حنيفة: ما جاء عن النبي ﷺ فعلى الرأس والعين، وما جاء من الصحابة فختار منهم، وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحو رجال، أو قال: زاجناهم. ودليلنا في مسألة الباب ما في «مسلم»: أن في مصحف حفصة: «الصلاة الوسطى وصلاة العصر»، ولا يقال: إن العطف يقتضي التغير؛ فإنه قد صرح أنه إذا كان لموصوف واحد صفات يجوز إدخال حرف العطف فيها مثل: إلى الملك القرم وابن الهمام :: وليت الكنية في المزدحم. وقيل: إن الصلاة الوسطى صلاة الوتر، واختاره الشيخ علم الدين السخاوي الشافعي، وصنف فيه كتاباً مستقلاً، وقال: إن الوتر ملحق بالخمس، وإنما فريضة، وقال: إني أبلغ للأمة أن الوتر فرض، ذكره ابن عابدين ﷺ. قوله: عن سمرة بن جندب إلخ: قيل: سمع الحسن البصري عن سمرة كثيراً، وقيل: إنه لم يسمع منه شيئاً، وقيل: إنه سمع حديث العقبة، واختلف في سماع الحسن ﷺ عن علي بن أبي طالب ﷺ.

حاشية: قوله: ما كدت أصلي العصر إلخ: فإن قلت: ظاهره يقتضي أن عمر ﷺ صلى وقت الغروب، قلت: لا نسلم، بل يقتضي أن كيدودته كانت وقت الغروب، ولا يلزم منه وقوع الصلاة عنده، كذا ذكره الكرمان. قوله: صلاة العصر: اعلم أنه قد وقع الاختلاف في قوله تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ والأكثر على أنها صلاة العصر، وهو قول أبي حنيفة وأحمد ﷺ، وذهب مالك والشافعي إلى أنها صلاة الصبح، وقال النووي: والذي يقتضيه الأحاديث الصحيحة أنها صلاة العصر، وهو المختار. ومن ثم قال الماوردي من الشافعية: نص الشافعي ﷺ أنها الصبح، وصحت الأحاديث في أنها العصر، وكان هذا هو مذهبه؛ لقوله: «إذا صح الحديث فهو مذهبي، واضربوا بمذهبي على عرض الحائط»، كذا ذكره الشيخ في «اللمعات». قوله: صلاة الصبح: [قال زيد: إن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين، أي إحداهما ثمانية والأخرى ليلة]. لأنها بين صلاتي الليل والنهار، والواقع بين الحد المشترك بينهما، ولأنها مشهورة، وقيل: إنها المغرب؛ لأنها المتوسطة بالعدد، وقيل: العشاء؛ لأنها بين جهريتين واقعتين طرقي الليل، مع ما في أدائها من مزيد مشقة ومزيد فضل؛ لكونها من خصائص هذه الأمة، كذا في «اللمعات»، وقيل: إنها الوتر؛ لأنه الوسط بين الفرض والنفل، والله أعلم، وعلمه أتم.

نفع قوت المغنذي: [قال عبد الله: إن المشركين شعلوا رسول الله ﷺ] — عن أربع صلوات يوم الخندق، حتى ذهب من الليل ما شاء الله: قال «ق»: الصحيح ما بعد هذا؛ أن ما شغل عنها رسول الله ﷺ — وأصحابه يوم الخندق صلاة واحدة، وهو العصر، وقال ابن سيد الناس: اختلفت الروايات في نسبة يوم الخندق، فيما يأتي لجابر العصر، وهو في «ق»، وباللوطا الظهر، وهذا أربع صلوات، فمن الناس من اعتمد لك «ق»، ومن جمع بين كل بأن الخندق كانت أياماً، فكانت الصلوة بأوقات مختلفة في تلك الأيام، فهذا أولى من الأول لحديث أبي سعيد في ذلك سنده صحيح جليل، فنسخ بصلاة الخوف. [بطحان]: بموحدة فطاء مثال فحاء، كعثمان واد بطيبة أو كقطران، قاله: كأي عبيد البكري، فأنشد عفا بطحان من بني فالحصن.

حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ سَيْرِينَ: سَلِ الْحَسَنَ: مِمَّنْ سَمِعَ حَدِيثَ الْعَفِيقَةِ، فَسَأَلْتُهُ، قَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ قُرَيْشِ بْنِ أَنَسٍ رضي الله عنه هَذَا الْحَدِيثَ. قَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ عَلِيٌّ: وَسَمَاعُ الْحَسَنِ مِنْ سَمُرَةَ رضي الله عنه صَحِيحٌ. وَاحْتَجَّ بِهِذَا الْحَدِيثُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الْفَجْرِ: ١٨٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ -وَهُوَ ابْنُ زَادَانَ- عَنْ قَتَادَةَ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَالِيَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم -مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَكَانَ مِنْ أَحَبِّهِمْ إِلَيَّ-: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنَ عُمَرَ وَسَمُرَةَ بْنَ جُنْدَبٍ وَسَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو وَمُعَاذَ بْنَ عَفْرَاءَ وَالصَّنَابِيحِي -وَلَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم- وَعَائِشَةَ وَكَعْبَ بْنَ مُرَّةٍ وَأَبِي أُمَامَةَ وَعَمْرٍو بْنَ عَبْسَةَ وَيَعْلَى بْنَ أُمَيَّةَ وَمُعَاوِيَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَمَنْ بَعْدَهُمْ، أَنَّهُمْ كَرِهُوا الصَّلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَأَمَّا الصَّلَوَاتُ الْفَوَائِتُ فَلَا بَأْسَ أَنْ تُقْضَى بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ. قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: قَالَ شُعْبَةُ: لَمْ يَسْمَعْ قَتَادَةُ مِنْ أَبِي الْعَالِيَةِ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ: حَدِيثَ عُمَرَ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ». وَحَدِيثَ عَلِيٍّ رضي الله عنه: «الْقُضَاءُ ثَلَاثَةٌ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ: ١٨١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في كراهية الصلاة إلخ: قال أبو عمر في «التمهيد»: إن حديث: «لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب» متواتر، وأما حديث: لمي الصلاة عند الطلوع والغروب والاستواء فصحيح أيضاً. فالأوقات المنهية فيها الصلاة خمسة، وجعل أبو حنيفة طائفتين، فقال: لا تحل الصلاة في وقت الغروب والطلوع والاستواء، ثم إن ضللت فيها فففيه تقسيم البطلان وعدمه، فتبطل الفريضة وكل ما هو دين في الذمة ووجب كاملاً، وتصح الدافل مع الكراهة التحريمية. وأما تفسير لعينه ولغيره فعند ما هو ظاهر «الهداية» من أن الواجب لعينه ما يكون مطلوباً بنفسه، والواجب لغيره ما يكون مطلوباً لغيره، وقال الشارحون: إن الواجب لعينه ما يكون من الله، والواجب لغيره: ما يكون من جانب العبد، وأوهمهم لفظ «الهداية»: «من جهة»، وأشكل عليهم ركعتا الطواف؛ فإنهما واجبتان للعن على ما قالوا، وأما على ما قلت فواجبتان للغير أي لحتم الطواف، فظهر الفرق بين ركعتي الطواف وسجدة التلاوة، ولنا في نفي ركعتي الطواف أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «فإنه طاف قبل طلوع الشمس، ولم يصل ركعتي الطواف حتى بلغ ذي طوى». أخرجه الطحاوي موصولاً، والبخاري معلقاً، ولنا أيضاً أمر النبي الكريم صلى الله عليه وسلم أم سلمة رضي الله عنها: «طوفي وراء الناس فطافت، ولم تصل حتى خرجت ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم عليها». وقال أبو حنيفة رضي الله عنه في الطائفة الثانية للأوقات المكروهة: يجوز فيها الفرائض والواجبات لعينه لا النوافل والواجبات لغيرها، ولم يفرق الشافعي رضي الله عنه بين الطائفتين، وقال: تصح الفرائض وذوات الأسباب من النوافل، مثل التحتين والخوف لا غيرها، وتجوز السنن الأكيدة أيضاً. وقال مالك رضي الله عنه: يجوز الفرائض لا النافلة، وتفقه الشافعي أن ذوات الأسباب سماوية، وغيرها في خيار العبد، فيرد النهي على ما في طوعه، وقال صاحب «الهداية»: إن وقت بعد الفجر والعصر، ينبغي أن يكون مشغولاً بالفرض، فالقبح ليس بسبب الوقت فتجوز الفرائض والواجبات لعينه، وقال ابن الهمام: هذا تخصيص بالرأي ابتداءً، فلم يجب عن الإيراد، وأخذ طريقاً آخر لإثبات المسألة. وقال الطحاوي في التفقه: إن النهي عن الصلاة بعد العصر والفجر، صلى في الفور بعد دخول الوقت أو ببطء، فعلم أن التأثير للصلايين فلا قبح في الوقت. وأقول فيما قال الشيخ صاحب «السببية» بأنه تخصيص النص بالنص؛ فإنه قد خسر منه صلاة العصر والفجر، ونص آخر مستقل وهو قضاء الوتر أخرجه الترمذي بسند فيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو متكلم فيه، بخلاف أخيه عبد الله؛ فإنه ثقة، وأخرجه أبو داود وصححه العراقي، ولكنه غير واضح، والأوضح ما في «سنن الدارقطني»، وقال الشوافع: حديث الباب عام، ويخصه حديث التحية، فتحول إلى مسألة الأصول. فقال الشافعية: إذا تعارض العام والخاص فيرد من العام ما وراء الخاص، تقدم الخاص أو تأخر أو لم يعلم التاريخ، وقال الأحناف: لو علم التاريخ فالمتأخر ناسخ، وإلا فوقع التعارض، فيحول إلى باب التعارض، وهذا يوهم الناظر، قال الشافعية: يؤخذ بالزائد فالزائد، وتعبيرهم بهذا جيد مؤثر قوي مما قال الأحناف، فأقول: إن المراد من التعارض عندنا أنه يعامل فيه بمقاسمة الأصول؛ فإنه قد كثر تخصيص النوعيات بأحكام لا تكون في الجنسيات، وهذا من تعبراتي، فصار تعبیرنا أيضاً أجود وأقوى، وصارت ضابطتنا أشمل على ضابطةهم، ومقاسمة الأصول أن يكون جزئي واحد مثلاً يصلح للاندراج تحت العام، ويصلح للاندراج تحت الخاص، فإذا خال تحت ما له زيادة استحقاق مقاسمة الأصول، فنجري الضابطة فيما نحن فيه، بأن الشريعة تأمر بعدم حلة الصلاة. ثم ما كان ديناً من الله من الفرائض والواجبات لعينه يجوز أدائه، وما كان من التبرع من الواجب لغيره والنافلة لا يجوز أدائه، وبالألفاظ أخر أن ما كان في ذمة من الله يجوز أدائه، وإلا فلا، يفيد هذا الأصل فيما مر عن الصلاة منفرداً إذا أمات الإمام الجائر الصلوات، فقال الشافعية: إن الشريعة أمرت بتكرار الصلوات، فيكون في الصلوات الخمسة، ونقول: أمر الشارع بأداء الصلاة في وقتها لا بالتكرار كما هو مزعوم الخصم، ثم سأل سائل: أفأصلي معهم؟ قال: نعم لو شئت كما يدل على هذا صراحة ما في «أبي داود» فلا تكون الإعادة إلا فيما تجوز منه، فإذا انكسر صورة تكرار الصلاة في الأوقات الخمسة، وليندر في هذا. قوله: أنا خير من يونس إلخ: قيل: إن مصداق «أنا» هو المتكلم، وقيل: مصداقه هو النبي صلى الله عليه وسلم، ثم تخرج المحامل في شرح الثاني؛ فإن فضله ثابت على جميع الأنبياء السابقين بلا ريب. قوله: وحديث علي رضي الله عنه إلخ: هو قول علي رضي الله عنه كما في «السنن الكبرى»، وليس بمرفوع. وأما ما قلنا من كراهة الصلاة في الأوقات الثلاثة مع الصحة فاجتماع الصحة مع الكراهة ليس بعيداً، قال الشيخ ابن الهمام: إنما يجتمعان في المعاملات لا العبادات؛ فإن في المعاملات طرفين، طرف الدنيا وطرف الدين، بخلاف العبادات؛ فإن الطرف فيها واحد هو طرف أخروي. وأقول: يلزم على هذا ارتفاع باب كراهة الصلاة، ويحتمل أن يقال: إن الكراهة الواقعة على نفس الصلاة لا تجتمع معها، بخلاف الكراهة في بعض أجزائها، فيصح قول الشيخ بلا ارتفاع باب الكراهة، وهذا يفيد الشافعية أيضاً في إشكال أشكل عليهم حله، وهو عدم اجتماع الصحة مع الكراهة التنزيهية، وهو قول عندهم، والله أعلم وعلمه أتم. قوله: باب ما جاء في الصلاة بعد العصر: في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها ثبوت الركعتين بعد العصر مواظبة في بيت عائشة رضي الله عنها، وفي السنن عن ابن عباس وأم سلمة رضي الله عنهما: «أنه صلى الله عليه وسلم شغل عن سنني الظهر فقضاها بعد العصر». قال الشافعية بجواز الركعتين بعد العصر، وعندنا من خصوصيته صلى الله عليه وسلم، وقال الشافعية: إن الخصوصية باعتبار المواظبة لا في أصل المشروعية، والسلف أيضاً مختلفون. ولنا ما في «البخاري» و«معاني الآثار»: «أن عمر كان يعزّر من يصلي الركعتين بعد العصر». وهذا لا بد من كونه علانية، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة، فلنا: أن نقول: إن قول جمهور الصحابة مع أبي حنيفة رضي الله عنه، وسئل الدارمي فقال: أقول بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وحديث الباب لنا، وقال الحافظ: إن عطاء اختلط في آخر عمره، وأخذ عنه جرير بعد الاختلاط، ولنا ما في «معاني الآثار»: عن أم سلمة رضي الله عنها قلت له صلى الله عليه وسلم: أفنقضيهما إذا فاتتا؟ قال: «لا إلخ». وسكت الحافظ عن الحكم على حديث الطحاوي، وقال رجل: إن سند «يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة» فيه شيء؛ فإن حماداً قل حفظه في الآخر. وأقول: تتبع «مسلماً»، فاستخرجت منه سند يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة في مواضع كثيرة، ...

قَالَ: إِنَّمَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ؛ لِأَنَّهُ أَتَاهُ مَالٌ فَشَغَلَهُ عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، فَصَلَّاهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ، ثُمَّ لَمْ يَعُدْ لَهُمَا. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَمَيْمُونَةَ وَأَبِي مُوسَى ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ صَلَّى بَعْدَ الْعَصْرِ رُكْعَتَيْنِ. وَهَذَا خِلَافُ مَا رُوِيَ عَنْهُ: أَنَّهُ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ. وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَصَحُّ حَيْثُ قَالَ: «لَمْ يَعُدْ لَهُمَا». وَقَدْ رُوِيَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ رَوَايَاتٌ، رُوِيَ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَا دَخَلَ عَلَيْهَا بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا صَلَّى رُكْعَتَيْنِ. وَرُوِيَ عَنْهَا، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. وَالَّذِي اجْتَمَعَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: عَلَى كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، إِلَّا مَا اسْتَنْثَيْنِي مِنْ ذَلِكَ مِثْلَ الصَّلَاةِ بِمَكَّةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ بَعْدَ الطَّوَافِ، فَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ رُخْصَةً فِي ذَلِكَ. وَقَدْ قَالَ بِهِ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ الصَّلَاةَ بِمَكَّةَ أَيْضًا بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَبَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ: ١٨٢- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ كَهْمَسِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقِلٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ لِمَنْ شَاءَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقِلٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، فَلَمْ يَرِ بَعْضُهُمْ الصَّلَاةَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ رُكْعَتَيْنِ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ.

العرف الشاذي: فكيف حكم ذلك الرجل على ذلك السند؟ ومر عليه السيوطي في «الخصائص الكبرى» وصححه، والحديث موجود في «مسند أحمد»، فالحاصل عندي أن حديث الطحاوي في أعلى مراتب الحسن لذاته. ولنا ما في «مسند أحمد» وبعضه في «البخاري»: أن معاوية ﷺ دخل المدينة، وكان ابن الزبير يصلي الركعتين بعد العصر، فقال معاوية: ما تفعل فإني ما وجدته من النبي ﷺ؟ قال ابن الزبير: علمته من عائشة، فأرسل معاوية رجلاً إلى عائشة ﷺ فقالت: ما صلى في بيتي، وأرسلته إلى أم سلمة ﷺ وقالت أم سلمة ﷺ: «إنه ﷺ قضى الركعتين بعد الظهر، رحم الله عائشة قد كنت ذكرت لها»، فاضطرب حديث الصحيحين عن عائشة ﷺ، ولهذا العلة رجح الترمذي حديث ابن عباس ﷺ على حديث البخاري، وقال: حديث ابن عباس أصح، ولنا أيضاً ما في «مصنف عبد الرزاق» عن أبي سعيد ﷺ: «فعل ما أمرنا، وفعل النبي ﷺ ما أمر»، فدل على أن حملهما على خصوصيته ﷺ كما قلنا. قوله: عنها عن أم سلمة ﷺ: لعل «عن أم سلمة» ليس بصحيح؛ فإن عائشة روت بدون الوساطة كما قال المصنف: «وفي الباب عن عائشة ﷺ» إلا أن يراد ما في «مسند أحمد» في قصة معاوية وابن الزبير ﷺ. قوله: إلا ما استثنى من ذلك إلخ: إسناد الاستثناء ضعيف. قوله: باب ما جاء في الصلاة قبل المغرب: تسن الركعتان قبل المغرب عند الشافعي رحمه، وفي قول منه بالإباحة، وقال أبو حنيفة ومالك ﷺ: لا ينبغي، وقال ابن الهمام بالإباحة ونفى الاستحباب، وحديث الباب للشافعي. وأجيب بأن المراد المكث مقدار الصلاة بين الأذنان لا فعل الصلاة، ويرد على هذا الجواب ما في «البخاري» في الموضعين عن عبد الله بن مغفل ﷺ: «صلوا قبل المغرب ركعتين»، وإني تتبع لأجد أهما حديثان أو حديث واحد، فلم أجد فيه شيئاً من المحدثين إلا أن يوبَّ البخاري على الفصل بين الأذنان، وأتى فيه بحديث الباب، ويوبَّ على الركعتين قبل المغرب، وأتى فيه بحديث: «صلوا قبل المغرب ركعتين»، وفي «مسند البزار»: «بين كل أذانين صلاة إلا المغرب»، وأدرجه ابن الجوزي في «الموضوعات»، وقال السيوطي في «اللائح المصنوعة»: إنه ليس بموضوع، وقال: إن حيان بن عبيد الله - مصغراً - ثقة، وهو راوي الحديث، لا حيان بن عبد الله المكبر الذي كذبه فلان، وابن عبيد الله وثقه البزار، والزليعي والحافظ نقلوا قول ابن الجوزي والبزار، ولم يخيرا بما قال السيوطي، وهذا عجب منهما، وأخرجه الدارقطني أيضاً. وقال البيهقي في «معركة السنن والآثار»: إنه وهم حيان وأدرجه من نفسه، وعندي قرائن من «سنن الدارقطني» على كونه مروياً من الفوق، وليس من إدرج الراوي، ونقول بعد تسليم الإباحة كما قال ابن الهمام: إن الحديث لا يدل على الاستحباب؛ لما في «البخاري» و«أبي داود»: «لمن شاء أن يصليهما كراهية أن يتخذها الناس سنة»، وأما الفرق بين السنة والاستحباب فبعيد في نصوص الشارع، ونقول أيضاً: إن البزار وابن شاهين في «كتاب النسخ والمنسوخ» يقولان بالنسخ، والناسخ لفظ «إلا المغرب»، فدل هذا أهما من الصحيحين لحديث: «إلا المغرب». قوله: وقد روي عن غير واحد إلخ: لنا ما في «أبي داود»: سئل ابن عمر ﷺ عن الركعتين قبل المغرب، قال ابن عمر ﷺ: ما رأيت أحداً يصليهما قبل المغرب في زمن النبي ﷺ، بسند حسن، وقال النووي في «شرح مسلم»: إن الجمهور مع أبي حنيفة، ولكن الأحاديث ترد عليهم، وفي «فتح الباري» و«عمدة القاري»: سئل أحمد عن الركعتين قبل المغرب، فقال: ما صليت إلا مرة واحدة،

حاشية: قوله: فصلاهما بعد العصر: هذا يدل على أن قضاء السنة سنة، وبه أخذ الشافعي، والظاهر أن هذا من خصوصياته ﷺ؛ لعموم النهي للغير، ولأنه ورد في حديث: «أنه كان يصليهما دائماً»، وقد ذكر الطحاوي بسنده حديث أم سلمة وزاد: فقلت: يا رسول الله أفنقضيهما إذا فاتتا؟ قال: لا. فمعنى الحديث كما قاله ابن حجر: أي وقد علمت أن من خصائصي أي إذا عملت عملاً داومت عليه، فمن ثم فعلتهما ونهيت غيري عنهما، لكن خالف كلامه حيث قال: ومن هذا أخذ الشافعي رحمه أن ذات السبب لا تكره في تلك الأوقات، ولا يخفى أنه إذا كان من خصوصياته ﷺ، فلا يصلح للاستدلال، والله أعلم بالحال. قال القاضي: اختلفوا في جواز الصلاة في الأوقات الثلاثة وبعد صلاة الصبح إلى الطلوع، وبعد صلاة العصر إلى الغروب، فذهب داود إلى جواز الصلاة فيها مطلقاً، وقد روي عن جمع من الصحابة، فلعلهم لم يسمعوا نهي صلوات الله وسلامه عليه، أو حملوه على التنزيه دون التحريم، وخالفهم الأكثرون، فقال الشافعي: لا يجوز فيها فعل صلاة لا سبب لها، أما الذي له سبب كالمندورة وقضاء الفائتة فجواز؛ لحديث كريب، واستثنى أيضاً مكة واستواء الجمعة. وقال أبو حنيفة رحمه: يحرم فعل كل صلاة في الأوقات الثلاثة سوى عصر يومه عند الاصفرار، ويحرم المندورة والنافلة بعد الصلاتين دون المكتوبة الفائتة وسجدة التلاوة وصلاة الجنائز، كذا في «المراقبة». قوله: فقد روي عن النبي ﷺ رخصة في ذلك: لما قال ﷺ: «لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى آية ساعة شاء من ليل أو نهار»، وعند أبي حنيفة رحمه: حكمها حكم سائر البلاد في الكراهية؛ لعموم حديث النهي، وقيل: إنه ناسخ لما سواه، ولأن الحرم راجح، قال ابن الملك: والظاهر أن المراد بقوله: «اصلى آية ساعة شاء» في الأوقات الغير المكروهة توفيقاً بين النصوص. قوله: بين كل أذانين صلاة لمن شاء: قال ابن الجوزي: فائدة هذا الحديث: أنه يمكن أن يتوهم متوهم أن الأذان للصلاة يمنع أن يفعل سوى الصلاة التي أذن لها، فتبين أن التطوع بين الأذان والإقامة جائز، كذا ذكر في «فتح الباري». والصواب أن المراد بيان أن مع كل فريضة نافلة، وينبغي أن يصلي بينهما نافلة؛ لشرف الوقت وكثرة الثواب، وأما الإشكال بالمغرب فجوابه: القول بالنسخ فيها، وأما حصصت من العموم. (للمعات) قوله: فلم ير بعضهم الصلاة قبل المغرب: وهو قول أبي حنيفة، قال الثوري: إنما ذهب أبو حنيفة إلى كراهية النافلة قبل صلاة المغرب؛ لحديث بريدة الأسلمي رحمه: أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر ﷺ لم يصلوها، وما رواه غيره من الصحابة فهو منسوخ، وعن ابن عمر ﷺ قال: «ما رأيت أحداً يصليهما على عهد النبي ﷺ»، ففيه دليل على نسخ ما كان قبل رؤيته، كذا في «اللمعات»، ونماه في «فتح القدير».

نفع قوت المغتذي: [بين كل أذانين صلوة]: قال ابن سيد الناس: أي بين أذان وإقامة تنبيه تغليب، كالعمرين والقمعين تخفيفاً، فالمدكر أخف من الموث.

وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: إِنْ صَلَّاهُمَا فَحَسَنٌ، وَهَذَا عِنْدَهُمَا عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ: ١٨٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ وَعَنْ بُسَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ وَعَنِ الْأَعْرَجِ يُحَدِّثُونَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رُكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ رُكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَبِهِ يَقُولُ أَصْحَابُنَا وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَهُمْ لِصَاحِبِ الْعُذْرِ، مِثْلُ الرَّجُلِ يَنَامُ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ يَنْسَاهَا، فَيَسْتَقِيقُ وَيَذْكُرُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا. بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُمُعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ: ١٨٤- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ، مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ. قَالَ: فَقِيلَ لِابْنِ ...

العرف الشاذي: ثم في «العمدة»: «حين بلغني الحديث»، أي ما صليت إلا مرة واحدة حين بلغني الحديث، وهو دأب أحمد، وفي «الفتح»: حتى بلغني الحديث، فظاهره أنه صلاهما مرة، ثم إذا بلغه الحديث استمر عمله من الإتيان بهما، ولكن الصحيح ما في «العمدة» بقرينة ما في «مسند أحمد». ذكر الشيخ عبد الحق الدهلوي في الحاشية لحديث بريدة الأسلمي رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر رضي الله عنهم لم يصلوهما إلخ، وهذا غلط؛ فإن المروي عن بريدة استثناء «إلا المغرب» في «مسند البزار»، وأما ما رواه الشيخ فهو مروي عن إبراهيم النخعي مرسلاً في «كتاب الآثار». قوله: باب ما جاء فيمن أدرك ركعة من العصر إلخ: مذهبا أن طلوع الشمس في خلال الصلاة مفسد للصلاة، ثم قال الشيخان: تحولت الصلاة إلى النافلة، وقال محمد: تبطل من الأصل ولا تبقى النافلة أيضاً، ورواية شاذة عن أبي يوسف في «الفتح»: أنها لا تبطل وتبقى فريضة، ثم إذا طلعت فالسبيل عنده إذن أن يمكث المصلي على حاله، ويؤدي الباقية بعد خروج وقت الكراهة، وأما إذا غربت الشمس فلا تفسد الصلاة، فحديث الباب يخالفنا إلا على الرواية الشاذة عن يعقوب. وقال الأئمة الثلاثة من الحجازيين: إن مصداق حديث الباب المعذور من النائم وغيره، والنهي عن الصلاة في هذه الأوقات لغیر المعذور، والحال أنه لا إيمان في متن الحديث إلى المعذور، وقال الشافعية: من تعمد وأخر العصر صحت صلاته، ويكون مرتكب الكبيرة، وألحقوا به اجتهاذاً من صار أهل الوجوب من البالغ والمسلم بأنه إذا صلى وغربت الشمس في خلالهما، لم تفسد صلاته بدون إثم. وأما الأحناف فما أحاب أحد بما يشفي ما في الصدور. وقال الطحاوي: إنه محمول على من صار أهل الوجوب بأنه يجب الصلاة عليه ثم يقضيها، ثم رد الطحاوي بأن رواية الصحيحين: «فليضف إليها ركعة أخرى»، يخالفه، ثم اختار الطحاوي بطلان الصلاة عند الطلوع والغروب، وجعل حديث الباب منسوخاً بكلا الجزئين، ونقله الحافظ ثم رده من جانبه بما رد به الطحاوي، والعجب من الحافظ أنه نقل جواب الطحاوي، ولم ينقل رده، وأخذ أرباب التصنيف مسألة الأول، كما ذكر شارح «الوقاية». وسنح لي الجواب، وأذكره بمحض الدعوى، ومادته كثيرة لا يسعه المقام الضيق، فأقول: إن الحديث في حق الجماعة لا في حق الأوقات، فيكون المعنى: من أدرك ركعة مع الإمام فليضف إليها ركعة أخرى، ولتكن الركعتان قبل الطلوع والغروب، وزعم الحجازيون أن المفهوم كون الركعة الثانية بعد الطلوع، ولا يخالفني رواية: «فليضف إليها ركعة أخرى»، ولي في هذا الجواب قرآن، منها: أن الحديث مروي في أربعة مواضع بالفاظ متقاربة، واتفقوا في المواضع الثلاثة على أنها في حق المسبوق، فيقال في هذا الموضع أيضاً: إنه في حق المسبوق، ومن تلك المواضع ما في «مسلم» عن أبي هريرة: «من أدرك ركعة من الصلاة، فقد أدرك الصلاة»، وفي «مسلم» في بعض الطرق: «من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام إلخ»، فيكون نصاً في أنه في حق المسبوق، وأيضاً جمع مسلم حديث الباب وحديث: «من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام» في باب واحد، فيدل على أن مصداق الحديثين واحد، ومن تلك المواضع ما في «أبي داود»: «من أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة»، أي من أدرك الركوع، وغمض البخاري في سند حديث أبي داود في «جزء القراءة»، وقد أخرجه ابن خزيمة، فعلم صحته عند ابن خزيمة. ومن تلك المواضع ما في «النسائي»: «من أدرك ركعة من الجمعة إلخ». فأقول: إن حديث الباب أيضاً في حق المسبوق، ولا أقول بأن الحديث واحد واختلاف الألفاظ من الرواة، بل أقول: إنه غلط ذكر المسألة مراراً، وإن قيل طائلاً للثبات: ما وجه تخصيص الصلاتين بالذكور؟ فيقال: لعل هذا حين وجوب الصلاتين، ولعل رواية أبي هريرة رضي الله عنه تكون بالواسطة، وإما أن يقال: إن آخر الوقت إجماعاً ليس إلا لهاتين الصلاتين، وإما أن يقال: إن آخر الوقت المعلوم حساً للكل ليس إلا لهاتين الصلاتين، وبهذا ينقح وجه ذكر «قبل أن تطلع الشمس»، و«قبل أن تغرب»، وأيضاً يقال: إنه مثل حديث فضالة رضي الله عنه في «سنن أبي داود»: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «حافظوا على البردين أو العصرين»، وحمله أهل التدريس على زيادة الاهتمام وغيره، وقال السيوطي: إنه من خصوصيته وليس عليه إلا صلاة العصرين، وينافي ما ذكرت من المراد ما في «فتح الباري» من «السنن الكبرى»: «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس، وركعة بعد أن تطلع الشمس فقد تمت صلاته». فأقول: إن هذا الباب من «السنن الكبرى» موجود عندي، وما وجدت فيه ما حكى الحافظ، وذكر الشوكاني هذا الحديث من «الفتح» ولم يذكر «السنن الكبرى»، وقال في بعض الروايات: ولكن الإنصاف أن الرواية ثابتة. وأقول: قد سها الحافظ في فهم مراد الحديث، والحال أن الحديث في مسألة سنتي الفجر كما روى الترمذي: «من لم يصل ركعتي الفجر فليضف إليهما بعد ما تطلع الشمس»، وهذا الحديث ثابت عندي من أزيد من عشرين طريقاً، خمس في «مسند أحمد»، وخمس في «سنن الدارقطني»، وثلاث في «سنن البيهقي»، واثنان في «صحيح مسن ابن حبان»، واثنان في «المستدرک»، وواحد في «طبقات الذهبي»، وواحد عند النسائي في «الكبرى» وعند الطحاوي، ومدار الكل فتادة، ثم عبر بعض الرواة - وهم خمس - «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس وركعة بعدها»، والمراد من الركعة الصلاة، والصلاة قبل الطلوع هي المكتوبة، والصلاة بعد الطلوع السنن، ويعبر بعض الرواة بالمراد الواضح، فكان ما في «السنن الكبرى» متعلقاً بالسنن. بمراد ما ذكرت، وزعم الحافظ متعلقة بحديث الباب، ولقد بلغ الحافظ المراد الصحيح في «التهذيب» تحت ترجمة عزرة بن ميم، وقال: إنه متفرد بهذا المتن، وأحاله على «النسائي الكبرى»، ولم يبنه على هذا في «الفتح»، وأجزاء كل ما قلت على كلام الحافظ موجودة بالدلائل والقرائن، ومر العيني على حديث الباب، وأخرج بعض الطرق مشتملاً على وجدان ركعة بعد الطلوع والغروب. وأقول: إن هذا فتوى أبي هريرة وليس بمرفوع، ولم يميز الحافظ العيني بين الموقوف والمرفوع، والدليل على أنه فتوى أبي هريرة رضي الله عنه عبارة البيهقي في «السنن الكبرى»، وأقول أيضاً: إن ابن عباس رضي الله عنهما راوي حديث الباب في «مسلم»، وفتواه ببطلان الصلاة لو طلعت الشمس بسند صحيح في «مسند أبي داود الطيالسي»، وأخرجه في «النسائي» أيضاً، إلا أن القطعة المفيدة لنا ليست بمذكورة فيه. تنمئة: والجواب الذي ذكره الطحاوي ثم رده مذكور في «مدونة مالك» عن ابن قاسم تلميذ مالك رضي الله عنه، ويمكن نفاذ ذلك الجواب في الجملة، فإن فخر الإسلام والسرخسي مختلفان فيمن ظهرت أو أسلم أو بلغ، هل يجب عليه الأداء في الحال أو بعد طلوع الشمس؟ ويرد على ما قال الحجازيون فعلة رضي الله عنه في غزوة الخندق كما في الصحيحين، وسيما على ما عند مسلم، وفعلة رضي الله عنه في ليلة التعريس، فبعد الفراغ من حديث الباب تحول مسألة جواز عصر يومه عند الغروب إما إلى الاجتهاد، أو إلى الحديث السابق في «الترمذي» من صلاة المنافق، ولم يبق لحديث الباب التعلق بمسألة العصر والفجر المنازعتين فيها. قوله: باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين: إجمال مذهب مالك والشافعي وأحمد رضي الله عنهم جواز جمع الصلاتين وقتاً باختلاف الروايات في السفر والمطر والمرض، ثم الجمع جمع تقديم وجمع تأخير، وأنكر البخاري جمع التقديم، وعن أبي داود: لم يصح حديث في جمع التقديم، ثم جمع التقديم شروط: منها أن ينوي الجمع قبل تسليم الصلاة الأولى منهما، وأن لا يفصل بينهما، ولا يتطوع بينهما، ومنها الترتيب، ويشترط في جمع التأخير نية الجمع قبل فوت وقت يسع فيه الصلاة الأولى، وقال أبو حنيفة وأصحابه بالجمع فعلاً، والجمع فعلاً من تعبير، وكذلك في «الرهان»، فإن تعبير الجمع الحقيقي والصوري يوهم الناظر القاصر، وأما تفصيل المسألة فسيأتي عن قريب، وأما حديث الباب فقال النووي رحمته الله: إنه جمع في متن المدينة لعله لمرض. وأقول: إنه يخالف صراحة حديث الباب من غير خوف ولا مطر، وكيف مرض كل القوم؟ ثم قال النووي: ذهب بعض القدماء إلى الجمع الوقتي بدون سفر ومطر ومرض أحياناً، بشرط أن لا يعتادوا. وأقول: إن في واقعة الباب جمع فعل بإقرار الحافظ في «الفتح»، وكذلك قال أبو الشعثاء وتلميذه كما في «صحيح مسلم»، وفي «النسائي» قول ابن عباس رضي الله عنهما بأنه جمع فعلاً.

حاشية: قوله: من أدرك من الصبح إلخ: قال النووي: قال أبو حنيفة: تبطل صلاة الصبح بطلوع الشمس؛ لانه دخل وقت النهي عن الصلاة بخلاف غروب الشمس، والحديث حجة عليه، وجوابه ذكره صدر الشريعة في «شرح الوقاية»، فليطالع له. قال ابن الملك: قيل: معناه: فقد أدرك وقتها، فإن لم يكن أهلاً للصلاة، ثم صار أهلاً، وقد بقي من الوقت قدر ركعة، لزمته تلك الصلاة، كذا في «المرقاة».

عَبَّاسٍ عليه السلام: مَا أَرَادَ بِذَلِكَ؟ قَالَ: أَرَادَ أَنْ لَا تَخْرَجَ أُمَّتُهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدَّثْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عليه السلام قَدْ رَوَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، رَوَاهُ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ الْعُقَيْلِيُّ. وَقَدْ رَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عليه السلام عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم غَيْرُ هَذَا. ١٨٥- حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَنْشٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عليه السلام، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ فَقَدْ أَتَى بَابًا مِنْ أَبْوَابِ الْكِبَائِرِ». قَالَ أَبُو عِيَسَى: وَحَنْشٌ هَذَا هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الرَّحْبِيُّ، وَهُوَ حَنْشُ بْنُ قَيْسٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، ضَعَفَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ إِلَّا فِي السَّفَرِ أَوْ بِعَرَفَةَ. وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ فِي الْجُمُعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لِلْمَرِيضِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْمَطَرِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَلَمْ يَرَ الشَّافِعِيُّ لِلْمَرِيضِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ. بَابُ مَا جَاءَ فِي بَدْءِ الْأَذَانِ: ١٨٦- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: لَمَّا أَصْبَحْنَا أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَأَخْبَرْتُهُ بِالرُّؤْيَا، فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ لَرُّؤْيَا حَقٌّ، فَقُمْ مَعَ بِلَالٍ، فَإِنَّهُ أُنْدَى وَأَمْدٌ صَوْتًا مِنْكَ، فَأَلْقِ عَلَيْهِ مَا قِيلَ لَكَ، وَلِيُنَادِ بِذَلِكَ». قَالَ: فَلَمَّا سَمِعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ نِدَاءَ بِلَالٍ بِالصَّلَاةِ، خَرَجَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَهُوَ يَجْرُ إِزَارَهُ، وَهُوَ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَقَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ الَّذِي قَالَ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «فَلْيَلِّهِ الْحَمْدُ، فَذَلِكَ أَثْبَتُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدَّثْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ رضي الله عنه حَدَّثْتُ حَسَنَ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ أَثَمَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَأَطْوَلَ، وَذَكَرَ فِيهِ قِصَّةُ الْأَذَانِ مَثْنَى وَمَثْنَى وَإِلْقَامَةً مَرَّةً مَرَّةً. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ هُوَ ابْنُ عَبْدِ رَبِّهِ، وَيُقَالُ: ابْنُ عَبْدِ رَبِّ. وَلَا نَعْرِفُ لَهُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم شَيْئًا يَصِحُّ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ الْوَاحِدَ فِي الْأَذَانِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ عَاصِمٍ الْمَازِنِيُّ لَهُ أَحَادِيثُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَهُوَ عَمُّ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ. ١٨٧- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي التَّضَرِّ، حَدَّثَنَا الْحُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنَا نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ

العرف الشَّدِّي: قوله: وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه إلخ: لعله أشار إلى ما في «مسلم» عن ابن عباس رضي الله عنه ما يدل على أنها واقعة السفر، ويدل حديث الباب على أنها واقعة المدينة، ولم يتوجه أحد من المحدثين إلى أنه اختلاط الراوي أو غيره، والحال أن ألفاظ الحديثين متحدة متقاربة. قوله: من جمع بين الصلاتين إلخ: لا يصح هذا حجة على الحجازيين، وهذا أصبح موقوفاً على ابن الخطاب رضي الله عنه. قوله: وحش رضي الله عنه إلخ: حش رضي الله عنه ثلثان: حش رضي الله عنه بن ربيعة تلميذ علي رضي الله عنه، وهو ثقة، وأما حش رضي الله عنه ههنا فهو حش رضي الله عنه بن قيس، وهو ضعيف، وصحح الحاكم حديثه، لكن تصحيح الحاكم وتضعيف ابن الجوزي لا يعتد به بدون موافقة أحد من المحدثين، وحش رضي الله عنه ابن كثير في تفسيره رواية حش رضي الله عنه بن قيس، إلا أنه أيضاً متساهل في حق الرواة. قوله: للمريض إلخ: ما كان النبي صلى الله عليه وسلم مريضاً لنص حديث: «بلا خوف ولا مطر»، ولو سلم بتقدير الحال، فهل كان المقتدون كلهم مريضين أيضاً؟ ولا يقبل العاقل هذا الاحتمال الأعرج المريض. قوله: وبه يقول أحمد إلخ: نسب إلى أحمد بن حنبل رضي الله عنه ما ذكر النووي عن بعض الشوافع. ولعل المصنف رحمته الله لم يعتمد على هذه؛ فإنه قال في «العلل الصغرى»: ما أثبت في «الترمذي» برواية إلا عمل به بعض العلماء إلا حديث ابن عباس رضي الله عنه؛ أنه جمع بين الظهر والعصر بالمدينة إلخ، وحديث: «إذا شرب الخمر فاجلدوه وإن عاد في الرابعة فاقتلوه». وأقول: إن الحديثين معمول بهما عندنا، ونقول: إنه جمع فعلي. قوله: باب ما جاء في بدء الأذان: بدأ الأذان في المدينة، وفي بعض الروايات الساقطة أن جبرئيل عليه السلام علمه عليه السلام الأذان في ليلة الإسراء، والأذان عندنا سنة، ونسب وجوبه إلى محمد صلى الله عليه وسلم. وأقول: لعله مأخوذ مما قال محمد: أن يقاتل الإمام يقوم اجتماعاً على ترك الأذان، ولا يخرج الوجوب من هذا؛ فإنه روي عنه مثل هذا في أهل قرية اجتمعوا على ترك الحنطة، وعندني مدار القتال أنه ترك شعار الإسلام، ثم بين القتل والقتال بون بعيد، وظهر ضعف استدلال النووي بهذا البون على قتل تارك الصلاة بحديث: «أمرت أن أقاتل الناس إلخ»، فإن المذكور في الحديث هو القتال لا القتل. قوله: خرج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلخ: في بعض الروايات: أنه خرج عمر بعد عشرين يوماً، وظاهر حديث الباب أنه خرج في الحال، وللحافظين فيه كلام طويل.

حاشية: قوله: الأذان: في اللغة: الإعلام، وفي الشرع: إعلام بدخول وقت الصلاة بذكر مخصوص، وهو مشروع للصلوات الخمس بالإجماع، والمشهور أن شرعيته في السنة الأولى من الهجرة، وقيل: في الثانية، ثم المشهور أنه ثبت برواية عبد الله بن زيد بن ثعلبة بن عبد ربه ورواية عمر بن الخطاب، وقد وقع في «الأوسط» للطبراني: أن أبا بكر رأى أيضاً الأذان. وفي «الوسيط» للغزالي: أنه رآه بضعة عشر رجلاً، وصرح بعضهم بأربعة عشر. وقال الحافظ ابن حجر: لا يثبت شيء من ذلك إلا لعبد الله بن زيد، وقصة عمر جاءت في بعض الطرق، والصحيح أنه ثبت إذا أوحى إليه صلى الله عليه وسلم بعد رؤيا عبد الله بن زيد، وهو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم حين ذكر عبد الله بن زيد رؤياه: «إنما لرؤيا حق إن شاء الله»، تقريباً منه صلى الله عليه وسلم نزول الوحي بذلك، وقد وقع فيما رواه عبد الرزاق وأبو داود في «المراسيل» من طريق عبيد بن عمر الليثي أحد كبار التابعين: أن عمر لما رأى الأذان جاء ليخبر النبي صلى الله عليه وسلم، فقال له صلى الله عليه وسلم: «قد سبقك بذلك الوحي»، وهذا أصح، كذا ذكره الشيخ في «اللمعات شرح المشكاة»، والله تعالى أعلم. قوله: ابن جريج: [اسمه عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج].

نفع قوت المغتاي: [إنا أبوسلمة يحيى بن خلف المصري المعتمر بن سليمان عن أبيه عن حش رضي الله عنه عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم - قال: من جمع بين الصلاتين من غير عذر، فقد أتى باباً من أبواب الكبائر]: هذا أورده ابن الجوزي بالموضوعات، وأعله بحش، وقال: كذبه أحمد، وقد أخرجه الحاكم بالمستدرک، وقال: حش ثقة سكن الكوفة، وأخرجه البيهقي بسننه، وله شاهد موقوف على عمر، أخرجه البيهقي، وأخرجه عن أبي موسى الأشعري، وأخرجه ابن أبي شيبة بمصنفه. [لما أصبحنا أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم - فأخبرته بالرؤيا، فقال: إن هذه الرؤيا لحق]: قال «قُب»: روى الأنبياء وحي، ومرأها حق من جملة شرائع الدين، ورؤيا غيرهم في الدين ليست بشيء إلا أن هذه من غيرهم، استقرت من الدين بوجوه: الأول: أنه قيل له - صلى الله عليه وسلم - بوحي أنفذها آه. كانت مما يتشوف إليها، ويميل العمل بها، فأمر بها حتى يقر عليها، أو ينهى عنها على قول يجوز اجتهد له على أن تبين هذه السنة من مسائل القياس، أو لأنه رأى أن نظمها لا يستطيعه الشيطان، ولا يدخل في جملة وسواس وخواطر مسترسلة، وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم - رأى الأذان ليلة الإسراء، وسمعه، ولم يؤذن له به عند فرض الصلوة، حتى يبلغ الميقات، وقوله - صلى الله عليه وسلم - لعمر: فذلك أثبت دليل على ترجيح أحد احتمالين الثاني، والثالث على الأول؛ لأنه كان الإقرار عليه أولاً بوحي آه. قال ابن سيد الناس: وذكر وعمراسله أن عمر لما رأى الأذان يوماً، أتاه ليخبره - صلى الله عليه وسلم -، وجاءه الوحي به، فما راحه إلا بلال يؤذن، فقال - صلى الله عليه وسلم - سبقك به الوحي، قال: فهذا معضد لتأويل الأول. [فإنه أندى]: أي: أحسن صوتاً، قال «حج»: أي أقعد بمد وإطالة. [حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح]: قال ابن سيد الناس: عبد الله بن زيد إثنان من الأنصار من بني مازن، الأول ابن عبد الله ذو خیر الأذان، والآخر ابن عاصم، له أحاديث في نحو الوضوء، وصلوة الاستسقاء، وقد نسب بعض المتقدمين لغلط إذ جعل خير الأذان لابن عاصم.

يَتَجَمَّعُونَ فَيَتَحَيَّنُونَ الصَّلَوَاتِ، وَلَيْسَ يُنَادِي بِهَا أَحَدٌ، فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخِذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخِذُوا قَرْنًا مِثْلَ قَرْنِ الْيَهُودِ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: أَوَلَا تَتَّبِعُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ؟ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بِلَالُ، قُمْ فَنادِ بِالصَّلَاةِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّرْجِيحِ فِي الْأَذَانِ: ١٨٨- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مُحَمَّدُورَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي وَجَدِي جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُحَمَّدُورَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْعَدَهُ وَأَلْقَى عَلَيْهِ الْأَذَانَ حَرْفًا حَرْفًا. قَالَ إِبْرَاهِيمُ: مِثْلَ أَذَانِنَا. قَالَ بِشْرُ: فَقُلْتُ لَهُ: أَعِدْ عَلَيَّ. فَوَصَفَ الْأَذَانَ بِالتَّرْجِيحِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي مُحَمَّدُورَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْأَذَانِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ بِمَكَّةَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. ١٨٩- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ عَامِرِ الْأَخْوَلِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحْيِيزٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدُورَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ الْأَذَانَ تِسْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً، وَالْإِقَامَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو مُحَمَّدُورَةَ اسْمُهُ سَمُرَةُ بْنُ مَعْيَرٍ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا فِي الْأَذَانِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي مُحَمَّدُورَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ يُفْرِدُ الْإِقَامَةَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِفْرَادِ الْإِقَامَةِ: ١٩٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ وَبِزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي فَلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أُمِرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ

العرف الشاذي: قوله: يا بلال قم فناد إلخ: اختار ابن حجر أن هذا النداء غير الأذان المعروف، وذكر احتمال أن يكون هو الأذان المعروف، ويقدر العبارة، لكنه رجح الأول، ورجح العمي الاحتمال الثاني، ولهما كلام منطوق. والمختار عندي مختار الحافظ ابن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي ربايتين قويتين مرسلتين أن النداء: «الصلاة جامعة، الصلاة جامعة» كان في زمان. قوله: باب ما جاء في الترجيح في الأذان: قال مالك والشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما بالترجيح، وعن أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جواز الأمرين، ومختار الحنابلة على ما نقل ابن الجوزي في كتابه «التحقيق»، ومذهب الأحناف عدم الترجيح، وفي السجدة: أن أذان بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خال عن الترجيح، وكذلك أذان الملك المنزل من السماء، وثبت الترجيح في أذان أبي مخذورة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأما الإقامة ففي إقامة أبي مخذورة الثنية، وفي إقامة بلال الأفراد والثنية، وأما الروايات الساقطات ففيها اختلاف. وكلمات الأذان عند الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تسع عشرة كلمة، وعند مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سبع عشرة كلمة؛ فإنه لا يقول بتربيع «الله أكبر»، وكذلك روي عن أبي يوسف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الدر المختار»، وعند أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خمس عشرة كلمة. وأما كلمات الإقامة فعند أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سبع عشرة كلمة، وعند الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إحدى عشرة كلمة، وعند مالك عشر كلمات؛ فإنه قال بإفراء «لقد قامت الصلاة». ثم المأثور سكون أواخر الكلمات، وعن السمردي: «الله أكبر الله أكبر» بفتح راء «الله أكبر»، ولكن الرواية لا يساعده، ثم على كل كلمة أذان وقف اصطلاحاً إلا أن «الله أكبر» مرتين بمنزلة كلمة، وهذا الوقف ترسل، وفي الإقامة الوقف على كل كلمتين، ويسمى هذا حدرًا في الإقامة، ثم إن ترسل في الإقامة أو حدر في الأذان ففي أكثر كتبنا لا يعيده ولا يعيدها، وفي «قاضي خان» إعادتهما. وإن رجح الحنفي في الأذان ففي «البحر»: إنه مباح ليس بسنة ولا مكروه، وعليه الاعتماد، وقال صاحب «النهر» بالكرهية تنزيهاً، فلا بد من التأويل في كلام «النهر» بحمله على أنه مفضل مثل التأويل في كراهية صوم عاشوراء منفرداً في «الدر المختار»؛ فإن كل ما ذكر محمول على أنه مفضل، واستمر الترجيح بمكة إلى عهد الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكان السلف يشهدون موسم الحج كل سنة ولم ينكر أحد، فلا يقال بالكرهية، وأما إيتار الإقامة فلم يجر تصريح جوازه في كتبنا، ولا بد من القول بجوازه، وفي «مواهب الرحمن»: أنه لعله كان، ففي الجملة لا بد من القول بثبوت الترجيح وعدمه، وكذلك في إفراء الإقامة وتثنيها، ويتكلم في الرجحان. ثم قال أرباب التدريس: أخذ أبو حنيفة بأذان بلال وإقامة أبي مخذورة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولكن المؤثر تعبيراً ما في «الهداية» بأن مأخوذ أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أذان الملك النازل من السماء وإقامته، وأما ما في «أبي داود» من إيتار إقامة الملك النازل من السماء، فيقال: إن تلك الرواية اختصار أو إحالة على كلمات الأذان؛ فإن الكلمات مشتركة فيمكن أنه قرأ فرادى وقال: اجعلها كالأذان، كما في «مسلم» لإجابة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الأذان؛ فلما مروية إفراء، ويقول الكل بأنه اختصار. وأما حديث الباب من الترجيح فأجاب عنه الطحاوي بأن أبا مخذورة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يرفع صوته بالشهادتين على ما ينبغي النبي ﷺ فأمره ثانياً: «ارفعهما صوتك». وقال صاحب «الهداية»: إن التكرار بالشهادتين كان للتعليم، وقال ابن الجوزي في «التحقيق»: إن أهل مكة كانوا حديثي العهد بالإسلام، فأمره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالترجيح؛ ليرسخ الشهادة في قلوبهم، فالترجيح كان عارضياً. والأشبه ما قال ابن الجوزي؛ فإن الحق ثبوت الترجيح، ووجه الرجحان لنا في عدم الترجيح أن بلالاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ استمر أمره بين يدي رسول الله ﷺ بعدم الترجيح قبل تعليمه الأذان أبا مخذورة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي «تحقيق ابن الجوزي» تواتر عدم الترجيح، وأما الإقامة فتصدى الشافعية إلى نفي الثنية في إقامة بلال ولكن النفي غير ممكن، ومذهبنا ثابت بدون ريب كما في «الآثار» و«الزبلي»، ونقل ابن المصنف تواتر الثنية عن الطحاوي وابن الجوزي، ولم أجده عنهما، نعم ادعى ابن الجوزي تواتر عدم الترجيح. قوله: باب ما جاء في إفراء الإقامة: هذا الباب للحجازيين. قوله: أمر بلال إلخ: قال الأحناف: من الأمر؟ قال الحافظ في «الفتح»: إن الأمر هو النبي ﷺ، وأتى برواية على هذه الدعوى، وقد وجدت الرواية في «علل أبي حاتم»، وأنكرها أبو حاتم. قوله: يشفع الأذان إلخ: استدل الموالك بهذا على أن «الله أكبر» مرتين، ونقول: إن أربع مرات منزلة المرتين عندنا أيضاً، كما قال أبو يوسف لمالك بن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

حاشية: قوله: مثل ناقوس النصارى: الناقوس: الذي تضربه النصارى لأوقات صلاتهم، خشبة كبيرة طويلة، وأخرى قصيرة، واسمها الويل. (القاموس) قوله: قرنا: [وهو البوق الذي ينفخ فيه]. قوله: أولاً تبعثون: الواو للعطف أي على مقدر، أي اتفقولون بموافقة اليهود والنصارى ولا تبعثون، والهزة لإنكار الجملة الأولى، ومقررة للثانية حثاً وبغساً. (المراقبة) قوله: فناد بالصلاة: أي بد «الصلاة جامعة»؛ لما في مرسل عند ابن سعد: أن بلالاً كان ينادي بقوله: «الصلاة جامعة»، ثم شرع الأذان. وفي «شرح المسلم» عن القاضي: الظاهر أنه إعلام وإخبار بحضور وقتها، وليس على صفة الأذان الشرعي. قال النووي: هذا هو الحق؛ لما يؤذن بوجه التوفيق بين هذا وبين ما روي عن عبد الله بن زيد: أنه رأى الأذان في المنام، وذلك بأن يكون هذا في مجلس آخر، فيكون الواقع أولاً الإعلام ثم رؤية عبد الله بن زيد، فشرعه النبي ﷺ إما بوحى أو اجتهدا عند من يجوز عليه، وهو الجمهور، وليس هو عملاً بمجرّد النوم، وهذا مما لا شك فيه بلا خلاف، والله أعلم. (علي القاري والطبي) قوله: الترجيح: [هو إعادة الشهادتين بصوت عال بعد ذكرهما بخفض الصوت]. قوله: فوصف الأذان بالترجيح: وقال ابن الملك: الترجيح في الشهادتين سنة عند الشافعي بهذا الحديث، وعند أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ليس بسنة؛ لاتفاق الروايات أن لا ترجيح في أذان بلال وابن أم مكتوم إلى أن ترقياً، وأولنا الحديث بأن تعليمه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أبا مخذورة الأذان عقيب إسلامه، فأعاد كلمة الشهادة وكررها؛ ليثبت في قلبه، فظن أبو مخذورة أنه من الأذان، ذكره علي في «المراقبة». قوله: أمر إلخ: فيه حجة للشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولنا: ما روى ابن أبي شيبة بسندٍ رجاله رجال الصحيحين: «أن عبد الله بن زيد الأنصاري جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، رأيت في المنام كأن رجلاً قام، وعليه بردان أخضران، فأقام على حائط فأذن مثنى مثنى،

نفع قوت المعتدي: [يفتحون الصلوات]: قال «قع»: أي يقدرين حينها؛ ليأتوا إليها فيه من الحين وقتاً قدمنا. [فقال عمر: أولاً تبعثون رجلاً، ينادي بالصلوة]: قال ابن سيد الناس: ظاهراً معارضاً للحديث الأول، ويمكن الجمع بأن نداء بلال لم يكن، إذ أشار به عمر على صورة أذان شرعي، بل لعله لجرد إعلام بدخول وقت، وإنما استقر الأذان الشرعي بعده، فلا يعارض هذا رؤيا عمر بجواز وقوعها بعده، وليس بما لعمر أكثر من مطلق النداء. [وأبو مخذورة]: اسمه سمرة بن معين، قال ابن سيد الناس: هذا ما اختارت، وقال غيره: أوس بن معين أو ضمرة بن عمير.

وَيُوتَرُ الْإِقَامَةُ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَالْثَّابِعِينَ، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْإِقَامَةَ مَثْنَى مَثْنَى: ١١١- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ أَذَانُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم شَفْعًا شَفْعًا فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه رَوَاهُ وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ رضي الله عنه رَأَى الْأَذَانَ فِي الْمَنَامِ. وَقَالَ شُعْبَةُ: عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ رضي الله عنه رَأَى الْأَذَانَ فِي الْمَنَامِ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ. قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْأَذَانُ مَثْنَى مَثْنَى، وَالْإِقَامَةُ مَثْنَى مَثْنَى. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّرْسُلِ فِي الْأَذَانِ: ١١٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُنْعِمِ -وَهُوَ صَاحِبُ السَّقَاءِ- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْحَسَنِ وَعَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ لِبَلَالٍ: «يَا بَلَالُ، إِذَا أَدْنَتْ فَتَرْسُلْ فِي أَذَانِكَ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْذَرْ، وَاجْعَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ قَدْرَ مَا يَفْرُغُ الْأَكْلُ مِنْ أَكْلِهِ وَالشَّارِبُ مِنْ شُرْبِهِ، وَالْمُعْتَصِرُ إِذَا دَخَلَ لِقَضَاءِ حَاجَتِهِ، وَلَا تَقْرُمُوا حَتَّى تَرَوْنِي». حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الْمُنْعِمِ نَحْوَهُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ رضي الله عنه هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ، وَهُوَ إِسْنَادٌ مُجْهُولٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِدْخَالِ الْأَصْبَحِ الْأُذُنَ عِنْدَ الْأَذَانِ: ١١٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ بَلَالَ يُوَدِّنُ وَيَدُورُ، وَيَتْبَعُ فَاهُ هَهُنَا وَهَهُنَا، وَأُصْبِعَاهُ فِي أُذُنَيْهِ، وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي قُبَّةٍ لَهُ حُمْرَاءُ، أَرَاهُ قَالَ: مِنْ أَدَمٍ، فَخَرَجَ بَلَالٌ بَيْنَ يَدَيْهِ بِالْعِزَّةِ، فَكَرَّهَا بِالْبَطْحَاءِ، فَصَلَّى إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ، وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ حُمْرَاءُ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَرْنَقٍ سَاقِيهِ. قَالَ سُفْيَانُ: نَرَاهُ حَبْرَةً. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَدْخُلَ الْمُؤَدِّنُ أُصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ فِي الْأَذَانِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: وَفِي الْإِقَامَةِ أَيْضًا يُدْخَلُ أُصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْرَاعِيِّ. وَأَبُو جُحَيْفَةَ اسْمُهُ وَهْبُ السَّوَائِي.

العرف الشاذي: قوله: ويوتر الإقامة: قال الأحناف: إنه إيتار في الصوت، وبخالفهم ما في الصحيحين «إلا الإقامة»، وما توجهوا إليه. وأقول: إن الإقامة ليس باستثناء عن الأفراد والتشفيغ، بل بيان الإقامة مثل الأذان إلا أن فيها زيادة «قد قامت الصلاة». فائدة: في «مصنف ابن أبي شيبة» الله أكبر ثلاثاً عن ابن عمر رضي الله عنه، وكنت أزعجه سهو الكاتب، حتى وجدت مثله في «موطأ أحمد» عن ابن عمر رضي الله عنه. قوله: باب ما جاء في أن الإقامة مثنى مثنى: هذا الباب للعراقيين. وأجاب الحجازيون بأن لفظ الإقامة ليس بدخول تحت الشفعية، ورده تقي الدين بما في الحديث: أن الإقامة سبع عشرة كلمة. قوله: وعبد الرحمن بن أبي ليلى إلخ: قيل: لم يسمع عبد الرحمن عن عبد الله بن زيد، وأجاب الزيلعي عن هذا، وأيضاً صحح ابن دقيق العيد حديث الباب. وأقول: قد رأى عبد الرحمن مائة وعشرين صحابياً، وفي «بيوع الدارقطني»: أن عبد الله بن زيد عاش إلى عهد ذي النورين، وأن عبد الرحمن وجد عهد عمر رضي الله عنه. قوله: باب ما جاء في إدخال الأصبع إلخ: يدخل الأصبع في الأذنين؛ ليرتفع الصوت، وأذان الباب كان في مئ. وفي كتب الفقه: أنه إذا أذن في الميذنة يخرج فاه إلى الطرفين، ولا يحول صدره عن القبلة. قوله: بالبطحاء: هذا هو محصب مكة وخيف بني كنانة. قوله: حلة حمراء: الحلة: الرداء والإزار من جنس واحد، وأما لبس الثوب الأحمر للرجال، فنصف الشربلاي رسالة في هذا، وفيه تسعة أقوال، فقيل: إن الأحمر القاني يستحب لبسه، وقيل: إنه حرام. وأقول: إن المعصر والمزعر مكره تحريراً، وأما الأحمر القاني فيكره تنزيهاً، وأما ما فيه خطوط حمراء فليس جازئ، ويمكن لأحد ادعاء استحبابه، وأما الحلة الحمراء المذكورة في حديث الباب، فقال ابن القيم: إن فيها خطوطاً حمراء، والقرينة على هذا لفظ الحبرة؛ فإنها ذات جداول حمراء تجلب من اليمن، ولأن في «سنن أبي داود»: أن عبد الله بن عمرو شهد النبي صلى الله عليه وسلم لابساً الثوب الأحمر القاني، فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأحرقه عبد الله. وقد ذكروا تحويل الوجه بمنة ويسرة في الإقامة أيضاً.

حاشية: ... وأقام مثنى مثنى، وقال الطحاوي: فأذن مثنى وأقام مثنى، والجواب عن الأمر بالإيتار ما: أنه من باب الاختصار في بعض الأحوال؛ تعليماً للجواز لا ليستمر سنة، بدليل ما روى الطحاوي وابن الجوزي أن بلالاً كان يثني الإقامة إلى أن مات، كذا في «البرهان شرح مواهب الرحمن». قوله: الترسل: [أي قطع الكلمات بعضها عن بعض، كذا في «المجمع»]. قوله: فترسل: الرسل بكسر الراء وسكون السين: التودة، والترسل: طلبه، وقوله: «فاحذر» بلفظ الأمر من باب نصر، والحدرد الإسراع، والأمر للندب. (اللمعات) قوله: والمعتصر: [هو من يؤذيه بول أو غائط. (المجمع) أي يفرغ الذي يحتاج إلى النائط، ويعصر بطنه وفرجه. (المراقبة) قوله: ويدور: أي عند الحيلتين، وفي «البرهان»: ويستدير لهما في صومعته إذا لم يستطع التبليغ بتحويل وجهه يميناً وشمالاً، مع ثبات قدميه مكانهما، بأن كانت متسعة؛ لما في «الترمذي»: «رأيت بلالاً يؤذن ويدور» الحديث، وسمعت من شيخنا ومولانا المرحوم محمد إسحاق رحمته الله يقول: بأن يستدير المؤذن بحيث لا يتحرف صدره عن مواجهة القبلة. قوله: من آدم: بفتحيتن أي من جلد، كذا في «المجمع». قوله: بالعنزة: هي رميح بين العصا والرمح، فيه زج، كذا في «القاموس». قوله: فركرها: أي غرزاها، قوله: «بالبطحاء»، وهي في اللغة: مسيل واسع فيه دقاق الحصى، صار علماً للمسيل الذي ينتهي إليه السيل من وادي مئ، وهو الموضع الذي يسمى حصباً أيضاً، كذا في «المراقبة». قوله: حلة: هي بضم الحاء إزار ورداء، ولا يسمى حلة حتى تكون ثوبين، «حمراء» أي فيها خطوط حمراء، ولعلها كانت من البرد اليمانية، كذا قاله علي القاري، ويؤيده قول سفیان: «نراه حبرة»؛ لأن الحبرة على ما في «القاموس» و«المجمع»: هي ضرب من برود اليمن موشى مخططاً.

نفع قوت المتندي: [إذا أدنت فترسل]: هو ترك العجلة مع الإنابة. [وإذا أقمت فاحذرا]: بجاء فضم وكسر داله فراء، وروى بنقط ذاله فميم، أي: أسرع معاً. [والمعتصر]: أي: الداخل لقضاء حاجته، وأصل الاعتصار ارتجاع العطية.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّثْوِيْبِ فِي الْفَجْرِ: ١١٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْرَائِيلَ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُثَوِّبَنَّ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ إِلَّا فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي خَدُورَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ بِلَالٍ رضي الله عنه لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْرَائِيلَ الْمَلَائِيِّ. وَأَبُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ مِنَ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، قَالَ: إِنَّمَا رَوَاهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ. وَأَبُو إِسْرَائِيلَ اسْمُهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، وَلَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَفْسِيرِ التَّثْوِيْبِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: التَّثْوِيْبُ أَنْ يَقُولَ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ: «الصلوة خير من النوم»، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدَ. وَقَالَ إِسْحَاقُ فِي التَّثْوِيْبِ غَيْرَ هَذَا، قَالَ: هُوَ شَيْءٌ أَخَذَهُ النَّاسُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ فَاسْتَبْطَأَ الْقَوْمَ، قَالَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ». وَهَذَا الَّذِي قَالَ إِسْحَاقُ: هُوَ التَّثْوِيْبُ الَّذِي كَرِهَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَالَّذِي أَخَذُوهُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ. وَالَّذِي فَسَّرَ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ: أَنَّ التَّثْوِيْبَ أَنْ يَقُولَ الْمُؤَذِّنُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ: «الصلوة خير من النوم»، فَهُوَ قَوْلٌ صَحِيحٌ، وَيُقَالُ لَهُ: التَّثْوِيْبُ أَيْضًا، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَرَأَوْهُ. وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ: «الصلوة خير من النوم». وَرَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه مَسْجِدًا وَقَدْ أَذَّنَ فِيهِ وَنَحْنُ نُرِيدُ أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِ، فَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه فَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه مِنَ الْمَسْجِدِ، وَقَالَ: أَخْرَجَ بَنَانًا مِنْ عِنْدِ هَذَا الْمُبْتَدِعِ، وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ. وَإِنَّمَا كَرِهَ عَبْدُ اللَّهِ رضي الله عنه التَّثْوِيْبَ الَّذِي أَخَذَهُ النَّاسُ بَعْدَ.

لأنه كان أعمى

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ: ١١٥- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ وَيَعْلَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ بْنِ أَنْعَمٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ نَعِيمٍ الْخُزَرِيِّ، عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ الصَّدَائِيِّ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُؤَذِّنَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ فَأَذَّنْتُ، فَأَرَادَ بِلَالٌ أَنْ يُقِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَخَا صَدَاءٍ قَدْ أَذَّنَ، وَمَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ زِيَادٍ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الْإِفْرِيقِيِّ، وَالْإِفْرِيقِيُّ هُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، ضَعْفُهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَغَيْرُهُ. قَالَ أَحْمَدُ: لَا أَكْتُبُ حَدِيثَ الْإِفْرِيقِيِّ. قَالَ: وَرَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يُقَوِّي أَمْرَهُ، وَيَقُولُ: هُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْأَذَانِ بِغَيْرِ وُضُوءٍ: ١١٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُؤَذِّنُ إِلَّا مُتَوَضِّئٌ». ١١٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: لَا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ إِلَّا مُتَوَضِّئٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ. وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه لَمْ يَرْفَعَهُ ابْنُ وَهَبٍ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ. وَالزُّهْرِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْأَذَانِ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ، فَكَرِهَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ، وَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في التثويب في الفجر: التثويب هو الإعلام بعد الإعلام، من الثوب، وكان العرب يحركون الثوب معلقاً على خشبة، قائماً على موضع مرتفع حين خوف الغنيم. ثم التثويب اثنان، أحدهما: زيادة «الصلوة خير من النوم» في أذان الفجر، وهو ثابت مرفوعاً، وقول «حي على الصلاة» بعد الأذان قبل الإقامة، وتعرض له محمد في «الموطأ»، وكذا في «التخريج» خلافاً لما في «الدر» و«رد المحتار»، والثاني حدث في عهد التابعين، وعن أبي يوسف رضي الله عنه جواز للإمام، كما ثبت نداء بلال رضي الله عنه عليه السلام عليه السلام. قوله: باب ما جاء أن من أذن فهو يقيم: في كتبنا: أن الأول أن يقيم المؤذن، وجاز لغيره لو لم يشق على المؤذن، فوجه الأولوية أن المؤذن أحرز ثواب الأذان الموعود، فينبغي له ثواب الإقامة أيضاً، وفي كتب الشافعية: أن الإقامة حق المؤذن فصار الأمر ضيقاً، وقد صح كثير من الأحاديث في فضل الأذان. قوله: زياد بن الحارث: في «معاني الآثار» «عبد الله بن حارث»، وقال الحافظ في «الإصابة»: ما وجدت عبد الله في غير كتاب الطحاوي، ثم تبعت نسخ «معاني الآثار»؛ كيلاً يكون من سهو الكاتب، فوجدت عنده النسخ على هذا النمط، فسكت الحافظ، والظاهر أنه من سهو الناسخين، والواقع أنه زياد؛ فإن المذكور في الأحاديث واقعه. قوله: مقارب الحديث: تكلم المحدثون في أن لفظ «مقارب الحديث» لفظ توثيق أو تليين، وقد قلت: إنه لفظ توثيق كما صرح بهنا بأنه يقوي أمره. وفي «علل أبي حاتم» كثيراً ما يوجد لفظ: «فلان على يدي عدل» في حق الرواة، وقال الحافظ: قال الشيخ العراقي: إنه بإضافة «يدي» إلى باء المتكلم، وأنه لفظ التوثيق، وكنت تمشيت على قول شيبخي العراقي، حتى أن وجدت أنه بإضافة «يدي» إلى «عدل»، و«عدل» لقب بواب محبس تبع، ويكون المعنى: «فلان ممن جازى خادك قال به»، فعرفت أنه لفظ التليين، وماخذ هذا محاوراة أهل اليمن. قوله: باب ما جاء في كراهية الأذان بغير وضوء: المشهور في مذهبي إعادة أذان المحدث بالحدث الأكبر، ويجوز أذان المحدث الأصغر ويكره إقامته، وعن أبي حنيفة كراهة أذان غير متوضئ، كما في «الهداية» وهذه الرواية تحفظ؛ لأن الحديث يساعدها؛ لما في «التخريج» عن وائل بن حجر بسند صحيح: «لا يؤذن إلا وهو طاهر قائم»، وقال الحافظ: إنه معلول، لأن عبد الجبار بن وائل ليس له سماع عن أبيه، وسأذكر سماعه في باب الجهر بآمين. قوله:

حاشية: قوله: السملاني: [بعضومة وخفة ومد، نسبة إلى بيع الملاء، نوع من الثياب. (السمناني)] قوله: الصدائى: بضم الصاد منسوب إلى صداء ممدودا، وهو حي من اليمن، قاله ابن الملك. (المرقاة) قوله: ومن أذن فهو يقيم: يفكره أن يقيم غيره، وبه قال الشافعي رضي الله عنه، وعند أبي حنيفة رضي الله عنه لا يكره؛ لما روي أن ابن أم مكتوم ربما كان يؤذن ويقيم بلال، وربما كان عكسه، والحديث معمول على ما إذا لحقه الوحشة بإقامة غيره، قاله ابن الملك. (المرقاة) قوله: لا يؤذن إلا متوضئ: هذا عند الحنفية معمول على الاستحباب، والله تعالى أعلم بالصواب.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْإِمَامَ أَحَقَّ بِالْإِقَامَةِ: ١٩٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، أَخْبَرَنِي سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، سَمِعَ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: كَانَ مُؤَذِّنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُنْهَلُ، فَلَا يُقِيمُ حَتَّى إِذَا رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ خَرَجَ، أَقَامَ الصَّلَاةَ حِينَ يَرَاهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَحَدِيثُ سِمَاكٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَهَكَذَا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ الْمُؤَذِّنَ أَمْلَكَ بِالْأَذَانِ، وَالْإِمَامَ أَمْلَكَ بِالْإِقَامَةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَذَانِ بِاللَّيْلِ: ١٩٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا تَأْذِينَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: فِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ وَأُنَيْسَةَ وَأُنَيْسٍ وَأَبِي ذَرٍّ وَسَمُرَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْأَذَانِ بِاللَّيْلِ، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ بِاللَّيْلِ أَجْزَأَهُ وَلَا يُعِيدُ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا أَدَّنَ بِاللَّيْلِ أَعَادَ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ. وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ بِلَالًا أَدَّنَ بِلَيْلٍ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُنَادِيَ: «إِنَّ الْعَبْدَ نَامَ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مُحْفُوظٍ. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ». وَرَوَى عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ مُؤَذِّنًا لِعُمَرَ رضي الله عنه أَدَّنَ بِلَيْلٍ، فَأَمَرَهُ عُمَرُ رضي الله عنه أَنْ يُعِيدَ الْأَذَانَ. وَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه مُنْقَطِعٌ. وَلَعَلَّ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ أَرَادَ هَذَا الْحَدِيثَ. وَالصَّحِيحُ رَوَايَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَغَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، وَالزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَلَوْ كَانَ حَدِيثُ حَمَّادٍ صَحِيحًا لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْحَدِيثِ مَعْنَى؛ إِذْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ»، فَإِنَّمَا أَمَرَهُمْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ، فَقَالَ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ»، وَلَوْ أَنَّهُ أَمَرَهُ بِإِعَادَةِ الْأَذَانِ حِينَ أَدَّنَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لَمْ يَقُلْ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ». قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: حَدِيثُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ غَيْرُ مُحْفُوظٍ، وَأَخْطَأَ فِيهِ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ: ٢٠٠- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ،

العرف الشاذي: باب ما جاء أن الإمام أحق بالإقامة: أي لا يقام إلا عند خروج الإمام، والخروج يكون بالقيام إن كان في الصف، وبدخوله المسجد لو كان خارجه، وأما الأذان فالأحق به المؤذن ويؤذن بلا انتظار إمام. قوله: باب ما جاء في الأذان بالليل: قال المحجازيون: يجوز الأذان بالليل للفجر، ثم قال النووي: يجوز التقلم إلى نصف الليل، وقال غيره بتقدمه إلى سلس الليل الآخر، وصححه تقي الدين السبكي الشافعي في «شرح المنهاج»، ثم اختلفوا في إعادته بعد طلوع الفجر، قال تقي الدين السبكي بوجوب الإعادة، وادعى المالك توارث الأذنين من السلف في المدينة، وفي كتبنا: أن أبا يوسف رضي الله عنه وقع مناظرته مع مالك رضي الله عنه في هذه المسألة، فافق أبو يوسف رضي الله عنه بجواز الأذان قبل الفجر حين رجع من المدينة، وعند الطرفين لو أذن بالليل يعيده. قوله: قال إن بلالا يؤذن بليل إلخ: مفهوم حديث الباب أن أذان بلال رضي الله عنه كان في الليل، وأذان ابن أم مكتوم رضي الله عنه بعد طلوع الفجر، ومفهوم حديث ثم لحق بصره شيء، فأخذ يقدم الأذان ويؤخره من الوقت، وكان ابن أم مكتوم لا يؤذن إلا باطلاع الناس، فانتقل أذان بلال رضي الله عنه إلى الليل وأذان ابن أم مكتوم رضي الله عنه إلى الفجر، وقيل: إن في «صحيح ابن خزيمة» قلباً، وفي «معاني الآثار»: «فإن في بصره شيئاً»، وفي بعض الروايات: «إن في بصره سوءاً»، وفي «السنن الكبرى»: قالت عائشة رضي الله عنها: إن ما روى ابن عمر رضي الله عنه أن بلالاً كان يؤذن بليل غير صحيح، مع أن رواية أذان بلال رضي الله عنه بليل عنها موجودة في «البخاري»، وفي «عين الإصابة» للسيوطي مثل ما في «السنن الكبرى»، فلا بد من ثبوت تلك الرواية عن عائشة. ووجه التوفيق أن أذان بلال رضي الله عنه كان قريب الفجر، كما في «معاني الآثار»: أن فصل ما بين أذان بلال رضي الله عنه وأذان ابن أم مكتوم قدر ما يصعد ابن أم مكتوم وينزل، بسند قوي، وفي سنده علي بن معبد بن نوح وهو ثقة، وهو غير علي بن معبد بن شداد راوي «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير»، وأشكل على النووي هذا الفصل القصير، وقال: كان بلال رضي الله عنه يؤذن ثم يقعد على المنارة ثم ينزل، فيصعد ابن أم مكتوم رضي الله عنه فيؤذن. وأجيب عن حديث الباب من جانب الأحناف بأن التكرار كان للتسحير كما في كتاب الحج، وهو المتبادر من ألفاظ الصحيحين: «الرجع قائمكم»، وينتبه نالمكم، ولازمة أن يكون التكرار في رمضان، وصرح الحافظ عبد الملك بن قطان المغربي الفارسي الشافعي والحافظ تقي الدين بن دقيق العيد بأن التكرار كان في رمضان، وفي «شريعة الإسلام»: استحباب الأذان للتسحير في رمضان، والكتاب معتبر؛ لأن المصنف هو شيخ صاحب «المداية». وأيضاً أقول: إن التكرار لم يكن مستمراً في السنة كلها، وفي هذه الدعوى مادة كثيرة في «معاني الآثار» و«الزيلي» وروايات أخر عندي، ولعله كان حين كان تحريم الطعام في رمضان بفعل اختياري، ويدل على هذا أي التحريم بفعل اختياري ما في «معاني الآثار» عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه عن حفصة بسند قوي من أن النبي ﷺ يصلي الركعتين بعد أذان الفجر، ثم يذهب يحرم الطعام، وكان لا يؤذن حتى يصبح. ولنا في ابتداء الصوم قولان [كما في «رد المختار» و«قاضي خان» وغيرهما، ومن السرخسي أن الأول محتاط والثاني يسر] قيل: من ابتداء طلوع الفجر، وقيل: من حين انتشار الصبح، وقال: الآخرون: إن حكم الأكل إلى ما بعد الصبح منسوخ، وحملوا فعل أبي بكر الصديق رضي الله عنه حين كان يأكل، فأخبر بطلوع الفجر، فقال: أغلق الباب، على النسخ، وفي «فتح الباري» روايات موقوفة ومرفوعة دالة على ختم السحر بالفعل الاختياري. قوله: مؤذنا لعمر: اسم هذا المؤذن مسروح. وغرض الترمذي تضعيف الحديث، وأخرج الحافظ الحديث الدال على أن الواقعة وقعت لبلال رضي الله عنه أيضاً بست طرق، كلها ضعاف، ثم قال الحافظ: إن تعدد الطرق دال على أن لها أصلاً. قوله: لم يكن لهذا الحديث معنى إلخ: اعتراض الترمذي هذا معنوي، والجواب: أن قول: «إن بلالاً يؤذن بليل إلخ» في الزمان الذي كان فيه تكرار الأذان، وأما قول علي بن المديني، فنقول له ما قال الحافظ: من أن تعدد الطرق دال على أن لهذا أصلاً. قوله: باب ما جاء في كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان: يكره الخروج بعد الأذان تحريماً لمن كان داخل المسجد، وهذا الحكم مقتصر على من كان داخل المسجد، وكذلك حكم كراهة الجماعة الثانية. وهذا دال على أن الحكم قد يختلف مع اتحاد

حاشية: قوله: أحق بالإقامة: الغرض أن لا تقام الصلاة قبل حضور الإمام، والأذان يجوز قبل حضوره. (التقرير) قوله: يؤذن بليل: استدلال به مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف، وقالوا: يجوز الأذان للفجر وحده قبل وقته في النصف الأخير من الليل، قلنا: كان ذلك في رمضان فقط؛ تسحيراً وترجيحاً، لا يستمر في العام كله؛ لقوله ﷺ لبلال: «لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا، ومدّ يديه عرضاً»، رواه أبو داود، وأعله البيهقي بالانقطاع، وهو غير مضر عندنا، ثم روى هو بإسناد كل رجاله ثقات أنه ﷺ قال: «يا بلال، لا تؤذن حتى يطلع الفجر». (البرهان) قوله: هذا الحديث: [أي أثر ابن عمر، فوقع له الوهم عند الرواية فقال موضع عمر: ابن عمر.]

عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ قَالَ: خَرَجَ رَجُلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ مَا أُذِّنَ فِيهِ بِالْعَصْرِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَمَا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَلَى هَذَا الْعَمَلِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَمَنْ بَعْدَهُمْ، أَنْ لَا يَخْرُجَ أَحَدٌ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ إِلَّا مِنْ عَذْرِ، أَنْ يَكُونَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ أَوْ أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ. وَيُرْوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَمِي أَنَّهُ قَالَ: يَخْرُجُ مَا لَمْ يَأْخُذِ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا عِنْدَنَا لِمَنْ لَهُ عَذْرٌ فِي الْخُرُوجِ مِنْهُ. وَأَبُو الشَّعْثَاءِ اسْمُهُ سُلَيْمُ بْنُ أَسْوَدَ، وَهُوَ وَالِدُ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، وَقَدْ رَوَى أَشْعَثُ بْنُ أَبِي الشَّعْثَاءِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِيهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَذَانِ فِي السَّفَرِ: ٢٠١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رضي الله عنه، قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَا وَابْنُ عَمِّ لِي، فَقَالَ لَنَا: «إِذَا سَافَرْتُمَا فَأَذِّنَا وَأَقِيمَا، وَلْيُؤَمِّمَكُمَا أَكْبَرُكُمَا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، اخْتَارُوا الْأَذَانَ فِي السَّفَرِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تُجْزَى الْإِقَامَةُ، إِنَّمَا الْأَذَانُ عَلَى مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَجْمَعَ النَّاسَ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْأَذَانِ: ٢٠٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو ثُمَيْلَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو حَمْرَةَ عَنْ جَابِرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ أَدَّيْنِ سَبْعَ سِنِينَ مُحْتَسِبًا كُتِبَتْ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَتَوْبَانَ وَمُعَاوِيَةَ وَأَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَأَبُو ثُمَيْلَةَ اسْمُهُ يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ. وَأَبُو حَمْرَةَ السُّكْرِيُّ اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ. وَجَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ صَعْفُوهُ تَرَكَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: سَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: لَوْلَا جَابِرُ الْجُعْفِيُّ لَكَانَ أَهْلُ الْكُوفَةِ بِغَيْرِ حَدِيثٍ، وَلَوْلَا حَمَّادُ لَكَانَ أَهْلُ الْكُوفَةِ بِغَيْرِ فِقْهِ.

العرف الشاذي: الغرض، ويصلح هذا نظراً على ابن تيمية؛ فإنه قال: إذا اتحد الغرض فلا يختلف الحكم باختلاف الألفاظ والصور، ويرد عليه ما سيأتي من أن الصحابة أتوا بالتمر الجيد وأخذوها بدل التمر الرديء ضعفاً، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «بيعوا الرديء بالتقدي، ثم اشترؤا الجيد بثلث الدراهم»، فاختلف الحكم مع اتحاد الغرض، وكذلك يجوز استقراض الدرهم ولا يجوز بيعها نسيئة، مع أن الغرض واحد، وفي «البحر»: يجوز الخروج بعد الأذان لمن أراد الرجوع بعد قضاء حاجته وأتى على هذا برواية «معجم الطبراني»، وفي كتبنا: إذا أقيمت الصلاة، فيكره الخروج تحريماً لمن قد صلى صلاته إلا الفجر والعصر والمغرب. قوله: باب ما جاء في الأذان في السفر: يكره تركهما للمسافر، ولو تركه لا بأس، كما قال الأحناف. قوله: فأذنا وأقيما إلخ: وأعلم أن الجمع عند النجاة وأرباب الأصول والمعاني يشتمل على الحكم فرداً فرداً، وهو في حكم المتعاطفات، وأنه عام. وأما اسم الجمع فالحكم فيه على المجموع، وقد يراد بالمجموع من حيث المجموع من الجمع أيضاً بقرينة المقام. وأما التثنية فعدها من الخاص، وما ذكروا حكمه إلا أن في مفهوم «تغريب الشيخ»: من قال لامرأته: إن دخلتما الدار فأنتما طالقان، فدخلت إحدهما، فقبل: يقع الطلاق، وقيل: لا، وكذلك في «الطبقات الشافعية»، فعلم أن العلماء مختلفون في التثنية، وعندي حكمها حكم الجمع أصلاً وقرينة. ومراد حديث الباب أن أذان أحدهما كاف، وعليه أهل الإجماع، والعجب من النسائي بؤب الترجمة على إقامة كل واحد بنفسه، مع أنه ليس مذهب أحد، فلا بد من التأويل في كلام النسائي، من أن غرضه أن أذان أحدهما بلا تعيين كاف. قوله: وقال بعضهم تجزئ الإقامة: هو الشافعي رضي الله عنه، ولم يصرح باسمه؛ فإن الترمذي قال بأن الأصح خلافه. قوله: باب ما جاء في فضل الأذان: قد صح كثير من الأحاديث الدالة على فضل الأذان، وقد أتى الترمذي بما هو ساقط، وقال بعض الحفاظ: إن الترمذي ربما يأتي بما لم يأت به المتقدمون، لعل غرضه الإطلاع على حديث لم يخرج المتقدمون. قوله: لولا جابر الجعفي إلخ: هذا مختلف فيه كثيراً، في نسخة الترمذي للحمامي ههنا عن أبي حنيفة: ما وجدت أفضل في نفسي من عطشاء بن أبي رباح، وما وجدت أكذب من جابر الجعفي؛ فإني ما أقول برأيي إلا يأتي عليه بالحديث. وقال بعض الناس: إن قول وكيع هذا إنما هو لتضعيف جابر الجعفي. وهذا غلط؛ فإن وكيعاً وسفيان الثوري وشعبة بن يونس الجعفي، وفي «سنن الدارقطني» عن أحمد: أن جابراً منهم في رأيه لا روايته، وقيل: إنه كذاب، وقال أبو محمد الجويني: إنه كفر، وليس إلا أنه يخطئ، وقيل: كان يعرضه المرض من شدة الحرارة فكان يهذي فيه، وهكذا أقول في من قيل في حقه:

حاشية: قوله: أما هذا فقد عصى أبا القاسم رضي الله عنه: قال الطبري: «أما» للتفصيل يقتضي شيئين فصاعداً، والمعنى أما من ثبت في المسجد وأقام الصلاة فيه فقد أطاع أبا القاسم، وأما هذا فقد عصى، قال القاري: رواه أحمد وزاد: ثم قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا كنتم في المسجد فنودي بالصلاة، فلا يخرج أحدكم حتى يصلي»، وإسناده صحيح. قال الشيخ عبد الحق في «اللمعات»: وقد جاء في هذا الباب أحاديث متعددة، منها: قال رضي الله عنه: «من أدرك الأذان في المسجد ثم خرج، لم يخرج حاجته وهو لا يريد الرجعة، فهو منافق»، رواه ابن ماجه، وأخرج أبو داود في «المراسيل» عن سعيد بن المسيب: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يخرج من المسجد أحد بعد النداء إلا منافق، إلا أحد أخرجه حاجته وهو يريد الرجوع»، ومراسيل ابن المسيب مقبولة بالاتفاق، ثم هذا النهي مقيد عندنا بما إذا لم ينتظم به أمر جماعة، فإذا انتظم لم يكره؛ لأنه تكميل معنى وترك صورة، وإن كان قد صلى قبل، ففي الظهر والعشاء لا بأس بأن يخرج؛ لأنه أجاب داعي الله مرة إلا إذا أخذ المؤذن في الإقامة؛ لأنه يهتم بمخالفة الجماعة، وفي العصر والمغرب والفجر يخرج؛ لكرامة النفل بعدها، ولما ورد في حديث صحيح. أخرجه الدارقطني عن ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا صليت في أهلك، ثم أدركت الصلاة، فصلها إلا الفجر والمغرب»، [قال علي القاري: وفي معناه العصر]. انتهى كلام الشيخ مع اختصار وتغيير يسير. قوله: وقد روى أشعث إلخ: قال ابن المصام: وأخرج الجماعة إلا البخاري عن أبي الشعثاء قال: «كنا مع أبي هريرة رضي الله عنه في المسجد، فخرج رجلٌ الحديث، وقال: مثل هذا موقف عند بعضهم، وإن كان ابن عبد البر قال فيه: وفي نظائره مسند كحديث أبي هريرة: «من لم يجب الدعوة فقد عصى أبا القاسم»، قال: لا يختلفون في ذلك، كذا قاله علي في «المرافة». قوله: فأذنا وأقيما: أي يؤذن ويقيم أحدهما، أي فلو قع الأذان والإقامة بينكما. قوله: وليؤمكما إلخ: أي ليكن إماماً أكبركما، ولعلهما كانا متساويين في العلم والقراءة والورع، أو المراد أكبركما في الفضل. (اللمعات)

نفع قوت المعتدي: [خرج رجل من المسجد بعد ما أذن فيه بالعصر، فقال أبو هريرة: أما هذا، فقد عصى القاسم]: قال ابن سيد الناس: ذكر بعضهم أن هذا موقف، وقال ابن عمر: هو مسند عندهم، وقال: لا تختلفوا في هذا، وذلك إلهما سندان مرفوعان في هذا، وقول أبي هريرة، ومن لم يجب أي الدعوة، فقد عصى الله ورسوله، قلت: يفيد هذا بكونه على طهارة، وإلا لم يتناوله الوعيد. [عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم - ، قال: من أذن سبع سنين محتسباً، كتب له براءة من النار]: ولابن حبان بحديث ثوبان: من حافظ على النداء بالأذان سنة، أوجب الجنة. ولابن ماجه بابن عمر: من أذن ثلثي عشرة سنة، وجبت له الجنة، وكتب له بتأذنيه في كل يوم ستون حسنة وإقامته ثلاثون حسنة، ولأبي الشيخ بابي هريرة: من أذن خمس صلوات إيماناً واحتساباً، غفر له ماتقدم من ذنبه، قال ابن سيد الناس: ولا تعارض بين هذه المدد المختلفة في إقامة بوظيفة الأذان طولا وقصراً لاختلاف ثواب، ترتب عليها، فيحديث أبي هريرة: غفر له ماتقدم من ذنبه، فهو وإن كان ثوابا حسناً، فليس به ما يقتضي دخول الجنة، ولا براءة من النار لما قد يحدث بعد ما يطلب بعهدته، وما لثوبان قيد بسنة أطول مدة، وأكمل ثواباً؛ لأن الوعد به محقق، فهو يقتضي سلامة مما يحول بينه وبين الجنة، فيما سبق له قبل أذانه تلك المدة، وماتأخر عنها، ولابن عباس قيد بسبع سنين كذلك، أي: لأن البراءة من النار أمر زائد على دخول الجنة، فليس كل من دخل الجنة سلم من النار، وما لابن عون الأطول منها، كلها مدة تضمن مع وجوب الجنة الجنة، وزيادة تسعين حسنة على أذانه وإقامته، كل يوم زيادة رفع الدرجات بالجنة.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْإِمَامَ ضَامِنٌ وَالْمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ: ٢٠٣- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْإِمَامُ ضَامِنٌ، وَالْمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ، اللَّهُمَّ ارْشِدِ الْأَيِّمَةَ وَاعْفِرْ لِلْمُؤَذِّنِينَ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَعُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى نَافِعُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَسَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ: حَدِيثُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: حَدِيثُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَصَحُّ. وَذَكَرَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ أَنَّهُ لَمْ يُثْبِتْ حَدِيثَ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وَلَا حَدِيثَ أَبِي صَالِحٍ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها فِي هَذَا.

بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا أَدَّانَ الْمُؤَذِّنُ: ٢٠٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ رَبِيعَةَ وَعَائِشَةَ وَمُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ وَمُعَاوِيَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهَكَذَا رَوَى مَعْمَرٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ مِثْلَ حَدِيثِ مَالِكٍ. وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ عَنِ الزُّهْرِيِّ هَذَا الْحَدِيثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرِوَايَةُ مَالِكٍ أَصَحُّ.

العرف الشذبي: إنه كذاب، وظني أن أرباب الجرح يطلقون من أخطأ مرة بالكاذب، وعلى من أخطأ مراراً بالكذاب، وقد وقع هذا مضراً للناظر، وأما وجه تضعيف جابر الجعفي فقليل: إنه يقول: عندي خمسون ألفاً من الحديث ما ذكرته. وأقول: إنه لا يصلح للقول بالكاذب؛ فإن السلف كانوا جافقين لدفاتر من الأحاديث، كما قال اخذثون: إن أحمد بن حنبل رضي الله عنه حافظ ألف ألف حديث. مثلاً وسنداً. وقيل: إنه قاتل برجة علي رضي الله عنه، وأقول: قد قال عمر رضي الله عنه حين توفي النبي ﷺ: «من قال: إن النبي ﷺ مات أضربه بالسيف، فخطب أبو بكر رضي الله عنه»، كما في «البخاري». وقيل: إنه ذو شعبات؛ فإنه كان يعطي الناس القناء في غير الموسم، وهذا أيضاً لا يصلح حجة للجرح، بل يمكن حمله على عمل. قوله: باب ما جاء أن الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن: الحديث مشتمل على كثير من المسائل. قال الشافعية: ضمين من سمع: رعى أي مراعاة عدد الركعات، فيقولون: إن فساد صلاة الإمام لا يسري إلى فساد صلاة المقتدي، فإذا ظهر فساد صلاة الإمام لا يجب الإعادة على المقتدي؛ فإنه تمت صلاته، حتى أنه قال بعضهم: إن المقتدي لو شاهد ترك الإمام الأركان تمت صلاة المقتدي، كما في «فتح الباري»، ونقول: إن الضمانة التكفل، فيسري فساد صلاته صلاة المقتدي، وقال بعض الأحناف: إن التكفل والنيابة إنما هو في القول؛ فإن الفعل يؤديه المقتدي بنفسه، ووجهوا الحديث إلى نفي القراءة خلف الإمام، وفي رواية: «أن سهل بن سعد الساعدي كان لا يؤم بل يأتم، وكان يقول: إن الإمام ضامن»، نزع مراد الحديث ما قلنا، وظني أن هذه الرواية ثابتة. وتعرض المصنف رضي الله عنه إلى إسقاط حديث الباب، وقال ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق»: إن مسلماً أخرج بسند الباب أربعة عشر حديثاً. قوله: باب ما يقول إذا أذن المؤذن: ثبت أذكار في خلال الأذان وبعده، فثبت إجابة الأذان في السكتات، وفي الصحيحين أن يجب الحيعلتين بالحيعلتين، وفي رواية: أن يجيئهما بالحوفلتين، والعمل على الرواية الثانية؛ فإنها مفسر، وقيل: منهم ابن المهمل - بالجمع بينهما. وأقول: إن الغرض اختيار أحدهما، وفي بعض الروايات جواب الشهادتين بـ «أنا أشهد»، وفي «فتح الباري» الاكتفاء على «وأنا» فقط اعتماداً على ظاهر البخاري، لكن «أنا أشهد» مصرح في «النسائي». ومن الأذكار الصلاة على النبي ﷺ بعد الفراغ، وقال ابن القيم في «التراد»: إن المختار صلاة التشهد. ومن الأذكار دعوة الباب، وأما زيادة «والدرجة الرفيعة» فليس لها أصل، وزيادة «إنك لا تخلف الميعاد» ثابتة في «السنن الكبرى» بسند قوي، وأما زيادة «وارزقنا شفاعته» فلا أصل لها، «والوسيلة» مرتبة في الجنة، وفي بيته عتلاً شجرة وفروعها في بيت كل من أتباعه،

حاشية: قوله: الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن: لا يفهم من هذا الحديث تفضيل الأذان على الإمامة أو تفضيل الإمامة على الأذان، بل المقصود بيان حالهما، والدعاء لهما بالرشاد والمغفرة والتوفيق للعلم وصلاح الحال فيما تحمّلوا من الخير وفرطوا فيه شيئاً، فالإمام ضامن ومتكفل ومتحمل صلاة المقتدين، فيتحمل القراءة عنهم، ويتحمل القيام إذا أدركوا في الركوع، ويحفظ عليهم أفعال الصلاة وأعداد الركعات، والمؤذن أمين في محافظة الأوقات للصلاة والصيام. وللعلماء اختلاف في فضل أحدهما على الآخر في التواب، والمختار أن من علم من نفسه القيام بحقوق الإمامة فهي أفضل، لكونها خلافة عنه ﷺ وإلا فالأذان، ثم تكلموا في أن النبي ﷺ هل أذن بنفسه؟ وقد روي: «أنه أذن في سفر وهم على رواحلهم» الحديث، وقد أوتوا ذلك بأن المراد الأمر بالأذان، وجاء ذلك صريحاً في «الدارقطني»: أنه أمر بالأذان، ولم يقل: أذن، والمفضل يقضي على الجميل والمختل، والله أعلم. (اللمعات) قوله: فقولوا مثل ما يقول المؤذن: إلا في الحيعلتين؛ فإنه يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، وإلا في قوله: «الصلاة خير من النوم»؛ فإنه يقول: صدقت وبررت وبالحق نطق، و«بررت» بكسر الراء الأولى، وقيل: بفتحها، أي صرت ذا بر وخير كثير، كذا في «المرواة». قال الشيخ في «اللمعات»: إجابة المؤذن واجبة، ويكره التكلم عند الأذان، ولو تعدد المؤذنون في مسجد واحد، فالحرمة للأول، ولو سمع الأذان من جهات وجب عليه إجابة مؤذن مسجده، ولو كان في المسجد لم يجب، ولم يكن أثماً؛ لحصول الإجابة الفعلية، فلا حاجة إلى الإجابة القولية. وفي «الدر المختار»: ويجب وجوباً، وقال الحلواني: ندباً، والواجب الإجابة بالقدم وإن كان وجوباً بلسانه؛ لظاهر الأمر في حديث: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول»، كما بسطه في «البحر». وأقره المصنف، وزاد في «النهر» ناقلاً عن «المحيط». وفي «شرح المنية» للعلامة الحلبي: الإجابة قيل: واجبة، وقيل: الإجابة بالقدم واجبة، وأما باللسان فمستحبة، وهو الأظهر، وفي الإقامة مستحبة إجماعاً، وفي «التحجيس»: لا يكره الكلام عند الأذان بالإجماع.

نفع قوت المقتدي: [الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن]: قال «قب»: قيل أي: ضامن وراع، أو حافظ لعدد ركعات، قال: وهما ضعيفان؛ لأنه لغة رعاية، أو حفظ لا يوجد، ووعاء إذ كل ما جعلته في شيء، فقد ضمنه إياه، وشرعاً الالتزام، فإذا عرف معناه، فضمن الإمام لصلوة مأمومية، التزام شروطها وحفظ صلاته في نفسه، إذ صلوة مأموم تبني عليها، فإن فسدت صلاة مأمومه، فكان غارماً لها، وإن كان بمعنى الوعاء، فقد دخلت صلاته بصلوة إمامه؛ لتحمله قراءة عنه، وقياماً حين ركوعه، وسهواً فله لا تجزئ صلوة مفترض خلف متفل، إذ ضمان واجب بما ليس بواجب محال، وهو فائدة قوله: [اللهم أرشد الأئمة]: كأكرم؛ لأنهم إذ أرشدوا بإجراء الأمور على وجهها، صحت عبادتهم في نفسها. [واغفر للمؤمنين]: أي: مافسروا فيه من مراعاة وقت بتقدم عليه، أو بتأخير عنه آه. وبرواية لابن حبان، فأرشد الله الأئمة، وعفا عن المؤذنين، قال ابن حبان: الفرق بين العفو والغفران، أن العفو قد يكون منه - تعالى - لمن استوجبه ناراً من عباده قبل تعذيبه بإيهم، أو بعد تعذيبه بيسر، فلنفضل عليهم بعفو بشفاعة شافع، وبغيرها والغفران هو الرضى نفسه، فلا يكون - عز وجل - كمن استوجب ناراً، إلا ويتفضل عليهم بعدم دخولها آه. وبالنهاية: الإمام ضامن، أي: حافظ وراع لا غارم إذ يحفظ عليهم صلواتهم، والمؤذن مؤتمن، أي: ينق به القوم، ويتخذونه أميناً حافظاً على صلواتهم وصيامهم، من اعتن عمرو، فهو مؤتمن، وقال ابن سيد الناس: الإمام ضامن، أي: لما غاب عليه من إسراره بقراءة وذكر، أو لعموم دعائه له، وبكل لا يحفظها بنفسه، أو يتحمل قياماً، وقراءة عن مسبوق، والمؤذن مؤتمن، أي: أمين على أوقات صلوة وسوم، أو على حرم الناس إذ يشرف على منارات عالية، أو متربع بالأذان، وفي حديث ابن عمر: حصلتان متعلقتان في أعناق المؤذنين للمسلمين صلواتهم وصيامهم، ولليهم في أبي مخذورة: أماناً للمسلمين على صلواتهم وسجودهم المؤذنون.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَأْخُذَ الْمُؤَذِّنُ عَلَى الْأَذَانِ أَجْرًا: ٢٠٥- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو زُبَيْدٍ عَنِ أَشْعَثَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ عنه قَالَ: إِنَّ مِنْ آخِرِ مَا عَهَدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ اتَّخِذَ مُؤَذِّنًا لَا يَأْخُذَ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عُثْمَانَ عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَرِهُوا أَنْ يَأْخُذَ عَلَى الْأَذَانِ أَجْرًا، وَاسْتَحَبُّوا لِلْمُؤَذِّنِ أَنْ يَحْتَسِبَ فِي أَذَانِهِ.

بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ مِنَ الدَّعَاءِ: ٢٠٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنِ الْحَكِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ حِينَ يُؤَذِّنُ: وَأَنَا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا: غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَهُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ حَكِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ.

بَابُ مِنْهُ أَيْضًا: ٢٠٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ عَسْكَرِ الْبَغْدَادِيِّ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَا: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الدَّعَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ الثَّامَةِ، وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مُحَمَّدًا الَّذِي وَعَدْتَهُ، إِلَّا حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ غَيْرَ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الدَّعَاءَ لَا يَرُدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ: ٢٠٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَأَبُو أَحْمَدَ وَأَبُو نُعَيْمٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زَيْدِ الْعَمِيِّ، عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدَّعَاءُ لَا يَرُدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَنَسٍ عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ هَذَا. بَابُ مَا جَاءَ كَمْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ: ٢٠٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ،
أي بعد ثابته
بعض المروحة وفتح الراء

العرف الشاذي: وليسأل كل واحد من المسلمين ارتباطه بالنبي ﷺ، فالغرض فائدة المكلف لا فائدة النبي ﷺ. وأما جواب الأذان فالأحناف وغيرهم على استحبابه، ونسب إلى الحلواني وجوبه، وإن قيل: إن الأذان سنة، فكيف يكون الجواب واجباً؟ نقول: مثل سلام التحية إنه سنة وجوبه فرض، وقيل: إن الجواب عنده الإجابة بالقدم، وأما من فاته جواب الأذان فبعد الفراغ هل يجب أم لا؟ فتردد النووي وصاحب «البحر»، فقيل: لو أجاب بعده بلا فصل يجزئ وإلا فلا. قوله: باب ما جاء في كراهية إلخ: هي المتقدمون عن أخذ الأجرة على الأذان والإمامة والتعليم، وأجاز المتأخرون، وظاهر «الهداية»: أن القول بالجواز خروج عن المذهب، وأنه قيل به للضرورة، وقال: إن منشأ النهي أن التعليم متفاوت بحسب أفهام المخاطبين فلا ينضبط، وفي «قاضي خان»: أن في الزمان القديم كانت الوظائف مقررة في بيت المال للعلماء والمؤذنين بخلاف هذا الزمان، فيحوز الأجرة، فلا يلزم الخروج عن المذهب، والاعتماد على قاضي خان؛ فإن له مرتبة عالية كما صرح قاسم بن قطلوبغا رحمته، ولنا أثر سعد بن أبي وقاص عنه حين أخذ القوس على قراءة القرآن، فأنكر عليه النبي ﷺ. وتمسك الشافعية على الجواز بواقعة أبي سعيد عنه أنه أخذ غنماً على تعويد الفاتحة واستحسنه، ونقول: إن واقعة أبي سعيد عنه في الرقية، والرقية جائزة عليها الأجرة عندنا، وأما ختم القرآن والبحاري لأمر الدنيا فيحوز الأجرة عليه، لا الختم لأمر الدين من إيصال الثواب للميت وغيره فلا تجوز، كما في «رسالة ابن عابدين الشامي»، إلا أن الثواب في الأذان والإمامة والتعليم حين أخذ الأجرة فينتلش، كما صرح به قاضي خان. قوله: باب ما يقول إذا أدن المؤذن من الدعاء: تردد النووي في محل هذا الدعاء أنه بدل الشهادتين أو بعد الفراغ، وفي «معاني الآثار» تصريح بأنه بدل الشهادتين، وفيه: «حين يسمع المؤذن يتشهد». قوله: مقاما محموداً: قال صاحب «الكشاف»: إن مقاماً محموداً اكتسب العلمية، فيصلح نعتاً له «الذي» وقيل: إن «الذي» بدل منه. قوله: باب ما جاء أن الدعاء لا يرد إلخ: قال الشافعية ولي الله الدهلوي في «حجة الله البالغة»: إن الدعاء بحضرة البارئ عز اسمه كالعرض في حضرة السلطان العادل؛ فإنه يحكم فيه بحفظ النظام. قوله: زيد العمي: وجه التسمية بالعمي قيل: إنه إذا سئل عن المسألة كان يقول: لا أدري إلا بعد أن أسأل عمي، ولكن الصواب أن هذا بطن من القبال. قوله: باب ما جاء كم فرض الله إلخ: قال العلماء: كانت خمسين صلاة، ثم نسخت وبقيت خمس صلوات، وعندني لا نسخ فيها، والاختلاف بحسب اختلاف العالمين، والآن أيضاً خمسون ثواباً وأجرة، وخمس فعلاً بضابطة أن الحسنة بعشرة أمثالها، ثم رأيت في «الروض الأنف» وفي «مسلم» أنه عُلِّقَ أعطى بضابطة: «الحسنة بعشرة أمثالها» في ليلة الإسراء. والنسخ على ثلاثة أنواع: نسخ المتقدمين: وهو تقييد المطلق، وتخصيص العام، أو تأويل الظاهر،

حاشية: وكذا قاله ابن الممام في «الفتح»، لكن لا يخفى أن الإجابة بالقدم إذا كانت واجبة، فالجماعة بالأولى تكون واجبة، وأكثر المتون على أن الجماعة سنة. والله تعالى أعلم. قوله: ما عهد: (أي وقت الرخصة إلى الطائف على العمل). قوله: أهل العلم إلخ: قال الخطابي: أخذ الأجرة للمؤذن على أذانه مكروه بحسب مذهب أكثر العلماء، قال الحسن: أخشى أن لا يكون صلاحه خالصة، وكرهه الشافعي. قوله: حين يسمع المؤذن: أي صوته وأذانه، أو قوله، وهو الأظهر، وهو يحتمل أن يكون المراد به حين يسمع التشهد الأول والأخير، وهو قوله آخر الأذان: «لا إله إلا الله»، وهو أنسب، ويمكن أن يكون معنى «يسمع» يجب، فيكون صريحاً في المقصود؛ لأن الظاهر أن الثواب المذكور على الإجابة بكاملها مع هذه الزيادة، ولأن قوله بهذه الشهادة في أثناء الأذان ربما يفوته الإجابة في بعض الكلمات الآتية. (المراقبة) قوله: القائمة: (إلا يغيرها ملة ولا ينسخها شريعة). (العلي) قوله: الوسيلة: أي المنزلة العالية في الجنة التي لا تنبغي إلا له، و«الفضيلة» أي المرتبة الزائدة على سائر المخلوقين. «وابعته» أي أرسله وأوصله مقاماً محموداً يحمده الأولون والآخرون، وهو آدم ومن دونه تحت لوائه ومقام الشفاعة العظمى. «وعدته» أي بقوله: «عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً»، وهو مفعول «ابعته» بتضمين معنى «أعطاه». «حلت» أي وجبت، كذا في «الجمع». قال علي في «المراقبة»: أما زيادة «الدرجة الرفيعة» المشهورة على الألسنة، فقال البخاري: لم أره في شيء من الروايات.

نفع قوت المغتذي: [الدعوة الثامنة]: كرمحة كلام الأذان، سمياً لكماله، وعظم موقعه. [والصلاة القائمة]: أي: التي ستقوم، أي: تقام وتحضر. [وابعته مقاماً محموداً]: قال ابن سيد الناس: كذا جاء منكراً حكايه؛ لقوله - تعالى - عسى أن يعثرك ربك مقاماً محموداً، وقال «حج»: نصبه ظرفاً، أي: بعثه يوم القيام، وأقمه مكاناً يحمده به الخلق كله أو مفجولاً، أي: أعطه مقاماً أو مصدراً ضمن، وابعته أقمه أو حالاً، أي: ذا مقام محمود. [الذي وعدته]: بدل من مقام أو بيان. [حلت له الشفاعة]: أي: وجبت، كما للطحاوي، أو نزلت عليه، فلامه كعل، ويؤيده ما لم حلت عليه. [حديث جابر حديث حسن]: بل صحيح، أخرجه «ح». [غريب من حديث محمد المنكر لا نعلم أن أحداً رواه غير شعيب بن أبي حمزة]: قال «حج»: فهو غريب مع صحته، وقد روى ابن المنكر عليه عن جابر أخرجه الطبراني بأوسطه بطريق أبي الزبير عن جابر. [عن أبي إيلس معاوية بن قرة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ - الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة]: حديث أنس حديث حسن، وقد رواه أبو إسحاق الهمداني عن بريد بن أبي مريم عن أنس عن النبي ﷺ. [مثل هذا]: قال المنذري: ما ليريد أجود، فكان الأولى إخراجاً بمحدث بريد، وابن سيد الناس إنما كان أجود إذ لم يختلف في رفعه، وما لمعاوية مختلف فيه، ويوقفه، ووقفه عندهم أصح من رفعه عن سفيان بن مهيدي، فما صنعت «ت» أولى إذ أخرج مختلفاً عليه، واستشهد له بمختلف عليه؛ لأن الاستشهاد لا يحسن بمختلف فيه أه. وبريد بموحدة فراء فبال، كزبير.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: فُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً أُسْرِي بِهِ الصَّلَاةُ خَمْسِينَ، ثُمَّ نُقِصَتْ حَتَّى جُعِلَتْ خَمْسًا، ثُمَّ نُودِيَ: «يَا مُحَمَّدُ، إِنَّهُ لَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ، وَإِنَّ لَكَ بِهَذَا الْخَمْسِ خَمْسِينَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَطَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَأَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي ذَرٍّ وَمَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

بَابُ فِي فَضْلِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ: ٢١٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَقَارَاتٍ لِمَا بَيْنَهُنَّ مَا لَمْ يُغْشَ الْكَبَائِرُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَنَسٍ وَحَنْظَلَةَ الْأَسَدِيِّ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْجَمَاعَةِ: ٢١١- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي بَكْرٍ وَغَيْرِهِمْ وَجَبَلٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهَكَذَا رَوَى نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «تَفْضُلُ صَلَاةِ الْجَمِيعِ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً». وَعَامَّةٌ مَنِ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

العرف الشاذي: كما صرح به ابن تيمية والسيوطي وابن حزم الأندلسي، والنسخ في كلام الطحاوي: ظهور أمر خلاف ما كنا نعلمه وإن كانا باقين حكمًا، وكذلك مصرح في مواضع في «الطحاوي»، ولذلك قال: إن رفع اليدين منسوخ، ولذا قيل: إن الطحاوي يطلق النسخ كثيرًا، وقال المتأخرون: إن النسخ ارتفاع حكم الأمر الفرعي بعد كونه مشروعًا. ثم اختلف، فقال المعتزلة: لا بد للنسخ من العمل بالنسخ ولو مرة واحدة، وقال الأشاعرة: لا يجب العمل، بل يكفي التبليغ إلى الأمة، ثم اتفقوا على أن وقوع النسخ ليس إلا بعد العمل بالنسخ، والنزاع في الإمكان لا في الوقوع، فتكون المسألة من وظيفة أرباب الكلام، وتمسك المعتزلة بما في حديث الباب، وأما على ما نفيت من النسخ فلا ينهض احتجاجهم. ثم اختلف العلماء في التكليف بالنسخ، فقال الأحناف والحنابلة: من بعد تبليغ الناسخ إلى مكلف من المكلفين، وقيل: إن الشرط وصول الناسخ إلى النبي ﷺ، ولا يلزم تبليغه إلى مكلف، ويرد على هذا صلوات أهل مسجد قبا حين تحويل القبلة؛ فإنهم اطلعوا على تحويل القبلة في صلاة الفجر وما أمروا بالقضاء، فلا يصح على أحد من المذهبين، وظني أن النبي ﷺ يحكم بما شاء في عهده، والعمل بالضابطة بعد عهده ﷺ، ويدل على هذا كثير من النصوص؛ فإنه يقال: إن الجهل ليس بعذر، مع أنه ﷺ لم يأمر عدي بن حاتم بقضاء الصيام السامرة قبل بيانه مسألة الصوم له، ولم يصرح بأمر القضاء في طريق من طرق الحديث صحة وضعفًا. وأيضًا كان النبي ﷺ تصدى بنفسه لإرسال رسول إليهم بالخبر، فلزوم التكليف قبله عود على الموضوع بالقض. ثم إن أورد علينا وجوب الوتر، فنقول: إن الصلوات خمسة، والوتر واجب، وأيضًا الوتر تبع العشاء؛ فإن وقته بعد العشاء إلى آخر وقت العشاء. وقيل: إن مراد الحديث خمس صلوات باعتبار خمسة أوقات، وقال البخاري بوجوب الوتر، كما سيأتي إن شاء الله تعالى في «البخاري»، وذكر محمد بن نصر المروزي في «أقيام الليل» أن رجلاً سأل أبا حنيفة رضي الله عنه كم فرض الصلوات؟ قال الإمام: خمسة. قال: ما الوتر؟ قال: واجب. ثم قال: ما الوتر؟ قال الإمام: واجب. فقال: كم صلوات مفروضة؟ قال الإمام: خمسة. فذهب بسبيله ضاحكًا، ويقول: إنك لا تعلم الحساب. وأقول: إن إبا حنيفة أحابه مرتين، لكنه لم يدرك مراده؛ لقلة العلم والفهم. قوله: باب في فضل الصلوات الخمس: ذكر كثير من فضائل الأعمال من الوضوء والصلاة والصوم وغيرها. ويرد أنه إذا كان الصوم مثلاً كفارة فيلغو الجمعة والوضوء وغيرها، فيقال في الجواب: إن المذكور في هذا العالم مفردات، ثم يقابل في المحشر بين الأعمال والسيئات، مثل التذكرة وقربا دين في الطب، وأي شيء يغلو عن العوارض والموانع، ومع هذا يحكم على الأشياء بآثارها وأحكامها؛ فإنهم يذكرون دواء وحواصيه، ثم إذا كف الدواء عن التأثير لعارض آخر، لا يقول أحد يكذب صاحب الكتاب، فكذلك ههنا للأعمال تأثيرات وعوارض وموانع. قوله: والجمعة إلى الجمعة: أي من صلاة جمعة إلى صلاة جمعة، ويوم جمعة إلى يوم جمعة؛ فإن في بعض الطرق: «وزيادة ثلاثة أيام» بضابطة «الحسنة بعشرة أمثالها»، وعلى التقدير الثاني تصير الأيام أحد عشر، وعلى الأول عشرة. قوله: كفارات لما بينهن ما لم يغش الكبائر: في تفسير «الكبيرة» أقوال. وقيل: لا تقسيم إلى الصغيرة والكبيرة، نعم تفاوت بين المعاصي. منهم ابن حزم الأندلسي. ثم تمسك المتأخرون بحديث الباب على تقييد الذنوب بالصغائر في جميع أحاديث الكفارة، والسلف يفوضون إلى الله. وأقول: لا يؤخذ القيد إلا فيما ذكر فيه، نعم ينظر إلى خصوص ألفاظ الأحاديث؛ فإن الذنوب والخطايا والمعاصي ليست بمتداخلة، والحدائق على إنكار الترادف في اللغة. ثم قال الشاه ولي الله رحمته الله في «شرح الموطأ»: إن «ما لم يغش» غاية، وهو الظاهر؛ لأن «ما» وقتية. وقال النووي، وإليه ذهب الجمهور: إن «ما لم يغش إلخ» استثناء؛ فإن الغاية تنسب إلى الاعتزال؛ فإنهم يقولون: إن مرتكب الكبيرة خالد في جهنم وجوبًا على الله، ومرتكب الصغائر فقط يجب عفوهُ على الله، ونقول: كل ذلك في مشيئته تعالى، ويرد على المعتزلة القدر المشترك المتواتر الدال على خروج العصاة من جهنم، فأنكروا المتواتر بتواتر القدر المشترك. وأقول: إن قول الغاية في حديث الباب لا يسبق إلى الاعتزال؛ فإن الحديث تحت سياق الوعد لا تحت المشيئة، وكذلك آية: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ تحت سياق الوعد، وليس في صدد بيان المشيئة. في «الجامع الكبير»: من قال لامرأته: «لا تخرجي من الدار إلا أن أذن لك»، إلها تحتاج إلى الإذن لكل خروج، بخلاف قوله: لا تخرجي حتى أذن لك. وأشكل وجه الفرق في المسائلين على الرازي في «التفسير الكبير»، والحال أن وجه الفرق ظاهر؛ فإن الاستثناء إخراج شيء من متعدد كالإخراج من البيت، والغاية انتهاء المسافة، فينعدم الحكم بعد ذلك بنفسه. قوله: بسبع وعشرين درجة: في رواية: «بخمسة وعشرين درجة»، والجمع بينهما قيل: بعد خصال فضل الجماعة، فتكون سبعًا وعشرين في الجهرية، وخمسة وعشرين في السرية، وقيل: بالاختلاف بحسب خلوص النية. قال سراج الدين بن ملقن الشافعي رحمته الله: إن أقل الجماعة ثلاثة رجال، وضابطة الأجر: الحسنة بعشر أمثالها، فصار ثلاثين، وأخرج منه ثلاثة،

حاشية: قوله: لدي: فيه إشارة دقيقة إلى أن ليس في النسخ تغيير وتبديل بالنسبة إلى الله تعالى؛ لأن الحكم الأول كان مقيّدًا في علمه بزمان معين، فالنسخ بالنسبة إلى الله تعالى بيان لانهاء مدة الحكم، وفيه إشارة دقيقة أخرى، وهو أن مراد الله تعالى في هذه الأمة كان كثرة الثواب وشدة العمل، وعارضه في عناية الله تعالى قصور فهمهم، فأبقى صورة التخفيف وراعي معنى التشديد، حيث جعل لكل عشرة مثلها، وهذا الاختلاف إنما في التغير بحسب العنايتين، وإلا فأمر واحد، فتأمل. (التقرير) قوله: كفارات لما بينهن ما لم يغش الكبائر: أي تكفر الذنوب كلها غير الكبائر، ولا يريد اشتراط الغفران باجتنابها، كذا في «المجمع». قال علي القاري في «المرفاة»: إن الكبيرة لا يكفرها الصلاة والصوم وكذا الحج، وإنما يكفرها التوبة الصحيحة لا غيرها. نقل ابن عبد البر الإجماع عليه بعد ما حكى في تمهيده عن بعض معاصريه أن الكبائر يكفرها غير التوبة. ثم قال: وهذا جهل وموافقة للمرجحة في قولهم: إنه لا يضّر مع الإيمان دنب. وهو مذهب باطل بإجماع الأمة. قال القاضي عياض: ما في الأحاديث من تكفير الصغائر فقط هو مذهب أهل السنة؛ فإن الكبائر لا يكفرها إلا التوبة أو رحمة الله تعالى، أي فهي لا تكفر بعمل. فإن قلت: إذا وجد بعض المكفرات فما يكفر غيره؟ قلت: أحاب العلماء عن ذلك بأن كل واحد صالح للتكفير؛ فإن وجد صغيرة أو صغائر كُفِّرَها، وإلا كتبت له به حسنات، ورفعت له به درجات. وقال النووي: وإن صادف كبيرة أو كبائر، رجونا أن يخفف من كبائره أي من عذابها.

نفع قوت المختذي: [الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارات لما بينهن ما لم يغش الكبائر]: ينقطع غينه، قال «نو»: أي الذنوب كلها تغفر إلا الكبائر، فإنها لا تغفر، ولم يرد أن الذنوب تغفر ما لم تكن كبيرة، فإن كانت لا يغفر شيء من الصغائر، فإن هذا فإن احتمل إياه سياق الحديث، وقد يقال: إذا كفر الوضوء، فماذا تكفر الصلوة، وإذا كثرت الصلوة، فما تكفر الجمعيات، ورمضان وصوم عرفة وعاشوراء وموافقة تأمين الملائكة، قال: أحاب العلماء أن كلا صالح للتكفير، فإن وجد ما يكفره من صغائر كفره، وإن صادف كبيرة أو كبائر، رجونا أن يخفف منها، وأن لا يصادف صغيرة ولا كبيرة، كتبت به حسنات، ورفعت به درجات، قال ابن سيد الناس: يقول «نو» رجونا نظر من وجهين الأول أن تكفير ذنوب، وثوابا مرتبين على الطاعات أمر توفيق، لا مجال له للظن الثاني؛ أن النص الوارد باجتناب كبائر يرد الذي نقله المحققون، أن الكبائر لا يكفرها إلا التوبة، وقال «قر» وغيره من المتأخرين: لا بعد في أن يكون بعض الأشخاص، يكفر له بذلك الكبائر والصغائر، بحسب ما يحضره من إخلاص، ويرو عنه عن إحسان وآداب، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء. [صلاة الجماعة تفضل على صلوة الرجل وحده بسبع وعشرين درجة]: أي: تكون صلوة الجماعة مثل سبع وعشرين صلوة، كذا دل اللفظ أن الدرجة هي الصلاة، ورجحه ابن سيد الناس.

إِنَّمَا قَالُوا: «خَمْسٍ وَعِشْرِينَ»، إِلَّا ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه؛ فَإِنَّهُ قَالَ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ. ٢١٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ صَلَاةَ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ وَحْدَهُ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَا يُجِيبُ: ٢١٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ فِتْيَتِي أَنْ يَجْمَعُوا حُزْمَ الْخُطْبِ، ثُمَّ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ فَتَقَامَ، ثُمَّ أُحَرِّقَ عَلَى أَقْوَامٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَمُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ وَجَابِرٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمْ قَالُوا: مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يُجِبْ فَلَا صَلَاةَ لَهُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: هَذَا عَلَى التَّغْلِيظِ وَالتَّشْدِيدِ، وَلَا رُخْصَةَ لِأَحَدٍ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ إِلَّا مِنْ عَذْرِ. قَالَ مُجَاهِدٌ: وَسُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنْ رَجُلٍ يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ، لَا يَشْهَدُ جُمُعَةً وَلَا جَمَاعَةً، فَقَالَ: هُوَ فِي النَّارِ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَنَادٌ، حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ. وَمَعْنَى الْحَدِيثِ أَنْ لَا يَشْهَدَ الْجَمَاعَةَ وَالْجُمُعَةَ رَغْبَةً عَنْهَا وَاسْتِخْفَافًا لِحَقِّهَا وَتَهَاوُنًا بِهَا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَحْدَهُ ثُمَّ يُدْرِكُ الْجَمَاعَةَ: ٢١٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ عَطَاءٍ، حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَجَّتَهُ، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ صَلَاةَ الصُّبْحِ فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ. فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ انْحَرَفَ، فَإِذَا هُوَ بِرَجُلَيْنِ فِي أُخْرَى الْقَوْمِ لَمْ يُصَلِّيَا مَعَهُ، فَقَالَ: «عَلَيَّ بِهِمَا»، فَجِئَا بِهِمَا تُرْعَدُ فَرَائِصُهُمَا، فَقَالَ: «مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا؟» فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا قَدْ صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلَا، إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ فَصَلِّيَا مَعَهُمْ؛ فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. قَالُوا: إِذَا صَلَّى الرَّجُلُ وَحْدَهُ ثُمَّ أَدْرَكَ الْجَمَاعَةَ، فَإِنَّهُ يُعِيدُ الصَّلَاةَ كُلَّهَا فِي الْجَمَاعَةِ، وَإِذَا صَلَّى الرَّجُلُ الْمَغْرِبَ وَحْدَهُ ثُمَّ أَدْرَكَ الْجَمَاعَةَ،

العرف الشاذي: ... وهو أقل الثواب وأصل الثواب وما أخذ الفضل، فيبقى سبع وعشرون، ولكنه لم يذكر وجه التوفيق، فنضم إليه ضميعة أن كل صلاة لها ارتباط بالأربعة الباقية؛ لنص حديث: «من صلى الصبح فهو في ذمة الله، فلا تخفروا الله في ذمته»، فيحصل خمس وعشرون بضر الخمس في الخمس، ويؤخذ الارتباط من قول مالك وأبي حنيفة رضي الله عنه بوجوب الترتيب في قضاء الصلوات، وليعلم أن قلة الجماعة وكثرتها مؤثرة في قلة الأجر وكثرته، ثم ليعلم أن «خمسًا وعشرين» مراده صلاة، أي بخمس وعشرين صلاة كما وجدته من الروايات. قوله: باب ما جاء فيمن سمع النداء فلا يجيب: المراد من الإجابة هي الفعلية. الجماعة واجبة في القول الراجح لنا، فتاركها فاسق، وفي قول سنة مؤكدة، وعند الشافعية: المختار سنيتها، وفي قول لهم فرض كفاية، وعند الحنابلة: فرض عين، شرط للصحة أو غير شرط، وقالوا على الثاني: لو صلى منفردًا تصح صلاته ويكون مرتكب الحرام، وعند الظاهرية: شرط لصحة الصلاة. ثم للجماعة أعذار عند كل من المذاهب الخمسة. وأقول: ههنا نظر معنوي، وهو أن أبا حنيفة حكم على الجماعة بدون ضم الأعذار ولحاظها معها، وحكم الشافعي عليها بالسنية مع لحاظ الأعذار، وكذلك حكم بسنية الوتر مع لحاظ التهجد معه، وحكم أبو حنيفة رضي الله عنه على الوتر فقط بالوجوب، وفي الاستسقاء عكس هذا المذكور. والاستسقاء على ثلاثة أنحاء: ١- الدعاء بلا صلاة، ٢- الدعاء بعد الصلاة، ٣- والدعاء في المصلي، كما في «النووي شرح مسلم»، فحكم الشافعي بسنية الجماعة بدون لحاظ القسمين الأولين، وحكم أبو حنيفة رضي الله عنه بالاستحباب مع لحاظ الأقسام الثلاثة، وهذا النظر من مدارك الاجتهاد. قوله: أحرق على أقوام إلخ: الحرق على القوم أعم من أن يكون القوم في البيوت أم لا. واستدل القائلون على عدم كراهة الجماعة الثانية بحديث الباب؛ فإنه لا بد من أن يصلي النبي ﷺ بالجماعة بعد الرجوع عن الإحراق عليهم، وتمسك القائلون بالكراهة على الكراهة بحديث الباب، بأنه لو جازت الجماعة الثانية لأمكن لهم قول: إنا نجد الجماعة الثانية، ولكن الصواب أن حديث الباب لا يصح حجة لكلا الأمرين. قوله: باب ما جاء في الرجل يصلي وحده إلخ: قال الشافعي: من صلى منفردًا ثم وجد الجماعة يعيد الصلوات الخمسة، ثم تقع الأولى فرضًا والثانية نفلاً، وقيل بالعكس، وقيل: يفوز الأمر إلى الله تعالى، ولا يقول أحد بنية النافلة في المرة الثانية، وأما إعادة الخمسة عندهم فلأن هذه الصلاة من ذوات الأسباب عندهم، وقال مالك بن أنس رضي الله عنه: لا يعيد المغرب والفجر، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: لا يعيد إلا الظهر والعشاء. قوله: مسجد الخيف: أي بمخ، لا خيف بني كنانة. وأما الجواب عن حديث الباب فمن وجوه الطحاوي: أنه يطلب الأوقات التي تصح فيها النافلة. ثم إن قيل: إنه يلزم تخصيص السبب من الحكم على مذهبكم، فإن الحديث ورد في صلاة الفجر، والحال أنه غير جائز كما في كتب الأصول، فنقول أولاً: إنه قال تقي الدين السبكي: إن النص الذي فيه الحكم طرداً أو عكساً يجوز فيه تخصيص المورد من النص، كما في قصة ابن وليدة زمعة قال النبي ﷺ: «الولد للفراش، وللغاهر الحجر». هو إما إثبات للملزم أو نفي له على المذهبين. ونقول ثانياً: إن في حديث الباب انتقالاً إلى شيء آخر ورده ما زعموه، وزعمهم مذكور في «كتاب الآثار» كما فيما سبق من قصة النبي ﷺ وابن عباس رضي الله عنه. «فإنه إذا استرخت مفاصله إلخ»؛ فإن المورد النبي ﷺ، وليس ذلك حكمه، فإن فيه انتقالاً إلى شيء آخر، وأيضاً في «كتاب الآثار» و«أمالى أبي يوسف» كما في «البدائع» و«المبسوط» أن الحديث في صلاة الظهر. قوله: وإذا صلى الرجل المغرب وحده إلخ: في قول للشافعية: تصح النافلة وترأ، ولم يذهب أحد إلى هذا، ولا دليل لهم على هذا، كما صرح به أبو عمرو بن الصلاح في «الطبقات الشافعية» بأنه لا دليل للشافعية على هذا. وأقول في حديث الباب: إنه مضطرب؛ فإن في حديث الباب أنها واقعة الفجر، وفي بعض الروايات أنها واقعة الظهر، كما في «كتاب الآثار» لـ محمد بن الحسن «باب من صلى الفريضة»، وأخرجه مراسلاً. وألفاظ حديث الباب وحديث «كتاب الآثار» متقاربة، ومرسل «كتاب الآثار» وصله في «مسند أبي حنيفة» للحارثي بذكر جابر بن الأسود، وهو جابر بن يزيد الأسود. ولكن الحارثي متكلم فيه، وهو مع هذا حافظ، كما صرح به ابن حجر رضي الله عنه، وهو شيخ الحافظ ابن منده الأصبهاني. وأقول:

حاشية: قوله: حزم الخطب: جمع «حرمة» بضم الحاء، ما حزم. كذا في «القاموس». قوله: أحرق: بالتشديد. قيل: هذا يحتمل أن يكون عاماً في جميع الناس. وقيل: المراد به المنافقون في زمنه، نقله ابن الملك. والظاهر الثاني؛ إذ ما كان أحد يتخلف عن الجماعة في زمانه ﷺ إلا منافق ظاهر النفاق أو الشاك في دينه. وقال ابن حجر: لا دليل فيه لوجوب جماعة عينا، الذي قال به أحمد وداود؛ لأنه وارد في قوم منافقين. وفيه أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. (المراقبة) قوله: ترعد فرائصهما: جمع فريضة، أي ترجف غرور رقبتهما من الخوف. (الدر)

نفع قوت المغنذي: [ثم أمر بالصلوة، فتقام، ثم أحرق على أقوام، لا يشهدون الصلوة]: قال ابن سيد الناس: بالصلوة المرادة خلاف، هل العشاء أو هي والفجر أو الجمعة فقط. قاله يحيى بن معين: أو كل من الخمس. [ترعد فرائصهما]: قال ابن سيد الناس: الفريضة بهاء كمفينة، لحمه تحت تعص كتف بوسط جنب عند مبيض القلب، وهما فريضتان ترتعدان عند فزع.

قَالُوا: فَإِنَّهُ يُصَلِّيَهَا مَعَهُمْ وَيَشْفَعُ بِرُكْعَةٍ، وَالَّتِي صَلَّى وَحْدَهُ هِيَ الْمَكْتُوبَةُ عِنْدَهُمْ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَمَاعَةِ فِي مَسْجِدٍ قَدْ صَلَّى فِيهِ مَرَّةً: ٢١٥- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّاجِيِّ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ، وَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَيْكُمْ يَتَجَرُّ عَلَى هَذَا؟» فَقَامَ رَجُلٌ، وَصَلَّى مَعَهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ وَأَبِي مُوسَى وَالْحَكَمِ بْنِ عُمَيْرٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ مِنَ التَّابِعِينَ، قَالُوا: لَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ الْقَوْمُ جَمَاعَةً فِي مَسْجِدٍ قَدْ صَلَّى فِيهِ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ آخَرُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: يُصَلُّونَ فُرَادَى. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، يَخْتَارُونَ الصَّلَاةَ فُرَادَى.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ فِي جَمَاعَةٍ: ٢١٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَمَّانٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ قِيَامُ نِصْفِ لَيْلَةٍ، وَمَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ وَالْفَجَرَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ كَقِيَامِ لَيْلَةٍ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَسٍ وَعُمَارَةَ بْنِ رُوَيْبَةَ.....

العرف الشاذي: إن الحارثي حافظ بلا ريب، ولكن تصانيفه غير منقودة، وقد استمر الحافظ ابن حجر في تهذيبه عن الحارثي في تعيين راوٍ مبهم، فالحاصل أنه عندي من رواية الحسن، ولنا ما في «كتاب الآثار» من أثر ابن عمر رضي الله عنهما: «لا يعيد الفجر والمغرب». وأقول: يضم إليه العصر أيضاً؛ لما في «سنن الدارقطني» بسند قوي: أن ابن عمر رضي الله عنهما دخل المسجد النبوي، ولم يدخل في جماعة العصر بل جلس على البلاط، فقيل له، فأجاب بما قال النبي ﷺ: «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين». وفي «عقود الجواهر» للزبيدي أيضاً لفظ الظهر، وكذلك في «البنية»، وكذلك في «البدائع» عن «أُمالي أبي يوسف». وأقول أيضاً: إن الحافظ أبا الحجاج السجزي الشافعي قال في «التهذيب»: إن محمداً صاحب واقعة الفجر، وكذلك قال ابن حجر في «تهذيب التهذيب»: إنها واقعة محجن بن أبي محجن الديلي واقعة الفجر. فهذه النقول تدل على أن صاحب الواقعة محجن بن أبي محجن الديلي، ويخالفه بعض الروايات؛ فإن أبا داود أخرج الروايتين: ١- رواية يزيد بن عامر، وجعله صاحب الواقعة والرواية، وجعله قصة رجل واحد. ٢- ورواية يزيد بن الأسود، وفيها واقعة رجلين مع تقارب ألفاظهما. وفيه: «وهذه مكتوبة» أي الصلاة الأولى مكتوبة لا الثانية. وعندي ثُغُولٌ كثيرة دالة على أن يزيد بن الأسود ويزيد بن عامر واحد، منها أن الذهبي ذكر في «التجريد» يزيد بن الأسود، وذكر فيه قصة حنين، ثم ذكر يزيد بن عامر، وذكر تحت تلك القصة بعينها، فدل كلامه على الوحدة وإن لم يصرح بالوحدة. وأيضاً ذكر ابن سعد أبا حاجر كنية ابن الأسود، وذكر الحافظ في «التهذيب» أبا حاجر كنية ابن عامر، فعملت الوحدة. ثم ما في «أبي داود» مروى بسند نوح بن صعصعة، وتكلم فيه النووي في «الخلاصة» وضعفه. أقول: قد ذكره ابن حبان في «كتاب الثقات»، فلا بد من كونه من رواة الحسن، ورواية أبي داود أخرجه الدارقطني في «السنن الكبرى» سنداً ومثلاً، وأيضاً عندي مروية بطرق أخر. فإذا ثبت وحدة يزيد بن عامر ويزيد بن الأسود فأقول: إن صاحب الواقعة هو محجن، ومعه رجل آخر لا يزيد بن عامر، ولي على هذه الدعوى قرائن، منها: أن في حديث الباب تصريحاً بأنه كان يصلي خلفه عتيقة، وقد ثبت اتحادهما، وفي «معاني الآثار» شك الراوي بين الفجر والظهر، وفي «مسند أحمد» بسند جيد جرم بواقعة الظهر. وأذكر بعض أوهام الكبار، منها: ذكر محمد الدين بن تيمية جد الحافظ ابن تيمية في «المنتقى»: محجن بن أدرع، وهذا غلط قطعاً؛ فإن ابن أدرع صحابي آخر. وكذلك ذكر السيوطي في «الجامع الكبير»: محجن بن أدرع، وهو أيضاً غلط. وقال الحافظ في «الإصابة»: إن البخاري روى في «الأدب المفرد» عن محجن بن أبي محجن. وإني تبيت «الأدب المفرد»، فما وجدت فيه، نعم أخرج رواية ابن أدرع. هذا ما حصل لي الآن في هذا الحديث كلاماً، فالحديث صار مضطرباً. ثم أقول: إن حكم الإعادة ليس إلا في ثلاثة أحاديث، أحدها: حديث أئمة السجور السابق، وغرض الشارع فيه محافظة وقت الصلاة لا حكم الإعادة، فلا يكون في الخمسة، كما ثبت من «سنن أبي داود». وثانيها: في حديث الباب، والغرض منه تحصيل الجماعة لنفسه لا حكم الإعادة. وثالثها: حديث الباب اللاحق: «أيكم يتجر على هذا إلخ»، والغرض منه تحصيل الجماعة للغير، فتقصر المواضع الثلاثة على موارد، وليعمل بالتشريع العام الكلي: «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين»، أخرجه الطحاوي والنسائي وأبو داود وابن السكن وغيرهم. وتمسك الشافعية بحديث معاذ رضي الله عنه، وأجابوا عن التشريع العام بأنه فيما ينوي الصلاتين فرضاً. أقول: إنه لا إيماء إليه في الحديث، وأيضاً في قصة معاذ رضي الله عنه إعادة الصلاة المؤداة بالجماعة مرة بجماعة أخرى، ولا يقول أحد بهذا إلا الشوافع، ونقول: إن حديث: «لا تصلوا صلاة إلخ» ينسخ حديث معاذ رضي الله عنه. وقال الحافظ: إن قصة الباب قصة حجة الوداع، وناسخة لحديث: «لا تصلوا صلاة إلخ»، أقول: إن مورد الباب وجدان الجماعة بعد ما صلى منفرداً، وتعذر الجواب على الشافعية عن حديث: «لا تصلوا صلاة إلخ»، وأشكل عليهم. قوله: باب ما جاء في الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة: من فاتته الجماعة في المسجد له أن يصلي ثمة منفرداً أو يأتي بيته ويجمع وإما يذهب إلى مسجد آخر، ويستحب هذا. ثم الجماعة الثانية بتكرار الأذان والإقامة تكره تحريماً، وأما بدون التكرار فعند أبي حنيفة تكره، وهو ظاهر الرواية، كما في «رد المحتار»، وفي رواية شاذة عن أبي يوسف: لا بأس بتبديل الهيئة بتبديل المصلي، وعن أبي حنيفة: لا بأس إذا كان الرجال نحو ثلاثة، وحمل مولانا رشيد أحمد رحمته الله ما روي عن أبي يوسف رحمته الله من «لا بأس» على الكراهة تنزيهاً، ويكون لفظ: «لا بأس» دالاً على أنه خلاف الأولى، وقلماً يدل على الاستحباب، وقريب من مذهب أبي حنيفة مذهب مالك، كما في «المدونة»، ومذهب الشافعي رحمته الله موافق لنا على ما ذكر الترمذي مذهبه، وفي «رد المحتار»: أن علماء المذاهب الأربعة أجمعوا على كراهة الجماعة الثانية، ولو بدون تكرار الأذان والإقامة، في مكة سنة خمس مائة وإحدى وخمسين (٥٥١). وليعلم أن حكم الكراهة منحصراً على داخل المسجد لا خارجه ولو بذراع، وقد صنف مولانا الكنگوهي رحمته الله رسالة في مسألة الباب، وأتى فيه بحديث: «أنه ﷺ دخل المسجد، وقد صلى فيه، فذهب إلى بيته وجمع أهله وصلى بالجماعة»، ولو كانت الجماعة الثانية جائزة بلا كراهة لما ترك فضل المسجد النبوي، أخرجه في «معجم الطبراني الأوسط والكبير». وقال الحافظ نور الدين الهيثمي: إن رجال السنن ثقات محسنين، أقول: إن في سنده معاوية بن يحيى من رجال «التهذيب»، متكلم فيه. وتمسك القائلون بالجواز بأثر أنس بن مالك رضي الله عنه «أنه دخل المسجد فأذن وأقام وصلى بالجماعة الثانية». أقول: إن في «مصنف ابن أبي شيبة» تصريحاً بأن أنساً رضي الله عنه توسط في الصف كما يتوسط إمام النسوان، وهو مكروه اتفاقاً، وفي سند آخر في «مصنف ابن أبي شيبة»: «أنه تقدم في الصف فتعارض الروايتان، وأما واقعة الباب فليست بحجة علينا؛ فإن المختلف فيه إذا كان الإمام والمقتدي مفترضين، وفي حديث الباب كان المقتدي متنفلاً، ولنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين»، أخرجه الطحاوي والنسائي وغيرهما. قوله: يتجر على هذا: في رواية: «أي رجل يتصدق على هذا؟» وفي حديث الباب تضمنين التصديق، أي يتجر متصدقاً على هذا. قوله: فقام رجل: هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه. قوله: باب ما جاء في فضل إلخ: إن قيل: إن الثواب يزداد بازدياد المشقة، والمشقة في قيام الليل زائدة، كما في «نهاية ابن أثير» حديث: «أفضل الأعمال أحمرها»، أي أشقها، يقال: إن المأخوذ في الصلاة بالجماعة: الثواب الأصلي والفضلي، وفي قيام الليل المأخوذ الثواب الأصلي. واعلم أن الثواب الأصلي ثواب العمل بقدره، والفضلي هو الزائد بضابطة: «إن الحسنة بعشر أمثالها»، والجواب المذكور ذكره القرطبي شارح «مسلم»، وسيأتي جواب آخر في فضل «سورة الإخلاص» على ما قال ابن تيمية، وأما القرينة على جواب القرطبي فهو أن صلاة الفجر والعشاء بالجماعة مأخوذة تحقيقاً، فيؤخذ الثواب الأصلي والفضلي، والمأخوذ في صلاة الليل مقدر، فيؤخذ ثوابها الأصلي.

حاشية: قوله: فإنه يصليها معهم إلخ: وعند الحنفية: لا يصلي بعد المغرب، وكذا بعد العصر والصبح؛ لحديث نهي التنفل بعدهما، ولما ورد في حديث صحيح أخرجه الدارقطني عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «إذا صليت في أهلك ثم أدركت الصلاة فصلها إلا الفجر والمغرب»، كذا في «اللمعات». قوله: يتجر: هو «يفتعل» من «التجارة»؛ لأنه يشتري بعمله الثواب، لا من «الأجر»؛ لأن الحمزة لا تدغم حينئذ، كأنه حين صلى معه فقد أجر بتحصيل الثواب. وأما من «الأجر» فـ«يأجر»، بمعنى أيكم يحصل لنفسه أجراً بالصلاة معه. أو يعطيه الأجر بالصلاة معه، كذا في «الجمع». وفي «النهاية»: الرواية إنما هي «يأجر»، وإن صح «يتجر» فهو من «التجارة»، كأنه بصلاته حصل لنفسه تجارة.

نفع قوت المعتدي: [أيكم يتجر على هذا]: بالنهاية: الرواية إنما هي يأجر من الأجر والضرر، لا يدغم في تاء، فإن صح فيها يتجر، فمن التجارة لا الأجر، كأنه بصلاته معه حصل لنفسه تجارة ومكتسباً. [فقام رجل، فصلى معه]: قال ابن سيد الناس: هو أبو بكر الصديق، رواه ابن أبي شيبة عن الحسن مرسلاً.

وَجُنْدُبُ بْنُ كَعْبٍ وَأَبِي مُوسَى وَبُرَيْدَةُ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُثْمَانَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ عَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه مَوْقُوفًا، وَرُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا. ٢١٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ جُنْدُبِ بْنِ سُفْيَانَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ، فَلَا تُخْفَرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ». ٢١٨- حَدَّثَنَا عَبَّاسُ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ أَبُو غَسَّانَ الْعَنْبَرِيُّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْكَحَالِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُوَيْسٍ الْخَزَاعِيِّ، عَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «بَشِّرِ الْمَشَاقِينَ فِي الظُّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالنُّورِ النَّامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ: ٢١٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي وَعَائِشَةَ وَالْعَرَبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ وَأَنْسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٢٢٠- وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «أَنَّهُ كَانَ يَسْتَغْفِرُ لِلصَّفِّ الْأَوَّلِ ثَلَاثًا وَلِلثَّانِي مَرَّةً». ٢٢١- وَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَوْ أَنَّ النَّاسَ يَعْلَمُونَ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهَمُوا عَلَيْهِ». حَدَّثَنَا بِذَلِكَ إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَعْيٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِثْلَهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِقَامَةِ الصُّفُوفِ: ٢٢٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُسَوِّي صُفُوفَنَا، فَخَرَجَ يَوْمًا فَرَأَى رَجُلًا خَارِجًا صَدْرُهُ عَنِ الْقَوْمِ، فَقَالَ: «لَتَسَوْنَ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجُوهِكُمْ». وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَالْبَرَاءِ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَنْسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ رضي الله عنها. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٢٢٣- وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَمَامَ الصَّلَاةَ إِقَامَةَ الصَّفِّ». ٢٢٤- وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه:

العرف (الشذبي): قوله: فلا تحفروا إلخ: فإن قيل: كيف يتحقق التخيير من العباد؟ نقول: إن أفعال البارئ وقدرته في دار الدنيا مستورة تحت الأسباب. قوله: باب ما جاء في فضل الصف الأول: اختلّفوا في تفسير الصف الأول، قيل: هم الأولون دخولاً المسجد، وقيل: الصف الأول هم المتصلون بالإمام، والمختار هو الثاني، وإن كان للأولين دخولاً أيضاً ثواباً، ولكن مصداق الصف الأول هم المتصلون بالإمام، ثم اختلّفوا في أن الصف الأول هو الصف التام أو الصف الذي يكون في المقصورة أو المحراب الكبير، والمختار هو الأول، أي البالغ من جدار إلى جدار. قوله: وشربها آخرها: قال الأحناف: إن خير الصفوف في صلاة الجنازة آخرها، والغرض التحريض على صلاة الجنازة كيلا يتخلفون على ألها فرض كفاية. وأما علة حديث الباب من شربها آخرها أن النساء كن يحضرن المساجد، وأما الأحناف فحوزوا حضور العجائز، ثم منعهن أرباب الفتيا لفساد الزمان. قوله: باب ما جاء في إقامة الصفوف: تسوية الصفوف واجبة على الإمام كما في «الدر المختار»، وتركها مكروه تحريماً، وقال ابن حزم بفرضيتها. والاعتبار في التسوية للكعب، وأما ما في «البخاري» من إلزاق الكعب بالكعب فزعمه بعض الناس أنه على الحقيقة، والحال أنه من مبالغة الراوي، والحق عدم التوقيت في هذا، بل الأنسب ما يكون أقرب إلى الخشوع، وفي «النسائي»: «أن رجلاً من السلف كان يصف بين قدميه» أي يلزق بين كعبيه، [وعندي ثبت بسند صحيح، وهو عند أبي داود أن الزبير كان يلزق بين كعبيه، ولا يدع فرجة، وفي أكثر كتب الشافعية: أن يفرج المصلي بين كعبيه قدر شبر. وفي حاشية الأنوار للأردبيلي وكذلك في كتبنا: أن يكون بين القدمين قدر أربع أصابع.] وفي «السنن» وكذلك في «الوفاء»: قال أنس لرجل: أتعلم لم هذه الخشية في الجدار؟ فإنه صلى الله عليه وسلم كان يضع عليها يده الشريفة ويسوي الصفوف، وكان رجل في عهد عمر وعثمان رضي الله عنهما يمر في الصفوف، ويقول: سوا صفوفكم، وإن كان صف بعضه معدل وبعضه غير معدل، فظني أن رجال ذلك الصف والذين يهتفون آمون؛ فإنه كان عليهم الترتيب لا على الذين قدامهم، والله أعلم وعلمه أتم، ومن رأى فرجة في الصف يجوز له الدخول فيها، ولو تخطى الرقاب، كما هو مصرح في كتب الفقه. قوله: أو ليخالفن الله بين وجوهكم: قيل: المراد البغض، وقيل: المراد المسخ صورة، ثم قيل: إن المسخ مرفوع عن هذه الأمة المرحومة، فأجيب بأن المرفوع هو المسخ العام، ويجوز مسخ البعض. قوله: من تمام الصلاة إلخ: التمام يتعلق بالأجزاء، والكمال يتعلق بالصفات. فالعلة: تسوية الصفوف مؤثرة في رفع الحقد والشحناء من بين الصدور.

حاشية: قوله: في ذمة الله: الذمام والذمة: العهد والضمان. قوله: فلا تحفروا الله في ذمته: والخفارة بالكسر والضم: الذمام، وأحفرته: إذا نقضت عهده وذمامه، والهزمة للسلب، وهو السمراد في الحديث، أي لا تتعرضوا له بشيء؛ فإنكم إن تعرضتم له يدرّكم الله، وضمير «ذمته» لـ«الله» أو لـ«من»، ويحتمل أن يراد بالذمة الصلاة المقتضية للأمان، أي لا تتركوا صلاة الصبح فينتقض عهده، كذا في «المجمع»، والله أعلم. قوله: بشر المشائين إلخ: الخطاب عام، ويمكن أن يكون أمراً من جانب الحق سبحانه وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم، فيكون حديثاً قدسياً، والله أعلم. (اللمعات) قوله: خير صفوف الرجال أولها إلخ: [لقرهم من الإمام واستماعهم لقراءته وبعدهم من النساء. (المراقبة)] لأهم مأمورون بالتقدم، فمن كان أكثرها تقدماً فهو أشدّ تعظيماً لأمر الشرع، وهن مأمورات بالاحتجاب من الرجال، فمن كانت أكثر تقدماً كانت أقرب إلى الرجال. (بجمع البحار) قوله: وشربها إلخ: [لقرهم من النساء وبعدهم من الإمام.] قوله: سمي: [بضم السين وفتح الميم وشدة التحتية.] قوله: لتسون صفوفكم: بضم التاء وفتح السين وضم الواو المشددة مع النون الثقيلة، وللمستملى: «لتسون» بواو، وقوله: «أو ليخالفن الله بين وجوهكم» أي يحولها إلى أدباركم، أو يمسحها على صورة بعض الحيوانات، كالحمار مثلاً، أو المراد بالوجوه الذوات أو وجوه قلوبكم، كما ورد: «ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم»، أي أهويتها وإرادتها؛ فيه غاية التهديد والتوبيخ، أي والله لا بدّ من أحد الأمرين: إما لتسون صفوفكم أو ليقع المخالفة بين وجوهكم، كذا في «اللمعات».

نفع قوت المغتذي: [فلا تحفروا الله في ذمته]: بالنهاية: وأحفره نقض عهده وذمامه وهزمه للإزالة، أي: أزال خفارته كاشكيته، أزلت شكواه. [بشر المشائين في الظلام إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة]: هو خطاب عام لم يرو به واحد بعينه. [خير صفوف الرجال أولها]: قال ابن سيد الناس: أي أكثرها أجراً. [أوشرها آخرها]: أي: أقلها أجراً، وكذا بصفوف النساء، فسيبى أن الأول من صفوف رجال مختص بكمال ضبط عن إمام واقتداء به وتبليغ عنه، وكل فلك معدوم في النساء، فاقضى ذلك تأخيرهن، وكان أول ما للنساء شراً من الآخر لما به من مكارهة أنفاس الرجال للنساء، فقد يخاف أن يشوش كل كلا، وهذا القول في تفضيل التقدم في حق الرجال مطلقاً، وأما القول في صفوفهن: فليس على إطلاقه بل حيث كن مع رجال وإلا فصفوفهن كالرجال سواء أه. وقال «قع»: قد يكون شر صفوف الرجال مخالفة أمره فيها، وتحذير من فعل المنافقين بتأخيرهم، وعن سماع ما يأتي. إلو أن الناس يعلمون ما في النداء، والصف الأول، ثم لم يجدوا إلا أن يستهيموا عليه: أفرد ضمير اثنين لإرادة ذلك الثواب، كقوله: فيها خطوط من سواد وبلق: كأنه في الجو توقيع المهق. والاستهتام الافتراء أوتر أم بسهام، قال ابن سيد الناس: هل النداء ههنا للجمعة فقط، قاله الداودي: أو لكل صلوة قاله الجمهور. [أو ليخالفن الله بين وجوهكم]: بالنهاية: أي يصرف كل وجه عن الآخر عداوة، وبغضا؛ لأن إقبال وجه على وجه من آثار المحبة والألفة، أو أراد تحويلها للإدبار، أو كغير صورها لصور آخر.

أَنَّهُ كَانَ يُوَكَّلُ رَجُلًا بِإِقَامَةِ الصُّفُوفِ وَلَا يُكَبِّرُ حَتَّى يُخْبَرَ أَنَّ الصُّفُوفَ قَدْ اسْتَوَتْ. ٢٢٥- وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ رضي الله عنهما: أَنَّهُمَا كَانَا يَتَعَاهَدَانِ ذَلِكَ وَيَقُولَانِ: اسْتَوْوَا. وَكَانَ عَلِيٌّ رضي الله عنه يَقُولُ: تَقَدَّمَ يَا فُلَانُ، تَأَخَّرَ يَا فُلَانُ.

بَابُ مَا جَاءَ لِيَلِينِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ وَالثَّهْي: ٢٢٦- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءُ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لِيَلِينِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ وَالثَّهْي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، وَلَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ، وَإِيَّاكُمْ وَهَيْشَاتِ الْأَسْوَاقِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ وَأَبِي مَسْعُودٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَالْبَرَاءِ وَأَنَسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. ٢٢٧- وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ كَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ يَلِيَهُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ؛ لِيَحْفَظُوا عَنْهُ. وَخَالِدُ الْحَذَاءُ هُوَ خَالِدُ بْنُ مِهْرَانَ، يُكْنَى أَبَا الْمَنَازِلِ. سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: إِنَّ خَالِدًا الْحَذَاءَ مَا حَدَا نَعْلًا قَطُّ، إِنَّمَا كَانَ يَجْلِسُ إِلَى حَدَاءٍ فَتَنْسِبُ إِلَيْهِ. وَأَبُو مَعْشَرٍ اسْمُهُ زِيَادُ بْنُ كَلْبٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّفِّ بَيْنَ السَّوَارِي: ٢٢٨- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ هَانِيٍّ بْنِ عُرْوَةَ الْمُرَادِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: صَلَّيْنَا خَلْفَ أَمِيرٍ مِنَ الْأُمَرَاءِ، فَاضْطَرَرْنَا النَّاسُ فَصَلَّيْنَا بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ، فَلَمَّا صَلَّيْنَا قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه: كُنَّا نَتَّقِي هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم. وَفِي الْبَابِ عَنْ قُرَّةَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُصَفَّ بَيْنَ السَّوَارِي، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ: ٢٢٩- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، قَالَ: أَخَذَ زِيَادُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ يَدَيَّ وَنَحْنُ بِالرَّقَّةِ، فَقَامَ بِي عَلَى شَيْخٍ -يُقَالُ لَهُ: وَابِصَةُ بْنُ مَعْبُدٍ رضي الله عنه- مِنْ بَنِي أَسَدٍ، فَقَالَ زِيَادٌ: حَدَّثَنِي هَذَا الشَّيْخُ: أَنَّ رَجُلًا صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ -وَالشَّيْخُ يَسْمَعُ- فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ شَيْبَانَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ وَابِصَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ، وَقَالُوا: يُعِيدُ إِذَا صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: تُجْزِئُهُ إِذَا صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ. وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ إِلَى حَدِيثِ وَابِصَةَ بْنِ مَعْبُدٍ رضي الله عنه أَيْضًا، قَالُوا: مَنْ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ يُعِيدُ،.....

العرف الشاذي: قوله: الأحلام: الأحلام جمع حلم بالكسر، أو جمع حُلْم بالضم، وقرينة الأول قرينة «الثَّهْي» أي العقول. قوله: فتختلف قلوبكم إلخ: هذا دال على أن المراد في الحديث السابق الجحد. قوله: وهيشات الأسواق: قيل: إنه كلام مستأنف، ونهي عن الذهاب إلى الأسواق بلا ضرورة، وقيل: إن الكلام يتعلق بالسابق، والنهي عن رفع الصوت في المسجد. وقال الملا علي القاري: إن الجهر بالذكر في المسجد حرام، هكذا في «المراقبة»، وكذا ثبت النهي في أثر، وأما الكردي صاحب «اليزازية»، فأجاز رفع الصوت بالذكر، وكذا في «الخيرية» إلا أنهما لم يذكرهما قيد المسجد، وفي المنع عن الكلام في المسجد حديث في الطريقة المحمدية، وأثر عن عمر رضي الله عنه. قوله: باب ما جاء في كراهية الصف بين السواري: حكم القائم بين العضادين أيضًا، وأما المقتدي فلم أر له في كتبنا بين الساريتين، وفي «معراج الدرية» لقوام الدين الكاكي عن أبي حنيفة رضي الله عنه: يكره للإمام أن يقوم بين الساريتين، وهذا صادق على من يقوم بين العضادين أيضًا، وأما المقتدي فلم أر له في كتبنا إلا ما ذكر ابن سيد الناس اليعمرى، كما في «نيل الأوطار» نسبة كراهته إلى الأحناف. وأما المفرد فلا كراهة له عند أحد؛ فإنه صلى الله عليه وسلم لا صلى في بيت الله بين العمودين كما في «البخاري»، وفي «مجمع الزوائد» لنور الدين الهيثمي عن ابن مسعود رضي الله عنه: «إذا كان رجلاً أو ثلاثة بين الساريتين يجوز القيام بينهما؛ فإنه صار كالصف». قوله: باب ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده: مذهب أبي حنيفة والشافعي ومالك رضي الله عنهم كراهة القيام خلف الصف وحده، وقال أحمد رضي الله عنه بطلان الصلاة، وسيل هذا الرجل عندنا أن يمر رجلاً من الصف بالإشارة، وأفتى أرباب الفتوى بعدم الإشارة للحرج؛ لقلة العلم وفساد الزمان، وأما دليل أصل المذهب من الجرح، فما رواه أبو داود في مراسيله، وقال الحافظ في «فتح الباري»: إن البخاري موافق لأحمد في «الجزء القراءة».

حاشية: قوله: ليليني: أي ليدن مني، قال الطيبي: من حق هذا اللفظ أن يحذف منه الياء؛ لأنه على صيغة الأمر، وقد وجدنا إثبات الياء وسكونها في سائر كتب الحديث، والظاهر أنه غلط، قال النووي: هو بكسر اللامين وتخفيف النون من غير ياء قبل النون، ويجوز إثبات الياء مع تشديد النون على التوكيد. قوله: أولو الأحلام: قال صاحب «القاموس»: «الحلم» بالكسر: الأناة والعقل، والجمع أحلام. وكذا قوله: «الثَّهْي» جمع «ثَهْي» بالضم، بمعنى العقل، فيكون من قبيل التأكيد والتفسير، قال الشيخ عبد الحق: هذا ما عليه الأكثر، وقد يجعل جمع «حلم» بالضم، على ما في شروح «الهداية» بمعنى البالغ والبلوغ نفسه، أي البالغون العقلاء، وإنما أمرهم ليلوه؛ ليحفظوا صلاته، ويضبطوا الأحكام والسنن التي فيها، فيبلغونها، فيأخذ عنهم من بعدهم. قوله: وهيشات: [يفتح هاء وسكون ياء وبشين معجمة، هي ما يكون من الجلبة وارتفاع الأصوات.] قوله: أبا المنازل: [يفتح الميم، وقيل: بضمها وكسر الزاي.] قوله: حديث حسن: قال ابن الهمام: ورواه ابن حبان في «صحيحه»، وقال ابن حجر: وصححه ابن حبان والحاكم، وبوافقه الخبر الصحيح أيضًا: «لا صلاة للذي خلف الصف»، ومنها أخذ أحمد وغيره بطلان صلاة المفرد عن الصف مع إمكان الدخول فيه، وحمل أئمتنا الأول على الندب، والثاني على الكمال؛ ليوافق حديث البخاري عن أبي بكر: أنه دخل والنبي صلى الله عليه وسلم رافع، فركع قبل أن يصل إلى الصف، فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: «إزدك الله حرصًا ولا تعد» أي لا تفعل ثانيًا. [قلت: فيه حديث البخاري في عدم إعادة الصلاة للمصلي وحده خلف الصف، وهو أنه دخل والنبي صلى الله عليه وسلم رافع، فركع قبل أن يصل إلى الصف، فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: «إزدك الله حرصًا ولا تعد»، الحديث. (الثواب الحلي)] ولو كان الانفراد مفسدًا لم تكن صلاته منعقدة؛ لاقتران المفسد بتحريمها، مع أن حديث الباب وإن صححه وحسنه من ذكر، أعلمه ابن عبد البر بأنه مضطرب، وضعفه البيهقي، كذا في «المراقبة».

نفع قوت المغتدي: [يليني منكم أولو الأحلام والنهي]: قال ابن سيد الناس: الأحلام والنهي بمعنى وهي العقول، وقال بعضهم: أولو الأحلام البالغون وأولو النهي العقلاء، فاعطف على الأول، كقوله: فأنفى قولها كذبًا دميًا، فقامت مغايرة لفظية مقام معنوية، وهو كثير بالكلام، وعلى الثاني فمعنى كل مستقل. [ولا تختلفوا فيختلف قلوبكم]: أي: فتتغير عن تواد والفة لتبايع وعداوة. [إياكم وهيشات الأسواق]: بفتح هاء وسكون تحية فقط شينه، أي: اختلاطها منازعة بارتفاع أصوات وخصومة وفتن.

مِنْهُمْ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَوَكَيْعٌ. وَرَوَى حَدِيثَ حُصَيْنٍ عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ غَيْرُ وَاحِدٍ مِثْلَ رِوَايَةِ أَبِي الْأَخْوِصِ عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ وَابِصَةَ رضي الله عنه. وَفِي حَدِيثِ حُصَيْنٍ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هِلَالَ قَدْ أَذْرَكَ وَابِصَةَ رضي الله عنه. فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي هَذَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ وَابِصَةَ رضي الله عنه أَصَحُّ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: حَدِيثُ حُصَيْنٍ عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ وَابِصَةَ رضي الله عنه أَصَحُّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا عِنْدِي أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ وَابِصَةَ رضي الله عنه. ٢٣٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ وَابِصَةَ رضي الله عنه قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ وَابِصَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحَدَّهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: سَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: إِذَا صَلَّى الرَّجُلُ خَلْفَ الصَّفِّ وَحَدَّهُ فَإِنَّهُ يُعِيدُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَمَعَهُ رَجُلٌ: ٢٣١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَّارُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، قَالُوا: إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مَعَ الْإِمَامِ يَقُومُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي مَعَ الرَّجُلَيْنِ: ٢٣٢ - حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ قَالَ: أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كُنَّا ثَلَاثَةً أَنْ يَتَقَدَّمَ أَحَدُنَا. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَحَدِيثُ سَمُرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا: إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً قَامَ رَجُلَانِ خَلْفَ الْإِمَامِ. ٢٣٣ - وَرَوَى عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ صَلَّى بِعَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدَ، فَأَقَامَ أَحَدَهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرَ عَنْ يَسَارِهِ، وَرَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ النَّاسِ فِي إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ.

العرف الشاذي: قوله: وروى حديث حصين إلخ: وهو أخذ زياد بن أبي الجعد يد هلال وقيامه به على وابصة الشيخ. فاختلف أهل الحديث في هذا، فقال بعضهم: حديث عمرو بن مرة عن هلال بن يساف عن حصين عن هلال بن يساف عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة أصح، وهو المذكور سابقاً، قال أبو عيسى: هذا -المذكور سابقاً- أصح من حديث عمرو بن مرة؛ لأنه -أي عمرو بن مرة- «قد روى من غير حديث هلال بن يساف عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة» متعلق بـ«روى». «حدثنا محمد بن بشار» إل «عن وابصة»: هذا حديث زياد بن أبي الجعد غير حديث هلال بن يساف عنه، «حدثنا محمد بن بشار» إلى «أن رجلاً»: هذا الحديث الذي صححه البعض الأول، وقال: إن حديث عمرو بن مرة إلخ، فحديث زياد بن أبي الجعد من طريقين: عمرو بن مرة وطريق هلال بن يساف، وأما حديث عمرو بن راشد فمن طريق واحد، وهو طريق عمرو بن مرة، فالحديث الذي بطريقين أصح من الذي بطريق واحد. قوله: أن يعيد الصلاة: الإعادة عند أحمد رضي الله عنه لبطلان الصلاة، وعندنا لأداء الصلاة بالكراهة تحريماً، ولا يقال: إن هذا إعادة الصلاة، بل هذه الصلاة لتكميل الصلاة الأولى، حتى لا يجوز لأحد أن يقتدي بهذا الرجل، وأما إعادة الصلاة المقرنة بالكراهة التحريمية فظاهر «الهداية» أن كل صلاة موداة على الكراهة تحريماً سبيلها الإعادة، سواء كانت الكراهة داخلية أو خارجة؛ فإنه ذكر المسألة تحت الصلاة على التصاوير، وهذه الكراهة خارجة، وتردد في هذا ابن عابدين رضي الله عنه بأن الجماعة واجبة، ومن صلى منفرداً لم أجد رواية أن يعيد في الجماعة، وأما إعادتها منفرداً فلا فائدة فيه. أنول: إن المنفرد لا يعيد بل يستغفر. ثم إعادة الصلاة الموداة بالكراهة تحريماً قيل: واجبة، اختاره السرخسي وصاحب «الهداية» وابن الهمام، وقيل: إنها مستحبة. ثم اختلفوا في أن الوجوب والاستحباب داخل الوقت أو خارجه، فذهب ذاهب إلى هذا، وذهب إلى ذاك، وقال صاحب «البحر»: تجب في داخل الوقت، ويستحب في خارجه، وقال ابن عابدين: جمع صاحب «البحر» بين القولين؛ فإن القائلين بالوجوب قائلون به داخل الوقت وخارجه، وكذلك القائلون بالاستحباب. قوله: باب ما جاء في الرجل يصلي ومعه رجل: مذهب الشيخين أن يكون قدما المقتدي هذا قدمي الإمام، وقال محمد: يتأخر المقتدي بشيء، وعلى هذا العمل، وحديث الباب طويل أخرجه البخاري في صحيحه، وفيه: «أن النبي ﷺ وميمونة رضي الله عنهما كانا نائمين على طول الوسادة وابن عباس رضي الله عنهما على عرضها، وكان ابن عباس رضي الله عنهما غير محتلم». قوله: ذات ليلة: في «الرضي»: إن موصوف «ذات» مقدر، أي مدة ذات إلخ. وفعله ﷺ يدل على أن يدفع المكروه اللاحق في خلال الصلاة في خلالها، وفي كتبنا: من سقطت عمامته يجوز له أن يضعها على رأسه بيد واحدة، وفي «شرح ابن الملك» أيضاً تصريح جواز دفع المكروه في الصلاة. واعلم أن الفتوى قد يكون على الأقوى دليلاً، وقد يكون على الأرفق بالناس، وقد يكون على الموافق بعرف بلدة، وقد يكون على الأوفق بالحديث، وقد يكون على الموافق لإمام من الأئمة المجتهدين. قوله: باب ما جاء في الرجل يصلي مع الرجلين: المرأة الواحدة لا تدخل في صف الرجال، ويدل حديث الباب على أن يدخل الصبي الواحد في صف الرجال، وهو مذهبننا، وإذا كانا اثنين فصاعداً، فيطلب الحكم من حديث: «إليني أولو الأحلام والنهي منكم» السابق. مذهب الطرفين أن الرجلين يتأخران عن الإمام، ونسب إلى أبي يوسف رضي الله عنه مثل ما في هذا الباب عن ابن مسعود رضي الله عنه، كما في «الدر المختار»: إذا كانا رجلين يكره لهما القيام مع الإمام تنزيهاً، وإذا كانوا ثلاثة فيكره تحريماً. فائدة: الحديث الساكت عن العذر لا يحمل على المعذور بدون ضيق. قوله: وروي عن ابن مسعود: قال بعض السفهاء: كما لم يبلغ ابن مسعود رضي الله عنه مسألة تأخير المقتدين ومسألة نسخ التطبيق في الركوع، كذلك لعله لم يبلغه مسألة رفع اليدين؛ لأنه كان قصير القد. أقول: إن هذا القول من غاية الجهل، ولا يصدر إلا من لم يرفع اليدين يعمل في يوم وليلة مائة مرة بل أزيد، فهل يقول العاقل بما قاله السفهاء؟ وأما ما في حديث الباب فيقع قليلاً، ولعله تأسى فيه النبي ﷺ في واقعة له قد مضت له معه ﷺ ولا يجعله سنة، وأما التطبيق فمروي عن علي رضي الله عنه أيضاً بسند حسن بإقرار الحافظ، فلعلهما خلا النسخ على الرخصة. في «التلخيص الحبير»: «إذا قام الرجل بالصلاة في الصحراء يقوم معه ملكان يميناً وشمالاً، وإذا أذن أيضاً فيصفون خلفه». قوله: إسماعيل: هما اثنان: عبيدي وهو ثقة، ومكي وهو المذكور ههنا، وهو ساقط، وقد وثقه المصنف في موضع.

حاشية: قوله: أن يعيد الصلاة: أي استحباباً بارتكابه الكراهة، قال الطيبي: إنما أمره بإعادة الصلاة تغليظاً وتشديداً. قال القاضي: ذهب الجمهور إلى أن الانفراد خلف الصف مكروه غير مبطل، كذا قاله علي. قوله: أن يتقدما أحدنا: معمول «أمرنا» بحذف الباء أي بأن يتقدما أحدنا، و«إذا كنا» ظرف «يتقدما»، قاله الطيبي.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَمَعَهُ رَجَالٌ وَنِسَاءٌ: ٢٣١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِبَطْنِهَا لِيُطْعِمَ صَنَعَتَهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: «قُومُوا فَلْنُصَلَّ بِكُمْ»، قَالَ أَنَسٌ رضي الله عنه: فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ، فَتَضَخْتُ بِالْمَاءِ، فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَصَفَفْتُ عَلَيْهِ أَنَا وَالْيَتِيمَ وَرَاءَهُ، وَالْعَجُوزَ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى بِنَا رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: إِذَا كَانَ مَعَ الْإِمَامِ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ، قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ وَالْمَرْأَةُ خَلْفَهُمَا. وَقَدْ احْتَجَّ بَعْضُ النَّاسِ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي إِجَارَةِ الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ خَلْفَ الصِّفِّ وَخَدَهُ، وَقَالُوا: إِنَّ الصِّيَّ لَمْ تَكُنْ لَهُ صَلَاةً، وَكَانَ أَنَسٌ رضي الله عنه خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَخَدَهُ. وَلَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَامَهُ مَعَ الْيَتِيمِ خَلْفَهُ، فَلَوْلَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْيَتِيمِ صَلَاةً لَمَا أَقَامَ الْيَتِيمُ مَعَهُ، وَلَا قَامَهُ عَنْ يَمِينِهِ. ٢٣٥- وَقَدْ رَوَى عَنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَقَامَهُ عَنْ يَمِينِهِ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ أَنَّهُ إِنَّمَا صَلَّى تَطَوُّعًا، أَرَادَ إِذْ خَالَ الْبَرَكَةَ عَلَيْهِ.

بَابُ مَنْ أَحَقَّ بِالْإِمَامَةِ: ٢٣٦- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ الزُّبَيْدِيِّ، عَنْ أُوَيْسِ بْنِ صُمَيْعٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيَّ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَأُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَكْبَرُهُمْ سِنًا، وَلَا يَوْمُ الرَّجُلِ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يُجْلَسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ». قَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ فِي حَدِيثِهِ: «أَقْدَمُهُمْ سِنًا». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَمَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ وَعَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَحَدِيثُ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا: أَحَقُّ النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَأُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ وَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ.

العرف الشاذي: قوله: باب من أحق بالإمامة: الإمامة على قسمين: صغرى وكبرى، والكبرى: نولي أمور المسلمين أي الخلافة، واشتراطوا لها أن يكون قرشيًا، وعن أبي حنيفة كما في «التحرير المختار» - واختار إمام الحرمين - عدم اشتراطه. والإمامة الصغرى: كون الرجل ضامنًا لصلاة من يقتدي خلفه، وكان الإمام الصغير والكبير واحدًا في السلف ثم افترقا في آخر الزمان، وحديث الباب لم يخرج البخاري إلا أنه أخذ المسألة. ومذهب أبي حنيفة رضي الله عنه: أن الأعلم مقدم، ثم الأقرأ، وعن أبي يوسف رواية عكس هذا، وعند الشوافع قولان، والمشهور عندهم تقديم الأقرأ على الأعلم بالسنة، واحتج صاحب «الهداية» بحديث الباب، الظاهر أنا يجيبون عنه لا يستدلون به، وليعلم أن «أقرأ الحديث» غير «أقرأ العرف»، فلا يكون حديث الباب وغيره متعلقًا بما في الفقه، والأقرأ في عرف الحديث هو الحافظ للمقدار الزائد للقرآن، وفي العرف هو عالم التجويد، وفي حديث قصة بئر معونة وغزوة بامية استعمل لفظ القراءة على ما قلت من عرف الحديث. وأورد ابن الهمام على صاحب «الهداية» إيرادين، أحدهما: أنه لو كان أقرأ السلف أعلم أيضًا كما قلت، يلزم تقديم من كان حافظًا لزيادة مقدار القرآن ويعلم علم الكتاب ولا يعلم الفقه إلا القدر الضروري على من هو متبحر في الفقه وعالم قدر القرآن الضروري، والحال أنه خلاف تصريحات الفقهاء. أقول: إن إيراد الشيخ مندفع بالنظر إلى أحوال الصحابة، والإيراد الثاني على صاحب «الهداية»: أن قوله خلاف نص الحديث؛ فإن نص الحديث، بالفرق بين الأعلم والأقرأ، ويلزم التساوي بينهما على ما قلت. أقول: إن إيراد الشيخ مندفع؛ فإنه مناقشة لفظية؛ فإنه مع التساوي في القراءة يكون أحدهم أعلم بالسنة، ولم يدع صاحب «الهداية» انحصار العلم في الأقرأ؛ فإن السلف كانوا يتعلمون القرآن ومسائل الحديث أيضًا، واستدل ابن الهمام على المسألة من تلقائه، وكنت مترددًا فيه، حتى أن وجدت إليه إيماء البخاري، والاستدلال بأنه ﷺ أخير: «أفروكم أبي بن كعب»، ومع ذلك جعل الصديق الأكبر إمامًا؛ لكونه أعلمهم؛ لما روي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه ﷺ خطب يومًا وقال: «إن الله خير عبدًا بين الدنيا والآخرة فاختار العبد الآخرة»، فبكى أبو بكر الصديق رضي الله عنه، فتعجبنا من بكائه، ثم علمنا أن ذلك العبد هو النبي ﷺ، فعلمنا أن أعلمنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وأشار البخاري إلى هذا. ثم إن قيل: كيف اعتبر الفقهاء الحسن أيضًا مرجح التقديم للإمامة؟ نقول: إن الشريعة بؤب على أن يُقَدَّم ذو وقار، والجميل أيضًا ذو وقار؛ فإنه ﷺ كان يرسل دحية الكلبي إلى الملوك؛ لأنه كان جميلًا وذا وقار. قوله: ولا يوم الرجل في سلطانه: السلطان مصدر أو صيغة صفة، وههنا مصدر. قال الفقهاء: لو كان الزائر أحق بالإمامة فعلى إمام الحي أن يقدمه، وأما الزائر فلا يتقدم بنفسه بدون الإذن، وشبهه هذا ما في الحديث: «لا تمتنعوا إمام الله من المساجد»، وحث النساء على الصلوات في قعر البيت لا في المسجد؛ فإن مثل هذه الأمور يقوم بالطرفين، فيأمر الشارع الطرفين بما يليق لكل واحد منهما. أقول: يجوز الاقتداء خلف المخالف من المذاهب الأربعة مطلقًا بدون كراهة، وهو الظاهر، ونقل ابن الهمام عن شيخه الشيخ سراج الدين قارئ «الهداية» أن عدم جواز الاقتداء خلف المخالف ليس بمروي عن المتقدمين، وكذا ذكره الشاه عبد العزيز رحمته الله في فتاواه، واعترض ابن الهمام بما في «الجامع الصغير» في مسألة تحري القبة. أقول: إن مبنى ما في «الجامع الصغير» ليس على ما زعم الشيخ ابن الهمام؛ فإنه خلاف السمتابعة في داخل الصلاة، وأما الفتاوى ففي بعضها صحة الصلاة، وإن لم يتحرز الإمام عن الخلافات، وفي بعضها صحة الصلاة بشرط أن يتجنب الخلافات، وفي بعض كتب المذهبيين عدم جواز الاقتداء بمشاهدة ما يرى المقتدي من نواقض الوضوء في الإمام، مثل أن يرى المقتدي الشافعي مس المرأة والذكر من الإمام الحنفي، وتصح الصلاة لو لم يشاهدها، ولا يكلف بالسؤال عن الإمام. أقول: قد اجتمع السلف عملًا على مسألة جواز الاقتداء بلا خلاف وتقيد؛ فإنهم كانوا مختلفين في الفروع، وكانوا يقتدون خلف كل منهم بلا تكبير وسؤال من أنك توافقني في الفروع أم لا؟ ثم قالت جماعة من أرباب الفتيا: إن العبرة في الخلافات لرأي الإمام، وقيل: لرأي المقتدي، والمتحقق ما حررت آنفًا، وليس خروجًا عن المذهب بل هو المذهب. قوله: إلا بإذنه: قيل: إنه يتعلق بمجلتين، وقيل بواحدة. في «تاريخ ابن خلكان»: أن الدامغان الحنفي مر بمسجد الأستاذ أبي إسحاق الشيرازي عند المغرب، فحان وقت الصلاة، فدخل المسجد، فأشار الأستاذ إلى المؤذن أن لا يرجع في الأذان، فقدم الدامغان على الصلاة، فعلى هم الدامغان صلاة الشافعية.

حاشية: قوله: جدته: يمكن أن يكون الضمير راجعًا إلى أنس؛ لأن مليكة جدة أنس من جانب الأم، ويمكن أن يكون راجعًا إلى إسحاق بن عبد الله؛ لأن جدة العم جدته أيضًا. (التقرير) قوله: قضضته: للتطهر أو للتلين، كذا في «الجمع»، ويمكن أن يكون التضح لزوال سواده. قوله: واليتيم: قيل: هو اسم علم لأخي أنس، وقيل: اسم اليتيم ضَمْرًا، وهو جد الحسين بن عبد الله بن ضميرة، كذا في «المرقاة». قوله: أقرؤهم لكتاب الله: وبه قال أحمد وأبو يوسف أخذًا بهذا الحديث وأمثاله، وذهب أبو حنيفة ومحمد ومالك والشافعي وأحمد رضي الله عنه في رواية إلى أن يقدم الأعلم على الأقرأ، وتمسكهم: أن القراءة مفتقر إليها لركن واحد، والعلم لسائر الأركان، وقالوا: إن الأحاديث دالة على تقدم الأقرأ؛ لأن أقرأهم كان أعلمهم؛ لأنهم كانوا يتلقون القرآن بأحكامه، فقدم في الحديث، ولا كذلك في زماننا، فقدمنا الأعلم، كذا في «الهداية»، ذكره الشيخ في «اللمعات». وقال ابن الهمام: وأحسن ما يستدل به لتقديم الأعلم على الأقرأ حديث: «مروا بأبي بكر فليصل بالناس»، وكان له من هو أقرأ منه لا أعلم، دليل الأول قوله ﷺ: «أفروكم أبي»، ودليل الثاني قول أبي سعيد: «كان أبو بكر أعلمنا»، وهذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ فيكون المعول عليه. قوله: ولا يوم الرجل في سلطانه: أي في موضع يملكه أو يتسلط عليه بالتصرف، كصاحب المجلس وإمام المسجد؛ فإنه أحق من غيره، وإن كان أفقه؛ فإن شاء تقدم، وإن شاء يُقَدَّم غيره ولو مفضولًا. قوله: ولا يجلس على تكريمته: هي بفتح تاء وبكسر راء، موضع خاص جلوسه من فراش أو سرير مما يعد لإكرامه، كذا في «جمع البحار».

وَقَالُوا: صَاحِبُ الْمَنْزِلِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا أَدِنَ صَاحِبُ الْمَنْزِلِ لِعَظِيمِهِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ، وَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ، وَقَالُوا: السُّنَّةُ أَنْ يُصَلِّيَ صَاحِبُ الْبَيْتِ. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يُؤْمُ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يُجْلِسُ عَلَى تَكْرِيمَتِهِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ»، فَإِذَا أَدِنَ فَأَرْجُو أَنَّ الْإِذْنَ فِي الْكُلِّ، وَلَمْ يَرِهِ بِأَسَا إِذَا أَدِنَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ: ٢٣٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَالْمَرِيضَ، فَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ وَأَنَسٍ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَمَالِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي وَاقِدٍ وَعُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ وَأَبِي مَسْعُودٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، اخْتَارُوا أَنْ لَا يُطِيلَ الْإِمَامُ الصَّلَاةَ مُحَافَظَةَ الْمَشَقَّةِ عَلَى الضَّعِيفِ وَالْكَبِيرِ وَالْمَرِيضِ. وَأَبُو الزِّنَادِ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ. وَالْأَعْرَجُ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمَزٍ الْمَدِينِيُّ، يُكْنَى أَبَا دَاوُدَ. ٢٣٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَخَفِّ النَّاسِ صَلَاةً فِي تَمَامٍ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَحْرِيمِ الصَّلَاةِ وَتَحْلِيلِهَا: ٢٣٩- حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ طَرِيفِ السَّعْدِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ، وَلَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِالْحَمْدِ وَسُورَةٍ فِي فَرِيضَةٍ أَوْ غَيْرِهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ ﷺ. وَحَدِيثُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ أَجْوَدُ إِسْنَادًا وَأَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ، وَقَدْ كَتَبْنَاهُ أَوَّلَ فِي كِتَابِ الْوُضُوءِ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: إِنَّ تَحْرِيمَ الصَّلَاةِ التَّكْبِيرُ، وَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ دَاخِلًا فِي الصَّلَاةِ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: لَوْ افْتَتَحَ الرَّجُلُ الصَّلَاةَ بِتَسْعِينَ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يُكَبِّرْ، لَمْ يُجْزِهِ، وَإِنْ أَحَدَثَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، أَمَرْتُهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ ثُمَّ يَرْجِعَ إِلَى مَكَانِهِ وَيُسَلِّمَ، إِنَّمَا الْأَمْرُ عَلَى وَجْهِهِ. وَأَبُو نَضْرَةَ اسْمُهُ مُنْذِرُ بْنُ مَالِكِ بْنِ قُطْعَةَ.

بَابُ فِي نَشْرِ الْأَصَابِعِ عِنْدَ التَّكْبِيرِ: ٢٤٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجُ قَالََا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَمَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي ذَثْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَمْعَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ نَشَرَ أَصَابِعَهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي ذَثْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَمْعَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ مَدًّا». وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ الْيَمَانَ، وَأَخْطَأَ ابْنُ يَمَانَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ. ٢٤١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْحَنْفِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَثْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَمْعَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء إذا أم أحدكم الناس فليخفف: ظهور التخفيف إنما يكون في القراءة لا في الركوع والسجود، وتعديل الأركان كما هو معلوم من فعل صاحب الشريعة، وأما ختم القرآن مرة في رمضان فلا يترك وإن كسل القوم. قوله: باب ما جاء في تحريم الصلاة وتحليلها: حديث الباب ليس بقوي؛ فإن أبا سفيان متكلم فيه، ولو كان صحيحاً لأفادنا في وجوب ضم السورة، وأما ما مر من حديث علي ﷺ فكان قوياً، ولكنه خال عن هذه القطعة. وأما ما في «الهداية»: «من أحدث بعد التشهد فقد أجزأت صلاته»، فالمراد صلاته مشتملة على أداء الأركان؛ فإنه مصرح في كتبنا أن يتوضأ ويسلم واجباً، وربما يطلق لفظ الصحة على ما يكون مشتملاً على الكراهة تحريماً، وفي كتب المذاهب الأربعة: أن الساجد قبل الإمام مرتكب الحرام، وصحت صلاته وأجزأت. قوله: باب في نشر الأصابع عند التكبير: ذكر الطحاوي السنة أن يمد أصابع يديه، ويستقبل بها القبلة، ويوجه الكف إلى القبلة، ولا يضم كل الضم، ولا يفرج كل التفريح، ثم قال الشافعي ﷺ: يرفع يديه إلى أذنيه، وفي رواية: أن يرفع يديه إلى منكبيه، وكلامه في مصر جامع لهما، وهو المختار عند الأحناف، أي يكون الكف حذاء المنكب والأصابع حذاء الأذنين.

حاشية: قوله: وتحريمها التكبير: لأنه يحرم الأكل والشرب ونحوهما على المصلي، وهو شرط عندنا؛ لقوله تعالى: «وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى» ، وركن عند الشافعي. قوله: وتحليلها التسليم: أي يحل للمصلي بالتسليم ما حرم عليه بالتكبير، ثم الخروج عن الصلاة بلفظ السلام فرض عند الشافعي ومالك وأحمد، قالوا: لأن ظاهر قوله ﷺ: «وتحللها التسليم» أن لا تحليل لها سواه، ولأنه جاء في «الصحيحين» من حديث عائشة: «فكان يختم الصلاة بالتسليم»، وقد قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، وواجب عند أبي حنيفة، وعند الثوري سنة. والدليل لنا: أن النبي ﷺ لم يعلم الأعرابي حين علمه الصلاة، ولو كان فرضاً لعلمه؛ لأن المقام مقام التعليم والبيان، وحديث ابن مسعود ﷺ: وهو: أن النبي ﷺ لما علمه التشهد، قال له: «إذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك»، ويكفي في صحة قوله ﷺ: «وتحللها التسليم» كونه واجباً بل سنة، وقول عائشة ﷺ: «يختم الصلاة بالتسليم» لا يدل على الفرضية، بل لا يدل إلا على فعله، والصحابة قد رأوا صحته بجميع ما اشتملت عليه من الفرائض والسنن والآداب، كما في حديث أبي حميد الساعدي وغيره، فعلى هذا قوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي» لا يقتضي الفرضية، بل يشملها وغيرها، كذا في «اللمعات». قوله: مدا: حال، والمعنى: ماذا يديه إن كان الحال عن الفاعل، أو ممدودتين إن كان الحال عن المفعول. (التقرير)

نفع قوت المغنذي: [نشر أصابعه]: كنصر أي: بسطها. [رفع يديه مدا]: قال ابن سيد الناس: نصب مدار مصدراً مختصاً، كفعد القرفصاء أو معنوا كفعد جلوساً، أو حالاً من الرفع وتعالى جدك بفتح جيم، أي: على جلالك وعظمتك من همزة، أي الملوثة، وهي شبه الجنون أو نفخة أي كبره.

إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ مَدًّا. قَالَ أَبُو عَيْسَى: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ يَمَانَ، وَحَدِيثُ يَحْيَى بْنِ يَمَانَ خَطَأٌ.
 بَابُ فِي فَضْلِ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى: ٢٤٢- حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ وَتَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا سَلَمُ بْنُ قُتَيْبَةَ عَنْ طُعْمَةَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى لِلَّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا فِي جَمَاعَةٍ يُدْرِكُ التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى، كُتِبَ لَهُ بَرَاءَتَانِ: بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ، وَبَرَاءَةٌ مِنَ النَّفَاقِ». قَالَ أَبُو عَيْسَى: قَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه مَوْفُوفًا، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ إِلَّا مَا رَوَى سَلَمُ بْنُ قُتَيْبَةَ عَنْ طُعْمَةَ بْنِ عَمْرٍو؛ وَإِنَّمَا يَرَوِي هَذَا عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ الْبَجَلِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَوْلُهُ: حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَذَا، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ خَالِدِ بْنِ طَهْمَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ الْبَجَلِيِّ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَوْلُهُ، وَلَمْ يَرْفَعُهُ. وَرَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا. وَهَذَا حَدِيثٌ غَيْرٌ مُحْفُوظٌ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةٍ لَمْ يُدْرِكْ أَنَسَ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه.

بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ: ٢٤٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عَلِيٍّ الرَّفَاعِيِّ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ بِاللَّيْلِ كَبَّرَ، ثُمَّ يَقُولُ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ»، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا»، ثُمَّ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، مِنْ هَمَزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عَيْسَى: وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه أَشْهَرُ حَدِيثٍ فِي هَذَا الْبَابِ. وَقَدْ أَخَذَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَذَا الْحَدِيثِ. وَأَمَّا أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ فَقَالُوا: إِنَّمَا يَرَوِي عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ». وَهَكَذَا رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ. وَقَدْ تَكَلَّمْتُ فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ يَتَكَلَّمُ فِي عَلِيٍّ بْنِ عَلِيٍّ، وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَصِحُّ هَذَا الْحَدِيثُ. ٢٤٤- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ وَيَحْيَى بْنُ مُوسَى قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ حَارِثَةَ بْنِ أَبِي الرَّجَالِ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ». قَالَ أَبُو عَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَحَارِثَةُ قَدْ تَكَلَّمْتُ فِيهِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ. وَأَبُو الرَّجَالِ اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

بَابُ مَا سَجَأَ فِي تَرْكِ الْجَهْرِ بِ«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»: ٢٤٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ

العرف الشاذي: قوله: باب في فضل التكبيرة الأولى: عند أبي حنيفة رضي الله عنه واجد الركعة الأولى واجد فضل التكبيرة، أي فضل التكبيرة تمتد إلى الركوع، وقال علماء المذاهب الأربعة: من أدرك الركوع أدرك الركعة، خلاف الضبي تلميذ ابن خزيمة وتقي الدين السبكي، وقال الحافظ: ما نسب إلى ابن خزيمة ما وجدته في صحيحه. أقول: إنه كان منسوبًا إلى تلميذه، فاحتل على البعض، ونسبه إلى ابن خزيمة أيضًا، وكان يقول الشوكاني أولًا مثل قول الضبي، ثم رجع عنه في فتاواه. قوله: من صلى لله أربعين يومًا إلخ: أشهر بين العوام: من صلى أربعين يومًا بالجماعة يتعاد الصلاة، لعلهم أخذوا من هذا الحديث، ولكنه ضعيف. قوله: قد روي هذا الحديث عن أنس رضي الله عنه موقوفًا: أقول: لا مدخل للعقل في ذكر البراءتين، فلا بد من كونه مرفوعًا حكمًا. قوله: باب ما يقول عند افتتاح الصلاة: قال الثلاثة باستحباب الذكر قبل الفاتحة، وقال مالك بن أنس رضي الله عنه بعدم استحبابه، وثبت كثير من صيغ الثناء يجوز كلها في المذاهب، واختار الشافعية ما في الصحيحين، ومختار الأحناف والحنابلة كما صرح به أحمد رضي الله عنه: «سبحانك اللهم وبحمدك إلخ» موقوفًا على عمر رضي الله عنه، أخرجه مسلم، ولنا مرفوع أيضًا أخرجه في كتاب الدعوات، وأخرجه الزيلعي أيضًا بسند صحيح في كتاب، وفيه سؤال أهل كوفة عمر رضي الله عنه، فعلمهم بالفعل وأجهر به ليتعلموا، وأما المرفوع الذي أخرجه الريلي من كتاب الدعوات للطبراني، ففي «التحريج» - وهو الكتاب - فإنه كتب «الرحموية» بالرأي المعجمة بدل «الرحموية» بالراء المهملة. وثبت الأذكار منه في ستة مواضع: عقب تكبيرة التكبيرة، والركوع، والاعتدال منه، والسجود، وبين السجدين، وقبل السلام، كذا في «المواهب»، وكان يدعو أيضًا في القنوت، وإذا مر بآية رحمة وآية عذاب. في «الحلية» للمحقق ابن أمير الحاج: أن الأذكار الواردة في الأحاديث جائزة عندنا في النافلة والمكتوبة، بشرط أن لا ينقل على الناس، وأما عامة مصنفينا أهلها، ويزعم الناظر عدم تعرض الأحناف إلى الأذكار، وأما ما ذكروا من الإتيان بالأذكار في النافلة فعمداه على تثقيل القوم. قوله: سبحانك اللهم وبحمدك إلخ: عندي اختصار من الجملتين، أي من سبحت سبحانك، وحمدت الله حمدًا، فلا تكون واو «وبحمدك» زائدة، وقال العلماء: إن «بحمدك» حال، و«سبحانك» مصدر «سبح» مجردًا، لا كما قال بعض المناطقة؛ فإنهم عارون عن اللغة. قوله: من همزه إلخ: همزه وسواسه، ونفخه كبره، ونفثه السحر أو الشعر. ولعلهم أن حسن الشعر وقبحه بحسن ما فيه وقبحه، ولكن أكثر الأشعار تكون قبيحة فذمتها الشريعة، وثبت الأشعار عن الشافعي رضي الله عنه، والشيخ عبد القادر القرشي نسب شعرين إلى أبي حنيفة رضي الله عنه، وكذلك إلى البخاري رضي الله عنه، وأما أحمد ومالك فلم أجد أحدهما، وقد ثبت سماعه لثلاثة الأشعار مائة شعر من قصيدة أمية بن أبي الصلت. قوله: وقد تكلم في إسناده حديث أبي سعيد رضي الله عنه: أقول: يمكن تحسين حديث أبي سعيد؛ فإن النسائي أخرجه. قوله: باب ما جاء في ترك الجهر إلخ: التسمية من القرآن عند أبي حنيفة رضي الله عنه، وليست جزء سورة، وفي رواية عنه أنها جزء الفاتحة، وعند الشوافع رضي الله عنهم: جزء الفاتحة قطعًا، وفي جزئيتها لسائر السور قولان، وعند مالك رضي الله عنه: إنما هي نازلة للفصل بين السورتين، وقال الأحناف: يخفي بـ«بسم الله»، وقال الشوافع: يجهر به، ومالك وأحمد يجهر بموافقنا لنا، وصنف الدارقطني رسالة في هذا، وحكي: لما بلغ الدارقطني مصر، استخلفه مالكي: هل أتيت في الرسالة بحديث صحيح؟ قال الدارقطني: لا، كذا نقله ابن تيمية، وزعم البعض

حاشية: قوله: سبحانك إلخ: اسم أقيم مقام المصدر، وهو التسييح، أي أسبحك تسييحًا متلبسًا مقترنًا بحمدك، فالباء للملابسة، والواو زائدة، وقيل: الواو بمعنى مع، أي أسبحك مع التلبس بحمدك، «وتبارك اسمك» أي كثرت بركة اسمك، «وتعالى جدك» أي عظمتك، أي ما عرفوك حق معرفتك، ولا عظموك حق عظمتك، ولا عبدوك حق عبادتك، كذا في «المراقبة». قوله: من همزه إلخ: بدل اشتغال أي من وسواسه، و«نفخه» أي كبره المؤدي إلى كفره، و«نفثه» أي من سحره، قاله علي. قال الطيبي: النفث عبارة عن الشعر؛ لأنه ينفث الإنسان من فيه كالرفقة، أي الشعر المذموم من هجو مسلم أو كفر أو فسق، كذا في «الجمع».

نفع قوت المتندي: [نفثه]: أي الشعر كعبد بكل، قال ابن سيد الناس: وتفسير الثلاث من الجاز.

الْجُرَيْرِيُّ عَنْ قَيْسِ بْنِ عَبَّاتٍ، عَنِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مُغَفَّلٍ قَالَ: سَمِعَنِي أَبِي وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ أَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَقَالَ لِي: أَيُّ بُنْيٍّ مُخَذِّتٌ! إِيَّاكَ وَالْحَدَّثَ. قَالَ: وَلَمْ أَرَأِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَنْبَعُ إِلَيْهِ الْحَدَّثُ فِي الْإِسْلَامِ، يَعْنِي مِنْهُ. وَقَالَ: وَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَمَعَ عُثْمَانَ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقُولُهَا، فَلَا تَقُلْهَا، إِذَا أَنْتَ صَلَّيْتَ فَقُلْ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ». قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ ﷺ وَغَيْرُهُمْ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، لَا يَرَوْنَ أَنْ يَجْهَرُ بِ«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، قَالُوا: وَيَقُولُهَا فِي نَفْسِهِ.

بَابُ مَنْ رَأَى الْجَهْرَ بِ«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»: ١٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَدَةَ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَّادٍ عَنْ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْتَتِحُ صَلَاتَهُ بِ«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ». قَالَ أَبُو عَيْسَى: وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ. وَقَدْ قَالَ بِهِدَا عِدَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ أَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الزُّبَيْرِ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ، رَأَوْا الْجَهْرَ بِ«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ». وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ. وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَّادٍ هُوَ ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ. وَأَبُو خَالِدٍ هُوَ أَبُو خَالِدٍ الْوَالِئِيُّ، وَاسْمُهُ هُرْمُزُ، وَهُوَ كُوفِيٌّ.

بَابُ فِي افْتِتَاحِ الْقِرَاءَةِ بِ«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»: ١٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ يَفْتَتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِ«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ». قَالَ أَبُو عَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، كَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِ«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ». قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِ«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» مَعْنَاهُ:

العرف الشاذي: أن مدار الجهر وتركه قول جزئية الفاتحة وعدمها. أقول: إنه خطأ؛ فإن بعض القائلين بالجزئية قائلون بالإسرار، وقد ثبت الآثار في جهر «بسم الله»، ولم يصح مرفوعاً، وتعرض بعض المتأخرين إلى إنبات المرفوعات، مثل السيوطي في «الإتقان»، ولكن كلها معلولة، وقال الزيلعي: وجه إكثار الروايات في الجهر إدخال الروافض في المسألة، وهم الملاعة والوضاعون. أقول: وإن لم يصح المرفوع سنداً، ولكنه لا بد من ثبوته من صاحب الشريعة، وإلا فكيف قال به الصحابة ﷺ، نعم استمراره على الإخفاء، ونقول: كان الجهر للتعليم، أي تعليم ثبوت التسمية في الصلاة لا لتعظيم الجهر بالتسمية، كذا في «الهداية»، وفي «كتاب الآثار»: أن عمر ﷺ جهر بالتسمية لتعليم أهل كوفة، فنقول: إن جهره كان للتعليم، كما قال الشافعي ﷺ في حديث التكبير على ختم الصلاة، أخرجه مسلم عن ابن عباس ﷺ، إنما أنه للتعليم، ولم يقل أحد بسنية الجهر بالذكر بعد الصلاة إلا ابن حزم الأندلسي، وقد ثبت الجهر في مواضع للتعليم، مثل ما روى السيوطي ﷺ أنه جهر بالقراءة في صلاة الظهر، وقال في آخرها: «إنما جهرت لتعليموا»، ولكي لم أحد سنده، ولا يلزم سجدة السهو بجهر ما يخاف أو عكسه عند الشافعي ﷺ، وله آثار في «مصنف ابن أبي شيبة»، ويترجم سجدة السهو عند أبي حنيفة ﷺ وله أيضاً آثار: ركانك ثبت جهر عمر ﷺ بالثناء للتعليم، كما في «كتاب الآثار»، وقد ثبت جهر آية في الظهر والعصر للتعليم كما في «مسلم»، وأما تسبيح الركوع فلم تكن حاجة إلى الجهر؛ فإنه لما نزل: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ قال النبي ﷺ: «اجعلوها في الركوع»، وقد ثبت جهر الدعاء في القومة كما في «سنن ابن ماجه»، وما أتى الحافظ بدليل مذهبه مرفوعاً إلا ما في «النسائي» عن أبي هريرة أنه فعل أشياء كثيرة وجهر ب«بسم الله» أيضاً، وقال: أنا أشبه منكم بصلاة رسول الله ﷺ ونقول: ربما ينقل الصحابي أشياء كثيرة، ثم يقول: هكذا وجدت من النبي ﷺ، مع أن بعض الأشياء لا تكون مرفوعة بل من اجتهاده. قوله: عن ابن عبد الله إلخ: ههنا راو مبهم استمد الحافظ في تعيينه ب«مسند الحارثي»، وقال: إنه يزيد بن عبد الله بن مغفل، وأخرج النسائي حديث ابن عبد الله، وفيه أيضاً مبهم. في «الأشياء والنظائر في النحو»: أن العلماء كانوا مجتمعين في حضرة السلطان برسباني لحتم البخاري، فأخذوا في مسألة الباب، وقالوا: إن المثبت المشتمل على زيادة الجزء مقدم على النافي المشتمل على قلة الجزء ونقصانه، وكان السلطان يستفتي ابن الهمام؛ لتورعه، فاستفتاه فكتب الشيخ رسالة في الجواب قبل ختمهم البخاري، وأرسلها بحضرة السلطان. قراءة التسمية في ابتداء كل ركعة سنة عندنا، وفي رواية واجبة، وقال ابن وهبان في نظمه: ولو لم يسلم ساهياً كل ركعة: فيسجد إذ يجأها قال الأكثر. وعندني أن الأكثرين إلى السنية، ولعله أراد بالأكثر سائر الأئمة من الشافعي وأحمد ومالك ﷺ، واختار الوجوب الشيخ السيد محمود الألوسي ﷺ في تفسيره «روح المعاني»، وفي رواية عن محمد استحباب التسمية بين السور والفاتحة، وقال الشيخان بجوازها وإباحتها. قوله: باب في افتتاح القراءة إلخ: ظاهر حديث الباب يؤيد الأحناف والحنابلة والمالكية ﷺ، وقال الإمام الشافعي ﷺ: إن «الحمد لله رب العالمين» اسم سورة الفاتحة، والتسمية جزء الفاتحة، فدرج في الفاتحة، قال الزيلعي: إن اسم السورة «الحمد لله رب العالمين»، ولنا ما في «مسلم»: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي»، وفي «سنن أبي داود»: «كان النبي ﷺ لا يفرق بين السور، فنزلت التسمية»، فلعلم عدم كونها من الفاتحة؛ فإنها نزلت مؤخرة عن بعض القرآن، وقال شمس الدين الجزري: أنزل القرآن على سبعة أحرف، والتسمية جزء باعتبار بعض الأحرف، فيكون قوله جامعاً بين جميع المذاهب، وقد يختلف الحكم باختلاف الأحرف كما في «الدر المختار»: أن في قوله تعالى: ﴿لَا تَسْجُدُوا﴾ -تشديداً وتخيلاً اختلافاً- في محل السجدة، وبالاختلاف يختلف الحكم، ولعله كذلك الاختلاف في وحدة السجدة في سورة الحج وتثنيها، والله أعلم. قوله: قال الشافعي إلخ: أقول: كيف يقال بمثل هذا، وقد وقع تصريح نفي الجهر ب«بسم الله» في «النسائي» في رواية الباب؟ في بعض الكتب ك«الخيرات الحسان» في مناسقب أبي حنيفة النعمان: دخل الشافعي بغداد، وصلى ركعتين عند قبر أبي حنيفة ﷺ، ولم يجهر بالتسمية، فقيل: ولم تركت؟ قال: أدباً لصاحب هذا القبر، وقد صح هذا النقل، وقال الشافعية: لم يترك رفع اليدين، نقول: لعله كان عنده جهر التسمية غير أكيد خلاف رفع اليدين.

حاشية: قوله: يفتتح صلاته ب«بسم الله الرحمن الرحيم»: أي سرّاً، قال الشيخ ابن الهمام: والصريح ما عن ابن عباس ﷺ: كان رسول الله ﷺ يجهر ب«بسم الله الرحمن الرحيم»، وفي رواية: جهر، قال الحاكم: صحيح بلا علة، وصححه الدارقطني، وهذا مثل حديث في الجهر، وقال بعض الحفاظ: ليس حديث صريح في الجهر إلا وفي إسناده مقال عند أهل الحديث، ولذا أعرض أرباب المسانيد المشهورة الأربعة وأحمد، فلم يخرجوا منها شيئاً مع اشتغال كتبهم على أحاديث ضعيفة، وقد روى الطحاوي وأبو عمر ابن عبد البر عن ابن عباس: الجهر قراءة الأعراب، لم يجهر النبي ﷺ بالبسملة حتى مات، فقد تعارض ما روي عن ابن عباس، ثم إن تم فهو محمول على وقوعه أحياناً، يعني ليعلمهم أنها يقرأ فيها، وأوجب هذا الحمل صريح رواية «مسلم» عن أنس: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ ﷺ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِ«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، وَلَمْ يَرِدْ نَفْيُ الْقِرَاءَةِ، بَلِ الْهِنَاعُ لِلْإخْفَاءِ بِدَلِيلٍ مَا صَرَحَ بِهِ عَنْهُ، فَكَانُوا لَا يَجْهَرُونَ بِ«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ، وَعَنْهُ: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ ﷺ. وفي «آثار الطحاوي» و«المعجم الطبراني» و«حلية أبي نعيم» و«مختصر ابن خزيمة»: فَكَانُوا يَسْرُونَ بِ«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، وَرَجُلٌ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ كُلَّهِنَّ ثَقَاتٌ خَرَجَ لَهُمْ فِي «الصَّحِيحِينَ». (البرهان) قوله: وليس إسناده بذلك: قال القطيبي: المشار إليه ب«ذاك» ما في ذهن من يعتني بعلم الحديث، ويعتد بالإسناد القوي. قوله: كانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله إلخ: ظاهره أنهم كانوا لا يقرؤون بالبسملة، وهو ليس بمراد؛ فإن قراءتها في الصلاة بجمع عليه، لم يخالف فيها أحد،

أَنَّهُمْ كَانُوا يَبْدُوْنَ بِقِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ قَبْلَ السُّورَةِ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَقْرَءُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يَرَى أَنَّ يَبْدَأُ بِ«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، وَأَنْ يُجَهَرَ بِهَا إِذَا جُهِرَ بِالْقِرَاءَةِ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ: ٢٤٨- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَأَنَسٍ وَأَبِي قَتَادَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُبَادَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ رضي الله عنه، وَغَيْرُهُمْ، قَالُوا: لَا تُجْزِي صَلَاةٌ إِلَّا بِقِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ. وَبِهِ يَقُولُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّائِمِينَ: ٢٤٩- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ حُجْرِ بْنِ عَنَبَسٍ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ١٠٢ وَقَالَ: «آمِينَ»، وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء أنه لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب: ههنا مسألتان: مسألة حكم الفاتحة، فقال أبو حنيفة بوجوبها، وقال الثلاثة بركبتها، وفي رواية للملكية وجوب الفاتحة كما في «العيني»، ونقل الوزير ابن هبيرة الحنيلي رواية عدم ركنيتها في «الإشراف بمذاهب الأشراف»، ورأيت مكتوباً عليه: «الإفصاح»، ولكنه غلط الكاتب؛ فإن «الإفصاح عن معاني الصحاح» كتاب آخر للوزير ابن هبيرة، ولا بن منذر أيضاً «إشراف». والمسألة الثانية: قراءة الفاتحة خلف الإمام، والمذكورة ههنا الأولى، وأما الثانية فمذهب أبي حنيفة وأحمد ومالك والجمهور نفي القراءة خلف الإمام في الجهرية، واحتلفوا في السرية، قيل: سنة، وقيل: مستحبة، وقيل: مباحة، وقال الشافعي بوجوبها في السرية والجهرية، وكان قول الشافعي القديم: عدم وجوبها في الجهرية، وقوله الجديد: وجوبها، كما قال المزني في مختصره: بلغنا من بعض أصحابنا أن الشافعي رضي الله عنه قال كذا، وقال الشافعية: إن ذلك المبلغ هو ربيع بن سليمان تلميذ الشافعي، ولم يذكر الشافعي رضي الله عنه وجوبها في الجهرية في «كتاب الأم»، وأما المتقدمون مثل صاحب «المذهب» فيذكرون القولين، وأما المتأخرون فلا يذكرون إلا الجديد. قوله: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب: حديث الباب أخرجه أرباب الصحيحين لا القصة المذكورة. أقول: إن حديث الباب ليس في حق الجماعة، بل المروي في حق الجماعة حديث: «من كان له إمام فقرأه الإمام قراءة له»، وحديث: «إذا قرأ فأنتصوا» إلخ، وقال بعض الأحناف: إن النفي في «لا صلاة» نفي الكمال، وعندي أنه مدخول فيه؛ فإن الفاتحة واجبة عندنا، ويلزم على هذا نفي الوجوب، فإن ظني الدلالة والثبوت لا يوجب الوجوب كما صرح به الأصوليون، والحق أن يبحث في ظنية الثبوت لا الدلالة، ولم يتعرض صاحب «الهداية» إلى الدلالة أصلاً. وأقول: إن تقدير «لا صلاة كاملة» أيضاً غير فصيح عندي، قال حذاف النحاة: إنه يكفي في التقدير رائحة المقدّر لا أن يقدر في العبارة والنظم، وقالوا: إن متعلق الجار وكذلك عامل الحال المستنبت من الإشارة أو التنبيه عامل معنوي، وزعمه القاصرون ذكره في نظم العبارة، وإن لا أقول بالتقدير فيما لم يتلفظ في نوعه، فلا أقول بالتقدير في الظرف المستقر، نعم أقول بتقدير المبتدأ والخبر، وقال الرضي: من قال: «لا زيد كان في الدار»، خرج من لغة العرب، فلا أقول بتقدير الكمال، نعم قد أقول بنفي الكمال إلا أنه ينفي الكمال في المصدق أي تنزيل الناقص منزلة المعلوم، واستعمال ما هو للمعوم في الناقص لا في الدلالة والكلام كما قال صحابي: «ما أجزأنا اليوم أحد كما أجزأ فلان» في قتل «قرمان» المشركين في غزوة خيبر، كما في الصحيحين. واعلم أن الباء الداخلة على «بفاتحة الكتاب» في حديث الباب ليست إلا للتعدي؛ فإن «القرءة» ونحوها من «المسح» و«الوتر» كان متعدياً بنفسه في اللغة، ثم إذا نقل إلى الشريعة صار لازماً، فعدي بالباء، كما قال العلماء في «قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ» أنه إما لازم وإما متعد، وكذلك أقول في باء «وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ» ولم يبنه الأصوليون على هذه الضابطة، ونبه عليها الرخشي في «المفصل»، وكذلك أنار إليها في «الكشاف» في آية: «وَهَزَبُوا لِيكَ يَجِدُكَ الْخَلَّةُ» أي افعلي فعل الهز، وكذلك أشار سيبويه حين قال: إن المزيد يدخل على الجرد، مثل: قبرته وأقبرته، ومعنى أقبرته أدخلته في القبر، وكذلك أقول في «أَتَتِي صَبِيغَةُ فَلَانٍ قَرَأَتْ بِهَا»، خلافاً ما قال ابن هشام في «المعني»، معناه قرأت تبركاً بها. وأقول: الباء عندي للتعدي، وقال الطيبي في «شرح المشكاة» يتضمن الابتداء في حديث الباب، أي لا صلاة لمن لم يبدأ بفاتحة الكتاب، وهذا يفيدنا في وجوب ضم السورة، وعن مالك رضي الله عنه أيضاً وجوب ضم السورة كما في «الهداية»، ولكني لم أرض بما قال الطيبي، وإن قيل: لقد تواتر العمل بقراءة الفاتحة، فنكون فرضاً لنبوها بالقطع، ننزل: إن التواتر عملاً في الإتيان بها لا على كونها ركناً، كما ثبت التواتر عملاً في بعض المستحبات. قوله: باب ما جاء في التأمين: قال مالك رضي الله عنه: يؤمن المقتدي فقط سرّاً، وهكذا مروى عن أبي حنيفة رضي الله عنه في «موطأ محمد»، والرواية الثانية عن أبي حنيفة رضي الله عنه وهو يختار صاحبه: أن يأتي به الإمام والسفندي سرّاً، والقول الجديد للشافعي رضي الله عنه: أن يجهر الإمام ويسر القوم، وفي القديم جهرهما به، وبه قال أحمد بن حنبل رضي الله عنه، ولم أجد تصريح الجهر عن المالك، بل صرح في «المدونة» بالإخفاء، وأما السلف الصالحون فإلى الطرفين، والأكثر هو الإخفاء عند السلف، ذكره في «الجواهر النقي» عن ابن جرير الطبري، فكان هو السنة، والجهر جائزاً غير سنة، قيل: المراد مد الألف لا رفع الصوت، والحال أن رفع الصوت مصرح في الصحاح. قوله: وفي الباب عن عليٍّ إلخ: رواية عليٍّ رضي الله عنه أخرجه ابن ماجه، ورواية أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه الدارقطني في سننه وحسنها، وأخرجها في علله وأعلنها، وأخرجها في «النسائي».

حاشية: كذا ذكره الشيخ في «اللمعات»، فمعناه عندنا: أقم يسرّون بالبسملة كما يسرّون بالتعوذ، ثم يجهرن بـ«الحمد لله»، وعند الشافعي معناه: ما ذكره المؤلف، والله تعالى أعلم. قوله: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب: استدلل الشافعية وغيرهم، كما ذكره المؤلف بهذا على أن قراءة الفاتحة فرض، وقال الحنفية: ليس الفرض عندنا إلا مطلق القراءة؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَقْرَءُوا مَا تَتْلُونَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾، ونقيده بالفاتحة زيادة على النص، وهذا لا يجوز، فعملنا بكلتا النصين أعني الآية والحديث، ففرضنا القراءة مطلقاً بالآية، وأوجبنا بالحديث الفاتحة بأن النفي في قوله: «لا صلاة» للكمال، والدليل عليه ما ورد: «(من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج خداج غير تمام)؛ لأنه يدل على النقصان لا على البطول؛ لأنه وقع مثل هذا في ترك الدعاء بعد الصلاة، وأيضاً من الدليل على عدم فرضية الفاتحة قوله ﷺ حين تعليم الأعرابي: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن» الحديث، رواه البخاري؛ إذ لو كانت فرضاً لأمره التبة؛ لأن المقام مقام التعليم، فلا يجوز تأخير البيان عنه، وما قال النووي من أن حديث «ما تيسر» محمول على الفاتحة؛ فإنها متيسرة، قال العيني: هو تمشية لمذهبه بالتحكم، وخارج عن معنى كلام الشارع؛ لأن تركيب الكلام لا يدل عليه أصلاً؛ لأن ظاهره يتناول الفاتحة وغيرها مما يطلق عليه اسم القرآن، وسورة الإخلاص أكثر تيسراً من الفاتحة، فما معنى تعيين الفاتحة في التيسر؟ وهذا تحكم بلا دليل. قوله: ومد بها صوته: أي بالكلمة، يعني آخرها، والمد عارض، ويجوز فيه الطول والتوسط والقصر، أو مدّ باللفها؛ فإنه يجوز قصرها ومدّها، وهو مدّ البدل، ويجوز فيه الأوجه الثلاثة أيضاً، ولا يلزم من ارتفاع صوته الجهر كما لا يخفى، وما ورد يحمل على التعليم والجواز، وفي «شرح الأهرري» قال الشيخ: آمين بالمد والتخفيف في جميع الروايات وعن جميع القراء، وهو اسم فعل، ومعناه: استمع واستجب، أو معناه: فليكن كذلك، أو اسم من أسماء الله تعالى، قاله ابن الملك، وقيل: اللهم آمين، ذكره الأهرري، وليس له وجه ظاهر على التخفيف. وأما «آمِينَ» بالمد والتشديد، فهو خطأ في هذا المحل، واختلف في فساده صلاة من يقول به، والأصح عدم فساده؛ لجهته في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْلَمِينَ أَلَنبَيْتُ الْحَرَامَ﴾ أي قاصدين. قال ابن المصم: روى أحمد وأبو يعلى والطبراني والدارقطني والحاكم في «المستدرک» في حديث شعبة عن علقمة بن وائل، عن أبيه: أنه صلى مع رسول الله ﷺ، فلما بلغ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ١٠٢، قال: «آمِينَ» أخفى بها صوته، ورواه أبو داود والترمذي وغيرهما من حديث سفيان عن وائل بن حجر، وذكر الحديث فيه: «أرفع بها صوته»، فقد خالف سفيان شعبة في الرفع، ولما اختلف في الحديث، عدل صاحب «الهداية» إلى ما عن ابن مسعود أنه كان يخفي؛ فإنه يفيد أن المعلوم منه ﷺ الإخفاء. قلت: مع أنه الأصل في الدعاء؛ لقوله تعالى: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ الآية، ولا شك أن آمين دعاء، فعند التعارض ترجح الإخفاء بذلك، وبالقياص على سائر الأذكار والأدعية، ولأن آمين ليس من القرآن إجمالاً، فلا ينبغي أن يكون فيه صوت القرآن، كما أنه لا يجوز كتابته في المصحف، ولهذا أجمعوا على إخفاء التعوذ؛ لكونه ليس من القرآن، والخلاف في الجهر بالبسملة مبني على أنه من القرآن أم لا. (المراقبة) اعلم أن التأمين بعد قراءة الفاتحة في الصلاة سنة، سواء كان منفرداً أو إماماً أو مأموماً، وإن لم يؤمن إمامه، وفي الصلاة السرية على تقدير سماعها خلاف، فعند البعض يؤمن بظاهر الحديث، وعند آخرين لا يؤمن؛ لعدم اعتبار هذا الجهر، كذا في شرح ابن المصم. (اللمعات شرح المشكاة)

وَبِهِ يَقُولُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، يَرَوْنَ أَنَّ يَرْفَعَ الرَّجُلُ صَوْتَهُ بِالتَّأْمِينِ وَلَا يُخْفِيهَا، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ حُجْرٍ أَبِي الْعَنْبَسِ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَاثِلٍ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فَقَالَ: «أَمِينَ»، وَخَفَضَ بِهَا صَوْتَهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: حَدِيثُ سُفْيَانَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ فِي هَذَا، وَأَخْطَأَ شُعْبَةُ فِي مَوَاضِعَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: «عَنْ حُجْرٍ أَبِي الْعَنْبَسِ»، وَإِنَّمَا هُوَ حُجْرُ بْنُ الْعَنْبَسِ، وَيُكْنَى أَبَا السَّكَنِ. وَزَادَ فِيهِ: «عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَاثِلٍ»، وَلَيْسَ فِيهِ «عَنْ عَلْقَمَةَ»، وَإِنَّمَا هُوَ «حُجْرُ بْنُ عَنبَسٍ»، عَنْ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ ﷺ. وَقَالَ: «وَخَفَضَ بِهَا صَوْتَهُ»، وَإِنَّمَا هُوَ «مَدَّ بِهَا صَوْتَهُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: حَدِيثُ سُفْيَانَ فِي هَذَا أَصَحُّ، قَالَ: رَوَى الْعَلَاءُ بْنُ صَالِحٍ الْأَسَدِيُّ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ نَحْوَ رِوَايَةِ سُفْيَانَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ صَالِحٍ الْأَسَدِيِّ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ حُجْرٍ بْنِ عَنبَسٍ، عَنْ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ سُفْيَانَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّأْمِينِ: ٢٥٠. حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمْنُوا؛ فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ

العرف الشاذي: وحديث الباب لم يخرج له أرباب الصحيحين للتأثر عن اختلاف شعبة وسفيان، ورجح المحدثون حديث سفيان، وقالوا: أخطأ شعبة في مواضع، منها: أنه قال: «أبو العنيس»، وإنما هو ابن «العنيس»، فقال الأحناف: قد قال سفيان أيضاً: «أبو العنيس» في «أبي داود»، فلعل «العنيس» اسم الجد والحفيد، وأما ما قيل عن ذكر أبي السكن، فلعله أبو السكن أبو العنيس، وأما ما قيل من ذكر «علقمة»، ففي «مسند أبي داود الطيالسي»، قال شعبة: سمعت الحديث عن علقمة عن واثل، ثم سمعت من واثل بلا واسطة علقمة، فلم يبق البحث إلا في رفع الصوت وخفضه. وقال ابن المهام جامعاً بين الحديثين: إن الرفع كان في ذاته والخفض بالنسبة، وهذا عين مذهب الشافعي، وزعم البعض أن الشيخ يجعل الحديث للأحناف، والحال أن تلميذه المحقق ابن أمير الحاج صرح بأنه جمع بما يوافق الشافعية، وفي «مجمع الزوائد» لنور الدين الهيثمي، وظاهره يؤيد الشافعية، وهو: «أن اليهود ما حسدوا مثل حسدهم على ثلاثة أشياء: رد السلام وأمين وإقامة الصفوف»، وهذا الحديث في واقعة بيت عائشة رضي الله عنها من مسند معاذ، وهو عن عائشة رضي الله عنها أيضاً مع اضطراب، وفيه علي بن عاصم متكلم فيه، ونقول: إن في «السنن الكبرى»: «إن اليهود يحسدون على قول: ربنا لك الحمد»، والحال أنه لا يقول أحد بجهره، فما هو جوابكم ههنا فهو جوابنا لهم، فما دل على الجهر، وأيضاً نقول: وقع في «الخصائص الكبرى» للسيوطي بطريق خازن بن أبي أسامة «أنعاني آمين آمين»، ولم يعط من قبلهم إلا موسى رضي الله عنه حين دعا وأمن أخوه هارون، فلعل اليهود علموا من الجهر في خارج الصلاة مثل تأمين هارون عليه السلام، فلا ثبت الجهر به في داخل الصلاة. وأيضاً نقول: إن جهره ﷺ كان للتعليم، لما في «أبي داود»: «حتى يسمع من يليه من الصف الأول» بطريق بشر بن رافع، وهو متكلم فيه، وقد ثبت الجهر بالأدعية للتعليم؛ لما روينا فيما سبق، كيف لا! وقد صرح واثل بنفسه: «ما أراه إلا ليعلمنا إلخ»، أخرجه أبو بشر الدولابي في «كتاب الأسماء والكنى» بسند يحيى بن سلمة بن كهيل، وهو مختلف فيه، وثقه الحاكم في «المستدرک»، ولكنه متساهل في حق الرواة في مستدركه، ووثقه ابن حبان؛ فإنه ذكره في «كتاب النقات»، ولكنه ذكره في «كتاب الضعفاء» أيضاً، فتحررت من هذا، وربما يذكر رويًا في الكتابين، فقول: إنه يسهوه عن ذكره في الكتاب الأول. وإن رأيت في «كتاب الضعفاء» تحت ترجمة «إبراهيم بن طهمان» أن هذا له دخل في الضعاف والنقات، فذكرته في الكتابين فذهب ما أبزى بقلبي ما وقع عند ابن خزيمة؛ فإنه لما تكلم على مسألة وضع الركبتين بعد اليدين على الأرض، نقل حديث تقدمت الركبتين بسند جيد، ثم ذكر ناسخه، وقال: إن الأول منسوخ، وقد وقع يحيى بن سلمة بن كهيل في سند النسخ، وضعف حديث سفيان ابن قطان المغربي، ذكره الزيلعي في «التحريج»، ولكن الجمهور يصحون حديث سفيان ويضعفون حديث شعبة، وقد صححهما القاضي عياض رضي الله عنه وقد نقل العيني تصحيح بعض أئمة الحديث، ولكنه لم يستهم، وقال ابن جرير الطبري في «تقذيب الآثار»: إن الحديثين صحيحان، واختار الإخفاء؛ فإن جمهور السلف إلى الإخفاء. وأما بعد تسليم المحدثين تصحيح الحديثين فكيف الجمع بينهما؟ ولعله يكون مثل ما قال الشيخ ابن المهام، ويؤيدنا ما في «أبي داود» من يحيى بن سلمة بن كهيل، فلعله جهر للتعليم، ويدل على التعليم ما في «معجم الطبراني» عن واثل أنه ﷺ آمن ثلاث مرات، وقال الحافظ كما في «شرح المواهب»: تثليث آمين بثلاث الواقعة، لا أنه آمن ثلاثاً في واقعة واحدة، كما زعمه بعض الناس الجاهلون، فدل على التعليم، وفي «معجم الطبراني» زيادة: «اللهم اغفر لي» قبل «آمين»، والله أعلم، وفي «سنن الدارقطني» قال عبد الرحمن بن مهدي: أشد شيء في حديث سفيان أن رجلاً وجه سفيان إلى نفسه، وتكلم معه في أثناء الحديث، فما أدركت ما قال سفيان كل الإدراك. ولنا أن مذهب سفيان إخفاء آمين مع أنه يروي جهره، ومروا بن تيمية وابن القيم على مسألة الباب، فقالا: إن الاختلاف في اختيار المباح، ورجحنا الجهر في بعض المواضع، فعلم أن الخلاف ليس بشديد. قوله: حديث سفيان أصبح إلخ: ما أتوا بالمنايعات لسفيان، مع أنه موجود في «النسائي» وفي سننه عبد الجبار بن واثل، لكنه لم يسمع من أبيه، نعم يصح للمتابعة بلا ريب؛ فإنه سمع عن أخيه علقمة؛ فإنه يروي عن أخيه علقمة لرفع اليدين ووضع اليدين عند الصدر، واعتمدوا عليه. قوله: العلاء بن صالح الأسدي: هذا ضعيف، وذكر بعض الناقلين علي بن صالح وهو ثقة، ولكن الصحيح العلاء بن صالح. ولنا ما روى ابن جرير الطبري عمل جمهور الصحابة، ولنا ما في «معاني الآثار» عمل علي وعمر رضي الله عنهما، وفي سننه أبو سعيد بن مرزبان البقال، وهو متكلم فيه، وفي البعض «أبو سعيد» بدل «أبو سعيد»، وما في «الطحاوي» أخرجه ابن جرير الطبري وصححه، وحسن الترمذي «أبا سعيد» في بعض المواضع، وأخذ عنه في دية الذمي، وقال في «العلل الكبرى»: قال البخاري: إنه متقارب الحديث فعلم توثيقه من البخاري، ويذكر جرح البخاري أيضاً في كتب الجرح والتعديل، والأكثرون يرحون البعض يوثقونه، وقد ثبت الإخفاء عن ابن مسعود بسند صحيح. والظاهر عندي من جانب الأحناف تسليم صحة حديث سفيان، وتوفيق لفظ شعبة معه، والتمسك في المسألة بعمل جمهور الصحابة، وحمل حديث سفيان على التعليم. قوله: باب ما جاء في فضل التأمين: حديث الباب أخرجه مسلم والبخاري. وتمسك البخاري بحديث الباب على جهر «آمين»، ووجه التمسك أن الشريعة أحالت تأمين المقتدي على تأمين الإمام، فلا يعلم تأمين الإمام إلا بجهره، ويكون التأمينان متساكين. نقول: في «البخاري»: «إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا ولك الحمد»، ولا يقول أحد بجهر «ربنا ولك الحمد»، فلا يجب التشاكل، ولا يستنبط جهر الإمام أيضاً؛ فإن تأمينه يعلم بقوله: «ولا الضالين» كما في الحديث: «إذا قال الإمام: ولا الضالين، فقولوا: آمين». وأجاب الموالك عن حديث الباب بأن معنى «إذا أمن الإمام إلخ»: إذا بلغ آمين، كما يقال: أئخذ أي بلغ النجد، وأشام أي بلغ الشام، وأغرق أي بلغ العراق. وظني أن اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة في تأمين الإمام للاختلاف في لفظ الحديثين، ولنا حديث السكتين؛ فإن السكتة بعد «ولا الضالين» لقول «آمين»، فعلم إخفاء تأمين الإمام، وأقر في «حجة الله البالغة»: بأن حديث السكتين لعله على ما قيل من إخفاء آمين. وحمل الشافعية حديث: «إذا قال الإمام: ولا الضالين، فقولوا: آمين» على حديث الباب، وحمل الموالك حديث الباب على ذلك الحديث، وظني أن الحديثين محمولان على ظاهرهما، فحديث: «إذا أمن الإمام» في ذكر نفس فضيلة التأمين، لا في بيان صفة الجهر أو الإخفاء، وحديث: «وإذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين» في بيان المسألة الفقهية وتعليم الصفة، وكذلك روي عن أبي حنيفة رضي الله عنه من اختلاف الروايتين، وفي «معجم الطبراني» عن سمرة بن جندب رضي الله عنه: «إذا قال الإمام: ولا الضالين، فقولوا: آمين، يجيبكم الله». قوله: إذا أمن الإمام إلخ: قيل: إن الحديث عبارة في تأمين المأموم، وإشارة في تأمين الإمام. واختلفوا في عبارة النص وإشارته، قال صدر الشريعة: إن العبارة ما سبق له الكلام، والإشارة غيره، وقال ابن المهام: المنطوق في العبارة كله عبارة النص سبق له أو لا. استنبط أبو عمر بن عبد البر رضي الله عنه نفي القراءة خلف الإمام من حديث الباب، بأن الحديث يدل على أن المقتدي ينتظر لتأمين الإمام، والمنتظر لا يكون إلا صامتاً، ولا يكون قارئاً. وأقول: يؤيده ما في بعض الروايات: «إذا أمن القارئ فأمنوا»، أخرجه مسلم والبخاري في كتاب الدعوات، وبشكل على الشوافع من سبق ولحق في خلال فاتحة الإمام، فإذا قرأ المقتدي فلما أن يؤمن مع الإمام ثم يأتي بباقي الفاتحة، فيكون عكس الموضوع؛ فإن الوضع أن يكون آمين خاتم الفاتحة؛ لما في «أبي داود»: «إن آمين طابع الفاتحة»، وإما أن يؤمن حين ختمه، فيلزم خلاف حد الباب؛ فإنه يدل على أن الفضل في المعية، أي ترافق آمين المقتدي والإمام والملائكة، والاحتمال الأول مذكور في «المنهاج»، أي يؤمن مع الإمام ثم يأتي بباقي الفاتحة، وقال الغزالي: يأتي المقتدي بالفاتحة حين يثني الإمام،

غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّكْتَيْنِ: ٢٥١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: سَكَّتَانِ حَفِظْتُهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَفَكَرَ ذَلِكَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ رضي الله عنه، وَقَالَ: حَفِظْنَا سَكْتَةً، فَكَتَبْنَا إِلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه بِالْمَدِينَةِ، فَكَتَبَ أَبُو رضي الله عنه: أَنْ حَفِظَ سَمُرَةُ. قَالَ سَعِيدٌ: فَقُلْنَا لِقَتَادَةَ: مَا هَاتَانِ السَّكَّتَانِ؟ قَالَ: إِذَا دَخَلَ فِي صَلَاتِهِ، وَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: وَإِذَا قَرَأَ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾. قَالَ: وَكَانَ يُعْجِبُهُ إِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ أَنْ يَسْكُتَ حَتَّى يَتَرَادَّ إِلَيْهِ نَفْسُهُ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَمُرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَسْتَحِبُّونَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْكُتَ بَعْدَ مَا يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ، وَبَعْدَ الْفَرَاعِ مِنَ الْقِرَاءَةِ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَصْحَابُنَا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ فِي الصَّلَاةِ: ٢٥٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ هُلْبٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَنَا فَيَأْخُذُ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ وَغُطَيْفِ بْنِ الْحَارِثِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِينَسَى: حَدِيثُ هُلْبٍ عليه السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، يَرَوْنَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ. وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنْ يَضَعَهُمَا فَوْقَ السَّرَّةِ، وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنْ يَضَعَهُمَا تَحْتَ السَّرَّةِ، وَكُلُّ ذَلِكَ وَاسِعٌ عِنْدَهُمْ. وَاسْمُ هُلْبٍ يَزِيدُ بْنُ قُنَافَةَ الطَّائِي.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ: ٢٥٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفَعٍ وَقِيَامٍ وَقُعُودٍ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ وَأَبِي مُوسَى وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَوَائِلَ بْنِ حُجْرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ رضي الله عنه وَغَيْرُهُمْ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ، وَعَلَيْهِ عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ وَالْعُلَمَاءِ. ٢٥٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه:

العرف الشذّي: والحال أن نص الحديث دال على أن النناء للإمام والمقتدي والمفرد. وأما أصل مذهبهم فهو أن يأتي بها إذا سكت الإمام بعد «ولا الضالين» قبل آمين، وينتظر الإمام فاتحة المقتدي ثم يؤمنوا جميعاً، والحال أن هذه السكتة الطويلة لا أصل لها من الشريعة الفراء؛ فإن السكتة قصيرة بحيث أن اختلف الصحابيـان في وجودها، وأيضاً نص الحديث أن هذه السكتة كانت ليراد إليه نفسه، ويقولون: إنها لفاتحة المقتدي، وغاية المسألة لهم ما في «أبي داود» من أثر مكحول وسعيد بن جبـر، ولكنه تطرق فيه اجتهاد ابن جبـر، والسكتات عند الشافعية أربعة، وأوما عماد الدين ابن كثير رحمه الله في تفسيره أن «آمين» قائم مقام فاتحة الإمام، فدل على نفي الفاتحة للمقتدي، ويلزم على ما قال ابن كثير رحمه الله وجوب آمين للمقتدي؛ لكونه مقام الفاتحة، ولكنه لم يقل أحد بوجوب آمين إلا الظاهري، فالحاصل أن قول القراءة خلف الإمام في الجهرية يوجب إشكالات كثيرة. «آمين» قيل: عربي، وقيل: عبراني، ومعناه: استجب أو افعـل، وفي «كافي النسفي»: أن آمين معرب مـمن الفارسي، والله أعلم وعلمه أتم. قوله: باب ما جاء في السكتتين: اختلف الصحابيـان في السكتة الثانية لقصرها. السكتات في كتب الحنفية ثلاثة: بعد التحريمة، وبعد «ولا الضالين»، وبعد ختم القراءة، وعند الشافعية أربعة: بعد التحريمة، وبعد «ولا الضالين»، وبعد آمين قبل ضم السورة، وبعد ختم القراءة، والحق أن الثالثة لا يليق بأن يعتد بها، وإلا لزم كثير من السكتات في حديث أم سلمة رضي الله عنها. قوله: وإذا قرأ ولا الضالين: قيل: هذا تفسير لما قبله، وقيل: سكتة ثالثة، قال البيهقي: إن الإنصات في آية «فَأَسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا» (الأعراف: ٢٠٤). بمعنى الإخفاء، فلا تنفي الآية القراءة مثل السكتة ههنا؛ فإن السكتة بمعنى الإخفاء؛ فإنه يسكن ويقرأ في نفسه في سكتة النناء. أقول: بين السكتة والإنصات فرق، لا سيما إذا اجتمع الاستماع والإنصات، وسيأتي التفصيل. قوله: باب ما جاء في وضع اليمين إلخ: خلافاً للمالك؛ فإنه يقول بإرسال اليدين خلاف الثالثة، ومذهب أبي حنيفة رحمه الله في وضع اليدين وضعهما تحت السرة، ومذهب الشافعي رحمه الله تحت الصدر فوق السرة، وخير أحمد رحمه الله في الوضع بأنه يضعهما حيث شاء من تحت الصدر أو عند الصدر أو تحت السرة، وكذلك خير ابن المنذر، وقال: لا نص في المسألة. وأما الأحاديث ففي حديث وائل في «صحيح ابن خزيمة»: «فوق الصدر»، وفي «مسند الزبائر»: «عند الصدر»، وفي «مصنف ابن أبي شيبة»: «تحت السرة»، فالحديث واحد، واختلفت الألفاظ، وأما في تحت السرة فلنا أثر علي رضي الله عنه في «سنن أبي داود» بسند ضعيف، وفي نسخة لأبي داود مرفوع أيضاً، وأما في «ابن خزيمة» ففي سنده مؤمل بن إسماعيل، واختلف في آخر عمره، وصححه الحافظ في «بلوغ المرام»، والعجب من عدم التفاته إلى اختلاطه في الآخرة واختلف الألفاظ، وأيضاً في سند «فوق السرة»: عاصم بن كليب، وضعفوه في حديث «ترك رفع اليدين»، ووثقوه في حديث «فوق السرة». وأقول: إني رأيت نسختين من «مصنف ابن أبي شيبة»، فما وجدت لفظ «تحت السرة» فيهما، وقال الشيخ حيات السـنـدي: ما وجدته في «مصنف ابن أبي شيبة»، وقال الشيخ قائم السـنـدي: وجدته في النسختين، وقال أبو الطيب السـنـدي: وجدته في نسخة في خزانة كتب الشيخ عبد القادر، وأول من نبه على كونه في «مصنف ابن أبي شيبة» هو العلامة قاسم بن قطلوبغا، فلا بد من ثبوته في «مصنف ابن أبي شيبة»؛ فإن العلامة حافظ الحديث، وله خدمة في علم الحديث، فإنه رتب «إرشاد أبي يعلى»، وذكر الثقات الذين سوى رواية الستة، وأفرد زوائد الدارقطني وحكم عليها، وخرّج على «مسند أبي حنيفة» للمقرئ، وكتب التخريج على «الاختيار» في الفقه وغيرها من الخدمات، والصحيح أن فوق السرة وتحتها وعند الصدر ألفاظ متقاربة، وليس بيبون بعيد. قوله: باب ما جاء في التكبير إلخ: ويفهم من «الطحاوي» التكبير عند الرفع من الركوع، وكذلك في «الكنز» على جر «الرفع» في: «تكبير الركوع والرفع منه»، وعندي لا بد من أن يكون في المذهب؛ لكونه في «الطحاوي»، وتأول البعض في كلام الطحاوي، والظاهر عندي حمله وإبقاؤه على الظاهر. ولعل غرض المصنف من هذا الباب الرد على ما ارتكبه أمراء بني أمية؛ فلمهم تركوا تكبير الخفض، كما قال ابن تيمية: إنهم تركوه، ويدل على تركه ما في «أبي داود»، وضعفه الحافظ في «التلخيص الجبـر»، وحسنه في «الإصابة».

حاشية: قوله: باب ما جاء في السكتتين: اعلم أن السكتة الأولى بعد التكبير مَتَّفَقٌ عليها عند الأربعة، يقرأ فيها الدعاء للاستفتاح، وهي ليست سكتة في الحقيقة، بل المراد به عدم الجهر بالقراءة، والثانية سنة عند الشافعي، وكذا عند أحمد على ما حكاه الطيبي، وقد جاء سكتة أخرى بين القراءة والركوع، وعندنا وعند مالك: لا سكتة إلا الأولى.

نفع قوت المغتذي: [هلب]: بما فلام فموحدة كقفل بالمشهور والكف، أو بشد موحدة لقب وهب، اسمه: يزيد بن عدي بن قنافة، أي: هلب بن يزيد بن قنافة.

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُكَبِّرُ وَهُوَ يَهُوِي. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، قَالُوا: يُكَبِّرُ الرَّجُلُ وَهُوَ يَهُوِي لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الرُّكُوعِ: ٥٥٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِي مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ. وَزَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي حَدِيثِهِ: «وَكَانَ لَا يَرْفَعُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ وَمَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ وَأَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي حُمَيْدٍ وَأَبِي أُسَيْدٍ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ وَأَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ وَجَابِرٍ وَعُمَيْرِ اللَّيْثِيِّ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَبِهَذَا يَقُولُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ ابْنُ عُمَرَ وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَأَنَسُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ ﷺ، وَغَيْرُهُمْ، وَمِنْ التَّابِعِينَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَعَطَاءٌ وَطَاوُسٌ وَمُجَاهِدٌ وَتَافِعٌ وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَغَيْرُهُمْ. وَبِهِ يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: قَدْ ثَبَتَ حَدِيثُ مَنْ يَرْفَعُ، وَذَكَرَ حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ، وَلَمْ يَثْبُتْ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرْفَعْ إِلَّا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْأَمَلِيِّ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ زَمْعَةَ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ،

العرف الشاذي: وقيل: مراده أن لا يطول التكبير ولا يمدد إلى أن يبلغ التكبير إلى السجود، وذكر في «النهاية» أن لفظ الحديث «فكان لا يتم» بالناء، وأخرجه الطحاوي أيضاً، وقيل: إنه خلاف مشاهير الأحاديث الواردة في صفة الصلاة، والله أعلم. قوله: باب رفع اليدين عند الركوع: قال الشافعي وأحمد ﷺ برفع اليدين، وقال أبو حنيفة ﷺ بالترك، وعن مالك ﷺ: الترك، واختاره الموالك، وفي رواية: الرفع، وأما الحديث فقد ثبت فيه رفع اليدين بين السجدين أيضاً، كما في «النسائي»، ولم يختره الشافعي، وصح الرفع عند القيام إلى الثالثة أيضاً وما قالوا، وفي «سنن النسائي» ما يدل على الرفع عند الركوع والانحناء إلى السجود، ولم يتوجه إليه أحد، وظني أن المراد منه أنه يرفع اليدين مرة عند الانتصاب من الركوع، ومرة عند الهوي إلى السجود. لا أن يجمع، وله أصل من الأحاديث أيضاً. وفي «الترمذي»: أنه عطف رفع اليدين بعد السجدين، وزعمه الخطابي على ظاهره، والجمهور على أن المراد من السجدين الركعتان، ورد الدوري في «الخلاصة» على الخطابي بأنه مصرح في بعض الطرق بعد الركعتين، فلو أخذ قول الخطابي في رواية النسائي يصح إلا أنه ليس مذهب أحد، وقال ابن رشد في «بداية المجتهد ونهاية المقتصد»: إن الإمام مالكا رجح الترك؛ لأنه جرى عليه تعامل السلف من أهل المدينة، وروى أبو عمر في «التمهيد» روايتين عن مالك، ونقل علاء الدين عبارة أبي عمر في «الجوهر النقي»: اختار الترك على رواية ابن القاسم، وإني في هذا متردد، فإنه ذكر الحفاظ عبارة أبي عمر في «الفتح» وهو خلاف ما في «السيوطي» وروى أبو عمر في «التمهيد» روايتين عن مالك، ونقل علاء الدين عبارة أبي عمر في «الجوهر النقي»: اختار الحكم؛ لم أحد الترك عن مالك، إلا ما روى ابن قاسم عنه وأخذ الرفع، وظاهر الزرقاني أن اختيار الرفع عن ابن عبد الحكم مخالفهما ما في «الزرقاني»، وذكر الزبيدي في «شرح الإحياء» أيضاً خلاف ما في «الجوهر» و«الفتح»، والله أعلم. واعلم أن رفع اليدين غير مأخوذ به، وعندنا لم يصح بالكراهة إلا بعضهم. وقد ثبت الرفع والترك تواتراً، لا يمكن لأحد إنكار أحدهما، ولكن تواتر العمل لا تواتر الإسناد، وأما ما قال الطحاوي من النسخ، فليس هو النسخ المتعارف عنده الذي ذكرته سابقاً، فإذا ثبت الترك والرفع متواتراً عملاً فلاحتمالات ثلاثة: ترجيح الرفع أو الترك أو التخيير، وذهب ذاهب إلى الأول، وذهب إلى الثاني، وذهب إلى الثالث، وأما المرفوعات ففي بعضها ذكر الرفع، وفي بعضها ذكر الترك، وبعضها ساكتة، فإذا تمسكنا بما فيه ذكر الترك، فيقل عدد أحاديثنا، ويكثر عدد أحاديثهم، وإذا تمسكنا بالسكاتات أيضاً، فإنهم يذكرون جميع صفة الصلاة مع المستحبات، ولا يذكرون رفع اليدين إلا في الاستفتاح، فتبادر تلك الأحاديث لنا، فيكثر عدد أحاديثنا من عدد أحاديثهم، وأكثر الناس عن هذا غافلون. إذا قال الترمذي: «وبه عمل غير واحد من السلف»، فلا حاجة لنا إلى إثبات السند، بشرط أن يكون ذلك الأمر بحيث لا يخفى عند الناس، ويكون كثير الوقوع، والرفع والترك يعمل بهما في يوم وليلة أكثر من مائة مرة، فكيف يخفى على أحد الناس؟ قوله: حتى يحاذي منكبيه: عندنا يجعل اليدين حذاء المنكبين، والأصابع إلى الأذنين، وكلام الشافعي ﷺ في مصر موافق لنا. قوله: وكان لا يرفع بين السجدين: كيف يقال! وقد ثبت رفع اليدين بين السجدين في «النسائي» ومرو عليه الحفاظ وقال: أصبح ما وقفت على الرفع بين السجدين رواية النسائي، والحافظ صنيعة على النقد في «كتاب النسائي» جزئياً جزئياً، وقد صرح ابن عدي الجرحاني وابن منده وغيرهما بأن النسائي كله صحيح، فلا يحتاج إلى النقد. قوله: وفي الباب عن عمر الخ: ثبت عن علي وعمر ﷺ ترك رفع اليدين، ولعل المصنف أخذ ما روي في «مسلم» عن علي ﷺ في صلاة الليل، وأما عن عمر ﷺ فاعلمه أوجي إلى ما في «تفريع الزيلعي» عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ وأعله السجودون، وقالوا: الصحيح عن ابن عمر عن النبي ﷺ، ولا شيء عن عمر سوى هذا، وصح عن أنس ﷺ موقوفاً في «الدارقطني»، وصح عن أبي هريرة ﷺ وعمله الرفع مرة والترك مرة، ولينظر إلى ما في «الموطأ» عن أبي هريرة ﷺ، فإنه دال على أنه لم يرفع إلا المرة الأولى، ورواية أبي موسى رواها البخاري في «جزء رفع اليدين» تعليقاً، وهي صحيحة، ورواية جابر بن عبد الله ﷺ غير معفوفة، ورواية عمر الليثي لا تصلح أن تعرض؛ لكونها قريبة إلى الموضوعات. قوله: ولم يثبت حديث ابن مسعود ﷺ الخ: قال ابن دقيق العيد: إن عدم قبول ابن المبارك لا يقدح؛ لثبوته عند غيره من المحدثين، وصححه ابن قطان المغربي في «كتاب الوهم والإيهام» وكذلك صححه ابن حزم الأندلسي، ونقل الحفاظ تصحيح الدارقطني حديث الترك في «الدرية»، وذكر تعليقه في «التلخيص الحبير»، فكنت متردداً في هذا، حتى رأيت في «البدر المنير» لبدر الدين الزركشي

حاشية: قوله: يهوي: أي يهبط إلى السجود الأول من هَوَى يَهُوِي هَوِيًا كضرب يضرب إذا سقط، أما «هَوِي» بمعنى مال وأحب، فهو من باب سمع يسمع، كذا في «اللمعات». قوله: حتى يحاذي منكبيه: ذكر الطيبي أن الشافعي ﷺ حين دخل مصر سئل عن كيفية رفع اليدين عند التكبير، فقال: يرفع المصلي يديه بحيث يكون كفاه حذاء منكبيه، وإماماه حذاء شحمتي أذنيه، وأطراف أصابعه حذاء فرع أذنيه؛ لأنه جاء في رواية: «يرفع اليدين إلى المنكبين»، وفي رواية: «إلى أذنين»، وفي رواية: «إلى فروج الأذنين»، فعمل الشافعي بما ذكر جمعاً بين الروايات، قلت: هو جمع حسن، واختاره بعض مشايخنا. (المراقبة) قوله: وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع: قال ابن الهمام: وجوابه المعارضة بما في أبي داود والترمذي عن وكيع عن سفيان عن عاصم بن كليب أي إلى آخر ما ذكره المؤلف بعد وحسنه، وقال: وما نقل عن ابن المبارك أنه قال: لم يثبت عندي حديث ابن مسعود فغير ضائر بعد ما ثبت بالطرق التي ذكرنا. هذا نبذة من كلامه، وتامه في «الفتح». قال محمد: أخبرنا محمد بن أبان بن صالح عن عبد العزيز بن حكيم قال: رأيت ابن عمر يرفع يديه حذاء أذنيه في أول تكبيرة افتتاح الصلاة، ولم يرفعهما فيما سوى ذلك، وفي «المختصر» عن مجاهد قال: «صليت خلف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى»، وظاهر أنه لم يترك بعد النبي ﷺ ما كان يفعله إلا لما يوجب له ذلك من النسخ، قال محمد يعني في «موطئه»: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم، أخبرنا حصين بن عبد الرحمن قال: «دخلت أنا وعمرو بن مرة على إبراهيم النخعي، قال عمرو: حدثني علقمة بن وائل السحزرمي عن أبيه أنه صلى مع رسول الله ﷺ، فرأه يرفع يديه إذا كبر، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع، قال إبراهيم: ما أدري لعله لم ير النبي ﷺ يصلي إلا ذلك اليوم، فحفظه هذا ولم يحفظ ابن مسعود وأصحابه، ما سمعته من أحد منهم، إنما كانوا يرفعون أيديهم في بدء الصلاة حين يكبرون». قال علي القاري: لعله كان يرفع يديه في الانتقال؛ ليطلع القوم على ما صدر له عن اختلاف الأحوال، وفي «المختصر»: قال إبراهيم النخعي: إن كان وائل رآه مرة يفعل ذلك، فقد رآه عبد الله بن مسعود خمسين مرة لا يفعل ذلك. وفيه من الآثار ما رواه الطحاوي ثم البيهقي من حديث الحسن بن عياش بسنده إلى الأسود قال: «رأيت عمر بن الخطاب ﷺ يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود»، قال: ورأيت إبراهيم والشعبي يفعلان ذلك، قال الطحاوي: والحديث صحيح، فإن مداره على الحسن بن عياش، وهو ثقة حجة، ذكر ذلك يحيى بن معين وغيره، أقرى عمر بن الخطاب خفي عليه أن النبي ﷺ كان يرفع في الركوع والسجود، وعلم ذلك من دونه، ومن هو معه يراه يفعل غير ما رأى رسول الله ﷺ يفعل، ثم لا ينكر ذلك عليه هذا عندنا محال، وفعل عمر هذا، وترك أصحاب رسول الله ﷺ إياه على ذلك دليل صريح أن هذا هو الحق الذي لا ينبغي لأحد خلافه. قوله: وبه يقول عبد الله بن المبارك الخ: [في نسخة بزيادة مالك ومعمر والأوزاعي].

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ. ٢٠٦- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عُلَقَمَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: أَلَا أَصَلِّي بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَصَلَّى، فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَّا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَبِهِ يَقُولُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ: ٢٠٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، حَدَّثَنَا أَبُو حَصِينٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ قَالَ: قَالَ لَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: إِنَّ الرُّكْبَ سُنَّتَ لَكُمْ، فَخُذُوا بِالرُّكْبِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدِ وَأَنَسٍ وَأَبِي مُهِمِّدٍ وَأَبِي أُسَيْدٍ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ وَأَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ، إِلَّا مَا رَوَى عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه وَبَعْضُ أَصْحَابِهِ: أَنَّهُمْ كَانُوا يُطَبِّقُونَ. وَالتَّطْبِيقُ مَنْسُوخٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. ٢٠٨- قَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه: كُنَّا نَفْعَلُ ذَلِكَ، فَتُهِينَا عَنْهُ، وَأَمَرْنَا أَنْ نَضَعَ الْأَكْفَ عَلَى الرُّكْبِ. حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ، عَنْ مُضْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ سَعْدٍ رضي الله عنه بِهَذَا.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُجَافِي يَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ فِي الرُّكُوعِ: ٢٠٩- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ سَهْلٍ قَالَ: اجْتَمَعَ أَبُو مُهِمِّدٍ وَأَبُو أُسَيْدٍ وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ رضي الله عنه، فَذَكَرُوا صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَبُو مُهِمِّدٍ رضي الله عنه: أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكَعَ فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، كَأَنَّهُ قَابِضٌ عَلَيْهِمَا، وَوَتَرَ يَدَيْهِ فَتَنَحَّاهُمَا عَنْ جَنْبَيْهِ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي مُهِمِّدٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ: أَنْ يُجَافِيَ الرَّجُلُ يَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ: ٢١٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَزِيدٍ ...

العرف الشاذي: أن الدارقطني صححه في موضع، وأعله في موضع، ونقل الزركشي تصحيح الثلاثة المذكورين. وقال ابن دقيق العيد: كيف يعمل ابن المبارك حديث ابن مسعود رضي الله عنه والحال أنه يدور على عاصم بن كليب، وهو من رواة مسلم، وقال حنفي فاضل: إن حديث ابن مسعود رضي الله عنه مروى بالمضمونين الرفع الفعلي والرفع القولي، وتعليط ابن المبارك للمضمون الثاني، والمضمونان رواهما الطحاوي بسند صحيح، وقال ذلك الفاضل: كيف؟ وقد روى ابن المبارك فعل ابن مسعود رضي الله عنه أي المضمون الأول في «النسائي»، وتعرض البخاري إلى تعليل حديث الترك في «جزء رفع اليدين»، ولكنه علل قطعة «لم يرفع يديه إلا في أول مرة». وأقول: لا يمكن تعليله، ولعل منشأه أن سفيان بن عيينة يقول: إني سمعت حديث براء بن عازب رضي الله عنه عن يزيد بن أبي زياد مرة، ولم يذكر لفظ: «ولم يعد»، ثم أتيت فسمعت مرة أخرى، وقال: «ولم يعد»، وفي غير نسخة للولوي لأبي داود، وقال ابن عينة: لعل يزيد لقن، فقيل: والتلقين أن يروي الشيخ، ويقول الآخر: هذا اللفظ أيضاً في روايتك، فيقول الشيخ: نعم، والتلقين علامة الضعف، فسرى إلى الأذهان أن لفظ «لم يعد» في رواية ابن مسعود رضي الله عنه أيضاً خطأ، ورواية ابن مسعود رضي الله عنه في بعض طرقها: «ولم يعد»، وفي بعضها: «لم يرفع يديه إلا في أول مرة». قوله: حدثنا هناد إلخ: هذا هو الذي تعرض البخاري إلى الكلام فيه، والحال أنه على شرط مسلم، وصححه الثلاثة المذكورون، والسيوطي في «الآلآي المصنوعة»، ولم يقل الحافظ بشيء، ولكنه يلزم الحافظ تصحيحه؛ فإنه رد به في تلك الصفحة على من قال بوجوب الرفع بمحدث ابن مسعود رضي الله عنه. ولنا ما في «الطحاوي» بسند قوي عن ابن أبي داود، عن أحمد بن يونس، عن أبي بكر بن عياش إلخ قال: ما رأيت فقيهاً قط يرفع يديه في غير تكبير التحريمة، ولنا كبار الصحابة مثل علي وعمر رضي الله عنه، أخرجه في «معاني الآثار»، وحسن الحافظ إسناده في «الدراية»، وعمل ابن مسعود ولم يثبت منه إلا الترك كما في «الطحاوي»، وعمل ابن عمر رضي الله عنه وهو راوي الرفع، روه في «معاني الآثار» بسند قوي، وقيل: في سنده أبو بكر بن عياش، واختلط في آخر عمره، ونقول: إنه من رجال الصحيحين، وأخذ عنه أحمد بن يونس قبل الاختلاط، وأخرج عنه البخاري في أكثر من عشرين موضعاً، ولنا عمل ابن عباس رضي الله عنه أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه بسند حسن، وعمل أبي هريرة رضي الله عنه الرفع مرة والترك أخرى، ذكره في «استذكار أبي عمر»، وعمل التابعين وتبعهم أخرجه الطحاوي، ولنا حديث آخر مرفوع عن ابن عمر رضي الله عنه: «أنه ﷺ لا يرفع يديه إلا في أول مرة»، في «الخلافيات البيهقي»، ونقله الزيلعي في «التحريج»، وقال الحاكم: إنه موضوع. وأقول: رجاله المذكورون في «التحريج» ثقات، ولم أطلع على أول إسناده، لكن عادتهم أنهم يأخذون في التعليق من الذي هو مخرج، فلعل إسناده قوي، ولو كان فيه ضعيف لما أخذ منه؛ لأن المشهور عن ابن عمر رضي الله عنه الرفع، ولما ثبت فعل ابن عمر الترك فلا يمكن تعليله أيضاً، ولنا حديث آخر مرسل عن عباد بن عبد الله بن الزبير، وعباد تابعي، قال: لم يرفع النبي ﷺ إلا في أول مرة، ومر عليه الحافظ في «الدراية»، وقال: ولينظر في إسناده، وإني رأيت السند وبدا لي أن في «نصب الراية» سهو الكاتب؛ فإنه كتب محمد أبي يحيى وهو غير مشهور، والحق أنه محمد بن أبي يحيى، وهو ثقة فصار السند صحيحاً، ووجه كونه سهو الكاتب محفوفة عندي أخذنا من كتب الرجال، والمسألة لم تكن لأن يطول فيها، وذكرت بعض الطول لفساد الناس والقاصرين، كما قال علي رضي الله عنه: العلم نكتة كثرها الجاهلون. قوله: وفي الباب عن البراء بن عازب رضي الله عنه: أخرجه أبو داود، وتكلم فيه. وقال الحافظ: أعل أبو داود حديث ابن مسعود رضي الله عنه وكذا صاحب «المشكاة»، والحال أن أبا داود تكلم في حديث البراء رضي الله عنه لا حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وقد ذكر نحو ما قال أبو عمر في «التمهيد»، فليُنظر. قوله: باب ما جاء في وضع اليدين على الركبتين في الركوع: كان أولاً حكم التطبيق في الركوع، ثم أمر بوضع اليدين على الركبتين، والتطبيق قيل: هو وضع اليدين -وهما مضمومتان- بين الركبتين مع التشبيك، وعندني بغير تشبيك؛ فإنه لم يشرع عن التشبيك في حال الذهاب إلى الصلاة، فكيف يجوزها في داخل الصلاة؟ وفي بعض الكتب أن التطبيق كان لحكم التوراة، وفي «البخاري»: أنه ﷺ كان يعمل بما في التوراة قبل نزول القرآن، وما في بعض الكتب من أنه كان لحكم التوراة وجدته مروياً عن عائشة رضي الله عنها أيضاً. وأما عمل ابن مسعود رضي الله عنه بالتطبيق بعد نسخه أيضاً، فلعله كان زعم ابن مسعود رضي الله عنه عدم نسخه، بل زعمه عزيمة، والنسخ رخصة، ومثل ابن مسعود ثبت عن علي رضي الله عنه، فكيف طعن جهلة الأمة على ابن مسعود رضي الله عنه؟ قوله: باب ما جاء في التسبيح إلخ: المشهور في مذهبن سنية ثلاث تسبيحات، ويدل ما في «شرح مختصر الطحاوي» للإسبيعي على فرضية ثلاث تسبيحات في رواية، ونسب إلى نوح بن أبي مريم وجوهاً. وأطلب المحقق ابن أمير الحاج. وقال: ينبغي وجوهاً، واختار بعض مشايخنا الوجوب في بعض المسائل، مثل اختيار ابن الهمام وجوب صيغة: «الله أكبر»، واختار ابن وهبان وجوب التسمية في كل ركعة، كما قال في منظومه: ولو لم يسلم ساهياً كل ركعة: فيسجد إذ يجامها قال أكثر. وظني أن المراد من الأكثر ليس مشايخنا، بل الأئمة الآخرون. واختار ابن همام تعديل الأركان وجوباً، وكان سنة في المواضع الأربعة في تخريج الجرجاني، وواجباً في الركوع والسجود في تخريج الكرخي، فقال ابن الهمام بلزوم السجدة بترك التعديل. واعلم أن المشهور في مذهبن فرضية ما يصدق عليه الركوع، وهو الانحناء، وجوب المكث قدر تسبيحة،

حاشية: قوله: والتطبيق: [هو أن يجمع بين أصابع يديه ويجعلهما على ركبته في الركوع والتشهد. (الدر) وفي «التقرير»: هو أن يضم يديه إحداها مع الأخرى ويجعلهما بين الفخذين، وهو مذهب ابن مسعود رضي الله عنه في الركوع.]

الْهَدْيُ، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَقَالَ فِي رُكُوعِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَدْ تَمَّ رُكُوعُهُ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ. وَإِذَا سَجَدَ فَقَالَ فِي سُجُودِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَدْ تَمَّ سُجُودُهُ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ حُذَيْفَةَ وَعُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ. عَوْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ لَمْ يَلْقَ ابْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ أَنْ لَا يَنْقُصَ الرَّجُلُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ مِنْ ثَلَاثِ تَسْبِيحَاتٍ. وَرَوَى عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ: أَسْتَحِبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يُسَبِّحَ خَمْسَ تَسْبِيحَاتٍ؛ لِكَيْ يُذَكِّرَ مَنْ خَلْفَهُ ثَلَاثَ تَسْبِيحَاتٍ. وَهَكَذَا قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. ٢٦١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ عُبَيْدَةَ يُحَدِّثُ عَنِ الْمُسْتَوْرِدِ، عَنْ صِلَةَ بْنِ زُفَرٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه: أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَكَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ»، وَفِي سُجُودِهِ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى»، وَمَا أَتَى عَلَى آيَةِ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَفَ وَسَأَلَ، وَمَا أَتَى عَلَى آيَةِ عَذَابٍ إِلَّا وَقَفَ وَتَعَوَّدَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ نَحْوَهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ: ٢٦٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ وَالْمُعَصْفَرِ وَعَنْ تَحْتِمِ الدَّهَبِ وَعَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَمَنْ بَعْدَهُمْ، كَرِهُوا الْقِرَاءَةَ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ لَا يُقِيمُ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ: ٢٦٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا تُجْزِئُ صَلَاةٌ لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ فِيهَا -يَعْنِي صَلَاتَهُ- فِي الرُّكُوعِ وَفِي السُّجُودِ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ وَأَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَرِفَاعَةَ الزُّرَقِيِّ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَمَنْ بَعْدَهُمْ، يَرَوْنَ أَنَّ يُقِيمُ الرَّجُلُ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: مَنْ لَا يُقِيمُ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَصَلَاتُهُ فَاسِدَةٌ؛ لِحَدِيثِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «لَا تُجْزِئُ صَلَاةٌ لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ فِيهَا صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ». وَأَبُو مَعْمَرٍ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ سَخْبَرَةَ. وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ الْبَدْرِيُّ رضي الله عنه اسْمُهُ عُقْبَةُ بْنُ عَمْرِو.

بفتح الباء والراء

العرف الشاذي: وسنية ثلاث تسيبحات، وعند الشافعية وجوب تعديل الأركان بحيث تنقطع الحركة، والمحقق فرضية التعديل بحيث تنقطع الحركة، فلا خلاف في المذهبين، ونسب إلى أبي يوسف رضي الله عنه فرضية التعديل خلاف الطرفين، والحال أن الطحاوي لم يذكر الخلاف بينهم، وكذلك صرح العيني في «شرح الهداية» بأن الطحاوي لم يذكر الخلاف بينهم. في «كتاب الصلاة» لأحمد بن حنبل رضي الله عنه: انحناء الرأس في القيام، وكذلك في كتيبتنا. وفي «تفسير ابن كثير»: أنه مذهب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة رضي الله عنه، وقال مالك رضي الله عنه: يجعل وجهه قدامه. وفي «صحيح ابن حبان» عن عائشة رضي الله عنها: الرص بين العقبين في السجدة، أي ضمهما، وأكثر الناس عن هذا غافلون. قوله: باب ما جاء في النهي عن القراءة في الركوع والسجود: في «البحر»: يكره قراءة القرآن في الركوع والسجود تحريماً. وأقول: لا يلزم هذا سجدة السهو؛ فإن عدم القراءة وإن كان واجباً؛ لكنه يبحث أنه من واجبات الصلاة أو غيرها، كما قال صاحب «البحر» بوجوب الترتيب بين السور، ثم قال بعدم وجوب السجدة من سوء الترتيب؛ فإنه من واجبات التلاوة لا من واجبات الصلاة. وتعرضوا إلى بيان نهي القراءة في الركوع والسجود، فقيل: إن الركوع والسجود حالة العبدية المحضة، والقرآن صفة الباري وكلامه، فلا يليق بحالة العبدية المحضة، ولا يقال للبارئ: رأكع وساجد، ويقال: قائم وقيوم وقيام. ويمكن أن يقال: إن قراءة القرآن تكون للاستماع، ولا يمكن الاستماع في الركوع والسجود؛ فإن كل واحد يسبح بنفسه. وذكر السيوطي في «الدر المنثور» رواية، وعندي سندها، ثم ذكر بعدها قول أبي عمرو بن الصلاح: إن الملائكة ممنوعون عن القرآن إلا الفاتحة، وعلى هذا تأتي الملائكة لاستماع القرآن من الناس، وفي الركوع يسبحون بأنفسهم. وأقول: إن السمتبادر من القرآن هو قول أبي عمرو بن الصلاح؛ فإن السمنسوب إلى الملائكة في القرآن التسيبحات والتلهيلات لا القرآن، وفي «جمع الجوامع»: «إن الملائكة تضع أفراسهم على قراءة القرآن؛ لتدخل الألفاظ في بطونهم»، إلا أن في «جمع الجوامع» الأحاديث الرطبة واليابسة. قوله: القسي: قيل: «قس» قرية من قرى مصر، وقيل: مغرب «قر» يرثم خام، فأبدل الزاي سيناً، كما في التصريف، فإذا كان من القر فمثار النهي لعله لون أو غيره. قوله: باب ما جاء فيمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود: التفصيل في تعديل الأركان مر آنفاً. وكبار مشايخنا يأمرون بإعادة صلاة تارك التعديل. وفي «البدائع» عن أبي حنيفة رضي الله عنه: من ترك التعديل أحشى عليه أن لا تجوز صلاته. قوله: الأنصاري البدري: قيل: إنه ليس من أصحاب بدر، بل من المقيمين في موضع بدر. وقال البخاري: إنه ممن شهد غزوة بدر.

حاشية: قوله: أدناه: [أي أدنى تمام ركوعه. قال ابن الملك: أي أدنى الكمال في العدد، وأكمل سبع مرات، فالأوسط خمس مرات. (المرفاة)] قوله: وما أتى على آية رحمة إلا وقف وسأل الخ: والظاهر أنه كان في الصلاة، وهو محمول عندنا على النوافل. (اللمعات) قوله: القسي: هي ثياب من كتان مخلوط من حرير، نسبت إلى قرية «قس» بفتح قاف، وقيل: بكسرهما، وقيل: أصله «قزي» بالراء، نسبة إلى «قزا» ضرب من الإبريسم، فأبدلت سيناً. (بجمع البحار) اعلم أن الله سبحانه عيّن كل هيئة من هيئات الصلاة بنوع من أنواع الذكر، وعيّن القيام -الذي هو أول الهيئات وأعظمها وأدخلها في الخدمة- بقراءة القرآن المعظم الذي هو أعلى وأقدم وأعظم الأذكار وأفضلها، ومن لوازمها أن لا يجوز في كل موضع غير ما عيّن الشارع من الذكر فيه حرمة أو كراهية، وذلك أمر تعبدي لا يهتدي العقل لإدراكه، وقد ذكر بعضهم مما اهتدى إليه إدراكه من أن الركوع والسجود لما كان من هيئات الخضوع وأمارات التذلل من العباد، هي أن يقرأ الكتاب الكريم -الذي عظم شأنه وارتفع محله- في هيئة موضوعة للخضوع والتذلل. (اللمعات) وعن الخطابي: كأنه كره أن يجمع بين كلام الله سبحانه وكلام الخلق في موضع واحد، فيكونان على السواء، والله أعلم. ثم اختلف في بطلان الصلاة، والمختار أنه لا تبطل. هذا عند الشافعي محمول على الحقيقة؛ لكون القومة والجلوس فرضاً عنده، وعند أبي حنيفة محمول على المبالغة ونفي الكمال؛ لكونهما سنة عنده.

نفع قوت المغتذي: [هي عن لبس القسي]: بفتح قاف فكسر شد سينه نسب لموضع، تنسب له ثياب قسية بمصر، مما يلي الغراء، وهي مخططة بحريز.

بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ: ٢٦٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونُ، حَدَّثَنَا عَمِّي عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ مِثْلَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمِثْلَ مَا بَيْنَهُمَا وَمِثْلَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ أَبِي أَوْفَى وَأَبِي جُحَيْفَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنهم. قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ عليه السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ. قَالَ: يَقُولُ هَذَا فِي الْمَكْتُوبَةِ وَالَّتَطَوُّعِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ: يَقُولُ هَذَا فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ، وَلَا يَقُولُهُ فِي صَلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ.

بَابٌ مِنْهُ آخَرُ: ٢٦٥- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ؛ فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». قَالَ أَبُو عِيَسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، أَنَّ يَقُولُ الْإِمَامُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، وَيَقُولُ مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ. قَالَ ابْنُ سِيرِينَ وَغَيْرُهُ: يَقُولُ مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، مِثْلَ مَا يَقُولُ الْإِمَامُ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرُّكْبَتَيْنِ فِي السُّجُودِ: ٢٦٦- حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ وَأَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَائِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ نسبة إلى حلوان، قرية عليه السلام قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ يَضَعُ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، وَإِذَا نَهَضَ رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ. وَزَادَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ فِي حَدِيثِهِ: قَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: وَلَمْ يَزِدْ شَرِيكٌ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ. قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُ أَحَدًا رَوَاهُ غَيْرَ شَرِيكٍ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَرَوْنَ أَنَّ يَضَعُ الرَّجُلُ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، وَإِذَا نَهَضَ رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ. وَرَوَى هَمَّامٌ عَنْ عَاصِمٍ هَذَا مُرْسَلًا، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ وََائِلَ بْنَ حُجْرٍ عليه السلام.

العرف الشاذي: قوله: باب ما يقول الرجل إلخ: واعلم أن المفهوم من صنيع مسلم أنه واقعة صلاة الليل، وفي رواية الترمذي في «كتاب الدعوات» تصريح أنها واقعة المكتوبة، وصرح ابن حبان والشافعي بأنها واقعة المكتوبة. وقال الحافظ في «بلوغ المرام»: إن في «مسلم» أنها واقعة الليل. والحال أن الدال عليه ليس إلا صنيع مسلم، ثم ظني أن الواقعة واقعة صلاة الليل؛ فإن مثل هذا الدعاء الطويل لم يكن إلا في صلاة الليل، وكذلك رواية علي عليه السلام أيضًا قرينة على هذا؛ فإن الواقف على صلاته عليه السلام بالليل هو علي عليه السلام، كما يدل بعض الروايات، وهما قطعان أو حديثان اختلطا. قوله: ملء السماوات إلخ: قال الشيخ الأكبر: إن السماوات السبع مركبة من العناصر الأربعة، والفلك الثامن والتاسع من العنصر الخامس، وجعل العرش والكرسي فلكًا عاشرًا والحادي عشر، وقال: إن السماوات كصنف الدائرة، وقال علماء الشريعة: إن السماء والفلك متغايران، والفلك هو المدار. (الزوائد: ٣٥/١، مطبوعة بمند) وقالوا: إن الكواكب سيارة بأنفسها. وقال أبو بكر بن العربي المالكي: إن الذي نراه فوقنا ليس سماء، بل السماء لا نراه. واعلم أن المراد من الملء في حديث الباب القدر لا الامتلاء؛ فإن السماوات وإن كانت مجوفة، ولكن الأرضين السبع مستوية ومسطحة. في رواية صحيحة عن ابن مسعود رضي الله عنه: أن بين العرش والكرسي بحرًا، مسافته خمس مائة سنة، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ (هود: ٧)، والله أعلم وعلمه أتم. قوله: باب منه آخر: المشهور من مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه أن يكتفي الإمام على التسميع، والمقتدي على التحميد، واستدل عليه صاحب «الهداية» بأن الحديث يدل على القسمة، والقسمة تخالف الشراكة، وعند الصحابين يجمع الإمام بينهما ويكتفي المقتدي على التحميد، وهكذا في رواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه، اختارها الحلواني السبزوئي ومحمد بن فضل والنسفي الكبير، وروى الترمذي عن الشافعي رضي الله عنه الجمع بينهما لهما. وما روي عن أبي حنيفة رضي الله عنه يؤيده ما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأكثر عدد الصحيحين يدل على القسمة، ولا ضير علينا، وتأول فيه الشافعية بأنه لا يدل على نفي الجمع، بل المقصود فيه ذكر الترتيب بين قول الإمام والمأموم. قوله: ربنا ولك الحمد: في هذا الدعاء أربعة أوجه: بالواو أو بدوئها، وبـ«اللهم»، أو بدوئها، وأنكر ابن القيم رواية «اللهم» والواو جمعًا، وقال النووي بثبوت أربعة أوجه في الروايات، وما ذكر الأسانيد. وسند ما أنكر عليه ابن القيم موجود في «السنن الكبرى». ثم إن «ربنا لك الحمد» أي هذا الدعاء من خصائص هذه الأمة. قوله: باب ما جاء في وضع اليدين إلخ: في «الهداية»: أنه يضع الأقرب إلى الأرض أولًا ثم وثم، والنهوض عكسه. وهو مذهب الشافعية والحنابلة، وقال مالك رضي الله عنه بوضع اليدين قبل الركبتين على الأرض. وللطرفين حديثان، والخلاف في السنية. قوله: رواه غير شريك: وهو ابن عبد الله النخعي، وهو شريك القاضي من رواة مسلم رضي الله عنه.

حاشية: قوله: ملء إلخ: بالنصب، وهو الأكثر على أنه صفة الحمد. والملاء -بالكسر- اسم ما يأخذه الإناء إذا امتلأ، وهو مجاز عن الكثرة. قال المظهر: هذا تمثيل؛ إذ الكلام لا يقدر بالمكاييل ولا تسعة الأوعية، إنما المراد تكثير العدد حتى لو قدر أن تلك الكلمات تكون أجسامًا مملأ الأماكن، لبلغت من كثرتها ما تملأ السماوات والأرضين. (المراقبة) قوله: فقولوا ربنا ولك الحمد: بالواو، وورد بدوئها. قال الطيبي: والمختار أن الوجهين جائزان، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر. وقال القاضي عياض: على إثبات الواو يكون قوله: «ربنا» متعلقًا بما قبله، وتقديره: سمع الله لمن حمده، يا ربنا، فاستجب حمدنا ودعائنا، ولك الحمد. قال الشيخ في «اللمعات»: هذا الحديث تمسك للإمام أبي حنيفة، أي في إتيان الإمام بالتسميع والمأموم بالتحميد، وأن لا يجمع الإمام بينهما؛ لأن هذه قسمة، والقسمة تنافي الشراكة، ولهذا لا يأتي المقتدي بالتسميع عندنا، ومذهب مالك أيضًا مثل مذهب أبي حنيفة، وكذا مذهب أحمد في المشهور عنه تمسكًا بالحديث المذكور، وعند الشافعي كذا ذكره الطيبي: الجمع بينهما للإمام والمأموم والمنفرد؛ لأنه ثبت أنه ﷺ قال: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي»، وكذا قاله النووي. قال القاري: فيه أن الدليل القولي أقوى من الدليل الفعلي؛ لأن قوله تشريع لا يحتمل الخصوصية بخلاف فعله، وأيضًا يحمل جمعه على حالة الانفراد، وإفراده على حالة الجمع، وبه يحصل الجمع ويوافق قوله: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي»، والله أعلم. قوله: من وافق إلخ: [في الزمان أو الخشوع أو الإخلاص]. قوله: الملائكة: [أي الحفظة أو أعم من الحفظة وغيرهم]. قوله: عند أكثر أهل العلم: منهم أبو حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل رضي الله عنهم عملاً بهذا الحديث، وذهب مالك والأوزاعي وأحمد في رواية إلى أن يضع يديه قبل ركبته بحديث أبي هريرة: «إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَبْرُكْ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ، وَلِيَضَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ». ولا يخفى أن أول هذا الحديث يخالف آخره؛ لأنه إذا وضع يديه قبل ركبته فقد برك برك البعير، وأوله النهي عنه. وما قيل في توفيقه أن الركبة من الإنسان في الرجلين، ومن ذوات الأربع في اليدين، فردّه صاحب «القاموس» في «سفر السعادة» وقال: هنا وهم وغلط وخالف لأئمة اللغة. وقال علي القاري في «المراقبة»: والذي يظهر لي -والله أعلم- أن هذا الحديث آخره انقلب على بعض الرواة، وأنه كان «وَلَا يَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ». وقال بعضهم: هذا الحديث منسوخ بحديث مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: «كُنَّا نَضَعُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرُّكْبَتَيْنِ، فَأَمَرْنَا بِوَضْعِ الرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ»، رواه ابن خزيمة، والله تعالى أعلم.

بَابُ آخَرُ مِنْهُ: ٢٦٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ فَيَبْرُكُ فِي صَلَاتِهِ بَرَكَ الْجَمَلِ؟». قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزِّنَادِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. وَعَبَدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْمُقْبِرِيُّ ضَعَفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَغَيْرُهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السُّجُودِ عَلَى الْجَبْهَةِ وَالْأَنْفِ: ٢٦٨- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ سَهْلٍ عَنْ أَبِي مُهْمِدٍ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا سَجَدَ، أَمَكَّنَ أَنْفَهُ وَجَبْهَتَهُ الْأَرْضَ، وَنَحَى يَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي مُهْمِدٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَسْجُدَ الرَّجُلُ عَلَى جَبْهَتِهِ وَأَنْفِهِ، فَإِنْ سَجَدَ عَلَى جَبْهَتِهِ دُونَ أَنْفِهِ فَقَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: يُجْزِئُهُ، وَقَالَ غَيْرُهُمْ: لَا يُجْزِئُهُ حَتَّى يَسْجُدَ عَلَى الْجَبْهَةِ وَالْأَنْفِ.

بَابُ مَا جَاءَ أَيْنَ يَضَعُ الرَّجُلُ وَجْهَهُ إِذَا سَجَدَ: ٢٦٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: قُلْتُ لِلْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه: أَيْنَ كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَضَعُ وَجْهَهُ إِذَا سَجَدَ؟ فَقَالَ: بَيْنَ كَفَّيْهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ وَأَبِي مُهْمِدٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ الْبَرَاءِ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَكُونَ يَدَاهُ قَرِيبًا مِنْ أَدْنَاهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السُّجُودِ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءَ: ٢٧٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرَ عَنِ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رضي الله عنه: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِذَا سَجَدَ الْعَبْدُ سَجَدَ مَعَهُ سَبْعَةُ آرَابٍ: وَجْهَهُ وَكَفَّاهُ وَرُكْبَتَاهُ وَقَدَمَاهُ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ الْعَبَّاسِ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. ٢٧١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءَ، وَلَا يَكُفَّ شَعْرَهُ وَلَا ثِيَابَهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

يَابُ مَا جَاءَ فِي التَّجَافِي فِي السُّجُودِ: ٢٧٢- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَقْرَمٍ الْخَزَاعِيِّ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي بِالْقَاعِ مِنْ نَمِرَةٍ، فَمَرَّتْ رَكْبَةً، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَائِمٌ يُصَلِّي، قَالَ: فَكُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عُفْرَتِي إِبْطِيهِ إِذَا سَجَدَ، وَأَرَى بَيَاضَهُ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

العرف الشاذي: قوله: باب آخر منه: حديث الباب لم يخرج المصنف بطوله، وفي بعض الروايات: «وليضع يديه قبل ركبته»، وفي «يعمد أحذكم إلخ» إنكار. وتوجه العلماء إلى حديث الباب من وجهين، أحدهما: أنه يخالف ما مر في الباب السابق. والثاني: أن صدر الأول يغير عجزه. فقال قاتل للتطبيق بين الجمليتين: إن ركبت الحيوانات تكونان في اليدين أي في الرجلين المتقدمين، فلا خلاف بين الصدر والعجز. وقال صاحب «القاموس» رادًا على هذا القائل: لم نعلم هذا في لغة العرب. وأقول: قد صرح صاحب «الصحاح» بأن الركبتين في اليدين، والعرويين في الرجلين، ذكره تحت لفظ العروق عن الأصمعي، وكذا في «الفرق بين الفرق» من علوم العرب في مقابلة الباطنية. ثم قال ابن القيم في «إزاد المعاد»: إن الراوي قلب في الرواية قطعًا، وأصل الرواية هذا: «وليضع ركبته قبل يديه»، فارتفع الاعتراضان. وأقول بأن مراد الحديث أن يضع يديه قبل ركبته، وهذا للمعذور، ولا يترك بروك الجمل، وهو أن يخفض نصفه الأعلى ويرفع نصفه الأسفل، فحاصل المعنى أن المعذور يقدم يديه قبل ركبته، ولا يرفع عجزه من نصفه الأعلى، بل يخفضهما معًا، وعلى هذا لا نتعرض إلى ركبتين الجمل من كونهما في اليدين أو الرجلين، بل نتكلم في البروك، وهو جعل الأسفل مرتفعًا والأعلى منخفضًا، ويحتمل أن يقال: «وليضع يديه قبل ركبته» أي وليضع يديه على ركبته قبل أن يضع ركبته على الأرض. وأما ما قال ابن القيم من قلب الراوي، فله قرينة مما رواه في «معاني الآثار» عن أبي هريرة رضي الله عنه إلا أن إنشاده ضعيف. قوله: باب ما جاء في السجود إلخ: حقيقة السجدة على مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه وضع الجبهة، وبشرط وضع إحدى الرجلين؛ فإن وضع الجبهة بدون إحدى الرجلين متعذر، وله ما في حديث: «سجد وجهي»؛ فإنه أسند السجدة إلى الوجه. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: لو سجد على الأنف أو على الجبهة يجزئه. وقال صاحباه والجمهور: لا يجوز الاكتفاء على الأنف. وذكر في «الدر المختار» رجوع أبي حنيفة رضي الله عنه إلى قول صاحبيه، ومشهور مذهبنا سنية السجدة على الأعضاء السبعة، واختار ابن مهابد الوجوب ولزوم السجدة بتركها. قوله: حذو منكبيه: هذا للشافعي رضي الله عنه، ولنا أيضًا حديث صحيح أخرجه الطحاوي رضي الله عنه. قوله: باب ما جاء في التجافي في السجود: التجافي سماه الحديث التححية، وحديث الباب أخرجه أحمد رضي الله عنه في مسنده بطوله. قوله: عفرتي إبطيه: العفرة: البياض غير ناصع. اختلف علماء السير في كون الأشعار في إبطيه رضي الله عنه، وروايتهم لا تكون منقودة مثل روايات الحديثين، ورواية عفرتي إبطيه رضي الله عنه لعلها كانت عند كونه عفرتي مرتديًا، والله أعلم.

حاشية: قوله: يعمد: [بتقدير همزة الاستفهام الإنكاري]. قوله: برك الجمل: [بأن يضع يديه قبل ركبته كالبعير]. قوله: إذا سجد أمكن أنفه وجبته إلخ: [يقال: «مكنه الله من الشيء وأمكنه منه» بمعنى، كنا في «الصراح»]. فيجب وضعها مكشوفة على الأرض، ويكفي بعضها. والأنف مستحب، فلو تركه جاز، ولو اقتصر عليه وترك الجبهة لم يجز. هذا مذهب الشافعي ومالك رضي الله عنه والأكثرين، وقال أبو حنيفة وابن القاسم من أصحاب مالك رضي الله عنه: له أن يقتصر على أيهما شاء. قال أحمد وابن حبيب من أصحاب مالك رضي الله عنه: يجب أن يسجد على الجبهة والأنف جميعًا. قاله النووي، ولنا أن المراد بقوله تعالى: ﴿وَأَسْجُدُوا﴾ هو وضع بعض الوجه مما لا سخرية فيه؛ للقطع بأن مجموعه غير مراد؛ لعدم إرادة الخد والذقن. وهو يتحقق بالأنف، فتوقيف إجزائه على وضع آخر معه زيادة بحر الواحد، وإذا لا يجوز، وفهام البحث في «فتح القدير». قوله: باب ما جاء في التجافي في السجود: [هو مستحب باتفاق العلماء، ولو تركه كان مسيئًا، وصلاته صحيحة. (التقرير)] قوله: أقرم: [بتقدم القاف على الراء]. قوله: بالقاع: القاع: المكان المستوي، أي الواسع، في وطأة من الأرض، يعلوه ماء السماء فيمسك ويستوي نباته، والجمع قيعا وقيعان. (الدر) قوله: غمرة: [بفتح ثم كسر، مكان قريب عرفات]. قوله: ركة: [بالتحريك أقل من «الركب»، جمع ركب]. قوله: عفرتي إبطيه: العفرة بياض ليس بالناسع. وقال في «الجمع»: غفرة إبطيه: هو بياض غير خالص بمخالطة بياض الجلد سواد الشعر.

نفع قوت المغتذي: [بسبعة آراب]: أي أعضاء جمع أرب، كسدر له. [إلى عفرتي إبطيه]: ثنية كغرفة وسدر بياضهما، والعفرة بياض غير ناصع.

وَابْنُ بُحَيَّةَ وَجَابِرٌ وَأَحْمَرُ بْنُ جَزْءٍ وَمَيْمُونَةُ وَأَبِي حُمَيْدٍ وَأَبِي أُسَيْدٍ وَأَبِي مَسْعُودٍ وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ وَعَدِيُّ بْنُ عَمِيرَةَ وَعَائِشَةُ بفتح جيم وسكون زاي ^{عَفَسَى} قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَقْرَمَ ^{بفتح جيم وسكون زاي} ^{عَفَسَى} حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ، وَلَا يُعْرَفُ لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَقْرَمَ ^{عَفَسَى} عَنِ النَّبِيِّ ^{عَفَسَى} غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَأَحْمَرُ بْنُ جَزْءٍ هَذَا رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ^{عَفَسَى} لَهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَقْرَمَ الرَّهْرِيُّ كَاتِبُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ ^{عَفَسَى}. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَقْرَمَ الْحَزَائِيُّ ^{عَفَسَى} إِنَّمَا يُعْرَفُ لَهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ^{عَفَسَى}.
 بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِعْتِدَالِ فِي السُّجُودِ: ٢٧٣- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ ^{عَفَسَى}: أَنَّ النَّبِيَّ ^{عَفَسَى} قَالَ: «إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَعْتَدِلْ وَلَا يَفْتَرِشْ ذِرَاعِيهِ افْتِرَاشَ الْكَلْبِ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَبِلٍ وَالْبَرَاءِ وَأَنْسٍ وَأَبِي حُمَيْدٍ وَعَائِشَةَ ^{عَفَسَى}. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ ^{عَفَسَى} حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَخْتَارُونَ الْإِعْتِدَالَ فِي السُّجُودِ، وَيَكْرَهُونَ الْإِفْتِرَاشَ كَافْتِرَاشِ السَّبُعِ. ٢٧٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا ^{عَفَسَى} يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ^{عَفَسَى} قَالَ: «اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ، وَلَا يَبْسُطَنَّ أَحَدُكُمْ ذِرَاعِيهِ فِي الصَّلَاةِ بَسْطَ الْكَلْبِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ وَنَصْبِ الْقَدَمَيْنِ فِي السُّجُودِ: ٢٧٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ غَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ ^{عَفَسَى}: أَنَّ النَّبِيَّ ^{عَفَسَى} أَمَرَ بِوَضْعِ الْيَدَيْنِ وَنَصْبِ الْقَدَمَيْنِ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَقَالَ الْمُعَلَّى: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ غَامِرِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ^{عَفَسَى} أَمَرَ بِوَضْعِ الْيَدَيْنِ. فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «عَنْ أَبِيهِ ^{عَفَسَى}». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَرَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ غَامِرِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ^{عَفَسَى} أَمَرَ بِوَضْعِ الْيَدَيْنِ وَنَصْبِ الْقَدَمَيْنِ. مُرْسَلٌ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ وَهَيْبٍ، وَهُوَ الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ وَاخْتَارُوهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِقَامَةِ الصُّلْبِ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ: ٢٧٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُوسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ^{عَفَسَى} قَالَ: كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ^{عَفَسَى} إِذَا رَكَعَ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَإِذَا سَجَدَ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ: قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ ^{عَفَسَى}. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ نَحْوَهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ الْبَرَاءِ ^{عَفَسَى} حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يُبَادِرَ الْإِمَامَ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ: ٢٧٧- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ ^{عَفَسَى}.....

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الاعتدال في السجود: قالوا: إن مصداق الاعتدال في السجود كون السجدة على الهيئة المسنونة، أي رفع العجيزة وتطويل السجود والتجافي، كنت مترددًا في هذا؛ فإن ظاهر لفظ الاعتدال هو تعديل الأركان، وكذلك قال ابن دقيق العيد، حتى أن رأيت رواية في «المعجم» للطبراني دالة على أن في الهيئة المسنونة تقع السجدة على الأعضاء السبعة؛ فإنه لو لم يتجاف مثلاً، لا تقع السجدة على اليدين، فهذه شافية للتردد، ثم وجدت في «شرح الترمذي» لابن سيد الناس اليعمرى موافقاً لما قلت في المرفوع في «المعجم». قوله: افتراش الكلب إلخ: نهي الشريعة عن اختيار هيئة سبع حيوانات في الصلاة، منها افتراش السبع وتدييح الحمار وإقعاء الكلب والتفات الثعلب وبروك الجمل ونقرة الديك وعقبة الشيطان. قوله: باب ما جاء في وضع إلخ: في «غنية المستملي» للحلي شرح «النية»: من خَرَفَ أصابع رجله عن القبلة في السجود تفسد صلاته، والموافق للقواعد أنه مكروه تحريماً، ولا تفسد الصلاة. قوله: مرسل: كان القياس كتابة «مرسل» بالألف، أي مرسلًا، كما هو مقتضى حالة النصب. وقال السيوطي: وجدت المتقدمين يكتبون المنصوب بلا ألف على لغة ربيعة، إلا أنهم يشكلون النصب، والمرسل في اصطلاح أصول الحديث ترك الصحابي، وفي اصطلاح أصول الفقه ترك الراوي في أي موضع كان، ومرسل مصطلح أصول الحديث حجة عند الجمهور، ولكن الأقوى المتصل كما قال الطحاوي، لا كما قال صاحب «الحسامي». قوله: باب ما جاء في إقامة الصلب إلخ: واقعة الباب واقعة المكتوبة. قوله: قريباً من السواء: في «البحاري» استثناء القيام والقعود أي التشهد. وفي حديث الباب مبالغة الراوي، وقيل: إن المراد التناسب لا التقارب، وظني أن غرض الراوي التقارب. قوله: باب ما جاء في كراهية إلخ: المبادرة مكروهة تحريماً، فيكون تركها واجباً. قال علماء المذاهب الثلاثة من الشوافع والمالكية والحنابلة ^{عَفَسَى}: إن المبادر صار مرتكب الحرام، وصحت صلاته. وهذا يدل على اجتماع الكراهية تحريماً والصحة عندهم خلاف ابن تيمية ^{عَفَسَى}.

حاشية: قوله: وابن بحينة: [أي عبد الله، و«بحينة» اسم أمه على المختار]. قوله: الاعتدال في السجود: هو التوسط بين الافتراش والقبض وبوضع الكفين على الأرض ورفع المرفقين عنها وعن الجنين والبطن عن الفخذ؛ إذ هو أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة وأبعد من الكسالة. (بجمع البحار) قوله: افتراش الكلب: [بأن لا يرفعهما من الأرض]. قوله: كافتراش السبع: هو أن يسط ذراعيه في السجود ولا يرفعهما عن الأرض، كبسط الكلب والذئب ذراعيه. (بجمع البحار) قوله: بسط الكلب: أي كافتراشه. قال ابن حجر: يكره ذلك لقبح الهيئة المنافية للخشوع والأدب، إلا لمن أطال السجود وشق عليه اعتماد كفيه، فله وضع ساعديه على ركبتيه لخبر: شكوا أصحاب رسول الله ^{عَفَسَى} مشقة السجود عليهم إذا تفرجوا، فقال ^{عَفَسَى}: «استعينوا بالركب»، رواه جماعة موصولاً. وسيجيء. قوله: وضع اليدين إلخ: [وإن لم يضع يديه فكرهه بعض العلماء، وقال بعضهم: لم يجز السجود، وعليه الإعادة. (التقرير)] قوله: قريباً من السواء: أي كان زمان ركوعه وزمان سجوده وزمان الجلوس بين السجدة قريباً من السواء -وهو بفتح سين ومد-، أي كان أفعال الصلاة قريباً من السواء، إلا القيام للقراءة والقعود للتشهد؛ فإنه يطولهما. وقيل: أراد أن صلاته كانت معتدلة، فكان إذا أطال القيام أطال بقية الأركان، وإذا أخفه أخف بقية الأركان. (الجمع)

- وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ - قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، لَمْ يَخْنِ رَجُلٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَسْجُدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَسْجُدَ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَمُعَاوِيَةَ وَابْنِ مَسْعَدَةَ صَاحِبِ الْجِيُوشِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ؓ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ الْبَرَاءِ ؓ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَبِهِ يَقُولُ أَهْلُ الْعِلْمِ: إِنَّ مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ إِنَّمَا يَتَّبِعُونَ الْإِمَامَ فِيمَا يَصْنَعُ، وَلَا يَرْكَعُونَ إِلَّا بَعْدَ رُكُوعِهِ، وَلَا يَرْفَعُونَ إِلَّا بَعْدَ رَفْعِهِ، وَلَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْإِقْعَاءِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: ٢٧٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ ؓ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَلِيُّ، أَحِبُّ لَكَ مَا أَحَبُّ لِنَفْسِي، وَأَكْرَهُ لَكَ مَا أَكْرَهُ لِنَفْسِي، لَا تُفْعَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ ؓ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ ؓ. وَقَدْ ضَعَّفَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْحَارِثَ الْأَعْوَرَ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَكْرَهُونَ الْإِقْعَاءَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ؓ.

بَابُ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْإِقْعَاءِ: ٢٧٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا يَقُولُ: قُلْنَا لِابْنِ عَبَّاسٍ ؓ مَا فِي الْإِقْعَاءِ عَلَى الْقَدَمَيْنِ، قَالَ: هِيَ السُّنَّةُ. فَقُلْنَا: إِنَّا لَنَرَاهُ جَفَاءً بِالرَّجُلِ؟ قَالَ: بَلْ هِيَ سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، لَا يَرَوْنَ بِالْإِقْعَاءِ بَأْسًا. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ مَكَّةَ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْعِلْمِ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ الْإِقْعَاءَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ.

بَابُ مَا يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: ٢٨٠- حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ كَامِلِ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاجْبُرْنِي وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي». حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ زَيْدِ بْنِ حُبَابٍ، عَنْ كَامِلِ أَبِي الْعَلَاءِ نَحْوَهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَهَكَذَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ؓ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، يَرَوْنَ هَذَا جَائِزًا فِي الْمَكْتُوبَةِ وَالنَّطَوُجِ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ كَامِلِ أَبِي الْعَلَاءِ مُرْسَلًا.

العرف الشذّي: قوله: وهو غير كذوب: غرضه نفي الكذب من الرأس، وإن كان صيغة المبالغة. وإن قيل: إن الصحابة كلهم عدول، فكيف اهتم بشأن هذا الصحابي؟ ولم ذكر عدم كذبه؟ يقال: مثل هذه المحاور تكون لداعية مقام. قوله: حتى يسجد رسول الله ﷺ إلخ: هذا حين بدن النبي ﷺ وكبر سنه. اختار أبو حنيفة ؓ أن يعقب المقتدي، واختار صاحباه التراخي. قوله: باب ما جاء في كراهية الإقعاء إلخ: للإقعاء تفسيران، أحدهما: أن ينصب الركبتين ويضع الألية على الأرض، بشرط وضع اليدين على الأرض، هذا تفسير الطحاوي، ويساعده اللغة، وهذا مكروه تحريمًا. والثاني: أن يجلس على عقبيه في الجلسة، وهذا تفسير الكرخي، وهذا مكروه تنزيهًا. وقال النووي تبعًا للبيهقي: إن الإقعاء بالمعنى الثاني سنة على ما قال ابن عباس ؓ، وذكر الشيخ ابن الهمام عبارة النووي، ولم يرد عليه بشيء. وصنف العلامة قاسم بن قطلوبغا رسالة سماها «الأسوس في سنة الجلوس» وقال: لم يذهب أحد من الأربعة إلى سنة ما قال النووي. وأتى بالعبارات، وحديث الباب ليس بذلك القوي، وهو مشتمل على التفسيرين. وقيل: الإقعاء هو الانحناء إلى القدم. قوله: الحارث الأعور: هو تابعي، وليس بكذاب؛ لما قال الذهبي في خارج «التهذيب»: إن التابعين ليس فيهم كذاب، نعم بعضهم سيء الحفظ. وضعف الترمذي حديث الباب، وعندي بسند آخر صحيح بهذا اللفظ. قوله: جفاء بالرجل: روي «جفاء بالرجل»، والمشهور «جفاء بالرجل»، والجفاء: البلاة لا الفهم. قوله: بل هي سنة نبيكم ﷺ: هذا مسلك النووي. ولنا ما في «موطأ مالك» عن ابن عمر ؓ تصريح أنه ليس بسنة. ومن المعلوم عند المحدثين أن زيادة الاعتماد في نقل السنة على ابن عمر ؓ، فإن ابن عباس ربما يقول باجتهاده ورأيه، ويعبره بالسنة، ويمكن التأويل في كلام ابن عباس ؓ بحمله على مورد من موارد الكلام. ولنا ما في «مسند أحمد» بسند قوي: «لم يرسول الله ﷺ عن التورك والإقعاء»، وهذا يفيدنا خاصة في اختيار الافتراض في القعدة الثانية. وقال أحمد بعد رواية الحديث: «وليس العمل على هذا». فوالله أعلم ما أراد بذلك؟ أتعليلًا أو عدم اختياره فقها؟ قوله: باب ما يقول بين السجدين: قال أحمد بفرضية دعاء «اللهم اغفر لي إلخ» بين السجدين، وقال القاضي ثناء الله الهادي بفتح باستجاب الدعاء: خروجًا عن الخلاف، ونعم ما قال القاضي المرحوم، لا سيما في هذا العصر؛ فإن تحفظ الجلسة معتذر بدون تعيين الدعاء فيها.

حاشية: قوله: لم يخن إلخ: [بضم النون وكسرهما، من نصر وضرب، أي لم يعوج]. قال السمعاني: فيه دلالة على أن السنة للمأموم أن يتخلف عن الإمام في أفعال الصلاة مقدار هذا التخلف، وإن لم يتخلف جاز إلا في تكبير الإحرام؛ إذ لا بد للمأموم أن يصير حتى يفرغ الإمام من التكبير. ومنهنا أن المتابعة بطريق المواصله واجبة، حتى لو رفع الإمام رأسه من الركوع أو السجود قبل تسبيح المقتدي ثلاثًا، فالصحيح أنه يوافق الإمام، ذكره علي في «المراقبة». ولعل مكثهم هذا المقدار للاحتياط من وقوع السبقة على الإمام، ويدل عليه ما ورد أنه ﷺ قال: «لا تبادروني في ركوع ولا سجود؛ فإنني مهما أسبقكم به إذا ركعت تدركوني إذا سجدت؛ أي قد بدنت». قوله: لا تقع إلخ: بضم التاء وسكون القاف من «الإقعاء»، وهو أن يضع أليتيه على الأرض وينصب ساقيه، كذا في «الهداية»، وقال: هو الصحيح. قال ابن الهمام: هذا احتراز عن قول الكرخي: «أن ينصب قدميه كما في السجود، ويضع أليتيه على عقبيه»؛ لأن الماكور في الكتاب هو صفة إقعاء الكلب. وقوله: «هو الصحيح» أي كون هذا هو المراد في الحديث، لا أن ما قال الكرخي غير مكروه، بل يكره ذلك أيضًا. وصرح بكراهتهما تحريمًا في «البحر الرائق». قوله: جفاء بالرجل: ضبطناه بفتح الراء وضم الجيم، أي بالإنسان. وكذا نقله القاضي عياض عن جميع رواة مسلم. قال ابن عبد البر: بكسر الراء وسكون الجيم، وقال: ومن ضم الجيم فقد غلط. ورد الجمهور على ابن عبد البر، وقالوا: الضم هو الصواب. (النووي) قوله: بل هي سنة نبيكم ﷺ: ظاهره مخالف لما مضى من النهي عن الإقعاء. قال ابن الهمام: روي عن طاوس: قلت لابن عباس في الإقعاء على القدمين، فقال: «هي السنة» الحديث. وكذا روى البيهقي عن ابن عمر وابن الزبير أنهم كانوا يفعلون. قال في الجواب المحقق عنه: إن الإقعاء على ضربين، أحدهما مستحب، وهو أن يضع أليتيه على عقبيه، وركبته في الأرض، وهو المروي عن العبدلة، والمنهي أن يضع أليتيه ويديه على الأرض، وينصب ساقيه. وفيه: أن قوله: «أحدهما مستحب» يخالف لما مر عن قريب من قوله: «بل يكره ذلك أيضًا» ولما صرح في «البحر». اللهم إلا أن يقال: إن هذا الجواب المحقق على رأي ابن عباس كما جاء مفسرًا عن ابن عباس: من السنة أن تُمسَّ عقبيك أليتيك،

نفع قوت المغتذي: [إننا لنراه جفاء بالرجل]: قال ابن سيد الناس بقوله: كسدر، وقال ابن عبد البر: وغلط من قاله: كعصدا، واختار الأكثر مارد، قالوا: وهو الذي يصلح أن ينسب له الجفاء.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِعْتِمَادِ فِي السُّجُودِ: ٢٨١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: اشْتَكَيْ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مَشَقَّةَ السُّجُودِ عَلَيْهِمْ إِذَا تَفَرَّجُوا، فَقَالَ: «اسْتَعِينُوا بِالرُّكْبِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنِ ابْنِ عَجَلَانَ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَعَبْدُ وَاحِدٍ عَنْ سُمَيٍّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوَ هَذَا. وَكَأَنَّ رِوَايَةَ هُؤُلَاءِ أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ اللَّيْثِ.

بَابُ كَيْفِ التُّهُؤُوسِ مِنَ السُّجُودِ: ٢٨٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ اللَّيْثِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي، فَكَانَ إِذَا كَانَ فِي وَثْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ جَالِسًا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ أَصْحَابُنَا.

بَابُ مِنْهُ أَيْضًا: ٢٨٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ إِيَّاسٍ -وَيُقَالُ: خَالِدُ بْنُ إِيَّاسٍ- عَنْ صَالِحٍ مَوْلَى التَّوَّامَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَنْهَضُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَخْتَارُونَ أَنْ يَنْهَضَ الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ. وَخَالِدُ بْنُ إِيَّاسٍ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَيُقَالُ: خَالِدُ بْنُ إِيَّاسٍ وَصَالِحُ مَوْلَى التَّوَّامَةِ هُوَ صَالِحُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ. وَأَبُو صَالِحٍ -اسْمُهُ نَبْهَانٌ- مَدَنِيٌّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّشْهَدِ: ٢٨٤- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ الْأَشْجَعِيُّ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا قَعَدْنَا فِي الرَّكْعَتَيْنِ أَنْ نَقُولَ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الاعتماد في السجود: الاعتماد على نوعين، أحدهما: أن يضع الذراعين على الفخذين في السجدة عند العذر، وهو مراد الترمذي، والثاني: أن يعتمد على الأرض حين القيام إلى الثانية، وهذا معمول الشافعية، وقالوا: إنه سنة، ولم أجد لهم ما يدل على السنية، ونقول بالاعتماد على الركبتين عند القيام إلى الثالثة، وأشار أبو داود إلى مختار الأحناف في شرح الحديث بأن الحديث يدل على مختارنا. ونسب الشوكاني إلى أبي داود والترمذي شيئاً في حاشية أبي داود «باب صفة السجود»، ولم أجد ما نسب إليهما فتركه. قوله: هذا حديث لا نعرفه إلخ: الرجال كلهم ثقات. قوله: باب كيف النهوض من السجود: الغرض ههنا ذكر جلسة الاستراحة، وهذه سنة عند الشافعي رضي الله عنه، ومذهب أبي حنيفة ومالك والجمهور رضي الله عنهم والمشهور عن أحمد رضي الله عنه تركها، ونقل المحدثون عن أحمد رضي الله عنه إن أكثر الأحاديث على تركها، وليس مراد قول أحمد أنها نافية، بل شبهة ما قلت: إن أكثر أحاديث في ترك رفع اليدين أي أكثرها ساكنة، مع ذكر أكثر السنن والمستحبات في أحاديث صفة الصلاة، وفي «فتح الباري» رجوع أحمد إلى جلسة الاستراحة، ونقله ابن القيم في «زاد المعاد» ورجح الترك من جانب، وظني أن أحمد لم يرجع، وفي «البحر» عن الحلواني: أن الخلاف في الأفضلية لا في الجواز، فلو أتى بها الخنفي أو تركها الشافعي لا بأس، وذكر مثل قول الحلواني في «شرح الفرائد السنية» للكواكبي، وفي «الكبير»: من أتى بجلسة الاستراحة يلزمه سجدة السهو. وأقول: لعله أراد ما خرج عن القدر المسنون، وأما أدلتنا على تركها، فما أخرجه في «فتح القدير» و«الجواهر النقي»، وقد أقر الحافظ وغيره بأن حديث مسيء الصلاة خال عنها، وذكرها بعض الرواة في حديث مسيء الصلاة، فأشار البخاري إلى تعليقه في «كتاب الاستيذان»، ولعل البخاري قاتل بمختارنا؛ فإنه بوب بـ«باب من قال إلخ»، وعندي أنه إذا بوب بهذا التعبير لا يختار ذلك المذكور، وبوب الطحاوي على جلسة الاستراحة، وحملناها على حالة العذر، والمراد بها الحاجة. قوله: باب ما جاء في التشهد: ثبت كثير من صيغ التشهد، والأشهر -وهو أصبح ما في الباب بإقرار المحدثين- تشهد ابن مسعود رضي الله عنه، وهو مختار الأحناف، واختار مالك تشهد الفاروق الأعظم رضي الله عنه، واختار الشافعي تشهد ابن عباس رضي الله عنه، وفي عامة كتبنا جواز كل من الشهادات، وقال صاحب «البحر» باحثاً عن جانبيه: ينبغي وجوب تشهد ابن مسعود رضي الله عنه، وتشهد ابن مسعود رضي الله عنه مروى بستين طريقاً، ذكره البزار، وأخرجه محمد في «كتاب الآثار»، قال محمد: أخذ أبو حنيفة بيدي وعلمني تشهد ابن مسعود رضي الله عنه، قال: أخذ حماد بيدي وعلمني تشهد ابن مسعود رضي الله عنه، قال أخذ إبراهيم النخعي بيدي وعلمني تشهد ابن مسعود رضي الله عنه، ووصله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. قوله: التحيات إلخ: «التحيات» أي العبادات القولية. و«الصلوات» أي الفعلية. «الطيبات» أي المالية، وذكر بعض الأحناف: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة الإسراء: «التحيات لله إلخ»، قال الله تعالى: «السلام عليك أيها النبي إلخ»، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «السلام علينا وعلى عباد الله إلخ»، ولكني لم أجد سند هذه الرواية، وذكره في «الروض الأنف». وفي «البخاري» عن ابن مسعود رضي الله عنه: كنا نقول بالخطاب في حياته صلى الله عليه وسلم، وبالغيبة بعد الوفاة، وقال السبكي في «شرح المنهاج»: كان جمهور الصحابة يقولون بالخطاب في الحاليين خلاف ابن مسعود رضي الله عنه وتبعه. وأقول: إن ألفاظ الخطاب في لسان العرب لاستحضار المخاطب تخيلاً، ولا يجب علم المخاطب، كما يقال: وا جيلاه وا ويلاه يا زيدا للميت، فعلى هذا لا يدار الخطاب على حالة

حاشية: ذكره القاضي عياض، أما مذهبنا فهو كراهة الضربين كما ذكره. ثم الجواب عن قول ابن عباس: «هي السنة» ما قال الخطابي: إن الحديث ضعيف منسوخ، يؤيده ما في «الموطأ» لحمد: أخبرنا مالك، أخبرني صدقة بن يسار عن المغيرة بن حكيم قال: رأيت ابن عمر يجلس على عقبه بين السجدين في الصلاة، فذكرت ذلك له، فقال: إنما فعلته منذ اشتكت. قال علي القاري: والمعنى أنه خلاف السنة إلا أني أفعله لعذر. قال محمد: وهذا نأخذ، لا ينبغي أن يجلس على عقبه بين السجدين، ولكنه يجلس بينهما كجلوسه في صلاته، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه، والله تعالى أعلم. قوله: استعينوا بالركب: [أي وضع المرفقين على الركبتين، كذا سمعته.] قوله: وخالد بن إياس إلخ: قال ابن الهمام: قول الترمذي: «العمل عليه عند أهل العلم» يقتضي قوة أصله وإن ضعف خصوص هذا الطريق، وهو كذلك، أخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود: أنه كان ينهض في الصلاة على صدور قدميه، ولم يجلس، وأخرج نحوه عن عني، وكذا عن ابن عمر وابن الزبير، وكذا عن عمر، وأخرج عن الشعبي قال: كان عمر وعلي وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهضون في الصلاة على صدور أقدامهم، وأخرج عن النعمان بن أبي عياش: أدركت غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكان إذا رفع أحدهم رأسه من السجدة الثانية في الركعة الأولى والثالثة، ينهض كما هو ولم يجلس، وأخرجه عبد الرزاق عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم، وأخرجه البيهقي عن عبد الرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود، فذكر معناه. فقد اتفق الأكابر الذين كانوا أقرب إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأشد اقترافاً لأثره والتزاماً بصحته من مالك بن الحويرث رضي الله عنه على خلاف ما قال، فوجب التقدم؛ ولذا كان العمل عليه كما سمعته من قول الترمذي وابن عمر: «إنه لم يأت النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض في الصلاة»، رواه أبو داود، وفي حديث وأثل: «أنه صلى الله عليه وسلم إذا نهض اعتمد على فخذه»، والتوفيق أولى، فيحمل ما روى مالك بن الحويرث على حالة الكبر، وقد روي أنه صلى الله عليه وسلم قال: «لا تبادروني بركوع ولا بسجود؛ فإنه مهما أسبقكم به إذا ركعت، تدركوني به إذا رفعت؛ إني قد بدنت». (أبو داود) قوله: التحيات إلخ: جمع تحية: أي السلام، وقيل: الملك، وقيل: البقاء. و«الصلوات»: أي الخس، وقيل: العبادات. و«الطيبات»: أي من الصلاة والدعاء والثناء، وقيل: «التحيات»: العبادات القولية، و«الصلوات»: الطاعات البدنية، و«الطيبات»: الخيرات المالية، نقله السيوطي، وهو أجمع الأقوال، قال ابن الملك: روي أنه صلى الله عليه وسلم لما عُرج به أثني على الله تعالى بهذه الكلمات، فقال الله تعالى: «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته»، فقال صلى الله عليه وسلم: «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين»، فقال جرير: «أشهد أن لا إله إلا الله». وبه يظهر وجه الخطاب، وأنه على حكاية معجازه صلى الله عليه وسلم في آخر الصلاة التي هي معراج المؤمنين. (المرقاة)

نفع قوت المغنذي: [استعينوا بالركب]: كصرة، قال «قب»: لما شكروا المشقة، قال لهم: يكفيكم الاعتماد على الركب راحة، وبالتمة إذا كان يصلي وحده وطول سجودا ولحقه إعياء باعتماده على كفيه، وضع ساعديه على ركبتيه؛ لهذا حدينا.

وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَمَرَ وَجَابِرٍ وَأَبِي مُوسَى وَعَائِشَةَ رضي الله عنهم. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَدْ رَوَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَهُوَ أَصَحُّ حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي التَّشْهَدِ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

بَابٌ مِنْهُ أَيْضًا: ٢٨٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَطَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُعَلِّمُنَا التَّشْهَدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا الْقُرْآنَ، فَكَانَ يَقُولُ: «التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّوَّاسِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ نَحْوَ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ. وَرَوَى أَيُّمَنُ بْنُ نَابِلٍ السَّكِّيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه، وَهُوَ غَيْرُ مُحْفُوظٍ. وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما فِي التَّشْهَدِ. بَابٌ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُخْفَى التَّشْهَدُ: ٢٨٦- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُخْفَى التَّشْهَدُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

بَابٌ كَيْفَ الْجُلُوسُ فِي التَّشْهَدِ: ٢٨٧- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، قُلْتُ: لَا نَنْظُرَنَّ إِلَى صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَلَمَّا جَلَسَ -يَعْنِي لِلتَّشْهَدِ- افْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى -يَعْنِي عَلَى فَخِذِهِ الْيُسْرَى- وَنَصَبَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

بَابٌ مِنْهُ أَيْضًا: ٢٨٨- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَدَنِيُّ، حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ سَهْلِ السَّاعِدِيِّ قَالَ: اجْتَمَعَ أَبُو حُمَيْدٍ وَأَبُو أُسَيْدٍ وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ وَحُمَيْدُ بْنُ مَسْلَمَةَ رضي الله عنهم، فَذَكَرُوا صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ رضي الله عنه: أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم جَلَسَ -يَعْنِي لِلتَّشْهَدِ- فَافْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَأَقْبَلَ بِصَدْرِ الْيُمْنَى عَلَى قِبْلَتِهِ، وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُمْنَى، وَكَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى، وَأَشَارَ بِأَصْبُعِهِ، يَعْنِي السَّبَّابَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَبِهِ يَقُولُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، قَالُوا: يَقَعْدُ فِي التَّشْهَدِ الْآخِرِ عَلَى وَرِكِهِ، وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ رضي الله عنه، وَقَالُوا: يَقَعْدُ فِي التَّشْهَدِ الْأَوَّلِ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى.

العرف الشاذي: الحياة، وفي «المفصل»: المنادى ما يدخل عليه لفظ النداء. واعلم أنه من قال: «السلام عليك» وهو يزعم أنه صلى الله عليه وسلم يعلم كلامه، فارتكب الأمر غير الجائز، وعلم النبي صلى الله عليه وسلم اطلاعي لا كلي، فإن علم الله تعالى غير متناه وعلمه صلى الله عليه وسلم متناه، كما يدل كثير من الآيات والأحاديث على هذا، وأكفر الفقهاء من قال: «عَلِمَ الْغَيْبَ» لغير الله تعالى. قوله: باب ما جاء أنه يخفي التشهد: يخفي التشهد عند الكل، ولا يجب سجدة السهو عندنا بمجرد؛ فإن وجوب السجدة في جهر ما يخافت أو عكسه في القراءة، لا في التشهد. قوله: باب كيف الجلوس في التشهد: قال أبو حنيفة رضي الله عنه بالافتراش في القعدتين، وقال مالك رضي الله عنه بالتورك فيهما، وهو نصب اليمنى أو إسقاطها وإخراج اليسرى إلى الجانب الأيمن، والجلوس على الأرض، وقال الشافعي رضي الله عنه بالافتراش في الأولى والتورك في الثانية، وقال أحمد رضي الله عنه بالتورك في القعدة التي بعدها سلام، وتمسك الشوافع بحديث الباب، وسيأتي مفصلة بتصريح مرادهم، وصرح ابن جرير الطبري بالتخير في الطرق الأربعة، وسيأتي تفصيل الأدلة عن قريب.

حاشية: قوله: وهو أصح حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد: وهو قول أبي حنيفة وجمهور العلماء، وهو أصح، واختار مالك تشهد عمر رضي الله عنه، والشافعي وأحمد تشهد ابن عباس، كذا في «شرح الموطأ» لعلي القاري، قال ابن الهمام: تشهد ابن مسعود اتفق الأئمة السنة عليه لفظاً ومعنى، وهو نادر؛ لأن أعلى درجات الصحيح عندهم ما اتفق عليه الشيخان ولو في أصله، فكيف إذا اتفق السنة على لفظ، وتشهد ابن عباس معدود من أفراد مسلم، وإن رواه غير البخاري من السنة. قال محمد في «الموطأ»: وكان ابن مسعود يكره أن يزداد فيه حرف أو ينقص، وهذا منه يدل على غاية حفظه ونهاية ضبطه. وذكر ابن الهمام: قال أبو حنيفة: أخذ حماد بيدي وعلمني التشهد، وقال حماد: أخذ إبراهيم بيدي وعلمني التشهد، وقال إبراهيم: أخذ علقمة بيدي وعلمني التشهد، وقال علقمة: أخذ عبد الله بن مسعود بيدي وعلمني التشهد، قال عبد الله: «أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وعلمني التشهد كما يعلمني السورة»، فكان يأخذ علينا بالواو والألف واللام. والمعنى أنه كان يقول: التحيات لله والصلوات والطيبات، بالواو العاطفة وبالألف واللام موضعي «السلام». ومن اللطائف المناسبة للمقام ما في «شرح السنة»: حكى أن أعرابياً دخل على أبي حنيفة، وهو جالس مع أصحابه، فقال: بواو أم بواوين؟ فقال أبو حنيفة: بواوين، فقال: بارك الله فيك، كما بارك في لا ولا، فلم يعلم أحد من الأصحاب السؤال والجواب، فسأله عن ذلك، فقال: سألتني عن التشهد: هل هو بواو واحدة كشهد أبي موسى الأشعري أم بواوين كشهد ابن مسعود؟ فقلت له: بواوين، فقال لي: بارك الله فيك، كما بارك في شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية: قوله: واحتجوا بحديث أبي حميد رضي الله عنه إلخ: [كما سيحيى في آخر باب صفة الصلاة] ولنا: ما مر من حديث وائل بن حجر وقول عمر رضي الله عنه: «من سنة الصلاة أن تنصب القدم اليمنى، والجلوس على اليسرى» رواه النسائي، وابن خزيمة بلفظ: «إنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى»، وقول عائشة: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتح الصلاة» إلى أن قالت: «وكان يفتش رجله اليسرى، وينصب رجله اليمنى»، كذا في «البرهان».

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِشَارَةِ: ٢٨٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ وَيَحْيَى بْنُ مُوسَى قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رُكْبَتِهِ، وَرَفَعَ أَصْبُعَهُ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ يَدْعُو بِهَا، وَيَدُهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ بَاسِطَهَا عَلَيْهِ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَنُصَيْرِ الْحَزَائِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي هُمَيْدٍ وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ، يَخْتَارُونَ الْإِشَارَةَ فِي التَّشَهُّدِ، وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِنَا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ: ٢٩٠- حَدَّثَنَا بَنْدَارٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَالْبَرَاءِ وَعَمَّارِ وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ وَعَدِيٍّ بْنِ عَمِيرَةَ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

بَابُ مِنْهُ أَيْضًا: ٢٩١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُورَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تَلْقَاءُ وَجْهَهُ، ثُمَّ يَمِيلُ إِلَى الشِّقِّ الْأَيْمَنِ شَيْئًا. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَحَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَهْلُ الشَّامِ يَرْوُونَ عَنْهُ مَنَاقِيرَ، وَرِوَايَةُ أَهْلِ الْعِرَاقِ أَشْبَهُ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: كَانَ زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الَّذِي كَانَ وَقَعَ عَنْدهُمْ لَيْسَ هُوَ هَذَا الَّذِي يُرَوَى عَنْهُ بِالْعِرَاقِ، كَأَنَّهُ رَجُلٌ آخَرُ، قَلَبُوا اسْمَهُ. وَقَدْ قَالَ بِهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي التَّسْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ. وَأَصَحُّ الرِّوَايَاتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَسْلِيمَتَانِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ. وَرَأَى قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ

العرف الشذّي: قوله: باب ما جاء في الإشارة: أي الإشارة بالمسبحة في التشهد. ثبت الإشارة بصفات ثلاثة، إحداها: ما في «أمالى أبي يوسف»، ورواية وائل في «مسلم» أي يعقد الوسطى والإبهام ويضم الخنصر والبصير والسبابة. والثانية: ما في الصحيحين و«موطأ محمد» عن ابن عمر رضي الله عنهما. والثالثة: ما في «ابن ماجه» عن ابن الزبير رضي الله عنه. والإشارة سنة باتفاق أئمتنا الثلاثة، فإنه ذكر محمد في موطنه، وقال: وبه أخذ أبو حنيفة رضي الله عنه، وكذلك روى الحديث أبو يوسف رضي الله عنه في أماليه، وزعم بعض المصنفين نفيها؛ لعدم ذكرها في ظاهر الرواية، وهذا الوهم فاسد، وأظن ملا علي القاري رحمته الله في رسائله وأكثر الروايات، وقال في بعض رسائله: لولا حديث: «ظنوا بالمؤمنين خيرًا» لأكفرت صاحب «الكيدانية»، ولا تعلم صاحب «الكيدانية» أنه معتبر أو غيره، وقال صاحب «الدرا المختار»: يشير باسطة أصابعه، ورد عليه صاحب «رد المحتار»، وقال: لم أجد ما نسب صاحب «الدرا» إلى «البرهان»، وكتب ابن عابدين الشامي رحمته الله رسالة في هذا، وقال الشيخ السرهندي المجدد رحمته الله: إن الحديث مضطرب فيه، وقال: والعجب من ابن الهمام رحمته الله أنه لم يقل بالاضطراب بين الأحاديث. ولا اضطراب؛ فإن الحديث مروى عن كثير من الصحابة، والغرض من الكل رفع المسبحة وضم باقيتها، كما قال ابن قيم في «الزاد»، وقال صاحب «القاموس» في «سفر السعادة»: إن الأحاديث تبلغ عددًا كثيرًا. وأقول: إن الأحاديث ثلاثة، نعم طرقها كثيرة. وأما موضع الإشارة، فقال الشافعية: يرفعها على كلمة «أشهد»، ويضع على الإبهام، ويضم الأصابع من ابتداء التشهد، ويقول الحلواني: يضم حين الرفع وهو على كلمة «لا» النفي ويخفضها على الإبهام، ثم لا يسطر الأصابع؛ لعدم ثبوته، كما قال الملا علي القاري رحمته الله في بعض رسائله، وأما المرفوع في موضع الرفع ووضعه، فلم أحده ولا الموقف، ولعل لعمل أهل المذاهب مسكة، وأما هذا الموضع المذكور هنا، فقول الحلواني وليس من الأئمة، وقال مولانا المرحوم الكنگوهي: لا يضعها كل الوضع، وهناك حديث يخبر الراوي فيه بأنه ﷺ أمال شيئًا ولم يضع، ودل كلام الطحاوي في ضمن التورك والافتراش أنه لا يضع إلى الآخر، وقال: إن ظاهر رفعها، وهو يدعو أنه رفعها إلى الدعاء، والدعاء يكون في الأخير. وأقول: إن مسألة الطحاوي صحيحة، ولكن استنباطه فيه نظر؛ فإن الدعاء في عرف الشريعة وهو ذكر الله تعالى، فيطلق الدعاء على التشهد أيضًا، وبعض ألفاظ «مصنف ابن أبي شيبة» مؤمية إلى أن رفعها ليس من ابتداء التشهد، وفي الروايات أن في الرفع إشارة إلى توحيد الباري عز برهانه. في وتر «البحر» عن «المبسوط»: أن الدعاء على أربعة أنحاء: دعاء التضرع: وهو برفع اليدين، ويجعل ظهرهما إلى الأرض والكفين أي باطنهما إلى السماء. ودعاء الابتهاال: بمحض القلب. ودعاء التوحيد: بإصبع واحدة. ودعاء آخر يجعل فيه باطن الكفين إلى وجهه، وظهرهما إلى السماء، وفي بعض كتبنا أن هذه الأنحاء الأربعة عن محمد ابن الحنفية رحمته الله. قوله: باب ما جاء في التسليم في الصلاة: مذهب الثلاثة التسليمتان، وقال مالك رحمته الله: يسلم الإمام واحدة تلقاء الوجه ويسلم المأموم ثلاث تسليمات يمينًا وشمالًا، وتلقاء الوجه لجواب الإمام، وتمسك المالكية بحديث عائشة رضي الله عنها اللاحق، وتكلم الطحاوي والترمذي في سنده، وقال متأولونا: إنه ﷺ بدأ السلام من تلقاء وجهه ومدد إلى الجانب الأيمن. وأقول: عندي حديثان صحيحان لمذهب مالك رحمته الله، ما استدلل به أحد. أحدهما: ما في «سنن أبي داود» باب الوتر، قال أبو عمر المالكي كما ذكره الزرقاني: إن الخلفاء الأربعة روي عنهم التسليمة الواحدة. وثانيهما: ما أخرجه النسائي في سننه عمل ابن عمر رضي الله عنهما، ثم رفعه في «باب الوقت الذي يجمع فيه المسافرين المغرب والعشاء»، ولمالك رحمته الله حديث آخر أخذه من «تاريخ ابن معين»، ولكني لم أحد سنده. والمشهور في مذهبنا وجوب التسليمتين، وفي رواية شاذة وجوب أحدهما وسنية الثانية كما في «فتح القدير». ولعل المختار هي الشاذة. والمذكور لنا مُسَكَّتٌ في التسليمة الواحدة للإمام قبل سجدة السهو، وكان اعترض علينا: لا ثبوت للتسليمة الواحدة.

حاشية: قوله: وضع يده اليمنى على ركبته إلخ: ظاهره موافق لما في «الدرا المختار»: أن المفتي به عندنا أنه يشير باسطة أصابعه كلها. قال ابن الهمام: لا شك أن وضع الكف مع قبض الأصابع لا يتحقق حقيقة، فالمراد -والله أعلم- وضع الكف، ثم قبض الأصابع بعد ذلك عند الإشارة، وهو المروي عن محمد في كيفية الإشارة، قال: يقبض خنصره والتي تليها، ويحلل الوسطى والإبهام، ويقيم المسبحة، كذا عن أبي يوسف في «الأمالى»، وهذا فرع تصحيح الإشارة. وعن كثير من المشايخ: لا يشير أصلاً، وهو خلاف الرواية والدراية. وفي «الموطأ» لمحمد رحمته الله: كان رسول الله ﷺ إذا جلس في الصلاة، وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى، وقبض أصابعه كلها، وأشار بإصبعه التي تلي الإبهام، ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى. قال محمد: ويصنع رسول الله ﷺ نأخذ، وهو قول أبي حنيفة. قال علي القاري: وكذا قول مالك والشافعي وأحمد، ولا يعرف في المسألة خلاف للسلف من العلماء، وإنما خالف فيها بعض الخلف في منعه من الفقهاء، والله تعالى أعلم بالصواب. قوله: كان يسلم في الصلاة تسليمة واحدة إلخ: ذهب مالك إلى أنه يسلم بتسليمة واحدة قبل وجهه أخذًا بهذا الحديث، والثلاثة على أنه يسلم بتسليمتين؛ لما سبق من حديث ابن مسعود، رواه الخمسة ومسلم بمعناه، قال الشيخ ابن الهمام: حديث ابن مسعود أرجح مما أخذ به مالك عن حديث عائشة، وروي عن الإمام أحمد في تأويل حديث عائشة رضي الله عنها أن معناه أنه كان يجهر بتسليمة واحدة. قال ابن قدامة: والمعنى في هذا أن الجهر في غير القراءة إنما هو للإعلام، وقد حصل بالأولى، وقال: معنى قول عائشة: «لتلقاء وجهه»: أنه ﷺ كان يتندى بقوله: «السلام عليكم» إلى القبلة، ثم يلتفت عن يمينه ويساره، والتفاتته كان في أثناء سلامه.

وَعَبْرِهِمْ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً فِي الْمَكْتُوبَةِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ شَاءَ سَلَّمَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً، وَإِنْ شَاءَ سَلَّمَ تَسْلِيمَتَيْنِ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ حَذْفَ السَّلَامِ سُنَّةٌ: ٢٩٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَالْهَقْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ قُرَّةَ بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: حَذْفُ السَّلَامِ سُنَّةٌ. قَالَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: يَعْنِي أَنْ لَا تَمُدَّهُ مَدًّا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي يَسْتَحِبُّهُ أَهْلُ الْعِلْمِ. وَرَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: التَّكْبِيرُ جَزْمٌ، وَالسَّلَامُ جَزْمٌ. وَهَقْلٌ يُقَالُ: كَانَ كَاتِبَ الْأَوْزَاعِيِّ.

بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ: ٢٩٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ لَا يَقْعُدُ إِلَّا بِمِقْدَارِ مَا يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ». حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَقَالَ: «تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ثَوْبَانَ وَابْنِ عُمرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَالْمُعِيزَةَ بِنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٢٩٤- وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ». ٢٩٥- وَرَوَى أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ». ٢٩٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنَا شَدَّادُ أَبُو عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أَسْمَاءَ الرَّحْبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي ثَوْبَانُ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنْصَرِفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ: «أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ». قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو عَمَّارٍ اسْمُهُ شَدَّادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِنْصِرَافِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ: ٢٩٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ هُلْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْمِنَا، فَيَنْصَرِفُ عَلَى جَانِبَيْهِ جَمِيعًا، عَلَى يَمِينِهِ وَعَلَى شِمَالِهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَنَسٍ.....

العرف الشاذي: قوله: حذف: أي يقف في الآخر ولا يمد الألف. قوله: قرأ بن عبد الرحمن: هذا هو راوي «كل أمر ذي بال لم يبدأ بيسم الله إلخ» عن أبي هريرة رضي الله عنه. وهذا الراوي معكلم فيه، وضعفه الأكثر وحسنه الشيخ تاج الدين السبكي تلميذ الذهبي في «الطبقات الشافعية»؛ وحسنه الشيخ أبو عمرو بن الصلاح شيخ النووي، وقرأ بن عبد الرحمن قد يسمى بقره بن حَبِوِيلٍ أيضًا. وأما حديث: «كل أمر ذي بال إلخ»، ففي بعض طرقه لفظ «بسم الله»، وفي بعضها: «الحمد لله»، وفي بعضها: «بذكر الله»، والحديث واحد، والغرض من جميع الألفاظ هو ذكر الله تعالى، والحديث لا يبلغ مرتبة الحسن إلا بـ «اللهم». قوله: جزم: وفي «المقاصد الحسنة» نقل السخاوي عن السروجي الحنفي رواية «حذم» بالحاء المهملة بدل المعجمة، والذال بدل الزاي. قوله: باب ما يقول إذا سلم: في «فتح القدير»: إن السنة في الصلاة التي بعدها سنن أن لا يجلس بعد السلام إلا قدر: «اللهم أنت السلام ومنك السلام إلخ»، ومثل هذا الدعاء، وكذلك صح عن عائشة رضي الله عنها، ثم قال الشيخ: إن عاداته ﷺ أداء السنن في بيته، والسنة بعد الصلاة الجلوس قدر هذا الدعاء، وقد ثبت أدعية طويلة بعد الصلاة فكيف وجد الصحابة الأدعية الطويلة من النبي ﷺ فأجاب بأن طرق معرفة الأذكار كثيرة. وأقول: قد ثبت رواية الصحابة الأذكار الخفية منه ﷺ، فما كان سبيل المعرفة في الأذكار الخفية هو السبيل بعينه ههنا، ثم ذكر عن الحلواني: لو أتى بالأذكار الكثيرة بعد الفريضة قبل السنن لا بأس، وقال بعد هذا: إن قول الحلواني لا يخالفني؛ فإن «لا بأس» يدل على أنه خلاف الأولى، وهو مرامي، والأدعية بعد الفريضة قبل السنن ثبتت كثيرة، ولكنه لا يجمعها، بل يأتي بأيتها شاء. قوله: لا شريك له: أقول: الأولى الوقف على كلمة «له». قوله: الرحى: بفتح الحاء - بفتح الحاء - فناء المسجد، وبسكوها بلدة أو قرية، وقال صاحب «القاموس»: إن الرحى بسكون الحاء إذا نسب إليها، يقال: الرحى، بفتح الحاء. قوله: باب ما جاء في الانصراف إلخ: ليس مراده إلا ما قال الكبار، وقد شرح الحديث قول علي رضي الله عنه مفسراً، وكذلك قرينة على هذا الشرح في «أبي داود» عن عبد الله، فشرح الحديث أن السنة إما استقبال القوم بالوجه، أو الذهاب إلى الحاجة أو البيت، وأخذ الذهاب عن جانب يمينه أو يساره، وقد بوب البخاري على هذا المراد، وقال الطيبي في مراد الحديث: كان يُقِيلُ على الناس إذا لم يرد الخروج بوجهه من جانب يمينه إلخ، (حاشية أبي داود) فالسنة ما ذكرت، وفي ظاهر الرواية: قال محمد: يستقبل الإمام قومه، بشرط أن لا يكون تجاه وجهه مصل يصلي. وأقول: لو كان المصلي خلف الصف الأول لا يدخل تحت قول محمد رضي الله عنه، وأما شرط الاستقبال زيادة المقتدين على عشرة رجال، فلا تعويل عليه، واعلم أنه يستثنى من استقبال القوم قدر عشر كلمات توحيد، كما صح في صلاة الصبح وصلاة المغرب أيضًا.

حاشية: قوله: حذف: [حذف السلام تخفيفه وترك الإطالة فيه. (الدر)] قوله: لا تمده مدًا: [أي لا يمدون ولا يعرب أواخر حروفها بل يسكن، فيقال: الله أكبر، السلام عليكم ورحمة الله، والجزم: القطع. (بجمع البحار)] قوله: إذا سلم لا يقعد إلخ: قال ابن الممام: مقتضى العبارة أن يفصل بذكر قدر ذلك تقريبًا، فأما ما يكون من زيادة غير متقاربة مثل العدد السابق من التسيبحات والتحميدات والتكبيرات، فينبغي استئذان تأخيرها عن السنة البتة، وكذا آية الكرسي، وما ورد في الأخبار لا يقتضي وصل هذه الأذكار، بل كونها عقيب السنة، انتهى مختصرًا. قوله: ومنك السلام: (أي منك يرجى ويستفاد ويسنوهب. (التقرير)] قوله: ولا ينفع إلخ: [أي لا ينفع ذا الغناء منك غنى، وإنما ينفعه الإيمان والطاعة. (بجمع البحار)] قوله: على يمينه وعلى شماله: يعني أن الأمر واسع لم يجب الاقتصار على جانب واحد لما يجيء، وقد صحَّ الأمران عنه ﷺ، ولما يروى عن علي أنه قال: إن كانت حاجته عن يمينه أخذ عن يمينه، وإن كانت حاجته عن يساره أخذ عن يساره. قال علي القاري: فإن استوى الجانبان، فنصرف إلى أي جانب شاء، واليمين أولى؛ لأنه ﷺ كان يحب التيامن في كل شيء. فعلم من هذا أن الانصراف على اليمين مندوب، وعلى الشمال رخصة، كذا يفهم من الطيبي، وقول ابن مسعود رضي الله عنه: «لا يجعل أحدكم للشيطان شيئاً من صلاته، يرى أن حقاً عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه» الحديث، هذا إذا اعتقد الوجوب كما يدل كلمة «عليه» قال الطيبي: فيه أن من أصرَّ على أمر مندوب، وجعل عزمًا ولم يعمل بالرخصة، فقد أصاب منه الشيطان من الإضلال،

نفع قوت المغنذي: [عن أبي هريرة قال: حذف السلام سنة]: بنقط ذاله تخفيفه بلا طول، بقوله: قال ابن سيد الناس: هذا مما يدخل في السند عند أهل الحديث، أو أكثرهم وبه خلاف بين أرباب الأصول معروف. [التكبير جزم]: قال ابن سيد الناس: يجزم فزاي، كعبد، وقال بعضهم: بجاء فقط ذاله، أي: سريع من الجزم سرعة آه. وزاد عبدالرزاق بمصنفه بآخره، بقوله: لا يمد وبه فسره بالنهاية: والرافعي بالشرح الكبير، وآخرون وأغرب الطبري، فقال: أي لا يمد ولا يعرف، بل يسكن آخره، قال «جط»: وهذا الأخير مردود، كما بسطته بالفتاوى.

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ هُلْبٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ يَنْصَرِفُ عَلَى أَبِي جَانِبِيهِ شَاءَ، إِنْ شَاءَ عَنْ يَمِينِهِ، وَإِنْ شَاءَ عَنْ يَسَارِهِ. وَقَدْ صَحَّ الْأَمْرَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم. ٢٩٨- وَيُرْوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: إِنْ كَانَتْ حَاجَتُهُ عَنْ يَمِينِهِ أَخَذَ عَنْ يَمِينِهِ، وَإِنْ كَانَتْ حَاجَتُهُ عَنْ يَسَارِهِ أَخَذَ عَنْ يَسَارِهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصْفِ الصَّلَاةِ: ٢٩٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَلَادٍ بْنِ رَافِعِ الزُّرْقِيِّ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ يَوْمًا -قَالَ رِفَاعَةُ: وَنَحْنُ مَعَهُ- إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ كَالْبَدَوِيِّ، فَصَلَّى فَأَخَفَ صَلَاتَهُ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «وَعَلَيْكَ، فَارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، فَرَجَعَ فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «وَعَلَيْكَ، فَارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَأْتِي النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَيُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَيَقُولُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «وَعَلَيْكَ، فَارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ». فَعَافَ النَّاسُ وَكَثُرَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونَ مَنْ أَخَفَ صَلَاتَهُ لَمْ يُصَلِّ، فَقَالَ الرَّجُلُ فِي آخِرِ ذَلِكَ: قَارِنِي وَعَلِّمْنِي، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أُصِيبُ وَأُخْطِئُ. فَقَالَ: «أَجَلْ، إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَتَوَضَّأْ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ بِهِ، ثُمَّ تَشْهَدْ فَأَقِمْ ^{أي يحد} أَيْضًا، فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ فَاقْرَأْ، وَإِلَّا فَاحْمَدِ اللَّهَ وَكَبِّرْهُ وَهَلِّلْهُ، ثُمَّ ارْكَعْ فَاطْمِئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ اعْتَدِلْ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ فَاعْتَدِلْ سَاجِدًا، ثُمَّ اجْلِسْ فَاطْمِئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ قُمْ، فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ، وَإِنْ انْتَقَضَتْ مِنْهُ شَيْئًا انْتَقَضَتْ مِنْ صَلَاتِكَ». قَالَ: وَكَانَ هَذَا أَهْوَنَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْأَوَّلَى أَنَّهُ مَنِ انْتَقَضَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا انْتَقَضَ مِنْ صَلَاتِهِ، وَلَمْ تَذْهَبْ كُلُّهَا. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ رِفَاعَةَ رضي الله عنه هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. ٣٠٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه:

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في وصف الصلاة: حديث الباب حديث مسيء الصلاة، ورواه أبو هريرة ورفاعة بن رافع أخو صاحب الواقعة خلاد بن رافع رضي الله عنه والأخوان بدریان، وفي هذا الحديث ذكر ذخيرة من أحكام الصلاة كما يظهر على من يتبع في جميع طرق الحديث. قوله: فأخف صلاته إلخ: أي في تعديل الأركان، وأما تخفيف القراءة فثبت عنه صلى الله عليه وسلم أيضًا، وكانت صلاته في المسجد كما في «المستدرک» بعد أن فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم. وتسلک الحجازيون بحديث الباب على ركنية تعديل الأركان بأنه صلى الله عليه وسلم قال: «إنك لم تصل»، وتسلک العراقيون به على وجوب تعديل الأركان بقوله صلى الله عليه وسلم: «وإن انتقصت منه شيئًا انتقصت من صلاتك إلخ». ولي في حديث الباب إشكال، وهو: أنه كيف يسكت صاحب الشريعة على فعل المكروه تحريمًا أو الحرام الصريح؟ قال صاحب «البحر»: إن ارتكاب المكروه تحريمًا صغير، وقال العلامة في «التلويح»: إنه قد يكون كبيرة أيضًا، والحق مع العلامة، وفي المتن أن المكروه تحريمًا أقرب إلى الحرام، ونص محمد صلى الله عليه وسلم على أن كل مكروه حرام، فرجل الباب مرتكب الحرام عند جمهور الأئمة، ومرتكب المكروه تحريمًا عندنا، فما أحاب العلماء إلا بأن سكوتهم صلى الله عليه وسلم كان للتعزير، وهذا بعيد لا يقبله اللبيب، وأيضًا هذا إنما يصح على تقدير عدم إساءة من يصلي بالكراهة أو بالحرام، ويريد أنه يصلي بالصحة بعده ثانيًا في الوقت، ولم أجد النقل فيه. هذا، وينظر أن الرجل الذي ارتكب المكروه تحريمًا، هل يجرز شيء ثواب أم لا؟ فذكر في «النهر» أنه لا ثواب له أصلًا في قول، وشيء ثواب في قول، وأما الشافعية فلمهم في وجدان الثواب أقوال أربعة ذكرها في «جمع الجوامع». وأقول: إنه لا يجرز الثواب في صوم الأيام الخمسة، ويجرز شيء ثواب لو عرض الكراهة في الصوم سوى كراهة الأيام الخمسة، ولو ارتكب المكروه تحريمًا يجرز شيء ثواب في الصلاة، ودل كثير من مسائل صاحب المذهب أبي حنيفة رضي الله عنه على ما حررت من وجدانه شيء ثواب. قال أبو حنيفة رضي الله عنه: من شرع الصوم في الأيام الخمسة لا يجب عليه القضاء، ولو شرع الصلاة في الأوقات المكروهة، يجب عليه قضاؤها بإفسادها، وأشكل وجه الفرق بين الصوم والصلاة على كثير من العلماء، وقال أبو بكر الحنفي رضي الله عنه في وجه الفرق: إن كراهة الصوم في الأيام الخمسة مجسمة عليها خلاف كراهة الصلاة في الأوقات الخمسة، وقال أيضًا: إن تحريم الصلاة قول. فيكون نذرًا حكمًا، ويدل على هذا المسائل الثمانية لأبي حنيفة رضي الله عنه بخلاف الصوم؛ فإنه لا نذر فيه حكمًا، وانتفخوا على لزوم النذر فتفرقا، هذا يشفي ما في الصدور، وأما ما قال العلامة في «التلويح» لا يشفي، وكذلك يدل بعض أمور الشارح على إحراز ثواب قليل، فعلى هذا سكوتهم صلى الله عليه وسلم لا يكون بعيدًا، وأيضًا كان الرجل غير عالم بالمسألة فلا يأثم، هذا ما اتفق. وحديث الباب يدل على مرتبة الواجب، وتفصيل مرتبة الواجب مر سابقًا. وحاصل مرتبة الواجب أن الواجب نشأ من الظنية، فعلمنا بما هو ظني الثبوت، وعامل الخصم معاملة القطع، فخرج الواجب من صورة الدليل، وأما حقيقة الواجب فلا يتعرض إليه الأصوليون، بل يبحثون من صورة الدليل، فقال النشيط: لما كان مدار الوجوب على الظنية لم يكن الواجب في حقه صلى الله عليه وسلم، فإن الظن عنه معتذر، أقول: إن حقيقة الواجب التكميل كالسنن فإنها مكملات، إلا أن للتكميل مراتب، أعلى وأدنى، ومرتبة التكميل في الواجب أيضًا، وأشار بعض العلماء إلى التكميل كما قال في «الاحتيار شرح المختار»: إن النوافل والسنن تكون مكملات للفرائض في الحشر، كالواجب إنه مكمل للفرض. وأعلم أن ما استدلل الأحناف على وجوب تعديل الأركان بحديث الباب أورد عليه الخصم، بأن حكم الانتفاص ليس برافع إلى تعديل الأركان، بل إلى المجموع من المذكور في الجملة، نقول: دلت الأحاديث على بقاء شيء مع ترك التعديل مثل حديث سرقة الصلاة في «أبي داود»، وحديث «لا تجانع يأكل ثمرة أو تمرتين»، فإن هذا الحكم راجع إلى ترك التعديل، والبحث بقدر الضرورة من ابتداء، وذكر ابن تيمية أن تركيب الصلاة عند الأئمة الثلاثة من الفرائض والسنن والواجبات، وعند الشافعي من الفرائض والسنن، ثم ذكر حديث الباب، فإذا سلم الوجوب عند الحنابلة، فكيف يرد على الأحناف على مرتبة الواجب؟ ولنعلم أن الخلاف في واجب الشيء لا الشيء الواجب، وواجب الشيء ليس إلا في الصلاة والحج، وأما الشيء الواجب ففي كل شيء. ما ثبت بالقاطع لا يثبت أركانه وشروطه بالظني، وما ثبت بالظني يجوز إثبات أركانه وشروطه بالظني، كصلاة الاستسقاء وغيرها.

حاشية: فكيف من أصر على بدعة أو منكرو؟ هذا محل تذكر للذين يصرون على الاجتماع في اليوم الثالث للعت، ويرونه أرجح عن الحضور للجماعة ونحوه. قوله: حدثنا علي بن حجر إلخ: أعلم أنه قد استدلل بهذا الحديث الشافعي وأحمد وأبو يوسف على فرضية الطمأنينة والقومة والجلسة؛ فإنه صلى الله عليه وسلم نفى عن الرجل الصلاة، وكان قد ترك الطمأنينة والقومة والجلسة، وعند أبي حنيفة ومحمد: الاطمئنان في الركوع والسجود في ظاهر الرواية على تخريج الكرخي واجب، يجب سجود السهو بتركه، وعلى تخريج الجرجاني سنة، وأما القومة والجلسة فسنة، وعليه بعض المالكية، كذا في «اللمعات». قال الشيخ ابن الهمام: ولهما: أن الركوع هو المطلوب بالنص جزء للصلاة، وكذا السجود بقوله تعالى: «**أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا**» ولا إجمال فيهما؛ ليفتقرا إلى البيان، ومسماهما يتحقق بمجرد الانحناء ووضع بعض الوجه مما لا يعد سخرية مع الاستقبال، فخرج النحن والخذ، والطمأنينة دوام على الفعل لا نفسه، فهي غير المطلوب به أي بالنص، فوجب أن لا تتوقف الصحة عليها بالخبر الواحد، وإلا كان نسخًا؛ لإطلاق القاطع به، وهو ممنوع عندنا، مع أن الخبر يفيد عدم توقف الصحة عليها، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «وما انتقصت من هذا شيئًا فقد انتقصت من صلاتك»، فعلم أنه صلى الله عليه وسلم إنما أمره بإعادتها؛ ليوقيها على غير كراهة، لا للفساد، وما يدل عليه تركه صلى الله عليه وسلم إياه بعد أول ركعة حتى أتم، ولو كان عندها مفسدًا لفسدت بأول ركعة، وبعد الفساد لا يجل المضني في الصلاة، وتقديره صلى الله عليه وسلم من الأدلة الشرعية، وحينئذ وجب حمل قوله صلى الله عليه وسلم: «فإنك لم تصل» على الصلاة الخالية عن الإثم على قول الكرخي، والمسئونة على قول الجرجاني، والأول أولى؛ لأن الجاز حينئذ في قوله: «لم تصل» يكون أقرب إلى الحقيقة، ولأن المواظبة دليل الوجوب، وقد سئل محمد عن تركها، فقال: إني أخاف أن لا تجوز.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ». فَارْجَعَ الرَّجُلُ فَصَلَّى كَمَا كَانَ صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: «ارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا أَحْسِنُ غَيْرَ هَذَا، فَعَلَّمَنِي. فَقَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ بِمَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَظْمِنَ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَظْمِنَ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَظْمِنَ جَالِسًا، وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى ابْنُ نُمَيْرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ». وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَصَحَّ. وَسَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ قَدْ سَمِعَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، وَرَوَى عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ. وَأَبُو سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيُّ اسْمُهُ كَيْسَانُ. وَسَعِيدُ الْمُقْبَرِيُّ يُسَمَّى أَبَا سَعْدٍ. ٣٠١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُهُ وَهُوَ فِي عَشْرَةِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ -أَحَدُهُمْ أَبُو قَتَادَةَ بْنُ رِبْعٍ ﷺ- يَتَوَلَّى: أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالُوا: مَا كُنْتَ أَقْدَمْنَا لَهُ صُخْبَةً، وَلَا أَكْثَرْنَا لَهُ إِثْبَانًا؟ قَالَ: بَلَى. قَالُوا: فَاعْرِضْ. فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ اعْتَدَلَ قَائِمًا وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِي بِيَهْمَا مَنْكِبَيْهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِي بِيَهْمَا مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ» وَرَكَعَ، ثُمَّ اعْتَدَلَ فَلَمْ يُصَوِّبْ رَأْسَهُ وَلَمْ يُقْنِعْ، وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَاعْتَدَلَ، حَتَّى يَرْجِعَ كُلُّ عَظْمٍ فِي مَوْضِعِهِ مُعْتَدِلًا، ثُمَّ هَوَى إِلَى الْأَرْضِ سَاجِدًا، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، ثُمَّ ثَنَّى رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَقَعَدَ عَلَيْهَا، ثُمَّ اعْتَدَلَ حَتَّى يَرْجِعَ كُلُّ عَظْمٍ فِي مَوْضِعِهِ مُعْتَدِلًا، ثُمَّ هَوَى سَاجِدًا، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ». ثُمَّ ثَنَّى رِجْلَهُ وَقَعَدَ، وَاعْتَدَلَ حَتَّى يَرْجِعَ كُلُّ عَظْمٍ فِي مَوْضِعِهِ، ثُمَّ نَهَضَ، ثُمَّ صَنَعَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِي بِيَهْمَا مَنْكِبَيْهِ، كَمَا صَنَعَ حِينَ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، ثُمَّ صَنَعَ كَذَلِكَ،
 (أي عطف)

العرف الشاذي: قوله: ثم اقرأ بما تيسر معك من القرآن: اعلم أن أمر الشارع يجعل على ما هو مرضي عنده، بحيث يكون جامع الفرائض والواجبات والسنن، وأيضًا لا فرق في العمل بين الفرض والواجب عندنا. وقال الحافظ: إن هذه القطعة في ضم السورة كما في «أبي داود»: «ثم اقرأ بأم القرآن وما شاء الله أن تقرأ» في حديث رفاعة ﷺ، وأما قوله ﷺ: «والأ فاحمد الله إلخ» ففي حق المعذور عندنا وعند الشافعية وغيرهم، والمسألة للمعذور هكذا عند الكل. قوله: وافعل ذلك في صلاتك كلها: اختار ابن الهمام والشيخ العيني ﷺ وجوب الفاتحة في الآخرين، والمشهور في المذهب سنية القراءة في الآخرين، وأما مختار العيني والشيخ فمروى عن حسن بن زياد عن أبي حنيفة، وتمسك العيني والشيخ بحديث الباب بأنه أمر الشارع، وسيما ما أخرجه أحمد في مسنده: «وافعل ذلك في كل ركعة»، ولكن متردد في هذا؛ فإن الحق ابن أمير الحاج خالف شيخه، وقال: ثبت عن جماعة من الصحابة ترك القراءة في الآخرين، ولم يذكر إلا اسم علي وابن مسعود ﷺ، وأثر علي ﷺ أخرجه لعيني في «العمدة» بسند حسن: «أن عليًا يسبح في الآخرين» وأثر ابن مسعود ﷺ في «مصنف ابن أبي شيبة»، والمتبادر من أثرهما الترك، وإن كان مجال التأويل، ثم ذكر في موضع أن في القراءة خمسة مذاهب: مذهب الحسن البصري السنية، ولا يقول بوجوب الفاتحة، وفي مذهب الوجوب في الركعتين وهو مشهور مذهبنا، ورواية عن مالك، وأما المشهور عن مالك فالفرضية في الثلاثة، وفي رواية عن مالك الوجوب، أي الفرضية في أربع ركعات، ومذهب آخر خامس، ونحمل حديث الباب على مشهور مذهبنا على السنية لا الوجوب. قوله: ثم هوى إلى الأرض ساجدًا: قال الزيدية: يرفع اليدين عند الهوى إلى السجود، وقال الشافعية: يرفع عند الانتصاب أو حال الانتصاب الكامل. في حديث الباب ذكر جلسة الاستراحة، ولنا الحديث القولي في قصة خلاد بن رافع، وهو ظاهره نفي جلسة الاستراحة. قوله: وفتح أصابع رجله: أي عطفها، وأصل الفتح بسط الطائر جناحيه مائلًا إلى الأرض للجلوس، حديث الباب للشافعية، أخرجه البخاري بطريق عطاء. وعلله الطحاوي بأن في «البخاري»: محمد عن أبي حميد، ولكنه ليس له سماع، فيكون الحديث منقطعًا، ووجه عدم السماع أن في الحديث ذكر أن أبا قتادة أيضًا كان في المجلس ومات أبو قتادة في عهد علي ﷺ، وصلى عليه علي ﷺ، وولد محمد بن عمرو بن عطاء بعد عهد علي ﷺ، وتعب الحافظ على الطحاوي، والحال أن ابن فطان المغربي وابن دقيق العيد موافقان له في تحليل الحديث، كما ذكر الزيلعي في «التحريج» إلا أن في «التحريج» حذف العبارة من النسخ، ثم قال الطحاوي: إن الراوي ساقط من البين هو عباس بن سهل، فأجاب الحافظ في «الفتح» بأن في موت أبي قتادة قولين، قيل: مات في عهد علي ﷺ، وقيل: بعد عهد علي ﷺ. وأقول: كيف يقول الحافظ بهذا؟ والحال أنه صحح في «التلخيص الحبير» في الجنازة موت أبي قتادة في عهد علي ﷺ وصلاته عليه، وأجاب الحافظ ثانيًا بأنه لعل ذكر أبي قتادة وهم، ولكن المخاضرين الآخرين كانوا للمسك والاحتجاج. واعلم أنه روى أبو حميد صفة الصلاة مرتين، مرة في عهد علي ﷺ قولًا ورواه عباس بن سهل، ثم رواها بعده فعلاً، وكان محمد في هذه الواقعة وأبو قتادة في الأولى، ويتأول في قول محمد: «سمعت أبا حميد»، أي سمعت كلامه وإن كان بالواسطة، كما يقال في «الهندية»: «میں نے فلاں کی سنی». قوله: من السجدين: أي الركعتين، وإليه جمهور العلماء، وحمل الخطابي السجدين على ظاهرها في «معالم السنن». وحديث الباب دليل الشافعية في التورك، ولأحمد أن يقول: إن التورك يصدق على افتراشنا أيضًا لغة كما في «القاموس» وغيره، ولكن الحق أن تغيير الراوي التعبير في القعدتين يدل على توركهم. وعارض الأحناف الشافعية بما في «مسلم» عن عائشة ﷺ ذكر الافتراش في القعدتين، ويمكن لهم أن في التورك أيضًا فرش اليسرى ونصب اليمنى، لكن تبادر الحديث عن اتحاد التعبير في القعدتين للأحناف. يصدق الافتراش على التورك والتورك على الافتراش لغة، وإذا كان بينهما تصادق، فالفارق هو الجلوس على الأرض على مذهبهم، والجلوس على الرجل اليسرى على مذهبنا. فلما ما في «النسائي» عن عبد الله بن عمر ﷺ، وإن قيل: ما في «النسائي» في القعدة الأولى، وكلامنا في الثانية، فنقول بناءً على الروايتين أخرجهما مالك في موطئه، أحدهما: «عن عبد الله بن دينار أنه سمع عبد الله بن عمر ﷺ صلى إلى جنبه رجل، فلما جلس الرجل في أربع تربع وثني رجله، فلما انصرف عبد الله عاب ذلك عليه فإنيك تفعل إلخ»، وظني أن الرجل الذي تربع هو ابن دينار نفسه، فدل هذه الرواية على تربع ابن عمر ﷺ في الرابعة، ولعله كان تربع في الثانية أيضًا؛ فإن العذر فيهما، والرواية الثانية في «موطأ مالك»: «عن عبيد الله بن عمر أنه أخره أنه كان يرى عبد الله بن عمر ﷺ تربع في الصلاة إذا جلس، قال: ففعلته وأنا يومئذ حديث السن، فنهاي عبد الله بن عمر ﷺ، وقال: إنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى وتثني رجلك اليسرى، فقلت له إلخ» فانسحب حكم الافتراش ...

حاشية: قوله: رجل: [قال العسقلاني: هو خلاد بن رافع الأنصاري. (المراقبة)] قوله: فلم يصوب رأسه: بضم ياء وفتح صاد وكسر واو مشدد، أي لم يحط خطأً بليًا حتى لم يعتدل. (الجميع) قوله: ولم يقنع: من «أفنع رأسه» إذا رفع، أي لا يرفع رأسه حتى يكون أعلى من ظهره. (المراقبة)

نفع قوت المغنذي: [فلم يصوب رأسه]: أي: لم يخفضه. [ولم يقنع]: كيحسن، أي: لم يرفعه. [وفتح أصابع رجله]: بفوقية فقط خاء، أي: نصبها وغمر أمكنة مفاصلها، وثناها لباطل رجل، وأسل الفتح اللين.

حَتَّى كَانَتْ الرَّكْعَةُ الَّتِي تَنْقُضِي فِيهَا صَلَاتُهُ أَخَّرَ رَجُلَهُ الْيُسْرَى وَقَعَدَ عَلَى شِقِّهِ مُتَوَرِّكًا، ثُمَّ سَلَّمَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَالَ: وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «إِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ» يَعْنِي إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَمِيدٍ السَّاعِدِيَّ رضي الله عنه فِي عَشْرَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ بْنُ رِبْعِيٍّ رضي الله عنه. فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِمَعْنَاهُ، وَزَادَ فِيهِ أَبُو عَاصِمٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ هَذَا الْحَرْفَ: «قَالُوا: صَدَقْتُ، هَكَذَا صَلَّى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم».

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ: ٣٠٢- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مِسْعَرٍ وَسُفْيَانَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ عَمِّهِ قُطَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ «وَالْتَّخَلَّ بِاسْقَلَتِ» فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ وَأَبِي بَرَزَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنهم. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ قُطَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٣٠٣- وَرَوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ قَرَأَ فِي الصُّبْحِ بِالْوَاقِعَةِ: ٣٠٤- وَرَوِيَ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ مِنْ سِتِّينَ آيَةً إِلَى مِائَةٍ. ٣٠٥- وَرَوِيَ عَنْهُ: أَنَّهُ قَرَأَ: «إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ». ٣٠٦- وَرَوِيَ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى رضي الله عنه: أَنْ اقْرَأْ فِي الصُّبْحِ بِطَوَالِ الْمَفْصَلِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَعَلَى هَذَا الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ: ٣٠٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِـ«السَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ» وَ«السَّمَاءِ وَالطَّارِقِ» وَشِبْهَيْهِمَا. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ خُبَّابٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي قَتَادَةَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَالْبَرَاءِ رضي الله عنهم. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٣٠٨- وَقَدْ رَوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ قَرَأَ فِي الظُّهْرِ قَدْرَ تَنْزِيلِ السَّجْدَةِ. ٣٠٩- وَرَوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ الظُّهْرِ قَدْرَ ثَلَاثِينَ آيَةً، وَفِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ قَدْرَ خَمْسَةِ عَشَرَ آيَةً. ٣١٠- وَرَوِيَ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى رضي الله عنه: أَنْ اقْرَأْ فِي الظُّهْرِ بِأَوْسَاطِ الْمَفْصَلِ. وَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْقِرَاءَةَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ كَنَحْوِ الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ،

العرف الشاذي: على القاعدتين، وهذه الرواية رواية النسائي، فخرج مرامنا من النظر إلى ما في «موطأ مالك» من الحديثين وما في «النسائي». ثم اعلم أن المذكور في «الموطأ» سند الرواية الثانية من عبيد الله مصغراً غلط، والصحيح عن عبد الله مكيّاً؛ لما في «النسائي» عن عبد الله بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، فإذا ثبت افتراضنا بحديث النسائي، وتوركهم بحديث الباب. فوجه الترجيح لنا إطلاق ابن عمر رضي الله عنهما لفظ السنة على الافتراض، والخلاف في المختار لا في الجواز، وقال الحافظ: إن للشافعية ما في «موطأ مالك» أن القاسم بن محمد أراههم الجلوس في التشهد، فنصب رجله اليمنى، وثني رجله اليسرى، وجلس على وركه الأيسر، ولم يجلس على قدمه إلخ، نقول: وإن فعله ابن عمر، لكنه أطلق لفظ السنة على افتراضنا، وأما الجواز فلا تنكره أيضاً، وبعد هذا قوي استدلالنا بما في «مسلم» عن عائشة رضي الله عنها، وقال النووي: إنه للأحناف، ولكنه لم يخرج البخاري؛ لأنه لم يثبت عنده سماع أبي الجوزاء عن عائشة رضي الله عنها، ولكن المعاصرة كافية عند الجمهور ومسلم خلاف البخاري، وحديث مسلم أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه سنداً ومثلاً، وظاهره بخالفنا ولكنه وقع فيه سقط من النسخ، فينبغي النظر فيه، وذكر الشوافع نكته أن اختلاف الهيئة في السجدين يرفع الالتباس، وقال الأحناف: إن المكرر في الصلاة يكون على شاكلة واحدة مثل السجدة والركوع. قوله: أخر رجله إلخ: أي أخرجهما إلى الجانب الأيمن. قوله: والحسن بن علي الحلواني إلخ: واعلم أن الحلواني هذا منسوب إلى بلدة «حلوان»، وأما شمس الأئمة الحلواني فليس بمنسوب إلى بلدة «حلوان» كما زعموا، بل نسبته إلى الحلوى، ويقال له: الحلواني بفتح الأول وضمة، والخلاوي والحلواني. قوله: باب ما جاء في القراءة في الصباح: اختلف كتبنا، ففي بعضها اعتبار السور، وفي بعضها اعتبار الآيات، وكذلك في الأحاديث أيضاً، وقال مولانا المرحوم الكنگوهي باعتبارهما. واعلم أن المراد من ستين أو مائة في الصباح ستون أو مائة في الركعتين، ولنا ما ذكرنا من أواسط الفصل وطولها وقصرها أثر عمر الفاروق رضي الله عنه الذي كتبه إلى أبي موسى رضي الله عنه في اليمن. قوله: باب ما جاء في القراءة في الظهر والعصر: عن محمد بن حسن رضي الله عنه تطويل الأولى على الثانية في الخمسة وهو مذهب الشافعي رضي الله عنه، وعند الشيخين التساوي بين الركعتين إلا في الفجر، وظاهر الحديث لمحمد والشافعي رضي الله عنهما، وأجيب من جانب الشيخين بأن تطويل الأولى كان بسبب الثناء، والخلاف في الأولوية لا في الجواز واختار ابن همام قول محمد رضي الله عنه. تنبيه: تعيين الأوساط أو الطوال أو القصار من بين المفصل بالصلوات مستحب. قوله: الركعة الأولى: أي الشفعة الأولى كما يدل ما في «مسلم» عن أبي سعيد الخدري، وكذلك ما في «سنن ابن ماجه». قوله: أن القراءة في صلاة العصر إلخ: عندنا في العصر أواسط المفصل، وهذا بخالفنا ظاهره، ولكن الأمر من السوء، وأحواله رضي الله عنه في السفر مختلفة؛ فإنه ثبت عنه قراءة الموعودتين في الصباح، وفي العشاء قراءة: «والتين والزيتون». واعلم أن في ضم السورة في الآخرين ثلاثة أقوال لنا، ذكرها ابن عابدين الشامي رحمته الله: قيل: يلزم سجدة السهو بضم السورة، وقيل: مكروه ولا يلزم سجود السهو، وقيل: مباح ليس بسنة ولا مكروه، اختارها فخر الإسلام وهو المختار، وأكثر عمله رحمته الله عدم الضم؛ لما في «مسلم»: «ويقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب إلخ».

حاشية: قوله: وقعد على شقه إلخ: اختلف العلماء في هذه المسألة على أربعة أقوال: فقال بعضهم: يتورك في التشهدين، وهو قول مالك، وقال بعضهم بالافتراض فيهما، وهو قول أبي حنيفة، وبعضهم بالتورك في تشهد بعده السلام، سواء كان هناك تشهدان أو تشهد واحد، وفي غيره الافتراض، وهو قول الشافعي، وقال بعضهم: كل صلاة فيها التشهدان، ففي الآخر منهما يتورك، وإن كان التشهد واحداً يفترش، وهو مذهب أحمد. وقيل: وجه قول أبي حنيفة أن في كثير من الأحاديث وقع ذكر الافتراض مطلقاً، بأن السنة في التشهد هذا، وأن جلوس النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد كان هكذا من غير تقييد بالأولى أو بالأخرى، ففي «مسلم» عن عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير إلى أن قالت: وكان يفترش رجله اليسرى، وينصب رجله اليمنى. وفي «سنن النسائي» عن ابن عمر، عن أبيه، قال: من سنة الصلاة نصب القدم اليمنى. واستقبله بأصابعها القبلة، والجلوس على اليسرى، كذا قال الشيخ ابن همام، وأيضاً هذا الجلوس أشق وأشد وأفضل الأعمال، وقد وقع في بعض الأحاديث التورك في التشهد الأخير، فحملوها على حالة العذر، أو كبر السن، أو طول الأدعية؛ لأن المشقة فيه أقل. (اللمعات) قوله: بطوال المفصل: لمن سورة محمد أو الفتح أو الحجرات - هو أشهر - إلى آخر سورة البروج. [قوله: كان يقرأ في الركعة الأولى من الظهر إلخ: تطويل القراءة في الركعة الأولى هو مذهب الأئمة في الصلوات كلها، ومذهب محمد من أصحابنا، وعندهما مخصوص بصلاة الفجر؛ إغانة للناس على إدراك الجماعة؛ لأن الركعتين استويا في حق القراءة، فيستويان في المقدار، ويستأنس به بالرواية في حديث «مسلم» عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: كنا نحضر قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر، فحزنا قيامه في الركعتين الأوليين قدر قراءة «الم تنزيل السجدة»، وفي رواية: في كل ركعة قدر ثلاثين آية، بخلاف الفجر؛ فإنه وقت نوم وغفلة، وحديث الإطالة محمول على الإطالة من حيث الثناء والتعبد والتسمية، وبما دون ثلاث آيات، وقال في «الخلاصة»: إن قول محمد أحب، هكذا في «اللمعات». قوله: بأوساط المفصل: [من «البروج» إلى آخر «لم يكن»].

يَقْرَأُ بِقَصَارِ الْمَفْصَلِ. وَرَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: تَعْدِلُ صَلَاةُ الْعَصْرِ بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ فِي الْقِرَاءَةِ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: تُضَعَّفُ صَلَاةُ الظُّهْرِ عَلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ فِي الْقِرَاءَةِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.

بَابُ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الْمَغْرِبِ: ٣١١- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُمِّهِ أُمِّ الْفَضْلِ رضي الله عنه، قَالَتْ: خَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ عَاصِبٌ رَأْسُهُ فِي مَرَضِهِ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، فَقَرَأَ بِالْمُرْسَلَاتِ، فَمَا صَلَّاهَا بَعْدَ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي أَيُّوبَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه قَالَ: حَدِيثُ أُمِّ الْفَضْلِ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٣١٢- وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالْأَعْرَافِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ كِلْتَاهِمَا. ٣١٣- وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ. ٣١٤- وَرَوَى عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى رضي الله عنه: أَنْ اقْرَأْ فِي الْمَغْرِبِ بِقَصَارِ الْمَفْصَلِ. ٣١٥- وَرَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِقَصَارِ الْمَفْصَلِ. قَالَ: وَعَلَى هَذَا الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَخْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وَذَكَرَ عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ يُقْرَأَ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ بِالسُّورِ الطَّوَالَ نَحْوَ الطُّورِ وَالْمُرْسَلَاتِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا أَكْرَهُ ذَلِكَ، بَلْ أَسْتَحِبُّ أَنْ يُقْرَأَ بِهِ السُّورُ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ. بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ: ٣١٦- حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزَاعِيُّ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَقِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ فِي الْعِشَاءِ الْآخِرَةَ بِ«الشَّمْسِ وَضَحَلَهَا» وَنَحْوَهَا مِنَ السُّورِ. وَفِي الْبَابِ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. ٣١٧- وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْعِشَاءِ الْآخِرَةَ بِسُورَةِ «الَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ». ٣١٨- وَرَوَى عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْعِشَاءِ بِسُورٍ مِنْ أَوْسَاطِ الْمَفْصَلِ، نَحْوَ سُورَةِ الْمُنَافِقِينَ وَأَشْبَاهِهَا. وَرَوَى عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَالتَّابِعِينَ: أَنَّهُمْ قَرَأُوا بِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا وَقَلَّ، كَأَنَّ الْأَمْرَ عِنْدَهُمْ وَاسِعٌ فِي هَذَا. وَأَحْسَنُ شَيْءٍ فِي ذَلِكَ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ قَرَأَ بِ«الشَّمْسِ وَضَحَلَهَا» وَ«الَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ». ٣١٩- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَرَأَ فِي الْعِشَاءِ الْآخِرَةَ بِ«الَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ». وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ: ٣٢٠- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ،

العرف الشاذي: قوله: باب في القراءة في المغرب: واقعة الباب واقعة مرض موته صلى الله عليه وسلم. قوله: خرج إلينا إلخ: قال الحافظ والعيني: إن خروجه صلى الله عليه وسلم لم يكن إلى المسجد بل إلى البيت، وقال الحافظ: إنه صلى الله عليه وسلم لم يصل في المسجد في مرض موته حين جعل أبا بكر رضي الله عنه إمام القوم إلا صلاة واحدة، ونقل عن الشافعي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد مرة واحدة، وقال البيهقي: إنه صلى الله عليه وسلم غاب في مرض موته في سبع عشرة صلاة إلا الصلاتين: ظهر يوم السبت أو يوم الأحد، وأم الناس، وصلاة صبح، واقتدى بأبي بكر الصديق رضي الله عنه وسبق بركة وأدرك أخرى، ووافقه الزيلعي وتبعه ابن همام، ونقل الزيلعي عن الحافظ ابن ناصر: من لم يقل بتعدد دخوله صلى الله عليه وسلم في المسجد فقد أخطأ، فتمشى ابن حجر على تحقيقه، وكان حديث الباب يخالفه فتأول فيه. وأقول: إنه صلى الله عليه وسلم شهد في المسجد النبوي في مرض موته أربع صلوات، والبحث طويل سيأتي في «البخاري»، وأذكر أدلتي لله، وأثبت عن الشافعي شهوده صلى الله عليه وسلم في صلاتين، وعندني أنه صلى الله عليه وسلم خرج إلى المسجد في واقعة الباب، وعرض الحافظ على ظاهر ما في «النسائي» عن أم الفضل رضي الله عنها لفظ «في بيته إلخ»، وإن أرى فيه علة، ولو سلم عدم الإعلال فأخرج الحمل فيه بأن «في بيته» حال «أم الفضل» رضي الله عنها لا حال «النبي» صلى الله عليه وسلم، والذي صلى الله عليه وسلم كان في المسجد، واقتدت أم الفضل رضي الله عنها خلفه، وهي في البيت وهو في المسجد، وروي عن مالك رضي الله عنه: أن الناس كانوا يقتدون بالإمام من حجرات أمهات المؤمنين. قوله: فقرأ بالمرسلات إلخ: يستحب عندنا قصر المفصل في المغرب، ولا نكر جواز غيرها، وأكثر عاداته صلى الله عليه وسلم القصار في المغرب، ولنا في هذا كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى رضي الله عنه وهو في يمن، وقال الطحاوي: لا يدل هذا على أنه صلى الله عليه وسلم أتم السورة، بل لعله تلا بعض الآيات، وتعبه البيهقي على هذا، وأتى برواية أنه صلى الله عليه وسلم قرأ الطور، وادعى أبو داود النسخ، وكيف يقال بالنسخ، والحال أن الواقعة واقعة آخر عمره صلى الله عليه وسلم ومرض موته؟ إلا أن يقال بأنه استعمل النسخ بنسخ الطحاوي، كما نقل الحافظ في «الفتح» عن ابن حزم أن تحجير صلاة الظهر منسوخ، والناسخ إيرادها، ولا يقول أحد بعدم جواز تحجيرها، فنسخ الطحاوي أخذه بعض المحدثين. قوله: باب ما جاء في القراءة إلخ: نسب إلى الأحناف أنهم لا يبالون بما وردت السور المعينة في الصلاة المعينة عنه صلى الله عليه وسلم، ويقولون: لا تعين سورة، وقد صرح في «البحر» باستحباب قراءة السور الواردة في الأحاديث، ولكنه يتركها أحياناً قليلة؛ كيلا يتوهم الناظر عدم صحة الصلاة بدونها، فلا يتمشى على ظواهر متوننا، كما زعمه أهل العصر، وصرح المحقق ابن أمير الحاج في «الحلية» بجواز الأذكار الواردة في الأحاديث في التطوع والمكتوبة بلا نكير، لكنه إن لا ينقل على الناس. قوله: باب ما جاء في القراءة خلف الإمام: مسألة الباب طريفة الذيل، ولقد صنف فيها الشافعية كثيراً من الأجزاء والكتب، وصنف البيهقي «كتاب القراءة»، ولنا فيه حديثان صحيحان صريحان ما أخرجهما البخاري في «جزء القراءة»، وتكلم البيهقي في أسانيد مستدللتا، وبه عمل البخاري، وما صنف حنفي في هذه المسألة تصنيفاً مستقلاً إلا أن البيهقي يرد على حنفي، وهذا يدل على أن حنفيًا صنف فيها شيئاً، والله أعلم. وحديث الباب أخرجه الشيخان في صحيحيهما بدون القصة المذكورة في حديث الباب. وأقول: إن قطعة «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» ليست في حق الجماعة بل في أحكام الصلاة، وأما في حق الجماعة فحديث: «وإذا قرأ فأنتصروا إلخ»، فإنه سوق الجماعة، وظاهر حديث الباب للشافعي؛ فإن الواقعة واقعة الجهرية، وسيجيء الكلام في هذا إن شاء الله تعالى. وأما مذاهب الأئمة: فالجمهور من أبي حنيفة ومالك وأحمد والأوزاعي وليث بن سعد وابن المبارك وإسحاق بن راهويه وغيرهم رضي الله عنهم إلى عدم الجواز في الصلاة الجهرية، وأما في السرية فلم أقول من الوجوب والاستحباب أو الإباحة، والقول القلم للشافعي عدم الجواز في الجهرية لا السرية، ثم لما دخل مصر قال بالوجوب فيهما، وكذلك في «مختصر المزني»: بلغني عن بعض أصحابنا أن الشافعي رضي الله عنه قال بالوجوب فيهما، وقال الشافعية: إن المراد من بعض الأصحاب هو ربيع بن سليمان، فهذا مسكة الشافعية في نقل المذهب لهم عن إمامهم، ولم يسمع المزني بأذنه الوجوب عن الشافعي، و«كتاب الأم» للشافعي خالي عن الوجوب في الجهرية، وفي كتب المتقدمين مهم ذكر القولين، واشتهر في كتب المتأخرين القول الجديد، فنفرد الشافعي في الوجوب في الجهرية. وأعلم أن المروي عن أبي حنيفة رضي الله عنه عدم القراءة في السرية والجهرية، وقالوا في الجهرية بعدم الجواز، وفي السرية تحت ما روي عن أبي حنيفة رضي الله عنه أقوال خمسة، والمشهور في المتأخرين ما قال ابن همام رضي الله عنه من عدم الجواز والكراهة تحريمًا، وتمسك ابن همام رضي الله عنه بآية: «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا»، وقال: إن الاستماع في الجهرية، والإنصات في السرية والجهرية، والمذكور في الآية النهي عن القراءة خلف الإمام في الجهرية، ولا تعلق لما بالسرية، والإنصات معناه في اللغة: كان كالأذان سناً، ويكون في الجهرية سيما إذا اجتمع الاستماع والإنصات، وما من كلام فصيح يكون الإنصات فيه في السر، وفي حديث:

حاشية: قوله: بقصار المفصل: [من «لم يكن» إلى آخر القرآن]. اختلف في أول المفصل، قيل: سورة محمد، وقيل: سورة الفتح، وقيل: سورة الحجرات، وهو أشهر، ذكره في «المرقاة». قوله: والمرسلات: وذلك لأن الصحابة كانوا كثير الحرص على استماع القرآن منه صلى الله عليه وسلم، وكان صلى الله عليه وسلم يطيل القراءة للتعليم، وهاتان مفقودتان اليوم.

العرف الشذي: ... «من أتى الجمعة واستمع وأنصت» استعمال في الجهرية، وكذلك في حديث صور لإسرافيل أنه قائم استمع وأنصت في الجهرية، وكذلك في: يا من يؤمل أن يكون صفاته :: كصفاته عبد الله أنصت واسمع إذا قالت حذام فأنصتوها :: فإن القول ما قالت حذام. وقال الشيخ: إن ما ذكر صاحب «الهداية» من استحسانها في السرية، لعل ليس بصحيح؛ فإنه يُنفى في موطنه و«كتاب الآثار». وأقول: إن رواية الاستحسان لعلها قد تكون عن محمد؛ فإن صاحب «الهداية» مثبت، وأما ما في «الموطأ» و«كتاب الآثار»، فلا يدل على عدم الجواز، بل يدل على عدم الرضا، ولا يدل على الكراهة أيضاً، بل الأولى عدم القراءة في السرية، والتحقيق عندي عن مذهب أبي حنيفة رحمته عدم جواز القراءة في الجهرية، وكونها غير مرضية في السرية، واختار مولانا عبد الحى الجواز في السرية بلا كراهة، وأتى بأقوال المشايخ وما أتى بالرواية، وأتى بما في «النجاشي» لصاحب «القنية» شرح «القدوري»، وبعمل أبي حفص الكبير تلميذ محمد، وبعمل الشيخ نظام الدين شيخ التسليم معاصر شارح «الوقاية»، وعندى أيضاً نقول المتقدمين في جوازها في السرية، منها ما في «الذخيرة» للبرهاني جد صاحب «شرح الوقاية»؛ فإنه ذكر اختلاف مشايخنا في القراءة في السرية، ولكنه اختار من جانبته نفي القراءة في السرية، ومنها ما في «المقدمة الغزنوية القلمية»: أن أبا حنيفة رحمته أجاز القراءة في السرية ثم رجع عنه، والجمع بين المرويين عنه للرجوع، ومنها تفسير أبي منصور الماتريدي «التأويلات السمرقندية»، ومنها ما في «الأسرار» للقاضي أبي زيد الدبوسي رحمته، ومنها ما في «شرح مختصر الطحاوي» لأبي بكر الرازي رحمته. في «ستذكار أبي عمر» أن الليث بن سعد موافق للشافعي رحمته فكان مخالفاً لما ذكرته من مذهبه، وكنت متردداً في ما نقل أبو عمر؛ لأن ليثاً يروي عن أبي يوسف عن أبي حنيفة: «لمن كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة إلخ»، وله سماع عن أبي يوسف، فكيف يقول مثل ما قال الشافعي مع رواية هذا الحديث؟ أخرجه الطحاوي عن أحمد بن عبد الرحمن، عن ابن وهب، عن ليث، عن يعقوب، عن نعمان، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن جابر بن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم، والسند أقوى؛ فإنه قلما يوجد مثل هذا؛ لأن فيه أربعة أئمة، حتى أن وجدت في «فتاوى ابن تيمية»، وفيه: إن ليثاً قائل باستحباب القراءة في السرية، فعلم أن ما في «الاستذكار» مسامحة، وفي «كتاب الخراج» رواية يعقوب عن الليث. هذا المذكور مذاهب الأئمة. وأما مذاهب الصحابة فلا أعلم من قال بالقراءة خلف الإمام في الجهرية إلا قليل، وعندهم أيضاً اختلاف النقل إلا عبادة بن صامت رضي الله عنه، وهو أيضاً يحتمل فيه بالقول بالوجوب أو الاستحباب، ومذهب الشافعية وجوبها، ومن الذين عنهم اختلاف النقل عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ فإنه أمر بالقراءة في الجهرية في «سنن الدارقطني» و«كتاب القراءة» للبيهقي، وفي «جزء القراءة» للبخاري أيضاً القراءة عن عمر رضي الله عنه، لكنه خالف عن قيد الجهرية، وما في «سنن الدارقطني» فيه رجل متكلم فيه، وعندى يبلغ مرتبة الحسن، ثم روي عن عمر رضي الله عنه خلاف هذا في «موطأ محمد بن حسن»، ولكنه منقطع، والمنقطع عن الآثار مقبول ورجاله ثقات، وكذلك في «مصف عبد الرزاق»، و«مصف ابن أبي شيبه»، ومنهم ابن عباس رضي الله عنه، ففي «جزء القراءة» للبخاري القراءة خلف الإمام، وفي «الطحاوي» خلافه، وهو النهي عن القراءة خلف الإمام، ومنهم صحابي آخر، وعنه أيضاً اختلاف النقل، فلم يبق من الصحابة قائل بالقراءة في الجهرية إلا عبادة، وفي مذهبه أيضاً احتمال الاستحباب، ويمكن حمل قول عمر رضي الله عنه: «وإن جهرت إلخ» في «سنن الدارقطني» على ثلاثة العشاء ورباعيتها، أي في الركعة السرية للصلاة الجهرية، ولا يقال: إنه حمل على ما هو ليس بمذهب أحد. أقول: إنه وإن لم يكن مذهب أحد من الأئمة الأربعة، لكنه مذهب بعض السلف، كما وقع في «كتاب القراءة» للبيهقي في موضعين: أن بعض العلماء يقولون بالقراءة في الركعات السرية للصلاة الجهرية، ووجدت هذا المذهب في «جزء القراءة» للبخاري أيضاً، وفيه: «إذا لم يجهر الإمام في الصلاة فاقراً بأمر القرآن في الأولين من الظهر والعصر، وفي الآخرين من العشاء، وفي الآخرة في المغرب» فلا يكون حمل قول عمر رضي الله عنه على البدعة، ولكن الحمل على هذا بعيد. وأما مذاهب التابعين ففي القراءة في السرية طائفتان، قالت طائفة بالقراءة في السرية، وقالت أخرى بتركها فيها، وأما القائلون في الجهرية فشرذمة قليلة منهم مكحول، وعد البخاري في «جزء القراءة» جماعة التابعين، لكن بعد فرق السرية والجهرية لا يبقى إلا شرذمة قليلة، ومآخذ المذاهب الجزئية المروية عن ذويها، والإجمال في «فتاوى ابن تيمية»؛ فإنه أثبت النفي في الجهرية والاستحباب في السرية كما هو مذهبهم. وأما التفقه ففي المسألة أحاديث أحدها: حديث إيجاب الفاتحة، وهو صحيح بلا ريب، والثاني: حديث أمر الإنصات، وهو صحيح بلا ريب وتردد، وإن تردد فيه البخاري في «جزء القراءة»، وحديث: «لمن كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» وهو صحيح إن شاء الله تعالى، كما سبقنا عن قريب، فاختلفوا في الجمع بين الأحاديث، فالتفت الأحناف إلى أحوال الأشخاص، واستثنوا المقتدي من ظواهر أوامر إيجاب الفاتحة، وأما الجمهور فخصصوا أوامر إيجابها بالسرية، وقصروا الإنصات على الجهرية، وأما الشافعية فتمشوا على ظواهر أوامر الإيجاب، واستثنوا الفاتحة من أمر الإنصات، وحديث: «قراءة الإمام له قراءة». وأما حديث الباب فظهره للشافعية؛ فإن الواقعة واقعة الجهرية، وتصدى الأحناف إلى الجواب عنه، وكذلك توجه الجمهور إلى الجواب عنه، فأذكر ما أحاب مولانا المرحوم الكنگوهي رحمته مع إضافة أشياء من جانبى، فقال مولانا رحمته: لا يخرج من الحديث وجوب القراءة بل بإباحتها، والإباحة أيضاً غير مرضية، ثم نسخت الإباحة بحديث الباب اللاحق، والوجه أن في الحديث استثناء من النهي، وهو لا يدل على الوجوب، ولا يتوهم الحديث وجوب القراءة بل بإباحتها، والإباحة أيضاً غير مرضية، وأما حديث الباب فحديث محمد بن إسحاق، وحديث الزهري السابق حديث الصحيحين حديث واحد [ومراد مسجد قباء، واستشهد النبي صلى الله عليه وسلم على مسجده النبوي، والدليل على أنه استشهد: أن حديث الباب حديث محمد بن إسحاق، وحديث الزهري السابق حديث الصحيحين حديث واحد] ومولانا عن اتحاد الحديثين: الاتحاج في النظر الفقهية وإن كانا متعددين في نظر المحدثين، ولا يجب أن يكون حديث الزهري جزءاً لحديث محمد بن إسحاق، وقال الحافظ: إن الاتحاد كاتحاد الجزء والكل] وفي حديث الزهري زيادة «فصاعداً» أيضاً، أخرجه أرباب السنن كما في «أبي داود» وغيره، فتفهم الزيادة بحديث الباب أيضاً، فإذا تناقض صدر حديث الباب وعجزه لو كانت القطعة الثانية في حق المقتدي أيضاً، ولو قلنا بأنه استشهد لا يلزم التناقض، وأما اتحاد الحديثين فاقترأ به الحافظ ابن حجر في «الفتح»؛ فإنه قال: إن الحديثين واحد، إلا أنه يذكر الحكم ومورده في بعض الطرق، والحكم فقط في بعضها، وكذلك أشار الترمذي إلى اتحاد الحديثين بقوله: «وروى هذا الحديث الزهري إلخ» أي سابقاً، وهذا أصح أي المختصر السابق أصح، وأشار إليه البخاري في «جزء القراءة» وابن حبان في «كتاب الثقات»، إلا أن إشارة ابن حبان خفية لا يدركها عامة الناس. وأما إثبات زيادة «فصاعداً» وإن تردد فيها البخاري في «جزء القراءة» فمطلوب منا، وقال البخاري: إن راوي الزيادة عبد الرحمن بن إسحاق، ولم يبالِ بعد الرحمن، ورواها معمر وهو متفرد. وأقول: إن عدم المبالاة بعد الرحمن غير صحيح؛ فإن عبد الرحمن اثنان: ابن إسحاق أبو شيبه الواسطي، وهو متفق على ضعفه، والثاني ابن إسحاق المدني، وهو ثقة من رواة مسلم، وقد أخذ عنه البخاري معلقاً في موضعين، وراوي الزيادة هو المدني، وهو ثقة. زعم ابن الممام أن عبد الرحمن الواسطي والمدني واحد، وذكر عبارة «تخريج الزيلعي» بعينها، مع أنها إما من سهو الكاتب، أو مسامحة الزيلعي؛ فإنه لا يمكن عدم اطلاع الزيلعي على كون عبد الرحمن بن إسحاق اثنين، وذكر الزيلعي في حديث أبي داود: «ولا تدعوا سنتي الفجر، ولو طردتكم الخيل» ما في «التخريج» بعينها، مع أن الواسطي ضعيف متفق على ضعفه، والمدني ثقة، وإن تكلم فيه البعض. وأقول: لا يمكن إسقاط زيادة «فصاعداً» رواها معمر في «مسلم» و«النسائي»، وتابعه سفيان بن عيينة في «سنن أبي داود»، وتابعه الأوزاعي وشعيب بن أبي حمزة كما في «كتاب القراءة» للبيهقي، فلما رواها عبد الرحمن المدني والأوزاعي وسفيان ومعمر وشعيب بن أبي حمزة لا يمكن إسقاطها، ولها شواهد أيضاً رواها بعض الصحابة عن أبي هريرة وأبي سعيد ورفاعة وجابر بن عبد الله رضي الله عنه، فصح زيادة «فصاعداً»، ثم زعم الأحناف مراد الحديث وجوب الفاتحة، وجوب ضم السورة، ولكنه يخالف اللغة؛ فإن أرباب اللغة متفقون على أن ما بعد الفاء يكون غير ضروري، وصرح به سيبويه في «الكتاب» في باب الإضافة، وقال أيضاً: إن «بعم بدهرم وصاعد» في هذا المراد غلط، وكذلك «بعم بدهرم فصاعد» -بجر صاعد- أيضاً غلط بل صاعداً، منصوباً عطف جملة على الجملة، فعلى هذا يمكن للشافعية قول: إن «لا صلاة إلا بأمر القرآن» بدون «فصاعداً» في حق المقتدي، وبزيادتها في حق الإمام والمقتدي. وأقول: وإن كان التأويل ممكناً ولكنه يوجب سوء الربط في نظم الحديث، ولا يشير الحديث إلى التقسيم أصلاً، ولنا أن نقول بأننا نحمل على المعنى فيه حسن الربط، ثم إن تتبع الأحاديث الكثيرة فالتعبيرات أنواع، أحدها: ما فيه صيغة الأمر وبعدها ذكر الفاتحة وضم السورة، وفي هذا التعبير صح حديثان، حديث رفاعة في «أبي داود»: «ثم اقرأ بأمر القرآن وما شاء الله أن تقرأ» فدل على وجوبها. والثاني: حديث أبي سعيد: «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر»، أخرجه النسائي وأبو داود، وفي التعبير الثاني نفي الصلاة بانتفاء القراءة، وأخذ فيه الفاتحة والسورة، وصح في هذا التعبير عن أبي هريرة وجابر بن عبد الله رضي الله عنه، وأخرج الطحاوي رواية جابر، وأخرجها ابن ماجه أيضاً، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه أبو داود. وفي هذا التعبير في بعض الطرق «وما زاد» بالواو، وفي بعضها: «فلما زاد» بالفاء، [أقول: إن في «فلما زاد» عطف المفرد على المفرد، فيقرب إلى وجوب ما قبل الفاء وما بعدها، فيوجب وجوب الفاتحة ووجوب ضم السورة، وهو مذهبنا، فإذا خالف حديث الباب حديث رحمته في بعضها: «واو»، وفي بعضها: «فاء»، والواو تدل على وجوب ما قبل الواو وما بعدها، فيوجب وجوب الفاتحة ووجوب ضم السورة، وهو مذهبنا، فإذا خالف حديث الباب بزيادة «فصاعداً» الشافعية؛ فلهم يقولون بعدم وجوب ضم السورة، ووقع التعارض بين صدر الحديث وعجزه، فلا بد من قول: إن في الحديث استشهاده لا تعليلاً، ثم أقول: إن ما ذكر أرباب اللغة أن مصداق «صاعداً» يكون أولى غير واجب، لا بد من قصره على الفاء، ويكون مصداق «صاعداً» بعد الواو ضرورياً، فعليه الترميم في ضابطتهم، فإذا لا يمكن للشافعية قول التقسيم في الحديث. زائدة: أقول: إن «بفاتحة الكتاب» في «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب إلخ»، لو كان متعلقاً بالنفي لا يكون للشافعية مخلص مذكور، ولو يتعلق بالثبوت يكون لهم مخلص، وبحث ابن حنبل في أماليه في أن المتعلقة الواردة بعد المنفي هل هي متعلقة بالنفي أو المثبت أي المنفي، وأطلب وحاصله تعلقها بالثبوت. وأقول: كيف قال ابن حنبل هذا مع أنها متعلقة بالنفي أيضاً في القرآن العظيم وغيره من كلام الفصحاء والآية من «وَمَا قَعْلَتْهُ عَنْ أَمْرِي». ثم أورد الأحناف على الشافعية في متن الحديث، بأن قراءة الفاتحة لو كانت فريضة على المقتدي، كيف قال الشارع صلى الله عليه وسلم بلفظ: «لعلكم تقرؤون خلف إمامكم»، وأجاب الشافعية بوجهين، أحدهما: أن سؤاله صلى الله عليه وسلم ليس عن أصل القراءة، بل عن الجهر، وكان حق المقتدي الإسرار، وقال

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ، فَثَقُلْتُ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنِّي أَرَاكُمْ تَقْرَؤُونَ وَرَاءَ إِمَامِكُمْ؟» قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِي وَاللَّهِ. قَالَ: «لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ، فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَأَنَسٍ وَأَبِي قَتَادَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عُبَادَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الزُّهْرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ». وَهَذَا أَصَحُّ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، يَرَوْنَ الْقِرَاءَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ إِذَا جَهَرَ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ: ٣٢١- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، ..

العرف الشاذي: مولانا: إنه مستبعد؛ فإن الرجل كان من عن يمينه ويساره يسر، فكيف يجهر بهذا؟ وثاني وجه الجواب ذكره البيهقي: بأن مورد السؤال السورة لا الفاتحة، فيكون في كلامه ﷺ قصر إفراد. وأقول: يردده الرواية الصريحة، أخرجه الدارقطني في سننه وحسن إسنادها، وفيها: «منكم من أحد يقرأ شيئاً من القرآن»، ففي هذه الرواية نكرات، ودلت على أن أحداً قرأ شيئاً من القرآن، فلم يجهر هذا الرجل ولم يزد على الفاتحة، ويمكن للشافعية وله رواية قوية عن ابن مسعود رضي الله عنه، أنهم كانوا يجهرون فنزلت: «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ»، أخرجه الدارقطني والبيهقي في «كتاب القراءة»، ولم يتوجه إليها شافعي للعرض في الجواب. وأقول بحسبنا من جانب الأحناف: إني تتبع طرق الحديث واستقرتها، فما وجدت في أحدها لفظ الجهر في سؤاله ﷺ، فيقال: إن جهر الرجل كان ذريعة لعلمه ﷺ، ولم يكن مورد سؤاله ﷺ، ولم يكن سؤاله ﷺ إلا عن القراءة، فمثار الصلاة القراءة لا الجهر. فبعد اللتيا والتي لا يخرج من الحديث إلا إباحت الفاتحة، وهي أيضاً غير مرضية، والقارئ على هذا أن حديث الاختلاف في القراءة والمنازعة فيها رواه غير عبادة عن أنس وأبي هريرة وابن مسعود رضي الله عنه، بأسانيد قوية، والحال أن مذاهب الثلاثة ترك القراءة في الجهرية، فزعموا مراد الحديث ما زعمنا، وأما حديث المنازعة عن أبي هريرة رضي الله عنه فأخرجه الترمذي وفيه مذهبه من ترك القراءة في الجهرية، وفنوى عائشة رضي الله عنها من تركها في الجهرية، ذكرها مولانا في رسالته من «السنن الكبرى»، وقع فيها غلط في السند من الناسخ، وأخرجه البخاري أيضاً في «جزء القراءة»، والسند فيه صحيح، وفي متنه فيه غلط فاحش من الناسخ وبخالفنا، والصحيح ما في «كتاب القراءة» للبيهقي: «كان عائشة وأبو هريرة رضي الله عنهما يأمران بالقراءة في الظهر والعصر» وفيه مروى بسنتين، والمتن التام في السند الأول، وهو متكلم فيه؛ لأن فيه عكرمة بن عمار وهو ضعيف، والتمسك بالسند الثاني، وهو يضم به المتن التام، وهذا أقوى ومروى بطريق عاصم بن مهذبة، وليضم هذا الفتوى بقول أبي هريرة رضي الله عنه: «قرأها في نفسك يا فارسي، أي اقرأ بها في السرية»، وأما مرفوع أنس رضي الله عنه ففي «آثار السنن» رواه البخاري في «جزء القراءة»، وأعله البيهقي. وأقول: قد صححه البيهقي في «كتاب القراءة»، وأما فتوى أنس رضي الله عنه ففي «مصنف ابن أبي شيبة» أنه كان يسبح خلف الإمام، فعلم أنه لا يقرأ خلف الإمام، وفي سند فتواه ثعلبة، ولم أعرفه إلا أنه أبو بحر، وهو من رجال «الأربعة» للحافظ لا «السنن الأربعة»، وأما مرفوع ابن مسعود رضي الله عنه ففي «آثار السنن»، رواه الطحاوي والطبراني، وأما فتواه فمشهور وقارئ آخر على دعائينا في رواية أنس رضي الله عنه مرفوعة؛ فإنه روى عنه ابن أبي شيبة في مصنفه رسالة [وصححه بعض المحدثين موصولاً أيضاً] عن أبي قلابة: هل تقرأون خلف إمامكم؟ فقال أحدهم: نعم، وقال أحدهم: لا، فقال ﷺ: «إن كنتم لا بسد فاعلين، فليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه إلخ»، فمن قال: لا، لسم يأمره النبي ﷺ بالإعادة، ولم يشنع عليه، وأيضاً قال: إن كنتم لا بد فاعلين، ولم يجد عليهم بل دل على عدم الرضاء بها، وأيضاً قال: «فليقرأ أحدكم» ولم يأمر كلهم استغراقاً، ولفظ «أحد» لا يدل على العموم، وعندي في هذا كثير من الشواهد مثل آية: «فَاتَّبِعُونَا أَحْذَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». هذا ما تسر لي الآن. وأما حديث الباب حديث ابن إسحاق فحسنة الترمذي، وصححه بعض الشافعية، وقال الحافظ: صححه البخاري، والحال أنه لم يصحبه بل متردد في صحته، نعم أخرجه في «جزء القراءة»، وأعله أبو عمر في «التمهيد» في عبارتين، ونقل ابن رشد في «بداية المجتهد» عن أبي عمر أنه يصححه، والله أعلم أنه من أين أخذ؛ فإن عبارتي أبي عمر عندي موجودتان، وفيهما إعلال، ولعله تصحف من ابن حزم، وأعله أحمد، ذكره ابن تيمية في فتاواه، وأشار ابن حبان إلى الإعلال في «كتاب الثقات»، وأعله الحافظ ابن رجب الحنبلي تلميذ ابن تيمية، وأعله ابن تيمية في فتاواه، وقال: صنف في إعلاله كتاباً مستقلاً، وذكر ابن تيمية وجه الإعلال في فتاواه أن واقعة الباب لم يقع في عهده ﷺ، بل قرأ عبادة بنفسه خلف إمامه، فسأله سائل فروى عنده حديث: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» وقريب من هذا ما في «أبي داود» عن الربيع بن سليمان عن عبد الله بن يوسف عن الهيثم إلخ، إلا أن فيه ذكر القصة أيضاً، أي وقعت الواقعة في عهده ﷺ، ولعلهم أن في ذلك الحديث قلب من الراوي، وأساء في ذكر ترتيب ألفاظ الحديث: «فلا تقرأوا بشيء من القرآن إذا جهرت إلا بأمر القرآن»، وعندي أنه من الراوي. وأقول: إن إعلال ابن تيمية هذا غير جار. ويمكن في وجه الإعلال في حديث عبادة بأنه روي عنه ثلاث مضامين، أحدها: أنه قرأ بنفسه، فسأله سائل لم قرأت خلف الإمام؟ فتمسك بعموم حديث: «لا صلاة لمن لم إلخ» وما احتج بالقصة، وليس فيه ذكر القصة الواقعة في عهده ﷺ، وهذا قوي سنداً، والثاني: ما بين أيدينا من حديث الباب، والثالث: قوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» ولا قصة فيه أصلاً، هذا أيضاً صحيح، والحديث بالمضمون الأول مروى عن نافع بن عمرو، والحديث الثالث مروى عن محمود بن ربيع، وأخطأ مكحول في الجمع بين ما عنده عن نافع، وما عنده عن محمود، وتفرد مكحول في ذكر القصة والحديث القولي، فالعلة هذا لا ما قال ابن تيمية. وأعلم أنه قد سها البخاري في «الجزء»؛ فإنه ذكر في السند ابن ربيع، وكتب الكاتب ابن ربيعة، وزعمه البخاري محمود بن ربيع، والحال أنه هو نافع بن محمود بن ربيع، وسها الحافظ حيث قال: إن حديث عبد الله بن عمرو قوى سنده البخاري كما في «التهذيب»، والحال أن البخاري متردد فيه، وسها الحافظ حيث قال في «التلخيص الحبير»: إن البخاري صحيح حديث محمد بن إسحاق، والحال أن البخاري متردد فيه، نعم أخرجه في «جزء القراءة». قوله: وفي الباب إلخ: رواية أبي هريرة رضي الله عنه ليست في الصلاة الجهرية بل في السرية، ورواية عائشة رضي الله عنها في وجوب الفاتحة كما في «مسلم»، وقد مر مذهب عائشة رضي الله عنها في «كتاب القراءة»، ورواية أنس رضي الله عنه مختلفة في الرفع أي الاتصال والإرسال، وقالوا: إن الصواب الإرسال كما قال الدارقطني في علله، وفيه: «إلا أن يقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه» وهو أيضاً في السرية لا الجهرية، والحمل على الجهرية بعيد كل البعد، ونقول: إن إسرار القراءة في الصلاة النهارية، والجهر في صلوات الليل مجمع عليه، فقول الشافعي بالإسرار للمقتدي في الجهرية غير المجمع عليه، فلا بد من دليل قوي غاية القوة، وحمل مالك حديث أنس رضي الله عنه: «لا في نفسك إلخ»، على ما حملت قبل. قوله: وهو قول مالك بن أنس: هذا خلاف الواقع؛ فإن مالكاً ينفي القراءة في السجدة كما في موطنه، وكذلك مذهب ابن المبارك لا يوافق الشافعي في الجهرية، كما سيأتي في «الترمذي»، وكذلك ليس مذهب أحمد مذهب الشافعي كما سيأتي، وكذلك ليس مذهب إسحاق بن راهويه مذهب الشافعي، كما هو موجود في الخارج، فلا يصح قول الترمذي إلا بعمله على أهم قائلون بالقراءة خلف الإمام في الجملة. قوله: باب ما جاء في ترك القراءة إلخ: هذا الباب للعراقيين بل للجمهور. قوله: ما لي أنزع إلخ: قال رجل فاضل حنفي: إن لفظ المنازعة يدل على أن الفاتحة حق الإمام، ويختلس المقتدي عنه وليس حقه؛

حاشية: قوله: في ترك القراءة إلخ: ذهب أبو حنيفة إلى أن المقتدي لا يقرأ الفاتحة في السرية ولا في الجهرية بقوله تعالى: «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا»؛ لأن الإنصات لا يخص الجهرية، فيجري على إطلاقه، فيجب السكوت عند القراءة مطلقاً، هذا بناء على أن ورود الآية في القراءة في الصلاة، وأخرج البيهقي عن الإمام أحمد قال: أجمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة بما ورد في القراءة خلف الإمام، ذكره الشيخ في «اللمعات»، وأيضاً قال ﷺ: «من كان له إمام فقرأ الإمام له قراءة»، وثبت بطرق صحيحة، منها: ما روى محمد في «موطنه»، قال: أخبرنا أبو حنيفة، حدثنا أبو الحسن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «من صلى خلف الإمام فإن قراءة الإمام له قراءة». قال ابن الهمام: فيعارض حديث «ما لي أنزع إلخ» وكذا ما رواه أبو داود والترمذي عن عبادة بن الصامت: «لا تفعلوا إلا بأمر القرآن»، ويقدم؛ لتقدم المنع على الإطلاق ولقوة السند؛ فإن حديث المنع أصح، ثم قد عضد بطرق كثيرة عن جابر وإن ضعفت، وبمذاهب الصحابة، حتى قال صاحب «المداية»: «إن عليه إجماع الصحابة» أي أكثرهم، لا يقال: إن حديث جابر أعني: «من كان له إمام فقرأ الإمام له قراءة» المراد به ما سوى الفاتحة بدليل حديث الباب عن عبادة؛ لأن جابراً رضي الله عنه راوي الحديث ثبت عنه بطرق صحيحة: أن المأموم لا يقرأ الفاتحة أيضاً. منها ما أورده المؤلف بعد بإسناد صحيح: حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري، حدثنا معن، حدثنا مالك، عن أبي نعيم وهب بن كيسان: أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فلم يصل إلا أن يكون وراء الإمام وكذا رواه مالك في موطنه، وابن أبي شيبة في مصنفه، ورواه الطحاوي مرفوعاً في «معاني الآثار». وكذا لا يسمع أن يحمل حديث: «من كان له إمام إلخ» على الصلوات الجهرية دون السرية؛ لأن وروده في صلاة الظهر أو العصر، قال محمد في «السموط»: أخبرنا إسرائيل عن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد قال: «إمام رسول الله ﷺ الناس في العصر، قال: فقرأ رجل خلفه، فغمزه الذي يليه، فلما أن صلى قال: لم غمزتي؟ قال: كان رسول الله ﷺ قدامك، فكبرته أن تقرأ خلفه، فسمع النبي ﷺ، فقال: «من كان له إمام» الحديث.

عَنِ ابْنِ أَكِيمَةَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْصَرَفَ مِنْ صَلَاةٍ جَهَرَ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ، فَقَالَ: «هَلْ قَرَأَ مَعِيَ أَحَدٌ مِنْكُمْ أَنْفًا؟» فَقَالَ رَجُلٌ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إِنِّي أَقُولُ مَا لِي أَنْتَارُ الْقُرْآنَ؟» قَالَ: فَانْتَهَى النَّاسُ عَنِ الْقِرَاءَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا يَجْهَرُ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الصَّلَوَاتِ بِالْقِرَاءَةِ، حِينَ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

العرف الشدي: فإن المنازعة جلس حق الغير بالخصومة، وإني متردد في هذا؛ فإن في المنازعة محاوره خاصة فصيحة، وهو أخذ الكلام نوبة بنوبة كما قال الأعشى: نازعُهم قُصْبُ الرِّيحَانِ متَكُنًا :: وَهَوَّةٌ مُرَّةٌ رَأَوْفُهَا خَضَلٌ. وقال الحويدرة أو الحادرة: وإذا تنازعك الحديث رأيتها :: حسنًا تيسمها لذيد المكرع. قوله: قال فانتهى الناس إلخ: قال الشافعية: إنه قول الزهري وليس قول أبي هريرة رضي الله عنه، فيكون مرسلاً، وأقول أولاً: إن الزهري رأى عمل كثير من الصحابة، فلا يكون قوله مخالفاً لهم. وثانياً: إن الجمهور من المحدثين من أبي داود والذهلي والبخاري وغيرهم على أنه قول الزهري، والحق أنه قول أبي هريرة رضي الله عنه، ومنشأ حكمهم أن الزهري روى الحديث، ولما روى عن أبي هريرة «فانتهى الناس»، لم يبلغ صوته بعض تلامذته، فلم يسمع، وسأل عن الآخر ما قال الزهري؟ قال: قال الزهري: «فانتهى الناس عن القراءة» فزعمه المحدثون أنه قول الزهري من جانيه، والدليل على هذا ما في «أبي داود»: «قال ابن السرح في حديثه: قال معمر عن الزهري: قال أبو هريرة: فانتهى الناس إلخ، وقال عبد الله بن محمد الزهري من بينهم: قال سفيان: وتكلم الزهري بكلمة لم أسمعها، فقال معمر: إنه قال: «فانتهى الناس عن القراءة إلخ». ونظائر هذا عندي كثيرة، وقالوا فيها: إنه قول من الراوي كما قالوا ههنا، وهو في الأصل موصول، منها ما في «البخاري»: حفظت بعضه وثبتني معمر، ومنها ما في «الترمذي» - المجلد الثاني - وهو عين نظير ما في «أبي داود». وفي «كتاب القراءة» للبيهقي بسند قوى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما كان من صلاة يجهر فيها الإمام بالقراءة فليس لأحد أن يقرأ معه». ومر عليه البيهقي في «كتاب القراءة»، وقال: إنه منكر ولو صح إلخ. وأقول: كيف يقال بأنه منكر مع ثقة الرجال؟ وحديث الباب لنا. وقال مولانا المرحوم الكنگوهي: إن حديث الباب ناسخ للإباحة المستفادة من حديث الباب السابق، وبناءه على كون حديث الباب غير ذلك الحديث، ونقل الحافظ أبو بكر الخازمي في «كتاب النسخ والمنسوخ»: إن بعض العلماء على تعدد المحدثين، فإذا كان حديث الباب غير ذلك الحديث، فمن الظاهر أن حديث الباب متأخر عن ذلك الحديث، ويظهر أن المحدثين واحد، وفي حديث الباب في «أبي داود»: «قال راو: أظن أنها الصبح، وقال راو: إنها الصبح بالجزم. لكنه يلزم الخلاف بين المحدثين، فإن في السابق ذكر قراءة الفاتحة خلف الإمام، وفي حديث الباب انتهاء الناس عن القراءة. فأقول: إنه ﷺ استثنى الفاتحة، لكنه كان غير مرضي عنده ﷺ، ولما زعم الصحابة عدم رضاه ﷺ انتهى عنها الجمهور إلا عبادة، فغير الراوي بـ «فانتهى الناس عن القراءة»، فيكون الحديثان متحدان، ثم نكتة ترك أبي هريرة رضي الله عنه ذكر إجازته ﷺ الفاتحة أنه لو ذكر مع قوله: «فانتهى الناس عن القراءة إلخ» لما صار الكلام مربوطاً، وقصد كلام أبي هريرة وغرضه بيان انتهاء الناس عن القراءة وتركهم القراءة، ولا مدخل لاستثناء الفاتحة في غرضه وقصده. ثم قال الشافعية: ولو سلمنا أن «فانتهى الناس عن القراءة» قول أبي هريرة رضي الله عنه، لكان المراد من الانتهاء الانتهاء عن الجهر. وأقول: إن هذا التأويل محض تأويل لا يقبله العقل السليم، ولو قيل: إنهم تركوا السورة وانتهوا عنها لا عن الفاتحة، فلا بد من النص عليه. ولما حقت من مذهب أبي حنيفة عدم جواز القراءة في الجهرية وجوازها في السرية مع اختيار تركها فيها، فأذكر الأدلة: فلنا في السرية ثلاثة أحاديث، أحدها: حديث: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة»، أخرجه الدارقطني والبيهقي مرسلاً وصله أبو حنيفة، وقال: الصواب الإرسال، وتكلم الدارقطني في وصل أبي حنيفة رضي الله عنه، وذكره جابر بن عبد الله، ورد تكلمه في حقه. وأقول: إن حديث: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» صحيح بلا ريب، وأما قول: إنه مرسل فجوابه من ثلاثة أوجه، الأول: أنه لو سلمنا أن الصواب الإرسال كما اعترفتم، فنقول: إن المرسل المؤيد بفتيا الصحابة يكون مقبولاً عند المحدثين بلا نكير، ووافقه كثير من فتاوى الصحابة، حتى إن ألفاظ بعض الفتاوى قريبة من ألفاظ الحديث، منها فتوى ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه مالك في موطنه، ومنها فتوى زيد بن ثابت رضي الله عنه أخرجه مسلم في صحيحه في باب سحرة الثلاثة، ومنها فتوى جابر بن عبد الله رضي الله عنه أخرجه الترمذي في سننه كما سيأتي، فلا وجه لتركه. والوجه الثاني: أن منتهى السند المرسل عبد الله بن شداد، وأقر الحافظ في «الفتح» بكونه صحابياً صغيراً، وعن أحمد بن حنبل رضي الله عنه أنه وجد رؤيته ﷺ ولم يسمع عنه، فيكون مرسل الصحابي، ومن المعلوم أن مرسل الصحابي مقبول بلا ريب؛ فإنهم اتفقوا على قبول مراسيل الصحابة. والوجه الثالث: أن الشيخ ابن همام أخرج الحديث متصلاً من «مسند أحمد بن منيع» أستاذ البخاري وغيره بسند على شرط الشيخين، صورة السند هذا: حدثنا إسحاق الأزرق، أخبرنا سفيان وشريك عن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن جابر بن عبد الله. وليس في هذا السند أبو حنيفة رضي الله عنه، فلا يكون أبو حنيفة متفرداً، وأما تفصيل رواية الإسناد فإسحاق الأزرق من رواية الصحيحين، وسفيان هو الثوري، وشريك هو ابن عبد الله النخعي، وموسى بن أبي عائشة ثقة اتفاقاً، وعبد الله وجابر صحابييان. وفي «اللبدر المنير حاشية فتح القدير» لأبي حسن السندي حكاية ولازمها تصحيح أحمد بن منيع، والحكاية أن العلامة قاسم بن قطلوبغا كتب لحضرة شيخه الشيخ ابن همام يسأله عن مأخذ حديثه وقوته في تصحيح الحديث، فأجاب الشيخ: أخذته من «إنحاف المهرة بزوائد المسانيد العشرة» للبوصيري. زائدة: اختلف الناقلون في تعيين اسم الكتاب، فقيل: إنحاف المهرة، وقيل: إنحاف الخيرة، وقيل: إنحاف الحيرة، والمعروف الأول، وفيه قال البوصيري: أخذت بقراءة السند بحضرة الشيخ حافظ الدنيا، فما وصلت إلى متن الحديث، قال الحافظ: هذا رائحة حديث: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» فتعجب من ذكاء الحافظ. أقول: عرضت الحكاية على شيخنا مولانا دام ظلّه العالي على رؤوس المسترشدين، فقال: إن الحافظ لم يرض بالحديث، قلت: إن الحافظ وإن لم يرض به لكنه لم يقدر على بيان العلة أيضاً، فالخاصل أن الحديث صحيح، وأما أنا فما وجدت الحديث في النسخة التي تحت مطالعتي لـ «إنحاف المهرة»، لكنني أقطع بأن الحديث صحيح، وأن في نسختي سقطاً من النسخ، فإن القصة المفصلة المذكورة لا يمكن إنكارها، ثم أخرجه الشيخ ابن همام بسند آخر من مسند عبد بن حميد عن أبي نعيم فضل بن ذكوان عن حسن بن صالح إلخ، وقال: إنه صحيح على شرط مسلم. وأقول: فيه تردد؛ فإن في سنده جابراً الجعفي، ولعله ليس من المزيد في متصل الأسانيد، كما هو مذكور في «سنن ابن ماجه»، ولكن السند الذي وجدته الشيخ حذف منه جابر، وربما يقلد الشيخ جمال الدين الزيلعي، ولم يأت بالزائد على تخريج الزيلعي إلا في عدة مواضع، منها ما في باب المهر، ومنها ما في باب التطوع، ومنها ما في هذا الموضوع الحديث الذي نحن فيه، ثم إن قيل: إن في حديث: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» احتمال وهم الراوي وخطؤه. نقول: لا يمكن هذا الاحتمال؛ فإن فتاوى الصحابة رضي الله عنهم مؤيدة له، سيما إذا كانت ألفاظ الفتاوى قريبة من ألفاظ الحديث المرفوع. واعلم أن حديث: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» أخرجه الحاكم ولم أحده في نسخة «المستدرک»، وإنما ذكره ابن الهمام بسند أبي حنيفة، وفيه ذكر صلاة الظهر، وذكر أن الرجلين تنازعا بعد الفراغ عن الصلاة، فقال أحدهما بالقراءة خلف الإمام، وقال الآخر بتركها، فقال النبي ﷺ: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة». فدل الحديث على ترك القراءة في السرية، ولكنه لا يدل على عدم جوازها في السرية، نعم يدل على تركها في السرية، ولنا حديثان آخران في تركها في السرية. وأما أدلة عدم جوازها في الجهرية فكثيرة، منها آية: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ وأجاب عنها الشوافع شافياً، ونقل الزيلعي عن البيهقي عن أحمد بن حنبل: أجمع العلماء على أن الآية واردة في الصلاة، وقال رجل: إن البيهقي لم ينقل عن أحمد في «كتاب القراءة»، وغرضه الاعتراض على الزيلعي. أقول: إن الزيلعي لم يُجَلِّ إلى «كتاب القراءة» ليلزم ذلك الرجل الجاهل، على أن أبا عمر أيضاً نقل عن أحمد بن حنبل في «التمهيد»، إلا أن الزيلعي نقل بالسند بخلاف أبي عمر. ومن أدلتنا حديث الباب أخرجه مالك في «الموطأ» وحسنه الترمذي وصححه أبو حاتم، وحديث: «وإذا قرأ فأنصتوا» قد صححه أحمد بن حنبل وأبو بكر بن أترم تلميذ أحمد، وابن جرير في تفسيره، وأبو عمر وابن حزم الأنلسي وزكي الدين المنذري والحافظ ابن حجر العسقلاني، وكل من الحنابلة والموالك والأحناف، وأخرج أبو داود والنسائي حديث: «وإذا قرأ فأنصتوا» عن أبي موسى وأبي هريرة، صححه مسلم؛ فإنه أخرج حديث أبي موسى في تشهد «مسلم»، وسأله تلميذه عن حديث أبي هريرة، فأجاب مسلم بأنه صحيح. ولنا حديثان صحيحان في «كتاب القراءة» أحدهما: حدثنا أبو الحسن علي بن أحمد بن الحامسي المقرئ، حدثنا أحمد بن سلمان الفقيه، حدثنا إبراهيم بن الهيثم، حدثنا آدم، حدثنا ابن أبي ذئب، حدثنا محمد بن عمرو عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما كان من صلاة يجهر فيها الإمام بالقراءة فليس لأحد أن يقرأ فيها إلخ». وقال البيهقي: هذه رواية منكورة لم أجدها، فإن صحت فالمراد بها: ليس لأحد أن يجهر بها أو يقرأها مع سورة إلخ، فكلامه يشير إلى الصحة، ولا يمكن إنكار هذه الرواية، ورجال السند ثقات؛ فإن أبا الحسن علي بن أحمد ليس من رواة الستة؛ لأنه متأخر عنهم، نعم ثقة، وترجمته موجودة في الأنساب تحت لفظ «الحمامي»، وأما أحمد بن سلمان ففي أكثر الكتب سلمان بلا ياء، وفي بعضها سليمان بالياء، وظني أنه بالياء، ولقبه نجاد في «تذكرة الحفاظ»، وإبراهيم ثقة، وآدم بن أبي إياس من رجال الصحيحين، وكذلك ابن أبي ذئب، وأما محمد بن عمرو فمن رجال مسلم، ومحمد بن عبد الرحمن ثقة مشهور. ورواية أخرى لنا عن أبي هريرة بواسطة عبد الرحمن بن إسحاق في «كتاب القراءة»، وضعفها البيهقي من جانب عبد الرحمن، والحال أنه مدني، وهو ثقة، وليس بواسطي وهو ضعيف، ولنا أدلة أخر لا أذكرها. واعلم أن تلخيص الدعوى أن آية: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾ نزلت في مكة، وذلت على نفي القراءة خلف الإمام في الجهرية، ثم ورد حديث: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» في المدينة في حق الإمام والمنفرد، وكذلك قال أحمد في الصفحات اللاحقة: إن الحديث في حق المنفرد، ولا تعلق للحديث بالمقتدي ولا بتناوله، ثم بعده قرأ رجل في الفجر خلفه بدون تعليم من صاحب الشريعة، فقال النبي ﷺ: «إن كنتم لا بد فاعلين فليقرأ أحدكم في نفسه». وكذلك ورد حديث محمد بن إسحاق، وفي هذا الحديث إحالة إلى ما سبق أولاً، فلا يتناول الحديث المقتدي؛ فإن حال المقتدي كان مفروغاً عنه حين نزول الآية، فلا يكون في حديث ابن إسحاق إلا استشهاده، وعرضت الإباحة غير مرضية ومرجوحة، فكف جمهور الصحابة لما رأوا الإباحة العارضة غير مرضية. وهذا المذكور سابقاً كان على مشرب مولانا المرحوم، ويمكن لنا بحث آخر، ولكنه بحث وإفحام الخصم،

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَابْنُ أُكَيْمَةَ اللَّيْثِيُّ اسْمُهُ عُمَارَةُ، وَيُقَالُ: عَمُرُو بْنُ أُكَيْمَةَ. وَرَوَى بَعْضُ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ، وَذَكَرُوا هَذَا الْحَرْفَ «قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَأَنْتَهَى النَّاسُ عَنِ الْقِرَاءَةِ حِينَ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». وَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَا يَدْخُلُ عَلَى مَنْ رَأَى الْقِرَاءَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ الَّذِي رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْحَدِيثَ. ٣٢٢- وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَمَامٍ»، فَقَالَ لَهُ حَامِلُ الْحَدِيثِ: إِنِّي أَكُونُ أَحْيَانًا وَرَاءَ الْإِمَامِ. قَالَ: اقْرَأْ بِهَا فِي نَفْسِكَ. ٣٢٣- وَرَوَى أَبُو عُثْمَانَ التَّهْدِيدِيُّ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَتَأَدَّبَ أَنْ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ. وَاخْتَارَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ أَنْ لَا يَقْرَأَ الرَّجُلُ إِذَا جَهَرَ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ، وَقَالُوا: يَتَّبِعُ سَكَنَاتِ الْإِمَامِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ، فَرَأَى أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ الْقِرَاءَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ: أَنَا أَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ، وَالنَّاسُ يَقْرَءُونَ إِلَّا قَوْمًا مِنَ الْكُوفِيِّينَ، وَارَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَقْرَأْ صَلَاتَهُ جَائِزَةً. وَشَدَّدَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَرْكِ قِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَإِنْ كَانَ خَلْفَ الْإِمَامِ، فَقَالُوا: لَا تُجْزِئُ صَلَاةٌ إِلَّا بِقِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَخَدَهُ كَانَ أَوْ خَلْفَ الْإِمَامِ. وَذَهَبُوا إِلَى مَا رَوَى عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَقَرَأَ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَلْفَ الْإِمَامِ. وَتَأَوَّلَ قَوْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ»، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ وَغَيْرُهُمَا. وَأَمَّا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فَقَالَ: مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» إِذَا كَانَ وَخَدَهُ. وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ قَالَ: مَنْ صَلَّى رَكْعَةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَلَمْ يُصَلِّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَرَاءَ الْإِمَامِ. قَالَ أَحْمَدُ: فَهَذَا رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَأَوَّلَ قَوْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» أَنَّ هَذَا إِذَا كَانَ وَخَدَهُ. وَاخْتَارَ أَحْمَدُ مَعَ هَذَا الْقِرَاءَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ، وَأَنْ لَا يَتْرَكَ الرَّجُلُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَإِنْ كَانَ خَلْفَ الْإِمَامِ. ٣٢٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنُ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ

العرف الشاذي: ولا يبقى الإباحة أيضاً على هذا، ويكون فيه تسليم تناول الحديث المقتدي، وهو أنه في الحديث: «لا تفعلوا إلا بأمر القرآن» فعل القراءة، أعم من قراءة الفاتحة حقيقة كما في حال الإمام والمفتدي، أو حكماً كما في حق المفتدي، وكذلك يقال في «فإنه لا صلاة لمن لم يقرأها» حقيقة أو حكماً، فيكون في الحديث إحالة إلى الأحاديث الأخر الدالة على قراءة الإمام والمفتدي وسكوت المفتدي، ونظيره كما يقال: «لا تفعلوا إلا بالأذان» لقوم يثوبون بتثويب بدعة، فليس مراده أن يؤذن كل واحد منهم بنفسه، ويمكن أن يقال: إن «لا تفعلوا إلا بأمر القرآن» من قبيل: قتلوه بنو فلان أي صدر فيهم فعل القتل لا أن قتله كل واحد وياشر بقتله، كما في آية: ﴿وَأَذِّنْ لِقَوْمٍ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادْرَأْتُمْ فِيهَا﴾ ولكن هذا البحث لإسكات المناظر وليس حقيقة الأمر. وقوله: وفي الباب إلخ: ثبت القراءة في السرية، وتركها عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه مسلم وغيره حين قرأ: «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى». وأقول: إنه قرأ: «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» بدون قراءة الفاتحة، وأما حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فسبأني في الكتاب عن قريب. وقوله: ما يدخل: من الدخول بمعنى الغش لا من الدخول. وقوله: فهي خلتاج إلخ: خدجت الناقة - من المجرى - إذا ولدت قبل تمام المدة، كان الفصيل تام الأعضاء أو غيرها، وأخدجت الناقة - من المزيد - إذا ولدت فصيلاً ناقص الأعضاء، سواء كان على تمام المدة أو قبلها، ومنه الخديجة اسم من أسماء نساء العرب، وبعض علماء اللغة لا يذكرون الفرق بين المجرى والمزيد، فدل الحديث على أن الصلاة بدون الفاتحة ناقصة غير باطلة، كما يقول الأحناف، ولا يلزم على هذا إدخال المكروه تحريماً في أمر الشارع، فإنه ليس ههنا أمر، بل نهي الشيء بانتفاء شيء آخر، بخلاف آية: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ أو حديث: «فاقرأ بما تيسر معك من القرآن»، أو حديث ضعيف السند: «من تشهد تمت صلاته» قال الشيخ عبد الحق الدهلوي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إن الحديث يدل على عدم ركنية السلام، فيلزمه إدخال الكراهة تحريماً في أمر الشارع، وإذا غير جائز، وفي كتبنا تصريح أنه إذا أحدث بعد التشهد، يذهب ويتوضأ ثم يأتي ويسلم. وقوله: أقرأها في نفسك: هذا مقيد بالصلاة السرية، ولا يكون في الجهرية؛ لما في «كتاب القراءة» للبيهقي من مذهب أبي هريرة وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولما في «موطأ مالك»: «ومن فاتته فاتة خير كثير». قال البخاري في «جزء القراءة» بأن مدرك الركوع ليس بمدرك الركعة، ولم يقل بإدراكها بإدراكه إلا من قال بترك القراءة خلف الإمام، وذكر من موافقيه أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبخالفه صراحة ما في «موطأ مالك»، وأتى البخاري بأن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي يوهى إلى وفاق البخاري، ولكن مراد ذلك الأثر أن المسبوق يجب عليه أن يدرك الإمام قبل انحطاطه إلى الركوع، ولا يجب وجدان الفاتحة فلا يخلط، ثم رأيت مذهب أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يعين ما ذكرت من أنه يقول: أن يدرك المفتدي إمامه قبل انحطاط الإمام، ولا يجب وجدان الفاتحة لوجدان الركعة، وإن أدرك إمامه بعد انحطاطه فلم يدرك الركعة، ذكره ابن رشد في «البداية». وأعلم أن ما في «موطأ مالك» فهو من المبلغات، ولكن أبا عمرو صنف «التصهيد» لوصول مبلغات مالك، ووصل كلها إلا الأربعة، وما ذكر البخاري في «جزء القراءة» من مذهبه لا يوافقه السلف ولا علماء المذاهب الأربعة، إلا أبو بكر الضبيعي تلميذ ابن خزيمة وتقي الدين السبكي والشوكاني، ثم رجع الشوكاني في «الفتح الرباني»، ونسب إلى ابن خزيمة وفاقه البخاري. وقال الحافظ [في «التلخيص»]: وجدت في صحيحه خلافه. أقول: إنه كان مذهب تلميذه أبي بكر، فنسب إلى ابن خزيمة سهواً. هذا المذكور من حمل «أقرأها في نفسك» على السرية؛ لما في «كتاب القراءة» حقيقة الأمر. وأما ما قال المدرسون من أن المراد بالقراءة في نفسه التدبر والتفكير، فلا يوافقه اللغة؛ فإنه لم يثبت معنى التفكير للقراءة في النفس، نعم، ثبت التفكير معنى للقول في النفس، ويمكن لنا حمل القراءة في النفس على السرية بدون الالتفات إلى ما في «كتاب القراءة» بأن الإسرار في صلوات النهار والجهر في صلوات الليل مما أجمع عليه، وقول الإسرار في الصلوات الجهرية - كما يقول الشافعية - للمقتدي غير ما أجمع عليه، فنحمل قول أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على ما أجمع عليه. وعلى الشوافع ذكر نص شاف في ما ادعوا. قوله: يتبع سكتات الإمام: قال الشافعية: المستحب للإمام أن يسكت لبأني المفتدي بالفاتحة. وأقول: إنه خلاف قواعد الشريعة؛ فإن الشريعة تنهى - إنما جعل الإمام ليؤتم به إلخ - وتجعل الشريعة الإمام متبوعاً، ولزم على ما قالوا كونه تابعاً، وذكر الشوافع أربع سكتات، منها سكتة بعد «ولا الضالين» قبل «آمين» قدر ما يسع فيه فاتحة المفتدي، ويلزم عليهم إشكالات كثيرة ذكرتها في «باب آمين»، وأيضاً ما من حديث يدل على هذه السكتة الطويلة، حتى أن اختلف صحبيان في وجوبها أيضاً كما مر سابقاً، وبالجملة يلزم إشكالات على قول القراءة خلف الإمام في الصلاة الجهرية. قوله: وتأول: التأول في عرف السلف والحديث بيان المصدق لا ما تعارف بين أهل العصر من صرف الكلام عن ظاهره. قوله: واختار أحمد إلخ: مذهب أحمد القراءة خلف الإمام في السرية، كما في «فتاوى ابن تيمية»، وفي الجهرية إذا كان المفتدي بموضع لا يبلغه صوت قراءة الإمام. قوله: عن أبي نعيم إلخ: روى أبو نعيم ههنا موافقاً لنا، وروى في «سنن الدارقطني» عن عبادة حديثه موافقاً للشافعية، وأخرج العيني في «العمدة» حديث عبادة بسند أبي نعيم من «مستدرک الحاكم»، وعبارته تدل على جزمه بأن راوي حديث عبادة هو أبو نعيم وهب بن كيسان، ولكني متردد في هذا؛ لأن وهب بن كيسان يروي عن الصحابة الصغار والكبار الذين طالت أعمارهم، وربما يروي عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وجابر وقد يروي عن أبي هريرة أيضاً، وأما عبادة فمقدم الوفاة، ولأن أرباب كتب الرجال ما ذكروا أخذ وهب بن كيسان عن عبادة، فلماذا صرت متردداً، ثم رأيت الذهبي تردد فيه في «تلخيص المستدرک». وأعلم أن لنا في نفي القراءة ما في «مصنف عبد الرزاق» عن موسى بن عقبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو من صغار التابعين أنه روى النهي عن القراءة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فيكون هذا مرفوعاً حكماً، والله أعلم وعلمه أتم.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى رَكْعَةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَلَمْ يُصَلِّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَرَاءَ الْإِمَامِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ دُخُولِهِ الْمَسْجِدَ: ٢٢٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أُمِّهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ، عَنْ جَدَّتِهَا فَاطِمَةَ الْكُبْرَى رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ، وَقَالَ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ»، وَإِذَا خَرَجَ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ، وَقَالَ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ». وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: فَلَقِيتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ الْحُسَيْنِ بِمَكَّةَ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَحَدَّثَنِي بِهِ، قَالَ: كَانَ إِذَا دَخَلَ قَالَ: «رَبِّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ»، وَإِذَا خَرَجَ قَالَ: «رَبِّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ وَأَبِي أُسَيْدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهم. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ فَاطِمَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ. وَفَاطِمَةُ ابْنَةُ الْحُسَيْنِ لَمْ تُذَكَّرْ فَاطِمَةَ الْكُبْرَى رضي الله عنها، إِنَّمَا عَاشَتْ فَاطِمَةُ رضي الله عنها بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ أَشْهُرًا.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ: ٢٢٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي ذَرٍّ وَكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنهم. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَحَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ نَحْوَ رِوَايَةِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ. وَرَوَى سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَهَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، اسْتَحَبُّوا إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ الْمَسْجِدَ أَنْ لَا يَجْلِسَ حَتَّى يُصَلِّيَ الرَّكَعَتَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ عُذْرٌ. قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: وَحَدِيثُ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ خَطَأٌ، أَخْبَرَنِي بِذَلِكَ

العرف الشاذي: قوله: سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنه يقول إلخ: هذه فتوى جابر، والأكثر وقفوها على جابر، والبعض رفعوه إلى صاحب الشريعة، كما في «الطحاوي»، لكنه فيه كلام من وجهين أحدهما: أنه مروى بسند مالك، ووقفه مالك في موطنه بهذا السند. والثاني: أن في سنده يحيى بن سلام، وهو متكلم فيه، ووثقه أربعة من أئمة السحديث، وفيه شيء آخر أخذه البيهقي، وهو أن في «الطحاوي»: «القال: قلت لسالك: أرفعه، قال: خذو برجله إلخ» فزعم البيهقي أن مالكاً شنع على رفعه. وأقول: لعله لم يشنع على رفعه، بل غرض مالك أن المسألة هكذا، فغضب مالك لتعنته في المسألة. فالخلاص أن قول جابر رضي الله عنه مختلف في رفعه ووقفه. المراجعة إلى ما سبق من رفع اليدين ومسألة أمين. فأذكر وجه ترك رفع اليدين وإخفاء أمين، فأقول: إن حديث الترك حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وفي الرفع أحاديث كثيرة، ولم يتكلم في حديثنا إلا من اختار عمل رفع اليدين، مثل البخاري لا غيره كالنسائي وأبي داود والترمذي وغيرهم، ويتوهم من هذا أن ترك الرفع خامل لوحدة الحديث وكثرة أحاديث الرفع، ولكني أدعي أن أحاديث الترك كثيرة؛ فإن كثيراً من الصحابة يروون صفة صلاته ولا يذكرون رفع اليدين، وإني أدجهم في رواية الترك. ثم إن قول: إنهم ساكتون، والسالك يحمل على الناطق، فأقول: إنهم ليسوا بساكتين بل نافون، وتوضيح هذا موقف على ما قال ابن تيمية تحت اختياره إخفاء «بسم الله»: إن الجهر بالتسمية نادر والإخفاء كثير؛ لأن أكثر الأحاديث خالية عن ذكر جهر التسمية، ولا يقال يحمل السالك على الناطق؛ لأنها ليست بساكتة بل نافية؛ فإن المهمم بذكره هو الشيء الوجودي، ولا يتعرض الراوي إلى ذكر الشيء العدمي؛ لأنه غير معقول. فعلى هذا السالك عن ترك رفع اليدين ناف، فتصير ذخيرة الترك كثيرة من ذخيرة الرفع، وأما حديث ابن مسعود رضي الله عنه حيث تعرض إلى ذكر ترك رفع اليدين، فأبضاً غنيمة ونعمة غير متروكة لتعرضه إلى الشيء العدمي، فعلم أن ترك رفع اليدين كثير عملاً في عهده ﷺ، ولكنه قليل ذكراً؛ لأنه شيء عدمي، فهذا الكلام مما يشفي ما في الصدور، وهذا هو حقيقة الحال. وإن قيل: إن رفع اليدين عزيمة، وتركه رخصة، والعمل بالعزيمة أولى، فيستفاد جوابه مما ذكرت تحت كلام ابن تيمية في فتاواه، ثم إن قيل: إن رفع اليدين عبادة، والترك ترك عبادة، نقول: إن جواب النكته بالنكته، وهي أن هيئة اليدين في كل ركن تكون مناسبة لتلك الوظيفة، كما في القيام والسجود وغيرهما، فعلى هذا ترك رفع اليدين، وأما وجه رجحان إخفاء «أمين»، فهو عمل أكثر السلف بإقرار ابن جرير الطبري، كما حرت، تفصيل كلامه سابقاً. قوله: عند دخوله المسجد: عين الشارع ﷺ الأذكار في الأحوال المتواردة. قوله: صلى على محمد إلخ: قال العلماء: أن يصلي الداخل في المسجد عليه ﷺ الآن أيضاً. وإني متردد في مراد الحديث، لعل الغرض منه دعاء رجل لنفسه، ولما كان النبي ﷺ معلماً للدعاء لكل واحد لنفسه، وكان ﷺ متكلماً، فعبر بهذه الدعوة، والله أعلم. قوله: أبواب فضلك: خص الفضل بوقت الخروج؛ لأن الفضل في الرزق، وهذا تعليمه ﷺ لأئمة الرحومة. قوله: حديث حسن إلخ: حسن الترمذي الحديث مع انقطاعه، وكذلك فعل في عدة مواضع؛ لأن الحذاق يمشون على ذوقهم، ولا يتبعون الضوابط والقواعد. قوله: باب ما جاء إذا دخل إلخ: هذه الصلاة تحية المسجد سنة، عندنا وعند غيرنا، وتتأدى عندنا في ضمن الفرائض والسنن أيضاً لو صلى، وإن لم يصل بشيء في المسجد لم يحوز سنة تحية المسجد، وقال الشافعية يجوزها في الأوقات المكروهة أيضاً، بضابطة حمل العام على الخاص، وقال داود الظاهري بوجوب تحية المسجد ولم يقل غيره. قوله: قبل أن يجلس: عمل الجهلة من أهل العصر بخلاف نص الحديث، وهو جلوسهم قبل أداء الركعتين، وهذا من سوء الجهل.

حاشية: قوله: إلا أن يكون وراء الإمام: جاء مثله مرفوعاً أيضاً، ذكره الطحاوي في «معاني الآثار»: حدثنا بحر بن نصر، حدثنا يحيى بن سلام، أخبرنا مالك عن وهب بن كيسان، عن جابر بن عبد الله، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ صَلَّى رَكْعَةً فَلَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ، فَلَمْ يُصَلِّ إِلَّا وَرَاءَ الْإِمَامِ». ولا يجوز القراءة خلف الإمام لا في السرية ولا في الجهرية، كما هو مذهب الحنفية. ويؤيده الآثار أيضاً. منها ما ذكر الطحاوي في «معاني الآثار»: حدثنا ابن وهب أبي عزيمة عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن زيد بن ثابت معه يقول: لا يقرأ المؤمن خلف الإمام في شيء من الصلاة، ومنها: ما رواه محمد رضي الله عنه في «الموطأ» عن ابن عمر قال: من صلى خلف الإمام فكشفه قراءته، وعن ابن عمر بإسناد آخر أنه سئل عن القراءة خلف الإمام، قال: تكفيك قراءة الإمام، وعن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ: «مَنْ صَلَّى خَلْفَ الْإِمَامِ فَإِنْ قَرَأَ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةً». هذا آخر حديث النبي، ذكره محمد أيضاً. قوله: صلى على محمد إلخ: يحتمل قبل الدخول وبعده، والأول أولى، ثم حكمته بعد تعليم أمته أنه ﷺ كان يجب عليه الإيمان بنفسه كما يجب على غيره، فلذا طلب منه تعظيمها بالصلاة منه عليها، كما طلب ذلك من غيره. قوله: أبواب رحمتك إلخ: قال الطبري: لعل النكته في تخصيص «الرحمة» بالدخول و«الفضل» في الخروج أن من دخل اشتغل بما يرفعه إلى ثوابه وجنته فيناسب الرحمة، وإذا خرج اشتغل بابتغاء الرزق الخلال فناسب ذكر الفضل، كما قال تعالى: ﴿فَإَنْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾. سقوله: فليركع إلخ: أمر استحباب لا وجوب خلافاً للظاهرية، والركعتان تحية المسجد، أو ما يقوم مقامهما من صلاة فرض أو سنة في غير وقت مكروه عندنا أو طواف، والظاهر من الحديث اختصاص ندهما بمزيد الجلوس، ويحتمل أن التقييد بالجلوس جري على الغالب، ومن دخله وقت كراهية الصلاة أو هو محدث، قال أربع مرات: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، زاد بعضهم: ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، فقد روي عن بعض السلف أن ذلك تعدل ركعتين في الفضل، ويؤيده ما صرح عن جابر بن زيد الإمام الكبير التابعي أنه قال: إذا دخلت المسجد فصل فيه؛ فإن لم تصل فيه فاذا ذكر الله، فكانت قد صليت.

إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَامَ: ٢٢٧- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَأَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَامَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي أَنَسٍ وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبِي دَرٍّ رضي الله عنه، قَالُوا: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا وَظُهُورًا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَدْ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ رَوَاتَيْنِ، مِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَذْكُرْهُ. وَهَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ. رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا. وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: وَكَانَ عَامَّةُ رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه». وَكَانَ رِوَايَةُ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَثْبَتَ وَأَصَحُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ بُنْيَانِ الْمَسْجِدِ: ٢٢٨- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍِ الْحَنْفِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَيْدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَقَّانٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا بَنَى اللَّهُ لَهُ مِنْهُ فِي الْجَنَّةِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو وَأَنَسٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ وَأَبِي دَرٍّ وَعَمْرِو بْنِ عَبَّسَةَ وَوَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عُثْمَانَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٢٢٩- وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا، صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ». حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا نُوحُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى قَيْسٍ، عَنْ زِيَادِ الثَّمِيرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا. وَحُمُودُ بْنُ لَيْدٍ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ، وَحُمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ قَدْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ، وَهُمَا غُلَامَانِ صَغِيرَانِ مَدَنِيَّانِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَتَّخِذَ عَلَى الْقَبْرِ مَسْجِدًا: ٢٣٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء أن الأرض إلخ: المقبرة -بالتاء- ما فيه قبور، وأما الذي فيه قبر واحد لا يطلق عليه المقبرة، بل المقبر بلا تاء، هذا فرق لغة. وفي «الجامع الصغير» لحمد: تكره الصلاة تجاه المقبرة إلا أن تكون سترة حائلة، أو كان المصلي يمين أو شمال من المقبرة. وكون الأرض كلها مسجدًا من خصائص الأمة المرحومة، وأقول: كان عيسى ﷺ سياحًا، ولعل البيع والكنائس كانت في الشام كثيرة لذلك، والله أعلم. قوله: وكان رواية الثوري إلخ: رجح المرسل، وجعل الاتصال مرجوحًا. قوله: مثله في الجنة: المائلة في الفضل والثواب، وفي أن مكانه يكون ذا شرف من أبنية الجنة، كما أن المسجد يكون ذا شرف في الدنيا، وليست المائلة في الطول والعرض أو غيره كما قيل. واعلم أن المسجد النبوي بني في عهده ﷺ مرتين: مرة ستين ذراعًا، وأخرى مائة في مائة. ثم بناه أبو بكر الصديق رضي الله عنه في عهده على هيئته الأولى، وبلا زيادة في عرصه الأرض. ثم بناه عمر رضي الله عنه في عهده، وزاد في بقعة المسجد، واختار الهيئة الأولى الساذجة. ثم بناه عثمان رضي الله عنه وشيده بالأحجار والخشب، ولم تكن الأحجار منقوشة بالنقش المتعارف، فاعترض السلف على عثمان رضي الله عنه لتشيدته المسجد وعدم اختياره الساذجة السابقة، مع أنه بناه من مال نفسه، فلما امتد اعتراضهم قام عثمان رضي الله عنه خطيبًا وتمسك بحديث: «من بنى مسجدًا لله -جل بجمده- بنى الله له مثله في الجنة»، وأما بناء المسجد النبوي الآن فبناء السلطان عبد المجيد، وقد ميز في الحدود التي كانت في عهده ﷺ وعهد عمر رضي الله عنه وعهد عثمان رضي الله عنه، وما اطلع بعضهم على تكرار بناء المسجد النبوي في عهده ﷺ، ونبه عليه الشيخ السيد السهمودي في «الوفاء بأخبار دار المصطفى». مسألة: إحكام المسجد جائز بلا ريب، وأما نقشه المتعارف في عصرنا، ففي بعض كتبنا: لا بأس به من غير مال بيت المال، وقيل: يكره من غير بيت المال، وأما من مال بيت المال فغير جائز. وأقول: الآن يجوز القولان الأولان في النقش من مال المسجد أيضًا؛ فإن غرض الواقفين في هذا العصر يكون النقش ولا يهون عنه، والله أعلم. وفي «ابن ماجه» رواية: «ولو كمفحص قطاة إلخ». وترددوا في شرحه؛ فإنه لا يمكن فيه الصلاة، فقالوا ما قالوا، منها ما قيل: إنه في حق من اشترك في التفرقات لبناء المسجد؛ فإن من أدخل فيها شيئًا قليلًا يجرز الثواب أيضًا، وإن قُتِيَ من منفردة قدر مفحص قطاة من أجزاء المسجد. أقول: إن في الحديث مبالغة، ولا تكون المبالغة كذبًا أصلاً، فلا إشكال، ثم قيل: إن وجه اختصاص القطاة بالذكر أن مفحصه يكون على الأرض كالسجد يكون على الأرض سطوحها. قوله: وحمود بن الربيع: اختلف المحدثون في سنن تميز الراوي للرواية، فقيل: خمسة سنين؛ لحصول التميز لحمود في خمسة سنين. قوله: على القبر مسجدًا: أي بناء المسجد على قبر كان سابقًا. وأما بناء الأبنية على القبور، كما هو عمل أهل العصر من اتخاذ القبة على القبر، فغير جائز في المذاهب الأربعة، ونقل الشيخ عبد الحق الدعلوي جوازه عن محمد بن سلمة الحنفي، وفي هذا النقل تردد ما لم تُرَاجَع عبارة محمد بن سلمة بعينها؛ فإن نقل المذهب عسر جدًا. قوله: زائرات القبور إلخ: في زيارة القبور للنساء عن أبي حنيفة رضي الله عنه روايتان، ذكرهما في «رد المختار»، وبناء رواية النهي أنه ﷺ لم يَأْمُرْ عن زيارة القبور ثم أجاز وقال: «ألا فزوروها إلخ»، والإجازة للرجال، وبناء رواية الجواز أن حكم النساء والرجال واحد، كما هو دأب أكثر آيات القرآن؛ فإن الحكم فيها للرجال وتكون النساء تابعة لهم، كذلك ههنا. ثم تردد ابن عابدين رضي الله عنه في الروايتين، وعندني يجمع في الروايتين، ويقال باختلاف الحكم باختلاف الأحوال، لو كن يجزعن بمنعن، وإلا فلا.

حاشية: قوله: إلا المقبرة: بفتح الباء وضمتها، وقال ابن حجر: بتثنيها، وفي «القاموس»: المقبرة مثلثة الباء وكالمكنسة، موضع القبور. قال علي القاري: اختلفوا في النهي عن الصلاة في المقبرة والحمام، هل هو للتنزيه أو للتحريم؟ ومذهبنا: الأول، ومذهب أحمد: التحريم، بل عدم انعقاد الصلاة. وقال شارح «المنية» في «الفتاوى»: لا بأس بالصلاة بالمقبرة إذا كان فيه موضع أعد للصلاة، وليس فيه قبر. قوله: بنى الله له مثله إلخ: أي مثل المسجد في القدر، ولكنه أنفس منه بزيادات كثيرة، أو مثله في مسمى البيت وإن كبر مساحة، أو يريد أن فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا، وهذا لمن بنى في مظنة الصلاة. (جمع البحار) قوله: وعمرو بن عبسة: بموحدة ومهملتين مفتوحات، ابن عامر بن خالد السهمي. أبو نجيح صحابي مشهور أسلم قديمًا، وهاجر بعد أحد، ثم نزل الشام. (التقريب)

نفع قوت المغتذي: [عبد الرحمن مولى قيس]: ليس له عند «ت» إلا هذا، ولم يذكر له نسبا، ولا حالا. [عن زياد]: هو ابن عبد الله النميري، ليس له عند المصنف إلا هذا الحديث، ولا تعرف له رواية إلا عن أنس. [من بنى لله مسجدًا بنى الله له مثله في الجنة]: قال «قب»: أي مثله قدرًا ومساحة أو جودة وصيانة وبقاء. قال أبو الفضل العراقي: وما صدر به بعيد جدًا يروه ما لأحد بيتا أوسع منه، وكذا ما حكاه ثانياً إذ بناء الجنة، لا يخرب، ولا يشعث، ولأحمد والطبراني: بنى الله له في الجنة أفضل منه، وقال «قر»: ليست هذه المثلية على ظاهرها، بل أراد بنى له بثوابه بيتا أشرف وأعظم وأرفع، ونواي في مسمى بيت، وأما صفته بكسمة تفصلها معلوم بآخر: ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، أو مثله بسماء، وفضله كفضل المسجد على بيوت الدنيا.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ وَالْمُتَخَذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالسُّرُجَ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ رضي الله عنهما. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّوْمِ فِي الْمَسْجِدِ: ٣٣١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نَنَامُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ وَنَحْنُ شَبَابٌ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي النَّوْمِ فِي الْمَسْجِدِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: لَا يَتَّخِذُهُ مَبِيتًا وَمَقِيلًا. وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَإِنْشَادِ الضَّالَّةِ وَالشَّعْرِ فِي الْمَسْجِدِ: ٣٣٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَنَاشُدِ الْأَشْعَارِ فِي الْمَسْجِدِ، وَعَنِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِيهِ، وَأَنْ يَتَحَلَّقَ النَّاسُ فِيهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ بُرَيْدَةَ وَجَابِرٍ وَأَنْسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَعَمْرٍو بْنُ شُعَيْبٍ هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: رَأَيْتُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ -وَذَكَرَ غَيْرَهُمَا- يَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَدْ سَمِعَ شُعَيْبُ بْنُ مُحَمَّدٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَمَنْ تَكَلَّمَ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ إِنَّمَا ضَعَّفَهُ؛ لِأَنَّهُ يُحَدِّثُ عَنْ صَحِيفَةٍ جَدِّهِ، كَأَنَّهُمْ رَأَوْا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ مِنْ جَدِّهِ. قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: وَذَكَرَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عِنْدَنَا وَاهٍ. وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ فِي الْمَسْجِدِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ رُخْصَةً فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي الْمَسْجِدِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ رُخْصَةً فِي إِنْشَادِ الشَّعْرِ فِي الْمَسْجِدِ.

العرف الشاذي: قوله: والسراج: لا يجوز إنارة السراج على القبر على زعم أنه مفيد للميت، وأما لإفادة الزائرين فأباحه العلماء. قوله: باب ما جاء في النوم إلخ: يكره النوم في المسجد للمقيم عندنا وعند غيرنا، ويجوز للمسافر، وأما نوم ابن عمر رضي الله عنهما، فكان لأنه لم يكن له بيت وكان عزباً، وكذلك ثبت النوم عن بعض الصحابة في «شرح مسلم» للنووي، وحملوه على حالة العذر. مسألة: يكره تحريماً إخراج الريح في المسجد، كما في «شرح الهداية» لشمس الدين السروجي، وكذلك في «شرح المذهب» للنووي، وفي «الكبير شرح المنية»: أنه سيء، ولعله يستثنى منه المعتكف؛ لكونه معذوراً. وفي «فناوى الشيخ السيوطي»: أن إلقاء القمل في المسجد ارتكاب الكبيرة؛ لأن جلدها نجسة. في «فتح القدير»: أن الكلام في المسجد يأكل الحسنات كما يأكل النار الخطب. وقال صاحب «البحر»: هذا إذا دخل المسجد لإرادة الكلام فيه، ولو عرضه فلا. قوله: باب ما جاء في كراهية البيع والشراء إلخ: رخص الفقهاء الإيجاب والقبول للمعتكف في المسجد بلا حضور المبيع. وأما إنشاد الضالة فله صورتان، إحداهما: إن ضل شيء في خارج المسجد وينشده في المسجد لاجتماع الناس، فهو أقبح وأشنع، وأما لو ضل في المسجد فيحوز الإنشاد بلا شغب، وأما الأشعار ففي «كتاب الطحاوي» جوازها في المسجد، أي لتحصيل الأدب واللغة بشرط أن لا يتخذ لجة، ويفصل شيء في الأشعار الأدبية في «فتح التدير». أيضاً أقول: من يتذاكر الفلسفة في المساجد -كما هو دأب طلبة العصر- يقال له: لا علمك الله. قوله: والشراء: إذا كان مفتوح الأول فممدود، وإن كان مكسوراً فمقصورة. قوله: هو ابن محمد بن عبد الله إلخ: مرجع ضمير «هو» شعيب، وتام النسب هذا: عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، وأما جد عمرو بن شعيب فإمام حقيقي -وهو محمد- فيكون الحديث مرسلًا؛ لأن محمدًا تابعيًّا، وإما مجازي -وهو عبد الله- فيكون الحديث منقطعًا؛ لأن شعيبًا لم يسمع عن عبد الله. والمختار أن المراد منه هو عبد الله، وادعى البعض لقاء شعيب جده عبد الله، وقيل: إن شعيبًا لم يسمع عن عبد الله، ولكنه يروي عن صحيفة كانت عنده لجده عبد الله، فنكون الرواية من الوجادة، وهي مقبولة عند البعض، وغير مقبولة عند البعض. [والأحاديث بهذا السند كثيرة، ولا تنحط عن مرتبة «الحسن» عند المحدثين، إلا أنه يأخذها أرباب الصحيحين.]

حاشية: قوله: زائرات القبور إلخ: قد نهي في الابتداء عن زيارة القبور للرجال والنساء، ثم رخص بقوله: «كنت فبئكم عن زيارة القبور، ألا فروروها»، فقيل: الرخصة شاملة للرجال والنساء، ولفظ المذكر للأصالة، على ما هو عادة الشارع في أغلب الأحكام، وقيل: الرخصة للرجال، وبقيت النساء في النهي؛ لكثرة جزعهن ونياحتهم، والنهي عن اتخاذ المساجد على القبور؛ لأن الغالب في المقبرة قذارة المكان واختلاط التربة بصديد الموتى ونحوه، حتى لو كان المكان طاهرًا فلا بأس، ومنهم من ذهب إلى أنه يكره الصلاة في المقبرة مطلقًا بظاهر الحديث، وأما السراج فالنهي عن اتخاذها لأجل الإسراف وتضييع المال، وعلى هذا لو كانت إليها حاجة لم يكره، وقيل: لتعظيم القبور، كذا ذكره في «اللمعات». قوله: عن تناسد الأشعار: أنشد بعضهم بعضًا، والمراد الأشعار المذمومة الباطلة، وإلا فلا منع. قوله: وأن يتحلق الناس فيه: في المسجد، وهو أن يجلس القوم متحلقين حلقة واحدة أو أكثر وإن كان لمذاكرة علم، وذكروا في ذلك وجوها، أحدها: أن التحلق يخالف هيئة اجتماع المصلين. وثانيها: أن الاجتماع للجمعة خطب عظيم لا يسع من حضرها أن يهتم ما سواها حتى يفرغ منها، والتحلق قبل الصلاة يوهم غفلتهم عن الأمر الذي ندبوا إليه، وعلى هذين الوجهين لا ينبغي التحلق عند الخطبة وقبلها. وثالثها: أن الوقت وقت الاشتغال بالإنصات للخطبة، وهذا الوجه يختص بالنهي عن التحلق عند الخطبة. وفي رواية: «نهي عن الخلق»، بكسر الحاء وفتحها وفتح اللام، جمع حلقة.

نفع قوت المغتذي: [عن محمد بن حجاج عن أبي صالح عن ابن عباس]: قال العراقي: لم يرد بشيء من السنن بيان اسم أبي صالح، وبابن عبد البر أن من روى عن ابن عباس، ممن يكنى أبا صالح سبعة، وهم أبو صالح ذكوان، وبازام أو باذان أو ذكوان مولى أم هاني، وميزان البصري وعبد الرحمن بن قيس وعبيد مولى السفاح وسميع مولى ابن عباس، وقيلوه، فقيل راوي هذا مولى أم هاني، كما عينا بمسند الطيالسي، وجرى عليه ابن عساكر بأطراف، وتبعه المزني أو السمان أو ميزان به جزم ابن حبان في تحليق بصحيحه، قال العراقي: وقال به: يحيى بن معين ثقة مأمون، ولم يذكره المزني بهتدي به إذ جعل راويه مولى أم هاني. [لعن رسول الله ﷺ - زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج]: قال «قب»: نسخ من هذه الزيارة فقط. [وقال ابن عباس]: لا تتخذ مبيتًا ولا مقيلًا: لابن ابن شيبه بالمصنف، قال رجل لابن عباس: إني نمت في المسجد الحرام، فاحتلمت، فقال: أما أن تتخذ مبيتًا أو مقيلًا فلا. [وأن يتحلق الناس يوم الجمعة قبل الصلاة]: حمله الجمهور على كراهة، إذ ربما قطع صفوفًا مع أنهم أمرؤا بتيكير يوم الجمعة، وتراض بالصفوف الأول فالأول، وقال الطحاوي: إذا عم المسجد، وغلبه، فمكروه وإلا جاز. [وقد روى عن النبي - ﷺ - في غير حديث رخصة في إنشاد الشعر في المسجد]: قال العراقي: يجمع بينهما وبين أحاديث النهي، بوجهين: الأول: حمل النهي على التنزيه، والرخصة على بيان الجواز. الثاني: حمل أحاديث الرخصة على شعر حسن مأذون فيه، كهجاء حسان الكفرة، ومدحه - ﷺ -، والنهي على تفاخر وهجاء آه. وقال الماوردي والردباني بباب حد الشرب: بالحديث المنع من إنشاد شعر بالمسجد، وهو محمول على ما به هجاء أو مدح بغير حق؛ فإنه - ﷺ - مدح من أنشد مدحه بالمسجد، فلم يمنع منه، وقال «طل»: لعله فيما يتشاغل به الناس، حتى يغلب على كل من بالمسجد، كما تناول أبو عبيد قوله: لأن يمتلي خوف أحدكم قبحًا، خيرا له من أن يمتلي شعرا؛ أنه الذي يغلب على صاحبه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى: ٣٢٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَنَسِ بْنِ أَبِي يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: امْتَرَى رَجُلٌ مِنْ بَنِي خُدْرَةَ وَرَجُلٌ مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى، فَقَالَ الْخُدْرِيُّ رضي الله عنه: هُوَ مَسْجِدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ الْآخَرُ: هُوَ مَسْجِدُ قُبَا، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: «هُوَ هَذَا»، يَغْنِي مَسْجِدَهُ، «وَفِي ذَلِكَ خَيْرٌ كَثِيرٌ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَحْيَى الْأَسْلَمِيِّ، فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ، وَأَخُوهُ أَنَسُ بْنُ أَبِي يَحْيَى أَثْبَتَ مِنْهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ قُبَا: ٣٢٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَبُو كُرَيْبٍ وَسُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَبْرَدِ مَوْلَى بَنِي خَطْمَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أُسَيْدَ بْنَ ظَهْرٍ الْأَنْصَارِيَّ رضي الله عنه -وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ- يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ قُبَا كَعُمْرَةٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ رضي الله عنه. قَالَ: حَدِيثُ أُسَيْدٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَلَا نَعْرِفُ لِأُسَيْدِ بْنِ ظَهْرٍ شَيْئًا يَصِحُّ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ. وَأَبُو الْأَبْرَدِ اسْمُهُ زَيْدٌ مَدِينِيٌّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي أَيِّ الْمَسَاجِدِ أَفْضَلُ: ٣٢٥- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ رِبَاجٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا

العرف الشذبي: قوله: باب ما جاء في المسجد الذي أسس على التقوى: جمهور المفسرين على أن مصداق الآية مسجد قبا، وإنه أول مسجد بني في الإسلام، فإذا أشكل الأمر وتعارض الحديث والقرآن، فالبعض أعلوا الحديث؛ لخلافه سياق القرآن وسياقه، وقيل: إن الحديث صحيح واختار النبي ﷺ أسلوب الحكيم أداء القول بالموجب، وقال الطحاوي في «مشكل الآثار» بما حصله: إن الآية ربما تنزل في شيء، ويكون شيء آخر في حكم ما نزلت فيه الآية بالمساواة أو بالأول، فيقال: إن الآية نزلت في ذلك الشيء الآخر، وكذلك قال السيوطي في «اللباب» و«الإتقان»: إن السلف يقولون: نزلت الآية في كذا، والحال أنه لا يكون شأن نزولها، بل يكون لاحقا بشأن النزول في الحكم، فإذا انحل الإشكال، وادعى البعض أن الآية أيضا في المسجد النبوي، والأولية في الآية إضافية أي أول مسجد بني في المدينة. قوله: فقال هو هذا يعني مسجده وفي ذلك خير كثير: في هذا تلقي المخاطب بما لا يترقبه المخاطب، والمشار إليه لـ«ذلك» هو مسجد قبا. قوله: باب ما جاء في الصلاة إلخ: المذكور في الأحاديث فضل ثلاثة مساجد: المسجد الأقصى، والمسجد النبوي، والمسجد الحرام. قوله: الصلاة في مسجد قبا كعمرة: أقول: مراد الحديث التناسب، أي كما أن الحج أكبر ثوابا من العمرة، كذلك الصلاة في المسجد النبوي أكبر ثوابا من الصلاة في مسجد قبا، وكذلك أقول في حديث مضمونه: «أن من صلى الصبح ثم انتظر إلى أن ارتفع الشمس فصلى الإشراف كالحج والعمرة»، المراد ثمة أيضا ذكر التناسب لا ذكر التساوي بين الصلاة والحج، وبين صلاة الإشراف والعمرة. قوله: باب ما جاء في أي المساجد أفضل: واعلم أن في شرح حديث الباب احتمالين، أحدهما: أن يقال: إن المفهوم من استثناء «إلا المسجد الحرام» زيادة فضل المسجد الحرام على المسجد النبوي. وإما أن يقال: إن المفهوم منه أن التفاوت بين المسجد النبوي والمساجد الأخر سوى المسجد الحرام أزيد من التفاوت بين المسجد النبوي والمسجد الحرام، ولا يتعرض إلى زيادة فضل المسجد الحرام على المسجد النبوي، ولكن المختار عند المحدثين الشرح الأول، وأتوا بأحاديث دالة على فضل المسجد الحرام على المسجد النبوي، وفي بعض الأحاديث أن الصلاة في المسجد الحرام كمائة ألف صلاة في غيره. والجمهور على أن المسجد الحرام أفضل من المسجد النبوي، وقال مالك بن أنس رضي الله عنه: إن الأرض الملاصقة بمسجد النبي ﷺ المبارك أعلى وأفضل من كل شيء، حتى العرش والكرسي أيضا، ثم بعده بيت الله، ثم بعده المسجد النبوي، ثم بعده المسجد الحرام، ثم بقعة المدينة أفضل من بقعة مكة، فقال مالك رضي الله عنه: إن الصلاة في المسجد النبوي كمائتي ألف صلاة في غيره،

حاشية: قوله: مسجد قبا: بالضم ممدودا ومقصورا، مصروفاً وغير مصروف، فمن صرفه ذكره، ومن منعه عنه أنه، كما هو حكم أسماء المواضع، وفي «شرح الشيخ»: وأنكر بعضهم القصر، موضع قريب المدينة على نحو ثلاثة أميال. قوله: قبا: [بضم قاف وخفة موحدة مع مد وقصر، موضع الميدين أو ثلاثة من المدينة.]

نفع قوت المغنذي: [عن أنيس عن أبي يحيى عن أبيه]: ليس لهما عند المصنف غير هذا الحديث، وهما ثقتان، واسم أبي يحيى سمعان الاسلمي مولاهم. [عن أبي سعيد الخدري قال: أخبرني رجل من بني خدرة، ورجل من بني عمرو بن عوف في المسجد الذي أسس على التقوى إلخ]: قال العراقي: هذا هو صريح في أنه مسجده - ﷺ - بطيبة، وظاهر غيره، أنه مسجد قبا، قال ابن عطية بتفسيره: أنه الذي يليق بالقصة، قال: إلا أن ذلك القول روي عنه - ﷺ - ، ولاظن مع الحديث أنه. قال: وقد اختلف الصحابة والتابعون في ذلك، فذهب زيد بن ثابت وابن عمر وأبو سعيد الخدري أنه مسجد طيبة، وقال به سعيد ابن المسيب ومالك وذهب ابن عباس وعروة بن الزبير وسعيد بن جبير وفتادة وعطية العوفي أنه مسجد قبا، والأول أصح لموافقة أحاديث صحيحة، وخالف فيه «قبا»، فذكر الآية، فقال: لا خلاف أهم أهل قبا، فالأمر مشهور جدا، صحح عن جماعة، لا يحصون عددا، فهو أولى من العمل بحديث، رواه أنيس ابن أبي يحيى عن أبيه ورواه ما قلناه أولى، فاستدل بحديث عائشة في قصة الهجرة، قال العراقي: وأنيس وأبوه ثقتان، ولم ينفرد به، فقد رواه «م» بحديث عبدالرحمن بن أبي سعيد وأبي سلمة بن عبدالرحمن عن أبي سعيد، كما مر، وقصة الهجرة من قول عائشة، ولم تشهد القصة، وما لأبي سعيد من قوله - ﷺ - ، فهو أرجح، قال: فإن قيل: هل يمكن إعمال حديث دلت على أنه مسجد طيبة، وأحاديث أخر مع أول الآية وآخرها، أم يصار للترجيح؛ لتعذر الجمع، فالجواب: أنه يمكن أن يقال، أن الضمير بقوله: «فيه» الثاني يحتمل عوده لمسجد طيبة، إذ كثير من الأنصار يصلون معه - ﷺ - من بني عمرو بن عوف، وغيرهم حتى كان معاذ يصلي معه العشاء، فيروح، ويومها قومه، وهذا الجواب بعد أو، يقال: أن المسجد الموصوف بكونه أسس على التقوى من أول يوم، يصدق على كلا المسجدين، إذ كلاهما أسسهما - ﷺ - على التقوى، مسجد قبا أول قدمه بتزوله بين عمرو بن عوف، ومسجد طيبة، ويمكن إرادة كليهما بالآية، وبين - ﷺ - فضله على مسجد قبا، وصدق الآية عليه، وأعاد الضمير على مسجد قبا، بلا ذكر لدخوله في مسجد، أسس على التقوى، كقوله تعالى: «وتعزروه وتوقروه وتسبحوه بكرة وأصيلا»، فأعاد ضمير «وتسبحوه» لله - تعالى - ، وإن لم يجر في اللفظ ذكره، وهذا الجواب أيضا نظر، فإذا تعذر الجمع، يصار للترجيح، فالأحاديث بأنه مسجد طيبة أصح وأصرح. [إنا أبو أسامة إلخ]: بما عبد القدوس محمد بن عبد الكبير بن شعيب بن الحجابي العطار البصري. [إنا أبو الأبرد]: همز فموحدة فراء فدال، كاحمد ليس له بـ«ل» غير هذا الحديث، ولم يسم، ولا يعرف أحد، روى عنه إلا عبد الحميد بن جعفر، وذكر بالكنى بمن لم يسم أبو أحمد الحاكم وابن أبي حاتم بالجرح والتعديل وابن حبان بالثقات، ولم يذكرهما بالكنى إذ لا يذكر بكتابه من أصحاب الكنى إلا من عرف اسمه، قال: وأما قول المصنف، أن اسمه زياد، تبعه المزني عليه، فالظاهر أنه غلط، التمس عليه بأبي الأبرد الحارثي، فإن اسمه زياد. [أسيد بن ظهير]: كرهه معا، ولها صحبة، واسم جده رافع. [الصلاة في مسجد قبا]: كغراب، يذكر ويؤنث. [ولا نعرف لأسيد بن ظهير شيئا، يصح غير هذا الحديث]: زاد «قبا»، أنه ليس له غيره عن النبي - ﷺ - ، قال العراقي: فهذا النفي ليس بجيد، بل له ثلاثة أحاديث أخر، حديث النهي عن كراء المزارع، وغير المتنازع من السارق أخرجهما معان، وسند هذا جيد، وخير إجازة رافع بن خديج يوم أحد، أخرجه الطبراني، وسنده جيد.

خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ». قَالَ أَبُو عِيسَى: وَلَمْ يَذْكُرْ قُتَيْبَةُ فِي حَدِيثِهِ: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ»، وَإِنَّمَا ذَكَرَ: «عَنْ زَيْدِ بْنِ رِبَاجٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَبِ». قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَبُ اسْمُهُ سَلْمَانٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَمَيْمُونَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه. ٣٣٦- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ قَزَعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى». قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَشْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ: ٣٣٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ، حَدَّثَنَا مَعْمَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَأْتُوهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ، وَلَكِنْ اسْتَوْهَوْهَا وَأَنْتُمْ تَمْشُونَ، وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأْتُوا». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَجَابِرٍ ..

العرف الشاذي: واحتج بحديث دعاء البركة للمدينة المنورة؛ لأنه لما كانت في المدينة ضعفاً في سائر الأشياء، يكون ضعفاً في فضل الصلاة أيضاً، ولكن الجمهور على أن المسجد الحرام أفضل من المسجد النبوي. ثم الفضل للمسجد النبوي هل هو مقتصر على البقعة التي كانت في عهده ﷺ أم تعدد إلى ما زاد فيها عمر وعثمان وغيرهما رضي الله عنهم، واختار العيني في «شرح البخاري» أن الفضل غير مقتصر على ما كان من البقعة في عهده ﷺ؛ لأن المذكور في الحديث: «الصلاة في مسجدي هذا إلخ» اجتمع الإشارة والتسمية، وفي «الهداية»: إن المسمى والمشار إليه، لو كانا من جنس واحد فالاعتبار للمشار إليه، وإذا كانا من نوعين فالاعتبار للمسمى، وفيما نحن فيه تعدد الأنواع، فيكون الاعتبار للتسمية أي مسجدي، فما صدق عليه لفظاً «المسجد النبوي» يكون فيه فضل الصلاة. ثم اتحاد الأنواع وتعددتها عند الفقهاء باتحاد الأحكام وتعددتها. ثم ذكر الطحاوي أن الفضل في ثلاثة مساجد فضل الصلاة المكتوبة؛ لأن التطوع مستحب في البيت؛ لما في أذان «الهداية»، وفي «ابن ماجه» رواية: «إن الصلاة في مسجدي كخمسين ألف صلاة»، فخالفه ما في حديث الباب، فيراجع لفظه؛ فإنه فيما إذا سافر لذلك، ومن المعلوم أن متفردات ابن ماجه قلما تصح، فالله أعلم. قوله: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: اختار ابن تيمية أن السفر لزيارة قبر النبي ﷺ المبارك غير جائز، بل يريد السفر إلى المسجد النبوي، ثم إذا بلغ المدينة يستحب له زيارة القبر المبارك، وقال باستحباب زيارة القبور الملحقه للمكان؛ لثبوت زيارة النبي ﷺ حنة البقيع وغيرها، ولقد أخطأ الناقلون في نقل مذهب ابن تيمية كما قال ابن عابدين رحمهما الله: إن ابن تيمية يمنع من الارتحال وشد الرحال إلى زيارة القبر الشريف، ويجوز السفر المحض للزيارة، ووافق ابن تيمية في هذه المسألة أربعة من المتقدمين، ومنهم الجويني والد إمام الحرمين، وابني ابن تيمية بالبلايا والشدائد حين اختيار هذه المسألة. وصنف تقي الدين السبكي رسالة في رد ابن تيمية، وسمّاها «شفاء السقام في زيارة خير الأنام»، وما وجدت فيها شيئاً جديداً وطريفاً، وتصدى إلى تقوية الضعاف، ثم صنف ابن عبد الهادي في الرد على السبكي، وسمّاها «الصارم المنكي على نحر السبكي» وقد أجاد في تصنيفه، ثم رد ابن علان على ابن عبد الهادي، وسمّاها «المرد المبكي على الصارم المنكي»، وتطرق التصنيف من الطرفين، ومذهب جمهور الأئمة أن زيارة القبر الشريف جائزة، ومن أعلى القربات. وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة مختلفة، وأحسنها ما ذكر الحافظان في شرح البخاري، وأتيا بالرواية أخرجهما أحمد في مسنده: «لا تشد الرحال إلى مسجد ليصلي فيه إلا إلى ثلاثة مساجد»، وأما دليل الجمهور في المسألة فهو ثبوت سفر السلف الصالحين إلى الروضة المنيفة تواتراً، وما أجاب عنه ابن تيمية وتبعه بالجواب الشافي، وأما قول: إنهم أرادوا السفر إلى المسجد النبوي، فالحاصل أنه لم يأت على الجواب الشافي. السفر لزيارة قبور الأولياء كما هو معمول أهل العصر، لا بد من النقل عليه من صاحب الشريعة أو صاحب المذهب أو المشايخ، ولا يجوز قياس زيارتها على زيارة القبور الملحقه بالبلدة؛ فإنه لا سفر فيها. قوله: فما أدرکتهم فصلوا إلخ: اختلف أهل المذهبين فيما يقضي المسبوق بعد الفراغ عن صلاة الإمام، فأكثر الحجازيين على أن ما أدرك مع إمامه أول صلته، وما يأتي به بعد فراغ الإمام آخر صلته، وأخذوا بالترتيب الحسي، والعراقيون على أن المدرك ما يأتي مع إمامه آخر صلته، وما يأتي به بعد فراغ الإمام أول صلته. وكذلك اختلف الصحابة أيضاً، ومذهب ابن مسعود رضي الله عنه مذهب العراقيين، فتمسك الحجازيون بلفظ: «ما فاتكم فأتموا»، وتمسك العراقيون بما في الحديث: «وما فاتكم فاقضوا». أقول: لا تمسك لأحد في الحديث؛ فإن القضاء يطلق على الأداء وبالعكس أيضاً، وينبغي إحالة المسألة إلى مدارك الاجتهاد، ويمكن ما أخرجه أبو داود في سننه عن معاذ رضي الله عنه: أن الصحابة كانوا إذا سيقون فيأتون أولاً بما سبقوا ثم يلحقون بإمامهم، ثم يوماً دخل معاذ مع الإمام، وقضى ما سبق بعده، فقال ﷺ بسنة معاذ إلخ؛ فإنه يدل على أن الذي يأتون به بعد فراغ الإمام هو الذي كانوا يأتون به أولاً، فيكون المسبوق قاضياً لا مودياً، فنصوص الشريعة تؤيد الأحناف إن شاء الله تعالى. اطلاع: قال أبو عمر المالكي: إن محمد بن الحسن موافق للحجازيين في مسألة الباب. أقول: ما وجدت من محمد في عمارة كتبنا، ولعله تبع شيخه مالك بن أنس رضي الله عنه في هذه المسألة كما تبعه في بعض المسائل الأخرى، والله أعلم.

حاشية: قوله: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: قيل: نفى معناه لحي، أي لا تشدوا إلى غيرها؛ لأن ما سوى الثلاثة متساوٍ في الرتبة، غير متفاوت في الفضيلة، وكان الترحل ضائعاً وعبثاً. وفي «الإحياء»: ذهب بعض أهل العلم إلى الاستدلال به على المنع من الرحلة لزيارة المشاهد وقبور العلماء والصالحين، وما تبين لي أن الأمر كذلك، بل الزيارة مأمور بها لخبر: «كنت لميتكم عن زيارة القبور فيزوروها»، الحديث، إنما ورد نهيًا عن الشد لغیر الثلاثة من المساجد؛ لتمامها. (المراقبة) قوله: وأنتم تسعون: حال، أي لا تأتوا إلى الصلاة مسرعين في المشي وإن خفتم فوت الصلاة، كذا قاله بعض علمائنا. قوله: السكينة: [الوقار والثاني في الحركة والسير].

نفع قوت المعتدي: [صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة، فيما سواه إلا المسجد الحرام]: أي: الصلاة في مسجده ﷺ - أفضل من الصلاة في المسجد الحرام بدون ألف صلاة، ونقل ابن عبد البر عن جماعة من أهل الأثر، أن معناه: أنها بمسجد مكة، أفضل منها بمسجد طيبة، فأيده بما أخرجه بحديث ابن عمر، رفعه: صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة في غيره إلا المسجد الحرام، فإنه أفضل منه بمائة صلاة، قلت: هذا يحتاج به أهل القول الأول، بأنه تفسير للدون المدعي، فلا حجة به لمراد أهل هذا القول آه. وأخذ من قوله هذا، اختصاص التضعيف بمجده الذي كان بزمانه دون ما أحدث بعده زيادة بزم الخلفاء الراشدين، فمن بعدهم تغليباً لاسم الإشارة بخلاف المسجد الحرام، فإنه لا يختص بما كان أولاً فقط، بل يعم كل حرم يحرم صيده على الصحيح، ذكره «نو» وغيره، قال الجمهور: بعم التضعيف فرضاً ونفلاً، وخصه الطحاوي بالفرض، وقال الزركشي في أحكام المساجد: بل المسجد الحرام الذي تضاعف به الصلاة مكان، يحرم على الجنب إقامة فيه، أو مكة أو الحرام كله، أو الكعبة والمسجد حولها، أو الحرم كله وعرفة، قاله ابن حرام: سبعة أقوال. قلت: الظاهر أنه الأول فيه، وفي مسجد طيبة وما أدى من تغليب الإشارة، يرد بأنه ﷺ - رأى مسجده إلى محل، ينتهي إليه، فأشار إليه، كما هو معلوم بعالم الهباء، وقد ورد عنه، أنه قال: أن مسجدي هذا لو بلغ ما بلغ لكان مسجدي، انظر شرح محمد، محمد. [لاتشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد]: قيل: هو نفى، معناه نفى، أو مجرد إخبار لا نفى، قال «نو»: أي لا فضيلة في شدتها لمسجد غير الثلاث، ونقله عن جمهورهم، وقال القراني: من أحسن معاملته أن مراده حكم لمساجد فقط، وأما لاتشد بكل مسجد إلا هذه الثلاثة، وأما قصد غير المساجد من الرحلة في طلب علم وزيارة صالح وإخوان وتجارة ونزعة، فليس داخلها فيه، فقد جاء مصرحاً به، فلاحمد: لا ينبغي للمصلي أن تشد رحاله إلى مسجد، ينبغي فيه الصلوة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا، وقال الشيخ تقي الدين السبكي: ليس في الأرض بقعة لها فضل لذاها، حتى تشد الرحال لها لذلك الفضل غير البلاد الثلاثة، قال: ومرادي بالفضل، ما شهد الشرع باعتباره، ورتب عليه حكماً شرعياً، وأما غيرها، فلا تشد لها لذاها بل للجهاد ورباط وعلم وزيارة من مندوبات أو مباحات أو واجبات، وقد التبس ذلك على بعضهم، فزعم، أن شدتها لزيارة لمن بغیر الثلاثة داخل بالمنع، وهو غلط؛ لأن الاستثناء إنما يكون من جنس المستثنى منه، أي: لاتشد لمسجد من مساجد، أو مكان من أمكنة لأجل ذلك المكان [إلا للثلاثة المذكورة، وشدتها كزيارة شد لمن في المكان لا له. [مسجد الحرام]: من إضافة الموصوف لصفته، أجازة الكوفيون، وأوله البصريون، أي مسجد البلد الحرام، أي الحرم، وكذا قوله: [ومسجد الأقصى]: سماه؛ لبعده عن المسجد الحرام، قلت: وتوحيها يبعد مسافة الإسراء في مدة، لاتساعها عادة. [وعليكم السكينة]: برفعه مبتدأ أو خبر أو الجملة حال بالمشهور رواية، وذكر «قر» نصبه إعزازاً، أي الزموا السكينة، وهل سره لتكثر الخطأ، فلكل خطوة حسنة، أو لأن الساعي لصلوة، فهو فيها، ينبغي أن يتأدب بآداب الصلوة، كخشوع وترك عجلة.

وَأَنَسَ عنه قَالَ أَبُو عِيْسَى: اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْمَشْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى الْإِسْرَاعَ إِذَا خَافَ قُوَّةَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى، حَتَّى ذَكَرَ عَنْ بَعْضِهِمْ: أَنَّهُ كَانَ يُهْرُولُ إِلَى الصَّلَاةِ. وَمِنْهُمْ مَنْ كَرِهَ الْإِسْرَاعَ، وَاخْتَارَ أَنْ يَمْشِيَ عَلَى ثَوْدَةٍ وَوَقَارٍ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَقَالَا: الْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عنه. وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ خَافَ قُوَّةَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى فَلَا بَأْسَ أَنْ يُسْرِعَ فِي الْمَشْيِ. حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَازِمٍ الْخَلَّالُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِحَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عنه بِمَعْنَاهُ. هَكَذَا قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عنه، وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْجٍ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوَهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقُعُودِ فِي الْمَسْجِدِ وَانْتِظَارِ الصَّلَاةِ مِنَ الْفَضْلِ: ٢٢٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرُ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَ يَنْتَظِرُهَا، وَلَا تَزَالُ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي الْمَسْجِدِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، مَا لَمْ يُنْسَ». فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ حَضَرَمَوْتٍ: وَمَا الْخَدَثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: فُسَاءٌ أَوْ ضَرَاطٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَازِمٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْخُمْرَةِ: ٢٢٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي عَلَى الْخُمْرَةِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَعَاشِشَةَ وَمَيْمُونَةَ وَأُمِّ كُلْثُومٍ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الْأَسَدِ عنه، وَلَمْ تَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَبِهِ يَقُولُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: قَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم الصَّلَاةُ عَلَى الْخُمْرَةِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَالْخُمْرَةُ هُوَ حَصِيرٌ صَغِيرٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْحَصِيرِ: ٢٣٠- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى عَلَى حَصِيرٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَالْمُعِيزَةِ بْنِ شُعْبَةَ عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِلَّا أَنَّ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ اخْتَارُوا الصَّلَاةَ عَلَى الْأَرْضِ اسْتِحْبَابًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْبُسْطِ: ٢٣١- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ الضُّبَيْعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عنه يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُخَالِطُنَا، حَتَّى كَانَ يَقُولُ لِأَخِي صَغِيرٍ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ التُّغَيْرُ؟».

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في القعود إلخ: إني متردد في مراد الحديث، والمشهور هو انتظار الصلاة بعد الصلاة في المسجد، ووجه ترددي أنه لو كان المراد هذا لوجدنا حمل السلف بهذا الصنيع، فإن الفعل منتتم على فضل عظيم فكيف تركه السلف؟ وما وجدنا جماعة منهم تفعل هكذا، وبعض ما يتعلق بحديث الباب في دفع ترددي مر سابقاً لكنه لا يجدي. قوله: ما لم يحدث: لا يفهم من الحديث حال الملائكة بعد الحدث في المسجد أيقطعون الدعاء، أم يأخذون في الدعاء عليه؟ وظني لعلهم يدعون عليه؛ لأن إخراج الريح في المسجد مكروه تحريماً. قوله: باب ما جاء في الصلاة على الخمرة: وأعلم أن بين الخمرة والحصير فرقاً لعل فإن الخمرة ما يكون سداً فقط من حوص النخل، والحصير ما يكون سداً ولحمته من حوص النخل. وأما الفرق في الحكم الشرعي فلا. قال الزهراء والعباد: لم يثبت صلاته صلى الله عليه وسلم المكتوبة على الخمرة وثبت التطوع، والله أعلم، وتصح المكتوبة على الخمرة والحصير وغيرهما عند الثلاثة. وقال مالك: لا تجوز المكتوبة إلا على الأرض أو على جنسها ووسع في النوافل. قوله: يا أبا عمير: هذا كنيته، وأما اسمه فحفص، وما عاش إلا قليلاً. وحديث الباب سيفيدنا في أن حرم المدينة ليس كحرم مكة، كما استفاد الطحاوي من حديث الباب بأن أبا عمير أخذ التغير من حرم المدينة.

حاشية: قوله: فساء فسموا فساء: أخرج ريثاً من مفساه بلا صوت. (القاموس) قوله: ضراط: [صوت الفقع وهو حلقة الدبر]. قوله: على الخمرة: الخمرة من المسجد هي مقدار ما يضع عليه وجهه في سجوده من حصير أو نسيجة حوص ونحوه، وسميت به؛ لأن خيوطها مستورة بسعفها، وروي أن الغارة جرت الفتيلة، فألقنها على خمرة، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً عليها، فأحرق موضع درهم، وهذا صريح في إطلاق الخمرة على الكبير منها. (الجمع) قوله: عن الأعمش: سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي، حافظ عارف بالقراءة، ورع، لكنه يدلّس، من الخامسة، مات سنة سبع وأربعين أو ثمان ومائة، وكان مولده أول سنة إحدى وستين. قوله: بخالطنا حتى كان إلخ: [حتى] غاية [بخالط]، أي انتهى بخالطته لأهلنا حتى الصبي يلاعبه. (جمع البحار) قوله: يا أبا عمير ما فعل التغير: هو مصغر التفر، وهو طائر يشبه العصفور أحمر المنقار. وجمعه نغران. قال في [الطبيي]: هو مصغر «نغر» بضم نون وفتح غين. «ما فعل» أي ما شأنه أو حاله؟ والفعل أعم من العمل؛ فإنه فعل مع قصد. وفيه إباحة صيد المدينة، ولعب الصبي بالطير إذا لم يعذبه. (جمع البحار)

نفع قوت المغنذي: [لا يزال أحدكم في الصلوة ما دام ينتظرها]: قال العراقي: أراد بكونه فيها، أنه يجري له أجر المصلي، لا أنه في صلوة حقيقة. [و لا تزال الملائكة تصلي على أحدكم، مادام في المسجد]: مادام ينتظر الصلوة. [يصلي على الخمرة]: قال العراقي: اختلف في حقيقتها واشتقاقها، فقال أبو عبيد: هي كغرفة سجادة من سعف نخل بتدر ما يسجد عليه مقبل تسمية، إذ خيوطها مستورة بسعفها. فإن عظم بحيث يكفي جسده كله لصلوته، أو اضطر جاعه، فحصر لآخرة، والجهري: كغرفة سجادة صغيرة تعمل من سعف نخل، وترمل بالخيط، والمشارك هي كحصين صغير من سعف نخل يضفر بسور بقدر، ما يوضع عليه وجهه وأنفه، فإن كان أكبر منه، فحصر، سميت إذ تستبر وجهه وكفيه من برد وحر أرض، وبالنهاية: هي قدر ما يوضع عليه وجهه بسجوده من كحصير أو نسيجة حوص أو ثوب، فلا يسمأها غير هذا المقدار، وجاء بسنن وعن ابن عباس، قال: جاءت فارة، فأخذت، تجر الفتيلة، فجاءت بها، فألقنها بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم - على الخمرة التي كان قاعداً عليها، فأحرق منها مثل موضع درهم، قال: وهذا صريح في إطلاق الخمرة على أكبر من نوعها، وقال «طب»: هي سجادة يسجد عليها مصل، سميتها إذ تحمر وجهه من أرض، قلت: ما لابن عباس أنها شيء أكبر يقعد عليه، فتكفي إذا مصلياً بسجود وجهه وكفيه ورجليه، وسجوده هو المتبادر، وإنما اغتر من حصرها بما يكفي وجهه فقط، تصرّح بهم في سميتها بمحل يفي وجهه فقط دون غيره من سائرهما؛ لأنه الأشراف المقصود أولاً باتخاذها، فلا تغتر بغيره.

قَالَ: وَتُضَيِّحُ بِسَاطُ لَنَا، فَصَلَّى عَلَيْهِ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، لَمْ يَرَوْا بِالصَّلَاةِ عَلَى الْبَسَاطِ وَالطَّنْفُسَةِ بَأْسًا، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَاسْمُ أَبِي التَّيَّاحِ يَزِيدُ بْنُ حُمَيْدٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْحَيْطَانِ: ٣٤٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي الطَّفَيْلِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَحِبُّ الصَّلَاةَ فِي الْحَيْطَانِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يَعْنِي الْبَسَاتَيْنِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ مُعَاذٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ. وَالْحَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ قَدْ ضَعَّفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَغَيْرُهُ. وَأَبُو الزُّبَيْرِ اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ تَدْرُسَ. وَأَبُو الطَّفَيْلِ اسْمُهُ غَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي سُتْرَةِ الْمُصَلِّي: ٣٤٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهْنَادٌ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ فَلْيُصَلِّ، وَلَا يُبَالِي مَنْ مَرَّ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَسَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَسَبْرَةَ بْنِ مَعْبِدٍ وَأَبِي جُحَيْفَةَ وَعَائِشَةَ رضي الله عنها. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ طَلْحَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَالُوا: سُتْرَةُ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي: ٣٤٤- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِّيَّ أَرْسَلَ إِلَى أَبِي جُهَيْنٍ رضي الله عنه يَسْأَلُهُ: مَاذَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي؟ فَقَالَ أَبُو جُهَيْنٍ رضي الله عنه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرَ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ». قَالَ أَبُو النَّضْرِ: لَا أَدْرِي قَالَ: «أَرْبَعِينَ يَوْمًا» أَوْ «أَرْبَعِينَ شَهْرًا» أَوْ «أَرْبَعِينَ سَنَةً». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ

العرف الشاذي: قوله: بساط: معنى البساط: كحونا. قوله: باب ما جاء في ستره المصلي: مذهب الثلاثة أن ستره الإمام ستره من خلفه، ونسب إلى مالك بن أنس رضي الله عنه خلافه، ومن صلى في الصحراء ينبغي له السترة، ولم يقل أحد بالوجوب من الأربعة، وقال بعض العلماء بالوجوب. قوله: مؤخرة الرجل: في هذه الكلمة أربع لغات: مؤخرة بلا تشديد، ومؤخرة بالتشديد وكسر الخاء أو فتحها، وأخرجة. ونفع الفقهاء الحنفية، وقالوا: تكون السترة قدر الذراع طولًا وقدر المسبحة غلظًا. وذكر ابن دقيق العيد في «إحكام الأحكام»: أن في المصلي والمار أربع صور، إحداها: أن يكون لهما مناص، ثم مر المار بين يديه، فالمصلي والمار آثم، وإن لم يكن لأحدهما مناص، فلا إثم على أحد، وإن كان لأحدهما مناص فالإثم على من له مناص، فإن كان للمصلي مناص من أن لا يصلي معه فهو آثم، وإن كان للمار مناص أن لا يمر معه فالإثم عليه، وذكر المحقق في «الحلية» كلام ابن دقيق العيد وسكت، لعله رضي به. وهل يجب غرز السترة أم يكفي الوضع؟ أقول: الوضع كاف لما سيأتي من الصلاة إلى الراحلة. وأما إذا لم يجد السترة فيخط شبيه الهلال، لما في «فتح القدير» عن الصاحبين خلافا لما في «الهداية»، وله حديث متكلم في سنده، أخرجه أبو داود، وحسنه البعض أيضًا. وأما إرخاء الثوب أو التدليل بين يدي المصلي ليمر الآخر، فلعله يعصم عن الإثم، ويجوز لأحد أن يجلس الآخر بين يدي المصلي، جاعلاً ظهره إلى وجه المصلي ليمر هو. وإن لم يجد السترة ففي مرور المار ثلاثة أقوال، أحدها: أن يمر من خارج ما إذا نظر المصلي إلى مسجده يقع عليه نظره، اختاره ابن همام. ويجب الاحتياط في المرور من تلقاء وجه المصلي؛ فإن الوعيد في المرور بين يدي المصلي عظيم. وفي «مشكل الآثار»: يجوز للطائف المرور بين يدي المصلي؛ لأن الطائف في حكم المصلي، واحتج بحديث. وأما نكته السترة فقال ابن همام: إن السترة لربط الخيال. وأقول: إن حكمتها المذكورة في نص الحديث، وهي أن المصلي بين وبين معهوده وصلة ومواجهة، فمن مر قطع المواجهة، وإذا أقام السترة صارت المواجهة محدودة. قوله: باب ما جاء في كراهية المرور إلخ: ورد الوعيد في المرور بين يدي المصلي كثراً؛ فإنه أخرجه أبو داود: أن رجلاً مر بين يدي النبي ﷺ في غزوة تبوك، ويصلي هو وأصحابه، فنزل رجلاه؛ لدعائه ﷺ، والحال أن دعاءه ﷺ على الناس قليل أقل، وقد كان دعا: «اللهم من دعوت على أحد، ولم يكن ذلك لانقاً به، اجعله في حقه رحمة». فعلم وعيد المرور. قوله: لا أدري إلخ: قال الحافظ: صرح الراوي في «مسند البزار» بأربعين خريفاً، فتعين التمييز، ووجدت رواية فيها ذكر مائة سنة.

حاشية: قوله: ونضح بساط لنا: قال في «القاموس»: نَضَحَ الْبَيْتَ يَنْضَحُهُ: رَشَّهُ، وَنَضَحَ عَطَشُهُ: سَكَنَهُ. وَرَوَى أَوْ شَرِبَ دُونَ الرِّيِّ، ضِدَّ. وَقَالَ فِي «مَجْمَعِ الْبَحَارِ»: وَعِنْدَ مَالِكٍ وَالْحَنَفِيَّةِ: النَّضْحُ بِمَعْنَى الْغَسْلِ كَثِيرٌ مَعْرُوفٌ. وَنَضَحَ طَرَفَ حَصِيرٍ لِلتَّطْهِيرِ أَوْ لِلتَّلِينِ. وَ«يَنْضَحُ» يَفْتَحُ ضَادً، وَعِنْدَ بَعْضٍ بِكَسْرِهَا. قَوْلُهُ: عَلَى الْبَسَاطِ وَالطَّنْفُسَةِ: قَالَ فِي «القَامُوسِ»: «الطَّنْفُسَةُ» مِثْلَةُ الطَّاءِ وَالْفَاءِ، وَيَكْسِرُ الطَّاءَ وَفَتْحَ الْفَاءِ، وَبِالْعَكْسِ، وَاحِدَةُ الطَّنْفَسِ لِلْبَسَطِ وَالثَّيَابِ وَالْحَصِيرِ مِنْ سَعْفٍ عَرْضُهُ ذِرَاعٌ. وَقَالَ فِي «مَجْمَعِ الْبَحَارِ»: هُوَ بَسَاطٌ ذُو حَمَلٍ يَجْلِسُ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: مُؤَخَّرَةٌ: بَضْمٌ مِيمٌ وَكَسْرُ خَاءٍ وَسُكُونُ هَمْزَةٍ، وَبِفَتْحِ خَاءٍ مُشَدَّدَةٍ مَعَ فَتْحِ هَمْزَةٍ: الْخَشْبَةُ الَّتِي يَسْتَنْدُ إِلَيْهَا الرَّائِكُ مِنْ كُورِ الْبَعِيرِ. (بِمَجْمَعِ الْبَحَارِ) قَوْلُهُ: لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ إلخ: قَالَ فِي «الْكَفَايَةِ»: وَاخْتَلَفَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَكْرَهُ فِيهِ الْمُرُورُ. مِنْهُمْ مَنْ قَدَرَهُ ثَلَاثَةَ أَذْرُعَ، وَمِنْهُمْ بِخَمْسَةِ، وَمِنْهُمْ بِأَرْبَعِينَ، وَمِنْهُمْ بِمَوْضِعٍ سَجُودَةٍ، وَمِنْهُمْ بِمَقْدَارِ الصَّفِينِ وَثَلَاثَةِ. وَالْأَصَحُّ: إِنْ كَانَ بِحَالٍ لَوْ صَلَّى صَلَاةً خَاشِعَةً لَا يَقَعُ بَصَرُهُ عَلَى الْمَارِّ، فَلَا يَكْرَهُ، نَحْوُ: أَنْ يَكُونَ مَتْنَهِي بَصَرُهُ فِي قِيَامِهِ مَوْضِعَ سَجُودَةِ إلخ. وَقَالَ فِي «الْهُدَايَةِ»: إِنَّمَا يَأْتُمُّ إِذَا مَرَّ فِي مَوْضِعٍ سَجُودَةٍ. وَالْإِمَامُ شَمْسُ الْأَلَمَةِ السَّرْحَسِيَّ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ وَقَاضِي خَانَ اخْتَارُوا مَا اخْتَارَ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ».

نفع قوت المغتذي: [ونضح بساطاً بماء فصلي عليه]: قال العراقي السنن: أي حصيراً. [إنا الحسن بن أبي جعفر]: ليس له عند المصنف غير هذا، اسمه عجلان، اشتهر بكنيته، أو عمرو الجعفري بحميم ففاء فراء، كنسب قفل بجفرة خالد، مكان بالبصرة. [كان يستحب الصلوة في الحيطان]: كحيطان، جمع حائط. [قال أبو داود]: هو الطيالسي. [يعني البساتين]: بالنهاية البستان من نخل عليه حائط وجدار، قال العراقي: استحبها — ﷺ — فيها قصد للخلوة عن الناس، وبه جزم «قب»، أو لخلول بركتها بركة الصلوة، فإنما جالية للرزق، أو من كرامة المزور أن يصلي بمكانه، أو تخية كل مكان نزله، أو توديعاً، احتمالات. [و الحسن بن أبي جعفر قد ضعفه يحيى بن سعيد، وغيره]: قال العراقي: إنما ضعف من جهة حفظ، بلا إقامه بكذب [مثل مؤخرة الرجل]: هو عود يستند عليه راكبه، بمؤخره، وبه لغات: بضم ميمه، فسكون همز، فكسر خاء، حكاها أبو عبيد، وأنكرها يعقوب، وبفتح همز، فشد خاء، حكاها ذو المشرق، وقال «قب»: كذا رَوَاهُ مُشَدَّدًا، وبالنهاية: بلا شد وبسكون همز وفتح خاء مخففاً، حكاها ثابت السقسطي بغريه، وأنكرها ابن قتيبة وبفتح ميمه، فسكون واو بلاهمز وفتح خاء، حكاها ذوالمشارقم وأخيرة كفأكهة هي المشهورة، فكذا جاء بحديث أبي ذر الآتي، وقال: إنه الصواب. [عن بسر بن سعيد بن زيد بن خالد الجهني أرسل إلى أبي جهيم]: المرسل هو بسر المذكور فلخ أرسله، وللبزار: أن أبا جهيم أرسل بسر بن سعيد إلى زيد ابن خالد، وهو مقلوب، خطئ به سفيان بن عيينة، سئل ابن معين عن رواية ابن عيينة، فقال: أخطأ إنما هو زيد إلى أبي جهيم، كما رواه مالك، وليس لأبي جهيم عند المصنف إلا هذا، وله بالسكوت غيره، وغير ابن ماجه خير، أقبل النبي — ﷺ — من نحو بشر جعل إلخ، وهو أبو جهيم بن الحارث بن الصمة، واسمه عبدالله وهو ابن أخت أبي بن كعب، كما بنفس سنده بسند البزار. [لو يعلم المار بين يدي المصلي]: زاد أبو العباس السراج بمسند: والمصلي، فجعله ولما معاً، وحمله الغزالي في الإحياء على ما إذا صلى على طريق، أو قصر في الدفع. [ماذا عليه]: زاد ابن أبي شيبة بمصنفه، يعني من الإثم. [مكان أن يقف أربعين خيراً له]: برفعه اسم كان، وبالحادي نصبه خيره.

بْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَحَدِيثُ أَبِي جُهَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ. ٣٤٥- وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَأَنْ يَقِفَ أَحَدُكُمْ مِائَةَ عَامٍ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيِ أَخِيهِ، وَهُوَ يُصَلِّي». وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَرِهُوا الْمُرُورَ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي، وَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ذَلِكَ يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ.

بَابُ مَا جَاءَ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ: ٣٤٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي الشَّوَارِبِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنْتُ رَدِيفَ الْفَضْلِ عَلَى أَتَانٍ، فَجِئْنَا، وَالنَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ يَمْنَى. قَالَ: فَتَزَلْنَا عَنْهَا، فَوَصَلْنَا الصَّفَّ، فَمَرَّتْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، فَلَمْ تَقْطَعْ صَلَاتَهُمْ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَالْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ، قَالُوا: لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ وَالشَّافِعِيُّ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ إِلَّا الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ: ٣٤٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْنٌ، حَدَّثَنَا يُونُسُ وَمَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى الرَّجُلُ، وَلَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ كَأَخْرَةِ الرَّحْلِ أَوْ كَوَاسِطَةِ الرَّحْلِ، قَطَعَ صَلَاتُهُ الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ وَالْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ». فَقُلْتُ لِأَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا بَالُ الْأَسْوَدِ مِنَ الْأَخْمَرِ وَمَنِ الْأَبْيَضُ؟ فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، سَأَلْتَنِي كَمَا سَأَلْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَالْحَكَمِ الْغِفَارِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَيْهِ، قَالُوا: يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ. قَالَ أَحْمَدُ: الَّذِي لَا أَشْكُ فِيهِ أَنَّ الْكَلْبَ الْأَسْوَدَ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، وَفِي نَفْسِي مِنَ الْحِمَارِ وَالْمَرْأَةِ شَيْءٌ. قَالَ إِسْحَاقُ: لَا يَقْطَعُهَا شَيْءٌ إِلَّا الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ: ٣٤٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ هِشَامٍ -هُوَ ابْنُ عُرْوَةَ- عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَدُّ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي بَيْتٍ أُمَّ سَلَمَةَ مُشْتَمِلًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ وَأَنَسٍ وَعَمْرِو بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَكَيْسَانَ وَابْنَ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَأُمَّ هَانِيٍّ وَعَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ وَطَلْقَ بْنَ عَلِيٍّ وَعِبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ، قَالُوا: لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ. وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: يُصَلِّي الرَّجُلُ فِي ثَوْبَيْنِ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء لا يقطع الصلاة شيء: واقعة الباب واقعة حجة الوداع. المذكور سابقاً كان حكم الإثم، والآن حكم قطع الصلاة، وروى الترمذي وغيره انقطاع الصلاة بمرور الكلب الأسود والحمار والمرأة، ولا يقطعها شيء عند الثلاثة. واختلفوا في وجود السترة في واقعة الباب، فرأى البخاري وجودها في واقعة الباب، وزعم البيهقي عدمها في واقعة الباب، كما ساذكره في «البحاري» إن شاء الله تعالى. قوله: وفي نفسي إلخ: لأن حديث قطع الصلاة بالمرأة والحمار يعارض حديث نوم عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بين يدي النبي ﷺ وحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأما حديث قطعها بمرور الكلب فلا يعارض له. ثم لما كان حديث الباب بخلاف الأئمة الثلاثة، تأول الناس بأن المراد من القطع قطع الحشوع. وأقول: إن المراد من القطع قطع الوصلة التي أخرج الشارع بها الغائبة منا، ولأن القطع إنما يكون في المتصل، وهو الوصلة. وأقول: إن حديث نوم عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لا يعارض حديث الباب؛ فإنما كانت لا تمر، والحديث في المرور. وأما النكات فوجه القطع بالكلب الأسود والحمار والمرأة أن في الحديث أن الكلب الأسود شيطان، وفي الحديث: «إذا نكح الحمار يرى الشيطان»، وفي الحديث: «إن النساء حبايل الشيطان». فلكل من الثلاثة تعلق بالشيطان. وفي «الدر المنثور»: أن الكلب والحمار لا يسبحان الله تعالى، والله أعلم. قوله: باب ما جاء في الصلاة في الثوب الواحد: حاصل الباب كما قال الطحاوي: إن غرض الشارع أن لا يبقى الثوب مهملاً، فإذا كان أوسع يتوشع، ويسمى بالمخالفة بين الطرفين والالتحاق والاشتمال، وإن كان وسيماً فيعقد على القفا وإلا فيتزتر، ثم صرح الأحناف أن اشتغال الصماء بأي اشتغال اليهود- في الثوب الواحد مكروه، ولا بأس به في الثوبين؛ لما في «أبي داود» عن وائل بن حجر: أنه ﷺ لا يكره ورفع اليمين في داخل الثوب ثم التحف إلخ. وقال ابن حنبل: تبطل الصلاة بكشف المنكبين إذا كان الثوب وسيماً يمكن ستر أحدهما به. وأعلم أن الصلاة في ثلاثة أثواب مستحبة عندنا: الرداء والإزار والعمامة، ولا تكره ولو تنزيتها بدون العمامة وإن كان إماماً.

حاشية: قوله: كأخيرة الرجل: بالمد، الخشية التي يستند إليها الراكب من كور البعير. و«مؤخرته» -بالهمزة والسكون- لغة. (بجمع البحار) قوله: أو كواسطة الرجل: واسطة الكور ثُمَّ بِاللَّانِ، والكور الرجل. قوله: قطع صلاته إلخ: أي حضورها وكمالها، وقد يؤدي إلى قطع الصلاة. وفيه مبالغة في الحث على نصب السترة. ووجه تخصيصها مفوض إلى رأي الشارع، والله أعلم. وذهب بعضهم إلى قطعها بهذه الأشياء، ولنا ما رواه أبو داود عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقطع الصلاة شيء». وقيل: حديث القطع منسوخ بهذا الحديث، ذكره ابن الملك، لكنه موقوف على معرفة التاريخ، كذا ذكر الملا علي.

نفع قوت المغنذي: [وقد روى عن النبي ﷺ - أنه قال: لأن يقف أحدكم مائة عام خير له، من أن يمر بين يدي أخيه، وهو يصلي]: أخرجه ابن حبان في صحيحه بحديث أبي هريرة، أراد بمروره أن يمر بين يديه معترضاً، أما إذا مشى بين يديه بلا اعتراض ذاهباً للقبلة، فغير داخل بالوعيد. [على أنان]: بفوقية كسحاب أننى الحمار، وما يقال: أنانة، فالحمار يطلق على ذكر وأنثى، كالفرس. [فصلى بأصحابه يمين]: زاد في حجة الوداع: إذا صلى الرجل، وليس بين يديه، كأخيرة الرجل، كفاكية أو كواسطة الرجل، قال العراقي: لعله وسطه أو مقدمه، أو قالهما - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - معاً، أو شك من رواية عن المصنف؛ لأنه انفرد به. [قطع صلاته الكلب الأسود والمرأة والحمار]: زاد أحمد: والكافر وذو الخنزير، وهذا منسوخ عند الجمهور، ذكره الطحاوي وابن عبد البر. [الكلب الأسود شيطان]: حمله بعضهم على ظاهره، وقال: إنه يتصور بصور الكلاب السود، وقال بعضهم: لما كان الأسود أشد ضرراً من غيره، وأشد ترويعاً، كان المصلي إذا رآه، اشتغل عن صلاته به، فربما أذاه لقطعها، فسمى ذلك قاطعاً باعتبار ما يتخوف منه، ويقول إليه، وكذا تأولوا قطع المرأة والحمار، فالمرأة تفنن، والحمار ينق، والكلب يروع. [يصلي في بيت أم سلمة مشتملاً في ثوب واحد]: قال العراقي: كيف يجمع بينه وبين نهي عن اشتغال الصماء، فحواه: أن النهي جاء عن صورة مخصوصة، فيحمل هذا على غير مورد النهي، وقد فسر بأن كان مخالفاً بين طرفيه، وهو يخالف اشتغال الصماء.

بَابُ مَا جَاءَ فِي ابْتِدَاءِ الْقِبْلَةِ: ٣٤٩- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: لَبِمَا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ فَوُجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ، وَكَانَ يُحِبُّ ذَلِكَ، فَصَلَّى رَجُلٌ مَعَهُ الْعَصْرَ، ثُمَّ مَرَّ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَهُمْ رُكُوعٌ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَقَالَ: هُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَّهُ قَدْ وَجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ، قَالَ: فَانْحَرِفُوا وَهُمْ رُكُوعٌ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعُمَارَةَ بْنِ أُوَيْسٍ وَعَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيِّ وَأَنَسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ الْبَرَاءِ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ. ٣٥٠- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانُوا رُكُوعًا فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ: ٣٥١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مَعْشَرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ». حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مَعْشَرٍ مِثْلَهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَدْ رُوِيَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَبِي مَعْشَرٍ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ، وَاسْمُهُ نَجِيحٌ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ. قَالَ مُحَمَّدٌ: لَا أُرْوِي عَنْهُ شَيْئًا، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ النَّاسُ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمَخَرَّمِيِّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَخْنَسِيِّ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَقْوَى وَأَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَعْشَرٍ. ٣٥٢- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بَكْرِ الْمُرُورِيِّ، حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ مَنصُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الْمَخَرَّمِيُّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَخْنَسِيِّ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ». وَاتِّمَّا قِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ جَعْفَرٍ الْمَخَرَّمِيُّ؛ لِأَنَّهُ مِنْ وَلَدِ الْمِسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ»، مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: إِذَا جَعَلْتَ الْمَغْرِبَ عَنْ يَمِينِكَ وَالْمَشْرِقَ عَنْ يَسَارِكَ فَمَا بَيْنَهُمَا قِبْلَةٌ، إِذَا اسْتَقْبَلْتَ الْقِبْلَةَ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ، هَذَا لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ. وَاخْتَارَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ التَّيَّاسِرَ لِأَهْلِ مَرُورٍ.

العرف الشاذي: قوله: نحو بيت المقدس إلخ: المشهور في الكتب «بيت المقدس» بكسر الدال من باب المجرّد. واختلف العلماء في نسخ القبلّة، قيل: وقع مرتين، وقالوا: إنه ﷺ كان يصلي إلى بيت الله في مكة، ثم نسخت القبلّة، وانحرفت إلى بيت المقدس في المدينة ستة عشر أو سبعة عشر شهرًا، ثم نسخت، وجعلت القبلّة بيت الله. وقيل: إن النسخ وقع مرة، وقالوا: إن القبلّة في مكة بيت المقدس، وكان مأمورًا باستقباله، وكان يستقبل بيت الله بطويعه. وللطائفة الثانية رواية قوية عن ابن عباس رضي الله عنه، وأنه ﷺ لا كان يعمل بعمل أهل الكتاب قبل نزول الشريعة الغراء، كما في «البخاري»، ويدل عليه كثير من الأحاديث. ولكنه يرد على الطائفة الثانية ما في بعض طرق حديث إمامة جبرئيل عليه السلام أنه أمه ﷺ عند مقام إبراهيم، وفي مقام إبراهيم لا يمكن التوجه إلى البيت، وما وجدت أحدًا توجه إلى هذا. قوله: تقلب وجهك في السماء إلخ: كان التفاته ﷺ إلى السماء لضرورة، فيكون مستثنى مما في «مسلم» من النهي عن النظر إلى السماء. وأما موضع تحويل القبلّة فقيل: المسجد النبوي، ولكن التحقيق أنه مسجد القبلتين، وانحرف النبي ﷺ عن بيت المقدس إلى بيت الله في الصلاة، وبدل موضعه، وكذلك الصحابة أيضًا. والمسيوطي فيه كلام ذكره في «روح المعاني». وقال الحافظ برهان الدين الحلبي الشافعي في شرح له على «البخاري»: إن التحويل كان في حالة ركوعه ﷺ في الثالثة. قوله: فصلى رجل معه العصر: أي في المسجد النبوي بعد ما وقع التحويل في الظهر في مسجد القبلتين. قوله: على قوم من الأنصار: في مسجد بني عبد الأشهل. والرجل المار كان عباد بن بشر، وهو الذي أخبر أهل مسجد قبا أيضًا بتحويل القبلّة. ثم في كتب السير أن أول صلاة وقع التحويل فيها صلاة الظهر، وفي الصحيحين أنها صلاة العصر، فقال المحدثون في جمعهما بأن التحويل وقع في وسط صلاة الظهر، وأول صلاة صليت بتمامها نحو بيت الله العصر، فلا تدافع. ثم اعلم أن في رواية الباب: مر رجل على قوم من الأنصار في صلاة العصر إلخ، وفي رواية: صلاة الصبح. وجمعوا بينهما بأن واقعة العصر واقعة مسجد بني عبد الأشهل، وواقعة الصبح واقعة مسجد قبا. واعلم أن في حديث الباب إشكالًا من حيث الأصول، وهو أن المشهور القاطع لا ينسخ بخير الواحد، وكان أهل مسجد بني عبد الأشهل ومسجد قبا بلغهم استقبال بيت المقدس بالتواتر، وقد تركوه بخير رجل. وقال زين الدين العراقي بحجتها: إن خير الواحد في عهده ﷺ مفيد القطع والجواب عندي أن خير الواحد قاطع إذا كان مؤيدًا بالقرائن، وكثيرًا ما يوجد العلم القطعي كما نشاهده في عرفنا، ولذا أقول: إن أحاديث الصحيحين تفيد العلم القاطع، ولكن لا يبحث لا يزول بتشكيك المشكك كما قال أبو عمرو ابن الصلاح وغيره من بعض العلماء، إلا شاذها ونادرها، مثل حديث من البعير في ليلة البعير، وهكذا يفعل من يكون له تجربة في أحوال رواة الأحاديث. وههنا إشكال آخر، وهو أن مذهب الجمهور أن العمل بالناسخ موقوف على تبليغه أحدًا من المكلفين، وقال البعض: لا حاجة إلى تبليغه أحدًا، بل يكفي نزوله على الشارع. وفي واقعة الباب عمل أهل مسجد قبا بالنسخ في صلاة العصر والمغرب والعشاء، ومع ذلك لم يؤمروا بالإعادة. والجواب أن الضوابط يعمل بها بعد عهده ﷺ، وأما في عهده ﷺ فيفعل الشارع كيف ما شاء، ويفرض الأمر إليه، ويدل على هذا كثير من الوقائع. ويمكن أن يقال: إن العمل بما ذكر من الضابطة إنما يكون إذا لم يرد صاحب الشريعة بنفسه إرسال رسول إليهم، وإذا أراد هذا فيكونون مأمورين إذا بلغهم أمر صاحب الشريعة. وفي واقعة الباب أراد النبي ﷺ إخبارهم؛ لما في «سنن الدارقطني» أنه ﷺ أرسل الرجل بنفسه وأمره بإخبارهم بتحويل القبلّة، فأنحل الإشكال. قوله: باب ما جاء أن ما بين المشرق والمغرب وبين مغرب الشتاء ومشرق الصيف قِبْلَةٌ. لكن هذا التأويل لا يساعده الحديث، وكان حق العبارة على هذا أن ما بين المشرقين والمغربين قِبْلَةٌ. وقيل: إن بين المشرق والمغرب قِبْلَةٌ، أي إذا جعل المشرق خلفه والمغرب أمامه، فيكون في الحديث ذكر قِبْلَةَ أَهْلِ الْمَشْرِقِ. وهذا أيضًا خلاف الحديث، والصحيح شرًا ما ذكر، كما يدل عليه لفظ ابن عمر رضي الله عنه. قوله: وقال ابن المبارك إلخ: تأول بعض المتكلمين في الحديث المذكور سابقًا: أي يكون المشرق خلفه والمغرب أمامه، وجعلوه موافقًا لقول ابن المبارك رضي الله عنه. والحديث على مراده الصحيح، ويتأول في قول ابن المبارك رضي الله عنه بأن المراد من أهل الشرق الذين بالشرق الشمالي. قوله: التياسر لأهل مرو: أي الانحراف إلى جانب اليسار. و«مرو» بلدة ابن المبارك. واعلم أن الاعتبار في المواجهة يكون للجانب الأبعد من القبلّة، كما في «الخطوط والآثار».

حاشية: قوله: وهم ركوع: [في المسجد الذي كان لبني عبد الأشهل]. قوله: ما بين المشرق والمغرب قِبْلَةٌ: أي مشرق الشتاء ومغرب الصيف. والظاهر أنها قِبْلَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

نفع قوت المعتدي: [لما قدم رسول الله ﷺ - المدينة، صلى نحو بيت المقدس ستة أو سبعة عشر شهرًا]: بحذف تنوين ستة، قال «أب»: نسخ الله القبلّة مرتين، ونكاح المتعة مرتين، ولحوم الحمر الأهلية مرتين، قال: ولا أحفظ رابعًا، وقال أبو العباس العربي: هو الوضوء مما مست النار. قال «أب»: وبه نظما قلت: وأربع تكرار النسخ لها: جاءت بها النصوص والآثار: بقبلّة ومتعة وخمر: كذا الوضوء لما تمس النار. [فصلى رجل معه العصر، ثم مر على قوم من الأنصار]: هو عباد بن بشر أو عباد بن نعيم. [ما بين المشرق والمغرب قِبْلَةٌ]: قلت: أي لأهل الجنوب،

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ فِي الْغَيْمِ: ٣٥٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ سَعِيدٍ السَّمَّانُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، فَلَمْ نَذَرِ أَيْنَ الْقِبْلَةَ، فَصَلَّى كُلُّ رَجُلٍ مِمَّا عَلَى حَيَالِهِ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا ذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَنَزَلَ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَشْعَثِ السَّمَّانِ. وَأَشْعَثُ بْنُ سَعِيدٍ أَبُو الرَّبِيعِ السَّمَّانُ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ. وَقَدْ ذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا، قَالُوا: إِذَا صَلَّى فِي الْغَيْمِ لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ اسْتَبَانَ لَهُ بَعْدَ مَا صَلَّى أَنَّهُ صَلَّى لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَإِنَّ صَلَاتَهُ جَائِزَةٌ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَّةِ مَا يُصَلَّى إِلَيْهِ وَفِيهِ: ٣٥٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا الْمُقْرِئُ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ زَيْدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُصَلَّى فِي سَبْعَةِ مَوَاطِنَ: فِي الْمَرْبَلَةِ وَالْمَجْزَرَةِ وَالْمَقْبَرَةِ وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ وَفِي الْحَمَامِ وَمَعَاطِنِ الْإِبِلِ وَفَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ. حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ زَيْدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَعْنَاهُ وَنَحْوِهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ وَجَابِرٍ وَأَنْسٍ رضي الله عنهم. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيَّ. وَقَدْ تُكَلِّمُ فِي زَيْدِ بْنِ جَبْرِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ. وَقَدْ رَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَشْبَهُ وَأَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعِيدٍ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما ضَعْفُهُ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ، مِنْهُمْ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ وَأَعْطَانِ الْإِبِلِ: ٣٥٥- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ غِيَاثٍ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، وَلَا تَصَلُّوا فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ». حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ غِيَاثٍ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ أَوْ بِنَحْوِهِ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الرجل إلخ: المسألة صحيحة مسلمة عند الكل، والحديث ساقط السند. قوله: فأينما تولوا فثم وجه الله: في تفسير الآية ثلاثة أوجه؛ لأنها إما في المصلين في ليلة مظلمة، وإما في حق المتحرر للقبلة، وإما في التنفل على الدابة. قوله: المقرئ: ولعلهم أن المقرئ غير المقرئ منسوبا إلى بلدة، وهو مضبوط الحافظ، وضبطه في «معجم البلدان». وروا آخر مقرئ. وقال الحافظ عبد الغني المقدسي: إن رسم خط اللفظ عند المحدثين بالألف أي المقرئ، فلا يختلط في الألفاظ. ويجب تمييز كل واحد من الآخر لمن يشتغل في الأحاديث؛ فإن بعض المحدثين سجدوا حديث: «من كذب علي متعمدا إلخ»، على من يخطأ في عبارة الحديث، كما قال البيهقي في «عمدة القاري»، وكذلك يصدق الحديث على من يذكر الأحاديث في المواضع وطبها وبابسها، ولا يبال. وذكر الشيخ شمس الدين السخاوي رحمته الله: إن سيويه أخذ في علم الحديث عند حماد بن سلمة، فلما بلغ على حديث: «من قاء أو رعى إلخ»، قرأ «رعى» بجهولا، وكان الصحيح معلوما. قال حماد بن سلمة: قم من عندنا. وأخرجنا من درسه، فذهب سيويه عند الخليل لتحصيل النحو والعلوم الأدبية، ثم لم يرجع إلى تحصيل الحديث، ومات سيويه، وهو ابن أربعة وثلاثين سنة. قوله: وفوق ظهر بيت الله: وذكر الأحناف وجه العلة بأن الصلاة فوق ظهر بيت الله توجب سوء الأدب، وهذا التعليل يقتصر على بيت الله فقط، وتجوز الصلاة على غيره من المساجد. وحديث الباب تكلم فيه الترمذي، وتركه الصلاة عندنا أيضا في المواضع المذكورة، ويمكن أن يقال بصحة الحديث؛ لإخراجه ابن السكن في صحيحه، وهو التزم صحة ما أخرجه في صحيحه. قوله: عبد الله بن عمر العمري: ضعفه الترمذي تبعا للبخاري، والبعض حسن روايته، وهم كثير، وعندي أنه من رواية الحسن. وفي «الميزان» أنه إذا روى عن نافع فهو ثقة، وكذلك قال ابن معين الذي أشد الرجال في حق الرجال، وتقوية عبد الله العمري تفيدنا في بحث حديث ذي اليمين. قوله: من حديث إلخ: قد أخطأ الشوكاني في «نيل الأوطار» في هذه العبارة وقلبها، وجعل «من» بيانية، والحال أنها ليست بيانية، وفي نسخة «ابن ماجه» في سند حديث الباب سهو. قوله: باب ما جاء في الصلاة إلخ: الضأن: مئش، والمعز: بز، والغنم: كوشيد، أي الغنم أعم منهما. حديث الباب قوي، ومضمونه مروي في الصحيحين أيضا، وتمسك للمالك بحديث الباب على طهارة أبوال ما يوكل لحمه وأزباله، وأطنب الشافعي رحمته الله في الحديث، وقال: إن الإبل مع كونه ما يوكل لحمه ينهى عن الصلاة في أعطانه، فالوجه أنه حيوان شرير بخلاف الغنم. وقال الجمهور: إنكم أخذتم من اللازم من الحديث، وليس بصريح ونص لكم. أقول: لا ريب في أن تمسك المالك قوي، فلا بد من الجواب، فأجيب بالوجهين، أحدهما: ما ذكره الشارحون والمحققون، ومأخذه ما أجاب الشافعي في «كتاب الأم»، وفي ضمن كلام الشافعي رحمته الله: أن العرب كانوا يسطحون مرائب الغنم لا أعطان الإبل، وأن الصلاة في ناحية المربض يطلق عليها الصلاة، وأن المرائب كانت تنظف بخلاف الأعطان. والوجه الثاني: ما ذكر ابن حزم أن حكم الصلاة في مرائب الغنم كان ثم نسخ، وكان الحكم حين لم تكن المساجد مبنية. وفي «أبي داود» حديث أمر النبي ﷺ بتنظيف المساجد بسند قوي. وعندي قرائن دالة على ما قال ابن حزم، منها ما أخرجه البخاري في صحيحه أن هذه الواقعة قبل أن تبنى المساجد، وعندي هذا الحديث المختصر، اختصر من الحديث اللاحق: «أنه كان يجب أن يصلي حيث أدركته الصلاة إلخ»، فدل على أن الاعتناء كان لموضع أدركته الصلاة فيه،

حاشية: قوله: المقرئ: هو عبد الله بن يزيد المكي من كبار شيوخ البخاري، كذا في «التفريب». وهو المراد في هذا الإسناد. (التفريب) قوله: المربلة: موضع طرح الزبل، هي بفتح ميم وتثنية موحدة. قوله: وأجزرة: فهي عن الصلاة في الجزرة، وهي موضع تنحر فيه الإبل وتذبح فيه البقر والشاة، يكثر فيه النجاسة من دماء الذبائح وأروائها. وجمعها الجازر. قوله: وقارعة الطريق: وسطه، وقيل: أعلاه. الأعطان: جمع عطن، وهو مترك الإبل حول الماء. قوله: ولا تصلوا في أعطان الإبل: وذلك لا للنجاسة؛ فإنها موجودة في المرائب، بل لأن الإبل تردحم في المنهل، فإذا شربت رفعت رؤوسها، ولا يؤمن من نفاها وتفرقها فتؤذي المصلّي، أو تذهبه عن صلاته، أو تنحسه برشاش أبوالها، ذكره في «جمع البحار».

نفع قوت المغتذي: كالمسجد والشمال، كطية والشام، فمن كان بأحدهما استقبل بفضده، فالقبلة تجاهه، وما بين الجنوب والشمال قبلة أهل المشرق والمغرب، فمن بالشرق، استقبل مغربا وعكسه، فالقبلة نحو وجهه إن شاء الله تعالى. [ابن أشعث بن سعيد السمان]: قال العراقي: تابعه عليه عمرو بن قيس، الملقب سندان عن عاصم، أخرجه أبو داود الطيالسي بمسنده، والبيهقي بسننه، قال: إلا أن عمرو بن قيس مشارك لا شعث لضفه، بل ربما كان أسوأ حالا منه، فلا عبرة إذ متباعدة، ولذا ذكرته ليعلم. [عن زيد بن جبر]: بجم فموحدة فراء كمدنية، ليس له عند المصنف إلا هذا الحديث الواحد. [أو في المربلة]: بفتح وبضم باء مكان يلتقي به زبل. [أو الجزرة]: بفتح كسر زاي، مكان يذبح به حيوان. [صلوا في مرائب الغنم]: براء فموحدة فنقط ضاد، كمساجد جمعا وفردا، قال الجوهري: هو للغنم كمعاطن. [في أعطان الإبل]: بعين فطاء مثال فنون كاسباب جمعا وفردا، فسر الشافعي بأمكنة، مستجر إليها إبل شاربة؛ ليشرب غيرها، وبالنهي: المعطن موك إبل حول الماء، وابن حزم: فكل عطن موك بلا عكس؛ لأن المعطن ما تناخ به بعد ورودها فقط، والميرك مكان اتخذ لها مطلقا، فهو أعم.

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَالْبَرَاءِ وَسَبْرَةَ بْنِ مَعْبِدٍ الْجُهَنِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَقِّلٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَنَسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَحَدِيثُ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَرَوَاهُ إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَوْفُوفًا، وَلَمْ يَرْفَعْهُ. وَاسْمُ أَبِي حَصِينٍ عُثْمَانُ بْنُ عَاصِمٍ الْأَسَدِيُّ. ٣٥٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ الضُّبَعِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْعَنَمِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو التَّيَّاحِ اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ هُمَيْدٍ. بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الدَّابَّةِ حَيْثُ مَا تَوَجَّهَتْ بِهِ: ٣٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي حَاجَةٍ، فَجِئْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، وَالسُّجُودُ أَخْفَضُ مِنَ الرُّكُوعِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسِ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَغَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرُويَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا، لَا يَرَوْنَ بَأْسًا أَنْ يُصَلِّي الرَّجُلُ عَلَى رَاحِلَتِهِ تَطَوُّعًا حَيْثُ مَا كَانَ وَجْهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ أَوْ غَيْرَهَا. بَابُ فِي الصَّلَاةِ إِلَى الرَّاحِلَةِ: ٣٥٨- حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى إِلَى بَعِيرِهِ أَوْ رَاحِلَتِهِ، وَكَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ مَا تَوَجَّهَتْ بِهِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا يَرَوْنَ بِالصَّلَاةِ إِلَى الْبَعِيرِ بَأْسًا أَنْ يَسْتَتِرَ بِهِ. بَابُ مَا جَاءَ إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَايْدُوُوا بِالْعِشَاءِ: ٣٥٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَايْدُوُوا بِالْعِشَاءِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ وَأُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، يَقُولَانِ: يَبْدَأُ بِالْعِشَاءِ وَإِنْ قَاتَتْهُ الصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ سَمِعْتُ الْحَارُودَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: يَبْدَأُ بِالْعِشَاءِ إِذَا كَانَ الطَّعَامُ يُخَافُ فَسَادَهُ. وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ أَشْبَهُ بِالِاتِّبَاعِ. وَإِنَّمَا أَرَادُوا أَنْ لَا يَقُومَ الرَّجُلُ إِلَى الصَّلَاةِ وَقَلْبُهُ مَشْغُولٌ بِسَبَبٍ شَيْءٍ. ٣٦٠- وَقَدْ رُويَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: لَا نَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ وَفِي أَنْفُسِنَا شَيْءٌ. ٣٦١- وَرُويَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا وَضَعَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَايْدُوُوا بِالْعِشَاءِ». قَالَ: وَتَعَنَّى ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه وَهُوَ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه. بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ النَّعَاسِ: ٣٦٢- حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْكِلَابِيُّ عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُورَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنه قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ يُصَلِّي، فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ؛ فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ يَنَعَسُ، فَلَعَلَّهُ يَذْهَبُ لِيَسْتَغْفِرَ فَيَسُبُّ نَفْسَهُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ زَارَ قَوْمًا فَلَا يُصَلِّ بِهِمْ: ٣٦٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ أَبَانَ بْنِ يَزِيدَ الْعَطَّارِ، عَنْ بُدَيْلِ بْنِ مَيْسَرَةَ الْعُقَيْلِيِّ، عَنْ أَبِي عَطِيَّةٍ -رَجُلٍ مِنْهُمْ- قَالَ: كَانَ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ رضي الله عنه يَأْتِينَا فِي مُصَلَّاتِنَا يَتَحَدَّثُ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ يَوْمًا، فَقُلْنَا لَهُ: تَقَدَّمْ. فَقَالَ: لِيَتَقَدَّمَ بَعْضُكُمْ حَتَّى

العرف الشاذي: وأيضًا كانت أرض المدينة ذات جمرات، وكانوا يسطحون مرائب الغنم، فكان المربض أولى بأداء الصلاة، ويدل ما في «معاني الآثار» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا لم تجدوا إلا مرائب الغنم ومعاطن الخ»، أن الصلاة في مرائب الغنم عند عدم وجدان أرض غيرها، وفي «موطأ محمد» عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أحسن إلى غنمك وأطب مراحيها وصل في ناحيتها الخ». فدل على الصلاة في ناحية المربض. ورفعه ولكن الوقف صواب، والله أعلم بالصواب. قوله: باب ما جاء في الصلاة على الدابة الخ: تجوز النافلة على الدابة عند الكل في خارج البلدة، وقال أبو يوسف بجوازها على الدابة في داخل البلدة أيضًا، ثم قال الشافعية: يجب استقبال القبلة ابتداء الصلاة، أي عند التحريمة، وعندنا غير واجب بل مستحب، وأما المكتوبة فلا تجوز على الدابة، نعم تجوز للخائف المطلوب ولا تجوز للطالب. مسألة: المعجلة ذات القوائم الأربعة كالأرض، تجوز للنافلة والمكتوبة عليها، وأما ذات قائمتين فإن كانت مربوطة بالفرس فحكمها حكم الدابة، وإن كانت غير مربوطة بما فرسها، وما ما تقوم مقام القائمة الثالثة، فحكمها حكم الأرض. قوله: إلى الراحلة: أي يجعلها سترًا. وتاء «الراحلة» ليست تاء التأنيث، بل تاء النقل، وكان ابن قتيبة الدينوري لا يجوز إطلاق «الدابة» على الذكر، فدل على أن التاء تاء التأنيث، ولكن الصواب ما قال الجمهور. قوله: فابعدوا بالعشاء: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: لأن يكون طعامي كله صلاة أحب إلي من أن تكون صلاتي كلها طعامًا. وحضور الطعام من أعذار ترك الجماعة، والتفصيل في الفقه، وفي «مشكل الآثار» قيد صلاة المغرب والصائم في متن الحديث، فضيق الأمر. حكاية: كان علي بن شداد يصلي بالجماعة بإدراك التحريمة إلى خمس وعشرين سنة، وانتفق له يوم موت أمه، فشغل في تجهيزها وتكفينها وفاتته الجماعة، فتأسف عليه، فصلى أربعة وعشرين نفلًا، فرأى في المنام يقول رجل: صليت النوافل بدل الجماعة، لكنك ما أحرزت ثواب التحريمة. قوله: النعاس: النوم: ما يتلحق بالقلب، والنعاس: ما يتلحق بالراس، والسنة: ما يتلحق بالعينين. قوله: فيسب نفسه: قيل: السب بأن يقرأ غير ما يريد، وقيل: السب حقيقة عدم المرضاة بالصلاة؛ فإنه يضطرب قلبه ويقول: في أية كلفة أقيت؟ فيسب نفسه. وقال العلماء: إن هذا الحكم في النافلة، وأما الفريضة فيأتي بها بحمل المشقة على النفس.

حاشية: قوله: فابعدوا بالعشاء: قال ميرك نقلًا عن «التصحيح»: وهذا إذا كان جائعًا، ونفسه يشوق إلى الأكل، وفي الوقت سعة. وما أحسن ما رويناه عن أبي حنيفة رضي الله عنه: لأن يكون أكله كله صلاة أحب من أن يكون صلاتي كلها أكلًا. (المرقاة) قوله: النعاس: [النعاس والنعس: الوسن أو فترة في الحواس].

نفع قوت المغتذي: [عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم - صلى في مرائب الغنم]: زاد الشيخان: قبل أن يبي المسجد، قال العراقي: ويجوز اختصار مثل هذا نظر. [إذا حضر العشاء]: قال العراقي: أي وضع بين يدي الأكل لاستوداه، لو جعله في أوعيته، فيحمر ابن عمر المتفق عليه، إذا وضع ولعائشة إذ قرب. [إذا نعس]: بفتح عينه. (أحدكم وهو يصلي، فلوقد): حمله طائفة على صلوة الليل،

أَحَدُكُمْ لِمَ لَا أَتَقَدَّمُ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ زَارَ قَوْمًا فَلَا يُؤْمَهُمْ، وَلِيُؤْمَهُمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، قَالُوا: صَاحِبُ الْمَنْزِلِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ مِنَ الزَّائِرِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا أَدْنَى لَهُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ. وَقَالَ إِسْحَاقُ بِحَدِيثِ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ ﷺ، وَشَدَّدَ فِي أَنْ لَا يُصَلِّيَ أَحَدٌ بِصَاحِبِ الْمَنْزِلِ وَإِنْ أَدْنَى لَهُ صَاحِبُ الْمَنْزِلِ. قَالَ: وَكَذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ لَا يُصَلِّيَ بِهِمْ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا زَارَهُمْ. يَقُولُ: يُصَلِّيَ بِهِمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ. بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يُخَصَّصَ الْإِمَامُ نَفْسَهُ بِالِدُّعَاءِ: ٣٦٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ قَالَ: حَدَّثَنِي حَبِيبُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ شَرِيحٍ، عَنْ أَبِي حَتَّى الْمُؤَدِّنِ الْحُمَيْصِيِّ، عَنْ ثَوْبَانَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِأَمْرِي أَنْ يَنْظُرَ فِي جَوْفِ بَيْتِ أَمْرِي حَتَّى يَسْتَأْذِنَ، فَإِنْ نَظَرَ فَقَدْ دَخَلَ، وَلَا يَوْمٌ قَوْمًا فَيَخَصَّ نَفْسَهُ بِدُعَاةِ دُونَهُمْ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ، وَلَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ وَهُوَ حَقْنٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ثَوْبَانَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مُعَاوِيَةَ ابْنِ صَالِحٍ، عَنِ السَّفَرِ بْنِ نُسَيْرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ شَرِيحٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ شَرِيحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَكَأَنَّ حَدِيثَ يَزِيدَ بْنِ شَرِيحٍ عَنْ أَبِي حَتَّى الْمُؤَدِّنِ، عَنْ ثَوْبَانَ ﷺ، فِي هَذَا أَجُودُ إِسْنَادًا وَأَشْهَرُ. بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ: ٣٦٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ وَاصِلٍ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَاسِمٍ الْأَسَدِيُّ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ دَلْهَمٍ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةً: رَجُلٌ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاحِطٌ، وَرَجُلٌ سَمِعَ «حَتَّى عَلَى الْفَلَاحِ» ثُمَّ لَمْ يُجِبْ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَطَلْحَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي أُمَامَةَ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ ﷺ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى هَذَا عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَحُمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ تَكَلَّمَ فِيهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَضَعَفَهُ، وَلَيْسَ بِالْحَافِظِ. وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَوْمَ الرَّجُلُ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، فَإِذَا كَانَ الْإِمَامُ غَيْرَ ظَالِمٍ فَإِنَّمَا الْإِثْمُ عَلَى مَنْ كَرِهَهُ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ فِي هَذَا: إِذَا كَرِهَ وَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِمْ، حَتَّى يَكْرَهُهُ أَكْثَرُ الْقَوْمِ. ٣٦٦ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُصْطَلِقِ ﷺ قَالَ: كَانَ يُقَالُ: أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا اثْنَانِ:

العرف الشاذي: قوله: حتى يستأذن إلخ: من نظر إلى بيت رجل بلا إجازة، فخرجه أهل البيت أو قتله، فهل يقتض أو يردى أم لا؟ فمذكور في موضعه. قوله: وهو حقن: الحاقن: من أمسك البول، والحاقب: من أمسك الغائط. واعلم أن حديث الباب أشكل على العلماء؛ فإنه ينهى من أن يخص نفسه بالدعاء، والحال أن الأدعية الواردة في الأحاديث داخل الصلاة وخارجها مروية بصيغ المتكلم الواحد إلا شاذًا، مثل دعاء الاستسقاء حين جاء رجل، والتي ﷺ بخطب، وقال: هلك المال وجاع العيال إلخ. وكدعاء القنوت الذي هو مختارنا من «اللهم إنا نستعينك إلخ». فكيف حكم حديث الباب بأن لا يخص الإمام نفسه بالدعاء؟ فقال جماعة من المحدثين: إن حديث الباب موضوع؛ متأثرًا من هذا الإشكال. وأقول: لا يمكن حكم الوضع على حديث الباب أصلاً. ثم قال متناول: إن مراد الحديث أن لا يدعو لنفسه ويدعو على غيره أي لضرر الغير. أقول: إنه لا يعاب هذا القول. وقيل: إن مصداق حديث الباب الأدعية التي يصيغ المتكلم مع الغير من أدعية القرآن العظيم ودعاء الاستسقاء وغيرها، ويكون المقتدي شريكًا في تلك الأدعية لا الأدعية التي يأتي بها منفردًا وب نفسه. ولنعلم أن الدعاء المعمول في زماننا من الدعاء بعد الفريضة رافعين أيديهم على الهيئة الكذائية، لم تكن المواظبة عليه في عهده ﷺ، نعم الأدعية بعد الفريضة ثابتة كثيرًا بلا رفع اليدين وبدون الاجتماع، وثبت الدعاء مجتمعًا مع رفع اليدين بعد النافلة في واقعيتين، إحداهما: ما في بيت أم سليم ﷺ حين صلى النبي ﷺ السجدة ودعا لأنس ﷺ. وأما ما في «كتاب الاعتصام والسنة» للشاطبي عن مالك أنه بدعة، فمراده أنه لم يستمر هذا العمل في العهد المبارك، وليس غرضه حكم عدم الجواز عليه. وقال بعض الأحناف من أهل العصر: إن رفع اليدين لما ثبت في الموضع الآخر يعدى إلى الدعاء بعد المكتوبة أيضًا. واستدل بالعموم. أقول: لا ريب في ثبوت رفع اليدين في الأدعية في غير المكتوبة، ولكن الاحتجاج بالعموم والإطلاق إنما يكون فيما لم يرد حكمه الخاص، ويمكن فيه ما في «الترمذي»: «وتنقع يديك - أي ترفعهما - إلى ربك مستقبلًا بطولهما إلخ»، ولكنه ليس ببدل على تمام الهيئة الكذائية. وقال ابن القيم في «التراد»: إن هذا بدعة. ونوقش. فحاصل الكلام في حديث الباب أن مصداق ما فيه الأدعية الواردة بصيغ المتكلم مع الغير مثل دعاء القنوت وغيره. قوله: باب ما جاء فيمن أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ: حاصل المسألة كما قال الفقهاء: إن باعث الكراهة الشرعية إن كان من جانب الإمام فالإثم عليه، وإن كان من جانب القوم فالإثم عليهم لا على الإمام. قوله: العبد الآبق إلخ: أكثر العلماء أو كلهم على أن المراد عدم وقوع صلاتهم في حيز مرضاة الله تعالى لا بطلانها. قوله: حتى يستأذن إلخ: من نظر إلى بيت رجل بلا إجازة، فخرجه أهل البيت أو قتله، فهل يقتض أو يردى أم لا؟ فمذكور في موضعه. قوله: وهو حقن: الحاقن: من أمسك البول، والحاقب: من أمسك الغائط. واعلم أن حديث الباب أشكل على العلماء؛ فإنه ينهى من أن يخص نفسه بالدعاء، والحال أن الأدعية الواردة في الأحاديث داخل الصلاة وخارجها مروية بصيغ المتكلم الواحد إلا شاذًا، مثل دعاء الاستسقاء حين جاء رجل، والتي ﷺ بخطب، وقال: هلك المال وجاع العيال إلخ. وكدعاء القنوت الذي هو مختارنا من «اللهم إنا نستعينك إلخ». فكيف حكم حديث الباب بأن لا يخص الإمام نفسه بالدعاء؟ فقال جماعة من المحدثين: إن حديث الباب موضوع؛ متأثرًا من هذا الإشكال. وأقول: لا يمكن حكم الوضع على حديث الباب أصلاً. ثم قال متناول: إن مراد الحديث أن لا يدعو لنفسه ويدعو على غيره أي لضرر الغير. أقول: إنه لا يعاب هذا القول. وقيل: إن مصداق حديث الباب الأدعية التي يصيغ المتكلم مع الغير من أدعية القرآن العظيم ودعاء الاستسقاء وغيرها، ويكون المقتدي شريكًا في تلك الأدعية لا الأدعية التي يأتي بها منفردًا وب نفسه. ولنعلم أن الدعاء المعمول في زماننا من الدعاء بعد الفريضة رافعين أيديهم على الهيئة الكذائية، لم تكن المواظبة عليه في عهده ﷺ، نعم الأدعية بعد الفريضة ثابتة كثيرًا بلا رفع اليدين وبدون الاجتماع، وثبت الدعاء مجتمعًا مع رفع اليدين بعد النافلة في واقعيتين، إحداهما: ما في بيت أم سليم ﷺ حين صلى النبي ﷺ السجدة ودعا لأنس ﷺ. وأما ما في «كتاب الاعتصام والسنة» للشاطبي عن مالك أنه بدعة، فمراده أنه لم يستمر هذا العمل في العهد المبارك، وليس غرضه حكم عدم الجواز عليه. وقال بعض الأحناف من أهل العصر: إن رفع اليدين لما ثبت في الموضع الآخر يعدى إلى الدعاء بعد المكتوبة أيضًا. واستدل بالعموم. أقول: لا ريب في ثبوت رفع اليدين في الأدعية في غير المكتوبة، ولكن الاحتجاج بالعموم والإطلاق إنما يكون فيما لم يرد حكمه الخاص، ويمكن فيه ما في «الترمذي»: «وتنقع يديك - أي ترفعهما - إلى ربك مستقبلًا بطولهما إلخ»، ولكنه ليس ببدل على تمام الهيئة الكذائية. وقال ابن القيم في «التراد»: إن هذا بدعة. ونوقش. فحاصل الكلام في حديث الباب أن مصداق ما فيه الأدعية الواردة بصيغ المتكلم مع الغير مثل دعاء القنوت وغيره. قوله: باب ما جاء فيمن أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ: حاصل المسألة كما قال الفقهاء: إن باعث الكراهة الشرعية إن كان من جانب الإمام فالإثم عليه، وإن كان من جانب القوم فالإثم عليهم لا على الإمام.

حاشية: قوله: وليؤمهم رجل منهم: فإنه أحق من الضيف، وكأنه امتنع من الإجماع مع وجود الإذن منهم؛ عملًا بظاهر الحديث، ثم إن حديثهم بعد الصلاة فالسين للاستقبال، وإلا فلمجرد التأكيد. (المراقبة) قوله: وهو حقن: هو - يفتح حاء وكسر قاف - من به بول شديد. قوله: كارهون: أي لأمر مذموم في الشرع. وإن كرهوا بخلاف ذلك فالعيب عليهم، ولا كراهة. قوله: مرسل: قال في «اللمعات»: إن كان السقوط من آخر السند، فإن كان بعد التابعي فالحديث مرسل، وهذا الفعل إرسال. وحكم المرسل التوقف عند جمهور العلماء؛ لأنه لا يدرى أن الساقط ثقة أو لا؛ لأن التابعي قد يروي عن التابعي، وفي التابعين ثقات وغير ثقات. وعند أبي حنيفة ومالك ﷺ: المرسل مقبول، ويقولان: إنما أرسله لكمال الوثوق؛ لأن الكلام في الثقة، ولو لم يكن عنده صحيحًا لم يرسله ولم يقل: «قال رسول الله ﷺ». يساف: يكسر التحتانية ثم مهمله ثم فاء. ويقال: ابن إساف الأشجعي مولاهم. (الكوفي، ثقة من الثانية. (التقريب) قوله: حتى يرجع: أي إلى سيده. وفي معنى العبد الجارية الآقية. قوله: وزوجها عليها ساحت: هذا إذا كان السخط لسوء خلقها أو سوء أدها أو قلة طاعتها. أما إذا كان سخط زوجها من غير جرم فلا إثم عليها، قاله ابن الملك. وقال المظهر: هذا إذا كان السخط بسوء خلقها، وإلا فالأمر بالعكس، كذا ذكره في «المراقبة». قوله: وهو حقن: هو - يفتح حاء وكسر قاف - من به بول شديد. قوله: كارهون: أي لأمر مذموم في الشرع. وإن كرهوا بخلاف ذلك فالعيب عليهم، ولا كراهة. قوله: مرسل: قال في «اللمعات»: إن كان السقوط من آخر السند، فإن كان بعد التابعي فالحديث مرسل، وهذا الفعل إرسال. وحكم المرسل التوقف عند جمهور العلماء؛ لأنه لا يدرى أن الساقط ثقة أو لا؛ لأن التابعي قد يروي عن التابعي، وفي التابعين ثقات وغير ثقات. وعند أبي حنيفة ومالك ﷺ: المرسل مقبول، ويقولان: إنما أرسله لكمال الوثوق؛ لأن الكلام في الثقة، ولو لم يكن عنده صحيحًا لم يرسله ولم يقل: «قال رسول الله ﷺ».

نفع فوت المقتدي: قال مذهبه ومذهب الجمهور: أنه عام بنفل وفرض بليل أو نهار. [حدثني حبيب ابن صالح عن يزيد بن شريح عن أبي حنيفة]: بضم حاء وفتح تحتية فشد ثانية، ليس للثلاثة عند المصنف إلا هذا الحديث اسم أبي حنيفة شداد بن سيد [حقن]: بجاء ففاه فنون ككتنف، من به بول شديد، يحسبه. [عن السفر]: بسين ففاء، كعبه. [ابن نسرا]: بنون فسین فراء، كزير. [إنا محمد بن القاسم الأسدي]: قال العراقي: لم أر له عند المصنف إلا هذا الحديث، وليس له بيقية الكتب شيء، وهو ضعيف جد، كذبه أحمد والدارقطني، وقال أحمد: وأحاديثه موضوعة. [عن عمرو بن الحارث قال: كان يقال: أشد الناس عذابا إلخ]: قال العراقي: هذا كقول الصحابي كنا نقول، وكنا نفعل، فإن عمرو بن الحارث له صيغة، وهو أخو جويرية بنت الحارث إحدى أمهاتنا، وإذا حمل على الرفع، فكانه قال: قيل لنا، والمسائل هو - ﷺ - .

الحرف الشنئي: قوله: باب ما جاء إذا صلى الإمام قاعدا إلخ: قال مالك: لو قعد الإمام بعذر، وقوم قادرون على القيام، لا تصح صلاتهم خلفه، ويطلبون إماماً آخر، إلا أن يكون كلهم مرضى فصولاً قاعدين. وقال أحمد بن حنبل رحمه: يجب قعود القوم. ثم قال الحنابلة: إن كان الإمام قائماً في ابتداء الصلاة، ولحقه القعود في داخلها، يبقى القوم قائماً. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف والشافعي، ووافقه البخاري رحمه: يجوز اقتداء القائم خلف القاعد، ولا يجوز لهم القعود. وقال العلماء: الأقرب إلى ذخيرة الحديث قول أحمد بن حنبل رحمه. قوله: خر رسول الله إلخ: قالوا: إن واقعة سقوطه رحمه من الفرس واقعة السنة الخامسة، وقام النبي صلى في واقعة الباب في المشربة، وكان يصلي ثم. ولا يذكر الرواة من كان إماماً للمسجد النبوي في واقعة الباب، ويدل ما في (أبي داود) وما في (مسند أحمد) على تعدد الواقعتين في أيام السقوط عن الفرس: واقعة صلاته رحمه النافلة وواقعة صلاته رحمه المكتوبة، وأمره رحمه بالقعود في واقعة المكتوبة، وكانوا قائمين في واقعة السجدة. وتمسك الحنابلة بحديث الباب على مذهبهم، وأجاب الأحناف والشافعية بأن حديث الباب منسوخ، والناسخ واقعة مرض الموت. وقيل تأويلًا: إن مراد حديث الباب أن ينعقدوا في القعدة إذا قعد الإمام فيها. وقال ابن دقيق العيد: لو كان المراد ما قالوا، لكان حق العبارة: «إذا قعد فاقعدوا» بدون ذكر الصلاة، وأيضاً مفسر الحديث واقعة النبي صلى، وأما الجواب الأول فأجاب عنه الحنابلة بأن واقعة مرض الموت ليست بحجة لكم علينا؛ فإن القعود فيه كان طارئاً في خلال الصلاة. ولنا أن نقول: إن ما فصلتم من الفرق بين القعود أولاً والقعود طارئاً، هو مزعومكم، وليس نص الشرع دالاً عليه، وكنت أرجم: يمكن الجواب بأن واقعة الباب واقعة النافلة، وفي النافلة يجوز القيام والقعود، وإذا كان الأمران جائزين في النافلة فالمرغوب القعود؛ لأن فيه تشاكل الإمام وتلقيني. وبالله ما في (قاضي سنان) في الترويح أن قيام القوم وقعود الإمام في التروايح غير مرضي، ويطلب القوم إماماً قادراً على القيام، فدل على مرغوبة التشاكل. ثم رأيت عن ابن قاسم تلميذ مالك رحمه أن واقعة الباب واقعة النافلة. وإن أورد ما في (أبي داود) و(مسند أحمد)، فنقول: إن المذكور فيه أن صلاته رحمه كانت مكتوبة لا أن كانت صلاتهم أيضاً كذا، بل لعلهم كانوا متفليحين، ولعلهم صلوا أولاً في المسجد النبوي فريضة، (وفي الطحاوي: «لما واقعة الظهر» ثم أتوا عنده رحمه ليعادته، ومن قبله أن المسجد النبوي لم يكن مهملًا عن الصلاة فيه، ولكن هذا المذكور أيضاً احتمال ولا ينفي ما في الصدور. والمسألة طويلة الذيل، وعجز الحافظ، واستقر في آخره على أن المفهوم من ذخيرة الحديث استحباب القعود عند قعود الإمام، ولا يخرج انوجوب. وذكر وجهه أن عطاء روى مرسلًا أنه صلى قال بعد الفراغ عن صلاة واقعة مرض الموت: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما صليت إلا قعوداً إلخ»، فدل على استحباب القعود. أقول: فيه نظر؛ فإن قوله صلى هذا بعد صلاة السقوط عن الفرس، وقرائنه عندي موجودة، منها رواية «جمع الجوامع» للسيوطي. وأما دعوى الحافظ من استحباب القعود، فعندي له وجه آخر، وهو أن الالتفات الصميم إلى محض ذخيرة الحديث يدل على جواز القيام لهم وأكديده القعود؛ فإنه صلى قال في واقعة سقوطه عن الفرس في واقعة صلاته المكتوبة: «إنكم اخترتم فعل الفرس بعظماهم إلخ»، أخرجه أبو داود، والفعل هو قيام الرعية وقعود العظيم، ثم ذخيرة الأحاديث لا تدل على فرق القيام والقعود في السجدة والفريضة، وما من شيء يدل على كونهما دعييلتين، فخرج من واقعة سقوطه عن الفرس أكديده القعود وجواز القيام، وأما ادعاء النسخ أي نسخ الواقعة الأولى لسقوطه عن الفرس بالواقعة الثانية له فبعيد. ثم أقول: إن الاحتياط للمذهب الجمهوري؛ فإن واقعتي السقوط دالتان على أكديده القعود لا وجوبه، والخلاف في جواز الصلاة قاعداً عند الجمهور، والبحث طويل الذيل. قوله: وإذا ركع فاركعوا: اختلف أبو حنيفة وصاحبه رحمه، قال: يقارن المقتدي إمامه في الأفعال، وقال: يتعاقبه، ويبقى العمل في زمانه على ما قال صاحبه، واختلف أهل اللغة أن الغاء الدخالة على الجواز تفيد التعقيب أم لا ولو أفادته لكان الخارج من حديث الباب منزههما، وإلا فلا. قوله: وإذا قال سمع الله إلخ: قال الشافعي والصاحبان رحمه، يجمع الإمام بين التمجيد والتسميع. وقال أبو حنيفة: يأتي بالتسميع فقط. وفي رواية شاذة عنه: الجمع له، واختار الشاذة الحلواني والطحاوي وعبد بن فضل الكماري والنسفي رحمه، كما في «عقد الجواهر». وأقول: للمشهوره عن أبي حنيفة رحمه المشهور في الأحاديث، وللشاذة عنه ما في البخاري عن أبي هريرة رحمه: جمعه صلى في المكتوبة وهو إمام. أخرج البخاري أنه صلى سقط عن الفرس، وآل من نسائه، وأقام في المشربة. وذكر الحافظ في «الفتح» المجلد الثاني عن ابن حبان أن سقوطه صلى عن الفرس في السنة الخامسة بعد الهجرة، ثم أطنب في المجلد الثامن أن إيلامه صلى كان في السنة التاسعة، وظاهره يدل على أن مختار الحافظ وقوع سقوطه صلى أيضاً في السنة التاسعة، مشياً على ظاهر ما في «البخاري». وعندني أن واقعة السقوط في الخامسة كما قال ابن حبان، وواقعة الإيلاء في التاسعة. وإنما جمع الراوي بينهما؛ لإقامة النبي صلى في الواقعتين بالمشربة، ولي في هذا الدعوى قرائن وروايات، منها ما في «الوفاء» للمسيودي: أنه لما كان بمضي نهاره تحت شجرة الأراك على بئر، وبييت في المشربة في أيام الإيلاء، ولو كان الواقعتان في زمان واحد، فكيف يذهب النبي صلى تحت شجرة الأراك؛ فإنه كان يصلي في المشربة بسبب كلفة لحقته من السقوط عن الفرس، ولا يصلي في المسجد النبوي، فلا يتحقق قيامه نهاراً تحت شجرة الأراك في واقعة السقوط. قوله: ومالك بن أنس: هذه الرواية عن مالك شاذة، رواها وليد بن مسلم، وأما المشهوره عن مالك فهي عدم اقتداء القائم خلف القاعد بخلاف الجمهور. قوله: صلى رسول الله صلى خلف أبي بكر إلخ: اختلف الرواة في كونه صلى إماماً أو مقتدياً، ولو كان مقتدياً لا يصح تمسك الأحناف والشافعية على الحنابلة، ولكن أكثر المحدثين إلى تعدد الواقعتين، وهو الصواب. وقال مولانا رشيد أحمد رحمه جامعاً بين الحديثين جاعلاً الواقعتين متحدة: بأنه صلى اقتدى أولاً، ثم صار إماماً حين تأخر أبو بكر الصديق رحمه، فذكر بعض الرواة أول حاله، وبعضهم آخر حاله. وفي بعض الروايات: أنه صلى أعاد القراءة حيث ترك أبو بكر الصديق رحمه، ويدل على عدم القراءة خلف الإمام، ولا يصح على منعب الشافعية. وفي بعض الكتب: أن أبا بكر الصديق رحمه كان فرغ من الفاتحة وأخذ السورة.

حاشية: قوله: فحشش: قال في «القاموس»: الجحش - كالمش - سحج الجلد وقره من شيء بصيبه، أو كالخنش أو دونه أو فوقه. السحج: غراشيدن وپوست بزدردن. (الصراح) وقال في «مجمع البحار»: «فحشش» أي الخنش والنسحج. هو يضم الجيم وكسر الحاء فمعجمة، أي قشر جلده. قوله: أجمعون: تأكيد للضمير المرفوع في «اصلوا». أي إذا جلس للتشهد فاجلسوا للتشهد. كذا أوله بعض أمتنا، ولكن باباه ظاهر صدر الحديث، فالعني: إذا جلس الإمام لعنر واقعه المقتدون. وقيل: هو منسوخ بصلاته ﷺ في مرض موته قبل يوم خالسا والنس خلفة قياما.

تفتح قوت المعتزدي: (ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم): أي: لا ترتفع إلى السماء، كما يحدث (ابن عباس: في لا ترتفع صلاتهم فوق رؤوسهم شوا، وهو كناية عن عدم القبول، كما للطوائف بأن عبس لا يقبل لهم صلاة. [باب ما جاء إذا صلى الإمام قاعدا، فصلوا قعودا [إخ]: قال ابن حبان بصحيحه: هذا أمر فريضة لا فضيلة، وهو عندي ضرب من الإجماع الذي أجمعوا عليه؛ لأن من أصحاب رسول الله - ﷺ - أربعة أفتوا به، جابر بن عبد الله وأبو هريرة وأسيد بن حضرة وقيس ابن فهدل، والإجماع عندنا، إجماع صحابة شهدوا هبوط الوحي والتزيل، وأعينوا من التحريف والتبديل، حتى حفظ الله بهم الدين على المسلمين، ولم يرو عن واحد من الصحابة خلاف لمولاء الأربعة بسند متصل ولا منقطع، فكان الصحابة أجمعوا على أن الإمام إذا صلى قاعدا، كان على المأمومين أن يصلوا قعودا، وهذا لفتى به من التابعين جابر بن زيد أبو الشعثاء، ولم يرو أحد من التابعين أصلا خلافا بإسناد صحيح ولا واه، فكان التابعين أجمعوا على إجازته، وأول من أبطل في هذه الأمة صلاة المأموم قاعدا، إذا صلى إمامه جلوسا للمغرة من منهم صاحب الفتن، وأخذته عنه حماد بن أبي سليمان، فمن حماد أبو حنيفة، فبعه عليه من بعده أصحابه. [فحشش]: بهم فحاء فقط شينه، ببناء نائب قشر وحشش.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. ٣٧٠- وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا». ٣٧١- وَرَوَى عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ فِي مَرَضِهِ، وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، فَصَلَّى إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ، وَالنَّاسُ يَأْتُمُونَ بِأَبِي بَكْرٍ، وَأَبُو بَكْرٍ يَأْتُمُ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ٣٧٢- وَرَوَى عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ قَاعِدًا. ٣٧٣- وَرَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ وَهُوَ قَاعِدٌ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ قَاعِدًا فِي ثَوْبٍ مُتَوَشَّحًا بِهِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهَكَذَا رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي يُوسُفَ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: «عَنْ ثَابِتٍ». وَمَنْ ذَكَرَ فِيهِ: «عَنْ ثَابِتٍ» فَهُوَ أَصَحُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِمَامِ يَنْهَضُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ نَاسِيًا: ٣٧٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: صَلَّى بِنَا الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَتَنَهَضَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ فَسَبَّحَ بِهِ الْقَوْمَ وَسَبَّحَ بِهِمْ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ وَهُوَ جَالِسٌ، ثُمَّ حَدَّثَهُمْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَ بِهِمْ مِثْلَ الَّذِي فَعَلَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَسَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ابْنِ أَبِي لَيْلَى مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ. قَالَ أَحْمَدُ: لَا يُجْتَنَّبُ بِحَدِيثِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: ابْنُ أَبِي لَيْلَى هُوَ صَدُوقٌ، وَلَا أُرْوَى عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَذَرِي صَحِيحَ حَدِيثِهِ مِنْ سَقِيمِهِ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ مِثْلَ هَذَا فَلَا أُرْوَى عَنْهُ شَيْئًا. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَرَوَى سُفْيَانُ عَنْ جَابِرٍ، عَنِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُبَيْلٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَارِثٍ، عَنِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَجَابِرُ الْجُعْفِيُّ قَدْ ضَعَفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، تَرَكَّهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَغَيْرُهُمَا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ مَضَى فِي صَلَاتِهِ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، مِنْهُنَّ مَنْ رَأَى قَبْلَ التَّسْلِيمِ، وَمِنْهُنَّ مَنْ رَأَى بَعْدَ التَّسْلِيمِ. وَمَنْ رَأَى قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَحَدِيثُهُ أَصَحُّ؛ لِمَا رَوَى الزُّهْرِيُّ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ٣٧٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ الْمَسْعُودِيِّ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ قَالَ: صَلَّى بِنَا الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَمَّا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ قَامَ وَلَمْ يَجْلِسْ، فَسَبَّحَ بِهِ مِنْ خَلْفِهِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ قُومُوا، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ سَلَّمَ وَسَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ: هَكَذَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مِقْدَارِ الْقُعُودِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ: ٣٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ هُوَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا جَلَسَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ كَانَتْهُ عَلَى الرَّضْفِ. قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ حَرَّكَ سَعْدُ شَفْتَيْهِ بِشَيْءٍ، فَأَقُولُ: حَتَّى يَقُومَ؟ فَيَقُولُ: حَتَّى يَقُومَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى:

العرف الشاذي: وبعض مادة أخذته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ القراءة من - يث ترك الصديق الأكبر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مذكورة في رسالتي «خاتمة الكتاب في فائحة الكتاب». أخرجه ابن ماجه عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما: «واخذ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من القراءة من حيث كان بلغ أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ». قال وكيع: وكذا السنة إلخ. وكذلك أخرجه أحمد في مسنده عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [في ثلاثة مواضع] ووجدت هذا الحديث في أحد عشر كتابًا. قوله: باب ما جاء في الإمام ينهض إلخ: في كتبنا أن الناهض على الركعتين إن كان أقرب إلى القعود، يجلس ولا يسجد للسجود. وإلا قام وسجد للسجود. وفسروا القرب إلى القعود أن يكون غير مرتفع من الركوع، وإن ظاهر الرواية أن القعود أن لا يكون قائمًا مستويًا، ولو استوى فلا يرجع بل يسجد للسجود، ولظاهر الرواية حديث ضعيف أيضًا. قال الحنابلة: إن القعدة الأولى فريضة، ولو تركها تجزئ بسجدة السجود. وهذا عين مرتبة الواجب عند الأحناف، ولا فرق إلا في الألقاب. قوله: بحديث ابن أبي ليلى: ابن أبي ليلى: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو ضعيف؛ لأنه لا يدرى سقيم، وأما أبوه عبد الرحمن بن أبي ليلى فثقة وتابعي. قوله: باب ما جاء في مقدار القعود إلخ: قال البعض: إن المراد من الأولين هي الأولى والثالثة؛ ليدل الحديث على نفي جلسة الاستراحة. مراد الحديث ما ذكره الترمذي، وعندنا في الزيادة على التشهد في القعدة الأولى في الرباعية أقوال. في قول: لزوم السجدة بلفظ «اللهم»، وفي قول: بلفظ «اللهم صل على محمد». واختاره فخر الدين الزيلعي، وعندني يحول المسألة إلى رأي من ابتلي به، ويسجد في مكث يحسبه طولًا، واستعمل الحديث في «مدونة مالك» في القيام بعد التسليم عن الصلاة، أي لا يقعد بل يقوم إلى التطوع، كأنه على الرضف، ونقله عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والشيخين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قوله: كأنه على الرضف: داعية مبالغة الراوي في حديث الباب لا أعلمها، مع أني تتبعته كثيرًا من الأحاديث، فوالله أعلم.

حاشية: قوله: قبل التسليم: وهو مذهب الشافعي، وأما عند الحنفي والثوري موضع السجود بعد السلام، وتمسكًا بحديث ابن مسعود وأبي هريرة، وهو مشهور بقصة ذي اليلدين. قلت: الحديثان متفق عليهما، وأيضًا وافقهما الأربعة في روايته، فالعمل بالأصح والأكثر أولى. ثم قال الطيبي: وقال مالك -وهو قول قدم للشافعي-: إن كان لنقصان قدم، وإن كان لزيادة آخر، وحملوا الأحاديث على الصورتين توفيقًا بينهما. قلت: لكن أبو يوسف ألزم مالكا بقوله: فكيف إذا وقع نقصان وزيادة؟ وقيل: الخلاف في الأفضل لا في الجواز، كذا في «المراقبة». قوله: الرضف: هي الحجارة المحممة على النار، جمع «رضفة». (مجمع البحار)

نفع قوت المغتذي: [على الرضف]: براء فقط ضاد ففاء، كعبد الحجارة المحممة على نار واحدة رضفة.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، إِلَّا أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ ﷺ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَخْتَارُونَ أَنْ لَا يُطِيلَ الرَّجُلُ الْقُعُودَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، وَلَا يَزِيدَ عَلَى التَّشَهُّدِ شَيْئًا فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، وَقَالُوا: إِنْ رَادَ عَلَى التَّشَهُّدِ فَعَلَيْهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ. هَكَذَا رَوَى عَنِ الشَّعْبِيِّ وَغَيْرِهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِشَارَةِ فِي الصَّلَاةِ: ٢٧٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِ، عَنْ نَابِلِ صَاحِبِ الْعَبَاءِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ صُهَيْبٍ ﷺ قَالَ: مَرَرْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَردَّ إِلَيَّ إِشَارَةً. وَقَالَ: لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: إِشَارَةً بِأَصْبُعِهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ بِلَالٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَسٍ وَعَائِشَةَ ﷺ. ٢٧٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قُلْتُ لِبِلَالٍ: كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ كَانُوا يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: كَانَ يُشِيرُ بِيَدِهِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَحَدِيثُ صُهَيْبٍ ﷺ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ بُكَيْرٍ. وَقَدْ رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قُلْتُ لِبِلَالٍ: كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ كَانُوا يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ فِي مَسْجِدِ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ؟ قَالَ: كَانَ يَرُدُّ إِشَارَةً. وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ عِنْدِي صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ قِصَّةَ حَدِيثِ صُهَيْبٍ ﷺ غَيْرُ قِصَّةِ حَدِيثِ بِلَالٍ ﷺ. وَإِنْ كَانَ ابْنُ عُمَرَ ﷺ رَوَى عَنْهُمَا، فَاحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ سَمِعَ مِنْهُمَا جَمِيعًا.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ التَّسْبِيحَ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيْقَ لِلنِّسَاءِ: ٢٧٩- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيْقُ لِلنِّسَاءِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَجَابِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ عُمَرَ ﷺ.

٢٨٠- قَالَ عَلِيٌّ ﷺ: كُنْتُ إِذَا اسْتَأْذَنْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي، سَبَّحَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّثَاوُبِ فِي الصَّلَاةِ: ٢٨١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «التَّثَاوُبُ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَقَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظَمْ مَا اسْتَطَاعَ».

أي تجمعه فاه لكل

العرف الشذبي: قوله: باب ما جاء في الإشارة إلخ: لا تفسد الصلاة عندنا بالإشارة لرد السلام أو غيره، ولكنها مكروهة، وفي بعض كتبنا فساد الصلاة بالمصافحة، وعدم فسادها بالإشارة باليد لرد السلام. وقال بعض: لا تكره الإشارة أيضًا. واختاره شيخ الإسلام خواهر زاده في مبسوطه. ذكره في «فتح القدير»، والمفهوم من «معاني الآثار» أنه ﷺ كان يشير لرد السلام، ثم صار منسوخًا مشمولًا بنسخ الكلام. وقول الطحاوي هذا ليس بعيد؛ لأن الكلام في الصلاة والإشارة كانت جائزة فيها، ثم نسخ الكلام، فلعله منسحب على الإشارة أيضًا. ولما لم نعلم أن الإشارة التي نحن فيها قبل النسخ أو بعده، نحمله على النسخ ردًا على قرينة الاتفاق، ثم لو سلمنا الإشارة بعد النسخ، فلعل الإشارة كانت لإخبار: أي لا أرد السلام؛ لأن مصل. فلا تكون الإشارة إشارة رد السلام. وأتى الطحاوي على هذا برواية عن جابر ﷺ، ثم روى عن جابر ﷺ موقوفًا: أنه كان لا يرد السلام في الصلاة بل بعدها مثل المرفوع. ولنا في كراهة الإشارة في الصلاة ما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة ﷺ بسند ضعيف. رد السلام بإشارة اليد في خارج الصلاة جائز بشرط أن يكون المسلم نائمًا وبشرط أن يرد بلسانه أيضًا. قوله: مسجد بني عمرو بن عوف: أي مسجد قبا. قوله: باب ما جاء أن التسبيح للرجال والتصفيق للنساء: إذا سها الإمام أو عرضت حاجة، فليسبح الرجال وتصفيق النساء. التصفيق هو ضرب إصبعي اليد اليمنى على ظهر اليسرى، لا الضرب بين بطون اليد، ومذهب الثلاثة ما ذكر. وقال مالك: تسبيح النساء أيضًا، وقالوا: مراد الحديث أن التصفيق في خارج الصلاة من عمل النساء يلعبن به، فليس المذكور في الحديث الحكم الشرعي، بل هو في عمل الذم. قوله: وهو يصلي سبح: هذا في النافلة، وفي بعض الطرق: «وهو يصلي تتحجج»، فيحمله الأحناف إما على ما هو جائز عندهم، وإما أن يقال: إن النسائي أعلل هذا اللفظ في «خصائص علي ﷺ» وقال بتفرد الراوي. قوله: باب ما جاء في كراهية التثاؤب إلخ: إذا سبق المصلي للتثاؤب، فليكظم فاه ما استطاع، وإلا فيضغ ظهر يده اليمنى على فمه. قوله: التثاؤب في الصلاة من الشيطان: نسب الشريعة التثاؤب إلى الشيطان؛ لأنه ينشأ عن الكسل، والعطاس إلى الرحمن؛ لأنه ينشأ عن النشاط. وهذا في خارج الصلاة، وأما في داخل الصلاة، فكلاهما من الشيطان. وفي «مصنف ابن أبي شيبة» أثر بإسناد قوي: إن الشيطان يضع قارورة البول على أفواه المصلين ليتشاءبوا. وقال ابن عابدين: ومن المحربات إن يتشاءبوا، تحيل أن الأنبياء ﷺ كانوا لا يتشاءبون، يذهب تثاؤبه.

حاشية: قوله: فرد إلى إشارة: في «شرح السنة»: أكثر الفقهاء على أنه لا يرد بلسانه، ولو رد بطلت صلاته، ويشير بإصبعه أو يده. وقال ابن حجر: إنه ﷺ أشار بيده كما صححه الترمذي. وفي «شرح المنية»: لو رد السلام بيده أو برأسه، أو طلب منه شئًا، فأوما برأسه أو عينه، وقال: نعم أو لا، لا تفسد بذلك صلاته، لكنه يكره. قال الخطابي: رد السلام بعد الخروج من الصلاة سنة، وقد رد النبي ﷺ على ابن مسعود بعد الفراغ من الصلاة. وبه قال أحمد وجماعة من التابعين. (المراقبة) قوله: أن التسبيح إلخ: [يعني: إذا حدث أمر في الصلاة]. قوله: والتصفيق: قال في «تاج المصادر»: التصفيق في الحديث مأخوذ من «صفق إحدى اليدين على الأخرى» لا يبطونهما ولكن بظهور أصابع اليمنى على الراحة من اليد اليسرى. (المراقبة) قوله: التثاؤب في الصلاة من الشيطان: لأنه يحصل من الغفلة أو الكسل أو كثرة الأكل أو غلبة النوم. قال ابن حجر: التقيد بالصلاة ليس للتخصيص، بل لأن القبح فيها أكثر؛ لأن معنى كونه من الشيطان أن أسبابه من الامتلاء والتقل وقسوة القلب هي التي من الشيطان كما مر، وهذا يوجب كونه منه في الصلاة وخارجها. (المراقبة) قوله: فليكظم: [أي يمسك ويدفع ذلك عن انفتاح فمه].

نفع قوت المغتذي: [عن نابل صاحب العباء]: بنون فموحدة فلام كصاحب، وليس له بالكتب غير هذا «بت» و«دون». [التثاؤب في الصلوة من الشيطان]: قال العراقي: قیده بهذه الصلاة، وفي «ق» إطلاقه، فيحتمل حمل مطلق على مقيد، أي: أنه يشوش عليه في صلاته، ويلهبه، قال تقي الدين السبكي: ويجعل عليه في أمر لا في شيء آه. ويجعل على النهي ذكر الشيء في معرض الذم له، والتفكير عنه، وقد صرح «نو» في التحقيق بکراهة التثاؤب بغير الصلوة أيضًا؛ لأنه من الشيطان، وقال: قال «قب»: وله فليکظمه في كل حال، فحال وخصص الصلوة؛ لأنها أولى الأحوال، قال: وأما نسبة للشيطان، فإن كل مكروه نسبة الشرع له؛ لأنه واسطته، وكل فعل حسن نسبة الملك؛ لأنه واسطته، والتثاؤب من امتلاء وتكاسل، وهو بواسطة الشيطان، والتقليل من غذا، والنشاط من الملك، وجاء صفته بسببه في تثاؤب المصلين، روى ابن أبي شيبة بمصنفه بسند صحيح، عن عبد الرحمن بن يزيد أحد التابعين، قال: نبئت أن له قارورة، يشمها القوم في الصلوة، ثم يتشاءبون، وبرواية فيها تفوح، فإذا قاموا للصلوة تشقوها، فلذا أمروا باستنشار، وعن يزيد بن الأصم ما تثاؤب رسول الله ﷺ - في صلاته قط، قلت: ولا خارجها قط. [إذا تثاؤب]: قال العراقي: بأصل سماعنا فإذا وبرواية تثاؤب بمد فهمز، وهي للمبارك بن عبد الجبار الصيرفي، وقد أنكره الجوهري، والجمهور بواو، وقال السفسطي: هو همز وشد موحدة لا غور. [ليکظم ما استطاع]: بكاف فنقط ظاهر مثال كيضرب، أي: ليحسبه ما أمكنه.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَجَدَّ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ التَّنَاوُبَ فِي الصَّلَاةِ. قَالَ إِبْرَاهِيمُ: إِنِّي لَأَرُدُّ التَّنَاوُبَ بِالتَّحْنُوحِ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ صَلَاةَ الْقَاعِدِ عَلَى التَّصْفِيفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ: ٢٨٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ الْمُعَلَّمُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَهُوَ قَاعِدٌ؟ فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَنَسٍ وَالسَّائِبِ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٢٨٣- وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ: عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الْمَرِيضِ، فَقَالَ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ». حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلَّمِ بِهِذَا الْإِسْنَادِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلَّمِ نَحْوَ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ. وَقَدْ رَوَى أَبُو أُسَامَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلَّمِ نَحْوَ رِوَايَةِ عِيسَى بْنِ يُونُسَ. وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: إِنْ شَاءَ الرَّجُلُ صَلَّى صَلَاةَ التَّطَوُّعِ قَائِمًا وَجَالِسًا وَمُضْطَجِعًا. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي صَلَاةِ الْمَرِيضِ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ جَالِسًا، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّهُ يُصَلِّي عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُصَلِّي مُسْتَلْقِيًا عَلَى قَفَاهُ، وَرِجْلَاهُ إِلَى الْقِبْلَةِ. وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «مَنْ صَلَّى جَالِسًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ»، قَالَ: هَذَا لِلصَّحِيحِ وَلِمَنْ لَيْسَ لَهُ عُذْرٌ، فَأَمَّا مَنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ مِنْ مَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ فَصَلَّى جَالِسًا، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ الْقَائِمِ. وَقَدْ رَوَى فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ مِثْلَ قَوْلِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ.

بَابُ فِيمَنْ يَتَطَوَّعُ جَالِسًا: ٢٨٤- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ السَّهْمِيِّ، عَنْ حَفْصَةَ رضي الله عنها زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي سُبْحَتِهِ قَاعِدًا، حَتَّى كَانَ قَبْلَ وَقَاتِهِ ﷺ بِعَاصٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يُصَلِّي فِي سُبْحَتِهِ قَاعِدًا، وَيَقْرَأُ بِالسُّورَةِ وَيُرْتِّلُهَا، حَتَّى تَكُونَ أَطْوَلَ مِنْ أَطْوَلَ مِنْهَا. وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ حَفْصَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ جَالِسًا، فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ قَدْرُ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً قَامَ فَقَرَأَ، ثُمَّ رَكَعَ، ثُمَّ صَنَعَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ. وَرَوَى عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي قَاعِدًا، فَإِذَا قَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ، رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَائِمٌ، وَإِذَا قَرَأَ وَهُوَ قَاعِدٌ، رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَاعِدٌ. قَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: وَالْعَمَلُ عَلَى كِلَا الْحَدِيثَيْنِ. كَأَنَّهُمَا رَأَيَا كِلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحًا مَعْمُولًا بِهِمَا.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء أن صلاة القاعد إلخ: في حديث الباب إشكال مشهور، وهو تعيين مراد الحديث ومصادقه؛ لأن مصادقه إما مفترض وإما متفعل، فإن كان مفترضًا فلا يجوز القعود بدون عذر، ولو قعد بعذر لا يكون ثوابه نصفًا، ولو كان متفعلًا فلا يصدق لفظ: «من صلاها نائمًا إلخ»، فإن السبحة لا تصح نائمًا بلا عذر عند أحد إلا الحسن البصري رضي الله عنه. وهذا الإشكال قال الخطابي في «المعالم»: تصح الصلاة نائمًا بلا عذر لو صح الحديث، وإن لم يقل به أحد من أتباع المذاهب الأربعة، نعم هو وجه عند بعض الشافعية. أقول: لم يصح شيء في جوازها نائمًا عن صاحب الشريعة، وأقول في الجواب عن إشكال الحديث: إن مصادق الحديث هو المعذور، وأما تنصيف الأجر فهو بالنسبة إلى حال المعذور نفسه، لا بالنسبة إلى حال الصحيح، فالخاصل أن المعذور الذي تجوز الصلاة له قاعدًا أو نائمًا، والعذر له مبيح، ومع ذلك يقدر على الصلاة قائمًا أو قاعدًا بتحمل الكلفة والمشقة، تكون صلاته قاعدًا نصف صلاته قائمًا، وإن أحرز ثواب صلاة الصحيح قائمًا، فلا إشكال. ويؤيد ما قلت في شرح الحديث ما أخرجه مالك في موطئه عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه: أَنَّهُ رَأَى الصَّحَابَةَ مُصَلِّينَ السَّبْحَةَ قُعُودًا حِينَ مَرَضُوا فِي الْمَدِينَةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَلَاةُ الْقَاعِدِ نِصْفُ صَلَاةِ الْقَائِمِ»، وفي بعض الروايات أن الصحابة صلوا قيامًا بعد قوله ﷺ، وليعلم أن المعذور على قسمين: معذور لا يقدر على القيام ولو بكلفة، والثاني هو الذي يقدر عليه بتحمل الكلفة. قوله: ومن صلاها نائمًا إلخ: أي مضطجعًا. قال الإسماعيلي: إن في الحديث تصحيحًا، والصحيح «من صلى بإيماء». ورده المحدثون. قوله: وقال بعضهم يصلي مستلقيا إلخ: لا يجوز الاستلقاء عند الشوافع، ويجوز عند الأحناف. وقال الشافعية: ليس الاستلقاء مذكورًا في القرآن. وقال الزيلعي: في «النسائي» تصريح بالاستلقاء. أقول: لم أجد رواية الاستلقاء في «الصغرى»، لعلها تكون في «الكبرى»؛ فإن الزيلعي مثبت في النقل كثيرًا. والاستلقاء عندنا أفضل من الصلاة على الأيمن. قوله: باب فيمن يتطوع جالسًا: مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رضي الله عنه: من صلى التطوع جالسًا يجوز له الجلوس بأي صورة شاء من التربع وغيره، إلا في القعدة؛ فإنه يقعد فيها كهنية القعدة، وأما ما هو عمل أهل العصر من اختيار هيئة القعدة في القيام فهو مذهب زفر رضي الله عنه. ويجوز بناء القيام على القعود في صلاة أو ركعة في السبحة عند الشيخين. وقال محمد رضي الله عنه: لا يجوز أن يشترع قائمًا ثم يقعد. وأقول: لا بد من ترجيح الصور الثابتة عنه ﷺ على غيرها؛ ولكنه لم يتوجه الأحناف إلى الترجيح، وقد ثبت تطويله ﷺ القيام في صلاة الليل، كما روي أن حذيفة رضي الله عنه اقتدى به ﷺ بالليل، وأخذ النبي ﷺ في سورة البقرة، وقال: زعمت لعله يركع على مائة آية حتى أن تجاوز عن المائة، ثم زعمت أنه يركع على مائتين حتى أن تجاوز، ثم زعمت أنه يختم السورة حتى أن تجاوز عنها، وقرا أربع سور. ثم بعض الروايات تدل على قراءته أربع سور في ركعة، وبعضها تدل على قراءته إياها في أربع ركعات، فوالله أعلم، هل يرجح المحدثون أو يجمعون؟ والله أعلم. وكذلك ورد لابن مسعود رضي الله عنه أنه اقتدى به ﷺ فأعيا، ولذا كان النبي ﷺ هُي عن الاقتداء خلفه في النافلة، وعلى هذا قال بعض: إن الحكيم من يشدد على نفسه ويخفف على غيره. وقال محمد في «قصيدة البردة»:

حاشية: قوله: السهمي: بفتح سين، منسوب إلى سهم بن عمرو، بطن من قريش. (المعني) قوله: في سبحته: قال في «مجمع البحار»: ويقال للذكر وصلاة النافلة: «السبحة» أيضًا، وهي من «النسيح»، كالسكرة من النسيح. وخففت النافلة لها وإن شاركها الفريضة في معناها؛ لأن التسيبحات في الفرائض والنوافل، فالنافلة شامت تسيبحاتها في عدم الوجوب، فمنها: «اجعلوا صلاتكم سبحة»، أي نافلة. (مجمع البحار) قوله: أطول من أطول، يعني أن السورة التي يقرأها النبي ﷺ تصير أطول من أطول السور بسبب ترتيلها.

٣٨٥- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي التَّضَرِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا، فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ قَدْرُ مَا يَكُونُ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً، قَامَ فَقَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ رَكَعَ وَسَجَدَ، ثُمَّ صَنَعَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٣٨٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ -وَهُوَ الْحَدَّاءُ- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَ: سَأَلْتُهَا عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ تَطَوُّعِهِ، قَالَتْ: كَانَ يُصَلِّي لَيْلًا طَوِيلًا قَائِمًا، وَلَيْلًا طَوِيلًا قَاعِدًا، فَإِذَا قَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَائِمٌ، وَإِذَا قَرَأَ وَهُوَ جَالِسٌ رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ جَالِسٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: إِنِّي لَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّيِّ فِي الصَّلَاةِ فَأُخَفِّفُ: ٣٨٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْقَزَارِيُّ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «وَاللَّهِ، إِنِّي لَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّيِّ وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ، فَأُخَفِّفُ خَافَةً أَنْ تُفْتَتَنَ أُمُّهُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهم: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ الْخَائِضِ إِلَّا بِخِمَارٍ: ٣٨٨- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ صَفِيَّةِ ابْنَةِ الْحَارِثِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ الْخَائِضِ إِلَّا بِخِمَارٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَدْرَكَتْ فَصَلَّتْ، وَشَيْءٌ مِنْ شَعْرِهَا مَكْشُوفٌ، لَا تَجُوزُ صَلَاتُهَا. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. قَالَ: لَا تَجُوزُ صَلَاةُ الْمَرْأَةِ وَشَيْءٌ مِنْ جَسَدِهَا مَكْشُوفٌ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَدْ قِيلَ: إِنْ كَانَ ظَهَرَ قَدَمَيْهَا مَكْشُوفًا فَصَلَاتُهَا جَائِزَةٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ: ٣٨٩- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عِيسَى بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عِيسَى بْنِ سُفْيَانَ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ، فَكَرِهَ بَعْضُهُمُ السَّدْلَ فِي الصَّلَاةِ، وَقَالُوا: هَكَذَا تَصْنَعُ الْيَهُودُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا كَرِهَ السَّدْلَ فِي الصَّلَاةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ، فَأَمَّا إِذَا سَدَلَ عَلَى الْقَمِيصِ فَلَا بَأْسَ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ. وَكَرِهَ ابْنُ الْمُبَارَكِ السَّدْلَ فِي الصَّلَاةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مَسْحِ الْخَصَى فِي الصَّلَاةِ: ٣٩٠- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الرَّهْرِيِّ،

العرف الشاذي: ظلمتُ بسنة من أحبى الظلام إلى :: أن اشتكت قدماء الضر من ورم. وقال في «المعزية»: وإذا أحلت الهداية قلبًا :: نشطت في العبادة الأعضاء. قوله: باب ما جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إني لأسمع بكاء الصبي إلخ: قد ثبت تطويله صلى الله عليه وسلم القراءة وتخفيفه إياها، والتخفيف في حديث الباب، والتطويل لإدراك الجاني في «سنن أبي داود» عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أنه قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يطول القراءة في الركعة الأولى ما لا يطول في الثانية، فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى إلخ. واختلف العلماء في تطويل الركوع لإدراك الجاني، فجوز الشافعية قياسًا على تخفيف القراءة في حديث الباب قياس عكس، وأما الأحناف فعن أبي حنيفة أو محمد -على اختلاف النقلين- أنه سئل عن من يطيل الركوع لإدراك الجاني، قال: أخاف عليه أمرًا عظيمًا. وسئل: ما الأمر العظيم؟ قال: الكفر. وقال المشايخ: إنه كفران النعمة. وأما أرباب الفتوى فقالوا: تجوز الإطالة بشرط أن لا يعرف الإمام الجاني بشخصه، وإلا فلا. ولكن ينبغي العمل على ما قال صاحب المذهب؛ فإن النفس أكذب ما تكون إذا حلفت، فكيف إذا ادعت؟ وأما قياس الشافعية بقياس مع الفارق، وأيضًا ثبت الإطالة والتخفيف في القراءة لا في الركوع والسجود. ثم قال بعض الأحناف: إن إرادته صلى الله عليه وسلم تطويل القراءة ثم تخفيفها كانت قبل الشروع في الصلاة لا في داخل الصلاة. ولكن ألفاظ الروايات ترد عليه. قوله: باب ما جاء لا تقبل صلاة الخائض إلا بخمار: الخائض: من تصلح للحيض وفي سنن الحيز، والخائض: من في حالة الحيض في الحالة الراهنة، كما قال صاحب «الكشاف»، وكذلك في المرضع والمرضعة. ومذهب أبي حنيفة رضي الله عنه أن الكفين والوجه ليس بعورة، لا داخل الصلاة ولا خارجها، ويجوز النظر إلى الوجه والكفين للأجنبي أيضًا. ثم أفق أرباب الفتيا بسترهما لفساد الزمان. وأما القدماء فعن الشافعي جواز كشفهما، وعن أبي حنيفة روايتان، وعندني يؤخذ بما يوافق الشافعي. قوله: باب ما جاء في كراهية السدل في الصلاة: قال شارح «الرواية»: السدل أن يضع الثوب على الرأس ويرخيه على جانبيه. وأقول: إن جزئيات المذهب تدل على العموم من هذا؛ فإنه في «قاضي خان» أنه لو لبس الجبة، ويده في خارج الكمين، يكون سدلاً. وأقول: إن أحسن ما قيل في تعريف السدل ما قال الشاه ولي الله في «حجة الله البالغة»، وهو أن الشريعة تأمر باختيار اللبسة المختارة في أعدل الأحوال للإنسان، وخلافه سدل أو تشمير. فهذا خلاصة ما في مسألة السدل؛ فإنه صلى الله عليه وسلم أمر بإعادة الصلاة لمن كان صلى وهو مسبل إزاره. أخرجه أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه. ويجوز إطلاق السدل على إسيال الإزار. مسألة: في «شرح المشارق» لابن الملك: من لحقه سدل الثوب في أثناء الصلاة يرفعه في خلاصته. وهذا يدل على دفع المكروه اللاحق في داخل الصلاة فيها؛ فإنه صلى الله عليه وسلم جعل ابن عباس رضي الله عنهما عن يمينه في داخل الصلاة. ووقائع أخر عن ابن عباس رضي الله عنهما تدل على دفع المكروه اللاحق في خلال الصلاة في خلاصته. قوله: إذا سدل على القميص إلخ: في كتبنا مثل «البحر» وغيره: أن اشتعال الصماء مكروه في ثوب واحد، وغير مكروه في ثوبين، وقد يطلق لفظ السدل على هذا الاشتغال أيضًا، وهو المراد في هذا القول. قوله: باب ما جاء في كراهية مسح الخصى إلخ: حديث الباب يدل على تحمل العمل القليل في الصلاة، وأما فساد الصلاة بالعمل الكثير فمن المجمع عليه. حاشية: قوله: باب ما جاء في كراهية السدل في الصلاة: قال في «مجمع البحار»: لم يعمد عن السدل في الصلاة، وهو أن يلتحف بثوبه ويدخل يديه من داخل، فيركع ويسجد كذلك، وكانت اليهود تفعله. وهذا مطرد في القميص وغيره من الثياب. وقيل: أن يضع وسط الإزار على رأسه، ويرسل طرفيه يمينه وشماله من غير أن يجعلهما على كتفيه. قوله: غسل: بكسر أوله وسكون المعجمة -وقيل: بفتحيتين- أبو القرة البصري، ضعيف، من السادسة

نفع قوت المغنذي: [عن صفية بنت الحارث]: ليس لها عند المصنف رواية إلا هذا الحديث. [لا يقبل الله صلاة حائض: أي: بنسخة الحائض أي: من بلغت سن حيض، لا من لا يست حيضًا، فإنها بمنوعة من الصلوة، ولابن خزيمة صلاة امرأة قد حاضت. [إلا بخمار]: ككتاب ما يغطي به رأس امرأة، وقد استدل الروابي بمهمومه. على أنه يجوز صلاة صغيرة بلا حمار، وذكر الماورى والضميري ما يوافق، و«نو» بشرح المذهب ما يخالفه. [عن غسل بن سفيان]: يعين فسيفلام، كسدر وماله عند المصنف إلا هذا حديث. [عن السدل في الصلوة]: قال أبو عبيد: هو إرسال رجل ثوبه بلا أن يضم جانبيه بين يديه، فإن ضمهما، فليس بسدل، وغيره هو أن يضع وسط رداء على رأسه، ويرسل طرفيه عن يمينه وشماله بلا جعلهما على كتفيه.

عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي دَرٍّ عليه السلام، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا يَمْسَحِ الْحَصَى؛ فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تَوَاجَهُهُ». ٣١١- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُعَيْقِبٍ أبي الحجازة الصغيرة أبي شرع فيها عليه السلام قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ مَسْحِ الْحَصَى فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «إِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا فَمَرَّةً وَاحِدَةً». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَحُذَيْفَةَ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَمُعَيْقِبٍ عليه السلام قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي دَرٍّ عليه السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَرِهَ الْمَسْحَ فِي الصَّلَاةِ، وَقَالَ: «إِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا فَمَرَّةً وَاحِدَةً». كَأَنَّهُ رَوِيَ عَنْهُ رُخْصَةً فِي الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّفْخِ فِي الصَّلَاةِ: ٣١٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ، أَخْبَرَنَا مَيْمُونُ أَبُو حَمْرَةَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ مَوْلَى طَلْحَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عليها السلام قَالَتْ: رَأَى النَّبِيُّ ﷺ غُلَامًا لَنَا يُقَالُ لَهُ: أَفْلَحُ، إِذَا سَجَدَ نَفَخَ، فَقَالَ: «يَا أَفْلَحُ، تَرَبَّ وَجْهَكَ». قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ: كَرِهَ عَبَادُ النَّفْخَ فِي الصَّلَاةِ، وَقَالَ: إِنْ نَفَخَ لَمْ يَقْطَعْ صَلَاتَهُ. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ: وَبِهِ نَأْخُذُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَ: «مَوْلَى لَنَا يُقَالُ لَهُ: رَبَّاحٌ». حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّيِّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مَيْمُونِ أَبِي حَمْرَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَقَالَ: «غُلَامٌ لَنَا يُقَالُ لَهُ: رَبَّاحٌ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ عليها السلام إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَاكَ. وَمَيْمُونُ أَبُو حَمْرَةَ قَدْ ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي النَّفْخِ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ نَفَخَ فِي الصَّلَاةِ اسْتَقْبَلَ الصَّلَاةَ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُكْرَهُ النَّفْخُ فِي الصَّلَاةِ، وَإِنْ نَفَخَ فِي صَلَاتِهِ لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّهْنِ عَنِ الْإِخْتِصَارِ فِي الصَّلَاةِ: ٣١٣- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: نَهَى أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عليهما السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عليه السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْإِخْتِصَارَ فِي الصَّلَاةِ. وَالْإِخْتِصَارُ هُوَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ فِي الصَّلَاةِ. وَكَرِهَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَمْشِيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا. وَيُزَوَّى: أَنْ يُبْلِسَ إِذَا مَشَى يَمْشِي مُخْتَصِرًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ كَفِّ الشَّعْرِ فِي الصَّلَاةِ: ٣١٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ عليه السلام أَنَّهُ مَرَّ بِالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَهُوَ يُصَلِّي، وَقَدْ عَقَصَ صَفْرَتَهُ فِي قَفَاهُ، فَحَلَّهَا، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ الْحَسَنُ مُغَضَّبًا، فَقَالَ: أَقْبِلْ عَلَى صَلَاتِكَ وَلَا تَغْضَبْ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ذَلِكَ كِفْلُ الشَّيْطَانِ».

العرف الشذبي: وفي بعض الروايات: «وإن كنت لا بد فاعلًا ففي النافلة إلخ»؛ لأن في النافلة توسيعًا ليس في الفريضة؛ فإنه يجوز الاعتماد بالجدار وغيره في النافلة عند التعب والإعياء، لا الفريضة. قوله: فإن الرحمة تواجهه: هذه الرحمة الوصلة التي يكون المار بين يدي المصلي قاطعًا لها. قوله: باب ما جاء في كراهية النفخ إلخ: لنا في النفخ في الصلاة قولان، ذكرهما صاحب «البحر»، أحدهما: أنه لو كان مسموعًا صوته تفسد الصلاة، وإلا فلا. والثاني: فساد الصلاة به لو كان مَهْجًا ويظهر منه الحروف، وإلا فلا، واختار صاحب «البحر» الثاني. وقال ابن تيمية: لا تفسد الصلاة بالنفخ وإن كان مهجًا. وأما التنحنح في الصلاة فمكروه عندنا، بل مفسد الصلاة إن لم يكن من عذر، كان صار مضطرًا أو مدفوعًا إليه، ولو تنحنح من عذر مبيح فلا بأس، والعذر كأن حصر عن القراءة لاجتماع البلغم أو غيره. وفي «الصغير شرح المنية»: أن التنحنح للعذر الصحيح إنما يتحقق في حق الإمام؛ لأن الحصر عن القراءة إنما يتحقق في حق. قوله: وأهل الكوفة: هم أبو حنيفة وتبعه. قوله: باب ما جاء في النهي إلخ: في تفسير الاختصار أقوال، قيل: هو الاختصار في القراءة والتعفيف. وقيل: هو القيام أخذًا بالمخصرة في يده. وقيل: هو وضع اليد على الخاصرة. والمختار هو الثالث. قوله: يمشي مختصرًا: حين أخرج من الجنة مذمومًا. قوله: باب ما جاء في كراهية إلخ: استنبط من حديث الباب أن الأشعار أيضًا ساجدة فلا يكفها، وقال الشافعي عليه السلام: إن الثياب أيضًا ساجدة، ولذا منع عن السجدة على الثوب الملبوس للمصلي. وأما وجه نهى الشارع عن كف الشعر، فإما خلافه لهيئة الوقاء المطلوبة في الصلاة، وإما كون الأشعار ساجدة عند الشريعة. قوله: وقد عقص صفرتة: الضفر جمع الأشعار بعضها إلى بعضها. حديث الباب يدل على عقص الحسن صفرتة، وحله أبو رافع، وفي بعض كتبنا أنه غير مرضي، وعلى هذا الشكل ما سيأتي في آخر الكتاب أنه ﷺ كانت له عقانص، وتصدى العلماء إلى توجيه ما يخالفهم بظواهره مما سيأتي في آخر الكتاب. قوله: ذلك كف الشيطان: في الحاشية أن الكفل هو حظ الشيطان، ولكنه ليس كذلك؛ فإن الكفل في اللغة هو الثوب الملفوف على الواسطة للهودج؛ كي يأخذه الرديف كما قال: وراكب على البعير مكفل :: يمشي على آثاره ويتعل.

حاشية: قوله: فإن الرحمة تواجهه: أي تنزل وتقبل إليه، فلا يليق لعاقلة تله من شكر تلك النعمة الخطيرة بهذه الفعلة الحقة، أو لا ينبغي فوت تلك النعمة أو الرحمة بمزاولة هذه الفعلة والزلة إلا حالة الضرورة. (المراقبة) قوله: فمرة واحدة: بالنصب، أي فاعل مرة واحدة. ويجوز الرفع، فيكون التقدير: فالحائز مرة واحدة، أو فمرة واحدة تكفي أو تجوز. وفي «شرح المنية»: يكره قلب الحصى إلا أن لا يمكنه الحصى من السجود، بأن يختلف ارتفاعه وانخفاضه، فلا يستقر عليه قدر المفروض من الجهة، فيسويه حينئذ مرة أو مرتين؛ لأن فيه روايتين، في رواية: يسويه مرة، وفي رواية: يسويه مرتين. (المراقبة) قوله: ترب وجهك: أي أوصله إلى التراب؛ فإنه أقرب إلى التضرع وأعظم للثواب. وهو كناية عن عدم النفخ؛ لأنه يستلزم علق التراب بالوجه، أي أفضله، وهو الجهة. وذلك غاية التواضع. (المراقبة) قوله: كف: الكف إما بمعنى الجمع أو بمعنى المنع. (الجمع) قوله: عقص صفرتة: عقص شعره: صفرتة: ضفره وقتله. صفرتة: نسج بعضه على بعض. والصفرتة: ما تعقد بعضه على بعض كالصفرة. (ق)

نفع ثوب المعتدي: [عن أبي الأحوص]: قال: إن لم تقف على اسمه، ولا تعرفه، وقد انفرذ الزهري بالرواية عنه، وليس له عند المصنف إلا هذا الحديث. [إذا قام أحدكم إلى الصلوة]: أي: دخل فيها. [لا يمسح الحصى]: لأنه يشغله عنه، وليفعل ذلك قبل دخوله فيها. [عن أبي صالح عن أم سلمة]: قال الذهبي: بالميزان هو مولاها واسمه ذكوان، لا يعرف، وقال المزني بتعديده: اسمه زاذان، وليس له بالكتب إلا هذا الحديث عند المصنف. [عن عمران بن موسى]: هو عمرو الأشرف بن سعيد العاصي الأموي لم يرو عنه إلا ابن جريج، وليس له بالكتب إلا هذا الحديث عند المصنف. [هو ذلك كف الشيطان]: بكاف فقاء فلام كسدر، أي: فعله به نصيبا.

وَفِي النَّبَإِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَرَهُوا أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ وَهُوَ مَغْفُوضُ شَعْرُهُ. وَعِمْرَانُ بْنُ مُوسَى هُوَ الْقُرَيْشِيُّ الْمَكِّيُّ، وَهُوَ أَخُو أُتُوبَ بْنِ مُوسَى.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّخَشُّعِ فِي الصَّلَاةِ: ٣٩٠- حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ بْنِ الْعَمِيَاءِ، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّلَاةُ مَثْنَى مَثْنَى، تَشْهَدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ وَتَخْشَعُ وَتَضَرَّعُ وَتَمْسُكُنْ، وَتُقْنِعُ يَدَيْكَ - يَقُولُ: تَرْفَعُهَا - إِلَى رَبِّكَ، مُسْتَقْبِلًا يَبْطُونَهُمَا وَجْهَكَ، وَتَقُولُ: يَا رَبَّ يَا رَبَّ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَهُوَ كَذَا وَكَذَا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَالَ غَيْرُ ابْنِ الْمُبَارَكِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «مَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَهُوَ خِدَاجٌ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: رَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، فَأَخْطَأَ فِي مَوَاضِعَ، فَقَالَ: «عَنْ أَنَسٍ بْنِ أَبِي أَنَسٍ»، وَهُوَ عِمْرَانُ بْنُ أَبِي أَنَسٍ. وَقَالَ: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ» وَإِنَّمَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ بْنِ الْعَمِيَاءِ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ. وَقَالَ شُعْبَةُ: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنِ الْمُظَلِّبِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُظَلِّبِ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَحَدِيثُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّشْيِيقِ بَيْنَ الْأَصَابِعِ فِي الصَّلَاةِ: ٢١٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ ثُمَّ خَرَجَ عَامِدًا إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يُشَبِّكَنَّ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ. وَرَوَى شَرِيكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَحَدِيثُ شَرِيكٍ غَيْرُ مُحْفُوظٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي طُولِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ: ٢١٧- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «طُولُ الْقُنُوتِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُبَيْشٍ وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في التخشع في الصلاة: قال علماء اللغة: إن «الخشوع» يتعلق بالعين والرأس والصوت والعنق، و«الخضوع» يتعلق بالقلب، وقال الحذاق من أرباب اللغة: لا ترادف في الألفاظ، والمختار هو هذا القول. وأما الخضوع والخشوع في الصلاة المذكور في حديث الباب لم أحده في عامة كتبنا، فكنت متردداً في ما ذكر إلى أن رأيت استحباب التخشع في الاختيار شرح المختار، وهو من معتبرائنا، ولا يتوهم أن القرآن يأمر بالخشوع، وأوامر القرآن للإيجاب، فيجب الخشوع، سيما إذا كان من روح الصلاة؛ لأن الفقيه إنما يتعرض إلى أحوال عامة الناس ويلتفت إليها، ومن المعلوم أن التخشع من العامة متعذر، فقال الفقيه بالاستحباب لا بالوجوب، فالخشوع مستحب، وأما الاختيار في الصلاة فمن شروطها، فإنه إذا سجد أو ركع وهو نائم لا يعتد به. في كتب الأحناف: أن المصلي ينظر في حال القيام إلى موضع سجوده، وفي الركوع إلى ظهري رجله، وفي السجود إلى أنفه، وفي القعود إلى حجره، وإني تتبعته مأخذ هذه المسألة فوجدت في متن «المبسوط» للجوزجاني تلميذ محمد بن الحسن: أنه ينظر في حال القيام إلى موضع السجود، وفي «كتاب الصلاة» لأحمد بن حنبل: أن المصلي ينحني رأسه في القيام. ولكني متردد في هذا الكتاب أنه من تصنيف أحمد أو لا، فرأيت في «فتح الباري» أنه من تصانيفه، وتأمر الشريعة بالسكون في الصلاة، كما هو عادة السلف الصالحين، وفي حديث الباب مقال، وتكلم فيه. وأخرجه الزيلعي وعزاه إلى النسائي، وما وجدته في «الصغرى»، لعله في «الكبرى»؛ فإن الزيلعي مثبت في النقول أشد تثبت، فإن كان أخرجه النسائي في «الكبرى»، لا ينحط الحديث عن مرتبة الحسن، وإن لم يكن في منزلة أحاديث «الصغرى». قوله: الصلاة مثنى مثنى: بحث هذه المسألة سيأتي بقدر الضرورة في أبواب الوتر. وقال الزمخشري: إن في «مثنى» تكرارا معني، ذكره في «الفاق»؛ وإنما أتى بـ«مثنى» الثاني لتحقيق التكرار في اللفظ أيضاً. قوله: تشهد في كل ركعة: قال ابن همام: إن حديث الباب ليس بحجة للصابحين والشافعي رحمهما على أبي حنيفة رحمهما في مسألة نوافل الليل؛ لأنه أيضاً يقول بالتشهد، ولا يدل الحديث على التسليم. أقول: المراد في الحديث هو التشهد مع التسليم كما في «مسند أحمد». قوله: وتقع يديك: أي ترفع يديك. استدل بعض بحديث الباب على الدعاء بعد المكتوبة بالهيئة المتعارفة في أهل العصر، والحال أنه لا يدل عليه؛ فإنه ليس فيه ذكر أهم دعوا مجتمعين، فأما رفع اليدين فقط بعد الصلاة، ولو نافلة فثبت كما حررت سابقاً، والكلام بقدر المرام مرّ سابقاً. قوله: خداج: أطلق لفظ الخداج على ترك المستحب في الصلاة. قوله: باب ما جاء في طول القيام إلخ: اختلف أهل المذهبين في أفضلية الصلوات، فقال الشافعية: إن أفضل الصلاة هي المشتعلة على تطويل القيام. وفي رواية للشافعية: إن الأفضل تطويل في أفضلية الصلوات، فقال الشافعية: إن أفضل الصلاة هي المشتعلة على تكثير الركوع والسجود. ونقول: إن أفضلها هي المشتعلة على تطويل القيام. وفي رواية للشافعية: إن الأفضل تطويل القيام، وذكرها النووي في «شرح مسلم»، وفي رواية للأحناف: إن الأفضل تكثير الركوع عن محمد أو عن أبي حنيفة على اختلاف الثقلين، وأحد الثقلين في «البحر». وصورة الاختلاف، أن رجلاً يستفتي بأن لي وقتاً معيناً، وأريد صرفه في النافلة، فما لي أفضل؟ أصرفه في تكثير السجود أو في تطويل القيام؟ وتمسك الشافعية بحديث: «أقرب ما يكون العبد إلى ربه وهو ساجد»، فالسجدة أعلى أركان الصلاة فيستحب تكثيرها، وتمسك العراقيون بحديث الباب، وهو نص في المسألة. وأما حديث: «أقرب ما يكون العبد إلى ربه إلخ» فعلى الرأس والعينين، ولا ننكره ولا بخالفنا، فإنه يدل على أن السجود أفضل أجزاء الصلاة ولا ننكره، وكلامنا في أفضلية صلاة من الصلوات، لا في أفضلية جزء من أجزاء الصلاة، فيكون قياس الشافعية في مقابل النص،

حاشية: قوله: ترفعهما إلخ: تفسير لـ«الرفع»، قوله: خداج: [نقصان، وصف المصدر مبالغة.] قوله: القنوت: ترد بمعنى طاعة وخشوع وصلاة ودعاء وعبادة وقيام وطول قيام وسكون، فيصرف كل منها إلى ما يحتمله لفظ الحديث. [الجمع] قوله: عبد الله بن حبشي: [هو صحابي، كنيته أبو قتيبة.]

نفع قوت المختذي: [وهو معقوص]: هو خاص بالرجال لا النساء؛ لأن شعرهن عورة يجب ستره في الصلاة، فإذا نقصه، فرما استرسل، وتعدّر ستره. [عن عبد الله ابن نافع بن أبي العمياء]: ليس له بالكتب إلا هذا الحديث عند الأربعة. [تشهد في كل ركعتين، وتخشع، وتضرع، وتمسك]: قال العراقي: المشهور بهذه الرواية، أنما أفعال آتية حذف أحد ثاني كل، ويدل عليه ما بعد، وأن تشهد، وبرواية: بتوين كل أسماء، وهو غلط من راويه، وبالنهاية: تمسك، أي تذل وتخضع، ثم فعل من السكون، وقياسه تسكن، وهو الأكثر الأنصح، وقد جاء على الأول أحرف قليلة، قال: تمدرع، وتمنطق، وتمندل. [أو تقنع يديك يقول: ترفعهما إلى ربك مستقبلاً ببطونهما وجهك]: قال «طب»: إقناع اليدين رفعهما في الدعاء والمسئلة، قال «قب»: وهو بعد الصلاة لا فيها، والعراقي: وقد يكون فيها في القنوت حيث شرع بأول القنوت «نو» معناه ههنا: القيام باتفاق العلماء بما علمت، ويطلق أيضاً على طاعة وصلاة وسكون وخشوع ودعاء وإقرار بعبودية.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَثْرَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ: ٣٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو عَمَارٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ هِشَامٍ الْمُعِيطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَعْدَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْيَعْمَرِيُّ، قَالَ: لَقِيتُ ثَوْبَانَ رضي الله عنه مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهِ وَيُدْخِلُنِي اللَّهُ الْجَنَّةَ، فَسَكَتَ عَنِّي مَلِيًّا، ثُمَّ التَفَتَ إِلَيَّ، فَقَالَ: عَلَيْكَ بِالسُّجُودِ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً وَحَظَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ». قَالَ مَعْدَانُ: فَلَقِيتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه فَسَأَلْتُهُ عَمَّا سَأَلْتُ عَنْهُ ثَوْبَانَ رضي الله عنه، فَقَالَ: عَلَيْكَ بِالسُّجُودِ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً وَحَظَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي فَاطِمَةَ رضي الله عنهما. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ثَوْبَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنهما فِي كَثْرَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: طُولُ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ أَفْضَلُ مِنْ كَثْرَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: كَثْرَةُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ أَفْضَلُ مِنْ طُولِ الْقِيَامِ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: قَدْ رَوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا حَدِيثَانِ. وَلَمْ يَقُضْ فِيهِ بِشَيْءٍ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَمَّا بِالنَّهَارِ فَكَثْرَةُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَأَمَّا بِاللَّيْلِ فَطُولُ الْقِيَامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ لَهُ جُزْءٌ بِاللَّيْلِ يَأْتِي عَلَيْهِ، فَكَثْرَةُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فِي هَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي عَلَى جُزْئِهِ وَقَدْ رَجَحَ كَثْرَةُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَإِنَّمَا قَالَ إِسْحَاقُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ كَذَا وَصِفَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ، وَوَصِفَ طُولُ الْقِيَامِ، وَأَمَّا بِالنَّهَارِ فَلَمْ تُوصَفِ مِنْ صَلَاتِهِ مِنْ طُولِ الْقِيَامِ مَا وَصِفَ بِاللَّيْلِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ: ٣٩٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ ضَمْصَمِ بْنِ جَوْسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ: الْحَيَّةِ وَالْعُقْرَبِ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي رَافِعٍ رضي الله عنهما. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَكَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَتْلَ الْحَيَّةِ وَالْعُقْرَبِ فِي الصَّلَاةِ. قَالَ إِبْرَاهِيمُ: إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ. بَابُ مَا جَاءَ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ: ٤٠٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ الْأَسَدِيِّ رضي الله عنه، حَلِيفِ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ، فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، وَسَجَدَهُمَا النَّاسُ مَعَهُ مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ.

العرف الشاذي: ولا تخالف بين الحديثين، فنص الحديث لنا إن شاء الله تعالى في مسألة الباب. يأخذ أبو حنيفة رضي الله عنه بالضابطة الكلية وقول الشارع في الباب، ويحمل الوقائع على المحامل، كما تمسك في استقبال القبلة واستدبارها عند الخلاء بالحديث القولي، وأخرج محامل للوقائع، وكذلك صرح الحافظ في «الفتح»، ثم لم يرض به. فأقول: إنه أحسن طرق التمسك بالحديث، كما هو ظاهر عند أرباب الأبواب. ثم إن قيل: لما كانت السجدة أفضل أجزاء الصلاة، ينبغي صرف الوقت فيها أزيد مما في غيرها، نقول: ربما يكون أن يصرف الوقت في المبادئ أزيد مما في المرام، كما في الحج؛ فإن الغرض زيارة البيت والإحرام من مبادئها. قوله: باب ما جاء في قتل الأسودين في الصلاة: إذا تعرض الحية أو العقرب للمصلي، فله أن يقتلها وهو في الصلاة، ثم في «مبسوط شيخ الإسلام خواهر زاده»: أن الصلاة لا تفسد إن قتلها بعمل كثير، نقله في «الفتح»، وفي قول لنا فساد الصلاة بالعمل الكثير، إلا أنه لا يأنم بإفساده الصلاة في هذه الصورة للضرورة، والمختار ما في «مبسوط شيخ الإسلام»، إلا أنه إذا احتاج إلى العمل الكثير جدًا تفسد الصلاة. قوله: باب ما جاء في سجدتي السهو قبل السلام: حقيقة سجدتي السهو عندنا إما أن يقال: السجدتان وتشهد وسلام، وإما أن يقال: سجدتان؛ لأنه إذا تشهد ثم سلم إلى جانب أو جانبيين. على اختلاف القولين وسجد للسهو، فالسجدة في حرمة الصلاة، ولما كانت للسجدة بعض تعلق بالصلاة، تبطل التشهد والسلام السابقين، فيحتاج إلى التشهد والسلام الثاني، ولكنه لا يرفع القعدة؛ لأنها فريضة، فالتشهد والسلام لعارض، وحقيقة سجدة السهو سجدتان، وحقيقتها عند الشافعية: سجدتان فقط، ولا تشهد ولا سلام، وأما السلام الذي بعدها فسلام الصلاة. ثم نقول: إن سجدة السهو بعد السلام في جميع الصور. وقالت الشافعية: إنها قبل السلام في جميع الصور. وقال مالك: أن يسجد بعد السلام لو لزم السجدة من زيادة، ويسجد قبله لو لزم السجدة من نقصان، وتعبيره: الدال في الدال والقاف في القاف. وقال أحمد بن حنبل: يتمشى على ما ثبت فيما ثبت، وثبت عنه ﷺ السجود في أربع صور، إحداها: أنه قام إلى الخامسة، وثانيها: أنه سلم على الركعتين في الرابعة. وثالثها: أنه ترك القعدة الأولى. ورابعها: أنه ترك آية من القراءة. ففيما سجد النبي ﷺ قبل السلام سجد قبله، وفيما سجد فيه بعده يسجد فيه بعده، وأما ما لم يثبت فيه فيسجد قبل السلام كالحجازيين. وقال إسحاق رضي الله عنه كما قال أحمد، إلا أنه وافق العراقيين فيما لم يثبت فيه من صاحب الشريعة. قال المحدثون: الرجحان لقول أحمد، وفي كتب المذاهب الأربعة: إن خلاف السجدة قبل السلام وبعده خلاف الأولوية، ومن كتب الأحناف ما في «الهداية»، وكذلك في كتب الثلاثة، إلا في «تجريد القدوري» في رواية شاذة عدم جواز السجدة قبل السلام، وأما على تقدير تسليم أن الخلاف في الأولوية، فوجه الرجحان لنا أن فعله ﷺ مرة قبل السلام ومرة بعده، وأما الحديث القولي فهو لنا، أخرجه الطحاوي. قوله: قبل أن يسلم إلخ: تأول بعض الأحناف أن السلام هذا هو السلام الذي بعد سجدتي السهو، لا سلام الصلاة الذي

حاشية: قوله: ملأ: قال في «القاموس»: الملى الهوي من الدهر والساعة الطويلة من النهار. وفي «جمع البحار»: الملى طائفة من الزمان. وفي حديث جرير: فلبثت ملأ، أي وقتًا طويلًا، روي أنه قدر ثلاث ليال. قوله: جزء بالليل: [يعني وقت معين لقيام الليل]. الجزء: النصيب والقطعة من الشيء، والمراد ههنا وظيفة. (التقرير) قوله: وقد ربح إلخ: يعني كثرة السجود والركوع كانت أكثر ثوابًا له، وأفضل الكلام في هذا المقام ما قيل: إن المراد بقوله: «جزء بالليل» جزء من القرآن يقوم به بالليل، فحينئذ القيام بقدر الجزء المعبر لا بد منه، فكثرة الركوع والسجود تكون ربحًا، والله تعالى أعلم. قوله: ضمضم: كزمر، و«الجوس» بفتح الجيم وسكون الواو وبمهملة، كذا في «المنهاج». قوله: قتل الحية والعقرب: قال ابن الملك: يجوز قتلها بضربة أو ضربتين لا أكثر؛ لأن العمل الكثير يظلل الصلاة. وفي «شرح المنية»: قالوا -أي بعض المشايخ-: هذا إذا لم يحتج إلى المشي الكثير كثلث خطوات متواليات، ولا إلى المعالجة الكثيرة كثلث ضربات متوالية، وأما إذا احتاج فتمشى وعالج تفسد صلاته. (المرقاة شرح المشكاة)

نفع قوت المغتذي: [عن ضمضم]: بنقط ضدايه وميمين، كجعفر. [ابن جوس]: يجيم فواو فسین، كعبد ما له. معصف إلا هذا الحديث. [أمر بقتل الأسودين في الصلوة الحية، والعقرب]: بمسند البيهقي برفع أبي هريرة - رضي الله عنه - كنا نقتل الحية بضربة بالسوط، أصبتها أم أخطأنا، قال: فإن صح هذا، فإنه أراد - والله تعالى أعلم - وقوع الكفاية بها في الإتيان بقتلها الذي أمر به - ﷺ - ، وأراد - والله تعالى أعلم - إذا امتنع بنفسها عند الخطأ، ولم يرد بالمنع زيادة على واحدة. [عن عبدالله بن بجنة الأسدي]: بسین كنسب عبد والأسد والأزد واحد وبجينة بموحدة فعاء فنون، كجبهة هي أمه وأبوه مالك بن القشيب، وليس له عند المصنف ود إلا هذا الحديث.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رضي الله عنه. ١٠١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى وَأَبُو دَاوُدَ قَالَا: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَالسَّائِبَ الْقَارِيَّ رضي الله عنه كَانَا يَسْجُدَانِ سَجْدَتِي السَّهْوِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ بُحَيَّةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، يَرَى سُجُودَ السَّهْوِ كُلَّهُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، وَيَقُولُ: هَذَا التَّاسِخُ لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَيَذْكُرُ أَنَّ آخِرَ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ عَلَى هَذَا. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: إِذَا قَامَ الرَّجُلُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ فَإِنَّهُ يَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ بُحَيَّةَ رضي الله عنه. وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ بُحَيَّةَ رضي الله عنه هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَالِكِ ابْنِ بُحَيَّةَ، مَالِكُ أَبُوهُ، وَبُحَيَّةُ أُمُّهُ، هَكَذَا أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ، مَتَى يَسْجُدُهُمَا الرَّجُلُ: قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ؟ فَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ يَسْجُدُهُمَا بَعْدَ السَّلَامِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَسْجُدُهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، مِثْلُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَرَبِيعَةَ وَغَيْرِهِمَا، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا كَانَتْ زِيَادَةٌ فِي الصَّلَاةِ فَبَعْدَ السَّلَامِ، وَإِذَا كَانَ نُقْصَانًا فَقَبْلَ السَّلَامِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ. وَقَالَ أَحْمَدُ: مَا رَوَيْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ فَيُسْتَعْمَلُ كُلُّ عَلَى جِهَتِهِ. يَرَى إِذَا قَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ بُحَيَّةَ رضي الله عنه، وَأَنَّهُ يَسْجُدُهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ، وَإِذَا صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا فَإِنَّهُ يَسْجُدُهُمَا بَعْدَ السَّلَامِ، وَإِذَا سَلَّمَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فَإِنَّهُ يَسْجُدُهُمَا بَعْدَ السَّلَامِ، وَكُلُّ يُسْتَعْمَلُ عَلَى جِهَتِهِ، وَكُلُّ سَهْوٍ لَيْسَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ذِكْرٌ فَإِنَّ سَجْدَتِي السَّهْوِ فِيهِ قَبْلَ السَّلَامِ. وَقَالَ إِسْحَاقُ نَحْوَ قَوْلِ أَحْمَدَ فِي هَذَا كُلِّهِ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: كُلُّ سَهْوٍ لَيْسَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ذِكْرٌ، فَإِنْ كَانَتْ زِيَادَةٌ فِي الصَّلَاةِ يَسْجُدُهُمَا بَعْدَ السَّلَامِ، وَإِنْ كَانَ نُقْصَانًا يَسْجُدُهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلَامُ: ١٠٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا، فَقِيلَ لَهُ: أَرِيدَ فِي الصَّلَاةِ أَمْ نَسِيتَ؟ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٠٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَتَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ بَعْدَ الْكَلَامِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَاوِيَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. ١٠٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَهُمَا بَعْدَ السَّلَامِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ أَيُّوبُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ. وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: إِذَا صَلَّى الرَّجُلُ الظُّهْرَ خَمْسًا فَصَلَاتُهُ جَائِزَةٌ، وَسَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ وَإِنْ لَمْ يَجْلِسْ فِي الرَّابِعَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا وَلَمْ يَقْعُدْ فِي الرَّابِعَةِ مِقْدَارَ التَّشَهُّدِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَبَعْضِ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

العرف الشاذي: هو قبلهما. أقول: إن التأويل خلاف مراد الراوي ولا يجري التأويل، ولا بد من تسليم الجواز قبل السلام، وتمسك الشافعية بحديث الباب على نفي التشهد والسلام، ولنا ما سيأتي من تصريحهما، وتمسك الشوافع بعدم الذكر. قوله: ويذكر أن آخر فعل النبي إلخ: أقول: قال الشافعي رضي الله عنه: إن قصة ذي اليمين رضي الله عنه في السنة السابعة، فكيف يقال: إن آخر فعله ﷺ السجدة قبل السلام؟ فإن في تلك الواقعة السجدة بعد السلام، والله أعلم، نعم يمكن قول إنه آخر فعله على ما قال الأحناف من أن واقعة ذي اليمين قبل بدر. وأما التسليم قبل السجدة فلنا فيه أقوال، قال فخر الإسلام. إنه يسلم تلقاء وجهه أي إلى جانب القبلة، وفي قول: يسلم إلى جانب اليمين، وفي قول: يسلم إلى يمين وشمال؛ لأنه سلام متعارف وهذا قوي، وكتب رجل إلى فخر الإسلام: أن وحدة السلام بدعة. فكفينا عن عهدة النقل، وقال مالك: في سجدة السهو ثلاث تكبيرات، وله حديث أخرجه أبو داود في سننه في قصة ذي اليمين عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال هشام يعني ابن حسان: كبر ثم كبر وسجد إلخ، فجعل الأولى منزلة التحريمة، والثانية للأنحاء إلى السجود، والثالثة للرفع عن السجدة. قوله: باب ما جاء في سجدة السهو إلخ: قال الشافعي رضي الله عنه: لا تفسد الصلاة بالكلام ناسيًا، والسيان عند عدم تحقيق المصلي أنه في الصلاة، فما قال المدرسون: إنه ﷺ لم يكن ناسيًا ما أدركوا مراد الشافعي رضي الله عنه، ومنشأ غلطهم قول الطحاوي، وما أدركوا مراد كلام الطحاوي أيضًا، والحال أن مراد الطحاوي المناظرة مع الشافعي في مسألة ولا حق لنا فيه. قوله: صلى الظهر خمسًا إلخ: يحتاج الأحناف إلى ادعاء أنه ﷺ قعد على الرابعة، فإننا نقول: إن القعدة الثانية فريضة، ولو لم يجلس لتحولت الفريضة إلى النافلة، وهذا الادعاء ليس ببعيد؛ فإنه واقعة حال وليس بحكم كلي، وأما قول الشافعية من أن قولًا بالجلوس على الرابعة يسوق إلى تكرار السهو عنه ﷺ؛ لأنه على ظن أنها ثالثة، ثم على أنهما تمام الصلاة، نقول: إنه ليس بلزوم؛ فإنه قد يقع مثل تلك الواقعة في حالة النحول بدون تكرار السهو، ولو سلمنا فأبي ضير في هذا بعد تسليم السهو عنه ﷺ. وأقول: يمكن أن يقال فيه: إنه لا بد من أن وقعت القعدة الثانية على الرابعة والوجه فقهي، وذلك أن مشنوبة الصلاة أو كونها أربع ركعات لا يكون إلا بالتشهد، وهذا من المتواترات فلا بد من تسليم التشهد من الأربعة، وإلا يلزم بطلان ذلك المتواتر، وبناء على هذا قال أبو حنيفة رضي الله عنه: إن ما دون الركعة قابل للإلغاء، فمن لم يقعد على الرابعة تحولت فريضته إلى النافلة، وعليه ضم الخامسة والسادسة، وإن قعد على الرابعة ثم قام إلى الخامسة، فلو سجد للخامسة لا يعود إلى القعدة؛ لأنه لا يمكن إبطال الركعة، وبضم السجود تصير ركعة، وإن لم يضم الخامسة يعود إلى القعدة؛ فإنه يجوز إلغاء ما دون الركعة، ولم يطل ذلك التواتر للجلوس على الرابعة.

حاشية: قوله: والكلام: والكلام في أثناء الصلاة كان جائزًا في صدر الإسلام ثم نسخ، كما جاء في خير «المسلم» عن زيد بن الأرقم الأنصاري: كنا نتكلم في الصلاة، يكلم أحدهنا صاحبه حتى نزلت: «وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَلِيلَيْنِ» فأمرنا بالسكوت، ونهينا عن الكلام.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّشَهُّدِ فِي سَجْدَتَيِ السَّهْوِ: ١٠٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَشْعَثُ بْنُ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى بِهِمْ فَسَهَا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ تَشَهَّدَ، ثُمَّ سَلَّمَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَرَوَى ابْنُ سِيرِينَ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ - وَهُوَ عَمُّ أَبِي قِلَابَةَ - غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَرَوَى مُحَمَّدٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ. وَأَبُو الْمُهَلَّبِ اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو، وَيُقَالُ أَيْضًا: مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِو. وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ وَهَشِيمٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ بِطَوِيلٍ، وَهُوَ حَدِيثُ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم سَلَّمَ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ مِنَ الْعَصْرِ، فَقَامَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: الْخَزْبَائِيُّ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي التَّشَهُّدِ فِي سَجْدَتَيِ السَّهْوِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَتَشَهَّدُ فِيهِمَا وَيُسَلِّمُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ فِيهِمَا تَشَهُّدٌ وَتَسْلِيمٌ، وَإِذَا سَجَدَهُمَا قَبْلَ التَّسْلِيمِ لَمْ يَتَشَهَّدْ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، قَالَا: إِذَا سَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ لَمْ يَتَشَهَّدْ.

بَابُ فِيمَنْ يَشْكُ فِي الزِّيَادَةِ وَالتَّقْصَانِ: ١٠٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ هِلَالٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه: أَحَدُنَا يُصَلِّي فَلَا يَذَرِي كَيْفَ صَلَّى؟ فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلَمْ يَذَرِ كَيْفَ صَلَّى، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهم. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ. وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي الْوَاحِدَةِ وَالثَّانِيَةِ فَلْيَجْعَلْهَا وَاحِدَةً، وَإِذَا شَكَ فِي الْإِثْنَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ فَلْيَجْعَلْهُمَا اثْنَتَيْنِ، وَيَسْجُدْ فِي ذَلِكَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ». وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَصْحَابِنَا. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا شَكَ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرِ كَيْفَ صَلَّى فَلْيُعِدْ. ١٠٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي أَحَدَكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَيَلْبِسُ عَلَيْهِ، حَتَّى لَا يَذَرِي كَيْفَ صَلَّى، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٠٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ ابْنُ عَثْمَةَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِذَا سَهَا أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرِ وَاحِدَةً صَلَّى أَوْ ثِنْتَيْنِ فَلْيَنْبِئْ عَلَى وَاحِدَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَذَرِ ثِنْتَيْنِ صَلَّى أَوْ ثَلَاثًا فَلْيَنْبِئْ عَلَى ثِنْتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَذَرِ ثَلَاثًا صَلَّى أَوْ أَرْبَعًا فَلْيَنْبِئْ عَلَى ثَلَاثٍ، وَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رضي الله عنه مِنْ غَيْرِ

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في التشهد إلخ: هذا الباب للعراقيين؛ لثبوت التشهد في سجدتي السهو سجد قبل السلام أو بعده، وواقعة الباب واقعة ذي اليمين، وحديث الباب لنا في التشهد والسلام وكوفهما بعد السلام، والحديث قوي. ولنا ما أخرجه الطحاوي في «معاني الآثار» موقوفًا على ابن مسعود، وفيه عن ابن مسعود رضي الله عنه، مرفوعًا بسند جليل: «ثم يسجد سجدتي السهو ويتشهد ويسلم إلخ»، ونفى البخاري رحمته الله التشهد، ولكنه لم يأت بما ينفي. قوله: صلى بهم إلخ: أي صلاة الظهر أو العصر على اختلاف الرواة. قوله: باب فيمن يشك إلخ: قال الشافعي رحمته الله: من شك بيني على اليقين أي على الأقل، ويتشهد على ركعة فيها يتوهم القعدة، وقال أبو حنيفة رحمته الله: إن عرضه أولًا يستقبل الصلاة ويستأنفها، وإن كفر فبني على أكبر رأيه وغالب ظنه، وإلا فعلى الأقل، ويقعد على ما يتوهم فيه القعدة الأخيرة. وأما قول: «إن كان الشك عرضه أولًا إلخ» ففي تفسيره قولان، قيل: عرض أولًا في جميع عمره، وقيل: عرض أولًا في هذه الصلاة، والمختار الأول، وإلا تحرى، فلا يسكت في وقت التحري، بل يشغل في الوظيفة مع التحري. ثم إذا بني على غالب ظنه، فهل يسجد للسهو أم لا؟ فقال ابن همام في «الفتح»: يسجد للسهو، وقال في «السراج الوهاج»: لا يسجد، لعل الترجيح كما في «رد المختار» في هذه المسألة للسراج الوهاج؛ لأن الأحاديث تؤيده، لكنه اشترط أن لا يلزم في وقت التحري تأخير قدر ركن. قوله: فليسجد سجدتين إلخ: ذهب جماعة من السلف الصالح إلى ظاهر حديث الباب، وهو سجدتا السهو بدون البناء على الغالب أو على الأقل، ولم يذهب أحد من الأربعة إلى هذا، وأجاب الجمهور عن حديث الباب بأنه ساكت، يجعل على الناطق الذي فيه ذكر البناء على الأقل أو غيره. ثم دليل الشافعية على البناء فقط حديث عبد الرحمن الآتي. وأما أدلتنا فلاستيفاء إذا عرض له الشك أول مرة قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا شك أحدكم في صلاته أنه كم صلى فليستقبل الصلاة». ومضمونه مروي في «مصنف ابن أبي شيبة» وغيره. وأما دليل البناء على أكبر رأيه فما أخرجه مسلم من ابن مسعود رضي الله عنه: «من سها في الصلاة فليتحرك الصواب»، وحمله الشافعية على البناء على الأقل، وقالوا: إن التحري الأخذ بالأحرى، نقول: إنه لا يساعده اللغة أصلًا. وأما دليلنا للبناء على الأقل، فقوله صلى الله عليه وسلم: «من شك في صلاته ولم يذر كم صلى إلخ».

حاشية: قوله: فليبن على واحدة إلخ: اعلم أن ظاهر هذا الحديث يدل على أنه يبي ما يستيقن، ولا يعمل بالتحري، وهو مذهب الجمهور. وقال الترمذي: وعند بعض أهل العلم في صورة الشك بعيد الصلاة. وقال أبو حنيفة: يعيد إن شك أول مرة أي لم يكن الشك عادة له، وإلا تحرى بالظن الغالب ويعمل به، وبعد التحري إن لم يحصل غلبة الظن في جانب واحد بني على الأقل، ويسجد للسهو؛ لأن البناء على الظن الغالب أصل مقرر في الشرع كما في القبة وغيرها. وقد جاء في «الصحيحين» عن ابن مسعود رضي الله عنه: أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا شك أحدكم فليتحرك الصواب وليتم عليه»، وفي «جامع الأصول» من حديث «النسائي» عن ابن مسعود رضي الله عنه: «من أوهم في صلاته فليتحرك الصواب، ثم يسجد سجدتين، وهو جالس». وقال محمد في «الموطأ»: إن الآثار في باب التحري كثيرة، وقال: إن لم يفعل كذلك فالنجاح من السهو والشك متعذر، وفي الإعادة في صورة كثير الشك به حرج عظيم. والحاصل أنه قد ثبت في هذا الباب أحاديث ثلاثة، أحدها: «إذا شك أحدكم في الصلاة فليستأنف» أو كما قال. وثانيها: «من شك في صلاته فليتحرك الصواب». وثالثها: هذا الحديث الذي في الكتاب الناطق بالبناء على ما استيقن. فجمع أبو حنيفة رحمته الله بينها بحمل الأول على عروض الشك أول مرة، والثاني على صورة وقوع التحري على أحد الجانبين، والثالث على عدم وقوع التحري عليه، وهذا كمال الجامعة الذي ابني عليه أي حنيفة عليه. فإن قلت: الشك تساوي الطرفين، فغلبة الظن لا تدخل فيها، قلنا: هذا اصطلاح حادث، وفي اللغة والشرع يقابل اليقين، فيشتمل الظن والوهم أيضًا.

هَذَا الْوَجْهِ، رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ: ١٠٩- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ - وَهُوَ السَّخْتِيَانِيُّ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم انْصَرَفَ مِنْ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ أُخْرَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَابْنِ عُمَرَ وَذِي الْيَدَيْنِ رضي الله عنه.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الرجل يسلم إلخ: اختلفوا في الكلام في الصلاة، قال أبو حنيفة رضي الله عنه: إنه مفسد، كيف ما كان عامداً أو ناسياً أو جاهلاً. وقال الشافعي رضي الله عنه: لا تفسد إن تكلم ناسياً. ونسب إلى مالك والأوزاعي رضي الله عنه أن قليلاً لمصلحة صلاة لا يفسدها، ويرد عليهما ما أخرجه أبو داود عن ابن أبي ليلى قال: أحيلت الصلاة ثلاثة أحوال إلخ، وقال فيه: حدثنا أصحابنا قال: وكان رجل إذا جاء يسأل، فيخير بما سبق من صلاته، ويرد عليهما ما رواه الترمذي في الصفحات الآتية عن زيد بن أرقم رضي الله عنه: «لكننا تكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم إلخ»، فإنه بظاهره منسحب على كل كلام؛ فإن كلامهم كان لمصلحة الصلاة أي السؤال عن الركعات. قوله: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله: «أقصرت» بصيغة المعلوم والجهول؛ لأن القصور لازم والقصر متعبد، وكذلك النقص منعذ والنقصان لازم، في «موطأ مالك»: «كل ذلك لم يكن، قال ذو اليمين: قد كان بعض ذلك إلخ». وتمسك الشافعية بحديث الباب على جواز الكلام ناسياً، ثم في وجه التمسك طزيقان، طريق المتوسطين منهم التمسك بإجمال حديث الباب، وأما الخذاق منهم فتمسكوا بكلامه صلى الله عليه وسلم: «لأنه صلى الله عليه وسلم كان ناسياً». فإن الصحابة إما أن يتكلموا مثل ما يسدل بعض الروايات أخرجه النسائي، وإما أن يشيروا برؤوسهم كما في «أبي داود»: «فأومؤوا برؤوسهم أن نعم»، وإما لأنه مجاوبة الرسول، ولا تفسد الصلاة بما عند جماعة. وتمسكوا بما في «البخاري» عن سعيد بن المولى: أنه كان يصلي فناداه النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجب، ثم حضر خضرته صلى الله عليه وسلم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «دعوتك فما أجبتني؟» قال: كنت أصلي، قال صلى الله عليه وسلم: «أما قرأت: «أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ»»، سيما إذا كان في «كتاب القراءة» للبيهقي و«مشكل الآثار»؛ قوله: لا أفعل هذا بعد، أي أجيبك بعد. وفي كلام أحمد بن حنبل: أن كلام ذي اليمين في حكم الناسي؛ لأنه تردد في تمام الصلاة، لأنه زعم أن الصلاة إما قصرت وإما نسي النبي صلى الله عليه وسلم. فقال الشافعية: إن واقعة الباب بعد نسخ الكلام في الصلاة، والنسخ في مكة، وواقعة الباب واقعة مدنية، ومن المتفق عليه أن الكلام كان جائزاً ثم نسخ، والخلاف في أن النسخ الكلام بجميع أنواعه أو ببعض أجزائه، وتمسك الشافعية بأن ابن مسعود رضي الله عنه رجع من حبشة في مكة، وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي، فلم يرد عليه، ثم قال بعد الفراغ عن الصلاة: «إن الله نهى عن الكلام في الصلاة» [قيل: إن رواية في «كتاب الأم» عن ابن مسعود رضي الله عنه تدل على النسخ في مكة، وإني راجعت «كتاب الأم» فلم أجد فيه رواية إلا أنه قول الشافعي رضي الله عنه نفسه]. ونقول: إن نسخ الكلام في المدينة قبل بدر. وأما ما قلتم من قصة ابن مسعود رضي الله عنه فلان مسعود هجرتان إلى حبشة، إحداهما حين هاجر وأصحاب آخرون من أذى الكفار، ثم نزلت سورة النجم فسجدت الكفار حين سمعوا آية السجدة فيها، فانتشر أن كفار مكة أسلموا، فبلغ الخبر المهاجرين إلى حبشة عند النجاشي، فزجروا إلى مكة، فلما وصلوا قريب مكة، سمعوا وعلموا أن الخير كان كاذباً، فرجعوا من ثمة إلى حبشة وما دخلوا مكة، وأما ابن مسعود فدخل مكة ثم رجع إلى حبشة بعد إقامة عدة أيام، ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى مدينة فزجج ابن مسعود رضي الله عنه إلى مدينة، ووقعت له واقعة سلامه على النبي صلى الله عليه وسلم وعدم رده في الصلاة في المدينة، وابن مسعود رضي الله عنه رجع قبل غزوة بدر؛ لأنه ممن شهد بدرًا، وأما واقعتا هجرته إلى النجاشي، فمذكورتان في كتب السير مثل سيرة محمد بن إسحاق. وتمسك الشافعية بأن أبا هريرة رضي الله عنه يروي واقعة ذي اليمين، ويقول: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا: أدرك أبو هريرة رضي الله عنه ذا اليمين، وأسلم أبو هريرة رضي الله عنه في السنة السابعة، فلا بد من تأخير الواقعة، نقول: إن مراد أبي هريرة «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم» أنه صلى بمعشر المسلمين، ولا يجب حضور أبي هريرة رضي الله عنه في واقعة الباب. ونظيره هنا ما قال النزول بن سيرة: قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنا وإياكم إلخ»، يريد قومه ومعه؛ فأنهم لم يروا رسول الله صلى الله عليه وسلم. ومنها ما روى طائوس: «قدم علينا معاذ بن جبل رضي الله عنه فلم يأخذ شيئاً من الخضروات»؛ فإنه أراد به: قدم على قومنا؛ فإن طائوساً لم يدرك معاذاً رضي الله عنه. ومنها ما روى الحسن: «خطبنا عتبة بن غزوان» يريد خطبته بالبصرة، ولم يكن حينئذ حسن في بصره؛ لأن قدومه ببصرة إنما كان قبل صفين بعام كما روي عن أبي رجاء أنه قال: سألت الحسن متى قدمت بصره؟ فقال: قبل صفين بعام، فأراد به قومه ومعه. وكذلك أجاب الطحاوي عن رواية أبي هريرة هذه كما قال ابن حبان في رواية زيد بن أرقم. ولكن الطحاوي لم يجب عما في طريق مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه: «بيناً أنا أصلي إلخ، وقال صاحب «البحر»: لم أجد جواباً شافياً عن هذه، وقال ابن عابدين رضي الله عنه ما قال، وتعجب من عدم جواب «البحر». أقول: إن ابن عابدين رضي الله عنه غفل عن ما في «مسلم»؛ فإن الرواية هنا «أنا أصلي» رواها مسلم. وأما أنا فلم أجد شافياً أيضاً إلا أن يحكم بأنه وهم الراوي؛ فإنه لما رأى «بيناً نحن نصلي» زعم كون أبي هريرة رضي الله عنه في الواقعة، وتعارض لتلك الرواية بما سيأتي عن قريب. وأما وجه الوهم فلعله وهم من شيبان؛ فإنه اختلط عليه حديثان، فإنه روى حديث معاوية بن الحكم السلمي كما في مسلم حديث العطاس، وفيه: «بيناً أنا أصلي إذا عطس رجل إلخ»، وأخذ هذا اللفظ من هذا الحديث، ووضع شيبان؛ فإنه اختلط في حديث ذي اليمين عن أبي هريرة رضي الله عنه في «مسلم» والله أعلم، وعلمه أتم. وأما الجواب بطريق المعارضة، فهو أن ذا اليمين قتل يوم بدر، وإسلام أبي هريرة رضي الله عنه في السنة السابعة كما قالوا، منهم محمد بن إسحاق، وكذلك روى ابن عمر رضي الله عنه أخرجه الطحاوي: كان إسلام أبي هريرة رضي الله عنه بعد ما قتل ذو اليمين، ورجاله ثقات إلا عبد الله بن عمر العمري، وهو متكلم فيه، ولم يأخذ عنه البخاري وتبعه الترمذي ووثقه جماعة، واتفقوا على صدقه، ولكنه في حفظه شيء، وأما ابن معين ففي لفظ عنه: «لا بأس به»، وفي لفظ: «أنه صدوق وثقة»، وفي «ميزان الاعتدال»: أن ابن معين سئل، فقال: إن عبد الله العمري ثقة في حق نافع. وأقول: إنه من رواة الحسان ولم أجد أحداً أخذه في متون الحديث، بل أخذه في أسانيد الحديث، وأما أخوه عبيد الله ثقة اتفاقاً، وكان عبد الله يحول سائله إلى أخيه في حياته، ثم بعده أخذ كتاب أخيه، وكان يروي منه فأخذ عليه. أقول: إنه وجادة، ووجادة من لقي صاحب الكتاب مقبولة، وأما بعض المختاطين فلا يقبلوها بدون تحديث أو إخبار أو إجازة، وأما المتأخرون فيقبلوها، وأيضاً صحح ابن السكن بعض إحدائهم عبد الله العمري، وعندي ثلاثة أحاديث عنه حسنها بعض المحدثين. وفي «فتح الباري» في كتاب الحج: أن عبد الملك بن مروان كتب إلى الحجاج أن يسأل مسائل الحج عن ابن عمر رضي الله عنه برواية عبد الله العمري، واستدل الحافظ بهذه الرواية على ثبوت لقاء الزهري ابن عمر رضي الله عنه، فعلى هذا رواية الطحاوي حسنة، ثم توجه الشافعية، وقالوا: إن الشهيد في غزوة ذو الشمالين لا ذو اليمين، وذو الشمالين هو عمر بن عبد عمرو من بني خزاعة، وأما ذو اليمين، فهو خرباق بن عمرو من بني سليم، وأتوا بنقول عديدة دالة على كونهما رجلين، [ومشهد ذي الشمالين بدرًا، لا ذو اليمين؛ فإنه عاش إلى بعد بدر]. وأما الأحناف فلهم أيضاً نقول عديدة على أنهما رجل واحد، ونقول الطرفين ذكرهما مولانا ظهير أحسن في «آثار السنن»، ومن نقولنا رواية «النسائي» و«موطأ مالك بن أنس» يروي الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وذكر فيه ذا الشمالين بدل ذي اليمين، وأخرجه النسائي بطريق وأعلها الشافعية، وقالوا: إن ذا الشمالين من وهم الراوي، ونقول: إن الزهري نقل عنه الزليعي عن ابن حبان أن الحديث منسوخ، وقال ابن عبد البر في «التمهيد»: إن الزهري متفرد في ذكر ذي الشمالين نقله السيوطي في «زهر الربيع»، ونقول: تابع الزهري عمران بن أبي أنس في «موطأ مالك» و«النسائي» و«الطحاوي» وكذلك روى عكرمة مرسلاً ذا الشمالين أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه بسند قوي، وتابعه معمر، أخرجه أحمد في مسنده بسند صحيح. ثم قال الأحناف: إن خرباقاً وعميراً واحد، وعبد عمرو وعمرو واحد، وأما الخزاعي فلكونه من بطن سليم بن ملكان، وليس ابن منصور، كما قال مولانا ظهير أحسن في «آثار السنن». ولقد نظمت في مراد الشافعية: الذي كان شهيد البدر :: ذو الشمالين ابن عبد عمرو، ثم خرباق بن عمرو آخر :: ذو اليمين السلمي ذكروا. ونظمت فيما قال الأحناف: قيل عمرو، عبد عمرو واحد :: وابنه هذا عمير قرروا، من سليم بن ملكان ولا أب :: ن منصور فخذ ما حرروا. وأما شهرته بذو الشمالين وذو اليمين فلأن الصحابة كانوا يدعونه بذو الشمالين، وسماه النبي صلى الله عليه وسلم بذو اليمين، فإن في ذي الشمالين تطبيراً، ويدل عليه ما في «أبي داود» أيضاً. وكذلك في «معاني الآثار» سماه بعض الصحابة، وذكر بذو الشمالين فيه برواية أسد، فقال: رجل طويل اليمين سماه النبي صلى الله عليه وسلم ذا اليمين. ونقول أيضاً: لنا دليل آخر على عدم إمكان وجود أبي هريرة رضي الله عنه في واقعة ذي اليمين، وهذا يقتضي البسط في أوراق، ولكني لا أذكره تفصيلاً لضيق المقام، وجميع أحزابها المذكورة عندي بالروايات، فأذكر الدعوى المحضة بأن في حديث الصحيحين في حديث ذي اليمين: «ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم جذعاً في قبلة المسجد فاستند إليها إلخ» وفي «فتح الباري» و«مسند أحمد»: «أن الجذع أسطوانة حنانية»، وأما هذه الأسطوانة فقد دفت قبل إسلام أبي هريرة رضي الله عنه ودفنت حين وضع المنبر. وأقول: وضع المنبر في السنة الثانية، وعندي روايات كثيرة تبلغ خمسة عشر دالة على وجود المنبر في السنة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة، وإسلام أبي هريرة رضي الله عنه في السنة السابعة اتفاقاً، وإذن لا يمكن اجتماع أبي هريرة رضي الله عنه في قصة ذي اليمين التي فيها الحنانية. وقال الحافظ: وضع المنبر في السنة التاسعة بعد الهجرة وتخالفه روايات كثيرة. وقال ابن حبان: وضع في السنة الخامسة. ثم أثبت على مرأنا وهو النسخ في المدينة، ودليلنا على هذا رواية حديث النسخ من الصحابة الذين هم مدنيون، ولم يثبت بحديثهم مكة قبل الهجرة، منهم ما روى زيد بن أرقم رضي الله عنه في الترمذي كما سيأتي، وفيه فنزلت: «وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَلْبَيْنِ» وهذه الآية مدنية اتفاقاً، وتناول فيه ابن حبان: بأن مراد «لكننا نتكلم في الصلاة إلخ» أي نحن معشر المسلمين، وكذلك روى معاذ بن جبل رضي الله عنه في «أبي داود» نسخ الكلام، وهو أيضاً مدني، ومنهم جابر بن عبد الله في «أبي داود»، وهو أيضاً مدني، ثم عمل أبو حنيفة رضي الله عنه بما هو دأبه أي الأخذ بالضابطة العامة، وإخراج الخامل في الوقائع، وواقعة ذي اليمين واقعة حال لا عموم لها.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَحَدَّثَنَا أَبِي هُرَيْرَةُ رضي الله عنه حَدَّثَنَا حَسَنُ صَحِيحٌ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ: إِذَا تَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا أَوْ مَا كَانَ، فَإِنَّهُ يُعِيدُ الصَّلَاةَ. وَاعْتَلَّوْا بِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ كَانَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ. وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَرَأَى هَذَا حَدِيثًا صَحِيحًا فَقَالَ بِهِ، وَقَالَ: هَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّائِمِ إِذَا أَكَلَ نَاسِيًا فَإِنَّهُ لَا يَقْضِي، وَإِنَّمَا هُوَ رِزْقُ رَزَقَهُ اللَّهُ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَفَرَّقُوا هَؤُلَاءِ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالنَّسْيَانِ فِي أَكْلِ الصَّائِمِ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَحْمَدُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: إِنْ تَكَلَّمَ الْإِمَامُ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ قَدْ أَكْمَلَهَا، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يُكْمِلَهَا، يُتِمُّ صَلَاتَهُ، وَمَنْ تَكَلَّمَ خَلْفَ الْإِمَامِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ عَلَيْهِ بَقِيَّةً مِنَ الصَّلَاةِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَقْبِلَهَا. وَاجْتَنَبَ بَأَنَّ الْفَرَائِضَ كَانَتْ تُرَادُ وَتُنْقَضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّمَا تَكَلَّمَ ذُو الْيَدَيْنِ وَهُوَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ صَلَاتِهِ أَنَّهَا تَمَّتْ، وَلَيْسَ هَكَذَا الْيَوْمَ، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَكَلَّمَ عَلَى مَعْنَى مَا تَكَلَّمَ ذُو الْيَدَيْنِ؛ لِأَنَّ الْفَرَائِضَ الْيَوْمَ لَا يُرَادُ فِيهَا وَلَا يُنْقَضُ. قَالَ أَحْمَدُ نَحْوًا مِنْ هَذَا الْكَلَامِ. وَقَالَ إِسْحَاقُ نَحْوَ قَوْلِ أَحْمَدَ فِي هَذَا الْبَابِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي التَّعَالِي: ١١٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ أَبِي مَسْلَمَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَمْرٍو بْنُ حُرَيْثٍ وَشَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ وَأَوْسُ الثَّقَفِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَطَاءُ بْنُ رَجُلٍ مِنْ بَنِي شَيْبَةَ رضي الله عنه قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنْسِ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقُنُوتِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ: ١١١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَالْمَغْرِبِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَنْسِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَخُفَّافِ بْنِ إِيمَاءَ بْنِ رَحْصَةَ الْغِفَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ الْبَرَاءِ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْقُنُوتِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ

العرف الشاذي: ونقول أيضًا: إن واقعة الباب متقدمة؛ فإن الصحابة ما سبحوا خلفه ﷺ للفتح، ولم ينكر عليهم النبي ﷺ، فعلم أمره ﷺ في واقعة ذهابه إلى بني عمرو بن عوف للصلح بينهم متأخر عن واقعة الباب، وإلا فكيف لم يسبحوا للفتح عليه ﷺ؟ وما يفيدنا ما أخرجه الطحاوي أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ فإنه وقع له مثل واقعة الباب في عهده، فأعاد الصلاة مع كونه شاهداً واقعة ذي اليمين، فعلم أنه زعم نسخها، ولما أعاد عمر رضي الله عنه لم ينكر عليه أحد من الصحابة والتابعين، فعلم أن الجمهور موافقون لنا. وأما دليلنا فما أخرجه مسلم عن معاوية بن الحكم: «إن صلاتنا هذه لا تصلح لشيء من الكلام»، فالحديث عام ولم يعارضه خاض؛ وعلى أن أكثر العلماء موافق لنا، كما سيصرح الترمذي بنفسه بعد هذا الباب، وظني أن البخاري أيضاً موافق لنا؛ فإنه مع إخراج الحديث في مواضع، وكون المسألة مختلفة أشد الخلاف لم يوجب عليها، وبابه على الكلام عام، فدل صنيعه على هذا المذكور، وإن لم ينسب به أحد من الحفاظ. وبعض الأخشاف جعلوا واقعة ذي اليمين مضطربة فيها الأحاديث، وما التفث إليه. والاضطراب من وجوه: منها ما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أنه ﷺ سلم على ركعتين»، وفي حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في «مسلم» وغيره: «أنه سلم على ثلاث ركعات». ثم في الصحيحين: أن الواقعة واقعة الظهر، وفي «مسلم»: «أما واقعة العصر، ثم قال أبو هريرة رضي الله عنه مرة: صلاة الظهر جزأ، وأخرى: صلاة العصر جزأ، وقال تارة على الشك. ثم في موقفه ﷺ بعد السلام على ركعتين أو ثلاث، ففي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه: «قام إلى خشية في جانب القبلة فاتكأ عليها»، وفي «مسلم» عن عمران رضي الله عنه: «أنه دخل الحجر». ثم في سجدي السهو أنه سجدهما أو لم يسجد، [كما روى الطحاوي عن الزهري: سألت أهل العلم بالمدينة، فما أخبر أحد بأنه صلاهما أي سجدهما للسهو يوم ذي اليمين، وسنده قوي. وفي «النسائي» و«أبي داود» عن أبي هريرة رضي الله عنه: لم يسجد النبي ﷺ بعده، وكذلك روي عن حجاج بإسناده أن أبا بكر بن سليمان أخبره أنه بلغه: أنه ﷺ لم يسجدهما إلخ، وكذلك روايات أخرى] وأراد النووي دفع الاضطراب، ولم يرض الحفاظ بتعدد الوقائع، وحزم بوحدة الواقعة عن أبي هريرة وعمران رضي الله عنه كما هو دأب المحدثين. ثم ههنا إيراد على الحنفية أوردته الطحاوي، ثم أحباب، وصورة الاعتراض أن الواقعة لو كانت قبل النسخ فكان الكلام جائزاً، إذن فكيف سجد للسهو؟ قبل جواباً ذكره الطحاوي بطوله، وحاصله أن لزوم السجدة بسبب تخلل السلام وتأخر الأركان، والجواب صحيح، وبعد التلويح التي: الحديث لا يستقيم على مذهب أحد؛ فإنه ﷺ عمل عملاً كثيراً، وذلك مفسد للصلاة عندنا وعندهم؛ فإنه ﷺ دخل الحجر ثم خرج منها، وليس في العمل الكثير تفصيل النسيان أو العمد، وفي هذا تضيق على الشافعية أزيد منا، وأيضاً وقعت الإقامة حين أتى النبي ﷺ كما أخرجه النسائي أنه أقيم بعد ما تيقن النبي ﷺ، وأجاب عنه البيهقي أن الإقامة معناه اللغوي. أقول: في «كتاب الطحاوي» تصريح «فأمر بلالاً فأقام الصلاة»، وأيضاً عندي مرسل فيه تصريح أن المراد بـ«أقيم»: قد قامت الصلاة. في «الخصائص الكبرى» للسيوطي: أن الكلام كان جائزاً في الصلاة لا في الصوم في الأمم السابقة، ذكره محمد بن كعب القرظي مرسلًا. قوله: ناسياً: أي ينسى ولا يتيقن كونه في الصلاة. قوله: جاهلاً: أي جاهلاً عن المسألة. قوله: قال الشافعي ورفقوا هؤلاء: اعتراضه علينا اجتهادي، ونجيه أيضاً بالاجتهاد والقياس، وهو أن هيئة المصلي مذكرة، بخلاف الصوم؛ فإن هيئته ليست بمذكرة كما قال صاحب «البحر» في «الأشباه والنظائر» تحت بحث النسيان. ويمكن لأحد أن يقول: إن الشافعي اجتهد في الحديث، وليس في الحديث نص على مذهبه، وهو الكلام ناسياً، بأن يصرح بأنه لم يعد الصلاة؛ لأن الكلام كان ناسياً، والله أعلم. قوله: باب ما جاء في الصلاة في النعال: النعل ليس هو مداس زماننا كما حررت سابقاً. والصلاة في النعلين الطاهرين في بعض كتبنا جوازها، وفي بعضها استحباب الصلاة في النعلين مخالفة لليهود، كما في «رد المختار»، وفي بعض كتبنا كراهتها. وأما الصلاة في المداس؛ فإن المداس إذا كان مرتفع مقدمه ويكون واسعاً لا يملؤه القدم لا تصح فيه الصلاة، وإن لم يكن مرتفع مقدمه أو ملأه القدم تصح الصلاة فيه. قوله: باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر: قال الشافعي: إن القنوت في صلاة الفجر في السنة كلها، ولا قنوت في الوتر إلا في النصف الثاني من رمضان، ومذهبنا أن القنوت في السنة كلها في الوتر، وأما إذا نزلت نازلة على المسلمين فمفهوم «فتح القدير»: «أن قنوت النازلة نُسخت» ولا يؤخذ بمفهومه، فإن العيني نقل في «شرح الهداية» عن الطحاوي أن قنوت النازلة جائزة عند أبي حنيفة رضي الله عنه. ثم في عامة كتبنا: أن قنوت النازلة في الفجر فقط، وفي بعضها: أمّا في الصلوات الجهرية، وفي بعضها مثل «الغاية شرح الهداية»: أمّا في الصلوات الخمسة، والله أعلم أنه من أصل الكتاب أو من سهو الناسخين. وأما كونها قبل الركوع أو بعده، فروايات الفقه مختلفة. وادعى الشوافع أن القنوت في الفجر. ونقول: إمّا في النازلة لا في تمام السنة، وكذلك يقول بعض الرواة كما في «البخاري». وأما رفع اليدين في أثناء قراءة القنوت، فروي عن أبي يوسف أنه كان يرفع كرفعهما في الدعاء، وروي الجهر به أيضاً عن أبي يوسف، والأمران جائزان.

حاشية: قوله: إيماء: [يكسر الهزة أشهر من فتحها. (المغني) وفي «القاموس» بفتح الهزة بقلم الكاتب.] قوله: بعض أهل العلم: أي ذهب بعض أهل العلم إلى أنه يقتن في الصبح، وبه قال مالك والشافعي، وعندنا منسوخ كما صرح صاحب «الهداية» تمسكاً بما رواه البزار وابن أبي شيبه والطبراني والطحاوي كلهم من حديث شريك القاضي

نفع قوت المغنذي: [أو خفاف]: بنقط خاء ففاءين كغراب لابن إيماء همز فتحية فميم، كعميقات وفتح همز وقصر. [ابن رخصنة]: براء فحاء فقط ضاد، كرقبة له ولأبيه صحبة.

الْفَنُوتَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: لَا يُفْتَتُ فِي الْفَجْرِ إِلَّا عِنْدَ نَارِلَةٍ تَنْزِلُ بِالْمُسْلِمِينَ، فَإِذَا نَزَلَتْ نَارِلَةٌ فَلِلْإِمَامِ أَنْ يَدْعُوَ لِلْجُيُوشِ الْمُسْلِمِينَ.

بَابُ فِي تَرْكِ الْقُنُوتِ: ٤١٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي: يَا أَبَتِ، إِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ هَهُنَا بِالْكُوفَةِ نَحْوًا مِنْ خَمْسِ سِنِينَ، أَكَانُوا يَقْنُتُونَ؟ قَالَ: أَيْ بُنَيَّ، مُحَدَّثٌ. حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: إِنْ قَنَتَ فِي الْفَجْرِ فَحَسَنٌ، وَإِنْ لَمْ يَقْنُتْ فَحَسَنٌ، وَاخْتَارَ أَنْ لَا يَقْنُتَ. وَلَمْ يَرَأِنِ الْمُبَارِكَ الْقُنُوتَ فِي الْفَجْرِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: أَبُو مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ اسْمُهُ سَعْدُ بْنُ طَارِقٍ بْنِ أَشِيمٍ رضي الله عنه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَعْطُسُ فِي الصَّلَاةِ: ٤١٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا رِفَاعَةُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ الزُّرْقِيِّ عَنْ عَمِّ أَبِيهِ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَطَسْتُ، فَقُلْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ مُبَارَكًا عَلَيْهِ، كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَى. فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ انصَرَفَ، فَقَالَ: «مَنِ الْمُتَكَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ؟» فَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ، ثُمَّ قَالَهَا الثَّانِيَةَ: «مَنِ الْمُتَكَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ؟» فَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ، ثُمَّ قَالَهَا الثَّالِثَةَ: «مَنِ الْمُتَكَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ؟» فَقَالَ رِفَاعَةُ بْنُ رَافِعِ ابْنِ عَفْرَاءَ عليه السلام: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «كَيْفَ قُلْتَ؟» قَالَ: قُلْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ مُبَارَكًا عَلَيْهِ، كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَى. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ ابْتَدَرَهَا بِضَعَةٍ وَثَلَاثُونَ مَلَكًا، أَيُّهُمْ يَضَعُدُ بِهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ وَعَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ عليه السلام. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ رِفَاعَةَ عليه السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَكَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ فِي التَّطَوُّعِ، لِأَنَّ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ التَّائِعِينَ قَالُوا: إِذَا عَطَسَ الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ إِنَّمَا يَحْمَدُ اللَّهَ فِي نَفْسِهِ، وَلَمْ يُوسَّعُوا بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ.

بَابُ فِي نَسْخِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ: ٤١٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ شُبَيْلٍ، عَنْ أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نَتَكَلَّمُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ، يُكَلِّمُ الرَّجُلُ مِثْلًا صَاحِبَهُ إِلَى جَنْبِهِ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ وَنَهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: إِذَا تَكَلَّمَ الرَّجُلُ عَامِدًا فِي الصَّلَاةِ أَوْ نَاسِيًا أَعَادَ الصَّلَاةَ. وبه قال الحنفية وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا تَكَلَّمَ عَامِدًا فِي الصَّلَاةِ أَعَادَ الصَّلَاةَ، وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا أَجْزَأُهُ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ التَّوْبَةِ: ٤١٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بْنِ الْحَكَمِ

المرف الشذّي: قوله: وقال أحمد وإسحاق إلخ: هذا مذهب أبي حنيفة رحمته. قوله: باب في ترك القنوت: أي إذا لم تكن نازلة، وإلا ففي النازلة ثابتة اتفاقاً. قوله: أي بني محدث: هذا حجة لنا، وقال الشافعية: إن المحدث جهراً وإتيانها في الخمسة، وهذا تأويلهم. قوله: باب ما جاء في الرجل يعطس في الصلاة: في رواية عن أبي حنيفة رحمته: أن المصلي إذا عطس بنفسه فحمد الله لا تفسد الصلاة، ولو شَمَعَتْ غيره تفسد. قوله: بضعة وثلاثون ملكاً: ومع هذا لا يقول أحد بالاستحباب، فإن نظر الفقيه ليس في الخصوصيات الجزئية، ولأنه لا بد من التعامل من السلف في ما يقال باستحبابه، وما جرى التوارث على هذا، ولعل بعض طرق الحديث يومئ إلى عدم ابتغاء هذا الفعل، فلا يتمشى على ما هو ظاهر الحديث. قوله: باب في نسخ إلخ: اتفقوا على نسخه، والخلاف في تاريخ النسخ. قوله: زيد إلخ: هو صحابي مدني، ولم يثبت ذهابه إلى مكة قبل الهجرة النبوية، فثبت أن نسخ الكلام في المدينة. وتناول بعض الشافعية مثل ابن حبان بأن المراد «كنا نتكلم» أي معشر المسلمين، ويرده اتفاق المفسرين على أن آية: ﴿وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَلْبَيْنِ﴾ مدنية، والقنوت ههنا بمعنى الطاعة. وفي «الإتقان»: أن لفظ القنوت في جميع القرآن بمعنى الطاعة، وأثبتته بمحدث مرفوع. قوله: والعمل عليه عند أكثر إلخ: أي الصحابة رحمهم، وهذا خلاف ما قال النووي؛ لأنه إمام الحديث. قوله: باب ما جاء في الصلاة إلخ: ورواية الحديث في صلاة التوبة سنده حسن، وأما تعيين السور والقيود فلا أصل لها. وليعلم أن بين التوبة والاستغفار فرقاً؛ فإن التوبة هو ترك الإثم والعزم على الترك مع الندامة علم، ما فعل، وليس ذاك في الاستغفار، وعلى هذا يمكن الاستغفار للغير بخلاف التوبة.

حاشية: عن أبي حمزة القصاب، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود قال: لم يفت رسول الله ﷺ في الصبح إلا شهراً ثم تركه، ولم يفت قبله ولا بعده. ويزداد اعتضاده بل يستقل في إثبات مقصدنا ما رواه الخطيب في «كتاب الفتوى» عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان لا يفت إلا إذا دعا لقوم أو دعا عليهم. قوله: رفاعة بن رافع: بكسر الراء وبالفاء. قوله: مباركا فيه مباركا عليه: الضميران للحمد، وقال الطيبي: الأول بمعنى الزيادة من نفس الحمد، والثاني من الخارج، ويمكن أن يقال: إن معنى الثاني مباركا للحمد بناء على الحمد أي لأجله ووجوده، والله أعلم. قوله: بضعة: هو بالكسر وقد تفتح: ما بين الواحد إلى العشرة، أو الثلاث إلى التسع. ومنعه الجوهرى مع عشرين، وهو خاص بالعشرات إلى تسعين، فلا يقال: بضعة ومائة. (يجمع البحار) قوله: أيهم يصعد بها: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَالًا، والتقدير: قائلين هذه الكلمة فيما بينهم؛ إظهاراً لفضله وترغيباً وحثاً على الإصعاد. (اللمعات) وذكر الشيخ ابن الهمام إذا قال لنفسه: «يرحمك الله» لا نفسد، كقولهِ: يرحمك الله، ولو حمد العاطس في نفسه لم تفسد في ظاهر الرواية، وروي عن أبي حنيفة: أن ذلك إذا عطس فحمد في نفسه من غير أن يحرك شفتيه؛ فإن حركه فسدت صلاته.

بالكتب إلا هذا، وأخر لم يتابع عليه.

الْفَزَارِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا عليه السلام يَقُولُ: إِنِّي كُنْتُ رَجُلًا إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ، وَإِذَا حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ. وَإِنَّهُ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَصَدَّقَ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا، ثُمَّ يَقُومُ فَيَتَطَهَّرُ، ثُمَّ يَصَلِّي، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ»، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبِي أَنَسٍ وَأَبِي أُمَامَةَ وَمُعَاذٍ وَوَائِلَةَ وَأَبِي الْيَسْرِ رضي الله عنهم، وَاسْمُهُ كَعْبُ بْنُ عَمْرِو. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ عليه السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ. وَرَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ وَعَبْدُ وَاحِدٌ، فَرَفَعُوهُ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي عَوَّانَةَ. وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمِسْعَرٌ فَأَوْقَفَاهُ، وَلَمْ يَرْفَعَاهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. وَقَدْ رَوَى عَنْ مِسْعَرٍ هَذَا الْحَدِيثَ مَرْفُوعًا أَيْضًا.

بَابُ مَا جَاءَ مَتَى يُؤْمَرُ الصَّبِيُّ بِالصَّلَاةِ: ١١٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلِّمُوا الصَّبِيَّ الصَّلَاةَ ابْنَ سَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا ابْنَ عَشْرَةٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبِدٍ الْجُهَنِيِّ عليه السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَقَالَا: مَا تَرَكَ الْعُلَامَ بَعْدَ عَشْرِ مِنَ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يُعِيدُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَسَبْرَةُ عليه السلام هُوَ ابْنُ مَعْبِدٍ الْجُهَنِيِّ، وَيُقَالُ: هُوَ ابْنُ عَوْسَجَةَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُحَدِّثُ بَعْدَ التَّشَهُّدِ: ١١٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَنَعُمٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ رَافِعٍ وَبَكْرَ بْنَ سَوَادَةَ أَخْبَرَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَخَذْتَ -يَعْنِي الرَّجُلَ- وَقَدْ جَلَسَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ فَقَدْ جَارَتْ صَلَاتُهُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِي، وَقَدْ اضْطَرَبُوا فِي إِسْنَادِهِ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا، قَالُوا: إِذَا جَلَسَ مِقْدَارَ التَّشَهُّدِ وَأَخَذْتَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا أَخَذْتَ قَبْلَ أَنْ يَتَشَهَّدَ، أَوْ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، أَعَادَ الصَّلَاةَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ أَحْمَدُ: إِذَا لَمْ يَتَشَهَّدَ وَسَلَّمَ أَجْزَأَهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»، وَالتَّشَهُّدُ أَهْوَنُ، قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي اثْنَتَيْنِ فَمَضَى فِي صَلَاتِهِ وَلَمْ يَتَشَهَّدَ. وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: إِذَا تَشَهَّدَ وَلَمْ يُسَلِّمْ أَجْزَأَهُ، وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه حِينَ عَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ التَّشَهُّدَ فَقَالَ: «إِذَا فَرَعْتَ مِنْ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ هُوَ الْإِفْرِيقِيُّ، وَقَدْ ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، مِنْهُمْ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا كَانَ الْمَطَرُ فَالصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ: ١١٨- حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَصَابَنَا مَطَرٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ شَاءَ فَلْيَصِلْ فِي رَحْلِهِ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَسَمُرَةَ وَأَبِي الْمَلِيجِ عَنْ أَبِيهِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَخَّصَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْقُعُودِ عَنِ الْجُمَاعَةِ وَالْجُمُعَةِ فِي الْمَطَرِ وَالطَّيْنِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ: رَوَى عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء متى يؤمر الصبي بالصلاة: يؤمر الصبي بالصلاة قبل البلوغ للاعتياد، كما هو نص حديث الباب، إلا أنما غير واجبة عليه. وروى عن أحمد وجوب الصلاة عليه قبل البلوغ بعد عشر سنين. وإني رأيت في كتاب: أن الأبوين مأموران وجوباً بأن يأمر الصبي بالصلاة بعد السنة التاسعة، وأما إذا احتلم الصبي فتجب عليه الصلاة. والبلوغ حقيقة بظهور آثاره، وأما حكماً فبعد خمس عشرة سنة. قوله: باب ما جاء في الرجل يحدث بعد التشهد: من سبقه الحدث بعد التشهد يجب عليه أن يتوضأ ويصلي، وإذا أحدث عمداً فعليه إعادة الصلاة. [ذهب البعض إلى ظاهر حديث الباب، وقال: تمت صلاة هذا المصلي بلا كراهة.] وتمسك الشيخ عبد الحق الدهلوي بحديث الباب على عدم ركنية السلام. وأقول: إنه إدخال المكره تحريماً في أمر الشارع، ولا يقبله أحد. إن طلعت الشمس في صلاة الفجر قبل السلام أو قبل سجود السهر لا يجب الإعادة، ويوافقه فتوى علي عليه السلام أخرجه الطحاوي عن علي عليه السلام: «أنه إذا رفع رأسه من آخر سجدة فقد تمت صلاته إلخ». وأظن أنه بعد التشهد، ومعنى قوله: «لتمت صلاته» أنه سقط عنه التسليم. قوله: باب ما جاء إذا كان المطر إلخ: المطر من أعذار ترك الجماعة، ولكنه يفوض إلى رأي من ابتلي به في إدراك أنه متى يكون عذراً ومتى لا يكون، في حديث مرفوع: «إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرحال»، وقال محمد بن الحسن عليه السلام: إن النعال جمع نعل أي الأرض الصلبة، وهذا المعنى ثابت في اللغة.

حاشية: قوله: حرمة: بفتح الحاء وسكون الراء، وبالميم واللام مفتوحين، آخره هاء. قوله: سيرة: بالسين والراء المهملتين، بينهما الموحدة الساكنة. قوله: إذا أحدث إلخ: عمداً عند أبي حنيفة، ومطلقاً عند صاحبيه؛ بناء على أن الخروج من الصلاة بصنعه فرض عنده لا عندهما. قوله: وعبد الرحمن بن زياد: قال في «التقريب»: عبد الرحمن بن زياد بن أنعم -بفتح أوله وسكون النون وضم المهملة- الإفريقي، قاضيه، ضعيف، وقيل: جاوز المائة ولم يصح، وكان رجلاً صالحاً. قوله: فليصل في رحله: قال في «القاموس»: الرحل مركبٌ للبعير كالراحول، جمعه أرحال وأرحل، ومسكنك وما تستصحبه من الأثاث. وانريد ههنا المعنى الأوسط.

نفع قوت المغتذي: إنا حرمة بن عبد الحميد بن الربيع بن برة الجهني عن عمه عبد الملك بن الربيع ابن سيرة عن أبيه عن جده: ليس للأربعة عند المصنف إلا هذا. إنا أحمد بن محمد، هو ابن موسى أبو العباس السعدي المروزي الملقب مردويه. [منهذ ذوالشمالين بدر إلا ذوالبدن، فإنه عاش إلى بعد بدر]

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الدَّائِبَةِ فِي الطَّيْنِ وَالْمَطَرِ: ٢١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الرَّمَّاحِ عَنْ كَثِيرِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَانْتَهَوْا إِلَى مَضِيقٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَمُطِرُوا، السَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِمْ، وَالْبِلَّةُ مِنْ أَسْفَلٍ مِنْهُمْ، فَأَذَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَأَقَامَ فَتَقَدَّمَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَصَلَّى بِهِمْ يَوْمَئِذٍ إِيمَاءً، يَجْعَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ تَفَرَّدَ بِهِ عُمَرُ بْنُ الرَّمَّاحِ الْبَلْخِيُّ، لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَكَذَا رَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؓ: أَنَّهُ صَلَّى فِي مَاءٍ وَطَيْنٍ عَلَى دَائِبَتِهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

العرف الشاذي: قوله: وابن الشاذكوني: كان أحمد بن حنبل رحمه الله غير راضٍ عنه، وأمر الناس: لا تأخذوا عنه الحديث، وأيضاً أمرهم: لا تأخذوا عن يحيى بن معين، ووجه جرحه في ابن معين توريته في مسألة خلق القرآن حين ابتلي به. والعجب من المتأخرين أنهم تأولوا في جرح أحمد في ابن معين ولم يتأولوا في الجرح في حق إسماعيل بن حماد حفيد أبي حنيفة رحمه الله حين قيل فيه كما قيل في ابن معين، وقد قال الأنصاري لتلميذ زفر رحمه الله: منذ بنيت بصرة ما دخل فيها أحد أذكى من إسماعيل بن حماد. ووجه جرح أحمد فيه أنه كان قاضي بصرة، ولم يساعد أحمد حين ابتلي بالبلية بيد المأمون. قوله: باب ما جاء في التسييح إلخ: وردت الأذكار بعد الصلاة، وسيأتي حديث في «الترمذي» يدل على الذكر بعد التسليم، وحسنه الترمذي، وأعله النووي في «كتاب الأذكار». قوله: حسن غريب: حسنه الترمذي وغربه، مع أنه حديث الصحيحين؛ لأن في سنده خُصُفًا، وهو من رواية الحسن. قوله: في دبر كل صلاة: قال الحافظ ابن تيمية: إن دبر الشيء جزؤه، وقال: يكون الدعاء قبل التسليم وبعد الشهد، وقاس على أن دبر الحيوان جزؤه. أقول: قياسه غير صحيح؛ فإن دبر الصلاة الذي نحن فيه ظرف، بخلاف دبر الحيوان؛ فإنه ليس بظرف، وغرضه إدخال الأذكار في داخل الصلاة. وأما ذكر حديث الباب فثبت بأوجه، منها ما في الطرق المشهورة أن «سبحان الله» ثلاثاً وثلاثين مرة، وكذلك «الحمد لله» و«الله أكبر»، وإتمام المائة كلمة التوحيد، أو بـ«الله أكبر» أربعاً وثلاثين مرة. ومنها: أن كلاً من الثلاثة خمساً وعشرين مرة، وخمسة وعشرين كلمة التهليل؛ لإتمام المائة. وفي طريق -سندُه أيضاً قوي-: أن كلاً من الثلاثة أحد عشر مرة. وأقول: إنه وهم الراوي قطعاً؛ فإن شيخه لما ذكر: سبحان الله والحمد لله والله أكبر ثلاثاً وثلاثين مرة، زعم أن كلاً منها إحدى عشر مرة، والحال أن كل واحد منها كان ثلاثاً وثلاثين مرة، كما هو المشهور. وفي طريق: كل واحد من الثلاثة عشر مرات، ولكنه سنده ضعيف. وأصح ما في الباب أن يكون كل منها ثلاثاً وثلاثين مرة، وإتمام المائة بكلمة التوحيد. وليعلم أن الهيئة الاجتماعية برفع الأيدي المتعارفة في العصر بعد المكتوبة نادرة في زمانه رحمه الله، وثبت بعد النافلة من الاستسقاء وواقعة في بيت أم سليم رضي الله عنها. قوله: باب ما جاء في الصلاة إلخ: تجوز النافلة على الدابة، وأما المكتوبة فلا تصح على الدابة إلا للمطلوب، ووسعوا في نجاسة كانت على السرج، بأن الصلاة تصح معها، ثم يجب استقبال القبلة عند التبرعة عند الشافعية، ويستحب عندنا، وأما مسألة العجلة والركب الدخاني فمرت بتفصيلها. قوله: فأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلخ: قال النووي: يدل الحديث على أنه صلى الله عليه وسلم أذن بنفسه في هذه الواقعة. وقال الحافظ: سها النووي؛ فإن في بعض طرق الحديث: أمر بلالاً ليؤذن، وقال السيوطي في «حاشية الستة»: إنه صلى الله عليه وسلم أذن في واقعة أخرى، وأتى برواية من «طبقات ابن سعد». قوله: فتقدم على راحلته: قال أبو يوسف وأبو حنيفة رضي الله عنهما: لا يجوز الاقتداء على الدابة؛ لأن الله تعالى ذكر الجماعة والاصطفاف في صلاة الخوف حين الإمكان بقوله: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾. وعند الاشتداد لم يذكر إلا قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ أي كيف ما تيسر فرادى، وحوز محمد رحمه الله كما في صلاة الخوف في «الهداية». وظاهر حديث الباب يؤيده، إلا أنهما جوزا إذا كان المقتدي والإمام على دابة واحدة. وأما جواب الحديث من جانب الشيخين أنه صلى الله عليه وسلم تقدم وصلى منفرداً. وأما تقدمه فلكونه أفضل، كما هو الدأب من تقدم الأفضل في الموضع والمقام. وفي «فتح القدير»: إذا لزم سجدة التلاوة لم أن يصنعوا هيئة الجماعة في الحقيقة، حتى لو ظهر كون الإمام محدثاً لا إعادة على القوم. وأقول أيضاً: ربما يعبر بأنه صلى الله عليه وسلم بل الاشتراك في الأداء في موضع، منها ما في «مصنف ابن أبي شيبة»: أنه صلى الله عليه وسلم أذن في واقعة سفر بالصلاة في الرحال، فصلى النبي صلى الله عليه وسلم في رحله، والصحاب في رحالهم، وغير الراوي فيها: «يصلي بنا»، وكذلك ما في «مسلم» في واقعة القفول من تبوك حين أم عبد الرحمن بن عوف الناس، وكان عبد الرحمن إماماً في تمام الصلاة قطعاً، فعبر الراوي في بعض الطرق «يصلي بنا النبي صلى الله عليه وسلم». وأما حمله على الواقعتين فلا. وكذلك تعبيرات أخر مثل هذا الحمل في مثل هذا الحديث الذي هو غريب ومختلف فيه، لا بأس بما، فمراده أنه صلى الله عليه وسلم كان حاضراً فيهم لا أنه كان إماماً، وأما إسناد حديث الباب ففيه عمر بن الرماح قيل: ثقة. وقيل: ضعيف. وأما الحديث فضعه البيهقي والعقيلي، ووثقه أبو بكر ابن العربي. وأما العقيلي فمن الأقدمين، فآثر المحدثين مضعون، ومن الذين يثبتونه عبد الحق الإشيلي صاحب «كتاب الأحكام»، وغربه الترمذي.

حاشية: قوله: فإنكم تدركون به من سبقكم: أي من أهل الأموال في الدرجات. «ولا يسبقكم من بعدكم» لا من أصحاب الأموال ولا من غوهم، ولا يمنع أن يفوق الذكر مع سهولته الأعمال الشاقة نحو الجهاد، وإن ورد «أفضل الأعمال أحزمها»؛ لأن في الإخلاص في الذكر من المشقة، سيما الحمد حال الفقر البصر به أعظم، كما في «صنع البحار». قوله: في دبر كل صلاة: قال في «القاموس»: الدبر بالضم وبضمتين: نقيض القبل، ومن كل شيء عقبه ومؤخره.

نفع قوت المغتذي: [السما من فوقهم]: أي: المطر. [والبلة]: بكسر موحدة فشد لامة النداءة. [فأذن رسول الله - ﷺ - على محمد - ﷺ - به «نور» وغيره على أنه - ﷺ - باشر الأذان نفسه، وعلى ندب الجمع بين الأذان والإقامة، ذكره بشرح المذهب مبسوطا، وبالروضة مختصرا، وجاءت رواية أخرى صرح به في ذمت - سعيد بن منصور، ومن قال: أنه - ﷺ - لم يباشر هذه العبادة بنفسه، والغزفي بقوله: ما سنة أمر بها - ﷺ -، ولم يفعلها، فقد غفل، وقد بسطت المسئلة بشرح الموطا وحواشي الروضة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْاجْتِهَادِ فِي الصَّلَاةِ: ١٢٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَبِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى انْتَفَخَتْ قَدَمَاهُ، فَقِيلَ لَهُ: اَتَتَكَلَّفَ هَذَا وَقَدْ غُفِرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ؟ قَالَ: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا». وَفِي النَّبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ رضي الله عنهما: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسِبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةُ: ١٢٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ نَضْرٍ عَنِ عَلِيِّ الْجَهْضِيِّ، حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَتَادَةُ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ حُرَيْثِ بْنِ قَبِيصَةَ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ يَسِّرْ لِي جَلِيسًا صَالِحًا. قَالَ: فَجَلَسْتُ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه فَقُلْتُ: إِنِّي سَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ يَرْزُقَنِي جَلِيسًا صَالِحًا، فَحَدَّثَنِي بِحَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ. فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسِبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ عَمَلِهِ صَلَاتُهُ، فَإِنْ صَلَحَتْ فَقَدْ أَفْلَحَ وَأَنْجَحَ، وَإِنْ فَسَدَتْ فَقَدْ خَابَ وَخَسِرَ، فَإِنْ انْتَقَصَ مِنْ فَرِيضَتِهِ شَيْئًا قَالَ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: انْظُرُوا هَلْ لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ؟ فَيَكْمَلُ بِهَا مَا انْتَقَصَ مِنَ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ يَكُونُ سَائِرُ عَمَلِهِ عَلَى ذَلِكَ». وَفِي النَّبَابِ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. وَقَدْ رَوَى بَعْضُ أَصْحَابِ الْحَسَنِ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ حُرَيْثٍ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَالْمَشْهُورُ هُوَ قَبِيصَةُ بْنُ حُرَيْثٍ. وَرَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُ هَذَا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ السَّنَةِ مَا لَهُ مِنَ الْفَضْلِ: ١٢٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَابَرَ عَلَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ السَّنَةِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ: أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ».

العرف الشاذي: قوله: حتى انتفخت إلخ: الانتفاخ كان إلى سنة كما روي عن عائشة رضي الله عنها في «مسلم»: أنه ﷺ كان يجتهد إلى سنة إلخ. ويروى مما أخرجه أبو داود بسند قوي عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن الانتفاخ كان إلى اثني عشر سنة، يجب أن يتأول فيما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما. وفي الصحيحين: نزلت أولاً أي خمسة آيات: «أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ» ثم نزلت سورة المدثر، وفي «الإتقان» عن ابن عباس رضي الله عنهما بسند قوي: نزلت بعد المدثر «النون» ثم «المزمل»، فنسخ الاجتهاد في الصلاة حين نزل آخر سورة المزمل، وكان أمر بالاجتهاد فيها حين نزل أول المزمل، نزل آخر المزمل في مكة، لما روي عن عائشة رضي الله عنها في «مسلم» كما مر. وقال بعضهم: نزل آخرها في المدينة، ووجه ما قاله أن فيها ذكر الزكاة، وأداء الزكاة في المدينة. وأقول: لا يلحق هذا الوجه إلى أن آخر المزمل مدنية، فإنه يمكن أن نزلت آية الزكاة في مكة بدون ذكر النصاب، ثم أخرج النبي ﷺ في المدينة بالنصاب، وظني أن أكثر الأحكام نزولها في مكة وإجراؤها في المدينة. قوله: وقد غفر لك ما تقدم إلخ: ههنا سؤالان، أحدهما: ما المراد بالذنوب؟ فقيل: إن المراد خلاف الأولى، كما قيل: حسنات الأبرار سيئات المقربين، وأقول آخر. ثم أعلم: اختلفوا في صدور الصغائر من الأنبياء، فقال الأشعرية: يجوز صدورها من الأنبياء بعد النبوة أيضاً، ونقل تقي الدين السبكي رحمته الله: أن الماتريدي لا يجوز صدورها من الأنبياء. والثاني: أن الأنبياء الآخرين ما أجبروا بغفر الذنوب وأخبر به النبي ﷺ، مع أن جميع الأنبياء مغفونون؟ فالجواب: أن الغرض من هذا استعماله ﷺ للشفاعة الكبرى في المحشر، فلذا أخبره الله تعالى بغفران ما تقدم وما تأخر. قوله: أفلا أكون إلخ: قال الزنخري ههنا بتقدير الجملة؛ فإن مقتضى هزمة الاستفهام صدارة الكلام، ومقتضى الفاء توسط الكلام، فتقدر جملة، ويكون التقدير: أترك الصلاة فلا أكون عبداً شكوراً؟ فعمل أن صلاته ﷺ شكراً لله تعالى. قوله: باب ما جاء أن أول إلخ: في رواية: «إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة»، وفي رواية: «أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة القتل بدون حق»، فحمل العلماء الأولى على حقوق الله، والثانية على حقوق العباد. قوله: فيكمل بها إلخ: اختلفوا في تكافؤ النوافل للفرائض، فقيل: لا تكافؤها ولو صلى النافلة مدة العمر، فمراد الحديث على مشربهم أن النوافل تكافئ ما نقص من دواخل الصلاة، لا أصل الصلاة. وقيل: إنها تكافئ الفريضة، ثم في حديث: «إن سبع مائة نافلة تكافئ فريضة واحدة»، وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام ملك العلماء، وهو من كبار الشافعية: إن سياق ما في رواية أخرى أخرجه أبو داود: أن النافلة تكافئ الفريضة؛ فإن فيها ذكر الزكاة أيضاً، وليس في الزكاة دواخل من السنن والمستحبات التي تكافئها التطوع. أقول: يدل حديث الباب في إثبات مرتبة الواجب القائل بما الأحناف. قوله: باب ما جاء فيمن صلى إلخ: المراد بالذكور السنن الرواتب. ونسب إلى مالك بن أنس رحمته الله عدم انضباط عدد السنن، وقالت جماعة، منهم ابن تيمية وابن القيم: إن السنن القليلة للجمعة ليست بمعنى، وقالوا: لم يصح فيه شيء، وعندنا وعند الشافعية: السنن موقفة، إلا أننا نقول بثنتي عشر ركعة، والشافعية بعشرة ركعات. والخلاف في قبلة الظهر؛ فإنهم قالوا بركتين، قلنا بأربع ركعات. ومن الطرفين كلام، وقالوا: إن الأربع المذكورة سنن في الزوال، وقال الأحناف: إن الركعتين اللتين زعمتم ركعتا التحية، وهكذا اعتزلوا، وقال الحافظ ابن جرير الطبري: إن أكثر سنته ﷺ أربع ركعات. والأقل ركعتان، ولا ريب في ثبوتهما، ودليل الشافعية حديث، ولنا أيضاً حديث،

حاشية: قوله: أتتكلف: والمعنى: أتلتزم نفسك بهذه الكلفة والمشقة التي لا تطاق. قوله: أفلا أكون عبداً شكوراً: أي بنعمة الله عليّ بغفران ذنوبي، ذكره في «المرقاة». وقال الطيبي: الفاء مسبب عن محذوف، أي أترك قيامي ومجدي لما غفر لي فلا أكون عبداً شكوراً؟ يعني أن غفران الله إياي سبب لأن أقوم وأقصد شكراً له، فكيف أتركه؟ وقيل: معناه: ليس عبادتي لله من خوف الذنوب، بل لشكر النعم الكثيرة عليّ من علام الغيوب. قوله: ثنتي عشرة ركعة إلخ: أراد الصلاة التي تؤدي مع الفرائض في اليوم واللييلة، وكان رسول الله ﷺ يواظب عليها موكدة، وسمي الرواتب، مأخوذ من «الرتوب»، وهو الدوام والثبوت، يقال: «رتب رتوباً» إذا ثبت ولم يتحرك. وقد جعل صاحب «سفر السعادة» سنة العصر من الرواتب، وقال صاحب «الهداية»: فسر النبي ﷺ على نحو ما ذكر في الكتاب، غير أنه لم يذكر الأربع قبل العصر، فلماذا سماه أي محمد بن الحسن في «الأصل» أي في «المبسوط» حسناً، ولم يذكر الأربع قبل العشاء، أي عند تفسير هذا الحديث، فلماذا كان مستحباً. والأربع قبل الظهر بتسليمية واحدة عندنا، كذا قال رسول الله ﷺ، وفيه خلاف الشافعي. قال في «الكفاية»: ثم ترتيب السنن ذكر الحلواني رحمته الله: أقرى السنن ركعتا الفجر، ثم سنة المغرب، ثم التي بعد الظهر؛ فإنها سنة متفق عليها، والتي قبلها مختلف فيها، ثم التي بعد العشاء، ثم التي قبل الظهر، ثم التي قبل العصر، ثم التي قبل العشاء. وذكر الحلواني: الأفضل أن يؤدى كلها في البيت، ومنهم من يجعل بعض ذلك أحياناً في البيت، والصحيح: أن كل ذلك سواء، ولا يختص الفضيلة بوجه دون وجه. قوله: أربع ركعات قبل الظهر: قد جاء حديث ابن عمر في الركعتين قبل الظهر في الكعب الستة مع اختلاف في ألفاظه، وبه يقول الشافعي وأحمد. والأحاديث في أربع قبل الظهر كثيرة، وجاء عند الشافعي وأحمد أيضاً أربع، ولكن بتسليميتين. وبالجملة وجه التطبيق بين الأحاديث الواردة في الأربع والواردة في الركعتين إما بأنه ﷺ كان يصلي في بيته أربعاً، فرأته عائشة رضي الله عنها، وكان يصلي ركعتين إذا أتى المسجد تحية، فظن ابن عمر أنها سنة الظهر، وإما بأن اعتقاد ابن عمر أن سنة الظهر ركعتان، والأربع صلاة أخرى كان يصليها في وقت الزوال؛ لأنها تفتح عندها أبواب السماء، كذا في «اللمعات».

نفع قوت المعتدي: [انظروا هل لعبد من تطوع، فيكمل بها ما انتقص من الفريضة]: قال العراقي: فلهذا أراد به ما انتقصه من سنن وهيئات مشروعة لها كخشوع وأذكار وأدعية، وأنه يحصل له ثواب ذلك في فريضة، وأن لم يفعلها فيها، وإنما فعله في تطوع، أو أراد ما انتقص من فروضها وشروطها، أو ما ترك من الفرائض رأساً، فلم يصله، فيعوض عنه من تطوعه، وأنه - تعالى - يقبل من تطوعات صحيحة عوضاً عن صلوات مفروضة، وقال «قب»: الأظهر عندي أن يكمل له ما من نقص من فرض صلواته واحد، أدها بفضل تطوع لقوله: ثم أن الزكاة كذلك، وسائر الأعمال وما بالزكاة إلا فرض أو نفل، فكما يكمل فرض زكاة بنفلها، كذلك الصلاة، وفضل الله أوسع. [من ثابر]: مثله فالف فموحدة فراء، واظب ولازم.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي مُوسَى وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهم قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَمُغْيَرَةُ بْنُ زِيَادٍ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ. ١٢٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيلَانَ، حَدَّثَنَا مُؤَمَّلٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَنبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رُكْعَةً بَنِي لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ: أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرُكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرُكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ صَلَاةَ الْغَدَاةِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ عَنبَسَةَ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رضي الله عنها فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَنبَسَةَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي رُكْعَتَيْ الْفَجْرِ مِنَ الْفَضْلِ: ١٢٦- حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهم. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التِّرْمِذِيِّ حَدِيثًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَخْفِيفِ رُكْعَتَيْ الْفَجْرِ وَالْقِرَاءَةِ فِيهَا: ١٢٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيلَانَ وَأَبُو عَمَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهم قَالَ: رَمَقْتُ النَّبِيَّ ﷺ شَهْرًا، فَكَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ بِ«قُلْ يَتَايَاهَا الْكَافِرُونَ» وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَحَفْصَةَ وَعَائِشَةَ رضي الله عنهم. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَلَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَحْمَدَ، وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ النَّاسِ حَدِيثُ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ إِسْرَائِيلَ هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا. وَأَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ ثِقَةٌ حَافِظٌ، قَالَ: سَمِعْتُ بُنْدَارًا يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ حِفْظًا مِنْ أَبِي أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيِّ، وَأَسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكَلَامِ بَعْدَ رُكْعَتَيْ الْفَجْرِ: ١٢٨- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رُكْعَتَيْ الْفَجْرِ، فَإِنْ كَانَتْ لَهُ إِلَيَّ حَاجَةٌ كَلَّمَنِي، وَإِلَّا خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمُ الْكَلَامَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ حَتَّى يُصَلِّيَ صَلَاةَ الْفَجْرِ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أَوْ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

بَابُ مَا جَاءَ لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رُكْعَتَيْنِ: ١٢٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ قُدَامَةَ بْنِ

العرف الشاذي: وحديث الباب لنا، وسياقي لنا دليل على ﷺ قوي غاية القوة. وأقول: قول ابن جرير هو الصواب؛ فإنه لا يمكن إنكار أحدهما، وأما دليل أكثر عمله ﷺ على الأربع، فما في «سنن أبي داود» بسند قوي، وفي «مصنف ابن أبي شيبة»: أن أكثر الصحابة كانوا لا يدعون أربعًا قبل الظهر، وسيفصح الترمذي عن قريب، بأن جمهور الصحابة مع الأحناف. قوله: عن أم حبيبة إخ: هذا الحديث دليل الأحناف، حسنه الترمذي وصححه. قوله: باب ما جاء في ركعتي الفجر إخ: ركعتان قبل فريضة الفجر أكد التطوعات، وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة وجوهما، وقال بوجهما الحسن البصري، كما في «الفتح الباري»، وبعض مسائل الحنفية دالة على الوجوب مثل عدم جوازها قاعدًا، وأما قضاؤها بعد الطلوع بلا فرض، فهو الصواب للحنفي، كان عمده يقول بقضائهما منفردًا بعد الطلوع قبل الزوال، وعنهما أيضًا روي: لا بأس بقضائهما. وأما ما اشتهر من عدم القضاء للسنن عند الأحناف، فالمراد أن قضاءها بعد خروج الوقت ليس بأكد كتابه في الوقت، كما في «النعاية». وفي «الدر المختار»: قضاء الفرض فرض، وقضاء الواجب واجب، وقضاء السنن سنة، فلا يتمشى على ظاهر ما زعم. قوله: ركعتا الفجر إخ: المشهور أن المراد بهما سنتا الفجر، وأما اللفظ فصالح لركعتي الفريضة أيضًا. قوله: باب ما جاء في تخفيف إخ: من عادته ﷺ تخفيف القراءة في سنتي الفجر، وعن ابن عمر رضي الله عنهما: أصغيت إلى النبي ﷺ أربعًا وعشرين مرة، فكان يقرأ فيهما سورة الإخلاص والكافرون. قال ابن تيمية: كان النبي ﷺ يبدأ صلاة الليل بركعتين خفيفتين، ويتم بركعتين خفيفتين، وهما ركعتا الفجر، وجعل في «ابن ماجه» حديث الباب في ركعتي المغرب، وأعله المحدثون. وسُمِّي ابن تيمية سورة «قُلْ يَتَايَاهَا الْكَافِرُونَ» وسورة «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» بسورتي الإخلاص. قال في «البحر»: ما روي عنه ﷺ من السور مستحبة، ويدوم عليها إلا مرة أو مرتين؛ كيلا يهجر غيره المقتدون. مسألة: في «الفتاوى»: أن ضم السورة في الفرائض واجب، وكذلك في الواجبات، وأما في السنن فسنة، وكذلك في النوافل. وقال مالك بن أنس رضي الله عنه: لا يضم السورة في ركعتي الفجر، ولنا عليه حجة من الأحاديث. وفي «الطحاوي» تطويل القراءة في ركعتي الفجر عن أبي حنيفة. أقول: لعله فاتته حزب بالليل، فأتى به في ركعتي الفجر، وليس هذا فعله مستمرًا، كما يدل قوله: وربما قرأت إخ أي قلما قرأت. قوله: باب ما جاء في الكلام إخ: في بعض كتبنا: أن يعيد الركعتين لو تكلم بين الركعتين والفريضة، وفي بعضها عدم الإعادة وكون الكلام غير مرضي، والمختار الثاني، وهو قول أحمد بن حنبل وإسحاق رضي الله عنهما، ولا وجه للإعادة. وأما جواب حديث الباب على المختار، فبأن كلامنا لا يقاس على كلامه ﷺ. وفي «مدونة مالك» أيضًا جعل الكلام غير مرضي، ونقله عن جماعة من السلف. وأما مالك فقال: لم يثبت كلامه ﷺ بين الركعتين والفريضة، وقال: إن الثابت هو الكلام بين التهجيد وركعتي الفجر، ولكنه يخالفه روايات الصحيحين الدالة على كلامه ﷺ بين الركعتين والفريضة، فلعله أعلها، وأما المحدثون فقالوا بثبوت الكلام في الموضوعين. قوله: باب ما جاء لا صلاة إخ: (وعن أبي عبد الرحمن السلمي: كنا نصلي في عهد عمر رضي الله عنه ركعتي الفجر بعد أن أقيمت الصلاة إخ، سنده قوي) هكذا مذهبننا. وحوز الشافعية النوافل في هذا الوقت، وتكلموا في ثبوت حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وأما ابن دقيق العيد رحمته الله فقال: إن بعض الأحاديث تدل على مذهب الأحناف؛ فإن النبي ﷺ قال: «كلوا واشربوا إذا أذن بلال؛ فإن بلالًا يؤذن بليل؛ ليرجع قائمكم. وينبه نائمكم، حتى يؤذن ابن أم مكتوم»، فدل قوله: «الرجع قائمكم» أن أذان ابن مكتوم رضي الله عنه خاتمة النافلة ومانعها، واستنباطه هذا صحيح بلا ريب. وفي كتبنا: أنه إذا صلى ركعتين بنية صلاة الليل، ثم بدا أنه صلى في وقت الفجر، فهل تجزئان عن سنتي الفجر أم لا؟ وقيل: بالأجزاء، وقيل: لا.

حاشية: قوله: خير من الدنيا وما فيها: أي إنفاقها في سبيل الله، كما جاء في فضيلة الذكر أنه خير لكم من الذهب والورق أي إنفاقهما، أو قال على زعم من يرى في متاع الدنيا خيرًا، كذا في «اللمعات». قوله: فإن كانت له إلي حاجة كلمني: يدل على جواز التكلم بعد سنة الفجر، ويدل عليه ما أخرجه مسلم عن عائشة قالت: «كان النبي ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر، فإن كنت مستيقظة حدثني، وإلا اضطجع». وقد كره بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم الكلام بعد طلوع الفجر حتى يصلي صلاة الفجر، إلا ما كان من ذكر الله أو ما لا بد منه، كما يشعر به قول عائشة، وإن لم يكن من هذا القبيل فلم يطل السنة، ولم يوجب الإعادة، اللهم إلا أن يعيد أحد من جهة شدة كراهة التكلم في هذا الوقت احتياطًا وتكميلًا.

مُوسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَصِينِ، عَنْ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ يَسَارِ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَحَفْصَةَ رضي الله عنه قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ قُدَامَةَ بْنِ مُوسَى. وَرَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَهُوَ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ، كَرِهُوا أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ. وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ: إِنَّمَا يَقُولُ: لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْاضْطِجَاعِ بَعْدَ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ: ١٣٠- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ فَلْيُضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. ١٣١- وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ فِي بَيْتِهِ اضْطَجَعَ عَلَى يَمِينِهِ. وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُفَعَلَ هَذَا اسْتِحْبَابًا.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ: ١٣٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرِجٍ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَأَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ أَبُو عِيْسَى:

يُفَعَّلُ جِيمٌ وَكُسْرَاهَا

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الاضطجاع إلخ: قيل: الاضطجاع سنة، وهو قول الشافعية. ونقول بالإباحة، ونومه ﷺ لم يكن على طريق العبادة. أقول: لو تأسّى واقتدى أحد بعبادته ﷺ من الضجع، فلا بد من أنه يجزئ الثواب. وأنكر مالك بن أنس رضي الله عنه الضجع بعد سنتي الفجر، وقال: إنه كان بعد التهجّد قبل الركعتين، وبوب مالك رضي الله عنه في موطنه على الضجع بعد التهجّد، وقد ثبت عنه إنكاره بعد ركعتي الفجر. وقال ابن حزم بطلان صلاة من ترك الاضطجاع بعد الركعتين، وفعله ﷺ ثابت بلا ريب. وأما قوله ﷺ فأخرجه أبو داود وصححه ابن حزم، وأخرجه الترمذي وصححه، وفي سننه عبد الواحد بن زياد من رواية الحسان بحسب المختار. قوله: باب ما جاء إذا أقيمت إلخ: قال الظواهر: من كان يصلي فاقبض، انقطعت صلاته، وليس هذا عند أحد. وأما إذا أقيمت فلا يشرع في صلاة، إلا في سنتي الفجر عند الأحناف والمالكي، ومنع الأحناف أن يأتي بهما بشرط وجدان الركعة وأدائها خارج المسجد. وأما المالكي فقال مالك رضي الله عنه: يأتي بهما خارج المسجد بشرط رجاء وجدان الركعتين، وفي «الجلاب» وهو من معتبرات المالك: أن يأتي بهما وإن لم يدرك إحدى الركعتين. وأما مشايخ الأحناف وسنّوا من وجهين، فوسع الطحاوي في جواز أدائها داخل المسجد بشرط الحائل بين موضع أدائها وصفوف الجماعة، أو تكون الجماعة في المسجد الصفي، ويؤديهما في الشتوي أو عكسه، وقال في «مشكل الآثار» في الحصة التي لم تقطع: يأتي بهما داخل المسجد عند ضرورة شديدة، فالخاصل أن أدائها داخل المسجد ليس أصل مذهبا. وكذلك يروي مذهبنا غيرنا أيضا مثل القسطلاني. ولم يثبت أداء السنن مطلقا داخل المسجد عنه ﷺ إلا مرة أو مرتين أداء سنتي المغرب في غير المسجد النبوي. ثم ركعتا الفجر إما واجبتان كما روي شاذّا، فلا نحتاج إلى الجواب. أما حجتنا في أدائها بعد الإقامة فعمل العبادة الثلاثة ابن عمر وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم، وعمل أبي الدرداء رضي الله عنه بأسانيد قوية في «مصنف ابن أبي شيبة»: أن تسعا من السلف التابعين كانوا يأتيون بهما بعد الإقامة، وفي سبعة تصريح الأداء خارج المسجد، وفي اثنين يتوهم أدائها داخل المسجد، وجوابه عندي موجود. وأما حديث الباب عن أبي هريرة رضي الله عنه فمختلف فيه في الرفع والوقف، فممن وقفه حماد بن سلمة في «مسلم»، ولكن أخرجه مرفوعا وموقوفا، فلعله سلم رفعه. ووقفه حماد بن زيد في «معاني الآثار»، ونقل الشافعي في «كتاب الأم» من قول أبي هريرة رضي الله عنه في المؤضعين، ووقفه ابن غلبه في «مصنف ابن أبي شيبة»، وإسماعيل بن مجمع في «علل أبي حاتم». وقال أبو حاتم: والصواب أنه موقوف كما في تلخيصه، ولكنه روي بطريق، إلا أن دأب المحدثين أن حكمهم بالوقف يكون من حيث جميع الأسانيد لا من سند واحد. ووضعه البخاري في الترجمة، ولعله تأثر من الاختلاف رفعًا ووقفًا. وفي «تذكرة الموضوعات» لمحمد بن طاهر المقدسي: الصواب أنه موقوف، وهو من حفاظ الحديث، إلا أنه مال إلى التصوف، فأخذ فيه. وتكلم البيهقي في «معرفة السنن والآثار» في الوقف والرفع، وغرضه إثبات الرفع، وفيه أن التلميذ سأل حماد بن سلمة هل هو عنه ﷺ؟ قال حماد: نعم، ولكن حمادًا وقفه في «مسلم». لكني متردد في ما نقل البيهقي، فإن السائل عن حماد هو ابن عيينة، والشافعي من أخص تلامذة ابن عيينة، ولما رفعه حماد عن ابن عيينة، كيف لا يرفعه ابن عيينة؟ وكيف لا يطلع عليه الشافعي؟ والشافعي -مع كون قوله الجديد ما هو مختار الشافعية الآن موافقًا لما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه- لم يرفعه مع أن الرفع يفيد، وأما قوله القلم فسوف لنا. وأخرجه الطحاوي رفعًا ووقفًا ومال إلى الوقف، وبوب ابن أبي شيبة في مصنفه على هذه المسألة، وصنّعه في موضع الباب يدل على الوقف، وأيضا لم يرفعه حيث أخرجه تحت الباب. ومن رفعه أبو حنيفة في مسنده للخوارزمي، وإن رأيت في «حاشية مسند الخوارزمي» -المطبوع بـ«دهلي»- أن بعض الرواة يروون عن أبي حنيفة: «إلا ركعتي الفجر»، وأما أنا فوجدت عنه نسخة لـ«مسند أبي حنيفة»، وما وجدت هذه الزيادة عن أبي حنيفة. وصنّيع مسلم دال على الرفع، وأورد الترمذي والنسائي وأبو داود بصورة الرفع، ورفع البخاري في «جزء القراءة»، وبعض الرواة يروونه رفعًا ووقفًا، منهم سفيان بن عيينة، كما حررت مع التردد مني، وإسماعيل بن مجمع وقفه في «علل أبي حاتم»، وذكر الترمذي من الراغبين أيوب وورقاء إلخ. أقول: وقفه عمرو بن دينار آخرًا -كما في «حاشية الأم»- وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وابن عيينة والإمام الشافعي وغيرهم رضي الله عنهم، وفي «العمدة» عن «صحيح ابن خزيمة»: فنهى أن تصليا في المسجد. فإن لم يكن سهوا من الناسخ، فهو فاضل في المسألة. قوله: وفي الباب عن ابن بجنة وعبد الله بن عمرو إلخ: أقول: إن هذا لعله سهو الناسخ؛ فإني لم أجد الحديث عن عبد الله بن عمرو، بل عن عبد الله بن عمر كما في «أفراد دارقطني». وعن ابن عباس رضي الله عنه في «المعجم الصغير» للطبراني، وعن ابن سرجس في «مسلم»، وعن أنس رضي الله عنه في «صحيح ابن خزيمة» ثم في «السنن الكبرى» للبيهقي، وفيه: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة إلا ركعتي الفجر»، بسند حجاج بن نصير الفساطيطي عن عباد بن كثير، عن عمرو بن دينار، وأما «حجاج بن نصير» فمختلف فيه، أخذ عنه الترمذي في كتاب الجمعة، ووقفه ابن معين، وقال ابن عدي في «الكامل»: لم أجد عنه منكرًا. وأما «عباد بن كثير» فاثان، رمل يوصري، والأول ربما يحسن أحاديثه، وأما الثاني فساقط، وكنت ظننت أن راوي الحديث هو الأول، وأوفرت القرائن ثم رأيت في «كشف الأحوال في نقد الرجال» أن الفساطيطي يروي عن الرمل، ولكنه لرجل متأخر، ولم يُجَلَّ على كتاب. وقال البيهقي: لم أجد لهذه الزيادة أصلا، ونقل عنه أنها موضوعة. أقول: لا يمكن قول الوضع بل حكم الإدراج، وهو مراد البيهقي، وفي «كامل أبي أحمد ابن عدي»: روي حديث الباب عن يحيى بن نصر بن حاجب وفيه: «ولا ركعتي الفجر»، وحسنه الحافظ في «الفتح»، وصححه السيوطي في «التوشيح على البخاري». أقول: كيف حسنه الحافظ والحال أن من عادة ابن عدي في كامله إخراج ما يكون منكرا عن الراوي؟ ويحيى بن نصر مختلف فيه؟ وأقول: إن زيادة «إلا ركعتي الفجر» وزيادة: «ولا ركعتي الفجر» مدرجة من الرواة. ثم أقول: إن مثار النهي أداء ركعتي الفجر داخل المسجد، وفي هذه الدعوى رواية أخرجه العيني في «عمدة القاري» نقلًا عن «صحيح ابن خزيمة» عن أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ خرج يومًا قبل أن أقيمت الصلاة، فرأى رجالًا يصلون الركعتين،

حاشية: قوله: إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه: الكلام في هذا الحديث من وجهين، أحدهما: الاضطجاع بعد سنة الفجر. وثانيهما: الاضطجاع على الشق الأيمن. أما الأول فقد ذهب بعض الظاهرية إلى وجوب الاضطجاع؛ لورود الأمر بذلك، وهو للإيجاب، بل جعلوه شرطًا لصحة الفرض، حتى لو لم يفعله بطلت صلاته الفريضة. وذهب جماعة إلى كراهة ذلك، وعدّوه بدعة. والقول المختار ما ذهب إليه جمهور العلماء أنه يستحب. وقال الإمام أبو حنيفة: إن كان للاستراحة ودفع الثقل والتعب الحاصل من صلاة الليل فحسن، وفعله ﷺ كان لهذا، والله أعلم. وأما الثاني وهو الاضطجاع على الشق الأيمن، وهكذا كان عادته الكريمة في الأحوال كلها، فقيل: الحكمة أن لا يستغرق في النوم؛ لأن القلب الذي هو المضنة الصنوبرية معلق في جهة اليسار، فلو نام على شقه الأيسر لا يستقر معلقًا. قوله: إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة: يتفرّع عليه أنه لا يصلي سنة الفجر إذا أقيم لفرضه، بل يوافق الإمام، وبه قال الشافعي. وعندنا إن خشى أن تفوته ركعة ويدرك الأخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد، ثم يدخل مع الإمام؛ لأنه أمكنه الجمع بين الفضيلتين، وإن خشى فوَقَعَا دخل مع الإمام في الصلاة؛ لأن ثواب الجماعة أعظم، والوعيد بالترك أرم.

نفع قوت المعتدي: [عن قدامة بن موسى محمد بن الحصين]: ليس لهما، وليسار مولى بن عمر عند المصنف إلا هذا.

حَدَّثَنَا أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهَكَذَا رَوَى أَيُّوبُ وَرَزَاءُ بْنُ عَمْرٍو وَزَيْدُ بْنُ سَعْدٍ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ وَنُحْمَةُ بْنُ جَحَادَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَلَمْ يَرْفَعَاهُ. وَالحديث المرفوع أصح عندنا. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ، رَوَاهُ عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ الْقِتْبَانِيُّ الْمِصْرِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ، إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ أَنْ لَا يُصَلِّيَ الرَّجُلُ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيَمَنْ تَقَوُّهُ الرَّكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ يُصَلِّيهِمَا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ: ١٢٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو السَّوَّاقُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ جَدِّهِ قَيْسٍ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ الصُّبْحَ، ثُمَّ انْصَرَفَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَوَجَدَنِي أَصْلَى، فَقَالَ: «مَهْلًا يَا قَيْسُ، أَصَلَاتَانِ مَعًا؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَمْ أَكُنْ رَكَعْتُ رَكَعَتِي الْفَجْرِ، قَالَ: «فَلَا إِذْنَ». قَالَ أَبُو عِيَّاسٍ: حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ لَا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ. وَقَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: سَمِعَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاجٍ مِنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ هَذَا الْحَدِيثَ. وَإِنَّمَا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ مُرْسَلًا. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، لَمْ يَرَوْا بَأْسًا أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ. قَالَ أَبُو عِيَّاسٍ: وَسَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ هُوَ أَخُو يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ. وَقَيْسٌ هُوَ جَدُّ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَيُقَالُ: هُوَ قَيْسُ بْنُ عَمْرِو، وَيُقَالُ: هُوَ قَيْسُ بْنُ قَهْدٍ. وَإِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ.

بلفظ واحد

العرف الشنئي: فقال: «أصلحان معاً؟» فنهى أن تُصلياً في المسجد إلخ، فيكون الحديث صحيحاً على شرط ابن خزيمة، فعلم أن المثار هو أدائها داخل المسجد. وأخرجه في «موطأ مالك» مرسلًا، وليست فيه زيادة «فنهى أن تُصلياً إلخ». وكذلك أخرجه في «مسند الزبارة»، وليست الزيادة فيه أيضًا. وأما مؤيدات ما في «صحيح ابن خزيمة»، فأخرج الدارقطني في «أفراد» حديث الباب عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً بسند يحمي بن الضحاك بن عبد الله البجلي ربيب الأوزاعي، وكان يروي من كتاب الأوزاعي وأخذ عنه البخاري مطلقاً في كتاب الحج، وعندي أنه من رواية الحسن، وحكي: لما بلغ ابن معين إلى الشام، وكان البجلي له، فأهدى إلى ابن معين النقد من الدراهم والطيب والخلوان، فأخذ ابن معين الخلوان والطيب ورد النقد، ثم قال رجل ليحيى بن معين: ما تقول في يحيى البجلي؟ قال: والله هدية طيبة، ولكنه والله ما سمع عن الأوزاعي شيئاً. وراوي الحديث المرفوع ابن عمر رضي الله عنهما، وأما قوله ففي «موطأ مالك» و«معاني الآثار»: أن تصلياً خارج المسجد بعد الإقامة. وكذلك روى حديث الباب بمضمونه ابن عباس رضي الله عنهما، وأفتى بأداء الركعتين خارج المسجد كما في «معاني الآثار». ثم نعتير باعتبار الأصول هل نجد فرقاً بين الداخل والخارج؟ فأقول: في نص الحديث فرق بين الداخل والخارج؛ فإن في حديث مرفوع: «إذا كنت في المسجد ونودي للصلاة فلا تخرج حتى تصلي معهم إلخ»، جعل مناط الحكم من يكون داخل المسجد. ومن يكون خارجاً عنه ليس له هذا الحكم، وكذلك في حديث مرفوع: «إذا كان المصلي في المسجد يدعو له الملائكة حتى يخرج إلخ»، فأدار الحكم على داخل المسجد. وأما في مسائل الفقه فكثير من أن تخصي، مثل كراهة الجماعة الثانية ونوم المعتكف وغيرها. قوله: عياش بن عباس إلخ. هذا السند غير سند عمرو بن دينار، وما سبق من القطعات كان بسند عمرو بن دينار، ولو صح عن عياش ليكون أفيد للشافعية، ولكني متردد في حديث عياش، وأخرجه الطحاوي أيضاً مرفوعاً، ورجاله ثقات إلا أبو صالح كاتب الليث، روى عنه البخاري في التتابعات، فلا يكون أقل من رواية الحسن، وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، وفي سنده: عن عبد الله بن عياش، وفي «الطحاوي» عن عبد الله بن عياش عن أبيه، وابن عياش صدوق، وقد يغلط، وفي سند «المسند» بدل «أبي سلمة» أبو تميم الزهري، وفي رجال «مسند أحمد» أيضاً أبو تميم، فلا يتوهم سهر الناسخ، وأبو تميم مجبول، فصار حديث عياش بن عباس متردداً فيه، وبحث الطحاوي مطبياً. وحاصله أن مزعوم الشافعية أن مناط حكم حديث الباب شروع الركعتين بعد الإقامة، والحال أن إنكاره رضي الله عنه مثل هذا الإنكار ثابت على من شرع بعد الإقامة وقبل الإقامة وبعد الفراغ من الفريضة، أما بعد الإقامة فحديث الباب، وأما قبلها فما في «موطأ مالك»، وأما بعد الفراغ عن الفريضة فما سيأتي من حديث، فعلم أن مناط الحكم ليس ما زعمتم بل شيء آخر، وهو عدم الفصل مكاناً والخلط مع الصفوف. وأتى بحديث: «لا تجعلوا هذه الصلاة كصلاة قبل الظهر وبعدها، واجعلوا بينهما فصلاً»، وسند الحديث قوي، أخرجه أحمد أيضاً في مسنده، وغيره أيضاً بالفاظ أخرجهما تحتاج إلى بيان الدقائق العربية التي ليس هذا محلها، وفيه حكم طرداً وعكساً، وهو إثبات المطلوب ونفي الضد. ويرد على مختار الطحاوي أنه لو كان المراد ما زعمت من ذلك الحديث للزم عدم ضرورة الفصل مكاناً بين سنن الظهر وفريضتها، مع أنه لم يقل أحد بهذا، نعم، مسألة كراهة مخالطة الصفوف صحيحة في نفسها، كما في «مسلم» في باب الجمعة، إلا أن حمل هذا الحديث على هذه المسألة غير صحيح، وبالجمله بحث الطحاوي صحيح، وعمله ظاهر. وعمله عندي أن الفصل أعم من أن يكون زماناً أو مكاناً، ولا يرد سنن الظهر؛ فإن عدم الفصل زماناً صحيح فيها وجائز، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأداء الركعتين بعد المغرب في البيت؛ لما في «سنن النسائي» بسند قوي: «عليكم بهذه الصلاة في البيوت»، فدل على أن المطلوب من حديث: «لا تجعلوا هذه الصلاة كصلاة إلخ» الفصل زماناً ومكاناً. ثم أقول: إن للإقامة أيضاً بعض دخل في مناط النهي. قوله: باب ما جاء فيمن تقوته إلخ: اشتهر فيما بين المصنفين أنه لا قضاء للسنن عند أبي حنيفة رضي الله عنه، والحق أن للسنن قضاء، ولكنه أخف بعد خروج الوقت كما في «العتابة». وإذا فاتت ركعتا الفجر فنقول: لا يقضيها بعد طلوع الشمس، وهو القول القديم للشافعي، وأما جديده فهو أن يصلي قبل طلوع الشمس. وأما مالك وأحمد رضي الله عنهما فموافقان لأبي حنيفة رضي الله عنه. وقال محمد بن الحسن رضي الله عنه: يقضيها بعد طلوع الشمس قبل الزوال، وهو المختار؛ فإن أبا حنيفة وأبا يوسف أيضاً لا ينعان من القضاء بعد طلوع الشمس. وفي «الدر المختار»: قضاء الغرض فرض، وقضاء الواجب واجب، وقضاء السنن سنة. قوله: عن جده: أي جد سعد. وفي جده اختلاف كثير، قيل: هو قيس. وقيل: قيس بن عمرو. وقيل: قيس بن قهْد. وقيل: قيس بن زيد رضي الله عنه. قوله: مهلاً يا قيس إلخ: قوله رضي الله عنه هذا إما قبل شروعه في الركعتين، وإما حال شروعه فيهما، وإما بعد أدائه إياهما، وظني أنه بعد أدائهما، لا حال شروعه كما يدل الذوق السليم، ولا قبل شروعه؛ فإن نص الحديث يدل على أنه قد شرع فيها. و«مهلاً» بمعنى «أترك» و«أكفف»، ولعله أراد الذهاب إلى بيته، فقال صلى الله عليه وسلم: «أكفف»، وليس المراد مهلاً أي انقض صلاتك. قوله: أصلاتان معاً: هذا الحديث يفيدنا في نفي الجمع بين الصلاتين في وقت واحد، فإن مدلول اللفظ الإنكار على الجمع بين الصلاتين. وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فمن قبيل إلزام المخاطب بما لا يلتزمه، لا أنه صلى الله عليه وسلم زعم أنه يصلي فريضة أخرى، بل زعمه صلى الله عليه وسلم أيضاً أنه يصلي السنة، وإنكاره صلى الله عليه وسلم ثابت مثل هذا في أحاديث، منها ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه بلفظ: «أتصلي الصبح مرتين؟» ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن سرجس: «بأية صلاتيك اعتددت؟» ومنها ما في حديث عبد الله ابن بحينة رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم: «الصبح أربعاً؟». وحديث الباب مرسل، [وصله أسد بن موسى في «صحيح ابن حبان»، وأكثر المحدثين إلى إرساله] ولنا ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس إلخ. وقال بعضهم: الحديث متواتر؛ لأنه مروى عن قريب من عشرين صحابياً. قوله: قال فلا إذن، قال العلامة محي الدين الكافيجي: إن «إذن» التي هي ناصبة المضارع، ويقال: إنها من الحروف مغيرة من «إذا» الشرطية، ويجوز كتابتها بالنون، أي إذن. في حديث الباب ورد: «فلا إذن»، وفي «ابن ماجه»: «فسكت النبي صلى الله عليه وسلم»، وفي «مصنف ابن أبي شيبة»: فلم يأمره ولم ينهه، وفي بعض الروايات: أنه صلى الله عليه وسلم ضحك. واختلف أهل المنهيين في شرح لفظ الباب: «فلا إذن»، فقال الشافعية: معناه: فلا بأس إذن، أي يجوز أدائها بعد الفجر قبل الطلوع، وقال الأحناف: معناه: فلا تصل مع هذا العذر أيضاً، أي «فلا إذن» للإنكار. وكان يخلج في صدره أن الغاء صحيحة وفصيحة على قول الشافعية، أما على قول الأحناف فلا تكون مربوطة، فنظرت هل أحد نظراً أم لا؟ فوجدت في الآية: «فَأَنصَحِرْ هَذَا أَمْ أَنْتُمْ لَا تُبْصِرُونَ» قال الزمخشري: إنه إنكار وقد دخلت الفاء، ثم تتبع الأمثلة لمثل

حاشية: قوله: قال فلا إذن: وفي رواية: فسكت صلى الله عليه وسلم. قال ابن عبد الملك: هذا يدل على جواز قضاء سنة الصبح بعد فرضه لمن لم يصلها قبله، وبه قال الشافعي. قال علي القاري: سيأتي أن الحديث لم يثبت، فلا يكون حجة على أبي حنيفة رضي الله عنه. كذا في «المراقبة».

مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ النَّيْمِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ قَيْسٍ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ فَرَأَى قَيْسًا. بَابُ مَا جَاءَ فِي إِعَادَتِهِمَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ: ١٣٤- حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يُصَلِّ رَكْعَتِي الْفَجْرِ فَلْيُصَلِّهَا بَعْدَ مَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رَوَى عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَهُ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَابْنُ الْمُبَارَكِ. قَالَ: وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هَمَّامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ هَذَا إِلَّا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ الْكِلَابِيُّ. وَالْمَعْرُوفُ مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَرْبَعِ قَبْلَ الظُّهْرِ: ١٣٥- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ. حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْعَطَّارُ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: كُنَّا نَعْرِفُ فَضْلَ حَدِيثِ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَلَى حَدِيثِ الْحَارِثِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، يَخْتَارُونَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى، يَرَوْنَ الْفَضْلَ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ: ١٣٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: صَدَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

العرف الدثني: هذه المحاور أي استعمال مثل «فلا إذن» للإنكار فوجدت أمثلة، منها ما في «مسلم» المجلد الثاني أن النعمان بن بشير وهب لابنه من الزوجة الثانية حصة ماله، فقالت له زوجته: إني لا أرضى ما لم يكن النبي ﷺ، شاهداً على هبتك، فجاه إلى النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «هل وهبت لغير هذا لابن من البنين أم لا؟» فقال: لا، فقال النبي ﷺ: «فلا إذن»، فاستعمل اللفظ للإنكار والنهي، ومنها ما في «معجم الصحابة» للبخاري استعمال لفظ: «فلا إذن» للإنكار، وأمثلة أخرى، فإذا شرحنا نافذ. وتمسك الشافعية بلفظ «فسكت النبي ﷺ». وأقول: لما سبق الإنكار أولاً، فكيف ما كان لا يدل على الإباحة والإجازة، وشبهه هذا ما في «سنن النسائي» عن عائشة ﷺ قالت في حجة الوداع: صمت يا رسول الله وأفطرت، وقصرت وأتممت، فقال رسول الله ﷺ: «لقد أحسنت يا عائشة». فظاهره يدل على أن الصوم والإتمام حسن في السفر، ولم يثبت في واقعة من وقائعه ﷺ، والشيخون الإتمام في السفر، واستمر أمره ﷺ بالقصر في السفر بإقرار المحدثين، وأنكر الحافظ ابن تيمية جواز الإتمام في السفر، وعن ابن عمر ﷺ مرفوعاً في «العمدة»: صلاة السفر ركعتان ومن ترك السنة كفر، وروايات أخر دالة على النهي عن الإتمام في السفر، فليس مراد قوله ﷺ: «لعلنا:» «أحسننا» إجازة الإتمام، بل مراده إغماضه ﷺ عما فعلت عن عدم علمه بالسألة، فكذلك هنا إغماض عن فعله عن عدم علم. ومن مستدلانا ما سيأتي من الحديث القولي وفعله ﷺ حين رجع من غزوة تبوك، وكان إمام القوم عبد الرحمن بن عوف، أخرجه أبو داود في باب المسح على الخفين، وفيه: «فلما سلم قام النبي ﷺ فصلى الركعة التي سبق لها، ولم يزد عليها شيئاً». ورد أبو داود على من قال: من أدرك الإمام في الركعة المنفردة عليه سجدة السهو. قوله: باب ما جاء في إعادتها إلخ: ينبغي للحنفية أن يأتي بهما بعد طلوع الشمس قبل الزوال؛ لما مر سابقاً. حديث الباب قوي صححه الحاكم في «المستدرک»، ولعل في «تلخيص المستدرک» إقرار الذهبي بصحة الحديث. وإني تتبعته الحديث واجتمع عندي بعشرين طريقاً -وما وجدت فيها ما ذكر الترمذي من المتن- خمسة في «مسند أحمد»، وخمسة في «سنن الدارقطني»، وثلاثة في «السنن الكبرى» للبيهقي، واثنان في «صحيح ابن حبان»، واثنان في «مستدرک الحاكم»، وواحد في «جامع الترمذي» وواحد في «تذكرة الحفاظ» للذهبي، وواحد في «السنن الكبرى» للنسائي. ومدار كلها قتادة إلا أن بعضاً من الرواة يعبرون متن الحديث بـ«من أدرك من ركعة من الفجر قبل طلوع الشمس فليصل ركعة بعد طلوع الشمس»، والمراد من الركعة الصلاة لا الركعة الواحدة. ومراد الحديث ليس ما زعم الحافظ من لحوق هذا الحديث بما مر: من أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصلاة. وبعض التفصيل مر مني سابقاً، وبالجملة الحديث في حق سنتي الفجر لا الفريضة. قوله: إلا عمرو بن عاصم الكلابي: هو من رجال الصحيحين. قوله: والمعروف من حديث قتادة إلخ: غرض المصنف إعلال الحديث. وأقول: لا يمكن إعلال الحديث لما رويته؛ فإن في «مسند أحمد» عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة، وفي «سنن الدارقطني» و«السنن الكبرى» للبيهقي عن خلاص، عن أبي رافع، عن أبي هريرة ﷺ، وفي بعض الكتب عن عذرة بن ميم، عن أبي هريرة. فلا يمكن إعلال الحديث المروي بثلاث طرق. قوله: باب ما جاء في الأربع قبل الظهر: قال ابن جرير الطبري: الأربع والثنتان قبل الظهر ثابتة، والأكثر عملاً الأربع. أقول: لقد أخذ ابن جرير في الكلام، والدليل على أكثرية الأربع ما في «أبي داود» عن عائشة ﷺ كان يصلي أربعاً قبل الظهر في بيته، ثم يخرج فيصلّي بالناس ثم يرجع إلخ. قوله: عن عاصم بن ضمرة: حسنه المصنف ﷺ، ونقل في هذا الكتاب توثيقه عن البخاري في أبواب الزكاة «باب زكاة الذهب»، فقال: عن عاصم بن ضمرة عن علي، وعن الحارث عن علي ﷺ، ثم قال: وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: كلاهما عندي صحيح. وصحح روايته ابن قطان المغربي في «كتاب الوهم والإيهام»، وروى الحافظ عن علي بن أبي طالب ﷺ: أنه يرى التطبيق، وفيه عن عاصم بن ضمرة، وحسنه الحافظ، ثبتت تقوية الحافظ رواية عاصم. وأما أهل المذهبين فلهم كلام، يقول الشافعية: إن الأربعة هذه سن في الزوال، وقال الأحناف: إن الركعتين تحية المسجد أو تحية الوضوء، ولكن الحق لا يتجاوز كلام ابن جرير الطبري.

حاشية: قوله: من لم يصل ركعتي الفجر إلخ: وعد أبي حنيفة وأبي يوسف: لا قضاء لسنة الفجر بعد الفوت، لا قبل طلوع الشمس ولا بعدها؛ لأنه يبقى نفلاً مطلقاً؛ لأن السنة ما أداها رسول الله ﷺ، ولم يثبت أنه أداها في غير الوقت على الانفراد، وإنما قضاها تبعاً للفرض في ليلة التعريس، والنفل المطلق لا يقضى بعد الصبح ولا بعد ارتفاعها، وقال محمد: أحب إلي أن يقضيها إلى وقت الزوال؛ لأنه ﷺ قضاها بعد ارتفاع الشمس غداة ليلة التعريس، ولهما: أن الأصل في السنة أن لا تقضى؛ لا اختصاص القضاء بالواجب، والحديث ورد في قضائها تبعاً للفرض، هذا ما ذكره الشيخ في «اللمعات». أما حديث الباب فلعله لم يثبت، كما يشعر كلام المؤلف أيضاً بضعفه. قوله: ركعتين قبل الظهر إلخ: اعلم أن محمد بن الحسن الشيباني ذكر هذا الحديث في موطنه، ثم قال: هذا تطوع وهو حسن، وقد بلغنا أن النبي ﷺ كان يصلي قبل الظهر أربعاً إذا زالت الشمس، فسأله أبو أيوب الأنصاري ﷺ عن ذلك، فقال: «إن أبواب السماء تفتح في هذه الساعة، فأحب أن يصعد لي فيها عمل»، فقال: يا رسول الله، أفصل بينهن بالسلام؟ فقال: لا، أخبرنا بذلك بكر بن عامر البجلي عن إبراهيم والشعبي عن أبي أيوب الأنصاري. وقال شارحه علي القاري: أجمع حديث في هذا الباب ما رواه الجماعة إلا البخاري من حديث أم حبيبة بنت أبي سفيان: أما سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من عبد مسلم يصلي في كل يوم اثنتي عشرة ركعة تطوعاً من غير الفرائض إلا بنى الله له بيتاً في الجنة»، زاد الترمذي والنسائي: «أربعاً قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل صلاة الغداة».

بَابُ آخَرُ: ١٣٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ الْعَتَكِيُّ الْمُرُوزِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا لَمْ يُصَلِّ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ صَلَّاهُنَّ بَعْدَهَا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الْمُبَارَكِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَرَوَاهُ قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ نَحْوَ هَذَا، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ غَيْرَ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا. ١٣٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَنبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا، حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّارِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ. ١٣٩- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ التَّنَيْسِيُّ الشَّامِيُّ، حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ هَمِيْدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ بْنُ الْحَارِثِ عَنِ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَنبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أُخْتِي أُمَّ حَبِيبَةَ رضي الله عنها زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَافَظَ عَلَى أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَالْقَاسِمُ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، يُكْنَى أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَهُوَ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، وَهُوَ ثِقَةٌ شَامِيٌّ، وَهُوَ صَاحِبُ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَرْبَعِ قَبْلَ الْعَصْرِ: ١٤٠- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثٌ عَلِيٍّ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. رَاخْتَارَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَنْ لَا يُفْصَلَ فِي الْأَرْبَعِ قَبْلَ الْعَصْرِ. وَاحْتَجَّ بِهِذَا الْحَدِيثِ، وَقَالَ: مَعْنَى قَوْلِهِ: أَنَّهُ يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ بِمَعْنَى التَّشَهُّدِ. وَرَأَى الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى، يَخْتَارَانِ الْفَضْلَ. ١٤١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى وَأَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّلَيْسِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ مِهْرَانَ سَمِعَ جَدَّهُ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَالْقِرَاءَةِ فِيهِمَا: ١٤٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ الْمُحَبَّرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَعْدَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: مَا أُحْصِيَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَفِي الرَّكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ «قُلْ يَتَّيِّهَا الْكَافِرُونَ» وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ عَاصِمِ. بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُصَلِّيهِمَا فِي الْبَيْتِ: ١٤٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَكَغْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنهما. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

العرف الشاذي: قوله: باب آخر: من فاتته الأربعة قبل الظهر يأتيها بعد الغريضة، ثم لنا فيه قولان، قيل: يأتيها قبل الركعتين البعديتين، وقيل: بعدهما، وهو المختار؛ لوفاقه الحديث. قوله: من صلى قبل الظهر أربعاً إلخ: حديث أم حبيبة رضي الله عنها يفيدنا في أربع قبل الظهر، وصححه الترمذي. قوله: باب ما جاء أنه يصليهما في البيت: أداء السنن في البيت سنة وأفضل كما في «المداية»، وهذا أصل المذهب، وأما أرباب الفتناء فأتوا بأن الأفضل في المسجد؛ لئلا يلزم التشبه بالروافض؛ فإنهم لا يأتون بالسنن، ولو تركت في المسجد يتوهم الناظر أن أهل السنة يفتنوا بتركها، وأما في زماننا فيمكن الفتوى بأدائها في المسجد؛ فإن الناس متكاسلون، ولا يأتون بها في البيوت إن فاتتهم في المسجد،

حاشية: قوله: الشعبي: [بضم الشين المعجمة وفتح المهملة بالمثلثة] قوله: وبعدها أربعاً إلخ: قال الشيخ ابن الهمام: اختلف أهل هذا العصر في أنها تعتبر ركعتي الراتبة أو هما، وعلى الثاني هل تؤدي معهما بتسليمية واحدة أو لا؟ فقال جماعة: لا؛ لأنه إن نوى عند التحريم السنة لم يصدق في الشفعة الثانية، أو المستحب لم يصدق في السنة، ووقع عندي أنه إذا صلى أربعاً بعد الظهر بتسليمية أو اثنتين وقع عن السنة والمنسوب، سواء احتسب هو الراتب منها أو لا؛ لأن المفاد بالحديث المذكور أنه إذا وقع بعد الظهر أربعاً مطلقاً حصل الوعد المذكور، وذلك صادق مع كون الراتبة منها، وكونها بتسليمية أو لا فيها، وكون الركعتين ليستا بتسليمية على حدة لا يمنع منها وقوعها سنة، وإن كان عدم كونها بتحريم مستقلة يمنع منه على خلاف فيه، كما عرف في سجود السهو. قوله: التنيسي: [بكسر مثناة فوق - وقيل: بفتحها - وكسر نون مشددة فمثناة تحت وسين مهملة. (المغني) قوله: بدل: بموحدة فمهملة مفتوحتين. (ابن الخير): بضم ميم وفتح مهملة وشدة موحدة وبراء، كمحمد.

نفع قوت المغنزي: إنا محمد بن مسلم بن عمران سمع جده: ليس لهما عند المصنف إلا هذا. إرحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً! قال العراقي: هو دعاء أو حبر. [هذا حديث غريب حسن:] قال العراقي: جرت عادة المصنف أن يقدم حسن على غريب، فقدم هنا غريب على حسن، والظاهر أنه يقدم وصفاً، عليه منه حسن أو غريب، فهذا الحديث بهذا اللفظ، لا يعرف إلا من هذا الوجه، واتفقت به وجوه المتابعات والشواهد، فغلب عليه وصف غرابية.

١١١- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: حَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ كَانَ يُصَلِّيْهَا بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ: رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ. قَالَ: وَحَدَّثَنِي حَفْصَةُ رضي الله عنها أَنَّهَا كَانَتْ يُصَلِّي قَبْلَ الْفَجْرِ رَكَعَتَيْنِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّطَوُّعِ سِتِّ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْمَغْرِبِ: ١١٥- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ يَغْنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَبِي خَثْعَمٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثْعَمٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتَّ رَكَعَاتٍ، لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيمَا بَيْنَهُنَّ بِسُوءٍ، عُذِلَ لَهُ بِعِبَادَةِ ثِنْتَيْنِ عَشْرَةَ سَنَةً». ١١٦- قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ عَشْرِينَ رَكَعَةً، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي خَثْعَمٍ. قَالَ: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي خَثْعَمٍ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَضَعْفُهُ جَدًّا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ: ١١٧- حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ، حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَتْ: كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رَكَعَتَيْنِ، وَبَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ، وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ ثِنْتَيْنِ، وَبَعْدَ الْعِشَاءِ رَكَعَتَيْنِ، وَقَبْلَ الْفَجْرِ ثِنْتَيْنِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى: ١١٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خِفَتِ الصُّبْحُ

العرف الشاذي: = وأما النبي ﷺ، فستته المستمرة أداء السنن في البيت إلا في واقعيتين في ركعتي المغرب، إحداهما: أنه ﷺ ذهب إلى مسجد بني عبد الأشهل فصلى المغرب ثم صلاهما فيه، وروى محمد بن نصر البروزي عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن عباساً رضي الله عنه أرسله إلى النبي ﷺ، فراه يصلي في المسجد بعد المغرب إلى العشاء. أقول: هذا معلول؛ فإن قصة ابن عباس رضي الله عنهما مشهورة مروية بطرق تبلغ خمسين أو ستين، وليست فيها هذه الزيادة. في «مسند أحمد»: أن عبد الله بن أحمد سأل أباه أن بعض أهل كوفة -وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى- أفنى بعدم جواز السنن في المسجد، قال أحمد: صدق، والله أعلم بالصواب. قوله: باب ما جاء في فضل التطوع ست ركعات بعد المغرب. تسمى هذه الصلاة بصلوة الأوابين في عرف الناس، ولم يصح فيها حديث. وحديث الباب أيضاً ضعيف، والعمل به مع ضعفه. وصح الحديث في الأربع بعد العشاء، وفي الأربع قبله ضعيف، وفي الأربع قبل الظهر، والأربع بعدها صحيح، وكذلك في الأربع قبل العصر. قوله: باب ما جاء في الركعتين بعد العشاء: هذه الصلاة من السنن الرواتب عندنا، حديث الباب يفيد الشافعية في الركعتين قبل الظهر، ولنا عن عائشة رضي الله عنها ما في «أبي داود». قوله: باب ما جاء أن صلاة الليل مثنى مثنى: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: إن الأفضل أربع بتسليم في الملوك. وقال صاحباه بأفضلية الأربع بتسليم بالنهار والمشي بالليل، وإفتى به صاحب «الدر المختار» نقلاً عن صاحب «العيون» وقال الشافعي بأفضلية مثنى مثنى في الملوك. وقال مالك بن أنس رضي الله عنه: لا تجوز أربع بتسليم بالليل. وصورة الاختلاف من أراد أن يصلي أربعاً، وأما لو أراد أن يصلي ركعتين فقط فليس بمورد النزاع. قوله: صلاة الليل مثنى مثنى: هذه الجملة مفيدة للقصر، وقال الشافعية: إن القصر قصر الأفضلية. وقال المالك: قصر الجواز. ولا يصح القصران على مذهب أبي حنيفة. وقال تقي الدين ابن دقيق العيد: إن القصر ليس بمنحصر في هذين القسمين، بل قصر آخر أي قصر أقل ما يصح وما يجوز. وأقول: إن هذا القصر يراد به إذا لم تكن قرائن القصرين الأولين من قوله ﷺ أو فعله في أكثر الأحيان، ولم يثبت حديث ينص على أربع بالليل بتسليم. وتمسك الأحناف في مذهب أبي حنيفة بحديث عائشة رضي الله عنها حديث الصحيحين: كان يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن إلخ. وأقول: إنه ليس بحجة لنا؛ فإن الحديث مبهم، ولا يدل على أنها بتسليم واحدة، بل هي محمولة عندي على هيئة التراخي في زماننا أي التسليم على ركعتين ركعتين والترويجة على أربعة، ومر عليه أبو عمر في «التمهيد» وقال في شرح الحديث مثل ما قلت، وإنما جمعت بين أربع؛ لعدم الوقفة والترويجة على ركعتين، ثم وجدت في «السنن الكبرى» مرفوعاً: «يصلي أربعاً فيتروح إلخ». ويدل على التسليم على ركعتين عن عائشة رضي الله عنها ما في «مسلم»: «يسلم بين كل ركعتين»، وفي «النسائي» عن أم سلمة رضي الله عنها: «يسلم على كل ركعتين»، فلا يكون حجة لنا ناهضة؛ فإن الرواية بعضهم يعبرون المراد محملاً، وبعضهم يفصحون المراد ويذكرون التسليم على كل ركعتين والأولون لا يذكرون التسليم، فلا يمكن الاستدلال بالإجمال. فالحاصل أني لم أجد ما يدل على مختار أبي حنيفة رضي الله عنه إلا ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً، ولكنه مرفوع حكماً بسند قوي أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: من صلى أربعاً بتسليم واحدة بالليل، عدل. يمثل قيام ليلة القدر [فيه أيضاً مساع للخصم يحمل أثره على سنن العشاء الأربع] وإنما قلت: إنه مرفوع حكماً؛ فإن ذكر فضل العمل لا يمكن لأحد بلا إخبار الشارع، ولهذا تتبع الكتب لأجد الرواية عن أبي حنيفة مثل الصحيحين، ولكني لم أجد مع التبع الكثير، ولو وجدت عنه لرجحت ولو شاذة. [أقول: إن الترجيح من حيث الحديث في هذه المسألة لمذهب الصحيحين؛ فإن عمله ﷺ كان بصلوة الليل مثنى مثنى، وبالنهار بأربع؛ لما روي من أربع قبل الظهر والعصر، وهكذا روي عمل ابن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما في الليل والنهار أخرجهما الطحاوي.] أجاب ابن همام عن حديث الباب بتأويلين، الأول: أن لفظ «مثنى» ناف للواحد والثلاثة، وأما الأربع فليست بدخلة تحته. والثاني: أن معنى «مثنى» اثنان اثنان، فيكون المجموعة أربع ركعات، ولم يقل النبي ﷺ: أربعاً أربعاً؛ كيلا يرفع القعدة على ركعتين ركعتين. أقول: بخالفه قول الرعشري إن المراد من «مثنى» اثنان فقط، لا اثنان اثنان، وهذا إذا كان اللفظ مكرراً.

حاشية: قوله: ست ركعات: المفهوم أن الركعتين الراتبين داخلتان في الست، وكذا العشرتين في الحديث الآتي، قاله الطيبي، فيصلني المؤكدين بتسليمه وفي الباقي الخيار. قوله: لم يتكلم فيما بينهما: أي في أثناء أدائهن، وقال ابن حجر: إذا سلم من كل ركعتين. قوله: بسوء: أي بكلام سيء، أو بما يوجب سوءاً. قوله: عدلن: بصيغة المجهول، وقيل: بالمعلوم. (المراقبة) قوله: وضعفه جداً: أي تضعيفاً قوياً، قال ميرك ناقلاً عن «التصحیح»: والعجب من محبي السنة كيف سكوت عليه، وهو ضعيف بإجماع أهل الحديث؟ قلت: ينافية ما تقدم أنه رواه ابن خزيمة في صحيحه مع أهم أجمعوا على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال. قال ميرك: وعن محمد بن عمار بن ياسر: يصلي بعد المغرب ست ركعات، وقال: رأيت حبيبي رسول الله ﷺ يصلي بعد المغرب ست ركعات، وقال: «من صلى بعد المغرب ست ركعات غفر له ذنوبه، وإن كانت مثل زبد البحر». حديث غريب، رواه الطبراني في الثلاثة. (المراقبة) قوله: قبل الظهر ركعتين: هذا متمسك الشافعية في سنية الركعتين قبل الظهر، وعندنا السنة قبل الظهر أربع، وقد جاء فيها أيضاً أحاديث كثيرة عن عائشة وأم حبيبة وعلي رضي الله عنهم، ولهذا قال المؤلف في «باب ما جاء في الأربع قبل الظهر» وعلى هذا العمل عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم. وجاء عند الشافعي وأحمد أيضاً أربع، ولكن بتسليمتين، كذا في «اللمعات». قوله: صلاة الليل مثنى مثنى: وفي رواية: «صلاة الليل والنهار»، وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: الأفضل فيهما رُباع، وعنهما: في الليل مثنى، وفي النهار رُباع. (اللمعات). ومما يوافق مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه عن عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله ﷺ يصلي الصبح أربع ركعات لا يفصل بينهما بسلام»، رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده، وما في «مسلم» من حديث معاذة: أنها سألت عائشة: كم كان رسول الله ﷺ يصلي الضحى؟ قالت: أربع ركعات، الحديث، وما في الصحيحين عن أبي سلمة بن عبد الرحمن: أنه سأل عائشة رضي الله عنها: كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ في رمضان؟

فَأَوْتِرَ بِوَاحِدَةٍ، وَاجْعَلْ آخِرَ صَلَاتِكَ وَتَرًا». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ صَلَاةِ اللَّيْلِ: ٤٤٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمِيرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمُ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ وَبَلَالٍ وَأَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَأَبُو بَشِيرٍ اسْمُهُ جَعْفَرُ بْنُ إِيَّاسٍ، وَهُوَ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَحْشِيَّةَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصْفِ صَلَاةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِاللَّيْلِ: ٤٥٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رضي الله عنها: كَيْفَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي رَمَضَانَ؟ فَقَالَتْ: مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ: يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنَيْنٍ وَطَوْلِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنَيْنٍ وَطَوْلِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا. فَقَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَنَامُ قَبْلَ أَنْ تُؤْتِرَ؟ فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٤٥١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُؤْتِرُ مِنْهَا بِوَاحِدَةٍ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْهَا اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ. حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ نَحْوَهُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. بَابُ مِنْهُ: ٤٥٢- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي جَهْمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكْعَةً. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

العرف الشاذي: وأيضًا يخالف قول الشيخ ما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما راوي الحديث تفسير المرفوع: أنه سئل: ما المراد من مثنى مثنى؟ قال: أن تسلم على كل ركعتين. أخرجه مسلم في صحيحه. [قال أيضًا: المراد من «مثنى» التشهد على كل ركعتين، واستند في هذا الأمر بحديث الترمذي عن الفضل بن عباس رضي الله عنه: «الصلوة مثنى مثنى، تشهد في كل ركعتين إلخ». وأقول: كيف تمسك الشيخ به؛ فإن أحمد أخرج ذلك الحديث في مسنده، وفيه تضريح السلام على كل ركعتين، فلا ينبغي مثل هذه الغفلة.] ثم فيما فسر ابن عمر رضي الله عنهما بحث؛ لأنه ثبت عنه موقوفًا: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى»، أخرجه في «معاني الآثار»، وعمله بالنهار أربع ركعات بتسليمية واحدة، كما في «معاني الآثار»: أن ابن عمر رضي الله عنهما صلى قبل الجمعة أربعًا لا يفضل بينهما بسلام، وسنده صحيح؛ فإن «فهذا» شيخ الطحاوي ثقة، و«علي بن معبد» تلميذ «محمد بن حسن» من رواة الصحيحين ورواة «الجامع الصغير»، وسائر الرواة ثقات، وإن قيل: إنه يدل على أربع قبل الجمعة، لا تطوع النهار مطلقًا، قلت: إن في تلك الصفحة عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه كان يصلي بالليل ركعتين والنهار أربعًا، وسنده قوي؛ فإن رواة الصحيحين إلا فهذا. وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا أيضًا: «صلوة الليل والنهار مثنى مثنى»، إلا أنه أعله الطحاوي والدارقطني وابن حبان وجهور المحدثين، وقالوا: إن لفظ «النهار» وهم الراوي. وخالفهم البخاري ويقوي لفظ «النهار» في خارج الصحيح. ثم أقول لدفع ذلك البحث: إن مراد ما قال ابن عمر رضي الله عنهما هو القعدة على الركعتين، لا السلام على ركعتين، وأما قوله لرجل سأل عن تفسير مثنى مثنى في «مسلم»، فالمراد به أن التسليم أولى وأفضل، والله أعلم وعلمه أتم. فإذا دار المثنية على القعدة عندنا، وعلى التسليم عند الشافعية، وعلى هذا يقول الشافعية في الوتر: إن المثنية لما كانت بالتسليم تكون الشفعة في الوتر أيضًا بالتسليم لا بالقعدة؛ لحديث عام: «صلوة الليل مثنى مثنى»، فيكون الوتر ثلاث ركعات بتسليمتين، فإذا يكون معنى الواحدة في «أوتر بواحدة»: المنفردة (أكيلة) عند الشافعية، وأما عند الأحناف فمعناه الواحدة (أيك). قوله: فأوتر بواحدة: هذا اللفظ لا يدل على الوتر بركة واحدة؛ فإن لفظ الوتر محمول إلى الخارج، وليس المراد الوتر لغة؛ فإن معناه اجعل صلاتك وترًا معهودًا في الشريعة بركة أي بضم ركة؛ لمقدمة أن الأسماء الشرعية كانت في اللغة متعدية، مثل القراءة والوتر والمسح وغيرها، فإذا نقلت إلى الشريعة صارت لوازم؛ فإن المراد يكون منها المدلولات الشرعية، فإذا أردنا تعديتها بجعلها متعدية بواسطة الباء، فالباء في: «أوتر بواحدة» و«وَأَسْخَوْا بِرُءُوسِكُمْ» باء التعدية؛ فإن المسح كان متعديًا في اللغة، فإذا نقلناه إلى المعنى الشرعي صار لازمًا أي إمرار اليد المبتلة، فعديناه بالباء، ولا يتوهم أن في المعنى الشرعي أيضًا تعديًا؛ فإنه شبه ما قيل: إن «لا يعلمون» [في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾] (الزمر: ٩). بمعنى: ليس لهم علم، لازم. وكذلك فرق بين «السميع» صيغة الصفة المشبهة اللازم، و«السامع» صيغة اسم الفاعل المتعدي، ومر من بعض كلام في هذه المقدمة في القراءة خلف الإمام. قوله: واجعل آخر صلاتك وترًا: هذا محمول على الاستحباب عند الجمهور. وفي متوننا: من كان يثق بالانتباه يؤخر الوتر إلى آخر الليل. قوله: باب ما جاء في وصف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل: صلاته صلى الله عليه وسلم بالليل في أصح الروايات بإحدى عشرة ركعة، وفي بعض الصحاح: ثلاث عشرة ركعة. وقال المحدثون: إن صلاة الليل كانت إحدى عشر ركعة، إلا أن الراوي جمع ما ركعتي الفجر؛ لحديث: «صلى النبي صلى الله عليه وسلم بالليل ثلاث عشرة ركعة، منها ركعتا الفجر»، وقيل: إن الركعتين صلاة التحية، وقيل: هي الركعتين الخفيفتين قبل صلاة الليل أو بعدها، وقيل: هما ركعتا النفل جالسًا بعد الوتر. وورد في رواية صلاته صلى الله عليه وسلم بالليل خمس عشرة وسبع عشرة ركعة أيضًا، وتردد فيها المحدثون. قوله: ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان إلخ: هذه الرواية رواية الصحيحين، وفي الصحاح: صلاة تراويحه صلى الله عليه وسلم ثمان ركعات، وفي «السنن الكبرى» وغيره بسند ضعيف من جانب أبي شيبه - فإنه ضعيف اتفاقًا - عشرون ركعة. وأما عشرون ركعة الآن إنما هو سنة الخلفاء الراشدين، ويكون مرفوعًا حكمًا وإن لم نجد إسناده قويًا، وفي «التاتارخانية»: سأل أبو يوسف أبا حنيفة: هل كان لعمر رضي الله عنه عهد عن النبي صلى الله عليه وسلم حين قرر التراويح عشرين ركعة وأعلن ما؟ قال أبو حنيفة: لم يكن عمر رضي الله عنه مبتدعًا، أي لا بد من كون عشرين ركعة مرفوعة. قال المصنف: لم تكن صلاته صلى الله عليه وسلم بالليل أقل من تسع ركعات. أقول: لم تكن أقل من سبع ركعات؛ لحديث عائشة رضي الله عنها أخرجه أبو داود في سننه: «كان يوتر بأربع وثلاث، وست وثلاث، وثمان وثلاث، وعشر وثلاث». وقال الحافظ ابن حجر: إن هذا الحديث أصح ما وقفت عليه في عدد الركعات.

حاشية: قالت: ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة، يصلي أربعًا، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، فهذا تفصيل يفيد المراد، وإلا لقالت: ثمانًا، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ذكره ابن الهمام، ويؤيده ما ورد: «أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم»، والحق أن الأخبار وردت على كلا النحويين، فكل أخذ بما ترجح عنده. قوله: إن عيني تنامان ولا ينام قلبي: هذا من خصائصه صلى الله عليه وسلم. قال الطيبي: فيقظة قلبه تمنعه من الحدث، وإنما منع النوم قلبه؛ ليعي الوحي إذا أوحى إليه في المنام. قوله: يوتر منها بواحدة: وكذا ما مر من قوله: «إذا خفت الصبح فأوتر بواحدة»، قال ابن الهمام: ليس في الحديث دلالة على أن الوتر واحدة بتحريمه مسأعة؛ لاحتياج إلى الاشتغال بمواهبه؛ إذ يحتمل كلا من ذلك، ومن كونه إذا خشي الصبح صلى واحدة متصلة، فأن يقاوم الصرائح التي ذكرناها، وغيرها كثير تركناه بحال الطول مع أن أكثر مسنده منه انتهى ومن الروايات التي ذكرها ما روى الحاكم، وقال: على شرطهما، قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث، لا يسلم إلا في آخرهن، وكذا روى النسائي عنها مسندًا حسنًا. ولا يسلم في ركعتي الوتر، وأخرج الحاكم: قيل للحسن: إن ابن عمر رضي الله عنهما كان يسلم في الركعتين من الوتر، فقال: عمر رضي الله عنه كان أفقه منه، كان ينهض في الثانية بالتكبير. وفي «مصنف ابن أبي شيبة»:

بَابُ مِنْهُ: ١٥٣- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ تِسْعَ رَكَعَاتٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَالْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ نَحْوَ هَذَا. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَأَكْثَرُ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكَعَةً مَعَ الْوُثْرِ، وَأَقَلُّ مَا وُصِفَ مِنْ صَلَاتِهِ مِنَ اللَّيْلِ تِسْعَ رَكَعَاتٍ. ١٥٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا لَمْ يُصَلِّ مِنَ اللَّيْلِ، مَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ النَّوْمُ أَوْ غَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ، صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكَعَةً. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَتَّابُ بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ قَالَ: كَانَ زُرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى قَاضِي الْبَصْرَةِ، فَكَانَ يَوْمُ بَنِي قُشَيْرٍ، فَقَرَأَ يَوْمًا فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ﴾ فَذَلِكَ يَوْمَ يَوْمِ عَسِيرٍ ﴿خَرَّ مَيِّتًا، وَكُنْتُ فِيهِمْ أَحْتَمَلُهُ إِلَى دَارِهِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَسَعْدُ بْنُ هِشَامٍ هُوَ ابْنُ غَامِرٍ الْأَنْصَارِيِّ. وَهَشَامُ بْنُ غَامِرٍ هُوَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. بَابٌ فِي نُزُولِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلِّ لَيْلَةٍ: ١٥٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْإِسْكَنْدَرَانِيُّ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

العرف الشاذي: قوله: صلى من النهار ثني عشرة ركعة: تمسك البعض بهذا على وحدة ركعة الوتر؛ فإن عمله ﷺ لا لم يزد على ثلاث عشرة ركعة، فلما قضى ثني عشرة ركعة، وعلم أن صلاته بالليل ثني عشرة ركعة، علم أن الوتر ركعة، يقال: ثبت صلاته ﷺ بالليل خمس عشرة ركعة أيضًا، وأيضًا لعل هذه الصلاة ليست قضاء صلاته بالليل، بل رواته النهارية، وثبوته رواية أخرجهما أحمد في مسنده عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه ﷺ كان يصلي ثلاث عشرة ركعة بالليل وثني عشرة ركعة بالنهار، والله أعلم. قوله: باب في نزول الرب تبارك وتعالى إلخ: حديث الباب حديث الصحيحين، ومسألة الباب تتعلق بالاعتقادات لا بالفقهيات، ويكفي الاعتقاد إجمالاً كما في «الفقه الأكبر»؛ إذ لا يعلم أحد تفصيل المسألة، فليقل: آمنت بالله وآمنت بهذا كما هو المراد عند الله تعالى. و«الفقه الأكبر» من تصنيف أبي مطيع البلخي الحكم بن عبد الله تلميذ أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو متكلم فيه، وعندي أنه صدوق. وفي «الميزان»: كان ابن المبارك يعظمه ويوقره. اشتهر على الألسنة أن المتأول ليس بكافر، وفي آخر «الخيالي على شرح العقائد» وفي بعض تصانيف الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد: إن المتأول في ضروريات الدين كافر. واعلم أن في علم الغيب مقامين، أحدهما: مقام المدح، والثاني: مقام ذكر المسألة، وأما في مقام المسألة فتكون القيود والشروط مذكورة، وأما في مقام المدح، فإنه مقام المبالغة وليس بكذب، فلا يقرئنا ما قال صاحب «القصيدة البردة»: فإن من جودك الدنيا وضربها: ومن علومك علم اللوح والقلم. فإنه مقام المدح والمناقب، والحاصل أني لا أذكر ههنا إلا نبذة من الكلام. واعلم أن الفلاسفة ينكرون صفات الله تعالى، وأما قولهم: إن صفات الباري عين ذاته، فيغالطون به الناس، ويلزمهم أن صفات الله زائدة على الذات، فإنهم لا يقولون إلا بصفة العلم للبارئ، وينكرون سائر الصفات، وعلم الله تعالى حصوله عند أرسطو والفارابي وابن سينا، كما هو مصرح في تصانيفهم، وغفل عنه الناس، فلا يكون العلم إلا زائداً على الذات، وأما الوجود فهو عين ذات عندهم ومتحد به، كما قال الأشعري بأهمها متحدان في الحقيقة. ثم الاتحاد على أنواع: الاتحاد في المفهوم، وهو أضيق، والاتحاد في الحقيقة، وهو أوسع من الأول، ثم الاتحاد في الوجود، وهو أوسع من الثاني، كما قال ابن سينا: إن الحيوان والناطق متحدان في الوجود ومختلفان في الحقيقة، وينكر الفلاسفة الملاعة الإرادة له تعالى والقدرة، فإنهم يقولون: إن الباري فاعل بالإيجاب والعلو، ولعل كنه مذهبهم أن الحوادث بالعلو الأخيرة، ومحصله أنها بغير محدث، ونقول: إنه فاعل بالاختيار وخالق، وإنكار القدرة للبارئ كفر صريح حلي بإجماع الأديان السماوية، وأما الكلام والبصر والسمع له تعالى فمختلف بين أهل القبلة، فكيف يرجح قبوله من الملاعة؟ فلم يبق إلا العلم، وهو أيضاً حصولي، هذا ما نقح لي من مذهب الملاعة. قال مولانا المرحوم النانوتوي: إن النزاع بين الصوفية القائلين بعينية الصفات للذات، والمتكلمين القائلين بغيرية الصفات للذات، نزاع لفظي، وأخذ كل واحد منهما بمرتبة، وسكت عن المرتبة الأخرى؛ فإن منيع كل صفة ذات، وأما انتشارها ووفور آثارها فزائد، ليس عين ذات ولا غيرها؛ فإن ضوء الشمس في قرصها وذاقها عين ذات، وإذا وقع على الأرض فغير ذات. أقول: قد صرح العارف الجامي بتسليم المرتبتين عند الصوفية، كما قال: اتفق القوم على أن لله تعالى كمالين: كمال ذاتي وكمال أحمائي. في «تحرير الشيخ ابن المهام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»: إن أفعال الباري معللة بالحكم، وأجمع عليه المحدثون والفقهاء، ولا يلزم منه الاستكمال بالغير، كما زعم الفلاسفة الملاعة؛ فإن الصفات فروع كمال الذات، وليست بلا حقة من الخارج مثل ضياء الشمس، ذكره في بحث الأمر. وفي تحريره: إن العلة التامة مقدمة على المعلول تقدماً زمانياً إلا أن الزمان قد يكون قليلاً، فيتوهم عدمه، وهو مختار ابن تيمية حين قال: لا يتصور عدم تقدم الفاعل على فعله، وهو مختار المتكلمين والسبكي في «جمع الجوامع». واعلم أن التشابهات مثل نزول الله إلى السماء الدنيا واستوائه على العرش، فرأى السلف فيها الإيمان على ظاهر ما ورد وإمهاله على ظاهره بلا تأويل وتكييف، ويفوض أمر الكيفية إلى الله تعالى. وأما ما نسب إلى بعض السلف مثل ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه يعلم معاني المقطعات القرآنية -على تقدير صحته- فالمراد بيان محتملات. ويتوهم من «جامع الفصولين» -وهو من معتبراتنا- النهي عن الترجمة اللغوية أيضاً للتشابهات، لكن قريحتي يحكم أن المنهي عنه تفسيرها لا ترجمتها تحت الألفاظ، من الحق واليد والوجه وغيرها. وأما مذهب المتكلمين فهو التأويل في التشابهات موافقاً للشرع، وقال المتكلمون: إن مذهب السلف التفويض وهو أسلم، ومذهبنا -أي المتكلمين- التأويل بالعقل وفاق الشرع، وهو أحكم، ومعناه أن أصل مذهب أهل السنة التفويض، وأما التأويل فعند الضرورة والمقابلة مع الغير من مخالفي أهل السنة، والمتكلمون إنما احتاجوا إلى التأويلات عند المناظرة مع معاندي الإسلام، فما قال بعض الناس من الألفاظ الركيكة في حقهم فزيتون عنها. وأما مذهب المبتدعين في التشابهات فالتأويلات المخالفة للشرعية الغراء، الموافقة لعقولهم القاصرة، عياداً بالله. ومذهب المشبهة أن الله جسم كالأجسام، ومذهب آخر لا أذكرها. وأما تفويض السلف فيحتمل المعنيين، أحدهما: تفويض الأمر إلى الله، وعدم الإنكار على من تأول كيف ما تأول بسبب إقرارهم بعدم العلم. وثانيهما: تفويض التفصيل والتكييف إلى الله تعالى، والإنكار على من تأول برأيه وعقله، ومرادهم هو الاحتمال الثاني لا الأول. وأما المتأولون من أهل الحق فثلاث فرق: تأول أرباب اللغة بالاستعارة أو التشبيه، وتأول الصوفية مثلاً في نزول الله بالتجلي، وهو ظهور الشيء في المرتبة الثانية، وتأول المتكلمون بنزول ملائكة الله أو رحمة الله الخاصة، والمتكلمون طائفتان: الأشعرية هم المنسوبون إلى أبي الحسن الأشعري، وتوابعه الشافعية والمالكية، والطائفة الثانية الماتريدية: هم المنسوبون إلى أبي منصور الماتريدي، وتوابعه الأحناف، وأبو الحسن وأبو منصور معاصران، وأبو منصور أصغر سنًا، وأما الحنابلة فلا ينتسبون إلى الماتريدي والأشعري. واعلم أن لفظ «الأشاعرة» يطلق على جميع من الأشعرين والماتريديين، وأما الأشعرية فقالوا: إن لله تعالى صفات ذاتية أزلية قديمة، وهذه سبعة: العلم والسمع والبصر والقدرة والإرادة والكلام والحياة. وصفات فعلية، وهذه حوادث مخلوقات له تعالى، وليس بقائمة بالبارئ. وأما الماتريدية فقالوا: إن الصفات الذاتية فسبع وقديمة، وأما الصفات الفعلية فقديمة أيضاً، وهي التي تكون صفات الله تعالى مع أضدادها، ولم أجد هذا التعريف في كتب الكلام، نعم موجود في كتاب الإيمان في «الدر المختار». ومثال الصفات الفعلية فمناهاة الإمامة والإحياء والغضب والرضاء وغيرها. وأدمج الماتريدية جميع الأنواع تحت جنس واحد، وسموها بالتكوين، والبحاري أيضاً قائل بالتكوين، والتكوين صفة ثامنة لله تعالى. وقال الأشاعرة في الصفات القديمة: إن التعلقات حوادث، وقال الطحاوي: إن الله خالق قبل أن يخلق، ورازق قبل أن يرزق. وأقول من جانب الماتريدية: إن شيئاً آخر ما يتعلق بالبارئ ويسمى بالفعل، وهذه التسمية مني، وهو مثل النزول إلى سماء الدنيا وغيره من الجزئيات التي تكون متعلقة بالبارئ، ولا يكون له نوع في الباري قديماً، وهذه الأفعال حوادث، ويقول الماتريدية: إنما ليست بقائمة بالبارئ بل من

حاشية: حدثنا حفص، حدثنا عمرو عن الحسن قال: اجتمع المسلمون على أن الوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن. وقال الطحاوي: حدثنا أبو العوام محمد بن عبد الله بن عبد الجبار المرادي، حدثنا خالد، حدثنا عبد الرحمن بن أبي زياد عن أبيه عن الفقهاء السبعة: سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبي بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وعبيد الله بن عبد الله وسليمان بن يسار، في مشيخة سواهم أهل فقه وصلاح، فكان مما وعيت عنهم أن الوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن، هذا كله في «الفتح» لابن المهام. قوله: نفر في النافور: نفخ في الصور. (الجمع)

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ بِاللَّيْلِ: ٤٥٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَاتِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاجٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ: «مَرَرْتُ بِكَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ وَأَنْتَ تَخْفِضُ مِنْ صَوْتِكَ». فَقَالَ: إِنِّي أَسْمَعُ مَنْ تَأْجِثُ. قَالَ: «ارْزُقْ قَلِيلًا». وَقَالَ لِعُمَرَ: «مَرَرْتُ بِكَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ وَأَنْتَ تَرْفَعُ صَوْتَكَ». قَالَ: إِنِّي أَوْقِظُ الْوَسْطَانِ وَأُطْرِدُ الشَّيْطَانَ. قَالَ: «اخْفِضْ قَلِيلًا». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ هَانِئٍ وَأَنْسِ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. ٤٥٧- حَدَّثَنَا فُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَيْسٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رضي الله عنها: كَيْفَ كَانَ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ؟ فَقَالَتْ: كُلُّ ذَلِكَ قَدْ كَانَ يَفْعَلُ، رُبَّمَا أَسَرَّ بِالْقِرَاءَةِ وَرُبَّمَا جَهَرَ، فَقُلْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي الْأَمْرِ سَعَةً. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَإِنَّمَا أَسْنَدُهُ يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَأَكْثَرُ النَّاسِ إِنَّمَا رَوَوْا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاجٍ مُرْسَلًا. ٤٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ نَافِعٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْعَبْدِيِّ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ التَّاجِي، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَايَةً مِنَ الْقُرْآنِ لَيْلَةً. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

العرف الشَّدِّي: مخلوقاته، وأما مشرب الحافظ ابن تيمية في الصفات الحوادث: إنما قائمة بالبراءى وحوادث وغير مخلوقة، ويدعى أنه يوافق السلف الصالحين، ويقول: إن الله تعالى يقوم به الحوادث باختباره، ولكنه ليس ما لا يخلو من الحوادث، بل قد يكون متصفاً بالحوادث وقد لا يكون متصفاً بها، وقال: إن بين الحادث والمخلوق عمومًا وخصوصًا؛ فإن الصفات الحادثة وسائر أشياء العالم حوادث، والصفات ليست بمخلوقة، بخلاف سائر أشياء العالم الممكنة. وأما الأشاعرة فيقولون بأن البراءى عزَّ اسمه ليس بمحل للحوادث، وقالوا: لا فرق بين الحادث والمخلوق. وأقول: إن اللغة تساعد الحافظ ابن تيمية؛ فإنه إذا كان زيد قائماً، يقال: إن القيام متعلق بزيد، وإن زيداً متصف بالقيام، ولا يقال: إنه خالق القيام، فكذلك لما كان الله موصوفاً بالنزول، فلا بد من قيام النزول، وكون البراءى عز برهانه متصفاً بالنزول لا خالقاً له، وبعين ما قال ابن تيمية قال البخاري بأن الله متصف بصفات حادثة، إلا أن الشارحين تأولوا في كلامه، ومثله روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله بسند صحيح في «كتاب الأسماء والصفات»، حيث قالوا: من قال: «إن القرآن مخلوق» كافر، أي من قال بأن القرآن ليس صفة البراءى، وأنه بمنزلة وباتن عن ذات البراءى، وليسوا بقائلين بأن القرآن قسم أي الكلام اللفظي. فالحاصل أنهم قائلون بحدوث الكلام اللفظي لا بخلقه، [والكلام نوعان: لفظي ونفسي، والنفسي صفة بسيطة، من شأنها إفادة المخاطب، وقال الدواني: إن النفسي كلمات مجعلة، والله أعلم وعلمه أم] وصف ابن تيمية في كون البراءى يقوم به الأفعال الاختيارية مجعلاً كاملاً، ودل ما روينا على رغم أنف من قال بأن أبا حنيفة جهمي -عباداً بالله- فإن أبا حنيفة قاتل بما قال السلف الصالحون. فالحاصل أن نزول البراءى إلى سماء الدنيا نزول حقيقة، يحمل على ظاهره، ويفوض تفصيله وتكييفه إلى البراءى عز برهانه، وهو مذهب الأئمة الأربعة والسلف الصالحين، كما نقله الحافظ في «فتح الباري» عنه، [وفي «فتح الباري» وغيره من الكتب، قال محمد بن الحسن: إن الله مستو على العرش بلا تأويل، ولا تعلم تكييفه، وهو محمول ومفوض إليه تعالى] وذهب الأشاعرة المتكلمون إلى ما ذهبوا، ثم نقول: إن قول الأشعرية بأن الصفات الفعلية حوادث، لا دليل لهم عليه؛ فإنها ليست بمحاذة، وإن قيل: إن للصفات الفعلية التي تحت الأسماء الحسن للبراءى تعلقاً بالحوادث، فتكون حوادث، قلت: إن للقدرة والإرادة وغيرها أيضاً تعلقاً بالحوادث، ولا تقولون بحدوثها. ثم المشهور بين المتكلمين أن الإرادة مثلاً قديمة، والتعلقات بالتعلقات الحادثة حوادث، وقال الحذاق منهم: إن الإرادة مثلاً والتعلق قديمان، والمتعلق حادث، كما قال الدواني في رسالة «إثبات الواجب». وليعلم أن العلم يتعلق بالمعدومات بدون واسطة الصور، وأنكره الفلاسفة الملاعة. قال المناطقة: إن العلم هي الصورة الحاصلة، وقال مير زاهد: إن العلم هي الحالة الإدراكية، وقال المتكلمون: إن العلم مبدأ الحالة الإدراكية، ونظيره أن يكون بيت مظلم، وفيه مشكاة وضعت فيها السراج، فانتشر ضياء السراج، ووضعت فيه مثلاً، فإذا قال المناطقة: إن العلم هي التمثال، وقال مير زاهد: إن العلم هو ضياء السراج المنتشر، وقال أرباب الكلام: إن العلم هو السراج، فنحول الأمر إلى ذوي الألباب، ولينظروا فيه فيصدق الصادق ويكذب الكاذب، هذا ما تيسر لي الآن في ذكر نبذة الكلام، والكلام أطول من هذا، والله أعلم وعلمه أم. فحاصل الباب أن نؤمن بالمتشابهات كما وردت بظاهرها، ونفوض التفصيل إلى الله، وورد في النصوص أن الله يميّن رجلاً وحقواً وبيداً ووجهها وغيرها، فنؤمن بظاهرها. قوله: ثلث الليل الأول: في رواية: نصف الليل، وفي رواية: ثلث الليل الأخير، واختار المحدثون الثالثة. وأقول: تحمل الأحاديث والروايات الثلاثة على أصلها بلا ترجيح، ويقال بنزول الله في الأوقات الثلاثة؛ فإنه تعالى وتقدس لا يشغله شأن ولا أمر، والأوقات الثلاثة مباركة؛ لأنها أوقات الفراغ عن غير الله تعالى وتقدس. قوله: باب ما جاء في القراءة بالليل إلخ: الأفضل عندنا في النافلة بالليل الجهر بالقراءة، بشرط أن لا يؤدي النائم أو مصلياً آخر. قوله: سمعت من ناجية: قال الصوفية: كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه في مرتبة الجمع، وكان عمر الفاروق رضي الله عنه في مرتبة الفرق، فأمرهما النبي صلى الله عليه وسلم بحرية جمع الجمع. [والحق عدم الدخول فيما لا يحصل لنا، والله در الشيخ الأكبر حين وصل مجلساً من مجالس الأولياء كانوا يتكلمون في مرتبة موسى عليه السلام، فقالوا له: قل شيئاً، قال: لا أقول ولا أدخل فيما لا أحصله إلخ]. قوله: قام النبي صلى الله عليه وسلم بآية إلخ: وهي قوله تعالى: «إِنَّ تَعْبُدُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَفْغُرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الْحَكِيمُ». كان النبي صلى الله عليه وسلم في مرتبة الاستغراق، وادعيت أنه صلى الله عليه وسلم ما قرأ الفاتحة، ولا شيئاً غير هذه الآية في القيام والركوع والسجود، فيشكل الأمر على القائلين بفرضية الفاتحة أزيد منه على الأحناف؛ فإن للصلاة أصلاً على مذهبي لا على مذهبهم، فيفيد الحديث في وجوب الفاتحة، وأما الذي ادعيت يدل عليه طرق الحديث، واستوفيت طرقه، وفي «الطحاوي»: كان بما يقوم وبما يركع وبما يسجد، فدل هذا الطريق أيضاً على دعواي. مسألة: تعيين السور من جانب النفس في الصلاة بدون ورود الشرع به بدعة، ويجوز تكرار الآية في النافلة. واعلم أن البدعة ما لا يكون أصله في الأصول الأربعة، ويزعم الناظر فيه أنه من أمور الدين، فعلم أن رسوم النكاح ليست ببدعة وإن كانت لغواً؛ فإن الناظر لا يزعمها من أمور الشريعة، بخلاف رسوم المائم؛ فإن الناظر يزعمها من أمور الشرع.

حاشية: قوله: ينزل الله تبارك وتعالى إلخ: النزول والهبوط والمهبط والصعود والحركات من صفات الأجسام، والله تعالى متعالٍ عنه، والمراد نزول الرحمة وقربه تعالى من العباد بإنزال الرحمة وإفاضة الأنوار وإجابة الدعوات وإعطاء السائل مغفرة الذنوب، وعند أهل التحقيق: النزول صفة الرب تعالى وتقدس، يتجلى بها في هذا الوقت، يؤمن بها ويكف عن التكلم وكيفيةها، كما هو حكم سائر الصفات المشابهة مما ورد في الشرع، كالسمع والبصر واليد والاستواء ونحوها، وهذا هو مذهب السلف، وهو أسلم، والتأويل طريقة المتأخرين، وهو أحكم، وبالجملة هو وقت جعله الله تعالى محل ظهور الأسرار وهبوط الأنوار كما يجده أهل الذوق والعرفان، كذا في «اللمعات». قوله: فاستحيب إلخ: [بالنصب على لفظ المتكلم، وكذا «فأعطيه» و«فأغفر له» جواباً للاستفهام. (اللمعات)] قوله: الرسلان: [النائم الذي ليس يستغرق في نومه]. قوله: فقالت كل ذلك قد كان إلخ: فيحوز كل من الأمرين، واختلوا في الأفضل خارج الصلاة، ورجح كلاً طائفة، والمختار: أن ما كان أوفر في الخشوع وأبعد عن الرياء فهو أفضل.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ فِي الْبَيْتِ: ١٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَفْضَلُ صَلَاتِكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ: فَرَوَاهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي النَّضْرِ مَرْفُوعًا وَأَوْقَفَهُ بَعْضُهُمْ. وَرَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وَالْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ أَصَحُّ. ١٦٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

أَبْوَابُ الْوُثْرِ

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْوُثْرِ: ١٦١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَاشِدٍ الزُّوْفِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُرَّةَ الزُّوْفِيِّ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ حُذَافَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَدَّكُمْ بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ.....»

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في فضل صلاة التطوع في البيت: الأفضل أداء السنن والنافلة في البيت كما في «الهداية» أيضًا. قوله: أفضل صلاتكم في بيوتكم إلا المكتوبة: وبهذا قصر أبو جعفر الطحاوي حكم إحراز الثواب في المسجد النبوي والمسجد الحرام والمسجد الأقصى على المكتوبة؛ فإنه لم يثبت منه ﷺ أداء السنن في المسجد النبوي. قوله: ولا تتخذوها قبورًا: في تفسير هذه القطعة أقوال، ذكرها الحفاظ في «فتح الباري»، قيل: في هذه الجملة النهي عن دفن الموتى في البيوت، فلا يكون لهذه الجملة ربط بما قبلها، وقيل: إنها تدل على كراهة الصلاة في المقابر، وقيل: مرادها أداء الصلوات في البيوت ولا يعطلها عن ذكر الله. وإذن يدل الحديث على عدم ذكر الله في القبور، وبخالفه ما في «سنن ابن ماجه» بسند قوي: «إن مؤمنًا إذا وضع في قبره، يأتيه ملكان فيجلسانه فينظر الشمس كادت تغرب، فيقول لهما: دعاني دعاني لأصلي العصر؛ فإن الشمس كادت تغرب»، وبخالفه ما في الصحيحين: إن موسى ﷺ يصلي في القبر. وبخالفه ما في «صحيح مسلم»: قال النبي ﷺ: رأيت موسى ﷺ يلقي، وأما ما قبل من التأويلات في تليته فلا أرضى به، وبخالفه ما في «الترمذي» في فضائل سورة الملك: إن بعض أصحاب النبي ﷺ رأى رجلًا في القبر يقرأ سورة الملك حتى ختمها، فيدل الأحاديث المروية على ذكر الله في القبور، وعدم تعطيلها من ذكر الله تعالى، وكذلك روايات أخر تدل على ذكر الله في القبور، ذكرها السيوطي في «شرح الصدور في أحوال الموتى والقبور»، فالجواب: أن الأصل في القبور العدم، وفيه مستثنيات كثيرة بحيث توهم كثرتها أمّا الأصل، وأيضًا ذكر الله في القبور من خواص عباده تعالى لا عامة المؤمنين، والله تعالى أعلم. قوله: باب ما جاء في فضل الوتر: واعلم أن بحث الوتر بحث طويل، ولقد صنف محمد بن نصر المروزي رحمته الله كتابًا مستقلًا في بحث الوتر، وملاؤه بالروايات المرفوعة والآثار، ولخصه المقرئزي. وفي الوتر اختلافات كثيرة من أوجه كثيرة، وما أطنب من الأحناف مثل إطناب الإمام أبي جعفر الطحاوي رحمته الله. وأما المذاهب في الوتر، فالوتر عند الأحناف ثلاث ركعات بتسليمه وقعدتين، ثم الوتر والتهجد شيان، وصلاة الوتر معنية، وصلاة التهجد هي الصلاة بعد النوم؛ فإن التهجد ترك المهجوع أي النوم، ويوافق اللغة وحديث مرفوع عن حجاج بن عمرو، أخرجه الحفاظ في «التلخيص الحبير» وحسن إسناده: أن التهجد بعد النوم. أما الشافعية فليس الفرق عندهم بين الوتر والتهجد إلا أن الوتر أكّد، وأن الوتر ثلاث ركعات بتسليمتين، فمن أتى ثلاث ركعات فقط بتسليمتين، فقد أتى بالوتر على مختارهم وما أتى بالتهجد. ثم حقيقة الوتر عندهم أن الوتر لطلب إيتار ما صلى قبل منتهجًا، فيكون كأنه من متعلقات التهجد، فلا يمكن لهم قول الوجوب. ثم صرحوا بأن الوتر ثلاث ركعات بتسليمتين، ثم يجوزون خمس ركعات وسبع ركعات وتسع ركعات وإحدى عشرة ركعة، وأما ثلاث عشرة ركعة ففي كونها وترًا اختلاف، وحزم تقي الدين السبكي بأنه وتر بلا ريب، وأما الركعة الواحدة ففي «كتاب الأم» للشافعي رحمته الله: أن الركعة الواحدة أيضًا وتر، حيث اعترض على مالك بن أنس رحمته الله بأنه لما قال: إن الوتر ثلاث ركعات بتسليمتين، كيف لا يقول بوحدة ركعة الوتر؟ وقال القاضي أبو الطيب الشافعي رحمته الله: بأن الركعة الواحدة مكروهة، وفي «الروضة» وهو من معتبرات كتب الشافعية: أنه يسلم واحدة في وتر رمضان وبسليمتين في غيره، والله أعلم هل يقبله الشافعية أم لا؟ ثم إذا أوتر بخمس أو سبع أو تسع إلى غيرها، فالأفضل عندهم الفصل أن يسلم ويقعد على كل ركعتين، ويجوز عندهم الوصل أيضًا بتشهد في الأخيرة أو الأخيرة، أي لا يقعد على ركعتين ركعتين، وهذا المذكور كان في التهجد، وأما النفل المطلق بالليل، فتجوز مائة ركعة بتشهد واحد أيضًا عندهم، فعلم أن الوتر لإيتار ما سبق من صلاة الليل، ولا فرق بين التهجد والوتر عند الشافعية. وقريب من مذهب الشافعية مذهب الحنابلة والمالكية، إلا أن الوصل بتشهد في الأخيرة أو الأخيرة، لم أجد تصريحه عن المالكية، وإذا بوب المالكية والشافعية، فيذكرون أن الوتر ثلاث ركعات بتسليمتين، ثم يذكرون سائر الصور تحت الجواز. وأما الوتر بركعة عند المالكية، ففي «موطأ مالك» أخرج أثر سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: أنه كان يوتر بركعة، وقال مالك: ليس العمل عليه عندنا، ولكن أدنى في الوتر ثلاث ركعات، وتناول المالكية في كلامه، وقالوا: إن الركعة الواحدة جائزة، وأما الكمال فأدناه ثلاث، وظني أن كلام مالك يأتي عنه، وفي كتب المالكية: أن الركعة الواحدة جائزة في السفر، وفي بعضها: أمّا مكروهة في السفر، وفروع أخر لا أذكرها. وأما الأحناف فلا يتأدى الوتر عندهم إلا بثلاث ركعات بقعدتين وتسليمه، نعم لو اقتدى خلف الشافعي وسلم الشافعي على الركعة الثانية - كما هو مذهبهم - ثم أتم الوتر، صح وتر الحنفي عند أبي بكر الرازي وابن وهبان رحمته الله: ولو حنفي قام خلف مسلم :: لشفع ولم يتبع وتم فموت. ثم أعلم أنه لا مناص من أن بعض الرواة يطلقون لفظ «الوتر» على تمام صلاة الليل، ومنهم ابن عمر رضي الله عنه، وأن بعض الرواية يفصل الوتر عن صلاة الليل، ومنهم عائشة الصديقة رضي الله عنها في أكثر رواياتها. قوله: إن الله أمدكم بصلوة إلخ: تمسك الأحناف بحديث الباب وعلى وجوب الوتر على الجمهور وصاحبي أبي حنيفة رحمته الله. قال أبو حنيفة بوجوب الوتر، [وليس أبو حنيفة رحمته الله منفردًا في قول وجوب الوتر؛ فإن معه جماعة من السلف أيضًا، ومنهم الحسن البصري] ووجه التمسك أن الزائد يكون من جنس ما يرد عليه، أي راد الواجب أي الوتر على الخمسة، وتوفيت الوقت أيضًا من أمارات الواجب، ثم قال الخصوم: إن لفظ «أمدكم» ثابت في سنني الفجر أيضًا، مع أمّا سنتان، ونقول: إن في سنني الفجر أيضًا وجوبًا. وأقول: إن لفظ «أمدكم» في سنني الفجر من وهم الراوي؛ فإنه في حق الوتر، وأدخله الراوي في سنني الفجر من وهمه، وكلا الحديثين مرويان عن أبي سعيد الخدري، فيحتمل زيادة احتمال لوهم الراوي، ورواية أبي سعيد رضي الله عنه في سنني الفجر رواها الذهبي في «التذكرة» في ترجمة البحيري سندًا ومثنا، وكتب في آخره: «قال ابن خزيمة: لو سافر أحدًا لتحصيل هذه الرواية لما ضاع سفره»، وثقتها الحفاظ في «الدرية»، ومع هذا زعمي أنه من وهم الراوي، ولا أقول هذا من مراعاة المذهب. وأما الحديث فغريبه المصنف وسكت عن تصحيحه وتحسينه، وسئل البخاري عن حديث الباب، فقال: لم يثبت سماع بعض عن بعض، وهذا من مذهب البخاري؛ فإن الأكثر يعتبرون بالمعاصرة فقط أيضًا. ثم في المعاصرة والسماع صور، إحداهما: عدم اللقاء وعدم المعاصرة بين الراوي والمروي عنه، فالرواية منقطعة عند الكل. وثانيها: تحقق المعاصرة واللقاء، فالرواية مقبولة عند الكل. وثالثها: ثبوت المعاصرة لا السماع فالرواية مقبولة عند الجمهور، وغير مقبولة عند البخاري، ويقول البخاري في مثل هذا: لم يثبت سماع فلان عن فلان، وزعم البعض أن هذا التعبير من البخاري يدل على نفي السماع، والحال أن غرضه يكون بيان عدم علمه بالسماع، ولا يدل على نفيه السماع. ثم السماع عند البخاري لا يجب أن يكون في الرواية التي تكون تحت البحث، بل يكفي السماع في غير تلك الرواية أيضًا،

حاشية: قوله: ولا تتخذوها قبورًا: يحتمل وجهين، الأول: أن يكون على ظاهره، وهو النهي عن دفن الموتى في البيوت. والثاني: أن يكون بيانًا وتفسيرًا لما سبق، أي صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبورًا، بأن يكونوا فيها كالأموات في القبور بلا ذكر وصلوة. (التقرير) قوله: عن عبد الله بن راشد الزوي: بفتح الزاء وسكون الواو وبفاء، وليس له ولا لشيوخه عبد الله بن أبي مرة الزوي وشيخه خارجة بن حذافة رضي الله عنه عند المصنف وأبي داود وابن ماجه إلا هذا الحديث الواحد، وليس لهم رواية في بقية الكتب الستة. (التقرير) قوله: أمدكم بصلوة: قال الطيبي: أي زادكم، كما في بعض الروايات. قال علي القاري: أي زاده، والأصل في المزيد أن يكون من جنس المزيد عليه.

نعم فوت المغتذي: [الزوي]: فزادوا فقائ، كنسب عبد. [أمدكم]: زادكم.

مِنْ حُمْرِ التَّعَمِّ: الْوُثْرُ، جَعَلَهُ اللَّهُ لَكُمْ فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو وَبُرَيْدَةَ وَأَبِي بَصْرَةَ صَاحِبِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ خَارِجَةَ بِنِ حُدَافَةَ ؓ حَدِيثُ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ. وَقَدْ وَهَمَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَاشِدٍ الزُّرَيْقِيُّ»، وَهُوَ وَهْمٌ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْوُثْرَ لَيْسَ بِحُتْمٍ: ٤٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ ؓ قَالَ: الْوُثْرُ لَيْسَ بِحُتْمٍ كَصَلَاتِكُمْ الْمَكْتُوبَةِ، وَلَكِنْ سَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ وَثَرٌ يُحِبُّ الْوُثْرَ، فَأَوْثَرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ». وَفِي ^{ليس بواجب} ^{أي الموصوف} الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ ؓ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ ؓ حَدِيثٌ حَسَنٌ. ٤٦٣- وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ ؓ قَالَ: الْوُثْرُ لَيْسَ بِحُتْمٍ كَهَيْئَةِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ، وَلَكِنْ سُنَّةٌ سَنَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ. وَقَدْ رَوَى مُنْصَوِّرُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ نَحْوَ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّوْمِ قَبْلَ الْوُثْرِ: ٤٦٤- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ عِيْسَى بْنِ أَبِي عَزَّةَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي ثَوْرٍ الْأَزْدِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُؤْتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ. قَالَ عِيْسَى بْنُ أَبِي عَزَّةَ: وَكَانَ الشَّعْبِيُّ يُؤْتِرُ أَوَّلَ اللَّيْلِ ثُمَّ يَنَامُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ ؓ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَأَبُو ثَوْرٍ الْأَزْدِيُّ اسْمُهُ حَبِيبُ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ. وَقَدْ اخْتَارَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ أَنْ لَا يَنَامَ الرَّجُلُ حَتَّى يُؤْتِرَ.

الحرف المشدّد: كما رأيت في بعض الكتب أنه سئل البخاري: هل لفلان سماع عن فلان؟ قال: نعم؛ فإنه صرح بالسماع في رواية غير هذه الرواية، وأخرج أبو داود حديث الباب، وسكت عن الحكم عليه، وصححه ابن السكن، وصحيح ابن السكن لا يكون أقل من الحسن لذاته. واعلم أن المتقدمين كانوا لا يفرقون بين الحسن والصحيح، والحديث عندهم صحيح أو ضعيف، وليست مرتبة الحسن عندهم، وقال الحافظ ابن تيمية رحمه الله: إن الحسن لذاته والصحيح واحد عند المتقدمين، حتى أن نقل الإجماع على وحدة الحسن لذاته والصحيح. وأقول: إن نقل الإجماع مشكل. وقيل: إن أول من أخرج مرتبة «الحسن» هو الترمذي. أقول: قد ثبت استعمال «الحسن» عن البخاري وعن ابن المديني. وفي «طبقات ابن سعد» و«مصنف ابن أبي شيبة» في حديث الباب: «إن الله أمدكم الليلة إلخ»، وقال ابن سعد: إن خارجه بن حذافة بن حذافة من مسلمي فتح مكة، فيكون الإمداد بعد فتح مكة، أي وجوب الوتر بعد فتح مكة، فيكون خلاف ما حققت أن وجوب الوتر قبل وجوب الخمسة، وكذلك البردان واجبتان قبل وجوب الخمسة، فأجيب عما حققت: أن خارجه لعله لم يسمع هذا الحديث منه ﷺ، بل من صحابي آخر، وأيضاً الزيادة في هذه الليلة زيادة الوترية، وكانت صلاة الليل شعبة قبل هذه الليلة، فالزيادة في الإتيار، وكذلك قال الخطابي: إن الزيادة زيادة الإتيار، ولا يتوهم أن الصلاة صارت بعد الزيادة غير ما كانت قبل؛ فإن الصلوات الرباعية كانت ثنائية، ثم صارت أرباعاً، ولا يقول أحد بأن الثانية غير الأولى. وأقول: إن المنسوخ في آخر «المزمل» طول القراءة لأصل الصلاة، وما من لفظ يدل على أن المنسوخ أصل الصلاة. وقد كانت الصلاة فريضة اتفاقاً قبل، وكذلك قال البخاري: إن المنسوخ بعض صلاة الليل لا كلها، وإني ادعيت أن البخاري قائل بوجوب بعض صلاة الليل ولا أقل من الوتر، كما سيظهر من البخاري؛ فإن «من» في ما يكون فيه «ما» و«من»: بعضية في جميع البخاري، وليست ببيانة كما زعم، وسيأتي الكلام في «البخاري». وصرح أبو بكر ابن العربي المالكي في «عارضه الأحوذي شرح الترمذي» بأن البخاري قائل بوجوب الوتر، وقال الحافظ: لو لم يخرج البخاري حديث الوتر على الراحلة، لعلم أنه قائل بوجوب الوتر. وأقول: إنه قائل بوجوب الوتر مع إخراجه حديث الوتر على الراحلة؛ فإنه ليس بمقلد للأحناف والشافعية؛ فإنه يمكن أن يقول بمجاوز أداء الواجب على الراحلة، كما أن الشافعية يقولون بوجوب صلاة الليل في حقه ﷺ وأدائه إياها على الدابة، قاله النووي في «شرح المذهب». وسيجيء البحث منا على حديث الوتر على الراحلة. وأما أدلة وجوب الوتر فكثيرة، وأذكر نبذة منها، ومنها: أنه عليه السلام لم يثبت منه ترك الوتر سفيراً ولا حضراً، ولا من الصحابة ولا التابعين، وعدم تركه عليه السلام كاف للوجوب. وقال مالك بن أنس رحمه الله: من ترك الوتر أحكم عليه بالتعزير. وقال الحافظ علم الدين السحاي: إن الوتر فرض عين، وقال: إنه ملحق بالفرائض، وصنف فيه كتاباً مستقلاً، ذكره في «منحة الخالق». وأقول: إن القرآن دليل على الوجوب؛ فإن الناسخ لم ينسخ إلا تطويل القراءة. ويقول الشافعية: إن المفروضة في ليلة الإسراء خمس صلوات، فكيف تقولون بوجوب الوتر؟ أقول: إن الوتر تابع لصلاة العشاء، ووقتهما واحد، والأجوبة من جانب الأحناف كثيرة. قوله: باب ما جاء أن الوتر ليس بحتم: تمسك الجمهور بحديث الباب على عدم وجوب الوتر، وأدلة أبي حنيفة المذكورة في «تخريج الهداية». قوله: كصلاتكم المكتوبة: لا نقول: إن الوتر كالمكتوبة؛ فإن منكر الخمسة كافر، ومنكر الوتر ليس بكافر، وكذلك في الخمسة والوتر فرق اعتقاداً. قوله: ولكن سن رسول الله ﷺ: لا يستدل بهذا على سنية الوتر؛ لأن السنة المصطلحة بين الفقهاء محدث، وأما السنة المستعملة في عبارات الشريعة بكافر، وبمعنى الطريقة المسلوكة، وربما نجد لفظ «السنة» في حق الفرائض أيضاً، ونظائرها كثيرة لا تحصى. قوله: فأوتروا يا أهل القرآن: قال المحشي: إن المراد من أهل القرآن المؤمنون، وهذا غلط، بل المراد به حفاظ القرآن؛ فإن الفرق بين الحفاظ وغيرهم لا يظهر إلا في صلاة الليل؛ فإن في الوتر سوراً مأثورة، والمملح للمحشي إلى بيان مراد أهل القرآن بالمؤمنين أن في الحديث أمر أداء الوتر، ولو فسر بما هو الصحيح -أي الحفاظ- يلزم عدم وجوب الوتر على غيرهم، والحال أن المراد منه صلاة الليل، وتدل ألفاظ الأحاديث على أن المراد أهل القرآن. وكذلك فسر الكبار من الحفاظ والأئمة والمحدثين، كما فسر إسحاق رحمه الله في رواية: أن رجلاً سأل ابن مسعود رحمه الله عن صلاة الليل، فقال: ليست لك، بل لأهل القرآن، أي لا يؤدي حق صلاة الليل كاملاً إلا الحفاظ، وفي «قيام الليل» لمحمد بن نصر رحمه الله حديث مرفوع: «إن لله أهلين وخواص، وهم أهل القرآن». قوله: باب ما جاء في كراهية النوم إلخ: في كتب فقهاء أن من يثق بالانتباه يؤخر الوتر إلى آخر الليل، ومن لا فلا. وكان أبو بكر الصديق رحمه الله يوتر قبل النوم، وكان عمر رحمه الله يوتر بعد النوم، فبلغ النبي ﷺ فقال النبي ﷺ: «أخذ أبو بكر الحزم، وأخذ عمر بالقوة»، وبعض هذا مروى في «موطأ مالك». وروى أن النبي ﷺ أوصى لأبي هريرة بالوتر قبل النوم؛ لأنه كان يذاكر الأحاديث.

حاشية: قوله: من حمر النعم: بضم الحاء وسكون الميم، جمع الأحمر، والنعم هنا الإبل، إضافة الصفة إلى الموصوف. وإنما قال ذلك ترغيباً للعرب فيها؛ لأن النعم أعزّ الأموال عندهم، فكانت كناية عن أنها خير من الدنيا كلها؛ لأنها ذخيرة الآخرة والتي هي خير وأبقى. (المراقبة) قوله: ليس بحتم كصلاتكم المكتوبة: قال العيني: لم يقل أحد: إن وجوب الوتر كوجوب الصلاة. فحينئذ لا يخالف قول أبي حنيفة رحمه الله هذا الحديث؛ لأن قوله بوجوب الوتر لا يريد به أنه كالصلوات الخمس. قوله: ولكن سن رسول الله ﷺ: أي ثبت الوتر بسنته ﷺ، قال القاضي أبو الطيب وأبو حامد: إن العلماء كافة قالت: إنه سنة، حتى أبو يوسف ومحمد رحمهما، وقال أبو حنيفة رحمه الله وحده: واجب، هكذا ذكر العيني، ثم رد كلامهما وأثبت قول عدة من العلماء بوجوبه، ولو سلم فلا يضر أبا حنيفة خلاف أحد إذا كان استدلاله بالأخبار، منها ما في السنن إلا الترمذي، قال ﷺ: «الوتر حق واجب على كل مسلم»، الحديث. قال ابن الهمام: ورواه ابن حبان والحاكم، وقال: على شرطهما. ومنها: حديث أبي سعيد قال ﷺ: «من نام عن وتر أو نسيه فليصله إذا أصبح أو ذكره»، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين. ومنها: ما رواه أبو داود، وقال ﷺ: «الوتر حق، فمن لم يوتر فليس منّا»، كرهه، وهذا الحديث صحيح، ولهذا أخرجه الحاكم في «المستدرک» وصحّحه، وتمام البحث في «الفتح» لابن الهمام، وفي «العمدة» للعيني. أخرج الطحاوي بأسانيد متعددة عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ قال: «الوتر حق، فمن شاء أوتر بخمس، ومن شاء أوتر بواحدة»، ثم قال: فلولاً الإجماع على خلاف هذا، لكان جائزاً أن يقال: من أوتر فمخير في وتره، كما جاء في هذا الخبر، فدل الإجماع على نسخ هذا. (المراقبة)

١٦٥- وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ خَشِيَ مِنْكُمْ أَنْ لَا يَسْتَيْقِظَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُؤْتِرْ مِنْ أَوَّلِهِ، وَمَنْ طَمِعَ مِنْكُمْ أَنْ يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُؤْتِرْ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ؛ فَإِنَّ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ مُحْضُورَةٌ، وَهِيَ أَفْضَلُ». حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَنَّادٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ وَآخِرِهِ: ١٦٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، حَدَّثَنَا أَبُو حَاصِمٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ: أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنْ وَتْرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ أُوتِرَ، أَوَّلُهُ وَأَوْسَطُهُ وَآخِرُهُ، فَأَنْتَهَى وَتَرُهُ حِينَ مَاتَ فِي وَجْهِ السَّحْرِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: أَبُو حَاصِمٍ اسْمُهُ عُثْمَانُ بْنُ عَاصِمٍ الْأَسَدِيُّ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَجَابِرٍ وَأَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ وَأَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْوُتْرُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ بِسَبْعٍ: ١٦٧- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَزَّارِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُؤْتِرُ بِثَلَاثِ عَشْرَةٍ، فَلَمَّا كَبِرَ وَضَعُفَ أُوتِرَ بِسَبْعٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْوُتْرُ بِثَلَاثِ عَشْرَةٍ، وَإِحْدَى عَشْرَةٍ، وَسَبْعٍ، وَخَمْسٍ، وَثَلَاثٍ، وَوَاحِدَةٍ. قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: مَعْنَى مَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُؤْتِرُ بِثَلَاثِ عَشْرَةٍ، قَالَ: إِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ رَكْعَةً مَعَ الْوُتْرِ، فَتُسَبِّتُ صَلَاةُ اللَّيْلِ إِلَى الْوُتْرِ. وَرَوَى فِي ذَلِكَ حَدِيثًا عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، وَاحْتَجَّ بِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أُوتِرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ». قَالَ: إِنَّمَا عَنَى بِهِ قِيَامَ اللَّيْلِ، يَقُولُ: إِنَّمَا قِيَامُ اللَّيْلِ عَلَى أَصْحَابِ الْقُرْآنِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ بِخَمْسٍ: ١٦٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ رَكْعَةً، يُؤْتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ، لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ، فَإِذَا أَذَّنَ الْمُؤَدِّنُ، قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَحَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمُ الْوُتْرَ بِخَمْسٍ، وَقَالُوا: لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ.

العرف الشاذي: قوله: محضورة: أي تحضرها الملائكة. قوله: باب ما جاء في الوتر إلخ: ثبت وتره ﷺ في كل جزء من أجزاء الليل، واستقر أمره آخرًا إلى آخر الليل. قوله: باب ما جاء في الوتر بسبع: نقول: إن الوتر ثلاث ركعات، وأربع منها صلاة الليل، وتردد بعض المحدثين في ثبوت ما صلى بالليل سبع ركعات، والحق ثبوتها كما مر مني. قوله: واحدة: نسبة المصنف بركعة الوتر الواحدة إلى النبي ﷺ ليست صحيحة، ولم يثبت منه ﷺ الوتر بركعة منفردة، نعم ثبت عن بعض الصحابة بلا ريب. قوله: قال إسحاق: غرض إسحاق أن حقيقة الوتر وإيتار ما قبله لا يتحقق إلا بركعة واحدة، لا أن الوتر ركعة واحدة، وقول إسحاق يدل على إطلاق لفظ الوتر على تمام صلاة الليل. قوله: أصحاب القرآن: يدل على أن المراد من أهل القرآن الحفاظ. قوله: باب ما جاء في الوتر بخمس إلخ: رواية الباب مشككة تقتضي بعض بسط في المقام. قوله: لا يجلس في شيء منهن إلا في آخرهن: تمشي الشافعية في مثل حديث الباب على ظاهرها، أي أنه صلى خمسًا أو سبعًا أو تسعًا بقعدة واحدة، وعليها جوابه، وأشكل من حديث الباب ما في «مسلم» عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن زبارة، عن سعد بن هشام أنه أتى عائشة رضي الله عنها فقال: أنبئني عن خلق رسول الله ﷺ إلخ، وفيه: فقلت: أنبئني عن قيام رسول الله ﷺ فقالت: ألسنت تقرأ: «يَتَأْتِيهَا الْمُرْمَلُ» فقلت: بلى إلخ، إقولها لا يدل على أن المنسوخ أصل الصلاة، بل المنسوخ تطويل القراءة قال: قلت: يا أم المؤمنين، أنبئني عن وتر رسول الله ﷺ فقالت: كنا نعد له مساوكة وطهوره، فيبعثه الله ما شاء أن يبعثه من الليل، فيسوك ويتوضأ ويصلي تسع ركعات، لا يجلس فيها إلا في الثامنة، فيذكر الله ويحمده ويدعوه إلخ، فظاهر الحديث يدل على أنه ﷺ كان لا يسلم على الركعتين، ولا على الأربع، ولا على الست، ولا على الثمان، بل على التسع فقط، وما أجاب الأحناف عن الحديث إلا العيني، وذكر صورة الجواب ولم يذكر مأخذه، فقال: إن عائشة رضي الله عنها ضمت صلاة الليل بالوتر في الذكر، وإنما ست ركعات منها تهجد وثلاث ركعات وتر، والمذكور في حال القعدة حال الوتر، ولم تذكر حال صلاة الليل في القعدة، والجواب صحيح، وأشار الطحاوي إلى الجواب ومأخذه. وأقول: إن مأخذ الجواب أن حديث الباب أخرجه النسائي سندًا ومثلاً: كان لا يسلم في ركعتي الوتر، «باب كيف الوتر بثلاث»، فعلم أن المذكور من الحال هو حال الوتر، وإسناد الحديث في غاية القوة، فيضمن هذا إلى ما في رواية مسلم. ورواية النسائي أخرجه محمد بن نصر في «قيام الليل» وتاول فيه، وقال: إنه مختصر من المطول، وليس السلام على الركعتين والأربع والست والثمان، بل على التاسع فقط. وأقول: إن تأويله ركعتي غاية الركة؛ فإن ألفاظ الحديث تردده، وألفاظ الحديث أربعة، منها ما في «النسائي» و«الطحاوي»: «كان لا يسلم في ركعتي الوتر»، ومنها ما في «مستدرك الحاكم» وما في «البيهقي»: «وكان لا يسلم في الركعتين الأوليين من الوتر»، فعلم نصًا أن المذكور حال الوتر فقط، ومنها ما عند الحاكم أيضًا: كان يسوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن، والمراد من القعدة قعدة الفراغ، ومنها ما أخرجه الزيلعي وذكره: وروى الحاكم في مستدركه وهذا لفظه: «وكان يوتر بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن، ثم بعد ذكر كلام الحاكم قال: انتهى كلامه. وأما أنا فوجدت ثلاث نسخ لـ«المستدرك»، وما وجدت فيها ما أخرجه الزيلعي بلفظ: «لا يسلم»، وإنما وجدت فيها: «وكان لا يقعد»، وظني الغالب أن لفظ «لا يسلم» لا بد من أن يكون في «مستدرك الحاكم»؛ فإن الزيلعي مثبت في النقل مثل ما ليس الحفاظ مثبتًا، ومن عادته أنه إذا نقل عبارة أحد بواسطة يذكر الوسطة، وإلا فينظر المنقول عنه بعينه، ويذكر لفظ المنقول عنه بعينه، وههنا عبر بـ«هذا لفظه»، فلا بد من كون اللفظ «لا يسلم» في مستدركه، وأما الحفاظ ابن حجر فأخذ في «فتح الباري»: «ولا يقعد إلا في آخرهن»، ونقل في «الدراية على نصب الراية»: «ولا يسلم إلا في آخرهن»، ولفظ خامس لحديث النسائي أخرجه أحمد في مسنده «وكان يوتر بثلاث لا يفضل بينهما»، وفي سنده رجل متكلم فيه، وهو يزيد بن يعفر، وأخرجه محمد الدين ابن تيمية جد تقي الدين ابن تيمية المشهور في «المنتقى». وقال بعد ذكر الألفاظ: وضعف أحمد إسناده، وكنت متحيرًا في هذا؛ فإن في «زاد المعاد»: أن رجلاً سأل أحمد عن الوتر، فقال: ثلاث ركعات بتسليمتين، فقال له: وأما بتسليمية واحدة؟ قال أحمد: لا بأس، فلو كان أحمد تكلم في الحديث كيف قال: لا بأس؟ ثم بدا لي أن أحمد بن حنبل لم يضعف إلا الإسناد الذي أخرجه، وقد قلت: إن فيه يزيد بن يعفر، فإذا لا تفرد ولا شذوذ في حديث «النسائي»، ولا يجري تأويل محمد بن نصر أصلًا، فدل الحديث دلالة صريحة، ونص على نفي السلام على الركعة الثانية من الوتر، فإذا ترك تبادر الأحاديث الدالة على السلام على الثانية مثل حديث: «فأوتر بواحدة»، فإن تبادره للشافعية، ولو لم نجد نصًا أصرح ما في الباب على نفي السلام لمشتين على تبادره، ولكن وجدنا النص أصرح على نفي السلام، وحديث النسائي يدل على قطع سلسلة التسع ونفي السلام، وكذلك نقطع سلسلة السبع المذكور في «مسلم» وغيره أيضًا. ولنا حديث آخر عن أبي بن كعب رضي الله عنه يدل على نفي السلام، أخرجه النسائي في «الصغرى»: «ولا يسلم إلا في آخرهن»، ويقول بعد التسليم: «سبحان الملك القدوس ثلاثًا»، فيكون الحديث صحيحًا عند النسائي، وصححه زين الدين العراقي، فلنا مرفوعان صحيحان في نفي السلام. وأما حديث عائشة رضي الله عنها حديث الصحيحين: «فلا تسأل عن حسنهن وطولهن إلخ»، فالتبادر منه أيضًا نفي السلام على الثانية؛ فإن النسائي بوب على «كيف الوتر بثلاث»؟

حاشية: قوله: من كل الليل إلخ: [أي أوتر من كل أجزاء الليل]. قوله: أبو حصين: [يفتح الحاء وكسر الصاد المهملتين]. قوله: كبير: [من حد علم، يستعمل في كبير السن].

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُثْرِ بِثَلَاثٍ: ١٦٩- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْتِرُ بِثَلَاثٍ، يَقْرَأُ فِيهِنَّ بِتِسْعِ سُورٍ مِنَ الْمُفَصَّلِ،

العرف الشذّي: وذكر تحت حديث عائشة: «لا تسأل عن حسنهن وطولهن»، وحديثها: «وكان لا يسلم في ركعتي الوتر» فإذا نعمل حديث عائشة المروي في «أبي داود»: «كان النبي ﷺ يوتر بأربع وثلاث، وست وثلاث، ولثمان وثلاث، وعشر وثلاث» على نفي السلام على الثانية، وهو المتبادر، فتم الجواب عما في «مسلم» وعن رواية: «كان يوتر بسبع لا يجلس إلا في آخرهن». والآن أنعرض إلى روايات ابن عباس رضي الله عنهما فرواياته في بعضها: «أنه ﷺ أوتر بخمس»، وفي «سنن أبي داود» في رواية ابن عباس رضي الله عنهما: «ولا يسلم إلا في آخرهن»، فيكون حديثه مثل حديث الباب، أي يوتر بخمس لا يسلم إلا في آخرهن، فأشكلك علينا الأمر. فأقول: إن في «مسلم» عن ابن عباس رضي الله عنهما تصريح أن صلاة الليل ست ركعات وأوتر بثلاث، فلا بد أن نقطع الركعتين من الخمس في رواية ابن عباس رضي الله عنهما، ومر الحافظ على رواية «مسلم» وأشار إلى تفرد حبيب بن أبي ثابت. أقول: والعجب من الحافظ أنه لم يلتفت إلى متابعاته، وأذكر متابعاته: منها ما في «الطحاوي»: «ثم أوتر بثلاث» عن ابن عباس رضي الله عنهما، وسنده قوي غاية القوة، إلا أن في سنده سهو الكاتب؛ فإنه ذكر عن قيس بن سليمان، والحال أنه عن مخزومة بن سليمان. ومتابع آخر في «الطحاوي» عن أبي إسحاق، عن المنهال بن عمرو، عن علي بن عبد الله بن عباس: «أنه ﷺ أوتر بثلاث». ومتابع آخر في «النسائي» عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث يقرأ في الأولى «إخ» فلا شذوذ ولا تفرد، فثبت قطع الثلاث من الخمس. والآن أنعرض إلى رواية عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان يوتر بخمس لا يجلس إلا في آخرهن»، فقال المدرسون: إن ثلاثاً منها وتر وركعتين منها ركعتا النفل جالساً بعد الوتر. أقول: إن قطع الثلاث في حديث عائشة رضي الله عنها من الخمس متعين، ولكن الركعتين لا أقول: إنهما اللتان يوتى بهما جالساً بعد الوتر، وجواب المدرسين نافذ بلا ريب؛ فإن الركعتين جالساً بعد الوتر ثابتتان في الصحيحين أيضاً، ولكني لا أرضى بهذا الجواب، ووجه عدم الرضا هو أن مالكا ينكر الركعتين جالساً بعد الوتر، مع كون ثبوتهما في الصحيحين، وسئل عنهما أحمد، فقال: لا أصليهما، ولو صلاهما أحد لا أنكر عليه، وأما البخاري فأخرج حديثهما، ولكنه لم يوب عليهما، وظني أن وجه عدم توبيه هو عدم اختياره إياهما، وأما الشافعي وأبو حنيفة فلم يرو عنهما فيهما شيء. وأيضاً حديث عائشة حديث الباب عن عروة بن الزبير، ولم أجد في رواية من روايات عروة الركعتين جالساً، ولذا أنكرهما مالك؛ فإنه أخرج حديث عائشة في موطنه بسند عروة، فعندي أن الركعتين ركعتان قبل الوتر، وإنما جمع الراوي بين الوتر وبين الركعتين قبل الوتر؛ لعدم الوقفة الطويلة بينهما من وقفة النوم أو غيرها من وقفة الوضوء أو السواك أو أخرى، وحمل الركعتين على هذا المحتمل عندي أقرب من حملهما على ما حمل المدرسون. وأما قطع الثلاث من الخمس فمتيقن، والتردد في عمل الركعتين، وثبت الركعتان قبل الوتر في الخارج، كما في «الطحاوي» عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن لا يكون الوتر خالياً عن شيء قبل الوتر، فتم الجواب عن حديث الباب. وأما حديث الباب عن عروة فاعلمه مالك بن أنس رضي الله عنه كما نقل في «شرح المواهب» وأبو عمر في «التمهيد»، وحديث الباب أخرجه مالك في موطنه، وليست فيه هذه الزيادة، وفي «شرح المواهب» أن هشاماً روى هذه الزيادة حين خرج من الحجاز إلى العراق، فبلغت الزيادة مالك بن أنس رضي الله عنه، فقال مالك رضي الله عنه: إن هشاماً حين ذهب إلى العراق نسمع منه أنه يروي أشياء منكراً، ولا يتوهم أن إنكار مالك رضي الله عنه على ذكره ثلاث عشرة ركعة؛ لأن مالكا رواه بنفسه، فكيف ينكر على هشام؟ وليس باعث الإنكار الركعتان جالساً؛ فإنه لم يروهما فليس باعث الإنكار إلا ذكره «والم يجلس إلا في آخرهن» ولكن أبا عمر لم يفضل النقل مثل ما في «شرح المواهب». وأعلم أنه قد سها الحافظ في «التلخيص الحبير» أن حديث عائشة رضي الله عنها: «كان يوتر بخمس لا يجلس إلا في آخرهن» حديث متفق عليه، والحال أنه حديث «مسلم»، وليس في «البخاري» أصلاً، ومثل سهو الحافظ سهو صاحب «المشكاة»، وقال: إنه متفق عليه. وفي «النسائي» رواية جواز أداء الوتر لئاء، وليس هذا مذهب أحد من الأربعة، وفي «معاني الآثار» لفظ: «ومن غلب إلى أن يومئ فليومئ»، فدل على أن الإيماء إنما هو للمعدود. وأما من حيث الآثار فلنا ما في «معاني الآثار» عن المسور بن مخرمة، قال: دفناً أبا بكر رضي الله عنه ليلاً، فقال عمر رضي الله عنه: إني لم أوتر، فقام وصفقنا وراءه، فصلى بنا ثلاث ركعات، لم يسلم إلا في آخرهن، وسنده صحيح. وفيه عن أبي الزناد قال: أثبت عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه الوتر بالمدينة بقول الفقهاء ثلاثاً لا يسلم إلا في آخرهن. وفي «المستدرک»: إن هذا وتر عمر، أخذ عنه أهل المدينة، أي عن عمر بن الخطاب، كما في «مصنف ابن أبي شيبة». وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما ثلاث ركعات بتسليمتين، فقال الحسن البصري: إن أباه عمر رضي الله عنه كان أعلم منه، وفيه أثر أنس رضي الله عنه لنا. فيه عمل الفقهاء السبعة التابعين، ومنهم عروة بن الزبير رضي الله عنه راوي حديث الباب حديث خمس. ولنا ما في «الترمذي» في مناقب أنس رضي الله عنه: حدثنا إبراهيم بن يعقوب، حدثنا زيد بن الحبيب، حدثنا ميمون أبو عبد الله، حدثنا ثابت قال: قال لي أنس بن مالك: «يا ثابت، خذ عني؛ فإنك لن تأخذ عن أحد أوثنى مني، إني أخذته عن رسول الله ﷺ، وأخذه رسول الله ﷺ عن جبريل عليه السلام، وأخذه جبريل عن الله عز وجل»، ولم يذكر الترمذي مثنه، وإني وجدت مثنه في «تاريخ ابن عساکر»، وهو «أن الوتر ثلاث بسلام واحدة»، ورجال السند ثقات إلا ميمون أبو عبد الله، لم أعلم حاله، إلا أنه أدرجه ابن حبان في «كتاب الثقات»، وقال السيوطي في «جمع الجوامع»: إسناده حسن، وظني أن حديث: «من كنت موله فعلي مولاه»، رواه شعبة عن ميمون أبي عبد الله، ولا يروي شعبة إلا من الثقات، وصرح الحافظ ابن عبد الهادي الحنبلي أن ابن حبان إذا أدرج أحداً في «كتاب الثقات»، ولم يخرج فيه أحد، فهو ثقة، فالحديث قوي. واستدل الحافظ بدلائل كثيرة، كلها غير مصرحة في إثبات مذهبهم، بل مبهمة محتملة لمخامل، فقال في آخرها: سلمنا أن هذه الأدلة غير مثبتة لمرامنا، فأبي جواب عن حديث رواه الطحاوي في «معاني الآثار»: أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليم، وأخير ابن عمر رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك، فهو مرفوع حكماً، وقوله هذا يدل على أنه لم يجد مثل هذا الدليل أصرح، ونقل الحافظ بأن الطحاوي يوجب بأن المراد من التسليم تسليم التشهد (ثم قال بعد نقل الجواب: إنه بعيد كل البعد). أقول: وإن الطحاوي لم يجب بما قال الحافظ، بل ذكر أن التسليم يحتمل أمرين: تسليم التشهد وتسليم القطع، ثم حسن الحافظ سنده مع أن في سنده وضين بن عطاء، وتكلم فيه البعض، ثم أبي أجيب الحافظ: أما أولاً فبأن ابن عمر رضي الله عنهما شبه فعله بمثل فعله ﷺ، ولا يتعين التشبيه في السلام، لعله تشبيه في ثلاث ركعات. وأما ثانياً فبأن الحافظ روى بنفسه في «الفتح» الجدل الثاني من «مصنف عبد الرزاق» بسند قوي صحيح أن مذهب ابن عمر رضي الله عنهما أن الصلاة الواحدة، لا أن صلاة الوتر ركعة واحدة؛ فإن مذهب ابن عمر رضي الله عنهما موجود في الخارج بأسانيد قوية أن الوتر ثلاث ركعات بتسليمتين، وأما ابن عباس رضي الله عنهما فروى بنفسه المرفوع: «أن الوتر ثلاث ركعات بتسليم واحدة»، كما مر سابقاً بقدر الضرورة من رواية «مسلم» وأبي داود، فإذا تمسك الشافعية بحديث: «كان يسلم على كل ركعتين، ويوتر بركعة» لا يصح حجة؛ فإنه عام وقد أتينا بالخاص. وأما ما في «النسائي» عن مقسم، عن أم سلمة قالت: «كان رسول الله ﷺ يوتر بخمس وسبع، لا يفصل بينها بكلام وسلام»، ويمكن جوابه بذخيرة ما ذكرت من الكلام في رواية ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما، وأيضاً أعلمه البخاري في «التاريخ الصغير»؛ لأن مقسماً ليس له سماع عن أم سلمة رضي الله عنها، ولكني رأيت في «طبقات ابن سعد» أن لمقسم سمعا عن أم سلمة رضي الله عنها وعندي لرؤية أم سلمة جواب آخر لا أذكره لطوله. وفي «النسائي» عن أبي أيوب الأنصاري ما يدل على الوتر بواحدة، وجوابه عندي موجود، وعن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه في «معاني الآثار»: «أن الوتر ثلاث ركعات»، وسنده قوي إلا أن فيه محمد بن يزيد الرحي، وليس ترجمته في أكثر كتب الرجال، ولكني وجدت في «معجم البلدان» لياقوت ترجمته تحت لفظ رحية، وجعله من الثقات، ولقد صنف الحافظ بدر الدين العيني كتاباً في جلدني في رجال «الطحاوي». وقال الشيخ أكمل الدين صاحب «العناية» في «شرح مشارق الأنوار» في تلخيص الصحيحين: إن الواحدة في رواية أبي أيوب رضي الله عنه منتظمة إلى ما قبلها من الشفع، والجواب: أن حديث أبي أيوب رضي الله عنه مختلف في رفعه ووقفه، كما في «النسائي» و«معاني الآثار»، وصوب الأئمة وقفه، وقال الحافظ في «التلخيص الحبير»: إن البخاري والذهبي والدارقطني وأبا حاتم والبيهقي أعلموه، وقالوا: إن الرواية موقوفة على أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، ورواية أبي أيوب موجودة في «أبي داود» أيضاً، وتمسك الحافظ في «التلخيص الحبير» على وحدة ركعة الوتر حين قال أبو عمرو بن الصلاح: لم يثبت الوتر ركعة واحدة عنه ﷺ برواية في صحيح ابن حبان، والحال أن روايته رواية الصحيحين؛ فإن تلك الرواية رواية البخاري، وفي «الدارقطني» مختصرة من المفصلة في «البخاري». وأما أثر سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه من الوتر بركعة، فعاب ابن مسعود رضي الله عنه على سعد على وتره بركعة، كما في «معاني الآثار». وفي «النسائي» عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: أنه كان بين مكة والمدينة، فصلى العشاء ركعتين، ثم قام فصلى ركعة أوتر بها، يقرأ فيها بمائة آية من النساء، ثم قال: «ما ألوت أن أضع قدمي حيث وضع رسول الله ﷺ قدميه وأن أقرأ بما إله، في باب القراءة في الوتر، وروايته مشككة، وجوابها عندي موجود بتفصيله، ولا أذكره؛ فإنه يقتضي بسطاً في الكلام، وأما ما ذكرت من الذخيرة، فلا يجدي في جواب روايته. قوله: باب ما جاء في الوتر بثلاث: إسناده حديث الباب سقيم من جانب حارث الأعور، وتبادر حديث الباب لنا، ولا يتوهم أن التسع في حديث الباب موصولة، بدليل ما تقدم. قوله: بتسع سور إله: وقع تفصيل السور التسعة في بعض الروايات.

نفع قوت المعتدي: [أوتر بثلاث، فقرأ فيهن تسع سور من المفصل، فقرأ في كل ركعة ثلث سور آخرهن «قل هو الله أحد»]: زاد أحمد: قال أسود بن عامر: شيخ أحمد يقرأ في الركعة الأولى ..

يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِثَلَاثِ سُورٍ آخِرُهُنَّ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي أَيُّوبَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَرزَةَ عَنْ أَبِي بَرزَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَرزَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. هَكَذَا رَوَى بَعْضُهُمْ فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «عَنْ أَبِي ﷺ». وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: «عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَرزَةَ عَنْ أَبِي ﷺ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ إِلَى هَذَا، وَرَأَوْا أَنَّ يُؤْتَرِ الرَّجُلُ بِثَلَاثٍ. قَالَ سُفْيَانُ: إِنْ شِئْتَ أُوتِرْتَ بِخَمْسٍ، وَإِنْ شِئْتَ أُوتِرْتَ بِثَلَاثٍ، وَإِنْ شِئْتَ أُوتِرْتَ بِرَكْعَةٍ. قَالَ سُفْيَانُ: وَالَّذِي أَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤْتَرَ بِثَلَاثِ رَكْعَاتٍ. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارِكِ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَعْقُوبَ الطَّلَاقَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: كَانُوا يُؤْتِرُونَ بِخَمْسٍ وَبِثَلَاثٍ وَبِرَكْعَةٍ، وَيَرَوْنَ كُلَّ ذَلِكَ حَسَنًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ بِرَكْعَةٍ: ١٧٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ ﷺ، فَقُلْتُ: أَطِيلُ فِي رَكْعَتِي الْفَجْرِ؟ فَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، وَيُؤْتِرُ بِرَكْعَةٍ، وَكَانَ يُصَلِّي الرَّكْعَتَيْنِ وَالْأَذَانَ فِي أُذُنِهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَالْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي أَيُّوبَ وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ، رَأَوْا أَنَّ يَفْصِلُ الرَّجُلُ بَيْنَ الرَّكْعَتَيْنِ وَالتَّالِفَةِ، يُؤْتِرُ بِرَكْعَةٍ، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ مَا يُقْرَأُ فِي الْوُتْرِ: ١٧١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْوُتْرِ بِ«سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَ«قُلْ يَتَايَأُهَا الْكَافِرُونَ» وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» فِي رَكْعَةٍ رَكْعَةٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَرزَةَ عَنْ أَبِي بَرزَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَرزَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْوُتْرِ فِي الرَّكْعَةِ الثَّالِثَةِ بِالْمُعَوَّذَتَيْنِ وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ». وَالَّذِي اخْتَارَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ أَنْ يَقْرَأَ بِ«سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَ«قُلْ يَتَايَأُهَا الْكَافِرُونَ» وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْ ذَلِكَ بِسُورَةٍ. ١٧٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبٍ بْنِ الشَّهِيدِ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْخَرَّائِيُّ عَنْ خَصِيفٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ ﷺ: بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يُؤْتِرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: كَانَ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بِ«سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَفِي الثَّانِيَةِ بِ«قُلْ يَتَايَأُهَا الْكَافِرُونَ» وَفِي الثَّالِثَةِ بِ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ». وَالمُعَوَّذَتَيْنِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَعَبْدُ الْعَزِيزِ هَذَا الْإِبْنُ جُرَيْجٍ صَاحِبُ عَطَاءٍ، وَابْنُ جُرَيْجٍ اسْمُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

العرف الشاذي: قوله: آخرهن إلخ: أي كانت «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» في الركعة الثالثة من الوتر، لا أما كانت في كل ركعة. قوله: قال سفيان إلخ: مذهب سفيان مدون في الكتب، وهو وفاقه أبا حنيفة، لا كما نقل المصنف، فإنه أعلم. قوله: حسنا: أقول: لم أحد من الصحابة قائلًا بوحدة ركعة الوتر إلا قليل، ومنهم معاوية وسعد بن أبي وقاص ﷺ، وأما الثلاث بتسليمية واحدة، فهو مذهب كثير من الصحابة، منهم عمر وابن مسعود وأنس ﷺ، وأثار آخر ذكرها الطحاوي. قوله: باب ما جاء في الوتر بركعة: لا بد من قول وتسليم أن بعض الصحابة قائلون بوحدة ركعة الوتر، وأن بعضهم قائلون بثلاث ركعات بتسليمتين، والواجب على كل واحد من المذهب جواب المرفوعات لا الموقوفات والآثار. قوله: والأذان في أذنه: أي والإقامة في أذنه. غرضه السرعة في أداء ركعتي الفجر. مسألة: هل تجوز ركعة واحدة مطلقًا من النافلة أم لا؟ ففي «البحر» أن معاصراً له -أي لصاحب «البحر»- أفق بصحتها مع الكراة، ورد عليه صاحب «البحر»، وقال: إن الركعة الواحدة باطلة عندنا، وهذا هو أصل مذهبنا. وقال النووي في «شرح مسلم» تحت قوله ﷺ: «أوتر منهما بواحدة»: هذا دليل على أن أقل الوتر ركعة، وأن الركعة المفردة صلاة صحيحة، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور إلخ. ورد عليه في «طبقات الشافعية» تحت ترجمة أبي عمرو بن الصلاح بأن أحداً منا لم يقل بما قال النووي ﷺ، وأما الروايات الدالة بتبديدها على الوتر بركعة واحدة فقط، فقد مرت سابقاً مع الأجوبة. قوله: باب ما جاء ما يقرأ في الوتر: كونه ثلاث ركعات متعين، وأما التسليم الواحد فهو المتبادر وليس بمتعين. ورد في بعض الروايات أن يقرأ في الركعة الأولى «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى»، وفي الثانية «قُلْ يَتَايَأُهَا الْكَافِرُونَ»، وفي الثالثة «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، والمعوذتين، وأعله أحمد بن حنبل وابن معين، وهذه الرواية أخرجه أبو حنيفة ﷺ في مسنده أيضاً، والصور في سور الوتر كثيرة منها أن يقرأ في الأولى «أَلْهَنَكُمُ الْكُفْرَ» و«الْقُدْرَ» و«إِذَا زُلْزِلَتْ»، وفي الثانية «الْعَصْرَ» و«الْكَوْثَرُ» و«النَّصْرَ»، وفي الثالثة «الْكَافِرُونَ» و«تَبَّتْ» وسورة الإخلاص، ومنها أن يقرأ في الأولى «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى»، وفي الثانية «قُلْ يَتَايَأُهَا الْكَافِرُونَ»، وفي الثالثة سورة الإخلاص.

حاشية: قوله: ثلاث سور آخرهن قل هو الله أحد: وجاء في رواية مفسراً: ويقرأ في الأولى «أَلْهَنَكُمُ الْكُفْرَ» و«الْقُدْرَ» و«إِذَا زُلْزِلَتْ»، وفي الثانية «الْعَصْرَ» و«النَّصْرَ» و«الْكَوْثَرُ»، وفي الثالثة «الْكَافِرُونَ» و«تَبَّتْ» و«الإخلاص»، كذا في «سنن الهدى». وفي «شرح الشيخ»: يحتمل أن كان يقرأ في كل من الثلاث، يقرأ سورتين ويختم بـ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، ويحتمل أنه لم يفعل ذلك إلا في الأخيرة، وبما قلنا من تفصيل السور يظهر أن المراد هو الاحتمال الأخير. (اللمعات) قوله: قال سفيان إن شئت إلخ: قال علي القاري في «المرقاة»: وأخرج الطحاوي بأسانيد متعددة عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ قال: «الوتر حق، فمن شاء أوتر بخمس، ومن شاء أوتر بثلاث، ومن شاء أوتر بواحدة»، ثم قال: ولولا الإجماع على خلاف هذا لكان جائزاً أن يقال: من أوتر بخمسة في وتره، كما جاء في هذا الخبر، فدل الإجماع على نسخ هذا. قوله: والذي اختاره إلخ: وبه قال أصحابنا الحنفية، قال ابن المهام: وذلك لأن أبا حنيفة روى في «مسنده» عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث، يقرأ في الأولى «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى»، وفي الثانية «قُلْ يَتَايَأُهَا الْكَافِرُونَ»، وفي الثالثة «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ».

نفع قوت المغنذي: «الهمكم»، و«إِذَا زُلْزِلَتْ»، وبالثانية «والعصر»، و«إِذَا جَاءَ نصرالله»، و«إِنَّا أُعْطَيْنَا الْكَوْثَرَ»، وبالثالثة «قل يا أيها الكافرون»، و«تبت يدا»، و«قل هو الله أحد». [يقرأ في الوتر «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى»، و«قل يا أيها الكافرون»، و«قل هو الله أحد» في كل ركعة]: قال العراقي: انفرغ المصنف هذه الزيادة عن ابن عدي أي: أنه يقرأ بكل سورة من السور الثلاث في كل ركعة عن زيد بن أبي مريم بموحدة فراء كزبير،

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقُنُوتِ فِي الْوُتْرِ: ٤٧٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي الْخَوَّازِ قَالَ: قَالَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عليه السلام: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي الْوُتْرِ: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام: قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْخَوَّازِ السَّعْدِيِّ، وَاسْمُهُ رَبِيعَةُ بْنُ شَيْبَانَ. وَلَا نَعْرِفُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقُنُوتِ شَيْئًا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْقُنُوتِ فِي الْوُتْرِ، فَرَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ عليه السلام الْقُنُوتَ فِي الْوُتْرِ فِي السَّنَةِ كُلِّهَا، وَاخْتَارَ الْقُنُوتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَإِسْحَاقُ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام: أَنَّهُ كَانَ لَا يَقْنُتُ إِلَّا فِي التَّصَوُّفِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَكَانَ يَقْنُتُ بَعْدَ الرُّكُوعِ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَنَامُ عَنِ الْوُتْرِ أَوْ يَنْسَى: ٤٧٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عليه السلام: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنِ الْوُتْرِ أَوْ نَسِيَهُ، فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَ وَإِذَا اسْتَيْقَظَ». ٤٧٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَامَ عَنْ وَتْرِهِ فَلْيُصَلِّ إِذَا أَصْبَحَ». وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ. سَمِعْتُ أَبَا دَاوُدَ السَّجَزِيَّ يَغْنِي سُلَيْمَانَ بْنَ الْأَشْعَثِ يَقُولُ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ، فَقَالَ: أَخُوهُ عَبْدُ اللَّهِ، لَا بَأْسَ بِهِ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَذْكُرُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ ضَعَّفَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ، وَقَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ ثِقَةٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالُوا: يُؤْتَرُ الرَّجُلُ إِذَا ذَكَرَ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مُبَادَرَةِ الصُّبْحِ بِالْوُتْرِ: ٤٧٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ،

السُّبُوحِ الشَّدِيدِي: قَوْلُهُ: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقُنُوتِ فِي الْوُتْرِ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّ الْقُنُوتَ فِي الْوُتْرِ فِي نِصْفِ شَهْرِ بَعْدَ الرُّكُوعِ، وَنَقُولُ: إِنَّ الْقُنُوتَ فِي السَّنَةِ كُلِّهَا قَبْلَ الرُّكُوعِ، وَوَقَفْنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عليه السلام فَإِنَّهُ يَقُولُ: يَقْنُتُ قَبْلَ الرُّكُوعِ، وَأَمَّا أَحْمَدُ فَرَجَعَ الْقُنُوتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ، وَلَنَا مَا رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ عليه السلام. قَوْلُهُ: أَتَوَلَّنِي فِي الْوُتْرِ: هَذِهِ الزِّيَادَةُ مِنْ تَفَرُّدِ الرَّوَايَةِ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ»، وَلَكِنْ الْحَدِيثُ لَيْسَ بِأَقْلَمَ مِنَ الْحَسَنِ. وَفِي «الْبَحْرِ»: إِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ دَعَاءِ قُنُوتِ الْأَحْنَافِ وَدَعَاءِ قُنُوتِ الشَّافِعِيَةِ مُسْتَحَبٌّ. وَأَقُولُ: قَالَ بَعْضُ مَنْ يَدْعِي الْعَمَلَ بِالْحَدِيثِ: إِنَّ قُنُوتَ الْأَحْنَافِ لَيْسَ بِثَابِتٍ فِي الْحَدِيثِ، وَلَعَلَّ هَذَا الْمَدْعَى غَفَلَ عَمَّا فِي «الْإِتْقَانِ» بِسَنَدٍ قَوِيٍّ: أَنَّ قُنُوتَنَا كَانَتْ سُورَةُ «الْحُفْدِ» وَ«الْخُلَعِ» فِي مِصْحَفِ أَبِي بَنِي كَعْبٍ، وَهَذَا يُجَدُّ فِي بَعْضِ كُتُبِنَا النَّهْيُ عَنْ قِرَاءَةِ الْقُنُوتِ لِلْحَنْبَلِيِّ، وَصَنَعَ صِغَةً تَشَابَهَ صِغَةَ الْقُرْآنِ؛ فَإِنْ صِغَهَا صِغَةُ الْمُتَكَلِّمِ مَعَ الْغَيْرِ، وَهُوَ شَأْنُ أَدْعِيَةِ الْقُرْآنِ. قَوْلُهُ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام: رَوَايَةُ عَلِيٍّ أَخْرَجَهَا فِي كِتَابِ الدَّعَوَاتِ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: إِنَّهُ مَرْسَلٌ. أَقُولُ: إِنَّ الْمَرْسَلَ حُجَّةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَقَالَ ابْنُ جُرَيْرٍ الطَّيْرِيُّ: إِنَّ رَدَّ الْمَرْسَلِ بِدَعَاءٍ حَدَّثَتْ بَعْدَ مَا نَتَيْنِ، وَلَعَلَّهُ عَرَّضَ عَلَى الشَّافِعِيِّ عليه السلام، وَكَانَ ابْنُ جُرَيْرٍ شَافِعِيًّا، ثُمَّ صَارَ يَحْتَجُّ بِنَفْسِهِ. وَقَالَتْ جَمَاعَةٌ: إِنَّ الْمَرْسَلَ أَعْلَى مِنَ الْمُتَصَلِّ، وَمِنْهُمْ الْحَسَامِيُّ. وَقَالَتْ جَمَاعَةٌ: إِنَّ الْمَوْصُولَ أَعْلَى مِنَ الْمَرْسَلِ، وَمِنْهُمْ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ، نَقَلَ عِبَارَتَهُ السَّخَاوِيُّ فِي «شَرْحِ الْأَلْفَايَةِ». وَالْحَقُّ إِلَى الْجَمَاعَةِ الثَّانِيَةِ، وَأَنَّ الْمَرْسَلَ حُجَّةٌ بَعْدَ الْحُجَّةِ. وَقَالَ بَعْضُ مَنْ يَدْعِي الْعَمَلَ بِالْحَدِيثِ [أَيِ السُّمُولِيِّ نَذِيرِ حَسِينٍ]: إِنَّ رَفْعَ الْيَدَيْنِ فِي الْقُنُوتِ مِثْلُ رَفْعِهِمَا وَقْتُ التَّحْرِيمَةِ لَا أَصْلَ لَهُ وَلَا أَثَرَ مِنَ التَّابِعِينَ أَيْضًا، وَأَثَبْتُ رَجُلًا حَنْفِيًّا فَاضِلًا بَرَّغَمَ أَنْفَ ذَلِكَ الْمَدْعَى أَثَرَ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَثَرَ عُمَرَ الْفَارُوقِ الْأَعْظَمَ عليهما السلام أَخْرَجَهُمَا الْبُخَارِيُّ فِي «جُزْءِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ»، فَمَا طَعَنَهُ عَلَى الْأَحْنَافِ إِلَّا لِحُجَّتِهِ: وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا :: وَأَقْنَهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ. وَلَنَا فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الْقُنُوتِ أَثَرُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَيْضًا، أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ. وَلِي شُبْهَةٌ فِي أَثَرِ عُمَرَ الْفَارُوقِ عليه السلام؛ فَإِنْ بَعْضُ الرِّوَايَاتِ يَوْمِي إِلَى أَنَّ رَفْعَ الْيَدَيْنِ كَانَ كَرَفْعِ الْيَدَيْنِ لِلدَّعَاءِ، لَا مِثْلَ رَفْعِهِمَا عِنْدَ التَّحْرِيمَةِ، وَثَبَتَ رَفْعُ الْيَدَيْنِ مِثْلَ رَفْعِهِمَا لِلدَّعَاءِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ عليه السلام فِي قُنُوتِ الْوُتْرِ، ذَكَرَ صَاحِبُ «مَرَايِيقِ الْفَلَاحِ» عَنْ الْفَرَجِ مَوْلَى أَبِي يُوسُفَ، وَأَتَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَفْعَ الْيَدَيْنِ فِي قُنُوتِ الْوُتْرِ، مِثْلَ رَفْعِهِمَا عِنْدَ التَّحْرِيمَةِ، فَإِنَّهُ قَالَ: فَيَجْعَلُ ظَهْرَ كَفِيهِ إِلَى وَجْهِهِ إلخ. وَالتَّفْصِيلُ لِرَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي «الطَّحَاوِيِّ». وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَنَا سُنَّةٌ وَالتَّكْبِيرُ وَاجِبٌ. قَوْلُهُ: بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَنَامُ إلخ: يَقْضَى الْوُتْرُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام، فَإِنَّهُ وَاجِبٌ، وَحَدِيثُ الْبَابِ سَقِيمٌ مِنْ جَانِبِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ، وَسَيَأْتِي قَوِيٌّ، وَلَكِنَّهُ مَرْسَلٌ، وَفِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ وَهُوَ قَوِيٌّ. وَحَدِيثُ آخَرٍ مَوْصُولٌ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ بِسَنَدٍ قَوِيٍّ، وَأَخْرَجَ الدَّارِقُطَنِيُّ أَيْضًا رَوَايَةَ أَبِي دَاوُدَ، وَالْفَاظُ الدَّارِقُطَنِيُّ أَفِيدَ لَنَا مِمَّا فِي «أَبِي دَاوُدَ»، وَصَحَّحَهُ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ. وَالْقَضَاءُ أَمَارَةُ الْوُجُوبِ. قَوْلُهُ: بَابُ مَا جَاءَ فِي مُبَادَرَةِ إلخ: أَخْرَجَ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ بِسَنَدٍ قَوِيٍّ: أَنَّهُ عليه السلام كَانَ يُوتِرُ بَعْدَ الصُّبْحِ، قَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ: أَيِ بَعْدَ الصُّبْحِ الْكَاذِبِ؛ لِثَبُوتِ وَتْرِهِ عليه السلام فِي الصُّبْحِيِّينَ قَبْلَ الصُّبْحِ أَيِ الصَّادِقِ. وَفِي رَوَايَةٍ: أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يَكُوفُ فَاجْتَمَعَ النَّاسُ، فَشَهِدَهُ مِنْ كَانَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى بَعْدَ آدَاءِ الثَّانِيَةِ، وَمَنْ كَانَ فِي الثَّانِيَةِ بَعْدَ آدَاءِ الرَّابِعَةِ. وَقَالَ: إِنَّ الْوُتْرَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ، فَذَكَرَ نَوْعَيْنِ، وَقَالَ: وَتَوْتَرُ فِي هَذَا الْوَقْتُ، وَهَذَا هُوَ النَّوعُ الثَّالِثُ، وَقَالَ الرَّوَايَةُ: وَذَلِكَ حِينَ الصُّبْحِ أَيِ الصُّبْحِ الْكَاذِبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حَاشِيَةٌ: قَوْلُهُ: الْقُنُوتُ فِي الْوُتْرِ: نَقَلَ عَنْ بَعْضِ الْمَشَايِخِ، وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ مُحَمَّدٍ: أَنَّهُ لَا يَوْقُتُ دَعَاءَ فِي الْقُنُوتِ وَفِي غَيْرِهِ مِنْ مَوَاضِعِ الدَّعَاءِ، كَالطَّوَاتِفِ وَنَحْوِهِ، أَيِ فِيمَا لَمْ يَثْبِتْ فِيهِ التَّوْقِيتُ فِي الشَّرْعِ؛ لِأَنَّ تَعْيِينَ الدَّعَاءِ بِرُقَّةِ الْقَلْبِ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى التَّوْقِيتِ؛ لِأَنَّهُ رِمَا يَجْرِي عَلَى اللِّسَانِ مَا يَشْبَهُ كَلَامَ النَّاسِ إِذَا لَمْ يَوْقُتْ، فَيُفْسِدُ الصَّلَاةَ، فَعِنْدَنَا الْمَوْقُوتُ فِي الْقُنُوتِ هُوَ «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ إلخ»؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ اتَّفَقُوا عَلَيْهِ، وَلَوْ اكْتَفَى بِهِ جَازٍ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقْرَأَ بَعْدَهُ: «اللَّهُمَّ اهْدِنَا فِيمَنْ هَدَيْتَ إلخ»، كَذَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي «الْمَلْعَمَاتِ»، لَكِنْ تَوَقَّيْتُ «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ إلخ» عِنْدَنَا لَيْسَ عَلَى الْوُجُوبِ، بَلْ عَلَى وَجْهِ السَّنَةِ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي «الدَّرَجَاتِ» بِقَوْلِهِ: يَسُنُّ الدَّعَاءَ الْمَشْهُورَ، وَكَذَا مَفَادُ كَلَامِ ابْنِ الْهَمَامِ حَيْثُ قَالَ: وَلَوْ قَرَأَ غَيْرَهُ جَازٍ. قَوْلُهُ: [أَيِ تَوَلَّنِي] (أَيِ تَوَلَّنِي) وَلَا تَكْلِفِي [إِلَى نَفْسِي]. قَوْلُهُ: تَوَلَّيْتُ: [أَيِ فِي جُمْلَةٍ مِنْ تَفَضُّلٍ عَلَيْهِمْ. (الْمَرْقَاةُ)] قَوْلُهُ: وَالْيَتِ: [الْمَوَالَاةُ ضِدُّ الْمَعَادَاةِ]. قَوْلُهُ: رَبَّنَا: بِالنَّصْبِ، أَيِ يَا رَبَّنَا، قَوْلُهُ: «وَتَعَالَيْتَ» أَيِ ارْتَفَعَ عِظَمُكَ وَظَهَرَ قَهْرُكَ وَقَدَّرْتَكَ عَلَى مَنْ فِي الْكَوْنِ. وَقَالَ ابْنُ الْمَلِكِ: عَنْ مِشَاهِدَةِ كُلِّ شَيْءٍ. (الْمَرْقَاةُ) قَوْلُهُ: أَبِي الْخَوَّازِ: بِفَتْحٍ مَهْمَلَةٍ وَسُكُونٍ وَوَاوٍ وَبِرَاءٍ وَمَدٍّ، كِتَابَةُ رَبِيعَةَ بْنِ شَيْبَانَ، كَذَا فِي «الْمَغْنِيِّ». قَوْلُهُ: وَاخْتَارَ إلخ: رَوَى ابْنُ مَاجَهٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي بَنِي كَعْبٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُوتِرُ فَيَقْنُتُ قَبْلَ الرُّكُوعِ». قَالَ ابْنُ الْهَمَامِ: قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ هِشَامِ الدُّسْتَوَائِيِّ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ: أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ وَأَصْحَابَ النَّبِيِّ عليهم السلام كَانُوا يَقْنُتُونَ فِي الْوُتْرِ قَبْلَ الرُّكُوعِ. قَوْلُهُ: السَّجَزِيُّ: بِسَيْنٍ مَكْسُورَةٍ وَسُكُونٍ جِيمٍ وَبِرَاءٍ، نِسْبَةٌ إِلَى السَّجْزِ، وَهُوَ اسْمُ سَجِسْتَانَ. وَقِيلَ: نِسْبَةٌ إِلَى سَجِسْتَانَ بِغَيْرِ قِيَاسٍ.

نَفَعَ قُوْتَ الْمُغْتَذِي: [اسْمُ أَبِي مَرْيَمَ]: مَالِكُ ابْنِ رَبِيعَةَ لَهُ صَحْبَةٌ. [فَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مِنَ الْيَتِ]: زَادَ الْبَيْهَقِيُّ: وَلَا يَفِرُّ مِنْ عَادِيَتِهِ. [تَبَارَكَتْ رَبَّنَا، وَتَعَالَيْتَ]: زَادَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي عَاصِمٍ: بِالتَّوْبَةِ اسْتَغْفِرُكَ، وَأَتُوبُ إِلَيْكَ دُونَ وَصَلَى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ عليه السلام.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَادِرُوا الصُّبْحَ بِالْوُتْرِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٤٧٧- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَلَّالُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْتِرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا». ٤٧٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ كُلُّ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالْوُتْرُ، فَأَوْتِرُوا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَسُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى قَدْ تَفَرَّدَ بِهِ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ. ٤٧٩- وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا وَتْرَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ». وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، لَا يَرَوْنَ الْوُتْرَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ.

بَابُ مَا جَاءَ لَا وَتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ: ٤٨٠- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا مُلَازِمُ بْنُ عَمْرِو قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَدْرٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا وَتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الَّذِي يُؤْتِرُ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ ثُمَّ يَقُومُ مِنْ آخِرِهِ، فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ نَقْضَ الْوُتْرِ، وَقَالُوا: يُضَيَّفُ إِلَيْهَا رُكْعَةٌ وَيُصَلِّي مَا بَدَأَ لَهُ، ثُمَّ يُؤْتِرُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا وَتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ. وَهُوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ إِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: إِذَا أَوْتَرَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ ثُمَّ نَامَ ثُمَّ قَامَ مِنْ آخِرِهِ أَنَّهُ يُصَلِّي مَا بَدَأَ لَهُ، وَلَا يَنْقُضُ وَتْرَهُ، وَيَدْعُ وَتْرَهُ عَلَى مَا كَانَ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَأَحْمَدَ وَابْنِ الْمُبَارَكِ. وَهَذَا أَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ صَلَّى بَعْدَ الْوُتْرِ». ٤٨١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مُوسَى الْمَرَّائِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْوُتْرِ رُكْعَتَيْنِ. وَقَدْ رُوِيَ نَحْوُ هَذَا عَنْ أَبِي أُمَامَةَ وَعَائِشَةَ رضي الله عنهما وَغَيْرِ وَاحِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ عَلَى الرَّاحِلَةِ: ٤٨٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسْرِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه فِي سَفَرٍ، فَتَخَلَّفْتُ عَنْهُ، فَقَالَ: أَيْنَ كُنْتَ؟ فَقُلْتُ: أَوْتَرْتُ، فَقَالَ: أَلَيْسَ لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُسُوءُ حَسَنَةً؟

المراد بالسنّة: واعلم أن الصحيح الكاذب ليس بمقدر بتقدير وقت معين، بل قد يزيد وقد ينقص، كما صرح الفقهاء واحداً بعد واحد، بل ربما لا يكون مبصراً بخلاف ما قال أهل الهيئة. قوله: لا وتر بعد صلاة الصبح: أي أداء. قوله: باب ما جاء لا وتران في ليلة: بعض السلف ذهبوا إلى نقض الوتر، وليس مذهب أحد من الأئمة الأربعة، وهو أن يوتر قبل النوم، ثم إذا استيقظ يصلي ركعة، ويضمها بما صلى قبل النوم ليشفعه، ثم يوتر آخر الليل عملاً بحديث: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا»، والقاتل ينقض الوتر هو القاتل بالوتر ركعة أو ثلاث ركعات بتسليمتين، وحديث الباب لأتباع الأئمة الأربعة. وفي «معاني الآثار»: أن أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه تعجبوا من نقض ابن عمر رضي الله عنهما الوتر. قوله: قد صلى بعد الوتر: غرضه إثبات أن أمر «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا» ليس للوجوب بل للاستحباب، ونسب إلى المالك عدم جواز شيء من الصلاة بعد الوتر. قوله: عن ميمون بن موسى المرائي: هذا منسوب إلى امرئ القيس. قوله: يصلي بعد الوتر ركعتين: أي جالساً كما ورد في الأحاديث. وقال النووي: إن السنة أداؤها قياماً؛ فإن الجلوس كان لعذر. وأقول: لو ثبتنا فالجلوس إنما هو كان قصداً، وهو سنة، وإنما ترددت في ثبوتهما؛ لأن مالكا أنكرهما، وقال أحمد: لا أصليهما، وأما البخاري فأخرج الحديث ولم يوب عليه، ولم يرد عن أبي حنيفة والشافعي رضي الله عنهما شيء فيهما، كما حررت سابقاً. وفي «الكبير شرح المنية»: إن الركعتين إنما هما قبل الوتر. وأقول: إنه خلاف صراحة الحديث؛ فإن في الحديث تصريح «بعد الوتر»، وورد في بعض الروايات أن يقرأ: «وَإِذَا زُلْزِلَتْ» و«قُلْ يَتَأْتِيهَا الْكُفْرُ وَن». قوله: باب ما جاء في الوتر على الراحلة: يجوز الوتر على الراحلة عند الجمهور لا عند أبي حنيفة، والسلف أيضاً مختلفون، وجماعة قليلة قائلون بالوجوب، منهم الحسن البصري. والجواب من جانب أبي حنيفة رضي الله عنه: أن ابن عمر رضي الله عنهما من الذين يطلقون لفظ الوتر على تمام صلاة الليل، فعل ابن عمر رضي الله عنهما مراده أن صلاة الليل كانت على الراحلة، وأما الوتر بخصوصه فعلى الأرض، ففي «الطحاوي» - صححه العيني في «العمدة» - بسند صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ كان يصلي على الراحلة، ويوتر على الأرض، وكذلك أخرجه أحمد في مسنده، ومر عليه الحفاظ ولم يتكلم بشيء، ثم قال الطحاوي: لعل الوتر على الراحلة كان حين عدم تأكيد. ولا يصح هذا الجواب على مشربي، ولم أجد ما يدل على سنية الوتر في وقت ما، والجواب عندي: أن الوتر كان على الأرض؛ لما رويناه، وأما حديث الباب فعلى ما هو صنيع ابن عمر رضي الله عنهما من إطلاق لفظ الوتر على جميع صلاة الليل، وإني وجدت في جميع الروايات عن ابن عمر رضي الله عنهما إطلاق لفظ الوتر على جميع صلاة الليل، إلا ما في «معاني الآثار»: عن أبي داود عن ابن مريم، عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما، وفي «قيام الليل» لحمد بن نصر، قال ابن عمر رضي الله عنهما: لو اتبعني الناس لصلوا الوتر بسلامين. واعلم أن في «مصنف ابن أبي شيبة»: أن أبا عمر رضي الله عنه كان يوتر على الأرض. واعلم أن ما ذكرت من نبذة فن الكلام تفيد في جميع روايات الوتر، إلا ما في «النسائي» [تدل على ركعة الوتر] عن أبي موسى، وما في «المستدرک» للحاكم أنه ﷺ كان يوتر بركعة، وكان يتكلم بين الركعة والركعتين، ولقد تفكرت فيه قريباً من أربع عشرة سنة، ثم استخرجت جوابه شافياً، وذلك الحديث قوي السند، إلا أن الحاكم أخذ سنده عن هشام بن سوار، وبين الحاكم وبين هشام ثلاثة وسائط، وقد وجدت قطعة السند بين الحاكم وهشام، فالحديث قوي، ولم يتوجه إليه أحد من الشافعية احتجاجاً على التسليم على الركعتين من الوتر، ولم يتوجه أحد من الأحناف إلى جوابه، وجوابه عندي محفوظ بالتحقيق والتفصيل، ولكني لا أذكره. فإنه يقتضي تطريق كثير من الأحاديث، وكذلك جواب رواية النسائي عن أبي موسى الدالة على ركعة واحدة للوتر موجود، ولا أذكر خفاة التطويل.

حاشية: قوله: بادروا الصبح بالوتر: أي أسرعوا بأداء الوتر قبل الصبح، والأمر للوجوب عندنا. في «شرح السنة»: قيل: لا وتر بعد الصبح، وهو قول عطاء، وبه قال أحمد ومالك، وذهب آخرون إلى أن يقضيه متى كان، وهو قول سفیان الثوري وأظهر قول الشافعي؛ لما روي أنه قال: «من نام عن وتر فليصل إذا أصبح»، ذكره الطبري. ومذهب أبي حنيفة رضي الله عنه أنه يجب قضاء الوتر، حتى لو كان المصلي صاحب الترتيب، وصلى الصبح قبل الوتر ذاكراً لم يصح. (المرقاة) قوله: قد صلى بعد الوتر: هذا يخالف لقوله ﷺ: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا»، وغيره من الأحاديث الفعلية. وفي «شرح الطبري»: قال أحمد: لا أفعلهما ولا أمتنع فعلهما. وأنكره مالك. قال النووي: هاتان الركعتان فعلهما رسول الله ﷺ جالساً لبيان جواز الصلاة بعد الوتر وبيان جواز النقل جالساً، ولم يواظب على ذلك، وأما رد القاضي عياض رواية الركعتين، فليس بصواب؛ لأن الأحاديث إذا صحت وأمكن الجمع بينهما تعين، ثم قال: ولا يعتبر من يعتقد بسنية هاتين الركعتين، ويدعو إليه بجهالته، وعدم أنسه بالأحاديث الصحيحة. قال ابن حجر: نعم، يستثنى من ذلك المسافر، فقد ذكر ابن حبان في «صحيحه» الأمر بالركعتين بعد الوتر لمسافر خاف أن لا يستيقظ للتهجد، ثم روي عن ثوبان: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فقال: «إن هذا السفر جهد ونقل، فإذا أوتر أحدكم فليركع ركعتين؛ فإن استيقظ وإلا كانتا له». (المرقاة) قوله: يصلي بعد الوتر ركعتين: وفي رواية: يقرأ فيهما «وَإِذَا زُلْزِلَتْ» و«قُلْ يَتَأْتِيهَا الْكُفْرُ وَن»، رواه أحمد، كذا في «المشكاة». قوله: فتخلفت: [لأجل الوتر بالنزول عن المركب].

نفع قوت المغتذي: [عن ميمون بن موسى المرائي]: بفتح ميم فراء فهمز فياء نسب، أو فراء فهمز فياء نسب لإمرء القيس بن ميم، وليس له عند المصنف وه إلا هذا.

رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُؤْتِرُ عَلَى رَاحِلَتِهِ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ؓ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ إِلَى هَذَا، وَرَأَوْا أَنَّ يُؤْتِرَ الرَّجُلُ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يُؤْتِرُ الرَّجُلُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُؤْتِرَ نَزَلَ فَأَوْتَرَ عَلَى الْأَرْضِ. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الضُّحَى: ١٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ فُلَانٍ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عَمِّهِ ثُمَامَةَ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى الضُّحَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً، بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا فِي الْجَنَّةِ مِنْ ذَهَبٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَنُعَيْمِ بْنِ هَمَّارٍ وَأَبِي ذَرٍّ وَعَاشِيَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ وَعُثْبَةَ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَابْنِ أَبِي أَوْفَى وَأَبِي سَعِيدٍ وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ وَابْنِ عَبَّاسٍ ؓ قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ ؓ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. ١٨٤- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: مَا أَخْبَرَنِي أَحَدٌ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى إِلَّا أُمَّ هَانِيٍّ ؓ؛ فَإِنَّهَا حَدَّثَتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ بَيْتَهَا يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ فَاعْتَسَلَ فَسَبَّحَ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ، مَا رَأَيْتُهُ صَلَّى صَلَاةً قَطُّ أَخَفَّ مِنْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ يَتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَكَانَ أَحْمَدُ رَأَى أَصَحَّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ أُمِّ هَانِيٍّ ؓ. وَاخْتَلَفُوا فِي «نُعَيْمٍ»، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: «نُعَيْمُ بْنُ حَمَّارٍ»، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «ابْنُ هَمَّارٍ»، وَيُقَالُ: «ابْنُ هَمَّارٍ»، وَالصَّحِيحُ ابْنُ هَمَّارٍ. وَأَبُو نُعَيْمٍ وَهُمْ فِيهِ فَقَالَ: «ابْنُ حَمَّارٍ» وَأَخْطَأَ فِيهِ، ثُمَّ تَرَكَ فَقَالَ: «نُعَيْمٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ». أَخْبَرَنِي بِذَلِكَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ. ١٨٥- حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ السَّنَائِي -يَعْنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ- حَدَّثَنَا أَبُو مُسْهِرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبِي ذَرٍّ ؓ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: «ابْنُ آدَمَ، ارْكَعْ لِي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ أَكْفِكَ آخِرَهُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. ١٨٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ نَهَاسِ بْنِ قَهْمٍ، عَنْ شَدَّادِ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَافَظَ عَلَى شُفْعَةِ الضُّحَى غُفِرَ لَهُ ذُنُوبُهُ، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ». وَرَوَى وَكِيعٌ وَالتَّضَرُّ بْنُ شَمِيلٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَيْمَةِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ نَهَاسِ بْنِ قَهْمٍ، وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ. ١٨٧- حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رِيعَةَ عَنْ فُضَيْلِ بْنِ مَرْزُوقٍ، عَنْ عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ؓ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى حَتَّى تَقُولَ: لَا يَدْعُ. وَيَدْعُهَا حَتَّى تَقُولَ: لَا يُصَلِّي. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

العرف الشاذي: فالحاصل أني لم أجد ما يدل بنصه على إثبات التسليم على الركعتين الأولين من الوتر، ولا ما ينص على وحدة ركعة الوتر، وادعى الخصم أن أكثر عاداته بفتح، بل استمر أمره على الوتر بركعة واحدة، كما نقل في «آثار السنن» عن الراعي «شرح الوجيز»، وفيه قال محمد بن نصر المروزي: لم نجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خيراً ثابتاً صريحاً أنه أوتر بثلاث موصولة إلخ، فأنه أعلم كيف يصح قولهما هذا؟ والله أعلم وعلمه أم. قوله: باب ما جاء في صلاة الضحى: قال الفقهاء والمحدثون: إن صلاة الضحى وصلاة الإشراق واحدة، إن صلى بمجرد ذهاب الوقت المكروه بعد الطلوع فصلاة إشراق، ولو تأخر عنه بزمان فصلاة الضحى، والعدد من اثنتين إلى ثني عشرة ركعة، والأفضل الأربع، وأما السيوطي وعليه المتقي بفتح قالوا: إن صلاة الضحى غير صلاة الإشراق، ويفيد ما روى علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الإشراق حين كانت الشمس من ههنا مقدار ما يكون ههنا وقت العصر، وصلى الضحى حين كانت الشمس من ههنا مقدار ما يكون ههنا في آخر وقت الظهر، وإسناده تبلغ مرتبة الحسن، وقال ابن تيمية: إنه صلى الله عليه وسلم ما صلى الضحى إلا عند قوله من السفر، أو عند فوت صلاة الليل من عذر، وأما الأحاديث القولية فصحيحة، وأما الأحاديث الفعلية ففعله صلى الله عليه وسلم نادر. قوله: عن أم هانئ: بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم، أخت علي عليه السلام، لا عمته صلى الله عليه وسلم كما زعم بعض الجهلة. قوله: فسبح ثمان ركعات: قال الحافظ: إن في «ابن خزيمة» تصريح السلام على كل ركعتين. أقول: إن في «سنن أبي داود» أيضاً تصريح السلام على كل ركعتين، ولقد أبعد الحافظ النجعة بعيداً حين رواه عن ابن خزيمة، مع كون الحديث في «سنن أبي داود»، ثم قيل: إن هذا الحديث لا يفيد في إثبات الضحى؛ فإن هذه الصلاة صلاة الشكر على فتح مكة، إلا أنه اتفق وقت الضحى. قوله: أربع ركعات إلخ: المشهور أن هذه صلاة الضحى، وقيل: إن الأربع أربع ركعات لصلاة الفجر وسنته. قوله: أكفك آخره: أي أكفك النوافل المهمة التي لا تعلم تفصيلها، لا الصلاة المكتوبة. قوله: عن عطية العوفي عن أبي سعيد إلخ: التعجب من تحسين المصنف حديث الباب، والحال أن في كل ما روى عطية عن أبي سعيد عليه السلام علته شديدة ينحط بها الحديث كل الانحطاط، والعلة المذكورة في أواخر «الآلئ المصنوعة».

حاشية: قوله: يوتر على راحلته: وروى الطحاوي بإسناد صحيح عن ابن عمر: أنه كان يصلي على راحلته ويوتر بالأرض، ويذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك كان يفعل، وهو خلاف حديث الباب، فلا يتم الاستدلال بأحد من هذين الحديثين، أما وجه النظر والقياس فيقتضي عدم جوازه على الراحلة، وبيان ذلك: أن الأصل المتفق: عدم جواز الوتر على الأرض قاعداً مع القدرة على القيام، فالنظر على ذلك: أن لا يصلي في السفر على راحلته وهو يطيق النزول، ويجوز أن يثاره بفتح على الراحلة يكون قبل أن يغفل أمر الوتر، ثم أحكم من بعد، كذا في «العيني». قوله: همار: إماء مفتوحة وشدة ميم وبراء، ويقال: هبار بشدة الموحدة، وهمار بشدة الدال وغير ذلك. (الغني) قوله: ما أخبرني أحد أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى إلا أم هانئ عليها السلام، أي بنت أبي طالب، واسمها فاختة، قال ابن بطال: لا حجة في قول ابن أبي ليلى هذا، ويرد عليه ما روي: «أنه صلى الله عليه وسلم صلى الضحى وأمر بصلاتها» من طرق جملة، هذا ما ذكره العيني في «عمدة القاري شرح البخاري»، وأورد خمسة وعشرين طريقاً في ثبوته. قوله: أكفك آخره: أي أفرغ باللك لعبادتي أول النهار، أفرغ باللك في آخره بقضاء حوائجك. (بجمع البحار)

نفع قوت المعتدي: [أبو جعفر السخيتاني]: بكسر سينه فسكون. نقط حاء فكسر تاء فتحتية فالف فنون فنسب. [أكفك آخره]: بحذف يائه جواب أمر، قال العراقي: أي من آفات أو ذنوب، قلت: أو معاد هو الأولى. [عن غاس]: بنون فهاء فسین كشنداد. [ابن فهم]: بقاء فهاء فميم كعبد [من حافظ على شفعة الضحى]: قال العراقي: المشهور بالرواية بضم نقط شينه، وبالمهروي، والنهاية: بضم وفتح، أخذ من الشفع زوجاً، وأراد ركعتيه، ولم أره مؤثراً غير هذا، وأحسبه، أراد الفعل الواحد، أو الصلاة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ الزَّوَالِ: ١٨٨- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّلَيْسِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ أَبِي
الْوَصَّاحِ -هُوَ أَبُو سَعِيدٍ الْمُؤَدَّبُ- عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي أَرْبَعًا
بَعْدَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ قَبْلَ الظُّهْرِ، فَقَالَ: «إِنَّهَا سَاعَةٌ تُفْتَحُ فِيهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَأُحِبُّ أَنْ يَضَعَدَ لِي فِيهَا عَمَلٌ صَالِحٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ
عَلِيِّ وَأَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. ١٨٩- وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي
أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الزَّوَالِ لَا يُسَلِّمُ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْحَاجَةِ: ١٩٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيْسَى بْنُ يَزِيدَ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرٍ السَّهْمِيُّ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
مُنِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكْرٍ، عَنْ قَائِدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ إِلَى اللَّهِ
حَاجَةٌ أَوْ إِلَى أَحَدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ فَلْيَتَوَضَّأْ وَلِيُحْسِنِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ لِيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ لِيُثْنِيَ عَلَى اللَّهِ، وَلِيُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ لِيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَسْأَلُكَ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ، وَغَرَائِمَ مَغْفِرَتِكَ، وَالْغَنِيمَةَ مِنْ
كُلِّ بَرٍّ، وَالسَّلَامَةَ مِنْ كُلِّ إِثْمٍ، لَا تَدْعُ لِي ذَنْبًا إِلَّا غَفَرْتَهُ، وَلَا هَمًّا إِلَّا فَرَجْتَهُ، وَلَا حَاجَةً هِيَ لَكَ رِضًا إِلَّا قَضَيْتَهَا، يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ». قَالَ
أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ. فَائِدَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُضَعِّفُ فِي الْحَدِيثِ، وَفَائِدَةُ هُوَ أَبُو الْوَرَقَاءِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْإِسْتِخَارَةِ: ١٩١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الْإِسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: «إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ
مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَفِيرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِيرُ وَلَا أَقْدِرُ،
وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ. اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعِيشَتِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي -أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ
أَمْرِي وَآجِلِهِ- فَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ. وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعِيشَتِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي -أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي
وَآجِلِهِ- فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَاقْدِرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ أَرْضِنِي بِهِ». قَالَ: وَيُسَمَّى حَاجَتَهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مَسْعُودٍ وَأَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي
الْمَوَالِي، وَهُوَ شَيْخٌ مَدِينِيٌّ ثِقَةٌ، رَوَى عَنْهُ سُفْيَانُ حَدِيثًا، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الصلاة عند الزوال: هذه الأربع عندنا سنن الظهر القبلية، وقال الشافعية: إنها صلاة الزوال. ورواية الباب أخرجها المصنف في «الشمائل»، وفي سننه كلام
من جانب «عبادة»؛ فإنه ضعيف عند المحدثين، وهو صاحب المناقب الكثيرة، منها أن قبره يفتح حين دفن، إلا أن عندنا روايات أخر تدل على عدم الفصل بالتسليم في أربع في النهار، وأما
رواية «الشمائل» فأخرجها ابن خزيمة في صحيحه، فلا أعلم وجه إخراجها مع ضعف الراوي. قوله: باب ما جاء في صلاة الحاجة: صلاة الحاجة ركعتان بلا تعيين السور، والحديث قوي،
والدعاء المذكور في الحديث يأتي به بعد الصلاة؛ فإن الحاجة عامة من كونها متعلقة بالله أو بالناس، والدعاء الذي يتعلق بالناس مفسد للصلاة عندنا. ووقع في بعض الروايات أنه يذكر الحاجة في
الدعاء باللسان. قوله: باب ما جاء في صلاة الاستخارة: إذا كان الإنسان مترددًا في أمر مباح أو واجب غير موقت فيستخير، ولا استخارة في أمر واجب أو حرام، وأما البشارة بالرؤيا فلا وعد
لها في الأحاديث. في بعض الروايات أن الصحابة كانوا لا يتعلمون مثل القرآن إلا دعاء الاستخارة، وأما حديث الباب فقوي. قوله: إذا هم أحدكم إلخ: أقول: إن لفظ «الهم» يستعمل في أمور
الشكر، كما قال أرباب اللغة، ولا أعلم وجه استعمالهم ههنا في أمر الخير، وقد قال: أهم بأمر الخير لو استطيعه. قوله: أو قال في عاجل أمري وآجله: اختلف العلماء في شرح هذه القطعة،
وبيان اللفظ المبطل منه والبدل، والألفاظ خمسة، والمختار أن الأخيرين بدل الثلاثة الأولى، وقال العلماء: يجمع بين الخمسة ويأتي بها.

حاشية: قوله: موجبات رحمتك أي أفعالا تسبب لرحمتك وإعزائم مغفرتك، أي أسألك أفعالا وخصالا يتعزم ويتأكد بها مغفرتك. (بجمع البحار) قوله: أو قال في عاجل أمري وآجله:
الظاهر أنه بدل من قوله: «في ديني إلخ»، وقال الجزري: «أو» في موضعين للتخير، أي أنت خير إن شئت قلت: عاجل أمري وآجله، أو قلت: معاشي وعاقبة أمري. قال الطيبي: الظاهر أن شك
في أن النبي ﷺ قال: «عاقبة أمري»، أو قال: «عاجل أمري وآجله»، وإليه ذهب القوم حيث قالوا: هي على أربعة أقسام: خير في دينه دون دنياء، وهو مقصود الأبدان، وخير في دنياء فقط، وهو
حظ فقير، وخير في العاجل دون الآجل، وبالعكس، وهو أولى، والجمع أفضل. ويحتمل أن يكون الشك في أنه عليه السلام قال: «في ديني ومعاشي وعاقبة أمري»، أو قال بدل الألفاظ الثلاثة: «في
عاجل أمري وآجله»، وكلمة «في» المعادة في قوله: «في عاجل أمري» ربما يؤكد هذا. وعاجل الأمر يشتمل الديني والدنيوي، والآجل يشملهما والعاقبة. (المرقاة) قوله: وأقدر إلخ: بضم الدال
وكسرهما، أي أقض به وجهي لي، من «القدر» لا من «القدرة». قوله: ثم أرضني به: من «الإرضاء» أي اجعلني راضيا بذلك الخير الذي طلبت منك وقدرته لي، بأن يحصل اليقين والانشراح من غير
شك ودغدغة، وهذا هو الأصل المعنى في الباب. قوله: ويسمى حاجته: ظاهره أن يذكره باللسان بعد قوله: «هذا الأمر» أو يذكرها مكانه، ولعله يكفي أن يتصور الحاجة في هذا الوقت، والله
أعلم. هذا كله في «اللمعات شرح المشكاة».

نفع قوت المعتدي: [عن عبدالله ابن السائب]: هو وأبوه صحابييان، وليس له عند المصنف إلا هذا. [كان يصلي أربعًا بعد أن تزول الشمس]: قال العراقي: هي أربع غير سنة الظهر قبلها، وتسمى
هذه سنة الزوال. [عن قائد ابن عبد الرحمن]: بقاء كفائهم، وليس له عند المصنف إلا هذا. [أسألك موجبات رحمتك]: أي مقتضياتها بوعدك، فإنه لا يجوز به خلف، وإلا فالخوف سبحانه لا يجب
عليه شيء. [وعزائم مغفرتك]: أي: موجباتها جمع عزيمة. [والسلامة من كل إثم]: قال العراقي: فيه جواز سؤال العصمة، إنما هي للأنبياء والملائكة، قال: فجوابه: إنها بحق الأنبياء والملائكة واجبة
وبحق غيرهم جائزة، وسؤال الجائز جائز إلا أن الأدب سؤال الحفظ في حقنا لا العصمة، وقد يكون هذا هو المراد هنا [يعلمنا الاستخارة إلخ]: قال «نو»: إذا استخار، مضى لما شرح الله له صدره،
وعز الدين: يفعل بعدها ما أراد، فما أخرج له هو الخير، قلت: وإن ظهر في صورة شر، فلا يزال به، فإنه استحمد عاقبته. [عن أنس ابن مالك بأن أم سليم غدت على النبي ﷺ - فقالت:
علمي كلمات أقولهن في صلاتي، فقال: كبرى الله عشرا، وسبحي عشرا، واحمدي عشرا، ثم سلي ما شئت، يقول: نعم، نعم]: قلت: أي فأسألي الله ما شئت، يجيبك، بنعم آه. قال العراقي: إيراد
هذا الحديث بباب صلاة التسبيح، به نظر، لأن المعروف أنه ورد في التسبيح عقب الصلاة، لا في صلوة التسبيح، وذلك مبين في عدة طرق، منها: بمسند أبي يعلى، والدعاء للطيراني فقال: يا أم
سليم! إذا صليت المكتوبة، فقولي: سبحان الله عشرا إلخ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ التَّسْبِيحِ: ١١٢- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ الْعُكْلِيُّ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْعَبَّاسِ: «يَا عَمَّ، أَلَا أَصْلُكَ، أَلَا أَحْبُوكَ، أَلَا أَنْفَعُكَ؟» قَالَ: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «يَا عَمَّ، صَلِّ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، تَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةٍ، فَإِذَا انْقَضَتِ الْقِرَاءَةُ، فَقُلْ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ» خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً قَبْلَ أَنْ تَرْكَعَ، ثُمَّ ارْكَعْ فَقُلْهَا عَشْرًا، ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ فَقُلْهَا عَشْرًا، ثُمَّ اسْجُدْ فَقُلْهَا عَشْرًا، ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ فَقُلْهَا عَشْرًا قَبْلَ أَنْ تَقُومَ، فَذَلِكَ خَمْسُ وَسَبْعُونَ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ، وَهِيَ ثَلَاثُ مِائَةٍ فِي أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، وَلَوْ كَانَتْ ذُنُوبُكَ مِثْلَ رَمْلِ عَالِجٍ غَفَرَهَا اللَّهُ لَكَ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَوَلَّاهَا فِي يَوْمٍ قَالَ: «إِنْ لَمْ تَسْتَطِيعْ أَنْ تَقُولَهَا فِي يَوْمٍ فَقُلْهَا فِي جُمُعَةٍ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِيعْ أَنْ تَقُولَهَا فِي جُمُعَةٍ فَقُلْهَا فِي شَهْرٍ، فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُ لَهُ حَتَّى قَالَ: فَقُلْهَا فِي سَنَةٍ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ رضي الله عنه. ١١٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ عَدَّتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: عَلَّمَنِي كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي صَلَاتِي، فَقَالَ: «كَبَّرِي اللَّهُ عَشْرًا، وَسَبَّحِي اللَّهُ عَشْرًا، وَاحْمَدِيهِ عَشْرًا، ثُمَّ سَلِي مَا شِئْتِ، يَقُولُ: نَعَمْ نَعَمْ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو وَالْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي رَافِعٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ حَدِيثٍ فِي صَلَاةِ التَّسْبِيحِ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ كِبِيرُ شَيْءٍ. وَقَدْ رَوَى ابْنُ الْمُبَارَكِ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ صَلَاةَ التَّسْبِيحِ، وَذَكَرُوا الْفَضْلَ فِيهِ. حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْأَمَلِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو وَهْبٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ عَنِ الصَّلَاةِ الَّتِي يُسَبِّحُ فِيهَا، فَقَالَ: يُكَبِّرُ ثُمَّ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ، ثُمَّ يَقُولُ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ يَتَعَوَّذُ، وَيَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَفَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَسُورَةً. ثُمَّ يَقُولُ عَشْرَ مَرَّاتٍ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ يَرْكَعُ فَيَقُولُهَا عَشْرًا، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ فَيَقُولُهَا عَشْرًا، ثُمَّ يَسْجُدُ فَيَقُولُهَا عَشْرًا، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ يَقُولُهَا عَشْرًا، ثُمَّ يَسْجُدُ الثَّانِيَةَ فَيَقُولُهَا عَشْرًا، يُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ عَلَى هَذَا، فَذَلِكَ خَمْسُ وَسَبْعُونَ تَسْبِيحَةً فِي كُلِّ رَكَعَةٍ، يَبْدَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ بِخَمْسَ عَشْرَةَ تَسْبِيحَةً، ثُمَّ يَقْرَأُ، ثُمَّ يُسَبِّحُ عَشْرًا، فَإِنْ صَلَّى لَيْلًا فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُسَلِّمَ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ، وَإِنْ صَلَّى نَهَارًا فَإِنْ شَاءَ سَلَّمَ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يُسَلِّمْ. قَالَ أَبُو وَهْبٍ: وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ -هُوَ ابْنُ أَبِي رِزْمَةَ- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: يَبْدَأُ فِي الرُّكُوعِ بِسُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ، وَفِي السُّجُودِ بِسُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى ثَلَاثًا، ثُمَّ يُسَبِّحُ التَّسْبِيحَاتِ. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ زَمْعَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ، وَهُوَ ابْنُ أَبِي رِزْمَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ: إِنْ سَهَا فِيهَا أَيْسَبَحُ فِي سَجْدَتِي السَّهْوَ عَشْرًا عَشْرًا؟ قَالَ: لَا، إِنَّمَا هِيَ ثَلَاثُ مِائَةٍ تَسْبِيحَةٍ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في صلاة التيسيح: واعلم أن كل نوع من أنواع الصلاة التي لا أصل لها من الشريعة الغراء، من أحدث تلك الأنواع فقد ابتدع. والحديث في صلاة التيسيح مختلف فيه، قيل: ضعيف، وقيل: إنه حسن، وهو المختار عند جمهور المحدثين. وأدرجه ابن الجوزي في «كتاب الموضوعات». وقال الحافظ ابن حجر في أماليه على «كتاب الأذكار» للنووي: إنه قد أساء ابن الجوزي حيث أدرجه في «كتاب الموضوعات»، وكلام الحافظ مضطرب في الحكم على حديث التيسيح؛ فإنه قال في «التلخيص»: إن كل الأسانيد ضعيفة. ثم لصلاة التيسيح صفتان، إحداهما: ما هو مروي في الكتب بالإسناد مرفوعاً. والثانية: ما اختارها ابن المبارك، وفي الأولى جلسة الاستراحة بخلاف الثانية، ومختار صاحب «الفتاوى» الثانية؛ تحرراً عن جلسة الاستراحة. أقول: إن شأن هذه الصلاة غير شأن سائر الصلوات، فالمختارة الأولى. قوله: وسبحان الله إلخ: ويجوز ضم «ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم». أقول: إن هذه الأربع متبادرها كونها بتسليمه، وكذلك الحديث الذي سيأتي أنه صلى الله عليه وسلم علم علياً عليه السلام أربع ركعات لزيادة الحفظ متبادره الأربع بتسليمه واحدة، ولا يقال: إنه مثل قول عائشة رضي الله عنها: «فلا تسأل عن حسنهن وطولهن»، وقد أنكر تبادل الأربع فيه؛ فلما قول عائشة رضي الله عنها حين روايتها فعلمه صلى الله عليه وسلم، بخلاف حديث الباب وحديث علي عليه السلام، فإنه قوله صلى الله عليه وسلم يأتي على مسماه، بخلاف الأول فإنه حكاية فعل كما كان في الواقع. وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما تعيين السور أيضاً في صلاة التيسيح، وهي من «إِذَا زُلْزِلَتْ» و«وَالْمَدِينَتِ» إلى «أَلَمْ تَكُنْ مِنَ الْكَافِرَاتِ» ولكن سندها ليس بذاك القوي، وذكر أحمد في روايته في بعض عباراته. وسلسلة السور أيضاً تدل على الأربعة بسلام واحد. قوله: رمل عالج: مركب إضافي، وعالج اسم موضع. وسند حديث الباب ضعيف. قوله: في صلاتي: ليست هذه صلاة التيسيح. وسنده قوي، ورجاله ثقات. قوله: وفي الباب: أي في باب صلاة التيسيح، لا في وفاء حديث أم سليم رضي الله عنها.

حاشية: قوله: أحبوك [من جبهه كذا: إذا أعطاه، والجباء: العطية. (المجمع)] قوله: رمل عاج: وهو ما تراكم عن الرمل، ودخل بعضه في بعض. قوله: قال لا إنما هي ثلاث مائة تسيبحة: مفهومه: أنه إن سها ونقص عدداً من محل معين يأتي به في محل آخر؛ تكلمة للعدد المطلوب، وكان عبد الله بن المبارك يسيح قبل القراءة خمس عشرة مرة، ثم بعد القراءة عشراً، والباقي كما في حديث العباس، وينبغي للمتبع أن يعمل بحديث ابن عباس تارة، ويعمل بحديث ابن المبارك أخرى، وأن يفعلها بعد الزوال قبل الظهر، وأن يقرأ فيها تارة بـ «الزوال» و«الْعَدِيدَتِ» و«الفتح»

نفع قوت المغنذي: [نا أبو كريب محمد ابن العلاء نا زيد بن الحباب العكلي نا موسى بن عبيدة نا سعيد بن أبي سعيد مولى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبي رافع قال: قال رسول الله: - ﷺ - للباس [الخ]: بالغ ابن الجوزي، فأورده بالموضوعات، وأعله بموسى بن عبيدة الزبدي، وليس كما قال، فإنه وإن ضعف لم ينته لدرجة الوضع، وموسى، وضعفه، ووثقه سعد، وليس بحجة: وقال يعقوب ابن أبي شيبة: صادق ضعيف الحديث جدا، وشيخه سعيد ليس له عند المصنف إلا هذا، وقد ذكره ابن خبان بالثقافت، وقال الذهبي بالميزان: ما روى عنه إلا موسى بن عبيدة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ: ١٩٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أُسَامَةَ عَنْ مِسْعَرٍ وَالْأَجْلَجِ وَمَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ﷺ قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا السَّلَامُ عَلَيْكَ قَدْ عَلِمْنَا، فَكَيْفَ الصَّلَاةُ عَلَيْكَ؟ قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ». قَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ أَبُو أُسَامَةَ: وَزَادَنِي زَائِدَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: وَنَحْنُ نَقُولُ: «وَعَلَيْنَا مَعَهُمْ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي حَمِيدٍ وَأَبِي مَسْعُودٍ وَطَلْحَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَبُرَيْدَةَ وَزَيْدَ بْنَ حَارِجَةَ - وَيُقَالُ: ابْنُ جَابِرَةَ - وَأَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى كُنْيَتُهُ أَبُو عِيْسَى. وَأَبُو لَيْلَى اسْمُهُ يَسَارٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ: ١٩٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ ابْنُ عُثْمَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ الرَّمَعِيُّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَيْسَانَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ شَدَّادٍ أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَوَّلُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَى صَلَاةٍ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَى صَلَاةٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا، وَكَتَبَ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ». ١٩٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى عَلَى صَلَاةٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَعَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ وَعَمَّارٍ وَأَبِي طَلْحَةَ وَأَنَسٍ وَأَبِي بَكْرٍ كَعْبٍ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا: صَلَاةُ الرَّبِّ الرَّحْمَةِ، وَصَلَاةُ الْمَلَائِكَةِ الْإِسْتِغْفَارِ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في صفة إلخ: قال الشافعي رحمه الله: إن الصلاة على النبي ﷺ فريضة في الصلاة في القعدة الثانية، وقال الطحاوي والخطابي رحمه الله: إن الشافعي رحمه الله منفرد في هذا، ومحمّد الحافظ بحديث فيه صيغة الأمر، وحملها الجمهور على الاستحباب. ووقع في بعض الروايات لفظ «العالين» قبل «حميد مجيد»، وذكر الوزير ابن هبيرة في «الإشراف في مذاهب الأشراف»: قال محمد: إن لفظ «في العالين» في الموضع الثاني. وقال المحقق ابن أمير الحاج: إن رأيت في بعض كتب الحديث لفظ «في العالين» في الموضعين، إلا أني نسيت تعيين ذلك الكتاب. وههنا إشكال عظيم، وهو أن الرواة الذين رَوَوْا صيغة الصلاة على النبي ﷺ عن كعب بن عجرة كثيرون، ولا يمكن التوفيق بينها، ذكرها الحافظ في «الفتح» بتمامها، وقد كان الغرض رواية ألفاظه ﷺ، فمم اختلف الرواة في الصيغة؟ فقد أوقعني هذا الأمر في الإشكال، فإن البحث إنما هو عن المروي، فكيف اختلفوا مثل هذا الاختلاف في رواية واحدة؟ قوله: فكيف الصلاة عليك إلخ: ذكر الحافظ في «الفتح» أن أمر الصلاة عليه ﷺ صدر في السنة الثانية من الهجرة، ثم ذكر في موضع آخر أن الأمر صدر في السنة السادسة من الهجرة، ونقله عن الحافظ أبي ذر صاحب النسخة للبخاري، وظني أن السنة الثانية من سبوع الناسخين. وأعلم أن الصلاة على النبي ﷺ مرة في مدة العمر فريضة، وإذا سمع اسمه ﷺ قيل: يجب الصلاة عليه، وقيل: يستحب، والأول قول الطحاوي، والثاني قول الكرخي. ثم إذا تكرّر سماع اسمه ﷺ في مجلس واحد، فقيل: تتداخل الصلاة، وقيل: لا. ومثل هذا الاختلاف في من سمع اسم الله تعالى أنه يجب عليه التعلية والتقدّيس أم مستحب؟ أم يتداخل أم لا؟ وأعلم أن ما يذكر ويكتب لفظ «صلعم» بدل «صلى الله عليه وسلم» فغير مرضي، وقد شنع عليه أحمد بن حنبل رحمه الله. قوله: باب ما جاء في فضل الصلاة إلخ: أي في داخل الصلاة وخارجها. قوله: أكثرهم علي صلاة: اختلف العلماء في أن التهليل أفضل أم الصلاة على النبي ﷺ أو قراءة القرآن؟ وظني أن من يريد الشفاعة فليكثر الصلاة، ومن يريد الغفران من الله تعالى يكثر التهليل وهكذا، والله أعلم. قوله: وصلاة الملائكة الاستغفار: أقول: المشهور هو هذا التفصيل، ولكن المحقق عندي أن «صلى» إن كان كالفعل نحو: «هلل» قال: لا إله إلا الله، و«سبح» أي قال: سبحان الله - وهو قصر معنى وإن لم يكن مثل «بسم» من درج - فيكون انتهاء الصلاة إلى الله تعالى، والتفصيل المشهور ساقط؛ فإن أحدًا إذا قال: صلى زيد،

حاشية: «الإخلاص»، وتارة «أهلنكم» و«ألقصر» و«قُلْ يَتَأْتِيهَا الْكُفُورُونَ» و«الإخلاص»، وأن يكون دعاؤه بعد التشهد قبل السلام، ثم يسلم ويدعو لحاجته، ففي كل شيء ذكرته وردت سنة. وفي «الإحياء»: وإن زاد بعد التسبيح: «لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم» فحسن، وقد ورد ذلك في بعض الروايات. وكان عبد الله ابن عباس يصلّيها عند الزوال يوم الجمعة. واختلف المتقدمون والمتأخرون في تصحيح هذا الحديث، فصحه ابن خزيمة والحاكم، وحسنه جماعة، قال العسقلاني: هذا حديث حسن، وقد أساء ابن الجوزي بذكره في «الموضوعات». وعن الإمام أحمد أنه يقول بعد صلاة التسبيح قبل السلام: «اللهم إني أسألك توفيق أهل الهدى، وأعمال أهل اليقين، ومناصحة أهل التوبة، وعزم أهل الصبر، وهدى أهل الخشية، وطلب أهل الرغبة، وتعب أهل الورع، وعرفان أهل العلم، حتى أخافك»، هذا كله ملقط من «المراقبة»، ومما فيه. قوله: هذا السلام عليك قد علمنا: أي في «التحيات لله» بواسطة لسانك. قوله: فكيف الصلاة عليك في رواية، سننّها جيداً لما نزلت هذه الآية: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، هذا السلام عليك قد عرفناه، فكيف الصلاة عليك؟ قال: «قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد». قيل: الآل: من حرمت عليه الزكاة، كبنّي هاشم وبنّي المطلب. وقيل: كل تقى الله، ذكره الطيبي. قوله: كما صليت على إبراهيم: ذكر في وجه تخصيصه من بين الأنبياء ﷺ وجوه، أظهرها كونه جدّ النبي ﷺ، وقد أمر بمناجاة في الأصول. «وعلى آل إبراهيم»: وهو إسماعيل وإسحاق وأولادهما. في هذا التشبيه إشكال مشهور، وهو أن المقرر كون المشبه دون المشبه به، والواقع هنا عكسه، وأجيب بأجوبة، منها: أن هذا قبل أن يعلم أنه أفضل. ومنها: أنه قال تواضعًا. ومنها: أن التشبيه في الأصل لا في القدر، كما في قوله تعالى: «وَأَخْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ». ومنها: أن الكاف للتعليل. ومنها: أن التشبيه يتعلق بقوله: «وعلى آل محمد». ومنها: أن التشبيه إنما هو المجموع بالجموع؛ فإن الأنبياء من آل إبراهيم كثيرة، وهو أيضًا منهم. ومنها: أن التشبيه من باب إلحاق ما لم يشتهر بما اشتهر. ومنها: أن المقدمة المذكورة مدفوعة، بل قد يكون التشبيه بالمثل وبما دونه، كما في قوله تعالى: «مَثَلُ نُورِهِ كَمِثْلِ نُورِهِ كَيْشْكُورٌ» قوله: إنك حمدا: (أي محمود في ذاته وصفاته).

نفع قوت المغتذي: [محمد بن خالد بن عثمان]: بعين فمثلة، كرحمة. [الرمعي]: بزاوي فميم فعين كنسب عبد إلى عمه زمعة. [أول الناس يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَى صَلَاةٍ]: قال ابن حبان بصحيحه: أي أقرهم مني في القيامة، وبه بيان أن أولاهم به - ﷺ - فيه أصحاب الحديث، إذ ليس من هذه الأمة قوم أكثر صلاة عليه منهم، والخطيب البغدادي قال: لنا أبو نعيم هذه منقبة شريفة، يختص بها رواية الأثر، ونقلته إذ لا يعرف لعصابة من العلماء من الصلاة على النبي - ﷺ -، وأكثر مما يعرف لهذه العصابة كتبًا وذكرًا، قلت: إن أراد العلماء، فنعم وإلا فقوم لا شغل لهم بعد الفرائض إلا صلاة على النبي - ﷺ -، [من صلى علي صلاة، صلى الله عليه بها عشرا]: قال «قب»: إن قيل: قد قال - تعالى - من جاء بالحسنة، فله عشر أمثالها، فما فائدة هذا الحديث، قلت: أعظم فائدة؛ لأن القرآن اقتضى، أن من جاء بالحسنة تضاعف له عشرًا، والصلاة على النبي - ﷺ - حسنة يقتضي، أنه يعطى عشر درجات بالجنة، فأعبره الله - تعالى -، أنه يصلي على من صلى على رسوله عشرا، وذكر الله للعبد أعظم من الحسنة مضاعفة، ويحققه أنه - تعالى - لم يجعل جزاء ذكره إلا ذكره، وكذلك جعل جزاء ذكر نبيه ذكره، لمن ذكره، قال العراقي: لم يقتصر عليه، حتى زاده كتابة عشر حسنات، وحطه عشر سيئات، ورفع عشر درجات، كما جاء بأحاديث.

٤٩٧- حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ سَلِيمٍ الْبَلْخِيُّ الْمَصَاحِفِيُّ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ عَنْ أَبِي قُرَّةَ الْأَسَدِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ الدُّعَاءَ مَوْقُوفٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، لَا يَصْعَدُ مِنْهُ شَيْءٌ حَتَّى تُصَلِّيَ عَلَى نَبِيِّكَ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَالْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ يَعْقُوبَ، هُوَ مَوْلَى الْحَرْقَةِ. وَالْعَلَاءُ هُوَ مِنَ التَّابِعِينَ، سَمِعَ مِنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه وَغَيْرِهِ. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَعْقُوبَ وَالِدُ الْعَلَاءِ هُوَ مِنَ التَّابِعِينَ، سَمِعَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه. وَيَعْقُوبُ هُوَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ قَدْ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، وَرَوَى عَنْهُ. ٤٩٨- حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: لَا يَبِيعُ فِي سُوقِنَا إِلَّا مَنْ تَفَقَّهَ فِي الدِّينِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

أي يعقوب

أَبْوَابُ الْجُمُعَةِ

بَابُ فَضْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ: ٤٩٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أُدْخِلَ الْجَنَّةَ، وَفِيهِ أُخْرِجَ مِنْهَا، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي لُبَابَةَ وَسَلْمَانَ وَأَبِي ذَرٍّ وَسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ وَأَوْسِ بْنِ أَوْسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. بَابُ فِي السَّاعَةِ الَّتِي تُرْجَى فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ: ٥٠٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ الْهَاشِمِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْحَنْفِيُّ،

العرف الشاذي: يكون معناه أنه قال: صلى الله عليه وسلم، أو يكون معناه اللهم صل على محمد، فاستقر الأمر وانتهى إلى الله تعالى. وإن لم يكن كالقصر فيطلب: هل هو ينسب إلى العباد والملائكة أم لا؟ ومع هذا ثبت عن بعض السلف التفصيل المذكور المعروف على الألسنة: أنه إن نسب واستند إلى العبد فمعناه الدعاء، وإن استند إلى الملائكة فمعناه الاستغفار، وإن استند إلى الباري عز برهانه فمعناه الرحمة. لقد تم بحث الوتر وما يليه. قوله: باب فضل يوم الجمعة: قالوا: إن الجمعة اسم إسلامي، وأما في الجاهلية فكان اسم هذا اليوم يوم عروبة. وفرضية الجمعة عند الأحناف في مكة، لكنها لم يكن أداؤها في مكة بسبب عدم القدرة، ثم ذهب النبي ﷺ إلى المدينة، وأقام في قبا أربعة عشر يوماً، ولم يجمع فيها؛ لعدم تحقق شرط المصير، ثم جمع في المدينة، وفضل مولانا المرحوم الكنگوهي المسألة في رسالته. وقال الخصم: إن الجمعة فرضت في المدينة. وقال السيوطي في «الإتقان»: إن نزول فرضية الجمعة في مكة حين ذكر ضابطه: أن الحكم المشروع قد يكون مشروعاً قبل نزول آية، كما في الوضوء؛ فإن نزول آية الوضوء إنما هو بعد أن كان النبي ﷺ يصلي، وقد يكون بعد نزولها، فإن قيل: إن وجه عدم أداء الجمعة في قبا قلة الناس، نقول: كان الناس ثمة أكثر من أربعين نفساً. قوله: وفيه أخرج منها: قيل: إن الغرض ذكر فضل الجمعة وإخراج آدم عليه السلام من الجنة لا يليق بالفضل، فقيل: إن الغرض في الحديث ذكر أمور عظام وقعت يوم الجمعة، لا ذكر فضل الجمعة، وقيل: إن الإخراج أيضاً فضل؛ لأن المراد من الإخراج جعله خليفة في الأرض، وإنما جاء به في الجنة؛ ليعرفها ويعرف الخروج منها، وربما يجري على الأنبياء أمر لا يليق بظواهره شأن الأنبياء، ولكنه يكون في الحقيقة أصلح لهم، ويسمى هذا في اصطلاح الصوفية تدبيراً مثل تربية موسى عليه السلام في بيت فرعون؛ فإنه وإن كان غير لائق به، ولكنه كان الغرض منه بيان قدرة الله، وإظهار أن التقدير يسابق التدبير مع سعيه البليغ في إبقاء مملكته. قوله: ولا تقوم الساعة إلخ: ورد في حديث قوي: أن قيام القيامة يكون يوم عاشوراء عاشر المحرم. قوله: باب في الساعة إلخ: في الساعة المحمودة خمسة وأربعون قولاً، بعضها مذكورة في «فتح الباري»، وأذكر ههنا اثنين، قول الأحناف: أنها بعد العصر إلى غروب الشمس، وهو مختار أبي حنيفة وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما، والقول الثاني: أنها بعد الزوال من الخطبة إلى الفراغ عن صلاة الجمعة، واختاره الشافعية، ورجح الزمكاني الشافعي رحمهما الله القول الأول، [وادعى أنه رواية عن الشافعي رحمهما الله، وليست هذه الرواية في عامة كتب الشافعية]. وقيل [إيراداً على الشافعية: أي وقت للدعاء بعد الزوال إلى الفراغ عن الصلاة؟] قالوا: يجوز عندنا الدعاء في سكتات الخطبة، وأيضاً يجوز عند الشافعية أي دعاء شاء من كلامه أو كلام الشارع، وفي الدعاء في الصلاة عندنا ضيق؛ فلما تفسد بدعاء يشبه كلام الناس. ودليل الشافعية رواية أبي موسى رضي الله عنه في «مسلم»، ودليلنا رواية السنن من النسائي والترمذي [وعن ابن مسعود في «مسند أحمد»]، وقال أحمد: إن أكثر ذخيرة الحديث يدل على أنها بعد العصر إلى الغروب. ثم اختلفوا في الحديث، قيل بالتوفيق، وقيل بالترجيح، والأكثر من المرجحين، فرجح الشافعية رواية مسلم على رواية السنن، ورجح الحنابلة والأحناف رواية السنن، وأن مرتبة أحمد أعلى من مرتبة مسلم، وأيضاً أعلَّ أحمد رواية مسلم، ووجه العلة أنه مرسل عن أبي بردة بن أبي موسى، وذكر أبي موسى من الرواة وهم، ثم إذا صار مرسلًا فیرجح المسند على المرسل. وبعض المحدثين يوقفون بين الروايتين، منهم ابن قيم في «الزاد»، وقال: كلا الوقتان مقبولان، ومنهم الشاه ولي الله رحمهما الله في «حجة الله البالغة»، وهو المختار. وأما وجه الرجحان لنا، فهو أن صح أن خلق آدم عليه السلام بعد العصر، كما في الروايات الصحيحة، وأيضاً في التوراة تصريح أنها بعد العصر إلى الغروب، وإن قيل: إن التوراة معرفة فكيف تصح لوجه الرجحان؟ أقول: إن في تحريف التوراة ثلاثة أقوال، قال جماعة: إن التحريف المذكور في الآية تحريف معنوي، ولا تحريف لفظاً أصلاً، وهو مختار ابن عباس رضي الله عنهما والبخاري والشاه ولي الله رحمهما الله، ورواية ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه البخاري في آخر صحيحه. وقيل: إن التحريف اللفظي قليل، واختاره الحافظ ابن تيمية، وهو المختار.

حاشية: قوله: هذا حديث إلخ: [ووجه إدخال هذا الحديث في هذا الباب إثبات سماع يعقوب من عمر رضي الله عنه]. قوله: أبواب الجمعة: المشهور في الجمعة ضم الميم وقد تسكن وقرأ بها الأعمش، وحكي عن الفراء فتح الميم، وعن الزجاج كسرهما أيضاً، وكان هذا اليوم يدعى عروبة -بفتح المهمله وضم الراء وبالباء الموحدة- وتسمية الجمعة قيل: لاجتماع خلق العالم وقامه فيه؛ لأن ابتداء يوم الأحد، وتم في الجمعة، كذا ذكره أبو حذيفة عن ابن عباس رضي الله عنهما، وفي إسناده ضعف، وهذا الخبر يدل على تعيين الأيام وأسمائها قبل خلق السماوات والأرض، ولا يخلو تعقل ذلك عن إشكال، والله أعلم. وقيل: لأن خلق آدم تم واجتمع فيه، روى هذا القول أحمد وابن خزيمة من حديث سلمان وابن أبي حاتم، وأحمد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهذا أصح الأقوال رواية. وقيل: كان كعب بن لؤي يجمع قومه في هذا اليوم، ويذكرهم ويأمرهم بتعظيم حرم الله تعالى، ويغيرهم بخروج نبي آخر الزمان. وقال ابن حزم: تسميته بالجمعة؛ لاجتماع الناس فيه للصلاة، وهو اسم إسلامي، وكان اسمه في الجاهلية العروبة لا الجمعة، ذكره في «اللمعات». قوله: فيه خلق آدم: أي جمع خلقه وتم. قوله: «وفيه أخرج منها»، وفضيلة الإخراج من الجنة؛ لكونه سبباً لوجود الأنبياء والأولياء، وتضمينه جكماً وبركات لا تعد ولا تحصى، وكذا موت آدم المذكور في الحديث الآخر؛ لكونه سبباً لوصوله إلى جوار رب العالمين، ولذلك ذكره الخليل في النعم بقوله: «وَالَّذِي يُبَيِّنُ ثُمَّ يُخَيِّبُ»، وورد أن الموت تحفة المؤمنين، وكذا قيام الساعة سبب لدخول الجنة، وظهور مواعيد الحق للمتقين، ووصول أعدائهم في عذاب الجحيم، والمقصود بيان اجتماع هذه الأمور العظام في هذا اليوم، كذا في «اللمعات»، ولعله وجه تسميتها بالجمعة. وقال ابن الهمام: الجمعة فريضة محكمة بالكتاب والسنة والإجماع، يكفر جاحدها. وكذا في «الدر» وغيره. قالوا بتكفير جاحدها. قوله: ترجى: [أي تطمع إجابة الدعوة فيها].

نفع قوت المغتذي: [عن أبي قرة الأسدي]: بضم قاف فشد راء، ليس له عند المصنف إلا هذا الأثر، ولا يعرف إلا برواية عن سعيد بن المسيب عن عمرو رواية نضر بن شمیل عنه، قال الشيرازي في «الألقاب»: أبو قرة هذا من أهل البادية لم يسم. وقال الذهبي بـ«الميزان»: مجهول، تفرد عنه النضر بن شمیل. [عن عمر بن الخطاب قال: إن الدعاء موقوف بين السماء والأرض، لا يصعد منه شيء، حتى تصلي على نبيك]: قال العراقي: هو وإن كان موقوفاً على عمر، فمثله لا يقال برأي، وإنما هو أمر توفيق، فحكمه حكم المرفوع. [خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة]: ذكر الشيخ عز الدين، أن تفضيل الأزمنة والأمكنة بعضها على بعض، ليس لذاتها، بل لما يقع من وجوه الخيرات، قال «حط»: قد تنبعت خصائص يوم الجمعة، فبلغتها لمائة خصوصية، وأفردها بتأليف زين، كذا رواه الليث بن سعد عن سعد عن يزيد عن محمد بن أبي سلمة، ورواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة، فجعل قوله: خير يوم طلعت عليه الشمس رواية عن أبي هريرة عن كعب، ورواه الأوزاعي عن يحيى، وزاد، قال: قلت له: شيء سمعته من رسول الله ﷺ، قال: بلى! شيء حدثناه كعب، قال: فذهب ابن خزيمة إلى أن هذا الاختلاف بقوله خلق آدم إلخ. وأما قوله: خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة، فمن أبي هريرة عن النبي ﷺ - لا شك به.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ وَرْدَانَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْتَمِسُوا السَّاعَةَ الَّتِي تُرْجَى فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى غَيْبُوبَةِ الشَّمْسِ». قَالَ أَبُو عِيَسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ. وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ يُضَعَّفُ، ضَعْفُهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ، وَيُقَالُ لَهُ: حَمَّادُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ، وَيُقَالُ: هُوَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ السَّاعَةَ الَّتِي تُرْجَى بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ أَحْمَدُ: أَكْثَرُ الْحَدِيثِ فِي السَّاعَةِ الَّتِي تُرْجَى فِيهَا إِجَابَةُ الدَّعْوَةِ أَنَّهَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَتُرْجَى بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ. ٥٠١- حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ الْمُرِّيُّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةً لَا يَسْأَلُ اللَّهُ الْعَبْدَ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا آتَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّهُ سَاعَةٌ هِيَ؟ قَالَ: «حِينَ تُقَامُ الصَّلَاةُ إِلَى انْصِرَافِ مِنْهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مُوسَى وَأَبِي ذَرٍّ وَسَلْمَانَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَأَبِي لُبَابَةَ وَسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. ٥٠٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خَلْقُ آدَمَ، وَفِيهِ أُدْخِلَ الْجَنَّةَ، وَفِيهِ أُهْبِطَ مِنْهَا، وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ يُصَلِّي فَيَسْأَلُ اللَّهَ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ فَذَكَرْتُ لَهُ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: أَنَا أَعْلَمُ بِتِلْكَ السَّاعَةِ، فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِهَا، وَلَا تَضُنَّنِي بِهَا عَلَيَّ، قَالَ: هِيَ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، قُلْتُ: فَكَيْفَ تَكُونُ بَعْدَ الْعَصْرِ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّي»^{أي لا تبخل}، وَتِلْكَ السَّاعَةُ لَا يُصَلِّي فِيهَا؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَلَسَ مَجْلِسًا يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ فَهُوَ فِي الصَّلَاةِ»؟ قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: فَهُوَ ذَاكَ. وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ طَوِيلَةٌ. قَالَ أَبُو عِيَسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. قَالَ: وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «أَخْبِرْنِي بِهَا وَلَا تَضُنَّنِي بِهَا عَلَيَّ» يَقُولُ: لَا تَبْخُلْ بِهَا عَلَيَّ. وَالصَّنِينُ: الْبَخِيلُ، وَالظَّنِينُ: الْمُتَمَهِّمُ.

العرف الشاذي: وقيل: إن التحريف كثير. وكنت أزعم أنه وإن حُرِفَ بعض الأشياء لفظاً، ولكنه ليس بحيث لو سعى أحد أن يطلب النسخة الصحيحة على بساط الأرض فلا يجدها، بل لو أراد أحد أن يهين نسخة محفوظة يمكن له ذلك، ثم بعد مدة رأيت في بعض رسائل ابن تيمية تعيين ما كنت أزعم، ثم تمسك على قلة التحريف بالأيات والأحاديث، ومن الآية: «فَأَتُوا بِالْقُرْآنِ» فأما لو كانت محرفة لما أمر الله نبيه ﷺ أن يقول لهم بإتيان التوراة، ومن الأحاديث حديث الصحيحين: أن يهودياً وضع يده على التوراة على بعض عبارتها، فضرب عبد الله بن سلام بيده، وأتى بأحاديث، ونقل عبد الله بن سلام من التوراة مثل ما نقلت: إن في التوراة أن الساعة المحمودة بعد العصر، وقوله يدل على أن التحريف ليس إلا قليلاً. وإن قيل: لَمَّا كَانَ السَّاعَةَ الْمَحْمُودَةَ الَّتِي هِيَ فَضْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ، يَنْبَغِي كَوْنُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ أَيْضًا عِنْدَ السَّاعَةِ الْمَحْمُودَةِ، فَلَمْ قُدِّمَتْ؟ قُلْتُ: إِنَّ التَّمْهِيدَ يَكُونُ مُقَدِّمًا، وَرَبَّمَا يَحِيطُ التَّمْهِيدُ وَقَدْ أَزِيدُ مِنْ وَقْتِ الْمَقْصُودِ مِثْلَ الْحُجِّ؛ فَإِنَّ الْغُرُضَ وَقُوفَ عُرْفَةٍ، فَإِذَا بَيَّنْتُ الْغُرُضَ مِمَّا بَعْدَ الْعَصْرِ، بِخِلَافِ التَّمْهِيدِ؛ فَإِنَّهُ يَتَدَوَّى بِمَا بَعْدَ الزَّوَالِ، وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا مَا فِي «الْإِحْيَاءِ» لِلْسَّغْزَالِيِّ عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ رضي الله عنه: أَنَّ فَضْلَ السَّاعَةِ الْمَحْمُودَةِ لِمَنْ أَدَّى صَلَاةَ الْجُمُعَةِ بِمَقْصُودِهَا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْغُرُضَ السَّاعَةَ، وَلَمْ يَتَكَلَّمِ الْعِرَاقِيُّ الْمَخْرُجُ لَمَّا فِي «الْإِحْيَاءِ» عَلَى هَذَا النُّقْلِ بِشَيْءٍ. وَأَقُولُ: إِنَّ حَدِيثَ: «يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ يُصَلِّي قَائِمًا» إِخْ مراده أنه يصلي أي يأتي بالجمعة بمقوقها، وكذلك أقول: يشترط فضل الساعة لمن أدى العصر أيضًا بمقوقها، فالمراد بـ«يُصَلِّي قَائِمًا» أنه يداوم على الصلاة، لا أن يكون مصليًا في الحال، ولا يحتاج إلى تأويل أن ينتظر الصلاة مصل، بل المراد من الصلاة هي صلاة تقع مقدمة لذلك الوقت أي الساعة المحمودة، ومثل هذا وجدت عن كعب الأحبار رضي الله عنه في «الْإِحْيَاءِ». وَفِي «مُسْلِمٍ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ بَدْءَ الْخَلْقِ كَانَ مِنْ يَوْمِ السَّبْتِ»، وَخِلَافَهُ مَا فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ؛ فَإِنَّ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخَلْقَ امْتَدَّ إِلَى سِتَّةِ أَيَّامٍ، وَأَخْرَجَهُمُ خَلْقًا آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَخَلَقَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَعَلِمَ أَنَّ بَدْءَ الْخَلْقِ مِنْ يَوْمِ الْأَحَدِ، وَالسَّبْتُ كَانَ خَالِيًا، فَحَدَّثَ «مُسْلِمٌ» أَهْلَهُ جَمَاعَةً مِنْهُمْ الْبُخَارِيُّ بِأَنَّ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه سَمِعَ هَذَا الْقَوْلَ مِنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ رضي الله عنه، ذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ، فَرَفَعَهُ الرَّائِي إِلَى صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ. وَالمختار أن الخلق ابتدأ به من السبت إلى الخميس، ثم استوى على العرش، وبعد ذلك خلق آدم عليه السلام في جمعة أخرى؛ فَإِنَّ التَّمَسُّكَ بِظَاهِرِ الْقُرْآنِ أَوَّلَى. ثُمَّ سَأَلَ سَائِلٌ أَنَّ الْأَيَّامَ السِّتَةَ هَذِهِ لِأَسْبُوعٍ أَوْ لِأَسْبَابِعٍ عَزِيدَةٍ؟ وَظَاهِرُ الْقُرْآنِ أَمَّا لِأَسْبُوعٍ وَاحِدٍ، لَكِنْ كَانَ كُلُّ يَوْمٍ بِمِقْدَارِ أَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعْدُونَ. قَوْلُهُ: كَثِيرٌ بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ إِخْ: كَثِيرٌ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ أَخْرَجَ عَنْهُ، ثُمَّ إِذَا كَرَّرَ النَّظَرَ، فَاسْقُطَ كُلُّ مَا أَخْرَجَ عَنْهُ، وَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَسَاوِي دَرَاهِمًا، وَقَالَ الْبَعْضُ: إِنَّهُ كَذَابٌ، وَلَا أَعْلَمُ كَذِبَهُ وَمَا حَسَنُ رَوَاتِهِ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ وَالبُخَارِيُّ وَابْنُ خَزِيمَةَ رضي الله عنه. قَوْلُهُ: وَفِي الْبَابِ إِخْ: أَيُّ فِي بَابِ فَضْلِ السَّاعَةِ الْمَحْمُودَةِ، لَا فِي أَمَّا بَعْدَ الزَّوَالِ أَوْ بَعْدَ الْعَصْرِ. قَوْلُهُ: يُصَلِّي: الْحَدِيثُ صَحِيحٌ، وَفِي «الْبُخَارِيِّ»: «قَائِمٌ يُصَلِّي» وَعِنْدِي مُرَادُهُ مَا مَرَّ، أَيُّ يَدَاوِمُ عَلَى الصَّلَاةِ، وَيَكُونُ الْقِيَامُ بِمَعْنَى الدَّوَامِ مِثْلَ آيَةِ: «وَمَا دُمْتُ عَلَيْهِ قَائِمًا» ، وَفِي «ابْنِ مَاجَةَ» رَفَعَ هَذَا التَّوِيلَ، أَيُّ مُرَادُ «يُصَلِّي»: يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَكِنَّهُ مَعْلُولٌ أَعْلَهُ ابْنُ مَنْدَةَ الْأَصْبَهَانِي، وَقَالَ: الصَّوَابُ وَقَفَهُ. قَوْلُهُ: قِصَّةٌ طَوِيلَةٌ: مَذْكُورَةٌ فِي «الْمَشْكَاتِ» وَ«مَوْطَأِ مَالِكٍ».

حاشية: قَوْلُهُ: التَّمَسُّكُ بِظَاهِرِ السَّاعَةِ الَّتِي تُرْجَى إِخْ: قَالَ السَّيُوطِيُّ فِي «التَّوَشِيحِ»: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ مِنَ الضَّحَاةِ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ، هَلْ هَذِهِ السَّاعَةُ بَاقِيَةٌ أَوْ رَفَعَتْ؟ (رَدُّهُ السَّلَفُ)، وَعَلَى الْأَوَّلِ: هَلْ هِيَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ أَوْ وَاحِدَةٍ مِنْ كُلِّ سَنَةٍ؟ وَعَلَى الْأَوَّلِ: هَلْ هِيَ وَقْتُ مِنْ يَوْمٍ مَعِينٍ أَوْ مَبْهَمٍ؟ وَعَلَى التَّعْيِينِ: هَلْ هِيَ يَسْتَوْعِبُ الْوَقْتُ أَوْ يَبْهَمُ فِيهِ؟ وَعَلَى الْإِبْهَامِ مَا ابْتَدَأَهُ وَمَا انْتَهَاؤُهُ؟ وَعَلَى كُلِّ ذَلِكَ: هَلْ يَسْتَمِرُّ أَوْ يَنْتَقِلُ؟ وَعَلَى الْإِنْتِقَالِ: هَلْ يَسْتَفِرِقُ الْوَقْتُ أَوْ بَعْضُهُ؟ وَحَاصِلُ الْأَقْوَالِ فِيهَا خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ قَوْلًا بِسَطْنِهَا فِي «شَرْحِ الْمَوْطَأِ». قَالَ الطَّيْرِيُّ: أَصَحُّ الْأَحَادِيثِ فِيهِ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى، وَهُوَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ يَقْضِيَ الصَّلَاةَ، وَهُوَ الثَّابِتُ فِي «مُسْلِمٍ» عَنْ أَبِي مُوسَى، وَأَشْهَرُ الْأَقْوَالِ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، زَادَ ابْنُ حَجَرٍ: وَمَا عَدَاهُمَا إِمَّا ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ أَوْ مُوقُوفٌ، اسْتَدَّ قَائِلُهُ إِلَى اجْتِهَادِ دُونِ تَوْقِيفٍ، ثُمَّ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي أَنْ أَيُّ الْقَوْلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَرْجَحُ، فَرَجَحَ كَثَرًا مَرَجَحُونَ، فَمَنْ رَجَحَ الْأَوَّلَ الْبَيْهَقِيُّ وَابْنُ الْعَرَبِيِّ وَالْقُرْطُبِيُّ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّهُ الصَّحِيحُ، وَرَجَحَ الثَّانِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُمْ، انْتَهَى بِمَخْتَصَرٍ.

نفع قوت المغنذي: [وفيه ساعة]: لأحمد عن أبي هريرة. سألت النبي ﷺ - عن الساعة التي في الجمعة، فقال: إني كنت أعلمتها، ثم أنسيتها، كما أنسيت ليلة القدر. قلت: إنما أريد ﷺ - بالنسيان ترك بيانها، وإلا فلا يخفى أحدهما على رجال أمتي، فكيف به، فقال: الولي الدباغ، الدرر البزاق، إنما يزمنه صلى الله ﷺ - هو وقت صلاة الجمعة بأول الزوال، فانتقلت بعد وفاته في كل أولاد وسطا وأخرى، ولم ينتقل وقت الزوال الذي كان يصلي فيه، فهو خير منها باق إلى القيامة، فمن لم يصل الجمعة بالزوال، فإنه كثير. [يسأل الله فيها شيئا إلا أعطاه]: زاد أحمد: ما لم يسأل مانعا أو قطعة رحم. [ولا تضنن بها علي]: قال العراقي: يجوز ضبطه بسنة أوجه: بفتح ضاده وشد ففتح نونه، وبكسر ضاد مع ما ذكر، وبفتح ضاد ففتح نون أول وسكون ثان، وبكسر ضاد مع ما ذكر، وبسكون ضاد ففتح نون أول وسكون ثان، وبكسر نون أول مع ما ذكر.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِغْتِسَالِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ: ٥٠٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ عنه: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَعُمَرَ وَجَابِرٍ وَالْبَرَاءِ وَعَائِشَةَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: وَحَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عنه وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عنه، كِلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ. ٥٠٤- وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي آلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: بَيْنَمَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَيُّةَ سَاعَةٍ هَذِهِ؟ فَقَالَ: مَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ النَّدَاءَ، وَمَا زِدْتُ عَلَى أَنْ تَوَضَّأْتُ، قَالَ: وَالْوُضُوءُ أَيْضًا، وَقَدْ حَلَمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِالْغُسْلِ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، ح: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْحَدِيثِ. وَرَوَى مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ قَالَ: بَيْنَمَا عُمَرُ رضي الله عنه يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا، فَقَالَ: الصَّحِيحُ حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عنه. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ أَيْضًا عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ عنه نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ.

بَابُ فِي فَضْلِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: ٥٠٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ وَأَبُو جَنَابٍ يَحْيَى بْنُ أَبِي حَبَّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَائِيِّ، عَنْ أُوَيْسِ بْنِ أُوَيْسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَغَسَلَ، وَبَكَرَ وَابْتَكَرَ، وَدَنَا وَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا أَجْرُ سَنَةٍ، صِيَامُهَا وَقِيَامُهَا». قَالَ مُحَمَّدٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: قَالَ وَكِيعٌ: اغْتَسَلَ هُوَ وَغَسَلَ امْرَأَتَهُ. وَيُرْوَى عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «مَنْ غَسَلَ وَاغْتَسَلَ» يَغْنِي غَسَلَ رَأْسَهُ وَاغْتَسَلَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَسَلْمَانَ وَأَبِي ذَرٍّ وَأَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أُوَيْسِ بْنِ أُوَيْسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَأَبُو الْأَشْعَثِ الصَّنَعَائِيُّ اسْمُهُ شَرْحِبِيلُ بْنُ آدَةَ. بَابُ فِي الْوُضُوءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: ٥٠٦- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُفْيَانَ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الاغتسال إلخ: قال الثلاثة: إن الغسل سنة، ونسب إلى مالك وجوبه، وإنما قلت: نسب؛ لأن المالك يطلقون لفظ الوجوب على السنة الأكيدة أيضًا، واختلفوا في أن الغسل للجمعة أو للصلاة، والمختار الثاني. قوله: فليغتسل: يحمله المالك على ما نسب إليهم أن الأمر للوجوب، ويحملة الجمهور على أنه للاستئذان، وللمالك ما أخرجه البخاري: يجب الغسل على كل محتمل وبالغ. وقال الجمهور: إن بعض قطعات ذلك الحديث موقوفة على ابن عباس رضي الله عنه. [على أن في «سنن أبي داود» عن ابن عباس رضي الله عنه ما يدل على عدم الوجوب؛ فإنه قال: إن الغسل كان حين كان الناس معاصير، وكانوا يتعرقون.] قوله: إذ دخل رجل: هو عثمان بن عفان رضي الله عنه. وتسمك الجمهور بأنه لو كان الغسل واجبًا لما تركه عثمان، ثم لا يمله عمر رضي الله عنه، وأجاب المالك بما وقع في «مسلم»: أن عثمان رضي الله عنه اعتاد الغسل كل صبح، فلعله اكتفى على ذلك الغسل ولم يجدد. قوله: قال والوضوء أيضًا: الوضوء مرفوع أو منصوب. قوله: وغسل: قال وكيع: مراده أنه جامع، وقال ابن المبارك: غسل الرأس. أقول: الصواب ما قال ابن المبارك؛ فإنه يوافق حديث مرفوع، أخرجه أبو داود في سننه في رواية أوس. قوله: وبكر وابتكر: قيل: إن «ابتكر» تأكيد محض. وقيل: التبركع الذهاب ابتداء اليوم، والابتكار وجدان الخطبة من ابتدائها. وقد يكون المجرى لغيره في الافتعال لنفسه، مثل كسب واكتسب وباع وابتاع، ولم يذكر أحد من أرباب التصريف هذه الضابطة، وقال جماعة منهم صاحب «القاموس»: إن الافتعال لازم، وردّ عليه أحمد صاحب «الجاوس»، وقال: إنه يكون متعديًا أيضًا. أقول: لعل المراد من كونه لازمًا أنه إذا كان الفعل المجرى متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل، يتعدى إلى المفعولين في الافتعال، وإذا كان في المجرى متعديًا إلى مفعولين، يتعدى في الافتعال إلى مفعول واحد، فاللزم إضافي. وفي «موطأ مالك» ما يدل على الإنصات للنائي أيضًا. قوله: بكل خطوة: قيل: إن الخطوة ما بين اليمنى واليسرى، وقيل: ما بين قدم إلى تلك، فعلى الأول تكون قدمًا واحدًا، وعلى الثاني قدمين. قوله: باب في الوضوء إلخ: حديث الباب حجة للجمهور، وحسنه الترمذي، ولكن في سماع الحسن عن سمرة ثلاثة أقوال، قيل: لم يسمع شيئًا، وقيل: سمع كثير شيء، وقيل: سمع حديث العقبة. وأما عن سائر الصحابة فورسل كثيرًا.

حاشية: قوله: فقال إلخ: [قوله في أثناء الخطبة؛ إنكارًا عليه لتأخره في الإتيان.] قوله: قال والوضوء أيضًا: أي تركت فضيلة الغسل أيضًا لأجل الاختصار على الوضوء، قال الشافعي رضي الله عنه: الرجل الداخل عثمان بن عفان، وقال: لو كان الغسل واجبًا، لرجع عثمان أو لرده عمر رضي الله عنه، فلما لم يرجع ولم يؤمر به، ويحضرهما المهاجرون والأنصار، دل على أنه ليس بفرض، وهذا قرينة أن المراد بقوله: «فليغتسل» ليس أمر الإيجاب، وكذا المراد من لفظ الواجب أنه كالواجب جمعًا بين الأدلة، كذا في «الكرمان» و«المعنى». قوله: وبكر وابتكر: بكر: أتى الصلاة أول وقتها، وابتكر: أي أدرك أول الخطبة، أو ما بمعنى، كرر للتأكيد. وقيل: بكر: تصديق قبل خروجه، على ما في الحديث: «باكروا الصدقة» فإن البلاء لا يتخطاها. (اللمعات) قوله: وغسل امرأته: أي حملها على الغسل بأن يطأها. وهذا تسكين نفسه وغض بصره، يقال: غسل الرجل امرأته - بالتشديد والتخفيف - إذا جامعها. وقيل: بالتشديد معناه اغتسل بعد الجماع، ثم اغتسل للجمعة، فكرر لهذا المعنى. وقيل: غسل: بالغ في غسل الأعضاء إسباغًا تليثًا. وقيل: ما بمعنى، كرر للتأكيد، كذا في «المرقاة».

نفع فوت المغتذي: [الوضوء أيضًا]: قال: بنصبه بالمشهور بفعل حذف، أي توضأت الوضوء، أو خصصته بلا غسل. قال الأزهرى وغيره: من اغتسل يوم الجمعة، وغسل كضرب وفلس. أو بكر: كقدر بالمشهور رواية أو ابتكر: قال «قب»: هو تأكيد محض، أي أتى الصلوة الأول وقتها. [دونًا]: أي من الإمام. [عن الحسن عن سمرة بن جندب]: ذكره في الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقبة، قال العراقي: وقد صح سماعه منه غيره، ولكن هذا الحديث لم يثبت سماعه منه، إذ رواه منه بالنعنة بكل الطرق، ولا يحتاج به؛ لأنه بدلس.

«مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَاغْتَسَلَ أَفْضَلُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنْسِ وَعَائِشَةَ رضي الله عنهن. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ سَمُرَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى بَعْضُ أَصْحَابِ قَتَادَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنها. وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُرْسَلًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَمَنْ بَعْدَهُمْ، اخْتَارُوا الْغُسْلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَرَأَوْا أَنَّ يُجْزَى الْوُضُوءُ مِنَ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِالْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنَّهُ عَلَى الْإِخْتِيَارِ لَا عَلَى الْوُجُوبِ حَدِيثُ عُمَرَ رضي الله عنه، حَيْثُ قَالَ لِعُثْمَانَ رضي الله عنه: «وَالْوُضُوءُ أَيْضًا، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَمَرَ بِالْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ». فَلَوْ عَلِمْنَا أَنَّ أَمْرَهُ عَلَى الْوُجُوبِ لَا عَلَى الْإِخْتِيَارِ لَمْ يَتْرُكْ عُمَرُ رضي الله عنه عُثْمَانَ رضي الله عنه حَتَّى يَرُدَّهُ وَيَقُولَ لَهُ: ارْجِعْ فَاغْتَسِلْ، وَلَمَّا خَفِيَ عَلَى عُثْمَانَ رضي الله عنه ذَلِكَ مَعَ عِلْمِهِ، وَلَكِنْ دَلَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْغُسْلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهِ فَضْلٌ مِنْ غَيْرِ وَجُوبٍ يَجِبُ عَلَى الْمَرْءِ كَذَلِكَ. ٥٠٧ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَدَنَا وَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَمَنْ مَسَّ الْحَصَى فَقَدْ لَعَا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّبَكُّيرِ إِلَى الْجُمُعَةِ: ٥٠٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ سَمِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَسَمُرَةَ رضي الله عنها. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ: ٥٠٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ، حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُوْنُسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الْجَعْدِ يَغْنِي الضَّمْرِيِّ رضي الله عنه - وَكَانَتْ لَهُ صُخْبَةٌ فِيمَا رَعَمَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَ

أَيَّامٍ

العرف الشاذي: قوله: فيها: أي فبالخصله الحسنة. قوله: حتى يردده: وحديث «الصحيحين»: «إنا لم نرُده عليك إلخ» بالنصب، قال علماء العربية: إنه لحن، وصنفت الكتب في لحن المحدثين، وأجاب المحدثون عن حديث الصحيحين باستشهاد شعر. قوله: ما بينه وبين الجمعة إلخ: أي من صلاة جمعة إلى صلاة جمعة، لتكون عشرة أيام مع ثلاثة آخر، ولو أردنا من يوم جمعة إلى يوم جمعة، تصير الأيام بزيادة ثلاثة أيام أحد عشر يومًا. قوله: ومن مس الحصى: عندنا منهي عنه في الخطبة ما ينهى عنه في الصلاة، وأما الشافعي رحمته الله فقله القلم مثل قولنا، وفي الجديد جواز الكلام أيضًا، ووسع في الأمر. قوله: باب ما جاء في التبكير إلخ: التبكير عند مالك رحمته الله من ما بعد الزوال، وقال: إن الساعات الستة تعد بعد الزوال، والجمهور على أن الساعات من ابتداء اليوم، والتبكير أيضًا من ابتداء اليوم، وفي بعض الروايات ذكر الساعة السادسة أيضًا كما في «النسائي». قوله: ثم راح: استدلل بهذا المالك على أن ابتداء الساعة من بعد الزوال؛ لأن الروححة الذهاب بعد الظهر كما في: أرواح مودع أم بكور :: أنت فانظر لدى ذاك تصوير. ومسكوا أيضًا بحديث: «أن المهرج إلى الجمعة إلخ»؛ فإن التهجير الذهاب عند الهجرة، ومسك الجمهور بحديث: «بكروا إلخ»؛ فإن التبكير هو الذهاب عند البكرة، ثم لمسك كل واحد بما يوافقه، وتأول ووسع في كلام الخصم. قوله: قرب بقرة: تاء البقرة ليست للتأنيث، بل تاء الوحدة، ويطلق على الذكر والمؤنث، وكذلك الحال في تاء كل حيوان مثل الدجاجة، واتفق على هذا أئمة اللغة إلا أنه نقل صاحب «الكشاف» و«المدارك» عن أبي حنيفة رحمته الله في لفظ النملة؛ فإنه لما دخل قنادة الكوفة اجتمع عليه الناس، قال: سلوني عما شئتم، فكان أبو حنيفة رحمته الله فيهم فقال: إن غلة سليمان مؤنث أو مذكر؟ فأنهم قنادة، فقال أبو حنيفة رحمته الله: كانت أنثى، فقيل: كيف ذلك؟ قال: قال الله عز وجل: «قَالَتْ ثَلَّةٌ»، ولو كانت ذكراً لقال: قال غلة. فما وجدت من يوافق أبا حنيفة رحمته الله إلا مجرداً في «كامله»، وابن السكيت في «إصلاح المنطق». ويقول جمهور أرباب اللغة: إن النملة كالشاة والحمامة يقع على الذكر والأنثى؛ لأنه اسم جنس، يقال: غلة ذكر وغلة أنثى، وشاة ذكر وشاة أنثى، فلفظها مؤنث، وأما المصداق فمحتمل للمعنيين، فلعن التأنيث كان على اللفظ، وإن كان في الواقع ذكراً أو مؤنثاً. ويمكن أن يقال: إن هذا الاستعمال فصيح، ألا ترى إلى قوله رحمته الله: «لا تضع بعوراء ولا عبياء ولا عحفاء»؛ فإنه أتى بصيغ المؤنث، والحال أن الأضحية ليست بخاصة بالإناث؛ والله أعلم. قوله: كبشا أقرن: أي ذا قرن. استدلل بعض الناس بحديث الباب على أضحية الدجاجة، أقول: لو كان الأمر كذلك، لجاز أضحية البضة أيضًا؛ فإن في الحديث ذكر البيضة أيضًا في الساعة السادسة. قوله: فإذا خرج الإمام: إذا كان الإمام خارج المسجد، فخروجه للخطبة بوضع قدمه في المسجد، وإن كان في المسجد فيتحقق خروجه للخطبة بقيامه من الصف. قوله: حضرت الملائكة إلخ: استنبط العيني منه أنه لا يتكلم في الخطبة. وأقول: إن الكلام إذا قعد الإمام على المنبر قبل الشروع في الخطبة وإذا جلس بين الخطبتين، فقال الزيلعي شارح «الكنز»: إنه لا يتكلم أصلاً، لا كلام الدين ولا كلام الدنيا، وفي «النهاية»: إنه لا يتكلم إلا بكلام الدين. وفي «العناية»: إنه يجوز له أن يجيب المؤذن، والأقوال الثلاثة المذكورة في حاشية «المهابة» لمولانا عبد الحمي رحمته الله أيضًا.

حاشية: قوله: فيها: الباء متعلقة بمحذوف، أي أخذ بالخصله الحسنة، و«نعمت» أي حسنت تلك الخصله. (التقرير) قوله: ومن مس الحصى: أي سواه للسجود غير مرة في الصلاة. وقيل: بطريق اللعب في حال الخطبة. «فقد لعا» يكتب بالالف والياء، أي أتى بصوت لغو مانع عن الاستماع. (المراقبة) قوله: قرب بدنة: أي أهدها تقريباً إلى الله تعالى، كذا في «المجمع». قوله: «كبشاً» هو فحل، وإنما وصف بالأقرن؛ لأنه أكمل وأحسن صورة، ولأن القرن ينتفع به. قوله: «دجاجة» بكسر الدال وفتحها وحكي الضم أيضًا، تقع على الذكر والأنثى. قال الكرمانى: فإن قلت: القران إنما هو في النعم لا في الدجاجة والبيضة، قلت: معنى «قرب» ههنا تصديق متقرباً إلى الله تعالى بما. قال النووي: في المسألة خلاف مشهور، مذهب مالك وبعض الشافعية كإمام الحرمين أن المراد بالساعات: لحظات لطيفة بعد الزوال لغة، ومذهب الجمهور استحباب التبكير إليها من أول النهار. وقال الأزهري: لغة العرب أن الرواح الذهاب، سواء كان أول النهار أو آخره، أو في الليل، وهذا هو الصواب الذي يقتضيه الحديث؛ لأنه لا فضيلة لمن أتى بعد الزوال؛ لأن التخلف بعد النداء حرام، ولأن ذكر الساعات إنما هو للحث على التبكير إليها، والترغيب في فضيلة السبق، وانتظارها والاشتغال بالنفل والذكر ونحوه، وهذا لا يحصل بالذهاب بعد الزوال، كذا في «الكرمانى» و«العيني». قوله: أبي الجعد: بفتح الجيم وسكون الميملة. «الضمري» بفتح المعجمة وسكون الميم، هكذا في جميع الكتب التي رأيناها من «الجامع» و«المغني» و«الكشاف» منسوب إلى ضمرة بن بكر وقد وقع في بعض نسخ «المشكاة»: «الضموي» بلفظ التصغير، وصوابه الضمري، كذا في «اللمعات».

نفع قوت المغنذي: [من توضع يوم الجمعة، ونعمت]: قال العراقي: فبطهارة الوضوء حصل الواجب في التطهير للجمعة، وتاء نعمت لتأنيث، قال أبو حاتم: أي نعمت الخصلة، والطهارة للصلاة. [من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة]: أي: غسلًا كغسل الجنابة، كقوله - تعالى - : «وهي تمر مر السحاب»، هنا هو المشهور بتأويل، أو اغتسل من الجنابة في إتيانه أهله. [عن عبيدة بن سفهان]: كسفته. [عن أبي الجعد]: ذكر ابن حبان بالفتحات، أن اسمه أروع، وأبو أحمد الحاكم بالكس، وأبو عبد الله بن مندة: أنه عمرو بن بكر، أو أنه حنادة، ولم يرو عنه إلا عبيدة. [من ترك الجمعة ثلاث مرات]: ببعض طرده متواليات.

مَرَّاتٍ تَهَاوَنَّا بِهَا، طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَسُمَرَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي الْجَعْدِ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. قَالَ: وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنِ اسْمِ أَبِي الْجَعْدِ الضَّمْرِيِّ رضي الله عنه فَلَمْ يَعْرِفْ اسْمَهُ، وَقَالَ: لَا أَعْرِفُ لَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَلَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو.

بَابُ مَا جَاءَ مِنْ كَمِّ يُؤْتَى إِلَى الْجُمُعَةِ: ٥١٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَدْوَيْهِ قَالَا: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ ثَوْبَرٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ قُبَاءَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه -وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ- قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَشْهَدَ الْجُمُعَةَ مِنْ قُبَا. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ آوَاهُ اللَّيْلُ إِلَى أَهْلِهِ». وَهَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، إِنَّمَا يُرَوَّى مِنْ حَدِيثِ مُعَارِكِ بْنِ عَبَّادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ. وَضَعَفَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيَّ فِي الْحَدِيثِ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى مَنْ تَحِبُّ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَحِبُّ الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ آوَاهُ اللَّيْلُ إِلَى مَنْزِلِهِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَحِبُّ الْجُمُعَةُ إِلَّا عَلَى مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. ٥١١- سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، فَذَكَرُوا عَلَى مَنْ تَحِبُّ الْجُمُعَةُ، فَلَمْ يَذْكُرْ أَحْمَدُ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ: فَقُلْتُ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: فِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، حَدَّثَنَا الْحُجَّاجُ بْنُ نُصَيْرٍ، حَدَّثَنَا مُعَارِكُ بْنُ عَبَّادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ آوَاهُ اللَّيْلُ إِلَى أَهْلِهِ». فَغَضِبَ عَلَيَّ أَحْمَدُ، وَقَالَ: اسْتَغْفِرْ رَبَّكَ، اسْتَغْفِرْ رَبَّكَ. وَإِنَّمَا فَعَلَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعُدْ هَذَا الْحَدِيثَ شَيْئًا، وَضَعَفَهُ لِجَالِ إِسْنَادِهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَقْتِ الْجُمُعَةِ: ٥١٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ التُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَنَسِ رضي الله عنه. نَحْوُهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ وَجَابِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَابْنِ الْعَوَّامِ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسِ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ وَقْتَ الْجُمُعَةِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ كَوَفَتِ الظُّهْرَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ إِذَا صَلَّيْتَ قَبْلَ الزَّوَالِ أَنَّهَا تَجُوزُ أَيْضًا.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء من كم يؤتى إلى الجمعة: ههنا مسألتان لا ينبغي الخلط بينهما، أحدهما: بيان محل إقامة صلاة الجمعة، وهو المصير أو القرية الكبيرة عندنا. وثانيهما: بيان من يجب عليه شهود صلاة الجمعة سوى أهل المصير. والمذكورة في الباب الثانية، فيها ثمانية أقوال للأحناف، ذكرها الشرنبلاني في رسالته، منها ما نسب إلى أبي يوسف رضي الله عنه بمريضاً، وهو أنه يجب الجمعة على من كان على المسافة الغدوية من موضع إقامة الجمعة، والمسافة الغدوية أن يعود الرجل قبل الغروب إلى بيته بعد أداء الجمعة، إقال جلال الدين الدواني الشافعي رحمته الله: إن كون العلماء على المسافة الغدوية فرض ليسأله الناس، وإلا فيأثمون. ومنها ما قيل: إنما لا تجب إلا على سكان موضع إقامة الجمعة، ومنها أنها واجبة على من يسمع الأذان من غير سكان موضع إقامتها، والأرجح هو هذا؛ فإنه مؤيد لفتاوى الصحابة [وموافق لقول الشافعي وأحمد]. قوله: ثوبير: هو ابن أبي فاختة، وهو متكلم فيه، وحسن له الترمذي في موضع. قوله: من قبا: وقبا على ثلاثة أميال من المدينة المنورة، ودل الحديث على عدم إقامة الجمعة في القرى. قوله: الجمعة على من آواه إلخ: قيل: معناه أن الجمعة على من كان على المسافة الغدوية. وقيل: معناه أن الجمعة على المقيم لا المسافرين، ولا تجب الجمعة على المسافرين عندنا، وكذا عند المالكية وعند الشافعية. قوله: الحجاج بن نصير: ضعفه بعض المحدثين ووثقه البعض، ومن الموثقين ابن معين رحمته الله، وفي سند الباب معارك بن عباد ضعيف. قوله: باب ما جاء في وقت الجمعة: لا تصح الجمعة عند أبي حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله قبل الزوال، وتصح عند أحمد رحمته الله، وقال: تصح عند الضحى مثل العيد؛ فإن الجمعة أيضاً عيد. ولقد أظن ابن تيمية في المسألة، وقول أحمد رحمته الله قول ابن الزبير وقول ابن مسعود رضي الله عنه، وقال ابن تيمية: يقول الراوي: «كانا نتغذى ونقبل بعد الجمعة»، والغداء يكون قبل الزوال، ويجب عنه بأن مراده: أننا كنا نأكل الطعام الذي كنا نأكله عند الغداء بعد الجمعة، وكذلك القيلولة، وليس هذا، فجاز أن يعارض بأن في الحديث: أنه ﷺ كان يأكل عند السحر، فقال بعض أصحابه: هلموا إلى الغداء المبارك، وفي اللغة يكون الغداء بعد طلوع الشمس، فيلزم عليك إجازة أكل الطعام للصائم بعد طلوع الشمس، والحال أن مراده: أنه بدل الغداء. واختار العيني في «العمدة» أنه لا إبراد في الجمعة، بل الإبراد في الظهر. وقال صاحب «البحر»: إن في الجمعة أيضاً إبراد. أقول: عادته ﷺ عدم الإبراد.

حاشية: قوله: تهاونا: الظاهر أن المراد بالتهاون: التكاسل وعدم الجد في أدائه لا الإهانة والاستخفاف؛ فإنه كفر، والمراد بيان كونه معصية عظيمة. (اللمعات) قوله: طبع الله: أي ختم على قلبه بمنع إيصال الخير إليه، وقيل: كتبه منافقاً. (المرفأة) قوله: اسمه: [قيل: اسمه حنادة، وقيل: عمرو، وقيل: أدرع. (التقريب)] وله: من آواه الليل إلى أهله: في «النهاية»: يقال: أويت إلى المنزل وأويت بخيري، وفي الحديث من التعتدي قاله علي القاري. وفي «المجموع»: أوى: بالمد والقصر بمعنى، والمقصود لازم ومتعد. أي واجبة على من كان بين وطنه وبين موضع الصلاة مسافة يمكنه الرجوع إلى وطنه قبل الليل. قال الشيخ ابن الهمام: ومن كان من توابع المصير، فحكمه حكم أهل المصير في وجوب الجمعة عليه، واختلفوا فيه فعن أبي يوسف رحمته الله: إن كان الموضع يسمع فيه النداء من المصير، فهو من توابع المصير، وإلا فلا، وعنه أنها تجب في ثلاث فراسخ، وقال بعضهم: قدر ميل، وقيل: قدر ميلين، وقيل: ستة أميال، وقيل: إن أمكنه أن يحضر الجمعة ويبيت بأهله من غير تكلف، تجب عليه الجمعة، وإلا فلا، قال في «البدائع»: وهذا حسن.

نفع قوت المغتذي: إتهانوا طبع الله على قلبها: قال العراقي: أي لأجل تهاون بلا عذر، صبر الله قلبه قلب منافق. [وقال: لا أعرف له عن النبي ﷺ - إلا هذا الحديث]: قال «حط»: بل له ثان، أخرجه الطبراني: نا محمد بن عبد الله الحضرمي وموسى بن هارون، قال: نا سعيد بن عمرو الأشعري نا عثير بن القاسم عن محمد بن عمرو عن عبيدة ابن سفيان عن أبي الجعد الضمري، قال: قال رسول الله ﷺ - : لا تشد الرحال إلا إلى المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى.

وَقَالَ أَحْمَدُ: وَمَنْ صَلَّاهَا قَبْلَ الزَّوَالِ فَإِنَّهُ لَمْ يَرِ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخُطْبَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ: ٥١٣- حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ وَيَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ أَبُو غَسَّانَ الْعَنْبَرِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ الْعَلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عليهما السلام: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ إِلَى جَذْعٍ، فَلَمَّا اتَّخَذَ الْمِنْبَرَ حَنَّ الْجَذْعُ، حَتَّى أَتَاهُ فَالْتَزَمَهُ، فَسَكَنَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَجَابِرٍ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ عليها السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ عليهما السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ. وَمُعَاذُ بْنُ الْعَلَاءِ هُوَ بَصْرِيُّ، أَخُو أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ: ٥١٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعَدَةَ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عليهما السلام: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ، قَالَ: مِثْلُ مَا يَفْعَلُونَ الْيَوْمَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ عليهما السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ عليهما السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي رَأَاهُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ يَفْصِلَ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ بِجُلُوسٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي قَصْرِ الْخُطْبَةِ: ٥١٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهْنَادُ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوِسِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ عليهما السلام قَالَ: كُنْتُ أَصِلُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَتْ صَلَاتُهُ قَصْدًا، وَخُطْبَتُهُ قَصْدًا. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ وَابْنِ أَبِي أَوْفَى عليهما السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ عليهما السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ: ٥١٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَى الْمِنْبَرِ: ﴿وَنَادُوا يَمْلِكُ﴾. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ عليهما السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عليه السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ حَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ. وَقَدْ اخْتَارَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنْ يَقْرَأَ الْإِمَامُ فِي الْخُطْبَةِ آيَا مِنَ الْقُرْآنِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا خَطَبَ الْإِمَامُ فَلَمْ يَقْرَأْ فِي خُطْبَتِهِ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ أَعَادَ الْخُطْبَةَ.

بَابُ فِي اسْتِقْبَالِ الْإِمَامِ إِذَا خَطَبَ: ٥١٧- حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عليه السلام قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَوَى عَلَى الْمِنْبَرِ اسْتَقْبَلْنَاهُ بِوُجُوهِنَا. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عليهما السلام. وَحَدِيثُ مَنْصُورٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ عَطِيَّةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ عَطِيَّةَ ضَعِيفٌ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، يَسْتَجِيبُونَ اسْتِقْبَالَ الْإِمَامِ إِذَا خَطَبَ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الخطبة إلخ: الخطبة على المنبر مسنونة. قوله: حن الجذع إلخ: في بعض الروايات القوية أن الجذع انشق، وفي ثلاثة روايات قوية أنه دفن عند وضع المنبر، وعند رواية تبلغ عشرين تدل على وجود المنبر في السنة الثانية والثالثة والرابعة، وهكذا إلى العاشرة. ومفهوم عبارة الحافظ أن النخل قلعت عند بناء المسجد النبوي، وجعلت عضادات في جدار القبلة. وقال السيد السهمودي: إنما جعلت أعمدة تحت السقف، والعمدة للسيد السهمودي في أحوال المدينة. ثم بعض الروايات تدل على أن الجذع كان من أعمدة المسجد النبوي، وبعضها تدل على أنها غيرها، والله أعلم. وكان الجذع إلى جانب اليسار من المصلى أي المحراب، ويدل بعض الروايات أنه عليه السلام سأل، فاختار الآخرة على الدنيا، وفي الروايات أنه دفن في الموضع الذي قال النبي ﷺ: «إنه من الجنة»، ولعله مصداق اختياره الآخرة، والله أعلم. وقال الإسفرائيني الشافعي: إنه عليه السلام دعا الجذع فأثابه وإثابا، ذكره القاضي عياض في «الشفاء». أقول: إنه وهم قطعاً من الإسفرائيني فإن الثوب إنما ثبت في الشجرتين اللتين دعاها النبي ﷺ حين أراد قضاء الحاجة. قوله: باب ما جاء في الجلوس إلخ: الجلوس بين الخطبتين سنة عند أبي حنيفة عليه السلام، وشريطة عند الشافعي عليه السلام. وجرت هنا الزيادة بالخير الواحد على القاطع، فإن آية: ﴿فَأَسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ تدل على مطلق الذكر، ودل الحديث على الخطبتين بينهما جلوس. قوله: باب ما جاء في قصر الخطبة: السنة قصر الخطبة وتطويل الصلاة. القصر متعدد والقصور لازم. وأعلم أن ثمانية أشياء مستحبة عندنا في الخطبة، منها: عدم خلوها من آية ما، ذكرها صاحب «البحر». وقال الشافعي عليه السلام: إن الاشتغال على آية من الآيات شرط. قوله: باب في استقبال الإمام إلخ: السنة في الخطبة التحديق، وأن يستقبلوا الإمام بوجوههم، ولكن الزمان زمان الفساد، لو حذقوا لا يمكن استقامة الصفوف عند الجماعة، فالأولى ترك التحديق، وذكره في «نيل الأوطار» أيضاً. وفي «مبسوط السرخسي»: أن أبا حنيفة عليه السلام كان يقبل بوجهه إلى الإمام عند الخطبة من موضعه بلا تبديل الموضع. ولقد بؤب البخاري على هذه المسألة، فكيف يصح قول المصنف: «لم يصح فيه شيء»؟ فإنه وإن لم يأت بالصريح، ولكن استنباطه صحيح، وفي «الدر المختار»: أن استماع الخطبة واجب ولو خطبة النكاح.

حاشية: قوله: لم ير عليه إعادة: أعلم أن هذا وكذا قول البعض الذي ذكر، قيل: يخالف لجمهور العلماء، ومنشأ ذلك ما ورد في الأخبار من تأكيد التذكير إلى الجمعة، كذا في «الصحيحين»: «ما كنا نقبل وتغذى إلا بعد الجمعة»، و«الغذاء»: هو الطعام الذي يؤكل قبل نصف النهار، فعند الجمهور معناه: أنهم يفعلون ما ذكر بعد الجمعة؛ عوضاً عما فاتهم، وليس معناه: أنه يقع تغذيتهم ومقبلتهم بعد الجمعة؛ لبلوغ وقوع الخطبة للصلاة قبل الزوال. قال ابن الهمام: أما ما رواه الدارقطني وغيره من حديث عبد الله بن سيدان قال: شهدت الجمعة مع أبي بكر الصديق عليه السلام، فكان خطبته قبل الزوال، وذكر عن عمر عليه السلام نحوه، فقد اتفقوا على ضعف ابن سيدان، ذكره علي القاري، والله أعلم. قوله: حن الجذع: أي صوت مشتاقاً، وأصل الحنن: ترجيع الناقة صوتاً إثر ولدها. (الدر) و«الجذع» بالكسر: واحد جذوع النخل. (الجمع) قوله: وخطبته: وهذا لا ينافي قصرية الخطبة بالنسبة إلى الصلاة، كذا في «اللمعات». قوله: فصد: القصد من الأمور: المعتدل الذي لا يعمل إلى أحد طرفي الإفراط والتفريط. قوله: أن يقرأ الإمام إلخ: وفي «البرهان شرح مواهب الرحمن». والطهارة هنا أي للخطبة، والقيام فيها. وتلاوة آية من كتاب الله، وذكر موعظة بتحذير وتبشير وتقوى الله، والجلسة بين الخطبتين بقدر ثلاث آيات قصار، وقيل: بقدر ما يمس مقعده المنبر، والصلاة فيها على النبي ﷺ سنة عندنا. قوله: استقبال الإمام: قال العلامة إبراهيم الحلبي في «شرح النية»: ويستحب للقوم أن يستقبلوا الإمام عند الخطبة، لكن الرسم الآن أهم يستقبلون القبلة للحرج في تسوية الصفوف؛ لكثرة الزحام.

نفع قوت المغتذي. (فصدا): أي: معتدلة. [اقرأ على المنبر] ونادوا يا مالك عليه السلام: قال: قرأ الآية وحدها أو سورتها كلها.

وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ.

بَابُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ إِذَا جَاءَ الرَّجُلُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ: ٥١٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَصَلَّيْتَ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَقُمْ فَارْكَعْ». قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٥١٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرَجٍ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ﷺ دَخَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَمَرْوَانُ يَخْطُبُ، فَقَامَ يُصَلِّي، فَجَاءَ الْحَرَسُ لِيُجْلِسُوهُ، فَأَبَى حَتَّى صَلَّى. فَلَمَّا انْصَرَفَ أَتَيْنَاهُ، فَقُلْنَا: رَحِمَكَ اللَّهُ، إِنَّ كَادُوا لَيَقْعُوا بِكَ. فَقَالَ: مَا كُنْتُ لِأَتْرُكَهُمَا بَعْدَ شَيْءٍ رَأَيْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي هَيْئَةٍ بَذَّةٍ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَأَمَرَهُ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ. قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ إِذَا جَاءَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، وَيَأْمُرُ بِهِ، وَكَانَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِيءُ يَرَاهُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَمِعْتُ ابْنَ أَبِي عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا فِي الْحَدِيثِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا دَخَلَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَإِنَّهُ يَجْلِسُ وَلَا يُصَلِّي، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ. حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ،

العرف الشاذي: قوله: باب في الركعتين إلخ: قال أبو حنيفة ومالك رحمهما: من أتى والخطيب يخطب، يجلس كما هو ولا يصلي شيئاً. وقال الشافعي وأحمد رحمهما: تستحب تحية المسجد. [إن أتى أول الخطبة، فإن آخر الخطبة [بأن قيام الجماعة]. وأما الخلفاء الراشدون والجمهور من الصحابة رضي الله عنهم فجمع أبي حنيفة ومالك رحمهما كما في «النووي شرح مسلم» وتمسك الشافعي رحمه بالمرفوع، وسيأتي أحوبة منا. قوله: إذ جاء رجل: هو سليك بن هبة الغطفاني، وأطلب الحفاظ ههنا ورد على خصوصه. والجواب المشهور منا: أن هذا الرجل كان في هيئة بذة، وكان غرضه ﷺ أن يجمع له المتفرقات من الناس، وأنه ﷺ أمهل خطبته. وأما كونه في هيئة بذة فثبت في حديث الباب و«السنن الصغرى» للنسائي «أنه جاء رجل يوم الجمعة -والنبي ﷺ يخطب- هيئة بذة إلخ». وأما الحذف على الصدقات له فمذكور في «النسائي» و«الطحاوي». وأما إمهال الخطبة ففي «سنن الدارقطني» أخرجه رجال ثقات، ثم نقل عن أحمد أن الصواب إرساله، فيكون من خصوصية سليك. وأما مسألة إمهال الخطبة أنه جائز أم لا؟ فمحولة إلى الفقه، وقيل: إنه ﷺ كان لم يشرع في الخطبة، وقال العيني: إن النسائي أخرجه ما يدل على عدم الشروع، وبوب عليه في «السنن الكبرى». أقول: إني راجعت فلم أجد، ويمكن التمسك في هذا بما أخرجه مسلم: «ورسول الله ﷺ قاعد على المنبر إلخ»، فقعوده دل على أنه لم يشرع، وتناول النووي فيه، ويمكن الجمع بين ما في «مسلم» وما في «سنن الدارقطني» بأنه ﷺ كاد أن يشرع، فإنه قد جلس على المنبر، ولما جاء سليك أمهل خطبته، أي لم يشرع فيها، ولا بعد في هذا الجمع، ويمكن أن يجعل لروايتين جوابان. ثم نقول: إن مدعى الخصم أن هذه الصلاة صلاة التحية، والحال أنه يخالفه ما في «ابن ماجه» بسند قوي: «أصليت ركعتين قبل أن تجيء؟» قال: لا، قال: «فصل الركعتين، وتجوّز فيهما»، فدل على أنهما ركعتان قبل الجمعة لا تحية المسجد، أخرجه الزيلعي أيضاً من «سنن ابن ماجه». وقال أبو الحجاج المزي الشافعي وابن تيمية: إن في «ابن ماجه» تصحيحاً، وأصل الرواية: «أصليت قبل أن تجلس إلخ»، ثم قال ابن تيمية: إن رواية «ابن ماجه» أي ناقلون ليسوا بمحققين، ووقع فيه تصحيف كثير. أقول: إن الأوزاعي أو إسحاق بن راهويه بنى مذهبه على رواية ابن ماجه، وقال: لو صلى السنن في البيت لا يصلي إذا خطب الإمام، ولو لم يصلهما فليؤدّها في المسجد وإن أخذ الخطيب في الخطبة، وأيضاً في «جزء القراءة» للبخاري: قال جابر: وإن كنت أصلي السنن في البيت، أصليهما في المسجد وإن خطب الخطيب، على ما أمر رسول الله ﷺ سلياً. وراوي رواية ابن ماجه هو جابر، فلم أنه ليس بتصحيح، وللفظ «قبل أن تجيء» صحيح، وإن لم يوافقنا جابر، وقال ابن حجر حين مر على رواية ابن ماجه: إن المجيء هو المجيء من موضع المسجد إلى موضع آخر، لا المجيء من البيت. أقول: إنه تأويل محض. «الركعتين» معرفة باللام، فلا بد من العهد سابقاً، والمعهود ركعتا التحية، ونقول: إن واحداً من اللفظ ليس فيه حين الاستفهام تعريف الركعتين بالألف واللام، وأما في موضع الأمر -أي في قوله: «فصل الركعتين»- فاللام موجودة، والمعهود قبله الركعتان في قوله: «أصليت ركعتين؟»، فصار معهوداً في كلامه في الموضوع الثاني، فدل جميع ما سبق أن هذه واقعة حال لا عموم لها. ثم في «الطحاوي» بسند قوي و«ابن حبان» و«السنن الكبرى» للنسائي أن الرجل أتى عنده ﷺ في ثلاث جمعات، وأمره ﷺ ثلاث مرار بالركعتين. أقول: إن الثالثة إنما هي من شك الراوي. وفي «السنن الصغرى» للنسائي ذكر الجمعيتين لا الثالثة، وفي «صحيح ابن حبان» زيادة أنه ﷺ قال: «فلا تعد لثلث ذلك إلخ»، فزعم أنه لم يترك الركعتين وقت الخطبة. وأقول: إنه لم يترك الركعتين وقت الخطبة. وأخرج هذا القول النسائي أيضاً، وكذلك البخاري في غير موضعه مع أنه اختار مختار الشافعي رحمه. فائدة: قال النووي رحمه: لا يمكن التأويل في القول. أقول: إن الحديث القولي لا يمكن فيه الاحتمالات، ويمكن فيه التأويل، وفي الحديث الفعلي عكس ما في القولي. ثم أقول بحجتي عن تمسك الشافعية: إنه لو كان الفعل والقول منه علة فلم أمهل النبي ﷺ الخطبة؟ فإذا نعمل الفعل شارحاً للقول، أي إذا جاء أحدكم والإمام يخطب، أي كاد أن يشرع في الخطبة، وفي «النسائي» و«مسلم» ما يدل على ما قلت، وأما على طريق المحدثين فصنف الدارقطني «كتاب التتبع على الصحيحين»، وأعل حديث البخاري قريب المائة، وفي كل موضع إعلاله على الأسانيد، وفي هذا الموضع إعلاله على المتن، فقال: إن هذا القول الكلي من إدراج الراوي، ووضع الراوي ضابطه من جانب نفسه، ثم طرق الدارقطني الأحاديث، وقال: لم يذكره غيره. وأقول: لعل عدم إخراج البخاري الحديث في موضعه [أي في صلاة الليل مثلاً] يشير إلى أنه متردد فيه، فإني علمت أن من صنع البخاري أنه لا يخرج الحديث في الذي فيه ظاهر، ويخرج في الموضوع الآخر إذا كان له تردد بذلك الحديث على جهة الظاهر، مثل الاشتراط في الحج عند الإحرام واختار مذهب أبي حنيفة رحمه، ولم يخرج حديث ضباعة بنت زبير في باب الاشتراط.

حاشية: قوله: فقم فاركع: أي فصل، قال النووي: هذا صريح في الدلالة لمذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وفقهاء المحدثين: أنه إذا دخل الجامع يوم الجمعة والإمام يخطب، يستحب له أن يصلي ركعتين تحية المسجد، ويكره الجلوس قبل أن يصليهما، وأنه يستحب أن يتحوز فيهما؛ ليستمع الخطبة، وحكي أيضاً عن الحسن البصري وغيره من المتقدمين. وقال القاضي: قال مالك والليث وأبو حنيفة وجمهور السلف من الصحابة والتابعين: لا يصليهما، وهو مروي عن عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، وحجتهم الأمر بالإنصات، كلنا ذكره العيني، وفي «البرهان»: لقوله ﷺ: «لا تصلوا والإمام يخطب»، رواه عبد الحق من حديث علي، ولما في «مصنف ابن أبي شيبة» عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم: «ألم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الإمام؟ قال العيني: أجاب أصحابنا عن حديث الباب ونحوه بأحوبة، الأول: أنه ﷺ أنصت له حتى فرغ من صلاة، والدليل عليه ما أخرجه ابن أبي شيبة: حدثنا هشيم أخبرنا أبو معشر عن مجتهد بن قيس: أن النبي ﷺ حيث أمره أن يصلي ركعتين أمسك عن الخطبة حتى فرغ من ركعتيه، ثم عاد إلى الخطبة، وكذا يؤيده ما روى الدارقطني مسنداً ومرسلاً، وقال: وهذا المرسل هو الصواب. والثاني: أن ذلك كان قبل شروعه ﷺ في الخطبة، وصرحه النسائي في «سننه الكبرى» وبوب عليه. والثالث: أن ذلك كان منه قبل أن ينسخ الكلام في الصلاة، ثم لما نسخ في الصلاة نسخ أيضاً في الخطبة؛ لأنها شرط صلاة الجمعة وشرطها، كما صرحه الطحاوي، انتهى مختصراً. قوله: هيئة بذة: [يقال: بذ الهيئة أي رث اللبسة].

نفع قوت المغتذي: [عن جابر بن عبد الله قال: بينها النبي ﷺ - يخطب يوم الجمعة إذ جاء رجل: هو سليك الغطفاني. وفي الباب عن جابر: قال العراقي: إن قيل: قد صدر المصنف بحديث جابر، فما وجه قوله، وفي الباب إلخ، وما عادته أن يعيد ذكر صحابي الحديث الذي قدمه على قوله، وفي الباب، فالجواب: لعله أراد حديثاً غيره، وهو ما رواه الطبراني بطريق الأعمش عن أبي سعيد عن جابر، دخل النعمان بن نوفل، ورسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة، فقال له النبي ﷺ: صلى ركعتين تجوز فيهما، فإذا جاء أحدكم الجمعة، والإمام يخطب، فليصل ركعتين، وليخففهما.

حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ خَالِدٍ الْقُرَشِيُّ قَالَ: رَأَيْتُ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ. إِنَّمَا فَعَلَ الْحَسَنُ اتِّبَاعًا لِلْحَدِيثِ، وَهُوَ رَوَى عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم هَذَا الْحَدِيثُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْكَلَامِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ: ٥٠٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ قَالَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ: أَنْصَتُ، فَقَدْ لَغَا». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَرِهُوا لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَكَلَّمَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَالُوا: إِنْ تَكَلَّمَ غَيْرُهُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْإِشَارَةِ. وَاخْتَلَفُوا فِي رَدِّ السَّلَامِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ، فَرَحَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي رَدِّ السَّلَامِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَكَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ التَّخَطِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ: ٥٠١- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَبَّانَ بْنِ قَائِدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ بْنِ أَنَسٍ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ تَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اتَّخَذَ جِسْرًا إِلَى جَهَنَّمَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ بْنِ أَنَسٍ الْجُهَنِيِّ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ رِشْدِينِ بْنِ سَعْدٍ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَرِهُوا أَنْ يَتَخَطَّى الرَّجُلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ رِقَابَ النَّاسِ، وَشَدَّدُوا فِي ذَلِكَ. وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي رِشْدِينِ بْنِ سَعْدٍ، وَضَعَفَهُ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْإِحْتِبَاءِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ: ٥٠٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ وَالْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مَرْحُومٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه:

العرف الشَّدْي: وأخرجه في النكاح. ونقول على طريق المعارضة: إن في أربعة وقائع غير هذه الواقعة لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بتحية المسجد، منها: ما في «البحاري» وغيره: أن رجلاً دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب، وقال: هلك المال وجاع العيال، وطلب الاستسقاء، فدعا النبي صلى الله عليه وسلم مستسقياً ولم يأمره بالركعتين، ثم جاء رجل في الجمعة الثانية، وقال: هُدمت البيوت، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «اللهم حوالينا لا علينا»، فلم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بتحية المسجد. ومنها: ما في الكتب: أن رجلاً كان يتخطى رقاب الناس، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «اجلس»، ولم يأمره بتحية المسجد. ومنها: أنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب وقال للناس: «اجلسوا»، فجلس ابن مسعود رضي الله عنه على الباب، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «اتنبي وما أردت»، فقبل من جانب الشافعية: إنا قلنا بالاستحياء لا بالوجوب، قلنا: إن في واقعة الباب كانت داعية بخلاف سائر الوقائع، فيكون هذا من خصوصية سُلَيْك، ولقد بَوَّبَ النسائي على حث الإمام على الصدقة يوم الجمعة في خطبة، وذكر تحته حديث الباب، فأشار إلى أن المهم بشأنه كان الحث على الصدقة، وأيضاً في «النسائي»: «إذا جاء أحدكم والإمام قد خرج فليصل ركعتين»، فدل على أن الإمام لم يشرع في الخطبة، وفي بعض الروايات: «والإمام يخطب أو قد خرج». وعندني «أو» لشك الراوي، وقال الشافعية: إنه للتنوع، والله أعلم بالصواب. قوله: باب ما جاء في كراهية الكلام إلخ: قال الأحناف والمالكية -وقريب منهم الحنابلة-: إنه لا يجوز كلام في الخطبة، وكذلك القول القديم للشافعية رضي الله عنه، وأما حديثه فيجوز الكلام عند خطبة خطيب، ونقول: إن الخطبة كالصلاة. وتمسك الشافعية رضي الله عنه [في «كتاب الأم»] على الجواز بحديث أنه صلى الله عليه وسلم أرسل الصحابة لقتل كعب اليهودي، فرجعوا والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم: «أفلحت الوجوه؟» فقالوا: نعم يا رسول الله، وواقعة أخرى أنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب فجاء رجل، فسأله صلى الله عليه وسلم وأجابه الرجل. ونقول بما في «فتح القدير»: إن الإمام له أن يتكلم في مهمات الدين ومسائل الدين، مثل بعث السرية، ثم من شأن الخطبة الاستماع؛ فإن الكلام على أنواع: القراءة والتلاوة والمناجاة والدعاء والتبليغ والخطبة والدرس، ولكل واحد منها شأن على حدة، وظني أن مناط قول الشافعية في الخطبة والقراءة خلف الإمام واحد، والله أعلم. قوله: أنصت فقد لغا: فإنه يكفيه التعليم بالإشارة. وتمسك بعض الأحناف بمثل هذا العموم على نفي تحية المسجد. أقول: الأولى والأصوب الكلام في الخاص، ولا ينبغي الاحتجاج بالعام في مقابلة الخاص؛ فإنه يمكن لأحد أن يمنع عدم الفرق بين تعليم المسألة وتحية المسجد. وأما السلام في الخطبة فلا ينبغي، ولو سلم فلا يرد، وكذلك تشميت العاطس منهى عنه في الخطبة، وإذا قرأ الخطيب: «صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» (الأحزاب: ٥٦) يقول المستمع: «صلى الله عليه وسلم» في نفسه، أي بكلام نفسي، هكذا روي عن أبي يوسف رضي الله عنه. ونقل صاحب «البحر»: أن أبا يوسف رضي الله عنه كان إذا لم يبلغه صوت الخطيب يأخذ في تصحيح الكتاب. وأما الكلام إذا قعد الإمام على المنبر ولم يشرع فيه، أو جلس بين الخطبتين، فقال شارح «الكنز»: لا يتكلم بشيء، وقال في «النهاية»: لا يتكلم بكلام الدنيا، وقال في «العناية»: إنه يجب الأذان سيما إذا لم يجب الأذان الأول. ولعل المختار قول «العناية»: لما في «البحاري»: أن أمير المؤمنين معاوية رضي الله عنه جلس على المنبر، وأجاب الأذان، وقال: إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل هكذا في مثل هذا الموضع، والتأويل فيه بعيد. قوله: باب ما جاء في كراهية الاحتباء إلخ: مناط الكراهة خوف النوم، وثبت الاحتباء عن كثير من الصحابة، كما في «سنن أبي داود». والاحتباء أن يضع اليدين على الأرض، وينصب الركبتين، ويشد الثوب على الركبتين مع الظهر، أو يشد اليدين على الركبتين، ولو وضع اليدين على الأرض يصير إقعاءً. وأعلم أن المجتهد قد يعتبر العلة في جنس الحكم، وقد يعتبر في الجزئيات، ويسمى في الأول الحكم لمظنة العلة، وفي الثاني الحكم لمثلة العلة، ومثال الأول: قصر الصلاة في السفر، ومثال الثاني: النهي عن النوم واضعاً إحدى رجله على الأخرى، فإن العلة فيه توهم كشف العورة، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم النوم على تلك الهيئة؛ لارتفاع مناط النهي أي لكونه مأموراً عن كشف العورة.

حاشية: قوله: إلا بالإشارة: واختلَفوا في رَدِّ السَّلَامِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ، قال في «اللمعات»: كَرِهَ تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ وَرَدُّ السَّلَامِ، وَعَنِ أَبِي يَوْسُفَ: لَا يَكْرَهُ؛ لِأَمَّا فَرَضُ، وَالْجَوَابُ: أَمَّا فَرَضَانِ فِي كُلِّ وَقْتٍ إِلَّا عِنْدَ سَمَاعِ الْخُطْبَةِ؛ لَعَدِمَ الْإِذْنَ فِيهَا، وَكَذَا الْحَمْدُ لِلْعَطْسَةِ، وَفِي رَدِّ الْمُنْكَرِ الْإِشَارَةُ بِالْعَيْنِ وَالْيَدِ لَا يَكْرَهُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ. قوله: مَنْ تَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ إلخ: [قال في «الصرح»]: تَخَطَّيْتُ رِقَابَ النَّاسِ أَيِ تَجَاوَزْتَهَا. محمول عند قراءة الخطبة وأذى الناس أو للسؤال. قال في «الدر المختار»: لا بأس بالتخطي ما لم يأخذ الإمام في الخطبة ولم يؤذ أحداً، إلا أن لا يجد إلا فرجة أمامه، فيتخطى للضرورة، ويكره التخطي للسؤال بكل حال. قوله: اتَّخَذَ جِسْرًا: مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ، أَيِ يَجْعَلُ جِسْرًا عَلَى طَرِيقِ جَهَنَّمَ؛ لِيَتَخَطَّى جِزَاءً وَفَاقًا، أَوْ لِلْفَاعِلِ، اتَّخَذَ لِنَفْسِهِ جِسْرًا يَمْشِي عَلَيْهِ إِلَى جَهَنَّمَ. (بجمع البحار)

نفع ثروت المفدي: [من تخطى رقاب الناس يوم الجمعة، اتَّخَذَ جِسْرًا إِلَى جَهَنَّمَ]: جواب من شرط أو خبره موصولاً مبتدأ، قال العراقي: المشهور رواية «اتَّخَذَ» ببناء نائب بضم تاء فكسر لفظ خاء، أي حمل مسراً يوطأ في طريق جهنم، ويخطى، كما تخطى رقابهم. فجزأوا من جنس عمله، وبنوا فاعل، أي اتَّخَذَ لِنَفْسِهِ جِسْرًا، يَمْشِي بِهِ بِجَهَنَّمَ بِسَبَبِ فَعْلِهِ، كَقَوْلِهِ: مَنْ كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدًا، فَلِهَذَا مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ، وَفِيهِ بَعْدُ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ وَأَوْفَقُ لِلرَّوَايَةِ، وَلَفْظُ مُسْنَدِ الْفَرَدُوسِ مِنْ تَخَطَّى رِقْبَةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ، جَعَلَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جِسْرًا عَلَى بَابِ جَهَنَّمَ لِلنَّاسِ.

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْخُبُوتِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَأَبُو مَرْحُومٍ اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ مَيْمُونٍ. وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْخُبُوتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ. وَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ بَعْضُهُمْ مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُسَرٍ ﷺ وَغَيْرُهُ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، لَا يَرَيَانِ بِالْخُبُوتِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ بَأْسًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ رَفْعِ الْأَيْدِي عَلَى الْمِنْبَرِ: ٥٢٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَارَةَ بْنَ رُوَيْبَةَ ﷺ، وَبِشْرَ بْنَ مَرْوَانَ يَخْطُبُ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ، فَقَالَ عُمَارَةُ: قَبِّحَ اللَّهُ هَاتَيْنِ الْيُدَيْتَيْنِ الْقَصِيرَتَيْنِ! لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَا يَزِيدُ عَلَى أَنْ يَقُولَ هَكَذَا. وَأَشَارَ هُشَيْمٌ بِالسَّبَابَةِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي أَذَانِ الْجُمُعَةِ: ٥٢٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ الْحَيَّاطُ عَنِ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ﷺ قَالَ: كَانَ الْأَذَانُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَيُّ بَكْرٍ وَعُمَرُ ﷺ إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ وَإِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ ﷺ زَادَ النَّدَاءَ الثَّالِثَ عَلَى الزُّورَاءِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكَلَامِ بَعْدَ نُزُولِ الْإِمَامِ مِنَ الْمِنْبَرِ: ٥٢٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكَلِّمُ بِالْحَاجَةِ إِذَا نَزَلَ مِنَ الْمِنْبَرِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ حَارِثٍ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: وَهَمَّ جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ ﷺ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَخَذَ رَجُلٌ بِيَدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَمَا زَالَ يُكَلِّمُهُ حَتَّى نَعَسَ بَعْضُ الْقَوْمِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَالْحَدِيثُ هُوَ هَذَا، وَجَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ رُبَّمَا يَهْمُ فِي الشَّيْءِ، وَهُوَ صَدُوقٌ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَمَّ جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ فِي حَدِيثِ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا

العرف الشدّي: قوله: باب ما جاء في كراهية رفع الأيدي على المنبر عند الخطبة، وثبت رفع السبابة وحركتها، وإني متردد في أن حركتها كانت للتفهيم أو للدعاء كما ذهب إليه البيهقي، وهو في «الإتحاف». فإن رفع السبابة أيضا قد يكون للدعاء كما روي عن أبي يوسف ﷺ. قوله: باب ما جاء في أذان الجمعة: المشهور أن الأذان في عهده ﷺ كان واحدا، وكان خارج المسجد عند الشروع في الخطبة، وكذلك في عهد الشيخين، ثم قرر عثمان ﷺ أذانا آخر قبل الشروع في الخطبة خارج المسجد على الزوراء حين كثر المسلمون، والزوراء قيل: حجر، وقيل: سوق، وقيل: بناء، وهذا الأذان كان قبل الأذان بين يدي الخطيب بعد الزوال، فانتقل الأذان الذي كان في عهده ﷺ إلى داخل المسجد، هذا هو الصحيح. وفي «فتح الباري» ما يدل على أن هذا الأذان شرع في عهده ﷺ، واشتهر في عهد عثمان ﷺ، وفيه ما يدل على أن هذا الأذان من عهد عمر ﷺ، وبعضها تدل على أن الإضافة هذه من أمراء بني أمية، ولكن هذه كلها ضعاف. ثم الأذان الثاني وإن حدث في عهد عثمان ولكنه لا يقال بأنه بدعة -عبادًا بالله- فإنه من مجتهدات عثمان ﷺ، وأما وجه الاجتهاد فظاهر على مذهب الشافعي؛ فإنه صرح بجواز تكرار الأذان لصلاة واحدة ولو أربع مرات عند الضرورة. وأما على مذهب الأحناف فيقال أولا: إن التكرار مشروع للضرورة مثل التكرار في الفجر؛ فإنه كان أحدهما للتسحير، كما صرح محمد في «كتاب الحج» بأن الأول كان للتسحير. وأيضا في الحديث: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين إلخ»، وفي شرح هذا الحديث قولان، قيل: إن سنة الخلفاء والطريقة المسلوكة عنهم أيضا سنة وليست ببدعة، وقيل: إن سنة الخلفاء في الواقع سنة النبي ﷺ، وإنما ظهرت على أيديهم. ويمكن لنا أن نقول: إن الخلفاء الراشدين يجازون في إجراء المصالح المرسلّة، وهذه المرتبة فوق مرتبة الاجتهاد وتحت مرتبة التشريع، والمصالح المرسلّة: الحكم على اعتبار علة لم يثبت اعتبارها من الشارع، وهذا جائز للخلفاء الراشدين لا للمجتهدين، وزعم البعض أن الخلفاء الراشدين ليس لهم إلا ما للمجتهدين، وهذا غير صحيح، وبعض مسائل أبي حنيفة ﷺ تدل على أن لهم مساع إجراء المصالح المرسلّة، فيعص عليها بالنواجز، منها: ما اعتبر الدرهم السبعي، والحال أنه ليس عنه ﷺ، وفيه تبديل حكمه ﷺ ظاهرا وليس ههنا وجه الاجتهاد ظاهرا، وكان الدرهم في عهده ﷺ درهما تكون عشرة منها قدر عشرة مثاقيل، ودرهما تكون عشرة منها قدر ستة مثاقيل، ودرهما تكون عشرة منها قدر خمسة مثاقيل، ثم اختلف العاملون والمتصدقون في عهد عمر ﷺ، فقال عمر ﷺ: يجمع عشرة وستة وخمسة، فيحصل أحد وعشرون، ثم يؤخذ منها الثلث أي السبعة، فقدر الدرهم الذي تكون عشرة منها قدر سبعة مثاقيل، فاعتبر أبو حنيفة ﷺ الدرهم السبعي في الزكاة، وهذا المذكور موجود في كتبنا. ومنها: ما في كتبنا: أنه لا يزداد الخراج على أرض عراق على ما عين عمر ﷺ، وإن زادت غلتها، وفي النقصان عند نقصها قولان. ومنها: قول أبي حنيفة ﷺ: إن في الخيل زكاة ولم ترك في عهد عمر ﷺ، نعم، أتى الربيعي بواقعتين على أن عمر أخذ زكاتها. وعلى هذا لو فرضنا أن عشرين ركعة للتراويح أخرجها عمر ﷺ من غير عهد عنه ﷺ، لا يمكن لأحد أن يحكم عليها بالبدعة؛ فإنه لعله عمل بالمصالح المرسلّة، ففعل عثمان ﷺ عمل بالمصالح المرسلّة في الأذان، وقبلة الأمة الحمديّة. وأما كون الأذان الثاني في داخل المسجد أو خارجه، فظاهر كتب الأربعة أن يكون في داخله، أي بين يدي الخطيب وإلكنهم لا يفصحون به، ولكن في «سنن أبي داود» ما يدل على أنه يكون في خارج المسجد على الباب، ولعله نقل بعد ذلك إلى داخل المسجد، والله أعلم. قوله: على الزوراء: قيل: إن الأذان الأول كان على الزوراء، والثاني على باب المسجد خارجه، ثم نقل أمراء بني أمية الأذان الثاني إلى داخل المسجد، والله أعلم هذا النقل صحيح أم لا؟ مسألة: ذكر أهل المذهبين من الشافعية والأحناف أن أذان الجوق محدث جائز، ذكر السيوطي أنه أحدثه أمراء بني أمية. أقول: إني في كونه محدثا متردد؛ فإن في «موطأ مالك»: حتى يخرج عمر بن الخطاب ﷺ، فإذا خرج عمر ﷺ جلس على المنبر، وأذن المؤذنون إلخ، فدل على كثرة الأذانات، ورواية مالك أخرجها البخاري أيضا في آخر صحيحه بسنده مفصلة، ولم يتوجه أحد إلى هذا -والله أعلم- فصار محل تردد وظن. قوله: باب ما جاء في الكلام إلخ: يجوز الكلام عند الصاحبين حين كون الإمام على المنبر قبل الشروع في الخطبة، وحين جلوسه بين الخطبتين، وحين فراغه من الخطبة الثانية، ولا يجوز أبو حنيفة ﷺ، ثم تحته أقوال ذكرتها أولا من «الزيلي» و«النعاية» و«النهاية»، وهذا كله في المقتدي، وأما الإمام فله أن يتكلم في أمور الدين كما في «فتح القدير». ومتن حديث الباب أعلى البخاري، ووجه الإعلال أنه كان واقعة حال، وعبره الراوي بلفظ يدل على أنه عادة، وحديث الواقعة حديث الصحيحين، ومر الحفاظ على الحديث، وقال العيني: قيل: إن هذا الرجل كان رئيس قومه، فدل على أنه لم يطلع على رواية واقعة الباب. كنت رأيت في كتاب ثم نسبته أن هذا الرجل قام، وقال: يا رسول الله، إن الله قضى حوائجي، ولي حاجة لو أبطأت عليّ لعلّي أنساها، فنكلم به النبي ﷺ.

حاشية: قوله: نهي عن الخبوة: قال في «القاموس»: احتجى بالثوب: اشتمل أو جمع بين ظهره وساقيه بعمامة ونحوها، والاسم الخبوة، وقال في «الجمع البحار»: الاحتباء هو أن يضمّ رجله إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره ويشده عليهما، وقد يكون باليدين، والنهي عنه؛ لأنه ربما تحرك أو تحرك الثوب فنبذو عورته. قوله: زاد النداء الثالث على الزوراء: هو بفتح الزاي وسكون الواو وفتح راء بعدها ممدودة، موضع بسوق المدينة، وقيل: إنه مكان مرتفع كالمنارة، وقيل: هي حجرة كبيرة عند باب المسجد. والنداء الثالث ثالث باعتبار الشريعة؛ لكونه مزيدا على الأذان بين يدي الإمام وعلى الإقامة للصلاة. قوله: يكلم بالحاجة إذا نزل من المنبر: قال في «اللمعات»: مذهب أبي حنيفة أن من وقت خروج الإمام للخطبة إلى أن يشرع في الصلاة الصلوة والسلام كلاهما حرام، وإن كان في الصلاة والإمام شرع في الخطبة، قطع الصلاة على رأس ركعتين، وعند صاحبيه: لا بأس بالكلام بعد خروج الإمام قبل الشروع في الخطبة، وبعد النزول عن المنبر قبل أن يكبر؛

نفع قوت المغتذي: [نهي عن الخبوة]: كرحمة مثلثا، قاله الشعمي بحاشية الشفاء: بكل ذي الواو لاما [عمارة بن رؤية]: براء فمعز فموحدة، كجهينة مصغر رؤية كفرقة، وليس له عند المصنف إلا هذا. [على الزوراء]: بزاي فواو فراء، كبيضاء دار بالسوق.

حَتَّى تَرَوْنِي». قَالَ مُحَمَّدٌ: وَيُرَوَّى عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، فَحَدَّثَ حَجَّاجُ الصَّوَّافِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي»، فَوَهُمَ جَرِيرٌ، فَظَنَّ أَنَّ ثَابِتًا حَدَّثَهُمْ عَنْ أَنَسٍ عليه السلام، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ٥٢٦- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ عليه السلام قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بَعْدَ مَا تَقَامَ الصَّلَاةُ يُكَلِّمُهُ الرَّجُلُ، يَقُومُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَمَا زَالَ يُكَلِّمُهُ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ يَنْعَسُ مِنْ طُولِ قِيَامِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم لَهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ: ٥٢٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ عليه السلام مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: اسْتَخْلَفَ مَرْوَانَ أَبَا هُرَيْرَةَ عليه السلام عَلَى الْمَدِينَةِ، وَخَرَجَ إِلَى مَكَّةَ، فَصَلَّى بِنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عليه السلام الْجُمُعَةَ، فَقَرَأَ سُورَةَ الْجُمُعَةِ وَفِي السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ «إِذَا جَاءَكَ الْمُنْتَظِقُونَ» أي الركعة الثانية. قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَأَذْرَكْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عليه السلام فَقُلْتُ لَهُ: تَقْرَأُ بِسُورَتَيْنِ كَانَ عَلِيُّ عليه السلام يَقْرَأُهُمَا بِالْكُوفَةِ؟ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عليه السلام: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ بِهِمَا. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالتَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ وَأَبِي عَنبَةَ الْخَوْلَانِيِّ عليه السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عليه السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِ«سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَ«هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَدْنِيَّةِ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَا يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: ٥٢٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ رَاشِدٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عليه السلام قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ تَنْزِيلَ السَّجْدَةِ وَ«هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ عليه السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عليه السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ.

بَابُ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْجُمُعَةِ وَبَعْدَهَا: ٥٢٩- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رُكْعَتَيْنِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ عليه السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ عليه السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عليه السلام أَيْضًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ. ٥٣٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عليه السلام: أَنَّهُ كَانَ إِذَا صَلَّى الْجُمُعَةَ انْصَرَفَ فَصَلَّى سَجْدَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ، ثُمَّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَصْنَعُ ذَلِكَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٥٣١- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ: كُنَّا نَعُدُّ سُهَيْلَ بْنَ أَبِي صَالِحٍ ثَبَتًا فِي الْحَدِيثِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

العرف الشاذي: ثم رأيت هذه الرواية المنسوبة في «الأدب المفرد» للبخاري، فيكون هذا واقعة حال. وأما الكلام بعد الإقامة، ففي كتبنا أنه لو طال الفصل تعاد الإقامة، ولا يضبطون طول الفصل، فلا يقال: إن حديث الباب مخالف لنا. قوله: فلا تقوموا حتى تروني: غرضه بيان وهم جرير، وليس للحديث تعلق بالباب. قوله: حدثنا الحسن بن علي الخلال إلخ: في هذا الحديث أيضا وجه الإعلال موجود فينبغي إعلاله؛ فإن الراوي ذكر الواقعة بشاكلة الضابطة. قوله: باب ما جاء في ما يقرأ إلخ: السور الماثورة في الصلوات مستحب اعتيادها عندنا، كما في «البحر» و«الحلية»، ويدعوها مرة أو مرتين؛ كيلا يفسد عقائد من خلفه من عدم صحة هذه الصلاة بدون هذه السور. قوله: تنزيل السجدة: نُسب إلينا بعض غيرنا أن آية السجدة عندنا في السرية مكروهة للإمام؛ كيلا يتوسس المقتدون عند سجوده للتلاوة، وأما أنا فلم أجد تصريح هذه الكراهة في كتبنا، والله أعلم. قوله: باب في الصلاة إلخ: السنن قبل الجمعة أربعة عندنا، وعند الشافعي عليه السلام ركعتان. وأما بعد الجمعة فركعتان عند الشافعي عليه السلام، وأربع عند أبي حنيفة عليه السلام، وست ركعات عند صاحبيه عليه السلام، وفي الست طريقتان، والمختار عندي أن يأتي بالركعتين قبل الأربع لعمل ابن عمر عليه السلام في «سنن أبي داود». وقال ابن تيمية: لا ثبوت لسنن قبل الجمعة؛ فإنه كان يؤذن بعد الزوال في الحال، ثم يأتي النبي صلى الله عليه وسلم بمجرد سماع الأذان، ويأخذ في الخطبة بمجرد دخوله المسجد، ثم يشرع في صلاة الجمعة، وأما الثابت من الصحابة فمطلق نافلة من غير تعيين. وأما البخاري فبوب على الركعتين قبل الجمعة وما أتى بحديث إلا بحديث سنن قبل الظهر، فقيل: إنه يشير إلى قياس الجمعة على الظهر، وقيل: غرضه أنه لا شيء في هذه المسألة، فدل بأنه على النفي، وقال الزيلعي: لا أقل من ركعتين قبل الجمعة؛ لحديث سُلَيْكِ الغطفاني الذي رويناه أنفا من «سنن ابن ماجه»: «هل صليت ركعتين قبل أن تجيء». وفي «مشكل الآثار»: «من كان مصليا فليصل أربعا قبل الجمعة وأربعا بعدها إلخ» بسند ضعيف، وفي «الإتحاف»: فهذا المرفوع يدل على أربع قبل الجمعة، وأما بعد الجمعة فلا يبي حنيفة عليه السلام رواية «مسلم» ورواية الباب مرفوعة وعمل ابن مسعود عليه السلام، وأما لصاحبيه فعمل ابن عمر عليه السلام في «أبي داود»، ثم رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعمل علي عليه السلام، ورأيت في كتاب حنفي أن أبا جعفر الهندواني صلى في مسجد رصافة في بغداد يوم الجمعة ركعتين بعدها ثم أربعا، فقيل له، فقال: عملت بعمل علي. وفي الروايات القوية أن التابعين من أهل كوفة يقولون: كان ابن مسعود يعلمنا أربع ركعات بعد الجمعة، وعلمنا علي عليه السلام ست ركعات بعدها، فلكل وجهة لا يمكن إنكاره. قوله: يصلي بعد الجمعة ركعتين: وفي بعض الروايات تصريح «في بيته». فترودد الأمر أن هاتين سس الجمعة أو ركعتان عند دخول البيت؛ لحديث: «إذا دخل الرجل في بيته فليصل ركعتين»، وقال ابن الجوزي: إن هذا موضوع، وحسنه جلال الدين السيوطي رحمته الله.

مناصب: أول الكراهية إنما هي من جهة الاحتلال بالاستماع، ولا استماع في هذين الوقتين. قوله: بخول: لغتان، على وزن محمد، أو بخول بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الواو بعدها لام. (جامع الأصول) قوله: عن عمرو بن دينار عن الزهري: هذا من رواية الأكابر عن الأصاغر؛ لأن عمرو بن دينار أسن من الزهري، وقد أدرك شيوخوا لم يدركهم الزهري. (التفصيل)

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. ٥٠٢- وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا. ٥٠٣- وَرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ أَمَرَ أَنْ يُصَلَّى بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ أَرْبَعًا. وَذَهَبَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ إِلَى قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه. قَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَلَّيْ أَرْبَعًا، وَإِنْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ. وَاحْتَجَّ بِأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ، وَلِحَدِيثِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه هُوَ الَّذِي رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ، وَابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه بَعْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ، وَصَلَّى بَعْدَ الرَّكْعَتَيْنِ أَرْبَعًا. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه صَلَّى بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ أَرْبَعًا. حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَنْصَ لِلْحَدِيثِ مِنَ الزُّهْرِيِّ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا الدَّرَاهِمُ أَهْوَنَ عِنْدَهُ مِنْهُ، إِنْ كَانَتْ الدَّرَاهِمُ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ الْبَعْرِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: كَانَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَسَنَ مِنَ الزُّهْرِيِّ. بَابُ فِيمَنْ يَذْكُرُ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً: ٥٠٤- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ، قَالُوا: مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ صَلَّى إِلَيْهَا أُخْرَى، وَمَنْ أَدْرَكَهُمْ جُلُوسًا صَلَّى أَرْبَعًا. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ فِي الْقَائِلَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: ٥٠٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَارِمٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي حَارِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: مَا كُنَّا نَتَعَدَّى فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَلَا نَقِيلُ إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثٌ سَهْلٍ بْنُ سَعْدٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ فِيمَنْ يَنْعَسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنَّهُ يَتَحَوَّلُ مِنْ مَجْلِسِهِ: ٥٠٦- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَأَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلْيَتَحَوَّلْ عَنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّفَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: ٥٠٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْحُجَّاجِ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ فِي سَرِيَّةٍ، فَوَافَقَ ذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَعَدَا أَصْحَابَهُ فَقَالَ: اتَّخَلَّفَ فَأُصَلِّيَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ثُمَّ أَلْحَقَهُمْ. فَلَمَّا صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم رَأَاهُ، فَقَالَ لَهُ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تَغْدُوَ مَعَ أَصْحَابِكَ؟» قَالَ: أَرَدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ مَعَكَ ثُمَّ أَلْحَقَهُمْ، فَقَالَ: «لَوْ أَنْفَقْتُ مَا فِي الْأَرْضِ مَا أَدْرَكْتُ فَضْلَ غَدَوْتِهِمْ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: قَالَ شُعْبَةُ: لَمْ يَسْمَعْ الْحَكَمُ مِنْ مِقْسَمٍ إِلَّا خَمْسَةَ أَحَادِيثَ. وَعَدَّهَا شُعْبَةُ، وَلَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ فِيهَا عَدَّهَا شُعْبَةُ،

العرف الشاذي: قوله: باب فِيمَنْ يَذْكُرُ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً: قال أبو حنيفة وأبو يوسف وسفيان رضي الله عنهم: من أدرك تشهد الجمعة فقد أدركها. وقال مالك والشافعي وأحمد ومحمد رضي الله عنهم: من أدرك رَكْعَةً مِنْهَا أدركها، ومن أدرك التشهد بيني عليه الظهر بلا استئناف. وأجاب الشيخان عن حديث الباب: أن قيد الرَكْعَةَ اتفاقاً؛ لأن الرَكْعَةَ كالصَّلَاةِ، وأما الحكم فحكم مدرك الرَكْعَةَ والتشهد واحد، وتمسك الجمهور أيضاً بمفهوم الحديث، وحمل الأئمة الحديث على المسبوق، كما فعلت في ما مر: «من أدرك رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ». وتمدك الشيخين: «ما أدرككم فصلوا، وما فاتكم فأموا». واعلم أنهم اختلفوا في أن الجمعة فرض مستقل أو مسقط للظهر، ومعنى هذا: أن بناء الظهر على تحريمة الجمعة جائز أم لا؟ ثم من بنى الظهر على تشهد الجمعة، فهل يجهر بالقراءة أو يُسر؟ فخيرهُ الفقهاء، وقال ابن تيمية: يجب الإسرار، وقال الفقهاء: بأن القاضي يحكي الأداء؛ لأنه منفرد، والمنفرد قاضٍ، والقضاء حكاية الأداء. وقال ابن تيمية: إنه منفرد، ويجب الإسرار على المنفرد، والله أعلم بالصواب. وللجمهور في مسألة الباب ما أخرجه النسائي في أبواب الجمعة عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفي أبواب المواقيت عن ابن عمر رضي الله عنهما: «من أدرك رَكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرَهَا فَقَدْ أَدْرَكَهَا». وفي رواية ابن عمر رضي الله عنهما علة، وأما المسألة فاختلف فيها الصحابة رضي الله عنهم. قوله: باب ما جاء في السفر إلخ: لو أراد المقيم السفر، فإن خرج قبل الزوال فيها، وإن تأخر إلى ما بعد الزوال فلا يجوز له السفر بدون أداء الجمعة.

حاشية: قوله: أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً: قال في «اللمعات»: السنة عند أبي حنيفة بعد الجمعة أربع، وعند صاحبيه: ست، أربع ثم اثنتان، هذا في الصلاة بعد الجمعة، وأما الصلاة قبل الجمعة فثابتة، وقد أنكره بعض المحدثين، وبالغوا في الإنكار، وقال صاحب «سفر السعادة»: الذين قالوا بسنة الجمعة قبلها إنما قالوا بما قياساً على الظهر، وإثبات السنن بالقياس غير جائز. اعلم أن في «جامع الأصول»: عن ثعلبة بن أبي مالك القرظي أنه قال: «كانوا في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يصلون يوم الجمعة قبل الخطبة، وإذا خرج وجلس على المنبر فأذن المؤذن الحديث، والظاهر أن ما في «صحيح مسلم» عن أبي هريرة: من اغتسل ثم كفى الجمعة فصلى ما قدر له ثم أنصت إلخ، وارد في السنة قبل الجمعة. وأورد السيوطي في «جمع الجوامع»: من كان مصلياً يوم الجمعة فليصل قبلها أربعاً وبعدها أربعاً، وفي «المواهب» أيضاً، وحديث أبي داود عن نافع قال: كان ابن عمر يطول في الصلاة قبل الجمعة وبعدها، ويقول: كذا كان يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم. قوله: سرية: هي طائفة من الجيش أقصاها أربع مائة.

وَكَانَ هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَسْمَعْهُ الْحَكَمُ مِنْ مِقْسَمٍ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي السَّفَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَلَمْ يَرِ بَعْضُهُمْ بَأْسًا بِأَنْ يَخْرُجَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي السَّفَرِ مَا لَمْ تَحْضُرِ الصَّلَاةُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا أَصْبَحَ فَلَا يَخْرُجُ حَتَّى يُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ.

بَابُ فِي السَّوَالِكِ وَالطَّيِّبِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: ٥٣٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَقًّا عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلِيَمَسَّ أَحَدُهُمْ مِنْ طَيِّبٍ أَهْلِيهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَالَمَاءَ لَهُ طَيِّبٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَشَيْخٍ مِنَ الْأَنْصَارِ رضي الله عنه. قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ الْبَرَاءِ رضي الله عنه حَسَنٌ. وَرَوَايَةُ هُشَيْمٍ أَحْسَنُ مِنْ رَوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ.

أَبْوَابُ الْعِيدَيْنِ

بَابُ فِي الْمَشِيِّ يَوْمَ الْعِيدِ: ٥٣٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا وَأَنْ تَأْكُلَ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَخْرُجَ الرَّجُلُ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا، وَأَنْ لَا يَرْكَبَ إِلَّا مِنْ عُذْرِ.

بَابُ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ: ٥٤٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رضي الله عنه يُصَلُّونَ فِي الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ يَخْطُبُونَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، وَيُقَالُ: إِنَّ أَوَّلَ مَنْ خَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ.

بَابُ أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ: ٥٤١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِيدَيْنِ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَحَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، أَنْ لَا يُؤَذَّنَ لِصَلَاةِ الْعِيدَيْنِ وَلَا لِشَيْءٍ مِنَ التَّوَاتُلِ.

بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْعِيدَيْنِ: ٥٤٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنتَشِرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ،

العرف الشاذي: قوله: باب في السواك والطيب يوم الجمعة: نسب إلى مالك رضي الله عنه وجوب الغسل كما مر منا آنفاً. قوله: فالماء له طيب: أي الغسل كاف، وهذا من قبيل: نحية بينهم ضرب وجيع. لا كما زعمه رجل غبي. قوله: باب في صلاة العيدين قبل الخطبة: السنة الخطبة بعد العيدين، وتلقاه الأمة بالقبول، وخالفها مروان؛ فإنه كان يهجر في خطبته علياً رضي الله عنه، واستكره الناس، وكانوا لا يسمعون الخطبة، فقدم الخطبة ليستمعوها، وكانت خطبة الجمعة أيضاً بعدها، إلا أنه ﷺ كان يخطب فنفر الناس كلهم؛ زعماً منهم أن سمع الخطبة ليس بحتم، فبقي اثنا عشرة نفساً حوله ﷺ، فقدمها النبي ﷺ كما في «مراسل أبي داود»، وثبت عن عثمان رضي الله عنه أيضاً تقدم الخطبة على صلاة العيد؛ ليدرك الناس صلاة العيد. قوله: باب أن صلاة العيدين إلخ: هكذا عمل الأمة المحمدية، ولا يقال: إن الأذان والإقامة أمران حسنان، فأى حرج فيهما؟ فإنه قد ثبت منه ﷺ صلاة العيدين تسع سنة، وما ثبتا عنه. وشبهه من هذا ما روي أن علياً رضي الله عنه أتى المصلين، فوجد رجلاً يتطوع فنهاه، فقال الرجل: أعذّب على صلاتي، فقال علي رضي الله عنه: إنك تُعذّب على خلافك السنة. وفي كتب الشافعية: يجوز في صلاة العيد أن ينادى في الأسواق بـ«الصلاة جامعة»، وقاسوا على ثبوها في صلاة الكسوف، أخرجه مسلم: بعث النبي ﷺ منادياً بـ«الصلاة جامعة» فاجتمعوا إلخ، وليس هذا في كتبنا، وأذن وأقام ابن الزبير رضي الله عنه، وما وافقه الأمة. **الأنفة:** قال الخذاق: إن البدعة ليست إلا سيفة. قوله: باب القراءة في العيدين: حديث الباب يفيد في مقابلة من يدعي العمل بالحديث؛ فإنه يقول: إذا اجتمع العيد والجمعة فالجمعة عفو، ومرفوع الباب يرد عليهم، ولا مرفوع لهم، نعم ثبت ما قالوا عن ابن الزبير رضي الله عنه وبعض التابعين. وأما ما في «البخاري» عن عثمان رضي الله عنه أنه صلى العيد، ثم قال للناس: من أراد أن يذهب فليذهب،

حاشية: قوله: فلم ير بعضهم بأسا إلخ: هو الصحيح عند بعض فقهاءنا، قال في «شرح المنية»: والصحيح أنه يكره السفر بعد الزوال قبل أن يصلي، ولا يكره قبل الزوال. قوله: أبواب العيدين: قيل: سمي العيد عيداً؛ لأنه يعود ويتكرر لأوقاته، وهذا الوجه عام يصدق على المواسم الأخر أيضاً، فزاد بعضهم قيداً آخر، وقال: يعود بالسرور والفرح، والفرح والسرور في عيد الفطر؛ لشكر نعمة تمام الصيام، وفي الأضحى؛ لنعمة تمام الحج بالوقوف بعرفات الذي هو عمدة أركانه، والجمعة التي هي في كل أسبوع شكر لنعمة صلوات الأسبوع، فوضعوا لشكر كل طساعة عيداً حتى يكون سبباً لمزيدها بحكم «لَيْنَ شُكْرُكُمْ لَا يَزِيدُكُمْ» ، وأما الزكاة فلما لم يكن لأدائها وقت معين ولم يتفق فيها اجتماع، لم يقع لشكر تمامها عيد مناسب، كذا قالوا. وقال بعضهم: سمي العيد عيداً تفاؤلاً، يعني يورق البقاء، ويعود في العام القابل، كما سميت القافلة قافلة في ابتداء خروجها؛ تفاؤلاً لقفولها أي رجوعها سالمة. وصلاة العيدين فرض على مذهب أبي حنيفة كالجمعة، وفي رواية: واجب، وقال: تسميتها بالسنة من جهة ثبوته من دون الكتاب. وعند صاحبيه سنة. وعند الشافعية: نفل، وجعلوه أفضل النوافل، وفي قول لهم سنة مؤكدة. وقال مالك: سنة واجبة، ولعل الوجوب هناك بمعنى التأكيد، ويحتمل أن يكون المراد ما ذكر في مذهب أبي حنيفة. وعند أحمد: فرض عين كما عند أبي حنيفة رضي الله عنه، والصحيح عنده: أنها فرض كفاية. قوله: من السنة أن تخرج إلى العيد ماشياً: وعليه العمل عند الحنفية، قال في متن «الدر المختار»: ندب يوم الفطر أكله حلواً واستياكه وغتساله وتطيبه ولبس أحسن ثيابه وأداء فطره، ثم خروجه ماشياً إلى الجئانة والخروج إليها سنة وإن وسعهم المسجد الجامع.

نفع قوت المغتذي: [إنا على بن الحسن الكوفي]: قال العراقي: لم يتضح، من هو؟ إذ هذه الطبعة ثلاثة: الأول: على ابن الحسن بن سليمان الكوفي كنيته أبو الحسن، ويعرف بأبي الشعثاء، روى عنه «م»، والثاني: على بن الحسن الكوفي روى عن عبد الرحمن بن سليمان، لمعاني بن عمران روى عنه «ن»، والثالث: على بن الحسن الكوفي روى عن إسماعيل بن إبراهيم التيمي، وروى عنه للمصنف. [حقاً على الناس أن يغتسلوا يوم الجمعة]: قال العراقي: نصب حقاً مصدراً بفعل حذف، أي حق حقاً، كقولهم: — ﷺ — عمداً فعلته يا عمراً. [فالماء له الطيب]: قال «حق»: المشهور رواية طيب كقيل، أي: أنه يقوم مقام الطيب.

عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ فِي الْجُمُعَةِ بِـ«سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَ«هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَلَشِيَّةِ»، وَرَبَّمَا اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَيَقْرَأُ بِهِمَا. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي وَاقِدٍ وَسَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهَكَذَا رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمُسَعَّرٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي عَوَّانَةَ. وَأَمَّا ابْنُ عُيَيْنَةَ فَيُخْتَلَفُ عَلَيْهِ فِي الرَّوَايَةِ، فَيُرَوَّى عَنْهُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه. وَلَا يُعْرَفُ لِحَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِيهِ. وَحَبِيبُ بْنُ سَالِمٍ هُوَ مَوْلَى الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه. وَرَوَى عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه أَحَادِيثٌ. وَقَدْ رَوَى عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى خُورِ رِوَايَةٍ هَؤُلَاءِ. وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ بِـ«قَ» وَ«أَقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ»، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ. ٥١٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا مَالِكُ عَنْ صَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْمَزَنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِي رضي الله عنه: مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ بِهِ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى؟ قَالَ: كَانَ يَقْرَأُ بِـ«قَ» وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ وَ«أَقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. حَدَّثَنَا هَذَا، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ صَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَأَبُو وَاقِدٍ اللَّيْثِي رضي الله عنه اسْمُهُ الْحَارِثُ بْنُ عَوْفٍ.

بَابُ فِي التَّكْبِيرِ فِي الْعِيدَيْنِ: ٥١٤- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ عَمْرِو أَبُو عَمْرٍو الْحَذَّاءُ الْمَدِينِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ عَنْ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَبَّرَ فِي الْعِيدَيْنِ فِي الْأُولَى سَبْعًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَفِي الْآخِرَةِ خَمْسًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَمْرٍو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَدِّ كَثِيرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَهُوَ أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. وَاسْمُهُ عَمْرُو بْنُ عَوْفٍ الْمُرِّي رضي الله عنه. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ. وَهَكَذَا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّهُ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ نَحْوَ هَذِهِ الصَّلَاةِ. وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. ٥١٥- وَرَوَى عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ فِي التَّكْبِيرِ فِي الْعِيدَيْنِ: تِسْعَ تَكْبِيرَاتٍ، فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَفِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بَدَأُ بِالْقِرَاءَةِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ أَرْبَعًا مَعَ تَكْبِيرَةِ الرُّكُوعِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوَ هَذَا، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ.

العرف الشاذي: فليس مراده العفو عن أهل مصر، بل الإجازة لأهل القرى الذين اجتمعوا. قوله: باب في التكبير في العيدين: قال أئمتنا الثلاثة وسفيان الثوري رضي الله عنه: إن التكبيرات الزوائد ستة: ثلاثة في الأولى قبل القراءة، وثلاثة في الثانية بعدها. وقال مالك وأحمد والشافعي رضي الله عنه: الزوائد اثنتا عشرة تكبيرة قبل القراءة، سبعة في الأولى، خمسة في الثانية. مسألة: في كتب الأحناف: إن تكبير الركوع في ثانية العيد واجب، بخلاف سائر الصلوات، فإنه سنة فيها، ولو ترك التكبير في ثانية العيد تلزم سجدة السهو، ثم قالوا: إن لزمته سجدة السهو لا يسجد له؛ خافة اختلاط القوم. وأما الأدلة في مسألة الباب فلهم حديث الباب، وفي سنده كثير بن عبد الله، وهو متكلم فيه، وحسنه الترمذي والبخاري وابن خزيمة، وجرحه أحمد بن حنبل رضي الله عنه. وقال الحافظ أبو الخطاب بن دحية المغربي: إن أقبح الأحاديث التي أخرجها الترمذي وحسنها رواية كثير بن عبد الله في تكبيرات العيدين، وأما ابن دحية فمتكلم فيه، فقل: إنه وضاع، ولكن لا أسلمه، نعم إنه رجل غير مبال، وقيل: إن سلطان عصره قال له مختبراً إياه: صنف التخريج على كتاب شهاب القضاعي، فشرحه ابن دحية، ثم قال السلطان: إني فقدته، فصنّف كتاباً آخر على الشهاب القضاعي فصنّف كتاباً، وكان بين كتابيه تفاوت بعيد وتخالف، فعلم السلطان أنه غير مبال، فعزله عن الدرس. وأيضاً لابن دحية كتاب «التنوير في مولد البشير والنذير» لإثبات الميلاد الذي شاع في هذا العصر، وأحدثه صوفي في عهد سلطان إربل سنة ٦٠٠، ولم يكن له أصل من الشريعة الغراء، ولم يكن التصنيف في هذه البدعة يليق بشأن الحفاظ والمحدثين. وللشوافع حديث آخر أخرجه أبو داود عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه بسند قوي، وصححه البخاري، كما نقل الترمذي في «العلل الكبرى»: سألت البخاري عن مختاره في تكبيرات العيدين، فاختار اثنتي عشرة تكبيرة؛ بناءً على ما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه. وأما أدلتنا [ولنا عمل ابن مسعود ثم رفعه] فمتنها: ما في «سنن أبي داود» عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وقال: «كان يكبر أربع تكبيرات»، وضم بها تكبيرة التحريمة الأولى، وتكبيرة الركوع في الثانية، والحديث قوي مرفوع، وفيه أبو عائشة، وقيل: إنه مجهول الحال، ولكنه خطأ، والحق أنه ثقة، وهو والد محمد بن أبي عائشة وموسى بن أبي عائشة، وأعلى ما في الباب لنا ما هو من إجماعات عمر، رواه إبراهيم النخعي مرسلاً بسند قوي في «معاني الآثار»، ويفيدنا -أي الأئمة الأربعة- في تكبيرات الجنازة أيضاً، ولنا حديث آخر قولي قوي، ما تمسك به أحد من أصحابنا، ويفيدنا في تكبيرات العيدين والجنازة، أخرجه في «معاني الآثار» عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورجال الحديث كلهم معروفون إلا وضين بن عطاء، وثوقه الحافظ؛ فإنه أخرج من الطحاوي رواية تدل على التسليميتين في الوتر، وفي سنده وضين بن عطاء، وثوقه الحافظ كما مر في الوتر. آخر استدلال الحافظ. وأما اثنتا عشرة تكبيرة فجائزة عندنا؛ فإن في «النهاية»: إن أبا يوسف رضي الله عنه أتى بها حين أمره هارون الرشيد، ولا يتوهم أنه كان من أولي الأمر؛ فإنه لو كان غير جائز عنده كيف اتبعه وإن كان والي الأمر؟ فلا بد من أن يقال: إنه قائل بجوازها، وأيضاً في «الهداية»: لو زاد الإمام التكبيرات على الستة يتبعه إلى ثلثي عشرة تكبيرة، فدل على الجواز، ولقد صرح محمد في «موطنه» بجوازها؛ فإنه قال: وما أخذت به فهو حسن. قوله: وهو أحسن شيء روي إلخ: ليس أحسن شيء هذا، بل ما في «أبي داود» عن ابن عمرو بن العاص رضي الله عنه. قوله: واسمه أي اسم جده.

حاشية: قوله: فيختلف عليه: أي اختلف أصحاب ابن عيينة على ابن عيينة، والاختلاف إنما هو في زيادة لفظ «أبيه» بين حبيب بن سالم والنعمان بن بشير. (التقرير) قوله: وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه: وجاء في بعض الروايات: «أن ابن مسعود كان يكبر في العيدين تسعاً، أربعاً قبل القراءة، ثم يكبر في ركع»، وفي الثانية يقرأ فإذا فرغ كبر أربعاً ثم ركع»، رواه عبد الرزاق في «مصنفه» عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن علقمة والأسود. وروي أيضاً نحوه عن ابن عباس وأنس والمغيرة بن شعبة. وفي «سنن أبي داود»: أن سعيد بن العاص سأل أبا موسى الأشعري وحذيفة بن يمان، كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الأضحية والفطر؟ قال أبو موسى: كان يكبر أربعاً تكبيرة على الجنازة، فقال حذيفة: صدق، فقال أبو موسى: كذلك كنت أكبر بالبصرة حيث كنت عليهم والياً، كذا في «شرح الموطأ» لعلي القاري. قال محمد في «الموطأ»: قد اختلف الناس في التكبير في العيدين، فما أخذت به فهو حسن، وأفضل ذلك ما روى ابن مسعود أنه يكبر في كل عيد تسعاً: خمساً وأربعاً، فيهن تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الركوع، ويوالي بين القراءتين، ويوترها في الأول. ويقدمها في الثانية، وهو قول أبي حنيفة.

بَابُ لَا صَلَاةَ قَبْلَ الْعِيدَيْنِ وَلَا بَعْدَهَا: ٥١٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، أَنبَأَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم خَرَجَ يَوْمَ الْفِطْرِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنهما: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَدْ رَأَى طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الصَّلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ وَقَبْلَهَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ. ٥١٧- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ أَبُو عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ أَبَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُبَلِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَفْصٍ -وَهُوَ ابْنُ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّهُ خَرَجَ يَوْمَ عِيدٍ وَلَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، وَذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَعَلَهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الْعِيدَيْنِ: ٥١٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ -وَهُوَ ابْنُ زَادَانَ- عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُخْرِجُ الْأَبْكَارَ وَالْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ وَالْحَيْضَ فِي الْعِيدَيْنِ، فَأَمَّا الْحَيْضُ فَيَعْتَزِلْنَ الْمُصَلَّى، وَيَشْهَدْنَ دَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ. قَالَتْ إِحْدَاهُنَّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ؟ قَالَ: «فَلْتَعْرِضْهَا أَوْ تَحْتِهَا مِنْ جِلْبَابِهَا». حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، عَنْ حَفْصَةَ ابْنَةِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رضي الله عنها بِنَحْوِهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ رضي الله عنهما: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أُمِّ عَطِيَّةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَرَخَّصَ لِلنِّسَاءِ فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْعِيدَيْنِ، وَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ. وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ: أَكْرَهُ الْيَوْمَ الْخُرُوجَ لِلنِّسَاءِ فِي الْعِيدَيْنِ، فَإِنْ أَبَتْ الْمَرْأَةُ إِلَّا أَنْ تَخْرُجَ فَلْيَأْذَنْ لَهَا زَوْجُهَا أَنْ تَخْرُجَ فِي أَظْمَارِهَا وَلَا تَتَزَيَّنَّ، فَإِنْ أَبَتْ أَنْ تَخْرُجَ كَذَلِكَ فَلِلزَّوْجِ أَنْ يَمْنَعَهَا عَنِ الْخُرُوجِ. ٥١٩- وَيُرَوَّى عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: لَوْ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ، لَمَنَعَهُنَّ الْمَسْجِدَ كَمَا مَنَعَتْ نِسَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ. وَيُرَوَّى عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: أَنَّهُ كَرِهَ الْيَوْمَ الْخُرُوجَ لِلنِّسَاءِ إِلَى الْعِيدِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم إِلَى الْعِيدِ فِي طَرِيقٍ وَرُجُوعِهِ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ: ٥٢٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ وَاصِلٍ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْكُوفِيُّ وَأَبُو زُرْعَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ فِي طَرِيقٍ رَجَعَ فِي غَيْرِهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَأَبِي رَافِعٍ رضي الله عنهما: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَرَوَى أَبُو ثُمَيْلَةَ وَيُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه. وَقَدْ اسْتَحَبَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلْإِمَامِ إِذَا خَرَجَ فِي طَرِيقٍ أَنْ يَرْجِعَ فِي غَيْرِهِ، اتِّبَاعًا لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَحَدِيثُ جَابِرٍ رضي الله عنه كَأَنَّهُ أَصَحُّ.

العرف الشاذي: قوله: باب لا صلاة قبل العيدين ولا بعدها: عندنا تكره الصلاة قبل العيدين في البيت والمصلى، وفي «البحر»: لا يصلي الإشراف، أيضًا من يعتادها، وأما بعد العيد فيصل في البيت ما شاء من النافلة، رأيت في بعض الآثار أن عليًا رضي الله عنه مر على رجل يصلي بالمصلى فيها، فقال الرجل: أيعذبنني الله على الصلاة؟ قال علي رضي الله عنه: نعم، يعذب الله على خلاف السنة. قوله: باب في خروج النساء في العيدين: أصل مذهبنا جواز خروج النساء للعيدين، ونهى أرباب الفتوى، وفي مذهب غيرنا تضييق مما في مذهبنا. وأما من يدعي العمل بالحديث، فيقطع على الأحناف على منعهن النساء من خروجهن إلى المصلى والمساجد، وهذا من قلة التدبر، ونقل أصل مذهبنا العيني من «التوضيح على البخاري» للشيخ سراج الدين بن الملقن تلميذ المغلطي الحنفي. أقول: لقد أبعد العيني في النجعة، والحال أن المسألة مذكورة في «المداية» وقالوا: يخرجن في الصلوات كلها؛ لأنه لا فتنة لقلّة الرغبة، فلا يكره كما في العيد. وكذلك روي في الخروج إلى العيد في حاشية «المداية» من «المسوط». قوله: والعواتق: جمع عاتق، وإنما يقال: العاتق؛ لأنها عتقت عن خدمة الوالدين. «والحيض»: والمراد منهن ذوات الطمث؛ لقريظة «ويعتزلن المصلى»، وأما لفظ «الحَيْضُ» فجمع حائض لا حائضة. قوله: ويشهدن دعوة المسلمين: لا يستدل بهذا على الدعاء المعروف في زماننا بعد صلاة العيد؛ فإن المراد بالدعوة الأذكار التي في الخطبة والمواظع والنصح؛ فإن الدعوة عامة. قوله: ورجوعه من طريق آخر: قيل: إنه للتفاؤل، أي لئلا يكون فسخ ما فعل أولًا، أو لإظهار الشوكة، وكان الخلفاء والسلاطين يظهرون الشوكة يوم العيد ويوم الجمعة،

حاشية: وروى محمد في «كتاب الآثار» عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: قوله: الأبيكار: البكر العذراء، والجمع الأبيكار. (القاموس) قوله: والعواتق: جمع عاتق، هي من بلغت الحلم أو قاربته، فعتقت عن قهر أبويها باستحقاق الزوج، أو الكرمية على أهلها، كذا في «الجمع»، أو عتقت عن خدمة أبويها. قوله: الخدور: جمع خادر -بكسر معجمة- الستر أو البيت، والمراد: من يقل خروجهن من البيوت. (بجمع البحار) قوله: والحيض: [بضم حاء وتشديد ياء جمع حائض]. قوله: فيعتزلن الحيض: هذا من باب «أكلوني البراغيث». والأمر بالاعتزال، إما لئلا يلزم الاختلاف بين الناس من صلاة بعضهم وترك صلاة بعضهم، أو لئلا ينتجس الموضع، أو لئلا تؤذي إن حدث أذى منها. (عمدة القاري) قوله: دعوة إلخ: [كالاتتماع لصلاة الاستسقاء ونحو ذلك]. قوله: فلتعريها أختها من جلبابها: بكسر جيم وسكون لام، قميص أو حمار واسع، أي ليعريها جلبابًا لا تحتاج إليه، أو لتشركها فيه إن كان واسعًا، أو هو مبالغة، أي يخرجن ولو اثنتين في ثوب واحد. قوله: أظمارها: [جمع طمر: الثوب الخلق]. قوله: رجع في غيره: لتشهد له الطريقان أو أهلها، أو ليتبرك به أهلها، أو ليستفتي فيهما، أو ليتصدق على فقرائهما، أو ليزور قبور أقاربه فيهما، أو لإظهار شعار الإسلام، أو ليغيظ المنافقين أو اليهود، أو يرهيبهم بكرة من معه، أو لتخفيف الزحام، أو للحد من كيد الأعداء، ونحو ذلك.

نفع قوت المغتذي: [والعواتق]: أي: الشواب جمع عاتق، وهي امرأة شابة أول ما تدرك، أو من لم تن من والديها، أو تزوج بعد إدراكها، أو ما بين أن تدرك إلى أن تعضن، قاله ابن السكيت. [وذوات الخدود]: كفلوس جمع كسب، ونحو ناحية بالبيت، يجعل لها ستر، فتكون بها الجارية البكر، وهي مخدرة، أي: خدرت في الخدر، والخدر البيت. [جلباب]: عجم فلام فسوحدثن، كقمرطاس إزار ورداء، أو ملحفة أو مقنعة، تغطي بها المرأة رأسها، وظهرها، وخدها، أو حمار. [وروي أبو ثيملة]: بفوقية فميم فلام، كجهينة، اسم: يحيى بن واضح.

بَابُ فِي الْأَكْلِ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْخُرُوجِ: ٥٥١- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَرَّاءُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ ثَوَابِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَطْعَمَ، وَلَا يَطْعَمَ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَنْسٍ عليه السلام قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ بُرَيْدَةَ بْنِ حُصَيْبٍ الْأَسْلَمِيِّ عليه السلام حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا أَعْرِفُ لِثَوَابِ بْنِ عُثْبَةَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَقَدْ اسْتَحَبَّ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنْ لَا يَخْرُجَ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَطْعَمَ شَيْئًا، وَيُسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يُفِطَرَ عَلَى تَمَرٍ، وَلَا يَطْعَمَ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يَرْجِعَ. ٥٥٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عليه السلام: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُفِطِرُ عَلَى تَمَرَاتٍ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْمُصَلَّى. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

أَبْوَابُ السَّفَرِ

بَابُ التَّقْصِيرِ فِي السَّفَرِ: ٥٥٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ الْوَرَّاقُ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، ...

العرف الشذّي: ولا يشبه هذا الرجوع برجوعه قهقري. قوله: باب في الأكل يوم الفطر قبل الخروج: يستحب الإمساك إلى الصلاة يوم الأضحى، وإن لم يمسك فلا كراهة أصلاً، كما ذكره علي القاري رحمته الله في بعض رسائله. ثم ظاهر الحديث أن استحباب الإمساك لكل رجل يضحي أو لا، وهذا الإمساك أسميه بالصوم؛ لأن الحديث يسمي صيام عشرة، والحال أن صوم العاشر مكروه، فالصوم في اليوم العاشر هو الصوم إلى الصلاة. وأعلم أن الحكم بالكراهة التنزيهية بترك الأول موقوف على دليل خاص، وقريب من هذا ما في «رد المختار»: أن ترك المستحب لا يكون مكروهاً إلا بدليل خاص. قوله: باب التقصير في السفر: في هذا الباب مسائل عديدة، منها: أداء التطوع في السفر، قيل: لا يتطوع المسافر أصلاً، ومنع البعض من أدائها في السفر، منهم ابن تيمية. أقول: قد ثبت أداء الرواتب في السفر عنه عليه السلام أحياناً، لكن الأكثر أداء القبلي لا البعدي، وقيل: إن الثابت منه عليه السلام مطلق النافلة ليلاً ونهاراً، وقيل: ثبت النافلة المطلقة ليلاً لا نهاراً، وأقول: آخر في هذه المسألة. وفي «البحر»: عمل محمد بن الحسن عليه السلام أنه كان لا يصلي الرواتب إذا كان في حال السير، وكان يصليها في حال النزول. ومن مسائل الباب قصر الصلاة، والقصر واجب، والإتمام غير جائز عند أبي حنيفة عليه السلام، وقال: إن القصر قصر الإسقاط. وقال الشافعي عليه السلام: إن الإتمام والقصر جائزان، والقصر قصر الترفيه. وأما جمهور الصحابة والتابعين فموافقون لأبي حنيفة، وكذلك قال ابن تيمية، وأطلب الكلام وأتى بالروايات، وصح أنه سئل أحمد عن الإتمام في السفر، فقال أحمد: أسأل الله العافية عن هذه المسألة. وقال الشافعية: أتم عثمان وعائشة عليهما السلام، ونقول بأنهما أتما بالتأويل، ثم أورد الحافظ على التأويلات من حيث التفقه، لا من حيث الأسانيد، وأجاب عنها العيني. وأقول: لا احتياج إلى تقوية التأويلات تفقهاً من العيني؛ فإن إيرادات الحافظ لا يتوجه علينا، بل يتوجه على عثمان وعائشة، والواجب علينا إثبات أهمّا تأوّلًا، فنقول: قد صح التأويلات بعضها من السنتين وبعضها من الرواة. وأما مطلق التأويل فقد أخرج البخاري عن عروة عليه السلام قال: إنما تأولت عائشة عليها السلام كما تأول عثمان، وفي «أبي داود» التأويلات من الرواة، كما قال الزهري: إنه أجمع على الإقامة بعد الحج، وقال إبراهيم النخعي: إن عثمان عليه السلام اتخذها وطناً، وقال الزهري أيضاً: إن عثمان عليه السلام اتخذ الأموال بالطائف، كذلك روي أنه صلى مخافة أن يراه الأعراب أنه يقصر، فيقصرون في الحضر أيضاً، كما ثبت بسند صحيح أن أعراباً قال لعثمان عليه السلام: إني كنت رأيتك تقصر عاماً ماضياً، فقصرت السنة كلها؛ زعماً مني أن الصلاة ركعتان. وبعض التأويلات مذكورة في «الطحاوي» لكن هذه ليست على جوابه من الإمام حين أنكر عليه الصحابة منهم ابن مسعود عليه السلام، بل ههنا ذكر مذهب عثمان عليه السلام، حاصله أن القصر لمن كان في حال السير لا في حال النزول؛ فإنه قال: «لا قصر لجلب ولا ناء ولا تاجر، وإنما القصر لمن حمل الزاد والمزاد ورحل وارتحل إلخ»، وليس هذا مذهب أحد من الأربعة، وبعض وجوه التأويلات مذكورة في «مصنف ابن أبي شيبة» [وبعضها في «النووي شرح مسلم»] و«السنن الكبرى» للبيهقي، وبعض التأويلات مروية عن لسافها، وروي عن عائشة عليها السلام، قالت: لا أقصر في السفر؛ لأنّي لا أجد مشقة، وأيضاً نقول: إن عائشة إنما أتمت بعد ارتحالها عليها السلام إلى دار البقاء، وأيضاً لما أتم عثمان عليه السلام أنكر عليه الصحابة، ومن المنكرين ابن مسعود عليه السلام، كما في «أبي داود»، وفي الروايات: أن ابن مسعود عليه السلام استرجع على إتمام عثمان عليه السلام، وفيه: فقيل لابن مسعود: إنك عبت على عثمان عليه السلام ثم صليت خلفه أربعاً؟ فقال: الخلاف شر إلخ، فقال الشافعية: إن اقتداء ابن مسعود يدل على أن الإمام عنده جائز، وإن كان الأول القصر؛ فإنه لو لم يكن الإمام جائزاً ما اقتدى ابن مسعود عليه السلام خلف عثمان عليه السلام. والجواب عن هذا على مشربنا أن عثمان عليه السلام لما تناول، فصار مجتهداً في مسألته، ومسألته مجتهد فيها، فإذا اقتدى ابن مسعود عليه السلام خلف عثمان عليه السلام في المجتهد فيه، وذلك جائز عندنا، [كما في «رد المختار»] وأجاب شمس الأئمة السرخسي أن عثمان عليه السلام لما نكح بمكة وتاهل ثم، فصار مقيماً، فعليه أربع ركعات، وأما ابن مسعود فقال: إن سنة النبي ﷺ كان القصر ههنا في منى، ولما أقمت فالأول لك أن تقتدي خلف من يقصر، ويكون الإمام من يقصر، لتكون سنة النبي ﷺ باقية صورة، ولا تكون أنت إماماً للناس؛ لأنك مقيم وتضلي أربعاً، ولكنه لما صلى بهم عثمان عليه السلام وكان مقيماً صلى خلفه ابن مسعود عليه السلام أربعاً؛ لأن صلاته هذه خلف من يزعمه أنه مقيم، فإذا لا ضير علينا. وجواب شمس الأئمة عليه السلام قوي لطيف، فثبت أن إمام عثمان عليه السلام بمضى، وإمام عائشة عليها السلام لم يكن لكون الإمام في السفر جائزاً بل للتأويلات. ثم تملك الشافعية بحديث عائشة عليها السلام، أخرجه النسائي والدارقطني بسند قوي، قالت: اعتنرت مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة، حتى إذا قدمت بمكة قلت: يا رسول الله، بأي أنت، فقصرت وأتممت، وأفطرت وصمت، وقال: «أحسن يا عائشة»، وما عاب عليّ إلخ. فدل على جواز الإتمام وإن لم يثبت الإمام عنه عليه السلام والشيخين، ونسب النووي هذه رواية الدارقطني إلى أنها أخرجهما «مسلم»، والحال أنها ليست في مسلم أصلاً، فالجواب عن الحديث بأنه مر عليه الحافظ وابن تيمية وابن قيم في «زاد المعاد» وقال: إنه كذب على رسول الله ﷺ. أقول: لا يقال ما قال ابن تيمية، نعم يمكن أن يعمل بالحديث؛ فإن سنده قوي برجال ثقات، ثم قيل: إن في «سنن الدارقطني» تصحيحاً، فإنه ذكر في لفظ: «كان يصوم ويفطر ويتم ويقصر»، والصحيح كان يقصر -أي رسول الله ﷺ- ونكح -أي عائشة- وكان يفطر وتصوم -أي عائشة-، والله أعلم. وكذلك قال ابن تيمية وابن حجر بأنه تصحيح في «الدارقطني»، وأما الرواية التي مرت عن عائشة عليها السلام فقال ابن تيمية: إنما كذب، وأعلمها ابن كثير بأنه عليه السلام لم يخرج معتمراً في رمضان إلا في فتح مكة، ولم يعتمر ثم، والله أعلم. فقال الشافعية: إن لفظ «في رمضان» لعله سهو من الراوي بأنه عليه السلام خرج في رمضان، ثم ذهب إلى حنين، ثم رجع عنها واعتمر في ذي القعدة، وأعل الحافظ أيضاً في «بلوغ المرام» تلك الرواية، وأشار إلى وجه التعليل في «التلخيص الحبير» بأن عائشة عليها السلام لو كانت عندها هذا الحديث منه عليها السلام، لما احتاجت إلى التأويل عند إتمامها، وفي الصحيحين عن عروة: تأولت كما تأول عثمان. أقول: لا يصح هذا وجهاً للتعليل، وجواب الحديث على تقدير صحته أنه عليها السلام قال لعائشة عليها السلام: «أحسن»، ولا يدل هذا على إجازة الإتمام، بل هذا إغماض عما فعلت؛ لعدم علمها بالمسألة، كما قلت في سنن الفجر، وكما في «أبي داود» قصة رجلين تيمناً، ووقائع أخرى، ويمكن أن يقال: إن إمام عائشة كان في مكة لا في طريق مكة؛ فإنه عليه السلام لما فتح الله عليه مكة، زعمت عائشة عليها السلام أنه عليه السلام يقيم أياماً كثيرة في مكة، وأقام النبي ﷺ في مكة خمسة عشر يوماً، أو سبعة عشر، أو ثمانية عشر، أو تسعة عشر يوماً، على اختلاف الروايات، ورواية خمسة عشر في «أبي داود» بسند قوي، وما أراد النبي ﷺ الإقامة بمكة، بل كان يريد أن يخرج إلى حنين غداً أو بعد غد، فمضى في هذه الأيام الكثيرة، ثم خرج إلى حنين، وبلغ عائشة عليها السلام أنه عليه السلام كان يقصر بمكة في هذه الأيام، فقالت: قصرت وأتممت، وأفطرت وصمت، فإذا كان صومها وصلاتها صوم المقيم وصلاته، وتحسينه عليه السلام على هذا، وهذا الجواب متحمل قدر شيء على مسائلنا، فالحديث لا يدل على جواز الإتمام في السفر، ووفور ذخيرة الأحاديث، وتعامل السلف برّد جواز الإباحة. ثم تملك الشافعية بآية: «فَلْيَسِّرْ عَلَىكُمُ الْجَنَاحَ أَنْ تَقُصَّروا» إلخ، فدل لفظ «لا جناح» على أن إتمام الصلاة أيضاً جائز، والقصر ليس بضروري، والمشهور في الجواب بأنهم زعموا أن في القصر نقصان الصلاة وإساءة، فقال الله ردّاً لذلك الزعم: «فَلْيَسِّرْ عَلَىكُمُ الْجَنَاحَ»، والجواب الصحيح بأن الآية تفسرين، قيل: إن القصر المذكور في الآية قصر العدد، والآية نازلة في قصر صلاة المسافر؛ لآية: «وَإِذَا ضَرَجْتُمْ فِي الْأَرْضِ»

جاشية: قوله: الزبار: [بالزاي المشددة، آخره مهملة.]

نفع قوت المغتذي: [عن ثواب بن عتبة]: مثلثة: فواو فموحدة، كسحاب ليس له عند المصنف إلا هذا، وليس له ببقية الست شيء. [لا يخرج يوم الفطر، حتى يطعم، ولا يطعم يوم الأضحى، حتى يصلي]: قال المهلب بن أبي صفرة: إنما كان يأكل يوم فطره قبل غدوه لمصلاه؛ لتلا يظن ظان، أن الصوم يلزم إذا، حتى تصلي صلاة العيد، وهذا مفقود يوم الأضحى، وابن قدامة: إنما أكل قبله؛ لإظهار مبادرة لامتنال أمره - تعالى - بالفطر على خلاف عادته، والأضحى خلافه مع ما به من ندب فطره على شيء من أضحية.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَافَرْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَكَانُوا يُصَلُّونَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، لَا يُصَلُّونَ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَوْ كُنْتُ مُصَلِّيًا قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا لَأَتَمَمْتُهَا. وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنَسٍ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ مِثْلَ هَذَا. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ آلِ سُرَّاقَةَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَدْ رَوَى عَنْ عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَطَوَّعُ فِي السَّفَرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَبَعْدَهَا. وَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَقْصُرُ فِي السَّفَرِ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ صَدْرًا مِنْ خِلَافَتِهِ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا كَانَتْ تُتِمُّ الصَّلَاةَ فِي السَّفَرِ، وَالْعَمَلُ عَلَى مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، إِلَّا أَنَّ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: التَّقْصِيرُ رُخْصَةٌ لَهُ فِي السَّفَرِ، فَإِنْ أَتَمَّ الصَّلَاةَ أَجْزَأَ عَنْهُ. ٥٥٠ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْنٌ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ بْنُ جُدْعَانَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: سُئِلَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ، فَقَالَ: حَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَحَجَجْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَمَعَ عُمَرَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَمَعَ عُثْمَانَ سِتَّ سِينِينَ مِنْ خِلَافَتِهِ أَوْ ثَمَانِ سِينِينَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى:

العرف الشاذي: الآية، ولزم إشكال على هذا التفسير، وهذا تفسير بعض، وقيل: إن الآية واردة في قصر الصفة والهيئة، أي في صلاة الخوف، وهذا القول قول آخرين من ابن جرير وابن كثير وصاحب «البدائع» من الأحناف وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ويؤيدهم آية القرآن؛ فإن المذكور فيها قصر الخوف، فالآية واردة في قصر الخوف وإلى هذا ذهب جماعة من الصحابة، وأما قيد «وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ» فإن أكثر وقائع صلواته ﷺ صلاة الخوف وقائع السفر، إلا واقعة غزوة الأحزاب في المدينة، فاتفق السفر مع صلاة الخوف. وأما نزول آية القصر قبل غزوة الأحزاب أو بعدها، فمختلف فيه، قال الشافعية: نزولها بعدها، وتركه ﷺ الصلاة في غزوة الخندق كان لعدم نزول القصر فيها، ويجوزون الصلاة حال المسابقة. ونقول: إن وجه تأخيرها عن صلوات عدم جواز الصلاة حالة المسابقة. وقال الموالك: إن وجه التأخير أن الصحابة كانوا قريب أربع عشرة مائة رجل، فما فرغوا من الوضوء إلا وغرب الشمس. وهذا لا يجري إلا في تأخير العصر لا في غيرها، وتأخير غيرهما أيضًا ثابت، فعلى هذا القول لا يمكن للشافعية الاستدلال على قصر العدد؛ لأن ورود الآية في قصر الصفة لا قصر العدد. ثم ههنا صور أربعة: الخوف والسفر، ففيه قصر العدد والصفة. والخوف فقط، وفيه قصر الصفة. والسفر فقط، وفيه قصر العدد. وعدمهما، فعدمهما. وإن قيل: يرد على هذا التفسير رواية مسلم: «إِنَّمَا صَدَقَةُ تَصَدَّقُ اللَّهُ بِمَا عَلَيْكُمْ، فَأَقْبِلُوا صَدَقَتَهُ إِلَى» فَإِنْ قَدَّرَ الْمَرْءُ مَشْرُوطَ بِشَرطِ الْخَوْفِ [فَلا صَدَقَةَ] بخلاف السفر، فدل أن الآية في قصر العدد، والجواب ما في ترجمة الموطأ للشاه ولي الله: أن في السفر بلا خوف قصر عدد أيضًا صدقة، ولكنه تشريع مستأنف، وبعبارة شرح موطأ هذه: استدلال كرده اند بر اتفاق بودن قیوف بحديث مسلم من علی بن ابی حمزة... وقيل: لا بد من الاستدلال بمدخل است، زیرا که ما می گویم... که قصر مافر شرع بید است ابتداء از خدا تعالی، انتهى ملخصًا، فلا تكون الآية أيضًا دليل الشافعية. أما استدلال الأحناف وغيرهم فكثيرة، ذكرها الطحاوي وأطرب ابن تيمية، ولا أستوعبها؛ فإني أستوعب الأجابة مهما أمكن، ولا أستوعب الاحتجاجات، ومنها حديث الصحيحين عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَتِ الصَّلَاةُ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ زِيدَتْ فِيهَا بَعْدَ الْمِحْرَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَأَقْرُتْ صَلَاةُ السَّفَرِ إِلَى» فدل الحديث على أن قصر المسافر ليس بقصر؛ بل على أصله، فكيف قلتم أيها الشافعية: إن في الآية قصر عدد؟ فإنه يقتضي أن تكون صلاة المسافر مقصورة لا على ما كانت قبل، وحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يدل على أن صلاة المسافر باقية على ما كانت قبل. وإن قيل: إن ظاهر القرآن يدل على القصر، فنقول أولًا: إنه قصر الصفة لا قصر العدد. وثانيًا: إن أول الآية أي «وَإِذَا ضَرَبْتُمْ» في قصر العدد، وبإنيها في قصر الصفة، فإذا قولكم أيها الشافعية بأن الآية نزلت في قصر العدد، وأن حكم القصر بعد الآية ليس بصحيح، ولو قالوا هذا، فعليهم إثبات أن المسافر والمقيم كانا يَتَمَّانَ بعد المحررة إلى المدينة، ثم أنزل الله قصر صلاة المسافر في الآية بعد المحررة إلى المدينة في السنة الرابعة. وأما نحن فنقول بعد تسليم: إن الآية في القصر في العدد، وإن المسافر كان يصلي رَكَعَتَيْنِ بعد المحررة، ثم نزلت الآية بعد كون الحكم مشروطًا، كما في آية الوضوء نزلت بعد العمل بالوضوء بأزيد من عشرين سنة، أو نقول: إن أول الآية -أي قصر العدد- مهملد لبيان صفة صلاة الخوف، ومن البداهة أن المقدمة الممهدة تكون معلومة قبل، فإذا إطلاق القصر على صلاة المسافر ليس بحقيقة، بل توسع، فالجواب أن دعواكم أن قصر صلاة المسافر بعد نزول الآية، وكانت قبل إتماما يرد حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. ثم أحباب الحافظ في «الفتح»: بأن مراد حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وَأَقْرُتْ صَلَاةُ السَّفَرِ إِلَى» أي لمن أراد القصر، ثم قال: كانت صلاة المقيم والممسافر أربعة في المدينة، ثم نزلت الآية لقصر العدد في السنة الرابعة، فيلزم إذن تسليم النسخين في حكم واحد، أي في صلاة المسافر، ويتجنب العلماء من النسخين في حكم واحد مهما أمكن، وأيضًا قول الحافظ نافذ في عمل الحديث، لكنه يجب أن يكون له أصل بجميع أجزائه، والحال أنه لا مرفوع ولا أثر ولا أصل يدل على أن صلاة المسافر كانت أربعة في المدينة، ولا تمسك بلفظ القرآن: «أَنْ تَقْصُرُوا إِلَى» فلا يصح به؛ لما ذكرت أولًا أنه بيان حكم سابق، أو تمهيد حكم قصر الصفة، وتوارد الروايات يدل على أن قول الحافظ مستبعد؛ فإن في «كتاب الطحاوي» عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «صَلَاةُ السَّفَرِ رَكَعَتَانِ تَمَامَ لَيْسَ بِقَصْرِ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ ﷺ إِلَى» فدل على نفي الأربع في حق المسافر، وفيه عن ابن عمر وابن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا: «صَلَاةُ السَّفَرِ رَكَعَتَانِ وَهِيَ تَمَامُ إِلَى» وفي سنده جابر الجعفي، وفيه عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لفظ شديد، قال بعد ذكر قصر الصلاة: «مَنْ خَالَفَ السَّنَةَ فَقَدْ كَفَرَ إِلَى» وأدلتنا بحصاة في موضعها. قوله: «لَأَتَمَمْتُهَا» أي إنما لو شرعت لكان إتمام الفريضة أولى. فهذا يدل على أن القصر قاذح في السنن، فحواش هذا القدر ما ذكره النووي في «شرح مسلم»: فجوابه أن الفريضة متحتمة، فلو شرعت تامة لتحتم إتمامها، وأما النوافل فلا خير المكلف، فالرفق به أن تكون مشروعة، ويتخير إن شاء فعلها وحصل ثوابها، وإن شاء تركها ولا شيء عليه إِلَى» قوله: صدر من خلافته: هذا متعلق بعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقط، ولم يثبت عنه ﷺ أو الشيخين إلا القصر، وجواب عمل عثمان وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مر سابقًا. قوله: وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق: لا يقول أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بجواز الإتمام كما حررت أنه قال: أسأل الله العافية من هذه المسألة. وقال ابن تيمية الحبلي بعدم جواز الإتمام. قوله: أجزأ عنه: أي يقع فرضًا. وعند أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَكَعَتَانِ نافلة، والمصلي مرتكب الكراهة تحريمًا. قوله: حدثنا أحمد بن منيع حدثنا هشيم إِلَى» في سند حديث الباب علي بن زيد بن جدعان، وهو سيء الحفظ، ولذا لم آخذ حديثه في باب الوضوء بالبيضاء، والحال أن في «مسند أحمد» رواية لنا للوضوء بالبيضاء بسند علي بن زيد، ومن عادتنا النقد الشديد في المفيدة لنا، وإغماض شيء في غيرها، بخلاف غيرنا؛ فإن أكثر نقدم فيما يخالفهم، ولقد سلمت التوثيق في كثير من عبد الله [في تكبيرات العبدن]، والحال أنه بضربنا في مواضع.

حاشية: قوله: إلا أن الشافعي إِلَى» قال ابن الملك: ذهب الشافعي إلى جواز القصر والإتمام في السفر، وعند أبي حنيفة: لا يجوز الإتمام، بل يأثم، ذكره علي، واستدل أبو حنيفة لما رواه البخاري عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: الصلاة أول ما فرضت رَكَعَتَانِ، فَأَقْرُتْ صَلَاةُ السَّفَرِ، وَأَتَمَّتْ صَلَاةَ الْحَضَرِ، قَالَ الزهري: فقلت لعروة: ما بال عائشة تتم؟ قال: تَأَوَّلْتُ مَا تَأَوَّلَ عُثْمَانُ. قَالَ العيني: حديث عائشة واضح في أن الرَكَعَتَيْنِ للمسافر فرض، فلا يجوز خلافه ولا الزيادة عليه، وعند النسائي بسند صحيح عن عمر بن الخطاب: «صَلَاةُ السَّفَرِ رَكَعَتَانِ تَمَامَ غَيْرِ قَصْرِ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ ﷺ»، وعند ابن حزم صحيح عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «صَلَاةُ السَّفَرِ رَكَعَتَانِ، مَنْ تَرَكَ السَّنَةَ كَفَرَ»، وعن ابن عباس: «مَنْ صَلَّى فِي السَّفَرِ أَرْبَعًا كَمَنْ صَلَّى فِي الْحَضَرِ رَكَعَتَيْنِ»، وهو قول عمر وعلي وابن عباس وابن مسعود وجابر وابن عمر والثوري. أما إتمام عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ احتفلوا في تأويله، قيل: إنه رأى القصر والإتمام جائزين، وقيل: لأنه تأمل بمكة، وقيل: لأن الأعراب حضروا معه، ففعل ذلك؛ لئلا يظنوا أن فرض الصلاة رَكَعَتَانِ أبدًا، أي حضرًا وسفرًا، لكن بقي الإشكال في إتمام عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ لأنها أخبرت بفرضية الرَكَعَتَيْنِ في حق المسافر، ثم إنما كيف تتم، فلذا سأل الزهري عن عروة: ما بال عائشة تتم؟ فأجاب بقوله: تَأَوَّلْتُ مَا تَأَوَّلَ عُثْمَانُ، فأجيب بأن سبب إتمام عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان يرى القصر مختصًا بمن كان شاخصًا سائرًا، وأما من أقام في أثناء السفر فهو يتم؛ لأنه في حكم المقيم، والدليل عليه ما رواه أحمد بإسناد حسن عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال: لما قدم علينا معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حاجًا، صَلَّى بنا الظهر رَكَعَتَيْنِ بمكة، ثم انصرف إلى دار الندوة، فدخل عليه مروان وعمرو بن عثمان، فقالا: لقد عبت أمر ابن عمك، قال: وكان عثمان أتم الصلاة إذا قدم مكة، ثم إذا خرج إلى منى وعرفة قصر الصلاة، فإذا فرغ من الحج وأقام بمنى، أتم الصلاة. فهذا التأويل يرتفع الاختلاف بين حبر عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وفعلها، انتهى كلام العيني ملنقطًا من المقامات المختلفة.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٥٥٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ أَنَّهُمَا سَمِعَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَبِذِي الْحَلِيفَةِ الْعَصْرَ رَكْعَتَيْنِ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. ٥٥٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ رَازَانَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ لَا يَخَافُ إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَمِّ تَقْصُرُ الصَّلَاةَ: ٥٥٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْخَضْرَمِيُّ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ. قَالَ: قُلْتُ لِأَنْسٍ رضي الله عنه: كَمْ أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِمَكَّةَ؟ قَالَ: عَشْرًا. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ رضي الله عنه: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنْسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ أَقَامَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ تِسْعَ عَشْرَةَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: فَتَنَحْنُ إِذَا أَقَمْنَا مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ تِسْعَ عَشْرَةَ صَلَّيْنَا رَكْعَتَيْنِ، وَإِنْ زِدْنَا عَلَى ذَلِكَ أَتَمَسْنَا الصَّلَاةَ. وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَقَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، أَتَمَّ الصَّلَاةَ. وَرَوَى عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَقَامَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، أَتَمَّ الصَّلَاةَ. وَرَوَى عَنْهُ: ثُنَيْي عَشْرَةَ: وَرَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَقَامَ أَرْبَعًا صَلَّى أَرْبَعًا. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْهُ قَتَادَةُ وَعَطَاءُ الْخُرَّاسَانِيُّ، وَرَوَى عَنْهُ دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ خِلَافَ هَذَا. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ بَعْدُ فِي ذَلِكَ، فَأَمَّا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ فَذَهَبُوا إِلَى تَوْقِيتِ خَمْسَ عَشْرَةَ، وَقَالُوا: إِذَا أَجْمَعَ عَلَى إِقَامَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ أَتَمَّ الصَّلَاةَ. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: إِذَا أَجْمَعَ عَلَى إِقَامَةِ ثُنَيْي عَشْرَةَ أَتَمَّ الصَّلَاةَ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: إِذَا أَجْمَعَ عَلَى إِقَامَةِ أَرْبَعٍ، أَتَمَّ الصَّلَاةَ. وَأَمَّا إِسْحَاقُ فَرَأَى أَقْوَى الْمَذَاهِبِ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: لِأَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ تَأَوَّلَهُ بَعْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: إِذَا أَجْمَعَ عَلَى إِقَامَةِ تِسْعَ عَشْرَةَ أَتَمَّ الصَّلَاةَ. ثُمَّ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ لِلْمَسَافِرِ أَنْ يَقْصُرَ مَا لَمْ يُجْمَعْ إِقَامَةٌ، وَإِنْ أَتَى عَلَيْهِ سِتُّونَ. ٥٥٨- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: سَافَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم سَفَرًا، فَصَلَّى تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: فَتَنَحْنُ نُصَلِّي فِيمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ تِسْعَ عَشْرَةَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، فَإِذَا أَقَمْنَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ صَلَّيْنَا أَرْبَعًا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ. بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّطَوُّعِ فِي السَّفَرِ: ٥٥٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صفوان بن سليم، عَنْ أَبِي بُسْرَةَ الْغِفَارِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ثَمَانِيَةَ عَشَرَ سَفَرًا، فَمَا رَأَيْتُهُ تَرَكَ الرَّكْعَتَيْنِ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ الظُّهْرِ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ الْبَرَاءِ رضي الله عنه حَدِيثٌ غَرِيبٌ. قَالَ: وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَلَمْ يَعْرِفِ اسْمَ أَبِي بُسْرَةَ الْغِفَارِيِّ، وَرَأَاهُ حَسَنًا. وَرَوَى عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ لَا يَتَطَوَّعُ فِي السَّفَرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَلَا بَعْدَهَا.

العرف الشاذي: قوله: الظهر بالمدينة أربعة إله: نقول: إن المسافر يصير مسافرًا بعد انفصاله من أبنية المصير، بل هذا الحديث دليل لنا في هذه المسألة، ولا يجوز الاستدلال أيضًا بهذا على مذهب أهل الظاهر بمواز القصر ولو على ثلاثة أميال؛ فإن ذا الحليفة لم تكن متنتهى القصر، بل المقصود كان مكة. قوله: لا يخاف إلا رب العالمين: يريد أن قيد «إن خفتم» إلتفاتي في حق صلاة المسافرين. قوله: باب ما جاء في كم تقصر الصلاة: مسافة القصر عند الشافعي وأحمد رضي الله عنهما ثمانية وأربعون ميلًا، وعندنا مسيرة ثلاثة أيام بسير وسط، وفي «الهداية» عن أبي حنيفة رضي الله عنه: قدر ثلاثة مراحل إله، والفرق بين الأول والثاني: أن في الأول اعتبار سير المسافر، وفي الثاني اعتبار المسير والمسافة، وأقوال الأحناف في مسافة القصر كثيرة، ذكرها في «البحر»، والأقوال من ستة عشر فرسخًا إلى اثنين وعشرين فرسخًا، وفي قول ثمانية وأربعون ميلًا، وهو المختار؛ لأنه موافق لأحمد والشافعي رضي الله عنهما. وأما الميل ففي «النووي شرح مسلم»: إن الميل الهاشمي ستة آلاف ذراع، والذراع أربعة وعشرون أصبعًا معتدلة، والأصبع ستة شعيرات معتدلات. وأما مدة الإقامة: فعند الشافعي رضي الله عنه أربعة أيام، وعندنا خمسة عشر يومًا، ومذاهب آخر، ولا مرفوع لأحد، ولكل واحد آثار، ولنا: أثر ابن عمر رضي الله عنهما في «كتاب الآثار» لمحمد بن الحسن رضي الله عنه. قوله: قال عشرة: أي في حجة الوداع. وأما في فتح مكة، فأقام بمكة خمسة عشر يومًا أو سبعة عشر أو تسعة عشر أو ثمانية عشر. قوله: لأنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم تأوله إله: هذا اجتهد ابن عباس رضي الله عنه، والاجتهاد هذا بعيد؛ لأنه لما أقام النبي صلى الله عليه وسلم تسعة عشر يومًا وقصر، لا يدل أن بعد هذه الأيام يكون إتمامًا؛ فإنه يمكن أنه لو أقام بعده أيضًا لقصر الصلاة، فلا يصح الاحتجاج بهذا، إلا أنه قواه ابن رشد تقوية شيء في «البداية» بأن الأصل الإتمام، وأما القصر فمن عارض السفر، فإذا ثبت القصر إلى هذه الأيام، نعمل بعده بالأصل أي بالإتمام، وعلى هذه التقوية يمكن أن يقال: إن ابن عمر رضي الله عنهما زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام خمسة عشر يومًا بمكة في فتح مكة؛ فإنه لم يعتبر ثلاثة أيام قبل الفتح، وكانت تلك الأيام مشغولة بالوقعات واستقراء الفتح، فكان الباقي خمسة عشر يومًا، وهذا إنما يكون لو كان بناء قوله على فعله صلى الله عليه وسلم هذا، والله أعلم وعلمه أتم. قوله: باب ما جاء في التطوع في السفر: المسألة مرت بتفصيلها كما ينبغي.

حاشية: قوله: فذهبوا إلى توقيت خمس عشرة: قال محمد رضي الله عنه في «كتاب الآثار»: حدثنا أبو حنيفة حدثنا موسى بن مسلم عن مجاهد عن عبد الله بن عمر قال: إذا كنت مسافرًا فوطئت نفسك على إقامة خمس عشرة، فأتمم الصلاة، وإن كنت لا تدري فأقصر، قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة. وفي «الهداية»: وهو مأثور عن ابن عباس وابن عمر. قال ابن المصنف: أخرج الطحاوي عنهما، فذكر حديثهما، والله تعالى أعلم بالصواب. قوله: أبي بسرة: [بالسين تابعي، وبالصاد صحابي].

نفع قوت المعتدي: [عن أبي بسرة الغفاري]: بموحدة فسین فراء، كعرفة تابعي لم يسم، ولم يرو عنه غير صفوان بن سليم، فماله بالكتب إلا هذا عند المصنف رة. وربما اشتبه على من لم ينتبه له بأبي بصرة الغفاري، بموحدة فصاد فراء كرحمة، وهو صحابي، اسمه: حميل بماء كزبر، [عن البراء بن عازب قال: صحبت النبي صلى الله عليه وسلم ثلثة .. ثمانية عشر سفرًا]: بسین بفاء كسبب، قال «حق»: كذا وقع بأصول صحيحة، وبعض نسخه بدل شهرًا، فهو غلط.

وَرَوَى عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَتَطَوَّعُ فِي السَّفَرِ. ثُمَّ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَرَأَى بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ يَتَطَوَّعَ الرَّجُلُ فِي السَّفَرِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَلَمْ يَرَ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُصَلِّيَ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، وَمَعْنَى مَنْ لَمْ يَتَطَوَّعْ فِي السَّفَرِ قَبُولُ الرُّخْصَةِ، وَمَنْ تَطَوَّعَ فَلَهُ فِي ذَلِكَ فَضْلٌ كَثِيرٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَخْتَارُونَ التَّطَوُّعَ فِي السَّفَرِ. ٥٦٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ حَبَّاجٍ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الظُّهْرَ فِي السَّفَرِ رَكَعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَطِيَّةَ وَنَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ. ٥٦١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُحَارِبِيِّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَطِيَّةَ وَنَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ فِي الْحَضَرِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَهُ فِي السَّفَرِ الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ، وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَلَمْ يُصَلِّ بَعْدَهَا شَيْئًا، وَالْمَغْرِبَ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ سَوَاءً، ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ لَا يَنْقُصُ فِي حَضَرٍ وَلَا سَفَرٍ، وَهِيَ وَثْرُ النَّهَارِ، وَبَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: مَا رَوَى ابْنُ أَبِي لَيْلَى حَدِيثًا أَعْجَبَ إِلَيَّ مِنْ هَذَا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُمُعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ: ٥٦٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ زَيْغِ الشَّمْسِ أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى أَنْ يَجْمَعَهَا إِلَى الْعَصْرِ فَيُصَلِّيهِمَا جَمِيعًا، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ زَيْغِ الشَّمْسِ عَجَّلَ الْعَصْرَ إِلَى الظُّهْرِ وَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ سَارَ. وَكَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى يُصَلِّيَهُمَا مَعَ الْعِشَاءِ، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ عَجَّلَ الْعِشَاءَ فَصَلَّاهَا مَعَ الْمَغْرِبِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ وَأَنْسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ وَجَابِرٍ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَرَوَى عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ قُتَيْبَةَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَحَدِيثُ مُعَاذٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، تَفَرَّدَ بِهِ قُتَيْبَةُ، لَا نَعْرِفُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنِ اللَّيْثِ غَيْرُهُ، وَحَدِيثُ اللَّيْثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ مُعَاذٍ ﷺ حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ حَدِيثُ مُعَاذٍ ﷺ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ مُعَاذٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ. رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ. وَبِهَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ. وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ يَقُولَانِ: لَا بَأْسَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ فِي وَقْتٍ إِحْدَاهُمَا.

العرف الشاذي: قوله: ابن أبي ليلى: محمد بن أبي ليلى ضعفه البخاري إلا في هذا الحديث؛ فإنه قال: هو أعجب إليّ، ويفيدنا هذا الحديث في مسألة الورع؛ لأن وتر النهار يكون مشاكلاً وتر الليل في ثلاث ركعات بتسليمه واحدة. قوله: باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين: المذاهب مرت سابقاً، وأقول: إن الأحاديث على ثلاثة أقسام وشواكل، بعضها يدل على الجمع الفعلي، وبعضها يومه الجمع الوقي، وبعضها يدل على الجمع مطلقاً، وكان الشوكاني يقول بالجمع الوقي ثم رجع عنه، وصنف رسالة في رده، وسمّاها «تشنيف السمع بإبطال أدلة الجمع». وحديث الباب عجيب الشأن؛ فإن رجاله كلهم ثقات، ويُقال: إنه أعلى ما في الباب للشافعية حجة الجمع وقتاً، وقال البخاري: إن الحديث موضوع؛ لأنه سأل قتيبة عن من كان شريكاً معه حين سمع الحديث من الليث، قال: خالد المدائني، يقال: هذا الرجل الشقي كان كذاباً وضاعاً؛ فإنه كان يكتب الأحاديث الموضوعة شبيه خط المحدثين، ويضع ذلك القرطاس في كتب المحدثين، وكان يرويها زعماً عنه أن هذه الأحاديث كتبها بنفسه، وأخرج الحاكم نظيره في أربعين، وأشار الترمذي أيضاً إلى إعلال الحديث، وتعجب المحدثون أن لنا من مشاهير الفقهاء وحفاظ الحديث، وله تلامذة يبلغ مائتين، ولا يروي هذا الحديث عنه إلا قتيبة بن سعيد، وحديث الباب يدل على الجمع تقديمًا والجمع تأخيرًا، وقال أبو داود: ما صرح شيء في جمع التقديم. وأجاب الأحناف عن حديث الباب بعد قبول صحته: أن المراد ههنا هو الجمع فعلاً، وإن قيل: فلم وزع الراوي إلى الارتحال بعد الزوال وقبل الزوال، وتقسيمه يدل على الجمع الوقي، جمع تقديم وتأخير، قلت: إنه ﷺ كان إذا أراد أن يرتحل بعد الزوال كان يقعد ولا يسير إلى حين يمكن فيه الجمع فعلاً، ويجمع بين الظهر والعصر فعلاً، ثم يسير ويرتحل، ولو كان ارتحل قبل الزوال كان يسير، حتى يمكن الجمع فعلاً، فينزل ويصلي بالجمع فعلاً، وفائدة هاتين الطريقتين يظهر من كان له وقوف بالأسفار، وعندي توجيه آخر لحديث الباب، ويؤيده حديث آخر مطبوع في رسالة «القاسم». [وفي «مسند أحمد» حديث مرفوع بسند ضعيف كما قلنا في الحديث، وكذلك مرسل جيد عن أبي قلابة يدل على ما قلنا في شرح حديث الباب، ذكره في «الفتح»]. ثم اعلم أن حديث الباب يناقض ما في «مسلم» عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك ﷺ قال: كان النبي ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس، أخر الظهر إلى وقت العصر، ثم نزل فجمع بينهما، وإن زاعت الشمس قبل أن يرتحل، صلى الظهر ثم ركب الخ، ولا مناص إلا أن يقال بأن الطريقتين ثابتان. قوله: عن أبي الطفيل: هذا صحابي صغير، قيل: إنه آخر موثلاً من الصحابة، وقيل: آخر موثلاً أنس ﷺ، وقيل: جابر بن عبد الله ﷺ، وقيل: إن الصواب التوزيع بحسب البلاد، أي أحدهم آخر موثلاً في بلدة، والآخر في بلدة أخرى هكذا، والله أعلم. قوله: حديث معاذ ﷺ إلخ: أخرجه مسلم.

حاشية: قوله: إذا ارتحل قبل زَيْغِ الشمس إلخ: وبه أخذ الشافعي، ولا يجمع عندنا في سفر، بمعنى أن يصلي الظهر مع العصر في وقت أحدهما، والمغرب مع العشاء كذلك، وحكي عن أبي داود أنه قال: ليس في تقديم الوقت حديث قائم نقله، فهذا شهادة بضعف حديث الباب، وعدم قيام الحجة للشافعية، وبطل به قول ابن حجر: إنه حديث صحيح، وإنه من جملة الأحاديث التي هي نص لا يحتل تأويلًا في جواز جمعي التقديم والتأخير، كذا في «المراقبة». والبخاري مع تنبئه لأشياء على الخفية لم يورد حديثاً يدل على تقديم الجمع صريحاً، فالظاهر أنه لم يجده على شرطه، وإلا لما تركه، بل ما أورده نفى به الخفية حيث قال: فإن زاعت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر، ثم ركب. قال العيني: سلمنا أن الجمع رخصة، لكن حملناه على الجمع الصوري، حتى لا يعارض خير الواحد الآية القطعية، وهو قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾، أي أدوها في وقتها، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾، وما قلنا هو العمل بالآية والخبر، وبه يحصل التوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها تعارض، وما قالوه يؤدي إلى ترك العمل بالآية. ويؤيد ما أولنا من الجمع حديث أنس ﷺ أنه غلبه إذا أعجل به السير يؤخر الظهر إلى وقت العصر، فيجمع بينهما، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق، وفي لفظ لهما عن ابن عمر: كان إذا عجل السير في السفر، جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق. وقد وقع في أحاديث الجمع شيء من الاضطراب؛ فإن في بعضها جمعاً بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر، ولم يقل منا ومنهم بجواز الجمع كذلك أحد، ذكره ابن المصنف. وفي «الموطأ»: قال محمد: بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه كتب في الأفاق بينهما أن يجمع بين الصلاتين، ويخبرهم أن الجمع بين الصلاتين في وقت كبيرة من الكبار،

نفع قوت المغنذي: [نا محمد بن عبيد]: المحاربي. [أبو علي الكوفي]: قال «حق»: كذا كناه المصنف أبا علي، والمعروف أن كنيته أبو جعفر، كذا كناه ابن حبان بالثقات، وعبد الغني في الكمال، والمزني في التهذيب.

٥٦٣- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّهُ اسْتَعِيثَ عَلَى بَعْضِ أَهْلِيهِ، فَجَدَّ بِهِ السَّيْرُ، فَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ أَخْبَرَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ: ٥٦٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَيْمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ بِالنَّاسِ يَسْتَسْقِي، فَصَلَّى بِهِمْ رُكْعَتَيْنِ، جَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِيهِمَا، وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَاسْتَسْقَى، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَسٍ وَأَبِي اللَّحْمِ رضي الله عنه: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَلَى هَذَا الْعَمَلِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَاسْمُ عَمِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَيْمِيمٍ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَاصِمِ الْمَازِنِيِّ رضي الله عنه. ٥٦٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ، عَنْ أَبِي اللَّحْمِ رضي الله عنه: أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ أَحْجَارِ الزَّيْتِ يَسْتَسْقِي، وَهُوَ مُقْنِعٌ بِكَفِّهِ يَدْعُو. قَالَ أَبُو عِيْسَى: كَذَا قَالَ قُتَيْبَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي اللَّحْمِ رضي الله عنه، وَلَا نَعْرِفُ لَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ الْوَاحِدَ. وَعُمَيْرُ مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَادِيثَ، وَلَهُ صُحْبَةٌ. ٥٦٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هِشَامِ بْنِ إِسْحَاقَ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كِنَانَةَ - عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَرْسَلَنِي الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ - وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ - إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَسْأَلُهُ عَنِ اسْتِسْقَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْتُهُ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مُتَبَدِّلًا مُتَوَاضِعًا مُتَضَرِّعًا، حَتَّى آتَى الْمُصَلَّى، فَلَمْ يَخْطُبْ خُطْبَتَكُمْ هَذِهِ، وَلَكِنْ لَمْ يَزَلْ فِي الدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ وَالتَّكْبِيرِ،

العرف الشَّدْي: قوله: حتى غاب الشفق: لا يمكن الاستدلال بهذا اللفظ كما استدلل النووي ذاهلاً عما في «أبي داود» بسند قوي: «قبل غيوبة الشفق نزل فصلى المغرب، ثم انتظر حتى غاب الشفق فصلى العشاء إلخ»، والعجب من الحفاظ أنه لما رأى بعض الرواة يعبرون بالمبالغة أنه جمع حين ذهب ربع الليل إلخ، فقال بتعدد الواقعتين، والحال أن سطحي الحدين واحد، وهو مرض صفيه بنت أبي عبيد حين أرسلت إلى ابن عمر رضي الله عنه بأنها في آخر اليوم من الدنيا، وأول اليوم من الآخرة، فأسرع ابن عمر رضي الله عنه، ولكن الله شفاهما، وعاشت إلى ما بعد ابن عمر. وأقول: إن الواقعة واحدة قطعاً، ونخرج الحمل في اللفظ الذي أشكل على الحفاظ، بأن الجمع بين الصلاتين لا يصدق إلا إذا صلى العشاء أيضاً. فاللدة: الجمع الوقي أيضاً مُجْتَهَدٌ فِيهِ عِنْدَنَا، كما ذكر صاحب «البحر» في واقعة سفر الحج. قوله: باب ما جاء في صلاة الاستسقاء: صلاة الاستسقاء سنة عند الشافعي رضي الله عنه، والاستسقاء عندهم على ثلاثة أقسام ذكرها النووي، أحدها: الدعاء بلا صلاة. وثانيها: الدعاء في خطبة الجمعة أو في أثر صلاة مفروضة، وهذا أفضل من النوع الأول. وثالثها - وهذا أكملها - أن يكون بصلاة ركعتين وخطبتين يتأهب قبله بصدقة وصوم وتوبة إلخ، وأما الأحناف ففي «مختصر القدوري»: والصلاة ليست بسنة، قال في «الهداية»: لأنه ﷺ صلى مرة لا أخرى، فلا تكون سنة إلخ. [قال ابن همام: زعم الزيلعي نفي الصلاة من «الهداية»، ولعله لم ينظر إلى السطر الآخر من «الهداية»]. أقول: لا تكون سنة مؤكدة، وإلا فمطلق السنة والاستحباب لا يمكن إنكاره؛ لما قال صاحب «الهداية»: إنه ﷺ صلى مرة، وقال المحقق ابن أمير الحاج: نسب البعض إلينا أن الصلاة عندنا منفية وهذا غلط، والصحيح أن الصلاة عندنا مستحبة إلخ، وفي عبارة «فتح القدير» ضيق يدل على عدم مشروعية الصلاة عند بعض المشايخ، ويترك ما في «الفتح». ونمسك بعض الأحناف بأن القرآن علق الاستسقاء بالتوبة والاستغفار، وهو «يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا» ٥٦، وفي «سنن سعيد بن منصور» بسند جيد عن الشعبي قال: خرج عمر رضي الله عنه يوماً يستسقي، فلم يزد على الاستغفار والدعاء، فقالوا: ما رأيناك استسقيت، فقال: طلبت الغيث. مجاديع السماء الذي يستنزل به المطر، ثم قرأ: «أَسْتَغْفِرُكُمْ رَبِّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ» الآية. واعلم أن الشافعي حكم بسنة الصلاة في الاستسقاء؛ لأنه لم يلاحظ القسمين الآخرين للاستسقاء، وأما أبو حنيفة رضي الله عنه فلاحظ القسمين الآخرين، فحكم باستحباب الصلاة بعكس ما في الوتر، وهذا من مدارك الاجتهاد. وأما القراءة في الاستسقاء فقال أبو حنيفة بالإسرار. وقال الشافعي وصاحباً أبي حنيفة رضي الله عنه بالجهر، وهو مذنب مالك وأحمد رضي الله عنه، وقال محمد رضي الله عنه بالخطبتين بعد الصلاة وتحويل الرداء. وتحويل الرداء المذكور في «مختصر القدوري» و«الهداية». قوله: وحول رداءه: ووافق مالك أبا حنيفة في عدم التكريرات وتحويل الرداء حين البلوغ على لفظ «ونقلب الرداء»، والإمام عند الدعاء يستقبل القوم أو القبلة، وأما القوم فليستقبل القبلة. قوله: ورفع يديه: نقل صاحب «البحر» وغيره إن في دعاء الرهبة يجعل ظهر كفيه إلى السماء ولم يكر عليه صاحب «البحر». وفي رواية عن مالك رضي الله عنه: أن الدعاء جاعلاً ظهر يديه إلى الوجه غير صحيح، وأما ما في «مسلم»: أنه دعا جاعلاً ظهر كفيه إلى الوجه، فقال النووي: قالت جماعة من أصحابنا وغيرهم: إن السنة في كل دعاء لرفع البلاء كالحفظ أو غيره أن يرفع يديه ويجعل ظهر كفيه إلى السماء، وإذا دعا لسؤال شيء وتحصيله جعل بطن كفيه إلى السماء، واحتجوا برواية مسلم إلخ. أقول: شرح الطيبي شارح «المشكاة» في حديث مسلم أن المراد منه الرفع البليغ، بحيث صارت الكف إلى السماء، وغيره الراوي بهذا التعبير لا أن جعل ظهر كفيه إلى السماء، ووقع في بعض الروايات: أنه ﷺ لم يرفع يديه إلا في الاستسقاء، وقيل: إن نفيه وارد على الرفع البليغ، وهو كذلك في «مراسل أبي داود» لا مطلق الرفع؛ لما في الروايات: أنه ﷺ رفع حتى يرى بياض إبطيه في الاستسقاء، والله أعلم. قوله: أحجار الزيت: قيل: إنه استسقى خارج المدينة، وأما أحجار زيت ففي داخل المدينة، فاللفظ معلول. وقيل: إن هذه غير واقعة الاستسقاء خارج المدينة. ويسمى هذا الموضوع بأحجار زيت؛ لأنها سود مثل أن طليت بالزيت.

حاشية: أخبرنا بذلك الثقات عن العلاء بن الحارث عن مكحول. فالحاصل: أن مذهبنا هو أحوط، فلا ينبغي لأحد أن يتركه وإن كان من الشافعية، إلا عند الضيق والشدة، والله تعالى أعلم بالصواب. قوله: استغيت: أي طلب منه الإعانة على بعض أهله، وذلك أن صافية بنت عبيد زوجة ابن عمر وكانت لها حالة الاحتضار، فأخبر بذلك وهو خارج المدينة، فجد به السير، وعجل في الوصول. (التقرير) قوله: صلاة الاستسقاء: قال أبو يوسف ومحمد: السنة أن يصلي الإمام ركعتين بجماعة كهية صلاة العيد، وبه قال مالك والشافعي وأحمد. وقال أبو حنيفة: ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة في جماعة؛ فإن صلى الناس وحداناً جاز، إنما الاستسقاء الدعاء والاستغفار؛ لقوله تعالى: «أَسْتَغْفِرُكُمْ رَبِّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ» ٥٦، علق به نزول الغيث لا بالصلاة، فكان الأصل فيه الدعاء والتضرع دون الصلاة، ويؤيده ما في «سنن سعيد بن منصور» بسند جيد إلى الشعبي قال: خرج يوماً عمر رضي الله عنه يستسقي، فلم يزد على الاستغفار، فقالوا: ما رأيناك استسقيت، فقال: طلبت الغيث. مجاديع السماء الذي يستنزل به المطر، ثم قرأ: «أَسْتَغْفِرُكُمْ رَبِّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ»، وأجيب عن الأحاديث التي فيها الصلاة بأنه ﷺ فعلها مرة، وتركها أخرى، وهذا لا يدل على السنية، وإنما يدل على الجواز، كذا في «اليعني». قوله: وحول رداءه: قال أبو حنيفة: الاستسقاء دعاء، وسائر الأدعية لا يقلب فيها رداء، وما فعله ﷺ كان تفاؤلاً، أو عرف ﷺ بالوحي تغيير الحال عند قلبه الرداء، فلم يفعل غيره يتعين أن يكون تفاؤلاً، وهو تحت الاحتمال، فلا يتم به الاستدلال. (شرح الموطأ) قوله: وآبي اللحم: بالمد بلفظ اسم الفاعل من الإباء، صحابي غفاري، يقال: إن اسمه خلف، وقيل: غير ذلك، استشهد بخبر، كذا في «التقريب». قيل: اسمه عبد الله، كان لا يأكل اللحم مطلقاً، أو لحم الأصنام، فلُقّب بـ«آبي اللحم». (التقرير) قوله: أحجار الزيت: موضع داخل المدينة. (القاموس) سميت؛ لسواد أحجارها، كأنها طليت بالزيت. (ق) قوله: مقنع بكفيه: أي رافع يديه، كما هو رواية. قوله: متبدلاً: «التبدل» ترك التزين، و«التضرع»: التذل والمبالغة في السؤال والرغبة.

نعم قوت المتعدي: [وهو مقنع بكفيه]: بقاف فنون فعين، كمحسن ومحدث، أي: رافع يديه. [خرج متبدلاً]: بضم ميمه ففتح فوقية فموحدة فكسر نطق داله وشده، قال «حق»: كذا باصوب صحيحة بسماعنا، قال: يجوز بسكون موحدة فوقية فندال مخفف، كذا بقول الشافعي، يقال: تبدل وابتدل، لبس الثياب المتبدلة، كسدره ما يمتن من الثياب.

وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ كَمَا كَانَ يُصَلِّي فِي الْعِيدِ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٥٦٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كِنَانَةَ، عَنْ أَبِيهِ. فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَزَادَ فِيهِ: «مُتَخَشَّعًا». قَالَ أَبُو عَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، قَالَ: يُصَلِّي صَلَاةَ الْإِسْتِسْقَاءِ نَحْوَ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، يُكَبِّرُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى سَبْعًا، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا. وَاجْتَنَحَ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عَيْسَى: وَرَوَى عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا يُكَبِّرُ فِي صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ كَمَا يُكَبِّرُ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ.

بَابُ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ: ٥٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ صَلَّى فِي كُسُوفٍ، فَقَرَأَ ثَمَّ رَكْعَةً، ثُمَّ قَرَأَ ثَمَّ رَكْعَةً، ثُمَّ قَرَأَ ثَمَّ رَكْعَةً، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، وَالْأُخْرَى مِثْلَهَا. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَالتُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ وَالْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ وَأَبِي مَسْعُودٍ وَأَبِي بَكْرَةَ وَسَمُرَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ.....

العرف الشاذي: قوله: كما كان يصلي في العيد: [نقول: إن التشبيه في الوقت والركعتين لا التكبيرات] قال الشافعي رضي الله عنه بالتكبيرات في صلاة الاستسقاء مثل العيدين، وفي رواية عن محمد رضي الله عنه أيضًا التكبيرات في الاستسقاء، زوادة ابن كاس عن محمد في «رد المحتار»، وابن كاس ثقة، وترجمته ليست بمشهوره، ولكنه يقع في سندنا إلى محمد رضي الله عنه لموطنه. قوله: باب في صلاة الكسوف: قال جماعة من اللغويين: إن الكسوف يتعلق بالشمس، والكسوف بالقمر، وقيل: لا فرق أصلًا. الجماعة في كسوف الشمس سنة عندنا، وقيم الجماعة مقيم الجمعة، وإن كانوا في القرى صلوا وحدها، وقال القاضي شمس الدين السروجي الحنفي في «شرح الهداية»: إن الصلاة في كسوف الشمس واجبة. ثم صلاة الكسوف عندنا كسائر الصلوات بركوع واحد في ركعة، [وفي «البدائع»: إن صلاة الكسوف ركعتان، ونحو أربع وست وثمان أيضًا]. وقال الشافعية والمالكية والحنابلة رضي الله عنهم بركوعين في ركعة، وقال بعض أصحابهم بجواز ثلاث ركوعات وأربعها في ركعة واحدة. وأما الأحاديث فعلى ستة أوجه، أحدها: بركوع واحد في ركعة واحدة، والثاني: بركوعين، والثالث: بثلاث ركوعات، والرابع: بأربع ركوعات، والخامس: بخمس ركوعات، والسادس: أن يصلي ركعتين، ثم يسأل هل انجلت الشمس؟ ثم يصلي ركعتين ويسأل وهكذا، وأحاديث الثاني في الصحيحين، والثالث والرابع في «مسلم»، والرابع في «أبي داود» أيضًا، والخامس في «أبي داود» بسند لثين، وفي «مذهب الآثار» لابن جرير بسند قوي، والسادس في «أبي داود» و«النسائي» بسند قوي. وأما أحاديث الركوع الواحد فستأتي، وتعرضوا لإسقاطها، ولكنها ثبتت بفضلها تعالى، وهذا المذكور كله في فعله صلى الله عليه وسلم مرفوعًا، فالحجج أن كون الواقعة واحدة ونحوه هذا الاختلاف، بل قد يكون الاختلاف على رأي واحد؛ فإن الترمذي قال: إن الركوعين رواه ابن عباس رضي الله عنه أيضًا، وفي «أبي داود» و«مسلم» أربع ركعات عن ابن عباس رضي الله عنه، وذهب البعض إلى القول بتعدد الواقعة، منهم ابن جرير وابن خزيمة والنووي رضي الله عنه، وأما الحافظ فإلى وحدة الواقعة. أقول: كيف يقال بتعدد الواقعة؟ فإن في الصفات كلها خطبته صلى الله عليه وسلم لرد ما زعموا أن الكسوف عن وفاة إبراهيم سليل النبي صلى الله عليه وسلم، فدل على ذكر وفاة إبراهيم رضي الله عنه في كل الصفات. والكسوف في عهده صلى الله عليه وسلم واحد على ما في رسالة محمود باشا المصري، وأما الخسوف ففي بعض السير مثل «سيرة ابن حبان» أنه انحسف سنة ٦هـ - القمر، فصلى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر أنه صلى الله عليه وسلم كيف صلى، وصلى بالناس أو منفردًا، وأما رسالة محمود باشا المصري - وهو من الحذاق في الرياضيات - فموضوعها بيان طريقة تحويل الحساب القمري إلى الشمسي، وقال: إن الكسوف في عهده صلى الله عليه وسلم واحد، وانكسف وقت ثمانية ساعات ونصف ساعة على حساب عرض المدينة في السنة العاشرة، وبقيت الشمس منورها قدر ثمانية أصابع، وكان وفاة إبراهيم رضي الله عنه في ذلك اليوم، فتحقق وحدة الواقعة. ولنعلم أن العرب كانوا عالمي الحساب الشمسي والقمرية؛ لآيات: «إِنَّمَا الْكَلْبُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ» على ما فسر الزخشرقي في «الكشاف» أن النسب هو العمل بالكياسة، أي جعل العام القمري شمسيًا. واعترض رجل من قطان حيدرآباد، وقال: إن العرب كانوا غير عالمين بالحساب الشمسي، وفي عهد موسى عليه السلام كان الحساب شمسيًا، وفي الحديث أن موسى عليه السلام كان يخلص من يد فرعون يوم العاشوراء، فكيف وضع العرب خلوص موسى عليه السلام يوم العاشوراء عاشر شهرهم المحرم؟ واعتراضه هذا غلط؛ فإن العرب كانوا يعلمون الحسابين، في «المعجم» للطبراني بسند حسن عن زيد بن ثابت رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل المدينة يوم عاشوراء اليهود وعاشوراؤهم تكون عاشر شهرهم المسمى بـ«تشرين»، وعاشوراء المسلمين منقولة من عاشوراء اليهود، فدل على أن العرب كانوا عالمي الحسابين، وأما محمود باشا فلم يتوجه إلى خسوف القمر أنه وقع في عهده صلى الله عليه وسلم أم لا؟ وبالجملة الواقعة واحدة، والصفات المروية عديدة، والأسانيد قوية، وصنف ابن تيمية كتابًا مستقلًا في الكسوف، وحاصله إعلال الروايات كلها إلا رواية ركوعين في ركعة، وذكر وجه الإعلال مفصلة، وقال: إن الشافعي وأحمد والبخاري والبيهقي رضي الله عنهم أهل الأحاديث إلا حديث ركوعين في ركعة. أقول: لعلهم أعلوا، وصنيع البخاري أيضًا يدل على إعلاله؛ فإنه لم يخرج إلا أحاديث ركوعين. وأقول: لعل الروايات كانت موقوفة لرفعها الرواة إلى صاحب الشريعة، ولعل مالك بن أنس رضي الله عنه أيضًا أعلها؛ فإنه لم يخرج في موطئه إلا رواية الركوعين، وأهل البيهقي رواية الثلاث والأربع في «السنن الكبرى». وأما أدلتنا على وحدة الركوع فكثيرة، منها ما روى ابن مسعود رضي الله عنه فعله صلى الله عليه وسلم أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، ذكره في «المعدة»، ومنها: ما روى محمود بن لبيد فعله صلى الله عليه وسلم، أخرجه أحمد في مسنده، ومنها: ما روى سمرة بن جندب أخرجه أبو داود بسند قوي، وغيره أيضًا أخرجه، ومنها ما رواه قبيصة بن مخارق الهلالي أخرجه أبو داود، ومنها: ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أخرجه أبو داود والترمذي في شمائله والطحاوي، وفي سند أبي داود عطاء بن السائب، وهو اختلط في آخر عمره، وأخرج عنه البخاري موقوفًا مع الغير أي مع أبي بشر في الكوثر، وعطاء تابعي، وأجيب بأن حماد بن سلمة وحماد بن زيد أخذوا عنه قبل الاختلاط، والأكثر على أن حماد بن سلمة راوي ما في «أبي داود»، وأخذ عنه قبل الاختلاط، اختاره ابن معين والنسائي والطحاوي، وقيل: إنه أخذ بعد الاختلاط، والتحقيق أن عطاء دخل بصره مرتين، وأخذ عنه ابن سلمة في المرتين، وأيضًا رواية أبي داود أخرجه ابن خزيمة أيضًا، فتكون صحيحة على شرطه. ونقول أيضًا: إن الرواية أخرجه النسائي [والطحاوي] والحافظ في «الفتح» في باب النفخ في الصلاة عن سفیان عن عطاء، وأخذ سفیان عن عطاء قبل الاختلاط باتفاق الحديثين، ومنها: رواية نعمان بن بشير رواها الطحاوي وابن خزيمة والنسائي وأبو داود، وفي «أبي داود»: فجعل يصلي ركعتين ركعتين، ويسأل عنها حتى انحلت إلخ، وأهل البيهقي هذه الرواية بأن بين أبي قلابة ونعمان واسطة غير مذكورة ههنا. أقول: إن كانت الواسطة فيلال بن عامر، وهو ثقة، فلا ريب في جودة الرواية، وتأول فيها الحافظ بأن المراد من الركعتين الركوعان، وسؤاله رضي الله عنه كان بالإشارة. أقول: إن التأويل غير نافذ؛ لأن المسجد كان غاصًا، وكان الناس مجتمعين، وفي الروايات أن البعض غشي عليه والقي الماء على رأسه، فقول السؤال بالإشارة في مثل هذه الحالة بعيد، وأيضًا قد أخرج الحافظ عن «مصنف عبد الرزاق» مرسلًا عن أبي قلابة وصححه، وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يسأل رجلًا: «هل انحلت إلخ؟» وإذا صححه الحافظ فلا بد من قبوله، سيما إذا كان المرسل مقبولًا عند الجمهور، وأيضًا أخرجه أبو داود عن أبي قلابة عن نعمان، فأما متصلًا، ومنها: ما رواه عبد الرحمن بن سمرة، فصار أدلتنا سبعة. وأجاب الشافعية عن أدلتنا بأن هؤلاء الرواة نافون، واقتصروا الرواية، ولم يذكرها الركوع الثاني، وغيرهم مثبتون والمثبت مقدم على الثاني، أحاب الطحاوي مناظرة أن روايتنا أزيد إثباتًا، فإنا نقول ونزيد مع كل ركوع سجدة، وتفصيل هذه المناظرة في «الطحاوي»، وأخرج العيني رواية الركوع الواحد عن علي عن «مسند أحمد»، ورأيت في «مسند أحمد»، ففيه عن علي رضي الله عنه ذكر أربع ركوعات، وفي مسنده حش بن ربيعة، إلا أن نسخ «عمدة القاري» و«مسند أحمد» مملوءة من الأغلاط من الناسخين، ولكن رأيت في سائر الكتب ففيها أربع ركوعات عن علي رضي الله عنه. وأما جواب الأحاديث من جانب الأحناف، فما ذكره المتأولون من التأويلات المعروفة. والجواب ما قال مولانا مد ظله العالی: بأنه صلى الله عليه وسلم ركع ركوعات بلا ريب، وأما قوله فهو للأحناف، والقول مقدم على الفعل، وأما القول فرواه أبو داود عن قبيصة الهلالي، قال النبي صلى الله عليه وسلم بعد فعله: «افصلوا كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة إلخ»، أي الفجر فيكون التشريع القولي للأحناف، وإن قيل من جانب الشافعية: إن تشبيه النبي صلى الله عليه وسلم في الركعتين لا في الركوعات، فقال مولانا مد ظله العالی: إن هذا عين جعل البيهقي نظرًا، ولا يقبله أحد من العقلاء. وقال الظاهرية في شرح حديث قبيصة: إن مراده أنه إن انكسف الشمس بعد الصبح فصلوا ركعتين، وإن كان بعد الظهر والعصر فصلوا أربع ركعات، لكنه تأويل محض، ويرده ما في رواية البغوي: «افصلوا كأخف صلاة صليتموها من المكتوبة»، فإذا كان لنا قوله صلى الله عليه وسلم، والحديث صريحًا وصحيحًا بإقرار الحديثين فسر تعدد ركوعه صلى الله عليه وسلم في فعله غير واجب علينا. ولو نتبرع فنقول: إن الركوع الثاني كان ركوعًا عند الآيات وركوع التخضع والتخضع، فالركوع الثاني ليس ركوعًا صليًا،

حاشية: قوله: كما كان يصلي في العيد: ظاهر هذا الحديث يؤيد مذهب الشافعي، حيث اعتبر التكبيرات الزائدة، وتقدم الصلاة على الخطبة، وتأول الجمهور على أن المراد كصلاة العيد في العدد والجهز بالقراءة، وفي كونها قبل الخطبة، لا في التكبيرات. (التقرين) قوله: وروي عن مالك إلخ: [واختلف الروايات عن أحمد في ذلك. (النووي)]

نفع قوت المغتذي: [عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم - أنه صلى في كسوف، فقرأ ثم ركع، ثم قرأ ثم ركع، ثم قرأ ثم ركع، ثم سجد سجدتين: قال «حق» وقع به شيء إذ مقتضاه، أنه قام في كل ركعة ثلث مرات، ويصرح بالركوع بالمرة الثالثة، وإنما قال: ثم ركع والمعروف من هذا الطريق، أن قيامه وركوعه في كل ركعة أربع مرات، كذا هو عند «م» و«ادون» قالوا به: قرأ ثم ركع. ثم قرأ ثم ركع، ثم قرأ ثم ركع، ثم سجد، فله سقط برواية المصنف، ذكر القيام الرابع والركوع.

وَأَسْمَاءُ ابْنَةُ أَبِي بَكْرٍ وَابْنُ عُمَرَ، وَقَبِيصَةُ الْهَلَالِي وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ وَأَبِي بَنٍ كَعْبٍ عنه قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ صَلَّى فِي كُسُوفٍ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. قَالَ: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ، فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُسَرَّ بِالْقِرَاءَةِ فِيهَا بِالنَّهَارِ، وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنْ يَجْهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِيهَا كَنَحْوِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، يَرُونَ الْجَهْرَ فِيهَا. قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجْهَرُ فِيهَا. وَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم كِلْتَا الرِّوَايَتَيْنِ، صَحَّ عَنْهُ: أَنَّهُ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ، وَصَحَّ عَنْهُ: أَنَّهُ صَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ، وَهَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ جَائِزٌ عَلَى قَدْرِ الْكُسُوفِ: إِنْ تَطَاوَلَ الْكُسُوفُ فَصَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ وَأَطَالَ الْقِرَاءَةَ فَهُوَ جَائِزٌ. وَيَرَى أَضْحَابُنَا أَنْ يُصَلِّيَ صَلَاةَ الْكُسُوفِ فِي جَمَاعَةٍ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ. ٥٦٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ عنها أَنَّهَا قَالَتْ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِالنَّاسِ، فَأَطَالَ الْقِرَاءَةَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَأَطَالَ الْقِرَاءَةَ، وَهِيَ ذُوْنُ الْأُولَى، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، وَهُوَ ذُوْنُ الْأُولَى، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَسَجَدَ، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَبِهَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، يَرُونَ صَلَاةَ الْكُسُوفِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَنَحْوًا مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ سِرًّا إِنْ كَانَ بِالنَّهَارِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ قِرَاءَتِهِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ بِتَكْبِيرٍ وَثَبَّتَ قَائِمًا كَمَا هُوَ، وَقَرَأَ أَيْضًا بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَنَحْوًا مِنْ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ قِرَاءَتِهِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ تَامَتَيْنِ، وَيُقِيمُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ نَحْوًا مِمَّا أَقَامَ فِي رُكُوعِهِ. ثُمَّ قَامَ فَقَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَنَحْوًا مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ قِرَاءَتِهِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ بِتَكْبِيرٍ وَثَبَّتَ قَائِمًا، ثُمَّ قَرَأَ نَحْوًا مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ قِرَاءَتِهِ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ تَشَهَّدَ وَسَلَّم.

بَابُ كَيْفِ الْقِرَاءَةِ فِي الْكُسُوفِ: ٥٧٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ عِبَادٍ،

العرف الشاذي: [ورأيت بعد مدة مديدة في «البدائع» عن أبي عبد الله البلخي بعين ما قال مولانا، فعرضت على مولانا فسر مولانا مد ظله العالي، ولعل أبا عبد الله البلخي أخذه عن محمد بن حسن.] وأما نظائر ركوع الخضوع والآيات فمنها ما في «أبي داود» و«الترمذي» أن ابن عباس عنه سجد عند موت ميمونة عنها فسئل، فقال: قال النبي صلى الله عليه وسلم، بالسجدة عند الآيات، وأي آية عظمى من وفاة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم، فرفع السجدة عند الآيات إلى صاحب الشريعة، ومنها ما في عامة كتب السير أنه صلى الله عليه وسلم دخل مكة، حين أراد فتح مكة، فخرجت بنات مكة يرين النبي صلى الله عليه وسلم وشوكة عسكره، فسجد النبي صلى الله عليه وسلم على الرحلة، حتى واصل ذقنه الرجل، وكانت في سجدته ألفاظ التضرع والابتهال، ومنها: [في الصحيحين] أنه صلى الله عليه وسلم مر بديار مود، فلما مر على بئر كانت ناقة صالح عليه السلام تشرب منها، أمر أصحابه بالخروج من هذا الوادي مسرعين، ولا يأخذ أحد ماء من هذا البئر، وأسرع النبي صلى الله عليه وسلم وحني رأسه مقنعا، فاختار رأسه كان ركوعا عند الآية، ومنها: ما في أثر سنده متوسط: أن أبا بكر عنه رأى نغاشيا، فركع عند رؤيته، فركوعه كان ركوع تضرع وخضوع. فإذا نقول: إنه صلى الله عليه وسلم رأى الجنة والنار متمثلين في جدار القبة كما في الصحيحين، فهذه آية من آيات الله، كما تدل عليه خطبته، فيكون الركوع الثاني ركوع آية وتضرع. وإن قيل: إن المذكور في ما نحن فيه ركوع، وفي الحديث الدال على السجود عند الآية هو سجد، قلت: إن الركوع والسجود لا تغالف بينهما وقد قال أبو حنيفة بجواز الركوع بدل سجود التلاوة في داخل الصلاة وخارجها، وفي «مصنف ابن أبي شيبة»: قالت جماعة من التابعين بجواز أداء سجدة التلاوة في ضمن الركوع، وفي «مصنف ابن أبي شيبة»: أن أبا عبد الرحمن السلمي كان إذا قرأ آية سجدة يسلم إلخ، فمراده الركوع والانحناء كما قال أبو حنيفة، فهذا ما ذكر كان تحت المذهب. وأما الجمع بين الأحاديث، فعندي احتمال في جمعها، لكن هذا احتمال محض لا يساعده النقل، ولا أزعم أنه مراد الراوي، وأما الاحتمال من حيث العربية فلا يعد فيه أصلا، وهو جعل صلته عليه السلام ثمان ركعات بثمان ركوعات وسجودات، ولكن هذا ظرافة محضة، والحق أن الروايات التي أعلاها الأئمة معلولة، وأما الجمع بين الروايات الدالة على وحدة الركوع وتثنية الركوع في فعله صلى الله عليه وسلم، فلم أحده بما يساعده النقل والرواية، وأما الاحتمالات العقلية فليست بمتعمدة على اللبيب الأريب. قوله: حديث حسن صحيح: أقول: إن حديث الباب معلول بتأنيده، فإنه أخرجه مسلم وأبو داود سننًا ومتنا، وفيها أربع ركوعات، وهن ثلاث ركوعات، وذلك أيضا معلول على ما مر سابقا، وفي «مسلم» بعد ذكر حديث ابن عباس عنه، وعن علي عليه السلام مثل ذلك إلخ، ولم أحصل ما قال مسلم، فإنه ذكر عن علي عليه السلام مثل ما عن ابن عباس عنه مرفوع أم موقوف. وأما ما وجدت في الخارج ففي «تدبير الآثار» للطبري: أن عليا عليه السلام صلى الكسوف بكوفة، وركع في الأولى خمس ركوعات في الركعة الأولى والثانية، ثم قال بعده: لم يصل مثل ما صليت أحد بعده صلى الله عليه وسلم، والله أعلم. وأما أثر ابن عباس عنه ففي «معاني الآثار»: أنه ركع في الأولى ثلاث ركوعات، وفي الثانية ركوعا واحدا، وأما المرفوعات عن ابن عباس عنه مختلفة، فإن الترمذي روى عنه ركوعين في ركعة، وفي «أبي داود» ومسلم أربع ركوعات، فاختلف الرواة في رאו واحد عن فعله صلى الله عليه وسلم. قوله: صلاة الكسوف في جماعة إلخ: قال أبو حنيفة ومالك عليهما السلام: لا جماعة في كسوف القمر، وقال الشافعي عليه السلام: إن في خسوف القمر أيضا جماعة، وتمسك بالعموم، ولم يذكر أحد من المحدثين خسوف القمر في عهده صلى الله عليه وسلم إلا في «سيرة ابن خبان»، والله أعلم. قوله: باب كيف القراءة في الكسوف: قال أحمد وصاحب أبي حنيفة عليهما السلام: يجهر بالقراءة، وقال الشافعي وأبو حنيفة عليهما السلام بالإسرار في القراءة، وللقائلين بالجهر رواية عائشة عنها، وللقائلين بالإسرار رواية سمر، والجواب عن رواية عائشة عنها أن سمره كان في صف الرجال ولم يسمع، فكيف سمعت عائشة عنها؟ وأجيب بأن عائشة عنها كانت في الحجرة، كما قال الحافظ في «الفتح»، وما أتى برواية، نعم هو موجود في الخارج، قال مالك عليه السلام: كانوا يقتدون بمن في المسجد من الحجرات، والجواب أن عائشة عنها لم تبن القراءة، بل قالت: إنه قرأ نحوًا من البقرة فلعله صلى الله عليه وسلم جهر كجهره بالقراءة في الظهر والعصر كما في الروايات: «وكان يسمعون الآية أحيانا»، وسمعت لفظه صلى الله عليه وسلم أف أف ورب وأنا فيهم إلخ، كما في «سنن أبي داود»، ويقال أيضا: إن في «المعجم للطبراني» عن ابن عباس عنه قال: كنت في حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم أسمع قراءته.

حاشية: قوله: وهذا عند أهل العلم إلخ: قال الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي: ثم عندنا صلاة كسوف الشمس ركعتان بالجماعة كهية النافلة، في كل ركعة ركوع واحد، مع تطويل القراءة، من غير خطبة، وليس في خسوف القمر جماعة، وإنما يصلي كل واحد بنفسه، وعند الشافعي: يصلي كل منهما بجماعة وخطبة، وركوعين في كل ركعة على الوجه المذكور في حديث ابن عباس، وكذا عند أحمد في المشهور من مذهبه، ويجوز عند أكثر أصحابه فرادى أيضا، وبركوع واحد، وبلا خطبة. ولنا: حديث ابن عمر الناطق بما ذكر، والحال أكشف للرجال؛ نقرهم، وكان الترجيح لروايته، كذا في «الهداية»، والشيخ ابن الهمام أورد أحاديث بروايات متعددة صحيحة وحسنة مثبتة لمذهب الخفية، وتكلم على أحاديث تعدد الركوع، فلما اضطربت فيها الرواة؛ فإن منهم من روى ركوعين، ومنهم من روى ثلاث ركوعات ونحوها، والاضطراب موجب للضعف، فوجب أن يصلى على ما هو المعهود، وهو الموافق لروايات الإطلاق، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «فإذا كان ذلك فصلوا». والله تعالى أعلم بالصواب.

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي كُسُوفٍ لَا تَسْمَعُ لَهُ صَوْتًا. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. ٥٧١- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ صَدَقَةَ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ وَجَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِيهَا. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى أَبُو إِسْحَاقَ الْفَرَارِيُّ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ نَحْوَهُ. وَبِهَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْخُوفِ: ٥٧٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْخُوفِ بِأَخَذِ الطَّائِفَتَيْنِ رُكْعَةً، وَالطَّائِفَةُ الْأُخْرَى مُوَاجِهَةً الْعَدُوَّ، ثُمَّ انْصَرَفُوا، فَقَامُوا فِي مَقَامِ أُولَئِكَ، وَجَاءَ أُولَئِكَ فَصَلَّى بِهِمْ رُكْعَةً أُخْرَى، ثُمَّ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ، فَقَامَ هَؤُلَاءِ فَقَضَوْا رُكْعَتَهُمْ، وَقَامَ هَؤُلَاءِ فَقَضَوْا رُكْعَتَهُمْ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَحَدِيفَةَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَسَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ وَأَبِي عِيَّاشٍ الزُّرَقِيُّ - وَاسْمُهُ زَيْدُ بْنُ صَامِتٍ - وَأَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ ذَهَبَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فِي صَلَاةِ الْخُوفِ إِلَى حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ أَحْمَدُ: قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةُ الْخُوفِ عَلَى أَوْجِهِ، وَمَا أَعْلَمُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا حَدِيثًا صَحِيحًا، وَأَخْتَارُ حَدِيثَ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ رضي الله عنه. وَهَكَذَا قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: ثَبَتَتِ الرُّوَايَاتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْخُوفِ، وَرَأَى أَنَّ كُلَّ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْخُوفِ فَهُوَ جَائِزٌ، وَهَذَا عَلَى قَدْرِ الْخُوفِ. قَالَ إِسْحَاقُ وَلَسْنَا نَخْتَارُ حَدِيثَ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ رضي الله عنه عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الرُّوَايَاتِ. وَحَدِيثُ ابْنِ عُمرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رَوَاهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. ٥٧٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ رضي الله عنه.

العرف الشاذي: [وإن الراوي استنبط الجهر من تعيين عائشة رضي الله عنها سورة قراها عليها]. قوله: حديث حسن صحيح: حسن الترمذي حديث عائشة رضي الله عنها، وفيه سفيان بن حسين، وهو ضعيف في حق الزهري، والله أعلم. قوله: باب ما جاء في صلاة الخوف: نسب إلى أبي يوسف أن صلاة الخوف كانت مقصورة على عهده رضي الله عنه. أقول: لعل مراده أن صلاة الخوف بجماعة واحدة مقصورة على عهده عليها، ويجوز تعدد الأئمة والجماعات بعده، والله أعلم. وأما الصفات الثابتة في الأحاديث فقال القاضي أبو بكر بن العربي المالكي رحمته الله: إن الصفات تبلغ أربعة وعشرين، وقال ابن حزم: إما أربعة عشر، وابن حزم ثبت، وقال ابن قيم في «الزاد»: إن الصفات ستة وأربع الباقية إلى الستة، وأتى أبو داود بصفات عديدة، يمكن حمل بعضها على بعض لا البعض الآخر، وقال أحمد: كل صفة ثابتة بحديث صحيح، فاحتجنا منه وجوزنا باقيتها، كما قال علي القاري، وفي «مراقي الفلاح»، وكذلك في «المستصفى شرح الفقه النافع»، وكذلك في «تجريد القدوري» تصريح الجواز، وكذلك في عبارة للكرخي، فلا يجمد على ظاهر ما في «فتح القدير»؛ فإنه يدل على عدم الجواز. ثم في الصفة المختارة لنا قولان: قول أرباب المتون، وقالوا: تفرغ الطائفة الأولى قبل الثانية في موضع الإمام، ويكون الترتيب، وحينئذ يكثر الإياب والذهاب. وقول لأرباب الشروح، يفوت فيه الترتيب ويقبل الإياب والذهاب، وأكثر الأحاديث المرفوعة يؤيد ما في الشروح. وأما قول أرباب المتون فنادر في الأحاديث، ويطلب تفصيل الصفة المختارة لأهل المتن والشرح في كتب الفقه، وأما الشافعية فاحتاروا صفة وجوزوا سائرهما، والصفة المختارة لهم، وهي أن يصلي الإمام نصف صلاة بطائفة، فإذا فرغ من نصف صلاة بهم تتم هذه الطائفة صلاحهم، ويقوم الإمام ويقرأ وينتظر الطائفة الثانية، فإذا جاءت الثانية فيصلي بهم النصف الباقي، فإذا صلى، سلم بنفسه، وتتم الطائفة الثانية صلاحهم، وفي صفتهم تقليل الحركة وترك الترتيب؛ فإن الطائفة الأولى سلمت قبل الإمام، وصفتها عند الشافعية والمالكية متحدة، إلا أن المالكية يقولون: ينتظر الإمام جالسًا الطائفة الثانية، فإذا أموا صلاحهم سلم بهم الإمام، وقال الشافعية: يسلم الإمام بنفسه. ثم اختلفوا في الآية، فقال الشافعية: إن الآية موافقة لنا وأظن مفسروهم، وقال الأحناف: إن الآية موافقة لنا، وأظن الشيخ السيد محمود الألوسي، [في «تفسير روح المعاني في وجوه الثاني»]. وكان الشيخ شافعيًا، ثم تحول إلى الحنفية، وهو أستاذي بواسطتين. [وَأَوَّلُ أَنْ الْآيَةَ تَحْتَمِلُ الصَّفَتَيْنِ، وَلَيْسَتْ بِنَصٍّ فِي أَحَدِهِمَا؛ فَإِنْ لَفْظُ الْآيَةِ: «فَإِذَا سَجَدُوا» يُؤَيِّدُنَا؛ فَإِنَّهُ مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَإِذَا صَلُّوا»؛ لِيَكُونَ مُسْتَدَلًّا لِلشَّافِعِيَّةِ، وَأَمَّا لَفْظُ: «لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مُتَكَ» يُؤَيِّدُ قَوْلَ الشَّافِعِيَّةِ؛ فَإِنْ ظَاهِرُهُ أَمُّوا صَلَاتَهُمْ. مَسْأَلَةٌ: تَجُوزُ صَلَاةُ الْخُوفِ عِنْدَنَا بِمَحْضِ حُضُورِ الْعَدُوِّ، وَقَالَ الشَّافِعِيَّةُ: يَشْتَرُطُ تَحَقُّقُ الْخُوفِ حَقِيقَةً. قَوْلُهُ: عَنْ سَالِمٍ إِنْ: حَدِيثُ ابْنِ عُمرَ رضي الله عنه دَلِيلٌ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهَذَا أَصَحُّ مَا فِي الْبَابِ، وَالبخاري أخرجه تحت الآية في أول الباب. قَوْلُهُ: فَقَامَ هَؤُلَاءِ إِنْ: إِنْ كَانَ الْمَرَادُ مِنْ «هَؤُلَاءِ» الْأُولَى: الطَّائِفَةُ الْأُولَى، فَيَكُونُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ صِفَةً الْمَتُونِ، وَإِنْ كَانَ الْمَرَادُ مِنَ الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ فَيَكُونُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ صِفَةً الشُّرُوحِ. وَأَقُولُ: الْبَادِرُ فِي الْحَدِيثِ صِفَةُ الشُّرُوحِ، وَجِهَ الْبَادِرُ أَنْ غَرَضَ الرَّائِي بَيَانُ أَهَمِّ مَا رَكِعُوا رُكْعَةً مَعَ الْإِمَامِ، فَصَلُّوا كَيْفَ مَا شَاءَ الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةِ، وَكَيْفَ مَا شَاءَ الطَّائِفَةُ الْأُولَى بِلا رِعَايَةِ الْإِمَامِ، وَأَيْضًا وَجِهَ الْبَادِرُ أَنَّ الْقَرِيبَ ذِكْرَ الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ، فَتَكُونُ الْإِشَارَةُ بِ«هَؤُلَاءِ» الْأُولَى إِلَى الْآخِرِ، وَأَمَّا صِفَةُ الْمَتُونِ فَمَذْكُورَةٌ فِي «كِتَابِ الْأَثَارِ» مُحَمَّدُ بْنُ حَسَنٍ مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وَقَرِيبٌ مِنْهَا مَا فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» فَعَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَشْيَ فِي صَلَاةِ الْخُوفِ جَائِزٌ عِنْدَنَا، وَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ مَاشِيًا، وَقَالَ الشَّافِعِيَّةُ: تَجُوزُ الصَّلَاةُ مَاشِيًا. قَوْلُهُ: وَقَدْ ذَهَبَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: بَيْنَ قَوْلِ مَالِكٍ رحمته الله وَالشَّافِعِي رحمته الله فَرَقَ بَسْمَرُ ذَكَرْتُ أَوَّلًا. قَوْلُهُ: وَمَا أَعْلَمُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا حَدِيثًا صَحِيحًا: مُرَادُهُ أَنَّ كُلَّ صِفَةٍ ثَابِتَةٍ بِحَدِيثٍ صَحِيحٍ، لَا أَنَّهُ لَمْ يَصُحَّ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا حَدِيثٌ وَاحِدٌ، فَإِنَّ هَذَا الْمَرَادُ يَرِدُهُ قَوْلُ التِّرْمِذِيِّ: وَهَكَذَا قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: ثَبَتَ إِنْ: حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ رضي الله عنه. هَذَا الْحَدِيثُ دَلِيلُ الشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَدِيثُ عِنْدِي مُضْطَرَبٌ، وَمَا تَوَجَّهَ إِلَى دَفْعِهِ أَحَدٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَصُورَةُ الْاضْطِرَابِ أَنَّ فِي حَدِيثِ سَهْلِ صِفَةً فِي مَغَازِي «الْبَخَارِيِّ» وَ«التِّرْمِذِيِّ»

حاشية: قوله: وجهر بالقراءة إلخ: احتج به أبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق، وأجابوا عن حديث سمرة ونحوه بأنه يجوز أنه لم يسمع؛ لبعده عنه رضي الله عنه، وحمل المالكية وأبو حنيفة والشافعية وجهور الفقهاء حديث الجهر على كسوف القمر، واحتجوا بحديث سمرة. والله تعالى أعلم بالصواب، كذا ذكره العيني في «شرح البخاري». قوله: فقام هؤلاء إلخ: تفصيله: أن الطائفة الثانية ذهبوا إلى وجه العدو، وجاءت الأولى إلى مكانهم، وأتموا صلاحهم منفردين، وسلموا، وذهبوا إلى وجه العدو، فجاءت الطائفة الثانية، وأتموا منفردين، وسلموا، وهذا هو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه. وقال ابن الحمام وقد روى تمام صورة أي «الهداية» موقوفًا على ابن عباس رضي الله عنه من رواية أبي حنيفة، ذكره محمد في «كتاب الآثار»، وساق إسناد الإمام، لا يخفى أن ذلك مما لا مجال للرأي فيه؛ لأنه تغير بالمناهي في الصلاة، فالوقوف فيه كالرفوع، انتهى كلام ابن الحمام. قال محمد رحمته الله في «كتاب الآثار»: أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم في صلاة الخوف قال: إذا صلى الإمام بأصحابه فلتقم طائفة منهم مع الإمام، وطائفة بإزاء العدو، فيصلي الإمام بالطائفة الذين معه ركعة، ثم تنصرف الطائفة الذين صلوا مع الإمام، من غير أن يتكلموا، حتى يقوموا في مقام أصحابهم، وتأتي الطائفة الأولى حتى يصلوا ركعة وحدها، ثم ينصرفون، فيقومون مقام أصحابهم، وتأتي الطائفة الأخرى حتى يقضوا الركعة التي بقيت عليهم وحدها، قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة، حدثنا الحارث، عن عبد الرحمن، عن ابن عباس مثل ذلك، قال محمد: وهذا كله نأخذ. قوله: ثبت الروايات إلخ: قال علي القاري في «المراقبة»: أجمعوا على أن صلاة الخوف ثابتة بالحكم بعد موت النبي ﷺ، وحكي عن المزني أنه قال: هي منسوخة،

أَنَّهُ قَالَ فِي صَلَاةِ الْخُوفِ، قَالَ: يَقُومُ الْإِمَامُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، وَتَقُومُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ مِنْ قِبَلِ الْعَدُوِّ، وَجُوهُهُمْ إِلَى الْعَدُوِّ، فَيَرْكَعُ بِهِمْ رُكْعَةً، وَيَرْكَعُونَ لَأَنْفُسِهِمْ رُكْعَةً، وَيَسْجُدُونَ لَأَنْفُسِهِمْ سَجْدَتَيْنِ فِي مَكَانِهِمْ، ثُمَّ يَذْهَبُونَ إِلَى مَقَامِ أُولَئِكَ وَيَجِيءُ أُولَئِكَ، فَيَرْكَعُ بِهِمْ رُكْعَةً وَيَسْجُدُ بِهِمْ سَجْدَتَيْنِ، فَهِيَ لَهُ ثِنْتَانِ وَلَهُمْ وَاحِدَةٌ، ثُمَّ يَرْكَعُونَ رُكْعَةً وَيَسْجُدُونَ سَجْدَتَيْنِ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَحَدَّثَنِي عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ عَنِ النَّبِيِّ بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ. وَقَالَ لِي: اكْتُبْهُ إِلَى جَنْبِهِ، وَلَسْتُ أَخْفِظُ الْحَدِيثَ، وَلَكِنَّهُ مِثْلُ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، لَمْ يَرْفَعْهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَهَكَذَا رَوَاهُ أَصْحَابُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ مَوْفُوفًا، وَرَفَعَهُ شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ. وَرَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُؤْمَانَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ، عَمَّنْ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ صَلَاةَ الْخُوفِ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَرَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى بِإِخْدَى الطَّائِفَتَيْنِ رُكْعَةً رُكْعَةً، فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ رُكْعَتَانِ، وَلَهُمْ رُكْعَةً رُكْعَةً. بَابُ مَا جَاءَ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ: ٥٧٤- حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ عُمَرَ الدَّمَشَقِيِّ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ عَلَيْهَا قَالَ: سَجَدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ إِخْدَى عَشْرَةَ سَجْدَةً، مِنْهَا الَّتِي فِي التَّجْمِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ عَلَيْهَا قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ عَلَيْهَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ عُمَرَ الدَّمَشَقِيِّ. ٥٧٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ عُمَرَ - وَهُوَ ابْنُ حَيَّانَ الدَّمَشَقِيِّ - قَالَ: سَمِعْتُ مُحْضِرًا يُخْبِرُنِي عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ عَلَيْهَا قَالَ: سَجَدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ إِخْدَى عَشْرَةَ سَجْدَةً، مِنْهَا الَّتِي فِي التَّجْمِ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ بْنِ وَكِيعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ. بَابُ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ: ٥٧٦- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ عَلَيْهَا فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اِئْذِنُوا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ». فَقَالَ ابْنُهُ: وَاللَّهِ.....

العرف الشاذي: وابن ماجه، مغيرة لما في «مسلم» و«أبي داود» و«النسائي» و«الطحاوي»، والحديث واحد سننًا ومثنا ومرفوع، وليس تعارض العام والخاص، ليعلموا بحمل العام على الخاص. قوله: ركعتان إلخ: مذهب إسحاق بن راهويه وبعض السلف، منهم ابن عباس عليهما أن المقتدي يصلي نصف صلاة في الخوف، وإن كان الخوف والسفر فيصلي ركعة واحدة، لا قبلها شيء، ولا بعدها شيء، وليس هذا مذهب أحد من الفقهاء الأربعة، وقال أتباع الأربعة في حديث الباب: إن المراد أقم صلوا ركعة مع الإمام وركعة منفردين. ولي شرح آخر في هذا الحديث، وهو أن المذكور ههنا هو صفة صلاة الخوف عند الشافعية، أي صلوا ركعتين في ركعة واحدة للإمام، فغير الراوي بركعة واحدة لهم؛ لأن الركعتين لم كانتا تحت ركعة واحدة له عليهما وفي ضمنها. ومثل هذه الرواية رواية في «النسائي» عن ابن عباس عليهما؛ فإنه ساق الحديث إلى أن قال: وصلى بهم ركعة ولم يقضوا إلخ، وزعم العلماء من عدم القضاء عدم الركعة الثانية، وعجز الحفاظ عما في «النسائي»، وعندني أنها صفة الشافعية كما قلت، ومثل هذه رواية في «البخاري» و«الطحاوي»: أنه عليهما صلى أربع ركعات والصحابة ركعتين ركعتين، ومرادها عندي ما قلت، أي بقي في حكم الصلاة في طول مدة أربع ركعات من المقتدين، وقال الشافعية: إن فيها: صلى بهم النبي ﷺ مرتين، فيكون فيها تمسك على جواز أداء المفترض خلف المنفل، وعجز الحنفية عن جوابها إلا الطحاوي، وجوابها عندي: أن فيها صفة الشافعية ووقع تعبير الراوي موها، هذا، والله أعلم. قوله: باب ما جاء في سجود القرآن: اختلف العلماء في سجود القرآن من أوجه، منها أن أبا حنيفة عليه قائل بوجوب سجدة التلاوة، والشافعي عليه يقول بسنتها، والصحابة أبعثا مختلفون في الوجوب والسنية. وتمسك بحديث زيد بن ثابت عليه مرفوعًا وبفعل عمر بن الخطاب عليه حين قال: إنما لم تكتب علينا - وسبحي الكلام فيه، وما أجاب الأحناف شافيا عن فعل عمر بن الخطاب عليه. وأما أدلتنا على الوجوب، فمنها أن أكثر السجود في القرآن بصيغ الأمر، وحمل توارد الصيغ بالأمر على الاستحباب بعيد، وإن قلت: إن الأمر مشترك بين الوجوب والاستحباب على ما قال أبو منصور الماتريدي، فلا يمكن الحمل على الاستحباب إلا بدليل ظاهر، كما في: «فَأَنْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ»، وقال ابن قيم في «كتاب الصلاة»: إن دليل الأحناف هذا قوي، ولنا دليل آخر أخرجه مسلم في صحيحه: «إن الشيطان يبيكي ويقول: سجد ابن آدم فدخل الجنة، وما سجدت فدخلت النار»، فجعل مصدر الجنة والنار السجدة، وقال النووي: إنه لا يمكن الاحتجاج به؛ لأنه قول الشيطان، ونقول: إنه نقله النبي ﷺ وما أنكره، فكيف لا يكون حجة؟ وقال الطحاوي وابن المهام عليهما: إن سجدة التلاوة على ثلاثة أنواع، بعضها مشتمل على ذكر إطاعة المطيعين، وبعضها على ذكر ثمر المتمردين، وبعضها بصيغة الأمر، فإذا كان هذا فيكون الأمر للتحتم. واختلاف آخر في السجود، قال مالك عليه: إن السجود إحدى عشرة سجدة، ولا سجدة في الفصل، وقال أحمد عليه: خمس عشرة سجدة، وقال الشافعي وأبو حنيفة عليهما: إن السجدة أربع عشرة، إلا أنه قال الشافعي: في سورة الحج سجدة واحدة ولا سجدة في ص، نعم لو تليت في خارج الصلاة يسجد، وقال أبو حنيفة عليه: إن في الحج سجدة واحدة، وفي ص أيضًا سجدة. مسألة: ولو تلا آية السجدة في الصلاة، فنوى أدائها في الركوع، تجزئ بشرط أن يركع للصلاة بلا فصل لقراءة ثلاث آيات، والمختار عندنا عدم اشتراط نية القوم. واعلم أن ما يكون من توزيع السجدة عندنا إلى الفرض والواجب والسنة في هوامش بعض مطبوعات المصحف غلط. قوله: باب في خروج النساء إلى المساجد: ذكرت أولاً أصل مذهب الأحناف، وأما أرباب الفتوى فافتوا بعدم خروج النساء إلى المساجد. قوله: ائذنوا للنساء إلخ: هذا لا يدل على ترغيب النساء إلى الخروجهن إلى المساجد، بل في خارج حديث الباب ترغيب النسوان إلى أن تصلي في البيت والمخدع، وأما ما في حديث الباب فمراده أن الرجال ليس لهم حق منعهن، وإذا كان الأمر دائراً بين الجماعة يراعي الشريعة كلا الجانبين، مثل ما قلت في حديث: «لا يؤم أحد في بيته»، ولا يخرج من الأحاديث، وفي مذاهب الأئمة الأربعة توسيع، لا كما زعمه بعض مدعي العمل بالحديث، وفي سائر المذاهب تضيق مما في أصل مذهبه.

حاشية: وعن أبي يوسف: أنها مختصة برسول الله ﷺ؛ لقوله تعالى: «وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ» ، وأوجب بأنه قيد واقعي، نحو قوله تعالى: «إِنْ خِفْتُمْ» في صلاة المسافرين. ثم اتفقوا على أن جميع الصفات المروية عن النبي ﷺ في صلاة الخوف معتد بها، وإنما الخلاف بينهم في الترجيح، قيل: جاءت في الأخبار ستة عشر نوعاً. وقيل: أقل. وأكثر. وقد أخذ بكل رواية جمع من العلماء. وما أحسن قول أحمد عليه: لا حرج على من صلى بواحدة مما صح عنه ﷺ. قال ابن حجر: والجمهور على أن الخوف لا يغير عدد الركعات، انتهى كلام القاري. قوله: اكتبه: مقولة بجي، أي قال لي شعبة: اكتب هذا الحديث الذي رويت لك إلى جنب الحديث الذي رويت عن يحيى بن سعيد الأنصاري. (التقرير) قوله: وهذا: [أي ما روى يحيى بن سعيد الأنصاري]. قوله: ركعتان إلخ: ذكر الركعة والركعتين لبيان الواقع، فلا ينافي ما ورد من أنه كانت له أربع ركعات، وللقوم ركعتين لاختلاف القصتين، كذا في «المرقاة». قوله: باب ما جاء في سجود القرآن: [هي عند الجمهور سنة، وعند أبي حنيفة واجب].

لَا تَأْذُنْ لَهُنَّ، يَتَّخِذْنَهُ دَعْلًا، فَقَالَ: فَعَلَ اللَّهُ بِكَ وَفَعَلَ! أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُ: لَا تَأْذُنْ؟ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَرَبِيعٍ
أَمْرًا عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَرَبِيعُ بْنُ خَالِدٍ ^{بَدْرٌ عَلَيْهِ} ^{حَدَّثَهُ} قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ^{عَلَيْهِمَا} حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ.

بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ الْبِرَاقِ فِي الْمَسْجِدِ: ٥٧٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ،
عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُحَارِبِيِّ ^{عَلَيْهِ} قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كُنْتَ فِي الصَّلَاةِ فَلَا تَبْزُقْ عَنْ يَمِينِكَ، وَلَكِنَّ خَلْفَكَ أَوْ تَلْقَاءَ
شِمَالِكَ أَوْ تَحْتَ قَدَمِكَ الْيُسْرَى». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَنْسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ^{عَلَيْهِمُ} قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ طَارِقٍ ^{عَلَيْهِ} حَدِيثُ
حَسَنٍ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَسَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: لَمْ يَكْذِبْ رَبِيعُ بْنُ جَرَّاشٍ فِي الْإِسْلَامِ كَذِبَةً.
وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: أَثْبَتَ أَهْلُ الْكُوفَةِ مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ. ٥٧٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ
^{عَلَيْهِ} قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبِرَاقُ فِي الْمَسْجِدِ حَاطِيَةٌ، وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا». قَالَ أَبُو عِيَسَى: هَذَا حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ.

بَابُ فِي السَّجْدَةِ فِي «إِذَا أَلَسَّمَاءُ أَدْنَشَتْ» وَ«أَقْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ»: ٥٧٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ
أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ عَطَاءِ بْنِ مِينَاءَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^{عَلَيْهِ} قَالَ: سَجَدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي «إِذَا أَلَسَّمَاءُ أَدْنَشَتْ» وَ«أَقْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي
خَلَقَ». حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي
بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^{عَلَيْهِ} عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. وَفِي الْحَدِيثِ أَرْبَعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ بَغَضُهُمْ عَنْ بَعْضِ.
قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ^{عَلَيْهِ} حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَرَوْنَ السُّجُودَ فِي «إِذَا أَلَسَّمَاءُ
أَدْنَشَتْ» وَ«أَقْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّجْدَةِ فِي النَّجْمِ: ٥٨٠- حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَرَّازُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ أَيُّوبَ،
عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^{عَلَيْهِمَا} قَالَ: سَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا -يَعْنِي النَّجْمَ- وَالْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْجِنُّ وَالْإِنْسُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ
ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ^{عَلَيْهِمَا} قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ^{عَلَيْهِمَا} حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ،

العرف الشاذي: قوله: [دعلا] الدغل هو الاصطياد مخفياً خلف الشجرة. قوله: [وتقول لا تأذن] قيل: إن ولد ابن عمر ^{عليهما} هذا واقداً، وقيل: بلال. وفي الروايات أن ابن عمر ما تكلم بعد مدة
العمر. وأما ولد ابن عمر فلم يقابل الحديث برأيه وقوله، بل كان غرضه صحيحاً، وغيره بعبارة لا تنبغي، فأخذ على لفظه، كما هو مذكور في «تكملة البحر» للطوري: أن أبا يوسف مدح
الدُّبَاءَ، وروى فيه عنه ^{عليه}، فقال رجل: ليست بمرضية عندي، فأمر أبو يوسف ^{عليه} بقتله فتاب الرجل، ولم تكن له إلا الفرق في التعبير لا في الغرض. قوله: باب في كراهية البراق في المسجد:
اعلم أن في مناط النهي عن البراق تسعة أجزاء مستنبطة من الأحاديث، والراجح عندها أنه احترام المواجهة الحاصلة بين الله والمصلي، وسائر الأجزاء راجعة إلى هذا. قوله: ولكن خلفك:
يأيد «خلفك» ليست في غير رواية الترمذي. قوله: [تلقا شمالك] في بعض الروايات قيد «إذا لم يكن رجل في شمالك»؛ كيلا يقع في يمين ذلك الرجل، وإذا جمعت الطرق فلا يخرج الوسعة في
البراق في المسجد ولا في الصلاة. واتفق الكل أن حكم حديث الباب في من اضطر. ثم في الحديث خلاف بين القاضي عياض والنووي ^{عليهما}، قال النووي: إن البراق في المسجد خطيئة، وقال: إن
صدر الحديث في من يصلي في المسجد، وعجزه فيمن يصلي في خارجه، ونسكت بحديث: «البراق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها»، وقال القاضي عياض: إن صدر الحديث وعجزه في من
يصلي داخل المسجد، إلا أن البراق في حالة الاضطراب جائز في المسجد، إلا أن الخطيئة في من يترك ولا يريد دفنها، ولا خطيئة فيمن يريد دفنها، وذهب الحافظ ابن حجر إلى قول القاضي، وأما
أنا فأتوقف في هذا. قوله: باب في السجدة إلخ: غرض الاعتقاد من هذا الباب الرد على مالك بن أنس ^{عليه}؛ فإنه قال: لا سجدة في المفضل، وأجاب المالك عن حديث الباب بأن السجدة في
المفضل كانت في مكة، وإذا هاجر النبي ^{صلى الله عليه وسلم} إلى المدينة نسخت السجدة، ونطلب منهم الدليل على هذا. قوله: باب ما جاء في السجدة في النجم: واقعة الباب واقعة مكة، وأرسل ابن عباس ^{عليهما}
الحديث؛ لأنه لم يكن حاضراً في الواقعة، بل لم يكن متولداً على ما احتج أنه كان ابن ثني عشرة سنة حين وفاة النبي ^{صلى الله عليه وسلم}. قوله: والمشركون: قال البعض: إن وجه سجدة المشركين أن
الشیطان أدخل كلامه في كلامه ^{عليه}، وأجرى لفظه على لسانه ^{عليه}، واللفظ هذا: [تلك الغرائق العلى وإن شفاعتهن لترجى] بعد ذكر «اللات والعزى». وقيل: ما تكلم النبي ^{صلى الله عليه وسلم} بهذا اللفظ، بل
تكلم به الشيطان على لسانه ^{عليه} وعلى صورة صوته. وقيل: وهو التحقير؛ إن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} تكلم بهذا اللفظ بطوعه، وإنه آية من القرآن العزيز نسخ تلاوتهما، وأما المشار إليه بـ[تلك الغرائق
العلى وإن شفاعتهن لترجى] الملائكة، وهذا القول نعم الصواب؛ فإن التشبيه بالغرائق إنما يليق للملائكة؛ لأنهن ذوات أجنحة، ولا يليق تشبيه اللات والعزى بالغرائق، وأما سجود المشركين
على هذا إنما لزعمهم أن الإشارة إلى اللات والعزى، أو يكون تحقق السجدة منهم بالجذبة، كما قال الشافعي، وأتى العيني والحافظ بروايتين صحيحتين مرفوعتين على القول الثالث
الصحيح. وقال الحذاق: إن القول الأول من اختراع الزنادقة؛ فإنه يرتفع على ذلك عصمة الأنبياء، وأما إلقاء الأمانة فليس بمنحصر على هذا، ولعل معنى الإلقاء على لسانه أنه كان تكلم موهماً
أنه من كلامه ^{عليه}، ثم رواه بعضهم على فهمه في المعنى، وأما القول الثاني فذلك أيضاً بعيد وباطل. أقول: على تصويب القول الثالث المؤيد بالروايتين: كان أهل مكة مطيعين له ^{عليه}، وكان
صناديد المشركين في الطائف، ثم لما رجعوا إلى مكة، انخرق أهل مكة وارتدوا عن دينه ^{عليه}، وقد أفضى خبر انقياد أهل مكة له ^{عليه} إلى الأصحاب الذين هاجروا إلى الحبشة، ويؤيد هذا ما في
«تاريخ ابن معين» و«معاني الآثار»، ولكن في سنده ابن لهيعة، إلا أنه إذا روى عنه العبادة تكون فيها شيء قوة، وأيضاً رواها ابن لهيعة من «كتاب المغازي» لحمد بن عبد الرحمن، وإذا روى عن
كتاب تكون روايته معتبرة؛ لأن الكلام فيما إذا روى عن حفظه، فيكون في الرواية شيء من القوة. قوله: والجن: ذكر العيني اسم بعض الساجدين من الجن، وكان الجن من نصيبين ونيوى،
وذكر أرباب الكتب أسماءهم في الصحابين، وأما كلام أن المشركين كانوا على وضوء أو لا، فليس هذا محله يطلب من موضعه.

حاشية: قوله: رباعي: بكسر أوله وسكون الموحدة، ابن حراش: بكسر المهملة وآخره معجمة. قوله: فلا تترك عن يمينك: قد علل في الأحاديث بأن في اليمين ملكاً، فلا ينبغي إلقاء البراق إليه،
وأورد عليه أن في اليسار أيضاً ملكاً، وأجيب بأن ملك اليسار كاتب الميثاق، فلا تعلق له بالصلاة، والله تعالى أعلم. (التقرير) قوله: كذبة: أي عمداً ولا سهواً؛ إذ لا مدح للصالحين الثقات في
نفي الكذب عمداً، بل المدح في نفيه عمداً أو خطأ. (التقرير) قوله: وكفارتها دفنها: أي في تراب المسجد ورماده وحصاته إن كان وإلا فيحكيها. (بجمع البحار) قوله: مينا: [بكسر المهم
وسكون التحتية وبنون، ومد، ويقصر. (المغني)] قوله: سجد رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} إلخ: إنما سجد النبي ^{صلى الله عليه وسلم} امتثالاً لأمر الله تعالى بالسجود، وشكراً للنعم العظيمة الممدودة في أول السورة، وسجد
المؤمنون متابعة له ^{عليه} في امتثال الأمر وإتيان الشكر، وسجد المشركون؛ لسماع أسماء أئمتهم من اللات والعزى ومناة، أو لما ظهر من سطوة سلطان العز والجبروت، وسطوع الأنوار العظيمة
والكبرياء من توحيد الله عز وجل وصدق رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم}، حتى لم يبق لهم شك ولا اختيار، ولا أثر جحود واستكبار، إلا من كان أشقى القوم وأطغاهم وأعتاهم، وهو الذي أخذ كفا من

نفع قوت المعتدي: [يتخذنه دغلا]: بدال فنقط عينه فلام كسب، أي: خديعة وإضماراً منه أن أمراً غير الصلاة بالمسجد، أصله: الشجر الملتفت، كنى به عن ذلك.

يَرُونَ السُّجُودَ فِي سُورَةِ النَّجْمِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: لَيْسَ فِي الْمَفْصَلِ سَجْدَةٌ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ، وَبِهِ يَقُولُ الْقَوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ رَأْحَمَهُوَ إِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ مَنْ لَمْ يَسْجُدْ فِيهِ: ٥٨١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ النَّجْمَ فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: إِنَّمَا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ السُّجُودَ؛ لِأَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ ﷺ سَمِعَ قَرَأَ فَلَمْ يَسْجُدْ لَمْ يَسْجُدِ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالُوا: السَّجْدَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى مَنْ سَمِعَهَا، وَلَمْ يُرْخَّصْوا فِي تَرْكِهَا، وَقَالُوا: إِنْ سَمِعَ الرَّجُلُ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ فَإِذَا تَوَضَّأَ سَجَدَ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ، وَبِهِ يَقُولُ إِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّمَا السَّجْدَةُ عَلَى مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ فِيهَا وَالتَّسَسُّ فَضْلَهَا. وَرَخَّصُوا فِي تَرْكِهَا، قَالُوا: إِنْ أَرَادَ ذَلِكَ. وَاحْتَجُّوا بِالْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ، حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ قَالَ: «قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ النَّجْمَ فَلَمْ يَسْجُدْ»، فَقَالُوا: لَوْ كَانَتْ السَّجْدَةُ وَاجِبَةً لَمْ يَتْرُكِ النَّبِيُّ ﷺ زَيْدًا ﷺ حَتَّى كَانَ يَسْجُدُ وَيَسْجُدُ النَّبِيُّ ﷺ. وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ عُمَرَ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ سَجْدَةً عَلَى الْمِنْبَرِ، فَزَلَّ فَسَجَدَ، ثُمَّ قَرَأَهَا فِي الْجُمُعَةِ الثَّانِيَةِ، فَتَهَيَّأَ النَّاسُ لِلْسُّجُودِ، فَقَالَ: إِنَّهَا لَمْ تُكْتَبْ عَلَيْنَا إِلَّا أَنْ نَشَاءَ، فَلَمْ يَسْجُدْ وَلَمْ يَسْجُدُوا. فَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّجْدَةِ فِي ص: ٥٨٢- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي «ص». قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ: وَلَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء من لم يسجد فيه: أي في النجم. تمسك الحجازيون بحديث الباب على سنية السجدة؛ فإنها لو كانت واجبة لما تركها النبي ﷺ، وأجاب الأحناف بأننا لا نقول بوجوب الأداء في الفور، كما في ظاهر الرواية لنا، وفي «التاتارخانية» في رواية شاذة عن أبي حنيفة: وجوب أداء السجدة بلا تراخ. وأقول: إن ظاهر الرواية فيمن لا يخاف فوات السجدة، والشاذة في من يخاف فوات الأداء. قوله: وتناول بعض أهل العلم إلخ: لا تناول لهذا، بل بما ذكرنا من الجواب، وأما هذا فيمكن في محل النكته بما في «فتح القدير»: أنه إذا تلا أحد آية السجدة وسمعها جماعة، يستحب لهم أن يجعلوا صورة الإمامة والافتداء، ويتوسط الإمام، وليست هذه إمامة واقتداء حقيقة، حتى لو ظهر فساد وضوء الإمام، لا يسري إلى سجدة المقتدين، فهذه نكته تأخيره ﷺ لأداء السجدة. قوله: واحتجوا بحديث عمر إلخ: ليس هذا مرفوعاً بل أثر عمر ﷺ، وهذا تمسك الحجازيين. وأما الجواب من جانب الأحناف بأنه موقوف ومذهب عمر ﷺ، فلا يفيد؛ فإنه محض جماعة من الصحابة، فيمكن للشافعية قول: إنه قريب لإجماع جمهور الصحابة، فما أجاب أحد جواباً شافياً، وقال العيني بخلاف المستثنى المتصل؛ لأنه أصل فيكون المعنى: أما لم تكتب علينا إلا أن نشاء مكتوبيتها، وقال أيضاً: إن المشيئة يتعلق بالتلاوة لا بالسجدة، وقال الحافظ: إنها تتعلق بالسجدة. أقول: تأويل العيني فيه أنا إذا قلنا: إن المستثنى منه الوجوب والمستثنى هو التطوع، فيكون الاستثناء أيضاً متصلاً، وليس حد المتصل والمنفصل ما هو مشهور على الألسنة بل تفصيله مذكور في «قطر الندى» و«شرح الشيخ السيد محمود الألوسي» على المقدمة الأندلسية، وذكر بعضه في «روح المعاني» في وجوه المثاني تحت آية: «إِلَّا خَطَأً» آية الكفارة؛ فإنه قال: إن الاستثناء متصل بخلاف ما قالوا، وأيضاً يخالف قول العيني لفظ الباب: «فلم يسجد ولم يسجدوا إلخ»؛ فإنه تحقق التلاوة في واقعة الباب. وأما قول: إنه تأخير السجدة؛ لأن الأداء لا يجب في الفور، فبعد؛ لأنه لا عذر ونكته لتترك السجدة الآن؛ بخلاف ما مر من واقعة النبي ﷺ، فلم أر جواباً شافياً، وللحافظين كلام في شرحي البخاري، وأجيب بما تيسر لي بأن مراد عمر ﷺ أن السجدة بخصوصها لم تكتب، بل يكفي الانثناء والركوع أيضاً، ويجوز عندنا أداء سجدة التلاوة بالركوع قائماً وقاعداً، والقيام مستحب، والركوع أعم من أن يكون داخل الصلاة أو خارجها، ورواية أدائها في الخارج في ضمن الركوع موجودة في «الفتاوى الظهيرية» عن أبي حنيفة، نقلها في «الدر المختار»، وفي «التفسير الكبير» أن أبا حنيفة تمسك بآية سجدة «ص» المذكور فيها لفظ الركوع على أجزاء الركوع بدل سجدة التلاوة، وتخصيصه بدخل الصلاة غير لازم، وفي «مصنف ابن أبي شيبة» آثار من بعض الصحابة والتابعين أفهم كانوا يكتفون بالتسليم إذا تلاوا آية السجدة، والمراد من التسليم هو الانثناء لا السلام عليكم، وفي «مصنف ابن أبي شيبة» أن أبا عبد الرحمن السلمي التابعي تلميذ عمر بن الخطاب ﷺ كان من القراء ويقرأ القرآن وهو ماش، فإذا تلا آية السجدة كان ينحني ثم وهو ماش. ويؤيدنا ما ذكره الحافظ في الفتح أن وجه الاختلاف في «ص» في السلف أن المذكور فيها لفظ الركوع، فدل على أن بعض السلف رأوا الركوع في حكم السجدة، وأجريت هذا المذكور في الخلاف بين الشافعية والحنفية، فلم أر أثراً من الآثار يدل على أن أحدًا تلا آية السجدة ولم يسجد، ولم يُقَدْ ولم يخفض رأسه ولم ينحن، فالخلاف أن مراد عمر ﷺ أن السجدة بخصوصها غير مكتوبة علينا. واعلم أن الحنفية اختلفوا في شرط وجوب السجدة على السامع: قصده الاستماع وعدمه، والمختار أن القصد ليس بشرط، وأيضاً كان وقع من النبي ﷺ مثل هذا، كما عند أبي داود، ولم يكن التزم السجدة فيها بعد ثم التزمها، كما عند الحاكم وغيره. اطلاع: ذكر الشيخ عبيد الحق في الحاشية، وبواقفه ما ذكره العيني من أنه روي عن مالك ﷺ أنه قال: إن ذلك مما لم يتبع عليه عمر ﷺ، ولا عمل به أحد بعده. أقول: إنه ليس بذلك بأن في «موطأ مالك» قال مالك ﷺ: ليس العمل على أن ينزل الإمام إذا قرأ السجدة على المنبر فيسجد إلخ، وهذا خلاف ما قال الشيخ عبد الحق ناقلًا عن مالك ﷺ، فإن مراد مالك ﷺ نفى وجوب الأداء على المنبر على شاكلة الجماعة. قوله: حدثنا ابن أبي عمر: في بعض النسخ ابن عمر ﷺ وهذا غلط، والصحيح ابن أبي عمر. قوله: وليست من عزائم السجود: تمسك الشافعية بهذا الحديث على نفى السجدة في «ص»، ومَرَّ الزيلعي على هذا، وجمع الطرق كلها، وقال: ظني أن هذه الروايات بطرقها كوتها لنا أولى من كوتها علينا. أقول: كلام الزيلعي نعم الحق كما تدل الطرق،

حاشية: حصى أو تراب فرفعه إلى جبهته. وأما ما يروى من أنهم سجدوا لما مدح النبي ﷺ أصنامهم بقوله: «تلك الغرائق العلى، وإن شفاعتهن لترنجي»، فقد أبطلوه بوجوه لا تحتاج إلى أن تبين؛ فإن تعمد ذلك كفر صريح، فهو مما لا يمكن أن يصور، وكذا لا يجوز جريانه على لسانه ﷺ سهواً، فقالوا: إن هذه القصة بهذا الوجه من وضع الزنادقة، ولم ينقله أحد من أصحاب الحديث، لا في الصحاح ولا في التصنيفات الحديثية إلا بعض أهل السير والمؤرخون المولعون بنقل الغرائب والحكايات. (اللمعات) قوله: فلم يسجد فيها: ليس فيه دلالة على عدم وجوب السجدة كما تمسك به الشافعي؛ لأن الوجوب ههنا ليس على الفور، ويحتمل أن قراءة زيد كان في وقت الكراهة، أو على غير طهارة، أو كان ذلك ليبيان أنه غير واجب على الفور. (اللمعات) قوله: لم يسجد النبي ﷺ: [هذا بناء على أن القارئ بمؤلة الإمام للسامع، فإذا لم يسجد القارئ لم يسجد السامع أيضاً، كذا ذكره أبو داود في سننه.] قوله: إنما لم تكتب علينا إلا أن نشاء: ظاهره التخيير، لكن من قال بوجوب السجدة قال: إن معناه لم تكتب علينا على الفور. ويمكن أن يقال: لعله كان ذلك مذهب عمر ﷺ، ولم يعلم اتفاق من عده من الصحابة سوى من كان معه في المجلس، كذا ذكره الشيخ في «اللمعات»، وبواقفه ما ذكره العيني من أنه روي عن مالك أنه قال: إن ذلك مما لم يتبع عليه عمر، ولا عمل به أحد بعده، والله تعالى أعلم. قوله: وليست من عزائم السجود: جمع عزيمة، وهي التي أكدت على فعلها، قال العيني: لا خلاف بين الحنفية والشافعية في أن «ص» فيها سجدة تفعل، وإنما الخلاف في أنها من العزائم أم لا، فعند الشافعي ليست من العزائم، وإنما هي سجدة الشكر، تستحب في غير الصلاة وتجرم فيها، وبه قطع جمهور الشافعية، وعند أبي حنيفة وأصحابه هي من العزائم، وهو قول مالك أيضاً، وعن أحمد كالمذهبيين، والمشهور منهما كقول الشافعي، واحتج الشافعي ومن معه بحديث ابن عباس هذا، وله حديث آخر أخرجه النسائي أن النبي ﷺ سجد في ص، فقال: سجدتها داود عذراً، ونسجدتها شكراً، وله حديث أخرجه البخاري، ولفظه: رأيت النبي ﷺ يسجد في «ص»، [وقال ابن عباس ﷺ] «أَوَلَيْكَ الَّذِي هَدَى اللَّهُ فَبِهِدْنَهُمْ أَقْنِيَهُ». قلنا: هذا كله حجة لنا، والعمل بفعل النبي ﷺ أولى من العمل بقول ابن عباس، وكوتها توبة لا ينافي كوتها عزيمة، وسجدتها داود توبة، ونحن نسجدتها شكراً؛ لما أنعم الله على داود عذراً بالغفران والوعد بالزلفى وحسن المآب، ولهذا لا يسجد عندنا عقيب قوله: «وَأَكْأَبَ»، بل عقيب قوله: «وَتُحْسَنُ مَقَابَ»، وروى أبو داود من حديث أبي سعيد ﷺ قال: قرأ رسول الله ﷺ وهو على المنبر «ص»، فلما بلغ السجدة نزل فسجد.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي هَذَا، فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَسْجُدَ فِيهَا، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا تَوْبَةٌ نَبِيٍّ، وَلَمْ يَرَوْا السُّجُودَ فِيهَا.

بَابُ فِي السَّجْدَةِ فِي الْحَجِّ: ٥٨٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ مِشْرِجَ بْنِ هَاعَانَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ ﷺ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فُضِّلَتْ سُورَةُ الْحَجِّ بِأَنَّ فِيهَا سَجْدَتَيْنِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يَفْرَأُهُمَا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا، فَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنََّّهُمَا قَالَا: فَضِّلَتْ سُورَةُ الْحَجِّ بِأَنَّ فِيهَا سَجْدَتَيْنِ، وَبِهِ يَقُولُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَرَأَى بَعْضُهُمْ فِيهَا سَجْدَةً، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الْقَوْرِيِّ وَمَالِكٍ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقُولُ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ: ٥٨٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ خُنَيْسٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ جُرَيْجٍ: يَا حَسَنُ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَأَيْتُنِي اللَّيْلَةَ وَأَنَا نَائِمٌ، كَأَنِّي أَصْلَى خَلْفَ شَجَرَةٍ، فَسَجَدْتُ فَسَجَدَتِ الشَّجَرَةُ لِسُجُودِي، فَسَمِعْتُهَا وَهِيَ تَقُولُ: اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي بِهَا عِنْدَكَ أَجْرًا، وَضَعْ عَنِّي بِهَا وَزْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ دُخْرًا، وَتَقَبَّلْهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ. قَالَ الْحَسَنُ: قَالَ لِي ابْنُ جُرَيْجٍ: قَالَ لِي جَدُّكَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ: فَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ سَجْدَةً ثُمَّ سَجَدَ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ: سَمِعْتُهُ وَهُوَ يَقُولُ مِثْلَ مَا أَخْبَرَهُ الرَّجُلُ عَنْ قَوْلِ الشَّجَرَةِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. ٥٨٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ بِاللَّيْلِ: «سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا ذُكِرَ فِيمَنْ فَاتَهُ حِزْبُهُ مِنَ اللَّيْلِ فَقَضَاهُ بِالنَّهَارِ: ٥٨٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ وَعُبَيْدُ اللَّهِ أَخْبَرَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَقَرَأَهُ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو صَفْوَانَ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْمَكِّيُّ، وَرَوَى عَنْهُ الْحَمِيدِيُّ وَكِبَارُ الثَّانِسِ.

بَابُ مَا جَاءَ مِنَ التَّشْدِيدِ فِي الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ: ٥٨٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ وَهُوَ أَبُو الْحَارِثِ الْبُصَيْرِيُّ،

العرف الشاذي: منها: ما في «البخاري» في كتاب التفسير عن ابن عباس ﷺ، ومنها: ما في «البخاري» «ليست من عزائم السجود»، و«رأيت النبي ﷺ يسجد فيها إلخ»، فرجح ابن عباس إلى السجدة في «ص»، ففرض ابن عباس ﷺ من قوله: «ليست من عزائم السجود» بيان حقيقة سجدة «ص» أي أنها سجدة شكر لنا، وسجدة توبة لداود، كما في «سبئ النسائي» مرفوعاً، وأخرج الطحاوي أيضاً رواية ابن عباس، فلما راجع إليها، فلما مفيدة لنا. ويمكن أن يقال: إن غرضه أنها ليست من عزائم السجود، بل يكفي الركوع. قوله: والشافعي: لا يقول الشافعي في «ص» بالسجدة في داخل الصلاة، بل يقول باستحبابها في خارج الصلاة، فلا أعلم وجه قول الترمذي هذا. قوله: باب في السجدة في الحج: تمسك الشافعية بحديث الباب، ونقول: إن في سنده ابن لهيعة، وأما ما في «أبي داود» ففيه قوة شيء ما في الباب؛ فإن فيه: روى عبد الله بن وهب عن ابن لهيعة، وتكون رواية العبادة (أي عبد الله القعني وابن المبارك وابن وهب) عن ابن لهيعة أعدل، لكنها لا تبلغ مرتبة الحسن لذاته، وفي «أبي داود» بسند آخر، ولكن فيه عبد الله بن منين، وهو مستور الحال، فالحاصل أن أحداً من طرق حديث الباب لا يخلو من ضعف أو لين، ولنا ولهم آثار لا مرفوع لأحد، ولهم أثر عمر ﷺ، ولنا أثر ابن عباس ﷺ، ولو سلمنا أن في الحديث قوة شيء، فنقول: إن سجدة الثانية سجدة صلاتية لا تلاوية؛ فإن المذكور معها ركوع، واستقراء العلماء أن السجدة المذكورة بها الركوع سجدة صلاة. قوله: وابن عمر: روى الطحاوي عن ابن عمر ﷺ أن في الحج سجدة واحدة. وأقول: ذكر شمس الدين ابن الجزري شيخ القراء في رسالته «النشر في قراءات العشر»: أن جزئية التسمية للسورة وعدم جزئيتها مبني على القراءتين؛ فإنما جزء على قراءة، وليست بجزء على قراءة، وكذا الوقف عندنا على «أَنْقَشَتْ عَلَيْهِمْ» وعدم الوقف مبني على اختلاف القراءتين، وهذا ذكره البقاعي عن الحافظ، ذكره الزرقاني، ولقد رضي هذا السيوطي والقسطلاني وغيرهما. وأقول: إن الاختلاف في السجدة في الحج لم يلبس على اختلاف القراءات والأحرف، وشبه هذا ما ذكر بعض الأحناف مثل «رد المحتار» أن موضع السجدة في: «أَلَا تَسْجُدُونَ؟» يختلف على الاختلاف في تشديد «أَلَا» وتخفيفها، فلو قرأت مشددة يكون موضع السجدة غير ما يكون على قراءة تخفيفها، روي عن أبي حنيفة رحمه الله أن سجدة الشكر فقط ليست بشيء، ففي تفسير قوله قولان، قيل: نفي السجدة من الرأس، وقيل: نفي كمال الشكر، وهذا القول نسب الحموي في حاشية «الأشياء والنظائر» إلى محمد بن الحسن رحمه الله، وروي أن مالكا رحمه الله يقول: لا سجدة للشكر. قوله: باب ما جاء ما يقول في سجود القرآن: عندنا لو سجد في الصلاة يسبح السجدة وضع الجبهة بشرط وضع إحدى الرجلين؛ فإنه لا ينسب السجدة إلى الوجه؛ فإن حقيقة السجدة يقوم بالوجه. قوله: باب ما جاء من التشديد إلخ: هذا مكروه تحريماً عندنا، وفي أقوال باقي الأئمة أيضاً ضيق.

حاشية: قوله: هاعان: [كذا في نسخ «الترمذي» و«التقريب»]. وفي «القاموس»: هاعان. قوله: ورأى بعضهم فيها سجدة: قال محمد في «الموطأ»: وكان ابن عباس لا يرى في سورة الحج إلا سجدة واحدة، الأولى لا الثانية، وهذا تأخذ، وهو قول أبي حنيفة. قوله: حزبه: [الحزب: ما يجعله الرجل على نفسه من قراءة أو صلاة كالورد].

نفع قوت المغتذي: [فضلت سورة الحج بأن فيها سجدتين]: قال «حق»: أي فضلت على سائر السور والسور التي لها سجود التلاوة، ولثاني أولى لثبوت تفضيل سورة الفاتحة. [وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك]: قال «قب»: عسر علي في هذا الحديث، أن يقول به أحد، فإن به طلب قبول مثل ذلك القول، وأين ذلك اللسان؟ وأين تلك النية؟ قال «جقط»: لم يرو المائلة من كل وجه بل في مطلق القول، وقد ورد بدعاء الأضحية: «وتقبلها مني»، كما تقبلتها من إبراهيم خليلك، ومحمد نبيك، فأين المقام من المقام؟ فما أريد بهذا إلا مطلق قبول، وبه إنما وإلى الإيمان هؤلاء الأنبياء، وإذا ورد الحديث بشيء، اتبع ولا إشكال. [من نام عن حزبه]: بقاء فزاي فموحدة كسدر، وفي جزله بجم فزاي فهمز كغفل، وفي «ن» عن حزبه، أو قال: جزه، فهو شك من راويه، قال «حق»: هل من صلاة ليل أو قراءة قرآن بصلاة، أو غيرها يحتمل كلا.

ثقة - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ مُحَمَّدٌ رضي الله عنه: «أَمَا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ جَمَارٍ». قَالَ فُتَيْبَةُ: قَالَ حَمَّادٌ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ زَيْيَادٍ: إِنَّمَا قَالَ: «أَمَا يَخْشَى». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَحُمَّدُ بْنُ زَيْيَادٍ هُوَ بَضْرِيٌّ ثِقَةٌ، يُسَمَّى أَبُو الْحَارِثِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الَّذِي يُصَلِّي الْفَرِيضَةَ ثُمَّ يَوْمُ النَّاسِ بَعْدَ ذَلِكَ: ٨٨. حَدَّثَنَا فُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الْمَغْرِبَ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمِهِ فَيُؤْمِنُهُمْ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَصْحَابِنَا: الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، قَالُوا: إِذَا أَمَّ الرَّجُلُ الْقَوْمَ فِي الْمَكْتُوبَةِ وَقَدْ كَانَ صَلَاتُهَا قَبْلَ ذَلِكَ: ...

العرف الشاذي: قوله: إنما قال أما يخشى: عرّفه أن قوله صلى الله عليه وسلم هذا إنما هو تهديد وتحذير لا إخبار؛ لأن خبر الشارع لا بد من وقوعه. وأقول: أهله يكون التحويل في العبادة حقيقة؛ فإن في القيام تكون المعاني مصورة. قوله: باب ما جاء في الذي يصلي إلخ. هذه مسألة افتداه المفسر خلف المتعل، وذلك جازئ عند أبي حنيفة ومالك وشيبان، وعند أحمد رضي الله عنه روايتان، ورجح أبو البركات محمد الدين ابن تيمية في «المنتقى» رواية عدم الجوار، وإلترجيح إنما هو مفهوم من كتابه، لا أنه صرح به. وفي «تمهيد أبي عمر»: إن عدم الجوار مذهب جمهور العلماء والفقهاء. قوله: كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب إلخ: قال البيهقي في «معرفة السنن والآثار»: إن لفظ المغرب معلول لتصريح العشاء في سائر الروايات، وبعبارة البيهقي تشير إلى الاتفاق على الإغلال، وتناول البعض في لفظ المغرب. تمسك الشافعية بحديث الباب على جواز الاعتداء المذكور، وقالوا: إن معاذًا رضي الله عنه كان يصلي الفريضة سلمة رضي الله عنه، ويطوع، أي يعبد في بني سلمة وكانت تقع نافله، وأجاب الطحاوي عن هذا بثلاثة أوجه: أحدها: أنا لا نسلم أن معاذًا رضي الله عنه كان يصلي الفريضة خلفه صلى الله عليه وسلم، والإعادة في بني سلمة؛ فلما قول بمكسه أي كان يصلي خلفه صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء أي صلاته صلى الله عليه وسلم، ولكنه ما كان يريد به إسقاط ما في الذمة والفريضة، بل كان يريد إسقاط ما في الذمة في بني سلمة من يريد أداء صلاة الإمام خلفه، وما أراد فيها إسقاط الفريضة (كما في الطحاوي) تكون صلاته نافلة في المال، وأنا عبرت بهذا التعبير كيلا يخالفنا لفظ الراوي، وأما المشهور على الألسنة من قول: إن معاذًا رضي الله عنه كان يطلوع خلفه صلى الله عليه وسلم من أول الأمر، فيخالفه لفظ الراوي. ولا يقبله عاقل، ولهذا عدلت من التعبير المشهور إلى تعبير الطحاوي، والله در القائل: والحق قد يعتربه سوء تعبير. فالخاسل أن قلنا بمكسه ما «الو» وأيضًا نقول: إن الناقل هو جابر بن عبد الله، ولم يطلع على ما نوى معاذ، وما أفصح معاذ بنيته. والوجه الثاني: أن تمسككم إنما يصح لو كان فعل معاذ بلغ النبي صلى الله عليه وسلم وفوره النبي صلى الله عليه وسلم، ونقول: إنه لا شك لما بلغه فعل معاذ رضي الله عنه أنكره، كما في «معاني الآثار» أن سليمان شكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم تطويل قراءة معاذ رضي الله عنه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أفتأت أنت يا معاذ؟ إما أن تصلي معي وإما أن تحف على قومك إلخ»، ورجال الحديث ثقات، أخرجه أحمد في مسنده مرسلًا بسند قوي سندًا ومثًا، ومر الحافظ على هذا الحديث، وأجاب عنه بتقدير العبارة بأن المراد إما أن تصلي معي فقط، وإما أن تحف على قومك إلخ، ونقول: إن التقدير خلاف الأصل. وأقول: إن قوله صلى الله عليه وسلم: «إما أن تصلي معي» يدل على أن معاذًا رضي الله عنه لم يكن يصلي خلفه صلى الله عليه وسلم الصلاة المعهودة، أي بية إسقاط ما في الذمة، ثم رأيت في عبارة أبي البركات محمد الدين ابن تيمية قريب ما قلت هذا. والوجه الثالث للجواب: أن فعل معاذ رضي الله عنه هذا إنما هو قبل نسخ تكرار الصلاة في وقت واحد، ولعلهم أن نسخ التكرار يستثنى منه ثلاث صور لأحاديث أخر، إحداها: من صلى متعذرًا ثم وجد الجماعة، فأراد إحراز ثواب الجماعة لنفسه. وثانيها: أن يصلي بالجماعة؛ ليحصل ثواب الجماعة للغير بعد أن صلى بنفسه بالجماعة مثل فعل علي وأبي بكر رضي الله عنهما. وثالثها: أنه صلى منفردًا في عهد أئمة الجور، ثم ابتلى واسطر إلى إعادة ما صلى. ثم مر ابن دقيق العيد، رحمته الله في «مسند الأسكمان» على أجوبة الطحاوي، ولما مر على الجواب الثالث قال: لم يذكر الطحاوي أن تكرار الصلاة كان جائزًا في حين ما؛ فإنه لم يأت بالسند، ولما مر الحافظ على كلام ابن دقيق العيد قال: إنه لم يطلع على كلام الطحاوي؛ فإنه قد أسند قوله، وأتى بالرواية في صلاة الخوف أن أهل العوالي كانوا يصلون مرتين، فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلوا صلاة في يوم مرتين إلخ، لما مر الحافظ عليه ما تكلم في سنده جرحًا وتعديلاً. أقول: إن رجال السنن ثقات ومعروفون إلا خالد بن أيمن المعافري؛ فإنه ليس بذكر في كتب الرجال، ولكنه لا يضرن؛ فإن قراءة عمرو بن شعيب تلك الرواية عن سعيد بن المسيب، وتسدق ابن المسيب الرواية كافٍ لنا؛ لأن سعيد بن المسيب لا ريب في ثقته؛ فإن الشافعي يقبل مراسيله، وهو من أفضل التابعين، وقيل: الأفضل أويس القرني. وقيل: زين العابدين. ثم أقول: إن خالد بن أيمن المعافري هو حفيد أم أيمن وابن أيمن، ولي في هذا قارئ، منها: أن في «مسند أحمد» راويًا خالد بن عبيد المعافري، وعلم من الخارج أن عبيدًا زوج أم أيمن قبل أن تكلمها زيد بن حارثة، ويقولون: إن عبيدًا معافري، فعلمت أن خالدًا في «الطحاوي» هو عين خالد في «مسند أحمد»، إلا أنه نسب في «الطحاوي» إلى أبيه أي أيمن، وفي «مسند أحمد» نسب إلى حده عبيد، فأصل نسبه خالد بن أيمن بن عبيد المعافري وهران أخر، وهذا كان ترميًا مني؛ لأن خالدًا ليس بموقوف عليه لمستدلتنا، بل صدقه سعيد. ثم عارض الطحاوي الشافعية برواية مرفوعة عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين»، وفي بعض الأنفاظ: «لا تصلوا صلاة مكتوبة في يوم مرتين»، أخرجه السائي وأبو داود وغيرهما، وتناول الشافعية فيها بأن مراده النهي عن تكرار بلا سبب، ويكون التكرار بالاختيار كما قال الخطابي. أقول: إن صلاة معاذ رضي الله عنه خلفه صلى الله عليه وسلم كانت أفضل، فأي سبب لإعادته صلاته؟ وإن قيل: كان معاذ رضي الله عنه أقرأهم ولم يكن في بني سلمة قارئًا، فهذا الاحتمال بعيد غاية البعد؛ فإن فيهم جابرًا وغيره، وهل يقول أحد: إنهم كانوا غير قارئين قدر ما تصح به الصلاة؟ وتناول بعضهم بأن مورد النهي إنما من صلى بالجماعة، ثم عادها في الجماعة، ثم إذا يذكرون هذه المسألة، فيقول البعض: إن كانت الجماعة الثانية ذات فضيلة يعيدها وإلا فلا، والبعض يترددون في المسألة، ونقول: إن أية جماعة أفضل من جماعة يكون إمامها نبي الله صلى الله عليه وسلم؛ والحق أن دليلنا ناهض، ومعارضة الطحاوي قوية، ونقول: إن النهي منسحب على فعل معاذ رضي الله عنه أيضًا، وفعل معاذ رضي الله عنه متقدم، فإنه قبل غزوة أحد؛ لما أن سليمان لما شكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم، قال معاذ: إنك منافق، قال سليم: ستعلم أي منافق أم تخلص لو جاء الله بأمر بيننا، فشهد سليم أحدًا واستشهد، وقال معاذ رضي الله عنه: صدق الرجل، فدل على أن فعل معاذ رضي الله عنه متقدم، ثم نخرج الجزئيات الثلاثة الواردة المذكورة أولًا من حديث ابن عمر رضي الله عنهما؛ ولكنه منسحب على فعل معاذ رضي الله عنه كما يدل توبيع أبي داود: باب إذا صلى في جماعة ثم أدرك جماعة أيعيد؟ ثم ذكر تحت حديث ابن عمر، وفعل ابن عمر عن سليمان قال: أتيت ابن عمر رضي الله عنهما على البلاط وهم يصلون، فقلت: ألا تصلي معهم؟ قال قد صليت، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين»، وكذلك توبيع السائي سقوط الصلاة عن صلى مع الإمام في المسجد جماعة، ثم ذكر تحت حديث ابن عمر رضي الله عنه، ثم أورد على جوابنا الأول بأن في «سنن الدارقطني» و«البيهقي»، ورواية الشافعي زيادة: «هي له تطوع ولهم فريضة إلخ» في رواية جابر. أقول: نقل أبو البركات ابن تيمية عن أحمد رضي الله عنه كما في «العمدة»، وعن ابن الجوزي وابن العربي عن أحمد بن حنبل: أخشى أن لا تكون هذه الزيادة محفوظة إلخ، أي لعلها من إدراج الراوي، وبعض الحفاظ الآخرين أيضًا أعلنوها. وأقول: إن هذه الزيادة إنما هي من ابن جريح عن ابن دينار، ولا يذكرها غير ابن جريح، وتدل عليه فتيا ابن جريح. وأقول أيضًا: في «مختصر المزني» و«مسند الشافعي»، قال المزني والأصم صاحب النسخة: «إن هذه الزيادة وجدتها عن ابن جريح عن ابن دينار، ولم تكن هذه عندي» فدل قوله أن هذه الزيادة ليست في رواية الشافعي، فكيف يقولون: إنما في رواية الشافعي؟ ثم تنتزل، ونقول: إن معنى هذه الزيادة أنها له تطوع، أي حصلت هذه تطوع ويطوع نفسه، لا أن كانت صلاته تطوعًا، سيما إذا كان في لفظ الدارقطني: «وهي له نافلة» أي مجانًا لا التطوع، وقد يطلق لفظ «النافلة» على الفريضة، كما قلت في أول الكتاب في بحث صلاة أئمة الجور. ثم لي جواب آخر كنت استخرجته، ثم رأيت بعد مدة في شرح أبي بكر ابن العربي على الترمذي بعين ما قلت، وصورة الجواب: أن معاذًا رضي الله عنه لم يكن يصلي بالقوم صلاته خلفه صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم في ذلك الوقت، بل في يوم آخر، ولا لفظ يدل على أنه يصلي بهم صلاته خلفه صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم والوقت إلا ما في «البحاري» أو غيره: «ويصلي بهم تلك الصلاة إلخ»، ومراده عندي أن التشبيه إنما هو في الإطالة، وكان يتعلم منه صلى الله عليه وسلم تطويل القراءة في يوم، ثم يجريه على من يقتديه في يوم آخر، ونظير التشبيه في الإطالة ما مر في «الترمذي» في خطبة الاستسقاء «ولم يخطب خطبتكم هذه إلخ» أي مطولة، وأما ما في «أبي داود» [باب تخفيف الصلاة] عن جابر إلخ، فأخر النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الصلاة، وقال مرة: العشاء، فصلى معاذ رضي الله عنه مع النبي صلى الله عليه وسلم، ثم جاء يوم قوم، فقرأ البقرة إلخ، فمراده أنه تعلم التأخير عنه صلى الله عليه وسلم يومًا، ثم أجزاه على قومه في يوم آخر. ثم أقول: إن وقائع معاذ رضي الله عنه متعددة؛ فإن في «البحاري» رواية تطويل معاذ رضي الله عنه صلاة الصبح، ومر عليها الحافظ، وقال: قيل: إنه معاذ، والحق أنه أبي بن كعب؛ لأن الواقعة واقعة قبا، وإمام قبا كان أبي رضي الله عنه. أقول: إن الرواية التي تمسك بها الحافظ أنه أبي بن كعب رضي الله عنه في سندها عيسى بن حارية، وضعفه أكثر الحديثين، وعندي رواية صريحة في أن معاذًا رضي الله عنه كان إمام قبا أيضًا في وقت ما. وأقول: إنه لم يثبت في رواية من الروايات أن معاذًا رضي الله عنه صلى الفجر خلفه صلى الله عليه وسلم، ثم أتى بني سلمة أو قبا، فإذا لم يثبت فنقول: إنه لا يصلي بهم الصلاة التي صلاها خلفه صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم والوقت، والله أعلم بالصواب.

حاشية: قوله: أن يحول الله رأسه رأس جمار: قال الأشرف: أن يجعله بليدًا، وإلا فالمسخ غير جائز في هذه الأمة، قال ابن حجر: يحتمل أن يكون على حقيقته فيكون ذلك مسخًا خاصًا، والممتنع المسخ العام، كما صرح به الأحاديث الصحاح، وأن يكون مجازًا عن البلادة، ويؤيد الأول ما حكى عن بعض المحدثين: أنه رحل إلى دمشق لأخذ الحديث عن شيخ مشهور بها، فقرأ عليه جملة، ولكنه كان يجعل بينه وبينه حجابًا ولم ير وجهه، فلما طالت ملازمته له ورأى حرصه على الحديث، كشف له الستر، فرأى وجهه وجه حمار، فقال له: احذر - يا بني - أن تسبق الإمام؛ فإنني لما مر في الحديث استبعدت وقوعه، فسبقت الإمام، فصار وجهي كما ترى. قوله: أما يخشى: [غرضه من هذا القول دفع توهم من قال: إننا نشاهد من الناس الرفع قبل الإمام ولا يحول رأسه، فقال محمد: إن قوله: «أما يخشى» ورد البتة، لكن المراد منه إما التهديد أو يكون في البرزخ أو في النار. والله تعالى أعلم.]

أَنَّ صَلَاةَ مَنْ ائْتَمَّ بِهِ جَائِزَةٌ. وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ جَابِرٍ رضي الله عنه فِي قِصَّةِ مُعَاذٍ رضي الله عنه، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه. وَرُوِيَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَالْقَوْمُ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ وَهُوَ يَحْسِبُ أَنَّهَا صَلَاةُ الظُّهْرِ فَأَتَمَّ بِهِ، قَالَ: صَلَاتُهُ جَائِزَةٌ. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ: إِذَا ائْتَمَّ قَوْمٌ بِإِمَامٍ وَهُوَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهَا الظُّهْرُ فَصَلَّى بِهِمْ وَافْتَدَوْا بِهِ، فَلَيْتَ صَلَاةَ الْمُفْتَدِي فَاسِدَةٌ إِذَا اخْتَلَفَ نِيَّةُ الْإِمَامِ وَنِيَّةُ الْمَأْمُومِ.

بَابُ مَا ذُكِرَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي السُّجُودِ عَلَى الثُّوبِ فِي الْحَرِّ وَالْبَرْدِ: ٥٨٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي غَالِبُ الْقَطَّانُ عَنْ بَشِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرِّي، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِالظَّهَائِرِ سَجَدْنَا عَلَى ثِيَابِنَا اثْقَاءَ الْحَرِّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. وَتَدْرَوُ هَذَا الْحَدِيثَ وَكَيْفَ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

بَابُ مَا ذُكِرَ مِمَّا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ: ٥٩٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سِمَاكِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِذَا صَلَّى الْفَجْرَ قَعَدَ فِي مُبَلَّاهُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٥٩١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُمَحِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا أَبُو ظِلَالٍ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ صَلَّى الْفَجْرَ فِي جَمَاعَةٍ ثُمَّ قَعَدَ يَذْكُرُ اللَّهَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، كَانَتْ لَهُ كَأَجْرِ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ». قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «تَامَةٌ تَامَةٌ تَامَةٌ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي ظِلَالٍ، فَقَالَ: هُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَاسْمُهُ هِلَالٌ.

بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ: ٥٩٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُلْحِظُ فِي الصَّلَاةِ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَلَا يَلْوِي عَنْهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ خَالَفَ وَكَيْفَ الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى فِي رِوَايَتِهِ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَكَيْفٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ عِكْرِمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُلْحِظُ فِي الصَّلَاةِ. فَذَكَرَ نَحْوَهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَغَائِشَةَ رضي الله عنه. ٥٩٣- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ حَاتِمٍ الْبَصْرِيُّ أَبُو حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ السُّسَيْبِ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «يَا بُنَيَّ، إِيَّاكَ وَالْإِلْتِفَاتُ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ هَلَكَةٌ، فَإِنْ كَانَ لَا بَدَّ فَبِئْسَ الْقَطْوُوعُ لَا فِي الْفَرِيضَةِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. ٥٩٤- حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّيْثَانِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ غَائِشَةَ رضي الله عنه قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ،

العرف الشاذي: قوله: فإن صلاة الخ: احتج بعض الأحناف على الفساد برواية: «إنما جعل الإمام ليؤتم به الخ». أقول: لا يحتاج هذا؛ فإن مراده أن الإمام إمام في أداء الأفعال، ولا دخل فيه للنية، والله أعلم وعلمه أم. قوله: باب ما ذكر من الرخصة الخ: وقال الشافعي رحمته الله: لا تصح الصلاة والسجدة على الثوب الذي لبسه المسلمي، وقال أبو حنيفة: تصح الصلاة على الثوب الملبوس له، وظاهر حديث الباب لأبي حنيفة رضي الله عنه. قوله: باب ما ذكر مما يستحب من الجلوس الخ: الحديث القولي في مضمون الباب ثابت وصحيح، وأما فعله صلى الله عليه وسلم فلا مدار. ويستحب للإمام والمسلمي تبديل الموضع الذي صلى فيه المكتوبة، وفي حق الإمام زيادة تأكيد لما في «مسلم» عن معاوية رضي الله عنه: «أمرنا أن لا نواصل صلاة بصلاة حتى نكلم أو نخرج الخ». قوله: كان النبي صلى الله عليه وسلم الخ: هل هذا الفعل إلا نادراً؟ وعبره الراوي بطريق العادة والاستمرار. قوله: كأجر حجة وعمرة: التشبيه يمكن أن يكون في إلحاق العبادة الصغيرة بالكبيرة، لا ببيان أن هذا المصلي أحرز ثواب حجة وعمرة، واختار الشارحون الثاني. وأقول: إن حديث الباب يفيد بظاهره أن تقدم الحج على العمرة أيضاً شاكلة للعبادة إن كان مفرداً لا قارناً أو متمتعاً، خلاف ما قال ابن القيم في «الزاد»: إن السنة تقدم العمرة على الحج، والله أعلم. قوله: باب ما ذكر في الالتفات الخ: من اللفظة، أي لبي العنق. ويجوز النظر بالعين عندنا، ويكره بلبي العنق، وأما بلبي الصدر فمفسد للصلاة، والمذكور في الحديث هو النظر بلبي العنق. قوله: ففي التطوع الخ: دل الحديث على أن بين الفريضة والتطوع فرقا،

حاشية: قوله: واحتجوا بحديث الخ: أحجب بأن الاحتجاج من باب ترك الإنكار من النبي صلى الله عليه وسلم وشرط ذلك علمه، وجاز عدمه، يدل عليه ما رواه الإمام أحمد عن سليم -رجل من بني سلمة- أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، إن معاذ بن جبل يأتينا بعد ما ننام، ونكون في أعمالنا بالنهار، فينادي بالصلاة، فنخرج عليه، فيطول علينا، فقال له صلى الله عليه وسلم: «يا معاذ، لا تكن فتاكاً، إما أن تصلني معي، وإما أن تحف على قومك»، فشرع له أحد الأمرين: الصلاة معه ولا يصلي بقومعه، أو الصلاة بقومعه على وجه التخفيف ولا يصلي معه، وهذا أفاد منعه من الإمامة إذا صلى معه صلى الله عليه وسلم، ولا يمنع إمامته مطلقاً بالاتفاق، فعلم أن منعه من الفرض، كذا ذكر الشيخ ابن الممام. (اللمعات) قوله: بالظواهر: [جمع ظهيرة وهي شدة الحر في نصف النهار]. قوله: باب ما ذكر في الالتفات في الصلاة: اعلم أن الالتفات على ثلاثة أقسام: الأول: أن يلتفت بمؤخر عينه، ولا يدير خدته. وهو جائز بلا كراهة، وهو الذي نقل عنه صلى الله عليه وسلم. والثاني: أن يدير خدته بحيث لم يحول صدره من القبلة، وهو مكروه غير مفسد. والثالث: أن يلوي عنقه مع تحويل الصدر، وهو حرام مفسد للصلاة. قوله: يلحظ: [اللمحظ: النظر بشق العين الذي يلي الصدغ].

نع قوت المعتدي: [أحمد بن محمد]: وهو موسى المروزي السماء. كاتب ابن مردويه، وسكت عن بيانه؛ لأنه مشهور بالرواية، عن ابن المبارك. [الظواهر]: كمدائن -معاً وفرداً، المزار- [يلحظ]: بفتح حاء فافظ طاء، مثال: ينظر بطرف عين، يلي صدنا.

قَالَ: «هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الرَّجُلِ يُدْرِكُ الْإِمَامَ سَاجِدًا كَيْفَ يَصْنَعُ: ٥٩٥- حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا السُّحَارِيُّ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ هُبَيْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ وَالْإِمَامَ عَلَى حَالٍ فَلْيَصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ الْإِمَامُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَسَنَدَهُ إِلَّا مَا رَوَى مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: إِذَا جَاءَ الرَّجُلُ وَالْإِمَامُ سَاجِدًا فَلْيَسْجُدْ، وَلَا تُجْزِئُهُ تِلْكَ الرَّكْعَةُ إِذَا فَاتَهُ الرُّكُوعُ مَعَ الْإِمَامِ. وَاخْتَارَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَنْ يَسْجُدَ مَعَ الْإِمَامِ، وَذَكَرَ عَنْ بَعْضِهِمْ فَقَالَ: لَعَلَّهُ لَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنْ تِلْكَ السَّجْدَةِ حَتَّى يُغْفَرَ لَهُ.

بَابُ كَرَاهِيَةِ أَنْ يَنْتَظِرَ النَّاسُ الْإِمَامَ وَهُمْ قِيَامٌ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ: ٥٩٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي خَرَجْتُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ عليه السلام وَحَدِيثُ أَنَسٍ عليه السلام غَيْرُ مُحْفُوظٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ عليه السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنْ يَنْتَظِرَ النَّاسُ الْإِمَامَ وَهُمْ قِيَامٌ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا كَانَ الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَإِنَّمَا يَقُومُونَ إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ»، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ.

بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الدُّعَاءِ: ٥٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زُرَّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: كُنْتُ أَصَلِّي وَالنَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ مَعَهُ، فَلَمَّا جَلَسْتُ بَدَأْتُ بِالثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ، ثُمَّ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ دَعَوْتُ لِنَفْسِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سَلْ تُعْطَهُ، سَلْ تُعْطَهُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ عليه السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ هَذَا الْحَدِيثَ مُخْتَصَرًا.

بَابُ مَا ذُكِرَ فِي تَطْيِيبِ الْمَسَاجِدِ: ٥٩٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ صَالِحٍ الرَّبْرِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ عليها السلام قَالَتْ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ وَأَنْ يُنْظَفَ وَيُطَيَّبَ. حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ وَوَكَيْعٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ. فَذَكَرَ نَحْوَهُ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ. فَذَكَرَ نَحْوَهُ. وَقَالَ سُفْيَانُ: «بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ» يَعْنِي الْقَبَائِلَ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى: ٥٩٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ،

العرف الشاذي: وكذلك في الفقه؛ فإن النافلة جائزة جالسًا لا الفريضة. قوله: اختلاس إلخ: (ريودن) أي تكون الصلاة مقطوعة ببعض الأجزاء؛ لما في «سنن أبي داود»: أن البعض يرجع بعشر الصلاة، وبعضهم بربيعها، وبعضهم بنصفها، وهكذا. قوله: باب ما ذكر في الرجل إلخ: مدرك الركوع مدرك الركعة عند الجمهور. وقال أبو هريرة عليه السلام: إن مدرك الركوع مدرك الركعة بشرط أن يدرك الإمام قبل انحناء الإمام إلى الركوع. ولا يجب إدراك القراءة؛ لما في «موطأ مالك». وبعض الكلام مر في باب القراءة خلف الإمام، وفيه كلام مع البخاري في مذهب أبي هريرة عليه السلام وللجمهور حديث أبي داود: «من أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة، ومن أدرك السجود لا تعدها شيئًا». وتكلم فيه البخاري من قبل يحيى، وللجمهور أيضًا ما في «المطالب العالية» أي أطراف ابن حجر نقله من «مسند مسدد»: «إن مدرك الركوع مدرك الركعة لا مدرك السجدة». وصححه الحافظ مرفوعًا، والحديث قولي، فلا يضرنا كلام البخاري في «جزء القراءة» في الحديث السابق. ولنا آثار كثيرة، وأجلها ما روى أنس عليه السلام أن القنوت في الفجر كان بعد الركوع، فقدمه عثمان عليه السلام؛ ليدرك الناس الركوع، كما في «الفتح». وقال الشوكاني: لا دليل للجمهور على هذه المسألة. وبالغ في «نيل الأوطار»، ثم رجع في فتاواه إلى قول الجمهور. قوله: باب ما ذكر في تطيب المساجد: لقد ثبت التحميم من عهد النبي ﷺ، وفي الروايات ما يدل على تنظيف المسجد أي كنسه؛ فإن امرأة كانت تنظف المسجد كل يوم فماتت، فدفنها الصحابة في ليثتها، فسأل النبي ﷺ عن حالها، فقالوا: ماتت فدفناها. فقال: «لِمَ ما أحجرتُم إياي؟» قالوا: استكرهنا إيقاظك. فذهب النبي ﷺ على قبرها. وكذلك ثبت التطيب؛ لما في الروايات أن رجلاً برك في المسجد، فاستكرهه النبي ﷺ، فأتى رجل بخلوق، فمس النبي ﷺ ذلك الخلق على الموضع الذي برك فيه الرجل. وكذلك ثبت تحميم المسجد في عهد عمر عليه السلام. قوله: في الدور: الدار الحارة، مثل دار بني قزعة ودار بني عبد الدار. والدار في اللغة ما يقال له: سرائر خانة. ويقال: «الدار» وإن هدم وبقي الآثار، بخلاف البيت كما قيل: الدار دار وإن زالت حوائطها :: والبيت ليس بيتًا بعد تدمر. قوله: باب ما جاء أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى: قد استقصيت المذاهب أولاً، والظاهر من حيث الحديث مذهب صاحبي أبي حنيفة عليه السلام. واعلم أن الكلام في هذا طويل لا يمكن إحصاؤه ههنا، وحديث: «صلاة الليل مثنى مثنى» مرفوعًا، فبلغ التواتر عن ابن عمر عليهما السلام تواتر السند.

حاشية: قوله: اختلاس إلخ: افتعال من الخلس، وهو السلب. أي استلاب وأخذ بسرعة. وقوله: «يختلسه»، أي يحمله على هذا الفعل، أي يختلسه من كمال صلاة العيد. قال المظهر: من النفث يمينًا وشمالًا ولم يحول صدره من القبلة، لم يطل صلاته، لكن الشيطان يسلب كمال صلاته، وإن حوله بطلت؛ كذا في «المراقبة». قوله: فلا تقوموا حتى تروني خرجت: قال الشيخ في «اللمعات»: قال الفقهاء: يقومون عند قوله: «حي على الصلاة». ولعل ذلك عند حضور الإمام، ويحتمل أنه ﷺ كان يخرج عند هذا القول. وقال الطيبي: فيه دليل على جواز تقديم الإقامة على خروج الإمام، ثم ينتظر خروجه، وفيه تأمل. انتهى كلام الشيخ. وقال علي القاري بعد نقل الكلام عن الطيبي: ولعله فيما إذا كان هناك علامة على خروجه، كفتح باب أو كشف ستارة أو سماع صوت نعل. قوله: سل تعطه إلخ: بصيغة المجهول. قال المظهر: الهاء إما للسكت، كقوله تعالى: «جَسَابِيَّةٌ»، وإما ضمير للمسؤول عنه؛ لدلالة «سل» والتكرير للتأكيد والتكثير. أو سل الدنيا والآخرة؛ فإنه تعطيهما. كذا في «المراقبة». قوله: ببناء المساجد في الدور: جمع دار، المراد بها هنا المحلات والقبائل. وهذا في غير صورة الضرار؛ فإنه يمنع، قاله الشيخ في «اللمعات». وفي «المراقبة»: رأيت ابن خنجر ذكر أن المراد به هنا المحلات. وحكمة أمره لأهل كل محلة ببناء مسجد فيها أنه قد يتعذر أو يشق على أهل محلة الذهاب إلى الأخرى، فيحرمون أجر المسجد وفضل إقامة الجماعة، فأمروا بذلك، ليتيسر لأهل كل محلة العبادة في مسجدهم من غير مشقة لتحققهم. قوله: وأن ينظف إلخ: أي بإزالة التبن والعذرات والتراب. «ويطيب» بالرش أو العطر. قاله علي القاري، وفي «اللمعات»: «أن ينظف ويطيب» بالياء التحتانية، وقد يضبط بالتاء الفوقانية باعتبار المساجد.

نفع قوت المغنذي: [في الدور يعني القبائل]: قال «حق»: فسره ابن عيينة بالقبائل، كقوله - ﷺ - : خير دور الأنصار إلخ، أي: قبائل الأنصار.

عَنْ عَلِيِّ الْأَزْدِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى». قَالَ أَبُو عِيْسَى: اخْتَلَفَ أَصْحَابُ شُعْبَةَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، فَرَفَعَهُ بَعْضُهُمْ وَوَقَفَهُ بَعْضُهُمْ. وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْعُمَرِيِّ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى». وَرَوَى الثَّقَاتُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ صَلَاةَ النَّهَارِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، وَبِالنَّهَارِ أَرْبَعًا. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ، فَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى. وَرَأَوْا صَلَاةَ التَّطَوُّعِ بِالنَّهَارِ أَرْبَعًا مِثْلَ الْأَرْبَعِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَغَيْرِهَا مِنْ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَإِسْحَاقَ.

بَابُ كَيْفَ كَانَ يَتَطَوَّعُ النَّبِيُّ ﷺ بِالنَّهَارِ: ٦٠٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ قَالَ: سَأَلْنَا عَلِيًّا رضي الله عنه عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ النَّهَارِ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ لَا تُطِيقُونَ ذَلِكَ. فَقُلْنَا: مَنْ أَطَاقَ ذَلِكَ مِنَّا. فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ مِنْ هَهنا كَهَيْئَتِهَا مِنْ هَهنا عِنْدَ الْعَصْرِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَإِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ مِنْ هَهنا كَهَيْئَتِهَا مِنْ هَهنا عِنْدَ الظُّهْرِ صَلَّى أَرْبَعًا. وَيُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا، وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَقَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا يَفْصِلُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ وَالتَّيَّبِينَ وَالمُرْسَلِينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالمُسْلِمِينَ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَحْسَنُ شَيْءٍ رَوِيَ فِي تَطَوُّعِ النَّبِيِّ ﷺ بِالنَّهَارِ هَذَا. وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ: أَنَّهُ كَانَ يُضَعِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ. وَإِنَّمَا ضَعَّفَهُ عِنْدَنَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لِأَنَّهُ لَا يُرَوَّى مِثْلَ هَذَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه. وَعَاصِمُ بْنُ ضَمْرَةَ هُوَ ثِقَةٌ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْحَدِيثِ. قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: قَالَ سُفْيَانُ: كُنَّا نَعْرِفُ فَضْلَ حَدِيثِ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَلَى حَدِيثِ الْحَارِثِ. بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ فِي لُحْفِ النِّسَاءِ: ٦٠١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ أَشْعَثَ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُصَلِّي فِي لُحْفِ نِسَائِهِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى فِي ذَلِكَ رُخْصَةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الْمَشْيِ وَالْعَمَلِ فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ: ٦٠٢- حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ بُرْدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ

العرف الشاذي: وأما حديث: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» مرفوعاً، فاعله جمهور المحدثين. وذكر ابن تيمية وجه الإعلال أن في تمة الحديث «فإذا خشى الصبح يصلي واحدة توتر له ما قد صلى»، فالمدكور في التمة هو حال الليل لا النهار، فيكون في الأول أيضاً ذكر حال صلاة الليل فقط، ويمكن لأحد أن يقول: إن المذكور في الأول الأمران، وأخذ أحدهما في آخر الحديث. والكلام في إعلال لفظ النهار في المرفوع أطول، فلا أذكر إلا نبذة. فأقول: قد أعله النسائي في «الصبغى»، وقال: إنه خطأ. وأعله ابن معين؛ فإنه بلغه أن أحمد بن حنبل رضي الله عنه قاتل مثنى مثنى في الليل والنهار على رواية علي الأزدي عن ابن عمر رضي الله عنهما أي رواية الباب، فقال ابن معين: من علي الأزدي البارقى حتى أقبله، وأترك ما روى يحيى بن سعيد عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يصلي بالليل مثنى مثنى وبالنهار أربعاً أربعاً. وأعله - أي حديث: «صلاة النهار مثنى مثنى» - أحمد بن حنبل رضي الله عنه، كما في فتاوى ابن تيمية أن أحمد رضي الله عنه أعله في الآخرة إلخ، فلعله ما أعله أولاً، كما يدل عليه ما ذكرت أن ابن معين بلغه إلخ. وكذلك أعله الأكرتون، وأما البخاري فصحيحه. نقله البيهقي في «السنن الكبرى» عن ابن الفارس أنه صححه البخاري. وفي «السنن الكبرى» عن البخاري قال: روى سعيد بن... [هكذا في النسخة الموجودة عندي لـ «السنن الكبرى»؛ فلما ليس فيها مضاف إليه لـ «ابن» في «سعيد بن»، بل فيها بياض:] أن ابن عمر رضي الله عنهما ما لا يصلي أربعاً بالنهار بتسليمة واحدة، فإذا نلغله دار تصحيح حديث ابن عمر على عمله. فأقول: إن عمل ابن عمر رضي الله عنه قد صح أربعاً بالنهار بأسانيد قوية، منها ما في «الترمذي»، ومنها ما نقله ابن معين عن يحيى عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، ومنها ما في «الطحاوي». وأما ما رواه البخاري فليس إلا بسند واحد، فلا يمكن إنكار عمله أربعاً بالنهار؛ فإنه صححه ابن تيمية أيضاً، فالترجيح في إعلال لفظ النهار في المرفوع للجمهور. ثم روى الزيلعي: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» في «التخريج» عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، ورجال السنن ثقات، ومرو عليه الحافظ في «الدرية»، وتردد في أنه عن ابن عمر رضي الله عنهما فوهم الراوي في ذكر أبي هريرة رضي الله عنه أو مروى عن أبي هريرة رضي الله عنه، فصار متردداً فيه. ثم روى الزيلعي بسند آخر عن عائشة رضي الله عنها: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» مرفوعاً، ولكن في سنده عامر بن خدش، ولم أجد ترجمته، وطلني أنه ليس بصحيح. ثم قال الزرقاني: إن في عمل ابن عمر رضي الله عنه أربعاً بالنهار لا تصريح بالتسليمة الواحدة، بل يمكن أن تكون بتسليمتين. أقول: فكيف التقابل بين مثنى عمله بالليل وأربع عمله بالنهار؟ وأيضاً في «الطحاوي» تصريح بالتسليمة الواحدة، فلا يصح تأويل الزرقاني. فالخلاص أن الترجيح لمذهب الصالحين، وأما «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» موقوفاً على ابن عمر رضي الله عنه فلا ريب في صحته. قوله: باب في كراهية الصلاة في لحف النساء: أي في ثيابهن؛ لأن في ثيابهن احتمال التلوث، فالشرعية الغراء تعتبر الاحتمالات الغالبة بخلاف أرباب الفتوى، وكذلك لا يعتبرها أرباب المتون، كما في مسألة الدجاجة المحللة. قوله: باب ما يجوز من المشي إلخ: في «البحر الرائق»: أن غلق الباب عمل قليل، وفتح عمل كثير، ولا أعلم أي فارق بين الغلق والفتح، وأما الخطوات فيحتاج الشافعية والحنفية إلى أنه ﷺ لا يخطأ متوالياً، فخطا خطوة أو خطوتين، وإن انفصلت الخطوات فلا تنحصر في خطوتين، بل تجوز خطوات منفصلة، كما في كتب أهل المذهبين.

حاشية: قوله: وقال بعضهم صلاة الليل مثنى مثنى ورأوا صلاة التطوع بالنهار أربعاً إلخ: هذا هو الأفضل عند أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما؛ لما روى عبيد الله اعتباراً بالتراويج. وعند أبي حنيفة رضي الله عنه فيها أربع أربع؛ لما روته عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ كان يصلي بعد العشاء أربعاً، وكان ﷺ يواظب على الأربع في الضحى، ولأنه أودم نحره، فيكون أكثر مشقة وأزيد فضيلة. ذكره صاحب «الهداية» وتماه مراً سابقاً في باب ما جاء أن صلاة الليل مثنى مثنى. قوله: لا تطيقون ذلك: أي الدوام والمواظبة وعلم وقتها مثله ﷺ. قوله: إذا كانت الشمس إلخ: أي مرتفعة، قوله: «من ههنا» أي من المشرق، «كهيتها من ههنا» أي المغرب، «عند العصر» صلى ركعتين، وهي صلاة الإشراف. قوله: يفصل بين كل ركعتين بالتسليم إلخ: (أي بالتحيات والشهادتين، لا تسليم الخروج.)

نفع قوت المغتذي: يفصل بين كل ركعة بالتسليم على الملائكة المقربين والتبيين والمرسلين، ومن تبعهم من المؤمنين المسلمين: قال «لاحق»: عمل بعضهم هذا على أن المراد بالفصل بالتسليم الشاهد، إذ به السلام على النبي وعلى عباد الله الصالحين، قال «حق»: ابن مردويه إذ كان يرى صلاة النهار أربعاً. وقال: وفيما أوله عليه بعد. [في لحف نسائه]: بلام فحاء فقاء، كتلت جمع لحاف ككتاب، وهو ملحفة، لباس فوق سائر لباس من كدناء البرد، قاله بالهكم.

الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: جِئْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي الْبَيْتِ، وَالْبَابُ عَلَيْهِ مُغْلَقٌ، فَمَشَى حَتَّى فَتَحَ لِي، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَكَانِهِ. وَوَصَفَتِ الْبَابَ فِي الْقِبْلَةِ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

بَابُ مَا ذُكِرَ فِي قِرَاءَةِ سُورَتَيْنِ فِي رَكْعَةٍ: ٦٠٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ عَبْدَ اللَّهِ رضي الله عنه عَنْ هَذَا الْحَرْفِ «غَيْرَ آسِنٍ» أَوْ «يَاسِنٍ». قَالَ: كُلُّ الْقُرْآنِ قَرَأْتَ غَيْرَ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: إِنَّ قَوْمًا يَقْرَأُونَهُ يَنْثُرُونَهُ نَثْرَ الدَّقْلِ، لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ. ابن مسعود إِنِّي لَأَعْرِفُ السُّورَةَ النَّظَائِرَ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بَيْنَهُنَّ. قَالَ: فَأَمَرْنَا غُلَقَمَةَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: عِشْرُونَ سُورَةً مِنَ الْمُفْصَلِ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ بَيْنَ كُلِّ سُورَتَيْنِ فِي رَكْعَةٍ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. بَابُ مَا ذُكِرَ فِي فَضْلِ الْمُنِيِّ إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَا يُكْتَبُ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ فِي خُطَاةٍ: ٦٠٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ سَمِعَ ذُكْوَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ الرَّجُلُ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، لَا يُخْرِجُهُ - أَوْ قَالَ: لَا يَنْهَرُهُ - إِلَّا إِيَّاهَا، لَمْ يَخْطُ خُطْوَةً إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً أَوْ حَظَّ عَنْهُ بِهَا حَظِيئَةً». قَالَ أَبُو عَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ أَنَّهُ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ: ٦٠٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي الْوَزِيرِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبٍ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي مَسْجِدِ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ الْمَغْرِبِ، فَقَامَ نَاسٌ يَتَنَفَّلُونَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِهِذِهِ الصَّلَاةُ فِي الْبُيُوتِ». قَالَ أَبُو عَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ. ٦٠٦- وَقَدْ رَوَى عَنْ حُدَيْفَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ، فَسَا زَالَ يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ. فَبَيَّ الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي الْمَسْجِدِ. بَابُ فِي الْإِغْتِسَالِ عِنْدَ مَا يُسَلِّمُ الرَّجُلُ: ٦٠٧- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْأَعْرَبِيِّ الصَّبَّاحِ، عَنْ خَلِيفَةَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ رضي الله عنه أَنَّهُ أَسْلَمَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَبِذَرٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَسْتَحِبُّونَ لِلرَّجُلِ إِذَا أَسْلَمَ أَنْ يَغْتَسِلَ وَيَغْسِلَ ثِيَابَهُ. بَابُ مَا ذُكِرَ مِنَ التَّسْمِيَةِ فِي دُخُولِ الْخَلَاءِ: ٦٠٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ بَشِيرٍ بْنُ سَلْمَانَ، حَدَّثَنَا خَلَادُ الصَّفَّارُ عَنِ الشَّكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّضَرِّيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي جَحِيفَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «سُئِلَ مَا بَيْنَ أَعْيُنِ الْجَنِّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ إِذَا دَخَلَ أَحَدُهُمُ الْخَلَاءَ أَنْ يَقُولَ: بِسْمِ اللَّهِ». قَالَ أَبُو عَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَاكَ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا فِي هَذَا.

الحرف الشذبي: قوله: باب ما ذكر إلخ: يجوز السورتان في ركعة واحدة بلا كراهة شيء، كما في «الطحاوي»، وأما ما في «الكبير شرح المنية» ففيه ضيق، والعدة لما قال الطحاوي. قوله: النظائر: أي المتساوية في الطول والقصر. قوله: من الفصل إلخ: سورتان من عشرين سورة ليستا من المفصل، ولعله عمل الراوي بالتغليب، والسور المقروءة له عليه السلام مذكورة في رواية أبي داود. قوله: يقرن إلخ: استنبط شمس الدين الكرمانى أن هذه الرواية تدل على الوتر ركعة واحدة؛ فإن صلاته ﷺ كانت إحدى عشرة ركعة، وعشر ركعات منها على نسق واحد، والحادية عشر تكون منفردة. أقول: قد ثبت صلاته ﷺ ثلاث عشرة ركعة، وثبوتهما في الصحيحين أيضًا. قوله: باب ما ذكر في الصلاة بعد المغرب إلخ: غرض المصنف حديث الباب ولم يحسنه، وقد أخرجه النسائي في «الصفري»، فلا بد من كونه صحيحًا. والأولى أداء السنن في البيت كما في «الهداية»، ولم يصل النبي ﷺ سنن المغرب في المسجد، إلا في واقعة أو واقعتين في غير المسجد النبوي. قوله: فما زال يصلي في المسجد إلخ: ظاهره أنه لم يخرج من المسجد حتى صلى العشاء الآخرة وتطوع في المسجد، وعلى هذا يدل ما أخرجه الترمذي عن حذيفة. ونسب الترمذي على ظاهره، وعندني رواية تدل على أنه ﷺ خرج من المسجد بعد المغرب قبل العشاء، والله أعلم. قوله: باب في الاغتسال عند ما يسلم الرجل: انخسالة هذا يكون بعد إسلامه، وهذا الغسل واجب إن كان جنبًا، وإلا فمستحب. والحديث والفقهاء أيضًا يصرح بأن يغتسل بعد الإسلام.

حاشية: قوله: ووصفت الباب في القبلة: أي بينت أن الباب كان في القبلة. قال الأشرف: هذا قطع وهم من يتوهم أن هذا الفعل يستلزم ترك استقبال القبلة. قال ابن الملك: مشيه عليه السلام وفتح الباب. ثم رجوعه إلى مصلاه يدل على أن الأفعال الكثيرة إذا تتوالى لا تبطل الصلاة، وإليه ذهب بعضهم، وهو ليس بمعتد في المذهب. وقال ابن حجر: وفيه أن المقرر في الأصول أن وفاء الأحوال الفعلية إذا تطرق إليها الاحتمال سقط ما استدلال، وهما تطرق إليها احتمال أنه مشي غير متوال، على أن في سنده مختلفًا فيه. (المراقبة) قوله: نثر الدقل: [هو الرديء من النثر] أي كما يتساقط الرطب واليابس من السعدق إذا هز. قوله: لا يجاوز تراقيهم: جمع ترقوة، وهي العظم بين ثغرة النحر والعاتق، وهما ترقوتان من الجانبين. أي لا يرفعها الله ولا يقبلها، فكأنها لم تتجاوزها، كذا في «الجمع». قوله: النظائر: جمع نظيرة، وهي المثل والشبه في الأشكال، أي المتماثلة في المعاني والمواضع والحكم والقصص، لا في عدد الآي، أو هو المراد بالتقريب. (يجمع البحار) قوله: يقرن بينهما: أي يجمع بين سورتين منهما في ركعة على تأليف ابن مسعود؛ فإنه جمع القرآن على نسق غير ما جمعه زيد. وهي «الرحمن» و«النجم» في ركعة، و«القنبر» و«الحاقة» في ركعة، و«الطور» و«الذاريات» في ركعة، و«إذا وقعت» و«نون» في ركعة، و«سأل سائل» و«النازعات» في ركعة، و«ويل للطففين» و«عبس» في ركعة، و«المذثر» و«المزمل» في ركعة، و«هل أتى» و«ولا أقسم يوم القيامة» في ركعة، و«عم يتساءلون» و«المرسلات» في ركعة، و«الدخان» و«إذا الشمس» في ركعة. كذا في «الجمع البحار»، ورواه أبو داود في سننه وقال: هذا تأليف ابن مسعود رضي الله عنه.

نفع قوت المغنذي: [والدقل]: بدال ففاف فلام، كسبب أراد به النسر. [ابن مسعود بن غيلان]: ينطق عنه كرحمان، قال «حق»: كذا بأصل سماسنا، ويؤاوبة ابن المبارك بن عبد الجبار الواقعة بالمغرب نا محمد بن بشار. [فأحسن وضوأه]: قال ابن دقيق العيد في شرح الإمام: الإحسان في وضوئه، إتيانه به على وجهه شروع بلا غلو، ولا تفريط. [لا ينهره]: بنون فهاء فزاي، أي: لا يخرجته.

بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ سِيَمَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ آثَارِ السُّجُودِ وَالطُّهُورِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: ٦٠٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الدَّمَشَقِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: قَالَ صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو: أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ حُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسَيْرٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أُمِّي يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرٌّ مِنَ السُّجُودِ مُحْجَلُونَ مِنَ الْوُضُوءِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسَيْرٍ رضي الله عنه.

بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ التَّيَمُّنِ فِي الطُّهُورِ: ٦١٠- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعَثَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُحِبُّ التَّيَمُّنَ فِي طُهُورِهِ إِذَا تَطَهَّرَ، وَفِي تَرْجُلِهِ إِذَا تَرَجَّلَ، وَفِي انْتِعَالِهِ إِذَا انْتَعَلَ. وَأَبُو الشَّعَثَاءِ اسْمُهُ سُلَيْمٌ بْنُ أَسْوَدَ الْمَحَارِبِيِّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ ذِكْرِ قَدْرِ مَا يُجْزَى مِنَ الْمَاءِ فِي الْوُضُوءِ: ٦١١- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيْسَى، عَنِ ابْنِ جَبْرِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُجْزَى فِي الْوُضُوءِ رِطْلَانِ مِنْ مَاءٍ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ شَرِيكٍ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ. وَرَوَى شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالْمَكُوكِ، وَيَغْتَسِلُ بِخَمْسَةِ مَكَاكِي.

بَابُ مَا ذُكِرَ فِي نَضْجِ بَوْلِ الْغُلَامِ الرَّضِيعِ: ٦١٢- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَرْبٍ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي بَوْلِ الْغُلَامِ الرَّضِيعِ: «يُنْضَجُ بَوْلُ الْغُلَامِ، وَيُغْسَلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ». قَالَ قَتَادَةُ: وَهَذَا مَا لَمْ يَطْعَمَا، فَإِذَا طَعِمَا غُسِلَا جَمِيعًا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. رَفَعَ هِشَامُ ^{خوار} الدَّسْتَوَائِيَّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ، وَوَقَفَهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الرُّخْصَةِ لِلْجُنُبِ فِي الْأَكْلِ وَالنَّوْمِ إِذَا تَوَضَّأَ: ٦١٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ عَمَّارٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ أَوْ يَنَامَ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا ذُكِرَ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ: ٦١٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا غَالِبٌ أَبُو بَشِيرٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ عَائِذٍ الطَّائِي، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعِيدُكَ بِاللَّهِ -يَا كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ- مِنْ أَمْرَاءَ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِي، فَمَنْ غَشِيَ أَبْوَابَهُمْ فَصَدَّقَهُمْ فِي كَذِبِهِمْ وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ، وَلَا يَرُدُّ عَلَيَّ الْحَوْضُ،

العرف الشاذي: قوله: باب ما ذكر من سيماء الخ: قيل: إن الوضوء لم يكن في الأمم السابقة. وقيل: كان ولكن الغرة والتحجيل من خصائص الأمة المرحومة. والمختار القول الثاني؛ فإن التوضؤ في الأمم السابقة ثابت بلا ريب بالروايات المستقيمة. ولا يخفى أن الغرة والتحجيل من آثار الوضوء؛ لأنه حلية ظاهرة، فلا يعرفون إلا بما هو الظاهر، فانحصر المعرفة فيه، ولا اختصاص بل الغرض انحصار المعرفة فيه. قوله: مجازون الخ: من الجمال، وهو شد الفرس رجله ويده من خلاف. ودل الحديث على أن الغرة بسبب السجود، وتدل بعض الروايات أن الغرة أيضًا من الوضوء. قوله: باب ذكر قدر ما يجزى من الماء الخ: قد مر البحث بقدر الضرورة. قوله: حديث غريب الخ: الرجال كلهم ثقات إلا أن في حفظ شريك شيئاً، وهو من رواة مسلم، وصحح البخاري روايته في خارج «الصحيح» في باب إيراد الظهر. قوله: يتوضأ بالمكوك: المكوك في اللغة ليس بمساو للمد، واتفق المحدثون على أن المراد في حديث الباب من المكوك هو المد بسبب الروايات الأخر. قوله: فليس مني ولست منه: هو على ظاهره، و«من» ابتدائية اتصالية، نحو: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى». وأقول: لعل الحوض الكوثر تمثل السنة المحمدية في الحشر، وفي مسلم: «إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك الخ»، فيؤيد ما قلت. وقال مولانا محمد قاسم النانوتوي رحمته الله: إن مصداق حديث مسلم الخوارج. وقيل: إن مصداقه هم المرتدون في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه. وقال الغزالي رحمته الله: إن الصراط في الحشر تمثل الصراط المستقيم. وأقول: إن للأعمال تماثيل في الحشر كما في حديث الباب: «الصوم جنة». وفي «مسند أحمد»: أن الرجل يحفظه القرآن في القبر من جانب الرأس، والصوم من جانب اليسار. أقول: إن الجنة تكون في اليد اليسرى. وفيه أن الصدقة تأتي من جانب القدم، والصلاة من جانب اليمين، وكذلك في الأحاديث أن سورة البقرة في الحشر تكون كالظلة على الرأس، فذخيرة الأحاديث تدل على ما ادعيت. ويستنبط من الأحاديث أن الحوض الكوثر يعد من منبر النبي ﷺ إلى الشام، وفي الحديث الذي: «لمنبري على الحوض. وقوائم منبري رواتب في الجنة» شرحه هذا المذكور. وفي الحديث الصحيح: «بين منبري وقبري روضة من رياض الجنة»، أقوال كثيرة في الشرح، والمختار ههنا أن الموجودة الآن قطعة من الجنة، لا أن هذه القطعة ترفع إلى الجنة. ثم إن في الأحاديث يكون الوعيد بالنار على ذنوب، والوعد بالجنة على حسنات، مثل حديث الباب وغيره بلا شرط وقيد، وتأول فيه المتأولون بأن المراد بالوعد يكون المستحل أو المصّر على الفعل، فيجب في مثل هذه الأحاديث ذكر القيود والشروط؛ فإما بظاهرها غير مستقيمة المراد، وتأول فيه المتأولون، ومرادها على ظواهرها. وأقول: إن الأصل أن المذكور في الأحاديث في عالم التشريع المفردات، مثل التذكريات في كتب الطب، وأما في الحشر فيركب المفردات، ويؤخذ الحكم الخارج من الاجتماع، مثل القربادين في الطب، فعلى هذا من ذكر خواص شيء واحد في التذكرة، فتختلف خاصة ذلك الشيء في موضع من المواضع بسبب مانع، لا يقول أحد: إن هذا القائل الذي ذكر خاصة ذلك الشيء كاذب؛ فإن تخلف الأثر إنما كان بسبب مانع، وذكر الموانع في التذكرة ليس موضوع التذكرة، وكذلك المذكور في التشريع ليس إلا حكم المفردات، ولا يتعرض إلى الموانع، وأما القربادين فتكون في الحشر، فإذا لا يؤول بما تأول المتأولون، بل يعمل على الظاهر.

حاشية: قوله: سيماء: بالمد والقصر، أي علامة مخصوصة. قوله: حمير: [بضم المعجمة وفتح ميم، آخره راء.] قوله: غر: جمع أغر، الغرة هي بياض الوجه. قوله: «محجلون» من التحجيل، أي بياض مواضع الوضوء من اليدين والرجلين من أجل الوضوء، وكذا الوجه. قوله: التيمن: الابتداء في الأفعال باليد اليمنى والجانب الأيمن. (الدر) قوله: وفي ترجمته: الترجل: تسريح الشعر وتنظيفه وتحسينه. (بجمع البحار) قوله: جبر: [بفتح الجيم وسكون الموحدة.] قوله: أن النبي ﷺ كان يتوضأ بالمكوك: أراد بالمكوك المد، وقيل: الصاع. والأول أشبه، والمكاكي جمعه، أصله المكاكيل، أبدل الياء من الكاف الأخيرة. (الجمع) قوله: ينضح الخ: أي يغسل غسلًا خفيفًا، والنضح بمعنى الغسل كثير معروف. والفارق بين بول الصبي والصبية أن بولها بسبب استيلاء الرطوبة والبرد على مزاجها يكون أغلظ وأثخن. وليس ذلك لأجل أن بوله ليس بنجس، بل للتخفيف. (بجمع البحار) قوله: فمن غشي أبوابهم: يقال: «غشي الشيء» إذا لابس. هو كناية عن قهرهم ومصاحبتهم والورود على إبراهيم. قوله: فليس مني: أي ليس على سنتي وطريقي. وكان سفيان الثوري يكره هذا التأويل، ويعمل على ظاهره؛ ليكون أبلغ في الزجر. (التقرير)

نفع قوت المغتذي: [يجب التيمن في طهوره]: كجلوس، أي: فعله. [وفي ترجمته]: أي: تسريح شعر أو تنظيفه.

وَمَنْ غَشِيَ أَبْوَابَهُمْ أَوْ لَمْ يَغْشَ وَلَمْ يُصَدِّقْهُمْ فِي كَذِبِهِمْ وَلَمْ يُعِنْهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَهُوَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، وَسَيَرِدُ عَلَيَّ الْخَوْصُ. يَا كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، الصَّلَاةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّوْمُ جُنَّةٌ حَصِينَةٌ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْحَطِيطَةَ كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ. يَا كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، إِنَّهُ لَا يَزُبُو لَحْمٌ نَبَتَ مِنْ سُحْتٍ إِلَّا كَانَتْ النَّارُ أُولَى بِهِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى، وَاسْتَفَرَّهَ جِدًّا. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى، عَنْ غَالِبٍ بِهِذَا. بَابٌ مِنْهُ: ٦١٥- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمُ بْنُ غَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَقَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ، وَصَلُّوا خَمْسَكُمْ، وَصُومُوا شَهْرَكُمْ، وَأَدُّوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ، وَأَطِيعُوا ذَا أَمْرِكُمْ، تَدْخُلُوا جَنَّةَ رَبِّكُمْ». قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه: مُنْذُ كَمْ سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْحَدِيثَ؟ قَالَ: سَمِعْتُ وَأَنَا ابْنُ ثَلَاثِينَ سَنَةً. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. آخِرُ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ

أَبْوَابُ الزَّكَاةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بَابٌ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَنَعِ الزَّكَاةِ مِنَ التَّشْدِيدِ: ٦١٦- حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: جِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ. قَالَ: فَرَأَيْتُ مُقْبِلًا فَقَالَ: «هُمْ الْأَخْسَرُونَ -وَرَبَّ الْكَعْبَةِ- يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قَالَ: فَقُلْتُ: مَا لِي! لَعَلَّهُ أَنْزَلَ فِي شَيْءٍ. قَالَ: قُلْتُ: مَنْ هُمْ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُمْ الْأَكْثَرُونَ إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا». فَحَتَّا بَيْنَ يَدَيْهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ. ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَمُوتُ رَجُلٌ فَيَدَعُ إِبِلًا أَوْ بَقَرًا لَمْ يُؤَدِّ زَكَاةَهَا، إِلَّا جَاءَتْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمَ مَا كَانَتْ وَأَسْمَنَهُ، تَطْوُهُ بِأَخْفَافِهَا، وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا. كُلَّمَا نَفِدَتْ أُخْرَاهَا عَادَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مِثْلُهُ. وَعَنْ عِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه: لَعِنَ مَانِعُ الصَّدَقَةِ. وَقَبِيصَةُ بْنُ هُلَبٍ عَنْ أَبِيهِ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَاسْمُ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه جُنْدُبُ بْنُ السَّكَنِ،

العرف الشاذي: قوله: الصلاة برهان: أي حجة؛ فإن الإيمان أمر قلبي مستور، لا يمكن الاطلاع عليه إلا بالانقياد الظاهري. قوله: والصدقة إلخ: في الحديث الصحيح: أن البلاء يزل من السماء والصدقة تصعد إلى السماء، فتنتازعان إلى قيام القيامة. قوله: من سحت: السحت: الخلق، ويطلق في الشريعة على المال الحرام؛ لأنه يخلق الدين. قوله: وأطيعوا إذا أمركم: قيل: إن المراد من آية: «وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ» العلماء المسلمون. وقال البيضاوي: لا يصح هذا؛ فإن العلماء ليس لهم حكم مستقل؛ فإنهم ناقلو أمر الله وأمر الرسول ﷺ. وقال: إن المراد هم حكام المسلمين. وفي كتب الشافعية والحنفية أن الحاكم المسلم إذا أمر بأمر مباح يصير ذلك الأمر واجباً، وقيل: يشترط في هذا أن يكون في الأمر مصلحة. وفي «حاشية الأشباه للحموي»: إذا انتشر مرض الهیضة أو الطاعون، فأمر الحاكم رعيته بالصوم، صار الصوم عليهم واجباً. وفي أثر عن ابن مسعود رضي الله عنه أخرجه الحافظ في «التلخيص الحبير»: أن أولي الأمر في الآية هم العلماء. أقول: لعل مراده أنه ينبغي أن يكون الأمراء علماء، فلا يخالف هذا ما قال البيضاوي. وأما الرازي فقال في «التفسير الكبير»، وأطلب كلامه، وحاصله أن آية: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ» آية جزيلة، وفيها ذكر الأصول الأربعة: كتاب الله والسنة والإجماع والقياس. وأما الإجماع ففي «أُولَى الْأَمْرِ»، أي أهل الحل والعقد، وأما القياس ففي آية: «فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ»؛ فإن هذا قياس. ويجب في القياس أن يكون العلة من الكتاب أو السنة، والله أعلم. قوله: الزكاة: في «الدر المختار» أن وجوب الزكاة في السنة الثانية قبل وجوب صوم رمضان، وقال: إن وجوب رمضان بعد سنة ونصفها بعد الهجرة. وفي «السيرة الحلبية» قال الشيخ سراج الدين: ما حقق لي من الأحاديث متى وجبت الزكاة. وأقول: إن فرضية الزكاة والصوم والجمعة والعیدین في مكة، وأما إجراؤها ففي المدينة؛ فإن تُصَبِّبَ الزكاة كان في المدينة. وأقول: إن سورة المزمل نزلت بمكة بتمامها على ما رويها عن عائشة رضي الله عنها، وأما الحج فقيل: وجوبه في السنة السادسة، وقيل: في التاسعة. ولعلهم أن الزكاة كانت تطلق على الصدقة في الجاهلية، وأما في الشريعة فزيادة القيود والشروط. وكذلك في المنقولات الشرعية؛ فإن المنقولات لا نقل فيها؛ لأن الأسماء الشرعية مستعملة في معانيها اللغوية بزيادة القيود والشروط، ولا تكون بهذا مجازاً، وهكذا ذكره فخر الإسلام البيهقي رحمته الله. قوله: في ظل الكعبة: في «البحاري»: «في ناحية المدينة في ظل القمر إلخ»، وقيل بالتأويل لتجتمع الروايتان. أقول: إما أنه وهم الراوي أو يقال بتعدد الوقائع، كما قال الحافظ في «فتح الباري». قوله: فیدع إبلًا إلخ: المضارع إما مرفوع أو منصوب، وبينهما فرق لا يسعه الوقت. قوله: أعظم ما كانت وأسمته: مرجع الضمير ليس «ما»؛ لأنه حرف، بل المرجع المصدر المنسبك. وفي «الرضي»: إن زياداً أفضل رجل، معناه أنه أفضل رجل رجل أي كل رجل، ومعنى «زيد أفضل الرجلين» أنه أفضل رجلين رجلين أي مثنى مثنى، ومعنى أنه أفضل الرجال أنه أفضل رجل رجل. أقول: عليه جمهور النحاة وأرباب المعاني والأصول؛ فإنهم يصرحون بأن الجمع معناه واحد، لا المجموع من حيث المجموع. قوله: كلما نفدت أخرها إلخ: وفي «صحيح مسلم»: «كلما نفدت عليه أولاه عادت عليه أخرها». فقال أبو باب الحديث: إن الراوي قلب في الألفاظ. وقيل: إنه لا قلب، ولكن الدواب تمر على مانع الصدقة على طريق التدوير، والله أعلم. والحق أنه وهم الراوي وقلب.

حاشية: قوله: والصوم جنة حصينة: أي يمنع عن المعاصي بكسر القوة والشهوة. قوله: لا يربو: أي لا يرتفع ولا يزيد. «رَبَّا الْمَالُ يُرْبُو» إذا زاد، كذا في «المجمع». قوله: من سحت: السحت - بالضم - الحرام. (الدر) قوله: الزكاة: وهي فرضت في السنة الثانية قبل فرض رمضان. (الدر المختار) قوله: فقلت ما لي: أي ما حالي؟ لعلني أصبت ذنباً أو ارتكبت معصية. (التقرير) قوله: الأكثرون: [أي مآلاً]. وفي رواية غير الترمذي: هم المكثرون. [قوله: فحنا: [أي أعطى مرة بين يديه وكذا وكذا]. قوله: أعظم ما كانت وأسمته: أي على أعظم هيئة كانت وأسمه وأتم؛ ليزداد ثقلًا. قوله: كلما إلخ: كناية عن التابع والاستمرار.]

نفع قوت المغتذي: [وأدوا زكاة أموالكم]: بالخليعات، وأدوا زكاتكم، طيبة بما أنفسكم، وحجوا بيت ربكم. [تدخلوا]: جنة ربكم، مجزاه جواب أمر. [أبواب الزكاة]: [عن المعرور بن سويد]: بعين فرائين كمنصور، وهم المعرور بن سويد النهشلي بنقط عينه، أسر يوم البحرين، فأسلم. [هم الأخسرون]: قال «حق»: الابتداء بضمير بلا تقدم مرجعه يدل على أنه كان متخيلاً بذهنه. [فداك أبي وأمّي]: قال «حق»: المشهور رواية «فداك» كرمالك، جملة فعلية، وكتاب اسمية [الأكثرين]: أي: أموالاً. [تطوّه بأخفافها]: أي: تطوّه الإبل بها؛ لأن الخف خاص بها، كما أن الظلف وهو المنشق من قوائم خاص بقر وغنم وطي، والخافر بفرس وبغل وحمار، والقدم بالناس. [تنحطه]: المشهور رواية بكسر طاء. [بقروها]: أي: البقر. [كلما نفدت]: بنون فقاء فداك، كفرح بنقط داله، كنصر من النفوذ. [قبیصة بن هلب]: هاء فلام فموحدة، كقفل أو بفتح فكسر فشدة موحدة، وصوبه ابن الجوزي واسم أبي ذر جذب ابن السكّن، ويقال [بن جنادة]: قال «حق»: ما صدر به قول مرجوع، وجعله ابن حبان غلطاً، وصحح المتقدمون والمتأخرون الثاني

وَيُقَالُ: ابْنُ جُنَادَةَ. ٦١٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ الدَّيْلَمِ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ مَرَّاحٍ قَالَ: الْأَكْثَرُونَ أَصْحَابُ عَشْرَةِ آلَافٍ.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أَدَيْتَ الزَّكَاةَ فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ: ٦١٨- حَدَّثَنَا عُمرُ بْنُ حَفْصٍ الشَّيْبَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ دَرَّاجٍ، عَنِ ابْنِ حُجَيْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^{رضي الله عنه} قَالَ: «إِذَا أَدَيْتَ زَكَاةَ مَا عَلَيْكَ فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ^{صلى الله عليه وسلم} مِنْ غَيْرِ وَجْهِ أَنَّهُ ذَكَرَ الزَّكَاةَ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ فَقَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». وَابْنُ حُجَيْرَةَ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُجَيْرَةَ الْبَصْرِيُّ. ٦١٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُعِيزَةِ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ ^{رضي الله عنه} قَالَ: كُنَّا نَتَمَنَّى أَنْ يَتَبَدَّى الْأَعْرَابِيُّ الْعَاقِلُ، فَيَسْأَلَ النَّبِيَّ ^{صلى الله عليه وسلم} وَنَحْنُ عِنْدَهُ. فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ أَتَاهُ أَعْرَابِيٌّ، فَجَثَا بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ ^{صلى الله عليه وسلم}، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ رَسُولَكَ أَتَانَا، فَرَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ^{صلى الله عليه وسلم}: «نَعَمْ». قَالَ: فَبِالَّذِي رَفَعَ السَّمَاءَ وَبَسَطَ الْأَرْضَ وَنَصَبَ الْجِبَالَ، اللَّهُ أَرْسَلَكَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ^{صلى الله عليه وسلم}: «نَعَمْ». قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَكَ زَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ^{صلى الله عليه وسلم}: «نَعَمْ». قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَكَ زَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ عَلَيْنَا صَوْمَ شَهْرٍ فِي السَّنَةِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ^{صلى الله عليه وسلم}: «صَدَقَ». قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَكَ زَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ عَلَيْنَا فِي أَمْوَالِنَا الزَّكَاةَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ^{صلى الله عليه وسلم}: «صَدَقَ». قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ النَّبِيُّ ^{صلى الله عليه وسلم}: «نَعَمْ». قَالَ: إِنَّ رَسُولَكَ زَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ عَلَيْنَا الْحَجَّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا. فَقَالَ النَّبِيُّ ^{صلى الله عليه وسلم}: «نَعَمْ». قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَا أَدْعُ مِنْهُنَّ شَيْئًا وَلَا أَجَاوِزُهُنَّ. ثُمَّ وَثَبَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ^{صلى الله عليه وسلم}: «إِنْ صَدَقَ الْأَعْرَابِيُّ دَخَلَ الْجَنَّةَ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَنَسٍ ^{رضي الله عنه} عَنِ النَّبِيِّ ^{صلى الله عليه وسلم}. سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ: فَهُوَ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّ الْقِرَاءَةَ عَلَى الْعَالِمِ وَالْعَرَضُ عَلَيْهِ جَائِزٌ مِثْلُ السَّمَاعِ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّ الْأَعْرَابِيَّ عَرَضَ عَلَى النَّبِيِّ ^{صلى الله عليه وسلم}، فَأَقْرَبَهُ النَّبِيُّ ^{صلى الله عليه وسلم}.

بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ: ٦٢٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ عَفَوْتُ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ، مَعْرُوبَةٌ مِنَ الْمَعْنَى»

العرف الشدّي: قوله: الأكثرون أصحاب إلخ: هذا ليس على محله؛ فإن ضحّاكاً لم يفسره في لفظ الحديث المرفوع المذكور، بل في موضع آخر. قوله: باب ما جاء إذا أدت الزكاة إلخ: الجمهور إلى أنه لا حق في المال بعد أداء الزكاة، وبعض السلف إلى أن حقاً آخر في المال سوى الزكاة، ولكنه غير منضبط، وهو موكل إلى رأي المبتلى به، وهو المختار. وأما حديث الباب فمراده أنك قضيت ما عليك من الواجب من هذا النوع، أو غيره من المحامل. قوله: رجل: اسمه ضمام بن ثعلبة، ومثل هذه الواقعة واقعة في حديث الصحيحين، وقال الحافظ بتعدد الواقعتين. قوله: نتمن إلخ: كان الصحابة هموا عن السؤال بآية: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَنْ أَسْثَىٰ عَنْ أَشْيَاءَ إِنَّ تُبَدَّ لَكُمْ سَتُوكُمْ﴾. وروي عن ابن عباس أن أسئلة الصحابة رسول الله ﷺ أربعة عشر. أقول: لا أعلم مراده، أو يقال: إن المراد أن المذكور من الأسئلة في القرآن يبلغ العدد المذكور. قوله: الحج إلخ: تعرضوا إلى كون الحج مذكوراً في حديث الباب، فقيل: إنه وهم الراوي؛ لأن ضمام بن ثعلبة أتى في السنة الخامسة، وجوب الحج في السادسة أو التاسعة. قوله: دخل الجنة: أقول: إن هذا الرجل ليست السنن الرواتب عليه، ولكنه من خصوصه؛ لأنه حضر النبي ﷺ، وأخذ مشافهة هذا القدر، فلا عليه غيره، ولا يجوز ترك السنن لغيره. وقيل: إن مراده من «لا أدهن ولا أجوزهن» من تغيير في الصفة مع أداء السنن. أقول: كيف يقال بهذا، والحال أن في «البخاري» تصريحاً «لا أتطوع إلخ»؟ وإن قيل: إن كثيراً من الأحكام ليست بمذكورة في حديث الباب، مثل الوضوء أو غيره، فكيف يكون الرجل ناجياً بأداء ما ذكر في الحديث؟ أقول: إن كثيراً من الأحكام مذكورة في طرق حديث الباب، كما في بعض طرق في «سند أحمد»، وأما مسألة الإثم على ترك السنن فلا أذكرها؛ فلما صعب المثال، وظني لعل تاركها بقدر ما ثبت تركها من صاحب الشريعة لا يكون أثماً، والله أعلم. قوله: قال بعض أهل الحديث إلخ: المراد به الحميدي شيخ البخاري وتلميذ الشافعي رحمه الله، لا الحميدي صاحب «الجمع بين الصحيحين». قوله: والورق: الورق بكسر الوسط: الفضة غير المسكوكة. قوله: قد عفوت إلخ: قال الشافعي وأحمد ومالك رحمه الله: لا زكاة في الخيل. وقال أبو حنيفة رحمه الله: إن في الخيل أيضاً صدقة إذا كانت محتلطة ذكوراً وإناثاً، وإذا كانت إناثاً على القولين، لكل فرس دينار أو بحسب التقويم من كل أربعين درهماً درهم، بشرط النصاب أي مائتي درهم. وأتى الزيلعي بواقعتين أخذ فيهما عمر رضي الله عنه زكاة الخيل. ونقول: إن في عهده ﷺ كانت الخيل للركوب لا للتجارة أو التناسل. وتمسك المحاذبون بحديث الباب، وجوابه منا ما ذكرته. ولأبي حنيفة رحمه الله استنباط من حديث الصحيحين، وله ظاهر ما في «مسلم»: «ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا في رقابها إلخ»، وتأول فيه آخرون. وفي «فتح القدير»: أنه لا يجزى على أداء زكاة الخيل، بل الواجب عليه أداء زكاة ديانة فيما بينه وبين الله. فالمراد عندنا ظاهر وباطن، والظاهر مثل الإبل والغنم والبقر، فإنه يزكها ظاهراً، وللساعي أن يجيره على أداء زكاة الأموال الظاهرة بخلاف الباطنة، وأما التعزير فأمر آخر. وفي «كتاب الطحاوي»: أن عمر رضي الله عنه كان يضع زكاة النقيدين إذا أعطى الناس - بمن تحب عليهم الزكاة - في بيت المال. ودل الأمر على أن للخليفة حقاً في الأموال الباطنة.

حاشية: قوله: «الأكثرون إلخ»: هذا التفسير من الضحاك لحديث آخر، هو قوله ﷺ: «من قرأ ألف آية، كتب من المكثرين المقنطرين». وفسر المكثرين بأصحاب عشرة آلاف درهم، وأورد الترمذي هذا التفسير ههنا لمناسبة ضعيفة. (التقرير) قوله: فحنا بين يدي النبي ﷺ: أي جلس على أطراف أصابع رجله ناصب القدمين. (حاشية السيوطي على مسلم) قوله: فبالذي إلخ: قد ورد في بعض الروايات أن الأعرابي سأل النبي ﷺ، فقال: من رفع السماء وبسط الأرض ونصب الجبال؟ فقال رسول الله ﷺ: «الله»، فقال الأعرابي: فبالذي إلخ. (التعريض) قوله: والورق: [يفتح الواو وكسر الراء، أي الفضة، وكذا «الرقعة»]. قوله: قد عفوت إلخ: قد يشعر هذا الكلام سبق الوجوب ثم نسخه، وليس بصريح في ذلك، بل يكفي في ذلك سبق ذنب من إمساك المال من الإنفاق، وسبحه، تأويله عند أي حنيفة يجهل الغزاة، كرفيق الخدمة، كذا في «اللمعات».

نفع قوت المغتذي: [عن دراج كشكداد]: قيل: اسمه أو لقبه، واسمه عبدالرحمن أو عبدالله، واسم أبيه سمعان أو عبدالرحمن. [أن يقتدي الأعرابي]: العاقل بعين وقاف بالمشهور وينقط عينه وفاء، أي: من لم يبلغه نهي عن الرسول. [إذ أنه أعرابي]: هو ضمام ابن ثعلبة. [قد عفوت عن صدقة الخيل والرفيق]: أي: أسقطت تكليفا جما.

فَهَاتُوا صَدَقَةَ الرَّقَّةِ، مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمٌ، وَلَيْسَ لِي فِي تِسْعِينَ وَمِائَةِ شَيْءٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ فَمِنْهَا خَمْسَةٌ دَرَاهِمٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْأَعْمَشُ وَأَبُو عَوَانَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ صُمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه. وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه. قَالَ: وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: كِلَاهُمَا عِنْدِي صَحِيحٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَنْهُمَا جَمِيعًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ: ٦٢١- حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ الْبَغْدَادِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ كَامِلٍ الْمُرُوزِيُّ -الْمَعْنَى وَاحِدٌ- قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَوَّامِ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ كِتَابَ الصَّدَقَةِ، -فَلَمْ يُخْرِجْهُ إِلَى عَمَالِهِ حَتَّى قُبِضَ- فَقَرَنَهُ بِسَيْفِهِ، فَلَمَّا قُبِضَ عَمِلَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى قُبِضَ، وَعَسَرُ حَتَّى قُبِضَ. وَكَانَ فِيهِ: «فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ، وَفِي عَشْرِ شَاتَانِ، وَفِي خَمْسٍ عَشْرَةٍ ثَلَاثُ شِيَاءٍ، وَفِي عَشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاءٍ، وَفِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بَنْتُ مَخَاضٍ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، فَإِذَا زَادَتْ فِيهَا بَنْتُ لَبُونٍ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ، فَإِذَا زَادَتْ فِيهَا حِقَّةٌ إِلَى سِتِّينَ، فَإِذَا زَادَتْ فِيهَا جَذَعَةٌ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ، فَإِذَا زَادَتْ فِيهَا ابْنَتَا لَبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ، فَإِذَا زَادَتْ فِيهَا حِقَّتَانِ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ،

العرف الشاذي: قوله: من كل أربعين درهما درهم: اتفقوا على أن أربعين درهما لا شيء فيها حتى تبلغ مائتين، وأما أربعون فلذكر الحساب، وأما الزائد على مائتين فلا شيء في الكسور عند أبي حنيفة رضي الله عنه، وتجب في كسور السوائم خلاف صاحبيه في المسائلين، وأفتى أرباب الفتوى على قولهما، وأما تفصيل الدرهم الشرعي فقد مر في كتاب الطهارة. ولقد سها مولانا عبد الحي رحمته الله في بيان نصاب زكاة الذهب والفضة، والصواب ما ذكر القاضي ثناء الله الباني رحمته الله في نسخة: أن الزكاة في الفضة إذا كانت ثنتين وخمسين توجلة ونصفها. ومنشأ سهوه أنه زعم أن الاعتبار ههنا لأحمر الأطباء، وهي أربع شعيرات، وهي أكبر من أحمر الفقهاء، والتفصيل في رسالة الشيخ المخدم هاشم بن عبد الغفور السندي رحمته الله. ثم قال الأحناف: إن الدرهم الشرعي سبعون شعيرة. وقال الشافعية: إنه خمسون شعيرة وخمساها. وقال ابن همام رحمته الله: إن المعتبر درهم كل بلدة بشرط أن لا ينقص من درهم النبي ﷺ. قوله: كلاهما عندي صحيح إلخ: لعل الصلحة من حيث سماع أبي إسحاق عن عاصم والخارث، لا الصلحة المصطلحة بين المحدثين؛ فإن الخارث الأعور لم يحسن له، وأما عاصم فصحيح البعض بعض رواياته، مثل ابن قطان المغربي الفارسي في «كتاب الوهم والإيهام». [كما حسن الترمذي روايته سابقا، فاختلف في تصحيحه، كما قال علي بن المديني]. وقيل: إن الخارث كذاب. ولكني لا أسلمه؛ فإن أحدا من التابعين لم يوجد كذابا ولا كاذبا، كما صرح الذهبي في خارج «الميزان»، وقيل: إنه شيعي. وكذلك قيل في حق أبي الطفيل: أي يجبان عليا رضي الله عنه، والله أعلم. قوله: باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم: الغنم والشاة أعم من ذات الوبر وذات الأشعار، والضأن مختص بذات الوبر، والمعز بذات الأشعار، ذكرنا كان أو أنثى. وأما بنت المخاض فبنت الناقة ذات سنة واحدة، وكذلك بنت لبون، المراد أنثى؛ فإن الواجب ههنا أنثى، ويجوز الذكر عندنا تقويما، وأما الجذعة ففي أصل اللغة يقال لشاب قوي من الحيوان والإنسان أو غيرهما. وقال أبو حاتم السجستاني: إن الجذعة اسم لموسم يطلع فيه السهيل في أول الليل، وهذا موسم ولادة النوق طبعًا وحينها، وإن لم تلد في حينها فبيع، كما قال: إذا سهيل أول الليل طلع :: فإن اللبن الحق والحق جذع، لم يبق من أسنانها غير الهبع. قوله: إلى عشرين ومائة إلخ: اتفق أهل المذاهب الأربعة على ما ذكر في حديث الباب إلى مائة وعشرين بخلاف بعض الأئمة غير الأربعة، وأما بعد مائة وعشرين فاختلوا، فقال أبو حنيفة رضي الله عنه: إن الحساب إلى مائة وعشرين يبقى على حاله، ولو زادت خمس ذود إبل ففيها شاة، ولو زادت عشر فشاتان، ولو زادت خمس عشرة فثلاث شياه، وفي عشرين أربع شياه، وفي خمس وعشرين بنت مخاض. فصار المجموع مائة وخمسا وأربعين إبلًا، ففيها بنت مخاض وحقتان، وإذا صارت خمسين ومائة فثلاث حقائق، ثم تستأنف الفريضة مثل الحساب إلى خمسين قبل مائة وعشرين، فإذا صارت مائتين فأربع حقائق، ثم تستأنف وهلم جرًا، فالخمسنيات مدار عند أبي حنيفة رضي الله عنه. وقال الشافعي رحمته الله: إذا زاد الإبل على مائة وعشرين فتغير الحساب الأول، ولا شيء في الزائد حتى تبلغ عشرة، فعلى هذا إذا كانت مائة وأحد وعشرون إبلًا فعليه ثلاث بنات لبون؛ فإن في كل أربعين بنت لبون. فإذا صارت مائة وثلاثين بنتا لبون وحققة، وإذا صارت مائة وأربعين فحقتان وبنت لبون، وهلم جرًا، فمدار الحكم الأربعينيات والخمسينيات، في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حققة، وقريب من هذا قول أحمد رحمته الله. وقال مالك رحمته الله: إن الزائد على مائة وعشرين لا يغير الحكم السابق حتى يصير مائة وثلاثين، فحققة وبنتا لبون، ولا فرق بينه وبين الشافعي، إلا أن الشافعي يجعل الزائد على مائة وعشرين ولو واحدًا يغير الحكم السابق، بخلاف مالك. فحديث الباب صادق وأقرب إلى مذهب الحجازيين، بل مطرد على مذهبهم، وأما على مذهبنا فصادق أيضًا، لكنه بعد مائة وخمسين، ثم بعدها تكون الخمسينيات مدارات الحكم بخلاف الأربعينيات؛ فلها وإن صدق الحديث أي «في كل أربعين بنت لبون»؛ لأننا قلنا: إن في ستة وثلاثين إلى خمسة وأربعين بنت لبون، لكن الأربعين ليس بمدار، بل وقع في وسط الحساب. فقطعة «في كل خمسين حققة» صادقة ولطيفة على مذهبنا مطردًا، وأما قطعة «في كل أربعين بنت لبون» فصادقة إلا بعد مائة وعشرين، وغير لطيفة؛ إذ ليست مدارًا، وأما على مذهب الحجازيين فالقطعتان لطيفتان وصادقتان مطردًا، فالحديث لا يخالف؛ لأنه لا يدل بنصه على أربعين وخمسين مدارًا. وقريب مما قلنا ههنا ما في الحديث السابق أن في كل أربعين درهما درهم إلخ؛ فإن المذكور فيه بيان الحساب، فإنه لا شيء في أربعين حتى تكون مائتي درهم. ونظير ما قلنا ما في حديث الباب: «فإذا زادت ثلاث شياه إلى ثلاث مائة شاة إلخ» أيضًا؛ فإن الحديث ذكر ثلاث مائة شاة، والحال أنها ليست بمدار، بل إذا زادت على مائتين فثلاث شياه إلى تسع وتسعين وثلاث مائة شاة، فليس «ثلاث مائة شاة» إلا أنه وقع في وسط الحساب. فالخاص: أن حديث الباب صادق على مذهبنا بلا ريب باعتبار قطعة، ولطيف باعتبار قطعة أخرى، فإذا نذكر أدلتنا الصريحة، منها: ما في «معاني الآثار» بسندين، وذكر المتن في أولهما، ولكن السند الثاني أعلى من الأول؛ لأن في الأول خصيص، بن ناصح، وفيه لين، ولكنه من رجال السنن، ربما يحسن روايته، وفيه أن حماد بن سلمة قال لقيس: اكتب لي كتاب أبي بكر بن عمرو بن حزم، وفيه نُسب الصدقات؛ فإنه رضي الله عنه كان أرسل عمرو بن حزم جد أبي بكر إلى نجران لأخذ الصدقات، وفيه: «في كل خمس ذود شاة إلخ». هذا بعد مائة وعشرين، وهذا عين مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه، وأيضًا في هذا الحديث: «في كل خمسين حققة»، وليس ذكر «أربعين»، فحديثنا حسن لذاته أو صحيح، وقال الزيلعي في «التحريج»: إن الطحاوي أخرجه في «معاني الآثار» و«مشكل الآثار» (أي في الحصة التي هي غير مطبوعة) وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده وأبو داود في مراسيله. وتعرض البيهقي إلى الكلام في حديثنا، وقال في «معركة السنن والآثار»: إن حماد بن سلمة كان عنده كتاب قيس بن سعد، ففقده حماد، وكان يروي من ذلك الكتاب على حفظه، فأوهم في الروايات: أقول: إن هذا الكلام يذكره البعض تحت سياق تليين حماد، والبعض تحت سياق مدح حماد. ولا يقال: إن حمادًا يروي، وكان اختلط في آخر عمره. لأننا نقول: إنه أخرج عنه مسلم في الصحيح، وأكثر المحدثين يصححون ويحسنون رواياته بلا فرق بين تلامذته المتقدمين والمتأخرين. ولا يقال: إنه يروي من الكتاب. لأننا نقول: إن مثل هذه الكتابة معتبر، فالخاص أن حديثنا صحيح، ولا أقل من الحسن لذاته. ولنا ما هو موقوف على ابن مسعود رضي الله عنه، أخرجه الطحاوي ومحمد في «كتاب الآثار» بسند قوي وأعلى، [لأن أسانيد «كتاب الآثار» عن محمد عن أبي حنيفة، عن إبراهيم النخعي، عن ابن مسعود رضي الله عنه] وهو مذهب سفیان الثوري، ولنا مذهب علي رضي الله عنه أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه. فأقول: إن ما في «أبي داود» عن علي رضي الله عنه مرفوعًا أيضًا حجة لنا؛ فإن ألفاظه صادقة على مذهبنا ومحملة لمذهب الشافعية. وأقول: لما علم مذهب علي رضي الله عنه موافقًا لأبي حنيفة نقول: إن مرفوعه أيضًا موافق لنا، وما تمسك به أحد من الأحناف إلا أن فيه: «وفي خمس وعشرين خمسة من الغنم، وفي ست وعشرين بنت مخاض إلخ»، وأما عندنا ففي خمس وعشرين بنت مخاض، ولا يخالفنا ما فيه؛ فلنا نعمله على أنه بحسب التقويم،

حاشية: قوله: فقرنه بسيفه إلخ: أي كتب كتاب الصدقة، فقرنه بسيفه لإرادة أن يخرجها إلى عماله، فلم يخرجها حتى قبض. ففي العبارة تقديم وتأخير. (التقرير) قوله: بنت مخاض: وهي التي تمت لها سنة، وطلعت في الثانية. سميت بذلك؛ لأن أمها تكون حاملًا. وقوله: «بنت لبون» هي التي طلعت في الثالثة. والحققة -بكسر الحاء وتشديد القاف- هي التي طلعت في الرابعة. سميت بذلك؛ لأنها استحققت للركوب. والجذعة -بفتح الحاء- التي طلعت في الخامسة. كذا في «المعاني».

نفع قوت المعتدي: [الرقعة]: بكسر راء وخفتة قاف، الفضة المضروبة، وكذا الورق، قاله كثير من اللغويين أو أكثرهم، وقال ابن قتيبة: تطلق على مضروب وغيره، والهاء عوض واو.

وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةُ لُبُونٍ. وَفِي الشَّاءِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاءَ شَاءَةً إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ فَشَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ، فَإِذَا زَادَتْ فَثَلَاثُ شِيَاءٍ إِلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ شَاءَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ شَاءَةٍ فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاءَةٍ شَاءَةً، ثُمَّ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ مِائَةً. وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ مَخَافَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بِالسُّوِّيَّةِ. وَلَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةً وَلَا ذَاتَ عَيْبٍ. وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: إِذَا جَاءَ الْمُصَدِّقُ قَسَمَ الشَّاءَ أَثْلَاثًا: ثُلُثٌ خِيَارٌ وَثُلُثٌ أَوْسَاطٌ وَثُلُثٌ شِرَارٌ، وَأَخَذَ الْمُصَدِّقُ مِنَ الْوَسْطِ. وَلَمْ يَذْكُرِ الزُّهْرِيُّ الْبَقَرَةَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَبَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَأَبِي ذَرٍّ وَأَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ غَاةِ الْفُقَهَاءِ. وَقَدْ رَوَى يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ وَعَبْدُ بْنُ وَحِيدٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ هَذَا الْحَدِيثَ وَلَمْ يَرْفَعُوهُ، وَإِنَّمَا رَفَعَهُ سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ.

العرف الشَّدِّي: [والتقوم جائر عندنا في كل شيء إلا الهدايا والضحايا]. وقال سفيان الثوري: هذا غلط وقع من رجال علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو أفعه من أن يقول هكذا، وأما رواية أبي داود فصحتها ابن القطان في «كتاب الوهم والإيهام»، وفيها أيضًا ليس ذكر «في كل أربعين بنت لبون» بل المذكور فيها «في كل خمسين حقة»، وزعم الشافعية أنها تفيدنا، والحال أنها تفيد الأحناف، ثم أقول في تمسكنا: إن غايًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان عنده كتاب، وقال الحافظ: إن فيه أسنان الإبل. أقول: كيف لم يفصح الحافظ بأن فيه أحكام الزكاة؟ فإنه قد صرح في «البخاري» في موضع أن فيه أحكام الصدقات أيضًا، أحدها: أنها صدقة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلخ، [وفيه قال عثمان: اغنه عنا إلخ، وتعرض الشارحون إلى وجه عدم مبالاة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بكتاب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ولما علمنا مذهب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الخارج أنه موافق لأبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لا بد من أن يكون المذكور في كتابه أيضًا ما هو مذهبه، فلو أخذ أن يقول: إن دليلنا يساوي دليل الحجازيين؛ فإن دليلنا كأنه حديث البخاري، وأما دليل الشافعية فأخرجهم البخاري ست مرات بسند واحد، ولم يجد أعلى من ذلك السند، وفي طريقه أيضًا روى محمد بن عبد الله بن المثنى عن أبيه، وهو ابن المثنى، وقالوا: إن ابن المثنى سيء الحفظ، فلا بد تساوي حجتنا وحجتهم، [ولما علم البيهقي أن في سند حديث البخاري ابن المثنى، قال: ما رأينا أحدًا أضيق في حق الرجال من البخاري]. وقال ابن معين: إن كتاب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أعلى من كتاب في حديث الباب، ولكنه لم يفصح بأنه أي كتاب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟ وظني أنه هو كتاب الصدقات، وفيه أحكام عديدة، وما أخرج مسلم حديثًا في نصب الزكاة، وأما حديث الباب ففي سنده سفيان بن حسين، وهو لين في الزهري. ثم أقول: الحق أن حديث الباب أقرب بمذهب الحجازيين؛ لأنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد أجمل بعد مائة وعشرين، ومذهب الحجازيين مستقيم على هذا الحديث بعد مائة وعشرين إلى الأبد، وأما مذهبنا فاستقامته إنما هو بعد خمسين ومائة، وفي «أبي داود» في رواية الباب تصريح بمذهب الحجازيين؛ فإنه فصل الراوي بعد مائة وعشرين؛ فإن فيها: «فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون، حتى تبلغ تسعًا وعشرين ومائة، وإذا كانت ثلاثين ومائة ففيها بنتا لبون وحقة إلخ». وأقول: إن هذه الزيادة من مدرج الراوي؛ فإنه لما كان هذا كتابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فكيف لا يهتم به الترمذي والبخاري ولا ينقله بتمامه؟ وأيضًا في «سنن الدارقطني» روى حديث أبي داود، وقال: وتفسير الكتاب هذا. فذكر هذه الزيادة، فدل على أنه من إدراج الزنوي، فلا بد من أن يقال: إنه من إدراج الراوي، وبعد اللتيا والتي أن الحق ما قال ابن جرير الطبري: إن قولي العراقيين والحجازيين صحيحان، وتتأدى الزكاة على الترتيبين. أقول: تقطع بأن الترتيبين ثابتان؛ فإن الزكاة أخذت في عهده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعهد الخلفاء الأربعة، والشيء مما تعامل به السلف، ولا يمكن إخفاء قول من القولين، فلا مسأغ لأحد إنكار أحدهما، والعجب مما قال بحر العلوم في الأركان الأربعة: إن مثل الزكاة مما عمل به السلف، ولا بد فيه من دليل متواتر، وأما دليل العراقيين في «الطحاوي» فخير واحد فلا يقبل. أقول: أي تواتر أعلى من أن يكون به عمل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في عهد خلافته وابن مسعود وسفيان الثوري وأبو حنيفة، فكيف لا يقبل؟ قوله: ولا يجمع بين متفرق إلخ: واعلم أن الجمع والتفريق عند الشافعي ومالك وأحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم في الأمكنة، وقالوا: إن في الجمع والتفريق تسعة شروط، منها الاتحاد في المرعى والمسرح والمراح والخلب والفحل وغيرها، والنهي هذا للساعي والمصدق، ويسمون هذا الجمع بـ«خلطة الجوار»، ومثاله: أن لأحد عشرين شاة وللآخر عشرين شاة، فخلطوا في المكان بخلطة الجوار. وقالوا: إن خلطة الجوار مؤثرة في الحكم، حتى إنه يكون الواجب في الصورة المذكورة شاة واحدة، ثم يرجع من ذهبت شاته على خلطه بخصه. وقال الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لو كانت أربعون شاة لأربعين رجلًا مشتركة بخلطة الجوار، تجب الشاة الواحدة. وقال مالك بن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يجب أن يكون كل من الخلطاء مالك قدر النصاب، وإلا فلا، ويخرج الأمثلة التي فيها نفع الساعي أو نقصانه أو نفع المصدق أو نقصانه. فالخلاص أنهم يقولون: إن الجمع والتفريق لا يفعل، وأما لو جمع أو فرق بشروط مذكورة يكون مؤثرًا في الحكم. وقال الأحناف: إن الجمع والتفريق في حديث الباب لا ينبغي ولا يؤثر، وأما لو جمعوا أو فرقوا في الأملاك، فيكون الجمع والتفريق مؤثرًا، ويسمى الجمع بـ«خلطة الشيوع»، مثل: إن وجد رجلان ثمانين شاة من الوصية أو الإرث أو البيع، فتجب شاتان، والفروع مذكورة في المبسوطات، فليراجع إليها. قوله: مخافة الصدقة: قيل: متعلق بالنهي، وقيل: بالإثبات، والمخافة مخافة الساعي أو المصدق. وقيل: إن النهي متوجه إلى مالك الأموال عند مالك بن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإلى المصدق عند الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقيل: إليهما عند الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولكنه لا تفاوت في جميع المذكور. قال الشيخ ابن ممام وغيره: إن الجمع والتفريق في هذه القطعة خلطة الشيوع، وإنهم لو خلطوا لكانت الخلطة مؤثرة. وأقول: في هذه الخلطة خلطة الجوار على ما قال الحجازيون، ويكون المراد النهي عن خلطة الجوار؛ لأنه أمر لغو لا يجدي شيئًا، ولا يؤثر شيئًا، بل ارتكاب أمر عبث، وأما وجه احتياري هذا الشرح أن تعبير الشارع في هذه القطعة غير تعبيره في قطعة: «وما كان من خليطين إلخ»؛ فإن الجمع ههنا الجمع في الأمكنة، وفي القطعة الثانية خلطة الشيوع، كما يشير إليه اختلاف التعبير، وأما مثال نفع المصدق عند الحجازيين، فكما أن لأحد أربعين شاة وللآخر أربعين شاة، وكانت متفرقة، فجمع المصدقان في المكان بشروط مذكورة، وفي هذه الصورة نقصان الساعي، وأما لو كانت مجمعة ففرقها الساعي إلى نصابين، ففي هذه الصورة نفع الساعي ونقصان المالين. قوله: وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بالسوية: قال الحجازيون: إن المراد خلطة الجوار بشروط مذكورة، فلر كانت ثمانون شاة لرجلين متميزة، فأخذ الساعي شاة واحدة من المخلوطة، فلم تذهب إلا شاة أحدهما من جانبها، فيرجع هذا على خلطه بالنصف من قيمة الشاة التي أخذت. ونقول: إن الخلطة خلطة الشيوع، وفي القطعة الأولى خلطة الجوار؛ لاختلاف التعبيرين في القطعتين. ومثال خلطة الشيوع: أن لرجلين ثمانين شاة، وليست بتميزة في الأملاك، فيأخذ الساعي شاتين، فإن لم يكن تفاوت في قيمتي الشاتين فلا تراجع، وإلا فتراجع. وكذلك اشترى رجلان إبلًا، واشتركا في الأملاك ولا تميز، ولأحدهما خمسة وعشرون سهمًا، وللآخر ستة وثلاثون سهمًا، وحصل أحد وستون إبلًا، فجاء الساعي وأخذ بنت مخاض من الأول وبنت لبون من الثاني؛ لألهمما بمنزلة النصابين، فبنت المخاض وبنت اللبون المأخوذتان في الصدقة مشتركة بينهما، فتجعلان أحداً وستين سهمًا، ويرجع الأول على الثاني، ويأخذ خمسة وعشرين سهمًا بنت لبون، ويرجع الثاني على الأول، ويأخذ ستة وثلاثين سهم بنت مخاض، فهذا تراجع بالسوية، وأما في الصورة المذكورة إذا كانت خلطة الجوار فالجواب أداء الجذعة، ثم يرجع الذي أخذ جذعته على خلطه بخصه ذلك الخليط. وهذه القطعة أي «وما كان من خليطين إلخ» لطيفة على مذهبننا، بخلاف مذهب الحجازيين؛ فإن في الحديث لفظ «يتراجعان» من باب التفاعل. والتفاعل من الطرفين في زمان واحد صحيح على مذهبنا، وأما على مذهبهم فالتفاعل باعتبار الأزمنة، كأن أخذت في هذه السنة جذعة أحد، ويرجع هذا على الآخر، وأخذت في السنة الثانية جذعة الآخر، فيرجع على الأول، ولتدبر فإن المقام دقيق. ووافقنا البخاري في أن خلطة الجوار غير مؤثرة، وخلطة الشيوع مؤثرة، لكن الحافظان لم يفصحا بواقفه، وكذلك وافقنا ابن حزم الظاهري في أن خلطة الجوار غير مؤثرة، وذكر العيني في «العمدة» عبارته، ولكن عبارته لا تفصح، حتى أن رأيت في «قواعد ابن رشد» أنه صرح بوافق ابن حزم أبا حنيفة. هذا ما حصل لي الآن، والبحث أطول. واعلم أن محشي البخاري قد غلط في الفروع؛ فإنه ذكر مثالًا بغير تأمل ماله فرقًا. قوله: إذا جاء المصدق إلخ: قيل: إن المصدق إن كان من التفعيل فمعناه: الأخذ، وإن كان من التفعّل فمعناه: المعطي، وقيل: لا فرق، وهذا -أي- إذا جاء المصدق إلخ- من قول الزهري لا أنه مرفوع. قوله: ولم يذكر الزهري البقر: وذكر أبو داود في مراسيله زكاة البقر. قوله: حسن: في حديث الباب أخذت لا أذكرها، منها أن سفيان بن حسين ضعيف في الزهري. واتفقوا على أن الذكر والأنثى جائز دفعه في صدقة الغنم والبقر بخلاف الإبل.

حاشية: قوله: ولا يجمع بين متفرق إلخ: المراد به عندنا الجمع والتفريق في الأملاك لا الأمكنة، فإذا كان النصاب بين شركاء، وصحت الخلطة بينهم باتحاد المسرح والمرعى والراعي ونحوها، تجب الزكاة عند الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي عدم الوجوب تفريق المجتمع، وعندنا لا تجب، وإلا لوجب على كل واحد فيما دون النصاب، فمن ملك ثمانين شاة، ليس للساعي أن يجعلها نصابين، بأن يفرقها في مكانين كأنها لرجلين، فهذا معنى «ولا يفرق بين مجتمع». ولا يجمع مثلًا بين الأربعين المتفرقة بالملك بأن تكون مشتركة؛ ليجعلها نصابًا، والحال أن لكل عشرين، كذا في «فتح القدير». قوله: مخافة الصدقة: أي مخافة ثبوت الصدقة فيما لا صدقة فيه، أي لا يفعل ذلك التفريق والجمع؛ كيلا يثبت الصدقة فيما لا صدقة فيه واجبة، كما لو فرق بين الثمانين حيث تجب ثنتان، والواجب فيها ليس إلا واحدة، أو جمع بين العشرين لرجلين تجب واحدة، والواقع أن لا وجوب فيها. (ابن الممام) قوله: وما كان من خليطين إلخ: قالوا: أراد به إذا كان بين رجلين أحد وستون مثلًا من الإبل، لأحدهما ستة وثلاثون، وللآخر خمسة وعشرون؛ فإن كل واحد يرجع على شريكه بخصه ما أخذه الساعي من ملكه زكاة شريكه، والله تعالى أعلم، ذكره ابن الممام. قوله: هزمة: [أي التي نال منها كبر السن وأضر ما].

بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْبَقْرِ: ٦٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْمُحَارِبِيُّ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ عَنْ خُصَيْفٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «فِي ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَكَذَا رَوَى عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ عَنْ خُصَيْفٍ. وَعَبْدُ السَّلَامِ ثِقَةٌ حَافِظٌ. وَرَوَى شَرِيكٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خُصَيْفٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ. ٦٢٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَى الْيَمَنِ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَخَذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقْرَةً تَبِيعًا أَوْ تَبِيعَةً، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، وَمِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عَدْلَهُ مَعَاوِرَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ. وَهَذَا أَصَحُّ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ: هَلْ تَذْكُرُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَّةِ اخْتِيارِ الْمَالِ فِي الصَّدَقَةِ: ٦٢٤- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ لَهُ: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَأَدْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِدَلِكْ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِدَلِكْ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةَ أَمْوَالِهِمْ، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِدَلِكْ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهَا لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ». وَفِي الْبَابِ عَنِ الصَّنَائِحِيِّ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو مَعْبُدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما اسْمُهُ نَافِذٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الزَّرْعِ وَالشَّمْرِ وَالْحُبُوبِ: ٦٢٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في زكاة البقر: واعلم أن في بعض الروايات: أنه صلى الله عليه وسلم أخذ الزكاة على حساب غير حساب الباب من البقر، أخرجه أبو داود في مراسيله، ولكن المشهور المختار عند الفقهاء ما في حديث الباب، ولعل ما في «مراسيل أبي داود» كان في زمان ما، وعندي لا يجوز التأويل فيه كي يوافق المشهور، ولا خلاف في البقر إلى أربعين، وإذا زادت فعدت أي حنيفة رضي الله عنه في الكسور أيضًا زكاة لا عند صاحبيه. قوله: ومن كل حالم إلخ: هذا حكم الجزية. الجزية عندنا على نوعين: جزية توضع على الكفار صلحا، وجزية توضع عليهم بعد استيلائنا عليهم عنوة، ولعل ما في الباب من القسم الأول، ولا تحديد في هذا، وأما القسم الثاني فعندنا للعمل على ما وضع عمر رضي الله عنه الجزية، أي ثمانية وأربعون درهماً على الغني، وأربعة وعشرون على المتوسط، وأثنا عشر على الفقير، وأما ما في الباب فجزية صلح، لأن أهل نجران أتوا إليه صلى الله عليه وسلم للمباهلة، فكفوا عنها ثم قبلوا الجزية. قوله: ديناراً: في رواية: اثنا عشر درهماً. فنقول: إن الدرهم على نوعين، درهم تكون عشرة منها قدر دينار، ودرهم تكون اثنا عشر منها قدر دينار، كما تدل مناظرة الشافعي رضي الله عنه وشيخه محمد بن الحسن رضي الله عنه. قوله: عدله معافر: هذا يدل على جواز دفع قيمة ما وجب، ووافقنا البحاري في هذه المسألة، وأشار إلى الأدلة، والمعافر ثوب يمحي، وقيل: إن معافر اسم قبيلة في اليمن. قوله: باب ما جاء في كراهية إلخ: أمر النبي صلى الله عليه وسلم السعاة أن لا يتعدوا على المصدقين، وأمر أرباب الأموال أن لا يمتنعوا الساعين من أموالهم؛ فإن الأمر دائر بين الطرفين كما قلت في إمامة من زار قوماً. وبعث النبي صلى الله عليه وسلم معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن في السنة التاسعة؛ ثم اختلف أنه هل رجع من سفره أم لا؟ والنبي صلى الله عليه وسلم ارتحل إلى دار البقاء ومعاذ في اليمن، وكان في اليمن مخالفاً، على أحدهما معاذ بن جبل رضي الله عنه، وعلى ثانيهما أبو موسى الأشعري رضي الله عنه. قوله: فإن هم أطاعوا لذلك إلخ: استدلل بعض الأحناف بحديث الباب على أن الكفار ليسوا بمخاطبين في الفروع، وأجاب الشافعية بأن المذكور في الحديث الترتيب؛ لأنه يُعلم الكافر الإسلام أولاً ثم ما بعده من الفروع، وأقول: إن في المسألة تفصيلاً بعضه في «التحرير». واعلم أن الشافعية والأحناف منفقون على أن الكفار مخاطبون بالإيمان والعقوبات أي الحدود والمعاملات، واتفقوا على أن الكافر إذا أسلم لا شيء عليه من قضاء ما مضى من الصلوات في حالة الكفر. والاختلاف في الصوم والصلاة والحج والزكاة في حال الكفر، فقال الشافعية والمالكية: إنهم مخاطبون بها. وقال العراقيون منا: إنهم مخاطبون. ومعنى كونهم مخاطبين أنهم يعذبون في جهنم على ترك ما بمخاطبون به. وأما إذا أسلم المرتد فقل: يجب عليه قضاء الصلوات الفائتة حالة الارتداد، وقيل: لا قضاء عليه. وأقول: إن للأحناف ثلاثة أقوال في كونهم مخاطبين بالفروع. قال العراقيون: إنهم مخاطبون بالفروع اعتقاداً وأداءً، أي يعذبون في النار على اعتقادهم بعدم الفرضية وعلى عدم أدائهم. وقال جماعة من مشايخ ما وراء النهر: إنهم مخاطبون اعتقاداً لا أداءً، فلا يعذبون في جهنم إلا على عدم اعتقادهم الفرضية. وقال جماعة منهم: إنهم ليسوا بمخاطبين اعتقاداً وأداءً، فلا يعذبون عندهم إلا على تركهم الإيمان. والمختار قول العراقيين، واختاره صاحب «البحر» في «شرح المنار». وهناك بحث في كونهم مخاطبين بالمعاملات، بأنهم هل هم مخاطبون حلة وحرمة أي باعتبار أحكام العقبي، أو صحة وفساداً أي باعتبار أحكام الدنيا؟ ومر على هذا الشيخ ابن الهمام في «فتح القدير»، ولم يذكر فاصلاً. فأقول: إنهم مخاطبون حلة وحرمة اطراداً، وأما صحة وفساداً فمخاطبون في بعض الجزئيات لا في البعض، كما تدل عليه عبارات فقهاءنا كما في «الكنز»: أنه إذا نكح بلا شهود يقر على نكاحه إذا أسلم، ولو نكح ذات رحم محرمة يفرق بينهما، ويدل على ما قلت ما في «الهداية»، وفيه: باب نكاح أهل الشرك، وأما النكاح فهل هم مخاطبون فيه أم لا؟ فتردد فيه الشيخ ابن الهمام رضي الله عنه، ولعلمهم مخاطبون مرة لا أخرى، أي في بعض الجزئيات لا في بعض الآخر، كما يدل عليه ما نقلت من «الهداية». قوله: وترد على فقرائهم: استدلل بحديث الباب الشيخ ابن الهمام رضي الله عنه على أنه لا يجب أداء الزكاة إلى جميع الأصناف. قال الشافعية: يجب أداء الزكاة إلى ثلاثة أفراد من كل صنف من الأصناف، وزعم صاحب «شرح الوقاية» أن محتج الشافعي الجمع المذكور في الآية. أقول: إن مدار الخلاف الاختلاف في التفقه، تفقه الشافعي رضي الله عنه أن الأصناف مستحقون لمال الزكاة، وتفقه أبي حنيفة رضي الله عنه أن الأصناف مصارف لا أنهم مستحقون. وقال الشافعية: لو لم يجد الأصناف في بلاده يجوز أدائه إلى من يجده من الأصناف.

حاشية: قوله: عن أبيه: [كذا في النسخ الموجودة، وظني «عن أبيه عبد الله» بإسقاط لفظة «عن»]. قوله: تبيعاً: التبيع والتبعية ولد البقر أول سنة، كذا في «الدر». والمسنة من البقر التي استكملت سنتين، ودخلت في الثالثة. قال الشيخ: ذكر في التبيع الذكر والأنثى، وفي المسن الأنثى، ولعله من باب الاكتفاء، وعندنا يجوز كلاهما فيهما، كذا في «الهداية». قوله: عدله: بفتح العين، المثل في القيمة، وبكسرهما، مثله في الصورة، كذا في «الجامع». قوله: فإن هم أطاعوا لذلك إلخ: من قبيل حذف عامله على شريطة التفسير، كقوله تعالى: «وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الشُّرَكِيِّينَ اسْتِجَارَكَ فَأُجِرْ». (التقرير) قوله: فإياك وكرائم أموالهم: أي اتق كرائم أموالهم أي نفائسها التي يتعلق بها نفس مالكها. جمع كريمة. (بجمع البحار)

نفع قوت المفتدي: [ومن كل حالم]: بجاء كصاحب أي: محتلم. [أو عدله]: كعبد. [معافري]: بعين وفاء فراء، ثوب من ثياب من اليمن، نسبته لمعافر، كمساجد قبيلة. [وكرائم أموالهم]: جمع كريمة، وهو خيار المال وأفضله. [واتق دعوة المظلوم]: أي: اتق ظلماء؛ خشية أن يدعوا عليك مظلوم. [فإنما ليس بينها وبين الله حجاب]: أي: لا يترك إجابتها، وإن كان المظلوم فيه ما يقتضي أن لا يستجاب لمثله؛ لكون مطعمه حراماً، فبعض طرده وإن كافراً، رواه أحمد بأنس، قال «قب»: ليس بين الله وبين شيء حجاب عن أسمائه وصفاته، كقدرته وعلمه، وإرادته، وسمعه وبصره، فلا يخفي عليه شيء، فإذا أخبر عن شيء، أن بينه وبينه حجاباً، فإنما أراد حرمانه.

أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ دَوْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَشُعْبَةُ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوَ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْهُ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ. وَالْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا، وَخَمْسَةُ أَوْسُقٍ ثَلَاثُ مِائَةِ صَاعٍ، وَصَاعُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم خَمْسُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ، وَصَاعُ أَهْلِ الْكُوفَةِ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ. وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ. وَالْوَقِيَّةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، وَخَمْسُ أَوَاقٍ مِائَتَا دِرْهَمٍ. وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ -يَعْنِي لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ مِنَ الْإِبِلِ- صَدَقَةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَفِيهَا ابْنَةُ نَحَاضٍ، وَفِيْمَا دُونَ خَمْسِ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فِي كُلِّ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ.

بَابُ مَا جَاءَ لَيْسَ فِي الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ صَدَقَةٌ: ٢٦٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَبُو كُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ وَشُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَّارٍ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ وَلَا عَبْدِهِ صَدَقَةٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَلِيٍّ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْخَيْلِ السَّائِمَةِ صَدَقَةٌ، وَلَا فِي الرَّقِيقِ -إِذَا كَانُوا لِلْخِدْمَةِ- صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا لِلتَّجَارَةِ، فَإِذَا كَانُوا لِلتَّجَارَةِ فَفِي أَثْمَانِهِمُ الزَّكَاةُ إِذَا حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ.

العرف الشاذي: قوله: خمسة دود: تركيب إضافي أو توصيفي. والدود: جماعة الإبل من ثلاثة إلى تسعة، والدود في أصل اللغة ما يدفع الفقر. قوله: وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة: قال الحجازيون وصاحبها أبي حنيفة رضي الله عنه: لا صدقة فيما دون خمسة أوسق ما أخرجت الأرض. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: ما أخرجت الأرض فيه العشر قل أو كثر. وتمسك الحجازيون بحديث الباب، وأجاب صاحب «الهداية» أن في الحديث ذكر بيان زكاة مال التجارة، وكان خمسة أوسق ذلك الزمان قدر مائتي درهم. أقول: إن جواب «الهداية» يخالفه ما رواه الطحاوي: «ما سقت السماء أو كان سيجًا أو بعلًا فيه العشر إذ بلغ خمسة أوسق» عن أبي بكر بن محمد عن أبيه عن جده، وتكلم الخدثون في سنده من جانب سليمان بن داود، قيل: إنه ابن أرقم وهو متروك، وقيل: إنه راو آخر، ثم رأيت في كتاب الديات لأبي بكر بن عاصم الظاهري أنه راو آخر، فيكون السند قويًا، وأجاب العيني بأن حديث الباب في المتفرقات (چند). وجواب العيني نافذ؛ لأن جمعه بشيء المتفرقات في بعض الأحيان ثابت، ولكن ظاهر رواية الطحاوي السابقة يخالفه؛ فإن ظاهرها يدل على أنه عشر، والجواب أنه محمول على العرايا، والعرية تكون في خمسة أوسق، فلما أعطى رجل ما خرج من أرضه بطريق العرية فلا زكاة عليه فيما أعزى؛ لأنه مثل من وهب بجميع ماله أو بعضه أنه لا زكاة عليه فيما وهب، فصح أنه لا عشر فيما دون خمسة أوسق؛ لأنها عرية، وعندني قرآن تدل على أن الحديث في العرايا كما سأذكرها، وتمسك الأحناف على مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه بحديث عام رواه مسلم: «فيما أخرجت الأرض العشر»، وقالوا: إن «ما» عامة، فتعارض العام والخاص، فيطلب الترجيح، فرجحنا العام. [وقال البخاري: إن الخاص مثبت، والعام ناف، فالماخوذ به مثبت.] أقول: إن الصحيح الاحتجاج بالرواية الخاصة في مقابلة الخاص، فنحتج بما رواه الطحاوي في باب العرايا عن جابر بن عبد الله: «وفي كل عشرة أقتأ فتؤ بوضع في المسجد للمساكين»، وما تمسك به أحد منا، والحديث قوي، وأخرجه الحافظ في «الفتح» عن ابن خزيمة في الموضوعين، ولم يخرج هذه القطعة في الموضوعين، [بل ذكر بعض الحديث، وقال: الحديث.] ولا أعلم باعث عدم إخراج هذه القطعة، وأخرجه أبو داود أيضًا في سننه إلا أن في ألفاظه نقصًا، حتى صار المراد مقلوبًا، وغلط المحشون في بيان المراد، وفيه: «أمر من كل جاذ عشرة أوسق من الثمر بقنو يعلق في المسجد للمساكين» باب في حقوق المال. وعندني يحمل ما في «أبي داود» على ما في «الطحاوي»؛ لأنه أصرح. ومسألة الباب مما لا يمكن إخفاؤه؛ فإنه قد جرى عليها تعامل السلف؛ فإنه مذهب بجاهد والزهرري وإبراهيم النخعي. ونقل السزيلي أنه مذهب عمر بن عبد العزيز خليفة الحق والخليفة الرشيد، كتب إلى رغبته في البلاد أن يؤخذ العشر في كل قليل وكثير، ولم ينقل أن أحدًا أنكر على عمر بن عبد العزيز، فلعلم أنه تلقاه الأمة بالقبول. وقال القاضي أبو بكر بن العربي المالكي: إن ظاهر القرآن لأبي حنيفة رضي الله عنه، وتدلل عليه أربع آيات من: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ وغيرها. وأما تفقه أبي حنيفة رضي الله عنه فهو أن العشر كالخراج، والخراج في القليل والكثير، فيكون العشر أيضًا كذلك. وأما القرائن على أن المذكور في الحديث حكم العرايا، ويشير إليها كلام الطحاوي في غير موضعه، منها أن في الصحيحين: أن العرايا إنما تصح إلى خمسة أوسق، فالمتبادر أن في حديث الباب أيضًا حكم العرية، والمراد أن ما دون خمسة أوسق يؤدونه ديانة فيما بينه وبين الله، ولا يجب رفعه إلى بيت المال؛ فإنه يؤدي إلى المعرى له، ثم لما أذاه بجميعة فتأدى زكاته أيضًا، فمراد حديث الباب «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»، أي لا يجب رفعه إلى بيت المال. ورواية جابر رضي الله عنه في «الطحاوي» أيضًا تشير إلى أنها في العرايا. ومنها ما في «الطحاوي» مرسلًا عن مكحول: «خففوا في الصدقات؛ فإن في المال العرية والوصية»، سندها قوي: رواها أبو داود في مراسيله، وفيه: «فإن في المال العرية والواطئة»، ورواها أبو عمر في تمهيده، وفيه: «فإن في المال العرية والوطيئة». مراد ما في «مراسيل أبي داود» و«تمهيد أبي عمر»: أن الثمرات تضع من وطء الناس بالأرجل لمشيههم، ولكن ظني أن الصحيح الوصية، وأما الوطية والواطئة فمن تصحيف الراوي، ولنا أيضًا ما في «السنن الكبرى للبيهقي» أن عمر وأبا بكر رضي الله عنهما كانا يأمران سعادتهما أن لا يخرصوا في العرايا. وقرآن آخر تدل على أن المذكور في حديث الباب حكم العرايا. ثم رأيت بعد مدة في «كتاب الأموال لأبي عبيد» أن هذا حكم العرية، فالجواب هذا، والاستدلال ذلك، أي في «معاني الآثار». وأبو عبيد إمام غريب الحديث، ويروي النقول في غريب الحديث عن محمد بن الحسن الشيباني رضي الله عنه، وهو معاصر ابن معين وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما. قوله: باب ما جاء ليس في الخيل والرقيق صدقة: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: إن في الخيل إذا كانت للتجارة أو للتنازل زكاة. وقال سائر الأئمة: لا زكاة في الخيل، وأتى الزبلي بواقعتين أخذ فيهما عمر بن الخطاب رضي الله عنه زكاة الخيل. وأقول: إن لنا ظاهر ما في «مسلم»: «ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا في رقابها»، فإن الحق في رقاب الخيل هو حق الزكاة، وتؤول فيه. والجواب عن حديث الباب أن الخيل خيل الركوب، وقد سلم سائر الأئمة أن المراد من العبد في حديث الباب عبيد الخدمة، فقال أبو حنيفة رضي الله عنه: لما كان العبد عبد الخدمة يكون الخيل أيضًا خيل الخدمة والركوب. فتكون الجملةتان القرينتان متناسبتين.

حاشية: قوله: دود: الدود من الإبل ما بين الخمس إلى التسع، وقيل: ما بين الثلاث إلى العشر، كذا في «مختصر النهاية». والدود من الإبل ذكورًا كانت أو إناثًا. و«خمسة دود» بالإضافة، وقيل: بالبدل، فينون. قوله: والعمل إلخ: قال أبو حنيفة: في قليل ما أخرجته الأرض وكثيره العشر، سواء سقي سيجًا أو سقته السماء، إلا الحطب والقصب والحشيش. وقالوا أي أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما: لا يجب العشر إلا فيما له ثمرة باقية إذا بلغت خمسة أوسق؛ لقوله رضي الله عنه: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة». ولأبي حنيفة: قوله رضي الله عنه: «ما أخرجته الأرض فيه العشر»، من غير فصل. وتأويل ما رواه [أي خمسة أوسق. (الثواب الحلي)] زكاة التجارة؛ لأنهم كانوا يتبايعون بالأوساق، وقيمة الوسق أربعون درهمًا، كذا في «الهداية». قوله: ليس على المسلم في فرسه إلخ: هذا حجة لمن لم ير الصدقة على الفرس، ومن رأى الصدقة على الخيل فأجاب عن الحديث أن المراد به فرس الغازي، كما هو المنقول عن زيد بن ثابت، وقال: إذا كانت الخيل سائمة ذكورًا وإناثًا فصاحبها بالخيار إن شاء أعطى من كل فرس دينارًا، وإن شاء قومه وأعطى من كل مائتين خمسة دراهم، وهذا التخيير مأثور عن عمر رضي الله عنه. هذا مذهب أبي حنيفة، والأول مذهب أبي يوسف ومحمد، وقام البحث في «الفتح» لابن الممام.

بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْعَسَلِ: ٦٢٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى التَّيْسَابُورِيُّ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ التَّنِيسِيُّ عَنْ صَدَقَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِي الْعَسَلِ فِي كُلِّ عَشْرَةِ أَزُقِّ زُقٌّ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَيَّارَةَ الْمُتَعِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَلَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ كَثِيرُ شَيْءٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَيْسَ فِي الْعَسَلِ شَيْءٌ.

بَابُ مَا جَاءَ لَا زَكَاةَ عَلَى الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ: ٦٢٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ صَالِحٍ الطَّلَبِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اسْتَفَادَ مَالًا فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَرَى بْنِ نَبْهَانَ رضي الله عنه. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: مَنْ اسْتَفَادَ مَالًا فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ عِنْدَ رَبِّهِ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَرَوَاهُ أَيُّوبُ وَعُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ، ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو رضي الله عنه وَهُوَ كَثِيرُ الْغَلَطِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ، أَنَّ لَا زَكَاةَ فِي الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ سِوَى الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ مَالٌ تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ، لَمْ تَحِبُّ عَلَيْهِ فِي الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، فَإِنْ اسْتَفَادَ مَالًا قَبْلَ أَنْ يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، فَإِنَّهُ يُزَكِّي الْمَالَ الْمُسْتَفَادَ مَعَ مَالِهِ الَّذِي وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ.

بَابُ مَا جَاءَ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَزِيَّةٌ: ٦٢٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَكْثَمَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ قَابُوسَ بْنِ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَصْلُحُ قِبْلَتَانِ فِي أَرْضٍ وَاحِدَةٍ، وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَزِيَّةٌ». حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ قَابُوسَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ وَجَدَّ حَرْبِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيِّ رضي الله عنه.

اسم عمر

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في زكاة العسل: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: إن العسل الذي في أرض عشرية فيه عشر، قل أو كثر. وحديث الباب لنا، وتكلم فيه الترمذي. ولنا حديث مرسل جيد ذكره الحافظ الزيلعي في «التخريج» والشيخ ابن الهمام، وأما أكثر أهل العلم وأحمد بن حنبل فمع أبي حنيفة بإقرار الترمذي. وأما العسل الذي حصل من المغاوز والجبال، ففي «فتاوى قاضي خان» أن فيه أيضًا عشرًا. وهذا في دار الإسلام، وأما في دار الحرب فلا عشر ولا خراج. وأعلم أن أراضينا -أي أراضي الهند- في هذا العصر لا عشر فيها في شيء؛ لأنها أراضي دار الحرب، وهكذا حصل لي من كتب الفقه، وقال مولانا المرحوم الكنگوهي أيضًا بأن أراضينا أراضي دار الحرب. وأما دار الحرب فهي التي يكون فيها فضل الأمور -أي الخصومات- في أيدي الكفار، وليس الاصطلاح أنها هي التي يمنع فيها المسلمون من أداء الفرض من الصوم والصلاة، كما زعم بعض الناس؛ فإنه لا أصل لهذا التعريف. وأما دار يمكن فيها للمسلمين أن يجعلوا فضل الأمور -أي الخصومات- في أيديهم وقادرون على هذا، فهو دار الإسلام، ويكون الناس آمنين على عدم جعلهم الخصومات في أيديهم مثل مملكة كابل. وذكر مولانا محمد أعلى الهانوي رحمته الله في رسالة له: أن أراضي الهند ليست بعشرية ولا خراجية، بل أراضي الحوزة، أي أراضي بيت المال والمملكة، والله أعلم. وسمعت أن مولانا المرحوم الكنگوهي أفنى بأن الرجل الذي لا يعلم أن أرضه انتقلت إليه من أيدي الكفار، والأرض الآن في ملكه، فعليه عشر، والله أعلم. وأما الأرض الخراجية فعلى أربعة عشر قسمًا، والأرض العشرية على ثمانية أقسام، ذكرها صاحب «الولولجية»؛ ولي نظم في تفصيل الأرض الخراجية والعشرية. قوله: باب ما جاء لا زكاة على المال المستفاد إلخ: وأعلم أن المال المستفاد على ثلاثة أنواع، أحدها: الربح الذي حصل بعد التجارة، ويضم هذا المستفاد إلى الأصل اتفاقًا. وثانيها: أن يحصل المال من غير جنس المال الذي عنده، كمن كانت عنده إبل فحصلت له الشياه، ولا يضم هذا إلى ما عنده من المال اتفاقًا. ومال التجارة جنس واحد، والنقدان من جنس واحد، والسوائم أجناس مختلفة. وثالثها: المال الذي حصل من جنس ما عنده لا من ربح بل بوصية أو توريث أو غيرها. وهذا يختلف في الضم وعدمه، قال أبو حنيفة ومن تبعه: يضم. وقال الحجازيون: لا يضم. ثم للضم عندنا شروط كما في «الكنز»: ويضم المستفاد في أثناء الحول إلى نصاب من جنسه إلخ. وتمسك الحجازيون بحديث الباب. وأقول أولًا: أن في سنده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو ضعيف، وثانيًا: أن المذكور في الحديث لا يجب أن يكون من القسم الثالث المصطلح للفقهاء، بل مراده هو المستفاد لغة أي المال الحاصل ابتداءً؛ فإنه لا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول. قوله: عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه إلخ: سنده قوي غاية القوة إلا أنه موقوف. قوله: باب ما جاء ليس على المسلمين جزية: أجمعوا أن الجزية على الذمي لا المسلم، ولو أسلم الذمي وكانت عليه جزية سنين، فلا يجب أدائها بل سقطت. وسمعت أن رجلاً صنف كتابًا، وموضوعه أن الجزية على الذميين مظلمة لم تكن. أقول: لا يجوز المسلم على هذا القول؛ فإن الجزية ثابتة بالقرآن العظيم: «حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ»، وتواتر به تعامل السلف والأحاديث، ولا يقول به إلا من لا شئمة له من العلم؛ فإنه إن استنكر الجزية على الذميين لحض التسمية بالجزية، فليس إلا جهالة؛ فإن المسلمين يؤخذ منهم ما لا يؤخذ من الذميين؛ فإن المسلم يجب عليه الزكاة والعشر أو الخراج وغيرهما من الأموال والأنفس. قوله: يحيى بن أكثم: هذا ثقة حنفي، وكان قاضيًا في عهد المأمون.

حاشية: قوله: التنيسي: [بكسر فوقية -وقيل: بفتحها- وكسر نون مشددة وتحتية ساكنة وكسر مهملة]. قوله: أزق: [يفتح همزة وضم زاي، جمع زق، وهو ظرف من جلد. (المجمع)] قوله: المستفاد: [يبان يجيء في شرح حديث الباب، إن شاء الله]. قوله: من استفاد مالا إلخ: المراد بالمال المستفاد: المال الذي حصل للرجل في أثناء الحول من هبة أو ميراث أو مثله، ولا يكون من نتائج المال الأول. واختلف فيه، فقال الشافعي: لا يلحق بالأول، بل يستأنف به مدة حوله. وعند أبي حنيفة يلحق بالمال الأول في حولان الحول. وأما المستفاد الذي يكون من نتائج الأول فلا اختلاف فيه، بل اتفقوا على أنه يلحق بالمال الأول في المدة. (التقرير) ويمكن تأويل حديث الباب أن المراد: من استفاد مالا ولم يكن له مال غير هذا بقدر النصاب، فلا زكاة عليه إلخ. قوله: سرى: [يفتح السين المهملة أو كسرهما وشدة الراء بالمد والقصر، كذا في «التقرير»]. قوله: قبلتان: [المراد أهلها اليهود والنصارى].

نفع قوت المعتدي: [في كل عشرة أزق]: يضم زانه جمع قلة لزق بكسر أصله أزق، كأفلس نقل شكله، فأدغم، وللبهقي أزقاق، والرزق سقاء، زق جلده، وسلخ من قبل رأسه على خلاف ما يسلم الناس. [لا يصلح قبلتان في أرض واحدة]: أي: الكافر إذا أسلم ببلد حرب، فلا يقيم بها، أو أراد أن أهل الدمة المقيمين ببلد الإسلام، لا يمكنون من إظهار دينهم. [وليس على مسلم جزية]: قال «حق»: أي إذا أسلم في أثناء حوله لا يؤخذ منه شيء عن ذلك العام، قال: وقد جرت عادة المصنفين بذكر الجزية بعد الجهاد، وقد أدخلها المصنف بالزكاة تبعًا لمالك، قال «قب»: أول من أدخل جزية في أبواب الصدقة مالك بالموطا، فبعه قوم من المصنفين، وترك اتباعه قوم، قال: ووجه إدخالها هنا؛ إنما من جملة حقوق مالية، فالصدقة حق على المؤمنين، والجزية حق على الكافرين.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَدْ رَوَى عَنْ قَابُوسَ بْنِ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ النَّصْرَانِيَّ إِذَا أَسْلَمَ وَضَعَتْ عَنْهُ جِزْيَةُ رَقَبَتِهِ. وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جِزْيَةُ عُشُورٍ» إِنَّمَا يَعْنِي بِهِ جِزْيَةَ الرَّقَبَةِ، وَفِي الْحَدِيثِ مَا يُفَسِّرُ هَذَا حَيْثُ قَالَ: «إِنَّمَا الْعُشُورُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عُشُورٌ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْحَلِيِّ: ٦٣٠- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُصْطَلِقِ، عَنْ ابْنِ أَخِي زَيْنَبَ امْرَأَةَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ زَيْنَبَ امْرَأَةَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنها قَالَتْ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ، تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ؛ فَإِنَّكُنَّ أَكْثَرُ أَهْلِ جَهَنَّمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ ابْنِ أَخِي زَيْنَبَ امْرَأَةَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ زَيْنَبَ امْرَأَةَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ. وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَهَمَّ فِي حَدِيثِهِ، فَقَالَ: «عَمْرِو بْنُ الْحَارِثِ عَنِ ابْنِ أَخِي زَيْنَبَ»، وَالصَّحِيحُ إِنَّمَا هُوَ «عَمْرِو بْنُ الْحَارِثِ ابْنِ أَخِي زَيْنَبَ». وَقَدْ رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ رَأَى فِي الْحَلِيِّ زَكَاةً. وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ، فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ فِي الْحَلِيِّ زَكَاةً مَا كَانَ مِنْهُ ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - مِنْهُمْ ابْنُ عُمَرَ وَعَائِشَةُ وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه -: لَيْسَ فِي الْحَلِيِّ زَكَاةٌ، وَهَكَذَا رَوَى عَنْ بَعْضِ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. ٦٣١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه: أَنَّ امْرَأَتَيْنِ أَتَتَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَفِي أَيْدِيهِمَا سِوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ لَهُمَا: «أَتُودِيَانِ زَكَاةَهُ؟» فَقَالَتَا: لَا. فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتُحِبَّانِ أَنْ يُسَوِّرَكُمَا اللَّهُ بِسِوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ؟» قَالَتَا: لَا. قَالَ: «فَادِّيَا زَكَاةَهُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ قَدْ رَوَاهُ الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ نَحْوَهُ هَذَا. وَالْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ وَابْنُ لَهْيَعَةَ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ، وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْخَضِرَاوَاتِ: ٦٣٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ، حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُوْنُسَ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عِيْسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ مُعَاذٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُهُ عَنِ الْخَضِرَاوَاتِ - وَهِيَ الْبُقُولُ - فَقَالَ: «لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: إِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ. وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ، وَإِنَّمَا يُرَوَّى هَذَا عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَالْحَسَنُ هُوَ ابْنُ عُمَارَةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، ضَعَّفَهُ شُعْبَةُ وَغَيْرُهُ، وَتَرَكَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ.

العرف الشاذي: قوله: جزية عشور: أصله أن ملوك العرب كانوا يأخذون العشر من تحتهم، ثم استعمل العشور في حق أخذ مظلمة. وفي الحديث رواه صاحب «المشكاة»: «أنه ﷺ لعن العشار إلخ» أي الآخذين من غير حق. وأما في حديث الباب فالمراد به الجزية لا ما أخذ مظلمة. قوله: باب ما جاء في زكاة الحلبي: لا زكاة في الحلبي عند الشافعي ومالك وأحمد رضي الله عنهم، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: فيها زكاة إذا صيغت من الذهب والفضة، وصح الحديثان للذهب أبي حنيفة رضي الله عنه، وتعرض الشافعية وتبعهم أن يكلموا في إسنادهما، ولا يمكن الكلام فيهما. قوله: تصدقن ولو من حلبيكن إلخ: سياق الحديث مشير إلى أن الصدقة هذه واجبة، ويمكن للشافعية التأويل فيه بحمله على المتفرقات، وظاهر أحاديث الباب لأبي حنيفة رضي الله عنه. قوله: ولا يصح في هذا عن النبي ﷺ شيء: تعجب الحفاظ من قول الترمذي هذا؛ لأن الأحاديث ثابتة، أخرج الزبلي حديثاً صحيحاً عن ابن عمر رضي الله عنهما. ولنا ما أخرج أبو داود والنسائي، وصححه ابن القطان في «كتاب الوهم والإيهام» رجلاً رجلاً، وتأول فيه ابن حجر المكي الشافعي رضي الله عنه في «كتاب الزواجر عن ارتكاب الكبائر»، وذلك التأويل تأويل محض لا روح فيه. قوله: باب ما جاء في زكاة الخضراوات: قال الحجازيون: لا عشر في الخضراوات، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: إن في الخضراوات صدقة، ويؤدونها ديانة أي فيما بينه وبين الله، ولا يجب رفعها إلى بيت المال، وأما جواب حديث الباب المرسل فما قال صاحب «المهابة» أنه لا يجب رفعها إلى بيت المال. ولنا ما أخرج الزبلي أن عمر بن عبد العزيز خليفة العدل الراشد رضي الله عنه كتب إلى رعيته في البلاد: من كانت عنده عشر دستجات فعليه أداء دستجة.

حاشية: قوله: ليس على المسلمين إلخ: [المعنى: لا تؤخذ من المسلم جزية]. قوله: باب ما جاء في زكاة الحلبي: وفي «الموطأ» ل محمد قال محمد: أما ما كان من حلبي جوهر ولؤلؤ فليست فيه الزكاة على كل حال، وأما ما كان من حلبي ذهب أو فضة ففيه الزكاة، إلا أن يكون ذلك لبيتم أو لتيمة لم يبلغا فلا يكون في مالهما زكاة، وهو قول أبي حنيفة. وكذا إذا كان لغير اليتيم وهو غير بالغ عندنا. (علي القاري) قوله: سواران: السوار من الحلبي معروف، وتكسر السين وتضم، وجمعه أسورة ثم أساور، كذا في «الجمع». قال الشيخ ابن المصنف: أخرج أبو داود والنسائي: أن امرأة أتت النبي ﷺ، ومعها ابنة لها، وفي يد بنتها مسكتان غليظتان من ذهب. فقال لها: «أتعطين زكاة هذا؟» قالت: لا. قال: «أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار؟» قال: فخلعتهما، فألقتهما إلى النبي ﷺ، فقالت: هما لله ولرسوله. قال أبو الحسن بن القطان في كتابه: إسناده صحيح. وقال المنذري في مختصره: إسناده لا مقال فيه، ثم بيّنه رجلاً رجلاً. فقول الترمذي: «ولا يصح في هذا عن النبي ﷺ شيء» مؤول وإلا فخطأ. قال المنذري: لعل الترمذي قصد الطريقين اللذين ذكرهما، وإلا فطريق أبي داود لا مقال فيه. وقال ابن القطان بعد تصحيحه لحديث أبي داود: وإنما ضعف هذا الحديث؛ لأن عنده فيه ضعيفين: ابن لهيعة والمثنى بن الصباح. وأيضاً أخرج أبو داود عن عتاب بن بشير، عن ثابت بن عجلان، عن أم سلمة قالت: كنت ألبس أوصاحاً من ذهب، فقلت: يا رسول الله، أكنز هو؟ فقال: «إن بلغ أن تؤدي زكاته فزكي فليس بكنز». وأخرجه الحاكم في «المستدرک»، وقال: صحيح على شرط البخاري. قوله: بسوارين: كـ «كتاب» حلبي معروف. ورفاركي ياره كويند، وورهندي: ككن. قوله: ليس في الخضراوات صدقة: الخضراوات: كالرياحون والأوراد والبقول والخيار والقثاء والبطيخ والباذنجان وأشباه ذلك، روي بالفاظ متعددة عن عدة من الصحابة. قال البيهقي: يشد بعضها بعضاً. وقول الترمذي: «وليس يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء» إنما هو باعتبار كل فرد فرد، وأخذ بهذا أبو يوسف ومحمد. وقال أبو حنيفة: تجب في كل ذلك، وله من الخير قوله ﷺ: «ما أخرجته الأرض ففيه العشر». أخرج البخاري عنه ﷺ: «فيما سقت السماء والعيون أو كان عثراً العشر، وفيما سقي بالنضح نصف العشر». وروى مسلم عنه ﷺ: «فيما سقت الأنهار والغيم العشر، وفيما سقي بالسانية نصف العشر». ومن الآثار ما أخرج عبد الرزاق عن عمر بن عبد العزيز قال:

نفع قوت المغذي: [عن زينب امرأة عبدالله]: من زينب امرأة عبد الله.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّدَقَةِ فِيمَا يُسْقَى بِالْأَنْهَارِ وَغَيْرِهَا: ١٣٢- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مَدِينِيٌّ، حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَبُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ: الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقَى بِالنَّضْحِ: نِصْفُ الْعُشْرِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَبُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا، وَكَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ أَصَحُّ. وَقَدْ صَحَّ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ. ١٣٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّ سَنَ فِي مَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَشْرِيًّا: الْعُشُورُ، وَفِي مَا سَقَى بِالنَّضْحِ: نِصْفُ الْعُشْرِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ مَالِ الْيَتِيمِ: ١٣٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: «أَلَا مَنْ وَلِيَ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ، فَلْيَتَجَرَّ فِيهِ وَلَا يَتْرُكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ؛ لِأَنَّ الْمُثَنَّى بْنَ الصَّبَّاحِ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ: أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه. فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْبَابِ، فَرَأَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَالِ الْيَتِيمِ زَكَاةً، مِنْهُمْ عُمَرُ وَعَلِيٌّ وَعَائِشَةُ وَابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَيْسَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ زَكَاةٌ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ. وَعَمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ هُوَ ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وَشُعَيْبٌ قَدْ سَمِعَ مِنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو رضي الله عنه. وَقَدْ تَكَلَّمَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ وَقَالَ: هُوَ عِنْدَنَا وَاهٍ. وَمَنْ ضَعَّفَهُ فَإِنَّمَا ضَعَّفَهُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ يُحَدِّثُ مِنْ صَحِيفَةِ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو رضي الله عنه. وَأَمَّا أَكْثَرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فَيَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ وَيُثْبِتُونَهُ، مِنْهُمْ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَغَيْرُهُمَا.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْعَجَمَاءَ جَرَحُهَا جَبَّارٌ وَفِي الرَّكَازِ الْخُمْسُ: ١٣٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعَجَمَاءُ جَرَحُهَا جَبَّارٌ، وَالْمَعْدِنُ جَبَّارٌ، وَالْمِزُّ جَبَّارٌ،»

هدر لا شيء فيه

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الصدقة إلخ: اتفقوا على أن فيما سقت العيون والسماء العشر، وفيما سقي بالنضح نصف العشر، ويدخل في النضح ما سقي بالدولاب أو الناقة أو بالدلاء. ثم اختلف في رفع المؤونة، فقيل: العشر أو نصفه بعد رفع المؤونة، وقيل: العشر أو نصفه بلا رفع المؤونة، وإليه ذهب أبو حنيفة رضي الله عنه. قوله: عثريا: من العاثور بمعنى الكاريز (جوانايل زشن من هول)، وقيل: من العثور أي الاطلاع، والحاصل أن العثور هي الأشجار التي على شط النهر وتأخذ الماء بأنفسها. قوله: باب ما جاء في زكاة مال اليتيم: المراد من اليتيم: الصبي غير الحالم، مات والداه أم لا. وقال الشافعي رضي الله عنه: يزكى ماله. ولا مرفوع لأحد، وللطوفين آثار. لنا أثر ابن مسعود رضي الله عنه، ولهم أثر عائشة الصديقة رضي الله عنها، وأما حديث الباب فاسقاط؛ لأن فيه المثنى بن الصباح، وما حسن أحد رواياته. قوله: أن عمر إلخ: يشير إلى أنه موقوف. قوله: هو عندنا واه: أي الحديث واه؛ لا أن عبد الله واه؛ فإن الكلام في سنده: عن أبيه عن جده، لا في سائر الأسانيد؛ فإن أسانيد غير هذا مروية في الصحيحين. وقيل: إن عمرًا لم يسمع من جده عبد الله. أقول: إن في «مستدرك الحاكم» في كتاب البيوع لفظ «سمعت»، فثبت سماعه من جده. وقيل: إنه كان يروي من جادة جده له. قوله: العجماء جرحها جبار: هذا معمول به في الجملة عند الأحناف، والتفصيل في الفقه. وإن انفلتت الدابة وأتلفت زرع أحد لا ضمان على مالك البهيمة ليلاً كان أو نهاراً. هذا مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه، وقال الشافعي رضي الله عنه: إنما إن انفلتت في الليل فضمان ما أتلفت على مالك الدابة؛ لأن حفظ الدواب على مالكها ليلاً، وحفظ الزرع على مالك الزرع نهاراً. وللشافعي في هذا التفصيل حديث مرفوع في خارج الصحاح، لكنه أعله بعض الأئمة، وقالوا: إنه موقوف، ولأبي حنيفة رضي الله عنه عموم حديث الباب: «العجماء جرحها جبار إلخ». ثم أقول: إن في عامة كتب فقهاء عدم التفصيل في المسألة المزبورة ليلاً ونهاراً، وفي «الحاوي القدسي» التفصيل مثل ما في الحديث المذكور. أقول: يجمع بين الروايتين بالحمل على اختلاف الأحوال باختلاف تعامل أهل البلاد. قوله: والمعدن جبار: أي من حفر المعدن فهدم عليه، فدمه هدر. هذا الشرح منا، وقال الشافعية: إن مراده عدم الخمس في المال الحاصل من المعدن. قوله: والبئر جبار: شرحه كما شرحنا في «المعدن جبار»، وتفصيل الفروع في الفقه.

حاشية: فيما أنبت من قليل أو كثير العشر. وأخرج نحوه عن مجاهد وعن إبراهيم النخعي. وأخرج ابن أبي شيبة أيضاً عن عمر بن عبد العزيز ومجاهد وعن النخعي. وزاد عن النخعي: حتى في كل عشر دستجات بقل دستجة، كذا في «فتح القدير» و«البرهان». وقال صاحب «الهداية»: ومرويهما محمول على صدقة يأخذها العاشر. قال ابن الهمام: لأن الفقراء ليسوا مقيمين عند العاشر، ولا بقاء للخضراوات، فتفسد قبل الدفع إليهم. قوله: بالنضح: [نضح النخل: سقاها بالسانية أي البعير. والمراد سقي النخل والزرع بالبعير أو البقر أو الحمير. (اللمعات)] قوله: عثريا: بفتح العين والمثناة. ذكر في «القاموس»: العثري ما سقته السماء. كذا ذكر التوربشتي وبعض الشراح، ولا يخفى أنه يلزم منه التكرار وعطف الشيء على نفسه، والحق ما ذكره آخرون من أن العثري ما سقي بالعاثور. والعاثور شبه نهر يخفر في الأرض؛ ليسقى به البقول والنخل والزرع. (اللمعات) قوله: ليس في مال اليتيم زكاة: لقوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل»، رواه أبو داود والنسائي والحاكم وصححه. وما روي عن عمر وابنه وعائشة من القول بالوجوب لا يستلزم كونه عن سماع، فحاصله قول صحابي عن اجتهد عارضه رأي صحابي آخر. قال محمد في «كتاب الآثار»: أخبرنا أبو حنيفة، حدثنا ليث بن أبي سليم عن مجاهد، عن ابن مسعود قال: ليس في مال اليتيم زكاة. (فتح القدير) قوله: العجماء جرحها جبار: [معناه أن البهيمة إذا جرحت رجلاً أو أتلفت شيئاً ولم يكن معها قائد أو سائق وكان نهاراً فلا ضمان. (اللمعات)] قوله: والمعدن جبار إلخ: [معناه: إن استأجر أحد رجلاً ليحفر له المعدن أو البئر فسقط عليه المعدن أو البئر فلا ضمان، وإن حفرها في ملكه فوقع فيها إنسان لا ضمان. (اللمعات)]

نفع قوت المغذي: [أو كان عثرياً]: بعين فمثلثة فراء، كنسب سبب أو عبد، قال ابن فارس: ما يسقى من نخل سيحاً، وهو ماء جاء ادالعددي، وهو زرع لا يسقيه إلا ماء مطر، قال «حق»: وحجته ضعيف، وبالثاني جزم الجوهري، والأصح عند أهل اللغة، أنه يسقى بماء سيل، وهو نسب بعثر شبه سانية تحفر، يجري فيه ماء، فإنه يعثر به ماء ولا يعثر به. [وفيما سقى بالنضح]: بنون فنقط صاد فحاء كعبد، وهو ما سقى من ماء نهر، أو سانية، أو بئر بالناضح، وهو بعير، أو بقرة يستقي عليه.

وَفِي الرَّكَازِ الْخُمْسُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَعَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ الْمُرِّيَّ وَجَابِرٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَرْصِ: ٦٣٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي حُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه يَقُولُ: جَاءَ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ رضي الله عنه إِلَى مَجْلِسِنَا، فَحَدَّثَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «إِذَا خَرَصْتُمْ فَخُذُوا وَدَعُوا الثُّلُثَ، فَإِنْ لَمْ تَدَعُوا الثُّلُثَ فَدَعُوا الرُّبْعَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَعَتَّابِ بْنِ أَسِيدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ رضي الله عنه عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْخَرْصِ، وَبِحَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ رضي الله عنه يَقُولُ إِسْحَاقُ وَأَحْمَدُ وَالْخَرْصُ: إِذَا أَدْرَكْتَ الثَّمَارَ مِنَ الرُّطْبِ وَالْعِنَبِ مِمَّا فِيهِ الرِّكَازُ، بَعَثَ السُّلْطَانُ خَارِصًا فَخَرَصَ عَلَيْهِمْ. وَالْخَرْصُ أَنْ يَنْظُرَ مَنْ يُبْصِرُ ذَلِكَ، فَيَقُولُ: يَخْرُجُ مِنْ هَذَا مِنَ الزَّيْبِ كَذَا، وَمِنْ الثَّمَرِ كَذَا وَكَذَا. فَيُحْصِي عَلَيْهِمْ، وَيَنْظُرُ مَبْلَغَ الْعُشْرِ مِنْ ذَلِكَ، فَيُنْثَبِ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ يُخَلِّي بَيْنَهُمْ وَيَبْنِ الثَّمَارَ، فَيَصْنَعُونَ مَا أَحَبُّوا، وَإِذَا أَدْرَكْتَ الثَّمَارَ أَخَذَ مِنْهُمْ الْعُشْرَ. هَكَذَا فَسَرَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهَذَا يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. ٦٣٨- حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو مُسْلِمُ بْنُ عَمْرٍو الْحَذَّاءُ الْمَدِينِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الثَّمَارِ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَتَّابِ بْنِ أَسِيدٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ عَلَى النَّاسِ مَنْ يَخْرُصُ عَلَيْهِمْ كُرُومَهُمْ وَثَمَارَهُمْ. ٦٣٩- وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي زَكَاةِ الْكُرُومِ: «إِنَّهَا تُخْرَصُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ، ثُمَّ تُؤَدَّى زَكَاةُ رَبِيئًا كَمَا تُؤَدَّى زَكَاةُ النَّخْلِ تَمْرًا». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا، فَقَالَ: حَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ غَيْرُ مُحْفُوظٍ. وَحَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَتَّابِ بْنِ أَسِيدٍ رضي الله عنه أَصَحُّ.

العرف الشاذي: قوله: وفي الركاك الخمس: مسألة الركاك أول المسائل التي اعترض فيها البخاري على أبي حنيفة رضي الله عنه، وذكره بعض الناس في اثنين وعشرين موضعاً، وقال الشافعية: إن مراد البخاري بـ«بعض الناس» أبو حنيفة في جميع المواضع، وأن مراده في جميع المواضع الرد. أقول: إن الزعمين ليسا بصحيحين؛ فإنه قد يذكر بـ«بعض الناس»، ويختار تلك المسألة، كما في سورة الرحمن، كما يدل عليه سياقه وسباقه، وكما يظهر لمن تتبع في صحيحه، وأيضاً قد يعبر بـ«بعض الناس» ويريد به محمد بن الحسن، وقد يريد عيسى بن أبان تلميذ محمد، وكذلك يريد زفر، وقد يريد الشافعي، كما سيظهر في «البخاري». والركاك عند الحجازيين دفن الجاهلية فقط، وعند العراقيين: الركاك أعم من المخلوق والمدفون، والمخلوق يسمى بالمعدن، والمدفون بالكنز، وإن وجد فيه سم الكفر ففي حكم الغنمية، وإن كان سم الإسلام ففي حكم اللقطة، وأما المعدن ففيه الخمس. وقال الحجازيون: إن الركاك هو دفن الجاهلية، وفيه الخمس، وأما المعدن فعندهم كالمال الحاصل، فلا شيء فيه إلا الزكاة. ثم في الزكاة فيه روايتان عن الشافعي، في رواية: يجب النصاب، وفي رواية: لا يجب، وفي رواية: يجب حولان الحول، وفي رواية: لا يجب. وأما التفقه فقال أبو حنيفة: إن دفن الجاهلية والمعدن مثل مال الغنمية؛ لأنهما من أجزاء الأرض، ففيهما الخمس. وقال الشافعي: إن المعدن مخلوق، فيكون كما حصل له مال، ودفن الجاهلية كالغنمية، فيكون فيه الخمس. ثم قال الشافعية: لو كان الركاك أعم لكان حق العبارة في حديث الباب «وفيه الخمس» بإرجاع الضمير؛ لأن المعدن مذكور سابقاً. وقال الأحناف: ليس محل محل إرجاع الضمير؛ لأن المعدن خاص من الركاك، ولا يدخل فيه دفن الجاهلية. وفي «كتاب الخراج» لأبي يوسف حديث مرفوع أن الركاك أعم من المعدن والكنز، إلا أن في سنده عبد الله بن سعيد المقرئ، وهو ينسب إلى الضعيف. وأقول: إن لنا ما رواه أبو داود: «وما كان في الخراب وفي الركاك الخمس إلخ»، الخراب ما يكون على فم الأرض، والركاك مقابله، أي بأن يكون في بطن الأرض وداخلها، وهو أعم من المخلوق والمدفون. وفي «أبي داود» في هذه الرواية لفظ «في طريق الميلاء إلخ»، والميلاء مشتق من الإتيان، أي الشارع العام. وهذه الرواية تفيدنا في شروط الجمعة من مصر جامع، وإسنادها قوتي، وأدلتنا على كون الركاك أعم مذكورة في «موطأ محمد». قوله: باب ما جاء في الخرص: الخرص: التخمين (انظره كرن)، أي يرسل الأمير رجلاً قياساً ومعتماً عليه؛ ليخمن الزروع والثمار، والغرض منه أن لا يتلف المالك حق المساكين. واتفق كل من الأئمة الأربعة على عدم الخرص في صورتين: معاملة المزارعة في الأرض، والمساقاة في الثمر. فلا خرص بين المالك والمزارع، ولا بين المالك والمساق، والخلاف فيما يبعث للخرص رجلاً معتمداً عليه من جانب بيت المال، وفي هذا خلاف فيما بين الحجازيين أيضاً، كما في «فتح الباري». قال الجماعة منهم: إن الخرص تضمنين، وهو مدار فصل الأمر. ثم قيل: إنه إذا وقع التنازع بين المالك والخارص، فيكفي قول الخارص فقط في التضمن وال لزوم، وقيل: يجب رجلاان للزوم والتضمنين، وقالت جماعة منهم: إن الخرص إنما هو اعتبار وتعبر لا به للزوم وفصل الأمر، وأكثروهم إلى القول الأول. وأما الأحناف فنسب إلينا بأننا نأفون للخرص، وليس هذا حقيقة الأمر، وموهم هذه النسبة عبارة الطحاوي، ولكن جميع عباراته تدل على أن الخرص عندنا أيضاً معتبر، ولكنه تعبير فقط، وليس مدار للزوم، وهو الحق، فلا يجب علينا جواب الحديث؛ فإنه صادق على مذهبن إذن؛ فإنه لا يدل على أن الخرص مدار للزوم، وقد صح الخرص في عهده ﷺ إلا أن الأحناف ما ذكروا مسألة الخرص في كتبهم؛ لأنه ليس مدار للزوم وفصل النزاع، وزعم الناظر أنهم ينفون، وإذا وقع النزاع بين الخارص والمالك فالعمل عندنا بالبيئة على المدعي واليمين على من أنكر. وأما وقت لزوم العشر فعند أبي حنيفة رضي الله عنه إذا صلح الزرع وأمن من العاعة، وعند أبي يوسف رضي الله عنه وقت الإيواء، أي عند الرفع إلى البيت، وعند محمد بن حسن رضي الله عنه عند الحصاد، فلو تلف الزرع قبل لزوم وقت العشر فاختلف الفروع على أقوالهم. قوله: ودعوا الثلث إلخ: في شرح هذه القطعة أقوال: ١ - قال الحافظ في «فتح الباري»: ليس العمل عليه عند الشافعي ومالك رضي الله عنهما. أقول: إن الشافعي قائل بوضع الثلث أو الربع من العشر، ولعل الحافظ لم يطلع على هذا. ٢ - ونسب إلى أحمد رضي الله عنه أن عمله على هذا الحديث، وقال: يترك العاشر ثلث العشر أو ربعه على ما مر من حديث: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»، أي ترك هذا الثلث أو الربع غير ما مر من عدم الصدقة فيما دون خمسة أوسق. ٣ - قال القاضي أبو بكر بن العربي رحمته الله: إن هذا مؤونة الأرض؛ لأن المالكية قائلون بوضع مؤونة الأرض من العشر. ٤ - قوله ﷺ لبيان أن الخرص ليس بأمر تحقيقي؛ ليكون مدار فصل الأمور، بل تخمين وتقدير، فروعيت أحوال مالكي الأراضي والبساتين. ٥ - وفي بعض كتب الشافعية منسوب إلى الشافعي رضي الله عنه أن الثلث أو الربع ثلث العشر أو ربعه، وهذا يعود إلى قول ثلث كل ما خرج من الأرض أو ربعه، كما في «الجواهر النقي». ٦ - وفي «البدائع»: عن أبي يوسف رضي الله عنه أن مالك الزرع والبستان يجوز له أن يأكل أو يعطي أعباءه أو عياله من هذا الثلث أو الربع، ويكون العشر من غير هذا الثلث أو الربع. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: لو تصدق المالك بالثلث أو الربع فلا عشر، وإن أكله أو أعطى أعباءه فعليه العشر فيما أعطى أيضاً، وقال أبو يوسف رضي الله عنه: أفنى أبو جعفر الهندواني بأن مالك الأرض يجوز له أن يأكل بالمعروف قبل الخرص. ٧ - قالت جماعة: إن المالك يجوز له أن يعطي الثلث أو الربع الفقراء بتعارفه ومواجهته، ولا يجب رفعه إلى بيت المال، والله أعلم. وظني أن مراد الحديث هو القول الرابع أي بيان أن الخرص أمر تخميني لا تحقيقي، فلا يدار عليه فصل الأمور والنزاعات.

حاشية: قوله: وفي الركاك الخمس: هذا هو المقصود من ذكر هذا الحديث ههنا، والمراد بالركاك عند الحنفية المعدن، وعند أهل الحجاز دفن أهل الجاهلية، وقد جاء في حديث عبد الله بن سعيد المقرئ عن أبي هريرة رضي الله عنه قالوا: يا رسول الله، ما الركاك؟ قال: «الذهب والفضة اللذين خلقهما الله في الأرض، يوم خلقهما». (اللمعات) قوله: ودعوا الثلث: أي بعد الخرص حتى يطعم جيرانه ومن مَرَّ عليه. وهذا إحسان وتوسعة على الملاك في الفواكه. (اللمعات) قوله: كرومهم: جمع «كروم». بمعنى العنب. وما ورد: «لا تسموا العنب كرمًا؛ فإن الكرم قلب المؤمن»، قال في «القاموس»: ليس الغرض حقيقة النهي عن تسميته كرمًا، ولكنه رمز إلى أن هذا النوع من غير الأناسي المسمى بالاسم المشتق من الكرم، أنتم أحقاء بأن لا تؤهلوه لهذه التسمية غيرة للمسلم التقي أن يشارك فيما سماه الله تعالى به. وبخصه بأن جعله صفته فضلاً بأن تسموا بالكريم من ليس بمسلم، فكانه قال: إن تأتى لكم بأن لا تسموه مثلاً باسم الكرم ولكن بالحنفة أو الحيلة فانعلوا؛ فإنما المستحق للاسم المشتق من الكرم المسلم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَامِلِ عَلَى الصَّدَقَةِ بِالْحَقِّ: ٦٤٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَيْدٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْعَامِلُ عَلَى الصَّدَقَةِ بِالْحَقِّ كَالْعَازِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَيَزِيدُ بْنُ عِيَاضٍ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ أَصَحُّ.

بَابُ فِي الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ: ٦٤١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ كَمَا نَعِيهَا». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهم. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسِ رضي الله عنه حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَدْ تَكَلَّمَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي سَعْدِ بْنِ سِنَانٍ. وَهَكَذَا يَقُولُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه. وَيَقُولُ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَابْنُ لَهْيَعَةَ: «عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سِنَانِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه». قَالَ أَبُو عِيْسَى: سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: وَالصَّحِيحُ سِنَانُ بْنُ سَعْدٍ. وَقَوْلُهُ: «الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ كَمَا نَعِيهَا» يَقُولُ: عَلَى الْمُعْتَدِي مِنَ الْإِثْمِ كَمَا عَلَى الْمَانِعِ إِذَا مَنَعَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي رِضَا الْمُصَدَّقِ: ٦٤٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَرِيرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَتَاكُمُ الْمُصَدَّقُ فَلَا يُفَارِقَنَّكُمْ إِلَّا عَنْ رِضَا». حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ دَاوُدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَرِيرٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ دَاوُدَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مُجَالِدٍ. وَقَدْ ضَعَّفَ مُجَالِدًا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ كَثِيرُ الْغَلَطِ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الصَّدَقَةَ تُؤْخَذُ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ فَتُرَدُّ عَلَى الْفُقَرَاءِ: ٦٤٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا مُصَدَّقُ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَانَا فَجَعَلَهَا فِي فُقَرَائِنَا، وَكُنْتُ غُلَامًا يَتِيمًا، فَأَعْطَانِي مِنْهَا قَلُوصًا. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

بَابُ مَنْ تَحِلُّ لَهُ الزَّكَاةُ: ٦٤٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، وَقَالَ عَلِيُّ: أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ -الْمَعْنَى وَاحِدٌ- عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَسْأَلَتُهُ فِي وَجْهِهِ خُمُوشٌ أَوْ خُدُوشٌ أَوْ كُدُوشٌ». قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا يُغْنِيهِ؟ قَالَ: «خَمْسُونَ دِرْهَمًا أَوْ قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ».

العرف الشذبي: قوله: باب من تحل له الزكاة: ذكر في «البحر»: أن الغني على ثلاثة أقسام، أحدها: أن يكون مالك النصاب التام من جنس واحد، فيحرم له أخذ الزكاة، ويجب عليه أداء الزكاة. وثانيها: من هو مالك مال غير تام زائد على قدر حاجته، فلا يجب عليه أداء الزكاة، ويحرم عليه أخذها، ويجب عليه الأضحية. وثالثها: من يحرم عليه المسألة، ويجوز له أخذ الزكاة بدون مسألة، وهو الذي يكون مالك قوت يوم وليلة. والأحاديث في تحديد الغني الثالث مضطربة، وكذلك الفقهاء في كثر الأحناف: أنه من يكون مالك قوت يوم وليلة. وفي كتب الشافعية: من يكون مالك خمسين درهماً. وقال الغزالي رحمه الله في «الإحياء»: إن ملك قوت يوم وليلة في حق المتجرّد المنفرد، وملك خمسين درهماً في حق صاحب العيال. وأما الأحاديث ففي بعضها: «من له قوت يوم وليلة»، وفي بعضها: «من كان ذا مرة سوياً»، أي يقدر على الكسب، وفي بعضها: «من يملك خمسين درهماً». وأطلب الطحاوي في الروايات، وبوب باباً في المجلد الأول من «معاني الآثار»، وباباً آخر في المجلد الثاني منه، وحاصل البابين أن الاختلاف باختلاف الأحوال. مسألة: من حرم له مسألة فسأل، هل يجوز الإعطاء إياه أم لا؟ في «الأشباه والنظائر»: أن السائل والمعطي آلمان، وأما إثم المعطي فلكونه معيّن على الحرام. وفي «شرح المشارق» للشيخ أكمل الدين: أنه لا إثم على المعطي. وأفتى مولانا المرحوم الكنگوهي بما في «الأشباه والنظائر»، ولعله يفصل في المسألة بأنه لو علم المعطي أن السائل لا يتخذ كسباً فلا إثم عليه، ولو علم أنه يتخذ كسباً ويعتاد السؤال فهو آثم. وتدل على هذا فروع «الهداية» في الحظر والإباحة: ولا يجوز لرجل أن يؤكل كلبه لحم الميتة باختياره، كما ذكره ابن وهبان في نظمه: وما مات لا تطعمه كلباً فإنه: حرام خبيث نفعه متعذر. وفي شرحه لابن الشحنة: أنه لو قطع الميتة وألقى القطعات بين يدي كلبه قائم، وإلا فلا، فالحاصل أن الحكم يختلف باختلاف الأحوال. وفي بعض كتبنا أن الأمر بشيء بدون طيب نفس المأمور -والحال أن الأمر يقدر عليه- حرام كالمسألة. قوله: خموش أو خدوش أو كدوش: قيل: إنه شك الراوي، وقيل: إنه قوله ﷺ، وبعض الألفاظ يدل على شدة زيادة من الآخر، والاختلاف لعله يكون باختلاف الأحوال.

حاشية: قوله: المعتدي في الصدقة كما نعيها: الاعتداء بمجاوزة الحد، فيحتمل أن يكون المراد به الزكي الذي يعتدي بإعطاء الزكاة غير مستحقها أو لا على وجهها، أو العامل، فقال التوربشتي: إن العامل المعتدي في أخذ الصدقة عن المقدار الواجب هو في الوزر، كالذي يمنع عن أداء ما وجب عليه، قاله الشيخ في «اللمعات». قوله: على المعتدي من الإثم كما على المانع إذا منع: لأن العامل إذا اعتدى في أخذ الصدقة بأن أخذ خيار المال أو الزيادة على المقدار الواجب ونحو ذلك، فإن المالك ربما يمنعها في السنة الأخرى، فيكون في الإثم كالمانع، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. قوله: إلا عن رضا: [ذكر المسبب، وأراد السبب، أي أرضوا مصدقكم.] قوله: فجعلها إلخ: أي مقسومة، «في فقرائنا» أي فقراء ذلك القوم والبلد. وهذا مستحب، اللهم إذا كان غيرهم أحوج منهم وأحقّ، فيحمل الصدقة من بلد إلى بلد، ومن قوم إلى قوم آخر. (التقرير) قوله: خموش أو خدوش أو كدوش: هي مقاربة المعنى. في «القاموس» خدشه بخدشه: خمشه، والجلة: مرقه، قل أو كثر، أو قشره بعود ونحوه. وقال: كدح وجهه: خدش وعمل به ما يشينه. قال الشيخ في «اللمعات»: يحتمل أن يكون الألفاظ الثلاثة جمعاً؛ لكون «المسألة» جنساً، وأن يكون مصدرًا وهو الظاهر. قال التوربشتي: هذه الألفاظ مقاربة المعاني، وكلها تعرف عن أثر ما يظهر على الجلد واللحم من ملاقة الجسد ما يقشر أو يجرح، والظاهر أنه قد اشتبه على الراوي لفظ النبي ﷺ، فذكر سائرهما احتياطاً واستقصاءً في مراعاة ألفاظه. ويمكن أن يفرق بينها، فنقول: الكدح دون الخدش، والخدش دون الخمش. وقال الطيبي: فيكون ذلك إشارة إلى أحوال السائلين من الإفراط والإقلال والتوسط، وأقول: ويناسب ذلك ذكر الخدش في البين، والله تعالى أعلم.

نفع قوت المعتدي: [إذا أتاكم المصدق]: بخفة صاد، وهو العامل. [فلا يفارقنكم إلا عن رضاي]: قال الشافعي - والله تعالى أعلم - : أي وفوه طائعين، ولا تلوه إلا أن يسألنكم من أموالكم، ليس عليكم، قال البيهقي بسننه: ما قاله الشافعي محتمل، لولا زيادة، وقالوا: يا رسول الله! وإن ظلمونا، قال: أرضوا مصدقكم، وإن ظلموكم، فكانه رأى صبرا على تعديهم. [خموش أو خدوش أو كدوش]: هو شك من رواية، والكتابة كفلوس بمعنى.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ تَكَلَّمَ شُعْبَةُ فِي حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ. ٦١٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ صَاحِبُ شُعْبَةَ: لَوْ غَيْرَ حَكِيمٍ حَدَّثَ بِهَذَا فَقَالَ لَهُ سُفْيَانُ: وَمَا لِحَكِيمٍ، لَا يُحَدِّثُ عَنْهُ شُعْبَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ سُفْيَانُ: سَمِعْتُ زَيْدًا يُحَدِّثُ بِهَذَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، قَالُوا: إِذَا كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ خَمْسُونَ دِرْهَمًا، لَمْ تَحِلَّ لَهُ الصَّدَقَةُ. وَلَمْ يَذْهَبْ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَوَسَّعُوا فِي هَذَا، وَقَالُوا: إِذَا كَانَ عِنْدَهُ خَمْسُونَ دِرْهَمًا أَوْ أَكْثَرَ وَهُوَ مُحْتَاجٌ، لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الزَّكَاةِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْعِلْمِ.

بَابُ مَا جَاءَ مَنْ لَا تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ: ٦١٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ رِيحَانَ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَحُبْشِيِّ بْنِ جُنَادَةَ وَقَبِيصَةَ بْنِ الْمَخَارِقِ رضي الله عنه قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ هَذَا الْحَدِيثَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ. وَقَدْ رَوَى فِي غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَحِلُّ الْمَسْأَلَةُ لِغَنِيِّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ». وَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ قَوِيًّا مُحْتَاجًا وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، أَجْزَأُ عَنِ الْمُتَصَدِّقِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَوَجْهُ هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ. ٦١٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ غَامِرٍ، عَنْ حُبْشِيِّ بْنِ جُنَادَةَ السَّلُولِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَهُوَ وَاقِفٌ بِعَرَفَةَ، أَتَاهُ أَعْرَابِيٌّ، فَأَخَذَ يَطْرَفُ رِدَائِهِ، فَسَأَلَهُ إِيَّاهُ فَأَعْطَاهُ وَذَهَبَ، فَعِنْدَ ذَلِكَ حَرَمَتِ الْمَسْأَلَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ لِغَنِيِّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ، إِلَّا لِذِي فَقْرٍ مُدْقِعٍ أَوْ غُرْمٍ مُفْطِخٍ، وَمَنْ سَأَلَ النَّاسَ لِيُثَرِّيَ بِهِ مَالَهُ، كَانَ خُمُوشًا فِي وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَرَضْفًا يَأْكُلُهُ مِنْ جَهَنَّمَ، فَمَنْ شَاءَ فَلْيَقِلَّ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْثِرْ». حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ سُلَيْمَانَ نَحْوَهُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

بَابُ مَنْ تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ مِنَ الْغَارِمِينَ وَغَيْرِهِمْ: ٦١٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثِمَارٍ ابْتَاعَهَا، فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ». فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعُرَمَائِهِ: «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَجُوَيْرِيَةَ وَأَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَهْلِ بَيْتِهِ وَمَوَالِيهِ: ٦١٩- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَيُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ الضَّبْعِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا بَهْرُ بْنُ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى بَشِيءٌ سَأَلَ: «أَصَدَقَةٌ هِيَ أَمْ هَدِيَّةٌ؟» فَإِنْ قَالُوا: صَدَقَةٌ، لَمْ.....

العرف الشذبي: قوله: باب من نحل له الصدقة من الغارمين وغيرهم: الغارم عند أبي حنيفة رضي الله عنه المديون، وعند الشافعي رضي الله عنه من تحمل غرامة للصلح وإطفاء ما بين الرجلين أو القبيلتين، وفي اللغة كلا المعنيين ثابت، بل يجيء الغارم بمعنى الدائن أيضًا، ولنعلم أن الاختلاف هل هو مقتصر على التفسير أم مؤثر في الحكم أيضًا؟ قال صاحب «الدائع»: إن الغارم بمعنى من تحمل غرامة متحمل عند أبي حنيفة رضي الله عنه أيضًا. أقول: لعل اختلاف الأحكام يكون باعتبار القول الجديد من الشافعي؛ فإنه يقول في حديثه: إن الرجل إذا تحمل غرامة، وعنده مال تستغرقه الغرامة، ففيه زكاة، وقال أبو حنيفة: لا زكاة في هذا المال المستغرق. واعلم أن المصارف من الأصناف المذكورة في القرآن مرجع كلها إلى أمرين أي الفقر والسفر، كما ثبت بتحقيق المناط. قوله: أصيب رجل إلخ: قال مالك بن أنس رضي الله عنه: من ابتاع الثمار فأصيبته وهلك، فإن كان الهلاك ثلثًا أو أزيد من الثلث فالضمان على البائع، وإن كان الهلاك أقل من الثلث فالهلاك من مال المشتري. وقال أبو حنيفة والشافعي رضي الله عنه: إن الهلاك من مال المشتري، ولا شيء على البائع. وحديث الباب لنا، وأما قوله ﷺ: «وليس لكم إلا ذلك» أنه من جانبه ﷺ إبقاء على هذا الرجل، وقبله غراماؤه، أو مثل قول من يفصل بين المتخاصمين، ويكون ثالثًا بينهما؛ فإنه يضع شيئًا عن أحدهما لو أراد الوضع، ويقبله المتخاصمان. قوله: باب ما جاء في كراهية الصدقة إلخ: المسألة متفق عليها. وأهل البيت هم آل عليٍّ وحارث وجعفر وعقيل، والحارث عمه ﷺ والثلاثة بنو أبي طالب. ثم في كتبنا أن الهاشمي لو سعى، أي عمل السعاية، فلا يأخذ من الزكاة، ويجوز أخذه من الوقف بلا خلاف. وأما النافلة ففيها اختلاف، قال الزيلعي شارح «الكنز»: إنما لا تجوز للهاشمي، وتبعه ابن الهمام، وأما غيره فيجوزها له. ونقل محمد بن شجاع الثلجي رواية شاذة في جواز أخذ الزكاة للهاشمي لو لم يجد الخمس من بيت المال، ونقله الطحاوي من «أما لي أبي يوسف». وفي «عقد الجيد»: أفنى الطحاوي من الحنفية وفخر الدين الرازي من الشنعية بجواز الزكاة للهاشمي في هذه الصورة، وأما النبي ﷺ فلا تجوز له النافلة أيضًا.

حاشية: قوله: ولا لذي مرة: [مرة: القوة، والسوي: صحيح الأعضاء. (الجمع)] قوله: لا نحل المسألة إلخ: [أي المراد بالصدقة في قوله ﷺ: «لا نحل الصدقة» المسألة.] قوله: مدقع: أي شديد يفضي إلى الدقعة، وهو التراب. قوله: أو غرم: أي حاجة لازمة. قوله: مغط: هو الشديد الشنيع. (جميع البحار) قوله: لغرمائه: جمع غرم، هو بمعنى المديون والدائن. والمراد ههنا هو الأخير. قوله: بمن: بفتح الموحدة وسكون الهاء وبالزاي، ابن حكيم بن معاوية بن حيدة، بفتح الحاء المهملة وسكون التحتانية وفتح الدال المهملة. (ج)

نفع قوت المغتذي: [ولا لذي مرة]: بكسر فشد قوة وشدة. [سوي]: بسين كوني صحيح الأعضاء. [الذي فقر مدقع]: بدال قفاف فعين كمحسن، أي: شديد من الدقعة، وهو التراب، أي: يفضي لصاحبه إليه. [أو غرم]: بنقط عينه، كقفل. [إلثري]: بثلاثة كيرضى زنته، وتصريفًا ليكثر. [ويوسف بن يعقوب الضبعي]: بضاد فموحدة فعين كنسب مر، ولبنى ضبيعة كحبيبة، إذ نزل بهم، وليس منهم.

يَأْكُلُ، وَإِنْ قَالُوا: هَدِيَّةٌ، أَكَلَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ سَلْمَانَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَسٍ وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَأَبِي عَمِيرَةَ جَدِّ مَعْرَفِ بْنِ وَاصِلٍ - وَاسْمُهُ رُشَيْدُ بْنُ مَالِكٍ - وَمَيْمُونُ أَوْ مِهْرَانُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو وَأَبِي رَافِعٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُلْقَمَةَ رضي الله عنه. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَقِيلٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. وَجَدْتُ بِهِزَ بْنَ حَكِيمٍ اسْمُهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ حَبْدَةَ الْقَشِيرِيُّ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ بِهِزِ بْنِ حَكِيمٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. ٦٥٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ ابْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بَعَثَ رَجُلًا مِنْ بَنِي مُخْزُومٍ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ: اصْحَبْنِي كَيْمَا تُصِيبَ مِنْهَا. فَقَالَ: لَا، حَتَّى آتِيَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَاسْأَلَهُ. وَانْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لَنَا، وَإِنَّ مَوَالِيَ الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ». قَالَ: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو رَافِعٍ رضي الله عنه مَوْلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، اسْمُهُ أَسْلَمٌ. وَابْنُ أَبِي رَافِعٍ هُوَ عُيَيْنَةُ اللَّهِ بْنُ أَبِي رَافِعٍ، كَاتِبُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه. بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّدَقَةِ عَلَى ذِي الْقَرَابَةِ: ٦٥١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنِ الرَّبَابِ، عَنْ عَمَّهَا سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه - يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم - قَالَ: «إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى تَمْرٍ؛ فَإِنَّهُ بَرَكَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ تَمْرًا فَالْمَاءُ؛ فَإِنَّهُ طَهُورٌ». وَقَالَ: «الصَّدَقَةُ عَلَى الْمُسْكِينِ صَدَقَةٌ، وَهِيَ عَلَى ذِي الرَّحِمِ ثِنْتَانِ: صَدَقَةٌ وَصَلَةٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالرَّبَابُ هِيَ أُمُّ الرَّائِحِ بِنْتُ صُلَيْعٍ. وَهَكَذَا رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنِ الرَّبَابِ، عَنْ عَمَّهَا سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَرَوَى شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «عَنِ الرَّبَابِ». وَحَدِيثُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ عُيَيْنَةَ أَصَحُّ، وَهَكَذَا رَوَى ابْنُ عَوْنٍ وَهَيْشَامُ بْنُ حَسَّانٍ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنِ الرَّبَابِ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه. بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ فِي الْمَالِ حَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ: ٦٥٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَدْوَيْهِ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ فَاطِمَةَ ابْنَةِ قَيْسٍ رضي الله عنها قَالَتْ: سَأَلْتُ أَوْ سُئِلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَنِ الزَّكَاةِ، فَقَالَ: «إِنَّ فِي الْمَالِ لِحَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ». ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ الَّتِي فِي الْبَقَرَةِ: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾ الْآيَةَ. ٦٥٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الطَّفِيلِ عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنَّ فِي الْمَالِ حَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَلِكَ. وَأَبُو حَمْزَةَ مَيْمُونُ الْأَعْوَرُ يُضَعَّفُ. وَرَوَى بَيَّانٌ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ قَوْلَهُ، وَهَذَا أَصَحُّ. بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّدَقَةِ: ٦٥٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ طَيِّبٍ - وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ - إِلَّا أَخَذَهَا الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ، وَإِنْ كَانَتْ تَمْرَةً تَرُبُّو فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ حَتَّى تَكُونُ أَعْظَمَ مِنَ الْجَبَلِ، كَمَا يُرِّي أَحَدُكُمْ فَلَوْهُ أَوْ فَصِيلُهُ».

أي التمرة، أي ثوبها

ترد

العرف الشاذي: قوله: وإن قالوا هدية أكل: الصدقة ما يكون فيه نية الثواب ابتداءً، والهدية ما فيه نية الإرضاء وتطبيب الخاطر ابتداءً وإن حصل الثواب أيضًا في المال. قال عمر بن عبد العزيز خليفة العدل والرشد رضي الله عنه: إن الهدية كانت هدية في عهده صلى الله عليه وسلم، وصارت رشوة في زماننا. قوله: باب ما جاء في الصدقة على ذي القرابة: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: لا تتأدى الزكاة بدفعها إلى من له قرابة الولاد أو الزوجية، وأما النافلة ففيها أجران: أجر القرابة وأجر الصدقة. وذكر الغزالي رحمه الله أن في الصدقة على ذي قرابة ضعف أجر، ويتضاعف بتضاعف الجهات. وبسطه بمضمون ذوق كما هو شأنه ودأبه. قوله: باب ما جاء أن في المال حقًا سوى الزكاة: أقول: إن في المال حقًا سوى الزكاة، ولكنه غير منضبط، وهو مذهب بعض السلف مثل أبي ذر رضي الله عنه؛ فإنه كان يقول به حتى إذا بعته ومعاوية ذو النورين رضي الله عنهما إلى الشام تنازعا في هذه المسألة، فلما اطلع عثمان رضي الله عنه على هذا دعاه إلى المدينة، فقال أبو ذر رضي الله عنه: أريد أن أغتلى وأنفرد في ناحية من المدينة؛ لأعبد الله عز وجل. فذهب بامرأته، فلما قرب الموت واحتضر، بكت امرأته رضي الله عنها فقال: لم تبيكين؟ قالت: إنك محتضر، وما عندي شيء أجهزك به وأكفئك. قال: تعزي ولا تبكي، وإذا مت فأخبري أحدًا، فهو يكفني إن شاء الله. فإذا مات صعدت امرأته على طلل، فرأت قافلة فنادت فجاؤوها، وكان فيهم ابن مسعود رضي الله عنه فأسألهما، فأطلعتا على حالها، قال: ما اسم زوجك؟ قالت: أبو ذر رضي الله عنه. فنزع ابن مسعود رضي الله عنه عمامته وكفنه بها. قوله: وهذا أصح: يشير إلى أن الصحيح وقفه. وأقول: عندي ذخيرة في مسألة الباب مرفوعة، منها رواية ابن عمر رضي الله عنهما بسند صحيح قوي، ويؤيده ما مر في أول الزكاة عن أبي ذر رضي الله عنه عنه صلى الله عليه وسلم: «إلا من قال هكذا وهكذا فحسب الخ؛ فإن هذا ليس شأن الزكاة الواجبة. قوله: إلا أخذها الرحمن بيمينه: في حديث صحيح: «كلنا يدي الرحمن يمين»، أقول: إن المفهوم من القرآن والأحاديث أن الصدقات تأخذ تزيد من حين تصدق المتصدق فيه، وتربو يومًا فيومًا إلى القيامة، لا أنها توضع الآن كما هي، وتزداد في المحشر دفعة واحدة، وفي القرآن التشبيه بالنسيلة، وهو يشير إلى ما ادعيت. وأقول: من هذا القليل الحسنة بعشر أمثالها.

حاشية: قوله: الرباب: بفتح الراء، بنت «صُلَيْع» بمهملتين مصغرًا. قوله: إلا أخذها الرحمن بيمينه: المراد حسن القبول ووقوعها منه عز وجل موقع الرضاء، وذكر اليمين للتعظيم والتشريف، وكلنا يدي الرحمن يمين. (اللمعات) قوله: تربو في كف الرحمن إلخ: ربا المال يربو: زاد وارتفع، كذا قاله السيوطي. قال في «الجمع»: أي يعظم أجرها أو جنتها حتى تنقل في الميزان. وأراد بالكف كف السائل، أضيف إلى الرحمن إضافة ملك. قوله: فلوه: بفتح فاء وضم لام فمشددة، وروي بسكون لام وفتح فاء، هو المهر الصغير [ولد الفرس]. وقيل: هو العظيم من أولاد ذات الحافر. قوله: فصيلة: وهو ما فصل عن اللبن في أولاد البقر. (جمع البحار)

نفع قوت المغتذي: [بعث رجلا من بني مخزوم]: هو الأرقم بن الأرقم. [عن الرباب]: براء فمحدثين كسحاب، وأبوها صليح بن عامر بصاد، فلام فعين كزبير، فلا تعرف إلا برواية عن عمها، ورواية حفصة بن سيرين عنها، وقد ذكرها ابن حسان بالفتحات. [أم الرايح]: براء فهمز فحاء، كصاحب.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ وَأَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُوْفَى وَحَارِثَةَ بْنِ وَهَبٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَبُرَيْدَةَ عليه السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عليه السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٦٥٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ مُوسَى عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ عليه السلام قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: أَيُّ الصَّوْمِ أَفْضَلُ بَعْدَ رَمَضَانَ؟ فَقَالَ: «شَعْبَانُ؛ لِتَعْظِيمِ رَمَضَانَ». قَالَ: فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «صَدَقَةُ فِي رَمَضَانَ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَصَدَقَةُ بْنُ مُوسَى لَيْسَ عَنْهُمْ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ. ٦٥٦- حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيْسَى الْخَزَّازُ عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَطُطْفَى غَضَبِ الرَّبِّ وَتَدْفَعُ مِيتَةَ السُّوءِ». قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. ٦٥٧- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عليه السلام يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ الصَّدَقَةَ، وَيَأْخُذُهَا بِبِمِيزَانِهِ، فَيَرِييَهَا لِأَحَدِكُمْ كَمَا يُرِييَ أَحَدَكُمْ مُهْرَهُ، حَتَّى إِنَّ اللَّقْمَةَ لَتَصِيرُ مِثْلَ أُحَدٍ. وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ﴾ وَ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ﴾. قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ عليها السلام عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوُ هَذَا. وَقَدْ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَمَا يُشْبِهُ هَذَا مِنَ الرَّوَايَاتِ مِنَ الصِّفَاتِ وَنُزُولِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلُّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا. قَالُوا: «قَدْ تَثْبُتُ الرَّوَايَاتُ فِي هَذَا وَتُؤْمِنُ بِهَا، وَلَا يُتَوَهَّمُ وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ؟ هَكَذَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ بْنُ أَنَسٍ وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ: أَمْرُهَا بِلَا كَيْفٍ. وَهَكَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ. وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ فَأَنْكَرَتْ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ وَقَالُوا: هَذَا تَشْبِيهٌ. وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ الْيَدَ وَالسَّمْعَ وَالْبَصَرَ، فَتَأَوَّلَتِ الْجَهْمِيَّةُ هَذِهِ الْآيَاتِ، وَفَسَّرُوهَا عَلَى غَيْرِ مَا فَسَّرَ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ آدَمَ بِيَدِهِ. وَقَالُوا: إِنَّمَا مَعْنَى الْيَدِ الْقُوَّةُ. وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: إِنَّمَا يَكُونُ التَّشْبِيهُ إِذَا قَالَ: يَدٌ كَيْدٌ أَوْ مِثْلُ يَدٍ، أَوْ سَمْعٌ كَسَمْعٍ أَوْ مِثْلُ سَمْعٍ. فَإِذَا قَالَ: سَمْعٌ كَسَمْعٍ أَوْ مِثْلُ سَمْعٍ، فَهَذَا تَشْبِيهُ، وَأَمَّا إِذَا قَالَ كَمَا قَالَ اللَّهُ: يَدٌ وَسَمْعٌ وَبَصَرٌ، وَلَا يَقُولُ: كَيْفَ؟ وَلَا يَقُولُ: مِثْلُ سَمْعٍ وَلَا كَسَمْعٍ، فَهَذَا لَا يَكُونُ تَشْبِيْهًا، وَهُوَ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ سورة البقرة الآية ١٧٧.

بَابُ مَا جَاءَ فِي حَقِّ السَّائِلِ: ٦٥٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بُجَيْدٍ، عَنْ جَدِّهِ أُمِّ بُجَيْدٍ عليها السلام وَكَانَتْ مِمَّنْ بَايَعَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: إِنَّ الْمَسْكِينِ لَيَقُومُ عَلَى بَابِي، فَمَا أَجِدُ لَهُ شَيْئًا أُعْطِيهِ إِيَّاهُ. فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنْ لَمْ تَجِدِي لَهُ شَيْئًا تُعْطِيهِ إِيَّاهُ إِلَّا ظِلْفًا مُحَرَّقًا، فَادْفَعِيهِ إِلَيْهِ فِي يَدِهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ عليهم السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أُمِّ بُجَيْدٍ عليها السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

العرف الشذبي: قوله: أمروها بلا كيف: أي أجروها على ظواهرها. وأما تأويل اليد بالقدرة أو القوة فقال الترمذي: إنه مذهب الجهمية. ولا يقال: إن اليد واليمين والوجه وغيرها من صفات الباري، ويفوض التفصيل إلى الباري؛ فإنه يقتضي أن يكون مثل اليد والوجه زائدة على الذات؛ لأن صفاته تعالى ليست عين ذات ولا غيرها مفصلة عنها، بل زائدة على الذات، ومقتضى لفظ اليد ومثله أن يعبر بلفظ لا يؤمى إلى كونها زائدة على الذات؛ فإنه خروجٌ عن الموضوع. وغير البخاري بالنعوت -نوعته أي بين حليته-، ومذهب السلف في مثل هذا أن يحمل على ظاهره، ويفوض التكيف إلى الله، ولا يطلق لفظ الصفة. وفي «فتح الباري»، في بحث الاستواء على العرش عن محمد بن الحسن الشيباني عليه السلام عن مذهب السلف، وفيه: «فإنه وصف الرب بصفة لا شيء إلخ» أي فإنه وصف الرب بصفة منبئة عن الانفصال عن الذات، والحال أن الأفعال قائمة به تعالى، وليس محلاً للحوادث بلا اختيار منه، وبعض تفصيل المسألة مر في باب نزول الله إلى سماء الدنيا. قوله: وأما الجهمية إلخ: هذه فرقة تنسب إلى جهم بن صفوان الترمذي، وكان يذكر صفات الرب تبارك وتعالى، ويقول: إن الصفات تنافي بساطة الذات وتنزيهاها. وكان جهم في آخر عهد التابعين. ونقل ابن الهمام عليه السلام مناظرته مع إمامنا أبي حنيفة إمام المسلمين، وقال الإمام في الآخر: أخرج عني يا كافر. فالحجب من النواب صديق حسن أنه قال: إن أبا حنيفة جهمي -عبادًا بالله-. وهذا القول من غاية عناده. ومقابل الجهمية الكرامية، والمشهور: بفتح الكاف وتشديد الراء، وقيل: بكسر الكاف وتخفيف الراء، كما يدل من قال: الفقه فقه أبي حنيفة وحده :: والدين دين محمد بن كرام. والفرق بين الكرامية والجهمية أن الجهمية مثل أهل الباطن، والكرامية مثل أهل الظاهر، وخير الأمور أوساطها.

حاشية: قوله: مهرة: [بالضم، ولد الفرس أو أول ما ينتج منه ومن غيره.] قوله: أمروها بلا كيف: أي أجروا هذه الأحاديث على الألسنة، واتلوها بلا تفكر فيها ولا تدبر عليها. (التقرير) قوله: وقال إسحاق إلخ: جواب عن قول الجهمية: هذا تشبيه. وحاصل الجواب أن التشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في شيء، وهذا إنما يكون إذا لوحظ صفات العباد، وشبهت صفات الرب بها، وأما إذا نفى التشبيه وجمع بين التنزيه والتشبيه في الاسم، فلا بأس فيه كما هو مودى القرآن. قوله: إلا ظلفًا محرقًا: الظلف للفرس كالخافر للفرس والبغل، والحف للبعير. وفي كونه محرقًا مبالغة في غاية ما يعطى من القلة. (ج)

نفع قوت المغنذي: [عن أنس قال: سئل النبي صلى الله عليه وسلم - أي الصوم أفضل بعد رمضان، قال: شعبان: قال «حق»: يعارضه ما لم عن أبي هريرة: أفضل الصوم بعد شهر الله المحرم، فما لأنس ضعيف، وما لأبي هريرة صحيح، فيقدم عليه. [ويدفع منية السور]: كزنية، قال «حق»: الظاهر أن مراده ما استعاذ منه صلى الله عليه وسلم - كهدم، وترد، وغرق، وتخبط شيطان عند موت، وقتل بالغزو مديراً، وموت فحاة، أو شهوة كمصلوب. [وتصديق ذلك في كتاب الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات]: قال «حق»: هذا تخليط من رآه، صوابه: «ألم تعلموا أن الله هو يقبل التوبة إلخ» قال: قد رويناه بكتاب الزكاة لبوسف القاضي على الصواب.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِعْطَاءِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ: ٦٥٩- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَلَّالُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ رضي الله عنه قَالَ: أَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ وَإِنَّهُ لَأَبْغَضُ الْخَلْقِ إِلَيَّ، فَمَا زَالَ يُعْطِينِي حَتَّى إِنَّهُ لَأَحَبُّ الْخَلْقِ إِلَيَّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بِهَذَا أَوْ شَبَّهَهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ صَفْوَانَ رضي الله عنه رَوَاهُ مَعْمَرٌ وَغَيْرُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ رضي الله عنه قَالَ: أَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَكَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ أَصَحُّ وَأَشْبَهُهُ، إِنَّمَا هُوَ «سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ رضي الله عنه». وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي إِعْطَاءِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ، فَرَأَى أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ لَا يُعْطَوْنَ، وَقَالُوا: إِنَّمَا كَانُوا قَوْمًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَانِ يَتَأَلَّفُهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ حَتَّى أَسْلَمُوا. وَلَمْ يَرَوْا أَنَّ يُعْطَوْا الْيَوْمَ مِنَ الزَّكَاةِ عَلَى مِثْلِ هَذَا الْمَعْنَى، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَنْ كَانَ الْيَوْمَ عَلَى مِثْلِ حَالِ هَؤُلَاءِ، وَرَأَى الْإِمَامُ أَنَّ يَتَأَلَّفُهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَأَعْطَاهُمْ، جَارَ ذَلِكَ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُتَصَدِّقِ يَرِثُ صَدَقَتَهُ: ٦٦٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ أَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ، وَإِنَّهَا مَاتَتْ. قَالَ: «وَجَبَّ أَجْرُكَ وَرَدَّهَا عَلَيْكَ الْمِيرَاثُ». قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَانَ عَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ، أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ قَالَ: «صُومِي عَنْهَا». قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا لَمْ تَحْجُ قَطُّ، أَفَأَحْجُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، حُجِّي عَنْهَا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، لَا يُعْرَفُ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَطَاءٍ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ ثُمَّ وَرِثَهَا حَلَّتْ لَهُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا الصَّدَقَةُ شَيْءٌ جَعَلَهَا لِلَّهِ، فَإِذَا وَرِثَهَا فَيَجِبُ أَنْ يَصْرِفَهَا فِي مِثْلِهِ. وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْعُودِ فِي الصَّدَقَةِ: ٦٦١- حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ حَمَلَ عَلَى قَرِينٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ رَأَاهَا تَبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في إعطاء إلخ: كان أناس حديث العهد بالإسلام، ولم يكن الإسلام راسخًا في قلوبهم، فكان النبي ﷺ يعطيهم لتأليف قلوبهم. ولم يبق هذا المصنف الآن، كما قال الأئمة الأربعة. ثم قيل: إن هذا المصنف انتهى بانتهااء العلة. وقيل: إنه منسوخ. ونسب الترمذي إلى الشافعي رحمته الله بأنه قائل ببقاء هذا المصنف إلى الآن. وقال الشافعي رحمته الله: إن هذا الصنف يساق إلى الآن. وظاهر حديث الباب أنهم يُعطون وهم في حال الكفر. ولكنه منظور فيه؛ فإن المؤلفة قلوبهم هم الذين أسلموا، ولم يرسخ الإسلام في قلوبهم. قوله: باب ما جاء في المتصدق يرث صديقته: يجوز أخذها إذا أتته ورائة عند الأحناف وغيرهم، وفي كتبنا ضابطة أن تبدل الملك يوجب تبدل العين، ولكن ليست بمطرودة؛ فإنما تختلف في بعض الجزئيات، كما في «الهداية»: أن المشتري إذا تصرف في مبيع البيع الفاسد فالربح له غير طيب، وأما البائع فيطيب له ربح الثمن، والمسألة هذه مسألة «الجامع الصغير». وقال الشيخ سعد الدين الديري في حاشية «العناية»: إن هذا الحديث منحصر في التبدل بتصرف واحد، وأما إذا تعدد التصرف فلا خيب. وفي غصب «الهداية»: أنه إذا غصب ألف درهم واشترى به جارية، فباعها بألفين، ثم اشترى بألفين جارية، فباعها بثلاثة آلاف درهم، فإنه يتصدق بجميع الربح. فإنه بقي الخيب مع تعدد التصرف، فالخاسر أن الضابطة ليست بكليّة، ويمكن لأحد أن يقول: إن هذه الضابطة كلية فيما ليس فيه معاوضة أو تسبب تصرف عن تصرف. قوله: صومي عنها: قال أحمد بن حنبل رحمته الله: يجوز النية عن الآخر في صوم النذر لا الفريضة، حتى قالوا: إنه إذا مات وعليه ستون صوم نذر، فصام عنه ستون رجلًا في يوم، أجزأ عنه. وللشافعي قولان، القديم: وهو جواز النية، والجديد: وهو عدم جوازها، ورجح النووي القديم. وقال أبو حنيفة ومالك رحمتهما: لا يصوم الولي عن الولي نية. وقال المحدثون: إن الرجحان من حيث الحديث لمذهب أحمد؛ لأن في بعض طرق الحديث تصريح صوم النذر، كما في «البخاري»، ثم في بعض الطرق لفظ «رجل»، وفي بعضها لفظ «امرأة»، كما أشار البخاري، فقيل بتعدد الواقعة، وقيل: لا. وقال الحنابلة: إن حديث: «لا يصوم أحد عن أحد»، في حق الفريضة. وتأول الأحناف وجمهور الشافعية في حديث الباب أن مراد «صومي عنها» أطعمي عنها، ولَا. تأويل. وأما المسألة ففي «الهداية» أن العبادة على ثلاثة أقسام، أحدها: البدنية، ولا يجوز النية فيها، وأما المالية فيجوز النية عند العجز والقدرة، وأما المركبة من المالية والبدنية فلا يجوز النية إلا . . . العجز، وما تعرض في «الهداية» إلى الإثابة، وتعرض إليها في «البحر» في باب الحج عن الغير، فقال: إن كل عبادة بدنية تجوز فيها الإثابة أي إيصال الثواب، ثم قيل: يجوز الإثابة في الفريضة أيضًا، أي يصل الثواب ولا تسقط الفريضة عن ذمة من أصابه الثواب، وقيل: إن الإثابة منحصرة في النافلة، ثم قيل: إن الإثابة إنما تكون للعتق فقط، وقيل: للعتق والحي كليهما، وأقوال آخر، فيقال في حديث الباب: إنه صوم الإثابة لا النية، وإن قيل: إن لفظة «عن» تدل على النية. قلت: إن «عن» أيضًا قد تكون للإثابة، كما في «البخاري» في صدقة الفطر. وأما دليلنا فما في «النسائي» عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا عليه: «لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد»، وكذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما في «موطأ مالك»، وأخرج الطحاوي عن عائشة رضي الله عنها موقوفًا: «لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد»، وهي رواية حديث الباب المرفوع، وفي «العيني شرح البخاري» مرفوعًا عن ابن عمر رضي الله عنهما: «من مات وعليه صوم يطعم عنه»، ونقل تحسينه عن القرطبي، وأعله أكثر حفاة الحديث، وقالوا: الصحيح وقفه، ونقله محشي «البخاري» وذكر الحديث وتحسين القرطبي لا إعلال جمهور الحفاظ، وهذا الاختصار مخل، وذكر أيضًا أن النسائي رفعه عن ابن عباس رضي الله عنهما أقول: وقفه النسائي، ثم ما في «عمدة القاري» عن ابن عمر رضي الله عنهما فقد أخرجه الترمذي أيضًا، وصوب الوقف، وفي سنده محمد، وقال الترمذي: إنه محمد بن أبي ليلي. وإنه رواه ابن ماجه سندًا ومثلاً، وفي سنده تصريح محمد بن سيرين، فصح السند، إلا أنه قال الحافظ في «التلخيص»: إن في «ابن ماجه» وهم من ابن ماجه أو من شيوخه. ثم رأيت في «السنن الكبرى» في موضعين تصريح ابن أبي ليلي في السند، وظني أن القرطبي لا يحسن بناءً على ما في «الترمذي»، فإنه فيه محمد بن أبي ليلي، وما حسنه أحد إلا الترمذي في موضع واحد في أبواب السفر، [في «تذكرة الحفاظ» قال: إن محمد بن أبي ليلي من رواة الحسان، أقول: إن الجمهور يضعفونه، وجربت أن روايته تكون مغايرة لغيره من الرواة.] ولعل تحسين القرطبي بناءً على ما في «ابن ماجه»، والله أعلم، ولنا أيضًا قراءة ابن عباس رضي الله عنهما في الآية: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطَوِّفُونَ فِدْيَةً طَعَامٌ مِسْكِينٍ». كان يقول الشافعي رحمته الله: لا يصح الإثابة إلا إثابة الدعاء والصدقة، ولا يمكن إيصال ثواب تلاوة القرآن، وأما عندنا فيجوز إيصال ثواب كل شيء من العبادة، ثم أفنى الشافعية بجواز إهداء ثواب التلاوة. قوله: باب ما جاء في كراهية العود إلخ: أي يتصدق بشيء ثم يشتريه، وهو جائز، وأما فيه رحمته الله عمر رضي الله عنه؛ فإنما كان لتلاي يحيي الرجل لرعاية عمر رضي الله عنه. قوله: رجلاً: هو سعد بن عبادة رضي الله عنه.

حاشية: قوله: أن صفوان إلخ: [الاختلاف في لفظ «أن» و«عن»]. قوله: باب ما جاء في المتصدق يرث صدقته: يعني إذا أعطى الرجل لمورثه صدقة، ثم مات المورث، ولم يكن له وارث غير هذا المتصدق، يجوز للمتصدق أن يأخذ صدقته بطريق الميراث، وإن منع في الحديث من العود في صدقته. (التقرير) قوله: ثم رآها: أي الفرس، والفرس يطلق على الذكر والأنثى، كذا في «القاموس».

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّدَقَةِ عَنِ السَّيِّئِ: ٦٦٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمَّي تُوَفِّيْتُ أَفْتِنَقَعُهَا إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: فَإِنَّ لِي خَعْرًا، فَأُشْهِدُكَ أَنِّي قَدْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَبِهِ يَقُولُ أَهْلُ الْعِلْمِ، يَقُولُونَ: لَيْسَ شَيْءٌ يَصِلُ إِلَى الْمَيِّتِ إِلَّا الصَّدَقَةُ وَالِدُعَاءُ. وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا، قَالَ: وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «إِنَّ لِي خَعْرًا» يَغْنِي بُسْتَانًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي نَفَقَةِ الْمَرْأَةِ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا: ٦٦٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، حَدَّثَنَا شَرْحِبِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيُّ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رضي الله عنه: قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «لَا تُنْفِقُ امْرَأَةٌ شَيْئًا مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا الطَّعَامَ؟ قَالَ: «ذَلِكَ أَفْضَلُ أَمْوَالِنَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَأَسْمَاءَ ابْنَةِ أَبِي بَكْرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَائِشَةَ رضي الله عنهن. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. ٦٦٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرٍو بْنِ مُرَّةٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا كَانَ لَهَا بِهِ أَجْرٌ، وَلِلزَّوْجِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَلِلْخَازَنِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَلَا يَنْقُصُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ أَجْرِ صَاحِبِهِ شَيْئًا، لَهُ بِمَا كَسَبَ، وَلَهَا بِمَا أَنْفَقَتْ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. ٦٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا الْمُؤَمَّلُ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَعْطَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا بِطَبِيبٍ نَفْسٍ غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، فَإِنَّ لَهَا مِثْلَ أَجْرِهِ، لَهَا مَا نَوَتْ حَسَنًا، وَلِلْخَازَنِ مِثْلُ ذَلِكَ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرٍو بْنِ مُرَّةٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ. وَعَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ لَا يَذْكُرُ فِي حَدِيثِهِ: «عَنْ مَسْرُوقٍ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ: ٦٦٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،
 العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في نفقة المرأة إلخ: إن كانت المرأة مجازة دلالة أو صراحة أو عرفًا، فيجوز لها، ونحو الثواب، وإلا فلا، بل عليها وزر. قوله: وللزوج مثل ذلك إلخ: ليس المراد التشبيه في المساواة في الأجر، وأن أجر الخادم كأجر مالكة، وأن ثواب الزوجة كثواب الزوج، بل المراد أن كل واحد يحوز ثواب عمله كما يدل حديث عائشة رضي الله عنها في الباب. وأما ما في «سنن أبي داود» مرفوعًا عن أبي هريرة رضي الله عنه: «وإن أنفقت من غير أمره فلها نصف أجره إلخ»، ففيه إشكال؛ فإن المعنى إما أمر صريح أو أعم من الأمر صراحة أو دلالة، فإن كان الأول فكيف التنصيف؟ وإن كان الثاني فكيف الأجر فضلًا عن النصف؟ بل يكون عليها وزر في هذه الحالة. وأقول: إن المنفي الأمر الصريح، وأما التنصيف فمن أجر عملها معًا، أي لها أجر عملها، وأما النصف فبمعنى الحصة، وقد ثبت النصف بمعنى الحصة كما في: إذا مت كان الناس نصفان شامت: :. وآخر مثن بالذي كنت أصنع. وكذلك في: إذا نصف من الشعبان ولي فواصل شرب ليلك بالنهار. فحصل الحديث أن المرأة تحوز أجر عملها، والزوج يحوز أجر عمله. قوله: باب ما جاء في صدقة الفطر: في «المغرب» أن الفطرة بالتاء هذا المعنى -أي صدقة الفطر- ليس بثابت في اللغة، بل اللغة صدقة الفطر بدون التاء، ولما أضاف الشريعة الصدقة إلى الفطر دل على أن الفطر سبب؛ فإن الإضافة من علامات السببية كما في الأصول. ثم السبب عند أبي حنيفة رضي الله عنه فطر صبح يوم العيد؛ لأن شأن هذا الفطر جديد، وقال الشافعي رضي الله عنه: إن السبب فطر آخر مغرب رمضان، وتدار الأحكام على هذا الاختلاف، ووجه مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه أن فطر المغرب شأنه مثل شأن سائر الإفطارات، بخلاف فطر صبح يوم العيد. وينبغي للخطيب أن يذكر في خطبته جواب سوالات: على من يجب؟ كم يجب؟ عن من يجب؟ متى يجب؟ أما الأول أي على من يجب، فعلى مالك النصاب ولو غير تام عندنا، وأما عند الشافعي رضي الله عنه: فعلى من له فاضل من قوت يوم وليلة. وأما عن من يجب؟ فعن أولاده الصغار والعيبد ولو كانوا كافرين، هذا عندنا، ووافقنا البخاري في الصدقة عن العبيد الكافرين؛ لأنه بوب أولًا على العبيد بقيد المسلم، ثم بوب على العبيد بدون قيد المسلم، [وتحيز الناس من تبويب البخاري مرتين، قال ابن المنير المالكي محشي البخاري: إن غرض البخاري من الأول أن لا يصدق من العبد الكافر، ومن الثاني بيان لزوم الصدقة أو لا، وقال ابن رشيد صاحب «تراجم البخاري»: إن البخاري لعله أشار إلى مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه. وعند أبي حنيفة رضي الله عنه صحیح؛ لأن البخاري تلميذ إسحاق رضي الله عنه، ولا يقلد أحدًا، ولو قلد فقد شابهه إسحاق رضي الله عنه]. وأما كم يجب؟ فالصاع عند أبي حنيفة رضي الله عنه في بعض الأشياء، ونصف صاع في بعض الأشياء. وقال الشافعي رضي الله عنه: يجب الصاع من كل شيء. وأما متى يجب؟ فبأن يعطي الحنطة أو الشعير أو الأقط أو قيمتها. وأما متى يجب؟ فعند أبي حنيفة رضي الله عنه بعد صبح يوم العيد، وعند الشافعي رضي الله عنه بعد غروب ذكاء آخر رمضان، وأما اختلاف أن النصاب شرط الصدقة عندنا لا عند الشافعي، فتمسك الأحناف بحديث البخاري: «بحر الصدقة ما كان عن ظهر غنى»، أي يبقى الغنى بعد الصدقة. أقول: إن التمسك بهذا ليس بظاهر؛ فإنه استدلال بالأعم من الأعم، والخارج من الأحاديث عدم اشتراط النصاب في الأضحية وصدقة الفطر. وأقول: إن غاية مسكة استدلالنا أن يقال: إن الشريعة تسمي صدقة الفطر بالزكاة؛ فإنه روي في خارج الصحاح الستة أن آية: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ في صدقة الفطر، ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ في صلاة العيد، والرواية قوية مرسلة، وكما في حديث الباب تلقيب الصدقة بالزكاة، وكذلك في أحاديث أخر، فإذا نقول: إن الزكاة المعروفة زكاة الأموال، وصدقة الفطر زكاة الأبدان، وفي حديث «المشكاة»: أن صدقة الفطر تطهرة النفس، فدل على أنها زكاة الأبدان، فإذا كانت الصدقة زكاة، يشترط النصاب فيها، كما في زكاة الأموال، ويشير إلى هذا ما قال أصحابنا: إن في عبيد التجارة زكاة فقط لا صدقة الفطر، وهذا غاية المسكة، وللعامل أن يضحي ويتصدق بصدقة الفطر مما تيسر له. أقول أيضًا: إن ما في «فتح الباري» يشير إلى ما قلت: إن صدقة الفطر زكاة، وفيه أنه ﷺ أمر بصدقة الفطر في المدينة، ثم بعده نزل الزكاة، ولم يبق عن الصدقة، فقول الصحابي يشير إلى المعادلة بين الصدقة والزكاة، وأعله الحافظ في موضع، وقواه في موضع آخر.

حاشية: قوله: إلا بإذن زوجها: هذا عام للإذن الإجمالي والتفصيلي، كما يجيء بيانه في الصفحة الآتية. قوله: ولا الطعام: المراد من الطعام الغلة، وأما المطبوخ منه فلا بأس بإفناقه بدون الإذن أي الصريح، لا سيما إذا احتمل التثنية والفساد. (التقرير) قوله: إذا أعطت المرأة من بيت زوجها إلخ: أي أنفقت بإذن زوجها صريحًا أو مفهومًا عرفًا، وعلمت رضاه، «غير مفسدة» بأن لم تتجاوز العادة، وروي: «أنفقت من غير أمره»، أي غير أمره الصريح، وهذا على عادتهم في الإذن لمن بالإتفاق على الفقراء. وقيل: غير مفسدة بإفناقه في وجه لا يحل. قال النووي: غير مفسدة أي غير متعدية إلى قدر لا يرضى به، والمراد بنفقة المرأة والخازن والعبد النفقة على عيال ذي المال وغلماؤه ومصالحه وأضيافه وابن السبيل، وكذا صدقتهم المأذون فيها. (بجمع البحار) قوله: حسنا: حال من الموصولة في قوله: «ما نوت». قوله: في صدقة الفطر: قد اختلف فيها في ثلاث مقامات، الأول: في فرضيتها، ففرض عند الشافعي، وواجب عند أبي حنيفة. والثاني: في من يجب عليه، فعند الشافعي: على كل مسلم، وعند أبي حنيفة: على من له نصاب وإن لم يحل عليه الحول. والثالث: في قدر الواجب، فعند الشافعي: هو الصاع من كل شيء، وعند أبي حنيفة: نصف صاع من بر أو زبيب، وصاع من غيرهما. ثم اختلف رابع لا يختص بصدقة الفطر، وهو الاختلاف في كمية الصاع، فعند أبي حنيفة: ثمانية أرطال، وهو العراقي، وعند الشافعي: خمسة أرطال وثلاث، وهو المدني. (التقرير) قال الشيخ عبد الحق الدهلوي في «اللمعات شرح المشكاة»: اعلم أنه قد وقع في بعض الأحاديث نصف صاع من البر، لكن بلفظ «مذآن من قمح»، والصاع أربعة أمداد،

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ - إِذْ كَانَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، فَلَمْ نَزَلْ نُخْرِجْهُ حَتَّى قَدِمَ مُعَاوِيَةُ الْمَدِينَةَ فَتَكَلَّمَ، فَكَانَ فِينَا كَلَمٌ بِهِ النَّاسُ: إِنِّي لَأَرَى مَدَّيْنٍ مِنْ سَمَرَاءِ الشَّامِ تَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ. قَالَ: فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ رضي الله عنه: فَلَا أَرَأَى أَخْرِجْهُ كَمَا كُنْتُ أَخْرِجْهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ صَاعًا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: مِنْ كُلِّ شَيْءٍ صَاعٌ إِلَّا مِنَ الْبُرِّ، فَإِنَّهُ يُجْزَى نِصْفَ صَاعٍ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ. وَأَهْلُ الْكُوفَةِ يَرَوْنَ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ. ٦٦٧- حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُنَادِيًا فِي فَجَاجِ مَكَّةَ: «أَلَا إِنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ: مُدَّانٍ مِنْ قَمْحٍ أَوْ سِوَاهُ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ. ٦٦٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ. قَالَ: فَعَدَلَ النَّاسُ إِلَى نِصْفِ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَدَّ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ وَتُعَلْبَةَ بْنِ أَبِي صُعَيْرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو رضي الله عنه. ٦٦٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ أَيُّوبَ، وَزَادَ فِيهِ: «مِنَ الْمُسْلِمِينَ». وَرَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ نَافِعٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: «مِنَ الْمُسْلِمِينَ». وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا: فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ عَبْدٌ غَيْرُ مُسْلِمٍ لَمْ يُؤَدَّ عَنْهُمْ صَدَقَةُ الْفِطْرِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُؤَدِّي عَنْهُمْ وَإِنْ كَانُوا غَيْرَ مُسْلِمِينَ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَإِسْحَاقَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْدِيمِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ: ٦٧٠- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ أَبُو عَمْرِو الْحَدَّاءُ الْمَدِينِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ عَنِ

لعرف الشَّدْي: قوله: صاعاً من طعام إلخ: قال الشافعية: إن في صدقة الفطر صاعاً من كل شيء، وفي كفارة اليمين مدين من كل شيء، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: إن في الصدقة صاعاً من بعض الأشياء، ونصف صاع من بعض الأشياء مثل الحنطة، وأما الزبيب ففيه روايتان: المشهورة نصف صاع، وفي الشاذة صاع، صححها الهنسي كما في «الدر المختار»، وأخذها أبو اليسر البردوي، وقال: إنها معمولة بها. وقال ابن عابدين رضي الله عنه: لا يمكن للهنسي التصحيح؛ فإنه ليست له مرتبة التصحيح، والمختار أن يجمع بين الروايتين، أي الاختلاف بحسب الاختلاف في القيمة، وأما باقي الأشياء المذكورة في حديث الباب فليس لنا خلاف، وقال الشافعية في حديث الباب: إن المراد من الطعام الحنطة. أقول: قال الزرقاني شارح «موطأ مالك»: إن المراد من الطعام الذرة (مك)، وكانت الحنطة قليلة في الحجاز، وأيضاً في «صحيح البخاري» ما يدل صراحة على خلاف قول الشافعية؛ فإنه قال أبو سعيد: طعامنا الشعير والتمر والزبيب، وأغعض الحافظ عن هذه الرواية. وأما أدلتنا فما في «معاني الآثار» روايات تدل على نصف صاع حنطة رفعا ووقفاً، وفي بعض الطرق حجاج بن أرطاة، وهو متكلم فيه، ومع ذلك حسن الترمذي أحاديث حجاج بن أرطاة في مواضع تزيد على عشرين، ولنا أيضاً ما في «معاني الآثار» عن الخلفاء الثلاثة من الشيخين وعثمان رضي الله عنه، وذكره عثمان رضي الله عنه في خطبته على المنبر. وأما المرفوع فلنا ما ذكره صاحب «الهداية» رواية ثعلبة بن أبي صعير، وأخرجها أبو داود بسند حسن، ولنا ما أخرج الزيلعي مرسل سعيد بن المسيب - ومراسيله مقبولة عند الشافعي أيضاً - وأحاله إلى الطحاوي، [وقال الزيلعي: قال ابن عبد الهادي الحنبلي: إن سنده كالشمس في «كتاب التحقيق»، وأيضاً في سنده الشافعي] ولم أجده في النسخة المتداولة في أيدينا لـ «معاني الآثار»، ولا بد من كونه في «الطحاوي»، ولعل في نسختنا سقطاً، نعم في «معاني الآثار» حديث آخر لنا بسند من ربيع الجيزي وربيح المؤذن، وإذا كان مروياً بسند، -وسمياً هو مرسل سعيد بن المسيب ووافقه فتيا السلف- يكون مقبولاً بلا ريب. قوله: على كل مسلم إلخ: إن كان المراد منه: عمن تجب الزكاة؟ فيخالقنا الحديث، وإن كان المراد: على من تجب عليه، فلا. أقول: إن المراد: على من تجب؟ ولا يخالف. قوله: حر أو عبد: لأن المذكور في الحديث عمن يلزم، والله أعلم. قوله: غريب حسن: الرجال ثقات إلا سالم بن نوح العطار، وهو أيضاً من رجال «مسلم». قوله: فعدل الناس إلى نصف إلخ: لا يدل على أنه ﷺ كان أمر بصاع من حنطة. قوله: من المسلمين: قال أبو حنيفة وإسحاق بن راهويه رضي الله عنه: إن العبد الكافر يتصدق عنه مولاه، وأشار البخاري إلى مذهبه، بل إنه اختار مذهبه، وقال الحجازيون: لا صدقة إلا عن العبيد المسلمين، وقال ابن دقيق العيد: إن زيادة «من المسلمين» تفرد بها مالك، وبشر إليه كلام الترمذي، وقد وجدت متابعات عن ستة رجال منهم عمر بن نافع في «البخاري»، وضحاك بن عثمان في «مسلم»، ذكره النووي وزاد عليه الحافظ في «التكث على ابن الصلاح». وأما الجواب من جانبنا فنقول: إن قيد «المسلمين» قيد «على من تجب»، لا قيد «عمن تجب»، نقله الطحاوي، والكلام صحيح عريّة بلا تكلف. وأيضاً نقول: إن راوي حديث الباب ابن عمر رضي الله عنه، وفي «فتح الباري» في غير باب الصدقة: أن ابن عمر رضي الله عنه كان يتصدق من عبيد الكفار، هذا، والله أعلم. قوله: باب ما جاء في تقديمها إلخ: يستحب أداؤها قبل الصلاة، ولو أداها بعد صلاة العيد كان أداء لا قضاء، وفي الصحيحين: أن يده ﷺ كان أجود من الريح المرسلة في رمضان، فدل على أن الصدقة أفضل في رمضان، وكذلك ذو الحجة، وكان السلف أيضاً يركون في رمضان.

حاشية: وقد جاء في بعضها: «نصف صاع من قمح»، وفي بعضها: «نصف صاع من برٍّ» صاع منه من اثنين، وفي بعضها: «صاع» مطلقاً، وفي بعضها: «صاع من طعام، أو صاع من شعير، أو صاع من تمر أو أقط أو من زبيب»، فقيل: المراد بالطعام الحنطة على ما هو المتعارف وبقرينة مقابلتها بالأشياء المذكورة، وقيل: المراد به الذرة؛ لأنه كان متعارفاً عند أهل الحجاز في ذلك الوقت، وكان غالب أوقاتهم. والواجب عند الأئمة الثلاثة هو الصاع من كل منها، وعندنا -وعليه سفیان الثوري وابن المبارك- نصف صاع من برٍّ، أو صاع من شعير أو تمر، والذي وقع في الحديث من مطلق الصاع فمحمول على التطوع، كما جاء عن علي رضي الله عنه في رواية «النسائي» أنه قال في نوبة خلافته: إن الواجب نصف صاع من برٍّ، أو صاع من تمر أو شعير، أما إذا وسع الله عليكم فاجعلوها صاعاً من برٍّ وغيره، وفي لفظ لأبي داود: فلما قدم علي رأى رخص السعر، فقال: قد أوسع الله عليكم، فلو جعلتموها صاعاً من كل شيء، ولا شك أن الصاع الذي قال به علي رضي الله عنه كان تطوعاً، فالذي وقع في زمان النبوة كان تطوعاً أيضاً. وذكر بعض الأئمة أن الواجب في زمن النبوة كان صاعاً من برٍّ أو تمر أو شعير، فأخذ الناس بعده نصف صاع من برٍّ لكونه معادلاً في القيمة بصاع من تمر أو شعير، والصواب عندنا هو الأول. وقال في «الهداية»: مذهبنا مذهب جماعة من الصحابة، منهم الخلفاء الراشدون، والزيادة محمول على التطوع، والتمر عند أبي حنيفة في حكم الشعير، والزبيب في حكم البرِّ، وعندهما الزبيب في حكم الشعير، وعليه ظاهر الحديث، انتهى كلام الشيخ. قوله: فحاج: [جمع فحج، الطريق الواسع]. قوله: طعام: [أي كل ما يؤكل من الحبوب].

ابن أبي الزناد، عن موسى بن عتبة، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِإِخْرَاجِ الزَّكَاةِ قَبْلَ الْغَدُوِّ لِلصَّلَاةِ يَوْمَ الْفِطْرِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي يَسْتَجِبُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ يُخْرِجَ الرَّجُلُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْغَدُوِّ إِلَى الصَّلَاةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ: ٦٧١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا عَنْ الْحُجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، عَنْ حُجَيَّةَ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه: أَنَّ الْعَبَّاسَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ. ٦٧٢- حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنِ الْحُجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ جَحْلٍ، عَنْ حُجْرِ الْعَدَوِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لِعُمَرَ رضي الله عنه: «إِنَّا قَدْ أَخَذْنَا زَكَاةَ الْعَبَّاسِ عَامَ الْأَوَّلِ لِلْعَامِ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: لَا أَعْرِفُ حَدِيثَ تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ عَنِ الْحُجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَحَدِيثُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ زَكْرِيَّا عَنِ الْحُجَّاجِ عِنْدِي أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ عَنِ الْحُجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ قَبْلَ مَحَلِّهَا، فَرَأَى طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يُعَجَّلَهَا، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، قَالَ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ لَا يُعَجَّلَهَا. وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنْ عَجَّلَهَا قَبْلَ مَحَلِّهَا أَجْزَأَتْ عَنْهُ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ: ٦٧٣- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ بَيَّانٍ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَأَنْ يَغْدُو أَحَدُكُمْ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَتَصَدَّقَ مِنْهُ وَيَسْتَعْفِيَ بِهِ عَنِ النَّاسِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ يَدَ الْعُلْيَا أَفْضَلُ مِنْ يَدِ السُّفْلَى. وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَالزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ وَعَطِيَّةَ السَّعْدِيِّ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَمَسْعُودُ بْنُ عَمْرٍو وَابْنُ عَبَّاسٍ وَتَوْبَانُ بْنُ زِيَادٍ وَنُجَيْدُ بْنُ الْحَارِثِ الصُّدَائِيُّ وَأَنْسِ وَحُبْشِيُّ بْنُ جُنَادَةَ وَقَبِيصَةَ بْنِ مُحَارِقٍ وَسَمُرَةَ وَابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهم. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، يُسْتَنْزَبُ مِنْ حَدِيثِ بَيَّانٍ عَنْ قَيْسٍ. ٦٧٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عُقَبَةَ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ كَدٌّ يَكْدُ بِهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ، إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ سُلْطَانًا أَوْ فِي أَمْرِ لَا بُدَّ مِنْهُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَبْوَابُ الصَّوْمِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ شَهْرِ رَمَضَانَ: ٦٧٥- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنِ الْأَعْمَشِ،

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في تعجيل الزكاة: يصح إذا كان مالك نصاب، ثم له شروط، وأما جواز التعجيل فلا أنه إذا ملك النصاب فحصل نفس الوجوب. واعلم أن وجوب الأداء ونفس الوجوب شيء واحد عند البعض، ولا فرق بينهما، وإليه ميلان صاحب «البدائع»، قال: إليه ميلان مشايخنا أي ما وراء النهر. وقيل: إن بينهما فرقا. قوله: عام الأول للعام: كان عمر رضي الله عنه عامه ١٠، فذهب إلى العباس وخالد وابن جميل، فلم يعطوه الزكاة، فشكا الفساروق الأعظم إليه رضي الله عنه، فقال النبي ﷺ: أما خالد فإنكم تظلمونه؛ لأنه تصدق بجميع ماله في بيت المال، وأما العباس فأخذت منه زكاة عامين، وأما ابن جميل فما أعطى إلا أنه تعالى أعطاه الله مالا، ثم أتى ابن جميل بزكاته، فما أخذها رضي الله عنه، وما أخذ الشيخان رضي الله عنهما في عهد خلافتهم. قوله: فإن اليد العليا أفضل إلخ: اختلفوا في تفسير الحديث، فقيل: إن العليا المنفقة والسفلى الآخذة، ويؤيده ما في «سنن أبي داود» عن ابن عمر رضي الله عنهما، وقال المحدثون: إنه موقوف، وإلى هذا التفسير يشير أكثر الأحاديث. وقيل: إن العليا المتنفقة والسفلى السائلة، ويشير إليه ما في «سنن أبي داود» ولكنه ليس في أكثر طرق هذا الحديث، وقيل: إن العليا يد الله والسفلى يد الخلق، وموهم هذا التفسير حديث: «يد الله هي العليا إلخ». قوله: إلا أن يسأل الرجل سلطانا إلخ: لأن السلطان عنده حقوق المسلمين في بيت المال، كما قال الغزالي في «الإحياء». وقيل: إن السؤال من السلطان ليس فيه إذهاب العرض وإن لم يكن له حق في بيت المال، والله أعلم بالصواب. قوله: أبواب الصوم إلخ: الصوم في اللغة: الإمساك عن الأكل، كما قال قائل: خيل صيام وخيل غير صائمة. وصوم رمضان فرض في السنة الثانية بعد الهجرة، كما قال في «الدر المختار»، والله أعلم. وكان صيام البيض وعاشوراء فرضاً، ثم نسخ الفرضية؛ لما في «أبي داود»: أنه ﷺ أرسل أن من أكل يوم عاشوراء فليقض يوماً مكانه. قوله: باب ما جاء في فضل إلخ: قال علماء اللغة: إن لفظ «شهر» لا يضاف إلا إلى رمضان والريعين، واختلفوا في رجب، وجاء في رواية ضعيفة أن رمضان اسم

حاشية: قوله: حجة: بضم الحاء المهملة وفتح الجيم وتشديد الياء تحتها نقطتان. (الجامع) قوله: قبل أن تحل: أي قبل أن يجيء وقتها، من حلول الأجل: مجيء. قوله: بن جحل: بفتح الجيم وسكون المهملة، الأزدي البصري، ثقة من السادسة. (التقريب) قوله: حجر العدوي: قيل: هو حجة بن عدي، وإلا فمجهول، من الثالثة. (التقريب) قوله: النهي عن المسألة: اتفق العلماء على النهي عن السؤال من غير ضرورة، واختلفوا في أنه حرام أو حلال مع الكراهة بثلاثة شروط: أن لا يذل نفسه، ولا يبلع في السؤال، ولا يؤذي المسؤول، فإن فقد أحد هذه الشروط فحرام بالاتفاق، كذا في «اللمعات». وفي «الدر المختار»: ولا يحل أن يسأل شيئا من القوت من له قوت يومه بالفعل أو بالقوة كالصحيح المكتسب، ويأثم معطيه إن علم بحاله؛ لإعانه على المحرم، ولو سأل الكسوة؛ لاشتغاله عن الكسب. بالجهد أو طلب العلم جاز لو محتاجاً. قوله: تعول: [عال عياله] إذا قام بما يحتاجون من نفقة وكسوة وغيرهما. قوله: كد يكدهما الرجل وجهه: الكد الإتعاب، «كد في عمله» إذا استعمل وتعب. وأراد بالوجه ماله وروثقه، كذا في «المجموع»، وورد: «المسائل كدوح يكدهما الرجل وجهه»، أي خدوش، وكل أثر من خدش أو عض فهو كدح. قوله: سلطانا: [أي ذا ملك وسلطنة بيده بيت المال فيطلب حقه منه. (اللمعات)]

نفع قوت المغتذي: [عن الحكم بن جحل]: مجيم فحاء كعبد. [عن حجر]: بجاء فحيم فراء كقفل، قال: الميزان لا يعرف، تفرد به الحكم بن جحل، وما لهما بالكتب إلا هذا عند المصنف. [أن المسئلة كذا]: بفتح كاف. فشد دال، وفي كدوح كفولوس، فذكرهما معا أبو موسى المديني بذيله على الغريين، وفسر كدوح بجموش بالوجه، وكذا يتعب ونصب، وقال «حق»: أو كدوح كد، من قوله - تعالى - «إنك كادح» أي صاع وحارص. [يكدهما الرجل وجهه]: قال «حق»: أي يذهب ماؤه وروثقه، بضم كاف. [إلا أن يسأل الرجل سلطانا]: قال «طب»: أي ولوم الغني

عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، صُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ وَمَرَدَةُ الْجِنِّ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ فَلَمْ يُفْتَحْ مِنْهَا بَابٌ، وَفُتِّحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ فَلَمْ يُغْلَقْ مِنْهَا بَابٌ، وَيُنَادِي مُنَادٍ: يَا بَاغِيَ الْخَيْرِ أَقْبِلْ، وَيَا بَاغِيَ الشَّرِّ أَقْصِرْ، وَلِلَّهِ عُتَقَاءُ مِنَ النَّارِ، وَذَلِكَ كُلُّ لَيْلَةٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَسَلْمَانَ رضي الله عنه. ١٧٦. حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ وَالْمُحَارِبِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَقَامَهُ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه الَّذِي رَوَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرِ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَوْلُهُ: «قَالَ: إِذَا كَانَ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا أَصَحُّ عِنْدِي مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ. بَابُ مَا جَاءَ لَا تَقْدَمُوا الشَّهْرَ بِصَوْمٍ: ٦٧٧. حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقْدَمُوا الشَّهْرَ بِيَوْمٍ وَلَا بِيَوْمَيْنِ، إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ ذَلِكَ صَوْمًا كَانَ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ. صُومُوا لِرُؤُوسِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ ثُمَّ أَفْطِرُوا». وَفِي الْبَابِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. أَخْبَرَنَا مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بَنَحُو هَذَا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَرِهُوا أَنْ يَتَعَجَّلَ الرَّجُلُ بِصِيَامٍ قَبْلَ دُخُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ لِمَعْنَى رَمَضَانَ، وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يَصُومُ صَوْمًا فَوَافِقَ صِيَامِهِ ذَلِكَ، فَلَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَهُمْ. ٦٧٨. حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْدَمُوا شَهْرَ رَمَضَانَ بِصِيَامٍ قَبْلَهُ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُومْهُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ يَوْمِ الشَّكِّ: ٦٧٩. حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ،

العرف الشاذي: من أسماء الله تعالى، والله تعالى أعلم، وفي الربيع الآخر في خاء الآخر اختلاف، قيل: بكسرهما وقيل: بفتح، وقال قائل: لا تصف شهرًا للفظ الشهر :: إلا الذي أوله الراء فأدرك قوله: من صام رمضان وقامه إلخ: هذا يدل على التراخي، وسبغ الفصيل في آخر أبواب الصوم. قوله: إيمانًا واحتسابًا: تفصيل الإيمان سيأتي في «البحاري». وأما احتسابًا فمعناه حسبه لله، وأكثر ما يبيح في ما يخشى الذهول عنه. قوله: باب ما جاء لا تقدموا إلخ: حديث الباب حديث الصحيحين. وفي «الهداية»: أن تلتزم رمضان بيوم أو يومين بنية رمضان مكروه تحريمًا، وأما صوم ثلاثة أيام فصاعدًا قبل رمضان فلا بأس فيه، وأما القضاء والكفارة فقليل: إنه خلاف الأولى، ومكروه تنزيهًا، وأما النفل المطلق قبل رمضان بثلاثة أيام فصاعدًا، فلا كراهة فيه. وقال الديري في حاشية «النعاية» نكتة ما في «الهداية»: إن نية رمضان لا تكون إلا في يوم أو يومين. وأقول: إن مراد صاحب «الهداية» ليس ما زعموا، أي ينوي الصائم في رمضان قبل أن يدخل رمضان؛ فإن الشريعة لا تعرض إلى هذا الأمر اللغو المغرور، ومراد صاحب «الهداية» بنية رمضان أن يصوم لرعاية رمضان، كما في «الترمذي» في الباب: لمعنى رمضان، فإذا تلام نكتة الديري. وغرض الشريعة بهذا تحديد الحدود. والمكروه تحريمًا هو صوم يوم لرعاية رمضان وحال رمضان، وأما صوم الشك فمستحب في بعض الصور، فردد على ما زعموا في مراد صاحب «الهداية». قوله: صوموا لرؤيته إلخ: وسيأتي مسألة الرؤية، وعند الثلاثة الاعتبار للرؤية، أو ما يقوم مقامها مما سيأتي. وقال أحمد بن حنبل: إن حساب محاسن منازل القمر معتبر. قوله: أخبرنا منصور بن المعتمر: قول «أخبرنا» ليس بصحيح؛ لأن الترمذي لم يلق منصورًا، بل يروي عنه معلقًا. قوله: لمعنى رمضان: أي رعاية رمضان وحاله، وأما ما في الحاشية لتعظيم رمضان فغلط، وأما الحديث الذي مر في الزكاة، وفيه لفظ «لتعظيم رمضان» فضعيف. قوله: باب ما جاء في كراهية إلخ: يوم الشك يوم الغيم لا يوم الصحو كما قالوا، ونقلوا أن الشافعي وأبا حنيفة ومالك رضي الله عنهم كرهوا الصوم يوم الشك وأحمد بن حنبل رضي الله عنه يحبه، هكذا في عامة الكتب.

حاشية: قوله: صفت: بالتشديد أو التخفيف، أي شددت بالأغلال وأوثقت. ومردة: بفتح، جمع مارد، وهو العاتي الشديد المتجرد للشر. والمراد من التصفيد والفتح والتغليق المذكورة: إما حقانها لشرف رمضان وفضله على سائر الشهور، وإنزال الرحمة والتوفيق، أو يحمل ذلك على أن الأمر متعلق بمن مات من صوام رمضان من صالح أهل الإيمان وعصائهم الذين استحقوا العقوبة، فوصول الروح من الجنة، وعدم إصابة نفخ جهنم، وسرورها عليهم في عالم البرزخ أكثر وأوفر على تقدير الفتح والعلق، كذا قيل، وإما كناية عن قلة إغواء الشياطين، وفعل الخيرات، والكف عن المخالفات. وأغرب من قال بتخصيصه بزمان النبوة، وإرادة الشياطين المسترقة للسمع، والظاهر العموم وعدم خصوصها في ذلك الزمان بربطها، إلا أن يراد الكثرة أو الغلبة، والله تعالى أعلم، كذا في «اللمعات». قوله: لا تقدموا الشهر إلخ: أي لا تستقبلوه بنية رمضان، ويستريح قبله، فيحصل نشاط فيه. وقيل: لتلا مختلط النفل بالفرض. (بجمع البحار) قوله: أخبرنا منصور إلخ: ليس المراد أن منصورًا أخبره بلا واسطة؛ فإن ذلك محال، بل المراد بيان ما جاء في الباب بهذه الألفاظ. (التقرير)

نفع قوت المعتدي: يسأله حقه من بيت المال؛ لأن السؤال مع الحاجة دخل بقوله، أو في أمر لا بد منه. [أبواب الصوم] وإذا كان أول ليلة من شهر رمضان صفت الشياطين، أي: شددت وربطت بأصفاد، وهي قيود. [وينادي مناد]: قيل: أي ملك، أو إلهاؤه - تعالى - ذلك بقلب من أراد إقباله على خير. [يا باغي الخير]: بموحدة ونقط عينه، أي: يا طالبه. [أقبل]: كأحسن، أي: اغتنم وقتًا، حبست به الشياطين، وكثر به إعتاق من نار. [و يا باغي الشر أقصر]: بضم صاده، أي: عنه، فهذا وقت قبول توبة، وتوفيق لعمل صالح، قال «حق»: ظن «أقبل» أن باغي بالشقيين من البغي، فنقل عن أهل العربية أن أصله في الشر، وأقله ما جاء في طلب خير، فذكر قوله - تعالى - غير باغ ولا عاد، وقوله: ييغون في الأرض بغير الحق، فما بالأتين بمعنى التعدي، وما بالحديث من بغيته طلبه بغاء كفراب، وبما قاله الجوهر. [و لله عتقاء من النار ذلك كل ليلة]: قال «حق»: الظاهر إرادة كل ليلة من رمضان، أو كل ليلة من السنة، ويضعف ذلك بربطها. [من صام رمضان، وقامه إيمانًا]: أي: تصديقًا بأنه فرض عليه حق، وأنه من أركان الإسلام، وبما وعد الله - تعالى - عليه من ثواب وأجر. [و احتسابًا]: أي: طلبًا للثواب. [غفر له ما تقدم من ذنبه]: زاد أحمد: «أو ما تأخر»، وهو محمول على صغائر، ولا كبائر. [لا تقدموا شهر يوم ولا يومين]: إنما هي عنه احتياطًا؛ لاحتمال أن يكون من رمضان، وهو المعنى قول المصنف لمعنى رمضان، وإنما ذكر اليومين، إذ يحصل الشك فيهما؛ لحصول غيم، أو ظلمة في شهرين، أو ثلاثة، فله عقب يومًا بيومين، والحكمة في النهي أن لا يختلط صوم فرض بصوم نفل قبله ولا بعده؛ حذرًا مما صنعت النصارى في زيادته على ما افترض عليهم برأيهم الفاسد.

عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ صِلَةَ بْنِ زُفَرٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنه، فَأَتَانِي بِشَاةٌ مَصْلِيَّةٌ، فَقَالَ: كُلُوا. فَتَنَحَّى بَعْضُ الْقَوْمِ، فَقَالَ: إِنِّي صَائِمٌ. فَقَالَ عَمَّارٌ رضي الله عنه: مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي شُكِّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ رضي الله عنه. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْنَسَى: حَدِيثُ عَمَّارٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّالِيَيْنِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، كَرِهُوا أَنْ يَصُومَ الرَّجُلُ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ، وَرَأَى أَكْثَرُهُمْ إِنْ صَامَهُ وَكَانَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ: أَنْ يَقْضِيَ يَوْمًا مَكَانَهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِحْصَاءِ هِلَالِ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ: ٦٨٠- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ حَجَّاجٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَحْصُوا هِلَالَ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ». قَالَ أَبُو عِيْنَسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه لَا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا تَقْدُمُوا شَهْرَ رَمَضَانَ بِيَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ». وَهَكَذَا رَوَى عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو اللَّيْثِيُّ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الصَّوْمَ لِرُؤْيَا الْهِلَالِ وَالْإِفْطَارَ لَهُ: ٦٨١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا تَصُومُوا قَبْلَ رَمَضَانَ. صُومُوا لِرُؤْيَاهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَاهِ، فَإِنْ حَالَتْ دُونَهُ غَيَابَةٌ فَأَكْمِلُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي بَكْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ أَبُو عِيْنَسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ.

العرف الشاذي: ثم قال ابن تيمية: إن صوم يوم الشك المنهي عنه في الحديث ليس المراد به يوم الغيم، بل يوم الصحو، والشك هو الوسواس والوهم المحض، وقد ثبت صوم يوم الغيم عن بعض السلف منهم ابن عمر رضي الله عنه. أقول: إن أبا حنيفة رضي الله عنه موافق لأحمد بن حنبل رضي الله عنه في استحباب صوم يوم الشك؛ لأن مجموعة مسائله تدل على هذا، وذكر في «الهداية» أن صوم يوم الشك يتصور على أنحاء ستة، وقالوا: يستحب الصوم للخواص وينظر العوام لبيد الأمر، ولو ظهر بعده رمضان يكون الصوم صوم رمضان، ويجب في هذا أن يقطع في نية النافلة، والخواص هم الذين لا يبدون ولا يضحون، ويجب في نية الصوم النافلة، فالحاصل أن أبا حنيفة رضي الله عنه يجب صوم يوم الشك، والجواب عن حديث الباب ما قال ابن تيمية. وعندني أن هذا الصوم لرعاية رمضان، وليس بمنهي عنه؛ لأن هذا الصوم إنما هو لوجه وجهه، وأما المنهي عنه المذكور في الحديث السابق، فهو الذي كان من غير وجه، وكان بناؤه على الاحتمالات الضعيفة، وأما الأدلة فأكثر ابن تيمية بالآثار. النية إرادة، ومن مقولة الفعل عندهم، وهذا مستنبط من عباراتهم وفروقاتهم كما قالوا: إن الكفار إذا ترسوا بالمسلمين وقت الحرب، فللمجاهدين أن يرموهم بنية الكفار، ولا يكفوا أيديهم عن الحرب، وقال الرازي: إن التصديق من مقولة الفعل، وقوله: هذا صحيح من وجه؛ لأنه قال الأشعري: إن التصديق المتعبر في الإيمان هو الكلام النفسي، وإذا تكلم به صار لفظيًا، واللغة تساعده؛ لأن التصديق في اللغة النسبة إلى الصدق، وأما ما قالوا: إن التصديق في اللغة (بارزكون) فلا أصل له من اللغة. قوله: وأحمد: نسبته إلى أحمد رضي الله عنه غير صحيحة. قوله: باب ما جاء أن الصوم إلخ: واعلم أن الهلال يثبت بالشهادة بالرؤية، أو الشهادة على الشهادة، أو الإفاضة أي التواتر. وفي متوننا أن هلال رمضان يثبت بشهادة رجل يوم الغيم، وأما يوم الصحو فلا بد من جماعة يقع بهم علم اليقين، وأما هلال الفطر يوم الغيم، فيكفي فيه شهادة رجلين، وفي الصحو يجب جماعة، وقال الشارحون: إذا أتى رجل من مكان عال، أو من الصحراء من خارج البلدة، فيقبل قوله واحدًا يوم الصحو أيضًا، كما في «الدر المختار» وصححه المرغيناني والطحاوي. وقال البعض: إن هذا ظاهر الرواية. [في رد المحتار]: أن رجلاً إذا كان على موضع عال، وتحت أناس، فوجد الناس الشمس قد غرب، وأما الرجل الصاعد على موضع عال، ف يرى الشمس أنه لم تغرب، يجوز الإفطار لهم لا له. [وأقول: إن هذا إذا كان الرجل الجاني جاء من حوالي هذه البلدة، ولو كان من غير هذه البلدة فتحول المسألة إلى عيرة اختلاف المطالع وعدمها، ولا بد من هذا القيد وإن لم يذكره أحد. ثم في هلال الفطر يجب من الشاهد لفظ «أشهد» أو ما في معناه من سائر الألسنة، لا كما زعمه بعض الجهلة، حيث قال: يجب لفظ «أشهد» العربي بعينه، ثم إذا رأى أهل بلدة الهلال وانتقلت الرؤية إلى بلدة أخرى بما لها من الشروط كما مر، ثبت لهم الهلال بثبوت شرعي. ففي عامة كتبنا: أن أهل هذه البلدة الثانية يجب عليهم اتباع أهل البلدة الأولى ولو كان بين البلدين مسافة شرق وغرب، ويسمى هذا الاتباع بأنه لا عيرة لاختلاف المطالع، وأما في فطر كل يوم والصلوات الخمسة، فيعبر اختلاف المطالع. وقال الزيلعي شارح «الكنز»: إن عدم عيرة اختلاف المطالع إنما هو في البلاد المتقاربة لا البلاد النائية، وقال: كذلك في «تجريد القدوري»، وقال به الجرجاني. أقول: لا بد من تسليم قول الزيلعي، وإلا فيلزم وقوع العيد يوم السابع والعشرين أو الثامن والعشرين أو يوم الحادي والثلاثين أو الثاني والثلاثين؛ فإن هلال بلاد قسطنطينية ربما يتقدم على هلالنا بيومين، فإذا صمنا على هلالنا، ثم بلغنا رؤية هلال بلاد قسطنطينية، يلزم تقديم العيد، أو يلزم تأخير العيد، إذا صام رجل من بلاد قسطنطينية ثم جاءنا قبل العيد، ومسألة هذا الرجل لم أجدها في كتبنا، وظني أنه يمضي على رؤية من يعيد ذلك الرجل فيهم، وقست هذه المسألة على ما في كتب الشافعية: من صلى الظهر ثم بلغ في الفور موضع لم يدخل فيه وقت الظهر إلى الآن، أنه يصلي معهم أيضًا، والله أعلم وعلمه أتم. وكنت قطعت بما قال الزيلعي، ثم رأيت في قواعد ابن رشد إجماعًا على اعتبار اختلاف المطالع في البلدان النائية، وأما تحديد القرب والنأي فمحمول إلى المبني به ليس له حد معين، وذكر الشافعية في التحديد شيئًا. قوله: لا تصوموا إلخ: هذا للفرق بين النافلة والفريضة.

حاشية: قوله: من صام اليوم الذي شك فيه إلخ: وهو اليوم المحتمل لأن يكون الأول من رمضان، بأن غمّ الهلال بالغيم أو غيره، والمراد الصوم بنية رمضان، والمختار عند أبي حنيفة والشافعية ومالك وأكثر الأئمة أن لا يصوم يوم الشك، وإن صام فليصم بنية النفل، ويستحب ذلك عندنا لمن صام يومًا يعتاد وللخواص، ويفطر غيرهم بعد نصف النهار، وقال الإمام أحمد وجماعة: إذا كان بالسماء غيم فليس صوم الشك، ويجب صوم عن رمضان، وكان ابن عمر وكثير من الصحابة إذا مضى من شعبان تسعة وعشرون يومًا التمسوا الهلال؛ فإن راوه أو سمعوا خبره صاموا، وإلا فإن كان المطلع صافيًا بغير علة أصبحوا مفطرين، وإن كان فيه علة صاموا، وحمل الجمهور على صوم النفل. (اللمعات) قوله: في إحصاء هلال شعبان لرمضان: [أي في عده وحفظه وحساب أيامه]. قوله: فإن حالت دونه إلخ: أي دون الهلال. «غاية» أي سحابة أو غيره، هي بتحتين كل ما أظنك. (بجمع البحار)

نفع قوت المغنذي: [عن أبي إسحاق عن صلة بن زفر قال: كنا عند عمار بن ياسر، فأتي بشاة مصلية فقال: كلوا، فتستحي بعض القوم، فقال: إني صائم، فقال عمار: من صام اليوم الذي شك فيه، عصى أبا القاسم رضي الله عنه - ، وفي الباب عن أبي هريرة عن أنس، حديث عمار حديث حسن صحيح: قال «حق»: جمع الصاغاني في تصنيفه له أحاديث موضوعة، فذكر فيها بالعمار المذكور، وما أدري! ما وجه حكمه عليه بالوضع، فكل من بسنده ثقات قال: وقد كتبت على الكتاب المذكور كرامة في الرد عليه في أحاديث منها هذا. قال: نعم باتصاله نظر، فقد ذكر المزي بالأطراف، أنه روى عن أبي إسحاق السبيعي، أنه حديث عن صلة بن زفر، لكن جزم «ح» بصحته إلى صلة، فقال بصحيحه: وقال صلة، وهذا يقتضي صحته عنده، قال البيهقي بـ «المعرفة»: لأن سنده صحيح. [نا مسلم، أنا ابن حجاج]: قال «حق»: لم يرو المصنف بكتابه عن «م» ذي الصحيح إلا هذا، أو هو من رواية الأقران، إذا اشتركا بكثير من شيوخهما. [أحصوا هلال شعبان لرمضان]: هذا مختصر من حديث، رواه الدارقطني بتمامه، فزاد: «ولا تخلطوا بربضان إلا أن يوافق ذلك صياما، كان يصومه أحدكم، وصوموا للرؤية، وأفطروا للرؤية، فإن غم عليكم، فإنها ليست تغني عليكم العدة، قال «حق»: أي أحصوا استهلاله حتى تكملوا العدة، إذا غم عليكم، ويدل عليه ما للدارقطني زيادة، وأحصوه؛ ليرتّب عليه رمضان باستكمال أو رؤية. [لاتصوموا قبل رمضان، صوموا للرؤية]: قال «حق»: ضمير لرؤيته الهلال، وإن لم يذكر، أو لرمضان، أي: صوموا لرؤيته هلال رمضان بحذف مضاف. [فإن حالت دونه غيابة]: بنقط عنه فتحتين، كسحابة زنه، ومعنى، وكذا غيرها، قال «حق»: هذا هو المشهور بضمه، وقال «ق»: يجوز موحدة بدل غنية أخرى من الغيب، أي: ما خفي عنك، واستتر وبون من العين، وهو المحجب.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ: ٦٨٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَيْسَى بْنُ دِينَارٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي ضَرَارٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: مَا صُمْتُ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم تِسْعًا وَعِشْرِينَ أَكْثَرَ مِمَّا صُمْنَا ثَلَاثِينَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَنَسٍ وَجَابِرٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَأَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «الشَّهْرُ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ». ٦٨٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: أَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا، فَأَقَامَ فِي مَشْرِيبَةِ تِسْعًا وَعِشْرِينَ يَوْمًا. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ آلَيْتَ شَهْرًا؟ فَقَالَ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ». قَالَ أَبُو عَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّوْمِ بِالشَّهَادَةِ: ٦٨٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ أَبِي تَوْرٍ عَنْ سِمَاكِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِيُّ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الْهَلَالَ، فَقَالَ: «أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ أَتَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «يَا بِلَالُ، أَذَّنَ فِي النَّاسِ أَنْ يَصُومُوا غَدًا». حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجُعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ نَحْوَهُ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه فِيهِ اخْتِلَافٌ، وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُرْسَلًا، وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ سِمَاكِ رَوَوْا عَنْ سِمَاكِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُرْسَلًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا: تُقْبَلُ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَاحِدٍ فِي الصَّيَامِ، وَبِهِ يَقُولُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: لَا يُصَامُ إِلَّا بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ. وَلَمْ يَخْتَلَفْ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْإِفْطَارِ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ.

بَابُ مَا جَاءَ شَهْرًا عِيدٌ لَا يَنْقُصَانِ: ٦٨٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «شَهْرًا عِيدٌ لَا يَنْقُصَانِ: رَمَضَانُ وَذُو الْحِجَّةِ». قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُرْسَلًا. قَالَ أَحْمَدُ: مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ «شَهْرًا عِيدٌ لَا يَنْقُصَانِ» يَقُولُ: لَا يَنْقُصَانِ مَعًا فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ: شَهْرُ رَمَضَانَ وَذُو الْحِجَّةِ، إِنْ نَقَصَ أَحَدُهُمَا تَمَّ الْآخَرُ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: مَعْنَاهُ لَا يَنْقُصَانِ، يَقُولُ: وَإِنْ كَانَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ فَهُوَ تَمَامٌ غَيْرُ نَقْصَانٍ. وَعَلَى مَذْهَبِ إِسْحَاقَ يَكُونُ يَنْقُصُ الشَّهْرَانِ مَعًا فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء أن الشهر يكون تسعًا وعشرين، أي قد يكون، وليس المراد نفى كونه ثلاثين، كما قال عبد القاهر رحمته الله: إن تقدم الخبر قد يكون لبيان الجزئية، وما في «مسند أحمد» عن عائشة رضي الله عنها قالت: لا تقولوا: إن الشهر إنما يكون تسعًا وعشرين، بل قال صلى الله عليه وسلم: «الشهر يكون تسعًا وعشرين»، بلا لفظ «إنما»، فأشارت عائشة الصديقة رضي الله عنها إلى ما قال عبد القاهر الشافعي رحمته الله، وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه: أني صمت معه صلى الله عليه وسلم عشرة سنين، تسعة منها تسعة وعشرون يومًا، وعاشرتها ثلاثون، وسند ما روي عنه ضعيف. قوله: آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلخ: استدلال الترمذي بهذا على كون الشهر تسعة وعشرين، ووجه الاستدلال ظاهر، واتفق الأئمة الأربعة على أن إبلاءه صلى الله عليه وسلم كان لغويًا لا شرعيًا، لأن الإبلاء الشرعي أربعة أشهر، وللحافظ شبهة قوية؛ فإنه قال: إنه صلى الله عليه وسلم وإن آلى إبلاء لغويًا، لكن ترك قربان الزوجة بهذا القدر أيضًا غير جائز، وما أجاب عنها. ثم في وجه إبلائه صلى الله عليه وسلم روايات، في بعضها: أن أمهات المؤمنين طلبن النفقة منه صلى الله عليه وسلم، وفي بعضها: قصة العسل كما في الصحيحين، وفي بعضها: قصة مارية القبطية رضي الله عنها، كما في «سنن النسائي»، وهذا الموضع من المواضع التي رجح فيها الحافظ النسائي على الصحيحين، كما في «شرح نغمة الفكر». قوله: باب ما جاء في الصوم بالشهادة: وقد مرت المسألة تفصيلًا بقدر الحاجة. مسألة: لو شهد رجل بأن رأيت الهلال في النهار لا يعتبر قوله أصلًا، سواء شهد قبل نصف النهار أو بعده، ولو قال: رأيته في الليلة الماضية، فإن كان هلال رمضان، وكان قبل نصف النهار، فمن لم يأكل بعد الصبح يصوم، ومن أكل يقضيه. واعلم أن في بلادنا التي ليست بحكومة الإسلام فيها، فالحكم فيها: صوموا بقول ثقة وأفطروا بقول ثقتين، ولا ينبغي لمفتي العصر المشي على ما هو شأن قضاة دار الإسلام من الشهادة وغيرها. وأما جواب حديث الباب من جانب الأحناف، فبأنه محمول على من جاء من خارج البلدة، أو كان اليوم يوم الغيم. قوله: باب ما جاء شهرًا عيد لا ينقصان: في بيان شرح حديث الباب أقوال، قال أحمد بن حنبل رحمته الله: إن مراده أنه لا يجتمع كون شهر رمضان وشهر ذي الحجة تسعة وعشرين يومًا في كليهما، بل إن كان أحدهما تسعة وعشرين يكون الآخر ثلاثين يومًا، وقال الطحاوي: إن قد شاهدت أنه كان رمضان تسعة وعشرين يومًا، وكذلك ذو الحجة، وقال إسحاق والبخاري رحمتهما الله: إن شهرًا عيد لا ينقصان في الأجر وإن كان أحدهما أو كلاهما تسعة وعشرين يومًا. أقول: يرد على هذا أن شهر ذي الحجة أيام عبادتها المقررة فيها تنتهي إلى ثلاثة عشر يومًا، فكيف يصدق على أن أجر ذي الحجة لا ينقص وإن كان تسعة وعشرين يومًا؟ اللهم إلا أن يقال: إن بعض السلف رضي الله عنهم ذهب إلى أن الأضحية تجوز إلى آخر ذي الحجة. وقال السيوطي رحمته الله: إن الحديث يتعرض إلى الباطن لا إلى الظاهر، وقال: اتفق الحساب على أن الأشهر الواقعة في مرتبة الأوتار، تكون تسعة وعشرين يومًا، والواقعة في مرتبة الأشفاق تكون ثلاثين يومًا، وإن لم نشاهد القمر بالأعين، فالحديث تعرض إلى الواقع لا المشاهد بالأعين، وأظن السيوطي. أقول: كيف يقال بهذا؟ والحال أن مراد الحساب أن القول المذكور مجرد اصطلاحهم لبناء الكيسة عليه، وليس مرادهم بيان الواقع، ثم علم من الكتب أن ستة أشهر من السنة تكون تسعة وعشرين يومًا، وستة منها تكون ثلاثين يومًا، ولا يجب التوالي

حاشية: قوله: مشربة: بضم الراء وفتحها: الغرفة. (ج) والغرفة هي البيت المرتفع، سواء كان له خوخة أم لا، وأما ما اشتهر في عوام الهند من إطلاق الغرفة على الخوخة المرتفعة، فمن غلط العام، هكذا في «كتاب مدرسة شاه ولي الله». وفي «القاموس»: المشربة: الغرفة أو العلوية، يفهم من هذا أن الغرفة لا يطلق على مطلق العلوية، والله تعالى أعلم بالصواب. قوله: آليت: همزة ممدودة، أي حلفت. قوله: ولم يختلف أهل العلم إلخ: هلال شوال لا يثبت إلا بقول عدلين عند أهل العلم. واختلفوا في هلال رمضان، فقيل: يثبت بشهادة الواحد، وعليه أبو حنيفة، وقيل: لا بد من عدلين، وعليه مالك، وللشافعي قولان كالمذهبين، أظهرهما الأول. ولا فرق عنده بين أن يكون السماء مصحبة أو مفقمة، وقال أبو حنيفة: في الصحو لا بد من جمع كثير. (الشيخ قدس سره) قوله: فهو تمام: أي في الحكم وإن نقصا عددًا، وقيل: لا ينقصان معًا في سنة غالبًا، أو لا ينقص ثواب ذي الحجة عن ثواب رمضان؛ لأن فيه مناسك الحج، والأصح أنهما وإن نقص عددهما فحكمهما على الكمال؛ لئلا ينضحروا إذا صاموا تسعة وعشرين، أو أخطؤوا في عرفة. فإن قيل: كيف يتصور ذلك في ذي الحجة؛ فإن الحج في العشر الأول؟ قلت: يتصور بإغماء هلال ذي القعدة، ويقع فيه الغلط بزيادة يوم أو نقصانه، فيقع عرفة في الثامن أو العاشر، كذا في «الجمع».

نفع قوت المغنذي: قوله: شهرًا عيد لا ينقصان رمضان وذو الحجة: قال البزار: لا أعلم أحدًا روى هذا الحديث بهذا اللفظ إلا أبو بكر. قال العراقي: ونسبة العيد إلى رمضان، وإنما هو في شوال، على طريق المجاز، لكونه مجاورًا له ملاصقًا. إشهرًا عيد لا ينقصان رمضان، وذو الحجة: قال البزار: لا أعلم من رواه هذا اللفظ إلا أبو بكر. وأضاف عيدًا لرمضان، وإنما هو بشوال مجازًا؛ لأنه مجاوره وملاصقه.

بَابُ مَا جَاءَ لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدٍ رُؤْيَاهُمْ: ٦٨٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ، أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ رضي الله عنه بَعَثَتْهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه بِالشَّامِ. قَالَ: فَقَدِمْتُ الشَّامَ فَقَضَيْتُ حَاجَتَهَا، وَاسْتَهْلَ عَلَى هِلَالِ رَمَضَانَ وَأَنَا بِالشَّامِ، فَرَأَيْنَا الْهِلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ. فَسَأَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه ثُمَّ ذَكَرَ الْهِلَالَ، فَقَالَ: مَتَى رَأَيْتُمُ الْهِلَالَ؟ فَقُلْتُ: رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ. فَقَالَ: أَنْتَ رَأَيْتَهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ؟ فَقُلْتُ: رَأَاهُ النَّاسُ وَصَامُوا وَصَامَ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه. فَقَالَ: لَكِنَّ رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ فَلَا نَزَالَ نَصُومُ حَتَّى نُكْمِلَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا أَوْ نَرَاهُ. فَقُلْتُ: أَلَا تَكْتَفِي بِرُؤْيَا مُعَاوِيَةَ وَصِيَامِهِ؟ قَالَ: لَا، هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدٍ رُؤْيَاهُمْ.

بَابُ مَا جَاءَ مَا يُسْتَحَبُّ عَلَيْهِ الْإِفْطَارُ: ٦٨٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ الْمُقَدِّمِيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدَ تَمْرًا فَلْيُفْطِرْ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَا فَلْيُفْطِرْ عَلَى مَاءٍ؛ فَإِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ رضي الله عنه لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ مِثْلَ هَذَا غَيْرَ سَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ، وَهُوَ حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُ أَصْلًا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه. وَقَدْ رَوَى أَصْحَابُ شُعْبَةَ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ حَفْصَةَ ابْنَةِ سِيرِينَ، عَنِ الرَّبَابِ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ. وَهَكَذَا رَوَوْا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ حَفْصَةَ ابْنَةِ سِيرِينَ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ شُعْبَةُ: «عَنِ الرَّبَابِ». وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنِ الرَّبَابِ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ تَامِرٍ رضي الله عنه. وَابْنُ عَوْنٍ يَقُولُ: «عَنْ أُمِّ الرَّايحِ بِنْتِ صُلَيْعٍ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه». وَالرَّيَابُ هِيَ أُمُّ الرَّايحِ. ٦٨٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، ح: وَحَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ حَفْصَةَ ابْنَةِ سِيرِينَ، عَنِ الرَّبَابِ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الصَّيِّي رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ: «إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى تَمْرٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى مَاءٍ، فَإِنَّهُ طَهُورٌ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٦٨٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ ثَابِتٍ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى رُطَبَاتٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ رُطَبَاتٌ فَتَمِيرَاتٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَمِيرَاتٍ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

العرف الشاذي: والترتيب إلى أن يكون أحدها تسعة وعشرين والآخر ثلاثين، وهكذا بل ستة من المجموعة هكذا وستة هكذا، وأخذت هذا القول من كتب الحنابلة كما في «الغاية الحنبلية»: لا يتوالى النقص في أكثر من :: ثلاثة من الشهور يا فطن، كذا توالى خمسة مكملة :: هذا الصواب وما سواه أبطله. أي يمكن توالي ثلاثة أشهر تسعة وعشرين يومًا، وكذلك يمكن توالي خمسة أشهر ثلاثين يومًا. وهل يمكن أن يكون مراد الحديث أتمًا لا ينقصان أجرًا؟ وهل يصدق على ذي الحجة؟ لا إشكال في صدقه على رمضان، وأما صدقه على ذي الحجة؛ فبأن في نص الحديث أن عشر أيام ذي الحجة أفضل من السنة كلها، والحال أن صوم يوم العاشر مكروه تحريمي، فالمراد أن صوم يوم العاشر إنما هو إلى الضحى؛ فإن الإمساك إلى الضحى ثابت بالحديث، وليس مني إلا التسمية، فيقول حديث الباب: إن صيام عشرة ذي الحجة ليست إلا تسعة أيام وبعض العاشر، لكن بعض العاشر الناقص أيضًا تام أجرًا، هذا والله أعلم وعلمه أتم. قوله: باب ما جاء لكل أهل بلد رؤيته: قد فصلت المسألة في السابق، وقال الشافعية: إن حكم حديث الباب في البلدان النائية لا المتقاربة. قوله: ليلة الجمعة: تكون غرة رمضان من يوم الجمعة، وفعل ابن عباس رضي الله عنه هذا غير وارد علينا على ما ذكره المتون ويرد على ظاهر ما في الشروح. فأجاب الزيلعي شارح «الكنز»: أن في واقعة الباب لم تثبت الرؤية بشبوت شرعي؛ فإن كريبًا لم يشهد برؤيته، ولم يشهد على الشهادة، ولم يشهد على القضاء؛ فإنه نقل صوم معاوية وغيره لا قضاءه. أقول: كيف يجاب بهذا والحال أن في «مسلم» تصريح أنه قال: رأيته ورآه الناس، فتكون شهادة بالرؤية. وقيل: إن شهادته بالرؤية شهادة واحد، ولعل يومه كان يوم الصبح، فلا بد من شهادة جم كثير. والحق في الجواب ما قال مولانا مد ظله العالی: إن في كتبنا أهم إذا صاموا بشهادة رجل واحد؛ لكون اليوم يوم الغيم، أو لأنه أتى من خارج البلدة، أو مكان عال، فصاموا ثلاثين يومًا، فما وجدوا الهلال على ثلاثين يومًا، فقول: يعتبر قول من صاموا بشهادته، ويفطرون وإن لم يجدوا الهلال، [إنما] ربما ثبت الشيء استتباعًا وإن لم يثبت استقلالًا كما في «شرح الوافية» [وقيل: لا يعتبر بقوله، بل يصومون واحدًا وثلاثين يومًا، وكلا القولين في كتبنا، ونظر ابن عباس رضي الله عنه إلى هذه المسألة. قوله: باب ما جاء ما يستحب عليه الإفطار: مطمح نظر الشريعة أن يكون الإفطار على شيء حلال طيب. قوله: فتميرات إلخ: إذا قطع ثمر النخلة قبل أن يجف يسمى رطبا، وبعد ما جف بحيث يدخر يسمى تمرًا يسكون الوسط، وأما ما يكون في زماننا في الأسواق من اليابسات، فليس له اسم في كلام العرب، إلا أنه قريب من البسر؛ لأن البسر في العرب ما قطع، وهو أصفر قبل أن يجمر، وأما ما في زماننا فيقطع وهو أصفر، لكنه يجف على النار، فأطلق عليه البسر على ما كان.

حاشية: قوله: باب ما جاء لكل أهل بلد رؤيته: لا خلاف في أن رؤية بعض أهل البلد موجبة على الباقين، واختلفوا هل يرم رؤية أهل بلد أهل بلد آخر؟ والأقوى عند الشافعي: يلزم حكم البلد القريب دون البعيد، وعند أبي حنيفة يلزم مطلقًا. (الشيخ قدس سره) قوله: قال لا هكذا أمرنا رسول الله ﷺ: أراد المؤلف أن معناه: أن اختلاف المطالع يعتبر، فلا يلزم من رؤية أهل بلد الصوم على أهل بلد آخر، فلذا قال ابن عباس: لا، أي لا تكفي برؤية معاوية، وهكذا أمرنا رسول الله ﷺ، وهذا المعنى موافق لمذهب الشافعي. وهذا الحديث ليس بمحكم في هذا المعنى؛ لجواز أن يكون مراد ابن عباس رضي الله عنه أن لا تكفي برؤية معاوية رضي الله عنه بنبلك هذا، حتى يثبت لنا بحجة شرعية، ويدل عليه قوله: «أنت رأيته ليلة الجمعة؟» فمفاده أنك إذا لم تر بنفسك، وأخبرت برؤية الناس فهذا رؤية الناس بهذا الوجه من الأخبار، لا تكفي به، والله تعالى أعلم بالصواب. قوله: فتميرات: بالتصغير، مجرور ومرفوع، وقد وقع في بعض الروايات: «ثلاث رطبات وثلاث تمرات». (اللمعات) قوله: حسا حسوات: قال الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي في «اللمعات شرح المشكاة»: حسا أي شرب قليلًا. وفي «القاموس»: حسا الطائر الماء حسوًا، ولا يقال: شرب. وحسا زيد المرق: شربه شيئًا بعد شيء كحسائه واحتسائه. انتهى كلام الشيخ.

نفع قوت المغنذي: [حسوات] بحاء فسين، كرمحات جمع حسوة، كرحمة، مرة من شرب، وكعرفة، جرة من شراب بقدر ما يحسي.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْفِطْرَ يَوْمَ تُفْطَرُونَ وَالْأَضْحَى يَوْمَ تُضْحَوْنَ: ٦٩٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ السُّنْدَرِ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الصَّوْمُ يَوْمَ تَصُومُونَ، وَالْفِطْرُ يَوْمَ تُفْطَرُونَ، وَالْأَضْحَى يَوْمَ تُضْحَوْنَ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ. وَفَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: إِنَّمَا مَعْنَى هَذَا: الصَّوْمُ وَالْفِطْرُ مَعَ الْجَمَاعَةِ وَعَظَمِ النَّاسِ.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ وَأَذْبَرَ النَّهَارَ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ: ٦٩١- حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ وَأَذْبَرَ النَّهَارَ وَغَابَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ أَفْطَرْتَ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى وَأَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الْإِفْطَارِ: ٦٩٢- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَارِثٍ، ح: وَأَخْبَرَنَا أَبُو مُصْعَبٍ قِرَاءَةً عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِحَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ، اسْتَحَبُّوا تَعْجِيلَ الْفِطْرِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. ٦٩٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ قُرَّةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَحَبُّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعْجَلُهُمْ فِطْرًا». حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ وَأَبُو الْمُغِيرَةِ عَزِ الْأَوْزَاعِيُّ نَحْوَهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. ٦٩٤- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي عَطِيَّةٍ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَمَسْرُوقٌ عَلَى عَائِشَةَ رضي الله عنها، فَقُلْنَا: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، رَجُلَانِ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم أَحَدُهُمَا يُعَجِّلُ الْفِطْرَ وَيُعَجِّلُ الصَّلَاةَ، وَالْآخَرُ يُؤَخِّرُ الْإِفْطَارَ وَيُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ. قَالَتْ: أَيُّهُمَا يُعَجِّلُ الْإِفْطَارَ وَيُعَجِّلُ الصَّلَاةَ؟ قُلْنَا: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ. قَالَتْ: هَكَذَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم. وَالْآخَرُ أَبُو مُوسَى. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو عَطِيَّةٍ اسْمُهُ مَالِكُ بْنُ أَبِي غَامِرٍ الْهَمْدَانِيُّ، وَيُقَالُ: مَالِكُ بْنُ غَامِرٍ الْهَمْدَانِيُّ، وَهُوَ أَصَحُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ السُّحُورِ: ٦٩٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه: قَالَ: تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ. قَالَ: قُلْتُ: كَمْ كَانَ قَدْرُ ذَلِكَ؟ قَالَ: قَدْرُ خَمْسِينَ آيَةً. حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ خُوَيْهِ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: قَدْرُ قِرَاءَةِ خَمْسِينَ آيَةً. وَفِي الْبَابِ عَنْ حُدَيْفَةَ رضي الله عنه: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، اسْتَحَبُّوا تَأْخِيرَ السُّحُورِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيَانِ الْفَجْرِ: ٦٩٦- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا مُلَاذِمُ بْنُ عَمْرِو قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الثُّعْمَانِ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ:

العرف الشَّدِي: قوله: باب ما جاء أن الفطر يوم تفطرون إلخ: لا أعلم وجه تيوب المصنف هذا الباب؛ فإن مسألة اختلاف المطالع مرت سابقاً، اللهم إلا أن يقال: إن الغرض أن اليوم الذي وقع الفطر فيه بحكم الشريعة هو يوم الفطر في الواقع، ولا يجوز تطريق الوسواس والأوهام الباطلة، بل يوافق فيه الجمهور، وكذلك الحكم في الأضحية. وقوله: وعظم الناس: ولذا أدار الفقهاء حكم ثبوت الهلال على قضاء القاضي، وأما ما يذكر في كتب الفقه من أن القضاء لا يجري إلا في المعاملات، ولا يدخل في العبادات، فأقول: لا أحده كلية؛ فإننا نجد قضاء القاضي دخيلة في العبادات؛ فإن الجمعة والعيدين والكسوف موكولة إلى الإمام، وأما الصلوات الخمسة فكان نصب الإمام في السلف من جانب أمير المؤمنين والخليفة، وفي الزكاة أن للإمام جبر الناس على أن يرفعوا الزكاة إلى بيت المال، وأما في الحج فكان أمير الموسم مقتدى الناس، وكذلك الصيام موكول إلى رأي القاضي؛ فإنه إن حكم القاضي بالصوم على رؤية رجل يوم الغيم يجب الصوم، وإن لم يحكم القاضي فلا يكون قوله حجة. وكذلك في «الدر المختار» إن من قال: إن صليت فعبدي حر، فصلى ولم يقرأ إلا التسمية بدل القراءة، لا يحنث الرجل؛ لأن التسمية لا تصح الصلاة بما عندنا، ثم إن لحقه قضاء القاضي الشافعي بصحة صلاة، فقد حنث وصحت صلاة الحنفي إجماعاً. قوله: باب ما جاء إذا أقبل الليل إلخ: ظاهر حديث الباب يدل على أن الإفطار عند إقبال الليل وإدبار النهار بحكم الشريعة وجبرها، وإن لم يفطر حقيقة أي ظاهراً، وأنه يكون مرتكب الفعل اللغو، إلا أن ابن تيمية جواز الوصال إلى السحر، وقال باستحبابه كما سألنا، فلا يتمشى على ظاهر حديث الباب؛ فإن حديث الصحيحين: «لا تواصلوا، وأبكم وأصل يواصل إلى السحر إلخ» يخالفه، ويؤيد ابن تيمية، فيحمل حديث الباب على من لا يريد الوصال إلى السحر. قوله: باب ما جاء في تأخير السحور: يستحب تأخير السحور وتعميل الإفطار. قوله: قدر خمسين آية: لقد تحير الحافظ في هذا الحديث؛ فإن قدر خمسين آية يمكن في أقل من أربعة دقائق، ثم قال: إن هذا التبين إنما هو من شأن النبوة لا يمكن لغيره، وهو حقيقة الأمر، ودل الحديث على تغليسه صلى الله عليه وسلم في رمضان، وهو عمل قطان ديوبند. قوله: باب ما جاء في بيان الفجر: في «فتاوى قاضي خان» رواية أن الصائم يجوز له أن يأكل إلى انتشار الصباح الصادق، وروي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه أكل حين طلع الفجر، وقال: أغلقوا الباب، وثبت عنه بسند صحيح، وقال الطحاوي رحمته الله:

جاشية: قوله: يوم تفطرون إلخ: [سيحيء تفسيره في كلام المؤلف]. قوله: لا يزال الناس بخير إلخ: وفي رواية: «ظاهراً» أي غالباً، فيه إشارة إلى أن قوام الدين وغلبيته في مخالفة أعدائه؛ لأن اليهود والنصارى يؤخرون، كذا في «اللمعات». قوله: أحب عبادي إلي أعجلهم فطراً: لأن متابعة النبي صلى الله عليه وسلم سبب لمحبة الله، كما قال الله تعالى: «قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ»، وقبل: المراد بهم المسلمون؛ لأن اليهود والنصارى يؤخرون الفطر، والأول أظهر، كذا ذكره الشيخ في «اللمعات».

حَدَّثَنِي أَبِي طَلْحٍ بْنُ عَلِيٍّ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُوا وَاشْرَبُوا، وَلَا يَهْدِنَاكَ السَّاطِعُ الْمُسْعِدُ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَغْتَرِضَ لَكُمْ الْأَحْمَرُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ وَأَبِي ذَرٍّ وَسَمُرَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ طَلْحٍ بْنِ عَلِيٍّ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يَجُزُّ عَلَى الصَّائِمِ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ حَتَّى يَكُونَ الْفَجْرُ الْأَحْمَرُ الْمَغْتَرِضُ، وَبِهِ يَقُولُ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ. ٦١٧- حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ يُونُسَ عَنْ أَبِي عِيْسَى قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ سَوَادَةَ بْنِ حَنْظَلَةَ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمْنَعُكُمْ مِنْ سَحُورِكُمْ أَذَانٌ بِلَالٍ وَلَا الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيلُ، وَلَكِنْ الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيرُّ فِي الْأُفُقِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

المشتر

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ فِي الْغِيْبَةِ لِلصَّائِمِ: ٦١٨- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ بِأَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ السَّحُورِ: ٦١٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكََةً». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَمْرِو بْنِ النَّاصِ وَالْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ وَعُثْبَةَ بْنِ عَبْدِ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٧٠٠- وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فَضْلُ مَا بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَكْلَةُ السَّحَرِ». حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَهْلُ مِصْرَ يَتَوَلَّوْنَ: «مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ»، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ يَقُولُونَ: «مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ»، وَهُوَ مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ بْنِ رَبَاجٍ اللَّخْمِيُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ: ٧٠١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْغَمِيمِ،

موضع بين مكة والمدينة

العرف الشاذي: إنه كان ثم نسخ، وكذلك قال الداودي المالكي شارح «البحاري». وعن حذيفة رضي الله عنه أثر أيضاً مثل أثر أبي بكر الصديق رضي الله عنه رواهما في «التفسير المظهر» تحت آية: «حَتَّى يَنْبَيَّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ» أقول: لو ناب على أحد ما في «قاضي خان» فلا كفارة عليه، نعم يقضي الصوم. وليعلم أن في بيان الفجر ثلاثة أقوال، القول المهور: جواز الأكل إلى الصبح الأحمر، وعسك هذا القائل بحديث الباب، والجمهور على أن الامتناع من الصبح الصادق الأبيض، ثم قيل: إن التبين المذكور في الآية أي تبين الصبح الأبيض التبين في نفسه، وقيل، التبين للصائم المكلف. والقولان في «الهداية» لابن رشد المذكوران. قوله: باب ما جاء في التشديد في الغيبة للصائم: ما قال بفساد الصوم بالغبية إلا الأوزاعي رضي الله عنه. قوله: وحديث ابن أبي ذنب إلخ: ههنا تحويل ما ذكره الناسخ. واعلم أن الغيبة ذكرنا أحكام بما يكره، ثم لها أقسام عديدة مذكورة في «الحظر والإباحة»، وفيه أن الغيبة إن كانت لغرض صحيح، كالاطلاع على فعل أحد؛ ليأمن الناس من شره، فليست بمعصية، وحديث الباب يدل على اجتماع هـي الشارع والصحة، خلاف ما قال ابن تيمية؛ فإن الأئمة الأربعة قائلون بصحة صوم المغتاب، وقد ورد النهي عن الغيبة، وسيأتي الكلام في هذا بقدر الضرورة. ثم في العمل الجامع مع الكراهة تحريماً لنا قولان، قيل: إن فيه ضبط الثواب بتمامه، وقيل: إن فيه شيئاً من الثواب، ذكره في «رد المحتار» في حكم الصوم بعد تعريقه، وفي قوله في الإمامة: ويصف الرجال. وللشافعية في هذا القول أربعة أقوال، ذكرها في «جمع الجوامع». مسألة: لو اغتاب أحد ثم أكل وأفسد صومه زعماً منه أن الصوم يفسد بالغبية؛ لحديث الباب، فهل عليه كفارة أم لا؟ فقال في «الهداية»: إنه يكفر، وقال بعدم التكفير في من احتجم ثم أفسد الصوم؛ بناء على أن الحجامة مفسدة الصوم عند أحمد رضي الله عنه. وأقول: لا وجه للفرق بينهما؛ فإن الحديثين صحيحان، وذهب إلى الأول الأوزاعي، وإلى الثاني أحمد بن حنبل، وقيل بعدم الكفارة فيهما، وقيل بها فيهما. ثم أقول من جانب «الهداية» في وجه الفرق: إن الغيبة معصية يكثر وقوعها ويتعذر الاجتناب عنها، فلا ينبغي أن يقال بأنها مفسدة للصوم بخلاف الحجامة، هذا والله أعلم. قوله: باب ما جاء في فضل السحور: السحور: بالفتح اسم الأكل، وبالضم مصدر. قوله: فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب إلخ: كان في أهل الكتاب وابتداء شربتنا الغراء أنه لا يجوز الأكل بعد ما نام كما في «سنن أبي داود». قوله: موسى بن علي: بالتصغير، وكان الناس يسمونه بـ«عُلي» مصغراً، وكان موسى يغضب على هذا، كما في «الترمذي» أيضاً. قوله: باب ما جاء في كراهية إلخ: قال الأئمة الأربعة: إن الأفضل في السفر الصوم ويجوز الإفطار. وقال داود الظاهري: إن صوم رمضان في السفر باطل، ويشير بعض الأحاديث إلى ما قال، أي أن يكون الأصوب الإفطار، ولكن الأربعة حملوها على حال الجهد والمشقة. واعلم أن ههنا مسألتين، إحداها: ما قال به أبو حنيفة رضي الله عنه وهو أنه لا يجوز للمسافر الإفطار يوم خروجه من بيته، وثانيتها: ما قال به الأكثرون وأبو حنيفة، وهو أنه لو نوى الصوم في السفر لا يجوز له الإفطار في ذلك اليوم، ...

حاشية: قوله: ولا يهيدنكم الساطع المصعد: أي لا تنزعجوا للفجر المستطيل، فتمتنعوا به عن السحور؛ فإنه الصبح الكاذب، وأصل الهيد الحركة. (بجمع البحار) قوله: الفجر الأحمر المعترض: المراد به الصبح الصادق، وتقيدته بالحمرة فلمعله باعتبار الأغلب والأكثر، وإلا ففي أول طلوعه لا يكون حمرة، كما لا يخفى. قوله: من سحورك: [بالفتح أي من أكل سحورك]. قوله: فليس لله إلخ: هو كناية عن عدم القبول، قال المشايخ رحمهم الله: الصوم ثلاثة: صوم العوام، وهو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع، وصوم الخواص، وهو منع الخواص كلها عن شهورها ولذا لها الحرمة والمكروهات، بل عن الاتهامك في المباحات عما ينافي كسر النفس وقمعها التي هو المقصود من الصيام، وصوم خواص الخواص: وهو الإمساك عما دون الله، وعدم الالتفات إلى غيره، والتعلق به سواء، كذا ذكره الشيخ في «اللمعات» ونماه في «الإحياء» للغزالي. قوله: في السحور بركة: هو بضم السين مصدر، وبالفتح اسم ما يتسحر به من الطعام، والمخفوظ غنبد المحدثين بالفتح، والأظهر هو الضم؛ لأن البركة إنما هو في الفعل لا في الطعام، كذا في «اللمعات» و«الجمع». قوله: أكلة السحر: هو بالفتح للمرة، أي السحور، فارق بينهما؛ لأن الله أباحه لنا وحرّمه عليهم. (بجمع البحار) قوله: موسى بن علي: بالتصغير، هو من تصرفات أهل العراق، اسمه عليّ بفتح العين وكسر اللام، ويقولون: بالتصغير فرقا بينه وبين علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

نفع قوت المعتدي: [ولا يهيدنكم]: هاء فذال فنون، تأكيد مشد. [كيبينكم]: قال «طب»: أي لا تمنعكم أكلكم وشربكم. [الساطع المصعد]: كسمل، قال «طب»: سطوعه، ارتفاعه مصعدا قبل اعتراضه. [أكلة السحور]: قال «نو»: كرحمة مرة من أكل، وإن كثر المأكول بها، كغذوة وعشوة. [تسحروا، فإن في السحور بركة]: بالنهاية، هو كرسول ما يتسحر به من طعام وشراب، وكحلوس مصدر، والفعل نفسه، وأكثر ما يروى كرسول، وصوابه كحلوس، ولأنه نضجه الطعام، والبركة والأجر والثواب في فعل لا في طعام. [عن موسى بن علي]: بضم عينه مصغراً. [عن أبي قيس]: بن عبد الرحمن بن ثابت، وماله عند المصنف إلا هذا الحديث. [كراع الغميم]: بكاف فراء فعين كغراب، والغميم بنقط عينه فميمين كأمير، قال «حق»: هذا هو المعروف، وحزم به «قع» بشرح «م»، وبالمشارك كزبير، ولم يجر رواية أصلاً، والكراع ما سال من أنف الجبل، وكراع كل شيء طرفه، وهو عند جبل أسود، وبطرف «إدي الغميم»، وهو واد أمام عسفان بثمانية أميال.

وَصَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصَّيَامُ، وَإِنَّ النَّاسَ يَنْظُرُونَ فِيْمَا فَعَلْتَ، فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ النُّعْصِرِ فَشَرِبَ، وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ فَأَفْطَرَ بَعْضُهُمْ وَصَامَ بَعْضُهُمْ، فَبَلَغَهُ أَنَّ نَاسًا صَامُوا، فَقَالَ: «أُولَئِكَ الْعَصَاةُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ كَعْبِ بْنِ عَاصِمٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٧٠٢- وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَامُ فِي السَّفَرِ». وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ، فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْفِطْرَ فِي السَّفَرِ أَفْضَلُ، حَتَّى رَأَى بَعْضُهُمْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةَ إِذَا صَامَ فِي السَّفَرِ، وَاخْتَارَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ الْفِطْرَ فِي السَّفَرِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ: إِنَّ وَجَدَ قُوَّةَ فَصَامَ فَحَسَنٌ وَهُوَ أَفْضَلُ، وَإِنْ أَفْطَرَ فَحَسَنٌ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَامُ فِي السَّفَرِ»، وَقَوْلُهُ حِينَ بَلَغَهُ أَنَّ نَاسًا صَامُوا فَقَالَ: «أُولَئِكَ الْعَصَاةُ»، فَوَجَّهَ هَذَا إِذَا لَمْ يَحْتَمِلْ قَلْبُهُ قَبُولَ رُخْصَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَأَمَّا مَنْ رَأَى الْفِطْرَ مُبَاحًا وَصَامَ وَقَوِيَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ أَعْجَبُ إِلَيَّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ: ٧٠٣- حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْأَسْلَمِيِّ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ، وَكَانَ يَسْرُدُ الصَّوْمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الدَّرْدَاءِ وَحَمْزَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْأَسْلَمِيِّ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها «أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْأَسْلَمِيِّ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم...». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٧٠٤- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفْضِلِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ أَبِي مَسْلَمَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَمَا يُعَابُ عَلَى الصَّائِمِ صَوْمُهُ وَلَا عَلَى الْمُفْطِرِ فِطْرُهُ. ٧٠٥- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ، حَدَّثَنَا الْحَجْرِيُّ، ح: وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنِ الْحَجْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَمِنَّا الصَّائِمُ وَمِنَّا الْمُفْطِرُ، فَلَا يَجِدُ الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ، وَلَا الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ، وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ مَنْ وَجَدَ قُوَّةَ فَصَامَ فَحَسَنٌ، وَمَنْ وَجَدَ ضَعْفًا فَأَفْطَرَ فَحَسَنٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ لِلْمَحَارِبِ فِي الْإِفْطَارِ: ٧٠٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ، فَحَدَّثَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي رَمَضَانَ غَزَوَتَيْنِ: يَوْمَ بَدْرٍ وَالْفَتْحِ، فَأَفْطَرْنَا فِيهِمَا. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عُمَرَ رضي الله عنه لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ أَمَرَ بِالْفِطْرِ فِي غَزْوَةِ غَزَاهَا. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه نَحْوُ هَذَا: أَنَّهُ رَخَّصَ فِي الْإِفْطَارِ عِنْدَ لِقَاءِ الْعَدُوِّ، وَبِهِ يَقُولُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ.

العرف الشاذي: وحديث الباب يرد على ما قال أبو حنيفة، وما أجاب أحد من الأحناف عن حديث الباب. فأقول: إن في «التاتارخانية» تصريح أن الغزاة يجوز لهم الإفطار، وكذلك في غير هذا الكتاب، فإذا نقول: إن الإفطار في واقعة الباب جائز؛ لأنهم كانوا غزاة كما تدل الروايات، منها ما في «الترمذي»: فلما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم مر الظهران فأذننا بلقاء العدو، فأمرنا بالفطر إلخ. وواقعة الباب واقعة السنة الثامنة بعد الهجرة، وقال علماء السير: إنما وقعت في سابع عشرة من رمضان. ومستدل داود الظاهري حديث: «ليس من البر الصيام في السفر»، وفي «مصنف عبد الرزاق»: «ليس من أمير أمصيام في امسفر». وأجابوا عن حديثه، نعم ذكروا وجه قوله صلى الله عليه وسلم: أن رجلاً صام في السفر فشق عليه فقام عليه الناس بالظل فراه النبي صلى الله عليه وسلم فذكروا قصته فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «ليس من إلخ»، فمدار جواهرهم على أن تقدم الجار والمجرور يفيد الحصر فورد النفي على هذا الحصر، فمعنى قوله صلى الله عليه وسلم: أن الصوم في السفر غير منحصر في كونه برًا، بل قد يكون لعدم ترخص برخص الله أيضًا، لكن ظاهر الحديث يشير إلى عدم كونه برًا في السفر. وقال ابن تيمية في فتاواه: إن الحديث لا يدل على عدم جوازه في السفر؛ لأن نفي البر لا يوجب عدم الجواز. ولكنه مما لا يتحصل؛ فإنه إذا انتفى البر، فما بقي شيء، والله أعلم. قوله: وقال الشافعي إنما معنى إلخ: ليس قوله هذا شرح الحديث، بل بيان المسألة، وهذا شبه ما قال أحمد بن حسن رضي الله عنه في حديث: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلخ»؛ فإنه ذكر المسألة لا شرح الحديث، وأيضًا أجاب الجمهور عن حديث: «ليس من البر إلخ»، أنه محمول على حال الجهد والمشقة. قوله: باب ما جاء في الرخصة في الصوم إلخ: حديث الباب صريح حجة للجمهور. قوله: فلا يجد المفطر على الصائم إلخ: مشتق من وجد يجد موحدة: الغضب. وأما وجد يجد وجودًا، فمعناه معروف. وأما وجد يجد وجدًا فمعناه ياتقن. وأما وجد يجد وجدانا فمعناه الحزن.

حاشية: قوله: أولئك العصاة: بالضم، جمع العاصي؛ وذلك لأنهم زعموا الصيام واجبة، ولم يعتقدوا رخصة الفطر، كما سيحيى في كلام المؤلف. قوله: يسرد الصوم: أي يواليه ويتابعه. (الدر) يعني كان ذا قدرة شديدة على الصوم، حتى أنه كان يتابع صوم النفل في السفر. قوله: وكانوا يرون إلخ: اتفق جمهور العلماء من أهل الفتوى أن الإفطار والصيام كلاهما جائز، واختلفوا في أن أحدهما أفضل أو هما سواء، فأبو حنيفة ومالك والشافعي والثوري وغيرهم على أن الصوم أفضل إن أطاقت لتبرته الذمة ويسره بموافقة المسلمين، وعسر القضاء بعد مضي رمضان، وفعله صلى الله عليه وسلم في الصيام يصلح حجة لهم. وعند أحمد وإسحاق وسعيد بن المسيب والأوزاعي: الإفطار في السفر أفضل مطلقًا. وذهب بعض العلماء إلى أن أفضل الأمرين أيسرهما. وبعضهم إلى استوائهما، والمراء غير بينهما. (اللمعات) قوله: عن معمر بن أبي حبيبة: معمر: بسكون ثمانية، ابن أبي حبيبة، ويقال: يقال: حبيبة - بالتحنتين مصغرًا - العدوي، مولا لهم، ثقة من الخامسة. (التقريب)

نفع قوت المغتذي: [و عن معمر بن أبي حبيبة]: بضم حاء ففتح تحتية أخرى فتاء، ويقال: ابن أبي حبيبة، وماله عند المصنف إلا هذا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْإِفْطَارِ لِلْحَبْلِ وَالْمَرْضِعِ: ٧٠٧- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَيُوسُفُ بْنُ عَيْسَى قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا أَبُو هِلَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَوَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ^{المرأة الحامل} -رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ- قَالَ: أَغَارَتْ عَلَيْنَا خَيْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَوَجَدْتُهُ يَتَغَدَّى، فَقَالَ: «اذْنُ كُلِّ» فَقُلْتُ: إِنِّي صَائِمٌ. فَقَالَ: «اذْنُ» أَحَدْتُكَ عَنِ الصَّوْمِ أَوِ الصَّيَامِ، إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ الْمُسَافِرِ شَطْرَ الصَّلَاةِ، وَعَنِ الْحَامِلِ أَوِ الْمَرْضِعِ الصَّوْمَ أَوِ الصَّيَامَ. وَاللَّهُ، لَقَدْ قَالَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ كِلَيْهِمَا أَوْ إِحْدَاهُمَا، فَيَا لَهْفَ نَفْسِي أَنْ لَا أَكُونَ طِعْمْتُ مِنْ طَعَامِ النَّبِيِّ ﷺ! وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أُمَيَّةَ ^{كلمة عمر على ما فات} ﷺ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ الْكُفَيْيِّ ^{كلمة عمر على ما فات} حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَلَا نَعْرِفُ لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ^{كلمة عمر على ما فات} هَذَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْحَامِلُ وَالْمَرْضِعُ يُفْطِرَانِ وَيَقْضِيَانِ وَيُطْعِمَانِ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُفْطِرَانِ وَيُطْعِمَانِ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِمَا، وَإِنْ شَاءَتَا قَضَتَا وَلَا إِطْعَامَ عَلَيْهِمَا. وَبِهِ يَقُولُ إِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّوْمِ عَنِ الْمَيِّتِ: ٧٠٨- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ وَمُسْلِمِ الْبَطْنِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ^{مؤثري} ﷺ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أَخِي مَاتَ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ. قَالَ: «أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أَخِيكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ تَقْضِيهِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «فَحَقُّ اللَّهِ أَحَقُّ». وَفِي الْبَابِ عَنْ بُرَيْدَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ ^{مؤثري} ﷺ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ^{مؤثري} حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَدْ رَوَى غَيْرُ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ مِثْلَ رِوَايَةِ أَبِي خَالِدٍ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: وَرَوَى أَبُو مُعَاوِيَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمِ الْبَطْنِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ^{مؤثري} عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: «عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ»، وَلَا «عَنْ عَطَاءٍ»، وَلَا «عَنِ مُجَاهِدٍ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكَفَّارَةِ: ٧٠٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَشْعَثَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ^{مؤثري} ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرٍ، فَلْيُطْعِمْ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا». قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ^{مؤثري} لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَالصَّحِيحُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ^{مؤثري} مَوْثُوفٌ قَوْلُهُ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُصَامُ عَنِ الْمَيِّتِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، قَالَا: إِذَا كَانَ عَلَى الْمَيِّتِ نَذْرُ صِيَامٍ يُصَامُ عَنْهُ، وَإِذَا كَانَ عَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَانَ أُطْعِمَ عَنْهُ. وَقَالَ مَالِكٌ وَسُفْيَانُ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ. وَأَشْعَثُ هُوَ ابْنُ سَوَّارٍ. وَمُحَمَّدٌ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّائِمِ يَذَرُّهُ الْقِيءُ: ٧١٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْمَحَارِبِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ^{مؤثري} ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ لَا يُفْطِرُنَ الصَّائِمُ: الْحِجَامَةُ وَالْقِيءُ وَالْإِحْتِلَامُ». قَالَ أَبُو عَيْسَى:

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الرخصة في الإفطار إلخ: إن خشيت على ولدها يجوز لها الإفطار، ولا فدية عليها بل القضاء، وعند البعض الفدية أيضا واجبة. واعلم أن المشهور على الألسنة أن آية الفدية نسخت. وأقول: إن الفدية ثابتة عند الكل، وعندنا في ستة مواضع، ولو قيل بنسخها فكيف تكون الفدية باقية؟ وسأني البحث في هذا في باب «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ» قوله: باب ما جاء في الصائم يذره القيء: ظاهر الرواية لنا أن ذرع القيء غير مفسد، والاستقاء مفسد. ثم فصل المصنفون فيها وصارت اثنتي عشرة صورة؛ لأن القيء إما قليل أو كثير، ثم إما ذرعه أو استقاء، ثم يضرب هذه الأربعة في الثلاثة، أي أنه خرج أو عاد أو أعاده، فحصلت اثنتا عشرة صورة، وأحكام الكل مذكورة في المبسوطات مثل «البحر» وغيره.

حاشية: قوله: عن أنس إلخ: هو غير أنس بن مالك الأنصاري خادم رسول الله ﷺ. قوله: أغارت علينا إلخ: [على] معنا؛ لأنه كان مسلما من قبل. [قوله: وضع عن المسافر شطر الصلاة: وهو الصوم مقيس عليها؛ لأن قوله ﷺ: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ»] وقوله ﷺ: «كُلُّ» (التقرير) قوله: فحق الله أحق: وفي «الصحيحين»: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ، صَامَ عَنْهُ وَلَيْتَهُ»، أورده صاحب «المشكاة» أيضا، قال الشيخ عبد الحق: أخذ قوم بظاهر هذا الحديث، فأجازوا أن يصوم عنه وليه، فأوجب عليه قضاءه، وبه قال أحمد، وهو أحسن قولنا الشافعي، وصححه النووي. وقال بعض الشافعية: يخبر بين الصوم والإطعام. وذهب الجمهور إلى أنه لا يصوم عنه وليه، وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي في أصح قوليه عند أكثر أصحابه، وأولوا الحديث بأن المراد إطعام الولي عنه، فعندنا إن أوصى فيؤخذ من الثلث، وعند الشافعي أوصى أو لم يوص فيؤخذ من كل ماله، ويؤيد قول الجمهور ما رواه مالك في «الموطأ»: أن ابن عمر كان يُسأل: هل يصوم أحد عن أحد، أو يصلي أحد عن أحد؟ فيقول: لا يصوم أحد عن أحد، ولا يصلي أحد عن أحد، والله تعالى أعلم بالصواب. قوله: فليطعم عنه إلخ: قال الشيخ في «اللمعات»: فعندنا إن أوصى فيؤخذ من الثلث. وعند الشافعي أوصى أو لم يوص فيؤخذ من كل ماله. قوله: لا يصوم أحد عن أحد: وعليه الجمهور، وبه قال أبو حنيفة، أما ما ورد: «صَامَ عَنْهُ وَلَيْتَهُ»، فأخذ بظاهره قوم، وأما الجمهور فأولوا بأن المراد إطعام الولي عنه، كذا في «اللمعات». قوله: لا يفطرن الصائم إلخ: وهذا هو مذهب الإمام أبي حنيفة ومالك والشافعي ^{مؤثري}، وهو المروي من فعله ^{مؤثري} وجماعة من الصحابة: سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمرو وزيد بن أرقم وأم سلمة ^{مؤثري}، وذهب الإمام أحمد وطائفة من العلماء إلى أن الحجامه تفتل الحجام والمجروح؛ لحديث: «أفطر الحاءنم والمجروح»، وعلماء مذهب أحمد بالغوا في تصحيحه وتأيد مذهبه ونصرت به بالعقول والمنقول، والجمهور أولوا هذا الحديث بأن المراد بالإفطار التعرض له والوقوع فيه، أما الحجام فلوصول شيء إلى جوفه بمصق القارورة، وأما المجروح فلعرض الضعف، والله تعالى أعلم، كذا ذكره الشيخ في «اللمعات».

نفع قوت المغنذي: [من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا]: قال «حق»: الرواية ههنا بالنصب، وكان وجهه إقامة ظرف مقام مفعول، كما يقام الجار والمحرور مقامه، وقد قرئ: «ليجزى قوما بما كانوا يكسبون» وفي «ه»، وابن عدي مسكين برفعه صوابا.

حَدَّثَنَا أَبِي سَعِيدُ الْحُدْرِيُّ رضي الله عنه عَنِ زَيْدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَبْدُ وَاحِدٌ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ مُرْسَلًا، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: «عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه». وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ، سَمِعْتُ أَبَا دَاوُدَ السَّجَرِيَّ يَقُولُ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، فَقَالَ: أَخُوهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ لَا بَأْسَ بِهِ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَذْكُرُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ثِقَةٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ضَعِيفٌ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَلَا أُرَوِّي عَنْهُ شَيْئًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا: ٧١١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ ذَرَعَهُ الْقِيءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَتُوبَانَ وَفَضَّالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَيْسَى بْنِ يُونُسَ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا أَرَاهُ مُحْفُوظًا. قَالَ أَبُو عَيْسَى: وَقَدْ رَوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَلَا يَصِحُّ إِسْنَادُهُ. ٧١٢- وَرَوِيَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَتُوبَانَ وَفَضَّالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَاءَ فَأَفْطَرَ، وَإِنَّمَا مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ صَائِمًا مُتَطَوِّعًا فَقَاءَ فَضَعَفَ، فَأَفْطَرَ لِذَلِكَ. هَكَذَا رَوِيَ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ مُفَسِّرًا. وَالْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّ الصَّائِمَ إِذَا ذَرَعَهُ الْقِيءُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَإِذَا اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّائِمِ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ نَاسِيًا: ٧١٣- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ حَجَّاجٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا فَلَا يُفْطِرُ، فَإِنَّمَا هُوَ رَزَقٌ رَزَقَهُ اللَّهُ». حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عَوْفٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ وَخَلَّابٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، مِثْلَهُ أَوْ نَحْوَهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأُمِّ إِسْحَاقَ الْعَنْبُورِيَّةِ رضي الله عنها. قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: إِذَا أَكَلَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِفْطَارِ مُتَعَمِّدًا: ٧١٤- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُطَوِّسِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ رُخْصَةٍ وَلَا مَرَضٍ، لَمْ يَقْضِ عَنْهُ صَوْمُ الدَّهْرِ كُلِّهِ، وَإِنْ صَامَهُ». قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: أَبُو الْمُطَوِّسِ اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ الْمُطَوِّسِ، وَلَا أَعْرِفُ لَهُ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ.

العرف الشاذي: وحديث الباب ساقط من جانب عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو سمي الحفظ، وأما أخوه عبد الله فتفه. وأما مرسل عبد الله وغيره فنفيدنا في مسألة عدم إفساد الصوم بالخماصة أيضًا. [وأما واقعه علة أنه قاء فأفطر إلخ، فقيل في جوابه: إنه علة له كان متنفلاً فيقضيه بعد.] قوله: سمعت أبا داود السجزي: السجزي منسوب إلى مسجستان مغرب سيستان، يقال: زابلستان أيضًا، وهي مولد رستم الشجاع المعروف. وغلط في هذا ابن خلكان حيث قال: إنما قرية من قرى البصرة. ويقال لـ«سيستان»: سكر أيضًا. وفي العجم اسم طبرستان، ونسب إلى هذا أبو جعفر الطبري، وقد يقال: السجزي أيضًا. وأما «الطبراني» فمنسوب إلى طبرية قرية من قرى الشام. قوله: باب ما جاء في الصائم يأكل ويشرب ناسيًا: قال الثلاثة: إن صوم من أكل وشرب ناسيًا باق، وقال مالك رضي الله عنه: إن كان صومه صوم الفريضة فيقضيه، وإن كان صوم تطوع فلا قضاء، قد تم صومه، وفي كتبنا: لو أخذ الصائم في الأكل، ويراها رجل آخر، ويعلم أنه صائم، والأكل ضعيف، فيبغى للرائي أن لا يخبره بأنك صائم، بل يدعه يأكل. ويروى أن رجلاً في عهد الصحابة صام يوماً، فدعاه رجل للطعام، فأكل عنده شبع بطنه ناسيًا، ثم دعاه آخر فأكل عنده شبع بطنه ناسيًا، ثم دعاه آخر فأكل عنده شبع بطنه ناسيًا، فقال أبو هريرة رضي الله عنه: إنك رجل ما تعودت الصيام. قوله: باب ما جاء في الإفطار متعمداً: قال مالك وأبو حنيفة رضي الله عنهما: إن الأكل والشرب عمداً أيضاً يوجب الكفارة، وقال الشافعي وأحمد رضي الله عنهما: إن الكفارة مقتضرة على الجماع عمداً، وقال البخاري: إن الكفارة في الجماع فقط، وأما في الأكل والشرب فلا كفارة ولا كفارة في دار الدنيا، وأمره مغفوض إلى دار الآخرة، وتمسك بحديث الباب: «لم يقض عنه صوم الدهر كله إلخ»، وحمل الجمهور حديث الباب على أنه لم يحجز ثواب رمضان وخواصه. وأما تفقه البخاري فبان الكفارة ليست بعوض من الجنابة لتعدى إلى الأكل والكفارة، بل هي عتاب وزجر، ومن المعلوم أن التمرد في الجماع أعلى من التمرد في الأكل والشرب. وقال داود الظاهري وابن تيمية: لا قضاء على من ترك الصلاة عمداً، بل القضاء على من تركها ناسيًا، ولم يذهب أحد من الأربعة إلى هذا. وإن قيل: إنكم أثبتتم الكفارة في الأكل والشرب بالقياس، والحال أن القياس لا يجزئ في الحدود، قلت أولاً: إنا أثبتنا الكفارة فيهما بتحقيق المناط لا القياس، وبينهما بون بعيد. وثانياً: إن قول أهل الأصول: إن القياس لا يجزئ في الحدود، وليس مراده كما زعمتم أن الحدود بمعنى الزواجر، بل الحدود بمعنى الحدود الشرعية التي تكون فاصلة بين المتحاشين، كما يدل بعض الفروع، منها ما قال السرخسي في «المبسوط»: إن العمل الكثير مفسد للصلاة، وتفسير العمل الكثير فيه أقوال خمسة، وقال: الأشبه أن يحول العمل الكثير إلى رأي من ابتلي به، فما زعمه كثيراً كثيراً، وما لا فلا، وكذلك في بيع السلم بأن تعين مدة السلم بالشهر أو غيره ليس بأشبه بمذهب أبي حنيفة رضي الله عنه، بل الأشبه ما عيَّنه رب المال والمشتري بالتراضي، وكذلك في مدة تشهير اللقطة بأنها محولة إلى رأي من ابتلي به، فعلى هذا أقول: يمكن بيع السلم على مدة ثلاثة أيام، فبالجملة المراد بالحدود الشرعية هذه الحدود دون الحدود بمعنى الزواجر.

حاشية: قوله: لم يقض عنه صوم الدهر كله إلخ: قال الشيخ في «اللمعات»: هذا من باب التشديد والمبالغة، وإلا فالكفارة بصيام شهرين تجزئ عنه. ويمكن أن معناه: صيام الدهر كله لا يبلغ في درجة صوم واحد في الثواب أو في الكيفية، وإن كان الكفارة بصيام شهرين ترفع الوجوب عن الذمة، والله تعالى أعلم بالصواب.

نفع قوت المغتذي: [سمعت أبا داود السجزي]: قال «حق»: أي أبا داود السجستاني ذا السنن، إذ روى عنه، قال ابن ماكولا: السجزي نسب بسجستان، بلا قياس. [ذره]: بنقط ذاله، أي: سبقه، وغلطه. [استقاء]: أي: تكلف قينا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ: ٧١٥- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ وَأَبُو عَمَّارٍ -الْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَاللَّفْظُ لَفْظُ أَبِي عَمَّارٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتُ. قَالَ: «وَمَا أَهْلَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ. قَالَ: «هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُعْتِقَ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ سِتِينَ مِسْكِينًا؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «اجْلِسْ». فَجَلَسَ، فَأَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ -وَالْعَرَقُ: الْمِكْتَلُ الضَّخْمُ- قَالَ: «فَتَصَدَّقْ بِهِ». فَقَالَ: مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَحَدٌ أَفْقَرُ مِنَّا. قَالَ: فَضَحِكَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ. قَالَ: «خُذْهُ فَأُطْعِمَهُ أَهْلَكَ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا مِنْ جَمَاعٍ، وَأَمَّا مَنْ أَفْطَرَ مُتَعَمِّدًا مِنْ أَكْلِ أَوْ شُرْبٍ، فَإِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ: فَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ، وَشَبَّهُوا الْأَكْلَ وَالشُّرْبَ بِالْجَمَاعِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا ذُكِرَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم الْكَفَّارَةُ فِي الْجَمَاعِ، وَلَمْ يُذْكَرْ عَنْهُ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَقَالُوا: لَا يُشَبَّهُ الْأَكْلَ وَالشُّرْبَ الْجَمَاعَ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ. وَقَوْلُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم لِلرَّجُلِ الَّذِي أَفْطَرَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهِ: «خُذْهُ فَأُطْعِمَهُ أَهْلَكَ» يَحْتَمِلُ هَذَا مَعَانِي، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْكَفَّارَةُ عَلَى مَنْ قَدَرَ عَلَيْهَا، وَهَذَا رَجُلٌ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْكَفَّارَةِ، فَلَمَّا أَعْطَاهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم شَيْئًا وَمَلَكَهُ، قَالَ الرَّجُلُ: مَا أَحَدٌ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنَّا، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «خُذْهُ فَأُطْعِمَهُ أَهْلَكَ»؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْفَضْلِ عَنْ قُوَّتِهِ. وَاخْتَارَ الشَّافِعِيُّ لِمَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ هَذَا الْحَالِ أَنْ يَأْكُلَهُ، وَتَكُونَ الْكَفَّارَةُ عَلَيْهِ دَيْنًا، فَتَمَّى مَا مَلَكَ يَوْمًا كَفَّرَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّوَاكِ لِلصَّائِمِ: ٧١٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم مَا لَا أُحْصِي يَتَسَوَّكُ وَهُوَ صَائِمٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا يَرَوْنَ بِالسَّوَاكِ لِلصَّائِمِ بَأْسًا، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرِهُوا السَّوَاكَ لِلصَّائِمِ بِالْعُودِ الرَّطْبِ، وَكَرِهُوا لَهُ السَّوَاكَ آخِرَ النَّهَارِ. وَلَمْ يَرِ الشَّافِعِيُّ بِالسَّوَاكِ بَأْسًا أَوَّلَ النَّهَارِ وَآخِرَهُ. وَكَرِهَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ السَّوَاكَ آخِرَ النَّهَارِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكُحْلِ لِلصَّائِمِ: ٧١٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ وَاصِلٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَطِيَّةَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاتِكَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: اشْتَكَيْتُ عَيْنِي أَفَأُكْتَجِلُ وَأَنَا صَائِمٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسِ رضي الله عنه حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَلَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ. وَأَبُو عَاتِكَةَ يُضَعَّفُ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْكُحْلِ لِلصَّائِمِ، فَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْكُحْلِ لِلصَّائِمِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

العرف الشاذي: قوله: رجل: قيل: إنه أوس بن صامت الذي هو صاحب واقعة الظهار في رمضان في حديث آخر، فيكون حديث الباب وذلك الحديث واحدًا، وقيل: إن حديث الباب غير ذلك الحديث، وتعددت الواقعة، وواقعة حديث الباب هي لسلمة بن صخر، والله أعلم، والصواب تعدد الواقعتين. ثم اختلفوا، فقال الثلاثة: إن الحصائل الثلاثة بالترتيب كما في الحديث، وقال مالك رضي الله عنه: لا ترتيب بل العبد مخير بينها، وتعجب المحدثون من أن مالكًا رضي الله عنه كيف خالف نص حديث الباب؟ أقول: يمكن له أن يقول: إن المذكور في الحديث من الترتيب إنما هو في الذكر لا في الحكم، فلا خلاف للنص أصلاً. قوله: شهرين متتابعين إلخ: في بعض الروايات أنه قال: ما ابتليت بهذا إلا من الصوم، فعُدل من الصيام إلى الإطعام بعذر شدة الشبق، والحال أن شدة الشبق ليس بعذر للعدول عندنا، وعذر عند الشافعية وما أحاب الأحناف. وأقول: إنه من خصوصية هذا الرجل، وأخذت هذه الخصوصية مما يرد علينا وعلى الشافعية أن هذا الرجل أطعم الكفارة أهله، ولا تتأدى الكفارة بمثل هذا، فقيل: إنه لم تناد الكفارة، بل الكفارة عليه دين، ويؤديها إذا تيسر له. وقيل: إن كفارته قد أدبت، وهذا من خصوصيته، وهذا قول الشافعي رضي الله عنه والزهرري، نقله الدارقطني وأبو داود، وزاد الزهرري إنما كان هذا رخصة له خاصة إلخ، فإذا أقول: لما ادعيتم الخصوصية في مسألة ندعي الخصوصية في مسألة أخرى أيضًا، أي عدوله عن الصوم إلى الإطعام لشدة الشبق، وأما ادعاء الخصوصية فليس له ضابطة كلية، بل يكون بالذوق السليم، وكذلك روي أن أبا بردة بن دينار رضي الله عنه قال له النبي صلى الله عليه وسلم: «قسم هذه الشياه في الناس»، فقسمها في الناس، وبقي له عتود، فأمر له صلى الله عليه وسلم أن يضحى بها، وهذه الأضحية من خصوصيته؛ فإن العتود لا تصح الأضحية بها على أن في بعض الروايات تصريح أن: «ضح هذا ولا يجوز لغيرك إلخ». قوله: باب ما جاء في السواك للصائم: يستحب السواك عندنا في جميع الأحيان قبل الزوال وبعده، وما من حديث يدل على نفي السواك بعد الزوال كما هو مذهب الشافعي رضي الله عنه، ومختارنا مختار البخاري. وأما حديث: «خلف فم الصائم إلخ»، فلا يدل على النهي عن السواك، بل حث على الصيام بذكر فضله. قوله: ولم ير الشافعي إلخ: هذا خلاف ما في عامة كتب الشافعية؛ فإن فيها كراهية السواك بعد الزوال. ولعل ما في كتاب الترمذي رواية عن الشافعي رضي الله عنه. قوله: باب ما جاء في الكحل للصائم: لا بأس بالكحل للصائم وإن ظهر أثره في البزاق، ومن بزق وفيه أثر الكحل ثم أعاده، فسد صومه، وإن لم يعد فلا شيء عليه. واعلم أن الاحتحال لقصد الزينة يكره، كما قال صاحب «الأشباه والنظائر»: إن التحتم للزينة مكروه.

حاشية: قوله: يعرق: العرق والعرق: بفتح الراء فيهما، زنبيل منسوج من خوص، و«المكتل»: بكسر الميم، الزنبيل الكبير، قيل: إنه يسع خمسة عشر صاعًا، والجمع مكاتيل. قوله: لابتيتها: الالة: الأرض ذات المحارة السود الكثيرة، وهي الحرة، «الابتا المدينة»: طرفاها من جانبيها. (ج) قوله: فاطمعه أهلك: [أي أخر الكفارة عنه إلى وقت الوجدان، وعليه أكثر العلماء. (للمعات)] يعني بالفعل، وتصديق بعد هذا عند قدرتك. وقال ابن المصام: الظاهر أنه خصوصية له؛ إذ عند الدارقطني في هذا الحديث: فقد كفر الله عنك، قاله علي القاري في «شرح الموطأ». قوله: ولم ير الشافعي بالسواك بأسًا إلخ: الموجود في كتب الشافعية خلاف ما نسب أبو عيسى إلى الشافعي رضي الله عنه، بل هو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه، والله تعالى أعلم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ: ٧١٨- حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَقُتَيْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقْبَلُ فِي شَهْرِ الصَّوْمِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَحَفْصَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ، فَرَخَّصَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقُبْلَةِ لِلشَّيْخِ، وَلَمْ يَرْخُصُوا لِلشَّابِّ مَخَافَةَ أَنْ لَا يَسْلَمَ لَهُ صَوْمُهُ، وَالْمُبَاشَرَةُ عَنْهُمْ أَشَدُّ. وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْقُبْلَةُ تَنْقُضُ الْأَجْرَ وَلَا تُفْطِرُ الصَّائِمَ، وَرَأَوْا أَنَّ لِلصَّائِمِ إِذَا مَلَكَ نَفْسَهُ أَنْ يُقْبَلَ، وَإِذَا لَمْ يَأْمَنْ عَلَى نَفْسِهِ تَرَكَ الْقُبْلَةَ لِيَسْلَمَ لَهُ صَوْمُهُ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مُبَاشَرَةِ الصَّائِمِ: ٧١٩- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُبَاشِرُنِي وَهُوَ صَائِمٌ، وَكَانَ أَمْلَكَكُمْ لِأَرَبِهِ. ٧٢٠- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبَلُ وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَكَانَ أَمْلَكَكُمْ لِأَرَبِهِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو مَيْسَرَةَ اسْمُهُ عَمْرُو بْنُ شَرْحِبِيلَ. وَمَعْنَى «لِأَرَبِهِ» يَعْنِي لِنَفْسِهِ.

بَابُ مَا جَاءَ لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَعِزْ مِنَ اللَّيْلِ: ٧٢١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَوْلَهُ، وَهُوَ أَصَحُّ. وَإِنَّمَا مَعْنَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصِّيَامَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فِي رَمَضَانَ أَوْ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ أَوْ فِي صِيَامٍ نَذَرَ، إِذَا لَمْ يَنْوِهِ مِنَ اللَّيْلِ لَمْ يُجْزِهِ، وَأَمَّا صِيَامُ التَّطَوُّعِ فَمُبَاحٌ لَهُ أَنْ يَنْوِيَهُ بَعْدَ مَا أَصْبَحَ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِفْطَارِ الصَّائِمِ الْمُتَطَوِّعِ: ٧٢٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنِ ابْنِ أُمِّ هَانِيٍّ، عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ قَاعِدَةً عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَانِي بِشَرَابٍ فَشَرِبْتُ مِنْهُ، ثُمَّ نَاولَنِي فَشَرِبْتُ مِنْهُ. فَقُلْتُ: إِنِّي أَذْنَبْتُ فَاسْتَغْفِرْ لِي.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في القبلة للصائم: تجوز القبلة لمن يأمن على نفسه الجماع مثل المشيخة، وتكره لمن لم يأمن مثل الشبان، وأما الاعتكاف فلا تجوز القبلة فيه لأحد، ووجه الفرق بين جواز ارتكاب دواعي الوقاع في الصوم وعدم جوازه في الاعتكاف مذكور في «الغاية شرح الهداية» للشيخ أكمل الدين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. واعلم أن الإفطار لازم والتفطر متعذر. قوله: باب ما جاء في مباشرة الصائم: ليس المراد من المباشرة المباشرة الفاحشة بل اللمس فقط. قوله: وكان أملككم لأربه: الإرب - بكسر الهمزة - العضو، وجمعه آراب، وبفتحتين بمعنى الحاجة، وهذا اسم جنس، والأشبه بالتعظيم الثاني، أي بمعنى الحاجة. قوله: باب ما جاء لا صيام إلخ: هذه المسألة مسألة التبييت، قال الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يجب التبييت في كل صوم إلا النفل، وجوز فيه أن ينوي بعد الزوال أيضًا من لم يأكل بعد الصبح. ومذهب أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه لا يجب التبييت في رمضان والنفل والنذر المعين؛ لأن رمضان موقت من جانب الشارع، والنذر المعين موقت من جانب العبد، والنفل وقته كل يوم، وأما حديث الباب فناسق، فلا حاجة إلى جوابه أصلاً. وأما استدلالنا فروى الطحاوي أنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أمر من نادى أهل العوالي غار عاشوراء أن يصوم من لم يأكل من الصبح، ويمسك من أكل ويقضي، وكان صوم عاشوراء فرضاً، وأطنب الطحاوي بالروايات، وقال الحافظ: لم يثبت أمره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالقضاء لمن أكل من الصبح، فلا يكون فرضاً. أقول: كيف غفل الحافظ؟ والحال أن في «سنن أبي داود» تصريح القضاء أيضًا. قوله: باب ما جاء في إفطار إلخ: ههنا مسألتان، إحداهما: جواز إفطار المتنفل وعدمه، وثانيتهما: أنه لو أفطر فهل عليه القضاء أم لا؟ وفي «مدونة مالك» أنه إن أفطر لعذر مسموع فلا قضاء، وإلا فيقضي.

حاشية: قوله: كان يقبل في شهر الصوم: قال الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «اللمعات شرح المشكاة»: والمذهب عندنا: أنه لا بأس بالقبلة إذا أُمِنَ على نفسه الجماع أو الإنزال، ويكره إن لم يأمن؛ لأن القبلة ليست بمنفطرة، ويمكن أن تقضي إلى الإفطار في العاقبة، ففي حالة الأمن يعتبر ذاكما، وفي غير حالة الأمن يعتبر عاقبتها. وقال محمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الموطأ»: والكف أفضل، وهو قول أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والعمامة. والمباشرة في حكم التقبيل في ظاهر الرواية، ويروى عن محمد: أنه يكره المباشرة الفاحشة؛ لغلبة خوف الفتنة فيها. وفي «المواهب اللدنية»: أن مذهب الشافعي وأصحابه أن القبلة ليست بمحرمة على من لم يتحرك الشهوة بها، لكن الأولى تركها، وأما من حركت الشهوة له فهي حرام في حقه على الأصح، انتهى كلام الشيخ في «اللمعات»، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. قوله: وكان أملككم لأربه: أي لحاجته؛ فإن أكثر المحدثين يروونه بفتح همزة وراء بمعنى الحاجة، وبعضهم يرويه بكسر فسكون، وهو يحتمل معنى الحاجة، ويحتمل العضو الذكور، قال الطيبي: «أملككم» أي كان يأمن الإنزال ويأمن الوقاع، وخدش التفسير بالعضو بأنه خارج عن سنن الأدب. (بجمع البحار) قوله: من لم يجمع إلخ: من الإجماع، بمعنى العزم وإحكام النية. ظاهره أنه لا يصح الصوم بلا نية، فرضاً كان، كصوم رمضان والكفارة والقضاء والنذر، أو نفلاً، وهو مذهب مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فيشترط التبييت في كل صوم، نظراً إلى عموم الحديث، وبه قال الشافعي وأحمد في غير النفل. والمذهب عندنا أي الحنفية: أنه يجوز صوم رمضان والنفل والنذر المعين بنية من نصف النهار الشرعي، وشرط للقضاء والكفارة والنذر المطلق أن يبيت النية؛ لأنها غير متعينة، فلا بد من التعيين في الابتداء، والدليل لنا في الغرض: ما روي في «السنن الأربعة» عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بعد ما شهد عنده الأعرابي برؤية الهلال: «ألا من أكل فلا يأكل بقية يومه، ومن لم يأكل فليصم»، أما حديث حفصة مع أنه قد اختلف في رفعه، فمحمول على نفي الكمال. (اللمعات)

نفع قوت المغتذي: [أو كان أملككم لأربه]: قال «حق»: للأكثر كسدر، ومن حكاه عن الأكثر لـ «طب» و«وقع»، قال بـ «المشارك»: كذا رويناه عن كافة شيوخنا، وإنما هو كسبب [لأربه]: أي: حاجته، والأرب كسدر العضو، أي: لعضوه أو لعقله، حكاه بـ «المشارك»، أو لنفسه، فبالموطأ: «أو أيكم أملك نفسه من رسول الله ﷺ - . [ومن لم يجمع الصيام]: كحسين، قال «طب»: أي من لم يحكم نية وعزيمة، من أجمعت رأيا، وأزمعته، وعزمت عليه بمعنى: [أو عن سمالك بن حرب عن ابن أم هانئ للبيهقي بسننه عن هارون بن بنت أم هانئ، وبالمعرفة عن سمالك، قال: أخبرني أنا أم هانئ قال شعبة: فلفيت أنا، فقلت له: سمعت أنت من أم هانئ، قال: أخبرني أهلها، وأبو صالح مولى أم هانئ، وقال: إن قضى إلخ]: أخرجه البيهقي بـ «المعرفة» من وجه آخر بلفظ، قال: إن كان قضاء من رمضان، فصومي يوما مكانه، وإن تطوعا، فإن شئت فاقضي، وإن شئت فلا تقضي، فقال: وليس هذا باختلاف في الحديث، فلعله قال كذا، فنقل كل واحد ما حفظه.

قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالَتْ: كُنْتُ صَائِمَةً فَأَفْطَرْتُ. فَقَالَ: «أَمِنْ قَضَاءٍ كُنْتَ تَقْضِيهِ؟» قَالَتْ: لَا، قَالَ: «فَلَا يَضُرُّكَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَعَائِشَةَ رضي الله عنهما. حَدِيثُ أُمِّ هَانِيَةَ رضي الله عنها فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الصَّائِمَ الْمُتَطَوِّعَ إِذَا أَفْطَرَ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يُحِبَّ أَنْ يَقْضِيَهُ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَالشَّافِعِيِّ. ٧٢٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: كُنْتُ أَسْمَعُ سِمَاكَ بْنَ حَرْبٍ يَقُولُ: أَحَدُ بَنِي أُمِّ هَانِيَةَ رضي الله عنها حَدَّثَنِي، فَلَقِيتُ أَنَا أَفْضَلَهُمْ وَكَانَ اسْمُهُ جَعْدَةً، وَكَانَتْ أُمُّ هَانِيَةَ رضي الله عنها جَدَّتَهُ، فَحَدَّثَنِي عَنْ جَدَّتِهِ رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم دَخَلَ عَلَيْهَا، فَدَعَا بِشَرَابٍ فَشَرِبَ، ثُمَّ نَاولَهَا فَشَرِبَتْ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَا إِنِّي كُنْتُ صَائِمَةً. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «الصَّائِمُ الْمُتَطَوِّعُ أَمِينٌ نَفْسِهِ، إِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ». قَالَ شُعْبَةُ: قُلْتُ لَهُ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ أُمِّ هَانِيَةَ رضي الله عنها؟ قَالَ: لَا، أَخْبَرَنِي أَبُو صَالِحٍ وَأَهْلُنَا عَنْ أُمِّ هَانِيَةَ رضي الله عنها. وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سِمَاكَ بْنِ هَارُونَ بْنِ بِنْتِ أُمِّ هَانِيَةَ، عَنْ أُمِّ هَانِيَةَ رضي الله عنها. وَرَوَايَةُ شُعْبَةَ أَحْسَنُ، هَكَذَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ، فَقَالَ: «أَمِينٌ نَفْسِهِ». وَحَدَّثَنَا غَيْرُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي دَاوُدَ، فَقَالَ: «أَمِيرٌ نَفْسِهِ، أَوْ أَمِينٌ نَفْسِهِ» عَلَى الشَّكِّ، وَهَكَذَا رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ شُعْبَةَ: «أَمِيرٌ أَوْ أَمِينٌ نَفْسِهِ» عَلَى الشَّكِّ. ٧٢٤- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَمَّتِهِ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَوْمًا، فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» قَالَتْ: قُلْتُ: لَا. قَالَ: «فَإِنِّي صَائِمٌ». ٧٢٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها قَالَتْ: إِنْ كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَأْتِينِي فَيَقُولُ: «أَعِنْدَكَ غَدَاءٌ؟» فَأَقُولُ: لَا. فَيَقُولُ: «إِنِّي صَائِمٌ». قَالَتْ: فَأَتَانِي يَوْمًا فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ قَدْ أَهْدَيْتَ لَنَا هَدِيَّةً. قَالَ: «وَمَا هِيَ؟» قُلْتُ: حَيْسٌ. قَالَ: «أَمَا إِنِّي أَصْبَحْتُ صَائِمًا». قَالَتْ: ثُمَّ أَكَلْتُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِيْجَابِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ ٧٢٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كُنْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ صَائِمَتَيْنِ، فَعَرِضَ لَنَا طَعَامٌ اشْتَهَيْنَاهُ فَأَكَلْنَا مِنْهُ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَبَدَرْتَنِي إِلَيْهِ حَفْصَةُ، وَكَانَتْ ابْنَةُ أَبِيهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا صَائِمَتَيْنِ فَعَرِضَ لَنَا طَعَامٌ اشْتَهَيْنَاهُ فَأَكَلْنَا مِنْهُ، قَالَ: «أَفْضِيَا يَوْمًا آخَرَ مَكَانَهُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَرَوَى صَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها مِثْلَ هَذَا. وَرَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَمَعْمَرٌ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَزِيَادُ بْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحَفَاطِ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها مُرْسَلًا، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: «عَنْ عُرْوَةَ»، وَهَذَا أَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ فَقُلْتُ: أَحَدُكَ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِنْ عُرْوَةَ فِي هَذَا شَيْئًا، وَلَكِنْ سَمِعْتُ فِي خِلَافَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ مِنْ نَاسٍ عَنْ بَعْضِ مَنْ سَأَلَ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ. حَدَّثَنَا بِهَذَا عَلِيُّ بْنُ عِيْسَى بْنُ يَزِيدَ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، فَرَأَوْا عَلَيْهِ الْقَضَاءَ إِذَا أَفْطَرَ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

العرف الشاذي: وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: يلزم بالشروع، وإن أفطر يقضي بلا تفصيل، واتفق الأئمة الأربعة على أنه من شرع في الحج يجب عليه إتمامه، فقال أبو حنيفة رضي الله عنه: كذلك يكون في الصوم والصلاة أيضًا. وقال الشافعي رضي الله عنه: لا قضاء إن أفطر المتنفل. وفي كتب الحنابلة مثل ما في كتب الشافعية، ولكن في كتاب الصلاة لأحمد بن حنبل رضي الله عنه تصريح أن المتنفل في الصوم والصلاة يتيمها ويلزمان بالشروع. وأما مسألة الإفطار ففي ظاهر الرواية جواز إفطاره بالعدر، والضيافة عذر للضيف والمضيف، وفي «الكنز»: في رواية عن أبي حنيفة يجوز الإفطار بلا عذر أيضًا، وكذلك في «منتقى الحاكم الشهيد»، والجمع بين الروایتين: أن الإفطار بلا عذر جائز، ولكنه غير مرضي، والمفهوم من الأحاديث جوازه بلا عذر، وأما تفقه أبي حنيفة رضي الله عنه فهو أن الشروع بمنزلة النذر، والنذر لازم لإجماعًا، ولكن الترخيم كالنذر القولي في الصلاة لا الصوم، والله أعلم. قوله: أمير نفسه إلخ: في حديث عائشة رضي الله عنها في «كتاب الطحاوي»، ذكر القضاء أيضًا بسند الشافعي، والسند صحيح غاية الصحة، وفيه: «سأصوم يومًا مكان ذلك» إلا أن في «معاني الآثار» قال محمد بن إدريس: سمعت هذا الحديث عن سفیان بن عيينة، ولم يذكر لفظ «سأصوم مكان ذلك يومًا إلخ»، ثم قبل وفاته بسنة لما كررت عليه، زاد لفظ: «سأصوم يومًا مكان ذلك إلخ». ومر عليه الحافظ في «التلخيص الحبير»، وقال: اختلط ابن عيينة قبل وفاته بسنة، وأنكره الذهبي من الأول إلى الآخر، ثم ذكر منشأ قول الحافظ ورده. ثم أقول: رواه [رحلان] غير الشافعي رضي الله عنه أيضًا أحدهما في «الكبرى» للنسائي، وثانيهما في «سنن الدارقطني». وأما حديث الباب أي «أمير نفسه إن شاء إلخ» فلا ينفي القضاء، وقال الزرقاني: إن مراد الحديث أنه أمير نفسه قبل الشروع في الصوم، وفي بعض الألفاظ: «أَمِينٌ نَفْسِهِ»، وظني أنه تصحيف من الناسخين، والله أعلم. قوله: باب ما جاء في إيجاب القضاء عليه: حديث الباب صريح لنا وللموالك، وقال الترمذي رضي الله عنه: إنه مرسل مالك بن أنس رضي الله عنه، والسند جيد، وأما الحديث السابق عن عائشة رضي الله عنها، ففي «معاني الآثار» فيه تصريح القضاء عن المنزلي عن الشافعي رضي الله عنه، ومر الكلام فيه.

حاشية: قوله: إن شاء صام وإن شاء أفطر: تأويله أن له أن يفطر نظرًا إلى ما يبدو له من الأمور التي أوْثَمَ عليها، كالذي يضيف يومًا أو ينزل يقوم وهم يحبون أن يفطر، أو يرى في ترك الإفطار استحسانًا من جانب صاحبه، فله أن يساعده على هون من غير حرج؛ وهو أمين نفسه راعيًا شرائط الأمانة فيما يتوخاه، وهذا معنى قوله: «فلا يضرُّك»، وليس في أحد القولين دليل على أن القضاء غير واجب عليه بعد الالتزام، لا سيما قد ورد في الحديث الأمر بقضائه، كما سيحيى بعد، كذا في «اللمعات». قوله: حيس: [تمر يخلط بسمن وأقط فبعضن شديدًا ثم يبتذ منه نواة]. قوله: ثم أكل: فيه أن إفطار صوم التطوع جائز بلا عذر، وعليه الأكثر، وعند أبي حنيفة يجب إتمامه بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾، وما في الحديث فمحمول على عذر. قوله: برقان: بموحدة مضمومة فراء ساكنة ففاف. (مع) قوله: فبدرتني إليه: أي سبقتني إليه صلى الله عليه وسلم في الكلام، من بدرت الشيء بدورًا: أسرعت إليه، كذا في «الصحاح». قوله: وكانت ابنة أبيها: تعني على خصال أبيها، أي كانت جارية كآبائها.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصَالِ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ: ٧٢٧- حَدَّثَنَا بَنْدَارٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ إِلَّا شَعْبَانَ وَرَمَضَانَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ. ٧٢٨- وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ، كَانَ يَصُومُهُ إِلَّا قَلِيلًا، بَلْ كَانَ يَصُومُهُ كُلَّهُ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِذَلِكَ. وَرَوَى سَالِمٌ أَبُو النَّضْرِ وَعِيزٌ وَاحِدٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها نَحْوَ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو. وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: وَهُوَ جَائِزٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِذَا صَامَ أَكْثَرَ الشَّهْرِ أَنْ يُقَالَ: «صَامَ الشَّهْرَ كُلَّهُ»، وَيُقَالَ: «قَامَ فَلَانٌ لَيْلَتَهُ أَجْمَعُ»، وَلَعَلَّهُ تَعَثَّى وَاشْتَغَلَ بِبَعْضِ أَمْرِهِ، كَأَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ قَدْ رَأَى كِلَا الْحَدِيثَيْنِ مُتَّفِقَيْنِ، يَقُولُ: إِنَّمَا مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ أَكْثَرَ الشَّهْرِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّوْمِ فِي النَّصْفِ الْبَاقِي مِنْ شَعْبَانَ لِحَالِ رَمَضَانَ: ٧٢٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا بَقِيَ نِصْفُ مِنْ شَعْبَانَ فَلَا تَصُومُوا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ. وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مُفْطِرًا، فَإِذَا بَقِيَ شَيْءٌ مِنْ شَعْبَانَ أَخَذَ فِي الصَّوْمِ لِحَالِ شَهْرِ رَمَضَانَ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مَا يُشْبِهُ قَوْلَهُ، وَهَذَا حَيْثُ قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَا تَقْدَمُوا شَهْرَ رَمَضَانَ بِصِيَامٍ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ ذَلِكَ صَوْمًا كَانَ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ». وَقَدْ دَلَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ كَرَاهِيَةَ عَلَى مَنْ يَتَعَمَّدُ الصِّيَامَ لِحَالِ رَمَضَانَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي لَيْلَةِ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ: ٧٣٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَيْلَةً، فَخَرَجْتُ فَإِذَا هُوَ بِالْبَقِيعِ، فَقَالَ: «أَكُنْتُ تَخَافِينَ أَنْ يَحْيِفَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَرَسُولُهُ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ظَنَنْتُ أَنَّكَ أَتَيْتَ بَعْضَ نِسَائِكَ. فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَنْزِلُ لَيْلَةَ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَغْفِرُ لَأَكْثَرِ مَنْ عَدَدِ شَعْرِ غَنَمٍ كَلْبٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ الْحَجَّاجِ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: يُضَعَّفُ هَذَا الْحَدِيثُ، وَقَالَ: يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُرْوَةَ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَالْحَجَّاجُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ الْمُحَرَّمِ: ٧٣١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمِيرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ صِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. ٧٣٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلَهُ رَجُلٌ،

العرف الشَّدْي: قوله: باب ما جاء في وصال إلخ: حديث الباب يدل على صيامه صلى الله عليه وسلم في شعبان كله، ولكن في حديث عائشة رضي الله عنها تصريح أكثر شعبان، وأما وجه صيامه صلى الله عليه وسلم فهو قضاء أمهات المؤمنين ما فاتهن من الصيام لعذر الطمث أو غيره، ويفيد الشافعي إفادة شيء في أن تأخير قضاء رمضان إلى رمضان آخر لا ينبغي. قوله: لحال رمضان: أي لمعنى رمضان ورعاية رمضان. هذا الحديث في حق من يصوم بعد نصف شعبان، وأما فعله صلى الله عليه وسلم المار، فكان النبي صلى الله عليه وسلم يأخذ في الصوم قبل نصف شعبان، وحديث الباب قوي أنه أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن مهدي رضي الله عنهما كما في «التهذيب»، ويؤب الطحاوي على هذا، وحاصل كلامه أن النهي الوارد في حديث الباب لم يَرشاد وشفقة. قوله: لا تقدموا شهر رمضان بصيام إلخ: أخرج المصنف في الأول: «لا تقدموا شهر رمضان يوم أو يومين»، وأتى ههنا بلفظ «صيام». وأقول: إن لفظ «الصيام» مصدر، وليس جمع صوم، كما صرح أرباب اللغة. قوله: باب ما جاء في ليلة إلخ: هذه الليلة ليلة البراءة، وصح الروايات في فضل ليلة البراءة، وأما ما ذكر أرباب الكتب من الضعاف والمنكرات، فلا أصل لها. واختلف في الليلة المباركة المذكورة في القرآن، قيل: هي ليلة البراءة، وقيل: ليلة القدر، وعمس القائل الثاني بأن في القرآن تصريح أنها في رمضان، وليلة البراءة ليست في رمضان، وتناول القائل الأول. قوله: غنم كلب: كلب قبيلة من قبائل العرب ذو غنم كثيرة. وحديث الباب لم يبلغ الصحة؛ لأن في سنده حجاجا، وهو ابن أرتاة. قال العلماء: إن أفضل ليالي السنة ليلي رمضان، وأفضل ليالها شهر ذي الحجة العشرة، وأفضل الأيام يوم عرفة، وأفضل أيام الأسبوع يوم الجمعة، وعند ابن ماجه: أن يوم الجمعة أفضل من يوم الفطر والأضحى. قوله: باب ما جاء في صوم الحرم: أي يوم عاشوراء، وفي نص الحديث أن صوم عاشوراء كفارة السنة.

حاشية: قوله: إلا شعبان ورمضان: قال الشيخ في «اللمعات»: الظاهر أن سبب كثرة صومه صلى الله عليه وسلم في شعبان من أجل فضله بقرب رمضان، وتحصيل صفاء الوقت وتنوير القلب المنهني بصوم رمضان، مع كونه صلى الله عليه وسلم قويا معتدًا بالأنوار والأسرار، كما يظهر من حديث صوم الوصال، ونهى الأمة للشفقة والرحم عليهم، على أن بعض المحققين صرحوا بأن النهي إنما هو في حق الضعفاء ومن لم يقو على الصيام، ومن هذا ظهر محل حديث أبي هريرة رضي الله عنه الآتي المفيد للنهي عن الصوم بعد انتصاف شعبان النافي بتتابع صومه وأكثرته، وهو أنه ناهم شفقة عليهم؛ ليتقوا على صيام الفرض، ويباشروا فيه بنشاط، وكان حاله صلى الله عليه وسلم بخلاف حال غيره كما قلنا، أو كان النهي منسوخًا، والوجه الأول هو المعتمد المختار، والله تعالى أعلم. قوله: كلا الحديثين: [أي رواية أكثر الشهر ورواية صوم الشهر كله]. قوله: لحال رمضان: [أي لتعظيم رمضان كالسنة للغرائض]. قوله: وهذا: أي دليل كراهية الأخذ في الصوم لحال شهر رمضان. قوله: بالبقيع: البقيع مقبرة أهل المدينة. قوله: ينزل ليلة النصف من شعبان: هي الليلة الخامسة عشر من شعبان، وتسمى ليلة البراءة، وأما إيقاد السرج وغيرها من أدوات اللهب كما يفعله عوام الهند، فكان مأخوذًا من فعل الهند في الدوالي، ولا أصل له في الحديث. قوله: غنم كلب: اسم قبيلة مشهورة بكثرة الغنم. قوله: شهر الله الحرم: أي صيام شهر الله الحرم، وأضاف الشهر إلى الله تعظيمًا. (الطبيي)

فَقَالَ: أَيُّ شَهْرٍ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصُومَ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ؟ فَقَالَ لَهُ: مَا سَمِعْتُ أَحَدًا يَسْأَلُ عَنْ هَذَا إِلَّا رَجُلًا سَمِعْتُهُ يَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا قَاعِدٌ عِنْدَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ شَهْرٍ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصُومَ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ؟ قَالَ: «إِنْ كُنْتَ صَائِمًا بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَصُمْ الْمُحَرَّمَ، فَإِنَّهُ شَهْرُ اللَّهِ، فِيهِ يَوْمٌ تَابَ اللَّهُ فِيهِ عَلَى قَوْمٍ، وَيَتُوبُ فِيهِ عَلَى قَوْمٍ آخَرِينَ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ: ٧٣٣- حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى وَطَلْقُ بْنُ غَنَامٍ عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زُرِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنْ غُرَّةِ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَقَلَّمَا كَانَ يُفْطِرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ اسْتَحَبَّ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ صِيَامَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّمَا يُكْرَهُ أَنْ يَصُومَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَا يَصُومُ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ. قَالَ: وَرَوَى شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمٍ هَذَا الْحَدِيثَ وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَحَدَهُ: ٧٣٤- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَصُومُ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا أَنْ يَصُومَ قَبْلَهُ أَوْ يَصُومَ بَعْدَهُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَجَابِرٍ وَجُنَادَةَ الْأَزْدِيِّ وَجُوَيْرِيَةَ وَأَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَكْرَهُونَ أَنْ يَخْتَصَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ لَا يَصُومُ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ، وَيَبْهِي يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ يَوْمِ السَّبْتِ: ٧٣٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ حَبِيبٍ عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ، عَنْ أُخْتِهِ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا لِحَاءَ عِنَبَةٍ أَوْ عُودَ شَجَرَةٍ فَلْيَمْضُغْهُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَمَعْنَى الْكَرَاهِيَةِ فِي هَذَا أَنْ يَخْتَصَّ الرَّجُلُ يَوْمَ السَّبْتِ بِصِيَامٍ؛ لِأَنَّ الْيَهُودَ يُعْظَمُونَ يَوْمَ السَّبْتِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ: ٧٣٦- حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ رِبِيعَةَ الْجُرَشِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَحَرَّى صَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ حَفْصَةَ وَأَبِي قَتَادَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. ٧٣٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنَ الشَّهْرِ السَّبْتِ وَالْأَحَدِ وَالْاِثْنَيْنِ، وَمِنْ الشَّهْرِ الْآخَرِ الثَّلَاثَاءُ وَالْأَرْبَعَاءُ وَالْخَمِيسَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُفْيَانَ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ. ٧٣٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، فَأُحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ». قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

العرف الشاذي: قوله: حسن غريب: حسنه الترمذي مع أن فيه نعمان بن سعد، وهو مجهول، وعبد الرحمن بن إسحاق الواسطي، وهو ضعيف. قوله: باب ما جاء في صوم يوم الجمعة: يستحب صوم يوم الجمعة كما في «الدر المختار» إلا أن المحتشبن ترددا في الاستحباب، وعندني: إن كان يتوهم فساد الاعتقاد لا يصوم، وإلا فيستحب، وهكذا يجمع في الروايات الفقهية والحديثية. وفي «شرح الوقاية» باب الحظر والإباحة: أن أبسا حنيفة دعي لطعام، فذهب إلى الدعوة، ومعه أبسو يوسف، فلما بلغا المدعى، وجدا اللهو واللعب لهم، فاكلا في ناحية من المكان ورجعا، ثم بعده مدعة دعي أبو حنيفة، وسمع أبو حنيفة أن في ذلك المكان لعبا، فرجع أبو حنيفة وأبسو يوسف من الطريق، فسأل أبو يوسف عن أكله الطعام في المكان الأول لا في المكان الثاني، قال أبو حنيفة: لأن الآن اتخذي الناس مقتداهم. قوله: باب ما جاء في صوم يوم الاثنين والخميس: لم تكن عادته ﷺ في الصوم مستمرة، وأتى النسائي بالروايات الكثيرة في صيامه ﷺ، وأما وجه صوم يوم الاثنين ففي رواية عن ابن عباس ﷺ بسند قوي: أنه ﷺ ولد يوم الاثنين، وارتحل إلى دار البقاء يوم الاثنين، ودخل المدينة أي قباء يوم الاثنين، ولأن يوم الاثنين والخميس ترفع الأعمال إلى الله تعالى. وفي الأحاديث ما يدل على رفع الأعمال كل يوم وكل يوم الاثنين وكل يوم الخميس وكل ليلة البراءة وفي الأيام الأخر، ولعل الفهارس مختلفة كما تكون في الدواوين والدفاتر.

حاشية: قوله: تاب الله فيه على قوم: هم قوم موسى بنو إسرائيل، نجاهم الله من فرعون وأغرقه. قوله: لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلخ: قال الشيخ في «المعاني»: لم يأت عن صومه؛ لتلا يحصل له ضعف بمنعه عن إقامة وظائف الجمعة وأورادها، وهذا الوجه اختاره النووي. وقيل: علة النهي ترك موافقة اليهود في يوم واحد من أيام الأسبوع، يعني عظمة اليهود السبت، فلا تعظموا الجمعة خاصة بصيام وقيام، وقيل غير ذلك، والله تعالى أعلم بالصواب. قوله: لا تصوموا يوم السبت إلخ: المراد بالنهي أفراد السبت بالصوم لا الصوم مطلقا؛ لما سبق من حديث أبي هريرة، والداعي إليه مخالفة اليهود، وفي معنى المستثنى ما وافق سنة مؤكدة، كما إذا كان السبت يوم عرفة أو عاشوراء؛ للأحاديث الصباح التي وردت فيها. واتفق الجمهور على أن هذا النهي ونهي أفراد الجمعة لكرهية تنزيه لا تحريم. (الطبي) قوله: لحاء عنب: هو كـ«كساء» ممدودا: قشر الشجر، والعنبه هي الحبة من العنب، وبنائها من نوادر الأبنية، وأريد بالعنبه ههنا الحبة، أو القضاة منها على الاتساع، كذا قاله الطيبي. قوله: يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين إلخ: أراد ﷺ أن يبين سنة صوم جميع أيام الأسبوع، فصام من شهر السبت والأحد والاثنين، ومن شهر آخر الثلاثاء والأربعاء والخميس، وإنما لم يضم جميع هذه الستة متوالية؛ كيلا يشق على الأمة الاقتداء، ولم يكن في هذا الحديث ذكر يوم الجمعة، وقد ذكر في حديث آخر قبل هذا. (الطبي)

نفع قوت المغنذي: [يصوم من غرة كل شهر]: قال «حق»: أي أوله أو الغر البيض. [الحاء]: بلام فحاء فمد ككتاب، قشر الشجرة. [فليعضغه]: بضم وفتح لفظ صاد فقط عينه، وفي «ه»: خيمص.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ وَالْخَمِيسِ: ٧٣٩ - حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَرِيرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَدْوَيْهِ قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَلْمَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُسْلِمِ الْقُرَشِيِّ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: سَأَلْتُ أَوْسَيْلَ النَّبِيِّ عليه السلام عَنْ صِيَامِ الدَّهْرِ، فَقَالَ: «إِنَّ لِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، ثُمَّ قَالَ: صُمْ رَمَضَانَ وَالَّذِي يَلِيهِ وَكُلَّ أَرْبَعَاءٍ وَخَمِيسٍ، فَإِذَا أَنْتَ قَدْ صُمْتَ الدَّهْرَ وَأَفْطَرْتَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ عليها السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ مُسْلِمٍ الْقُرَشِيِّ عليه السلام حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ هَارُونِ بْنِ سَلْمَانَ عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ: ٧٤٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّيِّ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبِدِ الرَّمَّانِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ عليه السلام: أَنَّ النَّبِيَّ عليه السلام قَالَ: «صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ، إِنِّي أُحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ وَالسَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عليه السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ عليه السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ اسْتَحَبَّ أَهْلُ الْعِلْمِ صِيَامَ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَّا بِعَرَفَةَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ: ٧٤١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عليهما السلام: أَنَّ النَّبِيَّ عليه السلام أَفْطَرَ بِعَرَفَةَ، وَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ أُمُّ الْفَضْلِ بِلَبَنِ فَشَرِبَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَأُمِّ الْفَضْلِ عليها السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عليهما السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنِ ابْنِ عُمَرَ عليهما السلام قَالَ: حَجَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ عليه السلام فَلَمْ يَصُمْهُ - يَعْنِي يَوْمَ عَرَفَةَ - وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ فَلَمْ يَصُمْهُ، وَمَعَ عُمَرَ فَلَمْ يَصُمْهُ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ الْإِفْطَارَ بِعَرَفَةَ؛ لِيَتَقَوَّى بِهِ الرَّجُلُ عَلَى الدَّعَاءِ، وَقَدْ صَامَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَوْمَ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ. ٧٤٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عُمَرَ عليهما السلام عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، قَالَ: حَجَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ عليه السلام فَلَمْ يَصُمْهُ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ فَلَمْ يَصُمْهُ، وَمَعَ عُمَرَ فَلَمْ يَصُمْهُ، وَمَعَ عُثْمَانَ فَلَمْ يَصُمْهُ، وَأَنَا لَا أَصُومُهُ وَلَا أَمُرُ بِهِ وَلَا أَنْهَى عَنْهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَأَبُو نَجِيحٍ اسْمُهُ يَسَارٌ، وَقَدْ سَمِعَ مِنْ ابْنِ عُمَرَ عليهما السلام. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عليهما السلام.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَثِّ عَلَى صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ: ٧٤٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّيِّ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبِدِ الرَّمَّانِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ عليه السلام: أَنَّ النَّبِيَّ عليه السلام قَالَ: «صِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، إِنِّي أُحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ صَيْفِيٍّ وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ وَهَنْدِ بْنِ أَسْمَاءَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَالرَّبِيعَ بْنَ مَعُوذٍ ابْنِ عَفْرَاءَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ سَلَمَةَ الْحَزَائِيَّ عَنْ عَمِّهِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عليه السلام، ذَكَرُوا عَنِ النَّبِيِّ عليه السلام أَنَّهُ حَثَّ عَلَى صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: لَا نَعْلَمُ فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ أَنَّهُ قَالَ: «صِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ كَفَّارَةٌ سَنَةٍ» إِلَّا فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ عليه السلام، وَبِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ عليه السلام يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في صوم الأربعاء إلخ: الأربعاء: بكسر الباء، ولفظ الأربعاء في حديث الباب غير منصرف مع دخول لفظ «الكل» عليه؛ لأن وجه عدم انصرافه الألف الممدودة، وصيرورة غير المنصرف منصرفا بعد إضافة «كل» إليه في غير ما علة عدم انصرافه الألف الممدودة. قوله: صمت الدهر إلخ: أي صوم الدهر تنزيلا، وسيجيء البحث فيه عن قريب. قوله: باب ما جاء في الحث على صوم يوم عاشوراء: عاشوراء صفة الليل لا النهار، واليوم يكون في النهار، فقالوا: إن الشهر تكون تابعة ولاحقة بالليالي السابقة في أحكام الشريعة إلا في أيام الرمي في الحج. ونسب إلى ابن عباس عليهما السلام أن يوم عاشوراء اليوم التاسع. وأقول: إن هذه النسبة غلط، ثم تأولوا في ما نسبوا إلى ابن عباس عليهما السلام بأنه من قبيل أظماء الإبل، كما ذكره النووي في «شرح مسلم»؛ فإن العرب تسمون اليوم الخامس من أيام الورد ربعا، وكذا في باقي الأيام على هذه النسبة، فيكون التاسع عشرا إلخ، وأظماء الإبل: الغب والثني والثالث والرابع والخمس وهكذا. وأقول: لا احتياج إلى هذه التأويلات؛ فإن مراده أن الصيام يوم التاسع أيضا منضمًا مع العاشر، لا أن يوم التاسع يوم عاشوراء، وكذلك مروى مرفوعًا وموقوفًا كما في «معاني الآثار» عنه عليه السلام: «صومود وصوموا قبله يوما وبعده يوما ولا تشبهوا يهود إلخ»، وفي سنده محمد بن أبي ليلي، وأما الموقوف على ابن عباس عليهما السلام فإسناده قوي، وفي «كتاب الطحاوي» أيضًا بعض الروايات صارت موهمة إلى ما نسب إلى ابن عباس عليهما السلام. وحاصل الشريعة أن الأفضل صوم عاشوراء وصوم يوم قبله وبعده، ثم الأدون منه صوم عاشوراء مع صوم يوم قبله أو بعده، ثم الأدون صوم يوم عاشوراء فقط، والثلاثة عبادات عظيمة. وأما ما في «الدر المختار» من كراهة صوم عاشوراء منفردًا تنزيهاً، فلا بد من التأويل فيه، أي أنها عبادة مفضولة من القسمين الباقيين، ولا يحكم بكراهته؛ فإنه عليه السلام صام مدة عمره صوم عاشوراء منفردًا، وتمنى أن لو بقي إلى المستقبل صام يومًا معه، وكذلك في كلام «ملتقى الأبحر» حيث قال: إن الترجيع مكروه؛ فإن صاحب «البحر» قد صرح بأن الترجيع في الأذان ليس بسنة ولا مكروه، وكذلك في عبارة النووي حيث قال: إن لم يصر عمر وعثمان عليهما السلام عن القران والتمتع بحمول على الكراهة تنزيهاً، فلا يخلص في هذه المذكورات من تأويل أنها عبادات مفضولة.

حاشية: قوله: الزماني: بكسر الزاء وتشديد الميم وبنون، بصري، ثقة من الثالثة. (التقريب) قوله: احتسب على الله: أي أعاد أجره على الله بفضلته وكرمه، وضع هذه الجملة موضع «أرجو من الله» مبالغة. قوله: أن يكفر السنة التي بعده: فإن قيل: كيف يكون أن يكفر السنة التي بعده مع أنه ليس للرجل ذنب تلك السنة بعد؟ قيل: معناه: يحفظه الله تعالى أن يذنب، أو يعطيه من الرحمة الثواب بقدر ما يكون كفارة السنة الماضية والسنة القابلة إذا جاءت واتفق له فيها ذنوب. (المصاييح) قوله: بعرفة: [لأن] يحرم عن فضيلة الدعاء بعروض الضعف في حالة الصوم وإلا ليس بمنهي. [أ] قوله: وقد صام بعض أهل العلم إلخ: قال محمد في «الموطأ»: من شاء صام يوم عرفة، ومن شاء أفطر، إنما صومه تطوع، فإن كان إذا صامه يضعفه ذلك عن الدعاء في ذلك اليوم، فالإفطار أفضل من الصوم. قوله: صيام يوم عاشوراء إلخ: قال محمد في «الموطأ»: صيام يوم عاشوراء كان واجبًا قبل أن يفترض رمضان، ثم نسخه شهر رمضان، فهو تطوع، من شاء صامه ومن شاء لم يصمه، وهو قول أبي حنيفة والعمامة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي تَرْكِ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ: ٧٤٤- حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُورَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ عَاشُورَاءَ يَوْمًا تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ صَامَهُ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ. فَلَمَّا افْتَرَضَ رَمَضَانُ كَانَ رَمَضَانُ هُوَ الْقَرِيبُ، وَتَرَكَ عَاشُورَاءَ، فَكُنَّ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَقَيْسِ بْنِ سَعْدٍ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَمُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، لَا يَرَوْنَ صِيَامَ عَاشُورَاءَ وَاجِبًا، إِلَّا مَنْ رَغِبَ فِي صِيَامِهِ؛ لِمَا ذُكِرَ فِيهِ مِنَ الْفَضْلِ. بَابُ مَا جَاءَ فِي عَاشُورَاءَ أَيَّ يَوْمٍ هُوَ: ٧٤٥- حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ حَاجِبِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ الْأَعْرَجِ قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ رِدَاءَهُ فِي رَمَزٍ، فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، أَيَّ يَوْمٍ أَصُومُهُ؟ فَقَالَ: إِذَا رَأَيْتَ هِلَالَ الْمُحَرَّمِ فَاعْدُدْ، ثُمَّ أَصْبِحْ مِنْ يَوْمِ التَّاسِعِ صَائِمًا. قَالَ: قُلْتُ: أَهَكَذَا كَانَ يَصُومُهُ مُحَمَّدٌ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. ٧٤٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ يُوسُفَ عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَوْمِ عَاشُورَاءَ يَوْمَ الْعَاشِرِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ: فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَوْمُ التَّاسِعِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَوْمُ الْعَاشِرِ. وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «صُومُوا التَّاسِعَ وَالتَّاسِعَ، وَخَالِفُوا الْيَهُودَ». وَبِهَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صِيَامِ الْعَشْرِ: ٧٤٧- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَرَوَى الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرِ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ. وَرَوَى أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «عَنِ الْأَسْوَدِ». وَقَدْ اخْتَلَفُوا عَلَى مَنْصُورٍ فِي الْحَدِيثِ. وَرِوَايَةُ الْأَعْمَشِ أَصَحُّ وَأَوْصَلُ إِسْنَادًا. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: الْأَعْمَشُ أَحَقُّظُ لِإِسْنَادِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ مَنْصُورٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَمَلِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ: ٧٤٨- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي عِمْرَانَ الْبَطْنِيُّ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ». فَقَالُوا: ..

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الرخصة إلخ: قال الطحاوي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إن صوم عاشوراء في بدء الإسلام كان فرضًا، ثم نسخت الفرضية، وبقي الاستحباب وأثبتته بالروايات، وكذلك قال بعض الشافعية كما في «منهاج النووي شرح مسلم»، وهذا يفيدنا في مسألة التبيت كما مر آنفاً. قوله: باب ما جاء في عاشوراء أي يوم هو: حديث الباب صار موهماً للناس إلى ما نسبوه إلى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قوله: قال نعم: أي ثبني هذا الفعل؛ لا أنه صام حقيقة. وأعلم أن في هذا الباب إشكالاً أوردته رجل من هذا العصر، وحاصله أن صوم عاشوراء فضله إنما هو لأنه يوم خلص موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من يد فرعون فيه، فالفضل باعتبار الشريعة الموسوية، وكان في اليهود حساب شمسيًا، فكيف انتقل صوم عاشوراء إلى عاشر المحرم من الحساب القمري؟ والجواب: أن صوم عاشوراء في اليهود كان عاشر الشهر الأول، من السنة المسمى بتشرين الأول، فوضعه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الشهر الأول من سنتنا، وهو عاشر المحرم. وفي «المعجم للطبراني»: أنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما دخل المدينة وجد اليهود صاموا عاشوراء، فسأل أي يوم هذا؟ قالوا: عاشوراء خلص فيه موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من يد فرعون، فقال النبي ﷺ: «نحن أحق باتباع موسى»، وكان دخل النبي ﷺ المدينة في الربيع الأول، ولا يمكن فيه عاشوراء المحرم، فلعله كان اتفق عاشر تشرين الأول يوم دخوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الربيع الأول، ثم لعل أمره بالصوم كان في عاشر المحرم. ثم أقول: إن اليهود كان بعضهم كان يصوم عاشر تشرين، وبعضهم عاشر المحرم، فدل على أنهم عالمون بالحساب الشمسي والقمري، وكذلك روايات تدل على علمهم بالحساب الشمسي والقمري، ويدل عليه القرآن العزيز: ﴿إِنَّمَا أَكْفَرُوا عَلَى مَا فُصِّرَ لَهُمْ مِنَ الْحَقِّ﴾. فدل على ما نسر الزنجشري من الكيسة، ويجولون الحساب القمري إلى الشمسي، وأيام السنة القمرية ثلاثمائة وأربعة وخمسون يومًا (٣٥٤)، وأيام السنة الشمسية ثلاث مائة وخمسة وستون يومًا وربع يوم (٣٦٥)، فبعد ثلاث سنين تزيد الشمسية على القمرية بشهر، فكان العرب يقولون بعد التحويل: نجعل صفرًا محرمًا؛ بناء على أن الكيسة تصبح ثلاثة عشر شهرًا بعد ثلاث سنين، وكان الحرب في المحرم حرامًا عليهم، وكذلك في الأربعة الحرم، فهذا التحويل هو النسبي لا فرض محرم صفرًا بلا قاعدة وضابطة، هذا والله أعلم وعلمه أتم. قوله: باب ما جاء في صيام العشر: أي عشر ذي الحجة. ومر بعض الكلام المتعلق بهذا الباب من صدق عشرة أيام. قوله: صائما في العشر قط: قالوا: إن هذا بيان علم عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بأن العشر متفق في نوبة غيرها من أمهات المؤمنين، وإلا فصح صومه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا صوم العشر. وقيل: إن في رواية عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تصحيحًا، والأصل: ما رُئي رسول الله ﷺ، أي ما رآه صائما غري، أي غير عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. والله أعلم. قوله: باب ما جاء في العمل في أيام العشر: تحير الناس في حديث الباب، وقالوا بإجراء مسألة الكحل، أي الجهاد في هذه الأيام أفضل من الجهاد في غيرها من الأيام. أقول: لا احتياج

حاشية: قوله: وقد اختلف أهل العلم إلخ: قال الشيخ في «اللمعات»: مراتب صوم المحرم ثلاثة: الأفضل أن يصوم يوم العاشر ويومًا قبله ويومًا بعده، وقد جاء ذلك في حديث أحمد. وثانيها: أن يصوم التاسع والعاشر. وثالثها: أن يصوم العاشر فقط، وقد جاء في التاسع والعاشر وأحاديث، ولهذا لم يجعلوه صوم العاشر والحادي عشر من المراتب، وإن كان مخالفة اليهود في رده أيضًا، وكذا لا يجزئ التاسع من السنة. قوله: وروى إلخ: غرض ابن عباس الأمر بصيام التاسع أيضًا، لا أن اليوم التاسع هو يوم عاشوراء. قوله: في صيام العشر: أي عشر ذي الحجة. والمراد منه هي التسعة؛ لأن صوم يوم الأضحى محرم، وإنما أطلق لفظ العشر بناءً على التغليب. قوله: قالت ما رأيت النبي ﷺ إلخ: قال الشيخ في «اللمعات»: وقد ثبت في الأحاديث فضيلة الصوم في هذه الأيام، وفضيلة مطلق العمل فيها، وثبت صومه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فيها. وحديث عائشة لا ينافيها؛ لأنها إنما أخبرت عن عدم رؤيتها، فلعلها لم تطلع على عشرة صيام النبي ﷺ فيها، أو كان له مانع منه من مرض أو سفر أو غيرهما. وجاء في «صحيح البخاري»: أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من أيام العمل الصالح فيهن أفضل من هذه الأيام»، وفي «صحيح أبي عوانة» و«صحيح ابن حبان» عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ما من أيام أفضل من عشر ذي الحجة». ولو نذر أحد صيام أفضل أيام السنة، انصرف إلى هذه الأيام، وإن نذر صوم يوم أفضل من سائر الأيام فإلى يوم عرفة، وإن نذر صوم يوم أفضل من الأسبوع فإلى يوم الجمعة، والمختار أن أيام هذه العشرة أفضل؛ لما فيها من يوم عرفة، وليالي عشرة رمضان؛ لما فيها من ليلة القدر، وهذا هو القول الفصل. انتهى كلام الشيخ.

نفع قوت المعتدي: إن عائشة قالت: ما رأيت النبي ﷺ - صائما في العشر قط: قال «حق»: بأخر إثبات صومه به ففي، وعن بعض أزواجه - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - يصوم تسع ذي الحجة، ويوم عاشوراء، قال البيهقي - بعد ذكرهما معا - : والمثبت أولى من الثاني.

يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَجَابِرٍ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ. ٧٤٩- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مَسْعُودُ بْنُ وَاصِلٍ عَنْ نَهَاسِ بْنِ قَهْمٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، يَغْدُلُ صِيَامُ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا صِيَامَ سَنَةٍ، وَقِيَامُ كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْهَا بِقِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مَسْعُودِ بْنِ وَاصِلٍ عَنِ النَّهَاسِ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ مِثْلَ هَذَا، وَقَالَ: قَدْ رَوَى عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلٌ شَيْءٌ مِنْ هَذَا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ: ٧٥٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ، فَذَلِكَ صِيَامُ الدَّهْرِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَثَوْبَانَ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ اسْتَحَبَّ قَوْمٌ صِيَامَ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ لِهَذَا الْحَدِيثِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: هُوَ حَسَنٌ مِثْلُ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ. قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: وَيُرْوَى فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ: «وَيُلْحَقُ هَذَا الصِّيَامُ بِرَمَضَانَ». وَاخْتَارَ ابْنُ الْمُبَارَكِ أَنْ يَكُونَ سِتَّةَ أَيَّامٍ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ. وَقَدْ رَوَى عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ صَامَ سِتَّةَ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ مُتَفَرِّقًا فَهُوَ جَائِزٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ وَسَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا. وَرَوَى شُعْبَةُ عَنْ وَرْقَاءَ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ هَذَا الْحَدِيثَ. وَسَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ هُوَ أَخُو يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ. وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ: ٧٥١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: عَهْدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةٌ: أَنْ لَا أُنَامَ إِلَّا عَلَى وَثْرٍ، وَصَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَأَنْ أَصْلِيَ الشُّحَى. ٧٥٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ بَسَّامٍ يُحَدِّثُ عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ ﷺ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِذَا صُمْتَ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَصُمْ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَخَمْسَ عَشْرَةٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَفَرَّةَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمُرَزِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي عَقْرَبَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَقَتَادَةَ بْنِ مِلْحَانَ وَعُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ وَجَرِيرٍ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ: أَنَّ مَنْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ كَانَ كَمَنْ صَامَ الدَّهْرَ. ٧٥٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمِ الْأَخُولِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَذَلِكَ صِيَامُ الدَّهْرِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى تَصْدِيقَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ الْيَوْمَ بِعَشْرَةِ أَيَّامٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي شَيْمٍ وَأَبِي التَّيَّاجِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، وَقَالَ: «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

العرف الشذبي: إلى هذا التكلف، بل يستقرأ عمله ﷺ وعمل السلف، وما وجدناه إلا الصوم والتكبيرات. وكان بعض السلف يكبرون إرسالاً غير تكبيرات العيد، وبعد الخمس من الصلوات، فيقال: إن الفعلين المذكورين أفضل من غيرهما في سائر الأيام، ومن الجهاد في سائر الأيام أيضاً. قوله: باب ما جاء في صيام ستة أيام من شوال: قال أبو يوسف رحمه الله: يستحب ستة أيام متفرقة، ويجوز متواليًا أيضاً. قوله: فذلك صيام الدهر: أي تنزيلاً لضابطة الحسنة بعشرة أمثالها؛ فإنه إذا صام رمضان يكون أجر عشرة أشهر، وبقي شهران، وإذا ضربنا ستة في عشرة حصل ستون يوماً. ولصوم الدهر أنواع عديدة مثل صوم ثلاثة أيام بيض من كل شهر، وضابطة الحسنة بعشرة أمثالها من خصوص الأمة المرحومة أهدي به النبي ﷺ في ليلة الإسراء، كما رواه مسلم في صحيحه، قال النبي ﷺ: «أعطيت في ليلة الإسراء خواتيم البقرة والحسنة بعشر أمثالها»، وصورة أخرى لصوم الدهر تنزيلاً، وهو أن يصوم يوماً في أول الشهر، ويوماً في وسط الشهر، ويوماً في آخر الشهر. قوله: باب ما جاء في صوم ثلاثة إله: هذا صوم الدهر تنزيلاً. قوله: عهد إلى رسول الله ﷺ ثلاثة إله: مثل عهده ﷺ هذا عهده إلى أبي الدرداء رحمه الله. قوله: وأن أصلي الضحى: في بعض نسخ «النسائي» بدل الضحى «الركعتين قبل الفجر»، وقال المحدثون: إن ما في «النسائي» غلط، وعندني: لعل نسخة «النسائي» صحيحة، ويراد من قوله: «الضحى» ههنا الركعتان قبل الفجر، والله أعلم.

حاشية: قوله: فذلك صيام الدهر: وذلك لعله لأن الحسنة بعشرة أمثالها، فشهر رمضان قام مقام عشرة شهور، وستة أيام بمنزلة شهرين، والله تعالى أعلم بالصواب. قوله: لا أنام إلا على وتر: وفي «الطبيعي»: الإتيار قبل النوم إنما يستحب لمن لا يثق بالاستيقاظ في آخر الليل، فإن وثق فأخر الليل أفضل. قال الشيخ: ولعله اكتفى لأبي هريرة بأول الليل؛ لأنه كان يحفظ أحاديث رسول الله ﷺ ويستحضر محفوظاته، وكان يمضي جزء كثير من الليل فيه، وذلك أفضل؛ لأن الاشتغال بالعلم أفضل من العبادة، وهو السبب في الوصية له بأن يوتر قبل أن ينام. قوله: بسام: بفتح الموحدة، وتشديد السين المهملة، وآخره ميم. قوله: ثلاث عشرة إله: هي أيام الليالي البيض؛ لعدم غروب القمر فيها.

٧٥٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَزِيدَ الرَّشَكِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاذَةَ قَالَتْ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. قُلْتُ: مِنْ أَيِّهِ كَانَ يَصُومُ؟ قَالَتْ: كَانَ لَا يُبَالِي مِنْ أَيِّهِ صَامَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَالَ: وَيَزِيدُ الرَّشَكِيُّ هُوَ يَزِيدُ الضَّبْعِيُّ، وَهُوَ الْقَاسِمُ، وَهُوَ الْقَسَامُ. وَالرَّشَكُ هُوَ الْقَسَامُ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّوْمِ: ٧٥٥- حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى الْقَرَارِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ رَبَّكُمْ يَقُولُ: كُلُّ حَسَنَةٍ بَعَثَ أَمْثَالَهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ، وَالصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَالصَّوْمُ جُنَّةٌ مِنَ النَّارِ، وَلِخُلُوفٍ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ، وَإِنْ جَهِلَ عَلَى أَحَدِكُمْ جَاهِلٌ وَهُوَ صَائِمٌ، فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ وَسَلَامَةَ بْنِ قَيْصَرَ وَدَشِيرِ بْنِ الْحَصَاصِيِّ. وَاسْمُ بَشِيرٍ زَحْمُ بْنُ مَعْبِدٍ، وَالْحَصَاصِيَّةُ هِيَ أُمُّهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. ٧٥٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ: «فِي الْجَنَّةِ بَابٌ يُدْعَى الرِّيَّانَ، يُدْعَى لَهُ الصَّائِمُونَ، فَمَنْ كَانَ مِنَ الصَّائِمِينَ دَخَلَهُ، وَمَنْ دَخَلَهُ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

٧٥٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ: فَرْحَةٌ حِينَ يُفْطِرُ، وَفَرْحَةٌ حِينَ يَلْقَى رَبَّهُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ الدَّهْرِ: ٧٥٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّمِيِّ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غَيْلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبِدٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يَمَنُ صَامُ الدَّهْرِ؟

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في فضل الصوم: حديث الباب حديث الصحيحين، وفي شرحه عشرة أقوال، ذكرها الحافظ، قيل: إن الصوم لم يكن في الجاهلية لغرض الله، بخلاف السجود والحج والصدقات. وقيل: إن الصوم أمر عديم وباطني لا يمكن الرياء فيه، بخلاف غيره من العبادات الظاهرة. وقيل: إن الصوم هو الإمساك عن الأكل والشرب، وهذا من صفات الله تعالى. ونسب إلى ابن عيينة أنه يقول: إن المراد أن كل عبادة تكون كفارة للسيئات إلا الصوم، ويفيده بعض الروايات ويضرب بعضها، وأما المضرب له أخرجه الترمذي عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَغْلَسُ مِنْ أَمْرِي مِنْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصِيَامٍ وَصَلَاةٍ وَزَكَاةٍ إِيَّاهُ»، فَإِنْ فِي هَذَا تَصْرِيحٌ أَنَّ الصَّوْمَ يُوْخِذُ فِي الْكَفَارَةِ، وَالحديث قوي؛ فَإِنْ سَنَدُهُ حَسَنٌ: «إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا صَوْمَ إِلَّا عَنْ رَمَضَانَ»، وَهَذَا وَإِنْ أَعْلَهُ الْبَعْضُ، لَكِنْ لَا مِنْ حَيْثُ السَّنَدُ. وَأَقُولُ: مَنْ تَصَدَّى إِلَى شَرْحِ حَدِيثِ الْبَابِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَلَاظِحَ فِي «الْبَخَارِيِّ» مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى حَدِيثِ الْبَابِ فِي أَبْوَابِ التَّوْحِيدِ: «لِكُلِّ عَمَلٍ كَفَّارَةٌ إِلَّا الصَّوْمَ»، فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَهَذَا لَفْظُ الْبَخَارِيِّ مُخْتَلَفٌ فِيهِ بَيْنَ الرَّوَاةِ وَالْكَتَبِ، فَفِي أَكْثَرِ نَسَخِ «الْبَخَارِيِّ»: «لِكُلِّ عَمَلٍ كَفَّارَةٌ إِلَّا الصَّوْمَ إِيَّاهُ»، فَيَكُونُ الْمُرَادُ مِنَ الْعَمَلِ عَمَلُ السَّيِّئَةِ. وَفِي بَعْضِ النُّسخِ وَفِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» وَفِي «كِتَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» لِلْبَيْهَقِيِّ: «كُلُّ عَمَلٍ كَفَّارَةٌ إِلَّا الصَّوْمَ»، فَيَكُونُ الْمُرَادُ مِنَ الْعَمَلِ عَمَلُ الْخَيْرِ. وَظَنِّي أَنَّ التَّرْجِيحَ لِمَا فِي «كِتَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» وَ«مُسْنَدِ أَحْمَدَ»، وَهُوَ أَفْصَحُ مِنْ حَيْثُ الْعَرَبِيَّةِ، وَالْمُخْتَارُ عِنْدِي فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ قَوْلُ ابْنِ عَيْنَةَ، وَأَمَّا مَا فِي «التَّرْمِذِيِّ» فَمُرَادُهُ أَنَّ الصَّوْمَ يُوْخِذُ فِي حَقِّقِ الْعِبَادَةِ، وَمُرَادُ حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّهُ لَا يُوْخِذُ فِي حَقِّقِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ وَضَعَ سَائِرَ الْعِبَادَاتِ، لِتَكُونُ كَفَّارَةً، بِخِلَافِ الصَّوْمِ وَإِنْ صَارَ بِالْآخِرِ مُكَفِّرًا كَمَا تَدُلُّ رَوَايَاتٌ، مِنْهَا: «أَنَّ الْمُصْلِيَّ كَمَنْ يَكُونُ عَلَى شَطْرِ نَهْرٍ وَيَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ، فَهَلْ يَبْقَى مِنْ دَرَنِهِ شَيْءٌ؟» وَفِي الْوَضْوِءِ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَخَرَجَتْ الذُّنُوبُ مِنْ عَيْنَيْهِ وَتَحْتَ أَشْفَارِهِ وَأُظْفَارِهِ». قَوْلُهُ: وَالصَّوْمُ جُنَّةٌ مِنَ النَّارِ إِيَّاهُ: كُنْتُ أَزْعِمُ أَنَّهُ تَكُونُ بِشَكْلِ الْجَنَّةِ وَقَايَةً فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ حَتَّى أَنْ رَأَيْتُ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ»: «أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا وَضَعَ فِي الْفَتْرِ نَجْمَةَ الصَّلَاةِ عَنْ يَمِينِهِ، وَالصَّدَقَةَ مِنْ تَحْتِ رِجْلِهِ، وَالْقُرْآنَ مِنْ جَانِبِ رَأْسِهِ، وَالصَّوْمَ مِنْ جَانِبِ يَسَارِهِ»، فَعَلِمْتُ أَنَّ مُرَادَ حَدِيثِ الْبَابِ هُوَ مَا فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ». قَوْلُهُ: وَإِنْ جَهِلَ إِيَّاهُ: الْجَهْلُ قَدْ يَكُونُ مُقَابِلَ الْحِلْمِ أَيْضًا كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ الْحَمَّاسِيُّ: لَا أَلَا يَجْهَلُنَ أَحَدٌ عَلَيْنَا :: فَجَهِلَ فَوْقَ جَهِلِ الْجَاهِلِينَ. وَكَذَلِكَ قَالَ فِي «الْحَمَاسَةِ»: وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْلِ :: سَلْ لِلذَّلَّةِ إِذْعَانَ. قَوْلُهُ: فَلْيَقُلْ إِيَّاهُ: أَيُّ فِي نَفْسِهِ أَوْ بِاللِّسَانِ. قَوْلُهُ: بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ الدَّهْرِ: قَالَ الْحَازِنِيُّ: إِنَّ صَوْمَ الدَّهْرِ وَصَوْمَ دَاوُدَ مُتَسَاوِيَانِ، وَفِي كِتَابِ الْخَفِيَّةِ أَنَّ صَوْمَ الدَّهْرِ مُكْرَاهٌ تَنْزِيهًا. أَقُولُ: إِنَّ صَوْمَ دَاوُدَ أَفْضَلُ مِنْ صَوْمِ الدَّهْرِ، وَالْكَلَامُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فِي الدَّهْرِ التَّحْقِيقِيُّ لَا التَّنْزِيلِيُّ. وَقَالَ مُصَنِّفُ «الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ»: إِنَّ صَوْمَ الدَّهْرِ وَصَوْمَ الْوَصَالِ وَاحِدٌ، وَهَذَا غَلْطٌ؛ فَإِنَّ صَوْمَ الدَّهْرِ الصَّوْمُ كُلُّ السَّنَةِ إِلَّا خَمْسَةَ أَيَّامٍ، وَالْإِفْطَارُ عَلَى كُلِّ غُرُوبٍ عَلَى الصَّوْمِ الْمَعْرُوفِ، وَأَمَّا صَوْمُ الْوَصَالِ فَلَا يَكُونُ الْإِفْطَارُ فِيهِ، وَيَصْدُقُ عَلَى صَوْمِ يَوْمَيْنِ بِدُونِ فَضْلِ الْإِفْطَارِ أَيْضًا، وَبَابُ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ مِنْ تِلْكَ الْفَتَاوَى مَمْلُوءٌ مِنَ الرُّوَايَاتِ الضَّعِيفَةِ؛ فَإِنْ مَآخِذُ «كِتَابِ مُطَالِبِ الْمُؤْمِنِينَ» لِلْمَوْلَوِيِّ بَدْرُ الدِّينِ الْهَامُورِيِّ، وَهُوَ رَجُلٌ غَيْرُ مُعْتَمَدٍ عَلَيْهِ. ثُمَّ الْوَصَالُ عَلَى قِسْمَيْنِ: وَصَالٌ إِلَى السَّحَرِ وَوَصَالٌ الْيَوْمَيْنِ، وَالثَّانِي مُنْهِي عَنْهُ؛ فَإِنَّهُ وَرَدَ بِهِ النَّهْيُ وَعِزُّهُ لِيُتَجَنَّبَ عَنْ وَصَالِهِ، وَأَمَّا الْوَصَالُ إِلَى السَّحَرِ فَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ بِاسْتِحْبَابِهِ. وَأَقُولُ: لَا بَدَّ مِنَ الْجَوَازِ مِنْ جَانِبِ الْأَحْنَفِ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَتَعَرَّضُوا إِلَى الْوَصَالِ إِلَى السَّحَرِ، وَقَدْ صَحَّ ثَبُوتُهُ فِي حَدِيثِ الصَّحِيحِينَ: «لَا تَوَاصَلُوا وَأَيْكُم وَاصِلٌ يَوَاصِلٌ إِلَى السَّحَرِ».

حاشية: قوله: والصوم لي: إضامة تشريف وتكريم، كما في قوله تعالى: ﴿ثَاقَةُ اللَّهِ﴾ مع أن العالم كله له سبحانه، وقيل: لم يعبد غيره تعالى بالصوم، وقيل: لأن الصوم بعيد من الرياء؛ لخفائه، بخلاف غيره من العبادات الظاهرة، وقيل: لأن الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب تعالى، فلما تقرب الصائم إليه بما يوافق صفاته تعالى، أضافه إليه. (اللمعات) قوله: جنة من النار: الجنة: الترس، وهو يحتمل أن يراد به أن الصوم يدفع الرجل عن المعاصي؛ لأنه يكسر النفس، كما أن الجنة تدفع السهم، وأن يراد به أن الصوم يدفع النار عن الصائم كالجنة. (الطبيي) قوله: ولخلوف: [بالضم تغير فم الصائم وطيبه عند الله] كناية عن قربته تعالى ورضاه عن الصائم، وقيل: يكون يوم القيامة أطيب منه كدم الشهيد. [قوله: وإن جهل إياه: [الجهل كما يطلق على مقابل العلم، كذلك يطلق على مقابل الحلم.]] قوله: [إني صائم: يراد به السقول باللسان؛ ليندفع عنه خصمه، أي إذا كنت صائمًا لا يسجوز لي أن أحاصمك بالشتم والهذيان، أو المراد به الكلام النفعي، بأن يتفكر أنه صائم، لا يجوز له أن يغضب ويهذي ويسب، قاله الطبيي. وقيل: إن كان فرضًا فالقول باللسان، وإن كان نفلًا فبالقلب؛ ليعبد عن الرياء، والله تعالى أعلم. قوله: يدعى الريان: يفتح الراء وتشديد الياء التحتانية، بوزن فعلان، من الري، اسم علم لباب من أبواب الجنة مختص يدخله الصائمون. وقد روي: من دخله لم يظمأ أبدًا، واكتفى بذكر الري عن الشيع من حيث إنه يستلزم، أو لكونه أشق على الصائم. (اللمعات)

نفع قوت المفتدي: [أو الصوم جنة: بضم ستر من النار. [أو لخلوف فم الصائم]: كحلوس، لاغير هذا، هو المعروف لغتنا وحديثنا، ولم يحك ذواالحكم والضحاح غيره، قال «فع»: وكثير يقولون كرسول، أي تغير رائحته وطعمه؛ لتأخر طعام. [أطيب عند الله من ريح المسك]: قال الداودي: أي يثاب عليه ما لا يثاب على رائحة مسك، تطيب به للطاعة، كصلاة جمعة، قال «نو»: هو أصح، قيل بمعناه. [أو اسم بشير رحم]: أي: كان اسمه في الجاهلية زحما، فلما هاجر النبي - ﷺ -، فقال له: ما اسمك؟ فقال: زحم، فقال له - ﷺ - : أنت بشير، رواه أبو داود.

قَالَ: «لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ» أَوْ «لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يُفْطَرْ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَأَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ صِيَامَ الدَّهْرِ، وَقَالُوا: إِنَّمَا يَكُونُ صِيَامُ الدَّهْرِ إِذَا لَمْ يُفْطَرْ يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ الْأَضْحَى وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ، فَمَنْ أَفْطَرَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ فَقَدْ خَرَجَ مِنْ حَدِّ الْكِرَاهِيَّةِ، وَلَا يَكُونُ قَدْ صَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ. هَكَذَا رَوَى عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ نَحْوًا مِنْ هَذَا، وَقَالَا: لَا يَجِبُ أَنْ يُفْطَرَ أَيَّامًا غَيْرَ هَذِهِ الْخَمْسَةِ الْأَيَّامِ الَّتِي نَهَى عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ الْأَضْحَى وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي سَرْدِ الصَّوْمِ: ٧٥٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي بَرْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنْ صِيَامِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَتْ: كَانَ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ: قَدْ صَامَ، وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ: قَدْ أَفْطَرَ، وَمَا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم شَهْرًا كَامِلًا إِلَّا رَمَضَانَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٧٦٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ صَوْمِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: كَانَ يَصُومُ مِنَ الشَّهْرِ حَتَّى يَرَى أَنَّهُ لَا يُرِيدُ أَنْ يُفْطَرَ مِنْهُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى يَرَى أَنَّهُ لَا يُرِيدُ أَنْ يَصُومَ مِنْهُ شَيْئًا، فَكُنْتُ لَا تَشَاءُ أَنْ تَرَاهُ مِنَ اللَّيْلِ مُصَلِّيًا إِلَّا رَأَيْتَهُ مُصَلِّيًا، وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتَهُ نَائِمًا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٧٦١- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مِسْعَرٍ وَسُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَفْضَلُ الصَّوْمِ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ، كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا، وَلَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو الْعَبَّاسِ هُوَ الشَّاعِرُ الْأَعْمَى، وَاسْمُهُ السَّائِبُ بْنُ فَرُّوخَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَفْضَلُ الصَّيَامِ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا وَيُفْطِرَ يَوْمًا، وَيُقَالُ: هَذَا هُوَ أَشَدُّ الصَّيَامِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَّةِ الصَّوْمِ يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ التَّحْرِ: ٧٦٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ،

العرف الشاذي: قوله: لا صام ولا أفطر: عدم إفطاره ظاهر. والكلام في عدم صومه، ولا يمكن التمسك بحديث الباب على كراهة صوم الدهر؛ فإن الأحاديث صريحة في جواز صوم الدهر بلا كراهة، وقال قائل: «لا صام» أي كأنه لم يصم؛ لأنه بمنزلة من اعتاد أكل الطعام في وقت واحد، وقيل: إن أول الحديث أي «كيف بمن صام الدهر إلخ» عام أي الصوم مع صوم الأيام الخمسة أيضًا ولكنه غير صحيح؛ فإن صوم الأيام المنهية عنه خارج عن حديث الباب، ومكروه تحريمًا، [حكى صاحب «البدائع» عن أبي يوسف أنه قال: سمعت من بعض الفقهاء أن صوم الدهر هو صوم السنة مع الأيام الخمسة، لكني أقول: إن صوم الدهر صادق بدون الأيام الخمسة أيضًا، وحكم أبو يوسف بكراهته أو سنيتها أو إباحته، فكيف يقول صاحب «الدر المختار» بالكراهة] وفي «فتح الباري» حديث قوي، ورواه ابن خزيمة: «من صام الدهر ضيق عليه جهنم هكذا»، قال الراوي: إنه صلى الله عليه وسلم أشار بيده وقبض أصابعه كالجمع. وقال قائل: إن هذا الحديث يدل على كراهة صوم الدهر. أقول: إن هذا القول باطل؛ فإننا لو سلمنا بالفرض أن صوم الدهر مكروه، فلا يرد هذا الوعيد عليه؛ فإن شأن هذا الوعيد شأن أكبر الكبائر. وقال قائل: إن المراد أن جهنم ضيقت عنه وتبعده عنه ولا تقر به، وقالوا: إن «على» بمعنى «عن». أقول: إن مراد الحديث بيان فضل صوم الدهر قطعًا، ولا احتياج إلج ما ارتكبو من الحجاز في «على»، بل تبقى «على» على حالها، وبدل الحديث على الوعد العظيم، ولا يمكن إدراكه إلا لمن له حذقة بالعربية، ويؤيد قول القائل الثاني ما في الحديث: «إن المؤمن إذا يمر على جهنم فتصيح جهنم أن أسرع، فإنك أطفأت ناري»، ثم لأحد أن يقول: إن في حديث «فتح الباري» و«مسند أحمد» لا يجب أن يكون هو صوم الدهر الحقيقي، بل لعله صوم داودي أو صوم الدهر التنزيلي، والله أعلم. ثم أقول: إن صوم داود أفضل من صوم الدهر، ووعده أعظم، ثم حديث الباب: «لا صام ولا أفطر»، يمكن في ظاهر الصورة أن يقال: إن مراد «لا صام» أنه لا يمكن له التعهد على صوم الدهر، ولا يداوم عليه، فكانه لا صام، وفي الحديث: «أحب الأعمال أدموها»، وأما عدم التعهد على صوم الدهر فبدل فعل عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه فإنه ندم على عدم اختياره رخصته صلى الله عليه وسلم، ونظير ما قلت في بيان ظاهر الصورة ما في بعض أحاديث جوامع الكلم: «إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق - أي اعمل بالرخص أيضًا - فإن المنبت لا أرضًا قطع ولا ظهرًا أبقى»، فمضمون هذا وتركيبه مثل حديث الباب. وقال قائل: إن في فضل صوم الدهر أحاديث كثيرة؛ فإن إحالته الأيام البيض وستة شوال على صوم الدهر، يدل على فضل صوم الدهر وأنه عبادة عظيمة، وأما سرد الصوم فهو الصوم متواليًا مع الفطر على حينه، أي على كل مغرب ولا يجب فيه إكمال السنة كلها، فسرد الصوم أعم من صوم الدهر. قوله: باب ما جاء في كراهية الصوم يوم الفطر إلخ: صيام الأيام الخمسة مكروه تحريمًا عندنا، والمكروه تحريمًا قريب من الحرام أو حرام، كما قال محمد، وقال الحجازيون: إن صوم الخمسة حرام، ثم إن شرع فيه وأفسده بلا عذر فلا شيء عليه من القضاء، ولو أنه صح شروعه مع ارتكابه المكروه تحريمًا، وأما في الثواب فقولان كما مر. وفي رواية عن زفر: من شرع في الصلوات في الأوقات المكروهة ثم أفسدها، لا قضاء عليه، واختارها ابن همام في «تحرير الأصول». ولو نذر الصوم في هذه الأيام صح نذره، ويصوم في الأيام الأخرى، وأما انعقاد النذر فيجب التلفظ باللسان، ولفظ «الله علي» أو كلمة الشرط والجزاء، وفي جزئية فقهية عن السرخسي ما يدل على أن لفظ «علي» فقط أيضًا قائم مقام «الله علي»، وفي رواية عن أبي يوسف رضي الله عنه أن من نذر أن يصوم صوم يوم الاثنين مثلاً، فاتفق في ذلك اليوم العيد، صح نذره ويصوم يومًا آخر، ولو نذر صوم يوم العيد بالتعين، فنذره باطل، وفي الصورة الأولى لو صام فطر وعصى. وكنت مترددًا في وجه الفرق بين شروع الصلاة في الأوقات المكروهة؛ فإنها يجب قضاؤها إلا في رواية عن أبي يوسف، وبين شروع الصوم في الأيام الخمسة المكروهة؛ فإنه لا قضاء فيه إن لم ينذر، وقال البعض: إن في الصوم إذا أمسك ساعة فبعدها تكون الأجزاء متكررة،

حاشية: قوله: لا صام ولا أفطر: اختلفوا في توجيه معناه، فقليل: هذا دعاء عليه كراهة لصنيعه، وزجرًا له عن فعله، والظاهر: أنه إخبار، فعدم إفطاره ظاهر، وأما عدم صومه فلمخالفته السنة. وقيل: لأنه يستلزم صوم الأيام المنهية، وهو حرام. وقيل: لأنه يتضرر، وربما يفضي إلى إلقاء النفس إلى التهلكة، وإلى العجز عن الجهاد والحقوق الأخرى. (اللمعات) قوله: إلا رأيته مصليًا إلخ: فإن قلت: كيف يمكن هذا؟ قلت: غرضه أنه كان له الخالتان: يكثر هذه مرة وبالعكس. (بمعج البحار) قوله: أفضل الصوم إلخ: أي من بعض الوجوه، وكان صوم النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من الوجوه الأخرى. قوله: ولا يفر إذا لاقى: أي العدو وقت الحرب. فإن قلت: ما مناسبة هذه الجملة بصدر الحديث؟ قلت: المناسبة أن الصوم الموصوف في صدر الحديث أشد الصوم؛ لما فيه من عدم اعتياد النفس بأحد الأمرين: الصوم والفطر، وهي أشد شيء على النفس، وهذا لا يتأتى إلا لمن كان قوي القلب، قوي الجسم، وكذا قوله: «لا يفر إذا لاقى» لا يتصف بهذا الوصف إلا من كان قويًا.

نفع قوت المغنذي: [أفضل الصوم صوم أخي داود]: قال عز الدين بفتاويه: قوله صلى الله عليه وسلم - بعد الله بن عمرو بن العاص - لا أفضل من ذلك، أي: لا أفضل لك من ذلك، إذ قال له به، فإنك إن فعلت ذلك، نفت نفسك، بقاء كسمع، وغارت عينك، لا يسأل أكثر الصحابة عن أفضل الأعمال إلا يختاروا لأنفسهم، فكانه قال: الصوم أفضل لي، وقد سألته سائل: أي الأعمال أعظم، فقال: الجهاد في سبيل الله، وآخر: أي الأعمال أفضل، فقال بر الوالدين، وآخر، فقال: الصلاة لأول وقتها، لأنه صلى الله عليه وسلم - فهم من كل أحد، أنه يسأل عن أي الأعمال أفضل له، فأجاب كلا على قصده، وقرن سؤاله به؛ لأنه لفظ عام ورد على سبب خاص، وكذا قوله: أفضل الصوم صوم أخي داود محمول على من يسأل، أي غيب الصوم وتفرقه أفضل، ويجب أن يعمل على ما ذكره توفيقًا بين الأحاديث بحسب الإمكان مع ما ذكروا القرائن الدالة على أهم ما سألوه عن الأفضل إلا لذلك.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامَيْنِ: صِيَامِ يَوْمِ الْأَضْحَى وَيَوْمِ الْفِطْرِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ وَأَنَسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَعَمَرُو بْنُ يَحْيَى هُوَ ابْنُ عُمَارَةَ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ الْمَازِنِيِّ الْمَدِينِيِّ، وَهُوَ ثِقَةٌ، رَوَى عَنْهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَشُعْبَةُ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ. ٧٦٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رضي الله عنه قَالَ: شَهِدْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فِي يَوْمٍ نَحَرُ بَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ صَوْمِ هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ: «أَمَّا يَوْمُ الْفِطْرِ فَيُفْطِرُكُمْ مِنْ صَوْمِكُمْ وَعِيدٌ لِلْمُسْلِمِينَ، وَأَمَّا يَوْمُ الْأَضْحَى فَكُلُوا مِنْ لَحْمِ نُسُكِكُمْ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رضي الله عنه اسْمُهُ سَعْدٌ، وَيُقَالُ لَهُ: مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ أَيْضًا. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَزْهَرَ هُوَ ابْنُ عَمِّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ.

العرف الشاذي: [بعد ساعة واحدة يكون الصائم عاصيا، بخلاف الصلاة؛ فإنه لا يكون فيها عاصيا إلا بعد صلاة ركعة واحدة] بخلاف الصلاة؛ فإنه ما لم يركع ركعة واحدة لا يقال له: إنه مصل، فإذا صلى ركعة واحدة فقد أدى قدرًا معتدًا به، فلا ينبغي إلغاؤه، ولم يكن هذا شافيا، حتى رأيت في «البدائع» عن أبي أحمد العياضي وجهين: أحدهما: أن عدم جواز الصوم في الأيام الخمسة متفق عليه، لا يشذ عنهم شاذ، وأما جواز الصلاة في الأوقات المكروهة فمختلف فيه؛ فإن الشافعي يجوزها فيها إذا كانت ذات سبب. وثانيهما: أن المصلي إذا شرع في الصلاة وكبر، فصارت تحريمته بمنزلة النذر، بخلاف الصوم؛ فإنه إذا شرع فلم يتلفظ بشيء، فلم يكن الشروع بمنزلة النذر، وفي النذر حقيقة يلزمان أي الصوم والصلاة، ويجب الإفساد والقضاء. وهنا بحث طويل للحافظ ابن تيمية رحمته الله وأطنب إطنابًا، وحاصله أن النهي الشارع عن أمر يقتضي بطلان ذلك الأمر، ولا يمكن اجتماع صحة أمر مع ورود النهي عنه لا عقلاً ولا شرعاً، وأما في كتب أصولنا، ففي كتب الأحناف والشافعية عبارات، منها ما في كتبنا: أن النهي لا ينافي الصحة إلا لدواع، وفي عبارة للشافعية: أن النهي يقتضي البطلان إلا لمانع، ثم في عبارة لنا: أن الأفعال على قسمين: حسنة مثل الزنا، وشرعية مثل الصلاة وغيرها، والنهي الوارد في الحسنة يدل على البطلان، والنهي الوارد على الشرعية لا ينافي الصحة، والوجه لهذا عديدة وأحسنها أن في الحسنة يكون النهي وارداً على جميع الجزئيات ومنسجبة عليها، وأما في الشرعية فلا يكون منسجبة على جميع الجزئيات، بل تكون بعضها خارجة عنه، وتكون مشروعة، مثل الصلاة والصوم؛ فإنهما مكروهان في الأوقات والأيام المكروهة لا في غيرها، فلا يقتضي البطلان، فدار النهي على نظر المجتهد، وأما ما في بعض الكتب أن النهي يقرر المشروعية فمشكل. والصواب أن يقال: إن النهي لا ينافي الصحة، وفي عبارة للشافعية: أن النهي الوارد على العبادات يقتضي البطلان، والوارد على المعاملات لا يقتضي البطلان؛ فإن في المعاملات طرفين: ديني وأخروي، وأما في العبادات فليس إلا طرف الآخرة، فإذا انتفى الثواب لم يبق شيء، واختاره ابن همام في «التحريم»، وقال: إن العبادات متمحضة للثواب، وينوهم على مختار الشافعية وابن همام ارتفاع باب مكروهات الصلاة التحريمية، ولم يتوجه الشيخ إلى دفع هذا الاعتراض في «التحريم» و«الفتح» ولا شارح «التحريم» المحقق ابن أمير الحاج، ثم بدا لي أن هذا الباب ليس بمرتفع؛ فإن الكراهة إذا استجبت على تمام الصلاة مثل كونها في الوقت المكروه فتكون باطلة، وإذا كانت الكراهة في بعض أجزاء الصلاة التي حقيقة مركبة ممتدة، لا تكون الصلاة باطلة. ثم في عبارة لنا أن علة النهي قبح الشيء، والقبح إما لعينه أو لغيره، والغير إما لازم أو مجاور، وإذا كانت العلة قبيحة لعينه، فالنهي يدل على البطلان، وإن كان القبح لغيره، فإن كان الغير لازماً، فنعرض الشيخ ابن الهمام إلى الحرمة وعدمها، ولم يتعرض إلى البطلان وعدمه، وإن كان الغير مجاوراً مثل البيع عند السعي إلى الجمعة، فلا يقتضي البطلان، وقال الشيخ ابن الهمام في «التحريم»: إن النهي إن كان للغير المجاور لا يكون المنهي إلا مكروهاً تحريماً، ولا يثبت به الحرمة وإن كان الدليل قطعياً بثبوته. ولي في هذا نظر؛ فإن صاحب «الهداية» قال في موضع -أي في الأذان-: إن البيع عند أذان الجمعة حرام، وقال في البيع: إنه مكروه تحريماً، وقد اتفقوا على أن النهي لأمر مجاور، وأيضاً في «مختصر القدوري»: أن الرجل الصحيح إن صلى الظهر في بيته ولم يسمع إلى الجمعة أصلاً؛ فإنما مكروهه، وقال الشيخ ابن الهمام: إنها حرام ولكنها صحيحة، وكذلك في بعض: أنه إذا خالع الرجل، وكان النشوز من جانبه، فأخذ المال من زوجته، ارتكب الحرام مع صحة الخلع، والله أعلم وجهه. ثم قال ابن تيمية في موضع: إن الشارع يرفع المعاصي بالنهي ويوفرها الذين قالوا بالصحة مع النهي. أقول: إن الأحناف لم يوفروا المعاصي؛ فإنهم حكموا بالكراهة تحريماً، والمكروه تحريماً حراماً؛ لما قال محمد ﷺ، وقال ابن تيمية: إنا عرفنا بالاستقراء أن النهي الوارد على كل من التصرفات أعم من أن تكون بعض جزئياتها مشروعة أو لا، لا يقتضي البطلان، ولا يترتب الحكم عليها. ويرد عليه الصلاة في الأرض المغصوبة، وهي صحيحة مع الكراهة عند الثلاثة، وباطلة عند أحمد رحمته الله، وقال ابن تيمية: إن النهي عن الصلاة في الأرض المغصوبة إنما هو لتعلق حق الغير بها، والصلاة فيها صحيحة، وكذلك قال في تلقي الجلب: إن النهي من جانب الناس وتعلقهم، ولو تلقى أحد الجلب صنع بيعه، وقال ابن تيمية ببطلان البيع عند الأذان خلاف الأحناف والشافعية، ثم قال: إن السلف كانوا يحكمون ببطلان شيء متمسكين بلفظ النهي مطرداً. ويرد عليه أن ابن عمر رضي الله عنه طلق امرأته حال الطمث، والطلاق صار معتبراً، والحال أن الطلاق في حالة الطمث منهي عنه، وقال ابن تيمية: إن طلاقه باطل، وقال في شرح «أرأيت إن عجز واستحقت إلخ»: أي تعطل أحكام الشريعة وإن عجز واستحقت، أي يقع الطلاق ولا يندفع. أقول: كيف يقول ابن تيمية بأن طلاقه غير معتبر، والحال أنه ﷺ أمره برجوعه، وفي «المسلم» تصريح أنها عدت عليه تطلقاً واحدة، وأغضض عنه ابن تيمية. وكذلك يرد على الحافظ ابن تيمية ما في «مسلم» عن أبي الصهباء قال: قال ابن عباس رضي الله عنه: كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، قال: فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إن الناس قد استعملوا في أمر كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم، فأمضاه عليهم. ومذهب أبي حنيفة وأحمد رضي الله عنهما أن جمع ثلاث طلاقات في وقت واحد بدعة، وقال الشافعي رحمته الله: إن البدعة جمعها في الحيض ولا بدعة في الطهر. ولنا ما في القرآن: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ» أي مرة بعد مرة لا جمعهما، وجمهور السلف أيضاً معنا أي مع أبي حنيفة وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما، ومع كون الطلاق ثلاثاً في الطمث بدعة تقع الثلاث عند الأربعة والبحاري، وخالف داود الظاهري، وقال: إن الثلاث تقع واحدة. فورد على مختار ابن تيمية حديث «مسلم» هذا وحديث ابن عمر السابق، فترك ابن تيمية في الطلاق ثلاثاً مذهب إمامه أحمد، واختار مذهب داود، وقال الجمهور في حديث «مسلم»: إنه ليس المراد أن في عهده ﷺ كانت ثلاث طلاقات ملفوظات تعد واحدة، بل المراد أهم كانوا يكتفون على التغطية الواحدة منزلة ثلاث طلاقات، وكانوا لا يطلقون طلاق البدعة، ثم أخذوا في عهد عمر رضي الله عنه في طلاق البدعة، فأمضاه عمر رضي الله عنه، وشرح الجمهور شرح لطيف بلا ريب، وقال ابن تيمية: إن شرح الجمهور تأويل، وقال ابن القيم: لما بلغ التأويل إلى هذه المرتبة فصار تحريفاً ولم يبق تأويلاً. أقول: إن في القرآن نظير حديث «مسلم» في المحاورة: «أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا»، وليس المراد دمج الآلهة في إله واحد، بل الاكتفاء على إله واحد بدل آلهة، وله نظير من الحديث كما سيأتي في «الترمذي»: «ومن جعل همومه كلها همًّا واحداً هم آخرته، كفاه الله هم الدنيا إلخ» فليس المراد دمج الموم في هم واحد، بل أخذ هم واحد بدل الموم كلها، والاكتفاء على هم واحد، فالخاصل أن الفاروق رضي الله عنه أجرى الحكم على ثلاث طلاقات منهية عنها، وقال ابن تيمية: إن حكمه هذا إنما هو تعزيز. أقول: لسم أحد مثال هذا التغليظ من تحريم أبطاح الناس عليهم. ويرد على ابن تيمية ما في «الترمذي» عن عمران بن حصين رضي الله عنه: «لا نذر في معصية، وكفارته كفارة اليمين»، فنهى الشارع عن نذر معصية، ثم حكم بكفارته، وبنى عليه الأحكام، وتكلموا في سنده منهم النسائي. أقول: قد أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» بسند قوي، ونقله علاء الدين المارديني، والمسألة عندنا أنه لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين، وينت من حلف، وأما النذر بمعصية فلا يوفيه عندنا، [مسألة الكفارة في النذر بالمعصية مصرحة في «فتح القدير» نقلاً عن «الطحاوي»، وثابتة بنص الحديث وإلا فلا مناص من نص الحديث] وقيل: إن هذا الرجل كافر. ويرد على الحافظ ابن تيمية ما في القرآن أن الظهار منكر وقول زور إلخ، ويتفرع عليه الحرمة والكفارة لو عاد إلى ما قال، فبني القرآن الحكم على الظهار مع ورود النهي عنه، وأجاب ابن تيمية بأن الكفارة والحرمة ليس من قبيل التسيب، بل من قبيل الزواجر، أي من قبيل تسبب الرجم عن الزنا. أقول: إنه في غاية الخفاء؛ فإن المؤثر في حرمة المسيس قول المظاهر لا الزجر؛ فإن في «الهداية»: إن الظهار كان طلاقاً في الجاهلية، فقرر الشارع أصله وحكمه موثقاً إلى مزيل من الكفارة إلخ، وكذلك وجدت في بعض عبارات الشافعي في «الأم»، فدل على أن الحرمة من الظهار لا من قبيل الزواجر. وأما دعواه بأن السلف كانوا إذا تمسكوا علم بطلان شيء يتمسكون بصيغة النهي. أقول: إن هذا ليس بمطرد،

حاشية: قوله: نسككم: [النسيكة: الذبيحة، والجمع النسك]. قوله: ابن عم عبد الرحمن بن عوف: صوابه: ابن أخي عبد الرحمن؛ فإنه ابن أزهري بن عوف. (الجامع)

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ: ٧٦٤- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَوْمُ عَرَفَةَ وَيَوْمُ النَّحْرِ وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ عِيدُنَا أَهْلُ الْإِسْلَامِ، وَهِيَ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَسَعْدِ بْنِ هُرَيْرَةَ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَحِيمٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُذَافَةَ وَأَنَسٍ وَخَمْرَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ وَكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَعَائِشَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَكْرَهُونَ صِيَامَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، إِلَّا أَنَّ قَوْمًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ رَخَّصُوا لِلْمَتَمَتِّعِ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَذَا - وَلَمْ يَصُمْ فِي الْعَشْرِ - أَنْ يَصُومَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَأَهْلُ الْعِرَاقِ يَقُولُونَ: «مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ بْنِ رَبَاجٍ»، وَأَهْلُ مِصْرَ يَقُولُونَ: «مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ». وَقَالَ: سَمِعْتُ قُتَيْبَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: قَالَ مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ: «لَا أَجْعَلُ أَحَدًا فِي حِلٍّ صَعَّرَ اسْمَ أَبِي».

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ: ٧٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ التَّيْسَابُورِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ وَيَحْيَى بْنُ مُوسَى قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَارِظٍ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَدِيٍّ وَشَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ وَثُوبَانَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ وَعَائِشَةَ وَمَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ - وَيُقَالُ: مَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ - وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي مُوسَى وَبِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَذَكَرَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ قَالَ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَذَكَرَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ ثُوبَانَ وَشَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ يَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ رَوَى عَنْ أَبِي قِلَابَةَ الْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا: حَدِيثُ ثُوبَانَ وَحَدِيثُ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ الْحِجَامَةَ لِلصَّائِمِ، حَتَّى أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ اخْتَجَمَ بِاللَّيْلِ، مِنْهُمْ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ وَابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَبِهَذَا يَقُولُ ابْنُ الْمُبَارَكِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَسَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ مَنْصُورٍ يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: مَنْ اخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ. قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: وَهَكَذَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ.

العرف الشاذي: بل ربما يتمسكون بصيغة النهي، ومع ذلك يقولون بصحة الشيء، فلا تقتضي صيغة النهي البطْلان؛ فإن في الشريعة أن نكاح الشغار غير جائز، ومع ذلك لو نكحوا النكاح الشغار، ثم رفعوا علة التبع أي نهي المهر، فقد صح النكاح، ثم نقول: إن اجتماع النهي عن شيء مع صحته معقول لغة وعقلًا؛ فإننا إذا قلنا فرضًا: أن يقول الشارع: لا تصم يوم النحر، ولو صمت لعصيت وصح صومك؛ فإن هذا القول معقول بلا ريب، فالخلاص أنه ليس في النهي الإثم إذا كان النهي نهي الكراهة تحريمًا أو نهي الحرمة لا نهي إرشاد، فلم يثبت إلا أن النهي لا يقتضي البطْلان إلا للدَّعْ، وأما الأفعال الحسية ففيها داع، وينبغي إجراء هذه الضابطة في كثير من المسائل؛ فإنما أنفع في مواضع، ولتدبر؛ فإن المقام دقيق. قوله: باب ما جاء في كراهية صوم أيام التشريق: حكم صيام أيام التشريق حكم صوم العيدين، وقال مالك وأحمد والشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: يجوز الصوم أيام التشريق للمتمتع والقارن الذي لا يجد الهدي، وليس لهم إلا فتوى عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في «البخاري»، وبوب الطحاوي على هذه المسألة، وقال: إنه ﷺ نادى يوم حجة الوداع في منى: «أَنْ لَا يَصُومَ أَحَدُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ»، فإذا كان نداؤه ﷺ في أيام الحج في منى، فمن يدعي جواز الصيام أيام التشريق، فلا مناص له من أن يأتي بدليل خاص نص له أو يثبت استثناءه ﷺ في ندائه، وإلا فلا وجه لتخصيص هذه الأيام. قوله: باب ما جاء في كراهية الحجامة للصائم: وقال أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبعض السلف: إن الحجامة مفطر الصوم خلاف الأئمة الثلاثة. وتمسك أحمد بن حنبل بحديث الباب: «أفطر الحاجم والمحجوم»، وقال البعض: إن كل طريق من طرق هذا الحديث لا يخلو عن اضطراب شيء، وقال البعض: إنه متواتر؛ لأنه مروي عن قريب من اثنين وعشرين صحابيًا، ذكرهم السيوطي في «الجامع الكبير»، ولكنه لم ينفذ الأسانيد، وقال أحمد بن حنبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: صح الحديثان في هذه المسألة، وكذلك قال ابن المديني. وذكر أبواب كتب النقل: أن رجلاً سأل ابن معين عن حديث: «أفطر الحاجم والمحجوم»، فقال يحيى بن معين: ما من شيء خال عن الاضطراب، فذهب الرجل عند أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فذكر عنده قول ابن معين، قال أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إنه مجازفة. وقال الحنابلة: ما من جواب عند الجمهور، وتناول المحشون بأن في الحاجم توهم دخول الدم في حلقه، وأما المحجوم فله خطرة الضعف فهما على شفا الإفطار وإن لم يفترا حقيقة، وأجاب الطحاوي بأنه ﷺ لم يذكر التشريع في قوله هذا، بل هذا ورد في واقعة، وهي أنه ﷺ مر برجلين حاجم ومحجوم يغتابان رجلًا، فقال النبي ﷺ: «أفطر الحاجم والمحجوم»، فمناط الإفطار الغيبة لا الحجامة، إلا أن رواية الطحاوي ضعيفة لا يمكن الاحتجاج بها. وعندني حديث الباب معناه أنه قد أفطر، أي أدخل النقص في صومه، وإنما يظهر في أحكام الآخرة لا أحكام الدنيا مثل الغيبة، ومن العلوم أن الشريعة ربما تعرضت إلى أحكام الآخرة، وتنبئ عما هو غائب عن أعيننا، مثل قطع الصلاة بالكلب والحمار والمرأة، أي قطع الوصلة بين الرب وعبد، والصلاة ليست بباطلة في أحكام الدنيا. وادعى البعض نسخ إفطار الصوم بالحجامة؛ لحديث أخرجه النسائي، وأعله بعض الحفاظ، وقالوا: إنه موقوف، وفي «أبي داود» حديث قوي، يقول الراوي: إن كراهة الحجامة إبقاء على أصحابه، وفيه قال أنس بن مالك: ما كنا ندفع الحجامة للصائم إلا كراهة الجهد انتهى.

حاشية: قوله: وأيام التشريق: هي ثلاثة أيام بعد يوم النحر، سميت بذلك؛ لأنهم كانوا يشترقون فيها لحوم الأضاحي في الشمس. قوله: يكرهون إلخ: قال محمد في «الموطأ»: لا ينبغي أن يصام أيام التشريق لمصلحة ولا لغيرها؛ لما جاءت من النهي عن النبي ﷺ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من قبلنا. قوله: أن يصوم إلخ: [وعند أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يصوم، ويتعين الهدي]. قوله: أفطر الحاجم والمحجوم: قال الطبري: ذهب إلى هذا الحديث جمع من الأئمة، وقالوا: يفطر الحاجم والمحجوم، ومنهم أحمد وإسحاق. وقال قوم منهم مسروق والحسن وابن سيرين: يكره الحجامة للصائم، ولا يفسد الصوم بها، وحملوا الحديث على التشديد، وأنها نقصا أجر صيامهما، وأبطلاه بارتكاب هذا المكروه. وقال الأكثرون: لا بأس بها؛ إذ صح عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله ﷺ احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم، وإليه ذهب مالك والشافعي وأصحاب أبي حنيفة، وقالوا: معنى قوله: «أفطر» تعرض للإفطار، كما يقال: هلك فلان إذا تعرض للهلاك، انتهى كلام الطبري. أما تعرض المحجوم للإفطار؛ فلأجل الضعف الذي يلحقه من ذلك، فربما أعجزه عن الصوم، وأما الحاجم؛ فلأنه لا يأمن أن يصل إلى حلقه شيء من دم المحجوم، وقيل: هذا على سبيل الدعاء عليهما، كقوله ﷺ فيمن صام الدهر: «لا صام ولا أفطر»، والله تعالى أعلم بالصواب.

نفع قوت المغتذي: [عن عقبه بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ - : يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا: قال «حق»: كذا هو بكل نسخ «ت»، وكذا هو عند من رواه من أصحاب السنن وغيرهم، يوم عرفة ويوم النحر، قال ابن عبد البر في التمهيد: لا يوجد ذكر عرفة في غير هذا الحديث، قاله «حق»: وبه إشكال [وهي أيام أكل وشرب]: عرفة ليس كذلك، قال: ويجاب بوجهين: الأول: أنه يفضل على أيام التشريق فقط، أو عليها مع يوم النحر دون يوم عرفة الثاني، ما قاله في حجة الوداع، أو قال بحق الحاج؛ لأن الأفضل في حقه الإفطار يوم عرفة، وأما تسميته عيدًا، فلا مانع منه، وقوله [أهل الإسلام]: منصوب على الاختصاص.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَأَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّعْفَرَانِيُّ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ اخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ. وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ ثَابِتًا. وَلَوْ تَوَقَّى رَجُلٌ الْحِجَامَةَ وَهُوَ صَائِمٌ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ، وَإِنْ اخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ لَمْ أَرِ ذَلِكَ أَنْ يُفْطَرَهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَكَذَا كَانَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ بِبَعْدَادَ، وَأَمَّا بِمَضَرَ فَمَالَ إِلَى الرُّخْصَةِ، وَلَمْ يَرِ بِالْحِجَامَةِ بَأْسًا، وَاخْتَجَّ أَنْ النَّبِيِّ ﷺ اخْتَجَمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهُوَ مُحْرِمٌ صَائِمٌ.

بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ: ٧٦٦- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ هِلَالٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: اخْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ صَائِمٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. هَكَذَا رَوَى وَهَيْبٌ نَحْوَ رِوَايَةِ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَرَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ مُرْسَلًا، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ». ٧٦٧- حَدَّثَنَا أَبُو مُوْسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. ٧٦٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ فِيمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَهُوَ مُحْرِمٌ صَائِمٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَجَابِرٍ وَأَنَسٍ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَرَوْا بِالْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ بَأْسًا، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْوَصَالِ فِي الصَّيَامِ: ٧٦٩- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ وَخَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُوَاصِلُوا». قَالُوا: فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِنِّي لَسْتُ كَأَحَدِكُمْ، إِنَّ رَبِّي يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَبَشِيرِ ابْنِ الْخَصَّاصِيِّ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرَهُوا الْوَصَالَ فِي الصَّيَامِ. وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُوَاصِلُ الْأَيَّامَ وَلَا يُفْطَرُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُنُبِ يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ وَهُوَ يُرِيدُ الصَّوْمَ: ٧٧٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ وَأُمُّ سَلَمَةَ ﷺ زَوْجَا النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ أَهْلِهِ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فَيَصُومُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنَ التَّابِعِينَ: إِذَا أَصْبَحَ جُنُبًا يَقْضِي ذَلِكَ الْيَوْمَ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

العرف الشاذي: وصنف ابن تيمية كتاباً في القياس، وموضوعه توفيق المسائل النقلية بالعقل، ومر على مسألة الباب. وقال: إن الصوم ينبغي أن يكون على حالة اعتدال، وفي الحجامة ليس حالة الاعتدال وإن لم يخرج شيء من المني بالجماع ولم يدخل في بطنه من المفطرات، وقال: كذلك الحائض والنفساء لا تكون على حالة الاعتدال. وأقول: ليس المدار على ما قال ابن تيمية، بل المدار على أن الأنسب لحالة الصوم الطهارة، وكان في حين ما عدم جواز صوم الجنب، ثم نسخ كما في «البخاري»، وفي الحيض والنفساء والحجامة أيضاً بنجاسة. قوله: باب ما جاء من الرخصة في ذلك: حديث الباب مستدلان، ومن مستدلانا ما روي مرسلًا عن عبد الله بن زيد بن أسلم في باب الصائم يذره القيء. قوله: وهو محرم صائم: أجاب الحنابلة عن حديث الباب بوجهين، الأول: بأنه لم يثبت إحرامه في رمضان؛ فإن جميع العمرات له كان إحرامها وأفعالها في ذي القعدة إلا عمرة مع الحجّة؛ فإن أفعالها كانت في ذي الحجّة، فلا يكون الصوم إلا صوم النفل، وإفطاره جائز بلا ريب، ولا قضاء عند الحنابلة كما في كتبهم، بخلاف ما في كتاب أحمد بن حنبل كتاب الصلاة. وأما الوجه الثاني لجواهم: فبأن ابن تيمية وابن القيم يقولان: إن ألفاظ الحديث أربعة: ١: «احتجم وهو صائم». ٢: «احتجم وهو محرم». ٣: «احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم». ٤: «واحتجم وهو محرم صائم» كما في حديث الباب. والثلاثة الأولى صحيحة غير مضمرة لنا، وأما الرابع فمضمر لنا، وجوابه مر سابقاً بلا ريب. أقول: إنا نرجع إلى آثار السلف فأكثر السلف موافقون لنا، ولنا ما في «النسائي» أيضاً الرخصة في الحجامة للصائم مرفوعاً وموقوفاً، وذلك دال على النسخ، وأما ما قال الترمذي في الباب السابق: لا أعلم أحداً من هذين الحديثين إلخ، فأقول: قد صحح المحدثون حديث الإفطار بالصوم وعدمه، وأما رواية ابن عباس ﷺ في باب الرخصة في الحجامة، ففي بعض طرقها يزيد بن أبي زياد، وهو موصوف بسوء الحفظ. قوله: باب ما جاء في كراهية الوصال في الصيام: مواصلة الصوم إلى يومين أو أكثر فنهي النبي ﷺ عنه، وبين عذره بأن ربي يطعمني ويسقيني، وهذا من خصوصيته ﷺ، وأما الوصال إلى السحر فحائز للأمة؛ لحديث الصحيحين، وقال ابن تيمية باستحبابه. قوله: إن ربي يطعمني ويسقيني: زأماً طريق الإساءة والإطعام من الرب تبارك وتعالى، فمحمول إلى صاحب الشريعة والرب عز برهانه. قوله: وروي عن عبد الله إلخ: كان عبد الله بن الزبير يواصل إلى سبعة أيام أيضاً، وكذلك ثبت مواصلة عمر ﷺ أيضاً إلى يومين أو ثلاثة أيام، ولعلهما زعما لنهي الحديث محملاً مثل حمله على نهي الإرشاد. قوله: باب ما جاء في الجنب يدركه الفجر وهو يريد الصوم: الجنب لا تنافي الصوم عند الأئمة الأربعة إلا أبا هريرة ﷺ، وهو أيضاً رجع عنه بعد مدة، وكنت رأيت في بعض كتبنا كراهة الصبح جنباً، ثم نسيت، ثم خطر ببالي أن صحبه ﷺ وهو جنب ثابت،

حاشية: قوله: لا تواصلوا: المواصلة في الصوم هو أن يصوم يومين أو ثلاثة لا يفطر فيها. (ج) قوله: إن ربي يطعمني ويسقيني: معناه أعانني الله تعالى على الصوم وقوى عليه، فيكون ذلك بمنزلة الطعام والشراب. قوله: والقول الأول أصح: وكتاب الله تعالى يدل على ذلك، حيث قال تعالى: ﴿فَالَّذِينَ لَا يَشْرَهُمْ وَأَتَقُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ.....

نفع قوت المغتذي: [إني لست كأحدكم إن ربي يطعمني، ويسقيني]: هو على ظاهره، فيؤتى بطعام وشراب من الجنة لا يفطر، أو أنه - تعالى - يخلق به شيع وروي من يغنيه عن طعام وشراب، أو أنه - تعالى - يحفظ عليه قوته بلا طعام ولا شراب، كما يحفظهما هما، فغير بطعام وشراب عن فائدتهما، وعليه اقتصر «ق» وقال عز الدين: أو يغنيه ما يرد عليه من معارف ومواهب، إذ تقوت نفسه، كما تقوت بطعام فأطلق عليه إطعاماً وسقياً؛ لمجاز تشبيه، قاله الأكثر آه. وبـ«الدر المفيد» للعلامة شمس الدين الصائغ: هذا طعام الأرواح، وما يفيض عليها من أنواع البهجة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِجَابَةِ الصَّائِمِ الدَّعْوَةَ: ٧٧١- حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ مَرْوَانَ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ طَائِمًا فَلْيُصَلِّ» يَعْنِي الدَّعَاءَ. ٧٧٢- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ صَائِمٌ فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: فَكَلِمَاتُ الْحَدِيثَيْنِ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ الْمَرْأَةِ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا: ٧٧٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَنَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ يَوْمًا مِنْ غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ إِلَّا بِإِذْنِهِ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ قَضَاءِ رَمَضَانَ: ٧٧٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ السُّدِّيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْبُهِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: مَا كُنْتُ أَقْضِي مَا يَكُونُ عَلَيَّ مِنْ رَمَضَانَ إِلَّا فِي شَعْبَانَ، حَتَّى تُوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها نَحْوَ هَذَا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّائِمِ إِذَا أَكَلَ عِنْدَهُ: ٧٧٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ حَبِيبِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ لَيْلَى، عَنْ مَوْلَاتِهَا، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الصَّائِمُ إِذَا أَكَلَ عِنْدَهُ الْمَقَاطِيرُ صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ عُمَارَةَ رضي الله عنها عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوَهُ. ٧٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَوْلَاةً لَنَا -يُقَالُ لَهَا: لَيْلَى- تَحَدَّثُ عَنْ أُمِّ عُمَارَةَ ابْنَةِ كَعْبٍ الْأَنْصَارِيَّةِ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم دَخَلَ عَلَيْهَا فَقَدَّمَتْ إِلَيْهِ طَعَامًا، فَقَالَ: «كُلِي»، فَقَالَتْ: إِنِّي صَائِمَةٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الصَّائِمَ تَصَلَّى عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ إِذَا أَكَلَ عِنْدَهُ حَتَّى يَفْرُغُوا». وَرُبَّمَا قَالَ: «حَتَّى يَشْبَعُوا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شَرِيكِ. ٧٧٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ مَوْلَاةٍ لَهُمْ -يُقَالُ لَهَا: لَيْلَى- عَنْ أُمِّ عُمَارَةَ ابْنَةِ كَعْبٍ رضي الله عنها عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «حَتَّى يَفْرُغُوا أَوْ يَشْبَعُوا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَأُمُّ عُمَارَةَ هِيَ جَدَّةُ حَبِيبِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي قَضَاءِ الْحَائِضِ الصِّيَامِ دُونَ الصَّلَاةِ: ٧٧٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كُنَّا نَحِيضُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ثُمَّ نَظْهَرُ، فَيَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصِّيَامِ، وَلَا يَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ مُعَاذَةَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَيْضًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا فِي أَنَّ الْحَائِضَ تَقْضِي الصِّيَامَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَعُبَيْدَةُ هُوَ ابْنُ مُعْتَبٍ الصَّبِّيُّ الْكُوفِيُّ، وَيَكْنَى أَبَا عَبْدِ الْكَرِيمِ.

العرف الشاذي: ... فكيف يحكم بالكراهة؟ فتبعت فوجدت في حاشية «ما لا بد منه» نقلًا عن «جامع الفتاوى»: إن الرجل يكره له أن يصبح وهو جنب، وعندني لا بد من التأويل في قول «جامع الفتاوى»، وأما عامة كتبنا ففيها أنه لا مضايقة في أن يصبح وهو جنب، واحتج محمد بن حسن في موطنه على جواز الغسل بعد الصبح بآية: «حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ»؛ فإنه لا بد من أن يكون الغسل بعد تبين الصبح، وهذا تمسك بإشارة النص. قوله: باب ما جاء في إجابة الصائم الدعوة: أي يجيب الداعي، ثم إن رأى أن المستدعي لا يجد عليه، فيجوز له الإمساك، وإلا فيفطر؛ فإن الضيافة عذر. قوله: فليصل يعني الدعاء: قال أتباع المذاهب الأربعة: إن الصلاة على غير الأنبياء أصالة مكروهة، وأما ما في بعض الأحاديث مثل حديث الصحيحين من إطلاقها على غير الأنبياء، فسيأتي جوابه في «البحاري» إن شاء الله تعالى. قوله: باب ما جاء في تأخير إلخ: لو أصر قضاء رمضان إلى أن دخل رمضان الثاني، فليس عليه عندنا إلا القضاء، وقال الشافعي رحمته الله: إنه مفرط إذا أخره إلى رمضان الثاني، ثم عن الشافعي رحمته الله روايتان: في رواية أنه يقضي ويفدي، وفي رواية أنه يقضي فقط، وأما القضاء ففي قول لنا أن قضاء كل شيء يجب في الفجر، وهو قول الحلواني، ويشير إلى هذا ما في «الدر المختار». قوله: إسماعيل السدي: هذا راوي ما يفيدنا في القراءة خلف الإمام في «معاني الآثار» ولا أتمسك به وإن حسنه الترمذي، وصححه في هذا الموضع؛ فإنه متمسك فيه، وكذلك لنا رواية مرفوعة مفيدة لنا في مسألة القراءة خلف الإمام في «الطحاوي» وفي سننها يحيى بن سلام، وهو متمسك فيه، فلذا لم أتمسك بها هناك. قوله: باب ما جاء في فضل الصائم إذا أكل عنده: في حديث الباب أيضًا الصلاة على غير الأنبياء. قوله: عن جدته أم عمارة إلخ: لم يوجد في كتب الرجال والأنساب تلاف في نسب حبيب بأم عمارة، فلا أعلم كيف قال الترمذي هذا القول؟ وكذلك في «الطحاوي» عبد الله بن زيد جد حبيب إلخ، ولم يوجد تعلق عبد الله بن زيد بحبيب بن زيد الأنصاري في الأساب وكتب الرجال، والله أعلم وعلمه أتم.

حاشية: مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ أي حتى يطلع الفجر، فإذا كان الرجل قد رخص له أن يجامع، ويتغنى الولد ويأكل ويشرب حتى يطلع الفجر، فمضى يكون الغسل إلا بعد طلوع الفجر، فهذا لا بأس به، وهو قول أبي حنيفة والعمامة، كذا قاله محمد في «الموطأ». قوله: فليصل: (أي فليدع لأهل الطعام بالبركة والمغفرة). قوله: وزوجها شاهد: أي مقيم وإلا جاز لها الصوم، وهذا في صوم النفل والواجب الموسع. (بجمع البحار) قوله: البهي: يفتح الموحدة وكسر الهاء، ليس نسبة إلى أحد، وإنما هو لقب عبد الله البهي مولى مصعب بن الزبير. (جامع الأصول) قوله: مولاهما: أي معتقهما -بالكسر- وهي أم عمارة، ويطلق المولاة على المعتقة -بفتح- أيضًا. قوله: صلت عليه الملائكة: أي دعت له الملائكة بما صير مع وجوده المذهب. قوله: عن مولاة لهم: المراد ههنا «المعتقة» بالفتح. قوله: عبدة: أي بالتصغير، هو ابن «معتب» بميم مضمومة وفتح عين وكسر مثناة فوقية مشددة فموحدة. كذا في «التقريب» و«المعني».

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مُبَالَغَةِ الْإِسْتِنْشَاقِ لِلصَّائِمِ: ٧٧٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الْوَرَّاقُ وَأَبُو عَمَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَاصِمَ بْنَ لَقِيطٍ بْنِ صَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْوُضُوءِ. قَالَ: «أَسْبِغِ الْوُضُوءَ، وَخَلِّ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالِغٌ فِي الْإِسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ كَرِهَ أَهْلُ الْعِلْمِ السُّعُوطَ لِلصَّائِمِ، وَرَأَوْا أَنَّ ذَلِكَ يُفْطِرُهُ. وَفِي الْحَدِيثِ مَا يُقَوِّي قَوْلَهُمْ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَلَا يَصُومُ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ: ٧٨٠- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْعَقَدِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ وَاقِدٍ الْكُوفِيُّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ عليها السلام قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَزَلَ عَلَى قَوْمٍ فَلَا يَصُومُ مَنْ تَطَوَّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، لَا نَعْرِفُ أَحَدًا مِنَ الثَّقَاتِ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ. وَقَدْ رَوَى مُوسَى بْنُ دَاوُدَ عَنْ أَبِي بَكْرِ الْمَدِينِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ عليها السلام، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوًا مِنْ هَذَا. وَهَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ أَيْضًا. أَبُو بَكْرٍ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَأَبُو بَكْرٍ السَّيِّئُ الَّذِي رَوَى عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ اسْمُهُ الْفَضْلُ بْنُ مُبَشَّرٍ، وَهُوَ أَوْثَقُ مِنْ هَذَا وَأَقْدَمُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِعْتِكَافِ: ٧٨١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عليه السلام، وَعُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ عليها السلام: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ كَعْبٍ وَأَبِي لَيْلَى وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَنْسٍ وَابْنِ عُمَرَ عليهم السلام قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ عليهما السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٧٨٢- حَدَّثَنَا هَذَا، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ عليها السلام قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ فِي مُعْتَكِفِهِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلٌ. وَرَوَاهُ مَالِكٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ مُرْسَلًا. وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ عليها السلام. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ فِي مُعْتَكِفِهِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ فَلْتَنْعَبْ لَهُ الشَّمْسُ مِنَ اللَّيْلَةِ الَّتِي يُرِيدُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِيهَا مِنَ الْعَدِ، وَقَدْ قَعَدَ فِي مُعْتَكِفِهِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ: ٧٨٣- حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ،

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم: خفاة بلوغ الماء الدماغ، ومفسد الصوم عندنا ما يبلغ الدماغ أو الجوف. واعلم أن دخول الدخان ليس بمفسد، وأما إدخاله فمفسد، وكذلك شرب الدخان (تمباكونوشي) مفسد، ويوجب الكفارة كما في «نظم وهبانية»: وأفتوا بتحريم الدخان وشربه :: وشاربه لا شك في الصوم يفتطر. ويلزمه التكفير لو ظن نافعاً :: كذا دافعاً شهوات بطن فقرروا. والتجمر بالعود مفسد ويلزم الكفارة، وأما شم الرائحة فليس بمفسد. قوله: باب ما جاء في الاعتكاف: الاعتكاف على ثلاثة أقسام، الواجب: وهو اعتكاف النذر، ويجب في النذر التلفظ باللسان ويجب قضاؤه بالإفساد. والثاني: سنة مؤكدة على كفاية، فلو أداها واحد من أهل مسجد، فتأدت وإلا فائمه الكل، وهذا اعتكاف العشرة الأخيرة من رمضان، ولو لم يتم عشرة بل نقصه من البين، ما أتى بالسنة، ولكنه أحرز ثواب ما اعتكف، والثالث النافلة، وهو غير هذين القسمين، وفيه اختلاف، قال الشيخ ابن همام رحمته الله: يشترط له الصوم، ثم يتأدى هذا النوع بمكث ساعة أيضاً، ولكنه يلزمه إتمام صوم ذلك اليوم إلى غروب ذكاء، وتمسك الشيخ بعبارات عامة. وقال صاحب «البحر»: لا يشترط الصوم في هذا النوع، وأتى بعبارة صريحة عن محمد بن حسن، فالترجيح لصاحب «البحر»، وأما ما في كتاب الدارقطني من أنه لا اعتكاف إلا بالصوم، فمخصوص بغير النافلة: فإن عدم اشتراط الصوم في النافلة مؤيد بالوجه الفقهي. قوله: صلى الفجر ثم دخل في معتكفه: أي في معتكفه المتخذ من الحصر أو غيره، وأما دخوله المسجد كما في الروايات، فكان قبيل غروب شمس العشرين من رمضان، والمعتكف لو أراد إتمام العشر الأواخر، فعليه أن يدخل متصلاً بغروب شمس العشرين في المسجد، وإلا فلا يتم العشر؛ فإن الليالي الماضية تلحق بالأيام التالية بعدها. قوله: باب ما جاء في ليلة القدر: واعلم أن في ليلة القدر أوّلًا، والجمهور على أنها في رمضان، ثم قيل: دائرة، وقيل: متعينة، ثم أرجاها العشر الأواخر، وأرجاها الأوتار، وأرجاها الحادية والعشرون أو الثالثة والعشرون أو الخامسة والعشرون أو السابعة والعشرون، وأرجاها السابعة والعشرون. وفي رواية مشهورة عن أبي حنيفة رحمته الله: أنها دائرة في السنة كلها، وله حديث أخرجه الطحاوي: قال ابن مسعود رضي الله عنه: «من قام السنة كلها وجد ليلة القدر»، وفي رواية غير مشهورة عن أبي حنيفة رحمته الله وهو قول صاحبيه: إنها في رمضان كما في «فتاوى قاضي خان»، ثم قيل: دائرة، وقيل: متعينة، وقال الشيخ عمر النسفي في منظومه: وليلة القدر بكل الشهر :: دائرة وعينها فادر. ويؤيد هذا القول ما في «معاني الآثار»، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «هي في كل رمضان»، وقال الطحاوي: يحتمل أن يكون مراده في كل رمضان إلى يوم القيامة، وعلى الأول تكون رمضان غير منصرف، والكل للأجزاء، وعلى الثاني يكون رمضان منصرفاً؛ فإنه إذا نكر صُرف، ويكون الكل للأفراد. وقال الشيخ الأكر: إني رأيته في خارج رمضان مراراً، كما قال أبو حنيفة رحمته الله. وفي الصحيحين وغيرهما: «أنه ﷺ أتى المسجد ليعين ليلة القدر للناس، فرأى رجلين يتنازعان، فرفع علمه بسبب نزاعهما». وأقول: لا يدل الروايات على أن الذي رفع كان علم رمضان الذي خرج فيه ﷺ، أو علم كل رمضان إلى يوم القيامة.

حاشية: قوله: الاستنشاق: وهو أخذ الماء وحذبه في الأنف. قوله: منكر: المنكر. ما تفرّد به غير الثقة. قوله: الاعتكاف: الاعتكاف في اللغة: الحبس والمكث والزوم والإقبال على شيء، وفي الشرع: عبارة عن المكث في المسجد ولزومه على وجه مخصوص، وهو في الظاهر من مذهب الحنفية سنة مؤكدة؛ لمواظبته ﷺ حتى توفاه الله تعالى. (اللمعات) قوله: صلى الفجر ثم دخل في معتكفه: ظاهره أنه ﷺ كان يبدأ بالاعتكاف من أول النهار، وبه قال جماعة من الأئمة، وأما الأئمة الأربعة فقد ذهبوا إلى أنه يدخل قبل الغروب من ليلة الحادي والعشرين؛ لأنه ورد في أكثر الأحاديث العشر الأواخر بدون التاء، فكان المراد بها الليالي، وأيضاً أول محتملات وجود ليلة القدر في الليلة الحادية والعشرين، والعمدة في الاعتكاف إدراك تلك الليلة الشريفة، فينبغي أن يكون الدخول في ليلة الحادي والعشرين، وتأولوا هذا الحديث بأن المراد بالمعتكف فيه الموضع الذي كان يخلو فيه؛ فإنه ﷺ كان يتخذ في المسجد حجرة لنفسه يخلو فيه، ويستر عن أعين الناس من الخيمة أو من الحصر، وقد ورد في الحديث الصحيح: إذا اعتكف، أتخذ حجرة من حصر، فيدخل المسجد في الليلة، ثم يدخل في وقت الصبح في ذلك الموضع، هكذا قاله. (اللمعات) قوله: وقد قعد في معتكفه: [جملة حالية، وذو الحال قوله: «الشمس» أي فلتنعّب له الشمس في حالة الاعتكاف].

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجَاوِرُ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَيَقُولُ: «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ عُمَرَ وَالْفَلْتَانِ بْنِ عَاصِمٍ وَأَنْسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَسٍ وَأَبِي بَكْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَبِلَالٍ وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَوْلُهَا: «يُجَاوِرُ» تَغْنِي يَعْتَكِفُ. وَأَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْتِمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ فِي كُلِّ وَثَرٍ». وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ أَنَّهَا لَيْلَةٌ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، وَلَيْلَةٌ ثَلَاثٌ وَعِشْرِينَ، وَخَمِيسٌ وَعِشْرِينَ، وَسَبْعٌ وَعِشْرِينَ، وَتِسْعٌ وَعِشْرِينَ، وَآخِرُ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: كَانَ هَذَا عِنْدِي -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُجِيبُ عَلَى نَحْوِ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ، يُقَالُ لَهُ: نَلْتِمِسُهَا فِي لَيْلَةٍ كَذَا، فَيَقُولُ: «الْتِمِسُوهَا فِي لَيْلَةٍ كَذَا». قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَأَقْوَى الرِّوَايَاتِ عِنْدِي فِيهَا لَيْلَةٌ إِحْدَى وَعِشْرِينَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ أَنَّهُ كَانَ يَخْلِفُ أَنَّهَا لَيْلَةٌ سَبْعٌ وَعِشْرِينَ، وَيَقُولُ: أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَلَامَتِهَا فَعَدَدْنَا وَحَفِظْنَا. وَرَوَى عَنْ أَبِي قِلَابَةَ أَنَّهُ قَالَ: لَيْلَةُ الْقَدْرِ تَنْتَقِلُ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ، أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ بِهِذَا. ٧٨٤- حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زُرَّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي بَنْ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَتَى عَلِمْتَ أَبَا الْمُنْذِرِ أَنَّهَا لَيْلَةٌ سَبْعٌ وَعِشْرِينَ؟ قَالَ: بَلَى، أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهَا لَيْلَةٌ صَبِيحَتُهَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ لَيْسَ لَهَا شُعَاعٌ، فَعَدَدْنَا وَحَفِظْنَا، وَاللَّهُ، لَقَدْ عَلِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهَا فِي رَمَضَانَ، وَأَنَّهَا لَيْلَةٌ سَبْعٌ وَعِشْرِينَ، وَلَكِنْ كَرِهَ أَنْ يُخْبِرَكُمْ فَتَتَكَلَّمُوا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٧٨٥- حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ، حَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: ذُكِرَتْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ عِنْدَ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: مَا أَنَا بِمُلْتَمِسِهَا لِشَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ، فَإِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْتِمِسُوهَا فِي تِسْعٍ يَبْقَيْنَ، أَوْ سَبْعٍ يَبْقَيْنَ، أَوْ خَمِيسٍ يَبْقَيْنَ، أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ آخِرِ لَيْلَةٍ». قَالَ: وَكَانَ أَبُو بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُصَلِّي فِي الْعِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ كَصَلَاتِهِ فِي سَائِرِ السَّنَةِ، فَإِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ اجْتَهَدَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مِنْهُ ٧٨٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ هُبَيْرَةَ بْنِ يَرِيمَ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوقِظُ أَهْلَهُ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٧٨٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْتَهِدُ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مَا لَا يَجْتَهِدُ فِي غَيْرِهَا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّوْمِ فِي الشَّتَاءِ ٧٨٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ ثُمَيْرِ بْنِ غَرْبٍ، عَنْ غَامِرِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْغَنِيمَةُ الْبَارِدَةُ الصَّوْمِ فِي الشَّتَاءِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ. غَامِرُ بْنُ مَسْعُودٍ لَمْ يُدْرِكِ النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ وَالِدُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ غَامِرِ الْقُرَشِيِّ الَّذِي رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ وَالْقُورِيُّ.

العرف الشاذي: قوله: يجاور إلخ: واعلم أن من لغة المدينة المجاورة بمعنى الاعتكاف، والبيع بمعنى الإجارة، والمعاملة بمعنى المساقاة، والمخابرة بمعنى المزارعة. وفي رواية في «فتح الباري»: «ليلة القدر رُفِعَتْ»، أقول: مرادها أن علمها اليقين مرفوع، لا الليلة نفسها. قوله: بعلمتها إلخ: مذكورة في الحديث اللاحق، لكن معرفة قلة أشعة الشمس لا يمكن لكل أحد. وروى السيد نعمان الدين الألويسي في مواظبه العربية رواية وضعفها، وهي أن من علامة ليلة القدر أن يعذب ويخلو الماء المالح، وأن تسجد الشجرات. قوله: التمسوها في تسع يبقين إلخ: لو كان الشهر تسعة وعشرين يوماً، فلا إشكال؛ فإن المذكورات في حديث الباب تكون أوتاراً؛ فإن تسعاً يبقين ليلة الحادية والعشرين، وسبع يبقين ليلة ثالثة وعشرين وهكذا، وأما لو كان الشهر ثلاثين يوماً، فيلزم طلب ليلة القدر في الأشفاع المنتخبة، ولا يقول بانتخاب الأشفاع أحد، فذكروا معاذير، قيل: يمكن أن يقال: إن المذكور في حديث الباب حكم شهر تسعة وعشرين. وأقول له: إن النكته أن أكثر رمضان في عهده ﷺ كان تسعة وعشرين يوماً. [في «شرح المواهب اللدنية» للقسطلاني عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: صمت معه ﷺ عشر سنين، تسعة منها تسعة وعشرون يوماً، وسننه ضعيف.] وقيل: يؤخذ الشهر تسعة وعشرين، وإن كان ثلاثين؛ فإن كونه ثلاثين غير معلوم فيؤخذ بالجزء. وأقول: في لفظ حديث الباب أنه يؤخذ من تسع يبقين جميع الليالي أشفاعاً وأوتاراً، وكذلك يؤخذ في سبع يبقين جميع الليالي أشفاعاً وأوتاراً بعدها وهكذا؛ فإن مطمح نظر الشريعة أن يقيموا عشرة رمضان الآخرة، أو تسع ليالي، أو سبع ليالي، أو خمس ليالي وهكذا، وأيضاً لفظ «يبقين» جمع المونثات الغائبات لا المفردة الواحدة، ولكن في بعض الألفاظ «تاسعة تبقى» و«سابعة تبقى» وهكذا. قوله: باب ما جاء وعلى الذين يطبقونه: المشهور أن هذه الآية كانت في حق رمضان ثم نسخت، وتمسكوا بحديث الباب وهو حديث الصحيحين، ولكنه أثر سلمة بن الأكوع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال بعض المفسرين: إن الآية محكمة، ويقولون بتقدير «لا» أي «لا يطبقونه إلخ».

حاشية: قوله: الغنيمة الباردة: هي التي تجيء عفواً من غير أن يصطلي دوماً بنار الحرب ويباشر حرّ القتال، وقيل: هي الهنية الطيبة، مأخوذ من العيش البارد. والمعنى: أن الصائم يحوز الأجر من غير أن يمسه حرّ العطش، أو يصيبه لدغة الجوع من طول اليوم. (الطبيبي)

نفع قوت المغتذي: [ما أحاديث من ذكراك تشغلها: عن الشراب وتليها عن الزاد: لها بوجهك نور تستفي به: ومن أحاديث في أحقابها حاد:] وغلط من قال: يأكل ويشرب حقيقة؛ لوجه: الأول: قوله ببعض رواياته «يأكل»، الثاني: أنهم لما قالوا له تواصل، قال: إني لست كأحدكم، فلو كان، كما قيل لقال، وأنا لأواصل، الثالث: لو كان كذلك لم يفتح الجواب بالفارق، فكيف يكون - ﷺ - وهم مستونين، فلا يصح أه. [الغنيمة الباردة]: قال «حق»: هذا مثل من أمثاله - ﷺ - ، وقد ذكره بالأمثال أبو الشيخ ابن حبان وأبو عروبة الخرائي، وغيرهما.

بَابُ مَا جَاءَ **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)** ٧٨٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ الْأَكْوَعِ **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةُ طَعَامٍ مِسْكِينٍ)** كَانَ مَنْ أَرَادَ مِنَّا أَنْ يُفْطِرَ وَيَفْتِدِيَ، حَتَّى نَزَلَتْ الْآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا فَنَسَخَتْهَا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَيَزِيدُ هُوَ ابْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)**.

بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ أَكَلَ ثُمَّ خَرَجَ يُرِيدُ سَفَرًا: ٧٩٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ أَنَّهُ قَالَ: أَتَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)** فِي رَمَضَانَ، وَهُوَ يُرِيدُ سَفَرًا، وَقَدْ رُحِلَتْ لَهُ رَاحِلَتُهُ، وَلَيْسَ ثِيَابَ السَّفَرِ، فَدَعَا بِطَعَامٍ فَأَكَلَ. فَقُلْتُ لَهُ: سُنَّةٌ؟ فَقَالَ: سُنَّةٌ. ثُمَّ رَكِبَ. ٧٩١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: أَتَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)** فِي رَمَضَانَ، فَذَكَرْتُ نَحْوَهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ، مَدِينِيُّ ثِقَةٌ، وَهُوَ أَخُو إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ هُوَ ابْنُ نَجِيحٍ، وَالِدُ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَكَانَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ يُضَعِّفُهُ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَقَالَ: لِلْمُسَافِرِ أَنْ يُفْطِرَ فِي بَيْتِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْصُرَ الصَّلَاةَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ جِدَارِ الْمَدِينَةِ أَوْ الْقَرْيَةِ، وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَحْفَةِ الصَّائِمِ: ٧٩٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ مَأْمُونٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)** قَالَ رَسُولُ اللَّهِ **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)**: «تَحْفَةُ الصَّائِمِ الدُّهْنُ وَالْجَمْرُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ، وَسَعْدٌ يُضَعِّفُ، وَيُقَالُ: عُمَيْرُ بْنُ مَأْمُونٍ أَيْضًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى مَتَى يَكُونُ: ٧٩٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ عَائِشَةَ **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)** قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)**: «الْفِطْرُ يَوْمَ يُفْطِرُ النَّاسُ، وَالْأَضْحَى يَوْمَ يُضْحِي النَّاسُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا قُلْتُ لَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)**؟ قَالَ: نَعَمْ، يَقُولُ فِي حَدِيثِهِ: «سَمِعْتُ عَائِشَةَ **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)**». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِعْتِكَافِ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ: ٧٩٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، أَنبَأَنَا مُحَمَّدُ الطَّوِيلُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)** قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)** يَعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، فَلَمْ يَعْتَكِفْ عَامًا، فَلَمَّا كَانَ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ اعْتَكَفَ عِشْرِينَ.

العرف الشاذي: ولكي لا أقبل تقدير «لا»، فإن مثل هذا التقدير لا أصل له ولا ضابطة، وضابطة تقديرها أن يكون جواب القسم مثبتًا، ولم تكن فيه طلائع جواب القسم من التأكيد وغيره، كما قالوا في: لله يقي على الأيام ذو حيد. أي لا يقي. وعندني لا احتياج إلى تقدير «لا» في هذا، بل يذكر المبتدأ [أي سياق القسم] ويراد به المنفي بصورة الإنكار، وأما منشأ ما قال أوساط المفسرين من تقدير «لا»، فهو قول بعض المفسرين: إن في الطاقة مشقة، وكلفة ما يطيقه معتبرة، يعني لا يطلق لفظ الطاقة إلا فيما يكون شاقًا، فيكون مراد الآية أن الفدية على من يطيق الصوم، لكنه بمشقة وحمل كلفة، فما أدركوا كلام ذلك البعض، وقالوا بتقدير «لا» في الآية، وأما المفسرون الذين يُعتمد عليهم فيقولون: إن الآية على ظاهرها، وإنما هي واردة في حق صوم البيض وعاشوراء، وكان فيه حيرة بين الفدية والصوم لمن يقدر أيضًا على الصوم، ثم نسخ فرضية هذا الصوم وفرض رمضان. وأقول: إن حق المراد هو هذا، أي هذه الآية كانت في البيض وعاشوراء لا في رمضان، وأيضًا لو قلنا: إنما في رمضان، يلزم التكرار في الآية، وأشكل التكرار على أهل المقالة الأولى، وأيضًا ألفاظ القرآن تشير إلى ما قلت؛ فإن الأيام المعدودات المذكورة في الآية تصدق على الأيام البيض؛ فإن المعدودات تكون بمعنى البضع، ولأن «أَيَّامًا» جمع قلة، وغير معروف باللام، فلا يصدق على صوم الشهر، وأما حال رمضان في القرآن ففي آية: «شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ»، وفي حديث «أبي داود» عن معاذ **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةُ)** في الأيام البيض بأن رسول الله **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)** كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر، ويصوم صوم عاشوراء، فأنزل الله: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ». ثم أقول: إن حديث سلمة ومعاذ **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)** أعلم [بالحلال والحرام] من سلمة **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)** في الأيام البيض، فيكون الترجيح له على سلمة بن الأكوع **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)**. وإن قيل: إن حديث سلمة **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)** حديث الصحيحين، وحديث معاذ **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)** حديث السنن، قلت: لا ينبغي الجمود على هذا بعد صحة الحديثين. وأقول أيضًا: إن حديث معاذ **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)** أخرجه البخاري أيضًا في كتاب الصيام، إلا أن البخاري اختصر في المن أشد الاختصار، وما في «أبي داود» مفصل. واعلم أن نسخ آيات القرآن ففي عرف المتقدمين كان لفظ «النسخ» يطلق على تخصيص العام وتقييد المطلق وتأويل الظاهر، وأما المتأخرون فقصروا النسخ على ما لا يبقى مشروعًا، فإطلاق النسخ على آيات القرآن في عرف المتقدمين كثير، وأما المتأخرون فقال السيوطي **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)** في «الإتقان»: إن المنسوخ إحدى وعشرون آية، وقلله الشاه ولي الله **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)** فقال في «الفوز الكبير»: إن المنسوخ ستة آيات. وقال الشاه ولي الله **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)** في «الدرر»: إن آية: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةُ» في حق صدقة الفطر، ولا نسخ. قوله: باب ما جاء فيمن أكل ثم خرج يريد سفرًا: قال أبو حنيفة **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)** لا يجوز إفطار صوم يوم خروجه من البيت، وحديث الباب يخالفه، والجواب عنه كما قالوا: إن أنس بن مالك **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)** لعله صام وأفطر في التبريز لا يوم خرج من بيته، والتبريز أن يخرج الناس خارج البلدة قبل السفر لإعداد حوائج السفر، والتبريز عادة العرب معروفة، فإذا إفطار أنس **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)** كان في السفر دون يوم الخروج من البيت. قوله: سنة: ربما يطلق الصحابي لفظ «السنة» على شيء لا يكون مرفوعًا، ثم حديث الباب أخرجه أبو حاتم في علله، وفيه لفظ: «ليس بسنة» فتعارض ما في «الترمذي» وما في علله، ولا يمكن دعوى سهو نسخ الكاتب، كما يدل عليه كلام صاحب تلخيص علله.

حاشية: قوله: كان [الضمير للشأن والخبر محذوف، أي جاز له]. قوله: حتى نزلت الآية التي بعدها إلخ: أي قوله تعالى: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ». قوله: وقد رحلت له راحلته: أي وضع الرحل على الراحلة؛ لركوبه في السفر. قوله: والجمر: بكسر الميم، الذي يوضع فيه الجمر للبخور. (الدرر) قوله: اعتكف عشرين: اهتمامًا ودلالة على التأكيد، لا لأن ما فات من النوازل الموقفة يقضى، قاله الشيخ في «اللمعات». ووجه المناسبة بالترجمة أنه **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)** لما قضى الاعتكاف، وكان لم يشرع فيه بعد؛ لمجرد النية، ففضله بعد الشروع أولى بالثبوت.

نفع قوت المغتذي: [الصوم في الشتاء]: شبه ما بجامع أن كلا منهما حصول نفع بلا مشقة، والغنيمة الباردة ما حصلت بلا شدة حرب، ولا مشقة، ويعبرون عن شدة حرب بكونها حميت، ومنه الآن حمي الوطيس. [تحفة الصائم: الدهن والجمر]: بالنهاية: أي يذهب عنه مشقة صومه وشدة، والتحفة طرفة الفاكة كغرفة، وقد يفتح حاء جمع كصرد، فاستعمل في غير الفاكة من الألفاظ، قال الأزهرى: أصل التحفة الوحفة، فأبدلت الواو تاء.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رضي الله عنه. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْمُعْتَكِفِ إِذَا قَطَعَ اعْتِكَافَهُ قَبْلَ أَنْ يُتِمَّهُ عَلَى مَا نَوَى، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا نَقَضَ اعْتِكَافَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَاخْتَجُّوا بِالْحَدِيثِ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم خَرَجَ مِنْ اعْتِكَافِهِ فَأَعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَالٍ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ تَذَرُّعٌ لِعَتِكَافٍ أَوْ شَيْءٍ أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَكَانَ مُتَطَوِّعًا فَخَرَجَ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَنْ يَقْضِيَ إِلَّا أَنْ يُحِبَّ ذَلِكَ اخْتِيَارًا مِنْهُ، وَلَا يُحِبُّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَكُلُّ عَمَلٍ لَكَ أَنْ لَا تَدْخُلَ فِيهِ، فَإِذَا دَخَلْتَ فِيهِ فَخَرَجْتَ مِنْهُ، فَلَيْسَ عَلَيْكَ أَنْ تَقْضِيَ، إِلَّا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

بَابُ الْمُعْتَكِفِ يَخْرُجُ لِحَاجَتِهِ أَمْ لَا: ٧٩٥- حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبٍ الْمَدِينِيُّ قِرَاءَةً عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا اعْتَكَفَ أَذْنَى إِلَى رَأْسِهِ فَأَرْجَلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ التَّيْتُ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. هَكَذَا رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، وَالصَّحِيحُ: عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها. هَكَذَا رَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ عَنِ اللَّيْثِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِذَا اعْتَكَفَ الرَّجُلُ أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ اعْتِكَافِهِ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى هَذَا أَنَّهُ يَخْرُجُ لِقَضَاءِ حَاجَتِهِ لِلْغَائِطِ وَالْبَوْلِ. ثُمَّ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي عِيَادَةِ الْمَرِيضِ وَشُهُودِ الْجُمُعَةِ وَالْجَنَازَةِ لِلْمُعْتَكِفِ، فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ أَنْ يَعُودَ الْمَرِيضَ وَيُشَيِّعَ الْجَنَازَةَ وَيَشْهَدَ الْجُمُعَةَ إِذَا اشْتَرَطَ ذَلِكَ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا مِنْ هَذَا. وَرَأَوْا لِلْمُعْتَكِفِ إِذَا كَانَ فِي مَصْرِ يَجْمَعُ فِيهِ أَنْ لَا يَعْتَكِفَ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ؛ لِأَنَّهُمْ كَرِهُوا لَهُ الْخُرُوجَ مِنْ مُعْتَكِفِهِ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَلَمْ يَرَوْا لَهُ أَنْ يَتْرَكَ الْجُمُعَةَ، فَقَالُوا: لَا يَعْتَكِفُ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ، حَتَّى لَا يَحْتَاجَ إِلَى أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مُعْتَكِفِهِ لِغَيْرِ قَضَاءِ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّ خُرُوجَهُ لِغَيْرِ قَضَاءِ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ قَطَعَ عَنْهُمْ لِلْإِعْتِكَافِ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ. وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَعُودُ الْمَرِيضَ وَلَا يَتَّبِعُ الْجَنَازَةَ عَلَى حَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها. وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ اشْتَرَطَ ذَلِكَ فَلَهُ أَنْ يَتَّبِعَ الْجَنَازَةَ وَيَعُودَ الْمَرِيضَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ: ٧٩٦- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُرَشِيِّ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: صُمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَلَمْ يُصَلِّ بِنَا حَتَّى بَقِيَ سَبْعٌ مِنَ الشَّهْرِ، فَقَامَ بِنَا حَتَّى ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا فِي السَّادِسَةِ، وَقَامَ بِنَا فِي الْخَامِسَةِ حَتَّى ذَهَبَ شَطْرُ اللَّيْلِ. فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ نَقَلْتَنَا بَقِيَّةَ لَيْلَتِنَا هَذِهِ؟ فَقَالَ: «إِنَّهُ مَنْ قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ». ثُمَّ لَمْ يُصَلِّ بِنَا حَتَّى بَقِيَ ثَلَاثٌ مِنَ الشَّهْرِ، وَصَلَّى بِنَا فِي الثَّالِثَةِ، وَدَعَا أَهْلَهُ وَنِسَاءَهُ، فَقَامَ بِنَا حَتَّى تَخَوَّفْنَا الْفَلَاحَ. قُلْتُ لَهُ: وَمَا الْفَلَاحُ؟ قَالَ: السُّحُورُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

العرف الشاذي: قوله: باب المعتكف يخرج لحاجته أم لا: لا يخرج المعتكف من معتكفه إلا لحاجة شرعية أو طبيعية. وفي كتبنا: أنه إذا أراد الخروج للجمعة فينبغي له أن يخرج في وقت يسع أربع ركعات في جامع المسجد، وأما لو خرج قبله فلا فساد. وأما إذا خرج من المسجد بدون حاجة شرعية أو طبيعية فيفسد الاعتكاف. ويروى عن أبي يوسف رضي الله عنه في هذه الصورة أنه لا يفسد، إلا إذا بقي خارج المسجد أكثر اليوم. ويروى عنه أن المعتكف لو استثنى الخروج لجنابة أو عيادة مريض بنقض استنائه. وقوله: أن يعود المريض إلخ: لا يجوز تشييع الجنابة وعبادة المريض عندنا، وتجوز العيادة إذا وقعت في طريق خرج فيه لحاجته الطبيعية، وأما إذا ذهب للخلاء وله إليه طريقان، طويل وقصير، فتردد ابن عابدين في أنه يمشي في الطريق القصير أو يجوز له المشي في الطويل. وقوله: في مصر يجمع فيه إلخ: يدل على أن المصير شرط لإقامة الجمعة عند بعض السلف رضي الله عنهم. وقوله: قيام شهر رمضان: أي التراويح. لم يقل أحد من الأئمة الأربعة بأقل من عشرين ركعة في التراويح، وعليه جمهور الصحابة رضي الله عنهم، وقال مالك بن أنس رضي الله عنه: بستة وثلاثين ركعة؛ فإن تعامل أهل المدينة أنهم كانوا يركعون أربع ركعات انفراداً في التروية، وأما أهل مكة فكانوا يطوفون بالبيت في الترويات، [كما في «السنن الكبرى» للبيهقي و«قيام الليل» لمحمد بن نصر]. ثم إن حديث: «يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن» فيه تصريح أنه حال رمضان، فإن السائل سأل عن حال رمضان وغيره كما عند «الترمذي» و«مسلم»، ولا مناص من تسليم أن تراويحه عليه السلام كانت ثمان ركعات، ولم يثبت في رواية من الروايات أنه عليه السلام صلى التراويح والتهجد على حدة في رمضان، بل طول التراويح، وبين التراويح والتهجد في عهده عليه السلام لم يكن فرق في الركعات، بل في الوقت والصفة أي التراويح تكون بالجماعة في المسجد بخلاف التهجد، وإن الشروع في التراويح يكون في أول الليل، وفي التهجد في آخر الليل، نعم ثبت عن بعض التابعين الجمع بين التراويح والتهجد في رمضان، ثم ماخوذ الأئمة الأربعة من عشرين ركعة هو عمل الفاروق الأعظم رضي الله عنه، وأما النبي صلى الله عليه وسلم فصاح عنه ثمان ركعات، [في الصحيحين أن صلاته عليه السلام بالليل في رمضان إحدى عشرة ركعة، وفي «ابن حبان»: ثلاث عشرة ركعة، وسنده قوي]. وأما عشرون ركعة فهو عنه عليه السلام بسند ضعيف، وعلى ضعفه اتفاق، [رواه البيهقي أيضاً في «السنن الكبرى»، ووجه الضعف أن في سنده إبراهيم بن أبي شيبة جد أبي بكر بن أبي شيبة] وأما فعل الفاروق رضي الله عنه، فقد تلقاه الأمة بالقبول، واستقر أمر التراويح في السنة الثانية في عهد عمر رضي الله عنه كما في «تاريخ الخلفاء» و«تاريخ ابن أثير» و«طبقات ابن سعد»، وفي «طبقات ابن سعد» زيادة أنه كتب عمر رضي الله عنه إلى بلاد الإسلام: أن يصلوا التراويح، وقال ابن همام: إن ثمان ركعات سنة مؤكدة، وثني عشرة ركعة مستحبة، وما قال بهذا أحد. أقول: إن سنة الخلفاء الراشدين أيضاً تكون سنة الشريعة؛ لما في الأصول أن السنة سنة الخلفاء وسنته عليه السلام، وقد صح في الحديث: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين»، فيكون فعل الفاروق الأعظم رضي الله عنه أيضاً سنة، ثم قيل: إن شروع التراويح أول الليل من سنة عمر رضي الله عنه. وأقول: إنه من سنة النبي صلى الله عليه وسلم كما يدل حديث الباب وحديث عائشة وحابر وزيد رضي الله عنهم، ثم هل يجب بلوغ عشرين ركعة إلى صاحب الشريعة أم يكفي فعل عمر، ولا يطلب رفعه إلى صاحب الشريعة؟

حاشية: قوله: إلا لحاجة الإنسان: أي من بول أو غائط، وكذا غسل الجنابة؛ لوجوب خروجه عن المسجد إذ ذاك، وكذا لصلاة الجمعة، وأما غسل الجمعة فلا ندري أنه من الحاجة أم لا، ولا نجد في رواية صريحة سوى ما ذكر في «شرح الأوراد»: أنه يخرج للغسل فرضاً كان أو نفلاً. (اللمعات شرح المشكاة) قوله: لو نقلنا بقية ليلتنا هذه: أي زدنا من الصلاة النافلة. (الدر)

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ، فَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنْ يُصَلِّيَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ رُكْعَةً مَعَ الْوُتْرِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَهُمْ بِالْمَدِينَةِ. وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَعُمَرَ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرِينَ رُكْعَةً، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَكَذَا أَدْرَكْتُ بِبَلَدِنَا بِمَكَّةَ يُصَلُّونَ عَشْرِينَ رُكْعَةً. وَقَالَ أَحْمَدُ: رَوَى فِي هَذَا الْوَأْنِ، لَمْ يُقْضَ فِيهِ بِشَيْءٍ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: بَلْ نَخْتَارُ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ رُكْعَةً عَلَى مَا رَوَى عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ﷺ. وَاخْتَارَ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ الصَّلَاةَ مَعَ الْإِمَامِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ. وَاخْتَارَ الشَّافِعِيُّ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ وَحْدَهُ إِذَا كَانَ قَارِئًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ فَطَرَ صَائِمًا: ٧١٧- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ فَطَرَ صَائِمًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِ الصَّائِمِ شَيْئًا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ التَّرْغِيبِ فِي قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَمَا جَاءَ فِيهِ مِنَ الْفَضْلِ: ٧١٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرْعَبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِعَزِيمَةٍ، وَيَقُولُ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». فَتَوَقَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ. ثُمَّ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَلَى ذَلِكَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ ﷺ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. آخِرُ أَبْوَابِ الصَّوْمِ وَأَوَّلُ أَبْوَابِ الْحَجِّ

أَبْوَابُ الْحَجِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بَابُ مَا جَاءَ فِي حُرْمَةِ مَكَّةَ: ٧١٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي شُرَيْجٍ الْعَدَوِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ -وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ-: ائْذَنْ لِي أَيُّهَا الْأَمِيرُ، أُحَدِّثُكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْغَدَ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ،

العرف الشاذي: ففي «التاتارخانية»: سأل أبو يوسف أبا حنيفة رحمه الله: أن إعلان عمر رحمه الله بعشرين ركعة هل كان له عهد منه عليه السلام؟ قال أبو حنيفة: ما كان عمر رحمه الله مبتدعاً، أي لعله يكون له عهد، فدل على أن عشرين ركعة لا بد من أن يكون لها أصل منه عليه السلام وإن لم يبلغنا بالأسناد القوي. وعندني أنه يمكن أن يكون عمر رحمه الله نقل عشرين ركعة إلى عشرين بتخفيف القراءة وتخفيف الركعات. ولنعلم أن التراويح في عهد عمر رحمه الله تروى بخمس صفات، أربعة منها ثابتة بالأسانيد القوية، منها أنه صلى إحدى عشرة ركعة. ومنها: أنه صلى ثلاث عشرة ركعة. ومنها إحدى وعشرين ركعة. ومنها ثلاث وعشرون ركعة، وأما إحدى وأربعون ركعة فسيجيء الكلام فيه، وأما الأولى والثانية والرابعة فمذكورة في «موطأ مالك» واستقر الأمر على عشرين ركعة، ثم الصفه الأولى فيها تكون التراويح ثمان ركعات وثلاث ركعات الوتر، وفي الثانية عشر ركعات تراويح ثلاث ركعات الوتر، وأما الصفه الثالثة فظاهرها يضرنا في مسألة الوتر بأنها تشير إلى أن الوتر ركعة. فأقول: لعل التراويح فيها كانت ثمان عشرة ركعة؛ لثبوت الوتر عن الفاروق رحمه الله ثلاث ركعات بتسليمه واحدة، ويؤيد ما قلت ما في «قيام الليل» لمحمد بن نصر: أن معاذ بن الحارث القارئ صلى ثمان عشرة شفعا، وزعم الناس أنه صلى ستا وثلاثين ركعة، وزعموا أن «شفعا» تمييز. وأقول: إنه حال لا تمييز، وأنه صلى ثمان عشرة ركعة شفعا شفعا. وفي «البحاري» و«موطأ مالك»: قال عمر رحمه الله: «والتي تنامون عنها خير مما تقومون، وكذلك في «موطأ مالك»: نعمت البدعة هذه، فقال الحافظ: هذا تصريح منه بأن الصلاة آخر الليل أفضل من أوله. وأقول: إنه عليه السلام كان يصلي التراويح أول الليل، نعم أطالها أحيانا إلى آخر الليل حتى خافوا الفلاح أي السحر، فإذا قول عمر رحمه الله يخالف فعله عليه السلام في «قيام الليل» شارح «المشكاة»: إن قول عمر رحمه الله عمل به أهل مكة، أي كانوا يصلون التراويح آخر الليل. وأقول: إن مراد قول عمر رحمه الله إنكم اخترتم النوم آخر الليل، ولو كنتم أظلمتم التراويح إلى آخر الليل لكان أولى وأفضل، ويشترعون من أول الليل، ولا كلفة في هذا الشرح أصلا، ولا يتوهم أن مراد عمر رحمه الله أن يأتوا بالتهدؤ أيضا، فإنه لم يثبت عنه عليه السلام، ولا عن الصحابة جتمعهم بين التراويح والتهدؤ، وأما ما في «موطأ مالك»: «أن عمر رحمه الله كان يصلي التراويح آخر الليل»، فمراده أنه إذا لم يصل مع الجماعة أول الليل، ذا، والله أعلم. وأما ما في بعض الروايات مثل ما في «النسائي»: «ثم لم يقم بنا حتى ارتحل»، فلا يؤخذ بظاهرها؛ فإن تراويحه عليه السلام ثبت في عدة رمضان لا في رمضان واحد، وهو المفهوم الخارج من الأحاديث. قوله: على ما روي عن أبي بن كعب: أقول: لا يصح ظاهر عبارة الترمذي هذه أصلا، اللهم إلا أن يتأول فيه بأنه يذكر معنى من قال بعشرين ركعة، وأما وجه عدم استقامة قوله، فهو أن أبي بن كعب رحمه الله كان إمام الناس في عهد عمر رحمه الله، وكذلك كان إمام النسوان بميم الداري، وكان معاذ بن الحارث أيضا إمامهم في ما بعد عهد خلافة عمر رحمه الله، وأما إمامته في عهد خلافته فمترددة فيها، ولم أجد في ذخيرة الحديث رواية لا ضعيفة ولا قوية؛ لتدل على صلاة أبي بن كعب رحمه الله إحدى وأربعين ركعة، وما مر حافظ من حفاظ الحديث على كلام الترمذي هذا لنعلم ما يقول فيه. قوله: الصلاة مع الإمام إلخ: اختلف الحنفية في أن الأفضل التراويح في البيت، أو في المسجد فستقدمونا إلى أفضلية التراويح في البيت، وهكذا عسن أبي يوسف رحمه الله كما في «الطحاوي»، وثبت عن علي -كرم الله وجهه- الإمامة في المسجد أيضا، وتفصيل أدلة المتقدمين مع أجوبة متمسك المتأخرين مذكور في «معاني الآثار». وقال الطحاوي في «معاني الآثار»: وذلك هو الصحيح الصواب، وكان عمر رحمه الله أيضا يصلي في البيت، كما في «موطأ مالك»: «خرجت مع عمر فوجدنا الناس إلخ»، فدل على أن عمر رحمه الله لم يكن شريكا فيهم، وأتى الطحاوي بآثار السلف على هذا، وثبت أن أكثر حفاظ القرآن من السلف كانوا يصلون التراويح في البيوت. وقال المتأخرون: ويأتي كل واحد في المسجد؛ فإن الناس لعلهم يتركون التراويح في هذه الصورة لضعف التدين؛ لأنه إذا ابتلي ببليتين يختار أهولهما، وكذا ينبغي في هذا الزمان؛ فإن الفتيا تختلف باختلاف الأزمنة. قوله: أبواب الحج إلخ: الحج في اللغة: قصد الشيء العظيم الفخيم. قيل: إنه فرض في السنة السادسة بعد الهجرة. وقيل: في السنة التاسعة. ويرد على أهل المقالة لأولى أنه عليه السلام لم يحج حين وجب عليه في السادسة. ولهم أن يقولوا: لأنه لا يجب الأداء في الفور. قوله: باب ما جاء في حرم مكة: قال الحجازيون: إن للمدينة حرما مثل حرم مكة، وأما حكم الجزاء في حرم المدينة، فقيل: جزاء صيده مثل جزاء صيد حرم مكة. وقيل: الجزاء أخذ السلب. وقال أبو حنيفة رحمه الله: ليس حرم المدينة مثل حرم مكة. وأما حرم مكة ففيه مسائلان، إحداهما: قطع شجرة حرم مكة، والضابطه عند أبي حنيفة رحمه الله أن لزوم السجاء إنما هو بقطع شجرة نابتة بنفسها، لا منبتة ولا من جنس المنبتة، ولا تكون جافة ولا منكسرة، ولا إذخرا ولا حشيشا. وثانيتهما: أن الملتحي بالحرم إن جنى في ما دون النفس في خارج الحرم والتجأ بالحرم، فلا يأمنه الحرم؛ لأن الأطراف جارية بمنزلة الأموال. فيقتص، بخلاف الحدود، كمن سرق ثم التجأ بالحرم. وأما الذي قتل النفس خارج الحرم ثم لجأ إليه، فلا يتعرض له، ولا يرزق الماء والطعام ليلجأ إلى الخروج، وإن فعل شيئا من ذلك في الحرم يقام عليه الحد. وقال الحجازيون: إن الفار بدم لا يعيده الحرم. وحديث الباب لأبي حنيفة رحمه الله في هذه المسألة.

حاشية: قوله: على ذلك: [ثم جمع الناس بعد ذلك على قارئ واحد]. قول: يبعث إلخ: أي يرسل الجيش لقتال عبد الله بن الزبير سنة إحدى وستين، وكان عمرو أمير المدينة من جهة يزيد بن معاوية، فكتب إليه أن يوجه إلى ابن الزبير جيشا؛ لأنه امتنع عن بيعته، وأقام بمكة. (المجمع)

سَمِعْتُهُ أَذْنَائِي وَوَعَاهُ قَلْبِي وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَائِي حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ. إِنَّهُ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ، وَلَا يَحِلُّ لِأَمْرِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا أَوْ يَعْصِدَ بِهَا شَجَرَةً. فَإِنْ أَحَدٌ تَرَحَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، فَقُولُوا لَهُ: إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ ﷺ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكَ. وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، وَلِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ». فَقِيلَ لِأَبِي شُرَيْحٍ ﷺ: مَا قَالَ لَكَ عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ؟ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ مِنْكَ بِذَلِكَ يَا أَبَا شُرَيْحٍ، إِنَّ الْحَرَّمَ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا وَلَا قَارًا بِدَمٍ وَلَا قَارًا بِخَرَبَةٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَيُرْوَى: «بِخَرَبَةٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي شُرَيْحٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو شُرَيْحٍ الْخَزَاعِيُّ ﷺ اسْمُهُ حُوَيْلِدُ بْنُ عَمْرِو الْعَدَوِيِّ الْكُفَيْي. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «وَلَا قَارًا بِخَرَبَةٍ» يَعْنِي جِنَايَةً يَقُولُ: مَنْ جَنَى جِنَايَةً أَوْ أَصَابَ دَمًا ثُمَّ جَاءَ إِلَى الْحَرَمِ، فَإِنَّهُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحُدُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ: ٨٠٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ؛ فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالذُّوبَ، كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ. وَلَيْسَ لِلْحَجَّةِ الْمَبْرُورَةِ ثَوَابٌ إِلَّا الْجَنَّةُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُبَيْشٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَجَابِرٍ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ. ٨٠١- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرَفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو حَازِمٍ كُوفِيٌّ، وَهُوَ الْأَشْجَعِيُّ، وَاسْمُهُ سَلْمَانُ مَوْلَى عَزَّةَ الْأَشْجَعِيَّةِ.

بَابُ مَا جَاءَ مِنَ التَّغْلِيظِ فِي تَرْكِ الْحَجِّ: ٨٠٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَيْبِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى رَبِيعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ الْبَاهِلِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَيٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً ثَبَّلَعَهُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَلَمْ يَحْجْ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا. وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَهَلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَجْهُولٌ، وَالْحَارِثُ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ.

العرف الشاذي: قوله: ساعة من نهار: في «مسند أحمد»: أن تلك الساعة من الصباح إلى العصر. قوله: وقد عادت حرمتها إلخ: هذه الحرمة إلى أبد الآباد. قوله: ما قال لك عمرو بن سعيد: لا يتمسك بقوله هذا؛ فإنه عامل يزيد، وي زيد فاسق بلا ريب. وفي «شرح الفقه الأكبر» لملا علي الفاري ﷺ: روي عن أحمد بن حنبل ﷺ أن يزيد كافر، وكان عمرو بن سعيد جمع العساكر؛ ليكر على ابن الزبير معاونا ليزيد على عبد الله بن الزبير، وفي تذكرة ابن سعيد هذا: أن رجلا اشتراه النبي ﷺ من جده وأعتقه، وكان لهذا المعتق حفيد، فدعاه عمرو بن سعيد وسأله: لمن أنت المولى؟ قال: أنا مولى رسول الله ﷺ. فقام عليه عمرو بسوطه وضربه، ثم دعاه بعد مدة وسأله كما كان سأل، فأجاب بما كان أجاب، فقام عليه بالسوط، فإذا كان حال هذا الرجل هذا فكيف يستدل بقوله؟ قوله: أنا أعلم منك إلخ: كلامه هذا كذب؛ لأن أبا شريح يروي خطبته عَنَّا لفظًا لفظًا وأنه صحابي، وكيف يبلغ عمرو بن سعيد مرتبته؟ فلا يمكن الاحتجاج بقوله. قوله: عاصيا إلخ: لم يكن عبد الله بن الزبير عاصيا - عيادًا بالله - ولا قارًا بدم ولا قارًا بخربة. والخربة: سرقة الإبل، ثم استعمل في الجنابة مطلقًا. قوله: باب ما جاء في ثواب الحج والعمرة: قال صاحب «البحر»: إن الحج مكفر للسيئات وللكبائر أيضا ظنًا. الكبر: الزرق، والكور: موضع إيقاد الفحم. وقيل: بالعكس. وقيل: لا فرق. قوله: وليس للحجة المبرورة إلخ: قالوا: إن الحج المبرور هو السالم عن الجنائيات. قوله: فلم يرفث: الرفث: الكلام الفحش في حضور النسوان.

حاشية: قوله: ويروى بخربة: بالزاي المنقوطة والتحتية، فيجوز أن يكون بكسر الحاء وفتحها، فبالكسر: الشيء الذي يستحي منه، أو هو الهوان والفضيحة، وبالفتح: الفعلة الواحدة فيهما، كذا في «الجامع». قوله: بخربة: يفتح المعجمة وسكون الراء المهمله فالموحدة، أصلها العيب، والمراد هنا السرقة والجنابة، وبضم حاء أي فساد. وأجاب عمرو بكلام ظاهره حق، ولكن أراد به الباطل؛ فإن ابن الزبير لم يرتكب ما يجب عليه فيه شيء، بل هو أولى بالخلافة من يزيد؛ لأنه صحابي ببيع قبله، كذا في «مجمع البحار». قوله: تابعوا إلخ: أي إذا حججتم فاعتصموا وإذا اعتصمتم فحجوا. (المجمع) قوله: الكبر: بكسر الكاف، كبر الحداد، وهو المبني من الطين. وقيل: زق ينفخ به النار، والمبني من الطين الكور. (ج) قوله: وليس للحجة المبرورة إلخ: قيل: المراد بها المقبولة. وقيل: الذي لا يخالطه شيء من الإثم. ورجحه النروي، وقال القرطبي: الأقوال في تفسيره متقاربة المعنى، وحاصلها أنه الحج الذي وفيت أحكامه على الوجه الأكمل، كذا قاله السيوطي في «التوشيح». قوله: فلم يرفث: [الرفث: كلمة جامعة لكل ما يريد الرجل من المرأة. (الدر)] قوله: فلا عليه أن يموت يهوديا أو نصرانيا: أي لا يتفاوت حال موته يهوديا أو نصرانيا، بل هي سواء في كفران النعمة. وهو تشديد، كذا في «المجمع». وذلك لأن اليهود والنصارى لا يعتقدون الحج.

نفع قوت المغتذي: [أبواب الحج]: (ولا قارًا بخربة): بنقط حاء فزاء فموحدة، كرحمة بالمشهور، وحكى به المصنف كغرفة، قال «قع»: وأراه غلطا، وبرواية بزي ففتح كسدرة، أي: بشيء يخزي، ويستحي من فعله، أو بخيانة، أو بفساد في الدين [تابعوا بين الحج والعمرة]: أي: اتبعوا أحدهما الآخر. [نا محمد بن يحيى القطعي، نا مسلم بن إبراهيم، نا هلال بن عبد الله مولى ربعة بن عمر بن مسلم الباهلي، نا أبو إسحاق الهمداني عن الحارث عن علي قال: قال رسول الله ﷺ - : من ملك زادا، أو راحلة تبلغه إلى بيت الله، ولم يحج، فلا عليه أن يموت يهوديا أو نصرانيا]: هذا أورده ابن الجوزي بالموضوعات، فكيف يصفه بوضع، وقد أخرجه «ات» بجماعه، وقال: إن كل حديث بكتابه معمول به إلا حديثين، وقال: والحدث مؤول، أما على من يستحيل تركه، ولا يعتقد وجوبه، وقال «حج»: هذا الحديث له طرق مرفوعة ومرسلة وموقوفة، فإذا انضم بعضها لبعض، علم أن له أصلا، فيحمل على من استحل تركه، وتبين به خطأ من ادعى وضعه، وقد بسطت به كلاما. بمختصر الموضوعات، وبالتعقبات، وقال «حق»: الحديث خرج مخرج تحذير وتخويف من تركه مع قدرته، كقوله: ليس بمؤمن من كذا، وليس منا من فعل كذا، وأراد من استحل تركه من قدرته.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِنْجَابِ الْحَجِّ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ: ٨٠٣- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيْسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يُوجِبُ الْحَجَّ؟ قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ. وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ هُوَ الْخُزَيْمِيُّ الْمَكِّيُّ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ.

بَابُ مَا جَاءَ كَمْ فَرَضَ الْحَجُّ: ٨٠٤- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ وَرْدَانَ كُوفِيٌّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفِي كُلِّ عَامٍ؟ فَسَكَتَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفِي كُلِّ عَامٍ؟ قَالَ: «لَا، وَلَوْ قُلْتُ: نَعَمْ، لَوَجِبَتْ». فَأَنْزَلَ اللَّهُ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ». وَفِي النَّبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَلِيِّ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَاسْمُ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عِمْرَانَ، وَهُوَ سَعِيدُ بْنُ قَيْزُورَ.

بَابُ مَا جَاءَ كَمْ حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ: ٨٠٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَّ ثَلَاثَ حَجَجٍ: حَجَّتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُهَاجِرَ، وَحَجَّةً بَعْدَ مَا هَاجَرَ، مَعَهَا عُمْرَةٌ، فَسَاقَ ثَلَاثَةً وَسِتِّينَ بَدَنَةً، وَجَاءَ عَلِيٌّ مِنَ الْيَمَنِ بِبَقِيَّتَيْهَا، فَبَيْعَهَا جَمْلًا لِأَبِي جَهْلٍ، فِي أَنْفِهِ بَرَةٌ مِنْ فِضَّةٍ، فَتَنَحَّرَهَا، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِبَضْعَةٍ، فَطَبَّخَتْ فَشَرِبَ مِنْ مَرَقِهَا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ حُبَابٍ. وَرَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ فِي كُتُبِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا فَلَمْ يَعْرِفْهُ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَأَيْتُهُ لَا يَعُدُّ هَذَا الْحَدِيثَ مُحْفُوظًا، وَقَالَ: إِنَّمَا يُرَوَّى عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ مُجَاهِدٍ مُرْسَلًا. ٨٠٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: قُلْتُ لِأَكْبَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: كَمْ حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: حَجَّةً وَاحِدَةً، وَاعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ: عُمْرَةً فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةً الْحُدَيْبِيَّةِ، وَعُمْرَةً مَعَ حَجَّتِهِ، وَعُمْرَةً الْجِعْرَانَةِ، إِذْ قَسَمَ غَنِيمَةَ حُنَيْنٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَحَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ أَبُو حَبِيبٍ الْبَصْرِيُّ هُوَ جَلِيلٌ ثَقَّةٌ، وَثَقَّةٌ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ.

بَابُ مَا جَاءَ كَمْ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ: ٨٠٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَّارُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ: عُمْرَةَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَعُمْرَةَ الثَّانِيَةَ مِنْ قَابِلٍ: عُمْرَةَ الْقِصَاصِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ،

أي العرض

العرف الشاذي: قوله: هذا حديث حسن: حسن الترمذي رحمته الله حديث إبراهيم بن يزيد، وهو متكلم فيه عند الأكثر، ولذا قيل: إن تحسن الترمذي لين، ولعله يحسن الحديث نظرًا إلى متابعاته وشواهد. وحديث الباب ينهي عن الفسق في الحج، والحال أن الفسق منه في كل حال، والوجه أن في الحج زيادة تأكيد في النهي عن الفسق. والفسق: الفسق، وفي الإصطلاح: المعصية. التاء في «الراحلة» ليست تاء التانيث، بل تاء النقل. وقال ابن قتيبة إمام اللغة وغريب الحديث: إن «الراحلة» لا تستعمل إلا في الأثني. قوله: باب ما جاء كم فرض الحج: اتفقوا على أن الفرض حجة واحدة في العمر. قوله: عن أبي البختري. يفتح الباء وبالهاء المعجمة، وأما البختري -بضم الباء وسكون الحاء المهملة-، فشايع إسلامي مشهور. قوله: ولو قلت نعم لوجبت: وليعلم أن الفرض والحرام ثبت بالحديث أيضًا، كما يدل حديث الباب، بل يثبتان بالقياس أيضًا، وأما التعريف بأنه ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه، فهو ما ثبت بالكتاب، وليس هذا تعرف ما ثبت بالحديث أو القياس. قوله: باب ما جاء كم حج النبي ﷺ: حجته ﷺ بعد الهجرة إلى المدينة واحدة، وأما قبل الهجرة وبعد النبوة فواحدة أيضًا، وأما قبل النبوة فالحج ثابت بدون تعيين العدد، كما يقول صحابي: إن النبي ﷺ رأيته قبل البعثة قائمًا بعرفات حين كنت أطلب ناقة لي ففقدت، ولعل عمله ﷺ هذا كان عملاً بفطرته؛ فإنه كانت قريش يحجون كل عام، وكانوا يقفون بمزدلفة، ولا يخرجون إلى العرفات، وكان سائر العرب يذهب إلى العرفات. قوله: معها عمرة: رواية الباب عن جابر رضي الله عنه تدل صراحة على كونه ﷺ قارنًا، وهذا يفيدنا عن قريب. وقوله: فساق ثلاثة وستين بدنة: وسر هذا ما ذكرنا أن عمره ﷺ كان ثلاثًا وستين سنة، وكان علي رضي الله عنه جاء بسبع وثلاثين إبلاً من اليمن، وذبح منها علي رضي الله عنه ثنتين وثلاثين بدنة. وقيل: إن عمره في ذلك الحين كان ثنتين وثلاثين سنة. وخمسة منها ذبحها النبي ﷺ، وكان كل إبل يسعى إلى النبي ﷺ ليذبحه. وهذا من المعجزات. وفي رواية أبي داود أنه ﷺ ذبح خمسة إبل، وتعرض المحدثون إلى إعلالها، وعندني لا تعل، بل يقال: إنه ﷺ ذبح ثلاثًا وستين في مجلس، وخمسة في مجلس آخر فلا تناقض. قوله: فشرب من مرقها: هذا يدل صراحة على أنه ﷺ كان قارنًا؛ لأنه لا يجوز للمهدي أن يأكل من دم الجناية، ويفيدنا هذا في أن دم القران والمتع دم شكر، ويجوز له أكله، لا دم جحر كما قال الشافعي، وقال: إنه لا يجوز له أن يأكل من دم الجحر. قوله: أربع عمر: ثلاث عمرات كانت في ذي القعدة مع إحرامها وأفعالها، وأما عمرة حجة الوداع فكان إحرامها في ذي القعدة وأفعالها في ذي الحجة. قوله: باب ما جاء كم اعتمر النبي ﷺ: خرج النبي ﷺ معتمرًا عام الحديبية، فأحصر عنها فذبح الهدي ثمة، وحلق وأحل. ثم قال الأخفاف: من أحرم بالعمرة فأحصر، يهدي ويذبح ويقضي عامًا مقبلًا. وقال الحجازيون: لا قضاء في العذر السماوي إذا أحصر به. وأما ما مر من الشافعي من أن الحج والعمرة يزم بالشروع ولو نفلًا، فذلك حكمه إذا شرع فيهما. ثم قال العراقيون: إن عمرة القضاء إنما سميت بعمرة القضاء؛ لأنها قضاء ما حل عنها عامًا ماضيًا. وقال الحجازيون: إن التسمية بعمرة القضاء إنما هي لوقوع القضاء -أي النصح- فيها، فالقضاء بمعنى المصالحة، ويفيدهم ما في «البخاري»: أنه ﷺ قاضاهم إلخ، أي صالحهم. قوله: عمرة القصاص إلخ: الصحيح: «عمرة القضاء»، وكانت في السنة السابعة.

حاشية: قوله: قالوا: [القاتل: الأقرع بن حابس]. قوله: ببقيتها: أي بقية البدنة التي نحرها النبي ﷺ بنفسه الشريفة، أو علي رضي الله عنه من جانبه. وكانت بلغت مائة. قوله: برة: حلقة تكون في أنف البعير يشد فيها الزمام. (ج) قوله: ببضعة: [يفتح الموحدة، وقد تكسر، القطعة من اللحم]. قوله: من مرقها: مرق: شويبا. (الصراح). النكته في شربه ﷺ من مرقها دون الأكل من اللحم ما في المرق من الجمع لما خرج من البضعات كلها. (س) قوله: وعمرة إلخ: [كانت هذه العمرة مقدمة على المذكور قبلها]. قوله: الحديبية: [بتخفيف التحتية، وقد تشدد، بشر قرب مكة]. قوله: الجعرانة: موضع قرب مكة. (الدر) وفي «المغني»: هي بكسر جيم وسكون عين وخفة راء عند المحققين، وبكسر عين وشدة راء عند أكثرهم.

نفع قوت المغتذي: [بره]: بضم موحدة بفتح راء مخفف فهاء الحلقة، بأنف بعير. [من فضة]: للبيهقي: من ذهب.

وَعُمْرَةُ الثَّالِثَةِ مِنَ الْجِعْرَانَةِ، وَالرَّابِعَةَ الَّتِي مَعَ حَجَّتِهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَابْنِ عُمَرَ عليه السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عليه السلام حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَرَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عليه السلام». حَدَّثَنَا بِذَلِكَ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ أَحْرَمَ النَّبِيُّ ﷺ: ٨٠٨- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ الْحَجَّ أَذَّنَ فِي النَّاسِ، فَاجْتَمَعُوا، فَلَمَّا أَتَى الْبَيْدَاءَ أَحْرَمَ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَأَنَسٍ وَالْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ عليه السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ عليه السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٨٠٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عليه السلام قَالَ: الْبَيْدَاءُ الَّتِي تَكْذِبُونَ فِيهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاللَّهُ، مَا أَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ مِنْ عِنْدِ الشَّجَرَةِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ مَتَى أَحْرَمَ النَّبِيُّ ﷺ: ٨١٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ عَنْ خُصَيْفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عليه السلام: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهَلَ فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُ أَحَدًا رَوَاهُ غَيْرَ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ. وَهُوَ الَّذِي يَسْتَحِبُّهُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ يُحْرِمَ الرَّجُلُ فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِفْرَادِ الْحَجِّ: ٨١١- حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبٍ قِرَاءَةً عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ،

العرف الشاذي: قوله: وعمره الثالثة من الجعرانة: هذه العمرة وقعت بعد الرجوع من حنين في السنة الثامنة، فالتام من العمرات ثلاثة، ولم يخرج النبي ﷺ في السنة التاسعة، بل جعل أبا بكر عليه السلام أمير موسم الحج. قوله: باب ما جاء في أي موضع أحرم النبي ﷺ: واعلم أن حقيقة الإحرام عندنا ليست النية فقط، بل يجب بها مع ضم القول أو الفعل، وهو أن يسوق الهدي هدي القران أو التمتع أو دم الجزاء، فإذا لحقه صار محرماً. وأما القول فهي التلبية. ولا يجب في التلبية ذكر الحج أو العمرة، فإذا يجوز للقران أن يذكر الحج أو العمرة، أو كلاهما لا يذكرهما في تلبية. وليحفظ هذا التعميم؛ فإنه يفيدنا. ثم السنة في صبغة التلبية ما هو في الحديث، وهو هذا: «ليكن اللهم ليكن، لا شريك لك ليكن، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك». ويسن الوقوف في هذه المواضع الأربعة، ويكفي في التلبية كل ذكر مُشعر بالتعظيم، ولا يتأدى به السنة. وأما حقيقة الإحرام عند الشافعية فمتروك فيها ومضطربة لا يمكن تحديدها، كما أقر به الشيخ عز الدين بن عبد السلام ملك العلماء الشافعي صاحب الشرح على «أبي داود» في ثلاثين مجلداً. ثم الحج فرائضه عندنا ثلاثة: ١- وقوف عرفة ٢- والطواف، وهما ركنان، ٣- والإحرام، وهذا شرط. وأما الواجبات فكثيرة تزيد على عشرين. وسائرهما سنن وآداب. وأما عند الشافعية فالفرائض خمسة: تلك الثلاثة مع وقوف مزدلفة، والسعي بين الصفا والمروة. وأقروا بالواجبات في الحج وأنكروها في الصلاة. قوله: فلما أتى البيداء أحرم: قال العراقيون: يلي بعد ركعتي الطواف في الفور في ذلك الموضع. وقال الحجازيون: يلي عند الركوب. والروايات مختلفة. حديث الباب للحجازيين، ولما ما في الباب عن ابن عمر عليه السلام، وكذا ما في «أبي داود»: قال ابن عباس عليه السلام: أم الله أوجب في مصلاه، وأهل حين استقلت به الناقة، وأهل حين أشرف على البيداء. فحديث ابن عباس عليه السلام يفيد زيادة العلم، وهو مثبت؛ فإن بعض الروايات تدل على أنه لى في مصلاه، وبعضها على أنه لى حين ركب الناقة، وبعضها على أنه لى حين جاء على شرف البيداء، فنقول: إنه عليه السلام حين لى في مصلاه، وأه بعض الصحابة، ثم البعض الآخرون حين استقلت الناقة، ثم حين جاء على البيداء، وفي هذا رواه أكثرهم بل جميعهم. وقال الواقدي: كان الصحابة قريب سبعين ألفاً. والبيداء: موضع مرتفع على ستة أميال من مدينة في طريق مكة. وفي سند حديث الباب خصيف، وهو متكلم فيه، ولعله من رواة الحسان. قوله: الشجرة: اسم بالغلبة لذي الحليفة على قريب من ستة أميال من المدينة، وأما اسمها اليوم فبئر علي، وليس هذا علي أمير المؤمنين عليه السلام، بل هذا علي آخر بدوي. قوله: باب ما جاء في إفراد الحج: واعلم أن الحج والإحرام على أقسام كثيرة مذكورة في الفقه، أحدها: العمرة فقط. وثانيها: الحج فقط. وثالثها: الحج ثم العمرة بعده. وهذه الصورة صورة إفراد الحج، وأما القران فله أيضاً أقسام. والقران أن يحرم للحج والعمرة من الميقات، وهذا أعلى، ولو أدخل العمرة على الحج في القران فهو مكروه. وقسم آخر للقران، وهو أن يدخل الحج على العمرة. ثم إحرام العمرة وإحلالها يدخلان في إحرام الحج وإحلاله للقران اتفاقاً. ثم قالت الشافعية بتداخل الأفعال أيضاً، أي تداخل السعي والطواف أيضاً، فلم يبق إلا النية، وقالوا: إن تعدد السعي للقران بدعة. وتعدد السعي للقران واجب عندنا، وكذلك الطواف، ولكنهم لم يحكموا بالبدعة على تعدد الطواف. واختلف في أن عمرة القارن تصح قبل أشهر الحج أم لا؟ والقوي الصحة، وأما التمتع فيشترط فيه أن تكون العمرة في أشهر الحج. ثم التمتع إما أن يكون بسوق الهدي أو بغيره، فإن كان متمتعاً بسوق الهدي، فلا يتحلل في الوسط بل يوم النحر، وإن كان متمتعاً بغير سوق الهدي، فيتحلل بعد أداء أفعال العمرة، ثم يهل لإحلال الحج. وظاهر «الهداية» وعامة كتبنا أن التحلل في الوسط واجب، ولكن في «مبسوط شيخ الإسلام خواهر زاده»: أن التحلل لمن لم يسق الهدي جائز لا واجب. وأقسام آخر للحج. وههنا معركة الآراء، وهو أن التمتع والقران والإفراد كلها عبادات علينا. وهذا يجمع عليه، والخلاف في الأفضلية، فالأفضل عند الشافعي ومالك عليه السلام الإفراد ثم التمتع ثم القران. وقال أحمد عليه السلام: الأفضل التمتع بغير سوق الهدي ثم الإفراد ثم القران. وقال أبو حنيفة عليه السلام: الأفضل القران ثم التمتع ثم الإفراد. ثم ههنا اختلاف في أن الإفراد الأفضل من القران هل هو الإفراد بالحج فقط أو الإفراد بالحج ثم العمرة؟ ويسمى هذا إفراذاً في الاصطلاح، وأما الإفراد الذي يكون فيه الحج والعمرة في سفرين، فنص محمد عليه السلام في موطنه على أن هذا الإفراد أفضل من القران؛ فإنه قال: حجة كوفية وعمرة كوفية أفضل عندنا. ثم لمصنفينا كلام في أن هذا المذكور هو مختار محمد فقط، أو هو قول شيخيه أيضاً. ومبنى الاختلاف في الأفضلية الاختلاف في حجة عليه السلام، فقال الشافعي ومالك عليه السلام: إنه عليه السلام كان مفرداً، وقال أبو حنيفة عليه السلام: إنه كان قارناً. وقال أحمد بن حنبل عليه السلام: إنه عليه السلام كان قارناً إلا أنه لم يمتنع بغير سوق الهدي؛ لما في الصحيحين: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي». وأما أتباع الشافعي عليه السلام فقالوا: إنه عليه السلام كان قارناً مآلاً، أي أفرد بالحج أولاً ثم قارن لرد زعم الجاهلية من أن العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور، وسيأتي كلامنا في هذا إن شاء الله تعالى. وإنما قال الشافعية: بأنه عليه السلام كان قارناً؛ لأنه لا يمكن لهم إنكاره بسبب وفور الروايات، وإنما قالوا بالتداخل أي إدخاله عليه السلام العمرة على الحج، والحال أن الروايات الدالة على قرانه عليه السلام آية عن هذا أشد إباءً. والعجب من الحفاظ أنه قال بإدخاله عليه السلام العمرة على الحج وقرانه في المال لا من بدء الإحرام، وأغمض عن كثير من الروايات. ومثل هذا عن مثل هؤلاء الجبال بعيد. ثم للشافعية فيما بينهم اختلاف في أن الإفراد الأفضل على القران هو الحج الواحد أو الحج وبعده العمرة، ولعلمهم يفضلون القسم الثاني من الإفراد. ثم حجة عليه السلام مختلفة فيما بين الصحابة؛ فإن بعضهم يقول: إنه كان قارناً، وبعضهم: إنه متمتع، وبعضهم: إنه مفرد. بل اختلف الرواة على صحابي واحد مثل عائشة عليها السلام؛ فلما تقول في حديث الباب:

حاشية: قوله: أحرم: الإحرام: مصدر «أحرم الرجل يحرم إحراماً» إذا أهلك بالحج والعمرة. قوله: البيداء: وهي البرية، والمراد به ههنا موضع مخصوص بين مكة والمدينة. والصحابة اختلفوا في موضع إحرامه عليه السلام، وسبب الاختلاف ما رواه أبو داود عن سعيد بن جبير قال: قلت لابن عباس: عجت لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إحلاله حين أوجب. فقال: إني لأعلم الناس بذلك، إنما كانت من رسول الله ﷺ حجة واحدة، فمن هنالك اختلفوا، خرج رسول الله ﷺ حاجاً، فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتيه، أوجبه في مجلسه، فأهل بالحج حين فرغ من ركعتيه، فسمع ذلك منه أقوام، فحفظته عنه، ثم ركب، فلما استقلت به ناقته أهل، وأدرك ذلك منه أقوام. وذلك أن الناس إنما كانوا يأتون أرسالا، فسمعه حين استقلت به ناقته يهل، فقالوا: إنما أهل حين استقلت به ناقته. ثم مضى، فلما علا على شرف البيداء أهل، وأدرك ذلك منه أقوام، فقالوا: إنما أهل حين علا على شرف البيداء. وألم الله، لقد أوجب في مصلاه وأهل حين استقلت به ناقته، وأهل حين علا على شرف البيداء. كذا أورده في «التيسير».

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. ٨١٢- وَرَوَى عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ، وَأَفْرَدَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ الصَّائِغُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَذَا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَالَ الْقَوْرِيُّ: إِنَّ أَفْرَدْتَ الْحَجَّ فَحَسَنٌ، وَإِنْ قَرَنْتَ فَحَسَنٌ، وَإِنْ تَمَتَّعْتَ فَحَسَنٌ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ مِثْلَهُ، وَقَالَ: أَحَبُّ إِلَيْنَا الْإِفْرَادُ ثُمَّ التَّمَتُّعُ ثُمَّ الْقِرَانُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ: ٨١٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَبَيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا وَاخْتَارَهُ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّمَتُّعِ: ٨١٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ تَوْفَلٍ: أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ وَالضَّحَّاكَ بْنَ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَهُمَا يَذْكُرَانِ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ. فَقَالَ الضَّحَّاكَ بْنُ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا يَصْنَعُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ جَهَلَ أَمْرَ اللَّهِ. فَقَالَ سَعْدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَنْسَى مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أَخِي. فَقَالَ الضَّحَّاكَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ سَعْدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَصَنَعْنَاهَا مَعَهُ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. ٨١٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا ..

العرف الشدي: إنه أفرد بالحج، وفي بعض الروايات عنها تصريح القرآن أنه عطفًا اعتمر مع حجه. وكذلك اختلف على جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره. وأسانيد كلها صحاح وحسان. وصنف الطحاوي في حجه عطفًا أزيد من ورقة، كما في «منهاج النووي شرح مسلم» نقلًا عن القاضي عياض رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتكلم في «معاني الآثار» في عدة أوراق. وذهل الحافظ في إدراك مراده في «معاني الآثار»؛ فإنه نسب إلى الطحاوي بأنه قاتل بإدخاله عطفًا العمرة على الحج كما تقول الشافعية. وأقول: إن ههذه النسبة خلاف الواقع وخلاف تصريح الطحاوي بأنه عطفًا كان قسارًا من أول الأمر. نعم، لكلام الطحاوي قطعتان، الأولى في الجمع بين روايات الصحابة في حجه عطفًا، وقال فيه بإدخال، والقطعة الثانية في تحقيق إحرامه عطفًا في الواقع، وصرح في هذه القطعة بأنه عطفًا كان قسارًا من أول الإحرام وبدء الأمر. ثم به قال علماء المذاهب الأربعة، منهم الشيخ ابن ممام والحافظ ابن حجر وابن قيم وبعض الموالك: أن التمتع المذكور في آية: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ تمتع لغوي أي تحصيل النفع، وهو أداء الأمرين في سفر واحد. وهذا أعم من التمتع المصطلح والقرآن المصطلح. وقال البعض: إن التمتع الذي نسب به بعض الصحابة إلى النبي ﷺ في الأحاديث أيضًا تمتع لغوي. وفي «التفسير المظهر» للقاضي ثناء الله الحنفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صاحب «كتاب منار الأحكام» في الحديث لبيان المذاهب الأربعة، وطريقه في «منار الأحكام» طريق المحدثين، وهو من الكبار المحققين، اختار أن الأفضل التمتع بغير سوق الهدى، ثم القرآن، ثم التمتع بسوق الهدى، ثم الإفراء، وظني أن التمتع المذكور في القرآن لعله مصطلح الفقهاء، وإليه تشير ألفاظ القرآن: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾. وأقول في اختلاف روايات الصحابة في حجه عطفًا أن من قال: إنه عطفًا كان متمتعًا، فمراده التمتع للغوي كما قال بعض العلماء، وأما إثبات أنه عطفًا كان قسارًا فعلينا. وذخيرة كثيرة، منها ما مر عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في أول الأبواب، ومنها ما في آخر البخاري تصريح أنه عطفًا اعتمر مع حجه، إلا أنه وقع في غير موضع الحج، ومنها ما في «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي الحلي عن ستة عشر رجلًا ثقة. قال أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إني سمعت بأذني تلبية النبي ﷺ أنه لبى بحجة وعمرة، وكنت آخذًا بلجام ناقتي. وفي «مسلم» عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت النبي ﷺ يلبي بالحج والعمره جميعًا. قال بكر: فحدثت بذلك ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فقال: لبى بالحج وحده، فقلت أنسا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فحدثته بقول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فقال أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما تعدونا إلا صبيانًا، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لبى عمره وحجًا». فلا يمكن إنكار قرانه أصلًا. ثم الإفراء الذي رواه بعض الصحابة لا يجب أولًا جوابه بعد إثبات قرانه عطفًا، ولأن القرآن مثبت، والإفراء منفي، والمثبت مقدم على المنفي. وقد روى الزبلي قرانه عطفًا عن اثنين وعشرين صحابيًا، والرجل قادر على أزيد منها، فجواب الإفراء منا ليس إلا تبرع. فنقول: قال بعض الأحناف: إنه أفرد بالحج، أي شرع الإفراء لا أنه كان مفردًا بنفسه. وعندني مراد «أنه أفرد بالحج» أنه اعتمر وحج بإحرام واحد بدون الحلال في الوسط، مثل التمتع بغير سوق الهدى؛ فإنه يحل في الوسط، ولم يحل النبي ﷺ مثل ما أمر أصحابه الذين لم يسوقوا الهدايا، فاستنكر الصحابة أن يحلوا ويروحوا إلى منى ومذاكيرهم تقطر منى. ووجه استنكاف الصحابة سيأتي عن قريب، ويمكن أن يقال في «أفرد بالحج وتمتع بالحج وقارن»، بأن اختلاف الصحابة ليس في إحرامه عطفًا، بل الإحرام كان إحرام القارن، وإنما اختلافهم في تلبية النبي ﷺ أي لفظها أنه ذكر لفظ الحج أو الحج والعمره أو غيرها. ولمولانا ههنا لطيفة، وهو أن الشافعية قالوا في رواية سراقه بن مالك: «إن العمره دخلت في الحج إلخ»: إن المراد به أن أفعال العمره دخلت في أفعال الحج، فينبغي لنا أن نقول في «أفرد بالحج إلخ»: إنه جعل الحج والعمره مفردًا مفردًا. وههنا شيء آخر، وهو أن ابن الممام كان يقول: إن المكى لا يجوز له العمره في أشهر الحج، أراد الحج من عامه أم لا. وهذا خلاف الأحناف؛ فإنهم يقولون: إن من أراد الحج من أهل مكة لا يجوز له العمره في أشهر الحج، ولا يجوز للأفاقي في خمسة أيام، وهي التاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر، وذكر بحثه في «فتح القدير»، ودعواه أن زعم عدم جواز العمره في أشهر الحج لم يكن محض زعم الجاهلية، بل كان ملة إبراهيم عطفًا، ثم صار جائزًا في الشريعة الغراء للأفاقي. وأما المكى فالنهي في حقه باق؛ فإنه لا يجوز له القرآن والتمتع. ثم في هوامش «فتح القدير» أنه رجع عن تحقيقه هذا بعد خمس وثلاثين سنة. ثم هذه الحاشية في كتب هذا العصر في بعض النسخ مفقودة، وفي بعضها في الهوامش كما كانت، وفي بعضها في حوض الكتاب. ثم تردد ابن الممام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في التمتع والقرآن للمكى أمهما غير جائز أن فقط أو باطلان أيضًا. وقال ابن عابدين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إن القرآن صحيح ومكروه تحريمًا، والتمتع باطل. أقول: الصواب إلى ابن عابدين؛ فإن الوجه يساعده، وهو أن الإمام الصحيح مبطل للتمتع لا للقرآن. وقال الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إن المكى يجوز له القرآن والتمتع، ولكنه لا دم عليه. واختلف الشافعي وأبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تفسير آية: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ. خَاضِرَى أَلْتَسْجِدَ أَلْحَرَامَ﴾، قال الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إن المشار إليه به «ذلك» هو الدم. وقال أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إن المشار إليه القرآن والتمتع. قوله: عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إلخ: روت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إفراء الحج، وفي بعض الروايات عنها: أنه عطفًا أهل بالعمره والحج. قوله: وفي الباب عن جابر إلخ: روى جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في حديث الباب أنه عطفًا أفرد بالحج، وقد روى في «باب كم حج النبي ﷺ» أنه عطفًا أهل بالعمره والحج، إلا أن البخاري صوب إرساله، ولا يضرننا، وما حسنه الترمذي مع أن رجاله ثقات، وأما ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فروى الإفراء ههنا، وصرح في «مسلم» و«البخاري» أنه عطفًا كان متمتعًا، وأيضًا روى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أفردوا بالحج. قوله: باب ما جاء في التمتع: قال أكثر العلماء: إن التمتع المذكور في القرآن تمتع لغوي لا اصطلاحى، وظني أنه أيضًا اصطلاحى. قوله: قد صنعها رسول الله ﷺ إلخ: من قال بأفضلية التمتع استدلل بحديث الباب، وادعى أنه عطفًا حل في الوسط. وأقول: لا مسكة لهذا القائل أصلًا إلا ما في «النسائي» رواية، وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما حلقه عطفًا في منى، وأيضًا كان النبي ﷺ قد ساق الهدى، فكيف يحل في الوسط؟ فما في حديث الباب من التمتع، قيل: إنه أجاز التمتع. وقيل: إن المراد بالتمتع التمتع للغوي.

حاشية: قوله: أفرد الحج: قال الشاه ولي الله المحدث الدهلوي في «المسوى شرح الموطأ»: التحقيق في هذه المسألة أن الصحابة لم يختلفوا في حكاية ما شاهدوه من أفعال النبي ﷺ من أنه أحرم من ذي الحليفة، وطاف أول ما قدم، وسعى بين الصفا والمروة، ثم خرج يوم التروية إلى منى، ثم وقف بعرفات، ثم بات بمزدلفة، ووقف بالمشرع الحرام، ثم رجع إلى منى ورمى ونحر وحلق، ثم طاف طواف الزيارة، ثم رمى الجمار في الأيام الثلاثة. وإنما اختلفوا في التعبير عما فعلوا بجاهدهم وآرائهم، فقال بعضهم: كان ذلك حجًا مفردًا، وكان الطواف الأول للقدوم، والسعي لأجل الحج، وكان بقاؤه على الإحرام؛ لأنه قصد الحج. وقال بعضهم: كان تمتعًا بسوق الهدى، وكان الطواف الأول للعمره، كأنهم سبوا طواف القدوم والسعي بعده عمره وإن كان للحج. وقال بعضهم: كان ذلك قرآنًا، والقرآن لا يحتاج إلى طوافين وسعين. وهذا الاختلاف سبيله سبيل الاختلاف في الاجتهادات. أما إنه سعى تارة أخرى بعد طواف الزيارة؛ فإنه لم يثبت في الروايات المشهورة، بل ثبت عن جابر أنه لم يسع بعده. قوله: جهل أمر الله: [وهذا من غفلته عن كلام الله تعالى؛ فإنه قال: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾. (شرح الموطأ لعلي)] قوله: ينس ما قلت إلخ: [فإنه الخطر الذي يجب عنه الجذر. (علي القاري)] قوله: قد نهي إلخ: [لأنه رأى الإفراء أفضل منهما، ولم ينه عنهما على وجه التحريم. (علي القاري)] قوله: قد صنعها إلخ: والمعنى أن هذا يكفي في الجواب إن كنت من أهل التحقيق دون أهل التقليد. (شرح الموطأ لعلي القاري)

أَبِي عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، وَمَوْيَسَّالَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: هِيَ حَلَالٌ. فَقَالَ الشَّامِيُّ: إِنَّ أَبَاكَ قَدْ نَهَى عَنْهَا. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ أَبِي نَهَى عَنْهَا، وَصَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَمْرٌ أَبِي يُتَّبَعُ أَمْ أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: بَلْ أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: لَقَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٨١٦- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ لَيْثٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، وَأَوَّلَ مَنْ نَهَى عَنْهُ مُعَاوِيَةُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ وَجَابِرٍ وَسَعْدٍ وَأَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ اخْتَارَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمُ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةِ. وَالتَّمَتُّعُ أَنْ يَدْخُلَ الرَّجُلُ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ يَقِيمَ حَتَّى يَحْجَّ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ، وَعَلَيْهِ دَمٌ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ. وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُتَمَتِّعِ إِذَا صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ أَنْ يَصُومَ فِي الْعَشْرِ صَامَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ فِي قَوْلِ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ ابْنُ عُمَرَ وَعَائِشَةُ رضي الله عنهما، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَصُومُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَأَهْلُ الْحَدِيثِ يَخْتَارُونَ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةِ فِي الْحَجِّ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّلْبِيَةِ: ٨١٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ تَلْبِيَةُ النَّبِيِّ ﷺ «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ، لَا شَرِيكَ لَكَ». ٨١٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّهُ أَهَلَ، فَاَنْطَلَقَ يَهْلُ يَقُولُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ،

العرف الشاذي: قوله: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ أَبِي نَهَى إلخ: ثبت في عمر وعثمان رضي الله عنهما عن القرآن والتمتع، وتمسك به الشافعية على أفضلية الأفراد، وحمل النووي النهي على الكراهة تنزيهاً، ولعله أراد المفضولية؛ لأن الأقسام الثلاثة للحج عبادات عظيمة إجمالاً. ثم أجاب الحنفية عن أبي عمر رضي الله عنه كما أجاب الطحاوي، لكنه لم يبحث عن أبي عثمان رضي الله عنه، وأما عامة الأحناف فأجابوا عن أبي عمر رضي الله عنه إجمالاً. ويجب التفصيل في الجواب عن أبيه عن القرآن والتمتع. فأقول: إن مثار النهي عن القرآن ليس ما زعموا، بل غرضه أن يسافروا إلى بيت الله مرتين، فالأفضل من القرآن الأفراد الذي في سفرين. ولا يخالفنا هذا؛ لأنه قد نص محمد ﷺ في موطنه أن حجة كوفية وعمره كوفية أفضل عندنا. وأما دليل أن مطمح نظر عمر رضي الله عنه تعدد السفر فما أخرجه الطحاوي: قال عمر رضي الله عنه: «افضلوا بين حجكم وعمرتكم إلخ»، وفيه قال عمر رضي الله عنه: «وَأَيُّكُمْ أَلْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ»، أي الإتمام أن يكون الحج والعمره في سفرين. وأقول: إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول بأفضلية القرآن؛ فإنه يتنمناهما كما في «معاني الآثار» بسندين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال عمر رضي الله عنه: لو اعتمرنا في عام مرتين ثم حججت، لجعلتها مع حجتي. وفي السند الأول سليمان بن شعيب، وهو الكيساني، ووثقه ابن يونس والسمعاني. وأما أبي عمر رضي الله عنه عن التمتع ففي «مسلم»: أنه كان لا يرضى الحل في الوسط، فممنشأ النهي عدم الرضاء بالحل في الوسط. وقال الأئمة الثلاثة: إن الحل في الوسط للمفرد الذي لم يسق الهدي كان خاصاً بعمره ﷺ، ولا يجوز لغيره. وقال أحمد رضي الله عنه: يجوز الحل في الوسط الآن أيضاً. وقال ابن تيمية: إن التحلل في الوسط واجب، ويكون جبراً من جانب الشارع من حين يرى بيت الله طاف. ونسبه إلى ابن عباس رضي الله عنهما أيضاً. وأقول: إن منشأ أبي عمر رضي الله عنه عن التمتع هو وجه إنكار الصحابة من الحل في الوسط كان زعم الجاهلية من أن العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور، ولم أر أحداً عدل عن هذا الوجه، ولكني أقول: إن هذا الوجه لا يلائم؛ فإنه كان الصحابة قد اعتمرنا قبل هذه الحجة ثلاث عمرة في أشهر الحج أي ذي القعدة، وما أنكر أحدهم على تلك العمرة، فليس باعث استنكاف الصحابة من الإحلال إلا أنهم أحبوا التماضي في حال الإحرام، ولم يرضوا بالحل في الوسط، وقالوا: نذهب إلى مني ومذاكيرنا تقطر مني، وأما أبي عثمان رضي الله عنه فوجهه لم أجده بالروايات إلا ما في «مسند أحمد»، هذا والله أعلم. قوله: عن ليث: أي ابن أبي سليم. وهو راوي حديث: «من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة»، في «معاني الآثار»، وحسن له الترمذي، ومسلم في المقدمة عده من رواية الحسن. ثم أقول: الحق أنه من رواية الحسن. قوله: تمتع رسول الله ﷺ وأبو بكر رضي الله عنهما إلخ: روى ابن عباس رضي الله عنهما هنا: أن النبي ﷺ وأبا بكر رضي الله عنهما تمتعوا، وروى ابن عمر رضي الله عنهما سابقاً أنهم أفردوا بالحج. قوله: وأول من نهى عن عمر وعثمان رضي الله عنهما أيضاً. قوله: وعليه د ما استيسر إلخ: قال لشافعي رضي الله عنه: إن دم التمتع والقرآن دم جبر، أي جبر ما فاته من أفراد الإحرام، فلا يجوز له أن يأكل منه. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: إنه دم شكر، فيجوز له أكله. ونقول: قد ثبت أكله ﷺ. قوله: في الحج: يستحب الصوم عندنا يوم السابع والثامن والتاسع لمن لم يجد الهدي، ولو تأخر عن التاسع فتحتم الدم. قوله: وسبعة إذا رجع إلى أهله: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: إنه كناية من الفراغ عن الحج، وقال الشافعي رضي الله عنه: لا كناية، بل يعمل بظاهره. تنم: إن لي إشكالاً في آية: «وَالَّذِينَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ خَاضِرِيُّ الشَّجَرِ الْحَرَامِ» على ما قال الأحناف من أنها للنهي عن التمتع وإقتران للمكي، بأن مثار النهي إما العمرة في أشهر الحج، أي عدم جوازها في أشهر الحج، فصار المال ما قال الشيخ ابن الهمام رضي الله عنه ثم رجع عنه، وذلك خلافاً لجميع الأحناف، وإما مثار النهي ضم الحج والعمرة في السفر والإحرام، فدل على أفضلية الأفراد، وهذا أيضاً يخالفنا في أفضلية القرآن. والإشكال قوي، ولم يذكره أحد من الأحناف. وأما الجواب فليس بذلك القوي، وهو أن مثار النهي غير هذين الأمرين، وهو أن المرضي ومطمح النظر تحقيق السفرين، فلا إيراد. وإن قيل: إن الأفراد الذي يكون فيه الحج ثم العمرة يجب أن يكون أفضل من القرآن في سفر؛ لأن في القرآن أتى المحرم بشيئين، أي الحج والعمرة من ميقات واحد، وأما في هذا الأفراد فأتى بميزة أي تعدد الميقات؛ لأنه أحرم للحج من الميقات الذي له، وأحرم للعمرة من خارج مكة [أي الحل]، فإذا تعدد الميقات فيفضل على الذي ميقاته واحد. قلت: إن المفرد بهذا الأفراد اعتمر بعمرة هي في قدرته ومكنته، وليست بلازمة من جانب الشريعة، وأما القارن فالعمرة عليه واجبة لا في مكنته، فما يكون لازماً من جانب الشارع يكون أفضل. قوله: باب ما جاء في التلبية: الوقف في أربعة مواضع في ألفاظ التلبية مستحب، ويسن الجهر بالتلبية لهم لا لمن. قوله: لبك إلخ: هذا مفعول مطلق يجب حذف عامله لضابطة ذكرها الرضي، وذكرناها في ابتداء الكتاب تحت «غفرانك». وتقدير العبارة هكذا: ألب لك إلباً بعد إلباب. والمثنى للتكرار كما صرح النحاة. ومثل هذا قال السيوطي رضي الله عنه في آية: «ثُمَّ أَرْجِعْ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ» أي كرة بعد كرة. وكذلك في آية: «وَالْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ غَنِيٍّ» أي ألق ألق. قوله: إن الحمد: ذكر في «الهداية»: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: «أن الحمد» بفتح الهمزة. وكنت متحيراً في أن المستحسن ذوقاً هو كسر «إن»، كما قال محمد ﷺ، فاستقرت حتى أن رأيت في «الكشاف» رواية الكسر أيضاً من أبي حنيفة رضي الله عنه.

حاشية: قوله: تمتع رسول الله ﷺ إلخ: قال النووي: قال القاضي عياض: هو محمول على التمتع اللغوي، وهو القرآن آخر. ومعناه أنه ﷺ أحرم أولاً بالحج مفرداً، ثم أحرم بالعمرة، فصار قارناً في آخر أمره. والقارن هو التمتع من حيث اللغة، ومن حيث المعنى؛ لأنه ترفه بانحد الميقات والإحرام والفعل. ويتعين هذا التأويل هنا؛ لما قدمناه في الأبواب السابقة من الجمع بين الأحاديث في ذلك. كذا قاله الطيبي. قوله: لبك إلخ: من التلبية، أي إجابتي لك يا رب. من لب بالمكان واللب به؛ إذا أقام به، واللب عليه؛ إذا لم يفارقه. أو انجأني إليك يا رب، نحو: داري تلب دارك أي تواجهاها، كـ «حب لباب» أي خالص مخلص. (جمع البحار)

لَا شَرِيكَ لَكَ. قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ: هَذِهِ تَلْبِيَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَكَانَ يَزِيدُ مِنْ عِنْدِهِ فِي إِثْرِ تَلْبِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ لَبَّيْكَ، وَالرُّغْبَى إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرٍ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ زَادَ زَائِدٌ فِي التَّلْبِيَةِ شَيْئًا مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ فَلَا بَأْسَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَفْتَصِّرَ عَلَى تَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنَّمَا قُلْنَا: لَا بَأْسَ بِزِيَادَةِ تَعْظِيمِ اللَّهِ فِيهَا؛ لِمَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، وَهُوَ حَفِظَ التَّلْبِيَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ زَادَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه فِي تَلْبِيَّتِهِ مِنْ قَبْلِهِ: لَبَّيْكَ وَالرُّغْبَى إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّلْبِيَةِ وَالشَّعْرِ: ٨١٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ عَنْ الصَّحَّاحِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِّيقِ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الْحَجِّ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الْعَجُّ وَالشَّجُّ». ٨٢٠- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَلْبِي إِلَّا لَبَّى مِنْ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ مِنْ حَجَرٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ مَدَرٍ، حَتَّى تَنْقُطَعَ الْأَرْضُ مِنْ هَهُنَا وَهَهُنَا». حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّغَفَرَانِيُّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَيْبِدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي فُدَيْكٍ عَنِ الصَّحَّاحِ بْنِ عُثْمَانَ. وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ. وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ، عَنْ أَبِيهِ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَرَوَى أَبُو نُعَيْمٍ الطَّحَّانُ ضِرَارُ بْنُ صُرْدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ أَبِي فُدَيْكٍ عَنِ الصَّحَّاحِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَأَخْطَأَ فِيهِ ضِرَارٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: مَنْ قَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ، عَنْ أَبِيهِ»، فَقَدْ أَخْطَأَ. قَالَ: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ، ذَكَرْتُ لَهُ حَدِيثَ ضِرَارِ بْنِ صُرْدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي فُدَيْكٍ، فَقَالَ: هُوَ خَطَأٌ. فَقُلْتُ: قَدْ رَوَى غَيْرُهُ عَنْ ابْنِ أَبِي فُدَيْكٍ أَيْضًا مِثْلَ رِوَايَتِهِ، فَقَالَ: لَا شَيْءَ، إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ ابْنِ أَبِي فُدَيْكٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: «عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ». وَرَأَيْتُهُ يُضَعِّفُ ضِرَارَ بْنَ صُرْدٍ. وَالْعَجُّ هُوَ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ، وَالشَّجُّ هُوَ تَحْرُ الْبُذْنِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ: ٨٢١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ خَلَادِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَانِي جَبْرِئِيلُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ أَوْ بِالتَّلْبِيَةِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ خَلَادٍ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خَلَادِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَلَا يَصِحُّ، وَالصَّحِيحُ هُوَ «خَلَادُ بْنُ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه». وَهُوَ خَلَادُ بْنُ السَّائِبِ بْنِ خَلَادِ بْنِ سُؤَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ. وَفِي الْبَابِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

العرف الشاذي: زائدة: ذكر في «دلائل الإعجاز» أن شاعراً قرأ قصيدته على آخر، وكان فيها: بَكَرًا صاحبي قبل الحجر :: إن ذاك النجاح في التكبير. فقال: ينبغي في المصراع الثاني: بَكَرًا فالنجاح في التكبير. فقال الشاعر: إنما بنيتها أعرابية وحشية. قوله: وكان يزيد إلخ: في «الكنز»: إن من أراد الزيادة في التلبية يزيد في عجزها أي آخرها لا في وسطها، وليكن هذه الضابطة في كل من الأدعية الماثورة، والأول الاقتصاد على ما هو مأثور؛ فإن الروح في المسنون. قال الفقهاء: إن الحرم يكثر التلبية مهما أمكن، ويختصمها الحاج عند رمي الجمار، ويختصمها المعتمر عند استلام الحجر.

حشية: قوله: لبك لبك إلخ: خلاصة معناه: أجبك إجابة بعد إجابة. وكرره للتأكيد. أو أحدهما في الدنيا والآخرة في الأخرى. أو لبك ظاهراً، ولبيك باطناً. قوله: «وسعديك» أي أساعد طاعتك بعد مساعدة في خدمتك. (شرح الموطأ) قوله: والرغى: بالضم مع القصر، و«الرغباء» بالفتح مع المد، كالنعيم والنعماء، ومعناها: الرغبة، كذا في «الجامع». قوله: والعمل: عطف على «الرغى»، وخبره عنذوف يدل عليه المذكور. معناه: العمل ينتهي إليك، وأنت المقصود في العمل. وفيه معنى قوله: «إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ تَسْتَعِينُ». (الطبي) قوله: العج إلخ: هو رفع الصوت بالتلبية وغيرها، والنج: سيلان دم الهدي والأضحية. قوله: غزية: إيفتح المعجمة وكسر الزاي وشدة التحتية. قوله: مدر: هو طين مستحجر. (ج) قوله: من ههنا وههنا: أي إلى منتهى الأرض من الشرق والغرب. (الجمع) قوله: ضرار بن صرد: هو اسم أبي نعيم. وفي «الجامع»: «ضرار» بكسر المعجمة وخفة الراء الأولى. «ابن صرد» بضم الصاد المهملة وفتح الراء وبالذال المهملة. قوله: نحر البدن: جمع بَازَنَة، هو ما يهدي إلى البيت من الإبل والبقر. وقيل: من الإبل خاصة. (ج) قوله: رفع الصوت بالتلبية: قال الشافعي: التلبية سنة، وليست بشرط لصحة الحج، ولا واجبة، ولو تركها لا دم عليه، ولكن فاتته الفضيلة. وقال بعض أصحابنا -أي الشافعية-: هي واجبة، تجزئ بالدم. وقال بعضهم: هي شرط لصحة الإحرام. وقال مالك: ليست بواجبة، ومن تركها لزمه دم. قال الشافعي ومالك: ينعقد الحج بالنية بالقلب من غير لفظ. وقال أبو حنيفة: لا ينعقد إلا بانضمام التلبية أو سوق الهدي إلى النية، كذا قاله الطبري.

نعم قوت المغنذي: [العج]: بفتح عينه فشد جيمه، رفع صوت التلبية، والشج بفتح مثله فشد جيم، سيلان دماء هدايا وضحايا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِغْتِسَالِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ: ٨٢٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَعْقُوبَ الْمَدَنِيُّ عَنِ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ وَاغْتَسَلَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ اسْتَحَبَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْإِغْتِسَالُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَوَاقِيتِ الْإِحْرَامِ لِأَهْلِ الْأَقَاقِ: ٨٢٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عليهما السلام: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: مِنْ أَيْنَ نُهَلُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ». قَالَ: «وَأَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عليهما السلام: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ عليهما السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. ٨٢٤- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عليهما السلام: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيَمَا لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ لُبْسُهُ: ٨٢٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عليهما السلام أَنَّهُ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَاذَا تَأْمُرُنَا أَنْ تَلْبَسَ مِنَ الثِّيَابِ فِي الْحَرَمِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْبَسُوا الْقُمُصَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرَانِسَ وَلَا الْعَمَائِمَ وَلَا الْخِطَافَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ لَيْسَتْ لَهُ نَعْلَانِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرُوسُ، وَلَا تَتَنَقَّبِ الْمَرْأَةُ الْحَرَامُ، وَلَا تَلْبَسِ الْقَفَّازِينَ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ السَّرَاوِيلِ وَالْخُفَيْنِ لِلْمُحْرِمِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ وَالْتَعْلِينَ: ٨٢٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عليهما السلام قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْمُحْرِمُ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ، وَإِذَا لَمْ يَجِدِ التَّعْلِينَ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ». حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرٍو نَحْوَهُ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَجَابِرِ عليهما السلام: قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمُحْرِمُ الْإِزَارَ لَبَسَ السَّرَاوِيلَ، وَإِذَا لَمْ يَجِدِ التَّعْلِينَ لَبَسَ الْخُفَيْنِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عليهما السلام: «إِذَا لَمْ يَجِدِ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ، وَلْيُقِطْعُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ». وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الاغتسال إلخ: يسن الغسل عند الإحرام، ولكنه ليس للتطهير بل للتنظيف، وفرعوا على هذا أن الحائضة تغتسل للتنظيف ولا تطهر به. قوله: باب ما جاء في مواقيت إلخ: قال الحنفية: إن خمسة مواقيت مرفوعة مع ذات عرق للعراقيين، وهي خامسة، وكانت حملت في عهده عليه السلام، ثم أعلن بها عمر عليه السلام. وقال الشافعية: إن ابتداءها من عمر عليه السلام لا منه عليه السلام. وأبعد المواقيت ميقات المدنيين ذو الحليفة، وأقربها ذات عرق للعراقيين. وهذه المواقيت لمن مر عليها. ومن مر بين الميقاتين يحرم من محاذة أبعدها، ولو مر بلا إحرام يجوز، ولا يجوز المرور بلا إحرام من أقربها إلى مكة، ولو تجاوز بلا إحرام يكون جائزاً. وقال محمد في موطنه: وقد رخص لأهل المدينة أن يحرموا من السجدة إلخ، وهذا الميقات أقرب إلى مكة من ذي الحليفة، ثم أتى محمد عليه السلام بمرفوع على هذا، وهذه المسألة لم أحدها في غير «الموطأ» من كتب الأحناف، إلا أنه قال صاحب «البحر»: سألني ابن حجر المكي الشافعي عليه السلام: من مر بين الميقاتين من أي موضع يحرم؟ فقلت: إنه يقدَّر بأقربهما، ولا يتجاوز من مسافة المرحلتين من مكة؛ لأن أقرب المواقيت ذات عرق على مرحلتين. ثم قال أبو حنيفة عليه السلام: من مر على الميقات مريداً مكة، يجب عليه الإحرام، أراد الحج أو العمرة أو لا، إلا الخطابين أو الحشاين. وقال الشافعي عليه السلام: لا يجب الإحرام إلا على من يريد أحدهما. و«قرن المنازل» بسكون الراء، وأخطأ الجوهر حيث قال: إن «قرن المنازل» بفتح الراء. قوله: وقت لأهل المشرق العقيق: هذا الميقات عند ذات عرق، وبين ذات عرق وعقيق جبل فاضل، وهذا عقيق غير وادي عقيق على ستة أميال من المدينة. قوله: باب ما جاء فيما لا يجوز للمحرم لبسه: مذهب الحنفية أنه لا يجوز لبس الثوب المخيط الذي يتمسك على البدن بلا شد، وأما غرز الشوكة في الإزار فجائز، ويجوز ضم القطعتين في الإزار والرداء، ذكره الشيخ رحمت الله السندي في «اللباب المناسك» و«كتاب المناسك الكبير». قوله: القمص: القميص ما يكون شقه على الكتفين، والدرع ما يكون شقه على الصدر، ذكره في «فتح القدير» من النفقة. قوله: ولا السراويل إلخ: السروال معرب شلوار، والبرانس جمع «برنس»، الجبة التي يستر بها الرأس أبعثاً. والسراويل لم يكن في العرب، بل جاء من الإيران، وأثبت المحدثون اشتراء عليه السلام السراويل وما أثبتوا لبسه عليه السلام. قوله: فليلبس الخفين إلخ: قطع الخفين واجب عند الثلاثة، وقال أحمد عليه السلام: إنه مستحب، وتمسك بما روى ابن عباس عليهما السلام في حديث الباب اللاحق؛ فإن القطع ليس بمذكور فيه. إنسب إلى محمد بن الحسن أنه يقول: إن الكعب صدر القدم المسمى بالعظم الزورقي عند الأطباء، وزعموا أن محمداً يقول بالكعب بهذا المعنى في غسل الرجلين، والحال أن الكعب عنده بهذا المعنى في قطع الخفين في الإحرام. وقال الجمهور: إنه ساكت. ثم قال الثلاثة: من وجد السراويل ولا إزار له يجوز له لبسه. وقال أبو حنيفة عليه السلام: لا يجوز إلا بعد فتقه. ولسم أحد مسألة أبي حنيفة هذه إلا في «معاني الآثار»، [ونقله العيني عنه] ولعله قاس أبو حنيفة عليه السلام السراويل على الخفين، وظني أن من وجد السراويل الذي لا يمكن الإزار منه بعد فتقه يجوز له لبسه وتلزم الجناية. قوله: مسه الزعفران إلخ: مناط النهي عندنا في الإحرام الريح أي الطيب، وفي الإحداد اللون. قوله: ولا تنقب المرأة إلخ: يجوز لها النقاب الذي لا يمس وجهها، وأما القفازان فيجوزان عندنا مع الكراهة، ويجعل حديث الباب على الكراهة. وأيضاً قطعة «ولا تنقب المرأة إلخ» مندرجة من ابن عمر عليهما السلام، وأشار إليه البخاري عليه السلام.

حاشية: قوله: تجرد لإهلاله: أي تعرى عن ثيابه المخيطة والقميص. قوله: مواقيت الإحرام: المواقيت جمع ميقات، وهو الوقت المضروب للفعل، فالمراد به ههنا الوقت والمكان اللذان يحرم منهما الحاج. قوله: يهل إلخ: الإهلال: رفع الصوت بالتلبية عند الدخول في الإحرام، ذكره السيوطي. قوله: من ذي الحليفة: بالتصغير، وهو موضع قريب المدينة، اشتهر الآن بـ«بئر علي». قوله: «ويهل أهل الشام» أي إذا وردوا من غير طريق المدينة، وكذا أهل مصر. «من الجحفة» بضم الجيم وسكون المهملة، وهو المسمى بـ«رايح». قوله: وأهل نجد إلخ: وكذا أهل الطائف ومن حولهم من أهل المشرق، «من قرن» بفتح القاف فسكون، موضع مشهور عند أهله، كذا ذكره علي القاري في «شرح الموطأ». وفي «المجمع»: ويسمى قرن المنازل وقرن الثعالب. قوله: يلسم: [يفتح الياء واللامين، -ويقال: ألملم- جبل من جبال قنماة. (علي القاري)] قوله: العقيق: [موضع قريب من ذات عرق]. قوله: البرانس: جمع برنس -بالضم- وهو قلنسوة طويلة، أو كل ثوب غطي رأسه منه، ذريعة كانت أو جبة أو مبطراً. (القاموس) قوله: القفازين: بضم القاف وتشديد الفاء وفي آخره زاي، شيء تتخذ نساء العرب ويحشى بقطن يغطي كفي المرأة وأصابعها. وزاد بعضهم: وله أزرار على الساعدين كالذي يلبسه حامل البازي. (شرح الموطأ للقاري)

بَابُ مَا جَاءَ فِي الَّذِي يُحْرِمُ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ أَوْ جُبَّةٌ: ٨٢٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رضي الله عنه قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَغْرَابِيًّا قَدْ أَحْرَمَ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْزِعَهَا. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا أَصَحُّ، وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ. وَهَكَذَا رَوَى قَتَادَةُ وَالْحُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ وَعَمِيرُ وَاحِدٌ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رضي الله عنه. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الدَّوَابِّ: ٨٢٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يَقْتُلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْفَأْرَةُ وَالْعُقْرَبُ وَالْغُرَابُ وَالْحَدْيَا وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهم. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٨٢٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ السَّبْعَ الْعَادِيَّ وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ وَالْفَأْرَةَ وَالْعُقْرَبَ وَالْحَدْيَا وَالْغُرَابَ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: الْمُحْرِمُ يَقْتُلُ السَّبْعَ الْعَادِيَّ وَالْكَلْبَ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: كُلُّ سَبْعٍ عَدَا عَلَى النَّاسِ أَوْ عَلَى دَوَابِّهِمْ فَلِلْمُحْرِمِ قَتْلُهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحِجَامَةِ لِلْمُحْرِمِ: ٨٣٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ وَعَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهم: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ وَجَابِرٍ رضي الله عنهم. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهم حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْحِجَامَةِ لِلْمُحْرِمِ، وَقَالُوا: لَا يَخْلُقُ شَعْرًا. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَحْتَجِمُ الْمُحْرِمُ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ. وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ: لَا بَأْسَ أَنْ يَحْتَجِمَ الْمُحْرِمُ وَلَا يَنْزِعَ شَعْرًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَّةِ تَزْوِيجِ الْمُحْرِمِ: ٨٣١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ثُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ قَالَ: أَرَادَ ابْنُ مَعْمَرٍ أَنْ يُنِكَحَ ابْنَتَهُ، فَبَعَثَنِي إِلَى أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، وَهُوَ أَمِيرُ الْمُؤَسِّمِ، فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: إِنَّ أَخَاكَ يُرِيدُ أَنْ يُنِكَحَ ابْنَتَهُ، فَأَحَبُّ أَنْ يُشْهَدَكَ ذَلِكَ. فَقَالَ: لَا أَرَاهُ إِلَّا أَغْرَابِيًّا جَافِيًّا، إِنَّ الْمُحْرِمَ لَا يُنِكَحُ وَلَا يُنِكَحُ. أَوْ كَمَا قَالَ، ثُمَّ حَدَّثَ عَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه مِثْلَهُ.....

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الذي يحرم وعليه قميص أو جبة: في رواية في «الطحاوي»: أن الحرم إذا أحرم وكان لبس القميص، فلا يخرج بل يشقه ويخرقه؛ فإنه لو أخرج من جانب رأسه يستر رأسه ويصير جانيًا. ثم أعلها الطحاوي رضي الله عنه. قوله: أغرابيا: وهو يعلى بن أمية، ويقال: يعلى بن مية. قوله: خمس فواسق: بالإضافة أو الرفع مع التنوين. وقال ابن دقيق العيد رحمته الله: إن بين التركيبين فرقًا، فإن فك الإضافة تبادر التعليل بالفسق لا تبادر المفهوم، وفي الإضافة تبادر المفهوم، وفي بعض الروايات: ستة، وفي بعضها: سبعة. والمذكور في حديث الباب ثلاثة أنواع: أي حشرات الأرض وسباع الطيور والدواب. ونقح الشافعي المناط وقال: إن المناط كون الحيوان غير مأكول اللحم، فلا شيء في قتل حيوان مما لا يؤكل لحمه. وقال مالك رحمته الله: مناط الحكم كونه سباعًا عاديًا. ونقح أبو حنيفة رحمته الله في بعض الأجزاء أي في الفأرة والعقرب، وجوز قتل كل من حشرات الأرض. ثم الظاهر أن مناط مالك رحمته الله أرجح من مناط الشافعي؛ فإن الإبقاء في هذه المذكورات معروف، بخلاف عدم مأكولية اللحم؛ فإنه غير معروف في هذه الخمسة، ويؤيد مالكاً رحمته الله رواية العادي الثانية في الباب. فائدة: ونسب أرباب الأصول إلى صاحب «الهداية» أنه قائل بمفهوم العدد، ومنشأ النسبة هذا المقام الذي ذكر فيه «خمس فواسق إلخ»، ولعله اعترضه في هذا الموضوع، لا أنه أخذه في كل موضع. إطلاع: في كتبنا أكثرها: لو ابتداء السبع بالصلة على الحرم فقتله الحرم لا شيء عليه، ولو ابتداء الحرم بقتل السبع فعليه جزاء، ولا يجاوز الشاة. والغراب عندنا المراد به الأبقع؛ لصراحته في «النسائي» و«ابن ماجه». والغراب في كتبنا أنه على ثلاثة أقسام، أحدها: الذي يأكل الحبوب فقط، وهو حلال اتفاقًا. والثاني: الذي يأكل الجيف فقط، وهو حرام اتفاقًا. والثالث: هو الذي يخلط بين أكلهما، وهو مكروه عند أبي يوسف رحمته الله، وحلال عندهما. قوله: والكلب العقور: قال ابن المهام رحمته الله: إن مدلول لفظ الحديث ومراده الكلب الوحشي وإن دخل الإنسي في حكمه. وقال: إن الحرم منهي عن الصيد، والإنسي ليس بصيد، والمتبادر من لفظ الكلب الإنسي وإن دخل في حكمه الوحشي. وفي «البداية»: قال أبو يوسف رحمته الله: من قتل الذئب لا شيء عليه. وعندي أنه ليس بتنقيح المناط، بل يلحقه الذئب؛ لأنه أيضًا عقور، ويشبهه في الصوت والهيئة. وفي «الهداية»: قال زفر رحمته الله: الأسد مثل الكلب. أقول: لم ينقح المناط، بل جعله من مصداق الكلب. ومن شواهد أنه رحمته الله دعا على رجل بـ«اللهم سلط عليه كلبًا»، فأكله أسد. قوله: باب ما جاء في الحجامة إلخ: إن اضطر إلى حلق الشعر عند الحجامة فكفارة، وإلا فلا شيء. وفائدة العذر رفع المعصية. وثبت احتجامة رحمته الله في حجة الوداع كما صرح به الشافعي، والله أعلم. قوله: باب ما جاء في كراهية تزويج الحرم: قال الثلاثة: نكاح الحرم باطل. وقال أبو حنيفة رحمته الله: نكاحه صحيح، والوطء ودواغيه منهي عنها. والإنكاح صحيح عندنا وعندهم، وحديث الطرفين صحيح إلا أن حديثنا أعلى سندًا؛ فإنه أخرجه البخاري واختاره وأخرجه مسلم، وأما حديثهم فأخرجهم مسلم لا البخاري، والواقعة واقعة نكاح ميمونة رضي الله عنها، وميمونة خالة ابن عباس ويزيد بن الأصم وخالد بن الوليد. قوله: لا ينكح ولا ينكح: أحدهما مجرد، والآخر مزيد، وكلاهما معلومان. وحملناه على الكراهة؛ فإن الحجازيين أيضًا قائلون بجواز الإنكاح المذكور في حديث الباب، ثم أجرى الطرفان باب المقاييس، ولكن كلامنا في النص. وتمسك الحجازيون بحديث أبي رافع ويزيد بن الأصم، فنقول أولًا: إن حديث أبي رافع يختلف في إسناده وانقطاعه، وأما ثانياً فسيأتي جوابه في الباب اللاحق، وأما حديث يزيد فنقول: إنه مضطرب؛ فإن في بعض الروايات رواية عن ميمونة رضي الله عنها قالت: نكحني رسول الله ﷺ وهو حلال، وفي بعضها أنه يقول من جانب، فإن كان من جانبه فلا يصلح لمعارضة ابن عباس رضي الله عنه سيما حديث الصحيحين، وإن كان يروي عن ميمونة رضي الله عنها فسيأتي جوابه في الباب اللاحق.

حاشية: قوله: خمس فواسق: بتنوين الأول وتركه. وفسقه: خبثه وكثرة ضرره. (الجمع) قوله: الفأرة: بالهمزة، وتبدل ألفًا، ويستوي في الأهلية والوحشية. قوله: «والعقرب» وهو معروف «والغراب» الذي يأكل الجيف، وهو الغراب الأبقع. «والحديا» تصغير الحدأة - بكسر الحاء وقصر الدال - على زنة «عنية». «والكلب العقور» بفتح العين، أي المجنون أو الذي يعض. قال جمهور العلماء: المراد به كل عاود مفترس غالبًا، كالسبع والنمر والذئب والفهد ونحوها. وقال ابن المهام: اسم الكلب يتناول السباع بأسرها، كنا في «شرح الموطأ لعلي القاري». قوله: إلا أغرابيا: الأغرابي: ساكن البادية، وهو موصوف بالجفاء والغلظة؛ لبعده من مجاورة الأكياس ومعايشة أهل الحضرة. (ج)

نفع قوت المغتذي: [أراد ابن معمر]: هو عمرو بن عبيد الله بن معمر القرشي التيمي. [لأن ينكح ابنه]: اسمه طلحة.

يَرْفَعُهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ وَمَيْمُونَةَ رضي الله عنهما. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عُثْمَانَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، لَا يَرَوْنَ أَنَّ يَتَزَوَّجَ الْمُحْرِمُ. وَقَالُوا: إِنْ نَكَحَ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ. ٨٢٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مَطَرِ الْوَرَّاقِ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ رضي الله عنه قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ، وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَكُنْتُ أَنَا الرَّسُولُ فِيمَا بَيْنَهُمَا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَسَنَدَهُ غَيْرَ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ مَطَرِ الْوَرَّاقِ، عَنْ رَبِيعَةَ. وَرَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ رَبِيعَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ. وَرَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا. وَرَوَاهُ أَيْضًا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ رَبِيعَةَ مُرْسَلًا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَرَوَى عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ عَنْ مَيْمُونَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ حَلَالٌ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَيَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ هُوَ ابْنُ أُخْتِ مَيْمُونَةَ رضي الله عنها.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ: ٨٢٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ حَبِيبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ. ٨٢٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ. ٨٢٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَّارُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الشَّعْثَاءِ يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو الشَّعْثَاءِ اسْمُهُ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ. وَاخْتَلَفُوا فِي تَزْوِيجِ النَّبِيِّ ﷺ مَيْمُونَةَ رضي الله عنها؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَزَوَّجَهَا حَلَالًا، وَظَهَرَ أَمْرُ تَزْوِيجِهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ، ثُمَّ بَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ بِسَرَفٍ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، وَمَاتَتْ مَيْمُونَةُ رضي الله عنها بِسَرَفٍ حَيْثُ بَنَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَدُفِنَتْ بِسَرَفٍ. ٨٢٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَرَارَةَ يُحَدِّثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ عَنْ مَيْمُونَةَ رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَبَنَى بِهَا حَلَالًا. وَمَاتَتْ بِسَرَفٍ، وَدَفَنَاهَا فِي الظِّلَّةِ الَّتِي بَنَى بِهَا فِيهَا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَرَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ مُرْسَلًا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ».

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الرخصة في ذلك: حديث الباب للترمذي، وتناول فيه الشافعية، وتناول حديث الباب للترمذي، فإنه غلط أرسل أبا رافع إلى ميمونة في مكة للحطبة، ثم نكحها في طريق مكة بالوكالة، والنبي ﷺ حلال بكل قبل الإحرام، ثم فشا أمر تزوجه وهو محرم. أقول: يلزم عليه قول: إنه غلط تجاوز عن الميقات بلا إحرام، وهو يريد الحج؛ لأن في الروايات أنه غلط نكح بسرف، وهو بين مكة وذي الحليفة. فقالوا: إن توقيت المواقيت كان في حجة الوداع، وواقعة نكاح ميمونة رضي الله عنها في السنة السابعة في عمرة القضاء. أقول: إن الراوي صرح في «البحاري»: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدَّ وَأَشْعَرَ، وَأَحْرَمَ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ فِي عَامِ الْحَدِيثَةِ» وهو قبل عام عمرة القضاء، فيخالفهم، فكيف يقول الشافعية بأن توقيتها في حجة الوداع؟ ثم عارض الأحناف الشافعية بأننا نقول بعكس ما قلتم، أي نكح وهو محرم، وظهر أمر تزوجه وهو حلال، [وهذا أقرب؛ لأن الإنشاء إنما يكون عند الوليمة، والوليمة كانت في حالة الحل] وقال ابن حبان في توجيه حديثنا بأنه غلط نكح وهو حلال - أي حل بعد الإحرام - وكان النبي ﷺ داخل الحرم، فالحرم بمعنى داخل الحرم، مثل: أعرق وأشام وأمين، أي ذهب إلى العراق والشام واليمن. وقال: إن هذه المخاورة صحيحة، وأتى عليه بشاهد من الأشعار: قتلوا ابن عفان الخليفة محرمًا: فدعا فلم أر مثله مخلدًا. وقال: إن عثمان رضي الله عنه لم يكن في الإحرام، بل في حرم المدينة. أقول: لا ينحصر «الحرم» في هذا المعنى، بل بمعنى: ذي حرمة، أي قتلوه بغير وجه، وسفكوا دماء ذا حرمة، كما في: قتلوا كسرى بليل محرمًا: فتولى لم يمتنع بالكفن. ويدل على ما قلت ما في «تاريخ الخطيب البغدادي» أن في مجلس الرشيد اجتمع الكسائي والأصمعي، وجرى الكلام في: قتلوا ابن عفان الخليفة محرمًا. فقال الكسائي: إنه بمعنى: الداخل في حرم المدينة. وقال الأصمعي: إنك لا تدري، بل معناه: قتلوه وهو ذو دم محقون ذي حرمة. وأتى بشعر: قتلوا كسرى بليل محرمًا. والأصمعي هو عبد الملك بن قريب من رواة «مسلم»، وكان حافظ اللغة. وأقول: إنه ثبت بالروايات أنه غلط نكح ميمونة رضي الله عنها بسرف، فإذا لا يصدق أنه داخل الحرم. وأيضًا يخالف قول ابن حبان قرآن آخر، منها ما في «مسلم»: قال يزيد بن الأصم: «نكحها النبي ﷺ وهو حلال»، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: «إنه نكحها وهو محرم». فجعل الراوي بين محرم وحلال مقابلة، ولم يثبت الحلال بمعنى: الداخل في الحل. ومنها أن الطحاوي روى عن عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما: «أنه غلط تزوجها وهو محرم»، فكيف اجتمع ابن عباس وأبو هريرة وعائشة رضي الله عنهن على لغة غريبة، أي المحرم بمعنى: الداخل في الحرم؟ وأسناد روايات الطحاوي قوية. ومنها أن راويًا يقول متعجبًا: «إن ميمونة رضي الله عنها زوجت في سرف، وبني بها في سرف، وماتت في سرف»، وكلامه في صدد التعجب يقتضي أن يكون الوقائع الثلاثة المنفردة أزمنة اجتمعت في مكان واحد، وأما على ما قال ابن حبان فلا تعجب. وأظن الطحاوي الكلام في المسألة في «مشكل الآثار»، وقال في تحقيق الواقعة وتعيينها: إنه غلط أرسل أبا رافع من المدينة إلى مكة لحطبة ميمونة رضي الله عنها، فأحالت ميمونة رضي الله عنها أمرها إلى عباس رضي الله عنه، وجعلته وكيلًا، فلما ولته خرج العباس لاستقباله غلطًا، وأنكحها إياه غلطًا بسرف، وكان النبي ﷺ محرمًا. فأقول: إن رواية ابن عباس رضي الله عنه أعلى من رواية ابن الأصم إسنادًا واعتبارًا؛ لأن مرتبة ابن عباس رضي الله عنه أعلى من مرتبة يزيد بن الأصم، حتى أن قال بعض الرواة: ما يزيد بن الأصم عند ابن عباس رضي الله عنه! إنه بوال على عقبيه. وأيضًا كان ابن عباس رضي الله عنه في بيت العباس، فيكون أعلم بحال النكاح من أبي رافع، وكذلك من ميمونة رضي الله عنها أيضًا؛ لأنها لما ولت العباس نكاحها فلم تكن مباشرة النكاح بنفسها.

حاشية: قوله: عند بعض أصحاب النبي ﷺ: «قال محمد: قد جاء في هذا اختلاف» أي في الروايات من الأخبار والآثار، «فأبطل أهل المدينة نكاح المحرم، وأجاز أهل مكة وأهل العراق نكاحه» يعني: والحكم المعتمد ما عليه الأكثر. «وروى عبد الله بن عباس أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة بنت الحارث وهو محرم. فلا نعلم أحدًا ينبغي أن يكون أعلم بتزوج رسول الله ﷺ ميمونة من ابن عباس، وهو ابن أختها، فلا نرى بتزوج المحرم بأسًا، ولكن لا يقبل ولا يلبس» أي يمتنع عن مقدمات الجماع فضلًا عنه، «حتى يبل» أي يخرج من إحرامه، «وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا». (موطأ محمد وشرحه لعلي القاري) وشيخ عبد الحق در ترجمه مشکاة آردوه: بدانکه حدیث ابن عباس و حدیث یزید بن بن الاصم هر دو متعارض آمدند، حدیث ابن عباس ناطق است بآن که تزوج ميمونة در حالت احرام بود، و حدیث ابن الاصم دلالت دارد بر آنکه در حالت حل بود، واصحاب ما ترجیح کردند حدیث ابن عباس را بر حدیث ابن الاصم. زیرا که ابن عباس افضل واکمل است در حفظ واثقان، و قد حدیث وے شفق علیه است. مانند آن که حدیث امیر المؤمنین عثمان رضي الله عنه که دال است بر نبی مؤول است بآنکه مراد آن است که نکاح واثاق از شان محرم و مناسب بحال او نیست مگر مشغول است بکار دیگر، نه آنکه مراد تحریم است، و آنکه حمل کرده اند شافعی حدیث ابن عباس را بر آنکه ظاهر شد امر تزوج وے در احرام، باین اعتبار گفته است «تزوج وهو محرم» تلفظ، و معنی است بر آنکه مراد حل اصلی است که قبل الاحرام بود، حالانکه اکثر روایات در آنست که حل عارضی بود که بعد احرام می باشد، و برین تقدیر حدیث ابن الاصم را نیز حمل می توان کرد که مراد آنست که ظاهر شد امر تزوج و حال آنکه حلال بود. قوله: بسرف: [بکسر الراء، موضع من مكة لعشرة أميال. (ج) ۱]

بَابُ مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الصَّيْدِ لِلْمُحْرِمِ: ٨٣٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنِ الْمُطَّلِبِ، عَنْ جَابِرٍ عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ، مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَدَّ لَكُمْ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ وَطَلْحَةَ عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ عنه حَدِيثٌ مُفَسَّرٌ. وَالْمُطَّلِبُ لَا نَعْرِفُ لَهُ سَمَاعًا مِنْ جَابِرٍ عنه. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا يَرَوْنَ بِأَكْلِ الصَّيْدِ لِلْمُحْرِمِ بَأْسًا إِذَا لَمْ يَضْطَظْهُ أَوْ يُصَدَّ مِنْ أَجْلِهِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: هَذَا أَحْسَنُ حَدِيثٍ رَوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَقْبَسُ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. ٨٣٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ نَافِعِ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ عنه: أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَبْعُضُ طَرِيقَ مَكَّةَ، تَخَلَّفَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ مُحْرِمِينَ وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ، فَرَأَى حِمَارًا وَخَشِيًّا، فَاسْتَوَى عَلَى فَرَسِهِ، فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُنَازِلُوهُ سَوْطَهُ فَأَبَوْا، فَسَأَلَهُمْ رُحْمَهُ فَأَبَوْا عَلَيْهِ، فَأَخَذَ فَشَدَّ عَلَى الْحِمَارِ فَقَتَلَهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبَى بَعْضُهُمْ، فَأَذْرَكُوا النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا اللَّهُ». ٨٣٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ عنه فِي حِمَارِ الْوَحْشِ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي النَّضْرِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ؟». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ لَحْمِ الصَّيْدِ لِلْمُحْرِمِ: ٨٤٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ عنه أَخْبَرَهُ أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَامَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِهِ بِالْأَبْوَاءِ أَوْ بَوْدَانَ، فَأَهْدَى لَهُ حِمَارًا وَخَشِيًّا، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَةَ، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِنَا رَدُّ عَلَيْكَ، وَلَكِنَّا حُرْمٌ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَكَرِهُوا أَكْلَ الصَّيْدِ لِلْمُحْرِمِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا وَجَّهَ هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَنَا: إِنَّمَا رَدَّهُ عَلَيْهِ لَمَّا ظَنَّ أَنَّهُ صَيْدٌ مِنْ أَجْلِهِ، وَتَرَكَهُ عَلَى النَّتْرَةِ. وَقَدْ رَوَى بَعْضُ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَ: «أَهْدَى لَهُ لَحْمَ حِمَارٍ وَخَشِيٍّ»، وَهُوَ غَيْرُ مُحْفُوظٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ عنه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْبَحْرِ لِلْمُحْرِمِ: ٨٤١- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ،

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في أكل الصيد للمحرم: قال بعض السلف: لا يجوز للمحرم أكل الصيد وإن لم يُصَدَّ بدلالته أو إشارته أو إعانته أو بنيته. والأخص منه مذهب العراقيين، أي لا اعتبار لنية من صاده، والشرط أن لا يصاد بدلالته أو إشارته أو إعانته، وإلا ربح البخاري مذهب العراقيين. ثم الأخص منه مذهب الحجازيين؛ فلهم جوزوا له أكله إذا لم يكن فيه دلالة أو إشارته أو نيته، وغرض هذا الباب بيان خلاف ذلك السلف. قال صاحب «البحر»: إن إشارة المحرم في الشاهد، ودلالته في الغائب، وقال علماء اللغة: إن المستعمل في المعاني «الدلالة» بفتح الأول، وفي الأعيان «الدلالة» بكسره. قوله: أو يصاد لكم: تمسك الحجازيون بهذا، وأجاب العراقيون بوجوه، منها ما قال صاحب «العناية على الهداية»: إن الرواية «أو يصاد لكم» بالألف، و«أو» بمعنى «إلا أن». وقال: في بعض الألفاظ تصريح «أو يصاد لكم». أقول: إن عامة الطرق خالية عن الألف، أي «يصاد لكم»، وأيضاً إن كان الألف موجوداً فـ«يصاد لكم» مرفوع من عطفت الجملة على الجملة لا منصوب، والقرينة رواية الباب بالجزم وغيرها من عامة الطرق. ومنها إن «لكم» في «يصاد لكم» بمعنى: بإعانتكم أو إشارتكم. ولكن التأويل هذا تأويل لا يشفي ما في الصدور، والحق أن يقال: إن مراد الحديث هو ما قاله الحجازيون، ولكنه يحمل على الكراهة. ويقال: إن النهي لسد الذرائع، كما أنه عطفاً أخذ صيد أبي قتادة للدلالة على الجواز، ولم يأخذ صيد صعب بن جثامة. قوله: هذا أحسن حديث روي إلخ: أقول: إن الأحسن إسناداً حديث أبي قتادة حديث الصحيحين، وأخذ النبي ﷺ لحم صيد أبي قتادة، وفي رواية في «الزيلي»: أنه عطفاً لم يأخذ لحم صيد أبي قتادة. وحكم عليها الزيلي بأنه وهم الراوي قطعاً. وواقعة عدم الأخذ واقعة صعب بن جثامة. قوله: وهو غير محرم: مرور أبي قتادة عن الميقات بلا إحرام وارد على الأحناف، ونقول: إنه وارد على الشافعية أيضاً. وأما قولهم من أن واقعة أبي قتادة واقعة لم تكن المواقيت إذ ذاك معينة، فردد عليه ما في «البخاري» في الموضعين إحرامه عطفاً من ذي الحليفة في عشرة الحديثية. وأما الجواب من الأحناف فهو أن محمداً ﷺ صرح في موطنه أن المدني يجوز له التجاوز من ذي الحليفة بلا إحرام، ويجزم من حجة. وليس هذا قول الشافعية. وفي الروايات أنه أرسل أبا قتادة إلى سيف البحر للتحسس أو لتحصيل الصدقات، وأراد أبو قتادة أن يلحقه عطفاً في الطريق ورافقه بعض الصحابة، فصال على حمار وحشي، وهو حلال، وكان رفقاًؤه مسحرمين، فأكل بعضهم صيده ولم يأكله بعضهم، ثم سألوا النبي ﷺ عن أكلهم، فأجابهم النبي ﷺ، وسألهم عن إشارتهم ودلالتهم كما في الروايات، ولم يرد سؤاله عطفاً عن نيته لهم، مع أنه كان ضرورياً محتاجاً إليه عند الحجازيين، فترك الاستفصال في وقائع الأحوال ينزل منزلة عموم المقال، فواقعة أبي قتادة دليل العراقيين. ولينظر إلى ألفاظ «مسلم» أيضاً؛ فإن فيه أن أبا قتادة لم ير الحمار الوحشي، بل رآه أصحابه، فجعل يضحك بعضهم إلى بعض إلخ. وكان ضحكهم على أنهم محرمون، ولا يجوز لهم الاصطيد. فلما رأى أبو قتادة ضحكهم، فهم الكلام فصاد الحمار. وفي بعض ألفاظ «مسلم»: «فجعل يضحك بعضهم إلي». وهذا اللفظ يشير إلى حثهم إياه على صيده وذهاب أبي قتادة لأجلهم، وقال القاضي عياض رحمته: إن في لفظ «يضحك بعضهم إلي» سقطاً، والأصل «بعضهم إلى بعض»، ثم يبحث في ضحكهم هل هو داخل في الإعانة أو خارج منها؟ فإني لم أجد تصريح أن هذا إعانة أو لا. قوله: باب ما جاء في كراهية لحم إلخ: هذا الباب على مذاق بعض السلف؛ فإن لفظ اللحم أعم. وقصة الباب قصة حجة الوداع، وحديث الباب يخالف الحجازيين والعراقيين، وأجابوا بأنه محمول على سد الذرائع، ومسألة سد الذرائع من أهم مسائل أصول الفقه. وما ذكرها الشافعية والأحناف، وذكرها الموالك وابن تيمية. وسد الذرائع: أن لا يكون الشيء منهياً عنه في الشريعة، إلا أن المكلف ينهي عنه؛ كيلا يكون مؤدياً إلى ما هو منهى عنه، مثل نهي عمر وابن مسعود عنه من التيمم للحنب؛ كيلا يكون مؤدياً إلى المنهي عنه من التيمم في أدنى البرد. قوله: فأهدى له حماراً وحشياً إلخ: ظاهر حديث الباب أنه أتى به وهو حي، واختاره البخاري. فإذا رده عطفاً؛ فإنه لا يجوز له ذبح الصيد، ومذبح الحرم عندنا ميتة، لكن طرق «مسلم» تدل على أنه أتى به عنده عطفاً مذبوحاً؛ لأن في بعضها ذكر العجز، وفي بعضها ذكر الورك، وفي بعضها ذكر اللحم، فيكون رده عطفاً لسد الذرائع. قوله: باب ما جاء في صيد البحر للمحرم: جائز عند الكل لنص القرآن. وأما قتل الجراد فعند أبي حنيفة رحمته فيه جزاء خلافاً للثلاثة. والجزاء عندنا على أربعة أنواع: ١- البدنة، وهي عندنا بقرة وناقعة، وقال الشافعية: إما ناقعة. ٢- والدم. ٣- والطعام بثلاثة أصوع. ٤- والتصدق بما شاء.

حاشية: قوله: أو يصاد لكم: أي بأمركم. وسيجيء ما يعين هذا التأويل في بيان الحديث الآتي عن أبي قتادة. قوله: إنما هي طعمة إلخ: يضم فسكون، أي طعام أو لقمة. «أطعمكموها الله» أي رزقكموها أو أحلها لكم. والحديث رواه أصحاب الكتب الستة، وفيه: فسنل عن ذلك النبي ﷺ، فقال: «أمنكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها؟» قالوا: لا. قال: «فأكلوا». ولما لم يقل ﷺ: هل اصطاد لأجلكم؟ علم أن اصطاد الحلال لأجل الحرم بدون أمره وإشارته يجوز الأكل منه للمحرم، كذا قرره ابن الهمام. قوله: بالأبواء أو بودان: شك الراوي. و«الأبواء» بفتح الهمة وسكون الموحدة وبالمد، و«وذان» بفتح الواو وتشديد المهملة: مكانان بين مكة والمدنية. (شرح الموطأ للقراري) قوله: فردد عليه: أي رد عليه؛ لأن الحرم لا يجوز له أن يقبل صيدا حياً. |

عَنْ أَبِي الْمُهَزَّمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، فَاسْتَقْبَلَنَا رَجُلٌ مِنْ جَرَادٍ، فَجَعَلْنَا نَضْرِبُهُ بِأَسْيَاطِنَا وَعِصِيَّتِنَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّوهُ؛ فَإِنَّهُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْمُهَزَّمِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. وَأَبُو الْمُهَزَّمِ اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ سُفْيَانَ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ شُعْبَةُ. وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلْمُحَرِّمِ أَنْ يَصِيدَ الْجَرَادَ فَيَأْكُلَهُ، وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ إِذَا اضْطَّادَهُ أَوْ أَكَلَهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الضَّبُعِ يُصَيِّدُهَا الْمُحَرِّمُ: ٨٤٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمَارٍ قَالَ: قُلْتُ لِحَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: الضَّبُعُ أَصِيدُ هِيَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: قُلْتُ: آكُلُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: قُلْتُ: أَقَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى: رَوَى جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ: «عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه». وَحَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ أَصَحُّ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْمُحَرِّمِ إِذَا أَصَابَ ضَبُعًا أَنَّ عَلَيْهِ الْجَزَاءَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِغْتِسَالِ لِدُخُولِ مَكَّةَ: ٨٤٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنِي هَارُونُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: اغْتَسَلَ النَّبِيُّ ﷺ لِدُخُولِ مَكَّةَ بِفَخٍّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مُحْفُوظٍ. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: «أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ لِدُخُولِ مَكَّةَ». وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ: يُسْتَحَبُّ الْإِغْتِسَالُ لِدُخُولِ مَكَّةَ. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ، ضَعَفَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَغَيْرُهُمَا، وَلَا نَعْرِفُ هَذَا مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ مِنْ أَعْلَاهَا وَخُرُوجِهِ مِنْ أَسْفَلِهَا: ٨٤٤- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: لَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى مَكَّةَ دَخَلَهَا مِنْ أَعْلَاهَا وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا. وَفِي النَّبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ نَهَارًا: ٨٤٥- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيْسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْعُمَرِيُّ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ نَهَارًا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا الْحَدِيثُ حَسَنٌ.

العرف الشاذي: وحديث الباب ليس بحجة علينا؛ لسقوط سندهم ولنا أثر عمر رضي الله عنه في «موطأ مالك»: قال عمر رضي الله عنه: أطعم قبضة من الطعام. وفيه: ثمرة خير من جرادة. وقال المحازيون: إن راويًا يقول في «ابن ماجه»: إن رأيت سمكًا عطس، فخرجت الجرادة من أنفه. لكنه لا يدل على أنما من خلق البحر؛ لأنه لعله أخذها من الخارج، ولم يقل أحد من كتاب حالات الحيوانات بأنها من خلق البحر، ولعل السمك إن كان يبيضه داخل الماء، يخرج السمك، وإن كان خارجه نخرج الجرادة، فإذا عاشت في البر صارت بريّة. وقالوا: إن سقنقر (رغم ما في) يعيش في البر ومن نسل السمك، والله أعلم. قوله: باب ما جاء في الضبع يصيبها المحرم: الضبع في الفارسية يقال لها: كفتار، وفي الهندية: بنثار. [يقال له في الأردنية: بنجر] والضبع حلال يוכל عند الشافعي رضي الله عنه، وذكر أرباب التذكريات أن الضبع من أحببت الحيوانات، ويقال: إنما تخفر حفرة تحت رأس الرجل النائم، فإذا يقع الرأس في الحفرة تقطعه. ونقول: إنما من السباع وذات أنياب. وقال الشوكاني: إنما ليست بذات ناب، بل لها فك (جبر). أقول: كلامه لا يجدي شيئًا. وممسك الشافعي رضي الله عنه بحديث الباب بلفظ الصيد، والصيد يطلق على ما يוכל لحمة، ولا نسلم هذا؛ فإنه يطلق الصيد على صيد الأسد أيضًا. [ولنا استشهد من الشعر: صيد الملوك ثعالب وأرانب :: وإذا ركبت فصيدي الأبطال]. نعم يرد علينا قول الراوي: «نعم»، ورفع إلى النبي ﷺ، فالجواب أطول، وأظن به الطحاوي في «مشكل الآثار» على أوراق في الحصة المطبوعة، ولكن الأغلاط في النسخة المطبوعة كثيرة، [ومن الأغلاط ما في كتاب الحج عن الغيرة من عروة بن تميم. قال المحشي: ما وجدت عروة بن تميم، ولعله عروة آخر. وأقول: إنه عروة بن تميم، وهو من رواة «النسائي»]. وحاصل ما ذكر الطحاوي أنه روي عن يحيى بن سعيد القطان بإسناده أنه من وهم الراوي «ابن أبي عمار» في رفعه؛ فإنه كان يروي عن عمر رضي الله عنه موقفًا برهه من الزمان، ثم بعده رفعه. وابن سعيد أول من صنف في الجرح والتعديل، وهو حنفي مذهبًا بتصريح ابن خلكان، وأشار الترمذي إلى أن الحديث موقوف نقلًا عن يحيى بن سعيد. وأما فتوى عمر وجابر رضي الله عنهما فأخرجها مالك في موطئه. ثم في خارج السنة ما يخالفنا في حديث الباب، وهو زيادة: «أن في قتل الضبع شاة وتوكل إلخ» بصيغة الموث، وإني متردد في أنه صيغة المذكر أو الموث. ثم أقول: إن المرجح هو الشاة، أي توكل الشاة. والقرينة عليه ما في «الترمذي» في المجلد الثاني عن خزيمه بن جزء قال: «سألت رسول الله ﷺ عن أكل الضبع، فقال: «أَوْ يَأْكُلُ الضَّبُعُ أَحَدًا؟» وسألته عن أكل الذئب، فقال: «أَوْ يَأْكُلُ الذَّبُعُ أَحَدًا إلخ». إلا أن سند هذا الحديث ضعيف من جانب عبد الكريم بن أبي أمية، وهو ابن أبي المخارق، وهو ضعيف، وأما عبد الكريم بن مالك فتقته. وأخطأ المولوي محمد حسن السنبهلي في حاشية «الهداية» حيث قال: إنه عبد الكريم بن مالك، وهو ثقة، والحال أنه ابن أبي المخارق، وحديث الباب ما أعله الطحاوي عن يحيى بن سعيد رضي الله عنه. ثم أقول: فتوى عمر رضي الله عنه ليست في جواز أكلها، بل في جزاء قتله إياها، وأما فتوى جابر رضي الله عنه فهي أكلها، كما في «موطأ مالك». ومن أدلتنا ما رواه الزيلعي عن «مسند أحمد»، ووجدت سند قويًا، وفيه أن بعض المشايخ أفتى بحرمه الضبع بين يدي سعيد بن المسيب رضي الله عنه، فلم ينكر عليه ابن المسيب. ورجح ابن قيم مسألة الأخفاف من حرمة الضبع في «إعلام الموقعين». [اشتهر اسمه «إعلام الموقعين»، وهو المكتوب على المطبوع، وفي «كشف الظنون» أن اسمه «إعلام الموقعين». [قول الترمذي في هذا الباب: «وحديث ابن جريج أصح» كنت أزعمه قول يحيى بن سعيد، حتى رأيت ما في «مشكل الآثار»، فعلمت أنه قول الترمذي]. قوله: باب ما جاء في دخول النبي ﷺ مكة من أعلاها إلخ: أعلى مكة جانبها الشرقي، ويسمى بـ«كداء»، وأسفلها جانبها الغربي، ويسمى بـ«كدى». وقال ابن همام: إن الأدب هو استقبال في هذا الطريق، أي طريقه ﷺ.

حاشية: قوله: المهزوم: [بتشديد الزاي المكسورة]. قوله: رجل إلخ: بكسر الراء، القطعة منه. قوله: هذا حديث غريب: [واتفقوا على تضعيفه لأجل أبي المهزم]. قوله: وقد رخص قوم من أهل العلم إلخ: قال محمد: إذا ساد الحلال الضيّد فذبحه، فلا بأس بأن يأكل المحرم من لحمة. إن كان صيد من أجله أو لسم يصد من أجله؛ لأن السحلال صاده وذنبه، وذلك له حلال، فخرج من حال الصيد، فلا بأس بأن يأكل المحرم منه. وأما الجرادة فلا ينبغي للمحرم أن يصيده، فإن فعل كفر، وثمره خير من جرادة. كذلك قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهذا كله قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. (الموطأ) قوله: بفخ: بفتح الفاء والحاء المعجمة المشددة، موضع قريب مكة. (جامع الأصول)

نفع قوت المغتذي: [رجل]: كسدر جماعة كثيرة من جرادة، وهو اسم جمع. [نضربه بأسياطينا]: قال «حق» كذا سمعنا، ولا يعرف لغة، وإنما جمع سيوط: أسواط، وسياط بلا همز، كما ذكره الجوهري وغيره، قلت: فلعله جمع سياط ككتاب مرحما، أو بلا قياس إن صح رواية وبسبب نسخة ككتاب علي بايم. [اغتنسل رسول الله ﷺ]: لدخول مكة بفخ: [نقط فاء فشد نقط خاء، موضع قريب من مكة، قال المحب الطبري: هو بين مكة ومينى، وبالنهاية: هو ما دفن به ابن عمر، قال «حق»: بسنن الدارقطني بحميم، والمعروف الأول.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ رَفْعِ الْيَدِ • عِنْدَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ: ٨١٦ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيْسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي قَرْعَةَ الْبَاهِلِيِّ، عَنِ الْمُهَاجِرِ الْمَكِّيِّ قَالَ: سَأَلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَيْزَعُ الرَّجُلُ يَدَيْهِ إِذَا رَأَى الْبَيْتَ؟ فَقَالَ: حَاجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، أَفَكُنَّا نَفْعَلُهُ؟ قَالَ أَبُو عِيْسَى: رَفَعَ الْيَدَ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي قَرْعَةَ. وَاسْمُ أَبِي قَرْعَةَ سُؤَيْدُ بْنُ حُجَيْرٍ.

بَابُ مَا جَاءَ كَيْفَ الطَّوَافُ: ٨١٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ ﷺ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَاسْتَلَمَ الْحُجْرَ، ثُمَّ مَضَى عَلَى يَمِينِهِ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا، ثُمَّ أَتَى الْمَقَامَ فَقَالَ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾. فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَالْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، ثُمَّ أَتَى الْحُجْرَ بَعْدَ الرَّكَعَتَيْنِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّفَا، أَطْنَتْهُ قَالَ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّمْلِ مِنَ الْحُجْرِ إِلَى الْحُجْرِ: ٨١٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَلَ مِنَ الْحُجْرِ إِلَى الْحُجْرِ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا تَرَكَ الرَّمْلَ عَمْدًا فَقَدْ أَسَاءَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِذَا لَمْ يَزْمُلْ فِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةَ لَمْ يَزْمُلْ فِيمَا بَقِيَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ رَمْلٌ وَلَا عَلَى مَنْ أَحْرَمَ مِنْهَا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي اسْتِيلَامِ الْحُجْرِ وَالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ دُونَ مَا سِوَاهُمَا: ٨١٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَمَعْمَرٌ عَنِ ابْنِ خُنَيْمٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ ﷺ قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمُعَاوِيَةُ لَا يَمُرُّ بِرُكْنٍ إِلَّا اسْتَلَمَهُ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَسْتَلِمُ إِلَّا الْحُجْرَ الْأَسْوَدَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ. فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا. وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يَسْتَلِمَ إِلَّا الْحُجْرَ الْأَسْوَدَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ مُضْطَبِعًا: ٨٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنِ ابْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ مُضْطَبِعًا وَعَلَيْهِ بُرْدٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثُ الثَّوْرِيِّ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَبْدُ الْحَمِيدِ هُوَ ابْنُ جُبَيْرِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنِ ابْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ. وَهُوَ يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ ﷺ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْبِيلِ الْحُجْرِ: ٨٢١ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَابِسِ بْنِ رِبِيعَةَ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ

العرف الترمذي: قوله: باب ما جاء في كراهية رفع اليد إلخ: قال بعض العلماء: يرفع يديه حين رؤية البيت. ولهم رواية عند الطحاوي إلا أنها ليست بقوة. وهذا الرفع عندنا مكروه، نقول: مراده أن يرفع عند استلام الحجر، كما في الحديث أنه يرفعهما في ثمانية مواضع. ورفعهما عند الأشواط أي لاستلام الحجر ضروري في الشوط الأول والآخر، وفي سائر الأشواط مستحب. قوله: باب ما جاء في الرمل إلخ: كان ابتداء الرمل أنه عليه السلام لما أتى مكة للعمرة عام القضاء وأراد الطواف، خرج الكفار مستكرهين طواف الصحابة، وكانوا ينظرون من أعلى الجبل، وقالوا: أضناهم حمى يثرب، فأمر النبي ﷺ أصحابه بالرمل، فكانوا يرملون في ثلاثة جوانب؛ لأنها كانت منظر الكفار، وأما الجانب الرابع فلم يكونوا فيه، وكانت الصحابة يمشون فيه، ثم صار حكم الرمل في الجوانب الأربعة. وقال ابن عباس ﷺ: الرمل ليس بسنة، وإنما كان لغرض إظهار الجلالة والصحة في أعين كفار مكة. وارتفع الغرض خلافاً لجمهور الأمة، ونقو: إن واقعة إظهار الجلالة كانت واقعة عمرة القضاء، وقد رمل النبي ﷺ في حجة الوداع بعد فتح مكة، فعلم أن الرمل سنة. والرمل سنة في كل طواف بعده سعي، وللقرار عندنا طوافان والرمل مرتين. قوله: باب ما جاء في استلام الحجر والركن اليماني إلخ: استلام الحجر الأسود مستحب عند الكل، وأما استلام الركن اليماني فعروي عن محمد بن الحسن ﷺ. قوله: والركن اليماني: ياء «اليماني» ليست بمشددة، بل عوض عن التنوين، وكان في الأصل «يماني». وأما وجه تخصيص الاستلام بالحجر الأسود والركن اليماني دون الركن العراقي والشامي، فهو أن الأولين باقيان على البناء الإبراهيمي بخلاف الآخرين، وكان بيت الله احترق في زمان، فجمع القريش الأموال الطيبة لبناء بيت الله الكعبة، فبنوها، وأخرجوا الخطيم؛ لأن الأموال الطيبة كانت قليلة. والخطيم على شكل نصف الدائرة، ودوران الخطيم ستة وثلاثون ذراعاً، وأبعد الخطيم عن بيت الله ستة أذرع. وقال الشافعية: إن بناء البيت من الجانب المقابل أيضاً ضيق فيه شيء تضيق، ولذا جعل بعض سلاطين الشافعية موضعاً مرتفعاً من الأرض مسنماً في أصل جدار الكعبة؛ ليقع الطواف خارجها، ويسمى ذلك الموضع المرتفع بالشاذوران، وورد في حديث: «إن الحجر الأسود بمنزلة يمين الله تعالى، فيبایع به كما يبايع على يد الرجل».

حاشية: قوله: أفكنا نفعله: المزمة للإنكار. وفي «المشكاة»: فلم تكن نفعله. قال الطيبي: وذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي إلى هذا. وقال أحمد وسفيان الثوري: يرفع اليمين من رأى البيت ويدعو. قوله: فاستلم الحجر: [أي لمسه إما بالقبلة أو باليد. (القاموس)] هو افعل من «السلام». بمعنى التحية. وأهل اليمن يستلون الركن الأسود «الحجبا»، أي إن الناس يحويونه بالسلام. وقيل: من «السلام»، وهي الحجارة، جمع «سلمة» بكسر اللام. استلم الحجر: إذا لمسه أو تناوله، كذا في «جمع البحار». قوله: فرمل: من رمل يرمل رملا ورملانا: إذا أسرع في المشي وهز منكبيه. وهو الذي شرع في عمرة القضاء؛ ليرى المشركون قوتهم حيث قالوا: وَهَنَتْهُمْ حُمَى يَثْرِبَ. كذا في «المجمع». قوله: لم يكن يستلم إلا الحجر الأسود والركن اليماني: كذا جاء عن ابن عمر. رواه الشيخان، وبه قال الجمهور، وهو مذهب أبي حنيفة. قوله: مضطباعاً: الاضطباع هو أن يأخذ الإزار أو البرد، فجعل وسطه تحت إبطه الأيمن، ويلقي طرفه على كتفه الأيسر من جهتي صدره وظهره. وسمي بذلك؛ لإبداء الضبعين. والضبع -بسكون الباء- وسط العضد، ويقال للإبط: «الضبع» للمحاربة. قيل: إنما فعل ذلك إظهاراً للتشجع، كالرمل في الطواف. (الطيبي)

نفع قوت المفتدي: [عن أبي يعلى] هو صفوان، كذا سماه ابن عساكر بالأطراف، وتبعه عليه المزني. [مضطجعاً]: قال الشافعي: الاضطباع أن يشمل بردائه على منكبه الأيسر، ومن فوق منكبه الأيمن، فيكون ضبعه الأيمن بارزاً. [عابس بن ربيعة]: بموحدة فسین، كصاحب.

الْحُطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُقْبَلُ الْحَجَرُ، وَيَقُولُ: إِنِّي أُقْبِلُكَ، وَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقْبِلُكَ لَمْ أُقْبِلُكَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَسْتَحِبُّونَ تَقْبِيلَ الْحَجَرِ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ، اسْتَلَمَهُ بِيَدِهِ وَقَبَّلَ يَدَهُ، وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ، اسْتَقْبَلَهُ إِذَا حَادَى بِهِ وَكَبَّرَ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يَبْدَأُ بِالصَّفَا قَبْلَ الْمَرْوَةِ: ٨٥٢- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَأَتَى الْمَقَامَ فَقَرَأَ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾، فَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ، ثُمَّ أَتَى الْحَجَرَ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ قَالَ: تَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ، فَبَدَأَ بِالصَّفَا وَقَرَأَ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ يَبْدَأُ بِالصَّفَا قَبْلَ الْمَرْوَةِ، فَإِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ قَبْلَ الصَّفَا لَمْ يُجْزِئْهُ، وَيَبْدَأُ بِالصَّفَا. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيمَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ وَلَمْ يَطْفِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى رَجَعَ. فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنْ لَمْ يَطْفِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ، فَإِنْ ذَكَرَ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْهَا، رَجَعَ فَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ حَتَّى أَتَى بِلَادَهُ، أَجْزَأُهُ وَعَلَيْهِ دَمٌ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ تَرَكَ الطَّوْفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى بِلَادِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. قَالَ: الطَّوْفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَاجِبٌ، لَا يَجُوزُ الْحُجُّ إِلَّا بِهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ: ٨٥٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّمَا سَعَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؛ لِيُرِيَ الْمُشْرِكِينَ قُوَّتَهُ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي يَسْتَحِبُّهُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَإِنْ لَمْ يَسْعَ وَمَشَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رَأَوْهُ جَائِزًا. ٨٥٤- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيْسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ جُمَهَانَ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَمْشِي فِي الْمَسْعَى، فَقُلْتُ لَهُ: أَتَمْشِي فِي الْمَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَقَالَ: لَيْتَنِي سَعَيْتُ فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْعَى، وَلَيْتَنِي مَشَيْتُ فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي، وَأَنَا شَيْخٌ كَبِيرٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَحْوَ هَذَا. بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّوْفِ رَاكِبًا: ٨٥٥- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ هِلَالٍ الصَّوَّافُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَإِذَا انْتَهَى إِلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء أنه يبدأ بالصفا إلخ: تفصيل الفروع في الفقه، ومن بدأ بالمروة قبل الصفا لا يعتبر الشوط الذي إلى الصفا. قوله: من شعائر الله: قال السيوطي رحمته الله: إن المراد بالشعائر العلامات (يادريس)، والسعي بين الصفا والمروة واجب عند أبي حنيفة رحمته الله، فرض عند الشافعي رحمته الله. قوله: باب ما جاء في السعي إلخ: في رواية البخاري في كتاب الأنبياء: وجه السعي بين الصفا والمروة غير ما في هذا الحديث، وذلك قصة هاجر عليها السلام، وكانت هاجر عليها السلام تمشي من الصفا إلى الميثل الأخضر، وتسعى من الميثل إلى الميثل الثاني؛ لغيبوبة إسماعيل عليه السلام عن نظرها، ثم تمشي من الميثل إلى المروة، وحرت سنتها إلى قيام القيامة. قوله: باب ما جاء في الطواف راکباً: المشي المقابل للركوب واجب عند أبي حنيفة رحمته الله، ولو ركب وترك الواجب لعذر فلا دم عليه، كما أن ستة واجبات لا دم على تركها بعذر، كما في هذا الشعر: سعي وحلق ومشى عند طوفيهما :: صدر وجمع وزور قبل إمساء، من واجبات ولكن حيث ما تركت :: بالعذر فيها فقد قالوا بإجزاء. وأما سوى هذه الستة فتوهم عبارات البعض إلى وجوب الدم، وعبارات بعضهم إلى عدم وجوب الدم. قوله: على راحلته: ركوبه عليه السلام كان لعذر: والعذر في «مسلم» أنه ركب ليراه الناس ويسألوه، وفي «أبي داود» أنه عليه السلام كان مشكياً. إلا أن في إسناده ما في «أبي داود» يزيد بن أبي زياد المتكلم فيه. وذكر البخاري في الترجمة أنه عليه السلام ركب لمرض. وقال الشارحون: إن بناء ترجمة البخاري على ما في «أبي داود». والله أعلم. قوله: فإذا انتهى إلى الركن إلخ: أي الحجر الأسود. وتمسك المالك هذا على طهارة أبوال ما بكل لحمه وأزباله؛ فلما لو لم تكن طاهرة لما أدخل النبي صلى الله عليه وسلم ناقته في المسجد الحرام. وقال الحافظ في «الفتح»: إن ناقة النبي صلى الله عليه وسلم لعلها كانت مذبذبة، لكن جواب الحافظ ليس بذاك القوي. وهناك بحث في تمسك المالك بأن جوانب البيت في عهده عليه السلام كانت مطافاً، ولم يكن ثمة بناء، وأما بناء الحائط وتحديد المسجد الحرام فمن عهد عمر رضي الله عنه، كما في «البخاري» في «باب بنيان الكعبة»، فلم يكن المسجد الحرام حين طوافه عليه السلام، فرق استدلال المالكية. ثم فيه نظر بأن القرآن العظيم يغير بالمسجد الحرام ويسمي، فلا بد من كون المسجد الحرام في عهده عليه السلام، فيبحث أن العرصة إذا كانت لا تعمير فيها، فهل تأخذ أحكام المسجد أم لا؟ فعاد نظر المالك. فأقول: إنه يبحث في أن مطافه عليه السلام كان خارج البيت متصله أو منفصلاً عنه، والبحث بقدر الضرورة مر سابقاً. واعلم أن أطوفة النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة ستة، طواف عمرة القضاء، وطواف فتح مكة بلا شجرة، وطواف في عمرة الجعرانة، وثلاثة أطوفة في حجة الوداع اتفاقاً، والاختلاف في النظر، فعندنا أولها طواف العمرة،

حاشية: قوله: لم أقبلك: إنما قال ذلك؛ لئلا يغتر الناس، أي بعض قريبي العهد بالإسلام الذين قد تألفوا عبادة الأحجار وتعظيمها ورجاء نفعها وخوف الضرر بالتفصير في تعظيمها، فخاف صلى الله عليه وسلم أن يراه بعضهم يقبله، فيفتن به. (الطبيي) قوله: واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى: هو الحجر الذي فيه أثر قدمه. وقيل: الحرم كله. و«مصلى» أي مدعى عنده. وقيل: موضع صلاة. وتعب بأنه لا يصلى فيه، بل عنده. (بجمع البحار) قوله: من شعائر الله: الشعائر جمع «شعيرة». وقيل: هي جمع «شعارة» بالكسر، كذا في «المواهب». وقال الجوهرى: الشعائر: أعمال الحج وكل ما جعل عَظْماً لطاعة الله تعالى، وقال الزجاج: هي جميع متعبدات الله التي أشعرها الله، أي جعلها أعلاماً لنا، وهي كل ما كان من موقف أو مسعى أو مذبذب. (العيني) قال الطبيي: الابتداء بالصفا شرط، وعليه الجمهور. وعن بعضهم: به احتج من أوجب الترتيب في الوضوء على أنه لو بدأ بالمروة كان ذلك الشوط غير محسوب له. وفيه دليل على وجوب الطواف بين الصفا والمروة، كما يجب الطواف بالبيت. وقال بعضهم: ليس بواجب، بل هو تطوع؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾، ورفع الجناح يدل على الإباحة، ويجب على تاركه الدم. ورد بأن الآية إنما أنزلت في الأنصار، كانوا يخرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة، فقليل لهم: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾. قوله: وأنا شيخ كبير: أراد بهذا بيان العذر في ترك السعي. قوله: في الطواف راکباً: قال مالك وأبو حنيفة: إن طاف راکباً لعذر أجزأه، ولا شيء عليه، وإن كان بغير عذر فعليه دم. قال أبو حنيفة: وإن كان بمكة أعاد الطواف. واعتدروا عن ركوب سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الناس كثروا عليه وغشوه، بحيث إن العواتق خرجن من البيوت، أو لأنه يستغنى. وروى أبو داود: «قدم النبي صلى الله عليه وسلم بمكة وهو يشتكي، فطاف على راحلته»، الحديث. وفي إسناده يزيد بن أبي زياد، وفيه مقال. (العيني مختصراً)

وَأَبِي الطُّفَيْلِ وَأُمِّ سَلَمَةَ عليهما السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ عليهما السلام حَدَّثَنَا حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَطُوفَ الرَّجُلُ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رَاكِبًا إِلَّا مِنْ عَذْرِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الطَّوَافِ: ٨٥٦- حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عليهما السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ خَمْسِينَ مَرَّةً، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَابْنِ عُمَرَ عليهما السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ عليهما السلام حَدَّثَنَا غَرِيبٌ. سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: إِنَّمَا يُرَوَّى هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عليهما السلام قَوْلُهُ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: كَانُوا يَعْدُونَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ أَفْضَلَ مِنْ أَبِيهِ، وَلَهُ أَخٌ يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَيْضًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي الطَّوَافِ لِمَنْ يَطُوفُ: ٨٥٧- حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَاةَ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عليهما السلام: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهِذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى آيَةَ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي ذَرٍّ عليهما السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدَّثَنَا جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ عليهما السلام حَدَّثَنَا حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَاةَ أَيْضًا. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ بِمَكَّةَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ وَالطَّوَافِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا طَافَ بَعْدَ الْعَصْرِ لَمْ يُصَلِّ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَكَذَلِكَ إِنْ طَافَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ أَيْضًا لَمْ يُصَلِّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ عُمَرَ عليه السلام: أَنَّهُ طَافَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَلَمْ يُصَلِّ، وَخَرَجَ مِنْ مَكَّةَ حَتَّى نَزَلَ بِذِي طُوًى، فَصَلَّى بَعْدَ مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقْرَأُ فِي رَكْعَتَيْ الطَّوَافِ: ٨٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبٍ قِرَاءَةً عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عِمْرَانَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي رَكْعَتَيْ الطَّوَافِ بِسُورَتِي الْإِخْلَاصِ: «قُلْ يَتَّيَّهَا الْكَافِرُونَ» وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ». ٨٥٩- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي رَكْعَتَيْ الطَّوَافِ بِ«قُلْ يَتَّيَّهَا الْكَافِرُونَ» وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عِمْرَانَ. وَحَدِيثُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ فِي هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ عليه السلام عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عِمْرَانَ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ.

العرف الشاذي: وثانيها طواف الزيارة، وثالثها طواف الوداع، وقال الشافعية: أولها طواف القدوم، وأما طواف العمرة فدخل في طواف الحج. وأما سوى هذه الستة فأشار إليها البخاري تمریضًا، ومن المعلوم أن البخاري إذا أتى في الترجمة بالتمريض، فلا يكون مختاره، وبات النبي ﷺ بمنى ليلة الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر، وطاف البيت في هذه الليالي، ولكن عددها غير معلوم. وأما حال كونها راكمًا أو ماشيًا، ففي كتب السير أن طواف عمرة القضاء وطواف الزيارة كانا في حال الركوب، ونقل الواقدي أن طواف فتح مكة أيضًا كان راكمًا. ولكن الواقدي متكلم فيه، ويأتي في تصانيفه بالرطبة والياسة. وطواف عمرة جعرانة وطواف عمرة الحج في حجة الوداع كان ماشيًا. قوله: من طاف بالبيت إلخ: أي طواف النافلة لا الحج خمسين مرة، وقالوا: إن أعلى العبادات للأفاقي الطواف، فليكثره مهما أمكن. وأما في الحج فلمفرد ثلاثة أطوفة، وللنساء أربعة أطوفة، وللمتنع ثلاث أطوفة. قوله: باب ما جاء في الصلاة بعد العصر إلخ: ركعتا الطواف واجبتان عندنا، ومع هذا لا يصح أداؤهما بعد العصر والصبح. كذا في «الهداية». وقال: إلهما واجبتان لغيرهما، لا يصح أداؤهما في هذا الوقت المكروه. وأما الواجب لغيره فمكر. وقال الشافعية: تصح صلاة الطواف في الوقت المكروه. وقال الشافعية: إن حديث: «وصلّى آية ساعة شاء من ليل أو نهار» عام، ونقول: إنه يخص بأحاديث تدل على كراهة الصلاة في الأوقات المكروهة، وقيل: إن حديث الباب لا يدل على مذهب الشافعية، بل مراده أن بني عبد مناف لا حق لهم بالمنع، كما مر نظيره من حديث: «لا تمنعوا إمام الله من المساجد إلخ»، أي لا حق لكم في المنع، ولنا أثر الفاروق الأعظم عليه السلام أخرجه الطحاوي، والبخاري في الترجمة، وللطبراني آثار، ويمكن لأحد من الأحناف أن يستدل بما في «البخاري»: أن أم سلمة عليها السلام كانت مريضة وقت طواف الوداع، فسألت النبي ﷺ: كيف تفعل؟ فقال: «طوفي وراء الناس راكمة»، فطافت ولم تصل حتى خرجت. ولعل عدم صلاحها كان بأمره ﷺ، ولكن هناك متردد في خروجها ألما خرجت من مكة أو خرجت من المسجد الحرام، وعلى التقدير الثاني لا يكون الحديث المرفوع حجة لنا.

حاشية: قوله: من ذنوبه: [أي الصغائر؛ لأن الكبيرة لا يكفرها إلا التوبة.] قوله: لا تمنعوا أحدا إلخ: ولعلهم كانوا يمنعون بعض الناس عن الطواف أحيانًا. قال الطبراني: التقييد بالطواف ليس بقيد مانع، بل قوله: «أحدًا طاف» بمنزلة «أحدًا دخل المسجد الحرام»؛ لأن كل من دخله فهو يطوف بالبيت غالبًا، فهو كناية. (المراقبة) قوله: وصلّى آية ساعة شاء إلخ: قال المظهر: فيه دليل على أن صلاة التطوع في أوقات الكراهة غير مكروهة بمكة لشرفها؛ لينال الناس من فضلها في جميع الأوقات. وبه قال الشافعي، وعند أبي حنيفة: حكمها حكم سائر البلاد في الكراهة، يعني لعموم العلة وشمولها. قال ابن الملك: والظاهر أن المراد بقوله: «وصلّى آية ساعة شاء» في الأوقات الغير المكروهة؛ توفيقًا بين النصوص. (المراقبة) قوله: بذى طوى: بفتح الطاء ويضم ويكسر وبنون وبترك، موضع بقرب مكة ينزل فيه أمراء الحاج. قال محمد: وبهذا نأخذ، ينبغي أن لا يصلي ركعتي الطواف -أي بعد صلاة الصبح، سواء طاف في وقت الكراهية أم لا، بأن طاف قبل الصبح مثلاً- حتى تطلع الشمس وتبيض. وكذا الحكم فيه بعد صلاة العصر. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. فإن قلت: يجوز الوتر بعد الفجر قبل صلاته وبعدها، فلم لا يجوز صلاة الطواف وهما واجبان؟ قلت: الفرق بينهما أن الوتر واجب بإيجاب الله تعالى، وصلاة الطواف تجب بفعل الطائف، سواء يكون الطواف واجبًا عليه أم لا، فتأمل؛ فإنه موضع زلل. كذا في «الموا» وشرحه لعلي القاري.

نفع قوت المغتذي: [من طاف، بالبيت خمسين مرة:] حكى الحب الطبراني عن بعضهم، أن مراده بكرة الشوطة، فردّه، فقال: فله خمسين أسبوعًا، وقد ورد كذلك بأوسط الطبراني، قال: ولم يرد أن تكون متوالية في آن واحد، وإنما معناه: أن يوجد ذلك بصحيفة حسنة، ولو بعمره كله، [أخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه:] قال «قب»: مراده الصغائر. [بسورتي الإخلاص، قل يا أيها الكافرون، وقل هو الله أحد:] قال «حق»: هذا من باب التغليب، فلذا أطلق على الكافرون الإخلاص، أو هي بانفرادها سورة الإخلاص، إذ هما تترء من عبد من دون الله - تعالى -

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الطَّوَافِ عَرِيَانًا: ٨٦٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْنَعٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا عليه السلام: بِأَيِّ شَيْءٍ بُعِثْتُ؟ قَالَ: بِأَرْبَعٍ: لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَرِيَانٌ، وَلَا يَجْتَمِعُ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا، وَمَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم عَهْدٌ فَعَهْدُهُ إِلَى مَدَّتِهِ، وَمَنْ لَا مَدَّةَ لَهُ فَأَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ عليه السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَتَضَرُّ بْنُ عَلِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ نَحْوَهُ، وَقَالَا: «زَيْدُ بْنُ يُنَيْعٍ»، وَهَذَا أَصَحُّ. قَالَ أَبُو عِيَسَى: وَشُعْبَةُ وَهَمَ فِيهِ، فَقَالَ: «زَيْدُ بْنُ أَثِيلٍ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي دُخُولِ الْكَعْبَةِ: ٨٦١- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: خَرَجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وسلم مِنْ عِنْدِي وَهُوَ قَرِيرُ الْعَيْنِ طَيِّبُ النَّفْسِ، فَرَجَعَ إِلَيَّ وَهُوَ حَزِينٌ. فَقُلْتُ لَهُ: فَقَالَ: «إِنِّي دَخَلْتُ الْكَعْبَةَ، وَوَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ فَعَلْتُ، إِنِّي أَخَافُ أَنْ أَكُونَ أَتَعَبْتُ أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي». قَالَ أَبُو عِيَسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ: ٨٦٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ يَلَالٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله وسلم صَلَّى فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: لَمْ يُصَلِّ وَلَكِنَّهُ كَبَّرَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ وَالْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ وَعُثْمَانَ بْنِ طَلْحَةَ وَشَيْبَةَ بْنِ عُثْمَانَ رضي الله عنهم. قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ يَلَالٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا يَرَوْنَ بِالصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ بَأْسًا. وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ النَّافِلَةِ فِي الْكَعْبَةِ. وَكَرِهَ أَنْ يُصَلَّى الْمَكْتُوبَةُ فِي الْكَعْبَةِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا بَأْسَ أَنْ يُصَلَّى الْمَكْتُوبَةُ وَالنَّافِلَةُ فِي الْكَعْبَةِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ النَّافِلَةِ وَالْمَكْتُوبَةِ فِي الطَّهَّارَةِ وَالْقِبْلَةِ سَوَاءٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كُسْرِ الْكَعْبَةِ: ٨٦٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ: أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه قَالَ لَهُ: حَدَّثَنِي بِمَا كَانَتْ تُفْضِي إِلَيْكَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، يَغْنِي عَائِشَةَ رضي الله عنها. فَقَالَ: حَدَّثَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم قَالَ لَهَا: «لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدَ الْجَاهِلِيَّةِ لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ وَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ». فَلَمَّا مَلَكَ ابْنُ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه هَدَمَهَا وَجَعَلَ لَهَا بَابَيْنِ. قَالَ أَبُو عِيَسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في كراهية الطواف عريانا: ستر العورة في الحج واجب. وإن قيل: إن ستر العورة فرض في نفسه، فكيف يكون واجبا للحج؟ قلت: لا تنافي بينهما؛ فإنه قد يكون الشيء فرضا في نفسه وواجبا للغير. واعلم أن دلالة ظنية الدليل على الوجوب وقطعية الدليل على الفرضية إنما يظهر في داخل الحقيقة، لا في خارج الحقيقة من الأحكام والشروط؛ فإنهم لا يبحثون في الأحكام والشروط ظاهرا وقطعا. والموانع أيضا من باب الأحكام والشروط. فعلى هذا ما زدنا على نص آية السقرة من عشرة دراهم بأخبار الآحاد، فلا إشكال فيه، بل عشرة دراهم شرط قطع اليد. وكذلك المهر في النكاح من عشرة دراهم زيادة على نص آية تدل على أن يكون النكاح بمال، فهذه الزيادة بأخبار الآحاد زيادة الحكم؛ [فإن حديث عشرة في المهر والسرقة حديث حسن، كما سيأتي]. لأن المهر حكم، فلا إشكال. وقال صاحب «الهداية»: إن «أخروهم من حيث أخرهم الله إلخ» خير مشهور، وجعله مبي مسكة المخاذاة. أقول: إنه ليس بمشهور، بل ليس بمرفوع أيضا، بل أثر. وقد علمت بالاستقراء أن الواجبات الداخلية ليست إلا في الحج والصلاة. وهذا عندنا، وأما عند الشافعية ففي الحج فقط. قوله: باب ما جاء في الصلاة في الكعبة: إنه عليه السلام دخل في الكعبة في فتح مكة، وعبر الأصنام. وفي كتب السير: أنه عليه السلام كان يشير بأصبعه إلى الأصنام ويقول: «جَاءَ الْخَلْقُ وَزَهَّقَ الْبَيْطِلُ إِنَّ الْبَيْطِلَ كَانَ زُهْوَ قَاتِلًا»، وكانت تنكب الأصنام بأنفسها. ثم عما التماثيل على جدران الكعبة، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي كرم الله وجهه أن يبل الثوب ويمحو التماثيل، فقال علي رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: ضع قدميك على كعفي وأمحيها، فقال عليه السلام: «إِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَحْمِلَنِي، بَلْ ضَعِ قَدَمَيْكَ عَلَى كَعْفِي». وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه: لما نزل قطعة «غَزِيرُ أَوَّلِ الْأَضْرِبِ»، وكان فخذ عليه السلام على فخذ عليه السلام، فحنيت أن ترض فخذ عليه السلام، ولا كانت تحمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ناقة إلا نافته القصواء. وفي بعض الروايات أنه عليه السلام دخل الكعبة في حجة الوداع، لكن البعض الآخر يخالفها، كما أشار البخاري إلى اختلاف الرواة، وكان التوفيق بين الروايتين ممكنا، لكن المحدثين لم يتوجهوا إلى التوفيق بل إلى الترجيح. وقال البخاري: إن ابن عباس رضي الله عنهما أيضا مثبت لشيء آخر أي التكريات. قوله: وكره أن يصلى المكتوبة إلخ: لأنها في داخل الكعبة تكون بعض أجزاء الكعبة مستقبل إليها، وبعضها مستدير إليها. قوله: وقال الشافعي لا بأس إلخ: مذهب الشافعي رضي الله عنه عدم جواز الصلاة متوجها إلى باب الكعبة أو على سقف الكعبة بدون السترة؛ فإن الكعبة عنده البناء لا الهواء. ولم يفرق بين المكتوبة والنافلة. قيل: باني الكعبة إبراهيم عليه السلام. وقيل: آدم عليه السلام. ورفعت إلى السماء في طوفان نوح عليه السلام حذاء هذا البناء. أقول: ثبت في حاث «البخاري» أن في حذاء كعبتنا كعبة الملائكة في السماء الرابعة المسماة بـ«البيت المعمور»، ويسجد فيها كل يوم سبعون ألف ملك. وأما بناء الكعبة فقيل: بنيت الكعبة اثنتين وعشرين مرة. وقيل: ست مرات. وأما البناء في الحال فبناء حجاج الثقفي مير ثقيف؛ فإن ابن الزبير كان بناها على ما مئى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين سمع الحديث عن حالته عائشة رضي الله عنها. فهدم حجاج المير بناءه عليه السلام. وحكي أن الرشيد سأل مالك بن أنس رضي الله عنه أن يبني الكعبة على ما كان بناء ابن الزبير رضي الله عنه ومتعمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فما أجاز له مالك رضي الله عنه لسد الذرائع.

حاشية: قوله: أنيع: [بالمثلثة مصغرا، ويقال بنحنتانية أوله يأتي]. قوله: ولا يطوف بالبيت عريان: قال الطيبي: وإنما منع طواف العريان؛ لما كانت الجاهلية عليه. وعن طاوس: كان يطوف أحدهم بالبيت عريانا، وإن طاف وهي عليه، ضُرب وانتزعت منه؛ لأنهم قالوا: لا نعبد الله في ثياب أذنينا فيها. وقيل: تفاولا ليتعروا من الذنوب كما تعروا من الثياب. قوله: ولا يجتمع المسلمون والمشركون إلخ: قال الطيبي نقلا عن النووي: هو من قوله تعالى: «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا»، والمراد بالمسجد الحرام حرم الله، فلا يمكن مشرك من دخوله، ولو جاء في رسالة أو أمر مهم، بل يخرج إليه من بقضي الأمر المتعلق به، ولو دخل خفية ومات، نبش وأخرج من الحرم. قوله: لم يصل ولكنه كبر: وأجمع أهل الحديث على الأخذ برواية يلال؛ لأنه مثبت، ومعه زيادة علم، فوجب ترجيحه. والمراد: الصلاة المعهودة، ويؤيده قول ابن عمر: نسبت أن أسأله: كم صل.. قاله الطيبي. قوله: حديثه عهد إلخ: أي بالإضافة، والحديث ضد القديم. أراد قرب عهدهم بالكفر والخروج منه إلى الإسلام، وإنه لم يتمكن الدين في قلوبهم، فلو هدمت ربما نفروا منه. (الجمع)

نعم قوت المغتذي: [عن يزيد بن يثيع]: قال «حق»: بضم تحتية ففتح فوقية فياء فعين، كزبر، قال ابن حنبل: أنه المفوظ، وابن معون: أنه الصواب، وقال بعضهم: أتبع بضم همز بدل تحتية، وشعبة أنه بل بلام بدل عينه، قال ابن معون: لم يقله إلا شعبة وحده، وأبان بن تطلب نفع بنون فداء، كزبر، وهو غلط، قال الذهبي: والأول أصح ليس له عند المصنف إلا هذا، ولم يرو عنه إلا أبو إسحاق الصبيعي، وكذا ذكر ابن حبان بالثقات.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْحِجْرِ: ٨٦١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كُنْتُ أُحِبُّ أَنْ أَدْخُلَ الْبَيْتَ، فَأُصَلِّيَ فِيهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِيَدِي، فَأَدْخَلَنِي الْحِجْرَ، وَقَالَ: «صَلِّي فِي الْحِجْرِ إِنْ أَرَدْتَ دُخُولَ الْبَيْتِ، فَإِنَّمَا هُوَ قِطْعَةٌ مِنَ الْبَيْتِ، وَلَكِنَّ قَوْمَكَ اسْتَقْصَرُوهُ حِينَ بَنَوْا الْكُعْبَةَ، فَأَخْرَجُوهُ مِنَ الْبَيْتِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَلْقَمَةُ بْنُ أَبِي عَلْقَمَةَ هُوَ عَلْقَمَةُ بْنُ بِلَالٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْحِجْرِ الْأَسْوَدِ وَالرُّكْنِ وَالْمَقَامِ: ٨٦٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «نَزَلَ الْحِجْرُ الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَنَّةِ وَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، فَسَوَّدَتْهُ خَطَايَا بَنِي آدَمَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهما. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٨٦٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ عَنْ رَجَاءِ أَبِي يَحْيَى قَالَ: سَمِعْتُ مُسَافِعًا الْحَاجِبَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رضي الله عنهما يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِنَّ الرُّكْنَ وَالْمَقَامَ يَأْكُوتَتَانِ مِنْ يَأْكُوتِ الْجَنَّةِ، طَمَسَ اللَّهُ نُورَهُمَا، وَلَوْ لَمْ يَطْمِسْ نُورَهُمَا لَأَضَاءَتَا مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا يُرَوَّى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما مُؤَوَّفًا قَوْلُهُ، وَفِيهِ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَيْضًا، وَهُوَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخُرُوجِ إِلَى مَنَى وَالْمَقَامِ بِهِ: ٨٦٧- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَجَلَجِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَطَاءِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِمِنَى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ، ثُمَّ غَدَا إِلَى عَرَفَاتٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ قَدْ تُكَلِّمُ فِيهِ. ٨٦٨- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَجَلَجِ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ مِثْمَسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى بِمِنَى الظُّهْرَ وَالْفَجْرَ، ثُمَّ غَدَا إِلَى عَرَفَاتٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَأَنَسٍ رضي الله عنهما. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ مِثْمَسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: قَالَ يَحْيَى: قَالَ شُعْبَةُ: لَمْ يَسْمَعْ الْحَكَمُ مِنْ مِثْمَسٍ إِلَّا خَمْسَةَ أَشْيَاءَ. وَعَدَّهَا، وَلَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ فِيمَا عَدَّ شُعْبَةُ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ مَنَى مُنَاحُ مَنْ سَبَقَ: ٨٦٩- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيْسَى وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ، عَنْ أُمِّهِ مُسَيِّكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَبْنِي لَكَ بِنَاءً يُظَلُّكَ بِمَنَى؟ قَالَ: «لَا، مَنَى مُنَاحُ مَنْ سَبَقَ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الصلاة في الحجر - بالحجر - الحطيم. وغرض المصنف بيان أن الصلاة في الحطيم متوجهاً إلى الكعبة توجب ثواب الصلاة في الكعبة أم لا؟ فقال الفقهاء الأربعة: من صلى مستقبل الحطيم بلا استقبال جزء من البيت فصلاته غير صحيحة؛ فإن استقبال البيت في الصلاة ثابت بالقرآن أي النص القاطع، وجزية الحطيم من البيت ثابتة بأخبار الأحاد، فلا تصح الصلاة هذه. أقول: إن مرجع هذه المسألة مسألة عدم جواز الزيادة بحجر الواحد. وهذه المسألة مسألة الأحناف، وينكر عليها غيرنا، ثم أخذ بها ههنا. ثم قال الفقهاء بالأخذ بما هو أحوط في الصلاة والطواف. قوله: باب ما جاء في فضل الحجر الأسود والركن والمقام: مقام إبراهيم أصله ما قيل: إنه كان حجراً بنى إبراهيم الكعبة قائماً عليه. وقالوا: إنه كان يرتفع وينخفض حسب الضرورة عند البناء، ثم نادى إبراهيم عليه السلام بعد بناء الكعبة قائماً على ذلك الحجر: يا أيها الذين في أصلاب آبائكم وأرحام أمهاتكم! احجوا البيت. فسمع كل من كان حجه مقدراً، وأجاب ندائه، وكان أكثر مجيبي النداء أهل اليمن. كذا ذكره المفسرون. قوله: فسودته خطايا بني آدم: قيل: فسودته خطاياهم، وكيف لا تُبَيِّضُهُ حسناتهم؟ أقول: إن الاعتراض من الجاهل الغيبي؛ لأن النتيجة للأعس الأرذل. وقيل: إننا لسم نجد من التواريخ أن السحجر الأسود كان أبيض في حال ما. أقول: إن مبدأ التاريخ من الإسلاميين، والتاريخ ليس بمنصل إلى آدم عليه السلام، وأيضاً لـ ما أخبر الحديث القوي المسمند بأنه سودته الخطايا، فما رتبة التاريخ في مقابلة السحج؟ ومن ينتظر إلى ثبوته بالتاريخ؟ والحال أن مدار التاريخ على الحكايات بلا أسانيد، وبناء الأحاديث على الأسانيد مع نقدها. قوله: باب ما جاء في الخروج إلى منى إلخ: لفظ: «منى» منصرف أو غير منصرف. يسن الخروج إلى منى يوم التروية، ويصلي ظهر يوم التروية وعصرها وعشاها وصبح التاسع في منى، ثم يرثل إلى عرفات.

حاشية: قوله: في الحجر: وهو بالكسر اسم للحائط المستدير إلى جانب الكعبة الغربي، وحكي فتح الحاء. كله من البيت، أو سنة أذرع منه، أو سبعة أذرع، أقوال. (بجمع البحار) قوله: استقصروه: أي اقتصروا على هذا القدر؛ لقصور النفقة. قوله: نزل الحجر الأسود إلخ: صلى الله عليه وسلم رآه في مكة وكنت قد رأيت حديثاً استقصرت قولاً في كذا من رآه تروى وبه تأويل، وضعف الإيثار متردود، ولا فمكرى شود. قوله: فسودته خطايا بني آدم: قال الطيبي: لعل هذا الحديث جار مجرى التمثيل والمبالغة في تعظيم شأن الحجر وتفضيحه أمر الخطايا والذنوب. والله تعالى أعلم بالصواب. قوله: والمقام: (يعني مقام إبراهيم، وأن مكة است كدراً في إبراهيم أوست عليه السلام). قوله: غدا: (من الغدو، وهو المشي أول النهار). قوله: قال لا إلخ: لأن «منى» ليس بمختصاً بأحد، إنما هو موضع العبادة من الرمي وذبح الهدي والخلق ونحوها، فلو أجزر البناء فيها لكثرت الأبنية وتضيق المكان، وهذا مثل الشوارع ومقاعد الأسواق. وعند أبي حنيفة الحرم موقوفة، فلا يجوز أن يملكها أحد. (الطيبي)

نفع قوت المغنذي: (نزل الحجر الأسود من الجنة): زاد الأزرق مع آدم على نبينا وآله وعليه الصلوة والسلام. [فسودته خطايا بني آدم]: قال المحب الطبري: كيف سودته خطايا المشركين، ولم يبييضه توحيد المؤمنين، قال: فجوابه من وجوه: أنه طمس نوره، ويستتر جماله عن الظلمة، فكان لما تغيرت زينته بسواد، كحجاب منعه من رؤيته، ومن رأي جرمة، إذ يجوز أن يطلق عليه أنه غير مرئي، كإطلاق على امرأة مستورة بنوب لها غير مرئية، أو ما قاله ابن حبيب: لو شاء الله - تعالى - لكان، وقد أجرى - تعالى - عادة بأن السواد يصبغ، واللباض يصبغ، ولا يصبغ، أو إبقاء - تعالى - أسود عبدة للخلق؛ ليعلم أن الخطايا إذا أثرت في جسد، فتأثيرها بقلوب أعظم. [طمس الله نورهما]: قال «قب»: فلعله لا يحتمل الخلق، كما أطلق جرمة حر نار، إذ أخرجها لنا من جهنم بغسلها من البحر مرتين، قال القرافي: ويدل عليه قول ابن عباس في الحجر، فلولا ذلك ما استطاع. (عن يوسف بن ماعك: بهم فهاه فكاف، كآدم أو صاحب. (عن أمه مسيكة): كسفينة لم يرو عنها إلا ابنها، وما لها إلا هذا. (إسناخ): كغراب موضع الإباحة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ بِمَنَى: ٨٧٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهَبٍ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنَى مَا كَانَ النَّاسُ وَأَكْثَرُهُ رُكْعَتَيْنِ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَنَسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ حَارِثَةَ بْنِ وَهَبٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٨٧١ - وَرَوَى عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنَى رُكْعَتَيْنِ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ وَمَعَ عُمَرَ وَعُثْمَانَ رُكْعَتَيْنِ صَدْرًا مِنْ إِمَارَتِهِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ بِمَنَى لِأَهْلِ مَكَّةَ، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَيْسَ لِأَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَقْضُوا الصَّلَاةَ بِمَنَى إِلَّا مَنْ كَانَ بِمَنَى مُسَافِرًا. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ جُرَيْجٍ وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا بَأْسَ لِأَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَقْضُوا الصَّلَاةَ بِمَنَى. وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَمَالِكٍ وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ وَالذَّعَاءِ فِيهَا: ٨٧٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ شَيْبَانَ قَالَ: أَتَانَا ابْنُ مَرْجٍ الْأَنْصَارِيُّ رضي الله عنه وَنَحْنُ وَقُوفٌ بِالْمَوْقِفِ - مَكَانًا يُبَاعِدُهُ عَمْرُو - فَقَالَ: إِنِّي رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكُمْ يَقُولُ: «كُونُوا عَلَى مَشَاعِرِكُمْ، فَإِنَّكُمْ عَلَى إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ إِبْرَاهِيمَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ وَالْشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ الثَّقَفِيِّ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَرْجٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ. وَابْنُ مَرْجٍ اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ مَرْجٍ الْأَنْصَارِيُّ. وَإِنَّمَا يُعْرَفُ لَهُ هَذَا الْحَدِيثُ الْوَاحِدُ. ٨٧٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَانِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَتْ قُرَيْشٌ وَمَنْ كَانَ عَلَى دِينِهَا - وَهُمْ الْخُمْسُ - يَقِفُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ، يَقُولُونَ: نَحْنُ قَطِيبُ اللَّهِ. وَكَانَ مِنْ سِوَاهُمْ يَقِفُونَ بِعَرَفَةَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ كَانُوا لَا يَخْرُجُونَ مِنَ الْحَرَمِ، وَعَرَفَاتُ خَارِجٌ مِنَ الْحَرَمِ، فَأَهْلُ مَكَّةَ كَانُوا يَقِفُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ، وَيَقُولُونَ: نَحْنُ قَطِيبُ اللَّهِ، يَعْنِي سُكَّانَ اللَّهِ. وَمَنْ سِوَى أَهْلِ مَكَّةَ كَانُوا يَقِفُونَ بِعَرَفَاتٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: «ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ». وَالْخُمْسُ هُمْ أَهْلُ الْحَرَمِ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ عَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ: ٨٧٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَيَّاشٍ بْنِ أَبِي رَيْبَعَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ فَقَالَ: «هَذِهِ عَرَفَةُ، وَهُوَ الْمَوْقِفُ، وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ». ثُمَّ أَفَاضَ حِينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَأَرْدَفَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، وَجَعَلَ يُشِيرُ بِيَدِهِ عَلَى هَيْئَتِهِ، وَالنَّاسُ يَضْرِبُونَ يَمِينًا وَشِمَالًا، يَلْتَفِتُ إِلَيْهِمْ وَيَقُولُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ»، ثُمَّ أَتَى جَمْعًا، فَصَلَّى بِهِمُ الصَّلَاتَيْنِ جَمِيعًا.

العرف الشدّي: قوله: باب ما جاء في تقصير الصلاة بمَنَى: التقصير عند مالك رضي الله عنه ليس للسمر بل من النسل. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: إن القصر للسفر، فلا قصر لأهل مكة عند أبي حنيفة رضي الله عنه. خلاف مالك رضي الله عنه. واختار ابن تيمية قول مالك رضي الله عنه، وقال: لم يثبت أمره عليه السلام أهل مكة بالإتمام. وقد كان أمرهم حين جاء لعمره القضاء. لكنه ما أتى بما يكون حجة علينا، ونقول: إن عدم الذكر لا يوجب النفي في الواقع. قوله: باب ما جاء في الوقوف بعرفات إلخ: وقوف عرفات عندنا أعظم ركن من أركان الحج، حتى لو فات لا يتلافاه شيء إلا القضاء عامًا مقبلًا. والطواف أيضًا ركن، لكنه لا تلافٍ لو فات. ووقت وقوف عرفات بعد زوال شمس يوم عرفة إلى صبح يوم النحر، فمن وقف في جزء من أجزاء هذا الوقت أجزأه، وإلا فلا. ويخطب الإمام خطبة طويلة، ويلبي الناس وقتًا فوقًا، أو يدعون بالمأثورات. والعرفات في الحل، والمزدلفة في الحرم، وكان ينبغي لمن تعرض لأسرار الحج أن يبيّن كلامه على أثر علي رضي الله عنه. وعرفات قريب من وادي «نعمان» التي فيها نشرت الأرواح لأدم عليه السلام. وتعرض العلماء إلى تعيين موقف النبي ﷺ بعرفات، فأول من عيّن هو القاضي بدر الدين أبو عبد الله الشبلي الحنفي رضي الله عنه تلميذ الذهبي. قوله: والخمس إلخ: التفسير المذكور في الكتاب ليس التفسير اللغوي، بل الخمس في اللغة: جمع «أحمس» بمعنى الشجاع. قوله: باب ما جاء أن عرفة كلها موقوف: العرفات كلها موقوف إلا وادي عرنة، والمزدلفة كلها موقوف إلا بطن محسر. ثم بحث ابن الهمام رضي الله عنه في من قام بعرفة أو محسر: أجزأه أم لا؟ فقال: إنه يجرى مع ارتكاب الكراهة تحريمًا. قوله: على هينته: في نسخة: «على هينته»، وكلا اللطيفين في نسخ «الهداية»

حاشية: قوله: يباعده عمرو: أي يباعده من موقف الإمام، يعني يجعله بعيدًا؛ لوصفه إياه بالبعد. والمباعدة بمعنى التباعد: (بجمع البحار) قوله: كونوا على مشاعركم إلخ: المشاعر جمع «مشعر»، يريد بها مواضع النسل. سميت بذلك؛ لأنها معالم العبادات. وقوله: «فإنكم على إرث من إرث إبراهيم» علة للأمر بالاستقرار والتثبيت على الوقوف في مواقفهم القديمة، علل ذلك بأن موقفهم موقف إبراهيم ورثوه منه، ولم يخطؤوا في الوقوف فيه عن سنته؛ فإن عرفة كلها موقف، والواقف بأي جزء منها آت بسنته متبع لطريقته، وإن بعد موقفه عن موقف النبي ﷺ. قاله الطيبي. قوله: وابن مربع إلخ: بكسر الميم وسكون الراء، وبعدها موحدة مفتوحة، ذكره في «التقريب» في «زيد بن مربع»، وقال: قيل: اسمه يزيد. قوله: فطين الله: في «القاموس»: فطين قطنًا: أقام، وفلانًا: خدمه، فهو قاطن، والجمع قطان وقطين. و«فطين الله» على حذف المضاف أي سكان بيت الله. قوله: والخمس: بضم مهملة وسكون ميم فهملة. قال في «القاموس»: الخمس: الأمكنة الصلبة، جمع «أحمس». ولقب به قريش وكنانة وجذيلة ومن تابعهم في الجاهلية؛ لتحمسهم في دينهم، أو لالتحاليهم بالخمساء، وهي الكعبة. قوله: على هينته: (أي حال كونه ﷺ على هينته.)

نفع قوت المغنذي: (كونوا على مشاعركم، فإنكم على أرث من أرث) قال «طب»: أي قفوا لعرفة خارج الحرم، فإن إبراهيم على نبينا بآله وعليه الصلوة والسلام جعلها مشعرًا وموقفًا للحاج، والمشاعر المعالم جمع كمرقد. [الخمس]: بماء فميم فسين، كقفل. [على هينته]: بماء ونون كرنبة، أي: على عادته في سكونه ورفقه، قال أبو موسى المديني وغيره: المصنف على هينته بمز بدل نون، كرحمة، أي: هينته في سيرة المعتاد. [والناس يضربون]: زاد الإبل. [يمينًا وشمالًا لا يلتفت إليهم]: أي: لا يلتفت بلا نافية، قال المحب الطبري: إسقاط لا أصح، وقد تكررت هناك على بعض رواته من قوله شمالًا. [عليكم السكينة]: بنصبه إغراء.

فَلَمَّا أَصْبَحَ أَتَى فُرَحَ، وَوَقَفَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «هَذَا فُرَحُ، وَهُوَ الْمَوْقِفُ، وَجَمَعَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ»، ثُمَّ أَقَاضَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى وَادِي مُحَسَّرٍ، فَقَرَعَ نَاقَتَهُ، فَخَبَّتْ حَتَّى جَاوَزَ الْوَادِي، فَوَقَفَ، وَأَرْدَفَ الْفُضْلَ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُرَةَ فَرَمَاهَا، ثُمَّ أَتَى الْمَنْحَرَ فَقَالَ: «هَذَا الْمَنْحَرُ، وَمِنَى كُلُّهَا مَنْحَرٌ». وَاسْتَفْتَتْهُ جَارِيَةٌ شَابَةٌ مِنْ خَتَمِهِ، فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ قَدْ أَدْرَكَتُهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ، أَفِيَجْزِي أَنْ أَحُجَّ عَنْهُ؟ قَالَ: «حُجِّي عَنْ أَبِيكَ». قَالَ: وَلَوْ عِنْتُ الْفُضْلَ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ ^{ابن عباس} عليه السلام: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ لَوَيْتَ عُنُقَ ابْنِ عَمِّكَ؟ قَالَ: «رَأَيْتُ شَابًا وَشَابَةً، فَلَمْ آمِنْ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِمَا». فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَقْضْتُ قَبْلَ أَنْ أُحْلِقَ، قَالَ: «أَحْلِقْ أَوْ قَصِّرْ، وَلَا حَرَجَ». قَالَ: وَجَاءَ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي دَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُزِي. قَالَ: «ارْزَمْ، وَلَا حَرَجَ». قَالَ: ثُمَّ أَتَى الْبَيْتَ فَطَافَ بِهِ، ثُمَّ أَتَى زَمْزَمَ فَقَالَ: «يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، لَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمْ عَلَيْهِ النَّاسُ لَنَزَعْتُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ عليه السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ عليه السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ عليه السلام إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عِيَّاشٍ. وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الثَّوْرِيِّ مِثْلَ هَذَا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَدْ رَأَوْا أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بَعْرَةً فِي وَقْتِ الظُّهْرِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا صَلَّى الرَّجُلُ فِي رَحْلِهِ وَلَمْ يَشْهَدْ الصَّلَاةَ مَعَ الْإِمَامِ، إِنْ شَاءَ جَمَعَ هُوَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مِثْلَ مَا صَنَعَ الْإِمَامُ. وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ هُوَ ابْنُ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِقَاضَةِ مِنْ عَرَفَاتٍ: ٨٧٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَيُشْرُ بْنُ السَّرِيِّ وَأَبُو نُعَيْمٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ عليه السلام: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله أَوْضَعَ فِي وَادِي مُحَسَّرٍ. وَزَادَ فِيهِ بِشْرٌ: «وَأَقَاضَ مِنْ جَمْعٍ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ، وَأَمَرَهُمْ بِالسَّكِينَةِ». وَزَادَ فِيهِ أَبُو نُعَيْمٍ: وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَرْمُوا بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ، وَقَالَ: «لَعَلِّي لَا أَرَاكُمْ بَعْدَ عَامِي هَذَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عليه السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ عليه السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

العرف الشاذي: قوله: إلى وادي محسر: خسف فيه أصحاب الفيل. قالوا: إن أبرهة ملك اليمن بنى الكعبة اليمنية في مقابلة بيت الله الكعبة المكية، فتغوط رجل من قريش في الكعبة اليمنية، فغضب أبرهة وأراد أن يكسر بيت الله ويهدمه، فجاء ونزل بأصحابه في وادي محسر، فقصى عليهم أمر الله. ورأيت في «مشكل الآثار» رواية تدل على أن وجه عدم وقوف أهل الجاهلية بعرفة أنهم كانوا يعتقدون أن من وقف به يطهر به الجنات. قوله: أفجزئ أن أحج عنه: هذه المسألة تسمى في الفقه بـ«مسألة المعسوب»، وفي حديث الباب في بعض الألفاظ: «إن أبي لا يثبت على الراحلة». قال أبو حنيفة عليه السلام: من عنده الزاد والراحلة، ويمكن له الثبات على الراحلة، ثم عجز وتمادى عجزه، فعليه الإحجاج أو الوصية، ثم إن قدر بعد العجز بطل إحجاجه ويحج بنفسه. قوله: أحلق أو قصر ولا حرج: وإعلم أن في يوم النحر أربعة نسك: رمي وغر وحلق وطواف، على ترتيب ما ذكرت. والترتيب في الثلاثة الأول هذه واجب، [عند أبي حنيفة وصاحبيه] والأسئلة المذكورة في الأحاديث في سوء الترتيب سبعة، وأما الفروع الفقهية فكثيرة. ثم مذهب الشافعي وصاحبه أبي حنيفة عدم الجزاء في سوء الترتيب، وتمسكوا بحديث الباب. وعند أحمد عليه السلام لو أساء الترتيب عمداً فجزاء، وإن كان سهواً فلا جزاء، وعند أبي حنيفة عليه السلام جزاء بلا فرق عمد وسهر. وعند مالك عليه السلام أيضاً جزاء في بعض الجزئيات، كما يدل موطؤه. ثم الطواف فلا شيء في تقديمه أو تأخيره؛ فإنه عبادة في كل حال، وأما الثلاثة الباقية فالنحر لازم على القارن والمتنع، فيكون ترتيبه واجباً في حقهما، وأما المفرد بالحج فالنحر ليس بواجب في حقه، ولم يبق في حقه وجوب الترتيب إلا في الرمي والحلق. وأما الصور الواردة في الأحاديث في سوء الترتيب فسبعة، [قال ابن دقيق العيد في «شرح عمدة الأحكام»]: إن السائل كان يقول للنبي صلى الله عليه وآله وإني لم أشعر إلخ، أي كان السائل جاهلًا عن المسألة. وليس فيها ذكر أن السائل كان قارناً أو متمتعاً أو مفرداً، فلو حملناها على المفرد لا تكون الجنابة فيها عند أبي حنيفة عليه السلام إلا في صورة؛ فإنها لا مناص فيها من الجنابة وجزائها وإن حملت على المفرد أيضاً؛ لأنها مشتملة على سوء الترتيب في الحلق، فعليها جواباً. فنقول: قد بوب الطحاوي على المسألة لأبي حنيفة عليه السلام، وقال: ابن عباس عليه السلام راوي حديث المرفوع: «لا حرج»، وفتواه بإهراق الدم والجزاء، فيكون مراد الحديث المرفوع: «لا حرج» نفي الحرج في أحكام الآخرة، أي نفي الإثم مع وجوب الجزاء. ومر الحافظ على فتوى ابن عباس عليه السلام، فأعلمها في موضع، وسكت في موضع. وأقول: إن فتواه قوية السند بلا ريب. ثم أتى الطحاوي بقرائن أن النفي في «لا حرج» نفي الإثم، بأنه عليه السلام لما كثر عليه تساؤل الناس جلس وقال: «إنما الحرج في تعرض عرض الأخ المسلم»، كما في «معاني الآثار» و«أبي داود»، وأشار الطحاوي إلى الجواب في موضع آخر، حيث قال: إن الشريعة الغراء إذا أجازت عمل شيء في الصلاة، لا يجعل ذلك العمل مفسداً للصلاة ومضراً لها، بخلاف الحج؛ فإن الشيء ربما يكون مجازاً في الحج، ومع ذلك يكون ذلك العمل مضراً للحج في أحكام الدنيا لا في أحكام الآخرة، مثل أن نص القرآن أجاز الحلق لعذر للمحرم وأوجب عليه الجزاء؛ الآية: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى» . وكذلك الحصر يجب عليه القضاء عاماً مقبلاً، مع أن الخروج عن الإحرام مجاز له. وكلام الطحاوي هذا قوي في الجواب، فحاصل الجواب أن لفظ «لا حرج» لا ينفي الجزاء بل الإثم، وأما نفي الإثم فلأن السائلين كانوا غير عالمين بالمسألة، كما صرحوا في أسئلتهم: «وإني لم أشعر»، كما ذكره ابن دقيق العيد في «شرح عمدة الأحكام». قوله: قد رأوا أن يجمع بين الظهر والعصر إلخ: قال أبو حنيفة عليه السلام: إن لجمع الظهر والعصر بعرفة وجمع العشائين بمزدلفة شروطاً، أما جمع العصرين فيشترط له الإمام والإحرام والعرفات، وأما جمع العشائين فله الإحرام والمزدلفة ولا يشترط الإمام. وأما جمع العصرين فبأذان وإقامتين، وجمع العشائين بأذان وإقامة. وروي عن زفر عليه السلام إقامتان في العشائين أيضاً، واختاره الطحاوي وابن المهام عليه السلام، وهو مذهب الشافعي عليه السلام. وأما وجه مذهب أبي حنيفة عليه السلام فهو أن ابن عمر عليه السلام يروي مثل مذهب أبي حنيفة عليه السلام، وأما جابر بن عبد الله عليه السلام فيروي موافقاً للجمهور. وأما وجه الفرق بين إقامة بمزدلفة وإقامتين بعرفة عند أبي حنيفة عليه السلام، فذكروا أن العصر يقدم عن وقته، فيحتاج إلى اطلاع جديد، وأما في تأخير العشاء الأولى فتأخيرها معلوم لا يحتاج إلى الاطلاع. وعندني أن وجه الفرق هو التفقه بأن وقت الظهر للعصر مستعار للعصر، ليس وقته أصالة، وأما في المغرب فلا استعارة، بل هذا الوقت وقت المغرب أصالة في هذا اليوم خاصة، فيكون الإقامة الواحدة كافية؛ لأن المغرب واقعة في وقتها في ذلك اليوم، وهذا الوجه يؤيده مسائل أبي حنيفة عليه السلام.

حاشية: قوله: قرح: هو القرن الذي يقف الإمام عنده بالمزدلفة. ومنع من الصرف للعدل والعلمية. (بجمع البحار) قوله: ومع: بلا لام، مزدلفة؛ لأن آدم وحواء عليهما السلام لما أهيأ اجتماعاً فيه. قوله: إلى وادي محسر: بضمميم وكسر سين مشددة؛ لأن قيل أصحاب الفيل حسر فيه، أي أعبى. كذا في «الجمع» و«الطبي». وقال في «الدر المختار»: وهو واد بين منى ومزدلفة، فلو وقف به لم يجز على المشهور. قوله: لولا أن يغلبكم عليه الناس لنزعت: أي لولا خوفاً اعتقاد الناس ذلك من المناسك وازدحامهم عليه، بحيث يغلبونكم ويدفعونكم عن الاستسقاء، لاستسقيت معكم؛ لكثرة فضيلته وفضل شرب زمزم. (بجمع البحار) قوله: الخذف: بفتح الخاء المعجمة وسكون الدال المعجمة، رميك حصاة أو نواة تأخذها بين أصبعيك.

نفع قوت المغنذي: [قرح]: بقاف فزاء فحاء، كزفر جبل بمزدلفة، قلت: هو نفس ما عليه مسجدها كله، فقد دار بكل رأسه كعصاة، فتنبه لذلك، وأعرفه، فقد قل مر، يعرفه الآن. [محسر]: بجاء فسین فراء، كمحدث. [ققرع ناقته]: أي: ضربها بمقرعة. [فحنت حتى جاز الوادي]: قيل: حكمة فعله لسعة موضعه، أو لأن الأودية مأوى شياطين، أو كان موقفاً للنصارى، فأحب إسراره فيه مخالفة لهم، أو لأن رجلاً اصطاد به صيداً، فزلت نار من السماء، فأحرقته، أو لزول عذاب به على أهل الفيل، فإسراره لمكان عذاب، كما أسرع بديار ثمود. (ثم أتى الجمرة): بالنهاية: سميتها إذ ترمي بحجار وأحجار صغار، أو لأنها تجمع حصي يرمي بها الجمرة، أو من اجتماع قبيلة على من نادى بها من قومه: أجم أسرع، ومنه الحديث: إن آدم رمى بمخ، فأجم إبليس بين يديه. [أوضح أسرع سير راحلته حذف مفعوله].

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمُزْدَلِفَةِ: ٨٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما صَلَّى يَجْمَعُ، فَجَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِإِقَامَةٍ، وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ مِثْلَ هَذَا فِي هَذَا الْمَكَانِ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: قَالَ يَحْيَى: وَالصَّوَابُ حَدِيثُ سُفْيَانَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي أَيُّوبَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرٍ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنهما. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما بِرِوَايَةِ سُفْيَانَ أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ. وَحَدِيثُ سُفْيَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَالَ: وَرَوَى إِسْرَائِيلُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَخَالِدِ ابْنِ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما. وَحَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ أَيْضًا، رَوَاهُ سَلَمَةُ بْنُ كَهِيلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ. وَأَمَّا أَبُو إِسْحَاقَ فَإِنَّمَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَخَالِدِ ابْنِ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي صَلَاةَ الْمَغْرِبِ دُونَ جَمْعٍ، فَإِذَا آتَى جَمْعًا، وَهُوَ الْمُزْدَلِفَةُ، جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَمْ يَتَطَوَّعْ فِيمَا بَيْنَهُمَا، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَذَهَبُوا إِلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ. قَالَ سُفْيَانُ: وَإِنْ شَاءَ صَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ تَعَتَّى وَوَضَعَ نِيَابَهُ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعِشَاءَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمُزْدَلِفَةِ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ، يُؤذِّنُ لِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَيُقِيمُ وَيُصَلِّي الْمَغْرِبَ، ثُمَّ يَقِيمُ وَيُصَلِّي الْعِشَاءَ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

بَابُ مَا جَاءَ مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ يَجْمَعُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحُجَّ: ٨٧٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِعَرَفَةَ، فَسَأَلُوهُ، فَأَمَرَ مُنَادِيًا، فَنَادَى: «الْحُجَّ عَرَفَةَ، مَنْ جَاءَ لَيْلَةَ جَمْعٍ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحُجَّ. أَيَّامُ مِثْلِي ثَلَاثَةٌ، فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ». قَالَ مُحَمَّدٌ: وَزَادَ يَحْيَى: «وَأَرْدَفَ رَجُلًا فَنَادَى بِهِ». حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. قَالَ: وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: وَهَذَا أَجُودُ حَدِيثٍ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ رضي الله عنهما عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُ مَنْ لَمْ يَقِفْ بِعَرَفَاتٍ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَقَدْ فَاتَهُ الْحُجَّ، وَلَا يُجْزِئُ عَنْهُ إِنْ جَاءَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَيَجْعَلُهَا عُمْرَةً، وَعَلَيْهِ الْحُجُّ مِنْ قَابِلٍ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَطَاءٍ نَحْوَ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ، قَالَ: وَسَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ -وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ: - هَذَا الْحَدِيثُ أُمُّ الْمَنَاسِكِ. ٨٧٨- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ وَزَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرَّسٍ بْنِ أَوْسٍ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ لَامِ الطَّائِي رضي الله عنه قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْمُزْدَلِفَةِ حِينَ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي جِئْتُ مِنْ جَبَلِي طَيِّئٍ، أَكَلْتُ رَاحِلَتِي وَأَتَعَبْتُ نَفْسِي،

منه كرم

العرف الشذبي: منها أن تقلب العصر بعرفة ليس بواجب، وتأخير المغرب إلى العشاء واجب، ومن صلى المغرب في الوقت المتعارف يجب الإعادة عليه إلى طلوع الصبح، ولو لم يعدها وطلع الصبح عادت الصلاة صحيحة، وأما وجه الوجه فهو أن تقلب العصر كان لصرف الوقت جميعه بعد أدائها في استماع الخطبة والوقوف بعرفة، وأما تأخير المغرب فلا داعي فيه، بل ذلك الوقت وقت المغرب في هذا اليوم، وأما الأحاديث في تعدد الأذان والإقامة في الجمع بمزدلفة فستة متعارضة صحاح، ذكرها العيني في «العمدة». والواقعة واقعة واحدة. قوله: باب ما جاء في الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة: حديث الباب عن ابن عمر رضي الله عنهما حديث أبي حنيفة رضي الله عنه، وتناول فيه النووي بأن المراد: بإقامة إقامة، ولكن التأويل غير ظاهر، ويمكن لنا أن تناول في حديث جابر رضي الله عنه بأن تعدد الإقامة إنما هو عند الفصل بين المغرب والعشاء بالأكمل ونحوه، كما هو مذكور في فقهاء من تعدد الإقامتين عند الفصل، كذا في «الهداية». قوله: باب ما جاء من أدرك الإمام بجمع إلخ: ظاهر الحديث هذا موافق للشافعي رضي الله عنه في ركنية الوقوف بمزدلفة؛ لأن نسق الوقوفين في حديث الباب واحد، وأما وقوف عرفة فركن اتفاقاً؛ فإنه توارث العمل به وإن كان ثابتاً بخير الواحد. قوله: من جبلي طيئ: وهما سلمى وأحاج، وطيئ على وزن سيد.

حاشية: قوله: فجمع بين الصلاتين بإقامة: [يعني لم يكرر الأذان واكتفى بإقامة]. قوله: لا يصلي صلاة المغرب إلخ: قال في «الهداية»: ومن صلى المغرب في الطريق لم يجز عند أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما، وعليه إعادتها ما لم يطلع الفجر. وقال أبو يوسف رضي الله عنه: يجزئه، وقد أساء. وعلى هذا الخلاف إذا صلى بعرفات. قوله: الحج عرفة: يعني إدراك الحج على إدراك وقوف عرفة في وقتها، فإن أخر الوقوف بها أحد حتى خرج وقتها فقد فاتته الحج، بخلاف سائر الأحكام؛ فإن بالتأخير فيها لا يفوت الحج. قوله: ليلة جمع: [وهي ليلة العاشرة من ذي الحجة]. قوله: قبل طلوع الفجر إلخ: أي فجر يوم النحر. «فقد أدرك الحج» أي سلم من فوته. قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة. قال القاري: ولا أعرف خلافاً عن أحد من الأئمة.

نفع قوت المعتزدي: [الحج عرفة]: قال «طب»: أي معظمه هو الوقوف بعرفة، كقوله: الندم توبة أي مقصودها الأعظم. [أو هذا أجود حديث، رواه سفیان الثوري]: أي: من حديث أهل الكوفة، إذ أهل الكوفة يكثر فيهم التدليس والاختلاف، وهذا الحديث سالم من ذلك، فإن الثوري سمعه من بكير، وسمعه بكير من عبدالرحمن، وسمعه عبد الرحمن من النبي ﷺ - [من جبلي طيئ]: اسمها: أحاد سلمى ذكره الجوهري بالصحيح، وغير واحد.

وَاللَّهُ، مَا تَرَكْتُ مِنْ جَبَلٍ إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ، وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى يَذْفَعَ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ، وَقَضَى تَفَثُهُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْدِيمِ الضَّعْفَةِ مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ: ٨٧٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَقَلٍ مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ وَأَسْمَاءَ وَالْفَضْلِ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: «بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَقَلٍ مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ» حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ. وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُشَاشٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدَّمَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ. وَهَذَا حَدِيثٌ خَطَأً، أَخْطَأَ فِيهِ مُشَاشٌ، وَزَادَ فِيهِ: «عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ ﷺ». وَرَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ وَغَيْرُهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: «عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ ﷺ». ٨٨٠- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْمَسْعُودِيِّ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدَّمَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ وَقَالَ: «لَا تَرْمُوا الْجُمُرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَمْ يَرَوْا بَأْسًا أَنْ يَتَقَدَّمَ الضَّعْفَةُ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ بَلِيلٍ يَصِيرُونَ إِلَى مَنَى. وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: إِنَّهُمْ لَا يَرْمُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنْ يَرْمُوا بَلِيلًا. وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ. بَابُ: ٨٨١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَشْرِمٍ، حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَزِي يَوْمَ النَّحْرِ ضُحًى، وَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَبَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يَزِي بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْإِفَاضَةَ مِنْ جَمْعٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ: ٨٨٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَاضَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَإِنَّمَا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَنْتَظِرُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ثُمَّ يُفِيضُونَ. ٨٨٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ مَيْمُونٍ يَقُولُ: كُنَّا وَفُوقًا بِجَمْعٍ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ: إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَكَانُوا يَقُولُونَ: أَشْرِقَ ثَيْبِرُ. وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَالَفَهُمْ. فَأَقَاضَ عُمَرُ ﷺ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْجِمَارَ الَّتِي تُرْمَى مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ: ٨٨٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَزِي الْجِمَارَ بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَخْوَصِ عَنْ أُمِّهِ -وَهِيَ أُمُّ جُنْدَبِ الْأَزْدِيَّةِ- وَابْنِ عَبَّاسٍ وَالْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُعَاذٍ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ تَكُونَ الْجِمَارُ الَّتِي تُرْمَى بِهَا مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ.

العرف الشَّدْي: قوله: صلاتنا هذه: أي صلاة الصبح بمزدلفة. قوله: باب ما جاء في تقديم الضعفة من جمع بليل: وقوف مزدلفة واجب، ووقته من الليل إلى طلوع الشمس، وإن قدموا الضعفة إلى منى بالليل جاز. ولا شيء على فوت وقوف مزدلفة بعذر، وأما العذر ووجه تقديم الضعفة إلى منى فهو أن يفرغوا من الرمي قبل ازدحام الناس. ووقت الرمي بعد طلوع الصبح عند أبي حنيفة ﷺ إلى طلوع الذكاء، وهذا وقت الإجزاء، وأما وقت السنة فبعد طلوع الشمس، ولا يجوز عندنا أن يرمي الضعفة قبل طلوع الصبح. وإن قيل: كان غرض التقديم الاحتباس من الازدحام، وإذا رموا بعد الصبح يأتي سائر الناس أيضًا. نقول: إنهم يفرغون من الرمي قبل أن يأتي الناس ويزدحموا. وقال الشافعي ﷺ: يجوز الرمي بالليل. ولنا ما في «الطحاوي» عن ابن عباس ﷺ: مرفوعًا، وللشافعي ﷺ ما في «البيهقي» عمل صحابي، ثم رفعها، وقولها: «لكننا نفعل هكذا في عهد رسول الله ﷺ»، ولنا قولنا. قوله: باب: وقت رمي الجمار: فأما رمي يوم النحر أي عاشر ذي الحجة فبعد طلوع الشمس إلى الزوال، ويجزئ بعد الصبح إلى طلوع اليوم الثاني. وقال الشافعي ﷺ: يجزئ بعد نصف الليل. وأما رمي اليوم الحادي عشر والثاني عشر فظاهر الرواية لنا أن يرمي بعد زوال الشمس إلى طلوع الفجر من اليوم الثاني عشر أو الثالث عشر، وأما وقت الجواز فمن طلوع الفجر إلى طلوع الفجر. [هذه رواية شاذة، ولا بد من تسليمها،

حاشية: قوله: وقضى تَفَثُهُ: النفث: ما يفعله المحرم إذا حلَّ، كقص الشارب والأظفار وحلق العانة، وقيل: إذهاب الشعث والدرن والوسخ مطلقًا. (الدرر) قوله: أشرق إلخ: من الإشراق. «ثبير»: بفتح مثله وكسر موحدة، منادى. أي، ليطلع عليك الشمس كي نفيض. وكانوا لا يفيضون إلا بعد ظهور نور الشمس على الجبال، فخالفهم النبي ﷺ فأفاض قبل الطلوع. وهو جبل عظيم بمزدلفة يسار الذهاب إلى منى. وبمكة خمسة جبال تسمى بـ«ثبير». كذا في «مجمع البحار». قوله: الجمار: جمع «جمرة» بمعنى الحصى. قوله: الخذف: بالخاء المعجمة، هو رميك حصاة أو نواة تأخذها بين سبابتك وترمي بها. كذا في «الطليبي».

نفع قوت المغذي: [وما تركت من جبل]: قال «حق»: المشهور رواية بجاء كعبه، وهو ما طال من رمل، وبجيم كسبب، قال «ت»: ببعض نسخه ما تركت من إلا وقعت عليه، إذا كان من رمل، يقال له جبل، وإذا كان من حجارة، يقال له جبل، وليس هذا من روايتنا. [في ثقل]: بثلاثة فقاك كسبب متاع مسافر وحشمه. [يرمي يوم النحر ضحى]: قال «حق»: بتوينه رواية. [أشرق]: كأكرم، أمر من شرق دخل في شروق شمس. [ثبير]: بمثلة، كأمير منادى بني على ضم جبل بمزدلفة، يسار الذهاب منى.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّمِيِّ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ: ٨٨٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ البَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْمِي الْجِمَارَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي رَمِي الْجِمَارِ رَاكِبًا: ٨٨٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى الْجُمُرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ رَاكِبًا. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَقُدَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأُمِّ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَخْوَصِ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى الْجِمَارِ. وَوَجْهُ الْحَدِيثِ عِنْدَنَا أَنَّهُ رَكِبَ فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ لِيَفْتَدَى بِهِ فِي فِعْلِهِ. وَكَلَّا الْحَدِيثَيْنِ مُسْتَعْمَلٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. ٨٨٧ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيْسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَمَى الْجِمَارَ مَشَى إِلَيْهِ ذَاهِبًا وَرَاجِعًا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَرْكَبُ يَوْمَ النَّحْرِ، وَيَمْشِي فِي الْأَيَّامِ الَّتِي بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَكَأَنَّ مَنْ قَالَ هَذَا إِنَّمَا أَرَادَ اتِّبَاعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي فِعْلِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ رَكِبَ يَوْمَ النَّحْرِ حَيْثُ ذَهَبَ يَرْمِي الْجِمَارَ، وَلَا يَرْمِي يَوْمَ النَّحْرِ إِلَّا جُمُرَةَ الْعَقَبَةِ.

بَابُ كَيْفَ تُرْمَى الْجِمَارُ: ٨٨٨ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيْسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْمُسْعُودِيُّ عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ أَبِي صَخْرَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: لَمَّا أَتَى عَبْدُ اللَّهِ ﷺ جُمُرَةَ الْعَقَبَةِ اسْتَبْطَنَ الْوَادِيَّ وَاسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ، وَجَعَلَ يَرْمِي الْجُمُرَةَ عَلَى حَاجِبِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ رَمَى بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، مِنْ هَهُنَا رَمَى الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ. حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْمُسْعُودِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَخْتَارُونَ أَنْ يَرْمِيَ الرَّجُلُ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ، وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُمْكِنَهُ أَنْ يَرْمِيَ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي رَمَى مِنْ حَيْثُ قَدَرَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَطْنِ الْوَادِي. ٨٨٩ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُهْضِيُّ وَعَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ رَمِي الْجِمَارِ وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ طَرْدِ النَّاسِ عِنْدَ رَمِي الْجِمَارِ: ٨٩٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَيْمَنَ بْنِ نَابِلٍ، عَنْ قُدَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي الْجِمَارَ عَلَى نَاقَتِهِ، لَيْسَ ضَرْبٌ وَلَا طَرْدٌ وَلَا إِلَيْكَ إِلَيْكَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ قُدَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَإِنَّمَا يُعْرَفُ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَيْمَنُ بْنُ نَابِلٍ هُوَ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

بِالنَّوْزِ وَالْمَرْحَةِ

العرف الشَّدْي: وإلا فلا جواب من حديث سيأتي عن قريب. وأما رمي يوم الثالث عشر فمن طلوع الشمس إلى غروبها، والمسنون بعد زوالها إلى غروبها. وتفصيل المسائل والفروع يطلب من كتب الفقه. قوله: باب ما جاء في رمي الجمار راکباً: الرمي الذي بعده رمي، الأفضل فيه المشي؛ لأن بعده دعاء، والذي لا رمي بعده فالأفضل فيه الركوب. ذكر في «البحر»: أن أبا يوسف رضي الله عنه كان مريضاً، فأثابه بعض أصحابه عيادة، ففتح أبو يوسف رضي الله عنه عينيه ونظر إليه وسأله: كيف الرمي أفضل ماشياً أو راکباً؟ قال: راکباً. قال: لا. قال: ماشياً. قال: لا. وقال: كل رمي بعده رمي الأفضل فيه المشي، وكل رمي لا رمي بعده فالأفضل فيه الركوب. فقال: خرجت من عنده، فما بلغت الباب إلا أدركتني جارية تقول: قد ارتحل الإمام ﷺ. قوله: باب كيف ترمي الجمار: يرمي الحجرة الأولى والوسطى مستقبل القبلة، ويقوم جانب الشرق من السحمرتين، وأما في العقبة فيرمي مستقبل الحجرة، ويجعل البيت عن يساره. وفي حديث الباب استقبال القبلة عند رمي العقبة. وفي الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه: «أن يستقبل الحجرة ويجعل البيت عن يساره» خلاف حديث الباب. وكلا الحديثين عن ابن مسعود رضي الله عنه، فاعل الحافظ حديث الباب، وحسنه الترمذي، ولا بد من إعلال حديث الترمذي، ولا احتياج إلى التأويل.

حاشية: قوله: رمي الحجرة يوم النحر راکباً: فيه دلالة على ما قال الشافعي وموافقه أنه يستحب لمن وصل منى راکباً أن يرمي حجرة العقبة يوم النحر راکباً، ولو رماها ماشياً جاز. كذا قاله الطيبي. قوله: حجرة العقبة: وهي حد منى من الجانب الغربي من جهة مكة. ويقال لها: الحجرة الكبرى. والحجرة: الحصة، وهنا اسم لمجمع الحصى. (العيني) وفي «الدر المختار»: وجاز الرمي كله راکباً، ولكنه في الأولين - أي الأولى والوسطى - ماشياً أفضل؛ لأنه لا يقف (أي عندهما) إلا في الأخيرة أي العقبة؛ لأنه ينصرف، والراكب أقدر عليه. قوله: استبطن الوادي: أي قصد بطن الوادي ووقف في وسطه. قال محمد في «الموطأ»: أفضل ذلك أن يرمي من بطن الوادي، ومن حيثما رمى فهو جائز، وهو قول أبي حنيفة والعمامة. قوله: سورة البقرة: خصها بالذكر؛ لما فيها من أحكام الحج. قوله: إنما جعل رمي الجمار إلخ: قال محمد: أخبرنا مالك، أخبرنا نافع عن ابن عمر: أنه كان عند الجمرتين الأوليين يقف وقوفاً طويلاً، يكرر الله ويسبحه، ولا يقف عند العقبة. رأي لضيق المقام] وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة. قوله: ليس ضرب ولا طرد إلخ: يعني نبوذون ونداندن، يعني مردم را از پیش میرانده باشند چنانچه پیش امراء می کنند. «ولا إليك إليك»: يعني نبوذ گشتن کوشو ودرشو. كذا في «ترجمة الشيخ».

نفع قوت المغنذي: [عن أيمن نابل]: بنون فموحدة فلام كصاحب، وما له عند المصنف إلا هذا. [عن قدامة]: هو العامري ماله بالكعب إلا هذا، كان اسمه ذكوان، فسماه - ﷺ - ناجية إذ نجى من قريش، واسم أبيه جندب أو كعب.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِشْتِرَاكِ فِي الْبَدَنَةِ وَالْبَقَرَةِ: ٨٩١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: تَحَرَّنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ الْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، يَرَوْنَ الْجُزُورَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ. وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ الْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْجُزُورَ عَنْ عَشْرَةٍ. وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ، وَاحْتَجَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ. وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ. ٨٩٢- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ عَلْبَاءَ بْنِ أَهْمَرَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَحَضَرَ الْأَصْحَى، فَاشْتَرَكْنَا فِي الْبَقَرَةِ سَبْعَةً وَفِي الْجُزُورِ عَشْرَةً. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَهُوَ حَدِيثُ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِشْعَارِ الْبَدَنِ: ٨٩٣- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَسَّانِ الْأَعْرَجِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَلَّدَ نَعْلَيْنِ، وَأَشْعَرَ الْهَذِي فِي الشَّقِّ الْأَيْمَنِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَمَاطَ عَنْهُ الدَّمَ. وَفِي الْبَابِ عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ تَخْرَمَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو حَسَّانِ الْأَعْرَجُ اسْمُهُ مُسْلِمٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، يَرَوْنَ الْإِشْعَارَ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. قَالَ: سَمِعْتُ يُوسُفَ بْنَ عِيْسَى يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ حِينَ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ قَالَ: لَا تَنْظُرُوا إِلَى قَوْلِ أَهْلِ الرَّأْيِ فِي هَذَا؛ فَإِنَّ الْإِشْعَارَ سُنَّةٌ، وَقَوْلُهُمْ بِدْعَةٌ. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا السَّائِبِ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ وَكِيعٍ، فَقَالَ لِرَجُلٍ مِمَّنْ يَنْظُرُ فِي الرَّأْيِ: أَشْعَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَيَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ: هُوَ مُثَلَّةٌ. قَالَ الرَّجُلُ: فَإِنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: الْإِشْعَارُ مُثَلَّةٌ. قَالَ: فَزَأَيْتُ وَكِيعًا غَضَبًا شَدِيدًا، وَقَالَ: أَقُولُ لَكَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، وَتَقُولُ: «قَالَ إِبْرَاهِيمُ»! مَا أَحَقَّكَ بِأَنْ تُحْبَسَ ثُمَّ لَا تُخْرَجَ حَتَّى تَنْزِعَ عَنْ قَوْلِكَ هَذَا.

بَابُ: ٨٩٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجُ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ الْيَمَانِ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى هَذِيَهُ مِنْ قُدَيْدٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ الْيَمَانِ. وَرَوَى عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه اشْتَرَى مِنْ قُدَيْدٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا أَصَحُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْلِيدِ الْهَذِي لِلْمَقِيمِ: ٨٩٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ:

العرف الشذبي: قوله: باب ما جاء في الاشتراك في البدنة والبقرة إلخ: البدنة عندنا تعم البقر والجزور. وقال الشافعية: إنما مختصة بالجزور. ومذهب الأئمة الأربعة اشتراك السبعة في الناقة. وعند إسحاق بن راهويه رحمته الله يجوز اشتراك عشرة في ناقة، وله أيضًا حديث في هذا الباب. وأجاب أتباع الأئمة الأربعة بأنما واقعة حال، ولا نعلم تفصيلها، فليؤخذ بالضابطة العامة. والرواية تدل على أن الواقعة واقعة السفر، ولا أضحية على المسافر، فيكون الذبح ذبح تبرع أو يكون الذبح للأكل، أو يقال: إن اشتراك عشرة رجال لعله كان في زمان، ثم استقر الأمر على سبعة رجال في الناقة. ومرو الحافظ على حديث ابن عباس رضي الله عنه متمسكًا بإسحاق، وأشار إلى الإعلال، لكنه لم يفصح بالإعلال. قوله: نحرنا إلخ: أطلق النحر على ذبح البقرة، وليس هذا أصل استعماله. والمستحب في البقرة الذبح، وفيما هو طويل عنقه -مثل الناقة والبطل- النحر. قوله: باب ما جاء في إشعار البدن: الإشعار هو الكشط برمح في سنام البعير. وقيل: إن الإشعار سنة الملة الإبراهيمية. والإشعار سنة عند الجمهور، ونسب إلى أبي حنيفة رحمته الله كراهته وأنه مثله. قوله: لا تنظروا إلى قول أهل الرأي إلخ: لفظ «أهل الرأي» ليس للتوهمين، بل يطلق على الفقيه. وسمى أبو عمر كتابه «الاستدكار سنة عند الجمهور»، ونسب إلى أبي حنيفة رحمته الله كراهته وأنه مثله. قوله: لا تنظروا إلى قول أهل الرأي إلخ: لفظ «أهل الرأي» ليس للتوهمين، بل يطلق على الفقيه. وسمى أبو عمر كتابه «الاستدكار لمذاهب علماء الأمصار مما تضمنه الموطأ في معاني الرأي والآثار». وأطلق ابن تيمية في تصانيفه على الفقهاء، إلا أن أول إطلاق هذا اللفظ على أبي حنيفة وأصحابه رحمته الله؛ فإنه أول من دون الفقه، ومحمد بن حسن رحمته الله أول من أفرز الفقه من الحديث، بخلاف غيره من مالك وأبي يوسف وغيرهما؛ فإنهم كانوا يجمعون بين الأحاديث والآثار والفقه. ثم استعمل لفظ «أهل الرأي» في كل فقيه. ثم إن أعلم الناس بمذهب أبي حنيفة رحمته الله -وهو الإمام الطحاوي رحمته الله -نقل: إنما كرهه أبو حنيفة؛ فإن أهل عصره كانوا يتعدون في الإشعار ويتجاوزون عن حد السنة. قوله: وقولهم بدعة: لم يصرح وكيع بأن هذا قول أبي حنيفة رحمته الله، وإذا ذكر قوله لم يقله بدعة، إلا أنه لم يرض به، وأما غضب وكيع فإنما كان على هذا الرجل حيث عارض السنة بقول إبراهيم صورة، كما أمر أبو يوسف رحمته الله بقتل رجل عارض قول النبي ﷺ بقوله، حيث قال أبو يوسف رحمته الله: إنه ﷺ كان يحب الدباء، فقال رجل: إني لا أحب، إنما في «تكلمة الطوري». فنقول: إن وكيعًا حنفي، كان يفتي بمذهب أبي حنيفة رحمته الله كما في «عقود الجواهر»، ومثله في «كتاب الضعفاء» لأبي الفتح الأزدي إمام الجرح والتعديل. وكان وكيع شيخ أحمد بن حنبل تلميذ أبي حنيفة. وفي «الميزان» للشعراني: قال وكيع: لو لم ألق ثلاثة رجال: ابن المبارك وأبا حنيفة والثوري، لكنت من عوام الناس، فعلم أن وكيعًا ممن يعتقد في حق أبي حنيفة رحمته الله. قوله: باب ما جاء في تقليد الهدي للمقيم: سوق الهدي لمن يكون مقيمًا في بيته لأن يذبح في منى مستحب وقربة. ثم هل يجري عليه أحكام المحرم أم لا؟ فمختلف فيه، بعض السلف إلى أنه في حكم المحرم ما لم يذبح هديه، خلاف الفقهاء الأربعة. وابن عباس من ذلك البعض.

حاشية: قوله: علباء: [بالعين المهملة المكسورة والموحدة المدودة]. قوله: وفي الجزور عشرة: قال المظهر: عمل به إسحاق بن راهويه. وقال غيره: إنه منسوخ بما هو من قوله: «البقرة عن سبعة، والجزور عن سبعة». والأظهر أن يقال: معارض بالرواية الصحيحة. وأما ما ورد في البدنة: «سبعة أو عشرة» فهو شاك، وغيره جازم بالسبعة. قاله علي في «المرقاة». قوله: إشعار البدن: الإشعار: أن يضرب في صفحة سنامها اليمنى بحديدة حتى يتلطخ بالدم ظاهراً. والتقليد: وهو تعليق نعل أو جلد؛ ليكون علامة الهدي، كذا ذكره العيني في «شرح البخاري». قوله: لا تنظروا إلى قول أهل الرأي إلخ: لا شك أن أبا حنيفة كره الإشعار. فقيل: كره لأنه مثله. وإنما فعله النبي ﷺ؛ لأن المشركين كانوا لا يمتنعون من تعرضه إلا بهذا. وقيل: إنما كره إشعار أهل زمانه؛ لأنهم كانوا يبالغون فيه، فيخاف منه السراية. وقيل: إنما كره إشعاره على التقليد. (التقرير) قال العيني: قال الطحاوي الذي هو أعلم الناس بمذهب أبي حنيفة: إن أبا حنيفة لم يكره أصل الإشعار ولا كونه سنة، وإنما كره ما يفعل على وجه يخاف منه هلاكها لسراية الجرح، لا سيما في حر السحجاز مع الطعن بالسنان أو الشفرة، فأراد سد الباب على العامة؛ لأنهم لا يراعون الحد في ذلك، وأما من وقف على الحد، فقطع الجلد دون اللحم فلا يكرهه. انتهى كلام العيني، والله تعالى أعلم بالصواب. قوله: مثله: مثلت بالقتيل: جدعت أنفه أو أذنه أو مذاكيره أو شيئاً من أطرافه. والاسم مثله. (الدر الثمر للسيوطي) قوله: في تقليد الهدي: الهدي: ما يهدى إلى الكعبة من النعم لتنحر به. وتقليدها أن يجعل في رقابها شيء، كالقلادة من لحاء الشجرة أو الصوف ونحو ذلك؛ ليعلم أنها هدي. قال الطيبي: والقلائد جمعه، وهو ما يعلق. البدنة: ناقة أو بقرة. كذا في «المجمع».

فَقُلْتُ فَلَايِدَ هَذِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ لَمْ يُحْرَمَ وَلَمْ يَتْرَكْ شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا: إِذَا قَلَّ الرَّجُلُ الْهَدْيَ وَهُوَ يُرِيدُ الْحَجَّ لَمْ يُحْرَمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الثِّيَابِ وَالطَّيْبِ حَتَّى يُحْرَمَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا قَلَّ الرَّجُلُ الْهَدْيَ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ مَا وَجَبَ عَلَى الْمُحْرِمِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْلِيدِ الْغَنَمِ: ٨١٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَقْتُلُ فَلَايِدَ هَذِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلَّهَا غَنَمًا، ثُمَّ لَا يُحْرَمُ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، يَرَوْنَ تَقْلِيدَ الْغَنَمِ.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا عَطِبَ الْهَدْيُ مَا يُصْنَعُ بِهِ: ٨١٧- حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَاجِيَةِ الْخَزَاعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا عَطِبَ مِنَ الْهَدْيِ؟ قَالَ: «انْحَرِهَا، ثُمَّ اغْمِسْ نَعْلَهَا فِي دَمِهَا، ثُمَّ حَلَّ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَهَا فَيَأْكُلُوهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ ذُوَيْبِ أَبِي قَبِيصَةَ الْخَزَاعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ نَاجِيَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا فِي هَذِي التَّطَوُّعِ إِذَا عَطِبَ: لَا يَأْكُلُ هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُقَّتِهِ، وَيُحْلَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ يَأْكُلُونَهُ، وَقَدْ أَجْزَأَ عَنْهُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَقَالُوا: إِنْ أَكَلَ مِنْهُ شَيْئًا غَرِمَ مِقْدَارَ مَا أَكَلَ مِنْهُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا أَكَلَ مِنْ هَذِي التَّطَوُّعِ شَيْئًا فَقَدْ ضَمِنَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي رُكُوبِ الْبَدَنَةِ: ٨١٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ لَهُ: «ارْكَبْهَا». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا بَدَنَةٌ. فَقَالَ لَهُ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ فِي الرَّابِعَةِ: «ارْكَبْهَا وَيُحْكُ، أَوْ وَيَلِكُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي رُكُوبِ الْبَدَنَةِ إِذَا احتَاجَ إِلَى ظَهَرِهَا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَرْكَبُ مَا لَمْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ.

بَابُ مَا جَاءَ بِأَيِّ جَانِبِ الرَّأْسِ يَبْدَأُ فِي الْخَلْقِ: ٨١٩- حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجُمُرَةَ نَحَرَ نُسْكِهِ، ثُمَّ نَازَلَ الْحَالِقَ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ فَحَلَقَهُ، فَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ، ثُمَّ نَازَلَهُ شِقَّهُ الْأَيْسَرَ فَحَلَقَهُ، فَقَالَ: «اقْسِمُ بَيْنَ النَّاسِ». حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ: ٩٠٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَخَلَقَ طَائِفَةً مِنْ

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في تقليد الغنم: تقليد الغنم ليس بمذكور في كتبنا نفيًا وإثباتًا. وأما ما في كتبنا من نفي تقليد الغنم، فمراده نفي التقليد بالنعل لا من الخيط. فأقول: لما لم يكن التقليد بالخيط مذكورًا، وصح في الحديث، فلا بد من جوازه. وفي بعض ألفاظ حديث الباب: الوبر الأحمر. قوله: باب ما جاء إذا عَطِبَ الهدي إلخ: العطب: الهلاك. قال أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنْ كَانَ الْهَدْيُ نَفْلًا فَيَذْبَحُهُ وَيَلْطِخُ نَعْلَهَا بِدَمِهَا؛ لِيَعْلَمَهُ الْفُقَرَاءُ وَيَأْكُلُوهُ، وَلَا يَجُوزُ لِلْمُهْدِي أَكْلَهُ. وَإِنْ كَانَ الْهَدْيُ وَاجِبًا فَعَلَى الْمُهْدِي بَدْلُهُ، وَيَفْعَلُ هَذَا الْمَعْطُوبُ مَا يَشَاءُ، وَيَجُوزُ لَهُ أَكْلُهُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْهَدْيُ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ لِلْمُهْدِي لَا يَجُوزُ لِرَفَقَائِهِ أَيْضًا. وَلَهُ حَدِيثُ الْبَابِ، وَنَحْمَلُهُ عَلَى أَنَّهُ نَهَى لِسَدِّ الذَّرَائِعِ. قوله: باب ما جاء في ركوب البدنة: يجوز الركوب عند أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند الاضطراب، وعند الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند الحاجة. ثم الاضطراب أشد من الحاجة. ثم الاضطراب والحاجة موكولان إلى رأي من ابتلي بهما. وظاهر حديث الباب للشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولكن في «مسلم» تصريح «إذا أُلْجِئْتَ، فيؤيدنا. قوله: باب ما جاء بأي جانب الرأس إلخ: الجمهور إلى أنه يبدأ من اليمين، ونسب إلى أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يبدأ من اليسار، وهذه الرواية عن أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخَذَهَا النَّوَوِيُّ، وَاعْتَرَضَ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ: إِنَّهُ خَالَفَ النَّصَّ. وَنَقَلَ بَعْضُ مَنْ يَتَصَدَّى إِلَى الطَّعْنِ فِي حَقِّ أَبِي حَنِيفَةَ حِكَايَةً، وَهِيَ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ لَمَّا ذَهَبَ حَاجًّا فَرَّغَ عَنْ حُجَّتِهِ وَأَرَادَ الْخَلْقَ، فَاسْتَدْبَرَ الْقِبْلَةَ. قَالَ الْحَالِقُ: اسْتَقْبَلَهَا. ثُمَّ بَدَأَ أَبُو حَنِيفَةَ بِالْيَسَارِ. قَالَ الْحَالِقُ: أَبَدًا بِالْيَمِينِ. ثُمَّ بَعْدَ الْخَلْقِ أَخَذَ أَبُو حَنِيفَةَ أَنْ يَقُومَ، وَمَا دَفَنَ الْأَشْعَارَ، قَالَ الْحَالِقُ: ادْفَنْهَا. فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: أَخَذْتُ ثَلَاثَ مَسَائِلَ مِنَ الْحَالِقِ. أَقُولُ: إِنْ هَذِهِ الْحِكَايَةُ ثُبُوتًا لَا يَعْلَمُ، وَبَعْدَ فَرْضِ تَسْلِيمِهَا تَدُلُّ عَلَى جَلَالَةِ قُدْرِهِ وَقَبُولِهِ الشَّيْءَ مِنْ دُونِهِ إِذَا وَقَعَ ذَهُولٌ. وَأَقُولُ: قَدْ ثُبِتَ الرَّوَايَتَانِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: التَّيْمَانَ وَالتَّيْسَرَ، كَمَا فِي «غَايَةِ السُّرُوجِي»، وَأَيْضًا يُمْكِنُ لِلْمُجْتَهِدِ أَنْ يَحِثَّ أَنْ التَّيْمَانَ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ بَيْنَ الْحَالِقِ أَوْ الْحَلُوقِ. قوله: حسان: إِنْ اشْتَقَّ مِنَ الْحَسَنِ فَمَنْصَرَفٌ، وَإِنْ اشْتَقَّ مِنَ الْحَسِّ فَغَيْرُ مَنْصَرَفٍ. قوله: اقسمة بين الناس: أي للتترك. وهذا يدل على أخذ التبركات. وتبركاته كثيرة، منها البردة العباسية، هذه البردة أعطى النبي ﷺ كعب بن الزهير حين قرأ قصيدة «بانت سعاد» في حضرته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. واشتراها العباسيون. قوله: باب ما جاء في الخلق والتقصير: الاختلاف في قدر خلق رأس المحرم مثل الاختلاف في مسحه في الوضوء. وبحث ابن الهمام في الخلق، وقال: ليس بين المسح والخلق جامع به يقاس الخلق على المسح، وإنه قياس شبه لا قياس علة، والمقبول قياس العلة. وأظن الكلام، وهو من تفرداته. أقول: زعم الشيخ أن في قدر خلق الرأس قياسًا، والحال أنه لا قياس في هذا، بل ههنا أصل مختلف فيه، وهو أنه كم يجب أداء حصة الخلق إذا أمر الشارع بالفعل المتعدي المتعلق بالخلق لصدق قول: إنه امتثل الأمر الشرعي،

حاشية: قوله: قلت فلايِدَ هذي رسول الله ﷺ ثم لم يحرم إلخ: قال محمد: وهذا نأخذ، وإنما يحرم على الذي يتوجه مع هديه يريد مكة، وقد ساق بدنة وقلدها، فهذا يكون محرماً حين يتوجه مع بدنته المقلدة بما أراد من حج أو عمرة. فأما إذا كان مقيماً في أهله لم يكن محرماً ولم يحرم عليه شيء حل له، وهو قول أبي حنيفة. (الموطأ لمحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قوله: بما عَطِبَ من الهدي: أي قرب هلاكها حتى خيف عليها الموت، أو امتنع عليها السير. قوله: ثم اغمس نعلها في دمها إلخ: فائدة ذلك إعلام الناس أنه هدي، فيأكل منه الفقراء دون الأغنياء. (شرح الموطأ لعلي القاري) «قال محمد: وهذا نأخذ، كل هدي تطوَّع عَطِبَ في الطريق، صنع به كما صنع» أي ابن عمر، وثبت عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «وخلى» أي وترك «بينه وبين الناس» أي الفقراء «يأكلونه، ولا يعجبنا» أي ولا يجوز عندنا «أن يأكل» أي صاحب الهدي «منه» ولو تطوَّعاً «إلا من كان محتاجاً إليه» أي مضطراً إليه. وأعلم أن هدي التطوُّع إذا بلغ الحرم يجوز لصاحبه وغيره من الأغنياء؛ لأن القرية فيه بالإراقة إنما تكون في الحرم، وفي غيره التصديق، والله سبحانه أعلم. (الموطأ وشرحه للقاري) قوله: اركبها: فيه دليل على أن من ساق بدنة هدياً، جاز له ركوبها غير مضطراً، وله الحمل عليها. وهو قول الشافعي ومالك وأحمد، وذوهم قوم إلى أنه لا يركبها إلا أن يضطرَّ إليه؛ لقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اركبها بالمعروف إذا أُلْجِئْتَ إليها». (رواه مسلم) هذا هو قول أبي حنيفة، كذا قاله الطيبي. ويمكن أن يكون هذا السائق قد أعيا واضطراً إلى الركوب، ولذا راجعه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مراراً، حتى قال في آخره: «اركبها ويحك أو ويلك»، والله تعالى أعلم بالصواب.

أَصْحَابِهِ، وَقَصَّرَ بَعْضُهُمْ. قَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رَجِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ» مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ. ثُمَّ قَالَ: «وَالْمُقَصِّرِينَ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ أُمِّ الْخَصَّيْنِ وَمَارِبَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي مَرْيَمَ وَحُبَيْشٍ بْنِ جُنَادَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَخْتَارُونَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَخْلُقَ رَأْسَهُ، وَإِنْ قَصَّرَ يَرَوْنَ أَنَّ ذَلِكَ يُجْزَى عَنْهُ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْخَلْقِ لِلنِّسَاءِ: ٩٠١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْحَرْشِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ خَلَّاسِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَخْلُقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ خَلَّاسِ بْنِ عَمْرٍو، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه». قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ رضي الله عنه فِيهِ اضْطِرَابٌ. ٩٠٢- وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ تَخْلُقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا يَرَوْنَ عَلَى الْمَرْأَةِ حَلْقًا، وَيَرَوْنَ أَنَّ عَلَيْهَا التَّقْصِيرَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيَمَنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ أَوْ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَرِي: ٩٠٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عِيْسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ؟ فَقَالَ: «اذْبَحْ، وَلَا حَرَجَ»، وَسَأَلَهُ آخَرُ فَقَالَ: نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرِي؟ قَالَ: «ارْمِ، وَلَا حَرَجَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَجَابِرِ بْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا قَدَّمَ نُسُكًا قَبْلَ نُسُكٍ فَعَلَيْهِ دَمٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّيِّبِ عِنْدَ الْإِحْلَالِ قَبْلَ الزِّيَارَةِ: ٩٠٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَيَوْمَ النَّحْرِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، بِطِيبٍ فِيهِ مِسْكٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، يَرَوْنَ أَنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ وَذَبَحَ وَحَلَقَ أَوْ قَصَّرَ فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ حَرَمٌ عَلَيْهِ إِلَّا النِّسَاءَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. ٩٠٥- وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ وَالطَّيِّبَ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

العرف الشاذي: فقال الشافعي رحمته الله: يكفي بعض المحل. وقال أبو حنيفة رحمته الله: يجب القدر المعتد به أي ربع المحل. وقال مالك بالاستيعاب. فكان الاحتمالات ثلاثة، ذهب ذاهب إلى كل واحد منها، وما ذكرت أشار إليه ابن رشد في «القواعد». وأخذ أبو حنيفة بربع الشيء في مواضع، [ويؤيده على ما في حديث الوصية: «الثلث، والثلث كثير»؛ فإنه يدل على أن القدر المعتد به ما دون الثلث] منها ما في المسألة، ومنها مسألة بطلان الصلاة بكشف العضو، ومنها نجاسة الثوب، ومنها قطع آذان الأضحية، ومسائل أخرى. فمدار الاختلاف في مسألة الباب مسألة أصولية لا ما زعم الشيخ. ثم اختار مسألة مالك. قوله: مرة أو مرتين: دعاؤه ﷺ للمحلقين مرتين وللمقصرين مرة ثابت في واقعيتين: إحداها في عام الحديبية، وثانيتهما في حجة الوداع. قوله: باب ما جاء في كراهية الحلق للنساء: الحلق للنسوان حرام عند كافة العلماء، ولا يجوز لمن عند التحلل إلا القصر قدر ما يلف حول أذنه. وهما إشكال قوي لم يتوجه إليه أحد، وهو ما في «مسلم»: إن بعض أزواج النبي ﷺ قصرت الأشعار، وجعلت مثل الوفرة إلخ، وما حله النووي والقاضي عياض السامري والقرطبي وأبو عبد الله المالكي الأصبهاني. وسألت مولانا مد ظله العالی عن حل الإشكال فقال: لعلها قلت الأشعار حالة الشيب. وعندي أن قصر بعض أزواج النبي ﷺ إنما كان عند التحلل من الإحرام، لا في غيره من الأوقات، ولي في هذا السجواب قرائن. وأشكل من حديث «مسلم» ما أخرجه الزيلعي في «التحريج»: أن ابن عباس ويزيد بن الأصم لما دفنا ميمونة رضي الله عنها في القبر وجدوا إلخ. [حديث الباب تصدق بعض المحدثين إلى الكلام فيه، ولا وجه فيه للكلام، وأما خلاص بن عمرو فكان جلادا في عهد علي رضي الله عنه، وشهد معه الحروب.] قوله: باب ما جاء فيمن حلق إلخ: تفصيل المسألة مر سابقا، كلا السؤالين لو حملناهما على المفرد فلا جزاء عند أبي حنيفة أيضًا ولا جناية. قوله: باب ما جاء في الطيب إلخ: المحلل عندنا اثنان: الحلق وطواف الزيارة، هذا هو المشهور في عامة كتبنا. وقال صاحب «الهداية»: إن المحلل هو الحلق فقط، لكن أثره في تحليل النساء موقوف على طواف الزيارة، والوجه يؤيد قول «الهداية»، بأن المحلل إنما يكون ما كان محظورا، والطواف ليس بمحظور في الإحرام. وفي «قاضي خان» رواية شاذة عن أبي حنيفة: أن الطيب أيضًا في حكم النساء، أي لا يحل إلا بعد طواف الزيارة. أقول: تحمل الرواية الشاذة على الكراهة على وفاق ما في «ابن ماجه»؛ فإن فيه أيضًا: «حلال كل شيء في ما بعد الحلق إلا النساء والطيب». وأقول: لا بد من تسليم الرواية الشاذة أيضًا، وإلا فلا جواب عن حديث ابن ماجه، وأيضًا نسب الترمذي إلينا هذا القول، أي عدم حل الطيب بعد الحلق قبل طواف الزيارة.

حاشية: قوله: والمقصرين: في الحديث دلالة على أن كلاً من الحلق والتقصر يجزئ، وأن التحلق أفضل؛ لأنه أبلغ في العبادة وأدل على صدق النية في التذلل؛ لتركه الزينة. وكان هذا في حجة الوداع. وقيل: في عمرة الحديبية. (بجمع البحار) قوله: اذبح ولا حرج: أعلم أن أفعال يوم النحر أربعة: الرمي والذبح والحلق والطواف، واختلفوا في أن هذا الترتيب سنة أو واجب، فذهب جماعة منهم الإمام أبو حنيفة ومالك إلى الوجوب، وقالوا: المراد بنفي الحرج رفع الإثم للجهل والنسيان، ولكن الدم واجب. وقال الطيباني: ويدل على هذا أن ابن عباس رضي الله عنه روى مثل هذا الحديث وأوجب الدم، فلولا أنه فهم ذلك لعلم أنه المراد لما أمر بخلافه، كذا في «اللمعات». قوله: الطيب عند الإحلال قبل الزيارة: وعليه الحنفية، كما في «الهداية»، وقد حل له كل شيء إلا النساء، وقال مالك: إلا الطيب أيضًا؛ لأنه من دواعي الجماع، ولنا قوله ﷺ: «حل له كل شيء إلا النساء»، وهو مقدم على القياس، وأيضًا حديث الباب حجة واضحة لنا، واستدل به محمد ﷺ في «الموطأ». قوله: وهو قول أهل الكوفة: ليس المراد منه الإمام أبا حنيفة رحمته الله؛ لأن قوله: حل له كل شيء إلا النساء فقط، كما مر. والله تعالى أعلم بالصواب.

نفع قوت المفتدي: [أنا محمد بن موسى الحرشي:] بجاء فراء فنقط سينه، كنسب سبب.

بَابُ مَا جَاءَ مَتَى يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي الْحَجِّ: ٩٠٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: أَرَدَفَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَمْعٍ إِلَى مَتَى، فَلَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ الْفَضْلِ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْحَاجَّ لَا يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ حَتَّى يَرِي الْجَمْرَةَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

بَابُ مَا جَاءَ مَتَى يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي الْعُمْرَةِ: ٩٠٧- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه - قَالَ: يَرْفَعُ الْحَدِيثَ - أَنَّهُ كَانَ يُنْسِكُ عَنِ التَّلْبِيَةِ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا اسْتَلَمَ الْحَجَرَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا: لَا يَقْطَعُ الْمُعْتَمِرُ التَّلْبِيَةَ حَتَّى يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا انْتَهَى إِلَى بَيْتِ مَكَّةَ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ. وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ بِاللَّيْلِ: ٩٠٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَّرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ إِلَى اللَّيْلِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنْ يُؤَخَّرَ طَوَافُ الزِّيَارَةِ إِلَى اللَّيْلِ، وَاسْتَحَبَّ بَعْضُهُمْ أَنْ يَزُورَ يَوْمَ النَّحْرِ، وَوَسَّعَ بَعْضُهُمْ أَنْ يُؤَخَّرَ وَلَوْ إِلَى آخِرِ أَيَّامٍ مَتَى.

بَابُ مَا جَاءَ فِي نُزُولِ الْأَبْطَحِ: ٩٠٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأَبِي رَافِعٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. وَقَدْ اسْتَحَبَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ نُزُولَ الْأَبْطَحِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرَوْا ذَلِكَ وَاجِبًا إِلَّا مَنْ أَحَبَّ ذَلِكَ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَنُزُولُ الْأَبْطَحِ لَيْسَ مِنَ التُّسْكِ فِي شَيْءٍ، إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلٌ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. ٩١٠- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: لَيْسَ التَّخْصِيبُ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلٌ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: التَّخْصِيبُ: نُزُولُ الْأَبْطَحِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ: ٩١١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ زُرَيْجٍ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمُعَلَّمِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ:

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء متى يقطع الحاج التلبية عند رمي الجمرة العقبية، ويقطع المعتمر عند استلام الحجر؛ فإن العمرة الإحرام وطواف البيت والسعي والحلق. وإن قيل في محل النكات: إن التلبية شعار الحج، فإذا انقطعت ختم الحج، فإذا ختم الحج لا يكون الترتيب بعده واجباً، أي في الأشياء الأربعة، خلاف ما قال أبو حنيفة؛ فإنه يقول بوجوب الترتيب، وقال صاحبه والجمهور بالسنية، فتفيد النكته الجمهور. قلت: إن هذا الاستنباط إنما هو متى، ولا يكون حجة على الأئمة. قوله: باب ما جاء في طواف الحج: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: يطوف للزيارة عاشر ذي الحجة، ولو أخره إلى غروب شمس الثاني عشر من ذي الحجة فلا جناة، ولو أخره إلى ما بعده فجنابة، وأما طوافه ﷺ ففي الصحيحين أنه ﷺ طاف بعد الزوال، وصلى الظهر بمعى أو مكة على اختلاف الروايتين، وفي حديث الباب أنه أخره إلى الليل، فإذا يسقط حديث الباب لخلافه حديث الصحيحين، وإما أن يوجه في حديث «الترمذي» بأن المراد من «أخر إلى الليل» أنه طاف في النصف الثاني من النهار، ويدل على هذا التوجيه ما أخرجه أبو داود وأحمد في مسنده. وأقول: يمكن أن يقال في حديث الباب بأن هذا الطواف ليس طواف الزيارة، بل طواف نفل، وصح أطوفته ﷺ في الأيام التي أقام بمعى، كما أخرجه البخاري إلا أنه مرصه، وقد صح بسند صحيح قوي. وتمسك الشافعية بالرواية: «أنه ﷺ صلى الظهر بمكة ومعى» على صحة اقتداء المفترض خلف المنفل، وقالوا بالجمع بين حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أنه صلى بمعى إلى الحج»، وحديث جابر رضي الله عنه: «أنه صلى بمكة إلى الحج» فتكون صلاته بمعى نفلاً. أقول: إن المحدثين أكثرهم إلى الترجيح، فرجحوا حديث جابر رضي الله عنه على حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وأيضاً يمكن أن يقال: إنه ﷺ صلى بمعى مقتدياً خلف رجل مع أصحابه رضي الله عنهم. قوله: باب ما جاء في نزول الحج: الأبطح في اللغة (دائن كوه)، وكذلك البطحاء، ثم صار علماً بالغلبة للمحصب، ويقال لها: خيف بني كنانة أيضاً. والتحصيب أي النزول بالخصب مستحب، وقال ابن عباس رضي الله عنه: لا استحباب، بل كان نزوله ﷺ اتفاقاً، وهذا هو الموضع الذي قام فيه بنو هاشم بعد ما أخرج قريش آل هاشم من مكة، وقال قريش لأبي طالب: ادفع إلينا ابن أخيك محمداً، وخذ عنا بدله ما لا كثيراً، فلم يقبل أبو طالب. قوله: قال الشافعي الحج: في كتب الشافعية استحباب التحصيب، وأما ما ذكر الترمذي، فلهذه رواية عن الشافعي رضي الله عنه، ولا بد منه؛ فإن الترمذي من أوثق ناقلي مذهب الشافعي رضي الله عنه.

حاشية: قوله: الحاج لا يقطع التلبية: قال في «الهداية»: ويقطع التلبية مع أول حصة؛ لما روي عن ابن مسعود، وروى جابر أيضاً: أن النبي ﷺ قطع التلبية عند أول حصة رمى بها جمره العقبية. قوله: طواف الزيارة بالليل: أعلم أن وقت طواف الزيارة أيام النحر؛ لأن الله تعالى قد عطف الطواف على الذبح، قال: «فَكُلُّوا مِنْهَا»، ثم قال: «وَلْيَطَّوَّفُوا»، فكان وقتها واحداً، وأول وقته بعد طلوع الفجر من يوم النحر؛ لأن ما قبله من الليل وقت الوقوف بعرفة، والطواف مرتب عليه، وأفضل هذه الأيام أولها كما في التضحية، ويكره تأخيرها عن هذه الأيام؛ لما بينا أنه موقت بها؛ فإن أخره عنها لزمه دم عند أبي حنيفة رضي الله عنه، كذا في «الهداية». قوله: ينزلون الأبطح: قال بعض العلماء: كان نزوله ﷺ بالمحصب - وهو الأبطح - شكراً لله تعالى على الظهور بعد الإخفاء، وعلى إظهار دين الله تعالى بعد ما أراد المشركون من إخفائه، وإذا تقرر أن نزول المحصب لا تعلق له بالمناسك، فهل يستحب لكل أحد أن ينزل فيه إذا مر به؟ يحتمل أن يقال باستحبابه مطلقاً، ويحتمل أن يقال باستحبابه للجمع الكثير، وإظهار العبادة فيه؛ إظهاراً لشكر الله تعالى على رد كيد الكفار وإبطال ما أرادوه، والله أعلم. وقال الحافظ زكي الدين عبد العظيم المنذري: التحصيب مستحب عند جميع العلماء، وقال شيخنا زين الدين: وفيه نظر؛ لأن الترمذي حكى استحبابه عن بعض أهل العلم، وحكى النووي استحبابه عن مذهب الشافعي ومالك والجمهور، وهذا هو الصواب، وقد كان من أهل العلم من لا يستحبّه، فكانت أسماء وعروة بن الزبير لا يحضبان، حكاه ابن عبد البر، كذا في «العيني». قوله: ليس التحصيب بشيء: قال الشيخ في «اللمعات»: قال بعضهم، وهو قول ابن عمر رضي الله عنهما: إن التحصيب من سنن الحج ومأم مناسكها؛ لأنه ﷺ قال: «إِنَّا نَاْزِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِحَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَاسَمُوا - يَعْنِي قَرِيشًا - عَلَى الْكُفْرِ، وَتَعَاهَدُوا عَلَى أَنْ لَا يَخَالِطُوا بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَلَا يَنَاصِحُوهُمْ وَلَا يَوَاصِلُوهُمْ وَلَا يَبَايَعُوهُمْ حَتَّى يَسْلَمُوا مُحَمَّدًا إِلَيْهِمْ»، فقصد النبي ﷺ أن يظهر شعائر الإسلام في مكان أظهرها شعائر الكفر ويؤدي شكر نعمة الله وفضله عليه. قوله: إنما هو منزل نزل رسول الله ﷺ: وفي «السّهادة»: الأصح أن نزوله ﷺ بالمحصب كان قصداً؛ إراءة للمشركين لطف صنع الله تعالى به، فصار سنة كالرمل في الطواف، انتهى ملخصاً.

إِنَّمَا نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَبْطَحُ، لِأَنَّهُ كَانَ أَسْمَحَ لِحُرُوجِهِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ نَحْوَهُ. بَابُ مَا جَاءَ فِي حَجِّ الصَّيِّ^{الْأَسِيلِ}: ١١٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: رَفَعَتْ امْرَأَةٌ صَبِيًّا لَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ. حَدِيثُ جَابِرٍ ﷺ. حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا قُرْعَةُ بْنُ سُوَيْدٍ الْبَاهِلِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. وَقَدْ رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا. ١١٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ﷺ قَالَ: حَجَّ بِي أَبِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَأَنَا ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ الصَّيَّ إِذَا حَجَّ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَ فَعَلَيْهِ الْحُجُّ إِذَا أَدْرَكَ، لَا تُجْزِئُ عَنْهُ تِلْكَ الْحُجَّةُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ، وَكَذَلِكَ الْمَمْلُوكُ إِذَا حَجَّ فِي رِقَّةٍ ثُمَّ أُعْتِقَ، فَعَلَيْهِ الْحُجُّ إِذَا وَجَدَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا، وَلَا يُجْزِئُ عَنْهُ مَا حَجَّ فِي حَالِ رِقَّةٍ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. ١١٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ نُمَيْرٍ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ سَوَّارٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: كُنَّا إِذَا حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكُنَّا نُكَلِّبُ عَنِ النِّسَاءِ وَنُرِي عَنِ الصَّبِيَّانِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا يَكُلِّبُ عَنْهَا غَيْرَهَا، بَلْ هِيَ تُكَلِّبُ، وَيُكْفَرُ لَهَا رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ. بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحُجِّ عَنِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَيِّتِ: ١١٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شَهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَّارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَنَعِمٍ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي أَدْرَكَتْهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحُجِّ، وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ الْبَعِيرِ. قَالَ: «حُجِّي عَنْهُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَبُرَيْدَةَ وَخُصَيْنِ بْنِ عَوْفٍ وَأَبِي رَزِينِ الْعُقَيْلِيِّ وَسَوْدَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَيضًا عَنْ سَيِّدَانِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ، عَنْ عَمَّتِهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عَبَّاسٍ سَمِعَهُ مِنَ الْفَضْلِ وَغَيْرِهِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ رَوَى هَذَا فَأَرْسَلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الَّذِي سَمِعَهُ مِنْهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرُ حَدِيثٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، يَرَوْنَ أَنْ يُحَجَّ عَنِ الْمَيِّتِ. وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا أَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ، حُجَّ عَنْهُ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُهُمْ أَنْ يُحَجَّ عَنِ الْحَيِّ إِذَا كَانَ كَبِيرًا أَوْ بِحَالٍ لَا يَقْدِرُ أَنْ يُحَجَّ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ. بَابُ مِنْهُ: ١١٦- حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيْسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أُوَيْسٍ، عَنْ أَبِي رَزِينِ الْعُقَيْلِيِّ ﷺ: أَنَّهُ أَمَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ الْحُجَّ وَلَا الْعُمْرَةَ وَلَا الظَّعْنَ، قَالَ: «حُجَّ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرْ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَإِنَّمَا ذُكِرَتِ الْعُمْرَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنْ يَعْتَمِرَ الرَّجُلُ عَنْ غَيْرِهِ. وَأَبُو رَزِينِ الْعُقَيْلِيُّ اسْمُهُ لَقِيطُ بْنُ عَامِرٍ. ١١٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَلَمْ تَحُجَّ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، حُجِّي عَنْهَا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

العرف الشذبي: قوله: باب ما جاء في حج الصبي: حج الصبي والرفيق صحيح عندنا بلا ريب، إلا أنه لا يكفي عن حجة الإسلام إذا وجب عليهما الحج، وسها النووي حين نسب عدم صحة حجهما إلى أبي حنيفة رحمه الله، والحال أنه يقول بأنه لا ينوب عن حجة الإسلام، كما قال غيره أيضًا. قال الفقهاء: إن الولي يأمر الصبي أن يتجرد عن ثيابه المخططة، ويحرم ويلبي عنه الولي، ويكفه من الجنائيات. قوله: فكنا نلبي عن النساء: لم يقل أحد بأن ينوبوا عن تلبيتهن، فيتناول في الحديث بأنا نجهر وهن يسرن، ولكن حديث الباب معلول. قوله: باب ما جاء في الحج عن الشيخ إلخ: إن عجز الشيخ عن الحج يأمر الغير بحج عنه، ولو مات يوصي بالحج عنه، والشرائط المذكورة في الفقه، وأما استطاعة البدن شرط أم لا؟ ثم الشرط هل لنفس الوجوب كما قال أبو حنيفة، أو لوجوب الأداء كما قال أصحابه؟ فمذكورة في الكتب، وأما الحديث فلا بد فيه من جانب أبي حنيفة تسليم أنه كان قادرًا على الحج، مثل ثباته على الدابة، ثم فقد القدرة.

حاشية: قوله: قال نعم ولك أجر: وفي «العيني»: قال شيخنا زين الدين: والصحيح عند أصحاب الشافعي رحمه الله أنه يحرم عنه الولي الذي يلي ماله، وهو أبوه أو جده أو الوصي أو القيم من جهة القاضي أو القاضي، قالوا: وأما الأم فلا يصح إحرامها عنه، إلا أن تكون وصية أو قيمة من جهة القاضي، وأجابوا عن قوله: «ولك أجر» أن المراد أن ذلك بسبب حملها له وتجنيتها إياه ما يفعله المحرم. وفي «الدر المختار»: فلو أحرم صبي عاقل أو أحرم عنه أبوه صار محرماً، وينبغي أن يجرده قبله ويلبسه إزاراً ورداء مبسوطين وظاهره أن إحرامه عنه مع عقله صحيح، فمع عدمه أولى. قوله: يرون أن يحج عن الميت: قال الزمعي علاء الدين في «الدر المختار»: حج الفرض يقبل النيابة عند العجز فقط، لكن بشرط دوام العجز إلى الموت؛ لأنه فرض العمر حتى يلزم الإعادة بزوال العجز، وبشرط نية الحج عنه أي عن الأمر، فيقول: أحرمت عن فلان، وليبت عن فلان، ولو نسي اسمه فنوى عن الأمر صحيح، وتكفي نية القلب، هذا أي بشرط دوام العجز إلى الموت إذا كان العجز كالجنس والمرض يرحى زواله، وإن لم يكن كذلك كالعمي والزمانة سقط الفرض بحج الغير عنه، فلا إعادة مطلقاً، سواء استمر ذلك العجز به أم لا، ولو أحج وهو صحيح، ثم عجز واستمر لم يجزه؛ لفقد الشرط. قوله: أو بحال إلخ: قال محمد رحمه الله: وهذا نأخذ، لا بأس بالحج عن الميت، وعن المرأة والرجل إذا بلغا من الكبر ما لا يستطيعان أن يحججا، وهو قول أبي حنيفة وأبي ثوري من فقهاءنا. (الموطأ لمحمد رحمه الله) قوله: ولا الظعن: يفتح ظاء وسكون عين وحركتها: الراحلة، أي لا يقوى على السير، ولا على الركوب من كبر السن. (المجمع)

نفع فوت المعتدي: (يعني عن النساء): قال المصنف الطبري: أي يرفع صوته بالتلبية نيابة عن رفعهن، لا مطلق التلبية بخلاف.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ أَمْ لَا: ٩١٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَائِيُّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم سُئِلَ عَنِ الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ؟ قَالَ: «لَا، وَأَنْ يَعْتَمِرُوا هُوَ أَفْضَلُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا: الْعُمْرَةُ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، وَكَانَ يُقَالُ: هُمَا حَجَّانِ، الْحَجُّ الْأَكْبَرُ يَوْمَ النَّحْرِ، وَالْحَجُّ الْأَصْغَرُ الْعُمْرَةُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْعُمْرَةُ سُنَّةٌ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَخَّصَ فِي تَرْكِهَا، وَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ ثَابِتٌ بِأَنَّهَا تَطَوُّعٌ. قَالَ: وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَهُوَ ضَعِيفٌ لَا تَقُومُ بِهِئِلِهِ الْحُجَّةُ، وَقَدْ بَلَّغْنَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يُوجِبُهَا. بَابٌ مِنْهُ: ٩١٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّيِّ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكٍ بْنِ جُعْشُمٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ لَا بَأْسَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَهَكَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا لَا يَعْتَمِرُونَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ رَخَّصَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي ذَلِكَ، قَالَ: «دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» يَعْنِي: لَا بَأْسَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ. وَأَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، لَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَهْلَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ. وَأَشْهُرُ الْحُرْمِ: رَجَبٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمَحَرَّمُ. هَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ. بَابٌ مَا جَاءَ فِي ذِكْرِ فَضْلِ الْعُمْرَةِ: ٩٢٠- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ تُكَفِّرُ مَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْحِجَّةُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. بَابٌ مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ مِنَ التَّنْعِيمِ: ٩٢١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أُوَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يُعِمِّرَ عَائِشَةَ مِنَ التَّنْعِيمِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. بَابٌ مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ مِنَ الْجِعْرَانَةِ: ٩٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُزَاحِمٍ بْنِ أَبِي مُزَاحِمٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَرَّرِشِ الْكُفَيْيِّ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم خَرَجَ مِنَ الْجِعْرَانَةِ لَيْلًا مُعْتَمِرًا، فَدَخَلَ مَكَّةَ لَيْلًا فَقَضَى عُمْرَتَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْ لَيْلَتِهِ فَأَصْبَحَ بِالْجِعْرَانَةِ كَبَائِتٍ. فَلَمَّا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنَ الْعَدِ، خَرَجَ فِي بَطْنٍ سَرِفٍ حَتَّى جَاءَ مَعَ الطَّرِيقِ طَرِيقَ جَمْعٍ يَبْطِنُ سَرِفٍ، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ خَفِيتْ عُمْرَتُهُ عَلَى النَّاسِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَلَا نَعْرِفُ لِمُحَرَّرِشِ الْكُفَيْيِّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ. بَابٌ مَا جَاءَ فِي عُمْرَةِ رَجَبٍ: ٩٢٣- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عُرْوَةَ قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه فِي أَيِّ شَهْرِ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟ فَقَالَ: فِي رَجَبٍ. قَالَ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: مَا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَّا وَهُوَ مَعَهُ -تَعْنِي ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه- وَمَا اعْتَمَرَ فِي شَهْرِ رَجَبٍ قَطُّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ. ٩٢٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه:

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في العمرة إلخ: في عامة كتبنا أمّا سنة مؤكدة، وفي «البدائع» وفي «الدر المختار» قول الوجوب أيضًا، واختار الشيخ ابن الهمام رحمته الله السنة في «الفتح»، والوجوب اختاره البخاري، والأدلة قوية، ولكنها منقطعة من أن يأتي بها البخاري. وقال أصحابنا الذين قالوا بالسنة: إن الآية لا تدل على الوجوب؛ فإن معنى: «وَأَيُّوْهُمَا الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ لِلَّهِ» ليس ما زعم، بل تعرض الآية إلى مسألة أن القضاء واجب؛ لأن العمرة والحج يلزمان بالشروع. أقول: إن مراد الآية الصحيح: أتوا الحج والعمرة تامين، واحتج ابن الهمام على السنة بحديث الباب، وفي سنده حجاج بن أرقط، وهو متكلم فيه، وقال ابن دقيق العيد: لم أجد تصحيح الترمذي حديث الباب إلا في نسخة الكروخي لا غيره. قوله: دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة: قال الشافعية: إن أفعال عمرة القارن تدخل في أفعال حجه، ولا فرق إلا في النية، وفي أن القارن والمتعمّر يجب عليه الدم بخلاف المفرد، وقال كافة الأحناف: مراد حديث الباب ردّ زعم الجاهلية، أي عدم جواز العمرة في أشهر الحج. وأقول: إن مراده ليس ما قال عامة الناس، بل مراد الحديث بيان انضمام العمرة بالحج وربطها به، من حيث القرآن والتمتع. قوله: وأشهر الحج إلخ: قالوا: إن للحج مقياتين: زمني ومكاني، وتقدم الإحرام على المقيات الزماني مكرره، خلاف المقيات المكاني؛ فإن التقدم عليها مستحب عند أبي حنيفة رحمته الله خلاف الجمهور. ثم تعرض المفسرون إلى أن المذكور في الآية «الأشهر» بلفظ الجمع، والحال أن المقيات الزماني لا يزيد على شهرين وبعض الثالث، وإن قيل بإطلاق الجمع على ما فوق الواحد، نقول: إنه خلاف ما عليه جمهور أهل العربية، وإن قيل بالتخصيص نقول: إن في الآية يلزم أن يكون استثناء لا تخصيصًا، نعم تصدق الآية على ما قال مالك صدق شيء؛ فإنه قال بجواز الأضحية إلى آخر ذي الحجة. ثم في عامة كتبنا: أن أيام الحج عشر ليالي ذي الحجة مع الشهرين السابقين، وإن قيل: إن أكثر أفعال الحج يكون في اليوم العاشر من ذي الحجة، قلت: إن مدار الحج على وقوف عرفة، وذلك دون صبح الليلة العاشرة. قوله: وأشهر الحرم إلخ: كان الحرب في ما قبل الإسلام حرامًا في أربعة أشهر، وكذلك في بدء الإسلام، ثم نسخت الحرمه، وقال ابن تيمية وتلميذه (ابن القيم رحمتهما الله): إن بدء الجهاد من المسلمين الآن أيضًا غير جائز، مثل ما كان في ملة إبراهيم عليه السلام غير جائز. قوله: باب ما جاء في العمرة من التنعيم: من أراد العمرة من مكة فيخرج لإحرام العمرة إلى الحل؛ ليتحقق نوع سفر، والأفضل عندنا من التنعيم لأمره عليه السلام عائشة رضي الله عنها أن تعتمر من التنعيم. وما قال الشافعية بالأفضلية من التنعيم. قوله: باب ما جاء في العمرة من الجعرانة: ودخل النبي صلى الله عليه وسلم عام فتح مكة بلا إحرام، وهذا من خصوصيته عليه السلام، وأما عمرته عليه السلام فيبئنها بعض الصحابة، وينفيها بعضهم لوقوعها بالليل. قوله: حتى جاء مع الطريق إلخ: في بعض الكتب لفظ: «حتى جامع الطريق»، وفي بعضها: «جاء مع الطريق»، ولعل «جامع» تصحيف. قوله: فقال في رجب: قال التفتازاني: إن الرجب معدول من الراجب، وقال: رأيت في «أصول البيهقي» لفخر الإسلام بقلعه لفظ رجب بنصب «رجب» بلا «زين حال الجر»، فدل على عدم انصرافه. قوله: رجب: هذا رجب منصرف؛ لأنه نكر ههنا؛ لأنه في حيز العموم.

حاشية: قوله: العمرة ليست بواجبة: قال الحنفية: العمرة سنة، وينبغي أن يأتي بها عقيب الفراغ من أفعال الحج، واحتجوا بحديث الباب، كذا في «العيني». قوله: وقال الشافعي العمرة سنة إلخ: قال العيني: قال شيخنا زين الدين: ما حكاه الترمذي عن الشافعي رحمته الله لا يريد به أمّا ليست بواجبة، بل دليل قوله: «لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَخَّصَ فِي تَرْكِهَا»؛ لأن السنة التي يراد بها خلاف الواجب يرتخص في تركها قطعًا، والسنة تطلق ويراد بها الطريقة وغير سنة الرسول صلى الله عليه وسلم. قوله: تكفر ما بينهما: من الذنوب دون الكبائر، كما في قوله عليه السلام: «الجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهما». (العيني) قوله: الدور: أي الخالية عن مناهيه، أو المقبول. قوله: التنعيم: (موضع على ثلاثة أميال من مكة.) قوله: أن يعمر: بضم الياء، من الإعمار أي أن يعمرها، كذا في «العيني». قوله: محرش: (بضم الميم وفتح المهملة وشدة الراء وفي آخره معجمة.) قوله: من الجعرانة: فيها لغتان: إحداها: كسر الجيم وسكون العين المهملة وفتح الراء المخففة. والثانية: كسر العين وتشديد الراء، وإلى التخفيف ذهب الأصمعي، وصوبه الخطابي، وهي ما بين الطائف ومكة؛ وهي إلى مكة أقرب. (العيني) قوله: كبائت: (مثل شب كزارندورر انجا.) قوله: سرف: (بكسر الراء موضع على نحو ثمانية أميال من مكة.) قوله: إلا وهو معه: أي حاضر معه. وقالت ذلك مبالغة في نسبته إلى النسيان، ولم تذكر عائشة إلا قوله: «إحداها في رجب». (العيني)

نفع قوت المغتذي: [عن محرش]: بجاء فراء فنقط سينه، كمحدث أو منير.

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعًا إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي عُمْرَةِ ذِي الْقَعْدَةِ: ٩٢٥- حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ السَّلَوِيُّ الْكُوفِيُّ عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي عُمْرَةِ رَمَضَانَ: ٩٢٦- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ أُمِّ مَعْقِلٍ، عَنْ أُمِّ مَعْقِلٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنْسٍ وَوَهْبِ بْنِ خَنْبَشٍ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَيُقَالُ: هَرِمُ بْنُ خَنْبَشٍ. قَالَ بَيَّانُ وَجَابِرٌ: «عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ وَهْبِ بْنِ خَنْبَشٍ». وَقَالَ دَاوُدُ الْأَوْدِيُّ: «عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ هَرِمِ بْنِ خَنْبَشٍ». وَوَهْبٌ أَصَحُّ. وَحَدِيثُ أُمِّ مَعْقِلٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: قَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ عُمْرَةً فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً. قَالَ إِسْحَاقُ: مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ مِثْلُ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فَقَدْ قَرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي الَّذِي يُهْلُ بِالْحَجِّ فَيَكْسِرُ أَوْ يَعْرِجُ: ٩٢٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ الصَّوَّافِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَجَّاجُ بْنُ عَمْرِو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَسَرَ أَوْ عَرَجَ فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى». فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ فَقَالَا: صَدَقَ. حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ عَنِ الْحَجَّاجِ مِثْلَهُ. قَالَ: «وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ...». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهَكَذَا رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْحَجَّاجِ الصَّوَّافِ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَرَوَى مَعْمَرٌ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرِو ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثَ. وَحَجَّاجُ الصَّوَّافِ لَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِهِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَافِعٍ. وَحَجَّاجٌ ثِقَةٌ حَافِظٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: رِوَايَةُ مَعْمَرٍ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ سَلَامٍ أَصَحُّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرِو ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِشْتِرَاطِ فِي الْحَجِّ: ٩٢٨- حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ عَنْ هِلَالِ بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّ ضُبَاعَةَ بِنْتَ الزُّبَيْرِ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، أَفَأَشْتَرِطُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَتْ: كَيْفَ أَقُولُ؟ قَالَ: «قُولِي: لَبَيْكَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ، مَحَلِّي مِنَ الْأَرْضِ حَيْثُ تَحْبِسُنِي». وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَسْمَاءَ وَعَائِشَةَ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَرَوْنَ الْإِشْتِرَاطَ فِي الْحَجِّ، وَيَقُولُونَ: إِنْ اشْتَرَطَ فَعَرَضَ لَهُ مَرَضٌ أَوْ عُذْرٌ فَلَهُ أَنْ يَحِلَّ وَيَخْرُجَ مِنْ إِحْرَامِهِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَلَمْ يَرِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْإِشْتِرَاطَ فِي الْحَجِّ، وَقَالُوا: إِنْ اشْتَرَطَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ إِحْرَامِهِ، وَيَرَوْنَهُ كَمَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الذي يهل بالحج: عرج إن كان من باب علم، فمعناه لك شدة، وإن كان من ضرب، فمعناه يتكلف لك شدة. اختلفوا في الإحصار، قال العراقيون: إنه عام من كونه بالعدو أو المرض أو انقطاع النفقة، وعند الحجازيين مختص بالعدو. ثم حكم الإحصار عندنا أن يرسل هدياً ليذبح في الحرم، وليس وقت ذبحه موقفاً، إلا أنه يوقت بمن أرسل معه؛ ليحل في ذلك الوقت المقدّر بينهما، ويقضي عاماً مقبلاً، وإن لم يهد فلا يمكن له الخروج وإن كثرت الجنابات. وحكم الإحصار عند الحجازيين أن يذبح الدم، وأما الإحصار بالمرض أو انقطاع النفقة عندهم، فحكمه أنه لا يجوز له التحلل إلا أن كان اشترط عند الإحرام. ثم اختلف المفسرون الحنفية والشافعية أيضاً، حتى أن قال بعض الحنفية: إن الإحصار في العدو، والإحصار في المرض وغيره، لكنه يرد عليهم لفظ إحصار القرآن، مع أن الواقعة واقعة الحس بالعدو. ووافقنا البخاري في أن الإحصار عام، وحديث الباب لنا. قوله: باب ما جاء في الاشتراط في الحج: أي يشترط عند الإحرام: اللهم إن عوقبتني عارضة فاحلل، وهذا سبيل الإحلال عند السجاسين. وقال العراقيون: إنه عليه السلام قال لضباعة ﷺ لتسليتها نفسها، ولا أثر للاشتراط إلا هذا، وضباعة هذه بنت عم رسول الله ﷺ أي ضباعة بنت ربيع بن عبد المطلب لا ابن العوام، ووافقنا البخاري؛ فإنه لم يخرج حديث ضباعة في الاشتراط في الحج مع كونه أصرح فيه، وأخرجه في النكاح، وهذه عادته أي عدم إخراج الحديث في باب إذا كان صريحاً فيه، وإخراجه في موضع آخر، وما نبه أحد على هذه العادة، ونظيره أنه أخرج حديث الركعتين بعد الوتر جالساً، ولم يوب الترجمة عليهما، ولم يخرج في أبواب الوتر، بل في السنتين قبل الفجر. ولنا ما قال ابن عمر ﷺ: لا معنى للاشتراط في الحج. وقال العراقيون: إن الإحصار المعتبر عليه قضاء، وقال الحجازيون: لا قضاء.

حاشية: قوله: اعتمر أربعاً: وفي المشكاة: عن أنس قال: «اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمر كلهن في ذي القعدة، إلا التي كانت مع حجة، عمره من الحديبية في ذي القعدة، وعمره من العام المقبل في ذي القعدة، وعمره من الجعرانة حيث قسم غنائم حنين في ذي القعدة، وعمره مع حجة»، متفق عليه. وفي «العيني»: قال ابن حبان في صحيحه: إن عمره الجعرانة كانت في شوال، قال الحب الطبري: ولم ينقل ذلك أحد غيره فيما علمت، والمشهور أنها في ذي القعدة، وأما العمره التي مع حجة كانت أفعالها في ذي الحجة، وأما إحرامها فالصحيح أنه كان في ذي القعدة، انتهى مختصراً. قوله: تعدل حجة: وفي رواية: معي. (شرح الموطأ) قوله: ووهب بن خبش: بمعجمة ونون وموحدة ومعجمة، وزن جعفر، الطائي صحابي نزول الكوفة. (التقريب) قوله: في الذي يهل بالحج: قال محمد: بلغنا عن عبد الله بن مسعود: أنه جعل الإحصار بالوجع كالحصر بالعدو. (الموطأ) قوله: من كسر إلخ: كسره ثلثه شود، بلفظ مجهول يعني يائس، أو «أو عرج» - بكسر راء - بلفظ معلوم يائس شود، «فقد حل» - بفتح حاء - يعني بائس حلال شد، يعني بائس حلال شد، وعليه الحج من قابل. ورواست حج الزمان آئنده، این حدیث ہم دلالت دارد بر آنکه احصار بغیر عدو ہم می باشد چنانکه مذهب ابی حنیفه است، و تقیید باشتراط تکلف است. (ترجمه)

بَابُ مِنْهُ: ٩٢٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنِي مَعْمَرُ عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام: أَنَّهُ كَانَ يُنْكِرُ الإِشْتِرَاطَ فِي الْحَجِّ وَيَقُولُ: أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ؟ قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ تَحِيضُ بَعْدَ الْإِقَاضَةِ: ٩٣٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ عليها السلام قَالَتْ: دُكِرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيٍّ حَاضَتْ فِي أَيَّامٍ مَيٍّ، فَقَالَ: «أَحَابِسْتُنَا هِيَ؟» قَالُوا: إِنَّهَا قَدْ أَقَاضَتْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلَا، إِذَنْ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ عليهما السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ عليها السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا طَافَتْ طَوَافَ الْإِقَاضَةِ ثُمَّ حَاضَتْ، فَإِنَّهَا تَنْفِرُ وَلَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. ٩٣١- حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عليهما السلام قَالَ: مَنْ حَجَّ الْبَيْتَ فَلْيَكُنْ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ إِلَّا الْحَيْضُ، وَرَخَّصَ لَهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ عليهما السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

بَابُ مَا جَاءَ مَا تَقْضِي الْحَائِضُ مِنَ الْمَنَاسِكِ: ٩٣٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ جَابِرٍ - وَهُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْجَنْغِي - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ عليها السلام قَالَتْ: حِضْتُ فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَقْضِيَ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنَّ الْحَائِضَ تَقْضِي الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا مَا خَلَا الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَائِشَةَ عليها السلام مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا. ٩٣٣- حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ الْجَزْرِيُّ عَنْ خُصَيْفٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ وَمُجَاهِدٍ وَعَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عليهما السلام رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ التَّفَسَّاءَ وَالْحَائِضَ تَغْتَسِلُ وَتُحْرِمُ وَتَقْضِي الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفَ بِالْبَيْتِ حَتَّى تَظْهَرَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

بَابُ مَا جَاءَ مَنْ حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ فَلْيَكُنْ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ: ٩٣٤- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ عَنِ الْحُجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُعَيْرَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أُوَيْسٍ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُوَيْسٍ عليه السلام قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلْيَكُنْ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ». فَقَالَ لَهُ عُمَرُ عليه السلام: خَرَرْتَ مِنْ يَدَيْكَ، سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ تُخْبِرْنَا بِهِ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عليهما السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُوَيْسٍ عليه السلام حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْحُجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ مِثْلَ هَذَا. وَقَدْ خُولِفَ الْحُجَّاجُ فِي بَعْضِ هَذَا الْإِسْنَادِ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْقَارِنَ يَطُوفُ طَوَافًا وَاحِدًا: ٩٣٥- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْحُجَّاجِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ عليه السلام:

العرف الشاذي: قوله: بعد الإفاضة: أي بعد طواف الزيارة. وطواف الوداع واجب، ويسقط هذا العذر، وأما لو طمعت قبل طواف الزيارة الفريضة، تنتظر إلى أن تطهرت وطافت. في «فتاوى ابن تيمية»: أنه سأل رجل عن امرأة طمعت قبل الطواف، قال في الجواب: يقال لذلك المرأة: قال أبو حنيفة: إنما ترق الدم وتخل. قوله: باب: ما جاء ما تقضي الحائض إلخ: لا تمنع من الحج إلا الطواف، وأما السعي فمترتب على الطواف، ويستحب لها الاغتسال عند الإحرام للنظاف، قال شارح «الوقاية»: إن النهي عن طواف الحائض بسبب المسعد الحرام. والحق أن الدخيل هو الطواف، بأنه يشترط له الطهارة، ولا دخل للمسجد الحرام. والحائض إن كانت قارئة فعند الشافعي دخلت أفعال العمرة في الحج، فتأتي بالمناسك وتنتظر الطواف، وأما عندنا فترفض العمرة إلى الحج وتقضيها بعده. واختلف العلماء في حجة عائشة الصديقة عليها السلام قلنا: إنما كانت مفردة، وقضت العمرة بعد الحج لأنها رفضتها إلى الحج بسبب الحيض، وقالت الشافعية: إنما كانت قارئة، والعمرة التي أقدمها بعد الحج كانت لتطيب خاطر، أي لتقع العمرة مستقلة. قوله: باب ما جاء من حج إلخ: اتفقوا على أن طواف الوداع ليس للمعتمر، فما تمشى الترمذي في ترجمة هذا الباب إلا على ظاهر حديث الباب، والحال أن الحديث ليس بذاك القوي من حجاج بن أرتاة، وكان الأول له «باب من حج فليكن آخر عهده بالبيت» بلا ذكر العمرة، وحديث الباب أخرجه أبو داود بسند غير حجاج بن أرتاة، وليس فيه ذكر العمرة أصلاً. قوله: خررت من يديك إلخ: كان عمر يأمر بطواف الوداع للحاج، ولم يكن عنده نص على هذا، فلما سمعه عن هذا الرجل، قال له هذا القول بسبب أنه ما كان آخره بهذا. قوله: باب ما جاء أن القارن إلخ: مذهبنا أن القارن يطوف طوافين وسعين خلاف الشافعية؛ فلهم قالوا بالتداخل. وللقارن عندنا أربعة أطوفة: طواف العمرة، وطواف القدوم وهو سنة، وطواف الزيارة وهو فرض، وطواف الوداع وهو واجب، واتفقوا على أن أطوفته ﷺ في حجة الوداع كانت ثلاثة، وتتابع الروايات على هذا، والخلاف في التخريج وأول أطوفته يوم دخل مكة لرايع من ذي الحجة، والثاني لعاشر ذي الحجة، والثالث للرايع عشر من ذي الحجة، ولم يثبت طواف نفل بين الرابع والعاشر، نعم، ثبت بعد العاشر إلى الرابع عشر برواية قوية عندي. [وكان ظاهر حديث الباب يخالف المذهبين؛ فإنه يدل على طوافه ﷺ في حجة الوداع طوافاً واحداً، والحال أن ثلاثة أطوفة ثابتة،

حاشية: قوله: أليس حسبكم سنة نبيكم: أي ليس يكفيكم سنة رسول الله ﷺ أنه لم يشترط؛ لأن معنى الحسب الكفاية، وحسبكم مرفوع؛ لأنه اسم «ليس» وسنة نبيكم كلام إضافي خير «ليس»، وذهب بعض التابعين ومالك وأبو حنيفة إلى أنه لا يصح الاشتراط، وحملوا الحديث على أنه قضية عين، وأن ذلك مخصوص بضباعة، كذا في «العيني». قوله: قد أفاضت إلخ: أي طافت طواف الزيارة، قوله: «فلا إذن» أي قال النبي ﷺ، أي فلا حبس علينا حينئذ، كذا في «العيني». قوله: ورخص لمن إلخ: أي للنساء اللاتي حضن بعد أن طفن طواف الزيارة أن يتركن طواف الوداع. (العيني) قوله: فليكن آخر عهده بالبيت: قال مالك: أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال: لا يصدرن أحد من الحاج أي من الأفاقي حتى يطوف بالبيت أي طواف الصدر المسمى بـ«طواف الوداع»؛ فإن آخر النسك أي الواجبة الطواف بالبيت، والأفضل تأخيره إلى حين خروجه، ولو قدمه جاز عندنا خلافاً للشافعي. قال محمد: وهذا نأخذ، طواف الصدر واجب على الحاج أي من أهل الآفاق، ومن تركه فعليه دم، إلا الحائض والنفساء؛ فإنها -أي كل واحدة منهما- تنفر ولا تطوف، وهو قول أبي حنيفة عليه السلام والعمامة من فقهائنا. (الموطأ) وشرحه للقاري) قوله: خررت من يديك: أي سقطت إلى الأرض من سبب يديك أي جنايتها، كذا في «المجمع». فإن قلت: كان عمر عليه السلام يرى ذلك برايه واجتهاده، فلم غضب عليه؟ قلت: غضبه على أنه كان ينبغي له أن يبلغ هذا الحديث عند أداء المناسك؛ لكي يرى الناس ذلك سنة، ولم يسندنا إلى اجتهد عمر ورأيه. (التقريب)

نفع قوت المغتذي: [خررت من يديك]: كفر مع سقطت، كناية عن حجل.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَطَافَ لِهَمَا طَوَافًا وَاحِدًا. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ ؓ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ ؓ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، قَالُوا: الْقَارِنُ يَطُوفُ طَوَافًا وَاحِدًا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: يَطُوفُ طَوَافَيْنِ وَيَسْعَى سَعَتَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. ١٣٦- حَدَّثَنَا حَلَّادُ بْنُ أَسْلَمَ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَجْزَأَهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ وَسَعْيٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ، تَقَرَّرَ بِهِ الدَّرَاوَزِيُّ عَلَى ذَلِكَ اللَّفْظِ، وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَلَمْ يَرَفَعُوهُ، وَهُوَ أَصَحُّ.

العرف الشذبي: فيحتاج أهل المذهبين إلى الشرح، فشرح الشافعية. ثم شرح الشافعية في أطوفته عليه السلام بما يوافقهم في مسألة تدخل أفعال العمرة في الحج، فقالوا: إن الأول طواف القدم، والثاني طواف واحد عن الحج والعمرة، والثالث طواف الوداع، فمراد حديث الباب أنه طاف طوافاً يجرى عن النسكين الحج والعمرة. وأما على مذهبنا فنقول: إن الأول للعمرة، ودخل فيه طواف القدم، والثاني للزيارة، والثالث للوداع، ولكن ما وجدت أحداً قال بإدراج طواف القدم في طواف العمرة، إلا أنهم قالوا: إنه لو ترك طواف القدم لا شيء عليه؛ لأنه ترك سنة، وفي عبارة في «معاني الآثار» أنه عليه السلام لم يطف طواف القدم. أقول: إن أحسن ما يجب عن الحديث الوارد علينا ما ذكره مولانا مد ظله العالي: أن المراد أنه عليه السلام طاف لهما طوافاً واحداً أنه طاف للإحلال عن الحج والعمرة واحداً، وهكذا المسألة عندنا، أي الإحرام والإحلال للقارن واحد عن النسكين، ويشير إلى ما قال مولانا دام ظله العالي حديث ابن عمر ؓ في الآتي: «حتى يحل منهما إحداهما»، وفي سننه عبد العزيز بن محمد الدراوردي، وهو من رواة «مسلم»، وقال الأكثرون: إنه من رواة معلقات «البخاري». أقول: وفي كتاب التفسير مرفوعاً أخرج له موصولاً في أبواب الجمعة في موضع واحد، فأكفني على جواب مولانا، ولا أذكر جواب غيره، لقله الجدوى فيه. وههنا دقيقة: وهو أن رواية جابر عليه السلام موقوفة؛ فإنه وإن رضي فعله عليه السلام، لكنه يروي ما خرج بنفسه من فعله عليه السلام، وأما ابن عمر عليه السلام فحديثه قول مرفوع، فإذا صار حديث جابر عليه السلام موقوفاً، فلنا أيضاً موقوفات، منها ما أخرجه في «معاني الآثار» بأسانيد قوية من ابن مسعود عليه السلام ومجاهد وعلي عليه السلام، وفيه: القارن يطوف طوافين ويسعى سعيين، وفي بعض الأسانيد حجاج وهو الأعور لا ابن أرقطة، ومر الحافظ علي ما في «الطحاوي»، وقال: إن الآثار صالحة للاحتجاج إذا ضم بعضها إلى بعض، وقال: أمثلها ما فيه عبد الرحمن بن أذينة. وأقول: أمثلها ما فيه أبو نصر السلمي، وقال البيهقي: إن أبا نصر مجهول، وأخذ الحافظ في «تعجيل المنفعة» ونقل توثيقه من العجلي، وأما أنا فوجدته في «طبقات ابن سعد»، وأنه من أصحاب علي، فالخاصل أن ما فيه أبو نصر أعلى مما فيه ابن أذينة. واختلفوا في تعدد سعيه عليه السلام. وقال الشاه ولي الله رحمه الله في «شرح الموطأ» بما حاسله: إن اختلاف الصحابة في طوافه عليه السلام في التخريج، وما اختلفوا فيما شاهدوه بأعينهم من أفعاله عليه السلام، وعُدَّ من هذه الأفعال السعي أيضاً، وقال: لم يثبت تعدد سعيه عليه السلام أصلاً لرواية جابر عليه السلام. أقول: لا بد من تعدد سعي النبي ﷺ؛ فإنه كان قارناً على مختارنا، فأخرج الزيلعي روايتين لتعدد السعي إلا أنهما ضعيفتان، وفي سند أحدهما رجل ما حسنه أحد إلا ابن حبان، ثم تصدى ابن العماد فحسن الرواية، ومر القسطلاني على ما في «فتح القدير»، وقال: إن الاستدلال في مقابلة الصحيحين بما ليس على رسمهما خارج من الإنصاف. وأما إثبات تعدد السعي فأول من أتى به هو القاضي ثناء الله رحمه الله في «منار الأحكام»، وذكر بعض كلامه في «التفسير المظهر»، ونسك على التعدد بوجه صحيح، وقال: وإن لم يصرح أحد بتعدد السعي ولكنه لازم، وطريق لزومه أن في بعض الروايات ذكر سعيه عليه السلام راكباً، وفي بعضها ماشياً كما في «مسلم»، فيكون السعي اثنين: الأول راكباً، وهو بعد طوافه للقدم عند الشافعية. وطوافه للقدم والعمرة عندنا ما طاف طوافاً واحداً راكباً، كما في «مسلم»، وأخرجه أبو داود أيضاً في الحديث الطويل عن جابر عليه السلام، وفيه: حتى انصبت قدماه في بطن الوادي حتى إذا صعد مشى حتى أتى المروة إحداهما، فهذا المذكور شأن المشي راكباً صراحة. وأما الطواف الثاني راكباً فأخرجه مسلم عن جابر عليه السلام: طاف في حجة الوداع على راحلته يستلم الحجر بمحجن؛ ليراه الناس إحداهما، باب جواز الطواف على بعير وغيره واستلام الحجر بمحجن ونحوه للراكب، ولكن لا أعلم تاريخ هذا السعي الثاني أنه كان قبل يوم النحر أو بعده؟ والأليق بمسائل الأحناف أن يكون يوم النحر؛ فإن السعي يكون بعد الطواف، وما طاف النبي ﷺ بعد طوافه للعمرة أو القدم على اختلاف المذهبين إلا هذا الطواف أي يوم النحر، ولما مرَّ ابن حزم على ما في «مسلم» تأول بتأويلين، وقال بأن مراد «حتى انصبت قدماه»: [أنه انصبت قدماه] وهو على راحلته، والنزول والصعود إنما هو نزول الناقة وصعودها. أقول: إن هذا التأويل غير مقبول؛ فإن ألفاظ الحديث وتبادرها يخالفه، وأيضاً: من كان راكباً لا يسعى بين الميادين الأخضرين بل يمشي، وعندني قرائن كثيرة تدل على خلاف قول ابن حزم، منها ما في «الدارقطني» عن حبيبة بنت أبي تخرات [في أكثر الكتب: أبي تخرات، وقال صاحب «القاموس»: أبي تخرى، وقال الحافظ ابن حجر: أبي تخره]. أنه عليه السلام رأته أنه يسعى ويدور لإزاره من شدة السعي حتى رأته ركبتيه إحداهما، ولكنه ليس فيه تصريح أنه واقعة حجة الوداع أو عمرة من العمرات، وليست بعمره الجعرانة؛ لأنها وقعت بالليل، فلا يكون إلا عمرة القضاء أو حجة الوداع، وظني الموثق بالقرائن أنه واقعة حجة الوداع، ولكني لم أجد تصريحه في متن الحديث، وأما التأويل الثاني من ابن حزم في رواية «مسلم»، فقال: إن بعض الأشواط كانت سعيها راكباً. أقول: يرده حديث أخرجه أبو داود: طاف سبعمائة على راحلته إحداهما، باب الصواف الواجب، مصرح فيه أنه طاف سبعة أشواط راكباً، وحديث «أبي داود» عن أبي الطفيل أخرجه مسلم أيضاً، إلا أنه ليس فيه ما تمسكت به. ثم فيما في «أبي داود» كلام في أنها واقعة عمرة القضاء أو الجعرانة أو حجة الوداع، وليست واقعة عمرة الجعرانة؛ فإنه عليه السلام سعى فيها بالليل مضطجعا، وليست واقعة عمرة القضاء؛ فإن الرجال كانوا معه عليه السلام قليلاً قريب أربعة عشر مائة، وفي «البخاري»: كنا نحفظه عليه السلام؛ كيما يصيبه كافر بحجارة، فإذا كيف كثرة الناس وتساؤل الصحابة الذي في رواية «مسلم» و«أبي داود»، وأما في حجة الوداع فكانوا أربعين ألفاً إلى سبعين ألفاً، فعلم أن الواقعة واقعة حجة الوداع. وما يدل على هذا أن أبا الطفيل من آخر الصحابة موتاً، وفي «مسند أحمد» أنه قال: ولدت عام أحد، فإذا يكون عمره في عمرة القضاء خمس سنين، وفي حجة الوداع قريب ثمان سنين، ومما يدل على قصر عمره في عهده عليه السلام ما أخرجه أبو داود قال أبو الطفيل: وأنا يومئذ غلام أحمل عظم الجزور إحداهما، باب بر الوالدين، وما يدل على أن ما في «أبي داود» واقعة حجة الوداع ما أخرجه مسلم: أراني قد رأيت رسول الله ﷺ قال: صفه لي، قال: قلت: رأته عند المروة على ناقة وكثر عليه الناس إحداهما، وهذه الواقعة واقعة حجة الوداع؛ لأن كثرة الناس فيها، ومصدق ما في «أبي داود» وما في «مسلم» واحد، هذا ما وفق لي، والكلام أطول منه. وأما أدلة الشافعية وجوابها من جانبنا، فأقول: لا أتعرض إلى كل لفظ لفظ، بل أذكر أجوبة يجري كل واحد منها في نوعها من الذي يقربه في ألفاظ الحديث، فمنها ما أخرجه مسلم في صحيحه عن جابر، لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه إلا طوافاً واحداً بين الصفا والمروة إحداهما، قال النووي: إنه دليلنا على وحدة السعي. أقول: العجب من النووي أنه تصدى للاستدلال على وحدة السعي للقارن قبل أن يستقيم الحديث على مذهبه؛ فإن المتمتع يجب عليه السعيان اتفاقاً إلا في رواية عن أحمد، وقد ثبت أن الصحابة كانوا أكثرهم متمتعين، وفي «مسلم»: منهم مفرد، ومنهم متمتع، ومنهم قارن. وقالوا: إن القارن هو النبي ﷺ والخلفاء الأربعة وطلحة والزبير، فإذا لا يصدق حديث «مسلم» إلا على أقل من المحاج على شرح النووي. وأقول في شرح حديث «مسلم»: فقد سنح لي قبل، ثم وجدت إليه إشارة خفية من الطحاوي، والمراد أن السعي الواحد لنسك واحد كافٍ، وهذا من المتفق عليه، فمراد حديث جابر وما يضاهيه أن السعي الواحد لنسك واحد كافٍ، ومنها ما في «البخاري» فعل ابن عمر عليه السلام: أنه حج في فتنه الحجاج المبير، ودخل ابن عمر عليه السلام مكة، وطاف طوافاً واحداً، ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول إحداهما، ومر عليه الحافظ ولم يأت بشافٍ؛ فإنه غير مستقيم على مذهبهم أيضاً، وشرحه على مذهب أبي حنيفة رحمه الله أنه طاف طواف العمرة، وأدرج فيه طواف القدم للحج لا طواف الزيارة. وما يرد علينا ما في «أبي داود» عن جابر عليه السلام ما يدل على وحدة سعي المتمتعين في حجة الوداع؛ فإن فيه: وطافوا بالبيت ولم يطوفوا بين الصفا والمروة إحداهما، باب أفراد الحج. وأخرجه الطحاوي أيضاً، ولا يستقيم هذا الحديث إلا على رواية عن أحمد، فتمسك ابن قيم على وحدة السعي للمتمتع بذلك الحديث. أقول: كيف يتمسك بما في «أبي داود»، والحال أنه يخالف صريحاً حديث البخاري عن ابن عباس عليه السلام؟ ورواية البخاري تفيدنا في أن إشارة «ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» إلى القران والمتمتع، فإذا إما أن يسقط ما في «أبي داود» لخلافه حديث البخاري، أو يتأول فيه بأن مراد ما في «أبي داود» أن بعض الصحابة سعرا سعيًا واحداً لا كلهم. وما يرد علينا ما أخرجه مسلم عن عائشة رضي الله عنها: وأما الذين كانوا جمعوا بين الحج والعمرة، إنما طافوا طوافاً واحداً إحداهما، وتمسك الشافعية بذلك على الطواف الواحد للقارن، وأما شرحنا في حديث عائشة رضي الله عنها فمثل شرحنا في حديث الباب على ما شرح مولانا مد ظله العالي، فيجري هذه الأجوبة الأربعة في ما يضاهيها في الألفاظ، وأما أدلتنا فكثيرة، ذكرت بعضها أولاً من «معاني الآثار».

حاشية: قوله: فطاف لهما طوافاً واحداً: أي يوم النحر، وعليه الشافعي. وعندنا: يلزم للقارن طوافان: طواف قبل الوقوف بعرفة، وطواف بعده للحج، كذا ذكره ابن الملك. أقول: لا شك أنه عليه السلام كان قارناً كما صححه النووي وغيره، وقد صحَّ حديث جابر أنه طاف حين قدم مكة، وطاف للزيارة بعد الوقوف، فكيف يكون طوافهم واحداً؟ ولا يخالفونه عليه السلام، اللهم إلا أن يقال: إن هذا أيضاً من الخصوصيات المتعلقة ببعض الصحابة، أو المعنى أنهم طافوا طوافاً واحداً للحج بعد الرجوع من منى؛ لما تقدم من طواف آخر قبل ذلك، فقوله: «واحداً» تأكيد لدفع توهم تعدد الطواف للقارن بعد الوقوف. والحاصل: أن القارن يطوف طوافين، ويسعى سعيين، رواه الدارقطني، وكذا روي عن علي وابن مسعود، ذكره الطحاوي. (المراقبة)

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ مَكَّتَ الْمُهَاجِرَ بِمَكَّةَ بَعْدَ الصَّدْرِ ثَلَاثًا: ٩٣٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَضَرِيِّ -يَعْنِي مَرْفُوعًا- قَالَ: يَمْكُتُ الْمُهَاجِرُ بَعْدَ قَضَاءِ نُسْكِهِ بِمَكَّةَ ثَلَاثًا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مَرْفُوعًا.

بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقُولُ عِنْدَ الْقُفُولِ مِنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ: ٩٣٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَفَلَ مِنْ غَزْوَةٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ فَعَلَا فَدَفَدَا مِنَ الْأَرْضِ أَوْ شَرَفًا، كَبَّرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آيِسُونَ، تَائِبُونَ، عَابِدُونَ، سَائِحُونَ، لِرَبَّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ». وَفِي الْبَابِ عَنِ الْبَرَاءِ وَأَنَسٍ وَجَابِرٍ رضي الله عنهم. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُحْرِمِ يَمُوتُ فِي إِحْرَامِهِ: ٩٣٩- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَرَأَى رَجُلًا سَقَطَ عَنْ بَعِيرِهِ فَوَقَصَ، فَمَاتَ وَهُوَ مُحْرِمٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَهُلُّ أَوْ يُلْبِي». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا مَاتَ الْمُحْرِمُ انْقَطَعَ إِحْرَامُهُ، وَيُصْنَعُ بِهِ مَا يُصْنَعُ بِغَيْرِ الْمُحْرِمِ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْمُحْرِمَ يَشْتَكِي عَيْنَهُ فَيَضْمِدُهَا بِالصَّيْرِ: ٩٤٠- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ اشْتَكَى عَيْنَيْهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَسَأَلَ أَبَانَ بْنَ عُثْمَانَ، فَقَالَ: اضْمِدْهُمَا بِالصَّيْرِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَمَّانَ رضي الله عنهما يَذْكُرُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اضْمِدْهُمَا بِالصَّيْرِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا يَرَوْنَ بَأْسًا أَنْ يَتَدَاوَى الْمُحْرِمُ بِدَوَاءٍ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ طَيْبٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُحْرِمِ يَخْلُقُ رَأْسَهُ فِي إِحْرَامِهِ مَا عَلَيْهِ: ٩٤١- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ وَابْنِ أَبِي نَحِيحٍ وَمُحَمَّدُ الْأَعْرَجُ وَعَبْدُ الْكَرِيمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهِ -وَهُوَ بِالْحَدْيِيَّةِ- قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَهُوَ يُوقِدُ تَحْتَ قَدْرٍ، وَالْقَمْلُ يَتَهَافَتُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَتُؤْذِيكَ هَوَامُّكَ هَذِهِ؟» فَقَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ: «اخْلُقْ وَأَطْعِمْ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ -وَالْفَرَقُ ثَلَاثَةُ أَصْعَاقٍ- أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ انْسُكْ نَسِيكَةً». قَالَ ابْنُ أَبِي نَحِيحٍ: «أَوْ ادْبَحْ شَاةً». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا حَلَقَ أَوْ لَبَسَ مِنَ الثِّيَابِ مَا لَا يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَلْبَسَ فِي إِحْرَامِهِ أَوْ تَطَيَّبَ، فَعَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ، بِمِثْلِ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء أن مكث المهاجر إلخ: الصدر بفتح الوسط وسكونه: الرجوع، والحكم المذكور في حديث الباب كان، ثم نسخ، والمراد في حديث الباب من طواف الصدر طواف الوداع. قوله: باب ما جاء ما يقول إلخ: قد اعتنى أرباب متون الشافعية بالأذكار الواردة في الصلاة والحج، بخلاف الأحناف، فإنهم ما اعتنوا بها، ويزعم الناظر عدم الاعتداد عندهم، وصنف صاحب «الهداية» في أذكار الحج، وسماه «عدة الناسك في عدة من الناسك»، قال النووي: إن الوقف على ثلاثة مواضع في دعاء الباب مستحب أي على «وعده» و«وحده» و«عبده». قوله: باب ما جاء في الحرم يموت في إحرامه: حال السحرم الميت عند الشافعي رضي الله عنه حال الحرم الحي، حتى لا يستر رأسه، ووافقه أحمد رضي الله عنه. وقال أبو حنيفة ومالك رضي الله عنهما: إن حال الموتى كلهم سواء، ويستتر الوجه والرأس. واحتج الأولون بحديث الباب، وهذا الرجل مات في عرفات، وحمله الآخرون على خصوصية هذا الرجل بشاره، ثم اعترض الآخرون بأن في «مسلم»: «لا تحمروا رأسه ولا وجهه»، والحال أنكم قلتم بجواز ستر الوجه عند الحياة، فتمسك الأولون بما في «الهداية» أن إحرام الرجل في الرأس وإحرام المرأة في الوجه، ثم اعترض الأولون بوجه آخر، وهو أن في حديث الباب الغسل بالسدر، والحال أن المحرم الحي لا يجوز له الغسل بالسدر، فلا يكون حكم الحي والميت سواء، بل المذكور في حديث الباب البشارة لهذا الرجل ونخاص به.

حاشية: قوله: آيوس: [أي نحن راجعون]. قوله: وهزم الأحزاب وحده: أي كفى الله تعالى المؤمنين يوم الخندق قتال تلك الأحزاب المجتمعة من قبائل شتى، بأن أرسل عليهم ريحًا وجنودًا لم تروها، فهزمهم. (الطبيي) قوله: إذا مات المحرم إلخ: قال محمد: أخبرنا مالك أخبرنا نافع أن ابن عمر كفن ابنه واقد بن عبد الله، وقد مات محرمًا بالجحفة، وخمر رأسه -بتشديد الميم- أي غطاه، وفي رواية يحيى: ووجهه، وقال: لولا أنا حرم لطيناه، وقال مالك: «وإنما يعمل الرجل ما دام حيًا، وإذا مات فقد انقضى العمل»، رواه يحيى، قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة: إذا مات فقد ذهب الإحرام عنه. (الموطأ وشرحه للقاري). وتأويل الحديث: أن هذا الأمر مختص به، كما يدل عليه قوله ﷺ: «إفانه يبعث»، كذا قيل، والله تعالى أعلم. قوله: فيضمدهما: بالتشديد والتخفيف، ضمده الجرح: شدّه بالضمة، وهي العصاية، والمراد ههنا وضع الدواء على الجرح وغيره وإن لم يشد، كذا قيل. (اللمعات) قوله: بالصبر: ككتف ولا يسكن إلا في ضرورة الشعر: عَصَا شجرة. (القاموس) قوله: والقمل: بفتح القاف وسكون الميم، قوله: «يتهافت» أي يتساقط، قوله: «وأطعم فرقا» بفتححتين. قوله: هوامك: جمع هامة كالقمل وما يكون في الشعر والبدن. قوله: أصع: بمد الهزلة وضم الصاد، جمع صاع، وأصله أصوع، فقلب وأبدل الواو همزة، والهمزة ألفًا، وجاء في رواية: «أصوع» على الأصل، وذلك مثل أدر في جمع دار. قوله: انسك: بضم السين، و«النسيكة» الذبيحة، كذا في «اللمعات». قال محمد ﷺ: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه. قال علي القاري: ولا أعلم خلافا في ذلك، والله سبحانه أعلم.

نفع قوت المغتذي: [قفل]: بقاف ففاء فلام، كنصر رجع. [فدفعاء]: بفاءين ودالي، ن كجعفر مكانا به ارتفاع وغلظ. [أو شرفا]: بنقط سينه فراء ففاء، كسبب مكانا مرتفعًا. [آيوس]: أي راجعون. [الأحزاب]: أي: الطوائف التي تجمع على حزب الأنبياء على نبينا باله وعليهم الصلوة والسلام. [فوقص]: بضم واو فكسر قاف فصاد، كسرت عنه. [لا تحمروا رأسه]: بنقط حاء أي: لا تغطوه. [اضمدها]: بنقط ضاد أي: الطبخها. [بالصبر]: بصاد فموحدة، ككتف بالأشهر. [يتهافت]: بفاء ففوقية، يتساقط.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ لِلرَّعَاةِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا: ٩١٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلرَّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَكَذَا رَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ. وَرَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام. وَرَوَايَةُ مَالِكٍ أَصَحُّ. وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلرَّعَاةِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. ٩١٣ - حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَالُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَجْمَعُوا رَمِيَّ يَوْمَيْنِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ، فَيَرْمُونَهُ فِي أَحَدِهِمَا - قَالَ مَالِكٌ: ظَنَنْتُ أَنَّهُ قَالَ فِي الْأَوَّلِ مِنْهُمَا - ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ.

بَابُ: ٩١٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَرْوَانَ الْأَصْفَرَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عليه السلام: أَنَّ عَلِيًّا قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْيَمَنِ، فَقَالَ: «يَمَ أَهْلَلْتُ؟» قَالَ: أَهْلَلْتُ بِمَا أَهَّلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَوْلَا أَنَّ مَعِيَ هَدْيًا لَأَحْلَلْتُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

بَابُ: ٩١٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ يَوْمِ الْحُجِّ الْأَكْبَرِ؟ فَقَالَ: «يَوْمُ النَّحْرِ». ٩١٦ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: يَوْمُ الْحُجِّ الْأَكْبَرِ يَوْمُ النَّحْرِ. وَلَمْ يَرْفَعْهُ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ. وَرَوَايَةُ ابْنِ عُيَيْنَةَ مَوْقُوفًا أَصَحُّ مِنْ رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ مَرْفُوعًا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحَفَاطِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام مَوْقُوفًا.

بَابُ: ٩١٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنِ ابْنِ عَبِيدٍ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ عليه السلام كَانَ يُزَاحِمُ عَلَى الرُّكْنَيْنِ. فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّكَ تُزَاحِمُ عَلَى الرُّكْنَيْنِ زِحَامًا مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يُزَاحِمُ عَلَيْهِ. فَقَالَ:

أي الحجر الأسود والركن اليماني

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الرخصة إلخ: الرعاة مرخصون في رمي الجمار جمعاً في يوم واحد رمي يومين، ولا جناية عند مالك وأحمد والشافعي ومحمد وأبي يوسف عليهم السلام، وقال أبو حنيفة عليه السلام: إن التأخير عن الوقت الذي ذكرنا أولاً يوجب الجزاء والجناية، وأما الجمهور فيجوزون جمع رمي يومين في يوم واحد، ثم الجمع جمع تقديم وتأخير، ولم يذهب أحد من الأئمة إلى جمع التقليل إلا ما توهم إليه رواية مالك، وسبأني شرحها، وأما كتب الموالك ففيها نفي الجمع تقديمًا. وأما جواب حديث الباب من جانب أبي حنيفة، فأقول: إن في كتب الخنمية انتشاراً، في «البدائع»: لا يلزم الجزاء بترك واجب ما، وكذلك نسب صاحب «البحر» إلى «البدائع»، وهذا مفهوم من «البدائع»، ولم أجد التصريح فيه، وفي بعض الكتب أنه لا جزاء في البعض، وهي ست واجبات جمعها: سعي وحلق ومشي عند طوفهما :: صدر وجمع وزور قبل إمساء. من واجبات ولكن حيثما تركت :: من العوارض قد قالوا بإجرائها. ثم قالوا: إن ترك هذه الستة متصوص، فلا يكون فيها الجزاء. أقول: فعلى هذا تأخير الرمي أيضاً متصوص فيستثنى. وفي «الهداية» تصريح أنه لو أخر الرمي إلى الغد بعذر أو بدونه فجناية عند أبي حنيفة عليه السلام، وإلى هذا تشير عبارة محمد في موطئه، فإنه ذكر الحديث المرفوع عن عاصم بن عدي، ثم ذكر مذهبه ومذهب أبي حنيفة عليه السلام ونسب لزوم الجزاء إليه، وما فصل العذر أو بدونه، فظاهر «الموطأ» يؤيد قول «الهداية»، فلا يجري الجواب بناءً على ما قال في «البدائع» والبعض الآخرون، فلم أجد أحداً أجاب عن حديث الباب، وأما في حاشية «الموطأ» نقلاً عن «البنية» للعيني، فلا يخرج ما نقله من كلام العيني، وكلام العيني ليس تحت هذا الحديث. فأقول في الجواب: إن الرعاة مرخصون في جمع رمي يومين، ولكنه عند العذر، وأما ما نقل محمد عليه السلام في موطئه عن أبي حنيفة، فمراده أن الرخصة للرعاة ليست بناءً على رمي الإبل بهذا القدر فقط، بل مدار الرخصة هو ضياع المال، فالعذر هو ضياع المال لا رمي الإبل فقط؛ فيصدق أن أبا حنيفة لا يجعل الرعي عذراً، ويجعله عذراً غيره من الأئمة. فإنه إذا كانوا كثيراً فالعذر يسر؛ فإنه يمكن لهم أن يرعى بعضهم ويرمي بعضهم، فيقال: إن الحديث يرخص لعذر ضياع المال لا لعذر رمي الإبل، أو يقال: إن التأخير عنده أن يؤخر رمي الحادي عشر مثلاً إلى طلوع فجر الثاني عشر، ويرمي له بعد طلوع الفجر؛ لأنه وقت جواز على ما روى حسن بن زياد رواية عن أبي حنيفة عليه السلام، والشرعية تعتبر الأيام اللاحقة مع الليالي الماضية إلا في أيام الرمي. قوله: ورواية مالك أصح: أي الآتية، أقول: كيف الفرق بين رواية مالك وابن عيينة عليه السلام؟ وإن قيل: إن في «مسند مالك» بين أن عددياً جد أبي البداح لا في سند ابن عيينة، لكن هذا لا يصلح مداراً للأصحية، وإن كان التصحيح باعتبار المتن، فمن رواية مالك ههنا موهم إلى خلاف الجمهور، ولا موهم في رواية ابن عيينة، فإذا كان الترجيح لرواية ابن عيينة، اللهم إلا أن يقال: إن الأصح من مالك الذي في موطئه الذي في «الترمذي»، ولكنه أيضاً بعيد، فالحاصل أني لم أجد شيئاً شافياً لترجيح رواية مالك على رواية ابن عيينة. قوله: في البيئوتة إلخ: أي كان السنة البيئوتة في منى، فرخص لهم أن يبيتوا في إبلهم. قوله: في الأول منهما إلخ: ظاهر هذا خلاف الكل. يشير إلى جمع تقليل، ولا بقول به أحد، فيتأول فيه، ويقال بأن المراد أن يكون الترك في الأول والأداء في الثاني، لا الرمي في الأول منهما، وفي «مسند أحمد» عن مالك عليه السلام وظننت أنه قال في الآخر منهما، فصح الحديث بمعناه، وإن أقطع بصحة ما في «المسند». قوله: أهللت إلخ: أحرم علي عليه السلام إحراماً مبهماً، ونسب النووي إلى أبي حنيفة بطلان الإحرام المبهم، والحال أنه خلاف ما في كتبنا، نعم يجب عليه التعيين قبل الشروع في أفعال الحج. قوله: الحج الأكبر: الحج الحديث هو الحج، وأما الحج الأصغر فالعمرة، لا ما هو متعارف في عامة الناس من أن الحج الأكبر الذي يكون يوم عرفة فيه يوم الجمعة. قوله: باب: استلام الركن اليماني مستحب عندنا؛ لما صرح محمد عليه السلام.

حاشية: قوله: رخص رسول الله ﷺ لرعاة الإبل في البيئوتة إلخ: أي في تركها منى. قال الطيبي: رخص لهم أن يتركوا المبيت منى في ليالي أيام التشريق؛ لاشتغالهم بالرعي، يعني رخص لهم أن يرموا يوم النحر جمره العقبة، ثم لم يرموا اليوم الأول من أيام التشريق، ثم يرموا في الثاني منها رمي يومي القضاء والأداء، وإن قدموا رمي اليوم الثاني إلى الأول، هل يجوز أم لا؟ فلا يجوز الشافعي ومالك؛ لأن ما لم يجب لم يجوز؛ لأنه لا يجوز أداء الفرض قبل وجوبه. وأجازه بعضهم. قوله: يوم الحج الأكبر يوم النحر: لما فيه من أكثر أحكام الحج أي من رمي جمره العقبة والحلق والذبح وطواف الزيارة وغيرها.

نفع قوت المغتذي: (عن أبي البداح): بموحدة فดาล فعاء كشداد، ذكر جماعة، أنه لقب غلب عليه، وكنيته أبو عمر وابوبكر، واسمه عدي، وأبوه عاصم بن عدي، وليس له ولأبيه عند المصنف إلا هذا.

إِنْ أَفْعَلَ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ مَسْحَهُمَا كَفَّارَةٌ لِلْخَطَايَا»، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ سُبُوحًا فَأَحْصَاهُ كَانَ كَعِتْقِ رَقَبَةٍ»، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَا يَضَعُ قَدَمًا وَلَا يَرْفَعُ أُخْرَى إِلَّا حَظَّ اللَّهُ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ وَكُتِبَتْ لَهُ بِهَا حَسَنَةٌ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ ابْنِ عُبَيْدٍ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «عَنْ أَبِيهِ». وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

بَابُ: ٩٤٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الطَّوُافُ حَوْلَ الْبَيْتِ مِثْلُ الصَّلَاةِ، إِلَّا أَنْكُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ فَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَدْ رَوَى عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ وَغَيْرِهِ عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه مَوْفُوفًا، وَلَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَسْتَحِبُّونَ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ الرَّجُلُ فِي الطَّوُافِ إِلَّا لِلْحَاجَةِ، أَوْ يَذْكُرَ اللَّهَ تَعَالَى، أَوْ مِنْ الْعِلْمِ.

بَابُ: ٩٤٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَجَرِ: «وَاللَّهِ لَيَبْعَثَنَّهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَهُ عَيْنَانِ يُبْصِرُ بِهِمَا وَلِسَانٌ يَنْطِقُ بِهِ، يَشْهَدُ عَلَى مَنْ اسْتَلَمَهُ بِحَقٍّ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. ٩٥٠- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ فَرْقِدِ السَّبَخِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدَّهِنُ بِالزَّيْتِ وَهُوَ مُحْرِمٌ غَيْرَ الْمُقْتَتِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: مُقْتَتٌ: مُطَيَّبٌ. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ فَرْقِدِ السَّبَخِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ. وَقَدْ تَكَلَّمَ بِحَقِّ بْنِ سَعِيدٍ فِي فَرْقِدِ السَّبَخِيِّ، وَرَوَى عَنْهُ النَّاسُ.

بَابُ: ٩٥١- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّهَا كَانَتْ تَحْمِلُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ، وَتُخْرِجُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَحْمِلُهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

بَابُ: ٩٥٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَحَمَّادُ بْنُ الْوَزِيرِ الْوَاسِطِيُّ -الْمَعْنَى وَاحِدٌ- قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقُ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَنْسٍ رضي الله عنه: حَدَّثَنِي بِشَيْءٍ عَقَلْتُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟ قَالَ: بِمَعْنَى. قَالَ: قُلْتُ: وَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟ قَالَ: بِالْأَبْطَحِ. ثُمَّ قَالَ: أَفْعَلْ كَمَا يَفْعَلُ أُمْرَاؤُكَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، يُسْتَعْرَبُ مِنْ حَدِيثِ إِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ. آخِرُ أَبْوَابِ الْحَجِّ

أَبْوَابُ الْجَنَائِزِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ الْمَرِيضِ: ٩٥٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ:

العرف الشاذي: قوله: مثل الصلاة إلخ: هكذا عند الفقهاء في بعض الأحكام مثل ستر العورة والطهارة، وفي «مشكل الآثار»: إن المرور بين يدي مصل يصلي حول الكعبة جائز للطائف؛ لأن الطواف مثل الصلاة. قوله: غير المقتت: أي الذي لم تلق فيه الرياحين. وحديث الباب يخالف أبا حنيفة؛ فإنه يقول بعدم جواز الزيت الخالص أيضًا، [في «البداية»]: أنه أيضًا جناية. [وأما الوجه فقيل: إن فيه طيبًا، وقيل: إنه مادة العطريات وأصلها في العرب، فله طيب في نفسه أيضًا، وأصلها في العرب دهن الزيت، وفي قديم عهد الهند كان دهن السمسم والفندل. والجواب من الحديث بأنه عليه السلام لعله ادهن قبل الإحرام، وبقي إلى داخل الإحرام، ويجوز للمحرم أن يطيب قبل الإحرام بطيب يبقى جرمه بعد الإحرام أيضًا عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد رضي الله عنهم. ولا يجوز عند محمد ومالك رضي الله عنهم. ويبحث من حيث الحديث، فنقول: إن المصنف غرب الحديث، والغريب يجتمع مع الحسن والصحيح، ولكن الظاهر من كتاب المصنف أنه إذا غرب حديثًا ولم يحسنه، لا يكون الحديث صالحًا التحسين عنده، ومر الحافظ على حديث الباب فأعله، وقال: ليس بمرفوع. قوله: باب: ذكر من فضائل ماء زمزم أنه إذا دعا بدعوة حين شربه بمكة، تستجاب تلك الدعوة، وعليه واقعة ابن حجر حافظ الدنيا وواقعة السيوطي وواقعة ابن الهمام، وأتى ابن الهمام بحديث في «فتح القدير» بحديث فضل ماء زمزم، وغير عن الحافظ بقوله: «شيخنا»، فهل له تلمذ منه أم لا؟ والله أعلم. قوله: أبواب الجنائز: قيل: الجنائز بالفتح تابوت الميت، وبالكسر الميت. وقيل بالعكس. قوله: باب ما جاء في ثواب المرض: نقل عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أن المصاب كفارات للسينات وإن لم يصبر مثل التعزيرات، نعم لو صبر على الشدائد يكون له أجران.

حاشية: قوله: سبوعا: بلا ألف، كذا في أكثر النسخ الموجودة. وفي «الجمع»: طاف أسبوعًا أي سبع مرات، والأسبوع: الأيام السبعة، وسبوع بلا ألف لغة. قوله: يصبر بماء: فيعرف من استلمه، قوله: «يشهد على من استلمه»، كلمة «على» باعتبار تضمين معنى الرقيب والحفيظ. وقوله: «بحق» يتعلق بـ«من استلمه» أي استلمه إيمانًا واحتسابًا، ويجوز أن يتعلق بـ«يشهد»، والحديث محمول على ظاهره؛ فإن الله تعالى قادر على إيجاد البصر والنطق في الجمادات؛ فإن الأجسام متشابهة في الحقيقة، يقبل كل منها ما يقبل الآخر من الأعراض. ويؤوله الذين في قلوبهم زيغ والفلسف، ويقولون: إن ذلك كناية عن تحقيق ثواب المستلم، وأن سعيه لا يضيع، والعجب من البضاوي أن يقول: إن الأغلب على الظن أن المراد هذا وإن لم يتمتع حمله على الظاهر. ولا عجب؛ فإنه يجوز على الفيلسوف في تفسير القرآن وشرح الأحاديث، تجاوز الله عنه. (اللمعات) قوله: كان يدهن بالزيت إلخ: في «البداية»: المحرم لا يمس طيبًا؛ لقوله عليه السلام: «الحاج الشعث التفل»، وكذا لا يدهن؛ لما رويناه النهي، قال ابن الهمام: «والشعث»: انتشار الشعر وتغيره بعدم تعامده، فأفاد منع الإدهان. أما حديث الباب، فلا حاجة إلى تأويله؛ لأنه ضعيف، كما أشار إليه المؤلف. قوله: السبخي: [يفتحين منسوب إلى سبخة، موضع بالبصرة. (المغني)] قوله: افعل كما يفعل أمراؤك: يريد أن ما ذكرته عن رسول الله ﷺ ليس بنسك من المناسك وجب عليك فعله، فافعل ما يفعله أمراؤك، قاله الطيبي. قوله: أبواب الجنائز: الجنائز -بالكسر والفتح-: الميت وسريه، وقيل: بالكسر السرير؛ وبالفتح الميت. (الدر النثر للسيوطي)

نفع قوت القدر: [من طاف بهذا البيت أسبوعًا، فأحصاه: أي: لم يسعه فيه يريد أو تقصر. يشهد على من استلمه بحق]: قال عني. ههنا كلالام، وأحمد وبنارمي وابن حبان: يشهد لمن استلمه، ويدهن لمن يشهد، أو استلمه. [أبواب الجنائز]: [من نسب]: بنون فصاد فموحدة كسبب.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ شَوْكَةٌ فَمَا فَوْقَهَا، إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً، وَحَظَّ عَنْهُ بِهَا حَظِيَّتُهُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَأَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَسَدِ بْنِ كُرَيْزٍ وَجَابِرٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ وَأَبِي مُوسَى ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٩٥١- حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ شَيْءٍ يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ مِنْ نَصَبٍ وَلَا حَزَنٍ وَلَا وَصَبٍ، حَتَّى أَلْهَمَ يَهُمَّهُ، إِلَّا يُكَفِّرُ اللَّهُ بِهِ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ فِي هَذَا الْبَابِ. قَالَ: وَسَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ فِي الْهَمِّ أَنَّهُ يَكُونُ كَفَّارَةً إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ. وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي عِيَادَةِ الْمَرِيضِ: ٩٥٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ الرَّحْبِيِّ، عَنْ ثَوْبَانَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا عَادَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ لَمْ يَزَلْ فِي خُرْفَةِ الْجَنَّةِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي مُوسَى وَالْبَرَاءِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَسٍ وَجَابِرٍ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ثَوْبَانَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَرَوَى أَبُو غِفَارٍ وَعَاصِمُ الْأَخُولُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. نَحْوُهُ. قَالَ: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ «عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ» فَهُوَ أَصَحُّ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَحَادِيثُ أَبِي قِلَابَةَ إِنَّمَا هِيَ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ، وَهُوَ عِنْدِي عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ. ٩٥٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَزِيرٍ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ عَاصِمِ الْأَخُولِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. نَحْوُهُ. وَزَادَ فِيهِ: «قِيلَ مَا خُرْفَةُ الْجَنَّةِ؟» قَالَ: «جَنَّاها». حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الضَّيِّي، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. نَحْوُ حَدِيثِ خَالِدٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ». وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَلَمْ يَرْفَعَهُ. ٩٥٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ ثَوْبَرَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَخَذَ عَلِيٌّ ﷺ بِيَدِي فَقَالَ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى الْحُسَيْنِ نَعُوذُ، فَوَجَدْنَا عِنْدَهُ أَبَا مُوسَى ﷺ، فَقَالَ عَلِيٌّ ﷺ: «أَعَايِدًا جِئْتَ يَا أَبَا مُوسَى أَمْ زَائِرًا؟» فَقَالَ: لَا، بَلْ عَائِدًا، فَقَالَ عَلِيٌّ ﷺ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَعُوذُ مُسْلِمًا غَدَوَةً إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُمْسِي، وَإِنْ عَادَهُ عَشِيَّةً إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُصْبِحَ، وَكَانَ لَهُ خَرِيفٌ فِي الْجَنَّةِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ وَقَفَهُ وَلَمْ يَرْفَعَهُ. وَاسْمُ أَبِي فَاحِشَةَ سَعِيدُ بْنُ عِلَاقَةَ. بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّمَنِّي لِلْمَوْتِ: ٩٥٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ حَارِثَةَ بْنِ مُضَرَّبٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى حَبَّابٍ ﷺ، وَقَدْ اُكْتُوَى فِي بَطْنِهِ، فَقَالَ: مَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ لَقِيَ مِنَ الْبَلَاءِ مَا لَقِيتُ.

العرف الشذبي: قوله: فما فوقها: قالوا: الفوقية في التقليل أو التكثر مثل ما قال الحاسب: إن الكسر إذا بضرب يقل، والحال أن خاصة الضرب التكثر. أقول: إن المتبادر الفوقية في التكثر. قوله: من نصب إلخ: النصب مطلق الألم، والوصب الحمى، ثم استعمل في كل ألم توسعاً، والحزن على ما فات، والهم على ما يستقبل. قوله: باب ما جاء في النهي عن التمني للموت: قال العلماء: إن تمني الموت إن كان لأمر ديني فغير جائز، وإن كان لأمر أهروي -أي لمصيبة دنيوية- فجائز، ثم له دعاء، أي يقول: اللهم أحيني ما دامت الحياة خيراً لي، وأميتني إذا كان الموت خيراً لي. وبحث القاضي ثناء الله ﷺ في «التفسير المظهر» تحت آية: ﴿فَتَتَمَوَّأُ الْمَوْتُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٥)، وحاصله ما ذكرت. قوله: وقد اُكْتُوَى في بطنه: قيل: إنه منهى عنه وخلاف التوكل، ولكنه أجازاه الفقهاء إذا كان لا بد له منه، وسيبؤب المصنف على الكي.

حاشية: قوله: من نصب إلخ: وقوله: «ولا وصب»: بفتحين فيهما، الأول التعب والألم الذي يصيب البدن عن جراحة وغيرها، والثاني الألم اللازم من السقم الدائم على ما يفهم من «النهاية» (المراقبة) قوله: الهم: الهم والحزن ما يصيب القلب من الألم بفوت محبوب، وقيل: الهم يختص بما هو آتٍ، والحزن بما فات، كذا قاله القاري في «المراقبة». قوله: لم يزل في خرفة الجنة: قال الطبيب: الخرفة -بالضم- اسم لما يخترق من النخيل حتى يدرك، وفي حديث آخر: عائد المريض على مخارف الجنة حتى يرجع، والمخارف جمع مخرف -بالفتح- وهو الخائط من النخل، يعني أن العائد في ما يجوزه من الثواب، كأنه على نخيل الجنة يخرف ثمارها، انتهى كلام الطبيب ﷺ. والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. قوله: النهي إلخ: [لأن الحياة حكم الله، وطلب زوال الحياة عدم الرضاء بحكمه] (المراقبة) قوله: حجاب: بفتح المعجمة وشدة الموحدة، ابن الأرت، بشدة الفوقية. قوله: وقد اُكْتُوَى في بطنه: وقد اُكْتُوَى سبعا في سبع مواضع من بدنه. قال الطبيب: الكي علاج معروف في كثير من الأمراض، وقد ورد النهي من الكي، فقيل: إن النهي لأنهم كانوا يرون أن الشفاء منه، وأما إذا اعتقد أنه سبب وأن الشافي هو الله، فلا بأس، ويجوز أن يكون النهي من قبيل التوكل، وهو درجة أخرى غير الجواز. ويؤيده خبر: «لا يسترقون ولا يكتون وعلى رهم يتوكلون»، كذا في «المراقبة».

نفع قوت المغتذي: [ولا وصب]: بصاد، كسبب دوام وجمع ولزومه وتعبد وفور في بدن. [لم يزل في خرفة الجنة]: بنقط حاء فراء ففاء، كخرفة قال الهروي: بالغريين ما يخترقونه من نخل، حين يدرك ثمرة، قال أبو بكر بن الأنباري: شبه رسول الله ﷺ - ما يجوزه عائد مريض من ثواب بما يجوزه مخترق من ثمرة، وحكى الهروي عن بعضهم: أي أنه في طريق يوديه للجنة، فقد قيل: إنما الطريق بين النخل، قال شمس الدين: الخرفة سكة بين سفير من نخل، يخترق من أيهما شاء، والخريف كأمير البستان نخلا. [عن ثوير]: بمثلة فواو كزير. [أو أبو فاختة]: بفاء فنقط حاء، ففوقية كفاكهة. [أو عن حارثة بن مضرب]: بماء ومثناة ومضرب بنقط صاد، فراء فموحدة، كحديث ما له عند المصنف إلا هذا. [حجاب]: بنقط - فموجدين كشداد. [ابن الأرت]: بشد فوقية.

لَقَدْ كُنْتُ وَمَا أَجِدُ دِرْهَمًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي نَاحِيَةِ بَيْتِي أَرْبَعُونَ أَلْفًا، وَلَوْلَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا -أَوْ نَهَى- أَنْ يُتَمَنَّى الْمَوْتُ، لَتَمَنَيْتُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنْسِ وَجَابِرٍ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ خَبَّابٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٩٥٩- وَقَدْ رَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لِيُضْرَّ نَزْلٌ بِهِ، وَلِيَقُلَّ: اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي». حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّعَوُّذِ لِلْمَرِيضِ: ٩٦٠- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ هِلَالٍ الصَّوَّافُ البَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ: أَنَّ جَبْرِئِيلَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَشْتَكَيْتُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُؤْذِيكَ، مِنْ شَرِّ كُلِّ نَفْسٍ وَعَيْنٍ حَاسِدَةٍ، بِسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ، وَاللَّهُ يَشْفِيكَ. ٩٦١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَثَابِتُ الْبُنَائِي عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، فَقَالَ ثَابِتٌ: يَا أَبَا حَمْرَةَ، أَشْتَكَيْتُ. فَقَالَ أَنَسُ ﷺ: أَفَلَا أَرْقِيكَ بِرُقِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: بَلَى. قَالَ: اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ، مُذْهِبَ الْبَاسِ، اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شَافِيَ إِلَّا أَنْتَ، شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سُقْمًا. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسِ وَغَايِشَةَ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَالَ: وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقُلْتُ لَهُ: رَوَايَةُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ أَصَحُّ أَوْ حَدِيثُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ ﷺ؟ قَالَ: كِلَاهُمَا صَحِيحٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ، وَعَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحُثِّ عَلَى الْوَصِيَّةِ: ٩٦٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ وَلَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ، إِلَّا وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوَصِيَّةِ بِالثَّلْثِ وَالرُّبُعِ: ٩٦٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ، فَقَالَ: «أَوْصَيْتُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «بِكَمِّ؟» قُلْتُ: بِمَا لِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ. قَالَ: «فَمَا تَرَكْتَ لَوْلَاكَ؟» قَالَ: هُمْ أَغْنِيَاءُ بِخَيْرٍ، فَقَالَ: «أَوْصِ بِالْعَشْرِ»، قَالَ: فَمَا زِلْتُ أَتَأَقَّصُهُ حَتَّى قَالَ: «أَوْصِ بِالثَّلْثِ، وَالثَّلْثُ كَبِيرٌ». قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: فَتَحْنُ نَسْتَحِبُّ أَنْ يَنْقُصَ مِنَ الثَّلْثِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «وَالثَّلْثُ كَبِيرٌ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في التعوذ للمريض: الرقية في أصل اللغة: إرفون، وفي العرف: الكلمات الغير المشروعة، وأما في حديث الباب فليس المراد هذا، وأما المسألة فكل رقية لا تكون معانيه معلومة، لا تجوز الرقية بها؛ لاحتمال الشر والاستمداد بغير الله، والتي من كلمات مهملة لا تجوز بها الرقية إلا ما ورد في: أن صحابيًا كان يقرأ على اللدبغ، وأجاز له بها النبي ﷺ حين عرضها عليه: بسم الله شحة قرنية ملحة بحر فقط. قوله: من شر كل نفس إلخ: يشير الحديث إلى أن أثر بعض النفوس يسري إلى البعض الآخر، وسيأتي الكلام فيه. قوله: باب ما جاء في الحث على الوصية: قال داود الظاهري بوجوب كتابة الوصية، وقال سائر الأئمة بالاستحباب، وثبت عن بعض السلف أنهم كانوا يضعون وصاياهم تحت رؤوسهم عند المنام. قوله: ما حق امرئ مسلم إلخ: قيل: إن خير «ما» «بيت ليلتين إلخ»، ومعنى الحديث أنه مُحَاز في أن يكون غير مكتوبة الوصية عنده إلى يومين لا بعدهما، وقيل: إن خير «ما» «إلا ووصيته مكتوبة إلخ»، وأما ما قبله فصفات لرجل، فعلى هذا معنى الكلام: أن المرء مأمور بكون الوصية عنده ولا مدار على ليلتين، وبين التركيبين فرق ظاهر، وللحافظين ههنا كلام في شرحي «البخاري»، وللطبي شارح «المشكاة» كلام آخر لطيف مما قال الحفاظان. قوله: باب ما جاء في الوصية بالثلث والرابع: اتفقوا على عدم جواز الوصية لأزيد من ثلث المال. قوله: سعد بن مالك: أي سعد بن أبي وقاص ﷺ، والروايات مختلفة في بعضها: أنه مرض فتح مكة، وفي بعضها: أنه مرض في حجة الوداع. قوله: أنقصه إلخ: في شرحه احتمالان، إما أن يقال: إنه يقول: كنت أعُدُّ ما يقول النبي ﷺ ناقصًا، وإما أن يقال: إنني أوصيت بكل المال، فهناك النبي ﷺ عنه، فأخذت أنقصه شيئًا فشيئًا.

حاشية: قوله: ولولا أن رسول الله ﷺ نهانا إلخ: قال الطيبي: كأنه اضطرَّ إلى تمنى الموت، إما من ضرِّ أصابه فاستوى بسببه أو غنى خاف منه، والظاهر الثاني. قوله: لضر نزل به: قال الطيبي: فعلى هذا يكره تمنى الموت من ضرِّ أصابه في نفسه أو ماله؛ لأنه في معنى الترم عن قضاء الله في أمر يضره في دنياه وينفعه في آخرته، ولا يكره التمني لخوف في دينه من فساد. قوله: أشتكيت: [يفتح الهمزة للاستفهام وحذف همزة الوصل، وقيل بالمد. (علي القاري)] قوله: أرقك: يفتح الهمزة وكسر القاف، مأخوذ من الرقية، قال في «الجمع»: الرقية المعوذة التي يرقى بها صاحب آفة كالحمى والصرع وغير ذلك. قوله: ما حق امرئ مسلم إلخ: «ما» بمعنى «ليس»، وقوله: «بيت ليلتين» صفة ثانية لـ «امرئ»، و«يوصي فيه» صفة «شيء»، والمستثنى خير، قوله: «بيت ليلتين» قيد «اليلتين» تأكيد، وليس بتحديد، يعني لا ينبغي أن يمضي عليه زمان وإن كان قليلًا إلا ووصيته مكتوبة، أقول: وفي تخصيص «اليلتين» تسامح في إرادة المبالغة، أي لا ينبغي أن يبيت ليلة، وقد ساءناه في هذا المقدار، فلا ينبغي أن يتجاوز عنه، فيه حث ما على الوصية. ومذهب الجمهور أنها مندوبة، وقال الشافعي: معناه: ما الحزم والاحتياط لمسلم إلا أن يكون وصيته مكتوبة عنده، وقال داود وغيره من أهل الظاهر: هي واجبة لهذا الحديث، ولا دلالة لهم فيه على الوجوب، لكن إن كان على الإنسان دين أو وديعة، لزمه الإيصاء بذلك. قوله: هم أغنياء بخير: قال صاحب «الجمع»: قوله: «بخير» خير بعد خير، أو صفة أغنياء. قوله: فما زلت أنقصه: أي أراجعه في النقصان، أي أعدُّ ما ذكره ناقصًا، ولو روي بضاد معجمة، لكان من المناقضة، كذا في «الجمع»، ولذا قال علي: «والثلث كبير»، روي بموحدة ومثله أي هذا ليس بناقص، والله تعالى أعلم بالصواب. وقال شيخنا المكرَّم مولانا معلوك علي -معنا الله تعالى بظول بقائه-: يحتمل أن يكون معنى قوله: «فما زلت أنقصه» أي لم أزل كنت أنقص من كل المال شيئًا فشيئًا إلى أن قال ﷺ: «أوص بالثلث، والثلث كبير». ويؤيد هذا المعنى ما في رواية الصحيحين، قلت:

نفع قوت المغتذي: [لا يتمنن أحدكم الموت لضر نزل به]: زاد ابن حبان في الدنيا. أو ليقُل: اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرًا لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيرًا لي: قال «الحق»: لما كانت الحياة حاصلة، وهو متصف بما حسن الإتيان بها، أي: مادامت الحياة متصفة بهذا الوصف، ولما كانت الوفاة معدومة في حالة تمنيه، لم يحسن أن يقول: ما كانت، بل أتى بإذا الشرطية، أي: إذا آل الحال أن تكون الوفاة هذا الوصف.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ سَعْدٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ: «كَبِيرٌ»، وَيُرْوَى: «كَثِيرٌ». وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا يَرَوْنَ أَنَّ يُوصِي الرَّجُلُ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ، وَيَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَنْقُصَ مِنَ الثَّلَاثِ. وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ فِي الْوَصِيَّةِ الْخُمْسَ دُونَ الرُّبْعِ، وَالرُّبْعَ دُونَ الثَّلَاثِ، وَمَنْ أَوْصَى بِالثَّلَاثِ فَلَمْ يَتْرِكْ شَيْئًا، وَلَا يَجُوزُ لَهُ إِلَّا الثَّلَاثُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَلْقِينِ الْمَرِيضِ عِنْدَ الْمَوْتِ وَالِدَعَاءِ لَهُ: ١٦٥- حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَعَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَسُعْدَى الْمُرِّيَّةِ، وَهِيَ امْرَأَةُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٦٥- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا حَضَرْتُمُ الْمَرِيضَ أَوْ الْمَيِّتَ فَقُولُوا خَيْرًا؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ». قَالَتْ: فَلَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سَلَمَةَ مَاتَ قَالَ: «فَقُولِي: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلَهُ، وَأَعْقِبْنِي مِنْهُ عُقْبَى حَسَنَةً». قَالَتْ: فَقُلْتُ، فَأَعْقَبَنِي اللَّهُ مِنْهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ: رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم. قَالَ أَبُو عِيْسَى: شَقِيقٌ هُوَ ابْنُ سَلَمَةَ أَبُو وَائِلٍ الْأَسَدِيُّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ كَانَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُلَقَّنَ الْمَرِيضُ عِنْدَ الْمَوْتِ قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا قَالَ ذَلِكَ مَرَّةً، فَمَا لَمْ يَتَكَلَّمْ بَعْدَ ذَلِكَ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُلَقَّنَ وَلَا يُكْتَرَّ عَلَيْهِ فِي هَذَا. وَرَوَيْتُ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ جَعَلَ رَجُلٌ يُلَقِّنُهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَكْثَرَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: إِذَا قُلْتَ مَرَّةً فَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مَا لَمْ أَتَكَلَّمْ بِكَلَامٍ. وَإِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ، إِنَّمَا أَرَادَ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَانَ آخِرُ قَوْلِهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، دَخَلَ الْجَنَّةَ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ عِنْدَ الْمَوْتِ: ١٦٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَرِجَسَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ بِالْمَوْتِ، وَعِنْدَهُ قَدَحٌ فِيهِ مَاءٌ، وَهُوَ يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الْقَدَحِ، ثُمَّ يَمْسَحُ وَجْهَهُ بِالْمَاءِ، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَسَكَرَاتِ الْمَوْتِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. ١٦٧- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْمُبَارِزِيُّ حَدَّثَنَا مُبَشَّرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحَلَبِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: مَا أَغْبِطُ أَحَدًا بِهَوْنِ مَوْتٍ بَعْدَ الَّذِي رَأَيْتُ مِنْ شِدَّةِ مَوْتِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم. قَالَ: وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، قُلْتُ لَهُ: مَنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْعَلَاءِ؟ قَالَ: هُوَ ابْنُ الْعَلَاءِ بْنِ اللَّجْلَاجِ، وَإِنَّمَا أَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

بَابُ: ١٦٨- حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم

العرف الشدي: قوله: باب ما جاء في تلقين إله: التلقين مستحب للمحتضر، يقرأ عنده ولا يؤمر؛ فإنه في حال السكرات، فيحتمل أن يتكلم بكلام خلاف الشريعة، وقال الفقهاء: إن المستحضر لو تكلم بكلمة الكفر حالة السكرات لا يعمل بها ولا يحكم عليه بالكفر، وتلقين آخر بعد الدفن ذكره صاحب «الدر المختار» بكلماته. وقال صاحب «الدر»: لا يؤمر به ولا ينهى عنه، وله حديث أخرجه الطبراني في معجمه وابن القيم في «كتاب الروح» [عن أبي أمامة الباهلي] لكن سنده ضعيف، ولكنه يصلح للعمل. قوله: لقنوا موتاكم إله: اتفقوا على أن المراد من الموتى المحتضرون، فلا يكون حديث الباب حجة للتلقين بعد الدفن. قوله: باب ما جاء في التشديد عند الموت: الغمرة في اللغة: عمق الماء، والمراد الشدة والسكرات، والمراد بها المصائب والتشديد عند الموت. قال العلماء: إن الشدة عند الموت ليس علامة سوء حالة الميت، ولا التخفيف علامة صلاحية حال، بل يمكن الشدة للصلاح لرفعة درجاته، ويمكن السهولة لغيره؛ ليحزى خيره في الدنيا ولا يبقى له حظ في الآخرة.

حاشية: «يا رسول الله، إن لي مالا كثيرا، وليس يرثني إلا ابنتي، أفأوصي بمالي كله؟ قال: «لا»، قلت: فقلت: مالي؟ قال: «لا»، قلت: فالشطر؟ قال: «لا»، قلت: فالثالث؟ قال: «الثالث كثير»، والله تعالى أعلم، وعلمه أحكم. قوله: لقنوا موتاكم إله: أي ذكروا من حضره الموت «لا إله إلا الله» أي الشهادتين؛ فإن من كان آخر كلامه ذلك دخل الجنة، وكرهوا الإكثار؛ لئلا يضجر لضيق محاله، فيكرهه بقلبه، ولا يحضره إلا أفضل أهله، ولا يحضره حائض ولا جنب، ولا بأس بقراءة «يس» أو غيره عند رأسه. ولا يعد حمله على التلقين بعد الدفن، واستحبه أكثر الشافعية، وجاء فيه حديث ليس بقوي. (بمعجم البحار) قوله: أعني على غمرات الموت: هو بفتحيتين جمع غمرة بسكون الميم: المغطى من الشيء، كذا في «المنهاج». وفي «القاموس»: غمرة الشيء شدته ومزدحمه، جمعه غمرات وغمار. قوله: ما أغبط أحدا: غبط الرجل أغبطه إذا اشتبهت أن يكون لك مثل ما له. و«المون»: الرفق واللين، والإضافة إضافة الصفة إلى الموصوف، أي لما رأيت شدة وفاته، علمت أن ذلك ليس من المنذرات الدالة على سوء عاقبة المتوفى، وإن هون الموت وسهولته ليس من المكرمات، وإلا لكان صلى الله عليه وسلم أولى الناس به، فلا أكره شدة الموت لأحد، ولا أغبط أحدا بموت من غير شدة. (الطبي)

نفع قوت المغنذي: [لقنوا موتاكم] أي: من حضرهم موت، قاله «نو» وغيره. [إذا حضرتم المريض أو الميت]: لعله شك من راويه، أو كلاهما حديث، فلم والميت بواو. [فقولوا خيرا]: أي: ادعوا الله لقوله: فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون، والتأمين يكون عند الدعاء، أو اتركوا تسخطا وجزعا ودعاء وبويل وثبور، فإن الملائكة تؤمن على دعائكم، فيستجاب دعاء الملائكة بذلك. [عن موسى بن سرجس]: بفتح سينه فسكون راء فكسر جيمه فسین، وليس له بالكتب إلا هذا. [عن عبد الرحمن بن العلاء]: هو ابن اللجلاج الغطفاني، ويقال العامري لا يعرف إلا برواية ابن مبشر بن سهيل الحلبي عنه، وليس له، ولا لأبيه بالكتب إلا هذا. [يهون موت]: كيفدس، أي: يرفق ويلين.

قَالَ: «السُّؤْمُنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الْجَبِينِ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ: لَا نَعْرِفُ لِقَتَادَةَ سَمَاعًا مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ.

بَابُ: ٩٦٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا سَيَّارُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى شَابٍّ وَهُوَ بِالْمَوْتِ، فَقَالَ: «كَيْفَ تَحْدُثُكَ؟» قَالَ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَرْجُو اللَّهَ وَإِنِّي أَخَافُ دُئُوبِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْتَمِعَانِ فِي قَلْبِ عَبْدٍ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْطِنِ، إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا يَرْجُو وَآمَنَهُ مِمَّا يَخَافُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ النَّعِيِّ: ٩٧٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ بَكْرِ بْنِ حُنَيْسٍ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ سُلَيْمٍ الْعَبْسِيُّ عَنْ بِلَالِ بْنِ يَحْيَى الْعَبْسِيِّ، عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: إِذَا مِتُّ فَلَا تُؤْذِنُوا بِي أَحَدًا؛ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ نَعْيًا، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. ٩٧١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا حَكَّامُ بْنُ سَلَمٍ وَهَارُونُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ عَنَبَسَةَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالنَّعْيَ؛ فَإِنَّ النَّعْيَ مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ رضي الله عنه: وَالنَّعْيُ أَذَانٌ بِالنِّمَتِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه. حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ الْعَدَنِيُّ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه نَحْوَهُ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «وَالنَّعْيُ أَذَانٌ بِالنِّمَتِ». وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَنَبَسَةَ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ. وَأَبُو حَمْزَةَ هُوَ مَيْمُونُ الْأَعْوَرُ، وَلَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ النَّعْيَ. وَالنَّعْيُ عِنْدَهُمْ أَنْ يُنَادَى فِي النَّاسِ بِأَنْ فَلَانًا مَاتَ لِيَشْهَدُوا جَنَازَتَهُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يُعْلِمَ الرَّجُلُ قَرَابَتَهُ وَإِحْوَانَهُ. وَرَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يُعْلِمَ الرَّجُلُ قَرَابَتَهُ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الصَّبْرَ فِي الصَّدْمَةِ الْأُولَى: ٩٧٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سِتَّانٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الصَّبْرُ فِي الصَّدْمَةِ الْأُولَى». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. ٩٧٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْيِيلِ الْمَيِّتِ: ٩٧٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَّلَ عُثْمَانَ بْنَ مَظْعُونٍ وَهُوَ مَيِّتٌ، وَهُوَ يَبْكِي -أَوْ قَالَ-: عَيْنَاهُ تَذْرِقَانِ. وَفِي الْبَابِ

العرف الشَّدْي: قوله: المؤمن يموت بعرق الجبين: في شرح حديث الباب أقوال، قيل: إن عرق الجبين حسًا عند الموت من علامات الخير، وقيل: ليس العرق حسًا، بل المراد أنه يكون في الشدة قبل النزاع، وتكون الشدة كفارة للسيئات. وإن قيل: إن هذا يخالف ما في «المشكاة» يدل على خروج روح المؤمن بالسهولة، فقال العلماء القائلون بالشرح الثاني: إن المؤمن تحمل الغمرات قبل النزاع، وأما حالة النزاع فيخرج روحه سهلاً، والطلاخ لا يخرج روحه إلا بالتشديد. حكى في تذكرة عبد المطلب جد رسول الله ﷺ أنه كان يقول: إن الظالم لا بد له من أن يصاب، وكان القريش يسافرون إلى الشام، وكان ثمة ظالم، فقالوا: سمعنا أنه مات بلا شدة، قال عبد المطلب: أظن أن وراء هذا العالم عالمًا يكون فيه انتقام الشدائد؛ فإن الظالم لا يتجاوز عن جزاء ظلمه. أقول: لينظر إلى قول عبد المطلب الذي في زمان الفترة، وقول من يدعي أنه من العقلاء. وقيل في شرح حديث الباب: إن المراد تحمل الشدة في حالة الحياة حين كسب رزقه الحلال، والله أعلم، وهو كذلك في التوراة. ذكر الغزالي في «الإحياء»: قال عمر رضي الله عنه: لو نودي في المحشر أن لا يدخل النار إلا رجل أزعج أنه عمر، ولو نودي في المحشر أن لا يدخل الجنة إلا رجل أزعج أنه عمر. أقول: هذا مراد حديث: «إن المؤمن بين الخوف والرجاء»، وقال الغزالي رحمه الله: إن الرجل إذا كان حيًا، فليكن الخوف عليه غالبًا، وإذا يس من الحياة فليكن الرجاء غالبًا. قوله: باب ما جاء في كراهية النعي: أي العلل الذي كان في الجاهلية من إيقاد النار وإقامة ناقة على قبره وقيام النائحات وغيره. قوله: أَذَانٌ بِالنِّمَتِ: قال العلماء: إن الإطلاع لمن يحضر الجنازة عرفًا أو شرعًا جائز، وفي «الهداية»: وفي بعض النسخ: لا بأس بالأذان إلخ، حمل الشارحون عبارة «الهداية» على أن الولي يؤذن ويغير الناس ليذهبوا إلى حوائجهم بعد أداء صلاة الجنازة. وأقول: لعل مراد عبارة «الهداية»: أنه يؤذن الناس لشهود الجنازة، وقال الفقهاء: يجوز أن يغير أهل الميت بموت الرجل لا ما كان يفعل أهل الجاهلية.

-إشية: قوله: خنيس: بضم المعجمة وفتح النون مصغرًا، كذا في «التفريب». قوله: الصبر في الصدمة الأولى: قال الطيبي: إذ هناك سورة المصيبة، فيثاب على الصبر، وبعدها ينكسر السورة، ويتسلى المصاب بعض التسلي، فيصير الصبر طبعًا، فلا يثاب عليها. وأما إذا لم يصبر الصبر طبعًا، ثم يذكر المصيبة وصر ولو طال العهد فيثاب، ولكن الدرجة الأعلى عند انصدمة الأولى. (المراقبة) قوله: قبل عثمان بن مظعون إلخ: «قبل» من التقييل. عثمان بن مظعون -بالطاء المعجمة- أخ رضاعي له عتلة، هاجر المجرتين، وشهد بدرًا، وهو أول من مات من المهاجرين بالمدينة في شعبان على رأس ثلاثين شهرًا من الهجرة، ولما دفن قال: «نعم السلف هو لنا»، ودفن بالبقيع، وكان عابدًا مجتهدًا من فضلاء الصحابة، كذا في «المراقبة».

نفع قوت المغتذي: [المؤمن يموت بعرق الجبين]: قال «حق»: عرق الجبين يكون لما يعالجه من شدة موت أو من حياة؛ لأنه إذا جاءت البشرية مع ما كان قد اقترفه من ذنوب، فحجل واستحي من الله، فغرق له جبينه. [أنا حبيب بن سليم العباسي عن بلال بن يحيى العباسي]: كلاهما بموحدة فسین، كنسب عبد. [ينهى عن النعي]: بنون فعین فتحتية، كعبد وولى، قال الجوهري: هو خير الموت، وأراد به عادته الجاهلية، قال الأصمعي: كانت العرب إذا مات بها ميت له، قد ركب راكب فرسا، فجعل يسير في الناس لنعاء فلان، أي: أنعاء، أظهر خير وفاته، قال الجوهري: هو مبي على كسر، كدراك ونزال. [عن سعد بن سنان]: قال ابن حبان بالثقات: قيل اسمه سعد بن سنان، كفلس أو كامير، أو سنان ابن سعد، قال: فلعلة الصحيح، فاعتبرت حديثه، فرأيت ما روى عن سنان بن سعد يشبه أحاديث الناس، وما روى عن سعد بن سنان وسعيد بن سنان فيه المناكير، كأنهما إثنان، قال «حق»: قد انفرد بالرواية عنه يزيد بن أبي حبيب. [الصبر في الصدمة الأولى]: قال «حق»: أي: الصبر الكامل الذي يعقبه جزيل الأجر والثواب، لا أن ما بعد أولى لا يسمى صبرا.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ وَعَائِشَةَ رضي الله عنهن، قَالُوا: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ قَبَّلَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ مَيِّتٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. بَابُ مَا جَاءَ فِي غُسْلِ الْمَيِّتِ: ٩٧٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ وَمَنْصُورٌ وَهَيْشَامٌ، قَامًا خَالِدٌ وَهَيْشَامٌ فَقَالَا: عَنْ مُحَمَّدٍ وَحَفْصَةَ، وَقَالَ مَنْصُورٌ: عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: ثَوَّقِيْتُ إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا وَثَرًا: ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتَنِّي، وَاغْسِلْنَهَا بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْأَخِرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ، فَإِذَا فَرَعْتُنَّ فَأَذِنِّي». فَلَمَّا فَرَعْنَا أَذْنَاهُ، فَأَلْقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ فَقَالَ: «أَشْعِرْنَاهَا بِهِ». قَالَ هُشَيْمٌ: وَفِي حَدِيثٍ غَيْرِ هَؤُلَاءِ، وَلَا أَذْرِي وَلَعَلَّ هَيْشَامًا مِنْهُمْ: قَالَتْ: وَصَفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ. قَالَ هُشَيْمٌ: أَظْنُّهُ قَالَ: فَأَلْقَيْنَاهُ خَلْفَهَا. قَالَ هُشَيْمٌ: فَحَدَّثَنَا خَالِدٌ مِنْ بَيْنِ الْقَوْمِ عَنْ حَفْصَةَ وَمُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: وَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا بَدَأَ بِمَيِّمِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سُلَيْمٍ رضي الله عنها. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أُمِّ عَطِيَّةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَفِيِّ أَنَّهُ قَالَ: غُسْلُ الْمَيِّتِ كَالْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ. وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: أَيْسَ لِغُسْلِ الْمَيِّتِ عِنْدَنَا حَدٌّ مُوَقَّتٌ، وَلَيْسَ لِذَلِكَ صِفَةٌ مَعْلُومَةٌ، وَلَكِنْ يُظْهَرُ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا قَالَ مَالِكٌ قَوْلًا مُجْمَلًا، يُغَسَّلُ وَيُنْتَشَرُ، وَإِذَا أَنْقِيَ الْمَيِّتُ بِمَاءِ الْقَرَّاحِ أَوْ مَاءٍ غَيْرِهِ أَجْزَأُ ذَلِكَ مِنْ غُسْلِهِ، وَلَكِنْ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُغَسَّلَ ثَلَاثًا فَصَاعِدًا، لَا يُنْقَضُ عَنْ ثَلَاثٍ؛ لِمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا»^{أي الخالص}، وَإِنْ أَنْقَوْنَا فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ مَرَّاتٍ أَجْزَأُ. وَلَا يَرَى أَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَعْنَى الْإِنْقَاءِ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا وَلَمْ يُوَقَّتْ. وَكَذَلِكَ قَالَ الْفُقَهَاءُ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِمَعَانِي الْحَدِيثِ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: وَتَكُونُ الْغَسَلَاتُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَيَكُونُ فِي الْأَخِرَةِ شَيْءٌ مِنَ الْكَافُورِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمِسْكِ لِلْمَيِّتِ: ٩٧٦- حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ خُلَيْدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم سُئِلَ عَنِ الْمِسْكِ، فَقَالَ: «هُوَ أَطْيَبُ طَبِيبِكُمْ». حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ وَشَبَابَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ خُلَيْدِ بْنِ جَعْفَرٍ نَحْوَهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمِسْكَ لِلْمَيِّتِ. وَقَدْ رَوَاهُ الْمُسْتَمِرُّ بْنُ الرِّيَّانِ أَيْضًا عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. قَالَ عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: الْمُسْتَمِرُّ بْنُ الرِّيَّانِ ثِقَةٌ. وَخُلَيْدُ بْنُ جَعْفَرٍ ثِقَةٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغُسْلِ مِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ: ٩٧٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَّارِبِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مِنْ غُسْلِهِ الْغُسْلُ، وَمِنْ حَمْلِهِ الْوُضُوءُ»، يَعْنِي الْمَيِّتَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ رضي الله عنهما. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَوْفُوقًا. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الَّذِي يُغَسَّلُ الْمَيِّتُ، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ: إِذَا غَسَلَ مَيِّتًا فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَلَيْهِ الْوُضُوءُ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في غسل الميت: غسل الميت فرض كفاية، وقالوا: لو وجد الميت في البحر يجرم ثلاثاً. واسم أم عطية رضي الله عنها نسيبة. قوله: إحدى بنات النبي صلى الله عليه وسلم: قيل: زينب، وقيل: رقية، وقيل: أم كلثوم، والمختار الأول. قوله: بماء وسدر: هذا يخالف الشافعية؛ فإن الماء المخلوط فيه السدر ماء مضاف عندهم أي مقيد، ولا يجوز الغسل بالمضاف، وعندنا لا يصر الماء بهذا مقدماً، وتآول الشافعية فيه بأن هذه الغسلة لا تعد من العدد في الغسل، لكن هذا خلاف تبادر الألفاظ. قوله: حقه: أي إزاره. قوله: ثلاثة قرون: قال الشافعية: تجعل أشعار المرأة ثلاث حصص خلف الظهر، وعندنا تجعل نصفين على الصدر، وللحافظين في الشرح كلام، قال العيني: إنه فعلهن، وما من لفظ يدل على الرفع. وأقول كما أخرجت عبارات الفقه: إن الخلاف في الأفضلية، نعم الانتشاط عندنا غير جائز، ولنا في النهي عن الانتشاط ما في (الهداية) عن عائشة رضي الله عنها: «على ما تنصون موتاكم إلخ»، وأخرجه الزيلعي من غريب الحديث للحرثي. قوله: إبدان بميامنها إلخ: في بعض النسخ: إبدأ ببسيفة الواحد، وهو غلط. قال الموالك: العدد في غسل الميت ليس بمسنون، بل الفرض التنظيف. قوله: قال الشافعي: إنما قال مالك إلخ: غرض الشافعي شرح قول مالك، لكن شرح قوله ما في كتب المالكية. قوله: باب جاء في الغسل من غسل الميت: غسل الغاسل مستحب الخواص وثابت بالحديث، وترك الغسل ثابت من بعض السلف. وقيل: إنه صار منسوخاً. وفي بعض كتبنا: أنه يستحب الغسل خروجاً عن الخلاف.

حاشية: قوله: إن رأيتن إلخ: أي إن احتجتن إلى أكثر من ثلاث أو خمس للإنقاء، قوله: «بماء وسدر» متعلق بـ«اغسلنها»، قال القاضي: هذا لا يقتضي استعمال السدر في جميع الغسلات، والمستحب استعماله في الكرة الأولى لتنزيل الأقدار، ومنع منه تسارع الفساد، ويدفع الهوام. قوله: فأذني: بالمد وكسر الذال وتشديد النون الأولى، أمر لجماعة النساء، من الإيدان، وهو الإعلام. قوله: آذناه: بالمد، أي أعلمناه. قوله: أشعرها: أي الميتة، قوله: «إياه» أي الحق، والمحطاب للغاسلات أي جعلته شعارها، والشعار: الثوب الذي على الجسد؛ لأنه يلي شعره، كذا في «المرواة». قوله: فعليه الغسل: قال الخطابي: لا أعلم من الفقهاء من يوجب الغسل من غسل الميت، ولا الوضوء من حمّله، ولعله أمر ندب. قلت: بل هو مسنون، ذهب بعضهم إلى وجوبه، وأكثرهم حملوا على إصابة رشاشة من نجاسة ربما كانت على بدن الميت، ولا يدرى مكانه، ومن حمّله أي مسّه فليتوضأ. وقيل: معناه ليكن على وضوء حال حمّله؛ لينتهي له الصلاة عليه. (بجمع البحار) قوله: عليه الوضوء: وفي «الموطأ» لمحمد: قال محمد: لا وضوء على من حمل جنازة ولا من حنط ميتاً، أو كفته أو غسله، وهو قول أبي حنيفة. قال شارحه علي القاري: فما أخرجه أبو داود وابن ماجه وابن حبان عن أبي هريرة، مرفوعاً: «من غسل الميت فليغتسل، ومن حمّله فليتوضأ»، محمول على الاحتياط، أو على من لا يكون له طهارة؛ ليكون مستعداً للصلاة، فلا يفوته شيء منها. لكن يردّ التوجيه الثاني ما في الباب: «قال: من غسله الغسل».

نفع قوت المغتذي: [عن خلود بن جعفر]: بنقط حاء كبير.

وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: أَسْتَحَبُّ الْغُسْلَ مِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ، وَلَا أَرَى ذَلِكَ وَاجِبًا، وَهَكَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ. وَقَالَ أَحْمَدُ: مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا أَرْجُو أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ، وَأَمَّا الْوُضُوءُ فَأَقْلُ مَا قِيلَ فِيهِ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: لَا بُدَّ مِنَ الْوُضُوءِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَغْتَسِلُ وَلَا يَتَوَضَّأُ مَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ.

بَابُ مَا جَاءَ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْأَكْفَانِ: ٩٧٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ حُثَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ؛ فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ، وَكَفَّنُوهَا فِيهَا مَوْتَاكُمْ». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ رضي الله عنها. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي يَسْتَحَبُّهُ أَهْلُ الْعِلْمِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُكَفَّنَ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي كَانَ يُصَلِّي فِيهَا. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: أَحَبُّ الثِّيَابِ إِلَيْنَا أَنْ يُكَفَّنَ فِيهَا الْبَيَاضُ، وَيُسْتَحَبُّ حُسْنُ الْكَفَنِ.

بَابُ: ٩٧٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَلِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحَسِّنْ كَفَنَهُ». وَفِيهِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: قَالَ سَلَامُ بْنُ أَبِي مُطِيعٍ فِي قَوْلِهِ: «وَلْيُحَسِّنْ أَحَدُكُمْ كَفَنَ أَخِيهِ» قَالَ: هُوَ الصَّفَاءُ، وَلَيْسَ بِالْمُرْتَفَعِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ٩٨٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَفَّنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضَ يَمَانِيَّةٍ، لَيْسَ فِيهَا قِمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ. قَالَ: فَذَكَرُوا لِعَائِشَةَ رضي الله عنها قَوْلَهُمْ: «فِي ثَوْبَيْنِ وَبُرْدٍ حَبْرَةٍ»، فَقَالَتْ: قَدْ أَتَى بِالْبُرْدِ، وَلَكِنَّهُمْ رَدُّوهُ وَلَمْ يُكَفَّنُوهُ فِيهِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٩٨١- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ حَمْرَةَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فِي ثَمَرَةٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى فِي كَفَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْعَمَلِ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: يُكَفَّنُ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ، إِنْ شِئَتْ فِي قِمِيصٍ وَلِفَافَتَيْنِ، وَإِنْ شِئَتْ فِي ثَلَاثِ لِفَافٍ، وَيُجَزَّى ثَوْبٌ وَاحِدٌ إِنْ لَمْ يَجِدُوا ثَوْبَيْنِ، وَالثَّوْبَانِ يُجَزَّانِ، وَالثَّلَاثَةُ لِمَنْ وَجَدُوا أَحَبُّ إِلَيْهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَقَالُوا: تُكَفَّنُ الْمَرْأَةُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ.

العرف الثَّابِتُ: قوله: باب ما جاء ما يستحب من الأكفان: يستحب الثياب البيض، ولا يجوز تكفنه بثوب لا يجوز له في الحياة، وأحب الألوان إلى النبي ﷺ البياض، وأحب القطعات القميص، وأحب الأقسام الحرة اليمانية. قوله: باب ما جاء في كم كفن النبي ﷺ في الصحيحين وغيرهما: أن كفته بثوب ثلاث أردية، وهو مختار الشافعية، والخلاف في الأولوية لا الجواز، وقال المالكية في حديث الصحيحين: ليس فيها عمامة وقميص، أي لم يكن القميص والعمامة في ثلاثة ثياب بل زائدًا عنها. أقول: يجوز العمامة، لأن ابن عمر رضي الله عنه كفن ابنه وقدًا في عمامة، وأما ثياب كفته ﷺ فالروايات فيها مختلفة، وأصح ما في الباب: ثلاث لفائف، وهي من قرن الرأس إلى الرجلين، ومختار المالكية أنها كانت خمسة ثياب، وفي رواية في «طبقات ابن سعد»: إنه ﷺ كفن في سبعة ثياب، وفي سندها عبد الله بن محمد بن عقيل وحسنه السيوطي، ويتأول فيها بأن سبعة ثياب أوتيت للكفن، ولكنه دفن في ثلاثة منتخبة منها، وفي بعض الروايات كما سيأتي في «الترمذي» وفي كتب السير: أن قطيفة فُرشت في قبره ﷺ فَرَشَهَا شَقْرَانُ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ، وفي بعض كتب السير أنها أخرجت كما في «سيرة العراقي»: وفُرشت في قبره قطيفة: وقيل أخرجت وهذا أثبت. فأقول بعد تسليم أن كفته ﷺ لم يكن فيه عمامة ولا قميص: [في «أبي داود»]: أن في كفته ﷺ كان قميصًا، وفي سنده يزيد بن أبي زياد، اختلط في آخر عمره، صححه الترمذي في موضع أو موضعين، وقالوا: إن من قدماء تلامذته سفيان رقيبة وهشيم، وكون هشيم من القدماء مذكور في التخريج [إن إثبات القميص في الكفن أدلته محصاة عندنا ومرفوعات، منها ما في «الطحاوي» باب الشهيد: إن أعرابًا كفن حين استشهد، وفيه جبة النبي ﷺ، والرواية أخرجهما النسائي سنذًا ومتنًا في «الصغرى»، ومنها ما في الصحيحين أنه ﷺ أعطى قميصه عبد الله بن عبد الله بن أبي ابن سلول لكفن عبد الله بن أبي رأس المنافقين. ولنا أدلة أخرى. ثم ههنا نظر وهو أن ظاهر كتبنا أن يخاط القميص؛ فلأنه لا يقيدون القميص إلا أن يكون فيه دحريص وكمّان، ولكن عملنا ليس الثوب الذي على هيئة القميص بلا خيط، ويكون من الرأس إلى القدمين، فلو كان مراد ما في كتبنا ما هو عملنا، فيمكن لأحد أن يقول: إنه ﷺ كفن في الثوب على هيئة القميص، وأما النفي الذي في الصحيحين، فالمراد به نفي القميص المخيط، فلا يخالفنا حديث الصحيحين، فإذا أثر عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه يشير إلى أن لا يخاط القميص، أخرجه الإمامان في موطئيهما، وأما في «موطأ مالك» ففيه: الميت يقمص ويلف بالثوب الثالث إلخ، فما قال بلبس القميص، بل قال «يقمص»، وفي سند «موطأ مالك» سهو من يحيى؛ فإنه ذكر عن عبد الرحمن بن عمرو بن العاص، والصحيح عن عبد الله بن عمرو بن العاص؛ فإنه أخرجه محمد في موطئه، وليس فيه عبد الرحمن بن عمرو، بل عبد الله بن عمرو، وعند أبي علي نسخ «موطأ مالك» نسخة «موطأ أحمد»، وأخرج محمد في موطئه أثر ابن عمرو بن العاص رضي الله عنه، وفيه أيضًا «يقمص إلخ»، لا «يلبس القميص»، وبين التعبيرين فرق ظاهر على حاذق اللغة، وفي «مسند موطأ أحمد» أيضًا سهو الكاتب؛ فإنه كتب عن عبيد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمرو بن العاص، والصحيح عن عبيد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن إلخ؛ لما في «موطأ مالك»، والله أعلم.

حاشية: قوله: البسوا من ثيابكم البياض: قال ابن المصنف: وأحبها البياض، ولا بأس ببرود الكتان للرجال، ويجوز للنساء الحرير والمزعر والمغصفر؛ اعتبارًا للكفن باللباس في الحياة. (المرقاة) قوله: فليحسن كفته: [تشديد السين، أي ينظفه ويعطره] أي ليختار أنظف الثياب وأتمها، ولم يُرد به ما يفعله المبذرون أشترًا ورياءً لحديث: «لا تغالوا في الكفن». قوله: وبرد حيرة: كعنية، الحيرة من البرد ما كان موشيًا مخططًا، يقال: برد حيرة على الوصف والإضافة، كذا في «المجمع». قوله: غمرة: [يفتح نون وكسر ميم، كساء أو بردة من صوف]. قوله: يكفن الرجل إلخ: قال محمد: الإزار تجعل لفافة مثل الثوب الآخر أحب إلينا من أن يؤزر، ولا يعجبنا أن ينقص الميت في كفن من ثوبين إلا من ضرورة، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه. (الموطأ)

نفع قوت المغتذي: [إذا ولي أحدكم أخاه، فليحسن كفته]: كسبب بالمشهور رواية، وحكي كعب مصدرًا، ونحسينه سيوغه وبياضه. [يمانية]: كشمانية. [وبر وحيرة]: كعنية بإضافة وبتنوين ووبرود، هي ما كان موشى مخططًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّعَامِ يُصْنَعُ لِأَهْلِ الْمَيْتِ: ٩٨٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا جَاءَ نَعْيُ جَعْفَرٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اصْنَعُوا لِأَهْلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا؛ فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُوَجَّهَ إِلَى أَهْلِ الْمَيْتِ بِشَيْءٍ؛ لِيُشْغِلَهُمْ بِالْمُصِيبَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَجَعْفَرُ بْنُ خَالِدٍ هُوَ ابْنُ سَارَةَ، وَهُوَ ثِقَةٌ رَوَى عَنْهُ ابْنُ جُرَيْجٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّغْيِي عَنْ ضَرْبِ الْحُدُودِ وَشَقِّ الْجُبُوبِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ: ٩٨٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي زُبَيْدُ الْأَيَّامِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوفٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ شَقَّ الْجُبُوبَ، وَضَرَبَ الْحُدُودَ، وَدَعَا بِدَعْوَةِ الْجَاهِلِيَّةِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَّةِ النَّوْحِ: ٩٨٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا قُرَّانُ بْنُ تَمَّامٍ وَمَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدِ الطَّلَاطِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ الْأَسَدِيِّ قَالَ: مَاتَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ: قَرْظَةُ بْنُ كَعْبٍ، فَنِيحَ عَلَيْهِ، فَجَاءَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ رضي الله عنه فَصَعِدَ الْيَنْبَرِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: مَا بَالُ النَّوْحِ فِي الْإِسْلَامِ؟ أَمَا إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نِيحَ عَلَيْهِ عَذَبَ مَا نِيحَ عَلَيْهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَأَبِي مُوسَى وَقَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَجُنَادَةَ بْنِ مَالِكٍ وَأَنْبَسٍ وَأُمِّ عَطِيَّةٍ وَسَمُرَةَ وَأَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ٩٨٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ وَالْمُسْعُودِيُّ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لَنْ يَدْعَهُنَّ النَّاسُ: التِّيَّاحَةُ، وَالظُّعْنُ فِي الْأَحْسَابِ، وَالْعُدْوَى، أَجْرَبُ بَعِيرٍ فَأَجْرَبُ مِائَةً بَعِيرٍ، مَنْ أَجْرَبَ الْبَعِيرَ الْأَوَّلَ؟ وَالْأَنْوَاءُ: مُطَرْنَا بَنُو كَذَا وَكَذَا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

الحرف الشذبي: قوله: باب ما جاء في الطعام إلخ: يستحب للحيران والأقرباء صنع الطعام لأهل الميت، وفي عامة كتبنا: أن ما في زماننا أكل الطعام من بيت أهل الميت بدعة، وفي «فتح القدير» رواية أخرجهما من «مسند أحمد» تدل على المنع من أكل الطعام من بيت أهل الميت وسندها قوي. واقعة الباب واقعة غزوة مؤتة في السنة التاسعة بعد الهجرة أمر النبي ﷺ زيد بن حارثة، وقال: إن قتل فجعفر، وإن قتل فبعد الله بن ربيعة، وكان الصحابة في غزوة مؤتة ثلاثة آلاف، والكفار أزيد، ولما استشهد الأمراء الثلاثة أمر الناس خالد بن الوليد رضي الله عنه، ففتح الله على يده. قوله: باب ما جاء في كراهية النوح: أقول: لا بد من استثناء من النهي، ويكون جائزاً، ولكنه غير منضبط، وأشار إليه البخاري حيث أتى في الترجمة بـ«ما» و«من» تدل على البعضية، وقد ثبت البكاء بالصوت عن بعض السلف، وقد ثبت إغماضه عليه السلام عن البكاء بالصوت، فلا مناص من التقسيم في المسألة، وينسحب النهي على ما هو مشتمل على الغلو وخارج عن الحد، كما كان في الجاهلية، حيث أوصى رجل ابنه بالبكاء عليه: إذا مت فانهين بما أنا أهله: وشقي عليّ الجيب يا ابنه معبد، وقال الآخر موصياً: إلى الحول ثم اسم السلام عليكم: ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر. قوله: من نيح عليه إلخ: ههنا إشكال بأن حديث الباب يخالف نص القرآن: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى» ، فروى عن عائشة رضي الله عنها أن قوله ﷻ في هذا الحديث إنما هو جنازة يهودية مر عليها، والناس يكونون، فقال: إنهم يكونون عليها وهي معذبة، أي على كفرها لا بسبب بكائهم، فغلطت عائشة رضي الله عنها قول ابن عمر رضي الله عنه، لكن الحديث لا يقبلون تغليط عائشة رضي الله عنها، فإن بعض الصحابة الآخرين أيضاً يروون مثل رواية ابن عمر رضي الله عنه، ففي شرح الحديث أقوال كثيرة. في «فتح الباري»: وقال البخاري: إنه يعذب على فعله لا بسبب فعلهم، وقال: إنه إذا أوصى بالدوحة عليه، أو كان يرضى بها، أو كان يعلم أن يبكو عليه فلم ينتهم، فعليه وزر فعله، وإلا فلا وزر عليه ولا عذاب. وقال ابن حزم الأندلسي -وهو أعلى الشروح في حديث الباب-: إنهم يكونون على أفعال يزعمونها حسنة، والحال أنها تكون سيئات، فيعذب على تلك السيئات، ويقال له: أهكذا أنت؟ كما يُنكى على أنه كان شجاعاً لا يدع النفس إلا ويقتلها، ويؤيد شرح ابن حزم الحديث اللاحق عن أبي موسى رضي الله عنه. قوله: والعدوى إلخ: في حديث الباب نفى العدوى، وفي «مسلم»: «فَرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ إلخ»، فقال جماعة: إن الحديث ينفي الأسباب الطبيعية لا العادية، كما ذكره في شروح «النخبة» تحت بحث التعارض. أقول: ما مراد الأسباب الطبيعية، فإن كان المراد ما قاله الفلاسفة الطبيعيون، وهو أنهم ينكرون الباري، ويقولون: لا شيء إلا المادة والصور، كما صرح به محمد بن عبد الكريم الشهرستاني في «الملل والنحل»، ولا ينكر الفلاسفة الإلهيون الباري، ويزعم الناظر أن الطبيعيين لا ينكرون الباري. فإن الفلاسفة المتأخرين جميعاً الطبيعيين والإلهيات في كتاب واحد، ويزعم أن قائل الطبيعيين والإلهيات فرقة واحدة، والحال أن الطبيعيين فرقة غير فرقة الإلهيين، فإن كان المراد من الأسباب الطبيعية هذا، فلا يتعرض الشريعة إلى دفعها، فإن أحداً من كفار العرب لا ينكر الباري لنص القرآن، وإن كان النفي نفى الطبيعة أن الأشياء ليست بمؤثرة كما قال الأشعري، فتحولت المسألة إلى علم الكلام. فأقول: مذهب أبي الحسن الأشعري أن السببية ليست ذاتية، وقال: إن العالم مثل أشياء اجتمعت في مكان واحد حسب الاتفاق، ولا تسبب بينها، فإحراق النار ليس بالتسبب، بل بالعادة وخلق الباري، وإن الإحراق مستند إلى الباري بلا واسطة، وهكذا في كل شيء، وقال المعتزلة: إن إحراق النار بال توليد، وقال الفلاسفة: إنه بالإعداد والإيجاب، فجعلوا الباري علة ومجبوراً محضاً، وهل هذا إلا كفر صريح. وقال الماتريدية -وهذا أرجح-: إن التسبب بين الأشياء ثابت، إلا أنها تخلق الباري لا بالتوليد أو الإعداد، وإن في الأشياء خواص بإذن الله، وقال الحافظ في «شرح النخبة»: إن الحديث ينفي السببية العادية والطبيعية، وأما ما في «مسلم»: «فَرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ»، فمحمول على سد الذرائع. أقول: كيف ينكر الحافظ السببية العادية، والحال أنها لا ينكرها الأشعري أيضاً؟ فقول الحافظ لا مصادق له. فأقول: إن أحسن ما قيل في شرح حديث الباب ما ذكره ابن قيم في «كتاب الروح» أن النفي في حديث الباب العدوى، وهو ما يكون بناؤه على الأوهام الباطلة، مثل أن يقولوا: إن مرض فلان تَطَيَّرَ وانتشر إلى فلان، وأما الحديث الذي أخرجه مسلم، ففيه إثبات التسبب، وهو أن يكون فيه دخل الأسباب الظاهرة، مثل أن يجلس وخلط المجذوم أو المجروب، وذكر الأطباء بعض الأمراض متعدية لا ينافي الشريعة، وأما المرض الموروث فغير المتعدي، فالخاصل أن الشريعة تنفي الأوهام الباطلة، لا الجبريات وما فيه دخل الأسباب الظاهرة؛ كما مادي الزمان والخالط مع المريض. قوله: والأواء إلخ: يقال له في «الهندية»: مَجْتَرٌ، وهي منازل القمر وغيره من الكواكب، وكان أهل الجاهلية يزعمون أن مدار الأحكام الدنيوية على دوران الكواكب في تلك المنازل.

حاشية: قوله: في الطعام: قال ابن القيم: ويستحب لجيران أهل الميت والأقرباء الأباةد قينة طعام لهم يشبعهم يومهم وليتهم؛ لقوله ﷻ: «اصْنَعُوا لَأَلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَقَدْ جَاءَهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ»، وقال: يكره اتحاد الضيافة من أهل الميت؛ لأنه شرع في السرور لا في الشورور، وهي بدعة مستقبحة. قوله: لما جاء نعي إلخ: [يفتح النون وسكون العين، الإخبار بموت أحد، والنعي على وزن فعل بمعنى خير الموت، وقد جاء بمعنى الناعي أي المحبر، ويصح الحمل عليه وعلى الأول، لكن الثاني أظهر. (اللمعات)] أي خبر موته بالقتل في غزوة مؤتة، وهي بضم الميم وسكون الهزرة والثاني، موضع قريب الشام، وموقعها مشهورة كانت سنة ثمان، والله تعالى أعلم. قوله: ما يشغلهم: شغله كمنعه شغلاً، وأشغلهم لغة رديئة، كذا قيل. وفي «القاموس»: أشغله لغة جيدة أو قليلة أو رديئة، والشغل -بضمين وبالضم والفتح وبفتحتين- ضد الفراغ، كذا في «القاموس». وفي الحديث دليل على أنه يستحب للجيران والأقارب قينة طعام لأهل الميت، كذا في «اللمعات». قوله: ليس منا: أي من أهل سنتنا. (القسطلاني) قوله: بدعوة الجاهلية: [كقولهم: وا جبلاء وا عضداه ونحو ذلك]. قوله: والعدوى: اسم من الإعداء، وهو أن يصيبه مثل ما لصاحب الماء، ومن أعدى الأول؟ أي من أين صار فيه الجرب؟ (البر النثر) قوله: والأنواء: هي ثمان وعشرون منزلة، وينزل القمر كل ليلة في منزلة منها، كانت العرب تزعم أن مع سقوط المنزلة وطلوع رقبها يكون مطر، فتقول: مُطَرْنَا بنوء كذا، من ناء بنوء نوعاً؛ نض وطلع؛ لأنه إذا سقط الساقط منها بالمغرب، ناء الطالع بالشرق، كذا في «مجمع البحار».

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ: ٩٨٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْبُكَاءَ عَلَى الْمَيِّتِ، وَقَالُوا: الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، وَذَهَبُوا إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَرْجُو أَنْ كَانَ يَنْهَاهُمْ فِي حَيَاتِهِ أَنْ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ. ٩٨٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمَارٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَسِيدُ بْنُ أَبِي أَسِيدٍ رضي الله عنه عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ بَاكِيَهُ فَيَقُولُ: وَاجِبَلَا! وَاسِيدَا! أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، إِلَّا وَكَّلَ بِهِ مَلَكَانِ يَلْهَزَانِهِ: أَهَكَذَا كُنْتَ؟» قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ: ٩٨٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ -وهو ابنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ- عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرَةَ: أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، وَذَكَرَ لَهَا أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ: إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ النَّحْيِ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: غَفَرَ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ، وَلَكِنَّهُ نَسِيَ أَوْ أَخْطَأَ، إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى يَهُودِيَةٍ يُبْكِي عَلَيْهَا، فَقَالَ: «إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عَلَيْهَا، وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. ٩٨٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ النَّهْلِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ». قَالَ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: يَرْحَمُهُ اللَّهُ لَمْ يَكْذِبْ، وَلَكِنَّهُ وَهَمٌ، إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِرَجُلٍ مَاتَ يَهُودِيًّا: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ، وَإِنَّ أَهْلَهُ لَيَبْكُونَ عَلَيْهِ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقِرْطَظَةَ بْنِ كَعْبٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا وَتَأَوَّلُوا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَلَا تَرَوْا زُرَّةً وَزَرَ أُخْرَى﴾. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. ٩٩٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ، حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُوْنُسَ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: أَخَذَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِيَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فَانْطَلَقَ بِهِ إِلَى ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ، فَوَجَدَهُ يَجُودُ بِنَفْسِهِ، فَأَخَذَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَوَضَعَهُ فِي حِجْرِهِ فَبَكَى. فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَتَبْكِي؟ أَوَلَمْ تَكُنْ نَهَيْتَ عَنِ الْبُكَاءِ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ نَهَيْتُ عَنْ صَوْتَيْنِ أَحَقَّيْنِ فَاجْرَيْنِ: صَوْتٍ عِنْدَ مُصِيبَةِ خَمْسِ وُجُوهِ، وَشَقِّ جُيُوبٍ، وَرَنَةِ شَيْطَانٍ». وَفِي الْحَدِيثِ كَلَامٌ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

جمع حبب بمعنى كريبان

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَشْيِ أَمَامَ الْجَنَازَةِ: ٩٩١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَخْبَدُ بْنُ مِينٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَحَمُودُ بْنُ عَمِلَانَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الرخصة إلخ: بعض البكاء جائز، ولكنه غير منضبط، قال أرباب اللغة: إن البكاء ممدوداً ما فيه الصوت، والبكاء مقصوراً ما لا صوت فيه، وقد ثبت المراتي عن السلف كما روي قصيدة حسان بن ثابت وقصيدة أبي بكر على موته صلى الله عليه وسلم، ذكرها في «السورة الشامية». قوله: إبراهيم: كان هذا الولد من مارية القبطية، وكان ابن ثمانية عشر شهراً. قوله: باب ما جاء في المشي أمام الجنائز: الأفضل عندنا المشي خلف الجنائز، لأنهم مؤدعو الجنائز، والأفضل عند الشافعية المشي أمام الجنائز؛ لأنهم شافعوه، والخلاف في الأولوية لا الجواز، والتعامل إلى الطرفين، وأطنب الطحاوي في الروايات لنا.

حاشية: قوله: يعذب إلخ: اختلف العلماء فيه: فذهب الجمهور إلى أن الوعيد في حق من أوصى بأن يبكي عليه ويناح بعد موته، فنفذت وصيته، فهذا يعذب ببكاء أهله عليه ونوحته؛ لأنه سببه، وأما من أنكر عليه أو ناحوا من غير وصيته فلا؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَرَوْا زُرَّةً وَزَرَ أُخْرَى﴾ قوله: يلهزانه: (اللهز: الضرب بجمع الكف في الصدر). (الدر): قوله: ولكنه نسي إلخ: ولا يخفى أن اعتراض عائشة يرد إذا لم يسمع الحديث إلا في هذا المورد، وقد ثبت بالفاظ مختلفة وبروايات متعددة عنه، وعن غيره غير مقيدة، بل مطلقة، فدخل هذا الخصوص تحت ذلك العموم، فلا منافاة ولا معارضة، فيكون اعتراضها بحسب اجتهادها، كذا في «المرقاة». قوله: يوجد بنفسه: أي يخرجها ويدفعها كما يجود الإنسان بإخراج ماله، قاله العيني. قوله: ورنة شيطان: بفتح راء وتشديد نون، صوت مع بكاء فيه ترجيع كالقلقلة واللفلفة. (بجمع البحار) قوله: يمشون أمام الجنائز: اختلفوا في المشي أمام الجنائز: فقال أبو حنيفة والأوزاعي: المشي خلفها أحب، وقال الثوري وطائفة: وهما سواء، وقال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل: قدامها أفضل، كذا قال الشعبي، وقال: لنا ما في الصحيحين من حديث أبي هريرة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من صلى على جنازة فله قيراط، ومن اتبعها حتى توضع في القبر فله قيراطان»، وروى عبد الرزاق في «مصنفه» عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال: ما مشى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات إلا خلف الجنائز، وروى هو وابن أبي شيبه عن عبد الرحمن بن أبزي قال: كنت في جنازة، وأبو بكر وعمر يمشيان أمامها، وعليّ خلفها، فقلت لعلي: أراك تمشي خلف الجنائز، وهذا يمشيان أمامها؟ قال علي: لقد علمنا أن فضل المشي خلفها على المشي أمامها، كفضل صلاة الجماعة على الغد، ولكلها أحبنا أن يُمشرا على الناس. ولأن المشي خلف الجنائز أظهر وأدخل في الاتعاظ والتفكير، وأقرب إلى المعاونة إذا احتيج إليها. وروى الترمذي وأبو داود عن ابن عمر: أن الجنائز متبوعة، ومن تقدمها فكانه ليس معها. ودليل الثلاثة هذا الحديث المذكور في الكتاب، وقالوا أيضاً: إن القوم شفعاء،

نفع قوت المغتذي: (أو لم تكن نهيت عن البكاء): ببناء فاعل بالمشهور، وبيناء نائب. (وزنة شيطان): قال «نو»: بالخلاعة أراد به غناء ومزامير، كما جاء مبينا برواية البيهقي، قال «حق»: أو رنة نوح لا رنة غناء، فنسب لشيطان إذ جاء أول من ناح، فمالت ذكر به إحدى صورتيه فقط، واختصر الأخرى، ويؤيده ما للبيهقي: إن لم أنه عن البكاء، إنما نهيت عن النوح، وصوتين أحقرين فاجرين، صوت عند نعمة، فهو ولعب، ومزامير شيطان، وصوت عند مصيبة، لحمش وجوه وشق جيوب، ورنة، وهذا هو رحمة، ومن لا يرحم لا يرحم.

٩١٢- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَلَّالُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ مَنْصُورٍ وَبَكْرِ الْكُوفِيِّ وَزِيَادٍ وَسُفْيَانَ، كُلُّهُمْ يَذْكُرُ أَنَّهُ سَمِعَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ. ٩١٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَمْشِي أَمَامَ الْجَنَازَةِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ عليه السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ عليه السلام هَكَذَا رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ وَزِيَادُ بْنُ سَعْدٍ وَعَبْدُ بْنُ وَاحِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ. وَرَوَى مَعْمَرٌ وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ وَمَالِكٌ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْحَفَاطِ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله كَانَ يَمْشِي أَمَامَ الْجَنَازَةِ. وَأَهْلُ الْحَدِيثِ كُلُّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْمُرْسَلُ فِي ذَلِكَ أَصَحُّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَسَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مُوسَى يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّزَّاقِ يَقُولُ: قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ فِي هَذَا مُرْسَلٌ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ. قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: وَأَرَى ابْنَ جُرَيْجٍ أَخَذَهُ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَرَوَى هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ زِيَادٍ -هُوَ ابْنُ سَعْدٍ- وَمَنْصُورٍ وَبَكْرِ وَسُفْيَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، وَإِنَّمَا هُوَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ رَوَى عَنْهُ هَمَّامٌ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْمَشْيِ أَمَامَ الْجَنَازَةِ، فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْمَشْيَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ أَفْضَلُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ. ٩١٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عليه السلام قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَمْشِي أَمَامَ الْجَنَازَةِ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ أَخْطَأَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، وَإِنَّمَا يُرَوَّى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ». قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَمْشِي أَمَامَ الْجَنَازَةِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا أَصَحُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَشْيِ خَلْفَ الْجَنَازَةِ: ٩١٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يَحْيَى إِمَامَ بَنِي تَيْمٍ اللَّهُ عَنْ أَبِي مَاجِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عليه السلام قَالَ: سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عَنِ الْمَشْيِ خَلْفَ الْجَنَازَةِ، فَقَالَ: «مَا دُونَ الْحَبِّ، فَإِنْ كَانَ خَيْرًا عَجَلْتُمُوهُ، وَإِنْ كَانَ شَرًّا فَلَا يُبْعَدُ إِلَّا أَهْلُ النَّارِ. الْجَنَازَةُ مَتَّبُوعَةٌ وَلَا تَتَّبِعْ، لَيْسَ مِنْهَا مَنْ تَقَدَّمَهَا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ عليه السلام إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يُضَعِّفُ حَدِيثَ أَبِي مَاجِدٍ هَذَا. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ الْحَمِيدِيُّ: قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: قِيلَ لِيَحْيَى: مَنْ أَبُو مَاجِدٍ هَذَا؟ فَقَالَ: طَائِرٌ طَارَ فَحَدَّثَنَا. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وَغَيْرِهِمْ إِلَى شَدَا، وَرَأَوْا أَنَّ الْمَشْيَ خَلْفَهَا أَفْضَلُ، وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَإِسْحَاقُ. وَأَبُو مَاجِدٍ رَجُلٌ مَجْهُولٌ، وَلَهُ حَدِيثَانِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ عليه السلام. وَيَحْيَى إِمَامُ بَنِي تَيْمٍ اللَّهُ ثَقَّةٌ، يُحْكَمُ أَبُو الْحَارِثِ، وَيُقَالُ لَهُ: «يَحْيَى الْجَابِرُ»، وَيُقَالُ لَهُ: «يَحْيَى الْمُجِيرُ» أَيْضًا، وَهُوَ كُوفِيٌّ، رَوَى لَهُ شُعْبَةُ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو الْأَخْوَصِ وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الرُّكُوبِ خَلْفَ الْجَنَازَةِ: ٩١٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ، حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بَنِي مَرْيَمَ، عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ ثَوْبَانَ عليه السلام قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله فِي جَنَازَةٍ، فَرَأَى نَاسًا رُكَبَانًا، فَقَالَ: «أَلَا تَسْتَحْيُونَ؟ إِنَّ مَلَائِكَةَ اللَّهِ عَلَى أَقْدَامِهِمْ وَأَنْتُمْ عَلَى ظُهُورِ الدَّوَابِّ». وَفِي الْبَابِ عَنِ الْمُعِيزَةِ بِنْتِ شُعْبَةَ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ عليه السلام. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ثَوْبَانَ عليه السلام قَدْ رُوِيَ عَنْهُ مَوْفُوقًا.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في كراهية الركوب خلف الجنابة ويجوز عند الإياب؛ لما في الحديث، وقال المحدثون في حديث الباب: إن راشدا لم يسمع عن ثوبان. قوله: ابن الدحداح: ومن مناقبه أن يتيممات والده، وكان عنده حائط، فجاء رجل وادعى الحائط، فجاء الصبي إلى النبي صلى الله عليه وآله باكيا وقال: ما عندي سوى هذا البستان، فقال النبي صلى الله عليه وآله لذلك الرجل: إن وهبت البستان لهذا الصبي فأعذك مثله في الجنة، فأبى الرجل الشقي، فقام ابن دحداح واشترى البستان، فجاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وقال: أعطيه البستان على ذلك الشرط، فقال النبي صلى الله عليه وآله: «نعم»، فأعطاه إياها.

حاشية: والشفع يتقدم في العادة. ومن سؤي الأمرين قال: الدلائل متعارضة، فيجوز الأمران. وروي في كتب الفقه عن أبي حنيفة أنه قال: لا بأس بالمشي أمام الجنابة وعن يمينه ويساره، هذا ما ذكره الشيخ في «اللمعات شرح المشكاة»، والله تعالى أعلم. قوله: طائر طار فحدثنا: أشار هذا إلى أنه رجل مجهول لا يعاب به. قوله: فقال ألا تستحيون: يفهم منه كسراهة الركوب، وفي بعض السحاشي في قوله: «فرأى ناسا ركبانا»، أي قريبا من السجادة، والحق أنه يجوز الركوب للضرورة بلا كراهية، كذا في «اللمعات». قال القاري في «المرقاة»: حديث ثوبان يادل على أن الملائكة تحضر الجنابة، والظاهر أن ذلك عام، مع المسلمين بالرحمة، ومع الكفار باللعنة، قال أنس: مرت جنازة برسول الله صلى الله عليه وآله فقام، فقيل: إنما جنازة يهودي، فقال: «إنا قمنا للملائكة»، رواه النسائي.

نفع قوت المفتدي: [مادون الحب]: هو سرعة مشي مع تقارب الخطأ. [فلابعد إلا أهل النار]: قال «حق»: ببناء نائب أي حاملها يبعدها عنه بسرعة مما لأهل النار أو ببناء فاعل، كيفرح من بعد كفرح هلك. [الجنابة متبوعة إلخ]: قال «حق»: يحمل على صلوة عليها جمعا بين الأحاديث. [أو أبو ماجد رجل مجهول]: قال أبو حاتم الرازي: اسمه عائذ بن نضلة، قال ابن المديني: لأنعلم روى عنه غير يحيى بن جابر، ويقال: فيه أبو ماجد عنه حديثان. [عن ابن مسعود]: ولآخر رواه أبو الأخوص عن يحيى التيمي عن أبي ماجد عن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله - «إنا لله عفو يحب العفو». [أو يحيى إمام بني تيم الله ثقة]: قال «حق»: هذا يخالف قول الجمهور، فقد ضمه ابن معين وأبو حاتم ونود الجوزجاني، وقال البيهقي: ضعفه جماعة من أهل النقل، نعم قال به أحمد وابن عدي، لا بأس به. [سمعت جابر بن سمرة]: قال «حق»: ثبت ببعض نسخ «ت» جابر بن عبد الله، وصحح عليه بعضهم، فهو غلط صوابه ابن سمرة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ: ٩١٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي جَنَازَةِ ابْنِ الدَّحْدَاجِ، وَهُوَ عَلَى فَرَسٍ لَهُ يَسْعَى، وَنَحْنُ حَوْلَهُ وَهُوَ يَتَوَقَّصُ بِهِ. ٩١٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ الْهَاشِمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ عَنِ الْجَرَّاحِ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم اتَّبَعَ جَنَازَةَ ابْنِ الدَّحْدَاجِ مَا شِئًا، وَرَجَعَ عَلَى فَرَسٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الإِسْرَاحِ بِالْجَنَازَةِ: ٩١٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ: سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ، فَإِنَّ تَكُ خَيْرًا تُقَدِّمُوهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ تَكُ شَرًّا تَصْعُوهُ عَنْ رِقَابِكُمْ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ أَحَدٍ وَذِكْرِ حِمْرَةٍ رضي الله عنه: ٩٢٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى حِمْرَةٍ يَوْمَ أُحُدٍ، فَوَقَّفَ عَلَيْهِ فَرَأَاهُ قَدْ مُتَّ بِهٍ، فَقَالَ: «لَوْلَا أَنْ تَجِدَ صَفِيَّةً فِي نَفْسِهَا لَتَرَكْتُهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الْعَافِيَّةُ، حَتَّى يُخَشَرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ بُطُونِهَا». قَالَ: ثُمَّ دَعَا بِنَمِرَةٍ فَكَفَّنَتْهُ فِيهَا، فَكَانَتْ إِذَا مُدَّتْ عَلَى رَأْسِهِ بَدَتْ رِجْلَاهُ، وَإِذَا مُدَّتْ عَلَى رِجْلَيْهِ بَدَا رَأْسُهُ. قَالَ: فَكَثُرَ الْقَتْلَى وَقَلَّتِ النِّبَابُ. قَالَ: فَكُفِّنَ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ وَالثَّلَاثَةُ فِي الْقَوْبِ الْوَاحِدِ، ثُمَّ يُدْفَنُونَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ. قَالَ: فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَسْأَلُ عَنْهُمْ: «أَيُّهُمْ أَكْثَرُ قُرَآئِنًا؟» فَيَقْدِمُهُ إِلَى الْقَبِيلَةِ، قَالَ: فَدَفَنْتُهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَلَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِمْ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في قتل أحد إلخ: جبل أحد على مسافة ثلاثة أميال من المدينة جانب الشرق والشمال، وكان موتى أحد قريب سبعين نفساً، وفي عبارة الشافعي رحمته الله ذكر ثلاثة وسبعين، وفي بعض الكتب ذكر خمسة وسبعين. قوله: قد مثل به: كان شق بطنه وأخرج كبده. وسفينة أخت حمزة رضي الله عنه. قوله: لتركته حتى إلخ: يدل الحديث على الترك؛ لأنه خيعة قتله، ولم يذهب أحد إلى هذا، وهذا إما هو من خصوصية حمزة رضي الله عنه. قوله: فكفن الرجل والرجلان إلخ: لا يجوز جمع رجلين فصاعداً في ثوب واحد بلا حائل، وقال الأكثر: لعلمهم ألقوا بين رجلين الإذخر. ومر ابن تيمية على حديث الباب، وقال: المراد إن رجلين يدفنان في ثوب واحد يجعله شقين، وشرحه هذا أنصف، ولا بعد فيه. قوله: يصفون في قبر واحد: يجوز العلماء دفن رجلين فصاعداً في قبر واحد عند الضيق. قوله: ولم يصل عليهم: قال الشافعي رحمته الله: لا يصلى على الشهيد، وجاء بعض المتأخرين منهم، وقال بعدم جواز الصلاة عليه. وأما غسل الشهيد فله في وجهان: الغسل وحرمة الغسل، والمستحب عدم الغسل. وأما الموالك ففي عامة كتبهم عدم الصلاة، وفي حاشية «المدونة» رواية ابن القاسم أن ابتداء الحرب إن كان من الكفار وجاء الكفار حارين علينا فلا يصلى، وإن كان البداية منا، وذهبنا مجاهدين عليهم فيصلى. وقال أحمد رحمته الله: الصلاة مستحبة، ويجوز تركها. ومذهب الحنفية أن الصلاة واجبة، فورد حديث الباب حديث الصحيحين عليهما، فحوايننا: أخرج الطحاوي سبيلين، أخذ الزيلعي أحدهما والعيني ثانيهما، والترجيح لما قال الزيلعي. قال المحدثون: إن الأوفى بالحديث مذهب أحمد. وحوايل الزيلعي أن شهداء أحد صلى عليهم في الحال، وقال العيني أخذنا بظاهر حديث الصحيحين: إنه لم يصل عليهم الآن، بل صلى عليهم قبل وفاته بسنة، وتمسك بما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم خرج فصلى عليهم صلاته على الجنزة. قال النووي: إن المراد الدعاء. وقال العيني: إن هذا لا يقبل، فإن الراوي يقول: «صلاته على الجنزة»، ثم قال: لعل تأخير صلاتهم من خصوصيتهم. أقول: إن الظاهر ما قال النووي رحمته الله، وعندني نظائر على إرادة الدعاء من الصلاة، وأيضاً نقول: أين خرج النبي صلى الله عليه وسلم؟ خرج إلى أحد أو إلى المسجد النبوي، وما تعرض حافظ إلى بيان مخرجه صلى الله عليه وسلم، وعندني رواية تدل على مخرجه صلى الله عليه وسلم إلى المسجد النبوي، أخرجه الطحاوي: أنه صلى الله عليه وسلم صلى عليهم ثم أتى المنبر، ومخرجه صلى الله عليه وسلم هذا وصلاته كان في مرض موته، ومثل ما في «الطحاوي» روى مرسل ابن جرير الطبري، وأما ما في «الطحاوي» في سنده ابن لهيعة، ومر حافظ على تأويل النووي وما جئ عليه، وسها النووي حيث أحال الرواية المفيدة له في تفسير الصلاة بالدعاء إلى «مسلم»، والحال أنه لا لفظ في «مسلم». وأذكر بعض أدلتنا على الصلاة على الشهيد، ويبلغ عددها إلى سبعة، موصولاً ومرسلأ، صحاحاً وحساناً، بعضها أخرجه الطحاوي وبعضها أخرجه الزيلعي، بعضها أحرزت. منها ما أخرجه الطحاوي عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه مرسلأ: صلى عليه وكبر سبع تكبيرات إلخ، ثم أتى بالقتلى ويصفون إلخ، وإنا قلت: «مرسلأ»؛ لأن ولادة ابن الزبير رضي الله عنه عام الهجرة، ومرسل الصحابي مقبول. ومنها ما في «الطحاوي» مرسل أبي مالك الغفاري التابعي بسند قوي، وفي رواية أخرى يزيد بن أبي زياد. ومنها ما أخرجه الزيلعي من «مسند أحمد» عن الشعبي عن ابن مسعود رضي الله عنه: صلى على حمزة رضي الله عنه إلخ، وفي سنده في الزيلعي حماد بن سلمة، وتبعت نسخ أحمد، فلم أجد تصريح ابن سلمة، وليس في النسخة القلمية أيضاً، ولعله جرى على ضابطة أن عفان لا يروي إلا عن حماد بن سلمة لا عن حماد بن زيد، وتكلموا في حديث «مسند أحمد» بأن في سنده عطاء بن السائب، وكان اختلط في آخر عمره. أقول: اتفق الجمهور على أن ابن سلمة أخذ عنه قبل الاختلاط، وخالف ابن موق الجهمور، والجمع بين قول الجمهور وابن موق مر سابقاً. وأيضاً نقول: إن حديث «مسند أحمد» أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، وفيه سفيان بن عطاء بن السائب، وسفيان سمع قبل الاختلاط، ولكنه أرسل ولم يذكر ابن مسعود؛ وإن قيل: لم يسمع الشعبي عن ابن مسعود رضي الله عنه يقال: إن الشعبي لا يرسل إلا صحيحاً كما قالوا. ومنها ما في «سيرة علاء الدين المغلطاني الحنفي»: أن ابن ماجشون تلميذ مالك سأل رجل: كيف صلى على النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: كانت تدخل جماعة، وتخرج جماعة كما صلى على حمزة رضي الله عنه سبعين مرة، فقيل له: من أين أخذت هذا؟ قال: عن مالك عن نافع عن ابن عمر، ومكتوب بقلم مالك في صندوقي هذا. فالسند أظهر من الشمس، وأما تكرار الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ففي «ابن ماجه» أيضاً، والتكرار عندنا غير جائز، فتكرار الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من خصوصيته، وهذه رواية ابن ماجشون لم يذكرها أحد. ومنها ما في «الطحاوي»، و«النسائي»: أن أعرابياً حديث العهد بالإسلام استشهد، فصلى عليه وكفن بجنته صلى الله عليه وسلم، وتناول فيه البيهقي بأنه لعله ارتث. أقول: ألفاظ الحديث تأتي عن هذه. ومنها ما في «أبي داود» عن أبي سلام عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه: فلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم بياحه ودمائه، وصلى عليه ودفنه إلخ، «باب في الرجل يموت بسلاحه»، وظني الموقوف أن هذا الرجل غير ما في «الطحاوي» من أعرابي، ولكن هذا احتجاجنا إلزامي على قول الشافعية، وإلا فذلك الرجل ليس بشهيد فقهاً على مذهب الأحناف؛ فإنه قتله نفسه، وشهيد عند الشافعية. ولنا واقعة أخرى في كتاب الجنائز لـ«أبي داود»، ولكنني متردد في أنها واقعة أعرابي في «الطحاوي» أو غير تلك الواقعة؟ وأبو داود اختصر فيه أشد الاختصار. ومنها أن الصلاة على عثمان بن عفان رضي الله عنه مختلفة فيها، والراجح أنه صلى عليه. ومنها ما في «أبي داود» عن أنس: أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بحمزة رضي الله عنه وقد مثل به ولم يصل على أحد من الشهداء غيره، وسنده قوي. وتعرض البخاري إلى الكلام فيه، وبحث الشافعي فيما احتجنا به في «معاني الآثار»: «أن عشرة يصلى عليهم، والعاشر حمزة رضي الله عنه، ثم جيء بتسعة آخر وحمزة رضي الله عنه بمكانه الأول» بأن حمزة رضي الله عنه صلى عليه سبعين صلاة، أخرجه في «السنن الكبرى» للبيهقي أيضاً، وكيف تكون سبعين صلاة؟ ...

حاشية: قوله: ابن الدحداح: [بالهمزة على وزن رحراح]. قوله: وهو على فرس إلخ: أي حين انصرف، أما وقت الذهاب والمشياع فلم يركب، بل أتى عنه. (اللمعات) قوله: يتوقص به: أي يشب ويقارب الخطو. (بمعجم البحار) قوله: أسرعوا: [أي فوق المشي المعتاد دون الخيب]. (القاري) قوله: فإن تك خيراً: أي فإن كان حال ذلك الميت حسناً طيباً فأسرعوا فيه، حتى يصل إلى تلك الحالة الطيبة عن قريب. (القاري) قوله: قد مثل به: مثلت بالقتيل: جدعت أنفه أو أذنه أو مذاكره أو شيئاً من أطرافه، والاسم مثلة. (الدرر النثر) قوله: حتى تأكله العافية: العافي والعافية كل طالب رزق من إنسان أو هيمة أو طائر، وجمعها: العواقي. (الدرر) قوله: بنمرة: [بفتح نون وكسر ميم، بردة من صوف أو غيره مخططة. وقيل: الكساء. (المجمع) قوله: ولم يصل عليهم: قال الشيخ في «اللمعات»: ترك الغسل على الشهيد متفق، وأما ترك الصلاة فمختلف فيه، وعندنا يصلى، والكلام فيه طويل، وقد استوفينا في «شرح سفر السعادة».

نفع قوت المعتدي: [وهو على فرس له يسعى]. قال «حق»: روى بتحنية ونون. [وهو يتوقص به]: بشد قاف فصاد، يتوثب به، وبسبب. بمصنف ابن أبي شيبة، فهما لغتان. [العافية]: قال «طب»:

هي سباع وطير تقع على جيف فتأكلها جمعة العواقي.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

بَابُ آخَرُ: ١٠٠١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ مُسْلِمٍ الْأَعْمَرِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُ الْمَرِيضَ وَيَشْهَدُ الْجَنَازَةَ وَيَرْكَبُ الْحِمَارَ وَيُجِيبُ دَعْوَةَ الْعَبْدِ، وَكَانَ يَوْمَ بَنِي قُرَيْظَةَ عَلَى حِمَارٍ مَخْطُومٍ بِحَبْلِ مِنْ لَيْفٍ، عَلَيْهِ إِكَافٌ لَيْفٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُسْلِمٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَمُسْلِمٌ الْأَعْمَرُ يُضَعَّفُ، وَهُوَ مُسْلِمُ بْنُ كَيْسَانَ الْمَلَائِي.

بَابُ: ١٠٠٢- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اخْتَلَفُوا فِي دَفْنِهِ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا مَا نَسِيتُهُ، قَالَ: «مَا قَبِضَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُدْفَنَ فِيهِ». فَدَفَنُوهُ فِي مَوْضِعٍ فَرَأَاهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَلَيْكِيُّ يُضَعَّفُ مِنْ قِبَلِ حَفْظِهِ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

بَابُ آخَرُ: ١٠٠٣- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَنَسِ الْمَكِّيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اذْكُرُوا مُحَاسِنَ مَوْتَاكُمْ، وَكُفُّوا عَنْ مَسَاوِيهِمْ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: عِمْرَانُ بْنُ أَنَسٍ الْمَكِّيُّ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَعِمْرَانُ بْنُ أَبِي أَنَسٍ مِصْرِيٌّ، أَثْبَتُ وَأَقْدَمُ مِنْ عِمْرَانَ بْنِ أَنَسِ الْمَكِّيِّ. بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُلُوسِ قَبْلَ أَنْ تُوضَعَ: ١٠٠٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عِيْسَى عَنْ بِشْرِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اتَّبَعَ الْجَنَازَةَ لَمْ يَقْعُدْ حَتَّى تُوضَعَ فِي اللَّحْدِ، فَعَرَضَ لَهُ حَبْرٌ فَقَالَ: هَكَذَا نَصْنَعُ، يَا مُحَمَّدُ. فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «خَالِفُوهُمْ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَبِشْرُ بْنُ رَافِعٍ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ.

بَابُ فَضْلِ الْمُصِيبَةِ إِذَا اخْتَسَبَ: ١٠٠٥- حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سِنَانٍ قَالَ: دَفَنْتُ ابْنِي سِنَانًا، وَأَبُو طَلْحَةَ الْخَوْلَانِيُّ جَالِسٌ عَلَى شَفِيرِ الْقَبْرِ، فَلَمَّا أَرَدْتُ الْخُرُوجَ أَخَذَ بِيَدِي، فَقَالَ: أَلَا أَبْشُرُكَ، يَا أَبَا سِنَانٍ؟ قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: حَدَّثَنِي الصَّحَّاحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَزْرَبٍ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ وَلَدُ الْعَبْدِ قَالَ اللَّهُ لِمَلَائِكَتِهِ: قَبِضْتُمْ وَلَدَ عَبْدِي؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ. فَيَقُولُ: قَبِضْتُمْ ثَمَرَةَ فُؤَادِهِ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ. فَيَقُولُ: مَاذَا قَالَ عَبْدِي؟ فَيَقُولُونَ: حَمْدَكَ وَاسْتَرْجَعَ. فَيَقُولُ اللَّهُ: ابْنُوا لِعَبْدِي بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ، وَسَمُّوهُ بَيْتَ الْحَمْدِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَازَةِ: ١٠٠٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ فَكَبَّرَ أَرْبَعًا.

العرف الشاذي: وكنت زعمت لجواب الشافعي أن المراد من «سبعين صلاة» سبعين مرة؛ لأن حمزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان مع كل رجل من سبعين أو أزيد رجلاً، ثم رأيت في تلخيص «السنن الكبرى» لشمس الدين الذهبي على رواية «سبعين صلاة»، قال الذهبي: إن أكثر الرواة يذكرون «سبع صلوات»، وذكر هذا الراوي «سبعين صلاة»، وقال: لعل المراد بسبعين صلاة سبعين تكبيرة، وسبعين تكبيرة أيضاً غير مستقيم. ثم أقول في محمل حديث الصحيحين: «لم يصل عليهم» أنه يفسره ما في «أبي داود»: «لم يصل على أحد من الشهداء غيره، أي غير حمزة، فالمراد أنه لم يصل على غير حمزة مستقلاً، بل كان حمزة موجوداً في كل صلاة، وتجوز الصلاة على موتى مجتمعة كما في الفقه، ولينظر إلى ما في «الطحاوي» عن عبد خير، من عمل علي -كرم الله وجهه-: أنه كان يكبر على أهل بدر سناً وعلى أصحاب النبي ﷺ حسناً إلخ، فدل على أنه لعله رأى صلاته ﷺ هذه التكبيرات على شهداء بدر، ورواية الطحاوي هذه أخرجه البخاري (في المغازي) أيضاً، إلا أن في «الطحاوي» زيادة، هذا والله أعلم وعلمه أتم. قوله: باب ما جاء في التكبير إلخ: ثبتت التكبيرات من ثلاثة وأربعة إلى تسعة، وعمل الفقهاء الأربعة بأربع تكبيرات، واستقر عليه الأمر في عهد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقالوا: إن انتهى فعله ﷺ أربع تكبيرات، وفي بعض كتبنا: أنه لا يتبع من كبر خمس تكبيرات. أقول: إن الاتباع في ما هو مجتهد فيه جائز، سيما إذا كان خمس تكبيرات مروية عن أبي يوسف في «مبسوط السرخسي». قوله: صلى على النجاشي إلخ: في السنة التاسعة بعد الهجرة. واسم النجاشي ﷺ أصحمة، أي عطية الله، وقال بعض من قال بأزيد من أربع تكبيرات: إن المذكور في حديث الباب فعله ﷺ مرة، ولا ينبغي سائر الصفات. وقال الشوكاني: ما من ناسخ لغير أربع تكبيرات. أقول: لا ندعي الشيخ، ونقول: إنه صار متروكاً، وأما أدلة أربع تكبيرات، منها أنه ﷺ صلى العيدين بأربع تكبيرات وقال: «أحفظوها أربع تكبيرات مثل تكبيرات الجنائز»، أخرجه الطحاوي، وقد تمسكت بهذا على مذهبن في تكبيرات العيدين، وفي سنده وضين بن عطاء، حسنه الحافظ في روايته مفيدة له في الوتر.

حاشية: قوله: مخطوم: الخطم: الأنف، والخطام: الحبل الذي يقاد به البعير. (الدر) قوله: ليف: [بكسر اللام: پوست درخت خرما]. قوله: اذكروا محاسن موتاكم: «محاسن» جمع حسن على غير قياس. قوله: «موتاكم» جمع ميت، فعند ذكر الصالحين ينزل الرحمة. قوله: وكفوا إلخ: أمر للوجوب، أي امتنعوا عن مساوئهم، جمع سوء على خلاف القياس أيضاً، قال حجة الإسلام: غيبة الميت أشد من الحي؛ وذلك لأن غفو الحي والاستحلال له ممكن ومتوقع في الدنيا بخلاف الميت، ذكره علي القاري. قوله: فعرض له: أي ظهر حبر -بفتح الحاء وبكسر- أي عالم من اليهود. قوله: فجلس رسول الله ﷺ وقال خالفوهم: بقي القول بأن التابع لم يقعد حتى توضع عن أعناق الرجال، هو الصحيح، وفيه إشارة إلى أن كل سنة تكون شعار أهل البدعة فتركها أولى. (المراقبة) قوله: عزرب: [يفتح المهملة وسكون الراء بعدها زاي ثم موحدة]. قوله: واسترجع: [أي قرأ: إنا لله وإنا إليه راجعون]. قوله: صلى على النجاشي: وهو بفتح النون وتكسر، وبتشديد التحتية في آخره وتخفف، وهو اسم لكل من ملك الحبشة، واسمه أصحمة، وهو بالعربية عطية. قوله: فكبر أربعاً: قال محمد: وبهذا نأخذ، التكبير على الجنائز أربع تكبيرات، ولا ينبغي أن يصلى على جنازة قد صلي عليها، وليس النبي ﷺ في هذا كغيره، ألا ترى أنه صلى على النجاشي بالمدينة وقد مات بالحبشة، فصلاة رسول الله ﷺ بركة وطهور، فليست كغيرها من الصلوات، وهو قول أبي حنيفة. (الموطأ وشرحه للقراري) وفي «المراقبة»: وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: كشف للنبي ﷺ عن سرير النجاشي حتى رآه وصلى عليه.

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ أَبِي أَوْفَى وَجَابِرٍ وَأَنَسٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ هُوَ أَخُو زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه، وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ، شَهِدَ بَدْرًا، وَزَيْدٌ رضي الله عنه لَمْ يَشْهَدْ بَدْرًا. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ، يَرَوْنَ التَّكْبِيرَ عَلَى الْجَنَازَةِ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. ١٠٠٧ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: كَانَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ رضي الله عنه يُكَبِّرُ عَلَى جَنَازَتِنَا أَرْبَعًا، وَإِنَّهُ كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةِ خَمْسًا، فَسَأَلْتَاهُ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُكَبِّرُهَا. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ، رَأَوْا التَّكْبِيرَ عَلَى الْجَنَازَةِ خَمْسًا. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: إِذَا كَبَّرَ الْإِمَامُ عَلَى الْجَنَازَةِ خَمْسًا فَإِنَّهُ يُتَّبَعُ الْإِمَامُ.

بَابُ مَا يَقُولُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ: ١٠٠٨ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا هِشْلُ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِبْرَاهِيمَ الْأَشْهَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيَّتِنَا وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرْنَا وَأُنْثَانَا». قَالَ يَحْيَى: وَحَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِثْلَ ذَلِكَ، وَزَادَ فِيهِ: «اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَعَائِشَةَ وَأَبِي قَتَادَةَ وَجَابِرٍ وَعَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ وَالِدِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ وَعَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُرْسَلًا. وَرَوَى عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. وَحَدِيثُ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَعِكْرِمَةُ رُبَّمَا يَهُمُّ فِي حَدِيثِ يَحْيَى. وَرَوَى عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: أَصَحُّ الرِّوَايَاتِ فِي هَذَا حَدِيثُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ الْأَشْهَلِيِّ، عَنْ أَبِيهِ. قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ اسْمِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ الْأَشْهَلِيِّ فَلَمْ يَعْرِفْهُ. ١٠٠٩ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي عَلَى مَيِّتٍ، فَقَفَّهْتُ مِنْ صَلَاتِهِ عَلَيْهِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَاعْسِلْهُ بِالْبَرْدِ كَمَا يُغْسَلُ الثَّوْبُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ هَذَا الْحَدِيثُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ: ١٠١٠ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَّابٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَرَأَ عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ شَرِيكٍ رضي الله عنها.

العرف الشاذي: ولنا أيضًا في أربع تكبيرات الجنابة حديث قولني، أخرجه الزيلعي عن سليمان بن أبي حنيفة من «مفيد أبي عمر» رجاله ثقات، أخرجه الحافظ في «الفتح» المجلد السادس معلقًا، وفيه سهو الكاتب حيث قال: ورواه سليمان بن أبي حنيفة، وسليمان هذا إمام من الأئمة، وأما سليمان بن أبي حنيفة فصحابي، وراوي الحديث هو صحابي هذا. ولنا ما هو تعامل الصحابة حين أجمعوا في عهد عمر رضي الله عنه كما في «معاني الآثار» عن إبراهيم مرسلًا، وفي أوائل «مفيد أبي عمر»: أن كل ما أرسل إبراهيم عن عمر رضي الله عنه أو عن ابن مسعود رضي الله عنه مقبول إلا اثنين منها. ثم ههنا مسألة الصلاة على الغائب، فعند أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما لا يصلى على الغائب، وعند الشافعي وأحمد رضي الله عنهما يصلى، ثم للشافعية وجوه، قيل: يصلى على من لم يصل عليه، وقيل: من كان في جهة القبلة، وأقوال آخر أيضًا. وقال أبو الحسن عبد الملك بن قطان المغربي صاحب «كتاب الوهم والإيهام»: إن الصلاة على الغائب إنما تجوز على من لم يصل عليه، وأشار إليه أبو داود، ولكن تعامل السلف لم يجر على الصلاة على الغائب، وما صح في الحديث إلا واقعتي الصلاة على الغائب، إحداهما واقعة الصلاة على النحاشي، وثانيتهما واقعة معاوية بن معاوية الليثي أو المزني، ومر البعض على هذه الواقعة وقال: إنها قوية السند، وقال البعض: إنها ساقطة، ومثله عند ابن كثير في تفسير سورة الإخلاص. وأجاب الحنفية والمالكية عن واقعة الباب بأن واقعة الباب لا يصح أن يقاس عليها؛ لأن النحاشي مات في الحبشة، وما كان لمة أحد يصلى عليه، وأيضًا كان جنازة النحاشي يراها النبي صلى الله عليه وسلم، كما أخرج ابن حبان في صحيحه بسند جيد عن عمران بن حصين رضي الله عنه وهم لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه، وأخرجها الزيلعي أيضًا. ويشير إلى خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم قول محمد بن الحسن في «موطئه» إن صلاته صلى الله عليه وسلم كانت نورًا لهم. وفي «مسلم»: «إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها، وإن الله ينورها لهم بصلاتي عليهم»، وأيضًا نقول: إن كثيرا من المسلمين مات غائبًا، ولم يصل عليهم النبي صلى الله عليه وسلم. قوله: باب ما جاء في القراءة إلخ: لا يجب الفاتحة في صلاة الجنابة عند مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما، ولو قرأها فلا بأس، [في «تجريد القدوري»]: أن الفاتحة ليست بمكروهة ولا واجبة وقال الشافعي رضي الله عنه: إن قراءة الفاتحة فريضة. وفي «رسالة الاتباع في مسألة الاستماع» للشرنبلالي: استحباب سورة الفاتحة في الجنابة بنية التناء. وفي «فتاوى ابن تيمية»: أن السلف كان يقرأها بعضهم لا بعضهم. وتمسك بعض الأحناف بحديث «أبي داود»: أخلصوا له الدعاء. أقول: إن مراده أن يدعو له مخلصين، لا أن لا يأتون إلا بالدعاء. وأقول: الحق في الاستدلال ما قال ابن تيمية في فتاواه: إن بعض السلف كانوا لا يقرؤونها. ثم تمسك الشافعية بعمل ابن عباس رضي الله عنه المذكور في الباب، أخرجه النسائي أيضًا: أنه جهر ابن عباس رضي الله عنهما بالفاتحة، وقال: ما جهرت إلا ليتعلموا. أقول: عندي رواية يعارض تمسك الشافعية بعمل ابن عباس رضي الله عنه، أخرجه الحافظ في «فتح الباري»، وعمرو بن شبة في «أخبار السمدية ومكة» بسند قوي عن أبي حمزة، قال: قلت لابن عباس رضي الله عنهما: كيف أصلي في الكعبة؟

حاشية: قوله: هذا: [بدل من «حديث»، وفي بعض النسخ لا يوجد لفظ «هذا»]. قوله: فأحياه على الإسلام: لا يخفى مناسبة الإسلام بالحياة ومناسبة الإيمان بالموت؛ فإن الإسلام يكون بالأعمال المكلف بها، وذلك لا يكون إلا في الحياة وصحة البدن، والإيمان مداره الاعتقاد، وذلك هو المعنى عند الموت. قوله: باب ما جاء في القراءة على الجنابة بفاتحة الكتاب: قال الشيخ في «اللمعات شرح المشكاة»: قال علمائنا: لا يقرأ الفاتحة إلا أنه يقرأ بنية التناء، ولم يثبت القراءة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي «موطأ مالك»: عن نافع عن ابن عمر: كان لا يقرأ في صلاة الجنابة، ويصلي بعد التكبيرة الثانية كما يصلي في التشهد، وهو الأولى، كذا قال الشيخ ابن القيم، وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك والثوري، وكان عمل الصحابة في ذلك مختلفًا، وقال الطحاوي: لعل قراءة بعض الصحابة الفاتحة في صلاة الجنابة كان بطريق التناء والدعاء، لا على وجه القراءة، وعند أحمد والشافعي: يُقرأ الفاتحة، ويظهر من كلام «فتح الباري» أن مرادهم مشروعية القراءة، لا وجوبها. وقال الكرماني: والمراد بالسنة الواقعة في كلام ابن عباس الطريقة المسلوكة في الدين، وبه قال الطيبي.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ الْقَوِيِّ. إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ هُوَ أَبُو شَيْبَةَ الْوَاسِطِيُّ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وَالصَّحِيحُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَوْلُهُ: «مِنَ السُّنَّةِ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْجَنَازَةِ بِقَاتِحَةِ الْكِتَابِ». ١٠١١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ، فَقَرَأَ بِقَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَقُلْتُ لَهُ، فَقَالَ: إِنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ أَوْ مِنْ تَمَامِ السُّنَّةِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ، يَخْتَارُونَ أَنْ يُقْرَأَ بِقَاتِحَةِ الْكِتَابِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يُقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ، إِنَّمَا هُوَ الْقَنَاءُ عَلَى اللَّهِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى نَبِيِّهِ صلى الله عليه وسلم، وَالِدُعَاءُ لِلْمَيِّتِ، وَهُوَ قَوْلُ الْقَوِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ. بَابُ كَيْفِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَالشَّفَاعَةُ لَهُ: ١٠١٢- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَيُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَرْثِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَزْزِيِّ قَالَ: كَانَ مَالِكُ بْنُ هُبَيْرَةَ رضي الله عنه إِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَتَقَالَ النَّاسُ عَلَيْهَا، جَزَّاهُمْ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ فَقَدْ أُوجِبَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَمَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ مَالِكِ بْنِ هُبَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. هَكَذَا رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ. وَرَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَأَدْخَلَ بَيْنَ مَرْثِدِ بْنِ هُبَيْرَةَ رضي الله عنه وَرَجُلًا، وَرَوَاهُ هُوَ لَاءِ أَصَحُّ عِنْدَنَا. ١٠١٣- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ، وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ -رَضِيَ عَنْهُ كَانَ لِعَائِشَةَ- عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا يَمُوتُ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَيُصَلِّيَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْلُغُوا أَنْ يَكُونُوا مِائَةً، فَيَشْفَعُوا لَهُ إِلَّا شَفَعُوا فِيهِ». وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ حُدَيْثٍ: «مِائَةٌ فَمَا فَوْقَهَا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ أَوْفَقَهُ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يَرْفَعَهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا: ١٠١٤- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ بْنِ رَبَاجٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه قَالَ: ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ أَوْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانًا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ حَتَّى تَمِيلَ، وَحِينَ تَصِيفُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ، يَكْرَهُونَ الصَّلَاةَ عَلَى الْجَنَازَةِ فِي هَذِهِ السَّاعَاتِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ «أَوْ أَنْ تَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانًا» يَعْنِي الصَّلَاةَ عَلَى الْجَنَازَةِ، وَكَرِهَ الصَّلَاةَ عَلَى الْجَنَازَةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا وَإِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى الْجَنَازَةِ فِي السَّاعَاتِ الَّتِي يُكْرَهُ فِيهِنَّ الصَّلَاةُ.

بَابُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْأَطْفَالِ: ١٠١٥- حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ آدَمَ ابْنُ بَنِي أَزْهَرَ السَّمَّانِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَبِيدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ حَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الرَّاكِبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ، وَالْمَاشِي حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا،»

العرف الشدي: قال: كما تصلي في الجنائز تسبح وتكبر. وما ثبت قراءة الفاتحة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعًا، وأما الدعاء في الجنائز فمختارنا ما في الباب، ومختار الشافعية ما في الصحيحين، ودعاؤنا أيضًا ثابت بأسانيد قوية. قوله: من السنة إلخ: يذكر في الأصول: أنه إذا قال الصحابي: «إن الشيء الفلاني سنة» يكون ذلك الشيء مرفوعًا. وروي عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال: ربما نجد لفظ السنة من الصحابي، ولكنه لا يكون المذكور تحت مرفوعًا، بل استنباطه واجتهاده. قوله: باب ما جاء في كراهية إلخ: المسألة مرت بقدر الضرورة، وإذا حضرت الجنائز في عين الأوقات الثلاثة يجوز أدائها فيها، لا إن حضرت قبلها، والتفقه ظاهر، ثم في الصورة الأولى هل يستحب أدائها في ذلك الوقت أو بعده؟ ففيه قولان. قوله: أو نقبر فيهن إلخ: أشار أبو داود إلى أن وجه الكراهية في هذه الأوقات: الصلاة في هذه الأوقات، وإلا فالدفن جائز بلا ريب، كما قال ابن المبارك رضي الله عنه. قوله: باب في الصلاة على الأطفال: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: إن علم علامة حياة الولد فيغسل ويكفن ويصلى عليه، وإن لم يعلم حياته فسقط، فيغسل ويدفن بلا صلاة، وأما الطفل الذي أخذ من دار الحرب فمسألته مذكورة في الفقه. وههنا شيء آخر، وهو أن الشافعي لا يعتبر عنده إسلام الصبي.

حاشية: قوله: فتقال الناس: [أي عدلهم قليلًا، تفاعل من القلة، أي رآهم قليلًا. وفي نسخة برفع «الناس» أي صار الناس قليلًا. (المراقبة) قوله: جزأهم: بتشديد الزاي، أي فرقتهم وجعل القوم -الذين يمكن أن يكونوا صفاً واحداً- ثلاثة صفوف لهذا الحديث، كذا في «المراقبة»، وقال: جزأهم ثلاثة أجزاء، أي قسمهم ثلاثة أقسام أي شيوخاً وكهولاً وشباباً، أو فضلاء وطلبة العلم والعامة، ثم قال أي استدلالاً لفعله: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، الحديث. قوله: «فقد أوجب»: أي الله تعالى على ذاته بمقتضى وعده مغفرة ذنب عبده، هذا كله في «المراقبة». قوله: أو نقبر إلخ: على زنة تنصير أي ندفن، واختلفوا في صلاة الجنائز في هذه الأوقات، فأجازها الشافعي. قال ابن الملك: المراد منه صلاة الجنائز؛ لأن الدفن غير مكروه. وذهب الأكثرون إلى كراهية صلاة الجنائز في هذه الساعات. وذكر ابن حجر أنه يكره الدفن في أوقات كراهية الصلاة ما لم يتحره فيها، وإلا حرم. والمذهب عندنا أن هذه الأوقات الثلاثة يحرم فيها الفرائض والنوافل وصلاة الجنائز وسجدة التلاوة، إلا إذا حضرت الجنائز أو تليت آية السجدة حينئذ؛ فإنها لا يكرهها، لكن الأولى تأخيرها إلى خروج الأوقات. (المراقبة) قوله: والماشي حيث شاء منها: قال محمد: المشي أمامها حسن، وهو أفضل عند مالك والشافعي وأحمد، والمشي خلفها أفضل، وهو قول أبي حنيفة. (الموطأ وشرحه)

نفع قوت المغتذي: [في مالك بن هبيرة]: هو أبو سعيد السكوني، وهو من أهل مصر ما له الكتب إلا هذا الحديث. [فقد أوجب]: أي: وجبت له الجنة، وللبهيقي: غفر له.

وَالْطِّفْلُ يُصَلِّي عَلَيْهِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى إِسْرَائِيلُ وَعَبْدُ وَاحِدٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، قَالُوا: يُصَلَّى عَلَى الطِّفْلِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَهْلَ بَعْدَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ خَلِقٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الطِّفْلِ حَتَّى يَسْتَهْلَ: ١٠١٦- حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الطِّفْلُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَلَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ حَتَّى يَسْتَهْلَ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ قَدْ اضْطَرَبَ النَّاسُ فِيهِ، فَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْفُوعًا. وَرَوَى أَشْعَثُ بْنُ سَوَّارٍ وَعَبْدُ وَاحِدٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ مَوْفُوفًا. وَكَأَنَّ هَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا، وَقَالُوا: لَا يُصَلَّى عَلَى الطِّفْلِ حَتَّى يَسْتَهْلَ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ فِي الْمَسْجِدِ: ١٠١٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ حَمْرَةَ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ ﷺ، قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سُهَيْلِ ابْنِ الْبَيْضَاءِ فِي الْمَسْجِدِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ مَالِكٌ: لَا يُصَلَّى عَلَى الْمَيِّتِ فِي الْمَسْجِدِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُصَلَّى عَلَى الْمَيِّتِ فِي الْمَسْجِدِ، وَاخْتَجَّ بِهَذَا الْحَدِيثُ.

بَابُ مَا جَاءَ أَيْنَ يَقُومُ الْإِمَامُ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ: ١٠١٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي غَالِبٍ: قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ عَلَى جَنَازَةِ رَجُلٍ، فَقَامَ حِيَالَ رَأْسِهِ. ثُمَّ جَاؤُوا بِجَنَازَةِ امْرَأَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَقَالُوا: يَا أَبَا حَمْرَةَ، صَلِّ عَلَيْهَا، فَقَامَ حِيَالَ وَسَطِ السَّرِيرِ. فَقَالَ لَهُ الْعَلَاءُ بْنُ زِيَادٍ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْجَنَازَةِ مُقَامَكَ مِنْهَا، وَمِنْ الرَّجُلِ مُقَامَكَ مِنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَلَمَّا قَرَعَ قَالَ: احْفَظُوا. وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ هَمَّامٍ مِثْلَ هَذَا. وَرَوَى وَكِيعٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هَمَّامٍ، فَوَهَمَ فِيهِ فَقَالَ: «عَنْ غَالِبٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ»، وَالصَّحِيحُ «عَنْ أَبِي غَالِبٍ». وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ وَاحِدٌ عَنْ أَبِي غَالِبٍ مِثْلَ رِوَايَةِ هَمَّامٍ. وَاخْتَلَفُوا فِي اسْمِ أَبِي غَالِبٍ هَذَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اسْمُهُ نَافِعٌ، وَيُقَالُ: رَافِعٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. ١٠١٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ وَالْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنِ الْحُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ سَمُرَةَ بِنْتِ جُنْدُبٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى امْرَأَةٍ فَقَامَ وَسَطَهَا.

العرف الشاذي: كما نَسَبَ إليه الحافظ ابن حجر ﷺ. وأما عند أبي حنيفة ﷺ فإسلامه معتبر وارتداده غير معتبر. ومثل ما نُسبَ إلى الشافعي نُسبَ إلى زفر ﷺ كما في شروح «الهداية» في باب الجنائز، ولا يرد هذا على الأئمة الثلاثة والبحاري، ثم رأيت البيهقي ذكر أن إناطة الأحكام بالبلوغ بعد الخندق. قوله: باب ما جاء في الصلاة إلخ: تكره الصلاة على الجنائز في المسجد عندنا وإن كان الميت خارج المسجد، واختار العلامة قاسم بن قطلوبغا الكراهة تحريمًا، وشيخه ابن همام تنزيهاً، ولعل هذه الكراهة بين التحريمية والتنزيهية، وتسمى بالإساءة كما قال صدر الإسلام أبو اليسر. والأفضل عند الحجازيين أيضًا خارج المسجد، ويجوز في داخل المسجد بلا كراهة، ومثلك الحجازيون بحديث الباب حديث الصحيحين، وأتى مالك بأثر عمر ﷺ أنه صلى في المسجد كما في موطنه، ولم أثر أبي بكر الصديق ﷺ أيضًا. وأما أدلتنا فممنها ما في «أبي داود»: «من صلى على الجنائز في المسجد فلا شيء له»، وقال الحجازيون: إن في سننه صالح مولى التوأمة، واختلط في آخر عمره، نقول: ابن أبي ذئب أخذ عنه قبل الاختلاط اتفاقًا إلا ما نقل عن رجل، وظني أن هذا النقل أيضًا لعله من سهر الناسخ، و«صالح» من رواية السنن و«مسلم». ثم تكلموا في متن الحديث، وقال النووي في «شرح مسلم»: الصحيح من نسخ «أبي داود»: «ولا شيء عليه»، وكذلك صحح ابن القيم لفظ: «فلا شيء عليه»، ونقول: نقل الزيلعي عن الخطيب صاحب نسخة «أبي داود» أن الصحيح: «فلا شيء له». أقول: إن الصحيح: «لا شيء له»، لأن في «ابن ماجه»: «فليس له شيء»، بسند قوي، وأيضًا ابن أبي ذئب راوي حديث «أبي داود» مذهبه موافق لمذهب أبي حنيفة، كما ذكر النووي مذهبه، ثم أحاب السرخسي عن حديث الباب، بأنه عليه السلام كان معتكفًا أو كان اليوم يومًا مطيورًا، فواقعة حال لا تعارض الحديث القوي، وأشار محمد في موطنه إلى استدلال آخر، وهو أنه عليه السلام اتخذ المصلى لصلاة الجنائز في خارج المسجد متصلة، فدل على كون الجنائز خارج المسجد، ونقل الحافظان اتفاقًا عليه المصلى خارج المسجد عن القاضي عياض ﷺ، ثم قال: إن صح هذا إلخ، فكلامة دل على أن الحافظ لم يعلم هذا. ويمكن لأحد أن يقول: إن البخاري وافق العراقيين؛ فإنه بوب الصلاة على الميت بالمصلى والمسجد، وأخرج حديث الصلاة في المصلى فقط [مع صحة حديث الحجازيين] ولم يخرج حديث الصلاة في المسجد. قوله: سهيل ابن البيضاء: بيضاء اسم المرأة، وفي «مسلم»: «على ابني بيضاء: سهيل وسهيل»، وهو وهم، وعاش سهيل إلى مدة بعد وفاته عليه السلام. قوله: باب ما جاء أين يقوم الإمام من الرجل والمرأة: المشهور عندنا أن يقوم حذاء الصدر، وقال: «الشيء» يقوم حذاء رأسه وحذاء عجزها، وللشافعي ﷺ ما أخرجه الترمذي وأبو داود. وأقول: روي عن أبي حنيفة ﷺ مثل ما قال الشافعي، كما في «الهداية»، ونقل الطحاوي هذه الرواية عن أبي يوسف، وتعرض صاحب «الهداية» إلى حديث «أبي داود». أقول: لا احتياج إلى التأويل بعد ثبوت الروايتين عن الإمامين. قوله: فقام وسطها: «الوسط» بسكون الوسط: ما بين الطرفين، وفتح الوسط: المنتصف وعين المتوسط، ولذا قيل: إن الساكن متحرك والمتحرك ساكن. وتأول بعض الأحناف في حديث الباب.

حاشية: قوله: والطفل يصلى عليه: قال الشيخ في «اللمعات»: فعندنا وعند الشافعي هذا مخصوص بأن يستهل، وهو أن يكون منه ما يدل على الحياة، من حركة عضو أو رفع صوت، والمعتبر في ذلك خروج أكثره حيًا، حتى لو خرج أكثره وهو ينحرك صلى عليه، وفي الأقل لا. قوله: في المسجد: قال ابن همام: وما في «مسلم»: لما توفي سعد بن أبي وقاص، قالت عائشة ﷺ: ادخلوا به المسجد حتى أصلي عليه، فأنكر ذلك عليها، فقالت: والله لقد صلى النبي ﷺ على ابني بيضاء في المسجد. قلنا أولًا: واقعة حال لا عموم لها، فيجوز كون ذلك لضرورة كونه معتكفًا، ولو سلم عدمها فإنكارهم - وهم الصحابة والتابعون - دليل على أن الأمر استقر بعد ذلك على تركه؛ لسما روى أبو داود عن أبي هريرة: «من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له»، وفي رواية: «فلا شيء عليه»، وفي رواية: «فلا أجر له»، انتهى كلامه مختصرًا. وقال محمد في «الموطأ»: لا يصلى على جنازة في المسجد، كذلك بلغنا عن أبي هريرة، وموضع الجنائز بالمدينة خارج من المسجد، وهو الموضع الذي كان النبي ﷺ يصلي على الجنائز فيه. قال الشيخ: ثم هي كراهة تحريم أو تنزيه روايتان، فالحرز هو الأحوط، والله تعالى أعلم. قوله: فقام وسطها: الرواية المشهورة بالتحريك، وقد يسكن، والفرق بينهما: أن المتحرك ما بين الطرفين، والساكن أعظم، قالوا: المتحرك ساكن والساكن متحرك. واستدل به الشافعي على أن المستحب أن يقف الإمام عند عجز المرأة،

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنِ الْحُسَيْنِ الْمَعْلَمِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ: ١٠٢٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمَا أَكْثَرَ حِفْظًا لِلْقُرْآنِ؟» فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ، وَقَالَ: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يُعَسِّلُوا. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَرَوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي صُعَيْرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَمِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَهُ عَنْ جَابِرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُصَلَّى عَلَى الشَّهِيدِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُصَلَّى عَلَى الشَّهِيدِ، وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ صَلَّى عَلَى حَمْرَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ، وَبِهِ يَقُولُ إِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ: ١٠٢١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيُّ، حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَأَى قَبْرًا مُنْتَبِذًا، فَصَفَّ أَصْحَابَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ. فَقِيلَ لَهُ: مَنْ أَخْبَرَكَ؟ فَقَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَبُرَيْدَةَ وَبِرِّدَةَ بْنِ ثَابِتٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ وَأَبِي قَتَادَةَ وَسَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: إِذَا دُفِنَ الْمَيِّتُ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ، وَرَأَى ابْنُ الْمُبَارَكِ الصَّلَاةَ عَلَى الْقَبْرِ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: يُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ إِلَى شَهْرِ، وَقَالَ: أَكْثَرُ مَا سَمِعْنَا عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى قَبْرِ أُمِّ سَعْدٍ بِنِ عُبَادَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ بَعْدَ شَهْرٍ. ١٠٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أُمَّ سَعْدٍ عَلَيْهَا السَّلَامُ مَاتَتْ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَائِبٌ. فَلَمَّا قَدِمَ صَلَّى عَلَيْهَا، وَقَدْ مَضَى لِذَلِكَ شَهْرٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّجَاشِيِّ: ١٠٢٣- حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْعَدَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَخَاكُمْ النَّجَاشِيَّ قَدْ مَاتَ، فَقُومُوا فَصَلُّوا عَلَيْهِ». قَالَ: فَقُمْنَا فَصَفَّفْنَا كَمَا يُصَفُّ عَلَى الْمَيِّتِ،

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الصلاة على القبر: قال مالك وأبو حنيفة عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: لا يصلى على القبر إن صلى عليه قبل، وإن دفن بلا صلاة يصلى عليه ما لم يتفسخ، وقال الشافعي وأحمد عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: يجوز الصلاة على القبر لمن كان يريد الصلاة من أهل الجنازة وإن صلى عليه مرة، ثم قال أحمد: يجوز الصلاة إلى شهر لا بعده؛ لأن صلاته عَلَيْهِمَا السَّلَامُ على القبر ثبتت إلى شهر لا بعده، وقال أحمد عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: صح ست وقائع للصلاة على القبر أو أزيد، كما في «شرح الموطأ» للزرقاني. وأما الأجدية من الأحناف والمواك فعديدة، منها أن الصلاة على القبر من خصوصية النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ودليل الخصوصية حديث «مسلم»: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ مِنَ الظُّلْمَةِ عَلَى أَهْلِهَا، وَإِنَّ اللَّهَ يَنْوَرُهَا بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ إِنْ خُذِلَ هَذِهِ الْقِطْعَةُ مَدْرَجَةٌ مِنَ الرَّايِ، وَطَرِيقُ الْإِدْرَاجِ أَمَّا قِطْعَةُ حَدِيثِ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فَأَخَذَ الرَّايِ قِطْعَةَ حَدِيثِ أَنَسٍ وَأَدْرَجَهَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ. أَقُولُ: رَأَيْتُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ بَغِيرَ هَذَا الطَّرِيقِ أَيْضًا زِيَادَةً مَا فِي «مسلم» فِي «مشكل الآثار»، فَتَكُونُ الْقِطْعَةُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَيْضًا. وَمِنْهَا مَا ذَكَرَ السَّيُوطِيُّ فِي «خصائصه عَلَيْهِمَا السَّلَامُ» فِي أَنْوَاجِ الْبَيْبِ أَنَّ الْأَحْنَافَ يَقُولُونَ: إِنْ جَنَازَةٌ مَا لَا تَنَادَى وَلَا تَسْقُطُ فِي الْمَدِينَةِ مَا لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَدَائِهَا. أَقُولُ: لَوْ كَانَتْ نَسَبَتُهُ إِلَيْنَا صَحِيحَةً فَالْوَجْهَ بِسَاعِدِهِ، فَإِذَنْ نَقُولُ: إِنْ صَلَاتُهُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ كَانَتْ صَلَاةَ الْوَلِيِّ؛ لِأَنَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ كَمَا يَشِيرُ إِلَيْهِ الْقُرْآنُ وَالْأَحَادِيثُ، وَبِجُزْءِ الْوَلِيِّ إِعَادَةُ الْجَنَازَةِ. وَلَكِنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ أَيْضًا؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ شُرَاحِ «الهداية» إِلَى أَنَّ الْوَلِيَّ يَجُوزُ لَهُ الْإِعَادَةُ مَنفَرَدًا، وَأَمَّا فِي وَقَعْتِهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَكَانَ مَعَهُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ أَيْضًا. فَأَقُولُ: إِنْ فِي «ميسوط السرخسي» خِلَافَ شُرُوحِ «الهداية»؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ صَلَواتِ الصَّحَابَةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُكَرَّرًا، فَقَالَ: إِنْ أَبَا بَكْرٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ كَانَ وَلِيَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ مَعَهُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يَصَلِّ بَعْدَهُ، فَلَزِمَ قَوْلُهُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَصَلِيَ مَعَ الْوَلِيِّ مَنْ لَمْ يَصَلِّ قَبْلَ، فَلَوْ اعْتَمَدْنَا عَلَى مَا يَلِزَمُ مِنْ كَلَامِ السَّرَخْسِيِّ يُمْكِنُ جَوَابُ وَقَعْتِهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ جَمِيعَ الْوَقَائِعِ حَلَّتْهَا عَلَى خُصُوصِيَّتِهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

حاشية: والمنهـب عندنا أن يقوم الإمام حذاء صدر الميت، رجلًا كان أو امرأة، ويناسبه رواية وسَط، وقال الشيخ ابن الهمام: هذا لا ينافي كونه الصدر، بل الصدر وسط باعتبار توسُّط الأعضاء؛ إذ فوقه يده ورأسه، وتحت بطنه وفخذه. (اللمعات) قوله: باب ما جاء في ترك الصلاة على الشهيد: ذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق في رواية إلى أن الشهيد لا يصلى عليه، واحتجوا بحديث جابر المذكور في الباب، وذهب الأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وصاحبه أحمد في رواية وإسحاق في رواية وغيرهم إلى أنه يصلى عليه، وهو قول أهل الحجاز أَيْضًا، واحتجوا بحديث عقبة: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أَحَدِ صَلَاتِهِ عَلَى الْمَيِّتِ» الْحَدِيثُ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، كَذَا ذَكَرَهُ الْعَيْنِيُّ، وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي «المراسيل» عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ، ذَكَرَهُ ابْنُ الهمام، وَقَالَ: فِيمَا رَضَ حَدِيثُ جَابِرٍ عِنْدَنَا، ثُمَّ يَرْجَحُ بَأَنَّهُ مُثَبَّتٌ، وَحَدِيثُ جَابِرٍ نَافٍ. قَوْلُهُ: فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ: اخْتَلَفَ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا، سِوَا صَلَاتِي أَوَّلًا أَوْ لَا، وَالنَّحْوِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ عَلَى أَنَّهُ يَصَلَّى إِنْ لَمْ يَصَلِّ أَوَّلًا، وَالْأَفَلَا، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ: مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا كَانَ دُعَاءً وَاسْتِغْفَارًا، أَوْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ خُصَالَتِهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، حَتَّى ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْقَبْرِ مُطْلَقًا مِنْ خُصَالَتِ النَّبِيِّ، كَمَا يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَإِنَّ اللَّهَ يَنْوَرُهَا لَمْ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ»، كَذَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي «اللمعات»، وَإِلَيْهِ أَشَارَ مُحَمَّدٌ فِي «الموطأ»، حَيْثُ قَالَ: وَلَيْسَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا كُفْرًا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ بِالْمَدِينَةِ، وَقَدْ مَاتَ بِالْحَبَشَةِ، فَصَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرُكْعَةٍ وَطَهْوَرٍ، فَلَيْسَتْ كُفْرًا مِنَ الصَّلَواتِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ. وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ». قَوْلُهُ: إِنْ أَحَاكُمُ النَّجَاشِيُّ إِنْ: بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ وَتَشْدِيدِ، أَمَا تَشْدِيدُ الْجِيمِ فَخَطَأٌ، لِقَبْلِ مَلِكِ الْحَبَشَةِ كَانَ رَجُلًا صَالِحًا.]

نفع قوت المغتذي: (أي قرا منتبذاً: بالنهاية: أي، منفردا عن. [حتى تخلفكم]: كحدث، تجاوزكم، وبجعلكم خلفاء.

وَصَلَّيْنَا عَلَيْهِ كَمَا يُصَلَّى عَلَى الْمَيِّتِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي سَعِيدٍ وَحَدِيفَةَ بْنِ أَسِيدٍ وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيَسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو قِلَابَةَ عَنْ عَمِّهِ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه. وَأَبُو الْمُهَلَّبِ اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو، وَيُقَالُ لَهُ: مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِو.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ: ١٠٢٤- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ تَبِعَهَا حَتَّى يُفْضَى دَفْنُهَا فَلَهُ قِيرَاطَانِ، أَحَدُهُمَا أَوْ أَصْغَرُهُمَا مِثْلُ أُحَدٍ». فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، فَأَرْسَلَ إِلَى عَائِشَةَ رضي الله عنها فَسَأَلَهَا عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَتْ: صَدَقَ أَبُو هُرَيْرَةَ. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: لَقَدْ قَرَّظْنَا فِي قَرَارِيظٍ كَثِيرَةٍ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنِ الْبَرَاءِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَقِّلٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي بَكْرِ بْنِ كَعْبٍ وَابْنِ عُمَرَ وَتَوْبَانَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ.

بَابُ آخَرُ: ١٠٢٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْمُهَرَّمِ يَقُولُ: صَحِبْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَشْرَ سِنِينَ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَبِعَ جَنَازَةً، وَحَمَلَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ مِنْ حَقِّهَا». قَالَ أَبُو عِيَسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَرْفَعُهُ. وَأَبُو الْمُهَرَّمِ اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ سُفْيَانَ، وَضَعَفَهُ شُعْبَةُ. بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ: ١٠٢٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ غَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ غَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا لَهَا حَتَّى تُخَلَّفَكُمْ أَوْ تُوضَعَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَجَابِرٍ وَسَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ وَقَيْسِ بْنِ سَعْدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ غَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٠٢٧- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَائِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمْ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا، فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَقْعُدَنَّ حَتَّى تُوضَعَ». قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ قَالَا: مَنْ تَبِعَ جَنَازَةً فَلَا يَقْعُدَنَّ حَتَّى تُوضَعَ عَنْ أَغْنَاكِ الرَّجَالِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَقَدَّمُونَ الْجَنَازَةَ وَيَقْعُدُونَ قَبْلَ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَيْهِمُ الْجَنَازَةُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

بَابُ فِي الرُّخْصَةِ فِي تَرْكِ الْقِيَامِ: ١٠٢٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ وَاقِدٍ - وَهُوَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ سَعْدٍ - مَعَاذٍ رضي الله عنه - عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ مَسْعُودِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ ذَكَرَ الْقِيَامَ فِي الْجَنَائِزِ حَتَّى تُوضَعَ، فَقَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَعَدَ. وَفِي الْبَابِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِيهِ رِوَايَةٌ أَرْبَعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَذَا أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ،

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في القيام للجنائز: قال جماعة من العلماء: إن القيام للجنائز كان ثم نسخ، وقيل: إن وجه قيامه ﷺ أن لا تكون جنازة اليهودية مرتفعة من رأسه ﷺ، وقيل: إن قيامه ﷺ كان لتعظيم الملائكة، والأقوال هذه مروية عن السلف، وقيل: إن القيام كان عملاً بالنسبة كما في «الطحاوي» عن علي رضي الله عنه: [ذلك وأنتم يهود إلخ] وكثير من المسائل كانت على حسب التوراة، ثم نسخت بعد نزول الشريعة الغراء. قوله: ثم قعد: قيل: إن المراد القعود في تلك الواقعة لا التشريع العام، وذلك القعود أيضاً بعد مرور تلك الجنائز، والجمهور إلى أن مراد «ثم قعد إلخ» التشريع العام، كما يدل حديث علي في «الطحاوي».

حاشية: قوله: وصلينا عليه كما يصلى على الميت: والحديث متمسك الشافعي في الصلاة على الغائب، ونحن نقول: رفع له سريره حتى رآه بمحضته أو كشف له، فيكون صلاة من خلفه كالصلاة على ميت رآه الإمام ومحضته دون المأمومين، وهذا غير مانع من الاقتداء، وقيل: ذاك مخصوص بالنجاشي، فلا يلحق به غيره، كذا في «اللمعات». وفي «المرقاة»: وعن ابن عباس قال: كشف للنبي ﷺ عن سريره النجاشي حتى رآه وصلى عليه. قوله: قيراط: [هو بكسر القاف نصف دائق، والدائق سدس درهم، وههنا عبارة عن ثواب معلوم عند الله]. قوله: مثل أحد: [هذا تفسير للمراد ههنا لا للفظ. (المجمع)] قوله: فرطنا: من التفريط، أي قصرنا في قراريط - جمع قيراط على غير قياس - أي قصرنا لعدم مواظبة حضور الدفن؛ فإن ابن عمر كان يصلي وينصرف. قوله: وحملها ثلاث مرات: قال ابن الملك: يعني يعاون الحاملين في الطريق، ثم يتركها ليستريح، ثم يعملها في بعض الطريق، يفعل كذلك ثلاث مرات. (المرقاة) قوله: فقد قضى ما عليه من حقها: أي من جهة المعاونة، لا من دين وغيبة ومهتان ونحوها. (المرقاة) قوله: فقوموا لها حتى تخلفكم أو توضع: الباعث على الأمر بالقيام أحد الأمرين: إما ترحيب الميت وتعظيمه، وإما تمويل الميت وتفضيحه، والتنبيه على أنه بحال ينبغي أن يضطرب من رأى ميتاً استشعاراً منه ورعاً، ولا يثبت على حاله إما لعدم المبالاة وقلة الاحتفال به، ويشهد له قوله ﷺ: «إن الموت فرع، وإذا رأيتم الجنائز فقوموا»، وقوله: «أو توضع»، قيل: أراد به وضعها عن الأعناق وبعضه رواية الثوري: حتى توضع بالأرض، وقيل: حتى توضع في اللحد، كذا في «الطحاوي». قوله: ثم قعد: قال الطحاوي: الحديث يحتمل معنيين، أحدهما: أنه كان يقوم للجنائز، ثم يقعد بعد قيامه إذا تجاوزت وتعدت عنه. وثانيهما: أنه كان يقوم أياماً، ثم لم يكن يقوم بعد ذلك، وعلى هذا يكون فعله الأخير قرينة وأماره على أن الأمر الوارد فيه للندب، ويحتمل أن يكون نسخاً للوجوب المستفاد من ظاهر الأمر.

وَهَذَا الْحَدِيثُ نَاسِخٌ لِلْحَدِيثِ الْأَوَّلِ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا». وَقَالَ أَحْمَدُ: إِنْ شَاءَ قَامَ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَقُمْ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ: أَنَّهُ قَامَ ثُمَّ قَعَدَ. وَهَكَذَا قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. وَمَعْنَى قَوْلِ عَلِيٍّ ﷺ: «قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْجَنَازَةِ ثُمَّ قَعَدَ» يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُومُ إِذَا رَأَى الْجَنَازَةَ، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ بَعْدَ، فَكَانَ لَا يَقُومُ إِذَا رَأَى الْجَنَازَةَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّحْدُ لَنَا وَالشَّقُّ لِعِزِّنَا» ١٠٢٩- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَنَصْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ وَيُوسُفُ بْنُ مُوسَى الْقُطَّانُ الْبُغْدَادِيُّ قَالُوا: حَدَّثَنَا حَكَّامُ بْنُ سَلَمٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّحْدُ لَنَا، وَالشَّقُّ لِعِزِّنَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقُولُ إِذَا أُدْخِلَ الْمَيِّتُ قَبْرَهُ: ١٠٣٠- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجُ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، حَدَّثَنَا الْحُجَّاجُ عَنْ نَاقِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا أُدْخِلَ الْمَيِّتُ الْقَبْرَ -قَالَ: وَقَالَ أَبُو خَالِدٍ: إِذَا وُضِعَ الْمَيِّتُ فِي لَحْدِهِ- قَالَ مَرَّةً: «بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ عَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ». وَقَالَ مَرَّةً: «بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. رَوَاهُ أَبُو الصَّدِّيقِ التَّاجِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ مَوْقُوفًا أَيْضًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَوْبِ الْوَاحِدِ يُلْقَى تَحْتَ الْمَيِّتِ فِي الْقَبْرِ: ١٠٣١- حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ الطَّائِيُّ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ فَرْقِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: الَّذِي لَحَدَ قَبْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبُو طَلْحَةَ، وَالَّذِي أَلْقَى الْقَطِيفَةَ تَحْتَهُ شُقْرَانُ مَوْلَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ جَعْفَرُ: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: سَمِعْتُ شُقْرَانَ ﷺ يَقُولُ: أَنَا وَاللَّهُ طَرَحْتُ الْقَطِيفَةَ تَحْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْقَبْرِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ شُقْرَانَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَرَوَى عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ فَرْقِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ. ١٠٣٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي جَهْمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: جُعِلَ فِي قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَطِيفَةٌ حُمْرَاءُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الْقَصَابِ، وَاسْمُهُ عِمْرَانُ بْنُ أَبِي عَطَاءٍ. وَرَوَى عَنْ أَبِي جَهْمَةَ الضُّبَيْيَ، وَاسْمُهُ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ، وَكِلَاهُمَا مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُلْقَى تَحْتَ الْمَيِّتِ فِي الْقَبْرِ شَيْءٌ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَيَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي جَهْمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ»، وَهَذَا أَصَحُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَسْوِيَةِ الْقَبْرِ: ١٠٣٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ: أَنَّ عَلِيًّا ﷺ قَالَ لِأَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيِّ: أَبْعَثْكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ، أَنْ لَا تَدَعَ قَبْرًا مُشْرِقًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ، وَلَا تَمْنَالَا إِلَّا طَمَسْتَهُ.

العرف الشذبي: قوله: باب ما جاء في قول إلخ: قيل: إن المراد اللحد لنا أي للمسلمين، والشق لغیر المسلمين، فدل على فضل اللحد. وقيل: اللحد لنا أي أهل المدينة، والشق لأهل مكة؛ فإن أرض مكة ذات رمل، فلا يدل على فضل اللحد. وأما المسألة فقال الفقهاء باستحباب اللحد، وفي بعض كتبنا: وجه أفضلية اللحد أن اللحد كاللحجرة، ففيه الشرف والتعظيم. مسألة: إذا انخرق القرآن العزيز وبليت الأوراق، يدفن في اللحد، أو يخرق ويلقى رماده في البحر كما ثبت أن ذا النورين أحرق الصحائف. قوله: باب ما جاء في تسوية القبر: قال الشافعية: الأفضل التبريع والتسطيح، وقلت: الأفضل التسنيم، [في البخاري] قال راو: رأيت قبره ﷺ مسنما، وقال الشافعية: لعله كان مسطحاً، ثم لطول الأمد صار مسنماً. وذكر ابن الهمام ﷺ أن يرفع القبر قدر شبر واحد، وظاهر حديث الباب أن لا يرفع القبر أصلاً، ولكن قد وجدت حديثاً لما قال ابن الهمام أي رفعه قدر شبر واحد.

حاشية: قوله: اللحد لنا والشق لغيرنا: أي اللحد هو الذي نؤثره ونختاره، والشق اختيار من قبلنا، وفي ذلك بيان فضيلة اللحد، وليس فيه النهي عن الشق، والدليل عليه حديث عروة؛ إذ لو كان منهياً عنه لم يكن أبو عبيدة ليصنعه مع جلالة قدره في الدين والأمانة، ولم يكن الصحابة ﷺ يقولوا دون دفن النبي ﷺ: أيهما جاء أول عمل عمله، ويمكن أنه ﷺ عن بعضهم الجمع نفسه، أي أوثر لي اللحد، وهو إخبار عن الكائن، فيكون معجزة، قاله الطيبي. قوله: ألقى القطيفة: هي كساء له حمل، وقال النووي: ألقاها شُقْرَانُ، وقال: كرهت أن يلبسه أحد بعده ﷺ، وكان ﷺ يفرشها، وقد نصر الشافعي وغيره من الفقهاء على كراهة وضع القطيفة والمخدّة ونحوهما تحت الميت في القبر، فقبل: إن ذلك من خواصه ﷺ. وقال الشيخ العراقي: وفرشت في قبره قطيفة، وقيل: أخرجت، وهذا أثبت، وكأنه أشار إلى ما قال ابن عبد البر في «الاستيعاب»: إنها أخرجت قبل إهالة التراب، والله أعلم بالصواب، كذا قاله علي في «المرقاة شرح المشكاة». قوله: شُقْرَانُ: [قيل: بضم الشين، وقيل: بالفتح.] قوله: حمرة: [بالجيم لا غير، وليس لأبي حمزة القصاب حديث في «الترمذي».] قوله: على ما بعثني إلخ: [بعثه النبي ﷺ في أسواق مكة ومقابرها عام الفتح] التعدية بـ«على» لتضمن معنى الإمارة والتسليط، وفيه دلالة على أن هذه الأمور الثلاثة من الأمور العظيمة المهمة في الدين. وقوله: «اقرأ مشرقاً» أي عاليًا، أي بني عليه حتى صار عاليًا، لا ما أعلم بالتراب والحجارة والرمل والحصا حتى يتميز من الأرض. وقوله: «إلا سويته» قيل: المراد تسطيحه لا تسويته بالأرض؛ جمعاً بين الأخبار، كذا في «شرح الشيخ». قال ابن الهمام: الحديث محمول على ما كانوا يفعلونه من نعلية القبور بالبناء، وليس مرادنا ذلك من تسنيم القبر، بل قدر ما يبدو من الأرض وتميز عنها، والله أعلم. قيل: السنة أن يرفع القبر شبراً، وقد روى ابن حبان أن قبره ﷺ كذلك، قاله الشيخ في «اللمعات». وقوله: «ثمناً» أي صورة. قوله: «إلا طمسته» أي محوته.

نفع قوت المفتدي: [الشق لغيرنا]: ولأحمد، والشق لأهل الكتاب. [باسم الله وبالله]: قال «حق»: أي وبالله استعنت حذفه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْوُطْءِ عَلَى الْقُبُورِ وَالْجُلُوسِ عَلَيْهَا: ١٧١- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ، عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ، وَلَا تَصَلُّوا إِلَيْهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ وَبَشِيرِ ابْنِ الْخَصَاصِيَّةِ رضي الله عنه. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَأَبُو عَمَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ، عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. وَلَيْسَ فِيهِ: «عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ»، وَهَذَا الصَّحِيحُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ الْمُبَارَكِ خَطَأٌ، أَخْطَأَ فِيهِ ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَرَادَ فِيهِ: «عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ»، وَإِنَّمَا هُوَ بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ رضي الله عنه، هَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، وَلَيْسَ فِيهِ: «عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ». وَبُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ قَدْ سَمِعَ مِنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ رضي الله عنه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ تَجْصِصِ الْقُبُورِ وَالْكِتَابَةِ عَلَيْهَا: ١٠٣٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ أَبُو عَمْرِو الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُجْصَّصَ الْقُبُورُ، وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهَا، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهَا، وَأَنْ تُوْطَأَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ -مِنْهُمْ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ- فِي تَطْيِينِ الْقُبُورِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا بَأْسَ أَنْ يُطَيَّنَ الْقَبْرُ.

بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ الْمَقَابِرَ: ١٣٦- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ عَنْ أَبِي كُدَيْنَةَ، عَنْ قَابُوسَ بْنِ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقُبُورِ الْمَدِينَةِ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْقُبُورِ، يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ، أَنْتُمْ سَلَفُنَا وَنَحْنُ بِالْآخِرِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ بُرَيْدَةَ وَعَائِشَةَ رضي الله عنهما. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَأَبُو كُدَيْنَةَ اسْمُهُ يَحْيَى بْنُ الْمُهَلَّبِ، وَأَبُو ظَبْيَانَ اسْمُهُ حُصَيْنُ بْنُ جُنْدُبٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ: ١٠٣٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَخَمُودُ بْنُ عِيْلَانَ وَالحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الحَلَّالُ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ التَّمِيمِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

العرف الشذّي: قوله: باب ما جاء في كراهية الوطء إلخ: يكره الوطء أي المشي على القبر، واختار الطحاوي الكراهة، واختار الشيخ الكمال الكراهة تنزيهاً. والجلوس على القبر قيل: معناه قضاء الحاجة من البول والغائط على القبر، وقيل: الجلوس المعروف، وهذا أيضاً مكروه، وثبت بسند صحيح عن علي عليه السلام: إلتكاء على القبر لا الجلوس، وبين الجلوس والإلتكاء فرق ظاهر. قوله: باب ما جاء في كراهية إلخ: لا يجوز التحصيل عند أحد ولا البناء، وأما ما ذكر الشيخ الدهلوي في «المدارج» جوازه عن بعض مشايخنا أي محمد بن سلمة، فبني على أن تراجع عبارة ابن سلمة مشافهة، وأما الكتابة فنجد كتائب على قبور السلف، فلا أعلم أنها مندرجة تحت هي الحديث أم لا؟ وقال الحاكم صاحب «المستدرک»: إنا نجد كتائب على القبور شرقاً وغرباً، والحديث ينهى عن الكتابة، والله أعلم، وفي «طبقات المالكية»: أن الشيخ ناصر الدين بن المنير كتب على قبر ابن حاجب شعيرين، فالحاصل أني لا أداخل في هذا، والجديد عام. قوله: تطيين القبور: أي رش الماء على تراب القبر، وهذا جائز كما في كتبنا أيضاً. قوله: باب ما يقول الرجل إلخ: ثبت الأدعية في الأحاديث الصحاح، وفي «فتح القدير» عن أبي حنيفة عليه السلام أن الزائر يستقبل القبر ويستدير القبلة، ويتيمن شيئاً ليراه الميت سهلاً. قوله: السلام عليكم إلخ: ظاهر حديث الباب وغيره من كثير من الأجداد يدل على سماع الموتى، واشتهر على ألسنة الناس أن الموتى ليس لهم سماع عند أبي حنيفة عليه السلام، وصنف ملا علي الفاري رسالة، وذكر فيها أن المشهور ليس له أصل من الأئمة أصلاً، بل أخذ هذا من مسألة في باب الأيمان أنه إذا حلف أنه لا يتكلم مع فلان، فمات الرجل فتكلم معه على قبره ميتاً لا يحنث. أقول: إن وجه عدم الحنث بأن مبني الأيمان على العرف، وأهل العرف لا يعلمون أن الموتى تسمع، والمحقق أن أبا حنيفة لا ينكر سماع الأموات وإن خالف ابن الهمام، وقال: إن الموتى لا تسمع، وإن ذخيرة الحديث تدل على سماع الموتى، وقال الشيخ: إن الموتى لا تسمع، ويستثنى منه سماع قروع النعال و«السلام عليكم». أقول: لو قلنا بسمع الموتى لا إشكال؛ فإنه ثبت بقدر مشترك تواتراً في الحديث، ولا نتعرض إلى التخصيصات المتكلفة، وسيما إذا لم يرد الإنكار عن أئمتنا الثلاث، وأما الآيات المشيرة إلى عدم السمع، فلها محامل حسنة، قال التفازاني في «شرح المقاصد»: إن علم الميت بجمع عليه، ولكنه لا حركة له. أقول: إن نقل إجماع التفازاني في حيز الخفاء، وأما نفي الحركة ففي «فناوى ابن حجر العسقلاني» - ولم تنطبق - أن حركة الروح وإيابه وذهابه ثابت في الشريعة، وذكر بعض التفصيل السيوطي عليه السلام في رسالته.

حاشية: قوله: لا تجلسوا على القبور إلخ: لأن فيه استحقاقاً، «ولا تصلوا إليها»؛ لأن فيه تعظيماً بليغاً، كذا في «اللمعات»، قال ابن الهمام في «فتح القدير» في آخر فصل الدفن: ويكره النوم عند القبر وقضاء الحاجة، بل أولى: ويكره كل ما لم يعهد من السنة، والمعهود منها ليس إلا زيارتها والدعاء عندها قائماً، كما كان يفعل عليّاً في الخروج إلى البقيع، ويقول: «السلام عليكم دار قوم مؤمنين إلخ»، كذا نقله القاري كلام ابن الهمام هذا في «المرقاة» في «باب دفن الميت» في حديث أبي مرثد الغنوي. قوله: أن تخصص القبور: النهي عنه؛ لما فيه من الرزية والتكلف، وجوزّ الحسن البصري التطين. وفي «الحانية»: تطيين القبور لا بأس به، خلافاً لما قاله الكرخي. قوله: وأن يكتب عليها: أي اسم الله والقرآن واسم الرسول؛ لئلا يمتنهن أو يبول عليه حيوان. (اللمعات) قوله: وأن يبني عليها: يتخذ وجهين، أحدهما: البناء على القبر بالحجارة وما يجري مجراها. والآخر: أن يضرب عليه خباء أو نحوه، وكلاهما منهي عنه؛ لانعدام الفائدة فيه، ولأنه من صنع أهل الجاهلية، قاله الطيبي. قوله: وأن توطأ: رأي بالأرجل والنعال، ويستحب أن يمشي في القبور حافياً كذا في «شرعة الإسلام». (اللمعات) قوله: كدينية: بضم كاف وفتح دال فمثناة تحت فنون، كذا في «المنعي». قوله: فأقبل عليهم: أي على أهل القبور بوجهه، فيه دلالة على أن المستحب في حال السلام على الميت أن يكون وجهه لوجه الميت، وأن يستمر كذلك في الدعاء أيضاً، وعليه عمل عامة المسلمين. (المرقاة) قوله: أنتم سلفنا: سلف الإنسان من يتقدمه بالموت من آبائه وذوي قرابته. «ونحن بالأثر» بفتحين، وفي نسخة: بكسر الهمة وسكون المثناة، يعني تابعون لكم من ورائكم لاحقون بكم. (المرقاة)

«قَدْ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَقَدْ أُذِنَ لِمُحَمَّدٍ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّهِ، فَرُزِرُوا هَا؛ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنهم. قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا يَرَوْنَ بِزِيَارَةِ الْقُبُورِ بَأْسًا، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ لِلنِّسَاءِ: ١٠٣٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَعَنَ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيَسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ أَنْ يُرَخَّصَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَلَمَّا رَخَّصَ دَخَلَ فِي رُخْصَتِهِ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا كَرِهَ زِيَارَةَ الْقُبُورِ فِي النِّسَاءِ؛ لِقِلَّةِ صَبْرِهِنَّ وَكَثْرَةِ جَزَعِهِنَّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الزِّيَارَةِ لِلْقُبُورِ لِلنِّسَاءِ: ١٠٣٩- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، حَدَّثَنَا عِيَسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: تُوِّفِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه بِالْحُبَشِيِّ. قَالَ: فَحُمِلَ إِلَى مَكَّةَ فَدُفِنَ فِيهَا. فَلَمَّا قَدِمَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها أَتَتْ قَبْرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه فَقَالَتْ: وَكُنَّا كَنَدَمَائِي جَذِيمَةً جَفَنَةً :: مِنَ الدَّهْرِ حَتَّى قِيلَ: لَنْ يَتَّصِدَعَا، فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا :: لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعًا. ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ، لَوْ حَضَرْتُكَ مَا دُفِنْتَ إِلَّا حَيْثُ مِتَّ، وَلَوْ شَهِدْتُكَ مَا زُرْتُكَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الدَّفْنِ بِاللَّيْلِ: ١٠٤٠- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو السَّوَّاقِ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الِيمَانِ عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ خَلِيفَةَ، عَنِ الْحُجَّاجِ بْنِ أَرْطَاءَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم دَخَلَ قَبْرًا لَيْلًا، فَأُسْرِجَ لَهُ سِرَاجٌ فَأَخَذَهُ مِنْ قِبَلِ الْقِبْلَةِ وَقَالَ: «رَحِمَكَ اللَّهُ إِنْ كُنْتَ لَأَوَّاهًا تَلَاءَ لِلْقُرْآنِ»، وَكَثَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَيَزِيدَ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه، وَهُوَ أَخُو زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه أَكْبَرُ مِنْهُ. قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا، وَقَالَ: يُدْخَلُ الْمَيِّتُ الْقَبْرَ مِنْ قِبَلِ الْقِبْلَةِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُسَلُّ سَلًا. وَرَخَّصَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الدَّفْنِ بِاللَّيْلِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الثَّنَاءِ الْحَسَنِ عَلَى الْمَيِّتِ: ١٠٤١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: مَرَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِجَنَازَةٍ، فَأَثْنُوا عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «وَجَبَتْ»، ثُمَّ قَالَ: «أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٠٤٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَزَّازُ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفَرَاتِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّيْلِيِّ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَجَلَسْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، فَمَرُّوا بِجَنَازَةٍ فَأَثْنُوا عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: وَجَبَتْ. فَقُلْتُ لِعُمَرَ رضي الله عنه وَمَا وَجَبَتْ؟ قَالَ: أَقُولُ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ لَهُ ثَلَاثَةٌ إِلَّا وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ». قَالَ: قُلْنَا: وَاثْنَانِ؟ قَالَ: «وَاثْنَانِ».

العرف الشذبي: قوله: باب ما جاء في الزيارة إلخ: في زيارة النسوان روايتان عن أبي حنيفة: الجواز وعدمه. أقول: وجه الجواز أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز زيارة القبور للرجال، والنساء تبع الرجال، ووجه الثانية: أن الإجازة المذكورة في الحديث للرجال، وتردد ابن عابدين رضي الله عنه في تعدد الرواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه. أقول: يحمل على اختلاف الأحوال. قوله: بالحبشي: بضم الحاء وتشديد الباء المتناة التحنانية. والحديث يدل على جواز نقل الميت من موضع إلى موضع، وفي عامة كتبنا عدم جواز النقل، وفي «البحر» أن الجواز في المسافة القريبة لا البعيدة، والنقل ثابت عن السلف أيضًا. ورفع اليدين عند الدعاء على القبر جائز كما في «جزء رفع اليدين» للبخاري و«صحيح مسلم»: «أنه صلى الله عليه وسلم دخل جنة البقيع ودعا رافعًا يديه». وأما قراءة القرآن على المقابر فروي كراهتها مع الجواز عن محمد بن الحسن رضي الله عنه. قوله: لن يتصدعا: هذا ألف التثنية وإما للإشباع، والألف إذا كانت للإشباع فالضمير إلى المصدر المفهوم كما في: قد حيل بين العير والنزوان. وقال السرياني في حاشية «الكتاب» [كتاب سيبويه]: إن «معًا» في اللغة بمعنيين: «جاءني القوم معًا» أي مجتمعين أو أجمعين. ويستحب زيارة القبور المحلقة ببلدة الزائر، وقال به ابن تيمية أيضًا. قوله: باب ما جاء في الدفن بالليل: يجوز الدفن بالليل، وأظن الطحاوي في الروايات، وأما حديث النهي فللأشباع، وهذا بعد سحرة رواية النهي. قوله: فأخذه من قبل القبلة: يدفن عندنا من قبل القبلة، وقال الشافعية: يسلم الميت من جانب رجل القبر إلى رأسه، والخلاف في الأفضلية، وتمسك الشافعية بأنه صلى الله عليه وسلم سل، واعتذر الأحناف أن في جانب الجدار القبلي كان ضيق المكان، فكان لا يمكن فيه الأخذ من جانب القبلة.

حاشية: قوله: فزوروها: قال الطيبي: زيارة القبر مأذون فيها للرجال، وعليه عامة أهل العلم، وأما النساء فقد روي عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن زوارات القبور، فرأى بعض أهل العلم أن هذا كان قبل أن يرخص زيارة القبور، فلما رخص عمّت الرحمة لمن فيه. قال النووي: وأجمعوا على أن زيارتها سنة لهم، وهل يكره للنساء؟ وجهان: قطع الأكثرون بالكراهة، ومنهم من قال: لا يكره، كذا في «المرافعة». قوله: بالحبشي: [بضم الحاء وتشديد الباء] موضع قريب من مكة. (جمع البحار) قوله: كندمائي جذيمة: هما مالك وعقيل، كانا نديميه وجليسيه مدة أربعين، وجذيمة: اسم ملك من العراق، وقوله: «حقيقة» أي مدة طويلة. قوله: لن يتصدعا: أي لن يتفرقا. قوله: فلما تفرقا: أي بالموت. قوله: لطول اجتماع: [إللام بمعنى «بعد»، وقيل: بمعنى «مع»]. كذا يفهم من «معني اللبيب». قوله: «لم نبت»: من البيوتة أي لم نجتمع في ليلة معًا، كذا في «اللمعات» وغيره. قوله: ولو شهدتك ما زرتك: قال الطيبي: لأن النبي صلى الله عليه وسلم لعن زوارات القبور. ويرد عليه أن عائشة كيف زارت مع النهي وإن كانت لم تشهد وقت موته ودفنه، ويمكن أن يجاب عنه أن النهي محمول على تكرار الزيارة؛ لأنه صيغة مبالغة، ولذا قالت: «لو شهدتك ما زرتك»؛ لأن التكرار ينبي عن الإكثار، والله تعالى أعلم. قوله: فأخذه من قبل القبلة: لأن جانب القبلة معظم، فيستحب الإدخال منه، وعليه الحنفية، وما ورد: «سل رسول الله من قبل رأسه» لعله لأنه لم يكن في حجرته صلى الله عليه وسلم سعة في ذلك الجانب؛ لأن قبره يلمص بالجدار، كذا يفهم من «اللمعات». قوله: لأوها: [كثير البكاء من خشية الله]. قوله: ما من مسلم يشهد له ثلاثة إلا وجبت له الجنة: حاصل المعنى أن ثناءهم عليه بالخير يدل على أن أفعاله كانت خيرًا، فوجبت له الجنة؛ وذلك لأن المؤمنين شهداء، بعضهم على بعض، كذا قاله العيني وغيره.

قَالَ: وَلَمْ نَسْأَلْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوَاحِدِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو الْأَسْوَدِ الدِّينِيُّ اسْمُهُ ظَالِمٌ بْنُ عَمْرِو بْنِ سُفْيَانَ. بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ مَنْ قَدَّمَ وَلَدًا: ١٠٤٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، ح: وَحَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ فَمَتَّسَهُ النَّارُ، إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَمُعَاذٍ وَكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَعُتْبَةَ بْنِ عَبْدِ وَأُمِّ سُلَيْمٍ وَجَابِرٍ وَأَنَسٍ وَأَبِي ذَرٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي ثَعْلَبَةَ الْأَشْجَعِيِّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَقُرَّةُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ السُّرَنِيِّ ﷺ. وَأَبُو ثَعْلَبَةَ ﷺ لَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثٌ وَاحِدٌ: هَذَا الْحَدِيثُ. وَلَيْسَ هُوَ بِالْحَشِيئِيِّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٠٤٤- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَنْهَضِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْعَوَّامُ بْنُ حَوْشَبٍ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ ﷺ، عَنْ أَبِي غُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَدَّمَ ثَلَاثَةً لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْتَ، كَانُوا لَهُ حِصْنًا حَصِينًا». قَالَ أَبُو ذَرٍّ ﷺ: قَدَّمْتُ اثْنَيْنِ؟ قَالَ: «وَاثْنَيْنِ». فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ كَعْبٍ سَيِّدُ الْقُرَاءِ ﷺ: قَدَّمْتُ وَاحِدًا؟ قَالَ: «وَوَاحِدًا، وَلَكِنْ إِنَّمَا ذَلِكَ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَأَبُو غُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ ﷺ. ١٠٤٥- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَنْهَضِيُّ وَأَبُو الْخَطَّابِ زِيَادُ بْنُ يَحْيَى الْبَصْرِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ بَارِقٍ الْحَنْفِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ جَدِّي أَبَا أُبَيٍّ سِمَاكَ بْنَ الْوَلِيدِ الْحَنْفِيَّ يُحَدِّثُ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ ﷺ يُحَدِّثُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ لَهُ فَرْطَانٌ مِنْ أُمَّتِي أَدْخَلَهُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا الْجَنَّةَ». فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ ﷺ: فَمَنْ كَانَ لَهُ فَرْطٌ مِنْ أُمَّتِكَ؟ قَالَ: «وَمَنْ كَانَ لَهُ فَرْطٌ، يَا مُوَفَّقَةُ». قَالَتْ: فَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَرْطٌ مِنْ أُمَّتِكَ؟ قَالَ: «فَأَنَا فَرْطٌ أُمَّتِي، لَنْ يُصَابُوا بِمِثْلِي». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ بَارِقٍ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ مِنَ الْأَثَمَةِ. حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الْمُرَاطِيُّ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ بَارِقٍ، فَذَكَرَ بِنَحْوِهِ. وَسِمَاكَ بْنُ الْوَلِيدِ الْحَنْفِيُّ هُوَ أَبُو زُمَيْلٍ الْحَنْفِيُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الشَّهَدَاءِ مَنْ هُمْ: ١٠٤٦- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ، ح: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الشَّهَدَاءُ خَمْسٌ: الْمَطْعُونُ وَالْمَبْطُونُ وَالْغَرِيقُ وَصَاحِبُ الْهَدْمِ وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَصَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ وَجَابِرِ بْنِ عَتِيكَ وَخَالِدِ بْنِ عَرْفُطَةَ وَسُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ وَأَبِي مُوسَى وَعَائِشَةَ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٠٤٧- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطٍ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَسِيُّ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو سِنَانٍ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيْنِيِّ قَالَ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ صُرَدٍ لِحَالِدِ بْنِ عَرْفُطَةَ ﷺ أَوْ خَالِدِ لِسُلَيْمَانَ ﷺ: أَمَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَتَلَهُ بَطْنُهُ لَمْ يُعَذَّبْ فِي قَبْرِهِ»؟ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: نَعَمْ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ فِي هَذَا الْبَابِ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ. بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْفِرَارِ مِنَ الطَّاعُونَ: ١٠٤٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أُسَامَةَ

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في ثواب من قدم ولدا: ثبت الوعد على موت ولد وولدين وثلاثة. قوله: إلا تحلة القسم: والقسم ما في الآية: «وَإِنْ مَنَعْتُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتًّا مَقْضِيًّا» ﷻ. قوله: لم يبلغوا الحنث إلخ: إن قيل: إن زيادة الحزن والوجع على موت الكبار، قلنا: إن الغرض التشجيع، والشفاعة تكون من المعصومين الذين لم يحتلوا. قوله: من الأئمة: كان المتقدمون من أبي حنيفة وأحمد ومالك والشافعي وابن المديني وابن معين وعبد الرزاق والبخاري وغيرهم ﷺ لا يروون ولا يأخذون من الضعفاء، ولا يروون المنكرات والمتروكات أصلا، وجاء المتأخرون وخطوا، وأحالوا على النقد مثل الدارقطني والبيهقي وغيرهما ﷺ. قوله: باب ما جاء في الشهداء من هم: الشهيد دينوي وأخروي، وفي العقه خاص أي الديني، وأما في الحديث فعام، وفي الصحيحين سبعة شهداء، وزاد السيوطي وأبلغ إلى أربعين، وزاد الأجهوري المالكي في بعض رسائله وأبلغ إلى خمسين. والطاعون على أقسام، أشدها ما يكون بخراج أصفر، وهذا من الأمراض المتعدية، والوباء غير الطاعون. وأما المبطون فقليل: من به استطلاق البطن، وقيل: الحاملة، وقيل: من ابتلي في ذات الجنب. وإن قيل: إن في «أبي داود» الاستعاذة من الموت مفاجأة، والحال أن الحديث ينهى بآن الموت فجاءة شهادة، قلنا: إن الشريعة تأمر بالاستعاذة؛ كيلا يفوت الرجل الوصية وغيرها من أمور الشريعة [ولأن الشهادة ليست بمنحصرة في هذا الموت فجاءة] وأما لو ابتلي ومات بالموت فجاءة فيكون شهيدا. قوله: باب ما جاء في كراهية الفرار إلخ: في «الدر المختار» في المسائل الشنيئة قبيل الفرائض: الخروج عن البلدة المطعونة جائز، ولكن الحديث ينهى، والنهي معمول على موضع فساد الاعتقاد وزعم العدوى؛ وغرض الحديث الرضا بما قضى الله، ويجوز الخروج والدخول لحوائج آخر. وفي «البحاري» لفظ صار مشكلا على الشارحين،

حاشية: قوله: الدليل: بكسر الدال وسكون التحتية، ويقال: الدؤلي بالضم بعدها همزة مفتوحة. (التقريب) قوله: إلا تحلة القسم: قيل: أراد به «وَإِنْ مَنَعْتُمْ إِلَّا وَارِدُهَا». يقال: ضربه تحليلا وضربه تعزيرا إذا لم يبلغ في ضربه، وهذا مثل في القليل المفرط القلة أي لا تمسه النار إلا مسة يسيرة، مثل تحلة قسم الحالف، كذا في «الجمع». قوله: من قدم ثلاثة إلخ: الظاهر أن معناه: من قدم ثلاثة من الولد، وضرب عند فقدهم، واحتسب نواجمهم عند رهم، أو المراد بالتقدم لازم، هو التأخر، أي من تأخر موته عن موت ثلاثة من أولاده المتقدمين عليه. قوله: لم يبلغوا الحنث: أي الذنب أو البلوغ، والظاهر أن هذا قيد الكمال؛ لأن الغالب أن يكون القلب عليهم أرق، والصبر عنهم أشق. (المرقاة) قوله: عند الصدمة: [أي يحصل ذلك بالصبر عند الصدمة الأولى]. قوله: من كان له فرطان: المفرط - بالتحريك - من يتقدم الغافلة، فيهيئ لهم ما يحتاجون إليه، والمفرط هنا الولد الذي مات قبله، فإنه يتقدم ويهيئ لوالديه منزلا في الجنة. قوله: أدخله الله إلخ: أي مع الناجين أولا بالصبر عليهما أو بالشفاعة منهما. (المرقاة) قوله: يا موفقة: [أي بالخيرات وللأسئلة الواقعة موقعها شفقة على الأمة. (المرقاة)] قوله: لن يصابوا بمثل: أي يمثل مصيبتهم لهم؛ فإن مصيبتهم أشد عليهم من سائر المصائب، وأكون أنا فرطهم. (المرقاة) قوله: المطعون: أي الذي ضربه الطاعون ومات به. والمبطون: أي الذي مات بمرض البطن، كالاستسقاء ونحوه كالإسهال، وقيل: من مات بوجع البطن. والغريق: الذي يموت من غرق. والظاهر أنه مقيد بمن ركب البحر ركوبا غير محرم، و«صاحب الهدم» - يفتح الدال - ما يهدم به من جانب البحر، فيسقط فيه، وقال ابن الملك: أي الذي يموت تحت الهدم، وهو بالتحريك البناء المهذوم، كذا في «المرقاة». قوله: عرفلة: بضم مهملة وسكون راء وضم فاء وطاء مهملة. (الغني) قوله: من قتله بطنه: [إسناد مجازي، أي من مات من وجع بطنه، وهو يمثل الإسهال والاستسقاء والنفاس. (المرقاة)] قوله: من الطاعون: وهو قروح تخرج مع لب في الأباط والأصابع وسائر البدن بسودا حونا، أو هو المرض العام والوباء.

بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ الطَّاعُونَ، فَقَالَ: «بَقِيَّةُ رَجَزٍ أَوْ عَذَابٍ، أُرْسِلَ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَحْرُجُوا مِنْهَا، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَلَسْتُمْ بِهَا فَلَا تَهْبِطُوا عَلَيْهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدِ وَخُرَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَجَابِرٍ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ: ١٠٤٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفِدَامِ أَبُو الْأَشْعَثِ الْعِجْلِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُغْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مُوسَى وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٠٥٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَبِي أَوْفَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهَا ذَكَرَتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ». قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُلُّنَا يَكْفُرُ الْمَوْتُ؟ قَالَ: «لَيْسَ كَذَلِكَ، وَلَسَيِّئُ الْمُؤْمِنِ إِذَا بُشِّرَ بِرَحْمَةِ اللَّهِ وَرِضْوَانِهِ وَجَنَّتِهِ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ وَأَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَإِنَّ الْكَافِرَ إِذَا بُشِّرَ بِعَذَابِ اللَّهِ وَسَخَطِهِ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ وَكَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَقْتُلُ نَفْسَهُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ: ١٠٥١- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيْسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ وَشَرِيكٌ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ نَفْسَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُصَلَّى عَلَى كُلِّ مَنْ صَلَّى لِلْقَبْلَةِ وَعَلَى قَاتِلِ النَّفْسِ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يُصَلَّى الْإِمَامُ عَلَى قَاتِلِ النَّفْسِ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ غَيْرُ الْإِمَامِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَذْيُونِ: ١٠٥٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِرَجُلٍ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ، فَإِنَّ عَلَيْهِ دَيْنًا». قَالَ أَبُو قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هُوَ عَلِيٌّ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بِالْوَفَاءِ؟» قَالَ: بِالْوَفَاءِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ وَأَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٠٥٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْفَضْلِ مَكْتُومُ بْنُ الْعَبَّاسِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُؤْتِي بِالرَّجُلِ الْمُتَوَقَّى، عَلَيْهِ الدَّيْنُ، فَيَقُولُ: «هَلْ تَرَكَ لِدَيْنِهِ مِنْ قَضَاءٍ؟» فَإِنْ حُدِّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَقَاءَ صَلَّى عَلَيْهِ، وَإِلَّا قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ قَامَ فَقَالَ: «أَنَا أَوَّلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ»

أي على المير

العرف الشذبي: وهو هذا: «ولا يخرجكم إلا فراراً منه» فقالوا: ظاهره يدل على جواز الفرار. أقول: إن المذكور في الحديث الفرار المقدّر لا الحقيقي، ومثل هذا يعبره سيبويه بالواقع وغير الواقع. وأقول: معناه برآءة من شدة شرا من أن يخرجكم، أي لا يخرجوا على هذا الحال واختلفوا في إعراب «فراراً منه». قوله: باب ما جاء فِيمَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ: إن مراد الحديث كان ظاهراً أي التعميم في حالة الحياة وقرب الوفاة، وإنما أشكله سؤال عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وجوابه خلافاً، ودل ذلك على أن الحديث خاص بحالة الوفاة. أقول: إن مراد الحديث الآن أيضاً ما هو ظاهر متبادر، أما جوابه خلافاً إنما هو على تلقى المخاطب بما لا يتقرب، أو أسلوب الحكيم، أو القول بموجب العلة، أو المجازاة مع الخصم. قوله: باب ما جاء فِيمَنْ يَقْتُلُ نَفْسَهُ: يَصَلِّي عَلَى كُلِّ مَنْ يَدْعِي الْإِسْلَامَ وَإِنْ كَانَ فَاسِقاً فَاجِراً، إِلَّا عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ وَقَاتِلِ أَبَوَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَوَى عَنْ أَبِي يُونُسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَصَلِّي عَلَى الْبَاغِي، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قوله: باب ما جاء فِي الْمَذْيُونِ: يَصَلِّي عَلَى الْمَذْيُونِ عِنْدَ الْمُفْقِهِاءِ، وَأَمَّا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَانَ لَا يَصَلِّي إِلَّا إِذَا تَكْفَلَ رَجُلٌ دَيْنَهُ، وَتَمَسَّكَ الشَّافِعِيُّ بِحَدِيثِ الْبَابِ عَلَى صِحَّةِ الْكِفَالَةِ عَنِ الْمَيِّتِ. أقول: لا استدلال في هذا؛ فإنه من باب الديانة، ومسألنا من باب القضاء والمعاملات، نعم لو أنكر التكفل فرضاً والزَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَتَكْفَلَهُ، لَكَانَ حَتِّهِمْ.

حاشية: قوله: بقية رجز: بكسر راء، أي عذاب. وقوله: «على طائفة من بني إسرائيل» هم الذين أمرهم الله تعالى أن يدخلوا الباب سجداً، فحالوا، قال تعالى: «فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رَجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ»، قيل: أرسل الله عليهم الطاعون، فمات منهم في ساعة أربعة وعشرون ألفاً، في الحديث هي عن استقبال البلاء؛ فإنه تمور وإقدام على خطر، وإيقاع النفس في معرض التهلكة، وعن الفرار عنه؛ فإنه فرار من القدر، وهو لا ينفعه، قاله الطيبي في «شرح المشكاة». قوله: فلا تمبطوا عليها: الهبوط ههنا بمعنى القدوم، وعادة العرب أن يسموا الذهاب بالصعود، والقدوم بالهبوط. قوله: من أحب لقاء الله إلخ: المراد باللقاء المصير إلى الدار الآخرة، وطلب ما عند الله، وليس الغرض به الموت؛ لأن كلا يكرهه، فمن ترك الدنيا وأبغضها أحب لقاء الله، ومن آثرها وركن إليها كره لقاء الله؛ لأنه إنما يصل إليه بالموت. وقوله: «والموت دون لقاء الله» بين أن الموت غير اللقاء، ولكنه معترض دون الغرض المطلوب، فيجب أن يصبر عليه، ويحتمل مشاقه حتى يصل إلى الفوز باللقاء، يريد أن قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «إنا لنكره الموت» بوجه أن المراد من «لقاء الله» في قوله: «من كره لقاء الله» الموت، وليس كذلك؛ لأن لقاء الله غير الموت، بدليل قوله: «والموت قبل لقاء الله»، فلما كان الموت وسيلة إلى لقاء الله عبر عنه بلقاء الله. (الطيبي بعبارة) قوله: فلم يصل: [لأنه قتل نفسه استحقاقاً، وإما للزجر كما لم يصل على المذيون]. قوله: صلوا على صاحبكم: قال الطيبي: لعله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امتنع عن الصلاة على المذيون الذي لم يدع وقاءً؛ تحذيراً عن الدين، وزجراً عن الماطلة والتقصير في الأداء، وكرهية أن يوقف دعاؤه عن الإجابة بسبب ما عليه من حقوق الناس ومظالمهم، وفي الحديث دليل على جواز الضمان عن الميت، سواء ترك وقاءً أو لم يترك، وهو قول أكثر أهل العلم، وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: لا يصح الضمان عن ميت لم يخلف وقاءً. وقال الشيخ في «اللمعات»: ويمكن أن يقال: إنه لم يكن ضمناً، بل وعده بأن أؤدّي دَيْنَهُ، ولما علم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صدق وعده صلى؛ لارتفاع المانع.

فَمَنْ تُؤْفَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَتَرَكَ دَيْنًا فَعَلَى قَضَاؤُهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ: ١٠٥٤ - حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا فُيِّرَ الْمَيِّتُ - أَوْ قَالَ: أَحْدُكُم - أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَرْزَقَانِ، يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا: الْمُنْكَرُ، وَالْآخَرُ النَّكِيرُ. فَيَقُولَانِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ مَا كَانَ يَقُولُ: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. فَيَقُولَانِ: قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ هَذَا، ثُمَّ يَفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ سَبْعُونَ ذِرَاعًا فِي سَبْعِينَ، ثُمَّ يُنَوِّرُ لَهُ فِيهِ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: نَمْ. فَيَقُولُ: أَرْجِعْ إِلَى أَهْلِي فَأُخْبِرْهُمْ؟ فَيَقُولَانِ: نَمْ كَتُمَا الْعُرُوسَ الَّذِي لَا يُوقِظُهُ إِلَّا أَحَبُّ أَهْلِهِ إِلَيْهِ، حَتَّى يَبْعَثَهُ اللَّهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ. وَإِنْ كَانَ مُنَافِقًا قَالَ: سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ فَقُلْتُ مِثْلَهُ، لَا أَدْرِي. فَيَقُولَانِ: قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ ذَلِكَ، فَيُقَالُ لِلْأَرْضِ: ائْتِنِي عَلَيْهِ، فَتَخْتَلِفُ أَضْلَاعُهُ، فَلَا يَزَالُ فِيهَا مُعَذَّبًا حَتَّى يَبْعَثَهُ اللَّهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ وَزَيْدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَالتَّبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَأَبِي أَيُّوبَ وَأَنَسٍ وَجَابِرٍ وَعَائِشَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، كُلُّهُمْ رَوَوْا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. ١٠٥٥ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ غُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، ثُمَّ يُقَالُ: هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي أَجْرِ مَنْ عَزَى مُصَابًا: ١٠٥٦ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيْسَى، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا وَاللَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ سُوْقَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَزَى مُصَابًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ عَاصِمٍ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ مُوَفَّقًا، وَلَمْ يَرْفَعَهُ. وَيُقَالُ: أَكْثَرُ مَا ابْتُلِيَ بِهِ عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ، نَقَمُوا عَلَيْهِ.

عضوا وعابوا

أي يلعن الناس

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في عذاب القبر: عذاب القبر ثبت متواترًا بتواتر القدر المشترك، وقال به أهل السنة والجماعة قاطبة، ومنكر التواتر هذا لا ريب في تبديعه، ومنكر التواتر بالقدر المشترك كافر إن كان التواتر بديهيًا، وفاسق مبتدع إن كان نظريًا. ونسب إلى المعتزلة أنهم ينكرون عذاب القبر، ويرد عليه أن المعتزلة المختار عدم إكفارهم، وإذا كانوا أنكروا عذاب القبر فكيف يكونوا أهل القبلة؟ أقول: يقال أولاً: لعل التواتر نظري، وثانيًا: أنه لم ينكر أحد منهم إلا ضرار بن عمرو وبشر المريسي، وإني في هذا أيضاً متردد ما لم ير عبارتهما. ثم لأهل السنة قولان، قيل: إن العذاب للروح فقط، وقيل: للروح والجسد، والمشهور الثاني، اختاره أكثر شارحي «المهذبة»، وهو المختار، وإن صار البدن ذرة ذرة في الدنيا؛ فإن الشعور لكل شيء عند جمهور الأمة، وتفرد ابن حزم الأندلسي، وقال: لا شعور إلا للنفيلين، وقال الصوفية: العذاب للبدن المثالي، وقال الفلاسفة: لا شعور للطبيعة، وقال صاحب «الشمس البازغة»: لكل طبيعة شعور. وأما الروح فمعرفة حقيقة في أول الكتاب أنه جسم لطيف ذو أعضاء عند أهل السنة، إلا من شذ وتفرّد مثل الغزالي، ونسب إلى راغب الأصبهاني والقاضي أبي زيد الدبوسي. قوله: يقال لأحدهما المنكر إلخ: قيل: إن الملكين اللذين يأتیان المؤمن بشير ومبشر، والله أعلم. قوله: في هذا الرجل: قيل: إنه عليه السلام يشاهده الميت، وقيل: يشار إلى المعهود. وأقول: يكفي العهد فقط، ولا دليل على المشاهدة. قوله: يفسح له إلخ: إن كان فساحة النظر فلا بعد فيه؛ فإنا شاهدناه في هذا العالم بالآلات، وإن كان الفساحة في المكان فيفوق الحقيقة إلى الباري عز اسمه وتعالى. قوله: منافق إلخ: في «البخاري» شك الراوي بين الكافر والمنافق. وقالت جماعة: إن السؤال في القبر إنما يكون من المسلمين لا الكافر المجاهر، وقيل: يُسأل الكافر المجاهر ومدعي الإسلام.

حاشية: قوله: أَرْزَقَانِ: أراد سوء نظرهما وزرقة أعينهما، والزرقة أبغض الألوان إلى العرب؛ لأنها لون أعدائهم الروم، ويحتمل إرادة قبح المنظر وفضاعة الصورة، وتحديد النظر وتقليب البصر كناية عن شدة الغضب. (بمعجم البحار) قوله: يقال لأحدهما المنكر إلخ: بفتح الكاف، وللآخر: النكير، وكلاهما ضد المعروف، وسُمِّيَا به؛ لأن الميت لم يعرفهما، وذكر بعض الفقهاء أن اسم اللذين يسألان المذنب منكر ونكير، وأن اسم اللذين يسألان المطيع مبشر وبشير، كذا في «فتح الباري». قوله: في هذا الرجل: غير بذلك امتحانًا؛ لئلا يتلقن تعظيمه عن عبارة القاتل، قيل: يكشف للميت حتى يرى النبي ﷺ، وهي بشرى عظيمة للمؤمن إن صح ذلك، ولا نعلم حديثاً صحيحاً مروياً في ذلك، والقاتل به إنما استند مجرد أن الإشارة لا تكون إلا للحاضر، لكن يجتمع أن تكون إشارة لما في الذهن، فيكون مجازاً، قاله القسطلاني. قوله: يفسح إلخ: [أي يوسع له قبره، من الفسح أو التفسيح. (اللمعات)] قوله: فتختلف أضلأعه: الاختلاف إدخال شيء في شيء، أي يقرب كل جانب من القبر إلى الجانب الآخر، فيضمه ويعصره. (الجمع) قوله: هذا مقعدك إلخ: أي هذا مقعدك تستقر فيه، حتى تبعث إلى مثله من الجنة أو النار. (الطبيعي) قوله: من عزى إلخ: من التعزية. قال الشيخ: العزاء: الصبر، والتعزية: حملة عليه، بأن تقول: أعظم الله أجرك، فيسهل عليه المصيبة.

نفع قوت المغتذي: إنا يوسف بن عيسى، نا على بن عاصم، نا والله بن سُوْقَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ: مَنْ عَزَى مُصَابًا، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ: قَالَ الْخَافِظُ صَاحِبُ الدِّينِ الْعِلَاقِيِّ: أَخْرَجَ هَذَا ابْنُ الْجَوْزِيِّ بِالْمَوْضُوعَاتِ بِطَرِيقِ حَمَادِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ بِهِ، وَبِطَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَرْزُومِيِّ عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ عَنْ جَابِرِ بِهِ، وَتَعْلَقَ عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ بِمُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، فَقَدْ قَالَ بِهِ ابْنُ عَدِيٍّ: عَامَةً مَا يَرَوِيهِ، فَلَا يَتَابِعُ عَلَيْهِ، وَقَالَ ابْنُ حِبَانَ: يَسْرِقُ الْحَدِيثَ، وَيَلْزِقُ بِالْفَنَاتِ مَا لَيْسَ بِحَدِيثِهِمْ، فَذَكَرَ لَهُ هَذَا، وَإِنَّمَا يَعْرِفُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ عَاصِمٍ أَحَدَ الْخَافِظَيْنِ، وَلَكِنْ لَهُ أَوْهَامُ كَثِيرَةٌ، تَكَلَّمُوا فِيهِ بِسَبِيحٍ، وَمَنْ جَمَلَهَا هَذَا الْحَدِيثُ، فَقَدْ تَابَعَهُ عَلَيْهِ ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ عَبْدُ الْحَكِيمِ بْنُ مَنْصُورٍ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ، قَالَ فِيهِ ابْنُ مَعِينٍ: «وَأَنَّ» مَتْرُوكٌ، فَكَانَ سَرْقَهُ مِنْ عَلِيِّ بْنِ عَاصِمٍ، وَالْخَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ كَانَ أَكْثَرَ كَلَامِهِمْ فِي عَلِيِّ بْنِ عَاصِمٍ بِسَبَبِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُسْلِمٍ الْخَوَارِزْمِيُّ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ مُسْلِمٍ هَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَانَ بِالْفَنَاتِ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ أَحَدٌ، وَقَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ صَدُوقٌ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ لَكِنْ حَدِيثُهُ يُؤَيِّدُ رَوَايَةَ عَلِيِّ بْنِ عَاصِمٍ، وَيَخْرُجُ بِهِ عَنْ كَوْنِهِ ضَعِيفًا، وَاهِيًا فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ مَوْضُوعًا، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: هَذَا حَدِيثٌ كُوفِي مُنْكَرُونَ، أَنْ لَا أَصْلَ لَهُ مَسْنَدًا وَلَا مَوْقُوفًا، وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ النَّهْشَلِيُّ، وَهُوَ صَدُوقٌ ضَعِيفٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ قَوْلُهُ، قَالَ الْعِلَاقِيُّ: وَهَذِهِ عِلَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ لَكِنْ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ مَا ظَفَرَ بِمُتَابَعَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُسْلِمٍ، وَقَدْ رَوَى وَابِيهَقْفِي بِطَرِيقِ قَيْسِ بْنِ عِمَارَةَ مَوْلَى الْأَنْصَارِ، وَقَدْ وَفَّاهُ ابْنُ حِبَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، أَنَّهُ سَمِعَهُ - ﷺ - يَقُولُ مِنْ عَزَى أَخَاهُ الْمُؤْمِنَ فِي مَصِيبَتِهِ، كَسَاهُ اللَّهُ حُلَّ الْكَرَامَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنْ يَسْنَدَهُ انْقِطَاعًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَمُوتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: ١٠٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ سَيْفٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ إِلَّا وَقَاهُ اللَّهُ فِتْنَةَ الْقَبْرِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ، رَبِيعَةُ بْنُ سَيْفٍ إِنَّمَا يَرْوِي عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه، وَلَا نَعْرِفُ لِرَبِيعَةَ بْنِ سَيْفٍ سَمَاعًا مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الْجَنَازَةِ: ١٠٥٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «يَا عَلِيُّ، ثَلَاثٌ لَا تُؤَخَّرُهَا: الصَّلَاةُ إِذَا آتَتْ، وَالْجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ، وَالْأَيُّمُ إِذَا وَجَدَتْ لَهَا كُفُوفًا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَمَا أَرَى إِسْنَادَهُ مُتَّصِلًا.

بَابُ آخَرٍ فِي فَضْلِ التَّعْزِيَةِ: ١٠٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ الْمُؤَدَّبُ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أُمُّ الْأَسْوَدُ عَنْ مَنِةِ ابْنَةِ عُبَيْدِ بْنِ أَبِي بَرَزَةَ، عَنْ جَدِّهَا أَبِي بَرَزَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَزَّى نَكَلًا كَسِيًّا بُرْدًا فِي الْحَتَّةِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيٍّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْجَنَازَةِ: ١٠٦٠- حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ الْوَرَّاقُ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْلَى الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ أَبِي قُرَّةَ يَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَثَّرَ عَلَى جَنَازَةٍ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ، وَوَضَعَ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَاسْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا، فَرَأَى أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ يَرْفَعُ الرَّجُلُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ عَلَى الْجَنَازَةِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَذَكَرَ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ: لَا يَقْبِضُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ. وَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ يَقْبِضَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ كَمَا يَفْعَلُ فِي الصَّلَاةِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: يَقْبِضُ أَحَبُّ إِلَيَّ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ نَفْسَ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ: ١٠٦١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ». ١٠٦٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنَ الْأَوَّلِ.

العرف الثنوي: قوله: باب ما جاء فيمن يموت يوم الجمعة: ما صح الحديث في فضل موت يوم الجمعة، ولو صح بالفرض، لكان الفضل من عدم السؤال لمن مات يوم الجمعة، لا من مات قبل وأُشِرَ دفنه إلى يوم الجمعة. قوله: باب ما جاء في رفع اليدين إلخ: من قال برفع اليدين في الصلاة المكتوبة قال بالرفع في الجنابة، ومن لم يقل به فيها لم يقل به فيها، وذهب مشايخنا البلخية إلى ما قال الشافعي رضي الله عنه لما في الدر المختار والخلاف في الأفضلية وليس المرفوع لأحد. قوله: باب ما جاء أن نفس المؤمن معلقة بدنيه إلخ: في كتب النقل أن عباساً رضي الله عنه رأى في المنام عمر الفاروق بعد وفاته بسنة، فقال عباس رضي الله عنه: ما لقيتني قبل السنة، قال عمر رضي الله عنه: كنت مشغولاً في محاسبة الرب لي، وفرغت عنها الآن، وكنت كدت أن أتزلزل وزل قدمي، لكن الله فضل علي بمنه سبحانه.

حاشية: قوله: الصلاة إذا آتت: بعد الهزمة أي حضرت وأتى وقتها كـ «حانت». قوله: والأيم: التي لا زوج لها. قوله: عن منية: بسكون النون بعدها تحتانية، ابنة عبيد بن أبي برة، لا يعرف حالها. (التقريب) قوله: نكلى: بفتح المثلثة، التي مات ولدها. (اللمعات شرح المشكاة) قوله: معلقة بدنيه إلخ: أي لا يظفر بمقصوده من دخول الجنة أو في زمرة عباد الله الصالحين، ويؤيد المعنى الثاني الحديث الآتي: «يشكو إلى ربه الوحدة يوم القيامة»، هذا ما قاله الطيبي في «شرح المشكاة»، والمراد من الحديث ما أورده صاحب «المشكاة» بعد، وهو حديث البراء قال: قال رسول الله ﷺ: «صاحب الدين مأسور بدنيه، يشكو إلى ربه الوحدة يوم القيامة»، رواه في «شرح السنة».

نفع قوت المغتذي: [ما من مسلم يموت يوم الجمعة إلا وقاه الله فتنة القبر]: قال الحكيم «ل» بنوادر الأصول: من مات يوم الجمعة، فقد انكشف الغطاء عماله عند الله في يوم الجمعة، إذ لا تسحر فيه جهنم، وتغلق أبوابها، فلا يعمل سلطان النار فيه ما يعمل في سائر الأيام، فإذا قبض الله عبداً من عبده فيه كان دليلاً على سعادته وحسن مأبه، فله بقية فتنة القبر، إذ بسببها تميز منافق من مؤمن، قال «حظ»: ومن تمتع أن من مات يوم الجمعة أو ليلتها، له أجر شهيد، كما وردت به أحاديث، والشهيد ورد النص بأنه لا يستل، فكان الميت يوم الجمعة أو ليلتها على منواله عن سعد بن عبد الله الجهني، قال «حق»: ليس له بالكتب إلا هذا، فلا يعرف إلا برواية ابن وهب عنه، وقال: به أبو حاتم مجهول، وذكره ابن حبان بالثقات. [عن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عن أبيه]: ليس له عند المصنف إلا هذا الحديث. [الصلوة إذا آتت]: قال «حق»: يهزم فنون، كباغت، أي حانت وحضرت، هكذا بأصولنا وبروایتنا بمسند أحمد، إذا آتت يهزم ففوقيتين، والأول أظهر: [أو الأيم]: يهزم تحتية، كسيد من لا زوج لها. [أم الأسود]: هي بنت يزيد مولاة أبي شرة الأسلمي. [أو عن منية]: لا يعرف روت عنها أم الأسود. [ومن عزى نكلى]: بمثلثة، كفقوى من فقدت ولدها. [نفس المؤمن معلقة]: أي: شحوسة من مقامها الكريم، وقال «حق»: أي أمرها موقوف لا يتحكم لها بنجاح، ولا هلاك حتى ينظر هل يقتضي ما عليها ديناً، أم لا انتهى، وسواء ترك الميت وفاء، أم لا كما صرح به جمهور أصحابنا، وعند الماوردي، فقال: إن الحديث معمول على من لم يخلف وفاء.

أَبْوَابُ النِّكَاحِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

١٠٦٣- حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي الشَّامِلِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ: الْحَيَاءُ، وَالْتِعَظُرُ، وَالسَّوَالِكُ، وَالنِّكَاحُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ وَثَوْبَانَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَجَابِرٍ وَعَكَّافٍ ﷺ. حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَدَّائِشٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَوَّامِ عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي الشَّامِلِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ. وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ هُشَيْمٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْوَاسِطِيُّ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: «عَنْ أَبِي الشَّامِلِ». وَحَدِيثُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ وَعَبَّادِ بْنِ الْعَوَّامِ أَصَحُّ. ١٠٦٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ شَبَابٌ لَا نَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، عَلَيْكُمْ بِالنَّبَاءِ؛ فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ النَّبَاءَ فَعَلَيْهِ الصَّوْمُ، فَإِنَّ الصَّوْمَ لَهُ وَجَاءٌ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَلَّالُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُسَيْرٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عُمَارَةَ نَحْوَهُ. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ هَذَا. وَرَوَى أَبُو مُعَاوِيَةَ وَالْمُحَارِبِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ: ١٠٦٥- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَلَّالُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ ﷺ قَالَ: رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ الشَّيْثَلِي، وَلَوْ أَدِنَ لَهُ لَأَخْتَصَمْنَا. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٠٦٦- حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الرَّقَائِيُّ وَزَيْدُ بْنُ أَحْزَمٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَصْرِيُّ قَالُوا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّيْثَلِ. وَزَادَ زَيْدُ بْنُ أَحْزَمٍ فِي حَدِيثِهِ: «وَقَرَأَ قَتَادَةُ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعِيدٍ وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ. حَدِيثُ سَمُرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَرَوَى الْأَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. وَيُقَالُ: كَلَّا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ فَرُجَوْهُ: ١٠٦٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ وَثِيئَةَ النَّصْرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَطَبَ إِلَيْكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَرُجَوْهُ، إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ.....

العرف الشاذي: قوله: أبواب النكاح إلخ: النكاح في اللغة قيل: الرطء، وقيل: العقد، ويستعمل في اللغة في المعنيين، وأصله الضم. والنكاح عند أبي حنيفة عهده عبادة، وقال السحنفة: إن النكاح الوطء، والعقد مجاز، وقال الشافعية بالعكس. أقول: إن السحنفة يقللون المجاز كما قال ابن تيمية: إن المجاز لم يكن في المتقدمين، وقال ابن تيمية: إن منشأ قول المتأخرين أن المتقدمين يذكرون للفظ معنى، ثم يذكرون بعده أنه يتحوز به في كذا وكذا، ومراد التحوز ثمة التوسع في الاستعمال، لا استعمال اللفظ في غير الموضوع له. وذكر ابن تيمية أنهم اختلفوا في أفضل العبادات بعد أداء الفرائض والسنن، فقال أبو حنيفة ومالك رحمهما: إن الأفضل التبرع في علوم دينية. وقال الشافعي رحمه: الأفضل صلاة النفل. وقال أحمد: الأفضل الجهاد. وقال الصوفية: قول الشافعي أقرب إلى الولاية، وقول ما روي عن أبي حنيفة: «أفضلية النكاح» أقرب إلى النبوة. وأفنى الشيخ نور الدين الطرابلسي في «البرهان شرح مواهب الرحمن» أن النكاح في زماننا ليس بأفضل، بل الأولى التحرد. أو النكاح في بعض الصور واجب، وفي بعضها سنة، وفي بعضها مكروه. قوله: بالنكاح، أي القوة البدنية على الجماع، وقيل: إن أريد بالنكاح القوة فلا يستقيم «وإن لم يستطع الباءة فيصوم»؛ فإنه إن لم يقدر على الجماع فأى حاجة إلى الصوم؟ والحل أن المراد القوة على النكاح مع متعلقاته، من نفقة الزوجة والمكان وغيرها.

حاشية: قوله: عن رسول الله ﷺ: فائدة ذكره هو الإشارة إلى أن الأحاديث الواردة فيها مرفوعات لا موقوفات؛ وذلك لأن قبل زمان الترمذي وطبقته كانت العادة أهم كانوا يخلطون الأحاديث والآثار، كما يفصح عنه «موطأ مالك» و«مغازي موسى بن عقبة» وغيرهما من تصانيف تلك الطبقة، ثم جاء البخاري والترمذي وأقرهما، فميزوا الأحاديث المرفوعة من الآثار، والله تعالى أعلم. قوله: وعكاف: [كـ] «شداد» صحابي (القاموس) وكذا في نسخة صحيحة معتمدة، وهي أصح من نسخة مدرسة الدهلي، وفيها عكاف بكسر العين، والله أعلم. قوله: يا معشر الشباب: المعشر: الجماعة، والشباب: على وزن سحاب جمع شاب، ولا يجمع فاعل على فعال غيره، كذا في «اللمعات». قوله: عليكم بالباءة: بالمد، يعني النكاح والتزوج، وهو من الباءة؛ لأنه يتبأ من أمه كما يتبأ من منزله، كذا في «الجمع». قوله: وجاء: وجاء: أن ترض أنثى الفحل رضاً شديداً يذهب شهوة الجماع، وحي فهو موجه، والصوم وجاء أي يقطع النكاح كما يقطع الزواج. (الدر الثمين) قوله: التبتل: هو الانقطاع عن النساء، وامرأة بتول أي منقطعة عن الرجال، لا شهوة لها فيهم، سميت مريم وفاطمة رضيهما ما لانقطاعهما عن نساء زمانهما فضلاً أو ديناً، أو عن الدنيا إلى الله تعالى. (بجمع البحار) قوله: لاحتصينا: أي بالغنا في التبتل حتى كدنا اختصينا، أو كان ذلك طناً منهم حوازاً للاختصاء إذ ذاك. والاختصاء جائز في المأكول من الحيوان في صغره. (اللمعات) قوله: ولقد أرسلنا إلخ: الآية يعني أن النكاح من سنة المرسلين السابقين، فلا ينبغي تركها أصلاً. قوله: وثيمة: [يفتح واو وكسر مثناة وسكون ياء. (المغني)] قوله: إلا تفعلوا تكن فتنة إلخ: أي إن لم تزوجوا من ترضون دينه وخلقه، وترغبوا في مجرد الحسب والجمال، تكن فتنة وفساد؛ لأنهما جالبان إليهما، وقيل: إن نظرتم إلى صاحب مال وجاه يبقى أكثر النساء والرجال بلا تزوج، فيكثر الزنا، ويلحق العار والغيرة بالأولياء، فيقع القتل وبهيج الفتنة، وفيه حجة لملك على الجمهور؛ فإنه يراعي الكفاءة في الدين فقط. (بجمع البحار)

نفع قوت المغنزي: (أبواب النكاح) [عن أبي الشمال]: بنقط سببه ككتاب. [ابن طيار]: بنقط فمحدثين، ككتاب، قال أبو زرعة: لا أعرف بهذا الحديث. [أربع من سنن المرسلين الحياء]: قال «حق»: بروايتنا بجاء فتحتية فمد وصحف بكسر خاء فشد نون، وابن القيم بالهدى روى ما، وسمعت أبا المحاجج الحافظ يقول: صوابه الختان بنقط خاء ففرقية فتون حذف نونه، كذا رواه الحاملي عن شيخ «ت». [عن ابن وشمة]: اسمه زفر.

وَفَسَادٌ عَرِيضٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي حَاتِمٍ الْمُرَزِيِّ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ خُوِّلَفَ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ سُلَيْمَانَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَرَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَحَدِيثُ اللَّيْثِ أَشْبَهُ، وَلَمْ يَعُدَّ حَدِيثَ عَبْدِ الْحَمِيدِ مُحْفُوظًا. ١٠٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ هُرْمَزٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ وَسَعِيدِ ابْنَيْ عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي حَاتِمٍ الْمُرَزِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَاءَكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ، إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ؟ قَالَ: «إِذَا جَاءَكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَأَبُو حَاتِمٍ الْمُرَزِيُّ لَهُ صُحْبَةٌ، وَلَا نَعْرِفُ لَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَنْكِحُ عَلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ: ١٠٦٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تُنْكَحُ عَلَى دِينِهَا وَمَالِهَا وَجَمَالِهَا، فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ، تَرِبَتْ يَدَاكَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ وَعَائِشَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. حَدِيثُ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّظَرِ إِلَى الْمَخْطُوبَةِ: ١٠٧٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنِي عَاصِمُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرَزِيِّ، عَنِ الْمُعِيزَةِ بِنْتِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ خَطَبَ امْرَأَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «انْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّهُ أُخْرَى أَنْ يُؤَدَّمَ بَيْنَكُمَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَسَةَ وَجَابِرٍ وَأَدِيسٍ وَأَبِي حَمِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالُوا: لَا بَأْسَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا مَا لَمْ يَرِ مِنْهَا مُحَرَّمًا، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «أُخْرَى أَنْ يُؤَدَّمَ بَيْنَكُمَا» قَالَ: أُخْرَى أَنْ تُدَوَّمَ الْمَوَدَّةُ بَيْنَكُمَا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِعْلَانِ النِّكَاحِ: ١٠٧١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا أَبُو بَلْجٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ الْجُمَحِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَصَلُّ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ الدُّفَّ وَالصَّوْتُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَالرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَأَبُو بَلْجٍ اسْمُهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، وَيُقَالُ: ابْنُ سُلَيْمٍ أَيْضًا، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاطِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ غُلَامٌ صَغِيرٌ. ١٠٧٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ مَيْمُونٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْلِنُوا هَذَا النِّكَاحَ، وَاجْعَلُوهُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالدُّفِّوفِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ فِي هَذَا الْبَابِ. وَعَيْسَى بْنُ مَيْمُونٍ الْأَنْصَارِيُّ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ. وَعَيْسَى بْنُ مَيْمُونٍ الَّذِي يَرْوِي عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ التَّفْسِيرُ هُوَ ثِقَةٌ. ١٠٧٣- حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ ذَكْوَانَ عَنِ الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَدَخَلَ عَلَيَّ غَدَاةَ بُيْتِي، فَجَلَسَ عَلَى فِرَاشِي كَمَا جَلَسْتُ مَعِي، وَجُوزِيَّاتٌ لَنَا يَضْرِبْنَ بِدِفْفِهِنَّ، وَيَنْدُبْنَ مَنْ قُتِلَ مِنْ آبَائِي يَوْمَ بَدْرٍ، إِلَى أَنْ

العرف الشذبي: قوله: باب ما جاء في النظر إلى المخطوبة: قالوا: يجوز النظر إلى المخطوبة؛ كيلا ينجر الأمر إلى الفساد، وقالوا: إنه يخلص النية عند ابتداء النظر، ثم يفوض الأمر إلى الله. قوله: باب ما جاء في إعلان النكاح: ويستحب الإعلان عند الفقهاء. أقول: لعل مذهب مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ الشاهدين لا يجب استماعهما في مجلس واحد ووقت واحد، خلاف سائر الأئمة. قوله: الدف والصوت: الدف: ما يكون مجلدًا من جانب واحد، ومرح الفقهاء بعدم جواز الدف ذي جلاجل. أقول: تدل المسائل على التوسيع وجواز ما يقال له: الدبل، وجواز النقارة والطليل؛ فإنه لا ذوق ولا حظ في هذه الأشياء، وقد جوزوا ضرب الدف للتشهير، وأما طبل الغزاة فحائز، وكذا عند السرور ويوم العيد، وفي أكثر الكتب القصُر على الدف، ولم أجد التوسيع إلا في «تكملة فتح القدير» لقاضي زاده الرومي؛ فإنه أشار إلى التوسيع، وفي الحديث الصحيح: «أنه عُلِقَ كان جلس يومًا وصغرتان تضربان الدف فلم يمنعهما، فإذا جاء عمر ذهبتا، فقال ﷺ: «إن الشيطان يفر من عمر». وأشكل هذا على العلماء من سماعه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم جعله من الشيطان؟ فأقول: إنه وإن كان أمرًا مباحًا، لكن المباح قد ينجر فيصير صغيرة عند الإصرار، وأيضًا كان هيئته عُلِقَ حين ضربهما مستكرهه. وأما صيرورة المباح صغيرة بالإصرار، فذكره الغزالي في باب التوبة والاستغفار. [روى عن أبي يوسف جواز ضرب الدف في كل موضع سرور]. قوله: واجعلوه في المساجد: في كتبنا أن النكاح يوم الجمعة بعد العصر في المسجد مستحب. قوله: فجلس على فراشي إلخ: قال القاضي عياض رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إنه عُلِقَ لا حجاب عنه لأحد، ونقول: يجوز النظر إلى الوجه والكفين فلا ضير علينا، نعم، الأحوط الحجاب، وهذا أصل المذهب.

حاشية: قوله: وإن كان فيه: أي شيء من قلة المال أو عدم الكفاءة. قوله: تنكح إلخ: أي على ما هو الغالب المتعارف. قوله: تربت يدك: أصل معناه: الدعاء بالذل والهلاك، ويراد في العرف الإنكار والتعجب والحث على الأمر. (اللمعات) قوله: أن يؤدم: أي يكون بينكما محبة واتفاق، من آدم يادم وآدم يؤدم -بالمد- أي ألف ووفق. وضمير «فإنه» لمصدر «انظر»، أو للشأن. وقوله: «بينكما» نائب فاعله. (مجمع البحار) قوله: أبو بلج: إموجدة مفتوحة وسكون لام بعدها جيم. (التقريب) قوله: الدف والصوت: قيل: المراد بالصوت الذكر والتشهير بين الناس، ونقل عن «شرح السنة» أن بعض الناس يذهب به إلى السماع، يعني سماع الغناء المتعارف بين الناس الآن، وهذا خطأ. أقول: إذا ثبت إباحتها لضرب الدفوف فكيف لا يباح سماع الغناء؟ وقد ثبت إباحتها في الأعياد والأعراس، كذا في «اللمعات». قوله: بني بي: بلفظ المجهول، والمشهور بني عليها، يقال: بني على زوجته بمعنى زفها، وهو الأصل في البناء، ثم هو كناية عن الزفاف وإن لم ين. (اللمعات) قوله: كمجلسك معي: هذا قول الربيع لمن تروي له الحديث. (اللمعات) قوله: ويندين: بضم الدال، من الندبة، والندبة: ذكر الموتى بفضائلهم ومحاسنهم.

نفع قوت المغتذي: [فعليك بذات الدين، تربت يداك]: قال «الحق» بأماله: الدين ههنا يمكن حمله على الملة والتوحيد، أي: ارغبوا عن نكاح الكنايات، فهو مكروه، والأظهر حمله على الطاعات، والأعمال الصالحة والفقهاء، قال: وهذا ما عليه الفقهاء بقولهم: إن الدين من خصال الكفاءة. [فإنه أخرى]: أي: أجدر. [أن يؤدم بينكما]: ببناء نائب، ودال فميم، أي: يوفق ويرفق. [إنا أبو بلج]: إموجدة، فلام فميم كسندر. لم أره فسمي. [فصل ما بين الحلال والحرام الدف]: بفتح داله فشد. [أو الصوت]: قال البيهقي بسننه: ذهب بعضهم إلى أنه السماع، وهو خطأ بل معناه إعلام نكاح، واضطراب صوت به، والذكر في الناس.

قَالَتْ إِحْدَاهُنَّ: وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي عَدِي. فَقَالَ لَهَا: «اسْكُتِي عَنْ هَذِهِ، وَقُولِي أَلَيْ كُنْتِ تَقُولِينَ قَبْلَهَا». وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا يُقَالُ لِلْمَتَزَوِّجِ: ١٠٧٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَا ^{إِلَى مِنَ الدَّعَاءِ} الْإِنْسَانَ إِذَا تَزَوَّجَ، قَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ، وَبَارَكَ عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَقِيلِ بْنِ أَبِي تَالِبٍ عنه حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ عَلَى أَهْلِهِ: ١٠٧٥- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مَنِصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَإِنَّ قَضَى اللَّهُ بَيْنَهُمَا وَلَدًا، لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي يُسْتَحَبُّ فِيهَا النِّكَاحُ: ١٠٧٦- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غُرُورَةَ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ عنها قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَوَالٍ، وَبَنَى بِي فِي شَوَالٍ. وَكَانَتْ عَائِشَةُ عنها تَسْتَحِبُّ أَنْ يُبْنَى بِنِسَائِهَا فِي شَوَالٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، لَا نَعْرِفُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوَلِيمَةِ: ١٠٧٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عنه أَثَرُ صُفْرَةٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» فَقَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ. فَقَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَزُهَيْرِ بْنِ عُمَانَ عنه. حَدِيثُ أَنَسٍ عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: وَزْنُ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ: وَزْنُ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ وَثُلُثٍ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: هُوَ وَزْنُ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ. ١٠٧٨- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ وَائِلِ بْنِ دَاوُدَ، عَنِ ابْنِهِ نَوْفٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْلِمَ عَلَى صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَّيٍّ عنها بِسَوِيْقٍ وَتَمَرٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ عَنْ سُفْيَانَ نَحْوَ هَذَا. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ عنه، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: «عَنْ وَائِلٍ، عَنِ ابْنِهِ نَوْفٍ». وَكَانَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ يُدَلِّسُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَرَبَّمَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «عَنْ وَائِلٍ، عَنِ ابْنِهِ نَوْفٍ»، وَرَبَّمَا ذَكَرَهُ. ١٠٧٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَعَامُ أَوَّلِ يَوْمٍ حَقٌّ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّانِي سُنَّةٌ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّلَاثِ سُمْعَةٌ، وَمَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ». حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ عنه لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. وَزِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ كَثِيرُ الْغَرَائِبِ وَالْمَنَاقِيرِ. سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَذْكُرُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ قَالَ: قَالَ وَكِيعٌ: زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَعَ شَرَفِهِ يَحْضِرُ فِي الْحَدِيثِ.

العرف الشاذي: قوله: وفيما نبي يعلم ما في غد: اعتقاد أهل السنة والجماعة أن علمه اطلاعي، وأنه لم يتعلم الأولين والآخرين، وقال بعض الجهلة: إن علم الباري وعلمه مختلفا متساويان، والفرق أن علمه عَقْلًا عرضي وعلم الباري ذاتي. أقول: هذا ادعاء الباطل المصحف؛ فإن علمه عَقْلًا متناه، وعلم الباري غير متناه، فلا نسبة بين المتناهي وغير المتناهي. وفي «المعجم» للطبراني أن كن يفتن: وأهدى لما كبشًا تنحج في المريد :: وزوجك في البادي وتعلم ما في غد. قوله: باب ما جاء في الوليمة: قيل: إن الوليمة دعوة النكاح فقط، وقيل: إنه عام، وتجاوز الوليمة إلى ثلاثة أيام، والضيافة على أنواع تسعة، منها الوتيرة والوكيرة والطعام الذي يصنع على ختم تعمير المكان، والطعام وقت القفول عن السفر، والضيافة التي تكون يوم الإيجاب والقبول في النكاح، ويسمى إجابة الدعوة مؤكدة، وفي بعض كتب الشافعية الوجوب، وإليه تشير عبارة «الهداية». قوله: وزن نواف الخ. يصح المهر عند الشافعي عنه بكل قليل وكثير من المال. وما يخالفنا عمله على المهر المعجل، وأما المؤجل فغيره. أقول: هذا الحمل يصح بعد إثبات مذهب عشرة دراهم، وسيأتي الكلام فيه. وقال ابن حزم: يصح النكاح على حبة شعيرة أيضًا. صنف عالم بجلدًا كاملاً، وموضوعه إثبات حرمة الذهب بلا دعوة أي التطفل.

حاشية: قوله: اسكُتِي: قالوا: إنما منعهن عن ذلك كراهة أن يستأد إليه عليه علم الغيب مطلقًا، ولا يعلم الغيب إلا الله، ولأنه استهجن ذكره في أثناء اللغو واللعب، يعني وإن كان ضرب الدف والتغني في مثل هذا الموضوع مباحًا في الجملة، ولكنه كره لما ذكر، والله تعالى أعلم، كذا في «اللمعات». قوله: إذا رَفَا الخ: بالشدديد، شرط جوابه قال الخ. والترفية: الدعاء للمتزواج، من الرفاء بكسر الراء ممدودًا، بمعنى الالتئام، وكانوا في الجاهلية يقولون: بالرفاء والبنين، فنهى عنه؛ لما فيه من كراهة البنات، كذا في «اللمعات». قوله: وبين يي: المشهور بنى عليها، وقد يجيء بالباء، وفي الحديث استحباب التزواج والدخول في شوال؛ رَدًّا لما كان أهل الجاهلية يتشاءمونه؛ لما في اسم شوال من الإشالة والدفع. (اللمعات) قوله: الزليمة: [الوليمة طعام العرس أو كل طعام، وسميت لاجتماع الزوجين. (اللمعات)] قوله: أو لم ولو بشاة: ظاهر هذه العبارة أنه للقلعة، أي ولو بشيء قليل كالشاة، وقد يجيء مثل هذه العبارة لبيان الكثرة والزيادة، كما في قوله: «ولو بالصين». فقيل: وهو المراد ههنا؛ لأن كون الشاة قليلة لم يعرف في ذلك الزمان، ولو أريد التقليل لم يبعد، والأكثر على أن الوليمة سنة، أي لمن أطافها، لا على الختم، كذا في «اللمعات». قوله: طعام أول يوم حق: قال الطيبي: وذلك على ما مر من أنه يستحب للمرأة إذا أحدث الله به نعمة أن يمدح له شكرًا. قوله: وطعام يوم الثاني سنة: لأنه ربما يجبر به ما عسى أن يصدر عنه تفصير، وتختلف عنه بعض الأصقاء؛ فإن السنة مكملة للواجب ومتممة له، وليس طعام اليوم الثالث إلا رياء وسمعة. قوله: ومن سمع الخ: بلفظ الماضي المعلوم مشدد، أي شهر نفسه بكرم أو غيره فخرًا ورياء، «سمع الله به» أي شهره الله يوم القيامة بين أهل العرصات بأنه مرء كذاب، أو في الدنيا بذلك، ويفصح به بين الناس. (اللمعات)

نفع قوت المغذي: إذا رَفَا الإنسان: براء ففاء فهمز، كقصد بالمشهور رواية: أي: إذا أحب أن يدعو له بالرفاء، أخذًا من التيام، واجتماع منه «ر» فوثوب وروي، كذا في. ابن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: لو أن أحدكم إذا أتى أهله الخ: قال «حق»: هو من أفراد ابن عباس عنه .. صلى الله تعالى عليه وسلم .. ولم يروه عن ابن عباس إلا كريب، ولا عن كريب إلا سالم، قال البرار: لا نعلم، روى هذا عنه .. عنه .. إلا من هذا الوجه. لم يضره الشيطان: أي: بصره.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِجَابَةِ الدَّاعِي: ١٠٨٠- حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ابْتُوا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَالْبَرَاءِ وَأَنَسٍ وَأَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَجِيءُ إِلَى الْوَلِيَّةِ بِغَيْرِ دَعْوَةٍ: ١٠٨١- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ -يُقَالُ لَهُ: أَبُو شُعَيْبٍ- إِلَى غُلَامٍ لَهُ لَحَامٌ، فَقَالَ: اصْنَعْ لِي طَعَامًا يَكْفِي خَمْسَةً؛ فَإِنِّي رَأَيْتُ فِي وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجُوعَ. فَصَنَعَ طَعَامًا ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَدَعَاهُ وَجَلَسَ أَعْلَاهُ الَّذِينَ مَعَهُ، فَلَمَّا قَامَ النَّبِيُّ ﷺ اتَّبَعَهُمْ رَجُلٌ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ حِينَ دُعُوا، فَلَمَّا انْتَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْبَابِ قَالَ لِصَاحِبِ الْمَنْزِلِ: «إِنَّهُ اتَّبَعَنَا رَجُلٌ لَمْ يَكُنْ مَعَنَا حِينَ دَعَوْتَنَا، فَإِنِ ادْنَتْ لَهُ دَخَلَ». قَالَ: فَقَدْ أَذِنَّا لَهُ، فَلْيَدْخُلْ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَزْوِيجِ الْأُبْكَارِ: ١٠٨٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «أَتَزَوَّجْتِ يَا جَابِرُ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «بِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟» فَقُلْتُ: لَا، بَلْ ثَيِّبًا. فَقَالَ: «هَلَّا جَارِيَةً ثَلَاثِيهَا وَثَلَاثِيهَا؟» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَاتَ وَتَرَكَ سَبْعَ بَنَاتٍ -أَوْ ثَمَنًا- فَجِئْتُ بِمَنْ يَقُومُ عَلَيْهِنَّ. فَدَعَا لِي. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثُ جَابِرٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ لَا يَنْكَاحُ إِلَّا بِوَلِيٍّ: ١٠٨٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، ح: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، ح: وَحَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، ح: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْكَاحُ إِلَّا بِوَلِيٍّ».

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء لا نكاح إلا بولي: مذهب الشافعي وأحمد ومالك رضي الله عنهم أن النكاح لا يصح بعبارة النساء وإن أظهر الولي رضاه مائة مرة، بل يجب عبارة الرجال. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: يصح النكاح بعبارة النسوان أيضًا، وقد يصح النكاح بدون إذن الولي أيضًا، وقال أصحابه: لا يجب عبارة النسوان، ويجب إذن الولي وبدونه باطل، وتمسك الحجازيون بحديث الباب: «لا نكاح إلا بولي». أقول: لا يصح التمسك بهذا، ولا تعلق له بمرادهم أيضًا، وإنما أخذوا المسألة من عرف الناس، وتعرضوا إلى إثباتها بالمرفوعات، ولا تعلق لحديث أبي موسى رضي الله عنه وحديث عائشة رضي الله عنهما بمراد الحجازيين أصلًا، كما سيظهر عن قريب. وأقول أولًا: إن حديث الباب مختلف في الوصل والإرسال، ورجح الطحاوي الثاني، ولكن الحديثين أقروا بأن الحديث حجة إسنادًا، وحديث أبي موسى رضي الله عنه رواه أبو حنيفة أيضًا كما في مسانيد وفي «مستدرک الحاكم»، فعلم أن الحديث بلغ أبا حنيفة ولا يتفوه بأنه لعله لم يبلغه الحديث، فأتعرض إلى متن الحديث. فأقول: إنه لا يدل على ما ادعاه الحجازيون أصلًا، بل يدل على أنه لا بد من إذن الولي، وهذا مذهب أبي يوسف وعمد، ويدل صراحة على أن الغرض في حديث الباب إذن الولي حديث عائشة رضي الله عنها الآتي: «أما امرأة نكحت بغير إذن وليها إلخ». وتعرض الأحناف إلى جواب حديث عائشة وأبي موسى رضي الله عنهما فقال الشيخ ابن همام بقول الموجب بأننا نقول: إنه لا نكاح إلا بولي، لكن الولي أعم من أن يكون غير المولية كما في الصغيرة، أو يكون نفس المولية كما في الكبيرة. أقول: ألفاظ الحديث يدل على أن المولية غير الولي. وقيل: إن كون إذن الولي لا بد منه صادقًا عندنا أيضًا؛ فإن إذن الولي واجب في بعض الصور، ومستحب في بعض الصور، وما من صورة لا يستحب فيها إذن الولي. وقيل: إن النفي نفى كمال. وإني لا أقول بنفي الكمال في اللفظ بل في مصادق اللفظ، أي تنزيل الناقص من المعلوم، فإذا ثبت أن الحديث يدل على إذن الولي فينظر الفقيه أن إذن الولي هل يكون إذن حق الولي، أو لا حق له وإذنه إنما هو نظرًا إليها، فزعم الشافعية ومن تبعهم أن استئذان الولي لكونه حقًا له، وقلنا: إنه نظرًا للمولية لتحصيل النفقة والكفاءة والسمهر، كما في «موطأ محمد»، فاما أبو حنيفة فقال: إذا وضعت نفسها في كفاءة ولم تقصر في نفسها في الصداق، فالتكاح جائز إلخ، وجعل محمد أثر الفاروق الأعظم رضي الله عنه حجة أبي حنيفة رضي الله عنه ثم إن قيل: إن تخصيص الحديث العام بالرأي وقصره على غرض خاص ابتداء غير جائز. قلت أولًا: إن تخصيص النص بالرأي جائز إذا كان الوجه جليًا كما قال ابن دقيق العيد في «إحكام الأحكام»، ولذا تجد أكثر أحاديث الأخلاق تخصص بالرأي، والوجه أن الوجه فيها يكون جليًا. وأقول ثانيًا: إن التخصيص ليس بالرأي بل بالنص، كما ساذكر مستدلًا بالتي تدل على التخصيص، ثم يمكن لأحد أن يدعي أن الغرض لا يجب أن يتعين في ما قلتم، لم لا يجوز أن يكون الغرض غيره؟ أقول: يؤتى البيان على ذلك الغرض، وعندني عملان آخران لحديث: «لا نكاح إلا بولي إلخ»، أذكر أحدهما في آخر الباب. وتمسك أصحابنا على المذهب بحديث سيأتي «البكر تستأذن إلخ»؛ وسأذكر الاستدلال به، ويرد على الحجازيين حديث الباب؛ فإنه يدل على أن الضروري إذن، وفيه: «فلها المهر بما استحل إلخ»؛ فإن تفرغ المهر يدل على أن النكاح صحيح، فقالوا: إن المهر لشبهة النكاح. أقول: إثبات الحكم بالشبهة يفيدنا في مسألة أخرى وهي أن من نكح بمحرمة فلا حد عليه من الجلد أو الرجم، وإن كان هذا أشد من الزنا؛ ...

حاشية: قوله: لحام: بصيغة المبالغة بائع اللحم، وألفاظ الحرفة واقعة بصيغة المبالغة؛ بناءً على كثرة عملهم ومزاوتهم له. قوله: الأبقار: جمع بكرة، وهي العذراء. (القاموس) قوله: هلا جارية: أي بكراً، أي هلا تزوجت بكراً تلاعبها وتلاعبك؟ كناية عن الألفة التامة والمحبة الكاملة؛ فإن الثيب قد يكون متعلقة الخاطر بالزوج الأول عند عدم وجدان الثاني كما تريد. (اللمعات) قوله: لا نكاح إلا بولي: هذا الحديث حجة للشافعي رضي الله عنه، وكذا حديث عائشة رضي الله عنها الآتي، وحدثنا حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «الأيام أحق بنفسها من وليها»، وقوله تعالى: «فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ»، فاسند النكاح إليها، فعلم أنه يجوز بعبارةها، وقوله سبحانه: «فَلَا تَغْضُلُوهُمْ أَنْ يَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُنَّ»، فأضاف النكاح إلى النساء وهي عن منعهن منه، وظاهره أن المرأة يصح أن تنكح نفسها، وكذا قوله تعالى: «فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ»، فأباح سبحانه فعلها في نفسها من غير شرط الولي، ويؤيد قوله ﷺ لما خطب أم سلمة، قالت: ليس أحد من أوليائي حاضرًا، قال: «ليس أحد من أوليائك حاضرًا وغائبًا إلا ويرضاني»، وقال لابنها عمر بن أبي سلمة -وكان صغيرًا-: «قُمْ فَرُوحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، فترُوحَ ﷺ بغير ولي، وإنما أمر ابنها بالتزوج على وجه الملاعبة؛ إذ قد نقل أهل العلم بالتاريخ أنه كان صغيرًا، قيل: ابن ست، وبالإجماع لا يصح ولاية مثل ذلك، ولهذا قالت: ليس أحد من أوليائي حاضرًا. وتكلم على حديث أبي موسى: «لا نكاح إلا بولي» بأن محمد بن الحسن روى عن أحمد أنه سئل عن النكاح بغير ولي، أثبت فيه شيء عن النبي ﷺ؟ فقال: ليس ثبت فيه شيء عندي عن النبي ﷺ. ثم هو محمول على نفى الكمال، ويقال بموجبه: فإن نكاح المرأة العاقلة تنكح نفسها نكاحًا بولي، والنكاح بغير ولي إنما هو نكاح المسحونة والصغيرة؛ إذ لا ولاية لهما على أنفسهما، وتكلم على حديث عائشة بأنه رواية سليمان بن موسى قد ضعفه البخاري، وقال النسائي: في حديثه شيء، وقال أحمد: في رواية أبي طالب حديث: لا نكاح إلا بولي ليس بالقوي، وقال في رواية المروزي: ما أراه صحيحًا؛ لأن عائشة فعلت بخلافه، قيل له: فلم تذهب إليه؟ قال: أكثر الناس عليه، ثم ابن جريج نقل عن الزهري أنه أنكر الحديث، هذا كله في «اللمعات».

نفع قوت المغنذي: [اتوا الدعوة]: كرحمة الطعام. [هلا جارية]: نصب بفعل حذف، أي: هلا تزوجتها. [لا نكاح إلا بولي]: حمله الجمهور على نفى الصحة، وأبو حنيفة على نفى الكمال.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَأَنْسٍ رضي الله عنه. ١٠٨٤ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نُكِّحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْسَ بِهَا فَتَكَا حُهَا بَاطِلٌ، فَتَكَا حُهَا بَاطِلٌ، فَتَكَا حُهَا بَاطِلٌ. فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، فَإِنْ اسْتَجَرُوا فَالْسلطانُ وَلِيٌّ مِنْ لَا وَلِيَّ لَهُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ وَيَحْيَى بْنُ أُتُوبٍ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحُفَاطِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ نَحْوَ هَذَا. وَحَدِيثُ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه حَدِيثٌ فِيهِ اخْتِلَافٌ، رَوَاهُ إِسْرَائِيلُ وَشَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو عَوَانَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ وَقَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَاهُ أَصْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَزَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَدْ رَوَى أَبُو عُبَيْدَةَ الْحَدَّادُ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ». وَقَدْ رَوَى عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ». وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِ سُفْيَانَ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه، وَلَا يَصِحُّ. وَرِوَايَةُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ رَوَوْا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ» عِنْدِي أَصَحُّ؛ لِأَنَّ سَمَاعَهُمْ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ فِي أَوْقَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَإِنْ كَانَ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ أَحْفَظَ وَاثْبَتَ مِنْ جَمِيعِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ رَوَوْا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ، فَإِنَّ رِوَايَةَ هَؤُلَاءِ عِنْدِي أَشْبَهُ وَأَصَحُّ؛ لِأَنَّ شُعْبَةَ وَالثَّوْرِيُّ سَمِعَا هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَسْأَلُ أَبَا إِسْحَاقَ: أَسَمِعْتَ أَبَا بُرْدَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»؟ فَقَالَ: نَعَمْ. فَدَلَّ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّ سَمَاعَ شُعْبَةَ وَالثَّوْرِيَّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ. وَإِسْرَائِيلُ هُوَ ثَبَتٌ فِي أَبِي إِسْحَاقَ. سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّى يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: مَا قَاتَنِي الَّذِي قَاتَنِي مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ إِلَّا لَمَّا اتَّكَلْتُ بِهِ عَلَى إِسْرَائِيلَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَأْتِي بِهِ أَتَمًّا. وَحَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ» حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَرَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى الْحُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ وَجَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها.

العرف الشاذي: ... فإن فيه شبهة النكاح، وأما ما في حديث عائشة رضي الله عنها: «فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ»، فقيل: إنه على شرف البطلان، وإن الباطل بمعنى ما لا فائدة فيه: «رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا»، ألا كل شيء ما خلا الله باطل، ورجل باطل: يكار، أو يقال: إن هذا الحديث فيما تزوجت بمهر أقل أو في غير كفتها؛ لأنها لو تزوجت في الكفاءة وبنعم الصداق، فالعرض حاصل، فإذا تزوجت في غير كفتها أو بمهر أقل، ففي ظاهر الرواية لنا أن النكاح صح؛ لكنه يجوز للأولياء فسخ نكاحها برفع القضية إلى القاضي. وفي رواية عن حسن بن زياد رضي الله عنه: أن هذا النكاح باطل من الرأس، وأفتى بها المتأخرون، وأفتى بها السرخسي، فإذا لا ضير علينا في لفظ «باطل»، وأيضاً لفظ: «وإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له»، يفيدنا أن إذن الولي ليس لكون الإذن حقه، بل نظراً للمولية، ونقول أيضاً: إن الزهري راوي حديث عائشة رضي الله عنها، ومذهب الزهري موافق لمذهب أبي حنيفة رضي الله عنه. وأما أدلتنا فمنها ما في «الطحاوي»: أن عائشة رضي الله عنها أنكحت حفصة بنت أخيها بآين أختها، وكان أبو حفصة عبد الرحمن بالشام، وما كانت عائشة وليتها، وقال الحجازيون: إن عائشة لم تنكح ببارقتها، بل هيأت الأمر من الرضاء وغيره، ثم حولت أمر الإيجاب والقبول إلى السرجال، كما في «الطحاوي»، قال الطحاوي: إن هذا لا يفيدهم فإن هؤلاء الرجال لم يكونوا أولياء، وكلامنا في الأولياء. ومن أدلتنا على أن الغرض إذن الولي ورضاءه، ولا يجب عبارته ما أخرجه في «معاني الآثار»: أنه ﷺ أراد أن ينكح أم سلمة رضي الله عنها. فدل على أن العبرة من الأولياء ليس بضروري، بل يكفي إذعهم. فقيل في جواب هذه الرواية: إن المنكح عمر بن أبي سلمة، وكان ولياً، ابن حبان أيضاً، وفيه ثلاث معاذير أم سلمة رضي الله عنها. فدل على أن العبرة من الأولياء ليس بضروري، بل يكفي إذعهم. فقيل في جواب هذه الرواية: إن المنكح عمر بن أبي سلمة، وكان ولياً، وعمره أزيد من ثلاث سنين، وقيل: إن عمر هذا كان عمر الفاروق، وكان وكيلها، والوكالة جائزة عند الشافعية أيضاً، وقيل: ما أنكح عمر بل أنكح سلمة أخوه الأكبر. أقول: كيف ما قيل، الحديث وقوله ﷺ دل على أن الغرض رضاء الولي، ومما يدل على عدم ضرورة العبرة ما في «موطأ مالك»: «وكان أهلها غائباً إلخ»، وفيه: قال لها: «قد حلت فانكحي من شئت إلخ»، والحديث مرفوع، ويجوز لها النبي ﷺ النكاح بدون حضور الأولياء، وما تمسك أحد من الأحناف بهذا الحديث، والله أعلم وجه عدم تمسكهم بهذا، ولنا أدلة أخر محصاة في موضعها، فأذكر أحد المحملين اللذين وعدت، فأقول: إن حديث: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»، صادق على مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه، فإنما إن نكحت في غير كفتها أو بتنقيص المهر فالحكم مر، وإن نكحت في كفتها وتكمل المهر ولم ياذن لها الولي، فيجبر الولي على أن ياذن ويأمره الشريعة بالإذن؛ لحديث علي رضي الله عنه السابق: «والألم إذا وجدت لها كفوها»، والآية «فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ»، فإن إذن الولي فيها فَصَدَّقَ أنه نكاح بإذن ولي وإن كان الإذن لاحقاً، ولا ضير في هذا؛ فإننا نعمم الإذن، وإن لم ياذن فقد خالف أمر الشارع، فالسلطان ولي من لا ولي له، فحاصل الحديث استرضاء الولي واستئذنه، هذا ما حصل لي من المحمل مختصراً. ثم ليعلم أن السرخس من الأحاديث أجزاء، وهي أن يكون النكاح بإذن الولي وأن العبرة للمولية عند تنازع الولي والمولية، وأن الولاية إذا تعارضوا فالولاية للسلطان، ولا خلاف لأبي حنيفة في أحدها، وأيضاً اعتبار المولية وترجيحها عند النزاع يقرب الحديث إلى مذهبنا. قوله: فلها المهر إلخ: هنا كلام للطحاوي في «مشكل الآثار» وقع ضمناً في باب آخر، وكلامه ذلك اللفظ فليراجع إليه. قوله: وقد روي عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي ﷺ: سقطت العبارة في أكثر النسخ، الصحيح: «عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة إلخ».

حاشية: قوله: فإن اشتجروا إلخ: أي إذا تنازعوا واختلَفوا، كان الأمر مفروضاً إلى السلطان، وكانوا كالمعدومين. قوله: ولم يذكر إلخ: رأي اختلف الرواة على يونس في ذكره «عن أبي إسحاق» وتركه. قوله: ولا يصح: [أي ذكر أبي بردة، لأن سُفْيَانَ أورد هذا الحديث في مسنده ولم يذكر فيه: عن أبي بردة]. قوله: ثبت في أبي إسحاق: [أي في روايته؛ لأنه يأتي به كاملاً تاماً ويذكر فيه جميع شيوخه].

نفع قوت المغتذي: [فإن اشتجروا]: بنقط سينه، أي: احتصم الأولياء، أيهم يزوج.

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: ثُمَّ لَقِيتُ الزُّهْرِيَّ فَسَأَلْتُهُ فَأَنْكَرَهُ، فَضَعَّفُوا هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَجْلِ هَذَا. وَذَكَرَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْحَرْفَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ إِلَّا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: وَسَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ لَيْسَ بِذَلِكَ، إِنَّمَا صَحَّحَ كُتُبَهُ عَلَى كُتُبِ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَادٍ مَا سَمِعَ مِنْ ابْنِ جُرَيْجٍ. وَضَعَّفَ يَحْيَى رِوَايَةَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ. وَالْعَمَلُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ» عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَغَيْرُهُمْ ﷺ. وَهَكَذَا رَوَى عَنْ بَعْضِ فَقَهَاءِ التَّابِعِينَ أَنَّهُمْ قَالُوا: لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ، مِنْهُمْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَشَرِيحُ وَإِبْرَاهِيمُ التَّحِييُّ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَغَيْرُهُمْ، وَبِهَذَا يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكٌ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ: ١٠٨٥- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ حَمَّادٍ الْمَعْنِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَغَايَا اللَّائِي يُنْكِحْنَ أَنْفُسَهُنَّ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ». قَالَ يُونُسُ بْنُ حَمَّادٍ: رَفَعَ عَبْدُ الْأَعْلَى هَذَا الْحَدِيثَ فِي التَّفْسِيرِ، وَأَوْقَفَهُ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ. حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ سَعِيدِ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ. وَهَذَا أَصَحُّ. هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ إِلَّا مَا رَوَى عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ مَرْفُوعًا. وَرَوَى عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ هَذَا الْحَدِيثَ مَوْفُوعًا. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَوْلُهُ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ»، وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ نَحْوَ هَذَا مَوْفُوعًا. وَفِي الْبَابِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَأَنْسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ، قَالُوا: لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشُهُودٍ. لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا مَنْ مَضَى مِنْهُمْ إِلَّا قَوْمًا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا إِذَا أُشْهِدَ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ، فَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ: لَا يَجُوزُ النَّكَاحُ حَتَّى يَشْهَدَ الشَّاهِدَانِ مَعًا عِنْدَ عُقْدَةِ النَّكَاحِ. وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ إِذَا أُشْهِدَ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ أَنَّهُ جَائِزٌ إِذَا أَعْلَنُوا ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَهَكَذَا قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ فِيمَا حَكَى عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ تَجُوزُ فِي النَّكَاحِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي خُطْبَةِ النَّكَاحِ: ١٠٨٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبَثَرُ بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشْهَدَ فِي الصَّلَاةِ وَالتَّشْهَدَ فِي الْحَاجَةِ، قَالَ: «التَّشْهَدُ فِي الصَّلَاةِ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. وَالتَّشْهَدُ فِي الْحَاجَةِ: أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ نُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِي اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»، قَالَ: وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ. قَالَ عَبَثَرُ: فَفَسَّرَهَا

العرف الشاذي: قوله: فأنكره إلخ: وضعف الترمذي إنكار الزهري. أقول: روى بشر بن مفضل عن ابن جريج كما روى ابن علي، فلا يكون إنكار الزهري بلا أصل. قوله: والعمل في هذا إلخ: إني متردد في قول الترمذي هذا، فإن مذهبه إثبات أن النكاح لا بد فيه من عبارة الرجال، ولا يدل عليه مثل حديث أبي موسى وعائشة ﷺ فإذا الأقرب إلى ظواهر الأحاديث مذهب الصحاحين. قوله: باب ما جاء لا نكاح إلا ببينة: البينة شرط عندنا لصحة العقد لا لحض إثباته. قوله: باب ما جاء في خطبة النكاح: خطبة النكاح عندنا مستحبة، وقال في «الدر المختار»: إن استماع كل خطبة واجب. أقول: إن هذه الكلية في حيز الخفاء؛ فإن في استماع خطبة العيدين توسعا. وقال الشافعي رحمه الله: يستحب الخطبة في ابتداء كل أمر ذي بال.

حاشية: قوله: هذا الحرف: [أي ثم لقيت الزهري فسألته فأنكره]. قوله: البغايا إلخ: جمع بغية، وهي الزانية من البغاء - بالكسر - الزنا، وفيه: أن النكاح بلا شهود فاسد، وهو المذهب عند جمهور الأئمة وعند الشافعي وعندنا، وقد جاء في مذهبه رواية في نكاح الخفية، وهي رواية شاذة، والصحيح ما تقرر في المذهب من وجوب الشاهدين، وهذا هو المشهور من مذهب مالك وأحمد، ورواه الجماعة، كذا في «اللمعات». وفي «الهداية»: اعلم أن الشهادة شرط في النكاح؛ لقوله ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشُهُودٍ»، وهو حجة على مالك في اشتراط الإعلان دون الشهادة، ولا بد من اعتبار الحرية فيها؛ لأن العبد لا شهادة له؛ لعدم السوادية، ولا بد من اعتبار العقل والبلوغ؛ لأنه لا ولاية بدوئهما، ولا بد من اعتبار الإسلام في أنكحة المسلمين؛ لأنه لا شهادة للكافر على المسلم، ولا يشترط وصف الذكورة حتى ينقذ بمحضور رجل وامرأتين، وفيه خلاف الشافعي، ولا يشترط العدالة حتى ينقذ بمحضرة الفاسقين عندنا خلافا للشافعي، له أن الشهادة من باب الكرامة، والفاسق من أهل الإهانة، ولنا أنه من أهل الولاية، فيكون من أهل الشهادة، وهذا لأنه لما لم يجرم ولايته على نفسه لإسلامه، لا يجرم على غيره؛ لأنه من جنسه. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. قوله: في الحاجة: أي في النكاح وغيره، وعند الشافعي الخطبة سنة في أول العقود كلها، مثل البيع والنكاح وغيرهما، والحاجة إشارة إليها. وقوله: «أن الحمد لله» «أن مخففة من الثقلة، وإنما سمي حمد الله شهادة؛ لأن الحمد لله شهادة بثبوت الكمالات الذاتية والفعلية له تعالى، كذا قيل، ولا حاجة إليه؛ فإن الشهادة مذكورة فيه، والتحميد والاستعانة والاستغفار توطئة وتمهيد لذكرها تبركا وتيمنا، كذا قاله الشيخ في «اللمعات شرح المشكاة».

نفع قوت المغتذي: [البغايا]: جمع بغية، كولي زانية.

بَابُ مَا جَاءَ فِي اسْتِئْثَارِ الْبِكْرِ وَالْثَيِّبِ: ١٠٨٨. حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُنْكَحُ الثَّيِّبُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ، وَإِذْنُهَا الصُّمُوتُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَسْرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَالْعُرَيْسِ بْنِ عَمِيرَةَ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَسَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنَّ الثَّيِّبَ لَا تَزْوِجَ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَإِنْ زَوَّجَهَا الْأَبُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَأْمَرَهَا فَكَرِهَتْ ذَلِكَ، فَالْتِّكَاحُ مَفْسُوحٌ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَزْوِيجِ الْأَبْكَارِ إِذَا زَوَّجَهُنَّ الْآبَاءُ، فَرَأَى أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْأَبَ إِذَا زَوَّجَ الْبِكْرَ وَهِيَ بِالْغَةِ بِغَيْرِ أَمْرِهَا، فَلَمْ تَرْضَ بِتَزْوِيجِ الْأَبِ، فَالْتِّكَاحُ مَفْسُوحٌ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ السَّيِّئَةِ: تَزْوِيجُ الْأَبِ عَلَى الْبِكْرِ جَائِزٌ، وَإِنْ كَرِهَتْ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. ١٠٨٩. حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ وَسَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ. وَاحْتَجَّ بَعْضُ النَّاسِ فِي إِجَارَةِ التِّكَاحِ بِغَيْرِ وَلِيٍّ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَا احْتَجُّوا بِهِ، لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ». وَهَكَذَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ». وَإِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا» عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْوَلِيَّ لَا يُزَوِّجُهَا إِلَّا بِرِضَاهَا وَأَمْرِهَا، فَإِنْ زَوَّجَهَا فَالْتِّكَاحُ مَفْسُوحٌ عَلَى حَدِيثِ خَنْسَاءَ بِنْتِ خِدَامٍ رضي الله عنها، حَيْثُ زَوَّجَهَا أَبُوهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ، فَكَرِهَتْ ذَلِكَ، فَردَّ النَّبِيُّ ﷺ نِكَاحَهُ.

العرف الشذّي: قوله: باب ما جاء في استثمار البكر والثيب: المذكور في حديث الباب الولاية، ولولاية الإيجاب عندنا دائرة على الصغر، وعند الشافعي ﷺ على البكارة، وليس المراد بولاية الإيجاب أن ينكحها جبراً وضرباً، بل المراد صحة الإنكاح ونفاذه بدون أمرها، وإذن تخرج موارد أربعة، ثنات منها متفق عليهما، وثنان مختلف فيهما. وأما حديث الباب فقال الحجازيون: إن الحديث يقابل بين البكر والثيب، ولم يتعرض إلى الصغر والبكر، وقالوا: إن بين الاستئذان والاستثمار فرقاً، وقالوا: إن الاستثمار من الثيب واجب، والاستئذان من البكر مستحب، والحديث في المذهب معمول على الكبيرة، ونقول: إن في الجمعتين حكماً وجوباً، والحديث في الكبيرة: لأن الصغيرة لا اعتبار بإذنها، فتكون مستثناة عقلاً، ثم ليس ولاية الإيجاب عندنا على الكبيرة، بكراً كانت أو ثيباً، إلا أن البكر يكفي صموهاً، والثيب يجب التلفظ منها بعين ما في حديث الباب من الاستثمار والاستئذان. وأقول: الأقرب إلى الحديث مذهب أبي حنيفة، ووافقه كثير من أئمة الحديث بأن مدار الولاية على الصغر لا البكر، ووافقنا الشيخ تقي الدين السبكي الشافعي، وله اختيارات خلاف الشافعية تزيد على مائة مسألة. [وقد أقر الترمذي بأن أكثر الجمهور مع أبي حنيفة ﷺ]. وأقول: إن حديث الباب يدل على رجحان حق المولية عند التعارض، فتمسك بعض الأحناف بهذا الحديث له وجه. قوله: الأُم أحق بنفسها إلخ: الأُم في اللغة قيل: من طلقها زوجها أو مات عنها، وقيل: من لا زوج لها، وهذا أعم من الأول، قال الحجازيون: المراد من الأُم الثيب؛ لقربة المقابلة بين الأُم والبكر ههنا، والمقابلة بين البكر والثيب في الحديث السابق، ويراد في هذا الحديث أيضاً الثيب، وقال العراقيون: إن المراد من الأُم الكبيرة التي لا زوج لها، وأما قيد الكبيرة فلما ذكرنا أولاً، والشرح ما مر أولاً. وتمدك العراقيون بحديث الباب على أن الولي ليس بشرط لصحة النكاح. أقول: لا يدل الحديث على ما قالوا، بل يدل على أن يشترك الولي والمولية في النكاح، ويكون الولي تابعاً لرأي المولية، وأما إذا اختلفا فالترجيح لرأي المولية، وقال الترمذي في شرح حديث الباب ما قلت. وقال الشافعية: إذا اختلفا وتريد النكاح في الكفو، فيجوز الولي على الإنكاح، وإلا فالسلطان ولي من لا ولي له، وقال الشافعية: إن الولاية على البكر، وليس ولاية الإيجاب إلا للولد والجد، وعندنا الأب ثم الجد، ثم العصبات ثم ذوو أرحام، ويخرج صورة عند الشافعية لا يمكن النكاح فيها إلا بعد مدة، وهي إن كانت صغيرة ثيباً ومات عنها أبوها وجدها، فإذا لا تنكح إلا بعد البلوغ، ولا يمكن لها سبيل النكاح قبل البلوغ.

حاشية: قوله: تساءلون به: أصله تساءلون، أي يسأل بعضكم بعضاً، فيقول: أسألك بالله. قوله: والأرحام: بالنصب، عطف على عمل الجار والمجرور، كقولك: مررت بزيد وعمراً، أو على «الله» أي اتقوا الله واتقوا الأرحام، فصلوها ولا تقطعوها، وقرأ حمزة بالجر عطفاً على الضمير المجرور، وهو ضعيف؛ لأنه كبعض الكلمة، قاله البيضاوي. وفيه: أن قراءة حمزة ثبتت بالتواتر عنه رضي الله عنه، فلا يجوز الطعن فيها بقياس وإكبيت العنكبوت. قوله: كاليد الجذماء: بالذال المعجمة، أي التي لها الجذام، العلة المشهورة، وقيل: المقطوعة لا فائدة فيها. (اللمعات) قوله: لا تنكح الثيب حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن: الاستئمار: طلب الأمر، والاستئذان: الإعلام، وقيل: طلب الإذن؛ لقوله عليه السلام: وإذها الصموت، وظاهر الحديث يدل على أنه ليس للولي أن يزوج موليته من غير استئذان ومراجعة ووقوف وإطلاع على أمها راضية بصريح إذن أو سكوت من البكر؛ لأن الغالب من حالها أن لا تظهر إرادة النكاح حياءً. (الطبيعي) قوله: فلم ترض بتزويج الأب فالنكاح مفسوخ: واستدلوا بحديث ابن عباس قال: إن جارية بكرة أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكرت أن أباهما زوجها وهي كارهة، فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم، رواه أبو داود. قوله: الأم: إمن لا زوج لها، والمراد ههنا الثيب لمقابلة البكر.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِكْرَاهِ الْيَتِيمَةِ عَلَى التَّزْوِيجِ: ١٠٩٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْيَتِيمَةُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا، فَإِنْ صَمَتَتْ فَهُوَ إِذْنُهَا، وَإِنْ أَبَتْ فَلَا جَوَازَ عَلَيْهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مُوسَى وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَزْوِيجِ الْيَتِيمَةِ، فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْيَتِيمَةَ إِذَا زُوِّجَتْ فَالْتَّكَاحُ مَوْفُوفٌ حَتَّى تَبْلُغَ، فَإِذَا بَلَغَتْ فَلَهَا الْخِيَارُ فِي إِجَارَةِ التَّكَاحِ وَفَسْخِهِ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْيَتِيمَةِ حَتَّى تَبْلُغَ، وَلَا يَجُوزُ الْخِيَارُ فِي التَّكَاحِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: إِذَا بَلَغَتِ الْيَتِيمَةُ تِسْعَ سِنِينَ فَرَضِيَتْ، فَالْتَّكَاحُ جَائِزٌ، وَلَا خِيَارَ لَهَا إِذَا أَذْرَكَتْ. وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعَ سِنِينَ، وَقَدْ قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: إِذَا بَلَغَتِ الْجَارِيَةُ تِسْعَ سِنِينَ فَهِيَ امْرَأَةٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوَلِيِّينَ يُزَوِّجَانِ: ١٠٩١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلِيَّانِ فَهِيَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا، وَمَنْ بَاعَ بَيْعًا مِنْ رَجُلَيْنِ فَهُوَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا، إِذَا زَوَّجَ أَحَدُ الْوَلِيِّينَ قَبْلَ الْآخَرِ فَنِكَاحُ الْأَوَّلِ جَائِزٌ، وَنِكَاحُ الْآخَرِ مَفْسُوخٌ، وَإِذَا زَوَّجَا جَمِيعًا فَنِكَاحُهُمَا جَمِيعًا مَفْسُوخٌ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي نِكَاحِ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ: ١٠٩٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه. حَدِيثُ جَابِرٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يَصِحُّ، وَالصَّحِيحُ «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه...». وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ نِكَاحَ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ لَا يَجُوزُ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَغَيْرِهِمَا. ١٠٩٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ سَعِيدِ الْأَمْوِيِّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مُهُورِ النِّسَاءِ: ١٠٩٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ،

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في إكراه اليتيمة على التزويج: أشكل هذا الباب على الناس؛ لأن حكم الولاية وعدمها على الصغيرة والكبيرة قد مر في الأبواب الأولى، قال الطيبي شارح «المشكاة»: إن المراد من اليتيمة الكبيرة لا الصغيرة، وأطلق عليها لفظ «اليتيمة» على ما كانت قبل، ومعنى الباب أنها لا يسارع في نكاحها ما لم تأذن، فكانه عقلاً شرط بلوغها، فمعناه لا تنكح حتى تبلغ فتستأمر، وقال الشافعية: إن ولاية الإجماع ليست على البكر الصغيرة إلا للأب والجد، واليثة الصغيرة إذا مات أبوها، فلا سبيل لنكاحها إلا بعد بلوغها؛ لأنها لا تجبر عليها؛ لأن ولاية الإجماع على البكر، وأما السلطان فلا ولاية له أيضاً؛ لأن ولي الصغيرة ليس إلا الأب والجد، وقال مالك رحمته الله: لا ولي إلا الأب. والمراد في حديث الباب من اليتيمة البالغة، مات والداه أم لا، وقال الشافعية: إن المراد من اليتيمة من مات والداه أي المعنى اللغوي. قوله: باب ما جاء في نكاح العبد إلخ: نكاح العبد بغير إذن السيد باطل عند الكل، وولاية الإجماع على العبد والأمة للمولى في النكاح لا في الطلاق. قوله: باب ما جاء في مهور النساء: أقل المهر عندنا عشرة دراهم، وعند مالك رحمته الله ربع الدينار كنصاب السرقة، وعند الشافعي رحمته الله ما اجتمع عليه الزوجان، قل أو كثر، وعند ابن حزم يصح النكاح على حبة شعيرة أيضاً، وهو نصاب السرقة عنده، ودليل الشافعية حديث الصحيحين، وأما دليل الحنفية فأكثرتنا يحتج بحديث «الدارقطني»: «لا مهر أقل من عشرة دراهم». أقول: إن في جميع طرقه حجاج برأطاة، وهو متكلم فيه، وإن لا أتأكد به وإن حسن الترمذي رواياته، بل صحح أيضاً في بعض المواضع. وأقول: إن الصحيح تمسكاً ما أخرجه في «فتح القدير» «باب الأكفاء» بسند ليس فيه حجاج، وأخذ الشيخ منته من «شرح السنة» للبخاري، وما وجد فيه السند، قال: فجاءني بعض أصحابي [العله محقق ابن الأمير الحاج] بسنده من الحافظ شهاب الدين أبي الفضل ابن حجر العسقلاني، وبسند الحافظ، فإذا صح استدلالنا فتناول في الأحاديث التي فيها المهر أقل من عشرة، ونعمله على المهر المعجل، [قال الفقهاء: يستحب أن يرسل الزوج بعض المهر إلى زوجته قبل الزفاف]. وأما الباقي فمؤجل، وهذا الحديث مما زاد الشيخ على «تخريج الزيلعي». ثم ههنا بحث أصولي بأن زيادة عشرة دراهم في حكم النكاح زيادة بالخير الواحد، على نص القرآن، وذلك غير جائز، فإل: إنه ليس زيادة الركن والشرط، بل زيادة الحكم، ولكن الحق أن الزيادة على القاطع بخير الواحد في مرتبة الظن جائز لا في مرتبة القطع، أعم من أن يكون شرطاً أو حكماً، ولا بد. من هذا وإن لم يذكره أبواب الأصول، فإذا لا يرد اشتراط عشرة دراهم في سرقة النصاب؛ فإنه ثابت بالخير الواحد، ولا يرد اشتراط المهر في إقامة الجمعة، وكذلك اشتراط ستر العورة في الحج، وكذلك مسائل أحر. وأما إذا صار خير الواحد قطعاً فيجوز به زيادة الركن أيضاً أي في مرتبة القطع، ويكون قطعاً إذا كان مخفوقاً بالقرائن.

حاشية: قوله: اليتيمة تستأمر في نفسها: أي في نكاحها، والمراد البكر البالغة من البتامة، وسماها اليتيمة باعتبار ما كانت، كذا نقل الطيبي. واعتبار هذه العلاقة لا ينافي أن يراد اليثة أيضاً، ولكن إرادة البكر متعينة لقوله: «فإن صمتت إلخ». (اللمعات شرح المشكاة) قوله: فلا جواز عليها: [أي فلا تعدي عليها ولا إكراه]. قوله: فزوجت إلخ: وفي «الدر المختار»: وأدق مدنه أي مدة البلوغ له اثنا عشرة سنة، ولها تسع سنين، وهو المختار. وفي «الطحطاوي»: قال في «شرح الجمع»: وأجمعوا أن ابنة خمس سنين فما دونها إذا رأت الدم لا يكون حيضاً، وابنة تسع سنين فما فوقها يكون حيضاً، والخلاف في ست وسبع وثمان. قوله: فهو عاهر: أي زانٍ، وهو دليل على أن نكاح العبد بغير إذن سيده غير جائز، وقال أبو حنيفة: يجوز، وينفذ إن أجازاه بعد، وهو في حكم الفضولي. (اللمعات)

نفع قوت المعتدي: إفهم عاهرًا | برواية هو، فهو زان. [ثلاثة يوتون أجرهم مرتين]: قال «حق»: ذهب أكثر الأولين إلى أن مفهومه غير حجة، فمن يوتون أجرهم مرتين أكثر من ذلك.

عَنْ أَبِيهِ عليه السلام: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي فَزَارَةَ تَزَوَّجَتْ عَلَى نَعْلَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضَيْتِ مِنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ بِنَعْلَيْنِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: فَأَجَازُهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَنَسٍ وَعَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَأَبِي حَذَرٍ الْأَسْلَمِيِّ عليه السلام. حَدِيثُ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ عليه السلام حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْمَهْرِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمَهْرُ عَلَى مَا تَرَاَصُوا عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: لَا يَكُونُ الْمَهْرُ أَقَلَّ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ: لَا يَكُونُ الْمَهْرُ أَقَلَّ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ. ١٠٩٥- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَاصِمٍ الْحَلَّالُ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ عليه السلام: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنِّي وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ، فَقَامَتْ طَوِيلًا. فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ. فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا؟» فَقَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِزَارَكَ، إِنْ أَعْطَيْتَهَا جَلَسَتْ وَلَا إِزَارَ لَكَ، فَالْتَمِسْ شَيْئًا»، فَقَالَ: مَا أَجِدُ. قَالَ: «الْتَمِسْ، وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ». قَالَ: فَالْتَمَسَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟» قَالَ: نَعَمْ، سُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا لِسُورٍ سَمَّاهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ يُصَدِّقُهَا، فَتَزَوَّجَهَا عَلَى سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَالْتَّكَحَ جَائِزٌ، وَيُعَلِّمُهَا سُورَةً مِنَ الْقُرْآنِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: التَّكَاحُ جَائِزٌ، وَيَجْعَلُ لَهَا صَدَاقَ مِثْلِهَا، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. ١٠٩٦- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي الْعَجْفَاءِ عليه السلام قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عليه السلام: «أَلَا لَا تُعَالُوا صَدَقَةَ النِّسَاءِ؛ فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَكْرَمَةً فِي الدُّنْيَا أَوْ تَقْوَى عِنْدَ اللَّهِ لَكَانَ أَوْلَاكُمْ بِهَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، مَا عَلِمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَكَحَ شَيْئًا مِنْ نِسَائِهِ، وَلَا أَنْكَحَ شَيْئًا مِنْ بَنَاتِهِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثِنْتَيْ عَشْرَةِ أُوقِيَّةٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو الْعَجْفَاءِ السُّلَمِيُّ اسْمُهُ هَرِمٌ. وَالْأُوقِيَّةُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، وَثِنْتَا عَشْرَةُ أُوقِيَّةً هُوَ أَرْبَعُ مِائَةٍ وَثَمَانُونَ دِرْهَمًا. بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُعْتَقُ الْأَمَةُ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا: ١٠٩٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ قَتَادَةَ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عليه السلام: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا. وَفِي الْبَابِ عَنْ صَفِيَّةَ عليها السلام. حَدِيثُ أَنَسٍ عليه السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَكَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُجْعَلَ عِتْقُهَا صَدَاقَهَا حَتَّى يَجْعَلَ لَهَا مَهْرًا سِوَى الْعِتْقِ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

العرف الشاذي: قوله: وهبت نفسي إلخ: قال الشافعي عليه السلام: لا يصح النكاح إلا بلفظين: النكاح والتزويج، وأما عند أبي حنيفة فيصح بكل لفظ يدل على التملك المؤبد، وقال الشافعية: إن صحة النكاح بلفظ الهبة مخصوص به عليه السلام الآية: «خَالِصَةً لَكَ»، وقال الأحناف: إن الخصوصية في النكاح بلا مهر، وأما تزويجه عليه السلام إياه، فإما أن يقال: إنه صار وكيل تلك المرأة، أو يقال: إنه عليه السلام ولي المؤمنين والمؤمنات، الآية: «الَّتِي أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ»، ولكن ولايته عليه السلام بمجمل تكون في بعض الأمور، لا في البعض الآخر. واعلم أن للمهر في اللغة تسعة أسماء. قوله: ما عندي إلا إزارِي هذا: في بعض الروايات أنه قال: «يكون بيني وبينها، فوب الطحاوي في «مشكل الآثار» على التهاويل بحديث: أن يكون الإزار بيني وبينها، والتهاويل: أن يكون الشيء مشتركًا بين الشخصين يستعمله كل واحد نوبة بنوبة. قوله: ولو خاتمًا من حديد: في كتب الأحناف أن خاتم الحديد للرجال حرام، وأما للنساء ففي «الجمهرة» أنه مكروه للنساء أيضًا، كما في «رد المختار»، وفيه: لا بأس بأن يتخذ خاتم حديد قد لوي عليه فضة، والله أعلم، وفي الحديث النهي عن خاتم الحديد. قوله: بما معك من القرآن: المشهور من مذهب مالك ورواية عن أحمد عليه السلام ومذهب أبي حنيفة عليه السلام: أن تعليم القرآن لا يصلح مهرًا، وقال الشافعي: يصلح للمهر، وقال في «النهر»: إن المتأخرين لما أفتوا بمواز الأجرة على القرآن يجوز أن يكون يصلح للمهر أيضًا. وأما الجواب عن حديث الباب عن جانب الجمهور، فيقال: إن هذا كان تصاب العلم عندهم عند النكاح ولم يكن مهرًا، فيعبر عن حاصل الجواب بأن الباء للسمية لا للبدلية، ومثل هذا ما في «الترمذي» في فضائل القرآن عن أنس عليه السلام، فلا يكون تأويلًا بل شرحًا. وفي «الزرقاني شرح الموطأ» أن هذا من خصوصية هذا الرجل؛ لحديث: «لا يكون لأحد بعدك مهرًا إلخ»، وأحاله إلى «سنن سعيد بن منصور». أقول: أنجرجه ابن السكن في «معركة الصحابة»، وضعفه السيوطي في «الخصائص الكبرى». قوله: ثنتا عشر أوقية إلخ: في الكتب ذكر النش أيضًا، وهو نصف الأوقية أي عشرون درهماً، وكان مهر أم حبيبة عليها السلام أربعة آلاف درهم، وزوجها النجاشي النبي ﷺ. قوله: باب ما جاء في الرجل يعتق الأمة ثم يتزوجها: سببت صفة بنت حبي في غزوة خيبر، واشترأها النبي ﷺ، فأعتقها ثم تزوجها، قال أبو حنيفة ومالك والشافعية عليهم السلام: إن العتق لا يصلح صداقًا، وروى الترمذي عن الشافعي، وفي كتبنا عن أبي يوسف عليه السلام: أنه يصلح مهرًا، وجواب الجمهور عن حديث الباب أن النبي ﷺ أعتقها بجائًا، وتزوجت إياه بلا مهر، ولم يكن العتق صداقًا، فعبر الراوي هذه الواقعة بهذا التعبير، وفي كتبنا: أنه إذا أعتق أمة على أن تزوجه فلم توف، فعليها ضمان قيمتها. وقال أبو عمرو بن الصلاح: إن الحديث هذا مثل حديث: «الدنيا زاد من لا زاد له»، وأقول مثله: وخيل قد دلفت لها بخيل: نحية بينهم ضرب وجيع.

حاشية: قوله: تزوجت على نعلين: قال في «الدر المختار»: أقله عشرة دراهم؛ لحديث البيهقي وغيره: «لا مهر أقل من عشرة دراهم»، ورواية الأقل تحمل على المعجل. قوله: وقال بعض أهل الكوفة إلخ: وفي «اللمعات»: قال أصحابنا: مثل هذا محمول على السمععجل؛ فإن العادة عندهم تعجيل بعض المهر قبل الدخول، فلا دليل فيه على أن المهر لا تقدير فيه، بل يجوز أي شيء كان وإن قل؛ لقوله ﷺ: «لا مهر أقل من عشرة دراهم»، كذا في «الهداية»، رواه جابر وعبد الله بن عمر، كذا في شروحه. قوله: بما معك من القرآن: ظاهره أن الباء للمقابلة، كما هو مذهب الأئمة، وقالت الخنيفة: الواجب فيه مهر المثل، كما في صورة عدم التسمية، وقالوا: الباء ليست للمقابلة، بل للسمية، والمعنى: تزوجتها منك بسبب ما معك من القرآن، ويكون ذلك سبب الاجتماع بينهما، لا أنه مهرها. (اللمعات) قوله: ألا لا تغالوا: غلا غلاء فهو غال: ضد رخص، والمراد لا تكثرُوا. «صدقة النساء» بضم الدال، بمعنى الصداق. قوله: فإنها: الضمير للمغلاة. قوله: مكرمة: بفتح الميم وضم الراء، بمعنى الكرم، وأما ما روي من نكاح أم حبيبة بأربعة آلاف درهم، فكان من قبل النجاشي من ماله إكرامًا له عليه السلام، وقد ورد أن امرأة قالت حين قاله عمر عليه السلام: كيف ذلك؟ وقد قال الله تعالى: «وَمَا أَتَيْتُمُ إِحْدَهُنَّ فِنْطَارًا»، فقال عمر عليه السلام: كلكم عمر عليه السلام، وإلا فالكلام كان في الأفضل والأولى لا في أصل الجواز، فلا يرد ما قالت، وما ذكر في الآية مبالغة في عدم الأخذ. (اللمعات) قوله: وجعل عتقها صداقها: هذا محمول على أنها وهبت له صداقها، أو هو من خواصه عليه السلام، والأقرب أن يقال: إنما وهبت له نفسها؛ فإنه نكاح بلا مهر، وهو في معنى الهبة، وهو أيضًا من خواصه عليه السلام. وعند جماعة يجوز أن يجعل العتق مهرًا. (اللمعات)

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْفُضْلِ فِي ذَلِكَ: ١٠٩٨- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الْفُضْلِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ يُؤْتُونَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ: عَبْدٌ أَدَّى حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوَالِيهِ، فَذَلِكَ يُؤْتَى أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ، وَرَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ جَارِيَةٌ وَضِيئَةٌ، فَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ أَدَبَهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ، فَذَلِكَ يُؤْتَى أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ، وَرَجُلٌ آمَنَ بِالْكِتَابِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ جَاءَهُ الْكِتَابُ الْآخِرُ فَأَمَنَ بِهِ، فَذَلِكَ يُؤْتَى أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ صَالِحِ بْنِ صَالِحٍ - وَهُوَ ابْنُ حَيٍّ - عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. حَدِيثُ أَبِي مُوسَى عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى اسْمُهُ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ وَالتَّوْرِيُّ عَنْ صَالِحِ بْنِ صَالِحٍ بْنِ حَيٍّ هَذَا الْحَدِيثَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيَمَنْ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ ثُمَّ يُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا هَلْ يَتَزَوَّجُ ابْنَتَهَا أَمْ لَا: ١٠٩٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا، فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا فَلْيَنْكِحْ ابْنَتَهَا. وَأَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً، فَدَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ أُمِّهَا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ مِنْ قِبَلِ إِسْنَادِهِ. وَإِنَّمَا رَوَاهُ ابْنُ لَهْيَعَةَ وَالثُّمَنِيُّ بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ. وَالثُّمَنِيُّ بْنُ الصَّبَّاحِ وَابْنُ لَهْيَعَةَ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، حَلَّ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ ابْنَتَهَا، وَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْإِبْنَةَ، فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، لَمْ يَحِلَّ لَهُ نِكَاحُ أُمِّهَا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيَمَنْ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَيَتَزَوَّجُهَا آخَرَ فَيُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا: ١١٠٠- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ عنها قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَنِي، فَبَتَّ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ الزَّبِيرِ، وَمَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ. فَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ، وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَأَنَسٍ وَالرُّمَيْصَاءِ - أَوْ الْغُمَيْصَاءِ - وَأَبِي هُرَيْرَةَ عنه. حَدِيثُ عَائِشَةَ عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَتَزَوَّجَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ، فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، أَنَّهَا لَا تَحِلُّ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ جَامِعَ الزَّوْجِ الْآخَرَ.

العرف الشاذي: ومثله آية: ﴿وَتَجْمَلُونَ رُزُقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾ ونظائر آخر، وقد أتى الطحاوي بنظير لطيف، وهو أن أبا طلحة خطب أم سليم، فقالت: أنكح على أن تسلم، ولم يكن في ذلك الوقت مشرفاً بالإسلام، فلا يقول أحد بأن الإسلام كان صدافاً، ثم ظاهر حديث الباب أنه لم يجدد النكاح أيضاً بل كان العتق بمنزلة النكاح، ولكن سائر الأحاديث يدل على تجديد النكاح، منها حديث الباب الآتي، ولم يذهب أحد إلى أن العتق يكون بمنزلة النكاح بلا تجديد النكاح. قوله: أجروهم مرتين: أي أجزان على فعلين. ولا يقال: إن الأجرين على فعلين لا ندره فيه؛ لأن الصور المذكورة في الحديث فيها خفاء، فذكرها، وذلك كأجرين له عليه في الصلاة قاعداً، لا أنه كان يوعك كما يوعك رجلان منا. قوله: ورجل آمن بالكتاب الأول إلخ: إقال شراح البخاري: إن المراد من «الكتاب الأول» الإنجيل لا التوراة. إلهنا إشكال، وأذكر جوابه في «البخاري»، وصورة الإشكال: أن حكم الأجرين حكم القرآن، واتفقوا على أن الآية نزلت في عبد الله بن سلام، وكان يهودياً ولم يؤمن بعيسى عليه، وقال العلماء: إن يهودياً إذا آمن بموسى عليه ولم يؤمن بعيسى عليه ثم آمن بمحمد عليه فإن له أجراً واحداً. قوله: باب ما جاء فيمن يتزوج إلخ: قال الجمهور: إن بين نكاح الأم والبنت فرقا، يشترط الدخول في إحداها لا في أخرهما. وقال بعض السلف -منهم علي عليه -: إن الدخول مشروط في الأم والبنت، ومبنى الخلاف تفسير الآية: ﴿مَنْ نَسَأَ بَعْضُكُمُ الْآخَرَ دَخَلَتْ بِهِ﴾ قيد الأم والبنت أو قيد إحداها. قوله: باب ما جاء فيمن يطلق إلخ: لا تجوز هذه المرأة لزوجها الأول إلا بعد دخول الزوج الثاني. وهذا مذهب الأمة المرحومة إلا سعيد بن المسيب، كما نسب إليه. واختلف في أن الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث أم لا؟ قال محمد: لا يهدم خلاف شيخه، والصحابه أيضاً مختلفون في هذا. قوله: الزبير: بفتح الزاي المعجمة. وسوى هذا في تمام ذخيرة الحديث «الزبير» بضم الأول.

حاشية: قوله: فأحسن أديها: [وإحسان التأديب بأن يكون من غير عنف وضرب بل بلطف وتأناً]. قوله: وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق: وعليه الحنفية أيضاً، كما قال في «المهذبة»: لا يحل للرجل أن يتزوج بأمر امرأته التي دخل بابتها أو لم يدخل؛ لقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ من غير قيد بالدخول، ولا ببنت امرأته التي دخل ١٤؛ لثبوت قيد الدخول بالنص. والله تعالى أعلم. قوله: امرأة رفاعة القرظي: تسميتها بامرأة رفاعة باعتبار ما كان، أو لاشتغالها بها. قوله: فبت طلاقي إلخ: أي جزم البتة، ولم يبق من الثلاث شيئاً. و«الزبير» على وزن «أمير»، و«الزبير» كله بضم الزاي إلا عبد الرحمن بن الزبير هذا؛ فإنه بفتحها. قوله: هدبة الثوب: والمهذب -بضم الهاء وسكون الدال- حمل الثوب، واحدها بالهاء، كذا في «القاموس». شبهت ذكره بها في الإرخاء وعدم الانتشار. والعسيلة: تصغير «عسل»، وقد يؤنث، ولذا قيل في تصغيره: «عسيلة» بالهاء. وقيل: التاء فيها على نية اللذة، كناية عن لذة الجماع. وفيه أنه لا بد من إصابة الزوج الثاني في التحليل، ويكفي فيه تغيب الحشفة، ولا يشترط الإنزال. وهذا حديث مشهور وقع عليه الإجماع، ولا خلاف فيه إلا ما نقل عن ابن المسيب حيث قال: يكفي فيه النكاح؛ أخذاً بظاهر قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾. وقالوا: المراد به الوطء، على ما هو أصل معنى النكاح. وتحقيقه في أصول الفقه، كذا في «اللمعات». قوله: لا تحل إلخ: قال محمد بن الحسن الشيباني عنه: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا؛ لأن الثاني لم يجامعها، فلا يحل أن ترجع إلى الأول. (الموطأ)

نفع قوت المغتذي: عبد أدى حق الله وحق مواليه؛ قال ابن عبد البر: لما اجتمع عليه واجبان، طاعة ربه وطاعة سيده في المعروف، فقام بها معا كان له ضعفا أجر الحر المطيع لربه. [ورجل عنده جارية وضيفة]: قال «حق»: ليس بالست صفة وضيفة الأبت منا، فهل هو قيد بمحصل الأجر المذكور، أم لا، به بحث، قلت: أي بحث به، بل غيرها أولى بوفور أجره، إذ بها زيادة الصبر بتزوجه، وخشا، وقد قال - تعالى - : ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾، ثم جاء الكتاب الآخر، كصاحب أي: القرآن. [جاءت امرأة رفاعة]: لم تسم بالست، وسماها مالك برواية تميمية بنت وهب. [عبد الرحمن بن الزبير]: وأمير بلا خلاف. [عن أبي حريزا]: بقاء فرا فرازي كأمير، اسمه عبد الله بن الحسين.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُحِلِّ وَالْمُحَلَّلِ لَهُ: ١١٠١- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زُبَيْدٍ الْأَيَّامِيُّ، حَدَّثَنَا مُجَالِدٌ عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه وَعَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ الْمُحِلَّ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ وَجَابِرٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ مَعْلُولٌ. وَهَكَذَا رَوَى أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ غَامِرٍ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، وَغَامِرٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَهَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَائِمِ؛ لِأَنَّ مُجَالِدَ بْنَ سَعِيدٍ قَدْ ضَعَفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ. وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ غَامِرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، وَهَذَا قَدْ وَهَمَ فِيهِ ابْنُ نُمَيْرٍ، وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ. وَقَدْ رَوَاهُ مُغِيرَةُ وَابْنُ أَبِي خَالِدٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه. ١١٠٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شَرَحْبِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحِلَّ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو قَيْسٍ الْأَوْدِيُّ اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثُرَوَانَ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَغَيْرُهُمْ رضي الله عنه. وَهُوَ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ مِنَ التَّابِعِينَ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَسَمِعْتُ الْجَارُودَ يَذْكُرُ عَنْ وَكِيعٍ أَنَّهُ قَالَ بِهِذَا، وَقَالَ: يَنْبَغِي أَنْ يُرَى بِهَذَا الْبَابِ مِنْ قَوْلِ أَصْحَابِ الرَّأْيِ. قَالَ وَكِيعٌ: وَقَالَ سُفْيَانُ: إِذَا تَزَوَّجَ الْمَرْأَةُ لِيُحَلَّلَهَا، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُمَسِّكَهَا، فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُمَسِّكَهَا حَتَّى يَتَزَوَّجَهَا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي نِكَاحِ الْمُتَعَةِ: ١١٠٣- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ زَمَنَ خَيْبَرَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. حَدِيثُ عَلِيٍّ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَإِنَّمَا رَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه شَيْءٌ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي الْمُتَعَةِ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ حَيْثُ أَخْبَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَأَمْرُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى تَحْرِيمِ الْمُتَعَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. ١١٠٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُقْبَةَ أَخُو قَبِيصَةَ بْنِ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّمَا كَانَتِ الْمُتَعَةُ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في المحل والمحلل له: صنف ابن تيمية جلداً كاملاً في مسألة الباب، وغرضه أن النكاح بنية التحليل وبشرط التحليل باطل، ولا تحل للأول، ولا ترتب عليه أحكام النكاح. وههنا دقيقة ذكرها صاحب «الدر» أيضاً: أن بين التعليق بالشرط والتقييد به فرقاً؛ فإن امرأة إذا نكحت وقالت: «نكحتك إن كنت عالماً»، فهذا تعليق بالشرط. وإن قالت: «نكحتك على أن تكون عالماً»، فهذا تقييد بالشرط. وفي الصورة الأولى إن لم يكن عالماً لا يصح النكاح، وفي الصورة الثانية يصح النكاح. والمشهور عندنا أن الشرط معصية وإثم، والنكاح صحيح، وإن لم يشترط في اللفظ، فإن كان الرجل معروفاً بهذا الفعل فمكروه تحريماً كما في «فتح القدير». وفي بعض كتبنا أنه إذا لم يشترط في اللفظ فالمحلل له ثواب؛ لأنه نفع أخاه المسلم. وفي رواية عن محمد أنه إذا اشترط يصح النكاح ولا تحل للأول. وفي رواية عن أبي يوسف رضي الله عنه أن النكاح أيضاً باطل. أقول: يحمل حديث الباب على الاشتراط عند أبي حنيفة بالتفقه، ولأبي حنيفة ما أفق عمر رضي الله عنه بسند لعله جيد، ولعله في «الكنز» و«فتاوى الحافظ ابن تيمية»: أن رجلاً نكح امرأة للتحليل، فقال له عمر رضي الله عنه: لا تفارق امرأتك، وإن طلقها فأعزرك. فدل هذا على صحة النكاح للتحليل. ولابن تيمية بحث في أن النهي يقتضي البطان، وممر الكلام مني بقدر الضرورة. قوله: باب ما جاء في نكاح المتعة: ذكر ابن همام بين النكاح الموقت ونكاح المتعة فرقاً، بأن في المتعة يكون لفظ التمتع، ولا يكون بحضور الشاهدين، ولا بتعيين مدة بخلاف الموقت، وأما في الموقت فالتوقيت باطل والنكاح موبد. ونسب صاحب «الهداية» جواز المتعة إلى مالك بن أنس رضي الله عنه، وينكره المالكية صراحة، وأجمعوا على أن نكاح المتعة حرام. ثم أكثر العلماء إلى أن المتعة كانت جائزة ثم نسخت، وأجمعوا على حرمة وعدم جوازها في آخر عهد التابعين. وأما لو وطئ امرأة بنكاح المتعة فهل عليه حد أم لا؟ فقيل: لا حد؛ لأنها كانت مختلفاً في صحتها في عهد الصحابة، كما نسب إلى ابن عباس رضي الله عنه أنه يقول بجواز المتعة، وكذلك نسب إلى ابن مسعود رضي الله عنه. فقيل في حق ابن عباس رضي الله عنه كلمات منكرة كما قال علي رضي الله عنه: إنك رجل تائه إلخ. وذكر الحازمي في «كتاب الناسخ والمنسوخ»: قيل لابن عباس رضي الله عنه: قد اضطرب الناس بفنوك. وأنشدوا عليه أشعاراً منها: قد قلت للشيخ لما طال صحبته :: يا صاح هل لك في فتوى ابن عباس، هل لك في رخصة الأطراف آتية :: تكون مثنوى لك حتى مصدر الناس. فقال ابن عباس رضي الله عنه: سبحان الله! ما قلت إلا أنه كالخنزير والميتة. أي جوازها عند شدة الشبق والاضطرار. ولكن الجواز عند الاضطراب أيضاً مذهب ابن عباس رضي الله عنه لا غيره؛ فإنه يمكن له دفع الشهوة بالصوم وغيره. ثم قال حذاق المحدثين [منهم ابن القيم]: إن في فتح مكة كانت جائزة إلى ثلاثة أيام ثم نسخت، وأما الموسعون فقالوا بجوازها في فتح مكة وخيبر وغزوة تبوك وحجة الوداع. ويشير إلى هذا بعض ألفاظ الروايات. وأقول: إن مدار جوازها في خيبر مبني على رواية الباب، وقال المحدثون: إن النهي عن لحم الحمر كان في خيبر، وأما النهي عن المتعة المبني على أنها كانت ثم نسخت، فواقعة فتح مكة، وخط الراوي بينهما بوجه، وقال ابن القيم: كيف تكون جائزة في فتح خيبر مع أن النساء كلهن كن يهوديات، وما كانت إحداها مسلمة؟ وأما رواية جوازها في غزوة تبوك فغير قوية، وأما في حجة الوداع فالمتعة فيها ليست متعة النكاح، بل التمتع المقابل للقران والإفراد. وأما أنا فأتردد في جواز المتعة في زمان ما في الإسلام، وأما ما في فتح مكة فكان تكاحاً بمهر قليل بنية أن يؤبد النكاح، وهذا جائز الآن أيضاً، ومستندي في هذا حديث ابن عباس رضي الله عنه اللاحق.

حاشية: قوله: لعن المحل والمحلل له: الأول بلفظ اسم فاعل [من الإفعال]، هو الرجل الذي تزوجت به للتحليل. والثاني بلفظ المفعول، هو الزوج الأول الذي وقع التحليل لأجله. وإنما لعن الأول؛ لأنه نكح على قصد الفراق، والنكاح شرع للدوام، وصار كالتيس المستعار على ما وقع في الحديث. ولعن الثاني؛ لأنه صار سبباً لمثل هذا النكاح. والمراد إظهار حساستهما؛ لأن الطبع السليم يتنفّر عن فعلهما، لا حقيقة اللعن. وقيل: المكروه اشتراط الزوج بالتحليل في القول لا في النية. بل قد قيل: إنه مأجور بالنية لقصد الإصلاح. كذا في «المعاني». قوله: لم يمتع النساء إلخ: وهو النكاح إلى أجل معين. والصحيح المختار أن المتعة كانت حلالاً قبل خيبر، فحرمت فيه، ثم أبيحت عام فتح مكة، ثم حرمت بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤبداً. كذا قاله الطيبي، وبسطه النووي. قال القاضي عياض: أجمعوا على أن من نكح مطلقاً، ونيته أنه لا يمكن معها إلا مدة، فنكاحه صحيح، وليس بنكاح متعة، وإنما نكاح المتعة أن ينكح الرجل المرأة إلى مدة، فإذا انقضت بانته منه. واختلف أصحاب مالك: هل يحل الواطئ في نكاح المتعة؟ (الطيبي) قوله: سيرة: [يفتح السنين المهملة وسكون الموحدة].

كَانَ الرَّجُلُ يَقْدُمُ الْبَلَدَةَ لَيْسَ لَهُ بِهَا مَعْرِفَةٌ، فَيَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ بِقَدْرِ مَا يَرَى أَنَّهُ يُقِيمُ، فَتَحْفَظُ لَهُ مَتَاعَهُ، وَتُصْلِحُ لَهُ شَيْئَهُ، حَتَّى إِذَا نَزَلَتْ الْآيَةُ: ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: فَكُلُّ فَرْجٍ سِوَاهُمَا فَهُوَ حَرَامٌ.

بَابُ مَا جَاءَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ نِكَاحِ الشَّعَارِ: ١١٠٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ - وَهُوَ الطَّوِيلُ - قَالَ: حَدَّثَ الْحَسَنُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا جَلْبَ وَلَا جَنْبَ وَلَا شِعَارَ فِي الْإِسْلَامِ، وَمَنْ انْتَهَبَ نُهْبَةً فَلَيْسَ مِنَّا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَأَبِي رِيحَانَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَمُعَاوِيَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رضي الله عنه. ١١٠٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الشَّعَارِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا يَرَوْنَ نِكَاحَ الشَّعَارِ. وَالشَّعَارُ: أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ، وَلَا صَدَاقَ بَيْنَهُمَا. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: نِكَاحُ الشَّعَارِ مَفْسُوخٌ، وَلَا يَحِلُّ وَإِنْ جُعِلَ لَهُمَا صَدَاقًا. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَرَوَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: يُقْرَأُ عَلَى نِكَاحِهِمَا، وَيُجْعَلُ لَهُمَا صَدَاقُ الْمِثْلِ. وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

بَابُ مَا جَاءَ لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا: ١١٠٧- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ أَبِي حَرِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى أَنْ تُزَوَّجَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ عَلَى خَالَتِهَا. حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِمِثْلِهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي أُمَامَةَ وَجَابِرٍ وَعَائِشَةَ وَأَبِي مُوسَى وَسَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه. ١١٠٨- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، حَدَّثَنَا غَامِرٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، أَوْ الْعَمَّةُ عَلَى بِنْتِ أَخِيهَا، أَوْ الْمَرْأَةُ عَلَى خَالَتِهَا، أَوْ الْخَالَةُ عَلَى بِنْتِ أُخْتِهَا، وَلَا تُنْكَحُ الصُّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى، وَلَا الْكُبْرَى عَلَى الصُّغْرَى. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا، فَإِنْ نَكَحَ امْرَأَةً عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا أَوْ الْعَمَّةُ عَلَى بِنْتِ أَخِيهَا، فَنِكَاحُ الْآخَرَى مِنْهُمَا مَفْسُوخٌ، وَبِهِ يَقُولُ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: أَدْرَكَ الشَّعْبِيُّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه وَرَوَى عَنْهُ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا، فَقَالَ: صَحِيحٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَرَوَى الشَّعْبِيُّ عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء من النهي عن نكاح الشعار: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: إن النكاح صحيح، ويلزم مهر المثل. وقال بعض الأئمة: إن النكاح باطل، والسلف أيضًا مختلفون. قوله: لا جلب ولا جنب: هذان اللفظان قد يستعملان في الرهان، وقد يستعملان في الزكاة أيضًا. وأما المذكور في حديث الباب فعندي أن يضم بما في الزكاة، كما يشير حديث أبي داود بسند قوي: «لا جلب ولا جنب، ولا تؤخذ الصدقات إلا في دورهم»، ويشير شعر الحماسي أيضًا إلى أن الجلب والجنب يكونان في الزكاة. قوله: باب ما جاء لا تنكح المرأة إلخ: هذه المسألة قد أجمع عليها. ونقح أبو حنيفة رضي الله عنه في مناط «وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ» بأن كل امرأتين إذا فرضت إحداهما ذكرًا تحرم على الأخرى، لا يجوز الجمع بينهما. ومروا بن القيم على هذا في «إعلام الموقعين»، وقال: إنكم أنكرتم الزيادة على القاطع، وههنا زيادة بخير الواحد على القاطع. واعترض على ضابطتنا هذه اعتراضات. أقول: قول ابن القيم في هذه المسألة في غاية التساهل، فإنه لا زيادة بخير الواحد على القاطع، بل تنقيح المناط في الآية. وأيضًا مسألة الباب لم يثبت بخير الواحد بل بالخير المشهور؛ فإن المشهور عند الفقهاء ما تلقاه الأمة بالقبول. وتلقى الأمة هذه المسألة بالقبول، فتكون الزيادة بالمشهور، وهذا جائز. وإن اقتصر الشهرة والتواتر على تواتر الإسناد فقط للزم كون القرآن العظيم غير متواتر، وهذا باطل بداهة. وأيضًا الزيادة المخدورة ما فيها زيادة ركن أو شرط. قوله: ولا تنكح الصغرى إلخ: هذا بيان الجملة السابقة. وفي رواية أبي داود إشكال؛ فإن فيها: «فهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجمع بين العمتين والخالتين»، وتكلف الشارحون والمخشون فيها، فأخرجوا صورة العمتين والخالتين، وظني أن الحديث لا يتعرض إلى النواذر، وإنما وجه الحديث أن فيه تغليبًا، والمراد: الخالة وبنت الخالة والعمة وبنت العمة، ولا بعد في هذا أصلًا. وهذا مثل أن يقال: إن ملأنا وفلانا ابنا حالة. والقياس: ابنا خالتين.

حاشية: قوله: وتصلح له شيبته: قال الشيخ في «اللمعات»: هكذا يوجد هذا اللفظ في هذه النسخ: «شيبه» بفتح المعجمة وشدة التحتية، ولا يدرى صريح المراد به، إلا أن يجعل من الشواء. يقال: شوى اللحم شيئًا فاشتوى. فيكون الشيب بمعنى المشوي، والمراد طعامه وماكوله. والظاهر أنه مخففٌ مهموز، أي تصلح أشيائه وأمواله، وهكذا في النسخة من «جامع الترمذي» مصححة قديمة بخط العرب. قوله: لا جلب إلخ: هو في الزكاة أن يقدم المصدق على أهل الزكاة، فينزل موضعًا، ثم يرسل من يجلب إليه الأموال من أماكنها. وهو في السباق أن يتبع الرجل فرسه، فيزجره ويجلب عليه. قوله: «ولا جنب» بالتحريك، هو في السباق أن يجنب فرسًا إلى فرسه الذي يسابق عليه، فإذا فتر المركوب تحول إلى الجنوب. وفي الزكاة أن ينزل العامل بأقصى مواضع أصحاب الصدقة، ثم يأمر بالأموال أن تجنب إليه أي تحضر. وقيل: أن يجنب رب المال بماله أي يبعده عن موضعه حتى يحتاج العامل إلى الإبعاد في اتباعه وطلبه، كذا في «الجمع». قوله: نهى عن الشعار: قال محمد: وهذا نأخذ، لا يكون الصداق نكاح امرأة، فإذا تزوجها على أن يكون صداقها أن يزوجه ابنته، فالنكاح جائز، ولها صداق مثلها من نساها، لا وكس ولا شطط. وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا. (الموطأ) قوله: نهى أن تزوج المرأة على عمتها أو على خالتها: أي لا يجمع بين المرأة وعمتها وإن علت كأخت الجد، ولا بين المرأة وخالتها وإن علت كأخت أم الأم. وإطلاق العمة والخالة عليهما إما بالجاز أو بالاشتراك، فتدبر. والتخصيص بالعمة والخالة وقع اتفاقًا؛ لوقوع السؤال عنهما؛ فإن الأختين حكمهما كذلك، أو لألغما مذكوران في نص القرآن، وهو قوله: «وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ». كذا في «اللمعات». قوله: ولا تنكح الصغرى على الكبرى إلخ: بيان وتأكيده لما قبله، والمراد بالصغرى بنت أخي المرأة، وبالكبرى عمتها، على ما هو الغالب في العادة، أو أراد الصغر بحسب المرتبة. (اللمعات)

نفع قوت المغتذي: (فهي عن تزوج المرأة على عمتها أو خالتها): زاد الطبراني: وقال: إنكم إذا فعلتم ذلك، قطعتم أرحامكم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الشَّرْطِ عِنْدَ عُقْدَةِ النِّكَاحِ: ١١٠٩- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَزْزِيِّ أَبِي الْحَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ يُوفَى بِهَا: مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهَا الْفُرُوجَ». حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ رَجُلٌ امْرَأَةً، وَشَرَطَ لَهَا أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ مِصْرِهَا، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُخْرِجَهَا. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: شَرَطَ اللَّهُ قَبْلَ شَرْطِهَا. كَأَنَّهُ رَأَى لِلزَّوْجِ أَنْ يُخْرِجَهَا وَإِنْ كَانَتْ اشْتَرَطَتْ عَلَى زَوْجِهَا أَنْ لَا يُخْرِجَهَا. وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَبَعْضِ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُسْلِمُ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسَوَةٍ: ١١١٠- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ غَيْلَانَ بْنَ سَلَمَةَ الثَّقَفِيَّ أَسْلَمَ، وَلَهُ عَشْرُ نِسَوَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَخَيَّرَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا. هَكَذَا رَوَاهُ مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مُحْفُوظٍ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ وَغَيْرُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوَيْدٍ الثَّقَفِيِّ أَنَّ غَيْلَانَ بْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسَوَةٍ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَإِنَّمَا حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا مِنْ ثَقِيفٍ طَلَّقَ نِسَاءَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَتُرَاجِعَنَّ نِسَاءَكَ أَوْ لَأَرْجَمَنَّ قَبْرَكَ كَمَا رُجِمَ قَبْرُ أَبِي رِغَالٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ غَيْلَانَ بْنِ سَلَمَةَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُسْلِمُ وَعِنْدَهُ أُخْتَانِ: ١١١١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ أَبِي وَهْبٍ الْجَيْشَانِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ قَيْرُورَ الدَّيْلَمِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْلَمْتُ وَتَحْتِي أُخْتَانِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اخْتَرِ أَيْتَهُمَا شِئْتَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَأَبُو وَهْبٍ الْجَيْشَانِيُّ اسْمُهُ الدَّيْلَمِيُّ بْنُ هَوْشَجٍ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الشرط إلخ: الشرط التي لا تنافي النكاح جائزة، وتوفى ديانة، ولا تلزم قضاء عند أبي حنيفة رضي الله عنه. حكاية: حكى أن أعرابياً دخل على القاضي شريح، ولعله كان ضعيف البصر، فقال الأعرابي: أين أنت؟ قال القاضي: بينك وبين الجدار، قال: أسمع مني؟ قال: للاستماع جلست، قال: تزوجت امرأة، قال: بالرفاء والبنين، قال: بشرط أن لا أخرجها من البلد، قال: والشرط أمك، قال: أريد أن أخرج بها. قال: بسم الله. قال: على من قضيت؟ قال: على ابن أمك. قال: بشهادة من؟ قال: بشهادة ابن أخت خالتك. وكان القاضي يجيبه، ولا يفهمه الأعرابي. قوله: باب ما جاء في الرجل يسلم إلخ: مذهب الشافعي وأحمد ومالك ومحمد رضي الله عنه أن الرجل يَخِيَّرُ ويختار أيتهم شاء. وقال أبو يوسف وأبو حنيفة رضي الله عنه: إنه يختار أولاهن نكاحاً. تمسك الجمهور بحديث الباب، وأجاب الشيخان بما أجاب الطحاوي، وحاصله أن الكفار مخاطبون بالفروع مثل النكاح. وأما المسألة التي ذكر الشيخان تكون في الأنكحة التي تنعقد بعد ورود النهي عن الزائد على مثنى وثلاث ورباع، وأما الأنكحة التي قبل ورود الشريعة بهذه المسألة فكانت صحيحة، فإذا أسلم فأنكحته صحيحة، ويختار أيتهم شاء. فالحاصل أن الخلاف في الأنكحة التي بعد ورود النهي، وأما ما مضى قبل ورود الشريعة فلا تبدل فيها. وأما نظير عدم التبدل فيما كان في الجاهلية فما أخرجه أبو داود في باب الادعاء بولد الزنا ليس له مما قسم من الميراث إلخ. وشرح حديث «أبي داود» لم أجد لطيفاً إلا في «فتاوى ابن تيمية» ضمناً. وحديث أبي داود قوي أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بسند أقوى مما في «أبي داود»، ففيه كثير من الأحكام لعنينا تبلغ مائة، وأخرجه أحمد رضي الله عنه في مسنده. وفيه قال أحمد: كنا عند عبد الرزاق لتحصيل العلم، وكان الماء منه على مسافة ثلاثة أميال، فكانا نأتي بالماء كل يوم من تلك المسافة. وأما جواب حديث: «من أسلم وتحت أختان» فعلى منوال جواب الطحاوي في حديث الباب، أي اختيار أولاهما في من تزوج بعد نزول شريعة: ﴿وَأَنْ تَحْتَمُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ (النساء: ٢٣). ولا يجب علينا جواب حديث: «من أسلم وتحت أختان»؛ لأنه ضعيف من قبل ابن لهيعة، وإنما اكتفيت على الأجوبة، وأما الأدلة فمذكورة في موضعها. قوله: قال محمد إلخ: غرض البخاري بيان أن الراوي أوهم، وضم متن حديث بسند حديث آخر. ومرّ على هذا عبد الملك بن قطان المغربي في «كتاب الوهم والإيهام»، واستوفى الكلام، واستقر رأيه على صحة الحديثين، أي واقعة رجل في عهده عليه السلام، وواقعة رجل في عهد عمر رضي الله عنه. وأتى بالمتابعات والشواهد، ثم قال: إن صاحب الواقعة في عهده عليه السلام وصاحب الواقعة في عهد عمر واحد، وإن الثَّقَفِي هو غيلان بن سلمة. وقال: إن غيلان أراد في عهد عمر رضي الله عنه أن يطلق نسوته ويتبتل ويتجرد، فنهاه عمر رضي الله عنه، وأما قصة أبي رغال فمعروفة.

حاشية: قوله: إن أحق الشروط أن يوفى بها إلخ: بتقدير الباء متعلق بـ«أحق»، و«ما استحللتم به الفروج» خير «إن». والمراد به المهر. وقيل: جميع ما يشترط الرجل ترغيباً للمرأة في النكاح ما لم يكن محظوراً. وقيل: جميع ما تستحقه المرأة بمقتضى الزوجية؛ فإن الزوج التزمها بالمعقد، فكانه شرط فيه. (اللمعات) قوله: أن يتخير منهن أربعاً: قال محمد رضي الله عنه في موطنه: وبهذا نأخذ، ويختار منهن أربعاً أيتهم شاء، ويفارق ما بقي. وأما أبو حنيفة فقال: نكاح الأربع الأول جائز، ونكاح من بقي منهن باطل. وهو قول إبراهيم النخعي. وفي «المشكاة»: «أمسك أربعاً وفارق سائرهن». قال الشيخ في «اللمعات شرح المشكاة»: فيه أن أنكحة الكفار صحيحة إذا أسلموا، ولا يؤمرون بإعادة النكاح، إلا إذا كان في نكاحهم من لا يجوز نكاحها. وأن إسلام أحد الزوجين لا يفرق كارتداده، كما هو مذهب الحنفية، اللهم إلا أن يفرض الإسلام ههنا معاً في آن واحدة من غير تقدم وتأخر، وهو بعيد، أو يراد بالإمسك النكاح. والله تعالى أعلم. قوله: أبي رغال: بكسر الراء وخفة غين معجمة، وهو جاهلي من بقايا ثمود. وقيل: كان عاملاً لصالح النبي ﷺ، فأرسله إلى قوم من ثمود، فأحل لهم الحرام. وقيل: كان دليل الحبشة حين جاؤوا لهدم الكعبة. وقيل: إنه أول من أخذ العشر. يضرب به المثل في الظلم والشوم، وهو الذي يرجم الحاج قهره إلى الآن، قال جرير: إذا مات الفرزدق فارجموه: : كما ترمون قبر أبي رغال. وفي «القاموس»: أبو رغال كـ«كتاب»، في «سنن أبي داود» و«دلائل النبوة» وغيرهما عن ابن عمر: سمعت رسول الله ﷺ حين خرجنا معه إلى الطائف، فمرنا بقبر، فقال: «هذا قبر أبي رغال، وهو أبو ثقيف، وكان من ثمود، وكان بهذا الحرم يدفع عنه، فلما خرج منه أصابته النقرة التي أصابت قومه بهذا المكان، فدفن فيه»، الحديث. قوله: اختر إلخ: سواء كانت المختارة من تزوجها أولاً أو آخرها، وعليه الأئمة الثلاثة، وقال أبو حنيفة: إن تزوجهما متعاقبتين لا يختار إلا الأولى؛ لعدم صحة الأخرى إذ ذاك. (اللمعات)

نفع قوت المغتذي: [إن غيلان ابن سلمة أسلم، وعنده عشر نسوة]: ذكر ابن حبيب بـ«الخير»: من جاء الإسلام، وله عشر نسوة، وكلهم من ثقيف غيلان، هذا، ومسعود ابن معتب، ومسعود ابن عمر، أو ابن عمر، وعروة بن مسعود، وسفيان بن عبد، وأبو عقيلة مسعود بن علي، عامر بن معتب، ونزل غيلان وسفيان وأبو عقيلة للإسلام عن ست، ست. [عن أبي وهب الجيشاني]: بجم فتحتة فقط سينه، كنسب مرجان، ليس له ولا لشيخه الضحاك بن فيروز بالكتب إلا هذا.

بَابُ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْجَارِيَةَ وَهِيَ حَامِلٌ: ١١١٢- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ الشَّيْبَانِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ رَيْبَعَةَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْقِ مَاءَهُ وَلَدَ غَيْرِهِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا يَرَوْنَ لِلرَّجُلِ إِذَا اشْتَرَى جَارِيَةً وَهِيَ حَامِلٌ أَنْ يَطَّأَهَا حَتَّى تَضَع. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَالْعَرَبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه.

بَابُ مَا جَاءَ يَسِي الْأُمَّةَ وَلَهَا زَوْجٌ هَلْ يَحِلُّ لَهُ وَطُؤُهَا: ١١١٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ النَّبِيُّ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: أَصَبْنَا سَبَايَا يَوْمَ أُوطَاسٍ، وَلَهُنَّ أَزْوَاجٌ فِي قَوْمِهِنَّ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَرَلْتُ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهَكَذَا رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عُثْمَانَ النَّبِيِّ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه. وَأَبُو الْخَلِيلِ اسْمُهُ صَالِحُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ. وَرَوَى هَمَّامٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي عَلْقَمَةَ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مَهْرِ الْبَغِيِّ: ١١١٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلُوانِ الْكَاهِنِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَأَبِي جُحَيْفَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. وَحَدِيثُ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنْ لَا يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ: ١١١٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَقُتَيْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه - قَالَ قُتَيْبَةُ: يَبْلُغُ بِهِ، وَقَالَ أَحْمَدُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - «لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: إِنَّمَا مَعْنَى كَرَاهِيَةِ أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ: إِذَا خَطَبَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَارْضَيْتَ بِهِ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَتِهِ.

العرف الشاذي: قوله: باب الرجل يشتري الجارية وهي حامل: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: يجب استبراء الأمة المشتراة، بكرًا كانت أو ثيبًا. وقال الشافعي رضي الله عنه: لا استبراء في البكر. ويذكر في كتب أصول الشافعية أن تحلف الحكم عن العلة مثل السفر لقصر الصلاة فغير جائز، ويجوز تحلف الحكم عن الحكمة مثل المشقة في السفر، ويكفي وجود الحكمة في نوع الحكم فقط. ثم قالوا: إن النوع المنضبط لا يخلو من الحكمة، ويجوز خلو النوع المنتشر من الحكمة، فإذا حكم الاستبراء عندنا مفقودة في البكر. وأقول: قال في «فتاوى قاضي خان»: إن البكر يمكن علوقها بوصول الماء إلى الرحم بلا دخول رجل، فإذا لم يفقد حكمه الاستبراء في البكر أيضًا، في سند الباب اللاحق عثمان البني. وذكر الخطيب البغدادي في بعض تصانيفه الألفاظ المنكرة في حق أبي حنيفة، وذكر أن أبا حنيفة ذكر مسألة عند رجل، فقال الرجل: إن النبي ﷺ يقول هكذا. قال أبو حنيفة: ينبغي للنبي أن يتبعني. أقول: هذا القول لا يمكن من أدنى المسلمين، وكيف يقول بهذا من هو إمام المسلمين من الأمة المحمدية؟ والحق أن هذا ليس «النبي»، بل هو «عثمان البني»، ووقع التصحيف من الكاتب، فأخذ الخطيب ونقله عن أبي حنيفة بدون أن يتدبر في حقيقة الحال. فجاء الخوارزمي، ورد على الخطيب البغدادي، ثم جاء ملك حنفي الملك المعظم، فنصدي إلى جواب الخطيب وصنف «السهم المصيب في كبك الخطيب». وهذا السلطان كان يعمل بما روي عن أبي حنيفة فقط، وأخرج جميع مسائل أبي حنيفة، وأفرزها في كتاب كان يداوم عليه في مسائل الفقه، وأما في الحديث فكان أمر بتبويب «مسند أحمد» على أبواب الفقه، وكان يدارسه، وترجمته المذكورة في «تاريخ ابن خلكان». قوله: باب ما جاء في كراهية مهر البغي: حرام عند الكل. ذكر آحي يوسف جلبي في حاشية «شرح الوقاية»: أن أجرة الزنية في الإجارة الفاسدة طيبة لها، واعترض رجل من غير المقلدين، وقال: إن أبا حنيفة يجعل أجرة البغي طيبة، وهذا خلاف نص الحديث وإجماع الأمة. وأجاب مولانا المرحوم الكنگوهي أن صورة المسألة: أن يستأجر رجل امرأة لعل ما من الطحن (بجك پنا) أو الخبز أو غيرهما، واشترط معه أنه يزيها، فإذا أجرة عملها طيبة. ألا يرى إلى أهم يذكرها في باب الإجارة الفاسدة. واعلم أن «جلبي» بمعنى «مولانا»، وفي اللسان الرومي يكون النعت متأخرًا، ومعنى «آحي» صوفي في الرومية. قوله: عن ثمن الكلب: قال الشافعي رضي الله عنه: إن الكلب نجس عين. ويرد عليه جواز اقتنائه للزرع أو للصيد. ونجس العين الذي تكون المستنثيات من الشعر والعظم وغيرهما منه نجسة. والمشهور عندنا أنه نجس اللحم لا نجس العين. وفي «فتاوى خان» رواية عن أبي حنيفة في كونه نجس العين، قد صححها أرباب المطولات والمبسوطات. ثم في «الهداية» جواز بيع الكلب المعلم وغيره، وقال السرخسي شيخ صاحب «الهداية»: جواز البيع منحصر في المعلم. أقول: ثبت استثناء الكلب المعلم في الأحاديث، أخرج النسائي عن جابر: «إلا كلب صيد إلخ». وأنكره النسائي وقال: إنه منكر. والرجال ثقات. والله أعلم. وقال العيني: أخرج أحمد في مسنده: «لغى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب إلا كلبًا معلمًا». ويمكن جواب عموم حديث الباب دراية أيضًا بأن المراد أن لا يجعل الكلب مملوكًا، بل يترك مباح الأصل، فلا تنافي بين الحديث والجزئيات المجازة. ومثل هذا ما قال الخطابي في «شرح أبي داود» في باب المرأة: إن النهي عن جعل المرأة مملوكة. ولنا أيضًا ما في «الطحاوي»: أن رجلًا قتل كلب رجل، فأخذ عثمان ضمانه، وأعطى مالك الكلب. قوله: وحلوان الكاهن: ويندرج في الكاهن الرمال والجفار وعالم النجوم وغيرهم.

حاشية: قوله: فلا يسق ماءه ولد غيره: قال الطيبي: وافق أهل العلم على تحريم الوطء على المالك في زمان الاستبراء، واختلفوا في المباشرة سوى الوطء. فذهب قوم إلى تحريمها، هو كالوطء، وهو قول الشافعي رضي الله عنه. قوله: هل يحل إلخ: [فبعد الشافعي يحل وطؤها في دار الحرب، وعند أبي حنيفة اختلاف الدارين شرط لانقطاع النكاح. (س) قوله: أوطاس: [واو من ديار هوازن، قسم فيه النبي ﷺ غنائم حنين. (اللمعات) قوله: والمحصنات من النساء إلخ: أي حرم عليكم نكاح ذوات الأزواج من النساء ووطوئن إلا ما ملكت أيما نكحتم. (س) قوله: عن ثمن الكلب: وهو محمول عندنا على ما كان في زمنه لئلا حين أمر بقتله، وكان الانتفاع به يومئذ محرماً، ثم رخص في الانتفاع به، حتى روي أنه قضى في كلب قتله رجل بأربعين درهماً، وقضى في كلب ماشية بكبش. ذكره ابن الملك، كذا في «المرقاة». قوله: ومهر البغي: أي أجرة الزنا، يعني سمي مهراً مجازاً. وهو بفتح موحدة وكسر معجمة وشدة ياء، فاعيل أو فعول. وقوله: «حلوان الكاهن» هو -بالضم- ما يعطاه من الأجرة والرشوة. والكاهن هو من يتعاطى الخبر عن كواثر ما يستقبل، ويدعي معرفة الأسرار. وقد كان في العرب كهنة، وفي حكم الكاهن المنجم والعراف، وإتيانهم حرام بإجماع المسلمين، كذا في «جمع البحار». قوله: ولا يخطب على خطبة أخيه: هو أن يخطب الرجل المرأة ويتنفا على صداق ويتراضيا، ولم يبق إلا العقد. ولا يتمتع قبل ذلك. خطب خطبة: بكسر. والاسم أيضًا بالكسر، فأما بالضم فمن القول والكلام. (بجمع البحار)

نفع قوت المعتدي: [عن رويغ بن ثابت]: ليس له عند المصنف إلا هذا. [فلا يسقي ماءه ولد غيره]: قال: حتى يجوز نصب ماء مفعولا أول ليسقي، وفاعله ضمير من مستتر، ورفع فاعلا، فعدها لواحد. [يوم أوطاس]: بطاء وسين، كاسباب موضع بين حنين، وطائف بصرف، ويمنع. [وحلوان الكاهن]: كعثمان أجرة عشرة.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ» هَذَا عِنْدَنَا إِذَا خَطَبَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَرَضِيَتْ بِهِ وَرَكَعَتْ إِلَيْهِ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَتِهِ، فَأَمَّا قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ رِضَاهَا أَوْ رُكُوتَهَا إِلَيْهِ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَخْطُبَهَا. وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ عَلَيْهَا السَّلَامُ، حَيْثُ جَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَتْ لَهُ أَنَّ أَبَا جَهْمٍ بَنَ حُدَيْفَةَ وَمُعَاوِيَةَ بَنَ أَبِي سُفْيَانَ خَطَبَاهَا، فَقَالَ: «أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ لَا يَرْفَعُ عَصَاهُ عَنِ النِّسَاءِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُغْلُوكُ لَا مَالَ لَهُ، وَلَكِنْ انْكَبِي أَسَامَةَ». فَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَنَا -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ لَمْ تُخْبِرْهُ بِرِضَاهَا بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَلَوْ أَخْبَرْتُهُ لَمْ يُشِرْ عَلَيْهَا بِغَيْرِ الَّذِي ذَكَرْتُهُ. ١١١٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، أَنَّ أَبَا شُعْبَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي الْجَهْمِ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ عَلَيْهَا السَّلَامُ، فَحَدَّثَتْ أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا سُكْنًى وَلَا نَفَقَةً. قَالَتْ: وَوَضَعَ لِي عَشْرَةَ أَقْفَرَةٍ عِنْدَ ابْنِ عَمِّ لَه: خَمْسَةٌ شَعِيرٌ وَخَمْسَةٌ بُرٌّ. قَالَتْ: فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ. قَالَتْ: فَقَالَ: «صَدَقَ»، فَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ، ثُمَّ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ بَيْتَ أُمِّ شَرِيكِ بَيْتٌ يَغْشَاهُ الْمُهَاجِرُونَ، وَلَكِنْ اعْتَدِي فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَعَسَى أَنْ تُلْقِيَ ثِيَابَكَ فَلَا يَرَاكَ، فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُكَ فَجَاءَ أَحَدٌ يَخْطُبُكَ فَأَتِينِي». فَلَمَّا انْقَضَتْ عِدَّتِي خَطَبَنِي أَبُو جَهْمٍ وَمُعَاوِيَةُ. قَالَتْ: فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَرَجُلٌ لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ شَدِيدٌ عَلَى النِّسَاءِ». قَالَتْ: فَخَطَبَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ فَتَزَوَّجَنِي، فَبَارَكَ اللَّهُ لِي فِي أَسَامَةَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَبِي الْجَهْمِ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ وَزَادَ فِيهِ: فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «اُنْكَبِي أَسَامَةَ». حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَبِي الْجَهْمِ بِهِذَا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَزْلِ: ١١١٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي الشَّوَارِبِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قُوتَابٍ، عَنْ جَابِرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا نَعَزِلُ، فَزَعَمَتِ الْيَهُودُ أَنَّهُ الْمَوْوُودَةُ الصُّغْرَى. فَقَالَ: «كَذَبَتِ الْيَهُودُ، إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَهُ لَمْ يَمْنَعْهُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَالْبَرَاءِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ. ١١١٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: كُنَّا نَعَزِلُ، وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ. حَدِيثٌ جَابِرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ فِي الْعَزْلِ. وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: تُسْتَأْمَرُ الْحُرَّةُ فِي الْعَزْلِ، وَلَا تُسْتَأْمَرُ الْأَمَةُ.

وهو قول أبي حنيفة

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في العزل: وهو أن يطأ امرأته ويخرج العضو عند الإنزال وينزل خارج الفرج. قال الفقهاء: لا يجوز العزل في الحرة إلا بإذنها، ولا في الأمة بغير إذن وليها. هذا كله قضاء، وأما ديانة فلم يرض به الشريعة، وتدل الأحاديث على الكراهة. ولا يدل حديث الباب على عدم الكراهة؛ فإن جوابه عَلَيْهَا السَّلَامُ هذا لرد زعم اليهود ورد كليتهم وإن كان لقولهم في ما نحن فيه بعض اتجاه، وهذا شبيه بحديث الرجلين اللذين لم يدخلا في صلاة الصبح خلفه عَلَيْهَا السَّلَامُ، وبحديث أن طفلاً من أطفال المسلمين مات، فقالت عائشة عَلَيْهَا السَّلَامُ: طوبى لهذا، عصفور من عصافير الجنة. فقال رسول الله ﷺ: «ما أدراك؟» وإنكاره عَلَيْهَا السَّلَامُ كان على تسارع عائشة عَلَيْهَا السَّلَامُ، وإلا فأطفال المسلمين في الجنة إجماعاً. وفي الحديث أنه قال رجل: أاعتزل يا رسول الله؟ فقال النبي ﷺ: «إن الله يخلق ما يشاء، تعتزل أم لا؟». ثم جاء الرجل بعد مدة، وقال: كنت اعتزلت وحملت امرأتي، فقال عَلَيْهَا السَّلَامُ: «قد كنت قلت: إن الله يخلق ما يشاء». فالخارج من الأحاديث قبح العزل، منها حديث الباب اللاحق.

حاشية: قوله: بضم الصاد واللام، هو فقير لا مال له. (المجمع) فيه دليل على جواز ذكر الإنسان بما فيه عند المشاورة. وطلب النصيحة. ولا يكون هذا من الغيبة المحرمة. وأبو جهم هذا هو المذكور في حديث الأنبجانية غير أبي جهم المذكور في «التبصير» وفي «المرور بين يدي المصلي». (الطبي) قوله: انكبي أسامة؛ أشار عَلَيْهَا السَّلَامُ بنكاح أسامة؛ لما علم من دينه وفضله، فنصحها بذلك. وكرهته أولاً؛ لكونه مولى أسود جذاً، ثم كرّر عَلَيْهَا السَّلَامُ عليها للحث على زواجه؛ لما علم من مصلحتها في ذلك. وكان كذلك، ولهذا قالت: اغتبطت، كذا في «الطبي». قوله: صدق: [في عدم كون السكني والنفقة لها]. قوله: يغشاه المهاجرون: فإنها كانت امرأة كريمة صالحة فاضلة يزورها الناس وتضيفهم. وقد احتج بعض الناس بهذا الحديث على جواز نظر المرأة إلى الأجنبي بخلاف نظره إليها، والصحيح الذي عليه الجمهور أنه حرام، كما دلّ عليه نص القرآن وحديث أم سلمة: «أنعمياوان أنتما؟». قوله: أن تلقى ثيابك: خير في معنى الأمر. أي ضعي ثيابك، ولا تلبسي ثياب الزينة في حالة العدة. ويحتمل أن يكون معناه: أنك تكونين في بيته بلا تكلف، تضعين ثيابك وتجردين؛ لأنه ليس هناك من تخافين من نظره. اعلم أن هذا الحديث من فاطمة يدل على أنه لا نفقة ولا سكني للعتدة الثلاث، أما نفى النفقة فصريح، وأما نفى السكني فإنها إنما تكون في بيتها لا في بيت الناس. وإلى هذا ذهب الإمام أحمد، وهو مذهب ابن عباس. وقال مالك والشافعي وآخرون: لها السكني؛ لقوله تعالى: «أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ»، ولا نفقة؛ لهذا الحديث. وقال أبو حنيفة وآخرون -وهو قول عمر-: لها السكني والنفقة. وقد قال عمر: «لا ندع كتاب ربنا بقول امرأة إلخ». كذا في «اللمعات» مع تغيير يسير. قوله: العزل: [العزل -بفتح المهمله وسكون الزاي- أن يخرج ذكره من الفرج إذا قارب الإنزال، فيصيب المني خارج الفرج؛ لئلا تعلق المرأة بالولد]. قوله: الموءودة الصغرى: الموءودة هي التي دفنت حيّة، وكانت عادة سرّاة العرب أن يدفنوا بناتهم إذا ولدت؛ تحرّراً عن لحوق العار، فقالت اليهود: إن العزل أيضاً قريب من الواد؛ لأنه إلتلاف نفس ولو بعيدة عن الوجود. فأجابهم النبي ﷺ بأن هذا ليس بسبب قطعي للفناء؛ فإن الله تعالى إذا أراد أن يخلق الولد، لم يمنع الله العزل من ذلك؛ إذ الولد يعلق بقطرة صغيرة ينحدر من الذكر في الرحم، فيمكن أن ينحدر قطرة منه عند الإخراج، فيعلق للولد، فلم يكن في معنى الواد الذي هو سبب قطعي للفناء والإهلاك. (س)

نفع قوت المغنذي: [أقفرة]: جمع فقير، وهو مكياال معروف. [عند ابن عم له]: اسمه عياش بن أبي ربيعة. [وخمسة برا]: لم ترمده. [خطبني أبو جهم]: بجيم كعبدة من حذيفة ذوالانجنانية. [معاوية]: هو ابن أبي سفیان أو غيره، قال «نو»: وهو غلط. [فرجل شديد على النساء]: قال «حق»: أي يضربهن، وهو الظاهر. [وكثير الجماع]: حكاه الرافعي عن أبي بكر الصديق، فاستبعده. [فإن الله إذا أراد أن يخلق لم يمنعه]: أي: العزل أو الوطي من خلفها.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْعَزْلِ: ١١١٩- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَفَتَيْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ ابْنِ أَبِي نَحِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ قَرَعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: ذَكَرَ الْعَزْلُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لِمَ يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ؟» زَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي حَدِيثِهِ: وَلَمْ يَقُلْ: «لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ». قَالَا فِي حَدِيثَيْهِمَا: «فَإِنَّهَا لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِفُهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه. وَقَدْ كَرِهَ الْعَزْلَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِسْمَةِ لِلْبِكْرِ وَالثَّيِّبِ: ١١٢٠- حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه - قَالَ: لَوْ شِئْتُ أَنْ أَقُولَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: - السُّنَّةُ: إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبِكْرَ عَلَى امْرَأَتِهِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ عَلَى امْرَأَتِهِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا. وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها حَدِيثُ أَنَسٍ رضي الله عنه حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَفَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، وَلَمْ يَرْفَعَهُ بَعْضُهُمْ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً بِكْرًا عَلَى امْرَأَتِهِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، ثُمَّ قَسَمَ بَيْنَهُمَا بَعْدَ بِالْعَدْلِ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ عَلَى امْرَأَتِهِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الضَّرَائِرِ: ١١٢١- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَيَعْدِلُ وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَذِهِ قِسْمَتِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلْمَنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ». حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها هَكَذَا رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ. وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ مُرْسَلًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «لَا تَلْمَنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ» إِنَّمَا يَعْنِي بِهِ الْحُبَّ وَالْمَوَدَّةَ، كَذَا فَسَّرَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ.

١١٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ امْرَأَتَانِ، فَلَمْ يَعْدِلْ بَيْنَهُمَا، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقُّهُ سَاقِطٌ». وَإِنَّمَا أُسْنَدَ هَذَا الْحَدِيثُ هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى عَنْ قَتَادَةَ. وَرَوَاهُ هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: كَانَ يَقَالُ. وَلَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ هَمَّامٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّوَجَيْنِ الْمُشْرِكَيْنِ يُسْلِمُ أَحَدُهُمَا: ١١٢٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَهَنَادُ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بِمَهْرٍ جَدِيدٍ وَبِكَاَجٍ جَدِيدٍ. هَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَسْلَمَتْ قَبْلَ زَوْجِهَا، ثُمَّ أَسْلَمَ زَوْجُهَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ أَنَّ زَوْجَهَا أَحَقُّ بِهَا مَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. ١١٢٤- حَدَّثَنَا هَنَادُ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي دَاوُدُ بْنُ الْحَصِينِ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: رَدَّ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَتَهُ

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في القسمة للبكر والثيب: يقيم عند البكر الجديدة سبعة أيام، وعند الثيب الجديدة ثلاثة أيام. ثم هذه الأيام تكون زائدة على القسمة بين القديمت والجديدات عند الحجازيين، وعندنا تكون هذه الأيام معدودات في أيام القسمة، أي يقيم بعده عند القديمت أيضًا سبعة أو ثلاثة. وقال مولانا عبد الحي رحمته الله في «شرح موطأ محمد»: إن الحديث للحجازيين، ويرد على أبي حنيفة رحمته الله. أقول: ما من لفظ دال على أن هذه الأيام تكون فاضلة على أيام القسمة؛ ليكون الحديث يرد على أبي حنيفة. وأتى الطحاوي برواية تدل على أن هذه الأيام لا تكون فاضلة ومتمحضة للجديدة. ووجه الاستدلال أن أم سلمة رضي الله عنها تزوجها النبي ﷺ، وأقام عندها ثلاثة أيام، فاستزادت فقال: «لو سبعت لك لأقوم عند غيرك أيضًا سبعة أيام». فتسبيعه عليها السلام لمن أيضًا يدل على أن هذه الأيام ليست متمحضة للجديدة. وتأولوا فيه بأنهم إذا استزادت بطل حقها الأول أيضًا، لكن هذا تأويل، وحديث الطحاوي قوي رواه ثلاث طرق قوية. قوله: باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما: قال أبو حنيفة رحمته الله: إذا أسلم أحدهما يعرض الإسلام على الآخر، فإن أسلم فيها وإلا ففرق. ومثل هذا روى الطحاوي عن عمر الفاروق رضي الله عنه. وهذا إذا كانا في دار الإسلام، وأما في دار الحرب فإذا أسلمت تنتظر ثلاث حيض ثم تبين. وقال البعض: تبين في الحال، ولكنها تعتد. وقال الحجازيون: إن أسلم قبل مضي العدة فالزوجة لها، وإن أسلم بعد العدة فلا. واختصر الترمذي في بيان مذهبه اختصارًا مخلصًا. قوله: ونكاح جديد: كانت بناته عليها السلام على الفطرة ونحت الكفار إلا فاطمة، وكانت زينب رضي الله عنها تحت أبي العاص. وأما حديث «بنكاح جديد» فنقول أولاً: بأن في سند الحديث حجاج بن أرطاة، وثانيًا: بأن أبا العاص كان بمكة، وتباين الدارين سبب الفقرة.

حاشية: قوله: لم يفعل إلخ: [إنه لا فائدة له فيه؛ لأنه لا مانع عن العلوق حيث أراد الله]. قوله: بين الضرائر: الضرة: يقال لكل من النسوة عند رجل واحد، فهذه ضرة تلك، وتلك ضرة هذه. (س) قوله: هذه قسمي إلخ: قال الشيخ في «اللمعات»: أي القسم ورعاية الاعتدال في البيوتة. والمراد بـ«ما لا أملك» المحبة والجماع. قال الطيبي: أراد به الحب وميل القلب. قال: وفيه دليل على أن القسم كان فرضًا على الرسول ﷺ كما على غيره، حتى كان عليها السلام يراعي التسوية بينهما في مرضه مع ما يلحقه من المشقة، على ما روت عائشة الحديث. وذهب بعضهم إلى أن القسم بينهما لم يكن واجبًا عليه، واحتج بما روي أنه عليها السلام كان يطوف على نسائه في ليلة واحدة. وقال بعضهم: وكان هذا قبل أن يسكن القسم، ويحتمل أن يكون بإذنه. قال الشيخ: والمذهب عند الحنفية أنه لم يكن القسم واجبًا على رسول الله ﷺ؛ لقوله تعالى: ﴿تُزَيِّجُ مَن تَشَاءُ﴾. ورعايته ذلك كان تفضلًا لا وجوبًا. والله أعلم. قوله: امرأتان: الظاهر أن الحكم غير مقصور على امرأتين، بل هو اقتصار على الأذن؛ فإنه لو كانت ثلاثًا أو أربعًا، كان السقوط على حسبها. والله أعلم. (اللمعات) قوله: إذا أسلمت إلخ: قال محمد رحمته الله في «الموطأ»: إذا أسلمت امرأة زوجها كافر في دار الإسلام، لم يفرق بينهما حتى يعرض على الزوج الإسلام، فإن أسلم فهي امرأته، وإن أبى أن يسلم فرق بينهما، وكانت فرقتها تطليقة بآثمة. وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي.

نفع قوت المعتدي: [وشقه ساقط]: أي: مائل.

رَبَّنَا عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بَعْدَ سِتِّ سِنِينَ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ، وَلَمْ يُحْدِثْ نِكَاحًا. هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بَأْسٌ، وَلَكِنْ لَا نَعْرِفُ وَجْهَ الْحَدِيثِ، وَلَعَلَّهُ قَدْ جَاءَ هَذَا مِنْ قِبَلِ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ. ١١٢٥- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيْسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ مُسْلِمًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ جَاءَتْ امْرَأَتُهُ مُسْلِمَةً، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا كَانَتْ أَسْلَمَتْ مَعِيَ. فَرَدَّهَا عَلَيْهِ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. سَمِعْتُ عَبْدَ بْنَ حُمَيْدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ يَذْكُرُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ وَحَدِيثَ الْحَجَّاجِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بِمَهْرٍ جَدِيدٍ وَنِكَاحٍ جَدِيدٍ. فَقَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَجُودُ إِسْنَادًا، وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ. بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَيَمُوتُ عَنْهَا قَبْلَ أَنْ يَفْرِضَ لَهَا: ١١٢٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ. فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: لَهَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا، لَا وَكَسَ وَلَا شَطَطَ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ. فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سِنَانَ الْأَشْجَعِيُّ فَقَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَرُوعَ بِنْتِ وَاشِقِ امْرَأَةً مِمَّا مِثْلُ مَا قَضَيْتَ. فَفَرِحَ بِهَا ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه. وَفِي الْبَابِ عَنِ الْجَرَّاحِ رضي الله عنه. حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ نَحْوَهُ. حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - مِنْهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عَمَرَ رضي الله عنه - إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا، وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا حَتَّى مَاتَ، قَالُوا: لَهَا الْمِيرَاثُ، وَلَا صَدَاقَ لَهَا، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ: لَوْ ثَبَتَ حَدِيثُ بَرُوعَ بِنْتِ وَاشِقِ رضي الله عنه لَكَانَتْ الْحُجَّةُ فِيمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرُوِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ رَجَعَ بِمَضَرٍ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ، وَقَالَ بِحَدِيثِ بَرُوعَ بِنْتِ وَاشِقِ رضي الله عنه.

أَبْوَابُ الرِّضَاعِ

بَابُ مَا جَاءَ بِمَحْرُمٍ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ: ١١٢٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الرِّضَاعِ مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ.....

العرف الشاذي: قوله: بعد ست سنين إلخ: هذا الحديث يخالف الحديث السابق في تحديد النكاح، وللحفي أن يقول: إنه ما عرض الإسلام على أبي العاص. ووقع في بعض الروايات: ردت عليه بعد سنتين. وعلى التقديرين يشكل الأمر على الشافعية؛ فإن الظاهر انقضاء العدة في هذه المدة. وأقول: إن الروايتين صحيحتان، والواقعة أن أبا العاص جاء أسيرًا في غزوة بدر، فأرسلت زينب فلاحًا للخدمة، فلما رآها النبي ﷺ، عرفها وبكى وسالت دموعه، فقال: «لو شئتم تركتم أبا العاص مجانيًا». فتركوه مجانيًا، فوعده النبي ﷺ أن يرسل زينب إلى المدينة، فأوفى العهد، وأرسل زينب إلى النبي ﷺ. ثم جاء أبو العاص أسيرًا بعد بدر بستين، فزعمت زينب أنه سيقتل، فجاءت والتي ﷺ يصلي، فقالت: أنا بنت رسول الله وآمنت أبا العاص. فقال ﷺ: «ذمة المسلمين يسعى بها أديانهم». ثم ذهب بعد هذا، وجاء بعد سنتين مسلمًا. فيحمل «ست سنين» على ما بعد الهجرة، و«أربع سنين» بعد بدر، و«سنتين» بعد ما أسر ثانيًا، فإذا ادعاء الشافعية عدم انقضاء عدتها في هذه المدة بعيد جدًا. ونقول: إنه لم يعرض عليه الإسلام. وذكر في «الطحاوي» عن أبي توبة، عن محمد بن حسن بما حاصله أن نهي التناكح بين المسلمين والكافرين نزل في السنة السادسة، كما يدل حديث البخاري أن نزول النهي في السنة السادسة - أي عام الحديبية - حين طلق عمر رضي الله عنه زوجته، فإذا لا احتياج إلى احتمال أنه عرض عليه الإسلام أم لا. وقيل: إن نزول الآية في مكة. ولكن قول هذا القائل يخالف ما في «البخاري». ثم قال الشافعي رحمته: إن المؤثر في التفرقة هو السبي. وقال أبو حنيفة رحمته: إن المؤثر هو تباين الدارين، كما في «الهداية». وظاهر آية: «إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» له؛ فإن الآية تشير إلى أن المؤثر الملك، وذلك يكون بالسبي من دار الحرب. والله أعلم. قوله: باب ما جاء يحرم من الرضاع إلخ: هكذا المسألة عدنان إلا في بعض المستنابات، ذكرها الأكثرون إحدى وعشرين صورة، وجعلها صاحب «البحر» أربعة وثمانين صورة. ثم قال: لا انحصار في هذا بل يجب ضابطة. ثم قالوا: إن هذا استثناء ليس بالعقل، بل ليس التحقيق والاستثناء في الواقع بل صورة؛ فإن المعنى المحرم مفقود في هذه المستنابات. وذكر صاحب «الدر» في جمع الصور السبعة شعريين: يفارق النسب الأرضي في صور: «كأم نافلة أو جدة الولد، وأم أخت وأخت ابن وأم أخ: «وأم خال وعمة ابن اعتماد. أقول: يقيم شعر آخر لتكميل السبع، وهو مني: وأم أخت ابن أم أو بنت عمه: «فخذها في تمام السبع واقتصد.

حاشية: قوله: لا وكس إلخ: بفتح الواو وسكون الكاف، النقصان والتنقيص. والشطط: بفتح الحاء، الجور والظلم. و«معقل» بفتح الميم وكسر القاف. و«بروع» بكسر الباء وسكون الراء، وروي بفتح الباء. وقيل: الفتح أصح. وقيل: بالكسر عند أهل الحديث، وبالفصح عند أهل اللغة. وفي «القاموس»: «بروع» كجدول، ولا يكسر. و«واشق» بكسر المعجمة. قوله: منا: أي من الأشجعين. قوله: ففرح بها إلخ: أي بهذه الفتيا أو بهذه الموافقة. «ابن مسعود» روي عنه أنه قال: ما فرحت بعد إسلامي مثل فرحي بموافقة رأيي بقضاء رسول الله ﷺ. ومذهب علي وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم في هذه المسألة أنه لا مهر لها؛ لعدم الدخول، وللشافعي فيه قولان، أحدهما كقول علي. والآخر كقول ابن مسعود. ومذهبنا مذهب ابن مسعود رضي الله عنه. (اللمعات) قوله: أبواب الرضاع: هو لغة: بفتح وكسر، مص اللبن من الثدي. وشرعًا: مص من ثدي آدمية ولو بكراً أو ميتة أو أنثى - والحق بالمص الوجور والسعوط - في وقت مخصوص. وهو حولان ونصف عند أبي حنيفة، وحولان فقط عند صاحبيه، وهو الأسح. (الفتح) وبه يفتي كما في «تصحيح القدوري» عن «العيون». لكن في «الجوهرية»: أنه في الحولين ونصف، ولو بعد الفطام محرم، وعليه الفتوى. هذا ما قاله في «الدر المختار». قوله: حرم من الرضاع إلخ: قال الشيخ في «اللمعات»: رضع (ك- سَمِعَ وَضَرَبَ) رَضْعًا - ويحرك - ورضاعًا ورضاعة، ويكسران.

نفع قوت المغتذي: [بعد ست سنين]: أي: من هجرة من زينب بطيبة، إذ هاجرت بعد غزوة بدر، وأسلم أبو العاص سنة ثمان قبل الفتح. [بالنكاح الأول]: قال البيهقي: فإن قيل: العدة لا تبقى غالباً لهذه المدة؟ قلنا: النكاح كان باقياً لوقت نزول الآية بالمتحنة، ولم يؤثر بقاءه على كفره، وهي مسلمة فيه، لما نزلت الآية بعد الحديبية وقف نكاحها، والله - تعالى - أعلم بإنقضاء العدة، فأسلم أبو العاص بزمان يسير تنقض به، فكان الرد لذلك، والله - تعالى - أعلم. [لاوكس]: بواو فكاف فسین، كعبد لا نقصان. [ولا شططاً]: بنقط سينه فطاءين، مثالين كسب، لا زيادة. [إفهام معقل بن سنان]: ليس له بالكتب إلا هذا. [في بروع]: بموحدة فراء فواو فعين، قال «حق»: كدريهم بالمشهور، قلت: صوابه كما بالقاموس، كجعفر، إذ لم ير كفره عون الاخر دع لبنت. [بنت واشق]: بنقط سينه، زاد أحمد: امرأة من بني رواس، وبالإصابة: الرواسية أو الأشجعية، زوج هلال بن مرة لها رواية.

عَبَّاسٍ وَأُمِّ حَبِيبَةَ عليهما السلام هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. ١١٢٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنُ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ عليها السلام قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا حَرَّمَ مِنَ الْوِلَادَةِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَحَدِيثُ عَلِيٍّ عليه السلام حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي لَبَنِ الْفَحْلِ: ١١٢٩- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ عليها السلام قَالَتْ: جَاءَ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ يَسْتَأْذِنُ عَلِيًّا، فَأَبَيْتُ أَنْ أَدْنَ لَهُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ؛ فَإِنَّهُ عَمُّكَ». قَالَتْ: إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يَرْضِعْنِي الرَّجُلَ. قَالَ: «فَإِنَّهُ عَمُّكَ، فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، كَرِهُوا لَبْنَ الْفَحْلِ. وَالْأَصْلُ فِي هَذَا حَدِيثُ عَائِشَةَ عليها السلام. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي لَبَنِ الْفَحْلِ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ. ١١٣٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، ح: وَحَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنُ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عليهما السلام: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ لَهُ جَارِيَتَانِ أَرْضَعَتْ إِحْدَاهُمَا جَارِيَةً وَالْأُخْرَى غُلَامًا: أَيْحِلُّ لِلْغُلَامِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْجَارِيَةَ؟ فَقَالَ: لَا، اللَّقَاحُ وَاحِدٌ. وَهَذَا تَفْسِيرُ لَبَنِ الْفَحْلِ، وَهَذَا الْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

بَابُ مَا جَاءَ لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ: ١١٣١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَانِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَيُّوبَ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ عليها السلام عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَالزُّبَيْرِ وَابْنِ الزُّبَيْرِ عليهما السلام. وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ دِينَارٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ الزُّبَيْرِ عليهما السلام عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَزَادَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ دِينَارٍ: «عَنِ الزُّبَيْرِ عليه السلام عَنِ النَّبِيِّ ﷺ»، وَهُوَ غَيْرُ مُحْفُوظٍ. وَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ حَدِيثُ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ عليها السلام عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. حَدِيثُ عَائِشَةَ عليها السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. ١١٣٢- قَالَتْ عَائِشَةُ عليها السلام: «أُنْزِلَ فِي الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتُسَخَّ مِنْ ذَلِكَ خَمْسٌ، وَصَارَ إِلَى خَمْسِ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتُوفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنُ، حَدَّثَنَا مَالِكُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ عليها السلام بِهِذَا. وَبِهَذَا كَانَتْ عَائِشَةُ عليها السلام تُفْقِي وَبَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ أَحْمَدُ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ»، وَقَالَ: إِنْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى قَوْلِ عَائِشَةَ عليها السلام فِي ...

العرف الشاذي: وليعلم أن الحرمات تسعة، منها حرمة النسب، فالحرمات بالنسب في القرآن سبع. وقصرها صدر الشريعة في «النقابة» على أربع، وهي الأصول، والفروع، وفروع الأصول القريب أي الأب والأم، وصليبات الأصل البعيد. ومنها حرمة المصاهرة، وهي في أربعة؛ فإن أصول الواطئ وفروعه تحرم على الموطوءة ونفسها، وأصول الموطوءة وفروعها على الواطئ نفسه. وههنا إشكال من الشيخ ابن الهمام، وهو أن الشريعة تحيل الرضاع على النسب لا على المصاهرة، فإذا لا يحرم بالرضاع ما هو نظيره حرام بالصهر، فإذا يرد أن زوجة الأب رضاعاً حرام على الولد، وزوجة الابن رضاعاً حرام على الأب إجماعاً، والحال أن السحرة في زوجة الأب أو الابن بسبب الصهر، وما أجاب الشيخ عن الاعتراض. وأقول: لا إشكال؛ فإن الحرمة في زوجة الابن أو الأب نسباً ليست من جهة الصهر فقط، بل النسب أيضاً دخیل فيها كما يدل لفظ الأب والابن، ومنشأ الإشكال ذكر الفقهاء الصورتين المذكورتين في باب المصاهرة لا النسب، فالإشكال منحل. قوله: باب ما جاء في لبن الفحل: قال بعض السلف: إن الرجل الذي لبن السمرأة منه لأجله ليس أب الرضيع، فلا تكون الحرمة من جانب الأم خلاف الفقهاء الأربعة؛ فإن لبن الفحل عندهم معتبر. وفي حديث الباب إشكال بضم حديث آخر، وهو أن في الروايات: أن رجلاً دخل بيت حفصة عليها السلام، فشكت عائشة عليها السلام إلى النبي ﷺ أن رجلاً أجنبياً دخل على حفصة. فقال النبي ﷺ: «إِنَّهُ عَمُّهَا رَضَاعاً». فإذا إن كان شكراً عائشة عليها السلام مقدمة على واقعة الباب، فالسؤال في واقعة الباب على غير محله؛ فإنها علمت المسألة من قبل، وإن كانت الشكوى متأخرة، فشكواها على غير محلها؛ لأنها عالمة المسألة. وحل الإشكال أن للعم رضاعاً ثلاث صور، فعلمت صورة لا أخرى. قوله: كرهوا لبن الفحل: أي أثبتوا به الحرمة. قوله: باب ما جاء لا تحرم إلخ: المصصة فعل الرضيع، والإملاحة فعل المرضع. قال أبو حنيفة ومالك عليهما السلام: يثبت الحرمة بلبن وصل إلى الجوف، قل أو كثر. وفي بعض كتب المالكية: أن هذا مذهب جمهور السلف. وقال ابن تيمية في فتاواه مثل ما نقل هذا البعض. وقال أحمد عليه السلام: لا تحرم المصصة والمصتان بل ثلاث مصات. فظاهر حديث الباب له. وقال الشافعي عليه السلام: ثبوت الحرمة إنما هو بخمس مصات. وفي بعض كتب الشافعية: أن المحرم خمس رضعات مشيعات في خمسة أوقات جائعات. وتمسك الشافعي عليه السلام بالحديث الآتي في الباب، [وأعارض الشافعية بأن عمل عائشة عليها السلام على عشر مصات؛ لما أخرجه مالك في «الموطأ». ومن يختارها أن الرضاع يثبت بعد مدة الرضاع أيضاً. لعلها احتجت بواقعة سالم بن حذيفة. وقال الأماة: إنها مخصوصة بسالم] ولنا ظاهر القرآن، وتقول: نسخ أولاً عشر مصات ثم سائرهما تدريجاً. ثم قال الأحناف: إن ظاهر حديث عائشة عليها السلام أن حكم خمس رضعات من القرآن، ولا يجده في المصاحف. فقال الشافعية: لعلها نسخت تلاوته سيما إذا روي عن عائشة عليها السلام قالت: كان هذا الحكم في مصحفني، فأكلته الشاة. وقال الأحناف: إن الآية ليست بمتواترة، وكان حكمها أولاً، ثم نسخ، وصار ثلاث مصات، ثم نسخت هذه أيضاً.

حاشية: ثم إنه يخص من عموم قوله ﷺ: «يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة» صور: كأم أخته، وأخت ابنه، وامرأة أبيه، وامرأة ابنه. وتفصيل ذلك مذكور في كتب الفقه، والله أعلم. قوله: جاء عمي من الرضاعة إلخ: هذا لا يخلو عن إشكال؛ فإن الظاهر أن العم من الرضاع أخو الأب منه، بأن أم أبيها أرضعته، أو أمه أرضعت أباه، ويظهر من قولها: «إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ» أن الرجل أبوه من الرضاعة. قال الطيبي: سُمِّيَ عمًا؛ لأنه بمنزلة أبيها. ثم اختلفوا في اسم هذا الرجل الذي هو أبو عائشة أو عمها رضاعاً، فقيل: اسمه أفلح، وكنيته أبو قيس. هذا ما ذكره الشيخ في «اللمعات». قوله: لا تحرم المصصة والمصتان: قال الشيخ: ظاهر مفهوم هذا الحديث أن الثلاث محرمة، وإليه ذهب بعض العلماء. وقيل: خمس رضعات. وقيل: عشر رضعات. وعندنا وعند أكثر العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم قليل الرضاع وكثيره يحرم، ويحصل الحرمة برضعة واحدة. وهو الظاهر من إطلاق قوله تعالى: «وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرَّضْعَةِ». انتهى كلام الشيخ في «اللمعات». قوله: عشر رضعات معلومات إلخ: أي معلوم وجودها يقيناً. «ففسخ من ذلك خمس» وللجمهور أن يقولوا: ثم نسخت الخمس بإطلاق الآية المذكورة. قوله: فتوفي رسول الله ﷺ إلخ: لكنه يشك أنه ليس في القرآن لا عشر ولا خمس، ولو كان الخمس إلى وفاته ﷺ، فكيف تركت بعده؟ والقرآن محفوظ من الزيادة والنقصان من قبل الناس؟ وجوابه أن المراد أنه كان يقرؤها من لم يبلغه النسخ. والله أعلم، هكذا في «اللمعات».

خَمْسَ رَضَعَاتٍ فَهُوَ مَذْهَبٌ قَوِيٌّ، وَجَبْنَ عَنْهُ أَنْ يَقُولَ فِيهِ شَيْئًا. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: يُحَرِّمُ قَلِيلُ الرِّضَاعِ وَكَثِيرُهُ إِذَا وَصَلَ إِلَى الْخُوفِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَوَكَيْعٍ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي شَهَادَةِ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الرِّضَاعِ: ١١٣٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ ﷺ -قَالَ: وَسَمِعْتُهُ مِنْ عُقْبَةَ ﷺ، وَلَكِنِّي لِحَدِيثِ عُبَيْدٍ أَحْفَظُ- قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَجَاءَتْنَا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ، فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا. فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: تَزَوَّجْتُ فُلَانَةَ بِنْتَ فُلَانٍ، فَجَاءَتْنَا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ، فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا، وَهِيَ كَاذِبَةٌ. قَالَ: فَأَعْرَضَ عَنِّي. قَالَ: فَأَتَيْتُهُ مِنْ قِبَلِ وَجْهِهِ، فَقُلْتُ: إِنَّهَا كَاذِبَةٌ. قَالَ: «وَكَيْفَ بِهَا؟ وَقَدْ رَعِمَتْ أَنَّهَا قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا، دَعَهَا عَنْكَ». حَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: «عَنْ عُبَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ»، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: «دَعَهَا عَنْكَ». وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، أَجَازُوا شَهَادَةَ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الرِّضَاعِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ: تَجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الرِّضَاعِ وَتُؤْخَذُ بِمِيمَنُهَا. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الرِّضَاعِ حَتَّى يَكُونَ أَكْثَرُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، وَيُكْنَى أَبَا مُحَمَّدٍ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ قَدْ اسْتَفْضَاهُ عَلَى الطَّائِفِ. وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَدْرَكْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. سَمِعْتُ الْجَارُودَ بْنَ مُعَاذٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكَيْعًا يَقُولُ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الرِّضَاعِ فِي الْحُكْمِ، وَيُقَارِفُهَا فِي الْوَرَعِ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الرِّضَاعَةَ لَا تُحَرِّمُ إِلَّا فِي الصَّغَرِ دُونَ الْحَوْلَيْنِ: ١١٣١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﷺ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأُمَمَاءُ فِي الثَّدْيِ، وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الرِّضَاعَةَ لَا تُحَرِّمُ إِلَّا مَا كَانَ دُونَ الْحَوْلَيْنِ، وَمَا كَانَ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ الْكَامِلَيْنِ فَإِنَّهُ لَا يُحَرِّمُ شَيْئًا. وَفَاطِمَةُ بِنْتُ الْمُنْذِرِ ابْنَةُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، وَهِيَ امْرَأَةُ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

بَابُ مَا يُذْهِبُ مَذْمَةَ الرِّضَاعِ: ١١٣٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَبَّاجِ بْنِ حَبَّاجٍ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ: أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يُذْهِبُ عَنِّي مَذْمَةَ الرِّضَاعِ؟ فَقَالَ: «غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ».

العرف الشاذي: وقال ابن جرير الطبري الحنفي معاصر ابن جرير الطبري صاحب التفسير: إن استدلال الشوافع أكلته الشاة. قوله: وجب عنه إلخ: إن كان صبغة الماضي فتكون مقولة الترمذي، وإن كان مصدرًا فمقولة أحمد ﷺ. وهذا أفصح عندي، ومثل هذا اللفظ عن أحمد في «ابن ماجه» أيضًا، ويمكن لأحد أن يقول: إن ميلان البخاري إلى الجمهور؛ فإنه وضع التراجع على الرضاع ولم يخرج حديث الشافعي وأحمد. قوله: باب ما جاء في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع: شهادة الرضاع عندنا كشهادة المال، أي رجلان أو رجل وامرأتان. وأما شهادة امرأة فالعبارات فيها منتشرة. ومفهوم ما في باب المحرمات والرضاع في «قاضي خان»: لما تقبل قبل النكاح لا بعدها، وأما شهادة امرأة واحدة كما في حديث الباب، فحمله ابن همام على التورع، وإن وجدت في حاشية «البحر» للرمل أن شهادتها تقبل ديانة لا قضاء. قوله: باب ما جاء أن الرضعة إلخ: مدة الرضاعة عند الشافعي وأحمد وصاحبي أبي حنيفة ﷺ سنتان، وعند أبي حنيفة ﷺ سنتان ونصفها، وعند مالك ﷺ الزائد على الحولين وأقل من ثلاثين شهرًا، ويحول هنا إلى من ابتلي به. وأكثر المصنفين قصرها في هذه المسألة. قال صاحب «الهداية»: متمسكنا «وَحَلَّه» وَفَضَّلَهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا» (الأحقاف: ١٢). وكان مقتضى الآية أن يكون الحمل أيضًا سنتين ونصفها، إلا أن عائشة ﷺ قالت: إن الحمل لا يزيد على سنتين. أقول: هل يقبل أحد هذا القول؟ فإنه كيف نسخ أثر عائشة ﷺ نص القرآن؟ ورد ابن همام ما قال صاحب «الهداية»، ثم اختار مذهب الصحابين. أقول: الوجه ليس ما قال صاحب «الهداية»، بل الوجه ما ذكره الزعزعي في «الكشاف» والنسفي في «المدارك»: أن الحمل الحمل على الأيدي، لا الحمل في البطن. وقال الجمهور: إن المذكور في آية: «وَحَلَّه» وَفَضَّلَهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا» مدة الحمل في البطن والقطام؛ فإن أقل مدة الحمل ستة أشهر. أقول: كيف يحمل نص القرآن على الأشد الأندر، والحال أن عادة الشريعة أخذ الحكم الكلي أو الأكثرى لا الأندر. وإن قيل: إن أقل مدة الحمل عند أبي حنيفة أيضًا كذلك. قلت: لا ضير فيه؛ فإنه لا يحمل الآية على الأشد، وأما آية: «حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ» فليست بصدد بيان مدة القطام، والمذكور فيها أن المرأة إذا طلفت، فاستأجرها الزوج للرضاع، فيجوز لها أخذ الأجرة إلى الحولين لا بعدهما، والمذكور في هذا الركوع جميعه حكم الأجرة وغيرها. وليراجع «أحكام القرآن» لأبي بكر الرازي؛ فإنه وجه المذهب. قوله: مذمة: بكسر الهمزة، والفتح. قوله: غرة عبد أو أمة: غرة عبد أو أمة: قال التفتازاني: إن الغرة بياض جبهة الفرس قدر الدرهم، والمراد ههنا العبد. والغرة من أسماء العبيد كما يقال في الفارسية: يك شاخ كوشندريك راس قلبه كاذب.

حاشية: قوله: وجب عنه إلخ: يعني ناسروا استازوه إلى كنه قائم كنه ذاهب دراز مذهب جزى از ديل وجمت يعني احتياجه بدليل دیگر ندارد. (ترجمه) قوله: دعها عنك: وفي «المشكاة»: فقال رسول الله ﷺ: «كَيْفَ؟ وَقَدْ قِيلَ»، أي كيف تباشرها وتفضي إليها، وقد قيل وأخير بأنك وزوجتك ارتضعا من ثدي واحد، وإن لم يثبت ذلك بالبيئة، فالتورع والاحتياط في الاجتناب عن ذلك. هذا ما عليه الجمهور إلى أن الرضاع لا يثبت إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين، ونقل عن مالك: أنه يثبت بشهادة امرأتين. وقيل: بشهادة أربع. وعند أحمد: يثبت بشهادة المرضعة ومعنى الحديث عنده عدم الجواز، وظاهر الحديث ما قال الجمهور، والله تعالى أعلم. (اللمعات) قوله: إلا ما فتق الأمعاء: أي شق أمعاء الصبي ووقع فيه موقع الغذاء، كما يشق الطعام إذا نزل إليها. وذلك لا يكون إلا في أوان الرضاع. قوله: في الثدي: أي كائنا فيه كما يكون الماء في الإناء. ولا يشترط في ثبوت حرمة الرضاع أن يكون الارتضاع من الثدي، ولذا لم يقل: من الثدي. قوله: وكان قبل الفطام: أي قبل أوانه. والفطام -بالكسر- اسم من فطم الصبي: فصله من الرضاع. (اللمعات) قوله: مذمة الرضاع: الذمام والمذمة -بالكسر والفتح- الحق والحرمة التي يذم مضيعها. وعن أبي زيد: «المذمة» بالكسر: الذمام، وبالفتح «الذم»، والمراد -بمذمة الرضاع- الحق اللازم بسبب الرضاع أو حق ذات الرضاع. فحذف المضاف. المعنى: أي شيء يسقط عني حق الإرضاع حتى أكون بأدائه مؤديًا حق المرضعة بكماله. وكان العرب يستحبون أن يرضخوا للظفر عند فصال الصبي بشيء سوى الأجرة، وهو المسؤول عنه. قوله: غرة إلخ: الغرة: المملوك. ولما كانت الظفر أخذت له نفسها جعل جزاء حقها من جنس فعلها، بأن تعطى مملوكًا يخدمها. (الطبيي)

نفع قوت المغنذي: [مدينة الرضاع]: قال «حق»: المشهور روايته بفتح ميمه، فكسر نقط ذاله، فنشد ذاله، قال «طب»: وبفتح، أي: زمام الرضاع وحقه. [غرة عبد]: قال «حق»: بتووين غرة وعبد، تفسيره بالمشهور رواية، وإضافة بعضهم إضافة شيء لنفسه.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. هَكَذَا رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَحَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَبَّاجِ بْنِ حَبَّاجٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَبَّاجِ بْنِ أَبِي حَبَّاجٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَحَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ غَيْرُ مُحْفُوظٍ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى هُوَلَاءُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ. وَهِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ يُسَمَّى أَبَا السُّنْدَرِ، وَقَدْ أَدْرَكَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ. وَقَالَ: مَعْنَى قَوْلِهِ: «مَا يَذْهَبُ عَنِّي مَذْمَةُ الرَّضَاعِ» يَقُولُ: إِنَّمَا يَغْنِي ذِمَامُ الرَّضَاعَةِ وَحَقَّهَا، يَقُولُ: إِذَا أُعْطِيتَ الْمُرْضِعَةَ عَبْدًا أَوْ أَمَةً فَقَدْ قَضَيْتَ ذِمَامَهَا. ١١٣٦- وَرَوَى عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ ﷺ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَقْبَلَتِ امْرَأَةٌ، فَبَسَطَ النَّبِيُّ ﷺ رِداءَهُ، فَقَعَدَتْ عَلَيْهِ، فَلَمَّا ذَهَبَتْ قِيلَ: هَذِهِ كَانَتْ أَرْضَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَمَةِ تُعْتَقُ وَلَهَا زَوْجٌ: ١١٣٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا، فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، كَانَ حُرًّا لَمْ يُخَيَّرَهَا. ١١٣٨- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ حُرًّا، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. حَدِيثُ عَائِشَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. هَكَذَا رَوَى هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: «كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا». وَرَوَى عِكْرِمَةُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: رَأَيْتُ زَوْجَ بَرِيرَةَ، وَكَانَ عَبْدًا يُقَالُ لَهُ: مُغِيثٌ. وَهَكَذَا رَوَى عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَالُوا: إِذَا كَانَتِ الْأَمَةُ تَحْتَ الْحُرِّ فَأُعْتِقَتْ فَلَا خِيَارَ لَهَا، وَإِنَّمَا يَكُونُ لَهَا الْخِيَارُ إِذَا أُعْتِقَتْ وَكَانَتْ تَحْتَ عَبْدٍ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَرَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: «كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ حُرًّا، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». وَرَوَى أَبُو عَوَانَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ ﷺ فِي قِصَّةِ بَرِيرَةَ ﷺ، قَالَ الْأَسْوَدُ: وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. ١١٣٩- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَيُّوبَ وَقَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ عَبْدًا أَسْوَدَ لَبِنِي الْمُغِيثَةِ يَوْمَ أُعْتِقَتْ بَرِيرَةُ. وَاللَّهُ، لَكَأَنِّي بِهِ فِي طَرِقِ الْمَدِينَةِ وَتَوَاحِيْنَهَا، وَإِنَّ دُمُوعَهُ لَتَسِيلُ عَلَى لَحْيَتِهِ يَتَرَصَّاهَا لِتَخْتَارَهُ، فَلَمْ تَفْعَلْ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عُرْوَةَ هُوَ سَعِيدُ بْنُ مِهْرَانَ، وَيُسَمَّى أَبَا النَّظَرِ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْوَلَدَ لِلْفَرَّاشِ: ١١٤٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ:

العرف الشذّي: ... وهكذا وقع في الصحيحين: قال أبو بكر: والله، لأفانلهم ولو منعوني عقلاً. فقيل: إن ذكر العقال مبالغة. وقيل: إن ممالك المواشي كانوا يعطون مواشي الصدقات مع عقالمهم. وقيل: العقال زكاة العروض. وقيل: العقال زكاة الخول. أقول: يمكن أن يكون «العقال» اسم الحيوانات مثل «الغرة» للبعد، وثبت المعنى في اللغة. قوله: هذه كانت أرضعت النبي ﷺ: اسمها حليلة السعدية ﷺ. والواقعة أنه أقام بمدين حين فرغ من غزوة حنين؛ ليأتوه مسلمين، ويرد إليهم أموالهم، فجاؤوا وجاءت حليلة السعدية ﷺ أيضاً، فبسط النبي ﷺ لها رداءه. واختلف أهل معرفة الصحابة في إسلامها، والأرجح الغالب أنها أسلمت. قوله: باب ما جاء في الأمة تعتق ولها زوج: قال المجازيون: لو عتقت فلها الخيار، ولو عتق فلا خيار. وقال أبو حنيفة ﷺ: إن لها خياراً في صورتين، والواقعة واقعة مغيث وبريرة، فقال راو: إنه كان عبداً يوم عتقت. وقال راو آخر: إنه كان حُرًّا يوم عتقت. والرواة كبار أجلة. وقال بعض الخنفية: إن المراد أنه كان عبداً ثم عتق، فاجتمع الروايتان. وللحافظين هنا كلام، فقال ابن حجر: إن قطعة: «كان زوجها حُرًّا إلخ» منقطعة وقول الأسود. أقول: إن في حديث الباب لفظ «أقلت إلخ» صيغة المؤنث. ونقول أيضاً: إن في بعض الروايات تصريح قول عائشة ﷺ كما روي: قال علقمة والأسود: سمعنا عائشة تقول: «كان زوجها حُرًّا حين عتقت». صحيح إسناده. أخرجه أبو بشر الدولابي في «كتاب الأسماء والكنى»، وفي سنده أبو معشر، وهو زياد بن كليب. وقال العيني: إنه لا يخالفنا إلا قول: «ولو كان عبداً لم يخيرها إلخ». وذلك قول عروة كما هو مصرح في «النسائي»، وكذلك قال الطحاوي. وأما تفقه التخيير فذكره في «الهداية» بما رده ابن القيم شديداً. وأقول: والوجه ما ذكره الطحاوي من أن الأمة كانت قبل عتقها عليها ولاية الإيجاب، وأما إذا عتقت فلا بد من أن تكون مختارة، فترفع ولاية الإيجاب. وأما قول ابن عباس ﷺ: «إنه عبد أسود إلخ»، فلا يدل على كونه عبداً في الحال، بل باعتبار ما كان. ولي بحث في أن ابن عباس ﷺ جاء إلى المدينة مع أبيه في السنة التاسعة، وأما عتقت قبلها، وكانت تخدم عائشة ﷺ، فإنه عتقت سألها عن شأن عائشة ﷺ في قصة الإفك. وأقول: إن كونه عبداً أو كونه حُرًّا لا يضرنا أصلاً؛ فإننا نقول بالتخيير في الحالين حر وعبد. قوله: باب ما جاء أن الولد للفراش: ظاهر الحديث يوافق ما قال أبو حنيفة ﷺ. وقال النووي: إن أبا حنيفة ﷺ جمد على ظاهر حديث الباب. واعلم أن الفراش عندنا ثلاثة أقسام، القوي: وهو فراش المنكحة الحرة؛ فإن نفى ولدها لا يمكن إلا باللعان. والمتوسط: وهو فراش أم الولد، كان أقر قبل الولد الثاني، وما بعده لا ينتفي إلا بالنفي، ويثبت النسب بالسكوت. والضعيف: وهو فراش أمة حين ولدت أول مرة؛ فإنه لا يثبت إلا بالدعوة والإقرار. وبناءً على هذه المسألة قلنا: إن رجلاً شرفياً تزوج امرأة غريبة، فأتت بالولد بعد ستة أشهر، ولا يتصور الجمع بينهما، فالولد عند أبي حنيفة ﷺ للفراش أي للزوج الشرقي. واستبعد النووي، وقال: إن أبا حنيفة ﷺ جمد على محض ظاهر الحديث، ولما زعم ابن الهمام ﷺ أنه مستبعد تعرض إلى التقييد، فقال: إنه لعله استخدم أو كانت له كرامة. وتبعه صاحب «الدر المختار» في باب ثبوت النسب. (قيل: إن كل معجزة تصح كرامة للولي. وقيل: إن الكلية غير صحيحة. والحق أن بعض المعجزات تكون مختصة بالأنبياء، ولا تصلح كرامة للولي. أقول: الأرجح هو الثاني، وهو مذهب الأستاذ أبي القاسم القشيري صاحب الولاية). أقول: إن من استبعد مسألة أبي حنيفة فقد غفل عن باب مستقل في الفقه، وهو باب اللعان، فنقول: إن ولدت المغربة، ولم ينف المشرقي ولده، فكيف يمكن لأحد أن ينفي الولد. وإذا علم الزوج أنه ليس من نطفتي فعليه أن يلاعن. وروي عن أبي حنيفة أن الرجل إذا علم أن الولد ليس من نطفتي، فعليه أن يلاعن وجوباً عليه ديانة، نعم لا حق للقاضي في الاستفسار قبل رفع الأمر إليه.

حاشية: قوله: امرأة: هي حليلة مرضعة النبي ﷺ. قوله: فبسط النبي ﷺ رداءه: قال الطيبي: فيه إشارة إلى وجوب رعاية الحقوق القديمة ولزوم إكرام من له صفة قديمة وحقوق سابقة. قوله: بريرة: براتين مهملتين على وزن «كريمة»، مولاة لعائشة ﷺ، اشترتها من يهود وأعتقتها. قوله: ولو كان إلخ: أي زوجها «حُرًّا لم يخيرها» هذا مذهب الأئمة الثلاثة، وعند أبي حنيفة: للأمة الخيار بعد العتق وإن كان زوجها حُرًّا. فعنده الخيار للامتناع عن زيادة الملك؛ فإن الحرة يملك الزوج عليها ثلاث تطليقات، وعلى الأمة تطليقتين، وعندهم العلة دفع العار بكونها فراشاً للبعد. ولعل هذه الزيادة في الحديث - أعني قوله: «ولو كان حُرًّا لم يخيرها» - لم تثبت عند أبي حنيفة، أو هو قول الراوي بناءً على مذهبه، والله أعلم. (اللمعات)

نفع قوت المغنذي: [إذا قبلت امرأة]: هي حليلة بنت أبي ذؤيب السعدية. [في صورة الشيطان]: قال «قر»: أي في صفة.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَائِشَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ وَعَمْرِو بْنِ خَارِجَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو وَابْنِ عَبَّاسٍ وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ ﷺ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَرَى الْمَرْأَةَ فَتُعْجِبُهُ: ١١٤١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ اللَّهُ -وَهُوَ الدَّسْتَوَائِيُّ- عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى امْرَأَةً، فَدَخَلَ عَلَى زَيْنَبَ ﷺ، فَقَضَى حَاجَتَهُ، وَخَرَجَ. وَقَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَقْبَلَتْ، أَقْبَلَتْ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا رَأَى أَحَدَكُمْ امْرَأَةً فَأَعْجَبَتْهُ، فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ؛ فَإِنَّ مَعَهَا مِثْلَ الَّذِي مَعَهَا». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ. حَدِيثُ جَابِرٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَهِشَامُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ اللَّهُ هُوَ صَاحِبُ الدَّسْتَوَائِيِّ، هُوَ هِشَامُ بْنُ سَنَبْرِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي حَقِّ الزَّوْجِ عَلَى الْمَرْأَةِ: ١١٤٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْ كُنْتُ أَمْرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَسُرَّاقَةَ بِنِ مَالِكِ بْنِ جُعْشَمٍ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى وَطَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَأَنَسِ بْنِ عُمَرَ ﷺ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ. ١١٤٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا مُلَاذِمُ بْنُ عَمْرِو، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَدْرٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ، عَنْ أَبِيهِ، طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا الرَّجُلُ دَعَا زَوْجَتَهُ لِحَاجَتِهِ فَلْتَأْتِهِ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى التَّنَوُّرِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. ١١٤٤- حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ مُسَاوِرِ الْجُمَيْرِيِّ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﷺ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَنْهَا رَاضٍ، دَخَلَتْ الْجَنَّةَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا: ١١٤٥- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا، وَخَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِنِسَائِهِمْ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١١٤٦- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ شَيْبِ بْنِ عَرْقَدَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْأَحْوَصِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي ﷺ أَنَّهُ شَهِدَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَذَكَرَ وَوَعَدَ. فَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ قِصَّةً فَقَالَ: «أَلَا وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّمَا هُنَّ عَوَانٌ عِنْدَكُمْ، لَيْسَ تَمْلِكُونَ مِنْهُنَّ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ، فَإِنْ فَعَلْنَ، فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَصَاحِجِ، وَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِجٍّ،»

العرف الشاذي: ومسألة وجوب اللعان ذكره في «الدر المختار»: «الإقرار بالولد الذي ليس منه حرام كالسكوت إلخ»، فإذا امتناعه عن اللعان يوجب لحوق الولد بأبيه وثبوت نسبه منه شرعاً. وروي عن أبي حنيفة في «رد المختار» أن المولى إذا علم أن ولد أمته من نطفته، فيحرم عليه السكوت والامتناع عن الدعوة والإقرار ديانة، وأما قضاء فلا يثبت النسب إلا بالإقرار والدعوة. فصار حاصل المسألة أنه إذا علم أن الولد ليس منه فيحرم عليه الكف عن اللعان ديانة، وإذا لم يلاعن فليس لأحد أن ينفي ولده. والعجب من الشافعية أنهم استبعدوا هذه المسألة، والحال أنهم يقولون بمثل هذا في مسألة أخرى لهم. وهي أن مذهب مالك رحمه الله أن المرأة ترحم بالإقرار أو البينة أو الحبل إذا لم يعلم نكاحها، ومذهب الأحناف والشافعية أن الرحم لا يكون إلا بالبينة أو الإقرار لا بالحبل. ثم قال الشافعية: إن المرأة إذا حبلت، ولا تعلم نكاحها بأحد، فكيف ترحم؟ فإنها لعلها نكحت خفية، وهل يجب علينا استفسار أنها نكحت أم لا قبل رفع القضية إلينا بالإقرار أو البينة؟ فإذا لم يبق في مسألة أبي حنيفة رحمه الله استبعاد شيء. [أقول: إن إثبات النسب ونفيه إن كان عقلياً فلا يسجد لللعان؛ فإنه ليس بعقلي، وإن كان شرعياً فالشريعة تثبت نسبه من أبيه، فمن ينفي؟ فإذا لا احتياج إلى تقييد مسألة أبي حنيفة خلافاً لابن همام رحمه الله]. قوله: وللعاهر الحجر: العاهر: الزاني. والحجر قيل: الرجم. وقيل: المراد الذلة والخيبة.

حاشية: قوله: الولد للفراش: أي للملكة، وهو الزوج أو المولى؛ لأنهما يفترشاها. و«للعاهر الحجر» العاهر: الزاني، من عهر عهراً وعهوراً: إذا أتى المرأة ليلاً للفجور. ثم غلب على الزنا مطلقاً، يعني لا حظ للزاني في الولد، وإنما هو لصاحب أم الولد، وهو زوجها أو مولاه، كقوله الآخر: له التراب، أي لا شيء له. وقيل: هو الرجم. وضعف بأنه ليس كل زاني مرجوماً، ولأنه لا يلزم من الرجم نفي الولد، فالمعنى: له الخيبة لا النسب. (بجمع البحار) قوله: في صورة شيطان: [المقصود تشبيهها بالشيطان في الدعاء إلى الشر والوسوسة. (اللمعات)] قوله: ستر: [يفتح المهملة وسكون النون وفتح الموحدة، بوزن «جعفر». (الجامع)] قوله: لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها: مبالغة وبيان لكمال وجوب طاعة الزوج عليها. (اللمعات) قوله: جعشم: بضم الجيم والشين المعجمة، بينهما عين مهملة. كذا في «التقريب». قوله: وإن كانت على التنور: أي وإن كانت مشغولة بشغل ضروري، وربما يضع به المال كالخيز للزوج؛ لأنه إذا دعاها في هذه الحالة، فقد رضي بإتلاف مال نفسه، كذا قالوا. (اللمعات) قوله: أكمل المؤمنين إيماناً إلخ: يعني حسن الخلق والطف بالأهل من أسباب كمال الإيمان. (اللمعات) قوله: واستوصوا بالنساء خيراً: الاستيصاء قبول الوصية. أي أوصيكم بمن خيراً، فاقبلوا وصيتي فيهن. كذا في «بجمع البحار». قوله: بفاحشة مبينة: [كالتشوز وسوء العشرة وعدم التعفف. (البيضاوي)] قوله: غير مبرج: بكسر راء مشددة، أي غير شاق. (بجمع البحار)

نفع قوت المعتدي: [إفان معها مثل الذي معها]: هو كناية عن محل وطى، قال «قر»: محله منهن سواء، والتفاوت إنما هو من خارج، فليكتف بمحله، فهو المقصود، والتغافل عما سواه. [الدستوائي]: بكسو داله سینه فضم، بالأنساب. [ابن سنبر]: بسين فنون فموحدة فراء، كجعفر. [عوان]: بعين فواو فنون، كجوامع أسيرة وبراء بدل نونه، خطاء فاحش. [غير مبرج]: بموحدة فراء كمقدس، أي: شديد شاق.

فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلًا. ^{بالنسيخ والإبقاء} أَلَا إِنَّ لَكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ حَقًّا، وَلِنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّا. فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ، فَلَا يُوطَأَنَّ فُرْشَكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَ، وَلَا يَأْذَنُ فِي بَيُوتِكُمْ لِمَنْ تَكْرَهُونَ، ^{للسبي} أَلَا وَحَقُّهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ تُحْسِنُوا إِلَيْهِنَّ فِي كِسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «عَوَانٍ عِنْدَكُمْ» يَعْنِي أَسْرَى فِي أَيْدِيكُمْ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ إِيْتَانِ النِّسَاءِ فِي أَذْبَارِهِنَّ: ١١١٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَهَنَادٌ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ عِيْسَى بْنِ حِطَّانَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ ^{عليه السلام} قَالَ: أَتَى أَعْرَابِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلُ مِمَّا يَكُونُ فِي الْفَلَاةِ، فَتَكُونُ مِنْهُ الرُّوَيْحَةُ، وَتَكُونُ فِي الْمَاءِ قِلَّةٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا فَسَا أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ، وَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَخُرَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ^{عليه السلام} حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ ^{عليه السلام} حَدِيثٌ حَسَنٌ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: لَا أَعْرِفُ لِعَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ ^{عليه السلام} عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ، وَلَا أَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ حَدِيثِ طَلْقٍ بْنِ عَلِيٍّ السُّحَيْمِيِّ ^{عليه السلام}. وَكَأَنَّهُ رَأَى أَنَّ هَذَا رَجُلٌ آخَرُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى وَكِيعٌ هَذَا الْحَدِيثَ. ١١١٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُسْلِمٍ -وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ- عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ ^{عليه السلام} قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا فَسَا أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ، وَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ». وَعَلِيُّ هَذَا هُوَ عَلِيُّ بْنُ طَلْقٍ ^{عليه السلام}. ١١١٩- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُحَرَّمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ^{عليهما السلام} قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فِي الدُّبْرِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الزَّيْنَةِ: ١١٢٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مَيْسُونَةَ ابْنَةِ سَعْدٍ ^{عليها السلام} -وَكَانَتْ خَادِمَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ- قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الرَّافِلَةِ فِي الزَّيْنَةِ فِي غَيْرِ أَهْلِهَا كَمَثَلِ ظُلْمَةِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا نُورَ لَهَا». هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ. وَمُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قِبَلِ حَفْظِهِ، وَهُوَ صَدُوقٌ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ. وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ، وَلَمْ يَرْفَعَهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَيْرَةِ: ١١٢١- حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ حَبِيبٍ عَنِ الْحَجَّاجِ الصَّوَّافِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^{عليه السلام} قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَغَارُ، وَالْمُؤْمِنُ يَغَارُ. وَغَيْرَةُ اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَ الْمُؤْمِنُ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ^{عليهما السلام} حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ^{عليه السلام} حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ ابْنَةِ أَبِي بَكْرٍ ^{عليها السلام} هَذَا الْحَدِيثَ. وَكَلاَّ الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ. وَحَجَّاجُ الصَّوَّافِ هُوَ حَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ. وَأَبُو عُثْمَانَ اسْمُهُ مَيْسَرَةُ. وَحَجَّاجٌ يُكْنَى أَبَا الصَّلْتِ، وَثَقَّةٌ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ. حَدَّثَنَا أَبُو عِيْسَى، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْعَطَّارُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ عَنْ حَجَّاجِ الصَّوَّافِ، فَقَالَ: هُوَ فَطِنٌ كَيِّسٌ.

عائِل

العرف الشَّدِي: قوله: باب ما جاء في كراهية إيتان النساء في أذبارهن: أي الإيلاج في الدبر. وهو حرام بإجماع الأمة لا يشذ عنهم شاذ، وجوزته الروافض الملاعة. وقالوا: إن هذا الفعل ليس في الحيوانات أيضًا إلا في الحمار والكلب، والله أعلم. [وقال الرضي: «أَن» في آية: «أَتَى شَيْئًا» بمعنى «من أين» لا بمعنى «أين». وعندني قوله هذا صادق. وقيل: إنه شيعي، وظني أنه تفضلي. وما قال الرضي قال به علماء اللغة.] وههنا مغلطة شديدة تخرب البلاد وتدعها بلاقع؛ فإنه نسب إلى ابن عمر ^{عليهما السلام} جواز الإدبار في النسوان، وهذه نسبة ما تدع البلاد بلاقع. وقد ذكر الإمام الهمام البخاري أيضًا في هذه المسألة، حيث روى عن نافع عن ابن عمر وذكر: «وأيانها في...» ولم يذكر مدحول «في». أقول: إن هذه النسبة إليه محض افتراء عليه. ومنشأ الغلط أنه يجوز أن يأتي الزوج من جانب الدبر، والحال أن غرضه أن يكون الإيلاج في القبل لا في الدبر. وقد صرح ابن عمر ^{عليهما السلام} خلاف ما نسب إليه، كما رواه الطحاوي في «باب وطء النساء في أذبارهن»: أنحمض هن؟ قال ابن عمر ^{عليهما السلام}: وما التحميض؟ فذكر الدبر، فقال ابن عمر: وهل يفعل ذلك أحد من المسلمين إلخ.

حاشية: قوله: فلا يوطئن فرشكم: أي لا يأذن لأحد من الرجال أن يتحدث إليهن. وكان الحديث من الرجال إلى النساء من عادات العرب، لا يرون ذلك عيبًا، ولا يعدونه ريبية إلى أن نزلت آية المحجاب. وليس المراد بوطء الفراش نفس الزنا؛ فإن ذلك محرم على الوجوه كلها، فلا معنى لاشتراط الكراهة. والمختار منعه عن إذن أحد في الدخول والجلوس في المنازل، سواء كان محرماً أو امرأة إلا برضى الزوج، كذا في «الطبيعي» و«المجمع» و«النهاية». قوله: الرويحة: [تصغير «الرائحة». غرض السائل أنه ينبغي أن لا ينقض الوضوء بهذا القدر.] قوله: إذا فسا أحدكم: الفساء - بضم الفاء والمد - ريح من الدبر، يخرج بلا صوت. قوله: أعجازهن: جمع «عجز» - بفتح العين وضم الجيم على المشهور - مؤخر الشيء والمراد الدبر. ووجه المناسبة بين الجملتين أنه لما ذكر الفساء الذي يخرج من الدبر وبزبل الطهارة والتقرب إلى الله، ذكر ما هو أغلظ منه في رفع الطهارة زجراً وتشديداً. قاله الشيخ في «اللمعات». قال الطيبي: إن الله تعالى إذا لم يجوز للعبد المؤمن هذا القدر من الهنات، ومنعه من التقرب إليه بسببها، فما ظنك بتلك العظيمة الشنعاء. ومن ثم جعل [«إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ»] معترضاً بين المفسر - وهو قوله تعالى: «نِسَائُكُمْ خَزَنَاتٌ لَكُمْ» - والمفسر، وهو قوله: «فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ». قوله: الرافلة: المترجمة بريتها. والرافلة: التي ترفل في ثوبها أي تبخر. والرفل: الذيل. (س) قوله: وغيرة الله أن يأتي المؤمن إلخ: قال في «مجمع البحار»: «وغيرته أن يأتي إلخ» أي غضبه ثابت لأن يأتي عبده، والغيرة: كراهة المشاركة في المحبوب، والله لا يرضى به، فلذا منع من الشرك والفواحش. قوله: حدثنا أبو عيسى: [كذا يوجد في بعض النسخ، وعلى صحته هو مقولة تلميذ الترمذي، وفي نسخة مصححة لا يوجد هذا، بل ابتداء السند بقوله: «حدثنا أبو بكر»، والله أعلم.]

نفع قوت المغتذي: [مثل الرافلة في الزينة أرباً وفاء، أي: الجارة ذيلها التمايلة بمشيها فوقية، كذا جزم به ابن السمعاني.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا: ١١٥٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَكُّفُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ سَفَرًا يَكُونُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا، إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوهَا أَوْ أَخُوها أَوْ زَوْجُها أَوْ ابْنُها أَوْ ذُو مَحَرِّمٍ مِنْهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحَرِّمٍ». وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَكْرَهُونَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُسَافِرَ إِلَّا مَعَ ذِي مَحَرِّمٍ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَتْ مُوسِرَةً، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا مَحَرِّمٌ، هَلْ تَحُجُّ؟ فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَحِبُّ عَلَيْهَا الْحُجُّ؛ لِأَنَّ الْمَحَرَّمَ مِنَ السَّبِيلِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، فَقَالُوا: إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا مَحَرِّمٌ فَلَمْ تَسْتَطِعْ إِلَيْهِ سَبِيلًا. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا كَانَ الطَّرِيقُ آمِنًا فَإِنَّهَا تَخْرُجُ مَعَ النَّاسِ فِي الْحُجِّ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ. ١١٥٣- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَلَّالُ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحَرِّمٍ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الدُّخُولِ عَلَى الْمُغِيبَاتِ: ١١٥٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ». فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَرَأَيْتَ الْحُمُو؟ قَالَ: «الْحُمُو الْمَوْتُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه. حَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَإِنَّمَا مَعْنَى كَرَاهِيَةِ الدُّخُولِ عَلَى النِّسَاءِ عَلَى نَحْوِ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا كَانَ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ». وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «الْحُمُو» يُقَالُ: الْحُمُو أَخُو الزَّوْجِ، كَأَنَّهُ كَرِهَ لَهُ أَنْ يَخْلُوَهَا.

بَابُ: ١١٥٥- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُجَالِيدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَلِدُجُوا عَلَى الْمُغِيبَاتِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَحَدِكُمْ مَجْرَى الدَّمِ». قُلْنَا: وَمِنْكَ؟ قَالَ: «وَمِنِّي، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَعَاتَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي مُجَالِيدِ بْنِ سَعِيدٍ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ. وَسَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ حَشْرَمٍ يَقُولُ: قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَلَكِنَّ اللَّهَ أَعَاتَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ» يَعْني: فَأَسْلَمَ أَنَا مِنْهُ. قَالَ سُفْيَانُ: فَالشَّيْطَانُ لَا يُسْلِمُ. «لَا تَلِدُجُوا عَلَى الْمُغِيبَاتِ» وَالْمُغِيبَةُ: الْمَرْأَةُ الَّتِي يَكُونُ زَوْجُهَا غَائِبًا. وَالْمُغِيبَاتُ: جَمَاعَةُ الْمُغِيبَةِ.

بَابُ: ١١٥٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُورِقٍ، عَنْ أَبِي الْأَخْوِصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَرْأَةُ عَوْرَةٌ، فَإِذَا خَرَجَتْ اسْتَشْرَفَهَا الشَّيْطَانُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في كراهية أن تسافر المرأة وحدها: واعلم أن الحديث في السفر غير سفر الحج، وأما العلماء فيذكرون مسألة سفر الحج تحت هذه الأحاديث، وكذلك الطحاوي وغيره فعل مثل هذا، أي ذكر سفر الحج تحت هذه الأحاديث. ثم ورد في الأحاديث: «لا تسافر المرأة فوق ثلاثة أيام»، وفي بعض الروايات: «سفر يوم»، وفي بعض الروايات: «سفر يوم وليلة»، وغيرها من الألفاظ. ومذهب أبي حنيفة أن سفر الحج إن كان ثلاثة أيام فلا تسافر إلا ومعها محرم، وإذا كان أقل من ثلاثة أيام فيجوز لها السفر، فيقال: إن الأحاديث ترد على أبي حنيفة. أقول: لا ترد على أبي حنيفة رضي الله عنه؛ فإن الأحاديث ليست بواردة في سفر الحج، بل في غيره من الأسفار. والمحقق فيها أن يدار الأمر على الفتنة وعدمها، ويجوز الأمر إلى رأي من ابتلي به، ولا يكون فيه تحديد الأيام. وهذا ما تحقق لي من المذهب وإن لم يصرح به أحد. قوله: باب: قال الغزالي رحمته الله: إن الشيطان يدخل في بدن الإنسان ويسري فيه، وقال ابن حزم الأندلسي رحمته الله: إنه يلقي الوسوس على الإنسان من الخارج بلا سراية. أقول: إن القرآن يؤيد ما قال ابن حزم الأندلسي كما في آية: ﴿يَتَخَفَتُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَوْتِ﴾. وأما في حديث الباب فهذا مثل: وقد كنت أجز في حشاش مرة: كجري معين الماء في قصب الآس. واعلم أن الجن والشيطان من نوع واحد، وتأثيرهما في الإنسان بطريق واحد. قوله: فأسلم: في رواية: «أسلم». أقول: يمكن أن يُسَلِّمَ الشيطان وأن تُرَكَّبَ الشهوة في المَلَك. وقال البيضاوي والرازي: إن هاروت وماروت ما كانا ملكين، بل هذا تمثيل النفس والبدن. أقول: إن قصة هاروت وماروت مروية بحديث. قال الحافظ: إنه ليس بلا أصل. فاقول: لا يلتفت إلى غيره.

حاشية: قوله: ثلاثة أيام فصاعدا: قال الطحاوي: اتفقت الآثار التي فيها مدة الثلاث كلها عن النبي ﷺ في تحريم السفر ثلاثة أيام على المرأة، واختلفت فيما دون الثلاث، فنظرنا في ذلك، فوجدنا أن حديث ما دون الثلاث لم يخل من أن يكون متقدما على خير الثلاث أو متأخرا؛ فإن كان متقدما فيكون خير الثلاث المتأخر ناسخا له، وإلا لما كان لذكره الثلاث معنى، وإن كان متأخرا فلم يمكن أن يقال: إنه ناسخ لخير الثلاث، بل يكون مثبتا لحزمة زائدة، فحديث الثلاث واجب استعماله على الأحوال كلها. قوله: الحمى: يسكون الميم بمحزة، وجاء «حما» كعصا، و«حمو» كأبو، و«حم» كآب. وهو اسم لأقارب المرأة من جانب الزوج، والمراد ههنا غير آبائه وأبنائه، إلا أن يحمل على المبالغة. قوله: الحمى الموت: هذه كلمة يقولها العرب للتشبيه في الشدة والفظاعة، فيقال: الأسد الموت، والسلطان النار. والمراد تحذير المرأة منهم، كما يحذر من الموت؛ لأن الخوف من الأقارب أكثر، والفتنة منهم أوقع؛ لتمكنهم من الوصول والخلوة من غير نكير. (اللمعات) قوله: المغيبات: [وهي اللاتي غابت عنهن أزواجهن] جمع «مُغِيبَة» بضم الميم وكسر المعجمة وسكون التحتية. وتخصيص المغيبات بالذكر؛ لشدة اشتياقهن إلى الوقاع وارتفاع المانع. (اللمعات) قوله: فإن الشيطان يجري من أحدكم مجرى الدم: يحتمل الحقيقة بأن جعل له قدرة على الجري في باطن الإنسان، ويحتمل الاستعارة لكثرة وسوسته، كذا في «المجمع». والمقصود تمكنه من إغواء الإنسان تمكنا تاما. قوله: فأسلم: قال الطيبي: في «جامع الترمذي» قال ابن عيينة: فأسلم - بالضم - أي أسلم أنا منه، والشيطان لا يسلم. وفي «جامع الدارمي» قال أبو محمد: أسلم - بالفتح - أي استسلم. وذهب الخطابي إلى الأول، والقاضي العياض المغربي إلى الثاني، وهما روايتان مشهورتان. قوله: فالشيطان لا يسلم: قال في «المجمع»: هذا ضعيف؛ فإن الله تعالى على كل شيء قدير، فلا يبعد تخصيصه من فضله بإسلام قريبه. قوله: استشرفها الشيطان: أي ينظر إليها، ويطلع نظره إليها، ليغويها أو يغوي فيها؛ لأنها جبال الشيطان. وقيل: إذا خرجت ورأها أهل الربة بارزة من حذرهما استشرفوها؛ لما بث الشيطان في نفوسهم من الشر والريغ. فاضيف إلى الشيطان للسببية. (المجمع)

نفع قوت المغذي: [استشرفها الشيطان]: أي: رآها من أعلى ما يفتن به الناس، أو دعاهم لاستشراف، وطلع لها.

بَابُ: ١١٥٧- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ بَجِيرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ الْحَضْرِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُؤْذِي امْرَأَةً رُوحَهَا فِي الدُّنْيَا، إِلَّا قَالَتْ رُوحَتُهُ مِنَ الْخُورِ الْعَيْنِ: لَا تُؤْذِيهِ - قَاتِلُكَ اللَّهُ - فَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَكَ دَخِيلٌ، يُؤْشِكُ أَنْ يُفَارِقَكَ إِلَيْنَا». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَرِوَايَةُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ عَنِ الشَّامِيِّينَ أَصْلَحَ، وَلَهُ عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَأَهْلِ الْعِرَاقِ مَنَاقِبُ.

أَبْوَابُ الطَّلَاقِ وَاللَّعَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بَابُ مَا جَاءَ فِي طَلَاقِ السَّنَةِ: ١١٥٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَقَالَ: هَلْ تَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ؟ فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَرَا جَعَهَا. قَالَ: قُلْتُ: فَيَعْتَدُ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ؟ قَالَ: فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ، فَكَفَّ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي الْحَيْضِ، فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «مَرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُطْلَقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا». حَدِيثُ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَكَذَلِكَ حَدِيثُ سَالِمٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ طَلَاقَ السَّنَةِ أَنْ يُطْلَقَ طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَهِيَ طَاهِرَةٌ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلْسَّنَةِ أَيْضًا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَكُونُ ثَلَاثًا لِلْسَّنَةِ، إِلَّا أَنْ يُطْلَقَ وَاحِدَةً، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَإِسْحَاقَ، وَقَالُوا فِي طَلَاقِ الْحَامِلِ: يُطْلَقُهَا مَتَى شَاءَ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُطْلَقُهَا عِنْدَ كُلِّ شَهْرِ تَطْلِيقَةٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ: ١١٦٠- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَارِثٍ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في طلاق السنة: الطلاق على ثلاثة أقسام، الأحسن أن يطلق في الطهر الذي لم يجامع فيه واحدة ولا يراجع، وطلاق السنة: ثلاث طلاقات في ثلاثة أطهار، وطلاق البدعة، ثم هذا عندنا إما من حيث العدد وإما من حيث الوقت، أما من حيث العدد فثلاث طلاقات في طهر واحد، وأما من حيث الوقت فالطلاق في الحيض، وأما عند الشافعية فلا بدعة من حيث العدد، وعندنا لا طلاق بدعة من حيث الوقت في حق الحامل؛ وإنما لا تحيض. ووقوع طلاق البدعة عند الفقهاء الأربعة والخمسة عشرين خلاف ابن تيمية. وأما تمسك الأحناف والحنابلة على أن البدعة من حيث العدد أيضًا، فبالأية: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ» (البقرة: ٢٢٩) أي مرة بعد مرة، أي تفرقًا، وإخراج الزيلعي من «مصف ابن أبي شيبة»: أن الصحابة كانوا لا يرضون بطلاقين أو ثلاث في وقت واحد. وأما إذا طلق ثلاث طلاقات، فلا تقع عند داود الظاهري وابن تيمية - وكذلك نسب إلى ابن عباس رضي الله عنه - إلا طلاق واحدة، [أقول عن ابن عباس اختلاف الروايتين] وقال إن الطلاق المنهي عنه لا يترتب عليه الأحكام، وعندني في خلافه نصوص كثيرة، وقال: إن رجلاً إذا وكل رجلاً بأن ينكح، فأنكح الوكيل نكاحًا فاسدًا، لا ينفذ النكاح في حق الموكل، وكذلك وكل الله تعالى عباده بالطلاق، فلا ينفذ الطلاق السني عنه عنده تعالى. أقول: لو الفت ابن تيمية إلى كلام الطحاوي لم يقل ما قال. قوله: أن يراجعها: لنا في الرجوع قولان، قيل: واجب، وقيل: مستحب، ورجح صاحب «الهداية» الأول. قوله: فمه أرايت إن عجز واستحقم: قال ابن تيمية: إن طلاقه باطل، والشرح عنده: أرايت أن الأحكام تبدل إن عجز واستحقم بل لا تقع الطلقة. أقول: إن في «مه» «ما» استفهامية، والهاء بدل الألف، وقد صرح ابن حبيب بأن الألف قد تبدل بالهاء، والشرح عند الجمهور: فما تقول، أنتعطل الأحكام الشرعية؟ أقول: كيف ينكر ابن تيمية وقوع الطلاق والحال أن في كثير من طرق «مسلم» تصريح الطلقة الواحدة؟ والغاء الداخلة على «مه» تلفو على شرح ابن تيمية لا شرح الجمهور، ويدل بعض طرق الحديث على أن «ما» استفهامية كما في «مسلم»: «فما بمنعني؟ إلخ»، وأما المراجعة ففي بعض الروايات أنه يطلق في الطهر اللاحق، وفي بعض الروايات أن يطلق في الطهر الذي بعد الطهر اللاحق، ولنا أيضًا قولان مثل الروايتين، وأبدى حكمته ابن رشد في قواعده. قوله: ثم ليطلقها طاهرًا أو حاملًا: الحامل لا تحيض عندنا، وقال الشافعية: تحيض، وتمسكوا بحديث الباب أي التقابل بين الطاهر والحامل، ونقول: إنه لا تمسك لكم فيه، ونقول: إن الطاهر على قسمين: حامل وحائض. وإني سألت من أهل التجربة هل تحيض أم لا؟ فقالوا: قد تحيض، ومثل هذا التأييد لأهل الطب، روي عن ابن عباس رضي الله عنه في «مسند الدارمي»: أن الحامل إذا حاضت تزيد الأيام على وضع حملها قدر ما حاضت. فأقول: إنها تحيض، لكن الأحكام لم تفرد لها، لأن بناء الأحكام على الأغلب، وحيض الحامل أندر، وحجتنا على أن الحامل لا تحيض هي مسألة استبراء الأمة المشتراة؛ فلما لو حاضت حالة الحمل أيضًا، فأي جدوى في الاستبراء؟ ففعل الدم الذي تراه الحامل دم لمرض لحقها. قوله: وأحمد: أقول: ليس مذهب أحمد رضي الله عنه هذا، بل مذهب مذهبنا: مسألة: هل الطلقة الواحدة الباتنة بدعة أم لا؟ فقول: بدعة؛ لأنها فاضلة عن الحاجة، وقيل: ليست بدعة، والقولان المذكوران في المبسوطات، واتفقا على أن الخلع وإن كان طلاقًا بائنًا، لكنه ليس بدعة. قوله: باب ما جاء في الرجل طلق إلخ: يحتمل أن يكون هذا حكاية طلاقه بلفظ «البتة»، أو حكاية الطلاق ثلاثًا، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: يصح نية الواحدة الباتنة والثلاث في «البتة»، وأما وجه عدم صحة إرادة ثنتين، فما ذكره في «الهداية» لا يعلق بالقلب، وأما ما يذكر أن الجنس لا يراد منه فردان فأقول: إن الجنس يطلق على القليل والكثير والاثنتين، فما وجه عدم صحة اثنتين؟ وإن قيل: لا دليل على الثنتين، يقال: الدليل لإرادة المتكلم وقال الشافعي رضي الله عنه: يصح نية الثنتين أيضًا، وأما الواقعة ففي أكثر الطرق أنه طلق بلفظ «البتة»، وفي بعضها: أنه طلق ثلاثًا كما في «أبي داود» باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث، رواه ابن جريج، ورجح المحدثون أنه طلق بـ«البتة». أقول: إن كان طلق ثلاثًا فأمره ﷺ بالسراجعة، فيحمل على جزئية في كتب الشافعية والحنفية، كما في «الدر المختار»: أنه لو أراد التأكيد لا التأسيس يصدق ديانة، وكان سؤاله ﷺ لعلم أنه أراد الواحدة أو الثلاث، وأما لو كان طلق بـ«البتة» فيشكل الأمر على الحنفية؛ فإنه يقول: إن الكنايات بوائن، وقال الشافعي: إنها رواجع، فأمره ﷺ بالمراجعة عندنا مشكل، فنحمل المراجعة على المراجعة حسًا أي بنكاح جديد. واعلم أن مسألة الديانة يعني بها السفهية، ومسألة القضاء يحكم بها القاضي، ولا يجوز للمفتي الحكم بمسألة القضاء،

حاشية: قوله: الحور: [نساء أهل الجنة، جمع «حوراء»، وهي الشديدة بياض العين الشديدة سوادها. (الجمع)] قوله: يوشك: [إنما قالت: «يوشك»؛ لأنه لا يجوز بكونه من أهل الجنة.] قوله: أن يراجعها: وفي رواية أوردها صاحب «المشكاة» عن الشيخين: «فتعيط فيه رسول الله ﷺ»، قال الشيخ المحدث في «شرح المشكاة»: فيه دليل على حرمة الطلاق في الحيض، وفي قوله: «فليراجعها» دليل على وقوع الطلاق مع كونه حرامًا، وعلى استحباب المراجعة. قوله: فمه إلخ: يعني كُفَّ نفسك عن هذا السؤال؛ لأنه ليس بمحتاج إلى البيان، بل تلك التطليقة محسوبة البتة، إلا أن الرجعة لازمة. (س) قوله: «أرايت إن عجز واستحقم» أي عجز بالنطق من الرجعة، أو ذهب عقله عنها، لم يكن ذلك محلًا بالطلقة. و«استحقم» أي تكلف الحق بما فعل من الطلاق للحناف. قال النووي: هو استفهام إنكار، أي نعم يحتسب طلاقه، ولا يتمتع احتسابه؛ لعجزه، وقاله ابن عمر رضي الله عنه، قاله الشيخ أبو طاهر الفتحي في «جمع البحار»، والله تعالى أعلم بالصواب.

نفع قوت المغنذي: [دخيل: بدل فقط حاء، كأمير ضعيف نازل.

يَزِيدُ بْنُ رُكَانَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ﷺ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي الْبَتَّةَ. فَقَالَ: «مَا أَرَدْتَ بِهَا؟» قُلْتُ: وَاحِدَةً. قَالَ: «وَاللَّهِ؟» قُلْتُ: وَاللَّهِ. قَالَ: «فَهُوَ مَا أَرَدْتَ». هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي طَلَاقِ الْبَتَّةِ، فَرَوِي عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ أَنَّهُ جَعَلَ الْبَتَّةَ وَاحِدَةً. وَرَوِي عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّهُ جَعَلَهَا ثَلَاثًا. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: فِيهِ نِيَّةُ الرَّجُلِ، إِنْ نَوَى وَاحِدَةً فَوَاحِدَةٌ، وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ، وَإِنْ نَوَى ثِنْتَيْنِ لَمْ تَكُنْ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فِي الْبَتَّةِ: إِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا فَهِيَ ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ نَوَى وَاحِدَةً فَوَاحِدَةٌ يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ، وَإِنْ نَوَى ثِنْتَيْنِ فَثِنْتَانِ، وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي «أَمْرِكِ بِيَدِكَ» ١١٦١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَيُّوبَ: هَلْ عَلِمْتَ أَحَدًا قَالَ فِي «أَمْرِكِ بِيَدِكَ»: إِنَّهَا ثَلَاثٌ، إِلَّا الْحَسَنَ؟ فَقَالَ: لَا، إِلَّا الْحَسَنَ. ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ غَفِرًا إِلَّا مَا حَدَّثَنِي قَتَادَةُ عَنْ كَثِيرٍ مَوْلَى بَنِي سَمُرَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «ثَلَاثٌ». قَالَ أَيُّوبُ: فَلَقِيتُ كَثِيرًا مَوْلَى ابْنِ سَمُرَةَ فَسَأَلْتُهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ. فَرَجَعْتُ إِلَى قَتَادَةَ، فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: نَسِيَ. هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ بِهِذَا، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَوْقُوفٌ، وَلَمْ يُعْرِفْ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا. وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ حَافِظًا صَاحِبَ حَدِيثٍ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي «أَمْرِكِ بِيَدِكَ»، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم - مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه -: هِيَ وَاحِدَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ. وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ عَمَّانَ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رضي الله عنه -: الْقَضَاءُ مَا قَضَيْتَ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه -: إِذَا جَعَلَ أَمْرَهَا بِيَدِهَا وَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا، وَأَنْكَرَ الزَّوْجَ، وَقَالَ: لَمْ أَجْعَلْ أَمْرَهَا بِيَدِهَا إِلَّا فِي وَاحِدَةٍ، اسْتَخْلِفَ الزَّوْجَ، وَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ. وَذَهَبَ سُفْيَانُ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ إِلَى قَوْلِ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه -: وَأَمَّا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فَقَالَ: الْقَضَاءُ مَا قَضَيْتَ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ. وَأَمَّا إِسْحَاقُ فَذَهَبَ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخِيَارِ: ١١٦٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَرْنَاهُ، أَفَكَانَ طَلَاقًا؟ حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ،

العرف الشاذي: ولا للقاضي الحكم بمسألة الديانة، [أقول: هذه القاعدة المذكورة من أهم الأصول في امتياز أحكام القاضي والمفتي، وأكثر الناس عنها غافلون. (مصحح الكتاب)] ثم الإنفاذ الذي جرى في زماننا؛ [كما في (الدر المختار)] فإنهم يفتون كأنهم قضاة، غير جائز لهم؛ فإن المفتي يجب عليه الحكم بمسألة الديانة، ولا يجوز الحكم بمسألة القضاء بعكس حال القاضي، والفرق بين الفتوى والقضاء قد يكون فرق الحلال والحرام، وقد يكون فرق الاحتياط، وأما ما قلت من وجوب الحكم بالفتوى والديانة على المفتي، فيؤخذ من عبارات كتبت، منها ما في «الكنز»: قال لامراته: إن ولدت غلاماً فأنت طالق واحدة، وإن ولدت جارية فطالق بنتين، فأنت مهما ولم يدر الأول، تقع واحدة قضاء وثنيتين ديانة، وقد صرحوا بأن الفتوى بشئتين ليس حكم الاستحباب والاحتياط، بل حكم واجب، وفي «فتح القدير»: أن الإقالة في الفرر الفعلي واجبة ديانة لا محض استحباب. وههنا بحث، وهو أنه إذا رفع الأمر إلى القاضي، فحكم القاضي بمسألة القضاء، فهل لهذا الرجل بعد القضاء أن يعمل بالفتوى بخبرته أم لا؟ وظني أنه لا يجوز له العمل بالفتوى بعد القضاء في هذه الجزئية، وهذا يجري في كثير من المسائل، منها أنه إذا وهب شيئاً ثم عاد إليه بقضاء القاضي، والحال أن العودة في الهبة مكروه تحريماً ديانة، فهل يرفع القضاء هذه الكراهة أم لا؟ وكذلك إذا حكم القاضي بكون المعضوب للغاصب، فهل يكون له هذا الشيء حراماً أو حلالاً بعد أن قضى القاضي؟ وكذلك مسائل أخرى. وأما ما ذكرت من ظني أنه لا يبقى الخيرة في الديانة، فشيء ما يقال: إن قضاء القاضي نافذ ظاهراً وباطناً، ووجدت جزئية عن محمد تويده، وهي أن رجلاً شافعياً مثلاً طلق امرأته الحنفية مثلاً بلفظ الكناية، فيريد الرجل الرجوع، ولا ترضى به، فرفعا القضية إلى القاضي، فإذا حكم القاضي بحكم لا يمكن لأحدهما الخلاف في هذه الجزئية أصلاً، ولا لأحد أن يحكم خلاف حكم هذا القاضي شرقاً وغرباً، وفي «الهداية»: أن القضاء بمجتهد فيه صار في حكم المجمع عليه في هذه الجزئية، ولا يمكن لأحد أن يفسخه، ثم كل مسألة من مسائل الشافعية مثلاً بمجتهده فيها عندنا، إلا ما عدد بعض المسائل لا تزيد على عدد الأصابع، ولكن يظهر من الكتب كون هذه المسائل المستثناة بمجتهده فيها أيضاً، فتكون كل مسألة من المذاهب الأربعة بمجتهده فيها، ثم قضاء القاضي المشهور أنه في المعاملات لا في العبادات. أقول: قد يكون في العبادات أيضاً كما ذكرت أولاً، وأما دليل أن فرق القضاء والديانة كان في السلف أيضاً مما أخرجه الطحاوي عن أبي يوسف، عن عطاء، عن شريح استفتى رجل شريحاً، فقال شريح: إنما أقضي لا أفتي إلخ. ثم يرد ههنا أنه عليه السلام كان قاضياً لا مفتياً، فكيف أجاز له الرجوع حين طلق ثلاثاً؟ أقول: إنه عليه السلام قاض ومفت. قوله: باب ما جاء في أمرك بيدك: قال الفقهاء: إن الفاظ «أمرك بيدك»، واختاري نفسك، وأنت طالق إن شئت» الفاظ التوكيل لا التطبيق، وإنما تقع الطلاق بعد اختيار المرأة الطلاق، وذكرها في الكنايات يومها أما من الكنايات، وأما الفاظ التوكيل، واختلف أبو حنيفة والشافعي في إرادة الثنتين في هذه الفاظ. قوله: وكان القول قوله إلخ: واعلم أنهم إذا ذكروا «القول قول فلان» يراد باليمين في كل موضع. قوله: باب ما جاء في الخيار: مذهبه أنه يشترط لفظ «النفس» في كلام المرأة واختياره بالناء. وقال علي: إذا خيبرها ففقع طلقة واحدة إذا لم تختار، وليس هذا مذاهب الأربعة، وواقعة الباب واقعة أنه آلى إلى شهر ثم خيبرها فاختارن إياه عليه السلام.

حاشية: قوله: اللهم غفر! طلب المغفرة من الله تعالى؛ لأنه جعل سماع هذا القول مخصوصاً بالحسن، يعني أنه سمع من قتادة أيضاً مثله. (س) ويحتمل أنه كان يسمعه من الحسن على الجزم واليقين، فلذا قاله جزءاً بل حصراً، وليس كان سماعه من قتادة بهذه المرتبة، فذكره بعد طلب المغفرة من الله تعالى، بسبب أن يكون فيه شيء من السهو والغفلة، والله تعالى أعلم بالصواب. قوله: القضاء ما قضت: قال محمد رحمته: أي في قوله لامراته: «أمرك بيدك» الطلاق عندنا على ما نوى الزوج؛ فإن نوى واحدة فواحدة بآئنة، وهو خاطب من الخطاب، وهو قول أبي حنيفة رحمته والعامّة. وقال عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رحمتهما: القضاء ما قضت، انتهى كلامه في «الموطأ». أي الحكم ما نوت من رجعية أو بآئنة واحدة أو ثلاث؛ لأن الأمر مفوض إليها. (علي القاري) قوله: أفكان طلاقاً: الهمة للإنكار، أي لم يكن طلاقاً، وعرضاها: أن محض الاختيار لا يكون طلاقاً، حتى ينضمّ باختيار المرأة المرافقة. وفي «الموطأ» لمحمد رحمته: أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه قال: إذ لم ملك أمرته أمرها، فلم تفارقه وقرت عنده، فليس ذلك بطلاق، قال محمد: وبهذا نأخذ إذا اختارت زوجها، فليس ذلك بطلاق، وإن اختارت نفسها فهو على ما نوى الزوج، وإن نوى ثلاثاً ثلاث، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

نفع قوت المغتذي: (اللهم اغفرا): بنقط عينه كعبد، أي: اغفر غفرا.

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِمِثْلِهِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْحِثَارِ، فَرَوَى عَنْ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا: إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَوَاحِدَةً بَائِنَةً. وَرَوَى عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا أَيْضًا: وَاحِدَةٌ يَسْلُكُ الرَّجْعَةَ، وَإِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَلَا شَيْءَ. وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَوَاحِدَةً بَائِنَةً، وَإِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَوَاحِدَةٌ يَسْلُكُ الرَّجْعَةَ. وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَوَاحِدَةً، وَإِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَثَلَاثٌ. وَذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَى قَوْلِ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَأَمَّا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فَذَهَبَ إِلَى قَوْلِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا لَا سُكْنَى لَهَا وَلَا نَفَقَةَ: ١١٦٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُغِيرَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا سُكْنَى لَكَ وَلَا نَفَقَةَ». قَالَ مُغِيرَةُ: فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ: قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا نَدْعُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا ﷺ بِقَوْلِ امْرَأَةٍ، لَا نَذْرِي أَحْفَظْتَ أَمْ نَسِيتَ. فَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَجْعَلُ لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةَ. ١١٦٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ وَإِسْمَاعِيلُ وَمُجَالِدٌ، قَالَ هُشَيْمٌ: وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ أَيْضًا عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ ابْنَةِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَسَأَلْتُهَا عَنْ قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، فَقَالَتْ: طَلَّقَهَا زَوْجَهَا الْبَتَّةَ، فَخَاصَمْتُهُ فِي السُّكْنَى وَالنَّفَقَةِ، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ سُكْنَى وَلَا نَفَقَةَ. وَفِي حَدِيثِ دَاوُدَ: «قَالَتْ: وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَدَ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاجٍ وَالشَّعْبِيُّ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَقَالُوا: لَيْسَ لِلْمُطْلَقَةِ سُكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في المطلقة ثلاثا إلخ: هذه مسألة السبوتة الحائل، قال أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لها النفقة والسكنى، وقال أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لا نفقة ولا سكنى كما في ظاهر حديث الباب، وقال الشافعي ومالك: لها السكنى لا النفقة. طرق حديث الباب كثيرة، وتعبير المسألة أن المبتوتة الحائل تستحق النفقة والسكنى أم لا؟ ونسك بعض الأحناف بقول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على عدم الزيادة على القاطع بالخبر الواحد. أقول: إنه ليس بنافع فيه. قوله: فاطمة بنت قيس: فاطمة هذه رواية حديث حساسة واحدة غير ما في أبواب المستحاضة، وتلك فاطمة بنت أبي حبيش، ويسمى بقيس أيضًا. قوله: كتاب الله إلخ: نقلوا أن أحمد بن حنبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يضحك، ويقول: أين في كتاب الله، وغرضه أن هذا من اجتهاد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأما سنة نبيكم فأخذ الأحناف بالعص وقلوا: إن عند عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نصًا صريحًا منه، وليس هذا نمض اجتهاده، فيجوز إحالة إلى حديث مرفوع، وقال الدارقطني: إن لفظ «سنة نبينا إلخ» وهم الراوي. أقول: إن هذا اللفظ مروي في طرق مسلم صراحة، فلا يمكن الإنكار، وتناول بعض الحنابلة بأن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا نص عنده، بل هذا اجتهاده. أقول: قد روى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ألفاظه بخلاف المرفوعة، كما أخرجه في «معاني الآثار» بسند لا ينحط عن الحسن، قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لها النفقة والسكنى»، وفيه خصيب بن ناصح، ولعله من رواة الحسن، وفي سنده حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة، وقالوا: لم يخرج عنه البخاري. أقول: إنه أخرج عنه، لكنه في نسخة غير متداولة بيننا، ومر عليه بعض الحفاظ أيضًا، ومر الحفاظ على ما في «الطحاوي» في «الفتح» وقال: لم يسمع إبراهيم عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال ابن القيم: إني أشهد أنه لم يقل به رسول الله ﷺ. أقول: كيف مثل هذا التجاسر بعد حسن السند؟ وأما ما قال الحفاظ من الانقطاع فقد مر أن النخعي لا يرسل إلا صحيحًا كما في أوائل «التمهيد». ولهم ما في «مسلم»: تقول فاطمة بنت قيس: إن نفى السكنى والنفقة موجود في القرآن؛ فإن في القرآن قيدًا بالحمل، فالحائل لا يكون لها النفقة والسكنى، وأيضًا في القرآن: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾. قالت: إن الأمر هو الرجعة، فلا يكون النفقة للمبتوتة، تقول: إن الآيات عامة في سياقها، وإن كان الأمر هو الرجعة، فلا علينا إلا بيان النكته في القيد، وأجاب الطحاوي عن تمسك فاطمة. وأما ما قلت: إن سياق الآية عام وإن كان العجز خاصًا، فله نظائر في القرآن العظيم أيضًا. أقول: من جانب الأحناف ما بدا لي فأراجع إلى قياس جلي، وهو أنه ثبت بالأحاديث وتلقاه الأمة بالقبول أن المتوفى عنها زوجها لا يجوز لها الخروج من بيت العدة. وأقول: كذلك حال المطلقة بلا فرق شيء، فيكون للمطلقة السكنى، ثم قال أبو حنيفة: إذا كانت لها السكنى تكون النفقة أيضًا، فالمسألة قوية والقياس جلي لا يمكن العدول عنها أصلًا، ومذهبنا في المتوفى عنها زوجها أن تعتد في بيت العدة، ولا سكنى لها ولا نفقة، ولها إرث، فيكون كراء البيت الذي اعتدت فيه عليها، ولا يجوز لها الخروج منه، وذكر الطحاوي الاستنباطات من الآيات، منها الآية: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ وفي اختلاف المفسرين أنها للمطلقة الرجعية أو البائنة، ووافق البخاري أبا حنيفة والشافعي وما وافق أحمد، وحديث الباب لما كان يخالف الشافعية أيضًا فقالوا: إن نزاع فاطمة كان في النفقة لا في السكنى. أقول: إن في بعض الأحاديث الصحاح ذكر نزاعها في السكنى أيضًا، منها ما في حديث الباب. أقول: إن خروجها من بيت العدة كان لمعاذير مروية في الأحاديث، كما في «مسلم» أنها كانت تطيل اللسان على أمها، فكان لها السكنى، ولكنها خرجت من بيت العدة لمعاذير. وأما نفى النفقة في حديث الباب، فلا بد من القيد في الحديث عندنا، فقال الطحاوي بالإلزام على الشافعية: إنها خرجت من بيت العدة؛ لكونها طويلة اللسان على أمها، فإذا خرجت تكن ناشرة ولا نفقة للناشرة. وفيه نظر؛ فإنها خرجت بإجازته بخلافه، فلا بد من عذر آخر عن نفى النفقة، وقد مر العذر عن نفى السكنى، وذكر الشافعية أيضًا معاذير نفى السكنى؛ لأنهم يقولون بنفى النفقة لا السكنى. فأقول بجيبا عن نفى النفقة: إن النفى نفى الزائد الذي كانت تطالبها؛ فإن أصل النفقة قد أعطيت كما في الروايات، وأصحها أنها أعطاهما زوجها عشرة أصوع، كما مر في «الترمذي»، وفي بعض الروايات أنه أعطاهما أزيد من عشرة أصوع، كما في «الطحاوي»، فكان المراد لا نفقة أي الفاضل على ما كان أعطاهما، وكنت جعلت قرينة أخرى على أنها كانت تطالب أزيد مما أعطيت، وكانت أعطيت أصل النفقة، وهي ما أخرجه الطحاوي، عن أبي عمرو قال رسول الله ﷺ: «ليست لك نفقة ولكن متاع بالمعروف إلخ»، أي بالتقدير المعروف، لكني رأيت في «مشكل الآثار» أن الطحاوي حمل «متاع بالمعروف» على متعة الثياب للمطلقة؛ فإنه جرّه تحت باب متعة النساء، فلما حمله الطحاوي على هذا ترك هذه القرينة، وتمسك بالروايات الدالة أنها أعطيت النفقة. ثم أقول: إن الروايات في موت زوج فاطمة وحياته مختلفة؛ فإن مسلمًا أخرج في صحيحه في حديث حساسة: إن زوجي استشهد وخطبني أبو معاوية، ومر عليه الحفاظ. واختار أنه لم يمت، بل طلقها وهو حي، ولو كان زوجها مات فلا نفقة لها ولا سكنى عندنا أيضًا، ولكن الحفاظ أعلمه، وقال: إنه وهم الراوي؛ فإنه عاش إلى عهد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين عزل خالد بن الوليد وخطب، فقام هذا الرجل وكلم في عزله خالداً، وبخالفه كلام الحفاظ في كنى «التقريب» حين جزم بأنه مات، فإذا لا سكنى ولا نفقة لها عندنا، وإن الخطيب السائل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رجل آخر بهذا الاسم، ولكن علماء معرفة الصحابة والبخاري في تاريخه قالوا: إنه عاش إلى عهد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فصار حال هذا الرجل مترددًا فيه. وأما إذا قيل: إنه طلق ثم مات، فأقول: لسم أحد في كتبنا مسألة هذه المرأة، هل تكون لها السكنى والنفقة أم لا؟ وفي «النظم»: ويسقط بالتطليق والموت وانقضاء عدتها المعلوم لا يتقرر. وأما اسم هذا الرجل ففيه اختلاف، قيل: إنه أبو عمرو بن حفص بن مغيرة، وهذا مختار المحدثين، وفي باب الروايات أنه أبو حفص بن مغيرة، وفي بعضها: حفص بن أبي عمرو بن مغيرة، ولنا ما أخرجه الدارقطني في سننه عن جابر مرفوعًا، وسند رجاله ثقات، وفيه: «المطلقة ثلاثا لها النفقة والسكنى»، وفي سنده قوة إلا أبو قلابة عبد الملك بن محمد، وأخرج عنه ابن ماجه، وقيل: إنه اختلط في آخر عمره، وقال أبو داود: إنه أمين مأمون أخذت عنه. وأعلم أن الراوي عنه عند الدارقطني أخذ قبل الاختلاط أو بعده، وأما البخاري فلم يخرج حديث: «لا نفقة ولا سكنى»، وما أخرج ما يخالفه من فتوى عائشة وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبعض التابعين، والإنصاف أنه وافق الشافعي ومالكًا لا أبا حنيفة.

حاشية: قوله: لا ندع كتاب الله: وهو قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾. (س) وهو مذهب أبي حنيفة كما يجيء بيانه.

إِذَا لَمْ يَمْلِكْ زَوْجُهَا الرَّجْعَةَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - مِنْهُمْ عُمَرُ وَعَبْدُ اللَّهِ ﷺ -: إِنَّ الْمُطَلَّقةَ ثَلَاثًا لَهَا السُّكْنَى وَالتَّقْفَةُ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَهَا السُّكْنَى وَلَا تَقْفَةَ لَهَا، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا جَعَلْنَا لَهَا السُّكْنَى بِكِتَابِ اللَّهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ﴾ قَالُوا: هُوَ الْبَدَاءُ أَنْ تَبْذُوعَ عَلَى أَهْلِهَا، وَاعْتَلَّ بِأَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ ؓ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ السُّكْنَى لِمَا كَانَتْ تَبْذُوعًا عَلَى أَهْلِهَا. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا تَقْفَةَ لَهَا؛ لِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي قِصَّةِ حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ ؓ.

بَابُ مَا جَاءَ لَا طَلَاقَ قَبْلَ التَّكَاحِ: ١١٦٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا عَامِرُ الْأَخْوَلُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَذَرِ ابْنَ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا عِتْقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا طَلَاقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَمُعَاذٍ وَجَابِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ رضي الله عنها. حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَالْحَسَنِ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَشَرِيحَ وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه وَغَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ. وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَنْصُوبَةِ: إِنَّهَا تَطْلُقُ. وَرُوِيَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَالشَّعْبِيِّ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِذَا وَقَّتْ نَزَلَ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّهُ إِذَا سَمَى امْرَأَةً بِعَيْنِهَا أَوْ وَقَّتْ وَقْتًا، أَوْ قَالَ: إِنْ تَزَوَّجْتُ مِنْ كُورَةَ كَذَا، فَإِنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ فَإِنَّهَا تَطْلُقُ. وَأَمَّا ابْنُ الْمُبَارَكِ فَشَدَّدَ فِي هَذَا الْبَابِ وَقَالَ: إِنْ فَعَلَ لَا أَقُولُ: هِيَ حَرَامٌ. وَذَكَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ رحمته الله: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ، هَلْ لَهُ رُخْصَةٌ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِ الْفُقَهَاءِ الَّذِينَ رَخَّصُوا فِي هَذَا؟ فَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: إِنْ كَانَ يَرَى هَذَا الْقَوْلَ حَقًّا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُبْتَلَى بِهِ الْمَسْأَلَةُ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِهِمْ، فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَرْضَ بِهِدًا، فَلَمَّا ابْتُلِيَ أَحَبَّ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِهِمْ، فَلَا أَرَى لَهُ ذَلِكَ. وَقَالَ أَحْمَدُ: إِنْ تَزَوَّجَ لَا أَمْرُهُ أَنْ يُفَارِقَ امْرَأَتَهُ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَنَا أَجِيزُ فِي الْمَنْصُوبَةِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، وَإِنْ تَزَوَّجَهَا لَا أَقُولُ: تَحْرُمُ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ. وَوَسَّعَ إِسْحَاقُ فِي غَيْرِ الْمَنْصُوبَةِ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ طَلَّاقَ الْأُمَةِ تَطْلِيقَتَانِ: ١١٦٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى التَّيْسَابُورِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُظَاهِرُ بْنُ أَسْلَمَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «طَلَّاقُ الْأُمَةِ تَطْلِيقَتَانِ وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ». قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: وَحَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا مُظَاهِرُ بِهِذَا. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما. حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدِيثُ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُظَاهِرِ بْنِ أَسْلَمَ، وَمُظَاهِرٌ لَا يُعْرَفُ لَهُ فِي الْعِلْمِ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

العرف الشذّي: قوله: إن المطلقة ثلاثاً إلخ: لنا وللحنابلة أن نحمل الثلاث على تفرقة، سيما إذا كان في «مسلم» تصريح الثلاث تفرقة، والمسألة مختلفة فيها في السلف أيضاً، وهذا والله أعلم. قوله: باب ما جاء لا طلاق قبل النكاح: مذهب أبي حنيفة رحمته أنه إذا أضاف الطلاق إلى المملوك أو إلى سبيه، يقع الطلاق بعد الملك وتحقق الشرط، وحالنا سائر الأئمة، إلا أن مالكا فصل بأنه إن كان قيد فمثل أبي حنيفة رحمته، وإن أطلق مثل أن قال: إن دخلت الدار فكل امرأة أتزوج طالق، فلا أثر مثل الشافعي، والسلف أيضاً مختلفون، وأطبب الحفاظ، ولعل أكثر السلف إلى الحجازيين، وأتى الحفاظ بآثار عليها: ما أخرج أن وليد بن عبد الملك كتب الاستفتاء إلى البلاد، فأجاب العلماء بعدم الطلاق. ولما أيضاً آثار كما ذكر مالك في موطنه أسامي بعض الصحابة والتابعين، ولنا فتوى عمر رحمته أخرجه الحفاظ في «الفتح» أن الظهار المعلق يقع بعد النكاح، وتكلم الحفاظ في سنده من قبل عبد الله العمري. أقول: قد أخرجه مالك في موطنه عن القاسم بن حماد عن عمر، وكان أفنى عمر رحمته في الظهار المضاف، وأجرياه إلى الطلاق أيضاً، فكيف أغمض الحفاظ عن هذا الأثر القوي؟ قوله: ولا طلاق له فيما لا يملك: قال صاحب «الهداية» بقول بالموجب، والمراد بالقول بالموجب هو مصطلح الأصوليين لا مصطلح أهل المعاني، وهذا هو شرح الزهري كما في «التخريج». قوله: في المنسوبة الأصح «المنسوبة» بالسين أي التقييد بالبلدة أو القبيلة أو غيرها لا الإطلاق. قوله: فقال ابن المبارك إن كان يرى إلخ: هذا القول يخالف ما قال ابن عابدين رحمته. يجوز أن يعمل بتدوين في واقعيتين متضادتين. وأقول: إن هذا لا نظير له من أقوال السلف، وقد قلت: وليس رجوعه عما فضاء: ولا تخيير شيء والنقيض، وكانوا يسألون من ارتضوه: ولا يرجي خلاف من مفيض، ومن أفنى بمسألة لغير: فنسلسلة على عرض عريض. وهذه المسألة طويلة الذيل لا يسع ذكرها بالمقام، وبعض تفصيلها مر أولاً. قوله: باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان: اختلف في أن الاعتبار في الطلاق والسعادة للرجال أو النساء، قال أبو حنيفة رحمته بالثاني، وفي كتب الشافعية أن العبرة للرجال، وحديث الباب «عندنا حيضتان» يفيدنا في أن المراد من الأقراء الحيضات لا الأطهار.

حاشية: قوله: لا طلاق إلخ: قال الشيخ: وقد جوز أبو حنيفة والزهري تعليقه بالنكاح عمومًا بأن يقول: كل امرأة نكحتها فهي طالق، أو خصوصًا بأن يقول لامرأة معينة: إذا نكحتك فانت طالق، فيقع الطلاق عند النكاح، والجمهور على خلافه، انتهى كلامه في «اللمعات». وعند الحنفية: إذا طلق الرجل امرأته فلها النفقة والسكنى في عدتها، رجعًا كان أو لا، وحديث فاطمة رده عمر رضي الله عنه كما مر، وكما روى مسلم في صحيحه: قال عمر: لا نترك كتاب الله تعالى وسنة نبينا صلوات الله عليه وآله بقول امرأة، لا ندرى لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله عز وجل: «لَا تَخْرِجُونَهَا مِنْ بُيُوتِهِمْ». وأيضًا ردت قول فاطمة عائشة رضي الله عنها، فقالت: «ما لفاطمة بنت قيس خير في أن تذكر هذا الحديث»، رواه مسلم. وفي «الهداية»: وردها أيضًا زيد بن ثابت وأسماء بن زيد وجابر وعائشة رضي الله عنهن، ومروءة. قوله: في المنصوبة: إلى زنة كمنعت كرهه شده یا متعین کرده شده بتبديل یا شهرت که گفت مردے: اگر نکاح کنم فلانی زن را که از قبیل فلان یا در فلان شهر است از طلاق است، عبد الله بن مسعود گفت که طلاق واقع نمی شود، یعنی بعد از تزویج، و بهیمن است مذہب حنفیة. قوله: وقت وقتا: [بأن قال: إن نكحت اليوم أو غدا.] قوله: طلاق الأمة تطبيقًا إلخ: بهذا الحديث قال أبو حنيفة: إن الطلاق والعدة باعتبار المرأة، وقال الشافعي: يتعلقان بالرجل. (اللمعات)

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يُحَدِّثُ نَفْسَهُ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ: ١١٦٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَجَاوَزَ اللَّهُ لِأُمِّي مَا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَكَلِّمْ بِهِ أَوْ تَعْمَلْ بِهِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا حَدَّثَ نَفْسَهُ بِالطَّلَاقِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا حَتَّى يَتَكَلَّمَ بِهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجِدِّ وَالْهَزْلِ فِي الطَّلَاقِ: ١١٦٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَدْرَكٍ -مَدِينِيٍّ-، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ مَاهَكَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثُ جِدْهَنْ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ: الثَّكَاخُ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ حَبِيبٍ بْنُ أَدْرَكٍ. وَابْنُ مَاهَكَ هُوَ عِنْدِي يُوسُفُ بْنُ مَاهَكَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخُلْعِ: ١١٦٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ -وَهُوَ مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ- عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ مَعُوذٍ ابْنِ عَفْرَاءَ رضي الله عنه: أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ -أَوْ أُمِرَتْ- أَنْ تَعْتَدَ بِحَيْضَةٍ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ الرَّبِيعِ بْنِ مَعُوذٍ رضي الله عنه الصَّحِيحُ أَنَّهَا أُمِرَتْ أَنْ تَعْتَدَ بِحَيْضَةٍ. ١١٧٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَعْتَدَ بِحَيْضَةٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي عِدَّةِ الْمُخْتَلِعَةِ، فَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: إِنَّ عِدَّةَ الْمُخْتَلِعَةِ عِدَّةُ الْمُطَلَّاقَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: عِدَّةُ الْمُخْتَلِعَةِ حَيْضَةٌ. قَالَ إِسْحَاقُ: وَإِنْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى هَذَا فَهُوَ مَذْهَبٌ قَوِيٌّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُخْتَلِعَاتِ: ١١٧١- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا مُرَاجِمُ بْنُ ذَوَادٍ بْنِ غُلْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ ثَوْبَانَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْمُخْتَلِعَاتُ هُنَّ الْمُنَافِقَاتُ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ. ١١٧٢- وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا مِنْ غَيْرِ بَأْسٍ لَمْ تَرَخْ رَاحَةَ الْجَنَّةِ».

العرف الشاذي: قوله: ما حدث به أنفسها إلخ: «أنفسها» فاعل أو مفعول، ورجح الطحاوي النصب في «مشكل الآثار»، وفي حديث الباب إشكال، وهو أن ظاهر حديث الباب أن معاصي القلب لا إثم عليها ما لم يعمل بها أو تكلم، حتى أن الكفر أيضاً من أمور القلب، والحال أن الأمة المحمدية اتفقت على أن البعض والحسد والتكر من أعلى المعاصي، وتفرد البعض بأن معاصي القلب لا إثم عليها، إلا إذا عمل أو تكلم. أقول: إن هذا القول لا يحتاج إلى أن يطل، فإن شريعتنا والشرائع السماوية اتفقت على ترتب العقاب على معاصي القلب. وقال رجل: إن مراتب ما في النفس خمسة، الحاجس والناظر وحديث النفس والهم والعزم وغيرها، والهم معتبر في الطاعة لا المعصية، ولا إثم على أربعة منها، وإنما الإثم على العزم، وقريب من هذا كلام الغزالي رحمته الله. أقول: إن مدلول الحديث أن كل ما قبل العمل والكلام حديث النفس، فأجوبة الإشكال عديدة. أقول: إن المراد التضميم كناية، وإنه لا إثم ما لم يصمم، والكناية ليس بمجاز؛ لما حررت أولاً. وأقول: إنه إذا صمم إرادة المعصية ثم منع لعرض عن تلك المعصية، فهل عليه إثم أم لا؟ أقول: إنه مأخوذ وعليه إثم، وأما إذا امتنع عن المعصية بقدرته وبخبرته بعد تصميم الإرادة، فلا وزر عليه، بل هو مأجور، كما في «مسألة»: «لو أن تركها كتبوه له حسنة وإنما تركها من جرأتي إلخ»، وأما ما فيه: «فأنا أغفر له ما لم يصممها إلخ»، فلا يرد علي؛ فإنه ليس بعام في ما يكون بعمل اختياري واضطراري، بل ما يكون تركه بخبرته. قوله: بات ما جاء في الجدل إلخ: «الجد» أن يتلفظ بلفظ يريد إيقاع حكمه، و«الهزل» أن يتلفظ بلفظ لا يريد إيقاع حكمه، وعندنا عدة أشياء يكون الجدل والهزل فيه سواء، مثل الطلاق والعناق واليمين والنكاح وغيرها، وتنقيح المناط أن كل تصرف يمين، وفيه الجد والهزل سواء، والمراد من اليمين التزام التصرف بدمته. وصرح الشيخ في «فتح القدير»: أن الهزل بكلمة الكفر كفر. أقول: إن الكفر ليس بمقتضى الكلمة، بل بسبب ارتكابه الهزل بكلمة الكفر، والهزل بكلمة الكفر حرام وكفر. قوله: باب ما جاء في الخلع: في رواية عن الشافعي رحمته الله الفسخ، والمشهور عنه أنه طلاق، وهو مذهب أبي حنيفة، وفي الحديث: «عدة الخلع حيضة»، وليس هذا مذهب أحد إلا رواية عن أحمد، وأظن ابن تيمية وقال: إن الطلمت الواحد حكم منصوص، [وعنده فسخ] وخلافه خلاف النص ومر عليه الحافظان. وقال بعض المدرسين في جواب حديث الباب: إن في الحديث حيضة، وهذا اسم جنس يطلق على القليل والكثير، ومراده أن يكون العدة بالحيض لا بالأشهر، فلا يدل على وحدة الحيضة. أقول: إنه تأويل، سيما إذا كان في «النسائي» تصريح الواحدة أيضاً. أقول: إن حق الجواب أن تعتد حيضة واحدة في بيت العدة، فبذل الحديث على أن خرجت من بيت العدة، ولا يدل على نقصان العدة، وأما وجه هذا الحمل فما أخرجه النسائي باب عدة المطلقة عن محمد بن عبد الرحمن: أن الربيع بنت عفرأ إلخ، وفي الروايات: أن زوجها ضربها وكسى ذراعها، فهذا عذر خروجها، وحديث صحيح صحيحه الذهبي سنداً ومتمناً في تذكرو الحفاظ وقال: رجاله ثقات، وفي سننه حمادون وهو غير مشهور، لكن الذهبي وثقه. وأما واقعة خلع هذا الرجل أن الربيع بنت عفرأ كانت جميلة، وكان ثابت بن قيس بن شماس زوجها قصير القد، فرأته يوماً في جماعة رجال طوال، وهو قصير، فلما دخل عليها بزت على وجهه فبلغ الأمر إلى النبي ﷺ فقال لها،

حاشية: قوله: ما لم تكلم: أي في الأقوال، «أو تعمل به» أي في الأفعال. (اللمعات) قوله: ثلاث جدن جد وهزلن جد: الحد أن يتلفظ باللفظ قصداً إلى إرادة معناه الحقيقي أو المجازي. والهزل ضده، فمن طلق أو نكح أو رجع وقال: كنت فيه لاعباً أو هازلاً وما قصدت معانيها، لم يعتبر قوله، ويقع الطلاق، وينعقد النكاح، ويثبت الرجعة، وكذا الحكم في جميع العقود، كالبيع والهبة وغيرهما من التصرفات، وإنما خص هذه الثلاثة لتأكيد أمر الفرج والاهتمام به. (اللمعات) قوله: المختلعات: أي الطالبات للخلع والطلاق من غير عذر، كذا في «الجمع». قوله: هن المنافقات: فيه تشديد وتغليظ؛ لأن ظاهر ازدواج الاختلاط يقتضي أن لا ييطان العداوة والخلاف، كذا في «اللمعات». قوله: من غير بأس: أي تسأل الطلاق في غير حال شدة وضرورة تدعوها وتلجئها إلى المفارقة. (اللمعات) قوله: لم ترج راحة: وكذا قوله الآتي: فحرام عليها راحة الجنة، أي ممنوع عنها، أي لا تجد أول ما يجدها المحسنون، لا أنها لا تجدأ أصلاً، وهذا من المبالغة في التهديد. ونظير ذلك كثير، كذا في «الطبي».

نفع قوت المغتذي: إجدن جد: بكسر جيم كل. [ذواد]: بنقط داله فواو فدال، كشداد ابن علي بن فلام فموحدة، كغرفة.

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ ثَوْبَانَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتَ زَوْجَهَا طَلَاقًا مِنْ غَيْرِ بَأْسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ». وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَيُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ رضي الله عنه. وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَرْفَعَهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مُدَارَاةِ النِّسَاءِ: ١١٧٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي شِهَابٍ عَنْ عَمِّهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ كَالضِّلْعِ، إِنْ ذَهَبَتْ تُفْقِيهِهَا كَسْرَتَهَا، وَإِنْ تَرَكْتَهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا عَلَى عَوَجٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ وَسَمُرَةَ وَعَائِشَةَ رضي الله عنهن. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَسْأَلُهُ أَبُوهُ أَنْ يُطَلِّقَ زَوْجَتَهُ: ١١٧٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ عَنِ الْخَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: كَانَتْ تَحْتِي امْرَأَةٌ أُحِبُّهَا وَكَانَ أَبِي يَكْرَهُهَا، فَأَمَرَنِي أَنْ أُطَلِّقَهَا فَأَبَيْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، طَلِّقْ امْرَأَتَكَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ. بَابُ مَا جَاءَ لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةَ طَلَاقَ أُخْتِهَا: ١١٧٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه -يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ- قَالَ: «لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةَ طَلَاقَ أُخْتِهَا؛ لِتَكْفِيَ مَا فِي إِنْثَائِهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي طَلَاقِ الْمَعْتُوَّةِ: ١١٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَرَارِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ الْمَخْزُومِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ طَلَاقٍ جَائِزٌ إِلَّا طَلَاقَ الْمَعْتُوَّةِ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ». هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ عَجْلَانَ. وَعَطَاءُ بْنُ عَجْلَانَ ضَعِيفٌ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ طَلَاقَ الْمَعْتُوَّةِ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ لَا يَجُوزُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْتُوًّا يُفْقِي الْأَخْيَانَ، فَيُطَلِّقُ فِي حَالِ إِفَاقَتِهِ. بَابُ: ١١٧٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا يَعْلى بْنُ شَيْبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ وَالرَّجُلُ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ مَا شَاءَ أَنْ يُطَلِّقَهَا، وَهِيَ امْرَأَتُهُ إِذَا ارْتَجَعَهَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ، وَإِنْ طَلَّقَهَا مِائَةً مَرَّةً أَوْ أَكْثَرَ، حَتَّى قَالَ رَجُلٌ لِامْرَأَتِهِ: وَاللَّهِ، لَا أُطَلِّقُكَ قَتِيلَيْنِ مِنِّي وَلَا أُورِيكَ أَبَدًا. قَالَتْ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: أُطَلِّقُكَ فكلما هَمَّتْ عِدَّتُكَ أَنْ تَنْقُضِي رَاجِعْتُكَ، فَذَهَبَتْ الْمَرْأَةُ حَتَّى دَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ رضي الله عنها فَأَخْبَرَتْهَا، فَسَكَتَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها حَتَّى جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْبَرَتْهُ، فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ، حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾، قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: فَاسْتَأْنَفَ النَّاسُ الطَّلَاقَ مُسْتَقْبَلًا، مَنْ كَانَ طَلَّقَ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَلَّقَ. حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ بِمَعْنَاهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها». وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ يَعْلى بْنِ شَيْبٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَامِلِ الْمُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجَهَا تَضَعُ: ١١٧٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ ...

العرف الشاذي: فقالت: إني لا كلام لي في دينه وأمره، ولكني لا أرضى بالكفر في الإسلام، فأمره النبي ﷺ بالخلع فخلع، فخرجها من بيت العدة كان لعدر. وأيضًا أقول: إن في سنن الدارقطني: أمرها بأن تعتد حيضة ونصفها إلخ، وليس هذا مذهب أحد، فدل على أن المراد أن تحيض بقدر ما أمرها بأن تعتد في بيت العدة، ثم تلحق بأهلها، ولنا دليل على أن الخلع طلاق، أخرجه النسائي في صفراء في باب الخلع: «أقبل الخديقة وطلّقها تطليقة إلخ»، أخرجه البخاري أيضًا. قوله: المعتوه: المعتوه مغلوب العقل. قوله: تسريح بإحسان: التفسير المشهور أنه تركها بلا رجعة، والمشهور أن الخلع طلاق، وفي رواية عن الشافعي أن الخلع فسخ؛ لأن الخلع عنده لو كان طلاقًا يكون الطلاق الثالث في قول الله عز وجل: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾، فيكون قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ﴾ طلاقًا، فقال الحنفية: إن الخلع داخل في قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾، ثم بينه أن الطلاق إما على مال، أو بغير مال فبين أولًا طلاقًا بلا مال، ثم بين الطلاق على مال بقوله: ﴿لَا جُنَاحَ﴾. هذا ما قال المفسرون.

حاشية: قوله: إن المرأة كالضلع: بكسر وبفتح وبفتحنتين، عظم الجنب، وهو معوج، يعني أن النساء في خلقهن اعوجاج في الأصل، فلا يستطيع أحد أن يغيرهن عما جبلت عليه. قوله: إن ذهبت تقيمها إلخ: أي شرعت أن تجعل الضلع مستقيمة أدى إلى كسرها أي طلاقها، فلا يمكن الانتفاع بها إلا بالترك على اعوجاجها وتحسين الخلق معها، ولكن ذلك مشروط بأن لا يكون في ذلك إثم وشر. (اللمعات) قوله: لا تسأل المرأة طلاق أختها: المراد هي المخطوبة عن أن تسأل الخاطب طلاق التي في نكاحه، أو المرأة تسأل زوجها طلاق ضرمتها، والمراد الأخت في الدين. (اللمعات) قوله: لتكفي ما في إنائها: من «كفأت القدر» إذا كببتها لتفرغ ما فيها، كفأت الإناء وأكفأته إذا كبته، وهذا تمثيل لإمالة الضرة حق صاحبها من زوجها إلى نفسها إذا سألت طلاقها. (جمع البحار) قوله: طلاق المعتوه: قال الطيبي: اختلفوا في طلاق السكران، فذهب بعضهم إلى أن طلاقه لا يقع؛ لأنه لا عقل له كالجنون، وهو قول عثمان وابن عباس رضي الله عنهما، وآخرون إلى أن طلاقه واقع؛ لأنه عاقل، لم يزل عنه به الخطاب ولا الإثم، بدليل أنه يؤمر بقضاء الصلاة، ويأثم بإخراجها عن وقتها، وبه قال علي رضي الله عنه، وهو قول مالك والثوري والأوزاعي، وظاهر مذهب الشافعي وأبي حنيفة. قوله: المغلوب إلخ: [تفسير للمعتوه، وهو بظاهرة شامل للمغى عليه]. قوله: وهي امرأته إذا ارتجسها وهي في العدة إلخ: أي كان له الرجعة ما دامت في العدة، وإن طلقها مائة مرة. قوله: هم إلخ: [أي قربت زمان انقضاء عدتك]. قوله: تسريح بإحسان: [بالطاقة الثالثة أو بأن لا يراجعها حتى تبين. (البيضاوي)]

إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِي السَّنَابِلِ بْنِ بَعْكُكٍ رضي الله عنه قَالَ: وَضَعْتُ سُبَيْعَةَ رضي الله عنها بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِثَلَاثَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا أَوْ خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ يَوْمًا، فَلَمَّا تَعَلَّتْ تَشَوَّقَتْ لِلنِّكَاحِ فَأَنْكَرَ عَلَيْهَا ذَلِكَ، فذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: «إِنْ تَفَعَّلَ فَقَدْ حَلَّ أَجْلُهَا». حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ مَنْصُورٍ نَحْوَهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها. حَدِيثُ أَبِي السَّنَابِلِ رضي الله عنه حَدِيثٌ مَشْهُورٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَا نَعْرِفُ لِلْأَسْوَدِ شَيْئًا عَنْ أَبِي السَّنَابِلِ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: لَا أَعْرِفُ أَنَّ أَبَا السَّنَابِلِ رضي الله عنه عَاشَ بَعْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْحَامِلَ الْمُتَوَقِّعَ عَنْهَا زَوْجَهَا إِذَا وَضَعَتْ فَقَدْ حَلَّ لَهَا التَّرْوِيجُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ: تَعْتَدُ آخِرَ الْأَجَلَيْنِ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ. ١١٧٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رضي الله عنهم تَذَاكُرُوا الْمُتَوَقِّعَ عَنْهَا زَوْجَهَا الْحَامِلَ تَضَعُ عِنْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: تَعْتَدُ آخِرَ الْأَجَلَيْنِ. وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ رضي الله عنه: بَلْ يَحِلُّ حِينَ تَضَعُ. وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَا مَعَ ابْنِ أَخِي، يَعْنِي أَبَا سَلَمَةَ رضي الله عنه. فَأَرْسَلُوا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها زَوْجَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَتْ: قَدْ وَضَعْتُ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِبَيْسِيرٍ، فَاسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَأَمَرَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي عِدَّةِ الْمُتَوَقِّعِ عَنْهَا زَوْجَهَا: ١١٨٠- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ رضي الله عنها: أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ، قَالَتْ: قَالَتْ زَيْنَبُ رضي الله عنها: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم حِينَ تُوُفِّيَ أَبُوهَا أَبُو سُفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ، فَدَعَتْ بِطَيْبٍ فِيهِ صُفْرَةٌ خَلُوقٍ أَوْ غَيْرُهُ، فَدَهَنْتُ بِهِ جَارِيَةً، ثُمَّ مَسَّتْ بِعَارِضِيهَا، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ، مَا لِي بِالطَّيْبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحَدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». ١١٨١- قَالَتْ زَيْنَبُ رضي الله عنها: فَدَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تُوُفِّيَ أَخُوهَا، فَدَعَتْ بِطَيْبٍ فَمَسَّتْ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ، مَا لِي فِي الطَّيْبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحَدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». ١١٨٢- قَالَتْ زَيْنَبُ رضي الله عنها: وَسَمِعْتُ أُمِّي أُمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَتِي تُوُفِّيَ عَنْهَا زَوْجَهَا، وَقَدْ اشْتَكَّتْ عَيْنَيْهَا، أَفَتَكْحُلُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: «لَا». ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا،.....»

العرف الشاذي: أقول: يرد على المفسرين ما أخرجه أبو داود أنه عليه السلام قال: «أو تسريح بإحسان» طلاق ثالث، حين سأل رجل يا رسول الله، في قوله عز وجل: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ» (البقرة: ٢٢٩)، طلاقان فأين الثالثة؟ قال: «تسريح بإحسان» أقول: قوله تعالى: «فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ» (البقرة: ٢٣) إنه إعادة اسم ما استوفى عنه؛ ليجري الحكم عليه، كما قال أرباب المعاني، وإن لم يعتد بالرواية، فالقول الذي اختاره المفسرون صحيح أيضًا، وإنما قلت: إن لم يعتد بالرواية؛ لأن الرواية لا تصير حسنة إلا باللهم، ورعاية سياق القرآن وسباقه أولى من رعاية أمثالها. قوله: زينب: زينب هذه ليست بأم المؤمنين، بل ربيبة النبي صلى الله عليه وسلم بنت أم سلمة. وأبو سفيان والد معاوية. قوله: إلا على زوج إلخ: دل الحديث على أن الإحداد على من مات من الأقارب جائز لثلاثة أيام، وقد روي عن محمد في «النوادر»: يجوز الإحداد على بعض الأقارب إلى ثلاثة أيام، ولا بد من اعتداد هذه الرواية، وإلا فلا جواب عن الحديث، وفي القصص المذكورة في حديث الباب كلام طويل. وأما في قصة زينب بنت جحش فاشكال، ذكره الحافظ في «الفتح» بأن إخوتها كانوا ثلاثة، مات أحدهم نصرانيًا بمجيشة، والثاني مات صحابيًا قبل نكاحها بالنبي صلى الله عليه وسلم، والثالث عاش بعدها، وعندي في دفع الاضطراب كلام. قوله: أنكحها: يجوز الانكاح للعذر عندنا، ويجعل قوله صلى الله عليه وسلم على حال لسم تبلغ مرتبة الضرورة. والإحداد عندنا وعند غونا واجب للمتوفى عنها زوجها، وفي السملطة المتوترة اختلاف، عليها الإحداد عندنا، ولا شيء في مذهبا فيه مرفوعًا وموقوفًا إلا أثر في «معاني الآثار». ومرواين الحمام صلى الله عليه وسلم على مسألة الإحداد وقال: إن الإحداد ليس بزيادة على القاطع، فإن الزيادة إنما تكون لو قلنا بعدم أداء العدة إذا لم تحد، نعم تكون مرتبة الكراة تحريمًا. أقول: ولا ريب في جواز الزيادة بخير الواحد على القاطع في مرتبة الظن كما قلت أولاً.

حاشية: قوله: السنابل: بفتح المهملة وخفة النون وكسر الموحدة وباللام. و«بعكك» بفتح الموحدة وسكون العين وفتح الكاف الأولى. (ج، المعني) قوله: فلما تملت إلخ: أي طهرت من النفاس، «تشوَّفت للنكاح» أي تزيت للخطاب، تشوَّف للشيء أي طمع بصره إليه. قوله: فقد حل أجلها: لأن عدة الحامل وضع الحمل. قال الشيخ في «اللمعات»: وهذا مذهبا؛ لعموم قوله تعالى: «وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ»، وهو متأخر وناسخ لقوله تعالى: «وَالَّذِينَ يُتَوَقَّونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»، ولذا قال ابن مسعود: من شاء باهلته، وإن سورة النساء القصوى، وهي سورة «يَتَأْتِيهَا النَّسِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ»، وفيها قوله تعالى: «وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ» الآية بعد سورة النساء الطولى، وهي سورة البقرة التي فيها قوله تعالى: «وَالَّذِينَ يُتَوَقَّونَ» الآية، انتهى مختصرًا. قوله: تعتد آخر الأجلين: أي إن كان وضع الحمل بعد أربعة أشهر وعشراً، فعندما وضع الحمل، وإن كان وضعه قبلها فعندما أربعة أشهر وعشراً، وبيانه أن قوله تعالى: «وَالَّذِينَ يُتَوَقَّونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» عام في الحامل وغيرها، وقوله تعالى: «وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» في المتوفى عنها زوجها وغيرها، فيتعارضان في الحامل المتوفى عنها زوجها، فاختر بعضهم أنما تعتد بأبعد الأجلين، ويروى ذلك عن علي وابن عباس رضي الله عنهم، وعندنا عندنا بوضع حملها، وهو مذهب ابن مسعود رضي الله عنه، وقال: قوله تعالى: «وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ» متأخر وناسخ لقوله تعالى: «وَالَّذِينَ يُتَوَقَّونَ»، وهو المراد من قول ابن مسعود: من شاء باهلته إلخ، كما مر، كذا في «اللمعات». قوله: خلوق: هو بفتح خاء، طيب، مركب من الزعفران وغيره، وتغلب عليه الصفرة. (المجمع) قوله: تحد: (بضم التاء وكسر الحاء وهو الرواية. (اللمعات) الحاد والحد: تاركة الزينة للعدة، حدث تحداً وتحداً حداً وحداً وأحدت. (القاموس) قوله: أنكحها: (بالنون والتاء من باب نصر ومنع.) قوله: إنما هي أربعة أشهر وعشراً: وقد أشار صلى الله عليه وسلم بذلك إلى أن ما شرع في الإسلام من العدة أبسر مما كانت عليه الجاهلية.

وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ فُرَيْعَةَ ابْنَةِ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ أُخْتِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَحَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ رضي الله عنه. حَدِيثُ زَيْنَبَ رضي الله عنها حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْمَتَوَفَى عَنْهَا زَوْجَهَا تَتَّقِي فِي عِدَّتِهَا الطَّيِّبَ وَالرَّيْبَةَ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُظَاهَرِ يُوقَعُ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ: ١١٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرِ الْبَيَاضِيِّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي الْمُظَاهَرِ يُوقَعُ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ، قَالَ: «كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا وَقَعَهَا قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ فَعَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ، وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ. ١١٨٤- حَدَّثَنَا أَبُو عَمَارٍ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ حُرَيْثٍ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَدْ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ فَوَقَعَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي ظَاهَرْتُ مِنْ امْرَأَتِي فَوَقَعْتُ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ أُكْفَرَ. فَقَالَ: «وَمَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ، يَرْحَمُكَ اللَّهُ؟» قَالَ: رَأَيْتُ خَلْخَالَهَا فِي ضَوْءِ الْقَمَرِ. قَالَ: «فَلَا تَقْرَبُهَا حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ: ١١٨٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْخَزَّازُ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ سَلْمَانَ بْنَ صَخْرِ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه أَحَدَ بَنِي بَيَاضَةَ جَعَلَ امْرَأَتَهُ عَلَيْهِ كَظْهَرِ أُمِّهِ حَتَّى يَمُضِيَ رَمَضَانُ. فَلَمَّا مَضَى نِصْفٌ مِنْ رَمَضَانَ وَقَعَ عَلَيْهَا لَيْلًا، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَعْتَقِي رَقَبَةً». قَالَ: لَا أَجِدُهَا. قَالَ: «قَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ». قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ. قَالَ: «أَطْعِمِ سِتِّينَ مِسْكِينًا». قَالَ: لَا أَجِدُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِمَرْوَةَ بْنِ عَمْرِو رضي الله عنه: «أَعْطِهِ ذَلِكَ الْعَرَقَ - وَهُوَ مِكْتَلٌ يَأْخُذُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا أَوْ سِتَّةَ عَشَرَ صَاعًا - إِنْ أَطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. يُقَالُ: سَلَّمَ بَنُ صَخْرٍ، وَيُقَالُ: سَلَمَةُ بْنُ صَخْرِ الْبَيَاضِيِّ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ ثَعْلَبَةَ، وَهِيَ امْرَأَةُ أُوسِ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِبْلَاءِ: ١١٨٦- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ قَرَعَةَ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مَسْلَمَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ غَامِرٍ عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: آتَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِنْ نِسَائِهِ وَحَرَمٍ، فَجَعَلَ الْحَرَامَ حَلَالًا، وَجَعَلَ فِي الْيَمِينِ كَفَّارَةً. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مُوسَى وَأَنْسٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ مَسْلَمَةَ بْنِ عَلْقَمَةَ عَنْ دَاوُدَ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَغَيْرُهُ «عَنْ دَاوُدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم ...» مُرْسَلًا، وَلَيْسَ فِيهِ: «عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها». وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مَسْلَمَةَ بْنِ عَلْقَمَةَ. وَالْإِبْلَاءُ: أَنْ يَخْلِفَ الرَّجُلُ أَنْ لَا يَقْرَبَ امْرَأَتَهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيهِ إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ: إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ يُوقَفُ،

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في المظاهر إلخ: اختلفوا في أن هذا الرجل والذي مر حديثه أولاً في الصوم واحد أو اثنان؟ وأن هذا غير ذلك؟ وأما اتحاد سطحي الحديثين فلأن الحكم واحد، اختلفوا في مراد آية: «ثُمَّ يَغُودُونَ لَهَا قَالُوا» وأتى الإمام داود الظاهري بشيء عجيب؛ فإنه قال: العود قولاً، وهو أن يقول مرة ثانية: أنت علي كظهر أمي. وقال أتباع الأربعة: إن العود لما قال يكون بمعنى نقض قول السابق، أو المراد أن يعود إلى الحل الذي قبل الظهار. وفي هذه المسألة مناظرة بين الطبراني ومحمد بن داود الظاهري مذكورة في الكتب. قوله: خمسة عشر صاعاً إلخ: هذا لا يكفي في أداء الكفارة عندنا، وفي الروايات ألفاظ كثيرة منها ما في «كتاب الطحاوي»: أتى له بمكنتين في كل منهما خمسة عشر صاعاً. قال العلماء: لا بد في الظهار من التشبيه، وإذا قال: أنت أمي، لا يكون ظهاراً بل لغواً. أقول: لا بد من أن يكون طلاقاً بائناً عند النية، وقد روي عن أبي يوسف، كما في «العمدة». قوله: باب ما جاء في الإبلاء: من «الآلية»: الخلف، وفي اصطلاح الفقهاء: هو حلف على ترك قربان المرأة أربعة أشهر فصاعداً، وإن حلف بترك القربان بأقل من أربعة أشهر، يكون يمينا، ولا تبين المرأة إن بر، وقال أبو حنيفة وبعض السلف منهم زيد بن ثابت وابن مسعود رضي الله عنه: إن المرأة تبين بعد مضي أربعة أشهر بلا تفريق القاضي، وقال الحجازيون وجمهور السلف: لا تبين إلا بحكم القاضي، وفي الدعاء عكس هذا. وأما وجه التفرقة بين الإبلاء واللعان عندنا فهو ما ذكره أن اللعان لما كان من أوله إلى آخره بمحضر القاضي، يكون التفريق أيضاً من القاضي، وأما الإبلاء فبدونه وختمه ليس عند القاضي، فلا يكون للتفريق من القاضي. واستنبط ابن القيم عشرة استنباطات من القرآن على مذهب الحجازيين. وفي «كتاب الأسماء والكنى» للدولابي أثر صحابي موافقاً للحجازيين رواه بسند أبي حنيفة.

حاشية: قوله: وقد كانت إحداكن إلخ: نقل الطيبي عن «شرح السنة»، قيل: كانت عدة المتوفى عنها زوجها في الابتداء حولاً كاملاً، ثم نسخ بأربعة أشهر وعشرًا، وكان في الجاهلية أمور أخرى، كما أشار إليه بقوله: «ترمي بالبعرة» - بفتح باء وسكون عين - روث البعر، قالوا: كانت المرأة إذا توفى عنها زوجها، دخلت بيتاً ضيقاً، ولبست شراً ثيابها، ولا تمس طيباً ولا شيئاً فيه زينة، حتى تمضي عليها سنة، ثم يؤتى بدابة، فتمسح بها قبلها، وتخرج عن البيت، فتعطى بعرة، فترمي بها، وتخرج بذلك عن العدة. (اللمعات) قوله: الظهار: مصدر «ظاهر من امرأته» إذا قال لها: أنت علي كظهر أمي، أو كبطنها، أو كفخذها، أو كفرجها، أو كظهر أخي، أو عمتي، فإذا قال هذا يصير به مظاهراً بلا نية، فيحرم وطؤها عليه ودواعيه، حتى يكفر؛ فإن وطئ قبله تاب واستغفر، وكفر للظهار فقط، وقيل: عليه أخرى ولا يعود إلى وطئها ثانياً قبل الكفارة، كذا في «الدر المختار»، أي لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تفرها حتى تفعل ما أَمَرَكَ اللَّهُ». قوله: جعل امرأته عليه كظهر أمه إلخ: وجاء مفسراً في رواية أبي داود عن سلمة بن صخر البياضي، قال: «كنت امرأة أصيب من نساء ما لا يصيب غيري، فلما دخل شهر رمضان خفت أن أصيب من امرأتي شيئاً يتابع بي حتى أصبح، فظاهرت منها حتى ينسلخ شهر رمضان، فبينما هي تخدمني ذات ليلة، إذ تكشف لي منها شيء، فلم ألبث أن نزوت عليها» الحديث، والتابع التهافت في الشر واللجاج فيه. قوله: الإبلاء: مصدر آلى يولي، ومنه قوله تعالى: «الَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ» أي يحلفون على ترك قربان أزواجهم أربعة أشهر فصاعداً بالله أو بتعلق ما يشق عليهم. (شرح الموطأ)

فَإِمَّا أَنْ يَفِيءَ وَإِمَّا أَنْ يُطَلَّقَ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فِيهِ تَطْلِيقُهُ بَاطِنَةً، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي اللَّعَانِ: ١١٨٧- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سُنِلْتُ عَنِ الْمُتَلَاعِنَيْنِ فِي إِمَارَةِ مُضَعِبِ بْنِ الرَّبِيعِ، أَيْفَرَقَ بَيْنَهُمَا؟ فَمَا دَرَيْتُ مَا أَقُولُ، فَقُمْتُ مَكَانِي إِلَى مَنْزِلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ اسْتَأْذَنْتُ عَلَيْهِ فَقِيلَ لِي: إِنَّهُ قَائِلٌ، فَسَمِعَ كَلَامِي فَقَالَ: ابْنُ جُبَيْرٍ، ادْخُلْ، مَا جَاءَ بِكَ إِلَّا حَاجَةٌ. قَالَ: فَدَخَلْتُ فَإِذَا هُوَ مُفْتَرِشٌ بَرْدَعَةَ رَحْلٍ لَهُ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْمُتَلَاعِنَانِ أَيْفَرَقَ بَيْنَهُمَا؟ فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! نَعَمْ. إِنَّ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ، أَيْ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ أَحَدَنَا رَأَى امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟ إِنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِأَمْرِ عَظِيمٍ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى أَمْرِ عَظِيمٍ. قَالَ: فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يُجِبْهُ. فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَى النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدْ ابْتُلِيتُ بِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَاتِ الَّتِي فِي سُورَةِ الثَّوْرِ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ حَتَّى خَتَمَ الْآيَاتِ، فَدَعَا الرَّجُلَ فَتَلَاهُنَّ عَلَيْهِ وَوَعَّظَهَا وَذَكَرَهَا وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ. فَقَالَ: لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا. ثُمَّ ثَنَّى بِالْمَرْأَةِ وَوَعَّظَهَا وَذَكَرَهَا وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ. فَقَالَتْ: لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا صَدَقَ. قَالَ: فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ. ثُمَّ ثَنَّى بِالْمَرْأَةِ فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ. ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا. وَفِي الْبَابِ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَحَدِيفَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ. حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ﷺ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. ١١٨٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: لَا عَنْ رَجُلٍ امْرَأَتَهُ، وَفَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا، وَالْحَقُّ الْوَلَدُ بِالْأُمِّ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

العرف الشاذي: وأما وجه إيلائه ﷺ ففي الصحيحين: أنه عَصِيَ أَكَلَ الْعَسَلَ من عند زينب، فقالت بعض أزواجه: إن فيك رائحة مغافير، وفي «سنن النسائي» قصة مارية القبطية وأنه عَصِيَ حَرَمَهَا عَلَى نَفْسِهِ لِإِرْضَاءِ حَفْصَةَ، وفي رواية صحيحة: أن أزواجه طلبن النفقة، ورجح الحافظ في «النجبة» ما في «النسائي» على ما في الصحيحين. وههنا مسألة أخرى، وهي أن الشافعي ومالك بن أنس ﷺ يقولان: إن تحريم الطعام وتحريم اللباس ليس له حكم، بل هذا التحريم لغو، وقال أبو حنيفة ﷺ: إن هذا التحريم بمعين، وله أيضا أحكام، وتمسك بأن في القرآن سُمِّيَ اللَّهُ تَعَالَى تَحْرِيمَ الْحَلَالِ بَيِّنًا، وقال النووي: إن اليمين ليس بتحريم الحلال، بل كان النبي ﷺ تَلَفُظَ بِلَفْظِ «وَاللَّهِ»، ونقول: إن لفظ «والله» وإن كان في القصة والواقعة، لكن ذكره ليس في القرآن، وسُمِّيَ القرآن باليمين ما هو مذكور فيه، وقوى ابن القيم قول الأحناف في «زاد المعاد»، وقال: إن تحريم الحلال يمين، وهذه رواية عن أحمد بن حنبل ﷺ. وههنا إشكال للحافظ، وهو أن ترك القربان وإن كان أقل من أربعة أشهر إثم ومنهي عنه، فكيف ارتكبه عَصِيًّا؟ وما أجاب الحافظ، وقد أشار في «فتح القدير» إلى جوابه. قوله: وجعل في اليمين كفارة: إن قيل: إنه بر من إيلائه فكيف الكفارة؟ قلت: إنها كفارة التحريم الذي هو يمين. ولي ههنا كلام مستنبط من القرآن، وهو في مقابلة ابن تيمية بأنه تعالى يقول: ﴿لَمْ نُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾، ثم فرع الكفارة عليه، ففرع الله الأحكام على تحريم الحلال الذي هو غير جائز، وهو أن الظهار وتحريم الحلال من وإد واحد، فتكون الكفارة فيهما. ويذكر في عامة كتبنا: أن الكفارة بعد الحنث، ولكن لا أجد أن الرجل إذا حرَّم الشيء الحلال على نفسه، فهل يصير حرامًا أم لا؟ فما وجدت في كتبنا مع التبع الكثير إلا ما نقل ابن القيم من الحنفية أن يحرم الشيء، ثم يحل عند العزم بالحنث. قوله: باب ما جاء في اللعان: حقيقة اللعان عندنا الشهادات المؤكدة بالأيمان، وقال الشافعية: إن حقيقة اللعان الأيمان المؤكدة بالشهادات، فشرط العراقيون كون الزوجين أهلًا للشهادة، ولم يشترط الحجازيون. قوله: فلان بن فلان: قيل: عُومِرَ الْعَجَلَانِي، وقيل: هلال بن أمية. في كتب الحنفية: أن اللعان في حقه قائم مقام حد القذف، وفي حقها مقام حد الزنا. قوله: بالله إنه إلخ: قال الرضي: المقتضى فتح «إن» إلا أنه بعد الشهادة، وهي بمعنى الحلف، ويكون بعد الحلف الكسر. وغرض اللعان أشار إليه حديث الباب: «إن سكت سكت على أمر عظيم». وأما اللعان فالتفريق فيه عندنا من القاضي خلاف الحجازيين، وذكرت تفقهنا في الباب السابق من «قواعد ابن رشد». ومن أحكام اللعان أن تكون المرأة محصنة بعده. ومذهب أبي حنيفة أنه إذا لاعن بالقذف بالزنا، تكون المرأة بعد اللعان محصنة، حتى لو أن هذا الزوج الذي بانث عنه أو الأجنبي إن قذفه بعدُ بمحض، وأما لو لاعن على نفي الولد فلا تكون محصنة بعد اللعان؛ لأن ههنا شبهة بسبب الولد، فلا حدَّ على القاذف. وما ذكرنا من هذه التفرقة يخالفه ما أخرجه أبو داود: «وقضى أن لا يدعى ولدها لأب ولا ترمى، ولا يرمى ولدها، ومن رماها أو رمى ولدها فعليه الحد إلخ»، لعل المراد به التعزير، وما توجه إليه أحد. قوله: والحق الولد بالألم: حديث الباب بخالفنا؛ فإننا نقول: إنه إذا لاعن بنفي الولد قبل الولادة صح اللعان، ولا ينتفي الولد ويكون نسبه منه؛ لأننا لا نعلم بالقطع أنها حامل؛ لأنها عليها نفخ بطنها لمرض لحقها. وهذا الإشكال على تقدير أن لاعن رجل حالة حملها. وتفصيل مذهبا أنه إن أراد نفي الولد وقطع نسبه منه، فعليه أن يلاعن بعد الولادة متصلا، ولو تأخر زمانًا أو لاعن قبل الولادة لا ينقطع السبب. وأجاب صاحب «الهداية» عن حديث الباب بأنه لعله علم كونهما حاملين بالوحي. أقول: لعله أراد دعاءه ﷺ بقوله: «اللهم ين». وبوب الطحاوي على هذا، وعندني جواب طويل. مسألة: في كتب الحنفية: أن قضاء القاضي بشهادة الزور من الشاهدين في العقود والفسوخ لا الأملاك المرسلة، إذا كان المحل قابل للإنشاء، نافذ ظاهرًا وباطنًا، بشرط أن لا يكون القاضي أخذ الرشوة، فيحل في هذه الصورة للمرأة فيما بينها وبين الله أن تمكَّن الرجل منها. وقد قرر الطحاوي هذه المسألة، وفي «فتح القدير»: أن إثم الكذب ووزره مسلط على الناكح والشاهدين في الآخرة. وأنكر الناس على أبي حنيفة هذه المسألة، ومنهم البخاري. أقول: لا وجه للإنكار على هذا، وله نظائر من السلف، وصنف العلامة قاسم بن قطلوبغا في هذه المسألة كتابًا مستقلًا، ومن مبلغات محمد في الأصل، ذكره في «رد المختار» عن علي ﷺ ما قال أبو حنيفة، فإن رجلاً ادعى عند علي ﷺ أن هذه زوجته، وشهد الشاهدان عليها،

حاشية: قوله: وقال بعض إلخ: قال محمد: بلغنا عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت ﷺ: أنهم قالوا: إذا آلى الرجل من امرأته، فمضت أربعة أشهر قبل أن يفيء، فقد بانث بتطليقه بآنة، وهو خاطب من الخطاب، وكانوا لا يرون أن يوقف بعد الأربعة، وقال ابن عباس في تفسير هذه الآية: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ قَامُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ وَأَنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ. قال: الفيء: الجماع في الأربعة الأشهر، وعزيمة الطلاق انقضاء الأربعة، فإذا مضت بانث بتطليقه، ولا يوقف بعدها، وكان عبد الله بن عباس أعلم بتفسير القرآن من غيره، وهو قول أبي حنيفة ﷺ والعامية. (الموطأ) قوله: اللعان: من اللعن، وهو الطرد والبعد، وسمي به؛ لكونه سبب البعد بينهما، ولوجود لفظ اللعن في الخامسة؛ تسمية الكل باسم الجزء. وسببه قذف الرجل امرأته قذفًا يوجب الحد في الأجانب، ولها شروط مشروحة في كتب الفقه. (شرح الموطأ لعلي القاري) قوله: فقال ابن جبير: [بحذف حرف النداء أي يا ابن جبير] قوله: بردعة: [بالدال المهملة والمنعجمة. (القاموس) المجلس يلقى تحت الرجل. قوله: ثم فرق بينهما: فيه تنبيه على أن الفرقة بينهما لا تكون إلا بتفريق الحاكم. وقال زفر: تقع الفرقة بنفس تلاعنهما. وهو المشهور من مذهب مالك، والمروي عن أحمد وابن عباس. وقال الشافعي: تقع الفرقة بلعان الرجل وحده. (شرح الموطأ) قوله: والحق الولد بالألم: قال محمد: وهذا نأخذ، إذا نفى الرجل ولد امرأته ولاعن، فرق بينهما ولزم الولد أمه. وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا ﷺ. (الموطأ)

بَاب مَا جَاءَ أَيْنَ تَعْتَدُ الْمُتَوَقِّ عَنْهَا زَوْجُهَا: ١١٨٩- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ عَمَّتِهِ زَيْنَبَ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: أَنَّ الْفَرَنْجَةَ بِنْتَ مَالِكِ بْنِ سَيَانَ -وَهِيَ أُخْتُ أَبِي سَعِيدِ الْخَذْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَخْبَرَتْهَا: أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَسْأَلُهُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَنِي خُدْرَةَ، وَأَنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أَعْبِدٍ لَهُ أَبْقُوا، حَتَّى إِذَا كَانَ بِطَرْفِ الْقُدُومِ لِحَقْمِهِمْ فَقَتَلُوهُ. قَالَتْ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي، فَإِنَّ زَوْجِي لَمْ يَتْرُكْ لِي مَسْكَنًا يَسْلِكُهُ وَلَا نَفَقَةً. قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ». قَالَتْ: فَأَنْصَرَفْتُ حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْحُجْرَةِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ نَادَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ أَمَرَ بِي فَنُودِيْتُ لَهُ، فَقَالَ: «كَيْفَ قُلْتِ؟» قَالَتْ: فَكَرَدْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ الَّتِي ذَكَرْتُ لَهُ مِنْ شَأْنِ زَوْجِي. قَالَ: «مَكْنِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ». قَالَتْ: فَاعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَسَأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَاتَّبَعَهُ وَقَضَى بِهِ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، لَمْ يَرَوْا لِلْمُعْتَدَةِ أَنْ تَنْتَقِلَ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَخْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَعْتَدَ حَيْثُ شَاءَتْ، وَإِنْ لَمْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَبْوَابُ الْبَيُوعِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الشُّبُهَاتِ: ١١٩٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مَجَالِيدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَلَالُ بَيِّنٌ وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيِّنُ ذَلِكَ أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ، لَا يَذِرِي كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَمِنَ الْحَلَالَ هِيَ أَمٌ مِنَ الْحَرَامِ،

العرف التذيي: قضى أمير المؤمنين، فقالت بعد النكاح: إني أعلم أن هذا الرجل كاذب فقضيت به، فأنكحني به يا أمير المؤمنين؛ كيلا ياتم في وقاعه علي، فقال علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: شاهدك زوجاك. وكذا عن الشعبي في «المبسوط». فقال أبو حنيفة في هذه الصورة: إن قضاء القاضي نكاح. ولذا قال بعض المشايخ بأن شهود الشاهدين وقت القضاء واجب بخلاف سائر الأقضية، وهذا خلاف أكثر المشايخ. والقاضي له ولاية على المؤمنين والمومنات من وجه، حتى قال الشافعي: يفرق القاضي بين الزوجين بسبب الأعداء الخمسة في الزوجة أو الأعداء في الزوج، فيكون كذلك له ولاية الضم فيما بينهما. وتدل مسائل التفريق أن القضاء مثبت من وجه، وليس مظهرًا محضًا، كما ذكره في «رد المختار» من تعريفه عن بعضهم، وكذلك جعلوه مثبتًا في المسائل المجهدة فيها، أو أثبتوا الحكم اقتضاء، وفي الرجوع عن الشهادة لم يفسخوا الحكم، وراجع «الفتح». ولكن في القياس على اللعان تردد؛ لأن اللعان انتقل فيه إلى حكم آخر، وهو التفريق من ولاية الحاكم، بخلاف القضاء بشهادة الزور؛ فإنه قضاء بعين ما شهدوا به، وليس انتقالًا. ثم إن جعله حلالًا للمقضي عليه أبدًا دون المقضي له -والمعاملة واحدة- في الإشكال. وقال الطحاوي: إن أحد الزوجين كاذب قطعًا، ولا يمكن تعيين كذب أحدهما، فيحكم القاضي بحكم الثالث، وهو التفريق. ثم قال الطحاوي: لا باطن للعقود والفسوخ، بل الظاهر فقط. وليراجع إلى الطحاوي. أقول: ثبت محكي عنه للأملاك المرسلة، وأما العقود والفسوخ فليس لها محكي عنه، حتى أن قال الشافعية: إن العقود والفسوخ إنشاءات محضة، وأما عندنا فإنها إيجابات، وثبوت العقد باقتضاء النص. ورأيت في «الهداية» في أول أبواب البيوع ما يومئ إلى أنه اختار مذهب أصولي الشافعية، ثم رأيت أنه اختار بعض مشايخنا، ثم رأيت في «المبسوط» صرح بكونه إنشاءً دفعًا للزنا، كما صرحوا بمثله فيما إذا وطئ جارية ابنه، وادعى الولد. وهو في نكاح الرقيق (من «رد المختار»). وكذا فيما إذا اشترى المضارب أمة فولدت فادعاه، يحمل على أنه تزوجها، ثم اشترىها حبلى منه، وكون الفعل واحدًا، كما إذا أقر بالزنا وأنكره الأمة لا حد فيه على المقر. قوله: باب ما جاء أين تعتد إلخ: لا نفقة ولا سكنى عندنا، وتعتد في بيت العدة ولا تخرج منه إلا بعدد مبيع، ويجوز الخروج نهارًا للاكتساب، ويجوز لها الانتقال من بيت العدة بالمعاذير، كما في «الدر المختار»، وأما المطلقة فلا يجوز لها الخروج للاكتساب؛ لأن نفقتها على زوجها. قوله: للمرأة أن تعتد حيث شاءت إلخ: هذا مذهب علي وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، والله أعلم. قوله: أبواب البيوع إلخ: البيع على عدة أقسام، بيع الصرف ما يكون فيه التقدان، وبيع السلم، وبيع مطلق، وبيع المقايضة ما يكون فيه الغرض من الطرفين، ذكر في «البحر» قال رجل غمد: ما صنعت في التصوف؟ قال محمد بن الحسن: صنعت في البيوع، كان غرضه أن التصوف هو العلم بالحل والحرم. قوله: يقول إلخ: الحديث جزيل، وشرحه خارج عن قدرتنا، وكان الأول فيه الشرح من أئمة الاجتهاد، وأعلى ما قيل في هذا ما قال ابن دقيق العيد في «شرح عمدة الأحكام» للشيخ عبد الغني المقدسي، وذلك ليس بمحتضر لي، فلا أذكر إلا حل الألفاظ. فأقول: إنه إما في المقلد أو في المجتهد؛ ولكنه ليس في المقلد؛ فإن المجتهد قد فصل له الأحكام، ولم يدع حكمًا إلا حكم بالحل أو الحرمة، فلا مشبهة في حقه، نعم المقلد يكون جاهلاً عن الوقائع لا المسائل، فقالوا: إن الجهل عن المسألة ليس بعذر، والجهل عن الواقعة عذر على الاطراد. ويذكر في آخر كتب الأصول أن الجهل عن ضروريات الدين ليس بعذر، والجهل عن المسائل الاجتهادية عذر إطلاقًا، فعلى هذا ترد ذخيرة من الاعتراضات. أقول: إن الحكم المذكور إنما هو في دار الآخرة لا دار الدنيا، وللحديث رجوع إلى مسألة أصولية أيضًا، وهي أن الحق في موضع الاجتهاد -لا في ضروريات الدين- واحد دائر أو متعدد، ونسب إلى الأئمة الأربعة وحده الحق، وأنه دائر غير معلوم، واشتهر هذا في المصنفين، والرواية الغير المشهورة عنهم تعدد الحق، وقيل: إن هذا مذهب صاحب أبي حنيفة، وعن الأشعري روايتان، ورجح البعض غير المشهورة. ويقول أهل الأصول في تمهيد المسألة: هل لكل واقعة حكم واحد أو مناسبة أم لا؟ والمشهور أنه واحد، ووجد بعض الآخر، ومن وجده فهو ميب، ومن أخطأ فهو غلط، وللأول أجران وللآخر أجر واحد، ونسب إلى الصاحبين قول: إن في كل واقعة مناسبة حكم أي شيء مناسب، بحيث لو جاء الحكم فجاء مثل هذا، وقال جماعة: لا يجب في كل واقعة، بل ما سنح للمجتهد فهو حكم، وفي هذه المسألة أشياء كثيرة والمسألة طويلة، ولا يجوز لأحد أن يترك تحقيقه في مسألة ويتبع الرخص ويقع في التناقض، كما ذكره الترمذي في مسألة التسمية في الوضوء والطلاق المضاف. قوله: مشبهات: في بعض الألفاظ من التفاعل، وفي بعضها من الافتعال، وفي بعضها من التفعيل، ومقتضى الأول كونها غير معلومة المراد مثل متشابهات القرآن، ومقتضى الثاني عدم علم الحكم، ومقتضى الثالث الإشارة إلى قياس الفقهاء، والتقسيم في الحديث (أي المشبهات حلال وحرام أو مرتبة أخرى) إما ثنائي أو ثلاثي، وإشارة بعض الألفاظ إلى الثنائي، وإشارة بعضها إلى الثلاثي، وأما حكم «فمن تركها إلخ» فإما أنه حكم أو تحليص الرقة. أقول: إن كان الحديث في المجتهد فالمشبهات تعارض الأدلة. قال قائل: إن المشبهات المباحات؛ فإنه إذا أصر على المباح يقع في المكروه، وإذا أصر على المكروه صار حرامًا، ونقلوا أن المتورع من تجنب من المباحات أيضًا.

حاشية: قوله: الفريضة: فريضة: بضم الفاء وفتح الراء وسكون التحتية والعين المهملة، صحابية. قوله: بطرف القدوم: مشدد ومخفف، موضع على ستة أميال من المدينة. (الدر، مجمع البحار) قوله: لم يروا للمعتدة إلخ: وفي «الموطأ» ل محمد: أخبرنا مالك حدثنا نافع أن ابن عمر كان يقول: لا تبيت البتوتة ولا المتوق عنها زوجها إلا في بيتها، قال محمد: وهذا نأخذ، أما المتوق عنها فلما تخرج في حوائجها، أي حيث لا نفقة لها، ولا تبيت إلا في بيتها، وأما المطلقة -مبتوتة كانت أو غير مبتوتة- فلا تخرج ليلاً ولا نهارًا، لاستحقاق نفقتها ما دامت في عاتقها، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

فَمَنْ تَرَكَهَا اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ فَقَدْ سَلِمَ، وَمَنْ وَاقَعَ شَيْئًا مِنْهَا يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَ الْحَرَامَ، كَمَا أَنَّ مَنْ يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مُحَارِمُهُ». حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَدْ رَوَاهُ عَيْرٌ وَاحِدٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه.
بَابُ مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الرِّبَا: ١١٩١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَرَاتَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ آكِلَ الرِّبَا وَمُؤْكِلَهُ وَشَاهِدِيهِ وَكَاتِبَهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَجَابِرٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّغْلِيظِ فِي الْكَذِبِ وَالزُّورِ وَنَحْوِهِ: ١١٩٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَائِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَسْمٍ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْكِبَائِرِ، قَالَ: «الشَّرْكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَقَوْلُ الزُّورِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ وَأَيُّمَانَ بْنِ خُرَيْمٍ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَنَسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التُّجَارِ وَتَسْمِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِيَّاهُمْ: ١١٩٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَرَزَةَ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نُسَمِّي السَّمَايَةَ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ، إِنَّ الشَّيْطَانَ وَالْإِثْمَ يَخْضِرَانِ الْبَيْعَ، فَشُوبُوا بَيْعَكُمْ بِالصَّدَقَةِ». وَفِي الْبَابِ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَرِفَاعَةَ رضي الله عنه. حَدِيثُ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَرَزَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. رَوَاهُ مَنْصُورٌ وَالْأَعْمَشُ وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ وَعَيْرٌ وَاحِدٌ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَرَزَةَ رضي الله عنه، وَلَا نَعْرِفُ لِقَيْسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا. حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَرَزَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. ١١٩٤- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الْأَمِينُ مَعَ الثَّيْبَيْنِ وَالصَّدِيقَيْنِ وَالشُّهَدَاءِ». حَدَّثَنَا سُؤَيْدٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ. وَأَبُو حَمْزَةَ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَابِرٍ، وَهُوَ شَيْخٌ بَصْرِيٌّ. ١١٩٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفْضِلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ حُثَيْمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى، فَرَأَى النَّاسَ يَتَّبَاعُونَ فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ، فَاسْتَجَابُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَفَعُوا أَعْنَاقَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «إِنَّ التُّجَّارَ يُبْعَثُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فُجَّارًا، إِلَّا مَنْ اتَّقَى اللَّهَ وَبَرَّ وَصَدَّقَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَيُقَالُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ رِفَاعَةَ أَيْضًا.

العرف الشاذي: قوله: الحمى هل اتخذ الحمى جائز للملك أم لا؟ فهذه المسألة ليست في فقه الحنفية نفيًا وإثباتًا، وتعرض إليه الشافعية، وجوزوا الحمى للملك لمواشي الزكاة أو الجهاد أي مواشي بيت المال، وثبت اتخاذ الحمى عن عمر رضي الله عنه؛ فإنه اتخذ الرِّبْدَةَ حِمًى، وكان فيها أربعون ألفًا من الفرس. قوله: باب ما جاء في أكل الربا: قيل: أكل الربا: المباشر لمعاملة الربا وإن لم يأكل، وعندنا الأكل والمواكل على ظاهرهما وإن لم يباشرا في الكسب، وفي بعض الروايات: «اللغة على تسعة رجال». قوله: باب ما جاء في التغليظ في الكذب إلخ: في تفسير الكبائر أقوال كثيرة ذكرها الحفاظ، وأما عدد الكبائر ففي الصحاح يبلغ إلى سبعة أو ثمانية، وإذا ضمت الحسان فيزيد، وروي عن ابن عباس رضي الله عنه أنها تبلغ إلى سبع مائة، وصنف ابن حجر المكي في الكبائر رسالة، وكذلك صنف صاحب «البحر». قوله: باب ما جاء في التجار إلخ: دل الحديث على جواز الدلالة والسمرة. وفي كتبنا أن الدلال يجوز له أن يأخذ الأجرة من المشتري أو البائع أو من كليهما إن كان العرف كذلك. واختلف في المفاضلة بين التجارة والزراعة، وعتارنا أن التجارة أفضل. قوله: قيس بن أبي غرزة: سها الحفاظ في اسم هذا الصحابي في «اللسان الميزان»، وزعم أنه غرزة بن أبي قيس، وأنه ليس بصحابي.

حاشية: قوله: من يرعى حول الحمى إلخ: هو المرعى الذي حماه الإمام، ومنع من أن يرعى فيه، شبه المحارم بالحمى في كونها واجب الاجتناب عن الوقوع فيه، فلا ينبغي أن يرعى حوله مخافة الوقوع فيه، فلذلك ينبغي أن لا يقرب من المعاصي بالوقوع في الشبهات؛ فإنه إذا وقع فيها يوشك أن يقع في الحرام، كما أنه بالرعي حول الحمى والقرب منه يخاف أن يقع في الحمى، هذا الحديث أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام. (اللمعات) قوله: وعقروا الوالدين: من عتق والده: إذا أذاه وعصاه، من العتق: الشق. قوله: وقول الزور: هو تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفة، قاله في «الجمع». قوله: غرزة: [بغين معجمة فراء مهملة فزاي معجمة، كلها مفتوحات]. قوله: إن الشيطان والإثم يخضران البيع إلخ: أي من اللغو والخلف، كما هو في رواية: «يا معشر التجار، إن البيع يحضره اللغو والخلف فشربوه بالصدقة»، رواه أبو داود وغيره. وفي «اللمعات»: قوله: «فشربوه» أمر من الشرب بمعنى الخلط، أي تصدقوا شيئًا ليكون كفارة لذلك؛ فإن اللغو والخلف يوجبان سخط الرب، والصدقة تطفي غضبه. قوله: التاجر الصدوق الأمين إلخ: كلاهما من صيغ المبالغة، ففيه تنبيه على رعاية الكمال في هذين الصفتين حتى ينال هذه الدرجة الرفيعة العظيمة. (اللمعات) أي من تحرى الصدق والأمانة كان في زمرة الأبرار من النبيين والصدّيقين، ومن توخى خلافهما كان في قرن الفجار من الفسقة والعاصين. (الطبيعي) قوله: إن التجار يبعثون يوم القيامة فجارًا إلا من اتقى الله وبر وصديق: قال الطبراني: لما كان من ديدن التجار التدليس في المعاملات، والتهاكل على ترويع السلعة بما تيسر لهم من الأيمان الكاذبة ونحوها، حكم عليهم بالفجور، واستثنى منهم من اتقى المحارم وبرّ في بيعه وصدق في حديثه.

نفع قوت المغتذي: [عن قيس بن أبي غرزة]: بنقطة عينه فراء فزاء، كرمية. [السماصرة]: بسينين وميم، جمع سمار، كعمران. [معشر التجار]: قال «حق»: روى كرماني وكتاب. [إن الشيطان والإثم يخضران البيع]: ما حضور الشيطان، فقد جاء أن مجلسه الأسواق، وأما الإثم: فقال «قب»: هو مجاز، أي: إذا حضر الشيطان يدعو لإثم، وقد حضر الإثم، قال «حق»: أو الإثم اليمين الكاذبة، قال «حط»: يؤيده أن يبعث طرقه للطرائي، أن هذا البيع يحضره الخلف الكذب، وبه يحضره الخلف والشيطان. [فشربوا]: أي: اخلطوا. ولا يعرف لقيس عن النبي ﷺ - غير هذا: قال «حط»: روى له الطبراني حديثًا آخر، فأخرج بطريق الحكم عنه، قال: مر النبي ﷺ - برجل يبيع طعامًا، فقال: يا صاحب الطعام! أسفل هذا مثل أعلاه؟ قال: نعم! قال ﷺ - : من غش المسلمين، فليس منهم.

بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ حَلَفَ عَلَى سِلْعَةٍ كَاذِبًا: ١١٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ مُدْرِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ بْنَ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ يُحَدِّثُ عَنْ خَرِشَةَ بْنِ الْخُرِّ، عَنْ أَبِي دَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ». قُلْتُ: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَدْ خَابُوا وَخَسِرُوا. قَالَ: «السَّانُنُ، وَالْمُسْبِلُ إِزَارَهُ، وَالْمُنْفِقُ سِلْعَتَهُ بِالْخُلْفِ الْكَاذِبِ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَمَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. حَدِيثُ أَبِي دَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّبَكُّيرِ بِالتَّجَارَةِ: ١١٩٧- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّورِيُّ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ عَطَاءٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ صَخْرِ الْعَامِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لِأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا»، قَالَ: وَكَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً أَوْ جَيْشًا بَعَثَهُمْ أَوَّلَ النَّهَارِ. وَكَانَ صَخْرُ رَجُلًا تَاجِرًا، وَكَانَ إِذَا بَعَثَ تَجَارَهُ بَعَثَهُمْ أَوَّلَ النَّهَارِ، فَأَتَرَى وَكَثُرَ مَالُهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَبُرَيْدَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَنَسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. حَدِيثُ صَخْرِ الْعَامِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَلَا نَعْرِفُ لِصَخْرِ الْعَامِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَقَدْ رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ هَذَا الْحَدِيثَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الشِّرَاءِ إِلَى أَجَلٍ: ١١٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَيٍّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَوْبَتَيْنِ قِطْرَيْنِ غَلِيظَيْنِ، فَكَانَ إِذَا قَعَدَ فَعَرَقَ ثَقْلًا عَلَيْهِ. فَقَدِمَ بَرٌّ مِنَ الشَّامِ لِمُتْلَانِ الْيَهُودِيِّ، فَقُلْتُ: لَوْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ فَأَشْتَرَيْتَ مِنْهُ تَوْبَتَيْنِ إِلَى الْمَيْسَرَةِ. فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: قَدْ عَلِمْتُ مَا يُرِيدُ، إِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِمَالِي أَوْ بِدِرَاهِمِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَبَ، قَدْ عَلِمَ أَنِّي مِنْ أَتْقَاهُمْ وَأَدَاهُمْ لِلْأَمَانَةِ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنَسٍ وَأَسْمَاءَ ابْنَةِ يَزِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ أَيْضًا عَنْ عُمَارَةَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ. سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ فِرَاسٍ الْبَصْرِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا دَاوُدَ الطَّيَالِسِيَّ يَقُولُ: سُئِلَ شُعْبَةُ يَوْمًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: لَسْتُ أَحَدَثُكُمْ حَتَّى تَقُومُوا إِلَى حَرِيِّ بْنِ عُمَارَةَ فَتَقْبَلُوا رَأْسَهُ، قَالَ: وَحَرِيُّ فِي الْقَوْمِ. ١١٩٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي عُمَرَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: تَوَفَّى النَّبِيُّ ﷺ وَدِرْعُهُ مَرْهُوْتَةٌ بِعِشْرِينَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَخَذَهُ لِأَهْلِهِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٢٠٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ح: قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَشَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحُبْزٍ شَعِيرٍ وَإِهَالَةٍ سَنِخَةٍ، وَلَقَدْ رُهِنَ لَهُ دِرْعٌ مَعَ يَهُودِيٍّ بِعِشْرِينَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَخَذَهُ لِأَهْلِهِ،

العرف الشاذي: قوله: المنان: قيل: من وهب وأتبعه منه وإحسانه، وقيل: من ينقص الكيل والوزن، وهذا أصح. قوله: والمسبل إزاره: قال الشافعية: من أسبل بدون التبخر ليس له وعيد، وزعموا قيد خيلاء احترازيًا، وأما الأحناف فيذكرون المسألة بلا قيد، وزعموا القيد واقعيًا، فإذا لا يتبدل الحكم وإن اختاره الصلحاء. قوله: باب ما جاء في الرخصة إلخ: يجوز البيع بثمن مؤجل أو معجل، والبيع المعجل أن يقع البيع على معين، ويلزم أداء ما وقع عليه العقد خاصة، ولا يجوز أداء مثله بدله، ويكون مشارًا إليه أي معينًا، لا أن يكون حاضرًا في المجلس مشاهدًا، بل يكون أداء ذلك المعين متى طوّل وإن قبضه بعد سنين، والبيع المؤجل ما هو خلافه ولتدبر هذا؛ فإنه قد يغفل عنه. وأما القبض بالراجح فليس عند أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلا في بيع الصرف ورأس المال في السلم؛ فإنه يجب القبض في المجلس، ولكن فيه توسع أنه يجوز القبض بالراجح ما لم يفرقا أبدانًا، وإن تفرقا مجلسًا فيجوز عند أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بيع الخنطة بالخنطة بحسب التعيين وإن لم يقبض. واشترط الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ القبض في الخنطة بالخنطة وغيرها من الربوية. قوله: قطري: القطري: هو الأبيض ذو جداول حمر. قوله: وإهالة سنخة: في «مشكل الآثار»: إذا سنخ وأتن الجامد يحرم، بخلاف المائع مثل الدهن والتمن والإهالة، وحديث الباب دليل له.

حاشية: قوله: عن خرشة إلخ: بفتحات والشين معجمة، «ابن الحر»: بضم المهمل. (التقريب) قوله: المنان: يؤول على وجهين، أحدهما: من المنّة التي هي الاعتداد بالصنعة، وهي إن وقعت في الصدقة أبطلت الأجر. وقيل: من المن، وهو النقص يريد النقص من الحق والحيانة، ومنه قوله تعالى: «وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ» سورة النحل. و«المنفق» بالتخفيف. (الطبي) قوله: والمسبل إزاره: أي المرخي إزاره بل ثوبه مطلقًا تكثيرًا واحتيالاً، كذا في «اللمعات». قوله: والمنفق: [بالتشديد وتخفيفها، من النفاق، ضد الكساد]. قوله: التبكير: الفعل أول الوقت لا قبله، كذا في «المجمع»، والمراد هنا أول النهار. قوله: سرية: وهي طائفة من جيش أقصاها أربع مائة. قوله: قطري: بكسر القاف ضرب من البرد، وفيه حمرة، وله أعلام، وفيه بعض خشونة. (النهاية) قوله: فتقبلوا رأسه: [لإعزازه؛ لأنه يروي هذا الحديث الطب]. قوله: وإهالة سنخة: في «القاموس»: «الإهالة»: الشحم، أو ما أذيب منه، أو الزيت، وكل ما اتدم به، وفي الحديث الآخر: «يدعى إلى خبز الشعير والإهالة فيجيب»، هو كل شيء من الأدهان مما يؤتدم به، وقيل: ما أذيب من الألية والشحم، وقيل: الدسم الجامد، كذا في «مجمع البحار».

نفع قوت المغذي: [عن خرشة]: ينقط خاء فراء فنقط سنيه، كرقبة. [ابن الحر]: بضم حاء فشد راء، ما له عند المصنف إلا هذا. [—] غير هذا الحديث: قال «حق»: للطبراني آخر، أخرج برواية سفيان عن شعبة عن يعلى ابن عطاء عن عمارة بن حديد عن صخ، قال: قال رسول الله ﷺ — لا تسبوا الأموات، فتؤذوا الأحياء. [عمارة بن أبي حفصة]: اسم أبي حفصة نابت، بنون بأوله أو مثله. [قطريان]: بقاف فطاء فراء، كذوب سبب نوع من برود يصنع باليمن، له بز، يفتح موحدة فشد زاي ثياب لها قدر [قد علم أبي من أتقاهم وأداهم للأمانة]: قال حق به إشكال الاستعمال أفعّل التفضيل من فعل رباعي وإنما يستعمل من ثلاثي والأشهر رواية أنه يفتح همز بلا مد وشد داله وبالجوهري مده وعلى كل فهو شاذ لأنه من أداه كز كاه [درعة]: كسدر [أو إهالة]: كتحارة دسم يجمد على رأس مرققة قاله ابن المبارك وقال الخليل هي الإلية تقطع فذاب وقال أبو زيد هي ما يؤتدم به من أوهان [سنخة]: بسين فنون فنقط حاء ككلمة متغيرة وزنخة بزي أيضًا [أو لقد رهن درعا له مع يهودي]: بأخري رهن له درع مع إلخ قال حق استشكله بعضهم بأنه لم يكن إذا بالمدينة يهودي قال ويجاب بأنه ما يقل أنه بطيبة فلعله من يهود خير وسماه البيهقي برواية أبا الشحم

وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ ذَاتَ يَوْمٍ يَقُولُ: مَا أَمْسَى عِنْدَ آلِ مُحَمَّدٍ صَاعٌ تَمْرٍ وَلَا صَاعٌ حَبٍّ، وَإِنَّ عِنْدَهُ يَوْمَئِذٍ لَتَسَعُ نِسْوَةٌ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. بَابُ مَا جَاءَ فِي كِتَابَةِ الشُّرُوطِ: ١٢٠١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ لَيْثٍ صَاحِبُ الْكَرَائِيْسِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ لِي الْعَدَاءُ بْنُ خَالِدِ بْنِ هُوْدَةَ رضي الله عنه: أَلَا أُفْرِئُكَ كِتَابًا كَتَبَهُ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: قُلْتُ: بَلَى. فَأَخْرَجَ لِي كِتَابًا: «هَذَا مَا اشْتَرَى الْعَدَاءُ بْنُ خَالِدِ بْنِ هُوْدَةَ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، اشْتَرَى مِنْهُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً، لَا دَاءَ وَلَا غَائِلَةَ وَلَا خِبْتَةَ، بَيْعَ الْمُسْلِمِ الْمُسْلِمِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبَّادِ بْنِ لَيْثٍ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ هَذَا الْحَدِيثُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانِ: ١٢٠٢- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَعْقُوبَ الطَّلَقَانِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِ الْكَيْلِ وَالْمِيزَانِ: «إِنَّكُمْ قَدْ وَلَّيْتُمْ أَمْرَيْنِ هَلَكَتْ فِيهِ الْأُمَمُ السَّالِفَةُ قَبْلَكُمْ». هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حُسَيْنِ بْنِ قَيْسٍ، وَحُسَيْنُ بْنُ قَيْسٍ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ. وَقَدْ رَوَى هَذَا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مَوْفُوفًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعٍ مَنْ يَزِيدُ: ١٢٠٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ شُمَيْطٍ بْنُ عَجْلَانَ، حَدَّثَنَا الْأَخْضَرُ بْنُ عَجْلَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْحَنْفِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَاعَ حِلْسًا وَقَدَحًا، وَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِي هَذَا الْحِلْسَ وَالْقَدَحَ؟» فَقَالَ رَجُلٌ: أَخَذْتُهُمَا بِدِرْهَمٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ؟ مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ؟» فَأَعْطَاهُ رَجُلٌ دِرْهَمَيْنِ، فَبَاعَهُمَا مِنْهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْأَخْضَرِ بْنِ عَجْلَانَ. وَعَبْدُ اللَّهِ الْحَنْفِيُّ الَّذِي رَوَى عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه هُوَ أَبُو بَكْرٍ الْحَنْفِيُّ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَمْ يَرَوْا بَأْسًا بِبَيْعِ مَنْ يَزِيدُ فِي الْعَنَائِمِ وَالْمَوَارِيثِ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَنْ الْأَخْضَرِ بْنِ عَجْلَانَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْمُدَبَّرِ: ١٢٠٤- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ دَبَّرَ غُلَامًا لَهُ، فَمَاتَ وَلَمْ يَتْرُكْ مَالًا غَيْرَهُ، فَبَاعَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ السَّحَّامِ رضي الله عنه قَالَ جَابِرٌ رضي الله عنه:

العرف الشاذي: قوله: يقول ما أمسى عند آل محمد إلخ: روي أن أهل نجران أتوه لطلب المبالغة فخرج النبي ﷺ وسيدة النساء والحسين، فأبى أهل نجران من المبالغة ورضوا بالجزية، فأرسل النبي ﷺ أبا عبيدة لأخذ الجزية، فأبى مائة ألف درهم، فوهبها النبي ﷺ، وقسم على الناس حتى لم يبق إلى الإشراف عنده درهم. قوله: باب ما جاء في كتابة إلخ: ليس المراد هو المتعارف فيما بيننا، بل كتابة السمحاضر والسجلات ومثلها، ويسمى كتابها شروطًا، وأساليب كتابتها مذكورة في «الهندية» (عالمگیری)، وللطحاوي في هذا كتاب، وكان شروطًا. ظاهر حديث الباب أنه ﷺ كان بائعًا، وظاهر حديث البخاري أن النبي ﷺ كان مشترًا والعداء بائعًا، والأوفق بالمراد والألفاظ عندي أنه كان بائعًا؛ فإن الكتابة تكون من البائع. قوله: باب ما جاء في بيع من يزيد: أي (نظام)، ولا يتوهم فيه أنه انتقل من بيع إلى بيع. قوله: المجلس: ليس معناه (ثالث) بل أصل اللغة: ما نسج بالأحبال المفتولة من أشعار المعز. قوله: باب ما جاء في بيع المدير: المدير مطلق ومقيد، المطلق من قال له مولاه: أنت حر عن دبر موتي، والمقيد أن يقول: لو مُتُّ في هذا المرض أو مُتُّ من هذا السفر فانت حر، ولا يجوز بيع المطلق، ويجوز بيع المقيد قبل تحقق شرط، وقال الحجازيون: يجوز بيع المطلق وكل تصرف فيه قبل موت المدير. والرُّقُّ ضعف شرعي يعطل من التصرفات الشرعية كالقضاء والشهادة، فالرقة باعتبار المسلمين جميعهم، والمالك باعتبار الملك خاصة، ومقابل الرقة العتق، والمتجزي عند أبي حنيفة رضي الله عنه الملك لا العتق. والرقن الذي ليس فيه استحقاق الحرية، فلا يكون المدير والمكاتب وأم ولد قنًا. قال بعض الحنفية: إن بيع المدير المطلق غير مجتهد فيه، ولكن وجدته رواية أو قولًا لكل ما يذكرونه تحت غير المجتهد فيه لكونه مجتهدًا فيه، وذكر الشافعي رضي الله عنه في «كتاب الأم» عن أبي يوسف رضي الله عنه: أنه باع المدير المطلق، وليس له لقاء أبي يوسف رضي الله عنه. قوله: رجلا من الأنصار: اسم المولى أبو مذكور، واسم العبد يعقوب.

حاشية: و«السنخة» بفتح السين المهملة وكسر النون: المتغيرة الريح. في «القاموس»: «السنخة» محرّكة: التغيير، والسنخة: الريح المنتنة، كذا في «اللمعات». قوله: الكرايس: إجماع كرايس، بمعنى البز، أي البزاز. قوله: لا داء: الداء: المرض والعلب الموجب للخيار. و«العائسة» أن يكون مسروقًا، فإذا ظهر واستحققه مالكة غال مال مشترته الذي أداه في ثمنه، أي أتلفه وأهلكه. «ولا خبنة» أراد بها الحرام كما يعبر عن الحلال بالطيب، أراد أنه عبد رقيق، لا أنه من قوم لا يحل سبيهم كالعهاد والمستأمن، كذا في «مجمع البحار». قوله: قد وليتم أمرين: أي جعلتم حكامًا في أمرين، أي الوزن والكيل. (بجمع البحار) قوله: الأمم: [أي قوم شعيب، وإنما يطلق عليه الأمم لكثرة قومه. (اللمعات)] قوله: حلّسا: [الكساء الذي يلي ظهر البعير تحت القتب. (المجمع)] قوله: فاشتراه نعيم: بالتصغير، «ابن النحام» بفتح النون وتشديد الحاء المهملة، دلّ الحديث على جواز بيع المدبر، وإليه ذهب الشافعي وأحمد، وذهب أبو حنيفة ومالك إلى أنه لا يجوز، وأولوا الحديث بأن المراد بالمدبر فيه المدير المقيد، بأن قال: إن متّ من مرضي أو من شهري هذا فانت حرّ، وهذا المدبر لا يعتق بخلاف المطلق، بدليل الأحاديث الأخر، هذا ما في «اللمعات شرح المشكاة».

نفع قوت المغتذي: [العداء]: بفتح عينه فشد داله فعد [اشترى منه عبدا وأمة]: هو شك من عباد ابن لث كما ذكره أبو الحسن الطوسي بالأحكام فقال بسنده قال عباد إلا أشك [لا داء]: هو المرض [أو لا غائلة]: بنقط عينه [أو لا خبنة]: بنقط خاء فموجدة فمثلة كسدة قال الأصمعي سألت سعيد بن أبي عروبة عن الغائلة فقال هو إباق وسرقة وزن فسألته من خبنته فقال بيع أهل عهد المسلمين وبالنهي الغائلة كونه مسروقًا والخبنة عبد غير رقيق لا أنه من قوم لا يحل سبيهم كذي ذمة حر وقب الداء ما يجسد وخلقه والخبنة ما من الطباع كسرقة والغائلة سكوته عما يكره بمبيعه [بيع السلم]: قال حق الأشهر رواية نصب بيع بخذف حرف تشبيه أي كبيع أو مصدر لاشرى بلا لفظ ويرفع خبر المحذوف أي هو [وليتم أمرين هلك في الأمم]: أفرد ضمير فيه لإرادة المذكور وقياسه فيهما كقول روبة: فيها خطوط من سواد وبلق :: كأنه في الجلد توقيع البهق . [عبدالله بن شميطة]: بنقط سينه فميم فطاء مثال كزبير وليس له عند المصنف إلا هذا [عن عبدالله الحنفى]: قال الذهبي بالميزان لا يعرف روى عنه إلا الأخضر. [دبر غلاما له فمات ولم يترك مالا غيره]: قال حق: هذا مما نسب به سفيان بن عيينة إلى خطأ بين الشافعي خطاه فيه، وقد انفردت بهذا اللفظ أي: قوله: فمات. قال البيهقي: وسبب غلطه أن لفظ الحديث ببعض طرقه: «أن رجلا من الأنصار أعتق مملوكه إذ حدث به حدث فمات، فدعا به النبي ﷺ فباعه». قال البيهقي: «فمات» من شرط العتق وليس بإخبار عن موت العتق. قال: ومن ههنا وقع الغلط لبعض رواية في ذكر وفاة الرجل فيه عند البيع، وإنما ذكر وفاته بشرط العتق يوم التدبير. [فاشتراه نعيم بن غنم]: قال حق: كذا وقع بأصوله. وفي «ح» وأحمد بزيادة ابن خطأ من بعض رواته: لأن «غنم» صفة لـ «نعيم» لا أبيه، وهو بنون فحاء فميم، كشداد. من: النعمة، كرحمة السلعة والنعمة، كقولهم ﷺ: «دخلت الجنة فسمعت لحة نعيم فيها».

عَبْدًا قَبِيْطِيًّا مَاتَ عَامَ الْأَوَّلِ فِي إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيْحٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وَغَيْرِهِمْ، لَمْ يَرَوْا بَأْسًا بِبَيْعِ الْمُدَبَّرِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَكَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وَغَيْرِهِمْ بَيْعَ الْمُدَبَّرِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ تَلَقِّي الْبُيُوعِ: ١٢٠٥- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله: أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَلَقِّي الْبُيُوعِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ عَسَرَ وَرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله. ١٢٠٦- حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الرَّقِّيُّ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ شُعْبَةَ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله نَهَى أَنْ يُتَلَقَّى الْجَلْبُ، فَإِنْ تَلَقَّاهُ إِنْسَانٌ فَابْتَاغَهُ، فَمَسَاحِبُ السَّلْعَةِ فِيهَا بِالْخِيَارِ إِذَا وَرَدَ السُّوقُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَيُّوبَ. وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيْحٌ. وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ تَلَقِّي الْبُيُوعِ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْحَدِيثَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا.

بَابُ مَا جَاءَ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ: ١٢٠٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله - وَقَالَ قُتَيْبَةُ: يُبْلَغُ بِهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله - قَالَ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ طَلْحَةَ وَأَنَسٍ وَجَابِرِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَحَكِيمِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَنْ أَبِيهِ، وَعَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُرِّي جَدَّ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله. ١٢٠٨- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، دَعُوا النَّاسَ، يَرْزُقِ اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ». حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيْحٌ. وَحَدِيثُ جَابِرٍ رضي الله عنه فِي هَذَا هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيْحٌ أَيْضًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وَغَيْرِهِمْ، كَرِهُوا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ. وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ فِي أَنْ يَشْتَرِيَ حَاضِرٌ لِبَادٍ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُكْرَهُ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَإِنْ بَاعَ فَلْيَبِيعْ جَائِزٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ: ١٢٠٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ.

العرف الشاذي: قوله: مات إلخ: ظاهره أنه مات المولى، وهذا يخالف لكل مذهب، وأما حمله على المقيد بغير صحيح؛ لما في «مسلم» تصريح «عن دير إلخ»، وقيل في الجواب: إنه قد لا يباع بل أجاره وقد ثبت البيع بمعنى الإجارة في لغة المدينة، كما ذكر الشيخ العيني في غير هذا الموضع أن البيع في لغة المدينة بمعنى الإجارة (ومثل هذه اللغة في ابتداء «مسلم» أيضًا)، والجاروة بمعنى الاعتكاف، والمخابرة بمعنى المزاولة ثابت في لغات المدينة. أقول: إن هذا الجواب نافذ، ويؤيده ما في «سنن الدارقطني» مرسلًا عن محمد الباقر أنه عليه السلام كان يؤجر المدبرين، ويؤيده ما أخرجه الزيلعي في «انصب الراية»، أخرجه من «مصنف عبد الرزاق» عن زياد الأعرج عن النبي صلى الله عليه وآله: «أنه أعتق عبده عند الموت، قال: يستسعى العبد في بيعته»، ثم أخرج عن علي عليه السلام مثله، ولكن الزيلعي لم يصرح بأن الواقعة واقعة الباب أو غيرها، وعندني قطع أنها واقعة الباب، ولي في هذا قرآن آخر، وقال مولانا قدس سره: إنه عليه السلام ردّ تدبيره، وهذا مخصوص به لا يجوز الرد لعنه عليه السلام. أقول: يؤيد قول مولانا أن البخاري وضع على حديث الباب ترجمة بيع المدبر وترجمة الحجر، فأشار إلى أن واقعة الباب كان فيها الحجر ورد التدبير. أقول: لا يمكن استخراج الترجمتين من الحديث كما فعل البخاري، بل لا يمكن إلا إحداها. وأقول: إن لقول مولانا قدس سره نظائر، منها ما في «أبي داود»: أن عبدًا شكى إلى النبي صلى الله عليه وآله أن مولاي يضربني وأذاني شديداً، فدعا النبي صلى الله عليه وآله مولاه فلم يأت، فأعقته النبي صلى الله عليه وآله، فقال العبد: من لي حامياً إن أخذني مولاي؟ قال النبي صلى الله عليه وآله: «الله ورسوله». ومنها ما في «الطحاوي» حديث سُرْق: أنه عليه السلام أمر رجلاً أن يبيعه، والحال أن سُرْق كان حراً، فهذا مخصوص به عليه السلام، وأصل قصته أن سُرْق اشترى الإبل من أعرابي، فقال للأعرابي: جئني معي أعطيتك الثمن، فجاء معه الأعرابي، فدخل سُرْق في بيته، وخرج من طرف آخر، فذهب الأعرابي بعد الانتظار الشديد، فلقاه بعد مدة وجاء به إلى النبي صلى الله عليه وآله وقص حاله، فقال النبي صلى الله عليه وآله: «بعت في السوق»، فأخذ الأعرابي يبيعه، فاتفق أمره بمشتري، فقال الأعرابي للمشتري: ما تفعل به؟ قال المشتري: أعتقته لله، فقال الأعرابي: فأنا أحق به، فتركه الأعرابي وأعتقه، وحديث سُرْق ذكره أرباب معرفة الصحابة أيضًا. ومنها ما أخرجه أبو داود: «أنه عليه السلام أعتق أمة جَارَ عليها مولاهما». فهذه الروايات مختصة به عليه السلام. ثم ليعلم أن حديث الباب يدل على أن المولى مات، وأعله الشافعي والحافظ والبيهقي والزيلعي عليه السلام؛ فإن في سائر الطرق تصريح أنه كان حياً، كما في «مسلم» عن جابر رضي الله عنه. أقول: يمكن توجيه لفظ «مات» أيضًا بأن يقال: إن الضمير راجع إلى العبد، وذكر الراوي موته مقدماً؛ فإن في حديث الباب تصريح أنه مات العام الأول، فقدم الراوي ذكر موته بعد الواقعة، هذا والله أعلم. قوله: باب ما جاء في كراهية تلقي البيوع: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: إن كراهية تلقي الجلب ليس في جميع الأحوال بل في بعضها، وإنما قصرها على بعض الأحوال؛ فإن الوجه أجلى، وأما في صورة الكراهة فبيعه صحيح، ويكون مرتكب المكروه تحريماً، ثم إن غرر الملتقي قولاً فللبائع الفسخ قضاء، وإن غرر فعلاً فيجب الفسخ والإقالة ديانة، وأما الاعتراض ففيه اختلاف عبارات. قوله: الجلب: اسم جمع للجلب. قوله: باب ما جاء لا يبيع إلخ: صورته: أن يريد البادي البيع، فقال الحاضر: لا تبع الآن وضعه عندي ووكلي، سأبيعه في حالة الغلاء. وأما بيع حاضر لباد بأن يكون البادي مشترياً، وقال الحاضر: سأشتريه لك حالة الرخص، فذلك جائز له، ويؤخذ من قوله عليه السلام: «دعوا الناس يرزق الله بعضهم ببعض»، أنه لا يراعى الضرر الداخل في الإهمال والانتشار، وإنما يراعى المتشخص المتعين. قوله: باب ما جاء في النهي عن المحاقلة والمرابنة: بيع الحنطة بالزرع، و«المرابنة» من الزين بتقدم الزاي ..

حاشية: قوله: لم ي عن تلقي البيوع: أي المبيعات وأصحابها. وقوله: «لم ي أن يتلقى الجلب» أي الجلوب الذي جاء من بلدة التجارة، وفي رواية: «لم ي من تلقى الركبان»، والحاصل: أن يستقبل الحضري البدوي قبل وصوله إلى البلدة فيجده بكساد ما معه كذباً؛ ليستري منه سلعة بالكس، وأقل من ثمن المثل، كذا في «الجمع»، والله تعالى أعلم بالصواب. قوله: لا يبيع حاضر لباد: قال الطيبي: لم ي عن بيع الحاضر للبادي، وهو أن يأخذ البلدي من البدوي ما حمله إلى البلد؛ لبيعه بسعر اليوم، حتى يبيع له على التدريح بثمن أرفع، والعلة فيه تفويت الربح، وتضييق الرزق على الناس، فعلى هذا لو كان الصناع كاسداً في السبلد إما لكثرة أو لندور الحاجة إليه لم يحرم ذلك لفقد المعنى؛ فإن الحكم المنصوص كما يعمم العلة يختص بخصوصها. قوله: المحاقلة: مفاعلة من الحقل، وهو الزرع إذا تشعب قبل أن تغلظ سوقه، وقيل: الأرض التي تزرع وتسمى القراح. والمحاقلة ههنا هي اكتراء الأرض بالحنطة، وقيل: المزاولة على نصيب معلوم، كالثالث والرابع ونحوهما، وقيل: بيع الطعام في سنبله بالبر، وقيل: بيع الزرع قبل إدراكه. وإنما لم ي عنها؛ لأنها من الكيل، ولا يجوز فيه إذا كانا من جنس واحد إلا مثلاً بمثل ويداً بيد، وهذا بمجرول لا يدري أيهما أكثر، وفيه النسبة، كذا في «الجمع»، وهذا الوجه يوجد في المزابنة، فلذا لم ي عنها. قوله: والمزابنة: (أصله من الزبن، وهو الدفع، وكان كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه بما يزداد منه. (الجمع) ا)

نفع قوت المعتدي: [لا يبيع ناد]: قال حق: الرواية المشهورة بإثبات ياء؛ لأنه خير، معناه: لم ي وقب الحاضر من هو مقيم على ماء، والبادي من هو من أبناء العماء.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَسَعْدِ بْنِ جَابِرٍ وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَأَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ. وَالْمَحَاقِلَةُ: بَيْعُ الرَّزْجِ بِالْحِنْطَةِ، وَالْمَزَابِتَةُ: بَيْعُ الثَّمَرِ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ بِالثَّمَرِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَرِهُوا بَيْعَ الْمَحَاقِلَةِ وَالْمَزَابِتَةِ. ١٢٠٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ: أَنَّ زَيْدًا أَبَا عَيَّاشٍ سَأَلَ سَعْدًا رضي الله عنه عَنِ الْبَيْضَاءِ بِالسُّلْبِ، فَقَالَ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ قَالَ: الْبَيْضَاءُ، فَتَهَى عَنْ ذَلِكَ. وَقَالَ سَعْدٌ رضي الله عنه: سَبِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُسْأَلُ عَنِ اشْتِرَاءِ الثَّمَرِ بِالرُّطْبِ، فَقَالَ لِسَنِّ حَوْلَهُ: «أَيَنْقُضُ الرُّطْبُ إِذَا بَيَسَ؟» قَالُوا: نَعَمْ، فَتَهَى عَنْ ذَلِكَ. حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ زَيْدِ أَبِي عَيَّاشٍ قَالَ: سَأَلْنَا سَعْدًا رضي الله عنه فَذَكَرَ نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِنَا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَّةِ بَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا: ١٢٠١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهَوْ. ١٢٠٢- وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ بَيْعِ السُّنْبُلِ حَتَّى يَبْيَضَ وَيَأْمَنَ الْعَاهَةُ، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُسْتَرِيَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ، كَرِهُوا بَيْعَ الثَّمَرِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. ١٢٠٣- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَلَّالُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ وَعَقَّانُ وَسُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَ، وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ: ١٢٠٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه. حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

العرف الشاذي: معجمة وبعدها باء موحدة: الدفع، وهو بيع الثمار على رؤوس الأشجار بالتمر المجذوذ، وقيل: «المحاقلة» المزارعة، فيكون الحديث حجة لأبي حنيفة للنهي عن المزارعة. قوله: بالسلت: يقال له في الهندية: يغبى بى، ولا تكون ذات أشعار، ويجوز بيع الحنطة بالسلت متفاضلاً؛ لأنها نوعان إلا عند مالك؛ لأنها نوع واحد كما قال سعد. قوله: اشتراء التمر بالرطب: قالوا: إن التمر هو المجذوذ، والرطب ما دام على الأشجار. أقول: يطلق الرطب ما دام لم يصلح للادخار وإن قطع، ولم يجوز الشافعي ومالك وأحمد وصاحبنا أبي حنيفة رضي الله عنه بيع التمر بالرطب، وجوز أبو حنيفة رضي الله عنه وحديث الباب يخالفه، فأجاب الطحاوي عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، وفيه قيد «إلى أجل إلخ»، فيكون المنهي عنه البيع نسيئةً، وحديث الطحاوي أخرجه أبو داود أيضاً. ثم ههنا أسئلة وأجوبة، قيل: إذا كان البيع نسيئة تحت النهي، فأى فائدة في سؤاله عليه السلام؟ «أينقص الرطب إلخ»؛ فإن غلة عدم الجواز هو النسيئة، قال الفاضل بهاء الدين المرحاني صاحب الحاشية على «التلويح» بأن سؤاله عليه السلام كان ترغاً أي زائداً على الضرورة، والوجه النسيئة، ثم ترع، أي أى فائدة في هذا البيع إذا تنقص الرطب؟ ثم لي شبهة أخرى، وهي أن نقصان الرطب بعد البس بديهي، يعلمه كل واحد، فما وجه سؤاله عليه السلام عن أمر بديهي؟ وقول: «إنه استفهام تقريرى» لا يشفي ما في الصدور، ولعل المراد ينقص بعد ما جف، أي هل حال ذلك الرطب أن ينقص؟ فسأل عن حال الجزئي ولم يسأل عن القاعدة. ذكر شراح «الهداية» أن أبا حنيفة دخل ببغداد، فوقع مناظرته بالعلماء في مسائل، منها مسألة بيع التمر بالرطب، فقال: جائز، فروى أحدهم عنده حديث الباب، فقال أبو حنيفة: إن زيدا أبا العياش يجهول، ثم قال: إن التمر والرطب جنس واحد أو جنسان؟ فإن كانا جنسين فيجوز التفاضل أيضاً، وإن كانا من جنس واحد فيجوز التساوي، فقال ابن حزم: إن أبا العياش معروف عند أهل الصناعة وإن لم يعرفه أبو حنيفة؛ فإنه أخرج عنه مالك في موطنه. أقول: إن القول هذا من أبي حنيفة إنما كان بلاغة، ولا يتوهم أنه قابل النص بالقياس؛ فإنه لا يفعله العامي أيضاً فضلاً عن إمام المسلمين والجهلدين، وغرضه أنه يعمول على البيع نسيئة. قوله: باب ما جاء في كراهية إلخ: بدو الصلاح عندنا الأمن من العاهات، وعند الشافعية ظهور الخلاوة. وذكر الشيخ في «الفتح» أن المسألة على ست صور؛ لأنه إما وقع البيع بشرط القطع أو بشرط الإبقاء أو بالإطلاق، ثم في الأحوال الثلاثة إما قبل بدو الصلاح أو بعده، فقال الشافعي رضي الله عنه: يجوز البيع بعد بدو الصلاح في الصور الثلاثة لا قبله، فاعتبر البدو وعدمه، فقالوا: أخذنا الحديث مفهوماً ومنطوقاً. ومذهبنا أن البيع بشرط القطع جائز في الحالين، وبشرط الإبقاء غير جائز فيهما، وفي الإطلاق جائز في الحالين، لكنه يفرغ الأشجار عند طلب البائع، فليس الفرق عندنا قبل البدو وبعده، والحال أن في كثير من الأحاديث قيد «قبل البدو»، وجوابنا عن الحديث بوجهين ذكرهما الطحاوي، أحدهما: أن البيع المذكور في الحديث بيع السلم لا المطلق، ويجب فيه بدو الصلاح عندنا، أي يكون المعقود عليه في السلم موجوداً من حال العقد إلى وقت الأداء في الأسواق، ووجوده في الأسواق إنما يكون بعد الأمن من العاهات، وأما دليل التقييد بالسلم فما في الصحيحين وغيرهما: أنه عليه السلام لما دخل المدينة وجد الناس يسلمون إلى سنة وستين، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «فليسلم أحدكم إلى أجل معلوم، في كيل معلوم، في عدد معلوم، في وزن معلوم». فدل على أن بدو الصلاح في السلم شرط، فتحمل الأحاديث الساكنة على الناطقة، والجواب الثاني: تسليم أن البيع بيع مطلق، لكنه بشرط القطع، وأما النهي قبل البدو فنهى شفقة، وأخرج الطحاوي على هذا حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه أخرجه البخاري أيضاً. ثم أقول: إن حديث النهي محمول على ما كان بالإطلاق لا بشرط القطع؛ فإن الأصوب حمل الحديث على ما هو أكثر، وأما شرط القطع فنادر، وأيضاً عامة الحديث خالية عن ذكر أنه كان البيع على شرط الإبقاء، فلا بد من أن يكون البيع بالإطلاق بلا شرط القطع والإبقاء، وذلك جائز عند أبي حنيفة رضي الله عنه قبل البدو، على ما قال في «قاضي خان» من عامة مشايخنا بأنهم يقولون: لا يجوز قبل بدو الصلاح إذا لم يكن فيه جدوى، فلا يتمشى على عموم «الهداية»، هذا ما حصل مني. وأجاب أكثر الأحناف بأن المفهوم عندنا غير معتبر. أقول: إنه معتبر، لكنه لا يصير دليلاً شرعياً، بل تخرج النكات، وأما البيع مطلقاً فذكر في «الهداية» جوازه، واعترض ابن عابدين رضي الله عنه بأن المعروف بالعرف كالمشروط بالشرط، فلا يصح البيع مطلقاً، وكنت متردداً في هذا حتى أن وجدت في «فتاوى ابن تيمية» عن أبي حنيفة والثوري أنهما أجازا البيع مطلقاً إذا أجاز البائع الترك على الأشجار، فإذا لم وجدت عن أبي حنيفة فلا أبالي. فالخلاصة إذا لم يشترط الإبقاء في صلب العقد، يصح البيع وإن كان معروفاً بالعرف، هذا ما حصل لي، والله أعلم وعلمه أتم. قوله: باب ما جاء في النهي عن بيع جبل الحبلية: قيل: أن يكون جبل الحبلية مبيعاً. وقيل: يكون أجل أداء الثمن.

حاشية: قوله: بالسلت: [ضرب من الشعر]. قوله: حتى يزهر: أي تحمر وتصفّر، والزهر: حسن المنظر، وزهى وأزهى بمعنى، والمراد تمامها وكما لها وسلامتها عن الآفات، وهذه الألوان علامة لذلك، كما أشار إلى ذلك بقوله: يأمن العاهة. (المعات) قوله: بيع جبل الحبلية: بفتح الحاء والياء فيهما، قيل: الحبلية جمع حابل كظالم وظلمة، واختلفوا في المراد بالنهي، فقال جماعة: هو البيع بشمن مؤجل إلى أن تلد الناقة ويلد ولدها، وبه قال مالك والشافعي ومن تابعهم؛ لأن الراوي -وهو ابن عمر- قد فسره بهذا، وقال آخرون: هو بيع ولد ولد الناقة في الحال، وهذا تفسير أهل اللغة، وبه قال أحمد وإسحاق، وهذا أقرب إلى اللغة. (الطبيعي مختصراً) قوله: جبل الحبلية: قال في «المشارك»: بفتح الحاء والياء فيهما، ويروى في الأول بسكون الباء أيضاً،

نفع قوت المغتذي: قال: كذا فسره فقيه العرب مالك بن أنس رضي الله عنه. [إن زيدا أبا عياش] هو ابن عياش. وكنيته واسم أبيه بنقط سينه، كشداد. وليس له بالكتب إلا هذا.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَحَبْلُ الْحَبْلَةِ نِتَاجُ النَّتَاجِ، وَهُوَ بَيْعٌ مَفْسُوخٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ مِنْ بَيُوعِ الْغَرَرِ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما. وَرَوَى عَبْدُ الْوَهَّابِ الشَّقْفِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَنَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا أَصَحُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْغَرَرِ: ١٢١٥- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ وَبَيْعِ الْخَصَاةِ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَدِيسٍ رضي الله عنهم. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَرِهُوا بَيْعَ الْغَرَرِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَمِنْ بَيْعِ الْغَرَرِ بَيْعُ السَّمَكِ فِي الْمَاءِ وَبَيْعُ الْعَبْدِ الْأَبْقَى، وَبَيْعُ الطَّيْرِ فِي السَّمَاءِ، وَتَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْبَيُوعِ. وَمَعْنَى بَيْعِ الْخَصَاةِ: أَنْ يَقُولَ الْبَائِعُ لِلْمُسْتَرِي: إِذَا تَبَذْتُ إِلَيْكَ بِالْخَصَاةِ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ. وَهُوَ يُشْبِهُ بِبَيْعِ الْمُنَابَذَةِ، وَكَانَ هَذَا مِنْ بَيُوعِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ: ١٢١٦- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنهم. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَدْ فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا: بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ أَنْ يَقُولَ: أَيْبِعُكَ هَذَا الثَّوْبَ بِنَقْدٍ بَعَشْرَةٍ وَبِنَسِيئَةٍ بَعَشْرِينَ، وَلَا يُفَارِقُهُ عَلَى أَحَدِ الْبَيْعَيْنِ، فَإِذَا فَارَقَهُ عَلَى أَحَدِهِمَا، فَلَا بَأْسَ إِذَا كَانَتْ الْعُقْدَةُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَمِنْ مَعْنَى مَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ أَنْ يَقُولَ: أَيْبِعُكَ دَارِي هَذِهِ بِكَذَا عَلَى أَنْ تَبِيعَنِي غُلَامَكَ بِكَذَا، فَإِذَا وَجَبَ لِي غُلَامُكَ وَجَبَتْ لَكَ دَارِي، وَهَذَا تَفَارُقٌ عَنْ بَيْعٍ بِغَيْرِ ثَمَنِ مَعْلُومٍ، وَلَا يَدْرِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ صَفَقَتُهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ: ١٢١٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ فَيَسْأَلُنِي مِنَ الْبَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدِي، أَتَبَاغُ لَهُ مِنَ السُّوقِ ثُمَّ أَيْبِعُهُ؟ قَالَ: «لَا تَبِيعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ». ١٢١٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَيْبِعَ مَا لَيْسَ عِنْدِي. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه. ١٢١٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِيهِ، حَتَّى ذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ سَلْفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلَا رِبْحٌ مَا لَمْ يُضْمَنْ، وَلَا بَيْعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ». وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في كراهية بيع الغرر: في القصة أن الغرر القولي يجب فيه الفسخ قضاءً، والفعل يجب فيه الفسخ ديانة، كما في «الفتح» في الإقالة، وأما الاعتراض فلا اعتبار فيه، وأما تفسير بيع الخصاة فمعروف، أي يكون فيه إلقاء الخصاة لتعيين المبيع أو لقطع الخيار، وكذلك المنابذة. قوله: بيع السمك في الماء: السمك إذا كان سهل الأخذ فالبيع جائز، وإلا فلا. قوله: باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعة: نقل صاحب «المشكاة» عن الخطابي تفسير «بيعتين في بيعة» مثل ما ذكر الترمذي عن الشافعي رضي الله عنه، وهو اختار، وهو تفسير أبي حنيفة في «كتاب الآثار». قوله: باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عنده: لا يجعل بيع السلم معارض حديث الباب؛ فإنه باب مستقل، ولا يعارض باب بابا. قوله: سلف: ليس المراد من السلف السلم، بل المراد الدائن. قوله: ولا شرطان إلخ: قال أحمد رضي الله عنه مراده أن الشرط الفاسد إذا كان واحدًا متحملًا أي شرط كان، ولا يتحمل شرطان فاسدان، وقال الثلاثة: المراد أن الشرطين أي ملائمًا وغير ملائم غير متحملان، والواحد متحمل، أي الشرط الملائم. قوله: ولا ربح ما لم يضمن إلخ: معنى الضمان أن المبيع لو هلك فلحقه هلك، فلمن كان في ضمانه، يحل له ربحه، وتفرع على هذا مسائل، منها أن المشتري إذا اشترى عبدًا ثم أجاره، ثم اطلع على العيب، فرده بخيار عيب، فهل تحل له الرابح التي كسبها العبد المشتري أم لا؟ فإن كان في ضمانه، تحل له المنافع، وإلا فلا، وأما زوائد المغصوب - أي الأعيان - ومنافعه - أي الأعمال - فلا تجوز للغاصب.

حاشية: والفتح أبين وأصح فيهما، كان من بيوع الجاهلية، فسره ابن عمر في الحديث أنه البيع إلى أن تنتج الناقة، ثم تنتج نتاجها، قاله الشيخ. وفي «الجمع»: قيل: أراد البيع إلى أجل ينتج فيه حمل في بطن أمه. قوله: بيع الغرر: قال الطيبي: النهي عن بيع الغرر أصل عظيم من أصول كتاب البيوع، ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة، كبيع المعدوم والجهول، وما لا يقدر على التسليم، وما لم يتم ملك البائع عليه، وأشبه ذلك مما يلزم منه الغرر من غير حاجة، وبيع الملامسة والمنابذة وحبل الحبلة والخصاة وعسب الفحل وأشباهاها من البيوع التي جاء فيها نصوص، داخلية في الغرر، ولكن أفردت بالذكر؛ لكونها من البيوعات الجاهلية المشهورة، وأجمعوا على جواز غرر حقير كالجبة المحشوة بالقطن، ولو بيع حشوها بانفراده لم يجوز، وأجمعوا أيضًا على جواز إجارة الدار والدابة والثوب ونحو ذلك شهرًا، مع أن الشهر قد يكون ثلاثين يومًا، وقد يكون تسعة وعشرين، وعلى جواز دخول الحمام بالأجرة، مع اختلاف الناس في صب الماء وفي قدر مكنتهم، وعلى جواز الشرب من السقاء بالعوض، مع جهالة قدر المشروب واختلاف عادة الشاربين، وتخريجه: أن مدار البطلان بسبب الغرر بغير حاجة، وإن دعت حاجة إلى ارتكابه، ولا يمكن الاحتراز عنه إلا بمشقة، أو كان الغرر حقيرًا، جاز البيع، انتهى كلام الطيبي مع الاختصار. قوله: المنابذة: [هو أن يقول: انبذ إلي الثوب أو انبذ إليك لتنجب البيع]. قوله: أن أبيع ما ليس عندي: كالألق أو ما لم يقبض أو مال الغير، ويستثنى منه السلم بالشرائط المعتبرة فيه، وكذا بيع مال الغير جائز موقوفًا عند الأئمة الثلاثة سوى الشافعي؛ فإنه لا يجوز، كذا في «اللمعات». قوله: لا يحل سلف وبيع: والمراد بالسلف ههنا القرض، أي لا يحل أن يقرضه قرضًا، ويبيع منه شيئًا بأكثر من قيمته؛ لأن كل قرض جرّ نفعًا فهو حرام. (اللمعات) قوله: ولا شرطان إلخ: قال الشيخ في «اللمعات»: التقيد بشرطين وقع اتفاقًا وعادةً، وبالشرط الواحد أيضًا لا يجوز؛ لأنه قد ورد النهي عن بيع وشرط. قال في «الجمع»: لا فرق عند الأكثر في البيع بشرط أو شرطين، وفرق أحمد بظاهر هذا الحديث، كما ذكره المؤلف أيضًا. قوله: ولا ربح ما لم يضمن: [كالبائع قبل القبض لعدم دخوله في ضمان المشتري].

نفع قوت المغتذي: [و لا شرطان في بيع]: قال الخطابي: هو نهي عن بيعتين في بيعة.

قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: مَا مَعْنَى «نَهَى عَنْ سَلَفٍ وَبَيْعٍ»؟ قَالَ: أَنْ يَكُونَ يُقْرِضُهُ قَرْضًا ثُمَّ يُبَايِعُهُ بَيْعًا يَزْدَادُ عَلَيْهِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ يُسَلِّفُ إِلَيْهِ فِي شَيْءٍ فَيَقُولُ: إِنْ لَمْ يَتَهَيَّأْ عِنْدَكَ فَهُوَ بَيْعٌ عَلَيْكَ. قَالَ إِسْحَاقُ كَمَا قَالَ. قُلْتُ لِأَحْمَدَ: وَعَنْ بَيْعٍ مَا لَمْ تَضْمَنْ؟ قَالَ: لَا يَكُونُ عِنْدِي إِلَّا فِي الطَّعَامِ، يَعْنِي مَا لَمْ تَقْبِضْ. قَالَ إِسْحَاقُ كَمَا قَالَ فِي كُلِّ مَا يُكَالُ وَيُوزَنُ. قَالَ أَحْمَدُ: وَإِذَا قَالَ: أَبَيْعُكَ هَذَا الثَّوْبَ وَعَلَى خِيَاطَتِهِ وَقِصَارَتِهِ، فَهَذَا مِنْ نَحْوِ شَرْطَيْنِ فِي بَيْعٍ، وَإِذَا قَالَ: أَبَيْعُكَهُ وَعَلَى خِيَاطَتِهِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، أَوْ قَالَ: أَبَيْعُكَهُ وَعَلَى قِصَارَتِهِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا هَذَا شَرْطٌ وَاحِدٌ. قَالَ إِسْحَاقُ كَمَا قَالَ. حَدِيثُ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ، وَرَوَى أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ وَأَبُو بَشِيرٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَهَذَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، إِنَّمَا رَوَاهُ ابْنُ سِيرِينَ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَكَذَا. حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ وَعَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ، عَنْ حَكِيمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَبَيْعَ مَا لَيْسَ عِنْدِي. وَرَوَى وَكِيعٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ». وَرَوَايَةُ عَبْدِ الصَّمَدِ أَصَحُّ. وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِصْمَةَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَرِهُوا أَنْ يَبَيْعَ الرَّجُلُ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَيْئَتِهِ: ١٢٢٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَشُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَيْئَتِهِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَيْئَتِهِ. وَهُوَ وَهُمْ وَهُمْ فِيهِ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ. وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نُسْئَةً: ١٢٢١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَبُو مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نُسْئَةً. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثُ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَسَمَاعُ الْحَسَنِ مِنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا صَحِيحٌ، هَكَذَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَغَيْرُهُ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نُسْئَةً، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ،

العرف الشاذي: قوله: قال إسحاق كما قال: أي قال إسحاق بن راهويه كما قال أحمد. مسألة: التصرف في البيع قبل القبض عند الشيخين جائز إذا كان المبيع عقارا إلا في المنقولات، وعند محمد ﷺ لا يجوز في شيء، وقال الثلاثة -أي الحجازيون-: يجوز التصرف في كل شيء إلا الطعام، والله أعلم. قوله باب ما جاء في كراهية بيع الولاء وهبته: الولاء عندنا ولواء العتاقة وولاء المولاة، وعند الشافعية ولواء العتاقة فقط، ولا تنتقل الولاء بالبيع أو الهبة أو المعاوضة، وأما ولواء المولاة فهو أن جاء رجل من دار الحرب وأسلم على يد رجل له: إن مت فمالي لك، وإن جئت فعليك العقل، وقال السرخسي: لا يجب أن يجيء من دار الحرب، بل يشترط أن لا يعرف أقاربه وورثته، وحكم المولاة أنه ما لم يأخذ الأرض يجوز الفسخ، وإذا أخذ فلا، ولنا على ولواء المولاة حديث تميم الداري. أقول: إن ولواء المولاة كان ذائعا في المتقدمين، وكثيرا ما ينسب الرجل إلى المولى بالمولاة، مثل البخاري يقال له: الجعفي، وليس بجعفي صلبية بل ولواء، فدل على أن ولواء المولاة لها حق وثبوت من السلف، وحق الولاء ليس بقابل للبيع والانتقال. وأما مسألة «جر الولاء» المذكورة في كتبنا، فليس بمخالف لحديث الباب، فإنما ثبت بالحديث، لكن الحديث متكلم فيه، ولكنه باب مستقل فلا يخالف باب بابا. وحديث الباب يسمى بالسلسل بالأئمة؛ فإنه مروى عن الأئمة، فإنه رواه أحمد عن الشافعي عن محمد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة، ثم قيل: رواه أبو حنيفة عن مالك، ولقد صنف السيوطي رسالة مستقلة في السلسل بالأئمة، وقال الأحناف: لم يرو أبو حنيفة، بل أخذ عنه حال المذاكرة، وأما ما روى مالك عن أبي حنيفة فحمله المالكية على أخذ حال المذاكرة. أقول: لا تنقيص في رواية أحدهما عن الآخر ليناوول فيه، وعندنا أحدهما روى كل واحد منهما عن الآخر، وعندنا ثلاث أحاديث رواها أبو حنيفة عن مالك، وقال علاء الدين المغلطي الحنفي: روى أبو حنيفة عن مالك بلا ريب. قوله: باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نُسْئَةً: قال أبو حنيفة وجمهور الصحابة: إن بيع الحيوان بالحيوان نُسْئَةً غير صحيح وإن لم يكن الحيوان من الأشياء الربوية، وقال الحجازيون: إنه جائز، والمنهني عنه ما يكون النساء فيه من الطرفين. وحديث الباب لأبي حنيفة حسن السند، وتصدي الحافظ إلى الإعلال، ولكنه ليس كذلك، ولا يثبت عندنا في الذمة إلا ما يكون من قبيل المكيلات أو الموزونات أو المزروعات أو المعدودات المتقاربة، ويصح السلم في هذه المذكورة، لا كما قال بعض من لا حظ له في العلم: إن السلم لا يصح عندنا إلا في الربوية. قال مولانا المرحوم: إن الحديث لأبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأما ما قال الحجازيون من أنه لم يروى عن أبي حنيفة من الطرفين، فيصير مآل حديث الباب مصادق حديث: «لَمْ يَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ»، فكيف يحمل أحد الحديثين المتغايرين مضمونا على الآخر؟ فإنه إذن يخرج الحديث عن مدلوله.

حاشية: قوله: الولاء: بفتح الواو والمد لغة: المقارنة والمناصرة، وشرعا: عبارة عن عصوبة مترابطة عن عصوبة النسب، يرث منها المعتق، ويلى أمر النكاح والصلاة عليه، وقد ورد: «الولاء لمن أعتق»، رواه أحمد. (شرح الموطأ) قوله: لم يروى عن بيع الولاء وعن هبته: ذهب الجمهور من العلماء من السلف والخلف على عدم جوازها؛ لأنه لحمية كلحمية النسب، وأجازها بعضهم، قال النووي في «شرح صحيح مسلم»: ولعلمهم لم يبلغهم الحديث، والله تعالى أعلم. (اللمعات) قال محمد: وهذا نأخذ، لا يجوز بيع الولاء ولا هبته، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا. (الموطأ) قوله: لم يروى عن بيع الحيوان بالحيوان نُسْئَةً: قال محمد: بلغنا عن النبي ﷺ أنه لم يروى عن بيع الحيوان بالحيوان نُسْئَةً، فبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نُسْئَةً، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَإِسْحَاقَ. ١٢٢٢- حَدَّثَنَا أَبُو عَمَارٍ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ الْحَرِثِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ عَنِ الْحَجَّاجِ -وَهُوَ ابْنُ أَرْطَاةٍ- عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَيَوَانُ اثْنَيْنِ بَوَاحِدٍ لَا يَصْلُحُ نَسْأً، وَلَا بَأْسٌ بِهِ يَدًا بَيْدًا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي شِرَاءِ الْعَبْدِ بِالْعَبْدَيْنِ: ١٢٢٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: جَاءَ عَبْدٌ فَبَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى الْهَجْرَةِ، وَلَا يَشْعُرُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ عَبْدٌ، فَجَاءَ سَيِّدُهُ يُرِيدُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بِعْنِيهِ»، فَاشْتَرَاهُ بِعَبْدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ. ثُمَّ لَمْ يُبَايَعْ أَحَدًا بَعْدَ حَتَّى يَسْأَلَهُ: أَعَبْدٌ هُوَ؟ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ ﷺ. حَدِيثُ جَابِرٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِعَبْدَيْنِ يَدًا بَيْدًا. وَاخْتَلَفُوا فِيهِ إِذَا كَانَ نَسْأً.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْحِنْطَةَ بِالْحِنْطَةِ مِثْلًا بِمِثْلِ وَكَرَاهِيَّةَ التَّفَاضُلِ فِيهِ: ١٢٢٤- حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ مِثْلًا بِمِثْلِ، وَالنَّمْرُ بِالنَّمْرِ مِثْلًا بِمِثْلِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ مِثْلًا بِمِثْلِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مِثْلًا بِمِثْلِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ مِثْلًا بِمِثْلِ، فَمَنْ زَادَ أَوْ ارْتَدَّ فَقَدْ أُرْبِيَ. يَبْعُوا الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدًا بَيْدًا، وَيَبْعُوا الْبُرَّ بِالنَّمْرِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدًا بَيْدًا، وَيَبْعُوا الشَّعِيرَ بِالنَّمْرِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدًا بَيْدًا». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَبِلَالٍ ﷺ. حَدِيثُ عُبَادَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خَالِدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ: «يَبْعُوا الْبُرَّ بِالشَّعِيرِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدًا بَيْدًا». وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ عُبَادَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْحَدِيثَ، وَزَادَ فِيهِ: «قَالَ خَالِدٌ: قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: «يَبْعُوا الْبُرَّ بِالشَّعِيرِ كَيْفَ شِئْتُمْ»، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا يَرَوْنَ أَنَّ يُبَاعَ الْبُرُّ بِالْبُرِّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ، فَإِذَا اخْتَلَفَ الْأَصْنَافُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُبَاعَ مُتَفَاضِلًا إِذَا كَانَ يَدًا بَيْدًا. وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «يَبْعُوا الشَّعِيرَ بِالْبُرِّ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدًا بَيْدًا». وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُبَاعَ الْحِنْطَةُ بِالشَّعِيرِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّرْفِ: ١٢٢٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: انْطَلَقْتُ أَنَا وَابْنُ عُمَرَ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ ﷺ، فَحَدَّثَنَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ -سَمِعْتُهُ أُذُنَايَ هَاتَيْنِ يَقُولُ:- «لَا تَبْعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ، ..

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في شراء العبد بالعبدین: لا اختلاف في بيع عبد بعبدین يدا بيد بل الخلاف في النسبة، وهما إشكالان، أحدهما: أن العبد المهاجر ظاهره أنه أسلم؛ لأنه بايع النبي ﷺ سيما عند الأحناف؛ فإننا نقول: إنه إذا هاجر إلينا صار حراً، فإذا كان أسلم صار حراً، فكيف اشتراه النبي ﷺ؟ والإشكال الثاني: أن العبدین الأسودین إن كانا مسلمین، فلا يجوز دفعهما إلى دار الحرب، فلم يتعرض أحدنا إلى الجواب، فيدعى في العبدین أنهما كانا كافرين، ويدعى في العبد أنه لعله كان عبد قبيلة حليفة، بينه وبينها كان عهد، وفي كتبنا: إذا أسلم العبد أو الأمة، وهما ملك كافر عتقا، ودليل مسألتنا أنه عليه السلام قال عند محاصرة هوازن: «من نزل فهو حر»، فنزلوا، منهم نفع بن حارث أبو بكر الطائفي، وجعله النبي ﷺ حراً من غير عتاق، ويقال: «مولى النبي ﷺ» مجازاً، وأما دليلنا على أن العبد المهاجر إلينا قد عتق، أن أخرجه البخاري في الجزء الثاني من النكاح. قوله: يدا بيد: قال أبو حنيفة رحمه الله: إن النقدین يجب القبض بالبراحم فيهما، وأما سائر الأشياء الربوية فيكفي التعيين فيها، وأما ما في حديث الباب من لفظ «يदा بيد» فمراده التعيين؛ لما في «مسلم»: «عيناً بعين»، وأما النقدان فلا تعيين فيهما إلا بالقبض بالبراحم في المجلس، وأما قبض رأس المال في السلم، فأيضاً ضروري عندنا، لكنه لا يجب في مجلس العقد، بل قبل تفرق الأبدان. قوله: وهو قول مالك بن أنس: لعل قوله في السلت بالحنطة، لا في الحنطة بالحنطة؛ فإنه كيف يقول خلاف الحديث الصريح؟ قوله: باب ما جاء في الصرف: ما يكون فيه الثمن والمبيع النقدان يجب القبض فيه من الطرفين بإجماع الأمة، ونسب إلى ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يقول بجواز التفاضل في الربوية، وتمسك بحديث البخاري: «لا ربا إلا في النسبة»، وقال الجمهور: إن معناه لا ربا الذي يغرب البلاد، أي أشد الربا، إلا في النسبة؛ فإن الربا متفاضلاً نادر أندر، ثم روي أن ابن عباس رضي الله عنهما رجعا عن مختاره حين بلغه إجماع الأمة واستغفر الله تعالى. واعلم أن العبرة في بيع الصرف للوزن لا للضرب، فلا يؤخذ غير المضروب بما هو أقل منه مضروباً.

حاشية: قوله: فاشتره بعبدین أسودین: ومن هذا حكم أهل العلم بجواز بيع الحيوانین بحيوان نقدًا، سواء كان الجنس واحدًا أو مختلفًا، وأما نسبة منعه جماعة من الصحابة، وهو قول عطاء وأصحاب أبي حنيفة؛ لما روي أنه ﷺ لم يبيع الحيوان بالحيوان نسبة، وقال الشافعي: النهي فيما إذا كان النسبة من الطرفين، ويجوز فيما إذا كانت النسبة من أحد الطرفين؛ لما روي عن عبد الله بن عمرو: «أنه ﷺ أمره أن يجهزه جيشًا، فنقدت الإبل، فأمره أن يأخذ على قلائص الصدقة، فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة» رواه أبو داود، وقال الثوري: في إسناده مقال، أو أنه كان قبل تحريم الربا، فنسخ بعد، كذا في «اللمعات». قوله: مثلاً بمثل: أي في المقدار، وهذا الحديث هو الأصل في باب الربا؛ فإنه عليه السلام ذكر الأشياء الستة، وترك ما سواها على القياس، فقامس المجتهدون واستنبطوا العلة، خلافاً للظاهرية؛ فأنهم لا يجرون الربا فيما سواها، فعندنا القدر والجنس، وكذا في القول الأشهر عن أحمد، وعند الشافعي: الطعم والتمنية، وعند مالك: الطعم والادحار، وقد عرف تفصيل ذلك، والمسائل المتفرعة عليه في كتب الفقه. قوله: فقد أربي: أي أتى بالربا، كذا في «اللمعات». قوله: يبعوا الذهب بالفضة كيف شئتم: أي متساوياً أو متفاضلاً. قوله: يدا بيد: احتراز عن النسبة؛ فإنه لا يجوز وإن اختلف الجنس. (اللمعات) قوله: الصرف: (هو بيع الثمن بالثمن جنساً بجنس أو بغير جنس).

نفع قوت المغتذي: (فمن زاد واستزاد فقد أربي): قيل: هو شك من راوي، والأظهر خلافه، أي: من زاد، أعطى زيادة واستزاد أخذها.

وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، لَا يُشَفُّ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبْيَعُوا مِنْهُ غَائِبًا بِنَاجٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَهَشَامِ بْنِ غَامِرٍ وَالْبَرَاءِ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ وَفَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ وَأَبِي بَكْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَبِلَالٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، إِلَّا مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يُبَاعَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مُتَفَاضِلًا، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ مُتَفَاضِلًا، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ، وَقَالَ: إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِيئَةِ. وَكَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ شَيْءٌ مِنْ هَذَا. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ حِينَ حَدَّثَهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ فِي الصَّرْفِ اخْتِلَافٌ. ١٢٢٦- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَلَالُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ أَبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ فَأَبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ، فَأَخُذُ مَكَانَهَا الْوَرِقَ، وَأَبِيعُ بِالْوَرِقِ فَأَخُذُ مَكَانَهَا الدَّنَانِيرَ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَوَجَدْتُهُ خَارِجًا مِنْ بَيْتِ حَفْصَةَ رضي الله عنها، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ بِالْقِيَمَةِ». هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه. وَرَوَى دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه مَوْفُوفًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَا بَأْسَ أَنْ يُقْتَضَى الذَّهَبُ مِنَ الْوَرِقِ، وَالْوَرِقُ مِنَ الذَّهَبِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ ذَلِكَ. ١٢٢٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أُوَيْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ أَقُولُ: مَنْ يَضْطَرُّ الدَّرَاهِمَ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَرَأَيْتَ ذَهَبَكَ ثُمَّ أَتَيْتَنَا إِذَا جَاءَ خَادِمُنَا نُعْطِكَ وَرِقَكَ. فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: كَلَّا وَاللَّهِ، لَتُعْطِيَنَّهُ وَرِقَهُ أَوْ لَتَرُدَّنَّ إِلَيْهِ ذَهَبَهُ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْوَرِقُ بِالذَّهَبِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ» يَقُولُ: يَدًا بِيَدٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي ابْتِيعِ التَّخْلِ بَعْدَ التَّأْيِيرِ وَالْعَبْدِ وَلَهُ مَالٌ: ١٢٢٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ابْتَاعَ تَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَتَمَرَّتْهَا لِلَّذِي بَاعَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. هَكَذَا رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ تَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ،

العرف الشاذي: قوله: فأبيع بالدنانير إلخ: أي التصرف في الثمن قبل القبض، وهذا جائز عندنا، وأما التصرف في المبيع قبل القبض ففي غير المنقول جائز عند الشيخين لا عنده، ولكن التمييز بين المبيع والثمن متعذر، سيما في «الصرف» والمبيع في «المقايضة»، وإني قد جمعت جزئيات من كتب الفقه ونظمها، ومنها هذين الشعرين مراعاة: تُعْرِفُ الْمُنْسِيَّ صَاحِبًا مِمَّا :: مَدْخُولُ بَاءٍ وَكَذَا مَعِيًا، وَهُوَ فِي النَقْدِ مَبِيعٌ فَاعْتَنِ :: كَغَيْرِ مَدْخُولٍ إِلَّا مَعِينِ. وذكرها الفقهاء أن الثمن مدخول الباء، ولكن هذه الضابطة لا تجدي، ولزومها من العوام متعذر، وأما الضابطة التي نظمناها في الأشعار فأخذناها من مراعاة «رد اختار» وغيرها. قوله: الورق بالذهب ربا: لفظ «ربا» بالالف والواو في الكتابة، وبالتنوین على الباء في القراءة، وأما وجه كتابة الواو فلأن في مثل الزكاة والربا والصلاة لغة: «صَلَاةٌ وَزَكَاةٌ وَرَبْوٌ» بالواو الساكنة المجهولة في عرف العجم قراءة. قوله: إلا هاء وهاء: اسم فعل بمعنى خذ. قوله: باب ما جاء في ابتيع إلخ: قال الشافعي رحمته الله: إن الثمرة قبل التأخير للمشتري وبعده للبائع، فعمل بالمفهوم والمنطوق، وقال أبو حنيفة رحمته الله: إن الثمرة للبائع في الحالين إلا إذا صرح المشتري بأنها لي، وأجاب أكثر الأحناف بأن المفهوم عندنا غير معتبر، ولكن هذا الجواب لا يعلو بالقلب، وأما قول: إنما إذا كانت للبائع بعد التأخير، يكن له قبل التأخير بالأولى، فلأخذ أن يعننه بأن البائع عمل في الثمرة إذا كان البيع بعد التأخير، وأما في صورة البيع قبل التأخير فلم يعمل بشيء، وتصدى العيني إلى المعارضة. أقول: إن معارضة الخاص العام لا يقبله الذوق السليم، والصحيح في الجواب من جانب أبي حنيفة ما ذكره الطيبي وأبو عمر في «التمهيد» بأن التأخير كناية عن ظهور الثمرة، فمفهومه أن يكون الثمرة قبل الظهور للمشتري، أي في عام البيع وبعده هذا العام، فلا يذهب الوهم إلى نزاع، وهكذا مذهب أبي حنيفة، فصار الحديث لطيفا على مذهبننا أيضا.

حاشية: قوله: لا يشف بعضه إلخ: بلفظ المجهول، من باب الإفعال، من الشف - بالكسر - الزيادة، وتجيء بمعنى النقضان أيضا، الأول يتعدى بـ «على»، والثاني بـ «عن». قوله: بالبيع: المراد به بيع الفرد؛ فإنهم كانوا يقيمون السوق فيه قبل أن يتخذ مقرة، وروى النقيع - بالنون - وهو موضع قريب المدينة، يستنقع فيه الماء أي يجتمع، كذا في «النهاية»، كذا ذكره الشيخ في «اللمعات». قوله: لا بأس به بالقيمة: أي لا بأس أن تأخذ بدل الدنانير الدراهم، وبالعكس بشرط التقابض في المجلس، كذا في «اللمعات». قوله: الورق: بكسر الراء ويسكن، وبكسر واو مع سكون، والرقعة: بكسر راء وخفة قاف: الدرهم المضروب. (بجمع البحار) قوله: إلا هاء وهاء: صوت بمعنى خذ، يعني كل واحد من متوكلي عقد الصرف يقول لصاحبه: خذ، فيتقابضان قبل التفريق عن المجلس، فهو حال بتقدير القول، تقديره: إلا مقولا عنده من المتبايعين: هاء وهاء، أي إلا جال التقابض. (اللمعات) قوله: بعد أن تؤبر: بتشديد الواو، ويستعمل بالتخفيف كثيرا من «نصر» و«ضرب»، والتأخير: إصلاح النخل وتلقيحها، وذلك بأن يوضع شيء من طلع فحلها في طلع الأنثى، وهو في هذا الحديث كناية عن ظهور ثمرتها؛ لكونه لازما له غالبا، فلو آبرت ولم يظهر بعد ثمرتها لا يكون الحكم كما ذكر، وهو كون الثمرة للبائع غير تابع للأصل، وهو ظاهر، ثم هذا الحكم يختلف فيه بين العلماء، فقليل: الثمرة تتبع الأصل بكل حال، وقيل: لا تتبع، وقيل: تتبع قبل الظهور والصلاح ولا تتبع بعده. وقال الطيبي: الأول مذهب أبي حنيفة. وهذا الخلاف في غير صورة الاشتراط، وأما بالاشتراط فيدخل بالاتفاق. (اللمعات) قوله: ومن ابتاع عبدا وله مال إلخ: إضافة السعال إلى العبد ليس بطريق التملك؛ لأن العبد وماله ملك المولى، قال: وفي الحديث دليل على أن الثياب التي على لم تدخل في البيع إلا أن يشتريها؛ لأنه مال في الجملة.

نفع قوت المغتذي: [لا يشف]: قال حق: لعله ببناء نائب بضم تحية ففتح نقط سينه ففاء، فلا نافية لا ناهية، أو هو لم يواحد بضم فوقية فكسر شينه، من: أشف. فقد انتقل لنهي واحد من لمي جماعة، وهو من أضرار نقص وزيادة.

وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ». وَرَوَى عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ نَحْلًا قَدْ أُبْرِتَ فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ». وَرَوَى عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ». هَكَذَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ عَنْ نَافِعٍ الْحَدِيثَيْنِ. وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَيْضًا. وَرَوَى عِكْرِمَةُ بْنُ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ حَدِيثِ سَالِمٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَحَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَصَحُّ. بَابُ مَا جَاءَ الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا: ١٢٢٩- حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ يَخْتَارَا». قَالَ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما إِذَا ابْتَاعَ بَيْعًا وَهُوَ قَاعِدٌ قَامَ لِيَجِبَ لَهُ. ١٢٣٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنِي قَتَادَةُ عَنْ صَالِحِ أَبِي الْحَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيْنَا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكُتِمَا مُحِطَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا». وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَرَزَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَسَمُرَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهم. حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَقَالُوا: الْفُرْقَةُ بِالْأَبْدَانِ لَا بِالْكَلَامِ. وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا» يَعْنِي الْفُرْقَةُ بِالْكَلَامِ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما هُوَ رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَعْنَى مَا رَوَى. وَرَوَى عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوجِبَ الْبَيْعَ مَتَى؛ لِيَجِبَ لَهُ. ١٢٣١- وَهَكَذَا رَوَى عَنْ أَبِي بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَيْهِ فِي فَرَسٍ بَعْدَ مَا تَبَايَعَا فَكَانُوا فِي سَفِينَةٍ فَقَالَ: لَا أَرَاكُمْ افْتَرَقْتُمَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا». وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ ...

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء البيعان بالخيار ما لم يتفرقا: قال مالك وأبو حنيفة رضي الله عنهما: ليس بخيار المجلس إذا انعقد البيع، وقال الشافعي وأحمد بخيار المجلس. قوله: ما لم يتفرقا أو يختارا: «أو» إما عاطفة، أو بمعنى «إلا أن» أو «إلى أن»، فإذا كانت عاطفة يعطف على «يتفرقا» تحت النفي، وإذا كانت بمعنى «إلى أن» أو «إلا أن»، يكون استثناء أو غاية، وفي «يختارا» تفسير، أحدها: ما قال الشافعية: أن يقول المتبايعان: «أحتر اختر» قبل ختم المجلس؛ لحتم الخيار، فلا يمتد الخيار إلى آخر المجلس، وثانيها: خيار الشرط، وخيار الشرط عندنا أيضا معتبر. وهذا إلى ثلاثة أيام عند أبي حنيفة، ولا تحديد عند الصاحبين، وأما قول: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» فقال الشافعي وأحمد رضي الله عنهما: إنه خيار المجلس، وأما شرح أبي يوسف فهو أن التفرق هو تفرق الأبدان، كما قال الشافعي وأحمد رضي الله عنهما، والغرض من الحديث أن المجلس جامع المتفرقات، فيضم القبول بالإيجاب، ويكون المراد أن المشتري له أن يقبل أو لا يقبل، وللبائع قبل القبول أن يرجع عن إيجابه، فلا اختيار هو هذا، ذكره الطحاوي، وشرح محمد كما في موطئه قال: ما لم يتفرقا من منطلق البيع. ثم في شرح قول محمد أقوال، أحدها: أن للتفرق أحوالاً هو الفراغ عن الإيجاب والقبول، فإذا لا خيار وإن كان المجلس باقياً، وهذا أحسن؛ فإنه يكون من حيث اللفظ، والأعلى تفرق الأبدان، ومن حيث الحكم مراداً به تفرق الأقوال، أي تفرق الأبدان كناية عن تفرق الأقوال، أي الفراغ عن الإيجاب والقبول، والوجه أن في الفراغ عن الإيجاب والقبول تمكن تفرق الأبدان. والشرح الثاني لقول محمد شرح ابن همام، والأرجح في شرح قول «الهداية» ما قال ملا إله داد الجونفوري. وقال الشافعية: إن شرحنا راجع على شرح محمد؛ فإن التفرق من التفعّل يكون في الأبدان والافتراق من الافتعال يكون في الأقوال. أقول: إن في شرح أبي يوسف وأحد شرحي محمد تفرق الأبدان، وأيضاً يأتي التفرق في الأقوال كما في أحد لفظي حديث: «استغرق أمتي إلى بضع وسبعين فرقة»، فإن في لفظ منه من «الافتعال»، وفي لفظ من «التفعّل»، وليس فيه إلا تفرق الأقوال، وفي القرآن العزيز: «وَأَنْ يَتَفَرَّقَا» في تفرق الأقوال، والأحسن شرح أبي يوسف وهو اللطف، وقال فاضل حنفي: إن شرحه هو بعين ما قال الشافعية، ويكون الخيار خياراً مستحباً لا واجباً، واختاره مولانا قدس سره. أقول: يؤيده ما في «ابن ماجه» و«البخاري» لفظ: «أو يقول: اختر ثلاثاً»، وحمله الشافعية أيضاً على الاستحباب فإن التثليث عندهم ليس بضروري، وقول ذلك الفاضل ليس بمخالف لمسائل الأحناف؛ فإن في إقالة «الهداية» استحباب الإقالة في كل وقت إن ندم أحدهما، وقال بعض الشافعية: إن ابن عمر رضي الله عنهما راوي المرفوع، وفعله موافق لمذهبي، وأما شرح ذلك الفاضل فنقله الحافظ ولم يرض به، ولكنه لم يردّه أيضاً. أقول: إن مذهب الشافعية: أن العبرة لما روى لا لما رأى، فكيف يستدل عندهم بفعل ابن عمر رضي الله عنهما؟ وأيضاً أقول: إن فعل ابن عمر رضي الله عنهما ترك الواجب عندهم وترك المستحب عندنا؛ فإن مذهبهم أن لا يقوم من المجلس خشية أن يستقبله، وهذا الحق لازم، عندنا هذا الحق مستحب، فإذا الأقرب هو قولنا أو قولهم؟ حكى أنه وقع المناظرة في المسألة بين مالك وابن أبي ذئب فقيه المدينة، فقال مالك بن أنس رضي الله عنه: حديث الباب ليس عليه عملنا، فعارضه ابن أبي ذئب، فقال مالك: أخرج عني، فقال ناقل القصة: إن مالكا لم يحمّد على ذلك [يقول في حقه ما هو بشأنه أليق]، ذكره الموالك في كتبهم، وبعد التليا والتي الألفظ شرح أبي يوسف رضي الله عنه. قوله: لا أراكم افترقتما إلخ: تمسك الشافعية بهذا، وأصل قصتهما ما ذكر الطحاوي بأنهما كانا في السفينة، فتبايعا أول الليل، ثم عند الفجر أراد أحدهما الفسخ، فإذا ادعاء أحدهما لم يتحركا عن مجلسهما ادعاء بعيد. وذكر البيهقي في «السنن الكبرى» أن ابن عيينة بلغ كوفة، وروى حديث الباب، فبلغ الخبر أبا حنيفة، فقال أبو حنيفة: ليس بشيء، أريت إذا كانا في السفينة، فقال رجل: إن الله يسأل أبا حنيفة. أقول: ما أراد أبو حنيفة معارضة الحديث بقياسه والعباد بالله، بل مراده أن شرح الحديث مثل ما قال أبو يوسف رضي الله عنه أو غيره.

حاشية. قوله: البيعان بالخيار: هما البائع والمشتري، يقال لكل واحد منهما: يبيع وبائع. قوله: ما لم يتفرقا: ذهب معظم الأئمة من الصحابة والتابعين إلى التفرق بالأبدان، وقال أبو حنيفة ومالك وغيرهما: إذا تعاقد صَحَّ وإن لم يتفرقا، وظاهر الحديث يشهد للأول؛ فإن راويه ابن عمر كان إذا أراد أن يتم البيع قام بمشي خطوات، قاله في «المجمع». قوله: وبيننا: إما في المبيع من جانب البائع، وما في الثمن من جانب المشتري. قوله: الفرقة بالكلام: قال محمد بن الحسن الشيباني: وتفسيره عندنا على ما بلغنا عن إبراهيم النخعي أنه قال: المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا عن منطلق البيع، إذا قال البائع: قد بعثك، فله أن يرجع ما لم يقل الآخر: قد اشتريت، وإذا قال المشتري: قد اشتريت بكذا وكذا، فله أن يرجع عن قوله: اشتريت، ما لم يقل البائع: قد بعث، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا. (الموطأ) قوله: «الفرقة بالكلام» قال النووي: في معنى هذا الحديث ثلاثة أقوال، أصحّها أن المراد التخيير بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس، وتقديره: ثبت لهما الخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتخيرا في المجلس، ويختارا إمضاء البيع، فيلزم البيع بنفس التخيير، ولا يدوم إلى المفارقة. والثاني: أن معناه: إلا يبيعا شرط فيه بخيار الشرط ثلاثة أيام أو دولما، فلا ينقضني الخيار فيه بالمفارقة، بل تبقى حتى تنقضي المدة المشروطة. والثالث: أن معناه: إلا يبيعا شرط فيه أن لا خيار لهما في المجلس، فيلزم بنفس البيع، ولا يكون فيه خيار، ذكره السيوطي. (شرح الموطأ للقراري)

نفع قوت المغتذي: [البيعان بالخيار ما لم يتفرقا]: ولم ما لم يتفرقا، وسئل ثعلب، بل هما بمعنى، فقال: أنا ابن الأعرابي عن المفضل. قال: يفترقان بالكلام ويفترقان بالأبدان. وبسنن البيهقي: أنا أبو عبد الله الحافظ، أنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدوس الطرائقي، قال: سمعت عثمان بن سعيد الدارمي يقول: سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يقول: سمعت سفيان يقول: سمعت عبد الله بن المبارك يقول: إلخ، الحديث في «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» أي من هذه الأماكن. [أو سيختارا]: أي إمضاء بيع، وهما بالمجلس.

الْكُوفَةُ وَغَيْرِهِمْ إِلَى أَنَّ الْفُرْقَةَ بِالْكَلَامِ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ، وَهَكَذَا رُوِيَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ. وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ: كَيْفَ أَرَدَ هَذَا؟ وَالْحَدِيثُ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ صَحِيحٌ، فَقَوَّى هَذَا الْمَذْهَبَ. وَمَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ» مَعْنَاهُ أَنْ يُخَيَّرَ الْبَائِعُ الْمُشْتَرِيَ بَعْدَ إِنْجَابِ الْبَيْعِ، فَإِذَا خَيَّرَهُ فَاخْتَارَ الْبَيْعَ، فَلَيْسَ لَهُ خِيَارٌ بَعْدَ ذَلِكَ فِي فَسْخِ الْبَيْعِ وَإِنْ لَمْ يَتَفَرَّقَا، هَكَذَا فَسَّرَهُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ. وَمِمَّا يُقَوِّي قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: «الْفُرْقَةُ بِالْأَبْدَانِ لَا بِالْكَلَامِ» حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. ١٢٣٢- حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفْقَةً خِيَارٍ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَ صَاحِبَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَمَعْنَى هَذَا أَنْ يُفَارِقَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ، وَلَوْ كَانَتِ الْفُرْقَةُ بِالْكَلَامِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ خِيَارٌ بَعْدَ الْبَيْعِ، لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْحَدِيثِ مَعْنَى، حَيْثُ قَالَ: «وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ». بَابُ: ١٢٣٣- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ بْنَ عَمْرٍو يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَتَفَرَّقَنَّ عَنْ بَيْعٍ إِلَّا عَنْ تَرَاضٍ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. ١٢٣٤- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ الشَّيْبَانِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيَّرَ أَغْرَابِيًّا بَعْدَ الْبَيْعِ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ يُخَدِّعُ فِي الْبَيْعِ: ١٢٣٥- حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ حَمَّادٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا كَانَ فِي عَقْدَتِهِ ضَعْفٌ وَكَانَ يُبَايِعُ، وَأَنَّ أَهْلَهُ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، احْجُرْ عَلَيْهِ، فَدَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَهَاها. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَا أَصْبِرُ عَنِ الْبَيْعِ. فَقَالَ: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: هَاءَ وَهَاءَ، وَلَا خِلَابَةَ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ. حَدِيثُ أَنَسٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَالُوا: الْحَجْرُ عَلَى الرَّجُلِ الْخُرْفِيُّ فِي الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ إِذَا كَانَ ضَعِيفَ الْعَقْلِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَلَمْ يَرِ بَعْضُهُمْ أَنْ يُحْجَرَ عَلَى الْخُرِّ الْبَالِغِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَصْرَاةِ: ١٢٣٦- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ:

العرف الشاذي: قوله: ولا يدل له أن يفارق إلخ: قال الشافعية: إن هذا يفيدنا. وقال الحنفية: إن لفظ «خشية أن يستقيله» يفيدنا؛ فإن الإقالة لا يكون إلا بعد صحة العقد، وطلب الإقالة من سين الاستعمال يدل على أن المشتري أو البائع ليس بمستبد؛ فإن المستبد لا بد من أن يقول لمبايعه: أقبى، فيصدق الاستقالة في هذا وإن كان الفسخ بخبرته. وأيضاً: قوله: «ولا يحل له أن يفارقه»؛ ليس تفسيراً لما قبله بل جملة مستقلة. (وحمل الطحاوي هذه القطعة على الإقالة؛ فإنها لا بد فيها من أن يخاطب من يستقبله، فأمر المشتري أن لا يعرب الرجل عنه خشية أن يستقبله.) وليعلم أن الإقالة عندنا أيضاً مستحبة عند أحدنا. ومسألة أخرى لنا، وهي أن الرجل إذا باع أو اشترى ثم لقي الآخر بعد مدة طويلة، فقال له: أنت بالخيار، فبقي هذا يكون خياراً قبل تفرق الأبدان ومفتقراً على المجلس، ولكن هذه المسألة بعد العقد. وأما إذا قال هذا القول في صلب العقد يصير مفسداً للبائع، وإذا قال بعد الفراغ فهي مختلفة بين صاحب «البحر» وابن همام. ولكن ظاهر الحديث على الخيار من جانب المشتري. وفيما ذكرت التخيير من جانب المالك. قوله: خير أغرابياً بعد البيع: تمسك به الحجازيون. أنول: تفسير الحديث أنه عطف على الإبل ثم قال عطفاً له: عليك أن تدبر في صفقتك، إن أردت استرجع. ثم بلغ الأعرابي بعد مدة طويلة عنده عطفاً، فقال: هل عرفتني يا رسول الله؟ قال رسول الله ﷺ: «نعم». فأقول: إن قوله عطفاً كان من مروءته ومضائق حنقه العظيم، لا أنه حق شرعي. قوله: أن رجلاً إلخ: اسم هذا الرجل حيان بن منقذ، قال أبو حنيفة رحمه الله: لا يحجر إلا على ثلاثة، وسند صاحبه على خمسة، وهو قول الصاحبين. قوله: فنهاه: أي نهى عن بيعه لأنه حذر. واعلم أن الحجر إما يكون من الأقوال لا في الأفعال. قوله: ولا خلافة: قيل: إنه ليس من حكم شرعي بل كان يقول عند البيع؛ لأن الناس كانوا متدينين، وقيل: إنه مدار الحكم الشرعي ويكون لهذا الرجل خاصة أن رد البيع إن لم يرض، وهذا مختار الشافعي، وأشار إليه أحمد في موطنه، وفي «مستدرک الحاكم» زيادة: «لا خلافة، ولي الخيار ثلاثة أيام إلخ»، فإذا كان يكون هذا خيار الشرط. فائدة: أخرج مسلم حديث حيان بن منقذ، وفيه: أن في لسانه كانت كلمة، قيل على أن المدار على المقاصد وإن كانت الألفاظ قاصرة قصور شيء. قوله: باب ما جاء في المصراة: قال الشافعي وأحمد ومالك وأبو يوسف رحمهم الله: إن المصراة يجوز رد المبيع وصاع ثم رد الثمن، وعن أبي يوسف رحمه الله روايتان تحت وفاء إياهم، بأنه إما أن يرد المبيع بقيمة الثمن، وإما أن يرد وصاع ثم، إحدى الروايتين في «الشرح أبي داود» و«معالم السنن» للحطاي، وثانيهما في «شرح مختصر الطحاوي» للإسبيعي، وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا يجوز الرد، وأول من أحاب: الطحاوي فعارض الحديث، وأتى بحديث: «الخراج بالضممان»، وسنده قوي. أقول: إن هذا الجواب ليس بذلك القوي؛ فإن في مسألة خيار العيب ثمانية أقسام؛ فإن الزيادة إما متولدة من المبيع أو غير متولدة، ثم إما منفصلة أو متصلة، وكلاهما إما قبل القبض أو بعده، وأما مصداق حديث: «الخراج بالضممان» عندنا، فهي الزيادة غير المتولدة، وأما ما نحن فيه فالزيادة منفصلة متولدة، فلا يجدي في الجواب، واتباع المتأخرون الطحاوي، وأما الزيادة المتولدة المنفصلة أو عكس هذه الصورة، فلا يرد البيع فيها، وفيما نحن فيه من الصورة الأولى، فأقول: إن المذكور في عامة كتبنا هو حكم القضاء، وأما ديانة فالرد واجب، فيحمل الحديث على الديانة، والحكم يكون وجوباً، وأما حكم الرد ديانة فمذكور في «الوجيز» و«التهذيب» و«الخاوي القدسي»، وجمعت هذا المضمون في البيتين: بزيادة المنفصل المتولد: أو عكسه متعيب لم يرد. ثم في «التهذيب» و«الوجيز» و«الخاوي» الجواز بالتراضي. يحتمل، فصار الخلاف في أنه حكم قضاء أو ديانة، والفرق في الديانة والقضاء عند الشافعية أيضاً؛ فإن في الصحيحين أن زوجة أبي سفيان استغاثت عنده عطفاً بأنه لا يعطيان النفقة وأنه رجل شحيح، فأمرها النبي ﷺ أن تأخذ من ماله قدر نفقتها ونفقة العيال، فقال بعض الشافعية: أمره عطفاً فتوى، وقال بعضهم: إنه حكم القضاء، وأما وجه ما ادعيت من وجوب الرد ديانة، فما في «الفتح» أن الفسخ في الغرر الفعلي واجب. وحمل مولانا الحديث على الاستحباب على أن الإقالة مستحبة إذا ندم أحدهما، وأما ما ذكر صاحب «المنار» وغيره من أن حديث المصراة يرويه أبو هريرة ﷺ وهو غير فقيه، ورواية الذي ليس بفقيه غير معتبر إذا كانت خلافاً للقياس [مبنيماً إذا كان الحديث مروياً عن ابن مسعود رحمه الله أيضاً الذي أسهل الفقه الحنفي] والقياس يقتضي بالفرق بين الثمن القليل والكثير، ولبن الناقة أو الشاة أو البقرة وغيرها من الأقيسة. فأقول: إن مثل هذا قابل الإسقاط من الكتب؛ فإنه لا يقول به عالم، وأيضاً هذه الضابطة لم ترد عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد،

حاشية: قوله: خشية أن يستقبله: يخدش فيه أن الإقالة لا تكون إلا بعد تمام البيع، فكيف يستقيم المعنى، بل يحتمل أن ابن عمر يرى حق الإقالة إلى تمام المجلس على وجه الاستحباب؛ لما روي: «من أقال نادماً أقاله الله من نار جهنم»، والله تعالى أعلم. قوله: ولا خلافة: قال محمد: نرى أن هذا كان لذلك الرجل خاصة. قال النووي: واختلف العلماء في هذا الحديث، فجعله بعضهم خاصاً في حقه، وأنه لا خيار بغين لغيره، وعليه أبو حنيفة والشافعي، وقيل: للمغبون الخيار لهذا الحديث، بشرط أن يبلغ الغبن ثلث القيمة. (الموطأ وشرحه للقراري)

نفع قوت المغتذي: (إن رجلاً كان في عقدته ضعف): أي ضعف عقله، وهو حيان بن منقذ، أو أبو منقذ بن عمرو. (فقل لها ولا خلافة): قال حق: روى هاء عمده وقصره، أي: لا تأخذ العطاء والخلافة بنقط حاء فلام فموحدة، كسجارة الحديد.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِذَا حَلَبَهَا، إِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. ١٢٣٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ لَا سَمْرَاءَ». مَعْنَى «لَا سَمْرَاءَ» لَا بُرَّ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي اشْتِرَاطِ ظَهْرِ الدَّابَّةِ عِنْدَ الْبَيْعِ: ١٢٣٨- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ زَكْرِيَّا، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ بَاعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بَعِيرًا، وَاشْتَرَطَ ظَهْرَهُ إِلَى أَهْلِهِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، يَرَوْنَ الشَّرْطَ جَائِزًا فِي الْبَيْعِ إِذَا كَانَ شَرْطًا وَاحِدًا، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَجُوزُ الشَّرْطُ فِي الْبَيْعِ، وَلَا يَتِمُّ الْبَيْعُ إِذَا كَانَ فِيهِ شَرْطٌ.

بَابُ الْإِنْتِفَاعِ بِالرَّهْنِ: ١٢٣٩- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَيُوسُفُ بْنُ عِيْسَى قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ زَكْرِيَّا، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الظَّهْرُ يَرْكَبُ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَلَبَنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيُشْرَبُ تَفَقُّهُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْقُوفًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ مِنَ الرَّهْنِ بِشَيْءٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي شِرَاءِ الْقِلَادَةِ وَفِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ: ١٢٤٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي شُجَاعٍ سَعِيدٍ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ حَنْشِ الصَّنَعَانِيِّ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: اشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ قِلَادَةً بِاثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ، فَقَصَلْتُهَا، فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لَا تُبَاعُ حَتَّى تُفَصَّلَ». حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ

العرف الشَّدْي: ولكنها منسوبة إلى عيسى بن أبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذلك لأنه صنف كتابًا في بيع المصرة [كما قال الزبيدي]، فذكر فيه كلامًا وزعمه الناس ضابطة، فلا يقبل نسبتها إلى عيسى بن أبان أيضًا. حكى أنه وقع مناظرة بين حنفي وشافعي في مسجد «رُصَافَة» في بغداد في مسألة المصرة، فقال الحنفي: لم يكن أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قابلًا للاجتهاد، ولم يكن فقيهًا؛ إذ سقطت عليه حية سوداء، فكان الحنفي يعدو ولا تدعه الحية، فقيل له: استغفر من قولك، فاستغفر فتركه الحية، والله أعلم. قوله: باب ما جاء في اشتراط إلخ: الشرط المفسد غير متحمل عند الثلاثة ومتحمل عند أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إذا كان واحدًا، وفي «الهداية»: إن الشرط الذي فيه نفع أحد المتعاقدين أو المبيع - وهو من أهل الاستحقاق - غير جائز، وواقعة الباب واقعة ليلة البعير، وأكثرهم إلى أنها في غزوة ذات الرقاع، وفي السير: أنها في السنة الرابعة أو الخامسة، واختلفت الروايات في قيمة البعير، ذكرها البخاري، ولا يمكن التوفيق بينها، وتحمل على اختلاف الأوقات؛ فإن تكرار البيع في الطريق ثابت، وأجاب الطحاوي بأن الشرط لم يكن في صلب العقد بل بعده. أقول: إن في المسألة تفصيلًا بأن الشرط إن كان في مجلس العقد فيلحق الشرط بالعقد، وإن كان بعده فلا، فإذا لعل شرطه أو استدعاه كان بعد العقد. أقول: يفصل في المسألة بأنه إن كان المراد إلحاق الشرط بالعقد يكون فاسدًا، وإلا فلا، وإن كان الشرط في صلب العقد، فإنه كالموعد لا كالشرط، ذكر في «جامع الفصولين»: أنه إذا اشترى حمل حطب واشترط نقله إلى بيته، صح البيع ويجب عليه نقله؛ فإنه كالوعد، وأداء الوعد في المعاضات واجب. [ذكره ابن قاضي سبابة في «جامع الفصولين»، وهو من معتبرنا.] أقول: إن في المسألة زيادة تفصيل؛ فإن في رواية: أن الشرط يلحق بالعقد، وفي رواية: أنه لا يلحق، وفي قول: إنه إن كان قبل تبدل المجلس فيلحق، وإلا فلا يلحق، وفي «الهداية» جواز الاشتراط بشروط متعارفة. أقول: إن الحديث لم يخالفنا إذا فصلنا المسائل بهذا التفصيل. وأقول أيضًا: إن غرضه عِلَّةٌ لم يكن البيع حقيقة بل صورة، وإيصال النفع إلى جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما تدل القصة أنه عِلَّةٌ أعطاه الثمن وزاد فيه: «ورد عليه الإبل»، فإذا لم تكن بيعًا واقعيًا، يتحمل فيه بعض التحمل. حكى [في «على ابن حزم»] أنه اجتمع أبو حنيفة وابن شبرمة وابن أبي ليلى الكوفيون في حج مكة، فجاء رجل فسأل أبا حنيفة عن مسألة الباب، فقال: إن الشرط والبيع باطل، ثم بلغ إلى ابن شبرمة فسأله، فقال: إن الشرط والبيع صحيحان، ثم بلغ إلى أبي ليلى فقال ابن أبي ليلى: البيع صحيح والشرط باطل، ثم عاد الرجل على أبي حنيفة فقص ما قال، فقال: لا أعلم ما زعمنا، فروى حديثنا «أن النبي ﷺ نهي عن بيع وشرط»، ثم عاد على ابن شبرمة فقال ما قال، فروى ابن شبرمة حديث الباب، ثم عاد على ابن أبي ليلى فقال ما قال، فقال: لا أعلم ما زعمنا فروى حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أقول: إن المطابق بالسؤال هو جواب أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأما ابن أبي ليلى فعمل بالقياس، وأما ابن شبرمة فالكلام في استدلاله مرثًا، ولم يكن سؤال الرجل إلا عن بيع وشرط، وما ورد فيه إلا حديث: «نهى عن بيع وشرط». قوله: باب الانتفاع إلخ: قال الثلاثة: لا يجوز الانتفاع بالمرهون، وقال أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يجوز الانتفاع، وقال أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إن منافع المرهون وزوائدها مرهونة، وأما أجرة حفظه وبيته فما كان له دخل في إبقاء المرهون فهو على الراهن، وأما غيره من الذي ليس بدخيل في بقائه فعلى المرتهن، ويجوز الانتفاع عندنا إذا أجاز الراهن، ولا تكون الإجازة أو الانتفاع مشروطًا أو معروفًا. قوله: وعلى الذي يركب إلخ: قد أظن الحافظ ابن تيمية الكلام أن من محاسن الشريعة الغراء إجازة الانتفاع من المرهون، وأجاب بعض المحققين بأن المراد من «الذي يركب أو يشرب» هو الراهن. أقول: كيف يجري هذا وقد صرح الراوي بالمرتهن في بعض الروايات؟ أقول: يمكن لنا أن نجيب بأن هذا إذا لم يكن مشروطًا أو معروفًا، ويمكن أن يقال: إن المرهون ليس هو مصطلح الفقهاء بل المراد المنيحة، وقد ثبت في «القاموس» الراهن بمعنى المانح، ولينظر إلى ما في «الطحاوي»، وما في حديث «أبي داود» من الزكاة قريب من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وليراجع إلى ما في «تخريج الريلعي»؛ فإنه يجدي شيئًا آخر. قوله: باب ما جاء في شراء القلادة إلخ: قال الثلاثة: لا يجوز هذا البيع إلا عند تفصيل الذهب من القلادة، وقال أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يجوز البيع بلا فصل أيضًا إذا علم بثأ أن البذل أزيد في القلادة؛ فإنه يصير الذهب مقابل الذهب، والزائد بدل القلادة، وأما شرط الزيادة فلكيلا يلزم الربا، وقال النووي: إن أبا حنيفة خالف النص. أقول: لا ينبغي مثل هذه الأقاويل؛ فإنه إذا دار الحكم على الوجه الذي هو أحلى، فأيُّ بعد وأيُّ خلاف من النص؟

حاشية: قوله: من اشترى مصرة: التصرية: هو حبس اللبن في ضروع الإبل والغنم لتباع كذلك، ويعتبر بهما المشتري، والمصرة: هي التي يفعل بها ذلك، وهي الخفلة. (اللمعات) قوله: لا سمرأ: إظهاره أن الواجب رد طعام سوى الخفلة. (اللمعات) قوله: واشترط ظهره إلى أهله: تمسك به أحمد على جواز بيع الدابة باشتراط البائع لنفسه ركوبها، وقال مالك: يجوز إذا كانت المسافة قريبة، وكذلك كان في قصة جابر، وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يجوز مطلقًا للحديث الوارد في النهي عن بيع وشرط، والجواب عن حديث جابر: أنه لم يكن الشرط في صلب العقد، كما في رواية: قال جابر: بعت من النبي ﷺ وأقفر لي ظهره إلى المدينة. والإفقار لغة: إعارة الظهر للركوب. (اللمعات) قوله: الظهر: [أي الإبل التي يحمل عليها ويركب]. (الدر) قوله: وعلى الذي إلخ: أي سواء كان راهنًا أو مرهونًا، وهذا الحديث يدل على أن للمرتهن أن ينتفع بالرهن وينفق عليه، والجمهور على خلافه، وقالوا: هذا الحديث منسوخ بحديث: «لا يغلن المرتهن الرهن من صاحبه الذي رهنه وعليه غرمه»، رواه الشافعي، كذا في «اللمعات». قوله: وحرز: [الحرزة - محرقة - الجوهر وما ينظم.]

عَنْ أَبِي شُجَاعٍ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، لَمْ يَرَوْا أَنْ يُبَاعَ سَيْفٌ مُحَلَّى أَوْ مِنْطَقَةٌ مُفَضَّضَةٌ أَوْ مِثْلُ هَذَا بِدَرَاهِمٍ، حَتَّى يُمَيَّزَ وَيُفَصَّلَ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأُسْتَمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي اشْتِرَاطِ الْوَلَاءِ وَالزَّجْرِ عَنْ ذَلِكَ: ١٢٤١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ فَاشْتَرَطُوا الْوَلَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اشْتَرَيْهَا، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْطِيَ الثَّمَنُ، أَوْ لِمَنْ وَلِيَ النَّعْمَةَ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ: مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ يُكْنَى أَبَا عَتَّابٍ. حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْعَطَّارُ الْبَصْرِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: إِذَا حَدَّثْتُ عَنْ مَنْصُورٍ فَقَدْ مَلَأْتُ يَدَكَ مِنَ الْخَيْرِ، لَا تُرِدْ غَيْرَهُ، ثُمَّ قَالَ يَحْيَى: مَا أَجِدُ فِي إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَمُجَاهِدٍ أَثَبَتْ مِنْ مَنْصُورٍ. وَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ: قَالَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: مَنْصُورٌ أَثَبَتْ أَهْلَ الْكُوفَةِ.

بَابُ: ١٢٤٢- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَشْتَرِي لَهُ أُضْحِيَّةً بِدَيْنَارٍ، فَاشْتَرَى أُضْحِيَّةً، فَأَرْبَحَ فِيهَا دَيْنَارًا، فَاشْتَرَى أُخْرَى مَكَانَهَا، فَجَاءَ بِالْأُضْحِيَّةِ وَالْدَيْنَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «صَحَّ بِالشَّاةِ، وَتَصَدَّقْ بِالدَّيْنَارِ». حَدِيثُ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ لَمْ يَسْمَعْ عِنْدِي مِنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ١٢٤٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ، حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا الزُّبَيْرُ بْنُ خَرِيتٍ عَنْ أَبِي لَبِيدٍ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَفَعَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَيْنَارًا لِأَشْتَرِيَ لَهُ شَاءً، فَاشْتَرَيْتُ لَهُ شَاتَيْنِ، فَبِعْتُ أَحَدَهُمَا بِدَيْنَارٍ، وَجِئْتُ بِالشَّاةِ وَالْدَيْنَارِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرَ لَهُ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ، فَقَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي صَفَقَةِ يَمِينِكَ». فَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ يُخْرِجُ إِلَى كُنَاسَةِ الْكُوفَةِ فَيَرْبِخُ الرِّبْحَ الْعَظِيمَ، فَكَانَ مِنْ أَكْثَرِ أَهْلِ الْكُوفَةِ مَالًا. حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا الزُّبَيْرُ بْنُ خَرِيتٍ عَنْ أَبِي لَبِيدٍ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَقَالُوا بِهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَلَمْ يَأْخُذْ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَذَا الْحَدِيثِ، مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ. وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ أَخُو حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ. وَأَبُو لَبِيدٍ اسْمُهُ لِمَارَةٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُكَاتَبِ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي: ١٢٤٤- حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَرَّازُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَصَابَ الْمُكَاتَبُ حَدًّا أَوْ مِيزَانًا وَرِثَ بِحِسَابِ مَا عَتَقَ مِنْهُ». وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُؤَدَى الْمُكَاتَبُ بِحِصَّةٍ مَا أَدَّى دِيَّةَ حُرٍّ، وَمَا بَقِيَ دِيَّةَ عَبْدٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

العرف الشذبي: قوله: باب ما جاء في اشتراط الولاء إلخ: من الجمع عليه أن انتقال حق الولاء غير جائز، وأما جر الولاء فباب آخر، ولا يجوز بيع المكاتب عند أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأما في واقعة الباب فلعلها عجزت، ويجوز البيع عند التعجيز عن أداء بدل الكتابة. قوله: باب: في حديث الباب حجة لنا على الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على جواز بيع الفضولي، ولنا في صحة نكاح الفضولي حديث: «أن جارية جاءت إلى النبي ﷺ، وقالت: إن أبي زوجني ولم يستأمرني، فخيرها النبي ﷺ، فقالت: إني راضية بنكاح أبي، وإنما أردت أن للنساء أمرًا»، فإذا هذه الجارية إما ثيب، فيلزم إنكاحها بدون استئمارها، وذلك [ونكاح الفضولي] غير جائز عندهم، وإما بكر فلزم أن لا يكون ولاية الإيجاب عليها. قوله: باب ما جاء في المكاتب إلخ: أشكل الحديث على العلماء؛ فإنه يدل على تجزئ هذه الأشياء، ولا يقول به أحد. قوله: إذا أصاب المكاتب حدا إلخ: أي يكون العبد جانيًا، لا كما قال الحشي؛ فإنه غلط. قوله: ميراثا: أي حصل له الميراث. دل الحديث على أن العبد عتق بحصة ما أدى، وليس هذا مذهب أحد، بل قالوا: إن العبد عبد ما دام عليه درهم. قوله: يودى المكاتب إلخ: مثال واوي من الدية، وليس بمهموز، ويكون العبد في هذه الصورة مجنيًا عليه، وحديث الباب قوي، وأما حديث عمرو بن شعيب فضيع من قبل يحيى بن أنيسة، وهو سقيم الحفظ، وأما الحديث الأول فقوي ووارد، وما أجاب أحد عنه، وإنما أتى بالاستدلالات. ولي ههنا شيء أذكره، وسيفيد للجواب إن شاء الله تعالى، وهو أن «بحسب ما عتق إلخ» وإن كان ظاهره العتق بقدر ما أدى، ولكن المراد أنه حر من زمان أداء بدل الكتابة، وهذا المعنى محتمل في اللغة، وأما جملة «يودى المكاتب دية حر وعبد»، فلا تدل على أنه عتق بعضه، بل فيها تشبيه بدية حر وعبد، والمراد أنه إذا جني على المكاتب فعلى الجاني إرش، وأرشه يكون قيمته، ثم في تقويم الأرض تعتبر شائبة الحرية والعبدية، وهذا يظهر مما أذكر مسألة مفصلة، ففي كتبنا: أن المدبر قيمته ثلثا قيمة القرن، كما في «الهداية»؛ لفقدان أحد النافع الثلاثة، وفي القرن النافع الثلاثة -أي البيع والاستخدام والوطء- موجودة، ثم يذكرون في الجنائيات أن دية العبد قيمته، ويذكرون العبد ههنا بلا تقييد القرن أو المكاتب، والمروى عن أبي حنيفة أن دية العبد قيمته،
حاشية: قوله: اشتريها إلخ: قد يتوهم أن هذا متضمن للخداع والتغدير، فكيف أذن رسول الله ﷺ لأهله بذلك؟ والجواب: أنه كان جهلًا باطلًا منهم، فلا اعتذار بذلك، وأشكل من ذلك ما ورد في بعض الروايات: «خذنيها واشترطي الولاء لهم؛ فإن الولاء لمن أعتق»، والجواب باشتراطه لهم تسليم قوهم الباطل بإرخاء العنان دون إثباته لهم، كذا في «اللمعات». قوله: ضح بالشاة: في الحديث دليل على أن بيع مال الغير بلا إذنه موقوف على إجازته، فلما أجاز صَحَّ، كما هو مذهب الحنفية، وحجة على من لم يجوز. قوله: وتصدق بالدینار: [وجه الأمر بالتصدق لأنه باع أضحية كان اشتراها بنية الأضحية]. قوله: كناسة: موضع في الكوفة، وفي رواية للبخاري: فكان لو اشترى ترابًا لربح فيه. قال الشيخ: هذا مبالغة في ربحه، أو محمول على حقيقته؛ فإن بعض أنواع التراب يباع ويشترى. قوله: إذا أصاب إلخ: أي وجد المكاتب حدًا: أي دية أو ميراثًا، «ورث» -بلفظ الماضي المعلوم من الإرث، أو المجهول من التورث- بحسب ما عتق، صَحَّ بلفظ المجهول، والظاهر أن يكون بلفظ المعلوم. وقوله: «يودى» بلفظ المجهول، بتخفيف الدال من ودى يدي دية بمعنى يعطي الدية. وقوله: «دية حر» مفعول ثانٍ، ويحتمل أن يكون معنى «يودى المكاتب» بمعنى يؤخذ دية، وقوله: «دية حر» مفعول مطلق، وقوله: «ما بقي دية عبد»، تقديره: ويودى بحصة ما بقي دية عبد، وصوروه بأنه إذا أدى المكاتب نصف النجوم مثلاً، ثم قتل، فالقاتل يدفع نصف دية الحر إلى ورثته، ونصف قيمته إلى مولاه، كذا في «اللمعات».

وَهَكَذَا رَوَى يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى خَالِدُ الْحَذَّاءُ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَوْلَهُ: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: الْمَكَاتِبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. ١٢٤٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ: «مَنْ كَاتَبَ عَبْدَهُ عَلَى مِائَةِ أُوقِيَّةٍ فَأَدَّاهَا إِلَّا عَشْرَةَ أَوَاقٍ - أَوْ قَالَ: عَشْرَةَ دَرَاهِمَ - ثُمَّ عَجَزَ، فَهُوَ رَقِيقٌ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْمَكَاتِبَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ كِتَابَتِهِ. وَقَدْ رَوَاهُ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ نَحْوَهُ. ١٢٤٦- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ نُبَهَانَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ عِنْدَ مَكَاتِبٍ إِحْدَاكُنَّ مَا يُؤَدِّي فَلْتَحْتَجِبِي مِنْهُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى التَّوَرُّعِ، وَقَالُوا: لَا يَغْتَقِ الْمَكَاتِبُ وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي حَتَّى يُؤَدِّي.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أُلْفَسَ لِلرَّجُلِ غَرِيمٌ فَيَجِدُ عِنْدَهُ مَتَاعَهُ: ١٢٤٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّمَا امْرِئٍ أُلْفَسَ وَوَجَدَ رَجُلٌ سَلَعَتَهُ عِنْدَهُ بِعَيْنَيْهَا، فَهُوَ أَوْلَى بِهَا مِنْ غَيْرِهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: هُوَ أَسْوَأُ الْغُرَمَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّهْيِ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى الذَّيِّ الْحُمْرَ بَيْنَهُمَا لَهُ: ١٢٤٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُجَالِيدٍ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاءِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ عِنْدَنَا حُمْرٌ لَيْتِيْمٌ، فَلَمَّا نَزَلَتِ الْمَائِدَةُ، سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ، وَقُلْتُ: إِنَّهُ لَيْتِيْمٌ. قَالَ: «أَهْرِيْقُوهُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُ هَذَا. وَقَالَ بِهِذَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَكَرِهُوا أَنْ يُتَّخَذَ الْحُمْرُ خَلًّا. وَإِنَّمَا كَرِهَ مِنْ ذَلِكَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنْ يَكُونَ الْمُسْلِمُ فِي بَيْتِهِ حُمْرٌ حَتَّى يَصِيرَ خَلًّا. وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ فِي خَلِّ الْحُمْرِ إِذَا وَجَدَ قَدْ صَارَ خَلًّا.

العرف الشذبي: وإذا زادت قيمته على دية الحر، تنقص منها عشر دراهم، ودية الأمة قيمتها، وإذا زادت على خمسة آلاف تنقص منها خمسة دراهم. روي عن أبي يوسف أن دية العبد قيمته بالغة ما بلغت، وقد روتنا في المسألة ابن مسعود رضي الله عنه. ثم يذكرون في التدبير أن قيمة المكاتب نصف قيمة القن، وقيل: ثلثها فنقصت قيمته من قيمة القن. وإذا وُدِّي يودى بالنظر إلى جانب الحرية والعبدية؛ لأنه قريب الحرية، فإذا نقصت قيمته فتكون الدية أيضًا ناقصة، فعلم تشبيه دية حر وعبد للشبهتين، وليس فيه الحكم بحرية قدر ما أدى، فلا يخالف الحديث مذهب الأربعة. ويكون «دية حر وعبد إلخ» منصوبًا مثل: له صراخ صراخ الثكلى، وإنما شرح الحملتين متفرقًا، وقطعت في نظم الحديث؛ فإن الجملة حديتان مستقلتان؛ ما في «النسائي»، فيدل حديث النسائي على تعدد الحديثين، وأما دليل ما ذكرت في الجملة الأولى وحملتها على الزمان؛ فإن ابن عباس رضي الله عنهما راوي حديث الباب يعني موافق الفقهاء الأربعة، كما أخرجه الطحاوي؛ فإنه قال بعد رواية المرفوع: ويقام على المكاتب حد المملوك إلخ. قوله: فلتحتجب منه: ظاهر حديث أنه إذا اجتمع عنده بدل الكتابة، صار حراً قبل أدائه، وليس مذهب أحد، فيقال: إنه على التورع، وههنا مسألة المرفوع: ويقام على المكاتب حد المملوك إلخ. قوله: فلتحتجب منه: ظاهر حديث أنه إذا اجتمع عنده بدل الكتابة، صار حراً قبل أدائه، وليس مذهب أحد، فيقال: إنه على التورع، وههنا مسألة أخرى تختلف فيها، قال الشافعي رضي الله عنه: إن المولات لا يحتجن عن عبيدهن، وقال أبو حنيفة: إن يهن وبينهم حجاب، وظاهر حديث الباب يفيد الشافعي، فحمل الأحناف الحديث على زيادة الاحتجاب، وذكر الطحاوي في «مشكل الآثار» عمل الحديث لطيفاً. وهو أن الاحتجاب في الصورة التي اجتمع عنده بدل الكتابة، ولا يوديه تعتاً؛ كيلا تقطع العلاقات التي بينه وبين مولاته، فأمر الشارع بالاحتجاب قبل أداء بدل الكتابة لسد الذرائع، ومثل هذا ثبت أن أم سلمة رضي الله عنها كان لها عبد فكاتبته فأدى بعض النجم (قط)، ثم أتى بالباقي للأداء، وكانت أم سلمة رضي الله عنها في المروج فاتحتجت، فقال: ماذا تفعلن؟ قالت: هكذا حكم الشريعة، فبكا وأراد أن لا يودي، فقالت: أذ أم لا، ولكن حكم الشريعة قد جرى، وقال العيني: إن معنى «فلتحتجب» أن تميا للاحتجاب. قوله: باب ما جاء إذا أُلْفَسَ إلخ: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: إن البائع قبل قبض البيع يجوز له أن يبيع المبيع، وأما بعد القبض فهو وسائر الغرماء سواسية، وقال الحجازيون: يجوز له أن يأخذ شئيه إذا كان على حاله بدون تصرف فيه، ونقول: إن في العارية والمغصوب حق أخذ الرجل شئيه، وحديث الباب الصحيح ظاهره للحجازيين، وأما حمل الحديث عندنا فقال الأحناف: إنه محمول على الغصوب والعواري والأمانات. أقول: كيف يجري هذا الجواب والحال أن في «مسلم» تصريح البيع! فأقول: إن حكم حديث الباب محمول على الديانة لا القضاء، أي يعطي المدينون الدائن شئيه إذا كان موجوداً عنده بعينه؛ لتعلق حق له به كما ذكروا في فرس عار إلى دار الحرب، ثم أصابه المسلمون ما أحق المالك الأصلي بعد ما قسمه الغنائم! كما في «مسلم» و«الترمذي»: أن رجلاً من بني إسرائيل كان يأمر غلماناً أن يتجاوزوا ويمهلوا الناس إذا أعسروا، فتجاوز الله عنه هذه الحسنة، وإذا قصته الشريعة علينا ولم تذكره، يكون ذلك الحكم في شريعتنا أيضاً، فلا بد من حمل الحديث على الديانة. قوله: باب ما جاء في النهي للمسلم إلخ: المسألة التي في الترجمة صحيحة عندنا، والمسألة ليست في حديث الباب، بل مستنبطة من الحديث. وفي «المهذبة» مسألة أخرى: أنه إذا وكل المسلم الذمي؛ ليشترى له الخمر ويبيع له، فاشترى الخمر بثبت الشراء في حق الموكل. هذا عند أبي حنيفة خلاف صاحبيه، وحديث الباب لا يضره، وله فتوى عمر رضي الله عنه فيما إذا مر الذمي على العاشر بالخمر، ذكروها في شروح «البخاري».

حاشية: قوله: على مائة أوقية: الأوقية: اسم لأربعين درهماً، كذا في «القاموس». قوله: عشرة: بالثاء، والصحيح بدونها، وهو الموجود في أكثر النسخ. قوله: فلتحتجب منه: إذ لا يحل نظره إليها، هو محمول على الورع، كما أشار إليه المؤلف؛ لأن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم، ويمكن أن يكون معناه: فلتستعذ وتتهباً للاحتجاب، إشارة إلى قرب زمانه. قوله: أُلْفَسَ: [أُلْفَسَ الرجل: إذا لم يبق له مال]. قوله: هو أسوة الغرماء: [يعني مثل فرض خولان ويكرهت] أي لا يفرّد أحدهم دون الآخر، وهو قول أبي حنيفة، والحديث محمول على أن كان سلعة رهناً عنده، كما يفيد إضافة السلعة إليه، والله أعلم. قوله: أهريقوه: يقول: أراقه وأهراقه: أي أجراه من إنائه. أي صبوه؛ لأنه مال غير متقوم يحرم به الانتفاع.

نفع قوت المغتذي: [إذا أصاب المكاتب حداً أو ميراثاً ورث بحسب ما عتق منه]: قال حنن: اقتصر على ذكر إرث ولم يذكر جواباً عن حد؛ اختصاراً للدلالة ذكر إرث عليه.

بَابُ: ١٢٤٩- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا طَلْقُ بْنُ عَنَامٍ عَنْ شَرِيكَ وَقَيْسٍ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَدَّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنِ اثَّمْتَكُ، وَلَا تُخْنِ مَنْ خَانَكَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالُوا: إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ عَلَى آخَرٍ شَيْءٌ، فَذَهَبَ بِهِ، فَوَقَعَ لَهُ عِنْدَهُ شَيْءٌ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْبِسَ عَنْهُ بِقَدْرِ مَا ذَهَبَ لَهُ عَلَيْهِ. وَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ، وَقَالَ: إِنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ دَرَاهِمُ، فَوَقَعَ لَهُ عِنْدَهُ دَنَانِيرٌ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْبِسَ بِمَكَانِ دَرَاهِمِهِ، إِلَّا أَنْ يَقَعَ عِنْدَهُ لَهُ دَرَاهِمُ، فَلَهُ حِينَئِذٍ أَنْ يَخْبِسَ مِنْ دَرَاهِمِهِ بِقَدْرِ مَا لَهُ عَلَيْهِ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْعَارِيَةَ مُؤَدَّاةٌ: ١٢٥٠- حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ، وَالزَّرْعِيمُ غَارِمٌ، وَالَّذِينَ مَقْضِيٌّ». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ وَصَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ وَأَنَسٍ رضي الله عنه حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه حَدِيثُ حَسَنٍ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَيْضًا مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ. ١٢٥١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَ». قَالَ قَتَادَةُ: ثُمَّ نَسِيَ الْحَسَنُ، فَقَالَ: هُوَ أَمِينُكَ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، يَعْنِي الْعَارِيَةَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ إِلَى هَذَا، وَقَالُوا: يَضْمَنُ صَاحِبُ الْعَارِيَةِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: لَيْسَ عَلَى صَاحِبِ الْعَارِيَةِ ضَمَانٌ إِلَّا أَنْ يُخَالِفَ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ، وَبِهِ يَقُولُ إِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِحْتِكَارِ: ١٢٥٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَضْلَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ». فَقُلْتُ لِسَعِيدٍ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، إِنَّكَ تَحْتَكِرُ. قَالَ: وَمَعْمَرٌ قَدْ كَانَ يَحْتَكِرُ. وَإِنَّمَا رُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَحْتَكِرُ الزَّيْتَ وَالْحَبْطَ وَنَحْوَ هَذَا. وَفِي الْبَابِ عَنْ مَعْمَرٍ وَعَلِيِّ وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبْنِ عُمرَ رضي الله عنه وَحَدِيثُ مَعْمَرٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَرِهُوا اخْتِكَارَ الطَّعَامِ. وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ فِي الْإِحْتِكَارِ فِي غَيْرِ الطَّعَامِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: لَا بَأْسَ بِالْإِحْتِكَارِ فِي الْقُطْنِ وَالسَّخْتِيَانِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْمُحَقَّلَاتِ: ١٢٥٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سِمَاكِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَسْتَقْبِلُوا السُّوقَ، وَلَا تُحَقِّلُوا، وَلَا يُنْفَقُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَرِهُوا بَيْعَ الْمُحَقَّلَةِ. وَهِيَ الْمَصْرَاءُ، لَا يَحْلُبُهَا صَاحِبُهَا أَيَّامًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ؛ لِيَجْتَمَعَ اللَّبَنُ فِي ضَرْعِهَا، فَيَغْتَرَّ بِهَا الْمُشْتَرِي. وَهَذَا ضَرْبٌ مِنَ الْحَدِيدَةِ وَالْعَرَرِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْيَمِينِ الْفَاجِرَةِ يُفْتَطَعُ بِهَا مَالُ الْمُسْلِمِ: ١٢٥٤- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ؛ لِيُفْتَطَعَ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، لَقِيَ اللَّهُ وَهُوَ عَلَيْهِ

العرف الشذبي: قوله: باب: هذه المسألة مسألة الظفر، والصورة أن كان لأحد حق على الآخر، فظفر المستحق على حقه، فعند الشافعي رضي الله عنه يجوز له أخذ ذلك الشيء وإن كان بسرقة، ومن أي جنس كان. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: إنه إذا وجد جنس حقه يجوز له، وإلا فلا. والنقدان عنده في هذه المسألة جنس واحد، وأفتى أرباب فتوانا بما قال الشافعي رضي الله عنه. قوله: باب ما جاء أن العارية مؤداة: قال الشافعي رضي الله عنه وغيره من المجازين: إن في العارية ضمانًا، هلكت أو استهلكها. قال أبو حنيفة رضي الله عنه: الضمان في الاستهلاك. ولا يرد الحديث علينا أصلاً؛ فإن العارية مؤداة، أي إذا كانت موجودة. قال الشافعي رضي الله عنه: إن في العارية إباحة المنفعة. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: إن فيها تملكًا. قوله: قال قتادة ثم نسي إلخ: زعم الراوي أن بين القولين تعارضًا. أقول: لا تعارض، بل يفسر أحدهما الآخر. قوله: باب ما جاء في الاحتكار: من الحكمة: المنع. والمراد بحبس الشيء عن بيعه؛ لبيع في الجذب غالبًا، والمنهي عنه هو حبس قوت الإنسان. وروي عن أبي يوسف رضي الله عنه في قوت الحيوان أيضًا. وأما إذا ادخر الغلة الخارجة من أرضه وحبسه عن البيع، فذلك جائز. وفي كل باب مستنبات.

حاشية: قوله: ولا تخن من خانك: أي لا تقابل خيانتك بخيانتك، أو لا تقابله بجزاء خيانتك، وإن كان قصاصًا حسنًا، بل قابله بالتي هي أحسن. (المجمع) قوله: العارية: بالتخفيف والتشديد. «مؤداة» أي واجب على المستعير أداؤها وإيصاها إلى المعير. قوله: والزعيم إلخ: أي الكفيل. «غارم» أي ضامن. والغرم والغرامة والزعم والزعامة -بالفتح-: ما يلزم أداؤه. (اللمعات) قوله: والدين مقضي: أي واجب الأداء. (اللمعات) قوله: الاحتكار: الحكر في الأصل: الظلم وإساءة المعاشرة، وفي الشرع: احتباس الأقوات لانتظار الغلاء به، بأن يشتري الطعام في وقت الغلاء ليغلو. أما إن جاء به من قرية أو اشتراه في وقت الرخص وادخره وباعه في وقت الغلاء فليس باحتكار، وكذا لا يحرم الاحتكار في غير الأقوات. (اللمعات) قوله: كان يحتكر: (أي في غير الأقوات، ولا بأس به). قوله: والخبط: [حركة، الورك الساقط، أي علف الدواب]. قوله: والسختيان: في «القاموس»: السختيان -ويفتح-: جلد الماعز إذا دبغ، معرب. قوله: لا تستقبلوا السوق: وهو في معنى «لا تلقوا الجلب»، وممر بيانه. قوله: ولا تحفلوا: [الحفل بمعنى الزيادة، وسيجيء بيانه في كلام المؤلف]. قوله: ولا ينفق بعضكم لبعض: أي لا يقصد أن ينفق سلعته على جهة النجش؛ فإنه بزيادته فيها يرغب السامع، ويتسبب للشراء، أي بأن يزيد. في الثمن لا لرغبة، بل ليخدع غيره. كذا في «المجمع». قوله: يمين: [المراد باليمين المأل المحلوف عليه].

نفع قوت المعتدي: [لا يحتكر إلا خاطئ]: أي آثم، اسم فاعل من: خطئ، كفرح، خطأ كدر. [لا تستقبلوا السوق]: أي: لا تلتقوا سلعا قبل أن تدخل سوقا. [ولا ينض بعضهم بعض]: بشدء فاء أي، لا يمكن له نجش يزيد لها؛ ليغتر غيره. [وهو فيها فاجر]: أي كاذب.

عَضْبَانُ». فَقَالَ الْأَشْعَثُ: فِيَّ وَاللَّهِ لَقَدْ كَانَ ذَلِكَ، كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ أَرْضٌ، فَجَحَدَنِي، فَقَدَّمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَيْكَ بَيِّنَةٌ؟» فَقُلْتُ: لَا. فَقَالَ لِلْيَهُودِيِّ: «اخْلِفْ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَنْ يَخْلِفُ فَيَذْهَبَ بِمَالِي. فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا﴾ الْآيَةَ إِلَى آخِرِهَا. وَفِي الْبَابِ عَنْ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ وَأَبِي مُوسَى وَأَبِي أُمَامَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ الْأَنْصَارِيِّ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ. حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ. حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ: ١٢٥٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ، وَالْمُبْتَاعُ بِالْخِيَارِ». هَذَا حَدِيثُ مُرْسَلٌ. عَوْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لَمْ يُدْرِكِ ابْنَ مَسْعُودٍ ﷺ. وَقَدْ رَوَى عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا، وَهُوَ مُرْسَلٌ أَيْضًا. قَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ وَلَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً؟ قَالَ: الْقَوْلُ مَا قَالَ رَبُّ السَّلْعَةِ أَوْ يَتَرَادَانِ. قَالَ إِسْحَاقُ كَمَا قَالَ. وَكُلُّ مَنْ قَالَ: الْقَوْلُ قَوْلُهُ، فَعَلَيْهِ التَّيَمُّنُ. وَقَدْ رَوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ، مِنْهُمْ شُرَيْحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ: ١٢٥٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَّارُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي السُّنْهَالِ، عَنْ إِيَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُزَنِيِّ ﷺ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَبُهَيْسَةَ عَنْ أَبِيهَا وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَأَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ. حَدِيثُ إِيَّاسٍ ﷺ. حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ كَرِهُوا بَيْعَ الْمَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي بَيْعِ الْمَاءِ، مِنْهُمْ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ. ١٢٥٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الرَّزَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَالُ». هَذَا حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ عَسَبِ الْفَحْلِ: ١٢٥٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَأَبُو عَمَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ عَسَبِ الْفَحْلِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ ﷺ. حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ﷺ. حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ فِي قَبُولِ الْكَرَامَةِ عَلَى ذَلِكَ. ١٢٥٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزَاعِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّوَّاسِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيَمِّيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ كِلَابٍ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَسَبِ الْفَحْلِ، فَنَهَاهُ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَطْرُقُ الْفَحْلَ فَنُكْرِمُ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي الْكَرَامَةِ. هَذَا حَدِيثُ حَسَنٍ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَمَنِ الْكَلْبِ: ١٢٦٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، ح: وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ ..

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء إذا اختلف البيعان: قال الشافعي رحمه الله: القول قول البائع، وإلا فتحالفوا وتراذوا. وقال أبو حنيفة رحمه الله: إن العبرة بالتحالف والتراد عند كون المبيع قائمًا. والحديث عندنا أيضًا معمول به. قوله: باب ما جاء في بيع فضل الماء: الماء ثلاثة أقسام، أحدها: الماء الذي لا صنع فيه لأحد، كالنهر الجاري، ويجوز فيه لكل واحد أن ينصب الرحى. والثاني: أن تحفر جماعة نهرًا صغيرًا، فيجوز منه سقي الدواب، ولا يجوز سقي الأرض ونصب الرحى. والثالث: الماء المحرز في الأواني، ويجوز منه الشرب، ويجوز أخذه بالقتال أيضًا عند الاضطرار. وفيه أثر عمر رضي الله عنه فإنه قال حين ذكروا القصة: أفلا وضعتم فيهم السيف؟ قوله: باب ما جاء في كراهية عسب الفحل: واعلم أن حديث الباب حديث أنس رضي الله عنه قوي وجليل، يفيد في أن الألفاظ دخيلة في اصطلاح الحكم، خلاف ما قال ابن تيمية: إن العبرة للمقاصد لا للألفاظ. وفي هذا أدلة، منها الآية الدالة على أن المتوفى عنها زوجها لا تحبط تصرفاتها، ويجوز الكناية. فالغرض واحد، والاختلاف في التعبير. قوله: باب ما جاء في تمن الكلب: قال صاحب «الهداية»: يجوز بيع الكلب وإن لم يكن معلنًا. وقال شيخه السرخسي رحمه الله: إن جواز البيع منحصر على الكلب المعلم. والراجح ما قال السرخسي. ووقع استثناء الكلب المعلم في الأحاديث، منها ما في «مسند أحمد» بسند قوي، ومنها ما في «النسائي» «باب الرخصة في بيع كلب الصيد»؛ فإن فيه تصريحًا: لا يجوز بيع الكلب إلا بيع كلب صيد، وأعله البعض. وقيل: إن الحديث ثابت بأسانيد قوية. وصورة الإعلال بأن «إلا كلب صيد» ليست قطعة هذا الحديث، بل حديث نهي اقتناء الكلب. ولنا ما في «الطحاوي» أن عثمان ذا النورين رضي الله عنه أوجب على رجل قتل كلب رجل قيمته وافرة. وأما حديث الباب وما يضايفه، فيمكن فيه أن يقال بعين ما قال الخطابي: إن حديث النهي عن بيع الهرة إنما معناه أن لا تجعل الهرة مملوكة بل مهمل مباحة. ومذهب الشافعية أن بيع الهرة جائز. وفي «الدر المختار» «باب البيع المكروه»: أن بيع القردة للهو واللعب غير جائز.

حاشية: قوله: فأنزل الله عز وجل: فائدة نزول الآية في حق اليهودي أن اليهود أيضًا كانوا يعرفون أمثال هذا الوعيد في اليمن الفاجرة، فعسى أن يتذكروا به ما ورد في شرائعهم، ويحذروا عن أمثال هذه الأفعال. قوله: إذا اختلف البيعان إلخ: بكسر التحتية وتشديدها، بمعنى: المتبايعين. أي إذا اختلف البائع والمشتري في قدر الثمن، أو في شرط الخيار، أو غيره من الشرائط، فمذهب الشافعي أن يخلف البائع أنه ما باعه بكذا بل بكذا، ثم المشتري بخير، إن شاء رضي بما حلف عليه البائع، وإن شاء حلف أنه ما اشتراه إلا بكذا، فإذا تحالفا، فإن رضي أحدهما بقول الآخر فذاك، وإن لم يرضيا فسخ القاضي العقد بينهما، سواء كان المبيع باقيا أو لا. ومتمسكه هذا الحديث بإطلاقه. وعندنا إن كان الاختلاف في الثمن وكان المبيع باقيا يتحالفان؛ لما جاء عن ابن مسعود: إذا اختلف المتبايعان، والسلعة قائمة، ولا بينة لأحدهما، تحالفا وتراذوا؛ لأن كل واحد منهما يدعي وينكر، وإن كان لأحدهما بينة فذاك، وإن أقام كل واحد منهما بينة، كانت البينة المثبتة للزيادة أولى. ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعًا، فبينة البائع أولى في الثمن، وبينة المشتري أولى في المبيع؛ نظرًا إلى زيادة الإثبات، ولا يخالف عندنا في الأجل وشرط الخيار وقبض بعض الثمن. كذا في «الهداية». (اللمعات) قوله: عن بيع الماء: أي إذا كان له ماء، فإن فضل عن حاجته، والناس يحتاجون إليه، لم يجز له أن يمنعهم، وكذلك حكم الكلال إلا أن يحميه الوالي. (اللمعات) قوله: لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلال: معناه: من كان له بئر في موات من الأرض لا يمنع ماشية غيره أن ترد فضل مائه الذي زاد على ما احتاج إليه ماشيته؛ ليمنعها بذلك عن فضل الكلال؛ فإنه إذا منعهم عن فضل مائه في أرض لا ماء بها سواه لم يكن لهم الرعي بها، فيصير الكلال ممنوعًا بمنع الماء. واختلف العلماء في أن هذا النهي للتحريم أو للتنزيه، وبنوا ذلك على أن الماء مملوك أم لا، والأولى حمله على الكراهة. قاله الطيبي. قوله: عسب الفحل: يفتح العين وسكون السين، وهو كراء ضرابه. وقال في «القاموس»: العسب: ضراب الفحل أو ماؤه أو نسله، والولد،

قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٢٦١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَارِظٍ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَيْسِبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ، وَثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ رَافِعٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرِهُوا ثَمَنَ الْكَلْبِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ثَمَنِ كَلْبِ الصَّيْدِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَسْبِ الْحَجَّامِ: ١٢٦٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ مُحِيصَةَ أَخِي بَنِي حَارِثَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه: أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ فِي إِجَارَةِ الْحَجَّامِ فَنَهَا عَنْهَا، فَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُهُ وَيَسْتَأْذِنُهُ حَتَّى قَالَ: «اعْلِفْهُ نَاضِحَكَ، وَأَطْعِمْهُ رَقِيقَكَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَأَبِي جُحَيْفَةَ وَجَابِرٍ وَالسَّائِبِ رضي الله عنه. حَدِيثُ مُحِيصَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ أَحْمَدُ: إِنْ سَأَلَنِي حَجَّامٌ نَهَيْتُهُ، وَأَخَذُ بِهِذَا الْحَدِيثِ.

بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي كَسْبِ الْحَجَّامِ: ١٢٦٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ رضي الله عنه عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ، فَقَالَ أَنَسٌ رضي الله عنه: اخْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَحَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ، وَكَلَّمَ أَهْلَهُ، فَوَضَعُوا عَنْهُ مِنْ خَرَجِهِ. وَقَالَ: «إِنَّ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ، أَوْ إِنْ مِنْ أَمْتَلٍ دَوَائِكُمْ الْحِجَامَةُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَنَسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي كَسْبِ الْحَجَّامِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسَّنُورِ: ١٢٦٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَعَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسَّنُورِ. هَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه. وَاضْطَرَبُوا عَلَى الْأَعْمَشِ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ. وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ثَمَنَ الْهَرِّ، وَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُهُمْ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَرَوَى ابْنُ فَضِيلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ. ١٢٦٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ زَيْدٍ الصَّنَعَائِيُّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْهَرِّ وَثَمَنِهِ. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَعُمَرُ بْنُ زَيْدٍ لَا نَعْرِفُ كَثِيرَ أَحَدٍ رَوَى عَنْهُ غَيْرَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ.

بَابُ: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَزَّمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ إِلَّا كَلْبَ الصَّيْدِ. هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَأَبُو الْمُهَزَّمِ اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ سُفْيَانَ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ. وَرَوَى عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا، وَلَا يَصِحُّ إِسْنَادُهُ أَيْضًا.

العرف الشذبي: قوله: باب ما جاء في كسب الحجام: أجرة الحجامة غير مرضية، وتصير في ملك الحجام، ولو بملك فيه خبث، وهذا يكون خلاف المروءة. ومثله: «إن الله يحب أعالي الأمور ويكره سفاسفها». وإن قيل: إن الحجامة من ضروريات الدنيا، فلم جعلت أجزتها غير مرضية؟ قلت: أجاب الغزالي رحمه الله عن هذا في «كتاب الضرورة» من «الإحياء». قوله: اعلفه ناضحك إلخ: دل السحديث على أن للحلال أيضًا مسراتب، ولا يخالفه ما في كتبنا من أن ما لا يجوز للإنسان لا يؤكل دوابه. وفي «نظم ابن وهبان»: وما مات لا تطعمه كلبًا فإنه :: حرام خبيث نفعه متعذر. وقال ابن الشحنة: إن هذا فيما يقطع لحم الميتة ويؤكل كلبه، وأما إذا مر عند ميتة بكلبه، فوقع الكلب على، فلا وزر عليه. وقول ابن الشحنة هذا ينظر فيه.

حاشية: وإعطاء الكراء على الضراب، والفعل كضرب. والفعل أعم من أن يكون فرسًا أو بعيرًا أو غيرهما. وأخذ الكراء عليه منهى عنه، وأما الإعارة فمندوب إليها. وذهب إلى تحريمه أكثر الصحابة والفقهاء، ورخص جماعة لخوف انقطاع النسل. كذا في «اللمعات». قوله: وحلوان الكاهن: بضم الحاء المهملة. قال الطيبي: هو ما يعطاه على كهانته. يقال: حلوته حلوانًا: إذا أعطيته. قال الهروي: أصله من «حلاوة»، شبه المعطى بالشيء الحلو من حيث إنه يأخذه سهلًا بلا كلفة ومشقة. والكاهن: هو الذي يتعاطى الأخبار عن الكائنات في مستقبل الزمان، ويدعي معرفة الأسرار. كذا قاله الطيبي. قوله: اعلفه ناضحك إلخ: الناضح: الحمل الذي يستقى به الماء. والنهي للتنزيه؛ للاجتناب عن دني الإكساب، وللحث على مكارم الأخلاق ومعالي الأمور، ولو كان حرامًا لم يفرق بين الحر والعبد؛ فإنه لا يجوز للسيد أن يطعم عبده ما لا يحمل. كذا في «شرح المشكاة» للطيبي. قوله: وكلم أهله إلخ: أي سادته؛ فإنه كان مملوكًا لبني بياضة. والمراد بخراجه الوظيفة التي ضرب عليه سيده كل يوم. وفي الحديث دليل على حل كسب الحجامة وأخذ الأجرة عليه. كذا في «اللمعات». قوله: عن ثمن الكلب: قال القاري: وهو محمول عندنا على ما كان في زمنه ﷺ حين أمر بقتله، وكان الانتفاع به يومئذٍ محرماً، ثم رخص في الانتفاع به، حتى روي أنه قضى في كلب صيد قتله رجل بأربعين درهمًا، وقضى في كلب ماشية بكبش. ذكره ابن الملك. قوله: والسنور: هذا محمول على ما لا ينفع، أو على أنه لم يمت تنزيه؛ لكي يعتاد الناس هبته وإعارته والسماحة، كما هو الغالب؛ فإن كان نافعًا وباعه صحح البيهق، فكان ثمنه حلالًا. هذا مذهب الجمهور إلا ما حكى عن أبي هريرة رضي الله عنه وجماعة من التابعين، واحتجوا بالحديث. (الطيبي)

نفع قوت المغتذي: [أبو طيبة]: اسمه نافع أو دينار أو ميسرة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْمُغَنِّيَّاتِ: ١٢٦٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُصَرَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الْقَيْنَاتِ وَلَا تَشْتَرُوهُنَّ وَلَا تَعْلَمُوهُنَّ، وَلَا خَيْرَ فِي تِجَارَةِ فِيهِنَّ، وَتَمْنُهُنَّ حَرَامٌ. فِي مِثْلِ هَذَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَمِنَ الثَّانِي مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، وَضَعْفُهُ. وَهُوَ شَائِي.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْأَخَوَيْنِ أَوْ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا فِي الْبَيْعِ: ١٢٦٨- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ الشَّيْبَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي حُيَّيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا، فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَجَبَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. ١٢٦٩- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبٍ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: وَهَبَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ، فَبِعْتُ أَحَدَهُمَا. فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَلِيُّ، مَا فَعَلَ غُلَامُكَ؟» فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «رَدَّهُ، رَدَّهُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمُ التَّفْرِيقَ بَيْنَ السَّيِّ فِي الْبَيْعِ. وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمُؤَلَّاتِ الَّذِينَ وَلِدُوا فِي أَرْضِ الْإِسْلَامِ.

وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ. وَرَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا فِي الْبَيْعِ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنِّي قَدْ اسْتَأْذَنْتُهَا فِي ذَلِكَ فَرَضِيَتْ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَشْتَرِي الْعَبْدَ وَيَسْتَعْلِقُهُ ثُمَّ يَجِدُ بِهِ عَيْبًا: ١٢٧٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ عَنِ ابْنِ أَبِي ذُنَبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خُفَافٍ، عَنْ عُروَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى أَنَّ الْخُرَاجَ بِالضَّمَانِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. ١٢٧١- حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُروَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى أَنَّ الْخُرَاجَ بِالضَّمَانِ. وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُروَةَ. وَاسْتَعْرَبَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ. وَقَدْ رَوَى مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ الرَّزَّازِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُروَةَ. وَرَوَاهُ جَرِيرٌ عَنْ هِشَامٍ أَيْضًا. وَحَدِيثُ جَرِيرٍ يُقَالُ: تَدْلِيْسٌ دَلَسَ فِيهِ جَرِيرٌ، لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ هِشَامِ بْنِ عُروَةَ. وَتَفْسِيرُ الْخُرَاجِ بِالضَّمَانِ هُوَ الرَّجُلُ الَّذِي يَشْتَرِي الْعَبْدَ فَيَسْتَعْلِقُهُ ثُمَّ يَجِدُ بِهِ عَيْبًا فَيَرُدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ، فَالْعَلَّةُ لِلْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَوْ هَلَكَ هَلَكَ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي، وَنَحْوُ هَذَا مِنَ الْمَسَائِلِ يَكُونُ فِيهِ الْخُرَاجُ بِالضَّمَانِ.

بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي أَكْلِ الثَّمَرَةِ لِلْمَارِّ بِهَا: ١٢٧٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ دَخَلَ حَائِطًا فَلْيَأْكُلْ وَلَا يَتَّخِذْ خُبْنَةً». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَبَادِ بْنِ شَرْحَبِيلَ وَرَافِعِ بْنِ عَمْرٍو وَعُمَيْرِ مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ. وَقَدْ رَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِابْنِ السَّبِيلِ فِي أَكْلِ الثَّمَارِ، وَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ إِلَّا بِالثَّمَنِ. ١٢٧٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الثَّمَرِ الْمُعْلَقِ،

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء فيمن يشتري إلخ: قال الأحناف: إن حديث «الخراج بالضمان» معمول على الزيادة المنفصلة غير المتولدة، فإذن لا يعارض حديث الباب حديث المصراة كما قال الطحاوي في المعارضة. والواقعة ليست بمذكورة في طريق الباب، ولكنها مذكورة في سائر الطرق، وهي أن رجلاً اشترى عبداً فاستعمله ثم رده بعبء، فرفع القضية إلى النبي ﷺ فقال: «الخراج بالضمان». قوله: باب ما جاء من الرخصة في أكل الثمرة للمار بها: قال العلماء: إن هذا الحديث وحديث: «حلب اللبن للمار بها»، دائر على عرف الناس، فما كان وقيعاً وعزيراً عند المالك لا يجوز أكله بلا إجازة.

حاشية: قوله: لا تبيعوا القينات إلخ: جمع «قينة» بفتح القاف وسكون الياء، وهي الأمة المغتية أو أعم، والمراد في الحديث المغنيات خاصة. ثم النهي عن بيعها وشرائها ليس صريحاً في كون البيع فاسداً؛ لجواز أن يكون لكونه إعانة وتوسلاً إلى محرم، وهو السبب لحرمة ثمنهن، كما في بيع العصير من النبأ، أعني الذي يعمل الخمر. و«لغو الحديث» إضافة من قبيل «خاتم فضة»، ولفظه عام يشمل الغناء وغيره، لكنه نزل في الغناء، كذا في «اللمعات». قوله: ويستغله: استغل غلاماً: أي أخذ حاصله ومنفعته ومعيشته. ومنه ابتعت غلاماً فاستغلته ثم ظهرت على عيب. (بجمع البحار) قوله: العقدي: بعين وقاف مفتوحتين ودال مهملة. (المغني) قوله: خفاف: بضم المعجمة وفائين، الأولى خفيفة، كغراب. والله أعلم بالصواب. قوله: تدليس: التدليس هو أن يروي الراوي عن من لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه على سبيل يوهم أنه سمعه منه. قوله: هلك من مال المشتري: أي لم يكن له على البائع شيء. أي الخراج مستحق بسبب الضمان. (بجمع البحار) قوله: ولا يتخذ خبنة: الخبنة: معطف الإزار وطرف الثوب. أي لا يأخذ منه في ثوبه. حمل بعضهم هذه الأحاديث على الجحافة والضرورة؛ لأنها لا تقاوم النصوص التي وردت في تحريم مال المسلم. كذا في «الطبيي». قوله: المعلق: لعل المراد به ما يعلق منه للجفاف قبل أن يجعل في الجرين ويجز؛ فإنهم أولاً يعلقونها؛ ليحصل نوع من الجفاف، ولا يبتن بجمعها رطباً. ويحتمل أن يكون المراد المعلق بالشجر قبل أن يقطع، فأبىح لمن به حاجة -ولو لم تبلغ حد المحمصة- أن يصيب منها على قدر حاجته، غير أن يرفعه ويدبحر. (اللمعات)

نفع قوت المغنذي: [من دخل حائطاً]: أي بستاناً من نخل عليه حائط وجدار. [أو لا يتخذ خبنة]: بنقط حاء فموحدة فنون، كغرفة. قال الجوهري: ملتحمه في حضنك. [سئل عن الثمر المعلق]: أي: ثمر شجر قبل قطعه.

فَقَالَ: «مَنْ أَصَابَ مِنْهُ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مُتَّخِذٍ حُبْنَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. ١٢٧٤- حَدَّثَنَا أَبُو عَمَارٍ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ حُرَيْثٍ الْمُرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي جَبْرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَافِعِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ أُرِي نَحْلَ الْأَنْصَارِ، فَأَخَذُونِي، فَذَهَبُوا بِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «يَا رَافِعُ، لِمَ تَرْمِي نَحْلَهُمْ؟» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْجُوعُ. قَالَ: «لَا تَرْمِ، وَكُلْ مَا وَقَعَ، أَشْبَعَكَ اللَّهُ وَأَرَوَّاكَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الثُّنْيَا: ١٢٧٥- حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ الْبُعْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ، أَخْبَرَنِي سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَحَاقِلَةِ، وَالْمَزَابَةِ، وَالْمَخَابَرَةِ، وَالثُّنْيَا إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ: ١٢٧٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ». قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: وَأَحْسِبْ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَرِهُوا بَيْعَ الطَّعَامِ حَتَّى يَقْبِضَهُ الْمُشْتَرِي. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيمَنْ ابْتَعَ شَيْئًا مِمَّا لَا يَكَالُ وَلَا يُوزَنُ مِمَّا لَا يُؤْكَلُ وَلَا يُشْرَبُ أَنْ يَبْعَهُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ، وَإِنَّمَا التَّشْدِيدُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الطَّعَامِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْبَيْعِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ: ١٢٧٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبْعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا يَخْطُبُ بَعْضُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ بَعْضٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَسَمُرَةَ رضي الله عنهما حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٢٧٨- وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَسُومُ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ». وَمَعْنَى الْبَيْعِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ هُوَ السَّوْمُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْخَمْرِ وَالنَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ: ١٢٧٩- حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ لَيْثًا يُحَدِّثُ عَنْ يَحْيَى

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في النهي عن الثنيا: الثنيا الاستثناء. قال العلماء: إن استثناء الأشجار من الأشجار المبيعة جائز، وأما استثناء بعض الثمار فيما أن يستثنى الأبطال المعلومة أو الجوهلة، فإن كانت معلومة أو استثناء الجزء الشائع مثل النصف أو الربع، ففيه لنا روايتان، وإن كانت مجهولة فالبيع غير جائز، وأما في استثناء الأبطال المعلومة، فاختار صاحب «الهداية» عدم الجواز، والدر المختار الجواز، واختاره الطحاوي؛ فإنه يؤيده الحديث الصريح. وقد اختاره محمد في موطنه. قوله: والمخابرة: قيل: المزارعة. فيكون الحديث دليل أبي حنيفة رضي الله عنه للنهي عن المزارعة. وقيل: المخابرة هو عمله ﷺ بأهل خير، ولكن الأرجح هو القول الأول. قوله: باب ما جاء في كراهية بيع الطعام إلخ: قال الحجازيون: لا يجوز بيع الطعام قبل القبض. والطعام عندهم عبارة عن الأشياء الربوية. وقال الشيخان: لا يجوز التصرف قبل القبض في المبيع إلا العقار. وقال محمد رضي الله عنه: لا يجوز التصرف في مبيع ما قبل القبض. وأما القبض في الطعام عند أبي حنيفة رضي الله عنه فيكون بمحض التحلية. وأما تعريف التحلية فمتعذر، ومحصله ما ذكره المصنف أن يرفع البائع ملكه عن المبيع، بحيث يتمكن المشتري من القبض، ولا يجب القبض بالبراجم. وأما ما في «الأجناس» للشافعي من أن يقول: «قد خليت»، فغير ضروري. وقال الشافعي: إن القبض بالنقل. وأما الحديث ففيه ذكر الطعام، ففتح فيه الشيخان المناط، وقرر المناط أن يكون الشيء منقولاً، وقصر الحجازيون الحكم على الطعام. وقال محمد وابن عباس رضي الله عنهما: إن قيد الطعام اتفاقي، والحكم حكم كل مبيع. وأما ألفاظ الحديث فتلاثة: «حتى يستوفيه» «حتى ينقله» «حتى يقبضه»، فزعم الشافعية أن الأصل «حتى ينقله»، والآخرون يميلون عليه. وقال الأحناف: إن الكل صور القبض أو كناية عن القبض. قوله: باب ما جاء في بيع الخمر والنهي عن ذلك: إن كان الخمر مبيعاً، فالتمن إن كان نقداً فالبيع باطل. وإن كان عروضاً فالبيع فاسد. وإن كان الخمر مئناً فالبيع فاسد. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: إن التخليل والتخلل جائز. وقال الشافعي رضي الله عنه: لا يجوز التخليل. وتفصيل مذهبه أن التخلل جائز، والتخليل إن كان بلا إلقاء شيء ففيه قولان، وإن كان بإلقاء شيء فغير جائز. وحديث أنس رضي الله عنه يخالفنا في التخليل. وفي الحديث كلام؛ فإن حديث الباب يدل على أنه اشترى الخمر حين نزول الآية، والحديث السابق المار يدل على أنه كان الخمر عنده موجوداً قبل نزول الآية. وأجاب الزيلعي شارح «الكنز» من حديث الباب: «أنتخذ الخمر خلا؟ إلخ» أن معناه: أنجعل الخمر بدل الخل للإدام ونأكله؟ أقول: إن هذا الجواب لا يعلق بالقلب. ونعسك الأحناف بمحدث، وذلك مروى بسنتين ضعفتما الزيلعي في «التحريج»، وتناول فيه البيهقي بأن «خل الخمر» في لغة الحجاز للعب. أقول: يتمسك بما أخرجه الدارقطني أنه ﷺ جوز التخليل. ورجاله ثقات إلا مغيرة بن زياد، وضعفه الدارقطني. أقول: إنه من رجال السنن، وأما في خارج «الصغرى للنسائي» فقال مرة: إنه متروك. وقال مرة: إنه حسن. وأكثر أرباب الجرح والتعديل لهم فيه قولان. وعن أحمد رضي الله عنه أيضاً قولان. فإذا أقول: إنه حسن بحسب الضابطة، فيمكن تحسين الحديث، وإن كان الكلام في خصوص هذا الحديث فلا أعلمه. ولنا ما في «الكامل» لابن عدي عن أم سلمة رضي الله عنها أنه ﷺ قال: «يظهر الخمر بالتخليل كما يظهر الجلد بالدباغة». ولا أعلم حال سند حديث «الكامل» إلا أنه من عاداته إخراج الحديث في كامله ما لا يكون حسناً ولا صحيحاً، بل ما يكون فيه الوهم. وأما وجود الخمر عند مسلم فلا سبيل له إلا أن يكون غصب أو كافر وعنده حمز فأسلم. وأما اشتراء الخمر فغير جائز عندنا. وفي «الدر المختار» من «ملتقى الأبحر»: إن النظر إلى الخمر على سبيل التلهي حرام. وفي «الدر المختار»: إذا أثلف أحد خمر أخيه المسلم فلا ضمان. وفي كتبنا أن نقل دن الخمر إلى الخل غير جائز، ويجوز نقل دن الخل إلى الخمر.

حاشية: قوله: نهى عن المحاقلة والمزابة إلخ: مرّ بيانهما، وأما المخابرة فهي كراء الأرض بالثلث أو الربع، كما هو في رواية «مسلم». قال الشيخ في «اللمعات»: قيل: إن أصل المخابرة من خير؛ لأن النبي ﷺ أقرها في أيدي أهلها على النصيب من محصولها، ثم تنازعوا، فنهاهم عن ذلك، ثم أجاز بعد ذلك. كذا في «المشارك». قوله: والثنيا: بالضم على وزن «الدنيا»، اسم من الاستثناء. وهي في البيع أن يستثنى شيئاً مجهولاً، كذا في «اللمعات». قوله: إلا أن تعلم: قال محمد في «الموطأ»: لا بأس بأن يبيع الرجل ثمره ويستثنى بعضه، لكن لا مطلقاً، بل إذا استثنى شيئاً من جملة رُبْعاً أو خُمساً أو سُدْساً. والله تعالى أعلم. قوله: وأحسب كل شيء مثله: قال محمد: ويقول ابن عباس نأخذ إلا أن أبا حنيفة رَخَّصَ في الدور والعقار. قوله: أن يبيعه قبل أن يستوفيه: [كذا قال أبو حنيفة في الدور والعقار]. قوله: لا يبيع إلخ: بلفظ هي الغائب، وكذا «لا يخطب»، أو بلفظ الخبر فيهما بمعنى النهي. والمراد بالبيع المبايع، أعم من البيع والشراء. وهذا إذا تراضى المتعاقدان على مبلغ لمن في المساومة، فأما إذا لم يركن أحدهما إلى الآخر، فلا بأس به. وهو محل النهي في النكاح أيضاً. كذا في «الهداية».

نفع قوت المغتذي: [عن صالح بن جبير عن أبيه]: ليس لهما بالكتب غير هذا، ولا يعرف لأبي جبير راو، غير ابنه صالح.

بْنِ عَبَّادٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنِّي اشْتَرَيْتُ خَمْرًا لِأَيْتَامٍ فِي حَجْرِي. قَالَ: «أَهْرِقِ الْخَمْرَ وَاكْسِرِ الدَّنَان». وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَعَائِشَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَنَسٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَبِي طَلْحَةَ رضي الله عنه رَوَى الثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: «أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ كَانَ عِنْدَهُ...». وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ. ١٢٨٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: أَيْتَخَذُ الْخَمْرُ خَلًّا؟ قَالَ: «لَا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٢٨١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَاصِمٍ عَنْ شَيْبٍ بْنِ بِشْرِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي الْخَمْرِ عَشْرَةَ: عَاصِرَهَا، وَمُعْتَصِرَهَا، وَشَارِبَهَا، وَحَامِلَهَا، وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ، وَسَاقِيَهَا، وَبَائِعَهَا، وَآكِلَ ثَمَنِهَا، وَالْمُسْتَرِي لَهَا، وَالْمُسْتَرَاةَ لَهُ. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رضي الله عنه. وَقَدْ رَوَى نَحْوُ هَذَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. بَابُ مَا جَاءَ فِي اخْتِلَابِ الْمَوَاضِي بِغَيْرِ إِذْنِ الْأَرْبَابِ: ١٢٨٢ - حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: إِذَا أَحَدُكُمْ عَلَى مَاشِيَةٍ فَإِنْ كَانَ فِيهَا صَاحِبُهَا فَلْيَسْتَأْذِنْهُ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فَلْيَحْتَلِبْ وَلْيَشْرَبْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَحَدٌ فَلْيَصُوتْ ثَلَاثًا، فَإِنْ أَجَابَهُ أَحَدٌ فَلْيَسْتَأْذِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ فَلْيَحْتَلِبْ وَيَشْرَبْ وَلَا يَحْمِلْ. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ سَمُرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: سَمَاعُ الْحَسَنِ مِنْ سَمُرَةَ رضي الله عنه صَحِيحٌ. وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنه وَقَالُوا: إِنَّمَا يُحَدِّثُ عَنْ صَحِيفَةِ سَمُرَةَ رضي الله عنه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ: ١٢٨٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَنِيبٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ، يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ». فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهِ السُّفُنُ، وَيَدَّهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبِغُ بِهَا النَّاسُ؟ قَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ، فَأَجْمَلُوهُ ثُمَّ بَاعُوهُ، فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ جَابِرٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الرُّجُوعِ مِنَ الْهَبَةِ: ١٢٨٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَيْسَ لَنَا مِثْلُ السَّوءِ، الْعَائِدُ فِي هَبَّتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ». ١٢٨٥ - وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه...

العرف الشذّي: قوله: وحاملها: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: إن الأجرة على نقل الخمر وحمله طيبة خلاف صاحبيه. وأشار في «المهذبة» إلى الجواب من جانب أبي حنيفة رضي الله عنه: والحديث محمول على لمقرون بالقصد إلخ، أي قصد الشرب. قوله: باب ما جاء في بيع جلود الميتة والأصنام: ظاهر حديث الباب يشير إلى بطلان بيع نجس العين. قال أبو حنيفة رضي الله عنه: شحم الميتة نجس، ولا ينتفع به أصلاً. وأما السمن الذي سقطت الفأرة فيه وماتت، فتنجس لمجاورة النجس، وليس نجس عين، يجوز بيعه إذا أخرج المشتري بأنه سقطت الفأرة فيه، ويجوز الاستصباح به. وقال الشافعي رضي الله عنه: إن الاستصباح وطلبي السفن بشحم الميتة جائز. قوله: والخنزير والأصنام إلخ: من كسر الصنم، فإن كان كسره بلا إجازة الإمام، فعليه قيمة ما اتخذ منه لا قيمة الصنع، وإن كان كسره بإجازة الإمام فلا شيء أصلاً. وأعلم أن الخنزير لم يكن حلالاً في الشريعة خلاف ما قال في أول «نور الأنوار»؛ فإن التوراة كان فيه حرمة كل ذي ظفر، فاختلف علماء الإنجيل في دخول الخنزير في ذي ظفر. ولم يكن تصريح جواز وحلته في شريعة ما: قوله: باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة: قال الشافعية بظاهر ما في جملي حديث الباب. وفي متون الحنفية أن الرجوع عن الهبة جائز عند فقدان الموانع السبعة، وهي ما ذكرها النسفي في منظومته: يمنع الرجوع عن الهبة: يا صاحبي حروف دمع خرقه. ثم يذكر في الكتب أن الرجوع عن الهبة لا يجوز إلا بتراضي الطرفين كما في «الكنز». وفي «الدر المختار»: أن الرجوع مكروه تحريماً أو تنزيهاً وإن فقدت الموانع، وهذا حكم الديانة. وفي تيمم في «فتح القدير»: أنه إذا وهب الماء لأحد، يجوز له التيمم، ولا يقال: إنه لا يجوز له التيمم؛ فإنه له أن يرجع؛ فإن الرجوع عن الهبة غير جائز. فأقول: إن حديث الباب محمول على الديانة لا القضاء، والرجوع ديانة مكروه تحريماً، وتمسكوا بحديث «ابن ماجه»: «الواهب أحق بالهبة ما لم يثب سنها».

حاشية: قوله: لأيتام إلخ: صفة «خمر». أي اشتريتها للتخليل. كذا في الحاشية، ويحتمل أن يتعلق بـ «اشترت»، أي اشتريتها لأجلهم. ويكون هذا قبل التحريم، ثم سأل عن حكمها بعد التحريم، هل أبقيه أو أهريقه؟ (اللمعات) قوله: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أيتخذ الخمر خلا قال لا: هذا دليل الأئمة الثلاثة. وعند أبي حنيفة: يجوز التخليل. قال في «المرقاة»: أما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم: «لا» عند من يجوز تخليل الخمر أن القوم كانت نفوسهم ألقت بالخمر، وكل مألوف تميل إليه النفس، فخشي النبي صلى الله عليه وسلم من دواخل الشيطان فيها، فنهاهم عن اقتراحهم فهي تنزيه؛ كيلا يتخذوا التخليل وسيلة إليها. وأما بعد طول عهد التحريم، فلا يخشى هذه الدواخل. ويؤيده خبر: «نعم الإدام الخل»، رواه مسلم، و«خير خللكم خل خمركم»، رواه البيهقي عن جابر مرفوعاً. قوله: فليحتلب وليشرب ولا يحمل: أكثرهم حملوه على حالة الاضطراب، وقالوا: يشرب بقدر الضرورة، ولا يحمل منه شيئاً؛ لأنه لا يقاوم النصوص التي وردت في تحريم مال المسلم، كذا في «الطبيعي». أو هو محمول على العرف والعادة، فالبلد الذي كان في أهله عادة الإذن الإجمالي يجوز هناك أكل الثمرة وحلب اللبن بقدر الأكل، والله أعلم بالصواب. قوله: فاجملوه: أي أذابوه واحتالوا بذلك في تخليله. وذلك لأن الشحم المذاب لا يطلق عليه لفظ الشحم في عرف العرب، بل يقولون: إنه الودك. وفي الحديث فائدة عظيمة من النهي عن أمثال هذه الحيل، فاحفظه. (س) قوله: ليس لنا مثل السوء إلخ: أي لا ينبغي لأهل ملتنا المكرمين بالإيمان أن يوصفوا بما يوصفوا به في العاقبة وينحط به منزلتهم. وأي وصف أحسن من وصف يساويهم أحسن الحيوان؟ وهو الكلاب. (س)

نفع قوت المغتذي: [إن الله ورسوله حرم بيع الخمر: جرم بإفراذه بكل أصوله. قال قر: فأصله حرماً بالالف، لكن نادب صلى الله عليه وسلم فلم يجمع بينه وبين اسمه تعالى بضمير اثنين، ولا بن مردويه: «حرماً». ليس لنا مثل السوء]: إذ جعل الله تعالى مثل السوء للكفرة فقال: «للمؤمنين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء» فأراد صلى الله عليه وسلم من حق المؤمن أن لا يرتكب شيئاً مما يستحق أن يمثل المرتكب له بنحو هذا المثل من تشبيهه بكل يقين فياكل قياه.

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً فَيَرْجِعَ فِيهَا، إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ». حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ: أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، يَرْفَعَانِ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، قَالُوا: مَنْ وَهَبَ هِبَةً لِنَبِيٍّ رَحِمَ مَحْرَمٌ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي هِبَتِهِ، وَمَنْ وَهَبَ هِبَةً لِغَيْرِ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٌ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا مَا لَمْ يُثَبِّ مِنْهَا. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً فَيَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ. وَاحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً فَيَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَرَايَا وَالرُّخَصَةِ فِي ذَلِكَ: ١٢٨٦- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ أَذِنَ لِأَهْلِ الْعَرَايَا أَنْ يَبِيعُوهَا بِمِثْلِ حَرْصِهَا. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ ﷺ. حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ هَكَذَا رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ. وَرَوَى أَيُّوبُ وَغَبِيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ. ١٢٨٧- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ مَالِكٍ،

العرف الشاذي: قوله: إلا الوالد فيما يعطي ولده: قال أبو حنيفة رحمه الله: إن الوالد لا يرجع عن هبته لولده، وأما حديث الباب فحوايه أن في مال الولد حقاً للوالد أيضاً، فإذا أخذ شيء ولده فليس يرجع عن الهبة في الواقع والحقيقة. قوله: باب ما جاء في العرايا والرخصة في ذلك: البحث طويل الذيل، ولا أذكر إلا نبذة من الكلام. العرايا جمع العرية، وهي من علم أو نصر، الأول لازم، والثاني متعد. وتفسير العرية عديدة ذكرها في «فتح الباري». قال الشافعي رحمه الله: العرايا الأشجار التي أعطى صاحب البستان لأكل الرطب التي على رؤوس الأشجار حرصاً بدل التمر المجذوذ، فإن الرجل إذا كان عنده تمر مجذوذ، ويشتهي قلبه أن يأكل الرطب في زمان النخيل، فذهب عند صاحب البستان؛ ليشتري الرطب بدل التمر، فيجوز له ذلك البيع إلى خمسة أوسق لهذا الاشتناء. فيكون هذا استثناءً عن المزابنة، أي يجرم بيع الثمار على رؤوس الأشجار بتمر مجذوذ إلا في خمسة أوسق. ثم قال الشافعي رحمه الله: يشترط الكيل في التمر والحرص في الرطب، فالعرايا هي الأشجار التي أفرز له صاحب البستان ليأكله. ثم قال الشافعية: إنه يجوز له أن يزيد من خمسة أوسق ولو ألف وسق في صفقات، كل صفقة لا تزيد على خمسة أوسق. ومالك في العرية تفسيران، أحدهما ما في موطنه، والثاني ما في «كتاب الطحاوي». وما ذكره الطحاوي هو تفسير أبي حنيفة. فأحد تفسيريه أن لرجل نخيلاً كثيرة في البستان، ولرجل آخر عدة نخل في ذلك البستان، فذهب صاحب النخيل الكثيرة بعياله في البستان، كما هو دأب العرب، فضره إياب الموهوب له وذهابه في البستان، فقال لذي النخيل القليلة: خذ عني تمرًا بدل رطبك على نخيلك. فهذا البيع جائز لذي النخيل الكثيرة، ولا يجوز لغير هذين الرجلين. فالعرايا هي الأشجار القليلة، وفي هذا أيضاً يكون استثناء من المزابنة. والتفسير الثاني للعرية عن مالك بن أنس رحمه الله: أن يهب رجلاً صاحب البستان إعانة أو عارية بعض النخيل، ثم ضره إياب الموهوب له وذهابه في البستان، فيعطي الموهوب له التمر المجذوذ بدل الرطب على رؤوس الأشجار، ويمتنع من الدخول في البستان. وهذا هو تفسير أبي حنيفة لفظاً بلفظ، والاختلاف في الترخيص بأن معاوضة التمر والرطب عند مالك بيع، فإنه إذا كان وهبه الرطب ثبت ملك الموهوب له، فإذا باعه بدل التمر يكون بيعاً. وقال أبو حنيفة رحمه الله: إنه إذا وهب بعض ثمر النخيل لم يثبت ملكه في ثمر النخيل بالتخيلة؛ فإن ملك الثمر لا يثبت إلا بقبض، ولا يثبت القبض إلا بالتخيلة في صورة الهبة، بخلاف بيع النخيل، فإنه يثبت الملك فيه بالتخيلة فقط. ففي هبة النخيل وبيع النخيل في ثبوت الملك فرق؛ فإن الملك يثبت في البيع بالتخيلة لا في الهبة. ثم إذا أعطى مالك البستان التمر بدل الرطب على رؤوس الأشجار، فلا يكون بيعاً بل استرداد هبة وبدء هبة مستأنفة. وقال مالك: إنه بيع فليس الاختلاف إلا في الترخيص. ومثل ما قال أبو حنيفة ومالك رحمه الله في تفسير العرية قال أحمد أيضاً. وههنا تفسير آخر عن أبي عبيد، وهو أن العرية هي الأوسق التي تخرج من مال الركاة لأن يعطي من يشاء، ولا يحملها إلى بيت المال. وهي مصداق حديث: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»، أي لا يحملها إلى بيت المال، بل يتصدق بها على من يشاء بتعارفه. هذه التفاسير التي يحتاج إلى ذكرها، وهذه التفاسير كلها مروية عن الصحابة بالأسانيد القوية بلا ريب. ثم يرد على تفسير الحنفية أنكم فسرتموها بالهبة، والحال أن في جميع طرق الأحاديث إما إطلاق البيع على العرية أو استثناء العرية من البيع، والأحاديث تبلغ إلى عدد من الطرق، ثم هي على خمسة أنواع، وتحت كل نوع أفراد؛ فإن في بعضها استثناء العرية من المزابنة، وفي بعضها عن أشياء أخرى، وفي بعضها إطلاق البيع على العرية، فإذا يرد على الأحناف أن إطلاق البيع واستثناءها من البيع يخالف التفسير بالهبة. فقال الأحناف: بأن في العرية صورة بيع لا حقيقة بيع، وتمشى الأحاديث على إطلاق البيع، فإنما بيع مجازاً كما في «الهداية»: وهو بيع مجازاً؛ لأنه لم يملكه إلخ. أقول: قد ثبت تفسير أبي حنيفة رحمه الله من الصحابة بلا ريب، والعربية في اللغة: الهبة، كما صرح في الشعر: وليست بسهَاء ولا رجيسة :: ولكن عرايا في السنن الجواني. ذكره في «معاني الآثار» أيضاً. وقد نص علماء اللغة أن الهبة على أنواع العرية والمنيحة وغيزها، فلا ريب في كون تفسيرنا موافقاً للغة. ثم أقول من جانب الشافعية: إن عند أهل اللغة العرية هي الأشجار التي توهب للغير لأكله، ثم توسع وأطلق على كل شجرة منتخبة لأن يأكل ثمارها بنفسه أو يعطي غيره، فإذا قرب تفسير الشافعية إلى اللغة. وأقول في الجواب من الأحناف من الحديث الدال على البيع بعد ثبوت تفسيرنا من اللغة: إن بيع العرية صورته أن يقول: اشترت خمسة أوسق من ثمار هذه الشجرة بدل هذا التمر، ويكون المبيع خمسة أوسق، وأما إذا قال: اشترت ثمار هذه الشجرة التي هي خمسة أوسق بدل هذا التمر، ويكون المبيع ثمار الشجرة، ثم البائع لا يضمن أن يخرج قدر خمسة أوسق أم لا. فهذه صورة أخرى، فالصورة الأولى جائزة، وهي صورة العرية عندنا، والصورة الثانية غير جائزة عند أبي حنيفة، إلا أن في الصورة الأولى تحصر الخمسة الأوسق على الأشجار في الحال. وإنما يكون البيع بالكيل؛ فإنه كلما جناهها يكيلها، فالكيل يكون بعد الجني لا في الحال، والبيع لا يكون بالحرص بل بالكيل، فصدق لفظ البيع حقيقة وكون الرطب على رؤوس الأشجار وبدل التمر، وبصورة الحرص في الحال وإن كان البيع بالكيل، فإذا صار مذهبا عين ظاهراً الأحاديث. هذا ما حصل لي في توفيق المذهب بالحديث. وأما وجه خمسة أوسق فما أن يقال: إن البيع يكون بالكيل، والكيل لم يكن في الرطب حالة الرطب، بل المعروف الكيل في التمر، فإذا اختار بنفسه الكيل الذي هو غير معروف يقتصر على ما يقتضي به الحاجة، وحاجة الأكثرين تقتضي بخمسة أوسق، وهذا أوسط الأحوال. وإما أن يقال يحمل خمسة أوسق على ما حملت حديث: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»، فيقتصر الحكم على خمسة أوسق بحكم الشرع لا بالعادة. قوله: بمثل حرصها: قال الشافعية: إن الباء باء البدلية، والمخروص الرطب، والمثل هو التمر المجذوذ. وأما من جانب الحنفية فأقول: إن الباء باء التصوير، أي: يبيع بصورة الحرص. هذا والله أعلم، والبحث أطول.

حاشية: قوله: قد أذن لأهل العرايا إلخ: واختلف فيه، فقيل: إنه لما هي عن المزابنة، وهو بيع الثمر في رؤوس النخل بالتمر، خص منها العرية. وهو أن من لا نخل له من ذوي الحاجة يدرك الرطب، ولا نقد بيده يشتري به الرطب لعياله، ولا نخل له يطعمهم، ويكون قد فضل له من قوته تمر، فيشتري من صاحب النخل ثمة نخله بخرصها من التمر، فرخص له فيما دون خمسة أوسق. وهو فعيلة بمعنى مفعولة، من «عراه يعروه»: إذا قصده. أو بمعنى فاعلة، من «عري يعري»: إذا خلع ثوبه، كأنها عريت من التحريم. أو لأنها جردت النخلة عن ثمرها، أو عن ملكه. وقيل: أن يكون للرجل نخلات في حائط غيره هبة له أو يملكه من الأصل، فيأتي صاحب الحائط بأهله، فيسكن بين النخيل، فيدخل عليهم ذلك الرجل، فيجدون في أنفسهم، ويتأذون ويتضررون بدخوله عليهم، فرخص لصاحب الحائط أن يأتيه مقدار حرص نخلاته بتمر؛ عوضاً عما له في ذلك. ونقل عن مالك: هو أن يعري أي يجرد الرجل نخلاً من نخلاته لآخر، ويعطيها له، ثم يتأذى الواهب بدخول الموهوب له عليه، فرخص للواهب أن يشتريها منه. وقال أبو حنيفة: وهو أن يهب الرجل نخلاً لأحد، ثم يشق عليه تردد الموهوب له إلى بستانه، وكره أن يرجع في هبته، فيدفع إليه بدلها تمرًا. وهو صورة بيع، ويحيى تفسير قول أبي حنيفة تأماً. وقال الشافعي وأحمد: معناه: يبيع الرطب على النخل بالتمر على الأرض. وذكر عن سفيان: العرايا نخل كانت توهب للمساكين، فلا يستطيعون أن ينظروا جذاها، فرخص لهم أن يبيعوها بما شاؤوا من التمر. هذا كله ملتقط من «اللمعات» و«مجمع البحار»، والله تعالى أعلم بالصواب.

عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ كَذَا. حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ نَحْوَهُ. وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ. ١٢٨٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَقَالُوا: إِنَّ الْعَرَايَا مُسْتَثْنَى مِنْ جُمْلَةِ نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ؛ إِذْ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ. وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وَقَالُوا: لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ. وَمَعْنَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ التَّوَسُّعَ عَلَيْهِمْ فِي هَذَا؛ لِأَنَّهُمْ شَكُّوا إِلَيْهِ وَقَالُوا: لَا نَجِدُ مَا نَشْتَرِي مِنَ الثَّمَرِ إِلَّا بِالثَّمَرِ. فَارْخَصَ لَهُمْ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَنْ يَشْتَرَوْهَا فَيَأْكُلُوهَا رُطْبًا. ١٢٨٩ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ وَسَهْلَ بْنَ أَبِي حَنْمَةَ رضي الله عنهما حَدَّثَاهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعِ الْمُزَابَنَةِ: الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ، إِلَّا لِأَصْحَابِ الْعَرَايَا؛ فَإِنَّهُ قَدْ أَذِنَ لَهُمْ، وَعَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ بِالزَّيْتِ، وَعَنْ كُلِّ ثَمَرٍ بِخَرْصِهَا. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّجَشُّسِ: ١٢٩٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَقَالَ قُتَيْبَةُ: يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ -: «لَا تَتَجَشَّسُوا». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَأَنَسٍ رضي الله عنهما. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَرِهُوا التَّجَشُّسَ. وَالتَّجَشُّسُ أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ الَّذِي يُبْصِرُ السَّلْعَةَ إِلَى صَاحِبِ السَّلْعَةِ، فَيَسْتَأْمِرُ بِأَكْثَرِ مِمَّا تَسْوَى. وَذَلِكَ عِنْدَ مَا يَحْضُرُهُ الْمُشْتَرِي يُرِيدُ أَنْ يَغْتَرَّ الْمُشْتَرِي بِهِ، وَلَيْسَ مِنْ رَأْيِهِ الشَّرَى، إِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يَنْخَدِعَ الْمُشْتَرِي بِمَا يَسْتَأْمِرُ. وَهَذَا ضَرْبٌ مِنَ الْخَدِيعَةِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ تَجَشَّسَ رَجُلٌ، فَالتَّاجِسُ آثِمٌ فِيمَا يَصْنَعُ، وَالبَّيْعُ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ غَيْرُ التَّاجِسِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجْحَانِ فِي الْوُزْنِ: ١٢٩١ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَحُمُودُ بْنُ عَيْلَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ قَيْسٍ رضي الله عنه قَالَ: جَلَبْتُ أَنَا وَنَحْرَفَةُ الْعَبْدِيُّ بَرًّا مِنْ هَجَرَ، فَجَاءَنَا النَّبِيُّ ﷺ، فَسَاوَمَنَا بِسَرَاوِيلَ، وَعِنْدِي وَرَّانٌ يَزَنُ بِالْأَجْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْوَزَّانِ: «زِنْ وَأَرْجِحْ». وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهما حَدِيثُ سُؤَيْدٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَهْلُ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ الرَّجْحَانَ فِي الْوُزْنِ. وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سِمَاكِ، فَقَالَ: «عَنْ أَبِي صَفْوَانَ»، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِنْظَارِ الْمُعْسِرِ وَالرَّفْقِ بِهِ: ١٢٩٢ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا أَوْ وَضَعَ لَهُ، أَظَلَّهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَحْتَ ظِلِّ عَرْشِهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الْيَسْرِ وَأَبِي قَتَادَةَ وَخُذَيْفَةَ وَأَبِي مَسْعُودٍ وَعَبَادَةَ رضي الله عنهم. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. ١٢٩٣ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُوسِبَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ رَجُلًا مُوسِرًا، فَكَانَ يُخَالِطُ النَّاسَ، فَكَانَ يَأْمُرُ غُلَمَانَهُ أَنْ يَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُعْسِرِ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ، فَتَجَاوَزُوا عَنْهُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَظْلِ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ: ١٢٩٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ،

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الرجحان في الوزن: زيادته عنه إما هبة وإما زيادة في الثمن، فإن كانت زيادة في الثمن فتلحق بالثمن؛ لما في «المهذبة». وإن كانت هبة فلا يقال: إنها هبة مشاع؛ فإن الفضة لم تكن مضروبة بل كانت مكسورة فلا شيوخ، فمن أي باب كانت زيادته يترتب فيه شروط ذلك الباب. قيل: إن أول من أخرج الضرب هو عبد الملك، كما قال الشافعية، أو عمر الفاروق رضي الله عنه كما قال الأحناف، وهذا الضرب هو في الإسلام، وأما ضرب غير المسلم فكان في عهده عليه السلام أيضًا.

حاشية: قوله: النجش: قال الشيخ أبو طاهر رحمته الله في «جمع البحار»: النجش في البيع هو أن يمدح السلعة؛ لينفخها ويروجها، أو يزيد في الثمن، ولا يريد شرائها؛ ليقع غره فيها. وأصله تنفير الوحش من مكان إلى مكان، ومنه: «لا تناجشوا» من التفاعل؛ لأن التجار يتعارضون، فيفعل هذا لصاحبه على أن يكافئه بمثله. قوله: تسوى: (كترضى)، أي بأكثر مما تسوى قيمته. [قوله: من أنظر معسرا إلخ: أي أمهله. «أو وضع له» يعني أبراه من الدين. قوله: أظله الله إلخ: أي وقاه الله من حر يوم القيامة، أو أقعده تحت عرشه، كذا في «اللمعات»].

نفع قوت المغتذي: [بخَرْصِهَا]: بنقط خاء كسدر، قاله قب ونو. وقال قب: لا يجوز فتحه. قال حق: فتحة لغة، وهو أشهر على الألسنة. والخرص: تخمين وحس. [عن سويد بن قيس]: يكنى أبا صفوان، وماله بالأربعة إلا هذا. [و بخزمة العبدى]: بغاء وميم كرحمة. ورواه الطبراني برواية ولا تعرف له رواية غيره.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَظْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ. وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَالٍ فَلْيَتَّبِعْ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَالشَّرِيدِ رضي الله عنه.
 حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا أُحِيلَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَالٍ فَلْيَتَّبِعْ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا أُحِيلَ الرَّجُلُ عَلَى مَالٍ، فَاحْتَالَه، فَقَدْ بَرَأَ الْمُحِيلُ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْمُحِيلِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا تَوَيَّ مَالٌ هَذَا بِإِفْلَاسِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْأَوَّلِ. وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ عُثْمَانَ رضي الله عنه وَغَيْرِهِ حِينَ قَالُوا: لَيْسَ عَلَى مَالٍ مُسْلِمٍ تَوَى. وَقَالَ إِسْحَاقُ: مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ «لَيْسَ عَلَى مَالٍ مُسْلِمٍ تَوَى» هَذَا إِذَا أُحِيلَ الرَّجُلُ عَلَى آخَرَ، وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ مَالِي، فَإِذَا هُوَ مُعْدِمٌ، فَلَيْسَ عَلَى مَالٍ مُسْلِمٍ تَوَى.
 بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُنَابَذَةِ وَالْمَلَامَةِ: ١٢٩٥- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَيْلَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْمُنَابَذَةِ وَالْمَلَامَةِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنْ يَقُولَ: إِذَا نَبَذْتُ إِلَيْكَ بِالشَّيْءِ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ. وَالْمَلَامَةُ أَنْ يَقُولَ: إِذَا لَمَسْتُ الشَّيْءَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَرَى مِنْهُ شَيْئًا، مِثْلَ مَا يَكُونُ فِي الْجِرَابِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا مِنْ بَيُوعِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّلَفِ فِي الطَّعَامِ وَالشَّمْرِ: ١٢٩٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الشَّمْرِ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَنَزَى رضي الله عنه. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، أَجَازُوا السَّلَفَ فِي الطَّعَامِ وَالْغِيَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُعْرِفُ حَدُّهُ وَصِفَتُهُ. وَاخْتَلَفُوا فِي السَّلَمِ فِي الْحَيَوَانِ، فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ السَّلَمَ فِي الْحَيَوَانِ جَائِزًا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَكَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ السَّلَمَ فِي الْحَيَوَانِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.
 بَابُ مَا جَاءَ فِي أَرْضِ الْمُشْتَرِكِ يُرِيدُ بَعْضُهُمْ بَيْعَ نَصِيْبِهِ: ١٢٩٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْيَشْكُرِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيْكٌ فِي حَائِطٍ، فَلَا يَبِيعُ نَصِيْبَهُ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَعْزِضَهُ عَلَى شَرِيْكِهِ». هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ، سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: سُلَيْمَانُ الْيَشْكُرِيُّ يَقُولُ: إِنَّهُ مَاتَ فِي حَيَاةِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه. قَالَ: وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ قَتَادَةُ وَلَا أَبُو بَشِيرٍ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَلَا نَعْرِفُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ سَمَاعًا مِنْ سُلَيْمَانَ الْيَشْكُرِيِّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَلَعَلَّهُ سَمِعَ مِنْهُ فِي حَيَاةِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه. قَالَ: وَإِنَّمَا يُحَدِّثُ قَتَادَةُ عَنْ صَحِيفَةِ سُلَيْمَانَ الْيَشْكُرِيِّ، وَكَانَ لَهُ كِتَابٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه. فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: قَالَ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ: ذَهَبُوا بِصَحِيفَةِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه إِلَى الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، فَأَخَذَهَا - أَوْ قَالَ: فَرَوَاهَا - فَذَهَبُوا بِهَا إِلَى قَتَادَةَ فَرَوَاهَا، فَأَتُونِي بِهَا فَلَمْ أَرَوْهَا. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو بَكْرِ الْعَطَّارُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في السلف في الطعام والشر: السلم. في السلم عند أبي حنيفة سبعة شروط، ولا يصح عندنا إلا في المكيلات والموزونات والمذروعات والمعدودات المقاربة؛ فإنه لا يصح إلا فيما يثبت في الذمة، ولا يكون بيع صحيحًا إلا ما يكون المبيع فيه موجودًا إلا بيع السلم، ويلحقه فصل الاستصناع كما يذكرونه لاحق السلم. وفي متوننا: أن السلم لا يكون في أقل من شهر. وقال السرخسي رحمته الله: إن العبرة لما وقع عليه العقد، ولا يجب تعيين شهر، والسلم في الحيوان غير صحيح عندنا. قوله: إلى أجل معلوم: قال الشافعي رحمته الله: إن أجل يجب التعيين، وإن سلم المسلم فيه في المجلس فلا يجب تعيين الأجل، وعندنا يجب تعيين الأجل. وشرح جميع الجمل في حديث الباب على شاكلة ونسق واحد على ما قال أبو حنيفة رحمته الله خلاف الشافعية.

حاشية: قوله: مظل الغني ظلم إلخ: المظل: التسويف بالعدة والدين كالماطلة. و«أتبع» بلفظ المجهول بإسكان التاء، والمراد: «أحيل» من الحوالة. و«فلْيَتَّبِعْ» بلفظ المعلوم مخففة، وقد يشدد أي فليقبل حوالته. و«مليء» بالهمزة، على وزن «كريم»، وقد يقال: بالياء مشددة كغني. والأمر للندب. وقيل: للوجوب. (اللمعات) قوله: توى: التوى - على وزن الحصى - الهلاك. (المصباح) قوله: في السلم: وهو السلم، وهو في عرف الفقهاء عبارة عن بيع الشيء على أن يكون دينًا على البائع بالشرائط المعتبرة شرعًا. وقد ثبت في كتب الفقه، كذا في «اللمعات». قال محمد رحمته الله: «هذا عندنا لا بأس به، وهو السلم» بفتحين، أي وهو المسمى ببيع السلم، وهو في اللغة: السلم، وفي الشرع: بيع عاجل بأجل. «يسلم الرجل في طعام» أي معلوم قدره وجنسه، كبر وشعر «إلى أجل معلوم» وأقله شهر، وهو الأصح، وعليه الفتوى. «بكيل معلوم من صنف معلوم» أي نوع ووصف كجيد. «ولا خير في أن يشترط ذلك من زرع معلوم، أو نخل معلوم» أي لاحتمال فسادهما بالعاهة. «وهو قول أبي حنيفة رحمته الله» ويدل عليه الكتاب؛ لما روى الحاكم في «المستدرک» عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في الكتاب وأذن فيه، قال الله تعالى: «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاصْكَبُوهُ». (الموطأ) أحمد وشرحه للقاري) قوله: في الحيوان: [لأنه لا يتعين لأجل التفاوت الفاحش في أفرادها]. قوله: اليشكري: [بالشين المعجمة وضم الكاف]. قوله: فلا يبيع نصيبه إلخ: هو محمول على الندب. وكراهة بيعه قبل إعلامه، ولو أعلم الشريك بالبيع فأذن فيه، فباع، ثم أراد الشريك أن يأخذ بالشفعة، قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأصحابهم وغيرهم: له أن يأخذ بالشفعة. وقال الحكم والثوري وطائفة من أهل الحديث: ليس له أن يأخذ. وعن أحمد روايتان كالمذهبيين. والله تعالى أعلم، كذا في «الطبيي».

نفع قوت المغتذي: [سلمان إلى شكري] بتحتية فنقط سينه فكاف، كنسب: ينصر. والمعاومة: هو بيع ثم نخل وشجر سنتين فأكثر.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَخَابِرَةِ وَالْمَعَاوِمَةِ: ١٢٩٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ وَالْمَخَابِرَةِ وَالْمَعَاوِمَةِ، وَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ: ١٢٩٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا الْحُجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ وَثَابِتٍ وَحُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: غَلَا السَّعْرُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَعَّرَ لَنَا. فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّزَّاقُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى رَبِّي وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِظُلْمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْغَشِّ فِي الْبُيُوعِ: ١٣٠٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مَرَّ عَلَى صُبْرَةٍ مِنْ طَعَامٍ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَتَالَتْ أَصَابِعُهُ بَلَدًا، فَقَالَ: «يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ، مَا هَذَا؟» قَالَ: أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ حَتَّى يَرَاهُ النَّاسُ؟» ثُمَّ قَالَ: «مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنَّا». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي الْحُمْرَاءِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَبُرَيْدَةَ وَأَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَّارٍ وَحَدِيقَةَ بْنِ الِيَمَانِ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَرِهُوا الْغَشَّ وَقَالُوا: الْغَشُّ حَرَامٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي اسْتِقْرَاضِ الْبَعِيرِ أَوْ الشَّيْءِ مِنَ الْحَيَوَانِ: ١٣٠١- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: اسْتَقْرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم سِنًا، فَأَعْطَى سِنًا خَيْرًا مِنْ سِنِّهِ، وَقَالَ: «خِيَارُكُمْ أَحَاسِنُكُمْ قَضَاءً». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ وَسُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَمْ يَرَوْا بِاسْتِقْرَاضِ السِّنِّ بَأْسًا مِنَ الْإِبِلِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَكَرِهَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ. ١٣٠٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا تَقَاضَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَأَغْلَظَ لَهُ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «دَعُوهُ؛ فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا»، وَقَالَ: «اشْتَرَوْا لَهُ بَعِيرًا فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ». فَطَلَبُوهُ فَلَمْ يَجِدُوا إِلَّا سِنًا أَفْضَلَ مِنْ سِنِّهِ، فَقَالَ: «اشْتَرَوْهُ فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ؛ فَإِنَّ خَيْرَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً». حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٣٠٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ رضي الله عنه مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: اسْتَسْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بَكْرًا، فَجَاءَتْهُ إِبِلٌ مِنَ الصَّدَقَةِ. قَالَ أَبُو رَافِعٍ: فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ أَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ. فَقُلْتُ:

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في المخابرة والمعاومة: المخابرة: المزارعة. والمزارعة على النقيدين جائزة اتفاقًا، وأما المزارعة بجزء معين فغير جائزة اتفاقًا، وأما بجزء مشاع فمختلف فيها. قال أبو حنيفة بعدم الجواز، وقال مالك وأحمد وصاحبا أبي حنيفة رضي الله عنه بالجواز. وقال الشافعي رضي الله عنه: إن كانت المزارعة بتبعية المساقاة فجائزة، وإلا فلا. والمساقاة تكون في الثمار، وهي جائزة عند الشافعي لا عند أبي حنيفة. وأما أرباب فتوى أهل المذهبين فأفتوا بالجواز خلاف الإمام، وأما الأحاديث ففي الجواز وعدمه صحاح، وحمل المجوزون النهي على الشفقة. وطرق الطحاوي بالروايات، واختار مذهب الصاحبين. وأما أرباب التصنيف فيذكرون في أول الباب أن المزارعة عند أبي حنيفة باطلة خلاف صاحبيه، ثم بعده يذكرون خلاف الفروع بينهم. وأقول: إذا فقد باب المزارعة عند أبي حنيفة، فكيف يذكر الخلاف في الفروع؟ فقال شراح الهداية: إن ذكر أبي حنيفة الفروع بناءً على فرض صحة المزارعة. أقول: إن هذا لا يجدي، بل مثله يجري في كل باب. ثم رأيت في «الحاوي القدسي» قال: إن أبا حنيفة إنما كرهها ولم ينهاها أشد النهي إلخ. فأغلظ الإشكال، ومراده أن أبا حنيفة لم يقل يطلان المزارعة بل كرهها. ذكر بعض الشافعية أن البذر إن كان من رب الأرض فمزارعة وإلا فمخابرة، ولم أجد هذا الفرق في غير كتبهم. قوله: سعر لنا: روي عن أبي يوسف رضي الله عنه أن الغلو والمظلمة إذا انتهى يعين الإمام السعر بنفسه ويتدخل في ترخيص الأشياء. قوله: باب ما جاء في كراهية الغش في البيوع: ذكر في «الفتح» أن البيع إذا غرر قولي يجب فسخه قضاء، وإذا غرر فعلي يجب فسخه ديانة. وكل بيع مكروه تحريمًا يجب فسخه ديانة. قوله: باب ما جاء في استقراض البعير إلخ: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: لا يجوز القرض إلا في المثل، أي المكيل أو الموزون. وقال الشافعي رضي الله عنه: يجوز استقراض الحيوان كالسلم، ويعين كل تعيين؛ كيلا يقع النزاع بعد. وللشافعي رضي الله عنه حديث الباب، ولنا ما مر من التشريع العام: «نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة». وحديث الباب واقعة حال، وإن قيل: إن الحديث المار في البيع لا القرض. أقول: إن مناطهما واحد. ومحمل واقعة الباب عندي أنه اشترى البعير بثمن مؤجل، ثم أعطى إبلًا بدل ذا الثمن، فغير الراوي بهذا، ومثل هذه المعاملة يكون في عصرنا كثيرًا. قوله: استسلف إلخ: أي اشترى بثمن مؤجل، ومثل هذا ما في الصحيحين: «أنه استسلف الطعام ورهن درعه»، ولم تكن الدرع ثمنًا، بل رهنًا بدل الثمن.

حاشية: قوله: نهى عن المحاقلة والمزابنة إلخ: مرّ بياهما. وقوله: «والمخابرة» سبق ذكرها أيضًا. أما قوله: «والمعاومة» فهي بيع ثمر النخيل أو الشجر سنتين فصاعدًا. وهي مفاعلة من العام بمعنى السنة. (الطبي) قوله: ورخص في العرايا: جمع «عرية»، وفي تفسيرها أقوال لا يسعها المقام، فهي عند الحنفية أن يهب الرجل ثمره نخله من بستانه، ثم يشق على المعري دخول المعري له في بستانه كل يوم؛ لكون أهله في البستان، ولا يرضى من نفسه خلف الوعد والرجوع في الهبة، فيعطيه مكان ذلك ثمرًا مجذوذًا بالخرص؛ ليدفع ضرره عن نفسه، فلا يكون مخلفًا للوعد. وهذا جائز؛ لأن الموهوب لم يصير ملكًا للموهوب له ما دام متصلًا بملك الواهب، فما يعطيه من الثمر لا يكون عوضًا عنه، بل هبة مبتدأة. وإنما سمي ذلك بيعًا مجازًا؛ لأنه في الصورة عوض يعطيه للتحرر عن الخلف. (النهاية شرح الهداية) وسبق بمثله. قوله: إن الله هو المسعر: [أي إنه هو الذي يرخص الأشياء ويغلبها، فلا اعتراض لأحد عليه. (بمعجم البحار)] قوله: من غش فليس منا: الغش ضد النصيح، من الغشش، وهو الشرب الكدر. أي ليس من أخلاقنا ولا على سنتنا. (بمعجم البحار) قوله: استقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم سنا إلخ: قال الشيخ في «اللمعات»: في الحديث دليل على جواز استقراض الحيوان. وعند أبي حنيفة لا يجوز، وقالوا: هذا الحديث منسوخ. قوله: فأغلظ له: أي عنف به، أي شدد في طلب دينه من غير كلام يقتضي الكفر، أو كان هو كافرًا. قوله: فهم به أصحابه: أي قصدوه ليؤذوه باللسان أو باليد. (بمعجم البحار) قوله: بكرًا: بفتح الباء وسكون الكاف، الشاب من الإبل. قوله: فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلخ: أعلم أنه يفهم من كلام النووي أنه صلى الله عليه وسلم استقرض بعيرًا لنفسه، ثم قضى عوضه عن إبل الصدقة بحيث اشترى بعيرًا من إبل الصدقة وقضاه. وبه التوفيق بين الروايات.

لَا أَجِدُ فِي الْإِبِلِ إِلَّا جَمَلًا خَبِيرًا رَبَاعِيًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْطِهِ إِيَّاهُ؛ فَإِنْ خِيارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. بَابُ: ١٣٠٤- أَخْبَرَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ سَمْعَ الْبَيْعِ، سَمْعَ الشَّرَاءِ، سَمْعَ الْقَضَاءِ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يُونُسَ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ. ١٣٠٥- حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَطَاءٍ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غَفَرَ اللَّهُ لِرَجُلٍ كَانَ قَبْلَكُمْ، كَانَ سَهْلًا إِذَا بَاعَ، سَهْلًا إِذَا اشْتَرَى، سَهْلًا إِذَا افْتَضَى». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ حَسَنٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

بَابُ: التَّغْيِي عَنِ الْبَيْعِ فِي الْمَسْجِدِ: ١٣٠٦- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَلَّالُ، حَدَّثَنَا عَارِمٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ خُصَيْفَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قُوتَبَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا: لَا أَرْبَحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ. وَإِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَنْشُدُ فِيهِ ضَالَّةً، فَقُولُوا: لَا رَدَّ اللَّهُ عَلَيْكَ». حَدِيثٌ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَرِهُوا الْبَيْعَ وَالشَّرَاءَ فِي الْمَسْجِدِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ فِي الْمَسْجِدِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَبْوَابُ الْأَحْكَامِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بَابُ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْقَاضِي: ١٣٠٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الْمَلِكِ يُحَاذِرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ: أَنَّ عُثْمَانَ قَالَ لِابْنِ عُمَرَ ﷺ: اذْهَبْ فَاقْضِ بَيْنَ النَّاسِ. قَالَ: أَوْتَعَاظِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: فَمَا تَكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ وَقَدْ كَانَ أَبُوكَ يَقْضِي؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ قَاضِيًا فَقَضَى بِالْعَدْلِ، فَالْخَيْرُ أَنْ يَنْقَلِبَ مِنْهُ كَفَافًا»، فَمَا أَرْجُو بَعْدَ ذَلِكَ؟ وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ. حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ﷺ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ عِنْدِي بِمُتَّصِلٍ. وَعَبْدُ الْمَلِكِ الَّذِي رَوَى عَنْهُ الْمُعْتَمِرُ هَذَا هُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ. ١٣٠٨- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ بِلَالِ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ الْقَضَاءَ وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ جِيرَ عَلَيْهِ يَنْزِلُ عَلَيْهِ مَلَكٌ فَيَسُدُّهُ». ١٣٠٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى الثَّعْلَبِيِّ، عَنْ بِلَالِ بْنِ مِرْدَاسٍ الْفَرَارِيِّ، عَنْ خَيْثَمَةَ -وَهُوَ الْبَصْرِيُّ- عَنْ أَنَسِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنِ ابْتَغَى الْقَضَاءَ وَسَأَلَ فِيهِ شَفْعَاءَ وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ أَكْرَهَ عَلَيْهِ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ مَلَكًا يُسَدُّهُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى. ١٣١٠- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ، حَدَّثَنَا الْفَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ، أَوْ جُعِلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ، فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رَوَى أَيْضًا مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

العرف الشاذي: قوله: باب النهي عن البيع في المسجد: يجوز البيع للمعتكف بلا إحضار سلعة. وقال ابن وهبان في منظومته: إن اعتياد المرور بمسجد فسق، والتعليم للأطفال فيه غير جائز. وقال الشارح: هذا إذا كان يعلم على الأجرة وإلا فلا: ويفسق معتاد المرور بجامع: ومن علم الأطفال فيه ويوزر. قوله: أبواب الأحكام إلخ: لا نجد كتاب الأحكام في كتب الفقه، بل نجد في كتب الحديث، ويذكر تحت مسائل مثل مسائل القضاء في الفقه.

حاشية: قوله: خيارا إلخ: أي مختاراً، و«رباعياً» بالتخفيف، أي الإبل الذي ألقى رباعيته، وهي السن الذي بين الثنية والثاب. والإعراب كإعراب «القاضي». وفي الحديث دليل على أن ردّ الأهود في الدين من مكارم الأخلاق وليست من الأموال الربوية إذا لم يكن مشروطاً في صلب العقد. (اللمعات) قوله: ينشد: هو من النشد: رفع الصوت. قوله: لا رد الله عليك: قاله زجرًا عن طلبه في المسجد. (المجمع) قوله: أوتعافيني: بالواو بعد الهززة، والمعطوف عليه محذوف، أي أترحم وتعاينني؟ (اللمعات) قوله: فبالخري إلخ: الرواية المشهورة بكسر الراء وتشديد الياء، بلفظ الصفة على وزن فَعِيل، بمعنى: السخيل والجدير، فالباء زائدة، وهو مبتدأ، وما بعده خبره. والكفاف هو الذي لا يفضل عن الشيء، ويكون مقدار الحاجة إليه. وهو نصب على الحال. وقيل: أراد به مكفوفاً عني شرها. (اللمعات) قوله: وكل إلخ: [بتخفيف الكاف، أي فوض إلى نفسه ولا يعان من الله.] قوله: فيسده: أي يعينه ويحمّله على الصواب. (اللمعات) قوله: فقد ذبح بغير سكين: معناه: التحذير من طلب القضاء. والذبح مجاز عن الهلاك. وبـ«غير سكين» إعلام بأنه أراد به هلاك دينه لا هلاك بدنه، أو مبالغة؛ فإن الذبح بالسكين راحة وخلص من الألم، وبغيره تعذيب. فضرَب به المثل؛ ليكون أشد في التوقي منه؛ فإن الذبح بالسكين عناء ساعة، والآخر عناء عمر. كلنا في «المجمع».

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَاضِي يُصِيبُ وَيُخْطِئُ: ١٣١١ - حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنهما. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَاضِي كَيْفَ يَقْضِي: ١٣١٢ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرِو، عَنْ رَجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ، عَنْ مُعَاذٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: «كَيْفَ تَقْضِي؟» فَقَالَ: أَقْضِي بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ. قَالَ: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟» قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: «إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟» قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي. قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ». حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي عَوْنٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرِو - ابْنِ أَخِي لِلْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه - عَنْ أَنَاسٍ مِنْ أَهْلِ حِمَصَ، عَنْ مُعَاذٍ رضي الله عنه، عَنِ الثَّيِّبِيِّ رضي الله عنه بِنَحْوِهِ. هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ عِنْدِي بِمُتَّصِلٍ. وَأَبُو عَوْنٍ الثَّقَفِيُّ اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِمَامِ الْعَادِلِ: ١٣١٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ فَضِيلِ بْنِ مَرْزُوقٍ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَدْنَاهُمْ مِنْهُ مَجْلِسًا إِمَامٌ عَادِلٌ، وَأَبْعَصُ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ وَأَبْعَدُهُمْ مِنْهُ مَجْلِسًا إِمَامٌ جَائِرٌ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رضي الله عنه. حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. ١٣١٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقُدُّوسُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو بَكْرٍ الْعَطَّارُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا عِمْرَانُ الْقَطَّانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُ مَعَ الْقَاضِي مَا لَمْ يَجْرُ، فَإِذَا جَارَ تَخَلَّى عَنْهُ وَلَزِمَهُ الشَّيْطَانُ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ الْقَطَّانِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَاضِي لَا يَقْضِي بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ حَتَّى يَسْمَعَ كِلَاهُمَا: ١٣١٥ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ حَنْشٍ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ، فَلَا تَقْضِ لِلأَوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الْآخَرِ، فَسَوْفَ تَدْرِي كَيْفَ تَقْضِي». قَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: فَمَا زِلْتُ قَاضِيًا بَعْدُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِمَامِ الرَّعِيَّةِ: ١٣١٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ، حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ قَالَ: قَالَ عَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ لِمُعَاوِيَةَ رضي الله عنه: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ إِمَامٍ يُغْلِقُ بَابَهُ دُونَ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْحَلَّةِ وَالْمَسْكَنَةِ إِلَّا أَغْلَقَ اللَّهُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ دُونَ خَلَّتِهِ وَحَاجَتِهِ وَمَسْكَنَتِهِ». فَجَعَلَ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه رَجُلًا عَلَى حَوَائِجِ النَّاسِ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما. حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ. وَعَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ الْجُهَنِيُّ رضي الله عنه يُكْنَى أَبَا مَرْيَمَ. حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حُمَزَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحْيِمَةَ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ رضي الله عنه صَاحِبِ الثَّيِّبِيِّ رضي الله عنه نَحْوُ هَذَا الْحَدِيثِ بِمَعْنَاهُ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في القاضي يصيب ويخطئ: قال الشاه ولي الله رحمه الله في «عقد الجيد»: إن حديث الباب في حق القاضي لا في حق المفتي أو المجتهد. والقاضي الحاكم يحتاج إلى معرفة المسائل والقواعد أيضًا بخلاف المفتي. قوله: أجران: في «مسند» في رواية بسند ضعيف أن للمصيب عشر حسنات. قوله: باب ما جاء في القاضي كيف يقضي: حديث الباب يفيد في القياس، وأخذ أرباب الأصول وتكلم فيه المحدثون؛ لأن الراوي عن معاذ رضي الله عنه مبهم. أقول: إن الراوي عنه جماعة من أصحاب معاذ رضي الله عنه، وأصحاب معاذ رضي الله عنه ثقات فلا ضير، والحديث قوي. وقال البيهقي: إن الحديث وإن هو منقطع لكنه مروى عن أصحاب معاذ، فيكون حجة. وأخذ أرباب القياس حديث الباب. أقول: إن الاجتهاد الذي أعم من القياس الذي هو

حاشية: قوله: وإذا حكم فأخطأ فله أجر واحد: إنما يوجر المخطئ على اجتهداده في طلب الحق؛ لأن اجتهداده عبادة، ولا يوجر على الخطأ، بل يوضع عنه الإثم فقط. وهذا في من كان جامعًا لآلة الاجتهاد عارفًا بالأصول عالمًا بوجوه القياس، فأما من لم يكن معلا للاجتهاد فهو متكلف، ولا يعذر بالخطأ، بل يخاف عليه الزور. ويدل عليه قوله ﷺ: «القضاة ثلاثة: واحد في الجنة، واثنان في النار»، الحديث، كذا قاله الطيبي. قوله: اجتهد رأيي: الاجتهاد: أخذ النفس ببذل الطاقة وتحمل المشقة. فيه دليل على شرعية القياس، كما تقرر في أصول الفقه. قوله: إن أحب الناس إلخ: لا بد من تخصيص الأنبياء عليهم السلام، وبعدهم إن أريد بالإمام العادل من جمع بين الكمالات العلمية والعملية إلى الغاية القصوى، ومع ذلك عدل بين خلق الله، وسياستهم كالحلفاء الراشدين، فلا شبهة أنه أفضل ممن عداه، والظاهر أنه لبيان فضيلة العدل وأن العادل أفضل ممن عداه من هذه الحيثية، والله تعالى أعلم. (اللمعات) قوله: يغلق بابه إلخ: أي منع أرباب الحوائج أن يدخلوا عليه ويعرضوا حوائجهم. والحاجة والحلة والمسكنة متقاربة المعنى، كررها تأكيدًا. قوله: إلا أغلق الله أبواب السماء إلخ: أي أبعدته ومنعه عما يطلبه ويسأله ويحبب دعوته، كذا في «اللمعات».

نفع قوت المغتذي: (الله مع القاضي ما لم يجر): أي يكون معه نصر وهداية وتوفيق. [فإذا جار تخلى عنه]: أي قاطع عنه إعانته وتسديده وتوفيقه؛ لما أحدثه من جور. [أبواب الأحكام] (من ولي القضاء فقد ذهب بغير سكين): حمله الجمهور على ذم وترغيب عنه؛ لما به من خطر. وحمله ابن القاص على ترغيب فيه؛ لما به من مجاهدة. [الحلة]: بفتح نقط حاء فشد لامه.

بَابُ مَا جَاءَ لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضْبَانٌ: ١٣١٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: كَتَبَ أَبِي ﷺ إِلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، وَهُوَ قَاضٍ: أَنْ لَا تَحْكُمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضْبَانٌ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو بَكْرَةَ ﷺ اسْمُهُ نُفَيْعٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي هَذَا الْأَمْرَاءِ: ١٣١٨- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ يَزِيدَ الْأَوْدِيِّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُبَيْلٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَلَمَّا سِرْتُ أَرْسَلَ فِي أَثَرِي، فَرُدِدْتُ، فَقَالَ: «أَتَدْرِي لِمَ بَعَثْتُ لِيكَ؟ لَا تُصَيِّبَنَّ شَيْئًا بِغَيْرِ إِذْنِي؛ فَإِنَّهُ غُلُولٌ، وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لِهَذَا دَعَوْتُكَ، وَامْضِ لِعَمَلِكَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَمِيرَةَ وَبُرَيْدَةَ وَالْمُسْتَوْدِدِ بْنِ شَدَادٍ وَأَبِي حُمَيْدٍ وَابْنِ عُمَرَ ﷺ. حَدِيثُ مُعَاذٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ دَاوُدَ الْأَوْدِيِّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّاشِي وَالْمُرْتَشِي فِي الْحُكْمِ: ١٣١٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ فِي الْحُكْمِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَائِشَةَ وَابْنِ حَدِيدَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ ﷺ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ. وَرَوَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يَصِحُّ. وَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: حَدِيثُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ. ١٣٢٠- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ عَنْ خَالِهِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. بَابُ مَا جَاءَ فِي قَبُولِ الْهَدِيَّةِ وَاجَابَةِ الدَّعْوَةِ: ١٣٢١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَزِيعٍ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُقْصِلِ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَهْدَيْتَنِي كِرَاعٌ لَقَبِلْتُ، وَلَوْ دُعِيتُ عَلَيْهِ لَأَجَبْتُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَالْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ وَسَلْمَانَ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عُلْقَمَةَ ﷺ. حَدِيثُ أَنَسٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ عَلَى مَنْ يُقْضَى لَهُ بِشَيْءٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ: ١٣٢٢- حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ

العرف الشَّدْي: قسيم الكتاب والسنة والإجماع لا ينكره داود الظاهري. ولا يقال: إن داود الظاهري منكر القياس وليس بمجتهد، وإن أشار إليه في «الهداية»، لكن الحق أنه مجتهد. والاجتهاد يشتمل على تقييد المطلق وتخصيص العام وتفسير الحمل وتقديم النص على الظاهر ومثل هذه الأبحاث. هذا، والله أعلم، وراجع تخريج «الهداية» من أحاديث الاجتهاد من القضاء. قوله: باب ما جاء لا يقضي القاضي إلخ: لأن القضاء ينبغي أن يكون حالة الاعتدال. وثبت قضاؤه على حالة الغضب، لكنه لا يقاس عليه سائر أناس أمته. قوله: باب ما جاء في هدايا الأمراء: قال أرباب متون الحنفية: إن القاضي لا يجب دعوة رجل، إلا أن يكون من متعلقه، أو كان يدعو قبل نصبه على منصب القضاء. والهدية على أربعة أقسام. وبحث ابن عابدين رحمه الله في جواز دعوة المفتي وعدم الجواز. قوله: باب ما جاء في الراشي إلخ: الرشوة في اللغة: إدلاء الدلو في البئر. وقال فقهاؤنا: يجوز إعطاء الرشوة إذا كان مظلوماً، وإن كان ظالماً أو كان له غرض فاسد فلا يجوز. والراشي: المعطي، والمرتشى: الآخذ. ووقع في بعض كتب اللغة حديث: «لعن الله الراشي والمرتشى والرائش إلخ». و«الرائش» الركيل بين الراشي والمرتشى. وأحاديث أرباب اللغة لا تكون بلا أصل. وذكر العسكري إمام اللغة في «كتاب الأمثال» قريب ألف حديث ليست بلا أصل. قوله: باب ما جاء في التشديد إلخ: قالوا: إن حديث الباب يرد على الحنفية حين قالوا: إن القضاء نافذ ظاهراً وباطناً. وأنكره البخاري في كتاب الحيل أشد الإنكار. أقول: ليست المسألة أن ينكر ذلك الإنكار؛ فإن عنوان المسألة هذا: قضاء القاضي بشهادة الزور في العقود وانفسوخ لا في الأملاك المرسله - إذا كان المحل قابل الإنشاء، ولا يأخذ القاضي الرشوة - نافذ ظاهراً وباطناً، وقبوه آخر أيضاً. وأما الأملاك المرسله فهي أن يدعي أن هذا الشيء لي، ولا يذكر سبب ملكه؛ فإنه قضاء ظاهراً لا باطناً، وأما وجه عدم نفاذه باطناً فذكر صاحب «الهداية» أن الشيء يملك بأسباب عديدة، فإذا قضى بالقضاء يكون بدل السبب، ولا وجه ترجيح بعض الأسباب على بعض، فيكون ترجيحاً بلا مرجح. والوجه إلى أن العقود وانفسوخ في يد القاضي وقدرته بخلاف الأملاك المرسله. فعلى ما ذكر قلنا: إنه إذا ادعى رجل نكاح امرأة، وشهد شاهدان، فحكم القاضي بنكاحه، حل له الاستمتاع. وزعم خصومنا أنا اخترنا هذا الارتكاب بلا نكير، والحال أن هذا الزعم فاسد، وعلى المدعي والشاهدين وزر الآخرة، كما قال الشيخ في «الفتح». وخلاف العراقيين والحجازيين في أن النكاح صحيح أم لا؟ والمرأة منكحة أم لا؟ فقال الحجازيون: إنها تقوم عنده ولا تمكنه من نفسها. وقلنا: إنها تمكنه من نفسها. ثم قال جماعة منا: إن القضاء بمنزلة النكاح حتى قالوا: إنه يجب عند هذا القضاء شاهدان مثل ما يكون الشاهدان في النكاح. وقيل: لا يجب الشاهدان؛ لأن القضاء ليس بنكاح صريح، بل النكاح في ضمنه. واتفقنا على أن القضاء قائم مقام النكاح. وأما حديث الباب فلا يرد علينا؛ فإنه في من هو ألحن بحجته، ولا نقول بأن القضاء نافذ بمحض ذلك اللحن، بل يجب الشاهدان وغيره من الشروط. ونقول أيضاً: إن السحديث في الأملاك المرسله؛ فإنه في «الميراث» لما أخرجه أبو داود. وقد يدور بالبال أنه مع الحل باطناً من النار لا في الكذب ابتداءً فقط بل مستمراً. ونظيره ما ذكره في «رد المحتار» في نكاح الرقيق فيما وطئ جارية ابنه وادعى الولد. والأسهل أن يقال: إنه قطع له من النار من جهة السبب، فهو في نفس الدفع لا بعده، فالسبب تحقق ابتداءً، والاتصاف مستمر، كما قال بعض أرباب الفنون: إن التحقق مرة يكفي للصدق بإطلاق العام مستمراً، أو أنه حكم من جهة السبب، ويمثله قالوا في حديث عمار: «تقتله الفتنة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار».

حاشية: قوله: لا يحكم الحاكم إلخ: وهو أعم من أن يكون قاضياً أو غيره. قوله: وهو غضبان: لأنه يمنع من التمكن من الاجتهاد والتثبت فيه، وكذلك حكم كل ما تغير من الأحوال كالجوع والعطش والمرض وأمان ذلك. (اللمعات) قوله: المغيرة بن شبيب: بمعجمة وموحدة مصغراً، وهو أبو الطفيل البجلي، قاله في «الغني». وفي «التقريب»: «المغيرة بن شبيب» بكسر المعجمة وسكون الموحدة - ويقال: بالتصغير - البجلي الأحمسي أبو الطفيل الكوفي ثقة من الرابعة. قوله: لا تصيبين إلخ: [فيه إضمارٌ تقديره: بعثت إليك لأوسيك وأقول لك إلخ]. قوله: غلول: [وهو الخيانة في الغنime والفيء]. قوله: الراشي إلخ: وهو المعطي. والمرتشى: وهو الآخذ. وإنما يلحقهما العقوبة إذا استويا في القصد والإرادة، فرشا المعطي؛ لينال به باطلاً، ويتوصل به إلى ظلم. فأما إذا أعطى ليتوصل به إلى حق، أو ليدفع به عن نفسه مضرة؛ فإنه غير داخل في هذا الوعيد، هذا ما قاله الطيبي. وفي «اللمعات»: هذا ينبغي أن يكون في غير القضاة والولاة؛ لأن السعي في إصابة الحق إلى مستحقه ودفع الظلم عن المظلوم واجبٌ عليهم، فلا يجوز لهم الأخذ عليه. وأيضاً قيل: إذا كان عمل يستأجر عليه بمقدار هذه الأجرة فإخذه لا يجرم، وأما كلمة أو عمل قليل لا يؤخذ عليه هذه الأجرة، فهو حرام. قوله: وابن حديدة: كذا في أكثر النسخ. قال في «أسد السغابة» عن أبي نعيم وابن مندة: إنه الصواب. قال: وقيل: أبو حديدة. انتهى بالمعنى. وفي بعضها: وابن حيدة. وفي بعضها: أبو حديد. قوله: بزيع: بفتح موحدة فزاي مكسورة، وفي آخره عين مهملة. قوله: كراع: هو مستدق الساق من الغنم والبقر. (بجمع البحار)

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ تَحْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخُنَّ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَإِنْ قَضَيْتُمْ لِأَحَدٍ مِنْكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، نَأْتِيَا أَقْطَعُ لَهُ مِنَ النَّارِ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ رضي الله عنهما. حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ: ١٣٢٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سَيْدِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ وَرَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ الْحَضْرَمِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا عَلَبَنِي عَلَى أَرْضِي لِي. فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: هِيَ أَرْضِي، وَفِي يَدِي، لَيْسَ لَهُ فِيهَا حَقٌّ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْحَضْرَمِيِّ: «أَلَيْكَ بَيِّنَةٌ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَلَيْكَ يَمِينُ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الرَّجُلَ فَاجِرٌ لَا يُبَالِي عَلَى مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ. قَالَ: «لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ». قَالَ: فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ لِيُخْلِفَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَذْبَرَ: «لَيْتَنِي حَلَفَ عَلَى مَالِهِ لِيَأْكُلَهُ ظُلْمًا، لِيَلْقَيْنَ اللَّهَ وَهُوَ عَنْهُ مُعْرِضٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَالْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ رضي الله عنهم. حَدِيثُ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٣٢٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ». هَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ. وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعُرْزِيُّ يُضَعِّفُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ، ضَعْفَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو. ١٣٢٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ عَسْكَرِ الْبَغْدَادِيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عَمَرَ الْجَمَحِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ: ١٣٢٦- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي رِبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ. قَالَ رِبِيعَةُ: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ لِسْعَدٍ بْنُ عَبَادَةَ رضي الله عنه قَالَ: وَجَدْنَا فِي كِتَابِ سَعْدٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ.

العرف الشاذي: وأما حجتنا فذكر الطحاوي حين بوب على المسألة، وأتى بشيء لطيف من باب التفقه. ويذكر أرباب تصنيفنا واقعة علي رضي الله عنه أنه ادعى عنده رجل نكاح امرأة، وشهد شاهدا الزور، فحكم علي رضي الله عنه بالنكاح، فقامت المرأة فقالت: والله أعلم أنه كاذب، فأنكحني به يا أمير المؤمنين؛ كيلا يأثم. فقال علي رضي الله عنه: «شاهدك زوجاك»، ذكره محمد في «الأصل». ولا يذكرون سند هذه الواقعة، ولم أجد السند، وظني أنها لا تكون بلا أصل، وممر الحافظ على هذا الأثر، ولم يرد زيادة الرد، ولم يقبله أيضًا، فدل على أنه ليس بلا أصل. قوله: باب ما جاء في أن البينة إلخ: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: إن فصل الأمور بطريقتين: البينة على المدعي، أو اليمين من المنكر، ولا ثالث. وقال الشافعية بالثالث، أي الشاهد الواحد واليمين من المدعي. وحديث الباب لنا، أي البينة على المدعي واليمين على من أنكر، ولا ثالث. وسيأتي حديث للحجازيين، ولعل البخاري وافقنا؛ فإنه لم يخرج حديث الحجازيين. قوله: عن ابن عباس إلخ: حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «ولكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر»، أخرجه النووي في أربعين وصححه، وابن حبان صححه في صحيحه. ورواه البيهقي في «السنن الكبرى»، وسنده صحيح. وأخرج البخاري قطعة منه في تفسير سورة البقرة، لكن معرفة المدعي والمدعى عليه متعذرة، لا يدركها كل واحد، ولذا صرح الفقهاء في جميع الجزئيات بأن المدعي فلان، والمدعى عليه فلان. قوله: باب ما جاء في اليمين مع الشاهد: حديث الباب حديث الحجازيين وحجة علينا، وأجاب الحنفية بأوجه، منها أن الحديث لا يدل على أن اليمين كان على المدعي، بل يمكن مراده أن يقال: إن الشاهد على المدعي واليمين للمنكر. ومنها أن المراد أن فصل الخصومات في عهده ﷺ كان بسببين: إما بالبينة أو باليمين، والشاهد اسم جنس يطلق على الواحد والكثير، ولا يدل على الشاهد الواحد. وقال الجمهور: إن اسم الجنس لا يكون في المشتقات، لكن الزخشرقي قال بأنه قد يكون المشتق أيضًا اسم جنس، كما قال تحت آية: ﴿وَيَوْمَ يَقَعْ الظَّلَامُ﴾. فدل الحديث على أن يكون فصل الأمر بالبينة، لكن البينة عام من أن يكون رجلين أو رجلًا وامرأتين أو امرأة واحدة أو رجلًا واحد أو أربعة شهداء. لكن هذا الوجه للجواب يرد سائر طرق الحديث، وحديث الباب أخرجه مسلم في صحيحه. ونقل المحقق ابن أمير الحاج (في «شرح التحرير») إعلال ابن معين حديث الحجازيين بجميع طرقه، لكن الجمهور إلى تصحيح الحديث. فأقول: ولننظر إلى أصل الواقعة، فأقول: إنه كان صلحًا، لا فصل الأمر بالقضاء؛ لما أخرجه أبو داود أنه ﷺ قضى بشاهد واحد، وفيه: «أذهبوا فقاموهم أنصاف المال». فدل على أنه مصلحة؛ فإنه لو كان قضاء بشاهد واحد ويمين، فكيف يكون التصنيف؟ فليس إلا صلحًا، وعبره الراوي بالقضاء بشاهد ويمين، فإذا لا حاجة إلى الجواب، والمسألة تختلف فيها في السلف. قيل: إن أول من قضى بشاهد ويمين معاوية رضي الله عنه. ولكنه قال باقر رضي الله عنه: قضى جدي علي رضي الله عنه بيمين وشاهد. وسنده قوي، رواه أبو يوسف في مسنده تأليف ابن عروبة الخرائج تلميذ أبي جعفر الطحاوي، وهو في «كنز العمال». ورأيت في «تمهيد أبي عمر» أنه روى مذهبننا، ثم رد عليه أشد الرد، ولم يكن هذا الإنكار دأبه؛ فإنه نقل عن محمد بن الحسن أنه خير الواحد خلاف كتاب الله تعالى. ثم توجه إلى أن يأتي بنظائر فيها الزيادة بخير الواحد على القاطع. ثم نقل عن محمد: أنه إذا قضى قاض بشاهد ويمين يجوز لقاض آخر أن يفسخه. ثم غضب أبو عمر وقال: ليس مذهبننا مجتهدًا فيه أيضًا؟ أقول: قول محمد: «إنه خلاف الكتاب»؛ فإن الكتاب قد تعرض إلى هذه المسألة في مواضع، وليس فيها ذكر الطريق الثالث للفصل. وأما ما نقل عن محمد أن القاضي الثاني يجوز له أن يفسخه، فأقول: إن ههنا دقيقة،

حاشية: قوله: وإنما أنا بشر؛ يعني إن تُرْكْتُ علي ما جُبلت عليه من القضايا بالبشرية، ولم أؤيد بالوحي، طرأ علي منها ما يطرأ على سائر البشر. (اللمعات) قوله: ألحن بحجته إلخ: أي ألسن وأفصح وأبين كلامًا وأقدر على الحججة. ويقال: لحن - كفرح - أي فطن. واللحن قد يطلق على الخطأ في الكلام وعدم التصريح بالمقصود، وعلى الضرب في الصوت، وعلى معنى الفطنة، وهو المراد هنا. (اللمعات) قوله: من كندة: بكسر الكاف، أبو حي من اليمن، و«حضر موت» أيضًا بلدة من اليمن. (اللمعات) قوله: غلبني على أرض لي: أي غصبتها مني قهرًا. (الطبي) قوله: وهو عنه معرض: قال الطبي: هو مجاز عن الاستهانة به والسخط عليه والإبعاد عن رحمته، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ آَلَفَتَهُ﴾. قوله: العرزمي: [يعين مهمة مفتوحة فراء ساكنة فزاي]. قوله: قضى أن اليمين على المدعى عليه: لم يذكر في هذه الرواية طلب البينة؛ لأنه ثابت مقرر في الشرع، فكانه قال: البينة على المدعى؛ فإن لم يكن بينة فاليمين على المدعى عليه. قوله: قضى باليمين مع الشاهد: [قال محمد في «الموطأ»]: وبلغنا عن النبي ﷺ خلاف ذلك؛ أي كان للمدعي شاهد واحد، فأمره ﷺ أن يحلف على ما يدعيه بدلًا عن الشاهد الأخير. وبه قال الأئمة الثلاثة رضي الله عنهم. وقال أبو حنيفة: لا يجوز الحكم بالشاهد واليمين، بل لا بد من شاهدين؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾، وقال: «وأشهدوا ذوي عدلٍ منكم». ولا يجوز نسخ الكتاب بخير الواحد. وأيضًا اللام في «البينة» و«اليمين» للاستغراق؛ ليكون جميع البيئات في جانب المدعى، وجميع الأيمان في جانب المنكر. قال التوربشتي: وجه الحديث عند من لا يرى القضاء باليمين والشاهد الواحد أنه قضى بيمين المدعى عليه بعد أن أقام المدعى شاهدًا واحدًا وعجز عن إتمام البينة، كذا في «اللمعات».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَجَابِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَسُرَّقٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ» حَدِيثُ حَسَنٍ غَرِيبٌ. ١٣٢٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي نَضْرَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ. قَالَ: وَقَضَى بِهَا عَلِيٌّ رضي الله عنه فِيكُمْ. وَهَذَا أَصَحُّ. وَهَكَذَا رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُرْسَلًا. وَرَوَى عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ وَيَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ، رَأَوْا أَنَّ الْيَمِينَ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ جَائِزَةٌ فِي الْحُقُوقِ وَالْأَمْوَالِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَقَالُوا: لَا يُقْضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ إِلَّا فِي الْحُقُوقِ وَالْأَمْوَالِ. وَلَمْ يَرِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ يُقْضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَبْدِ يَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمَا نَصِيْبُهُ: ١٣٢٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا -أَوْ قَالَ: شَقِيقًا، أَوْ قَالَ: شِرْكَاءَ- لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ مَا يَبْلُغُ ثَمَنَهُ بِقِيَمَةِ الْعَدْلِ، فَهُوَ عَتِيقٌ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ». قَالَ أَيُّوبُ: وَرَبَّمَا قَالَ نَافِعٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، يَعْنِي: «فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ». حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٣٣٠- وَقَدْ رَوَاهُ سَالِمٌ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ مَا يَبْلُغُ ثَمَنَهُ، فَهُوَ عَتِيقٌ مِنْ مَالِهِ». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. ١٣٣١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا -أَوْ قَالَ: شَقِيقًا- فِي مَمْلُوكٍ، فَخَلَّصَهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَوَمَّ قِيَمَةَ عَدْلٍ، ثُمَّ يُسْتَسْعَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يُعْتَقِ، غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ نَحْوَهُ. وَقَالَ: «شَقِيقًا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهَكَذَا رَوَى أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ قَتَادَةَ مِثْلَ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ. وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَمْرَ السَّعَايَةِ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي السَّعَايَةِ، فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ السَّعَايَةَ فِي هَذَا، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ، وَبِهِ يَقُولُ إِسْحَاقُ. وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ،

العرف الشاذي: وهي أنه قد يكون القضاء مختلفاً فيه، وقد تكون المسألة مختلفاً فيها، وإذا لحق القضاء مسألة مختلفاً فيها مجتهداً فيها صارت مجعاً عليها، وأما إذا كان المختلف فيه قضاءً فإذا لحقه قضاء قاضٍ لا يصير مجعاً عليه، وأما إذا لحقه قضاء قاضٍ ثانٍ فيصير مجعاً عليه، فقول محمد في القضاء لا في المسألة، فلا وجه للغضب. قوله: باب ما جاء في العبد إلخ: أي إذا كان العبد مشتركاً بين رجلين، فأعتق أحدهما نصيبه، فقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنه: إن العبد حر، ثم إن كان المعتق موسراً فيضمن قيمة شريكه، وإن كان معسراً فيستسعى العبد. وقال الشافعي رضي الله عنه: إن كان موسراً فيضمن شريكه ولا يتجزأ العتق، وإن كان معسراً فيتجزأ العتق. ولا يقول بالاستسعاء، بل يقول: يستخدمه الشريك الثاني يوماً ويدعه يوماً إلى الأبد. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: إن كان المعتق معسراً فإما أن يستسعى أو يعتق، وإن كان موسراً فإما ضمان أو استسعاء أو إعتاق. والعتق يتجزأ عند أبي حنيفة رضي الله عنه في كل حال، ولا يتجزأ عند صاحبه في حال. وقال الشافعي: يتجزأ في بعض الأحوال لا في البعض الآخر. وقال النووي: إن وافق الأحاديث للشافعي. أقول: كيف وقد أخذ الشافعي بحديث الضمان، وأمهل حديث الاستسعاء مع صحته؟ (رواه الشيخان) والإنصاف من حيث الحديث ما قال الطحاوي من أنه اختار مذهب الصاحبين. وأقول: إن مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه قوي تفقهاً؛ فإن الإعتاق لازم الضمان والاستسعاء المذكورين في الأحاديث. ووافق البخاري رضي الله عنه أبا حنيفة رضي الله عنه من الأول إلى الآخر. قوله: فهو عتيق: قال أبو حنيفة: معناه أنه لا يبقى رقيقاً وإن لم يعتق كله في الحال. قوله: وإلا فقد عتق منه ما عتق: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: معناه أن هذا إعتاق المعتق الأول، وأما الباقي فيعتق في المال بعد الضمان أو الإعتاق أو الاستسعاء. وقال بعض الشافعية في الاستسعاء بأن المراد به أن يخدم مولاه يوماً ويترك يوماً، ويبقى على هذا إلى الأبد. أقول: إن هذا يخالفه «قَوْمٌ قِيَمَةُ عَدْلٍ إلخ». وأذكر مستدللات أبي حنيفة، منها أثر عمر رضي الله عنه أخرجه الطحاوي، سنده قوي، وفيه فقال عمر رضي الله عنه: أعتقوا أنفسكم، وإذا بلغ عبد الرحمن، فإن رغب فيما رغبتم وإلا ضَمْنَكُمْ. ولأبي حنيفة حديثان صحيحان، أحدهما في «مصنف عبد الرزاق»، والثاني في «مسند أحمد»، ورجاله ثقات، وصحح حافظ من الحفاظ أحدهما. وأعلم أن ما يذكر في كتبنا «أن العتق عند أبي حنيفة رضي الله عنه متجزئ» فيه مسامحة، والحق أن يقال: إن إزالة الملك متجزئة؛ فإن إزالة الملك بمنزلة السبب للعتق، وكذلك الملك سبب الرقية؛ فإن العتق هو قبول شهادته وكونه أهل الولاية وغيرهما، ولا يكون هذا إلا بعد إزالة الملك كله. فبين الرق والملك فرق، وكذلك في ضدهما. ولذا قال النسفي في «الكنز»: إن الولد يتبع أمه في الملك والرق إلخ؛ فإنه نطف الرق على الملك، فيكونان مفترقين. وعلى هذا يقال: إن العبد مملوك زيد، ورق في حق كل أناسي الدنيا، وكذلك إزالة الملك في حق المولى، والعتق في حق كل رجل. هذا والله أعلم.

حاشية: قوله: وسرق: بالضم وتشديد الراء -وصوب العسكري تخفيفها- ابن أسد الجهني، وقيل غير ذلك في نسبه، صحابي، سكن مصر ثم الإسكندرية. (التقريب) قوله: وإلا فقد عتق إلخ: أي وإن لم يكن له ما يبلغ ثمنه، «فقد عتق منه» أي من العبد «ما عتق» من نصيب المعتق. هذا الحديث بظاهره يدل على أن المعتق إن كان موسراً ضمن للشريك، وإن كان معسراً لا يستسعى العبد، بل عتق ما عتق، ورق ما رق. ومذهب أبي حنيفة: إن كان موسراً ضمن أو استسعى الشريك العبد أو أعتق، وإن كان معسراً لا يضمن، لكن الشريك إما أن يستسعى أو يعتق، والولاء لهما؛ لأن الإعتاق يتجزأ. وقال -أي صاحبه-: له ضمانه غنياً، والسعاية فقيراً، والولاء للمعتق؛ لعدم تجزئ الإعتاق عندهما. ومعنى الاستسعاء أن العبد يكلف للاكتساب، حتى يحصل قيمته للشريك. وقيل: هو أن يخدم الشريك بقدر ما له فيه من الملك. كذا في «اللمعات». قوله: وربما قال نافع إلخ: [يفهم من هذا أن أكثر ما قال نافع: «فقد عتق إلخ» فقط، والله تعالى أعلم. (مولانا)] قوله: غير مشقوق عليه: [أي لا يكلف ما يشق عليه، أي لا يغلى عليه الثمن أو لا يكلف بخدمة لا يطيق عليها. (اللمعات)]

فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ غَرِمَ نَصِيبَ أَخِيهِ وَعَتَقَ الْعَبْدَ مِنْ مَالِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ عَتَقَ مِنَ الْعَبْدِ مَا عَتَقَ وَلَا يُسْتَسْعَى، وَقَالُوا بِمَا رَوَى عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعُمَرَى: ١٣٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنها: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعُمَرَى جَائِزَةٌ لِأَهْلِهَا، أَوْ مِيرَاثٌ لِأَهْلِهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَجَابِرِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَابْنِ الزُّبَيْرِ وَمُعَاوِيَةَ رضي الله عنه. ١٣٢٣- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أُعْمِرَ عُمرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ، فَإِنَّهَا لِلَّذِي يُعْطَاهَا، لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أُعْطَاهَا؛ لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهَكَذَا رَوَى مَعْمَرٌ وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ مِثْلَ رِوَايَةِ مَالِكٍ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «وَلِعَقِبِهِ». وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: إِذَا قَالَ: «هِيَ لَكَ حَيَاتِكَ وَلِعَقِبِكَ» فَإِنَّهَا لِمَنْ أُعْمِرَهَا، لَا تَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ، وَإِذَا لَمْ يَقُلْ: «لِعَقِبِكَ» فَهِيَ رَاجِعَةٌ إِلَى الْأَوَّلِ إِذَا مَاتَ الْمُعْمَرُ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ. وَرَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْعُمَرَى جَائِزَةٌ لِأَهْلِهَا». وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: إِذَا مَاتَ الْمُعْمَرُ فَهِيَ لَوَرَثَتِهِ وَإِنْ لَمْ تُجْعَلْ لِعَقِبِهِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّقْبَى: ١٣٢٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعُمَرَى جَائِزَةٌ لِأَهْلِهَا، وَالرَّقْبَى جَائِزَةٌ لِأَهْلِهَا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه مَوْفُوقًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الرَّقْبَى جَائِزَةٌ مِثْلَ الْعُمَرَى، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَفَرَّقَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ بَيْنَ الْعُمَرَى وَالرَّقْبَى، فَأَجَازُوا الْعُمَرَى، وَلَمْ يُجَازُوا الرَّقْبَى. وَتَفْسِيرُ الرَّقْبَى أَنْ يَقُولَ: هَذَا الشَّيْءُ لَكَ مَا عِشْتَ، فَإِنْ مِتُّ قَبْلِي فَهِيَ رَاجِعَةٌ إِلَيَّ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: الرَّقْبَى مِثْلُ الْعُمَرَى، وَهِيَ لِمَنْ أُعْطِيَهَا، وَلَا تَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ.

بَابُ مَا ذَكَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصُّلْحِ بَيْنَ النَّاسِ: ١٣٢٥- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ الْمَرْزِيُّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا. وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَضَعُ عَلَى حَائِطٍ جَارِهِ خَشَبًا: ١٣٢٦- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ فَلَا يَمْنَعُهُ».

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في العمرى: هي إعطاء الدار. ويقال للمعطي: المعمر، والمعطى له: المعمر له. ثم عند الثلاثة تكون الدار للمعمر له ولعقبه، إذا قال: لك ولعقبك. وإذا لم يصرح بهذا فكذلك أيضًا. وإذا اشترط العدم فبلغوا الشرط. وقال الموالك: إنه ليس بهبة وتمليك، بل عارية. وألفاظ الأحاديث تؤيد الثلاثة. وأما الرقبي فقال أبو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما: إنه عارية وليس بتمليك. وقال أبو يوسف رضي الله عنه: إنه هبة. قالوا: إنه من الارتقاب: الانتظار. وقال: إنه من الرقبة. وأما الأحاديث فبعضها يفيد، مثل ما في الباب اللاحق: «الرقبي جائزة لأهلها»، وكذلك ما في «ابن ماجه». ويقال من جانبهما: إن الدار على العرف، ولعل عرف أهل كوفة وعرف عهده عليه السلام متبدل. قوله: وهو قول مالك بن أنس والشافعي: المذكور في كتب الشافعية ما ذكرت، لا ما نقله الإمام المصنف رحمته الله. قوله: باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح إلخ: يجوز الصلح عندنا في الإقرار والسكوت والإنكار. وقال الشافعية: لا يجوز إلا في الأول. قوله: كثير بن عبد الله: صحح المصنف ههنا حديثه، وحسن في باب تكبيرات العيدين، وقال أحمد رحمته الله: إنه لا يساوي درهمًا. ولكنه متحمل عند البخاري وابن خزيمة، وضعفه الجمهور. قوله: باب ما جاء في الرجل يضع إلخ: يجوز له ديانة، ولا حير قضاء. قوله: خشبة: قال النووي في «شرح المسلم»: إن في عامة الطريق «خشبة» بآلاء المعجمة. وفي «مشكل الآثار» للطحاوي «خشبة» بماء الضمير. وأخذ النووي عن القاضي عياض؛ فإنه ليس عنده «مشكل الآثار».

حاشية: قوله: وإسحاق: [ليس في نسخة صحيحة ذكر إسحاق ههنا، وهو الأنسب بما سبق، وإن كان فيه تمل على اختلاف الروايات. نقلته من «كتاب حافظ فيروز خان»]. قوله: العمرى: يضم العين على وزن «حلي»، من «أعمرتك الدار» أي جعلتها عمرك. والعمرى اسم منه، فيصير معناها: جعلت سكنها لك مدة عمرك. والعمرى على ثلاثة أوجه، أحدها: أن يقول: أعمرتك هذه الدار، فإذا مت فهي لورثتك أو لعقبك. ولا خلاف فيه لأحد أنه يكون هبة للمعمر له، ويخرج من ملك المعمر، له رقبته، ويكون بعده لورثته، وإن لم يكن له ورثة فليت المال. وثانيها: أن يقول مطلقًا بأن أعمرتها لك أو جعلتها لك عمرك. فالجمهور على أن حكمه حكم الأول، ويكون بعده لورثته، وهو مذهبنا وقول الشافعي في الأصح، وعند بعض العلماء لا يكون لورثته، ويعود بعده إلى المعمر. وثالثها: أن يقول: جعلتها لك عمرك، فإذا مت عادت إلي أو إلى ورثتي. فهذا أيضًا صحيح، وحكمها حكم الأول عندنا؛ لأنه شرط فاسد، والهبة لا تبطل بالشرط الفاسد، بل الشرط باطل. وكذلك الحكم في أصح قول الشافعي. (اللمعات) قوله: ولعقبه: [يفتح العين وكسر القاف، أي ورثته. (شرح الموطأ)] قوله: والرقبي جائزة لأهلها: قال القاري في «شرح الموطأ»: الرقبي حكمها حكم العمرى عند الشافعي وأحمد وأبي يوسف رضي الله عنهم. وقال مالك وأبو حنيفة ومحمد رضي الله عنهم: الرقبي باطل. وهي أن يقول شخص لآخر: أقربتك هذه الدار، أو هي لك رقبى، أو هي لك حياتك، على أني إن مت قبلك فهي لك، وإن مت قبلي فهي لي. إنما سميت بذلك؛ لأن كل واحد يرقب موت صاحبه. قوله: فلا يمنع: اختلفوا فيه، هل هو للندب أم للإيجاب؟ وفيه قولان للشافعي ولأصحاب مالك، أصحهما الندب، وبه قال أبو حنيفة. والثاني: الإيجاب، وبه قال أحمد وأصحاب الحديث. وهو الظاهر من قول أبي هريرة: «ما لي أراكم عنها معرضين»، وذلك لأنهم توقفوا عن العمل به.

نفع قوت المغنذي: [الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحًا حرم حلالًا]: كان يصالح من دراهم على أكثر منها فلا يجل للربا.

فَلَمَّا حَدَّثَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه طَأْطَأُوا رُؤُوسَهُمْ، فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَاللَّهِ، لَأُرْمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَتَجَمُّعِ بْنِ جَارِيَةَ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ. وَرَوَى عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ قَالُوا: لَهُ أَنْ يَمْنَعَ جَارَهُ أَنْ يَضَعَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى مَا يَصَدَّقُهُ صَاحِبُهُ: ١٣٢٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ -الْمَعْنَى وَاحِدٌ- قَالَا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْيَمِينُ عَلَى مَا يَصَدَّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ هُشَيْمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ. وَعَبْدُ اللَّهِ هُوَ أَخُو سَهْلٍ بْنِ أَبِي صَالِحٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَرَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّحِييِّ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا كَانَ الْمُسْتَحْلِفُ ظَالِمًا فَالْيَتَةُ نِيَّةُ الْحَالِفِ، وَإِنْ كَانَ الْمُسْتَحْلِفُ مَظْلُومًا فَالْيَتَةُ نِيَّةُ الَّذِي اسْتَحْلَفَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّرِيقِ إِذَا اخْتَلَفَ فِيهِ كَمْ يُجْعَلُ: ١٣٢٨- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ سَعِيدٍ الضُّبَيْيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلُوا الطَّرِيقَ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ». ١٣٢٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ كَعْبٍ الْعَدَوِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَشَاجَرْتُمْ فِي الطَّرِيقِ فَاجْعَلُوهُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ». وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ وَكِيعٍ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ بَشِيرِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَخْيِيرِ الْغُلَامِ بَيْنَ أَبَوَيْهِ إِذَا افْتَرَقَا: ١٣٣٠- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ الثَّعْلَبِيِّ، عَنْ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيَّرَ غُلَامًا بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَجَدَّ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو مَيْمُونَةَ اسْمُهُ سُلَيْمٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، قَالُوا: يُخَيَّرُ الْغُلَامُ بَيْنَ أَبَوَيْهِ إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا الْمُنَازَعَةُ فِي الْوَلَدِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَا: مَا كَانَ الْوَلَدُ صَغِيرًا فَالْأُمُّ أَحَقُّ، فَإِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ سَبْعَ سِنِينَ خَيَّرَ بَيْنَ أَبَوَيْهِ. وَهَلَالُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ هُوَ هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أُسَامَةَ، وَهُوَ مَدَنِيٌّ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَفُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْوَالِدَ يَأْخُذُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ: ١٣٤١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي رَائِدَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عُمَارَةَ

العرف الشاذي: قوله: «لأرمن بها إلخ»: مرجع الضمير إما كلمة أو خشية. حكى في تذكرة أبي حنيفة أن رجلاً كانت له حائض، فأراد كوة فيها، فسأل أبا حنيفة عن الخوخة فأجاز له، ومنعه جاره وجاء ابن أبي ليلى فلم يجز له الكوة، فجاء الرجل الأول عند أبي حنيفة رضي الله عنه وأخبره بما قال ابن أبي ليلى، فقال له أبو حنيفة رضي الله عنه اهدم جدارك. فلما أراد ذلك ذهب الجار عند ابن أبي ليلى وأخبره بما قال أبو حنيفة، فقال ابن أبي ليلى: ما أفعل؟ فإنه جداره يفعل به ما شاء. قوله: وبه يقول الشافعي: لعل قول الشافعي رضي الله عنه ديانة، وقول مالك رضي الله عنه قضاء، فلا خلاف. قوله: باب ما جاء أن اليمين إلخ: أي العبرة في نية الحلف للحالف أو المستحلف، وفي كتبنا أن الحالف إن كان ظالماً فالعبرة لنية المستحلف، وإن كان مظلوماً فالعبرة لنية الحالف، والمذكور في الحلف في محكمة القضاء الذي عليه مدار فصل الأمر، لا الذي يكون فيما بينهم ولا يدور عليه فصل الأمور. حكى أن حجاجاً مبير الأمة أرسل رجلاً إلى واحد من السلف ليأتي به عنده، فأتى الرجل باب سفيان ونادى، وكان سفيان في بيته فبدل مجلسه الذي كان فيه، وقال لأمنته: قولي: إنه ليس ههنا (في الموضع الذي جلس فيه أولاً). وكذلك يذكر قصة الشافعي رضي الله عنه بين يدي المأمون في مسألة خلق القرآن. قوله: باب ما جاء في الطريق إذا اختلف فيه كم يجعل: قال الأحناف: إن طول الطريق وعرضه كطول الباب وعرضه، والمراد بهذا الطول هو الارتفاع، والمراد بالارتفاع أنه لا يجوز لأحد أن يكشف غرفة في حد الارتفاع. ولا يخالفنا حديث الباب. وقال الطحاوي في «مشكل الآثار»: إن الحديث في الطريق الجديد، وأما القديم فيترك على ما عليه سابقاً. وأشار البخاري إلى هذا، ولا خلاف في الحديث، ومسألتنا زيادة. قوله: باب ما جاء في تخيير إلخ: أي إذا طلق امرأته أو فارقتها بوجه آخر فبمن يلحق الولد؟ ومذهبنا أنه يكون في حضنة الأم إن لم تنكح، ومدة الحضنة في الغلام سبع سنين، وفي الجارية تسع سنين، وأما أصل مذهبنا فمدة الحضنة إلى التمييز، حتى يأكل بنفسه ويستنجي بنفسه كما قرره خصاف رضي الله عنه. وقال الحنابلة: إن الغلام والجارية يتخيران في الاختيار فيلحق بمن شاء. وحديث الباب بخالفنا سيما إذا كانت الواقعة واقعة مسلم وكافر؛ فإنه لا يخير له في المسلم والكافر. والواقعة في «أبي داود» و«ابن ماجه» أن أحد الزوجين كان مسلماً والآخر كافراً، فخير النبي ﷺ، فاعترف الولد إلى الكافر، فدعا النبي ﷺ أن يلحق بالمسلم، فلحق به. وهذه واقعة خاصة به عليه السلام؛ لأنه مستجاب الدعوات. ولعل غرضه من التخيير حساً دفع حجة الكافر؛ لئلا يتوهم الكافر أنه عليه السلام راعى للمسلم. قوله: باب ما جاء أن الوالد إلخ: الحديث معمول به. وتفصيل أنه يأخذ من ماله المنقول لا من غير المنقول،

حاشية: ومعنى قوله: «لأرمن بها إلخ أكتافكم» أي أفضي بها وأصرحها وأوجعكم بالتقريع بها، كما يضرب الإنسان بالشيء بين كتفيه. وأجاب الأولون بأن إعراضهم إنما كان لأغم فهموا منه النذب لا الإيجاب، ولو كان واجباً لما أطبقوا على الإعراض عنه. (الطبي) قوله: اليمين على ما يصدقك إلخ: أي المعتبر في تصديق اليمين نية صاحبك الذي يستحلفك وما قصده، ولا يعتبر فيها تورية السحالف ونيته. وهذا إذا كان المستحلف صاحب حق يبتطل بالتورية، كما في صورة استحلاف القاضي أو نائبه المدعى عليه، وإن لم يكن كذلك أو لم يكن هنـ مستحلف فلا بأس بالتورية، لا سيما إذا كان فيه نفع لأحد. (اللمعات) قوله: اجعلوا الطريق سبعة أذرع: وفي نسخة: «سبع»، وكلاهما صحيح؛ لأن الذراع يذكر ويؤنث. يعني إذا كان طريق بين أرض لقوم أرادوا عمارتها؛ فإن اتفقا على شيء فذاك، وإن اختلفوا في قدره جعل سبعة أذرع. هذا مراد الحديث، أما إذا وجدنا طريقاً مسلوكة، وهو أكثر من سبعة أذرع، فلا يجوز لأحد أن يستولي على شيء منه. (اللمعات) قوله: خير غلاماً إلخ: لعل هذا الصبي كان بلغ سن التمييز فخير. وليس هذا من باب الحضنة، وفي الحضنة لا يخير الصبي. وهو المذهب عندنا خلافاً للشافعي. (اللمعات)

نفع قوت المغتذي: [عن بشير بن نهيك]: كاسير معا [عن بشير بن كعب]: كزبير.

بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَمَّتَيْهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ، وَإِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ». وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَأَكْثَرُهُمْ قَالُوا: «عَنْ عَمَّتَيْهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا». وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، قَالُوا: إِنَّ يَدَ الْوَالِدِ مَبْسُوطَةٌ فِي مَالِ وَلَدِهِ يَأْخُذُ مَا شَاءَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَأْخُذُ مِنْ مَالِهِ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يُكْسِرُ لَهُ الشَّيْءُ مَا يُحْكَمُ لَهُ مِنْ مَالِ الْكَاسِرِ: ١٣١٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَهْدَتْ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا فِي قِصْعَةٍ، فَضَرَبَتْ عَائِشَةُ الْقِصْعَةَ بِيَدِهَا، فَأَلْقَتْ مَا فِيهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «طَعَامٌ بِطَعَامٍ، وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٣١٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَارَ قِصْعَةً، فَضَاعَتْ، فَضَمِنَهَا لَهُمْ. وَهَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَإِنَّمَا أَرَادَ عِنْدِي سُؤَيْدُ الْحَدِيثَ الَّذِي رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، وَحَدِيثُ الثَّوْرِيِّ أَصَحُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي حَدِّ بُلُوغِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ: ١٣١٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَزِيرٍ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرُقِيُّ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: عُرِضَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي جَيْشٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ، فَلَمْ يَقْبَلْنِي، فَعُرِضْتُ عَلَيْهِ مِنْ قَابِلٍ فِي جَيْشٍ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ، فَقَبِلْنِي. قَالَ نَافِعٌ: فَحَدَّثْتُ بِهِذَا الْحَدِيثَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَالَ: هَذَا حَدٌّ مَا بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. ثُمَّ كَتَبَ أَنْ يُفْرَضَ لِمَنْ بَلَغَ الْخَمْسَ عَشْرَةَ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ أَنَّ هَذَا حَدٌّ مَا بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ». وَذَكَرَ ابْنُ عُيَيْنَةَ فِي حَدِيثِهِ: «قَالَ: حَدَّثْتُ بِهِ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَقَالَ: هَذَا حَدٌّ مَا بَيْنَ الذَّرِيَّةِ وَالْمُقَاتِلَةِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، يَرَوْنَ أَنَّ الْغُلَامَ إِذَا اسْتَكْمَلَ خَمْسَ عَشْرَةَ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الرِّجَالِ، وَإِنْ اخْتَلَمَ قَبْلَ خَمْسَ عَشْرَةَ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الرِّجَالِ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: لِلْبُلُوغِ ثَلَاثُ مَنَازِلَ: بُلُوغُ خَمْسَ عَشْرَةَ أَوْ الْإِخْتِلَامُ، فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ سِنُّهُ وَلَا اخْتِلَامُهُ فَلَا يُنْبِأُ، يَعْنِي الْعَانَةَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ: ١٣١٥- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَرَّ بِي خَالِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ وَمَعَهُ لَوَاءٌ، فَقُلْتُ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ فَقَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ أَنْ آتِيَهُ بِرَأْسِهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ قُرَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. حَدِيثُ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ عَدِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْبَرَاءِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَرَوَى عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ عَدِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْبَرَاءِ، عَنْ خَالِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

العرف الشذّي: أو أنه يأخذ جنس النفقة بلا إذن القاضي، وما ليس من جنسها بإذن القاضي، يطلب من الفقه. وفي بعض طرق حديث الباب قيد النفقة، لعله في «الجامع الكبير» للسيوطي، لكنه لعله موقوف على عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قوله: باب ما جاء فيمن يكسر له إلخ: قال الطحاوي في «المشكّل»: إن الإناء من ذوات القيم لا من المثلّيات، فكيف يكون الإناء بإناء؟ أقول: إن بعض الأواني يكون مثلّياً، بل في زماننا أكثر الأواني مثلية، وكذلك بعض الثياب، كما نقل في «الهداية» عن العتّابي أن الكرياس مثلي. ويمكن أن يقال: إنه ليس بفصل الأمر على الضوابط، بل هو صلح كما وقع مصالحته في واقعة أخرجها في «أبي داود»، وفيه: فقام نبي الله ﷺ فقال للرجل: «رد على هذا زريبة أمه التي أخذت منها»، فقال: يا نبي الله، إنما خرجت من يدي. قال: فاحتلع نبي الله ﷺ سيف الرجل وأعطانيه، وقال للرجل: «أذهب فزده أصعاً». فإن هذا صلح لا قضاء. قوله: باب ما جاء في حد بلوغ الرجل والمرأة: البلوغ حقيقي وحكمي، وظهور العانة ليس علامة البلوغ، والروايات في الفقه في البلوغ الحكمي مختلفة، ولعل اختلاف الروايات بحسب اختلاف الأحوال. قوله: هذا حد ما بين الذرية والمقاتلة: الذرية أولاد المجاهدين، وليحفظ هنا قصة علي وعمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. قوله: امرأة أبيه: أي حليمة الأب، كان هذا النكاح في الجاهلية. وجعل أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا النكاح شبهة دائرة الحد خلاف غيره، وكذلك فعل في النكاح بالمحارم، وقال: إنه ليس بزنا فلا يحد، وإن كان أشد من الزنا مثل اللواط. والسؤال طويلاً الذيل متعلقة بالنصوص والفقهيات. وأما حديث الباب فلا يرد على أبي حنيفة؛ فإنه قتل، والقتل ليس بحد؛ فإن الحدّ الجلد أو الرجم. وأيضاً قال الطحاوي: إن الذي يقيم الحد لا يعطى لواء، وهذا الرجل قد أعطاه النبي ﷺ لواءً في يده، كقتل أهل الجاهلية.

حاشية: قوله: وإن أولادكم من كسبكم: وفي رواية: «إن أولادكم من أطيب كسبكم». كما في «المشكاة»، قال الشيخ في «اللمعات»: «من أطيب كسبكم» من الطيب بمعنى الحلال، أي أولادكم من أطيب ما وجد بسببكم وبتوسط سعيكم، كأنه جعله رزقاً حلالاً حصل بكسبه. والمقصود أن ما اكتسبه أولادكم حلال لكم، أو أكسب أولادكم من أطيب كسبكم. وفيه دليل على وجوب نفقة الوالد على ولده أي عند الحاجة. قوله: الحفري: [يفتح المهمله والفاء، نسبة إلى موضع في الكوفة]. قوله: في جيش: يعني غزوة أحد. قوله: فعرضت عليه من قابل في جيش: يعني غزوة الخندق، وهو غزوة الأحزاب.

نفع قوت المغتذي: [إلى رجل تزوج امرأة أبيه]: قال ابن بشكول: بالمهمات هو منظور بن زيان ابن سيار، واسمها ملكية بنت خارجة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلَيْنِ يَكُونُ أَحَدُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْآخَرِ فِي الْمَاءِ: ١٣٤٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّهُ حَدَّثَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه حَدَّثَهُ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَاصَمَ الزُّبَيْرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شِرَاجِ الْحَرَّةِ الَّتِي يَسْقُونَ بِهَا النَّخْلَ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: سَرَّحَ الْمَاءَ يَمُرُّ. فَأَبَى عَلَيْهِ، فَاحْتَضَمُوا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلزُّبَيْرِ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ». فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ؟ فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «يَا زُبَيْرُ، اسْقِ ثُمَّ احْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ». فَقَالَ الزُّبَيْرُ: وَاللَّهِ، إِنِّي لَأَحْسِبُ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي ذَلِكَ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ الْآيَةُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَرَوَى شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه». وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنِ اللَّيْثِ وَيُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه نَحْوَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ يُعْتَقُ مَمَالِيكَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ: ١٣٤٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ سِتَّةَ أَعْبِدٍ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا، ثُمَّ دَعَاهُمْ فَجَزَّاهُمْ، ثُمَّ أَفْرَعَ بَيْنَهُمْ فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرَقَّ أَرْبَعَةً. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. حَدِيثُ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، يَرَوْنَ الْقُرْعَةَ فِي هَذَا وَفِي غَيْرِهِ. وَأَمَّا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ فَلَمْ يَرَوْا الْقُرْعَةَ، وَقَالُوا: يُعْتَقُ مِنْ كُلِّ عَبْدٍ الثَّلَاثُ، وَيُسْتَسْعَى فِي ثُلَاثِي قِيَمَتِهِ. وَأَبُو الْمُهَلَّبِ اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو، وَيُقَالُ: مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِو.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الرجلين إلخ: قيل: إن الرجل القائل بـ «أن كان ابن عمك» مناقق. أقول: إن لفظ «الأنصار» لفظ المدح، ولا يطلق إلا على المخلصين. وقيل: إنه أطلق عليه توسعاً. أقول: أطلق عليه لفظ «البدري» في «البحاري»، وللبدرين وعد عظيم. وقيل: إنه حضر البدر لا أنه مسلم مخلص. وقيل: إن قوله هذا وإن كان يوجب الإكفار؛ فإنه نسبة الجور إلى ختم المرسلين، لكنه عنه بسبب الغضب، وجرى هذا اللفظ على لسانه. أقول: ليس هذا اللفظ موجب التكفير؛ فإنه من المحاورات. ومراده أنك فعلته -يا رسول الله- تحت حد الجواز، لكنه بسبب رعاية القريب. ومثل هذه الكلمات تختلف باختلاف الأحوال، وأما غضبه عليه السلام فقد غضب النبي ﷺ على معاذ رضي الله عنه حين إلقاء القراء، وغضب على صحابي آخر كما في «البحاري» «باب الغضب في الموعظة». وأما قول الباري عز اسمه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ﴾ فتلقى المخاطب بما لا يترقب، مثل قوله في حق نبي: ﴿فَقُلْ أَنْ أَنْ تَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾. وأما الحكم المذكور في حديث الباب، فالحكم الأصلي هو الثاني في قوله: «يا زبير، اسق ثم احبس الماء حتى إلخ». وحديث الباب يخالف ما في عامة كتبنا من أن يسقي الأسفل أولاً ثم الأعلى فالأعلى. ولم يجب أحد منا حديث الباب. وأقول: إن في «غاية البيان على الهداية» للشيخ قوام الدين عن محمد بن الحسن: أن ما في كتبنا في ما لم يتعارف تقدم الأعلى، وإذا تعارف فوافق ما في الحديث. وإلى هذا وجدت إشارات الكتب، منها ما في «موطأ محمد»: قال محمد: وبه نأخذ؛ لأنه كذلك الصلح بينهم. وفيه: لكل قوم ما اصطالحوا عليه. فدل على أن العبرة لعرف الناس؛ فإنهم يتمشون على عرفهم. قوله: باب ما جاء فيمن يعتق مماليكه عند موته إلخ: قال الثلاثة: يقرع الإمام في مثل هذه الصورة. وقال أبو حنيفة: لا حكم للقرعة؛ فإنه قال: إن القرعة ليست مدار الحكم الشرعي بل لتطبيب الخاطر. وقال الطحاوي: إن القرعة كانت ثم نسخت، وواقعة الباب لعلها حين ثبوت القرعة. أقول: إن قول الطحاوي مؤيد بالروايات، منها ما في «مسند أحمد»: أنه عليه السلام أرسل علياً رضي الله عنه إلى اليمن عاملاً، أنه عمل بالقرعة في واقعة: أن رجالاً حفرُوا زبية أي حباله الأسد، فسقط فيها رجل، وأخذ رجلاً آخر عند سقوطه، والآخر ثالثاً، فاختلّفوا في الدية، فأقرع علي رضي الله عنه، فبلغ الفصل إلى النبي ﷺ، فكان يضحك على فصل علي رضي الله عنه. وأما دليل النسخ فهو أن علياً رضي الله عنه عرضته واقعة في عهده، فلم يعمل فيها بالقرعة. والواقعة ذكرها الطحاوي في «باب أم الولد»، فلا عبرة للقرعة. وأما صورة حديث الباب فالعبيد كلهم معتق البعض عند أبي حنيفة رضي الله عنه، فيعتق ثلث كل واحد ويستسعى في ثلثيه. ومحمل الحديث عند أبي حنيفة أن الراوي ذكر الحساب الحاصل؛ فإن حصص العبيد ثمان عشرة، وعتقت ستة منها، وبقيت اثنا عشرة في الرقبة، فالسنة مثل عشرين، واثنا عشرة مثل أربعة أعبد، فذكر الراوي حاصل الحساب، ولا بعد في هذا. وأما مراد فاقرع بينهم إلخ، فأقول: إن القرعة لم تكن على الحرية والرقبة، بل للتهاوي في العمل والاستخدام؛ فإن في الاستخدام صوراً، مثل أن يقول المالك الوارث: اخدموني من ستة أيام أربعة أيام، واجعلوا يومين في أمركم للاستسعاء. أو يقول: اخدموني أربعة أشهر من ستة أشهر. أو يقول: ليخدمني أربعة، وليستسع عبيدان منكم. ومثل هذه الأمور. فالقرعة في هذه الأمور، لكن ما قلت غير متبادر. وأما وجه تغييري خلاف التبادر، فهو أن ألفاظ الحديث مضطربة؛ فإن في بعض الطرق أنه أعتق واحداً، وفي بعضها: أنه أعتق ستة، وفي بعضها: أنه دبر عبيده، فالحديث مضطرب. وأما أدلة أبي حنيفة رضي الله عنه على تجزئ العتق، فمنها حديث «مصنف عبد الرزاق» الذي أخرجه الزيلعي، وذكرته في بيع المديبر. ومنها ما في «فتح الباري»: أن رجلاً دبر فمات فاستسعى العبد في الثلثين. ومنها ما في «لسان الميزان» -ووثقه الحافظ- أن رجلاً أعتق بعض عبده، فقال النبي ﷺ: «تعتق في عتقك وترق في رقك». ومنها ما في «مسند أحمد» عن سعيد بن العاص رضي الله عنه: أن صحابياً أعتق بعض عبده. وفي سنده راوٍ مبهم لا أعلمه، ووثقه عبد الرزاق في مصنفه، والكل مرفوعات وقوية.

حاشية: قوله: أسفل إلخ: [المراد به الأبعد، بأن تكون أرض أحدهما قريبة من الماء، وأرض الآخر بعيدة]. قوله: في شراج الحرة: الشراج -بكسر الشين المعجمة- جمع «شرجة»، مسيل ماء من الحرة إلى السهل. والحرة -بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء- أرض ذات حجارة. قوله: أن كان إلخ: بفتح الهمزة أي لأن كان. وهذا القول من الرجل إما لكونه منافقاً، وجعله من الأنصار لكونه من قبيلتهم، وقد كان بينهم من يتصف بالنفاق، كابن أبي وغيره، وإما لزلته عند الغضب. وأما القول بكونه يهودياً فبعد غاية البعد. وأما عدم قتله إما لتأليفه أو لصيره على أذى المنافقين، حتى لا يحدث أن محمداً يقتل أصحابه. كذا في «اللمعات». قوله: إلى الجدر: بفتح الجيم وسكون الدال، هو ههنا المسناة، وهو ما يرفع حول المزرعة كالجدار. وقيل: هو لغة في «الجدار». وروى الجدر -بالضم- جمع «جدار». وروى بالذال. والرجل هو حاطب، وقيل: غيره. ومن نسب إلى النفاق فهو مجترئ؛ إذ لا يطلق الأنصاري على من اتهم به. كذا في «الجمع»، والله تعالى أعلم. قال الشيخ في «اللمعات»: الجدر -بفتح الجيم وسكون الدال- الحائط. أي حتى يبلغ الماء جميع الأرض، وقدره بأن يبلغ كعب الإنسان. قوله: فقال له قولاً شديداً: كراهة بفعله وتغليظاً له؛ لعتق العبيد كلهم ولا مال له سواهم، وعدم رعاية جانب الورثة. ولذا أنفذ من الثلث شفقة على اليتامى. ودل الحديث على أن الاعتاق في مرض الموت ينفذ من الثلث؛ لتعلق حق الورثة بماله، وكذا الترع كاهية ونحوها. (اللمعات) قوله: فجزأهم: من التجزئة، أي قسمهم.

نفع قوت المغتذي: [في شراج الحرة]: بنقط سينه فراء فحجم ككتاب مسائل الماء جمع كرحمة. [بالحرة]: أرض ذات الحجارة السود. [شرح الماء]: أمر كفلس أرسله. [إلى الجدر]: بحجم فداد فراء كعبد الجدار. قال حق: أي جدار الحائط أو جدار النخل. [إفقال له قوله شديداً]: فقال: قد هممت أن لا أصلي عليه، ولليبهقي: «لو علمنا ما صليتنا عليه».

بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ مَلَكَ ذَا مُحْرَمٍ: ١٣٤٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُمَحِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحْرَمٍ فَهُوَ حُرٌّ». هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مُسْنَدًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ. وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه شَيْئًا مِنْ هَذَا. ١٣٤٩ - حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ الْبَصْرِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ الْبُرْسَائِيُّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ وَعَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحْرَمٍ فَهُوَ حُرٌّ». وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَاصِمًا الْأَحْوَلِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، غَيْرَ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. ١٣٥٠ - وَقَدْ رَوَى عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحْرَمٍ فَهُوَ حُرٌّ». رَوَاهُ صَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَلَا يَتَابَعُ صَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَهُوَ حَدِيثٌ خَطَأً عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

بَابُ مَا جَاءَ مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ: ١٣٥١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّخَعِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ، فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ، وَلَسَهُ نَفَقَتُهُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَالَ: لَا أَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ شَرِيكِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا مَعْقِلُ بْنُ مَالِكٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ الْأَصَمِّ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. بَابُ مَا جَاءَ فِي الثَّحْلِ وَالتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْوَلَدَيْنِ: ١٣٥٢ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ - الْمَعْنَى وَاحِدٌ - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، يُحَدِّثَانِ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه: أَنَّ أَبَاهُ تَحَلَ ابْنًا لَهُ غَلَامًا، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يُشْهَدُهُ، فَقَالَ: «أَكُلْ وَلَدِكَ قَدْ تَحَلَّيْتُهُ مِثْلَ مَا تَحَلَّيْتَ هَذَا؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَارُدُّهُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَسْتَحِبُّونَ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْوَلَدَيْنِ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: يُسَوِّي بَيْنَ وَلَدِهِ حَتَّى فِي الْقُبْلَةِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُسَوِّي بَيْنَ وَلَدِهِ فِي الثَّحْلِ وَالْعَطِيَّةِ، الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى سَوَاءٌ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْوَلَدَيْنِ أَنْ يُعْطَى الذَّكَرُ مِثْلَ حَظِّ الْأُنْثَى مِثْلَ قِسْمَةِ الْمِيرَاثِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الشُّفْعَةِ: ١٣٥٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنها قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنِ الشَّرِيدِ وَأَبِي رَافِعٍ وَأَنَسٍ رضي الله عنهم. حَدِيثُ سَمُرَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عِيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. وَرَوَى.....

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء فيمن ملك إلخ: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: من ملك ذا رحم محرم عتق عليه. وقال الشافعي رضي الله عنه: من كان ذا قرابة الولاد عتق عليه أصلا وفرعا. قوله: محرم: قال علماء اللغة: إن الجر جر الجوار. ورجال حديث الباب ثقات. ولا أعلم وجه كلف المصنف لسانه عن التحسين أو التصحيح، والحديث حجة لنا. قوله: باب ما جاء من زرع إلخ: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: إن الزرع تبع البذر، فإذا زرع في أرض مغصوبة فالغاصب له الخارج بملك خبيث، وعليه كراء الأرض. والغصب هذا في معناه اللغوي؛ فإن الغصب الشرعي لا يكون إلا في المنقول عند أبي حنيفة بخلاف محمد بن الحسن. وحديث الباب للحجازيين، وبخالفنا. وأما الطحاوي فروى دليلنا، ولم يذكر عمل حديث الباب. أقول: الحمل لطيف بعد ذكر تفصيل المسألة، والمسألة المذكورة في «الهداية»، وهي أنه إذا غصب أرض رجل، فالخارج بملكه الغاصب بملك خبيث، وإذا أعطى مالك الأرض كراء الأرض من هذا الخارج فهو له طيب؛ فإن الخبيث كان لتعلقه. وأما الخارج قدر أجرة الأرض فله بملك بملك طيب. فتعرض الحديث إلى الحلة والحزمة. قوله: فليس له من الزرع شيء: أي لا يطيب له ديانة، وأما قضاء فمملوكه بملك خبيث يجب تصدقه ويطيب بقدر ما أنفق. قوله: وله نفقته: أي يطيب له قدر ما أنفق. وأما دليل أبي حنيفة فما أخرجه الطحاوي: فجعل الزرع لصاحب البذر وجعل لصاحب الأرض أجرا معلوماً إلخ، بسند جيد أرسله بجاهد، ومراسيله تقبل عند الجمهور. قوله: باب ما جاء في النحل إلخ: قال بعض المحدثين: إنه إذا فضّل بعض ولده على البعض الآخر بلا فضل، فالوصية باطلة بخلاف أكثر الفقهاء؛ فإن الهبة عندهم صحيحة مع الكراهة تحريماً. وقال الأحناف: يجوز الترجيع عند الفضل والرجحان. ولا يقال: إن الحديث سيخالفنا؛ فإن الوجه جلي. قوله: الذكر والأنثى سواء: قال أبو يوسف رضي الله عنه: إن التسوية هي للذكر مثل حظ الأنثيين. قوله: باب ما جاء في الشفعة: الشفعة عند أبي حنيفة رضي الله عنه إما في نفس المبيع أو في حق المبيع أو في حق الجوار. وخالف الحجازيون في الثالث، والبخاري وافقنا؛ فإنه أخرج حديث العراقيين، ولا يمكن إدراجه في الشفعة لو كان ما تأول خصمنا. ولنا حديث صريح، نعم، حديث يوهم إلى خلافنا، وسأذكر محمله ومراده: وتأول الشافعية في حديثنا بأن المراد البر والإحسان لا حق الشفعة. وقال بعضهم: إن المراد من الجار الشريك في نفس المبيع. لكن التأويلين تأويلان، ولنا: «جار الدار أحق بالدّار».

حاشية: قوله: فهو حر: وفي رواية: «عتق عليه». وبه أخذ أبو حنيفة رضي الله عنه في تعميم العتق لأولي الأرحام المحرمة كلهم. (اللمعات) قوله: مكرم: بضم مضمومة وسكون كاف وفتح راء. (المغني) قوله: البرساني: بضم موحدّة وسكون راء وإمالة سين، وبعد الألف نون. (المغني) قوله: وله نفقته: أي أجرة عمله، قاله الشيخ في «اللمعات». قال الطيبي: قوله: «وله نفقته» أي ما حصل من الزرع يكون لصاحب الأرض، وليس لصاحب البذر إلا بذره. وهذا قال أحمد، وأما غيره فقال: ما حصل من الزرع فهو لصاحب البذر، وعليه أجرة الأرض من يوم غصبها إلى يوم التفريغ. قوله: نحل ابننا له غلاماً إلخ: النحل: العطية والهبة ابتداءً من غير عوض ولا استحقاق. فيه استحباب التسوية بين الأولاد في الهبة، فلا يفضل بعضهم على بعض، سواء كانوا ذكورا أو إناثا، فلو وهب بعضهم دون بعض، فمذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة أنه مكروه، وليس بحرام، وأهبة صحيحة. وقال أحمد وإسحاق والثوري وغيرهم: هو حرام. واحتجوا بما ورد من قوله ﷺ: «لا أشهد على جور»، ويقولون: «واعملوا في أولادكم». واحتج الأولون بما جاء في رواية: «أشهد على هذا غيري»، ولو كان حراماً أو باطلاً لما قال هذا. ويقولون: «فارجعه»، ولو لم يكن نافذاً لما احتج إلى الرجوع. وأما معنى الجور فليس فيه أنه حرام؛ لأنه هو الميل عن الاستواء والاعتدال، وكل ما خرج عن الاعتدال فهو جور، سواء كان حراماً أو مكروهاً. كذا في «الطيبي».

عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ حَدِيثُ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنها. وَلَا نَعْرِفُ حَدِيثَ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَيْسَى بْنِ يُونُسَ. وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّائِفِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ حَدِيثُ حَسَنٍ. وَرَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: كِلَا الْحَدِيثَيْنِ عِنْدِي صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الشُّفْعَةِ لِلْغَائِبِ: ١٣٥٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَتِهِ، يُنْتَظَرُ بِهِ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا، إِذَا كَانَ طَرِيفُهُمَا وَاحِدًا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه. وَقَدْ تَكَلَّمَ شُعْبَةُ فِي عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ. وَعَبْدُ الْمَلِكِ هُوَ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرَ شُعْبَةَ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ. وَقَدْ رَوَى وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ هَذَا الْحَدِيثَ. وَرَوَى عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ قَالَ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ مِيزَانٌ، يَعْنِي فِي الْعِلْمِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الرَّجُلَ أَحَقُّ بِشُفْعَتِهِ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا، فَإِذَا قَدِمَ فَلَهُ الشُّفْعَةُ وَإِنْ تَطَاوَلَ ذَلِكَ.

بَابُ إِذَا حَدَّثَ الْحُدُودُ وَوَقَعَتِ السَّهَامُ فَلَا شُفْعَةَ: ١٣٥٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطَّرُوقُ فَلَا شُفْعَةَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ مُرْسَلًا عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رضي الله عنه وَبِهِ يَقُولُ بَعْضُ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ، مِثْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَغَيْرِهِ. وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، مِنْهُمْ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ وَرَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، لَا يَرَوْنَ الشُّفْعَةَ إِلَّا لِلْخَلِيطِ، وَلَا يَرَوْنَ لِلْجَارِ شُفْعَةَ إِذَا لَمْ يَكُنْ خَلِيطًا. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: الشُّفْعَةُ لِلْجَارِ. وَاحْتَجُّوا بِالْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ». وَقَالَ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ». وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

بَابُ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَيْسَى، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ أَبِي حَمْزَةَ السُّكْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّرِيكُ شَفِيعٌ، وَالشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ». هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي حَمْزَةَ السُّكْرِيِّ. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا. وَهَذَا أَصَحُّ. حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. وَلَيْسَ فِيهِ: «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه». وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ مِثْلَ هَذَا، لَيْسَ فِيهِ: «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه». وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي حَمْزَةَ. وَأَبُو حَمْزَةَ ثِقَةٌ، يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْخَطَأُ مِنْ غَيْرِ أَبِي حَمْزَةَ. حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ،

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الشفعة للغائب: للشافعية، وعليه ثلاث طلبات: طلب المواتية، وطلب الإشهاد، وطلب الخصومة. قوله: وقد تكلم شعبة في عبد الملك بن أبي سليمان إلخ: مر ابن قطان في «كتاب الوهم والإيهام» على كلام شعبة، فقال: ما كان شعبة فقيهاً بل حافظ الحديث. ثم ذكر منشأ كلام شعبة ورده. قوله: باب إذا حدث الحدود إلخ: حديث الباب يوهم إلى نفي شفعة الجوار. أقول أولاً: إن نفي حق الجوار مفهوم حديث الباب. ولنا حديث صريح، فنطالب بالنكته. وجواب حديث الباب ما قال المحشون مذكور في الحاشية. والجواب عندي أن الفرق بين الحديث والفقه ليس إلا في التلقيب بأن الحديث يسمى الشفع في حق الجوار بالجار، وسماه الفقهاء بالشفيع. ولا ينفي حديث الباب حكم شفعة الجوار. ودليلنا في حق الجوار ما أخرجه البخاري في صحيحه. قوله: فلا شفعة: أي ما يسمى بالشفعة، وهو القسمان الأولان للشفعة، بل حق الجوار. قوله: منهم عمر إلخ: في هذا نظر دائر؛ فإن في «البخاري» إعطاء حق الجوار في قصة سلمان الفارسي رضي الله عنه فإنه لم يكن ثمة إلا شفعة الجوار، وكان ذلك في عهد عمر رضي الله عنه والظن الغالب أن يكون بإجازة عمر رضي الله عنه. قوله: والشفعة في كل شيء: لا شفعة في المنقولات عند الأربعة خلاف بعض العلماء، فلا بد من التخصيص أو التأويل في لفظة «كل». والحديث أيضاً ساقط السند.

حاشية: قوله: الجار أحق بشفعته إلخ: هذا الحديث دليل أبي حنيفة حيث أثبت الشفعة للجار. وعند الأئمة ثلاثة لا يثبت الشفعة للجار، بل أثبتوا للشريك فقط. ومنتسكهم الحديث الآتي في باب بعد هذا، وأجابوا عن حديث الباب: المراد بالجار الشريك، والله تعالى أعلم بالصواب. قوله: هذا حديث حسن غريب: وفي «اللمعات»: قال بعض المحققين: إنه صحيح، ومن تكلم فيه تكلم بلا حجة. قوله: إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق إلخ: أي خلصت وحولت. «فلا شفعة» لعدم بقاء الشركة. هذا الحديث يدل على أن لا شفعة للجار، وهو متمسك الأئمة، كما ذكرنا، كذا في «اللمعات». ولا يخفى أنه معارض بما مر، وما روى محمد في «موطئه»: أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الثقفي، أخبرني عمرو بن الشريد عن أبيه الشريد بن سويد قال: قال رسول الله ﷺ: «الجار أحق بسبقه». قال القاري: رواه البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه. وأنص -أي أصرح- من ذلك ما أخرجه النسائي وابن ماجه عن عمرو بن الشريد عن أبيه: أن رجلاً قال: يا رسول الله، أَرْضَنِي لَيْسَ فِيهَا لِأَحَدٍ شَرِكٌ وَلَا قِسْمٌ إِلَّا الْجَوَار. قال: «الجار أحق بسبقه»، أي بما قرب من الدار. ويؤول الحديث بأن معناه أن لا شفعة بسبب القسمة؛ دفعا لتوهم أن القسمة تثبت ما الشفعة كالبيع؛ لما فيها من معنى التمليك من كل واحد من الشريكين للأخر. انتهى كلام القاري مع تغيير يسير، والله تعالى أعلم.

عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَيَّاشٍ. وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّمَا تَكُونُ الشُّفْعَةُ فِي الدُّورِ وَالْأَرْضَيْنِ، وَلَمْ يَرَوْا الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ شَيْءٍ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي اللَّقْظَةِ وَضَالَّةِ الْإِبِلِ وَالْعَنَمِ: ١٣٥٧- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَلَّالُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ زَيْدِ بْنِ صُوحَانَ وَسَلْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ، فَوَجَدْتُ سَوْطًا - قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ فِي حَدِيثِهِ: فَالْتَقَطْتُ سَوْطًا فَأَخَذْتُهُ - قَالَا: دَعُهُ. فَقُلْتُ: لَا أَدْعُهُ تَأْكُلُهُ السَّبَاعُ، لَأَخَذْتُهُ فَلَأَسْتَمْتِعَنَّ بِهِ. فَقَدِمْتُ عَلَى أَبِي بْنِ كَعْبٍ ﷺ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، وَحَدَّثْتُهُ الْحَدِيثَ، فَقَالَ: أَحْسَنْتَ، وَجَدْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صُرَّةً فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ. قَالَ: فَأَتَيْتُهُ بِهَا فَقَالَ لِي: «عَرَفْتُهَا حَوْلًا». فَعَرَفْتُهَا حَوْلًا، فَمَا أَجِدُ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ: «عَرَفْتُهَا حَوْلًا آخَرَ». فَعَرَفْتُهَا حَوْلًا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ، فَقَالَ: «عَرَفْتُهَا حَوْلًا، وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٣٥٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْظَةِ، فَقَالَ: «عَرَفْتُهَا سَنَةً، ثُمَّ اعْرِفْ وَكَاءَهَا وَوِعَاءَهَا وَعِقَاصَهَا، ثُمَّ اسْتَنْفِقْ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: فَغَضِبَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجْنَتَاهُ، أَوْ احْمَرَّ وَجْهُهُ، فَقَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا حِذَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا حَتَّى تَلْقَى رَبَّهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَالْجَارُودِ بْنِ الْمُعَلَّى وَعِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ. حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَحَدِيثُ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، رَخَّصُوا فِي اللَّقْظَةِ إِذَا عَرَفَهَا سَنَةً فَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: يُعْرِفُهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا تَصَدَّقَ بِهَا. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ، لَمْ يَرَوْا لِصَاحِبِ اللَّقْظَةِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا إِذَا كَانَ غَنِيًّا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَنْتَفِعُ بِهَا وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا؛ لِأَنَّ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ﷺ أَصَابَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صُرَّةً فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعْرِفَهَا ثُمَّ يَنْتَفِعَ بِهَا. وَكَانَ أَبِي ﷺ كَثِيرَ الْمَالِ مِنْ مَيَاسِيرِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعْرِفَهَا، فَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَأْكُلَهَا. فَلَوْ كَانَتِ اللَّقْظَةُ لَمْ تَحِلَّ إِلَّا لِمَنْ تَحِلَّ لَهُ الصَّدَقَةُ، لَمْ تَحِلَّ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ؛ لِأَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ أَصَابَ دِينَارًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَعَرَفَهُ، فَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِأَكْلِهِ، وَكَانَ عَلِيٌّ ﷺ لَا تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا كَانَتِ اللَّقْظَةُ يَسِيرَةً أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا وَلَا يُعْرِفَهَا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا كَانَ دُونَ دِينَارٍ يُعْرِفُهَا قَدْرَ جُمُعَةٍ. وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في اللقظة إلخ: أصل اللغة أن اللقظة في غير الحيوانات. وفي «المبسوط» عن محمد أن مدة التعريف وقدر المال محولان إلى رأي من ابتلي به. وقال السرخسي رحمه الله: إنه أقرب إلى مذهب أبي حنيفة، وهكذا قال السرخسي في تفسير «العمل الكثير» في الصلاة. والوجه أن القياس لا يجري في الحدود. وزعموا أن المراد بالحدود الزواجر. أقول: إن المراد بالحد هو ما يقع بين شيئين متجانسين ومختلفين حكمًا؛ لما قد صرح السرخسي رحمه الله في مواضع أن أبا حنيفة لا يحدد ولا يوقت بالرأي. فدل على أن الحد معناه ما ذكرت. قوله: فادفعها إليه: لا يجب الدفع قضاء بلا بينة، وأما ديانة فبردها. قوله: وإلا فاستمتع بها: قلنا: إنه إن كان فقيرًا يستمتع بها وإلا فلا. وقال الشافعية: إنه يستمتع بها وإن كان غنيًا. وقالوا: إن أبي بن كعب كان من المياسير. وقال في «الهداية»: وانتفاع أبي كان بإذن الإمام وهو جائز. وأيضًا قال: إن الغني يتبدل وقتًا فوقًا، ولا شيء يدل على كونه من المياسير حالة الاستمتاع بها. وأما ما قال: إنه كان استمتعته بالإذن، فقال في «العناية»: إن الاستمتاع بها للغني مجتهد فيه، فإذا حكم به القاضي صار مجتمعا عليه. أقول: هذا ليس مراد «الهداية» أنه مذهبا، وإلا فكيف يصح جوابًا. وليس مراده أنه مذهب غيرنا. قوله: فضالة الإبل: تمسك الشافعية بهذا على عدم التقاط الإبل، ومذهبنا أن يلتقط الإبل. وأما عهد السلف فكان عهد الأمانة، بخلاف زماننا؛ فإنه زمان الخيانة فيلتقط، فالاختلاف باختلاف الأعصار. قوله: لأن علي بن أبي طالب ﷺ إلخ: الواقعة المذكورة في «سنن أبي داود». وغرض الترمذي أنه انتفاع به لا تصدق. ونقول: إنه صدقة نافلة، وهي جائزة لأهل البيت عند أكثرنا وإن تردد فيه فخر الدين الزيلعي وابن همام. ولذا قلنا بجواز الصدقة على الفروع والأصول، فافتقر الزكاة والتصدق باللقظة.

حاشية: قوله: اللقظة: بضم اللام وفتح القاف، المال الملقوط. ويقال فيه: «اللقاطة» بضم اللام. وهي في الاصطلاح: المال الضائع عن ربه يلتقطه غيره. كذا في «شرح الشيخ». قوله: تأكله السباع: [كانه كان من جلد أو مثله]. قوله: وكاءها: الركاء - بكسر الراء - الخيط الذي تشد به الصرة والكيس والقرية وغيرها. (اللمعات) قوله: ووعاءها: الوعاء: الظرف الذي يكون فيه النفقة من جلد أو خرقه أو غير ذلك. والمراد هنا ما يكون فيه اللقظة. قوله: وعفاصها: العفاص - ككتاب - الوعاء الذي فيه النفقة من جلد أو خرقه. كذا في «القاموس». قوله: فإنما هي لك إلخ: أي إن أخذتها وعرفتها ولم تجد صاحبها، كان لك أن تملكها. وقوله: «أو لأخيك» أي صاحبها. قوله: «أو للذئب» أي لم يحصل من هذه الصور شيء. والمقصود التنبيه على التقاطها تحريمًا عن الضياع. قوله: وجنتاه: [أي خذاه، لأجل الغضب]. قوله: ما لك ولها إلخ: إشارة إلى ترك التقاط الإبل وعدم احتياجها إليه؛ فإنها تعيش بدون راع. والحداء - بالمد - النعل. والسقاء - بالكسر - القرية. والمراد ههنا بطنها وكروشها؛ فإن فيها رطوبة تكفي أيامًا كثيرة من الشرب؛ فإن الإبل قد يتحمل من الظما ما لا يتحمل سواه من البهائم. أراد أنها تقوى على المشي وقطع الأرض، وعلى قصد المياه ووزودها ورعي الشجر والامتناع عن السباع المفترسة. كذا في «اللمعات شرح المشكاة». قوله: وعبد الله بن عمر: [كذا في أكثر النسخ. وفي نسخة صحيحة: عبد الله بن عمرو] بالواو، وعليه يدل بعض القرائن.]

١٣٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنِي سَالِمٌ أَبُو النَّضْرِ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ اللَّقْظَةِ، فَقَالَ: «عَرَفَهَا سَنَةً، فَإِنْ اعْتَرَفْتَ فَأَدَّهَا، وَإِلَّا فَاغْرِفْ عِقَاصَهَا وَوِكَاءَهَا وَعَدَدَهَا، ثُمَّ كُلُّهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَأَدَّهَا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ هَذَا الْحَدِيثُ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، رَخَّصُوا فِي اللَّقْظَةِ إِذَا عَرَفَهَا سَنَةً فَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوَقْفِ: ١٣٦٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: أَصَابَ عُمَرُ أَرْضًا بِخَيْرٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصْنَبْتُ مَالًا بِخَيْرٍ، لَمْ أَصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا». فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ أَنَّهَا لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ، تَصَدَّقَ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ وَالْقُرْبَى وَفِي الرِّقَابِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَالضَّيْفِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ. قَالَ: فَذَكَرْتُهُ لِمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ فَقَالَ: «غَيْرُ مُتَأَثِّلٍ مَالًا». قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: فَحَدَّثَنِي بِهِ رَجُلٌ آخَرُ أَنَّهُ قَرَأَهَا فِي قِطْعَةٍ أُدِيمِ أَحْمَرَ: «غَيْرُ مُتَأَثِّلٍ مَالًا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَالَ إِسْمَاعِيلُ: وَأَنَا قَرَأْتُهَا عِنْدَ ابْنِ عُيَيْنٍ عِنْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَكَانَ فِيهِ: «غَيْرُ مُتَأَثِّلٍ مَالًا». وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، لَا نَعْلَمُ بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا فِي إِجَارَةِ وَقْفٍ الْأَرْضَيْنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. ١٣٦١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْتَبَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٍ، وَعِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ، وَوَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَجْمَاءِ أَنْ جُرْحَهَا جُبَارٌ: ١٣٦٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَجْمَاءُ جُرْحُهَا جُبَارٌ، وَالْبُيْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَعَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُرِّيَّ وَغُبَادَةَ بْنِ الْأَصَامِ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ قَالَ: قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: وَتَفْسِيرُ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْعَجْمَاءُ جُرْحُهَا جُبَارٌ» يَقُولُ: هَذَرٌ لَا دِيَّةَ فِيهِ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «الْعَجْمَاءُ جُرْحُهَا جُبَارٌ» فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: «الْعَجْمَاءُ» الدَّابَّةُ الْمُتَنَفِّلَةُ مِنْ صَاحِبِهَا، فَمَا أَصَابَتْ فِي انْفِلَاتِهَا فَلَا غُرْمَ عَلَى صَاحِبِهَا. «وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ» يَقُولُ: إِذَا احْتَفَرَ الرَّجُلُ مَعْدِنًا فَوَقَعَ فِيهِ إِنْسَانٌ فَلَا غُرْمَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْبُيْرُ إِذَا احْتَفَرَهَا الرَّجُلُ لِلْسَّبِيلِ فَوَقَعَ فِيهَا إِنْسَانٌ فَلَا غُرْمَ عَلَى صَاحِبِهَا.

العرف الشذبي: قوله: فإن جاء صاحبها فأدَّها: قال الكرابيسي: إنه إذا عرف إلى المدة، ثم استمتع بها، فجاء المالك، فلا شيء على الملتقط. ويرد عليه حديث الباب. وبوب البخاري موافق الكرابيسي، لعله وافقه، والله أعلم. قوله: باب ما جاء في الوقف: قال الأئمة الثلاثة وأبو يوسف ومحمد رضي الله عنهم: إن الوقف حبس الشيء على ملك الله تعالى. والمشهور أن أبا حنيفة يقول: إن الوقف حبس الشيء على ملك الواقف والتصدق بالمنافع، حتى قيل: إن الوقف عنده لا شيء؛ فإن التصدق بالمنافع يتحقق بلا وقف أيضًا، وما أوجد الوقف شيئًا آخر، وكذلك قال السرخسي أيضًا. وقالوا: إن الوقف عنده باطل. أقول: إن في «الخوازي القدسي» أن الوقف عنده نذر بالتصدق بالمنافع، والرجوع عنه مكروه تحرماً. ويكون على ملك الواقف إلا في صور أربعة، أي وقف المسجد أو علقه بموته أو خرج مخرج الوصية أو قضى بخروجه عن الملك قاضٍ. ففي هذه الأربعة لا يمكن الرجوع أصلاً. أقول: لا حاجة إلى ذكر الصورة الرابعة؛ فإن هذا الحكم في كل مسألة. وقال ابن همام: إن أوقاف الصحابة باقية إلى الآن. أقول: إذا كان الرجوع مكروها كراهة تحريم فكيف الرجوع عنهم؟ واختار الشيخ والطحاوي قول الصحابين. وذكر الطحاوي حجة أبي حنيفة في «معاني الآثار» وقف عمر رضي الله عنه. وهذا الوقف أول الأوقاف في الإسلام. وتعب الحافظ على اختيار الطحاوي مذهب الجمهور، ثم إتيانه بمسك أبي حنيفة. وتصدى الحافظ إلى التأويل في حجتنا، فقال: إن عمر لم يقف، بل شاور معه رضي الله عنه. أقول: إن في الأحاديث تصريح أنه وقف في الحال، وكتب كتاباً بعض ألفاظه في «النسائي»، منها ما في «الترمذي». وفي بعض معتبراتنا - ونسيت تعينه، لعله شرح صدر الشهيد على «الجامع الصغير» - أن أبا يوسف رجع عن مذهب أبي حنيفة حين رجع من المدينة، ورأى أوقاف الصحابة. قوله: حبست أصلها وتصدقت بها: ظاهره لأبي حنيفة رضي الله عنه. قوله: لا يباع إلخ: أي لا يجوز، لا أنه لا ينفذ. قوله: أو يطعم صديقاً غير متمول فيه: هذا لفظ كتاب عمر رضي الله عنه. والوقف يكون في غير المنقول، وروي عن محمد بن الحسن رضي الله عنه وقف المنقول، إذا كان متعارفاً، مثل سرير الميت. وصنف محمد بن عبد الله المثني الأنصاري حفيداً أنس كتاباً في الوقف موافق أبي حنيفة، وهو من أخص تلامذة زفر رضي الله عنه، وأخذ منه مصنفونا ويعبرونه بالأنصاري.

حاشية: قوله: فإن جاء صاحبها إلخ: فهو المقصود، «وإلا تصدق بها» ثم بعد ذلك إن جاء صاحبها فهو بالخيار، إن شاء اختار ثواب الصدقة، وإن شاء ضمن الملتقط. قوله: أصبت مالا بخير إلخ: قال الطيبي: اسمها «لمغ» بفتح المثناة وسكون الميم والعين المعجمة. وفي «القاموس»: لمغ - بالفتح - مالٌ بالمدينة كان لعمر رضي الله عنه وقفه. وهذا يدل على أن التمتع اسم مال بالمدينة لا بخير. والله أعلم. (اللمعات) قوله: حبست إلخ: صحح في النسخ بالتشديد، وفي «جمع البحار» عن الكرماني: حبست - بالتشديد - وأحبست: أي وقفت. وحبسته - بالخفة - أي منعته وضيقته عليه. وحكي الخفة، أي في الوقف. يريد أن يقف أصل الملك، ويبيع الثمر لمن وقفها عليه. (اللمعات) قوله: غير متمول: حال أو مفعول به - «يطعم». وقوله: «غير متائل» غير متاصل أي غير جامع. قوله: العجماء: بفتح العين ممدوداً، أي البهيمة. سُميت عجماء؛ لأنها لا تتكلم. قوله: جرحها إلخ: بضم الجيم وفتحها، فبالفتح مصدر، وبالضم الاسم. «وجبار» بضم الجيم وتخفيف الباء، أي هدر لا طلب فيه. وإنما كان جباراً إذا لم يكن لها سائق ولا قائد، وإلا فالسائق والقائد بضمنان. كذا في «اللمعات». قال الشيخ: من حفر بئراً في أرضه أو في الأرض المباحة، وسقط فيها رجل فمات، لا قود ولا دية على الحافر. كما في «المعدن».

«وَفِي الرَّكَازِ الْخُمْسُ» قَالَ الرَّكَازُ مَا وَجِدَ مِنْ دَفْنٍ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَمَنْ وَجَدَ رِكَازًا أَدَّى مِنْهُ الْخُمْسَ إِلَى السُّلْطَانِ، وَمَا بَقِيَ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ. بَابُ مَا ذُكِرَ فِي إِحْيَاءِ أَرْضِ الْمَوَاتِ: ١٣٦٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. ١٣٦٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُرْسَلًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالُوا: لَهُ أَنْ يُحْيِيَ الْأَرْضَ الْمَوَاتَ بِغَيْرِ إِذْنِ السُّلْطَانِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يُحْيِيَهَا إِلَّا بِإِذْنِ السُّلْطَانِ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَعَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُرَزِيِّ جَدِّ كَثِيرٍ وَسَمَرَةَ رضي الله عنه. حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيَّ عَنْ قَوْلِهِ: «وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ»، فَقَالَ: الْعِرْقُ الظَّالِمُ: الْغَاصِبُ الَّذِي يَأْخُذُ مَا لَيْسَ لَهُ. قُلْتُ: هُوَ الرَّجُلُ الَّذِي يَغْرِسُ فِي أَرْضِ غَيْرِهِ؟ قَالَ: هُوَ ذَلِكَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَطَائِعِ: ١٣٦٥- قُلْتُ لِقُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ: حَدَّثَكُمْ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ قَيْسٍ الْمَارِيَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ شَرَّاحِيلَ، عَنْ سُمَيِّ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ شُمَيْرٍ، عَنْ أَبِيضَ بْنِ حَمَّالٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ وَقَدَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم اسْتَفْطَعَهُ الْمِلْحَ، فَقَطَعَ لَهُ، فَلَمَّا أَنْ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمَجْلِسِ: أَتَدْرِي مَا قَطَعْتَ لَهُ؟ إِنَّمَا قَطَعْتَ لَهُ الْمَاءَ الْعِدَّ. قَالَ: فَانْتَرَعَهُ مِنْهُ. قَالَ: وَسَأَلَهُ عَمَّا يُحْمَى مِنَ الْأَرَاكِ؟ قَالَ: «مَا لَمْ تَنْلُهُ خِفَافَ الْإِبِلِ». فَأَقْرَبَهُ قُتَيْبَةُ، وَقَالَ: نَعَمْ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ قَيْسٍ الْمَارِيَّ نَحْوَهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ وَائِلٍ وَأَسْمَاءِ ابْنَةِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَبِيضَ بْنِ حَمَّالٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ فِي الْقَطَائِعِ، يَرَوْنَ جَائِزًا أَنْ يُقَطَعَ الْإِمَامُ لِمَنْ رَأَى ذَلِكَ. ١٣٦٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكِ قَالَ: سَمِعْتُ عَلْقَمَةَ بْنَ وَائِلٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَقْطَعَهُ أَرْضًا بِحَضْرَمَوْتَ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَحَدَّثَنَا النَّضْرُ عَنْ شُعْبَةَ، وَزَادَ فِيهِ: «وَبَعَثَ مَعَهُ مُعَاوِيَةَ لِيُقْطِعَهَا إِيَّاهُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْغَرَسِ: ١٣٦٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ أَوْ طَيْرٌ أَوْ بَيْهَمَةٌ، إِلَّا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ وَأُمِّ مَبَشِيرٍ وَجَابِرٍ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَنَسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما ذكر في إحياء أرض الموت: ويشترط عندنا إذن الإمام لا عند الحجازيين، ونقول: إن الأراضي تحت تصرف الإمام. فمن أخذ بظاهر الحديث لم يشترط الإذن، ومن ضم الحديث والفقه اشترط الإذن. قوله: وليس لعرق ظالم حق: قيل: تركيب إضافي. وقيل: توصيفي. وهو غرس الشجرة في أرض الغير بلا إذنه. وأصل مذهبه أن يقلع مالك الأرض الأشجار، قلَّت قيمة الأرض من الأشجار أو كثر. ونظر أرباب الفتوى إلى قلة القيمة وكثرتها. وإذا رضي صاحب الشجرة بالقيمة تقوم مقلوعة لا مغروسة، ولكن في «طبقات الشافعية» مناظرة الشافعي ومحمد رضي الله عنه في المسألة، وتلك تدل على التفصيل في المسألة. قوله: باب ما جاء في القطائع: جمع «قطيعة»، وتفسيرها في عرف المتأخرين هو العفو الدائم عن الخراج (جأير)، ويقال لها في التركية: (سيرغال). ووضع البخاري ترجمة على القطائع، ولم يفسرها الشارحون أيضًا، ولعله أراد أن يأذن الإمام بإحياء أرض الموت. وذكر أبو يوسف أيضًا لفظ القطيعة في «كتاب الخراج» ولم يفسرها. واستعملها في «الدر المختار»، ولعله أراد بها المقاطعة (تضييق). وأما العفو الدائم عن الخراج فقيل: إنه جائز. وقيل: لا يجوز. واتفقوا على عدم جواز عفو العشر. وأما إقطاع المعدن فعندنا غير جائز، والمقطوع له غير ظالم في ما أخذ، وإنما الظلم في منعه غيره عن الأخذ.

حاشية: قوله: معدنا: [على وزن «مجلس»]، منبت الجواهر من ذهب ونحوه. قوله: ميتة إلخ: أي موصوفة بالموات. «فهي له»، أي تلك الأرض ملكًا له، مسلمًا كان أو ذميًا، أذن له الإمام أو لم يأذن. وبه قال الجمهور، وقال أبو حنيفة: لو أحياه بغير إذن الإمام لا يملكه. كما سيجيء. قوله: وليس لعرق ظالم حق: بإضافة «عرق» وتنوينه، و«ظالم» نعت، أي ظالم صاحبه. ذكره السيوطي. وفي «المغرب»: أي لذي عرق ظالم، وهو الذي يغرس في الأرض غرسًا على وجه الاغتصاب. (شرح الموطأ لعلي القاري) قوله: رَقَالُوا لَهُ أَنْ يَحْيِيَ الْأَرْضَ إلخ: قال محمد في «الموطأ»: من أحى أرضًا ميتة بإذن الإمام أو بغير إذنه، فهي له، أي عندنا. أما أبو حنيفة فقال: لا يكون له إلا أن يجعلها له الإمام. قال: وينبغي للإمام إذا أحيها أن يجعلها له، وإن لم يفعل لم تكن له. قال الشارح علي القاري: لما روى الطبراني من حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ليس للمرء إلا ما طابت نفس إمامه به»، ولأن ما يتعلق به حق جماعة المسلمين لا يختص به واحد دون واحد إلا بإذن الإمام، ثم من حجر أرضًا، أي وضع حجرًا أو شيئًا للإعلام بأنه قصد إحياءها، ولم يعمرها ثلاث سنين، دفعها الإمام إلى غيره اتفاقًا. قوله: القطائع: [جمع «قطيعة»]، وهي ما يعين الإمام من الأرض لأحد. قوله: المأربي: [بالهمزة وكسر الراء، نسبة إلى مأرب، مدينة باليمن مملحة. (اللمعات)] قوله: استقطعه الملح: أي سألته أن يقطعه إياه. قوله: قطع له: أي فأسعفه إلى ملتصقه. قوله: العد: بالكسر والتشديد، ما له مادة لا تنقطع كالعين. قوله: فانتزع منه: لأنه صلى الله عليه وسلم قطعه ظنًا بأنه معدن يحصل منه الملح بعمل وكذا، ثم لما تبين أنه مثل العد رجع من الإعطاء. فعلم منه أن الإقطاع إنما يجوز إذا كانت باطنة لا ينال منها شيء إلا بتعب ومؤونة. وفيه أن الحاكم إذا حكم ثم ظهر أن الحق في خلافه رجع عنه. كذا في «اللمعات». قوله: وسأله إلخ: أي سأل أبيض رسول الله صلى الله عليه وسلم، «عما يحمي» بلفظ المجهول. والمراد بالحما الإحياء لا الحمى؛ لأنه لا يجوز لأحد أن يخص. قوله: ما لم تنله خفاف الإبل: أراد به البعيد من المرعى. ففيه دليل على أن الإحياء لا يجوز بقرب البلد؛ لاحتياج أهله إلى مرعى مواشيهم. كذا في «اللمعات». قوله: بحضرموت: [بفتح المهملة وسكون المعجمة وفتح الراء وميم، بلدة من اليمن].

نفع قوت المغتذي: [من أحيا أرضًا ميتة]: كسيدة. قال حق: ولا يخفف؛ لأنه تخذف تاء تأنيث إذا. [محمد بن قيس الحاربي]: بجاء فهمز فراء فموحدة فياء. نسب وماله ولا لمن فوقه عندي إلا هذا الحديث. [شمير]: بنقط سينه فميم فراء كزبير. [الماء العد]: بكسر عينه فشد دال، أي الدائم، لا انقطاع لمادته.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَزَارَعَةِ: ١٣٦٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ تَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَجَابِرٍ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، لَمْ يَرَوْا بِالْمَزَارَعَةِ بَأْسًا عَلَى التَّصْفِ وَالْثُلُثِ وَالرُّبُعِ. وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ الْبَذْرُ مِنْ رَبِّ الْأَرْضِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَكَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمَزَارَعَةَ بِالثُّلُثِ وَالرُّبُعِ، وَلَمْ يَرَوْا بِمُسَاقَاةِ النَّخِيلِ بِالثُّلُثِ وَالرُّبُعِ بَأْسًا، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ. وَلَمْ يَرِ بَعْضُهُمْ أَنْ يَصِحَّ شَيْءٌ مِنَ الْمَزَارَعَةِ إِلَّا أَنْ تُسْتَأْجَرَ الْأَرْضُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

بَابُ: ١٣٦٩- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرِ كَانَ لَنَا نَافِعًا، إِذَا كَانَتْ لِأَحَدِنَا أَرْضٌ أَنْ يُعْطِيَهَا بِبَعْضِ خَرَايجِهَا أَوْ بِدَرَاهِمٍ، وَقَالَ: «إِذَا كَانَتْ لِأَحَدِكُمْ أَرْضٌ فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ أَوْ لِيَزْرَعْهَا». ١٣٧٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى الشَّيْبَانِيُّ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُحَرِّمِ الْمَزَارَعَةَ، وَلَكِنْ أَمَرَ أَنْ يَرْفُقَ بِبَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ رَافِعٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ، يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه عَنْ عُمُومَتِهِ، وَيُرْوَى عَنْهُ عَنْ ظَهْرِ بْنِ رَافِعٍ، وَهُوَ أَحَدُ عُمُومَتِهِ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْهُ عَلَى رِوَايَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَبْوَابُ الدِّيَّاتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بَابُ مَا جَاءَ فِي الدِّيَّةِ كَمْ هِيَ مِنَ الْإِبِلِ: ١٣٧١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ خُشَيْبِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي دِيَةِ الْخَطَا عِشْرِينَ ابْنَةً مُحَاضٍ، وَعِشْرِينَ بَنِي مُحَاضٍ ذُكُورًا، وَعِشْرِينَ بَنَاتٍ لَبُونٍ، وَعِشْرِينَ جَذَعَةً، وَعِشْرِينَ حَقَّةً. حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الرَّفَاعِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ وَأَبُو خَالِدٍ الْأَخْمَرُ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ نَحْوَهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه. حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ مَوْفُوقًا. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الدِّيَّةَ تُؤْخَذُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، فِي كُلِّ سَنَةٍ ثُلُثُ الدِّيَّةِ، وَرَأَوْا أَنَّ دِيَةَ الْخَطَا عَلَى الْعَاقِلَةِ. فَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ الْعَاقِلَةَ قَرَابَةُ الرَّجُلِ مِنْ قِبَلِ أَبِيهِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا الدِّيَّةُ عَلَى الرَّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ مِنَ الْعَصَبَةِ، وَيُحْمَلُ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ رُبْعَ دِينَارٍ. وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ إِلَى نِصْفِ دِينَارٍ، فَإِنْ تَمَّتِ الدِّيَّةُ وَالْإِلَّا نَظَرَ إِلَى أَقْرَبِ الْقَبَائِلِ مِنْهُمْ، فَأَلْزَمُوا ذَلِكَ. ١٣٧٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِيُّ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه:

العرف الشذبي: قوله: باب ما جاء في المزارعة: قد مر ذكرها بالأنقسام الثلاثة. قيل: إن «المعاملة» في لغة المدينة بمعنى المساقاة. وحديث الباب وارد على أبي حنيفة والشافعي رضي الله عنه. وأجاب الشافعي رضي الله عنه بأن هذه المزارعة تبع المساقاة، واعترض القدوري بأن أكثر أراضي خيبر كانت مكتشوفة، وما كانت الأشجار حاوية على جميع الأراضي. وأما جواب أبي حنيفة فأجاب صاحب «الهداية» بأنه خراج المقاسمة لا المزارعة. وهو تقسيم ما خرج من الأرض. وأخذ الميرغنياني عن شيخه السرخسي. وقيل: إن جميع «الهداية» مأخوذ من «مبسوط السرخسي». وكنت أتوهم أن جواب «الهداية» مناقض لكلامه في موضع آخر؛ فإنه ذكر في «السير» أن النبي ﷺ فتح خيبر عنوة، وقسمها بين الغانمين، فإذا تكون الأراضي في ملك الغانمين ومزارعة، وقال في جواب حديث الباب: إنه خراج بالمقاسمة، فتكون أراضي خيبر على ملك يهود الكفار، فتدافع بين كلاميه، وما توجه إلى دفعه شارح من الشراح. ثم رأيت في «مبسوط السرخسي»، فأطنب الكلام على أوراق تزيد على ثلاثين ورقًا، وكلامه يفيد دفع التدافع. وأجاب خواهرزاده في مبسوطه، نقله العيني في «العمدة». وذلك أيضًا مستبعد جدًا. قوله: باب ما جاء في الدية كم هي من الإبل: اتفقوا على أن الدية مائة إبل، والاختلاف في أنها أرباعًا أو أثلثًا. والدية مغلظة ومخففة، ولا يظهر الغلظة والشدة إلا في الإبل لا في الدراهم. ولنا رواية ابن مسعود رضي الله عنه موقوفة عليه بسند صحيح. والقتل على أقسام عديدة مذكورة في الفقه، وظني أن في الأحاديث صورًا، فاختارنا صورة، واختاروا صورة، وحديث الباب لنا. وقال الخصوم: إن خشف بن مالك مجهول. وقلنا: إنه ليس بمجهول، فيكون الحديث حجة. قوله: قرابة الرجل إلخ: مذهبا أن في العرب عدة النسب؛ فإن الأنساب فيهم مخفوفة، وفي العجم على أهل الديوان. والتفصيل في الفقه.

حاشية: قوله: بمساقاة النخيل: المساقاة: أن يدفع الرجل أشجاره إلى غيره؛ ليعمل فيها ويصلحها بالسقي والتربة على سهم معين كنصف أو ثلث. والمزارعة: عقد على الأرض ببعض الخارج كذلك. والمساقاة تكون في الأشجار، والمزارعة في الأراضي، وحكهما واحد. وهما فاسدان عند أبي حنيفة. وعند صاحبيه والآخرين من الأئمة جائز. وقيل: لا نرى أحدا من أهل العلم منع عنهما إلا أبو حنيفة. وقيل: زُفر معه. وقال في «الهداية»: الفتوى على قولهما. والدليل للأئمة ما روي: أن النبي ﷺ عامل أهل خيبر على نصف ما يخرج من تمر أو زرع. ولأبي حنيفة ما روي عنه ﷺ: نهى عن المحابرة، وهي المزارعة. كذا في «اللمعات». قوله: فليمنحها: أي فليعطها أخاه على وجه العارية للمزارعة؛ ليحصل له ثواب، أو ليزرعها بنفسه؛ ليحصل له النفع. قوله: خشف: بكسر الخاء ومكون الشين المعجمتين وبالفاء. (اللمعات) قوله: ابنة غحاض: وهي التي تطعن في السنة الثانية من الإبل. قوله: ذكورا: بالنصب، وهو ظاهر، ويروى بالجر على الجوار. وعلى التقديرين هو تأكيد لابن مخاض. فدية الخطأ أحماش، وهذا بالاتفاق، إلا أن الشافعي يقضي بعشرين ابن لبون مكان ابن مخاض، وهذا الحديث حجة عليه.

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُتَعَمِّدًا دُفِعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ، فَإِنْ شَاؤُوا قَتَلُوا، وَإِنْ شَاؤُوا أَخَذُوا الدِّيَّةَ. وَهِيَ ثَلَاثُونَ حَقَّةً وَثَلَاثُونَ جَدَّةً وَأَرْبَعُونَ خَلِيفَةً، وَمَا صَالَحُوا عَلَيْهِ فَهُوَ لَهُمْ»، وَذَلِكَ لِتَشْدِيدِ الْعَقْلِ. حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الدِّيَّةِ كَمْ هِيَ مِنَ الدَّرَاهِمِ: ١٣٧٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هَانِئٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ -هُوَ الطَّائِفِيُّ- عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ جَعَلَ الدِّيَّةَ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا. حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ». وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ كَلَامٌ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا. وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا يَذْكُرُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ غَيْرَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الدِّيَّةَ عَشْرَةَ آلَافٍ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا أَعْرِفُ الدِّيَّةَ إِلَّا مِنَ الْإِبِلِ، وَهِيَ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُوضِحَةِ: ١٣٧٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلَّمِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فِي الْمَوَاضِحِ خَمْسُ خَمْسٍ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، أَنَّ فِي الْمُوضِحَةِ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي دِيَّةِ الْأَصَابِعِ: ١٣٧٥- حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ يَزِيدَ التَّحَوِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دِيَّةُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ سَوَاءٌ، عَشْرَةٌ مِنَ الْإِبِلِ لِكُلِّ أُصْبُعٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مُوسَى وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ. وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقَ. ١٣٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ»، يَعْنِي الْخِنْصَرَ وَالْإِبْهَامَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَفْوِ: ١٣٧٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا أَبُو السَّفَرِ قَالَ: دَقَّ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ سِنَّ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَاسْتَعْدَى عَلَيْهِ مُعَاوِيَةَ ﷺ، فَقَالَ لِمُعَاوِيَةَ ﷺ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ هَذَا دَقَّ سِنِّي. فَقَالَ مُعَاوِيَةُ ﷺ: إِذَا سَرْتُضِيكَ، وَأَلَحَّ الْآخَرُ عَلَى مُعَاوِيَةَ ﷺ فَأَبْرَمَهُ، فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ ﷺ: شَأْنُكَ بِصَاحِبِكَ. وَأَبُو الدَّرْدَاءِ ﷺ جَالِسٌ عِنْدَهُ، فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ ﷺ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَصَابُ بِشَيْءٍ فِي جَسَدِهِ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهِ دَرَجَةً وَحَطَّ عَنْهُ بِهِ خَطِيئَةٌ». فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ أَذُنَايَ وَوَعَاةَ قَلْبِي. قَالَ: فَإِنِّي أَذْرُهَا لَهُ. قَالَ مُعَاوِيَةُ ﷺ: لَا جَرَمَ، لَا أُخَيِّبُكَ. فَأَمَرَ لَهُ بِمَالٍ. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَا أَعْرِفُ لِأَبِي السَّفَرِ سَمَاعًا مِنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ﷺ. وَأَبُو السَّفَرِ اسْمُهُ سَعِيدُ بْنُ أَحْمَدَ، وَيُقَالُ: ابْنُ يُحْمَدَ الثَّوْرِيُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيَمَنْ رُضِخَ رَأْسُهُ بِصَخْرَةٍ: ١٣٧٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ:

العرف الشذبي: قوله: فإن شأوا قتلوا إلخ: هذا يخالفنا؛ فإننا نقول بعدم التخيير خلاف الشافعية، فنضيف في هذا قيدًا. قوله: وهي ثلاثون حقة إلخ: هذا حجة الشافعي، ونحمله على أنه بحسب التقويم، والحق أنه أيضًا صورة ثابتة، والمسلك الترجيح فقهاً. قوله: باب ما جاء في الدية كم هي من الدراهم: قال الشافعي رحمه الله: اثنا عشر ألف درهم. وقلنا بعشرة آلاف درهم. وقال محمد للشافعي رحمه الله: إن اثني عشر من وزن السنة تكون عشرة آلاف من وزن السبعة. والمختار تسليم ثبوت الصورتين، ثم المسلك الترجيح فقهاً. قوله: دية أصابع اليدين والرجلين سواء إلخ: هكذا مذهبنا ومذهب غيرنا. في نقل صحيح أن عمر رحمه الله كان يفتي أن دية الإمامة أقل من دية سائر الأصابع؛ فإن للإمامة مفصلين وفي سائرهما ثلاثة مفاصل، حتى رأى في كتاب عمرو بن حزم أن في كل أصبع صغيرة وكبيرة عشرة من الإبل. واعلم أن دية أعضاء الإنسان قد تزيد على دية الكل، كان ودي أولاً في الأصابع ثم في الرجلين ثم في اليدين. وروي صحيحاً أن عمر رحمه الله أخذ ثلاث ديات سواء لرجل جرح ثم بقي حيًّا. قوله: باب ما جاء فيمن رضح رأسه بصخرة: ههنا مسائلتان، إحداهما: أن اليهودي رضح الرأس بصخرة، فيكون فيه شبهة العمد عند أبي حنيفة رحمه الله، فلا قصاص عنده؛ فإن القصاص في العمد، وهو القتل بالأحد لا بالثقل، ولكنه عمد عند صاحبيه رحمه الله. وثانيتهما: أن في الحديث ماثلة ولا ماثلة عندنا. وجواب الأول أن اليهودي قطع الطريق أيضًا، فيكون من قطاع الطريق، ويقتل قاطع الطريق كيف ما قتل. ثم في متوننا أن قطع الطريق في المصر في النهار ليس بقطع الطريق، لكن في المبسوطات أنه أيضًا قطع الطريق،

حاشية: قوله: حقة: بكسر المهملة وتشديد القاف، وهي الداخلة في الرابعة. قوله: جذعة: بفتح الجيم والذال المعجمة، الداخلة في الخامسة. قوله: خلفه: بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام وبالفاء، الحامل من النوق. (اللمعات) قوله: أنه جعل الدية اثني عشر ألفاً: وبه أخذ الشافعي. وعند أبي حنيفة: الدية من الإبل مائة، ومن العين ألف دينار، ومن الورق عشرة آلاف درهم؛ لما روي عن عمر رحمه الله: «أن النبي ﷺ قضى بالدية في قتل بعشرة آلاف درهم». كذا في «اللمعات». قوله: في المواضع خمس خمس: أي في كل واحد من الموضحات خمس من الإبل. قال في «مجمع البحار»: الموضحة: التي تبدي وضح العظم أي بياضه. وجمعه المواضع. والتي فيها خمس من الإبل ما كان في الرأس والوجه، فأما في غيرهما فحكومة عدل. قوله: دية أصابع اليدين والرجلين سواء: لفوات المنفعة المختصة بكل واحدة منهما؛ لفوات أصابعها. (اللمعات) قوله: فاستعدى إلخ: أي استغاث معاوية رحمه الله على قريشي. وفي «القاموس»: استعداه: استعان واستنصره. قوله: يحمده: بضم التحتية وكسر الميم. (التقريب) وفي «الغني»: «سعيد بن محمد» عند النووي بفتح ميم.

نفع قوت المغتذي: [إنا أبو السفر]: كسب.

خَرَجَتْ جَارِيَتُهُ عَلَيْهَا أَوْضَاحٌ، فَأَخَذَهَا يَهُودِيٌّ، فَرَضَخَ رَأْسَهَا، وَأَخَذَ مَا عَلَيْهَا مِنَ الْخَلِيِّ. قَالَ: فَأَذْرَكْتُ وَبَهَا رَمَقٌ، فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «مَنْ قَتَلَكَ؟ أَفْلَانٌ؟» فَقَالَتْ بِرَأْسِهَا: لَا. قَالَ: «فَأَفْلَانٌ؟» حَتَّى سَمَى الْيَهُودِيَّ، فَقَالَتْ بِرَأْسِهَا: نَعَمْ. قَالَ: فَأَخَذَ فَأَعْتَرَفَ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَرَضَخَ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا قَوْدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَشْدِيدِ قَتْلِ الْمُؤْمِنِ: ١٣٧١ - حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَزْجٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَرَوَالِ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ». حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَرْفَعُهُ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ. وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَبُرَيْدَةَ ﷺ. حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ هَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، فَلَمْ يَرْفَعُهُ. وَهَكَذَا رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ مَوْقُوفًا. وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ.

بَابُ الْحُكْمِ فِي الدَّمَاءِ: ١٣٨٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحْكَمُ بَيْنَ الْعِبَادِ فِي الدَّمَاءِ». حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ مَرْفُوعًا. وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ، وَلَمْ يَرْفَعُوهُ. ١٣٨١ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحْكَمُ بَيْنَ الْعِبَادِ فِي الدَّمَاءِ». ١٣٨٢ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ فِي الدَّمَاءِ». ١٣٨٣ - حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَّاشِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْحَكَمِ الْبَجَلِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ وَأَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ يَذْكُرَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ وَأَهْلَ الْأَرْضِ اشْتَرَكُوا فِي دَمِ مُؤْمِنٍ، لَأَكْبَهُمُ اللَّهُ فِي النَّارِ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ ابْنَهُ يُقَادُ مِنْهُ أَمْ لَا: ١٣٨٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبِذُ الْأَبَ مِنْ ابْنِهِ، وَلَا يَقْبِذُ الْإِبْنَ مِنْ أَبِيهِ. هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ سُرَاقَةَ ﷺ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِصَحِيحٍ، رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ، وَالْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنِ الْحُجَّاجِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَمْرِو ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ مُرْسَلًا. وَهَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْأَبَ إِذَا قَتَلَ ابْنَهُ لَا يَقْتُلُ بِهِ، وَإِذَا قَذَفَهُ لَا يُحْدُ. ١٣٨٥ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ

العرف الشدّي: ... فجواب الطحاوي نافذ بلا ريب. ويمكن حمل الحديث على السياسة، وباب السياسة موجود عند الكل إلا أنه وسيع عندنا. وصنف عبد البر بن الشحنة في السياسة، [وسماه بـ«لسان الحكام»] وذكر فيها مسائل كثيرة. وصنف ابن تيمية أيضًا وسماه بـ«السياسة الشرعية»، وغرضه في ذلك الكتاب الرد على من يقول: إن مسائل الإسلام لا تكتفي نظام العالم، وبحث فيه من جانب الشريعة لا من جانب مذهب من المذاهب. ثم ظني أن باب التعزير غير باب السياسة، والله أعلم. وجواب الثاني أيضًا الحمل على السياسة. والمماثلة عند الشافعية في كل شيء إلا عمل قوم لوط والإحراق. [وأما حديث: «لا قود إلا بالسيف»، فأخرجه ابن ماجه، وضعفه الحافظ بجميع طرقه، وحسنه علاء الدين المارديني.] حكى أن أبا العلاء [إمام اللغة] سأل أبا حنيفة ﷺ عن قتل بحجر كبير عظيم، هل يكون قتلاً بشبهة العمد؟ قال أبو حنيفة ﷺ: ولو ضرب بابا قبيس (اسم جبل). فاعترض بعض الجهلة بأن أبا حنيفة ﷺ عار عن معرفة اللغة، حيث قرأ «أبا قبيس» بالألف بعد دخول الباء الجارة عليه. أقول: إن هذا الاعتراض من قلة المعرفة وكثرة الجهل، وحقيقة الأمر أن في لغة فصيحة من لغات العرب أن إعراب الأسماء الستة بالألف ..

حاشية: قوله: أوضاع: هي نوع من الخلي من الفضة، سميت بها لبياضها. (المجمع) قوله: فرضخ رأسها: الرضخ: الشدخ. والرضخ أيضا الدق والكسر. (المجمع) قوله: فقال من قتلك أفلان: فائدة السؤال عن المقتول أن يعرف القاتل فيطالب، فإن أقرّ ثبت، وإلا فليس عليه شيء بدون الحجة. وعليه الجمهور، وروي عن مالك: أنه أثبت القصاص بمجرد قول المقتول. قوله: إن أول ما يحكم بين العباد في الدماء: هذا تعظيم أمر الدماء. وليس هذا الحديث مخالفًا لقوله ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ صَلَاتُهُ»؛ لأن ذلك في حق الله، وهذا فيما بين العباد. كذا قاله الطيبي. قوله: اشتراكوا إلخ: أي لو ثبت اشتراكهم. «في دم مؤمن» أي في إزالة دمه. قوله: لأكبهم: المشهور أن «أكب» لازم، و«كب» متعذر، على عكس المتعارف من استعمال «الإفعال»، سواء كان ذلك لأجل كون «أكب» مطاوع «كب»، أو كون همزة «أكب» للضرورة أو الدخول، بمعنى: صار ذا كب، أو دخل في الكب. فعلى هذا كان الظاهر «لأكبهم» مكان «لأكبهم». ولكن لو ثبت أن هذا لفظ النبي ﷺ أو أحد من الرواة الموثوق بعريتهم، لكان حجة على القائلين بذلك. فحزم الثوري بشي بأن الصواب «كبهم الله». ولعل ما في الحديث سهو من بعض الرواة، ليس كما ينبغي، والله أعلم. (اللمعات) قوله: يقيد الأب من ابنه إلخ: أي يأخذ قصاصه منه. والقود: القصاص. «ولا يقيد الابن من أبيه» قالوا: الحكمة فيه أن الوالد سبب وجود الولد، فلا يجوز أن يكون هو سببًا لعدمه. كذا في «اللمعات».

نفع قوت المغتذي: [أوضحا]: هو نوع من حلي يعمل من فضة، جمع: وضع، كسبب معاً.

عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «لَا يَقَادُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ». ١٣٨٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَلَا يُقْتَلُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ». هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ. وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيُّ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ.

بَابُ مَا جَاءَ لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: ١٣٨٧- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الْقَيْبُ الزَّانِي، وَالتَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِذِيهِهِ الْمَقَارِقِ لِلْجَمَاعَةِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهم. حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فَيَمْنُ يَقْتُلُ نَفْسًا مُعَاهِدًا: ١٣٨٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مَعْدِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدَةً لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَقَدْ أَخْفَرَ بِذِمَّةِ اللَّهِ، فَلَا يَرَحُ رَاحَتَهُ الْجَنَّةِ. وَإِنْ رِيحَهَا لَتُوجَدَ مِنْ مَسِيرَةِ سَبْعِينَ خَرِيفًا». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

بَابُ: ١٣٨٩- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي سَعْدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَدَى الْعَامِرِيِّينَ بِدِيَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ لَهُمَا عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَأَبُو سَعْدٍ الْبَقَالُ اسْمُهُ سَعِيدُ بْنُ الْمَرْزُبَانِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي حُكْمِ وَلِيِّ الْقَتِيلِ فِي الْقِصَاصِ وَالْعَفْوِ: ١٣٩٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ وَيَحْيَى بْنُ مُوسَى قَالَا: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مَكَّةَ قَامَ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَمَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَغْفُوَ وَإِمَّا أَنْ يَقْتُلَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ وَأَنَسٍ وَأَبِي شُرَيْحٍ خُوَيْلِدِ بْنِ عَمْرِو رضي الله عنه. ١٣٩١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْكَعْبِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ. مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَسْفِكَنَّ فِيهَا دَمًا، وَلَا يَعْصِدَنَّ فِيهَا شَجَرًا. فَإِنْ تَرَحَّصَ مُتَرَحِّصٌ فَقَالَ: أَجَلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَإِنَّ اللَّهَ أَحَلَّهَا لِي، وَلَمْ يُجْلِّهَا لِلنَّاسِ، وَإِنَّمَا أَجَلْتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، ثُمَّ هِيَ حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. ثُمَّ إِنَّكُمْ -مَعَشَرَ خُرَاعَةَ- قَتَلْتُمْ هَذَا الرَّجُلَ مِنْ هَذِهِ.....

العرف الشاذي: في الأحوال الثلاثة: إن أباهما وأبا أباهما: قد بلغا في الجحد متنهاهما. قوله: باب ما جاء لا يحل دم امرئ إلخ: بعض الكلام في حديث الباب مر، ولكن الكلام فيه أطول من حيث إدخال ما في الفقه من جواز قتل غير ما في حديث الباب من قطاع الطريق ومن تارك الصلاة عند غيرنا، مثل الشافعية والحنابلة، لكن القتل عند الحنابلة ارتدادًا. وفي كتاب لنا أن يقتل تارك الصلاة، وفي عامة كتبنا أنه يضرب حتى يسيل الدم من بدنه. فقيل في وجه إلحاق مثل هذين بما في الحديث بأنهم داخلون تحت النعت أي «المفارق للجماعة»، وقبل بإدخالهم تحت المنعوت أيضًا أي «التارك لدينه». وورد في «المعجم» للطبراني: «من ترك الصلاة فقد كفر جهارًا إلخ». وهو متمسك بالحنابلة. وتمسك النووي بحديث فيه المقاتلة على قتل تارك الصلاة، والحال أن بين القتال والقتل بونا بعيدًا، حتى أن القتال قد يكون على ترك السنة أيضًا. قوله: باب ما جاء في حكم ولي القتل في القصاص والعفو: قال الحجازيون: إن في الدية والقصاص تخييرًا،

حاشية: قوله: بإحدى ثلاث: (أي إحصال. فصلها بتعداد المتصفين بها. (اللمعات) قوله: الثيب: المراد به المحصن. خص أحد أوصافه بالذكر، وهو الوطء بنكاح صحيح المتضمن له «الثيب»، وباقي الأوصاف ظاهر. (اللمعات) قوله: المفارق للجماعة: أي بالارتداد. وقيل: يتناول كل خارج عن الجماعة ببدعة أو خلاف إجماع. كذا نقل الطيبي عن النووي. (اللمعات) قوله: فلا يرح: [من «راح يراح» أو «راح يريح». وهو يفتح الراء والياء أجود.] قوله: سبعين خريفًا: (أي عامًا؛ لأن العرب يبتدون العام من الخريف.) وفي رواية: «مائة عام»، وفي «الموطأ»: «خمس مائة عام»، وفي «الفردوس»: «ألف عام». وذلك بحسب اختلاف درجات العمال. وليس عدم وجدان الرائحة كناية عن عدم دخول الجنة، بل عدم وجدانها أول ما يجدها الصالحون، كذا في «اللمعات». قوله: أبي سعد: كذا في أكثر النسخ الموجودة، وفي نسخة صحيحة: «أبي سعيد» بالياء. قوله: فهو بخير النظرين إلخ: ظاهره أن الاختيار لأولياء المقتول، إن شأوا اقتصوا وإن شأوا أخذوا الدية. وهو مذهب الشافعي وأحمد، وعند أبي حنيفة ومالك: لا يثبت الدية إلا برضى القاتل. وهو أحد قولي الشافعي؛ لأن موجب القتل عمدًا هو القصاص؛ لقوله تعالى: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ»، إلا أنه يقيد بوصف العمد؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «العمد قود»، أي موجب، فأيجاب المال زيادة، فلا يكون للولي أخذ الدية إلا برضى القاتل. والمسألة تختلف فيها بين الصحابة ومن بعدهم، ويمكن حمل الحديث على ذلك أيضًا، فافهم. (اللمعات)

نفع قوت المعتدي: (أو التارك لدينه المفارق للجماعة): هو المرتد. [إلا من قتل نفسًا معاهدًا]: قال حق: روى بكسر هاء وفتح. والأول أشهر، والصحيح رواية «معاهد» بتذكيره، وهو صفة لنفس لإرادة شخص. وروى «معاهدة» بقاء. [خفر]: بنقط حاء ففاء فراء، كضرب نقض عهدا. [فلا يرح رائحة الجنة]: قال حق: كذا بنهي لفظًا، ومعناه خير. و«يرح» كيهب. أي: لم يجد ريحها. قال قب: إنما هو في حين دون حين، إلا فهو ذنب مغفور فلا ينتهي لقتل مسلم، وقد ثبت: أنه لا قصاص به فكيف يقصر عنه بحكم الدنيا وبنافيه بالآخرة؟.

وَأَيَّ عَاقِلُهُ، فَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ بَعْدَ الْيَوْمِ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَقْتُلُوا أَوْ يَأْخُذُوا الْعَقْلَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَاهُ شَيْبَانٌ أَيْضًا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ مِثْلَ هَذَا. وَرَوَى عَنْ أَبِي شُرَيْجٍ الْخَزَاعِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَلَهُ أَنْ يَقْتُلَ أَوْ يَغْفِرَ وَيَأْخُذَ الدِّيَةَ». وَذَهَبَ إِلَى هَذَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. ١٣٩٢- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قُتِلَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَدَفِعَ الْقَاتِلُ إِلَى وَلِيِّهِ، فَقَالَ الْقَاتِلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ قَتْلَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَمَّا إِنَّهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا فَقَتَلْتَهُ دَخَلَتْ النَّارَ». فَخَلَّاهُ الرَّجُلُ وَكَانَ مَكْنُوفًا بِنِسْعَةٍ. قَالَ: فَخَرَجَ يَجْرُ نِسْعَتَهُ، فَكَانَ يُسَمَّى ذَا النَّسْعَةِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُثَلَّةِ: ١٣٩٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا عَلَى جَنِيحٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، فَقَالَ: «اغْزُوا بِسْمِ اللَّهِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا وَلَا تَغْلُوا وَلَا تَغْدِرُوا وَلَا تَمْلُوا وَلَا تَقْتُلُوا وَلَيْدًا». وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَشَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ وَسَمُرَةَ وَالْمُغِيرَةَ وَيَعْلَى بْنِ مُرَّةٍ وَأَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه. حَدِيثُ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَكَرِهَ أَهْلُ الْعِلْمِ الْمُثَلَّةَ. ١٣٩٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ، وَلِيُحَدِّثْ أَحَدَكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلِيُرِخَ ذَبِيحَتَهُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو الْأَشْعَثِ اسْمُهُ شُرَحْبِيلُ بْنُ آدَةَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي دِيَةِ الْجَنِينِ: ١٣٩٥- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ نَضْلَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه: أَنَّ امْرَأَتَيْنِ كَانَتَا صَرَّتَيْنِ، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ أَوْ عَمُودٍ فَسَطَّاطٍ، فَأَلْقَتْ جَنِينَهَا، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي الْجَنِينِ غُرَّةَ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ، وَجَعَلَهُ عَلَى عَصَبَةِ الْمَرْأَةِ. قَالَ الْحَسَنُ: وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٣٩٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي الْجَنِينِ بِغُرَّةِ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ. فَقَالَ الَّذِي قَضَى عَلَيْهِ: أَنْعُطِي مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ، وَلَا صَاحَ فَاسْتَهَلَّ، فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ. فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ هَذَا لَيَقُولُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ، بَلَى فِيهِ غُرَّةُ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ حَمَلِ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّابِغَةِ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْغُرَّةُ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ أَوْ خَمْسُ مِائَةِ دِرْهَمٍ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَوْ فَرَسٌ أَوْ بَعْلٌ.

بَابُ مَا جَاءَ لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ: ١٣٩٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو جُحَيْفَةَ قَالَ: قُلْتُ

العرف الشَّدْي: وقلنا: إن التخيير بعد رضاء ولاية القتل والصلح، وليس في حديث الباب ما يرد علينا؛ فإن المذكور فيه التخيير بين القصاص والعفو لا بين الدية والقصاص. قوله: قتل رجل في عهد إلخ: أصل القصة ما في «مسلم» أن رجلين خرجا محتطبين فتنازعا، فضرب أحدهما بفأسه على رأس الآخر. فيكون عند أبي حنيفة رضي الله عنه القتل بالسلاح، ولا عبرة فيه للإرادة وعدمها، فيقال من جانبه: لعله ضربه بخشبة لا بالحد، والله أعلم. أو يقال: إن حكمه عقلا هذا حكم الديانة لا حكم القضاء. قوله: باب ما جاء في النهي عن المثلة: أي قتل الأعضاء صرًا. وفي «النسائي» قال صحابي: ما سمعت خطبة من خطبته عقلا بعد نزول الآية إلا وحث فيها على الصدقة ولم يأت عن المثلة. وروي بسند صحيح. قال ابن سيرين: إن حديث العنبرين قبل النهي عن المثلة. قوله: باب ما جاء لا يقتل مسلم بكافر: قال السجستانيون: لا يقتل مسلم بكافر أي كافر كان. وقال أبو حنيفة: يقتل المسلم بدل الذمي. وفي الحربي المعاهد دية، وفي المستأمن روايتان. وذكر الحفاظ في «فتح الباري» أن رجلاً قال لفرز رضي الله عنه: إن الحد عندكم يندرى بالشبهة، وأية شبهة أعلى من شبهة كفره؟ فقال زفر رضي الله عنه: بكن شاهدًا على أني رجعت مما قال أبو حنيفة رضي الله عنه.

حاشية: قوله: ثم إنكم معشر خزاعة قد كانوا قتلوا في تلك الأيام رجلًا بمكة بقتيل لهم في الجاهلية، فأدى رسول الله صلى الله عليه وسلم دية؛ لإطفاء نار الفتنة بين القبيلتين. (اللمعات) قوله: عاقله: (أي معطي دية). والعقل: إعطاء الدية. (اللمعات) قوله: خيرتين: [تثنية «خيرة» بكسر الحاء وفتح الباء، بمعنى الاختيار. (اللمعات)] قوله: مكثوفًا بنسعة: أي شددت يده من خلف بنسعة، والنسعة سر مضفور. قوله: ولا تغلوا: من الغلول، وهو الخيانة في الغنيمة. قوله: ولا تغدروا: من الغدر، وهو نقض العهد. قوله: ولا تملوا: قال في «الدرر»: مثلت بالقتيل جددت أنفه أو أذنه أو مذاكره أو شيئًا من أطرافه. والاسم المثلة. قوله: فأحسنوا القتل: [عام في كل قتل من الذبائح والقتل قصاصًا وحادثًا]. قوله: فأحسنوا الذبحة: يستحب أن لا يحد السكين بحضرة الذبيحة، وأن لا يذبح واحدة بحضرة الأخرى، ولا يجرها إلى مذبحها. (الطبيعي) قوله: شرحبيل: [صوابه «شراحيل»، كذا في كتب أسماء الرجال، وكذا في «التقريب» و«المغني»]. قوله: جنينها: الجنين: الولد ما دام في بطن أمه. قوله: غرة: أصلها يبيض في جهة الفرس، ويطلق على العبد والأمة. وقيل: بشرط البياض. وليس بشرط عند الفقهاء، وإنما المراد منه عندهم ما يبلغ قيمة عشر الدية. كذا في «اللمعات». قوله: فاستهل: من الاستهلال. قال في «المجموع»: استهلال الصبي: تصويته عند ولادته. قوله: يطل: بلفظ المجهول. يقال: طل دمه: إذا هدر. وقد يروى: «بطل» من البطلان. قوله: إن هذا ليقول بقول الشاعر: أنكر عليه قوله الباطل في مقابلة الشارع بالتكليف بالكلام المسجع؛ ليستعمل به قلوب أهل البطالة. وليس السجع مذمومًا على الإطلاق؛ لوقوعه في القرآن وكلام النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما المذموم منه ما يتكلف به ويكون الغرض منه ترويح الباطل. كذا في «اللمعات» مع فرق يسير في الألفاظ ونحوه.

فتح قوت المغتذي: [فأحسنوا القتل]: كسدرة. [فأحسنوا الذبحة]: كسدرة فكلامها هيئته. [وليحد]: بسكون لامه فضم تحتية فكسر حاء فتشديد داله. [شفرته]: كرحمة، هي: سكين عريضة.

لِعَلِّيٍّ عليه السلام: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَلْ عِنْدَكُمْ سَوْدَاءٌ فِي بَيْضَاءَ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: لَا، وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، مَا عَلِمْتُهُ إِلَّا فَهْمًا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ. قَالَ: قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: فِيهَا الْعَقْلُ وَفِكَالُ الْأَسِيرِ وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه. حَدِيثُ عَلِيٍّ عليه السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، قَالُوا: لَا يُقْتَلَ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: يُقْتَلَ الْمُسْلِمُ بِالْمُعَاهِدِ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ. ١٣٩٨- حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عليه السلام: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ». وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «دِيَّةُ عَقْلِ الْكَافِرِ نِصْفُ عَقْلِ الْمُؤْمِنِ». حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي دِيَّةِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ، فَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: دِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ نِصْفُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ. وَبِهَذَا يَقُولُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ. وَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: دِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ أَرْبَعَةُ آلَافٍ، وَدِيَّةُ الْمَجُوسِيِّ ثَمَانُ مِائَةٍ. وَبِهَذَا يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: دِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ مِثْلُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ عَبْدَهُ: ١٣٩٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنها قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْتَاهُ، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ - مِنْهُمْ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ - إِلَى هَذَا. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ - مِنْهُمْ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَجَاحٍ -: لَيْسَ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ قِصَاصٌ فِي النَّفْسِ وَلَا فِيمَا دُونَ النَّفْسِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا قَتَلَ عَبْدَهُ لَا يُقْتَلُ بِهِ، وَإِذَا قَتَلَ عَبْدٌ غَيْرَهُ قُتِلَ بِهِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ. بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ تَرِثُ مِنْ دِيَّةِ زَوْجِهَا: ١٤٠٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَبُو عَمَّارٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه كَانَ يَقُولُ: الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَلَا تَرِثُ الْمَرْأَةُ مِنْ دِيَّةِ زَوْجِهَا شَيْئًا. حَتَّى أَخْبَرَهُ الضَّحَّاكُ بْنُ سُفْيَانَ الْكَلَابِيِّ رضي الله عنه:

العرف الشاذي: قوله: قال لا يقتل مسلم بكافر: قال الشافعية: لا يقتل مسلم بكافر، ولكن قتل الذمي وذو عهد حرام، وإن قتل فلا قصاص بل الدية، وقالوا: إن معنى القطعة الثانية - أي «ولا ذو عهد في عهده» - غير مصداق الأولى. وقال الطحاوي رحمته الله: إن مرادها أن لا يقتل ذو عهد في عهده بدل كافر، فصار حاصل الحديث: لا يقتل مسلم بحربي. أقول: يتمشى على معنى ما قاله الشافعية، أي لا يقتل ذو عهد في عهده، وأما لو تصدى أحد إلى قتل ذي عهد فيقتص منه؛ فإن المعاهد يحقون الدم إجماعاً، فيكون حكمه حكم سائر الدماء، وحصل أن لا يقتل مسلم بدل حربي. وقال العيني في «العمدة»: إن حديث: «لا يقتل مسلم بكافر» ليس متعرضاً إلى ما نحن فيه، بل غرضه عليه السلام بهذا وضع دماء الجاهلية، أي لا يقتل بعد الإسلام بدل ما كان دم الجاهلية. ولقوله شواهد أيضاً، منها أنه عليه السلام خطب في حجة الوداع كما في «مسلم»، وقال فيها: «ألا وإن دماء الجاهلية موضوعة تحت قدمي إلح»، ثم في حديث «مسلم» كلام؛ فإن فيه ذكر حجة الوداع، وفي سائر الطرق ذكر أنه عليه السلام خطب في فتح مكة. والرجحان إلى أنه خطب في فتح مكة بتعدد الخطبة، فإذا صار شرح الجملة الأولى لطيفاً للطف، لكن الجملة الثانية: «ولا ذو عهد في عهده» صارت ركيكة، وعلى شرح الطحاوي يكون المراد بالكافر الحربي، ونطالب وجه التخصيص بالحربي. ولي شيء آخر لا ركة فيه ولا تخصيص، وهو أن يقال: إن الذمي في حكم المسلم؛ فإن حقن دمه مستفاد من حقن دماء المسلمين، فصار شرح «لا يقتل مسلم بكافر» أي لا يقتل مسلم وذمي بدل كافر، وليس ذلك إلا الحربي. ثم أقول: إن مستدلنا ما أخرجه الطحاوي بسند قوي: أن عمر رضي الله عنه أمر بأن يقتص من مسلم بكافر، ثم أمر أن لا يقتص بل يودي. وزعم الشافعية أن عمر رضي الله عنه رجع عن القول الأول. وقال الطحاوي: إن الرجوع بعيد، وحقيقة الأمر أنه أمر أولاً بالمسألة ثم صالح بالدية. ونقل علاء الدين المارديني أنه عليه السلام قتل مسلماً بكافر. ولكني لم أجد تفصيل تلك الواقعة، ولعله يجدي فيها ما أخرجه أبو داود في «باب القسامة» عن رسول الله ﷺ: «أنه قتل بالقسامة رجلاً من بني نضر بن إلح»، إلا أن في سنده وليد بن مسلم المدلس. ولأن فيه ذكر القسامة أيضاً، فلم أجد تفصيل ما رواه المارديني في كسب السیر أيضاً. ولنا مرسل آخر أخرجه الطحاوي، لكن في سنده عبد الرحمن البيلماني، وهو متكلم فيه، ومع ذلك من رجال السنن. وفيه ذلك المرسل بسند آخر، وسيأتي بعض التفصيل في «البحاري». وأما دية الذمي فعندنا دية المسلم كاملة، وعند الشافعية نصفها، والآثار من الطرفين. وثبت دية الذمي نصف دية المسلم وكلها ولثها، ولعل الاختلاف اختلاف الصور. وودي الذمي بصور في عهده عليه السلام، ونحمل الناقصة على معاذير وحمل الكاملة على معاذير، أشكل من حمل الناقصة على معاذير. وفي «تخريج الزيلعي»: أن دية الذمي في عهد الخلفاء الأربعة كانت دية المسلم، وسنده قوي، وإنا قلت في عهد معاوية رضي الله عنه.

حاشية: قوله: فلق الحبة: أي شققها فأخرج منها النبات. وفلق الحب: خالقه أو شاقه بإخراج الورق منه. قوله: وبرأ النسمة: أي خلقها. و«النسمة» نجي. بمعنى الإنسان وبمعنى النفس وكل دابة ذات روح. قوله: إلا فهما إلح: أي ليس عندنا إلا فهما. والمراد منه ما يستنبط به المعاني، ويدرك به الإشارات والعلوم الخفية والأسرار الباطنة التي تظهر للعلماء الراسخين في العلم. قوله: وما في الصحيفة: وهي صحيفة كتب فيها بعض الأحكام ليست في القرآن. «فيها العقل» يعني أحكام الديات. «وفكالك الأسير» بفتح الفاء ويجوز كسرهما، اسم من «فك الأسير»: أخلصه. وفكالك الرهن: ما يفك به. «وأن لا يقتل مؤمن بكافر» سواء كان ذمياً أو حريباً. وهو مذهب كثير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وهو مذهب الأئمة الثلاثة. وعند بعض العلماء: يقتل المسلم بالذمي، وإليه ذهب كثير من الأئمة، وهو مذهب الحنفية. وقيل: كان في الصحيفة من الأحكام غير ما ذكر، لكنه لم يذكر ههنا؛ لأنه لم يكن مقصوداً. كذا في «اللمعات». قوله: يقتل المسلم بالمعاهد: (لما ورد: «إِنَّمَا بَذَلُوا الْحَرْبَةَ لِيَكُونَ دِمَاؤُهُمْ كَدِمَانِنَا، الْحَدِيثُ. [قوله: مثل دية المسلم: (بديل (ليكون دماؤهم كدماننا). [قوله: من قتل عبده قتلناه: اعلم أن الأئمة على أن السيد لا يقتل بعبده؛ لأنه لا يستوجب لنفسه على نفسه القصاص. وقالوا: هذا الحديث وارد على الزجر والردع ليرتدعوا. وقيل: الحديث وارد في عبد أعنتقه سيده، فسعى عبده باعتباره ما كان. وقيل: منسوخ بقوله تعالى: «الْحُرُّ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ» (البقرة: ١٧٨). كذا قال الطيبي. (اللمعات) قوله: جدع: [الجدع: قطع الأنف والأذن ونحو ذلك]. قوله: وإذا قتل عبد غيره قتل به: قال الشيخ في «اللمعات»: اختلف فيه، فعندنا أن يقتل الحر بالعبد، وعند مالك والشافعي وأحمد: لا يقتل الحر بالعبد؛ لقوله تعالى: «الْحُرُّ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ». ولأن مبنى القصاص على المساواة، وهي منتفية بين المالك والمملوك. ولنا أن القصاص يعتمد المساواة في العصمة، وهي بالدين أو بالدار، ويستويان فيهما. والنص تخصيص بالذكر، فلا ينفي ما عداه. كذا في «الهداية».

نفع قوت المغتذي: [سوداء في بياضاء]: كحمرء معا، أي: شيئا مكتوبا. [من قتل عبده قتلناه]: قال الحافظ صلاح الدين العلائي بكتابه «الاختصاص» بما يمنع الاقتصاص أحسن ما قيل بتأويله: أنه ﷺ تستأمر اليتيمة في نفسها، فتكون: فائدة هذا الحديث إزالة توهم أن المقتل لا يقاد بعقيقه، كما لا يقاد الوالد بولده. فقد يظن بعضهم ذلك؛ لأن حق مولى النعمة كحق الوالد، فبينه ﷺ بهذا الحديث، فبهذا تجمع الأدلة كلها. أخوه الضحاک ابن سفيان الکلابي: ليس له بالسنة، إلا هذا الحديث.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ وَرَثَ امْرَأَةٍ أَشِيمَ الصَّبَايَ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِصَاصِ: ١٤٠١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ زُرَّارَةَ بْنَ أَوْفَى يُحَدِّثُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَتَزَعَّ يَدَهُ، فَوَقَعَتْ ثَنِيَّتَاهُ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «يَعِضُّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ كَمَا يَعِضُّ الْفَحْلُ، لَا دِيَةَ لَكَ». فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾. وَفِي الْبَابِ عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ وَسَلَمَةَ بْنِ أُمَيَّةَ ﷺ، وَهُمَا أَخَوَانِ. حَدِيثُ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَبْسِ فِي التُّهْمَةِ: ١٤٠٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَبَسَ رَجُلًا فِي تُّهْمَةٍ ثُمَّ خَلَّى عَنْهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ. حَدِيثُ بَهْزِ بْنِ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ هَذَا الْحَدِيثَ أَتَمَّ مِنْ هَذَا وَأَطْوَلَ.

بَابُ مَا جَاءَ مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ: ١٤٠٣- حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ وَحَاتِمُ بْنُ سَيَّاهِ الْمُرُوزِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَهْلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٤٠٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ وَسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ ﷺ. حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلرَّجُلِ أَنْ يُقَاتِلَ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: يُقَاتِلُ عَنْ مَالِهِ وَلَوْ دِرْهَمَيْنِ. حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الهمداني، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ -قَالَ سُفْيَانُ: وَأَتْنَى عَلَيْهِ خَيْرًا- قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أُرِيدَ مَالُهُ يَغِيرُ حَقَّ فَقَاتِلْ فَقُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ: ١٤٠٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ نَحْوَ هَذَا. وَيَعْقُوبُ هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيِّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِسَامَةِ: ١٤٠٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَّارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ ﷺ قَالَ: -قَالَ يَحْيَى:

العرف الشَّدْي: قوله: باب ما جاء في الحبس في التهمة: الحديث عندنا معمول به. وفي «لسان الحكماء» لابن شحنة: من خرج من بيت خالٍ وفيه مقتول، وسيف الخارج مطلق بالدم، يقتص صاحب السيف الذي خرج. والله أعلم. قوله: باب ما جاء من قتل دون ماله فهو شهيد: في «الدر المختار»: من تعدى على محارم رجل، يجوز له قتله وإن لم يجد البينة، فيقتص في أحكام الدنيا، ولا حرج عليه في أحكام الآخرة. قوله: باب ما جاء في القسامة: من وجد قتيلاً في موضع، ولا يدري قاتله، فقال مالك بن أنس ﷺ: إن كان لولاء القتل لوث، فينتخبون الذين عليهم لوث ويحلف ويقسم خمسون رجلاً من ولادة القتل: إن فلاناً قاتل قتيلاً، فإن أقسموا يقتص المدعى عليه. وقال الشافعي ﷺ: لا قصاص في صورة، بل يقسم خمسون رجلاً من المدعين، فإن أقسموا فيؤدى، وإلا فالقسم على ولادة القاتل، فإن أقسموا بأنه لم يقتل فلا دية ولا قصاص. وقال أبو حنيفة ﷺ: لا قسم على المدعين، وإنما القسم على المنكرين، أي خمسون رجلاً من المنتخبين مما حول موضع القتل، يحلفون بالله: ما علمنا قاتله وما قتلناه. وفائدة القسم درء القصاص، وإن علموا بالقاتل أعلموا. ومذهب عمر الفاروق ﷺ موافق لمذهب أبي حنيفة ﷺ.

حاشية: قوله: ورث امرأة أشيم إلخ: قال محمد: وهذا نأخذ، لكل وارث في الدية والدم نصيب، امرأة كان الوارث أو زوجاً أو غيره. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهائنا. (الموطأ) قوله: عض: العض: أخذ الشيء بالسِّن. في «الصراح»: عض: كزیدن، من سَمِعَ يَسْمَعُ وَضَرْبٌ يَضْرِبُ. قوله: فوقعت إلخ: أي سقطت. والثنية واحدة الثنايا، وهي الأسنان المتقدمة، اثنان فوق واثنان تحت. قوله: الفحل: الفحل: الذكر من كل حيوان. ويراد ذكر الإبل كثيراً، وهو المراد ههنا. وكذا حكم من اضطرَّ إلى الدفع كالمراة تدفع عن نفسها من قصد الفحور بها مثلاً، لكن ينبغي أن يرفق في الدفع إلا من قصد القتل، كمن شهر سيفاً أو عصاً ليلاً في مصر، أو نهاراً في طريق في غير مصر، فقتله المشهور عليه عمداً، فلا شيء عليه. كذا في «الهداية». (اللمعات) قوله: من قتل دون ماله إلخ: أي عند الدفع عن ماله، وكذا دون أهله. (اللمعات) قوله: شهيد: فعيل إما بمعنى مفعول، أي يشهد ويحضره الملائكة بالنور والكرامة. أو بمعنى فاعل، أي يشاهد ما أعده له من النعيم، أو يحضر عند ربه. هذا إذا كان من الشهود والمشاهدة، ويحتمل أن يكون من الشهادة، أي مشهود له بالفضل والكرامة، أو يشهد لنفسه بذلك بالصدق والإخلاص، أو يشهد على الأمم يوم القيامة. (اللمعات) قوله: القسامة: اسم بمعنى القسم. وقيل: مصدر، يقال: قسم يقسم قسامة: إذا حلف. وقد يطلق على الجماعة الذين يقسمون. وفي الشرع: عبارة عن إيمان تقسم بها أولياء الدم على استحقاق دم صاحبهم، أو يقسم بها أهل الحلة المتهمون على نفي القتل عنهم، على اختلاف بين الأئمة. فعندنا يقسم أهل الحلة يتخيرهم الولي، يحلفون: «بالله ما قتلنا، وما علمنا قاتله»؛ للحديث المشهور: «البينة على المدعي واليمين على من أنكر». وعند الشافعي وكذا عند أحمد: إن كان بينهم عداوة ولوث، بأن يغلب الظن على أنهم قتلوه، يحلف الأولياء، فإن أبوا يحلف المتهمون، وإن لم يكن عداوة ولوث فلا يمين على الأولياء. ولا يجب في القسامة قصاص وإن كان الدعوى القتل عمداً، بل الواجب فيه الدية، عمداً كان الدعوى أو خطأ. وقال مالك: يقضى بالقود إن كان الدعوى في العمد. وهو القول القديم للشافعي، ومما مسائل الباب في كتب الفقه. (اللمعات)

وَحَسِبْتُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه أَنَّهُمَا قَالَا: - خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ بْنُ زَيْدٍ وَخَيَّصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ بْنُ زَيْدٍ حَتَّى إِذَا كَانَا بِخَيْرِ تَفَرُّقًا فِي بَعْضِ مَا هُنَاكَ، ثُمَّ إِنَّ خَيَّصَةَ وَجَدَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَتِيلًا قَدْ قُتِلَ. أَقْبَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ وَخَيَّصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ، وَكَانَ أَصْغَرُ الْقَوْمِ، ذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِيَتَكَلَّمَ قَبْلَ صَاحِبِهِ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَبِيرُ الْكُبَرِ». فَصَمَتَ وَتَكَلَّمَ صَاحِبَاهُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ مَعَهُمَا، فَذَكَرُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْتَلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ، فَقَالَ لَهُمْ: «اتَّخِلْفُوا خَمْسِينَ يَمِينًا فَتَسْتَحِقُّونَ صَاحِبَكُمْ أَوْ قَاتِلَكُمْ؟» قَالُوا: كَيْفَ نَخْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ؟ قَالَ: «فَتَبْرُئُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا». قَالُوا: وَكَيْفَ نَقْبَلُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى عَقْلَهُ. حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنَمَةَ وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنهما نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ بِمَعْنَاهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْقَسَامَةِ. وَقَدْ رَأَى بَعْضُ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ الْقَوْدَ بِالْقَسَامَةِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ: إِنَّ الْقَسَامَةَ لَا تُوجِبُ الْقَوْدَ، وَإِنَّمَا تُوجِبُ الدِّيَةَ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَبْوَابُ الْحُدُودِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحُدُودُ: ١٤٠٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَيْبِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَشِبَّ، وَعَنِ الْمَغْثُورِ حَتَّى يَغْفَلَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها. حَدِيثُ عَلِيٍّ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه. وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: «وَعَنِ الْغُلَامِ حَتَّى يَحْتَلِمَ». وَلَا نَعْرِفُ لِلْحَسَنِ سَمَاعًا مِنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَرَوَاهُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه مَوْفُوفًا، وَلَمْ يَرْفَعْهُ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَأَبُو ظَبْيَانَ اسْمُهُ حُصَيْنُ بْنُ جُنْدَبٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي دَرءِ الْحُدُودِ: ١٤٠٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ أَبُو عَمْرِو الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَيْبَعَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زِيَادٍ الدَّمَشَقِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْرُؤُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنْ كَانَ لَهُ تَخَرُّجٌ فَخَلُّوا سَبِيلَهُ؛ فَإِنَّ الْإِمَامَ أَنْ يَخْطِئَ فِي الْعَفْوِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَخْطِئَ فِي الْعُقُوبَةِ». حَدَّثَنَا هَذَا، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ رَيْبَعَةَ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو رضي الله عنهما. حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ رَيْبَعَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ الدَّمَشَقِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

العرف الشاذي: وسأل سائل عمر رضي الله عنه عن القسم، قال: إنه يرفع القصاص. ويمكن لأحد أن يقول: إن البخاري موافق لنا؛ فإنه أخرج قسامة أبي طالب في الجاهلية، وقسامته توافق قسامتنا. ولعله يشتر البخاري إلى أن تلك القسامة باقية على ما كانت في الجاهلية. والواقعة في عهده عليه السلام واحدة، والخلاف في تحريمها. قوله: كبر الكبر: كان عبد الرحمن ومن معه بنو أعمام، والمُدعي إنما هو عبد الرحمن. وأما سؤاله عليه السلام عن الكبر ليس لكونه ممن ادعى عليه، بل لتفسير القصة ومعرفتها. ونقول في حديث الباب: إن غرضه عليه السلام من استحلاف المدعين هو ليس حكم الشريعة وضابطها، بل غرضه استفسار ما في ضميرهم؛ لينكروا عن الحلف، ولذا قالوا: كيف نخلف؟ ولم نشهد؟ ونظر استفسار ما في القلب ما في الصحيحين: قالت بنت أبي سفيان أم المؤمنين رضي الله عنها: تزوج أخي يا رسول الله، فقال النبي ﷺ: «أتردين؟» فمراده استفسار ما في قلبها، فقالت: أريد أن تكون أختي شريكتي في الخير، فقال النبي ﷺ: «لا، فإن الله حرم جمع أختين». ونقول أيضًا: إن رَأَوْنَا قَالَ بعد رواية الحديث: ليس العمل على هذا. رواه أبو داود. وأيضًا في «أبي داود»: «باب ترك القود بالقسام»، قال: إن سهلًا والله أوهم الحديث أن رسول الله ﷺ ﷺ إله، فصار الحديث معلولاً. قوله: أعطى عقله: في «البخاري»: «وهي يومئذ صلح» أي كان معهم عهد. وقال محمد بن إسحاق في «السيرة»: إن هذه القصة بعد فتح خيبر. وفي بعض الصور عندنا الدية من بيت المال، وأدلتنا في مسألة الباب محصاة في موضعها، كما في «التحريج». وذكرها الشيخ علاء الدين المارديني أيضًا.

حاشية: قوله: كبر إلخ: أمر من التكبير. والكبر -بضم فسكون- أكبر القوم، أي عظم من هو أكبر منك، أي قدمه في التكلم. وفي رواية: «الكُبَرُ الْكُبَرُ» على الإغراء، أو بتقدير «قدموا الكبر»، والثاني تأكيد. وههنا إشكالان، أحدهما: أنه كيف أمر بتقدم الأكبر مع أن المدعي كان هو الأصغر، أعني عبد الرحمن؟ والثانيهما: أنه كيف عرضت اليمين على الثلاثة، والوارث هو عبد الرحمن خاصة؟ أجيب عن الأول بأن المراد كان سماع صورة القضية، فإذا أريد حقيقة الدعوى تكلم المدعي، وبأنه يحتمل أن عبد الرحمن وكل حويصة، وهو الأكبر. وعن الثاني: بأنه أورد لفظ الجمع؛ لعدم الالتباس. (اللمعات) قوله: فترنكم إلخ: من الإبراء. وفي بعض النسخ: «فترنكم» من التبرئة. أي يرفعون منكم الظن والتهمة منهم. وظاهره أنهم إذا حلفوا ارتفعت الدية عنهم، كما هو ملحق الشافعي، ولأن اليمين عهده في الشرع ميراث للمدعى عليه لا ملزمة، كما في سائر الدعاوي. وعندنا يجب الدية مع وجود أيمانهم؛ لأن النبي ﷺ جمع بين الدية والقسامة في حديث سهل وفي حديث زياد بن أبي مريم. كذا في «المداية»، قاله الشيخ في «اللمعات». وذكر الإمام محمد رحمته الله في «الموطأ»: وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: القسامة توجب العقل، ولا تشيط (أي لا تبطل) الدم في أحاديث كثيرة. فهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله والعمامة من فقهاءنا. قوله: عن النائم حتى يستيقظ: [لكن النائم يقضي ما فات عنه، بخلاف الصبي والمعتوه]. قوله: ادروا الحدود إلخ: أي ادفعوها قبل أن تصل إلى الإمام؛ فإن الإمام إذا سلك سبيل الخطأ في العفو الذي صدر منه خير من أن يسلك سبيل الخطأ في العقوبة بأن يعاقب بخطأ وعدم تشخيص القضية، فإذا وصلت إليه وجب عليه الإنفاذ. فعلى هذا مضمونه مضمون قوله: «تعافوا الحدود»، والخطاب لغير الأئمة. وقد يحمل على درء الإمام الحدود بقوله: «أه جنون؟ أشرب حمراً؟»

نفع قوت المفتدي: [أبواب الحدود] [رفع القلم عن ثلاثة إلخ]: بصحيح ابن حبان مراد رفعه عنهم في شره دون كتب خير لهم. قال حق: وهو ظاهر بالصبي دون النائم والمجنون. [ادروا الحدود]: هو أمر للأئمة، أي لا تحدوا إلا بأمر متيقن.

وَرَوَاهُ وَكِيعٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ. وَرَوَاهُ وَكِيعٌ أَصَحُّ. وَقَدْ رَوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ قَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ. وَيَزِيدُ بْنُ زِيَادٍ الدَّمَشَقِيُّ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ. وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ الْكُوفِيُّ أَثْبَتُ مِنْ هَذَا وَأَقْدَمُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السِّتْرِ عَلَى الْمُسْلِمِ: ١٤٠٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الْآخِرَةِ. وَمَنْ سَتَرَ عَلَى مُسْلِمٍ، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَابْنِ عُمَرَ ﷺ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ هَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُ رِوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ. وَرَوَى أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطٍ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْحَدِيثِ. ١٤١٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ. وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ، كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ. وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً، فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّلْقِينِ فِي الْحَدِّ: ١٤١١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ: «أَحَقُّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ؟» قَالَ: «مَا بَلَغَكَ عَنِّي؟» قَالَ: «بَلَغَنِي أَنَّكَ وَقَعْتَ عَلَى جَارِيَةٍ آلِ فُلَانٍ». قَالَ: نَعَمْ. فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ. وَفِي الْبَابِ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ ﷺ. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ مُرْسَلًا، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي دَرءِ الْحَدِّ عَنِ الْمُعْتَرِفِ إِذَا رَجَعَ: ١٤١٢ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: جَاءَ مَاعِزُ الْأَسْلَمِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ رَنَى. فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَ مِنَ الشَّقِّ الْآخَرِ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ رَنَى. فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَ مِنَ الشَّقِّ الْآخَرِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ قَدْ رَنَى. فَأَمَرَ بِهِ فِي الرَّابِعَةِ. فَأُخْرِجَ إِلَى الْحَرَّةِ، فَرُجِمَ بِالْحِجَارَةِ. فَلَمَّا وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ، فَرَيْشَتَهُ حَتَّى مَرَّ بِرَجُلٍ مَعَهُ لَحْيٌ جَمَلٍ، فَضَرَبَهُ بِهِ، وَضَرَبَهُ النَّاسُ حَتَّى مَاتَ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَرَّ حِينَ وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ وَمَسَّ الْمَوْتِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلَّا تَرَكَتُمُوهُ؟». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. قَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ. ١٤١٣ - وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَعْتَرَفَ بِالزُّنَا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ اعْتَرَفَ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، حَتَّى شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبِكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الستر إلخ: في كتب الحنفية: من رأى رجلاً يزني بغير محارم، الرائي لا يرفع الأمر إلى الحاكم، بل يستتر عليه، إلا إذا علم أنه يعتاده. قوله: باب ما جاء في التلقين في الحد: يستحب للإمام أن يلقي المعلن. ولا تلقين فيمن قام عليه البيعة. وثبت تلقينه ﷺ رجلاً. قوله: فشهد أربع شهادات: هذا حجة لأبي حنيفة ﷺ في الاعتراف أربع مرات في أمكنة. وقال أبو يوسف ﷺ: يكفي الإقرار مرتين. وقال الحجازيون: يكفي مرة واحدة. وفي (أبي داود) وغيره: أنه أقر مرة فأعرض عنه النبي ﷺ، ثم أقر فأعرض، ثم أقر. وبمسك الحجازيون ببعض المبهمة التي ليس فيها ذكر أربع شهادات. ونحمل الساكت على الناطق. قوله: باب ما جاء في درء الحد إلخ: يجوز الرجوع في صورة الاعتراف لا في حالة إقامة البيعة عليه. وهكذا عندنا وعند غيرنا. قوله: مر برجل إلخ: قيل: إنه أبو بكر الصديق ﷺ. وقيل: غيره. قوله: هلا تركتموه: قال المالك: إذا فر المعلن بالزنا في أثناء إقامة الحد عليه، فيسأل، إن كان فراره لا لم يحد، وإن كان رجوعاً فترك ويسقط الحد، والاستفسار لازم. وقال الشافعية: إذا هرب فلا يسقط الحد إلا إذا رجع صراحة. وفي كتبنا أنه إذا فر فعلاً أو قولاً سقط الحد. واعترض على المالك بأنهم إذا سألوا استفساراً، فيلزم الدية على الصحابة ﷺ، فاعترض المالك بمعاذير. والحديث وارد على الكل، ولكن أكثر ألفاظ الحديث أقرب إلى قول المالك، منها لفظ الباب: «هلا تركتموه». وفي (أبي داود): «هلا تركتموه ليستبث إلخ». وفيه: «لعله أن يتوب فيتوب الله عليه». وأقول: لا بد من التفصيل في المسألة ههنا، ولا بد من أن يقال: إنه إن فر من الألم الفوري فلا يسقط الحد. ثم رأيت في (البدائع) قال: فر ولم يرجع. ويقال: إن ماعزاً فر من الألم، كما في الصحيحين: «فلما وجد مس الحجارة فر إلخ». وفي (أبي داود) أنه قام بعد فرار يسير.

حاشية: لعلك قبلت أو غمرت، ونحوها. فالخطاب للإمام من قبيل وضع المظهر موضع المضمر، فتدبر. (اللمعات) قوله: ولا يسلمه: أسلمه فلان: إذا لقاه في الملركة أي أهلكه، ولم يحمه من عدوه. وهو عام في كل من أسلمه إلى شيء، ولكنه غلب في الإلقاء في الملركة. (بمعجم البحار) قوله: ستره الله إلخ: (أي ستره عن أهل الموقف أو ترك المحاسبة). (المجمع) قوله: أحق ما بلغني عنك: قال الطيبي: فإن قلت: كيف التوفيق بين هذا الحديث وبين حديث أبي هريرة وغيره، فإن هذا يدل على أنه ﷺ كان عارفاً بزنا ماعز ﷺ، فاستنطقه؛ ليفر به؛ ليقم عليه الحد، وحديث أبي هريرة - أي الآتي بعده - يدل على أنه ﷺ لم يكن عارفاً به، فجاء ماعز، فأقر، وأعرض عنه مراراً؟ قلت: للبقاء مقامات وأساليب، فمن مقام يقتضي الإيجاز فيقتصرون على كلمات معدودة، ومن مقام يقتضي الإطناب، فيطنبون فيه كل الإطناب. فابن عباس سلك طريق الاختصار، فأخذ من أول القصة وآخرها؛ إذ كان قصده بيان رجم الزاني المحصن بعد إقراره، وغيره سلك طريق الإطناب في بيان مسائل مهمة للأمة. وذلك أنه لا يبعد أن رسول الله ﷺ بلغه حديث ماعز، فأحضره بين يديه، فاستنطقه؛ لينكر ما نسب إليه لدرء الحد، فلما أقر أعرض عنه مراراً بعد ما جاءه من قبل اليمين والشمال بإقراره بعد الإقرار، وكل ذلك ليوقع عما أقر. فلما لم يجد فيه ذلك، قال: «أبه جنون؟ إلخ». انتهى كلام الطيبي مختصراً مع تغيير يسير، والله تعالى أعلم. قوله: هلا تركتموه: قال علي القاري في «المرقاة»: قال ابن الهمام: فإذا هرب في الرجم فإن كان مقرأً بترك ولا يتبع، وإن كان مشهوداً عليه أتبع ورجم حتى يموت؛ لأن هربه رجوع ظاهر، ورجوعه يعمل في إقراره لا في رجوع الشهود. والله تعالى أعلم.

قَالَ: «أَخَصَّنْتُ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَأَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ فِي الْمَصَلِّ. فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ قَرَّ، فَأَذْرَكَ فَرَجِمَ حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرًا وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْمُعْتَرِفَ بِالزَّانَا إِذَا أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ مَرَّةً أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ. وَحُجَّتُهُ مَنْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَرَزِيدِ بْنِ خَالِدٍ ﷺ: «أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنِي زَنَى بِامْرَأَةٍ هَذَا»، الْحَدِيثُ بِطَوِيلِهِ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغْدُ - يَا أَنَسُ - إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا»، وَلَمْ يَقُلْ: فَإِنْ اعْتَرَفَتْ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَشْفَعَ فِي الْحُدُودِ: ١٤١٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ﷺ: أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّتْهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: مَنْ يَكْلَمُ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: مَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حَبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَكَلَّمَهُ أَسَامَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟» ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ فَقَالَ: «إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ. وَأَيُّمُ اللَّهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ مَسْعُودِ بْنِ الْعُجْمَاءِ - وَيُقَالُ: ابْنُ الْأَعْجَمِ - وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ ﷺ. حَدِيثُ عَائِشَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَحْقِيقِ الرَّجْمِ: ١٤١٥- حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ: قَالَ: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ فِيهِمَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ، فَرَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ. وَإِنِّي خَائِفٌ أَنْ يَطُولَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ فَيَقُولَ قَائِلٌ: لَا نَحْدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيُضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، أَلَا وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَنَ، وَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ حَمْلٌ أَوْ الْإِعْتِرَافُ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. ١٤١٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرُقِيُّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ: قَالَ: رَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجِمَ أَبُو بَكْرٍ وَرَجِمْتُ، وَلَوْلَا أَنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَزِيدَ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَكَتَبْتُهُ فِي الْمُصْحَفِ، فَإِنِّي قَدْ خَشِيتُ أَنْ يَجِيءَ أَقْوَامٌ فَلَا يَجِدُونَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَيَكْفُرُونَ بِهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ.

حَدِيثُ عُمَرَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عُمَرَ ﷺ.

العرف الشذبي: قوله: أحصنت: الإحصان له شروط عندنا في الزنا وحد القذف. واستخراج هذه الشروط عندنا متعذر. وبوب عليه في «المبسوط»، ولعل الحنفية أخذوا بجميع إطلاق «المحصن» في القرآن؛ فإن إطلاقات المحصنات كثيرة، منها الحرائر، ومنها المنكوحات، ومنها المسلمات، ومنها العفاف. وظني أن المذكور والمسؤول في الحديث الإحصان بمعنى النكاح؛ فإن هذا ركن من أركان الإحصان. قد يذكر في كتبنا أن المحصن حر عاقل بالغ مسلم، نكح بنكاح صحيح، ودخل بها، ويكونان محصنين. وزعم بعض أرباب التصنيف أيضًا أن الإحصان هو إحصان الزاني والمزنية، والحال أن المراد بهما الزوجان؛ فإن الزاني إذا كان محصنًا يرجم، والمزنية إذا كانت غير محصنة تجلد. فاستبصر ولا تخط ولا تغلط. قوله: ولم يصل عليه: الروايات في الصلاة عليه مختلفة. وقيل في الجمع بأنه ﷺ لم يصل وأمر غيره بالصلاة عليه، ثم دعا له بعد عدة أيام. وصلى على الغامدية وامرأة أخرى لتوبتهما، كما في «أبي داود»، وسيأتي في «الترمذي». قوله: باب ما جاء في كراهية أن يشفع في الحدود: يجوز الشفاعة قبل رفع القضية إلى القاضي لا بعده. هذا في الحدود، وأما في التعازير فتجوز في الحالين. قوله: سرت: في أكثر الطرق أما جحدت العواري التي عندها، ولقد أظن الحافظ. وأقول: إن كان جحدت العواري فلا قطع، وإنما لعلها سرت وجحدت العواري. قوله: لقطعت يدها: قالوا: يستحب بعد هذا كلمة: «أعاذها الله عنها». قوله: باب ما جاء في تحقيق الرجم: قيل: إن الخوارج أنكروا الرجم، لكن في قراءة ابن مسعود ﷺ كان الرجم؛ فإن في مصحفه: «التيب والنية إذا زنيا فارجموهما نكالًا من الله»، فتكون القراءة مشهورة، لكن الإمام أي مصحف عثمان خال عن حكم الرجم. وحكم الرجم موجود في التوراة أيضًا. قوله: أو كان حمل: قال به الموالك، ولا ترجم عندنا إلا بالبينه أو الاعتراف، ولا عورة للحبل، وهو مذهب الشافعية، وقال النووي: إذا حبلت ولا تدري نكاحها فكيف ترجم؟ لعلها نكحت، وهل يجب علينا تحقيق أسرار المخلوق؟ أقول: يجب الجواب عن قول عمر ﷺ؛ فإنه قال به بمحض من الصباحة، فقال الحافظ: إن عمر ﷺ كان يقول بالرجم بالحبل في بعض الصور لا في كلها وفاقا للموالك. وأقول: يمكن أن يقال: إن أمر الحبل لا يبقى كذلك، بل يبلغ إلى الاعتراف أو البينة؛ فإن عادة الدنيا أهم لا يدعونها مهملة، بل يرفعون أمرها، فإذا أن تدعى نكاح السر أو تعترف أو تقام البينة عليها، ولا مرفوع يدل على الرجم بالحبل، وظني أن حقيقة السحال أن مراد عمر ﷺ أن لا يبقى أحد في دار الإسلام غير منتسب ومهمل النسب. بخلاف أبي حنيفة والشافعية ﷺ؛ فإن جماعة من قطان دار الإسلام تبقى غير منتسبين إلى أحد؛ فإننا نقول: إن الأمة إذا ولدت أولًا ولم يدع مولاها فيبقى ولدانها بلا نسب، وأما عند الشافعية فمثل من أتى بها حبل لا نعلم نكاحها؛ فإن أولادها تكون بلا انتساب، وأما المذكور منا فحكم القضاء، وأما باعتبار الديانة فلا يبقى بلا نسب؛ لما ذكرت أولًا من وجوب الدعوة ديانة إذا علم أن نطفة أمته منه، وظني أن نفي عمر ﷺ عن بيع أم الولد أيضًا من فروع هذه المسألة؛ فإن السلف كانوا مختلفين في بيع أم الولد، ثم منع عمر ﷺ، وأخذ أرباب المذاهب الأربعة. قوله: ولولا أني أكره إلخ: ههنا إشكال، وهو أن حكم الرجم إما من القرآن أو ليس منه؛ فإن كان حكم القرآن فلا يجوز لعمر ﷺ ترك كتابته، وإن لم يكن منه فلا يجوز له كتابته، وفي «فتح الباري» بسند قوي عن عمر ﷺ: كتبتها في آخر القرآن.

حاشية: قوله: إهمتهم إلخ: أي أفلتهم وأضرهم، والمرأة المخزومية هي فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد، بنت أخي أبي سلمة. قوله: حب رسول الله ﷺ: بكسر الحاء، أي محبوبه ﷺ. (اللمعات) قوله: أتشفع إلخ: قال الطيبي: وقد أجمعوا على تحريم الشفاعة في الحد بعد بلوغه إلى الإمام لهذا الحديث، وعلى أنه يجرم التشفيع فيه، فأما قبل البلوغ فقد أجاز فيها أكثر العلماء إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب شر وأذى للناس، وأما المعاصي التي يجب فيها التعزير فيجوز الشفاعة والتشفيع فيها، سواء بلغت الإمام أو لا؛ لأنها أهون، بل هي مستحبة إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب أذى. قوله: وألم الله: هذا مخفف «ألمن الله»، و«ألمن» جمع «ألمن»، وأصله: ألمن الله قسمي. قوله: إن الله بعث إلخ: قال الطيبي: إنما جعل قوله: «إن الله بعث محمدًا بالحق إلخ» مقدمة للكلام رفعًا للرية ودفعًا للهمة. قوله: ألا وإن الرجم حق: وفي رواية: الرجم في كتاب الله حق، وفي رواية ابن ماجة: وقد قرئ بها: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة»، كذا في «الطيبي». قوله: أو كان حمل: [أي ظهور الحمل لامرأة غير ذات الزوج. قال في «اللمعات»: هذا الحكم منسوخ.]

نفع قوت المغتذي: [أذلقته الحجاره]: بنقط داله، أي بلغت منه جهدا حتى قلق.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجْمِ عَلَى الثَّيِّبِ: ١٤١٧- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ سَمِعَهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَشِبْلٍ رضي الله عنهم: أَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَأَتَاهُ رَجُلَانِ يَخْتَصِمَانِ. فَقَامَ إِلَيْهِ أَحَدُهُمَا فَقَالَ: أَشْهَدُكَ اللَّهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ. فَقَالَ خَصْمُهُ، وَكَانَ أَفْقَهُ مِنْهُ: أَجَلْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَذِّنْ لِي فَأَتَكَلَّمُ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا، فَرَزَنِي بِأَمْرَاتِهِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَقَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَخَادِمٍ، ثُمَّ لَقِيتُ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَرَزَعُمُو أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ، وَإِنَّمَا الرَّجْمُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، الْمِائَةُ شَاةٍ وَالْخَادِمُ رَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَاغْدُ - يَا أَنْيْسُ - عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمُهَا»، فَعَدَا عَلَيْهَا فَأَعْتَرَفَتْ فَارْجَمُهَا. حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنُ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَبِي شَهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنهم عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ بِإِسْنَادِهِ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ بِمَعْنَاهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَهَزَالٍ وَبُرَيْدَةَ وَسَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ وَأَبِي بَرَزَةَ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنهم. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رضي الله عنهم حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ. وَهَكَذَا رَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَمَعْمَرُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رضي الله عنهم عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. وَرَوَوْا بِهِذَا الْإِسْنَادِ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا زَنَتِ الْأَمَةُ فَاجْلِدُوهَا، فَإِنْ زَنَتْ فِي الرَّابِعَةِ فَيُعَوَّهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ». وَرَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَشِبْلٍ رضي الله عنهم: «كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم...». هَكَذَا رَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ الْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَشِبْلٍ رضي الله عنهم. وَحَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ وَهُمْ، وَهُمْ فِيهِ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ أَدْخَلَ حَدِيثًا فِي حَدِيثٍ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى الزُّبَيْدِيُّ وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رضي الله عنهم عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. قَالَ: «إِذَا زَنَتِ الْأَمَةُ». وَالزُّهْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ شِبْلِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ الْأَوْسِيِّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. قَالَ: «إِذَا زَنَتِ الْأَمَةُ». وَهَذَا الصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَشِبْلُ بْنُ خَالِدٍ لَمْ يُدْرِكِ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، إِنَّمَا رَوَى شِبْلٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ الْأَوْسِيِّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. وَهَذَا الصَّحِيحُ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ غَيْرُ مَحْضٍ، وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «شِبْلُ بْنُ حَامِدٍ»، وَهُوَ خَطَأٌ، إِنَّمَا هُوَ شِبْلُ بْنُ خَالِدٍ، وَيُقَالُ أَيْضًا: شِبْلُ بْنُ خُلَيْدٍ. ١٤١٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ زَادَانَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ حِطَّانِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «خُذُوا عَنِّي فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جَلْدُ مِائَةٍ ثُمَّ الرَّجْمُ، وَالْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَفْئِي سَنَةٍ». هَذَا حَدِيثُ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، مِنْهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَأَبِي بَنْتِنٍ وَغَيْرُهُمْ رضي الله عنهم.

العرف الشاذي: قوله: الثيب: المنكوحه. قوله: لما قضيت بيننا بكتاب الله: «لما» بمعنى «إلا». قوله: المائة شاة: بالجر عند الكوفيين. قوله: والخادم إلخ: قال شارح: إن المائة شاة والخادم أعطي زوج الزنية. قوله: وتغريب عام: حمل الحنفية التغريب على السياسة، ولنا على هذا ما رواه الطحاوي أن عمر رضي الله عنه غرّب رجلاً، فلاحق بأهل الشام، فقال عمر رضي الله عنه: لا أغرّب بعد ولو كان حراً، كيف كف عنه عمر رضي الله عنه ولنا ما في «البحاري»: بإقامة حد وتغريب إلخ، ودل العطف على أنه ليس بحد، ولا تغريب للأرقاء والنسوان عند الحنفية، ونقول: إن في «مسلم» وفي «الترمذي» في الصفحات الآتية الجمع بين الجلد والرجم، وليس ذلك مذهب أحد، فقبل بالحمل على النسخ أو السياسة، فكذلك نقول ههنا. قوله: وَاغْدُ يَا أَنْيْسُ إلخ: قيل: لا تفتيش على الحاكم في الحدود، فكيف أرسله النبي صلى الله عليه وسلم؟ فأجاب النووي بأن في الواقعة كان السؤال بسبب حد القذف؛ فإنه من حقوق العباد، ولم يكن التفتيش عن حد الزنا الذي من حقوق الله، ولا يقال: إن أحدهما إذا أقر بالزنا وأنكره الآخر فلا حد على المقر، وفي كتبنا: أن الإمام يسأل الزاني، بمن زنت؟ وأين زنت؟ وما الزنا؟ وههنا كيف ما دعا النبي صلى الله عليه وسلم المزنية وانتظر سؤالها؟ فإنا نقول: إن هذا إنما يرد لو كانت حاضرة، وإذا كانت غائبة يقام عليه الحد، وكذا لو أقر بالزنا بمن لا يعرفها وما لو أطلق، وقال: زنت. قوله: فإن زنت في الرابعة فبيعوها إلخ: إن قيل: لا يجوز له أن يرفع الكل عن نفسه ووضعه على رأس أخيه المسلم، قلنا: إنه ليس بوضعه على معين؛ فإن المشتري يجوز له أن يبيعها، ثم هكذا.

حاشية: قوله: لما قضيت: [بمعنى] إلا، أي لا تفعل إلا تقضي. [قوله: اقض بيننا بكتاب الله: قال الشيخ في «اللمعات»: هذا مبني على أنه كان في كتاب الله آية الرجم، ثم نسخت تلاوته، فصح القول بأنه كتاب الله. وقيل: المراد بكتاب الله هنا حكمه. وقوله: «إن ابني كان عسيفاً على هذا» أي أجيراً. قوله: وتغريب عام: التغريب داخل في الحد عند بعض العلماء، وعندنا هو سياسة، وتعزير مفوض إلى رأي الإمام ومصلحته، و«أنيس» اسم رجل، هو سيد قوم المرأة، هو بلفظ التصغير، أنيس بن الضحاك الأسلمي. قوله: وَاغْدُ يَا أَنْيْسُ: قال النووي: هذا محمول على إعلامها، بأن أبا العسيف قذفها بابنه، فتعرفها بأن لها عنده حد القذف، هل هي طالبة به أم تعفو عنه؟ أو تعترف بالزنا؟ فإن اعترفت فلا يسجد القاذف، وعليها الرجم؛ لأنها كانت محصنة، ولا بد من هذا التأويل؛ لأن ظاهره أنه بعث لطلب إقامة حد الزنا وتجسسه، وهذا غير مراد؛ لأن حد الزنا لا يتجسس ولا يتقرر، بل لو أقر به الزاني استحَبَّ أن يلحق به الرجوع، كذا في «الطبيي». قوله: اعترفت: [المراد الاعتراف المعهود في الشرع، وهو أربع مرات. (اللمعات)] قوله: الحق: [بضم ميم وفتح مهمله وشدة موحدة مكسورة وبقاف، والحدوثون يفتحون الباء. (الغني)] قوله: خذوا عني: وفي رواية كما في «المشكاة»: «خذوا عني، خذوا عني»، مرتين، كرّر للتأكيد؛ لحفائه؛ لأنه تعالى حكم أولاً: «وَالَّذِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ» [بالمسك في البيوت، وحسبهن فيها حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً، والمراد بالسبيل الحد، فأخبر صلى الله عليه وسلم أنه تعالى قد جعل فيهن سبيلاً، وشرّع الحد: البكر بالبكر جلد مائة، والثيب بالثيب - والمراد به المحصن - جلد مائة والرجم، وفيه الجمع بين الجلد والرجم، وبه أخذ أصحاب الظواهر وبعض الصحابة والتابعين، والجمهور على أن الجلد منسوخ فيمن وجب عليه الرجم، لحديث ماعز وغيره، ثم إنه لم يذكر حكم الثيب مع البكر؛ لظهوره. (اللمعات)

نفع قوت المغتذي: [عسيفاً]: بعين فسین ففاء، كأمير أجيرا.

قَالُوا: الثَّيِّبُ يُجْلَدُ وَيُرْجَمُ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَغَيْرُهُمَا ﷺ -: الثَّيِّبُ إِنَّمَا عَلَيْهِ الرَّجْمُ وَلَا يُجْلَدُ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ هَذَا فِي غَيْرِ حَدِيثٍ فِي قِصَّةِ مَا عَزَّيْهِ ﷺ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ أَمَرَ بِالرَّجْمِ، وَلَمْ يَأْمُرْ أَنْ يُجْلَدَ قَبْلَ أَنْ يُرْجَمَ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ. بَابُ مِنْهُ: ١٤١٩ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ اعْتَرَفَتْ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِالزَّانَا، وَقَالَتْ: أَنَا حُبْلَى، فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ وَلِيَّهَا، فَقَالَ: «أَحْسِنِ إِلَيْهَا، فَإِذَا وَضَعْتَ حَمْلَهَا فَأَخْبِرِي» فَفَعَلَ، فَأَمَرَ بِهَا فَشَدَّتْ عَلَيْهَا يَدَايَهَا، ثُمَّ أَمَرَ بِرَجْمِهَا فَرُجِمَتْ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَجَمْتَهَا ثُمَّ تُصَلِّي عَلَيْهَا؟ فَقَالَ: «لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَسَعَتْهُمْ. وَهَلْ وَجَدْتَ شَيْئًا أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ؟» وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي رَجْمِ أَهْلِ الْكِتَابِ: ١٤٢٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنُ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَمَ يَهُودِيًّا وَيَهُودِيَّةً. وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٤٢١ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَمَ يَهُودِيًّا وَيَهُودِيَّةً. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَالْبَرَاءِ وَجَابِرِ بْنِ أَبِي أَوْفَى وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ. حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ﷺ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: إِذَا اخْتَصَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ، وَتَرَفَعُوا إِلَى حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ، حَكَمُوا بَيْنَهُمْ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَبِأَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُقَامُ عَلَيْهِمُ الْحُدُ فِي الزَّانَا. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الثَّقِيِّ: ١٤٢٢ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَيَحْيَى بْنُ أَكْثَمَ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَغَرَّبَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَعُבَادَةَ ...

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في رجم أهل الكتاب: ذيل المسألة طويل، وذخيره كثيرة. قال أبو حنيفة رحمه الله: لا يرحم أهل الكتاب. وقال الشافعي رحمه الله: يرحم أهل الكتاب. ووافقه أحمد رحمه الله. وقال مالك رحمه الله: لا حد على الحربي أصلاً. ثم قال المالك: إن كل قضية الذمي إذا رفعت إلى الحاكم، فهو مختار بين أن يحكم بالشرعية الغراء أو يعرض عنه. وتمسكوا بالآية. وقال الثلاثة: لا تخيير، بل يحكم بما في الشريعة الغراء، وأدعينا نسخ ما في الآية. ثم ظاهر حديث الباب للشافعي وأحمد رحمه الله، وأجاب الطحاوي، واعترض عليه الحافظ. أقول: إن في جواب الطحاوي اختصاراً؛ فإنه قال: إن حكم الرجم كان يحكم التوراة. وأذكر احتمالات مراد الطحاوي، منها: أنهم جعلوا النبي ﷺ حكماً، فإذا يحكم بما في شريعتهم، نعم يُبحث أنه عليه السلام هل له أن يحكم بشرعية حقة غير كتابه أم لا؟ ومنها: أن الإسلام لم يكن شرط الإحصان في التوراة، بل كان الرجم على المحصن وغيره. ويقال على هذا: إن اشتراط الإسلام في الإحصان في شريعتنا ما مأخذه؟ ويطلب منا إثبات التسوية بين المحصن وغيره في التوراة. وقال الحافظ: لا تسوية بين المحصن وغيره في التوراة؛ فإن في «أبي داود» أنه عليه السلام سأل عن إحصانها وعنده. أقول: إن الإحصان في «أبي داود» بمعنى الزوج لا بمعنى الإسلام؛ لما قلت أولاً: إن الإحصان فما المذكور في الأحاديث بمعنى الزوج. ومن تلك الاحتمالات أنه عليه السلام أُلزم ما يعلمونه من شريعتهم، وإلزامه عليه السلام إياهم بما يلتزمون به ليس ببعيد، وأما دليل اشتراط الإسلام في الإحصان فما في «المهذبة» بسند عبد الباقي بن قانع الحنفي - بينه وبين أبي داود واسطة واحدة - رواه عن ابن عمر. وفي «الجوهر النقي» من مرفوع، وتأول الشافعية بأنه في حد القذف لا في الزنا. واختلف في وقت واقعة الباب، ففي أكثر الروايات أنها في المدينة، وفي بعضها أنها واقعة في خيبر، وفي «أسباب النزول» للسيوطي أنها واقعة في الفدك. وورد في الروايات: أن اليهود تشاوروا وتناجوا أن نذهب إلى هذا النبي ونبتليه، فإن حكم بالرجم كما في التوراة فهو نبي وإلا فليس بنبي. وأدعي أن آية الجلد بعد هذه الواقعة، وكذلك آية الرجم: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما». ولي في هذه الدعوى ذخيرة كثيرة. وقال الحافظ: إن واقعة الباب في السنة الثامنة. وما أتى بما يشفي، وتمسك بأن ابن عباس شهد الواقعة، وهجرته إلى المدينة المنورة في السنة الثامنة مع أبيه عباس. أقول: إن ابن عباس شهد الواقعة، وفي «تفسير ابن جرير» ما في «تفسير ابن جرير» عن أبي هريرة عليه السلام ما يدل على أنه شهد الواقعة، ولكنه لم يأخذه. ثلاثاً من اليهود، وقد قتلوا في قرب أحد، منهم كعب بن أشرف. أقول: كان للحافظ أن يستدل بما في «تفسير ابن جرير» عن أبي هريرة عليه السلام ما يدل على أنه شهد الواقعة، ولكنه لم يأخذه. أقول: إن في «أبي داود» عن أبي هريرة عليه السلام ما يخالف ما في «تفسير ابن جرير»، فيكون ما في التفسير وهم الراوي، فلا تكون القصة إلا قبل حكم الآية. وليحفظ ههنا أنه عليه السلام كان يومر بالحكم بالتوراة؛ لما في آية: «يَحْكُمُ بِمَا آتَيْنَاهُ». وفي «أبي داود» أنه عليه السلام أيضاً داخل فيه. وفي الأحاديث أنه عليه السلام كان يحب العمل بما في التوراة قبل نزول الشريعة الغراء؛ لما في «البخاري»: كان يحب العمل بالكتاب ما لم ينزل فيه حكم الله. وقال حافظ من الحفاظ: إن ابتداء خلاف أهل الكتاب كان بعد فتح مكة. ولا أعلم مأخذه، وذكر ابن العربي المالكي في «أحكام القرآن» أن ما في الواقعة إلزام على اليهود بما في كتابهم. أقول: إن مدلول الآيات والأحاديث أن اليهود معاقبون على تركهم ما في التوراة، كما يعاقبون على ترك الإيمان بمحمد ﷺ. ولنا على مسألة الباب في «باب المكاتب» في «الزليعي» أن محمد بن أبي بكر الصديق كان عاملاً على مصر في عهد علي، وكتب إلى علي أن مسلماً زنى بذيمة، فقال علي عليه السلام: حوّل الذمة إلى الذميين وارجم المسلم. فدل على عدم رجم الذمة. وأعلم أن في «أبي داود» عن أبي هريرة عليه السلام ما يدل على قبول شهادة الكافر. ولا يجوز ذلك عند الشافعي رحمه الله، وجائز عندنا في بعض الصور.

حاشية: قوله: [من الجود، أي صرفت نفسها.] قوله: النفي: والتغريب: جلاوطن كردن. قوله: ويحيى بن أكثم: قال الشيخ أبو الطاهر في «المغني»: «أَكْثَمُ ابْنُ الْجَوْنِ» بفتح هززة ومثلثة، وكذا بصرة بن أكثم ويحيى بن أكثم. وليس في «المغني» «أَكْثَمُ» بالفوقية أحد. وفي «القاموس»: في «ك ت م» الأَكْثَمُ بن الجون صحابي، ويحيى بن أكثم القاضي العلامة. وفي «التقريب»: يحيى بن أكثم أبو محمد القاضي من العاشرة. قوله: وغرب: قال الشيخ في «اللمعات»: التغريب داخل في الحد عند بعض العلماء، وعندنا هو سياسة وتعزير مفوض إلى رأي الإمام ومصلحته. والدليل لنا قوله تعالى: «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا» شارحاً في بيان حكم الزنا ما هو؟ فكان المذكور تمام حكمه، وإلا كان تجهيلاً؛ إذ يفهم أنه تمام الحكم، وليس تمامه في الواقع، فكان مع الشروع في البيان أبعد من ترك البيان؛ لأنه يقع في الجهل المركب، وذلك في البسيط. كلنا قاله ابن الهمام، وبسطة في حاشية «المهذبة»، من أراد الإطلاع فلينظر ثمة.

بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه. حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثُ غَرِيبٍ، رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ قَرَفَعُوهُ، وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَغَرَبَ، وَأَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَغَرَبَ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ. وَهَكَذَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ رِوَايَةِ ابْنِ إِدْرِيسَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ نَحْوَ هَذَا. وَهَكَذَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَغَرَبَ، وَأَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَغَرَبَ. وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم النَّبِيُّ، رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ وَعِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ رضي الله عنه، وَغَيْرُهُمْ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعَلِيٌّ وَأَبِي بْنُ كَعْبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَأَبُو ذَرٍّ وَغَيْرُهُمْ رضي الله عنه. وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْخُدُودَ كَفَّارَةٌ لِأَهْلِهَا: ١٤٢٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «تَبَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ، وَلَا تَسْرِقُوا وَلَا تَزْنُوا -قَرَأَ عَلَيْهِمُ الْآيَةَ- فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ عَلَيْهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ عَفَرَهُ لَهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَخُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَمْ أَسْمَعْ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْخُدُودَ كَفَّارَةٌ لِأَهْلِهَا شَيْئًا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَأُحِبُّ لِمَنْ أَصَابَ ذَنْبًا فَسَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتُرَ عَلَى نَفْسِهِ وَيَتُوبَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ. وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُمَا أَمَرَا رَجُلًا أَنْ يَسْتُرَ عَلَى نَفْسِهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِقَامَةِ الْحُدِّ عَلَى الْإِمَاءِ: ١٤٢٤- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ قَالَ: خَطَبَ عَلِيٌّ رضي الله عنه فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَقِيمُوا الْخُدُودَ عَلَى أَرْقَائِكُمْ، مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ. وَإِنَّ أُمَّةَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم زَنْتٌ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَجْلِدَهَا، فَأَتَيْتُهَا فَإِذَا هِيَ حَدِيثَةُ عَهْدٍ بِنَفَاسٍ، فَخَشِيتُ إِنْ أَنَا جَلَدْتُهَا أَنْ أَقْتُلَهَا -أَوْ قَالَ: تَمُوتَ-، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. ١٤٢٥- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَخْمَرُ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا زَنْتَ أُمَّةً أَحَدَكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا ثَلَاثًا بِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ عَادَتْ فَلْيَبِيعْهَا وَلَوْ بِحَبْلِ مِنْ شَعْرِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَشُبَّانٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ الْأَوْسِيِّ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ،

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء أن الحدود كفارة لأهلها: في كتب أصولنا أن الحدود زواجر. وعند الشافعية سواتر وكفارات. ولم أجد عن أئمتنا ومشايخنا أن الحدود زواجر فقط لا كفارات. لكن المحقق أن الحدود كفارات بعض الكفارة، وعلى هذا عندي نقول؛ فإن في «جنایات الحج» من «ملئقط الفتاوى» -وهو من المعتبرات-: أنه إذا جنى وفدى فسفورة، إلا إذا أصر بحيث يجني ويكفر، ويجني ويكفر. ومثله في «التيسير» تفسير الشيخ نجم الدين عمر النسفي معاصر الزمخشري، وهو غير أبي البركات النسفي صاحب «الكنز»، وكذلك في «الهداية» «كتاب الصيام» نقل عن الشافعي [وإدراك مراد «الهداية» هنا مغلق] وقال: عَلِمَ أَنْ التَّوْبَةَ لَيْسَتْ بِمَكْفَرَةٍ لِلْجُنَايَاتِ إِخْ، أَيِ الْخُدُودِ أَيْضًا دَخِيلَةً فِي الْمَغْفَرَةِ. وَإِلَيْهِ يَشِيرُ كَلَامُ الطَّحَاوِيِّ، وَوُجِدَتْ فِي تَعْرِيزِ «البدائع» تصريح أن الحدود كفارات بعض الكفارة، وللحافظين كلام في شرح البخاري. وأما الأحاديث ففي الصحيحين أن الحدود كفارات. وفي «مستدرک الحاكم» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لَا أُدْرِي أَنْ الْخُدُودَ كَفَّارَاتٌ أَمْ لَا». والسند قوي باعتراض الحفاظ. وأبو هريرة رضي الله عنه متأخر عن عبادة، فالعبرة له. وقال الحفاظ: إن حديث عبادة متأخر عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: إن عند عبادة حديثين، أحدهما في ليلة العقبة، والثاني في وقت نزول سورة الممتحنة. وللحافظين -هنا كلام طويل. وقال العيني: إن الحديث واحد، أي في ليلة بيعة العقبة، وله قرائن، أعلاها أن في مثل حديث الباب لفظ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ مَعَ رَهْطٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَلَا يُطْلَقُ لَفْظُ الرَهْطِ عَلَى مَا فَوْقَ الْأَرْبَعِينَ، وَأَمَّا فِي وَقْتِ نَزُولِ سُورَةِ الْمَمْتَحَنَةِ، فَكَانَ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالصَّحَابِيَّاتِ. ثُمَّ لَنَا مَا أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَوْبَانَ: ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «تَبَّ إِلَى اللَّهِ إِخْ»، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ قَطْعَ الْيَدَيْنِ فَقَطْ لَمْ يَكُنْ كَفَّارَةً كُلِّ كَفَّارَةٍ. قَوْلُهُ: فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ: التَّنْوِينُ أَيْضًا مُفِيدٌ لَنَا فِي الْمَسْأَلَةِ، وَلَا يَدْرِيهِ إِلَّا مَنْ كَانَتْ لَهُ حَذَاقَةٌ فِي عِلْمِ الْمَعَانِي. قَالَ التَّنَازُلِيُّ فِي «الْمَطُولِ»: «إِنْ تَنَوَّنَ الْخَيْرُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ. أَقُولُ: رِمَا تَكُونُ فِيهِ فَوَائِدُ، وَسِيمَا إِذَا وَقَعَ نَعْتُ لَهُ، فَخَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا إِلَى أَنْ يَكُونَ ذَاتًا، وَكَمَا فِي «الْبُخَارِيِّ» أَيْضًا: «إِيمَانُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ إِخْ»، أَيْ شَيْءٌ إِيْمَانُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ. قَوْلُهُ: بَابُ مَا جَاءَ فِي إِقَامَةِ الْحُدِّ عَلَى الْإِمَاءِ: قَالَ الْعَرَاقِيُّ: لَا يَقِيمُ الْحُدَّ إِلَّا الْحَاكِمُ. وَقَالَ الْحَازِيُّ: يَجُوزُ لِلْمَوْلَى أَنْ يَقِيمَ الْحُدَّ. وَمَرَادُ حَدِيثِ الْبَابِ عِنْدَنَا أَنْ لَا يَخْفَى الْمَوْلَى الْحُدَّ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنْ يَقِيمَ الْحُدَّ بِنَفْسِهِ. وَلَنَا آثَارُ ثَلَاثَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ [بِأَسَانِيدٍ قَوِيَّةٍ] أَخْرَجَهَا الزُّبَيْلِيُّ: أَنَّ الْجُمُعَةَ وَالْفَتَى وَإِقَامَةَ الْحُدِّ لِلْإِمَامِ السُّلْطَانِ، وَهَذِهِ الْآثَارُ تَفِيدُنَا فِي مَسْأَلَةِ الْجُمُعَةِ. وَلَنَا أَثَرُ صَحَابِيٍّ أَيْضًا بِسَنَدٍ قَوِيٍّ: «أَنَّ إِقَامَةَ الْحُدِّ حَقُّ الْإِمَامِ». رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ». وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: لَا نَعْلَمُ خِلَافَ هَذَا عَنِ الصَّحَابَةِ. وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: إِنَّ إِقَامَةَ الْحُدِّ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى أَرْقَائِهِمْ ثَابِتٌ، مِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي مَوْطِعِهِ.

حاشية: قوله: فهو كفارة له: أي يكفر إثم ذلك، ولم يعاقب به في الآخرة. وهذا خاص بغفر الشرك. وأخذ أكثر العلماء من هذا أن الحدود كفارات، وينافيه خبر: «لَا أُدْرِي الْخُدُودَ كَفَّارَاتٌ أَمْ لَا». أَحَابُوا عَنْهُ بَلَّغَهُ قَبْلَ هَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ نَفْيُ الْعِلْمِ، وَفِي هَذَا إِثْبَاتُهُ، وَالْمَعْنَى: لَا يَعْاقَبُ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ، بَلْ عَلَى عَدَمِ التَّوْبَةِ مِنْهُ إِنْ مَاتَ قَبْلُهَا؛ لِأَنَّهُ تَرَكَهَا ذَنْبًا آخَرَ غَيْرَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْعِقَابُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ». (المرقاة) قوله: أَقِيمُوا الْخُدُودَ عَلَى أَرْقَائِكُمْ إِخْ: قَالَ الطَّحَاوِيُّ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ حَدِّ الزَّانَا عَلَى الْإِمَامِ وَالْعَبِيدِ، وَأَنَّ السَّيِّدَ يَقِيمُ الْحُدَّ عَلَيْهِمَا. وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَجَاهِزٍ الْعُلَمَاءِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي طَائِفَةٍ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ. وَفِي «اللمعات»: وَالْخَفِيَّةُ حَمَلُوا قَوْلَهُ: «فَلْيُجْلِدْ» عَلَى التَّسْيِيبِ. قَوْلُهُ: أَحْسَنْتَ: [فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّفْسَ وَالْمَرْبُوعَةَ وَنَحْوَهُمَا يَخْرُجُ جُلْدُهُمَا إِلَى بَرٍّ]. قَوْلُهُ: فَلْيَبِيعْهَا: فَلَمَّا لَعَلَهَا تَسْتَعْفِفُ عِنْدَ الْمُشْتَرِيِّ بِصَوْلِهَا أَوْ تَزَوَّجَهَا. (اللمعات)

رَأَوْا أَنَّ يُقِيمَ الرَّجُلُ الْحَدَّ عَلَى مَمْلُوكِهِ دُونَ السُّلْطَانِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُدْفَعُ إِلَى السُّلْطَانِ، وَلَا يُقِيمُ الْحَدَّ هُوَ بِنَفْسِهِ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي حَدِّ السَّكَرَانِ: ١٤٢٦- حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ زَيْدِ الْعَمِّيِّ، عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَرَبَ الْحَدَّ بِنَعْلَيْنِ أَرْبَعِينَ. قَالَ مِسْعَرٌ: أَظْنُهُ فِي الْحُمْرِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَيٍّ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَالسَّائِبِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَأَبُو الصَّدِّيقِ التَّاجِيُّ اسْمُهُ بَكْرٌ بْنُ عَمْرِو. ١٤٢٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ أُتِيَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْحُمْرَ، فَضْرَبَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوِ الْأَرْبَعِينَ، وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ. فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: كَأَخَفِّ الْحُدُودِ ثَمَانِينَ. فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ. حَدِيثُ أَنَسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ حَدَّ السَّكَرَانِ ثَمَانُونَ.

بَابُ مَا جَاءَ مَنْ شَرِبَ الْحُمْرَ فَاجْلِدُوهُ فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ: ١٤٢٨- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الْحُمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالشَّرِيدِ وَشُرْحَبِيلَ بْنِ أُوَيْسٍ وَجَرِيرٍ وَأَبِي الرَّمْدِ الْبَلَوِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه. حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه هَكَذَا رَوَى الثَّوْرِيُّ أَيْضًا عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ وَمَعْمَرٌ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: حَدِيثُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، ثُمَّ نُسِخَ بَعْدُ. هَكَذَا رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مَنْ شَرِبَ الْحُمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ». قَالَ: ثُمَّ أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ فِي الرَّابِعَةِ، فَضْرَبَهُ وَلَمْ يَقْتُلْهُ. وَكَذَلِكَ رَوَى الزُّهْرِيُّ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا. قَالَ: فَرَفَعَ الْقَتْلَ وَكَانَتْ رُخْصَةً. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في حد السكران: قال الشافعي رحمته الله: إن حد الخمر أربعون جلدًا. وقال أبو حنيفة رحمته الله: إن الحد ثمانون جلدًا. وكلامهم يشير إلى نفي ثمانين في عهده عليه السلام. أقول: إن حد الخمر في عهده عليه السلام كان بصور عديدة، وما كان مقررًا وموقتًا، وإنما وقته عمر رحمته الله. وأقول: إن التوقيت في مثل هذا جائز لعمر رحمته الله كما وقت في الصاع. والمسألة طويلة متعلقة بالاجتهاد. وأشار في «الهداية» «باب المعاقل» إلى أنه جائز لعمر رحمته الله؛ فإنه قال: وليس ذلك نسخًا بل تقرير معني؛ لأن العقل كان على أهل إلخ. أقول: إن إيماء الشافعية إلى نفي ثمانين في عهده عليه السلام غير صحيح، كيف وذلك ثابت برواية البخاري والطحاوي. والعجب على إغماض الحفاظ عن هذه الرواية، والحال أن جلد ثمانين مصرح في «البخاري» في «مناقب عثمان رضي الله عنه»: فأمر أن يجلد فجلده ثمانين إلخ. وفيه قال علي رضي الله عنه: وكل سنة، وهذا أحب إلي إلخ. فدل لفظ «السنة» على رفع ثمانين. وقال: هذا أحب إلي. وزعم الشافعية أن إشارة «هذا» إلى أربعين. أقول: الإشارة إلى ثمانين، وإنما وقف علي رضي الله عنه على أربعين، وقد صح جلد ثمانين في تلك الواقعة بلا ريب؛ لما ذكرت من البخاري والطحاوي. وقال بعض الشافعية: إن أربعين حد وأربعين سياسة. ومرو البيهقي على بعض روايات ثمانين، وتناول فيه بأن الجلد كان ذا طرفين، وجلد أربعين، وعده الراوي بثمانين. أقول: يلزم على هذا التأويل أن يقال في حديث الباب: إنه جلد عشرين، وعده الراوي أربعين، فالخلاف أن نفي ثمانين في عهده عليه السلام غير صحيح. قوله: باب ما جاء من شرب الخمر إلخ: الحديث صحيح، وقالوا: ليس عليه عمل أحد من الأربعة. وقال السيوطي في «قوت المغتذي»: إني أقول به وإن لم يعمل به أحد من الأئمة. أقول: الحديث معمول به عندنا أي الأحناف، ونعمله على التعزير، ويجوز القتل عندنا تعزيرًا كما يجوز قتل المبتدع تعزيرًا. ذكر الشيخ عبد الرؤوف المناوي في شرحه على «الجامع الصغير» للسيوطي: أن السيوطي ادعى الاجتهاد، فكتبوا إليه تسع مسائل من مسائل الشافعية، يسألونه عن ترجيحها ومواضع تلك المسائل، فقال السيوطي: لا أقدر على هذا. ثم قال المناوي: والعجب ممن يدعي الاجتهاد ولا يقدر على ترجيح مسائل مذكورة وبيان مواضعها. وحكي في «الطبقات الشافعية» أن أبا محمد الجويني أراد أن يكتب تصنيفًا، ويخرج عن تقليد الشافعي، فكتب إليه البيهقي: إني سمعت إرادتك،

حاشية: قوله: يجريدتين: الجريدة: هي غصن النخلة جرد عنه الخوص. (اللمعات) قوله: استشار الناس: وفي «المشكاة»: عن ثور بن زيد الدلمي قال: إن عمر رضي الله عنه استشار في حد الخمر، فقال له علي رضي الله عنه: أرى أن تجلده ثمانين جلدًا؛ فإنه إذا شرب سكرًا، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افتري. فجلد عمر رضي الله عنه في حد الخمر ثمانين. رواه مالك. قوله: فإن عاد في الرابعة فاقتلوه: قالوا: هذا وارد على سبيل التهديد دون الأمر بالقتل، أو أراد بالقتل الضرب الشديد. وقيل: كان ذلك في ابتداء الإسلام، ثم نسخ بقوله ﷺ: «لا يجل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث». وهذا بعيد؛ لأنه لم يكن في ابتداء الإسلام حد معين بالجلد، فكيف بالقتل؟ وقوله: «ولم يقتله» فعلم من هذا أن قوله: «فاقتلوه» كان على سبيل التهديد، أو ثبت بهذا أن ذلك كان منسوخًا. وإثبات النسخ بهذا أحسن من إثباته بالحديث المذكور؛ فإنه موقوف على العلم بالتاريخ، وذلك غير معلوم. (اللمعات)

نفع قوت المغتذي: [عن معاوية قال قال رسول الله ﷺ من شرب الخمر فاجلده فإن عاد في الرابعة فاقتلوه]: صححه ابن حبان والحاكم ولعبد الرزاق: «فإن شرب في الرابعة فاضربوا عنقه». [و في الباب عن أبي هريرة]: أخرجه أحمد وذووا السنن وابن حبان والحاكم، فقال: صحيح بشرط مسلم. [و شرح جليل بن أوس]: أخرجه أحمد والحاكم. [و جريز]: أخرجه الدارقطني بالإفراد والحاكم. [و أبي الرمد البلوي]: براء فميم فذل كسبب، أخرجه الطبراني في «كبيره»، والبيهقي بـ «معجمته» عنه: أن رجلا منهم شرب الخمر فأتوا به رسول الله ﷺ فضربه الثانية، فأتوا به الرابعة، فأمر به، فجعل على العجلة، فضربت عنقه. [و عبد الله بن عمرو]: أخرجه والحاكم وأحمد. [و جابر]: أخرجه الحاكم والبيهقي. [وقبيصة بن ذؤيب]: أخرجه: وبه أيضًا عن أبي سعيد الخدري، أخرجه ابن حبان. وابن عمر، أخرجه. ذو غصيف أو غضيف، أخرجه الطبراني وابن مندة بالمعرفة، ونفر من الصحابة، أخرجه الحاكم. فهذه بضعة عشر حديثًا، كلها صحيحة صريحة في قتله بالرابعة، وليس لها معارض صريح، وقول من قال بالنسخ لايضده دليل. وقولهم: أنه ﷺ أتى برجل قد شرب بالرابعة فضربه ولم يقتله لايصلح لرد هذه الأحاديث؛ لوجوه، الأول: أنه مرسل؛ إذ رواه قبيصة، ولد يوم الفتح فكان عمره عند موته ﷺ ستين وأشهرًا، فلم يدرك شيئًا يرويه. الثاني: أنه لو كان متصلًا صحيحًا لكانت تلك الأحاديث مقدمة عليه؛ لأنها أصح وأكثر. الثالث: أن هذه واقعة عين لا عموم لها. الرابع: أن هذا فعل، والقول مقدم عليه؛ لأن القول تشريع عام، والفعل قد يكون خاصًا. الخامس: أن الصحابة حرصوا في ترك الحدود بما لم يخص به غيرهم؛ لأنهم لا يفسقون بما يفسق به غيرهم، وهذه خصوصية لهم، وقد ورد بقصة نعمان لما قال عمر: أخزأ الله ما أكثر ما يؤتي به، فقال النبي ﷺ: لا تطلعنه فإنه يحب الله ورسوله، فعلم النبي ﷺ من باطنه صدق محبة الله ورسوله، فأكرمه بترك القتل، فله ﷺ أن يخص من شاء بما شاء من الأحكام فلا أقبل هذا الحديث، إلا بنص صريح من قوله ﷺ: وهو لا يوجد وقد ترك عمر إقامة حد الخمر على فلان؛ لأنه من أهل بدر وقد ورد فيهم: «اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم». وترك سعد بن وقاص -رضي الله عنه- إقامة على أبي محجن؛ لحسن ملاته في قتال الكفار،

عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا فِي ذَلِكَ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ. وَمِمَّا يُقَوِّي هَذَا مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَوْجِهٍ كَثِيرَةٍ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا يَأْخُذَ ثَلَاثُ: النَّفْسُ بِالتَّقْفِيسِ، وَالْقَيْبُ الرَّأْيِي، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَمْ يَقْطَعُ السَّارِقُ: ١٤٢٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرْتُهُ عَمْرُو عَنْ عَائِشَةَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْطَعُ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا. حَدِيثُ عَائِشَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عَمْرُو عَنْ عَائِشَةَ ﷺ مَرْفُوعًا، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ عَمْرُو عَنْ عَائِشَةَ ﷺ مَوْقُوفًا. ١٤٣٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَطَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مِجَنٍّ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَيْمَنَ ﷺ. حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ ﷺ قَطَعَ فِي خُمْسَةِ دَرَاهِمٍ. وَرُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ ﷺ أَنَّهُمَا قَطَعَا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ. وَرُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ ﷺ أَنَّهُمَا قَالَا: تُقْطَعُ الْيَدُ فِي خُمْسَةِ دَرَاهِمٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ فَهْمَاءِ التَّابِعِينَ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، رَأَوْا الْقَطْعَ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لَا قَطْعَ إِلَّا فِي دِينَارٍ أَوْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ. وَهُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، رَوَاهُ الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ. وَالْقَاسِمُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ، قَالُوا: لَا قَطْعَ فِي أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْلِيْقِ يَدِ السَّارِقِ: ١٤٣١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقَدِّسِيُّ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحْيِيزٍ قَالَ: سَأَلْتُ فَصَالَهَ بَنَ عُبَيْدٍ ﷺ عَنْ تَعْلِيْقِ الْيَدِ فِي عُنُقِ السَّارِقِ: أَمِنْ السَّنَةِ هُوَ؟ قَالَ: أَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَارِقٍ، فَقَطَعَتْ يَدُهُ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا، فَعُلِّقَتْ فِي عُنُقِهِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ الْمُقَدِّسِيِّ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحْيِيزٍ هُوَ أَخُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحْيِيزٍ شَائِيٍّ.

العرف الشاذي: = فاعلم أنك لست أهل الاجتهاد، فلا تخرج عن تقليد الشافعي. فترك أبو محمد الجويني ما أراد. قوله: باب ما جاء في كم يقطع السارق: المذهب في مسألة الباب تبلغ عشرين. قال ابن حزم: يقطع في سرقة حبة شعيرة أيضًا. وقال مالك ﷺ: يقطع في ثلاثة دراهم. وقال الشافعي ﷺ: يقطع في ربع الدينار. وقال أبو حنيفة والثوري ﷺ: لا يقطع في أقل من عشرة دراهم. وأصح ما في الباب حديث المجازين؛ فإنه حديث الصحيحين. وتكلم الطحاوي في المسألة، وأتى بالاستدلالات، ولم يذكر يحمل حديث المجازين. وتكلم الحافظ في المسألة، وقال في آخر كلامه: إن حديث العراقيين لا يخالفا؛ فإنه لا ينفي القطع في أقل من عشرة دراهم. ثم أتى برواية دالة على نفي القطع في أقل من عشرة دراهم، أخرجه ابن ماجه والطحاوي، وضعفها الحافظ. أقول: يحمل حديث المجازين أنه محمول على السياسة، لكنني لم أجد في كتبنا القطع في أقل من عشرة دراهم سياسة، إلا أن للقطع سياسة نظائر، منها ما في «الدر المختار» أن القطع ثالثًا جائز سياسة، وقد ثبت في كتبنا القتل سياسة، وهو أشد من القطع أيضًا، وإنه كان هناك صور، وانتهى الأمر إلى عشرة دراهم. وفرق بين المنسوخ والمترك، وهذا الحمل أعلى المحامل عندي. وقال الأحناف: إن قيمة الجن مختلف فيها، في بعض الروايات عشرة دراهم، وفي بعضها ثلاثة دراهم، وفي بعضها اختلاف آخر، فيؤخذ بالأحوط؛ فإن الحدود تدرئ بالشبهات. وأما أدلتنا من الحديث مما روى الطحاوي من حديثين. وقال الحافظ: إنهما مضطربان، وفي سندهما محمد بن إسحاق، وهو قد يروي عن ابن عباس ﷺ، وقد يروي عن ابن عمرو بن العاص ﷺ. أقول: أخرجهما أبو داود والنسائي عن ابن عباس وابن عمرو بن العاص ﷺ. أقول: إن عند محمد بن إسحاق حديثين، وهما حسانان لذائقهما، ووثق البخاري محمد بن إسحاق، وهو من رجال مسلم. ولنا حديث ثالث أخرجه النسائي عن عطاء، عن أيمن بسند قوي. وفيه بحث طويل؛ فإن أيمن اختلف في أنه صحابي أو تابعي، والحديث على الأول منقطع، وعلى الثاني مرسل، وقال النسائي: ما أحسب أنه له صحبة، فيكون مرسلًا، وإذا كان صحابيًا فليس لعطاء لقاء أيمن؛ لأن أيمن استشهد في غزوة حنين. وقال الطحاوي في «أحكام القرآن»: إن أيمن صحابي، وعاش إلى ما بعد عهده ﷺ، والحديث متصل. لكنه لم يذكر ما أخذه. (وما ذكر أن أيمن واحد أو اثنان.) وقال محمد بن إسحاق في سيره: إنه شهد غزوة حنين واستشهد. وذكر في «كتاب الأم» للشافعي أنه سأل محمد بن الحسن دليل عشرة دراهم، فروى محمد حديث أيمن، فقال الشافعي ﷺ: إنه منقطع؛ فإنه شهد غزوة حنين قبل ولادة مجاهد. وقال شريك بن عبد الله في «الطحاوي»: إن أيمن صحابي. وقال الحافظ: إن كثيرًا سئ الحفظ. أقول: إن أبا أيمن عُبَيْدٌ، وفي بعض الروايات تصريح أنه ابن أم أيمن. وفي «الطحاوي» حديث النسائي عن أيمن الحبشي، والحال أن أبا أيمن الحبشي اسمه عُبَيْدٌ، وهو يمني. ويذكر في كتب معرفة الصحابة أيضًا أيمن الحبشي، ويذكر أيمن بن عُبَيْدٍ اليميني أيضًا. ولا يوقتون موت الحبشي. والله أعلم. وأقول: إن المذكور في «الطحاوي» هو ابن أم أيمن، والحبشة قبيلة من قبائل اليمن. هذا فاعلم والله أعلم. ولنا فتوى عمر ﷺ، لكنه ثبت عنه القطع في أقل من عشرة دراهم أيضًا، وفتوى عمر ﷺ أخرجه الزيلعي بسند قوي. وروي عن ابن مسعود ﷺ أيضًا القطع في خمسة دراهم. كما في «النسائي». أقول: إن حقيقة الأمر أن الاعتماد على قيمة المجن، ولعل قيمته أولًا كانت أقل من عشرة دراهم، ثم غلبت وصارت عشرة دراهم في آخر عهده ﷺ، فيبحث في أن العبرة للقيمة الأولى أو الأخيرة، والعمل بالأخيرة ليس بنسخ. وشبهه هذا ما في «ديات أبي داود» أن الدية كانت أربع مائة درهم، ثم غلبت الإبل، فصارت الدية ثمان مائة درهم، ثم خطب عمر ﷺ، وقرّر الدية عشرة آلاف درهم. ولقد وجدت إلى ما قلت إشارات في كتبنا، كما في «المداية»: وأقل ما نقل في تقديره ثلاثة دراهم إلخ. وهذا ما سنح لي من جانب الخنفية، وهو قوي إن شاء الله تعالى.

حاشية: قوله: قطع رسول الله ﷺ في مِجَنٍّ قيمته ثلاثة دراهم: قال الثوري: وحلّ هذا الحديث عند من لا يرى، من العلماء قطع يد السارق في أقل من عشرة دراهم، أن تقوم لعله كان من ابن عمر رأيًا واجتهادًا على ما تبين له؛ وأنا وجدنا القول في قيمة الجن مختلفًا عن جمع من الصحابة، فروى عن ابن عباس أن قيمته كانت عشرة دراهم، وروي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله، وكذلك روي عن أم أيمن. ولما وجد هذا الاختلاف، وكان الأخذ بحديث من روى أن قيمة الجن المقطوع فيه كانت عشرة دراهم داخلًا فيما أجمع المسلمون عليه، والأخذ بما دونه خارجًا عن الإجماع، رأوا الأخذ بالجمع عليه. (اللمعات) لأنه ورد: «ادروا الحدود ما استطعتم».

نفع قوت المعتدي: فالصحابه -رضي الله عنهم جميعا- جديرون بالرخصة إذا بدت من أحدهم زلة ما يحين، إما هؤلاء المدمنون للخمر الفسقة، المعروفون بأنواع الفساد وظلم العباد وترك الصلوة ومجاوزة الأحكام الشرعية، وإطلاق أنفسهم بحال سكرهم بالكفرات وما قاربها، فإنهم يقتلون بالرابعة لا شك فيه، ولا ارتياب. وقول المصنف: «لا نعلم خلافا». رده حق بأن الخلاف ثابت محكي عن طائفة، فروى أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص، فقال: «التبني برجل أقيم عليه حد الخمر، فإن لم أقتله فأنا كذاب». ومن وجه آخر عنه: «التبني بمن شرب حمرا» في الرابعة، والحكم على أن أقتله.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَائِنِ وَالْمُخْتَلِسِ وَالْمُنْتَهَبِ: ١١٣٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلَا مُنْتَهَبٍ وَلَا مُخْتَلِسٍ قَطْعٌ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَدْ رَوَى مُعِيزَةُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ. وَمُعِيزَةُ بْنُ مُسْلِمٍ هُوَ بَصْرِيُّ أَخُو عَبْدِ الْعَزِيزِ الْقَسَمِيِّ، كَذَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ.

بَابُ مَا جَاءَ لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ: ١١٣٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ: أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ». هَكَذَا رَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ، عَنْ رَافِعٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ رِوَايَةِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ. وَرَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: «عَنْ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ».

بَابُ مَا جَاءَ أَنْ لَا يُقَطَّعَ الْأَيْدِي فِي الْغَزْوِ: ١١٣٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ عَيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ شَيْمِ بْنِ بَيْتَانَ، عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ، عَنْ بُسْرِ بْنِ أَرْطَاةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يُقَطَّعُ الْأَيْدِي فِي الْغَزْوِ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ ابْنِ لَهْيَعَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ هَذَا. وَقَالَ: بُسْرُ بْنُ أَبِي أَرْطَاةَ أَيْضًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ الْأَوْزَاعِيُّ، لَا يَرَوْنَ أَنْ يُقَامَ الْحَدُّ فِي الْغَزْوِ بِحَضْرَةِ الْعَدُوِّ؛ خَافَةَ أَنْ يَلْحَقَ مَنْ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِالْعَدُوِّ. فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ مِنْ أَرْضِ الْحَرْبِ، وَرَجَعَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، أَقَامَ الْحَدُّ عَلَى مَنْ أَصَابَهُ. كَذَلِكَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقَعُ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ: ١١٣٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ وَأَيُّوبَ بْنِ مَسْكِينٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ: رَفَعَ إِلَى الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه رَجُلٌ وَقَعَ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ، فَقَالَ: لَأَقْضِيَنَّ فِيهَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَئِنْ كَانَتْ أَحَلَّتْهَا لَهُ لِأَجَلِئِنَّهُ مِائَةً، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَحَلَّتْهَا لَهُ رَجْمَتْهُ. حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه نَحْوَهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبَّقِ رضي الله عنه نَحْوَهُ. حَدِيثُ الثُّعْمَانِ رضي الله عنه فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ، سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: لَمْ يَسْمَعْ قَتَادَةُ مِنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ هَذَا الْحَدِيثَ، إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ عُرْفُطَةَ. وَأَبُو بَشِيرٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا، إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ عُرْفُطَةَ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الرَّجُلِ يَقَعُ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ، فَرَوِيَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - مِنْهُمْ عَلِيُّ وَابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه - أَنَّ عَلَيْهِ الرَّجْمَ. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: لَيْسَ عَلَيْهِ حَدٌّ، وَلَكِنْ يُعَزَّرُ. وَذَهَبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ إِلَى مَا رَوَى الثُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

العرف الشذبي: قوله: باب ما جاء في الرجل يقع إلخ: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: لا حد على هذا الرجل. وجعله شبهة دافعة للحد. والشبهة عنده على ثلاثة أقسام: شبهة في العقد، وشبهة في الخل، وشبهة الاشتباه. قوله: لئن كانت أحلتها له إلخ: أي أحلت له الوقاع بلاهة أو نكاح أو تملك. وهذا حرام باتفاق الفقهاء خلاف الروافض الملاعنة. وحديث الباب محمول عندنا على التعزير. ثم في متوننا أن التعزير لا ياد على الحد. والحد أربعون سوطًا. وفي «الحاوي القدسي» وغيره عن أبي يوسف رضي الله عنه أن التعزير يجوز إلى خمسة وسبعين. وفي «مشكل الآثار» و«معاني الآثار»: يعزَّر بالقاء ما بلغ، ولا تقيد إلى حد. أقول: الأرجح هو هذا؛ فإن فتاوى عمر رضي الله عنه ووقائع تويده، رواها الشاه ولي الله رضي الله عنه في «إزالة الخفاء». منها أن عمر رضي الله عنه كتب إليه أن فلائًا يسأل دقائن القرآن تعناء، فقال عمر رضي الله عنه: أرسله إلي، فأرسل إليه، فضرِب عمر رضي الله عنه في رأسه، حتى انفجر الدم من رأسه، وجبسه، ثم جيء به فضرِب في اليوم الثاني ثم جبسه، ثم جيء به يومًا ثالثًا فأراد عمر رضي الله عنه الضرب، فقال ذلك الرجل: لم تعذبني يا أمير المؤمنين، إن شئت فاقتلني. فقال عمر رضي الله عنه: أخرَجَ من رأسك ما كان؟ قال: نعم، مخرج.

حاشية: قوله: خائن: الحيانة: الأخذ بما في يده على وجه الأمانة. في «القاموس»: الخون أن يؤمن الإنسان، فلا ينصح. خائنه خونا وخيانة وخيانة وخيانة، فهو خائن. قوله: منتهب: النهب: الغنيمة والأخذ على وجه العلانية والقهر. فأما إن حل على معنى الغارة فلأن ذلك ليس بسرقة لعدم الخفية، وإن حمل على الغنيمة فلأن له فيها حقًا. قوله: مختلس: الاختلاس: أخذ الشيء من ظاهره بسرقة. ويقال بالفارسية: ربون، وإنما لم يقطع من الحيانة؛ لقصور في الحرز، وفي الاختلاس؛ لعدم الخفية. كذا في «اللمعات». قوله: لا قطع في ثمر: الثمر - محرركة - الرطب ما دام على رأس النخلة، فإذا قطع فهو الرطب، فإذا كنز - بالكاف والنون والزاي - فهو الثمر. قوله: ولا كثر: هو - بفتحيتين - جَمَار النخل، وهو شجيرة الذي في وسطه، وهو يوكل، وهو شيء أبيض لين يخرج من رأس النخل. وقيل: الطلع أول ما يبدو. ذهب أبو حنيفة إلى ظاهر هذا الحديث، فلم يوجب القطع في سرقة شيء من الفواكه الرطبة، سواء كانت محرزة أو غير محرزة، وقاس عليه اللحوم والألبان والأشربة والخبوز. وأوجب الآخرون القطع في جميعها إذا كانت محرزة. وهو قول مالك والشافعي. وتاَوَّل الشافعي الحديث على الثمار المعلقة غير المحرزة. كذا في «الطبي». قوله: شميم: [بكسر معجمة - ويقال: بضمها - وفتح التحتية الأولى وسكون الثانية]. قوله: كذلك قال الأوزاعي: قال في «اللمعات»: وقال الأوزاعي: لا يقطع أمير العسكر حتى يقفل من الدرب، فإذا قفل قطع. وقيل: المراد لا يقطع بسرقة مال الغزو - أي الغنيمة - قبل القسمة؛ إذ له حق فيها.

تفع قوت المعتدي: [ولاكثر]: بكاف فمثلة فراء كسبب: جمار النخل. [عن عياش بن عباس]: الأول بتحتية ونقط سنه، والثاني بموحدة وسون كشداد معا. [عن شيم]: بنقط سنه فحيتون فميم كزبر، وبكسر شينه. [ابن بيتان]: بلفظ تنية بيت. [عن بسر ابن أرطاة]: بموحدة فسین فراء كقفل. [بتوسد منه]: أي يجعلها تحت رأسه. «فلينفضه» بضم فاء فقط ضاء. [بصنفة إزاره]: بصاد فنون فقاء، ككلمة طرفه مما يلي. [فإنه لا يدري ما خلفه عليه]: إلخ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا اسْتَكْرَهَتْ عَلَى الزَّانَا: ١٤٣٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا مُعَمَّرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّقِّيُّ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ عَبْدِ الْجُبَّارِ بْنِ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: اسْتَكْرَهَتْ امْرَأَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَدَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْهَا الْحَدَّ، وَأَقَامَهُ عَلَى الَّذِي أَصَابَهَا، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ جَعَلَ لَهَا مَهْرًا. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: عَبْدُ الْجُبَّارِ بْنُ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ عليه السلام وَلَا أَدْرَكَهُ. يُقَالُ: إِنَّهُ وَلَدَ بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ بِأَشْهُرٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ أَنَّ لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَكْرَهَةِ حَدٌّ. ١٤٣٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ عَنْ إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ الْكِنْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام: أَنَّ امْرَأَةً خَرَجَتْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم تُرِيدُ الصَّلَاةَ، فَتَلَقَّاهَا رَجُلٌ، فَتَجَلَّلَهَا، فَقَضَى حَاجَتَهُ مِنْهَا، فَصَاحَتْ، فَانْطَلَقَ، وَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ، فَقَالَتْ: إِنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ فَعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا. وَمَرَّتْ بِعَصَابَةِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَتْ: إِنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ فَعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا. فَانْطَلَقُوا، فَأَخَذُوا الرَّجُلَ الَّذِي ظَنَّتْ أَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهَا، فَأَتَوْهَا، فَقَالَتْ: نَعَمْ، هُوَ هَذَا. فَأَتَوْا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم. فَلَمَّا أَمَرَ بِهِ لِيُرْجَمَ قَامَ صَاحِبُهَا الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا صَاحِبُهَا. فَقَالَ لَهَا: «أَذْهَبِي، فَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ». وَقَالَ لِلرَّجُلِ قَوْلًا حَسَنًا، وَقَالَ لِلرَّجُلِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا: «ارْجُوعِي». وَقَالَ: «لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَقُبِلَ مِنْهُمْ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ. وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ عليه السلام. وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْ عَبْدِ الْجُبَّارِ بْنِ وَاثِلِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ بْنِ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ عليه السلام.

بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَقَعُ عَلَى الْبَهِيمَةِ: ١٤٣٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو السَّوَّاقِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرِو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عليهما السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ». فَقِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ عليهما السلام: مَا شَأْنُ الْبَهِيمَةِ؟ فَقَالَ: مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي ذَلِكَ شَيْئًا، وَلَكِنْ أَرَى رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَرِهَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْ لَحْمِهَا أَوْ يُنْتَفَعَ بِهَا وَقَدْ عَمِلَ بِهَا ذَلِكَ الْعَمَلُ. هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرِو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عليهما السلام، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. ١٤٣٩- وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عليهما السلام أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَتَى بَهِيمَةً فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. بَابُ مَا جَاءَ فِي حَدِّ اللَّوْطِيِّ: ١٤٤٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو السَّوَّاقِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرِو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عليهما السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لَوْطٍ فَاقْتُلُوا الْقَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ عليهما السلام. وَإِنَّمَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عليهما السلام، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرِو، فَقَالَ: «مَلْعُونٌ مَنْ عَمِلَ عَمَلَ قَوْمِ لَوْطٍ». وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْقَتْلَ، وَذَكَرَ فِيهِ: «مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى بَهِيمَةً». ١٤٤١- وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عليه السلام، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «اقْتُلُوا الْقَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ». هَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ غَيْرَ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ، وَعَاصِمُ بْنُ عُمَرَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قِبَلِ حَفِظِهِ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حَدِّ اللَّوْطِيِّ، فَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِ الرَّجْمَ أَخْصَنَ أَوْ لَمْ يُخْصَنَ.

العرف الشاذي: فتركه، فما اعترض على القرآن. وروي أن علياً عليه السلام ضرب شارب الخمر مائة وعشرين سوطاً. فالخصل أني أقول بما في «معاني الآثار»: إن قال قائل: أنيجوز التعزير بمائة؟ قيل له: نعم عزز رسول الله صلى الله عليه وسلم في إلخ. وأحل ما في المتن على أنه لسد ذرائع أرباب المظلمة من سلاطين الجور. قوله: ولم يذكر أنه جعل لها مهراً: فإن الحد والمهر لا يجتمعان. قوله: فلما أمر به: أي تصدى إلى الأمر لا أنه أمر؛ فإنه كيف يقام الحد قبل الاعتراف والبينة؟ فإنه ليس مذهب أحد. قوله: باب ما جاء فيمن يقع على البهيمة: واعلم أن لحم البهيمة المزنية ليس بحرام. قوله: باب ما جاء في حد اللوطي: قال الحجازيون: إن اللواطه مثل الزنا جلدًا ورجماً. وقال العراقيون: لا حد عليه وإن كان أشد من الزنا؛ فإنه ليس بزنا. ويعزر الإمام بما بدا له من الإحراق أو هدم الحائط عليه. وكان مأخذ ما في القرآن من تدمير قوم لوط. وحديث الباب لنا؛ فإنه قتل، والقتل ليس بمحد؛ فإن الحد الجلد أو الرجم. وحديث الباب قوي عند المحدثين بطريق غير طريق الباب.

حاشية: قوله: في إسناد اضطراب: قال الخطابي: هذا الحديث ليس بمتصل، وليس العمل عليه. قاله السيوطي في «حاشية أبي داود». قوله: عرفظة: بضم مهملة وسكون راء وضم فاء وإهمال طاء. (المعنى) قوله: استكرهت إلخ: قال محمد في «الموطأ»: إذا استكرهت المرأة فلا حد عليها، وعلى من استكرهها الحد، فإذا وجب عليه الحد بطل الصداق، ولا يجب الحد والصداق في جماع واحد؛ فإن درئ عنه الحد وجب عليه الصداق. وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي والعمامة من فقهاءنا. والله أعلم. قوله: فتجللها: أي تغشاها، وصار كاجلل عليها. كناية عن الوطء، كما يكتفي عنه بالغشيان. (اللمعات) قوله: فلما أمر به ليرجم: لا يخفى أنه بظاهره مشكل؛ إذ لا يستقيم الأمر بالرجم من غير إقرار ولا بيعة. وقول المرأة لا يصلح بيعة، بل هي التي تستحق أن تحدد حد القذف. فلعل المراد: فلما قارب أن يأمُر به. وذلك قاله الراوي نظراً إلى ظاهر الأمر، حيث إنهم أحضروه في المحكم عند الإمام، والإمام اشتغل بالتفتيش عن حاله. والله تعالى أعلم. قوله: واقتلوا البهيمة: قيل: إنما أمر بقتلها؛ لئلا يتولد منها حيوان على صورة إنسان، أو إنسان على صورة حيوان. وذهب الأئمة الأربعة إلى من أتى بهيمة يعزّر ولا يقتل. والحديث معمول على الزجر والتشديد. قوله: واختلف أهل العلم في حد اللوطي إلخ: قال الشيخ ابن الهمام: من أتى امرأة -أي أجنبية- في الموضع المكروه -أي دبرها- أو عمل عمل قوم لوط، فلا حد عليه عند أبي حنيفة، ولكنه يعزّر ويسمن حتى يموت أو يتوب. ولو اعتاد اللواطه قتله الإمام، محصناً كان أو غير محصن سياسة. وقالوا: هو كالزنا. وهذه العبارة تفيد اعترافهما بأنه ليس من نفس الزنا، بل حكمه حكم الزنا، فبمحد جلدًا إن لم يكن أحصن، ورجماً إن أحصن. ولأبي حنيفة: أنه ليس بزنا ولا في معناه، فلا يثبت فيه حد. وذلك لأن الصحابة اختلفوا في موجه،

وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ، مِنْهُمْ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ التَّخَعِيُّ وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاجٍ وَغَيْرُهُمْ قَالُوا: حَدَّثَ اللَّوْطِيُّ حَدَّ الرَّائِي. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. ١٤٤٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَكِّيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُرْتَدِّ: ١٤٤٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ: أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه حَرَّقَ قَوْمًا ارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَقَتَلْتُهُمْ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»، وَلَمْ أَكُنْ لِأَحَرِّقَهُمْ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ». فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا رضي الله عنه، فَقَالَ: صَدَقَ ابْنُ عَبَّاسٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْمُرْتَدِّ. وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَرْأَةِ إِذَا ارْتَدَّتْ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: تُقْتَلُ. وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: تُحْبَسُ وَلَا تُقْتَلُ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ شَهَرَ السَّلَاحَ: ١٤٤٤- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَأَبُو السَّائِبِ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ الزُّبَيْرِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي حَدِّ السَّاحِرِ: ١٤٤٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ جُنْدُبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبَةٌ بِالسَّيْفِ». هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيُّ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ. وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْعَبْدِيُّ الْبَصْرِيُّ، قَالَ وَكِيعٌ: هُوَ ثِقَةٌ. وَبُزْوي عَنِ الْحَسَنِ أَيْضًا. وَالصَّحِيحُ عَنْ جُنْدُبٍ رضي الله عنه مَوْقُوفٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا يُقْتَلُ السَّاحِرُ إِذَا كَانَ يَعْمَلُ مِنْ سِحْرِهِ مَا يَبْلُغُ الْكُفْرَ. فَإِذَا عَمِلَ عَمَلًا دُونَ الْكُفْرِ فَلَمْ يَرَّ عَلَيْهِ قَتْلًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَالِ مَا يُصْنَعُ بِهِ: ١٤٤٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَائِدَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ غَلًّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَحْرِقُوا مَتَاعَهُ». قَالَ صَالِحٌ: فَدَخَلْتُ عَلَى مَسْلَمَةَ وَمَعَهُ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، فَوَجَدَ رَجُلًا قَدْ غَلَّ، فَحَدَّثَ سَالِمٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَأَمَرَهُ بِهِ، فَأَحْرَقَ مَتَاعَهُ،

العرف الشاذي: قوله: وأهل الكوفة: ليس هذا مذهب أهل الكوفة، بل المذهب ما ذكرت. وثبت الإحراق والهدم وغيرها عن الصحابة، وإحراق أبي بكر الصديق رضي الله عنه رجالاً. وسيأتي مسألة الإحراق. قوله: باب ما جاء في المرتد: قلنا: من ارتد -عياذاً بالله- يكشف شبهته، ويعرض عليه الإسلام، ويحسب ثلاثة أيام، فإن رجع فيها ولا فيقتل. وأما المرأة فتحبس عندنا وتقتل عند الحجازيين. وفي المسألة حديثان عامان معارضان فيقاسم في الأصول، نعم أخرج الحافظ حديثاً قوياً صريحاً خاصاً في قتل المرتد، وما أجابه أحد من الحنفية، وتخصصه، ولكنه يقتضي جواباً شافياً عنه. قوله: حرق قوماً إلخ: وهؤلاء الذين اعتقدوا سرية الألوهية في علي رضي الله عنه -عياذاً بالله-، وكان رأسهم عبد الله بن سبا رأس الروافض. وزعم أكثر الشارحين أنه أحرقهم وهم حيون، لكن في تمهيد أبي عمر أنه أحرقهم بعد قتلهم. وروى عليه رواية. وأما مسألة الإحراق فمأخذ من قال بعدم الجواز رواية أبي هريرة رضي الله عنه قال: بعثنا رسول الله ﷺ فقال: «إن وجدتم فلاناً وفلاناً - لرجلين من قريش - فأحرقوهما بالنار»، ثم قال إلخ. وأصل الواقعة أنه ﷺ لما خلص أبا العاص وأخذ منه الوعد بأنه يرسل زينب إلى المدينة، فأرسل ﷺ زيد بن حارثة لقتل هبار بن أسود كان أذى زينب، فأرسل النبي ﷺ أصحابه في أثره ليحرقوه، ثم منع عن الإحراق. وزعم بعض أنه ﷺ أطلع على الخطأ في حكم الإحراق. أقول: لا داعي إلى هذا، بل هذا إيهام في دار الدنيا ومساحة؛ ليؤخذ في الآخرة أشد الأخذ، ولا يدل على منع الإحراق. وثبت الإحراق عن الصحابة أيضاً. وفي «الدر المختار» جواز إحراق اللوطي. وروي عن أحمد بن حنبل رضي الله عنه جواز إحراق الحيوانات المؤذية من القمل والزناير وغيرها، وبه أخذ عنه عدم البتة منه. قوله: ما يصنع به: أي يقطع يد سارق مال الغنيمة أم لا؟ قوله: فأحرقوا متاعه: يدل حديث الباب على إحراق المال تعزيراً. وفي عامة كتبنا نفي التعزير بالمال، وأنه منسوخ. ووجدت في «الحاوي القدسي» جواز التعزير بالمال عن أبي يوسف رضي الله عنه.

خاشية: فمنهم من أوجب فيه التحريق بالنار، ومنهم من قال: يهدم عليه الجدار. ومنهم من نكسه من مكان مرتفع مع إتباع الحجارة. فلو كان زناً أو في معناه لم يختلفوا، بل كانوا يتفقون على إيجاب حد الزنا عليه، فاختلافهم في موجهه -وهو أهل اللسان- أول دليل على أنه ليس من مسمى لفظ الزنا لغة ولا معناه. أما حديث الباب فلو سلم حمل على قتله سياسة، ومع ما فيه من التردد والمقال لم يجوز أن يقدم به على القتل مستمراً على أنه حد. قوله: ارتدوا عن الإسلام: قيل: هم قوم من السبائية أصحاب عبد الله بن سبا، أظهر الإسلام انسياً للفتنة وتصلياً للأمة وأدعوا أن علياً هو الرب. فأخذهم رضي الله عنه واستأثمهم، فلم يتوبوا، فحفر لهم حفراً، وأشعل النار، ثم أمر بأن يرمى بهم فيها. وكان ذلك اجتهداً منه ورأياً ومصلحة في رحيمهم ورحم سائر المسلمين. من أبناء جنسهم، يدل على ذلك أنه لما بلغه قول ابن عباس قال: صدق ابن عباس. والله أعلم. (اللمعات) قوله: من حمل علينا السلاح فليس منا أي من حمل علينا السلاح فليس من المسلمين لإسلامهم فليس بمسلم. وإن لم يحمل له فقد اختلف فيه. وقيل: معناه: ليس بمثلنا. وقيل: ليس متخلفاً بأخلاقنا ولا عاملاً بسنننا. (بجمع البحار) قوله: ضربة إلخ: يروى منه وبأهله. وعدل عن القتل إلى هذا؛ كي لا يتجاوز منه إلى أمر آخر. (بجمع البحار) قوله: غل في سبيل الله: أي سرق من مال الغنيمة. والغلول: الخيانة في المغنم. قوله: فأحرقوا متاعه: أي عموماً غل فيه؛ لأنه حق الغنائم. وهذا من باب التعزير بالمال، وقد اختلف فيه. قال المانعون: كان ذلك في أول الأمر ثم نسخ، أو تغليظ وتشديد. وحمله أحمد على ظاهره. والله تعالى أعلم.

فَوُجِدَ فِي مَتَاعِهِ مُصْحَفٌ، فَقَالَ سَالِمٌ: بَعْ هَذَا وَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: إِنَّمَا رَوَى هَذَا صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَائِدَةَ، وَهُوَ أَبُو وَاقِدٍ اللَّيْثِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَدْ رَوَى فِي غَيْرِ حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْعَالِ، وَلَمْ يَأْمُرْ فِيهِ بِحَرْقِ مَتَاعِهِ. وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَقُولُ لِلْآخِرِ يَا مُخَنَّثٌ: ١١٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: يَا يَهُودِيَّ، فَاضْرِبُوهُ عَشْرِينَ. وَإِذَا قَالَ: يَا مُخَنَّثٌ، فَاضْرِبُوهُ عَشْرِينَ. وَمَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مُحَرَّمٍ فَاقْتُلُوهُ». هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، رَوَاهُ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ وَقُرَّةُ بْنُ إِيَّاسٍ الْمَرْزِيُّ ؓ: أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَتْلِهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَصْحَابِنَا، قَالُوا: مَنْ أَتَى ذَاتَ مُحَرَّمٍ وَهُوَ يَعْلَمُ فَعَلَيْهِ الْقَتْلُ. وَقَالَ أَحْمَدُ: مَنْ تَزَوَّجَ أُمَّهُ قُتِلَ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: مَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مُحَرَّمٍ قُتِلَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّعْزِيرِ: ١١٤٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَّارٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ». وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ ابْنُ لَهَيْعَةَ عَنْ بُكَيْرٍ فَأَخْطَأَ فِيهِ وَقَالَ: «عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ ؓ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ». وَهُوَ خَطَأٌ، وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، إِنَّمَا هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَّارٍ ؓ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَّجِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي التَّعْزِيرِ، وَأَحْسَنُ شَيْءٍ يُرَوَى فِي التَّعْزِيرِ هَذَا الْحَدِيثُ.

أَبْوَابُ الصَّيْدِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بَابُ مَا جَاءَ مَا يُؤْكَلُ مِنْ صَيْدِ الْكَلْبِ وَمَا لَا يُؤْكَلُ: ١١٤٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا قَيْصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ؓ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نُرْسِلُ كِلَابًا لَنَا مُعَلَّمَةً. قَالَ: «كُلْ مَا أَمْسَكْنَ عَلَيْكَ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنْ قَتَلْنَ؟ قَالَ: «وَإِنْ قَتَلْنَ، مَا لَمْ يَشْرِكْهَا كَلْبٌ مِنْ غَيْرِهَا». قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نُرْمِي بِالْمِغْرَاضِ. قَالَ: «مَا خَزَقَ فُكْلٌ، وَمَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْ». حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ نَحْوَهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «وَسُئِلَ عَنِ الْمِغْرَاضِ». وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١١٥٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا الْحُجَّاجُ عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ ؓ -وَالْحُجَّاجُ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ عَائِذِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْحُشَنِيَّ ؓ- قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في التعزير: حديث الباب حديث الصحيحين، وغربه المصنف؛ لأن طريقه غريب. وقالوا: إن حديث الباب صحيح، وليس عليه عمل أحد من الفقهاء؛ فإن التعزير عند الكل زائد على عشر جلدات. وفتاوى الصحابة تخالف المرفوع، والمرفوع أيضا صحيح. وقال ابن دقيق العيد: بلغنا من بعض حفاظ العصر أنه يقول: إن المراد بالحدود ليست حدود الفقه بل حدود القرآن، أي مناهي الشرع، فمراد الحديث أن لا يعزر على أشياء حقيرة صغيرة أزيد من عشر جلدات. أقول: إن المراد بهذا البعض هو ابن تيمية. أقول: يمكن أن يكون مراد حديث الباب سد مظالم الجائرين، أي المنع عن التعزير على أمور حقيرة. والله أعلم. قوله: باب ما جاء ما يؤكل إلخ: تفصيل الكلب المعلم والبازي المعلم المذكور في الفقه، والمختار عندنا أن يجرح الكلب ولا يخنق، فإذا خنق فقد حرم الصيد. وأما صيد البندق فحرام عند الثلاثة بلا تزكية؛ فإن فيه الدفع لا الحد. وفيه خلاف مالك بن أنس ؓ.

حاشية: قوله: هذا حديث غريب: قال الطيبي: هذا حديث غريب. وذهب بعض أهل العلم إلى ظاهر هذا الحديث، منهم الحسن، قال: يحرق ماله إلا أن يكون حيوانا أو مصحفا. وكذلك قال أحمد وإسحاق. وذهب آخرون إلى أنه لا يحرق رحله، لكنه يعزر على سوء صنيعه. وإليه ذهب مالك والشافعي وأصحاب أبي حنيفة، وحملوا الحديث على الزجر والوعيد دون الإيجاب. قوله: يا يهودي: قال الطيبي: فيه تورية وإيهام؛ لأنه يحتمل أن يراد به الكفر أو الذلّة؛ لأن اليهود مثل في الذلّة والصغار. والحمل على الثاني أرجح للدرء في الحدود. وعلى هذا المخنث. قوله: يا مخنث: [يفتح النون وكسرها، من يتشبه بالنساء في الحركات والسكنات. (اللمعات)] قوله: فاضربه: [لأنه آذاه وألحق الشين به.] قوله: فاقتلوه: حكم أحمد ؓ بظاهره. وقال غيره: هذا زجر، وحكمه حكم سائر الزنا. (الطيبي) قوله: التعزير: هو ضرب دون الحد. العزر: اللوم والمنع. عززته: منعه. قوله: لا يجلد فوق عشر جلدات إلخ: قال الطيبي: قال أصحابنا: هذا الحديث منسوخ. واستدلوا بأن الصحابة ؓ جاوزوا عشرة أسواط. وقال أصحاب مالك: إنه كان مختصا بزم النبي ﷺ. وهو ضعيف. وقال جمهور أصحابنا: لا يبلغ تعزير كل إنسان أدنى الحدود كالشرب، فلا يبلغ تعزير العبد عشرين، ولا تعزير الحر أربعين. وعند أبي حنيفة ومحمد: أربعين إلا سوطا. وذكر مشايخنا أن أدناه على ما يراه الإمام، كذا في «الهداية». قوله: معلمة: قال القاري في «شرح الموطأ»: المعلم: هو أن يوجد فيه ثلاثة أشياء: إذا أشلى، استشلى، وإذا زجر، انزجر، وإذا أخذ الصيد أمسك ولم يأكل. فإذا فعل ذلك مرارا -وأقلها ثلاثا- كان معلما، يحل بعد ذلك قتلها. وكذا قاله الطيبي. قوله: خزق: الخزق البقاء والزاي المعجمتين معناه: نفذ، كذا في «الطيبي». قوله: وما أصاب بعرضه: أي ما أصاب بغير محدد منه.]

إِنَّا أَهْلُ صَيْدٍ. فَقَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَأَمْسَكَ عَلَيْكَ فَكُلْ». قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلَ؟ قَالَ: «وَإِنْ قَتَلَ». قُلْتُ: إِنَّا أَهْلُ رَمِي. قَالَ: «مَا رَدَّتْ عَلَيْكَ قَوْسُكَ فَكُلْ». قَالَ: قُلْتُ: إِنَّا أَهْلُ سَفَرٍ نَمُرُّ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ، فَلَا نَجِدُ غَيْرَ آيَتِهِمْ. قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَاغْسِلُوهَا بِالْمَاءِ، ثُمَّ كُلُوا فِيهَا وَاشْرَبُوا». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَعَائِدُ اللَّهِ هُوَ أَبُو إِدْرِيسَ الْحَوَّلَانِيُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ كَلْبِ الْمَجُوسِيِّ: ١٤٥١- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا شَرِيكَ عَنْ الْحَجَّاجِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي بَرَّةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْيَشْكِرِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: نُهِينَا عَنْ صَيْدِ كَلْبِ الْمَجُوسِيِّ. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا يُرَخَّصُونَ فِي صَيْدِ كَلْبِ الْمَجُوسِ. وَالْقَاسِمُ بْنُ أَبِي بَرَّةَ هُوَ الْقَاسِمُ بْنُ نَافِعِ الْمَكِّيِّ.

بَابُ فِي صَيْدِ الْبُرَاةِ: ١٤٥٢- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَهَنَادُ وَأَبُو عَمَّارٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْبَارِي، فَقَالَ: «مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَكُلْ». هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا يَرَوْنَ بِصَيْدِ الْبُرَاةِ وَالصُّفُورِ بَأْسًا. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: الْبُرَاةُ وَالطَّيْرُ الَّذِي يُصَادُ بِهِ مِنَ الْجَوَارِحِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ»، فَسَرَّ الْكِلَابَ وَالطَّيْرَ الَّذِي يُصَادُ بِهِ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي صَيْدِ الْبَارِي وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ، وَقَالُوا: إِنَّمَا تَعْلِيمُهُ إِجَابَتُهُ. وَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ. وَالْفُقَهَاءُ أَكْثَرُهُمْ قَالُوا: يَأْكُلُ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ.

بَابُ فِي الرَّجُلِ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَغِيبُ عَنْهُ: ١٤٥٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بِشْرِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَدِيِّ ابْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرْمِي الصَّيْدَ، فَأَجِدُ فِيهِ مِنَ الْغَدِ سَهْمِي؟ قَالَ: «إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ سَهْمَكَ قَتَلَهُ، وَلَمْ تَرَ فِيهِ أَثَرَ سَيْحٍ، فَكُلْ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي بِشْرِ وَعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه. وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْحُسَيْنِيِّ رضي الله عنه.

بَابُ فِيمَنْ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَجِدُهُ مَيِّتًا فِي الْمَاءِ: ١٤٥٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَاصِمُ الْأَحْوَلُ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّيْدِ، فَقَالَ: «إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ وَجَدْتَهُ قَدْ قَتَلَ فَكُلْ، إِلَّا أَنْ تَجِدَهُ قَدْ وَقَعَ فِي مَاءٍ فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي: الْمَاءُ قَتَلَهُ أَوْ سَهْمُكَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٤٥٥- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْكَلْبِ الْمَعْلَمِ، قَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ، فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ خَالَطَتْ كِلَابَتَا كِلَابٍ أُخْرَى؟ قَالَ: «إِنَّمَا ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تَذْكُرْ عَلَى غَيْرِهِ». قَالَ سُفْيَانُ: كَرِهَ لَهُ أَكْلُهُ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي الصَّيْدِ وَالذَّبِيحَةِ إِذَا وَقَعَ فِي الْمَاءِ أَنْ لَا يَأْكُلَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي الذَّبِيحَةِ: إِذَا قُطِعَ الْخُلُقُومُ فَوَقَعَ فِي الْمَاءِ فَمَاتَ فِيهِ فَإِنَّهُ يُؤْكَلُ. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْكَلْبِ إِذَا أَكَلَ مِنَ الصَّيْدِ، فَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ مِنْهُ فَلَا يَأْكُلُ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي الْأَكْلِ مِنْهُ وَإِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ مِنْهُ.

العرز، الشاذي: قوله: باب في الرجل يرمي الصيد فيغيب عنه: في المسألة قيود سبعة عندنا، ما استقصاها إلا الزيلعي شارح «الكنز»، منها: أنه لا يجلس عن طله. قوله: إذا علمت أن سهمك قتله إلخ: في هذا عندنا تفصيل، فإذا رماه فوقع على الأرض، فذهب ثم وقع فمات، لا يحمل، وإذا رماه فوقع على الأرض، ولم يذهب ومات، فحلال.

حاشية: قوله: فأمسك عليك: هذا يشترط إذا قتله الكلب، أما إذا لم يقتله، بل أخذه الكلب وأكل منه شيئاً، فوجد حياً وذكي، فهو جائز أكله. قوله: ما ردت عليك قوسك فكل: يعني ما صدت بسهمك فكل. قوله: فإن لم تجدوا غيرها فاغسلوها بالماء: قال الطبري: إنما نهي عن الأكل فيها؛ لأنهم يطبخون فيها الخنزير، ويشربون فيها الخمر. ويشهد عليه ما ذكره أبو داود مقيداً، قال: إنا تجاوز أهل الكتاب، وهم يطبخون في قدورهم الخنزير، ويشربون في آنيةهم الخمر، والله تعالى أعلم بالصواب. قوله: من الجوارح: قال القاري في «شرح الموطأ»: والمراد من «الجوارح» هي الكلاب عند استعمال ظروفهم بدون الغسل، ولا أكل الطعام المطبوخ في آنيةهم. والله تعالى أعلم بالصواب. قوله: من الجوارح: قال القاري في «شرح الموطأ»: والمراد من «الجوارح» هي الكلاب عند الضحك والسدي، وعند عامة العلماء: هي الكواصب من سباع البهائم، كالغهد والنمر والكلب، ومن سباع الطير، كالباري والمغاب والصقر ونحوها مما يقبل التعليم، والمعلم: هو أن يوجد فيه ثلاثة أشياء: إذا أشتيت اشتشت، وإذا زجرت انزجرت، وإذا أخذت أمسكت ولم تأكل، فإذا وجد ذلك منها مراراً - **لأنها ثلاث مرات** - كانت معلمة، يحمل فتيلها إذا جرحت بإرسال صاحبها. قوله: إن خالطت كلابنا كلاب أخرى: في «السرهان»: لو شاركه كلب لا يحل صيده؛ لما في الكتب الستة من قول عدي بن حاتم: إني أرسل كليي فأجد معه كلباً آخر، لا أدري أيهما أخذه، فقال ﷺ: «لا تأكل، فإنما سميتم على كلبك، ولم تسم على كلب آخر».

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْمِعْرَاضِ: ١٤٥٦- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ، فَقَالَ: «مَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ فَكُلْ، وَمَا أَصَبْتَ بِعَرْضِهِ فَهُوَ وَقِيدٌ». حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زَكْرِيَّا، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

بَابُ فِي الدَّبِجِ بِالْمَرْوَةِ: ١٤٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّهُ رَجُلًا مِنْ قَوْمِهِ صَادَ أَرْثَبًا أَوْ اثْنَتَيْنِ، فَذَبَحَهُمَا بِمَرْوَةٍ، فَتَعَلَّقَهُمَا حَتَّى لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَهُ، فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهِمَا. وَفِي الْبَابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ وَرَافِعِ بْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنْ يُذَكِّي بِمَرْوَةٍ، وَلَمْ يَرَوْا بِأَكْلِ الْأَرْثَبِ بَأْسًا، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُهُمْ أَكْلَ الْأَرْثَبِ. وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّعْبِيِّ فِي رَوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَرَوَى دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ رضي الله عنه. وَرَوَى عَاصِمُ الْأَحْوَلُ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ أَوْ مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ رضي الله عنه. وَمُحَمَّدُ بْنُ صَفْوَانَ أَصَحُّ. وَرَوَى جَابِرُ الْجَنْغِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه نَحْوَ حَدِيثِ قَتَادَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الشَّعْبِيُّ رَوَى عَنْهُمَا جَمِيعًا. قَالَ مُحَمَّدٌ: حَدِيثُ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَكْلِ الْمَضْبُورَةِ: ١٤٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْإِفْرِيقِيِّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْمُجْتَمَةِ. وَهِيَ الَّتِي تُصَبَّرُ بِالنَّبْلِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ وَأَنْسِ بْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. وَحَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه حَدِيثٌ غَرِيبٌ. ١٤٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ وَهْبِ بْنِ أَبِي خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ الْعِرْبَاضِ ابْنِ سَارِيَةَ عَنْ أَبِيهَا رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ، وَعَنْ لُحُومِ الْخَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَعَنِ الْمُجْتَمَةِ، وَعَنِ الْخَلْيِيسَةِ، وَأَنْ تُوْطَأَ الْخَبَالُ حَتَّى يَضَعْنَ مَا فِي بُطُونِهِنَّ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى -هُوَ الْقُطَيْبِيُّ-: سُئِلَ أَبُو عَاصِمٍ عَنِ الْمُجْتَمَةِ، فَقَالَ: أَنْ يُنْصَبَ الطَّيْرُ أَوْ الشَّيْءُ، فَيَرْمَى. وَسُئِلَ عَنِ الْخَلْيِيسَةِ، فَقَالَ: الذُّبُّ أَوْ السَّبْعُ يُذَكُّهُ الرَّجُلُ، فَيَأْخُذُ مِنْهُ، فَيَمُوتُ فِي يَدِهِ قَبْلَ أَنْ يُذَكِّبَهَا. ١٤٦٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَّخَذَ شَيْءٌ فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ فِي ذِكَاةِ الْجَنَيْنِ: ١٤٦١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَجَالِدٍ، ح: وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ

العرف الشاذي: قوله: باب في ذكاة الجنين: قال الثلاثة وأبو يوسف ومحمد: إن الجنين حلال بلا ذكاته؛ فإنه تبع أمه، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: إن خرج حيًّا فيجب تذكيته، وإن خرج ميتًا فحرام. والمشهور «ذكاة الجنين ذكاة أمه» بالرفع. وقيل من الحنفية: إنه بالنصب، فيظهر صحته على مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه. وقيل على تقدير الرفع: إنه تشبيهه ببيع مثل ما قال: فعيناه عيناها وجيش جديها :: ولكن عظم الساق منش دقيق. ولقد تكلموا علماء الطرفين في حديث الباب. وقال أبو الفتح بن الجني الحنفي: إن المراد إن كان اتحاد الذكاة لكان حق العبارة: «ذكاة الأم ذكاة الجنين». وفي «موطا مالك» أثر ابن عمر رضي الله عنه محتمل لتأييد الطرفين. وفيه: فذكاة ما في بطنها ذكاة أمها إذا تم خلقه ونبت شعره، وإذا خرج من بطن أمه ذبح إلخ. فهذا يصلح أن يكون لهم أو لنا. وإن قيل: إن كان مراد الحديث ما قال أبو حنيفة رضي الله عنه، فأي فائدة في ذكره؟ قلت: هذا القول لغو؛ فإنه إذا لم يبين الشارع الأحكام، فمن يبين؟ وأيضا بعض الطباع يتنفرون عنه فتصدى الشارع إلى بيان حلتها.

حاشية: قوله: المعراض: بكسر الميم، خشبة ثقيلة أو عصا في طرفها حديدة. وقد تكون بغير حديدة. هذا هو الصحيح في تفسيره. وقال المروزي: هو سهم لا ريش فيه ولا نصل، وقيل: سهم طويل له أربع قدد رقاق، فإذا رمي به اعترض. وقيل: هو عود رقيق الطرفين غليظ الوسط، إذا رمي به ذهب مستويا. قوله: وما أصبت بعرضه إلخ: قال في «البرهان»: إن قتله المعراض بعرضه أو البندق، أو وقع في ماء أو على سطح أو جبل، فتردى منه إلى الأرض، فمات، حرم في هؤلاء الصور كلها. أما المعراض فلما رويما من قوله ﷺ: «وإن أصاب بعرضه فقتل فلا تأكل؛ فإنه وقيد». والبندق مثل المعراض؛ لأنها تدق وتكسر ولا تجرح. وأما وقوعه في الماء فلما رويما من قوله ﷺ: «إلا أن تجده قد وقع في ماء». وأما المتردية فلقوله تعالى: «وَالْمَرْوَةُ وَالْمَرْوَةُ وَالْمَرْوَةُ». قوله: في أن يذكي بمروءة: وفي «البرهان»: ويذبح بكل ما أفر الدم، كمدينة ومروءة -وهو حجر حاد- وليطة -بكسر اللام- قشر القصب؛ لما في «سنن أبي داود» و«النسائي» عن عدي بن حاتم قلت: يا رسول الله، أرايت أحدنا يصيب صيدا، وليس معه سكّين، أيدبح بالمروءة وشقة العصا؟ قال: «أمر الدم بما شئت، واذكر اسم الله تعالى». قوله: التي تصير بالنبل: أي تنصب وترمي حتى تقتل، وتسمى المصبورة. قوله: وأن توطأ الخبال إلخ: أي إذا حصلت جارية لرجل من السي، لا يجوز له أن يجامعها حتى تضع حملها إذا كانت حاملة، وحتى تحيض وينقطع دمها إن لم تكن حاملة. قوله: فقال الذب أو السبع إلخ: فيه تقدم وتأخير، أي الخليسة: هي التي تؤخذ من الذب أو السبع، فتموت في يده قبل أن يذكيها. من خلست الشيء واختلسته: إذا سلته. وهي فعيلة بمعنى مفعولة. ولا بد فيه من تقدير محذوف، أي فيأخذ المختلصة منه. والضمير في «فيموت» و«يذكيها» راجع إليها. قاله الطيبي. قوله: غرضا: الغرض: الهدف. قال في «الجمع»: ومنه: «لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرضا»، أي ترمون إليه كالغرض من نحو الجلود. قوله: باب في ذكاة الجنين: الذكاة: بالنال المحممة، الذبح. ومنه قوله تعالى: «إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ». والجنين: هو الولد ما دام في بطن أمه. (شرح الموطأ)

نفع قوت المفتدي: [أبواب الصيد]: [المعراض]: بعين فراء فقط صاد كمحارب: خشبة ثقيلة أو عصا في طولها حديدة، وقد تكون بلا حديدة، أو سهم لا ريش له، أو عود رقيق الطرفين، غليظ الوسط. [وقيد]: بواو ففاف فقط داله كامر، أي: موقود ومقتول بغير حد. [نعيل مفعول لا بجملة]: فمثلة فميم كمعظمة. من: «جثم الطائر» نطأ بالأرض. [الخليسة]: بنقط حاء فلام فسين كمدينة: ما اختلصها سبع فلا تترك ذكها. فعيلة مفعولة. [غرضا]: بنقط عنه فراء فقط صاد كسبب ينصب فيرمى إليه.

عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «ذَكَاهُ الْجَنِينُ ذَكَاهُ أُمِّهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَأَبُو الْوَدَّاعِ اسْمُهُ جَبْرِ بْنُ نَوْفٍ.

بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ كُلِّ ذِي نَابٍ وَذِي مِخْلَبٍ: ١٤٦٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ. حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ اسْمُهُ عَائِدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. ١٤٦٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم -يَعْنِي يَوْمَ خَيْبَرَ- الْحُمُرَ الْإِنْسِيَّةَ وَالْحُومَ الْبِغَالِ وَكُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعِزْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. وَحَدِيثُ جَابِرٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. ١٤٦٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم حَرَّمَ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ. وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

بَابُ مَا جَاءَ مَا قُطِعَ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيِّتٌ: ١٤٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَائِيُّ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الْمَدِينَةَ وَهُمْ يَجُبُّونَ أَسْنِمَةَ الْإِبِلِ وَيَقْطَعُونَ أَلْيَاتِ الْغَنَمِ، فَقَالَ: «مَا يُقْطَعُ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ، فَهُوَ مَيِّتٌ». حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَأَبُو وَاقِدٍ اللَّيْثِيُّ اسْمُهُ الْحَارِثُ بْنُ عَوْفٍ.

بَابُ فِي الذَّكَاءِ فِي الْخَلْقِ وَاللَّبَّةِ: ١٤٦٦- حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، ح: وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الْعُشْرَاءِ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَا تَكُونُ الذَّكَاءُ إِلَّا فِي الْخَلْقِ وَاللَّبَّةِ؟ قَالَ: «لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخِذِهَا لَأَجَزَأَ عَنْكَ». قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ: قَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: هَذَا فِي الضَّرُورَةِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه. وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَلَا نَعْرِفُ لِأَبِي الْعُشْرَاءِ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَاخْتَلَفُوا فِي اسْمِ أَبِي الْعُشْرَاءِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اسْمُهُ أَسَامَةُ بْنُ قَهْطِمٍ. وَيُقَالُ: يَسَارُ بْنُ بَرْزٍ. وَيُقَالُ: ابْنُ بَلَزٍ. وَيُقَالُ: اسْمُهُ عَطَارِدٌ.

بَابُ فِي قَتْلِ الْوَرَعِ: ١٤٦٧- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ قَتَلَ وَرَعَةً بِالضَّرْبَةِ الْأُولَى كَانَ لَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً، فَإِنْ قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الثَّانِيَةِ كَانَ لَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً، فَإِنْ قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الثَّالِثَةِ كَانَ لَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَسَعِيدٍ وَعَائِشَةَ وَأُمِّ شَرِيكٍ رضي الله عنه. وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء ما قطع من الحي فهو ميت: ذكر في «الهداية» تفصيلاً دقيقاً في المسألة، وقال: إن مقتضى الحديث أن المبان فرع، والمبان عنه أصل، فإذا صلح الأصل قابلاً لأصلية فالمبان حرام، وإذا كان القطع نصفين فهما حلالان. وفي المسألة تفصيل الفروع. وأشار صاحب «الهداية» إلى حديث آخر: «وما أبين من الحي فهو ميت». قوله: باب في الذكاة في الخلق واللابة: الخلق: الخلقوم. واللابة: نمل، يعني خبز مرقون. قوله: لو طعنت في فخذهما إلخ: هذه ذكاة اضطرارية. وأما الاختيارية فتجب أن تكون في الخلقوم واللابة، وإذا تأنس الوحشي فذكاته اختيارية، وإذا توحش الإنسي فذكاته اضطرارية، مثل: أن سقط الحيوان في البئر وقرب الموت، أو تعلق الدجاجة على شجرة وكادت الموت.

حاشية: قوله: ذكاة أمه: قال في «الجمع»: الذكاة: الذبح والنحر. ويروى هذا بالرفع على أنه خبر الأول، فحينئذ لا يحتاج إلى ذبح مستأنف، وبالنصب بتقدير: يذكي تذكية مثل ذكاة أمه. فلا بد عنده من ذبح الجنين إذا خرج حياً. قيل: لم يرو عن أحد من الصحابة ومن بعدهم أنه يحتاج إلى ذبح مستأنف غير ما روي عن أبي حنيفة. لكن في «الموطأ» يروى عن حماد عن إبراهيم النخعي أنه قال: لا يكون ذكاة نفس ذكاة نفسين. قال القاري: أي لا حقيقة ولا حكماً. قوله: يجبون إلخ: أي يقطعون. «أسنمة الإبل» جمع سنام -بالفتح- كومان. (الصراح) قوله: واللابة: بفتح لا م فموحدة مشددة، الهزلة التي فوق الصدر منحر الإبل، ومنه حديث: «أما تكون الذكاة إلا في الخلق واللابة» الهزلة للاستفهام، و«ما» نافية، سأل أن الذكاة منحصرة فيهما دائماً؟ فأجاب: إلا في الضرورة، كذا في «الجمع». يعني وقت الضرورة جائز في غير هذا الموضع أبشاً، حتى لو طعنت في فخذهما لأجزاء، وهذا كما يقع الحيوان في البئر ونحو ذلك، ولا يمكن إخراجها حياً أو انفلتت دابة، ولا يمكن أخذها. أو جرح صيداً حين الاصطيد، وذكر اسم الله. قوله: أسامة بن قهطم: في «القاموس»: القهطم -كزبرج- اللين ذو الصلابة وعلم. قوله: باب في قتل الوزغ: الوزغ جمع وزغة -بالتحريك- وهي التي يقال لها: سام أبرص، وجمعها أوزاغ ووزغان، كذا في «الطبي» وفي «الجمع»: الوزغ -بفتح واو وزاء ومعجمة- دابة لها قوائم، تعدو في أصول الحشيش. قيل: إنما تأخذ ضرع الناقة فتشرب لبنها. قوله: من قتل وزغة بالضربة الأولى إلخ: (لأنه كان ينفع على إبراهيم عليه السلام قال النووي: سبب تكثير الثواب في قتله أول ضربة ثم ما يليها الحث على المبادرة بقتله والاعتناء به والحرص عليه؛ فإنه لو فاتته ربما انفلتت وفات قتله. والمقصود انتهاز الفرصة بالظفر على قتله. كذا في «الطبي» و«الجمع».

نفع قوت المغتذي: [وزغة]: براى فقط عينه كرقبة.

بَابُ فِي قَتْلِ الْحَيَّاتِ: ١٤٦٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْتُلُوا الْحَيَّاتِ وَاقْتُلُوا ذَا الطَّفَيْتَيْنِ وَالْأَبْتَرِ؛ فَإِنَّهُمَا يَلْتَمِسَانِ الْبَصَرَ وَيُسْقِطَانِ الْحَبْلَ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٤٦٩- وَقَدْ رَوَى عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِي لُبَابَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ قَتْلِ جَنَانِ الْبُيُوتِ، وَهِيَ الْعَوَامِرُ. وَيُرْوَى عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ الْحَطَّابِ رضي الله عنه أَيْضًا. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: إِنَّمَا يُكْرَهُ مِنْ قَتْلِ الْحَيَّاتِ الْحَيَّةُ الَّتِي تَكُونُ دَقِيقَةً كَأَنَّهَا فِصَّةٌ وَلَا تَلْتَوِي فِي مَشِيَّتِهَا. ١٤٧٠- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِبُيُوتِكُمْ عُمَارًا، فَحَرِّجُوا عَلَيْهِنَّ ثَلَاثًا، فَإِنْ بَدَأَ لَكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَاقْتُلُوهُ». هَكَذَا رَوَى عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه. وَرَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه. وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ عَنْ صَيْفِيٍّ نَحْوَ رَوَايَةِ مَالِكٍ. ١٤٧١- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي رَائِدَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ ثَابِتِ الْبُنَاتِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: قَالَ أَبُو لَيْلَى رضي الله عنه: «إِذَا ظَهَرَتِ الْحَيَّةُ فِي الْمَسْكَنِ فَقُولُوا لَهَا: إِنَّا نَسْأَلُكَ بِعَهْدِ نُوحٍ وَبِعَهْدِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ أَنْ لَا تُؤْذِينَا. فَإِنْ عَادَتْ فَاقْتُلُوهَا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ ثَابِتِ الْبُنَاتِيِّ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى.

بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْكِلَابِ: ١٤٧٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ وَيُونُسُ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا كُلِّهَا، فَاقْتُلُوا مِنْهَا كُلَّ أَسْوَدَ بَهِيمٍ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَأَبِي رَافِعٍ وَأَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه. وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَيُرْوَى فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ أَنَّ الْكَلْبَ الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ شَيْطَانٌ. وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ الْبَهِيمُ: الَّذِي لَا يَكُونُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْبَيَاضِ. وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ صَيْدَ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ.

بَابُ مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا مَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ: ١٤٧٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ افْتَقَى كَلْبًا - أَوْ اتَّخَذَ كَلْبًا - لَيْسَ بِضَارٍ وَلَا كَلْبٌ مَاشِيَّةٌ، نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قَيْرَاطَانٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَسُفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ رضي الله عنه. وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَوْ كَلْبٌ زَرْعٌ». ١٤٧٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ مَاشِيَّةٍ. قَالَ: قِيلَ لَهُ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: «أَوْ كَلْبٌ زَرْعٌ». فَقَالَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَهُ زَرْعٌ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

العرف الشاذي: قوله: باب في قتل الحيات: ورد في الأحاديث تحريم العوامر، وقال بعض: إن التحريم منسوخ. أقول: قد يضر العوامر، كما تدل قصة أخ فخر الإسلام - ذكرها في شرح الجامع الصغير - وقصة الشاه ولي الله الدهلوي رحمته الله، فتخرج. وفي «أبي داود»: قال النبي ﷺ: «أنا بريء ممن يخاف من الثار إلخ». وزعمه بعض ناسخًا. قوله: ذا الطفتين: قيل: ذا نقطتين على الرأس. وقيل: ذا خطين من الرأس إلى الذنب. وبلغني من بعض - وهو عندي ثقة - أني رأيت حية ذات قرنين. قوله: ليس بضار: من الضري. ناقصًا. والكلب المجاز اقتناؤه مستثنى عن حديث الباب، والاختلاف في دخول ملائكة الرحمة. قوله: إن أبا هريرة له زرع: هذه ظرافة أو بيان حال، لا الطعن على أبي هريرة رضي الله عنه.

حاشية: قوله: ذا الطفتين: الطفية: خوصة المقل في الأصل، وجمعها طَفَى. شبه الخطين اللذين على ظهر الحية بخوصتين من خوص المقل. قوله: والأبتر: قيل: هو الذي يشبه المقطوع الذنب لقصر ذنبه، وهو من أحييت ما يكون من الحيات. (الطبي) قوله: يلتمسان إلخ: (أي يعميان البصر ويسقطان الحبل بالنظر إليهما) أي يحطفانه مجرد نظرهما إليه بخاصية جعلها الله تعالى في بصرهما إذا وقع على بصر الإنسان. قال العلماء: وفي الحيات نوع يسمى الناظر، إذا وقع نظره على عين إنسان مات من ساعته، كذا في «الطبي». قوله: وهي العوامر: أي الحيات التي تكون في البيوت، واحداً «عامرة». وقيل: سميت «عوامر»؛ لطول عمرها. (الطبي) قوله: فخرجوا عليهن ثلاثاً: أي يقول لها: أنت في حرج أي ضيق، إن عدت إلينا فلا تلومنا أن نضيق عليك بالتتابع والطرود والقتل. (الطبي) قوله: بعهد نوح إلخ: (أي بالعهد الذي أخذ عليكم نوح وسليمان أن لا تؤذونا وأن لا تظهروا لنا). (المجمع) قوله: لولا أن الكلاب أمة من الأمم إلخ: معنى هذا الكلام: أنه ﷺ كره إفناء أمة من الأمم وإعدام جيل من الخلق؛ لأنه ما من خلق لله تعالى إلا وفيه نوع من الحكمة وضرب من المصلحة. يقول: إذا كان الأمر على هذا ولا سبيل إلى قتلهن كلهن فاقتلوا شرارهن، وهي السود البهيم، وأبقوا ما سواها؛ لتنفعوا من في الحراسة. (الطبي) قوله: ليس بضار إلخ: الضاري من الكلاب ما لهج بالصيد. يقال: ضرى الكلب بالصيد ضراوة: أي تعوده. واختلفوا في سبب نقصان الأجر باقتناء الكلب، فقيل: لامتناع الملائكة من دخول بيته. وقيل: لما يلحق المارئين من الأذى من ترويع الكلب لهم. وقيل: إن ذلك عقوبة لهم؛ لانتعاضهم ما لم يمتنعوا عن اتعاضه وعصيانهم في ذلك. وقيل: لما يتلى به من ولوغه في الأواني عند غفلة صاحبه. (الطبي) قوله: قيراطان: قيراط: نيم واثك، واثك شش حرد درهم، ومرادنا مقدمه معلوم استعذ الله. (الترجمة) قوله: كلب ماشية: يعني كلباً يمشي بمشاهي مهادره. (الترجمة) قوله: إن أبا هريرة له زرع: يعني حفظ الحديث؛ لأنه يحتاج إليه.

نفع قوت المعتدي: (إذا الطفتين): بقاء فناء فتحتة تنبيه كفرة: ما على ظهره خطان أصفران لخصوصية المقل، ويجازيهما أسودان. (الأبتر): ما لا ذنب له حية. (إفانها يلتمس البصر): أي إذا نظر إلى بصر الإنسان ذهب نوره بخاصته، جعلها الله تعالى بهما بك، «اللهم عذنا من كل عدلك». (ويسقطان الحبل): كسب الجنين بخاصيته أيضاً. (حسن جنان البيوت): بكسر جيمه فشد نوته فالف فنون فراء وجمع جنان هو الأصح (العوامر) | إن لبيوتكم عماراً: صح ابن عبد البر: أنه خاص ببيوت طيبة. وقب: أنه عام. (فخرجوا عليهن): بجاء، قال حق: والظاهر أن هذا التحريم ما يتحدث أبي يعلى من قول: إنا نسألك بعهد نوح إلخ.

١٤٧٥- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ، انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِ كُلِّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَيُرْوَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاجٍ أَنَّهُ رَخَّصَ فِي إِمْسَاكِ الْكَلْبِ وَإِنْ كَانَ لِلرَّجُلِ شَاةٌ وَاحِدَةٌ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ بِهِذَا. ١٤٧٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْقِلٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنِّي لَمِئَن يَرْفَعُ أَغْصَانَ الشَّجَرَةِ عَنْ وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ، فَقَالَ: «لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا، فَاقْتُلُوا مِنْهَا كُلَّ أَسْوَدَ بَهِيمٍ. وَمَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ يَرْتَبِطُونَ كَلْبًا إِلَّا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِمْ كُلِّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ، إِلَّا كَلَبَ صَيْدٍ أَوْ كَلَبَ حَرْبٍ أَوْ كَلَبَ غَنَمٍ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى أبو داود هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

بَابُ فِي الذَّكَاءِ بِالْقَصْبِ وَغَيْرِهِ: ١٤٧٧- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَلْقَى الْعَدُوَّ غَدًا وَلَيْسَتْ مَعَنَا مَدَى؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فُكُلُوا، مَا لَمْ يَكُنْ سِنَّ أَوْ ظُفْرٌ. وَسَأَحْدُثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ: أَمَّا السِّنُّ فَعِظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمَدَى الْحَبْشَةِ». حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «عَنْ عَبَّادَةَ، عَنْ أَبِيهِ». وَهَذَا أَصَحُّ. وَعَبَّادَةُ قَدْ سَمِعَ مِنْ رَافِعٍ رضي الله عنه. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا يَرَوْنَ أَنَّ يُذَكَّرُ بِسِنَّ وَلَا بِعِظْمٍ.

بَابُ: ١٤٧٨- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَتَدَبَّعَ مِنْ إِبِلِ الْقَوْمِ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ خَيْلٌ، فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ، فَحَبَسَهُ اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَمَا فَعَلَ مِنْهَا هَذَا فَافْعَلُوا بِهِ هَكَذَا». حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «عَبَّادَةَ، عَنْ أَبِيهِ». وَهَذَا أَصَحُّ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهَكَذَا رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ مِنْ رِوَايَةِ سُفْيَانَ.

آخِرُ أَبْوَابِ الصَّيْدِ

أَبْوَابُ الْأَضَاحِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْأَضَحِيَّةِ: ١٤٧٩- حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو مُسْلِمُ بْنُ عَمْرِو الْحَدَّاءِ الْمَدِينِيُّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ الصَّائِغُ عَنْ أَبِي الْمُثَنَّى، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا عَمِلَ آدَمِيٌّ مِنْ عَمَلٍ يَوْمَ التَّحْرِ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ إِهْرَاقِ

العرف الشَّدْي: قوله: باب في الذكاة بالقصب وغيره: يجب الذبح بما هو أحد، ويستحب السهل في الذبح؛ كيلا يتألم الحيوان. قوله: ما لم يكن سن أو ظفر إلخ: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: يجوز الذبح

حاشية: قوله: فاقتلوا منها كل أسود بهيم: قال النووي: أجمعوا على قتل البقر، واختلفوا فيما لا ضرر فيه. قال إمام الحرمين: أمر النبي ﷺ أولاً بقتلها كلها، ثم نسخ ذلك إلا الأسود البهيم، ثم استقر الشرع على النهي من قتل جميع الكلاب التي لا ضرر فيها حتى الأسود البهيم. (الطبيعي) قوله: إلا نقص من عملهم إلخ: فإن قلت: كيف التوفيق بين هذا الحديث والحديث السابق، حيث ذكر هنا قيراط وهناك قيراطان؟ قال النووي في جوابه: إنه يحتمل أن يكونا في نوعين من الكلاب، أحدهما أشد أذى من الآخر. أو يختلف باختلاف المواضع، فيكون قيراطان في المدينة خاصة؛ لزيادة فضلها، والقيراط في غيرها، أو القيراطان في المدائن والقرى، والقيراط في البوادي. أو يكون ذلك في زمانين، فذكر القيراط أولاً، ثم زاد التغليظ. والقيراط هنا مقدار معلوم عند الله تعالى، والمراد نقص جزء من أجزاء عمله. (الطبيعي) قوله: مدى: [جمع «مدية» بالضم والكسر، وهي السكين والشفرة. (المجمع)] قوله: أما السن فعظم: قال النووي: قال أصحابنا: فهمنا أن العظام لا يحمل الذبح ما؛ لتعليل النبي ﷺ في قوله: «أما السن فعظم». وبه قال الشافعي وأصحابه وجهور العلماء. وقال أبو حنيفة: لا يجوز بالسِّن والعظم المتصلين. ويجوز بالمنفصلين. وعن مالك روايات، أشهرها: جوازها بالعظم دون السن كيف كان. (الطبيعي) قوله: فمدى الحبشة: [معناه أقم كفار، وقد تميتكم عن التشبه بهم وبشعارهم. (ط)] قوله: أو أباد: جمع «أبدة»، وهي التي تأبدت أي توحشت. فيه دليل على أن الجيوان الإنسي إذا توحش ونفر، فلم يقدر على قطع مذبحة، يصير جميع بدنه كالمذبحة. (الطبيعي) قوله: عن سعيد بن مسروق من رواية سفیان: [أي من جنس روايته. في بعض النسخ: «نحو رواية سفیان»، وهو الأوفق.] قوله: الأضحية: [وهي اسم لما يذبح تقرباً إلى الله مما يجوز ذبحها في الشرع. (اللمعات)] بضم همزة وكسرها مع تشديد الياء وتخفيفها. وجمعها «أضاحي» بتشديد الياء وتخفيفها. (اللمعات) قوله: ما عمل آدمي من عمل يوم النحر إلخ: «من» زائدة لتأكيد الاستغراق أي عملاً. «يوم النحر» بالنصب على الظرفية. «أحب» بالنصب صفة «عمل». وقيل: بالرفع. وتقديره: هو أحب. قوله: من إهراق الدم: أي صبه.

نفع قوت المغتذي: [ثلاثاً]: ثم ثلاثة أيام مدي كهدي. جمع: مدية، كغرفة السكين. [ما أفر الدم]: براء: أساله وأجراه؛ تشبيهاً بجريان ماء بنهر. وبزاي غلط. [فند]: بنون فشد داله: شرد ونفر. [أو أباد]: بواو فموحدة فدال: توحشات ونفورات. جمع: أبدة كفاكهة. [أبواب الأضاحي]: قال قب: ليس في فضل الأضحية حديث صحيح. وقال: وقد روى الناس ما عجائب لم تصح. قال حق: صحيح الحاكم ما أخرجه المصنف لعائشة وما لعمران بن حصون وأبي هريرة. قال جط: وهو واسع الخطأ في الصحيح. [ما عمل آدمي من عمل يوم النحر أحب إلى من إهراق دم]:

الدم، إِنَّهُ لَيَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقُرُونِهَا وَأَشْعَارِهَا وَأَظْلَافِهَا، وَإِنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ مِنَ اللَّهِ بِمَكَانٍ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ مِنَ الْأَرْضِ، فَطَبِئُوا بِهَا نَفْسًا. وَفِي الْبَابِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رضي الله عنه. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَأَبُو الْمُثَنَّى اسْمُهُ سُلَيْمَانُ بْنُ يَزِيدَ، رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ. ١٤٨٠ وَيُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فِي الْأَضْحِيَّةِ لِصَاحِبِهَا بِكُلِّ شَعْرَةٍ حَسَنَةٌ». وَيُرْوَى: «بِقُرُونِهَا».

بَابُ فِي الْأَضْحِيَّةِ بِكَبْشَيْنِ: ١٤٨١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَقْرَبَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ وَسَمَّى وَكَبَّرَ وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ وَأَبِي أَيُّوبَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبِي رَافِعٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٤٨٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْمُحَارِبِيُّ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ حَنْشٍ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه: أَنَّهُ كَانَ يُضَحِّي بِكَبْشَيْنِ أَحَدُهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْآخَرُ عَنْ نَفْسِهِ. فَقِيلَ لَهُ، فَقَالَ: أَمَرَنِي بِهِ - يَعْنِي النَّبِيُّ ﷺ - فَلَا أَدْعُهُ أَبَدًا. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ شَرِيكٍ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُضَحَّى عَنِ الْمَيِّتِ، وَلَمْ يَرِ بَعْضُهُمْ أَنْ يُضَحَّى عَنْهُ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُتَصَدَّقَ عَنْهُ وَلَا يُضَحَّى، وَإِنْ ضَحَّى فَلَا يَأْكُلُ مِنْهَا شَيْئًا وَيَتَصَدَّقُ بِهَا كُلَّهَا.

بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْأَصْحَاجِ: ١٤٨٣ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَحِيلَ، يَأْكُلُ فِي سَوَادٍ، وَيَمْسِي فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ.

بَابُ مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْأَصْحَاجِ: ١٤٨٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ فَيْرُوزَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه - رَفَعَهُ - قَالَ: «لَا يُضَحَّى بِالْعَرَجَاءِ بَيْنَ ظُلْعُهَا، وَلَا بِالْعَوْرَاءِ بَيْنَ عَوْرُهَا، وَلَا بِالْمَرِيضَةِ بَيْنَ مَرَضُهَا، وَلَا بِالْعَجَفَاءِ الَّتِي لَا تُنْقِي».

العرف الشدّي: بالنسبة للمقلوع خلاف الشافعي. وحديث الباب له، ويمكن لأبي حنيفة رضي الله عنه تخصيص الحديث بالوجه الفقهي. وأقول أيضًا: إن قوله: «السن عظم إلخ» إن كان المراد أن المناط كونه عظمًا فقط، فلا نسلمه مناطًا، وإن كان المراد أن النهي لكونه غير صالح للذبح، فأقول: إن أبا حنيفة رضي الله عنه أيضًا يفصل في المسألة بأنه إن صلح للذبح بحيث يكون ذا حدٍّ ومقلوعًا، فالذبح به جائز، وإلا فلا. فلا يرد عليه الحديث المرفوع. هذا، والله أعلم وعلمه أتم. قوله: باب في الأضحية بكبشين: أضحية الكبش عندنا أولى. قوله: أملحين: الأملح: مختلط السواد والبياض. وهذا المعنى في هذا الموضوع، وتختلف معانيه بحسب اختلاف المواضع مثل لفظ «الأشهل». قوله: أحدهما عن النبي ﷺ إلخ: الأضحية عن الميت إثابة جائزة، ولا تنوب إلا بالوصية، وإذا أوصى فيلزم، وإلا حكمها حكم أضحية الحي. قال ابن وهبان في منظومته: وعن ميت بالأمر أزم تصدقًا: وإلا فكل منها وهذا محرر. قوله: لا تنقي: النقية: المخ. إذا ذهب بعض العضو فالعبرة عندنا للثالث أو الربع أو النصف، والمختار لعله النصف. ويطلب التفصيل في الفقه.

حاشية: قوله: إنه: الضمير راجع إلى ما دلّ عليه إهراق الدم. قوله: بقرونها: جمع القرن. «وأشعارها» جمع الشعر. «وأظلافها» جمع «ظلف». والتأنيث في الضمائر باعتبار الجنس. قوله: وإن الدم ليقع من الله إلخ: أي من رضاه. قوله: «يمكن» أي بموضع قبول. قوله: «قبل أن يقع من الأرض» أي يقبله تعالى عند قصد الذبح قبل أن يقع دمه على الأرض. قوله: فطبيوا بها إلخ: أي بالأضحية، «نفسًا» تميز عن النسبة. قال ابن الملك: الفاء جواب شرط مقدّر. أي إذا علمتم أنه تعالى يقبله ويجزيكم بها ثوابًا كثيرًا، فلتكن أنفسكم بالتضحية طيبة غير كارهة لها. (المراقبة) قوله: بكبشين: الكبش: الفحل إذا أثني، أو إذا خرجت رباعيته. وفيه إشارة إلى أن الذكر أفضل من الأنثى، فإن لحمه طيب. قوله: أقرنين: أي طويل القرنين أو عظيمهما. (المراقبة) قوله: أملحين: من الملهة، وهي بياض يخالطه السواد. وعليه أكثر أهل اللغة. وقيل: بياضه أكثر من سواده. قوله: ذبجهما بيده: [وهو المستحب لمن يعرف الذبح]. قوله: على صفايحهما: [في «النهاية»]: صفح كل شيء: جهته وناحيته. (المراقبة) قوله: فحيل: كـ «كريم»، هو القوي الخلق كثير اللحم. (اللمعات) قوله: يأكل في سواد إلخ: كناية عن سواد الفم، وعن سواد القوائم، وعن سواد العين. قوله: بين ظلعها: بسكون اللام ويفتح، وهو أن يمتنع المشي. قوله: عورها: بفتح العين، أي عماء في عين. وبالأولى في العينين. قوله: ولا بالعجفاء: أي المهزولة. قوله: لا تنقي: من الإنقاء. قال التوربشتي: وهي المهزولة التي لا نقي لعظامها، يعني لا متغ لها من العجف. (المراقبة)

نفع قوت المغتذي: قال قب: لأن قربة كل وقت أحص به من غيرها وأولى، فله أضيف إليه فهو محمول على غير فروض الأعيان كالصلاة. [إنما لتأتي يوم القيامة بقرونها وأشعارها وأظلافها]: قال حق: أي: فتوضع بميزانه، كما صرح به بحديث علي. [وإن الدم ليقع من الله يمكن قبل أن يقع على الأرض]: قال حق: أي: أن الدم وإن شاهد الحاضرون يقع بأرض ولا ينتفع به؛ فإنه محفوظ عنده تعالى، فلا يضيع منه شيء. لعائشة: أن الدم وإن وقع في التراب فلما يقع في حرز الله. يوفيه صاحبه يوم القيامة. رواه أبو الشيخ بن حبان بكتاب الصحابة. [فطبيوا بها نفسًا]: قال حق: الظاهر: أن هذه الجملة مدرجة من قولها، لا مرفوعة؛ إذ لأبي الشيخ عنها قالت: يأبها الناس ضحوا وطبيوا بها نفسًا؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من عبد يوجه أضحية» إلخ. [أملحين]: قال حق: ثنية أملح: فحل هو ما به بياض وسواد وبياضه أكثر. قاله ن، وحزم به أبو عبيد بغريه. ورجحه الهروي. أو أبيض خالص، قاله ابن الأعرابي. أو ما به بياض وسواد بلا قيد كثيرة، وهو ظاهر الجوهري. أو ما خالط بياضه حمرة. قال أبو حاتم: أو أسود تملوه حمرة. [أقرنين]: قال ن: لهما قرنان حسان. [على صفايحها]: قال حق: أي صفاح عنقها، جمع صفحة. [كان يضحي بكبشين]: أحدهما عن النبي ﷺ؛ فإن هذا من خصائصه ﷺ. وذكر بعض المتأخرين وهو الشمس البلالي بـ «مختصر الإحياء»: أنه تأكد أضحيته عن رسول الله ﷺ. وقد أشكل ذلك على أهل المغرب فأرسلوا إلى به سؤالا من تونس سنة ثلاث وتسعمائة، فكتبت لهم جوابا مطولا فأرسلته لهم، وأودعته بالفتاوى، فبعثوا إلى أنه قد زال عنهم الإشكال بكتابتك ويلهجون بالدعاء لي. [فحيل]: كأمير. بالنهاية: التحيب في ضاربة، واختاره على خصي ونمعة؛ طلبا لنبله وعظمه، وهو ما يشبه فحولة في عظم خلقه. [يأكل في سواد وينظر في سواد]: قال حق: أي ما حول فمه وعينه وقوائمه أسود. [ظلعها]: بنقط طاء. بمثال فلام فعين، كعبد، عرجها هذا هو المعروف لغة كما بالهكم والصحاح، واشتهر على ألسنتهم كسب. [و لا بالعجفاء]: كبيضاء، أي المهزولة. [لا تنقي]: كتعطي، لا نقي لها كسدر، وهو المخ الذي بالعظام. [لا نعرفه إلا من حديث عبيد بن فروز عن العراء]: قال حق: جاء برواية غيره، أخرجه أبو الشيخ بالأصاحي والحاكم، وصححه برواية أيوب بن سويد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن العراء.

حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ فَيْرُوزَ، عَنِ الْبَرَاءِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ بْنِ فَيْرُوزَ عَنِ الْبَرَاءِ رضي الله عنه. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْأَصْحَاحِي: ١٤٨٥- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ التُّعْمَانِ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذْنَ، وَأَنْ لَا نُصَحِّي بِمُقَابَلَةٍ وَلَا مُدَابَرَةٍ وَلَا شَرْقَاءَ وَلَا خَرْقَاءَ. حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ التُّعْمَانِ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. وَرَأَدَ: قَالَ: «الْمُقَابَلَةُ: مَا قُطِعَ طَرَفُ أُذُنِهَا، وَالْمُدَابَرَةُ: مَا قُطِعَ مِنْ جَانِبِ الْأُذُنِ، وَالشَّرْقَاءُ: الْمَشْقُوقَةُ، وَالْخَرْقَاءُ: الْمَثْقُوبَةُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَشُرَيْحُ بْنُ التُّعْمَانِ الصَّائِدِيُّ كُوفِيٌّ. وَشُرَيْحُ بْنُ الْحَارِثِ الْكِنْدِيُّ الْكُوفِيُّ الْقَاضِي يُكْنَى أَبَا أُمِيَّةٍ. وَشُرَيْحُ بْنُ هَانِيٍّ كُوفِيٌّ، وَهَانِيٌّ لَهُ صُحْبَةٌ. وَكُلُّهُمْ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ رضي الله عنه فِي عَصْرِ وَاحِدٍ.

بَابُ فِي الْجَذَعِ مِنَ الضَّانِّ فِي الْأَصْحَاحِي: ١٤٨٦- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ وَقِيدٍ عَنْ كِدَامِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي كِبَاشٍ قَالَ: جَلَبْتُ غَنَمًا جُذَعَانًا إِلَى الْمَدِينَةِ، فَكَسَدْتُ عَلِيًّا، فَلَقِيتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نِعَمٌ - أَوْ نِعْمَتٌ - الْأُضْحِيَّةُ الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ». قَالَ: فَانْتَهَبَهُ النَّاسُ أي للبخارة. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأُمِّ بِلَالٍ بِنْتِ هِلَالٍ عَنْ أَبِيهَا وَجَابِرٍ وَعُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ وَرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَقَدْ رَوَى هَذَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَوْقُوفًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ يُجْرَى فِي الْأُضْحِيَّةِ. ١٤٨٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَفْسِمُهَا فِي أَصْحَابِهِ ضَحَايَا، فَبَقِيَ عَتُودٌ أَوْ جَذِيٌّ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «صَحَّ بِهِ أَنْتَ». قَالَ وَكِيعٌ: الْجَذَعُ يَكُونُ ابْنُ سَبْعَةٍ أَوْ سِتَّةٍ أَشْهُرٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٤٨٨- وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ الضَّحَايَا، فَبَقِيََتْ جَذَعَةٌ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «صَحَّ بِهَا أَنْتَ». حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَأَبُو دَاوُدَ قَالَا: حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ بَعْجَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

بَابُ فِي الْإِشْتِرَاكِ فِي الْأُضْحِيَّةِ: ١٤٨٩- حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ حُرَيْثٍ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَقِيدٍ، عَنْ عَلْبَاءَ بْنِ أَحْمَرَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَحَضَرَ الْأُضْحَى، فَاشْتَرَكْنَا فِي الْبَقَرَةِ سَبْعَةً وَفِي الْبَعِيرِ عَشْرَةً. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الْأَشَدِّ الْأَسْلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَأَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه. وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْفَضْلِ بْنِ مُوسَى. ١٤٩٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدْيِيَّةِ

العرف الشاذي: قوله: بمقابلة ولا مدابرة: قيل: «المقابلة» التي قطع الطرف العالي من أذنها، و«المدابرة» التي قطع الطرف السفلي، وتغير آخر أيضًا. قوله: باب في الجذع من الضان في الأصحاحي: يصح عندنا الشيء، وهو ابن حول من المعز، وابن حولين من البقر، وابن خمس من البعير، وابن فوق ستة أشهر من الضان بشرط أن يشبه ابن سنة. وأما قيد الألية في الضان ابن ستة فقيده اتفاقنا ذكره بعض المصنفين. وأما إرادة ابن فوق ستة أشهر بالجذع فخلافا للغة. ونقول: يؤيدنا توارث السلف. قوله: فبقي عتود أو جدي إلخ: العتود: ابن أربعة أشهر. والجدي: ابن ستة. ودلت الروايات أن هذا من خصوصية هذا الرجل.

حاشية: قوله: أن نستشرف العين والأذن إلخ: أي نتأملهما حتى لا يكون فيهما نقصان يمنع عن جواز التضحية بهما. و«المقابلة» بفتح الباء، وهو ما يقطع من قبل أذنها - أي مقدمها - شيء. و«المدابرة» أيضًا بفتح الباء، وهي التي قطع من دبر أذنها. (اللمعات) قوله: ولا شرقاء: أي مشقوقة الأذن طولًا. من الشرق، وهو الشق. و«الخرقاء» مشقوقة الأذن ثقبًا مستديرًا. وقيل: «الشرقاء» ما قطع أذنها طولًا، و«الخرقاء» ما قطع أذنها عرضًا. (المراقبة) قوله: الجذع: قال الشيخ في «اللمعات»: قال في «الهداية»: الجذع من الضان في مذهب الفقهاء: ما تم عليه ستة أشهر. وقال: وذكر الزعفراني أنه ما تم عليه سبعة أشهر. وقال: إنما يجوز إذا كان عظيمًا بحيث لو خلط بالثنيات يشبهه على الناظر من بعيد. قوله: يجرى في الأضحية: [وعليه الخفية، كذا في «الهداية»]. قوله: فاشتركنا في البقرة سبعة إلخ: بالنصب على تقدير: «أعني» بيانًا لضمير الجمع. قال الطيبي: وقيل: نصب على الحال. وقيل: مرفوع بدلًا من ضمير «اشتركنا». [وفي البعير عشرة] قال المظهر: عمل به إسحاق بن راهويه. وقال غيره: إنه منسوخ بما هو من قوله: «البقرة عن سبعة، والجوزور عن سبعة». والأظهر أن يقال: إنه معارض بالرواية الصحيحة، وأما ما ورد في البدنة سبعة أو عشرة، فهو شاذ، وغيره جازم بالسبعة. (المراقبة)

نفع قوت المغتذي: [أن نستشرف العين والأذن]: بقاء، أي نتأمل وننظر أياهما؛ أن لا يكون عيب بكل من استشرف نظر من مكان مشرف مرتفع؛ لأنه أمكن نظرا وتأملًا. وهو المشهور. أو نتخذها كاملة العضوين المذكورين؛ لأنه يدل على أنه أصل في جنسه، بالجوهري إذن شرقاء طويلة بنسخة ثنية كليهما. [من شريح بن النعمان الصائدي كوفي، وشريح بن الحارث الكندي كوفي، يكنى أبا أمية. وشريح بن هانئ كوفي وهانئ له صحبة، وكلهم من أصحاب علي في عصر واحد]: قال حق: فإنه رابع شريح بن أمية، فذكره ابن حبان بالتفات، فقال: يروى عن علي، وليس بالقاضي. وقال به أبو أحمد الحاكم بالكشي: مولى عنبسة بن سعيد. روى عنه أبو مكى نوح بن ربيعة الأنصاري. [عن أبي كباش]: بكاف فموحدة فقط سبته، ككتاب، لم يعرف اسمه ولا حاله، ولا له ذكر إلا بهذا الحديث، ولم يرو عنه غير كرام بن عبد الرحمن. [عتود]: بعين ففوقية فواو فبدال كرسول، قال الجوهري: ما قوي ورعي من ولد معر وأتى عليه حول. [أبو موسى المديني]: صغر من أولاده. [عن علباء]: بعين فلام فموحدة فمد، كعمران. [ابن أحمد]: براء.

الْبَدَنَةِ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: يُجْزَى أَيْضًا الْبَعِيرُ عَنْ عَشْرَةٍ. وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ. ١١٩١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ حُجَيَّةَ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: الْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ. قُلْتُ: فَإِنْ وَلَدَتْ؟ قَالَ: أَذْبَحَ وَلَدَهَا مَعَهَا. قُلْتُ: فَالْعَرَجَاءُ؟ قَالَ: إِذَا بَلَغَتِ الْمَنَسِكَ. قُلْتُ: فَمَكْسُورَةُ الْقَرْنِ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ، أُمِرْنَا - أَوْ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَيْنِ وَالْأُذُنَيْنِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ. ١١٩٢- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ جُرَيْجِ بْنِ كَلْبٍ التَّهْدِي، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُضْحَى بِأَعْضَابِ الْقَرْنِ وَالْأُذُنِ. قَالَ قَتَادَةُ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، فَقَالَ: الْعَضْبُ: مَا بَلَغَ النَّصْفَ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الشَّاةَ الْوَاحِدَةَ تُجْزَى عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ: ١١٩٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْحُسَيْنِيُّ، حَدَّثَنَا الصَّحَّاحُ بْنُ عُثْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَارَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَمَلَاءَ بْنِ يَسَارٍ يَقُولُ: سَأَلْتُ أَبَا أَيُّوبَ ﷺ: كَيْفَ كَانَتِ الصَّحَابَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: كَانَ الرَّجُلُ يُضْحِي بِالشَّاةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، فَيَأْكُلُونَ وَيُطْعِمُونَ، حَتَّى تَبَاهِيَ النَّاسُ فَصَارَتْ كَمَا تَرَى. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعُمَارَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ مَدِينِيٌّ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ضَحَّى بِكَبْشٍ، فَقَالَ: «هَذَا عَمَّنْ لَمْ يُضْحَ مِنْ أُمَّتِي» وَقَالَ نَعُضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا تُجْزَى الشَّاةُ إِلَّا عَنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ. وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

بَابُ: ١١٩٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ عَنْ جَبَلَةَ بْنِ سَحِيمٍ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ ﷺ عَنِ الْأُضْحِيَّةِ: أَلَوْاجِبَةٌ هِيَ؟ فَقَالَ: ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْمُسْلِمُونَ. فَأَعَادَهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَتُعْقِلُ؟ ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْمُسْلِمُونَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْأُضْحِيَّةَ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، وَلَكِنَّهَا سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِ النَّبِيِّ ﷺ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يُعْمَلَ بِهَا. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ. ١١٩٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَهَنَادٌ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالسَّيْدِيَّةِ عَشْرَ سِنِينَ يُضْحِي. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

بَابُ فِي الذَّبْحِ بَعْدَ الصَّلَاةِ: ١١٩٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﷺ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمٍ خَرٍّ، فَقَالَ: «لَا يَذْبَحَنَّ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُصَلِّيَ». قَالَ: فَقَامَ خَالِي، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا يَوْمُ اللَّحْمِ فِيهِ مَكْرُوهٌ، وَإِنِّي عَجَلْتُ نَسِيكَتِي لِأُطْعِمَ أَهْلِي وَأَهْلَ دَارِي أَوْ جِيرَانِي. قَالَ: «فَاعِذْ ذَبْحَكَ بِآخِرٍ». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي عَنَاقُ

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء أن الشاة إحدى: قال مالك رحمه الله: تنوب أضحية واحدة عن أهل بيت واحد وإن كان أهل بيت خمسين نفساً. وفي مذهب الشافعي تفصيل. وقلنا: لا تجزى شاة إلا عن واحد. وتمسك مالك رحمه الله بحديث الباب. ونقول: إن المراد الاشتراك في اللحم لا الاشتراك في أداء الأضحية، وهذا شائع في عرفنا أيضاً. وتجوز في بقرة سبع أنفس. ويجب نصح النية للقرية لا اتحاد النية، فيجوز أن ينوي رجل الأضحية وآخر العقيقة. قوله: باب في الذبح بعد الصلاة: يضحى من عليه الجمعة بعد الصلاة، ومن لا الجمعة عليه بعد صبح يوم العيد. قوله: اللحم فيه مكروه: قيل: إن المعنى أن سؤال اللحم مكروه. وقال النووي رحمه الله: إن «اللحم» بفتح الوسط بمعنى الحرص. أي حرص اللحم مكروه.

حاشية: قوله: قال إذا بلغت المنسك: وفي «الهداية»: ولا يضحى بالعماء والعوراء والعرجاء التي لا تمتشي إلى المنسك. ولا تجزى مقطوعة الأذن والذنب؛ لقوله ﷺ: «استشرفوا العين والأذن»، ويجوز أن يضحى بالجماء، وهي التي لا قرن لها؛ لأن القرن لا يتعلق به مقصود. وكذا مكسورة القرن. قوله: بأعضب القرن والأذن: أي مكسور القرن ومقطوع الأذن، قاله ابن الملك. فيكون من باب «علفتها تبتاً وماء بارداً». وقيل: مقطوع القرن والأذن. والعضب: القطع. وفي «المهذب»: أنه يجوز الجماء، وهي التي لا قرن لها أو كان مكسوراً، أو ذهب غلاف قرنها. فيكون النهي تنزيهاً. وفي «الفاقي»: العضب في القرن: داخل الانكسار. ويقال للانكسار في الخارج: القضم. قال ابن الأبناري: وقد يكون في الأذن إلا أنه في القرن أكثر. (المراقبة) قوله: حتى تباهى الناس إلخ: أي تفاخروا وتكاثروا. «فصارت» أي التضحية «كما ترى» أي مفارقة. قال محمد: «كان الرجل يكون محتاجاً أي إلى اللحم، أو فقيراً لا يحب عليه الأضحية، «فذهب الشاة الواحدة يضحى بها عن نفسه، فيأكل هو ويطعم أهله» أي فهذا تأويل الحديث، «فأما شاة واحدة تذبح عن اثنين أو ثلاثة أضحية» أي بطريق الوجوب، «فهذه لا تجزى». ولا تجوز شاة إلا عن الواحد. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. (الموطأ وشرحه) قوله: ليست بواجبة: قال الشيخ في «اللمعات»: اختلفوا في أن الأضحية واجبة أو سنة، فذهب أبو حنيفة وصاحبه وزفر والحسن أنما واجبة على كل حرٍّ مسلم مقيم موسر. وعند الشافعي - وفي رواية عن أبي يوسف - سنة مؤكدة. وهو المشهور المختار في مذهب أحمد، وفي رواية عنه: أنه واجب على الغني، وسنة على الفقير. وفي «رسالة ابن أبي زيد» في مذهب مالك: أنه سنة واجبة على من استطاعها. ودليل الوجوب ما روى الترمذي وأبو داود والنسائي عن مخنف بن سليم قال: كنا مع رسول الله ﷺ بعرفات، فسمعته يقول: «يا أيها الناس، على كل أهل بيت في كل عام أضحية». وهذا صفة الوجوب، وقال ﷺ: «من وجد سعة ولم يضح، فلا يقربن مسجداً أو مصلانا». ومثل هذا الوعيد لا يليق إلا بترك الواجب. كذا في «الهداية». قوله: اللحم فيه مكروه: يعني بسبب كثرة اللحم وكثرة النظر إليه يتشبع الطبع ويتنفّر، وفي أول اليوم لا يكتر اللحم، فلهذا إن عجلت إلخ. (مولانا) قوله: عناق لبن: [وهي أنثى من أولاد المعز ما لم يتم عليه حول. (الدر)]

نفع قوت المغتذي: [هذا يوم اللحم فيه مكروه]: قيل: المشهور بالسنتهم كعبد. قال قع: قال بعض شيوخنا: كسبب، أي تركه ذبح وتضحية وبقاء أهله به بلا لحم حتى يشتهوه، لا وسبب اشتهاه. وقال قب: قد غلط من قرأه كعبد؛ إذ ذات اللحم لا تركه فيه. وقال: وإنما الرواية كسبب من لحم كفرح لحماً كسبب، انتهى لحماً فله جاز بيعض طريقه. وهذا يوم يشتهي به اللحم وبرواية مفردا: بقاء بدل مكروه. قال قع: وصوبه بعضهم، أي: يشتهي به اللحم، من: قرم اللحم وقرمه: اشتهاه. وقال بعضهم: أي: ذبح ما لا يجزى بالأضحية مما هو لحم مكروه: لمخالفة السنة. [إنما أبو رملة]: اسمه عامر، ولا يعرف إلا بهذا الحديث. ولم يرو عنه إلا عبد الله بن يعون، عن مخنف بن سليم. قال حق: لا أعرف له عنه ﷺ إلا بهذا الحديث.

لَبْنٍ هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ، أَفَأَذْبَحُهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَهُوَ خَيْرٌ نَسِيكَتِكَ، وَلَا تُجْزِئُ جَدْعَةً بَعْدَكَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَجُنْدَبٍ وَأَنَسٍ وَعُثَيْمِرِ بْنِ أَشْقَرٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يُضَحِّيَ بِالْمُضَرِّ حَتَّى يُصَلِّيَ الْإِمَامُ. وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لِأَهْلِ الْفُرَى فِي الذَّبْحِ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ. وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ لَا يُجْزِئُ الْجَدْعُ مِنَ الْمَعْرِزِ، وَقَالُوا: إِنَّمَا يُجْزِئُ الْجَدْعُ مِنَ الضَّانِ.

بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ أَكْلِ الْأَضْحِيَّةِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ: ١١٩٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا يَأْكُلُ أَحَدُكُمْ مِنْ لَحْمٍ أَوْ حَيْتَةٍ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأَنَسٍ رضي الله عنه. وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَإِنَّمَا كَانَ التَّهْمِي مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُتَقَدِّمًا ثُمَّ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ.

بَابُ فِي الرُّخْصَةِ فِي أَكْلِهَا بَعْدَ ثَلَاثٍ: ١١٩٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ؛ لِيَتَسَعَ ذُو الطَّوْلِ عَلَى مَنْ لَا طَوْلَ لَهُ، فَكُلُوا مَا بَدَا لَكُمْ وَأَطِيعُوا وَأَدْخِرُوا». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ وَنُبَيْشَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَقَتَادَةَ بْنِ التُّعْمَانِ وَأَنَسٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنه. وَحَدِيثُ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ: ١١٩٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَابِسِ بْنِ رَيْبَعَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَنْهَى عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ؟ قَالَتْ: لَا، وَلَكِنْ قُلْتُ مَنْ كَانَ يُضَحِّي مِنَ النَّاسِ، فَأَحَبُّ أَنْ يُطْعِمَ مَنْ لَمْ يَكُنْ يُضَحِّي، فَلَقَدْ كُنَّا نَرْفَعُ الْكُرَاعَ، فَنَأْكُلُهُ بَعْدَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأُمُّ الْمُؤْمِنِينَ هِيَ عَائِشَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. وَقَدْ رَوَى عَنْهَا هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ.

بَابُ فِي الْفَرَعِ وَالْعَتِيرَةِ: ١٢٠٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا فَرَعٌ، وَلَا عَتِيرَةٌ». وَالْفَرَعُ: أَوَّلُ التَّنَاجِ كَانَ يُنْتَجُ لَهُمْ فَيْذُ بَحْوَنَةٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ نُبَيْشَةَ وَمُخَنَّفِ بْنِ سُلَيْمٍ رضي الله عنه. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَتِيرَةُ: ذَبِيحَةٌ كَانُوا يَذْبَحُونَهَا فِي رَجَبٍ، يُعَظَّمُونَ شَهْرَ رَجَبٍ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ شَهْرٍ مِنْ أَشْهُرِ الْحَرَمِ. وَأَشْهُرُ الْحَرَمِ: رَجَبٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمَحَرَّمِ. وَأَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ. كَذَلِكَ رَوَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَقِيقَةِ: ١٢٠١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَالِفٍ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ: أَنَّهُمْ دَخَلُوا عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَسَأَلُوهَا عَنِ الْعَقِيقَةِ، فَأَخْبَرَتْهُمْ أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَخْبَرَتْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَمَرَهُمْ: عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافِئَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاءٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأُمِّ كُرَيْزٍ وَبُرَيْدَةَ وَسُمْرَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَنَسٍ وَسُلَيْمَانَ بْنِ عَامِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. وَحَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَحَفْصَةُ هِيَ ابْنَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ. ١٢٠٢- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ عَنْ سَبَاحِ بْنِ ثَابِتٍ:

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في العقيقة: نسب إلى أبي حنيفة رضي الله عنه أنه لا يقول بالعقيقة، والموهوم إليه عبارة محمد صلى الله عليه وسلم في موطنه. والحق أن مذهبنا استحبابها لسابع بعد يوم الولادة أو للرباع عشر أو الحادي وعشرين. ويسميه في ذلك اليوم، وراجع الناسخ والمنسوخ للخامس، فقد ذكر عبارة عن محمد صلى الله عليه وسلم. قوله: مكافئتان: المراد إما التساوي في السن، وإما بلوغهما إلى سن الأضحية. وعملنا بما في الحديث من الغلام والجارية. وصدقة الفضة قدر أشعار رأس الولد.

حاشية: قوله: وأطعموا وادخروا: قال محمد: وهذا نأخذ، لا بأس بالأدخار بعد ثلاث والتزود، وقد رخص ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن كان نهي عنه، فقوله الآخر ناسخ للأول، فلا بأس بالأدخار والتزود من ذلك. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. (الموطأ) قوله: الكراع: هو مستدق الساق من الغنم والبقر. (المجمع) قوله: لا فرع: أي في الإسلام. وهو بفتحين: أول ولد تنتجه الناقة. قيل: كان أحدهم إذا تمت إليه مائة قدم بكرة فنحرها، وهو الفرع. وفي «شرح السنة»: كانوا يذبحونه لأنهم في الجاهلية، وقد كان المسلمون يفعلونه في بدء الإسلام، كالأضحية في الإسلام -أي الله تعالى- ثم نسخ، ونهي عنه للتشبه. قوله: ولا عتيرة: وهي شاة تذبح في رجب، يتقرب بها أهل الجاهلية والمسلمون في صدر الإسلام. كذا في «السمرة». وفي «اللمعات»: قال الثوري: العتيرة كثير من العلماء لم يرها [أي جائزا]، ومنهم من لم ير بها بأسًا، وقد كان ابن سيرين يذبح العتيرة في شهر رجب. وذلك لأنهم رأوا النهي مخصوصًا بصنيع الجاهلية، فأما المسلم الذي يذبحه لله تعالى، فهو في سعة من أمره. قوله: باب ما جاء في العقيقة: العقيقة: هي الذبيحة عن المولود يوم سابعه اتفاقًا، وهي سنة عند مالك والشافعي. وقال أبو حنيفة: هي مباحة. وقيل: إنها مستحبة. وعن أحمد روايتان، أشهرهما أنها سنة. والثانية: أنها واجبة، واختارها بعض أصحابه. ثم عند مالك: الغلام والسجارية سواء في ذبح شاة واحدة. ولا يحسن رأس المولود بدم العقيقة اتفاقًا. وقال الحسن: يطلو رأسه بدمها. وقال الشافعي وأحمد: يستحب أن لا يكسر عظام العقيقة، بل يطبخ أجزاء تفرأ بسلامة عظام المولود. (شرح الموطأ) قوله: مكافئتان: (أي متساويتان في السن. أي لا يعق عنه إلا بمسنة، وأقله أن يكون جذعا كما في الأضحية. (المجمع))

أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ ثَابِتٍ بْنِ سَبَاعٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أُمَّ كُرَيْزٍ رضي الله عنها أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَقِيقَةِ، فَقَالَ: «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ وَاحِدَةٌ، لَا يَضُرُّكُمْ ذُكْرَانَا كُنَّ أَمْ إِنَاثَا». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. ١٥٠٣- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنِ الرَّبَابِ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الصَّبِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَعَ الْغُلَامِ عَقِيقَةٌ، فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا، وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى». حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَخْوَلِ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنِ الرَّبَابِ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

بَابُ الْأَذَانِ فِي أُذُنِ الْمَوْلُودِ: ١٥٠٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذَّنَ فِي أُذُنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ حِينَ وَلَدَتْهُ فَاطِمَةُ بِالصَّلَاةِ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ. وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْعَقِيقَةِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ: «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافِئَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ». وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَيْضًا أَنَّهُ عَقَّى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بِشَاةٍ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ.

أي مقارنتان في السن

بَابُ: ١٥٠٥- حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ عَنْ عُفَيْرِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ الْأَضْحِيَّةِ الْكَبْشُ، وَخَيْرُ الْكَفَنِ الْحُلَّةُ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَعُفَيْرُ بْنُ مَعْدَانَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ.

بَابُ: ١٥٠٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، حَدَّثَنَا أَبُو رَمْلَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا وَقُوفًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَاقَاتٍ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَى كُلِّ أَهْلٍ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أُضْحِيَّةٌ وَعَتِيرَةٌ. هَلْ تَذَرُونَ مَا الْعَتِيرَةُ؟ هِيَ الَّتِي تُسَمُّوْنَهَا الرَّجَبِيَّةَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ.

بَابُ: ١٥٠٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَيْبِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه قَالَ: عَقَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَسَنِ بِشَاةٍ، وَقَالَ: «يَا فَاطِمَةُ، احْلِقِي رَأْسَهُ، وَتَصَدَّقِي بِزَنَةِ شَعْرِهِ فَضَّةً». فَوَزَنَتْهُ فَكَانَ وَزْنُهُ دِرْهَمًا أَوْ بَعْضُ دِرْهَمٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ. أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ لَمْ يُدْرِكْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه.

بَابُ: ١٥٠٨- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَلَّالُ، حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ سَعْدِ السَّمَّانِ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ ثُمَّ نَزَلَ فَدَعَا بِكَبْشَيْنِ فَذَبَحَهُمَا. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. ١٥٠٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنِ الْمُظَلِّبِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْأَضْحَى بِالْمُصَلَّى، فَلَمَّا قَضَى خُطْبَتَهُ نَزَلَ عَنْ مِنْبَرِهِ، فَأَتَى بِكَبْشٍ، فَذَبَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ، وَقَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، هَذَا عَنِّي وَعَمَّنْ لَمْ يُصَحَّ مِنْ أُمَّتِي». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ إِذَا ذَبَحَ: «بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ». وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ. وَالْمُظَلِّبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلٍ يُقَالُ: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ جَابِرٍ رضي الله عنه.

بَابُ: ١٥١٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنها قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

العرف الشاذي: قوله: باب الأذان في أذن المولود: يستحب الأذان في الأيمن والإقامة في الأيسر. وفي «عمل اليوم والليلة لابن السني»: أن الأذان يدفع مرض أم الصبيان عن الولد. وقال الشاه عبد العزيز رحمته الله: إن الأذان أذان الصلاة، والصلاة صلاة الجنابة بعد الموت.

حاشية: قوله: أذن إلخ: ابن سنت است نزولاً من آيات آوردن كلمة الله ودين اسلام در اول آمدن او دنیا، و تخمیس باذان کرد زیرا که شیطان می گردزد و شنیدن اذان، و نقل کرده شده است از بعضی سلف (مراد عمر بن عبد العزیز است) که اذان گوید در گوش راست، و اقامت در گوش چپ. (الترجمة) قوله: عقی عن الحسن بن علی بنی بنی: شیخ عبد الحق در ترجمه مشکوٰۃ گفت: ازین حدیث معلوم شد که عقیقه یک گوشه هم می باشد، و ابو داود از ابن عباس آورده که عقیقه کرد رسول خدا از حسن و حسین یک یک یک کبش، و سأل از ابن عباس آورده دو دو کبش، و صاحب «سفر السعادة» گفته که حدیث: شاة واحدة صحیح است، و لیکن حدیث: عن الغلام شاتان، اقوی و واضح است، زیرا که جماعت از صحابه آل را روایت کرده اند. قوله: الكبش: بفتح و سکون، الفحل من الغنم الذي ينطاح. (اللمعات) نطح: شام زد. قوله: وخير الكفن الحلة: أي الإزار والرداء فوق القميص، وهو كفن السنة، أو بدونه، وهو كفن الكفاية. كذا في «المعرفة». قال، في «اللمعات»: الحلة إزار ورداء من برد اليمن، ولا يطلق إلا على الثوبين. والمقصود - والله أعلم - أنه لا ينبغي الاقتصار على الثوب الواحد، والثوبان خير منه، وإن أريد السنة والكمال فلا، على ما عليه الجمهور. ويحتمل أن يكون المراد أنه ينبغي أن يكون من برود اليمن. وروي أنه ﷺ كفن في حلة بمانية وقميص. انتهى مختصراً. قوله: وعمن لم يضح من أمي: قال القاري: وفيه رائحة من الوجوب، فيكون محسباً بمن كان وجب عليه الأضحية، ولم يضح إما لجهالة أو نسيان أو غفلة أو فقدان أضحية، وهذا كله رحمة لأمته المرحومة على عاداته المعلومة.

نفع قوت المغتذي: [عن محمد بن إسحاق عن عبدالله بن أبي بكر عن محمد بن علي بن الحسين عن علي بن أبي طالب]: هذا منقطع، وصله الحاكم بالمستدرک برواية يعلى ابن عبيد، عن محمد بن إسحاق، عن عبدالله بن أبي بكر، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده، عن علي.

«الْغُلَامُ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ، يُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ». حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَلَّالُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمَرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يُذْبَحَ عَنِ الْغُلَامِ الْعَقِيقَةُ يَوْمَ السَّابِعِ، فَإِنْ لَمْ يَتَهَيَّأْ يَوْمَ الرَّابِعِ عَشَرَ، فَإِنْ لَمْ يَتَهَيَّأْ عَنَّا عَنْهُ يَوْمَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، وَقَالُوا: لَا يُجْزَى فِي الْعَقِيقَةِ مِنَ الشَّاءِ إِلَّا مَا يُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ.

بَابُ: ١٥١١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَكَمِ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَمْرِو -أَوْ عُمَرُ- بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَأَى هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ، وَأَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ، فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالصَّحِيحُ هُوَ عَمْرُو بْنُ مُسْلِمٍ، قَدْ رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ نَحْوُ هَذَا. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ كَانَ يَقُولُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَإِلَى هَذَا الْحَدِيثِ ذَهَبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ، فَقَالُوا: لَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ بِالْهَذِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَلَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ مِنْهُ الْمُحَرِّمُ.

أَبْوَابُ النَّذُورِ وَالْأَيْمَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بَابُ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا تَذَرُ فِي مَعْصِيَةٍ: ١٥١٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي

السرف الشذوي: قوله: النذام مرتن بعقيقته إلخ: في شرح هذه الجملة أقوال. والأرجح ما قال أحمد رضي الله عنه: بأن الولد إذا مات ولم يعق عنه، فلا يشفع في والديه. ولفظ «المرقن» على صيغة الجهور، ولا يزعم أنه لازم، سيما إذا كان بعده باء، كما قال امرؤ القيس: عميد القلب مرهنا :: بذكر اللهاو والطرب. قوله: لا يجزى في العقيقة إلخ: أي الإجزاء المستحب، ولم يقل أحد بوجوبها. قوله: بَابُ: للعلماء في الحديث كلام، وحسنه الترمذي. ومسألة حديث الباب مستحجة، والغرض التثاقل بالاحتجاج. وأما حديث عائشة رضي الله عنها فلا يعارض ما ذكرت؛ لأنه عليه السلام بعث النبي في غير ذي الحجة، وما ذكرنا في ذي الحجة. قوله: أبواب النذور والأيمان: العلماء يجمعون بين النذر والأيمان، وهو مفهوم من الحديث. قوله: بَابُ: ما جاء عن رسول الله ﷺ إلخ: النذر عندنا مشروط بشروط خمسة، منها: أن يكون القرية مقصودة. ومنها أنه عمل اللسان لا القلب فقط. وصيغته صيغة الشرط والجزاء أو «الله علي». ويفهم من «ميسوط السرخسي»: أن لفظ «علي» فقط أيضا يكفي للنذر. ومنها أن يكون شيء من جنسه واجبا. أقول: إن أصل مذهبنا أنه لو نذر بمعصية فلا وفاء ولا كفارة. ونقل الشيخ في «الفتح» عن الطحاوي إذا قال: «الله علي أن أفعل فلانا» فيه كفارة ولا يوفي، وإني متردد في أنه مذهب الطحاوي فقط أو مذهب أئمتنا الثلاثة أئمتنا. ولعله ليس إلا مذهبه. وما في «موطا محمد» قال محمد: وبه نأخذ، من نذر نذرا في معصية ولم يسم، فليطع الله وليكفر عن يمينه، وبه قال أبو حنيفة إلخ، ينظر فيه، وكذا ما في «الطحاوي» و«الفتح» و«الموطأ». وفي كتبنا: من نذر أن يذبح ابنه فعليه شاة. فهذا تحرير المذهب. وأما الحديث فحمله الأحناف على الظاهر على ما حررت في المذاهب، وحمله الشافعي ومالك رضي الله عنهما على نذر اللجاج، وهو ما يكون على شاكلة الشرط والجزاء، بأن قال: إن كلمت فلانا فعلي كذا. ففي هذا الحث عندهم ويكفر، وأما النذر الذي يكون على شاكلة التنجيز، بأن قال: لا أكلم أبي، فلا كفارة ولا وفاء. وأما حديث الباب فرجالة ثقات، إلا أنه قال الترمذي: إن بين الزهري وأبي سلمة راويين: يحيى بن أبي كثير وسليمان بن أرقم، فأسقط الحديث أكثر المحدثين. وقال النسائي: إن مدار الحديث على سليمان بن أرقم، وهو متروك، وهو في أكثر الطرق. وفي طريق عمران بن حصين قال الزهري: أخرجنا أبو سلمة. فلا يكون راو ساقطا، ولا أدري أن هذا الطريق صحيح أو معلول. وقال النووي: إن الحديث ضعيف اتفاقا. وقال الحافظ في «التلخيص»: صحيحه الطحاوي وابن السكن، فلا يصح قول النووي. أقول: لا أعلم مأخذ نقل الحافظ تصحيح الحديث عن الطحاوي؛ فإنه ضَعُفَ في «المشكّل»، نعم أخذ المسألة المذكورة في الحديث، وأتى الطحاوي في «المشكّل» على مسأله بنحو حديث عائشة رضي الله عنها برجال ثقات، ووافقه في تصحيح السند عبد الحق الإشيلي في «كتاب الأحكام»، وابن قطان في «كتاب الوهم والإيهام». وقال ابن قطان: إن قطعة «وكفارته كفارة اليمين» مدرجة أو مرفوعة، فلا أدريها. وجاء الطحاوي بما أخرجه أحمد في مسنده عن سمرة بن جندب وعمران بن حصين أن عبد رجل فر، ونذر الرجل إن وجدت أقطع يده، فسأل عمران وكان عنده سمرة، فأمر أن يكفر ولا يقطع اليد. فعلم أن في الحديث قوة شيء. ومثله عمل بعض الصحابة، وبه قال أحمد بن حنبل رضي الله عنه، وكلام ابن تيمية بنيد أن أحمد أسقط الحديث. والله أعلم أسقطه أحمد أم لا. وأخرج الطحاوي عن عقبة بن عامر بسند صحيح: نذرت امرأة أن تمشي إلى كعبة حافية كاشفة رأسها، فقال عليه السلام: «تستر رأسها وتركب وتكفر». وزعم الطحاوي أن الكفارة كفارة يمين. أقول: إن الكفارة بدل الجزاء. وفي حديث صحيح: نذر رجل أن يصوم ويجلس في حر الشمس، فقال عليه السلام: «إنه يصوم ولا يجلس في الحر»، وليس فيه ذكر الكفارة. وقال ابن تيمية: من نذر نذرا حسنا فهو خير بين الكفارة والوفاء. ثم أقول: إن المذكور بدل على خلاف ما قال ابن تيمية في مسألة أن النهي يدل على بطلان حكم النهي عنه. وكذلك يخالفه ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه محمد في موطئه: قال ابن عباس رضي الله عنهما: أرايت أن الله تعالى قال: «وَالَّذِينَ يَبْطُلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ»، ثم جعل فيهم الكفارة إلخ.

حاشية: قوله: النذام مرتن بعقيقته إلخ: بضم ميم وفتح هاء، يعني «مرهون». أي لا يتم الانتفاع به دون فكّه بالعقيقة، أو سلامته ونشوؤه على النعت المحمود رهينة لها، أي العقيقة لازمة له لا بد منها. فشبه في لزوم بالرهن في يد المرقن. وأجود ما قيل فيه قول أحمد: يريد إذا لم يعق عنه فمات طفلا لم يشفع في والديه. وقيل: معناه مرهون بأذى شعره؛ لقوله: «وأميظوا عنه الأذى»، وهو ما علق به من دم الرحم. هذا ما في «مجمع البحار» مع تقديم وتأخير. قال الطيبي: لا ريب أن أحمد بن حنبل ما ذهب إلى هذا القول إلا بعد ما تلقى من الصحابة والتابعين، على أنه إمام من الأئمة الكبار، يجب أن يتلقى كلامه بالقبول. شيخنا عبد الحق در ترجمه گفت: وايضا «مرهون» فتحى خوانند، واین خلاف استعمال لغت است، ودر مخترى در «اساس» در باب مجاز لغت: در گفتارى شوق: فلان رهن بكذا، ورهين ومرهون به، لکن مأخوذ است ودر بدل، واینجا باید معنی واقع است، كذا ذكره الطيبي. قوله: لا بأس أن يأخذ من شعره إلخ: قال علي القاري في «المرقاة شرح المشكاة»: المستحب لمن قصد أن يضحي عند مالك والشافعي أن لا يحلق شعره، ولم يقلم ظفره حتى يضحى، وإن فعل كان مكروها. وقال أبو حنيفة: هو مباح، ولا يكره، ولا يستحب. وقال أحمد بتحريمه. كذا في «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة». قوله: أبواب النذور إلخ: النذور جمع «نذر»، يقال: بفتح النون وضمتها وسكون الدال فيهما. وهو إيجاب الإنسان على نفسه والتزامه من طاعة يكون الواجب من جنسها. والأيمان جمع «يمين». قال في «الدر المختار»: اليمين لغة: القوة، وشرعا: عبارة عن عقد قوي به عزم الخالف على الفعل أو الترك.

نفع قوت المختار: الغلام مرتن بعقيقته: قال طب: تكلموا به. وأجود ما قيل به ما قاله ابن حنبل: إنه إذا لم يعق عنه فمات طفلا لم يشفع في أبويه أو العقيقة لازمة لا بد منها، فشبه مولودا في لزومها له وعدم انفكاكه عنها برهن بيد مرتهن، أو أنه مرهون بأذى شعره؛ لقوله: «وأميظوا عنه الأذى». وقال ابن القيم بـ«كتاب أحكام المولود» ما قاله أحمد: تبعنا للعطاء، به نظر لا يخفى؛ إذ لا يقال: لم يشفع بغيره أنه مرتن ولا باللفظ يدل عليه، فالمرهون من حبس عن أمر كان بصدد نيته وحصوله، فالأولى أن يقال: العقيقة سبب بفك رهانه من شيطان تعلق به من حين خروجه لدنيا وطعنه بخاشرته، فكانت العقيقة فداء وتخليصا له من حبسه له وأسرته، ومنعه له من سعيه في مصالح آخرته، فهو بمخاض مولود من حين خروجه، حرص على جعله في قبضته وتحت أسرته ومن جملة أوليائه، فشرع لوالديه أن يفكوا رهانه بذبح يكون فداء، وإلا بقي مرهنا، فلذا قال: «فأريقوا عنه الدم وأميظوا عنه الأذى»، أمر بإزالة دم عنه؛ لينخلص به من ذلك، فلو تعلق الأرحمان بالأبوين يقال: «فأريقوا عنكم الدم؛ لينخلص لكم شفاعا»، فلما أمر بإزالة أذى بظاهر عنه وإزالة دم يزيل أذى باطنا بآرئانه، علم: أنه تخليص لمولود مما ذكر. والله أعلم بمراده ومراد رسول الله ﷺ.

سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَذَرُ فِي مَعْصِيَةٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَهَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الزُّهْرِيَّ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: رُوِيَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ وَابْنُ أَبِي عَتِيْقٍ - عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَمَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَالْحَدِيثُ هُوَ هَذَا. ١٥١٣- حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يُونُسَ التِّرْمِذِيُّ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَتِيْقٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَمَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَذَرُ فِي مَعْصِيَةٍ،^(١) وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَفْوَانَ عَنْ يُونُسَ.^(٢) وَقَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: لَا تَذَرُ فِي مَعْصِيَةٍ،^(٣) وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَاحْتِجَا بِحَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: لَا تَذَرُ فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا كَفَّارَةَ فِي ذَلِكَ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ. ١٥١٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَنْبَلِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَذَرَأَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ، وَمَنْ تَذَرَأَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ». حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَنْبَلِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، قَالُوا: لَا يَعْصِي اللَّهَ، وَلَيْسَ فِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ إِذَا كَانَ التَّذْرُ فِي مَعْصِيَةٍ. بَابٌ لَا تَذَرُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ: ١٥١٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْعَبْدِ تَذْرُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابٌ فِي كَفَّارَةِ التَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ: ١٥١٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَدَّثَنِي كَعْبُ بْنُ عُلْقَمَةَ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَّارَةُ التَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ كَفَّارَةُ يَمِينٍ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

بَابٌ فِيمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا: ١٥١٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ؛ فَإِنَّكَ إِنْ أَتَيْتَكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنَّكَ إِنْ أَتَيْتَكَ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا. وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْتَكْفُرْ عَنْ يَمِينِكَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ جَاتِمٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَنَسٍ وَعَائِشَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَأَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

العرف الشاذي: وأقول: يرد عليه أن الشارع ربما يغضب على أمر، ولا يبطل بمحض غضبه حكم ذلك الأمر. وله نظائر، منها وصال الصوم، ومنها أن رجلاً أعتق ستة عبيده ثم مات، فصلى عليه النبي ﷺ، ثم قال بعد الصلاة: «لو دريت أنه أعتقهم لما صليت عليه». وكذلك أمر النبي ﷺ في حجة الوداع بفسخ الإحرام، وتأخروا في الفسخ، ولم يبطل إحرامهم بمحض غضبه بل بفسخهم. وكذلك أمر في الحديبية بالخلق، فما حلقوا وغضب ﷺ، فلم يبطل إحرامهم بمحض الغضب بل بالخلق، وأمثال آخر أيضاً. هذا فاعلم وادر. قوله: باب لا تذر فيما لا يملك ابن آدم: الخلاف في النذر مثل الخلاف في الطلاق قبل النكاح.

حاشية: قوله: لا تذر في معصية وكفارته كفارة يمين: كمن نذر بذبح ولده، وكذلك نذر صوم يوم النحر. وهو لا يصح عند الشافعي؛ لأنه حرام. وعندنا يصح النذر، ويقضي يوماً آخر؛ لأن صوم يوم النحر مشروع بأصله، غير مشروع بوصفه، وهو الإعراض عن ضيافة الله، فالنذر به نذر بالطاعة، ووصف المعصية متصل بذاته فعلاً، لا باسمه ذكراً. وتحقيقه في أصول الفقه. وقد جاء عن أصحابنا أنه يلزم بنذر ذبح الولد ذبح الشاة. ثم لا كفارة في النذر عند الشافعية، وعندنا اليمين من موجبات النذر ولو أزمه؛ لأن النذر إيجاب المباح، وهو يستلزم تحريم الحلال، ونهية الحلال يمين بدليل قوله تعالى: «يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ»، كذا في «اللمعات». قال محمد في «الموطأ»: من نذر نذراً في معصية، فليطع الله (أي بترك يمينه) وليكفر عن يمينه. وهو قول أبي حنيفة. قوله: ليس على العبد نذر فيما لا يملك: صورته: أن يقول: «إن شفى الله مرضي فالعبد الفلاني حر»، وليس في ملكه. وإن دخل بعد ذلك في ملكه، لم يلزمه الوفاء بنذره، بخلاف ما إذا علن عتق عبد بملكه؛ فإنه يعتق عندنا بعد التملك. (اللمعات) قوله: لم يسم: أي لم يعين، بأن قال: «إن حصل مطلوبي فعلي نذر»، ولم يعين صوماً أو مالاً. قوله: كفارة يمين: كذا روي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: من نذر نذراً لم يسمه فكفارته كفارة يمين. (الطبي) قوله: عن مسألة: أي بعد سؤال وطلب. قوله: وكلت إليها: قال في «الجمع»: وروي: «أكلت إليها» أي أسلمت إليها، ولم يكن معلن إعانة. أي الإمارة أمر شاق لا يخرج عن عهدتها إلا الأفراد من الرجال، فلا تسألهما عن تشرف نفس؛ فإنك إن سألتها تركت معها، فلا يعينك الله عليها، وإن أوتيت من غير مسألة أعانك الله عليها. كذا قاله الطيبي.

نفع قوت المغتذي: [أبواب النذر والأيمان] [عن ثابت الضحاك]: ليس له عند المصنف إلا هذا الحديث. [حدثني محمد مولى المغيرة ابن شعبة]: هو ابن يزيد بن أبي زياد الثقفي، نزيل مصر. ليس له عند المصنف إلا هذا. [حدثني كعب ابن علقمة]: هذا هو صوابه، وبعض نسخه: كعب بن مالك بن علقمة، فهو غلط.

بَابُ فِي الْكُفَّارَةِ قَبْلَ الْحِنْثِ: ١٥١٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيُكْفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَفْعَلْ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْكُفَّارَةَ قَبْلَ الْحِنْثِ تُجْزَى: وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يُكْفَرُ إِلَّا بَعْدَ الْحِنْثِ. قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: إِنْ كَفَرَ بَعْدَ الْحِنْثِ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَإِنْ كَفَرَ قَبْلَ الْحِنْثِ أَجْزَأُهُ.

بَابُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْيَمِينِ: ١٥١٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما مَوْفُوفًا. وَهَكَذَا رَوَى سَالِمٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما مَوْفُوفًا. وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ غَيْرَ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ. وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: كَانَ أَيُّوبُ أَحْيَانًا يَرْفَعُهُ وَأَحْيَانًا لَا يَرْفَعُهُ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ إِذَا كَانَ مَوْضُوعًا بِالْيَمِينِ فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. ١٥٢٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرُ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَحْنَثْ». سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ خَطَأٌ، أَخْطَأَ فِيهِ عَبْدُ الرَّزَّاقِ. اخْتَصَرَهُ مِنْ حَدِيثِ مَعْمَرٍ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ عليه السلام قَالَ: لَا طُوفَنَ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ غُلَامًا. فَطَافَ عَلَيْهِنَّ، فَلَمْ تَلِدِ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً نِصْفَ غُلَامٍ». فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَكَانَ كَمَا قَالَ». هَكَذَا رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ هَذَا الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ، وَقَالَ: «سَبْعِينَ امْرَأَةً»، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: لَا طُوفَنَ اللَّيْلَةَ عَلَى مِائَةِ امْرَأَةٍ».

بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ الْحَلِيفِ بِغَيْرِ اللَّهِ: ١٥٢١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ عُمَرَ وَهُوَ يَقُولُ: وَأَبِي وَأَبِي، فَقَالَ: «أَلَا، إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُخَلِفُوا آبَاءَكُمْ». فَقَالَ عُمَرُ: فَوَاللَّهِ، مَا حَلَفْتُ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا. وَفِي الْبَابِ عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَقُتَيْبَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ عليه السلام. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

العرف الشذّي: قوله: باب في الكفارة قبل الحنث: التكفير قبل الحنث جائز عند الشافعية لا عندنا، وجواب حديث الباب أن في حديث الترمذي عكس ما في الصحيحين؛ فإن فيهما الحنث ثم الكفارة. قوله: باب في الاستثناء في اليمين: تفصيل الاتصال والانفصال في الاستثناء مذكور في الأصول والفقه، وفي «التخريج» عن ابن عباس رضي الله عنهما جواز الاستثناء منفصلاً أيضاً، وفي المسألة حكاية محمد بن إسحاق وأبي حنيفة في حضرة الخليفة. قوله: ذاكرا ولا أنثرا: قيل: معناه: عامداً وناقلاً. وقيل: عامداً وناسياً. وأعلم أن بعض الروايات والوقائع تخالف حكم حديث الباب، منها ما في الصحيحين في قصة أعرابي قال عجلت: «أفلح وأبيه إن صدق»، ففيه حلفه بغير الله بغير الله. فقيل فيه: أصله: «أفلح والله إن صدق»، فصحف للتشابه الخطي، وصار «أفلح وأبيه»، وهذا أمر مستبعد. وقيل: بتقدير المضاف، أي أفلح ورب أبيه، وهذا أيضاً غير مقبول. وقيل: إن الحديث في ما كان فيه تعظيم القسم به، وأما ما في الصحيحين ففيه صورة القسم لا حقيقة القسم، بل فيه تأكيد. وهذا أصوب. ومنها ما في حديث الإفك: «لعمري إلخ»، وهكذا في خطبة «الدر المختار»، وكذلك في خطبة «المطول». فقال حسن جليبي محشيه: إن هذا قسم صورةً وتأكيد حقيقة، وليس بقسم حقيقة. وكلامه هذا صواب. ومنها ما في أوائل «البخاري» في قصة أنصاف أبي بكر الصديق رضي الله عنه: «ورقة عيني إلخ». فالجواب في الكل واحد، أي صورة القسم وحقيقة التأكيد لا حقيقة قسم. وكذلك كل ما في القرآن ليس بقسم حقيقة، بل تأكيد وشهادة على المضمون الآتي. ومثل هذا قال ابن قيم في كتابه «أقسام القرآن»، وأما ما في حديث الباب: «فقد كفر» فسيأتي تفصيله في ابتداء «البخاري».

حاشية: قوله: فليكفر عن يمينه وليفعل: ذهب الأئمة الثلاثة إلى جواز تقديم الكفارة على الحنث، إلا أن الشافعي خصّصه بالمالي منها. والاستدلال لهم على ذلك بهذا الحديث لا يتم؛ لأن الراوي لمطلق الجمع، ولا يدل على الترتيب، فهذا لا يدل على تقديم الكفارة على الحنث، كما أن الرواية التي سبقت: «فأت الذي هو خير ولكفر عن يمينك» لا يدل على الأمر بالحنث قبل التكفير. والحق أن الأحاديث خالية عن الدلالة على التقديم والتأخير، وتجويزهم التقديم بدليل آخر، وهو القياس على تقديم الزكاة على الحول، وتحقيقه في أصول الفقه. كذا في «اللمعات». قوله: فلا حنث عليه: [قال محمد: وهذا نأخذ، إذا قال: «إن شاء الله» ووصلها بيمينه، فلا شيء عليه، وهو قول أبي حنيفة. (الموطأ)] قوله: باب في كراهية الخلف بغير الله: لأنه تعظيم لا يليق بغيره تعالى، والله سبحانه أن يقسم بما شاء من مخلوقاته تنبيهاً على شرفه. (جمع البحار) قوله: ألا إن الله ينهاكم أن تخلفوا بأبائكم: وقد حكم بعض الفقهاء بكفر من حلف بالأب. ولعل ذلك إذا اعتقد تعظيم الآباء مشركاً في ذلك بتعظيم الله سبحانه، وإلا فالحرمة والكرهه باق، وهو حكم الحلف بغير أسماء الله وصفاته، كائناً من كان. وأما إقسام الله سبحانه ببعض مخلوقاته تنبيهاً على شرفها فعارج عن المبحث؛ فإنه لا يقبح من الله شيء؛ فإن معنى القبح عندنا هو كَوْن الفعل متعلقاً بالنهي، وهو من صفات العباد. (اللمعات) قوله: ذاكراً ولا أنثراً: أي ما حلفت به ذاكراً أي قاتلاً من قبل نفسي، ولا أنثراً أي ناقلاً عن غيري. وهو بعد فاعل من الأثر. كذا في «جمع البحار».

نُفَع قُوتِ الْمُتَعَذِّي: [ما حلفت به بعد ذلك ذاكراً ولا أنثراً]: أي ولا ذاكر له عن غيري. قال حق: قد يقال: إن حاكبه عن غيره غير حالف؟ فالجواب: أنه يجوز حذف عامله، أي: ما حلفت به ذاكراً ولا ذكرته أنثراً، كقولهِ: علفتها تينا وماءً بارداً. أي: وسقيتها. أو حلفت، أي نطقت، أو قلت نحوه، أو ولا أنثراً، أي مختاراً، من: أثره: اختاره. و«ذاكراً» من: الذكر، كقفل، خلاف النسيان، أي: ما حلفت به ذاكراً ليميني ولا مختاراً مريداً لها، ويكون معناهما واحداً ومتقارباً. و«أنثراً» أي مفتخراً بالآباء، والإكرام لهم. من: أثره: أكرمه، لكن على عادة العرب في الطلق به، لا على سبيل تعظيم وكرامة.

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَلَا آثِرًا» يَقُولُ: لَا أَثَرُهُ عَنْ غَيْرِي، يَقُولُ: لَمْ أَذْكُرْهُ عَنْ غَيْرِي. ١٥٢٢- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذْرَكَ عُمَرَ وَهُوَ فِي رَكْبٍ وَهُوَ يَخْلِفُ بِأَيْمِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ، لِيَخْلِفَ خَالِفٌ بِاللَّهِ أَوْ لَيْسَ كُنْتُمْ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ: ١٥٢٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَا، وَالْكُفْبَةُ. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: لَا تَخْلِفْ بِغَيْرِ اللَّهِ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَتَفْسِيرُ هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ قَوْلَهُ: «فَقَدْ كَفَرَ وَأَشْرَكَ» عَلَى التَّغْلِيظِ. وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ عُمَرَ يَقُولُ: وَأَيُّ وَأَيُّ، فَقَالَ: «أَلَا، إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ»، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ فِي حَلْفِهِ: وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». وَهَذَا مِثْلُ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الرِّيَاءُ شِرْكٌ». وَقَدْ فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذِهِ الْآيَةَ: «فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا» الْآيَةَ، قَالَ: لَا يَرَأِي.

بَابُ فِيمَنْ يَخْلِفُ بِالْمَشْيِ وَلَا يَسْتَطِيعُ: ١٥٢٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقُدُّوسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَطَّارُ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ عَنْ عِمْرَانَ الْقَطَّانِ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: نَذَرْتُ امْرَأَةً أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، فَسُئِلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَعَنِي عَنْ مَشْيِهَا، مُرُوهَا فَلْتَرْكَبْ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَنَسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. ١٥٢٥- حَدَّثَنَا أَبُو مُوَيْسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَيْخٍ كَبِيرٍ يُهَادِي بَيْنَ ابْنَيْهِ، فَقَالَ: «مَا بَالُ هَذَا؟» قَالُوا: نَذَرْنَا - يَا رَسُولَ اللَّهِ - أَنْ يَمْشِيَ. قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَعَنِي عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ». قَالَ: فَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا. فَذَكَرَ نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَالُوا: إِذَا نَذَرْتَ الْمَرْأَةَ أَنْ تَمْشِيَ فَلْتَرْكَبْ وَلْتَهْدِ شَاءَ.

بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ النَّذْرِ: ١٥٢٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْذِرُوا؛ فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، كَرِهُوا النَّذْرَ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: مَعْنَى الْكَرَاهِيَةِ فِي النَّذْرِ فِي الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ، فَإِنْ نَذَرَ الرَّجُلُ بِالطَّاعَةِ قَوَّى بِهِ، فَلَهُ فِيهِ أَجْرٌ وَيُكْرَهُ لَهُ النَّذْرُ.

بَابُ فِي وَفَاءِ النَّذْرِ: ١٥٢٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. قَالَ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. وَحَدِيثُ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ،

العرف الشاذي: قوله: من قال في حلفه واللات والعزى إلخ: أي تبادر به لسانه. قد أخطأ النووي في نقل مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه خطأ مفسداً؛ فإنه نقل من قال: «واللات والعزى» انعقد الحلف عند الحنفية، والحال أن المذكور في كتبنا أن من قال وحلف بهذا فقد كفر. ومنشأ غلط النووي ما في كتبنا أن قول: «إن فعلت كذا فيهودي» حلف. والحال أن هذا من وادٍ آخر؛ فإنه فيه ليس تعظيم اليهودية، بل يزعمها قبيحاً وسبب الاحتراس. ثم إن فعل الفعل في هذه الصورة؛ فإن زعم أنه يكفر بالفعل فكافر، وإن لم يزعم فلا كفر. وإني أتعجب على العيني أنه نقل عبارة النووي وما ردها، ولعل في عبارة «العمدة» سقطاً. قوله: باب فِيمَنْ يَخْلِفُ بِالْمَشْيِ وَلَا يَسْتَطِيعُ: من نذر المشي إلى بيت الله، فهذا قربة ونذر، فإن ركب فعليه الهدى. وأما الأحاديث ففي بعضها ذكر الهدى، وفي بعضها ذكر صيام ثلاثة أيام، وفي بعضها ذكرهما. وقال الطحاوي رحمته الله: لعلها نذرت وحلفت. أقول: إن الواجب الهدى، وأما صيام ثلاثة أيام فبدل الهدى لا كفارة اليمين. ويؤيد الطحاوي ما في «أبي داود» عن ابن عباس رضي الله عنه ذكر اليمين أيضاً. وعندي أنه من اجتهاد ابن عباس رضي الله عنه؛ لأنه عليه السلام لم يسأله عن اليمين أصلاً؛ فإنه ليس ذكره في الروايات. قوله: باب في كراهية النذور: النذر المعلق غير مرضي، وإن كان النذر قربة، ولو نذر لزم. وأما النذر المنجز فحسن ومرضي. قوله: باب في وفاء النذر: قال الحنفية: من حلف في حالة الكفر ثم أسلم، لا يجب وفاء ذلك النذر. وقال الشافعية بوجوب الوفاء، وتمسكوا بحديث الباب. ونقول: الكلام في الوجوب، ولا نفي الاستحباب، ولا نص على وجوبه.

حاشية: قوله: من قال في حلفه واللات والعزى فليقل لا إله إلا الله: يحتمل أن يكون معناه أنه سبق لسانه فليتداركه بكلمة التوحيد؛ لأنه صورة الكفر، وإلا فإن كان على قصد التعظيم فهو كفر وارتداد يجب العود عنه بالدخول في الإسلام. كذا في «اللمعات». قوله: فلتركب: هذا محمول على العجز والاضطرار. قال الطيبي: ويتعلق بتركه الفدية. واختلف في الواجب، فقال علي رضي الله عنه: تجب بدنة؛ لما ورد من قوله ﷺ: «ولتهد بدنة». وقال بعضهم: يجب دم شاة. وحملوا الأمر بالبدنة على الاستحباب، وهو قول مالك، وأظهر قول الشافعي. وقيل: لا يجب فيه شيء، وإنما أمر رسول الله ﷺ بالهدى على وجه الاستحباب دون الوجوب. قال محمد: قد جاء: «وليهدى هدياً»، وأقله شاة تكون مكان المشي. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا. انتهى مختصراً. قوله: يهادى إلخ: (أي يمشي بينهما معتمدا عليهما من ضعفه). (الجمع) قوله: لا تذكروا إلخ: بضم الذال وكسرهما، من ضَرَبَ وَتَضَرَّرَ. والنهي عن النذر على اعتقاد أنه يرد عن القدر شيئاً. ولما كان من عادة الناس أنهم يندرون لطلب المنافع ودفع المضار، وذلك فعل البخلاء، نهوا عن ذلك، وأما غير البخيل فيعطى باختياره بلا واسطة النذر، ففي النهي عن النذر لهذا الغرض ترغيب على النذر لكن على جهة الإخلاص. قاله الشيخ في «اللمعات شرح المشكاة».

نفع فوت المغتذي: أو ف بذكرك: قال عز الدين بأماليه: هو مشكل؛ لأن الإسلام يجب ما قبله من النذور فكيف ألزمه الوفاء به؟ قال: فحوايه: أنه أمر ندب لا إيجاب، والمكلف مندوب بفعل الخيرات، سواء نذرت بمجاهلية أو إسلام، فالإسلام إنما يسقط وجوباً لا ندباً.

قَالُوا: إِذَا أَسْلَمَ الرَّجُلُ وَعَلَيْهِ نَذْرُ طَاعَةٍ فَلْيَفِ بِهِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: لَا اغْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ. وَقَالَ آخَرُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صَوْمٌ إِلَّا أَنْ يُوجِبَ عَلَى نَفْسِهِ صَوْمًا. وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَذْرًا أَنْ يَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْوَفَاءِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

بَابُ كَيْفَ كَانَ يَبِينُ النَّبِيُّ ﷺ: ١٥٢٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَثِيرًا مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْلِفُ بِهَذِهِ الْيَمِينِ «لَا، وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. بَابُ فِي ثَوَابِ مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً: ١٥٢٩- حَدَّثَنَا فُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ مِنْهُ بِكُلِّ عَصَا مِنْهُ عَصَا مِنَ النَّارِ، حَتَّى يُعْتَقَ فَرَجُهُ بِفَرَجِهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَعَسْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَوَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ وَأَبِي أُمَامَةَ وَكَعْبِ بْنِ مُرَّةٍ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَابْنُ الْهَادِ اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَامَةَ بْنِ الْهَادِ، وَهُوَ مَدَنِيٌّ ثِقَةٌ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

بَابُ فِي الرَّجُلِ يَلْطُمُ خَادِمَهُ: ١٥٣٠- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ مِقْرَانَ الْمُرَزِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا سَبْعَ إِخْوَةٍ، مَا لَنَا خَادِمٌ إِلَّا وَاحِدَةً، فَلَطَمَهَا أَحَدُنَا، فَأَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نُعْتِقَهَا. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: «لَطَمَهَا عَلَى وَجْهِهَا».

بَابُ: ١٥٣١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرُقِيُّ عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا، إِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ بِمِلَّةٍ سِوَى الْإِسْلَامِ قَالَ: هُوَ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ إِنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا. فَفَعَلَ ذَلِكَ الشَّيْءَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ أَتَى عَظِيمًا، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ. وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَإِلَى هَذَا الْقَوْلِ ذَهَبَ أَبُو عُبَيْدٍ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ: عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْكُفَّارَةُ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

بَابُ: ١٥٣٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَخْرٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الرَّعِينِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ الْيَحْصِي، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَخِي نَذَرْتُ أَنْ تَمُوتَ إِلَى الْبَيْتِ حَافِيَةً غَيْرَ مُحْتَمِرَةٍ.

العرف الشاذي: قوله: لا اعتكاف إلا بصوم: قال الشافعية: لا يجب الصوم في الاعتكاف. ومسكوا بحديث الباب بأن فيه اعتكاف الليالي، ولا صوم في الليالي. أقول: لا يجب الصوم على مختار صاحب «البحر» في اعتكاف النفل. ويقال من جاند. الشيخ ابن همام: إن في رواية البخاري لفظ «اليوم» أيضًا في حديث الباب. قوله: باب: المتبادر من حديث الباب الحلف باليهودية والنصرانية، لا بأنه إن فعل كذا فهو يهودي، كما قال المصنف. قوله: كاذبا: أي لا بالعقيدة. ومذهبنا أن من حلف: إن فعل كذا فهو يهودي، فإن زعم أنه يتهود بالفعل فهو كافر، وإلا فلا، وهذا إذا أتى بذلك الفعل. وقوله: «فهو كما قال» يجوز حكم إكفاره إلى الفقهاء.

حاشية: قوله: لا ومقلب القلوب: بيان لما يحلف به، ولا نفى للكلام السابق، كما في قولهم: لا والله. (اللمعات) قوله: أعتق الله منه: من باب المشاكلة، والمراد: أنجاه الله. قوله: منه: أي من «المعتق» بالفتح. قوله: حتى يعتق فرجه بفرجه: قيل: هو المبالغة؛ لأنه محل الزنا، وهو من أنجش الكبار. وقيل: ذكر للتحقير بالنسبة إلى سائر الأعضاء. ويفهم من هذا أن الأفضل أن لا يكون لعبد خصيًا أو مجنونًا. هذا ما في «اللمعات»، وسمعت الشيخ عبد الله السراج المكي أنه يقول: ومن لم قال بعضهم: إن المناسب أن يعتق الرجل ذكرًا، والمرأة أنثى. والله تعالى أعلم بالصواب. قوله: أن نعتقها: فيه حث على الفرق بالمال. وأجمع المسلمون على أن عتقه بهذا ليس بواجب، وإنما هو مندوب؛ رجاء كفارة ذنبه فيه وإزالة إثم ظلمه. (الطبي) قوله: من حلف بملة غير الإسلام: نحو: إن فعل كذا فهو يهودي أو نصراني، أو بريء من الإسلام أو من النبي أو من القرآن. قوله: كاذبا: بأن كان قد فعله إن كان الحلف على الماضي، أو لا يفعل إن كان في المستقبل. وقوله: «فهو كما قال» ظاهر الحديث أنه يصير كافرًا، إما بمجرد الحلف أو بعد الحنث، كذا قال الطيبي. فذهب كثير من الأئمة أنه يمين، يجب فيه الكفارة عند الحنث. وهو المذهب عندنا؛ لأنه لما علق الكفر بذلك الفعل فقد حرم الفعل، ونجس الحلال يمين. وكذا عند أحمد في أشهر الروايتين، وقال مالك والشافعي وغيرهما من أهل المدينة: إنه ليس بيمين، ولا كفارة فيه؛ لأن ذلك ليس باسم الله ولا صفته، فلا يدخل في الأيمان المشروعة، وقد قال عطاء: «من كان حالفًا فلا يحلف إلا بالله». ولم يتعرض في الحديث للكفارة، بل قال: «فهو كما قال». (اللمعات) قوله: حافية: الخفية: برهنه يارفتن. (الصراح) قوله: غير مختمرة: إمن الاختمار، اختمرت: إذا ليست الخمار.

نفع قوت المغتذي: (لا وتقلب القلوب): قال الغزالي بـ «الإحياء»: أنه ﷺ كان يحلف بهذه اليمين؛ لاطلاعه على عظم صنعه -تعالى- في عجائب القلب وتقليبه. (عن سعيد بن مرجانة): هي أمه، وأبو عبد الله القرشي: مولى عامر بن لؤي، وليس له عند المصنف إلا هذا الحديث. (حتى يعتق فرجه بفرجه): ظاهره: أن العتق بكفر كيان؛ إذ معصية الفرج زنى، وهو مذهبنا؛ لأن له مزية على كثير العبادات؛ لأنه أشق من وضوء وصلوة وصوم؛ لما به من بذل مال كثير، فله يكفرها الحج أيضًا. (عن سويد بن مقرن المزني قال: لقد رأيت سبيع إخوة) هم غير سويد: النعمان ومعتل وعقيل وسنان وعبد الرحمن ونعيم. هاجروا كلهم وصحبوا رسول الله ﷺ ولم يشاركهم بهذه المكرمة غيرهم، كما قاله ابن عبد البر وجماعة. (عن أبي سعيد الخدري) اسمه «جعفل»، تميم فدون فعتلة فلام، كهذه: ابن همام، ابن عمر. ليس له بالسنة إلا هذا. (عن عبد الله بن مالك اليحصبي): جعله أبو سعيد بن يونس أبا تميم الجيشاني، ورفق بينهما أبو حاتم الرازي، فجعلها الثبر، فقال المزني بـ «قذبيه»: صوابه ما قال ابن يونس. وبـ «الأطراف»: صوابه ما لأبي حاتم. وقال حق: صوابه: إلهما واحد، فابن يونس أعرف بأهل أسر من أبي حاتم.

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْنَعُ بِشَقَاءِ أُخْتِكَ شَيْئًا، فَلْتَرْكَبْ وَلْتَحْتَمِرْ وَلْتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. ١٠٣٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ، فَقَالَ فِي حَلْفِهِ: وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى، فَلْيُقِلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَمَنْ قَالَ: تَعَالَ أَقَامِرُكَ، فَلْيَتَصَدَّقْ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو الْمُغِيرَةِ هُوَ الْحَوْلَانِيُّ الْحِمَصِيُّ، وَاسْمُهُ عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ الْحَجَّاجِ.

بَابُ قَضَاءِ النَّذْرِ عَنِ الْمَيِّتِ: ١٠٣٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ اسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَذْرِ كَانَ عَلَى أُمِّهِ، تُوفِّيَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَقْضِهِ عَنْهَا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ أَعْتَقَ: ١٠٣٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - وَهُوَ أَخُو سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ - عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا، كَانَ فَكَاهُ مِنَ النَّارِ، يُجْزِي كُلُّ غُضُوٍّ مِنْهُ غُضُوًّا مِنْهُ. وَأَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ كَانَتْ فَكَاهُ مِنَ النَّارِ، يُجْزِي كُلُّ غُضُوٍّ مِنْهُمَا غُضُوًّا مِنْهُ. وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَتْ امْرَأَةً مُسْلِمَةً، كَانَتْ فَكَاهَا مِنَ النَّارِ، يُجْزِي كُلُّ غُضُوٍّ مِنْهَا غُضُوًّا مِنْهَا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

أَبْوَابُ السَّيْرِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بَابُ مَا جَاءَ فِي الدَّعْوَةِ قَبْلَ الْقِتَالِ: ١٠٣٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ: أَنَّ جَيْشًا مِنْ جُيُوشِ الْمُسْلِمِينَ - كَانَ أَمِيرُهُمْ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ ﷺ - حَاصِرُوا قَصْرًا مِنْ قُصُورِ فَارِسَ، فَقَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، أَلَا نَنْهَدُ إِلَيْهِمْ؟ قَالَ: دَعُونِي، أَدْعُوهُمْ كَمَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْعُوهُمْ. فَأَتَاهُمْ سَلْمَانُ ﷺ فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّمَا أَنَا رَجُلٌ مِنْكُمْ فَارِسِيٌّ، تَرَوْنَ الْعَرَبَ يُطِينُونِي، فَإِنْ أَسَلَمْتُمْ فَلَكُمْ مِثْلُ الَّذِي لَنَا وَعَلَيْكُمْ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَا، وَإِنْ أَبَيْتُمْ إِلَّا دِينَكُمْ تَرَكْنَاكُمْ عَلَيْهِ، وَأَعْظَوْنَا الْحِزْبَةَ عَنْ يَدٍ وَأَنْتُمْ صَاغِرُونَ - قَالَ: وَرَطْنٌ إِلَيْهِمْ بِالْفَارِسِيَّةِ: وَأَنْتُمْ غَيْرُ مُحَمَّدِينَ - وَإِنْ أَبَيْتُمْ نَابَذْنَاكُمْ عَلَى سَوَاءٍ. قَالُوا: مَا نَحْنُ بِالَّذِي يُعْطِي الْحِزْبَةَ، وَلَكِنَّا نُقَاتِلُكُمْ. فَقَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، أَلَا نَنْهَدُ إِلَيْهِمْ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَدَعَاهُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَى مِثْلِ هَذَا، ثُمَّ قَالَ: انْهَدُوا إِلَيْهِمْ. قَالَ: فَتَهَدْنَا إِلَيْهِمْ فَفَتَحْنَا ذَلِكَ الْقَصْرَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ بُرَيْدَةَ وَالتُّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّرٍ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ. وَحَدِيثُ سَلْمَانَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ،

العرف الشاذي: قوله: تعال أقامرك فليصدق: زعم الأكثر أن مراده أن السقائل بهذا القول آثم فليصدق. وقال الطحاوي في «مشكل الآثار»: إن المراد أنه لما لا يتصدق بمال القمار فعلى هذا التصديق بدل القمار لا كفارة الإثم والمعصية. قوله: أبواب السير: يذكر في أبواب السير ما نقل عنه عليه في الجهاد والغزوات، وله فن مستقل صنف فيه الكتب. قوله: باب ما جاء في الدعوة قبل القتال: قال الطحاوي عليه: إن كانت أمارات أن الدعوة قد بلغتهم، فإبلاغها قبل القتال مستحب، وإلا فواجب. والتفصيل يطلب من كتب الفقه. قوله: سلمان الفارسي: من أبناء ملوك الفارس، اتفقوا على أن عمر سلمان لم يكن أقل من مائتين وخمسين. وقيل: عمره أزيد من ذلك. وقد أدرك وصي عيسى عليه كما في «صحيح البخاري». قوله: فلكم مثل الذي لنا إلخ: هذا الحديث يصلح للدليل في أن يقتصر من المسلم للذمي.

حاشية: قوله: فلتركب إلخ: في «الموطأ» لحمد عليه عن علي بن أبي طالب أنه قال: من نذر أن يحج ماشيًا ثم عجز، فليركب وليحج ولينحر بدنة، أي وهو الأفضل، وأقله شاة، فبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة. انتهى مختصرًا. قوله: فليقل لا إله إلا الله: فيه دليل على أنه لا كفارة على من حلف بغير الإسلام، بل يأثم به، ويلزمه التوبة؛ لأنه عليه جعل عقوبته في دينه، ولم يوجب في ماله شيء. وإنما أمره بكلمة التوحيد؛ لأن اليمين إنما يكون بالمعبود، فإذا حلف باللات والعزى فقد ضاهى الكفار في ذلك، فأمره أن يتداركه بكلمة التوحيد. وقوله: «من قال: تعال أقامرك، فليصدق» فكفارته التصديق بقدر ما جعله خطرًا أو بسما تيسر مما يطلق عليه اسم الصدقة. وإنما قرن القمار بذكر الأصنام تأسيا بالنزول في قوله تعالى: «إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْأَنبُسُ» (المائدة: ٩٠)، كذا في «الطبيعي». قوله: اقضه عنها: قال القاضي عياض: اختلوا في نذر أم سعد هذا، فقيل: كان نذرًا مطلقًا، وقيل: كان صومًا، وقيل: عتقًا، وقيل: صدقة. واستدل كل قائل بأحاديث جاءت في قضية أم سعد، والأظهر أنه كان نذرًا في المال، أو نذرًا مبهمًا. ومذهب الجمهور أن الوارث لا يلزمه قضاء النذر الواجب على الميت، إذا كان غير مالي، وإذا كان ماليًا ككفارة أو نذر أو زكاة، ولم يخلف تركة، لا يلزمه، لكن يستحب له ذلك. وقال أهل الظاهر: يلزمه لهذا الحديث. وعند الجمهور: الحديث محمول على التبرع، كذا في «الطبيعي». قوله: السير: [بكسر] ففتح، جمع «سيرة» بمعنى طريقة، وأصلها حالة السير، إلا أنها غلبت في لسان أهل الشرع على المعازي. (شرح الموطأ) قوله: البخاري: [بفتح الموحدة والفوقية، وبينهما معجمة.] قوله: ألا تنهد إليهم: [أي ألا نقوم إليهم للحرب.] هـد إليه: إذا زحف إليه ليقتله. وفي «القاموس»: المناهضة: المناهضة في الحرب. قوله: مثل الذي علينا: [من أحكام المسلمين من الحدود ونحوها.] قوله: قال ورطن إليهم بالفارسية: أي تكلم باللغة الفارسية.

نفع قوت المغتذي: [من قال: تعال، أقامرك، فليصدق:] قيل: أي بقدر يذهب في قمار أو أعم، وعليه المحققون. [في نذر كان على أمه:] اسمها عمرة بنت سعود، أو بنت سعيد، كانت من المبايعات، ماتت سنة خمس. والنذر قيل: مطلق، أو صوم أو عتق أو صدقة. [عمران بن عيينة:] ليس له عند المصنف إلا هذا، وله عند بقية الأربعة آخر، وهو أخو سفيان بن عيينة، وله أيضا إخوة آخرون آدم، وإبراهيم وعبد ومخلد وذكر غير واحد: أهم عشرة. [أبواب السير:] [ألا تنهد إليهم:] أي لا نهض، من: هـد لقتال: هض. [نابذناكم على سواء:] بـ«النهاية»: أي كاشفناكم وقتلناكم على طريق مستقيم مستوفى العلم؛ لمنابهة بيننا وبينكم بأن يظهر لهم غير ما في قتلهم ويخبرهم به إخبارًا مكشوفًا.

لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: أَبُو الْبَخْتَرِيِّ لَمْ يُدْرِكْ سَلْمَانَ عليه السلام؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ عَلِيًّا عليه السلام. وَسَلْمَانُ عليه السلام مَاتَ قَبْلَ عَلِيٍّ عليه السلام. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وَغَيْرِهِمْ إِلَى هَذَا، وَرَأَوْا أَنْ يُدْعَوْا قَبْلَ الْقِتَالِ، وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ. قَالَ: إِنْ تَقَدَّمَ إِلَيْهِمْ فِي الدَّعْوَةِ فَحَسَنٌ، يَكُونُ ذَلِكَ أَهْيَبَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا دَعْوَةَ الْيَوْمِ. وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا أَعْرِفُ الْيَوْمَ أَحَدًا يُدْعَى. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يُقَاتِلُ الْعَدُوَّ حَتَّى يُدْعَوْا، إِلَّا أَنْ يُعْجَلُوا عَنْ ذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ بَلَّغَتْهُمْ الدَّعْوَةُ.
بَابُ: ١٥٣٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَدَنِيُّ الْمَكِّيُّ -وَيُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ- الرَّجُلُ الصَّالِحُ هُوَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ تَوَكُّلٍ بْنِ مُسَاجِقٍ، عَنِ ابْنِ عَصَامٍ الْمُرِّيِّ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام -وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ- قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله إِذَا بَعَثَ جَيْشًا أَوْ سَرِيَّةً يَقُولُ لَهُمْ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَسْجِدًا أَوْ سَمِعْتُمْ مُؤَذَّنًا فَلَا تَقْتُلُوا أَحَدًا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَهُوَ حَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ.
بَابُ فِي الْبَيَاتِ وَالْغَارَاتِ: ١٥٣٨- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ عليه السلام: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله جِئَ خَرَجَ إِلَى خَيْبَرَ أَتَاهَا لَيْلًا، وَكَانَ إِذَا جَاءَ قَوْمًا بِلَيْلٍ لَمْ يُغْرِ عَلَيْهِمْ حَتَّى يُصْبِحَ. فَلَمَّا أَصْبَحَ خَرَجَتْ يَهُودُ بِمَسَاجِيهِمْ وَمَكَاتِيلِهِمْ، فَلَمَّا رَأَوْهُ قَالُوا: مُحَمَّدٌ، وَافَقَ -وَاللَّهُ- مُحَمَّدُ الْحَمِيسَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: «اللَّهُ أَكْبَرُ، خَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ قَسَاءَ صَبَاحِ الْمُنْذَرِينَ».
١٥٣٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ عليه السلام: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله كَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بِعَرَصَتِهِمْ ثَلَاثًا. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَحَدِيثُ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ عليه السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْغَارَةِ بِاللَّيْلِ وَأَنْ يُبَيَّتُوا، وَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: لَا بَأْسَ أَنْ يُبَيَّتَ الْعَدُوَّ لَيْلًا. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «وَافَقَ مُحَمَّدُ الْحَمِيسَ» يَعْنِي بِهِ الْجَيْشَ.

بَابُ فِي التَّخْرِيقِ وَالتَّخْرِيبِ: ١٥٤٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عليه السلام: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ، وَهِيَ الْبُؤَيْرَةُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: «مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْرِجَ الْفَلْسَفِينَ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عليه السلام. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا، وَلَمْ يَرَوْا بَأْسًا بِقَطْعِ الْأَشْجَارِ وَتَخْرِيبِ الْخُصُونِ. وَكَرِهَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ. قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: وَنَهَى أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ عليه السلام أَنْ يَقْطَعَ شَجَرًا مُثْمِرًا أَوْ يُخَرِّبَ عَامِرًا، وَعَمِلَ بِذَلِكَ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَهُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا بَأْسَ بِالتَّخْرِيقِ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ وَقَطْعِ الْأَشْجَارِ وَالْقَمَارِ. وَقَالَ أَحْمَدُ: وَقَدْ تَكُونُ فِي مَوَاضِعَ لَا يَجِدُونَ مِنْهُ بُدًّا، فَأَمَّا بِالْعَبَثِ فَلَا تُحَرَّقُ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: التَّخْرِيقُ سُنَّةٌ إِذَا كَانَ أَنْكَى فِيهِمْ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغَنِيمَةِ: ١٥٤١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْمَحَارِبِيُّ، حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عليه السلام، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ فَضَّلَنِي عَلَى الْأَنْبِيَاءِ -أَوْ قَالَ: أُمِّي عَلَى الْأُمَمِ- وَأَحَلَّ لَنَا الْغَنَائِمَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي ذَرٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي مُوسَى وَابْنِ عَبَّاسٍ عليه السلام. حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ عليه السلام حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَسَيَّارٌ هَذَا يَقَالُ لَهُ: سَيَّارٌ مَوْلَى بَنِي مُعَاوِيَةَ. وَرَوَى عَنْهُ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَجِيرٍ وَعَزِيزٌ وَاحِدٌ. ١٥٤٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عليه السلام: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله قَالَ: «فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّغْبِ،»

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الغنمة: الغنمة ما حصل بإيجاف الخيل، والفيء غيره، كما قال السرخسي رحمته الله في «المبسوط». واتفقوا على أن في الغنمة خمسًا، ولا خمس في الفيء إلا عند الشافعي رحمته الله، واختلف في فتح مكة وخيبر أنه فتح صلحًا أو عنوة. وحله وتأويله مني متعذر، كما أن تأويل قول السرخسي: «إن حصل بإيجاف الخيل والركاب فغنمة وإلا ففيء إلخ» لم أدركه. وقد قال العلماء: إن فتح بني نصر عنوة، وفي الروايات أنهم حاصروهم أيامًا، وفي القرآن إطلاق الفيء عليه. قوله: بست: في بعض الروايات أشياء أخرى، ذكرها الحافظ في «فتح الباري» في التيمم. قوله: جوامع الكلم: قد صنف فيه الكتب، ونظائره: «البينة على المدعي واليمين على من أنكر» ومثله.

حاشية: قوله: ورأوا أن يدعوا قبل القتال: قال في «الدر المختار» وغيره من كتب الفقه: فإن حاصرناهم دعوانهم إلى الإسلام، فإن أسلموا فيها، وإلا فإلى الجزية، فإن قبلوا ذلك فلهم ما لنا من الإنصاف، وعليهم ما علينا من الانتصاف. ولا يحل لنا أن نقاتل من لم يبلغه الدعوة إلى الإسلام، وندعو ندبًا من بلغته إلا إذا تضمن ذلك ضررًا فلا، وإلا يقبلوا الجزية، نستعين بالله، ونغارهم بنصب المجانيق وحرقتهم وغرقهم وقطع أشجارهم وإفساد زرعهم، إلا إذا غلب على الظن ظفرنا. قوله: سمعتم مؤذنا إلخ: لأن الأذان من شعائر الإسلام. ومن ثم قال العلماء: لو أن أهل بلدة اجتمعوا على ترك الأذان، كان للسلطان أن يقاتلهم. (س) قوله: البيات: وهو التبييت، كالسلام والتسليم، بمعنى: شب خون گردان. قوله: بمساجيهم: جمع مسحاة، وهي المحرفة من الحديد. والميم زائدة؛ لأنه من السحو: الكشف؛ لما يكشف به الطين عن وجه الأرض. (الطبيي) قوله: الحميس: الجيش. وإنما سمي به؛ لأنه يخمس إلى ميمنة وميسرة وقلب ومقدمة وساقة، كذا في «المجمع». قوله: البويرة: بضم الباء الموحدة، موضع نخل لبني النضير. (الطبيي) قوله: ما قطعتم إلخ: قال الطبيي: وفيه جواز قطع شجر الكفار وإحراقه، وبه قال الجمهور. وقيل: لا يجوز. قوله: فضلت إلخ: بلفظ الجهول. «بست» قد حصرت عقلاً بفضائل كثيرة لا تعد ولا تحصى، ذكر في كل موضع ما اتفق ذكره، ولم يقصد الحصر. قوله: جوامع الكلم: أي كلام يشتمل بإيجازه على كثير من المعاني، كقوله: «إنما الأعمال بالنيات»، وقوله: «الخروج بالضمان»، وقوله: «الغنم مع الغرم». قوله: ونصرت بالرعب: أي نصرني الله بالقاء خوف في قلوب أعدائي.

نفع قوت المغتذي: (وعبد الله بن بحر): قال حق بهد «الأصول الصحيحة»: هنا بموحدة فحاء فراء كامر. وقال ابن ماكول وغيره: «بحر» بهم كزبر، وهو الصواب.

وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِي النَّبِيُّونَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
 بَابٌ فِي سَهْمِ الْخَيْلِ: ١٥٤٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ وَحُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَخْضَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ،
 عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ فِي التَّفْلِ لِلْفَرَسِ بِسَهْمَيْنِ وَلِلرَّجُلِ بِسَهْمٍ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ
 عَنْ سُلَيْمِ بْنِ أَخْضَرَ نَحْوَهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ مُجَمِّعِ بْنِ جَارِيَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ أَبِي عَمْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه. وَهَذَا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما حَدِيثٌ
 حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ
 وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، قَالُوا: لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ: سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمَانِ لِفَرَسِهِ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ.

بَابٌ مَا جَاءَ فِي السَّرَايَا: ١٥٤٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ وَأَبُو عَمَّارٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
 يُوسُفَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ الصَّحَابَةِ أَرْبَعَةٌ،
 وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعُ مِائَةٍ، وَخَيْرُ الْجُيُوشِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ، وَلَا يُغْلَبُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قَلَةٍ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا يُسْنَدُهُ كَثِيرٌ أَحَدٌ
 غَيْرُ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ. وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا. وَقَدْ رَوَاهُ حَبَّانُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَنْزِيُّ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ،
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

بَابٌ مَنْ يُعْطَى الْفَيْءُ: ١٥٤٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ: أَنَّ نَجْدَةَ
 الْحُرُورِيَّ كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما يَسْأَلُهُ: هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَهَلْ كَانَ يَضْرِبُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما:
 كَتَبْتُ إِلَيْكَ تَسْأَلُنِي: هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَكَانَ يَغْزُو بِهِنَّ، فَيُدَاوِينَ الْمَرْضَى، وَيُخَذِّلْنَ مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَأَمَّا بِسَهْمٍ فَلَمْ يَضْرِبْ
 لَهُنَّ بِسَهْمٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَأُمِّ عَطِيَّةَ رضي الله عنهما. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ
 الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُسَهَّمُ لِلْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ. وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ. قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: وَأُسَهَّمَتِ النَّبِيُّ ﷺ لِلصَّبِيَّانِ بِخَيْرٍ، وَأُسَهَّمَتِ أُمَّةُ
 الْمُسْلِمِينَ لِكُلِّ مَوْلُودٍ وَلِدَةٍ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ. قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: وَأُسَهَّمَتِ النَّبِيُّ ﷺ لِلنِّسَاءِ بِخَيْرٍ، وَأَخَذَ بِذَلِكَ الْمُسْلِمُونَ بَعْدُ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ
 حَشْرَمٍ، حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ بِهِذَا. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «وَيُخَذِّلْنَ مِنَ الْغَنِيمَةِ» يَقُولُ: يُرْضَخُ لَهُنَّ بِشَيْءٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ، يُعْطَيْنَ شَيْئًا.
 بَابٌ هَلْ يُسَهَّمُ الْعَبْدُ: ١٥٤٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُقْضَلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ رضي الله عنه قَالَ: شَهِدْتُ خَيْرَ...

العرف الشاذي: قوله: وطهورا: هذا إن كان صيغة مبالغة الطاهر فلا يصلح بمعنى المطهر، نعم إذا كان بمعنى الآلة، فيصلح له. قوله: باب في سهم الخيل: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: للفارس سهمان، وللراجل سهم. وقال الثلاثة وأبو يوسف ومحمد رضي الله عنهم: للفارس ثلاثة أسهم، سهمان للفارس وللراجل سهم. وحديث الباب لهم. وقال في «الهداية»: إن الفرس بمعنى الفارس. وأقول: إن روايات ابن عمر رضي الله عنهما بطرق أخرجهما الزيلعي، وفي بعض الطرق: الفرس، وفي بعضها: الفارس، ولا يجري تأويله إلا في الثاني، ورجال الطرق ثقات له. أقول: يجعل الحديث على الظاهر، ويقال: إنه يتنفل لأسهم، والتنفل ثابت عند الكل. ثم عند أبي حنيفة التنفل من رأس الغنيمة قبل النقل إلى دار الإسلام، ومن الخمس بعد النقل، ومن خمس الخمس عند الشافعي رضي الله عنه، وأما عند أحمد رضي الله عنه فمن الأحماس الأربعة، ولا ينفل من خمس الله. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: إني لا أفضل البهيمة على الإنسان. وقال بعض الخصوم: إنه قياس في مقابلة النص. وقيل: إن القياس أيضا ليس بقياس. وقال الحافظ في «الفتح»: لا شبهة في أن القياس أجلى، لكنه خلاف النص. أقول: إن أعلى النصوص لما أخرجه أبو داود «فقسهما رسول الله ﷺ على ثمانية عشر سهما، وكان الجيش ألفا وخمس مائة، فيهم ثلاث مائة فارس، فالحساب لا يستقيم إلا على إعطاء الراجل سهما وإعطاء الفارس سهمين، ولكن الروايات مختلفة في جيش خيبر، ويمكن التوفيق بأن بعض الرواة عد جميع من كان، وعد بعضهم المعتدين بلا تعداد خدمهم.

حاشية: لا يقال: قد يقع الرعب من الملوك أيضا؛ لأن المراد النصر بالرعب لا الرعب نفسه. (اللمعات) قوله: للفارس سهمين إلخ: قال في «الهداية»: للفارس سهمان، وللراجل سهم عند أبي حنيفة رضي الله عنه. وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهم: للفارس ثلاثة أسهم. وهو قول الشافعي رضي الله عنه. لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ أسهم للفارس ثلاثة أسهم، وللراجل سهما. ولأبي حنيفة: ما روى ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ أعطى للفارس سهمين وللراجل سهما. فتعارض فعلاه، فيرجع إلى قوله، وقد قال رحمته الله: «للفارس سهمان وللراجل سهم». كيف؟ وقد روي عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قسم للفارس سهمين. وإذا تعارضت روايتاه ترجح رواية غيره. انتهى مختصرا، وتماه في «فتح القدير». قوله: السرايا: جمع «السرية»، وهي قطعة من الجيش. قوله: خير الصحابة أربعة: قال أبو حامد (أي الغزالي): المسافر لا يخلو عن رجل يحتاج إلى حفظه، وعن حاجة يحتاج إلى التردد فيها، ولو كان ثلاثة لكان المتردد واحدا، فيبقى بلا رفيق، فلا يخلو عن خطر وضيق قلب؛ لفقد الأنيس، ولو تردد اثنان لكان الحافظ وحده. يعني الرفقاء إذا كانوا أربعة خير من أن يكونوا ثلاثة؛ لأنهم إذا كانوا ثلاثة، ومرض أحدهم، وأراد أن يجعل أحد رفيقه وصي نفسه، لم يكن هناك من يشهد بإمضائه إلا واحد، فلا يكفي، ولو كانوا أربعة كفى شهادة اثنين. ذكره الطيبي. قوله: ولا يغلب اثنا عشر ألفا من قلة: أي لو صاروا مغلوبين لسم يكن للقلة، بل الأمر آخر سواها، وإنما لم يكونوا قليلين وإن كان الأعداء مما لا تعد ولا تحصى؛ لأن كل واحد من هذه الأتلات جيش قوبل بالمينة أو الميسرة، أو القلب، فيكفيها. ومن ذلك قول الصحابة يوم حنين - وكانوا اثني عشر ألفا-: لن نغلب اليوم من قلة. وإنما غلبوا عن إعجاب منهم، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبْتَكُمْ كَثُرَتْكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا﴾. كذا في «الطبيبي». قوله: وإنما روي إلخ: [أعلم أن أكثر النسخ الدهلوية يوجد فيها من هذا المقام إلى الباب تقدم وتأخير، وخط في العبارة، والأحسن ما في هذه النسخة المجددة، والله تعالى أعلم؛ فإنه مطابق بنسخة صحيحة من العرب، وكذا يطابقه بعض النسخ الدهلوية أيضا]. قوله: الحروري: [منسوب إلى الحروراء، وهي قرية من العراق]. قوله: باب هل يسهم للعبد: قال في «الهداية»: ولا يسهم لمملوك ولا امرأة ولا صبي ولا ذمي، ولكن يرضخ لهم على حسب ما يراه الإمام؛ لما روي: أنه رحمته الله كان لا يسهم للنساء والصبيان والعبيد، وكان يرضخ لهم. ثم العبد إنما يرضخ له إذا قاتل؛ لأنه دخل لخدمة المولى، فصار كالتاجر، وهو إذا قاتل يرضخ له؛ لأنه دخل للتجارة لا للقتال. والمرأة ترضخ لها إذا كانت تدأوي الجرحى وتقوم على المرضى.

نفع قوت المغتذي: [من خرجي المتاع]: ينقط حاء فراء فمثلة، كنسب: نقل متاع البيت.

مَعَ سَادَتِي، فَكَلِّمُوا فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَلِّمُوهُ أَنِّي مَمْلُوكٌ. قَالَ: فَأَمَرَنِي، فَقُلْتُ السَّيْفَ فَإِذَا أَجَرُهُ، فَأَمَرَنِي بِشَيْءٍ مِنْ خُرَّتِي الْمَتَاعِ. وَعَرَضْتُ عَلَيْهِ رُقِيَّةً كُنْتُ أُرْقِي بِهَا الْمَجَانِينَ، فَأَمَرَنِي بِطَرْجِ بَعْضِهَا وَحَبْسِ بَعْضِهَا. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يُسَهَّمُ لِلْمَمْلُوكِ، وَلَكِنْ يُرْضَخُ لَهُ بِشَيْءٍ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. بَابُ مَا جَاءَ فِي أَهْلِ الذِّمَّةِ يَغْزُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ هَلْ يُسَهَّمُ لَهُمْ: ١٥٤٧- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنِ الْفَضِيلِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نِيَارٍ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ؓ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى بَدْرٍ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِحَرَّةِ الْوَبَرِ لِحَقِّهِ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يُذَكِّرُ مِنْهُ جُرْأَةً وَتَجَدَّةً، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «ارْجِعْ، فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ». وَفِي الْحَدِيثِ كَلَامٌ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: لَا يُسَهَّمُ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ وَإِنْ قَاتَلُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ الْعَدُوَّ. وَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُسَهَّمُ لَهُمْ إِذَا شَهِدُوا الْقِتَالَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ. ١٥٤٨- وَيُرْوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسَهَمَ لِقَوْمٍ مِنَ الْيَهُودِ قَاتَلُوا مَعَهُ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ابْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَزْرَةَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا. ١٥٤٩- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا بُرَيْدٌ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ - عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى ؓ. قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ خَيْبَرَ، فَأَسَهَمَ لَنَا مَعَ الَّذِينَ افْتَتَحُوهَا. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: مَنْ لَحِقَ بِالْمُسْلِمِينَ قَبْلَ أَنْ يُسَهَّمَ لِلْخَيْلِ أَسَهَمَ لَهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِآيَةِ الْمُشْرِكِينَ: ١٥٥٠- حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَحْزَمَ الطَّائِي، حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ سَلَمٌ بْنُ قُتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْحُسَيْنِيِّ ؓ. قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قُدُورِ الْمَجُوسِ، قَالَ: «أَنْقُوها غَسَلًا وَاطْبَحُوا فِيهَا». وَنَهَى عَنْ كُلِّ سَبْعٍ ذِي نَابٍ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ ؓ. رَوَاهُ أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ ؓ. وَأَبُو قِلَابَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ ؓ، إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ ؓ. ١٥٥١- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ حَيَّوَةَ بْنِ شَرِيحٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَبِيعَةَ بْنَ يَزِيدَ الدَّمَشَقِيَّ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ عَائِدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْحُسَيْنِيِّ ؓ يَقُولُ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ نَأْكُلُ فِي آيَاتِهِمْ؟ قَالَ: «إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَ آيَاتِهِمْ فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ فِي الثَّقَلِ: ١٥٥٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ؓ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُنْقَلُ فِي الْبَدَاةِ الرَّبْعِ، وَفِي الْقُفُولِ الثَّلَاثُ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ وَمَعْنِ بْنِ يَزِيدَ وَابْنِ عُمَرَ وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ؓ. وَحَدِيثُ عُبَادَةَ ؓ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي سَلَامٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. ١٥٥٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الرَّثَادِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَنَقَّلَ سَيْفَهُ ذَا الْفَقَارِ يَوْمَ بَدْرٍ. وَهُوَ الَّذِي رَأَى فِيهِ الرُّؤْيَا يَوْمَ أُحُدٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي الرَّثَادِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الثَّقَلِ مِنَ الْخُمْسِ،

حاشية: قوله: وكلموه: عطف على قوله: «فكلموا في». أي كلموا في حقِّي وشأنِي أولاً بما هو مدح لي، ثم أتبعوه بقولهم: إني مملوك. (الطبيبي) قوله: فامرني فقلت إلخ: أي امرني بأن أحمل السلاح وأكون مع المجاهدين؛ لأتعلَّم المِخَارِبَةَ. «فإذا أنا أجره» أي أجر السيف على الأرض من قصر قامتي لصغر سني. (الجمع) قوله: من خُرَّتِي المتاع: هو - بالضم - أثاث البيت وأسقاطه. وإنما رخصه بهذا؛ لأنه كان مملوكاً. (الطبيبي) قوله: الوبر: بفتح فسكون، ناحية من أعراس المدينة [العرض الجانب]. (الجمع) قوله: لا يسهم لأهل الذمة إلخ: قال في [المهداية]: ولا يسهم للمملوك ولا امرأة ولا ذمي، ولكن يرخص لهم على حسب ما يرى الإمام؛ لما روي أنه ﷺ كان لا يسهم للنساء والصبيان والعبيد، وكان يرخص لهم. ولما استعان علياً باليهود على اليهود لم يعطهم شيئاً من الغنيمة، يعني: لم يسهم لهم. قوله: ويروي عن الزهري إلخ: قال ابن الهمام: وهو منقطع، وفي سنده ضعف، مع أن يحيى بن القطان كان لا يرى مراسيل الزهري وقادة شيئا، ويقول: هي بمنزلة الربيع. ولا شك أن هذه لا تقاوم أحاديث المنع في القوة، فكيف تعارضها؟ قوله: من لحق بالمسلمين إلخ: قال في [المهداية]: وإذا لحقهم العدد في دار الحرب قبل أن يخرجوا الغنيمة إلى دار الإسلام، شاركهم فيها. قال ابن الهمام: أما إسهامه لأبي موسى الأشعري فقال ابن حبان: إنما أعطاهم من خمس الخمس؛ ليستعمل قلوبهم، لا من الغنيمة. وهو حسن، ألا ترى أنه لم يعط غيرهم من لم يشهدوا [أي خيبر]. قوله: ينقل في البداءة الربع إلخ: النفل: اسم لزيادة يخص ما الإمام بعض الجيش على ما يعاين من المشقة لمزيد سعي واقتحام خطر. والتنفيل: إعطاء النفل، وكان علياً ينقل الربع، أي في البداءة، وهي ابتداء سفر الغزو. وكان إذا خضت سرية من جملة الجيش، وابتدروا إلى العدو، وأوقعوا بطائفة منهم، فما غنموا كان يعطيهم منها الربع، ويشركهم سائر العسكر في ثلاثة أرباعه. وكان ينقل الثلث في الرجعة، وهي قفول الجيش من الغزو، فإذا قفلوا ورجعت طائفة منهم، فأوقعوا بالعدو مرة ثانية، كان يعطيهم مما غنموا الثلث؛ لأن غنمهم بعد القفل أشق، والخطر فيه أعظم. وحكي عن مالك: أنه كان يكره التنفيل. (الطبيبي) قوله: ذا الفقار: [هو سيف العاص بن منبه، قتل يوم بدر كافراً، فصار إلى النبي ﷺ، ثم صار إلى علي ؓ]. (القاموس)

نفع قوت المغتذي: [بحرة الوبر]: بواو فموحدة فراء كسبب، أو عبد مكان بينه وبين طيبة أربعة ميال. [تنفل سيفه]: أي أخذه من الانتفال. [ذالفقار]: بفاء فقاء فراء كسحاب، سميه؛ إذ به حضر صفار حسان.

فَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: لَمْ يَلْغِي أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَقَلَ فِي مَعَارِيزِهِ كُلِّهَا، وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّهُ نَقَلَ فِي بَعْضِهَا. وَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الإِجْتِهَادِ مِنَ الإِمَامِ فِي أَوَّلِ الْمَغْنَمِ وَآخِرِهِ. قَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَقَلَ إِذَا فَصَلَ بِالرُّبْعِ بَعْدَ الْخُمْسِ وَإِذَا قَفَلَ بِالثُّلُثِ بَعْدَ الْخُمْسِ؟ فَقَالَ: يُخْرِجُ الْخُمْسَ، ثُمَّ يُنْقَلُ مِمَّا بَقِيَ، وَلَا يُجَاوِزُ هَذَا. وَهَذَا الْحَدِيثُ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: النَّقْلُ مِنَ الْخُمْسِ. قَالَ إِسْحَاقُ كَمَا قَالَ. بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ: ١٠٥٤- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَفْلَحَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ، فَلَهُ سَلْبُهُ». وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَأَنَسٍ وَسُمْرَةَ ﷺ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو مُحَمَّدٍ هُوَ نَافِعُ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ ﷺ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لِلإِمَامِ أَنْ يُخْرِجَ مِنَ السَّلْبِ الْخُمْسَ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: النَّقْلُ أَنْ يَقُولَ الإِمَامُ: مَنْ أَصَابَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ، وَمَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ. فَهُوَ جَائِزٌ، وَلَيْسَ فِيهِ الْخُمْسُ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: السَّلْبُ لِلْقَاتِلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْئًا كَثِيرًا، فَرَأَى الإِمَامُ أَنْ يُخْرِجَ مِنْهُ الْخُمْسَ، كَمَا فَعَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ.

بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقَسَمَ: ١٠٥٥- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ جَهْصَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شِرَاءِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقَسَمَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ. وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ وَطْءِ الْحَبَالَى مِنَ السَّبَايَا: ١٠٥٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى التَّيْسَابُورِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ عَنْ وَهْبِ أَبِي خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ عِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ أَنَّ أَبَاهَا ﷺ أَخْبَرَهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُوْطَأَ السَّبَايَا حَتَّى يَضَعْنَ مَا فِي بُطُونِهِنَّ. وَفِي الْبَابِ عَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ. وَحَدِيثُ عِرْبَاضٍ ﷺ حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: إِذَا اشْتَرَى الرَّجُلُ الْجَارِيَةَ مِنَ السَّبْيِ وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَدْ رَوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لَا تُوْطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ. قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: وَأَمَّا الْحَرَائِرُ فَقَدْ مَضَتْ السُّنَّةُ فِيهِنَّ بِأَنْ أُمِرْنَ بِالْعِدَّةِ. كُلُّ هَذَا حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي طَعَامِ الْمُشْرِكِينَ: ١٠٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ شُعْبَةَ، أَخْبَرَنِي سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ قَبِيصَةَ بْنَ هَلْبٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ طَعَامِ النَّصَارَى، فَقَالَ: «لَا يَتَخَلَّجَنَّ فِي صَدْرِكَ طَعَامٌ ضَارَعَتْ فِيهِ النَّصْرَانِيَّةُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ قَبِيصَةَ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَالَ وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ مُرِّيِّ بْنِ قَطَرِيٍّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

العرف الشذبي: قوله: باب ما جاء فيمن قتل قتيلا فله سلبه: السلب: ما على الرجل من الثياب والسلاح لا الفرس. وحديث الباب عند أبي حنيفة ومالك ﷺ في النفل، وعند أحمد والشافعي ﷺ تشريع كلي، فالخلاف في الغرض. وقوله ﷺ: «من قتل قتيلا فله سلبه» في غزوة حنين.

حاشية: قوله: بعد الخمس: هذا يدل على أنه يعطى من الأحماس الأربعة التي هي للغنائم، وإليه ذهب أحمد وإسحاق. وقال سعيد بن المسيب والشافعي وأبو عبيد: إنما يعطى النفل من خمس الخمس سهم النبي ﷺ. (الطبيي) قوله: فله سلبه: السلب - بفتح اللام - ما على المقتول من ثيابه وسلاحه ومركبه، وكذا ما على مركبه من السرج والآلة. قال في «الهداية»: لا بأس بأن ينقل الإمام في حالة القتال، ويجوز به على القتال، فيقول: من قتل قتيلا فله سلبه، أو يقول للسرية: وقد جعلت لكم الربع بعد الخمس، أي بعد ما رفع الخمس. قوله: وقال بعض أهل العلم إلخ: ذهب الشافعي إلى أن النفل للغير من خمس الخمس سهم النبي ﷺ. ومن متمسكاته قول ابن المسيب: النفل من الخمس. وذهب أحمد وإسحاق إلى أن النفل من الأربعة الأحماس وأوجب عن قول ابن المسيب: أن تنقل النبي ﷺ لنفسه - كتنفل سيفه يوم بدر - كان من الخمس، كما يدل عليه حديث ابن عباس: لا أنفال لغيره. هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام. (الشاه ولي الله) قوله: فمى رسول الله ﷺ عن شراء المغنم إلخ: المقتضي للنهي عدم الملك عند من يرى أن الملك يتوقف على القسمة. وعند من يرى الملك قبل القسمة المقتضي له الجهل بعين المبيع وصفته إذا كان في المغنم أجناس مختلفة. يعني لو بع أحد من المجاهدين نصيبه من الغنيمة لا يجوز؛ لأن نصيبه مجهول، ولأنه ملك ضعيف يسقط بالإعراض، والملك المستقر لا يسقط بالإعراض. كذا في «الطبيي». قوله: عيسى بن يونس: (وفي نسخة صحيحة: «علي بن يونس»). قوله: باب ما جاء في طعام المشركين: ليس في الحديث ذكر طعام المشرك إلا أن يقال: إن النصاري والمشركون في ذلك سواء. قوله: لا يتخلجن إلخ: أي لا يتحرك فيه شيء من الشك. ويروي بالحاء المهملة. وأصل الاختلاج الحركة والاضطراب. قوله: «ضارعت» أي شامت النصيرية والرهمانية في تضيقهم وتشديدهم، وكيف وأنت على الحنيفية السهلة. كذا في «جمع البحار». قوله: ضارعت فيه النصيرية: لأن النصاري يتحرزون عن طعام من لم يكن من ملتهم.

نفع قوت المغنمي: (لا يتخلجن) قال حق: قيل: بغوقية فقط حاء، أي: لا يتحرك فيه شيء من رية وشك من الاختلاج حركة واضطرابا. وب«غريبي الهروي»: بجاء فغوقية افتعل من: الخلع: حركة واضطراب أيضا. (في صدرك طعام ضارعت فيه النصيرية): بنقط ضاد فراء فعين، من: المضارعة: صنعا له، وبصاد كذلك؛ إذ جعله كمضارعة: قرن قرنا له. قال حق: اختلف جوابه ﷺ: هل موضع عن المسئول فيه أو أذن فيه؟ فالشهور: أنه أذن فيه، وهو ما اعتمد المصنف. وقال أبو موسى المديني: أنه منعه منه؛ إذ سأل عن طعام النصيرية، فكانه قال: ترك تركا فيما شامت فيه على أنه حرام أو خبيث أو مكروه. قال أبو عوانة: بمحدثه الكبر، بكاف فموحدة فراء كسدر.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي طَعَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ.

بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ السَّبْيِ: ١٠٥٨- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الشَّيْبَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي حُيَّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا، فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، كَرِهُوا التَّفْرِيقَ بَيْنَ السَّبْيِ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا، وَبَيْنَ الْوَالِدِ وَبَيْنَ الْإِخْوَةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْأَسَارَى وَالْفِدَاءِ: ١٠٥٩- حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ أَبِي السَّفَرِ -وَأَسْمُهُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَمْدَانِيُّ- وَمُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ جَبْرِئِيلَ هَبَطَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: خَيَّرْهُمْ -يَعْنِي أَصْحَابَكَ- فِي أَسَارَى بَذَرِ الْقَتْلِ، أَوِ الْفِدَاءَ عَلَى أَنْ يُقْتَلَ مِنْهُمْ قَائِلٌ مِنْهُمْ». قَالُوا: الْفِدَاءُ وَيُقْتَلُ مِثْلًا. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَنَسٍ وَأَبِي بَرَزَةَ وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ. وَرَوَى أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. وَرَوَى ابْنُ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا. وَأَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ اسْمُهُ عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ. ١٠٦٠- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَمِّهِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَدَى رَجُلَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِرَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَمُّ أَبِي قِلَابَةَ هُوَ أَبُو الْمُهَلَّبِ، وَأَسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو. وَيُقَالُ: مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِو. وَأَبُو قِلَابَةَ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ الْجُرِّيُّ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَمُنَّ عَلَى مَنْ شَاءَ مِنَ الْأَسَارَى، وَيَقْتُلَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ، وَيَفْدِيَ مَنْ شَاءَ. وَاخْتَارَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْقَتْلَ عَلَى الْفِدَاءِ. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: بَلَغَنِي أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مَسْخُوحَةٌ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِيمَا مِثْلًا بَعْدَ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ﴾، فَسَخَّطَهَا ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَنَادُ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ. قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: إِذَا أَسِرَ الْأَسِيرُ يُقْتَلُ أَوْ يُفَادَى أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: إِنْ قَدَرُوا أَنْ يُفَادُوا فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَإِنْ قُتِلَ فَمَا أَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا. قَالَ إِسْحَاقُ: الْإِنْفَاحُ أَحَبُّ إِلَيَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا قَاطِعٌ بِهِ الْكَثِيرُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ: ١٠٦١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَخْبَرَهُ: أَنَّ امْرَأَةً وَجَدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْتُولَةً، فَأَنْكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ، وَنَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ بُرَيْدَةَ وَرَبَاحٍ -وَيُقَالُ: رَبَاحُ بْنُ الرَّيْبِ- وَالْأَسْوَدَ بْنَ سَرِيحٍ وَابْنَ عَبَّاسٍ وَالصَّعْبَ بْنَ جَدَّامَةَ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، كَرِهُوا قَتْلَ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ. وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْبَيَّاتِ وَقَتْلِ النِّسَاءِ فِيهِمْ وَالْوِلْدَانِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَرَخَّصَا فِي الْبَيَّاتِ. ١٠٦٢- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ.....

العرف الشاذي: قوله: عن عبيدة: «عبيدة» بفتح الأول على فعيلة. قوله: بخبرهم إلخ: ههنا إشكال، وهو أن أسارى بدر قد شوور في حقهم، فقال عمر رضي الله عنه: يقتلون ويقتل كل قريب قريبه. وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه بالفداء. واختاره النبي ﷺ، ثم نزل العتاب كما في الروايات، قال عليه السلام: «كان العتاب على رأس هذه الشجرة لو لم يكن عمر»، فإذا كان الله تعالى قد خير فكيف العتاب؟ والجواب: بل اللهم إن العتاب لعله على اختيار الشق المرجوح. قوله: مرسلًا: إذا كان مرسلًا فذكر «علي» ليس في موضعه كما وجد في النسخ. قوله: فدى رجلين من المسلمين إلخ: الأسارى عندنا تقتل أو تسترق. وفي المفاداة بالنفس أو المال تردد، وعندنا أهما جائزان، كما روي عن محمد بن الحسن. وفي «الدر المختار» وحرم منهم. أقول: إن أكثر أرباب التصنيف إلى نسخ المن بالآية: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾. وفي «المسرح الكبير» لمحمد بن الحسن رضي الله عنه: أن المن جائز بشرط أن يرى الإمام مصلحة. والتمسك بحديث مائة وحديث آخر. قوله: وبغدي من شاء: لقول: الأصوب «يفادي من شاء» من المفاعلة.

حاشية: قوله: من فرق بين والده ولدها إلخ: أي ببيع أو هبة أو نحوه، لا بحق مستحق، كدفع أحدهما بالجناية والرد بالعيب. كذا في «الهداية». وقوله: «بين والده ولدها» قالوا: تخصيص الذكر بما لوفور شفقة الأم، أو لوقوع القضية فيها. وألحقوا بها حكم الأب والجد والجدّة. والمذهب عندنا كراهة تفريق صغير عن ذي رحم محرم. والتقييد بالصغير يخرج الكبير. وحده الكبير عند الشافعي أن يبلغ سبع سنين أو ثمانية، وعندنا أن يحتلم. وقال أحمد: لا يفرق بين الوالدة ولدها وإن كبر واحتلم. (اللمعات) قوله: الفداء ويقتل منا: إنما اختاروا ذلك رغبة منهم في أسارى بدر، وفي نيلهم درجة الشهادة في السنة القابلة بقتل الكفار إياهم، ورقة منهم عليهم بقرابة بينهم. وهذا الحديث مشكل جدًا؛ لسمخالفته ما يدل عليه ظاهر التنزيل، ولما صرح من الأحاديث في أمر أسارى بدر أن أخذ الفداء كان رأيًا رأوه، فموتوا عليه، ولو كان هناك تغيير بوجي سماوي لم توجه المعاتبه عليه، وقد قال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِإِيْمَانٍ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُفْجِنَ فِي الْأَرْضِ﴾ (الأنفال: ٦٧). أقول -وبالله التوفيق-: لا منافاة بين الحديث والآية. وذلك أن التخيير في الحديث وارد على سبيل الاختيار والامتناع، والله أن يمتنع عباده بما شاء. امتنع الله تعالى أزواج النبي ﷺ بقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلٌّ لَأَزْوَاجِكُ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا فَعَلَّالَيْنِ أَمْتَعَكُنَّ وَأَسْرَحَكُنَّ﴾، وامتنع الناس بتعليم السحر في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُغْنِيَانِ﴾ الآية. ولعل الله تعالى امتنع النبي ﷺ وأصحابه بين القتل والفداء، وأنزل جبريل عليه السلام بذلك، هل هم يختارون ما فيه رضا الله تعالى من قتل أعدائه أم يؤثرون الأعراض العاجلة من قبول الفدية؟ فلما اختاروا الثاني عوتبوا بقوله: ﴿مَا كَانَ لِإِيْمَانٍ﴾ الآية. (الطبيعي مختصرًا) قوله: الحفري: [يفتح المهمة والفاء، نسبة إلى موضع بالكوفة. (التقريب)] قوله: ولهم عن قتل النساء والصبيان: قال محمد: وهذا نأخذ، لا ينبغي أن يقتل في شيء من المغازي صبي ولا امرأة ولا شيخ فاني، إلا أن تقاتل المرأة فتقتل. (الموطأ لمحمد رضي الله عنه)

بُنْ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَخْبَرَنِي الصَّعْبُ بْنُ جَثَامَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ خَلَيْنَا أَوْطَاطَ مِنْ نِسَاءِ الْمُشْرِكِينَ وَأَوْلَادِهِمْ. قَالَ: «هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ: ١٠٦٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْثٍ، فَقَالَ: «إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانًا وَفُلَانًا -لِرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ- فَأَخْرِقُوهُمَا بِالنَّارِ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَرَدْنَا الْخُرُوجَ: «إِنِّي كُنْتُ أَمَرْتُكُمْ أَنْ تُحْرِقُوا فَلَانًا وَفُلَانًا بِالنَّارِ، وَإِنَّ النَّارَ لَا يُعَذَّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ، فَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمَا فَاقْتُلُوهُمَا». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحَمْرَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ رضي الله عنه حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَدْ ذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بَيْنَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَبَيْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه رَجُلًا فِي هَذَا الْحَدِيثِ. وَرَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِثْلَ رِوَايَةِ اللَّيْثِ. وَحَدِيثُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ أَشْبَهَ وَأَصَحُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغُلُولِ: ١٠٦٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ ثَوْبَانَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ بَرِيءٌ مِنَ الْكِبْرِ وَالْغُلُولِ وَالَّذِينَ، دَخَلَ الْجَنَّةَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجَهَنِّي رضي الله عنه. ١٠٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ثَوْبَانَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ فَارَقَ الرُّوحَ الْجَسَدَ، وَهُوَ بَرِيءٌ مِنْ ثَلَاثٍ: الْكَنْزِ وَالْغُلُولِ وَالَّذِينَ، دَخَلَ الْجَنَّةَ». هَكَذَا قَالَ سَعِيدٌ: «الْكَنْزُ». وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ فِي حَدِيثِهِ: «الْكِبَرُ»، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «عَنْ مَعْدَانَ». وَرِوَايَةُ سَعِيدٍ أَصَحُّ. ١٠٦٦- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ زُمَيْلٍ الْحَنْفِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه يَقُولُ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ فَلَانًا قَدِ اسْتُشْهِدَ. قَالَ: «كَلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ بِعَبَاةٍ قَدْ غَلَّهَا». قَالَ: «فَمَ يَا عُمَرُ، فَتَادِ: إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ، ثَلَاثًا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النَّسَاءِ فِي الْحَرْبِ: ١٠٦٧- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ هِلَالٍ الصَّوَّافُ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الصُّبَيْعِيُّ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِأَمِّ سَلِيمٍ وَنِسْوَةٍ مَعَهَا مِنَ الْأَنْصَارِ، يَسْقِيْنَ الْمَاءَ وَيُدَاوِينَ الْجُرْحَى. وَفِي الْبَابِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِتِ مُعَوِّذٍ رضي الله عنه. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي قَبُولِ هَدَايَا الْمُشْرِكِينَ: ١٠٦٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ ثَوْبَانَ رضي الله عنه عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ كِسْرَى أَهْدَى لَهُ فَقَبِلَ، وَأَنَّ الْمُلُوكَ أَهْدَوْا إِلَيْهِ فَقَبِلَ مِنْهُمْ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَثَوْبَرُ هُوَ ابْنُ أَبِي فَاخِتَةَ، اسْمُهُ سَعِيدُ بْنُ عِلَاقَةَ، وَثَوْبَرُ يُكْنَى أَبَا جَهْمٍ. ١٠٦٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ عَنْ عِمْرَانَ الْقَطَّانِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ حِمَارٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ هَدِيَّةً لَهُ نَاقَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَسْلَمْتُ؟» فَقَالَ: لَا. قَالَ: «فَإِنِّي نُهَيْتُ عَنْ زَبَدِ الْمُشْرِكِينَ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «إِنِّي نُهَيْتُ عَنْ زَبَدِ الْمُشْرِكِينَ» يَعْنِي هَدَايَاهُمْ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقْبَلُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ هَدَايَاهُمْ. وَذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْكَرَاهِيَّةَ، وَاحْتِمَالَ أَنْ يَكُونُ هَذَا بَعْدَ مَا كَانَ يَقْبَلُ مِنْهُمْ ثُمَّ نُهِيَ عَنْ هَدَايَاهُمْ.

العرف الشاذي: قوله: أن كسرى أهدى له إلخ: أقول: لم أجد مني أهدى إلى النبي ﷺ وقبل هديته؛ فإنه حرق كتابه عليه السلام حين كتب إليه، وأرسل أحشائه إلى المدينة ليأتوا بالنبي ﷺ. فعندي أنه وهم الراوي قطعاً، وههنا مصداق قول الشافعي رحمه الله: أخذ فلان طريق الهجرة إلخ، أي (ككهلان)، كان يقولها الشافعي فيمن يغلط.

حاشية: قوله: هم من آبائهم: قال النووي: اختلف العلماء في من مات من أطفال المشركين، فمنهم من يقول: هم تبع لآبائهم في النار. ومنهم من توقف فيهم. والثالث -وهو الصحيح الذي ذهب إليه المحققون- أنهم من أهل الجنة. واستدل بأشياء، منها حديث إبراهيم الخليل عليه السلام حين رآه النبي ﷺ وحوله أولاد الناس. قالوا: يا رسول الله، وأولاد المشركين؟ قال: «وأولاد المشركين». رواه البخاري في صحيحه. ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾، ولا يتوجه على المولود التكليف حتى يبلغ، فيلزم الحجة. وهذا متفق عليه. أقول -والعلم عند الله-: الحق التوقف لما ورد في «مسند أحمد بن حنبل» عن علي رضي الله عنه في حديث خديجة رضي الله عنها في أولادها. هذا كله ما في «الطبيعي». قوله: الكنز: الكنز لغة: المال المدفون تحت الأرض، فإذا أخرج منه الواجب لم يبق كنزاً شرعاً، وإن كان مكنوزاً لغة. ويشهد عليه ما ورد: «كل ما أدبت زكاته فليس بكنز»، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾. وقيل: الآية منسوخة، وقيل: حاصر بأهل الكتاب، كذا في «الجمع». قوله: والغلول: الخيانة من المغنم. والمراد من الدين حقوق العباد. قوله: بعباءة: العباءة: كساء كالعباءة. (القاموس) العباءة والعباءة ضرب من الأكسية، والجمع عباءات، قاله الطيبي. قوله: الشعمور: بكسر الشين وشد الحاء المعجمتين وسكون التحتية فراء. كذا في «المعني». قوله: عن زبد المشركين: هو -بسكون الباء- الرفد والعطاء. قيل: لعله منسوخ؛ لأنه قبل هدية غير واحد من المشركين. وقيل: رده ليغيبه، فيحمله على الإسلام. أو لأن للهدية موضعاً من القلب، لا يجوز أن يميل بقلبه إلى مشرك. ومن قبله منهم فأهل كتاب لا مشرك. (بجمع البحار)

نفع قوت المفندي: [سعيد الكور]: بكاف فنون فراء كعبد. [ورواية سعيد أصح]: قال حق: أي في حذف راء، ولفظ معاً، فبكاف فنون، رواه الدار قطني. فقال: وغلط من رواه بموحدة وزاي. [عن زبد المشركين]: بزاي فموحدة فندال، كعبد الرفد والعطاء، من: زبده كضرب.

بَابُ مَا جَاءَ فِي سَجْدَةِ الشُّكْرِ: ١٥٧٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَتَاهُ أَمْرٌ، فَسَرَّ بِهِ، فَخَرَّ سَاجِدًا. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ بَكَّارِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، رَأَوْا سَجْدَةَ الشُّكْرِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي أَمَانِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ: ١٥٧١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَكْثَمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ رَبَاجٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ لَتَأْخُذُ لِلْقَوْمِ». يَعْنِي تُخَيِّرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ هَانِئٍ رضي الله عنها. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. ١٥٧٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الدَّمَشَقِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي ذُنْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي مَرْثَةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أُمِّ هَانِئٍ رضي الله عنها: أَنَّهَا قَالَتْ: أَجَرْتُ رَجُلَيْنِ مِنْ أَحْمَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «قَدْ أَمَّنَّا مَنْ أَمَّنْتَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَجَازُوا أَمَانَ الْمَرْأَةِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، أَجَازَا أَمَانَ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ أَجَازَ أَمَانَ الْعَبْدِ. وَأَبُو مَرْثَةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا: مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ، وَاسْمُهُ يَزِيدُ. ١٥٧٣- وَرُوِيَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ». وَمَعْنَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ مَنْ أَعْطَى الْأَمَانَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ جَائِزٌ عَلَى كُلِّهِمْ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَدْرِ: ١٥٧٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الْفَيْضِ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَ بْنَ غَامِرٍ يَقُولُ: كَانَ بَيْنَ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه وَبَيْنَ أَهْلِ الرُّومِ عَهْدٌ، وَكَانَ يَسِيرُ فِي بِلَادِهِمْ، حَتَّى إِذَا انْقَضَى الْعَهْدُ أَغَارَ عَلَيْهِمْ، فَإِذَا رَجُلٌ عَلَى دَابَّةٍ أَوْ عَلَى فَرَسٍ وَهُوَ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، وَفَاءٌ لَا غَدْرُ. وَإِذَا هُوَ عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ رضي الله عنه، فَسَأَلَهُ مُعَاوِيَةُ رضي الله عنه عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمٍ عَهْدٌ، فَلَا يَحِلُّنَّ عَهْدًا وَلَا يَشِدَّنَّهُ حَتَّى يَمُضِيَ أَمْدُهُ أَوْ يَنْبِذَ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ». قَالَ: فَرَجَعَ مُعَاوِيَةُ رضي الله عنه بِالنَّاسِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءً يَوْمَ الْقِيَامَةِ: ١٥٧٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِنَّ الْعَادِرَ يُنْصَبُ لَهُ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَنَسٍ رضي الله عنه. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّرْوِيلِ عَلَى الْحُكْمِ: ١٥٧٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: رُمِيَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، فَقَطَعُوا أَكْحَلَهُ أَوْ أُجْجَلَهُ، فَحَسَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِالنَّارِ، فَانْتَفَخَتْ يَدُهُ، فَتَرَكَهُ، فَزَرَقَهُ الدَّمَ، فَحَسَمَهُ أُخْرَى، فَانْتَفَخَتْ يَدُهُ. فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَالَ: اللَّهُمَّ لَا تُخْرِجْ نَفْسِي حَتَّى تُقِرَّ عَيْنِي مِنْ بَنِي قُرَيْظَةَ. فَاسْتَمْسَكَ عِرْقُهُ، فَمَا قَطَرَ قَطْرَةً حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أي عدم قطع الدم، فَحَكَّمَ أَنْ يُقْتَلَ رِجَالُهُمْ وَتُسْتَحْيَ نِسَاؤُهُمْ يَسْتَعِينُ بِهِنَ الْمُسْلِمُونَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَصَبْتَ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ». وَكَانُوا أَرْبَعَ مِائَةٍ، فَلَمَّا فَرَعَ مِنْ قَتْلِهِمْ انْقَطَعَ عِرْقُهُ فَمَاتَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَعَطِيَّةِ الْقُرَظِيِّ رضي الله عنه. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في سجدة الشكر: روى مشايخنا عن أبي حنيفة رضي الله عنه أن سجدة الشكر ليست بشيء. ومثله روي عن مالك. ثم في شرح قول أبي حنيفة قيل: إنه مكروه. وقيل: ليس بشكر كامل، والكمال في الركعتين. واختاره ابن عابدين والحموي بحشي «الأشباه»، وهو المختار لصحة الأحاديث. وقال في «الدر المختار»: سجدة الشكر مستحبة، وبه يفتي. قوله: باب ما جاء في أمان المرأة والعبد: لكل مسلم حق في أمان الكافر، ويصير الكافر مأمونًا، نعم لو رأى الإمام عدم المصلحة فله نبذه ويعذر من آمن، ولا يجوز تعرضه قبل النبذ بسوء. قوله: باب ما جاء في الغدر: أفنى بعض أرباب الفتوى أن أناس العصر لو خالفوا نصارى العصر، فغدر ونقض العهد. ومسكوا بحديث الباب. أقول: إنه قياس علماء العصر؛ فإن الحديث في صورة المحاربة، وإني لا أتكلم إلا في أن المسألة ليست في كتب الفقهاء نفيًا ولا إثباتًا، وإن كان الحكم ما قالوا. وظني أن معاهدة أناس العصر تنحصر عليهم، ولا تسري إلى الغير.

حاشية: قوله: لتأخذ للقوم: يعني تجبر. يقال: أجرت فلانًا على فلان: أغثته منه ومنعته. وإنما فسره به لإمامه؛ فإن مفعول قوله: «لتأخذ» محذوف أي الأمان، والدال عليه قرآن الأحوال. (الطبيعي) قوله: أحمانى: [جمع «حمو» وهم أقارب الزوج. (المجمع)] قوله: أجازا أمان المرأة والعبد: قال في «الهداية»: وإذا آمن رجل حرًا أو امرأة حرّة كافرًا أو جماعة أو أهل حصن أو مدينة، صح أمانيهم، ولم يكن لأحد من المسلمين قتالهم، والأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم: «المسلمون تنكفأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم». والله أعلم بالصواب. قوله: وفاء لا غدر: فيه اختصار وحذف لضيق المقام، أي ليكن منكم وفاء لا غدر. يعني بعيد من أهل الله وأمة محمد صلى الله عليه وسلم ارتكاب الغدر. وللاستبعاد صدر الجملة بقوله: الله أكبر. وإنما كره عمرو بن عبسَةَ رضي الله عنه ذلك؛ لأنه إذا هادهم إلى مدة، وهو مقيم في وطنه، فقد سارت مدة مسيره بعد انقضاء المضروبة كالمشروط مع المدة في أن لا يغزوه فيها، فإذا سار إليهم في أيام الهدنة كان إيقاعه قبل الوقت الذي كانوا يتوقعونه، فعذ ذلك عمرو غدرا. قوله: فلا يحلن عهدها ولا يشدنه: [عبارة عن عدم التغيير في العهد، فلا تذهب إلى اعتبار معاني مفرداتها. (الطبيعي)] قوله: أو ينبذ إليهم على سواء: أي يعلمهم أنه يريد أن يغزوه، وأن الصلح الذي كان بينهم قد ارتفع، فيكون الفريقان في علم ذلك على السواء. (الطبيعي) قوله: ينصب إلخ: [كناية عن فضيحتهم على رؤوس الأشهاد. (الطبيعي)] قوله: «أكله»: [عرق في وسط الذراع يكثر فصدده. (المجمع)] قوله: أكله: [عرق في باطن الذراع. (المجمع)] قوله: فحسمه: أي قطع الدم عنه بالكى. وله: فنزفه الدم: أي خرج منه الدم. (مجمع البحار)

نفع قوت المعتدي: [أن المرأة لتأخذ على القوم]: قال حق بسامعنا بالأصول المعتمدة: ههنا «لتأخذ القوم»، وما للمزي بـ«الأطراف» عن «ت»: «على القوم». وزعم بعضهم: أنه صواب.

١٥٧٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الدَّمَشَقِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اقْتُلُوا شُرُوكَ الْمُشْرِكِينَ، وَاسْتَحْيُوا شَرَحَهُمْ». وَالشَّرْحُ: الْغِلْمَانُ الَّذِينَ لَمْ يُنْبِتُوا. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَرَوَاهُ حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ عَنْ قَتَادَةَ نَحْوَهُ. ١٥٧٨- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَطِيَّةِ الْقُرَظِيِّ رضي الله عنه قَالَ: غُرِضْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ قَرْيَظَةَ، فَكَانَ مَنْ أَنْبَتَ قُتِلَ، وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ خُلِيَ سَبِيلُهُ، فَكُنْتُ فِيمَنْ لَمْ يُنْبِتْ، فَخُلِيَ سَبِيلِي. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنَّهُمْ يَرَوْنَ الْإِنْبَاتَ بُلُوغًا إِنْ لَمْ يُعْرِفْ اخْتِلَامُهُ وَلَا سِنُهُ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَلْفِ: ١٥٧٩- حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلَّمِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ: «أَوْفُوا بِحِلْفِ الْجَاهِلِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَزِيدُهُ -يَعْنِي الْإِسْلَامَ- إِلَّا شِدَّةً، وَلَا تُخَدِّثُوا حِلْفًا فِي الْإِسْلَامِ». فِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَقَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ رضي الله عنه. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ فِي أَخْذِ الْجِزْيَةِ مِنَ الْمَجُوسِيِّ: ١٥٨٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ بَجَالَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ كَاتِبًا لِحِزْبِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَلَى مَنَازِرَ، فَجَاءَنَا كِتَابُ عُمَرَ رضي الله عنه: انْظُرْ مَجُوسَ مَنْ قَبْلَكَ، فَخُذْ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ؛ فَإِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ أَخْبَرَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. ٥٨١- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ بَجَالَةَ: أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه كَانَ لَا يَأْخُذُ الْجِزْيَةَ مِنَ الْمَجُوسِ حَتَّى أَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ. وَفِي الْحَدِيثِ كَلَامٌ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ مَا يَحِلُّ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الذِّمَّةِ: ١٥٨٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيْعَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَمُرُّ بِقَوْمٍ، فَلَا هُمْ يُضَيِّقُونَا، وَلَا هُمْ يُؤَدُّونَ مَا لَنَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْحَقِّ، وَلَا نَحْنُ نَأْخُذُ مِنْهُمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَبَوْا إِلَّا أَنْ تَأْخُذُوا كَرْهًا فَخُذُوا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ أَيْضًا. وَإِنَّمَا مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَخْرُجُونَ فِي الْعَزْوِ، فَيَمْرُؤُونَ بِقَوْمٍ وَلَا يَجِدُونَ مِنَ الطَّعَامِ مَا يَشْتَرُونَ بِالنَّعَمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ أَبَوْا أَنْ يَبِيعُوا إِلَّا أَنْ تَأْخُذُوا كَرْهًا فَخُذُوا». هَكَذَا رُوِيَ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ مُقَسَّرًا. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِتَحْوِ هَذَا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْهَجْرَةِ: ١٥٨٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ. وَإِذَا اسْتَنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا».

العرف الشاذي: قوله: باب في أخذ الجزية من المجوسي؛ قال الشافعي رحمته الله: إن الجزية على الكتابي، ومثله المجوسي؛ فإنه كان ذا كتاب قد فقد. وقال أبو حنيفة رحمته الله: إن في مشركي العرب والمتردين سيفًا أو إسلامًا، والجزية على العمم. ومثلك الطحاوي في «مشكل الآثار» بحديث: قال النبي ﷺ لأبي طالب: «لو قلتم كلمة يطعكم بها العرب وتودي الجزية العمم». وقلنا: إن قيد الكتابي والمجوسي قيد اتفاقي. وإن قيل: إن تردد عمر رضي الله عنه يفيد الشافعية، قلت: إن تردد عمر رضي الله عنه بسبب أنه زعم المجوسي من أهل كتاب وفقد، ولكنه لما رأى أن المجوس يناكحون محارمهم، زعم أنهم تركوا كتابهم، فأراد أن يردهم إلى كتابهم. فوجه التردد هذا لا في أخذ الجزية، وأراد أن لا يبقى بالجزية من يتكح محارمه ولا يعاهد معهم، والله أعلم. قوله: باب ما جاء ما يحل من أموال أهل الذمة: قال العلماء: إن عمل حديث الباب أنه ﷺ عاهد بالذمة أن يطعموا إذا أتاهم المسلمون. وهذا مفهوم من كُتِبَ عَلَيْهِمُ الَّذِي أَخْرَجَهَا الزَيْلَعِيُّ فِي آخِرِ «التَّحْرِيجِ». قوله: باب ما جاء في الهجرة: الهجرة إلى دار الإسلام من دار الحرب مختلفة في التأخيرين، وليست المسألة في كتب الأحناف، نعم تعرض ههنا الشافعية. وقال الشاه عبد العزيز في بعض رسائله باستحباب الهجرة، وهو المختار. وقال بعض العلماء بالوجوب. وتدل الأحاديث والآيات على الاستحباب، منها ما أخرجه الترمذي عن بريدة؛ لما فيه: «أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم إلخ». وقالوا: كانت واجبة على أهل مكة. وقد تجب في بعض الأحوال.

حاشية: قوله: لم يثبتوا من الإنبات. أي لم يثبت شعر عانتهم أي لم يبلغوا. فالإنبات جعل علامة للبلوغ. وله: أوفوا بحلف الجاهلية: أصل الحلف: المعاهدة على التعاضد والتساعد والاتفاق، فما كان في الجاهلية على الفتن والقتال من القبائل، فذلك الذي ورد النهي عنه في الإسلام بقوله ﷺ: «لا حلف في الإسلام»، وما كان منه في الجاهلية على نصرة المظلوم وصلة الأرحام، فذلك الذي قال فيه ﷺ: «أما حلف كان في الجاهلية لم يردده الإسلام إلا شدة». (الطبيعي) قوله: ولا تحذثوا حلفًا في الإسلام: والتكثير فيه يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون للحسن، أي لا تحذثوا حلفًا ما. والآخر: أن يكون للتعزير. قال المظهر: يعني إن كنتم حلفتم في الجاهلية، بأن يعين بعضكم بعضًا، ويرث بعضكم من بعض، فإذا أسلمتم فأوفوا به، ولكن لا تحذثوا حلفًا في الإسلام، بأن يرث بعضكم من بعض. (الطبيعي) قوله: فخذ منهم الجزية: قال محمد: السنة أن يؤخذ الجزية من المجوس من غير أن تنكح نساؤهم ولا توكل ذبايحهم، وكذلك بلغنا عن النبي ﷺ (الموطأ) قوله: إنا نمر بقوم إلخ: قد بين المصنف في تأويل الحديث توجيهًا حسنًا. وقال محيي السنة: وقد يكون مرورهم على جماعة من أهل الذمة، وقد شرط الإمام عليهم ضيافة من يمر بهم؛ فإن لم يفعلوا أخذوا منهم حقهم كرها، فأما إذا لم يكن شرط عليهم، والنازل غير مضطر، فلا يجوز أخذ مال الغير بغير طيبة نفس منه. كذا في «المفاتيح». قوله: لا هجرة إلخ: أي لا هجرة من مكة بعد الفتح فريضة؛ لأنها صارت دار الإسلام، ولا فضيلة. قوله: ولكن إلخ: أي لكن لكم طريق إلى تحصيل فضائل في معنى الهجرة بالجهاد ونية الخير في كل شيء. وبقيت الهجرة من دار الحرب إجابة إلى يوم القيامة. قوله: وإذا استنفرتم إلخ: الاستنصار: الاستنصار. أي إذا دعاكم السلطان إلى الغزو فادعوا. (مجمع البحار)

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُبَيْشٍ رضي الله عنه. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ نَحْوَ هَذَا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعَةِ النَّبِيِّ ﷺ: ١٥٨٤- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾، قَالَ جَابِرٌ رضي الله عنه: بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنْ لَا نَفِرَ، وَلَمْ نُبَايِعْهُ عَلَى الْمَوْتِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ وَابْنِ عُمَرَ وَعُبَادَةَ وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَيْسَى بْنِ يُونُسَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: «قَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: أَبُو سَلَمَةَ. ١٥٨٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: قُلْتُ لِسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه: عَلَى أَيِّ شَيْءٍ بَايَعْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ؟ قَالَ: عَلَى الْمَوْتِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٥٨٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نُبَايِعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّعْيِ وَالطَّاعَةِ، فَيَقُولُ لَنَا: «فِيْنَا اسْتَطَعْتُمْ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٥٨٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: لَمْ نُبَايِعْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَوْتِ، إِنَّمَا بَايَعْنَاهُ عَلَى أَنْ لَا نَفِرَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَمَعْنَى كَلَامِ الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ، قَدْ بَايَعَهُ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِهِ عَلَى الْمَوْتِ، وَإِنَّمَا قَالُوا: لَا نَزَالَ بَيْنَ يَدَيْكَ مَا لَمْ نُقْتَلْ. وَبَايَعَهُ آخَرُونَ فَقَالُوا: لَا نَفِرُ.

بَابُ فِي نَكْثِ الْبَيْعَةِ: ١٥٨٨- حَدَّثَنَا أَبُو عَمَارٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا، فَإِنْ أَعْطَاهُ وَفَى لَهُ، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ لَمْ يَفِ لَهُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعَةِ الْعَبْدِ: ١٥٨٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ عَبْدٌ، فَبَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْهَجْرَةِ، وَلَا يَشْعُرُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ عَبْدٌ، فَجَاءَ سَيِّدُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بِعَيْنِهِ». فَاشْتَرَاهُ بَعْدَنِي أَسْوَدَيْنِ، وَلَمْ يُبَايِعْ أَحَدًا بَعْدَ حَتَّى يَسْأَلَهُ: أَعَبْدٌ هُوَ؟ وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ جَابِرٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزُّبَيْرِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعَةِ النِّسَاءِ: ١٥٩٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، سَمِعَ أُمَيْمَةَ بِنْتَ رُقَيْقَةَ رضي الله عنها تَقُولُ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نِسْوَةٍ، فَقَالَ لَنَا: «فِيْنَا اسْتَطَعْتُمْ وَأُطَقْتُمْ». قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَرْحَمُ بِنَا مِنَّا بِأَنْفُسِنَا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَايَعْنَا. -قَالَ سُفْيَانُ: تَعْنِي صَافِحَنَا-، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا قَوْلِي لِمَائَةِ امْرَأَةٍ كَقَوْلِي لِامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ رضي الله عنه. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ. وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ نَحْوَهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي عِدَّةِ أَصْحَابِ بَدْرٍ: ١٥٩١- حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّ أَصْحَابَ بَدْرٍ يَوْمَ بَدْرِ كَعِدَّةِ أَصْحَابِ طَلُوتَ ثَلَاثَ مِائَةٍ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخُمْسِ: ١٥٩٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ عَبَّادٍ الْمُهَلَّبِيُّ عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَوْفِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ: «أَمْرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْخُمْسَ مَا غَنِمْتُمْ». وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه نَحْوَهُ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في بيعه النساء: تجوز بيعه النساء بأخذ الرداء. وهو ثابت، ولا تحوز المصافحة أصلاً، ولم تثبت.

حاشية: قوله: تحت الشجرة: أي تحت شجرة سمره في الحديبية، بايعوا النبي ﷺ بيعه الرضوان. (بمعجم البحار) قوله: ولم نبايعه على الموت: وفي الرواية الآتية عن سلمة: على الموت. حاصل الروايتين واحد، وهو عدم الفرار. قال النووي: قوله: «ببايعناه على الموت» أي على أن لا نفر حتى نطفر ببدونا أو نقتل، لا أن الموت مقصود بنفسه. والله تعالى أعلم بالصواب. كذا في «بمعجم البحار». قوله: لا يكلمهم الله: أي تكليم أهل الخير وباطهار الرضا، بل بكلام السخط. وقيل: أراد الإعراض عنهم، ولا ينظر نظر رحمة ولطف. «ولا يركبهم» أي لا يطهرهم من دنس ذنوبهم أو لا يثيبهم. (بمعجم البحار) قوله: فإن أعطاه إلخ: حاصله أن غرضه من البيعة جر الدنيا؛ فإن أعطى رضي، وإن لم يعط سخط. وترك المصنف ذكر الاثنين من الثلاثة للاختصار، كما ثبت في رواية غيره، أحدهما: رجل على فضل ماء الفلاة يمنعه من ابن السبيل. وثانيهما: رجل بايع رجلاً بسلعة بالخلف الكاذب، كذا في «مسند أحمد». قوله: إنما قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة: أحاب بوجهين، أحدهما: أن القول يكفي عن المصافحة. والثاني: أنه لا يشترط لكل واحدة. (بمعجم البحار) قوله: عن أبي جمرة: بالجميم والراء، اسمه نصر بن عمران الضبيعي.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الثَّهْبَةِ: ١٥٩٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَتَقَدَّمَ سِرْعَانُ النَّاسِ، فَتَعَجَّلُوا مِنَ الْعَنَائِمِ فَاطْبَحُوا، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أُخْرَى النَّاسِ، فَمَرَّ بِالْقُدُورِ فَأَمَرَ بِهَا فَأُكْفِفَتْ، ثُمَّ قَسَمَ بَيْنَهُمْ، فَعَدَلَ بَعِيرًا بَعَشَرَ شِيَاءٍ. وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبَّادَةَ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «عَنْ أَبِيهِ». حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ. وَهَذَا أَصَحُّ. وَعَبَّادَةُ بْنُ رِفَاعَةَ سَمِعَ مِنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه وَفِي الْبَابِ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ الْحَكَمِ وَأَنَسٍ وَأَبِي رِيحَانَةَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَجَابِرِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه. ١٥٩٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ انْتَهَبَ فَلَيْسَ مِنَّا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رضي الله عنه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْلِيمِ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ: ١٥٩٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَالتَّصَارِيَّ بِالسَّلَامِ، وَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي الطَّرِيقِ فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَضْيَقِهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَنَسٍ وَأَبِي بَصْرَةَ الْغِفَارِيِّ صَاحِبِ النَّبِيِّ ﷺ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ: «لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَالتَّصَارِيَّ...»: قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّمَا مَعْنَى الْكَرَاهِيَةِ لِأَنَّهُ يَكُونُ تَعْظِيمًا لَهُمْ، وَإِنَّمَا أَمْرُ الْمُسْلِمُونَ بِتَذْلِيلِهِمْ. وَكَذَلِكَ إِذَا لَقِيَ أَحَدَهُمْ فِي الطَّرِيقِ فَلَا يَتْرِكُ الطَّرِيقَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَعْظِيمًا لَهُمْ. ١٥٩٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْيَهُودَ إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَحَدُهُمْ فَإِنَّمَا يَقُولُ: السَّامُ عَلَيْكَ، فَقُلْ: عَلَيْكَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمُقَامِ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ: ١٥٩٧- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً إِلَى حَنْعَمٍ، فَأَعْتَصَمَ نَاسٌ بِالسُّجُودِ، فَأَسْرَعَ فِيهِمُ الْقَتْلُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَ لَهُمْ بِنِصْفِ الْعَقْلِ وَقَالَ: «أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلِمَ؟ قَالَ: «لَا تَرَأَى نَارَهُمَا». حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «عَنْ جَرِيرٍ»، وَهَذَا أَصَحُّ. وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنه. وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ إِسْمَاعِيلَ قَالُوا: «عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً»، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: «عَنْ جَرِيرٍ». وَرَوَى حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ، عَنْ جَرِيرٍ رضي الله عنه مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: الصَّحِيحُ حَدِيثُ قَيْسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلٌ. ١٥٩٨- وَرَوَى سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُسَاكِنُوا الْمُشْرِكِينَ وَلَا تُجَامِعُوهُمْ، فَمَنْ سَاكَنَهُمْ أَوْ جَامَعَهُمْ فَهُوَ مِثْلُهُمْ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِخْرَاجِ الْيَهُودِ وَالتَّصَارِيَّ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ: ١٥٩٩- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «.....»

العرف الثَّلَاثِي: قوله: باب ما جاء في إخراج إلخ: الكافر لا يقيم في جزيرة العرب، نعم يجوز له المرور. واختلف في أن الحكم لجميع جزيرة العرب أو لبعضها، وأشار إلى الأول الطحاوي في «مشكل الآثار»، واختصر محمد في موطئه.

حاشية: قوله: النهية: [أخذ المال المشترك من الغنمة]. قوله: فأكففت: أي قلبت وأريق ما فيها؛ لأهم ذبحوا الغنم قبل القسمة. (بجمع البحار) قوله: من انتهب: أي أخذ مال الغنمة قبل القسمة. قوله: فليسي منا: أي ليس من أهل طريقنا وسيرتنا. قوله: لا تبدؤوا اليهود إلخ: قال النووي: قال بعض أصحابنا: يكره ابتداؤهم بالسلم، ولا يحرم. وهذا ضعيف؛ لأن النهي للتحريم، فالصواب تحريم ابتدائهم. وحكى القاضي عياض عن جماعة أنه يجوز ابتداؤهم للضرورة والحاجة، وهو قول النخعي وعلقمة. وأما المبتدع فالمختار أنه لا يبدأ بالسلم، إلا لعذر وخوف ومفسدة. قاله الطيبي. قوله: فاضطروه إلى أضيقه: أي لا يترك في صدر الطريق، بل يضطر إلى أضيقه، ولكن التضييق بحيث لا يقع في هدة ونحوها. (الطيبي) قوله: فقل عليك: قال الطيبي: اتفقوا على الرد على أهل الكتاب إذا سلموا، لكن لا يقال لهم: «وعليكم السلام»، بل يقال: «عليكم»، أو «عليكم» فقط. وقد جاءت الأحاديث التي ذكرها مسلم: «عليكم»، و«وعليكم» بإثبات الواو وحذفها. وأكثر الروايات «وعليكم» بإثباتها. وعلى هذا ففي معناه وجهان، أحدهما: أنه على ظاهره، فقالوا: عليكم الموت، قال: وعليكم أيضًا، أي نحن وأنتم فيه سواء، كلنا نموت. والثاني: أن الواو هنا للاستئناف لا للعطف والتشريك. وتقديره: عليكم ما تستحقونه من الذم. قال الخطابي: حذف الواو هو الصواب؛ لأنه صار كلامهم بعينه مردودًا عليهم خاصة، وإذا أثبت الواو اقتضى المشاركة. قال النووي: والصواب أن إثبات الواو وحذفها جائزان، كما صرح به الروايات، وإثباتها أجود، ولا مفسدة فيه؛ لأن السام الموت، وهو علينا وعليهم، فلا ضرر فيه. قوله: فاعتصم ناس بالسجود: أي ناس من المسلمين الساكنين في الكفار سجدوا باعتماد أن جيش الإسلام يتركونا عن القتل حيث يرونا ساجدين؛ لأن الصلاة علامة الإيمان. قوله: أنا بريء إلخ: أي يجب على المسلم أن يتباعد عن منزل مشرك، ولا ينزل بموضع إذا وقد ناره كنار مشرك، بل ينزل مع المسلمين في دارهم؛ لأنه لا عهد للمشركين ولا أمان، وفيه ختم على الحجر. قوله: لا تراءى إلخ: أصله «لا تراءى» تتفاعل من الرؤية، أو معناه: لا يتسم المسلم بسمه المشرك، أي لا يتشبه في هديه وشكله. وبرأته عطفًا براءة من ذمه أو موالاته. وإنما عطفه نصف عقله؛ لأهم أعانوا على أنفسهم بمقامهم بين الكفار، فكانوا كمن هلك بحماية نفسه وجناية غيره، فيسقط حصه حنانيه. (بجمع البحار مع الاختصار)

«لَا خَرَجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، فَلَا أَتْرُكُ فِيهَا إِلَّا مُسْلِمًا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٦٠٠- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكِنْدِيُّ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَئِنْ عِشْتُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكَةِ النَّبِيِّ ﷺ ١٦٠١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَتْ: مَنْ يَرِثُكَ؟ قَالَ: أَهْلِي وَوَلَدِي. قَالَتْ: فَمَا لِي لَا أَرِثُ أَبِي؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا نُورَثُ»، وَلَكِنْ أَعُولُ مَنْ كَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَعُولُهُ، وَأُنْفِقُ عَلَى مَنْ كَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُنْفِقُ عَلَيْهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعْدٍ وَعَائِشَةَ رضي الله عنهن. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، إِنَّمَا أَسْنَدُهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. ١٦٠٢- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَلَّالُ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أُوَيْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ رضي الله عنه قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَدَخَلَ عَلَيْهِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، ثُمَّ جَاءَ عَلِيُّ وَالْعَبَّاسُ يُخْتَصِمَانِ، فَقَالَ عُمَرُ لَهُمْ: أَأَشَدُّكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي يَأْذِيهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ، أَتَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ»؟ قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ عُمَرُ: فَلَمَّا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجِئْتُ أَنْتَ وَهَذَا إِلَى أَبِي بَكْرٍ تَطْلُبُ أَنْتَ مِيرَاثَكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ وَيَطْلُبُ هَذَا مِيرَاثَ امْرَأَتِهِ مِنْ أَبْنَيْهَا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ». وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ صَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ. وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ طَوِيلَةٌ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

بَابُ مَا جَاءَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: «إِنَّ هَذِهِ لَا تُغْزَى بَعْدَ الْيَوْمِ». ١٦٠٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ مَالِكِ ابْنِ بَرَصَاءَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ يَقُولُ: «لَا تُغْزَى هَذِهِ بَعْدَ الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَسُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ وَمُطِيعٍ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ حَدِيثُ زَكْرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّاعَةِ الَّتِي يُسْتَحَبُّ فِيهَا الْقِتَالُ: ١٦٠٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّرٍ رضي الله عنه قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ أَمْسَكَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَإِذَا طَلَعَتْ قَاتِلٌ، فَإِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ أَمْسَكَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ قَاتِلٌ حَتَّى الْعَصْرِ، ثُمَّ أَمْسَكَ حَتَّى يُصَلِّيَ الْعَصْرَ ثُمَّ يُقَاتِلُ. وَكَانَ يُقَالُ: عِنْدَ ذَلِكَ تَهْنِجُ رِيَّاحُ النَّصْرِ، وَيَدْعُو الْمُؤْمِنُونَ لِجُيُوشِهِمْ فِي صَلَاتِهِمْ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّرٍ رضي الله عنه بِإِسْنَادٍ أَوْصَلَ مِنْ هَذَا.

أي غير منقطع

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في تركه إلخ: كان حائط فذك بين مدينة وخيبر. قوله: لا نورث: معروف أو مجهول. قال الروافض الملاعة: «إن الشيعين ظلما» عبادًا بالله، والحال أن عليًا وعمان رضي الله عنهما أيضًا تمسحيا على ما فعله الشيعان. حكى أن رافضيا ذهب عند السفاح الخليفة العباسي، وقال: إني مظلوم فأجرني. قال الخليفة: من ظلمك؟ قال: أبو بكر وعمر في تركه النبي ﷺ. فسأل الخليفة: عند من الفدك؟ قال: عند عثمان رضي الله عنه. قال: ثم عند من؟ قال: عند علي رضي الله عنه، وهكذا. قال الخليفة: فأني خصوصية أبي بكر وعمر رضي الله عنهما؟ فهكت الرافضي الملعون، فأمر الخليفة بقطع رأسه، فقطع. وقد تكلم شراح البخاري في حديث الباب. وقال السيد السهمودي: إن نزاع فاطمة لم يكن في تحصيل التركة وتملكها، بل في تولي الوقف. وفي كتب الفقه أن الأولى بتولي الوقف أولاد الواقف. وقول السهمودي ألطف.

حاشية: قوله: من جزيرة العرب: قال الطيبي: الجزيرة اسم موضع من الأرض، وهو ما بين حفر أبي موسى الأشعري إلى أقصى اليمن في الطول، وما بين رمل يبرين إلى منقطع السماوة في العرض. وقيل: هو من أقصى عدن إلى ريف العراق طولًا، ومن جُدَّة وساحل البحر إلى أطراف الشام عرضًا. قال الأزهرى: سميت جزيرة؛ لأن بحر فارس وبحر سودان أحاطا بجانيها، وأحاط بالجانب الشمالي دجلة وفرات. قوله: لا نورث: بفتح راء، ويصح الكسر. وحكته أُمم كالأبناء للأمة، فمأثم لكلهم، أو لتلا يظن هم الرغبة في الدنيا لوراثتهم. ونزاع علي وعباس قبل علمهما بالحديث، وبعده رجعا، واعتقدا أنه حق، بدليل أن عليًا لم يغير الأمر حين استخلف. فإن قلت: فكيف نازعا عمر رضي الله عنه؟ قلت: طالبا للقسمة في التصرف بعد أن يكونا متصرفين بالشركة، وكرهًا عمر القسمة حذرًا من دعوى الملك. (بجمع البحار) قوله: أعول: [عول: عمال داري كردن ونفقت وقت دادن]. قوله: إن هذه لا تغزى بعد اليوم: يعني مكة. أي لا تعود دار كفر يغزى عليها، أو لا يغزوها الكفار أبدًا؛ إذ المسلمون قد غزوها مرات، غزوها زمن يزيد بن معاوية بعد وقعة الحرة، وزمن عبد الملك بن مروان مع الحجاج وبعده، على أن من غزاها من المسلمين لم يقصدوها ولا البيت، وإنما قصدوا ابن الزبير مع تعظيم أمر مكة، وإن جرى عليه ما جرى من رمية بالنار في المنجنيق والحرقه. ولو روي: «لا تغز» على النهي لم يحتج إلى التأويل. (بجمع البحار)

نفع قوت المغتذي: عن الحارث بن مالك: ليس له عند المصنّف إلا هذا. [ابن الرضاء]: قيل: هي أمه أو جدة أم أبيه، اسمها ربيعة بنت ربيعة. [لا يغزوا هذه بعد اليوم إلى يوم القيامة]: قال حق: هذا الحديث هل أخرج مخرج خبر أو لم؟ احتمالان، وإنما قلنا لإخباره ﷺ أنه يغزو جيش الكعبة كما بخ. وقد أوله محمد بن سعد بـ«الطبقات»: أي على الكفر. قال حق: فهو جواب أيضًا عن غزو الجيئة الكعبة وغزيرهم إياها؛ إذ لا يغزونها على الكفر. قال لابن الزبير ممّا. وقال القرطمة لأهلها وقتلهم إياهم وأخذ الحجر الأسود.

وَقَتَادَةُ لَمْ يُدْرِكِ التُّعْمَانَ بْنَ مُقَرَّرٍ رحمه الله. مَاتَ التُّعْمَانُ رحمه الله فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه ١٦٥- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ وَالْحُجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرِّي، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رحمه الله: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَعَثَ التُّعْمَانَ بْنَ مُقَرَّرٍ إِلَى الْهَرَمُزَانِ. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ. فَقَالَ التُّعْمَانُ بْنُ مُقَرَّرٍ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ أَوَّلَ النَّهَارِ انْتَبَهَرَ حَتَّى تَرُورَ الشَّمْسُ وَتَهَبَّ الرِّيحُ وَيَنْزِلَ النَّصْرُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَلْقَمَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رحمه الله هُوَ أَخُو بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرِّي.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّيْرَةِ: ١٦٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ عَيْسَى بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ زُرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رحمه الله قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الطَّيْرَةُ مِنَ الشَّرِّ، وَمَا مِنَّا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ». قَالَ أَبُو عَيْسَى: سَمِعْتُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَقُولُ: كَانَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «وَمَا مِنَّا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ» قَالَ سُلَيْمَانُ: هَذَا عِنْدِي قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه. وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَحَابِسِ التَّمِيمِيِّ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ. وَرَوَى شُعْبَةُ أَيْضًا عَنْ سَلَمَةَ هَذَا الْحَدِيثَ. ١٦٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا عَدُوَّ وَلَا طَيْرَةَ، وَأُحِبُّ الْقَالَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْقَالُ؟ قَالَ: «الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعْجِبُهُ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ أَنْ يَسْمَعَ: يَا رَاشِدُ، يَا نَحِيحُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقِتَالِ: ١٦٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رحمه الله قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، وَقَالَ: «اغْزُوا بِسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ وَلَا تَغْلُوا وَلَا تَغْدِرُوا وَلَا تُمَثِّلُوا وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا. فَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ -أَوْ خِلَالٍ- أَيْتَهَا أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ: ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالتَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَإِنَّ لَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، وَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ، يَجْرِي عَلَيْهِمْ مَا يَجْرِي عَلَى الْأَعْرَابِ، لَيْسَ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَنَاءِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا، فَإِنْ أَبَوْا فَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ عَلَيْهِمْ وَقَاتِلْهُمْ. وَإِذَا حَاصَرْتَ حِصْنًا فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فَلَا تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَلَا ذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَاجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ؛ فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّتَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ. وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلُوهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ فَلَا تُنْزِلُوهُمْ، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ؛ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُنْصِبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا؟» أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ. وَفِي الْبَابِ عَنِ التُّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّرٍ رحمه الله. وَحَدِيثُ بُرَيْدَةَ رحمه الله حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الطيرة: هي الشريعة عن الطيرة (بدل) لا الفأل، وليس بمؤثرين في الأمور، بل التفاؤل يورث ظن الخير في الله، وفي الحديث: «أنا عند ظن عبدي بي إلخ». وثبت تفاؤله عليه السلام بالأسامي. وروي عن عائشة رضي الله عنها -رواه الحافظ في «التلخيص» بسند أئمة النحاة، وهم ثقات، وهو مسلسل بالنحاة- قالت: كان النبي ﷺ يقرأ هذا الشعر أحياناً: تفاؤل بما هوى يكن قلقاً :: يقال لشيء كان إلا تحقفاً. وقال الحافظ في بعض تصانيفه: إن قطعة حديث الباب «وما منا إلخ» مدرجة من الراوي. واعلم أنه نسب إنشاد الشعرين إلى أبي حنيفة، ونسب إليه قصيدة أيضاً، ولكن عبارة هذه القصيدة ركيكة، ولست تذكر هذه النسبة بالسند، فلا أصل لها. وكان الشافعي رحمه الله في أعلى ذروة الشعر، ولم أجد عن مالك رحمه الله إنشاد شعر، ونسب إلى البخاري أيضاً إنشاد بعض الأشعار.

حاشية: قوله: وتهب: في «القاموس»: الهب والهبوب: ثوران الريح كالهيب. الهبوب: بادورين. (الصراح) قوله: الطيرة: بكسر طاء وفتح ياء، وقد تسكن، التشاؤم بشيء. وهو مصدر. «تطير طيرة» كتحير خيرة. ولم يجم من المصدر هكذا غيرهما. (الجمع) قوله: وما منا إلخ: أي وما منا إلا يعتبره الطيرة، وتسبق إلى قلبه الكراهة. قيل: إنه من قول ابن مسعود. وكانوا يعتقدون أن التطير يجلب لهم نفعاً، أو يدفع عنهم ضراً إذا عملوا بموجبه، فكأنهم أشركوه. ومعنى «يذهب بالتوكل» أنه إذا خطر له عارض التطير، فتوكل على الله وسلم إليه ولم يعمل به، غفر له. (جمع البحار) قوله: لا عدوى: العدو ههنا مجاوزة العلة من صاحبها إلى غيره. وذلك على ما يذهب إليه المتطية في علل سبع: الجذام والجرب والجذري والحصبه والبخر والرمد والأمراض الوبائية. وقد اختلف العلماء في التأويل، فمنهم من يقول: إن المراد منه نفي ذلك وإبطاله على ما يدل ظاهر الحديث والقرائن المنسوقة على العدو. وهم الأكثرون. ومنهم من يرى أنه لم يرد إبطالها، فقد قال ﷺ: «فر من الجذوم كما تفر من الأسد»، وقال: «لا يوردن ذو عاهة على مصح»، وإنما أراد بذلك نفي ما كان يعتقد أصحاب الطبيعة؛ فأنهم كانوا يرون أن العلل المعدية مؤثرة لا محالة، فأعلمهم بقوله أن ليس الأمر على ما يتوهمون، بل هو متعلق بالمشيئة، إن شاء كان، وإن لم يشأ لم يكن. (الطبي) قوله: في خاصة نفسه: متعلق بـ«تقوى الله»، وهو بـ«أوصى». و«خبراً» منصوب على انتزاع الخافض، وهو من باب العطف على عاملين مختلفين، كأنه قيل: أوصى بتقوى الله في خاصة نفسه، وأوصى بخير فيمن معه من المسلمين. وقوله: «بسم الله وفي سبيل الله» متعلقان بـ«اغزوا»، ويجوز أن يكون الثاني ظرفاً له، والأول حالاً. وقوله: «قاتلوا» جملة مرصعة لـ«اغزوا». قوله: ولا تغلوا: [من الغلول، وهو السرقة من المغنم] كالاستطراد وقع بين الكلامين اهتماماً به. كذا في «الطبي». قوله: ولا تغدروا: [من الغدر، وهو الخيانة ونقض العهد. (الهداية)] قوله: فإنكم أن تخفروا إلخ: بضم تاء، من الإخفار، وهو نقض العهد. أي لا تجعل لهم ذمة الله؛ فإنه قد ينقضها من لا يعرف حقها. كذا في «الطبي» و«الجمع». قوله: ولكن أنزلهم على حكمك إلخ: فإنك ربما تخطئ في حكم الله أو لا تفي به فتأثم به. (جمع البحار)

١٦١٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ، وَرَّادَ فِيهِ: «فَإِنْ أَبَوْا فَخُذْ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ، فَإِنْ أَبَوْا فَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ عَلَيْهِمْ». هَكَذَا رَوَاهُ وَكِيعٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سُفْيَانَ. وَرَوَى غَيْرُ مُحَمَّدٍ بْنُ بَشَّارٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَذَكَرَ فِيهِ أَمْرُ الْجِزْيَةِ. ١٦١١- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله لَا يُغَيِّرُ إِلَّا عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا أَمْسَكَ وَإِلَّا أَغَارَ، وَاسْتَمَعَ ذَاتَ يَوْمٍ، فَسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ. فَقَالَ: «عَلَى الْفِطْرَةِ». فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. قَالَ: «خَرَجْتَ مِنَ النَّارِ». قَالَ الْحَسَنُ: وَحَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

أَبْوَابُ فَضَائِلِ الْجِهَادِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله

بَابُ فَضْلِ الْجِهَادِ: ١٦١٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَغْدِلُ الْجِهَادُ؟ قَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَسْتَطِيعُونَهُ». فَرَدُّوا عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: «لَا تَسْتَطِيعُونَهُ». فَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «مِثْلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِثْلُ الصَّائِمِ الْقَائِمِ الَّذِي لَا يَفْتُرُ مِنْ صَلَاةٍ وَلَا صِيَامٍ، حَتَّى يَرْجِعَ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». وَفِي الْبَابِ عَنِ الشَّافِئِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُبَيْشٍ وَأَبِي مُوسَى وَأَبِي سَعِيدٍ وَأُمِّ مَالِكٍ الْبَهْرِيَّةِ وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله. ١٦١٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْزِعٍ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنِي مَرْزُوقُ أَبُو بَكْرٍ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله -يَعْنِي يَقُولُ اللَّهُ-: «الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِي هُوَ عَلَيَّ ضَمَانٌ، إِنْ قَبَضْتُهُ أَوْرَثْتُهُ الْجَنَّةَ، وَإِنْ رَجَعْتُهُ رَجَعْتُهُ بِأَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ مَاتَ مُرَابِطًا: ١٦١٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا حَيُّوَةُ بْنُ شَرِيحٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو هَانِئٍ الْجَوْلَانِيُّ أَنَّ عَمْرَو بْنَ مَالِكٍ الْجَنْبِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ فَضَالََةَ بْنَ عُبَيْدٍ رضي الله عنه يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّ مَيِّتٍ يُخْتَمُ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا الَّذِي مَاتَ مُرَابِطًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ يُنَمَّى لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَيَأْمَنُ فِتْنَةَ الْقَبْرِ». وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَقُولُ: «الْمُجَاهِدُ مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَجَابِرٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ فَضَالََةَ بْنِ عُبَيْدٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّوْمِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ: ١٦١٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ وَسَلْيَمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله قَالَ: «مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ زَحَرَ حَهُ اللَّهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا». أَحَدُهُمَا يَقُولُ: «سَبْعِينَ»، وَالْآخَرُ يَقُولُ: «أَرْبَعِينَ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَأَبُو الْأَسْوَدِ اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْقَلٍ الْأَسَدِيُّ الْمَدِينِيُّ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَنَسِ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَأَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه. ١٦١٦- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ الْعَدَنِيُّ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ الزُّرَقِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «لَا يَصُومُ عَبْدٌ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا بَاعَدَ ذَلِكَ الْيَوْمَ النَّارَ عَنْ وَجْهِهِ سَبْعِينَ خَرِيفًا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٦١٧- حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ جَمِيلٍ عَنِ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ،

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في فضل الصوم في سبيل الله: لعله أراد بالصوم في سبيل الله: الصوم في الجهاد، وكلام البخاري أيضًا يشير إلى ما أراد الترمذي. والوجه أن لفظ «في سبيل الله» في عرف الشريعة يستعمل في الجهاد. واختلف أئمتنا في تفسير «سبيل الله»، ولو لم يخرج الحديث تحت هذه الأبواب يزعّم أن المراد به الصوم بنية ناصحة خالصة.

حاشية: قوله: مثل المجاهد في سبيل الله إلخ: قال الطيبي: فإن قلت: فلم شبه حال المجاهد بحال الصائم القائم؟ قلت: في نيل الثواب الجزيل بكل حركة وسكون في كل حين وأوان؛ لأن المراد من الصائم القائم من لا يفتر ساعة من ساعاته أثناء الليل وأطراف النهار من صيامه وهلاته. قال الشيخ في «اللمعات»: يعني أن المجاهد وإن كان يفتر بعض أوقاته بالنوم والأكل وغير ذلك، لكنه في حكم من لا يفتر عن العبادة قطعًا. قوله: من مات مرابطًا: الرباط: الإقامة على جهاد العدو، وارتباط الخيل في الثغر والمقام فيه. (المجمع) قوله: كل ميت يختم على عمله إلخ: معناه أن الرجل إذا مات لا يزداد في ثواب ما عمل، ولا ينقص منه شيء إلا الغازي؛ فإن ثواب مرابطته ينمو ويتضاعف. (مرقاة المفاتيح) قوله: زحزحه الله عن النار سبعين خريفًا: أي نحاه عن مكافأه وبعاده منها مسافة تقطع في سبعين سنة. (المجمع)

نفع قوت الغثذي: [أبواب فضائل الجهاد]: [حدثني مرزوق أبو بكر]: هو باهلي بصري، مولد طلحة بن عبد الرحمن. لا يعرف اسم أبيه، ليس له عند المصنف إلا هذا. وقد روى المصنف بـ«أبواب البر» حديثًا آخر برواية مرزوق لم يسم أباه، فكانه أبا بكر، فتوهم صاحب «الكمال»: أنه هو، فغلطه المزني فيه، فذكر: أنه تيمي، وأن المعروف بكنية: أبو بكر كزير. [إنا أحمد ابن محمد]: هو ابن موسى المروزي، الملقب بمردويه. [ينمي له عمله]: قال حق بـ«ت»: آخره ياء ومد «ينمو» يواو، والأنصح ههنا، وهو ما ذكره ثعلب بالفصيح. [والمجاهد من جاهد نفسه]: أي هذا أفضل الجهاد، كقوله: ليس الشديد بالصرعة إلخ.

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، جَعَلَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ خَنْدَقًا كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ النَّفَقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ: ١٦١٨- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنِ الرُّكَيْنِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بُسَيْرِ بْنِ عَمِيلَةَ، عَنْ خُرَيْمِ بْنِ قَاتِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَنْفَقَ نَفَقَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كُتِبَتْ لَهُ سَبْعُ مِائَةِ ضِعْفٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الرُّكَيْنِ بْنِ الرَّبِيعِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْخِدْمَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ: ١٦١٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ كَثِيرِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنِ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ الطَّائِي رضي الله عنه: أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «خِدْمَةُ عَبْدٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ ظُلٌّ فُسْطَاطٍ، أَوْ طَرُوقَةٌ فَخَلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». وَقَدْ رَوَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ هَذَا الْحَدِيثَ مُرْسَلًا. وَخُوْلَفَ زَيْدٌ فِي بَعْضِ إِسْنَادِهِ. ١٦٢٠- وَرَوَى الْوَلِيدُ بْنُ جَمِيلٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ جَمِيلٍ عَنِ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَفْضَلُ الصَّدَقَاتِ ظُلٌّ فُسْطَاطٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَنْيَحَةٌ خَادِمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ طَرُوقَةٌ فَخَلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ أَصَحُّ عِنْدِي مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ جَهَّزَ غَارِيًا: ١٦٢١- حَدَّثَنَا أَبُو زَكْرِيَا يَحْيَى بْنُ دُرُسْتٍ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ بُسَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ جَهَّزَ غَارِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ غَرَا، وَمَنْ خَلَفَ غَارِيًا فِي أَهْلِهِ فَقَدْ غَرَا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ. ١٦٢٢- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ جَهَّزَ غَارِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ فَقَدْ غَرَا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. ١٦٢٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ بُسَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ جَهَّزَ غَارِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ غَرَا». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوَهُ.

بَابُ مَنْ اغْتَبَرَتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ: ١٦٢٤- حَدَّثَنَا أَبُو عَمَارٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: لَحِقَنِي عَبَايَةُ بْنُ رِقَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ، وَأَنَا مَاشٍ إِلَى الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: أَبْشِرْ؛ فَإِنَّ خُطَاكَ هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْسٍ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ اغْتَبَرَتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُمَا حَرَامٌ عَلَى النَّارِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَأَبُو عُبَيْسٍ رضي الله عنه اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَبْرِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ وَهُوَ رَجُلٌ شَائِي، رَوَى عَنْهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَيَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ. وَبُرَيْدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ كُوفِيٌّ، أَبُوهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَاسْمُهُ مَالِكُ بْنُ رَيْبَعَةَ رضي الله عنه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْغُبَارِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ: ١٦٢٥- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَسْعُودِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

حاشية: قوله: من أنفق نفقة إلخ: قال الشيخ في «اللمعات»: لعل مضاعفة الإنفاق في سبيل الله، المراد منه: الجهاد يبلغ إلى سبع مائة ضعف البتة لا يكون أقل منه. والله أعلم. قوله: خدمة عبد: وفي الرواية الآتية بـ «منيحة خادِم»، المنحة في الأصل بمعنى العطية والهبة مطلقاً، وغلب في تملك المنفعة بلا عوض دون الرقبة. قوله: ظل فسطاط: المراد به استغلال المجاهدين في الخيمة. وقيل: المراد منحة فسطاط، لكنه ذكر الظل؛ لأنه المقصود. قوله: طروقة فحل: والمراد بطروقة الفحل النافقة التي يطرقها الفحل، أي بلغت أوان أن يطرق، فهي فعلة بمعنى مفعولة. (اللمعات مختصراً) قوله: من جهز غازياً: جهزه: هيأ له أسباب سفره. وجهاز الميت والعروس والمسافر - بالكسر والفتح -: ما يحتاجون إليه، وبالفتح: ما على الرحلة. قوله: فقد غزا إلخ: أي صار شريكاً له في ثواب الغزو. وقوله: «من خلف غازياً في أهله» أي صار خلفاً له وقام مقامه في إصلاح حالهم ورعاية أمرهم. (اللمعات) قوله: من جهز غازياً في سبيل الله إلخ: تجهيز الغازي تحميله وإعداد ما يحتاج إليه في غزوه. قوله: خلفه في أهله: أي أقام بعده فيهم وأقام عنه ما كان يفعله، كذا في «المجمع». قوله: حدثنا محمد إلخ: هذا الحديث موخر عن الحديث الآتي في أكثر النسخ. قوله: من اغترت قدماه في سبيل الله فهما حرام على النار: الاغترار في سبيل الله كناية عن السعي إلى الجهاد. وفيه مبالغة بأنه إذا كان الاغترار دافعاً لمس النار فكيف نفس الجهاد؟ والمراد بسبيل الله السعي إلى الجهاد، وهو المتعارف في الشرع، وقد يراد به السعي إلى الحج والرزق الحلال. كذا قاله الشيخ في «اللمعات شرح المشكاة».

نفع قوت المعتدي: [عن يسيراً]: بتحتية فمين فراء كزبير. [ابن عميلة]: بعين فميم فلام كجهينة، ليس بالكذب إلا هذا. ولا يعرف ما روى عنه إلا إخوة الربيع بن عميلة، عن خزم، بنقط جاء فراء فميم كزبير. [خدمة عبد في سبيل الله]: كسدره، أي منحة الغازي عبد يخدمه في غزوه. [أو ظل فسطاط]: أي أن ينصب خباء لغزاه يستظلون فيه، وضم فاء أشهر من كسره. [أو طروقة فحل في سبيل الله]: كرسولة، أي: أن يمنح غازياً فرساً أو ناقة بلغت أن يطرقها فحل يغزو عليها.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَيْسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَلْجُ النَّارَ رَجُلٌ بَكَى مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ حَتَّى يَعُودَ اللَّبَنُ فِي الضَّرْعِ، وَلَا يَجْتَمِعُ غُبَارٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَدُخَانٌ جَهَنَّمَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ^{أي لا يدخل} وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ مَدِينِي. بَابُ مَا جَاءَ مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ: ١٦٢٦- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ: أَنَّ شُرَحْبِيلَ بْنَ السَّنْطِ قَالَ: يَا كَعْبُ بْنُ مُرَّةَ، حَدَّثَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاحْذَرِ. قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ فَصَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو عَلَيْهِمَا السَّلَامُ. حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ مُرَّةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ حَدِيثٌ حَسَنٌ. هَكَذَا رَوَاهُ الْأَعْمَشُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، وَأَدْخَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَعْبِ بْنِ مُرَّةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي الْإِسْنَادِ رَجُلًا. وَيُقَالُ: كَعْبُ بْنُ مُرَّةَ. وَيُقَالُ: مُرَّةُ بْنُ كَعْبِ الْبَهْرِيِّ. ^{من زيادة ونقصان} وَالْمَعْرُوفُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مُرَّةُ بْنُ كَعْبِ الْبَهْرِيِّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَادِيثٌ. ١٦٢٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا حَيَوَةُ بْنُ شَرِيحٍ عَنْ بَقِيَّةَ، عَنْ بَجِيرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ الْخَضْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَحَيَوَةُ بْنُ شَرِيحٍ هُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْخُمَيْصِيِّ.

بَابُ مَا جَاءَ مَنْ ارْتَبَطَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ: ١٦٢٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. الْخَيْلُ لثَلَاثَةِ: هِيَ لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَهِيَ لِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَهِيَ عَلَى رَجُلٍ وَزْرٌ. فَأَمَّا الَّذِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ فَالَّذِي يَتَّخِذُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَعِدُّهَا لَهُ، هِيَ لَهُ أَجْرٌ، لَا يُعَيَّبُ فِي بَطُونِهَا شَيْئًا إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرًا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ. بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الرَّفِيِّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ: ١٦٢٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَدْخُلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ الْجَنَّةِ: صَانِعُهُ يَحْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ الْخَيْرَ، وَالرَّامِي بِهِ، وَالْمِدَّةُ بِهِ». قَالَ: «ارْمُوا وَارْكَبُوا، وَلَا أَنْ تَرْمُوا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا. كُلُّ مَا يَلْهُو بِهِ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ بَاطِلٌ إِلَّا رَمِيَهُ بِقَوْسٍ وَتَأْدِيْبُهُ فَرَسَهُ وَمَلَأَ عَيْتَهُ أَهْلُهُ؛ فَإِنَّهُمْ مِنَ الْحَقِّ». حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْأَزْرَقِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلُهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ كَعْبِ بْنِ مُرَّةَ وَعَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو عَلَيْهِمَا السَّلَامُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. ١٦٣٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي نَجِيحٍ السُّلَمِيِّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ لَهُ عَدْلٌ مُحَرَّرٌ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو نَجِيحٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ هُوَ عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ السُّلَمِيِّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَزْرَقِ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء من ارتبط فرسا في سبيل الله: في بعض طرق حديث الباب أنه له أجر وإن لم ينو التفصيل. وفي «مسلم» زيادة: «والم ينس حق الله في ظهورها ولا رقامها إلخ» في حديث الباب، وهي تنفيذنا في زكاة الخيل، وقد أتى بها الزيلعي.

حاشية: قوله: رجل بكى من خشية الله إلخ: كناية عن العالم العابد المجاهد مع نفسه. قاله الطيبي. وقوله: «حتى يعود اللبن في الضرع» تعليق بالمال، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَلِجَ الْجَحْلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾. قوله: ولا يجتمع غبار إلخ: كناية عن عدم دخول المجاهد في جهنم. والله تعالى أعلم. قوله: من شاب شبيبة في الإسلام: لعل المراد بقوله: «في الإسلام»: في سبيل الله، كما يشهد عليه رواية عمرو بن عبسة الآتي بعد، وبه يتم المطابقة للترجمة. والله تعالى أعلم بالصواب. قوله: من شاب شبيبة في سبيل الله إلخ: قال الطيبي: الرواية الثانية -وهي: «من شاب شبيبة في سبيل الله»- أنسب بهذا المقام. ومعناه: من مارس المجاهدة حتى يشيب طاقه من شعره، فله ما لا يوصف من الثواب. دل عليه تخصيص ذكر النور والتكبر فيه. ومن روى «في الإسلام» أراد بالعام الخاص. وسمى الجهاد إسلامًا؛ لأنه عموده وذروته سنامه. قوله: ارتبط إلخ: [ارتباط الخيول تسميتها للغزو. (اللمعات)] قوله: معقود في نواصيها الخير: وجاء في رواية تفسيره الأجر أو الغنيمة. قال الشيخ: النواصي جمع «ناصية»، وهي فُصَاصُ الشعر، يريد ذواتها. وكذا قال الطيبي: كنى بالناصية عن جميع ذات الفرس، يقال: «فلان مبارك الناصية» أي الذات. قوله: «معقود» أي ملازم لها. فيه الترغيب في اتخاذ الخيل للجهاد وأن الجهاد لا ينقطع أبدًا. والله تعالى أعلم بالصواب. قوله: وهي لرجل ستر: أما التي هي له ستر، فرجل ربطها في سبيل الله، لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقامها، فهي له ستر، كما في رواية «مسلم». وفي «اللمعات» قوله: «لم ينس حق الله» الشامل للواجب والمندوب. وقوله: «في ظهورها» بأن يركبها في الحاجات والطاعات ويركبها المحتاجين. «ولا في رقامها» بأن يودع حقها من الزكاة. وأما التي هي له وزر فرجل ربطها فخرًا ونواة على الإسلام، فهي له وزر. قال الشيخ: أي ربطها رياء حتى يقول الناس: «هو شجاع مجاهد»؛ فإن الرياء إنما يكون فيما هو عبادة. قوله: والممد به: أي الذي يقوم عند الرامي، فيناوله سهمًا بعد سهم، ويرد عليه النبل من الهدف، يقال: أمده بمدّه فهو ممدّ. (النهاية) قوله: ارموا واركبوا: قال الشيخ: أراد بالركوب الطعن بالرمح، فيكون معنى قوله: «ولأن ترموا أحب إلي من أن تركبوا» أن الرمي بالسهم أحب من الطعن بالرمح. كذا ذكره الطيبي، واستشهد بقول الشاعر. قوله: وتأديه فرسه: أي تعليمه إياه الركض والجلولان على نية الغزو. وفيه تنبيه على أنه ينبغي أن يكون النية في ركض الفرس وإجالاته هو تأديه وتعليمه، لا مجرد اللهو. كذا في «اللمعات». قوله: من الحق: (أي هذه الثلاث من الحق، فلا يكون لها في الحقيقة. (اللمعات))

نفع قوت المعتدي: (من شاب شبيبة في سبيل الله كانت له نورا يوم القيامة): قال حق: يقال: الشيب ليس باكتساب العبد، فما وجه نواب عليه؟ قال: فجوابه: أنه إذا كان بسبب الجهاد أو غيره من أعمال بر، كدؤب في العمل وخوف من عدو وخوف منه تعالى، كان له الجزاء المذكور، والظاهر: أنه يصير نفسه نورا بهتدي به صاحبه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْخُرْسِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ: ١٦٣١- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ رُزَيْقٍ أَبُو سَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَطَاءُ الْخُرَّاسِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «عَيْنَانِ لَا تَمْسُهُمَا النَّارُ: عَيْنُ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ وَآبِي رَجَاءَةَ رضي الله عنهما. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ شُعَيْبِ بْنِ رُزَيْقٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ الشَّهِيدِ: ١٦٣٢- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَرْوَاحَ الشُّهَدَاءِ فِي طَيْرٍ خَضِرٍ تَعْلُقُ مِنْ ثَمَرِ الْجَنَّةِ أَوْ شَجَرِ الْجَنَّةِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٦٣٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَامِرِ الْعُقَيْلِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عُرِضَ عَلَيَّ أَوَّلُ ثَلَاثَةِ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: شَهِيدٌ، وَعَفِيفٌ مُتَعَفِّفٌ، وَعَبْدٌ أَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ وَنَصَحَ لِسَوَالِيهِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. ١٦٣٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ طَلْحَةَ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ مُمَيِّدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكَفِّرُ كُلَّ خَطِيئَةٍ»، فَقَالَ جَبْرِئِيلُ: إِلَّا الدِّينَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا الدِّينَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ وَجَابِرٍ وَآبِي هُرَيْرَةَ وَآبِي قَتَادَةَ رضي الله عنهم. وَحَدِيثُ أَنَسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرِ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ هَذَا الشَّيْخِ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ. وَقَالَ: أَرَى أَنَّهُ أَرَادَ حَدِيثَ مُمَيِّدٍ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَسْرُهُ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا إِلَّا الشَّهِيدُ». ١٦٣٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُمَيِّدٍ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَمُوتُ، لَهُ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ، يُحِبُّ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا وَأَنْ لَهُ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا إِلَّا الشَّهِيدُ؛ لِمَا يَرَى مِنْ فَضْلِ الشَّهَادَةِ؛ فَإِنَّهُ يُحِبُّ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا فَيُقْتَلَ مَرَّةً أُخْرَى». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الشُّهَدَاءِ عِنْدَ اللَّهِ: ١٦٣٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي يَزِيدَ الْخَوْلَانِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ فَضَالَهَ بْنَ عُبَيْدٍ رضي الله عنه يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الشُّهَدَاءُ أَرْبَعَةٌ: رَجُلٌ مُؤْمِنٌ جَيِّدُ الْإِيمَانِ لَقِيَ الْعَدُوَّ، فَصَدَّقَ اللَّهَ حَتَّى قُتِلَ، فَذَاكَ الَّذِي يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ أَعْيُنُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ هَكَذَا» وَرَفَعَ رَأْسَهُ حَتَّى وَقَعَتْ قَلَنْسُوتهُ. فَلَا أَذْرِي قَلَنْسُوَةً عُمَرَ رضي الله عنه أَرَادَ أَمْ قَلَنْسُوَةً النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: «وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ جَيِّدُ الْإِيمَانِ لَقِيَ الْعَدُوَّ، فَكَأَنَّمَا ضَرَبَ جِلْدُهُ بِشَوْكٍ طَلَعَ مِنَ الْجَنْبِ، أَتَاهُ

العرف الشَّدْي: قوله: إن أرواح الشهداء في طير خضر إلخ: قيل: إن حديث الباب يدل على التناسخ، وأجابوا بأن التناسخ هو تدبير الروح الخارج من جسم في جسم، وأما ما نحن فيه من الحديث فالمراد به أن أرواح المؤمنين في طير خضر كالمظروف فيها مثل الماء في الآنية. أقول: لا يحتاج إلى هذه التوجيهات بل يستقرأ الأحاديث. وفي «موطأ مالك» عن كعب بن مالك: «إنما نسمة المؤمن طير يعلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله في جسده يوم القيامة». فدل على أن الأرواح مثل طير خضر في العيش وسرعة السير والطيوان، لا ألها في طير خضر، فيكون الحاصل تشبيه الأرواح بالطيور، ووجه التشبيه ما ذكرت. واعلم أن أرواح بعض المؤمنين غير الشهداء أيضاً طير خضر في الجنة. وفي حديث ضعيف السند أن الطير الخضر زرزور (ميناء). قوله: وعفيف متعفف: واعلم أن الأخلاق تكون جبلية وطبيعة، ويدل عليه نصوص الشريعة، كما في حديث وفد عبد القيس حين أتوا النبي ﷺ. قوله: باب ما جاء في فضل الشهداء إلخ: غرض المصنف رضي الله عنه ظاهر. قوله: فصديق: من الجرد لا المزيد، ومعناه (راست گفت)، وكذلك الكذب. والجرد قد يكون متعدياً، مثل: كَذَبَ فُلَانٌ فُلَانًا.

حاشية: قوله: باتت تحرس إلخ: [شب نگذاشت در پاسهای برادر خدا]. قوله: إن أرواح الشهداء في طير خضر: قيل: إيداعها في أجواف تلك الطيور كوضع الدرر في الصناديق تكريماً وتشريفاً لها، وإدخالها في الجنة بهذه الصورة، لا متعلقة بهذه الأبدان مدبرة فيها تدبير الأرواح في الأبدان الدنيوية. كذا في «اللمعات». قوله: وعفيف متعفف: العفة عما لا يحل، والتعفف عن الحرام والسؤال عن الناس. (الجمع) قوله: إلا الدين: قال الثوري بشي: أراد بالدين هنا ما يتعلق بدمته من حقوق المسلمين. فيكون حاصله أن الجهاد في سبيل الله يكفر كل شيء إلا حقوق الناس. كذا في «اللمعات». قوله: فصديق الله إلخ: أي في وعده الأجر الجزيل والثواب العظيم للشهداء. وقال الطيبي: معناه أن الله وصف المجاهدين بكونهم صابرين محتسبين، وأخبرهم بذلك، فصداقه هذا الرجل بفعله وشجاعته في هذا الوصف والإخبار. وهذا أوجه؛ لأنه على المعنى الأول يكون كالتأكيد بمعنى الإيمان، ولأنه مشترك بين الأقسام كلها، مع أنه لم يذكره في القسم الثاني، فالصديق إنما يكون بالشجاعة والصبر والاحتساب. فحاصل التقسيم أن المجاهد إما أن يكون متقياً شجاعاً، وهو القسم الأول، أو متقياً غير شجاع، وهو القسم الثاني، أو يكون شجاعاً غير متقي، فلما أن يكون أعماله مخلوطة بالصالح والسبي غير مسرف، أو يكون فاسقاً مسرفاً. ففي الأقسام يحصل تصديق الله دون الثاني. (اللمعات) قوله: هكذا: إشارة إلى ما رفع رأسه لإراءة الحاضرين صورة الرفع. وقوله: «فكأنما ضرب» بلفظ المجهول. والطلح: شجر عظام من شجر العضاة له شوك. وهذا كناية عن اقشعرار شعره من الفزع والخوف وارتعاد أعضائه. وقوله: «أتاه سهم غرب» أي لا يدرى رامي. والله تعالى أعلم. (اللمعات)

نفع قوت المغنزي: (أن أرواح الشهداء في طير خضر تعلق): كنصر، بـ «النهاية»: تأكل، وأصله بالإبل إذا أكلت عضاها، من: علقت علوقاً، فنقل للطير. [القتل في سبيل الله يكفر كل شيء إلا الدين]: قال الإمام كمال الدين الزمكاني بكتابه تحقيق الأولى عن أهل الرقيق إلا على به تنبيه على أن حقوق الآدميين لا تكفر؛ لأنها مبنية على المشاحة والتضييق، ويمكن أن يقال: أن هذا محمول على دين هو خطيئة، وهو ما استثنين بوجه لا يجوز كأخذه بحيلة أو غصب، فثبت في ذمة البدل أو دال بلا نية وفاء؛ لأنه استثناء من الخطايا، وأصل الاستثناء كونه من الجنس، فيكون الدين المأذون به مسكوتاً عنه في هذا الاستثناء، فلا تلزم المواخذة به؛ لما بلطفه تعالى بعده من استيفائه وتعويض صاحبه من فضل الله تعالى. فإن قيل: فكيف تقول فيمن تاب وقد عجز عن وفاء فوجده لوفاه؟ قلت: إن كان ما لحظ ذمة إنما لزمها بطريق لا يجوز تعاطي مثله أو إتلاف مقصود، فلا تيرة الذمة من ذلك إلا بوصله لمن وجب له أو بإبراءه منه ولا تسقط توبة، وإنما تنفع توبته في إسقاط عقوبة أخروية على ذلك الدين فيما يختص بحق الله تعالى؛ لمخالفته إلى ما لهن عنه، وإن لزم ذمة بطريق جائز، وعزم على وفاء فعجز عنه، فإنه يرجى له خير في العقبى ما دام على هذا الحال.

سَهْمٌ غَرْبٌ، فَقَتَلَهُ، فَهُوَ فِي الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ. وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ خَلَطَ عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا، لَقِيَ الْعَدُوَّ، فَصَدَّقَ اللَّهُ حَتَّى قُتِلَ، فَذَلِكَ فِي الدَّرَجَةِ الثَّالِثَةِ. وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ أَسْرَفَ عَلَى نَفْسِهِ لَقِيَ الْعَدُوَّ، فَصَدَّقَ اللَّهُ حَتَّى قُتِلَ، فَذَلِكَ فِي الدَّرَجَةِ الرَّابِعَةِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ دِينَارٍ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: قَدْ رَوَى سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَشْيَاجٍ مِنْ خَوْلَانَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «عَنْ أَبِي يَزِيدَ»، وَقَالَ: عَطَاءُ بْنُ دِينَارٍ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي غَزْوِ الْبَحْرِ: ١٦٣٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامِ بِنْتِ مِلْحَانَ، فَتُطْعِمُهُ، وَكَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ تَحْتَ عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا، فَأَطْعَمَتْهُ، وَحَبَسَتْهُ تَفْلِي رَأْسَهُ، فَتَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ. قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي غَرَضُوا عَلَيَّ غُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَرْكَبُونَ ثَبَجَ هَذَا الْبَحْرِ، مُلُوكٌ عَلَى الْأَسِيرَةِ أَوْ مِثْلُ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِيرَةِ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ. فَدَعَا لَهَا، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ، فَتَنَامَ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقُلْتُ لَهُ: مَاذَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي غَرَضُوا عَلَيَّ غُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ» نَحْوُ مَا قَالَ فِي الْأَوَّلِ. قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ. قَالَ: «أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ». فَرَكِبْتُ أُمُّ حَرَامِ الْبَحْرَ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، فَصُرِعَتْ عَنْ دَابَّتَيْهَا حِينَ خَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ، فَهَلَكَتْ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأُمُّ حَرَامِ بِنْتُ مِلْحَانَ رضي الله عنها هِيَ أُخْتُ أُمِّ سُلَيْمٍ رضي الله عنها، وَهِيَ خَالَةُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه.

بَابُ مَا جَاءَ مَنْ يُقَاتِلُ رِيَاءً وَلِلدُّنْيَا: ١٦٣٨- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه: قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يُقَاتِلُ شَجَاعَةً وَيُقَاتِلُ حِمِيَّةً وَيُقَاتِلُ رِيَاءً، فَأَيُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَنْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةً لِلَّهِ هِيَ الْعُلْيَا، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٦٣٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَاصٍ اللَّيْثِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَرَوَّجُهَا فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَعَبْدُ وَاحِدٌ مِنَ الْأَيْمَةِ هَذَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ.

بَابُ فِي الْعَدُوِّ وَالرَّوَّاحِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ: ١٦٤٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لِلْعَدُوِّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةً خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا. وَلِقَابُ قَوْسٍ أَحَدِكُمْ أَوْ مَوْضِعُ يَدِهِ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا. وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَطْلَعَتْ إِلَى الْأَرْضِ لَأَضَاءَتْ مَا بَيْنَهُمَا وَلَمَلَأَتْ مَا بَيْنَهُمَا رِيحًا. وَلَنُصِيفُهَا عَلَى رَأْسِهَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا» أي مقدار يده أي طبيا

العرف الشاذي: قوله: سهم غرب: تركيب إضافي أو توصيفي. وبينهما فرق؛ فإن معنى أحدهما: سهم رامي غير معلوم، ومعنى الآخر: سهم جهته غير معلومة. قوله: باب ما جاء في غزو البحر: البحر ما يكون ماؤه ملحًا. هذا أصل اللغة. قوله: تفلّي رأسه إلخ: كانت أم حرام أخت أم أنس رضي الله عنها، وهي من عماره رضي الله عنه. قوله: فركبت أم حرام البحر في زمن معاوية إلخ: في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه، وكان معاوية عامله.

حاشية: قوله: تفلّي رأسه: بفتح فوقية وسكون فاء، أي تفتش القمل من رأسه. (بجمع البحار) قوله: ثبج هذا البحر: أي وسطه ومعظمه. قوله: «ملوك على الأسرة» إيدان بأنهم يرتكبون هذا الأمر العظيم مع وفور نشاطهم وتمكنهم من مناهم. وقيل: هو صفة لهم لسعة حالهم وكثرة عددهم. (اللمعات) قوله: في زمن معاوية: أي في إمارته. وقيل: في رياسته؛ لأنه كان أميرًا من طرف عثمان. قوله: يُقَاتِلُ شَجَاعَةً: أي ليذكر بين الناس ويوصف بالشجاعة. قوله: حمية: الحمية: الأنفة من الشيء أو المحافظة على الحرم، كذا في «الجمع». قوله: رياء: أي ليرى الناس منزلته في سبيل الله. قوله: لتكون كلمة الله إلخ: قال الطيبي: «كلمة الله» عبارة عن دين الحق؛ لأن الله تعالى دعا إليه، وأمر الناس بالاعتصام به. وكلمة «هي» فصل، والخير «العليا»، فأفاد الاختصاص. أي لم يقاتل لغرض من الأغراض إلا لإظهار الدين. والله أعلم. قوله: فمن كانت هجرته إلخ: معناه: من قصد هجرته وجه الله وقع أجره على الله، ومن قصد ما دنيًا أو امرأة فهي حظّه، ولا نصيب له في الآخرة. وذكر المرأة مع الدنيا يحتمل وجهين، أحدهما: أن سبب هذا الحديث ما روي أن رجلًا هاجر ليتزوج امرأة يقال لها: أم قيس. والثاني: أنه للتنبيه على زيادة التحذير من ذلك، وهو من باب الخاص بعد العام تنبيهًا على مزبته. (الطيبي) قوله: لغدوة في سبيل الله إلخ: المرة من «الغدو»، وهو سير أول النهار، نقيض الرواح، من غدا يغدو. قوله: «خير من الدنيا» أي من إنفاقها فيها لو ملكها، أو من نفسها لو ملكها؛ لأنه زائل لا محالة. وهما عبارة عن وقت وساعة مطلقًا لا مقيدًا بالغدو والرواح. (بجمع البحار) قوله: ولقاب قوس أحدكم: القاب هو المقدار، أي موضع قدره. كذا في «الجمع». قوله: ولنصيفها: بفتح نون وكسر صاد، هو الخمار. وقيل: هو المعجر. (بجمع البحار) المعجر: كمنبر، ثوب يعتجر به. (القاموس) أي يلفف به، والخمار: ثوب يغطي به الرأس.

نفع قوت المغنذي: [يشيح هذا الحجر]: بثلاثة فموحدة فحجم كسبب وسطه ومعظمه. (الغدوة): بنقط عينه كرحمة، من أول النهار. [وروحة]: كرحمة: سير في زوال الغروب. به قلت: الأول ذهابه وإيابه بأدمته وأمكنة بينه وبين عدوه. [لقاب قوس أحدكم]: كباب، أي قدره. أو موضع يده: بفتح تحتية، كذا بأصل سماعنا من «ت»، وصوابه المعروف «قده» بكسر قاف فشد دال سوطه، كذا ذكره الهروي بالغريين وغيره، وأصله أن يقد السير الذي لم يبلغ نصفين. [والنصيف]: بنون فصاد ففاء، كأمير حمارها.

وَمَا فِيهَا». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. ١٦١٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا الْعَطَّافُ بْنُ خَالِدٍ الْمَخْزُومِيُّ عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غَدَوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَمَوْضِعُ سَوْطٍ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي أَيُّوبَ وَأَنَسٍ رضي الله عنهم. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٦١٥- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْحُجَّاجُ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «غَدَوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَأَبُو حَارِثٍ الَّذِي رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه هُوَ الْكُوفِيُّ، اسْمُهُ سَلْمَانٌ هُوَ مَوْلَى عَزَّةَ الْأَشْجَعِيَّةِ. ١٦١٦- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطٍ بْنِ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذُبَابٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِشُعْبٍ فِيهِ عُيَيْنَةٌ مِنْ مَاءٍ عَذْبَةٍ، فَأَعْجَبَتْهُ لَطِيبُهَا، فَقَالَ: لَوْ اغْتَرَلْتُ النَّاسَ فَأَقَمْتُ فِي هَذَا الشُّعْبِ، وَلَنْ أَفْعَلَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَا تَفْعَلْ، فَإِنَّ مَقَامَ أَحَدِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ سَبْعِينَ عَامًا. أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَيُدْخِلَكُمُ الْجَنَّةَ؟ اغْرُزُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ. مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فُوقَ نَاقَةٍ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

بَابُ مَا جَاءَ أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ: ١٦١٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشْجِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ؟ رَجُلٌ مُنْسِكٌ بَعَثَانِ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالَّذِي يَتَلَوُّهُ؟ رَجُلٌ مُعْتَرِلٌ فِي غُنَيْمَةٍ لَهُ، يُؤَدِّي حَقَّ اللَّهِ فِيهَا. أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشَرِّ النَّاسِ؟ رَجُلٌ يُسْأَلُ بِاللَّهِ، وَلَا يُعْطِي بِهِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَيُرَوَّى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ سَأَلَ الشَّهَادَةَ: ١٦١٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَالِكِ بْنِ يُحَاظِمِرَ السَّكْسَكِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الْقَتْلَ فِي سَبِيلِهِ صَادِقًا مِنْ قَلْبِهِ أَعْطَاهُ اللَّهُ أَجْرَ الشَّهِيدِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٦١٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ عَسْكَرٍ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُرَيْجٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ مِنْ قَلْبِهِ صَادِقًا، بَلَغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ حَنِيفٍ رضي الله عنه، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُرَيْجٍ. وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُرَيْجٍ. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُرَيْجٍ يُكْنَى أَبَا شُرَيْجٍ، وَهُوَ إِسْكَنْدَرَانِي. وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُجَاهِدِ وَالْمُكَاتِبِ وَالتَّائِكِ وَعَوْنِ اللَّهِ إِيَّاهُمْ: ١٦٢٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ عَوْنُهُمْ: الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْمُكَاتِبُ الَّذِي يُرِيدُ الْأَدَاءَ، وَالتَّائِكُ الَّذِي يُرِيدُ الْعَفَافَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. ١٦٢١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَالِكِ

حاشية: قوله: وموضع سوط: حصص السوط؛ لأن من شأن الراكب إذا أراد النزول في منزل أن يلقي سوطه قبل أن ينزل معلماً بذلك المكان؛ فلا يسبقه إليه أحد. (مجمع البحار)
قوله: بشعب - بالكسر - الطريق في الجبل، ومسيل الماء في بطن الجبل، أو ما انفرج بين الجبلين، كذا في «القاموس». ولعل المعنى الأخير أنسب بالمقام وأظهر. وقوله: «فيه غنيمة» تصغير. قوله: «عذبة» بالرفع صفة «عينة»، وقد يجر على الجوار. قوله: لو إله: للتمني أو للشرط، والجزاء محذوف. قوله: ألا تحبون أن يغفر الله لكم: قيل: يفهم منه أنه لا مغفرة بالاعتزال والعبادة في الشعب. ويجاب بأن الرجل كان صحابياً قد وجب عليه الغزو في ذلك الزمان. وترك الواجب بالنفل معصية. ويمكن أن يحمل المغفرة على الكاملة منها ودخول الجنة مع السابقين. وهو دليل على أفضلية الصلابة على الاعتزال خصوصاً صحة الرسول ﷺ، نعم قد يفضل الاعتزال بعد زمانه ﷺ عند الفتن. (اللمعات) قوله: فواق: [ما بين الحلبتين من الوقت أو ما بين فتح يدك وقبضها على الضرع. (القاموس)] قوله: بالذي يتلوه: [هذا إذا كان الجهاد فرض كفاية]. قوله: رجل يسأل بالله ولا يعطي به: هذا يحتمل الوجهين، أحدهما: أن يكون قوله: «يسأل» بلفظ الجهول. وقوله: «يعطي» على بناء المعلوم، أي شر الناس من يسأل منه صاحب حاجة، بأن يقول: أعطني الله، وهو يقدر، ولا يعطي شيئاً، بل يرده حائثاً. والثاني: أن يكون قوله: «يسأل» على بناء المعلوم، وقوله: «لا يعطي» على بناء المفعول، أي يقول: أعطني بحق الله ولا يعطي. قال في «المجمع»: هذا مشكل، إلا أن يتهم السائل بعدم استحقاقه. قوله: بخامر: [يفتح التحية، وفي «المنعي» بالضم. (ت)] قوله: ثلاثة حق على الله إله: أي بفضل. قال الطبري: إنما أوتر هذه العبقة إلهاً بأن هذه الأمور من الأمور الشاقة التي تقدر الإنسان وتقسم ظهره، لولا أن الله تعالى يعينه عليها لا يقوم بها. قوله: المجاهد في سبيل الله: أي بما تيسر له الجهاد من الأسباب والآلات. ويعين المكاتب بإيهال مال يؤدي منه بدل الكتابة. ويعين التائك إله بما يجعله مهراً. كذا في «اللمعات».

نفع قوت المغنزي: [عن ابن أبي ذهاب: بنقط داله فمحدثين كغراب، اسمه عبدالله بن عبدالرحمن. (أرجل يسئل بالله ولا يعطي به): قال ظل: ببناء يسئل لفاعل، وكذا بأصول صحيحة من «ت»، وبعض نسخ «ن»: ببناء كل لفاعل، أي يطلب بالله، فإذا سأل به لا يعطي، فله وجه صحيح، قال: فرأيت من قال ببناء أول بفاعل وثان لمانب، أي يعرض اسمه تعالى؛ ليستال به فلا يعطي، فكانه الموقع غيره هذا المحذور، ولكنه مخالف للروايتين معاً.

بْنِ يُحَامِرٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ فُوقَ نَاقَةٍ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَمَنْ جَرَحَ جُرْحًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ نُكِبَ نَكْبَةً، فَإِنَّهَا تَجِبُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَعَزَّرَ مَا كَانَتْ، لَوْ أَنَّهَا الرَّعْفَرَانُ، وَرِيحُهَا كَالْمِسْكِ». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ: ١٦٤٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُكَلِّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ- إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ اللَّوْنُ لَوْنُ الدِّمِّ وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمِسْكِ». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

بَابُ أَيِّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ: ١٦٥٠- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سِئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ أَوْ أَيُّ الْأَعْمَالِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ». قِيلَ: ثُمَّ أَيُّ شَيْءٍ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ سَنَامُ الْعَمَلِ». قِيلَ: ثُمَّ أَيُّ شَيْءٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «ثُمَّ حَجٌّ مَبْرُورٌ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

بَابُ: ١٦٥١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضَّبْعِيُّ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي رضي الله عنه يَحْضِرُ الْعَدُوَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ». فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ رَثُ الْهَيْئَةِ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَارْجِعْ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: أَفَرَأَى عَلَيْكُمُ السَّلَامَ. وَكَسَرَ جَفْنَ سَيْفِهِ، فَضَرَبَ بِهِ حَتَّى قُتِلَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ. وَأَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ اسْمُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي مُوسَى قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: هُوَ اسْمُهُ.

بَابُ مَا جَاءَ أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ: ١٦٥٢- حَدَّثَنَا أَبُو عَمَارٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: سِئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «رَجُلٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». قَالُوا: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ مُؤْمِنٌ فِي شَعْبٍ مِنَ الشَّعَابِ يَتَّقِي رَبَّهُ وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ: ١٦٥٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا نَعِيمُ بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ الْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلشَّهِيدِ عِنْدَ اللَّهِ سِتٌّ خِصَالٍ: يُغْفَرُ لَهُ فِي أَوَّلِ دَفْعَةٍ، وَيَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَيُجَارُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَيَأْمَنُ مِنَ الْفَرْعِ الْأَكْبَرِ، وَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ تَاجُ الْوَقَارِ، الْيَاقُوتَةُ مِنْهَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَيَرْوَجُ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ زَوْجَةً مِنَ الْخُورِ الْعَيْنِ، وَيُسْقَعُ فِي سَبْعِينَ مِنْ أَقَارِبِهِ». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. ١٦٥٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَسْرُهُ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا غَيْرُ الشَّهِيدِ؛ فَإِنَّهُ يُحِبُّ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا، يَقُولُ: حَتَّى أُفْتَلَ عَشْرَ مَرَّاتٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مِمَّا يَرَى مِمَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ مِنَ الْكَرَامَةِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. ١٦٥٥- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي النَّظْرِ، حَدَّثَنِي أَبُو النَّظْرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَالرَّوْحَةُ يَرْوَحُهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ الْعَدُوَّةُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا،

حاشية: قوله: فُوقَ نَاقَةٍ: [هو ما بين الحلبتين؛ لأنها تحلب، ثم تترك سُوَيْعَةً تَرْضَعُ الْفَصِيلَ لِنَدَرٍ، ثُمَّ تَحْلَبُ. وَفِي «الْمَغَاتِيحِ»: وَهُوَ يَحْتَمِلُ مَا بَيْنَ الْغَدَاةِ إِلَى الْمَسَاءِ، أَوْ مَا بَيْنَ أَنْ يَحْلَبَ فِي ظَرْفٍ فَاْمْتَلَأَ، ثُمَّ يَحْلَبُ فِي ظَرْفٍ آخَرَ، أَوْ مَا بَيْنَ جَرِّ الضَّرْعِ إِلَى جَرِّهِ مَرَّةً أُخْرَى، وَهُوَ أَلْيَقُ بِالرَّغْبِ فِي الْجِهَادِ. (بِمَجْمَعِ الْبَحَارِ)] قوله: نُكِبَ إلخ: بلفظ المجهول مخففاً. «نَكْبَةٌ» النكبة في الأصل ما يصيب الإنسان من الحوادث. في «القاموس»: النكبة: -بالفتح- المصيبة، ويستعمل فيما يصيب الأصبع من الجراحة من حجارة ونحوها. (اللمعات) قوله: حج مبرور: الحج المبرور أي الذي لا يخالطه شيء من الإثم. وقيل: المتقبل. (المجمع) قوله: تحت ظلال السيوف: هو كناية عن دنو من الضراب في الجهاد حتى يعلوه السيوف ويصير ظله عليه. (المجمع) قوله: رث الهيئة: الرث: البالي والخلق. وقوله: «أَفَرَأَى عَلَيْكُمُ السَّلَامَ» توديع. وجفن السيوف: غمده. (اللمعات) قوله: شعب: بالكسر، الطريق في الجبل، ومسيل الماء في بطن أرض، أو ما انفرج بين الجبلين. (القاموس) قوله: يغفر له في أول دفعة: الدفعة -بالفتح- المرة من الدفع، وبالضم: الدفعة من المطر، والرواية في الحديث بوجهين، وبالضم أظهر. أي يغفر للشهيد في أول صبة من دمه. وقوله: «يرى» بلفظ المجهول، والضمير فيه للشهيد. «ومقعدة» منصوب على أنه مفعول ثانٍ، أي يرى مكانه في الجنة. قوله: ويجار إلخ: أي يحفظ. وقوله: «يؤمن من الفرع الأكبر» وهو النخلة الأولى. قوله: تاج الوقار: أي تاج هو سبب العزة والعظمة. «والخور» نساء أهل الجنة، جمع «حوراء»، وهي الشديدة بياض العين الشديدة سوادها. والعين: جمع «عيناء»، وهي الواسعة العين. (اللمعات) قوله: ويشفع إلخ: بفتح الفاء المشددة على بناء السجود، أي تقبل شفاعته في سبعين. قوله: رباط يوم في سبيل الله إلخ: [قيل: هذا في حق من فرض عليه المراقبة بنصب الإمام، فلا يدل هذا على أفضليته من المعركة ومن انتظار الصلاة. قاله الشيخ في «اللمعات»، وكذا في «المجمع»]. الرباط في الأصل: الإقامة على جهاد العدو بالحرب، وارتباط الخيل وإعدادها. والمراقبة أن يربط الفريقان خيولهم في ثغر كل منهما معاً لصاحبه. وسمي المقام في الثغور رباطاً، ويكون الرباط مصدر «رابطت» أي لازمت. (الطبيي)

نفع قوت المغتذي: [فوق ناقة]: بقاء فواو ففاف كغراب وسحاب، أي: قدر ما بين الحالتين. [أو نكب نكبة]: كرحمة: ما يعييه المرء حوادث. [لا يكلم]: كيفرح: يجرح. [والريح ريح المسك]: قال كمال الدين في «تحقيق الأولى»: فإن قيل: فقد قال ﷺ: «لخولف فم الصائم أطيب عند الله».؟

وَمَوْضِعٌ سَوِّطٌ أَحَدِكُمْ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. ١٦٥٦- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُكَدَّرِ قَالَ: مَرَّ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ عليه السلام بِشَرْحِبِيلَ بْنِ السَّمْطِ، وَهُوَ فِي مِرَابِطٍ لَهُ، وَقَدْ شَقَّ عَلَيْهِ وَعَلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: أَلَا أُحَدِّثُكَ يَا ابْنَ السَّمْطِ بِحَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: بَلَى. قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ - وَرُبَّمَا قَالَ: خَيْرٌ - مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ. وَمَنْ مَاتَ فِيهِ وَفِي فِتْنَةٍ الْقَبْرِ وَنُحِيَ لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. ١٦٥٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ سُمَيٍّ ابن عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ بِغَيْرِ أَثَرٍ مِنْ جِهَادٍ، لَقِيَ اللَّهَ وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعٍ. وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ رَافِعٍ قَدْ ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: هُوَ ثِقَةٌ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَحَدِيثُ سَلْمَانَ رضي الله عنه إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ، مُحَمَّدُ بْنُ الْمُكَدَّرِ لَمْ يُدْرِكْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيَّ رضي الله عنه. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ شَرْحِبِيلَ بْنِ السَّمْطِ، عَنْ سَلْمَانَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. ١٦٥٨- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَلَّالُ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي أَبُو عَقِيلٍ زُهْرَةُ بْنُ مَعْبُدٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ رضي الله عنه وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: إِنِّي كَتَمْتُكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ كَرَاهِيَةً تَفَرَّقَكُمْ عَنِّي، ثُمَّ بَدَأَ لِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْوهُ لِيُخْتَارَ امْرُؤٌ لِنَفْسِهِ مَا بَدَأَ لَهُ. سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ يَوْمٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَنَازِلِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: أَبُو صَالِحٍ مَوْلَى عُثْمَانَ رضي الله عنه اسْمُهُ ثُرَكَانُ. ١٦٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَأَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ النَّيْسَابُورِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عِيْسَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ عَنِ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَجِدُ الشَّهِيدُ مِنْ مَسِّ الْقَتْلِ إِلَّا كَمَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ مِنْ مَسِّ الْقُرْصَةِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ. ١٦٦٠- حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ جَمِيلٍ عَنِ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ قَطْرَتَيْنِ وَأَثَرَيْنِ: قَطْرَةٌ دُمُوعٍ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وَقَطْرَةٌ دَمٍ تُهْرَاقُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَأَمَّا الْأَثَرَانِ: فَأَثَرٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَثَرٌ فِي فَرِيضَةٍ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

أَبْوَابُ الْجِهَادِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بَابُ فِي أَهْلِ الْعُذْرِ فِي الْقُعُودِ: ١٦٦١- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اِثْنُونِي بِالْكَتِفِ أَوْ اللَّوْجِ». فَكَتَبَ: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ». وَعَمَرُوا بَنِي أُمِّ مَكْتُومٍ خَلْفَ ظَهْرِهِ، فَقَالَ: هَلْ لِي رُخْصَةٌ؟ فَتَرَلْتُ: «غَيْرُ أُولَى الْأَصْرَرِ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ خَرَجَ إِلَى الْعَزْوِ وَتَرَكَ أَبَوَيْهِ: ١٦٦٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ وَشُعْبَةَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَأْذِنُهُ فِي الْجِهَادِ، فَقَالَ: «أَلَيْكَ وَالِدَانِ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو الْعَبَّاسِ هُوَ الشَّاعِرُ الْأَعْمَى الْمَكِّيُّ، وَاسْمُهُ السَّائِبُ بْنُ قُرُوحَ.

العرف الشاذي: قوله: باب في أهل العذر في القعود: قال العلماء: إن مراد القرآن صحيح، والآية كاملة بلا ذكر: «غَيْرُ أُولَى الْأَصْرَرِ» أيضًا؛ فإن في القرآن «الْقَاعِدُونَ» لا المقعدون، والقاعد يعذر مُقْعَدٌ لا قاعد.

حاشية: قوله: وربما قال خير من صيام شهر وقيامه: قال في «الجمع»: وروى: «خير من ألف يوم فيما سواه» - قوله: من جهاد: صفة - «أثر». وفسروه بجراحة وتعبد أو بذل مال أو قيمة أسباب الجهاد. قوله: «فيه ثلثة» بضم المثناة وسكون اللام، في الأصل بمعنى فرجة المكسور والمهدوم. والمراد ههنا النقصان في دينه. ونقل الطيبي أنه يعنى جهاد العدو والنفس والشيطان. (اللمعات) قوله: من مس القرصة: بفتح القاف، المرة من القرص، وهو أخذ لحم إنسان بأصبعك حتى تؤله، ولسع البراغيث. كذا في «القاموس». قال الطيبي: وذلك في شهيد يتلذذ مهجته في سبيل الله طيبًا به نفسه. أقول: يحتمل أن يكون المراد أن ألم القتل للشهيد بالقياس إلى لذاته التي يجد بعد الموت ليس إلا بمنزلة ألم القرصة، فليطلب نفسًا بذلك. وذلك في كل شهيد يكون قتاله في سبيل الله. (اللمعات) قوله: فأثر في سبيل الله: كالجراحة ونحوها، قاله في «اللمعات». قال الطيبي: الأثر - بفتحين - ما بقي من الشيء دالا عليه، والمراد بالأثرين آثار خطي الماشي في سبيل الله والساعي في فريضة من فرائضه، أو ما يبقى على المجاهد من أثر الجراحات وعلى الساعي المتعب في أداء الفرائض والقيام بها، والكذب فيها من علامة ما أصابه فيها، كاحتراق الجبهة من حرّ الرمضاء التي يسجد عليها، وانفطار الأقدام من برد الماء الذي يتوضأ به. (الطيبي) قوله: وأثر في فريضة من فرائض الله: كبقاء بلل الوضوء، وسيماء الوجه في السجود، وخلوف الفم في الصوم، واغترار قدميه في الحج، ونحو ذلك. (اللمعات) قوله: ففيهما فجاهد: «فيهما» متعلق بالأمر، قدم للاختصاص. والفاء الأولى جزء شرط محذوف، والثانية جزائية؛ لتضمن الكلام معنى الشرط. أي إذا كان الأمر كما قلت، فاختص المجاهدة في خدمة الوالدين، نحو قوله تعالى: «فَإِتَيْنِ فَأَعْبُدُونِ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُبْعَثُ سَرِيَّةً وَحْدَهُ: ١٦٦٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ فِي قَوْلِهِ: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ» قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خُذَافَةَ بْنُ قَيْسٍ بْنُ عَدِيٍّ السَّهْمِيُّ رضي الله عنه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً. أَخْبَرَنِيهِ يَعْلَى بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَّةِ أَنْ يُسَافِرَ الرَّجُلُ وَحْدَهُ: ١٦٦٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّبِيُّ البَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ النَّاسَ يَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ مِنَ الْوَحْدَةِ، مَا سَارَ رَاكِبٌ بَلِيلٍ» يَعْنِي وَحْدَهُ. ١٦٦٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«الرَّاكِبُ شَيْطَانٌ وَالرَّاكِبَانِ شَيْطَانَانِ وَالثَّلَاثَةُ رُكْبٌ». حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عَاصِمٍ، وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو رضي الله عنه أَحْسَنُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْكَذِبِ وَالْحَدِيثَةِ فِي الْحَرْبِ: ١٦٦٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَتَضَرُّ بْنُ عَلِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَرْبُ خُدْعَةٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدٍ وَكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي غَزَوَاتِ النَّبِيِّ ﷺ كَمْ غَزَا: ١٦٦٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ وَأَبُو دَاوُدَ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: كُنْتُ إِلَى جَنْبِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رضي الله عنه، فَقِيلَ لَهُ: كَمْ غَزَا النَّبِيُّ ﷺ مِنْ غَزَوَةٍ؟ قَالَ: تِسْعَ عَشْرَةَ. فَقُلْتُ: كَمْ غَزَوْتَ أَنْتَ مَعَهُ؟ قَالَ: سَبْعَ عَشْرَةَ. قُلْتُ: وَأَيُّتَهُنَّ كَانَ أَوَّلَ؟ قَالَ: ذَاتُ الْعُسَيْرِ أَوِ الْعُسَيْرَاءِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّفِّ وَالتَّعْبِثَةِ عِنْدَ الْقِتَالِ: ١٦٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رضي الله عنه قَالَ: عَبَّأَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِبَدْرِ لَيْلًا. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ، وَقَالَ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ سَمِعَ مِنْ عِكْرِمَةَ. وَحِينَ رَأَيْتُهُ كَانَ حَسَنَ الرَّأْيِ فِي مُحَمَّدِ بْنِ حُمَيْدٍ الرَّازِيِّ، ثُمَّ ضَعَفَهُ بَعْدُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الدُّعَاءِ عِنْدَ الْقِتَالِ: ١٦٦٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ -يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ- يَدْعُو عَلَى الْأَحْزَابِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ سَرِيعِ الْحِسَابِ، أَهْزِمِ الْأَحْزَابَ وَزَلِّزْلَهُمْ». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الرخصة في الكذب إلخ: لا يجوز الكذب إلا في مستثنيات، وهي أيضًا ليست بكذبات بل تورية، والمستثنيات عندنا أربعة، ذكرها ابن وهبان في نظمته: وللصلح جاز الكذب أو دفع ظالم :: وأهل لقرضى أو قتال ليظفروا. وتوينا بعض الأحاديث المتوسطة في استثناء الأربعة، ولقد قرب الغزالي رحمته الله إلى رفع القبح من الكذب، بل حسنه بحسن ما فيه، وقبحه بقبح ما فيه. قوله: الحرب خدعة: هذا خير لا تشريع. وقيل: إنه تشريع، أي يجوز التدبيرات العملية في الحرب. وأفصح الروايات خدعة -بفتح- مبالغة اسم فاعل. ومزاده: قيل: إنه خدعة لا يدري لمن تكون عاقبته. قوله: باب ما جاء في غزوات إلخ: الغزوة في اصطلاح المحدثين: ما كان فيه النبي ﷺ، والسرية: ما لا يكون فيه. والغزوات سبع وعشرون، والسيرات سبعون.

حاشية: وهذا إذا كان الجهاد تطوعًا، وهكذا حكم الحج وسائر العبادات؛ فإن كان الجهاد فرضًا متعينًا، فلا حاجة إلى إذعما، وإن منعه عصابها وخرج. كذا قاله الطيبي. قوله: يبعث سرية وحده: لا يناسب هذه الترجمة حديث الباب؛ لأن عبد الله جعل أميرًا، وله قصة مذكورة في الأصول من أنه قال لرجال السرية: أحرقوا أنفسكم إن كنتم تطيعون أولي الأمر، فأبوا. لعل المراد بالبعث وحده بعثه عقيب السرية وحده وجعله أميرًا عليها. والله أعلم. كذا بلغني عن شيخنا. قوله: ما أعلم من الوحدة: [من فوت الجماعة وعدم المعونة، سيما للراكب من نفور مركبه وسقوطه في الوعدة سيما في الليل، فإن الخطر فيه أكثر، ولذا تعرض الليل والركوب. (بجمع البحار)] قوله: الراكب شيطان إلخ: يعني مشي الواحد منفردًا منهي عنه، وكذلك مشي الاثنين، ومن ارتكب منهما فقد أطاع الشيطان، ومن أطاعه فكأنه هو. قال في «شرح السنة»: معنى الحديث عندي ما روي عن سعيد بن المسيب مرسلًا: الشيطان يهيم بالواحد وبالاثنين، فإذا كانوا ثلاثة لم يهيم بهم، كذا قاله الطيبي. قوله: والراكبان شيطانان: [لأنه إن مات الواحد أو مرض اضطر الآخر. (اللمعات)] قوله: الحرب خدعة: يروى بفتح خاء وضمها مع سكون دال وبضم خاء مع فتح دال، فالأول معناه أن الحرب ينقض أمرها بخدعة واحدة من الخداع، أي إن المقاتل إذا خدع مرة واحدة لم يكن لها إقالة. وهو أفصح الروايات. (بجمع البحار) قوله: والتعنية: يقال: عَبَّأتُ الجيشَ عَبَاً وَعَبَّأْتُمُ تعنيةً وَتَعْبِيتًا -وقد يترك الهمزة فيقال: عَبَّيْتُمُ تعنيةً- أي رتبتم في مواضعهم وهاقم للحرب. (النهاية) قوله: اللهم منزل الكتاب: لعل تخصيص هذا الوصف بهذا المقام تلويح إلى معنى الاستنصار في قوله تعالى: ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الْآلِينَ كَلِمَةً وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾، ﴿وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ﴾، وأمثال ذلك. (الطيبي) قوله: اهزم الأحزاب: فهزمهم الله تعالى بأن أرسل عليهم ريحًا وجنودًا لم تروها، كما ورد في سورة الأحزاب. (اللمعات) قوله: وزلزلهم: الزلزلة في الأصل: الحركة العظيمة والإزعاج الشديد، ومنه زلزلة الأرض، وهو ههنا كناية عن التخويف والتحذير. أي اجعل أمرهم مضطربًا متقلقلًا. (الطيبي)

نفع قوت المغتذي: [أبواب الجهاد]: [الراكب شيطان]: قال حق: أي معه شيطان أو شبيه به؛ إذ عادة الشياطين انفراد في أمكنة خالية كأودية وحشوش. [الحرب خدعة]: مثلث، ففتحته أفصح.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَلْوِيَةِ: ١٦٧٠- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْوَلِيدِ الْكِنْدِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ عَمَّارٍ -هُوَ الدُّهْنِيُّ- عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ وَلِوَاؤُهُ أَبْيَضٌ. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ آدَمَ عَنْ شَرِيكٍ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ آدَمَ عَنْ شَرِيكٍ. وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: «عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ». قَالَ مُحَمَّدٌ: وَالْحَدِيثُ هُوَ هَذَا. وَالِدُّهُنُّ بَطْنٌ مِنْ بَجِيلَةَ، وَعَمَّارُ الدُّهْنِيُّ هُوَ عَمَّارُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الدُّهْنِيُّ، وَيُكْنَى أَبَا مُعَاوِيَةَ، وَهُوَ كُوفِيٌّ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

بَابُ فِي الرَّايَاتِ: ١٦٧١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو يَعْقُوبَ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ مَوْلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: بَعَثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ إِلَى الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه أَسْأَلُهُ عَنْ رَايَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: كَانَتْ سَوْدَاءَ مُرَبَّعَةً مِنْ نَمْرَةٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَالْحَارِثِ بْنِ حَسَّانٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ. وَأَبُو يَعْقُوبَ الثَّقَفِيُّ اسْمُهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. وَرَوَى عَنْهُ أَيْضًا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى. ١٦٧٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ -هُوَ السَّالِحِيُّ- حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ حَيَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جُلَازٍ لَاحِقَ بْنَ حُمَيْدٍ يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَتْ رَايَةُ النَّبِيِّ ﷺ سَوْدَاءَ وَلِوَاؤُهُ أَبْيَضٌ. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الشَّعَارِ: ١٦٧٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْمُهَلَّبِ بْنِ أَبِي صُفْرَةَ، عَنْ سَمِعَ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ بَيَّتَكُمْ الْعَدُوُّ فَقُولُوا: حَمَّ لَا يُنْصَرُونَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه. وَهَكَذَا رَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ مِثْلَ رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ. وَرَوَى عَنْهُ، عَنِ الْمُهَلَّبِ بْنِ أَبِي صُفْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صِفَةِ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ١٦٧٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعٍ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ الْحَدَّادُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: صَنَعْتُ سَيْفِي عَلَى سَيْفِ سُمْرَةَ رضي الله عنها، وَرَعَمَ سُمْرَةُ رضي الله عنها أَنَّهُ صَنَعَ سَيْفَهُ عَلَى سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ حَنَفِيًّا. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ فِي عُثْمَانَ بْنِ سَعْدٍ الْكَاتِبِ، وَضَعْفُهُ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ.

بَابُ فِي الْفِطْرِ عِنْدَ الْقِتَالِ: ١٦٧٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ عَطِيَّةِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ فَرْعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ مَرَّ الظَّهْرَانِ فَأَذَنَّا بِلِقَاءِ الْعَدُوِّ، فَأَمَرْنَا بِالْفِطْرِ، فَأَفْطَرْنَا أَجْمَعُونَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخُرُوجِ عِنْدَ الْفَرَجِ: ١٦٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: رَكِبَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَسًا لِأَبِي طَلْحَةَ يُقَالُ لَهُ: مَذْدُوبٌ، فَقَالَ: «مَا كَانَ مِنْ فَرَجٍ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٦٧٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَأَبُو دَاوُدَ قَالُوا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ فَرَسُ الْمَدِينَةِ، فَاسْتَعَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا لَنَا يُقَالُ لَهُ: مَذْدُوبٌ، فَقَالَ: «مَا رَأَيْنَا مِنْ فَرَجٍ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الثَّغَابِ عِنْدَ الْقِتَالِ: ١٦٧٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه، قَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَفَرَرْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَا أَبَا عَمَّارَةَ؟ قَالَ: لَا، وَاللَّهِ مَا وَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَكِنْ وَلَّى سَرْعَانَ النَّاسِ، تَلَقَّيْتُهُمْ هَوَازِنَ بِالنَّبْلِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَغْلَتِهِ، وَأَبُو سُفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رضي الله عنه أَخَذَ بِلِجَامِهَا، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

حاشية: قوله: باب في الرايات: الراية: علم الجيش يسمى أم الحرب، وهو فوق اللواء. قوله: من غرة: بفتح نون وكسر ميم، بردة من صوف أو غيره مخططة. وقيل: الكساء. (المجمع) قوله: راية: [العلم الضخم، واللواء دون الراية. (ط)] قوله: باب ما جاء في الشعار: الشعار في الأصل: العلامة التي تنصب؛ ليعرف الرجل بها رفقته. (الطبيعي) قوله: حم لا ينصرون: معناه: بفضل السور المفتحة بـ«حم» ومنزلتها من الله لا ينصرون، وقيل: إن الحواميم السبع سور لها شأن. (الطبيعي) قوله: حنفيا: أي على هيئة سيوف بني حنيفة، قبيلة مسيلمة؛ لأن صانعه منهم أو ممن يعمل كعملهم. قوله: مر الظهران: بفتح الميم والطاء، موضع قريب من مكة. (الطبيعي) قوله: يقال له مذدوب: المذدوب أي المطلوب من النذب، الرهن الذي يجعل في السباق. وقيل: سمي به لندب في جسمه، وهو أثر الجرح. قوله: كان فرج بالمدينة إلخ: قال في «المجمع»: الفرع: الخوف، ومنه: «فرع أهل المدينة ليلاً، فركب فرسا لأبي طلحة» أي استغاثوا. يقال: فرغت إليه فأفرغني؛ أي استغثت إليه فأغاثني. قوله: وإن وجدناه لبحرا: أي واسع الجري كالبحر، لا ينفذ جريه كما لا ينفذ ماؤه. (مجمع البحار) قوله: لا والله ما ولي إلخ: نفي للكلام السابق، أي لا يعتبر التولي والفرار ما لم يكن ولي الإمام. والله أعلم. قوله: سرعان إلخ: إهو -بفتحتين- أوائلهم الذين يتسارعون إلى الشيء.

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ :: أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٦٧٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ الْمُقَدِّيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه. قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا يَوْمَ حُنَيْنٍ وَإِنَّ الْفِتْنَتَيْنِ لَمَوْلَيَتَانِ وَمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِائَةُ رَجُلٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. ١٦٧٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه. قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَحْسَنَ النَّاسِ وَأَجْوَدَ النَّاسِ وَأَشْجَعَ النَّاسِ. قَالَ: وَلَقَدْ فَرَعَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ لَيْلَةَ سَمِعُوا صَوْتًا. قَالَ: فَتَلَقَّاهُمُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَلَى فَرَسٍ لِأَبِي طَلْحَةَ عُرِيٍّ وَهُوَ مُتَقَلِّدُ سَيْفِهِ. فَقَالَ: «لَمْ تَرَغُوا، لَمْ تَرَغُوا». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «وَجَدْتُهُ بِحَرًّا» يَعْنِي الْفَرَسَ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السُّيُوفِ وَحِلْيَتِهَا: ١٦٨١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صُدْرَانَ أَبُو جَعْفَرٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا طَالِبُ بْنُ حَجِيرٍ عَنْ هُرَيْدٍ -وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ- عَنْ جَدِّهِ مَزِيدَةَ رضي الله عنه. قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَى سَيْفِهِ ذَهَبٌ وَفِصَّةٌ. قَالَ طَالِبٌ: فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْفِصَّةِ، فَقَالَ: كَانَتْ قَبِيعَةً السَّيْفِ فِصَّةً. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَجَدْتُ هُرَيْدَ اسْمُهُ مَزِيدَةُ الْعَصْرِيُّ. ١٦٨٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه. قَالَ: كَانَتْ قَبِيعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِنْ فِصَّةٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَهَكَذَا رَوَى عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه. وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ: كَانَتْ قَبِيعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِنْ فِصَّةٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الدَّرْعِ: ١٦٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَادٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رضي الله عنه. قَالَ: كَانَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم دِرْعَانِ يَوْمَ أُحُدٍ، فَتَنَهَضَ إِلَى الصَّخْرَةِ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ، فَأَقْعَدَ طَلْحَةَ تَحْتَهُ، فَصَعِدَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم حَتَّى اسْتَوَى عَلَى الصَّخْرَةِ. فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «أَوْجَبَ طَلْحَةُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ وَالسَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمِغْفَرِ: ١٦٨٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه. قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَامَ الْفَتْحِ، وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ، فَقِيلَ لَهُ: ابْنُ خَطْلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ. قَالَ: «افْتُلُوهُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، لَا نَعْرِفُ كَيْفَ أَحَدٍ رَوَاهُ غَيْرَ مَالِكٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْخَيْلِ: ١٦٨٥- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبَثَرُ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ غُرُوَةَ الْبَارِقِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «الْخَيْرُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ: الْأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَجَرِيرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدٍ وَالْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ وَجَابِرٍ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَغُرُوَةُ هُوَ ابْنُ أَبِي الْجَعْدِ الْبَارِقِيِّ. وَيُقَالُ: غُرُوَةُ بْنُ الْجَعْدِ. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: وَفِيهِ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّ الْجِهَادَ مَعَ كُلِّ إِمَامٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْخَيْلِ: ١٦٨٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ الْهَاشِمِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ -هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ- حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «يُمْنُ الْخَيْلِ فِي الشُّقْرِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ شَيْبَانَ. ١٦٨٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ،

العرف الشذبي: قوله: باب ما يستحب من الخيل: تحسينه ~~في~~ هذا ليس بالتشريع بل بالتجربة. قوله: يمين الخيل في الشقر: الأشقر: الذي يكون أشعار ذنبه ورقبه ولون بدنه أحمر، والمجل طلق اليمين: ما يكون إحدى قوائمه مخالفة للون للآخرى.

حاشية: قوله: أنا النبي لا كذب إلخ: أي أنا نبي حق لا كذب فيه، فلا أفرقة بأنه ينصر نبيسه. وذكر جده عبد المطلب دون أبيه؛ تشجيعاً لهم باشتهار عبد المطلب بأنه سيولد له من يسود الناس. (الجمع) قوله: عري: بضم مهملة وسكون راء. وقيل: بكسر راء وتشديد ياء. (الجمع) قوله: لم تراعوا: أي لا تراعوا، بمعنى النهي، أي لا تفزعوا. أي لا فرع، فاسكتوا. (الجمع) قوله: قبعة السيف: هي التي تكون على رأس قائم السيف. وقيل: هي ما تحت شارب السيف. قال الطيبي: هو ما على طرف مقبضه إلى جانب المقطع من فضة أو حديد. هذا كله في (الجمع)، وفي (القاموس): قبعة السيف -كسفية- ما على طرف مقبضه من حديد أو فضة. قوله: يقول أوجب طلحة: [أي أوجب الجنة والشفاعة لهذا العمل]. قوله: المغفر: كمنبر، وهاء وكتابة: زرد من الدرع يلبس تحت الفلنسة، أو حلق يتقنع بها المتسلح. (القاموس) قوله: الخير معقود في نواصي الخيل إلخ: [جمع «ناصية»، وهي قصاص الشعر، يريد ذواتها] أي ما يحصل الجهاد الذي فيه خير الدنيا والآخرة، كما بينه بقوله: «الأجر والمغنم»، كذا في «اللمعات». قوله: يمين الخيل في الشقر: الشقرة في الخيل: الحمرة الصافية بجمرة معها الغرغرة والذئب، فإن اسود فهو الكميت. (الصالح)

نفع قوت المفتدي: [أوجب طلحة]: أي استحقق الجنة بهذا الفعل.

حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاجٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «خَيْرُ الْخَيْلِ الْأَدْهَمُ الْأَفْرَحُ الْأَرْثَمُ، ثُمَّ الْأَفْرَحُ الْمُحَجَّلُ طُلُقُ اليمِينِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَدْهَمَ فَكُمَيْتٌ عَلَى هَذِهِ الشَّيْءِ». حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْخَيْلِ: ١٦٨٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا سَلَمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ كَرِهَ الشَّكَالَ فِي الْخَيْلِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَثْعَمِيِّ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه نَحْوَهُ. وَأَبُو زُرْعَةَ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ اسْمُهُ هَرِمٌ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ قَالَ: قَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: إِذَا حَدَّثْتَنِي فَحَدَّثْتَنِي عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، فَإِنَّهُ حَدَّثَنِي مَرَّةً بِحَدِيثٍ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِسَنَيْنَ، فَمَا خَرَمَ مِنْهُ حَرْفًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّهَانِ: ١٦٨٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَزِيرِ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرُقِيُّ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَسَرَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَجْرَى الْمُضَمَّرَ مِنَ الْخَيْلِ مِنَ الْخَفِيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ، وَبَيْنَهُمَا سِتَّةُ أَمْيَالٍ، وَمَا لَمْ يُضَمَّرْ مِنَ الْخَيْلِ مِنَ ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، وَبَيْنَهُمَا مِيلٌ. وَكُنْتُ فِيمَنْ أَجْرَى، فَوُتِبَ لِي فَرَسِي جَذَارًا. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ وَأَنَسٍ وَعَائِشَةَ رضي الله عنهن. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ. ١٦٩٠- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ نَافِعٍ بْنِ أَبِي نَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَصْلِ أَوْ حُفِّ أَوْ حَافِرٍ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يُنْزَى الْحُمْرُ عَلَى الْخَيْلِ: ١٦٩١- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ سَالِمٍ أَبُو جَهْضَمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَبْدًا مَأْمُورًا، مَا اخْتَصَّنَا دُونَ النَّاسِ بِشَيْءٍ إِلَّا بِثَلَاثٍ: أَمَرْنَا أَنْ نُسَبِّحَ الْوُضُوءَ، وَأَنْ لَا نَأْكُلَ الصَّدَقَةَ، وَأَنْ لَا نُنْزِيَ حِمَارًا عَلَى فَرَسٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي جَهْضَمٍ هَذَا، فَقَالَ: «عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: حَدِيثُ الثَّوْرِيِّ غَيْرُ مُحْفُوظٍ، وَهَمَّ فِيهِ الثَّوْرِيُّ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ: «عَنْ أَبِي جَهْضَمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما».

العرف الشاذي: قوله: باب ما يكره من الخيل: مداره أيضًا على التحرية لا أنه تشريع وإخبار. قوله: كره الشكال إلخ: في تفسيره اختلاف الأقوال، والأصوب: الذي يكون إحدى رجله وبديه من خلاف بلون واحد، والأخريان بلون غيره. قوله: باب ما جاء في الرهان: المسابقة، ويطلق على المال المقرر في مسابقة الخيل. والمسألة أن المال لو كان من جانب فحائر، وإلا فلا: وأما إذا كان من الجانبين فلجواز صورة: أن يدخل الثالث المحلل، ويقول: إن سبقت فأخذ منكما وإلا فلا أعطي. ويشترط في المحلل أن يحتمل فرسه أن يسبق، ودليل التحليل ما أخرجه أبو داود. وجه جواز الشرط من الجانبين عند دخول المحلل المذكور في «الزليعي» شرح «الكنز»، ولقد تعرض إليه ابن تيمية أيضًا، وذكر فروعه في بعض تصانيفه. قوله: لا سبق إلا في نصل إلخ: السابق - بسكون الوسط - مصدر بمعنى الرهان، وأما بفتح فهو المال المقرر. ويدل حديث الباب على قصر الشرط على ما ذكر في حديث الباب، لكن الفقهاء اختلفوا به أشياء أخر. قوله: باب ما جاء في كراهية أن ينزى الحمر على الخيل: نزو الحمار على الفرس غير مرضي. وقال الطحاوي: إن النهي هي إرشاد وشفقة؛ كيلا يكون تقليل آلة الجهاد؛ فإن الفرس يعمل ما لا يعمل البغل، فالحاصل أن تحصيل البغال ليس غير جائز.

حاشية: قوله: الأدهم: [ما يشتد سواده] الأسود. والأفرح: هو الذي في جبهته قرحة - بالضم -، وهو بياض يسمر في وجه الفرس دون الغرة. (بجمع البحار) قوله: الأرثم: [الذي شفته العلبا بياضاً]. قوله: طلق اليمين: [أي مطلقها ليس فيها تحجيل، هو بضم طاء ولام. (المجمع) قوله: فكمت: وهو الفرس الذي بين السواد والحمرة، وقيل: الذي ذنبه وعرفه أسودان، والباقي الأحمر. (الجامع) قوله: كره الشكال إلخ: هو أن يكون ثلاث قوائم منه محجلة، وواحدة مطلقة، تشبيهاً بشكال تشكل به الخيول، فإنه يكون في ثلاث قوائم غالباً. وقيل: هو أن تكون الواحدة محجلة، والثلاث مطلقة. وقيل: أن تكون إحدى يديه وإحدى رجله من خلاف محجلتين. (بجمع البحار) قوله: أجرى المضمر: الإضممار والتضمير: أن يقلل علفها بعد السمن مدة، وتدخل بيتا كنيها، وتجلل فيه؛ لتعرق عرقها، فيخف لحمها وتقوى على الجري. قوله: لا سبق إلخ: السابق - بفتح باء - ما يجعل من المال رهناً على المسابقة، وبالسكون مصدر سبق، وصحح الفتح. والمعنى: لا يخل أحد المال بالمسابقة إلا في هذه الثلاثة، وهي الإبل والخيل والسهام. وقد ألحق بها الفقهاء ما كان بمعناها. قال الطيبي: ويدخل في معناها البغال والحمر والفيل. (بجمع البحار)

نفع قوت المغتذي: [خير الخيل الادهم]: [وهو الأسود [الأفرح]: بقاف وحاء: ما بوجهه قرحة كغرة دون الغرة. [الإرثم]: براء فمثلة من الرثم كعبد: بياض في جحفة فرس عليا، والجحفة لذوات حافر كشفة لنا، قال الجوهري بالنهاية: ما انفه وشفته العليا أبيض. [المحجل]: كمعظم: ما بقوائمه بياض. [طلق إلخ]: هي الحالية من بياض مع وجوده ببقيتها. [فكمت]: كزير، هو ما لونه فيه سواد وحمرة، يستوي به ذكر وأنثى. [على هذه الشية]: بنقط سين فتحية فهاء كعنب، أي على هذا اللون والصفة. [كره الشكال في الخيل]: هو ما برجله يمين وبيده يسرى أو يمين. [وقد رواه شعبة عن عبد الله بن يزيد الخثعمي]: بنقط حاء فمثلة فعين فميم كنسب جعفر. قال حق: كذا بأصولنا، فصوله: «النخعي» بنون فقط حاء فعين كنسب سبب. كذا في «م» و«ن»، وليس له عندهما إلا هذا. وما رأيت روى عنه غير شعبة. [من الخفيا]: بحاء ففاء فتحية فمد كيبضاء بالمشهور ويقصر ويضم وبتحتية ففاء. [إلى ثنية الوداع]: هي قرب طيبة من جهة الشام، سميه؛ إذ يشيع إليها من خرج منها. [إلى مسجد بني زريق]: بزاي فراء كزير. [الاسبق]: كسبب، وهو ما يجعل للسابق على سبقه من جعل. قال طب: كسبب أصح رواية. إما اختصنا دون الناس بشيء إلا بثلاث: أمرنا أن نسبح الوضوء، وأن لا نأكل الصدقة، وأن لا ننزى حماراً على فرس: [قال حق: ظاهرة: أن الأمر بإسباغها والنهي عن إنزاء الحمر على الخيل مخصوص بهم كأكل الصدقة، ولم يخص العلماء هذين الأمرين بهم، فإسباغها عام لكل، نعم بـ] «صحيح ابن خزيمة» ما يقتضي التخصيص في الإنزاء إذا زاد بأجره. قال موسى: فلقيت عبد الله بن حسن فقلت: إن عبد الله بن عبيد الله حدثني بكذا وكذا؟ فقال: إن الخيل كانت بيني هاشم قليلة فأحب أن تكثر فيهم. قال حط: فظهر التخصيص مع نص العلماء على أن إنزاء حمر على خيل جائز غير حرام، وقد أظن بتقريره. وأما [إسباغها فله واجب بخصوصية لكل صلوة، كما هو] [نزي] قال حق: والأشهر رواية بضم نون «نزي» الأول، فسكون ثان، وكسر زاي، كنعطي. وجاز بفتح ثان وتشديد زاي كزكي. قال الجوهري: «نزي» الذكر على الأنتى نزاء ككتاب، يقال في حافر وظلف وسباع: أنزاه غيره ونزاه تزيه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِفْتَاكِ بِصَعَالِيكِ الْمُسْلِمِينَ: ١٦٩٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَرْطَاةَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ابْغُؤُنِي فِي ضَعْفَائِكُمْ؛ فَإِنَّمَا تُرْزَقُونَ وَتُنْصَرُونَ بِضَعْفَائِكُمْ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَجْرَائِ عَلَى الْحَيْلِ: ١٦٩٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةَ رُقْفَةً فِيهَا كَلْبٌ وَلَا جَرَسٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعَائِشَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنهن. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَنْ يُسْتَعْمَلُ عَلَى الْحَرْبِ: ١٦٩٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، حَدَّثَنَا الْأَخْوَصُ بْنُ جَوَابٍ أَبُو الْجَوَابِ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ جَيْشَيْنِ، وَأَمَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَعَلَى الْآخَرِ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ، فَقَالَ: «إِذَا كَانَ الْقِتَالُ فَعَلِيٌّ». قَالَ: فَافْتَتَحَ عَلِيٌّ حِصْنًا، فَأَخَذَ مِنْهُ جَارِيَةً، فَكَتَبَ مَعِيَ خَالِدٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَشِي بِهِ، فَقَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَرَأَ الْكِتَابَ فَتَغَيَّرَ لَوْنُهُ، ثُمَّ قَالَ: «مَا تَرَى فِي رَجُلٍ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟» قُلْتُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ وَغَضَبِ رَسُولِهِ، وَإِنَّمَا أَنَا رَسُولٌ. فَسَكَتَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْأَخْوَصِ بْنِ جَوَابٍ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «يَشِي بِهِ» يَعْنِي التَّمِيمَةَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِمَامِ: ١٦٩٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَلَا كُتِبَ رَاعٍ، وَكُتِبَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ؟» فَالْإِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ بَعْلِهَا، وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ. أَلَا فَكُتِبَ رَاعٍ، وَكُتِبَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَسٍ وَأَبِي مُوسَى رضي الله عنهم. حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَحَدِيثُ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه غَيْرُ مُحْفُوظٍ، وَحَدِيثُ أَنَسٍ رضي الله عنه غَيْرُ مُحْفُوظٍ. وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ الرَّمَادِيُّ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. أَخْبَرَنِي بِذَلِكَ مُحَمَّدٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ بَشَّارٍ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَرَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا. وَهَذَا أَصَحُّ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَرَوَى إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ سَائِلٌ كُلَّ رَاعٍ عَمَّا اسْتَرْعَاهُ».

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الاستفتاح بصعاليك المسلمين: الصعاليك: الغرباء. وبمثل هذا الحديث تمسك بعض أهل العصر على التوسل بالصالحين المعارف في زماننا. وصنف ابن تيمية كتاباً في عدم جواز التوسل بالصالحين المعارف في زماننا، أي الدعاء بمثل أن يقول: اللهم اقبل دعائي بحق فلان وتوسله. والحال أن ذلك لم يأت إليه ولم يستند منه دعاء، وإنما هو توسل لساني فقط. ولكن للشوكاني رسالة في الجواز. ولقد أتى ابن تيمية بنقول العلماء من المذاهب الأربعة، ونقل من الحنفية عن «تجريد القدوري» ما في «التأخرية» معزيا إلى «المنتقى» عن أبي يوسف عن أبي حنيفة: لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به، وكره قوله: «بحق أنبيائك ورسلك وأوليائك». ولينظر في مراده. قوله: باب ما جاء في الأسراس على الخيل: اعلم أن مدلول الحديث جواز المعارف، وجوزها بعض الصوفية مثل جلال الدين الدواني. والعجب أن الحافظ ابن حزم أيضاً جوزها، وأسقط جميع الأحاديث الدالة على عدم الجواز. وكان في «صحيح البخاري» قال النبي ﷺ: «يكون في أمتي من يحلون المعازف والحريز». وقال ابن حزم: إن في «البخاري» تعليقاً، والسند معنعن، والحال أن المحدثين أوصلوه وأثبتوا السماع. واعلم أن المعارف ما يضرب بالقلم، والملاهي ما يضرب بالأيدي. وذهب جمهور الأئمة وأهل المذاهب الأربعة إلى التحريم، واستثنوا الطبل والدهل للتسحر أو الوليمة أو لغرض صحيح آخر. ثم سند حديث الباب على شرط مسلم، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي من مقروونات البخاري، وفي موضع في تفسير سورة الجمعة هو راو مستقل بلا قرآن. وقال الحافظ: إن في تفسير سورة الجمعة هو عبد العزيز بن محمد بن أويس الدراوردي. أقول: إنه إما من سهو القلم أو من نسخ الكاتب. وأحاديث أخر تدل على عدم الجواز، وهي صحاح. وما في تذكرات المشايخ الجشتية مثل «اقتباس الأنوار» من أن بعض المتقدمين من الصوفية ارتكبوا السرد، فأقول: إن السرد لفظ فارسي، ولا يطلق على ضرب المعارف، بل على سماع الأشعار فقط. ويجب أن يعلم أن الصوفية المتقدمين لم يثبت عنهم سماع المعارف. قوله: فأخذ منه جارية: لعله أخذه بإذن النبي ﷺ. وقال الطحاوي رحمته الله: إن الإمام إذا أجاز القسمة للعامل تجوز له القسمة ثمة.

حاشية: قوله: بصعاليك المسلمين: في «شرح السنة»: أن النبي ﷺ كان يستفتح بصعاليك المهاجرين. الصعلوك - كعصفور - الفقير. تصعلك: افتقر. والاستفتاح: الاستنصار والافتتاح. وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿وَكَاؤُوا مِنْ قَبْلِ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ﴾، أي يستنصرون على المشركين، ويقولون: اللهم انصرنا بنبي آخر الزمان. فكذلك كان رسول الله ﷺ يقول: «اللهم انصرنا بفقرائنا المهاجرين». ويمكن أن يكون بمعنى الافتتاح، أي كان يفتح بهم في الإحسان. كذا في الحواشي، والوجه هو الأول، كذا في «اللمعات». قوله: ابغوني في ضعفاكم: أي اطلبوني فيهم؛ فإني معهم صورة في بعض الأوقات؛ لعظم منزلتهم. وهو هي عن مخالطة الأغنياء. وهو بقطع همزة وصلها. (بجمع البحار) قوله: رفقاً: (بضم الراء وكسرهما، الجماعة المرافقون في السفر. (السيوطي) قوله: كلب: (لكونه نجساً أو لقيح رائحته). قوله: ولا جرس: هو الجللجل الذي تعلق على الدواب. قيل: إنما كرهه؛ لأنه يدل على أصحابه بصوته، وكان شيئاً يجب أن لا يعلم العدو به حتى يأتيتهم فجأة. وقيل غير ذلك. (النهاية) قوله: كلكم راع الخ: أي حافظ مؤتمن. والرعية كل من شئله حفظ الراعي ونظره، ولا أقل من كونه راعياً على أعضائه وجوارحه وقواه. «مسؤول عن عيته» أي عما يجب رعايته، أي مؤتمن على من يليه من رعيته المحفوظة، فعيلة بمعنى مفعولة. (بجمع البحار)

نفع قوت المغتذي: (ابغوني في الضعفاء): قال حق: كذا بسماعنا من «ت». وفي دون: «ابغوني الضعفاء» بخذف «في». ولأحمد والطبراني: «ابغوني ضعفاءكم». قال جوهري: بغاه: طلبه وهمزه قطع رباعي، وأما المصنف فوصل لا غير؛ إذ عداه لمفعول واحد، أي اطلبوني في مجالس ضعفاكم؛ فإني أرتفع عليهم. [رفقة]: مثلث، فضمه أشهر. [تشي به]: بفتح فوقية فكسر نقط سنيه كترمي، من: وشئ به السلطان: سعى.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ قُلْتَ؟» قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَيْكَفَرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ إِلَّا الدِّينَ؛ فَإِنَّ جَبْرِئِيلَ قَالَ لِي ذَلِكَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ جَحْشٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ؓ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. نَحْوُ هَذَا. وَرَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ نَحْوَ هَذَا عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ ؓ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي دَفْنِ الشَّهَدَاءِ: ١٧٠٣- حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ مَرْوَانَ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي الدَّهْمَاءِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَامِرٍ ؓ. قَالَ: سُكِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجِرَاحَاتُ يَوْمَ أُحُدٍ، فَقَالَ: «اخْفِرُوا وَأَوْسِعُوا وَأَحْسِنُوا وَادْفِنُوا الْإِثْنَيْنِ وَالثَلَاثَةَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ، وَقَدِّمُوا أَكْثَرَهُمْ قُرَانًا». فَمَاتَ أَبِي، فَقَدِّمَ بَيْنَ يَدَيَّ رَجُلَيْنِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ خَبَّابٍ وَجَابِرٍ وَأَنَسٍ ؓ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى سُفْيَانُ وَغَيْرُهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَامِرٍ ؓ. وَأَبُو الدَّهْمَاءِ اسْمُهُ قِرْفَةُ بْنُ بُهَيْسٍ. بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَشُورَةِ: ١٧٠٤- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمَ بَدْرٍ، وَجِئَءَ بِالْأَسَارَى، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَقُولُونَ فِي هَؤُلَاءِ الْأَسَارَى؟». وَذَكَرَ قِصَّةَ طَوِيلَةً. وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَأَبِي أَيُّوبَ وَأَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ؓ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَأَبُو عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ. وَيُرْوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ. قَالَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَكْثَرَ مَشُورَةً لِأَصْحَابِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

بَابُ مَا جَاءَ لَا تُفَادَى جِيفَةُ الْأَسِيرِ: ١٧٠٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ: أَنَّ الْمُشْرِكِينَ أَرَادُوا أَنْ يَشْتَرُوا جَسَدَ رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَبَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيعَهُمْ. هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْحَكَمِ. وَرَوَاهُ الْحُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ أَيْضًا عَنِ الْحَكَمِ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: ابْنُ أَبِي لَيْلَى لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: ابْنُ أَبِي لَيْلَى صَدُوقٌ، وَلَكِنْ لَا يُعْرَفُ صَحِيحُ حَدِيثِهِ مِنْ سَقِيمِهِ، وَلَا أُرْوَى عَنْهُ شَيْئًا. وَابْنُ أَبِي لَيْلَى هُوَ صَدُوقٌ فَقِيهٌ، وَرَبَّمَا يَهُمُّ فِي الْإِسْنَادِ. حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ قَالَ: فَقَهَاؤُنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شُبْرَمَةَ.

بَابُ: ١٧٠٦- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؓ. قَالَ:

العرف الشدي: قوله: باب ما جاء في المشورة: أصل معنى المشورة أخذ العسل، والغرض هو الرجوع إلى القلب. قوله: وذكر قصة طويلة: والقصة أنه قال عمر ؓ: أن يقتل الأسارى، وكان رأي النبي ﷺ وأبي بكر الصديق ؓ المفاداة، فتمشى النبي ﷺ على رأيه ورأي الصديق الأكبر، فعاتب الله، فقال النبي ﷺ: «كان عذاب الله على رأس هذه الشجرة، ولو نزل لم ينح إلا عمر». قوله: هذا حديث حسن: حسن الحديث مع أنه منقطع، وقد اشترط المصنف في «كتاب العلل» في الحديث الحسن الاتصال، فعلم أنه لم يعتز به هنا، بل تمشى على حسنه بالمتابعات والشواهد. قوله: ابن أبي ليلى لا يحتج بحديثه: عبد الرحمن بن أبي ليلى والد، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ولد، والولد فقيه وسيء الحفظ، وأبوه من رجال الصحيحين وتابعي جليل القدر. وفي روا «فتح القدير»: أن مسلماً إن أعطى كافراً خنزيراً أو خمرًا في دار الحرب، فمعه طيب للمسلم، ويجوز عند أبي حنيفة الربا في دار الحرب، وله تمسك في الحديث في «مشكل الآثار»، وذكر التفقه أيضًا. وأقول: إن الشيخ ابن همام ترك شيئاً، وهو أن الخبث عندنا خبث الكسب وخبث السبب وخبث العوض، وخبث السبب مثل السرقة والنهبة والغصب، ولا يجوز سرقة مال حربي ولا نهبه ولا غصبه؛ فإنه وإن كان مباحاً، لكنه يكون مباحاً في السحرب لا بلا حرب، وللإباحة شروط مذكورة في الفقه، والناس عنه غافلون. وأما خبث العوض فمثل الخمر والخنزير في دار الإسلام وإن كان يتراضي الطرفين؛ فإن الشريعة تفسخ العقد بطريق النيابة، وأما إذا أخذ المسلم منهما في دار الحرب، فلا خبث في السبب ولا في العوض؛ فإن الشريعة ليست بنائية في دار الحرب تفسخ العقد، والخبث إنما هو في الكسب؛ فإن تعاطي الخمر والخنزير وتداوله في الأيدي حرام. وغرضي أن الفقهاء يذكرون المسائل المتعلقة بباب في ذلك الباب، ولا يذكرون شروطها وقبورها، بل في موضع آخر، ويجب التنبيه على هذا. ويأخذ السفهاء مسألة بلا قيود وشروط، ويعترضون علينا، فاعترضوا بما في «الفتح» مغمضين عما يذكر في كتبنا من حرمة تعاطي الميتة والخنزير والخمر. قال ابن وهبان في منظومته: وما مات لا تطعمه كلباً فإنه :: حرام خبث نفعه متعذر.

حاشية: قوله: وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر: قال النووي: «غير مدبر» احتراز ممن يقبل في وقت، ويدبر في وقت. والمحتسب: هو المخلص لله تعالى. وإن قاتل عصبية أو لأخذ غنيمة ونحو ذلك، فليس له الثواب. وقوله: «إلا الدين» استثناء منقطع، ويجوز أن يكون متصلاً، أي الدين الذي لا ينو أدائه. أراد بالدين هنا ما يتعلق بذمته من حقوق المسلمين؛ إذ ليس الدائن أحق بالوعيد والمطالبة عنه من الجاني والغاصب والخائن والسارق. فإن قلت: كيف قال عطاء: «كيف قلت؟» وقد أحاطه بسؤاله علماً، وأجابه بذلك الجواب؟ قلت: ليسأل ثانياً وبجيبه بذلك الجواب، ويعلق به «إلا الدين» استدراكاً بعد إعلام جبرئيل ﷺ إياه صلوات الله عليه. (الطبيعي) قوله: وأحسنوا: أي جبدوا العمل في تسوية حفره وتنظيفه من التراب والقذرة ونحوهما. وفي «شرح الشيخ»: وقوله: «وأحسنوا» أي إلى الميت بالمبالغة في الرفق في تغسيله وتكفينه وحمله وإنزاله في القبر. (اللمعات) قوله: وادفنا الاثنين والثلاثة إلخ: هذا في حالة الضرورة، وأما في حالة الاختيار يحرر جمع اثنين في قبر واحد. كذا في «شرح الشيخ»، قاله الشيخ في «اللمعات». ويدل على الضرورة صدر الحديث، وهو قوله: «شكيتي إلى رسول الله ﷺ الجراحات يوم أُحُد». والله تعالى أعلم.

نفع قوت المغنذي: إن قتل في سبيل الله وأنت صابر محتسب: قال الزمكاني: به حث على أنه لا بد من الإخلاص لله تعالى في العمل، وذلك شرط كونه مكفراً. [مقبل غير مدبر]: قال: فلعله مقبل أبداً غير مدبر في وقت ما. أو تأكيد برفع احتمال تجوز له، ويروى عن أبي هريرة، قال: ما رأيت أحداً أكثر مشورة كرسولة ومرحمته. مصدر أشار عليه بكذا. إلا صحابه من رسول الله ﷺ: وصله البيهقي بسنة. [أرادوا أن يشتروا جسد رجل]: أي ميتاً، هو نوفل بن عبد الله بن المغيرة، من بني مخزوم.

بَعَثْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، فَحَاصَ النَّاسُ حَيْصَةً، فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، فَاخْتَبَأْنَا بِهَا وَقُلْنَا: هَلَكْنَا. ثُمَّ أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَحْنُ الْفَرَارُونَ. قَالَ: «بَلْ أَنْتُمْ الْعَكَارُونَ وَأَنَا فِتْنَتُكُمْ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «فَحَاصَ النَّاسُ حَيْصَةً» يَعْنِي أَنَّهُمْ قَرُّوا مِنَ الْقِتَالِ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «بَلْ أَنْتُمْ الْعَكَارُونَ» وَالْعَكَارُ الَّذِي يَفِرُّ إِلَى إِمَامِهِ لِيَنْصُرَهُ لَيْسَ يُرِيدُ الْفِرَارَ مِنَ الرَّحْفِ.

بَابُ: ١٧٠٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ نُبَيْحَا الْعَنَزِيِّ يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمَ أُحُدٍ جَاءَتْ عَمَّتِي بِأَبِي لِتَدْفِنَهُ فِي مَقَابِرِنَا، فَنادَى مُنَادِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: رُدُّوا الْقَتْلَى إِلَى مَصَاجِعِهَا. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

فاطمة بنت عمرو

أي ادفروهم حيث قتلوا

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَلَقِّيِ الْغَائِبِ إِذَا قَدِمَ: ١٧٠٨- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ﷺ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ تَبُوكَ خَرَجَ النَّاسُ يَتَلَقَّوْنَهُ إِلَى ثِيَابَةِ الْوَدَاعِ. قَالَ السَّائِبُ ﷺ: فَخَرَجْتُ مَعَ النَّاسِ وَأَنَا غُلَامٌ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْفِيءِ: ١٧٠٩- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أُوَيْسٍ بْنِ الْخُدَّانِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ يَقُولُ: كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِمَّا لَمْ يُوجِفِ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ، فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَالِصًا، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْرُلُ نَفَقَةَ أَهْلِهِ سَنَةً، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ فِي الْكُرَاعِ وَالسَّلَاحِ غَدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

أَبْوَابُ اللَّبَاسِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ لِلرِّجَالِ: ١٧١٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «حَرَّمَ لِبَاسُ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبَ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي، وَأُحِلَّ لِإِنَاثِهِمْ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَأُمِّ هَانِيٍّ وَأَنَسٍ وَحُذَيْفَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَجَابِرٍ وَأَبِي رِيحَانَةَ وَابْنَ عُمَرَ وَالْبَرَاءَ ﷺ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٧١١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، عَنْ عُمَرَ ﷺ: أَنَّهُ خَطَبَ بِالْجَابِيَةِ فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ أَصْبُعَيْنِ أَوْ ثَلَاثِ أَوْ أَرْبَعٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

اسم موضع في الشام

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الفيء: الغنيمة ما حصلت بركض الخيل والركاب، وما حصل بدونه فهو فيء. ولي ههنا إشكال، وهو أن نص القرآن يدل على أن أموال بني النضير لم تحصل بإيثاف الخيل، فتكون فيئا، والحال أن المسلمين حاصروا بني نضير أيامًا، فيكون فيه إيثاف خيل، كما في كتب السير، فتعارض الأمر. وإن قيل: ما وقع الحرب، بل صالح بنو النضير؛ فأنهم قالوا: إن الأموال المنقولة لنا، وغير المنقولة لكم. فيكون فيئا؛ لأن آخره الصلح. قلت: لا يشفي هذا ما في الصدور؛ فإن الصلح في الآخر يكون في الغزوات كلها، ولا يكون العبرة لذلك الصلح، فالإشكال على حاله. واحتلف الشافعية والحنفية في فتح مكة، قلنا: إن فتحها كان غلبة وعتوة. وقالوا: إن فتحها كان صلحًا. وأدلتنا قوية حتى أن عجز الشافعية عن الجواب، ولعل التساهل قال: إن آخر أمر فتح مكة وقوع الصلح وإن لم يكن في أوله. والله أعلم. قوله: باب ما جاء في الحرير والذهب للرجال: قال الحنفية: إن استعمال أواني الذهب غير جائز للرجال والنساء، ويجوز الحرير للرجال قدر أربعة أصابع، والعبرة لأصابع اللباس، وليس الثوب الذي لحمته وسداه حرير حرام، والذي لحمته غير حرير جائز، والعكس غير جائز، ولو كان الحرير مطرًا فلكذلك التفصيل. الطراز: السنجاف. والمنسوج (كثيرة) إن كان مفرقا وقدرا زائدا على أربعة أصابع فلا يجوز، وإن كان غير مفرق فيحول إلى رأي من يراه بعيدًا؛ فإنه لو وجده مفرقا لا يجوز، وإلا فيجوز، والنعل المزركش إن كان مفرقا فلا يجوز، وإلا فيجوز. قوله: خطب بالجابية: اعلم أن خطبة عمر ﷺ في الجابية طويلة، وتوجد قطعًا في كتب الحديث، ولا توجد بجمعها في الكتب.

حاشية: قوله: فحاص الناس حيصة: أي فمالوا ميلة، من الحيص، وهو الميل. وإن أراد بالناس أعدائهم، فالمراد بما الحملة، أي حملوا علينا حملة، وجالوا جولة، فاهزمنا عنهم، وأتينا المدينة. وإن أراد به السرية فمعناها الفرار والرجعة، أي مالوا عن العدو ملتجئين إلى المدينة. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا﴾. (الطبيي) قوله: بل أنتم العكارون: أي الكرارون إلى الحرب والعتافون نحوها. قوله: وأنا فتنكم: الفتن: الفرقة والجماعة من الناس في الأصل، والطائفة التي تقيم وراء الجيش؛ فإن كان عليهم خوف أو هزيمة التجؤوا إليه. ذهب النبي ﷺ في قوله: «وأنا فتنكم» إلى قوله تعالى: ﴿أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ﴾. يهتد بذلك عذرهم في الفرار، أي تحيزتم إلي، فلا حرج عليكم. كذا قاله الطبيي. قوله: تبوك: وهي أرض بين الشام والمدينة، والمسيرة بينها وبين المدينة نصف شهر، ووقع غزوها في سنة تسع من الهجرة، وهي آخر غزواته ﷺ. (اللمعات) قوله: نية الوداع: [موضع بالمدينة، سميت بها؛ لأن من سافر كان يودع ثمة ويشيع إليها. (اللمعات)] قوله: مما لم يوجف المسلمون إلخ: الإيجاف: سرعة السير، وأوجف دأبته: حثها على السير. قوله: «في الكراع» هو اسم لجماعة الخيل، أي يجعله في الخيل المربوط في الغزو. كذا في «مجمع البحار». قوله: ركاب: [ككتاب، الإبل، واحدها راحلة. (القاموس)] قوله: حرم لباس الحرير إلخ: قال في «البرهان»: وليس خالصه مكروه في الحرب عندنا، أي عند أبي حنيفة؛ لأنه لا فصل فيما رويناه، والضرورة تدفع بالمخلوط، وهو الذي لحمته حرير، وسداه غير ذلك. وأباحاه كالشافعي ومالك؛ لما في «كامل ابن عدي» عن الحكم بن عمير، وكان من أصحاب النبي ﷺ، قال: رخص رسول الله ﷺ في لباس الحرير عند القتال. ولكن أعله عبد الحق بعمسى من رواته، وقال: إنه ضعيف عندهم، بل متروك.

نفع قوت المعتدي: [فحاص الناس حيصة:] قال حق: ثبت بأصول سماعنا من «ت» يهجم ونقط ضاد. ومن «و» بجاء وصاد، أي مالوا وحاء دامعا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ فِي الْحَرْبِ: ١٧١٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ شَكَا الْقَمَلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ لَهُمَا، فَرَخَّصَ لَهُمَا فِي قُمُصِ الْحَرِيرِ. قَالَ: وَرَأَيْتُهُ عَلَيْهِمَا. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ: ١٧١٣- حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، حَدَّثَنِي وَاقِدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ قَالَ: قَدِمَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه فَأَتَيْتُهُ، فَقَالَ: مَنْ أَنْتَ؟ فَقُلْتُ: أَنَا وَاقِدُ بْنُ عَمْرٍو. قَالَ: فَبَكِي، وَقَالَ: إِنَّكَ لَشَبِيهٌ بِسَعْدٍ، وَإِنَّ سَعْدًا كَانَ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ وَأَطْوَلَ. وَإِنَّهُ بُعِثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ جُبَّةً مِنْ دِيْبَاجٍ مَنْسُوجٍ فِيهَا الذَّهَبُ، فَلَبِسَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ فَقَامَ أَوْ قَعَدَ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَلْمِسُونَهَا فَقَالُوا: مَا رَأَيْنَا كَالْيَوْمِ ثَوْبًا قَطُّ. فَقَالَ: «أَتَعْجَبُونَ مِنْ هَذَا؟ لَسْنَا دِئِلُ سَعْدٍ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِمَّا تَرَوْنَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنها. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخَصَةِ فِي الثَّوْبِ الْأَحْمَرِ لِلرِّجَالِ: ١٧١٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ رضي الله عنه قَالَ: مَا رَأَيْتُ مِنْ ذِي لِسْمَةٍ فِي حُلَةٍ حُمْرَاءَ أَحْسَنَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَهُ شَعْرٌ يَضْرِبُ مَنْكِبَيْهِ، بَعِيدٌ مَا بَيْنَ الْمَنْكِبَيْنِ، لَمْ يَكُنْ بِالْقَصِيرِ وَلَا بِالطَّوِيلِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَأَبِي رِمَّةٍ وَأَبِي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْمُعْصَفِرِ لِلرِّجَالِ: ١٧١٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ وَالْمُعْصَفِرِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه. حَدِيثٌ عَلِيٌّ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْفِرَاءِ: ١٧١٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى الْفَرَارِيُّ، حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ هَارُونَ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَلْمَانَ رضي الله عنه قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ السَّنَنِ وَالْجُبْنِ وَالْفِرَاءِ؟ فَقَالَ: «الْحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنْهُ». وَفِي الْبَابِ عَنِ الْمُغِيرَةِ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَرَوَى سُفْيَانُ وَغَيْرُهُ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَلْمَانَ رضي الله عنه قَوْلَهُ. وَكَأَنَّ الْحَدِيثَ الْمَوْقُوفَ أَصَحُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ: ١٧١٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاجٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه يَقُولُ: مَاتَتْ شَاةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِيهَا: «أَلَا نَزَعْتُمْ جِلْدَهَا ثُمَّ دَبِغْتُمُوهُ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ؟». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ وَمَيْمُونَةَ وَعَائِشَةَ رضي الله عنهن. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا. وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ رضي الله عنها. وَرَوَى عَنْهُ، عَنْ سَوْدَةَ رضي الله عنها. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يُصَحِّحُ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَحَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ رضي الله عنها، وَقَالَ: احْتَمَلْتُ أَنْ يَكُونَ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «عَنْ مَيْمُونَةَ رضي الله عنها». وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. ١٧١٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَغْلَةَ،

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في لبس الحرير في الحرب: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: يجوز في الحرب ما كان سداً شيئاً ولحمته حريراً في الحرب، لا في غيره، ويجوز العكس في الحرب وغيره، ولا يجوز في الحرب الحرير الخالص. قوله: فرخص لهما إلخ: في بعض الروايات أنهما كانا مبتليين في الحكمة (غارث). وهذا الحديث نظير التداوي بالأبوال. قوله: حدثنا أبو عمار إلخ: في هذا الحديث شيان، أحدهما: أن مرسل الثوب ليس بسعد، بل رجل آخر. اللهم إلا أن يُقرأ: «بُعِثَ» بجهولاً. وثانيهما: أنه ﷺ لم يلبسه أصلاً. قوله: باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت: في كتب الشافعية أن الجلد يطهر بالدباغة. وذكر في «طبقات الشافعية» مناظرة الشافعي وأحمد رضي الله عنهما، وتدل المناظرة على عدم الطهارة بالدباغة عند الشافعي وأحمد رضي الله عنهما. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: كل إهاب إذا دبغ فقد طهر إلا جلد الأدمي والخنزير خلافاً لمالك رضي الله عنه. وأما الاختلاف في الكلب فقد مر في «البخاري».

حاشية: قوله: لمناديل إلخ: جمع «منديل»، أشار به إلى عظم رتبته. والمنديل -بكسر ميم- ما يحمل في اليد للوسخ والامتهان. أي أدنى ثياب سعد بن معاذ الأوسي خير من هذه الجبة. (بجمع البحار) قوله: لمة: [وهي من الشعر ما أُلِمَّ على المنكبين]. قوله: حلة حمراء: هما بردان بمانيان منسوجان بخطوط حمراء مع سود. (بجمع البحار) قوله: القسي: وهي ثياب من كتان مخلوط بخرير، نسبت إلى قرية «قس» بفتح قاف، وقيل: بكسرهما. وقيل: أصله «قزي» بالزاي، نسبة إلى «القر» ضرب من الإبريسم، فأبدلت سيمًا. (بجمع البحار) قوله: الخبق: بضم ميم وفتح حاء مهملة وشدة موحدة مكسورة وبقاف. والمحدثون يفتحون الباء. (المعني)

نفع قوت المغنذي: [أبواب اللباس]: [شكيا القمل]: قال حق: بياء بسماعنا من «ت»، ومن: شكوا بواو فهو موابه؛ لأنه من ذوات الواو، كما حزم به الجوهري. [من ديباج بكسر داله]: بالمشهور: ما غلظ من حرير وما وشئ منه. [لمة]: بكسر لامه فشد ميمه: شعر رأس نزل عن شحمة أذن فألم بمنكبيه.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِعَ فَقَدْ طَهَّرَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ: إِذَا دُبِعَتْ فَقَدْ طَهِّرَتْ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِعَ فَقَدْ طَهَّرَ إِلَّا الْكَلْبَ وَالْخَنَزِيرَ. وَكَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ جُلُودَ السَّبَاعِ، وَشَدُّوْا فِي لُبْسِهَا وَالصَّلَاةِ فِيهَا. قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: إِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِعَ فَقَدْ طَهَّرَ» إِنَّمَا يَعْنِي بِهِ جِلْدُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ. هَكَذَا فَسَّرَهُ النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، وَقَالَ: إِنَّمَا يُقَالُ: «إِهَابٌ» لَجِلْدِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ. وَكَرِهَ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَالْحَمِيدِيُّ الصَّلَاةَ فِي جُلُودِ السَّبَاعِ. ١٧١٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ وَالشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ قَالَ: أَتَانَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَيُرْوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ عَنْ أَشْيَاخَ لَهُ هَذَا الْحَدِيثُ. وَلَيْسَ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. ١٧٢٠- وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ أَنَّهُ قَالَ: أَتَانَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ وَقَاتِهِ بِشَهْرَيْنِ. سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَذْهَبُ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ؛ لِمَا ذُكِرَ فِيهِ: «قَبْلَ وَقَاتِهِ بِشَهْرَيْنِ»، وَكَانَ يَقُولُ: هَذَا آخِرُ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ. ثُمَّ تَرَكَ أَحْمَدُ هَذَا الْحَدِيثَ لَمَّا اضْطَرَبُوا فِي إِسْنَادِهِ حَيْثُ رَوَى بَعْضُهُمْ، وَقَالَ: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ، عَنْ أَشْيَاخٍ مِنْ جُهَيْنَةَ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ جَرِّ الْإِزَارِ: ١٧٢١- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ كُلُّهُمْ يُخْبِرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ حُذَيْفَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَسَمُرَةَ وَأَبِي ذَرٍّ وَعَائِشَةَ وَهَبِيبِ بْنِ مُغْفِلٍ رضي الله عنه. حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. بَابُ مَا جَاءَ فِي دُيُولِ النِّسَاءِ: ١٧٢٢- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: فَكَيْفَ يَصْنَعُ النِّسَاءُ بِذِيُولِهِنَّ؟ قَالَ: «يُرْخِيْنَ شِبْرًا». فَقَالَتْ: إِذَا تَنَكَّشِفُ أَقْدَامُهُنَّ؟ قَالَ: «فَيُرْخِيْنَهُ ذِرَاعًا، لَا يَزِدْنَ عَلَيْهِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي الْحَدِيثِ رُخْصَةٌ لِلنِّسَاءِ فِي جَرِّ الْإِزَارِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ أَسْتَرًا لَهُنَّ. ١٧٢٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عَقَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أُمِّ الْحَسَنِ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ رضي الله عنها حَدَّثَتْهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَبَّرَ لِفَاطِمَةَ شِبْرًا مِنْ يَطَاقِهَا. وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها.

بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الصُّوفِ: ١٧٢٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: أَخْرَجَتْ إِلَيْنَا عَائِشَةُ رضي الله عنها كِسَاءً مَلْبَدًا وَإِزَارًا غَلِيظًا، فَقَالَتْ: قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَيْنِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه. وَحَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٧٢٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ خَلِيفَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ،

العرف الشاذي: قوله: هكذا فسره النضر بن شميل إلخ: إطلاق الإهاب على كل شيء كان قبل الدباغة مشهوراً عن ابن شميل. وما ذكر المصنف والله أعلم مأخذه. وفي الحديث نزاع طويل، والحديث ليس بأثر من الحسن. قوله: باب ما جاء في كراهية جر الإزار: في كتب الحنفية النهي عن جر الإزار بلا تقييد. وفي كتب الشافعية أن النهي عن جر الإزار خيلاء. وقال الحنفية: إن قيد «خيلاء» واقعي. وقال الشافعية: إنه احترازي. ويجوز جر الإزار للنسوان. قوله: باب ما جاء في لبس الصوف: حديث الباب أنكره المصنف، ويسند آخره في «حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني رحمته الله».

حاشية: قوله: أيما إهاب دُبِعَ فقد طهر: يتناول كل جلد يحتمل الدباغة، لا ما لا يحتمله، فلا يظهر جلد الحية والفأرة به. قاله ابن المصنف. قال محمد رحمته الله في «الموطأ»: وهذا نأخذ، إذا دُبِعَ إهاب الميتة فقد طهر، وهو ذكاته، ولا بأس بالانتفاع به. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فتهاثنا، خلافاً لمالك ومن تبعه. قال في «الهداية»: وهو بعمومه حجة على مالك رحمته الله في جلد الميتة، ولا يعارض بالنهي الوارد عن الانتفاع من الميتة بإهاب؛ لأنه اسم لغير المدبوغ. ثم ما يمنع التثنية والفساد فهو دباغ وإن كان تسميماً أو تتريباً؛ لأن المقصود يحصل به، فلا معنى لاشتراط غيره. قال ابن المصنف: والإلقاء في الريح كالتشميس، وفيه حديث أخرجه الدارقطني عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «استمتعوا بجلود الميتة إذا هي دبغت، تراباً كان أو رماداً أو ملحاً أو ما كان بعد أن يزيد صلاحه». وفيه معروف بن حسان مجهول. قوله: ولا عصب: بفتحيتين. قال في «شرح مواهب الرحمن»: وعصب الميتة نجس في الصحيح من الرواية؛ لأن فيه حياة بدليل تأله بالقطع. وقيل: طاهر؛ لأنه عظم غير متصل. قال التوربشتي: قيل: إن هذا السحديث ناسخ للأخبار الواردة في الدباغ؛ لِمَا في بعض طرقه: «أتانا كتاب رسول الله ﷺ قبل موته بشهر». والجمهور على خلافه؛ لأنه لا يقاوم تلك الأحاديث صحة واشتهاراً. ثم ابن عُكَيْمٍ لم يلق النبي ﷺ، وإنما حدث عن حكاية حال، ولو ثبت فحقه أن يحمل على نفي الانتفاع قبل الدباغ. (المرقاة) قوله: خيلاء: بالضم، الكبر والعجب. قال النووي: وأجمعوا على جواز الجر للنساء. (الجمع) قوله: نطافها: [ككتاب، شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها. (القاموس)] قوله: كساء ملبد: أي مرقعاً، لِحْنٍ يَاجِدُ رَقْعاً بَرَمَ دُخْتُهَا مَا نَدَبَهُ شَدَّهَ كَمَا بَعَثَ نَدَسْتُ، وَ«إِزَارًا غَلِيظًا» أَيْ إِزَارَةً دَرَسَتْ، أَيْ يَزَارُجَتْ رَقْعاً بَرَمَ زَوْجِي بُوْدِيَا بَجَهَتْ صَفَاتٍ وَدَرَسَتْ جَامِدَةً. (ترجمة الشيخ)

نفع قوت المغنذي: [قال: فبرجته ذراعاً]: ينقطع حاء كمنركته، أنه قال حق: الظاهر: أنه ذراع آدمي، وهو شبران، وأوله من أول ما لمس أرضاً، فلما جرها منه على أرض ذراعاً. [عن أم الحسن]: هي أم الحسن البصري، اسمها خيرة مولاة أم سليم. [شبر لفاطمة شبران]: زاد الطبراني من عقبها فقال: هذا ذيل المرأة. [من نطافها]: ككتاب، قال الجوهري: هي شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فتربل الأعلى على الأسفل الركبة، والأسفل يمر على أرض، وليس لها حزمة ولا منفق ولا ساقان. [وهو المنطق أيضاً]: وأول من اتخذها: هاجرة أم إسماعيل، لتعني أثرها على سارة كمناجح، فبعتها نساء العرب. [كساء ملبد]: بـ«النهاية»: مرتعاً أو ما تخن وسطه وصفق حتى أشبه لبداً.

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ عَلَى مُوسَى يَوْمَ كَلَّمَهُ رَبُّهُ كِسَاءٌ صُوفٍ وَجَبَّةٌ صُوفٍ وَكَمَّةٌ صُوفٍ وَسَرَاوِيلُ صُوفٍ، وَكَانَتْ نَعْلَاهُ مِنْ جِلْدِ حِمَارٍ مَيِّتٍ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ الْأَعْرَجِ. وَمُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ الْأَعْرَجُ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ الْأَعْرَجُ الْمَكِّيُّ صَاحِبُ مُجَاهِدٍ ثِقَةٌ. الْكَمَّةُ: الْقَلَنْسُوءُ الصَّغِيرَةُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعِمَامَةِ السَّوْدَاءِ: ١٧٢٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَرُكَانَةَ رضي الله عنه. حَدِيثُ جَابِرٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٧٢٧- حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدِينِيُّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اعْتَمَّ سَدَلُ عِمَامَتِهِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ. قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَسْئَلُ عِمَامَتَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ. قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: وَرَأَيْتُ الْقَاسِمَ وَسَالِمًا يَفْعَلَانِ ذَلِكَ. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه. وَلَا يَصِحُّ حَدِيثُ عَلِيٍّ رضي الله عنه مِنْ قَبْلِ إِسْنَادِهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ خَاتَمِ الذَّهَبِ: ١٧٢٨- حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّحْتِمِ بِالذَّهَبِ، وَعَنْ لِبَاسِ الْقَسِيِّ، وَعَنِ الْقِرَاعَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَعَنْ لُبْسِ الْمُعْصَفِرِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٧٢٩- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ حَمَّادٍ الْمَعْنِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، حَدَّثَنَا حَفْصُ اللَّيْثِيِّ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه أَنَّهُ حَدَّثَنَا أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّحْتِمِ بِالذَّهَبِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَمُعَاوِيَةَ رضي الله عنه. حَدِيثُ عِمْرَانَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو التَّيَّاحِ اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي خَاتَمِ الْفِصَّةِ: ١٧٣٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَرَقٍ، وَكَانَ فَصُّهُ حَبَشِيًّا. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَبُرَيْدَةَ رضي الله عنه. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. بَابُ مَا جَاءَ مَا يُسْتَحَبُّ مِنْ قَصِّ الْخَاتَمِ: ١٧٣١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ الطَّنَافِيسِيِّ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ أَبُو حَيْثَمَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ خَاتَمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ فِصَّةٍ فَصُّهُ مِنْهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْخَاتَمِ فِي الْيَمِينِ: ١٧٣٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ الْمُحَارِبِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: صَنَعَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، فَتَخَتَّمَ بِهِ فِي يَمِينِهِ، ثُمَّ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ اتَّخَذْتُ هَذَا الْخَاتَمَ فِي يَمِينِي». ثُمَّ نَبَذَهُ وَتَبَدَّلَ النَّاسُ خَوَاتِمَهُمْ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَجَابِرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَأَنَسٍ رضي الله عنه.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في العمامة السوداء: كانت عمامته عليه السلام في أكثر الأحيان ثلاثة أذرع شرعية، وفي الصلوات الخمس سبعة أذرع، وفي الجمع والأعياد اثنا عشر ذراعًا. وفي بعض الروايات: أنه عليه السلام عَمَمَ رجلاً، وسدل له عذبتين. وقال ابن تيمية: إن سَدَلَ عذبتيه ثابت في ليلة رأى فيها رؤيا، حين وضع الله تعالى يده على كتفيه عليه السلام، ونحلى له ما بين السماوات والأرض. وسيجيء هذا الحديث. قوله: باب ما جاء في خاتم الفضة: يجوز خاتم الفضة للرجال بقدر معروف في الفقه. قوله: وكان فصه حبشياً: قيل: إنه كان من عقيق حبشة. وقيل: إنه كان من الفضة على صنع الحبشة. وما قلت: إن خاتم الفضة جائز بشرط أن لا يزيد على مثقال، فمذكور في «الدر المختار» وغيره. وله حديث أخرجه الترمذي. قوله: باب ما جاء في لبس الخاتم في اليمين: لبس الخاتم في اليمين واليسار ثابت منه عليه السلام، والخلاف في الأولوية.

حاشية: قوله: وكمة: الكمة - بضم كاف وشدة ميم - القلنسوة. (المجمع) قوله: عمامة سوداء: شيخ عبد الحق در ترجمه مشکاة گفته: بدان که پوشیدن عمامه سنت است، واحادیث بسیار در فضل آن وارد شده، و آمده است که دو رکعت بپوشد، بهتر است از پندار رکعت بپوشد، و بدان که گذاشتن عذبتی بر عمامه را افضل است، ولیکن دائمی نیست، آنحضرت گاهی عمامه را عذبتی فرو گذاشته، و گاهی بپوشیده، و گاهی تحت العنق زده، و گاهی میظانید یک طرف دستار را در دستار و میگذاشت طرف دیگر را، و عذبتی آنحضرت اکثر پل پشت بود، و احیاناً بر جانب دست راست، و گاهی دو عذبتی بود، و گاهی دو کتف، و گذاشتن عذبتی در جانب دست چپ بدعت است، کذا قيل. و اقل مقدار عذبتی چهار انگشت است، و اکثر یک دست، و تطویل آن متجاوز از نصف ظهر بدعت است، و داخل اسباب و اسراف ممنوع، و اگر بطریق تکبر و تحلیا باشد حرام، و الا مکروه مخالف سنت است. قوله: وعن لباس القسي: هي ثياب من كان مخلوط بحريز، يؤتى بها من مصر، نسبت إلى قرية على ساحل البحر، يقال لها: «القسي» بفتح القاف، وبعض أهل الحديث يكسرها. وقيل: أصل القسي «القزي» منسوب إلى القرز، وهو ضرب من الإبريسم، فأبدل من الزاي سيناً. وقيل: هو منسوب إلى القس، وهو الصقيع لبياضه. (الطبيعي) قوله: وعن القراءة في الركوع والسجود: [لأن محل القراءة القيام، والركوع والسجود موضع التسبيح. (الطبيعي)] قوله: وكان فصه حبشياً: [قال الطيبي: يحتمل أن يكون من الجزع أو العقيق؛ لأن معدنهما اليمن والحبشة] وفي الرواية الآتية: «كان خاتم رسول الله ﷺ من فضة فصه منه» يحتمل أن يكونا اثنين فلا إشكال، ويحتمل أن يكون واحداً. والمراد من كونه حبشياً أن يكون على هيئة أهل الحبشة، أو يكون صانعه حبشياً. والله أعلم بالصواب. قوله: فتختتم به في يمينه: قال النووي: قد أجمعوا على جواز التختيم في اليمين وجوازه في اليسار، واختلفوا في أيهما أفضل؟ والصحيح في مذهبا أن اليمين أفضل؛ لأنه زينة، واليمين أشرف وأحق بالزينة والإكرام. (الطبيعي)

نفع قوت المغنزي: [وكمة صوف]: بضم كاف فشد ميم أو بكسر كاف. [الكمة القلنسوة الصغيرة]: وقال الجوهري: القلنسوة: المدرة. وبالحكم القلنسوة بلا قيد سدل عمامة أي أرخاها. [إنا حفص الليثي]: قال القاضي: ما علمت له راوياً غير أبي التياح، ولا يعرف إلا بهذا الحديث. [فصه]: بفتح فاء أشهر. [منه]: قال حق: لم يذكر صفه مربعا أو مثلثا أو مدورا، إلا أن التريبع أقرب على نقشه. وسئل حميد رواه عنه فلم يدره رواه أبو الشيخ بكتاب أخلاقه عليه السلام.

وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَحْوَ هَذَا مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَنَّهُ تَخْتَمُ فِي يَمِينِهِ. ١٧٣٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الصَّلْتِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَوْفَلٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ، وَلَا إِحَالَهُ إِلَّا قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الصَّلْتِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَوْفَلٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٧٣٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَتَخَتَّمَانِ فِي يَسَارِهِمَا. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. ١٧٣٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ أَبِي رَافِعٍ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ، وَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا أَصَحُّ شَيْءٍ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي نَقْشِ الْخَاتَمِ: ١٧٣٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ نَقْشُ خَاتَمِ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ: «مُحَمَّدٌ سَطْرٌ، وَرَسُولٌ سَطْرٌ، وَاللَّهُ سَطْرٌ. وَلَمْ يَقُلْ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى فِي حَدِيثِهِ: «ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. حَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. ١٧٣٧- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَنَعَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ، فَنَقَشَ فِيهِ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ. ثُمَّ قَالَ: «لَا تَنْقُشُوا عَلَيْهِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «لَا تَنْقُشُوا عَلَيْهِ» نَهَى أَنْ يَنْقُشَ أَحَدٌ عَلَى خَاتَمِهِ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ. ١٧٣٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ وَالْحُجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ قَالَا: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ نَزَعَ خَاتَمَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصُّورَةِ: ١٧٣٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصُّورَةِ فِي الْبَيْتِ، وَنَهَى أَنْ يُصْنَعَ ذَلِكَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي طَلْحَةَ وَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي أَيُّوبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. حَدِيثُ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٧٤٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ: أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَوَجَدَ عِنْدَهُ سَهْلَ بْنَ حَنِيفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: فَدَعَا أَبُو طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنْسَانًا يَنْزِعُ نَمَطًا تَحْتَهُ، فَقَالَ لَهُ سَهْلٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لِمَ تَنْزِعُهُ؟ قَالَ: لِأَنَّ فِيهَا تَصَاوِيرَ، وَقَالَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ مَا قَدْ عَلِمْتُ. قَالَ سَهْلٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَوَلَمْ يَقُلْ: «إِلَّا مَا كَانَ رَقْمًا فِي ثَوْبٍ؟» قَالَ: بَلَى، وَلَكِنَّهُ أَطْيَبُ لِتَنْفِيسِي. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُصَوِّرِينَ: ١٧٤١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً، عَذَبَهُ اللَّهُ حَتَّى يَنْفُخَ فِيهَا -يَعْنِي الرُّوحَ-، وَلَيْسَ بِنَافِعٍ فِيهَا. وَمَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ يَفْرُونَ مِنْهُ صَبَّ فِي أُذُنِهِ الْأُنْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي جَحِيفَةَ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

العرف الشاذي: قوله: قال محمد بن إسماعيل البخاري صحح حديث محمد بن إسحاق في هذا الموضع، وأما تحسينه ففي مواضع، ولكنه لم يرو عنه في صحيحه. قوله: ثلاثة أسطر إلخ: قيل: صورة السطور هذه: رسول وأقبل: هذه: رسول والله أعلم. قوله: لا تنقشوا عليه: لأنه كان لحروف الالباس في عهده ﷺ، وأما الآن فلا شيء. وفي «فتح القدير» أن التعويد لو كان مشتملاً على القرآن وغيره، ويحذف مستورا، ففي ذلك ﷺ به في الخلاء بعض توسيع. وحديث الباب يسلم لأن يعرض دليلاً له.

حاشية: قوله: يتختم في يمينه: وفي «الدر المختار»: ويجعله لبطن كفه في يده اليسرى. وقيل: اليمين، إلا أنه من شعار الروافض، فيجب التحرز عنه. (الفهستاني وغيره). قلت: ولعله كان وبان، فتبصر. قوله: ولا إحالة: [بكسر الهمزة أكثر وأصح]. قوله: يتختمان في يسارهما: قال الطيبي: لا تعارض بينهما؛ لجواز أنه فعل الأمرين، فكان يتختم في اليمين تارة، وفي اليسرى أخرى حسب ما اتفق، وليس في شيء منهما ما يدل صريحاً على المداومة والإصرار على واحد منهما. قوله: محمد سطر إلخ: قال عصام في «شرح الشرائع»: الظاهر أن «محمد» سطره الأول، و«رسول» سطره الثاني، و«الله» سطره الثالث. ومن حكم بأن «الله» كان سطره الأول، و«رسول» سطره الثاني، و«محمد» سطره الثالث؛ لتلا يكون «محمد» على لفظ «الله»، فقد حكم بخلاف ما حكم به التنزيل، حيث أثبت فيه «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ». هذا الترتيب، وأيضاً رعاية تقديم «الله» في خاتم ليس أفضل من رعايته في الصفحة، وأيضاً يجعله المتكلم مقدماً في التلفظ، والاحتساب في الكتابة ليس أهم من الاحتساب عن التقديم في اللفظ. قوله: لا تنقشوا عليه: وسبب النهي أنه ﷺ إنما نقش على خاتمه هذا القول؛ ليختم كتبه إلى الملوك، فلو نقش غيره مثله لدخلت الفسدة وحصل الخلل. (الطيبي) قوله: نعى رسول الله ﷺ عن الصورة في البيت: لما ورد في الصحيحين أن البيت الذي فيه الصورة لا يدخله الملائكة. قوله: نمطاً: وهو ضرب من البسط، له حمل رقيق. قوله: لم تنزعه: أي لأي شيء تدفعه. قوله: وقال فيه النبي ﷺ ما قد علمت: أي من قوله: «إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه تماثيل أو صورة». (شرح الموطأ) قوله: أولم يقل إلا ما كان رقماً في ثوب: قال محمد ﷺ: وهذا نأخذ، ما كان فيه من تصاوير من بساط يسط أو فراش يفرش أو وسادة فلا بأس بذلك، إنما يكره من ذلك في السر، وما ينعب نصباً. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. قوله: أطيب لنفسى: [يعني فإن التقوى فوق الفتوى. (علي القاري)] قوله: الأنك: هو -محمد وضم نون-: الرصاص المذاب. (بجمع البحار)

نفع قوت المغذي: [خطأ]: بنون فميم فطاء كسبب: بسطاً لطيفاً له حمل. [رقماً]: براء ففاف فميم كعبد: نقشا. [الأنك]: محمد وضم نون: الرصاص المذاب.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخِضَابِ: ١٧٤٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غَيَّرُوا الشَّيْبَ وَلَا تَسْبَهُوا بِالْيَهُودِ». وَفِي الْبَابِ عَنِ الزُّبَيْرِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ وَأَبِي ذَرٍّ وَأَنْسٍ وَأَبِي رَمْثَةَ وَالْجُهْدَمَةَ وَأَبِي الطَّفِيلِ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَأَبِي جُحَيْفَةَ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. ١٧٤٣- حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنِ الْأَجَلَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَحْسَنَ مَا غَيَّرَ بِهِ الشَّيْبَ الْحِنَاءُ وَالْكَتَمُ». هَذَا حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ. وَأَبُو الْأَسْوَدِ الدِّيَلِيُّ اسْمُهُ ظَالِمُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سُفْيَانَ. بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُمَّةِ وَاتِّخَاذِ الشَّعْرِ: ١٧٤٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَبْعَةً: لَيْسَ بِالطَّوِيلِ وَلَا بِالْقَصِيرِ، حَسَنَ الْجِسْمِ، أَسَمَرَ اللَّوْنِ. وَكَانَ شَعْرُهُ لَيْسَ بِجَعْدٍ وَلَا سَبِطٍ. إِذَا مَشَى يَتَكَفَّمُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ وَجَابِرٍ وَأُمِّ هَانِيٍّ رضي الله عنها. حَدِيثُ أَنَسٍ رضي الله عنه حَدِيثُ حَسَنٍ غَرِيبٌ صَحِيحٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ. ١٧٤٥- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الرِّثَادِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، وَكَانَ لَهُ شَعْرٌ فَوْقَ الْجُمَّةِ وَدُونَ الْوُفْرَةِ. هَذَا حَدِيثُ حَسَنٍ غَرِيبٌ صَحِيحٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ»، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ هَذَا الْحَرْفَ: «وَكَانَ لَهُ شَعْرٌ فَوْقَ الْجُمَّةِ»، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الرِّثَادِ، وَهُوَ نَفَقَةٌ حَافِظٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّرَجُّلِ إِلَّا غَبًّا: ١٧٤٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقِلٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّرَجُّلِ إِلَّا غَبًّا. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامٍ نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِكْتِحَالِ: ١٧٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ عَبَادِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: «اُكْتَحِلُوا بِالْإِنْيَدِ؛ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ». وَزَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ مَكْحَلَةٌ يَكْتَحِلُ بِهَا كُلَّ لَيْلَةٍ ثَلَاثَةً فِي هَذِهِ وَثَلَاثَةً فِي هَذِهِ. حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ عَبَادِ بْنِ مَنْصُورٍ نَحْوَهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه حَدِيثُ حَسَنٍ، لَا نَعْرِفُهُ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبَادِ بْنِ مَنْصُورٍ. ١٧٤٨- وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْإِنْيَدِ؛ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ وَالِاخْتِبَاءِ بِالثَّوْبِ الْوَاحِدِ: ١٧٤٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في الخضاب: الخضاب في اللغة: اللون، ولا يجب أن يكون سودا، وفي الحديث النهي الشديد عن الخضاب الأسود الذي لا يتبر به بين الشيخ والشاب. وأما اختلاط الحناء والكم فحائز، وزعم الناس أن الكم الوسمة المتخذة من النيل، وهكذا قال المحشي. والحق أن الكم يجلب من اليمن ويشدد الأحمرية لا السوداء، والوسمة إذا لم تكن السوداء أشد السواد ويتميز بين الشيخ والشاب فحائز، كما في «موطأ محمد». قوله: ربيعة: (مبينة)، ومع هذا صرح علماء السير أنه عجلا كان إذا مشى بين الرجال، يرى أطول منهم معجزة. قوله: أسمر اللون: هو الأحمر المائل إلى البياض، والفرق بين آدم وأسمر أن آدم مائل إلى الحمرة، والأسمر إلى البياض. قوله: ليس بجعد إلخ: الجعد ضد المرسل، والسبط: المرسل، وأشعاره عجلا كانت متوسطة، وقال صاحب «التحفة» في وصف أشعاره عجلا: في وصف أشعاره عجلا: موطنه يورثه جعدا قط: خير أمور آدمه موسط، رثك نبي سرخ وسيد آدمه: جاني ضد وقيد آدمه. إقله: يتكفأ إلخ: التكفؤ على قسمين، تكفؤ المختال، والتكفؤ حسن بحيث لا يتمايل في المشي، وتكفؤه عجلا كان حسنا، كما في الشمال لفظ «تقلع». قوله: فوق الجمرة ودون الوفرة: أي فوق موضع الجمرة ودون موضع الوفرة. قوله: باب ما جاء في الاكتحال: الكحل على قسمين: أبيض وأسود، وكلاهما جائزان. والحمد: الأسود،

حاشية: قوله: والكتم: وهو نبت يجعل مع الوسمة، ويصبغ به الشعر أسود. وقيل: هو الوسمة، وهي -بالضم- ورق نبت يجعل منه النيل. (بجمع البحار) قوله: الدبلي: بكسر المهملة وسكون حاشية: قوله: والكتم: بضم الدال بعدها همزة مفتوحة. (التقريب) قوله: الجمرة: الشعر إلى المنكب. والوفرة: إلى شحمة الأذن. واللمة: هي التي أَلَمَّت بالمنكبين. (الطبيي) قوله: ربيعة: النتحية. ويقال: «الدولي» بضم الدال بعدها همزة مفتوحة. (الجمع) فقوله: «ليس بالطويل ولا بالقصير» كالتأكيد والتفسير لما سبق. قوله: أسمر اللون: وروي: «أبيض مشرباً حمرة»، بسكون موحدة وبفتح، أي لا قصير ولا طويل. آت بتأويل النفس. (الجمع) فقوله: ليس بجعد إلخ: السبط من الشعر: المنبسط المسترسل، والجعد ضده. أي كان شعره وسطاً بينهما. كذا في والجمع أن ما يبرز إلى الشمس كان أسمر، وما تواربه الثياب كان أبيض. (بجمع البحار) قوله: ليس بجعد إلخ: السبط من الشعر: المنبسط المسترسل، والجعد ضده. أي كان شعره وسطاً بينهما. كذا في «الجمع». قوله: فوق الجمرة إلخ: الجمرة: شعر الرأس ما سقط على المنكبين، والوفرة: شعر الرأس إذا وصل إلى شحمة الأذن، واللمة: هي شعر الرأس دون الجمرة؛ لأنها أَلَمَّت بالمنكبين، هذا ما في «الجمع». ومعنى قوله: «فوق الجمرة ودون الوفرة» نه أطول من الوفرة وأقصر من الجمرة. (كشف) قوله: نهي إلخ: (نهي للتحرز عن الاهتمام بالترزين والمواظبة عليه). إقله: غبا: إبان يفعله يوما ويدهه يوما. قوله: بالإلمد: بكسر همزة وميم، حجر يكحل به. (الجمع) قوله: عن اشتمال الصماء: [وهو بمهملة ومد] هو أن يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر، ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن، فيغطيها جميعاً كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق ولا صدع.

نزع قوت المغنطاي: [عن الأجلح]: هو لقب، اسمه: يحيى بن عبدالله الكندي الكوفي، يكنى أبا حجية. [فوق الجمرة]: بضم جيمه فشد ميمه. [ودون الوفرة]: بواو ففاء فراء كرحمة. قال حق: الوفرة: ما بلغ شحمة الأذن. واللمة: ما نزل عنها. والجمرة: ما نزل عن ذلك فحل منكبيه. قال جمهور أهل اللغة. وفي رواية: «دون الجمرة وفوق الوفرة» عكس ما للمصنف، فبوافق قول أهل اللغة، إلا أن يؤول المصنف: أن مراده بقوله: «فوق ودون» محل وصول شعره، أي أن شعره كان أرفع في المحل من الجمرة وأنزل فيه من الوفرة. وفي رواية: «بجسب كثرة وقلة» أي أكثر من الوفرة وأقل من الجمرة، فعليه تتفق الروايتان. [بالإلمد]: بهمز فمثلة فميم فمدال كزبرج، وحكى ضم ميمه.

صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لِبَسَتَيْنِ: الصَّعَاءِ، وَأَنْ يَخْتَبِيَ الرَّجُلُ بِثَوْبِهِ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَجَابِرٍ وَأَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مُوَاصَلَةِ الشَّعْرِ: ١٧٥٠- حَدَّثَنَا سُؤَيْدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ». قَالَ نَافِعٌ: الْوُشْمُ فِي اللَّثَّةِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ وَأَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ وَمَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَمُعَاوِيَةَ رضي الله عنه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي رُكُوبِ الْمَيَاثِرِ: ١٧٥١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُؤَيْدٍ بْنِ مَقْرِنٍ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رُكُوبِ الْمَيَاثِرِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ رضي الله عنه. حَدِيثُ الْبَرَاءِ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ نَحْوَهُ. وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فِرَاشِ النَّبِيِّ ﷺ: ١٧٥٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: إِنَّمَا كَانَ فِرَاشُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي يَنَامُ عَلَيْهِ: أَدَمٌ حَشْوُهُ لَيْفٌ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ حَفْصَةَ وَجَابِرٍ رضي الله عنه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَمِيصِ: ١٧٥٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو تُمَيْلَةَ وَالْفَضْلُ بْنُ مُوسَى وَزَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَمِيصُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ، تَفَرَّدَ بِهِ، وَهُوَ مَرْوُزِيٌّ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي تُمَيْلَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدِيثُ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها أَصَحُّ. وَإِنَّمَا يَذْكُرُ فِيهِ أَبُو تُمَيْلَةَ: «عَنْ أُمِّهِ». ١٧٥٤- حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا أَبُو تُمَيْلَةَ عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَمِيصُ. ١٧٥٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَمِيصُ. ١٧٥٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَبَسَ قَمِيصًا بَدَأَ بِمِيَامِنِهِ. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وَإِنَّمَا رَفَعَهُ عَبْدُ الصَّمَدِ. ١٧٥٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُجَّاجِ الصَّوَّافُ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ الدَّسْتَوَائِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ بُدَيْلِ الْعُقَيْلِيِّ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ الْأَنْصَارِيَّةِ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ كُمٌ يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الرُّسْغِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا لَبَسَ ثَوْبًا جَدِيدًا: ١٧٥٨- حَدَّثَنَا سُؤَيْدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ،

العرف الشاذي: ويقول أرباب اللغة بتعبير (سمرقند)، وليس هذا نوعاً خاصاً بل كل كحل أسود. قوله: باب ما جاء في مواصلة الشعر: تفسيرها مذكور في «أبي داود» عن أحمد بن حنبل رضي الله عنه، والمواصلة من الأشعار منبهة عنها لا من الغزل، وما في عصرنا فليست بممنوعة، وفي كتب الحنفية أن موضع الوشم نجس؛ فإن الدم خرج من مستقره وانجمد تحت الجلد، وهو نجس. قوله: باب ما جاء في القميص: كان أحب القطع عنده ﷺ القميص، وأحب الأجناس الرد، وأحب الألوان البياض. قوله: عن أسماء بنت يزيد بن السكن: في «مسلم» في حديث: يزيد بن شكل، وهو وهم.

حاشية: ويقول الفقهاء: هو أن يتغطى بثوب واحد ليس عليه غيره، فرفع من أحد جانبيه، فيضعه على منكبه، فتكشف عورته. ويكره على الأول؛ لئلا يعرض له حاجة من دفع بعض الهوام وغيره، فيتعدّر عليه أو يعثر، ويعرم على الثاني إن انكشف بعض عورته، وإلا يكره. كذا في «المجمع». قوله: وأن يختبئ إلخ: [هو أن يضم رجله إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره ويشده عليها، وقد يكون باليدين.] قوله: لعن الله الواصلة إلخ: أي التي تصل شعرها بشعر آخر، والمستوصلة: التي تأمر من يفعل بها ذلك. قال النووي: المستوصلة: الطالبة، وهي الموصولة. والوصل بشعر آدمي حرام، وبغيره يجوز بإذن الزوج، ومنعه مالك وكثيرون مطلقاً. (المجمع) قوله: والواشمة: الوشم: أن يغرز الجلد بإبرة، ثم يحشى بكحل أو نيل، فيزرق أثره أو يحضر. والمستوشمة: من يفعل بها ذلك. وهو حرام؛ لأنه تغيير للخلق، ويتنحس موضعه. (مجمع البحار) قوله: الوشم في اللثة: [هذا تخصيص لعله باعتبار كثرة وقوعه فيها وإلا لفظ الحديث عام.] قوله: عن ركوب الميائير: الميائير جمع «مييرة»، هي وطاء يترك على الرجل والسرّج تحت الراكب. والنهي متعلق بأن يكون من الحرير. وقيل: من الجلود، والنهي للإسراف أو للحمرة: لحديث: «فهي عن ميائير الأرجوان»، والله أعلم. قوله: أبو تميلة: بضم فوقية مصغراً، كنية يحمي بن واضح الأنصاري، مولاهم. كذا في «التقريب». قوله: حباب: بمهملة مضمومة وخفة موحدة أولى. (المغني) قوله: بدأ بميامنه: [أي بجانب يمين القميص. ولذلك جمعه. (ط)]

نفع قوت المغنذي: [المياثير: مختلفة بلا همزة، قال أبو عبيد: مراكب العجم من حرير. [بدا بميامنه]: لمع ميمنة كمرحمة. إنا عبد الله بن محمد بن الحجاج الصواف البصري:] قال حق: لم أر للمصنّف رواية عنه، إلا في هذا. قال المزني: وما أظنه روى عنه غيره.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَجَدَّ ثَوْبًا سَمَّاهُ بِاسْمِهِ: عِمَامَةً أَوْ قَمِيصًا أَوْ رِدَاءً، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ كَسَوْتَنِيهِ، أَسْأَلُكَ خَيْرَهُ وَخَيْرَ مَا صُنِعَ لَهُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ وَشَرِّ مَا صُنِعَ لَهُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما. حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُونُسَ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ الْمُرِّيُّ عَنِ الْحُرَيْرِيِّ نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْجُبَّةِ: ١٧٥٩- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيْسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبِسَ جُبَّةً رُومِيَّةً ضَيِّقَةً الْكُمَيْنِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ١٧٦٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عِيَّاشٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ -هُوَ الشَّيْبَانِيُّ- عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه: أَهْدَى دُحْيَةَ الْكَلْبِيِّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُفْنَيْنِ، فَلَبِسَهُمَا. وَقَالَ إِسْرَائِيلُ: عَنْ جَابِرٍ، عَنْ غَامِرٍ وَجَبَّةً، فَلَبِسَهُمَا حَتَّى تَحَرَّقَا، لَا يَذِرِي النَّبِيَّ ﷺ أَذْيًى هُمَا أَمْ لَا؟ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَأَبُو إِسْحَاقَ الَّذِي رَوَى هَذَا عَنِ الشَّعْبِيِّ هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ، وَاسْمُهُ سُلَيْمَانُ. وَالْحَسَنُ بْنُ عِيَّاشٍ هُوَ أَخُو أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ. بَابُ مَا جَاءَ فِي شَدِّ الْأَسْنَانِ بِالذَّهَبِ: ١٧٦١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ بْنُ الْبَرِيدِ وَأَبُو سَعْدٍ الصَّنَعَائِيُّ عَنْ أَبِي الْأَشْهَبِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ طَرْفَةَ، عَنْ عَرْفَجَةَ بْنِ أَسْعَدَ رضي الله عنه قَالَ: أُصِيبَ أَنْفِي يَوْمَ الْكَلَابِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَاتَّخَذْتُ أَنْفًا مِنْ وَرَقٍ، فَأَتَنَنْ عَلَيَّ، فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَّخِذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ. حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ بَدْرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْوَاسِطِيُّ عَنْ أَبِي الْأَشْهَبِ نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ طَرْفَةَ. وَقَدْ رَوَى سَلَمُ بْنُ زَرِيرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ طَرْفَةَ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي الْأَشْهَبِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ طَرْفَةَ. وَقَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: «سَلَمُ بْنُ زَرِينٍ». وَهُوَ وَهْمٌ، وَزَرِيرٌ أَصَحُّ. وَقَدْ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ شَدُّوا أَسْنَانَهُمْ بِالذَّهَبِ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ حُجَّةٌ لَهُمْ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّغْيِي عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ: ١٧٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ أَنْ تُفْتَرَشَ. ١٧٦٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ. وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ: «عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه» غَيْرَ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ. ١٧٦٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يَزِيدَ الرَّشَكِيِّ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ. وَهَذَا أَصَحُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي نَعْلِ النَّبِيِّ ﷺ: ١٧٦٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ نَعْلَاهُ لَهْمًا قَبَالَانِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهما. ١٧٦٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: كَيْفَ كَانَ نَعْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: لَهْمًا قَبَالَانِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في شد الأسنان بالذهب: في كتبنا شد السن بالفضة جائز، وأما بالذهب ففيه اختلاف العبارات، وصرح الطحاوي بالجواز، وهو كاف. ويخرج من كلامه أن الجواز مذهب الأئمة الثلاثة، والله أعلم. قوله: أصيب أنفي يوم الكلاب: في «غاية البيان شرح الهداية» للامير الكاتب الإتقاني: أن «كلاب» بضم الكاف، وقال: إنه اسم الماء. ووجه أمره غلبة أن الفضة تنبت سرعة بخلاف الذهب. قوله: وقال ابن مهدي سلم بن زرين: وليس هذا بمختص بهذا الحديث، بل كان يقرأ في كل حديث «سلم بن زرين» بالنون، كما استفيد من بعض الكتب.

حاشية: قوله: استجد ثوبًا: استجدته: صيره جديدًا. المراد: إذا لبس ثوبًا جديدًا. قوله: سماه باسمه: بأن يقال: عمامة أو قميصًا أو رداءً، أي هذه العمامة. «اللهم لك الحمد كما كسوتني» والضمير راجع إلى المستعمل، ويحتمل أن يستعمل عند قوله: اللهم لك الحمد كما كسوتني هذه العمامة. والأول أوجه؛ لدلالة العطف بـ «ثم» (الطبيعي) قوله: وخير ما صنع له: من الشكر بالجوارح والقلب، والحمد على مولاه باللسان. وأعوذ بك من الكفران. (الطبيعي) قوله: جبة رومية: وروى بعض روايات جبة شامية از صوف. قوله: ضيقة الكمين: تلك آستينها كمرحون وضوكدست آستين بر آورد، كذا جاء في الحديث. و«قاموس» گفت: الحبة ثوب معروف، وكرمالی گفت: ثوب مخصوص، اما قاضی عیاض گفت: جبة جامدة قطع كرد و دوخته شده باشد، و این بظاهر شامل قبا و پیراهن است. (ترجمه مشكاة للنسفي) قوله: أذكي هما أم لا: (فيه رد على من يقول: إن غير الذكي لم يظهر بالدينغ). قوله: أصيب أنفي يوم الكلاب: هو -بالضم والتخفيف- اسم ماء، وكان به يوم معروف من أيام العرب. (بجمع البحار) قوله: من ورق: بكسر الراء: الفضة، وقد تسكن، وعن الأصمعي: اتخذ من «ورق» بفتح الراء. أراد: الذي يكتب فيه؛ لأن الفضة لا تنن، لكن أحر بعض أهل الخيرة أن الذهب لا يلبسه الثرى ولا يصدنه الندى ولا ينقصه الأرض ولا تأكله النار، فأما الفضة فلها تبلى وتصدأ ويعلوها السواد وتنن. (بجمع البحار) قوله: زرين: (بفتح الراء) وكسر الراء، كجرير. قوله: لمى عن جلود السباع أن تفتش: قال الخطابي: قد يكون لما فيه من الزينة والخيلاء، أو لأنه زي العجم، أو لأنه غير مدبوغ، أو لأنه إنما يراد بشعره، والشعر لا يقبل الدباغ. كذا في «مراقبة الصعود حاشية أبي داود». وسمعت أستاذي يقول: إن مزاولتها توجب الرعونة. والله أعلم. قوله: قبالات: هو -بكسر قاف- سير بين الوسطى وتاليها، أي كان لكل نعل زمانان. (المجمع)

نفع قوت المغذي: (على ابن الأشهب بن البريد): بموحدة فراء فدال كأمير. (وأبو سعد الصاغان): بصاد فنقط عينه فنون، كسب هامان. اسمه محمد بن يسمر، بنحنية فسين كمحدث. (يوم الكلاب): كغراب: اسم ماء كانت عنده وقعة بالجاهلية.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمَشْيِ فِي النَّعْلِ الْوَاحِدَةِ: ١٧٦٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ، ح: وَحَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ، لِيَنْعَلَهُمَا جَمِيعًا أَوْ لِيُخْفِيَهُمَا جَمِيعًا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه. ١٧٦٨- حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ مَرْوَانَ الْبَصْرِيُّ، أَخْبَرَنَا الْحَارِثُ بْنُ نَبْهَانَ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْتَعِلَ الرَّجُلُ وَهُوَ قَائِمٌ. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَرَوَى عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الرَّقِّيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه. وَكَلَّا الْحَدِيثَيْنِ لَا يَصِحُّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَالْحَارِثُ بْنُ نَبْهَانَ لَيْسَ عَنْهُمْ بِالْحَافِظِ. وَلَا نَعْرِفُ لِحَدِيثِ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَصْلًا. ١٧٦٩- حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ السَّمْنَانِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الرَّقِّيُّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَنْتَعِلَ الرَّجُلُ وَهُوَ قَائِمٌ. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: وَلَا يَصِحُّ هَذَا الْحَدِيثُ، وَلَا حَدِيثُ مَعْمَرٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي النَّعْلِ الْوَاحِدَةِ: ١٧٧٠- حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ السَّلُولِيُّ كُوفِيٌّ، حَدَّثَنَا هُرَيْرٌ - وَهُوَ ابْنُ سُفْيَانَ الْبَجَلِيُّ - عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: رُبَّمَا مَشَى النَّبِيُّ ﷺ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ. ١٧٧١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّهَا مَشَتْ بِنَعْلٍ وَاحِدَةٍ. وَهَذَا أَصَحُّ. هَكَذَا رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ مَوْقُوفًا، وَهَذَا أَصَحُّ.

بَابُ مَا جَاءَ بِأَيِّ رَجُلٍ يَبْدَأُ إِذَا انْتَعَلَ: ١٧٧٢- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ، فَلْيَكُنِ الْيَمِينُ أَوَّلَهُمَا تُنْعَلُ وَآخِرُهُمَا تُنْزَعُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْقِيعِ الثَّوْبِ: ١٧٧٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَرَّاقُ وَأَبُو يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ حَسَّانٍ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَرَدْتَ اللُّحُوقَ بِي فَلْيَكْفِكَ مِنَ الدُّنْيَا كَزَادِ الرَّاكِبِ. وَإِيَّاكَ وَمُجَالَسَةَ الْأَغْنِيَاءِ. وَلَا تَسْتَخْلِقِ ثَوْبًا حَتَّى تَرْقِيعِهِ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ صَالِحِ بْنِ حَسَّانٍ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: صَالِحُ بْنُ حَسَّانٍ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَصَالِحُ بْنُ أَبِي حَسَّانٍ الَّذِي رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ ثِقَّةٌ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «إِيَّاكَ وَمُجَالَسَةَ الْأَغْنِيَاءِ» هُوَ نَحْوُ مَا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ رَأَى مَنْ فَضَّلَ عَلَيْهِ فِي الْخَلْقِ وَالرِّزْقِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلُ مِنْهُ مِمَّنْ هُوَ فَضَّلَ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ أَجْدَرُ أَنْ لَا يَزْدَرِيَ نِعْمَةَ اللَّهِ». وَيُرْوَى عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ قَالَ: صَحِبْتُ الْأَغْنِيَاءَ، فَلَمْ أَرِ أَحَدًا أَكْثَرَ هَمًّا مِنِّي، أَرَى دَابَّةً خَيْرًا مِنْ دَابَّتِي وَثَوْبًا خَيْرًا مِنْ ثَوْبِي، وَصَحِبْتُ الْفُقَرَاءَ فَاسْتَرَحْتُ.

بَابُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أُمِّ هَانِئٍ رضي الله عنها قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يَعْنِي مَكَّةَ - وَلَهُ أَرْبَعُ عَدَائِرَ. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. ١٧٧٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ الْمَكِّيُّ

العرف الشاذي: قوله: باب ما جاء في ترقيع الثوب: الترقيع سنة، وفي «الإحياء» للغزالي: أن في ثوب عمر رضي الله عنه كانت بضع عشرة رقعة. قوله: باب حدثنا ابن أبي عمر إلخ: الغدائر من المغادرة، وهو الترك والإرسال. والصفائر جمع «صفيرة» من الضفر: الفل (تات). وقيل: يشترط في الصغيرة أن تكون الأشعار ثلاث حصص. وقيل: إن كون الصغيرة عريضة أيضًا شرط. وفي الحديث إشكال، وهو أن عادته ﷺ في الأشعار الجملة واللثة والوفرة، ولم يثبت الضفر. وأما ثلاث حصص فلعل الراوي رأى تحت عمامته ﷺ، وكانت ثلاثة بسبب العمامة في فتح مكة. وممر الحافظ على هذه الرواية، ولم يقل بشي. وفي «الفتاوى الهندية» في «باب الحظر والإباحة» أن الصفائر للرجال مكروهة، وأما الإرسال فلم أجد كراهة.

حاشية: قوله: لينعلهما إلخ: [من الإفعال ومن باب علم، وكذا «ليخفهما» روي منهما] أي ليمش منتعل الرجلين أو حافيهما؛ لأنه قد يشق المشي بنعل واحدة، ولأنه تشويه ومخالف للوقار وسبب للعار؛ إذ المنتعلة تصير أرفع من الأخرى. وما روي أنه مشى في نعل واحدة، إن صح فنادر، اتفق في داره بسبب، أو ليعلم أن النهي للتنزيه أو مختص بمسافة تلحق التعب لا في قليل كالمشي إلى مسجد قريب. (بجمع البحار) قوله: وهو قائم: بخصوص بما لحقه مشقة في لبسه قائما، كالحلف والنعال التي تحتاج إلى شد شراكها. (المجمع) قوله: فليكن اليمين أولهما تنعل: بلفظ التانيث على بناء المفعول، و«تنعل» خير «كان»، و«أول» متعلق بـ«تنعل»، أو هو مبتدأ، و«تنعل» خبره، والجملة خير «كان». (بجمع البحار) قوله: كزاد الراكب: إلخ: الكاف في «كزاد الراكب» فاعل «يكفك». قوله: ولا تستخلفي ثوبا إلخ: «استخلف» نقيض استجد، أي لا تعديبه خلقًا حتى ترقيعه، أي لا تتركه حتى ترقيعه وتلبسه مدة. قال أنس: رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يومئذ أمير المؤمنين، وقد رفع بين كفيه برقع ثلاث لبد بعضها فوق بعض. وقيل: خطب عمر رضي الله عنه وهو خليفة، وعليه إزار فيه اثنا عشرة رقعة. كذا في «الطبي» و«المجمع». قوله: لا يزدري: الازدراء: الاحترار والانتفاص والعب، افتعال من زريت عليه زراية: إذا عبت عليه. (المجمع) قوله: غدائر: هي الذوائب، جمع «غديرة». (بجمع البحار)

نفع قوت المعتدي: [رما مشى النبي ﷺ في نعل واحدة]: لابن عبد البر بـ«التصهيد»: رما انقطع شمع رسول الله ﷺ فمشى في النعل الواحدة حتى يصلح. [غدائر]: بنقط عينه فدل فهمز فراء: ذوائب، كمدائن جمع وفردا.

عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ رضي الله عنها قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ وَلَهُ أَرْبَعُ صَفَائِرَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ مَكِّيٌّ، وَأَبُو نَجِيحٍ اسْمُهُ يَسَارٌ. قَالَ مُحَمَّدٌ: لَا أَعْرِفُ لِمُجَاهِدٍ سَمَاعًا عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ رضي الله عنها.

بَابُ: ١٧٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَرَانَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ -وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسْرِ- قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا كَبْشَةَ الْأَنْمَارِيَّ رضي الله عنه يَقُولُ: كَانَتْ كِمَامُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَطْحًا. هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسْرِ بَصْرِيُّ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، ضَعْفُهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَغَيْرُهُ. بَطْحٌ: يَغْنِي وَاسِعَةٌ.

بَابُ: ١٧٧٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ نُذَيْرٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَضَلَةٍ سَاقِي أَوْ سَاقِيهِ، وَقَالَ: «هَذَا مَوْضِعُ الْإِزَارِ، فَإِنْ أَتَيْتَ فَاسْفَلْ، فَإِنْ أَتَيْتَ فَلَا حَقَّ لِلْإِزَارِ فِي الْكُفَّيْنِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. رَوَاهُ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ.

بَابُ: ١٧٧٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْعَسْقَلَانِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ رُكَّانَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رُكَّانَةَ رضي الله عنه صَارَعَ النَّبِيَّ ﷺ، فَصَرَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ. قَالَ رُكَّانَةُ رضي الله عنه: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ فَرْقَ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ الْعَمَائِمُ عَلَى الْقَلَانِسِ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِالْقَائِمِ، وَلَا نَعْرِفُ أَبَا الْحَسَنِ الْعَسْقَلَانِيَّ وَلَا ابْنَ رُكَّانَةَ. ٢

بَابُ: ١٧٧٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ وَأَبُو ثُمَيْلَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ، فَقَالَ: «مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ حَلِيَّةَ أَهْلِ النَّارِ؟» ثُمَّ جَاءَهُ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ صُفْرِ، فَقَالَ: «مَا لِي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ؟» ثُمَّ أَتَاهُ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ: «مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ حَلِيَّةَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» قَالَ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ أَخَذْتُهُ؟ قَالَ: «مِنْ وَرِقٍ، وَلَا تُنِمُّهُ مِثْقَالًا». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ يُكْنَى أَبَا طَيِّبَةَ، وَهُوَ مَرْوَزِيٌّ.

بَابُ: ١٧٨٠- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا رضي الله عنه يَقُولُ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ «الْمَسِيِّ وَالْمَيْتَرَةِ الْحُمْرَاءِ، وَأَنْ أَلْبَسَ خَاتَمِي فِي هَذِهِ وَفِي هَذِهِ. وَأَشَارَ إِلَى السَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَابْنُ أَبِي مُوسَى هُوَ أَبُو بُرَيْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى، وَاسْمُهُ عَامِرٌ.

بَابُ: ١٧٨١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُهَا الْخَبْرَةَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

العرف الشاذي: قوله: باب: الغرض ظاهر، وقالوا: إن ركانة هذا كان مصارعًا ذا قوة شديدة، وصارعه النبي ﷺ ثلاث مرار لإظهار المعجزة، فأسلم ركانة.

حاشية: قوله: ضفائر: وهي الدواب المصفورة: ضَفَرَ الشعر: أي أدخل بعضه في بعض. كذا في «الجمع». قوله: كانت كمام إلخ: هي بكسر كاف جمع «كمة»، كقبايا وقبة. وهي القلنسوة المدورة. وبطحها: بضم باء وسكون طاء، جمع «أبطح». أي كانت مبسوطة لازقة برؤوسهم، غير مرتفعة عنها. وقيل: جمع «كم»، أي كانت واسعة عريضة. (بجمع البحار) قوله: إن فرق ما بيننا وبين المشركين العمام على القلانس: أي الفارق بيننا آنا نتعمم على القلانس، وهم يكتفون بالعمائم. (الطبيبي) ويحتمل عكس ذلك، بل رجحه القاري في «المرفأة»، والأول الشيخ عبد الحق، والله أعلم. قوله: حلية أهل النار: [قال في «شرح مواهب الرحمن»: كره التختم بالصفير والحديد.] قوله: ربح الأصنام: [لأنها كانت تتخذ من شبة. (الطبيبي)] قوله: خاتم من ذهب: قال محمد ﷺ: وبهذا نأخذ، لا ينبغي للرجل أن يتختم بذهب ولا حديد ولا صفر. (الموطأ لمحمد) قوله: ولا تنمه مثقالًا: هذا لمي إرشاد على الورع؛ لأنه أبعد من الشرف. (الطبيبي) قوله: عن القسي: بفتح القاف وقد يكسر، وهو القز، أو هي ثياب من كتان مخلوط بحرير، نسبت إلى قرية «قَس» بفتح قاف، وقيل: بكسرهما. كذا في «الجمع». قوله: والميتره الحمراء: هي وطاء محشوة، يترك على رجل البعير تحت الراكب، وأصله الواو، وميمه زائدة. وقيل: أغشية السرج، والحرمة متعلقة بالحرير. وقيل: من الجلود، والنهي للإسراف. وقيل: النهي لكونها حمراء، ويؤيده حديث: «لَمَيَّ عَنْ مِائِثِ الْأَرْجَوَانِ». (ملتقط من الجمع) قوله: الحيرة: كعنية، وهي من البرود ما كان موشيا مخططا. (الجمع)

نفع قوت المغتذي: [ضفائر]: بنقط: صاد ففاء فهمز فراء كزنة عقائص والغدائر عم. [كمام]: ككتاب، جمع كمة بضم فثد: وهي القلنسوة. [بطحا]: بموحدة فطاء فحاء كفقل، أي: لازقه برؤوس غير ذاهبة بالهواء. قال الهروي بـ«الغريين» وبـ«النهاية»: منطبعة غير منتصبة. قال حق: تفسر المصنف لها بالواسعة غير جيد فكأنه حمل المصنف الكمام هنا على أنه جمع كم قميص كإبي الشيخ، وبهما معا نظر، فالمعروف ما مر. [مسلم بن نذير]: بنون فنقط داله فراء كزبير.